

# السَّيْلُ الْوَهَّاجُ

شَرَحَ

الْعَلَّامَةُ الْفَاضِلُ وَالْمُحَقِّقُ الْحَامِلُ  
الْشَيْخُ مُحَمَّدُ الزُّهْرِيُّ الْفِرَّائِيُّ

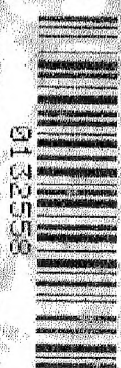
عَلَى

مَتْنِ الْمَنْهَاجِ

لِشَرَفِ الدِّينِ بَكِيِّ النُّوَوِيِّ  
رَحِمَهُمُ اللَّهُ أَمِينٌ

دارالكتاب

بيروت - لبنان



0132559

Bibliotheca Alexandrina











السَّالِحُ الْوَهَّاجُ

جميع الحقوق محفوظة  
١٤٠٨ هـ - ١٩٨٧ م



# السُّلَحُ الوَهَّاجُ

شَرَحَ

الْعَلَّامَةُ الْفَاضِلُ وَالْمُحَقِّقُ الْكَامِلُ  
الْشَيْخُ مُحَمَّدُ الزَّهْرِيُّ الْغَمْرَاوِيُّ

عَلَى

مَتْنِ الْمَنْهَاجِ

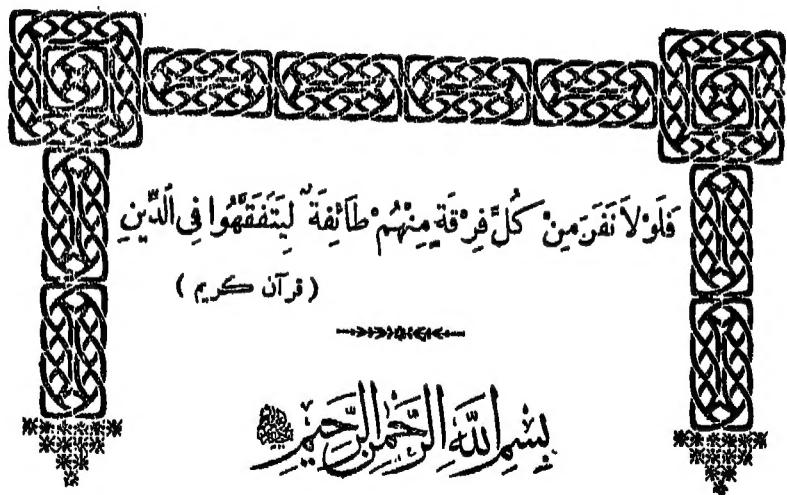
لِشَرَفِ الدِّينِ بَحْيِيِّ النُّوَوِيِّ

رَحِمَهَا اللَّهُ أَمِينٌ

تَنْبِيْهِ : وَضَعْنَا مَتْنَ الْمَنْهَاجِ بِأَعْلَى الصَّحَائِفِ ،  
مَضْبُوطاً بِالشَّكْلِ الْكَامِلِ لِيَعُمَّ نَفْعُهُ .

دار الجبل

بَيْرُوت - لُبْنَان



الجد لله الذي لم يقطع عنا مع كثرة ذنوبنا فضله ، بل سبقت رحمته عذابه ، وغلب إحسانه عدله ، أجده وان كنت لا أستطيع عد آلائه ، وأشكره وان كان شكرى من عطائه ، ولكنه يستوجب زيادة نعمائه . والصلاة والسلام على قطب دائرة الكمالات ، ومشرق النور الإلهي لأهل الأرض والسموات ، سيدنا محمد خاتم النبيين ، وعلى آله وأصحابه ذوى الفضل والتسكين .

أما بعد : فيقول راجي غفران المساوي ، الفقير إليه تعالى « محمد الزهري الغمراوي » : قد طلب مني حضرة [ الشيخ مصطفى الباني الحلبي : السكتي الشهير ] شرحاً لطيفاً لمن المنهاج ، المنسوب للإمام « يحيى النووي » رحمه الله ، وأثابه رضاء . وهو الكتاب الذي عوّلت عليه أئمة الشافعية ، واتفقت على الثناء عليه كلماتهم المرضية ، وتوجهت أنظار محققهم لكشف عوامضه وتحقيق مسائله وتذليل دعاويه ، ونصوب اعتماداته والرد على معارضيه وتبيين مرامييه ، ولكن ذلك إما في كتب طويلة ، أو صعبة المرام ان كانت أسفاراً قليلة ، وكلاهما في هذه الأزمان لا يكثر إلفه ، ونسحط الهمة عن استنشاق عير روضه وان سهل اقتناؤه وعذب رشفه . وقد كثرت انتشار المتن بمجرد في هذا الزمان ، ولا تخلو بعض عباراته عن خفاء على بعض الأذهان ، فأحببنا أن تقتطف من تلك الشروح ما يوضح المرام ، ويفصح عما تضمنته إشاراته أو أعوزته بعض عباراته من قيود بعض الأحكام ، كل ذلك بعبارات مختصرة سهلة ليكون مصاحباً للتلين في اقتنائه ، فيكثر به الاتقاع ، وتكشف عن أنواره غواشي ظلماته ، وسميته :

### بالسراج الوهاج شرح متن المنهاج

نسأله سبحانه أن يجعله خالصاً لوجهه الكريم ، ويكثر النفع به بين العباد في كل مصر وإقليم ، انه على ما يشاء قدير ، وبالإجابة للدعوات جدير



## بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

الْحَمْدُ لِلَّهِ الرَّبِّ الْجَوَادِ ، الَّذِي جَلَّتْ نِعْمُهُ عَنِ الْإِحْصَاءِ بِالْأَعْدَادِ ، الْمَنَّانُ بِالْأَلْفِ  
وَالْإِرْشَادِ ، الْهَادِي إِلَى سَبِيلِ الرِّشَادِ ، الْمُؤَقِّقَ لِلتَّقَةِ فِي الدِّينِ مَنْ لَطَفَ بِهِ وَاخْتَارَهُ مِنَ  
الْعِبَادِ . أَحْمَدُهُ أَبْلَغَ حَمْدٍ وَأَكْمَلَهُ ، وَأَزْكَاهُ وَأَشْمَلَهُ ، وَأَشْهَدُ أَنْ لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ الْوَاحِدُ  
الْقَهَّارُ ، وَأَشْهَدُ أَنَّ مُحَمَّدًا عَبْدُهُ وَرَسُولُهُ الْمُصْطَفَى الْمُخْتَارُ . صَلَّى اللَّهُ وَسَلَّمْ عَلَيْهِ . وَزَادَهُ  
فَضْلًا وَشَرَفًا لَدَيْهِ .

( أَمَّا بَعْدُ ) فَإِنَّ الْأَشْتَغَالَ بِالْعِلْمِ مِنْ أَفْضَلِ الطَّاعَاتِ ، وَأُولَى مَا أَنْفَقَتْ فِيهِ نَفَائِسُ الْأَوْقَاتِ ،

قال رحمه الله ( بسم الله الرحمن الرحيم : الحمد لله ) الكلام على البسملة والحمد لله شهر ( البر )  
بفتح الباء : أى المحسن ( الجواد ) بالتخفيف : أى الكثير العطاء . وقد خرج الترمذى حديثاً  
مرفوعاً فيه تسمية الله بالجواد المجاد . وحقيقة الجود فعل ما ينهى لمن ينهى لا لغرض ، فهو خاص  
به تعالى ، وإذا أطلق على غيره يكون مجازاً ( الذى جلت ) أى عظمت ( نعمه ) جمع نعمة : وهى  
الاحسان ( عن الاحصاء ) أى الضبط ( بالأعداد ) بفتح الهمزة جمع عدد ، فهو قد جد البارى  
على فعله الاحسان ، ووصفه بأنه خارج عن الاحصاء باعتبار أثره ، وهو أبلغ في التعظيم من الحمد  
على الأثر ( المَنَّان ) أى المعطي فضلاً ، أو المعداد نعمه على عباده ، لأنه منه تعالى محمود ( باللفظ )  
أى الاقدار على الطاعة ، والباء سببية ( والارشاد ) أى الهداية للطاعة ( الهادى ) أى الدال ( الى  
سبيل الرشاد ) وهو ضد التى ( الموفق ) أى المقتدر ( للتقفة في الدين ) أى التفهم للشرعة ( من  
لطف به ) أى أراد به الخير ( واختاره ) أى اصطفاه ( من العباد ) كما قال ﷺ « من ربه الله  
به خيراً يفقهه في الدين » ( أحمد أبلغ حمد ) أى أنه ( وأكمله ) أى أنه ( وأشمله ) أى أنه  
أى اتيقن وأذعن ( أن لا إله إلا الله ) أى لا معبود بحق إلا واجب الوجود ، المسمى : الله .  
وقد روى الترمذى عنه ﷺ أنه قال « كل خطبة ليس فيها تشهد فهى كاليد الجذماء » ( الواحد )  
أى الذى لا تعد له ولا نظير ( القهار ) أى الستار لذنوب من شاء من عباده ( وأشهد أن محمداً عبده  
ورسوله المصطفى ) من الصبوة : وهى الخالص ( المختار ) اسم مفعول : أى الذى اختاره الله ( صلى  
الله وسلم عليه ) جملة خبرية لفظاً إنشائية معنى ( وزاده فضلاً وشرفاً لديه ) أى عنده ، والفضل ضد  
النقص ، والشرف : العلو ، وطلب له الزيادة لأن كل كامل من المخلوقات يقبل الزيادة فى الكمال .  
( أَمَّا بَعْدُ ) أى بعد ما ذكر من الحمد وغيره ( فان الاشتغال بالعلم ) أى الشرى ( من أفضل الطاعات )  
جمع طاعة : وهى فعل المأمورات ولو ندبا ، وترك المنهيات ولو كراهة ، والاشتغال بالعلم من المفروض  
( وأولى ما أنفقت ) أى صرفت ( فيه نفائس الأوقات ) من إضافة الصفة للموصوف : أى الأوقات  
النفيسة ، وكانت الأوقات جميعها نفيسة لأنه لا يمكن تعويض ما يفوت منها بعبادة ، والتعبير

وَقَدْ أَكْثَرَ أَصْحَابُنَا رَحِمَهُمُ اللَّهُ مِنَ التَّصْنِيفِ مِنَ الْمَبْسُوطَاتِ وَالْمُخْتَصَرَاتِ ، وَأَتَقَنُ مُخْتَصَرُ  
«لِلْمُحَرَّرِ» لِلْإِمَامِ أَبِي الْقَاسِمِ الرَّافِعِيِّ رَحِمَهُ اللَّهُ تَعَالَى ذِي التَّحْقِيقَاتِ ، وَهُوَ كَثِيرُ  
الْفَوَائِدِ ، مُمَدَّةٌ فِي تَحْقِيقِ الْمَذْهَبِ ، مُعْتَمِدٌ لِلْمَقْصِدِ وَغَيْرِهِ مِنْ أَوَّلِي الرِّغَبَاتِ ، وَقَدْ التَزَمَ  
مُصَنِّفُهُ رَحِمَهُ اللَّهُ أَنْ يَنْصُ عَلَى مَا صَحَّحَهُ مُعْظَمُ الْأَصْحَابِ وَوَفَّى بِمَا التَزَمَهُ وَهُوَ مِنْ أَهَمِّ أَوْ  
أَهَمِّ الْمَطْلُوبَاتِ ، لَسَكِنَ فِي حَاجَتِهِ كِبَرٌ يَعْتَجِرُ عَنْ حِفْظِهِ أَكْثَرُ أَهْلِ الْعَصْرِ إِلَّا بَعْضَ أَهْلِ  
الْعِنَايَاتِ ، فَرَأَيْتُ اخْتِصَارَهُ فِي نَحْوِ نِصْفِ حَاجَتِهِ ، لَيْسَهُلَّ حِفْظُهُ مَعَ مَا أَضْمَهُ إِلَيْهِ إِنْ شَاءَ  
اللَّهُ تَعَالَى مِنَ النَّفَائِسِ الْمُسْتَجَادَاتِ : مِنْهَا التَّنْبِيهُ عَلَى قُبُودِ فِي بَعْضِ الْمَسَائِلِ هِيَ مِنَ الْأَصْلِ  
مُحَذَوِّاتٌ ، وَمِنْهَا مَوَاضِعُ يَسِيرَةٌ

بِالِاتِّفَاقِ نَحَاجُ ، إِذْ هُوَ الْبَذْلُ ، وَاقْتِضَاءُ الْأَوْقَاتِ لَا يَتَوَقَّفُ عَلَى الْبَذْلِ ( وَقَدْ أَكْثَرَ أَصْحَابُنَا ) جَمْعُ  
صَاحِبٍ ، وَالْمُرَادُ هُنَا : أَتْبَاعُ الشَّافِعِيِّ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ ، فَهُوَ بِحَاجِزٍ ( رَحِمَهُمُ اللَّهُ ) جَلَّةُ دَعَالِيهِ ( مِنْ  
التَّصْنِيفِ ) أَيْ التَّأْلِيفِ ، لِأَنَّ كُلَّ مُؤَلِّفٍ يَصْنَفُ وَيُمَيِّزُ كُلَّ مَسَائِلِ بَيَانٍ ( مِنَ الْمَبْسُوطَاتِ ) جَمْعُ  
مَبْسُوطٍ : وَهُوَ مَا كَثَرَ لَفْظُهُ وَمَعْنَاهُ ( وَالْمُخْتَصَرَاتِ ) جَمْعُ مُخْتَصَرٍ : وَهُوَ مَا قُلَّ لَفْظُهُ وَكَثُرَ مَعْنَاهُ  
( وَأَتَقَنُ ) مُخْتَصَرٌ أَيْ أَحْكَمُ كِتَابٍ مُخْتَصَرٌ : كِتَابُ ( الْمُرَرِّ لِلْإِمَامِ أَبِي الْقَاسِمِ ) هَذِهِ السُّكْنَةُ حَرَامٌ  
لَكِنْ رَجَحَ الرَّافِعِيُّ أَنَّهَا إِنَّمَا تَحْرَمُ عَلَى مَنْ اسْمُهُ مُجَدِّدٌ ، فَلِذَلِكَ تَكْنَى بِهَا لِأَنَّ اسْمَهُ عَبْدُ الْكَرِيمِ  
( الرَّافِعِيُّ ) قِيلَ : أَنَّهُ نَسَبُهُ إِلَى رَافِعِ بْنِ خَدِيجٍ الصَّحَابِيِّ كَمَا وَجَدَ بِحِفْظِهِ ( رَحِمَهُ اللَّهُ تَعَالَى ) كَانَ  
إِسْمَانَا كَبِيرًا وَمَنْ يَتَّعِلُّ ، تَوَفَّى سَنَةَ ثَلَاثٍ وَعِشْرِينَ وَسِتِّمِائَةً ، وَهُوَ ابْنُ سِتٍّ وَسِتِّينَ سَنَةً ، وَلَهُ  
كَرَامَاتٌ مَشْهُورَةٌ ( ذِي التَّحْقِيقَاتِ ) الْكَثِيرَةِ فِي الْعِلْمِ ( وَهُوَ ) أَيْ الْمُرَرِّ ( كَثِيرُ الْفَوَائِدِ عَمْدَةٌ )  
أَيْ يُعْتَمَدُ عَلَيْهِ ( فِي تَحْقِيقِ الْمَذْهَبِ ) أَيْ مَازْهَبِ إِلَيْهِ الشَّافِعِيِّ وَأَصْحَابِهِ مِنَ الْأَحْكَامِ ( مُعْتَمِدٌ لِلْمَقْصِدِ )  
أَيْ يَرْجِعُ إِلَيْهِ إِلَى نَصُوصِهِ عِنْدَ الْإِفْتَاءِ ( وَغَيْرِهِ ) أَيْ الْمَقْصِدِ مَنْ يَدْرُسُ أَوْ يَصْنَفُ ( مِنْ أَوَّلِي  
الرِّغَبَاتِ ) أَيْ أَصْحَابَهَا ( وَقَدْ التَزَمَ مُصَنِّفُهُ رَحِمَهُ اللَّهُ أَنْ يَنْصُ ) فِي مَسَائِلِ الْخِلَافِ ( عَلَى مَا صَحَّحَهُ  
مُعْظَمُ الْأَصْحَابِ ) أَيْ أَكْثَرُهُمْ ، وَيُسْتَفَادُ مِنْ ذَلِكَ اعْتِيَادُهُ إِذَا لَمْ يَظْهَرْ دَلِيلٌ بِخِلَافِهِ ( وَوَفَّى بِمَا  
التَزَمَ ) سَبَبًا تَرْجِيحَ عِنْدَهُ وَقَبْلَ التَّأْلِيفِ فَلَا يَنَاقِ اسْتِدْرَاكُ الْمُصَنِّفِ عَلَيْهِ فِي بَعْضِ الْمَوَاضِعِ بِأَنَّ  
الْجَهْلَ عَلَى خِلَافٍ مَا ذَكَرَهُ ( وَهُوَ ) أَيْ مَا التَزَمَهُ ( مِنْ أَهَمِّ أَوْ ) هُوَ ( أَهَمُّ الْمَطْلُوبَاتِ )  
إِذْ أَهَمُّ هِيَ عِنْدَ الْفَقِيهِ مَعْرِفَةُ الْمُعْتَمَدِ مِنْ مَسَائِلِ الْخِلَافِ ( لَسَكِنَ فِي حَاجَتِهِ ) أَيْ الْمُرَرِّ ( كِبَرٌ  
يَعْتَجِرُ عَنْ حِفْظِهِ أَكْثَرُ أَهْلِ الْعَصْرِ ) الَّذِينَ يَرْغَبُونَ فِي حِفْظِ مُخْتَصَرٍ فِي الْفِقْهِ ( إِلَّا بَعْضَ أَهْلِ  
الْعِنَايَاتِ ) مَنْ سَهَّلَ اللَّهُ لَهُ ذَلِكَ فَلَا يَجُوزُ عَنْ حِفْظِهِ ( فَرَأَيْتُ ) أَيْ اخْتَارْتُ ( اخْتِصَارَهُ ) فِي نَحْوِ  
نِصْفِ حَاجَتِهِ ( مَعَ زِيَادَةِ قَلِيلَةٍ ) لَيْسَهُلَّ حِفْظُهُ ( أَيْ الْمُخْتَصَرُ ) مَعَ مَا أَضْمَهُ إِلَيْهِ إِنْ شَاءَ اللَّهُ تَعَالَى مِنَ  
النَّفَائِسِ الْمُسْتَجَادَاتِ ( أَيْ الْمُسْتَحْسِنَاتِ ) مِنْهَا التَّنْبِيهُ عَلَى قُبُودِ فِي بَعْضِ الْمَسَائِلِ هِيَ مِنَ الْأَصْلِ  
مُحَذَوِّاتٌ ( أَيْ مَتْرُوكَاتٌ ) كَشَفَاءُ بَذَكَرَهَا فِي بَعْضِ الْكُتُبِ ( وَمِنْهَا مَوَاضِعُ يَسِيرَةٌ ) نَحْوُ خُسْفَانِ



ذَكَرَهَا فِي الْمُخَرَّرِ عَلَى خِلَافِ الْمُخْتَارِ فِي الْمَذْهَبِ كَمَا سَتَرَاهَا إِنْ شَاءَ اللَّهُ تَعَالَى وَارْتَفَاعَتْ ،  
وَمِنْهَا إِبْدَالُ مَا كَانَ مِنَ الْفَظِّ غَرِيبًا ، أَوْ مُوَهَّمًا خِلَافَ الصَّوَابِ بِأَوْضَحٍ وَأَخْصَرَ مِنْهُ  
بِعِبَارَاتٍ جَلِيَّاتٍ ، وَمِنْهَا بَيَانُ الْقَوْلَيْنِ وَالْوَجْهَيْنِ وَالطَّرِيقَيْنِ وَالنَّصِّ ، وَمَرَاتِبِ الْخِلَافِ  
فِي تَجَمُّعِ الْحَالَاتِ ، فَحَيْثُ أَقُولُ : فِي الْأَظْهَرِ أَوْ الْمَشْهُورِ فَرْنَ الْقَوْلَيْنِ أَوْ الْأَقْوَالِ ، فَإِنْ  
قَوِيَ الْخِلَافُ قُلْتُ الْأَظْهَرُ ، وَإِلَّا فَالْمَشْهُورُ ، وَحَيْثُ أَقُولُ : الْأَصَحُّ أَوْ الصَّحِيحُ فَرْنَ الْوَجْهَيْنِ  
أَوْ الْأَوْجِهِ ، فَإِنْ قَوِيَ الْخِلَافُ قُلْتُ : الْأَصَحُّ وَإِلَّا فَالصَّحِيحُ ، وَحَيْثُ أَقُولُ : الْمَذْهَبُ  
فَرْنَ الطَّرِيقَيْنِ أَوْ الطَّرِيقِ ، وَحَيْثُ أَقُولُ : النَّصُّ فَهُوَ نَصُّ الشَّافِعِيِّ رَحِمَهُ اللَّهُ ، وَيَكُونُ  
هُنَاكَ وَجْهٌ ضَعِيفٌ أَوْ قَوْلٌ مُخَرَّجٌ ، وَحَيْثُ أَقُولُ : الْجَدِيدُ فَالْقَدِيمُ خِلَافُهُ ، أَوْ الْقَدِيمُ أَوْ فِي  
قَوْلٍ قَدِيمٍ فَالْجَدِيدُ خِلَافُهُ ،

مَوْضَعًا ( ذَكَرَهَا فِي الْمُخَرَّرِ عَلَى خِلَافِ الْمُخْتَارِ فِي الْمَذْهَبِ كَمَا سَتَرَاهَا إِنْ شَاءَ اللَّهُ تَعَالَى وَارْتَفَاعَتْ )  
فَالْقَصْدُ أَنَّهُ يَذْكُرُهَا عَلَى الْمُخْتَارِ ( وَمِنْهَا إِبْدَالُ مَا كَانَ مِنَ الْفَظِّ غَرِيبًا ) أَيْ غَيْرِ مَأْلُوفٍ الْإِسْتِعْمَالِ  
( أَوْ مُوَهَّمًا خِلَافَ الصَّوَابِ ) فَيُبَدِّلُ الْغَرِيبَ ( بِأَوْضَحٍ ، وَ ) الْمَوْهَمَ بِ ( أَخْصَرَ مِنْهُ بِعِبَارَاتٍ  
جَلِيَّاتٍ ) لَا إِيْهَامَ فِيهَا . ( وَمِنْهَا بَيَانُ الْقَوْلَيْنِ وَالْوَجْهَيْنِ وَالطَّرِيقَيْنِ وَالنَّصِّ ) هُوَ قَوْلٌ مَخْصُوصٌ  
بِاعْتِبَارِ مَا يُقَابَلُهُ مِنْ قَوْلٍ مُخَرَّجٍ أَوْ وَجْهٍ ( وَمَرَاتِبِ الْخِلَافِ ) أَيْ الْمَخَالَفِ قُوَّةً وَضَعْفًا ( فِي تَجَمُّعِ  
الْحَالَاتِ ) أَيْ فِي الْمَسَائِلِ الَّتِي رُرد فِيهَا ذَلِكَ ، وَأَمَّا الْمُخَرَّرُ فَتَارَةً يَبِينُ ، وَتَارَةً لَا يَبِينُ ( فَحَيْثُ أَقُولُ : فِي  
الْأَظْهَرِ أَوْ الْمَشْهُورِ ، فَرْنَ الْقَوْلَيْنِ أَوْ الْأَقْوَالِ ) لِلشَّافِعِيِّ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ ( فَانْ قَوِيَ الْخِلَافُ ) أَيْ  
الْمَخَالَفِ لِقُوَّةٍ مَدْرَكَةٍ . ( قُلْتُ الْأَظْهَرُ ) فَمَا أُرِيدُ تَرْجِيحَهُ ( وَإِلَّا ) . بَأَنَّ لَمْ يَقُمْ مَدْرَكُ الْمَخَالَفِ  
( فَالْمَشْهُورِ ) لِيُشْعَرَ بِضَعْفِ مُقَابَلِهِ ( وَحَيْثُ أَقُولُ : الْأَصَحُّ أَوْ الصَّحِيحُ فَرْنَ الْوَجْهَيْنِ أَوْ الْأَوْجِهِ )  
لِلْمُصْحَابِ يَسْتَخْرِجُونَهَا مِنْ تَوَاعُدِ الْأَنَامِ ، وَقَدْ يَتَجَمَّعُونَ فِي بَعْضِهَا وَإِنْ لَمْ يَكُنْ عَلَى أَصْلِ قَوَاعِدِهِ  
( فَانْ قَوِيَ الْخِلَافُ قُلْتُ : الْأَصَحُّ ) لِيُشْعَرَ بِضَعْفِ مُقَابَلِهِ ( وَإِلَّا فَالصَّحِيحُ ، وَحَيْثُ أَقُولُ : الْمَذْهَبُ  
فَرْنَ الطَّرِيقَيْنِ أَوْ الطَّرِيقِ ) وَهِيَ اخْتِلَافُ الْأَصْحَابِ فِي حِكَايَةِ الْمَذْهَبِ كَأَن يَحْكِي بَعْضُهُمْ فِي الْمَسْأَلَةِ  
قَوْلَيْنِ أَوْ وَجْهَيْنِ وَيَقْطَعُ بَعْضُهُمْ بِأَحَدِهِمَا ، فَالْفَتْحُ بِهِ مَا عِبَّرَ عَنْهُ بِالْمَذْهَبِ ( وَحَيْثُ أَقُولُ : النَّصُّ  
فَهُوَ نَصُّ الشَّافِعِيِّ رَحِمَهُ اللَّهُ ، وَيَكُونُ هُنَاكَ وَجْهٌ ضَعِيفٌ ) أَيْ خِلَافُ الرَّاجِحِ ( أَوْ قَوْلٌ مُخَرَّجٌ )  
مِنْ نَصِّ لَهُ فِي نَظَرِ الْمَسْأَلَةِ لَا يَهْمِلُ بِهِ مِنْ حَيْثُ مُقَابَلَتُهُ لِلنَّصِّ ( وَحَيْثُ أَقُولُ : الْجَدِيدُ فَالْقَدِيمُ  
خِلَافُهُ ، أَوْ الْقَدِيمُ أَوْ فِي قَوْلٍ قَدِيمٍ ، فَالْجَدِيدُ خِلَافُهُ ) وَالْقَدِيمُ مَا قَالَهُ الشَّافِعِيُّ بِالْعِرَاقِ ، وَالْجَدِيدُ مَا قَالَهُ  
بِمِصْرٍ أَوْ اسْتَقَرَّ رَأْيُهُ عَلَيْهِ فِيهَا وَإِنْ كَانَ قَدْ قَالَهُ بِالْعِرَاقِ . قَالَ الْإِمَامُ : وَلَا يَجُوزُ عَدُّ الْمَذْهَبِ الْقَدِيمِ  
مِنْ مَذْهَبِ الشَّافِعِيِّ مَا لَمْ يَدُلَّ لَهُ نَصٌّ ، أَوْ يَرْجَحَهُ مِنْ هُوَ أَهْلُ لَاتَرَجِيحٍ مِنَ الْأَصْحَابِ ، وَالْعَمَلُ

وَحَيْثُ أَقُولُ : وَقِيلَ كَذَا فَهُوَ وَجْهٌ ضَعِيفٌ ، وَالصَّحِيحُ أَوْ الْأَصَحُّ خِلَافُهُ ، وَحَيْثُ أَقُولُ :  
وَفِي قَوْلٍ كَذَا فَالْراجِعُ خِلَافُهُ . وَمِنْهَا مَسَائِلُ نَفِيسَةٌ أَضْمُهَا إِلَيْهِ يَنْبَغِي أَنْ لَا يُخْلَى  
الْكِتَابُ مِنْهَا ، وَأَقُولُ فِي أَوَّلِهَا قُلْتُ وَفِي آخِرِهَا أَعْلَمُ ، وَمَا وَجَدْتُهُ مِنْ زِيَادَةِ لَفْظَةٍ  
وَنَحْوِهَا عَلَى مَا فِي الْمُحَرَّرِ فَاعْتَمِدْتُهَا فَلَا بَدَّ مِنْهَا ، وَكَذَا مَا وَجَدْتُهُ مِنَ الْأَذْكَارِ مُخَالَفًا لِمَا  
فِي الْمُحَرَّرِ وَغَيْرِهِ مِنْ كُتُبِ الْفَقْهِ فَاعْتَمِدْتُهَا فَإِنِّي حَقَّقْتُهُ مِنْ كُتُبِ الْحَدِيثِ الْمُعْتَمَدَةِ ، وَقَدْ  
أَقْدَمْتُ بَعْضَ مَسَائِلِ الْفَصْلِ لِلنَّاسِبَةِ أَوْ اخْتِصَارٍ ، وَرُبَّمَا قَدِّمْتُ فَصْلًا لِلنَّاسِبَةِ ، وَأَرْجُو أَنْ  
تَمَّ هَذَا الْمُخْتَصَرُ أَنْ يَكُونَ فِي مَعْنَى الشَّرْحِ لِلْمُحَرَّرِ ، فَإِنِّي لَا أَخْذِفُ مِنْهُ شَيْئًا مِنَ  
الْأَحْكَامِ أَصْلًا وَلَا مِنَ الْخِلَافِ وَلَوْ كَانَ وَاهِيًا مَعَ مَا أَثَرْتُ إِلَيْهِ مِنَ النَّفَاسِ

على الجديد إلا في مسائل ينه عليها ( وحيث أقول : وقيل كذا فهو وجه ضعيف ، والصحيح أو  
الأصح خلافه ) ولا يكون فيه بيان لدرجة الخلاف ( وحيث أقول : وفي قول كذا فالراجع خلافه )  
ويتبين قوة الخلاف وضعفه في ذلك وما قبله من مدركه . ( ومنها مسائل نفيسة أضمرها إليه ) في مظانها  
ينبغي أن لا يخلى الكتاب منها ( أى المنهاج الذى هو اسم للمختصر وما يضم إليه ، ونبه بذلك  
اعتذارا عن كون هذا لا يناسب المختصرات . ( وأقول فى أولها ) أى تلك المسائل ( قلت وفى آخرها  
والله أعلم ) لتمييز عن مسائل المحرر ، وقد يفعل ذلك فى غير المسائل الزائدة ، وقد يتركها فى  
مسائل مزيدة ، فجعل من لا يفعل ( وما وجدته ) أى الناظر فى الكتاب ( من زيادة لفظة )  
بدون قلت ( ونحوها على ما فى المحرر فاعتمدها فلا بد منها ) فمن ذلك أن المحرر قال فى باب التيمم  
إلا أن يكون بعضه دم ، فزاد المصنف لفظ كثير : وهى زيادة لا بد منها ( وكذا ما وجدته من  
الأذكار مخالفا لما فى المحرر وغيره من كتب الفقه فاعتمده فأتى حقيقته من كتب الحديث المعتمدة )  
فى نقله ، فإن المحدثين يحتنون بلفظه بخلاف الفقهاء ، فالرجع فى ذلك كتب الحديث ( وقد أقدم  
بعض مسائل الفصل لمناسبة أو اختصار ، ورُبَّمَا قَدِّمْتُ فَصْلًا لِلنَّاسِبَةِ ) كما فعل فى باب الإحصاء  
والقوات فإنه أخره عن الكلام على الجزاء ، والمحرر قدّمه عليه ، وما فعله المنهاج أحسن ، لأنه  
ذكر محرمات الاحرام وأخرها عن الاصطلاح . ولا شك أن فصل التخيير فى جزاء الصيد مناسب  
له لملقه بالاصطلاح ( وأرجو أن تمّ هذا المختصر أن يكون فى معنى الشرح للمحرر ) فإنه بين  
دقائقه وخفى ألفاظه ، ونبه على الصحيح . ومراتب الخلاف من قوة وضعف ، وهل هو قولان أو  
رجهان أو طريقتان ؟ وبين ما تحتاجه المسائل من قيد أو شرط ، وما غلط فيه من الأحكام ، وما صحيح  
فيه خلاف الأصح وغير ذلك ( فأتى لا أخذف ) أى أسقط ( منه شيئا من الأحكام أصلا ولا من  
الخلاف ولو كان واهيا ) أى ضعيفا جدًا كل ذلك بحسب طاقته وظنه ، فلا ينابى أنه قد يقع  
خلاف ذلك من غير قصد ( مع ما أثرت إليه من النفاس ) والشرح يكون بهذه المثابة إلا أنه

وَقَدْ شَرَعْتُهُ فِي جَمْعِ جُزْءٍ لَطِيفٍ عَلَى صُورَةِ الشَّرْحِ لِذَلِكَ يُتَّقَى هَذَا الْمُخْتَصَرُ ، وَمَقْصُودِي  
بِهِ التَّنْبِيهُ عَلَى الْحِكْمَةِ فِي الْعُدُولِ عَنْ عِبَارَةِ الْمُحَرَّرِ ، وَفِي إِحْلَاقِ قَيْدٍ أَوْ حَرْفٍ أَوْ شَرْطٍ  
لِلْمَسْئَلَةِ وَنَحْوِ ذَلِكَ ، وَأَكْثَرُ ذَلِكَ مِنَ الضَّرُورِيَّاتِ الَّتِي لَا بُدَّ مِنْهَا . وَعَلَى اللَّهِ الْكَرِيمِ  
اعْتِمَادِي ، وَإِلَيْهِ تَفْوِضِي وَأَسْتِنَادِي ، وَأَسْأَلُهُ النَّفْعَ بِدِينِي وَلِسَائِرِ الْمُسْلِمِينَ وَرِضْوَانَهُ  
عَنِّي ، وَهَنَ أَحِبَّائِي وَجَمِيعِ الْمُؤْمِنِينَ .

## كتاب الطهارة

يُرِيدُ بِذِكْرِ الدَّلَائِلِ ، فَلِذَلِكَ جَعَلَهُ فِي مَعْنَى الشَّرْحِ وَلَمْ يَقُلْ أَنَّهُ شَرْحٌ (وَقَدْ شَرَعْتُ) مَعَ الشَّرْعِ  
فِي هَذَا الْمُخْتَصَرِ (فِي جَمْعِ جُزْءٍ لَطِيفٍ عَلَى صُورَةِ الشَّرْحِ لِذَلِكَ يُتَّقَى هَذَا الْمُخْتَصَرُ) السَّكَاةُ مِنْ حَيْثُ  
الِاخْتِصَارُ (وَمَقْصُودِي بِهِ التَّنْبِيهُ عَلَى الْحِكْمَةِ) وَهِيَ السَّبَبُ الْبَاعِثُ (فِي الْعُدُولِ عَنْ عِبَارَةِ  
الْمُحَرَّرِ ، وَفِي إِحْلَاقِ قَيْدٍ أَوْ حَرْفٍ) فِي الْكَلَامِ (أَوْ شَرْطٍ لِلْمَسْئَلَةِ وَنَحْوِ ذَلِكَ) مِمَّا ذَكَرَهُ الْمُصَنِّفُ  
سَابِقًا (وَأَكْثَرُ ذَلِكَ مِنَ الضَّرُورِيَّاتِ الَّتِي لَا بُدَّ مِنْهَا) وَمِنْهُ مَا لَبَسَ بِضُرُورِي وَلَكِنَّهُ حَسَنٌ  
(وَعَلَى اللَّهِ الْكَرِيمِ اعْتِمَادِي) فِي جَمِيعِ أُمُورِي . وَمِنْهَا إِيْتِمَامُ هَذَا الْمُخْتَصَرِ (وَإِلَيْهِ) لَا إِلَى  
غَيْرِهِ (تَفْوِضِي) هُوَ رَدُّ الْأَمْرِ إِلَى الْغَيْرِ مَعَ الْبَرَاءَةِ مِنَ الْحَوْلِ وَالْقُوَّةِ ، وَأَعْمَ مِنْهُ التَّوَكُّلُ  
(وَأَسْتِنَادِي) أَيُّ التَّجَانِّي ، فَانَّهُ لَا يَجِبُ مِنْ قَوْضِ أَمْرِهِ إِلَيْهِ ، وَاسْتِنَادِي فِي جَمِيعِ أُمُورِهِ عَلَيْهِ  
(وَأَسْأَلُهُ النَّفْعَ بِهِ) أَيُّ بِالْمُخْتَصَرِ فَانَّهُ قَدَّرَ وَقَوَّعَ الْمَطْلُوبَ بِرَجَاءِ الْإِجَابَةِ (لِي وَلِسَائِرِ الْمُسْلِمِينَ) بِأَنْ  
يَنْفَعَنِي وَالْمُسْلِمِينَ بِتَعْلِيمِهِ وَكِتَابَتِهِ وَغَيْرِ ذَلِكَ . وَقَدْ حَقَّقَ اللَّهُ رَجَاءَهُ ، فَانَّهُ لَمْ يَوْجِدْ مَنْ اعْتَنَى بِهِ  
عِظَمَاءُ الْمُحَقِّقِينَ وَانْتَشَرَتْ بِهِ فِي الْقَاعِ الْمَذْهَبُ مِثْلُهُ (وَرِضْوَانُهُ عَنِّي) يَطْلُقُ الرِّضَا عَلَى الْحُبِّ ، وَعَلَى  
عَدَمِ السُّخْطِ ، وَعَلَى التَّسْلِيمِ ، وَعَلَى الْمَغْفَرَةِ ، وَعَلَى الثَّوَابِ ، وَيَصِحُّ إِيرَادُهُ كُلِّ شَيْءٍ (وَعَن  
أَحِبَّائِي) جَمْعُ حَبِيبٍ : أَيُّ مِنْ أَحِبِّهِمْ (وَجَمِيعِ الْمُؤْمِنِينَ) مِنْ عَطْفِ الْعَامِّ عَلَى بَعْضِ أَفْرَادِهِ .

## كتاب الطهارة

الْكِتَابُ لُغَةً مَصْدَرُ كَتَبَ : إِذَا خَطَّ بِالْقَلَمِ مَعْنَاهُ الضَّمُّ ، وَاصْطِلَاحًا : اسْمُ الْجِلَّةِ مُخْتَصَصَةٍ مِنَ الْعِلْمِ  
مَشْتَمِلَةٍ عَلَى أَبْوَابٍ وَفُصُولٍ غَالِبًا ، وَالطَّهَارَةُ بِالْفَتْحِ : مَصْدَرُ طَهَّرَ بِفَتْحِ الْمَاءِ وَضَمِّهَا : وَهِيَ لُغَةُ النِّظَافَةِ  
وَالْخُلُوصِ مِنَ الْأَدْنَسِ حَسِيَّةً كَالْأَنْجَاسِ ، أَوْ مَعْنَوِيَّةً كَالْعُيُوبِ ، وَشَرْعًا تَسْتَعْمَلُ بِمَعْنَى زَوَالِ الْمَنْعِ  
الْمُقَرَّبِ عَلَى الْحَدِّثِ وَالْخَبَرِ ، وَبِمَعْنَى الْفِعْلِ الْمَوْضُوعِ لِذَلِكَ ، وَعَلَى مَا يَمِيزُ الْمُسْنُونِ مِنْ ذَلِكَ ، فَتَعَرَّفَ  
عَلَى الْأَخِيرِ بِأَنَّهَا رَفَعُ حَدِّثٍ أَوْ إِزَالَةُ نَجَسٍ أَوْ مَآيَ مَعْنَاهُمَا وَعَلَى صَوْرَتِهِمَا ، وَبَرَادُ بِمَا فِي مَعْنَاهُمَا  
التَّيْمُمُ وَالْأَغْسَالُ الْمُسْنُونَةُ ، وَتَجْدِيدُ الْوُضُوءِ ، وَالْغَسْلَةُ الثَّانِيَّةُ وَالثَّلَاثَةُ ، وَمَسْحُ الْأُذُنِ وَالْمَغْضَمَةِ ،  
وَالطَّهَارَةُ الْمُسْتَحَاضَةُ ، وَسُلْسُ الْبَوْلِ . وَبَدَأَ بِبَيَانِ الْمَاءِ الَّذِي هُوَ الْأَصْلُ فِي آتِهَا مُفْتَتِحًا بِآيَةِ

قَالَ اللَّهُ تَعَالَى : وَأَنْزَلْنَا مِنَ السَّمَاءِ مَاءً طَهُورًا . يُشْتَرَطُ لِرَفْعِ الْحَدَثِ وَالنَّجَسِ مَاءٌ مُطْلَقٌ ، وَهُوَ مَا يَقَعُ عَلَيْهِ اسْمُ مَاءٍ بِلاَ قَيْدٍ ، فَالْمُتَغَيِّرُ بِمُسْتَقْنَى عَنْهُ كَرُغْفَرَانٍ تَقْسِيرًا يَمْتَنِعُ إِطْلَاقُ اسْمِ الْمَاءِ غَيْرُ طَهُورٍ ، وَلَا يَضُرُّ تَغْيِيرُهُ لَا يَمْتَنِعُ الْإِسْمُ ، وَلَا مُتَغَيِّرٌ بِمُسْكَنْتٍ وَطِينٍ وَطَحْلِبٍ ، وَمَا فِي مَقْرَةٍ وَمَرَّةٍ ، وَكَذَا مُتَغَيِّرٌ بِمُجَاوِرٍ كَعُودٍ وَدُهْنٍ ، أَوْ بِشَرَابٍ طَرَحَ فِيهِ فِي الْأَظْهَرِ ، وَيُكْرَهُ الشَّمْسُ ، وَالْمُسْتَعْمَلُ فِي فَرْضِ الطَّهَارَةِ . قِيلَ وَتَقْلِبًا غَيْرُ طَهُورٍ فِي الْجَدِيدِ ، فَإِنْ جُمِعَ قَبْلُغَ قَلْتَيْنِ فَطَهُورٌ فِي الْأَصَحِّ ،

دالة عليه فقال ( قال الله تعالى - وأنزلنا من السماء ماء طهورا ) أى مطهرا ( يشترط لرفع الحدث ) الذي هو الأثر الاعتباري الذي يقوم بالأعضاء فيجمع من صحة الصلاة حيث لا مريض ( والنجس ) بفتح النون والجيم ، وهو مستقذر شرعا يمنع من صحة الصلاة حيث لا مريض ( ماء مطلق ) أى استعماله ، وكما يشترط الماء المطلق لما ذكر يشترط لكافة الطهارة ولو المندوبة كالوضوء المجتهد ( وهو ) أى الماء المطلق ( ما يقع عليه اسم ماء ) أى ما يطلق عليه عند أهل الشرع في عرفهم فيخرج الماء المستعمل ، ويدخل المتغير بما في مقرة ( بلا قيد ) سواء كان القيد بالاضافة كما ورد ، أو بصفة كما دافى ، أو بلام عهد كما في الحديث « إذا رأيت الماء » أى المني فكل ما أطلق عليه شرعا ماء يقال له مطلق وإن قيد في بعض الأحيان لبيان الواقع كما البحر ( فالمتغير بمسْتَقْنَى عَنْهُ ) محالط طاهر : وهو مفهوم مطلق ( كَرُغْفَرَانٍ ) وماء شجر ( تغيرا يمنع إطلاق اسم الماء ) عليه لكثرة ( غير طهور ) سواء كان قليلا أو كثيرا ، فإن زال تغيره رجع إلى طهوريته ( ولا يضر تغير ) يسير ( لا يمنع الاسم ) وكذلك لو شك في أن تغيره يسير أو كثير ( ولا ) يضر في الطهارة ماء ( متغير بمسْكَنْتٍ ) وإن خش التغير ( وطِينٍ وَطَحْلِبٍ ) بضم الطاء وضم اللام وفتحها شيء أخضر يعالو الماء من طول المسك ( و ) كذا المتغير : ( ما في مقرة ومرة ) ككبريت وزرنيخ ولو مصنوعا لاصلاح المقرة ، ومنه الجبس والجص والقطران ( وكذا ) لا يضر في الطهارة ( متغير بمجاور ) طاهر ( كعود ودُهْنٍ ) ولو مطيين ( أو بتراب ) ولو مستعملا ( طرح فيه ) أما المتغير بتراب تهب به الريح فلا خلاف في عدم الضرر به ، فالطرح قيد لاجراء الخلاف المستفاد بقوله ( في الأظهر ) والمجاور ما يمكن فصله ، والمحالط ما لا يمكن فصله ( ويكره ) تنزيها استعمال الماء ( المشمس ) أى المسخن بالشمس في البدن ولو في غير الطهارة كالأكل وشرب ، إنما بشرط أن يكون ذلك بقطر حار كالخجاز في إثناء منقطع غير النقيدين ، وأن يستعمل في حال حرارته . وغير الماء من المائعات كالماء ، ويكره أيضا استعمال شديد السخونة والبرودة ( و ) الماء القليل ( المستعمل في فرض الطهارة ) عن حدث كالغسل الأول ( قيل ونقلها ) كالفصلة الثانية والثالثة والوضوء المجتهد ( غير طهور في الجديد ) بل طاهر فقط ، لأنه غير مطلق ، وسيأتي الماء المستعمل في غسل النجاسة ، والمراد بالفرض ما لا بد منه فيشمل ماء وضوء حنفي بلانية وصبي : إذ لا بد لصحة صلاتهما من وضوء ، وفي القديم أنه مطهر ( فإن جمع ) المستعمل ( فبلغ قَلْتَيْنِ فَطَهُورٌ فِي الْأَصَحِّ ) والماء مادام مترددا على المحل لا يثبت له حكم الاستعمال

وَلَا تَنْجُسُ قُلْتَا الْمَاءِ بِمِلَاقَةِ نَجَسٍ ، فَإِنْ غَيَّرَهُ فَتَنَجَسَ ، فَإِنْ زَالَ تَغْيِيرُهُ بِنَفْسِهِ ، أَوْ  
بِمَاءٍ طَهَرَ ، أَوْ بِمِسْكٍ وَزَعْفَرَانٍ فَلَا ، وَكَذَا تُرَابٌ وَجِصٌّ فِي الْأَظْهَرِ ، وَذَوْنُهُمَا يَنْجُسُ  
بِالْمِلَاقَةِ ، فَإِنْ بَلَغَهُمَا بِمَاءٍ وَلَا تَغْيِيرَ بِهِ فَطَهُرَا ، فَلَوْ كَوُثِرَ بِإِبْرَادٍ طَهُورٍ فَلَمْ يَبْلُغْهُمَا لَمْ  
يَطْهُرَا ، وَقِيلَ طَاهِرٌ لَا طَهُورٍ ، وَيُسْتَشْتَى مِيتَةٌ لَأَدَمَ لَهَا سَائِلٌ فَلَا تَنْجُسُ مَائِعًا عَلَى الْمَشْهُورِ ،  
وَكَذَا فِي قَوْلِ نَجَسٍ لَا يُدْرِكُهُ طَرَفٌ . قُلْتُ : ذَا الْقَوْلُ أَظْهَرُ ، وَاللَّهُ أَعْلَمُ . وَالْجَارِي  
كَرَاكِدٍ ، وَفِي الْقَدِيمِ لَا يَنْجُسُ بِلَا تَغْيِيرٍ ، وَالْقُلْتَانِ خُمُسَانَةٌ رِطْلٍ بَغْدَادِي

فلو نوى جنب رفع الجنابة ولو قبل تمام الانغماس في ماء قليل أجزاء الغسل به في ذلك الحدث  
وغيره ولو من غير جنسه (ولا تنجس قلنا الماء بملاقاة نجس) جامد أو مائع ، ولو شك في كونه  
قلتين ووقعت فيه نجاسة لا تنجسه (فان غيره) أى تغير النجس الملاقى الماء الذى بلغ قلتين  
(فتنجس) ولو كان التغير يسيرا ولو بالتقدير في النجس الذى يوافق الماء في صفاته كقول انقطعت  
رائحته فيفرض مخالفا له في أغلظ الصفات كلون الخبز وطعم الخبز وريح المسك (فان زال تغيره  
بنفسه) كأن زال بطول مكثه (أو بماء) انضم اليه ولو نجسا (طهر) بفتح الهاء أفصح من  
ضمها (أو) زال تغيره (بمسك وزعفران فلا) يطهر (وكذا) لا يطهر اذا وقع فيه (تراب  
وجص) أى ما يبنى به ويعلو ، وكسرجيمه أفصح من فتحها : وهو الجير والجبس (في الأظهر) فان  
صفا الماء ولا تغير فيه طهر هو والتراب معه (ودونهما) أى الماء دون القلتين (ينجس بالملاقاة)  
للمنجاسة التى لا يعنى عنها ، وكذا رطب غير الماء ينجس بالملاقاة ولو كثرت كزيت وان لم يتغير كل  
منهما بالنجاسة ولو مجاورة (فان بلغهما) أى بلغ الماء المتنفس قلتين (بماء) ولو مستعملا  
ومتنجسا (و) الحال أنه (لا تغير به فطهور) لزوال علة النجاسة (فلو كثر) المتنفس القليل  
(إبراد طهور) أى بسبب أن أورد عليه ماء طهور أكثر منه وليس فيه نجاسة جامدة (فلم يبلغهما)  
أى القلتين (لم يطهر ، وقيل طاهر) هذا الماء الذى كان متنجسا وكثر ولم يبلغ قلتين وليس به  
نجاسة جامدة (لاطهور) لا بمعنى غير ، فهى اسم صفة لما قبلها لاعاطفة ، إذ شرط العاطفة أن يكون  
ما بعدها مغايرا لما قبلها ، فان اختلف شرط مما ذكر فهو نجس باتفاق ، والطهارة المعبر عنها بقليل ،  
وبه قال جمهور من العلماء ، وهناك وجه آخر أنه طهور (ويستثنى) من النجس (ميتة لادم لها  
سائل) عند شق عضو منها في حياتها (فلا تنجس مائعا) ماء أو غيره بموتها فيه (على المشهور)  
ومقابلها أنها تنجسه ، ومحل الخلاف اذا لم تنشأ فيه ، فان نشأت فيه وماتت لم تنجسه جزما ، فان غيرته  
الميتة أو طرحت فيه بعد موتها قصدا نجسته جزما (وكذا في قول نجس لا يدركه طرف) أى بصر  
فأنه لا ينجس مائعا (قلت: ذَا الْقَوْلُ أَظْهَرُ وَاللَّهُ أَعْلَمُ) فهو أظهر من القول بالتنجيس ، ومثل المائع  
الثوب والبدن (والجاري كراكد) في تنجسه بالملاقاة (وفي القديم لا ينجس بلا تغير) لقوته  
والعبرة في الجارى بالجرية وهى الدفعة بين حافتي النهر عرضا ، فهى ان كانت قلتين لا تنجس لاهي  
ولا ما قبلها ولا ما بعدها والانتجست هى ، وما بعدها كان كالغسالة (والقلتان خمسمائة رطل بغدادى

تَقْرِيْبًا فِي الْأَصَحِّ ، وَالتَّغْيِيرُ الْمُؤَثِّرُ بِطَاهِرٍ أَوْ نَجِسٍ طَعْمٌ ، أَوْ لَوْنٌ ، أَوْ رِيْحٌ ، وَلَوْ أَشْتَبَهَ  
مَاءَهُ طَاهِرٌ بِنَجَسٍ أَجْتَهَدَ وَتَطَهَّرَ بِمَا ظَنَّ طَهَارَتَهُ ، وَقِيلَ إِنْ قَدَرَ عَلَى طَاهِرٍ يَبْقِيَانِ فَلَا ،  
وَالْأَعْمَى كَبَصِيرٍ فِي الْأَظْهَرِ ، أَوْ مَاءٌ وَبَوْلٌ لَمْ يَجْتَهِدْ عَلَى الصَّحِيحِ بَلْ يُخْلَطَانِ ، ثُمَّ يَنْتَبِهُمُ  
أَوْ مَاءٌ وَزَيْتٌ تَوْضِئًا بِكُلِّ مَرَّةٍ ، وَقِيلَ لَهُ الْاجْتِهَادُ وَإِذَا اسْتَعْمَلَ مَا ظَنَّهُ أَرَاقَ الْآخَرِ ،  
فَإِنْ تَرَكَهُ وَتَغَيَّرَ ظَنُّهُ لَمْ يَعْمَلْ بِالثَّانِي عَلَى النَّصِّ ، بَلْ يَنْتَبِهُمُ بِإِلَاعَادَةِ فِي الْأَصَحِّ ، وَلَوْ  
أَخْبَرَهُ بِنَجَسِهِ مَقْبُولُ الرَّوَايَةِ ، وَبَيَّنَّ السَّبَبَ ، أَوْ كَانَ قَبِيْهَا مُوَافِقًا أَعْتَمَدَهُ ، وَيَحِلُّ  
اسْتِعْمَالُ كُلِّ إِنَاءٍ طَاهِرٍ إِلَّا ذَهَبًا وَفِضَّةً فَيَحْرُمُ وَكَذَا اتِّخَاذُهُ فِي الْأَصَحِّ ، وَيَحِلُّ الْمَوَهُ فِي  
الْأَصَحِّ ،

تقريباً في الأصح (في معنى عن نقص رطل ورطلين) (والتغير المؤثر بطاهر) فيسلب الطهورية (أو  
نجس) فيسلب الطهورية (طعم أولون أوريح) أى أحد الثلاثة كاف (ولو اشتبه ماء طاهر) أى  
طهور (بنجس) ومثل الماء التراب (اجتهد) فى المشتبهين وجوبا ان لم يقدر على طاهر يبقين ،  
وجوازا ان قدر . والاجتهاد : بذل الجهد فى المقصود (وتطهر بما ظن) بالاجتهاد (طهارته) فلو  
هجم وتطهر بأحدهما من غير اجتهد لم تصح طهارته ، وان صادف الطهور (وقيل ان قدر على  
طاهر يبقين) كأن كان بشطنهر ومعه ما آن مشتهيان (فلا) يجوز له الاجتهاد (والأعمى كبصير فى  
الأظهر) فيجوز له الاجتهاد أو بحجب على ماسمته لأنه يدرك الأمانة باللس ، ومقابل الأظهر أنه  
لا يجوز له الاجتهاد (أو) اشتبه (ماء وبول لم يجتهد على الصحيح) لأن البول لا يمكن رده الى  
الطهور به ، بخلاف الماء النجس فيمكن رده بالكثرة فكان للقاء أصل فى الطهارة ، ومقابل الصحيح  
جواز الاجتهاد فيهما (بل يخلطان) بنون الرفع استثناء (ثم) بعد الخلط (ينهم) ولا يصح  
التيمم قبل الخلط (أو) اشتبه ماء (وماء ورد توضاً بكل مرة) ولا يجتهد لأن ماء الورد لا أصل  
له فى التطهير ، ويعذر فى عدم الجزم بالخية (وقيل له الاجتهاد) فيهما ، وله أنه يجتهد لشرب ماء الورد  
(واذا استعمل ما ظنه) الطاهر من المائين (أراق الآخر) ندبا . وقيل وجوبا (فان تركه) بلا  
إرافة (وتغير ظنه) فيه من النجاسة الى الطهارة (لم يعمل بالثاني) من ظنيه (على النص) ، بل  
ينهم) ويصلى (بإلإعادة فى الأصح) إذ ليس معه ماء طاهر يبقين (ولو أخبره بنجسه) أى الماء أو غيره  
من المائيات (مقبول الرواية) كعبد وامرأة ، بخلاف الصبي والفاسق (وبين السبب) فى نجاسته  
(أو كان) المحرم (فقها) عالما بأحكام النجاسات (موافقا) للمخبر (أعتمده) من غير تبين للسبب  
(ويحل استعماله) واقتناء (كل إناء طاهر) ولو صرفه القيمة كإناء من ياقوت (إلا ذهباً  
وفضة) أى إناءهما (فيحرم) استعماله على الرجل والمرأة الا لضرورة كأن يحتاج الى جلاء عينه  
بالماء فيباح (وكذا) يحرم (اتخاذ) أى اقتناء إناء النجسين (فى الأصح) ومقابله يجوز اقتناؤه  
ويحرم تخلية الكعبة وسائر المساجد بالذهب والفضة (ويحل الموه فى الأصح) أى المطلبى بذهب

وَالْتَفِيسُ كِبَاقُوتٌ فِي الْأَظْهَرِ ، وَمَا ضَبُّ بِذَهَبٍ أَوْ فِضَّةٍ ضَبَّةٌ كَبِيرَةٌ لِزِينَةٍ حَرَمٌ ،  
أَوْ صَغِيرَةٌ بِقَدْرِ الْحَاجَةِ فَلَا ، أَوْ صَغِيرَةٌ لِزِينَةٍ ، أَوْ كَبِيرَةٌ لِلْحَاجَةِ حَازَ فِي الْأَصَحِّ ، وَضَبَّةٌ  
مَوْضِعُ الْإِسْتِمَالِ كَثِيرُهُ فِي الْأَصَحِّ . قُلْتُ : الْمَذْهَبُ تَحْرِيمُ ضَبَّةِ الذَّهَبِ مُطْلَقًا ،  
وَاللَّهُ أَعْلَمُ .

## باب أسباب الحدث

هِيَ أَرْبَعَةٌ : أَحَدُهَا : خُرُوجُ شَيْءٍ مِنْ قُبُلِهِ ، أَوْ دُبُرِهِ إِلَّا اللَّيْثَ ، وَلَوْ أُنْسَدَ مَخْرَجُهُ  
وَانْفَتَحَ تَحْتَ مَعْدِنَتِهِ فَخَرَجَ الْعَتَادُ قَقْصًا ، وَكَذَا نَادِرٌ كَدُودٌ فِي الْأَظْهَرِ ، أَوْ فَوْقَهَا وَهُوَ  
مُنْسَدٌ ، أَوْ تَحْتُهَا وَهُوَ مُنْفَتِحٌ فَلَا فِي الْأَظْهَرِ .

وَفَضَّةٌ وَلَمْ يَحْصُلْ مِنْهُ شَيْءٌ بِالْعَرَضِ عَلَى النَّارِ ، فَإِنْ حَصَلَ مِنْهُ شَيْءٌ حَرَمَ اسْتِعْمَالُهُ ، وَكَذَا اتِّخَاذُهُ (و)  
يَحِلُّ (التَفِيسُ) مِنْ غَيْرِ التَّقْدِينِ (كِبَاقُوتٍ) وَفِيهِ وَزَجْجٌ (فِي الْأَظْهَرِ) وَمُقَابِلُهُ يَحْرُمُ لِلْخِيَلَاءِ (وَمَا ضَبُّ)  
مِنْ إِيَّاهُ (بِذَهَبٍ أَوْ فِضَّةٍ ضَبَّةٌ كَبِيرَةٌ لِزِينَةٍ حَرَمٌ) اسْتِعْمَالُهُ وَاتِّخَاذُهُ ، وَأَصْلُ الضَّبَّةِ أَنْ يَنْكَسِرَ  
الْإِنَاءُ فَيَوْضَعُ عَلَى مَوْضِعِ السَّكْسَرِ نَحَاسٌ أَوْ فِضَّةٌ لِيَسْكَنَهُ ثُمَّ تَوْسِعُ النِّقْهَاءُ فَأُطْلَقُوهُ عَلَى كُلِّ مَا يَلِصِقُ بِهِ  
وَأَنْ لَمْ يَنْكَسِرْ (أَوْ صَغِيرَةٌ بِقَدْرِ الْحَاجَةِ فَلَا) يَحْرُمُ وَلَا يَكْرَهُ . (أَوْ صَغِيرَةٌ لِزِينَةٍ أَوْ كَبِيرَةٌ لِلْحَاجَةِ جَازٌ)  
مَعَ السَّكَرَاهَةِ فِيهِمَا فِي الْأَصَحِّ (وَضَبَّةٌ مَوْضِعُ الْإِسْتِمَالِ) نَحْوُ الشَّرْبِ (كَغَيْرِهِ) فَمَا ذَكَرَ (فِي  
الْأَصَحِّ) وَمُقَابِلُهُ يَحْرُمُ إِنْ أَوَّاهَا مُطْلَقًا لِبَاشَرَتِهَا بِالْإِسْتِمَالِ (قُلْتُ : الْمَذْهَبُ تَحْرِيمُ ضَبَّةِ الذَّهَبِ مُطْلَقًا)  
أَيُّ سِوَاهُ كَانَتْ صَغِيرَةً أَوْ كَبِيرَةً لِلْحَاجَةِ أَوْ لِزِينَةٍ (وَاللَّهُ أَعْلَمُ) وَمَرْجِعُ الصَّغَرِ وَالْكِبَرِ الْعَرَفُ ، فَإِنْ  
شَكَّ فِي ذَلِكَ فَالْأَصْلُ الْحُلُّ .

## باب أسباب الحدث

أَيُّ الْأَصْفَرِ لِأَنَّهُ الْمُرَادُ عِنْدَ الْإِطْلَاقِ ، وَالْأَسْبَابُ : جَمْعُ سَبَبٍ ، وَيَعْبُرُ عَنْهَا بِنَوَاقِضِ الْوُضُوءِ  
(هِيَ أَرْبَعَةٌ : أَحَدُهَا) أَيُّ الْأَسْبَابِ (خُرُوجُ شَيْءٍ) عَيْنًا كَانَ أَوْ رِيحًا طَاهِرًا كَدُودٌ أَوْ نَجَسًا  
(مِنْ قَبْلِهِ) أَيُّ الْمَتَوَضَّئِ الْحَيِّ الْوَاضِحِ (أَوْ دُبُرِهِ) فَلَا نَقْضَ بِخُرُوجِ شَيْءٍ مِنْ قَبْلِ الْمَيْتِ أَوْ دُبُرِهِ  
وَلَا بِخُرُوجِ شَيْءٍ مِنْ قَبْلِ الْخَنَثِيِّ (الْإِلْمَنِيِّ) أَيُّ مَنِ الشَّخْصُ نَفْسُهُ الْخَارِجُ مِنْهُ أَوَّلًا كَانَ أَمْثَلُ بِمَجْرَدِ  
النَّظَرِ فَلَا يَنْقُضُ وَضُوءَهُ (وَلَوْ أُنْسَدَ مَخْرَجُهُ وَانْفَتَحَ) مَخْرَجُ بَدَلِهِ (تَحْتَ مَعْدِنَتِهِ) هِيَ فِي الْأَصْلِ  
مُسْتَقَرُّ الطَّعَامِ وَالشَّرَابِ ، وَالْمُرَادُ بِهَا هُنَا السَّرَّةُ (نَفْرَجُ الْعَتَادِ) خُرُوجُهُ كَبُولٍ وَغَائِطٍ (نَقْضٌ) وَكَذَا  
نَادِرٌ (خُرُوجُهُ) (كَدُودٌ فِي الْأَظْهَرِ) وَمُقَابِلُهُ لَا يَنْقُضُ النَّادِرَ (أَوْ) انْفَتَحَ (فَوْقَهَا) أَيُّ الْمَعْدَةِ  
وَالْمُرَادُ فَوْقَ تَحْتُهَا بِأَنْ انْفَتَحَ فِي السَّرَّةِ أَوْ مَخَاذِيهَا أَوْ فَوْقَهَا (وَهُوَ) أَيُّ الْأَصْلِيِّ (مُنْسَدٌ أَوْ تَحْتُهَا وَهُوَ  
مُنْفَتِحٌ فَلَا) يَنْقُضُ الْخَارِجُ مِنْهُ (فِي الْأَظْهَرِ) لِأَنَّهُ عِنْدَ خُرُوجِهِ مِنَ السَّرَّةِ أَوْ فَوْقَهَا بِالْقِيَّ أَشْبَهُ  
رَفِيقًا إِذَا خَرَجَ مِنْ تَحْتُهَا وَالْأَصْلِيُّ مُنْفَتِحٌ لِأَضْرُورَةِ الْخُرُوجِ إِلَى مَخْرَجِهِ مَعَ انْفَتَاحِ الْأَصْلِيِّ ، وَمُقَابِلُ الْأَظْهَرِ يَنْقُضُ



الثاني : زوال العقل إلا نوم تمكن مقعده . الثالث : التقاء بشرتي الرجل والمرأة إلا  
تحرمتا في الأظهر ، والملموس كلاميس في الأظهر ، ولا تنقض صغيرة وشعر ، وسين  
وظفر في الأصح . الرابع : مس قبل الأديمي بطن الكف ، وكذا في الجديد حلقه  
دبره ، لا فرج بهيمة ، وينقض فرج الميت والصغير ، وتحل الجب ، والدكر الأشل ،  
وباليد السلاء في الأصح ، ولا ينقض رأس الأصابع وما بينها . ويحرم بالحدث الصلاة  
والطواف ، وتحل المصحف ، ومس ورقه ، وكذا جلده على الصحيح ، وخريطة ،  
وصندوق فيها مصحف ، وما كتبت لدرس قرآن كلوح في الأصح ، والأصح حل  
تحمله في أمتعة ،

الخارج مما ذكر ، وهذا كله في الانسداد العارض . وأما الانسداد الخلق فينقض ما ذكر .  
( الثاني : زوال العقل ) . أي التميز بنوم أو غيره كإغماء وسكر وجنون ، فخرج : النعاس ، وحديث  
النفس وأوائل نشوة السكر فلا تنقض بها ( إلا نوم يمكن مقعده ) أي إليه من مقره ، ولا يمكن  
لمن نام على قفاه ، ولا لمن نام قاعدا وهو هزيل جدا . ( الثالث : التقاء بشرتي الرجل والمرأة إلا  
محرمات ) فلا ينقض لمسها ( في الأظهر ) ومقابلها ينقض باسها . والمحرم : من حرم نكاحها بنسب  
أو رضاع أو مصاهرة ( والملموس ) وهو من وقع عليه اللبس ( كلاميس ) في انتقاض وضوئه  
( في الأظهر ) ومقابلها لا ينقض إلا وضوء اللامس ( ولا تنقض صغيرة ) لم تبلغ جدا تشتهى فيه  
( وشعر وسن وظفر في الأصح ) ومقابلها ينقض جميع ذلك . ( الرابع : مس قبل الأديمي ) ذكرنا  
كان أو أتى من نفسه أو غيره ( بطن الكف ) من غير حائل . وبطن الكف : الراحة مع  
بطون الأصابع ( وكذا ) ينقض ( في الجديد حلقه دبره ) أي الأديمي ، وفي القديم لا تنقض بسما  
( لا فرج بهيمة ) فلا ينقض مسه ( وينقض ) مس ( فرج الميت والصغير وتحل الجب ) أي  
القطع للفرج ( والدكر الأشل ) وهو الذي لا ينقيض ولا ينسبط ( وبالييد السلاء ) وهي التي  
بطل عملها ( في الأصح ) ومقابلها لا تنقض المذكورات ( ولا ينقض رأس الأصابع وما بينها )  
وكذا حروفها وحرف الكف ( ويحرم بالحدث الصلاة ) بأنواعها ، وفي معناها سجدة التلاوة  
والشكر ، وخطبة الجمعة ( والطواف ) فرضه ونفله ( وحل المصحف ومس ورقه ) المكتوب فيه  
وغيره ( وكذا ) يحرم مس ( جلده ) المتصل به ( على الصحيح ) ومقابلها يجوز مس جلده ،  
ولو انفصل جلده فالصحيح أنه يحرم مسه ما لم تنقطع نسبه عنه ( وخريطة ) هي وعاء كالكيس  
( وصندوق ) بضم الصاد وفتحها ( فيها مصحف ) يحرم مسهما إن أعداه ( وما كتبت لدرس  
قرآن كلوح في الأصح ) ومقابلها لا يحرم مس الجليج ، أما ما كتبت لغير الدراسة كالتميمة والبراهم  
فلا يحرم مسها ولا نخلها بغير وضوء ( والأصح حل جلده ) أي القرآن ( في أمتعة ) إذا لم يكن

وَتَقْسِيرِ وَدَنَابِيرَ ، لَا قَلْبَ وَرَقِهِ يَعُودُ . وَأَنَّ الصَّبِيَّ الْمَحْدُثَ لَا يُنْمَعُ . قُلْتُ : الْأَصَحُّ حِلُّ قَلْبِ وَرَقِهِ يَعُودُ وَبِهِ قَطَعَ الْعِرَاقِيُّونَ ، وَاللَّهُ أَعْلَمُ ، وَمَنْ تَبَيَّنَ طَهْرًا أَوْ حَدَثًا وَشَكَّ فِي ضِدِّهِ تَحِيلَ بَيَقِينِهِ ، فَلَوْ تَبَيَّنَهُمَا وَجْهَلِ السَّابِقِ فَضِدُّ مَا قَبْلَهُمَا فِي الْأَصَحِّ .

[فصل] يقدّم داخل الخلاء يساره ، والخارج يمينه ، وَلَا يَحْمِلُ ذِكْرَ اللَّهِ تَعَالَى ، وَيَقْتَعِدُ حَالِيًا يَسَارَهُ ، وَلَا يَسْتَقْبِلُ الْقِبْلَةَ ، وَلَا يَسْتَدِيرُهَا ، وَيَحْرُمَانِ بِالصَّحْرَاءِ ، وَيَبْعَدُ وَيَسْتَتِرُ ، وَلَا يَقُولُ فِي مَاءٍ رَاكِدٍ ، وَجُبْحٍ ، وَمَهَبِّ رِيحٍ ، وَمُنْتَحَدٍ ، وَطَرِيقٍ ، وَتَحْتِ مُشْبَرَةٍ ، وَلَا يَتَكَلَّمُ ، وَلَا يَسْتَنْجِي بِمَاءٍ فِي مَجْلِسِهِ ، وَيَسْتَتِيرُ

مقصودا بالجل (وتفسير) إذا كان التفسير أكثر (ودنابير لقلب ورقه يعود) ونحوه (و) الأصح (أن الصبي المحدث لا ينم) من مس لوح أو مصحف يتعلم منه ولا من حله ولو كان حدثه أكبر (قلت: الأصح حل قلب ورقه يعود) ونحوه (وبه قطع العراقيون، والله أعلم). قال الأذعري: والقياس أنه إن كانت الورقة قائمة فصفعها يعود جاز، وإن احتاج في صفحها إلى رفعها حرم لأنه حامل لها اه (ومن تبين طهرا أو حدثا وشك) أي تردد. (في) طرق (ضده عمل بيقينه) لأن اليقين لا يزول بالشك (فلو تبينه) أي الطهر والحدث بأن وجدا منه بعد الشمس مثلا (وجهل السابق) مهما (فضة ما قبلهما) يأخذ به (في الأصح) فإن كان قبل الشمس محدثا فهو الآن متطهر، وإن كان قبلها متطهرا فهو الآن محدث إن كان يعتاد تجديد الطهارة، فإن لم يعتد تجديدها فيكون متطهرا، فإن لم يعلم ما قبل الشمس لزمه الوضوء، ومقابل الأصح أنه يلزمه الوضوء بكل حال.

(فصل) في آداب الخلاء وفي الاستنجاء (يقدم داخل الخلاء يساره، والخارج يمينه) والخلاء: المكان المعد لقضاء الحاجة عرفا (ولا يحمل) في الخلاء مكتوب (ذكر الله تعالى) من قرآن أو غيره وكذلك اسم رسوله وكل اسم معظم، وجل ما ذكر مكروه لاحوام، فإن دخل الخلاء ومعه ذلك ضم كفه عليه أو وضعه في عمامته، والمتجه تحريم ادخال المصحف. ونحوه الخلاء من غير ضرورة اجلا لا له وتسكرو بما (ويتمد جالسا يساره) وينصب اليمنى (ولا يستقبل القبلة ولا يستدبرها) ندبا في البنين (ويحرمان بالصحراء) بدون ساتر مرتفع ثلثي ذراع (ويبعد) عن الناس في الصحراء (ويستتر) عن أعينهم بالساتر المذكور، ويكون بينه وبينه ثلاثة أذرع فأقل (ولا يبول في ماء راكدا) وكذا لا يتغوط، فإن فعل ذلك كره إن كان الماء له، فإن كان لغيره أو مسبلا حرم (و) لا يبول في (جحر) وهو الخرق النازل (ومهب ريح) أي موضع هبوبها وإن لم تكن هابة (ومتحدث) للناس. وهو بفتح الدال مكان الاجتماع (وطريق) مساوك لهم (وتحت) شجرة (مشبرة) ولو كان الثمر مباحا (ولا يتكلم) حال قضاء الحاجة: أي يكره له ذلك الا لضرورة كأنذار أعمى، فلا يكره بل قد يجب (ولا يستنجي بماء في مجلسه) أي يكره له ذلك إن لم يكن معدا (ويستبرئ)

مِنَ الْبَوْلِ ، وَيَقُولُ عِنْدَ دُخُولِهِ : بِسْمِ اللَّهِ اللَّهُمَّ إِنِّي أَعُوذُ بِكَ مِنَ الْخُبْثِ وَالْخَبَائِثِ .  
وَعِنْدَ خُرُوجِهِ : غُفْرَانِكَ الْحَمْدُ لِلَّهِ الَّذِي أَذْهَبَ عَنِّي الْأَذَى وَقَاتَانِي . وَيَجِبُ الْاسْتِنْجَاءُ بِمَاءٍ  
أَوْ حَجَرٍ ، وَتَجْمَعُهُمَا أَفْضَلُ ، وَفِي مَعْنَى الْحَجَرِ كُلِّ حَامِيَةٍ طَاهِرَةٍ قَالِمٍ غَيْرِ مُخْتَرَمٍ وَجِلْدٍ دُبِغٍ  
دُونَ غَيْرِهِ فِي الْأُظْهَرِ ، وَشَرَطُ الْحَجَرِ أَنْ لَا يَحِفَّ النَّجِسُ ، وَلَا يَنْتَقِلَ ، وَلَا يَطْرَأُ أَجْنَبِيٌّ  
وَلَوْ نَدَرَ أَوْ ائْتَشَرَ فَوْقَ الْعَادَةِ وَلَمْ يُجَاوِزْ صَفْحَتَهُ وَحَشَفَتَهُ حَازَ الْحَجَرُ فِي الْأُظْهَرِ ، وَيَجِبُ  
ثَلَاثُ مَسْحَاتٍ ، وَلَوْ بِأَطْرَافِ حَجَرٍ ، فَإِنْ لَمْ يَنْقُ وَجَبَ الْإِثْقَاءُ . وَسُنُّ الْإِيتَارِ ، وَكُلُّ  
حَجَرٍ لِكُلِّ مَحَلٍّ . وَقِيلَ يُوزَعَنَّ لِجَانِبَيْهِ وَالْوَسْطِ ، وَيُسْنُّ الْاسْتِنْجَاءُ بِسَارِهِ ، وَلَا  
اسْتِنْجَاءَ لِلْوَدِ ، وَبَعَرٍ بِلَا لَوْثٍ فِي الْأُظْهَرِ .

من البول) ندبا عند انقطاعه بما يتحقق به انقطاع البول من مشى وغيره (ويقول) ندبا (عند)  
ارادة (دخوله : بسم الله اللهم انى أعوذ بك) أى اعتصم (من الخبث) بضم الخاء والباء جمع حيث  
(والخبائث) جمع خبيثة : أى ذكران الشياطين وانائمهم ، فان نسي تعوذ بقلبه (و) يقول (عند)  
أى عقب (خروجه : غفرانك الحمد لله الذى أذهب عني الأذى وعافاني) ويكرر : غفرانك ثلاثا  
(ويجب الاستنجاء) من كل خارج ملوث من القبل أو الدبر (بماء أو حجر ، وجعهما أفضل) من الاقتصار  
على الماء (وفى معنى الحجر) الوارد (كل جامد) فلا يجوز بالمائع (طاهر) نخرج النجس (قالع)  
بفجر نحو الزجاج والقصب الأملس (غير مخترم) فلا يجوز بالمخترم كجزء الحيوان المتصل ومطعم  
الآدمى وما كتب عليه اسم معظم أو علم مخترم وجلده المتصل به (وجلد) بالحجر عطف على جامد  
(دبغ دون غيره) مما لم يدبغ (فى الأظهر) ومقابله يجوز بهما ، وفى قول لا يجوز بهما (وشروط  
الحجر أن لا يحف النجس) الخارج ، فان جف تعين الماء (و) أن (لا ينتقل) عن المحل الذى استقر  
فيه ، فان انتقل تعين الماء (و) أن (لا يطرأ أجنبى) رطب ، فان طرأ ذلك تعين الماء . وأما الخفاف  
فلا يؤثر (ولو ندر) الخارج كالدلم (أو ائتشر فوق العادة ولم يجاوز) الخارج من الدبر (صفحة  
(و) لا الخارج من القبل (حشفته جاز الحجر) بشروطه المذكورة فيه (فى الأظهر) ومقابله يتعين  
الماء فى النادر والمنشر (ويجب ثلاث مسحات) بأن تم كل مسحة المحل (ولو) كانت  
(بأطراف حجر فان لم ينق) المحل بالثلاث (وجب الاتقاء) برايع فأكثر (وسن) بعد الاتقاء ان  
لم يحصل بوتر (الابتار ، و) يجب (كل حجر لكل محله) أى الاستنجاء فيجب تعميم كل مسحة  
(وقيل يوزعن) أى الثلاث (لجانبه والوسط) فيجعل واحدا لليمنى ، وآخر لليسرى ، والثالث  
للووسط ، وبعضهم يجعل التعميم بكل مسحة سنة لا واجبا ، وتظهر عليه المقابلة بالقليل المذكور  
(ويسن الاستنجاء بساره) فى الماء والحجر ، ويكره باليمن (ولا استنجاء لتدوير) بفتح العين  
(بلا لوث) فلا يجب منه استنجاء وان استجب (فى الأظهر) ومقابله يجب ، والواجب فى  
الاستنجاء أن يغلب على ظنه زوال النجاسة ، ولا يضر شم ريحها بيده وان حكمنا عليها بالنجاسة .

## باب الوضوء

فَرَضُهُ سِتَّةٌ : أَحَدُهَا نِيَّةٌ رَفَعَ حَدَثٌ ، أَوْ اسْتِباحَةٌ مُفْتَقِرٌ إِلَى طَهْرٍ ، أَوْ آدَاءُ فَرَضِ الْوُضُوءِ ، وَمَنْ دَامَ حَدَثُهُ كَسُتَحَاضَةٍ كَفَاهُ نِيَّةُ الاسْتِباحَةِ دُونَ الرَّفْعِ عَلَى الصَّحِيحِ فِيهِمَا ، وَمَنْ نَوَى تَبَرُّدًا مَعَ نِيَّةٍ مُعْتَبَرَةٍ جَازَ عَلَى الصَّحِيحِ ، أَوْ مَا يُنْدَبُ لَهُ وَضُوءٌ كَقِرَاءَةِ فَلَا فِي الْأَصَحِّ ، وَيَجِبُ قَرْنُهَا بِأَوَّلِ الْوَجْهِ . وَقِيلَ يَكْفِي بِسُنَّةٍ قَبْلَهُ ، وَلَهُ تَفْرِيقُهَا عَلَى أَعْضَائِهِ فِي الْأَصَحِّ الثَّانِي : غَسْلُ وَجْهِهِ ، وَهُوَ مَا بَيْنَ مَنْابِتِ رَأْسِهِ غَالِبًا وَمُنْتَهَى لَحْيَيْهِ ، وَمَا بَيْنَ أُذُنَيْهِ ، فَتَنَّهُ مَوْضِعُ الْعَمَمِ ، وَكَذَا التَّخْذِيفُ

## باب الوضوء

وهو بضم الواو : استعمال الماء في أعضاء مخصوصة : وهو المراد هنا ، وبفتحها : اسم للماء الذي يتوضأ به ( فرضه ) هو مفرد مضاف فيعم : أى فروضه بمعنى أركانه ( ستة : أحدها نية رفع حدث ) عليه : أى رفع حكمه كحرمة الصلاة ، وانما نكر حدث ليشمل من عليه أحداث ونوى رفع بعضها فانه يكفيه ( أو ) نية ( استباحة ) شئ ( مفترق الى طهر ) أى وضوء كأن يقول : نويت استباحة الصلاة أو الطواف أو مس المصحف ( أو ) نية ( أداء فرض الوضوء ) أو فرض الوضوء ، وان كان المتوضئ صلبا أو أداء الوضوء أو الوضوء ، ولا يشترط التعرض للفرضية في الوضوء بخلاف الغسل ( ومن دام حدثه كاستحاضة ) ومن يه سلس بول ( كفاه نية الاستباحة ) أو الوضوء ( دون الرفع على الصحيح فيهما ) ومقابله قولان : قول يصح بهما ، وقول لا يصح إلا بجمعهما ( ومن نوى تبردا ) أو أى شئ يحصل بدون قصد كتتلف ( مع نية معتبرة ) أى مستحضرا عند نية التبرد نية الوضوء ( جاز ) أى أجزاء ذلك ، وأما اذا نوى التبرد من غير استحضار لنية الوضوء انقطعت النية ، ويلزمه اذا أراد إكمال الوضوء أن يجدد نية معتبرة من عدد انقطاعها ( على الصحيح ) ومقابله أن ذلك يضر للشرىك ( أو ) نوى بوضوئه ( ما يندب له وضوء كقراءة ) لقرآن أو حديث ( فلا ) يجوز ( في الأصح ) ومقابله يصح الوضوء بتلك النية ( ويجب قرنها ) أى النية ( بأول ) غسل ( الوجه ، وقيل يكفى ) قرنها ( بسنة قبله ) كضمضة ، والأصح المنع ( وله تفريقها ) أى النية ( على أعضائه ) أى الوضوء بأن يوى عند كل عضو رفع الحدث عنه . ( الثانى غسل وجهه ) أى اغسله سواء كان بفعل المتوضئ أم بغيره ( وهو ) أى وجهه طولا ( ما بين منابت رأسه غالبا ، و ) تحت ( منتهى لحييه ) بفتح اللام ، وهما العظمان اللذان نبت عليهما الأسنان السفلى ( و ) عرضا ( ما بين أذنيه ، فنه ) أى الوجه ( موضع العمم ) وهو نزول الشعر على الجبهة أو القفا ، فوضع العمم من الوجه كما أن موضع الصلح ليس منه ، فأشار بفاله لذلك ( وكذا التخذيف ) أى موضعه من الوجه ، وهو ما يثبت عليه الشعر الخفيف بين

فِي الْأَصَحِّ ، لَا النَّزَعَتَانِ ، وَلَهُمَا بَيَاضَانِ يَكْتُمَانِ النَّاصِيَةَ . قُلْتُ : صَحَّحَ الْجُمْهُورُ أَنَّ  
مَوْضِعَ التَّحْذِيفِ مِنَ الرَّأْسِ ، وَاللَّهُ أَعْلَمُ ، وَيَجِبُ غَسْلُ كُلِّ هَذَبٍ ، وَحَاجِبٍ ، وَعِذَارٍ ،  
وَشَارِبٍ ، وَخَدٍّ ، وَعَنْقَقَةٍ شَعْرًا وَبَشَرًا ، وَقِيلَ لَا يَجِبُ بَاطِنُ عَنْقَقَةٍ كَثِيفَةٍ ، وَاللَّحْيَةُ إِنْ  
خَفَّتْ كَهَذَبٍ ، وَإِلَّا فَلْيَغْسِلْ ظَاهِرَهَا ، وَفِي قَوْلٍ لَا يَجِبُ غَسْلُ خَارِجٍ عَنِ الْوَجْهِ .  
الثَّلَاثُ : غَسْلُ يَدَيْهِ مَعَ مِرْقَقِيهِ ، فَإِنْ قُطِعَ بَعْضُهُ وَجَبَ غَسْلُ مَا بَقِيَ ، أَوْ مِنْ مِرْقَقِيهِ  
فَرَأْسُ عَظَمِ الْعَضِدِ عَلَى الشَّهْوَرِ ، أَوْ فَوْقَهُ نُدْبَ بَاقِي عَضِدِهِ . الرَّابِعُ : مَسْمُومٌ مَسْحُ  
لِبَسْتَرَةِ رَأْسِهِ ، أَوْ شَعَرٍ فِي حَدِّهِ ، وَالْأَصَحُّ جَوَازُ غَسْلِهِ ،

ابتداء العذار والنزعة (في الأصح) ومقابله أن موضع التحذيف من الرأس ، وسيأتي أن المصنف  
يصحح هذا (لا النزعتان) بفتح الزاي ، ويجوز سكونها (وهما بياضان يكتنفان الناصية)  
وهي مقدم الرأس من أعلى الجبين . (قلت : صحح الجمهور أن موضع التحذيف من الرأس ، والله  
أعلم) ومن الوجه البياض الذي بين العذار والأذن ، وما ظهر من جرة الشفتين (ويجب غسل كل  
هذب) وهو الشعر النابت على أجفان العين (وحاجب) وهو الشعر فوق العين (وعذار) بالذال  
المهجمة : الشعر المحاذي للأذن بين الصدغ والعارض ، وقيل : هو ما على العظم النابت من إزاء الأذن  
وهو أول ما ينبت للأمرء (وشارب) وهي الشعر النابت على الشفة العليا (وخد) أي الشعر  
النابت عليه (وعنققة) وهو الشعر النابت على الشفة السفلى (شعرا وبشرا) المراد ظاهر الشعر  
وباطنه وإن كثف (وقيل لا يجب) غسل (باطن عنققة كشيقة) ولا بشرتها (واللحية) وهي  
الشعر النابت على الذقن خاصة ، وهي مجمع اللحيين (إن خفت كهذب) فيجب غسل ظاهرها  
وباطنها (وإلا) بأن كثفت (فليغسل ظاهرها) ولا يجب غسل باطنها ، والخفيفة : ما ترى  
البشرة من خلالها في مجلس التخاطب ، والكثيفة : ما تمنع الرؤية (وفي قول : لا يجب غسل  
خارج عن الوجه) من لحية وغيرها ، والمراد بالخارج : ما جاوز حد الوجه من جهة استرساله .  
وحاصل المعتمد في الشعور أن يقال : لحية الرجل وعارضاه ، وما خرج عن حد الوجه مطلقا يجب  
غسله ظاهرا ، وباطنا إن كان خفيفا ، وظاهرا فقط إن كان كثيفا ، وما عدا ذلك يجب غسله مطلقا  
ظاهرا وباطنا ، خفيفا وكثيفا من رجل أو غيره . (الثالث : غسل يديه مع مرققيه) ولا بد من  
غسل جزء من العضد (فإن قطع بعضه) أي بعض ما يجب غسله (ويجب غسل ما بقي) منه  
(أو) قطع (من مرققيه) بأن سل العظم (فرأس عظم العضد) يجب غسله (على المشهور)  
ومقابله لا يجب غسله (أو) قطع (فوقه) أي المرفق (ندب) غسل (بأق عضده) لئلا يتخلو  
العضو عن طهارة . (الرابع مسمى مسيح لبشرة رأسه أو شعره) ولو واحدة أو بعضها إنما لا بد  
أن يكون الشعر (في حده) أي الرأس بأن لا يخرج بالمد عن الرأس من جهة نزوله ، فلو كان  
متجعجا بحيث لو مد لخرج عن الرأس لم يحز المسح عليه (والأصح جواز غسله) أي الرأس

وَوَضَعَ الْيَدَ بِلَا مَدٍّ . الْخَامِسُ : غَسَلَ رِجْلَيْهِ مَعَ كَفَّيْهِ السَّادِسُ : تَرْتِيبُهُ هَكَذَا ، وَلَوْ اغْتَسَلَ مُحْدِثٌ فَلَا صَحَّ أَنْهُ إِنْ أُمِكنَ تَقْدِيرُ تَرْتِيبِ بَأْنِ غَطْسٍ ، وَمَكَثَ صَحَّ ، وَإِلَّا فَلَا . قُلْتُ : الْأَصَحُّ الصَّحَّةُ بِلَا مَسْكَثٍ ، وَاللَّهُ أَعْلَمُ . وَسُنَنُهُ السَّوَالُكَ عَرَضًا بِكُلِّ خَشْنٍ لَا أَصْبِغُهُ فِي الْأَصَحِّ . وَيُسْنُ لِلصَّلَاةِ وَتَغْيِيرِ الْقَمِّ ، وَلَا يُكْرَهُ إِلَّا لِلصَّائِمِ بَعْدَ الزَّوَالِ ، وَالتَّسْمِيَةِ أَوَّلَهُ ، فَإِنْ تَرَكَ فَنِي أَثْنَائِهِ ، وَغَسَلَ كَفَيْهِ ، فَإِنْ لَمْ يَتَّقِنْ طَهْرَهُمَا كَرِهَ غَسْلَهُمَا فِي الْإِنَاءِ قَبْلَ غَسْلِهِمَا ، وَالْمُضْمَضَةُ وَالِاسْتِنْشَاقُ ، وَالْأَظْهَرُ أَنَّ فَضْلَهُمَا أَفْضَلُ ، ثُمَّ الْأَصَحُّ يَتَمَضَّمُ بِغُرْفَةٍ ثَلَاثًا ، ثُمَّ يَسْتَنْشِقُ بِأُخْرَى ثَلَاثًا ، وَيُبَالِغُ فِيهِمَا

(د) جواز (وضع اليد بلا مد) ومقابل الأصح لا يجزئ فيهما (الخامس غسل رجليه مع كفيه) ومما العظماء الناثان من الجانبين عند مفصل الساق والقدم ، وهذا في غير لابس الخف ، ويجب إزالة ما في شقوق الرجلين من عین وماتحت الأظفار من وسخ (السادس ترتيبه) أي الوضوء (هكذا) أي كما ذكره من البداية بالوجه مقرونا بالنية ، ثم اليدين ، ثم مسح الرأس ، ثم غسل الرجلين (ولو اغتسل محدث) حدثنا أصغر بأن انغمس بنية رفع الحدث (فالأصح أنه إن أمكن تقدير ترتيب بأن غطس ومكث) بقدر الترتيب (صح) له الوضوء (والا) بأن غطس وخرج حالا (فلا) يصح الوضوء ومقابل الأصح أنه لا يصح الوضوء وان مكث (قلت : الأصح الصحة بلا مكث ، والله أعلم) لتقدير الترتيب في لحظات لطيفة (وسننه) أي الوضوء (السوالك) وهو استعمال عود أو نحوه من كل خشن في الأسنان وما حولها ، ومحله في الوضوء بعد غسل الكفين (عرضا) أي في عرض الأسنان ظاهرا وباطنا فيكره طولا (بكل خشن) طاهر ولو خرقه ، ولكن العود أولى (لا أصبه) فلا تكفي ولو خشنة (في الأصح) ومقابله يكفي (ويسن للصلاة) كما يسن للوضوء ويفعل قبيل الدخول فيها ولو كل ركعتين (وتغير القم) من أكل وغيره ويتأكد لقراءة القرآن والعلم (ولا يكره إلا للصائم بعد الزوال) ولو صوم نفل (و) من سنن الوضوء (التسمية أوله) والتعوذ قبلها ، والمراد بأوله أول غسل الكفين فيقرن النية بالتسمية أول غسل الكفين (فان ترك) التسمية أوله (ففي أثنائها) يأتي بها (و) من سننه أيضا (غسل كفيه) إلى كوعيه (فان لم يتقن طهرهما) بأن تردد فيه (كره غمسهما في الإناء) الذي فيه ماء قليل (قبل غسلهما) ثلاثا ، ولا تزول الكراهة إلا بغسلهما ثلاثا وهي المندوبة أول الوضوء (و) من سننه أيضا (المضمضة والاستنشاق) ويحصلان بإبصال الماء إلى داخل الفم (والأظهر أن فصلهما أفضل) من وصلهما ، والفصل هو أن لا يجمع بينهما في غرفة واحدة ، والوصل أن يجمعهما فيها (ثم الأصح) على هذا الأظهر المفصل للفصل أنه (يتمضمض بغرفة ثلاثا ثم يستنشق بأخرى ثلاثا) فذلك على هذا القول أفضل منه الفصل بست غرفات ، ومقابل الأصح على هذا القول يقول : ان الفصل بست غرفات بأن يتمضمض بثلاث ، ثم يستنشق بثلاث أفضل (ويبالغ فيهما) أي المضمضة والاستنشاق بأن يبلغ الماء في المضمضة إلى أقصى الحنك ووجهي الأسنان واللثة

غَيْرُ الصَّائِمِ . قُلْتُ : الْأَظْهَرُ تَفْضِيلُ الْجَمْعِ بِثَلَاثِ غُرَفٍ : يَتَضَمَّنُ مِنْ كُلِّهِ ، ثُمَّ  
يَسْتَنْشِقُ ، وَاللَّهُ أَعْلَمُ ، وَتَثْلِيثُ الْغَسْلِ وَالْمَسْحِ ، وَيَأْخُذُ الشَّاكُّ بِالْيَقِينِ ، وَمَسْحُ كُلِّ رَأْسِهِ  
ثُمَّ أُذُنَيْهِ ، فَإِنْ عَسَرَ رَفَعُ الْعِمَامَةِ كَمَلَّ بِالمَسْحِ عَلَيْهَا ، وَتَحْلِيلُ اللَّحْيَةِ الْكَثْفَةِ وَأَصَابِعِهِ ،  
وَتَقْدِيمُ الْيَمْنَى ، وَإِطَالَةُ غُرَّتَيْهِ وَتَحْجِيلِهِ ، وَالْمُوَالَاةُ ، وَأَوْجَبُهَا الْقَدِيمُ ، وَتَرَكَ الْإِسْتِعَانَةَ وَالنَّفْضَ  
وَكَذَا التَّنْشِيفُ فِي الْأَصْحَ ، وَيَقُولُ بَعْدَهُ أَشْهَدُ أَنْ لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ وَحْدَهُ لَا شَرِيكَ لَهُ ، وَأَشْهَدُ  
أَنَّ مُحَمَّدًا عَبْدُهُ وَرَسُولُهُ : اللَّهُمَّ اجْعَلْنِي مِنَ التَّوَّابِينَ ، وَاجْعَلْنِي مِنَ الْمُتَطَهِّرِينَ ، سُبْحَانَكَ  
اللَّهُمَّ وَبِحَمْدِكَ ، أَشْهَدُ أَنْ لَا إِلَهَ إِلَّا أَنْتَ أَسْتَغْفِرُكَ وَأَتُوبُ إِلَيْكَ . وَحَذَفْتُ دُعَاءَ الْأَعْضَاءِ  
إِذْ لَا أَصْلَ لَهُ .

وفي الاستنشاق بأن يصعد الماء بالنفس إلى الخيشوم (غير الصائم) وأما لصائم فتكره له المداغة  
(قلت : الأظهر تفضيل الجمع) وهو الوصل (بثلاث غرف يتضمض من كل ثم يستنشق) فهذه  
الكيفية في الوصل أفضل من الجمع بغرفة يتضمض منها ثلاثا ، ثم يستنشق ثلاثا (والله أعلم) و  
من سننه أيضا (تثليث الغسل والمسح) ولو لجيرة أو خوف ، وكذا يسق تثليث السواك والنية  
والذكر عقبه ، وتكره الزيادة على الثلاث (ويأخذ الشاك باليقين) في المفروض وجوبا ، وفي  
المستحب ندبا (و) من سننه (مسح كل رأسه) والسنن في كفيته أن يضع يديه على مقدم رأسه  
ويلصق مسبحة بالأخرى وإبهامية على صدغيه ثم يذهب بهما إلى قفاه ويردهما إن كان له شعر  
ينقلب (ثم) بعد مسح الرأس بمسح (أذنيه) ظاهرهما وباطنهما بماء جديد (فإن عسر رفع  
العمامة) أو نحوها (كمل بالمسح عليها) وكذا إذا لم يرد رفع العمامة ، وإن لم يعسر (و) من  
من سننه (تحليل اللحية الكثيفة) أي الكثيفة وكذا كل شعر يكفي غسل ظاهره فيخلله بالأصابع  
من أسفل (و) من سننه تحليل (أصابعه) من يديه ورجليه (و) من سننه (تقديم اليمنى)  
على اليسرى من كل عضوين لا يسق غسلهما معا (و) من سننه (إطالة غرته) بغسل زائد  
على الواجب في الوجه من صفحة عنقه ومقدمات رأسه (و) إطالة (تحجيلة) بغسل العضدين  
والماقين أو شيء منهما (و) من سننه (الموالة) بين الأعضاء بحيث لا يجف الأول قبل الشروع  
في الثاني مع اعتدال الهواء والمزاج (وأوجبها القديم) (و) من سننه (ترك الاستعانة) بالصَّب  
عليه لغير عذر ، وهي خلاف الأولى (و) من سننه ترك (النفض) لباه (وكذا التَّنْشِيفُ)  
أي تركه سنة ، وهو خلاف الأولى (في الأصح) ومقابلته أنهما سواء (ويقول بعده :  
أشهد أن لا إله إلا الله وحده لا شريك له ، وأشهد أن محمدا عبده ورسوله : اللهم اجعلني من التَّوَّابِينَ  
واجعلني من الْمُتَطَهِّرِينَ ، سُبْحَانَكَ اللَّهُمَّ وَبِحَمْدِكَ ، أَشْهَدُ أَنْ لَا إِلَهَ إِلَّا أَنْتَ أَسْتَغْفِرُكَ وَأَتُوبُ إِلَيْكَ)  
يقول ذلك وهو مستقبل القبلة رافعا يديه إلى السماء (وحذفت دعاء الأعضاء) الذي ذكره المحرر  
(إذ لا أصل له) في كتب الحديث ولم يذكره الشافعي والجمهور ، ولكن ذكر المحلى أنه ورد في  
نابخ ابن حبان بطرق ضعيفة ، فيحوز العمل بها في فضائل الأعمال .



## باب مسح الخف

يَجُوزُ فِي الْوُضُوءِ لِلْمُقِيمِ يَوْمًا وَلَيْلَةً ، وَلِلْمُسَافِرِ ثَلَاثَةً يَلْبِاسُهَا مِنَ الْحَدَثِ بَعْدَ لُبْسِ ، فَإِنْ مَسَحَ حَضَرَ أَيْ سَافَرَ أَوْ عَكْسَ لَمْ يَسْتَوِفْ مَدَّةَ سَفَرٍ ، وَشَرْطُهُ أَنْ يَلْبَسَ بَعْدَ كَمَالِ طَهْرٍ ، سَاتِرًا مَحَلَّ فَرَضِهِ ، طَاهِرًا ، يُمَكِّنُ تَبَاعُ الشَّيْءِ فِيهِ لِتَرَدُّدِ مُسَافِرٍ لِحَاجَاتِهِ ، قِيلَ وَحَلَالًا وَلَا يَجْزِي مَنْسُوجٌ لَا يَمْنَعُ مَاءَ فِي الْأَصْحَ ، وَلَا جُزْءُ مَوْقَانِ فِي الْأَظْهَرِ ، وَيَجُوزُ مَشْقُوقُ قَدَمٍ شَدَّ فِي الْأَصْحَ ، وَيُسْنُ مَسْحُ أَعْلَاهُ وَأَسْفَلِهِ خُطُوطًا ، وَيَكْفِي مَسْمًى مَسْحُ يُحَاذِي الْفَرْصَ

## باب مسح الخف

وَأَرَادَ بِهِ الْجَنَسَ إِذَا لَاجِزَ مَسَحَ رَجُلٌ وَغَسَلَ أُخْرَى (يَجُوزُ) الْمَسْحُ عَلَى الْخَفَيْنِ (فِي الْوُضُوءِ لِلْمُقِيمِ) وَكَذَا لِلْمَسَافِرِ سَفَرًا لَا يَجُوزُ فِيهِ الْقَصْرُ (يَوْمًا وَلَيْلَةً ، وَلِلْمَسَافِرِ) سَفَرُ قَصْرٍ (ثَلَاثَةً) مِنْ الْأَيَّامِ (بِلِبَاسِهَا) وَالْمُرَادُ بِلِبَاسِهَا ثَلَاثَ لَيَالٍ مُتَوَالِيَةٍ بِهَا سَوَاءُ أَسْبَقَ الْيَوْمَ الْأَوَّلَ لَيْلَتَهُ أَمْ لَا ، وَنَحْسَبُ الْمَدَّةَ (مِنْ الْحَدَثِ بَعْدَ لُبْسِ) فَلَوْ تَوَضَّأَ بَعْدَ حَدَثٍ وَغَسَلَ رِجْلَيْهِ فِي الْخَفِ ثُمَّ أَحْدَثَ كَانَ ابْتِدَاءَ مَدَّتِهِ مِنْ حَدَثِهِ الْأَوَّلِ (فَإِنْ مَسَحَ حَضَرَ أَيْ سَافَرَ أَوْ عَكْسَ) أَيْ مَسَحَ فِي سَفَرٍ قَصْرَ فِيهِ الصَّلَاةُ ثُمَّ أَقَامَ (لَمْ يَسْتَوِفْ مَدَّةَ سَفَرٍ) بَلْ يَقْتَصِرُ عَلَى مَدَّةٍ مُقِيمٍ فِي الْأَوَّلَى وَكَذَا فِي الثَّانِيَةِ إِنْ لَمْ يَزِدْ عَلَيْهَا وَهُوَ مُسَافِرٌ وَالْأَمْرُ بِمَسْحٍ وَيَجْزِيهِ مَاضِي (وَشَرْطُهُ) أَيْ جَوَازُ الْمَسْحِ (أَنْ يَلْبَسَ) بَعْدَ كَمَالِ طَهْرٍ (مِنْ الْحَدَثَيْنِ) وَلَوْ ابْتَدَأَ اللَّبْسَ بَعْدَ غَسْلِهِمَا ثُمَّ أَحْدَثَ قَبْلَ وَصُولِهِمَا إِلَى مَوْضِعِ الْقَدَمِ لَمْ يَجْزِ الْمَسْحُ (سَاتِرًا مَحَلَّ فَرَضِهِ) وَهُوَ الْقَدَمُ بِكَعْبَيْهِ مِنْ سَائِرِ الْجَوَانِبِ ، لَا مِنْ الْأَعْلَى ، وَالْمُرَادُ بِالْمَسْحِ مَا يَمْنَعُ الْمَاءَ ، وَيَحُولُ بَيْنَهُ وَبَيْنَ الرِّجْلِ ، فَلَوْ قَصَرَ عَنْ مَحَلِّ الْفَرْصِ أَوْ كَانَ بِهِ تَخَرُّقٌ فِي مَحَلِّ الْفَرْصِ ضَرَّ (طَاهِرًا) فَلَا يَصِحُّ الْمَسْحُ عَلَى خَفٍ مِنْ جِلْدٍ نَجَسَ وَكَذَا مَتَنَجَسَ بِنَجَاسَةٍ لَا يَبْقَى عَنْهَا ، وَأَمَّا الْمَعْفُوقُ عَنْهَا فَيَصِحُّ الْمَسْحُ عَلَى الْمَسْكَنِ الطَّاهِرِ (يُمْكِنُ تَبَاعُ الشَّيْءِ فِيهِ) بِتَغْيِيرِ مَدَاسٍ (لِتَرَدُّدِ مُسَافِرٍ لِحَاجَاتِهِ) مِمَّا جَزَتْ بِهِ الْعَادَةُ وَلَوْ كَانَ لَا بَسَّهُ مَقْعَدًا يَوْمًا وَلَيْلَةً لِلْمُقِيمِ وَثَلَاثَةَ أَيَّامٍ لِلْمَسَافِرِ ، وَخِلَافَ مَا لَا يُمْكِنُ فِيهِ ذَلِكَ لَفَلْظُهُ أَوْ ضَيْقُهُ أَوْ سَعْتُهُ أَوْ ضَعْفُهُ فَلَا يَصِحُّ الْمَسْحُ عَلَيْهِ (قِيلَ وَحَلَالًا) فَلَا يَصِحُّ الْمَسْحُ عَلَى الْمَغْصُوبِ ، وَالْأَصَحُّ لَا يَشْتَرُطُ ذَلِكَ (وَلَا يَجْزِي مَنْسُوجٌ لَا يَمْنَعُ مَاءً) أَيْ نَقُودَهُ إِلَى الرِّجْلِ مِنْ غَيْرِ مَحَلِّ الْخُرْزِ (فِي الْأَصْحَ) وَمُقَابَلَةُ يَجْزِي (وَلَا) يَجْزِي (جُزْءُ مَوْقَانِ) وَهِيَ خَفٌ فَوْقَ خَفٍ كُلُّ مَنِهَا صَاحِلٌ لِلْمَسْحِ ، وَمَسْحُ الْأَعْلَى مِنْهُمَا (فِي الْأَظْهَرِ) وَمُقَابَلَةُ يَجْزِي فَلَوْ مَسَحَ الْأَسْفَلَ مِنْهُمَا صَحَّ جُزْمًا عَلَى الْقَوْلَيْنِ (وَيَجُوزُ مَشْقُوقُ قَدَمٍ شَدَّ) بِعَرَى (فِي الْأَصْحَ) وَمُقَابَلَةُ لَا يَجُوزُ فَلَا يَكْفِي الْمَسْحُ عَلَيْهِ (وَيُسْنُ مَسْحُ أَعْلَاهُ وَأَسْفَلِهِ) وَعَقِبُهُ وَحَرْفُهُ (خُطُوطًا) بِأَنْ يَضَعَ يَدَهُ الْبِسْرَى تَحْتَ الْعَقَبِ وَالْيَمْنَى عَلَى ظَهْرِ الْأَصَابِعِ ثُمَّ يَمُرُّ الْيَمْنَى إِلَى سَاقِهِ وَالْيَمْنَى إِلَى أَطْرَافِ الْأَصَابِعِ مَفْرَجًا بَيْنَ أَصَابِعِهِ ، وَلَا يَسْنُ اسْتِعَابَهُ بِالْمَسْحِ ، وَيَكْرَهُ تَسْكَارَهُ وَغَسْلَهُ (وَيَكْفِي مَسْمًى مَسْحُ) وَكَذَا غَسْلَهُ ، وَلَوْ وَضَعَ يَدَهُ الْمُبْتَلَةَ عَلَيْهِ وَلَمْ يَمْرَحْهَا أَجْزَاءً (بِحَاذِي الْفَرْصِ) مِنَ الظَّاهِرِ

إِلَّا أَسْفَلَ الرَّجُلِ وَعَقِبَهَا فَلَا عَلَى الْمَذْهَبِ . قُلْتُ : حَرَفُهُ سَكَسْفَلِهِ ، وَاللَّهُ أَعْلَمُ ، وَلَا مَسْخُ  
لِشَاكِ فِي بَقَاءِ الْمُدَّةِ ، فَإِنْ أَجْنَبَ وَجَبَ تَجْدِيدُ لُبْسٍ ، وَمَنْ تَزَعَّ وَهُوَ يَطْهَرُ الْمَسْحَ غَسَلَ  
قَدَمَيْهِ ، وَفِي قَوْلٍ يَتَوَضَّأُ .

### بَابُ الْغَسْلِ

مُوجِبُهُ مَوْتُ ، وَحَيْضٌ ، وَنِفَاسٌ ، وَكَذَا وَلَادَةٌ بِلَالٍ فِي الْأَسْحِ ، وَجَنَابَةٌ بِدُخُولِ  
خَشْفَةٍ ، أَوْ قَدْرَهَا فَرْجًا ، وَبُخْرُوجٍ مَنِيٍّ مِنْ طَرِيقِهِ الْعَتَادِ وَغَيْرِهِ ، وَيُتَرَفُّ بِتَدَفُّقِهِ ،  
أَوْ لَدَّةٍ بِخُرُوجِهِ ، أَوْ رِيحٍ عَجِينٍ رَطْبًا ، أَوْ بَيَاضٍ بَيَضٍ جَافًا ،

لِأَمَنِ الْبَاطِنِ وَلَوْ كَانَ عَلَيْهِ شَعْرًا يَكْفِي الْمَسْحَ عَلَيْهِ (الْأَسْفَلَ الرَّجُلِ وَعَقِبَهَا فَلَا) يَكْفِي الْمَسْحَ عَلَيْهِمَا ،  
(عَلَى الْمَذْهَبِ) وَالْعَقِبَ مُؤَخَّرَ الرَّجُلِ (قُلْتُ : حَرَفُهُ كَأَسْفَلِهِ) فِي عَدَمِ كِفَايَةِ الْمَسْحِ عَلَيْهِ (وَاللَّهُ أَعْلَمُ ،  
وَالْمَسْحُ لِشَاكِ فِي بَقَاءِ الْمُدَّةِ) هَلْ اتَّقَضَتْ أَوْ لَا (فَإِنْ أَجْنَبَ) لَا يَسُ الْخَلْفَ (وَجَبَ تَجْدِيدُ لُبْسٍ) بَعْدَ  
الْفَسْلِ ، فَالْجَنَابَةُ مَانِعَةٌ مِنَ الْمَسْحِ قَاطِعَةٌ لِمُدَّتِهِ حَتَّى لَوْ اغْتَسَلَ لَا يَسَا لَا يَمْسَحُ بِقِيَّتِهَا (وَمَنْ تَزَعَّ) فِي  
الْمُدَّةِ خَفِيهِ أَوْ أَحَدَهُمَا أَوْ ظَهَرَ بَعْضُ الرَّجُلِ بِتَخْرُوقٍ أَوْ غَيْرِهِ (وَهُوَ) فِي جَمِيعِ ذَلِكَ (يَطْهَرُ الْمَسْحَ  
غَسَلَ قَدَمَيْهِ) لِبَطْلَانِ طَهْرِهِمَا بِمَا ذَكَرَ (وَفِي قَوْلٍ يَتَوَضَّأُ) وَأَمَّا إِذَا كَانَ يَطْهَرُ الْغَسْلَ فَلَا  
يَلْزَمُهُ شَيْءٌ بِذَلِكَ .

### بَابُ الْغَسْلِ

هُوَ بِالْفَتْحِ مَصْدَرٌ ، وَبِالسَّكْرِ مَا يُغْسَلُ بِهِ مِنْ صَابُونٍ وَنَحْوِهِ ، وَبِالضَّمِّ يَطْلُقُ عَلَى الْفِعْلِ وَعَلَى  
الْمَاءِ ، وَالْمُرَادُ هُنَا الْفِعْلُ فَيَصِحُّ ضَبْطُهُ بِالضَّمِّ وَالْفَتْحِ ، لَكِنَّ الْمُسْتَعْمَلَ فِي لِسَانِ الْفُقَهَاءِ الضَّمُّ  
(مُوجِبُهُ) خَمْسَةُ أُمُورٍ : أَحَدُهَا (مَوْتُ) لِمَسِّ غَيْرِ شَهِيدٍ وَلَا يَجِبُ فِيهِ نِيَّةٌ . وَثَانِيهَا ، وَثَالِثُهَا (حَيْضٌ وَنِفَاسٌ)  
أَيُّ انْقِطَاعِهِمَا . وَرَابِعُهَا ذَكَرُهُ بِقَوْلِهِ (وَكَذَا وَلَادَةٌ بِلَالٍ فِي الْأَسْحِ) اعْتَمَدَ الرَّمْلِيُّ أَنَّهَا لَا تَنْقُضُ وَضُوءَ  
الْمَرْأَةِ ، وَانَّهُ يَحُوزُ وَطُوءَهَا عَقِبَهَا وَأَنَّهَا تَقْطُرُ بِهَا لَوْ كَانَتْ صَائِمَةً طَاهِرَةً (و) خَامِسُهَا (جَنَابَةٌ) وَيَحْصِلُ  
(بِدُخُولِ خَشْفَةٍ) وَلَوْ بِلَا قَصْدٍ (أَوْ قَدْرَهَا) مِنْ مَقْطُوعِهَا ، وَلَوْ كَانَ الذَّكَرُ غَيْرَ مُنْتَشِرٍ (فَرْجًا)  
لَوْ دَبَّرَا أَوْ مِنْ مِهْمَةٍ ، وَيَحْتَجِبُ الصَّبِيُّ وَالْمُجَنُّونَ الْمَوْلُجُ وَالْمَوْلُجُ فِيهِ ، وَصَحَّ الْغَسْلُ مِنْ عَمَزٍ وَيَحُوزُهُ  
وَيُؤْمَرُ بِهِ ، وَأَمَّا غَيْرُهُ فَيُفْعَلُ بَعْدَ الْكَمَالِ (و) تَحْصِلُ الْجَنَابَةُ أَيْضًا (بِخُرُوجِ مَنِيٍّ) لِلشَّخْصِ نَفْسَهُ  
خَارِجٍ مِنْهُ أَوَّلَ مَرَّةٍ وَاصِلٍ فِي الثَّيْبِ إِلَى مَا يَجِبُ غَسْلُهُ فِي الْاسْتِنْجَاءِ ، وَفِي الْبَسْكِ وَالرَّجُلِ إِلَى الظَّاهِرِ  
(مِنْ طَرِيقِهِ الْعَتَادِ) وَهُوَ الْفَرْجُ (وَغَيْرُهُ) إِذَا كَانَ مُسْتَحْكِمًا مَعَ اسْتِدَادِ الْأَصْلِيِّ وَخُرُوجِ مَنْ  
تَحْتَ الصَّلْبِ (وَيَعْرِفُ) الْمَنِيَّ (بِتَدَفُّقِهِ) بِأَنْ يُخْرَجَ بِدَفْعَاتٍ (أَوْ لَدَّةٍ بِخُرُوجِهِ) مَعَ انْكَسَارِ  
الشَّهْوَةِ عَقِبَهُ (أَوْ رِيحٍ عَجِينٍ) حَالَةَ كَوْنِ الْمَنِيَّ (رَطْبًا أَوْ) رِيحٍ (بَيَاضٍ بَيَضٍ) حَالَةَ كَوْنِهِ  
(جَافًا) وَإِنْ لَمْ يَلْتَدِ وَلَمْ يَتَدَفَّقْ ، فَالْمَرْأَةُ إِذَا خَرَجَ مِنْهَا مَنِيٌّ جَنَابَتُهَا بَعْدَ غَسْلِهَا وَجَبَ عَلَيْهَا إِعَادَةُ

فَإِنْ فَدَّتِ الصَّغَاتُ فَلَا غُسْلَ ، وَالْمَرْأَةُ كَرَجُلٍ . وَيَحْرُمُ بِهَا مَا حُرِّمَ بِالْحَدَثِ ، وَالْمَكْتُبُ  
بِالْمَسْجِدِ لَا عُبُورُهُ ، وَالْقُرْآنُ ، وَتَحِلُّ أَذْكَارُهُ لَابْقُصِدِ قُرْآنٍ . وَأَقْلَهُ نِيَّةُ رَفْعِ جَنَابَةٍ ،  
أَوْ اسْتِبَاحَةِ مُفْتَقِرٍ إِلَيْهِ ، أَوْ آدَاءِ فَرَضِ الْغُسْلِ مَقْرُونَةً بِأَوَّلِ فَرَضٍ ، وَتَعْمِيمُ شَعْرِهِ وَبَشَرِهِ ،  
وَلَا تَجِبُ مَضْمُضَةٌ وَاسْتِنْشَاقٌ ، وَأَكْمَلُهُ إِزَالَةُ الْقَدَرِ ثُمَّ الْوُضُوءُ ، وَفِي قَوْلٍ يُؤَخَّرُ غُسْلُ  
قَدَمَيْهِ ، ثُمَّ تَعَهُدُ مَعَاطِفِهِ ، ثُمَّ يَفِيضُ الْمَاءَ عَلَى رَأْسِهِ وَيَحْلِلُهُ ، ثُمَّ شِقَّةُ الْأَيْمَنِ ، ثُمَّ  
الْأَيْسَرِ ، وَبِذَلِكَ وَثَلْتُ ، وَتُنْبَسِعُ لِحْيَتُهُ

غسلها إذا كانت بالغسة وقضت شهوتها وقت الجماع بأن كانت مستيقظة . أما لو كانت صغيرة أو  
ناهية وقت الجماع فلا يجب عليها إعادة الغسل ، لأن الخارج من الرجل لا منها ( فان فقدت  
الصفات ) المذكورة ( فلا غسل ) عليه ، فان احتمل كون الخارج منيا أو غيره كذا في خبر  
يعنيهما : فان جعله منيا اغتسل أو غيره توضأ وغسل ما أصابه ( والمرأة كرجل ) فيما مر من حصول  
الجنابة بالطريقين المارين وأن منها يعرف بالخواص المذكورة ( ويحرم بها ) أي الجنابة ( ما حرم  
بالحدث ) الأصغر من الصلاة وغيرها ( و ) يحرم بها زيادة على ذلك ( المكث بالمسجد ) أو التردد  
فيه ( لا عبوره ) وكما لا يحرم العبور لا يكره إن كان له غرض فيه كأن كان المسجد أقرب طريقه  
( و ) يحرم بالجنابة أيضا ( القرآن ) أي قراءته ولو لبعض آية ولو حوفا ( وتحل أذكاره ) وكذا  
غيرها ولو لما لا يوجد نظمه إلا في القرآن كآية الكرسي ( لا بقصد قرآن ) بأن يقصد الذكر  
أو يطلق ، فان قصد القرآن وحده أو مع الذكر حرم ، وقد أفق بعض المتأخرين أنه لو قرأ القرآن  
جميعه لا بقصد القرآن جاز ( وأقله ) أي الغسل الواجب ( نية رفع جنابة ) أي رفع حكمها من  
حرمة صلاة وقراءة قرآن ( أو ) نية ( استباحة مفتقر إليه ) كأن ينوي استباحة الصلاة أو الطواف  
( أو آداء فرض الغسل ) أو فرض الغسل أو آداء الغسل أو الطهارة للصلاة فالجاء بين الفرض  
والآداء يجب حالة كون النية ( مقرونة بأول فرض ) وهو أول ما يغسل من البدن ( و ) ثانی  
الواجبات في الغسل ( تعميم شعره ) ظاهرا وباطنا ، ويجب نقض الضفائر إن لم يصل الماء إلى  
باطنها إلا بالنقض ( وبشره ) حتى الأظفار وما يظهر من صمغ الأذنين ومن فرج المرأة عند  
عودها ، لكن يعني عن باطن الشعر المعقود ( ولا تجب ) في الغسل ( مضمضة واستنشاق ) بل  
يسنان ( وأكمله ) أي الغسل ( إزالة القدر ) ولو طاهرا كشيء ( ثم ) بعد الإزالة ( الوضوء )  
كاملا ( وفي قول يؤخر غسل قدميه ) لما بعد الغسل ، وعلى كل حال سواء قدم الوضوء كله أو بعضه  
أو أخره تحصل سنة الغسل ، ثم ان تجردت جنابته عن الحدث الأصغر كأن احتلم وهو قاعد متمكن  
نوى بالوضوء سنة الغسل ، وإن نوى رفع الحدث الأصغر ، وإن أدرج في الأكل كبر مراعاة للخلاف  
( ثم ) بعد الوضوء ( تعهد معاطفه ) كأن يأخذ الماء بكفه ويجعله في الأذنين وطيأت البطن  
وداخل السرة ( ثم يفيض على رأسه ويحله ) أي يخلل شعره وكذا شعر لحيته ( ثم ) يفيض  
الماء على شقه الأيمن ثم الأيسر وبذلك ما وصلت إليه يده من بدنه ( ويثلث ) فيغسل رأسه  
ثلاثا ثم شقه الأيمن المقدم ثم المؤخر ثلاثا ثم الأيسر ثلاثا كذلك ( وتنبع ) المرأة ( لحيض ) أو

أَثَرُهُ مِنْكَ ، وَإِلَّا فَتَحَوْهُ ، وَلَا يُسَنُّ تَجْدِيدُهُ ، بِخِلَافِ الْوُضُوءِ ، وَيُسَنُّ أَنْ لَا يَنْقُصَ مَاءُ الْوُضُوءِ عَنْ مَدَّةٍ ، وَالْفُسْلُ عَنْ صَاعٍ ، وَلَا حَدَّ لَهُ ، وَمَنْ بِهِ نَجَسٌ يَغْتَسِلُهُ ثُمَّ يَغْتَسِلُ ، وَلَا تَكْفِي لَهَا غَسَلَةٌ ، وَكَذَا فِي الْوُضُوءِ . قُلْتُ : الْأَصَحُّ تَكْفِيهِ ، وَاللَّهُ أَعْلَمُ ، وَمَنْ اغْتَسَلَ لِجَنَابَةِ وَجْهِهِ حَصَلًا ، أَوْ لِأَحَدِهِمَا حَصَلَ فَقَطْ . قُلْتُ : وَلَوْ أَحْدَثَ ثُمَّ أَجْنَبَ أَوْ عَكَسَهُ كَفَى الْفُسْلُ عَلَى الْمَذْهَبِ ، وَاللَّهُ أَعْلَمُ .

### باب النجاسة

هِيَ : كُلُّ مُسْكِرٍ مَائِعٍ ، وَكَلْبٍ ، وَخِنْزِيرٍ ، وَفَرَعِيهِمَا ، وَمَيْتَةٍ غَيْرِ الْآدَمِيِّ ، وَالسَّمَكِ ، وَالْجُرَادِ ، وَدَمٍ ، وَقَيْحٍ ، وَقِيٍّ ، وَرَوْثٍ ، وَبَوْلٍ ، وَمَذْيٍ ،

نفاس (أثره) أى الدم (مسكا) فتجعله فى قطنه وتدخلها الفرج بعد الغسل (والا) بأن لم يتيسر المسك (فتحوه) مما فيه حراره من الطيب والا فيكفى الماء فى دفع الكراهة (ولا يسن تجديده) أى الغسل (بخلاف الوضوء) فيسن تجديده إذا صلى بالأول صلاة ما (ويسن أن لا ينقص ماء الوضوء عن مدّة) وهو رطل وثلاث بغدادى (والغسل عن صاع) وهو أربعة أمداد (ولاحد له) أى للماء ، فلو نقص وأسبغ كفى (ومن به نجس) ولو حكما (يفسله ثم يغتسل ولا تكفى لهما غسلة) واحدة (وكذا فى الوضوء . قلت : الأصح تكفيه) غسلة واحدة إذا زالت بها النجاسة (والله أعلم ، ومن اغتسل لجنابة) ونحوها (و) نحو (جعة) كعبد بأن نواها (حصلا ، أو لأحدهما) بأن نواه (حصل فقط) عملا بما نواه (قلت : ولو أحدث) حدثا أصغر (ثم أجنب أو عكسه) بأن أجنب ، ثم أحدث (كفى الغسل) وإن لم ينو معه الوضوء (على المذهب) لاندراج فيه ، ومقابله وجهان : أحدهما لا يكفي ، وإن نوى معه الوضوء . والثاني يكفي إن نوى والا فلا (والله أعلم) وفى العكس طريق قاطع بالاكتفاء لتقدم الأكبر مذهب بالمذهب نظرا لهذا الطريق فى هذه الصورة .

### باب النجاسة وإزالتها

أفهى سبب ، وإزالتها مقصد . وهى لغة : كل ما يستقدر ، وشرعا مستقدر يمنع من صحة الصلاة حيث لا مخصص (هى) أى الأعيان النجسة (كل مسكر مائع) كالخمر والنبذة ، واحترز بالمائع عن مثل الخشيش فإنه وإن كان حراما ليس بنجس (وكلب) ولو معلما للصيد (وخنزير وفرعهما) أى فرع كل منهما مع الآخر أو مع غيره من الحيوان ولو الآدمى (وميتة غير الآدمى والسّمك والجُرَاد) وإن لم يسئل دمها ، وأما ميتة المذكورات فطاهرة (ودم) ولو من كبدة (وقيح) لأنه دم فاسد وكذا ماء النقاظ إن تغيرت رائحته (وقيء) وهو الخارج من المعدة وإن لم يتغير (وروث) وهو العذرة مترادفان (وبول) ولو من مأ كول اللحم (ومذى)

وَوَدِّي ، وَكَذَا مَنِيَّ غَيْرِ الْآدَمِيِّ فِي الْأَصْح . قُلْتُ : الْأَصْحُ طَهَارَةٌ مَنِيَّ غَيْرِ السَّكْبِ  
وَالْخَنَزِيرِ وَفَرَعِ أَحَدِهِمَا ، وَاللَّهُ أَعْلَمُ . وَلَكِنْ مَالًا يُؤْكَلُ غَيْرِ الْآدَمِيِّ ، وَالْجُزْءُ الْمُنْفَصِلُ مِنْ  
الْحَيِّ كَمَيْتَتَيْهِ إِلَّا شَعْرُ الْأُكُولِ فَطَاهِرٌ ، وَلَيْسَتْ الْعَلَقَةُ وَالْمُضْغَةُ ، وَرَطُوبَةُ الْفَرْجِ  
بِنَجَسٍ فِي الْأَصْح ، وَلَا يَطْهَرُ نَجَسُ الْعَيْنِ إِلَّا تَغَرُّمَتْ تَحَلَّتْ وَكَذَا إِنْ نُقِلَتْ مِنْ شَيْءٍ إِلَى  
ظِلٍّ وَعَكْسِيهِ فِي الْأَصْح ، فَإِنْ خَلَّتْ بِطَرَحٍ شَيْءٌ فَلَا ، وَجِلْدُ نَجَسٍ بِالْمَوْتِ فَيَطْهَرُ بِدَبْغِهِ  
ظَاهِرُهُ وَكَذَا بَاطِنُهُ عَلَى الْمَشْهُورِ . وَالْدَّبْغُ نَزْعُ فَضُولِهِ بِحَرِّ يَفِ لَاشْمَسٍ وَتُرَابٍ ، وَلَا يَجِبُ  
الْمَاءُ فِي أَثْنَائِهِ فِي الْأَصْح ، وَالْمَدْبُوغُ كَثُوبِ نَجَسٍ . وَمَا نَجَسَ بِمِلَاقَةٍ شَيْءٌ مِنْ كَلْبٍ غُسِلَ  
سَبْعًا إِحْدَاهَا بِتُرَابٍ ، وَالْأُظْهَرُ تَعْيِنُ التُّرَابِ ، وَأَنَّ الْخَنَزِيرَ كَكَلْبٍ ، وَلَا يَكْفِي تُرَابٌ

وهو ماء أبيض رقيق يخرج عند ثوران الشهوة (وددى) وهو ماء أبيض كدر تخشين يخرج  
عقب البول أو عند جل شيء ثقيل (وكذا مَنِيَّ غَيْرِ الْآدَمِيِّ) والسكاب (في الأصح) أما مَنِيَّ  
الآدَمِيِّ فطاهر ، وأما مَنِيَّ السكاب فنَجَسٌ اتفاقاً (قلت : الأصح طهارة مَنِيَّ غَيْرِ السكاب والخنزير  
وفرع أحدهما ، والله أعلم) ويستحب غسل المنيَّ خروجاً من الخلاف (ولكن ما لا يؤكل غير)  
لبن (الآدَمِيِّ) كابن الأَثَانِ . أما لبن الآدَمِيِّ فطاهر ولو من ذكر وميثة (والجزء المنفصل من الحي  
كميته) أي ميثة ذلك الحي ، فإن كانت ميثته نجسة فالجزء نجس ، والا فطاهر (إلا شعر الماء كقول)  
أو صوفه أو ريشه (فطاهر) أما المنفصل من غير الماء كقول أو من ماء كقول بعد موته فنَجَسٌ  
(وليس العلقه والمضغة ورطوبة الفرج) من حيوان طاهر ولو غير ماء كقول (بنجس في الأصح)  
بل طاهرة ، ومقابله يقول الثلاثة نجسة . وأما الرطوبة الخارجة من باطن الفرج الذي لا يصل إليه  
ذكر الجماع فنَجَسَةٌ (ولا يطهر نجس العين) بغسل ولا باستحالة (الآخر تحللت) بنفسها  
(وكذا إن نقلت من شمس إلى ظل وعكسه في الأصح) ومقابله لا تطهر (فإن خللت بطرح شيء فلا)  
تطهر ، وكذا لو وقع فيها شيء بغير طرح ، لكن يعني عن حبات عن وقعت في عصبه لا يمكن  
الاحتراز عنها (و) كذا (جلد نجس بالموت) ولو من غير ماء كقول (فيطهر بدبغه ظاهره)  
وهو ما لا يقى الدبغ (وكذا باطنه) وهو ما لم يلاق الدبغ (على المشهور) ومقابله يقول الباطن  
نجس فلا يصل فيه ولا يباع ، وأما الشعر فلا يطهر (والدبغ نزع فضوله) أي رطوباته (بحر يَفِ)  
وهو ما يلذع اللسان بحرقته كالقرظ وقشور الزمان (لاشمس وتراب) مما لا ينزع الفضول (ولا  
يجب الماء في أثنائه) أي الدبغ (في الأصح) ومقابله يجب (و) يصير (المدبوغ) بعد الدبغ  
(كثوب نجس) أي متنجس فيطهر بغسله (وما نجس بمِلَاقَةٍ شيء من كلب) من جميع أجزائه  
(غسل سبعة : إحداهما) مصجوبة (بتراب) طهور يعم محل النجاسة بحيث يكون قدراً يكدر  
الماء ، ويجوز وضعه على الحمل ثم وضع الماء عليه (والأظهر تعين التراب) ومقابله قولان :  
أحدهما لا يتعين ، بل يقوم مثل الأشنان والصابون مقامه . والثاني يقوم ما ذكر مقامه عند فقد ،  
(و) الأظهر (أن الخنزير ككلب) ومقابله أنه يكفي في الخنزير مرة واحدة (ولا يكفي تراب

نَجَسٌ ، وَلَا تَمْزُوجٌ بِمَائِهِ فِي الْأَصْحَحْ ، وَمَا تَنْجَسَ بِبَوْلٍ صَبِيٍّ لَمْ يَطْعَمْ غَيْرَ لَبَنِ نَضَحَ  
وَمَا تَنْجَسَ بِغَيْرِهِمَا إِنْ لَمْ تَكُنْ عَيْنٌ كَفَى جَرَى الْمَاءِ ، وَإِنْ كَانَتْ وَجَبَ إِزَالَةُ الطَّعْمِ  
وَلَا يَضُرُّ بَقَاؤُهُ لَوْ أَوْ رِيحٌ عَسَرَ زَوَالُهُ ، وَفِي الرِّيحِ قَوْلٌ . قُلْتُ : فَإِنْ بَقِيَ مَعًا ضَرًا عَلَى  
الصَّحِيحِ ، وَاللَّهُ أَعْلَمُ ، وَيَشْتَرِطُ وَرُودُ الْمَاءِ ، لَا الْعَصْرُ فِي الْأَصْحَحْ ، وَالْأَظْهَرُ طَهَارَةُ غَسَّالَةِ  
تَمْفِصِلٍ بِلَا تَغْيِيرٍ وَقَدْ طَهَرَ الْمَحَلُّ ، وَلَوْ نَجَسَ مَائِعٌ تَعَذَّرَ تَطْهِيرُهُ ، وَقِيلَ يَطْهَرُ الدَّهْنُ بِنَفْسِهِ

## باب التيمم

يَتَيَمَّمُ الْمُحْدِثُ وَالْجُنُبُ لِأَسْبَابٍ :

نجس ( وكذا مستعمل ( ولا مزوج بمائع ) كحل ( في الأصح ) ومقابله أنه يكفي التراب الممزوج  
( وما تنجس ببول صبي لم يطعم غير لبن ) أى لم يتناول غير لبن للتغذى في الحولين ( نضح ) بأن  
يرش عليه ماء بعمه بعد عصره من البول من غير سيلان ، بخلاف الصبية ومن تعاطى غير اللبن لابد  
في بولهما من الغسل ويتحقق بالسيلان ( وما تنجس بغيرهما ) أى السكب وبول الصبي ( إن  
لم تكن عين ) . بأن تيقن وجودها ولم يدرك لها طعم ولا لون ولا ريح ( كفى جرى الماء ) على  
ذلك المحل ( وإن كانت ) هناك عين ( وجب إزالة الطعم ) وإن عسر ( ولا يضر بقاء لون أو  
ريح عسر زواله ) بخلاف ما إذا سهل ( وفي الريح قول ) أنه يضر بقاءه كالطعم ( قلت : فإن بقيا  
معا ضرا على الصحيح ، والله أعلم ) فترتكب المشقة في زوالهما ، ومقابل الصحيح لا يضر اجتماعهما  
وتجب الاستعانة في الطعم بغير الماء من أشنان وصابون ، وفي غيره إن قدر على ذلك بما يجب تحصيل  
الماء به للطهارة ( ويشترط ورود الماء ) على المحل إن كان قليلا ( لا العصر ) له ( في الأصح )  
ومقابله في الأول أنه لا يضر ورود النجس على الماء إن كان بفعل عاقل ، بخلاف الريح ، وفي  
الثاني إن قلنا بطهارة الغسالة وهو الأظهر فلا يشترط العصر ، والا اشترط ( والأظهر طهارة غسالة  
تفضل بلا تغيير وقد طهر المحل ) مقابل الأظهر أنها نجسة مع هذه القيود ، وإذا تغيرت أو لم يطهر  
المحل أوزاد وزنها بالنجاسة فهي نجسة بلا خلاف ، كل هذا إذا كانت قليلة . أما الكثيرة إذا لم تتغير  
فهي مطهرة ، وإن لم يطهر المحل ( ولو نجس مائع ) غير الماء ( تعذر تطهيره ، وقيل يطهر الدهن  
بفسله ) وكيفية تطهيره أن يصب الماء عليه ويكأه ، ثم يحرك حتى يظن وصوله لجيعه ، ثم يترك  
ليعلو ، ومحل الخلاف إذا تنجس الدهن بما لادهنية فيه . أما إذا تنجس بما فيه دهنية كودك الميته  
لم يطهر بلا خلاف ، ويستحب غسل النجاسة ثلاثا .

## باب التيمم

هو لغة القصد ، وشرعا : إيصال التراب الى الوجه واليدين بدلا عن الوضوء والغسل ( يتيمم  
المحدث والجنب ) والحائض والنفساء ، وكذا من طلب منه غسل مسنون أو وضوء مسنون ( لأسباب )

أحدها : فقد الماء فإن تيقن المسافر فقدته نيم بلا طلب ، وإن توهمه طلبه من رحله ورقته ، ونظر حواله إن كان بمستوى ، فإن احتاج إلى تردد تردد قدر نظره ، فإن لم يجد نيم فلو مكث موضعه فالأصح وجوب الطلب لما يطرأ ، فلو علم ماء يصله المسافر لحاجته وجب قصده إن لم يخف ضرر نفس أو مال ، فإن كان فوق ذلك نيم ، ولو تيقنه آخر الوقت فانتظاره أفضل ، أو ظنه فتعجيل النيم أفضل في الأظهر ، ولو وجد ماء لا يكفيه فالأظهر وجوب استعماله ، ويكون قبل النيم ، ويجب شراؤه بثمن مثله

جمع سبب : أى لأحد أسباب ، والمبيع للنيم هو العجز عن استعمال الماء ، وهذه أسباب العجز ( أحدها : فقد الماء ) حسا أو شرعا كما إذا وجد ماء مسلا ( فإن تيقن المسافر ) وكذا المقيم ( فقدته ) أى الماء حوله ( نيم بلا طلب وإن توهم ) الوهم إدراك الطرف المرجوح ، ومثل الوهم الظن والشك ( مله ) بعد دخول الوقت ، ولو أذن لواحد قبل الوقت أن يطلب له بعد الوقت جاز ، ويطلبه ( من رحله ) بأن يفتش فيه إن لم يتحقق العدم فيه ( ورقته ) المنسويين إليه ويستوصيهم ، ولو بالنداء فيهم بأن يقول : من معه ماء يبيعه أو يجود به ( ونظر حواله ) من الجهات الأربع ( إن كان بمستوى ) من الأرض ( فإن احتاج إلى تردد ) بأن كان هناك جبل أو انخفاض ( تردد قدر نظره ) فى المستوى ، وقدر النظر هو المعبر عنه بغاية سهم أو محد الغوث ، ولا يتردد إلى هذا الحد إلا إذا لم يخف على نفس ومال ، ولم يخف انقطاعا عن رفقة ولم يستوحش ( فإن لم يجد ) ولو حكما كعدم الأمن على ماسة ( نيم فلو مكث موضعه ) ولم ييقن العدم ( فالأصح وجوب الطلب لما يطرأ ) من وجوب نيم لفرصة أخرى ، ومقابل الأصح لا يجب ( فلو علم ماء يصله المسافر لحاجته ) سمن احتياط ، وهو المعبر عنه بمحد القرب ، وهو يقرب من نصف فرسخ ( وجب قصده إن لم يخف ضرر نفس أو مال ) وكذا إن لم ينضرب بوحشة أو خروج وقت ( فإن كان ) الماء ( فوق ذلك نيم ) ولا يجب عليه الطلب ، فعلم أن للنيم أحوالا فى حدود ثلاثة : أولها حد الغوث ، فإن تيقن فقد الماء فيه نيم بلا طلب ، وإن تيقن وجوده فيه لزمه طلبه إن لم يكن مانع نحو سعة ، ولا ينيم وإن خرج الوقت ، وإن تردد لزمه طلبه أيضا بشرط الأمن على النفس والمال والاختصاص والوقت . ثانيا حد القرب ، فإن علم فقد الماء فيه نيم بلا طلب ، أو علم وجوده فيه وجب طلبه بشرط الأمن على ماسة ، ومنه الأمن على الوقت لأعلى الاختصاص والمال الذى يجب بذله لماء الطهارة ، وإن تردد فيه لم يجب طلبه مطلقا . ثالثا حد البعد ، وهو ما فوق حد القرب فلا يجب فيه الطلب مطلقا يلزمه القضاء أولا ( ولو تيقنه ) أى وجود الماء ( آخر الوقت ) مع جواز نيمه فى أثناءه ( فانتظاره أفضل ) من تعجيل النيم ، وقد يكون التعجيل أفضل كأن كان يصلى بستره ولو أخر لم يصل بها ( أو ظنه ) بأن ترجع عنده وجوده آخره ( فتعجيل النيم أفضل فى الأظهر ) ومقابله التأخير أفضل كالتيقن ( ولو وجد ماء لا يكفيه ) لرفع حدته ( فالأظهر وجوب استعماله ) فى رفع حدته ثم ينيم عن الباقي ، ومقابل الأظهر يقتصر على النيم ( ويكون ) استعماله للماء الذى لا يكتفى ( قبل النيم ، ويجب شراؤه ) أى الماء ولو لم يكف ( بثمن مثله ) وهو ما تنهى إليه الرغبات فى ذلك الموضع

إِلَّا أَنْ يَحْتَاجَ إِلَيْهِ لِدَيْنٍ مُسْتَقْرٍ ، أَوْ مَوْتَةٍ سَفَرِهِ ، أَوْ نَفَقَةِ حَيَوَانٍ مُحْتَرَمٍ . وَلَوْ  
وَهَبَ لَهُ مَاءٌ أَوْ أُعِيرَ دَلْوًا وَجَبَ الْقَبُولُ فِي الْأَصَحِّ ، وَلَوْ وَهَبَ تَمَنَّهُ فَلَا ، وَلَوْ نَسِيَهُ فِي  
رَحْلِهِ أَوْ أَضَلَّهُ فِيهِ فَلَمْ يَجِدْهُ بَعْدَ الطَّلَبِ فَتَيَمَّمْ قَفَى فِي الْأَظْهَرِ ، وَلَوْ أَضَلَّ رَحْلَهُ فِي رِيَالٍ فَلَا  
يَقْضَى . الثَّانِي : أَنْ يَحْتَاجَ إِلَيْهِ لِعَطَشٍ مُحْتَرَمٍ وَلَوْ مَالًا . الثَّلَاثُ مَرَضٌ يَخَافُ مَعَهُ مِنْ  
اِسْتِعْمَالِهِ عَلَى مَنَفَعَةِ عَضْوٍ ، وَكَذَا بَطْنُ الْبُرَّةِ أَوْ الشَّيْنُ الْفَاحِشُ فِي عَضْوٍ ظَاهِرٍ فِي الْأَظْهَرِ ،  
وَشِدَّةُ الْبَرْدِ كَمَرَضٍ وَإِذَا اِمْتَنَعَ اِسْتِعْمَالُهُ فِي عَضْوٍ إِنْ لَمْ يَكُنْ عَلَيْهِ سَاتِرٌ وَجَبَ التَّيَمُّمُ ،  
وَكَذَا غَسْلُ الصَّحِيحِ عَلَى الْمَذْهَبِ ، وَلَا تَرْتِيبَ بَيْنَهُمَا لِلْجُنُبِ ، فَإِنْ كَانَ مُحْدِثًا فَلَا أَصَحَّ  
أَشْرَاطُ التَّيَمُّمِ وَقَدْ غَسَلَ الْعَلِيلُ ، فَإِنْ جُرِحَ عَضْوَاهُ فَتَيَمَّمَنَّ ، فَإِنْ كَانَ

فِي تِلْكَ الْحَالَةِ (إِلَّا أَنْ يَحْتَاجَ إِلَيْهِ) أَى الثَّمَن (لِدَيْنٍ) عَلَيْهِ (مُسْتَقْرٍ) لِلثَّمَن ، وَذَكَرَ اِلِسْتِغْرَاقَ  
لِزِيَادَةِ اِلِايضَاحِ ، وَالَا فَايَفْضَلُ عَنِ الدِّينِ غَيْرِ مُحْتَاجٍ إِلَيْهِ (أَوْ مَوْتَةٍ سَفَرَةٍ) ذَهَابًا وَآيَابَا (أَوْ نَفَقَةِ  
حَيَوَانٍ مُحْتَرَمٍ) اِحْتَاجُهُ فِي الْحَالِ أَوْ بَعْدَ ذَلِكَ (وَلَوْ وَهَبَ لَهُ مَاءٌ أَوْ أُعِيرَ دَلْوًا وَجَبَ الْقَبُولُ) فَلَوْ  
خَالَفَ وَصَلَى بِالتَّيَمُّمِ أَمْ وَلَزِمَتْهُ اِلِاعَادَةُ (فِي الْأَصَحِّ) وَمُقَابَلُهُ لَا يَجِبُ قَبُولُ الْمَاءِ وَلَا الْعَارِيَةِ (وَلَوْ  
وَهَبَ تَمَنَّهُ) أَى الْمَاءِ (فَلَا) يَجِبُ قَبُولُهُ لِعَظَمِ الْمَنَةِ (وَلَوْ نَسِيَهُ) أَى الْمَاءِ (فِي رَحْلِهِ أَوْ أَضَلَّهُ  
فِيهِ فَلَمْ يَجِدْهُ بَعْدَ الطَّلَبِ) وَغَلَبَ عَلَى ظَنِّهِ فَقَدَهُ . (فَتَيَمَّمْ) فِي الْحَالَيْنِ (قَفَى فِي الْأَظْهَرِ) وَمُقَابَلُهُ  
لِاقْتِضَاءِ عَلَيْهِ فِي الْحَالَيْنِ (وَلَوْ أَضَلَّ رَحْلَهُ فِي رِيَالٍ) بِسَبَبِ ظُلْمَةٍ (فَلَا يَقْضَى . الثَّانِي) مِنْ أَسْبَابِ  
التَّيَمُّمِ (أَنْ يَحْتَاجَ إِلَيْهِ) أَى الْمَاءِ (لِعَطَشٍ مُحْتَرَمٍ) مِنْ نَفْسِهِ أَوْ غَيْرِهِ (وَلَوْ مَالًا) أَى فِي  
الْمُسْتَقْبَلِ ، وَمِثْلُ حَاجَةِ الْعَطَشِ الْحَاجَةُ لِحَجْنِ دَقِيقٍ أَوْ طَبِخٍ طَبِخٍ (الثَّلَاثُ) مِنْ أَسْبَابِ التَّيَمُّمِ  
(مَرَضٌ يَخَافُ مَعَهُ مِنْ اِسْتِعْمَالِهِ) أَى الْمَاءِ (عَلَى مَنَفَعَةِ عَضْوٍ) أَنْ تَذْهَبَ أَوْ تَقْصُصَ (وَكَذَا  
بَطْنُ الْبُرَّةِ) بِضَمِّ الْبَاءِ وَفَتْحِهَا فِيهِمَا : أَى طَوِيلٌ مَدَّتُهُ (أَوَالِ الشَّيْنِ الْفَاحِشِ) كَسَوَادٍ كَثِيرٍ (فِي عَضْوٍ  
ظَاهِرٍ) وَهُوَ مَا يَبْدُو عِنْدَ الْمَنَةِ كَالْوَجْهِ وَالْيَدَيْنِ . وَالشَّيْنُ الْأَثَرُ الْمُسْتَكْرَهُ مِنْ تَغْيِيرِ لَوْنٍ وَنَحْوِ  
وُخْرَجَ بِالْفَاحِشِ اِلِسِيرَ كَقَلِيلِ سَوَادٍ أَوْ أَثَرِ جَنْدَرِي ، وَبِالظَّاهِرِ الْفَاحِشُ فِي الْبَاطِنِ فَلَا أَثَرَ لَخُوفِ  
ذَلِكَ (فِي الْأَظْهَرِ) وَمُقَابَلُهُ لَا يَتَيَمَّمُ لِذَلِكَ لِانْتِفَاءِ التَّلَفِّ ، وَيَعْتَمِدُ فِي خَوْفٍ مَازَكَرَ قَوْلَ طَبِيبٍ عَدَلَ  
(وَشِدَّةُ الْبَرْدِ كَمَرَضٍ) فِي جَوَازِ التَّيَمُّمِ لَهَا إِذَا خِيفَ مِنْ اِسْتِعْمَالِ الْمَاءِ الْبَارِدِ مَازَكَرَ مَنْ ذَهَابَ  
الْمَنَفَعَةُ أَوْ الشَّيْنُ الْمَذْكُورُ (وَإِذَا اِمْتَنَعَ اِسْتِعْمَالُهُ) أَى الْمَاءِ (فِي عَضْوٍ) بِأَنْ سَقَطَ الرَّجُوبُ لِنَحْوِ  
مَرَضٍ (إِنْ لَمْ يَكُنْ عَلَيْهِ سَاتِرٌ وَجَبَ التَّيَمُّمُ) وَكَذَا إِنْ كَانَ وَلَمْ يَأْخُذْ مِنَ الصَّحِيحِ شَيْئًا (وَكَذَا  
غَسْلُ الصَّحِيحِ) مِنْ بَاقِيِ الْعَضْوِ الْعَلِيلِ يَجِبُ (عَلَى الْمَذْهَبِ) وَالتَّارِيقُ الثَّانِي فِي وَجُوبِ غَسْلِهِ  
اَلْقَوْلَانِ فَيَمَنْ وَجَدَ مِنَ الْمَاءِ مَا لَا يَكْفِيهِ (وَلَا تَرْتِيبَ بَيْنَهُمَا) أَى التَّيَمُّمِ وَغَسْلِ الصَّحِيحِ (لِلْجُنُبِ)  
وَكَذَا كُلُّ مَغْسَلٍ (فَإِنْ كَانَ) مِنْ بَهِ الْعَلَةِ (مُحْدِثًا) حَدَثًا أَصْفَرُ (فَالْأَصَحُّ اِشْتِرَاطُ التَّيَمُّمِ وَقَدْ  
غَسَلَ الْعَلِيلُ) رِعَايَةً لِتَرْتِيبِ الْوَضُوءِ ، وَمُقَابِلُ الْأَصَحِّ يَتَيَمَّمُ مَتَى شَاءَ (فَإِنْ جُرِحَ عَضْوَاهُ) أَى اِلْمُحْدِثُ  
حَدَثًا أَصْفَرُ (فَتَيَمَّمَنَّ) يَجِبَانِ ، وَكُلٌّ مِنَ الْيَدَيْنِ وَالرِّجْلَيْنِ كَعَضْوٍ وَاحِدٍ (فَإِنْ كَانَ) عَلَى الْعَضْوِ



كَبِيرَةٍ لَا يُمَكِّنُ نَزْعَهَا غَسْلَ الصَّحِيحِ وَتَيَمُّمَ كَمَا سَبَقَ ، وَيَجِبُ مَعَ ذَلِكَ مَسْحُ كُلِّ جَبِيرَتِهِ بِمَاءٍ ، وَقِيلَ بَعْضُهَا ، فَإِذَا تَيَمَّمَ لِفَرْضٍ ثَانٍ وَلَمْ يُحْدِثْ لَمْ يُعِدِ الْجَنْبُ غَسْلًا ، وَيُعِيدُ الْمُحْدِثُ مَا بَعْدَ عَلَيْهِ ، وَقِيلَ : يَسْتَأْنِفَانِ ، وَقِيلَ : الْمُحْدِثُ كَجَنْبٍ ، قُلْتُ : هَذَا الثَّالِثُ أَصَحُّ ، وَاللَّهُ أَعْلَمُ .

[فصل] يَتَيَمَّمُ بِكُلِّ تُرَابٍ طَاهِرٍ حَتَّى مَا يُدَاوِي بِهِ ، وَبِرَمْلٍ فِيهِ غُبَارٌ لَا يَتَعَدَّى وَسُحَابَةً خَزَفٍ وَمُخْتَلِطٍ بِدَقِيقٍ وَنَحْوِهِ . وَقِيلَ ، إِنْ قَلَّ الْخَلِيطُ حَازَ ، وَلَا يَسْتَعْمَلُ عَلَى الصَّحِيحِ ، وَهُوَ مَا بَقِيَ بَعْضُهُ ، وَكَذَا مَا تَنَاقَرَّ فِي الْأَصَحِّ ، وَيُسْتَرْطُ قَصْدُهُ فَلَوْ سَقَتْهُ رِيحٌ عَلَيْهِ فَرَدَّدَهُ ، وَنَوَى لَمْ يُجْزِئْ وَلَوْ يُمِّمُ بِإِذْنِهِ جَازَ ، وَقِيلَ يُسْتَرْطُ عُذْرُهُ . وَأَرَاكَ أَنَّهُ : قَلَّ التُّرَابُ فَلَوْ قَلَّ مِنْ وَجْهِهِ إِلَى يَدَيْهِ

العليل سائر (كجيرة لا يمكن نزعها) بأن يخاف منه محذور تيمم ، والجيرة ألواح تهيأ للسكس والانخلاع (غسل الصحيح وتيمم كما سبق) في مراعاة الترتيب وتعدد التيمم (ويجب مع ذلك مسح كل جبيرته بماء) استعمالا للماء ما يمكن ، ولا يجب مسحها بالتراب (وقيل) يكفي مسح (بعضها) ويشترط في السائر أن لا يأخذ من الصحيح إلا ما لا بد منه للاستمسك (هافا تيمم) هذا الذي غسل الصحيح وتيمم عن الباقي ومسح الجيرة (لفرض ثانٍ ولم يحدث لم يعد الجنب غسلا) ولا مسح (ويعيد المحدث) غسل (ما بعد عليه ، وقيل يستأنفان) أي الجنب والمحدث الوضوء (وقيل المحدث تجنب) فلا يحتاج إلى إعادة غسل ما بعد عليه ، وإنما يعيد التيمم فقط (قلت : هذا الثالث أصح والله أعلم) فيعيد كل منهما التيمم فقط . وأما إذا أحدث فانه يعيد جميع ماسر .

[فصل] في بيان أركان التيمم وكيفية (يتيمم بكل تراب طاهر) له غبار (حتى ما يداوى به) كالطين الأرمني (وبرمل فيه غبار) وأما الذي لا غبار له فلا يصح به التيمم (لا يبعدن) كنفط (وسحابة خزف) وهو ما يتخذ من الطين ويشوى ولا يتراب متنجس (و) لا يتراب (مختلط بدقيق ونحوه) كزعفران . (وقيل إن قلَّ الخليط حاز ، ولا يستعمل على الصحيح) ومقابلته يجوز بالمستعمل (وهو) أي المستعمل (ما بقي بعضه) حال التيمم (وكذا ما تناثر) بعد مسحه العضو (في الأصح) ومقابلته أن المتناثر لا يكون مستعملا (ويشترط قصده) أي التراب (فلو سقته ريح عليه) أي على عضو من أعضاء التيمم (فردده ونوى لم يجزئ) ولو وقف في مهب الريح بقصد التيمم (ولو يمم بأذنه جاز) ولا بد من نية الأذن عند النقل ومسح الوجه (وقيل يشترط) لجواز أن ييممه غيره (عذر) وأما بغير عذر فلا يصح (وأزكاه) أي التيمم هنا نجسة ، ومن عدها سبعة زاد التراب والقصد ، ومن عدها ستة أسقط التراب ، ومن عدها خمسة اكتفى بالنقل عن القصد ، لأنه يلزم من النقل المقارن للنية القصد . الأول (نقل التراب) إلى العضو بالمسوح (فلو نقل) التراب (من وجهه إلى يد) بأن حدث عليه بعد زوال تراب مسحه عنه تراب آخر

أَوْ عَكْسَ كَفَى فِي الْأَصَحِّ . وَنِيَّةُ اسْتِبَاحَةِ الصَّلَاةِ لَأَرْفَعُ حَدَثِي وَلَوْ نَوَيْ فَرْضَ التَّيَمُّمِ  
لَمْ يَكْفِ فِي الْأَصَحِّ ، وَيَجِبُ قَرْنُهَا بِالنَّقْلِ ، وَكَذَا اسْتِدَامَتُهَا إِلَى مَسْحِ شَيْءٍ مِنَ الْوَجْهِ  
عَلَى الصَّحِيحِ ، فَإِنْ نَوَيْ فَرْضًا وَنَفَلًا أُبَيِّحَا أَوْ فَرْضًا فَلَهُ النُّفْلُ عَلَى الْمَذْهَبِ ، أَوْ نَفَلًا أَوْ  
الصَّلَاةَ تَنَفَّلَ لَا الْفَرْضَ عَلَى الْمَذْهَبِ . وَمَسْحُ وَجْهِهِ ثُمَّ يَدَيْهِ مَعَ مِرْقَئِهِ ، وَلَا يَجِبُ إِصْصَالُهُ  
مَنْبَتِ الشَّعْرِ الْخَفِيفِ ، وَلَا تَرْتِيبُ فِي قَهْلِهِ فِي الْأَصَحِّ ، فَلَوْ صَرَبَ يَدَيْهِ وَمَسَحَ بِمِمْبِهِ  
وَجْهَهُ وَيَسَارِهِ يَمِينَهُ حَازَ . وَتَنْدُبُ التَّسْمِيَةُ ، وَمَسْحُ وَجْهِهِ وَيَدَيْهِ بِضَرْبَتَيْنِ قُلْتُ :  
الْأَصَحُّ لِلْمَنْصُوصِ وَجُوبُ ضَرْبَتَيْنِ ، وَإِنْ أَمْسَكَنَ بِضَرْبَةٍ بِحِرْقَةٍ وَنَحْوِهَا ، وَاللَّهُ أَعْلَمُ ، وَيَقْدُمُ  
يَمِينُهُ وَأَعْلَى وَجْهِهِ ،

(أو عكس) أى قهله من يذالى وجهه (كفى فى الأصح) ومقابلة لا يكتفى (و) الركن الثالث  
(نية استباحة الصلاة) وبحوها كطواف (لا) نية (رفع حدث) أو الطهارة عن الحدث فلا  
تكفى (ولو نوى فرض التيمم لم يكفى فى الأصح) ومقابلة يكتفى (ويجب قرنها) أى الية  
(بالنقل) الحاصل بالضرب إلى الوجه (وكذا) يجب (استدامتها إلى مسح شىء من الوجه  
على الصحيح) فلو عزبت قبل المسح لم يكف، ومقابل الصحيح لا يجب الاستدامة ، وعلى المعتد  
يكتفى باستحصارها عندهما وإن عزبت يديهما (فإن نوى فرضا ونفلا) أى استباحتهما (أبيحا)  
له وإن عين فرضا جار أن يصلى عبده (أو) نوى (فرضا فله النفل على المذهب) وله صلاة  
جنازة ، وأما خطبة الجمعة ، فليس له فعلها مع الفرض ، وفى قول لا يتنفل مع الفرض ، وفى قول  
آخر يتنفل بعد فعل الفرض لاقبله (أو) نوى بتيمة (نفلا أو الصلاة تنفل) أى فعل النفل  
(لا الفرض على المذهب) وفى قول له فعل الفرض فيهما ، وفى آخر له فعل الفرض إذا نوى  
الصلاة ، وليس له فعله إذا نوى النفل ، وإذا نوى صلاة الجنازة جاز له النفل وكذا العكس ، وفى  
كل يجوز له سجود التلاوة والشكر ومسح المصحف وحله (و) الركن الثالث (مسح وجهه)  
حتى يسترسل لحته والمقبل من أنفه على شفته . والركن الرابع مذكور فى قوله (ثم يديه مع  
مرفقيه) على جهة الاستيعاب . والركن الخامس : الترتيب بين الوجه واليدين المستفاد من ثم ،  
ولو كان عن حدث أكبر (ولا يجب إصصاله) أى التراب (منبت الشعر الخفيف) ولا يستحب  
(ولا) يجب (ترتيب فى قهله) أى التراب (فى الأصح) بل هو مستحب (فلو ضرب يديه  
ومسح يمينه وجهه ويساره يمينه جاز) ومقابل الأصح : يشترط الترتيب ، فلا يصح ما ذكر  
(وتندب التسمية) أوله (ومسح وجهه ويديه بضربتين) مع الاكتفاء بالضربة إذا حصل  
بها التعميم . (قلت : الأصح المنصوص وجوب ضربتين وإن أمكن بضربة بخرقه ونحوها)  
بأن يأخذ خرقه كبيرة فيضرب بها ثم يمسح ببعضها وجهه وبعضها يديه ، والمدار على أن يبقى  
جزء من يديه ولو أصعبا يضرب له ضربة أخرى (والله أعلم) ولا يتعين الضرب ، بل لو وضع  
يده على تراب وعلق بهما غبار كفى (ويقدم) ندبا (يمينه) على يساره (وأعلى وجهه)

وَيُخَفَّفُ الْغُبَارَ ، وَمَوْالَاةَ التَّيْمِ كَالْوُضوءِ . قُلْتُ : وَكَذَا الْغُسْلُ ، وَيُنْدَبُ تَفْرِيقُ أَصَابِعِهِ  
أَوَّلًا ، وَيَجِبُ نَزْعُ خَاتَمِهِ فِي الثَّانِيَةِ ، وَاللَّهُ أَعْلَمُ . وَمَنْ تَيَمَّمَ لِقَدَمِ مَاءٍ فَوَجَدَهُ إِنْ لَمْ يَكُنْ  
فِي صَلَاةٍ بَطُلَ إِنْ لَمْ يَقْتَرِنْ بِمَانِعٍ كَعَطَشٍ ، أَوْ فِي صَلَاةٍ لَا تَسْقُطُ بِهِ بَطَلَتْ عَلَى الشَّاهِدِ ،  
وَإِنْ أَسْقَطَهَا فَلَا ، وَقِيلَ يَبْطُلُ النُّفْلُ ، وَالْأَصَحُّ أَنْ قَطْعَهَا لِيَتِمَّ مَاضًى أَفْضَلُ ، وَأَنَّ الْمُسْتَفْلَّ  
لَا يُجَاوِزُ رَكْعَتَيْنِ إِلَّا مَنْ نَوَى عَدَدًا فَيَتِمُّهُ ، وَلَا يُصَلِّي بِتَيَمُّمٍ غَيْرَ فَرَضٍ ، وَيَنْدَفِلُ  
مَا شَاءَ ، وَالنَّذْرُ كَفَرَضٍ فِي الْأَظْهَرِ ، وَالْأَصَحُّ صِحَّةُ جَنَازَةٍ مَعَ فَرَضٍ وَأَنْ مَنْ نَسِيَ  
إِحْدَى الْخَمْسِ كَفَاهُ تَيَمُّمٌ لَهُنَّ ، وَإِنْ نَسِيَ مُخْتَلِفَتَيْنِ صَلَّى كُلَّ صَلَاةٍ بِتَيَمُّمٍ ، وَإِنْ شَاءَ  
تَيَمَّمَ مَرَّتَيْنِ وَصَلَّى بِالْأَوَّلِ أَرْبَعًا وَلَا ، وَبِالثَّانِي أَرْبَعًا لَيْسَ مِنْهَا الَّتِي بَدَأَ بِهَا ، أَوْ

على أسفله (ويخفف الغبار) من كفيه بالرفف أو النفخ . أما مسح التراب بعد التيمم فالأحب  
أن لا يعمل (وموالاة التيمم كالوضوء) فتجب على صاحب الضرورة وتندب لغيره ، وفي القديم  
تجب ، وإذا اعتبر الجفاف هناك اعتبرناه هنا بتقديره ماء (قلت : وكذا الغسل) أي تسن موالاة  
التيمم فيه كالوضوء (ويندب تفريق أصابعه أولًا) أي أول الضربتين وتخليل أصابعه بعد مسح  
اليدين (ويجب نزع خاتمه في الثانية) ليصل الغبار إلى محله ، ولا يكفي تحريكه (والله أعلم)  
ووجوب النزاع عند المسح ، لا عند النقل ، ويجب تقديم إزالة النجاسة على التيمم (ومن تيمم لفقد  
ماء فوجده إن لم يكن في صلاة بطل) تيممه ، ومثل الوجدان التوهم . وأما إن كان في صلاة فلا  
تبطل بالتوهم والظن ، وسيأتي حكم اليقين ، ويبطل فيها ذكر (إن لم يقترن بمانع كعطش أو)  
وجده (في صلاة لا تسقط به) أي بالتيمم بأن صلى بمكان يغلب فيه وجود الماء (بطلت على  
المشهور) ومقابلة وجه ضعيف أنها لا تبطل (وإن أسقطها) أي التيمم بأن صلى بمكان يغلب  
فيه فقد موجد الماء في أثناء الصلاة (فلا) تبطل ، ولا فرق بين الفرض والنفل (وقيل يبطل  
النفل ، والأصح أن قطعها) أي الصلاة التي تسقط بالتيمم فرضا كانت أو نفلا (ليتوضأ)  
ويصلي بدلها (أفضل) من إتمامها بالتيمم (و) الأصح (أن المستفل) الذي لم ينو قدرا  
من الركعات ووجد الماء في صلاته (لا يجاوز ركعتين) إذا رأى الماء قبل قيامه للثالثة (إلا من  
نوى عددا فيتمه) ولا يزيد عليه (ولا يصلي بتيمم غير فرض) ومثل فرض الصلاة فرض  
الطواف وخطبة الجمعة (ويتنفل) مع الفريضة (ما شاء ، والنذر كفرض) فليس له أن يجمعه  
مع فرض آخر (في الأظهر) ومقابله أنه ليس كالفرص ، فله ما ذكر (والأصح صحة جنائز مع  
فرض) فهي كالنفل ، ومقابله قولان : أحدهما لا تصح مطلقا ، والثاني لا تصح إن تعينت (و)  
الأصح (أن من نسي إحدى الخمس) ولم يعلم عينا فيجب عليه صلاة الخمس ، ولكن (كفاه  
تيمم لمن) واحد ، ومقابل الأصح يجب خمس تيممات (وإن نسي) منهن (مختلفتين) كصبح  
وظهر (صلى كل صلاة) من الخمس (بتيمم وإن شاء تيمم مرتين وصلى بالأول أربعا ولأه ،  
وبالثاني أربعا ليس منها التي بدأ بها) فيحرم عليه صلاتها (أو) نسي صلاتين من الخمس

مُتَّفِقَتَيْنِ صَلَّى الْخَمْسَ مَرَّتَيْنِ بِنَيْمَتَيْنِ ، وَلَا يَتَّبِعُهُمْ لِفَرِيضٍ قَبْلَ وَقْتِ فِعْلِهِ ، وَكَذَا النُّفْلُ  
الْمَوْقُوتُ فِي الْأَصَحِّ ، وَمَنْ لَمْ يَجِدْ مَاءً وَلَا تَرَاتِبًا لَزِمَهُ فِي الْجَدِيدِ أَنْ يُصَلِّيَ الْفَرِيضَ وَيُعِيدَ ،  
وَيَقْضِيَ الْقِيمَ الْمُنِيَمَ لِقَدِّ الْمَاءِ ، لَا الْمُسَافِرُ إِلَّا الْعَاصِي بِسَفَرِهِ فِي الْأَصَحِّ ، وَمَنْ تَنِيَمَ لِبَرْدٍ  
قَصِي فِي الْأَظْهَرِ ، أَوْ لَرِيضٍ يَمْنَعُ الْمَاءَ مُطْلَقًا ، أَوْ فِي عُضْوٍ وَلَا سَاتِرَ فَلَا إِلَّا أَنْ يَكُونَ  
يَجْرُحُهُ دَمٌ كَثِيرٌ ، وَإِنْ كَانَ سَاتِرٌ لَمْ يَقْضَ فِي الْأَظْهَرِ إِنْ وَصِيَ عَلَى طَهْرٍ ، فَإِنْ وَصِيَ  
عَلَى حَدَثٍ وَجَبَ نَزْعُهُ ، فَإِنْ تَعَدَّرَ قَصَى عَلَى الْمَشْهُورِ .

### باب الحيض

أَقْلَ سَنَةٍ تِسْعُ سَنِينَ ، وَأَقْلَهُ يَوْمٌ وَلَيْلَةٌ ، وَأَكْثَرُهُ خَمْسَةُ عَشَرَ بِلَيَالِهَا ، وَأَقْلُ طَهْرٍ بَيْنَ  
الْحَيْضَتَيْنِ خَمْسَةُ عَشَرَ ،

(متفقتين) كظهرين (صلى الخمس مرتين نيامتين) ولا يكون ذلك إلا من يومين ، وقيل لابد  
من عشر نيمات (ولا يقيم لفرص قبل) دخول (وقت فعله) فلا بد من العلم بدخوله يقينا أو ظنا  
(وكذا النفل المؤقت) كصلاة العيد (في الأصح) ومقابله يصح قبل دخول الوقت (ومن لم يجد  
ماء ولا تراتبا) كأن حلس في موضع ليس فيه واحد منهما (لزمه في الجديد أن يصلي الفرص)  
المؤدّي لحزمة الوقت (ويعيد) إذا وحدا أحدهما ، والمراد بالاعادة القضاء إذ لا يصلي فاقد الطهورين  
إلا بعد صيقه (ويقضى القيم المنيم لفقده الماء) والمراد بالقيم من صلى بمحل يغلب فيه وجود الماء  
(لا المسافر) وهو من نيم بمحل يغلب فيه الفقد أو يستوى الأمران (إلا العاصي بسفره)  
كالأبق فيقضى (في الأصح) ومقابله لا يقضى (ومن نيم لبرد قصي في الأظهر) ومقابله لا يقضى ،  
وكل هذا إذا كان التيمم للبرد في السفر . وأما إذا كان في الحضر فيقضى قولاً واحداً (أو) نيم  
(لمرض يجمع الماء مطلقاً) أى في جميع أعضاء الطهارة (أو في عضو ولا سائر فلا) قضاء عليه  
(إلا أن يكون بجرحه دم كثير) لا يعفى عنه فيفسد التيمم (وان كان) بعصوه (سائر لم يقص  
في الأظهر ان وضع على طهر) ومقابل الأظهر يقضى مطلقاً هذا إذا لم يكن السائر في محل التيمم ،  
والا وجب القضاء بالأخلاف لنقص البدل والمبدل (فان وصع على حدث) سواء في أعضاء التيمم  
أوغيرها (وجب نزعه) ان أمكن بالضرر يبيح التيمم (فان تعذر) نزعه ومسح عليه وصلى  
(قصي على المشهور) ومقابله لا يقضى للعدر .

### باب الحيض

وما يذكر معه من النفاس والاستحاضة . وهو لغة السيلان ، وشرعاً دم تقتضيه الطباع السلبية  
يخرج من أقصى رحم المرأة بعد بلوغها على سبيل الصحة (أقل سنة تسع سنين) قريبة ولو في  
البلاد الباردة (وأقله) بزناً (يوم وليلة) وأكثره خمسة عشر يوماً (بليالها) وان لم تتصل  
الدماء (وأقل طهر بين الحيضتين خمسة عشر) يوماً . وأما الطهر بين الحيض والنفاس فانه يجوز

وَلَا حَدَّ لَأَكْثَرِهِ وَيَحْرُمُ بِهِ مَحْرَمُ الْجَنَابَةِ ، وَعُمُورُ الْمَسْجِدِ إِنْ خَافَتْ تَلَوِيْنَهُ ، وَالصَّوْمُ وَيَجِبُ قِصَاؤُهُ ، بِخِلَافِ الصَّلَاةِ ، وَمَا بَيْنَ سُرَّتَيْهَا وَرُكْبَتَيْهَا ، وَقِيلَ لَا يَحْرُمُ غَيْرُ الْوُطْءِ ، فَإِذَا انْقَطَعَ لَمْ يَحِلَّ قَبْلُ الْغُسْلِ غَيْرُ الصَّوْمِ ، وَالطَّلَاقِ . وَالِاسْتِحْضَاةُ حَدَثٌ دَائِمٌ كَسَلْسِ ، فَلَا تَمْنَعُ الصَّوْمُ وَالصَّلَاةُ فَتَغْسِلُ الْمُسْتَحْضَاةُ فَرْجَهَا وَتَغْصِبُهُ ، وَتَتَوَضَّأُ وَقْتَ الصَّلَاةِ ، وَتُبَادِرُ بِهَا فَلَوْ أُخِّرَتْ لِمَصْلَحَةِ الصَّلَاةِ كَسَتْرٍ ، وَانْتِظَارِ جَمَاعَةٍ لَمْ يَضُرَّ ، وَإِلَّا فَيَضُرُّ عَلَى الصَّحِيحِ ، وَيَجِبُ الْوُضُوءُ لِكُلِّ فَرِيضٍ ، وَكَذَا تَجْدِيدُ الْعِصَابَةِ فِي الْأَصْحَى ، وَلَوْ انْقَطَعَ دُمُهَا بَعْدَ الْوُضُوءِ وَلَمْ تَعْتَلِ انْقِطَاعُهُ وَعَوْدُهُ ، أَوْ اعْتَادَتْ وَوَسَّعَ زَمَنُ الْإِنْقِطَاعِ وَضُوءُهَا وَالصَّلَاةُ وَجَبَ الْوُضُوءُ .

[ فَضْلٌ ] رَأَتْ لِسِنَ الْحَيْضِ أَقْلَهُ وَلَمْ يَعْبُرْ

أَنْ يَكُونَ أَقْلٌ مِنْ ذَلِكَ ، وَغَالِبُ الْحَيْضِ سِتُّ أَوْ سَبْعٌ ، وَبَاقِي الشَّهْرِ غَالِبُ الطَّهْرِ (وَلَا حَدَّ لَأَكْثَرِهِ) أَى الطَّهْرِ (وَيَحْرُمُ بِهِ) أَى الْحَيْضِ (مَحْرَمُ الْجَنَابَةِ) مِنْ صَلَاةٍ وَغَيْرِهَا (و) يَحْرُمُ بِهِ أَيْضًا (عُبُورُ الْمَسْجِدِ إِنْ خَافَتْ تَلَوِيْنَهُ) صِيَانَةُ الْمَسْجِدِ ، فَإِنْ أَمْنَتْهُ جَازَ طَرَا الْعُبُورُ كَالْجَنْبِ ، لَكِنْ مَعَ الْكَرَاهَةِ (وَالصَّوْمُ ، وَيَجِبُ قِصَاؤُهُ بِخِلَافِ الصَّلَاةِ) وَهَلْ تَتَعَدُّ صَلَاتُهَا لَوْ قَضَتْهَا؟ الْأَوْجَهُ عَدَمُ الْإِنْعِقَادِ (و) يَحْرُمُ بِهِ مَبَاشَرَةً (مَا بَيْنَ سُرَّتَيْهَا وَرُكْبَتَيْهَا) وَلَوْ بِالشَّهْوَةِ (وَقِيلَ لَا يَحْرُمُ غَيْرُ الْوُطْءِ) وَاخْتَارَهُ النَّوَوِيُّ فِي التَّحْقِيقِ وَيَحْرُمُ عَلَيْهَا مِنَ الزَّوْجِ كُلِّ مَانِعٍ عَنْهَا مِنْهَا فَمَنْعُهَا أَنْ تَلْمَسَهُ بِهِ ، وَوُطْءُ الْخَائِضِ فِي الْفَرْجِ كَبِيرَةٍ (فَإِذَا انْقَطَعَ) دَمُ الْحَيْضِ (لَمْ يَحِلَّ قَبْلُ الْغُسْلِ غَيْرُ الصَّوْمِ وَالطَّلَاقِ) وَغَيْرِ الطَّهْرِ أَيْضًا (وَالِاسْتِحْضَاةُ حَدَثٌ دَائِمٌ) هَذَا بَيَانُ لِحُكْمِهَا لِاجْتِمَاعِ (كَسَلْسِ) بِفَتْحِ اللَّامِ: أَى سَلْسِ الْبَوْلِ وَشَبْهِهِ ، وَهُوَ تَمَثُّلُ لِلْحَدَثِ الدَّائِمِ (فَلَا تَمْنَعُ الصَّوْمُ وَالصَّلَاةُ) وَغَيْرِهَا مِمَّا يَمْنَعُهُ الْحَيْضُ ثُمَّ يَبَيِّنُ حُكْمَهَا فَقَالَ (فَتَغْسِلُ الْمُسْتَحْضَاةُ فَرْجَهَا) قَبْلَ الْوُضُوءِ (وَتَغْصِبُهُ) بِأَنْ تَشْدَهُ بَعْدَ غُسْلِهِ بِخَرْقَةٍ مَشْقُوقَةٍ الطَّرْفَيْنِ تَخْرُجُ أَحَدُهُمَا أَمَامَهَا وَالْآخَرُ مِنْ خَلْفِهَا وَتَرِبْطُهَا بِخَرْقَةٍ تَشْبِهُهَا عَلَى وَسْطِهَا كَالْتِسْكَةِ ، فَإِنْ احْتَاجَتْ إِلَى حَشْوٍ بِنَحْوِ قُطْنٍ وَهِيَ مَفْطَرَةٌ لَمْ تَتَأَذَّ بِهِ وَجِبَ .

أَمَّا إِذَا كَانَتْ صَائِمَةً أَوْ تَأَذَّتْ فَلَا يَجِبُ بَلْ يُلْزَمُ الصَّائِمَةُ تَرْكُهُ (و) بَعْدَ ذَلِكَ (تَتَوَضَّأُ وَقْتَ الصَّلَاةِ وَتُبَادِرُ بِهَا) أَى الصَّلَاةَ بَعْدَ الْوُضُوءِ (فَلَوْ أُخِّرَتْ لِمَصْلَحَةِ الصَّلَاةِ كَسَتْرٍ) لَعُورَةٍ (نَتَظَارُ جَمَاعَةً) وَاجْتِهَادٌ فِي قِبَلَةٍ (لَمْ يَضُرَّ ، وَإِلَّا) بِأَنْ أُخِّرَتْ لِمَصْلَحَةِ الصَّلَاةِ كَأَكْلِ (فِيضَرُّ عَلَى الصَّحِيحِ) وَمُقَابَلُهُ لَا يَضُرُّ كَالْمَتِيمِ (وَيَجِبُ الْوُضُوءُ لِكُلِّ فَرِيضٍ) وَلَوْ مُنْذُورًا (وَكَذَا تَجْدِيدُ الْعِصَابَةِ) أَى الْعَصَبِ وَمَا يَتَعَلَّقُ بِهِ (فِي الْأَصْحَى) وَمُقَابَلُهُ لَا يَجِبُ ، وَحَلُّ الْخِلَافِ إِذَا لَمْ تَزَلِ الْعِصَابَةُ وَلَمْ يَظْهَرْ الدَّمُ عَلَى جَوَانِبِهَا وَلَا وَجِبَ التَّجْدِيدُ بِإِخْلَافِ (وَلَوْ انْقَطَعَ دُمُهَا بَعْدَ الْوُضُوءِ وَلَمْ تَعْتَلِ انْقِطَاعُهُ وَعَوْدُهُ أَوْ اعْتَادَتْ وَوَسَّعَ زَمَنُ الْإِنْقِطَاعِ وَضُوءُهَا وَالصَّلَاةُ وَجِبَ الْوُضُوءُ) وَازَالَةَ مَا عَلَى الْفَرْجِ لَاحْتِمَالِ الشَّفَاءِ فِي الْأَوَّلَى وَلَا مَكَانِ أَدَاءِ الصَّلَاةِ عَلَى السَّكَالِ فِي الثَّانِيَةِ .

[ فَضْلٌ ] إِذَا (رَأَتْ) الْمَرْأَةَ (لِسِنَ الْحَيْضِ أَقْلَهُ) أَى الْحَيْضِ (وَلَمْ يَعْبُرْ) أَى يَجَاوِزُ

أَكْثَرُهُ فَكُلُّهُ حَيْضٌ ، وَالضَّرْفَةُ وَالسَّكْدَرَةُ حَيْضٌ فِي الْأَصَحِّ ، فَإِنْ عَبَرَهُ ، فَإِنْ كَانَتْ مُبْتَدَأَةً مُمَيَّزَةً بِأَنْ تَرَى قُوْيًا وَضَعِيفًا ، فَالضَّعِيفُ مُسْتَحَاضَةٌ ، وَالْقَوِيُّ : حَيْضٌ إِنْ لَمْ يَنْقُصْ عَنْ أَقْلِهِ ، وَلَا عَرَّ أَكْثَرُهُ ، وَلَا نَقَصَ الضَّعِيفُ عَنْ أَقْلِ الطَّهْرِ ، أَوْ مُبْتَدَأَةً لَا مُمَيَّزَةً بِأَنْ رَأَتْهُ بِصِفَةٍ ، أَوْ فَقَدَتْ شَرْطَ تَمْيِيزٍ ، فَلَا ظَهَرَ أَنَّ حَيْضَهَا يَوْمٌ وَلَيْسَتْ ، وَطَهْرُهَا تِسْعٌ وَعِشْرُونَ ، أَوْ مُعْتَادَةً بِأَنْ سَبَقَ لَهَا حَيْضٌ وَطَهْرٌ فَتَرَدُّ إِلَيْهِمَا قَدْرًا وَوَقْتًا ، وَتَنْبُتُ بِمَرَّةٍ فِي الْأَصَحِّ ، وَيُحْكَمُ لِلْمُعْتَادَةِ الْمُتَمَيَّزَةِ بِالتَّمْيِيزِ لَا الْعَادَةِ فِي الْأَصَحِّ ، أَوْ مُتَحَيَّرَةً بِأَنْ نَسِيتْ عَادَتَهَا قَدْرًا وَوَقْتًا ، فِي قَوْلٍ كَمُبْتَدَأَةٍ . وَالْمَشْهُورُ وَجُوبُ الْأَخْيَاطِ ، فَيَعْتَرُ الْوُطْءَ وَمَسَّ الْمَصْحَفِ ، وَالْقِرَاءَةَ فِي غَيْرِ الصَّلَاةِ ، وَتَصَلَّى الْفَرَائِضَ أَبَدًا ، وَكَذَا النُّفْلُ فِي الْأَصَحِّ ، وَتَغْتَسِلُ لِكُلِّ فَرِيضٍ ، وَتَصُومُ رَمَضَانَ

(أكثره) خمسة عشر يوما (فكله حيض) سواء كان أسود أم لا (والصفرة والكدره حيض في الأصح) ومقابله ليس كله منهما حيضا ، وحمل الخلاف في غير أيام العادة . أما فيها فكل مهما حيض باتفاق (فان عبره) أي جاوز الدم أكثر الحيض (فان كانت مستدأة) وهي التي لم يسبق لها حيض (مبزة بأن ترى) في بعض الأيام دما (قويا ، و) في بعضها دما (ضعيفا) . كالأسود فهو أقوى من الأحمر ، وهو أقوى من الأصفر ، وهو أقوى من الكدر ، وماله رائحة كريهة أقوى مما لا رائحة له ، والشحج أقوى من الرقيق (فالضعيف استحاضة ، والقوى سبيح ان لم ينقص القوى) (عن أقله) أي الحيض (ولا عبر) أي حاوز (أكثره) أي خمسة عشر يوما (ولا نقص الضعيف عن أقل الطهر) وهو خمسة عشر يوما متصلة ، فان اختلف شرط من ذلك فهي غير مبزة ، وسيدكرها (أو) كانت (مستدأة لامبزة بأن رآته) أي الدم (بصفة) واحدة (أو فقدت شرط تميز) من شروطه السابقة (فلاظهر أن حبصها يوم وليلة) من أول الدم وان كان ضعيفا (وطهرها تسع وعشرون) ثمة الشهر ، ومقابل الأظهر نجح حبص غالب الحبص وبقية الشهر طهر (أو) كانت المرأة المستحاضة (معتمدة) غير مبزة (بأن سبق لها حبص وطهر فترد إليهما قدرا ووقتا) خمسة أيام من كل شهر (وثلت) العادة (بمرة في الأصح) ومقابله لانتثت لإبمرنين ، وقيل بثلاث (ويحكم للعتادة المبزة بالتميز لا العادة) حيث خالف التميز العادة كما لو كان عاداتها خمسة من أول كل شهر وبقية طهر فاستحببت فوات عشرة سوادا من أول الشهر وبقية حرة حبصها العشرة السواد (في الأصح) ومقابله يحكم لها بالعادة (أو) كانت المرأة المستحاضة (متحيرة) وهي المستحاضة المعتادة عبيز المبزة (بأن سبت عاداتها قدرا ووقتا) لنحو جنون (في قول كيتدأة) فيكون حبصها من أول الوقت يوما وليلة ، وبقية الشهر طهر (والمشهور وجوب الاحتياط) بما يحرم (فيحرم) على الخليل (الوطء) والاستمتاع بما بين السرة والركبة (و) يحرم عليها (مس المصحف والقراءة في غير الصلاة وتصلى الفرائض أبدا وكذا النفل) لها صلاته . (في الأصح) ومقابله لاتصلية (وتغتسل لكل فرض) بعد دخول وقته (وتصوم رمضان) وجوبا

ثم شهرًا كاملين، فيحصل من كل أربعة عشر، ثم تصوم من ثمانية عشر: ثلاثة أولها، وثلاثة آخرها، فيحصل اليومان الباقيان، ويمكن قضاء يوم يصوم يوم ثم الثالث والسابع عشر، وإن حفظت شيئًا فليقين حكمه، وهي في المختل كحائض في الوطء، وطاهر في العبادات، وإن احتمل انقطاعًا وجب الغسل لكل فرض. ولا يظهر أن دم الحامل والنقاء بين أقل الحيض خيض. وأقل النفاس لحظة، وأكثره ستون، وغالبه أربعون، ويحرم به ما حرم بالحيض، وعُبُورُهُ ستين كعبوره أكثره

## كتاب الصلاة

(ثم شهرًا كاملين فيحصل) لها (من كل أربعة عشر) يوما (ثم تصوم من ثمانية عشر ثلاثة أولها وثلاثة آخرها فيحصل اليومان الباقيان ويمكن قضاء يوم يصوم يوم ثم الثالث) من الأول (والسابع عشر) فيقع لها يوم من الأيام الثلاثة (وإن حفظت) من عاداتها (شيئا) ونسبت شيئا (فليقين حكمه، وهي في المختل كحائض في الوطء، وطاهر في العبادات) فلو حفظت الوقت دون القدر كأن تقول كان حيضى يبتدئ أول الشهر فيوم ليلة منه حيض ييقن، ونصفه الثاني طهر ييقن، وما بين ذلك يحتمل الحيض والطهر والانقطاع فهي فيما عدا اليوم الأول طاهر في العبادات وحائض في الوطء وتغتسل لكل فرض كما قال (وإن احتمل انقطاعا وجب الغسل لكل فرض) وإن حفظت القدر دون الوقت كأن تقول: حيضى خمسة في العشر الأول من الشهر لأعلم ابتداءها وأعلم أنى في اليوم الأول طاهر فالسادس حيض ييقن والأول طهر ييقن كالعشرين الأخيرة، والثاني إلى آخر الخامس محتمل للحيض والطهر، والسابع إلى آخر العاشر محتمل لهما ولا انقطاع (والأظهر أن دم الحامل والنقاء بين) دماء (أقل الحيض) فأكثر (حيض) بشرط أن لا يجاوز ذلك خمسة عشر يوما ولم تنقص السماء عن أقل الحيض وأن يكون النقاء محتوشا بين دمى حيض، فإذا كانت ترى وقتا دما ووقتا نقاء، واجتمعت هذه الشروط حكمنا على الكل بأنه حيض، ومقابل الأظهر أن النقاء طهر، ومحل الخلاف في غير الفترات المعتادة. أما هي فهي حيض ييقن (وأقل النفاس لحظة، وأكثره ستون) يوما (وغالبه أربعون) يوما، وأول النفاس من خروج الولد وإن لم ينزل الدم فتحسب هذه المدة من الستين إن لم تجاوز خمسة عشر يوما (ويحرم به ما حرم بالحيض، وعُبُورُهُ) أى النفاس (ستين كعبوره) أى الحيض (أكثره) فتأني أحكام المستحاضة فيه.

## كتاب الصلاة

هي لغة الدعاء بخير، وشرعا أقوال وأفعال مفتوحة بالتكبير مختمة بالتسليم بشرائط مخصوصة



الْمَكْتُوباتُ خَمْسٌ: الظُّهُرُ ، وَأَوَّلُ وَقْتِهِ زَوَالُ الشَّمْسِ ، وَآخِرُهُ مَصِيرُ ظِلِّ الشَّيْءِ مِنْهُ  
سِوَى ظِلِّ اسْتِوَاءِ الشَّمْسِ . وَهُوَ أَوَّلُ وَقْتِ الْعَصْرِ ، وَيَبْقَى حَتَّى تَقْرُبَ ، وَالِاخْتِيَارُ أَنْ  
لَا تُؤَخَّرَ عَنْ مَصِيرِ الظِّلِّ مِثْلَيْنِ وَالْمَغْرِبُ بِالْمَغْرُوبِ ، وَيَبْقَى حَتَّى يَنْفِيبَ الشَّفَقُ الْأَحْمَرُ  
فِي الْقَدِيمِ ، وَفِي الْجَدِيدِ يَنْقُصِي بِمَعْنَى قَدَرِ ضَوْؤِهِ ، وَسِتْرِ هَوْرَةِ ، وَأَذَانِ ، وَإِقَامَةِ ، وَخَمْسِ  
رَكَعَاتٍ ، وَلَوْ شَرَعَ فِي الْوَقْتِ وَمَدَّ حَتَّى غَابَ الشَّفَقُ الْأَحْمَرُ جَازَ كُلِّ الصَّحِيحِ قُلْتُ :  
الْقَدِيمُ أَظْهَرُ ، وَاللَّهُ أَعْلَمُ . وَالْعِشَاءُ بِغَيْبِ الشَّفَقِ ، وَيَبْقَى إِلَى الْفَجْرِ ، وَالِاخْتِيَارُ أَنْ  
لَا تُؤَخَّرَ عَنْ ثَلَاثِ اللَّيْلِ ، وَفِي قَوْلِ نُسْخِهِ . وَالْمُشْجِعُ بِالْفَجْرِ الصَّادِقِ ، وَهُوَ الْمُنْتَشِرُ ضَوْؤُهُ  
مُعْتَرِضًا بِالْأَفْقِ ، وَيَبْقَى

(المكتوبات) أى المفروضات (خمس) معلومة من الدين بالضرورة (الظهور) أى صلاته (وأول  
وقته زواله الشمس) أى وقت الزوال ، يعنى يدخل وقته بالزوال وهو ميل الشمس من وسط السماء  
السموية بلوغها إليه بالاستواء فليس وقت الزوال من الوقت (وآخره مَصِيرُ) أى وقت مَصِيرِ (ظل  
الشيء مثله سوى ظل استواء الشمس) الموجود عند الزوال ، وذلك أن الشمس إذا طلعت وقع  
شكل شاخص ظل طويل في جهة المغرب ثم ينقص بارتفاع الشمس الى أن تنتهى الى وسط السماء  
وهي حالة الاستواء ويبقى حينئذ ظل في غالب البلاد ثم تميل الى جهة المغرب فيتحول الظل الى جهة  
المشرق ، وذلك هو الزوال (وهو) أى مَصِيرِ ظل الشيء مثله سوى ماصم (أول وقت العصر)  
ولا يشترط زيادة عليه (ويبقى) الوقت (حتى تغرب) الشمس ويغيب جميع قرصها (والاختيار  
أن لا تؤخر) صلاة العصر (عن مَصِيرِ الظل مِثْلَيْنِ) بعد ظل الاستواء (والمغرب) يدخل وقتها  
(بالمغرب ويبقى حتى يغيب الشفق الأحمر في القديم) وسيأتى إعتاده (وفي الجديد ينقضي) وقتها  
(بمعنى) قدر وضوءه وسِتْرِ هَوْرَةِ وَأَذَانِ وإقامة وخمس ركعات المغرب وستنها البعدية ، وبمعنى قال  
سبع ركعات فزاد ركعتين قبلها ، وسيأتى للصنف تصحيح استحباب ركعتين قبلها (ولو شرع)  
في صلاة المغرب (في الوقت) على الجديد (ومدّ) بقراءة أو غيرها . وحاصل القول في ذلك أنه  
إذا شرع في أى صلاة والباقي من الوقت ما يسمعها جميعها جاز له أن يمتد في قراءتها وتسبيحاتها ولو  
خرج وقتها ولم يدرك في الوقت ركعة ونسكون قضاء لا إثم فيه ، وإذا شرع فيها والباقي من  
الوقت لا يسمعها ، فالأصح أنه يحرم عليه ، ثم إن أدرك ركعة في الوقت سميت أداء والا كانت  
قضاء ، لكن المغرب لو شرع فيها على الجديد والباقي لا يسمعها ومدة (حتى غاب الشفق الأحمر جاز  
على الصحيح) من الخلاف المبني على الأصح في غير المغرب أنه لا يجوز تأخير بعضها عن وقتها  
ومقابل الصحيح لا يجوز (قلت : القديم أظهر ، والله أعلم) قال في المجموع : بل هو جديد أيضا  
(والعشاء) يدخل وقتها (بغيب الشفق) الأحمر (ويبقى الى الفجر) الصادق (والاختيار أن  
لا تؤخر عن ثلث الليل ، وفي قول نُسْخِهِ . والصبح) يدخل وقتها (بالفجر الصادق ، وهو المنتشر  
ضوءه معترضا بالأفق) أى نواحي السماء ، بخلاف الكاذب ، فإنه يطلع مستطيلا (ويبقى) وقتها

حَتَّى تَطْلُعَ الشَّمْسُ ، وَالْإِخْتِيَارُ أَنْ لَا تُؤَخَّرَ عَنِ الْإِسْفَارِ . قُلْتُ : يُسْكِرُهُ تَسْمِيَةُ الْقَرِيبِ  
عِشَاءً ، وَالْعِشَاءُ عَتَمَةٌ ، وَالنُّوْمُ قَبْلُهَا ، وَالْحَدِيثُ نَعْدَهَا إِلَّا فِي خَيْرٍ ، وَاللَّهُ أَعْلَمُ . وَيُسْنُّ  
تَعْجِيلُ الصَّلَاةِ لِأَوَّلِ الْوَقْتِ ، وَفِي قَوْلٍ : تَأْخِيرُ الْعِشَاءِ أَفْضَلُ ، وَيُسْنُّ الْإِبْرَادُ بِالظُّهْرِ فِي  
شِدَّةِ الْحَرِّ ، وَالْأَصَحُّ اخْتِصَاصُهُ بِسَلَاةٍ حَارَّةٍ ، وَجَمَاعَةُ مَسْجِدٍ يَقْصِدُونَهُ مِنْ بَعْدِهِ ، وَمَنْ  
وَقَعَ تَمَضُّنُ صَلَاتِهِ فِي الْوَقْتِ ، فَلَا صَحَّحَ أَنَّهُ إِنْ وَقَعَ رَكْعَةٌ فَالْجَمِيعُ أَدَاءً ، وَإِلَّا فَقَضَاءً ، وَمَنْ  
جَهَلَ الْوَقْتَ اجْتَهَدَ بِوَرْدٍ وَنَحْوِهِ ، فَإِنْ تَبَيَّنَ صَلَاتُهُ قَبْلَ الْوَقْتِ فَصَحَّ فِي الظُّهْرِ ، وَإِلَّا  
فَلَا ، وَيُبَاكَرُ بِالْفَائِتِ ، وَيُسْنُّ تَرْتِيبُهُ وَتَقْدِيمُهُ عَلَى الْحَاضِرَةِ الَّتِي لَا يَخَافُ فَوْتَهَا ، وَتُسْكِرُهُ  
الصَّلَاةُ عِنْدَ الْإِسْتِوَاءِ

( حتى تطلع الشمس ) ولو بعضها ( والاختيار أن لا تؤخر عن الاسفار ) وهو الاضائة ( قلت :  
يكره تسمية المغرب عشاء ، والعشاء عتمة ) ولا يكره تسمية الصبح عداة ( و ) يكره ( النوم قبلها )  
أي صلاة العشاء بعد دخول وقتها اذا ظن يقطعه في الوقت ، والاحرم ( و ) يكره ( الحديث بعدها )  
أي بعد فعلها ( الا في خير ، والله أعلم ) ككذا كرهه فقه وايضا ضيف وملاطفة الرجل أهله . واعلم  
أن وجوب هذه الصلوات موسع الى أن يبقى مايسعها ، واذا أراد تأخيرها عن أول الوقت لزمه  
العزم على فعلها فيه ( ويسنُّ تعجيل الصلاة ) ولو عشاء ( لأول الوقت ) اذا تيقنه ( وفي قول  
تأخير العشاء ) ما لم يحاوز وقت الاختيار ( أفضل ، ويسنُّ الاراد بالظهر ) أي تأخير فعلها عن  
أول وقتها ( في شدة الحر ) الى أن يصبر للحبطين ظل يمشی فيه طالب الجماعة ( والأصح اختصاصه )  
أي الإبراد ( ببلد حار وجاعة مسجد يقصدونه من بعد ) فيمشون اليه في الشمس ، فلا يسنُّ  
الإبراد ببلد بارد ولا معتدل ولا لمن يصلي منفردا أو جماعة بيته أو محل حضره جماعة لا يأتهم  
غيرهم أو يأتهم من قرب أو بعد ، لكن يجزئ ظلا يمشی فيه ( ومن وقع بعض صلاته في الوقت )  
وبعضها خارجا ( فالأصح أنه إن وقع ) في الوقت ( ركعة فالجميع أداء . والا ) بأن وقع فيه أقل  
من ركعة ( فقضاء ) ومقابل الأصح وجوه ثلاثة . أحدها أن الجميع أداء نعم لما في الوقت ،  
وثانها أن الجميع قضاء نعم لما بعد الوقت ، وثالثها ما وقع في الوقت أداء وما بعده قضاء ( ومن جهل  
الوقت اجتهد ) جوازا ان قدر على اليقين ولو بالصر . وإلا فوجوبا ( بورد ونحوه ) كحياطة مثلا  
وللاشمى كالبصير العاجز تقليد مجتهد ، واذا أخره ثقة عن علم . ويجب عليه العمل بقوله ان لم يمكنه  
المعلم بنفسه وجاز ان أمكنه ، ويجوز تقليد المؤذن الثقة العارف ولو صلح بلا اجتهاد أعاد ( فان  
تيقن صلاته ) التي صلاحها بالاجتهاد ( قبل الوقت قضى في الظاهر ) ومقابله لا قضاء احتسابا . لئنه  
( وإلا ) بأن لم يتيقن ( فلا ) قضاء ( ويدار بالفائت ) بدأ إن فاته بعدد ، ووجوبا إن فاته بعيره  
( ويسنُّ ترتيبه ) أي الفات ( وتقديمه على الحاضرة التي لا يخاف فوتها ) أي قضاها فان فوت  
فوت الحاضرة لزمه البداءة بها ، وشمل ذلك ما إذا أمكنه أن يدرك ركعة من الحاضرة ، فحينئذ تقدر  
الفائتة عليها ( وتسكروه الصلاة ) فخر بها ( عند الاستواء ) وهو وقت لطيف لا يتسع لصلاة إلا انه

إِلَّا يَوْمَ الْجُمُعَةِ ، وَبَعْدَ الصُّبْحِ حَتَّى تَرْتَفِعَ الشَّمْسُ كَرْمَحٍ ، وَالْعَصْرِ حَتَّى تَقْرُبَ إِلَّا لِسَبَبٍ  
كَفَائَتِهِ ، وَكُسُوفٍ ، وَنَجِيَةٍ ، وَسَخْدَةِ شُكْرِ ، وَإِلَّا فِي حَرَمِ مَكَّةَ عَلَى الصَّحِيحِ .  
[ فُضِّلَ ] إِنَّمَا تَجِبُ الصَّلَاةُ عَلَى كُلِّ مُسْلِمٍ بَالِغٍ عَاقِلٍ طَاهِرٍ ، وَلَا قَضَاءَ عَلَى الْكَافِرِ  
إِلَّا الْبُرْتَدَ ، وَلَا الصَّبِيَّ ، وَيُؤْمَرُ بِهَا لِسَبْعٍ ، وَيُضْرَبُ عَلَيْهَا لَعْنٌ ، وَلَا ذِي حَيْضٍ ، أَوْ جُنُونٍ  
أَوْ إِنْخَاءٍ ، بِخِلَافِ الشُّكْرِ ، وَلَوْ زَالَتْ هَذِهِ الْأَسْيَابُ وَبَقِيَ مِنَ الْوَقْتِ تَكْبِيرَةٌ وَجَبَتْ  
الصَّلَاةُ ، وَفِي قَوْلٍ يُشْتَرَطُ رَكْعَةٌ ، وَالْأَظْهَرُ وَجُوبُ الظُّهْرِ بِإِذْرَاكِ تَكْبِيرَةٍ آخِرِ  
العصر ، وَالْمَغْرِبِ آخِرِ الْعِشَاءِ ،

يُمْكِنُ وَقُوعُ التَّحَرُّمِ فِيهِ (إِلَّا يَوْمَ الْجُمُعَةِ) فَلَا تَكْرَهُ الصَّلَاةَ فِيهِ (و) تَكْرَهُ أَيْضًا (بِصَدِّ  
الصُّبْحِ حَتَّى تَرْتَفِعَ الشَّمْسُ كَرْمَحٍ ، وَ) تَكْرَهُ بَعْدَ (العصر) أَدَاءَ وَلَوْ بِجَهْمَةٍ فِي وَقْتِ الظُّهْرِ (حَتَّى  
تَقْرُبَ) الشَّمْسُ ، وَإِذَا صَلَّى فِي هَذِهِ الْأَوْقَاتِ الْمَنْهِيَّ عَنْهَا عَزَرَ وَلَا تَنْقُضُ صَلَاتَهُ (إِلَّا لِسَبَبٍ) غَيْرِ  
مَتَأَخِّرٍ فَانْهَى تَصَحُّحَ (كَفَائَتِهِ) فَانْ سَبَبُهَا مُتَقَدِّمٌ سِوَاهُ كَانَتْ فَرَضًا أَمْ نَهْلًا (وَكُسُوفٍ وَنَجِيَةٍ) فَانْ  
سَبَبُهَا مُقَارِنٌ (وَسَجْدَةِ شُكْرِ) وَتَلَاوُذٌ لَتَقْدُمُ سَبَبُهَا . أَمَّا مَا لِه سَبَبٍ مُتَأَخِّرٍ كَرَكْعَتِي الْاسْتِظَارَةِ  
وَالْأَحْرَامِ فَانْه لَا يَنْقُضُ كَالصَّلَاةِ الَّتِي لَا سَبَبَ لَهَا (وَالَا فِي حَرَمِ مَكَّةَ) فَلَا تَكْرَهُ الصَّلَاةَ فِي هَذِهِ  
الْأَوْقَاتِ ، وَإِنْ كَانَتْ خِلَافَ الْأَوَّلَى (عَلَى الصَّحِيحِ) وَمُقَابِلَهُ أَنَّهَا تَكْرَهُ فِيهِ كَغَيْرِهِ .

[ فُضِّلَ ] فِي شُرُوطِ وَجُوبِ الصَّلَاةِ (إِنَّمَا تَجِبُ الصَّلَاةُ عَلَى كُلِّ مُسْلِمٍ) فَلَا تَجِبُ عَلَى كَافِرٍ أَوْ صَاحِبِ  
أَيِّ لَا يَطْلُبُ بِهَا فِي الدُّنْيَا (بَالِغٍ) فَلَا تَجِبُ عَلَى صَبِيٍّ (عَاقِلٍ) يَخْرُجُ مِنَ الْجُنُونِ (طَاهِرٍ) فَلَا تَجِبُ  
عَلَى حَائِضٍ أَوْ نَفْسَاءَ (وَلَا قَضَاءَ عَلَى الْكَافِرِ) إِذَا أَسْلَمَ (الْمُرْتَدَّ) فَيَلْزِمُهُ قَضَاؤُهَا حَتَّى لَوَارْتَدَ ، ثُمَّ  
جُنْ قَضَى أَيَّامَ الْجُنُونِ (وَلَا) عَلَى (الصَّبِيِّ) إِذَا بَالِغٍ (وَيُؤْمَرُ) الصَّبِيُّ الْمَيِّزُ (بِهَا) وَلَوْ قَضَاءَ  
لِمَافَاتِهِ (لِسَبْعٍ) مِنَ السَّنِينَ إِذَا مِيزَ (وَيُضْرَبُ عَلَيْهَا) أَيُّ عَلَى تَرْكِهَا (لَعْنٌ) وَلَوْ فِي أَثْنَائِهَا  
وَالْأَمْرِ وَالضَّرْبِ وَاجْتِبَانِ عَلَى الرُّوْلِ (وَلَا) قَضَاءَ عَلَى (ذِي حَيْضٍ) أَوْ نَفَاسٍ (أَوْ) ذِي  
(جُنُونٍ أَوْ إِنْخَاءٍ) إِذَا أَفَاقَا (بِخِلَافِ) ذِي (الشُّكْرِ) أَوْ الْجُنُونِ أَوْ الْإِنْخَاءِ الْمُتَعَدِّي بِهِ إِذَا أَفَاقَا  
فَانْ يَجِبُ عَلَيْهِ قَضَاءُ مَا فَاتَهُ مِنَ الصَّلَوَاتِ (وَلَوْ زَالَتْ هَذِهِ الْأَسْبَابُ) الْمَانِعَةُ مِنْ رَجُوبِ الصَّلَاةِ  
(وَبَقِيَ مِنَ الْوَقْتِ تَكْبِيرَةٌ) أَيُّ قَدَرُ زَمَنِهَا (وَجِبَتْ الصَّلَاةُ) الَّتِي بَقِيَ مِنْ وَقْتِهَا ذَلِكَ الْقَدَرُ  
(وَفِي قَوْلٍ بِشَرْطِ) لَوْ جَوَّ بِهَا (رَكْعَةٌ) بِأَخْذِ مَا يُمْكِنُ (وَالْأَظْهَرُ) عَلَى الْأَوَّلِ (وَجُوبُ الظُّهْرِ)  
مَعَ الْعَصْرِ (بِادْرَاكِ) قَدَرُ زَمَنِ (تَكْبِيرَةٍ آخِرٍ) وَقْتُ (العصر) وَ) وَجُوبُ (المغرب) مَعَ  
العِشَاءِ بِادْرَاكِ ذَلِكَ (آخِرٍ) وَقْتُ (العِشَاءِ) وَيَشْتَرَطُ لِلْوَجُوبِ أَنْ يَخْلُو الشَّخْصُ مِنَ الْوَانِعِ  
قَدَرِ الظَّهَارَةِ مِنَ الْخُدُوشِ وَإِنْ تَبَدَّدَتْ ؛ وَمِنْ الْجَبْتِ وَإِنْ كَثُرَ ، وَمِنْ قَدَرِ أَفْعَالِ الصَّلَاةِ وَأَقْوَالِهَا الْوَاجِبَةِ  
فَلَوْ كَانَتْ الْمَرْأَةُ مِثْلًا كَافِرَةً وَأَسْلَمَتْ قَبْلَ الْغُرُوبِ بِقَدَرِ تَكْبِيرَةِ الْأَحْرَامِ فَقَوْلُهَا وَجِبَتْ عَلَيْكَ  
الظُّهْرُ وَالْعَصْرُ إِنْ خَلَّجْتَ مِنَ الْوَانِعِ قَدَرِ الظَّهَارَةِ وَالصَّلَاةِ ، فَلَوْ طَرَأَ عَلَيْهَا الْحَيْضُ بَعْدَ الْمَغْرِبِ قَبْلَ  
أَنْ تَدْرِكَ زَمَنًا يَسَعُ ذَلِكَ تَبَيَّنَ أَنَّ لَوَجُوبَ ، وَمُقَابِلُ الْأَظْهَرِ يَقُولُ لَا تَجِبُ الظُّهْرُ وَالْمَغْرِبُ بِمَا ذَكَرَ

وَلَوْ بَلَغَ فِيهَا أَهْمُهَا وَأَجْزَأُهَا عَلَى الصَّحِيحِ ، أَوْ نَعْدَهَا فَلَا إِعَادَةَ عَلَى الصَّحِيحِ ، وَلَوْ حَاصَتْ  
أَوْ جَنَّ أَوَّلَ الْوَقْتِ وَجَعَتْ تِلْكَ إِنْ أَدْرَكَ قَدَرَ الْفَرَضِ ، وَإِلَّا فَلَا .

[ فُضِّلَ ] الْأَذَانُ وَالْإِقَامَةُ سُنَّةٌ ، وَقِيلَ فَرَضُ كَيْفَايَةٍ ، وَإِنَّمَا يُشْرِكَانِ لِمَسْكُوتِيَّةٍ  
وَيُسَالُ فِي الْعِيدِ وَنَحْوِهِ : الصَّلَاةُ جَامِعَةٌ ، وَالْجَدِيدُ : نَدْبُهُ لِلْمُسْتَفْرِدِ ، وَيَرْفَعُ صَوْتَهُ إِلَّا  
بِمَسْجِدٍ ، وَقَعَتْ فِيهِ سَجْدَةٌ ، وَيُقِيمُ لِلثَّانِيَةِ ، وَلَا يُؤْذَنُ فِي الْجَدِيدِ . قُلْتُ : الْقَدِيمُ  
أَظْهَرُ ، وَاللَّهُ أَعْلَمُ ، فَإِنْ كَانَ فَوَائِتُ لَمْ يُؤْذَنُ لِغَيْرِ الْأُولَى ، وَيُنْدَبُ لِحِجَابَةِ النِّسَاءِ  
الْإِقَامَةُ ، لَا الْأَذَانُ عَلَى الْمَشْهُورِ ، وَالْأَذَانُ مَثْنً ، وَالْإِقَامَةُ فَرَادًى إِلَّا لَفْظَ الْإِقَامَةِ ، وَيُسَنُّ  
إِدْرَاجُهَا وَتَرْتِيلُهُ ، وَالتَّرْجِيمُ فِيهِ ، وَالتَّشْوِيبُ فِي الدُّبُجِ ، وَأَنْ يُؤْذَنَ قَائِمًا لِلْقَبْلَةِ ، وَيَجِبُ

بَلْ لَا بَدَّ مِنْ زِيَادَةِ أَرْبَعِ رَكَعَاتٍ لِلظُّهْرِ مِنْ وَقْتِ الْعَصْرِ وَثَلَاثٍ لِلْعِشَاءِ آخِرَ الْعِشَاءِ ( وَلَوْ بَلَغَ )  
الْمَسِي ( فِيهَا ) أَيْ الصَّلَاةُ ( أَهْمُهَا ) وَجُوبًا ( وَأَجْزَأُهَا عَلَى الصَّحِيحِ ) وَلَوْ حَفَّةً ، وَمُقَابِلَهُ لَاجِبُ  
أَهْمُهَا وَلَا تَحْزَنُهُ ( أَوْ ) بَلَغَ ( بَعْدَهَا ) أَيْ بَعْدَ فِعْلِ الصَّلَاةِ ( فَلَا إِعَادَةَ ) عَلَيْهِ وَأَجْزَأُهَا ( عَلَى  
الصَّحِيحِ ) وَمُقَابِلَهُ تَجِبُ الْإِعَادَةُ ( وَلَوْ حَاصَتْ أَوْ جَنَّ أَوَّلَ الْوَقْتِ ) وَاسْتَعْرِقَ بَاقِيَةً ( وَجَعَتْ تِلْكَ )  
الصَّلَاةُ فَقَطْ ( إِنْ أَدْرَكَ ) قَبْلَ عَرُوضِ الْمَانِعِ ( قَدَرَ الْفَرَضِ ) بِأَخْفِ مُمْكِنٍ وَطَهَرَ لِأَيِّصَحَّ تَقْدِيمُهُ  
كَتِيمًا ، أَمَّا الطَّهَارَةُ الَّتِي يُمْكِنُ تَقْدِيمُهَا فَلَا يَحْتَرِ مَضَى زَمَنِ بَعْضِهَا ( وَالَا ) أَيْ وَإِنْ لَمْ يَدْرَكَ قَدَرَ  
الْفَرَضِ ( فَلَا ) تَجِبُ تِلْكَ الصَّلَاةُ .

[ نَسَلَ : الْأَذَانُ ] هُوَ لُغَةُ الْأَصْلَامِ ، وَشَرْعًا قَوْلُ مَنْ يَسْلَمُ بِهِ وَقْتُ الصَّلَاةِ الْمَعْرُوضَةِ  
( وَالْإِقَامَةُ ) كُلُّ مِمَّا ( سُنَّةٌ ) عَلَى السَّكْفَاةِ مُؤَكَّدَةٌ ( وَقِيلَ فَرَضُ كَيْفَايَةٍ ) لِلْجَمَاعَةِ ( وَإِنَّمَا )  
يُشْرِكَانِ لِمَسْكُوتِيَّةٍ ( مِنْ الْجَمْعِ أَصَالَةٌ فَلَا يَنَافِي طَلِبُهُمَا فِي بَعْضِ الْمَوَاضِعِ كَأَذْنِ الْمَوْلُودِ ) ( وَيُقَالُ فِي  
الْيَدِ وَنَحْوِهِ ) مِمَّا تَشْرِعُ لَهُ الْجَمَاعَةُ ( الصَّلَاةُ حَامِعَةٌ ) بَرَفَتُهُمَا أَوْ نَصَبُهُمَا ( وَالْجَدِيدُ دَبُّهُ ) أَيْ  
الْأَذَانُ ( لِلْمُسْتَفْرِدِ ، وَبَرَفُ ) الْمُسْتَفْرِدِ بِهِ ( صَوْتُهُ أَلَا بِمَسْجِدٍ وَقَعَتْ فِيهِ سَجْدَةٌ ) أَوْ أَذْنٌ فِيهِ ( وَيُقِيمُ  
لِلثَّانِيَةِ ) الْمَسْكُوتِيَّةُ ( وَلَا يُؤْذَنُ ) لَهَا ( فِي الْجَدِيدِ ) وَفِي الْقَدِيمِ يُؤْذَنُ لَهَا ( قُلْتُ : الْقَدِيمُ أَظْهَرُ  
وَأَنَّهُ أَعْلَمُ ) فَالْأَذَانُ فِي الْقَدِيمِ حَقٌّ لِلصَّلَاةِ ، وَفِي الْجَدِيدِ حَقٌّ لِلْوَقْتِ ( فَإِنْ كَانَ فَوَائِتُ ) يَرِيدُ قَضَاءَهَا  
فِي وَقْتٍ وَاحِدٍ ( لَمْ يُؤْذَنُ لِغَيْرِ الْأُولَى ) وَيُقِيمُ لِسُكُلِ مِمَّا ( وَيُنْدَبُ لِحِجَابَةِ النِّسَاءِ الْإِقَامَةُ ، لَا الْأَذَانُ  
عَلَى الْمَشْهُورِ ) وَمُقَابِلُهُ يَنْدَبَانِ بِأَنْ تَأْتِيَ بِهِمَا وَاحِدَةً ، وَقِيلَ لَا يَنْدَبَانِ ( وَالْأَذَانُ ) مُعْظَمُهُ ( مَثْنً )  
وَالْإِقَامَةُ فَرَادًى إِلَّا لَفْظَ الْإِقَامَةِ ، وَيُسَنُّ إِدْرَاجُهَا ( أَيْ الْإِقَامَةُ ، وَالْإِدْرَاجُ الْإِسْرَاعُ فَيَجْمَعُ بَيْنَ كُلِّ  
كَلِمَتَيْنِ مِنْهُمَا بِصَوْتٍ ، وَالْكَلِمَةُ الْأَخِيرَةُ بِصَوْتٍ ( وَتَرْتِيلُهُ ) أَيْ الْأَذَانُ ، وَالتَّرْتِيلُ التَّأْنِي فَيَجْمَعُ بَيْنَ  
كُلِّ تَسْكِينَتَيْنِ بِصَوْتٍ ، وَيَعْرُدُ بَاقِيَ كَلِمَاتِهِ ( وَالتَّرْجِيمُ فِيهِ ) وَهُوَ أَنْ يَأْتِيَ بِالشَّهَادَتَيْنِ سِرًّا قَبْلَ أَنْ  
يَأْتِيَ بِهِمَا جَهْرًا ( وَ ) يَسَنُ ( التَّوْشِيحُ فِي ) أَذَانٍ ( الصَّبْحِ ) وَهُوَ قَوْلُهُ بَعْدَ الْحَيْضَتَيْنِ : الصَّلَاةُ  
خَيْرٌ مِنَ النَّوْمِ مَرَّتَيْنِ ( وَ ) يَسَنُ ( أَنْ يُؤْذَنَ ) وَيُقِيمُ ( قَائِمًا ) مُسْتَقْبِلًا ( لِلْقَبْلَةِ ) فِيهِمَا ، وَيُسَنُّ  
الْإِنْفَاتُ بِنَفْسِهِ لَا بِصَدْرِهِ فِي حَيْعَلَاتِ الْأَذَانِ وَالْإِقَامَةِ مِنْ غَيْرِ انْتِقَالٍ عَنْ مَحَلِّهِ وَلَوْ بِمَنَارَةٍ ( وَيَجِبُ

تَرْتِيبُهُ وَمَوَالَاتُهُ ، وَفِي قَوْلٍ لَا يَضُرُّ كَلَامٌ وَسُكُوتٌ طَوِيلَانِ ، وَشَرْطُ الْمُؤَذِّنِ :  
 الْإِسْلَامُ ، وَالتَّمْيِيزُ ، وَالذِّكُورَةُ ، وَبُكْرَةُ الْمُحَدِّثِ ، وَاجْتِنَابُ أَشَدِّ ، وَالْإِقْلَامَةُ أَغْلَظُ ،  
 وَيُسْنُ صَبِيَّتُ حَسَنِ الصَّوْتِ عَدْلٌ . وَالْإِمَامَةُ أَفْضَلُ مِنْهُ فِي الْأَصَحِّ . قُلْتُ : الْأَصَحُّ أَنَّهُ  
 أَفْضَلُ مِنْهَا ، وَاللَّهُ أَعْلَمُ ، وَشَرْطُهُ الْوَقْتُ إِلَّا الصَّبْحُ . فَمَنْ نَصَفَ اللَّيْلَ ، وَيُسْنُ مُؤَذِّنَانِ  
 لِمَسْجِدٍ يُؤَذِّنُ وَاحِدٌ قَبْلَ الْفَجْرِ ، وَآخَرُ بَعْدَهُ وَيُسْنُ لِسَامِعٍ مِثْلُ قَوْلِهِ إِلَّا فِي حَيَاتَيْنِ  
 فَيَقُولُ : لَا حَوْلَ وَلَا قُوَّةَ إِلَّا بِاللَّهِ . قُلْتُ : وَإِلَّا فِي التَّثْوِيبِ ، فَيَقُولُ : صَدَقْتَ وَبَرَرْتَ ،  
 وَاللَّهُ أَعْلَمُ . وَلِكُلِّ أَنْ يُصَلِّيَ عَلَى النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ بَعْدَ فَرَاغِهِ ، ثُمَّ اللَّهُمَّ رَبِّ هَذِهِ  
 الدَّعْوَةِ الثَّامَةِ ، وَالصَّلَاةِ الْقَائِمَةِ ، آتِ مُحَمَّدًا الْوَسِيلَةَ وَالْفَضِيلَةَ وَأَنْعِثُهُ مَقَامًا مَحْمُودًا  
 الَّذِي وَعَدْتَهُ .

ترتيبه ( أى الأذان وكذا الإقامة ( وموالاته ) أى اتصال كلماته وكذا الإقامة ، ولا يضر يسير سكوت  
 أو كلام ( وفى قول لا يضر كلام وسكوت طويلان ) ومحل الخلاف ما لم يفحش الطول ، وإلا ضرر  
 جزأ ( وشرط المؤذن ) والمقيم ( الإسلام ) فلا يصحان من كافر وإن حكمنا بإسلامه بالشهادتين  
 ( والتميز ) فلا يصحان من غير ميمز كمحسون وسكران ( و ) شرط المؤذن فقط ( الذكورة ) فلا  
 يصح أذان للمرأة والختنى . وأما الإقامة فتقدم صحتها من المرأة لجاعتهم ( ويكره ) الأذان ( للمحدث )  
 حدثاً أصغر ( وللجنب ) الكراهة ( أشد والإقامة ) من كل منهما ( أغلظ ) أى أشد كراهة  
 ( ويسن ) للأذان مؤذن ( صبت ) أى على الصوت ( حسن الصوت عدل ) فيكره أذان فاسق  
 وصبي وأعمى ليس معه من يعرفه الوقت ( والإمامة أفضل منه ) أى الأذان ( فى الأصح . قلت :  
 الأصح أنه ) أى الأذان ( أفضل منها ، والله أعلم ) وإذا كان أفضل من الإمامة فهو أفضل من الخطأ لأن  
 الإمامة أفضل منها ( وشرطه ) أى الأذان ( الوقت ) فلا يصح ولا يجوز قبله ( إلا الصبح ) أى أذانه ( فمن  
 نصف الليل ) يصح ( ويسن مؤذنان للمسجد ) ومحوه ( يؤذن واحد قبل الفجر ، وآخر بعده )  
 ويزاد عليهما بقدر الحاجة ( ويسن لسامعه ) أى المؤذن وكذا المقيم ( مثل قوله ) ولو كان السامع  
 جنباً أو حائضاً وإذا كان فى قراءة أو ذكر استحبه له أن يقطعهما ويجيب ، ولو سمع بعض الأذان  
 سن له أن يجيب فى الجميع ( إلا فى جميعتيه ) وهما حتى على الصلاة ، حتى على الفلاح ( فيقول )  
 بدلها ( لا حول ولا قوة إلا بالله ) ويقول ذلك فى الأذان أربع مرات ، وفى الإقامة مرتين ( قلت :  
 وإلا فى التثويب ) فى أذان الصبح . ( فيقول : صدقت وبررت ) بكسر الراء الأولى وسكون الثانية  
 أى صرت ذاهباً وخير ( والله أعلم ) وكذلك يستحب الإجابة فى كلمات الإقامة إلا فى كلتى الإقامة  
 فيقول أقامها الله وأدامها مادامت السموات والأرض ( و ) يسن ( لكل ) من مؤذن ومقيم وسامع  
 ( أن يصلى ) ويسلم ( على النبي صلى الله عليه وسلم بعد فراغه ) من الأذان والإقامة ( ثم ) يقول  
 ( اللهم رب هذه الدعوة الثامة ) أى السائلة من النقص ( والصلاة القائمة آت محمد الوسيطة ) هى  
 القرب من الله ، وعطى الفضيلة مرادف ( والفضيلة وإبعثه مقاماً محموداً الذى وعده ) وقد تحصل

[ فصل : ] استقبال القبلة شرط لصلاة القادر إلا في شدة الخوف ، ومثل السفر ،  
فلمسافر التنفل راكبا وماشيا ، ولا يشترط طول سفره على المشهور ، فإن أسهل  
استقبال الرأكب في ترقده ، وإتمام ركوعه وسجوده لزمه ، وإلا فلا يصح أنه إن سهل  
الاستقبال وجب ، وإلا فلا ، ويختص بالتحريم . وقيل : يشترط في السلام أيضا ، ويحرم  
انحرافه عن طريقه إلا إلى القبلة ، ويؤيى بركوعه ، وسجوده أخفض ، والأظهر أن  
المشاي يقيم ركوعه وسجوده ، ويستقبل فيهما وفي آخرهما ، ولا يمشى إلا في قيامه  
وتشهده ، ولو صلى فرضا على دابة واستقبل وأتم ركوعه وسجوده وهي واقفة على  
أوساثة فلا ، ومن

أنه يشترط في كل من الأذان والإقامة : الإسلام والتمييز والقرب والموالة وعدم بناء الغير وحول  
الوقت ، والعربية لمن فهم عربى ، وإسماع نفسه للفرد ، وإسماع غيره في الجماعة ، وينعقد الأذان  
بإشراط الذكورة .

[ فصل : استقبال القبلة ] بالصدر ( شرط لصلاة القادر ) على الاستقبال فلا تصح الصلاة بدونه  
لما العاجز كمر يض لا يجد من يوجهه إليها فيصلى على حاله ويعيد ( إلا في شدة الخوف ) فلا يشترط  
الاستقبال في صلاته فرضا أو نفلا ( و ) إلا في ( نفل السفر ، فلمسافر التنفل راكبا وماشيا ولا يشترط  
طول سفره على المشهور ) وذلك كالليل بل يجوز الاصطخري فعل النافلة للحاضر المتردد في حوائجه  
ومقابلته يشترط كالقصر ( فإن أمكن ) أى سهل ( استقبال الرأكب في صرقد وإتمام ركوعه وسجوده  
لزمه ) لتيسره عليه ( والا ) بأن لم يسهل ذلك . ( فالأصح أنه إن سهل الاستقبال وجب ، والا ) بأن لم  
يسهل بأن كانت الدابة سائرة وهي مقطوعة ( فلا ) يجب ( ويختص ) وجوب الاستقبال ( بالتحريم )  
فلا يجب في إعادته وإن سهل ، ومقابل الأصح قولان : لا يجب مطلقا ، أو يجب مطلقا سهل أو لم يسهل  
( وقيل يشترط في السلام أيضا ) كما يشترط في التحريم ( ويحرم انحرافه عن طريقه إلا إلى القبلة )  
فإن انصرف إلى غيرها عالما مختارا بطلت صلاته ، وكذا النسيان إن طال الزمن ( ويؤيى بركوعه  
وسجوده أخفض ) من ركوعه : أى يكفيه ذلك ، ولا بد أن يكون سجوده أخفض من ركوعه ،  
فلم أن الرأكب إن سهل عليه الاستقبال في جميع صلاته وإتمام جميع الأركان لزمه وإن لم يسهل عليه  
جميع ذلك لم يلزمه شيء منه وإن سهل إلا الاستقبال في التحريم لمن سهل عليه الاستقبال في جميع  
صلاته ( والأظهر أن المشاي يتم ) وجوبا ( ركوعه وسجوده ويستقبل فيهما وفي إتمامه ) وجلوسه  
بين سجديته ، ومقابل الأظهر يكفيه أن يؤيى بالركوع والسجود ( و ) الأظهر أنه ( لا يمشى ) أى  
أى يحرم عليه المشى ( إلا في قيامه ) الشامل للاعتدال ( وتشهده ) ولو الأول ، ومثله السلام ،  
ومقابل الأظهر قولان : أحدهما أنه يمشى في غيرها ، والثاني لا يمشى إلا في القيام فقط ( ولو صلى  
فرضا على دابة واستقبل وأتم ركوعه وسجوده وهي واقفة جاز ) بأن كان في نحو هودج ( أوساثة  
فلا ) يجوز لأن سيرها منسوب إليه ، بخلاف ما إذا صلى في سرير يحملها رجال سائرون فيجوز ( ومن

صَلَّى فِي السَّكْبَةِ ، وَاسْتَقْبَلَ جِدَارَهَا أَوْ بَابَهَا مَرْدُودًا أَوْ مَفْتُوحًا مَعَ ارْتِفَاعِ عَتَبَتَيْهِ ثَلَاثِي ذِرَاعٍ أَوْ عَلَى سَطْحِهَا مُسْتَقْبِلًا مِنْ بِنَائِهَا مَا سَبَقَ جَازَ ، وَمَنْ أَمَكَّنَهُ عِلْمُ الْقِبْلَةِ حَرَّمَ عَلَيْهِ التَّقْلِيدَ وَالْاجْتِهَادَ . وَإِلَّا أَخَذَ بِقَوْلِ ثِقَةٍ يُخْبِرُ عَنْ عِلْمِهِ ، فَإِنْ قَدَّرَ وَأَمَكَّنَ الْاجْتِهَادَ حَرَّمَ التَّقْلِيدَ ، فَإِنْ تَحَيَّرَ لَمْ يُقَلَّدْ فِي الْأَظْهَرِ وَصَلَّى كَيْفَ كَانَ وَيَقْضِي ، وَيَجِبُ تَجْدِيدُ الْاجْتِهَادِ لِكُلِّ صَلَاةٍ تَحْضُرُ عَلَى الصَّحِيحِ ، وَمَنْ عَجَزَ عَنِ الْاجْتِهَادِ وَتَعَلَّمَ الْأَدْلَةَ كَأَعْنَى قَلَّةِ ثِقَةٍ عَارِفًا ، وَإِنْ قَدَّرَ فَالْأَصَحُّ وَجُوبُ التَّعَلُّمِ فَيَحْرُمُ التَّقْلِيدُ ، وَمَنْ صَلَّى بِالْاجْتِهَادِ فَتَيَقَّنَ الْخَطَأَ قَضَى فِي الْأَظْهَرِ ، فَلَوْ تَيَقَّنَهُ فِيهَا وَجَبَ اسْتِنَافُهَا ، وَإِنْ تَغَيَّرَ اجْتِهَادُهُ عَمِلَ بِالثَّانِي وَلَا قَضَاءَ حَتَّى لَوْ صَلَّى أَرْبَعَ رَكَعَاتٍ لِأَرْبَعِ جِهَاتٍ بِالْاجْتِهَادِ فَلَا قَضَاءَ .

صلى في السكبة واستقبل جدارها أو بابها مردودا أو مفتوحا مع ارتفاع عتنته ثلثي ذراع (بذراع الأدنى) (أو) صلى (على سطحها مستقبلا من بنائها ما سبق) وهو قدر ثلثي ذراع أو استقبل شاخصا متصلا بالسكبة كهنا مسمرة قدر ذلك (جاز) ماصلا ، ولو وقف على جبل أجزاءه ولو بغير شاخص (ومن أمكنه علم القبلة) بأن كان محضرة البيت ، أو على سطح بحيث يعاينها وشاخص فيها لظلمة مثلا لم يعمل بغير علمه ، و(حرم عليه التقليد) أي الأخذ بقول مجتهد (والاجتهاد) أي العمل به ، وكذا يحرم عليه في هذه الحالة الأخذ بخبر الغير (والا) أي وإن لم يتمكن علم القبلة (أخذ بقول ثقة يتهرب عن علم) بخلاف الفاسق والمميز . ثم يقتضى بعده أن فقد محراب ثبت ولو بطريق الأحاد أنه صلى الله عليه وسلم صلى إليه أو أجبر به ، ثم محراب معتمد بأن كثر طوافه ولم يطعنوا فيه وفي صوابه بيت الأبرة فليس له الاجتهاد مع شيء من ذلك إلا في الأخيرين فله ذلك بمنه وبسرة (فان تفتد) الثقة (وأمكن الاجتهاد) بأن كان يعرف أدلة القبلة (حرم التقليد) وهو العمل بقول المجتهد (فان تحير) المجتهد (لم يقلد في الأظهر) ومقابله يقلد (وصلى كيف كان) طرمة الوقت (ويقضى) ويجب تجديد الاجتهاد لكل صلاة مفروضة (تحضر على الصحيح) ومقابله لا يجب (ومن عجز عن الاجتهاد وتعلم الأدلة كاعنى قلة) وجوبا (ثقة عارفا) بالأدلة ، فان صلى بالتقليد قضى وإن صادف القبلة (وان قدر) على تعلم الأدلة (فالأصح وجوب التعلم) عند ارادة السفر بخلافه في السفر فانه فرض كفاية (فيحرم) عليه (التقليد) ضايق الوقت أو اتسع ، فان ضايق صلى كيف كان وأعاد ، ومقابل الأصح لا يجب عليه التعلم فيجوز له التقليد (ومن صلى بالاجتهاد فتيقن الخطأ) معينا فان كان في الوقت أعاد ، أو بعده (قضى) وجوبا (في الأظهر) وإن لم يظهر له الصواب ، ومقابله لا يقضى وهو مذهب الأئمة الثلاثة ، وأما إذا كان الخطأ ليس معينا كما إذا صلى لأربع جهات بأربع اجتهادات فلا يقضى كما سياتي (فلو تيقنه) أي الخطأ وهو (فيها) وجب استنافها) بناء على وجوب القضاء بعد تمامها وينحرف على مقابله (وان تغير اجتهاده) فظهر له أن الصواب في غير الجهة الأولى (عمل بالثاني ولا قضاء) لأن الخطأ غير معين (حتى لو صلى أربع ركعات لأربع جهات بالاجتهاد فلا قضاء) وشرط العمل بالثاني في الصلاة أن يظن الصواب

## باب صفة الصلاة

أركانها ثلاثة عشر: الأول النية، فإن صلى فرضاً وجب قصد فعله وتعيينه والأصح وجوب نية الفرضية دون الإضافة إلى الله تعالى، وأنه يصح الأداء بنية القضاء وعكسه. والنفل ذو الوقت أو السبب كالفرض فيما سبق. وفي نية النافلة وجهان. قلت: الصحيح لا تشترط نية النافلة، والله أعلم، ويكفي في النفل المطلق نية فعل الصلاة، والنية بالقلب ويندب النطق قبيل التكبير. الثاني تكبير الإحرام، ويتعين على القادر: الله أكبر، ولا تنصرف زيادة لا تمنع الاسم كالله الأكبر.

مقارنا للظهور والختام، فإن لم يظنه مقارنا بطالت صلاته لمنهى جزءه لغيره.

### (باب صفة) أي كيفية (الصلاة)

المشتملة على أركان وأباض وهيئات (أركانها ثلاثة عشر) يجعل الطمأنينة كاهية التامة للركن. ومن جعلها ثمانية عشر زاد الطمأنينة الأربع، ونية الخروج من الصلاة. ومن أسقط نية الخروج جعلها سبعة عشر. ومن جعل الطمأنينات ركناً واحداً جعلها أربعة عشر، ولا خلاف في المعنى لأن الطمأنينة على كل حال لازمة، والاخلال بها سبب للفساد (الأول) من الأركان (النية) وهي شرعا: قصد الشيء مقرباً بفعله، وأماله بالقصد (فإن صلى فرضاً) أي أراد أن يصلي ما هو في ذاته فرض (وجب قصد فعله) بأن يقصد فعل الصلاة لتمييزه عن سائر الأفعال (وتعيينه) من ظهر أو غيره (والأصح: وجوب نية الفرضية) مع ما ذكر، وهو يشمل المعادة وصلاة العسى، ولكن اعتمد الرمي أنه لا تجب في صلاة العسى نية الفرضية، ومقابل الأصح يقول: لا تجب نية الفرضية (دون الإضافة إلى الله تعالى) وقيل تجب، وعلى الأصح تستحب (و) الأصح (أنه يصح الأداء بنية القضاء وعكسه) وذلك عند الجهل ونحوه لا متعمداً فلا تنعقد صلاته، ومقابل الأصح يشترط نية الأداء أو القضاء فيضرب العلق (والنفل ذو الوقت) كالعيد (أو السبب) كصلاة الكسوف أو الخسوف (كالفرض فيما سبق) من قصد الفعل والتعيين كصلاة عيد الفطر أو النحر وراتبة الظهر القبلية أو البعدية، ومن ذوات السبب تحية المسجد وركعتا الوضوء والاحرام والاستحارة، فهذه الأربعة يكفي فيها قصد الفعل ولا يجب التعيين فهي مستثناة (وفي نية النافلة) فيما ذكر (وجهان) قلت: الصحيح لا تشترط نية النافلة، والله أعلم، ويكفي في النفل المطلق وهو الذي لا يتقيد بوقت ولا سبب (نية فعل الصلاة، والنية بالقلب) فلا يكفي النطق مع غفلة القلب (ويندب النطق قبيل التكبير) لمساعد اللسان القلب (الثاني) من الأركان (تكبير الإحرام، ويتعين على القادر الله أكبر) فلا يجوزى الله كبير ولا الرحمن أكبر (ولا تنصرف زيادة لا تمنع الاسم كالله الأكبر)



وَكَذَا اللهُ الْجَلِيلُ أَكْبَرُ فِي الْأَصَحِّ ، لَا أَكْبَرُ اللهُ عَلَى الصَّحِيحِ ، وَنَحْنُ نَحْجَزُ تَرْجَمَ  
وَوَجَبَ التَّعْلُمُ إِنْ قَدَرَ ، وَنُسْنُ رَفَعُ يَدَيْهِ فِي تَكْبِيرِهِ حَدُّو مَنْكِبَيْهِ ، وَالْأَصَحُّ رَفَعُهُ  
مَعَ ابْتِدَائِهِ وَيَجِبُ قَرْنُ النِّيَّةِ بِالتَّكْبِيرِ ، وَقِيلَ يَكْفِي بِأَوَّلِهِ . الثَّالِثُ الْقِيَامُ فِي فَرَضِ  
الْقَادِرِ ، وَشَرْطُهُ نَصَبُ قَقَارِهِ ، فَإِنْ وَقَفَتْ مُنْحَنِيًا أَوْ مَائِلًا بِمَحِثٍ لَا يُسَمَّى قَائِمًا لَمْ يَصِحَّ  
فَإِنْ لَمْ يُطَقِ انْتِصَابًا وَصَارَ كَرَاكِعٍ فَالْصَّحِيحُ أَنَّهُ يَقِفُ كَذَلِكَ ، وَيَزِيدُ انْحِنَاءَهُ  
لِرُكُوعِهِ إِنْ قَدَرَ ، وَلَوْ أُنْكَتَهُ الْقِيَامُ دُونَ الرُّكُوعِ وَالسُّجُودِ قَامَ وَقَعْلَهُمَا تَقْدِيرُ انْحِنَاءِهِ ،  
وَلَوْ عَجَزَ عَنِ الْقِيَامِ قَعَدَ كَيْفَ شَاءَ ، وَافْتَرَا شَأْنَهُ أَفْضَلُ مِنْ تَرْبُعِهِ فِي الْأَطْهَرِ ، وَيُسَكَّرُهُ  
الْإِقْعَاءُ بِأَنْ يُجَالِسَ عَلَى وَرِكَيْهِ نَاصِبًا رُكْنَيْهِ ثُمَّ يَنْتَحِي

بزيادة اللام (وكذا) لا يضر (الله الجليل أكبر في الأصح) وكذا كل صفة من صفاته تعالى  
ما لم يطل بها الفصل ، ومقابل الأصح تضر الزيادة بالصفات (لا أكبر الله) فانه يضر (على  
الصحيح) ومقاله لا يضر ، ويجب أن يكبر قائما حيث يلزمه القيام ، وأن يسمع نفسه ، والسنة  
أن يجهر به الإمام وباقي التكبيرات ، ويسر بها المأموم والمنفرد (ومن عجز) عن النطق بالتكبير  
بالعربية (ترجم) بأي لغة شاء (ووجب التعلم أن قدر) عليه ولو بالسفر (ويسن رفع يديه في  
تكبيره) للاحرام ولو مضطجعا وبرفهما (حدو منكبيه) بأن تحاذي أطراف أصابعه أعلى  
أذنيه ، وإهاماه شحمتي أذنيه ، وراحته منكبيه (والأصح) في زمن الرفع (رفعه مع ابتدائه)  
أي التكبير ، ويسن انتهاؤها معا ، ومقابل الأصح رفع قبل التكبير ويكبر مع ابتداء الإرسال  
وينبيه مع انتهائه (ويجب قرن النية بالتكبير) بأن يتصور في ذهنه ما يجب في النية أو يندب  
من قصد الفعل وغيره قبيل التكبير ، ويستمر مستحضرا لذلك من أول التكبير إلى آخره (وقيل  
يكفي) قرنها (بأوله) وإن عقل عنه في بقية التكبير ، واختار النووي الاكتفاء بالمقارنة العرفية  
بحيث يعد عرفا أن نيته مقارنة لتكبيره بأن يفعل مجهوده في عدم الغفلة عن النية (الثالث) من  
أركان الصلاة (القيام في فرص القادر) عليه ولو بمعين بأجرة فاضلة عن مؤنته ومؤنة عمونه يومه  
وليلته ، فيجب القيام من أول الاحرام (وشروطه) أي القيام (نصب ققاره) بفتح القاء : عظام  
الظهر (فإن وقف منحنيا أو مائلا) إلى يمينه أو يساره (بحيث لا يسمى قائما لم يصح) قيامه  
(فإن لم يطق انتصابا) لمرض أو كبر (وصار كرا كع بالصحيح) أنه يقف كذلك ، ويزيد انحناءه  
لركوعه إن قدر) على الزيادة ، ومقابل الصحيح ينقذ ، فإذا وصل إلى الركوع لزمه الارتفاع (ولو  
أمكنه القيام دون الركوع والسجود قام وفعلهما بقدر إمكانه) في الانحناء لهما بالصلب ، فإن عجز  
فبالرقة والرأس ، فإن عجز أوما (ولو عجز عن القيام) بأن تلحقه به مشقة شديدة تذهب حسنوعه  
(قصد كيف شاء) ولا ينقص ثوابه (وافتراشه أفصل من تربعه في الأطهر) ومقابل تربعه  
أفصل (ويكره) هنا وفي سائر قعدات الصلاة (الاقعاء بأن يجلس على وركيه ناصبا ركبتيه)  
بأن يلصق ألييه بموضع صلاته وينصب نغذيه وساقيه كهيئة المستوفز (ثم ينحني) المصلّي قائما

إِرْ كُوعِهِ بِحَيْثُ تُخَازِي جَبْهَتَهُ مَا قَدَّمَ رُكْبَتَيْهِ ، وَالْأَكْمَلُ أَنْ تُخَازِي مَوْضِعَ سُجُودِهِ ،  
فَإِنْ عَجَزَ عَنِ التَّعَوُّدِ صَلَّى لِجَنْبِهِ الْأَيْمَنِ ، فَإِنْ عَجَزَ فَسُتَلْقِيَا ، وَلِلْقَادِرِ التَّنْفُلُ قَاعِدًا وَكَذَا  
مُضْطَجِعًا فِي الْأَصَحِّ . الرَّابِعُ : الْقِرَاءَةُ ، وَيُسَنُّ بَعْدَ التَّحَرُّمِ دُعَاؤُ الْإِفْتِتَاحِ ثُمَّ التَّعَوُّدُ ،  
وَيُسِيرُهُمَا ، وَيَتَعَوَّذُ فِي كُلِّ رَكْعَةٍ عَلَى الْمَذْهَبِ ، وَالْأَوَّلَى آكَدُ ، وَتَتَعَيَّنُ الْفَاتِحَةُ فِي  
كُلِّ رَكْعَةٍ إِلَّا رَكْعَةَ مَسْبُوقٍ ، وَالْبَسْمَلَةُ مِنْهَا ، وَتَشْدِيدَاتُهَا . وَلَوْ أَبْدَلَ ضَاوًا بِظَاهٍ لَمْ  
تَصِحَّ فِي الْأَصَحِّ ، وَيَجِبُ تَرْتِيلُهَا وَمُؤَالَاتُهَا ، فَإِنْ تَخَلَّلَ ذِكْرُ قَطْعِ الْمُوَالَاةِ ، فَإِنْ تَعَلَّقَ  
بِالصَّلَاةِ كَتَأْمِينِهِ لِقِرَاءَةِ إِمَامِهِ وَفَتَحِهِ عَلَيْهِ فَلَا فِي الْأَصَحِّ ، وَيَقْطَعُ السُّكُوتُ الطَّوِيلُ ،

( لِرُكُوعِهِ بِحَيْثُ تُخَازِي ) أى تقابل ( جبهته ماقدام ركبتيه ) وهو أقل الركوع ( والأكمل أن  
تخاذا ) جبهته ( موضع سجوده ، فان عجز عن السجود ) بأن ناله به المشقة المارة ( صلى  
لجنبه الأيمن ) ويكره على الأيسر بلا عذر ( فان عجز ) عن الجنب ( فستلقيا ) على ظهره  
وأجساده للقبلة ، ولا بد من رفع رأسه ليستقبل بوجهه القبلة ويركع ويسجد بقدر إمكانه ، فان  
عجز أو مأ برأسه ، فان عجز فبصره ، فان عجز أجرى أفعال الصلاة على قلبه ولا تسقط عنه الصلاة  
وعقله ثابت ( وللقادر التنفل قاعدا ) سواء الرواتب وغيرها ( وكذا ) له النفل ( مضطجعا )  
ويكرهه أن يقعد للركوع والسجود ( فى الأصح ) ومقابلته لا يصح النفل من اضطجاع ( الرابع )  
من أركان الصلاة ( القراءة ) للفاتحة ( ويسن بعد التحريم ) ولو للنفل ( دعاء الافتتاح ) نحو :  
وجهت وجهى للذى فطر السموات والأرض حنيئا مسلما وما أنا من المشركين ، ان صلاتي ونسكي  
ومحياي ومماتي لله رب العالمين لا شريك له وبذلك أصرت وأنا من المسلمين ( ثم التعوذ ) وأفضله  
أعوذ بالله من الشيطان الرجيم ، ولا يسنان لمن خاف فوت القراءة خلف الإمام ، ولا يأتي بالافتتاح  
فى صلاة الجنازة بخلاف التعوذ ( ويسرها ) أى الافتتاح والتعوذ فى السرية والجهرية ( ويتعوذ فى كل  
ركعة على المذهب ) والطريق الثانى قولان : أحدهما هذا ، والثانى يتعوذ فى الأولى فقط ( والأولى  
آكد ) عما بعدها ( وتتعين الفاتحة فى كل ركعة ) فى قيامها للمنفرد وغيره ( إلا ركعة مسبوق )  
فانها لاتتعين فيها بل يتحملها عنه الإمام ( والبسملة منها ) أى من الفاتحة ومن كل سورة لإبراءة  
( وتشديداتها ) منها ( ولو أبدل ضادا ) أى أتى بدلها . ( بظاه لم تصح ) قراءته لتلك الكلمة  
( فى الأصح ) ومقابلته تصح لعسر التمييز ، والخلاف بخصوص بقادر لم يعتمد أوعا جزأمكنه التعلم فلم  
يتعلم . أما العا جزأمكنه التعلم فتجزئه قطعا ، والقادر المتعمد لا تجزئه قطعا ( ويجب ترتيلها ) بأن  
بأتى بها على نطقها المعروف ( وموالاتها ) بأن يصل الكلمات بعضها ببعض ولا يفصل إلا بقدر  
التنفس ( فان تخلل ) بين كلماتها ( ذكر ) أجبى ( قطع الموالات ) وان قل كالتحميد عند  
عند العطاس ( فان تعلق بالصلاة كتأمينه لقراءة إمامه وفتح عليه ) إذا توقف ، لأن الفتح هو  
تلقين الآية عند التوقف فيها ولا يفتح عليه إلا اذا سكت ( فلا ) يقطع الموالات ( فى الأصح )  
ومقابلته يقطع ( ويقطع ) الموالات ( السكوت الطويل ) العمد . أما الثانى فلا يقطع سكوت

وَكَلَّا يَسِيرُ قَصْدَهُ بِهٖ قَطْعُ الْقِرَاءَةِ فِي الْأَصَحِّ ، فَإِنْ جَهِلَ الْفَاتِحَةُ فَتَسْبَعُ آيَاتِ مُتَوَالِيَةٍ ،  
فَإِنْ عَجَزَ فَمُنْفَرَقَةٌ . قُلْتُ : الْأَصَحُّ الْمَنْصُوصُ جَوَازُ الْمُنْفَرَقَةِ مَعَ حِفْظِهِ مُتَوَالِيَةٍ ، وَاللَّهُ  
أَعْلَمُ . فَإِنْ عَجَزَ أَنَّى بِذِكْرِهِ ، وَلَا يَجُوزُ نَقْصُ حُرُوفِ الْبَدَلِ عَنِ الْفَاتِحَةِ فِي الْأَصَحِّ ،  
فَإِنْ لَمْ يُحْسِنْ شَيْئًا وَقَفَتْ قَدْرَ الْفَاتِحَةِ ، وَيُسْنُ عَقِبَ الْفَاتِحَةِ آمِينَ خَفِيفَةُ الْمِيمِ بِالْمَدِّ ،  
وَيَجُوزُ النَّصْرُ ، وَيُؤْمَنُ مَعَ تَأْمِينِ إِمَامِهِ ، وَيَجْهَرُ يَدِي الْأَظْهَرُ ، وَتُسْنُ سُورَةُ بَعْدَ الْفَاتِحَةِ إِلَّا  
فِي الثَّلَاثَةِ وَالرَّابِعَةِ فِي الْأَظْهَرِ . قُلْتُ : فَإِنْ سَبَقَ بِهِمَا قَرَأَهَا فِيهِمَا عَلَى النَّصْرِ ، وَاللَّهُ أَعْلَمُ  
وَلَا سُورَةَ لِلْمَأْمُومِ ، بَلْ يَسْتَمِعُ فَإِنْ بَعَثَ أَوْ كَانَتْ سِرِّيَّةً قَرَأَ فِي الْأَصَحِّ ، وَيُسْنُ لِلْمُصْبِحِ  
وَالْظَّهْرِ طَوَالَ الْفَصْلِ ، وَلِلْعَصْرِ وَالْعِشَاءِ أَوْ سَاعَةً ،

(وكذا) يقطع الموالاة سكوت (يسير قصد به قطع القراءة في الأصح) ومقابلته لا يباح ، واليه  
ما جرت به العادة كتنفس واستراحة ، والدليل ما زاد على سكتنا الاستراحة وهو يثبت أن التكرار  
للإعياء لا يضرك وإن طال (فإن جهل الفاتحة فسبح آيات) فلا يجوز دون ما ذكرنا من أن  
ولادون حروفها (متوالية) فإن عجز (عن المتوالية) (فمنفردة) . قُلْتُ : الْأَصَحُّ الْمَنْصُوصُ جَوَازُ الْمُنْفَرَقَةِ  
مِنْ سُورَةِ أَوْ سُورَةٍ (مَعَ حِفْظِهِ مُتَوَالِيَةٍ ، وَاللَّهُ أَعْلَمُ) ولو كانت المنفردة لا تفيد معنى منظوما ، ومن  
يحسن بعض الفاتحة يأتي به ويبدل الباقي إن أحسسه ، والاكره ، ويجب الترتيب بين الأصل  
والبديل (فإن عجز) عن القرآن (أنى بذكر) غيره ، ويجب أن يأتي بسبعة أنواع من أى ذكر  
كان ، والأشبه إجزاء دعاء يتعلق بالآخرة دون الدنيا ، فإن لم يعرف غير ما يتعلق بالدنيا أجزأه  
(ولا يجوز نقص حروف البدل) من قرآن أو غيره (عن) حروف (الفاتحة) كما لا يجوز  
النقص عن آياتها (في الأصح) ومقابلته يجوز سبع آيات أو سبعة أذكار أقل من حروف الفاتحة  
(فإن لم يحسن شيئا) من قرآن أو ذكر (وقف قدر الفاتحة) في ظنه (ويسن عقب الفاتحة)  
بعد سكتة لطيفة (آمين) سواء كان في الصلاة أم لا ، ولا يفوت التأمين إلا بالشرع في عبده ، وهو  
اسم فعل بمعنى استجب مبنية على الفتح (خفيفة الميم بالمد) ويجوز القصص وحكى مع المد الإمالة  
(ويؤمن) المأموم (مع تأمين إمامه) لاقبله ولا بعده (ويجهر) المأموم (به) أى التأمين  
في الجهرية تبعاً لإمامه (في الأظهر) ومقابلته يسر به كسائر الأذكار ، فإن لم يأت به الإمام أنى به  
هو جهراً (وتسن) للإمام والمنفرد (سورة بعد الفاتحة إلا في الثالثة) من المغرب (والرابعة)  
من الرباعية (في الأظهر) ومقابلته تسن فيهما سورة ، ويحصل أصل السنة بقراءة شيء من القرآن  
ولو آية ، والأولى ثلاث آيات (قُلْتُ : فإن سبق بهما) أى بالثالثة والرابعة (قراها فيهما) حين  
تداركهما من صلاة نفسه إذا لم يقرأ السورة في أوليه ولم تسقط عنه (على النص) ، والله أعلم ، ولا سورة  
للمأموم (في جهرية) بل يستمع (لقراءة إمامه) (فإن بعد) المأموم أو كان به نحو صم فلم  
يسمع (أو كانت) الصلاة (سرية) أو جهرية وأسر فيها الإمام (قرأ) المأموم السورة (في  
الأصح) ومقابلته لا يقرأ مطلقاً (ويسن للصبح والأظهر طوال الفصل ، وللصبر والعشاء أو ساعته)

وللغريب قصاره ، ولصبح الجمعة في الأولى الم تنزيل ، وفي الثانية هل أتى . الخامس  
الركوع وأقله أن ينحني قدر بلوغ راحتيه . ركبتيه بطمأنينة بحيث يفصل رفته  
عن هويته ولا يقصد به غيره فلو هوى لثلاثة لفصله ركوعاً لم يكف . وأكمله  
تسوية ظهره وعنقه ونصب ساقيه وأخذ ركبتيه يديه وتفرقة أصابعه للقبلة ،  
ويسكب في ابتداء هويته ويرفع يديه كما حرامه ويقول : سبحان ربّي العظيم ثلاثاً ، ولا  
يزيد الإمام . ويزيد المنفرد : اللهم لك ركعت وبك آمنت ولك أسلمت خشع لك  
سمعي وبصري وعظي وعصبي وما استقلت به قدمي . السادس الاعتدال قائماً  
مطمئناً ، ولا يقصد به غيره فلو رفع فزحاً من شيء لم يكف ، ويسن رفع يديه مع ابتداء  
رفع رأسه قائلاً : سمع الله لمن حمده ، فإذا انتصب قال : ربنا لك الحمد

والغريب قصاره) والمفصل أوله عند المصنف الخجرات ، فطواله كالرجن ، وأوساطه كالشمس وفصاها .  
وقصاره كالعصر ( ولصبح الجمعة في الأولى الم تنزيل ، وفي الثانية هل أتى ) بكاملها ، فإن اقتصر  
على بعضهما أو قرأ غيرهما خالف السنة ( الخامس ) من الأركان ( الركوع وأقله أن ينحني )  
الاعتناء بالاختصاص فيه ( قدر بلوغ راحتيه ) أي راحتي يدي المعتدل الخلقة . ( ركبتيه ) واحتفظ  
بالراحتين عن الأصابع فلا يكتفي وصولاً ركبتيه ، والعاجز ينحني قدر إمكانه ، فإن عجز عن الاعتناء  
أولاً برأسه ، ويشترط أن يكون الركوع ( بطمأنينة ) وهي أن تستقر أعضاؤه ( بحيث يفصل  
رضه عن هويته ) بفتحطاء وضبطها ، فالتقوم زيادة الهوى مقام الطمأنينة ( ولا يقصد به ) أي  
الهوى ( غيره ) أي الركوع سواء قصد الركوع أو أطلق ( فلو هوى لثلاثة لفصله ركوعاً لم يكف )  
لأنه صرفه لغير الواجب ، بل إذا أراد الركوع ، والحالة هذه ينتصب لركع ( وأكمله ) أي الركوع  
( تسوية ظهره وعنقه ) بحيث يصبران كالتفحيحة الواحدة ، فإن تركه كره ( ونصب ساقيه )  
وبغذبه ( وأخذ ركبتيه يديه ) أي بكفيه ( وتفرقة أصابعه ) تفرقاً وسطاً ( للقبلة ) فلا يبرجها  
لغيرها من يمنة أو يسرة ( ويكبر في ابتداء هويته ) للركوع ( ويرفع يديه كحرامه ) ويكون ابتداء  
رضه ، وهو قائم مع ابتداء التكبير ، فإذا حاذى كفاء منكبيه انحنى ( ويقول : سبحان ربّي  
العظيم ثلاثاً ) وتتأذى السنة بمرّة ( ولا يزيد الإمام ) على الثلاث ( ويزيد المنفرد ) وإمام قوم  
محصورين راضين بالتطويل ( اللهم لك ركعت وبك آمنت ولك أسلمت خشع لك سمعي وبصري  
وعظي وعصبي وما استقلت به قدمي ) بكسر الميم مفرد ، ولا يصح التشديد ( السادس )  
من الأركان ( الاعتدال ) ولو في النافلة ( قائماً ) إن كان قبله قائماً ، والا فيعود لما كان عليه  
( مطمئناً ) بأن تستقر أعضاؤه على ما كان قبل ركوعه ( ولا يقصد به غيره فلو رفع فزحاً ) بفتح  
الزاي وكسرهما ( من شيء لم يكف ، ويسن رفع يديه مع ابتداء رفع رأسه ) من الركوع ( قائلاً )  
في رفعه إلى الاعتدال ( سمع الله لمن حمده ) أي تقبل منه حمده ( فإذا انتصب ) أرسل يديه  
و ( قال ) كل مصلّ مرا ( ربنا لك الحمد ) أو ربنا ولك الحمد ، أو اللهم ربنا لك الحمد ، ولوزاد

ملء السموات وملء الأرض وملء ما شئت من شيء بعد، ويَزِيدُ لِلْمُفْرَدِ : أهل الثناء  
واللَّحْدِ أَحَقُّ مَقَالَ الْعَبْدِ وَكُنَّا لَكَ عَبْدًا لَأَمَانِعَ لِمَا أُعْطِيتَ وَلَا مُعْطَى لِمَا مَنَنْتَ وَلَا  
يَنْفَعُ ذَا الْجَدِّ مِنْكَ الْجَدُّ. وَيُسَنُّ الْقَنُوتُ فِي اعْتِدَالِ ثَانِيَةِ الصُّبْحِ ، وَهُوَ : اللَّهُمَّ اهْدِنِي فِيمَنْ  
هَدَيْتَ إِلَى آخِرِهِ ، وَالْإِمَامُ بِلَفْظِ الْجَمْعِ : وَالصَّحِيحُ سَنَ الصَّلَاةِ عَلَى رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ  
وَسَلَّمَ فِي آخِرِهِ ، وَرَفَعَ يَدَيْهِ ، وَلَا يَمْسُحُ وَجْهَهُ وَأَنَّ الْإِمَامَ يَجْهَرُ بِهِ وَأَنَّهُ يُؤْمِنُ الْمَأْمُومُ  
بِهِدَاهُ وَيَقُولُ الثَّنَاءُ ، فَإِنْ لَمْ يَسْمَعْهُ قَنَتَ ، وَيُشْرَعُ الْقَنُوتُ فِي سَائِرِ الْمَسْكُوتَاتِ لِلنَّازِلَةِ  
لَا مُطْلَقًا عَلَى الْمَشْهُورِ . السَّائِعُ : السُّجُودُ ، وَأَقْلَهُ مُبَاشَرَةً بَعْضُ جِهَتَيْهِ مُصَلَّاهُ ،

بعده : جدا كثيرا طيبا مباركا فيه كان حسنا (ملء السموات وملء الأرض وملء ما شئت من شيء  
بعد) أى يدهما كالعرش وغيره ، ويجوز فى ملء الرفع على أنه صفة للجد ، والنصب على الحال  
منه (ويزيد المفرد) وإمام المحصورين المارة (أهل) بالنصب منادى (الثناء) أى المدح  
(والجد) أى العظمة (أحق مقال العبد) أحق مبتدأ ومصدرية : أى أحق قول العبد  
(وكنا لك عبد) اعتراضية بين المبتدأ وخبره ، وهو قوله (لأمانع لما أعطيت ولا معطى لما منعت  
ولا ينفع ذا الجد) بفتح الجيم : أى الغنى (منك) أى عندك (الجد) أى غناه ، وروى بالكسر  
أى الاجتهاد ، يعنى لا ينفع ذا الحظوظه فى آخره ، إنما ينفعه طاعتك (ويسن القنوت فى اعتدال  
ثانية الصبح) بعد ذكر الاعتدال المارة (وهو اللهم اهْدِنِي فِيمَنْ هَدَيْتَ إِلَى آخِرِهِ) وقته :  
وعافى فِيمَنْ عَافَيْتَ ، وتولى فِيمَنْ تَوَلَّى ، وبارك لى فيما أُعْطِيتَ ، وقضى شر ما قضيت انك تقضى  
ولا يقضى عليك انه لا يبدل من واليت تباركت ربنا وتعاليت ، هذا هو الوارد ، والباقي زيادات لا بأس  
بها (و) يسن أن يقن (الامام بلفظ الجمع) وأما باقى أدعية الصلاة فيقولها بالافراد (والصحيح  
سن الصلاة على رسول الله ﷺ فى آخره) وكذا السلام ، ويسن أيضا الصلاة والسلام على الآل ،  
ومقابل الصحيح لاتسن الصلاة (و) الصحيح سن (رفع يديه) فى القنوت ، ومقابله لا يرفع (و)  
الصحيح (لا يمسح وجهه) أى لا يسن ذلك ، ومقابله يسن (و) الصحيح (أن الامام يجهر به) أى  
القنوت ، ومقابله لا يجهر (و) الصحيح (أنه يؤمن المأموم للدعاء) ويجهر بالتأمين (ويقول  
الثناء) سرا ، وهو فانك تقضى إلى آخره ، أو يسكت ، أو يقول أشهد . والصلاة على النبي دعاء فيؤمن  
لها ، ومقابل الصحيح أنه يؤمن فى الكل ، وقيل يوافق فى الكل (فان لم يسمعه) المأموم  
بعد أو صم (قنت) سرا (ويشروع) أى يسن (القنوت فى سائر المكتوبات) فى اعتدال  
الآخرة (للنازلة) التى تنزل بالمسلمين تكوف أو قحط (لامطلقا) أى لا يشروع سواء كان هناك  
نازلة أم لا (على المشهور) ومقابله يقول هو مخير بين القنوت وعدمه ولو لم تكن هناك نازلة (السابع)  
من الأركان (السجود) مرتين لكل ركعة (وأقله مباشرة بعض جبهته مصلاه) أى ما يسبلى  
عليه من أرض وغيرها ، وخرج بالجبهة الجبين والأنف فلا يكتفى وضعهما ولا يجب ، لكن يستحب

فَإِنْ سَجَدَ عَلَى مُتَّصِلٍ بِهِ جَازَ أَنْ لَمْ يَتَحَرَّكَ بِحَرَكَتِهِ ، وَلَا يَجِبُ وَضْعُ يَدَيْهِ وَرُكْبَتَيْهِ وَقَدَمَيْهِ فِي الْأُظْهَرِ . قُلْتُ : الْأُظْهَرُ وَجُوبُهُ ، وَاللَّهُ أَعْلَمُ ، وَيَجِبُ أَنْ يَطْمَأَنَّ وَيُنَالَ مَسْجِدَهُ يُقِلُّ رَأْسَهُ وَأَنْ لَا يَهْوِيَ لِغَيْرِهِ فَلَوْ سَقَطَ لَوَجْهِهِ وَجَبَ الْعَوْدُ إِلَى الْإِعْتِدَالِ ، وَأَنْ تَرْتَفِعَ أَسَافِلُهُ عَلَى أَعَالِيهِ فِي الْأُصْحَحِ ، وَأَكْمَلُهُ يُكَبِّرُ لَهْوِيَهُ بِلَا رَفْعٍ وَيَضَعُ رُكْبَتَيْهِ ثُمَّ يَدَيْهِ ثُمَّ جَبْهَتَهُ وَأَنْفَهُ ، وَيَقُولُ : سُبْحَانَ رَبِّيَ الْأَعْلَى ثَلَاثًا ، وَيَزِيدُ الْمُنْفَرِدُ : اللَّهُمَّ لَكَ سَجَدْتُ وَبِكَ آمَنْتُ ، وَلَكَ أَسَلْتُ ، سَجَدَ وَجْهِي لِلَّذِي خَلَقَهُ وَصَوَّرَهُ ، وَشَقَّ سَمْعَهُ وَبَصَرَهُ تَبَارَكَ اللَّهُ أَحْسَنُ الْخَالِقِينَ ، وَيَضَعُ يَدَيْهِ حَذْوَ مَنْكِبَيْهِ ، وَيَنْشُرُ أَصَابِعَهُ مَضْمُومَةً لِلْقَبْلَةِ وَيُفَرِّقُ رُكْبَتَيْهِ ، وَيَرْفَعُ بَطْنَهُ عَنْ خَدَيْهِ وَيَرْفِقُهُ عَنْ جَنْبَيْهِ فِي رُكُوعِهِ وَسُجُودِهِ ، وَتَقْصِمُ الْمَرْأَةُ وَالْخُنْثَى . الثَّامِنُ : الْحُلُوسُ بَيْنَ سَجْدَتَيْهِ مُطْمَئِنًّا ، وَيَجِبُ أَنْ لَا يَقْصِدَ بَرْفَعِهِ غَيْرَهُ ، وَأَنْ ،

(فإن سجد على متصل به) كطرف عمامته (جاز أن لم يتحرك بحركته) فإن تحرك لم يضر بل تطل الصلاة إن كان عامداً ، وخرج بالمتمصل المنفصل كمنديل بيده فلا يضر ، ولو سجد على عصا بجهته لضرورة بأن يشق عليه إزالتها صح ولم تلزمه الإعادة (ولا يجب وضع يديه وركبتيه وقدميه في الأظهر . قلت : الأظهر وجوبه ، والله أعلم) ويكفي وضع جزء من كل واحد من هذه الأعضاء والعبرة في اليدين ببطن الكف ، وفي الرجلين ببطن الأمام ولا يجب كشفها ، ويسن كشف اليدين والرجلين حيث لا خف (ويجب أن يطمأن) في سجوده (وينال مسجده) أي موضع سجوده (تقل رأسه) بأن يتعامل حتى لو فرض تحته قطن لانكس ، واكتفى الإمام بارخاء رأسه (وأن لا يهوى لغيره) أي السجود (فلو سقط لوجهه) أي عليه (وجب العود إلى الاعتدال) ليهوى منه فإن سقط من الهوى لم يلزمه العود بل بحسب ذلك سجوداً (و) يجب (أن ترتفع أسافله على أعاليه في الأصح) والأسافل هي المحبرة وما حولها ، والأعلى رأسه ، فلوصلي في سفينة ولم يتمكن من ذلك صلى ولزمه الإعادة ، والحامل أن أمكنها السجود على وسادة بنسكس لزمها والافيكفها الانحناء الممكن (وأكمل) أي السجود (يكبر لهوياً بالرفع) ليديه (ويضع ركبتيه ثم يديه) أي كفيه (ثم جهته وأنفَهُ) معاً . ويسن أن يكون الأنف مكشوفاً ، ويكره خلاف هذا الترتيب (ويقول) بعد ذلك (سبحان ربّي الأعلى ثلاثاً ويزيد المنفرد) وإمام محصورين راضين بالتطويل (اللهم لك سجدت وبك آمنت ولك أسألت سجد وجهي للذي خلقه وصوّره وشقّ سمعه وبصره تبارك الله أحسن الخالقين) ويرد من ذكر الدعاء أيضاً (ويضع يديه حذو منكبيه وينشر أصابعه مضمومة) مكشوفة متوجهة (للقبلة ويفرق) الذكر (ركبتيه ويرفع بطنه عن خدَيْهِ ومرفقيه عن جنبَيْهِ في ركوعه وسجوده) راجع للثلاثة (وتصم المرأة والخُنْثَى) أي المرفقين إلى الجنبين في جميع الصلاة (الثامن) من الأركان (الحلوس بين سجدتيه مطمئناً) ولو في نفل (ويجب أن لا يقصد برفعه غيره) فلا يرفع فزعاً من شيء لا يكفي ، ويجب أن يعود إلى السجود ليرفع (و) يجب (أن

لَا يَطْوِيهِ وَلَا الْإِعْتِدَالَ ، وَأَكْمَلُهُ يُكَبِّرُ وَيَجْلِسُ مُقْتَرِشًا وَاضِعًا يَدَيْهِ قَرِيبًا مِنْ رُكْبَتَيْهِ  
وَيَنْشُرُ أَصَابِعَهُ قَائِلًا : رَبِّ اغْفِرْ لِي وَارْحَمْنِي وَأَجْبِرْنِي وَأَرْزُقْنِي وَاهْدِنِي  
وَعَافِنِي ، ثُمَّ يَسْجُدُ الثَّانِيَةَ كَالْأُولَى ، وَالْمَشْهُورُ سُنُّ جُلُوسَةٍ خَفِيفَةٍ بَعْدَ السَّجْدَةِ الثَّانِيَةِ  
فِي كُلِّ رَكْعَةٍ يَقُومُ عَنْهَا . التَّاسِعُ ، وَالْعَاشِرُ ، وَالْحَادِي عَشَرَ : التَّشَهُدُ وَقَعُودُهُ ، وَالصَّلَاةُ عَلَى  
النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ ، فَالتَّشَهُدُ وَقَعُودُهُ إِنْ عَقِبَهُمَا سَلَامٌ رُكْنَانِ ، وَإِلَّا فَسُتْنَانِ ،  
وَكَيْفَ قَعْدَ جَازَ ، وَيُسَنُّ فِي الْأَوَّلِ الْإِفْتِرَاشُ فَيَجْلِسُ عَلَى كَعْبٍ يُسْرَاهُ وَيَنْصِبُ يَمْنَاهُ ،  
وَيَضَعُ أَطْرَافَ أَصَابِعِهِ لِلْقِبْلَةِ وَفِي الْآخِرِ التَّوَرُّكُ ، وَهُوَ كَالْإِفْتِرَاشِ لَكِنْ يُخْرِجُ يُسْرَاهُ  
مِنْ جِهَةِ يَمِينِهِ وَيُلْصِقُ وَرْكَهُ بِالْأَرْضِ ، وَالْأَصْحَحُ يَقْتَرِشُ الْمُسْبُوقُ وَالسَّاهِي وَيَضَعُ فِيهِمَا يُسْرَاهُ  
عَلَى طَرَفِ رُكْبَتِهِ مَنْشُورَةً الْأَصَابِعَ بِالْأَضْمِ . قُلْتُ : الْأَصْحَحُ الضَّمُّ ، وَاللَّهُ أَعْلَمُ ، وَيَقْبِضُ  
مِنْ يَمْنَاهُ الْخِنْصَرَ وَالْبِنْصَرَ وَكَذَا الْوُسْطَى فِي الْأَظْهَرِ وَيُرْسِلُ الْمُسَبِّحَةَ وَيَرْفَعُهَا عِنْدَ قَوْلِهِ :  
إِلَّا اللَّهَ ، وَلَا يُخْرِجُ كَهَا . وَالْأَظْهَرُ ضَمُّ الْأَبْهَامِ إِلَيْهَا كَعَقْدٍ ثَلَاثَةً وَخَمْسِينَ ،

لا يَطْوِيهِ وَلَا الْإِعْتِدَالَ ) لَأَنَّهُمَا رُكْنَانِ قَصِيرَانِ ( وَأَكْمَلُهُ يُكَبِّرُ ) مَعَ رَفْعِ رَأْسِهِ مِنَ السَّجْدَةِ  
( وَيَجْلِسُ مُقْتَرِشًا وَاضِعًا يَدَيْهِ قَرِيبًا مِنْ رُكْبَتَيْهِ ) بِحَيْثُ تَسَاوَى رَهْوسُ أَصَابِعِهِ رُكْبَتَيْهِ ( وَيَنْشُرُ  
أَصَابِعَهُ ) إِلَى الْقِبْلَةِ ( قَائِلًا رَبِّ اغْفِرْ لِي وَارْحَمْنِي وَأَجْبِرْنِي ) فِي كُلِّ مَا يَحْتَاجُ إِلَى جَهْرٍ ، وَقِيلَ مَعْنَاهُ  
أَغْنِنِي ( وَارْزُقْنِي وَاهْدِنِي وَعَافِنِي ، ثُمَّ يَسْجُدُ الثَّانِيَةَ كَالْأُولَى ، وَالْمَشْهُورُ سُنُّ جُلُوسَةٍ خَفِيفَةٍ )  
لِلْإِسْتِرَاحَةِ ( بَعْدَ السَّجْدَةِ الثَّانِيَةِ فِي كُلِّ رَكْعَةٍ يَقُومُ عَنْهَا ) بِأَنْ لَا يَعْقِبَهَا تَشَهُدٌ وَلَمْ يَصِلْ قَاعِدًا ،  
وَمُقَابِلُ الْمَشْهُورِ لَاتِسَنُّ ( التَّاسِعُ ، وَالْعَاشِرُ ، وَالْحَادِي عَشَرَ : التَّشَهُدُ وَقَعُودُهُ وَالصَّلَاةُ عَلَى النَّبِيِّ صَلَّى  
اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ ) فِي آخِرِهِ ( فَالتَّشَهُدُ وَقَعُودُهُ إِنْ عَقِبَهُمَا سَلَامٌ رُكْنَانِ ، وَإِلَّا فَسُتْنَانِ وَكَيْفَ قَعْدَ )  
فِي التَّشَهُدِ ( جَازَ ، وَيُسَنُّ فِي ) التَّشَهُدِ ( الْأَوَّلِ الْإِفْتِرَاشُ فَيَجْلِسُ عَلَى كَعْبٍ يُسْرَاهُ وَيَنْصِبُ يَمْنَاهُ )  
أَيَّ قَدَمَيْهِ ( وَيَضَعُ أَطْرَافَ أَصَابِعِهِ لِلْقِبْلَةِ ، وَ ) يُسَنُّ فِي ) التَّشَهُدِ ( الْآخِرِ التَّوَرُّكُ وَهُوَ كَالْإِفْتِرَاشِ  
لَكِنْ يُخْرِجُ يُسْرَاهُ مِنْ جِهَةِ يَمِينِهِ وَيُلْصِقُ وَرْكَهُ بِالْأَرْضِ ، وَالْأَصْحَحُ يَقْتَرِشُ الْمُسْبُوقُ ) فِي التَّشَهُدِ  
الْأَخِيرِ لِأَمَامِهِ ( وَالسَّاهِي ) فِي تَشَهُدِهِ الْأَخِيرِ إِذَا لَمْ يَرِدْ عَدَمُ السَّجْدَةِ ( وَيَضَعُ فِيهِمَا ) أَيَّ  
التَّشَهُدَيْنِ ( يُسْرَاهُ عَلَى طَرَفِ رُكْبَتِهِ مَنْشُورَةً الْأَصَابِعَ بِالْأَضْمِ ) بَلْ يَفْرُجُهَا ( قُلْتُ : الْأَصْحَحُ الضَّمُّ  
وَاللَّهُ أَعْلَمُ ) لِأَنْ تَفْرِجُهَا يُخْرِجُ الْأَبْهَامَ عَنِ الْقِبْلَةِ ( وَيَقْبِضُ مِنْ يَمْنَاهُ الْخِنْصَرَ وَالْبِنْصَرَ وَكَذَا  
الْوُسْطَى فِي الْأَظْهَرِ ) وَمُقَابِلُهُ يَحُلِقُ بَيْنَ الْوُسْطَى وَالْأَبْهَامِ ( وَيُرْسِلُ الْمُسَبِّحَةَ ) وَهِيَ السَّبَابَةُ ( وَيَرْفَعُهَا  
عِنْدَ قَوْلِهِ إِلَّا اللَّهَ ) نَاوِيًا بِذَلِكَ التَّوْحِيدَ وَالْإِخْلَاصَ وَلَا يَضَعُهَا ( وَلَا يَحْرُكُهَا ) عِنْدَ رَفْعِهَا ( وَالْأَظْهَرُ  
ضَمُّ الْأَبْهَامِ إِلَيْهَا ) أَيَّ الْمُسَبِّحَةِ ( كَعَقْدٍ ثَلَاثَةً وَخَمْسِينَ ) بِأَنْ يَضَعُهَا تَحْتَهَا عَلَى طَرَفِ رِاحَتِهِ ،

وَالصَّلَاةُ عَلَى النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ فَرَضٌ فِي التَّشَهُّدِ الْآخِرِ ، وَالْأَظْهَرُ سَهْلاً فِي الْأَوَّلِ ،  
وَلَا تُنْسَنُ عَلَى الْآلِ فِي الْأَوَّلِ عَلَى الصَّحِيحِ ، وَتُنْسَنُ فِي الْآخِرِ ، وَقِيلَ تَجِبُ ، وَأَكْمَلُ التَّشَهُّدِ  
مَشْهُورٌ ، وَأَقْلَهُ : التَّحِيَّاتُ لِلَّهِ ، سَلَامٌ عَلَيْكَ أَيُّهَا النَّبِيُّ وَرَحْمَةُ اللَّهِ وَبَرَكَاتُهُ سَلَامٌ عَلَيْنَا  
وَعَلَى عِبَادِ اللَّهِ الصَّالِحِينَ ، أَشْهَدُ أَنْ لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ ، وَأَشْهَدُ أَنَّ مُحَمَّدًا رَسُولُ اللَّهِ ، وَقِيلَ  
يَحْدِفُ وَتَرَكَاهُ وَالصَّالِحِينَ ، وَيَقُولُ وَأَنَّ مُحَمَّدًا رَسُولُهُ . قُلْتُ : الْأَصَحُّ وَأَنَّ مُحَمَّدًا رَسُولُ  
اللَّهِ ، وَتَلَّتْ فِي صَحِيحِ مُسْلِمٍ ، وَاللَّهُ أَعْلَمُ ، وَأَقْلُ الصَّلَاةِ عَلَى النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ  
وَأَلَّهُ : اللَّهُمَّ صَلِّ عَلَى مُحَمَّدٍ وَآلِهِ ، وَالزِّيَادَةُ إِلَى حَيْدٍ بِحَيْدِ سُنَّةٍ فِي الْآخِرَةِ وَكَذَا الدُّعَاءُ تَعْدُهُ  
وَمَا تُورُهُ أَفْضَلُ ، وَمِنْهُ : اللَّهُمَّ اغْفِرْ لِي مَا قَدَّمْتُ وَمَا أَخَّرْتُ إِلَى آخِرِهِ ، وَيُسْنُ أَنْ لَا يَزِيدَ  
عَلَى قَدْرِ التَّشَهُّدِ وَالصَّلَاةِ عَلَى النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ ، وَمَنْ عَجَزَ عَنْهُمَا تَرَجَّمَ ،

ومقابل الأظهر يصح الإيهام على الوسطى ( والصلاة على النبي ﷺ فرض في التشهد الأخير )  
الذي يعقده سلام وإن لم يكن له أول كالصبح فتجب بعده ( والأظهر سنها في الأول ) أي الاتيان  
بها بعده ، ومقابل الأظهر لا تسن فيه ( ولا تسن على الآل في الأول على الصحيح ) ومقابل تسن  
( وتسن ) الصلاة على الآل ( في ) التشهد ( الآخر ، وقيل تحب ) فيه ( وأكمل التشهد مشهور )  
وشوا التحيات المراكات الصلوات الطيبات لله ، السلام عليك أيها النبي ورحمة الله وبركاته ، السلام  
علينا وعلى عباد الله الصالحين ، أشهد أن لا إله إلا الله ، وأشهد أن محمداً رسول الله ( وأقله التحيات  
لله ، سلام عليك أيها النبي ورحمة الله وبركاته ، سلام علينا وعلى عباد الله الصالحين ، أشهد أن لا إله  
إلا الله ، وأشهد أن محمداً رسول الله ) ونشترط فيه الموالاة ( وقيل بحذف وبركانه والصالحين  
ويقول وأن محمداً رسوله . قلت : الأصح وأن محمداً رسول الله ، ونبت في صحيح مسلم ، والله أعلم )  
فالمراد اسقاط لفظ أشهد ( وأقل الصلاة على النبي صلى الله عليه وسلم وآله ) حيث أوجبنا الصلاة  
على الآل أوسنناها ( اللهم صل على محمد وآله ) ولو قال على رسوله أو على النبي كفي ( والزيادة )  
على ذلك ( إلى حيد بحيد سنة في الآخر ) وهي اللهم صل على محمد وعلى آل محمد كما صليت  
على إبراهيم وعلى آل إبراهيم وبارك على محمد وعلى آل محمد كما باركت على إبراهيم وعلى آل إبراهيم  
في العالمين إنك جيد مجيد ، فهذه الزيادة تسن في الآخرون الأول ، فلانس فيه كما لانس فيه  
السلامة على الآل ( وكذا ) يسن ( الدعاء بعده ) أي التشهد الآخر بدني أوديو لا محرم ، والا  
بطلت ، ولا يسن الدعاء في الأول ( ومأثوره ) أي منقول الدعاء ( أفضل ) من غيره ( ومنه )  
أي المأثور ( اللهم اغفر لي ما قدمت وما أخرت إلى آخره ) وهو وما أسررت وما أعلنت وما أسرفت  
وما أنت أعلم به مني ، أنت المقدم وأنت المؤخر لا إله إلا أنت ( ويسن أن لا يزيد على قدر التشهد  
والصلاة على النبي ﷺ ) والأفضل أن ينقص الامام في الدعاء عنهما . وأما غيره فيزيد ما شاء  
مالم يخف وقوعه في سهو ( ومن عجز عنهما ) أي التشهد والصلاة على النبي ﷺ ( ترجم )



وَيُتْرَجَمُ لِلدُّعَاءِ وَالذِّكْرِ الْمُنْدُوبِ الْعَاجِزُ لَا الْقَادِرُ فِي الْأَصَحِّ . الثَّانِي عَشَرَ السَّلَامُ وَأَقْلَهُ  
السَّلَامُ عَلَيْكُمْ ، وَالْأَصَحُّ جَوَازُ سَلَامٍ عَلَيْكُمْ . قُلْتُ : الْأَصَحُّ الْمَنْصُوصُ لَا يُجْزِئُهُ ، وَاللَّهُ  
أَعْلَمُ ، وَأَنَّهُ لَا تَجِبُ نِيَّةُ الْخُرُوجِ ، وَأَكْمَلُهُ السَّلَامُ عَلَيْكُمْ وَرَحْمَةُ اللَّهِ مَرَّتَيْنِ يَمِينًا وَشِمَالًا  
مُلْتَقَتًا فِي الْأُولَى حَتَّى يُرَى خَدُّهُ الْأَيْمَنُ ، وَفِي الثَّانِيَةِ الْأَيْسَرُ نَاوِيَا السَّلَامِ عَلَى مَنْ عَنْ يَمِينِهِ  
وَيَسَارِهِ مِنْ مَلَائِكَةٍ وَإِنْسٍ وَجِنِّ ، وَيَتَوَى الْإِمَامُ السَّلَامَ عَلَى الْمُتَقِدِّينَ ، وَهُمْ الرُّدَّةُ عَلَيْهِ .  
الثَّلَاثُ عَشَرَ : تَرْتِيبُ الْأَرْكَانِ كَانَ كَذَا كَرْنَا ، فَإِنْ تَرَكَهُ عَمْدًا بِأَنْ سَجَدَ قَبْلَ رُكُوعِهِ  
بَطَلَتْ صَلَاتُهُ ، وَإِنْ سَهَا فَمَا بَعْدَ الْمَتْرُوكِ لَفَوْ ، فَإِنْ تَذَكَّرَ قَبْلَ بُلُوغِ مِثْلِهِ فَقَعْلُهُ وَإِلَّا تَمَّتْ  
بِهِ رَكَعَتُهُ وَتَدَارَكَ الْبَاقِيَ فَلَوْ تَبَيَّنَ فِي آخِرِ صَلَاتِهِ تَرَكَ سَجْدَةً مِنَ الْآخِرَةِ سَجْدَهَا  
وَأَعَادَ تَشَهُدَهُ ، أَوْ

عَنْهَا وَجُوبًا ( وَيُتْرَجَمُ لِلدُّعَاءِ ) الْمُنْدُوبِ ( وَالذِّكْرِ الْمُنْدُوبِ ) نَدْبًا كَالْقَنُوتِ وَالتَّكْبِيرَاتِ ( الْعَاجِزُ  
لَا الْقَادِرُ الْأَصَحُّ ) وَمُقَابِلُهُ بِجُوزٍ لِلْقَادِرِ أَيْضًا ، وَقِيلَ لَا يُجْزِئُ لَهَا ( الثَّانِي عَشَرَ ) مِنَ الْأَرْكَانِ  
( السَّلَامُ ، وَأَقْلَهُ السَّلَامُ عَلَيْكُمْ ) مَرَّةً فَلَا يُجْزِئُ عَلَيْهِمْ بِضَمِيرِ الْغَيْبَةِ ( وَالْأَصَحُّ جَوَازُ سَلَامٍ عَلَيْكُمْ )  
بِالتَّوْنِ ( قُلْتُ : الْأَصَحُّ الْمَنْصُوصُ لَا يُجْزِئُهُ ، وَاللَّهُ أَعْلَمُ ، وَ ) الْأَصَحُّ ( أَنَّهُ لَا تَجِبُ نِيَّةُ الْخُرُوجِ ) مِنْ  
الصَّلَاةِ وَلَكِنْ نَسْنُ ، وَمُقَابِلُ الْأَصَحِّ تَجِبُ مَعَ السَّلَامِ ، فَيَجِبُ عَلَى هَذَا قَرْنُهَا بِهِ ، فَإِنْ قَدِّمَهَا أَوْ  
أُخَّرَهَا بَطَلَتْ صَلَاتُهُ ( وَأَكْمَلُهُ السَّلَامُ عَلَيْكُمْ وَرَحْمَةُ اللَّهِ مَرَّتَيْنِ يَمِينًا وَشِمَالًا مُلْتَقَتًا فِي الْأُولَى حَتَّى  
يُرَى حَذَاهُ الْأَيْمَنُ ) فَقَطْ لِأَخْدَاهُ ( وَفِي الثَّانِيَةِ ) حَتَّى يُرَى خَدُّهُ ( الْأَيْسَرُ ) كَذَلِكَ فَيَنْتَدِي  
السَّلَامُ مُسْتَقْبِلَ الْقِبْلَةِ وَتَجْمُ بِالتَّفَاتِهِ الْمَذْكُورِ ( نَاوِيَا السَّلَامِ عَلَى مَنْ عَنْ يَمِينِهِ ) بِمَرَّةٍ الْيَمِينِ ، وَيَقْصِدُ  
مَعَ نِيَّةِ السَّلَامِ نَادِيَةَ الرُّكْنِ إِذَا لَوْحَضَهُ السَّلَامُ عَلَيْهِمْ أَوَّلًا أَعْلَامَ بِفَرَاغِ الصَّلَاةِ بَطَلَتْ صَلَاتُهُ ( وَ ) بِمَرَّةٍ  
الْيَسَارِ عَلَى مَنْ عَنْ ( يَسَارِهِ ) وَبِأَيُّهَا شَاءَ مِنْ أَمَامِهِ وَخَلْفَهُ ( مِنْ مَلَائِكَةٍ وَ ) مُؤْمِنِي ( إِنْسٍ  
وَجِنِّ وَبَنِي الْإِمَامِ ) زِيَادَةً عَلَى مَا صَرَّ ( السَّلَامُ عَلَى الْمُتَقِدِّينَ ، وَهُمْ ) أَيْ الْمُتَقِدِّونَ يَنْوُونَ ( الرُّدَّةُ  
عَلَيْهِ ) وَعَلَى مَنْ سَلَّمَ عَلَيْهِمْ مِنَ الْمُؤْمِنِينَ ، فَسُكِّلَ مَصْلٌ يَنْوِي السَّلَامَ عَلَى مَنْ لَمْ يَسْلَمْ عَلَيْهِ وَبَنُو  
الرُّدَّةِ عَلَى مَنْ سَلَّمَ عَلَيْهِ مِنْ عَنْ يَمِينِهِ بِالْمَرَّةِ الْأُولَى أَوْ يَسَارِهِ بِالْمَرَّةِ الثَّانِيَةِ أَوْ خَلْفَهُ أَوْ أَمَامَهُ بِأَيُّهَا شَاءَ .  
( الثَّلَاثُ عَشَرَ ) مِنَ الْأَرْكَانِ ( تَرْتِيبُ الْأَرْكَانِ كَذَا كَرْنَا ) فِي عَدِّهَا الْمَشْتَمِلِ عَلَى قَرْنِ النِّيَّةِ بِالتَّكْبِيرِ  
وَجَعَلَهَا مَعَ الْقِرَاءَةِ فِي الْقِيَامِ وَجَعَلَ التَّشَهُدَ وَالصَّلَاةَ عَلَى النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ فِي الْقُعُودِ ( فَإِنْ  
تَرَكَ ) أَيْ تَرْتِيبُ الْأَرْكَانِ ( عَمْدًا ) بِتَقْدِيمِ رُكْنٍ فَعَلَى ( بِأَنْ سَجَدَ قَبْلَ رُكُوعِهِ بَطَلَتْ صَلَاتُهُ )  
مُخْلَافَ تَقْدِيمِ الْقَوْلِ إِذَا كَانَ خَيْرَ سَلَامٍ كَانَ صَلَّى عَلَى النَّبِيِّ ﷺ قَبْلَ تَشَهُدِهِ فَلَا تَبْطُلُ ( وَإِنْ  
سَهَا ) بِتَرْكِ التَّرْتِيبِ كَانَ رُكْعٌ قَبْلَ قِرَاءَةِ الْفَاتِحَةِ ( فَمَا بَعْدَ الْمَتْرُوكِ ) مِثْلُ الرُّكُوعِ وَالسُّجُودِ  
( لَفَوْ ) لَا يَجُوزُ مِنَ الصَّلَاةِ ( فَإِنْ تَذَكَّرَ قَبْلَ بُلُوغِ مِثْلِهِ ) مِنْ رَكَعَةٍ أُخْرَى ( فَعَلَهُ ) فَوْرًا ، فَإِنْ  
تَأَخَّرَ بَطَلَتْ صَلَاتُهُ ( وَإِلَّا ) بِأَنْ لَمْ يَتَذَكَّرْ حَتَّى بَلَغَ مِثْلَهُ ( تَمَّتْ بِهِ رَكَعَتُهُ ) النَّاْقِصَةُ ( وَتَدَارَكَ  
الْبَاقِيَ ) مِنْ صَلَاتِهِ ( فَلَوْ تَبَيَّنَ فِي آخِرِ صَلَاتِهِ تَرَكَ سَجْدَةً مِنَ الْآخِرَةِ سَجْدَهَا وَأَعَادَ تَشَهُدَهُ أَوْ

من غيرها لزيمه ركعة ، وكذا إن شك فيها ، وإن علم في قيام ثانية ترك سجدة فإن كان جلس بعد سجدة سجد ، وقيل إن جلس بنية الاستراحة لم يكن عليه وإلا فليجلس مطمئنا ثم يسجد ، وقيل يسجد فقط ، وإن علم في آخر رباعية ترك سجدة ثين أو ثلاث جهل موضعها وجب ركعتان ، أو أربع فسجدة ثم ركعتان ، أو خمس أو ستة فثلاث ، أو سبع فسجدة ثم ثلاث . قلت : يسن إدامة نظره إلى موضع سجوده ، وقيل يكرهه تغيمض عينيه ، وعندي لا يكرهه ، إن لم يخف ضررا ، والخشوع وتدبر القراءة والذكر ودخول الصلاة بنشاط وفراغ قلب وجعل يديه تحت صدره أخذًا يمينه يساره ، والدعاء في سجوده ، وأن يعتمد في قيامه من السجود والقعود على يديه وتطويل قراءة الأولى على الثانية في الأصح ، والله سكر بعدها

من غيرها) أى الأخيرة (لزمه ركعة ، وكذا إن شك فيهما) يلزمه ركعة ويسجد لسهو في صورتين (وإن علم في قيام ثانية ترك سجدة) من الأولى (فإن كان جلس بعد سجدة) التى قام عنها (سجد) من قيامه سواء نوى بحالسه الاستراحة أم لا (وقيل إن جلس بنية الاستراحة لم يكن عليه ، وإلا) أى وإن لم يكن جلس بعد سجدة (فليجلس مطمئنا ثم يسجد ، وقيل يسجد فقط) اكتفاء بالقيام عن الجالس (وإن علم في آخر رباعية ترك سجدين أو ثلاث جهل موضعها وجب ركعتان) لأنه ربما كان المتروك سجدة من الأولى جبرت بسجدة من الثانية وسجدة من الثالثة جبرت بسجدة من الرابعة ، وهكذا في ترك الثلاث (أو) علم ترك (أربع فسجدة ثم ركعتان) لاحتمال أنه ترك سجدين من الأولى وسجدة من الثانية وسجدة من الرابعة ، فتكمل الأولى بسجدين من الثانية والثالثة ويلغو باقيهما ، والرابعة ناقصة سجدة (أو) علم ترك (خمس أو ست) جهل موضعها (فثلاث) من الركعات (أو) علم ترك (سبع فسجدة ثم ثلاث) من الركعات إذ الحاصل له ركعة إلا سجدة ويتصور ذلك بترك طمأنينة أو سجود على متحرك حركته (قلت : يسن إدامة نظره) أى المصلى (إلى موضع سجوده) في جميع صلاته إلا في حال التشهد عند إشارته بمسجده فينظر إليها (وقيل يكره تغيمض عينيه ، وعندي لا يكرهه إن لم يخف ضررا) منه على نفسه أو غيره (و) يسن (الخشوع) وفسر بلين القلب وكف الجوارح ، ويستحضر أنه واقف بين يدي ملك الملوك يناجيه وأنه ربما رده صلاته ولم يقبلها (و) يسن (تدبر القراءة) أى تأملها (و) تدبر (الذكر ، و) يسن (دخول الصلاة بنشاط) وهو عدم الفتور والتواني (وفراغ قلب) من الشواغل الدنيوية (و) يسن (جعل يديه تحت صدره) وفوق سترته في قيامه وبدله (أخذًا يمينه يساره) بأن يقبض يمينه كوع يساره وبعض ساعدها ورسعها (و) يسن (الدعاء في سجوده) ومأثوره أفضل (و) يسن (أن يعتمد في قيامه من السجود والقعود على يديه) بأن يجعل بطن راحتيه وبطن أصابعه على الأرض (و) يسن (تطويل قراءة) الركعة (الأولى على الثانية في الأصح) ومقابله هما سواء (و) يسن (الذكر بعدها) أى الصلاة ، ويسن الدعاء بعدها أيضا بما أحب من

وَأَنْ يَنْتَقِلَ لِلنَّفْلِ مِنْ مَوْجِعٍ فَرَضِهِ ، وَأَفْضَلُهُ إِلَى بَيْتِهِ ، وَإِذَا صَلَّى وَرَأَاهُمْ نِسَاءً مَكْتُومًا حَتَّى يَنْصَرِفَ ، وَأَنْ يَنْصَرِفَ فِي جِهَةٍ حَاجَتِهِ ، وَإِلَّا فَيَمِينُهُ ، وَتَنْقُضِي الْقُدُوءَ بِسَلَامٍ الْإِمَامَ فَلِلْمَأْمُومِ أَنْ يَشْتَغَلَ بِدُعَاؤِهِ وَتَحْوِيهِ ثُمَّ يُسَلِّمُ ، وَلَوْ اقْتَصَرَ إِمَامُهُ عَلَى تَسْلِيمَتِهِ سَلَّمَ ثِنْتَيْنِ ، وَاللَّهُ أَعْلَمُ .

## باب

شُرُوطُ الصَّلَاةِ خَمْسَةٌ : مَعْرِفَةُ الْوَقْتِ ، وَالِاسْتِقْبَالُ ، وَسِتْرُ الْعَوْرَةِ ، وَعَوْرَةُ الرَّجُلِ مَا بَيْنَ سُرِّيهِ وَرُكْبَتَيْهِ ، وَكَذَا الْأَمَةُ فِي الْأَصْحَ ، وَالْحُرَّةُ مَا سِوَى الْوَجْهِ وَالْكَفَيْنِ ، وَشُرْطُهُ مَا مَنَعَ إِدْرَاكَ لَوْنِ الْبَشَرَةِ ، وَلَوْ طِينٌ وَمَاءٌ كَدِرٌ ، وَالْأَصْحَ وَجُوبُ التَّطْيِئِ عَلَى قَائِدِ التَّوْبِ ،

دنيا ودين (د) يسن (أن يقتل للنفل من موضع فرضه) والفرض من موضع نفله (وأفضله) أى الانتقال للنفل (إلى بيته) ولو كان في الحرم (وإذا صلى وراءهم) أى الرجال (نساء مكثوا) قدرا يسيرا يذكرون الله فيه (حتى ينصرفن) ويسن طرق الانصراف عقب سلامه (وأن ينصرف) المصلى (في جهة حاجته، والا) بأن لم يكن له حاجة (فيمينه) أى فينصرف جهة يمينه (وتنقضى القدوة بسلام الامام) التسليمة الأولى، ولا تضر مقارنته فيها (فالمأمووم) الموافق (أن يشتغل بدعائه ونحوه) بعد سلام الامام (ثم يسلم) وله أن يسلم في الحال (ولو اقتصر امامه على تسليمة سلم) هو (ثنتين، والله أعلم) بخلاف التشهد الأول لو تركه الامام لا يأتى به .

## (باب) بالتنوين في شروط الصلاة وموانعها

(شروط الصلاة خمسة) هى جمع شرط ، وهولغة العلامة ، وشرعا ما يلزم من عدمه العدم ولا يلزم من وجوده وجود ولا عدم لذاته . أول الخمسة (معرفة الوقت) أى العلم بدخوله أو ظنه بالاحتياط ، فمن صلى بغير ذلك لم تصح صلاته وإن صادف الوقت (و) ثانیها (الاستقبال) للقبلة (و) ثالثها (ستر العورة) عن العيون عند القدرة ، فإن عجز صلى عاريا وأتم ركوعه وسجوده ولا إعادة عليه (وعورة الرجل) أى الذکر ولو صبيا غير مميز (ما بين سترته وركبته) وأما نفس السرة والركبة فلبسا من العورة (وكذا الأمة) ولو مبعضة عورتها ما بين السرة والركبة (في الأصح) ومقابلها عورتها ماعدا الوجه والكفين والرأس ، وقيل مالا يدوم منها في حال خدمتها (و) عورة (الحرة) ما سوى الوجه والكفين (ظهرهما وبطنهما إلى الكوعين) (وشرطه) أى الساتر (ما) أى جزم (منع إدراك لون البشرة) لاجتماعها فتصح الصلاة في الثياب الضيقة لسكناها مكروهة للراءة ، وخلاف الأولى للرجل (ولو) كان الساتر هو (طين) ولو مع وجود غيره من الثياب (وماء كدر) أوهما كم بخضرة فيصلى فيه ويسجد إن قدر بلامشقة ، والا فله الصلاة عاريا (والأصح وجوب التطيئ على قائد التوب) ولو خارج الصلاة ، ومقابل الأصح لا يجب ، ولا يكفي ما يدرك منه لون البشرة

وَيَجِبُ سِتْرُ أَغْلَاةٍ وَجَوَانِبِهِ لَا أَسْفَلَهُ ، فَلَوْ رُوِيَتْ عَوْرَتُهُ مِنْ جَنْبَيْهِ فِي رُكُوعٍ أَوْ غَيْرِهِ  
لَمْ يَكْفِ فَلْيُزْرَهُ ، أَوْ يَشُدَّ وَسَطَهُ ، وَلَهُ سِتْرُ بَعْضِهَا بِيَدِهِ فِي الْأَصْحَحْ ، فَإِنْ وَجَدَ كَافِيًا  
سَوَاتِينِهِ تَعَيَّنَ لَهَا ، أَوْ أَحَدَهُمَا قَبْلَهُ وَقِيلَ دُبْرُهُ ، وَقِيلَ يَتَخَيَّرُ . وَطَهَارَةُ الْحَدِيثِ ،  
فَإِنْ سَبَقَتْهُ بَطَلَتْ ، وَفِي الْقَدِيمِ يَنْبِئِي ، وَيَجْزِيَانِ فِي كُلِّ مُنَاقِضٍ عَرَضٌ بِلاَ تَقْصِيرٍ ،  
وَتَعْدَرُ دَفْعُهُ فِي الْحَالِ ، فَإِنْ أُمِكنَ أَنْ كَشَفْتَهُ رِيحٌ فَسَرَّ فِي الْحَالِ لَمْ تَبْطُلْ ، وَإِنْ قَصَرَ  
بِأَنْ فَرَّغَتْ مَدَّةُ خُفِّ فِيهَا بَطَلَتْ ، وَطَهَارَةُ النَّجَسِ فِي الثَّوْبِ وَالْبَدَنِ وَالْمَكَانِ ، وَلَوْ أَشْتَبَهَ  
طَاهِرٌ وَنَجَسٌ اجْتَهَدَ ، وَلَوْ نَجَسَ بَعْضُ ثَوْبٍ أَوْ بَدَنٍ وَجْهٌ ، وَجَبَ غَسْلُ كُلِّهِ ، فَلَوْ ظَنَّ  
طَرَفًا لَمْ يَكْفِ غَسْلُهُ عَلَى الصَّحِيحِ ، وَلَوْ غَسَلَ نِصْفَ نَجَسٍ ثُمَّ بَاقِيَهُ ، فَلَا أَصْحَحَ

كالثوب الرقيق (ويجب ستر أعلاه) أي يجب أن يستر أعلى الثوب (وجوانبه) العورة ، فستر  
مصدر مصاف لفاعله (لا أسفله) أي السائر لها (فلورؤيت عورته) أي المصلى (من جنبه)  
أي طوق قميصه (في ركوع أو غيره لم يكف) الستر به ، وتفسد الصلاة عند حصول الرؤية لأقلها  
(فليزره) أي السائر (أو يشد وسطه) حتى لا ترى عورته منه ، ولورؤيت من ذيله لم يضر (وله  
ستر بعضها) أي عورته (بيده في الأصح) ومقابله لا يصح (فإن وجد كافي سواتينه) أي قبله  
ودبره (تعين) الستر (لها) للاتفاق على أنهما عورة (أو) وجد كافي (أحدهما) أي السواتين  
(فقبله) يستره وجوبا (وقيل) يستر (دبره) وجوبا (وقيل يتخير) بينهما (و) رابع شروط  
الصلاة (طهارة الحدث) الأصغر وغيره (فإن سبقه) الحدث غير الدائم (بطلت) صلاته . أما  
الدائم كسلس فلا يضر (وفي القديم يبنى) على صلاته فيتطهر ويدخل في الصلاة ويكملها بشرط أن  
لا يتكلم لغير حاجة ، وأن يبادر ، وإن أحدث مختارا بطلت صلاته باتفاق (ويجزيان) أي القولان  
الجديد والقديم (في كل مناقض) أي مناف للصلاة (عرض بلا تقصير) من المصلى (وتعذر  
دفعه في الحال) كحدث نجاسة على ثوبه أو بدنه (فإن أمكن) دفعه في الحال (بأن كشفته ريح  
فستر في الحال لم تبطل) صلاته ويفتقر هذا العارض اليسير (وإن قصر) في دفعه (بأن فرغت  
مدة خف فيها) أي الصلاة (بطلت) قطعاً بلا خلاف ، ولا بد أن يدخل في الصلاة وهو يظن بقاء  
المدة إلى فراغه منها فإن علم اقضاءها فيها فلا تنعقد (و) خامس الشروط (طهارة النجس) الذي  
لا يبقى عنه (في الثوب والبدن والمكان) فلا تصح صلاته مع شيء من ذلك ولو مع جهله بوجوده  
وأما النجس الذي يبقى عنه فلا يضر (ولو اشتبه طاهر ونجس) من نحو ثوبين (اجتهد) فيهما  
للصلاة ، فلو اجتهد في ثوبين فلم يظهر له شيء صلى عارياً وأعاد (ولو نجس) بفتح الجيم وكسرها  
(بعض ثوب أو بدن) أو مكان (وجهل) ذلك العوض (وجب غسل كله) لا يصح الصلاة فيه  
ولا يجتهد . نعم إذا كان المكان واسعاً عرفاً وتنجس بعضه واشتبه ، فله أن يصلي فيه بلا اجتهد  
إلى أن يبقى موضع قدر النجاسة (فلو ظن طرفاً) من ثوب مثلاً أنه نجس والثاني طاهر (لم يكلف  
غسله على الصحيح) ومقابله يكفي (ولو غسل نصف) نحو ثوب (نجس ثم) غسل (باقية) فالأصح

أَنَّهُ إِنْ غَسَلَ مَعَ بَاقِيهِ مَجَاوِرَهُ طَهَرَ كُلَّهُ ، وَإِلَّا فَغَيْرُ الْمُتَصِفِ ، وَلَا تَصِحُّ صَلَاةُ مُلَاقٍ  
بَعْضُ لِبَاسِهِ نَجَاسَةً ، وَإِنْ لَمْ يَتَحَرَّكَ بِحَرَكَتِهِ ، وَلَا قَابِضٍ طَرَفَ شَيْءٍ عَلَى نَجَسٍ  
إِنْ تَحَرَّكَ ، وَكَذَا إِنْ لَمْ يَتَحَرَّكَ فِي الْأَصَحِّ ، فَلَوْ جَعَلَهُ تَحْتَ رِجْلِهِ مَحْتًا مُبْلَقًا ، وَلَا  
يَقْبُرُ نَجَسٌ يُحَازِي صَدْرَهُ فِي الرُّكُوعِ وَالسُّجُودِ عَلَى الصَّحِيحِ ، وَلَوْ وَصَلَ عَظْمُهُ بِنَجَسٍ  
لَفَقَدَ الطَّاهِرَ فَعُدُّهُ ، وَإِلَّا وَجِبَ نَزْعُهُ إِنْ لَمْ يَخَفْ ضَرَرًا ظَاهِرًا ، قِيلَ وَإِنْ خَافَ فَإِنْ  
مَاتَ لَمْ يُنَزَعْ عَلَى الصَّحِيحِ ، وَيُعْنَى عَنْ حُلِّ اسْتِحْبَارِهِ ، وَلَوْ حَمَلَ مُسْتَحْبَرًا بَطَلَتْ فِي  
الْأَصَحِّ ، وَطَيْنُ الشَّارِعِ الْمُتَيَقِّنُ نَجَاسَتَهُ يُعْنَى عَنْهُ عَمَّا يَتَعَذَّرُ الْإِحْتِرَازُ مِنْهُ غَالِبًا ،  
وَيَخْتَلِفُ بِالْوَقْتِ وَمَوْضِعِهِ مِنَ الثُّوبِ وَالْبَدَنِ ،

أَنَّهُ إِنْ غَسَلَ مَعَ بَاقِيهِ مَجَاوِرَهُ (طهركه ، وإلا) بَأَن لَمْ يَغْسَلْ مَعَهُ مَجَاوِرَهُ (فغير  
المتصِف) طاهر ، والمتصِف نجس فيغسله وحده ، ومقابل الأصح أن الثوب بهذا الغسل يصير نجسا  
فلا يطهر إلا بغسله دفعة (ولا تصح صلاة ملاق بعض لباسه) أو بدنه (نجاسة وان لم يتحرك  
بحركته) كطهرف عمامته الطويلة (ولا) تصح صلاة نحو (قابض طرف شيء) كحبل طرفه يده  
وطرفه الآخر موصوع (على نجس ان تحرك) ذلك الشيء السكائن على النجس بحركته (وكذا  
إن لم يتحرك) بها (في الأصح) فتبطل صلاته ، ومقابلة تصح إن لم يتحرك بحركته (فلوجهه)  
أى طرف الشيء الموصوع طرفه الآخر على نجس (تحت رجليه) ولم يقبض على طرفه (صح)  
صلاته (مطلقا) أى سواء تحرك بحركته أم لا (ولا يضر نجس يحاذى صدره في الركوع والسجود)  
وعبرهما ولم يلاقه (على الصحيح) ومقابلة يضر (ولو وصل عظمه بنجس) من العظم (لفقد  
الطاهر) الصالح للوصل واحتياجه للوصل (فعُدُّهُ) فتصح صلاته معه ولا يلزمه نزعه إذا وجد  
الطاهر (وإلا) أى بَأَن وصله به مع وجود الطاهر الصالح أو بغير احتياج للوصل (وجب نزعه)  
عليه (إن لم يخف ضررا ظاهرا) وهو ما يبيح التيمم ولا تصح صلاته معه (قيل) ويجب نزعه  
أيضا (وان خاف) ضررا (فان مات) من وجب عليه النزاع (لم ينزع على الصحيح) ومقابلة  
ينزع ، والوشم وهو غرز الجلد بالبرة حتى يخرج السم . ثم يذرى عليه نحو نيلة ليزرق حرام يجب إزالته  
ان فعله بعد البلوغ إن لم يخف ضررا يبيح التيمم ، فان خاف لم يجب ، وتصح صلاته وإمامته ولا  
ينجس ما وضع فيه يده (ويعنى عن) الأثر الباقي في (حمل استجماره) أى استنجائه بالجر ،  
ولو عرق مالم يجاوز محل الاستنجاء (ولو حمل) في الصلاة (مستجمرا) أوحياوانا متنجس المنفذ  
بخروج الخارج (بطلت) صلاته (في الأصح) ومقابلة لا تبطل . وكذلك تبطل إذا قبض المصلى على  
شئ من بدن المستجمر أو ثيابه أو قبض المستجمر على شئ من بدن المصلى أو ثيابه (وطين الشارع  
المتيقن نجاسته يعنى عنه عما يتعذر الاحتراز منه غالبا) أى عن القدر الذى يشق الاحتراز عنه  
وهو المالا ينسب صاحبه إلى سقطة أو قلة تحفظ (ويختلف) أى العفو في الطين المذكور (بالوقت وموضعه  
من الثوب والبدن) فيعنى في زمن الشتاء عما لا يعنى عنه في زمن الصيف ، ويعنى في الذيل والرجل

وَعَنْ قَلِيلٍ دَمِ الْبَرَاغِيثِ ، وَزَيْمِ الذَّنَابِ ، وَالْأَصْحُ لَا يُعْنَى عَنْ كَثِيرِهِ ، وَلَا قَلِيلِهِ  
 أَنْتَشَرَ بَعْرَقَ ، وَتُعْرَفُ الْكَثْرَةُ بِالْعَادَةِ . قُلْتُ : الْأَصْحُ عِنْدَ الْمُحَقِّقِينَ الْعَفْوُ مُطْلَقًا ، وَاللَّهُ  
 أَعْلَمُ . وَدَمُ الْبَثَرَاتِ كَالْبَرَاغِيثِ ، وَقِيلَ إِنَّ عَصْرَهُ فَلَا ، وَالْأَسْمِيلُ وَالْقُرُوحُ ،  
 وَمَوْضِعُ الْفَصْدِ ، وَالْحِجَامَةُ قِيلَ كَالْبَثَرَاتِ ، وَالْأَصْحُ إِنْ كَانَ مِثْلُهُ يَدُومُ غَالِبًا  
 فَكَالْأَسْتِحَاضَةِ وَالْأَفْكَدَمِ الْأَجْنَبِيِّ فَلَا يُعْنَى ، وَقِيلَ يُعْنَى عَنْ قَلِيلِهِ . قُلْتُ : الْأَصْحُ  
 أَنَّهُمَا كَالْبَثَرَاتِ ، وَالْأَظْهَرُ الْعَفْوُ عَنْ قَلِيلٍ دَمِ الْأَجْنَبِيِّ ، وَاللَّهُ أَعْلَمُ ، وَالْقَبِيحُ ،  
 وَالصَّدِيدُ كَالْدَمِ ، وَكَذَا مَاءُ الْقُرُوحِ وَالْمُتَنَفِّطُ الَّذِي لَهُ رِيحٌ ، وَكَذَا فِي بَلَارِيحٍ فِي  
 الْأَظْهَرِ . قُلْتُ : الْمَذْهَبُ طَهَارَتُهُ ، وَاللَّهُ أَعْلَمُ ، وَلَوْ صَلَّى بِنَجَسٍ لَمْ يَعْلَمْهُ وَجَبَ الْقَضَاءُ  
 فِي الْجَدِيدِ ، وَإِنْ عَلِمَ ثُمَّ نَسِيَ وَجَبَ الْقَضَاءُ عَلَى الْمَذْهَبِ .  
 [ فَصْلٌ ] تَبْطُلُ بِالنُّطْقِ بِحَرْفَيْنِ أَوْ حَرْفٍ مُفْهِمٍ ، وَكَذَا مَدَّةٌ بَعْدَ حَرْفٍ فِي  
 الْأَصْحِ ، وَالْأَصْحُ أَنْ التَّنَحُّجَ :

عما لا يعنى عنه في الكم واليد ، وأما الطين الذي لا تتيقن نجاسته ولو غلب على الظن النجاسة ،  
 فالأصح طهارته (و) يعنى (عن قليل دم البراغيث) ونحوها كالقمل (وونيم) أى ذرق (الذباب  
 والأصح لا يعنى عن كثيره ولا) عن (قليل انتشر بعرق ، وتعرف الكثرة) والقلة (بالعادة . قلت :  
 الأصح عند المحققين العفو مطلقا) أى قلّ أو أكثر انتشر بعرق أم لا (والله أعلم) وهذا في ثوب  
 ملبوس لم يصبه الدم بفعله ، وأما لو فرش الثوب للصلاة أو لبس ثوبا قتل القمل فيه فلا يعنى الاعن  
 القليل (ودم البثرات) جمع بثرة ، وهى خراج صغير (كالبراغيث) أى كدمها في العفو عن  
 قليله وكثيره مالم يكن بفعله فيعنى عن قليله (وقيل إن عصره فلا) يعنى عنه (والسمايل والقروح)  
 أى أثر الجراحات (وموضع الفصد والحجامة . قيل كالبرثرات) فيعنى عن قليله وكثيره (والأصح  
 ان كان مثله يدوم غالبا فسكالاستحاضة) فيجب الاحتياط له بقدر الامكان بإزالة ما أصاب وعصب  
 محلّ خروجه ، ويعنى عما يشق (والا) بأن كان لا يدوم (فكدم الأجنبى فلا يعنى) عن شيء  
 منه (وقيل يعنى عن قليله) كما قيل بذلك في دم الأجنبى (قلت : الأصح أنها) أى دماء السمايل  
 وما بعدها (كالبرثرات) فيعنى عن قليله وكثيره مالم يكن بفعله أو انتقل عن محله فيعنى عن قليله  
 (والأظهر العفو عن قليل دم الأجنبى ، والله أعلم) والقليل ما يعده الناس عفوا (والقيح والصدید  
 كالدم) في التفصيل (وكذا ماء القروح والمتنفط الذى له ريح) كالدم (وكذا بلاريج في الأظهر)  
 ومقابلته أنه طاهر (قلت : المذهب طهارته) أى ماء القروح الذى لا ريح له (والله أعلم ، ولو صلى  
 بنجس لم يعلمه وجب القضاء في الجديد) وفي القديم لا يجب ، واختاره في المجموع (وان علم)  
 بالنجس (ثم نسى) فصلى (وجب القضاء على المذهب) والطريق الثانى في وجوبه القولان .  
 [ فصل ] في مبطلات الصلاة (تبطل بالنطق بحرفين) أفهما أم لا (أوسرف مفهم) كنى  
 من الوقاية (وكذا مدة بعد حرف في الأصح) ومقابلته لا تبطل بالمدة (والأصح أن التنحج

والضحك، والبكاء، والأنين، والنفع إن ظهر به حرفان بطلت، وإلا فلا،  
 ويعذر في يسير الكلام إن سبق لسانه، أو نسي الصلاة، أو جهل تحريمه إن قرأه  
 هذه بالإسلام، لا كثيره في الأصح، وفي التنحيط ونحوه للغة وتعد القراءة،  
 لا الجهر في الأصح، ولو أكره على الكلام بطلت في الأظهر، ولو نطق بنظم  
 القرآن بقصد التفهيم كما ينبغي خذ الكتاب إن قصد معه قراءة لم تبطل، وإلا بطلت،  
 ولا تبطل بالدكر والدعاء إلا أن يخاطب كقول له يعطس: يرحمك الله، ولو سكنت  
 طويلا بلا غرض لم تبطل في الأصح، ويسن لمن نابه شيء كتنبيه إمامه، وإذنه  
 لداخل، وإنذاره أعمى أن يسبح، ونصفق المرأة بضرب اليمين على ظهر اليسار،  
 ولو قل في صلاته غيرهما إن كان من جنبها بطلت إلا أن ينسى، وإلا فتبطل  
 بكثيره، لا قليله،

والضحك والبكاء والأنين والنفع إن ظهر به حرفان بطلت وإلا فلا تبطل، ومقابل الأصح لا  
 تبطل بذلك مطلقا (ويعذر في يسير الكلام) عرفا (إن سبق لسانه) إليه (أونسى الصلاة)  
 أى نسي أنه فيها (أو جهل تحريمه) أى الكلام فيها (إن قرب عهده بالإسلام) أو نشأ بعيدا  
 عن العلماء (لا) يعذر في (كثيره في الأصح) ومقابله يسوى بين القليل والكثير في العذر  
 (و) يعذر (في التنحيط ونحوه) كالسعال والعطاس وإن ظهر به حرفان (للغة) راجع  
 للجميع: أى وكان قليلا عرفا (وتعد القراءة) راجع للتنحيط، ومثلها كل قول واجب، ولا  
 يتقيد في هذا بقلة ولا بكثرة بل بقدر الحاجة (لا) إذا كان محتاجا إلى التنحيط لأجل (الجهر  
 في الأصح) فتبطل الصلاة بالتنحيط له، ومقابل الأصح يعذر في التنحيط له (ولو أكره على  
 الكلام) اليسير (بطلت) صلاته (في الأظهر) ومقابل لا تبطل (ولو نطق بنظم القرآن بقصد  
 التفهيم: كما ينبغي خذ الكتاب) مفهما به من استأذنه في أخذ شيء أن يأخذه (إن قصد معه)  
 أى التفهيم (قراءة لم تبطل، والا) بأن قصد التفهيم فقط أو أطلق (بطلت) الصلاة، وهذا  
 التفصيل يجري في الفتح على الإمام والجهر بالتكبير أو التسميع للبلغ والإمام (ولا تبطل بالدكر  
 والدعاء) وإن لم يندب (إلا أن يخاطب، كقوله لعطاس: يرحمك الله) ولو كان الخطاب لما لا  
 يعقل، أو لميت إلا أن يكون الخطاب لله، فلا تبطل به (ولو سكنت طويلا) في غير ركن قصير  
 (بلا غرض لم تبطل في الأصح) ومقابله تبطل (ويسن لمن نابه شيء كتنبيه إمامه) لسهو  
 وإذنه لداخل وإنذاره أعمى أن يسبح، ونصفق المرأة بضرب اليمين على ظهر اليسار أو عكسه  
 غير قاصدة اللعب (ولو فعل في صلاته غيرها) أى فعل فيها غير ما شرع فيها (إن كان)  
 المفعول (من جنبها بطلت) لكن لو جلس من اعتداله قدر جلسة الاستراحة أو جلس من  
 سجود التلاوة للاستراحة قبل قيامه لم يضر، بخلاف نحو الركوع (الا أن ينسى) فلا يضر  
 (والا) أى وإن لم يكن المفعول من جنبها كالمشي (فتبطل بكثيره) ولو سهوا (لا قليله) ولو

وَالْكَثْرَةُ بِالْعَرَفِ ، فَالْخَطَوَتَانِ أَوْ الضَّرْبَتَانِ قَلِيلٌ ، وَالثَّلَاثُ كَثِيرٌ إِنْ تَوَالَتْ ، وَتَبْطُلُ  
بِالْوُثْبَةِ الْفَاحِشَةِ ، لَا الْحَرَكَاتِ الْخَفِيفَةَ الْمُتَوَالِيَةَ كَتَحْرِيكِ أَصَابِعِهِ فِي سُبْحَةٍ ، أَوْ حَلَّتْ فِي  
الْأَصْحَحِ ، وَسَهْوُ الْفِعْلِ الْكَثِيرِ كَمَثَلِهِ فِي الْأَصْحَحِ ، وَتَبْطُلُ بِقَلِيلِ الْأَكْلِ . قُلْتُ : إِلَّا  
أَنْ يَكُونَ نَاسِيًا ، أَوْ جَاهِلًا تَحْرِيْمُهُ ، وَاللَّهُ أَعْلَمُ ، فَلَوْ كَانَ فِيهِ سُكْرَةٌ فَبَلَعَ ذَوْبَهَا  
بَطَلَتْ فِي الْأَصْحَحِ ، وَيُسْنَى لِلْمُصَلِّيِ إِلَى جِدَارٍ ، أَوْ سَارِيَةٍ ، أَوْ عَصَا مَغْرُوزَةٍ ، أَوْ بَسَطَ مُصَلِّيٌ ،  
أَوْ خَطَّ قِبَالَتَهُ دَفْعَ الْمَاءِ ، وَالصَّحِيحُ تَحْرِيمُ الْمُرُورِ حِينَئِذٍ . قُلْتُ : يُكْرَهُ الْإِلْتِمَاتُ  
لَا الْحَاجَةَ ، وَرَفَعَ بَصَرِهِ إِلَى السَّمَاءِ وَكَفَّ شَفْرَهُ ، أَوْ تَوْبَهُ ، وَوَضَعَ يَدَهُ عَلَى فَمِهِ لَا حَاجَةَ ،  
وَالْقِيَامُ عَلَى رِجْلٍ ، وَالصَّلَاةُ حَاقِنًا أَوْ حَاقِبًا ،

عَمْدًا ( وَالْكَثْرَةُ ) وَالْقَلَّةُ ( بِالْعَرَفِ ) فَمَا يَعْلَمُهُ النَّاسُ قَلِيلًا فَهُوَ قَلِيلٌ ( فَالْخَطَوَتَانِ أَوْ الضَّرْبَتَانِ  
قَلِيلٌ وَالثَّلَاثُ كَثِيرٌ إِنْ تَوَالَتْ ) سَوَاءٌ كَانَتْ مِنْ جَسَسٍ كَثَلَاتٍ خَطَوَاتٍ ، أَوْ أَجْنَسٍ : كَخَطْوَةِ  
وَضْرِبَةِ وَخَلْعِ نَعْلِ ( وَتَبْطُلُ بِالْوُثْبَةِ ) أَيْ الْقَفْزَةِ ( الْفَاحِشَةُ ) صِفَةٌ كَاشِفَةٌ لِأَنَّ الْوُثْبَةَ لَا تَكُونُ  
إِلَّا فَاحِشَةً ( لَا الْحَرَكَاتِ الْخَفِيفَةَ الْمُتَوَالِيَةَ كَتَحْرِيكِ أَصَابِعِهِ ) مِنْ غَيْرِ تَحْرِيكِ كَفِّهِ ( فِي سُبْحَةٍ  
أَوْ حَلَّتْ ) أَوْ تَحْرِيكِ لِسَانِهِ أَوْ أَجْفَانِهِ . وَأَمَّا إِنْ حَزَكَ كَفَّهُ مَعَ أَصَابِعِهِ مِثْلَ مَا فَتَطُلُ بِالثَّلَاثِ  
( فِي الْأَصْحَحِ ) وَمُقَابَلَهُ تَبْطُلُ ( وَسَهْوُ الْفِعْلِ الْكَثِيرِ كَمَثَلِهِ ) فِي بَطْلَانِ الصَّلَاةِ بِالْكَثِيرِ مِنْهُ ( فِي الْأَصْحَحِ )  
وَمُقَابَلَهُ أَنَّ الْكَثِيرَ مِنَ الْفِعْلِ سَهْوٌ لَا يَبْطُلُ ( وَتَبْطُلُ بِقَلِيلِ الْأَكْلِ ) بِالْضَمِّ : أَيْ الْمَأْكُولِ .  
( قُلْتُ : إِنْ كَانَ يَكُونُ نَاسِيًا ) لِلصَّلَاةِ ( أَوْ جَاهِلًا تَحْرِيمُهُ ، وَاللَّهُ أَعْلَمُ ) أَمَّا الْكَثِيرُ فَتَطُلُ بِهِ بِخِلَافِ  
الصَّوْمِ ، وَصَرَّحَ الْقَلْبُ وَالْكَثْرَةُ الْعَرَفُ ( فَلَوْ كَانَ فِيهِ سُكْرَةٌ فَلَعَنَ ) بِكُسْرِ اللَّامِ وَفَتْحِهَا ( ذَوْبَهَا  
بَطَلَتْ فِي الْأَصْحَحِ ) وَمُقَابَلَهُ لَا تَبْطُلُ ، فَالتَّوَقُّفُ عَنِ الْمَفْطَرِ شَرْطٌ كَالْتَّوَقُّفِ عَنِ الْأَفْعَالِ الْكَثِيرَةِ ( وَيُسْنَى  
لِلْمُصَلِّيِ ) إِذَا تَوَجَّهَ ( إِلَى جِدَارٍ أَوْ سَارِيَةٍ ) عَلَى جِهَةِ السَّنَةِ فِي السُّتْرَةِ ( أَوْ عَصَا مَغْرُوزَةٍ )  
عِنْدَ عَجْزِهِ عَنِ الْجِدَارِ وَالسَّارِيَةِ ( أَوْ بَسَطَ مُصَلِّيٌ ) كَسَجَادَةٍ عِنْدَ عَجْزِهِ عَنِ الْعَصَا ( أَوْ خَطَّ قِبَالَتَهُ )  
أَيْ تَجَاهَهُ خَطًّا طَوِيلًا يُمَيِّنُ جِهَةَ الْقِبْلَةِ وَمَوْقِفَ الْمُصَلِّيِ عِنْدَ عَجْزِهِ عَنِ الْمُصَلِّيِ ، فَإِذَا فَعَلَ بِالسَّنَةِ  
كَذَلِكَ سَنَ لَهُ ( دَفْعَ الْمَاءِ ) بَيْنَهُ وَبَيْنَهَا ( وَالصَّحِيحُ تَحْرِيمُ الْمُرُورِ حِينَئِذٍ ) أَيْ حِينَ سَنَ  
الدَّفْعِ ، وَهُوَ إِذَا تَوَجَّهَ لَهَا تَقَدَّمَ وَلَمْ يَقْصُرِ الْمُصَلِّيُ بِوُقُوفِهِ فِي قَارِعَةِ الطَّرِيقِ وَلَمْ يَتْبَاعِدْ عَنِ السُّتْرَةِ  
فَإِنْ اخْتَلَّ شَرْطُ ذَلِكَ لَمْ يَحْرَمِ الْمُرُورُ ، وَلَكِنْ الْأَوَّلَى تَرْكُهُ . ( قُلْتُ : يَكْرَهُ الْإِلْتِمَاتُ ) بِوَجْهِهِ  
فِي الصَّلَاةِ يَمْنَةً أَوْ يَسْرَةً ( لَا الْحَاجَةَ ) وَأَمَّا هَذَا فَلَا يَكْرَهُ ( وَ ) يَكْرَهُ ( رَفْعَ بَصَرِهِ إِلَى السَّمَاءِ )  
وَلَوْ أَعْيَى ، وَيَكْرَهُ نَظْرَ مَا يَلْهَى عَنِ الصَّلَاةِ ( وَ ) يَكْرَهُ ( كَفَّ شَعْرِهِ أَوْ تَوْبَهُ ) فَيَسْكُرُهُ أَنْ  
يُصَلِّيَ وَشَعْرَهُ مَرْدُودٌ تَحْتَ عِمَامَتِهِ أَوْ تَوْبَهُ أَوْ كَفَّهُ مَشْمُورٌ ( وَ ) يَكْرَهُ ( وَضَعَ يَدِهِ عَلَى فَمِهِ بِالْحَاجَةِ )  
فَإِنْ كَانَ هَذَا إِذَا تَنَابَّاهُ فَانْهَ لَا يَكْرَهُ بَلْ يَسْتَحِبُّ ( وَ ) يَكْرَهُ ( الْقِيَامُ عَلَى رِجْلٍ ) وَاحِدَةً  
( وَ ) تَكْرَهُ ( الصَّلَاةُ حَاقِنًا ) أَيْ مَدَافِعًا لِلْيُولِ ( أَوْ حَاقِبًا ) أَيْ مَدَافِعًا لِلْعَاطَةِ أَوْ خَازِقًا : أَيْ



أَوْ بِحَضْرَةِ طَعَامٍ يَتَوَقُّ إِلَيْهِ ، وَأَنْ يَبْصُقَ قَبْلَ وَجْهِهِ ، أَوْ عَنْ يَمِينِهِ وَوَضَعَ يَدَيْهِ عَلَى خَاصِرَتَيْهِ ، وَالْمُبَالَغَةُ فِي خَفْضِ الرَّأْسِ فِي رُكُوعِهِ ، وَالصَّلَاةُ فِي الْحَمَامِ ، وَالطَّرِيقِ ، وَالزَّبَلَةِ ، وَالْكَنِيسَةِ ، وَعَطْنِ الْأَبْلِ ، وَالْمَقْبَرَةِ الطَّاهِرَةِ ، وَاللَّهُ أَعْلَمُ .

## باب

مُجُودُ السَّهْوِ سُنَّةٌ عِنْدَ تَرْكِ مَأْمُورٍ بِهِ ، أَوْ فِعْلٍ مَنْهَجِيٍّ عَنْهُ ، فَأَلَاوُلُ إِنْ كَانَ رُكْنًا وَجَبَ تَدَارُكُهُ ، وَقَدْ يُشْرَعُ السُّجُودُ كَزِيَادَةٍ حَصَلَتْ بِتَدَارُكِ رُكْنٍ كَمَا سَبَقَ فِي التَّرْتِيبِ ، أَوْ بَعْضًا وَهُوَ الْقُنُوتُ أَوْ قِيَامُهُ ، أَوِ التَّشَهُدُ الْأَوَّلُ ، أَوْ قُعُودُهُ وَكَذَا الصَّلَاةُ عَلَى النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ فِيهِ فِي الْأَظْهَرِ سَجْدَةٌ ، وَقِيلَ إِنْ تَرَكَ

مَدَافِعَ الرُّجْحِ ، أَوْ حَاقًا : أَي مَدَافِعَا لَهَا ( أَوْ بِحَضْرَةِ طَعَامٍ يَتَوَقُّ إِلَيْهِ ) أَي يَشْتَاقُهُ ( وَ ) يَكْرَهُ ( أَنْ يَبْصُقَ قَبْلَ وَجْهِهِ أَوْ عَنْ يَمِينِهِ ) وَيَكْرَهُ ذَلِكَ فِي غَيْرِ الصَّلَاةِ إِذَا كَانَ جِهَةَ الْقِبْلَةِ أَوْ عَنْ يَمِينِهِ ( وَ ) يَكْرَهُ ( وَضَعَ يَدَيْهِ عَلَى خَاصِرَتَيْهِ ) لَغَيْرِ ضَرُورَةٍ أَوْ حَاجَةٍ ( وَ ) تَكْرَهُ ( الْمُبَالَغَةَ فِي خَفْضِ الرَّأْسِ ) عَنِ الظَّهْرِ ( فِي رُكُوعِهِ ) وَخَفْضِ الرَّأْسِ مَكْرُوهٌ وَلَوْ مِنْ غَيْرِ مَبَالَغَةٍ ( وَ ) تَكْرَهُ ( الصَّلَاةَ فِي الْحَمَامِ ) وَلَوْ فِي مَسْلُخَةٍ ( وَ ) فِي ( الطَّرِيقِ ) إِذَا كَانَ فِي الْبَنِيَانِ . وَأَمَّا فِي الْبَرِيَةِ فَلَا تَكْرَهُ ( وَ ) تَكْرَهُ فِي ( الْمَزْبَلَةِ ) مَوْضِعَ الزَّبَلِ ( وَ ) فِي ( الْكَنِيسَةِ ) مَعْبَدُ النَّصَارَى ، وَفِي الْبَيْعَةِ مَعْبَدُ الْيَهُودِ ، وَفِي كُلِّ مَعْبَدٍ لِلشُّرْكَ ( وَ ) فِي ( عَطْنِ الْأَبْلِ ) وَهُوَ الْمَوْضِعُ الَّذِي تَنْجِي إِلَيْهِ الْأَبْلُ الشَّارِبَةُ لِيَشْرَبَ غَيْرَهَا ( وَ ) تَكْرَهُ فِي ( الْمَقْبَرَةِ الطَّاهِرَةِ ) أَيِ الَّتِي لَمْ تَنْبُشْ ، وَأَمَّا الَّتِي نَبُشَتْ فَلَا تَصِحُّ الصَّلَاةُ فِيهَا بِغَيْرِ حَائِلٍ ( وَاللَّهُ أَعْلَمُ ) وَيَكْرَهُ اسْتِقْبَالَ الْقَبْرِ فِي الصَّلَاةِ إِذَا قَبِرَ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ ، وَكَذَا قَبْرَ غَيْرِهِ مِنَ الْأَنْبِيَاءِ فَيَحْرَمُ .

## (باب) فِي مَقْتَضَى سَجُودِ السَّهْوِ وَحُكْمِهِ وَمَحَلِّهِ

( سَجُودُ السَّهْوِ ) فِي الصَّلَاةِ ( سُنَّةٌ عِنْدَ تَرْكِ مَأْمُورٍ بِهِ أَوْ فِعْلٍ مَنْهَجِيٍّ عَنْهُ ) فِيهَا وَلَوْ بِالشُّكِّ ( فَأَلَاوُلُ ) وَهُوَ تَرْكُ الْمَأْمُورِ بِهِ ( إِنْ كَانَ رُكْنًا وَجَبَ تَدَارُكُهُ ) بِفِعْلِهِ ( وَقَدْ يُشْرَعُ ) مَعَ تَدَارُكِهِ ( السُّجُودُ كَزِيَادَةٍ حَصَلَتْ بِتَدَارُكِ رُكْنٍ ) كَمَا إِذَا سَهَا عَنْ الرُّكُوعِ وَسَجَدَ ثُمَّ تَذَكَّرَ فَانْهَضَ يَتَدَارَكُ الرُّكُوعَ وَلَسَكَنَ يَسْجُدُ لِلْسَّهْوِ لَزِيَادَةِ السُّجُودِ ( كَمَا سَبَقَ فِي التَّرْتِيبِ ) وَقَدْ لَا يُشْرَعُ السُّجُودُ كَمَا إِذَا تَرَكَ السَّلَامَ ثُمَّ تَذَكَّرَ عَنْ قُرْبٍ ( أَوْ ) كَانَ الْمُتْرَكُ ( بَعْضًا ، وَهُوَ الْقُنُوتُ ) الرَّائِبُ قُنُوتِ الْمَسْبُوحِ وَقُنُوتِ الْوُتْرِ فِي النِّصْفِ الثَّانِي مِنْ رَمَضَانَ ، وَتَرَكَ بَعْضَ الْقُنُوتِ كَتَرَكَ كَلَهُ ( أَوْ قِيَامَهُ ) أَيِ الْقُنُوتِ ( أَوِ التَّشَهُدِ الْأَوَّلِ ) وَتَرَكَ بَعْضَهُ كَتَرَكَ كَلَهُ ( أَوْ قُعُودَهُ ) أَيِ التَّشَهُدِ الْأَوَّلِ ( وَكَذَا الصَّلَاةُ عَلَى النَّبِيِّ ﷺ فِيهِ ) أَيِ التَّشَهُدِ الْأَوَّلِ ( فِي الْأَظْهَرِ ) بِنَاءٌ عَلَى أَنَّهَا سُنَّةٌ فِيهِ ، وَمُقَابَلَةٌ لَا يَسْجُدُ لِتَرْكِهَا فِيهِ ( سَجْدَةً ) لِتَرْكِ الْمَذْكُورَاتِ وَإِنْ كَانَ عَمْدًا ( وَقِيلَ إِنْ تَرَكَ ) شَيْئًا عَمْدًا ذَكَرَ

عَمْدًا فَلَا . قُلْتُ : وَكَذَا الصَّلَاةُ عَلَى الْآلِ حَيْثُ سَنَّاهَا ، وَاللَّهُ أَعْلَمُ : وَلَا تُجْبَرُ سَائِرُ  
السَّنَنِ . وَالثَّانِي : إِنْ لَمْ يَبْطُلْ عَمْدُهُ كَالِائْتِنَاتِ وَالْخَطَوَتَيْنِ لَمْ يَسْجُدْ لِسَهْوِهِ ، وَإِلَّا سَجَدَ  
إِنْ لَمْ يَبْطُلْ لِسَهْوِهِ كَكَلَامٍ كَثِيرٍ فِي الْأَصَحِّ ، وَتَطْوِيلِ الرُّكْنِ الْقَصِيرِ يُبْطِلُ عَمْدُهُ فِي  
الْأَصَحِّ فَيَسْجُدُ لِسَهْوِهِ ، فَلَا عِنْدَ الْإِسْنِ قَصِيرٌ وَكَذَا الْجُلُوسُ بَيْنَ السَّجْدَتَيْنِ فِي الْأَصَحِّ ،  
وَلَوْ نَقَلَ رُكْنًا قَوْلِيًّا كَفَاتِحَةٍ فِي رُكُوعٍ أَوْ تَشَهُّدٍ لَمْ يَبْطُلْ بِعَمْدِهِ فِي الْأَصَحِّ ، وَيَسْجُدُ  
لِسَهْوِهِ فِي الْأَصَحِّ ، وَعَلَى هَذَا تُسْتَنْتَى هَذِهِ الصُّورَةُ مِنْ قَوْلِنَا : مَا لَا يَبْطُلُ عَمْدُهُ لَاسْجُودَ  
لِسَهْوِهِ ، وَلَوْ تَنَبَّأَ التَّشَهُّدُ الْأَوَّلُ فَدَكَرَهُ بَعْدَ انْتِصَابِهِ لَمْ يَبْطُلْ لَهُ ، فَإِنْ عَادَ عَالِمًا بِتَحْرِيمِهِ  
بَطَلَتْ ، أَوْ نَاسِيًّا فَلَا ، وَيَسْجُدُ لِسَهْوِهِ ، أَوْ جَاهِلًا فَكَذَا فِي الْأَصَحِّ ، وَلِلْمَأْمُومِ الْعُودُ  
يَلْتَابِعُهُ إِمَامِهِ فِي الْأَصَحِّ . قُلْتُ : الْأَصَحُّ وَجُوبُهُ ، وَاللَّهُ أَعْلَمُ ، وَلَوْ نَذَرَ

(عمدا فلا) يسجد . (قلت : وكذا الصلاة على الآل) يسجد لتركها (حيث سنناها والله أعلم) وذلك  
بعد التشهد الأخير وبعد القنوت ، وخمسة الأجزاء التي ذكرها ستة : القنوت ، وقيامه ، والتشهد  
الأول ، وقعوده ، والصلاة على النبي ﷺ بعده وعلى الآل بعد الأخير ، ويزاد عليها الصلاة والسلام  
على النبي ﷺ وآله وصحبه بعد القنوت ، وهذه ستة آخر (ولا تجبر سائر السنن) أي باقيها إذا  
تركت بالسجود (والثاني) وهو فعل المنهي عنه (ان لم يبطل عمده كالائتنات والخطوتين لم  
يسجد لسهوه ، والا) بأن أبطل عمده ركوع أو سجود زائدتين (سجد) لسهوه (ان لم يبطل  
بسهوة ككلام كثير) والتمثيل بذلك (في الأصح) وقد تقدم أن مقابله يقول : لا يبطل بالكلام  
الكثير سهوا (وتطويل الركن القصير يبطل عمده في الأصح فيسجد لسهوه) ومقابل الأصح  
لا يبطل عمده ويسجد لسهوه (فلا اعتدال قصير ، وكذا الجلوس بين السجدين) قصير (في  
الأصح) ومقابله أنه تطويل (ولو نقل ركنًا قوليًا) غير سلام واحرام إلى ركن طويل (كفاتحة  
في ركوع أو تشهد لم يبطل بعمره) بخلاف نقل الركن الفعلي (في الأصح) ومقابله يبطل . أما  
نقل السلام ، وكذا تكبيرة الاحرام فيبطل (و) مع ذلك (يسجد لسهوه) ولعمده أيضا (في  
الأصح) ومقابله لا يسجد (وعلى هذا) أي الأصح (تستثنى هذه الصورة من قولنا ما لا يبطل  
عمده لا سجود لسهوه) وهناك مسائل غيرها (ولو سئى التشهد الأول فدكره بعد انتصابه لم  
يعد له) أي يحرم عليه العود (فان عاد عالما بتحريمه بطلت ، أو ناسيا) أنه في الصلاة (فلا)  
يُبطل (ويسجد لسهوه ، أو جاهلا) بالتحريم (فكذا) لا تطل (في الأصح) ويزامه القيام  
عند العلم ، ومقابل الأصح يبطل لتقصيره ، وهذا في غير المأموم . أما هو فلا يتخلف عن إمامه  
فان تخلف بطلت (وللمأموم) اذا انتصب ناسيا وجلس امامه للتشهد الأول (العود لمتابعة امامه  
في الأصح) ومقابله ليس له العود بل ينتظر مامه قائما (قلت : الأصح وجوبه) أي العود  
(والله أعلم) فان لم يعد بطلت صلاته اذا لم ينو المفارقة . أما اذا تعمد المأموم الترك فلا يلزمه العود  
بل يسن ، ولو ركع قبل إمامه ناسيا تجبر بين العود والانتظار ، أو عامدا سن له العود (ولو نذر

قَبْلَ اَنْتَصَابِهِ عَادَ لِلتَّشَهُدِ ، وَيَسْجُدُ اِنْ كَانَ صَارَ إِلَى الْقِيَامِ أَقْرَبَ ، وَلَوْ نَهَضَ عَمْدًا فَقَادَ بَطَلَتْ اِنْ كَانَ إِلَى الْقِيَامِ أَقْرَبَ ، وَلَوْ نَسِيَ قُنُوتًا فَذَكَرَهُ فِي سُجُودِهِ لَمْ يَعُدْ لَهُ أَوْ قَبْلَهُ عَادَ ، وَيَسْجُدُ لِلسَّهْوِ اِنْ بَلَغَ حَدَّ الرَّكَعِ ، وَلَوْ شَكَّ فِي تَرْكِ بَعْضِ سَجْدَةٍ ، أَوْ ارْتِكَابِ مَنْهِيٍّ فَلَا ، وَلَوْ سَهَا وَشَكَّ هَلْ سَجَدَ فَلْيَسْجُدْ ، وَلَوْ شَكَّ أَصْلَى ثَلَاثًا أَمْ أَرْبَعًا أَتَى بِرَكْعَةٍ وَسَجَدَ ، وَالْأَصَحُّ أَنَّهُ يَسْجُدُ وَإِنْ زَالَ شَكُّهُ قَبْلَ سَلَامِهِ ، وَكَذَا حُكْمُ مَا يُصَلِّيهِ مُتَرَدِّدًا وَاحْتَمَلَ كَوْنَهُ زَائِدًا ، وَلَا يَسْجُدُ لِمَا يَجِبُ بِكُلِّ حَالٍ إِذَا زَالَ شَكُّهُ ، مِثَالُهُ شَكٌّ فِي الثَّالِثَةِ أَمَّا الثَّانِيَةُ أَمْ رَابِعَةٌ فَتَذَكَّرَ فِيهَا لَمْ يَسْجُدْ ، أَوْ فِي الرَّابِعَةِ سَجَدَ ، وَلَوْ شَكَّ بَعْدَ السَّلَامِ فِي تَرْكِ فَرَضٍ لَمْ يُؤْتِرْ عَلَى الْمَشْهُورِ ، وَسَهْوُهُ حَالٌ قُدُوتِهِ يَحْتَمِلُهُ إِمَامُهُ ، فَلَوْ ظَنَّ سَلَامَهُ فَسَلَّمَ فَبَانَ خِلَافُهُ سَلَّمَ مَعَهُ وَلَا سَجُودَ ، وَلَوْ ذَكَرَ فِي تَشَهُدِهِ تَرَكَ رُكْنًَا غَيْرَ النِّيَّةِ وَالتَّكْبِيرَةِ قَامَ بَعْدَ سَلَامِ إِمَامِهِ إِلَى رَكَعَتِهِ وَلَا يَسْجُدُ ، وَسَهْوُهُ بَعْدَ سَلَامِهِ لَا يَحْتَمِلُهُ ، فَلَوْ سَلَّمَ الْمَسْبُوقُ بِسَلَامِ إِمَامِهِ بَنَى وَسَجَدَ ،

قبل انتصابه (سعدا للشهد الأول (عاد للشهد) أي جاز له ذلك (ويسجد) للسهو (ان كان صار الى القيام أقرب) منه الى القعود . أما اذا كان الى القعود أقرب أو على السواء فلا يسجد (ولو نهض عمدا فعاد بطلت ان كان الى القيام أقرب) من القعود (ولو نسي قنوتا فذكره في سجوده لم يعد له أو قبله) أي السجود بأن لم يضع جميع أعضاء السجود (عاد) أي جاز له العود (ويسجد للسهو ان بلغ حد الركع) أي أقل الركوع (ولو شك في ترك بعض) معين كقنوت (سجد) للسهو (أو) شك في (ارتكاب منهي) عنه (فلا) يسجد (ولو سها وشك هل سجد) للسهو أو لا (فليسجد ، ولو شك أصلي ثلاثا أم أربعا أتى بركة وسجد) للسهو ، ولا يرجع الى ظنه ولا الى قول غيره ما لم يبلغوا حد التواتر (والأصح أنه يسجد وان زال شكه قبل سلامه) بأن تذكر أنها رابعة ، ومقابل الأصح لا يعتبر التردد بعد زواله (وكذا حكم ما يصله مترددا واحتمل كونه زائدا) أنه يسجد وان زال شكه (ولا يسجد لما يجب بكل حال اذا زال شكه ، مثاله شك في الثالثة) في نفس الأمر (أثالثة هي أم رابعة ، فتذكر فيها) أي الثالثة قبل أن يقوم الى الرابعة (لم يسجد ، أو) تذكر (في الرابعة سجد) لتردده أنها رابعة أو خامسة (ولو شك بعد السلام في ترك فرض) غير نية وتكبيره اسحرام (لم يؤثر على المشهور) أما اذا شك في النية وتكبيره الاحرام فانه تلزمه الاعادة ، ومقابل المشهور يؤثر الشك بعد السلام كما في صلب الصلاة (وسهو) أي المأموم (حال قدوته يحمله إمامه ، فلو ظن سلامه) أي الامام (فسلم فبان خلافه) أي خلاف ظنه (سلم معه ، ولا سجود) اسهو (ولو ذكر) المأموم (في تشهده ترك ركن غير النية والتكبير) قام بعد سلام إمامه الى ركعته ، ولا يسجد) وأما لو شك في ترك الركن المذکور فانه يأتي به ويسجد للسهو (وسهو بعد سلامه لا يحمله) إمامه (فلو سلم المسبوق بسلام إمامه بنى وسجد) أو ما لو سجده معه لم يسجد

وَيَلْحَقُهُ سَهْوُ إِمَامِهِ ، فَإِنْ سَجَدَ لِرَمَّةٍ مُتَأَنِّتَةٍ ، وَإِلَّا فَيَسْجُدُ عَلَى النَّصِّ ، وَلَوْ اقْتَدَى مَسْبُوقٌ  
بِمَنْ سَهَا بَعْدَ اقْتِدَائِهِ وَكَذَا قَبْلَهُ فِي الْأَصْحَحِّ فَالْمُصَحِّحُ أَنَّهُ يَسْجُدُ مَعَهُ ، ثُمَّ فِي آخِرِ  
صَلَاتِهِ ، فَإِنْ لَمْ يَسْجُدِ الْإِمَامُ سَجْدَةَ آخِرِ صَلَاةٍ نَفْسِهِ عَلَى النَّصِّ ، وَسُجُودُ السَّهْوِ وَإِنْ  
كَثُرَ سَجْدَتَانِ كَسُجُودِ الصَّلَاةِ ، وَالْجَدِيدُ أَنَّ مَحَلَّهُ بَيْنَ تَشْهِيدِهِ وَسَلَامِهِ ، فَإِنْ سَلَّمَ عَمْدًا  
فَاتَ فِي الْأَصْحَحِّ ، أَوْ سَهْوًا وَطَالَ الْفَصْلُ فَاتَ فِي الْجَدِيدِ ، وَإِلَّا فَلَا عَلَى النَّصِّ ، وَإِذَا سَجَدَ  
صَارَ عَائِدًا إِلَى الصَّلَاةِ فِي الْأَصْحَحِّ ، وَلَوْ سَهَا إِمَامُ الْجُمُعَةِ وَسَجَدُوا فَبَانَ فَوْتُهَا أَتَمُّوا ظَهْرًا  
وَسَجَدُوا ، وَلَوْ ظَنَّ سَهْوًا فَسَجَدَ فَبَانَ عَدَمُهُ سَجْدَةً فِي الْأَصْحَحِّ .

## باب

تَسَنُّ سَجَدَاتِ التَّلَاوَةِ : وَهُنَّ فِي الْجَدِيدِ أَرْبَعٌ عَشْرَةٌ : مِنْهَا سَجْدَتَا الْحَجَّ

( ويلحقه سهو إمامه ) غير المحدث . أما المحدث فلا يلحقه سهوه ( فان سجد لزمه متابعه )  
وان لم يعرف أنه سها ، فلو ترك المتابعة بطلت صلاته ( والا ) أى وان لم يسجد امامه ( فيسجد )  
المأموم ( على النص ) وفي قول مخرج لا يسجد ( ولو اقتدى مسبوق بمن سها بعد اقتدائه ،  
وكذا قبله في الأصح ) وسجد الامام ( فالمصحيح أنه ) أى المسبوق . ( يسجد معه ثم في آخر  
صلاته ) ومقابل الصحيح لا يسجد معه ، ولا في آخر صلاة نفسه ( فان لم يسجد الامام سجد )  
المسبوق ( آخر صلاة نفسه على النص ) ومقابلة لا يسجد ( وسجود السهو وان كثر  
سجدتان ) فلو سجد واحدة عازما على انفرادها بطلت صلاته ، وكيفيتهما ( كسجود الصلاة )  
في واجباته ومندوباته وذكره ( والجديد أن محله بين تشهده وسلامه ) ومقابل الجديد قولان  
في القديم : أحدهما ان سها بنقص سجد قبل السلام ، أو بزيادة فعهده . والثاني أنه مخير بين  
التقديم والتأخير ( فان سلم عمدا فات ) السجود ( في الأصح ) ومقابلة أن العمد كالسهو  
( أو سهوا وطال الفصل ) عرفا ( فات في الجديد ) والقديم اذا كان السهو بالنقص لا يفوت  
بالطول ( والا ) بأن لم يطل الفصل ( فلا ) يفوت ( على النص ) وقيل يفوت ( واذا ) لم يطل  
الفصل ، و ( سجد صار عائدا الى الصلاة ) بارادة السجود ، فلو أحسدت حينئذ بطلت  
( في الأصح ) ومقابلة لا يصبر عائدا ولا يضرب الحديث ( ولو سها امام الجمعة وسجدوا فبان فواتها  
أتموا ظهرها وسجدوا ) ثانيا آخر صلاة الظهر ( ولو ظن سهوا فسجد فبان عدمه سجد في الأصح )  
ومقابلة لا يسجد .

## ( باب ) بالتنوين في سجود التلاوة والشكر

( تسنُّ سجدات التلاوة ، وهنَّ في الجديد أربع عشرة : منها سجدتا الحج ) والباقي في

لَا صَ بِلْ هِيَ سَجْدَةٌ سُكْرٍ تُسْتَحَبُّ فِي غَيْرِ الصَّلَاةِ ، وَتَحْرُمُ فِيهَا عَلَى الْأَصَحِّ ، وَتُسَنُّ  
لِلْقَارِئِ وَالْمُسْتَمِعِ ، وَتَتَأَكَّدُ لَهُ بِسُجُودِ الْقَارِئِ . قُلْتُ : وَتُسَنُّ لِلْسَامِعِ ، وَاللَّهُ  
أَعْلَمُ ، وَإِنْ قَرَأَ فِي الصَّلَاةِ سَجْدَةَ الْإِمَامِ وَالْمُنْفَرِدُ لِقِرَائَتِهِ قَطَعُ ، وَالْمَأْمُومُ لِقِرَاءَةِ إِمَامِهِ  
فَإِنْ سَجَدَ إِمَامُهُ فَتَخَلَّفَ أَوْ أَنْعَكَسَ بَطَلَتْ صَلَاتُهُ ، وَمَنْ سَجَدَ خَارِجَ الصَّلَاةِ نَوَى ،  
وَكَبَّرَ لِلْإِحْرَامِ رَافِعًا يَدَيْهِ ، ثُمَّ لِلْهَوِيِّ بِلَا رَفْعٍ . وَسَجْدَةُ كَسَجْدَةِ الصَّلَاةِ وَرَفَعَ  
مُكَبِّرًا وَسَلَّمًا ، وَتَكْبِيرَةُ الْإِحْرَامِ شَرْطٌ عَلَى الصَّحِيحِ ، وَكَذَا السَّلَامُ فِي الْأَظْهَرِ  
وَتَشْتَرِطُ شُرُوطُ الصَّلَاةِ ، وَمَنْ سَجَدَ فِيهَا كَبَّرَ لِلْهَوِيِّ وَلِلرَّفْعِ ، وَلَا يَرْفَعُ يَدَيْهِ .  
قُلْتُ : وَلَا يَجْلِسُ لِلِاسْتِرَاحَةِ ، وَاللَّهُ أَعْلَمُ ، وَيَقُولُ :

الأعراف ، والرعدة ، والنحل ، والاسراء ، ومريم ، والفرقان ، والنمل ، والم تنزيل ، وحم السجدة ،  
والنجم ، والانشقاق ، والعلق ، ومحامدا معلومة ، وأسقط القديم سجديات المفصل (لاص ، بل هي)  
أى سجدة ص (سجدة شكر) لتوبة الله على داود عليه السلام (تستحب في غير الصلاة ، وتحرم  
فيها) وتبطلها (في الأصح) ومقابلها لا تحرم ولا تبطلها . (وتسنن) سجدة التلاوة (للقارئ  
والمستمع) ولو كان القارئ صبيا ميمزا أو امرأة ، لا إذا كان القارئ جنبا أو نائما أو ساهيا أو درة  
مثلا (وتتأكد له) أى المستمع (بسجود القارئ) . قلت : وتسنن للسامع (وهو من لم يقصد  
السمع) (والله أعلم) ولكنها للمستمع أكد (وان قرأ في الصلاة) آية سجدة (سجد الإمام  
والمنفرد لقراءته فقط) فلا يسجد لقراءة غيره ، والا بطلت صلاته إن علم وتعمد (و) يسجد  
(المأْمُوم لقراءة إمامه) ولا يسجد لقراءة نفسه (فان سجد إمامه فتخلف أو انعكس) بأن  
سجد هو دون إمامه (بطلت صلاته) الا اذا نوى المفارقة (ومن سجد) أى أراد السجود  
(خارج الصلاة نوى) سجدة التلاوة (وكبر للإحرام رافعا يديه) ندبا (ثم) كبر للهوى  
بلارفع وسجد كسجدة الصلاة) في جميع الواجبات والسنن (ورفع) رأسه من السجود  
حال كونه (مكبرا) ندبا (وسلم) وجوبا ، فجملة الأركان أربعة : النية ، وتكبيره الاحرام ،  
والسجدة ، والسلام . وأما الرفع من السجود فهو واجب لانتمام السجود ، والجلوس للسلام غير  
متعين لجوازه مضطجعا (وتكبيره الاحرام شرط) مراده لا بد منها ، والا فهي ركن (على  
الصحيح) ومقابلها أنها سنة (وكذا السلام) لا بد منه (في الأظهر) ومقابلها لا يشترط (ومتشترط  
شروط الصلاة) كاستقبال القبلة ، والستر ، والطهارة ، والكف عن مفسدات الصلاة ، ودخول  
الوقت بأن يكون قد قرأ الآية أو سمعها بكاملها (ومن سجد فيها) أى الصلاة (كبر للهوى  
وللرفع) ندبا (ولا يرفع يديه) أى لا يسنن الرفع ، ونوى بقلبه سجود التلاوة وجوبا اذا كان غير  
مأْمُوم ، وبعضهم ذهب الى عدم وجوب النية (قلت . ولا يجلس للاستراحة) بعدها : أى تكره  
هذه الجلسة ولا تبطل (والله أعلم) ويجب أن يقوم منها ثم يركع (ويقول) فيها داخل الصلاة

## باب صلاة المسافر

إِنَّمَا تُقْصَرُ رُبَاعِيَّةٌ مُؤَدَّةٌ فِي السَّفَرِ الطَّوِيلِ الْمُبَاحِ لَا فَائِتَةُ الْحَضَرِ ، وَلَوْ قَصَى  
فَائِتَةُ السَّفَرِ فَلَا ظَهَرَ قَصْرُهُ فِي السَّفَرِ دُونَ الْحَضَرِ ، وَمَنْ سَافَرَ مِنْ بَلَدَةٍ فَأَوَّلُ سَفَرِهِ  
بُجَاوَزُهُ سُورِيهَا ، فَإِنْ كَانَ وَرَاءَهُ عِمَارَةٌ اشْتَرَطَ بُجَاوَزُهَا فِي الْأَصَحِّ . قُلْتُ : الْأَصَحُّ  
لَا يَشْتَرِطُ ، وَاللَّهُ أَعْلَمُ ، فَإِنْ لَمْ يَكُنْ سُورٌ فَأَوَّلُهُ بُجَاوَزَةُ الْعُمُرَانِ ، لَا الْخُرَابِ وَالْبَسَاتِينِ ،  
وَالْقَرِيَّةِ كَبَلْدَةٍ ، وَأَوَّلُ سَفَرٍ سَاكِنِ الْخِيَامِ بُجَاوَزَةُ الْحِلَّةِ ، وَإِذَا رَجَعَ انْتَهَى سَفَرُهُ  
بِبُلُوغِهِ مَا شَرِطَ بُجَاوَزَتُهُ ابْتِدَاءً ، وَلَوْ نَوَى إِقَامَةً أَرْبَعَةَ أَيَّامٍ بِمَوْضِعٍ انْقَطَعَ سَفَرُهُ  
بِوُصُولِهِ ، وَلَا يُحْسَبُ مِنْهَا يَوْمًا دُخُولِهِ وَخُرُوجِهِ عَلَى الصَّحِيحِ ، وَلَوْ أَقَامَ ببلدٍ بِنِسْبَةِ أَنْ  
يَرْحَلَ إِذَا حَصَلَتْ حَاجَةٌ يَتَوَقَّعُهَا كُلَّ وَقْتٍ قَصَرَ ثَمَانِيَةَ عَشَرَ يَوْمًا ، وَقِيلَ

### (باب) كيفية ( صلاة المسافر ) من حيث التقصر والجمع

( إِنَّمَا تُقْصَرُ رُبَاعِيَّةٌ ) فلا تقصر رباعية ولا المغرب ( مؤداة في السفر ) فلا تقصر فائتة  
الحضر في السفر ( الطويل ) فلا قصر في السفر القصير ولو شكاً ( المباح ) أى غير الحرام ،  
سواء كان واجباً أو مندوباً أو مباحاً ، فلا قصر في سفر المعصية ( لا فائتة الحضر ) أى لا تقصر  
إذا قضيت في السفر ( ولو قضى فائتة السفر ) الطويل ( فالأظهر قصره في السفر ) الذى كذلك  
( دون الحضر ) ومقابلته يقصر فيها ، وقيل يتم فيها ، وقيل ان قضائها في ذلك السفر قصره والا  
فلا ( ومن سافر من بلدة ، فأول سفره بمجاورة سورها ) المختص بها ( فإن كان وراءه عِمَارَةٌ اشترط  
بمجاورتها ) أيضاً ( فى الأصح . قلت : الأصح لا يشترط ) بمجاورتها ( والله أعلم ) وكالسور  
البلد والقرية المنهدم ( فإن لم يكن سور فأوله ) أى سفره ( بمجاورة العمران ) حتى لا يبقى  
بيت متصل ولا منفصل ( لا الخراب ) الذى لا عِمَارَةٌ وراءه ( ولا ) البساتين ( ولو فيها قصور تسكن  
في بعض فصول السنة ) والقرية كبلدة ( فيما ذكر ) وأول سفر ساكن الخيام بمجاورة الحلة ( بكسر الحاء  
بيوت يجتمع أهلها للسمر في ناد واحد ، ويستعبر بعضهم من بعض ، ويدخل فيها مصافقها كطرح  
الرماد ، ولا بد من مجاوزة الوادى والهبط ان كان في ربوة ، والصعود ان كان وهدة ) وإذا  
رجع انتهى سفره ببلوغه ما شرط بمجاورته ابتداءً من سور أو غيره ، ففى بلغ السور ولو لم  
يدخل فيه انتهى سفره ( ولو نوى إقامة أربعة أيام ) ببلدائها ( بموضع انقطع سفره بوصوله ) أى  
وصول ذلك الموضع ، ولو أقام أربعة أيام بلائية انقطع سفره بتمامها ( ولا يحسب منها ) أى الأربعة  
( يوماً دخوله وخروجه على الصحيح ) ومقابلته يحسبان ( ولو أقام ببلد بنسبة أن يرحل إذا حصلت  
حاجة يتوقعها كل وقت قصر ثمانية عشر يوماً ) غير يومى الدخول والخروج ( وقيل ) يقصر

أربعة ، وفي قول أبداً ، وقيل الخلاف في حائف القتال ، لا التاجر ونحوه ، ولو علم بقاءها مدة طويلة ، فلا قصر على المذهب .

[فصل] وطويل السفر ثمانية وأربعون ميلاً هاشمية . قلت : وهو مرحلتان بسير الأقال ، والبحر كالبر ، فلو قطع الأميال فيه في ساعة قصر ، والله أعلم ، ويشترط قصد موضع معين أولاً ، فلا قصر للهائم وإن طال تردده ، ولا طالب غريم وأبق يرجع متى وجده ، ولا يعلم موضعه ، ولو كان لقصده طريقان : طويل وقصير فسلك الطويل لغرض كسهولة أو أمن قصر ، وإلا فلا في الأظهر ، ولو تبع العبد أو الزوجة أو الجندي مالك أمره في السفر ، ولا يعرف مقصده ، فلا قصر ، فلو نوا مسافة القصر قصر الجندي دونهما ، ومن قصد سفرًا طويلاً فسار ثم نوى رجوعاً انقطع ، فإن سار فسفر جديد ،

(أربعة) غير يومى الخروج والدخول (وفي قول) يقصر (أبداً ، وقيل الخلاف) المذكور (في حائف القتال ، لا التاجر ونحوه) كالمثقف ، وعلى المعتمد مثل القصر سائر الرخص كالجمع والقطر (ولو علم بقاءها) أى حاجته (مدة طويلة) أربعة أيام (فلا قصر على المذهب) بخلاف المتوقع للحاجة في كل وقت .

[فصل] في شروط القصر (وطويل السفر ثمانية وأربعون ميلاً هاشمية ، ولا يحسب منها الاياب ، وهى ستة عشر فرسخاً وأربعة برد (قلت : وهو) أى السفر الطويل (مرحلتان) وهما سبعمائة بلا ليلة معتدلين (بسير الأقال) أى الدابة المحملة على العادة المعتادة من التزول والاستراحة والأكل والصلاة (والبحر كالبر) في المسافة (فلو قطع الأميال فيه) أى البحر (في ساعة قصر ، والله أعلم) كما يقصر لو قطع المسافة في البر في بعض يوم (ويشترط قصد موضع) معلوم كونه مرحلتين (معين) أو غير معين ، اذ لو علم التابع أن مسير متبوعه لا ينقص عن مرحلتين قصر وان لم يعلم خصوص الموضع (أولاً) أى أول السفر (فلا قصر للهائم) أى من لا يدري أين يتوجه (وان طال تردده ولا طالب غريم وأبق يرجع متى وجده) أى مطلوبه (ولا يعلم موضعه) وان طال سفره (ولو كان لمقصده) بكسر الصاد (طريقان : طويل وقصير ، فسلك الطويل لغرض) ديني أو دنيوي (كسهولة أو أمن قصر ، والا) بأن سلكه لمجرد القصر أو لم يقصد شيئاً (فلا) يقصر (في الأظهر) ومقابله يقصر (ولو تبع العبد أو الزوجة أو الجندي مالك أمره في السفر ولا يعرف مقصده فلا قصر) لهم ان لم يبلغوا مسافة القصر . وأما ان بلغوها فلم يقصر وان لم يقصر متبوعهم ، بخلاف الهائم لا يقصر وان بلغ مسافة القصر (فلو نوا مسافة القصر) وحدهم دون متبوعهم (قصر الجندي) غير المثلث في الديوان (دونهما) لغيرهما فبينهما كالعدم (ومن قصد سفرًا طويلاً فسار ثم نوى رجوعاً) إلى وطنه أو غيره للإقامة (انقطع) سفره اذا كان مستقلاً ما كذا فلا يقصر مادام في ذلك المنزل (فان سار فسفر جديد ،

وَلَا يَتَرَخَّصُ الْعَامِيُّ بِسَفَرِهِ كَأَنَّهُ فِي وَاتِّسَافَةٍ ، كَلَّا أَنْشَأَ مُبَاحًا ثُمَّ جَعَلَهُ مُعَصِيَةً فَلَا يَتَرَخَّصُ فِي الْأَصَحِّ ، وَلَوْ أَنْشَأَ عَاصِيًا ثُمَّ تَابَ فَغَشِيَ السَّفَرُ مِنْ حِينَ التَّوْبَةِ ، وَلَوْ اقْتَدَى بِحُجَّتِهِ لِحُظَّةِ لَزِمَهُ الْإِمَامُ ، وَلَوْ رَعَى الْإِمَامُ الْمُسَافِرَ وَاسْتَحْلَفَ مِنْهُ أَتَمَّ الْمُقْتَدُونَ ، وَكَذَا لَوْ عَلِمَ الْإِمَامُ وَاقْتَدَى بِهِ ، وَلَوْ لَزِمَ الْإِمَامُ مُقْتَدِيًا فَفَسَدَتْ صَلَاتُهُ أَوْ صَلَاةُ إِيَّامِهِ ، أَوْ بَلَى إِمَامُهُ مُحْدَثًا أَتَمَّ ، وَلَوْ اقْتَدَى بِمَنْ ظَنَّهُ مُسَافِرًا فَبَلَغَ مُقِيمًا أَوْ بِمَنْ جَهِلَ سَفَرَهُ أَتَمَّ ، وَلَوْ عَلِمَهُ مُسَافِرًا وَشَكَّ فِي نِيَّتِهِ قَصَرَ ، وَلَوْ شَكَّ فِيهَا ، فَقَالَ : إِنْ قَصَرَ قَصَرْتُ وَإِلَّا أَتَمَمْتُ قَصَرَ فِي الْأَصَحِّ ، وَيُسْتَرْطُ لِلْقَصْرِ نِيَّةٌ فِي الْأَحْرَامِ وَالتَّحَرُّزُ عَنْ مُنَافِيهَا دَوَامًا ، وَلَوْ أُخْرِمَ قَاصِرًا ثُمَّ تَرَدَّدَ فِي أَهْلِهِ يَقْصُرُ أَوْ يُتِمُّ ، أَوْ فِي أَهْلِهِ نَوَى الْقَصَرَ أَوْ قَامَ إِمَامُهُ لِثَلَاثَةِ فَشَكَ هَلْ هُوَ مَتِّمٌ أَمْ سَاهٍ أَتَمَّ ، وَلَوْ قَامَ الْقَاصِرُ لِثَلَاثَةِ عَمْدًا بِلا مُوجِبٍ لِلْإِتِمَامِ بَطَلَتْ صَلَاتُهُ ، وَإِنْ كَانَ سَهْوًا عَادَ وَسَجَدَ لَهُ وَسَلَّمَ ، فَإِنْ أَرَادَ أَنْ يُتِمَّ عَادَ ثُمَّ نَهَضَ مِنْهَا ، وَيُسْتَرْطُ كَوْنُهُ مُسَافِرًا فِي جَمِيعِ صَلَاتِهِ ، فَلَوْ نَوَى الْإِقَامَةَ

وَلَا يَتَرَخَّصُ الْعَامِيُّ بِسَفَرِهِ كَأَنَّهُ فِي وَاتِّسَافَةٍ ( من زوجها فيسقط في السفر أن يكون جائزًا ) فلو أنشأ مُبَاحًا ثم جعله مُعَصِيَةً ( كالسفر لقطع الطريق ) ( فلا ترخص في الأصح ) ومقابله يترخص اكتفاء بكون أوله مُبَاحًا ( ولو أنشأ عَاصِيًا ثُمَّ تَابَ فَغَشِيَ السَّفَرُ مِنْ حِينَ التَّوْبَةِ ) فان كان بينه وبين مقصده مسافة القصر قصر والا فلا . ثم أشار إلى شرط آخر بقوله ( ولو اقتدى بعم لحظته ) أى في جزء من صلاته ( لزمه الاتمام ) وتنعقد صلاة القاصر خلف المتم وتلغو نية القصر ( ولو راعى الإمام ) أى سال من أنه دم ( المسافر واستحلف منها أتم المقتدون ) به نوايا الاقتداء به أم لا ( وكذا لو عاد الإمام واقتدى به ، ولو لزم الاتمام مقتديا ففسدت صلاته أو صلاة إمامه أو بان إمامه محدثًا أتم ، ولو اقتدى بمَنْ ظنَّه مسافرًا فبان مُقِيمًا أَوْ بِمَنْ جَهِلَ سَفَرَهُ ) أى شك في أنه مسافر أو مُقِيم ( أتم ) وان بان مسافرًا ( ولو علمه مسافرًا وشك في نيته ) القصر ( قصر ) ان بان الإمام قاصرا ( ولو شك فيها ، فقال : ان قصر قصرت والا أتمت قصر في الأصح ) ان قصر إمامه ( ويشترط للقصر نيته في الأحرام ) ومثل نية القصر ما لو نوى الظهر مثلا ركعتين أو قال أودى صلاة السفر ( والتحريز عن منافيتها دواما ) أى في دوام الصلاة كنية الاتمام ( ولو أحرم قاصرا ثم تردد في أنه يقصر أو يتم أو في أنه نوى القصر ) أم لا ( أو قام إمامه لثلاثة فشك هل هو متم أم ساه أتم ) في جميع ذلك ، وان بان إمامه ساهيا في الأخيرة ( ولو قام القاصر لثلاثة عَمْدًا بلا موجب للاتمام ) كنيته مثلا ( بطلت صلاته ، وان كان سهوا عاد وسجد له وسلم ، فان أراد أن يعيد تذكره ( أن يتم عاد ) للعود ( ثم نهض منها ) أى ناولا الاتمام ، والجمل كالسهر ( ويشترط كونه ) أى القاصر ( مسافرا في جميع صلاته ، فلو نوى الإقامة ) القاطعة للترخص



فيها أو بلغت سفينته دار إقامته أتم . والقصر أفضل من الإتمام على المشهور إذا بلغ ثلاث مراحل ، والصوم أفضل من الفطر إن لم يتضرر به .  
 [ فصل ] يجوز الجمع بين الظهر والعصر قديماً وتأخيراً . والمغرب والعشاء كذلك في السفر الطويل . وكذا القصر في قول ، فإن كان سائراً وقت الأولى فتأخيرها أفضل ، وإلا ففسادها . وشروط التقديم ثلاثة : البداءة بالأولى ، فلو صلاتها فكانت فسادها فسدت الثانية ، ونية الجمع ، وتحملها أول الأولى ، وتجوز في أثنائها في الأظهر والموالة بأن لا يطول بينهما فصل ، فإن طال ولو بعدد وجب تأخير الثانية إلى وقتها ولا يضر فصل يسير . ويعرف طوله بالعرف . وللتيمم الجمع على الصحيح ، ولا يضر تحلل طلب خفيف ولو جمع ثم علم ترك ركن من الأولى بطلتا ويبيداهما جامعاً ، أو من الثانية ، فإن لم يطل ،

( فيها أو بلغت سفينته دار إقامته أتم ) ويشترط أيضاً للقصر العلم بجوازه ، فلو قصر جاهلاً لم تصح صلاته ( والقصر أفضل من الإتمام على المشهور إذا بلغ ) سفره ( ثلاث مراحل ) إلا الملاح الذي يسافر في البحر بأهله ، ومن لا يزال مسافراً بلا وطن فالإتمام لهما أفضل ، ومقابل المشهور أن الإتمام أفضل ( والصوم أفضل من الفطر ) في السفر ( إن لم يتضرر به ) أما إذا تضرر فالفطر أفضل .

[ فصل ] في الجمع بين الصلاتين ( يجوز الجمع بين الظهر والعصر قديماً ) في وقت الأولى ( وتأخيراً ) في وقت الثانية ( والمغرب والعشاء كذلك ) أي تقديماً وتأخيراً ( في السفر الطويل ) المباح ( وكذا ) يجوز الجمع في السفر ( القصر في قول ) قديم ، والجمع وإن كان جائزاً ، لكن الأفضل تركه إلا الجمع في عرفة ومزدلفة فهو مستحب ( فإن كان سائراً وقت الأولى ) نازلاً في وقت الثانية ( فتأخيرها أفضل ، وإلا ) بأن كان نازلاً وقت الأولى سائراً وقت الثانية ( ففسادها ) أي التقديم أفضل ، وإذا كان سائراً وقتيهما أو نازلاً فيهما فالتأخير أفضل ( وشروط التقديم ثلاثة ) بل أكثر لأنه يشترط زيادة على ما ذكره بقاء السفر إلى عقد الثانية ، وعدم دخول وقتها قبل فراغها وتيقن صحة الأولى . وتيقن نية الجمع ( البداءة بالأولى ) فلو صلى العصر قبل الظهر لم تصح ( فلو صلاهما فكانت فسادها ) أي الأولى بفوات شرط أو ركن ( فسدت الثانية ، و ) ثانياً الشروط ( نية الجمع وتحملها ) الأكمل ( أول الأولى ، وتجوز في أثنائها في الأظهر ) ومقابلها لا يجوز كالقصر ( و ) نالها ( الموالة ) بأن لا يطول بينهما فصل ، فإن طال ولو بعدد كسهو واغماء ( وجب تأخير الثانية إلى وقتها ، ولا يضر فصل يسير ويعرف طوله بالعرف ، وللتيمم الجمع على الصحيح ، ولا يضر تحلل طلب خفيف ) ومقابل الصحيح يضر ( ولو جمع ثم علم ترك ركن من الأولى بطلتا ويبيداهما جامعاً ) إن شاء ( أو ) علم تركه ( من الثانية فإن لم يطل ) الفصل بين سلامه من الثانية وتذكر المتروك

تَدَارُكُ ، وَإِلَّا فَبَاطِلَةٌ وَلَا جَمْعُ ، وَلَوْ جَهِلَ أَحَدُهُمَا لَوَقَّعْتَهُمَا . وَإِذَا أُخِّرَ الْأَوَّلَى لَمْ يَجِبِ  
التَّرْتِيبُ وَالْمُؤَالَاةُ وَنِيَّةُ الْجَمْعِ عَلَى الصَّحِيحِ . وَيَجِبُ كَوْنُ التَّأْخِيرِ بِنِيَّةِ الْجَمْعِ ، وَإِلَّا  
فَيَعْصَى ، وَتَسْكُونُ قَضَاءُ ، وَلَوْ جَمَعَ تَقْدِيمًا فَصَارَ بَيْنَ الصَّلَاتَيْنِ مُقِيمًا بَطَلَ الْجَمْعُ . . . وَفِي  
الثَّانِيَةِ وَبَعْدَهَا لَا يَبْطُلُ فِي الْأَصَحِّ ، أَوْ تَأْخِيرًا فَأَقَامَ بَعْدَ فَرَاغِهِمَا لَمْ يُوْثِّرْ ، وَقَبْلَهُ  
يَجْعَلُ الْأَوَّلَى قَضَاءً . وَيَجُوزُ الْجَمْعُ بِالْمَطَرِ تَقْدِيمًا . وَالْجَدِيدُ مَنَعُهُ تَأْخِيرًا . وَشَرَطُ التَّقْدِيمِ  
وُجُودُهُ أَوَّلَهُمَا ، وَالْأَصَحُّ اشْتِرَاطُهُ عِنْدَ سَلَامِ الْأَوَّلَى . وَالتَّلَجُّ وَالْبَرْدُ كَمَطَرٍ إِنْ ذَابَا ،  
وَالْأَظْهَرُ تَخْصِصُ الرُّخْصَةِ بِالصَّلَاةِ جَمَاعَةً بِمَسْجِدٍ بَعِيدٍ يَتَأَذَى بِالْمَطَرِ فِي طَرِيقِهِ .

### باب صلاة الجمعة

إِنَّمَا تَتَعَيَّنُ عَلَى كُلِّ مُسْكَلَفٍ حُرٍّ ذَكَرٍ مُقِيمٍ بِلَا مَرَضٍ وَنَحْوِهِ ،

( تَدَارُكُ ) مَا فَاتَهُ وَحَتَّى ( وَالْأَوَّلَى ) بِأَنْ طَالَ الْفَصْلُ ( فَبَاطِلَةٌ وَلَا جَمْعُ ) لَطَوَّلَ الْفَصْلُ بَهَا فَيَعِيدُهَا  
فِي وَقْتِهَا ( وَلَوْ جَهِلَ ) كَوْنُ الْمَتْرُوكِ مِنْ أَمْنِهَا ( أَعَادَهَا لَوَقَّعْتَهُمَا ، وَإِذَا أُخِّرَ الْأَوَّلَى ) إِلَى وَقْتِ  
الثَّانِيَةِ ( لَمْ يَجِبِ التَّرْتِيبُ وَالْمُؤَالَاةُ وَنِيَّةُ الْجَمْعِ عَلَى الصَّحِيحِ ) فِي الثَّلَاثِ ، وَمُقَابِلُهُ يَجِبُ جَمْعُ ذَلِكَ  
( وَيَجِبُ كَوْنُ التَّأْخِيرِ بِنِيَّةِ الْجَمْعِ ) قَبْلَ خُرُوجِ وَقْتِ الْأَوَّلَى ( وَالْأَوَّلَى ) بِأَنْ أُخِّرَ مِنْ غَيْرِ نِيَّةِ الْجَمْعِ  
الْمُعْتَبَرَةِ ( فَيَعْصَى وَتَسْكُونُ قَضَاءُ ، وَلَوْ جَمَعَ تَقْدِيمًا فَصَارَ بَيْنَ الصَّلَاتَيْنِ مُقِيمًا ) كَانَ نَوَى الْإِقَامَةَ  
أَوْ وَصَلَتْ سَفِينَتُهُ الْمَقْصِدَ ( بَطَلَ الْجَمْعُ ) فَيُؤَخَّرُ الثَّانِيَةُ لَوَقْتِهَا وَلَا تَتَأَثَّرُ الْأَوَّلَى ( وَفِي الثَّانِيَةِ وَبَعْدَهَا )  
لَوْ صَارَ مُقِيمًا ( لَا يَبْطُلُ فِي الْأَصَحِّ ) وَمُقَابِلُهُ يَبْطُلُ فِيهِمَا ( أَوْ ) جَمَعَ ( تَأْخِيرًا فَأَقَامَ بَعْدَ فَرَاغِهِمَا  
لَمْ يُوْثِّرْ ، وَقَبْلَهُ ) أَى فَرَاغَهُمَا ( يَجْعَلُ الْأَوَّلَى قَضَاءً ) فِي جَمْعِ التَّقْدِيمِ يَكْتَفَى بِدَوَامِ السَّفَرِ إِلَى عَقْدِ  
الثَّانِيَةِ ، وَفِي جَمْعِ التَّأْخِيرِ لَا يَدَّ مِنْ دَوَامِهِ إِلَى تِمَامِهِمَا ، وَالْأَوْقَفُ الْأَوَّلَى قَضَاءً ( وَيَجُوزُ الْجَمْعُ بِالْمَطَرِ  
تَقْدِيمًا ، وَالْجَدِيدُ مَنَعُهُ تَأْخِيرًا ) وَالْقَدِيمُ جَوَازُهُ فَيَصِلُ الْأَوَّلَى مَعَ الثَّانِيَةِ فِي وَقْتِهَا سِوَاهُ اتِّصَالِ الْمَطَرِ  
أَمْ انْقِطَاعِ ( وَشَرَطُ التَّقْدِيمِ وَجُودُهُ ) أَى الْمَطَرِ ( أَوَّلَهُمَا ) أَى الصَّلَاتَيْنِ ( وَالْأَصَحُّ اشْتِرَاطُهُ عِنْدَ  
سَلَامِ الْأَوَّلَى ) وَلَا يَصْرُ انْقِطَاعُهُ فِيهَا عَدَا ذَلِكَ وَمُقَابِلُ الْأَصَحِّ لَا يَشْتَرِطُ وَجُودَهُ عِنْدَ السَّلَامِ  
وَقَوَى الْمَطَرِ وَضَعِيفُهُ إِذَا بَلَ الثَّوْبُ سِوَاهُ ( وَالتَّلَجُّ وَالْبَرْدُ كَمَطَرٍ إِنْ ذَابَا ) فَإِنْ لَمْ يَذُوبَا فَلَا جَمْعَ فِيهِمَا  
( وَالْأَظْهَرُ تَخْصِصُ الرُّخْصَةِ بِالصَّلَاةِ جَمَاعَةً بِمَسْجِدٍ بَعِيدٍ يَتَأَذَى بِالْمَطَرِ فِي طَرِيقِهِ ) بِخِلَافِ مَنْ  
يَصِلُ فِي يَتِهِ أَوْ يَمْنَى إِلَى الْمَسْجِدِ فِي كُنْ أَوْ كَانَ الْمَسْجِدُ بَابَ دَارِهِ فَلَا يَرُخَّصُ ، وَمُقَابِلُ الْأَظْهَرِ  
يَرُخَّصُ فِي ذَلِكَ .

### باب صلاة الجمعة

هِيَ بَعْضُ الْمِيمِ وَسُكُونُهَا ، وَبِوَجْهِهَا أَفْضَلُ أَيَّامِ الْأَسْبُوعِ ( إِنَّمَا تَتَعَيَّنُ ) أَى نَجِبٌ وَجُوبٌ عَيْنٌ  
( عَلَى كُلِّ ) مُسْلِمٍ ( بِكُلِّ حُرٍّ ذَكَرٍ مُقِيمٍ بِلَا مَرَضٍ وَنَحْوِهِ ) تَكُوفٌ فَلَا جَمْعَةَ عَلَى صَبِيٍّ وَجَحْتُونَ

وَلَا جُمُعَةٌ عَلَى قُلُوبِهِمْ فِي تَرْكِ الْجَمَاعَةِ ، وَالْمَسْكَاةِ وَكَذًا مِنْ بَعْضِهِ رَقِيقٌ  
عَلَى الصَّحِيحِ ، وَمَنْ تَحْتَ ظَهْرِهِ مَحْتٌ لُجْمَتُهُ ، وَلَهُ أَنْ يَنْصَرِفَ مِنَ الْجَامِعِ إِلَّا  
لِلرَّيْضِ وَنَحْوِهِ فَتَحْرُمُ انْصِرَافُهُ إِنْ دَخَلَ الْوَقْتُ إِلَّا أَنْ يَزِيدَ ضَرَرُهُ بِانْتِظَارِهِ . وَتَلْزَمُ  
الشَّيْخَ الْهَرَمَ وَالزَّمَانَ وَجَدًا مَرَكَبًا وَلَمْ يَشُقَّ الرُّكُوبُ وَالْأَعْمَى يَجِدُ قَائِدًا ، وَأَهْلُ  
الْقُرْبَى إِنْ كَانَ فِيهِمْ جَمْعٌ تَصِيحُ بِهِ الْجُمُعَةُ أَوْ بَلْفُهُمْ صَوْتٌ عَالٍ فِي هَدْوٍ مِنْ طَرَفٍ  
يَلْزِمُ لِبَلَدِ الْجُمُعَةِ لَزِمَتُهُمْ ، وَإِلَّا فَلَا ، وَيَحْرُمُ عَلَى مَنْ لَزِمَتْهُ السَّفَرُ بَعْدَ الزَّوَالِ إِلَّا أَنْ  
تُمْسِكَ الْجُمُعَةُ فِي طَرِيقِهِ أَوْ يَنْصَرِفَ بِتَخْلُفٍ عَنِ الرَّقَّةِ ، وَقَبْلَ الزَّوَالِ كَبْتِهِ فِي الْجَدِيدِ  
إِنْ كَانَ السَّفَرُ مُبَاحًا ، وَإِنْ كَانَ طَاعَةً حَازَ . قُلْتُ : الْأَصَحُّ أَنَّ الطَّاعَةَ كَالْمَسْأَلَةِ ، وَاللَّهُ  
أَعْلَمُ . وَمَنْ لَا جُمُعَةَ عَلَيْهِمْ تُسَنُّ الْجَمَاعَةُ فِي ظَهْرِهِمْ فِي الْأَصَحِّ

ولا على عبد ولا امرأة ولا على مسافر سافر مباحا ولو قسيرا ، ولا على صريض ( ولا جمعة على معذور  
بمريض في ترك الجماعة ) مما يتصور في الجمعة ( والمسكاتب ) لاجعة عليه ( وكذا من بعضه  
رقيق على الصحيح ) ومقابل له أن كانت بينه وبين سيده مهاباة ووقعت الجمعة في نوبته وجبت  
عليه ( ومن تحت ظهره ) ممن لاجعة عليه كالصبي والعبد والمرأة والمسافر بخلاف المجنون ( محض  
جمعه ) وأجوز أنه عن الظهر ( وله أن ينصرف من الجامع ) قبل فعلها ( إلا للمريض ونحوه )  
كالأعمى ( فيحرم انصرافه إن دخل الوقت ) قبل انصرافه ( إلا أن يزيد ضرره بانتظاره )  
فعلها فلا الانصراف قبل أن يدخل فيها . وأما بعد الدخول فيها فليس للمريض وللأعبد والمرأة  
والمسافر الانصراف ولا قبلها ظهرا ( وتلزم الشيخ الهرم والزمن إن وجدا مراكبا ولم يشق الركوب )  
عليهما مشقة كشقة المشى في الوحل . والشيخ من جاوز الأربعين ، والهرم أقصى السكبر ، والزمانة  
الابتلاء ( و ) تلزم ( الأعمى ) في حال كونه ( يجد قائدا ) فإن لم يجد لم يلزمه الحضور ( وأهل )  
القرية إن كان فيهم جمع تصيح به الجمعة ) وهو أربعون كاملاون ( أو بلغهم صوت عال في هدو من  
طرف يلهم لبلد الجمعة ) مع استواء الأرض ولو لم يسمع الواحد ( لزمهم ) الجمعة ( والا ) بأن  
لم يكن فيهم الجمع للذكور ولا بلغهم الصوت ( فلا ) تلزمهم ( ويحرم على من لزمته ) الجمعة بأن  
كان من أهلها ( السفر بعد الزوال ) فإن خالف وسافر لم تجز له الرخصة إلا إذا فاتت الجمعة ( إلا أن  
تمسكه الجمعة في طريقه ) فيجوز له السفر ، ومعنى الامكان أن يغلب على ظنه الادراك ( أو يتضرر  
بتخلفه عن الرقعة ) وأما التخلف عن الرقعة ولم يتضرر به فلا يجوز به ترك الجمعة ( وقبل الزوال )  
وأوله الفجر ( كبده ) في حرمة السفر فلا يجوز أن لزمته الجمعة السفر من الفجر إلا إذا أمكنه  
فعلها في طريقه أو تضرر بالتخلف عن الرقعة ( في الجديد ) وفي القديم يجوز قبل الزوال . هذا كله  
( إن كان ) السفر ( سفرا مباحا ) كسفر تجارة ( وإن كان طاعة ) كسفر حج وزيارة ( جاز )  
ترك الجمعة له قبل الزوال قولاً واحداً ( قلت : الأصح أن الطاعة كالمباح ) فيجوز فيه للقولان  
( والله أعلم ) ويكره السفر ليلة الجمعة ( ومن لاجعة عليهم تسن الجماعة في ظهرهم في الأصح )

وَيُخَفُّونَهَا إِنْ خَفِيَ عُدْرُهُمْ . وَيُنْدَبُ لِمَنْ أَمْسَكَ زَوَالُ عُدْرِهِ تَأْخِيرُ ظَهْرِهِ إِلَى الْيَأْسِ  
 مِنَ الْجُمُعَةِ . وَلِتَبْرِهِ كَالْمَرْأَةِ وَالزَّيْنِ تَجْبِيلُهَا ، وَلِصِحَّتِهَا مَعَ شَرْطِ غَيْرِهَا شُرُوطُ :  
 أَحَدُهَا وَقْتُ الظَّهْرِ فَلَا تُقْفَى جُمُعَةً . فَلَوْ ضَاقَ عَنْهَا صَلَاةُ ظَهْرًا وَلَوْ خَرَجَ وَهُمْ فِيهَا  
 وَجِبَ الظَّهْرُ بِنَاءً ، وَفِي قَوْلِ اسْتِثْنَاءًا ، وَالْمَسْبُوقُ كَغَيْرِهِ . وَقِيلَ يُتِمُّهَا جُمُعَةً . الثَّانِي  
 أَنْ تَقَامَ فِي خِطَّةِ أُبْنِيَّةٍ أَوْ طَائِنِ الْمُجْمَعِينَ . وَلَوْ لَا زَمَ أَهْلُ الْخِيَامِ الصَّغَرَاءُ أَبَدًا فَلَا جُمُعَةً  
 فِي الْأَظْهَرِ . الثَّالِثُ : أَنْ لَا يَسْبِقَهَا وَلَا يُقَارِنُهَا جُمُعَةٌ فِي بِلَدِهَا إِلَّا إِذَا كَبُرَتْ وَصَحُرَ  
 أَجْيَاؤُهُمْ فِي مَسْكَانٍ ، وَقِيلَ لَا تُسْتَنْتَى هَذِهِ الصُّورَةُ ، وَقِيلَ إِنَّ حَالَ نَهْرٍ عَظِيمٍ بَيْنَ شِقْبَيْهَا  
 كَانَا كِبَلَيْنِ ، وَقِيلَ إِنْ كَانَتْ قُرَى فَاتَّصَلَتْ تَعَدَّتِ الْجُمُعَةُ بِعِدِّهَا ، فَلَوْ سَبَقَهَا جُمُعَةٌ  
 فَالْصَّحِيحَةُ السَّابِقَةُ ، وَفِي قَوْلِ إِنْ كَانَ

ومقابلها لائسن . هذا إذا كانوا في بلد الجمعة . وأما في غيرها فتسن قطعاً ( ويخفونها إن خفي  
 عُدْرهم ) ثلاثاً يهملوا بالتساهل في ترك الجمعة ( ويندب لمن أمسك زوال عُدْرِهِ ) كل يوم يتوقع  
 الخفة ( تأخير ظهره إلى اليأس من الجمعة ) ويحصل اليأس بتسليم الإمام منها ، ولو صلى ثم زال  
 عُدْرهُ وتمسك منها لم تزلمه ( و ) يندب ( لغيره ) وهو من لا يمكن زوال عُدْرِهِ ( كالمَرْأَةِ  
 والزَّيْنِ تَجْبِيلُهَا ) أي الظَّهْر ( ولصِحَّتِهَا ) أي الجمعة ( مع شرط غيرها ) من جميع الصلوات  
 ( شروط : أَحَدُهَا وَقْتُ الظَّهْرِ ) بأن تقع كلها فيه ( فَلَا تُقْفَى جُمُعَةً ) بل تقضى ظهراً ( فلو ضاق )  
 وَقْتُ الظَّهْرِ ( عنها ) بأن لم يبق ما يسع ركعتين مع خطبتين ( صالوا ظهراً ، ولو خرج وهم فيها وجب  
 الظَّهْرُ بِنَاءً ) على ما فعل منها فيسر بالقراءة ولا يحتاج إلى نية الظَّهْرِ ( وفي قول استثناء ) فينونون  
 الظَّهْرَ حينئذٍ ( والمسبوق كغيره ) فما تقدم ( وقيل يتمها الجمعة ) ولو خرج الوقت . ( الثاني )  
 من الشروط الزائدة ( أن تقام في خِطَّةِ أُبْنِيَّةٍ أَوْ طَائِنِ الْمُجْمَعِينَ ) أي المصلين الجمعة ، وأراد بالخطبة  
 الأمانة المندودة من البلد ، ولا بد أن تكون الأبنية مجتمعة عرفاً ، فلو نزلوا مكاناً وأقاموا فيه  
 لعمروه قرية لاتصح جعتهم فيه ، والمراد بالبناء ولو بالخشب والسعف والطين ، وبخطبة الأبنية  
 ما لا يجوز فيه قصر الصلاة ( ولو لازم أهل الخيام الصغراء أبداً ) ولم يبلغهم النداء من محل الجمعة  
 ( فلا الجمعة ) عليهم ( في الأظهر ) ومقابلها تجب ويقومونها في موضعهم ( الثالث ) من الشروط  
 الزائدة ( أن لا يسبقها ولا يقارنهما الجمعة في بلدتها ) ولو عظمت ( إلا إذا كبرت وعسر اجتماعهم  
 في مكان ) بأن شق بما لا يحتمل عادة اجتماعهم في مكان من الأماكن التي جرت العادة بفعالها فيها  
 ولو غير مسجد ، وهمل العبرة بمن يصلي غالباً أو بمن تزلمه أو بمن تصح منه ؟ قيل بكل ( وقيل  
 لا تستثنى هذه الصورة ) وتحتمل فيها المشقة . فالاحتياط لمن صلى الجمعة ببلد تعددت فيه الجمعة بحسب  
 الحاجة ولم يعلم سبق جعته أن يعيدها ظهراً ( وقيل إن حال نهر عظيم بين شقبيها كانا كبَلَيْنِ )  
 فتقام في كل شق الجمعة ( وقيل إن كانت قرى فاتصلت تعددت الجمعة بعدها ) فتقام في كل قرية  
 الجمعة ( فلو سبقها الجمعة ) في محل لا يجوز فيه التعدد ( فالصَّحِيحَةُ السَّابِقَةُ ، وفي قول إن كان

السلطان مع الثانية فهي الصحيحة ، والمعتبر سبق التعميم ، وقيل التحلل ، وقيل بأول الخطبة ، فلو وقعتا معا أو شك استؤنفت الجمعة ، وإن سبقت إحداها ولم تتعين أو تعينت وتيسرت صلاوا ظهرا . وفي قول الجمعة . الرابع : الجماعة وشروطها كغيرها ، وأن تقام بأربعين مكلفا جزا ذكرا مستوطنا لا يظعن شتاء ولا صيفا إلا لحاجة ، والصحيح انعقادها بالمرضى ، وأن الإمام لا يشترط كونه فوق أربعين ، ولو انقص الأربعون أو بعضهم في الخطبة لم يحسب المفعول في غيبتهم ، ويجوز البناء على ما مضى إن عادوا قبل طول الفصل ، وكذا بناء الصلاة على الخطبة إن انقضوا بغيبتهم ، فإن عادوا بعد طوله وجب الاستئناف في الأظهر ، وإن انقضوا في الصلاة بطلت ، وفي قول لا إن بقي اثنين ، وتصح خلف العبد والصبي والمساكين في الأظهر إذا تم العدد بغيره ،

السلطان مع الثانية فهي الصحيحة ) ومثل السلطان كل خطيب ولاه ( والمعتبر سبق التعميم ) تمام الرأى من التكبير ( وقيل ) المعتبر سبق ( التحلل ) وهو تمام السلام ( وقيل ) المعتبر الشيق ( بأول الخطبة ، فلو وقعتا ) أى الجمعة ( معا أو شك ) فى المعية ( استؤنفت الجمعة ) فلو اجب فى هذه الأزمان فى المدن التى تعدد فيها الجمعة لغبر حاجة ويشك فى المعية والسبق أن يستأنفوا الجمعة ، ولكن بانقضاءهم من الصلاة وتفريقهم يحزم بأنهم لا يعودون للجمعة فتجب الظهر كما لو علم أن الناس لا يصلون الجمعة ( وإن سبقت إحداها ولم تتعين ) كأن يسمع مسافران تكبيرين متلاحقين وجهلا المتقدم فأخبراهم بالخال ( أو تعينت وسبت صلاوا ظهرا ، وفى قول الجمعة ) واجمع المحتاج اليها مع الزائد عليها كالجمعتين المحتاج الى إحداها فيجوز فيها التفصيل المذكور . ( الرابع ) من الشروط الزائدة ( الجماعة ) فلا تصح بالعدد فرادى ، والجماعة شرط فى الركعة الأولى بخلاف العدد ( وشروطها كغيرها ) من نية الاقتداء وغيرها من بقية شروط الجماعة ( وأن تقام بأربعين ) منهم الإمام ولا يجوز بأربعين فهم أئمة قصر فى التعليم . فشرط كل أن يكون مسلما ( مكلفا ) أى بالغ عاقلا ( حرا ذكرا مستوطنا ) بمحلها ( لا يظعن ) منه ( شتاء ولا صيفا إلا لحاجة ) كتجارة فلا تنعقد بغير المستوطنين كمن أقام على عزم عوده الى وطنه ولو بعد مدة كالمفقه ، ولا بالمستوطنين خارج محل الجمعة ( والصحيح انعقادها بالمرضى وأن الإمام لا يشترط كونه فوق أربعين ) إذا كان بصفة الكمال . ومقابل الصحيح بشرط ، ويشترط العدد من أول أركان الخطبة الى انتهاء الصلاة ( ولو انقص الأربعون أو بعضهم فى الخطبة لم يحسب المفعول ) من أركانها ( فى غيبتهم ، ويجوز البناء على ما مضى ) منها ( إن عادوا قبل طول الفصل ) عرفا ( وكذا بناء الصلاة على الخطبة إن انقضوا بينهما ) وعادوا قبل طول الفصل ( فإن عادوا بعد طوله وجب الاستئناف فى الأظهر ) ولو كان الانقضاء بعذر . ومقابل الأظهر لا يجب الاستئناف ( وإن انقضوا فى الصلاة ) كأن أبطلوها ( بطلت ) الجمعة قيتما من بقى ظهرا ( وفى قول لا ) تبطل ( إن بقي اثنين ) ويشترط فيهما صفة الكمال ( وتصح خلف العبد والصبي والمساكين فى الأظهر إذا تم العدد بغيره )

وَلَوْ بَانَ الْإِمَامُ جُنُبًا أَوْ مُحْدَثًا صَحَّتْ جُمُعَتُهُمْ فِي الْأَظْهَرِ إِنْ تَمَّ الْعَدَدُ بِغَيْرِهِ ، وَإِلَّا فَلَا ،  
وَمَنْ لَحِقَ الْإِمَامَ الْمُحْدَثَ رَاكِعًا لَمْ تُحْسَبْ رَكَعَتُهُ عَلَى الصَّحِيحِ . الْخَامِسُ : خُطْبَتَانِ قَبْلَ  
الصَّلَاةِ ، وَأَرْكَانُهُمَا خَمْسَةٌ : تَحْدُثُ اللَّهُ تَعَالَى ، وَالصَّلَاةُ عَلَى رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ ،  
وَلَفْظُهُمَا مُتَعَيِّنٌ ، وَالْوَصِيَّةُ بِالْتَّقْوَى ، وَلَا يَتَعَيَّنُ لَفْظُهَا عَلَى الصَّحِيحِ ، وَهَذِهِ الثَّلَاثَةُ أَرْكَانُ  
فِي الْخُطْبَتَيْنِ . وَالرَّابِعُ قِرَاءَةُ آيَةٍ فِي أَحَدَاهُمَا ، وَقِيلَ فِي الْأُولَى ، وَقِيلَ فِيهِمَا ،  
وَقِيلَ لَا تَجِبُ ، وَالْخَامِسُ : مَا يَقَعُ عَلَيْهِ اسْمُ دُعَاءِ الْمُؤْمِنِينَ فِي الثَّانِيَةِ ، وَقِيلَ لَا يَجِبُ ،  
وَيَشْتَرُطُ كَوْنُهَا عَرَبِيَّةً مُرْتَبَةً الْأَرْكَانِ الثَّلَاثَةِ الْأُولَى ، وَبَعْدَ الزَّوَالِ ، وَالْقِيَامُ فِيهِمَا إِنْ  
قَسَدَرَ ، وَالْجُلُوسُ بَيْنَهُمَا ، وَاسْمَاعُ أَرْبَعِينَ كَامِلِينَ ، وَالْجَدِيدُ أَنَّهُ لَا يَحْرُمُ عَلَيْهِمُ الْكَلَامُ ،  
وَيُسْنُ الْإِنْصَاتُ .

وجمعة الامام صحيحة ، ومقابل الاظهر لاتصح بمن ذكر ( ولو بان الامام جنبا او محدثا صحت جهمهم  
في الاظهر ان تم العدد بغيره ) ومقابل الاظهر لاتصح ( والا ) بان تم العدد به ( فلا ) نصيح  
ولو بان حدث الاربعين او بعضهم لم تصح جمعة من كان محدثا ونصح جمعة الامام فيهما والمتطهر ،  
بخلاف ما لو بانوا عبيدا او نساء ( ومن لحق الامام المحدث راكم لم تحسب ركعته على الصحيح )  
ومقابلته تحسب . ( الخامس ) من الشروط الزائدة ( خطبتان قبل الصلاة . وأركانها خمسة : حمد الله  
تعالى والصلاة على رسول الله ﷺ ، ولفظهما ) أى الحمد والصلاة ( متعين ) فلا يجزى الشكر  
والثناء . و يتعين لفظ الجلالة مع مادة الحمد ، ولا يجزى الرجة بدل الصلاة ، بل الواجب مادتها مع  
لفظ ظاهر خاص به ﷺ كاحمد أو العاقب فلا يكفي الضمير ( والوصية بالتقوى ، ولا يتعين  
لفظها ) فيكفي ما دل على الموعظة كأطيعوا الله ( على الصحيح ) ومقابلته يتعين لفظ الوصية  
( وهذه الثلاثة أركان في الخطبتين . والرابع قراءة آية في احدهما ) ويكتفى بشرط آية طويلة  
( وقيل ) تتعين الآية ( في الأولى ) فلا تجزى في الثانية ( وقيل ) تتعين ( فيهما ، وقيل لا تجب )  
في واحدة منهما ، بل تستحب ، وعلى المعتقد يستحب في الأولى قراءة قـ بأبكلها ( والخامس  
ما يقع عليه اسم دعاء المؤمنين في الثانية ) بأخروى ( وقيل لا يجب ) بل يستحب ، ولا بأس بالدعاء  
للسلطان بعينه من غير مجازفة في وصفه ، ويستحب الدعاء لأئمة المسلمين بالصلاح والاعانة  
على الحق ( ويشترط كونها ) أى الخطبة ( عريية ) فيجب أن يتعلمها واحد من القوم إن  
أمكن . فان لم يفعل عصوا ولا جمعة لهم . فان لم يمكن تعلم العربية خطب بلغته . ويجب أن تكون  
الخطبة ( مرتبة الأركان الثلاثة الأولى وبعد الزوال . و ) يشترط ( القيام فيهما ان قدر ) فان عجز  
خطب قاعدا ثم مضطجعا . ( و ) يشترط ( الجلوس بينهما ) ولا بد من الطمأنينة ( و ) يشترط  
( إسماع أربعين كاملين ) بأن تهقد بهم الجمعة فيرفع صوته بحيث يسمعهما من ذكر ، فلو كانوا  
صما أو في بعد لم تصح الخطبة ( والجديد أنه لا يحرم عليهم الكلام ، ويسن الانصات ) والقديم يحرم

قلت : الأصح أن ترتب الأركان ليس بشرط ، والله أعلم ، والأظهر اشتراط الموالاة وطهارة الحدث والخبث والستر ، وتسب على منبر أو مرتفع ، ويسلم على من عند المنبر وأن يقبل عليهم إذا صعد ، ويسلم عليهم ، ويجلس ثم يؤذن ، وأن تكون بليغة مفهومة قصيرة ، ولا يلتفت يمينا وشمالا في شيء منها ، ويعتمد على سيف أو عصا ونحوه ، ويكون جلوسه بينهما نحو سورة الإخلاص ، وإذا فرغ شمرع المؤذن في الإقامة وبأذن الإمام ليبلغ المحراب مع فراغه ، ويقرأ في الأولى الجمعة ، وفي الثانية المنافقين جهرا [ فصل ] يسئ الفسل لحاضرها ، وقيل لكل أحد ، ووقته من الفجر ، وتقريبه من ذهابه أفضل ، فإن حجز تيمم في الأصح ،

الكلام يجب الانصات ، ويجب تخفيف الصلاة على من كان فيها عند صعود الخطيب المنبر وجاوسه ولا تباح صلاة بعد جاوسه على المنبر وتكون باطلة إلا تحية المسجد لداخله والخطيب على المنبر فتدب له ، لكن يجب تخفيفها ولا يزيد على ركعتين ، والمراد بالتخفيف الاقتصار على الواجبات قلت : الأصح أن ترتب الأركان ليس بشرط ، والله أعلم ، بل هوسنة ( والأظهر اشتراط الموالاة ) بين أركانها وبين الخطبتين وبينهما وبين الصلاة ، ومقابل الأظهر عنده ليست الموالاة بشرط ( و ) بشرط ( طهارة الحدث والخبث ) فلا أحدث في أثناء الخطبة استأنفها ( و ) بشرط ( الستر ) للورة ، وبشرط تقديم الخطبة على الصلاة ( وتسب ) الخطبة ( على منبر ) وإسن أن يكون المنبر عن يمين المحراب ( أو ) على ( مرتفع ) أن لم يكن منبر ( ويسلم ) الإمام عند دخول المسجد على الحاضرين ، و ( على من عند المنبر ) إذا انتهى إليه ( و ) يسئ ( أن يقبل عليهم إذا صعد ) المنبر ( ويسلم عليهم ) حيثئذ ، ويجب رد السلام عليه ( ويجلس ) بعد السلام عليهم ( ثم يؤذن ) مؤذن واحد عند جلوسه ( و ) يسئ ( أن تكون ) الخطبة ( بليغة ) أي فصيحة ( مفهومة ) لا غريبة ، فتكره الكلمات المشتركة والبعيدة عن الأفهام ( قصيرة ) بالنسبة إلى الصلاة ( ولا يلتفت يمينا وشمالا في شيء منها ) ولا يعبث بل يحشع ( ويعتمد ) ندبا ( على سيف أو عصا ونحوه ) كقوس ويكون ذلك في يده اليسرى ، ويشغل يده اليمنى بحرف المنبر ( ويكون جلوسه بينهما ) أي الخطبتين ( نحو سورة الإخلاص ) استحبابا ( وإذا فرغ ) الإمام من الخطبة ( شرع المؤذن في الإقامة وبأذن الإمام ليبلغ المحراب مع فراغه ) من الإقامة ( ويقرأ ) ندبا ( في الأولى الجمعة وفي الثانية المنافقين ) بكاملهما ، أو سبج اسم ربك ، وهل أذاك ، وتكون القراءة ( جهرا ) ويستحب للمسبوق الجهر في ثانيته .

[ فصل ] في الأغسال السنونة ( يسئ الفسل لحاضرها ) وإن لم تجب عليه كامرأة ( وقيل ) يسئ ( لكل أحد ) وإن لم يحضر ( ووقته من الفجر ) الصادق ( وتقريبه من ذهابه أفضل ) ويكره تركه بلا غسل ( فإن عجز ) عن الماء ( تيمم في الأصح ) بنية الفسل ، ومقابل الأصح ،

وَمِنَ الْمَسْنُونِ غُسْلُ الْعِيدِ وَالْكُسُوفِ وَالْإِسْتِسْقَاءِ ، وَلِغَاسِلِ الْمَيْتِ وَالْمَجْنُونِ وَالْمَغْتَسِقِ عَلَيْهِ إِذَا أَفَاقَا ، وَالْكَافِرِ إِذَا أَسْلَمَ ، وَأَغْسَالِ الْحَجِّ ، وَآكِدْهَا غُسْلُ غَاسِلِ الْمَيْتِ ثُمَّ الْجُمُعَةِ ، وَعَكْسُهُ الْقَدِيمُ . قُلْتُ : الْقَدِيمُ هُنَا أَظْهَرُ ، وَرَجَّحَهُ الْأَكْثَرُونَ ، وَأَحَادِيثُهُ صَحِيحَةٌ كَثِيرَةٌ ، وَلَيْسَ لِلْجَدِيدِ حَدِيثٌ صَحِيحٌ ، وَاللَّهُ أَعْلَمُ ، وَيُسْنُ التَّبَكُّيرُ إِلَيْهَا مَا شِئَا ، بِسَكِينَةٍ ، وَأَنْ يَشْتَغِلَ فِي طَرِيقِهِ وَحُضُورِهِ بِقِرَاءَةِ أَوْ ذِكْرِ ، وَلَا يَتَخَطَّى ، وَأَنْ يَتَزَيَّنَ بِأَحْسَنِ ثِيَابِهِ ، وَطَيِّبٍ ، وَإِزَالَةَ الظَّفَرِ وَالرَّيْحِ . قُلْتُ : وَأَنْ يَفْرَأَ الْكَهْفَ يَوْمَهَا وَلَيْلَتَهَا وَيُكْثِرَ الدُّعَاءَ ، وَالصَّلَاةَ عَلَى رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ ، وَيُحْزِمُ عَلَى ذِي الْجُمُعَةِ التَّشَاغُلُ بِالْبَيْعِ وَغَيْرِهِ بَعْدَ الشُّرُوعِ فِي الْأَذَانِ بَيْنَ يَدَيِ الْخَطِيبِ فَإِنْ بَاعَ صَحَّ ، وَيُكْرَهُ قَبْلَ الْأَذَانِ بَعْدَ الزَّوَالِ ، وَاللَّهُ أَعْلَمُ

لا يقيمهم ( ومن المسنون غسل العيد ) الأصغر والأكبر ( والكسوف ) للشمس والقمر ( والاستسقاء ) لغسل الميت ( ولو كان الغاسل حائضاً ، ويسن الوضوء من مسه ( و ) غسل ( المجنون والمغنى عليه إذا أفاقا ) ولم يتحقق منها إزال ( و ) غسل ( الكافر إذا أسلم ) ولم يعرض له في كفره ما يوجب الغسل وإلا وجب ، ولا عبادة بالغسل في الكفر ( وأغسال الحج ) الآتي بيانها في بابها ( وآكدها ) أي هذه الأغسال ( غسل غاسل الميت ثم الجمعة ) وعكسه القديم . قلت القديم هنا أظهر ( من الجديد ) ورجحه الأكثر ، وأحاديثه صحيحة كثيرة ، وليس للجديد حديث صحيح والله أعلم ) وإذا أراد الغسل للمسنونات ، نوى أسبابها إلا الغسل من الجنون والاعتمام ، فإنه ينوي الجنابة ( ويسن التبكير إليها ) أي الجمعة لغير الإمام ، وغير ذي مندر يشق عليه البكور ، وأقله طلوع الفجر ، ويستحب أن يأتي إليها ( ماشياً ) إن قدر ولم يشق عليه ( بسكينة ) أي من غير إسراع إذا لم يضيق الوقت ( وأن يشتغل في طريقه وحضوره بقراءة أو ذكر ) والقراءة في الطريق جائزة غير مكروهة إذا لم يلته عنها ( ولا يتخطى ) رقاب الناس فإنه مكروه ، وقيل حرام ( وأن يتزين بأحسن ثيابه وطيب ) وأفضل ثيابه البياض ( وإزالة الظفر ) إن طال ، وكذا الشعر فينتف إبطه ، ويقص شاربه ، ويحلق عانته ( و ) إزالة ( الريح ) الكريهة ، وتستحب هاه الأذنين لسكل حاضر بجمع ( قلت : وأن يقرأ الكهف يومها وليلتها ويكثر الدعاء ) يومها وليلتها ( و ) يكثر ( الصلاة على رسول الله صلى الله عليه وسلم ) في يومها وليلتها ( ويحرم على ذي الجمعة ) أي من تلزمه ( التشاغل بالبيع وغيره ) من سائر العقود والمصانع ( بعد الشروع في الأذان بين يدي الخطيب ) حال جلوسه على المنبر ( فإن باع صح ) بيعه وسائر عقود ( ويكره ) التشاغل بما ذكر ( قبل الأذان بعد الزوال ) أما قبل الزوال فلا يكره ( والله أعلم ) وكذا يكره تشبيك الأصابع في طريقه إلى المسجد ، وفيه يوم الجمعة وغيره ، وكذا سائر أنواع العبث مادام في الصلاة أو منتظرها .



[فصل] مَنْ أَدْرَكَ رُكُوعَ الثَّانِيَةِ أَدْرَكَ الْجُمُعَةَ فَيُصَلِّي بَعْدَ سَلَامِ الْإِمَامِ رَكْعَةً وَإِنْ أَدْرَكَ بَعْدَهُ فَاتَّهَتْ فَيَتِمُّ بَعْدَ سَلَامِهِ ظُهْرًا أَوْ بَعَا ، وَالْأَصَحُّ أَنَّهُ يَنْوِي فِي اقْتِدَائِهِ الْجُمُعَةَ ، وَإِذَا خَرَجَ الْإِمَامُ مِنَ الْجُمُعَةِ أَوْ غَيْرَهَا بَحْدَثَ أَوْ غَيْرَهُ جَازَ الِاسْتِخْلَافُ فِي الظُّهْرِ ، وَلَا يَسْتَخْلَفُ لِلْجُمُعَةِ إِلَّا مُقْتَدِيًا بِهِ قَبْلَ حَدِيثِهِ ، وَلَا يَشْتَرُطُ كَوْنُهُ حَاضِرَ الْخُطْبَةِ وَلَا الرَّكْعَةَ الْأُولَى فِي الْأَصَحِّ فِيهَا ، ثُمَّ إِنْ كَانَ أَدْرَكَ الْأُولَى تَمَّتْ جُمُعَتُهُمْ ، وَإِلَّا فَتَتِمُّ لَهُمْ دُونُهُ فِي الْأَصَحِّ ، وَيُرَاعَى الْمُسْبِقُ نَظْمَ الْمُسْتَخْلَفِ ، فَإِذَا صَلَّى رَكْعَةً تَشْهَدُ وَأَشَارَ إِلَيْهِمْ لِيُعَارِقُوهُ أَوْ يَنْتَظِرُوا ، وَلَا يَلْزَمُهُمْ اسْتِثْنَاءُ نِيَةِ الْقُدُوءِ فِي الْأَصَحِّ ، وَمَنْ رُوحِمَ عَنِ السُّجُودِ فَأَمْسَكَهُ ،

[فصل] فِي بَيَانِ مَا نَدْرِكُ بِهِ الْجُمُعَةَ وَجَوَازِ الِاسْتِخْلَافِ (مَنْ أَدْرَكَ رُكُوعَ الثَّانِيَةِ) الْمَحْسُوبَ لِلْإِمَامِ (أَدْرَكَ الْجُمُعَةَ فَيُصَلِّي بَعْدَ سَلَامِ الْإِمَامِ رَكْعَةً) وَلَوْ فَارَقَهُ فِي التَّشَهُّدِ جَازَ بَوَاءُ بَرَكَةٍ ، وَكَذَا لَوْ صَلَّى مَعَهُ الرُّكْعَةَ الْأُولَى وَفَارَقَهُ (وَإِنْ أَدْرَكَ) أَيْ الْإِمَامَ (بَعْدَهُ) أَيْ رُكُوعَ الثَّانِيَةِ (فَاتَّهَتْ) الْجُمُعَةُ (فَيَتِمُّ بَعْدَ سَلَامِهِ) أَيْ الْإِمَامِ (ظُهْرًا أَوْ بَعَا ، وَالْأَصَحُّ أَنَّهُ) أَيْ الْمَدْرِكُ لِلْإِمَامِ بَعْدَ رُكُوعِ الثَّانِيَةِ (يَنْوِي فِي اقْتِدَائِهِ) بِالْإِمَامِ (الْجُمُعَةَ) وَجَوَابًا ، وَمُقَابِلَ الْأَصَحِّ يَنْوِي الظُّهْرَ (وَإِذَا خَرَجَ الْإِمَامُ مِنَ الْجُمُعَةِ أَوْ غَيْرَهَا) مِنَ الصَّلَاةِ (بَحْدَثَ أَوْ غَيْرَهُ) كَرَعَا (جَازَ) لَهُ وَلِلْمُؤْمِنِينَ قَبْلَ إِيْتَانِهِمْ بِرُكْنٍ مُنْفَرِدِينَ (الِاسْتِخْلَافُ) أَيْ إِقَامَةُ إِمَامٍ خَلِيفَةً عَنْهُ (فِي الظُّهْرِ) الْجَدِيدِ ، وَفِي الْقَدِيمِ لَا يَجُوزُ الِاسْتِخْلَافُ ، وَعَلَى الْجَدِيدِ لَوْ تَقَبَّمَ وَاحِدٌ بِنَفْسِهِ جَازَ ، وَإِذَا كَانُوا فِي الْجُمُعَةِ وَكَانُوا فِي الرُّكْعَةِ الْأُولَى وَجِبَ عَلَيْهِمْ أَنْ يَسْتَخْلَفُوا وَاحِدًا مِنْهُمْ حَتَّى تَمَّ جَمْعُهُمْ بِخِلَافِ الرُّكْعَةِ الثَّانِيَةِ وَبَاقِي الصَّلَاةِ فَلَا يَجِبُ فِيهَا الِاسْتِخْلَافُ ، وَإِذَا فَعَلَ الْمُؤْمِنُونَ رُكْعَةً عَلَى الْإِفْرَادِ امْتَنَعَ الِاسْتِخْلَافُ فِي غَيْرِ الْجُمُعَةِ بِلَا مُجْدِدِيَّةٍ وَفِيهَا مَطْلَقًا وَنَبْطَلُ (وَلَا يَسْتَخْلَفُ) الْإِمَامُ وَلَا غَيْرُهُ (لِلْجُمُعَةِ) إِلَّا مُقْتَدِيًا بِهِ قَبْلَ حَادِثِهِ بِخِلَافِ غَيْرِ الْجُمُعَةِ فَيَجُوزُ اسْتِخْلَافُ غَيْرِ الْمُقْتَدِي فِي الْأُولَى وَالثَّالِثَةِ لِيَتَوَافَقَ نَظْمُ صَلَاتِهِمْ مَعَهُ وَلَا يَسْتَحَاجُونَ إِلَى نِيَةِ (وَلَا يَشْتَرُطُ كَوْنُهُ) أَيْ الْمُقْتَدِي (حَاضِرَ الْخُطْبَةِ وَلَا الرُّكْعَةَ الْأُولَى فِي الْأَصَحِّ فِيهَا) وَقَبْلَ يَشْتَرُطُ حَاضِرُهُ الْخُطْبَةَ ، وَقَبْلَ يَشْتَرُطُ إِدْرَاكَهُ الرُّكْعَةَ وَإِنْ لَمْ يَحْضُرِ الْخُطْبَةَ (ثُمَّ إِنْ كَانَ) الْخَلِيفَةُ (أَدْرَكَ) مَعَ الْإِمَامِ الرُّكْعَةَ (الْأُولَى تَمَّتْ جُمُعَتُهُمْ) جَمِيعًا الْخَلِيفَةُ وَالْقَوْمُ (وَإِلَّا) أَيْ إِنْ لَمْ يَدْرِكِ الْأُولَى بَانَ اقْتِدَاؤُهُ بِالْإِمَامِ فِي امْتِدَائِهَا أَوْ فِي الثَّانِيَةِ (فَتَمَّتْ) الْجُمُعَةُ (لَهُمْ دُونَهُ) أَيْ غَيْرِهِ فَيَتِمُّهَا ظُهْرًا (فِي الْأَصَحِّ) وَمُقَابِلَهُ تَمَّتْ لَهُ أَيْضًا ، وَيَجُوزُ الِاسْتِخْلَافُ فِي أَثْنَاءِ الْخُطْبَةِ بِشَرْطِ أَنْ يَكُونَ الْخَلِيفَةُ سَمِعَ مَا مَضَى ، وَيَبِينُ الْخُطْبَةَ وَالصَّلَاةَ بِشَرْطِ أَنْ يَكُونَ حَاضِرَ الْخُطْبَةِ بِتَمَامِهَا (وَيُرَاعَى) الْخَلِيفَةُ (الْمُسْبِقُ نَظْمَ) صَلَاةِ (الْمُسْتَخْلَفِ) فَإِذَا صَلَّى بِهِمْ (رَكْعَةً تَشْهَدُ وَأَشَارَ إِلَيْهِمْ) عِنْدَ قِيَامِهِ لَهَا عَلَيْهِ (لِيُعَارِقُوهُ) بِالنِّيَةِ وَبِاسْمِهَا (أَوْ يَنْتَظِرُوا) سَلَامَهُ بِهِمْ ، وَهُوَ أَفْضَلُ (وَلَا يَلْزَمُهُمْ) أَيْ الْمُقْتَدِينَ (اسْتِثْنَاءُ نِيَةِ الْقُدُوءِ) فِي الْجُمُعَةِ وَغَيْرِهَا (فِي الْأَصَحِّ) وَمُقَابِلَهُ تَشْتَرُطُ النِّيَةُ (وَمَنْ رُوحِمَ) أَيْ مَنَعَهُ الزَّحَامُ (عَنِ السُّجُودِ) مَعَ الْإِمَامِ عَلَى الْأَرْضِ فِي الرُّكْعَةِ الْأُولَى مِنَ الْجُمُعَةِ (فَأَمْسَكَهُ)

كَلَى إِنْسَانٍ فَعَلَ ، وَإِلَّا فَالصَّحِيحُ أَنَّهُ يَنْتَظِرُ ، وَلَا يُؤْمَرُ بِهِ ، ثُمَّ إِنْ تَمَكَّنَ قَبْلَ رُكُوعِ  
إِمَامِهِ سَجَدَ ، فَإِنْ رَفَعَ وَالْإِمَامُ قَائِمٌ قَرَأَ ، أَوْ وَالْإِمَامُ رَاكِعٌ فَلَا أَصَحَّ يَرْكَعُ ، وَهُوَ  
كَسَبُوقٍ ، فَإِنْ كَانَ إِمَامُهُ فَرَّغَ مِنَ الرُّكُوعِ وَلَمْ يُسَلِّمْ وَاقِفَةً فِيمَا هُوَ فِيهِ ثُمَّ صَلَّى رَكْعَةً  
بَعْدَهُ ، وَإِنْ كَانَ سَلَّمَ فَأَتَتْ الْجُمُعَةُ وَإِنْ لَمْ يُمْكِنَهُ السُّجُودُ حَتَّى رَكَعَ الْإِمَامُ فَقِي قَوْلٍ  
يُرَاعِي نَظْمَ نَفْسِهِ ، وَالْأَظْهَرُ أَنَّهُ يَرْكَعُ مَعَهُ ، وَيُحْسِبُ رُكُوعَهُ الْأَوَّلَ فِي الْأَصَحِّ فَرَكْعَتُهُ  
مُتَّفَقَةٌ مِنْ رُكُوعِ الْأَوَّلَى وَسُجُودِ الثَّانِيَةِ ، وَيُذْرِكُ بِهَا الْجُمُعَةَ فِي الْأَصَحِّ ، فَلَوْ سَجَدَ عَلَى  
تَرْتِيبٍ نَفْسِهِ عَالِمًا بِأَنَّهُ وَاجِبُهُ الثَّابِتَةُ بَطَلَتْ صَلَاتُهُ ، وَإِنْ نَسِيَ أَوْ جَهَلَ لَمْ يُحْسِبْ سُجُودَهُ  
الْأَوَّلَ ، فَإِذَا سَجَدَ ثَانِيًا حُسِبَ ، وَالْأَصَحُّ إِذْرَاكَ الْجُمُعَةَ بِهَذِهِ الرُّكْعَةِ إِذَا كَمَلْتَ  
السُّجُودَ تَكَرَّرَ قَبْلُ سَلَامِ الْإِمَامِ ، وَلَوْ تَخَلَّفَ بِالسُّجُودِ نَاسِيًا حَتَّى رَكَعَ الْإِمَامُ لِلثَّانِيَةِ رَكَعَ  
مَعَهُ عَلَى الْمَذْهَبِ .

على انسان ) مع شروطه ( فعل ) ذلك وجوبا ( والا ) بأن لم يمكنه السجود كما ذكر ( فالصحيح  
أنه ينتظر ) تمكنه منه ( ولا يؤمر به ) ومقابل الصحيح يؤمر أقصا ما يمكنه ، وقيل يتخير بينهما ،  
ولا يجوز له إسراج نفسه من الجماعة . أما الزحام في الركعة الثانية من الجمعة فيسجد متى تمكن قبل  
سلام الإمام أو بعده ( ثم إن تمكن ) من السجود ( قبل ركوع إمامه ) في الثانية ( سجد ) وجوبا  
( فإن رفع والإمام قائم قرأ ، أو الإمام راكع فالأصح يركع ، وهو كسبوق ) ومقابله لا يركع ( فإن كان  
إمامه فرغ من الركوع ولم يسلم وافقه فيما هو فيه ثم صلى ركعة بعده ، وإن كان الإمام ( سلم فأتى الجمعة )  
ولو سلم بعد رفعه من السجود أتمها جمعة ( وإن لم يمكنه السجود حتى ركع الإمام ) في ثانية الجمعة  
( ففي قول يراعى نظم ) صلاة ( نفسه ، والأظهر أنه يركع معه ) ويحسب ركوعه الأول في الأصح )  
ومقابله يحسب الثاني ( فركعته ملفقة من ركوع الأولى وسجود الثانية ) ويذكر بها الجمعة في الأصح )  
ومقابله لا تذكر ( فلو سجد على ترتيب ) نظم صلاة ( نفسه عالما بأن واجبه المتابعة بطلت صلاته )  
فيحرم بالجمعة ثانيا حيث الإمام فيها ( وإن نسي أو جهل لم يحسب سجوده الأول ) الذي أتى به  
على نظم صلاة نفسه ( فإذا سجد ثانيا ) بعد أن قام وقرأ وركع ( تحسب ) له وقت به ركعته  
الأولى ( والأصح إدراك الجمعة بهذه الركعة إذا كملت السجودتان قبل سلام الإمام ) بخلاف ما إذا  
كملت بعد سلام الإمام فإنه لم يذكر الجمعة ، ومقابل الأصح لا تذكر الجمعة بهذه الركعة ( ولو تخلف  
بالسجود ناسيا ) لا من حوما ( حتى ركع الإمام للثانية ركع معه ) وجوبا ( على المذهب ) ويحصل  
له ركعة ملفقة ، والقول الثاني يراعى نظم صلاة نفسه كالزحوم ، والتخلف للرض كالتخلف  
للنسيان فيما ذكر .

## باب صلاة الخوف

هي أنواع : الأول يكون العدو في القبلة فيرتب الإمام القوم مسفين ويصلي بهم فإذا سجد سجد معه صف سجدة ثانية وحرم من صف ، فإذا قاموا سجد من حرم ولحقوه وسجد معه في الثانية من حرم أولا وحرم الآخرون ، فإذا جلس سجد من حرم وتشهد بالصفيين وسلم وهذه صلاة رسول الله صلى الله عليه وسلم بسفان ، ولو حرم فيها فرقتا صف جاز ، وكذا فرقة في الأصح ، الثاني يكون في غيرها فيصل مرتين كل مرة بفرقة ، وهذه صلاة رسول الله صلى الله عليه وسلم بطن نخل ، أو تيف فرقة في وجهه ويصلي بفرقة ركة فإذا قام للثانية فارقته وأتمت وذهبت إلى وجهه ، وجاء الواقفون فاقتدوا به فصلي بهم الثانية ، فإذا جلس للتشهد قاموا فأتوا ثابتيهم ولحقوه وسلم بهم ، وهذه صلاة رسول الله صلى الله عليه وسلم بذات الرقاع ، والأصح أنها أفضل من بطن نخل ، ويقرأ الإمام في انتظاره الثانية

## باب صلاة الخوف

أي في كفيها وما يحتمل فيها مما لا يحتمل في غيرها ( هي أنواع : الأول يكون العدو في جهة القبلة ) ولا سائر وفيها كثر ( فيرتب الإمام القوم مسفين ويصلي بهم ) جميعا إلى اعتدال الركة الأولى ( فإذا سجد سجد معه صف سجدة ثانية وحرم ) في الاعتدال ( صف ، فإذا قاموا ) أي الإمام ومن معه ( سجد من حرم ولحقوه وسجد معه في الثانية من حرم أولا وحرم الآخرون ، فإذا جلس ) الإمام للتشهد ( سجد من حرم وتشهد بالصفيين وسلم ، وهذه صلاة رسول الله صلى الله عليه وسلم بسفان ، ولو حرم فيها ) أي الركتين ( فرقتا صف ) على المناوبة ( جاز ) بشرط أن تكون الحارسة قادم العدو بأن لا يزبد الكفار على صفها ( وكذا ) يجوز لو حرم ( فرقة في الأصح ) ومقابلها لأصح صلاة هذه الفرقة لزيادة التخلف ( الثاني ) من الأنواع ( يكون ) العدو ( في غيرها ) أي القبلة أو فيها وهناك سائر ( فيصل مرتين كل مرة بفرقة ) والأخرى تحرم ( وهذه صلاة رسول الله صلى الله عليه وسلم بطن نخل ) والنوع الثاني من الكيفيات ما ذكره بقوله ( أو وقف فرقة في وجهه ) أي العدو ( ويصلي بفرقة ركة ) من الثانية ( فإذا قام للثانية فارقته ) بالنسبة ( الصلاة لنفسها ) وذهبت إلى وجهه ( أي العدو ) وجاء الواقفون فاقتدوا به فصلي بهم الثانية فإذا جلس للتشهد قاموا فأتوا ثابتيهم وهو منتظر لهم وهم مقتدون به حكما ( ولحقوه وسلم بهم ، وهذه صلاة رسول الله صلى الله عليه وسلم بذات الرقاع ، والأصح أنها أفضل من بطن نخل ويقرأ الإمام في انتظاره الثانية ) ولحقوها ، فإذا لحقته قرأ من السورة قدر فاتحة

وَيَشْهَدُ ، وَفِي قَوْلِ يُؤَخِّرُ لِيَتَلَعَّتهُ ، فَإِنْ صَلَّى مَغْرِبًا فَبِفَرَقَةٍ رَكَعَتَيْنِ ، وَبِالثَّانِيَةِ رَكَعَةً ، وَهُوَ أَفْضَلُ مِنْ عَكْسِهِ فِي الْأَظْهَرِ ، وَيَنْتَظِرُ فِي تَشْهِيدِهِ أَوْ قِيَامِ الثَّانِيَةِ ، وَهُوَ أَفْضَلُ فِي الْأَصَحِّ ، أَوْ رُبَاعِيَةٍ فَبِكُلِّ رَكَعَتَيْنِ ؛ فَإِذَا صَلَّى بِكُلِّ فِرْقَةٍ رَكَعَةً صَحَّتْ صَلَاةُ الْجَمِيعِ فِي الْأَظْهَرِ ، وَسَهْوُ كُلِّ فِرْقَةٍ مَحْمُولٌ فِي أَوَّلَاهُمْ ، وَكَذَا ثَانِيَةُ الثَّانِيَةِ فِي الْأَصَحِّ لِثَانِيَةِ الْأُولَى ، وَسَهْوُهُ فِي الْأُولَى يُلْحَقُ الْجَمِيعَ ، وَفِي الثَّانِيَةِ لَا يُلْحَقُ الْأَوَّلِينَ ، وَيُسْنُّ تَحْمِلُ السَّلَاحِ فِي هَذِهِ الْأَنْوَاعِ ، وَفِي قَوْلِ يَتَجَبُّ . الرَّابِعُ أَنْ يَلْتَجِمَ الْقِتَالَ أَوْ يَسْتَدَّ الْخَوْفُ فَيَصَلِّي كَيْفَ امْكَنَ رَاكِبًا وَمَاشِيًا ، وَيُعْذَرُ فِي تَرْكِ الْقِبْلَةِ ، وَكَذَا الْأَعْمَالُ الْكَثِيرَةُ لِحَاجَةٍ فِي الْأَصَحِّ ، لِأَصْبَاحٍ ، وَيُلْقِي السَّلَاحَ إِذَا دُمِيَ ، فَإِنْ عَجَزَ أَمْسَكَهُ ، وَلَا قَضَاءَ فِي الْأَظْهَرِ ، وَإِنْ عَجَزَ عَنْ رُكُوعٍ أَوْ سُجُودٍ أَوْ مَأْمَأً ، وَالسُّجُودَ أَخْفَضَ ،

وسورة قصيرة وركع (ويشهد ، وفي قول يؤخر) قراءة الفاتحة والتشهد فيشتغل بذلك (للتلحقة) فتدركهما معه (فإن صلى مغرباً بفريقة ركعتين والثانية ركعة ، وهو أفضل من عكسه في الأظهر) ومقابله يصلي بالأولى ركعة والثانية ركعتين (و) على الأظهر (ينتظر) مجيء الثانية (في تشهده أو قيام الثالثة ، وهو) أي انتظاره في القيام (أفضل) من انتظاره في التشهد (في الأصح) ومقابله الانتظار في التشهد أفضل (أو) صلى (رباعية فبكل ركعتين) وينتظر في قيام الثالثة والتشهد الأول على الخلاف (فالو) فوترهم أربع فرق ، و(صلى بكل فرقة ركعة) وفارقته وأتمت لنفسها (صحت صلاة الجميع) المأمومين والامام (في الأظهر) ومقابله تبطل صلاة الامام وصلاة الفرقة الثالثة والرابعة إن علموا ببطان صلاة الامام ، وقيل تبطل صلاة الفرق الثلاث الأول ، وقيل تبطل صلاة الجميع (وسهو كل فرقة) فيما لو فترتهم فرقتين (محمول في أولاهم ، وكذا ثانية الثانية) لأنهم مقتدون حكام (في الأصح) ومقابله ليس سهوهم بمحمول فيها (لثانية الأولى) لمفارقتهم الامام فيها (وسهو) أي الامام (في الأولى يلحق الجميع) فتسجد الفرقة الأولى عند تعلم صلاتهم (وفي الثانية لا يلحق الأولين) وتسجد الثانية معه آخر صلاته (ويسن حمل السلاح) للصلى (في هذه الأنواع ، وفي قول يجب) حمله ، ولو كان في ترك الحمل تعرض للهلاك وجب حمله جزماً ، أو وضعه بين يديه إن سهل تناوله (الرابع) من الأنواع (أن يلتحم القتال) بحيث يتخلط بعضهم ببعض (أو يستد الخوف) بأن لم يأمنوا هجوم العدو (فصلى كيف أمكن راکباً وماشياً ، ويعذر في ترك القبلة) عند العجز عنه بسبب العدو (وكذا الإهمال الكثيرة) إذا كانت (لحاجة في الأصح) ومقابله لا يعذر (لأصباح) فلا يعذر فيه (ويلقى السلاح) وجوباً (إذا دمي) دماً لا يعني عنه (فإن عجز) عن إلقائه (أمسكه ولا قضاء في الأظهر) ومقابله يجب القضاء وهو المعتمد (وإن عجز عن ركوع أو سجود أو مأماً) بهما (و) جعل (السجود أخفض) من

وَلَهُ ذَا النُّوعُ فِي كُلِّ قِتَالٍ وَهَزِيمَةٍ مُبَاحِينَ وَهَرَبٍ مِنْ حَرِيقٍ وَسَبْعٍ وَغَرِيمٍ عِنْدَ  
الْإِعْسَارِ وَخَوْفٍ حَبْسِهِ ، وَالْأَصَحُّ مَنَعُهُ لِحَرَمٍ خَافَ فَوْتَ الْحَيِّجِّ وَلَوْ صَاوَأَ لِسَوَادٍ ، ظَنُّهُ  
عَدُوًّا فَبَانَ غَيْرُهُ قَضَوًا فِي الْأَظْهَرِ .

[ فصل ] يَحْرُمُ عَلَى الرَّجُلِ اسْتِعْمَالُ الْحَرِيرِ بِفَرَشِي وَغَيْرِهِ ، وَيَحِلُّ لِلْمَرْأَةِ لِبْسُهُ ،  
وَالْأَصَحُّ تَحْرِيمُ افْتِرَاشِهَا ، وَأَنَّ لِلْوَلِيِّ الْإِبَاسَةَ الصَّبِيَّ . قُلْتُ : الْأَصَحُّ حُلُّ افْتِرَاشِهَا ، وَبِهِ  
قَطَعَ الْعِرَاقِيُّونَ وَغَيْرُهُمْ ، وَاللَّهُ أَعْلَمُ ، وَيَجُوزُ لِلرَّجُلِ لِبْسُهُ لِلضَّرُورَةِ كَحَرِّهِ وَبَرْدِ مَهْلِكَيْهِ  
أَوْ قُبْحِهِ حَرِّهِ وَلَمْ يَجِدْ غَيْرَهُ ، وَلِلْحَاجَةِ كَجَرَبٍ وَحِكَّةٍ وَدَفْعِ قُلٍّ ، وَلِلْقِتَالِ كَدِيْبَاجٍ  
لَا يَقُومُ غَيْرُهُ مَقَامَهُ ، وَيَحْرُمُ الْمَرْكَبُ مِنْ إِبْرِيسَمٍ وَغَيْرِهِ إِنْ زَادَ وَزُنَّ الْإِبْرِيسَمُ ، وَيَحِلُّ  
عَكْسُهُ ، وَكَذَا إِنْ اسْتَوَيَا فِي الْأَصَحِّ ، وَيَحِلُّ مَا طُرِزَ ،

الركوع ( وله ذا النوع ) وهو صلاة شدة الخوف ( في كل قتال وهزيمة مباحين ) لا إثم فيهما :  
كقتال من دافع عن نفسه أو ماله أو حرمة أو مال غيره أو حرمة ولا إعادة عليه ( و ) له ذلك  
أيضا في ( هرب من حريق وسبع ، و ) هرب من ( غريم عند الإعسار وخوف حبسه )  
ولا يصلي هذه الصلاة طالب لعدو منهزم ، ولو خطف شخص عمامته وهرب وأمكنه ادراكه وهو  
في الصلاة فله ذلك ، وكذا إذا كان خارجا وضاق الوقت ( والأصح منعه لمحرم خاف فوته الحج )  
بقوات وقوف عرفة ، ومقابل الأصح يجوز له أن يصلها ( ولو صاوا لسواد ظنوه عدوًّا فبان غيره  
قضوا في الأظهر ) لتفريطهم ، ومقابلة لا يجب القضاء ، ولو ظن العدو بقصده فان خلافه فلاقضاء .

[ فصل ] فيما يجوز لبسه وما لا يجوز ( يحرم على الرجل ) عند الاختيار ( استعمال الحرير بفرش  
وغیره ) من وجوه الاستعمال ( ويحل للمرأة لبسه ، والأصح تحريم افتراشها ) بخلاف اللبس ،  
ومقابل الأصح لا يحرم ، وسبأني اعتاده ( وأن للولي إلباسه الصبي ) ولو عمرا ، وللولي أيضا تزويجه  
بحلّ الذهب والفضة ، ومثل الصبي المجنون ، ومقابل الأصح ليس للولي إلباسه الحرير في غيره  
بوصي العبد ، وقيل له إلباسه قبل سبع سنين ( قلت : الأصح حلّ افتراشها ) أي المرأة للحرير  
( و ) قطع العراقيون وغيرهم ، والله أعلم ) ويحرم تفصيل الحرير للرجال وبيعه وشراؤه لهم ( ويجوز  
للرجل لبسه ) أي الحرير ( للضرورة كبرد وحر مهلكين أو جفأة ) أي بفتنة ( حرب ولم يجد  
غيره ، و ) يجوز لبسه ( للحاجة كجرب وحكة ) إن آذاه لبس غيره ( ودفع قل ) لأن من  
خواص الحرير أن لا يقمل ( والقتال كدِيْبَاجٍ ) نوع من الحرير تخين ( لا يقوم غيره مقامه ) في  
دفع السلاح ( ويحرم المركب من إبريسم ) أي حرير ( وغیره ) كقطن ( أن زاد وزن  
الإبريسم ، ويحل عكسه ) وهو ما نقص فيه الإبريسم ( وكذا ) يحل ( أن استويا ) وزنا ( في  
الأصح ) ومقابلة يغلب الحرام ، ولو شك هل الأكثر الحرير أو هما مستويان حرم ( ويحل ما طُرِزَ )  
والطريز أن يركب على الثوب طراز من حرير ، وكذا ما وقع بشرط أن لا يزيد كل منهما على قدر

## باب صلاة المسافر

إِنَّمَا تُقْصَرُ رُبَاعِيَّةٌ مُؤَدَّةٌ فِي السَّفَرِ الطَّوِيلِ الْمُبَاحِ لَا فَائِتَةُ الْحَضَرِ ، وَلَوْ قَضَى فَائِتَةَ السَّفَرِ فَلَا ظَهَرَ قَصْرُهُ فِي السَّفَرِ دُونَ الْحَضَرِ ، وَمَنْ سَافَرَ مِنْ بَلَدَةٍ فَأَوَّلُ سَفَرِهِ بِمَجَاوَزَةِ سُورِهَا ، فَإِنْ كَانَ وَرَاءَهُ عِمَارَةٌ اشْتَرَطَ بِمَجَاوَزَتِهَا فِي الْأَصَحِّ . قُلْتُ : الْأَصَحُّ لَا يَشْتَرِطُ ، وَاللَّهُ أَعْلَمُ ، فَإِنْ لَمْ يَكُنْ سُورٌ فَأَوَّلُهُ بِمَجَاوَزَةِ الْعُمُرَانِ ، لَا الْخَرَابِ وَالْبَسَانِينَ ، وَالْقَرِيَّةِ كَبَلْدَةٍ ، وَأَوَّلُ سَفَرٍ سَاكِنِ الْخِيَامِ بِمَجَاوَزَةِ الْحِلَّةِ ، وَإِذَا رَجَعَ انْتَهَى سَفَرُهُ بِبُلُوغِهِ مَا شَرَطَ بِمَجَاوَزَتِهِ ابْتِدَاءً ، وَلَوْ نَوَى إِقَامَةَ أَرْبَعَةِ أَيَّامٍ بِمَوْضِعٍ انْقَطَعَ سَفَرُهُ بِوُجُوهِهِ ، وَلَا يُحْسَبُ مِنْهَا يَوْمًا دُخُولِهِ وَخُرُوجِهِ عَلَى الصَّحِيحِ ، وَلَوْ أَقَامَ بِبَلَدٍ بَنِيَّةٍ أَنْ يَرْتَحِلَ إِذَا حَصَلَتْ حَاجَةٌ يَتَوَقَّعُهَا كُلَّ وَقْتٍ قَصَرَ ثَمَانِيَةَ عَشَرَ يَوْمًا ، وَقِيلَ

### ( باب ) كيفية ( صلاة المسافر ) من حيث التقصر والجمع

( إِنَّمَا تُقْصَرُ رُبَاعِيَّةٌ ) فلا تقصر رباعية ( مؤدّة في السفر ) فلا تقصر فائتة الحضر في السفر ( الطويل ) فلا قصر في السفر القصير ولو شكك ( المباح ) أى غير الحرام ، سواء كان واجبا أو مندوبا أو مباحا ، فلا قصر في سفر المعصية ( لا فائتة الحضر ) أى لا تقصر إذا قضيت في السفر ( ولو قضى فائتة السفر ) الطويل ( فالأظهر قصره في السفر ) الذى كذلك ( دون الحضر ) ومقابلته يقصر فيهما ، وقيل يتم فيهما ، وقيل ان قضاها في ذلك السفر قصره والا فلا ( ومن سافر من بلدة ، فأول سفره بمجاورة سورها ) المختص بها ( فإن كان وراءه عِمَارَةٌ اشترط بمجاورتها ) أيضا ( فى الأصح . قلت : الأصح لا يشترط ) بمجاورتها ( والله أعلم ) وكالسور اللندقي والنسور المنهام ( فإن لم يكن سور فأوله ) أى سفره ( بمجاورة العمران ) حتى لا يبقى بيت متصل ولا منفصل ( لا الخراب ) الذى لا عِمَارَةَ وراءه ( ولا ) ( البسانين ) ولو فيها قصور تسكن في بعض فصول السنة ( والقريّة كبلد ) فيما ذكر ( وأول سفر ساكن الخيام بمجاورة الحلة ) بكسر الحاء بيوت يجتمع أهلها للسمر في ناد واحد ، ويستعبر بعضهم من بعض ، ويدخل فيها مصافقها كطرح الرّماد ، ولا بد من مجاورة الوادى والهبط ان كان في ربوة ، والصعود ان كان وهدة ( وإذا رجع انتهى سفره ببُلُوغِهِ ما شرط بمجاورته ابتداء ) من سور أو غيره ، حتى بلغ السور ولو لم يدخل فيه انتهى سفره ( ولو نوى إقامة أربعة أيام ) بلياليها ( بموضع انقطع سفره برصوله ) أى وصول ذلك الموضع ، ولو أقام أربعة أيام بلانية انقطع سفره بتمامها ( ولا يحسب منها ) أى الأربعة ( يوما دخوله وخروجه على الصحيح ) ومقابلته يحسبان ( ولو أقام بلد بنية أن يرتحل إذا حصلت حاجة يتوقعها كل وقت قصر ثمانية عشر يوما ) غير يومى الدخول والخروج ( وقيل ) يقصر

أَرْبَعَةٌ ، وَفِي قَوْلٍ أَبَدًا ، وَقِيلَ الْخِلَافُ فِي خَائِفِ الْقِتَالِ ، لَا التَّاجِرَ وَنَحْوِهِ ، وَلَوْ عِلْمَ بَقَاءِهَا  
مُدَّةً طَوِيلَةً ، فَلَا قَصْرَ عَلَى الْمَذْهَبِ .

[فصل] وطويل السفر ثمانية وأربعون ميلاً هاشمية . قلت : وهو مرحلتان يسير  
الأفقال ، والبحر كالبر ، فلو قطع الأميال فيه في ساعة قصر ، والله أعلم ، ويشترط  
قصد موضع معين أولاً ، فلا قصر للهائم وإن طال تردده ، ولا طالب غريم وأبق يرجع  
متى وجده ، ولا يعلم موضعه ، ولو كان يقصده طريقاً : طويل وقصير فسلك الطويل  
لغرض كسهولة أو أمن قصر ، وإلا فلا في الأظهر ، ولو تبع العبد أو الزوجة أو الجندي  
مالك أمره في السفر ، ولا يعرف مقصده ، فلا قصر ، فلو توارى مسافة القصر قصر الجندي  
دونهما ، ومن قصد سفرًا طويلاً فسار ثم نوى رجوعاً انقطع ، فإن سار فسفر جديد ،

(أربعة) غير بومي الخروج والدخول (وفي قول) يقصر (أبداً ، وقيل الخلاف) المذكور  
(في نائف القتال ، لا التاجر ونحوه) كالمفقه ، وعلى المعتمد مثل القصر سائر الرخص كالجمع والفطر  
(ولو علم بقاها) أي حاجته (مدة طويلة) أربعة أيام (فلا قصر على المذهب) بخلاف المتوقع  
للحاجة في كل وقت .

[فصل] في شروط القصر (وطويل السفر ثمانية وأربعون ميلاً هاشمية ، ولا يحسب منها  
الأيام ، وهي ستة عشر فرسخاً وأربعة برد (قلت : وهو) أي السفر الطويل (مرحلتان)  
وهما سير يومين بلا ليلة معتدلين (سير الأفقال) أي الدابة المحملة على العادة المعتادة من  
التزول والاستراحة والأكل والصلاة (والبحر كالبر) في المسافة (فلو قطع الأميال فيه) أي  
البحر (في ساعة قصر ، والله أعلم) كما يقصر لو قطع المسافة في البر في بعض يوم (ويشترط قصد  
موضع) معلوم كونه مرحلتين (معين) أو غير معين ، إذ لو علم التابع أن مسير متبوعه لا ينقص  
عن مرحلتين قصر وإن لم يعلم خصوص الموضع (أولاً) أي أول السفر (فلا قصر للهائم) أي  
من لا يدري أين يتوجه (وإن طال تردده ولا طالب غريم وأبق يرجع متى وجده) أي مطلوبه  
(ولا يعلم موضعه) وإن طال سفره (ولو كان لمقصده) بكسر الصاد (طريقان : طويل وقصير ،  
فسلك الطويل لغرض) ديني أو دنيوي (كسهولة أو أمن قصر ، وإلا) بأن سلكه لجرد القصر  
أو لم يقصد شيئاً (فلا) يقصر (في الأظهر) ومقابلته يقصر (ولو تبع العبد أو الزوجة أو الجندي  
مالك أمره في السفر ولا يعرف مقصده فلا قصر) ثم إن لم يبلغوا مسافة القصر . وأما إن بلغوها  
فلهم القصر وإن لم يقصر متبوعهم ، بخلاف الهائم لا يقصر وإن بلغ مسافة القصر (فلو توارى  
مسافة القصر) وحدهم دون متبوعهم (قصر الجندي) غير المثبت في الديوان (دونهما)  
لقهرهما فبينهما كعدم (ومن قصد سفرًا طويلاً فسار ثم نوى رجوعاً) إلى وطنه أو غيره للإقامة  
(انقطع) سفره إذا كان مستقلاً ما كذا فلا يقصر مادام في ذلك المنزل (فإن سار فسفر جديد ،

ولا يترخص العاصي بسفوه كآبى وناشزة ، كذا أنشأ مباهما ثم جعله مفعية فلا ترخص  
في الأصح ، ولو أنشأ عاصيا ثم تاب فغشى لسفوه من حين التوبة ، ولو اقتدى بغيره  
لحظة لزمه الاتمام ، ولو رعت الاتمام المسافر واستخلف منها أتم المقتدون ، وكذا لو قلد  
الإمام واقتدى به ، ولو لزم الإمام مقتديا فسدت صلاته أو صلاة إماميه ، أو بان  
إمامه محدثا أتم ، ولو اقتدى بمن ظنه مسافرا فيكون مقيما أو بمن جهل سفره أتم ، ولو  
علمه مسافرا وشك في نيته قصر ، ولو شك فيها ، فقال : إن قصر قصرت وإلا أتممت  
قصر في الأصح ، ويشترط للقصر نيته في الإحرام والتحرز عن منافها دواما ، ولو  
أحرم قاصرا ثم تردد في أنه يقصر أو يتم ، أو في أنه نوى القصر أو قام إمامه لثالثة  
فشك هل هو متم أم ساه أتم ، ولو قام القاصر لثالثة عمدا بلا موجب للإتمام بطلت  
صلاته ، وإن كان سهوا عاد وسجد له وسلم ، فإن أراد أن يتم عاد ثم نهى ميا ،  
ويشترط كونه مسافرا في جميع صلاته ، فلو نوى الإقامة

ولا يترخص العاصي بسفوه كآبى وناشزة ( من زوجها في السفر أن يكون جائزا ) فلو  
أنشأ مباهما ثم جعله مفعية ( كالسفر لقطع الطريق ) فلا ترخص في الأصح ) ومقابلة يترخص  
اكتفاء بكون أوله مباهما ( ولو أنشأ عاصيا ثم تاب فغشى للسفر من حين التوبة ) فإن كان بينه  
وبين مقصده مسافة القصر قصر والا فلا . ثم أشار إلى شرط آخر بقوله ( ولو اقتدى بغيره لحظة )  
أى في جزء من صلاته ( لزمه الاتمام ) وتنعقد صلاة القاصر خلف المتم وتلقو نية القصر ( ولو  
زعف الإمام ) أى سال من أنفه دم ( المسافر واستخلف منها أتم المقتدون ) به نوا الاقتداء  
به أم لا ( وكذا لو عاد الإمام واقتدى به ، ولو لزم الاتمام مقتديا فسدت صلاته أو صلاة إمامه أو  
بان إمامه محدثا أتم ، ولو اقتدى بمن ظنه مسافرا فبان مقيما أو بمن جهل سفره ) أى شك في أنه مسافر  
أو مقيم ( أتم ) وإن بان مسافرا ( ولو علمه مسافرا وشك في نيته ) القصر ( قصر ) إن بان  
الإمام قاصرا ( ولو شك فيها ، فقال : إن قصر قصرت وإلا أتممت قصر في الأصح ) إن قصر  
إمامه ( ويشترط للقصر نيته في الإحرام ) ومثل نية القصر ما لو نوى الظهر مثلا ركعتين أو قال  
أودى صلاة السفر ( والتحرز عن منافها دواما ) أى في دوام الصلاة كنية الاتمام ( ولو أحرم  
قاصرا ثم تردد في أنه يقصر أو يتم أو في أنه نوى القصر ) أم لا ( أو قام إمامه لثالثة فشك هل  
هو متم أم ساه أتم ) في جميع ذلك ، وإن بان إمامه ساهيا في الأخيرة ( ولو قام القاصر لثالثة عمدا  
بلا موجب للإتمام ) كنيته مثلا ( بطلت صلاته ، وإن كان سهوا عاد وسجد له وسلم ، فإن أراد  
عند تذكره ( أن يتم عاد ) للعود ( ثم نهى ميا ) أى ناويا الاتمام ، والجمل كالمسهر  
( ويشترط كونه ) أى القاصر ( مسافرا في جميع صلاته ، فلو نوى الإقامة ) القاطعة للترخص



فِيهَا أَوْ بَلَّغَتْ سَفِينَتَهُ دَارَ إِقَامَتِهِ أَمَّ . وَالْقَصْرُ أَفْضَلُ مِنَ الْإِتِمَامِ عَلَى الْمَشْهُورِ إِذَا بَلَغَ ثَلَاثَ مَرَاحِلَ ، وَالصَّوْمُ أَفْضَلُ مِنَ الْفِطْرِ إِنْ لَمْ يَتَضَرَّرْ بِهِ [فصل] يَجُوزُ الْجَمْعُ بَيْنَ الظُّهْرِ وَالْعَصْرِ تَقْدِيمًا وَتَأْخِيرًا . وَالْمَغْرِبُ وَالْعِشَاءُ كَذَلِكَ فِي السَّفَرِ الطَّوِيلِ . وَكَذَا الْقَصِيرُ فِي قَوْلٍ ، فَإِنْ كَانَ سَائِرًا وَقْتَ الْأُولَى فَتَأْخِيرُهَا أَفْضَلُ ، وَإِلَّا فَعَكْسُهُ . وَشُرُوطُ التَّقْدِيمِ ثَلَاثَةٌ : الْبَدَاءَةُ بِالْأُولَى ، فَلَوْ صَلَّاهُمَا فَبَانَ فَسَادُهَا فَسَدَتِ الثَّانِيَةُ ، وَنِيَّةُ الْجَمْعِ ، وَتَحْلُلُهَا أَوَّلُ الْأُولَى ، وَتَجُوزُ فِي أَثْنَائِهَا فِي الْأَظْهَرِ وَالْمَوَالَاةُ بِأَنْ لَا يَطُولَ بَيْنَهُمَا فَصْلٌ ، فَإِنْ طَالَ وَلَوْ بِعُدٍّ وَجَبَ تَأْخِيرُ الثَّانِيَةِ إِلَى وَقْتِهَا وَلَا يَضُرُّ فَصْلٌ يَسِيرٌ . وَيُعْرَفُ طَوْلُهُ بِالْعُرْفِ . وَلِلْمُتِمِّمِ الْجَمْعُ عَلَى الصَّحِيحِ ، وَلَا يَضُرُّ تَحْلُلُ طَلَبِ خَفِيفٍ وَلَوْ جَمَعَ ثُمَّ تَرَكَ رُكْنَ مِنَ الْأُولَى بَطَلْنَا وَيُعِيدُهُمَا جَابِعًا ، أَوْ مِنَ الثَّانِيَةِ ، فَإِنْ لَمْ يَطْلُ ،

(فِيهَا أَوْ بَلَّغَتْ سَفِينَتَهُ دَارَ إِقَامَتِهِ أَمَّ) وَيَشْتَرِطُ أَيْضًا لِلْقَصْرِ الْعِلْمُ بِجَوَازِهِ ، فَلَوْ قَصَرَ جَاهِلًا لَمْ تَنْصَحْ صَلَاتُهُ (وَالْقَصْرُ أَفْضَلُ مِنَ الْإِتِمَامِ عَلَى الْمَشْهُورِ إِذَا بَلَغَ) سَفَرُهُ (ثَلَاثَ مَرَاحِلَ) إِلَّا الْمَلَاغَ الَّذِي يَسَافِرُ فِي الْبَحْرِ بِأَهْلِهِ ، وَمَنْ لَا يَزَالُ مَسَافِرًا بِلَا وَطَنِ فَلَا إِتِمَامَ لَهَا أَفْضَلُ ، وَمُقَابِلُ الْمَشْهُورِ أَنْ الْإِتِمَامَ أَفْضَلُ (وَالصَّوْمُ أَفْضَلُ مِنَ الْفِطْرِ) فِي السَّفَرِ (إِنْ لَمْ يَتَضَرَّرْ بِهِ) أَمَا إِذَا تَضَرَّرَ فَالْفِطْرُ أَفْضَلُ .

[فصل] فِي الْجَمْعِ بَيْنَ الصَّلَاتَيْنِ (يَجُوزُ الْجَمْعُ بَيْنَ الظُّهْرِ وَالْعَصْرِ تَقْدِيمًا) فِي وَقْتِ الْأُولَى (وَتَأْخِيرًا) فِي وَقْتِ الثَّانِيَةِ (وَالْمَغْرِبُ وَالْعِشَاءُ كَذَلِكَ) أَيْ تَقْدِيمًا وَتَأْخِيرًا (فِي السَّفَرِ الطَّوِيلِ) الْمُبَاحُ (وَكَذَا) يَجُوزُ الْجَمْعُ فِي السَّفَرِ (الْقَصِيرِ فِي قَوْلٍ) قَدِيمٌ ، وَالْجَمْعُ وَإِنْ كَانَ جَائِزًا ، لَكِنْ الْأَفْضَلُ تَرْكُهُ إِلَّا الْجَمْعَ فِي عُرْفَةٍ وَبَعْدَلَفَةٍ فَهُوَ مُسْتَحَبٌّ (فَإِنْ كَانَ سَائِرًا وَقْتُ الْأُولَى) نَازِلًا فِي وَقْتِ الثَّانِيَةِ (فَتَأْخِيرُهَا أَفْضَلُ ، وَإِلَّا) بِأَنْ كَانَ نَازِلًا وَقْتُ الْأُولَى سَائِرًا وَقْتُ الثَّانِيَةِ (فَعَكْسُهُ) أَيْ التَّقْدِيمُ أَفْضَلُ ، وَإِذَا كَانَ سَائِرًا وَقْتَهُمَا أَوْ نَازِلًا فِيهِمَا فَالتَّأْخِيرُ أَفْضَلُ (وَشُرُوطُ التَّقْدِيمِ ثَلَاثَةٌ) بَلْ أَكْثَرُ لِأَنَّهُ يَشْتَرِطُ زِيَادَةُ عَلَى مَا ذَكَرَهُ بَقَاءُ السَّفَرِ إِلَى عَقْدِ الثَّانِيَةِ ، وَعَدَمُ دُخُولِ وَقْتِهَا قَبْلَ فَرَاقِهَا وَتَبْقَى صَحَّةُ الْأُولَى . وَتَبْقَى نِيَّةُ الْجَمْعِ (الْبَدَاءَةُ بِالْأُولَى) فَلَوْ صَلَّى الْعَصْرَ قَبْلَ الظُّهْرِ لَمْ تَنْصَحْ (فَلَوْ صَلَّاهُمَا فَبَانَ فَسَادُهَا) أَيْ الْأُولَى بِفَوَاتِ شَرْطِ أَوْ رُكْنٍ (فَسَدَتِ الثَّانِيَةُ ، وَ) ثَانِي الشُّرُوطِ (نِيَّةُ الْجَمْعِ وَمَحْلُهَا) الْأَكْمَلُ (أَوَّلُ الْأُولَى ، وَتَجُوزُ فِي أَثْنَائِهَا فِي الْأَظْهَرِ) وَمُقَابِلُهُ لَا يَجُوزُ كَالْقَصْرِ (وَ) ثَالِثُهَا (الْمَوَالَاةُ بِأَنْ لَا يَطُولَ بَيْنَهُمَا فَصْلٌ ، فَإِنْ طَالَ وَلَوْ بِعُدٍّ) كَسَوٍ وَاعْتِصَامٍ (وَجَبَ تَأْخِيرُ الثَّانِيَةِ إِلَى وَقْتِهَا ، وَلَا يَضُرُّ فَصْلٌ يَسِيرٌ وَيُعْرَفُ طَوْلُهُ بِالْعُرْفِ ، وَلِلْمُتِمِّمِ الْجَمْعُ عَلَى الصَّحِيحِ ، وَلَا يَضُرُّ تَحْلُلُ طَلَبِ خَفِيفٍ) وَمُقَابِلُ الصَّحِيحِ يَضُرُّ (وَلَوْ جَمَعَ ثُمَّ تَرَكَ رُكْنَ مِنَ الْأُولَى بَطَلْنَا وَيُعِيدُهُمَا جَابِعًا) إِنْ شَاءَ (أَوْ) عِلْمُ تَرْكِهِ (مِنَ الثَّانِيَةِ فَإِنْ لَمْ يَطْلُ) الْفَصْلُ بَيْنَ سَلَامَةٍ مِنَ الثَّانِيَةِ وَتَذَكُّرِ الْمَرْكُوكِ

تَدَارِكُ ، وَإِلَّا فَبَاطِلَةٌ وَلَا جَمْعُ ، وَلَوْ جَهِلَ أَحَدُهُمَا لَوَقَّتَهُمَا . وَإِذَا آخِرُ الْأَوَّلَى لَمْ يَجِبِ التَّرْتِيبُ وَالْمُوَالَاةُ وَنِيَّةُ الْجَمْعِ عَلَى الصَّحِيحِ . وَيَجِبُ كَوْنُ التَّأْخِيرِ بِنِيَّةِ الْجَمْعِ ، وَإِلَّا فَيَعْصَى ، وَتَكُونُ قَضَاءً ، وَلَوْ جَمَعَ تَقْدِيمًا فَصَارَ بَيْنَ الصَّلَاتَيْنِ مَقِيمًا بَطَلَ الْجَمْعُ . وَفِي الثَّانِيَةِ وَبَعْدَهَا لَا يَبْطُلُ فِي الْأَصَحِّ ، أَوْ تَأْخِيرًا فَأَقَامَ بَعْدَ فَرَاغِهِمَا لَمْ يُؤْثَرْ ، وَقَبْلَهُ يَجْعَلُ الْأَوَّلَى قَضَاءً . وَيَجُوزُ الْجَمْعُ بِالْمَطَرِ تَقْدِيمًا . وَالْجَدِيدُ مَنْعُهُ تَأْخِيرًا . وَشَرْطُ التَّقْدِيمِ وَجُودُهُ أَوَّلُهُمَا ، وَالْأَصَحُّ اشْتِرَاؤُهُ عِنْدَ سَلَامِ الْأَوَّلَى . وَالتَّلَجُّجُ وَالْبَرْدُ كَمَطَرٍ إِنْ ذَابَا ، وَالْأَظْهَرُ تَخْصِصُ الرُّخْصَةِ بِالْمَصَلَّى جَمَاعَةً يَمْسُجِدُ بَعِيدٌ يَتَأَذَى بِالْمَطَرِ فِي طَرِيقِهِ .

### باب صلاة الجمعة

إِنَّمَا تَنْتَعِنُ عَلَى كُلِّ مُكَلَّفٍ حُرٍّ ذَكَرٍ مُقِيمٍ بِلَا مَرَضٍ وَنَحْوِهِ ،

(تدارك) مافاتة ومحمنا (والا) بأن طال الفصل (فباطلة ولا جمع) لطول الفصل بها فبعيدها في وقتها (ولو جهل) كَوْنُ المترك من أيهما (أعادهما لوقتئها ، وإذا أخر الأولي) إلى وقت الثانية (لم يجب الترتيب والموالاتة ونية الجمع على الصحيح) في الثالث ، ومقابلها يجب جميع ذلك (ويجب كون التأخير بنية الجمع) قبل خروج وقت الأولى (والا) بأن أخر من غير نية الجمع المعتبرة (فيعصى وتكون قضاء ، ولو جمع تقديمًا فصارت بين الصلاتين مقبلة) كأن نوى الإقامة أو وصلت سفينة المقصد (بطل الجمع) فيؤخر الثانية لوقتئها ولا تتأثر الأولى (وفي الثانية وبعدها) لو صار مقبلة (لا يبطل في الأصح) ومقابلها يبطل فيهما (أو) جمع (تأخيرا فأقام بعد فراغهما لم يؤثر ، وقبله) أي فراغهما (يجعل الأولى قضاء) ففي جمع التقديم يكتفى بدوام السفر إلى عقد الثانية ، وفي جمع التأخير لا بد من دوامه إلى تمامهما ، والادقت الأولى قضاء (ويجوز الجمع بالمطر تقديمًا ، والجديد منعه تأخيرًا) والتقديم جوازه فيصل إلى الأولى مع الثانية في وقتها سواء اتصل المطر أم انقطع (وشروط التقديم وجوده) أي المطر (أولهما) أي الصلاتين (والأصح اشتراطه عند سلام الأولى) ولا يضر انقطاعه فيها عدا ذلك ومقابل الأصح لا يشترط وجوده عند السلام وقوى المطر وضعيفه إذا بل الثوب سواء (والتلجج والبرد كطر إن ذابا) فإن لم يذوبا فلا جمع بهما (والأظهر تخصيص الرخصة بالمصلى جماعة بمسجد بعيد يتأذى بالمطر في طريقه) بخلاف من يصلى في بيته أو يمتد إلى المسجد في كن أو كان المسجد بباب داره فلا يترخص ، ومقابل الأظهر يترخص في ذلك .

### باب صلاة الجمعة

هي بضم الميم وسكونها ، وبومها أفضل أيام الأسبوع (إنما نتعين) أي يجب وجوب عين (على كل) مسلم (بكل حر ذكر مقيم بلامرض ونحوه) تكوف فلا جمعة على صبي ومجنون

وَلَا جُمُعَةٌ عَلَى الْقَدَاسِ فَرَّخَصَ فِي تَرْكِ الْجُمُعَةِ ، وَالْمَسْكَاةِ وَكَذَلِكَ مِنْ بَعْضِهِ رَقِيقٌ عَلَى الصَّحِيحِ ، وَمَنْ تَحْتَ ظَهْرُهُ صَحَّتْ جُمُعَتُهُ ، وَلَهُ أَنْ يَنْصَرِفَ مِنَ الْجَامِعِ إِلَّا لِلرَّيْضِ وَتَهْوُهُ فَيُخْرِمُ انْصِرَافُهُ إِنْ دَخَلَ الْوَقْتُ إِلَّا أَنْ يَزِيدَ ضَرَرُهُ بِانْتِظَارِهِ . وَتَلَزَمُ الشَّيْخُ الْهَرَمُ وَالزَّمَنُ إِنْ وَجَدَا مَرَكَبًا وَلَمْ يَشُقَّ الرُّكُوبُ وَالْأَعْمَى يَجِدُ قَائِدًا ، وَأَهْلُ الْقَرْيَةِ إِنْ كَانَ فِيهِمْ جَمْعٌ تَصِيحُ بِهِ الْجُمُعَةُ أَوْ بَلْغُهُمْ صَوْتٌ قَالِ فِي هَدْوٍ مِنْ طَرَفٍ يَلِيهِمْ لَيْلَةَ الْجُمُعَةِ لَزِمَهُمْ ، وَإِلَّا فَلَا ، وَيُخْرِمُ عَلَى مَنْ لَزِمَتْهُ السَّفَرُ بَعْدَ الزَّوَالِ إِلَّا أَنْ تُمْسِكَ الْجُمُعَةُ فِي طَرِيقِهِ أَوْ يَتَصَرَّرَ بِتَخَلُّفِهِ عَنِ الرَّفْقَةِ ، وَقَبْلَ الزَّوَالِ كَبَدُهُ فِي الْجَدِيدِ إِنْ كَانَ السَّفَرُ مُبَاحًا ، وَإِنْ كَانَ طَاعَةً حَازَ . قُلْتُ : الْأَصَحُّ أَنَّ الطَّاعَةَ كَالْمُسَاحِرِ ، وَاللَّهُ أَعْلَمُ . وَمَنْ لَا جُمُعَةَ عَلَيْهِمْ تَسَنُّ الْجُمُعَةُ فِي ظُهُرِهِمْ فِي الْأَصَحِّ

ولا على عبد ولا امرأة ولا على مسافر سافرا مباحا ولو قصيرا ، ولا على مريض ( ولا جمعة على معذور بحرخص في ترك الجماعة ) مما يتصور في الجمعة ( والمسكاتب ) لاجعة عليه ( وكذا من بعضه رقيق على الصحيح ) ومقابلها ان كانت بينه وبين سيده مهابة ووقعت الجمعة في نوبته وجبت عليه . ( ومن تحت ظهره ) ممن لاجعة عليه كالصبي والعبد والمرأة والمسافر بخلاف المجنون ( صحت جمعة ) وأجزأته عن الظهر ( وله أن ينصرف من الجامع ) قبل فعلها ( إلا للريض ونحوه ) كالأعمى ( فيحرم انصرافه ان دخل الوقت ) قبل انصرافه ( إلا أن يزيد ضرره بانتظاره ) فعلها فلا الانصراف قبل أن يدخل فيها . وأما بعد الدخول فيها فليس للمريض ولا للعبد والمرأة والمسافر الانصراف ولا قلبها ظهرا ( وتلزم الشيخ الهرم والزمن ان وجدوا مركبا ولم يشق الركوب ) عليهما مشقة كشقة المشى في الوحل . والشيخ من جاوز الأربعين ، والهرم أقصى السكبر ، والزمانة الإبتلاء ( و ) تلزم ( الأعمى ) في حال كونه ( يجد قائدا ) فان لم يجده لم يلزمه الحضور ( وأهل ) القرية ان كان فيهم جمع تصيح به الجمعة ) وهو أربعون كاملاون ( أو ببلغهم صوت عال في هدو من طرف يليهم ليل الجمعة ) مع استواء الأرض ولو لم يسمع الواحد ( لزمنهم ) الجمعة ( والا ) بأن لم يكن فيهم الجمع المذكور ولا ببلغهم الصوت ( فلا ) تلزمهم ( ويحرم على من لزمته ) الجمعة بأن كان من أهلها ( السفر بعد الزوال ) فان خالف وسافر لم تجز له الرخص إلا إذا فاتت الجمعة ( إلا أن تمسكه الجمعة في طريقه ) فيجوز له السفر ، ومعنى الامكان أن يغلب على ظنه الادراك ( أو يتضرر بتخلفه عن الرفقة ) وأما التخلف عن الرفقة ولم يتضرر به فلا يجوز به ترك الجمعة ( وقبل الزوال ) وأوله الفجر ( كبعد ) في حرمة السفر فلا يجوز لمن لزمته الجمعة السفر من الفجر إلا إذا أمكنه فعلها في طريقه أو تضرر بالتخلف عن الرفقة ( في الجديد ) وفي القديم يجوز قبل الزوال . هذا كله ( ان كان ) السفر ( سافرا مباحا ) كسفر تجارة . ( وان كان طاعة ) كسفر حج وزيارة ( جاز ) ترك الجمعة له قبل الزوال قولا واحدا ( قلت : الأصح أن الطاعة كلباح ) فيجوز فيه للقولان ( والله أعلم ) ويكره السفر ليلة الجمعة ( ومن لاجعة عليهم تسن الجماعة في ظهرهم في الأصح )

وَيُخَفَوْنَهَا إِنْ خَفِيَ عُدْرُهُمْ . وَيَنْدُبُ لِمَنْ أَمْسَكَ زَوَالَ عُدْرِهِ تَأْخِيرُ ظَهْرِهِ إِلَى الْيَأْسِ  
مِنَ الْجُمُعَةِ . وَلَقَبِيرِهِ كَالْمَرَأَةِ وَالزَّيْنِ تَجْبِيلُهَا ، وَلِصَحْبَتِهَا مَعَ شَرْطِ غَيْرِهَا شُرُوطُ :  
أَحَدُهَا وَقْتُ الظَّهْرِ فَلَا تُقْضَى جُمُعَةٌ . فَلَوْ ضَاقَ عَنْهَا صَلَاةُ ظَهْرًا وَلَوْ خَرَجَ وَهُمْ فِيهَا  
وَجَبَّ الظَّهْرُ بِنَاءً ، وَفِي قَوْلِ اسْتِثْنَاءٍ ، وَالْمَسْبُوقِ كَغَيْرِهِ . وَقِيلَ يُقِيمُهَا جُمُعَةٌ . الثَّانِي  
أَنْ تَقَامَ فِي خِطَّةِ أُبْنِيَّةٍ أَوْ طَائِنِ الْمُجْمَعِينَ . وَلَوْ لَا زَمَ أَهْلُ الْخِيَامِ الصَّغَرَاءِ أَبَدًا فَلَا جُمُعَةٌ  
فِي الْأَظْهَرِ . الثَّالِثُ : أَنْ لَا يَسْبِقُهَا وَلَا يُقَارِنُهَا جُمُعَةٌ فِي بَلَدِيهَا إِلَّا إِذَا كَبُرَتْ وَعَسَرَ  
اجْتِمَاعُهُمْ فِي مَسْكَنِ ، وَقِيلَ لَا تُسْتَتْنَى هَذِهِ الصُّورَةُ ، وَقِيلَ إِنْ حَالَ نَهْرٌ عَظِيمٌ بَيْنَ شِقَائِهَا  
كَأَنَّ كَبَلَدَيْنِ ، وَقِيلَ إِنْ كَانَتْ قَرْيٌ فَانْصَلَتْ تَعَدَّتِ الْجُمُعَةُ بِعَدِّهَا ، فَلَوْ سَبَقَهَا جُمُعَةٌ  
فَالصَّحِيحَةُ السَّابِقَةُ ، وَفِي قَوْلٍ إِنْ كَانَ

ومقابلها لا تسن . هذا إذا كانوا في بلد الجمعة . وأما في غيرها فتسن قطعاً ( ويخفونها إن خفي  
عُدْرهم ) ثلاثاً يهتموا بالتساهل في ترك الجمعة ( ويندب لمن أَمْسَكَ زوال عُدْرِهِ ) كالمرضى يتوقع  
الخفة ( تأخير ظهره إلى اليأس من الجمعة ) ويحصل اليأس بنسليم الإمام منها ، ولو صلى ثم زال  
عُدْرُهُ وتمكن منها لم تلزمه ( و ) يندب ( لغيره ) وهو من لا يمكن زوال عُدْرِهِ ( كالمرأة  
والزمن تجبيلها ) أي الظهر ( ولصحبتها ) أي الجمعة ( مع شرط غيرها ) من جميع الصلوات  
( شروط : أحدها وقت الظهر ) بأن تقع كلها فيه ( فلا تقضى الجمعة ) بل تقضى ظهراً ( فلو ضاق )  
وقت الظهر ( عنها ) بأن لم يبق ما يسع ركعتين مع خطبتين ( صلاوا ظهراً ، ولو خرج وهم فيها وجب  
الظهر بناء ) على ما فعل منها فبسر بالقراءة ولا يحتاج إلى نية الظهر ( وفي قول استثناء ) فينبون  
الظهر حينئذ ( والمسبوق كغيره ) فيما تقدم ( وقيل يقيمها الجمعة ) ولو خرج الوقت . ( الثاني )  
من الشروط الزائدة ( أن تقام في خِطَّةِ أُبْنِيَّةٍ أَوْ طَائِنِ الْمُجْمَعِينَ ) أي المصلين الجمعة ، وأراد بالخطبة  
الأمكنة المعدودة من البلد ، ولا بد أن تكون الأبنية مجتمعة عرفاً ، فلو نزلوا مكاناً وأقاموا فيه  
ليعمدوه قرية لاتصح جمعهم فيه ، والمراد بالبناء ولو بالخشب والسعف والطين ، وبخطبة الأبنية  
ملا يجوز فيه قصر الصلاة ( ولو لازم أهل الخيام الصحراء أبداً ) ولم يبلغهم النداء من محل الجمعة  
( فلا الجمعة ) عليهم ( في الأظهر ) ومقابلها تجب ويقيمونها في موضعهم ( الثالث ) من الشروط  
الزائدة ( أن لا يسبقها ولا يقارنهما الجمعة في بلدتها ) ولو عظمت ( إلا إذا كبرت وعسر اجتماعهم  
في مكان ) بأن شق بما لا يحتل عادة اجتماعهم في مكان من الأمكنة التي جرت العادة بفعلها فيها  
ولو غير مسجد ، وهمل العبرة بمن يصلي غالباً أو بمن تلزمه أو بمن تصح منه ؟ قيل بكل ( وقيل  
لا تستثنى هذه الصورة ) وتحتل فيها المشقة . فالاحتياط لمن صلى الجمعة ببلد تعددت فيه الجمعة بحسب  
الحاجة ولم يعلم سبق جمعة أن يعيدها ظهراً ( وقيل إن حال نهر عظيم بين شقها كأنها كبلدتين )  
فتقام في كل شق الجمعة ( وقيل إن كانت قري فانصلت تعددت الجمعة بعددها ) فتقام في كل قرية  
جمعة ( فلو سبقها الجمعة ) في محل لا يجوز فيه التعدد ( فالصحيحة السابقة ، وفي قول إن كان

السلطان مع الثانية فهي الصحيحة ، والمعتبر سبق التحريم ، وقيل التحليل ، وقيل بأول الخطبة ، فلو وقعتا معا أو شك استؤنفت الجمعة ، وإن سبقت إحداها ولم تتعين أو تعينت وتيسرت صلوا ظهرا . وفي قول الجمعة . الرابع : الجماعة وشروطها كغيرها ، وأن تقام بأربعين مكلفا جرا ذكرا مستوطنا لا يظعن شتاء ولا صيفا إلا بالحاجة ، والصحيح انعقادها بالمرضى ، وأن الإمام لا يشترط كونه فوق أربعين ، ولو انقض الأربعون أو بعضهم في الخطبة لم يحسب المفعول في غيبتهم ، ويجوز البناء على ما مضى إن عادوا قبل طول الفصل ، وكذا بناء الصلاة على الخطبة إن انقضوا بينهما ، فإن عادوا بعد طوله وجب الاستئناف في الأظهر ، وإن انقضوا في الصلاة بطلت ، وفي قول لا إن بقي اثنين ، وتصيح خلف العبد والصبي والمسافر في الأظهر إذا تم العدد بغيره ،

السلطان مع الثانية فهي الصحيحة ) ومثل السلطان كل خطيب ولاء ( والمعتبر سبق التحريم ) . تمام الرأى من التكبير ( وقيل ) المعتبر سبق ( التحليل ) وهو تمام السلام ( وقيل ) المعتبر الشيق ( بأول الخطبة ، فلو وقعتا ) أى الجمعة ( معا أو شك ) فى الجمعة ( استؤنفت الجمعة ) فلو اجب فى هذه الأزمان فى المدن التى تعدد فيها الجمعة لغبر حاجة ويشك فى الجمعة والسبق أن يستأنفوا الجمعة ، ولكن بانقضاءهم من الصلاة وتفرقهم يحزم بأنهم لا يعودون للجمعة فتجب الظهور كماله علم أن الناس لا يصلون الجمعة ( وإن سبقت إحداها ولم تتعين ) كأن يسمع مسافران تكبيرتين متلاحقتين وجهلا المتقدم فأخبراهم بالخال ( أو تعينت وسبت صلوا ظهرا ، وفى قول الجمعة ) واجمع المحتاج إليها مع الزائد عليها كالجمعتين المحتاج إلى إحداها فيجوز فيها التفصيل المذكور . ( الرابع ) من الشروط الزائدة ( الجماعة ) فلا تصح بالعدد فرادى ، والجماعة شرط فى الركعة الأولى بخلاف العدد ( وشروطها كغيرها ) من نية الاقتناء وغيرها من بقية شروط الجماعة ( وأن تقام بأربعين ) منهم الإمام ولا يجوز بأربعين فهم أمى قصر فى التعليم . فشرط كل أن يكون مسلما ( مكلفا ) أى بالغ عاقلا ( حرا ذكرا مستوطنا ) يحملها ( لا يظعن ) منه ( شتاء ولا صيفا إلا بالحاجة ) كتجارة فلا تعقد بغير المستوطنين بكن أقام على عزم عوده إلى وطنه ولو بعد مدة كالمتفقه ، ولا بالمستوطنين خارج محل الجمعة ( والصحيح انعقادها بالمرضى وأن الإمام لا يشترط كونه فوق أربعين ) إذا كان بصفة الكمال . ومقابل الصحيح يشترط ، ويشترط العدد من أول أركان الخطبة إلى انتهاء الصلاة ( ولو انقض الأربعون أو بعضهم فى الخطبة لم يحسب المفعول ) من أركانها ( فى غيبتهم ، ويجوز البناء على ما مضى ) منها ( إن عادوا قبل طول الفصل ) عرفا ( وكذا بناء الصلاة على الخطبة إن انقضوا بينهما ) وعادوا قبل طول الفصل ( فإن عادوا بعد طوله وجب الاستئناف فى الأظهر ) ولو كان الانقضاء بعذر . ومقابل الأظهر لا يجب الاستئناف ( وإن انقضوا فى الصلاة ) كأن أبطلوها ( بطلت ) الجمعة قيتما من بقى ظهرا ( وفى قول لا ) تبطل ( إن بقي اثنين ) ويشترط فيهما صفة الكمال ( وتصح خلف العبد والصبي والمسافر فى الأظهر إذا تم العدد بغيره )

وَلَوْ بَانَ الْإِمَامُ جُنُبًا أَوْ مُحْدَثًا صَحَّتْ مُجْمَعُهُمْ فِي الْأَظْهَرِ إِنْ تَمَّ الْعَدَدُ بِغَيْرِهِ ، وَإِلَّا فَلَا ،  
وَمَنْ يَلْقَى الْإِمَامَ الْمُحْدَثَ رَأَيْتُ مَا لَمْ تُحْسَبْ رَكَعَتُهُ عَلَى الصَّحِيحِ . الْخَامِسُ : خُطْبَتَانِ قَبْلَ  
الصَّلَاةِ ، وَأَرْكَانُهُمَا خَمْسَةٌ : حَمْدُ اللَّهِ تَعَالَى ، وَالصَّلَاةُ عَلَى رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ ،  
وَلَفْظُهُمَا مُتَعَيِّنٌ ، وَالْوَصِيَّةُ بِالتَّقْوَى ، وَلَا يَتَعَيَّنُ لَفْظُهَا عَلَى الصَّحِيحِ ، وَهَذِهِ الثَّلَاثَةُ أَرْكَانُ  
فِي الْخُطْبَتَيْنِ . وَالرَّابِعُ قِرَاءَةُ آيَةٍ فِي أَحَدَاهُمَا ، وَقِيلَ فِي الْأُولَى ، وَقِيلَ فِيهِمَا ،  
وَقِيلَ لَا تَجِبُ ، وَالْخَامِسُ . مَا يَقَعُ عَلَيْهِ اسْمُ دُعَاءِ الْمُؤْمِنِينَ فِي الثَّانِيَةِ ، وَقِيلَ لَا يَجِبُ ،  
وَيُشْتَرَطُ كَوْنُهَا عَرَبِيَّةً مُرْتَبَةً الْأَرْكَانِ الثَّلَاثَةِ الْأُولَى ، وَبَعْدَ الزَّوَالِ ، وَالْقِيَامُ فِيهِمَا إِنْ  
قَدَرَ ، وَالْجُلُوسُ بَيْنَهُمَا ، وَإِسْمَاعُ أَرْبَعِينَ كَامِلِينَ ، وَالْجَدِيدُ أَنَّهُ لَا يَحْرُمُ عَلَيْهِمُ السَّكَلَامُ ،  
وَيُسْنُ الْإِنْصَاتُ .

وجمة الامام صحبة ، ومقابل الأظهر لاتصح بمن ذكر ( ولو بان الامام جنبا أو محدثا صحت بجمعهم  
في الاظهر ان تم العدد بغيره ) ومقابل الأظهر لاتصح ( والا ) بأن تم العدد به ( فلا ) تمنع ،  
ولو بان حدث الأربعين أو بعضهم لم تصح جمعة من كان محدثا وتصح جمعة الامام فيهما والمتطهر ،  
بخلاف ما لو بانوا عبيدا أو نساء ( ومن لحق الامام المحدث را كما لم تحسب ركعته على الصحيح )  
ومقابلة تحسب . ( الخامس ) من الشروط الزائدة ( خطبتان قبل الصلاة . وأركانها خمسة : حمد الله  
تعالى والصلاة على رسول الله ﷺ ، ولفظهما ) أى الحمد والصلاة ( متعين ) فلا يجزى الشكر  
والثناء . ويتعين لفظ الجلوس مع مادة الجد ، ولا يجزى الرجة بدل الصلاة ، بل الواجب مادتها مع  
لفظ ظاهر خاص به ﷺ كالحمد أو العاقب فلا يكفي الضمير ( والوصية بالتقوى ، ولا يتعين  
لفظها ) فيكفي ما دل على الموعظة كأطيعوا الله ( على الصحيح ) ومقابلة يتعين لفظ الوصية  
( وهذه الثلاثة أركان في الخطبتين . والرابع قراءة آية في أحدهما ) ويكتفي بشرط آية طويلة  
( وقيل ) تتعين الآية ( في الأولى ) فلا تجزى في الثانية ( وقيل ) تتعين ( فيهما ، وقيل لا يجب )  
في واحدة منهما ، بل تستحب ، وعلى المعتد يستحب في الأولى قراءة قـ بأكملها ( والخامس  
ما يقع عليه اسم دعاء المؤمنين في الثانية ) بأخروى ( وقيل لا يجب ) بل يستحب ، ولا بأس بالدعاء  
للسلطان بعينه من غير مجازفة في وصفه ، ويستحب الدعاء لأئمة المسلمين بالصلاح والاعانة  
على الحق ( ويشترط كونها ) أى الخطبة ( عربية ) فيجب أن يتعلمها واحد من القوم إن  
أمكن . فان لم يفعل عصوا ولا جمعة لهم . فان لم يمكن تعلم العربية خطب بلغته . ويجب أن تكون  
الخطبة ( مرتبة الأركان الثلاثة الأولى وبعد الزوال . و ) يشترط ( القيام فيهما ان قدر ) فان عجز  
خطب قاعدا ثم مضطجعا . ( و ) يشترط ( الجلوس بينهما ) ولا بد من الطمأنينة ( و ) يشترط  
( إسماع أربعين كاملين ) بأن تنعقد بهم الجمعة فيرفع صوته بحيث يسمعها من ذكر ، فلو كانوا  
صما أو في بعد لم تصح الخطبة ( والجديد أنه لا يحرم عليهم السكلام ، ويسن الإنصات ) والقديم يحرم

قُلْتُ : الْأَصَحُّ أَنَّ تَرْتِيبَ الْأَرْكَانِ لَيْسَ بِشَرْطٍ ، وَاللَّهُ أَعْلَمُ ، وَالْأَظْهَرُ اشْتِرَاطُ الْمُؤَلَّاهِ  
وَطَهَارَةِ الْحَدَثِ وَالْخُبْتِ وَالسُّتْرِ ، وَتُسْنُّ عَلَى مَنبَرٍ أَوْ مُرْتَفِعٍ ، وَيُسَلِّمُ عَلَى مَنْ عِنْدَ الْمَنبَرِ  
وَأَنْ يَقْبَلَ عَلَيْهِمْ إِذَا صَعِدَ ، وَيُسَلِّمُ عَلَيْهِمْ ، وَيَجْلِسَ ثُمَّ يُؤْذِنُ ، وَأَنْ تَسْكُونَ بِبَلِيغَةٍ  
مَفْهُومَةٍ قَصِيرَةٍ ، وَلَا يَلْتَفِتُ يَمِينًا وَشِمَالًا فِي شَيْءٍ مِنْهَا ، وَيَقْتَمِدُ عَلَى سَيْفٍ أَوْ عَصَا وَنَحْوِهِ ،  
وَيَكُونُ جُلُوسُهُ بَيْنَهُمَا نَحْوَ سُورَةِ الْإِخْلَاصِ ، وَإِذَا فَرَغَ شَرَعَ الْمُؤَذِّنُ فِي الْإِقَامَةِ وَبَادَرَ  
الْإِمَامُ لِيُبَلِّغَ الْمُحْزَابَ مَعَ فَرَائِغِهِ ، وَيَقْرَأُ فِي الْأُولَى الْجُمُعَةَ ، وَفِي الثَّانِيَةِ الْمُنَاقِقِينَ جَهْرًا  
[ فَصْل ] يُسْنُّ الْغُسْلُ لِحَاضِرِهَا ، وَقِيلَ لِكُلِّ أَحَدٍ ، وَوَقْتُهِ مِنَ الْفَجْرِ ، وَتَقْرِيبُهُ  
مِنْ ذَهَابِهِ أَفْضَلُ ، فَإِنْ تَحْزَرَ تَيَمُّمَ فِي الْأَصَحِّ ،

الكلام يجب الانصات ، ويجب تخفيف الصلاة على من كان فيها عند صعود الخطيب المنبر وجاوسه  
ولا تباح صلاة بعد جالوسه على المنبر وتكون باطلة لإلتحية المسجد لداخله والخطيب على المنبر  
فتدب له ، لكن يجب تخفيفها ولا يزيد على ركعتين ، والمراد بالتخفيف الاقتصار على الواجبات  
( قلت : الأصح أن ترتيب الأركان ليس بشرط ، والله أعلم ) بل هوسنة ( والأظهر اشتراط الموالاة )  
بين أركانها وبين الخطبتين وبينهما وبين الصلاة ، ومقابل الأظهر عنده ليست الموالاة بشرط ( و )  
يشترط ( طهارة الحدث والخبث ) فلما أحصت في أثناء الخطبة استأنفها ( و ) يشترط ( الستر )  
للعورة ، ويشترط تقديم الخطبة على الصلاة ( وتسنُّ ) الخطبة ( على منبر ) ويسنُّ أن يكون  
المنبر عن يمين المحراب ( أو ) على ( مرتفع ) ان لم يكن منبر ( ويسلم ) الإمام عند دخول  
المسجد على الحاضرين ، و ( على من عند المنبر ) إذا انتهى إليه ( و ) يسنُّ ( أن يقبل عليهم  
إذا صعد ) المنبر ( ويسلم عليهم ) حيثنذ ، ويجب رد السلام عليه ( ويجلس ) بعد السلام  
عليهم ( ثم يؤذن ) مؤذن واحد عند جالوسه ( و ) يسنُّ ( أن تسكون ) الخطبة ( بليغة )  
أى فصيحة ( مفهومة ) لا غريبة ، فتكره الكلمات المشتركة والبعيدة عن الأفهام ( قصيرة )  
بالنسبة إلى الصلاة ( ولا يلتفت يميناً وشمالاً في شيء منها ) ولا يعبت بل يحشع ( ويعتمد ) ندبا  
( على سيف أو عصا ونحوه ) كقوس ويكون ذلك في يده اليسرى ، ويشغل يده اليمنى بحرف  
المنبر ( ويكون جالوسه بينهما ) أى الخطبتين ( نحو سورة الاخلاص ) استعجاباً ( وإذا فرغ )  
الإمام من الخطبة ( شرع المؤذن في الإقامة وبادر الإمام ليلبلغ المحراب مع فراغه ) من الإقامة  
( وقرأ ) ندبا ( في الأولى الجمعة وفي الثانية المناققين ) بكاملهما ، أو سبج اسم ربك ، وهل أذاك ،  
وتسكون القراءة ( جهراً ) ويستحب للمسبوق الجهر في ثانيته .

[ فصل ] في الأغسال المسنونة ( يسنُّ الغسل لحاضرها ) وان لم تجب عليه كامرأة ( وقيل )  
يسنُّ ( لكل أحد ) وإن لم يحضر ( ووقته من الفجر ) الصادق ( وتقريبه من ذهابه أفضل )  
ويكره تركه بلا غسل ( فان عجز ) عن الماء ( تيمم في الأصح ) بنية الغسل ، ومقابل الأصح ،

وَمِنَ الْمَسْنُونِ غُسْلُ الْعِيدِ وَالْكُسُوفِ وَالْإِسْتِسْقَاءَ ، وَلِغَايِلِ الْمَيْتِ وَالْمَجْنُونِ وَالْمُسَى عَلَيْهِ إِذَا أَفَاقَا ، وَالْكَافِرِ إِذَا أَسْلَمَ ، وَأَغْسَالِ الْحَجِّ ، وَآكُذْهَا غُسْلُ غَايِلِ الْمَيْتِ ثُمَّ الْجُمُعَةِ ، وَعَكْسُهُ الْقَدِيمُ . قُلْتُ : الْقَدِيمُ هُنَا أَظْهَرُ ، وَرَجَحُهُ الْأَكْثَرُونَ ، وَأَحَادِيثُهُ صَحِيحَةٌ كَثِيرَةٌ ، وَلَيْسَ لِلْجَدِيدِ حَدِيثٌ صَحِيحٌ ، وَاللَّهُ أَعْلَمُ ، وَيُسْنُ التَّبَكُّيرُ إِلَيْهَا مَاشِيًا ، بِسَكِينَةٍ ، وَأَنْ يَسْتَنْفِلَ فِي طَرِيقِهِ وَحُضُورِهِ بِقِرَاءَةِ أَوْ ذِكْرِ ، وَلَا يَتَخَطَّى ، وَأَنْ يَتَزَيَّنَ بِأَحْسَنِ ثِيَابِهِ ، وَطَيِّبٍ ، وَإِزَالَةَ الظَّفَرِ وَالرَّيْحِ . قُلْتُ : وَأَنْ يَهْرَأَ الْكَهْفَ يَوْمَهَا وَلَيْلَتَهَا وَيُكْثِرَ الدُّعَاءَ ، وَالصَّلَاةَ عَلَى رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ ، وَيُحْرِمُ عَلَى فِي الْجُمُعَةِ التَّشَاغُلَ بِالْبَيْعِ وَغَيْرِهِ بَعْدَ الشَّرُوعِ فِي الْأَذَانِ بَيْنَ يَدَيِ الْخَطِيبِ فَإِنْ بَاعَ صَحَّ ، وَيُكْرَهُ قَبْلَ الْأَذَانِ بَعْدَ الزَّوَالِ ، وَاللَّهُ أَعْلَمُ

لا يقيم ( ومن المسنون غسل العيد ) الأصغر والأكبر ( والكسوف ) للشمس والقمر ( والاستسقاء ) لغسل الميت ( ولو كان الغاسل حائضاً ، ويسن الوضوء من مسه ( و ) غسل ( المجنون والمغمى عليه إذا أفاقا ) ولم يتحقق منها إزال ( و ) غسل ( الكافر إذا أسلم ) ولم يعرض له في كفره ما يوجب الغسل وإلا وجب ، ولا عبادة بالغسل في الكفر ( وأغسال الحج ) الآتي بيانها في بابها ( وآكذها ) أي هذه الأغسال ( غسل غاسل الميت ثم الجمعة ، وعكسه القديم . قلت القديم هنا أظهر ) من الجديد ( ورجحه الأكثرون ، وأحاديثه صحيحة كثيرة ، وليس للجديد حديث صحيح والله أعلم ) وإذا أراد الغسل للسنونيات ، نوى أسبابها إلا الغسل من الجنون والاضغماء فإنه ينوي الجنابة ( ويسن التبكير إليها ) أي الجمعة لغیر الامام ، وغير ذي عذر يشق عليه البكور ، وأوله طلوع الفجر ، ويستحب أن يأتي إليها ( ماشياً ) إن قدر ولم يشق عليه ( بسكينة ) أي من غير إسماع إذا لم يفتق الوقت ( وأن يستنفل في طريقه وحضوره بقراءة أو ذكر ) والقراءة في الطريق جهالة غير مكروهة إذا لم يات بها ( ولا يتخطى ) رقاب الناس فإنه مكروه ، وقيل حرام ( وأن يتزين بأحسن ثيابه وطيب ) وأفضل ثيابه البيض ( وإزالة الظفر ) إن طال ، وكذا الشعر فينتف إبطه ، ويقص شاربه ، ويحلق عانته ( و ) إزالة ( الريح ) السكرية ، وتستحب هذه الأوامر لسكل حاضر بجمع ( قلت : وأن يقرأ الكهف يومها وليلتها ويكثر الدعاء ) يومها وليلتها ( و ) يكثر ( الصلاة على رسول الله صلى الله عليه وسلم ) في يومها وليلتها ( ويحرم على ذي الجمعة ) أي من تلزمه ( التشاغل بالبيع وغيره ) من سائر العقود والمصانع ( بعد الشروع في الأذان بين يدي الخطيب ) حال جلوسه على المنبر ( فإن باع صح ) يبعه وسائر عقود ( ويكره ) التشاغل بما ذكر ( قبل الأذان بعد الزوال ) أما قبل الزوال فلا يكره ( والله أعلم ) وكذا يكره تشبيك الأصابع في طريقه إلى المسجد ، وفيه يوم الجمعة وغيره ، وكذا سائر أنواع العبث مادام في الصلاة أو منتظرها .



[فصل] مَنْ أَدْرَكَ رُكُوعَ الثَّانِيَةِ أَدْرَكَ الْجُمُعَةَ فَيُصَلِّي بَعْدَ سَلَامِ الْإِيمَانِ رُكْعَةً وَإِنْ أَدْرَكَهُ فَاتَتْهُ فَنُتِمَ بَعْدَ سَلَامِهِ ظَهْرًا أَوْ بَعًا ، وَالْأَصَحُّ أَنَّهُ يَنْوِي فِي اقْتِدَائِهِ الْجُمُعَةَ ، وَإِذَا خَرَجَ الْإِمَامُ مِنَ الْجُمُعَةِ أَوْ غَيْرَهَا بِحَدَّثٍ أَوْ غَيْرِهِ جَازَ الِاسْتِخْلَافُ فِي الظَّاهِرِ ، وَلَا يَسْتَخْلَفُ لِلْجُمُعَةِ إِلَّا مُقْتَدِيًا بِهِ قَبْلَ حَدِيثِهِ ، وَلَا يَشْتَرُطُ كَوْنُهُ حَاضِرَ الْخُطْبَةِ وَلَا الرُّكْعَةَ الْأُولَى فِي الْأَصَحِّ فِيهِمَا ، ثُمَّ إِنْ كَانَ أَدْرَكَ الْأُولَى نَمَتْ جُمُعَتُهُمْ ، وَإِلَّا فَتَمَّتْ لَهُمْ دُونُهُ فِي الْأَصَحِّ ، وَبِرَأْيِ الْمُسَبِّقِ نَظَمَ الْمُسْتَخْلَفُ ، فَإِذَا صَلَّى رُكْعَةً تَشْهَدُ وَأَشَارَ إِلَيْهِمْ لِيُفَارِقُوهُ أَوْ يَنْتَظِرُوا ، وَلَا يَلْزَمُهُمْ اسْتِثْنَاءُ نِيَةِ الْقُدُورَةِ فِي الْأَصَحِّ ، وَمَنْ زُوِّجَ عَنِ السُّجُودِ فَأَمْسَكَهُ ،

[فصل] فِي بَيَانِ مَا نَدْرِكُ بِهِ الْجُمُعَةَ وَجَوَازِ الِاسْتِخْلَافِ (مَنْ أَدْرَكَ رُكُوعَ الثَّانِيَةِ) الْمَحْضُوبَ لِلْإِمَامِ (أَدْرَكَ الْجُمُعَةَ فَيُصَلِّي بَعْدَ سَلَامِ الْإِمَامِ رُكْعَةً) وَلَوْ فَارَقَهُ فِي التَّشَهُّدِ جَازَ وَجَاءَ بِرُكْعَةٍ ، وَكَذَا لَوْ صَلَّى مَعَهُ الرُّكْعَةَ الْأُولَى وَفَارَقَهُ (وَإِنْ أَدْرَكَ) أَيْ الْإِمَامَ (بَعْدَهُ) أَيْ رُكُوعَ الثَّانِيَةِ (فَاتَتْهُ) الْجُمُعَةُ (فَنُتِمَ بَعْدَ سَلَامِهِ) أَيْ الْإِمَامَ (ظَهْرًا أَوْ بَعًا) وَالْأَصَحُّ أَنَّهُ أَيْ الْمَدْرِكُ لِلْإِمَامِ بَعْدَ رُكُوعِ الثَّانِيَةِ (يَنْوِي فِي اقْتِدَائِهِ) بِالْإِمَامِ (الْجُمُعَةَ) وَجَوَابًا ، وَمُقَابِلَ الْأَصَحِّ يَنْوِي الظَّاهِرَ (وَإِذَا خَرَجَ الْإِمَامُ مِنَ الْجُمُعَةِ أَوْ غَيْرَهَا) مِنَ الصَّلَاةِ (بِحَدَّثٍ أَوْ غَيْرِهِ) كَرَعَا (جَازَ) لَهُ وَلِلْمُؤْمِنِينَ قَبْلَ إِنْبَائِهِمْ بِرُكْنٍ مُفْرَدِينَ (الِاسْتِخْلَافُ) أَيْ إِقَامَةُ إِمَامٍ خَلِيفَةً عَنْهُ (فِي الظَّاهِرِ) الْجَدِيدُ ، وَفِي الْقَدِيمِ لَاجِبُورُ الِاسْتِخْلَافِ ، وَعَلَى الْجَدِيدِ لَوْ تَقَبَّلَ وَاحِدٌ بِنَفْسِهِ جَازَ ، وَإِذَا كَانُوا فِي الْجُمُعَةِ وَكَانُوا فِي الرُّكْعَةِ الْأُولَى وَجِبَ عَلَيْهِمْ أَنْ يَسْتَخْلَفُوا وَاحِدًا مِنْهُمْ حَتَّى تَمَّ جَمْعُهُمْ بِخِلَافِ الرُّكْعَةِ الثَّانِيَةِ وَبَاقِي الصَّلَاةِ فَلَا يَجِبُ فِيهَا الِاسْتِخْلَافُ ، وَإِذَا فَعَلَ الْمُؤْمِنُونَ رُكْعًا عَلَى الْإِنْفِرَادِ امْتَنَعَ الِاسْتِخْلَافُ فِي غَيْرِ الْجُمُعَةِ بِلَا مُجْدِدٍ نِيَةٍ وَفِيهَا مَطْلَقًا وَتَبْطُلُ (وَلَا يَسْتَخْلَفُ) الْإِمَامُ وَلَا غَيْرُهُ (لِلْجُمُعَةِ) إِلَّا مُقْتَدِيًا بِهِ قَبْلَ حَدِيثِهِ بِخِلَافِ غَيْرِ الْجُمُعَةِ فَيَجُوزُ اسْتِخْلَافُ غَيْرِ الْمُقْتَدِي فِي الْأُولَى وَالثَّانِيَةِ لِتَوَافُقِ نَظْمِ صَلَاتِهِمْ مَعَهُ وَلَا يَسْتَحْجِجُونَ إِلَى نِيَةِ (وَلَا يَشْتَرُطُ كَوْنُهُ) أَيْ الْمُقْتَدِي (حَاضِرَ الْخُطْبَةِ وَلَا الرُّكْعَةَ الْأُولَى فِي الْأَصَحِّ فِيهِمَا) وَقَبْلَ يَشْتَرُطُ حُضُورَهُ الْخُطْبَةَ ، وَقَبْلَ يَشْتَرُطُ إِدْرَاكَهُ الرُّكْعَةَ وَإِنْ لَمْ يَحْضُرِ الْخُطْبَةَ (ثُمَّ إِنْ كَانَ) الْخَلِيفَةُ (أَدْرَكَ) مَعَ الْإِمَامِ الرُّكْعَةَ (الْأُولَى) نَمَتْ جَمْعُهُمْ (جَمِيعًا) الْخَلِيفَةُ وَالْقَوْمُ (وَإِلَّا) أَيْ إِنْ لَمْ يَدْرِكِ الْأُولَى بَانَ اقْتِدَى بِالْإِمَامِ فِي اعْتِدَائِهِ أَوْ فِي الثَّانِيَةِ (فَنُتِمَ) الْجُمُعَةُ (لَهُمْ دُونَهُ) أَيْ غَيْرِهِ فَيَسْمُوهُمَا ظَهْرًا (فِي الْأَصَحِّ) وَمُقَابِلَهُ تَمَّ لَهُ أَيْضًا ، وَيجوزُ الِاسْتِخْلَافُ فِي أَثْنَاءِ الْخُطْبَةِ بِشَرْطِ أَنْ يَكُونَ الْخَلِيفَةُ سَمِعَ مَا مَضَى ، وَبَيْنَ الْخُطْبَةِ وَالصَّلَاةِ بِشَرْطِ أَنْ يَكُونَ حَاضِرَ الْخُطْبَةِ بِتَمَامِهَا (وَبِرَأْيِ) الْخَلِيفَةِ (الْمُسَبِّقِ) نَظَمَ (الْمُسْتَخْلَفُ) صَلَاةَ (الْمُسْتَخْلَفِ) فَإِذَا صَلَّى بِهِمْ (رُكْعَةً تَشْهَدُ وَأَشَارَ إِلَيْهِمْ) عِنْدَ قِيَامِهِ لَهَا عَلَيْهِ (لِيُفَارِقُوهُ) بِالنِّيَةِ وَبَسَامُوا (أَوْ يَنْتَظِرُوا) سَلَامَهُ بِهِمْ ، وَهُوَ أَفْضَلُ (وَلَا يَلْزَمُهُمْ) أَيْ الْمُقْتَدِينَ (اسْتِثْنَاءُ نِيَةِ الْقُدُورَةِ) فِي الْجُمُعَةِ وَغَيْرِهَا (فِي الْأَصَحِّ) وَمُقَابِلَهُ تَشْتَرُطُ النِّيَةُ (وَمَنْ زُوِّجَ) أَيْ مَنَعَهُ الزَّحَامُ (عَنِ السُّجُودِ) مَعَ الْإِمَامِ عَلَى الْأَرْضِ فِي الرُّكْعَةِ الْأُولَى مِنَ الْجُمُعَةِ (فَأَمْسَكَهُ) عَلَى

كَلَى إِنْسَانٍ فَعَلَ ، وَإِلَّا فَالصَّحِيحُ أَنَّهُ يَنْتَظَرُ ، وَلَا يُؤْمَرُ بِهِ ، ثُمَّ إِنْ تَمَكَّنَ قَبْلَ رُكُوعِ  
 إِمَامِهِ سَجَدَ ، فَإِنْ رَفَعَ وَالْإِمَامُ قَائِمٌ قَرَأَ ، أَوْ وَالْإِمَامُ رَاكِعٌ فَلَا أَصَحَّ يَرَكْعُ ، وَهُوَ  
 كَسَبُوقِي ، فَإِنْ كَانَ إِمَامُهُ قَرَعَ مِنَ الرُّكُوعِ وَلَمْ يُسَلِّمْ وَاقِفُهُ فِيمَا هُوَ فِيهِ ثُمَّ صَلَّى رَكْعَةً  
 بَعْدَهُ ، وَإِنْ كَانَ سَلَّمَ فَاتَتْ الْجُمُعَةُ وَإِنْ لَمْ يُمْكِنَهُ السُّجُودُ حَتَّى رَكَعَ الْإِمَامُ فَقِي قَوْلٍ  
 يُرَاعِي نَظْمَ نَفْسِهِ ، وَالْأَظْهَرُ أَنَّهُ يَرَكْعُ مَعَهُ ، وَيُحْسِبُ رُكُوعَهُ الْأَوَّلَ فِي الْأَصَحِّ فَرَكْعَتُهُ  
 مُلَفَّقَةٌ مِنْ رُكُوعِ الْأَوَّلَى وَسُجُودِ الثَّانِيَةِ ، وَيَذْرُكُ بِهَا الْجُمُعَةَ فِي الْأَصَحِّ ، فَلَوْ سَجَدَ عَلَى  
 تَرْتِيبٍ نَفْسِهِ عَالِمًا بِأَنَّ وَاجِبَهُ الثَّابِتَةَ بَطَلَتْ صَلَاتُهُ ، وَإِنْ نَسِيَ أَوْ جَهَلَ لَمْ يُحْسِبْ سُجُودَهُ  
 الْأَوَّلَ ، فَإِذَا سَجَدَ ثَانِيًا حُسِبَ ، وَالْأَصَحُّ إِذْرَاكَ الْجُمُعَةَ بِهَذِهِ الرُّكْعَةِ إِذَا كَمَلْتَ  
 السَّجْدَةَ تَكَرَّرَ قَبْلَ سَلَامِ الْإِمَامِ ، وَلَوْ تَخَلَّفَ بِالسُّجُودِ نَاسِيًا حَتَّى رَكَعَ الْإِمَامُ لِلثَّانِيَةِ رَكْعَ  
 مَعَهُ عَلَى الْمَذْهَبِ .

على انسان ( مع شروطه ) فعل ( ذلك وجوبا ) والا بأن لم يمكنه السجود كما ذكر ( فالصحيح  
 أنه ينتظر ) تمكنه منه ( ولا يؤمر به ) ومقابل الصحيح يؤمر أقصى ما يمكنه ، وقيل يتخير بينهما ،  
 ولا يجوز له إخراج نفسه من الجماعة . أما الزحام في الركعة الثانية من الجمعة فيسجد متى تمكن قبل  
 سلام الإمام أو بعده ( ثم إن تمكن ) من السجود ( قبل ركوع إمامه ) في الثانية ( سجد ) وجوبا  
 ( فإن رفع والإمام قائم قرأ ، أو والإمام راكع فالأصح يركع ، وهو كسبوق ) ومقابله لا يركع ( فإن كان  
 إمامه فرغ من الركوع ولم يسلم واقفه فيما هو فيه ثم صلى ركعة بعده ، وإن كان ) الإمام ( سلم فاتت الجمعة )  
 ولو سلم بعد رفعه من السجود أتمها جمعة ( وإن لم يمكنه السجود حتى ركع الإمام ) في ثانية الجمعة  
 ( ففي قول يراعى نظم ) صلاة ( نفسه ، والأظهر أنه يركع معه ) ويحسب ركوعه الأول في الأصح )  
 ومقابله يحسب الثاني ( فركعته ملققة من الركوع الأولى وسجود الثانية ) ويذكر بها الجمعة في الأصح )  
 ومقابله لا تذكر ( فلا يسجد على ترتيب ) نظم صلاة ( نفسه عالما بأن واجبه المتابعة بطلت صلواته )  
 فيحرم بالجمعة ثانيا حيث الإمام فيها ( وإن نسي أو جهل لم يحسب سجوده الأول ) الذي أتى به  
 على نظم صلاة نفسه ( فإذا سجد ثانيا ) بعد أن قام وقرأ وركع ( نحسب ) له وتمت به ركعته  
 الأولى ( والأصح إدراك الجمعة بهذه الركعة إذا كملت السجدة قبل سلام الإمام ) بخلاف ما إذا  
 كملنا بعد سلام الإمام فإنه لم يذكر الجمعة ، ومقابل الأصح لا تذكر الجمعة بهذه الركعة ( ولو تخلف  
 بالسجود ناسيا ) لا من حوما ( حتى ركع الإمام للثانية ركع معه ) وجوبا ( على المذهب ) ويحصل  
 له ركعة ملققة ، والقول الثاني يراعى نظم صلاة نفسه كالزحوم ، والتخلف للرض كالتخلف  
 للنسيان فيما ذكر .

## باب صلاة الخوف

هي أنواع : الأول يكون العدو في القبلة فيرتب الإمام القوم مسفين ويصلي بهم فإذا سجد معه صف سجدة واحدة وحرم من صف ، فإذا قاموا سجد من حرم وسجد معه في الثانية من حرم أولا وحرم الآخرون ، فإذا جلس سجد من حرم وتشهد بالصفيين وسلم وهذه صلاة رسول الله صلى الله عليه وسلم بسفنان ، ولو حرم فيهما فرقتا صف جاز ، وكذا فرقة في الأصح ، الثاني يكون في غيرها فيصل مرتين كل مرة بفرقة ، وهذه صلاة رسول الله صلى الله عليه وسلم بطن نخل ، أو تيف فرقة في وجهه ويصلي بفرقة ركعة فإذا قام للثانية فارتقه وأتمت وذهبت إلى وجهه وجاء الواقفون فاقتدوا به فصلي بهم الثانية ، فإذا جلس للشهادة قاموا فأتوا ثابتيهم ولحقوه وسلم بهم ، وهذه صلاة رسول الله صلى الله عليه وسلم بذات الرقاع ، والأصح أنها أفضل من بطن نخل ، ويقرأ الإمام في انتظاره الثانية

## باب صلاة الخوف

أي في كفيتهما واحتمل فيها مما لا يحتمل في غيرها ( هي أنواع : الأول يكون العدو في جهة القبلة ) ولا سائر وفيها كثرة ( فيرتب الإمام القوم صفيين ويصلي بهم ) جميعا إلى اعتدال الركعة الأولى ( فإذا سجد سجد معه صف سجدة واحدة وحرم ) في الاعتدال ( صف ، فإذا قاموا ) أي الإمام ومن معه ( سجد من حرم ولحقوه وسجد معه في الثانية من حرم أولا وحرم الآخرون ، فإذا جلس ) الإمام للشهادة ( سجد من حرم وتشهد بالصفيين وسلم ، وهذه صلاة رسول الله صلى الله عليه وسلم بسفنان ، ولو حرم فيهما ) أي الركعتين ( فرقتا صف ) على المناوبة ( جاز ) بشرط أن تكون الحراسة تقاوم العدو بأن لا يزد الكفار على صفها ( وكذا ) يجوز لو حرم ( فرقة في الأصح ) ومقابلته لا تصح صلاة هذه الفرقة لزيادة التخلف ( الثاني ) من الأنواع ( يكون ) العدو ( في غيرها ) أي القبلة أو فيها وهناك سائر ( فيصل مرتين كل مرة بفرقة ) والآخرى تحرم ( وهذه صلاة رسول الله ﷺ بطن نخل ) والنوع الثاني من الكيفيات ما ذكره بقوله ( أو تيف فرقة في وجهه ) أي العدو ( ويصلي بفرقة ركعة ) من الثانية ( فإذا قام للثانية فارتقه ) بالنسبة ( وأتمت ) الصلاة لنفسها ( وذهبت إلى وجهه ) أي العدو ( وجاء الواقفون فاقتدوا به فصلي بهم الثانية فإذا جلس للشهادة قاموا فأتوا ثابتيهم ) وهو منتظر لهم وهم مقتدون به حكما ( ولحقوه وسلم بهم ، وهذه صلاة رسول الله ﷺ بذات الرقاع ، والأصح أنها أفضل من بطن نخل ويقرأ الإمام في انتظاره الثانية ) ولحقوها ، فإذا لحقته قرأ من السورة قدر فاتحة

وَيَسْتَهْدِي ، وفي قول يُوَخَّرُ لِتَلْعَتِهِ ، فَإِنْ صَلَّى مَغْرِبًا فَبِفَرَقَةٍ رَكَعَتَيْنِ ، وَبِالثَّانِيَةِ رَكْعَةً ، وَهُوَ أَفْضَلُ مِنْ عَكْسِهِ فِي الْأَظْهَرِ ، وَيَنْتَظِرُ فِي تَشَهُدِهِ أَوْ قِيَامِ الثَّانِيَةِ ، وَهُوَ أَفْضَلُ فِي الْأَصَحِّ ، أَوْ رُبَاعِيَةٍ فَبِكُلِّ رَكَعَتَيْنِ ، فَلَوْ صَلَّى بِكُلِّ فِرْقَةٍ رَكْعَةً سَحَتَ صَلَاةُ الْجَمِيعِ فِي الْأَظْهَرِ ، وَسَهَوُ كُلِّ فِرْقَةٍ مَحْمُولٌ فِي أَوَّلَاهُمْ ، وَكَذَا ثَانِيَةُ الثَّانِيَةِ فِي الْأَصَحِّ لِثَانِيَةِ الْأُولَى ، وَسَهَوُهُ فِي الْأُولَى يَلْحَقُ الْجَمِيعَ ، وَفِي الثَّانِيَةِ لَا يَلْحَقُ الْأَوَّلِينَ ، وَيُسْنُ تَحْمِلُ السَّلَاحِ فِي هَذِهِ الْأَنْوَاعِ ، وَفِي قَوْلٍ يَجِبُ . الرَّابِعُ أَنْ يَلْتَجِمَ الْقِتَالَ أَوْ يَسْتَدَّ الْخَوْفُ فَيُصَلِّيَ كَيْفَ امْكَنَ رَاكِبًا وَمَاشِيًا ، وَيُعَذِّرُ فِي تَرْكِ الْقِبْلَةِ ، وَكَذَا الْأَعْمَالِ الْكَثِيرَةِ لِحَاجَةِ فِي الْأَصَحِّ ، لَا صِيَاغَ ، وَيُلْقِي السَّلَاحَ إِذَا دُمِيَ ، فَإِنْ عَجَزَ أَمْسَكَهُ ، وَلَا قَضَاءَ فِي الْأَظْهَرِ ، وَإِنْ عَجَزَ عَنْ رُكُوعٍ أَوْ سُجُودٍ أَوْ تَمَامًا ، وَالسُّجُودَ أَخْفَضَ ،

وسورة قصيرة وركع (ويشهد ، وفي قول يُوَخَّرُ) قراءة الفاتحة والتشهد فيشتغل بذلك (لتلحقه) فتدركهما معه (فإن صلى مغرباً بفريقة ركعتين وبالثانية ركعة ، وهو أفضل من عكسه في الأظهر) ومقابله يصلي بالأولى ركعة وبالثانية ركعتين (و) على الأظهر (ينتظر) بحجى الثانية (في تشهده أو قيام الثالثة ، وهو) أى انتظاره في القيام (أفضل) من انتظاره في التشهد (في الأصح) ومقابله الانتظار في التشهد أفضل (أو) صلى (رباعية فبكل ركعتين) وينتظر في قيام الثالثة والتشهد الأول على الخلاف (فلو) فرقهم أربع فرق ، و(صلى بكل فريقة ركعة) وفارقته وأتمت لنفسها (سحت صلاة الجميع) المأمومين والامام (في الأظهر) ومقابله تبطل صلاة الامام وصلاة الفريقة الثالثة والرابعة إن عاموا يبطلان صلاة الامام ، وقيل تبطل صلاة الفرق الثلاث الأولى ، وقيل تبطل صلاة الجميع (وسهو كل فريقة) فيها لو فرقهم فرقتين (محمول في أولاهم ، وكذا ثانية الثانية) لأنهم مقتدون حكماً (في الأصح) ومقابله ليس سهوهم بمحمول فيها (لثانية الأولى) لمفارقتهم الامام فيها (وسهو) أى الامام (في الأولى يلحق الجميع) فتسجد الفريقة الأولى عند تمام صلاتهم (وفي الثانية لا يلحق الأولين) وتسجد الثانية معه آخر صلاته (ويسنّ جل السلاح) للصلى (في هذه الأنواع ، وفي قول يجب) حمله ، ولو كان في ترك الجل نعرص للهلاك وجب حمله جزماً ، أو وضعه بين يديه إن سهل تناوله (الرابع) من الأنواع (لأن يلتجم القتال) بحيث يختلط بعضهم ببعض (أو يشتد الخوف) بأن لم يأمنوا هجوم العدو (فيصلى كيف أمكن رَاكِبًا وَمَاشِيًا ، ويعذر في ترك القبلة) عند العجز عنه بسبب العدو (وكذا الإهمال الكثيرة) إذا كانت (لحاجة في الأصح) ومقابله لا يعذر (لأصباح) فلا يعذر فيه (ويلقى السلاح) وجوباً (إذا دمي) دماً لا يعنى عنه (فإن عجز) عن إلقائه (أمسكه ولا قضاء في الأظهر) ومقابله يجب القضاء وهو المعتمد (وان عجز عن ركوع أو سجود أو تَمَامًا) بهما (و) جعل (السجود أخفض) من

وَلَهُ ذَا النُّوعُ فِي كُلِّ قِتَالٍ وَهَزِيمَةٌ مُبَاحِينَ وَهَرَبٌ مِنْ حَرِيْقٍ وَسَبِيلٍ وَمَسْبِعٍ وَغَيْرِهِمْ عِنْدَ  
الْإِعْسَارِ وَخَوْفِ حَبْسِهِ ، وَالْأَصْحُ مِنْهُ يُحْرِمُ خَافَ فَوْتَ الْحَيِّ وَلَوْ صَلَّوْا لِسَوَادٍ ، ظَنُّوهُ  
عَدُوًّا فَبَانَ غَيْرُهُ قَضَوْا فِي الْأَطْيَرِ .

[ فصل ] يَحْرُمُ عَلَى الرَّجُلِ اسْتِعْمَالُ الْحَرِيرِ بِرُشِي وَغَيْرِهِ ، وَيَحِلُّ لِلْمَرْأَةِ لِبْسُهُ ،  
وَالْأَصْحُ تَحْرِيمُ افْتِرَاشِهَا ، وَأَنْ لِلْوَلِيِّ إِبَاسَةُ الصَّبِيِّ . قُلْتُ : الْأَصْحُ حِلُّ افْتِرَاشِهَا ، وَبِهِ  
قَطَعَ الْعِرَاقِيُّونَ وَغَيْرُهُمْ ، وَاللَّهُ أَعْلَمُ ، وَيَجُوزُ لِلرَّجُلِ لِبْسُهُ لِلضَّرُورَةِ كَحَرِّ وَبَرْدٍ مُهِلِّكَيْنِ  
أَوْ فَجَاءَ حَرْبٌ وَلَمْ يَجِدْ غَيْرَهُ ، وَلِلْحَاجَةِ كَحَرِّ وَحِكَّةٍ وَدَفْعِ قُلٍّ ، وَلِلْقِتَالِ كَدِيْبَاجٍ  
لَا يَقُومُ غَيْرُهُ مَقَامَهُ ، وَيَحْرُمُ الْمَرْكَبُ مِنْ إِبْرِيسَمٍ وَغَيْرِهِ إِنْ زَادَ وَزُنُ الْإِبْرِيسَمِ ، وَيَحِلُّ  
عَكْسُهُ ، وَكَذَا إِنْ اسْتَوَيَا فِي الْأَصْحِ ، وَيَحِلُّ مَا طُرَزَ ،

الرَّكُوعُ (وله ذَا النوع) وهو صلاة شدة الخوف (في كل قتال وهزيمة مباحين) لإلإثم فيهما :  
كقتال من دافع عن نفسه أو ماله أو حريمه أو مال غيبه أو حرمه ولاعادة عليه (و) له ذلك  
أيضا في (هرب من حريق وسبيل وسبع ، و) هرب من (غريم عند الاعسار وخوف حبسه)  
ولا يصلي هذه الصلاة طالب لعدو منهنزم ، ولو خطف شخص عمامته وهرب وأمكنه ادراكه وهو  
في الصلاة فله ذلك ، وكذا إذا كان خارجا وضاق الوقت (والأصح منعه لمحرم خاف فوته الحج)  
بفوات وقوف عرفة ، ومقابل الأصح يجوز له أن يصلها (ولو صالوا لسواد ظنوه عدوًّا فبان غيبه  
قضوا في الأطهر) لتفريطهم ، ومقابله لا يجب القضاء ، ولو ظن العدو يقصده فبان خلافه فلا قضاء .

[ فصل ] فيما يجوز لبسه وما لا يجوز (يحرم على الرجل) عند الاختيار (استعمال الحرير بقرش  
وغیره) من وجوه الاستعمال (ويحل للمرأة لبسه ، والأصح تحريم افتراشها) بخلاف اللبس ،  
ومقابل الأصح لا يحرم ، وسبب اتعاده (وأن للولدة إلباسه الصبي) ولو بمبرأ ، وللولى أيضا تزينه  
بحلى الذهب والفضة ، ومثل الصبي المهنون ، ومقابل الأصح لبس للولى إلباسه الحرير في غير  
يومى العيد ، وقيل له إلباسه قبل سبع سنين (قلت : الأصح حل افتراشها) أى المرأة للحرير  
(وبه قطع العراقيون وغيرهم ، والله أعلم) ويحرم تفصيل الحرير للرجال وبيعه وشراؤه لهم (ويجوز  
للرجل لبسه) أى الحرير (للضرورة كبرد وحرق مهلكين أو فجأة) أى بغتة (حرب ولم يجد  
غيره ، و) يجوز لبسه (للحاجة كحرب وحكمة) إن آذاه لبس غيره (ودفع قل) لأن من  
بخوص الحرير أن لا يكمل (والقتال كديباج) نوع من الحرير تخين (لا يقوم غيره مقامه) في  
دفع السلاح (ويحرم المركب من إبريسم) أى حرير (وغیره) كقطن (إن زاد وزن  
الإبريسم ، ويحل عكسه) وهو ما نقص فيه الإبريسم (وكذا) يحل (إن استويا) وزنا (في  
الأصح) ومقابله يغلب الحرام ، ولو شك هل الأكثر الحرير أو هما مستويان حرم (ويحل ما طرزن)  
والطرزن أن يركب على الثوب طراز من حرير ، وكذا ما رقع بشرط أن لا يزيد كل منهما على قدر

أَوْ طُرْفَ بَحْرِيٍّ قَدَرَ الْعَادَةِ ، وَلَبَسُ الثَّوْبِ النَّجِسِ فِي غَيْرِ الصَّلَاةِ وَنَحْوِهَا ، لَا جِلْدَ  
كَلْبٍ وَخِنْزِيرٍ إِلَّا لِضَرُورَةٍ كَفَحَاةٍ قِتَالٍ ، وَكَذَا جِلْدُ الْمَيْتَةِ فِي الْأَصَحِّ ، وَيَحِلُّ  
الِاسْتِصْبَاحُ بِالذَّهْنِ النَّجِسِ عَلَى الْمَشْهُورِ .

### باب صلاة العيدين

هِيَ سُنَّةٌ ، وَقِيلَ فَرَضٌ كِفَايَةً ، وَتُشْرَعُ جَمَاعَةً ، وَلِلْمُفْرِدِ وَالْعَبْدِ وَالْمَرْأَةِ وَالْمَسَافِرِ ،  
وَوَقْتُهَا بَيْنَ طُلُوعِ الشَّمْسِ وَزَوَالِهَا ، وَيُسَنُّ تَأْخِيرُهَا لِتَرْفِيعِ كَرُمُوحٍ ، وَهِيَ رَكْعَتَانِ  
يُحْرَمُ فِيهِمَا ، ثُمَّ يَأْتِي بِدُعَاءِ الْإِفْتِتَاحِ ثُمَّ سَبْعَ تَكْبِيرَاتٍ يَقِفُ بَيْنَ كُلِّ ثَلَاثِينَ كَاتِبَةً  
مُعْتَدِلَةً ، يَهْلِلُ وَيُكَبِّرُ ، وَيُجَدُّ ، وَيُحْسِنُ : سُبْحَانَ اللَّهِ ، وَالْحَمْدُ لِلَّهِ ، وَلَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ ،  
وَاللَّهُ أَكْبَرُ ، ثُمَّ يَتَعَوَّذُ وَيَقْرَأُ ، وَيُكَبِّرُ فِي الثَّانِيَةِ خَمْسًا قَبْلَ الْقِرَاءَةِ ، وَيَرْفَعُ يَدَيْهِ فِي  
الْجَمِيعِ ، وَلَسَنَ فَرَضًا وَلَا بَقْضًا ، وَلَوْ نَسِيَهَا وَشَرَعَ فِي الْقِرَاءَةِ .

أَرْبَعُ أَصَابِعٍ مَضْمُومَةٌ . وَأَمَّا الْمَطْرُزُ بِالْأَبْرَةِ فَهُوَ كَالْمَنُوسِجِ ، فَإِذَا لَمْ يَزِدْ وَزْنَ الْحَرِيرِ فَهُوَ حَلَالٌ ( أَوْ  
طُرْفَ بَحْرِيٍّ ) بَأَنْ يَجْعَلَهُ سَجَافَ ( قَدَرِ الْعَادَةِ ) وَلَوْ زَادَ عَلَى أَرْبَعِ أَصَابِعَ ، وَأَمَّا الْمَطْرُزُ أَوِ الْمَطْرَفُ  
بِذَهَبٍ أَوْ فُضَّةٍ حَرَامٌ ، وَكَذَا يَحْرَمُ عَلَى الرَّجُلِ وَالنَّحْتِيِّ الْمَزْعُورُ ، وَيَكْفُرُ تَرْيِينُ الْبُيُوتِ وَالْقُبُورِ  
بِالثِّيَابِ ، وَيَحْرَمُ بِالْحَرِيرِ إِلَّا السَّكْبَةَ ( وَ ) يَحِلُّ ( لِبَسِ الثَّوْبِ النَّجِسِ فِي غَيْرِ الصَّلَاةِ وَنَحْوِهَا )  
كَالطَّوَافِ إِذَا لَمْ يَنْجَسْ بَدَنَهُ بِوَاسِطَةِ رَطُوبَةٍ ( لَا جِلْدَ كَلْبٍ وَخِنْزِيرٍ ) فَلَا يَحِلُّ ( إِلَّا لِضَرُورَةٍ كَفَحَاةٍ  
قِتَالٍ وَكَذَا ) لَا يَحِلُّ ( جِلْدُ الْمَيْتَةِ فِي الْأَصَحِّ ) وَمُقَابَلُهُ يَحِلُّ ، وَيَجُوزُ لِبَسِ الْعِمَامَةِ بِإِسْرَافٍ طَرَفِهَا  
وَبَدُونِهِ ، وَلَا كِرَاهَةَ فِي وَاحِدٍ مِنْهُمَا ، وَلَسَنَ الْأَفْضَلُ أَرْخَاؤُهُ ( وَيَحِلُّ الِاسْتِصْبَاحُ بِالذَّهْنِ النَّجِسِ )  
فِي غَيْرِ الْمَسْجِدِ ( عَلَى الْمَشْهُورِ ) وَمُقَابَلُهُ لَا يَجُوزُ .

### باب صلاة العيدين

الْفَطْرِ وَالْأَنْحَى ( هِيَ سُنَّةٌ ) مُؤَكَّدَةٌ ( وَقِيلَ فَرَضٌ كِفَايَةً ) إِنْ تَرَكَهَا أَهْلُ بَلَدٍ أَعْمَوْا ( وَتُشْرَعُ  
جَمَاعَةً وَلِلْمُفْرِدِ وَالْعَبْدِ وَالْمَرْأَةِ وَالْمَسَافِرِ ) فَلَا يَشْتَرُطُ فِيهَا شُرُوطُ الْجَمْعَةِ ( وَوَقْتُهَا بَيْنَ طُلُوعِ الشَّمْسِ  
وَزَوَالِهَا ) يَوْمَ الْعِيدِ ( وَيُسَنُّ تَأْخِيرُهَا لِتَرْفِيعِ الشَّمْسِ ) ( كَرُمُوحٍ ) لِلخُرُوجِ مِنَ الْخِلَافِ  
( وَهِيَ رَكْعَتَانِ يَحْرَمُ فِيهِمَا ) بَنِيَّةٌ صَلَاةُ عِيدِ الْفَطْرِ أَوِ الْأَنْحَى ( ثُمَّ يَأْتِي بِدُعَاءِ الْإِفْتِتَاحِ ، ثُمَّ سَبْعَ  
تَكْبِيرَاتٍ يَقِفُ ) نَدْبًا ( بَيْنَ كُلِّ ثَلَاثِينَ كَاتِبَةً مُعْتَدِلَةً يَهْلِلُ ) أَيْ يَقُولُ : لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ ( وَيُكَبِّرُ )  
أَيْ يَقُولُ : اللَّهُ أَكْبَرُ ( وَيُجَدُّ ) أَيْ يَعْظُمُ اللَّهَ ( وَيُحْسِنُ : سُبْحَانَ اللَّهِ وَالْحَمْدُ لِلَّهِ وَلَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ وَاللَّهُ  
أَكْبَرُ ، ثُمَّ يَتَعَوَّذُ وَيَقْرَأُ وَيُكَبِّرُ فِي الثَّانِيَةِ خَمْسًا قَبْلَ الْقِرَاءَةِ ) وَالتَّعَوُّذُ ( وَيَرْفَعُ يَدَيْهِ فِي الْجَمِيعِ ) أَيْ  
السَّبْعِ وَالْخَمْسِ ، وَيُسَنُّ أَنْ يَضَعَ يَمَانَهُ عَلَى يَسِيرِهِ نَحْتِ صَدْرِهِ بَيْنَ كُلِّ تَكْبِيرَيْنِ ( وَلَسَنَ ) أَيْ  
التَّكْبِيرَاتِ ( فَرَضًا وَلَا بَقْضًا ) بَلْ مِنْ أَلْهِيَّاتٍ فَلَا يَسْجُدُ لِتَرْكِهَا ( وَلَوْ نَسِيَهَا وَشَرَعَ فِي الْقِرَاءَةِ )

فَأَتَتْ ، وَفِي الْقَدِيمِ بُكْبَرُ مَا لَمْ يَرْكَعْ ، وَيَقْرَأُ بَعْدَ الْفَاتِحَةِ فِي الْأُولَى قَ ، وَفِي الثَّانِيَةِ اقْتَرَبَتْ بِكَمَالِهَا جَهْرًا ، وَيُسْنُ بَعْدَهَا خُطْبَتَانِ : أَرْكَانُهُمَا كَهَيِّ فِي الْجُمُعَةِ ، وَيُعَلِّمُهُمْ فِي الْفِطْرِ الْفِطْرَةَ وَفِي الْأُضْحَى الْأُضْحِيَّةَ ، يَفْتَتِحُ الْأُولَى بِتِسْعِ تَسْكِيرَاتٍ ، وَالثَّانِيَةَ بِسَبْعٍ وَلَا ، وَيُنْدَبُ الْغُسْلُ وَيَدْخُلُ وَقْتُهُ بِنِصْفِ اللَّيْلِ ، وَفِي قَوْلٍ بِالْفَجْرِ ، وَالتَّطْيِبُ وَالتَّزَيُّنُ كَالْجُمُعَةِ ، وَفَعْلُهَا بِالسَّجْدِ أَفْضَلُ ، وَقِيلَ بِالصَّحْرَاءِ إِلَّا لِعَذْرِ ، وَيَسْتَخْلِفُ مَنْ يُصَلِّي بِالضَّعْفَةِ ، وَيَذْهَبُ فِي طَرِيقٍ وَيَرْجِعُ فِي أُخْرَى ، وَيُسَكِّرُ النَّاسَ ، وَيَحْضُرُ الْإِمَامُ وَقْتُ صَلَاتِهِ وَيَجْلُ فِي الْأُضْحَى . قُلْتُ : وَيَأْكُلُ فِي عِيدِ الْفِطْرِ قَبْلَ الصَّلَاةِ وَيُمْسِكُ فِي الْأُضْحَى وَيَذْهَبُ مَا شَاءَ بِسَكِينَةٍ ، وَلَا يُكْرَهُ النَّفْلُ قَبْلَهَا لِغَيْرِ الْإِمَامِ ، وَاللَّهُ أَعْلَمُ

[فصل] يَنْدَبُ التَّكْبِيرُ بِرُؤُوبِ الشَّمْسِ لَيْلَتِي الْعِيدِ فِي الْمَنَازِلِ وَالطُّرُقِ وَالْمَسَاجِدِ وَالْأَسْوَاقِ بِرَفْعِ الصَّوْتِ ، وَالْأَظْهَرُ إِدَامَتُهُ حَتَّى يُحْرَمَ الْإِمَامُ بِصَلَاةِ الْعِيدِ ،

فَأَتَتْ) ولم يتداركها ، ولو تعوذ ولم يقرأ تداركها ( وفي القديم يكبر ما لم يركع ) فلا تفوت بالشروع في القراءة عليه ( ويقرأ بعد الفاتحة في الأولى قَ ، وفي الثانية اقتربت بكاملها جهرا ) وان لم يرض المأمومون ( ويسن بعدهما خطبتان أركانهما ) وسنهما ( كهى في الجمعة ) وأما الشروط كالستر والطهارة فلا تعتبر فيهما ( ويعلمهم في الفطر ) أحكام ( الفطرة وفي الأضحية ) أحكام ( الأضحية يفتتح ) الخطبة ( الأولى بتسعة تسكيرات ) ولا ( و ) الخطبة ( الثانية بسبع ولا ) أفرادا ولا تحرم الصلاة في خطبتي العيد ( ويندب الغسل ) للعيدين ( ويدخل وقته بنصف الليل ، وفي قول بالفجر ، و ) يدب ( التطيب ) أى استعماله ( والتزين كالجمعة ) لكن عريده الأضحية لا يزال شعرا ولا ظفرا حتى يصحى ( وفعلا ) أى صلاة العيد ( بالمسجد أفضل ) ان وسع ( وقيل بالصحراء ) أفضل ( إلا لعذر ) فالمسجد أفضل ( ويستخلف ) إذا خرج إلى الصحراء ( من يصلى ) في المسجد ( بالضعفة ) كالشيوخ وبخطب طم ( ويذهب ) مصلى العيد ( في طريق و يرجع في أخرى ، ويكر الناس ) للعيد بعد صلاتهم الصبح ( ويحضر الامام ) متأخرا ( وقت صلاته ويجل ) الحضور ( في الأضحية ) فيصلها في أول الوقت الفاضل ، ويتأخر في الفطر ( قلت : و يأكل في عيد الفطر قبل الصلاة ، ويمسك ) عن الأكل ( في الأضحية ، ويذهب ) لصلاة العيد ( ماشيا بسكينة ) ولا بأس بركوب العاجز ( ولا يكره النفل قبلها ) أى الصلاة ( لغير الامام ) وأما له فيكره له النفل قبلها وبعدها ( والله أعلم ) ويسن إحياء ليلتي العيد بالعبادة ، والدعاء فيهما وفي ليلة الجمعة وليلة أول رجب وليلة نصف شعبان مستجاب .

[فصل] في التكبير المرسل والمقيد ( يندب التكبير ) للرجل وغيره ( بعروب الشمس ليلتي العيد في المنازل والطرق والمساجد والأسواق برفع الصوت ) للرجل ( والأظهر إدامته حتى يحرم الامام بصلاة العيد ) ومقابل الأظهر حتى يخرج الامام لها ، وقيل حتى يفرغ منها ومن خطبتها ،

وَلَا يُكَبِّرُ الْحَاجُّ ثَلَاثَةَ الْأَمْحَى بَلْ يُكَبِّرُ ، وَلَا يُسَنُّ ثَلَاثَةَ الْفَطْرِ عَقِبَ الصَّلَاةِ فِي الْأَصَحِّ ،  
وَيُكَبِّرُ الْحَاجُّ مِنْ ظَهْرِ النَّحْرِ وَيُخْتِمُ بِصُبحٍ آخِرِ التَّشْرِيقِ ، وَغَيْرُهُ كَهَوِي فِي الْأَظْهَرِ ،  
وَفِي قَوْلٍ مِنْ مَقَرِّبِ ثَلَاثَةَ النَّحْرِ ، وَفِي قَوْلٍ مِنْ صُبحٍ عَرَفَةَ وَيُخْتِمُ بِعَصْرِ آخِرِ التَّشْرِيقِ  
وَالْعَمَلُ عَلَى هَذَا ، وَالْأَظْهَرُ أَنَّهُ يُكَبِّرُ فِي هَذِهِ الْأَيَّامِ لِلْفَائِتَةِ وَالرَّائِبَةِ وَالنَّافِلَةِ ،  
وَصِغَتُهُ الْمَحْبُوبَةُ : اللَّهُ أَكْبَرُ ، اللَّهُ أَكْبَرُ ، اللَّهُ أَكْبَرُ ، لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ وَاللَّهُ أَكْبَرُ ، اللَّهُ  
أَكْبَرُ وَاللَّهُ الْحَمْدُ ، وَيُسْتَحَبُّ أَنْ يُزِيدَ : كَبِيرًا وَالْحَمْدُ لِلَّهِ كَثِيرًا وَسُبْحَانَ اللَّهِ بُكْرَةً  
وَأَصِيلًا ، وَلَوْ شَهِدُوا يَوْمَ الثَّلَاثِينَ قَبْلَ الزَّوَالِ بِرُؤْيَا لَيْلَةِ الْمَاضِيَةِ أَفْطَرْنَا وَصَلَّيْنَا  
الْعِيدَ ، وَإِنْ شَهِدُوا بَعْدَ الْغُرُوبِ لَمْ تُقْبَلِ الشَّهَادَةُ ، أَوْ بَيْنَ الزَّوَالِ وَالْغُرُوبِ أَفْطَرْنَا ،  
وَقَاتَتِ الصَّلَاةُ ، وَيُسْرَعُ قَضَاؤُهَا مَتَى شَاءَ فِي الْأَظْهَرِ ، وَقِيلَ فِي قَوْلٍ تُصَلِّي مِنَ الْغَدِ آدَاءً .

وهذا هو التكبير المرسل ( ولا يكبر الحاج ليلة الأَمْحَى ، بل يلبى ، ولا يسن ) التكبير ( ليلة الفطر  
عقب الصلوات في الأصح ) ومقابله يسن ( ويكبر الحاج من ظهر النحر ) إذ هو قبل ذلك مشغول  
بالتلبية ( ويختم بصبح آخر التشريق ، وغيره ) أى الحاج ( كهو في الأظهر ) فلا يسن له التكبير  
المؤقت إلا من ظهر يوم النحر ، وينتهي بصبح اليوم الرابع ( وفي قول ) يكبر غير الحاج ( من  
مغرب ليلة النحر ، وفي قول من صبح عرفة ، ويختم بعصر آخر ) أيام ( التشريق ، والعمل على  
هذا ) واختاره المصنف في مجموعه ( والأظهر أنه يكبر في هذه الأيام للفائتة والرأبة والنافلة ) ومقابل  
الأظهر يكبر عقب الفرائض خاصة مؤداة أو مقضية ، وفي قول لا يكبر إلا عقب فرائض هذه الأيام ،  
ولو نسي التكبير تداركه ( وصيغته المحبوبة : الله أكبر الله أكبر الله أكبر ، لا إله إلا الله والله أكبر  
الله أكبر والله الحمد ، ويسنح أن يزيد ) بعد التكبير الثالثة قوله ( كبيراً والحمد لله كثيراً  
وسبحان الله بكرة وأصيل ) ويسن أن يقول أيضاً بعد هذا : لا إله إلا الله ولا نعبد إلا إياه مخلصين  
له الدين ولو كره الكافرون ، لا إله إلا الله وحده صدق وعده ونصر عبده وهزم الأحزاب وحده  
لا إله إلا الله والله أكبر ( ولو شهدوا يوم الثلاثاء ) من رمضان ( قبل الزوال برؤية الهلال )  
أى هلال شوال ( الليلة الماضية أفطرن ) وجوبا ( وصلينا العيد ) أداء إذا بقي من الوقت ما يسع  
ركعة بعد جمع الناس ، ولو صلاها وحده ثم وجد جماعة صلاها معهم ، ولو خرج الوقت ( وإن شهدوا  
بعد الغروب ) برؤية الهلال الليلة الماضية ( لم تقبل الشهادة ) في صلاة العيد بل تصلى من الغد  
أداء ، وتقبل في غيرها ( أو ) شهدوا ( بين الزوال والغروب أفطرن ) وفاتت الصلاة ( أداء ) ويسرع  
قضاؤها متى شاء في الأظهر ( وهو في بقية اليوم أولى ، ومقابل الأظهر لا يجوز قضاؤها بعد  
شهر العيد ) ( وقيل في قول ) لا يفوت أداؤها ، بل ( تصلى من الغد أداء ) والعبرة في  
الشهادة بوقت التعديل حتى لو شهدوا قبل الزوال وعدلوا بعد الغروب لم تقبل الشهادة وتصلى من  
الغد أداء .



## باب صلاة الكسوفين

هِيَ سُنَّةٌ : فَيُحْرَمُ بِنِيَّةِ صَلَاةِ الْكُسُوفِ ، وَيَقْرَأُ الْفَاتِحَةَ وَيَرْكَعُ ، ثُمَّ يَرْفَعُ ،  
ثُمَّ يَقْرَأُ الْفَاتِحَةَ ثُمَّ يَرْكَعُ ثُمَّ يَمْتَدِلُ ثُمَّ يَسْجُدُ . فَهَذِهِ رَكْعَةٌ ، ثُمَّ يُصَلِّي ثَانِيَةً كَذَلِكَ ،  
وَلَا يَجُوزُ زِيَادَةُ رُكُوعٍ ثَالِثٍ لِتَمَادِي الْكُسُوفِ ، وَلَا تَقْصُصُهُ لِلْأَنْجِلَاءِ فِي الْأَصْحَحِ ،  
وَالْأَكْمَلُ أَنْ يَقْرَأَ فِي الْقِيَامِ الْأَوَّلِ بَعْدَ الْفَاتِحَةِ الْبَقَرَةَ ، وَفِي الثَّانِي كَمَا تَنبِئُ آيَةُ مِثْلِهَا ،  
وَفِي الثَّالِثِ مِائَةَ وَخَمْسِينَ ، وَالرَّابِعِ مِائَةَ تَقْرِيْبًا ، وَيُسَبِّحُ فِي الرُّكُوعِ الْأَوَّلِ قَدْرَ مِائَةٍ مِنَ  
الْبَقَرَةِ ، وَفِي الثَّانِي ثَمَانِينَ ، وَالثَّالِثِ سَبْعِينَ ، وَالرَّابِعِ خَمْسِينَ تَقْرِيْبًا ، وَلَا يُطَوِّلُ  
السَّجْدَاتِ فِي الْأَصْحَحِ . قُلْتُ : الصَّحِيحُ تَطْوِيلُهَا ثَبَتَ فِي الصَّحِيحَيْنِ ، وَنَصَّ فِي الْبُيُوطِيِّ  
أَنَّهُ يُطَوِّلُهَا نَحْوَ الرُّكُوعِ الَّذِي قَبْلَهَا ، وَاللَّهُ أَعْلَمُ ، وَتُسَنُّ جَمَاعَةٌ وَيَجْهَرُ بِقِرَاءَةِ  
كُسُوفِ الْقَمَرِ لَا الشَّمْسِ ، ثُمَّ يَخْطُبُ الْإِمَامُ خُطْبَتَيْنِ بَارَكَاةً فِي الْجُمُعَةِ ، وَيَبْحَثُ  
عَلَى التَّوْبَةِ وَالْخَيْرِ ، وَمَنْ أَدْرَكَ الْإِمَامَ فِي رُكُوعِ أَوَّلِ أَدْرَكَ الرُّكْعَةَ ، أَوْ فِي

## باب صلاة الكسوفين

لِلشَّمْسِ وَالْقَمَرِ ( هِيَ ) أَى الصَّلَاةِ ( سُنَّةٌ ) مُؤَكَّدَةٌ لِمَنْ خُوِطِبَ بِالْمَكْتُوبَةِ يَكْرَهُ تَرْكُهَا  
( فَيُحْرَمُ بِنِيَّةِ صَلَاةِ الْكُسُوفِ ، وَيَقْرَأُ الْفَاتِحَةَ ) بَعْدَ الْإِفْتِتَاحِ وَالنُّعُودِ ( وَيَرْكَعُ ، ثُمَّ يَرْفَعُ ) مُعْتَدِلًا  
( ثُمَّ يَقْرَأُ الْفَاتِحَةَ ، ثُمَّ يَرْكَعُ ، ثُمَّ يَمْتَدِلُ ) وَيَقُولُ حِينَ اعْتِدَالِهِ فِي الْمَرَّتَيْنِ : سَمِعَ اللَّهُ لِمَنْ حُجَّهِ رَبَّنَا لَكَ  
الْحَمْدُ ( ثُمَّ يَسْجُدُ ، فَهَذِهِ رَكْعَةٌ ، ثُمَّ يُصَلِّي ثَانِيَةً كَذَلِكَ ) . فَهَذِهِ أَقْلُ السَّكَالِ ، وَلَوْ صَلَّاهَا كَسَنَةً  
الظَّهْرِ صَحَّتْ ( وَلَا يَجُوزُ زِيَادَةُ رُكُوعٍ ثَالِثٍ لِتَمَادِي الْكُسُوفِ وَلَا تَقْصُصُهُ ) أَى إِسْقَاطِ رُكُوعٍ مِنَ  
الرُّكُوعَيْنِ الْمَنْوِيَّيْنِ ( لِلْأَنْجِلَاءِ فِي الْأَصْحَحِ ) وَمُقَابِلُهُ يَزَادُ وَيَنْقُصُ ( وَالْأَكْمَلُ أَنْ يَقْرَأَ فِي الْقِيَامِ  
الْأَوَّلِ بَعْدَ الْفَاتِحَةِ الْبَقَرَةَ ) إِنْ أَحْسَنَهَا وَالْأَفْقَدَهَا ( وَفِي الثَّانِي كَمَا تَنبِئُ آيَةُ مِنْهَا ، وَفِي الثَّالِثِ مِائَةَ  
وَخَمْسِينَ ، وَفِي ( الرَّابِعِ مِائَةَ تَقْرِيْبًا ) فِي الْجَمِيعِ ( وَيُسَبِّحُ فِي الرُّكُوعِ الْأَوَّلِ قَدْرَ مِائَةٍ مِنَ الْبَقَرَةِ ،  
وَفِي الثَّانِي ثَمَانِينَ ، وَالثَّالِثِ سَبْعِينَ . وَالرَّابِعِ خَمْسِينَ تَقْرِيْبًا ) فِي الْجَمِيعِ ( وَلَا يُطَوِّلُ السَّجْدَاتِ فِي  
الْأَصْحَحِ ، قُلْتُ الصَّحِيحُ تَطْوِيلُهَا ثَبَتَ فِي الصَّحِيحَيْنِ ، وَنَصَّ فِي الْبُيُوطِيِّ أَنَّهُ يُطَوِّلُهَا نَحْوَ الرُّكُوعِ  
الَّذِي قَبْلَهَا ، وَاللَّهُ أَعْلَمُ ) فَالسَّجُودُ الْأَوَّلُ كَالرُّكُوعِ الْأَوَّلِ وَهَكَذَا ( وَتُسَنُّ جَمَاعَةٌ ) أَى تَسَنُّ الْجَمَاعَةُ  
فِيهَا وَيُنَادَى لَهَا : الصَّلَاةُ جَامِعَةٌ ( وَيَجْهَرُ بِقِرَاءَةِ كُسُوفِ الْقَمَرِ لَا الشَّمْسِ ) بَلْ يَسْرُ فِيهَا لِأَنَّهَا  
نَهَارِيَّةٌ ( ثُمَّ يَخْطُبُ الْإِمَامُ خُطْبَتَيْنِ بَارَكَاةً فِي الْجُمُعَةِ ) وَأَمَّا الشَّرُوطُ وَالسَّنَنُ فَيَأْتِي فِيهَا مَا مَرَّ فِي  
خُطْبَةِ الْعِيدِ ( وَبَحْثُ ) فِيهِمَا ( عَلَى التَّوْبَةِ وَالْخَيْرِ ) وَيَذْكَرُ فِي كُلِّ وَقْتٍ مَا يَنْاسِبُهُ ، وَيُسَنُّ  
الْعُسْلُ لَصَلَاةِ الْكُسُوفِ ( وَمَنْ أَدْرَكَ الْإِمَامَ فِي رُكُوعِ أَوَّلِ أَدْرَكَ الرُّكْعَةَ ، أَوْ ) أَدْرَكَ ( فِي )

ثانٍ ، أو قيام ثانٍ فلا في الأظهر ، وتنفوت صلاة الشمس بالانجلاء وبغروبها كاسفة  
والقمر بالانجلاء وطلوع الشمس ، لا الفجر في الجديد ، ولا بغروبها خاسفاً ، ولو اجتمع  
كسوف وجمعة أو فرض آخر قدم الفرض إن خيف فوته ، وإلا فالأظهر تقديم  
الكسوف ، ثم يخطب للجمعة متعزّضاً للكسوف ثم يصلي الجمعة ، ولو اجتمع عيد أو  
كسوف وجنّازة قدمت الجنّازة .

### باب صلاة الاستسقاء

هي سنة عند الحاجة ، وتعاد ثانياً وثالثاً إن لم يسقوا ، فإن تأهبوا للصلاة فسبّحوا  
قبلها اجتمعوا للشكر والدعاء ، ويصلون على الصحيح ، ويأمرهم الإمام بصيام ثلاثة  
أيام أولاً ، والتوبة ، والتقرب إلى الله تعالى بوجوه البر ، والخروج

ركوع ( ثان أو قيام ثان ) من أي ركعة ( فلا ) يدرك الركعة ولا شيئاً منها ( في الأظهر )  
ومقابله . يدرك ما لحق به الإمام ، ويدرك بالركوع القومة التي قبله ، فإذا كان ذلك في الركعة الأولى  
وسلم الإمام قام هو وقرا وركع واجتهد وجلس وتشهد ، أو في الثانية وسلم الإمام قام وقرا وركع ، ثم  
أتى بالركعة الثانية بركوعها ( وتنفوت صلاة الشمس بالانجلاء ) لجيع المنكسف ( وبغروبها  
كاسفة ، و ) تنفوت صلاة كسوف ( القمر بالانجلاء وطلوع الشمس ) وهو منخسف ( لا ) بطلوع  
( الفجر في الجديد ، ولا بغروبها ) أي القمر ( خاسفاً ، ولو اجتمع كسوف وجمعة أو فرض آخر ) غيرها  
( قدم الفرض إن خيف فوته ، والا ) بأن لم يخف فوت الفرض ( فالأظهر تقديم الكسوف ، ثم يخطب  
للجمعة متعزّضاً للكسوف ) ولا يصح أن يقصده معها بالخطبة ( ثم يصلي الجمعة ) ولا يحتاج إلى  
أربع خطب ، والعيد مع الكسوف كالفرض معه ( ولو اجتمع عيد أو كسوف وجنّازة قدمت  
الجنّازة ) وتقدم الجنّازة أيضاً على الفرض إن اتسع وقته ، وتقدم على الجمعة إن خيف تغير الميث ،  
ويندب لغير ذوات الهبات حضورها مع الجماعة كالعيد ، وغيرهن يصلين في البيوت .

### باب صلاة الاستسقاء

هو لغة : طلب السقيا ، وشرعاً : طلب سقيا العباد من الله تعالى عند حاجتهم إليها ( هي سنة )  
مؤكدّة ( عند الحاجة ) بانقطاع الماء أو قلته أو زيادته إذا كان بها قح ( وتعاد ) مع الخطبتين  
( ثانياً وثالثاً إن لم يسقوا ) والمرة الأولى أكد ، ويندب أن يكونوا صائمين عند العود ( فإن  
تأهبوا للصلاة فسبّحوا قبلها اجتمعوا للشكر والدعاء ، ويصلون ) صلاة الاستسقاء شكراً ( على  
الصحيح ) ومقابله لا يصلون ( ويأمرهم الإمام ) ندباً ( بصيام ثلاثة أيام ) متتابعة ( أولاً ) قبل  
ميعاد يوم الخروج فهي به أربعة ، وتجب طاعة الإمام في أمره ونهيه ، ويجب تبيت النية في  
المصوم ( و ) يأمرهم أيضاً ( بالتوبة والتقرب إلى الله تعالى بوجوه البر ) من عتق وغيره ( والخروج

من الظلم ، ويخرجون إلى الصحراء في الرابع ميكانا في ثياب بذلة ، وتفتح ، ويخرجون  
الصبيان والشيوخ ، وكذا البهائم في الأصح ، ولا يمنع أهل الذمة الحضور ، ولا  
يختلطون بنا . وهي ركعتان كالعيد ، لكن قيل يقرأ في الثانية - إنا أرسلنا نوحا -  
ولا تختص بوقت العيد في الأصح ، ويخطب كالعيد لكن يستغفر الله تعالى بدل  
التكبير ، ويدعو في الخطبة الأولى : اللهم أسقنا غيثا مغيثا هنيئا مريئا غدا  
مجلا سقا طبعا دائما : اللهم أسقنا الغيث ولا تجعلنا من القانطين : اللهم إنا نستغفرك  
إنك كنت غفارا فأرسل السماء علينا مدرارا ، ويستقبل القبلة بعد صدر الخطبة  
الثانية ، ويأليخ في الدعاء سرا وجهرا ، ويحول رداءه عند استقباله فيجعل يمينه يساره  
وعكسه ، وينكسه على الجديد فيجعل أعلاه أسفله وعكسه ، ويحول الناس مثله  
قلت : ويترك محولا حتى ينزع الثياب ، ولو ترك الإمام

من الظلم ( المتعلقة بالعباد ) ويخرجون إلى الصحراء في الرابع ) من صياهم ( صياها في ثياب  
بذلة ) بكسر الموحدة وسكون الذال : ما يلبس من الثياب وقت الشغل ، وهو من إضافة الموصوف إلى  
الصفة ( و ) في ( تفتح ) أي تذل ، ويسب لهم التواضع في أحوالهم ( ويخرجون الصبيان والشيوخ )  
لأن دعاءهم أقرب للإجابة ( وكذا البهائم في الأصح ) يسق إخراجها ( ولا يمنع أهل الذمة الحضور ،  
ولا يختلطون بنا ) في مصلانا وعند الخروج ، بل يميزون عنا في مكان ( وهي ركعتان كالعيد ) في التكبير  
صغا في الأولى ونحسا في الثانية ، والقراءة في الأولى جهرا بسورة ق وفي الثانية اقتربت ( لكن قيل  
يقرأ في الثانية - إنا أرسلنا نوحا ) لكن رده في المجموع ( ولا تختص بوقت العيد في الأصح ) فيجوز  
فعلها متى شاء ولو في الأوقات المكروهة ( ويخطب كالعيد ) في الأركان والشرائط والسنن ( لكن  
يستغفر الله تعالى بدل التكبير ) فيقول : استغفر الله الذي لا إله إلا هو الحي القيوم وأتوب إليه تسعا  
في الأولى ، وسبعا في الثانية ، ويألي بما يتعلق بالاستسقاء بدل ما يتعلق بالفطر والأضحية ( ويدعو  
في الخطبة الأولى : اللهم أسقنا ) بقطع الهزمة ووصلها ( غيثا مغيثا ) أي منقذا من الشدة ( هنيئا )  
طيبا ( مريئا ) محمود العاقبة ( مريئا ) بفتح الميم وكسر الراء : أي دائما ( غدا ) أي كثير  
الماء ( مجلا ) أي يم الأرض ( سقا ) أي شديد الوقع على الأرض ( طبعا ) أي مستوعبا للأرض  
( دائما ) إلى انتهاء الحاجة ( اللهم أسقنا الغيث ولا تجعلنا من القانطين ) أي الآيسين ( اللهم إنا  
نستغفرك إنك كنت غفارا ، فأرسل السماء ) أي المطر ( علينا مدرارا ) أي كثيرا ( ويستقبل  
القبلة بعد صدر الخطبة الثانية ) وهو نحو ثلثها ( ويأليخ في الدعاء ) حينئذ ( سرا وجهرا ) ، ويؤمن  
القوم على دعائه ( ويحول رداءه عند استقباله ) القبلة ( فيجعل يمينه يساره وعكسه ، وينكسه  
على الجديد فيجعل أعلاه أسفله وعكسه ، ويحول الناس ) وينكسون وهم جالوس ( مثله . قلت :  
ويترك ) الرداء ( محولا حتى ينزع ) كل منهم ( الثياب ) عند الرجوع للنازل ( ولو ترك الإمام

الاستسقاء فقله الناس ، ولو خطب قبل الصلاة حار ، ويسن أن يبرز لأول مطر السنة ، ويكشف غير عورته ليصيبه ، وأن يغتسل أو يتوضأ في السيل ، ويسبح عند الرعد والبرق ، ولا يتبع بصره البرق ، ويقول عند المطر : اللهم صيبنا نافعاً ، ويدعو بما شاء ، ويمدحه : مطرنا بفضل الله ورحمته ، ويكره مطرنا بنوء كذا ، وسب الرياح ، ولو تفرزوا بكثرة المطر ، فالسنة أن يسألوا الله تعالى رفته : اللهم حوالينا ولا علينا ، ولا يصلى لذلك ، والله أعلم .

### باب

إن ترك الصلاة حاحداً وجوبها كفر ، أو كسلاً قتل حداً ، والصحيح قتله بصلاة فقط بشرط إخراجها عن وقت الضرورة ، ويستتاب ثم تضرب عنقه ،

الاستسقاء فعله الناس ، ولو خطب قبل الصلاة جاز) لكنه خلاف الأفضل (ويسن) لكل أحد (أن يبرز لأول مطر السنة ، ويكشف غير عورته ليصيبه) شيء من المطر (وأن يغتسل أو يتوضأ في السيل) وجهها هو الأولى ولا تشتط فيهما نية (ويسبح عند الرعد والبرق) فيقول : سبحان من يسبح الرعد بحمده والملائكة من خيفته (ولا يقع بصره البرق ، ويقول عند المطر : اللهم صيباً) بتشديد الياء : أي مطراً (نافعاً ، ويدعو بما شاء) إذهو من أوقات إجابة الدعاء (و) أن يقول (بعده) أي المطر (مطرنا بفضل الله ورحمته ، ويكره مطرنا بنوء كذا) بفتح النون وسكون الواو وهمز آخره : أي بوقت النجم الفلاني ، ولو قال : مطرنا في نوء لم يكره (و) يكره (سب المزج) بل يسن الدعاء عندها (ولو تضرروا بكثرة المطر فالسنة أن يسألوا الله رفته) بأن يقولوا (اللهم اجعل المطر (حوالينا) في الأودية والمراعي (ولا تجعله (علينا) في السيوت (ولا يصلى لذلك والله أعلم) لعدم ورود الصلاة له .

### (باب) في حكم تارك الصلاة المفروضة

(إن ترك الصلاة) المفروضة على الأعيان ، ولو واحدة من الخس (جاحداً وجوبها كفر) وكفره للصحدر ، فلذلك يكفر كل من أنكر معازمة من الدين عما يشبه الضرورة في كونه من الدين ، فلو كان قريب عهد بالاسلام وأنكر ذلك عرف ، فان عاد للانكار حكم بكفره (أو) تركها (كسلاً قتل حداً) لا كفراً (والصحيح قتله بصلاة فقط بشرط إخراجها عن وقت الضرورة) فيها وقت ضرورة ، بأن تجمع مع الثانية جمع تأخير فلا يقتل بالظهر حتى تغرب الشمس ولا بالغرب حتى يطلع الفجر ، ويقتل بالصبح بطاوع الشمس فيطالب بأداء الصلاة إذا ضاق وقتها ، ويتوعد بالقتل إن أخرجها عن الوقت ، فان أصر وأخرجها استوجب القتل ، ومقابل الصحيح أوجه : يقتل إذا ضاق وقت الثانية . وقيل إذا ضاق وقت الرابعة . وقيل إذا ترك أربع صلوات ، وقيل إذا كان الترك له عادة . وقيل لا يعتبر وقت الضرورة (ويستتاب) ندبا (ثم) إن لم ينب ولم يبد عذراً (تضرب عنقه)

وَقِيلَ يَنْخَسُ بِحَدِيدَةٍ حَتَّى يَصِلَ أَوْ يَمُوتَ ، وَيُغْسَلُ وَيُصَلَّى عَلَيْهِ وَيُدْفَنُ مَعَ الْمُسْلِمِينَ وَلَا يُطْمَسُ قَبْرُهُ .

## كتاب الجنائز

لِيُكْتَرِ ذِكْرَ الْمَوْتِ وَيَسْتَعِدَّ بِالتَّوْبَةِ وَرَدَّ الْمَظَالِمِ ، وَالْمَرِيضُ آكَدُ ، وَيَضْجَعُ الْمُخْتَضِرُ لِجَنْبِهِ الْأَيْمَنِ إِلَى الْقَبِيلَةِ عَلَى الصَّحِيحِ ، فَإِنْ تَعَذَّرَ لَضِيقِ مَكَانٍ وَنَحْوِهِ أَلْتَقَى عَلَى قَفَاهُ وَوَجْهُهُ وَأَخْصَاهُ لِلْقَبِيلَةِ ، وَيُلْقَنُ الشَّهَادَةَ بِأَلَا الْحَاحِ ، وَيَقْرَأُ عِنْدَهُ يَسَ ، وَلِيُخَشِّنَ ظَنَّهُ بِرَبِّهِ سُبْحَانَهُ وَتَعَالَى ، فَإِذَا مَاتَ غَمَضَ ، وَشَدَّ لَحْيَاهُ بِعَصَابَةٍ ، وَلَيَّنَّتْ مَفَاصِلُهُ ، وَسَتَرَتْ جَمِيعُ بَدَنِهِ بِثَوْبٍ خَفِيفٍ ، وَوُضِعَ عَلَى بَطْنِهِ شَيْءٌ ثَقِيلٌ ، وَوُضِعَ عَلَى سَرِيرٍ وَنَحْوِهِ ، وَنُزِعَتْ

بالسيف (وقيل ينخس بحديدة حتى يصل إلى الموت) فان تاب بأن فعل الصلاة أو أبدى عذرا ولو باطلا لم يقتل ، فلو قال تعمدت تركها بلا عذر قتل ، فعلة القتل التأخير مع الترك ، فلو وجد التأخير ولكن فعلها لم يقتل (ويغسل ويصلى عليه ويدفن مع المسلمين) في مقابرهم (ولا يطمس قبره) لأنه قد طهر بالـ

## كتاب الجنائز

جمع جنازة بالفتح والكسر : اسم لليت في النعش (ليكثر) ندبا كل مكلف (ذكر الموت) وهو مفارقة الروح للبدن ، وهي عند أهل السنة باقية لاتفنى (ويستعد) له (بالتوبة ورد المظالم) الذي هو من ضمن التوبة (والمرريض آكد) أي أشد طلبا لهذه المذكورات من غيره (ويضجع المختضر) أي من حضره الموت ولم يموت (لجنبه الأيمن إلى القبلة) ندبا (على الصحيح) ومقابله يلتقي على قفاه بالكيفية الآتية (فان تعذر) وضعه على يمينه (لضيق مكان ونحوه) كعلة (ألقى على قفاه ، ووجهه وأخصاه) والمراد بهما هنا أسفل الرجلين (للقبلة) بأن يرفع رأسه قليلا (ويلقن) ندبا (الشهادة) وهي لا إله إلا الله (بلا الحاح) عليه ، ولا يقال له قل ، بل تذكره عنده ليقولها فان قالها لم تعد عليه ما لم يتكلم بكلام الدنيا (ويقراء عنده) سورة (يس) ويسن تجريعه بماء بارد ، ويكره للحائض أن تختضر المختضر (وليحسن) المريض ندبا (ظنه بربه سبحانه وتعالى) أي يظن ويرجو أن الله سبحانه يغفر له ويرجعه (فاذا مات غمض) ندبا (وشد لحياه بعصاة) بهما وتربط فوق رأسه (ولينت مفاصله) بأن يرد ساعده إلى عضده ، وساقه إلى فخذه ، وفخذه إلى بطنه ، ولينت أصابعه (وستر جميع بدنه) إن لم يكن محرما (بثوب خفيف) بعد نزع ثيابه (ووضع على بطنه شيء ثقيل) كسيف (ووضع على سريره ونحوه) كدكة ، ولا يوضع على فرش (ونزع

ثِيَابُهُ ، وَوَجْهَهُ لِلْقِبْلَةِ كَمُحْتَصِرٍ ، وَيَتَوَلَّى ذَلِكَ أَرْفَقُ مُحَارِمِهِ ، وَيُبَادِرُ بِنُفْسِهِ إِذَا تَيَقَّنَ  
 مَوْتَهُ . وَغُسْلُهُ وَتَكْفِينُهُ وَالصَّلَاةُ عَلَيْهِ وَدَفْنُهُ فَرُوضٌ كِفَايَةٌ ، وَأَقْلُ الْغُسْلِ تَعْمِيمُ بَدَنِهِ بَعْدَ  
 إِزَالَةِ النَّجَسِ ، وَلَا تَحِبُّ نِيَّةُ الْغَاسِلِ فِي الْأَصَحِّ ، فَيَكْفِي غَرْقُهُ أَوْ غُسْلُ كَافِرٍ . قُلْتُ :  
 الصَّحِيحُ الْمَنْصُوصُ : وَجُوبُ غُسْلِ الْغَرِيقِ ، وَاللَّهُ أَعْلَمُ ، وَالْأَكْمَلُ وَضْعُهُ بِمَوْضِعٍ خَالٍ  
 مَسْتَوٍ عَلَى لَوْحٍ ، وَيُغْسَلُ فِي قَيْصٍ بِمَاءٍ بَارِدٍ ، وَيُجْلِسُهُ الْغَاسِلُ عَلَى الْمَقْتَسِلِ مَائِلًا إِلَى  
 وَرَائِهِ ، وَيَضَعُ يَمِينَهُ عَلَى كَتِفِهِ ، وَإِبْرَاهِمَةَ فِي نَقَرَةٍ قَفَاهُ ، وَيُسْنِدُ ظَهْرَهُ إِلَى رُكْبَتِهِ الْيُمْنَى  
 وَيُمِرُّ يَسَارَهُ عَلَى بَطْنِهِ إِمْرَارًا تَلِيغًا لِيُخْرِجَ مَا فِيهِ ثُمَّ يَضْجَعُهُ لِقَفَاهُ وَيَسْلُ يَسَارَهُ وَعَلَيْهَا  
 خَرْقَةٌ سِوَانِيَّةٌ ثُمَّ يَلْفُ أُخْرَى ، وَيُدْخِلُ أَصْبَعَهُ قَهْ وَيُمِرُّهَا عَلَى أَسْنَانِهِ ، وَيَزِيلُ مَا فِي  
 مَنَخَرَيْهِ مِنْ أَدَى ، وَيُوضِّئُهُ كَالْحَيِّ ، ثُمَّ يَغْسِلُ رَأْسَهُ ثُمَّ لِحْيَتَهُ بِسِدْرٍ وَنَحْوِهِ  
 وَيُسْرَحُهُمَا بِمَشْطٍ وَاسِعٍ الْأَسْنَانِ بِرَفْقٍ ، وَيَرُدُّ الْمُنْتَفَتِفَ إِلَيْهِ ،

ثِيَابَهُ) لكن يترك عليه قميصه الذي يغسل فيه ، ويشمر حتى لا يتنجس بما يخرج منه (وجه  
 للقبلة كمحتصر) لكن يلقى هنا على قفاه (ويتولى ذلك أرفق محارمه) أي الميت (ويبادر بغسله  
 إذا تيقن موته) بشيء من علاماته ككيل أنف ، فإن شك آخر وجوبا (وغسله وتكفينه والصلاة  
 عليه ودفنه فروض كفاية) يخاطب بها كل من علم بموته من قريب أو غيره (وأقل الغسل تعميم  
 بدنه) بالماء (بعد إزالة النجس) إن كان ، وعلى ما صححه المصنف تكفي غسلة واحدة لها (ولا  
 تحب نية الغاسل في الأصح ، فيكفي غرقه أو غسل كافر) وعلى مقابل الأصح تحب فلا يكفي ذلك  
 (قلت : الصحيح المنصوص وجوب غسل الغريق ، والله أعلم) فالغرض فعلا حتى لا يسقط بفعل  
 الملائكة (والأكمل وضعه بموضع خال) عن الناس لا يكون فيه إلا الغاسل ومن يعينه ، ولولي  
 الحضور وأن لم يعن (مستور) عنهم (على لوح) أو سريره (ولذلك) (ويغسل في قيص)  
 ويدخل الغاسل يده في كفه أو يفتقه ويفسله من تحتته ، فإن لم يتأت غسله في القميص ستر ما بين صدره  
 وركبته ، ويسن أن يغطي وجهه بخرقه من أول وضعه على المقتسل (بماء بارد) الآن يكون في  
 برد فيسخن قليلا (ويجلسه الغاسل على المقتسل مائلا إلى ورائه) قليلا (ويضع يمينه على كتفه  
 وإبراهيمه في نقرة قفاه ، ويسند ظهره إلى ركبته اليمنى ، ويمر يساره على بطنه إمرارا تليغا ليخرج  
 ما فيه) ويكون عنده بجرة فائحة بالطيب ، والمعين يصب ماء كثيرا لئلا تظهر رائحة ما يخرج منه  
 (ثم يضعه لقفاه) مستلقيا (ويغسل يساره وعليها خرقه سوانية) أي قبله ودبره (ثم يلف)  
 خرقه (أخرى) على يده اليسرى (ويدخل أصبعه) السبابة من يساره (فهو ويمررها على أسنانه)  
 بشيء من الماء (ويزيل ما في منخريه من أذى) بأصبعه المختصر مبالغة بماء (ويوضئه كالحَيِّ)  
 إلا أن النية اعتمد بعضهم نديها كالغسل (ثم يغسل رأسه ثم لحيته بسدر ونحوه) كقطعي  
 (ويسرحهما بمشط واسع الأسنان برفق) ليقول انتاف الشعر (ويرد المنتفت إلى) فديا فينميه

وَيَغْسِلُ شِقَّةَ الْأَيْمَنِ ثُمَّ الْأَيْسَرَ ثُمَّ يُحَرِّفُهُ إِلَى شِقَّةِ الْإِسْرِ فَيَغْسِلُ شِقَّةَ الْإَيْمَنِ رِمًا  
 إِلَى الْقَفَا وَالظَّهْرَ إِلَى الْقَدَمِ ثُمَّ يُحَرِّفُهُ إِلَى شِقَّةِ الْإَيْمَنِ فَيَغْسِلُ الْإِسْرَ كَذَلِكَ فَهَذِهِ غَسَلَةٌ ،  
 وَيُسْتَحَبُّ ثَانِيَةٌ وَثَالِثَةٌ ، وَأَنْ يُسْتَعَانَ فِي الْأُولَى بِسَدْرِ أَوْ خِطْمِيٍّ ثُمَّ يَصُبُّ مَاءَ قَرَّاحٍ مِنْ  
 فَرْقِهِ إِلَى قَدَمِهِ بَعْدَ زَوَالِ السِّدْرِ ، وَأَنْ يُجْعَلَ فِي كُلِّ غَسَلَةٍ قَلِيلٌ كَافُورٍ ، وَلَوْ خَرَجَ بَعْدَهُ  
 نَجَسٌ وَجَبَ إِزَالَتُهُ فَقَطُّ ، وَقِيلَ مَعَ الْغُسْلِ إِنْ خَرَجَ مِنَ الْفَرْجِ ، وَقِيلَ الْوُضُوءُ ،  
 وَيُغْسَلُ الرَّجُلُ الرَّجُلُ ، وَالْمَرْأَةُ الْمَرْأَةَ ، وَيُغْسَلُ أُمَّتُهُ وَزَوْجَتُهُ وَهِيَ زَوْجَتَا ، وَيَلْفَانِ  
 خِرْقَةً وَلَا مَسَّ ، فَإِنْ لَمْ يَحْضُرْ إِلَّا أَجْنَبِيٌّ أَوْ أَجْنَبِيَّةٌ يُمِّمْ فِي الْأَصْحَ ، وَأُولَى الرَّجَالِ بِهِ  
 أَوْلَاهُمْ بِالصَّلَاةِ ، وَبِهَا قَرَابَاتُهَا ، وَيُقَدِّمَنَّ عَلَى زَوْجٍ فِي الْأَصْحَ ، وَأَوْلَاهُنَّ ذَاتُ  
 حَرَمِيَّةٍ ، ثُمَّ الْأَجْنَبِيَّةُ ، ثُمَّ رِجَالُ الْقَرَابَةِ كَثَرَتِ سَبَبُ صَلَاتِهِمْ .

في كفه ( ويغسل شقه الأيمن ) مما يلي الوجه من عنقه إلى قدمه ( ثم الأيسر ، ثم يحرفه إلى شقه  
 الأيسر فيغسل شقه الأيمن مما يلي القفا والظهر إلى القدم . ثم يحرفه إلى شقه الأيمن فيغسل الأيسر  
 كذلك ، وهذه غسلة ، ويستحب ثانية وثالثة ) كذلك ، فإن لم تحصل النظافة زيد حتى تحصل ( و )  
 يستحب ( أن يستعان في الأولى بسدر أو خطمي . ثم يصب ماء قراح ) بفتح القاف ؛ أي خالص  
 ( من فرقه إلى قدمه بعد زوال السدر ) بالماء فلا تحسب غسلة السدر ولا ما أزيل به من الثلاث  
 بل المحسوب غسلة الماء القراح ، والأولى أن يكرر السدر إلى أن يحصل النقاء ، فإذا حصل غسل  
 بالماء الخالص . ثم بعد ذلك ثانية وثالثة كغسل الحى ( و ) يسن ( أن يجعل في كل غسلة ) من  
 غسلات الماء القراح ( قليل كافور ) بحيث لا يخرج الماء عن الطهورية ، ويكره تركه ، والمحرم  
 يحرم وضع الكافور في ماء غسله . ثم ينشف الميت من ماء الغسل تنشيفا بليغا ، وتلين مفاصله ( ولو  
 خرج بعده ) أى الغسل ( نجس وجب إزالته فقط ) لإعادة الغسل والوضوء ( وقيل ) تجب إزالته  
 ( مع الغسل ان خرج من الفرج ) وقبل التسكين ( وقيل ) تجب إزالته مع ( الوضوء ) أما بعد  
 التسكين فيجب إزالة النجاسة قولا واحدا ( ويغسل الرجل الرجل والمرأة المرأة ، ويغسل أمته )  
 أى يجوز له ذلك حيث يجوز له بضعها ، وأما إذا كانت منووجة أو مبعضة فلا ( و ) يغسل ( زوجته ،  
 وهى زوجها ويلفان ) أى الرجل فى أمته وزوجته والمرأة فى زوجها ( خرقه ) على يدهما ( ولا مس )  
 أى لا ينبغي أن يقع بينهما مس لثلا ينقض وضوء الحى المس ، وأما الميت فلا ( فإن لم يحضر إلا  
 أجنبى أو أجنبية يمم ) أى الميت وجوبا ( فى الأصح ) ومقابلته يغسل فى ثيابه ، ويلف الغاسل على  
 يده خرقه ويغض النظر ما أمكنه ( وأولى الرجال به ) أى الرجل ( أولاهم بالصلاة ) عليه ، وهم  
 رجال العصبات من النسب ثم الولاء ثم الزوجة ( و ) أولى النساء ( بها قراباتها ) محارم أولا ( ويقدم  
 على زوج فى الأصح ) ومقابلته يقدم عليهن ( وأولاهن ذات محرمية ) وهى التى لو كانت رجلا  
 لحرم نكاحها بسبب القرابة ( ثم ) ذوات الولاء ، ثم ( الأجنبية ثم رجال القرابة كترتيب صلاتهم .

قُلْتُ : إِلَّا ابْنُ أُمِّهِ وَنَحْوَهُ فَكَأَلَا جَنِيٍّ ، وَاللَّهُ أَعْلَمُ ، وَيُقَدَّمُ عَلَيْهِمُ الزَّوْجُ فِي الْأَصَحِّ ،  
وَلَا يُقْرَبُ الْمُحْرَمُ طَبِيبًا ، وَلَا يُؤْخَذُ شَعْرُهُ وَظَفْرُهُ ، وَتَطْيِبُ الْمُعْتَدَّةُ فِي الْأَصَحِّ ،  
وَالْجَدِيدُ أَنَّهُ لَا يُسَكَّرُهُ فِي غَيْرِ الْمُحْرَمِ أَخْذُ ظَفْرِهِ وَشَعْرِ إِبْطِهِ وَعَانَتِهِ وَشَارِبِهِ . قُلْتُ :  
الْأَظْهَرُ كَرَاهَتُهُ ، وَاللَّهُ أَعْلَمُ .

[ فصل ] يُكْفَنُ بِمَالِهِ لِبَسُهُ حَيًّا ، وَأَقْلُهُ ثَوْبٌ ، وَلَا تُنْفَذُ وَصِيَّتُهُ بِإِسْقَاطِهِ ،  
وَالْأَفْضَلُ لِلرَّجُلِ ثَلَاثَةٌ ، وَيَجُوزُ رَابِعٌ وَخَامِسٌ ، وَلَهَا خَمْسَةٌ ، وَمَنْ كَفَنَ مِنْهُمَا بِثَلَاثَةٍ  
فَهِىَ لِفَائِفٌ ، وَإِنْ كَفَنَ فِي خَمْسَةٍ زَيْدٌ قَيْصٌ وَعِمَامَةٌ تَحْتَهُنَّ ، وَإِنْ كَفَنَتْ فِي خَمْسَةٍ :  
فَإِزَارٌ ، وَخِمَارٌ ، وَقَيْصٌ ، وَلِفَافَتَانِ ، وَفِي قَوْلِ ثَلَاثٍ لِفَائِفٌ وَإِزَارٌ وَخِمَارٌ ، وَيُسَنُّ  
الْأَبْيَضُ ، وَحُلُّهُ أَصْلُ التَّرَكَّةِ ، فَإِنْ لَمْ يَكُنْ فَعَلَى مَنْ عَلَيْهِ نَفَقَتُهُ ، مِنْ قَرِيبٍ وَسَيِّدٍ :  
وَكَذَا الزَّوْجُ فِي الْأَصَحِّ ، وَيُبَسِّطُ أَحْسَنُ اللَّفَافِ ، وَأَوْسَعُهَا ، وَالثَّانِيَةُ فَوْقَهَا هَكَذَا الثَّالِثَةُ ،

قُلْتُ : إِنْ ابْنُ أُمِّهِ وَنَحْوَهُ فَكَأَلَا جَنِيٍّ ، وَاللَّهُ أَعْلَمُ ، وَيُقَدَّمُ عَلَيْهِمْ أَى رَجَالِ الْقَرَابَةِ الْمَحْرَمِ ( الزَّوْجُ  
فِي الْأَصَحِّ ) أَوْ مَقَابِلَهُ يَقْدُمُونَ عَلَيْهِ ( وَلَا يُقْرَبُ الْمُحْرَمُ طَبِيبًا ) إِذَا مَاتَ ( وَلَا يُؤْخَذُ شَعْرُهُ وَظَفْرُهُ ) أَى  
يُحْرَمُ إِزَالَةُ ذَلِكَ مِنْهُ ( وَتَطْيِبُ الْمُعْتَدَّةُ ) الْمُحْدَةِ ( فِي الْأَصَحِّ ) وَمَقَابِلَهُ يَحْرَمُ تَطْيِيبُهَا كَالْمَحْرَمِ ( وَالْجَدِيدُ  
أَنَّهُ لَا يَسَكَّرُهُ فِي غَيْرِ الْمُحْرَمِ أَخْذُ ظَفْرِهِ وَشَعْرِ إِبْطِهِ وَعَانَتِهِ وَشَارِبِهِ . قُلْتُ : الْأَظْهَرُ كَرَاهَتُهُ ، وَاللَّهُ أَعْلَمُ )  
وَالصَّحِيحُ أَنَّ الْمَيِّتَ لَا يُخْتَنُ .

[ فصل ] فِي تَكْفِينِ الْمَيِّتِ وَحُلِّهِ ( يَكْفَنُ بِمَالِهِ لِبَسُهُ حَيًّا ) فَيَجُوزُ تَكْفِينُ الْمَرْأَةِ فِي حُرْبٍ  
وَمِنْ عَقْرٍ وَإِنْ كَانَ مَكْرُوهًا ، بِخِلَافِ الرَّجُلِ ( وَأَقْلُهُ ثَوْبٌ ) يَمُومُ الْبَدَنَ فَتَعْمِيمُهُ الْبَدَنَ حَقٌّ لِلْمَيِّتِ ، وَسَتْرُهُ  
الْعَوْرَةُ حَقٌّ لِلَّهِ ( وَلَا تُنْفَذُ وَصِيَّتُهُ بِإِسْقَاطِهِ ) لِأَنَّهُ حَقٌّ لِلَّهِ تَعَالَى ، وَلَوْ أَوْصَى بِإِسْقَاطِ الثَّانِي وَالثَّلَاثِ  
نَفَذَتْ ، وَالْوَاجِبُ فِي كِفْنِهِ بِالنِّسْبَةِ لِلوَرَثَةِ إِذَا كَفَنَ مِنْ تَرْكَتِهِ ثَلَاثَةُ أَثْوَابٍ ( وَالْأَفْضَلُ لِلرَّجُلِ  
ثَلَاثَةٌ ) مِنَ الْأَثْوَابِ ، فَهِىَ وَإِنْ كَانَتْ وَاجِبَةً فَلِاِقْتِصَارِ عَلَيْهَا أَفْضَلُ مِنَ الزَّائِدِ عَلَيْهَا ( وَيجوز  
رَابِعٌ وَخَامِسٌ ) مِنْ غَيْرِ كَرَاهَةٍ ، وَأَمَّا الزِّيَادَةُ عَلَى ذَلِكَ فَهِىَ مَكْرُوهَةٌ ( وَ ) الْأَفْضَلُ ( لَهَا ) خَمْسَةٌ  
وَمَنْ كَفَنَ مِنْهُمَا أَى الرَّجُلَ وَالْمَرْأَةَ ( بِثَلَاثَةِ فَهَى لِفَائِفٌ ) يَمُومُ كُلَّ مِنْهَا جَمِيعَ الْبَدَنِ ( وَإِنْ كَفَنَ )  
الرَّجُلَ ( فِي خَمْسَةٍ زَيْدٌ قَيْصٌ وَعِمَامَةٌ تَحْتَهُنَّ ) أَى اللَّفَافِ ( وَإِنْ كَفَنَتْ ) الْمَرْأَةَ ( فِي خَمْسَةٍ فَإِزَارٌ  
وَخِمَارٌ ) وَهُوَ مَا يَغْطِي الرَّأْسَ ( وَقَيْصٌ وَلِفَافَتَانِ ) وَفِي قَوْلِ : ثَلَاثُ لِفَائِفٍ وَإِزَارٌ وَخِمَارٌ ، وَيُسَنُّ  
الْأَبْيَضُ ( وَحُلُّهُ ) أَى الْكَفْنُ كَبْقِيَةِ مَوْثِنِ التَّحْهِيزِ ( أَصْلُ التَّرَكَّةِ ) إِلا الْمَرْأَةَ الَّتِي وَجِبَتْ نَفَقَتُهَا  
عَلَى زَوْجِهَا فَكَفْنُهَا عَلَيْهِ ( فَإِنْ لَمْ يَكُنْ ) لِلْمَيِّتِ تَرْكَةٌ ( فَعَلَى مَنْ عَلَيْهِ نَفَقَتُهُ مِنْ قَرِيبٍ وَسَيِّدٍ ، وَكَذَا )  
عَمَلُ الْكَفْنِ أَيْضًا ( الزَّوْجُ ) الْمَوْسَرُ الَّذِي يُلْزِمُهُ نَفَقَتُهَا فَيُلْزِمُهُ كَفْنُهَا ( فِي الْأَصَحِّ ) وَمَقَابِلَهُ لَا يَجِبُ  
التَّكْفِينُ لِقَوَاتِ التَّمَكُّينِ ، وَإِذَا لَمْ يَكُنْ لِابْنِ مَالٍ وَلَا كَانَ لَهُ مَنْفَقٌ ، فَيُؤَنُّ تَجْهِيزُهُ مِنْ بَيْتِ الْمَالِ  
كَنَفَقَتِهِ ، فَإِنْ لَمْ يَكُنْ فَعَلَى أَغْنِيَاءِ الْمَسَاكِينِ ( وَيُبَسِّطُ أَحْسَنُ اللَّفَافِ وَأَوْسَعُهَا وَالثَّانِيَةُ فَوْقَهَا وَكَذَا الثَّالِثَةُ )



وَيَذَرُ عَلَى كُلِّ وَاحِدَةٍ حَنُوطٌ ، وَيُوضَعُ الْمَيْتُ فَوْقَهَا سُتُنْقِيًا وَعَلَيْهِ حَنُوطٌ وَكَافُورٌ ،  
وَيُسَدُّ أَلْيَاهُ ، وَيُجْعَلُ عَلَى مَنَافِذِ بَدَنِهِ قُطْنٌ ، وَيُلَفُّ عَلَيْهِ اللَّفَافُ وَتُسَدُّ ، فَإِذَا وُضِعَ  
فِي قَبْرِهِ نَزَعَ الشَّدَادُ ، وَلَا يَلْبَسُ الْحَرِيمُ الذَّكَرُ مُحِيطًا وَلَا يُسْتَرُّ رَأْسُهُ وَلَا وَجْهُ الْمُحَرِّمَةِ ،  
وَيَحْمَلُ الْجَنَازَةَ بَيْنَ الْعَمُودَيْنِ أَفْضَلُ مِنَ التَّرْبِيعِ فِي الْأَصَحِّ ، وَهُوَ أَنْ يَضَعَ الْخَشَبَتَيْنِ  
الْمَقْدَمَتَيْنِ عَلَى عَاتِقَيْهِ وَرَأْسُهُ بَيْنَهُمَا ، وَيَحْمِلُ الْمُؤَخَّرَتَيْنِ رَجُلَانِ ، وَالتَّرْبِيعُ أَنْ يَتَقَدَّمَ  
رَجُلَانِ وَيَتَأَخَّرَ آخَرَانِ ، وَالْمَشْيُ أَمَامَهَا بِقُرْبِهَا أَفْضَلُ ، وَيُسْرَعُ بِهَا إِنْ لَمْ يُخَفَّ  
تَغْيِيرُهُ .

[ فصل ] لِصَلَاتِهِ أَرْكَانٌ : أَحَدُهَا النِّيَّةُ ، وَوَقْتُهَا كَعَيَرُهَا ، وَتَكْفِي نِيَّةُ الْفَرَضِ ،  
وَقِيلَ تَشْتَرِطُ نِيَّةُ فَرَضٍ كِفَايَةً ، وَلَا يَجِبُ تَعْيِينُ الْمَيْتِ ، فَإِنْ عَيَّنَ وَأَخْطَأَ بَطَلَتْ ،

وَيَذَرُ عَلَى كُلِّ وَاحِدَةٍ ( مِنْ اللَّفَافِ ) حَنُوطٌ بِفَتْحِ الْخَاءِ نَوْعٍ مِنَ الطَّيْبِ يَشْتَمِلُ عَلَى كَافُورٍ وَصَنْدَلٍ  
وَذَرْبَرَةٍ الْقَصَبِ ( وَيُوضَعُ الْمَيْتُ فَوْقَهَا مُسْتَلْقِيًا وَعَلَيْهِ حَنُوطٌ وَكَافُورٌ ) غَيْرِ الَّذِي فِي الْحَنُوطِ ( وَيُسَدُّ  
أَلْيَاهُ ) بِخَرْقَةٍ بَعْدَ دَسِّ قُطْنٍ بَيْنَ أَلْيَيْهِ عَلَيْهِ حَنُوطٌ وَكَافُورٌ لَيْسَتْ بِالْمُخْرَجِ ( وَيَجْعَلُ عَلَى مَنَافِذِ بَدَنِهِ ) مِنْ  
نَحْوِ عَيْنَيْهِ وَكَذَلِكَ أَعْضَاءَ سَجُودِهِ ( قُطْنٌ ) عَلَيْهِ حَنُوطٌ وَكَافُورٌ ( وَيُلَفُّ عَلَيْهِ ) بِهَذَا ذَلِكَ ( اللَّفَافِ )  
بِأَنْ يَنْثِي الطَّرْفَ الْأَيْسَرَ مِنَ الْأَيْمَنِ ( وَتُسَدُّ ) بِشَدَادٍ ( فَإِذَا وَضَعَ فِي قَبْرِهِ نَزَعَ الشَّدَادَ ، وَلَا يَلْبَسُ  
الْمَحْرَمُ الذَّكَرَ مُحِيطًا ) مِثْلَ الْقَمِيصِ ( وَلَا يُسْتَرُّ رَأْسُهُ وَلَا وَجْهُ الْمُحَرَّمَةِ ) إِذَا كَانَ قَبْلَ التَّحْلُلِ الْأَوَّلِ  
( وَحَمَلُ الْجَنَازَةِ بَيْنَ الْعَمُودَيْنِ أَفْضَلُ مِنَ التَّرْبِيعِ فِي الْأَصَحِّ ) وَمَقَالُهُ التَّرْبِيعُ أَفْضَلُ ، وَقِيلَ هُمَا سَوَاءٌ  
( وَهُوَ ) أَيْ الْجَلُّ بَيْنَ الْعَمُودَيْنِ ( أَنْ يَضَعَ الْخَشَبَتَيْنِ الْمَقْدَمَتَيْنِ عَلَى عَاتِقَيْهِ وَرَأْسُهُ بَيْنَهُمَا ، وَيَحْمِلُ  
الْمُؤَخَّرَتَيْنِ رَجُلَانِ ) خَامِلُوهُ ثَلَاثَةٌ ، فَإِنْ عَجَزَ الْمَقْدَمُ أَعَانَهُ اثْنَانِ ( وَالتَّرْبِيعُ أَنْ يَتَقَدَّمَ رَجُلَانِ وَيَتَأَخَّرَ  
آخَرَانِ ) خَامِلُوهُ أَرْبَعَةٌ ( وَالْمَشْيُ أَمَامَهَا بِقُرْبِهَا ) بِحَيْثُ لَوْ التَّفَتُّ لَرَأَاهَا ( أَفْضَلُ ) مِنَ الْمَشْيِ  
بَعِيدًا عَنْهَا ، فَالْحَاصِلُ أَنَّ الْمَشْيَ أَفْضَلُ مِنَ الرُّكُوبِ ، بَلْ هُوَ فِي الْإِسْلَامِ مَكْرُوهٌ مِنْ غَيْرِ عَذَرٍ ،  
وَفَضِيلَةُ التَّشْيِيعِ تَحْصُلُ بِالْمَشْيِ خَلْفَهَا وَأَمَامَهَا ، وَلَكِنْ كَالِ الْفَضِيلَةِ بِالْمَشْيِ أَمَامَهَا ، وَتَحْصُلُ الْفَضِيلَةُ  
أَيْضًا لِلْمَشْيِ بِقُرْبِهَا أَوْ بَعِيدًا عَنْهَا عِنْدَ كَثَرَةِ الْمَاشِينَ بِحَيْثُ يَنْسَبُ إِلَيْهَا ، وَلَكِنْ بِقُرْبِهَا أَفْضَلُ  
( وَيُسْرَعُ بِهَا ) نَدِيًا ، وَالْإِسْرَاعُ فَوْقَ الْمَشْيِ الْمَعْتَادِ ، وَأَقْلَمُ مِنَ الْخَلْبِ : أَيْ الْجُرْيِ ( إِنْ لَمْ يُخَفَّ  
تَغْيِيرُهُ ) أَيْ الْمَيْتَ بِالْإِسْرَاعِ وَالْإِفْتَاءِ ، وَيَسْتَحَبُّ لِمَنْ مَرَّتْ بِهِ جَنَازَةٌ أَنْ يَدْعُوَ لَهَا .

[ فصل ] فِي الصَّلَاةِ عَلَى الْمَيْتِ ( لِصَلَاتِهِ أَرْكَانٌ ) سَبْعَةٌ ( أَحَدُهَا النِّيَّةُ ، وَوَقْتُهَا كَعَيَرُهَا )  
مِنَ الصَّلَاةِ فِي وَجُوبِ قَرْنِهَا بِكِبَرَةِ الْأَحْوَاجِ ( وَتَكْفِي نِيَّةُ الْفَرَضِ ) مِنْ غَيْرِ تَعَرُّضٍ لِكِفَايَةٍ  
( وَقِيلَ تَشْتَرِطُ نِيَّةُ فَرَضٍ كِفَايَةً ) فَعَلَى كُلِّ لَابَدَةٍ مِنَ التَّعَرُّضِ لِلْفَرْضِيَّةِ ( وَلَا يَجِبُ تَعْيِينُ الْمَيْتِ )  
بِاسْمِهِ وَلَا بِأَنَّهُ رَجُلٌ أَوْ امْرَأَةٌ . وَأَمَّا تَعْيِينُهُ بِالْحَاضِرِ أَوْ مَنْ يَصَلِّي عَلَيْهِ الْإِمَامُ فَلَا زَمَ ، وَكَذَا تَعْيِينُ  
الْغَائِبِ بِالْقَلْبِ ( فَإِنْ عَيَّنَ وَأَخْطَأَ ) كَأَن قَالَهُ أَصَلَّى عَلَى عَمْرٍو فَلَا هُوَ خَالِدٌ ( بَطَلَتْ ) إِذَا لَمْ

وإن حَضَرَ مَوْتَى نَوَاهُمْ . الثَّانِي أَرْبَعُ تَكْبِيرَاتٍ ، فَإِنْ خَسَّ لَمْ تَبْطُلْ فِي الْأَصَحِّ ،  
وَلَوْ خَسَّ إِمَامُهُ لَمْ يُتَابَعُهُ فِي الْأَصَحِّ ، بَلْ يُسَلَّمُ أَوْ يَنْتَظَرُهُ لِيُسَلَّمَ مَعَهُ . الثَّالِثُ السَّلَامُ  
كَغَيْرِهَا . الرَّابِعُ قِرَاءَةُ الْفَاتِحَةِ بَعْدَ الْأُولَى . قُلْتُ : تُجْزَى الْفَاتِحَةُ بَعْدَ غَيْرِ الْأُولَى ،  
وَاللَّهُ أَعْلَمُ . الْخَامِسُ الصَّلَاةُ عَلَى رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ بَعْدَ الثَّانِيَةِ ، وَالصَّحِيحُ  
أَنَّ الصَّلَاةَ عَلَى الْآلِ لَا تُجِبُ السَّادِسُ الدُّعَاءُ لِلْمَيِّتِ بَعْدَ الثَّالِثَةِ . السَّابِعُ الْقِيَامُ عَلَى  
الْمَذْهَبِ إِنْ قَدَرَ ، وَيُسَنُّ رَفْعُ يَدَيْهِ فِي التَّكْبِيرَاتِ وَإِسْرَارُ الْقِرَاءَةِ ، وَقِيلَ يَجْزِي لَيْلًا ،  
وَالْأَصَحُّ نَدْبُ التَّعَوُّذِ دُونَ الْإِفْتِتَاحِ ، وَيَقُولُ فِي الثَّالِثَةِ : اللَّهُمَّ هَذَا عَبْدُكَ وَابْنُ عَبْدِكَ  
إِلَى آخِرِهِ ، وَيُقَدَّمُ عَلَيْهِ : اللَّهُمَّ اغْفِرْ لِحَيْنَا وَمَيِّتِنَا وَشَاهِدِنَا وَغَائِبِنَا وَصَغِيرِنَا وَكَبِيرِنَا نَاوِذُ كَرِنَا

يشير الى الحاضر ، فان أشار لم تبطل ( وان حضر موتى نواهم ) وان لم يعرف عددهم ، وان  
حصرت جنازة في أثناء صلاته لم ينوها بل تؤخر حتى يتم صلاته ( الثاني ) من الأركان ( أربع  
تكبيرات ) بتكبيره الاحرام ( فان خسر لم تبطل في الأصح ) ومقابله تبطل ( ولو خسر إمامه  
لم يتابعه ) أى لم يسق له متابعه ( فى الأصح ) ومقابله يسن ( بل يسلم أو ينتظره ليسلم معه )  
وهو أولى ( الثالث ) من الأركان ( السلام ) بعد التكبيرات ( كغيرها ) من الصلوات فى  
كيفية وتعدد ( الرابع ) من الأركان ( قراءة الفاتحة ) ومحلها ( بعد ) التكبير ( الأولى .  
قلت : تجزى الفاتحة بعد غير الأولى ) من الثانية وما بعدها ( والله أعلم ) ولا يشترط الترتيب  
بين الفاتحة وبين الركن الذى قرئت الفاتحة فيه ( الخامس ) من الأركان ( الصلاة على رسول  
الله ﷺ بعد الثانية ) فلا تجزى فى غيرها ، وأقلها : اللهم صل على محمد ( والصحيح أن  
الصلاة على آل لا تجب ) بل تسن كاللعملة للمؤمنين والمؤمنات عقبها ، والحمد لله قبلها ( السادس )  
من الأركان ( الدعاء للميت ) بخصوصه ، والواجب ما ينطلق عليه اسم الدعاء ، فيكفى : اللهم  
ارحمه ، ويجب أن يكون الدعاء ( بعد الثالثة ) ولا يجب بعد الرابعة ذكر ( السابع ) من  
الأركان ( القيام على المذهب إن قدر ) وقيل يجوز القعود مع القدرة ( ويسن رفع يديه فى  
التكبيرات ) حذو منكبيه ( وإسرار القراءة ) للفاتحة ( وقيل يجزى ليلا ) أى بالفاتحة  
( والأصح نذب التعوذ ) كالتأمين ( دون الافتتاح ) ومقابله يستحان ، وقيل لا يستحبان  
( ويقول فى الثالثة ) ندبا ( اللهم هذا عبدك وابن عبدك الى آخره ) وهو : خرج من روح  
الدنيا وسعتها ومحبيه وأحبائه فيها الى ظلمة القبر وما هو لاقبه ، كان يشهد أن لا إله إلا أنت  
وأن محمدا عبدك ورسولك وأنت أعلم به ، اللهم انه نزل بك وأنت خير منزل به وأصبح فقيرا الى  
رحمتك وأنت غنى عن عذابه ، وقد جئناك راضين اليك شفعا له ، اللهم إن كان محسنا فزد فى  
إحسانه ، وإن كان مسيئا فتجاوز عنه ، ولقه برحمتك رضاك ، وقه فتنة القبر وعذابه ، وافسح له  
فى قبره ، وجاف الأرض عن جنبيه ، ولقه برحمتك الأمن من عذابك حتى تبعثه الى جنتك  
يا أرحم الراحمين ( ويقدم عليه : اللهم اغفر لحينا وميتنا وشاهدنا وغائبنا وصغيرنا وكبيرنا وذكرنا

وَأُثْنَاكَ : اللَّهُمَّ مَنْ أَحْيَيْتَهُ مِنَّا فَأَحْيِهِ عَلَى الْإِسْلَامِ ، وَمَنْ تَوَفَّيْتَهُ مِنَّا فَتَوَفَّهُ عَلَى الْإِيمَانِ ، وَزَلَّ فِي الطُّفْلِ مَعَ هَذَا الثَّانِي : اللَّهُمَّ اجْعَلْهُ فَرَطًا لِأَبَوَيْهِ وَسَلَفًا وَذُخْرًا وَعِظَةً وَاعْتِبَارًا وَشَفِيعًا ، وَثَقُلْ بِهِ مَوَازِينَهُمَا وَأَفْرِغِ الصَّبْرَ عَلَى قُلُوبِهِمَا ، وَيَقُولُ فِي الرَّابِعَةِ : اللَّهُمَّ لَا تَحْرِمْنَا أَجْرَهُ ، وَلَا تَفْتِنَّا بَعْدَهُ ، وَلَوْ تَخَلَّفَ الْمُقْتَدِي بِلا عَذْرِ فَلَمْ يُكَبِّرْ حَتَّى كَبَّرَ إِمَامُهُ أُخْرَى بَطَلَتْ صَلَاتُهُ ، وَيُكَبِّرُ الْمَسْبُوقُ وَيَقْرَأُ الْفَاتِحَةَ ، وَإِنْ كَانَ الْإِمَامُ فِي غَيْرِهَا ، وَلَوْ كَبَّرَ الْإِمَامُ أُخْرَى قَبْلَ شُرُوعِهِ فِي الْفَاتِحَةِ كَبَّرَ مَعَهُ وَسَقَطَتْ الْقِرَاءَةُ ، وَإِنْ كَبَّرَهَا وَهُوَ فِي الْفَاتِحَةِ تَرَكَهَا وَتَابَعَهُ فِي الْأَصْحَ ، وَإِذَا سَلَّمَ الْإِمَامُ تَدَارَكَ الْمَسْبُوقُ بَاقِيَ التَّكْبِيرَاتِ بِأَذْكَارِهَا ، وَفِي قَوْلٍ لَا تُشْتَرِطُ الْأَذْكَارُ ، وَيُشْتَرِطُ شُرُوطُ الصَّلَاةِ لَا الْجَمَاعَةَ ، وَيَسْقُطُ فَرْضُهَا بِوَاحِدٍ ، وَقِيلَ يَجِبُ اثْنَانِ ، وَقِيلَ ثَلَاثَةٌ ، وَقِيلَ أَرْبَعَةٌ ، وَلَا يَسْقُطُ بِالنِّسَاءِ وَهَنَاكَ رِجَالٌ فِي الْأَصْحَ ، وَيُصَلِّي عَلَى الْغَائِبِ عَنِ الْبَلَدِ ،

وَأُثْنَاكَ : اللَّهُمَّ مَنْ أَحْيَيْتَهُ مِنَّا فَأَحْيِهِ عَلَى الْإِسْلَامِ ، وَمَنْ تَوَفَّيْتَهُ مِنَّا فَتَوَفَّهُ عَلَى الْإِيمَانِ وَيَقُولُ ( ندبا ( في الطفل ) والمراد به من لم يبلغ ، وكذلك الأتني ( مع هذا الثاني : اللهم اجعله فرطاً لأبويه ) أى مهيناً مصالحهما في الآخرة ( وسلفاً وذخراً وعظة واعتباراً وشفيعاً وثقل به موازينيهما وأفريغ الصبر على قلوبهما ) ويؤث الضمائر فيما إذا كان أتني ، ويكني ذلك في الطفل وإن لم يخصه بدعاء ( ويقول في الرابعة ) ندبا ( اللهم لا تحرمنا أجره ولا تفتننا بعده ) ويسن أن يطول الدعاء بعد الرابعة ( ولو تخلف المقتدي بلا عذر فلم يكبر حتى كبر إمامه أخرى بطلت صلاته ) لأن التخلف بها يعد فاحشاً ، ولو تخلف في الرابعة حتى سلم الإمام لا تبطل ، فإن كان عذر كطه قراءة أو سبان لم تبطل ، والتقدم كالتخلف ( ويكبر المسبوق ويقرأ الفاتحة وإن كان الإمام في غيرها ، ولو كبر الإمام أخرى قبل شروعه في الفاتحة كبر معه وسقطت القراءة ) كما لو ركع الإمام عقب تكبير المسبوق ( وإن كبرها ) الإمام ( وهو ) أى المأموم ( في ) أثناء ( الفاتحة تركها وتابعه في الأصح ) ومقابله يتخلف ويتمها ( وإذا سلم الإمام تدارك المسبوق باقى التكبيرات بأذكارها ) وجوباً في الواجب ، وندبا في المندوب ( وفي قول لا تشتط الأذكار ) بل يأتي بباقي التكبيرات نسقاً ، وعلى المعتمد يسق إبقاء الجنازة حتى يتم المقتنون صلاتهم ، فأورفت قسله لم يصرف ( ويشترط ) في صلاة الجنازة ( شروط الصلاة لا الجماعة ) فلا تشتط بل تسن ( ويسقط فرضها بواحد ، وقيل يجب اثنان ، وقيل ثلاثة ، وقيل أربعة ، ولا يسقط ) فرض صلاتها ( بالنساء وهناك رجال ) أى جنسهم ولو صبياناً يميزن ( في الأصح ) ومقابله يسقط بهن الفرض ، ولو لم يوجد رجال وجبت عليهن ( ويصلى على الغائب عن البلد ) وإن قربت المسافة إن ظن أنه غسل أو علق النية ، بخلاف من في البلد وإن كبرت فلا تصح الصلاة إلا لمن حضره ، ولو صلى على الأموات الذين ماتوا في يومه أو سفته وغسلوا في أقطار الأرض مجاز وإن لم يعرف عيهم بل

وَيَجِبُ تَقْدِيمُهَا عَلَى الدَّفْنِ ، وَتَصِحُّ بَعْدُهُ ، وَالْأَصَحُّ تَخْصِيسُ الصَّحَّةِ بِمَنْ كَانَ مِنْ أَهْلِ  
فَرَضِهَا وَقَتِ الْمَوْتِ ، وَلَا يُصَلَّى عَلَى قَبْرِ رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ بِحَالٍ .  
[ فَرَعٌ ] الْجَدِيدُ أَنْ الْوَلِيَّ أَوَّلَى بِإِمَامَتِهَا مِنَ الْوَالِي ، فَيَقْدَمُ الْأَبُ ، ثُمَّ الْجَدُّ وَإِنْ  
عَلَا ، ثُمَّ الْإِبْنُ ، ثُمَّ ابْنُهُ وَإِنْ سَفَلَ ، ثُمَّ الْأَخُ ، وَالْأَظْهَرُ تَقْدِيمُ الْأَخِ لِابْنَيْهِ عَلَى الْأَخِ  
لِأَبٍ ، ثُمَّ ابْنُ الْأَخِ لِابْنَيْنِ ، ثُمَّ لِأَبٍ ، ثُمَّ الْعَصْبَةُ عَلَى تَرْتِيبِ الْإِرْثِ ، ثُمَّ ذَوُو  
الْأَرْحَامِ ، وَلَوْ اجْتَمَعَا فِي دَرَجَةٍ فَلَأَسَنُّ الْعَدْلُ أَوَّلَى عَلَى النَّصِّ ، وَيُقَدَّمُ الْحَرُّ الْبَعِيدُ عَلَى  
الْعَبْدِ الْقَرِيبِ ، وَيَقِفُ عِنْدَ رَأْسِ الرَّجُلِ وَعِجْزُهَا ، وَتَجُوزُ عَلَى الْجَنَائِزِ صَلَاةٌ ، وَتَحْرُمُ عَلَى  
الْكَافِرِ ، وَلَا يَجِبُ غُسْلُهُ ، وَالْأَصَحُّ وَجُوبُ تَكْفِينِ الذَّمِّيِّ وَدَفْنِهِ ، وَلَوْ وَجَدَ عَضْوُ  
مُسْلِمٍ عِلْمَ مَوْتِهِ ،

يسن ( ويجب تقديمها ) أى الصلاة ( على الدفن ) وتأخيرها عن الغسل ، فإن دفن من غير  
صلاة أثموا ( وتصح بعده ) أى الدفن بشرط أن لا يتقدم على القبر ( والأصح تخصيص الصحة  
بمن كان من أهل فرضها ) أى صلاة الجنائز ( وقت الموت ) فلا تصح صلاة من كان صبيا أو  
مجنونا وقت موته ثم بلغ أو أفاق بعد الدفن ، ومقابل الأصح بمن كان من أهل الصلاة وقت  
الموت ، فمن كان عيضا وقت موته صحت صلاته على الثاني دون الأول ( ولا يصلى على قبر رسول الله  
صلى الله عليه وسلم بحال ) وكذا غيره من الأنبياء لأننا لم نكن من أهل الفرض وقت موتهم .  
[ فَرَعٌ ] فى بيان الأول بالصلاة عليه ( الجديد أن الولي أولى بإمامتها من الوالى ) وأن  
أوصى الميت لغير الولي ، والقديم تقديم الوالى ( فيقدم الأب ) أو نائبه ( ثم الجد ) أبو الأب  
( وإن علا ، ثم الابن ، ثم ابنه وإن سفل ، ثم الأخ ، والأظهر تقديم الأخ لابنوين على الأخ لأب )  
ومقابل الأظهر همساؤه ( ثم ابن الأخ لابنوين ، ثم لأب ، ثم العصبه ) أى بقتبهم ( على ترتيب  
الارث ثم ذوو الارحام ) يقدم الأقرب فالأقرب ، فيقدم الجد أبو الأم ، ثم الأخ للأُم ، ثم الخال ،  
ثم العم للأُم ( ولو اجتمعوا فى درجة فالأسن العدل أولى ) من الأقره ( على النص ) بخلاف  
غيرها من الصلوات ( ويقدم الحر العبد على العبد القريب ) فيقدم الم الحر على الأخ العبد  
( ويقف ) المصلى ندبا ( عند رأس الرجل ) ولو صغيرا ( و ) عند ( عجزها ) أى الأتقى ، وهى  
أليها ، ويقف المأموم فى الصف حيث كان ( وتجاوز على الجنائز صلاة ) واحدة برضا أوليائها  
ويعمهم بالدعاء ، والأفضل لإفراد كل بصلاة ، وإذا أراد الصلاة عليهم جميعا وكانوا رجالا أو نساء  
جعلوا بين يديه واحدا خلف واحد الى جهة القبلة ، وقدم اليه أفضلهم خصالا تقتضى الرجة ، وإن  
كانوا ذكورا وإنانا جعل الرجال مما يلى الإمام ، والنساء مما يلى القبلة ( وتحرم ) الصلاة ( على  
الكافر ، ولا يجب غسله ) لكنه يجوز ( والأصح وجوب تكفين الذمى ودفنه ) وفاء بذكره .  
وأما الحرى وكذا المرتد فلا يجب تكفينه قطعا ، وكذا دفنه على الأصح ، ومقابل الأصح لا  
يجب تكفين الذمى ولا دفنه ( ولو وجد عضو مسلم علم موته ) بغير شهادة ، ولو كان هذا الجزء

صَلَّى عَلَيْهِ ، وَالسَّقَطُ إِنْ اسْتَهْلَ أَوْ بَكَى كَكَبِيرٍ ، وَإِلَّا فَإِنْ ظَهَرَتْ أَمَارَةُ الْحَيَاةِ  
كَاخْتِلَاجِ صَلَّى عَلَيْهِ فِي الْأَظْهَرِ ، وَإِنْ لَمْ تَظْهَرْ وَلَمْ يَبْلُغْ أَرْبَعَةَ أَشْهُرٍ لَمْ يُصَلَّ عَلَيْهِ ،  
وَكَذَا إِنْ بَلَغَهَا فِي الْأَظْهَرِ ، وَلَا يُغْسَلُ الشَّهِيدُ وَلَا يُصَلَّى عَلَيْهِ ، وَهُوَ مَنْ مَاتَ فِي  
قِتَالِ الْكُفَّارِ بِسَبَبِهِ : فَإِنْ مَاتَ بَعْدَ انْقِضَائِهِ أَوْ فِي قِتَالِ الْبَغَاةِ فَغَيْرُ شَهِيدٍ فِي الْأَظْهَرِ ،  
وَكَذَا فِي الْقِتَالِ لَا بِسَبَبِهِ عَلَى الْمَذْهَبِ ، وَلَوْ اسْتَشْهَدَ جُنُبٌ فَلَا صَحَّحَ أَنَّهُ لَا يُغْسَلُ ، وَأَنَّهُ  
تُرْأَلُ نَجَاسَتُهُ غَيْرَ الدَّمِ ، وَيُكْفَنُ فِي ثِيَابِهِ الْمُلَطَّخَةِ بِالدَّمِ : فَإِنْ لَمْ يَكُنْ ثَوْبُهُ سَابِقًا  
تَمَّ .

ظفروا أو شعرا ( صلى عليه ) أى الجزء وجوبا بعد غسله مواراته بخرقه بنية الصلاة على جلته  
إن كانت البقية غسلت ولم يصل عليها والا نوى الصلاة على العضو فقط ، فان شك في غسل  
البقية لم تجز نيتها إلا اذا علق ، ويجب دفن هذا العضو أيضا ، ومحل وجوب الصلاة على العضو إذا لم  
يصل على البيت مع هذا الجزء ، والا فلا تجب ، وعلى هذا فما يوجد الآن في المدافن من أجزاء  
الموتى الذين علمت الصلاة عليهم وغسلهم لا يجب في تلك الأجزاء غير المواراة والدفن ( والسقط  
إن استهْلَ ) أى صاح ( أو بكى ككبير ) فى أحكامه ( والا ) بأن لم يحصل منه واحد من  
الأمرين ( فان ظهرت أمارَةُ الْحَيَاةِ كاخْتِلَاجِ صَلَّى عَلَيْهِ فِي الْأَظْهَرِ ) ومقابله لا يصلى ، ويجب  
دفنه ، وكذا غسله ( وإن لم تَظْهَرْ ) أمارَةُ الْحَيَاةِ ( ولم يبلغ أَرْبَعَةَ أَشْهُرٍ ) أى لم يَظْهَرْ خَلْقُ  
الْأَدْمَى فِيهِ بِالْخَطِيطِ ( لم يصل عليه ) ولم يغسل بل يسن ستره بخرقه ودفنه ( وكذا إن  
بلغها فى الْأَظْهَرِ ) أى ظهر خلقه ولم تَظْهَرْ أمارَةُ الْحَيَاةِ لا يصلى عليه ، ويجب غسله وتنكفيه  
ودفنه ، ومقابل الْأَظْهَرِ تجب الصلاة أيضا ( ولا يغسل الشهيد ولا يصلى عليه ) أى يجرمان  
( وهو ) أى الشهيد ( من مات فى قتال الكفار ) سواء كانوا حربيين أو مرتدين ( بسببه )  
أى القتال ، ولو بعود سلاحه اليه ، أو قتله الكفار صبرا ، أو وجد فى ساحة القتال ميتا ولم يعلم  
سبب موته ( فان مات بعد انقضائه ، أو فى قتال البغاة فغير شهيد فى الْأَظْهَرِ ) ومقابله أن من  
مات بعد انقضائه بجراحة يقطع بموته منها ، أو فى قتال البغاة فهو شهيد ( وكذا ) لو مات  
( فى القتال لا بسببه ) كأن قتله مسلم عمدا ، أو مات جفاة فغير شهيد ( على المذهب ) وقيل  
انه شهيد ( ولو استشهد جُنُبٌ فَلَا صَحَّحَ أَنَّهُ لَا يُغْسَلُ ) بل يحرم ، ومقابل الأصح أنه يغسل  
( و ) الأصح ( أنه ) أى الشهيد ( تُرْأَلُ نَجَاسَتُهُ غَيْرَ الدَّمِ ) فتغسل ، وإن أدّى ذلك إلى إزالة دم  
الشهادة ، ومقابل الأصح لا تزال مطلقا ، وقيل إن أدّى إلى إزالة دم الشهادة لا تزال ، والا أزيلت  
( ويكفن ) الشهيد ندبا . ( فى ثيابه المُلَطَّخَةِ بِالدَّمِ ) ويجوز ابدالها بغيرها ( فان لم يكن ثوبه  
سابقا ) أى ساترا لجميع بدنه ( تم ) وجوبا ، ويندب نزع آلة الحرب عنه : كدرع ، وكذا  
كل ما لا يعتاد لبسه .

[ فصل ] أَقْلُ الْقَبْرِ حُفْرَةٌ تَمْنَعُ الرَّائِحَةَ وَالسَّبْعَ ، وَيُنْدَبُ أَنْ يُوسَعَ وَيُعَمَّقَ ، قَدْرَ قَامَةٍ وَبَسْطَةٍ ، وَاللَّحْدُ أَفْضَلُ مِنَ الشَّقِّ إِنْ صَلَبَتِ الْأَرْضُ ، وَيُوضَعُ رَأْسُهُ عِنْدَ رِجْلِ الْقَبْرِ ، وَيُسَلُّ مِنْ قِبَلِ رَأْسِهِ بِرَفْقٍ وَيُدْخِلُهُ الْقَبْرَ الرَّجَالُ ، وَأَوْلَاهُمْ الْأَحَقُّ بِالصَّلَاةِ . قُلْتُ : إِلَّا أَنْ تَكُونَ امْرَأَةً مُزَوَّجَةً فَأَوْلَاهُمْ الزَّوْجُ ، وَاللَّهُ أَعْلَمُ ، وَيَكُونُونَ وَتَرًا ، وَيُوضَعُ فِي اللَّحْدِ قَلَى يَمِينِهِ لِلْقَبْلَةِ وَيُسْنَدُ وَجْهُهُ إِلَى جِدَارِهِ ، وَظَهْرُهُ بِلَبْنَةٍ وَنَحْوِهَا ، وَيُسَدُّ فَتْحُ اللَّحْدِ بِلَبْنٍ ، وَيَحْشَوْنَ مِنْ دَنَاءِ ثَلَاثَ حَشَيَاتٍ تُرَابٍ ثُمَّ يَهَالُ بِالسَّاحِي ، وَيُرْفَعُ الْقَبْرُ شِبْرًا فَقَطْ ، وَالصَّحِيحُ أَنْ تَسْطِيعَهُ أُولَى مِنْ تَسْنِيهِ ، وَلَا يَدْفَنُ اثْنَانِ فِي قَبْرِ إِلَّا لِضَرُورَةٍ ، فَيَقْدَمُ أَفْضَلُهُمَا ،

[ فصل ] فِي دَفْنِ الْمَيِّتِ ( أَقْلُ الْقَبْرِ حُفْرَةٌ تَمْنَعُ ) بَعْدَ رَدِّهَا ( الرَّائِحَةَ وَالسَّبْعَ ) عَنْ نَبَشِ الْمَيِّتِ وَأَكْلِهِ فَلَا يَكْفِي وَضْعُهُ عَلَى الْأَرْضِ أَوْ فِي غَارٍ وَابْنَاءٍ عَلَيْهِ لِأَنَّهُ لَيْسَ بِحُفْرَةٍ ، وَمِنْ ذَلِكَ الْفَسَادُ الْمَعْلُومَةُ خُصُوصًا فِيهَا إِدْخَالُ مَيِّتٍ عَلَى مَيِّتٍ ( وَيُسَدُّ أَنْ يُوسَعَ ) بِأَنْ يَزَادَ فِي طَوْلِهِ وَعَرْضِهِ ( وَيُعَمَّقُ ) بِأَنْ يَزَادَ فِي زَوْلِهِ ( قَدْرَ قَامَةٍ وَبَسْطَةٍ ) مِنْ رَجُلٍ مُعْتَدِلٍ بِأَنْ يَقُومَ بِاسْطِائِدِّهِ وَهِيَ أَرْبَعَةُ أَذْرُعٍ وَنِصْفٍ ( وَاللَّحْدُ ) وَهُوَ أَنْ يَحْفَرَ فِي أَسْفَلِ حَانِثِ الْقَبْرِ الْقَبْلِي قَدْرَ مَا يَسَعُ الْمَيِّتَ وَيُسْتَرَهُ ( أَفْضَلُ مِنَ الشَّقِّ ) وَهُوَ أَنْ يَحْفَرَ قَعْرَ الْقَبْرِ كَالْهَرِ أَوْ يَبْنِي جَانِبَاهُ وَيَجْعَلُ بَيْنَهُمَا شَقًّا يُوَضَعُ فِيهِ الْمَيِّتُ وَيَسْتَقِفُّ عَلَيْهِ بِنَحْوِ لَبْنٍ ( إِنْ صَلَبَتِ الْأَرْضُ ) أَمَا فِي الرِّخْوَةِ فَالْشَّقُّ أَفْضَلُ ( وَيُوضَعُ رَأْسُهُ ) أَى الْمَيِّتِ ( عِنْدَ رِجْلِ الْقَبْرِ ) أَى مُؤَخَّرِهِ الَّذِي سَيَصِيرُ عِنْدَهُ رِجْلُ الْمَيِّتِ ( وَيُسَلُّ مِنْ قِبَلِ رَأْسِهِ بِرَفْقٍ ) لَا يَعْصِفُ ( وَيُدْخِلُهُ الْقَبْرَ الرَّجَالُ ) إِذَا وَجَدُوا وَإِنْ كَانَ الْمَيِّتُ أُنْثَى ( وَأَوْلَاهُمْ ) أَى الرِّجَالُ ( الْأَحَقُّ بِالصَّلَاةِ ) عَلَيْهِ ( قُلْتُ : إِلَّا أَنْ تَكُونَ امْرَأَةً مُزَوَّجَةً فَأَوْلَاهُمْ الزَّوْجُ ، وَاللَّهُ أَعْلَمُ ) وَيَلِيهِ الْأَقْرَبُ ثُمَّ الْأَقْرَبُ فَالْأَقْرَبُ مِنَ الْحَارِمِ ثُمَّ عَبْدُهَا ثُمَّ الْعَصَةِ الَّذِينَ لَا حَرَمِيَّةَ لَهُمْ ثُمَّ ذُو الرِّحْمِ كَذَلِكَ الْأَجْنَبِيُّ الصَّالِحُ ( وَيَكُونُونَ ) أَى الْمُدْخِلُونَ لِلْمَيِّتِ ( وَتَرًا ، وَيُوضَعُ فِي اللَّحْدِ ) أَوْ غَيْرِهِ ( عَلَى يَمِينِهِ ) نَدْبًا ، وَيُوضَعُ ( لِلْقَبْلَةِ ) وَجُوبًا ، فَلَوْ وَجَّهَ لغيرِهَا نَبَشَ وَوَجَّهَ إِلَيْهَا ، وَلَوْ وَضَعَ عَلَى الْيَسَارِ لِلْقَبْلَةِ كَانَ مَكْرُوهًا وَلَمْ يَنْبَشْ ( وَيُسْنَدُ وَجْهَهُ ) وَكَذَا رِجْلَاهُ ( إِلَى جِدَارِهِ ) أَى الْقَبْرِ وَبِحَافِي بَاقِي بَدَنِهِ فَيَكُونُ كَالْقَوْسِ كُلِّ ذَلِكَ نَدْبًا [ وَ ] يَسْنَدُ ( ظَهْرَهُ بِلَبْنَةٍ وَنَحْوِهَا ) كِتَابًا ، وَيَجْعَلُ تَحْتَ رَأْسِهِ لَبْنَةً وَيَفْضِي بِجَنْدِهِ إِلَيْهَا ( وَيُسَدُّ فَتْحُ اللَّحْدِ بِلَبْنٍ ) وَهُوَ طُوبُ لَمْ يَحْرِقْ ( وَيَحْشَوْ ) وَالحِشْوُ الْأَخْذُ بِالسَّكْفَيْنِ مَعًا ( مِنْ دَنَاءِ ) مِنَ الْقَبْرِ ( ثَلَاثَ حَشَيَاتٍ تُرَابٍ ) مِنَ تُرَابِ الْقَبْرِ ( ثُمَّ يَهَالُ ) أَى يَصْبُ التُّرَابُ ( بِالسَّاحِي ) جَمْعُ مَسْحَاةٍ ، وَهِيَ الْفَأْسُ ( وَيُرْفَعُ الْقَبْرُ شِبْرًا فَقَطْ ) فَلَا يَزَادُ عَلَى تُرَابِ الْقَبْرِ ، وَرَفْعُهُ فَوْقَ الشِّبْرِ مَكْرُوهٌ ( وَالصَّحِيحُ أَنْ تَسْطِيعَهُ أُولَى مِنْ تَسْنِيهِ ) وَمُقَابَلُهُ التَّسْنِيمُ أُولَى ( وَلَا يَدْفَنُ اثْنَانِ فِي قَبْرِ ) ابْتِدَاءً ، فَلَوْ جَمَعَ اثْنَانِ مِنْ بَنَسٍ كَرَجُلَيْنِ جَوْمٍ ، وَقِيلَ كَرِهَ ( إِلَّا لِضَرُورَةٍ ) كَأَنْ كَثُرُوا ( فَيَقْدَمُ أَفْضَلُهُمَا ) وَهُوَ الْأَحَقُّ بِالْإِمَامَةِ إِلَى جِدَارِ الْقَبْرِ الْقَبْلِي ، لَكِنْ لَا يَقْدَمُ فَرِيعٌ عَلَى أَصْلِهِ مِنْ جَنْسِهِ . أَمَا الْإِبْنُ مَعَ الْإِمَّةِ فَيَقْدَمُ ، وَلَا يَجْمَعُ رَجُلٌ مَعَ امْرَأَةٍ إِلَّا لِضَرُورَةٍ

وَلَا يُخْلَسُ عَلَى الْقَبْرِ ، وَلَا يُوطَأُ ، وَيَقْرُبُ زَائِرُهُ كَقُرْبِهِ مِنْهُ حَيًّا ، وَالتَّعْزِيَةُ سُنَّةٌ قَبْلَ  
دَفْنِهِ ، وَبَعْدَهُ ثَلَاثَةُ أَيَّامٍ ، وَيُعْزَى الْمُسْلِمُ بِالْمُسْلِمِ : أَعْظَمَ اللَّهُ أَجْرَكَ وَأَحْسَنَ عَزَاكَ  
وَغَفَرَ لِمَيِّتِكَ ، وَبِالْكَافِرِ : أَعْظَمَ اللَّهُ أَجْرَكَ وَصَبْرَكَ ، وَالْكَافِرُ بِالْمُسْلِمِ : غَفَرَ اللَّهُ لِمَيِّتِكَ  
وَأَحْسَنَ عَزَاكَ ، وَيَجُوزُ الْبُكَاءُ عَلَيْهِ قَبْلَ الْمَوْتِ وَبَعْدَهُ ، وَيَحْرُمُ النَّدْبُ بِتَعْدِيدِ  
شَمَائِلِهِ ، وَالنُّوحُ وَالْجَزَعُ بِضَرْبِ صَدْرِهِ وَنَحْوِهِ . قُلْتُ : هَذِهِ مَسَائِلُ مَنْثُورَةٌ : يُكَادَرُ  
بِقَضَاءِ دَيْنِ الْمَيِّتِ وَوَصِيَّتِهِ ، وَيُكْرَهُ تَمَتُّي الْمَوْتِ لِضُرِّ نَزَلٍ بِهِ لَا لِفِتْنَةٍ دِينٍ ، وَيُسْنُ  
التَّدَاوِي ، وَيُكْرَهُ إِكْرَاهُهُ عَلَيْهِ ، وَيَجُوزُ لِأَهْلِ الْمَيِّتِ وَنَحْوِهِمْ تَقْيِيلُ وَجْهِهِ ، وَلَا بَأْسَ  
بِالْإِعْلَامِ بِمَوْتِهِ لِلصَّلَاةِ وَغَيْرِهَا ، بِخِلَافِ نَهْيِ الْجَاهِلِيَّةِ ، وَلَا يَنْظَرُ الْغَاسِلُ مِنْ بَدَنِهِ إِلَّا قَدَرَ  
الْحَاجَةُ مِنْ غَيْرِ الْعَوْرَةِ ،

وإن كان بينهما محرمية . أما نبش القبر بعد دفن الميت لدفن ثان فلا يجوز إلا إذا بلى الأول وصار  
تراثا (ولا يجلس على القبر) ولا يستند إليه (ولا يوطأ) أى يكره ذلك ، والمراد من القبر ما خذى الميت ،  
ولا يكره المنشئ بين القبور (ويقرب زائره) منه (كقربه منه) في زيارته (حيا) ولا عبرة بالمهاجرة للتجبر  
(والتعزية) وهى الاصر بالصبر والجل عليه والتحذير من الجزع والدعاء للميت (سنة قبل دفنه  
وبعد ثلثة أيام) لحاضر من الموت ومن القدوم لغائب فتكره التعزية بعدها (ويعزى المسلم بالمسلم :  
أعظم الله أجرك وأحسن عزاءك وغفر لميتك ، و) يعزى المسلم (بالكافر) القريب (أعظم الله أجرك  
وصبرك) وأخلف عليك (و) يعزى (الكافر بالمسلم : غفر الله لميتك وأحسن عزاءك) وتعزية الحربى  
والمرتد مكروهة إلا إن رضى إسلامه فهى مستحبة (ويجوز السكاء عليه) أى الميت (قبل الموت وبعده)  
ولو بعد الدفن ولكنه خلاف الأولى ، وإن كان للجزع وعدم التسليم للقضاء فيحرم ، ولكن هذا  
إذا لم يغلبه البكاء والا فلا يدخل تحت النهى (ويحرم الندب بتعدد شمائله) أى خصاله الحسنة  
وهو بصيغ مخصوصة ، فتعديد المحاسن مع التأسف بالضيغ المخصوصة حرام ولومع عدم البكاء (و)  
يحرم (النوح) وهو رفع الصوت بالندب (و) يحرم أيضا (الجزع بضرب صدره ونحوه) كشق  
جيب ورفع صوت بأفراط فى البكاء ، ومن ذلك تغيير الزى ولبس غير ما جرت به العادة (قلت :  
هذه مسائل منشورة) أى متفرقة ليست من باب واحد زادها على المحرر (يبادر) ندبا (بقضاء  
دين الميت) قبل الاشتغال بتجهيزه (و) تنفيذ (وصيته) ويجب ذلك عند طلب الموصى له  
المعين (ويكره تمى الموت لضر نزل به) فى بدنه ، أو ضيق فى دينه (لا لفتنة دين) فلا يكره  
بل يستحب (ويسن التدوى) للمريض ، فإن ترك التدوى توكلأ وقوى يقينه فهو أفضل (ويكره  
إكراهه) أى المريض (عليه) أى التدوى ، وكذا إكراهه على الطعام (ويجوز لأهل  
الميت ونحوهم) كأصدقائه (تقْيِيلُ وَجْهِهِ) إذا كان صالحا (ولا بأس بالإعلام بموته للصلاة  
وغيرها) كالإعلام والترحم (بخلاف نهي الجاهلية) وهو النداء بذلك مفتخر الميت ومأثمه فإنه  
مكروه (ولا ينظر الغاسل من بدنه) أى الميت (إلا قدر الحاجة من غير العورة) فإن نظر زائدا

وَمَنْ تَعَذَّرَ غُسْلُهُ بِمِمْ ، وَيَغْسِلُ الْجَنْبُ وَالْحَائِضُ الْمَيْتَ بِلَا كَرَاهَةٍ ، وَإِذَا مَاتَ غُسْلًا  
 غُسْلًا وَاحِدًا فَقَطْ ، وَلَيْسَ كُنِيَ الْغَاسِلُ أَمِينًا . فَإِنْ رَأَى خَيْرًا ذِكْرَهُ ، أَوْ غَيْرَهُ حَرَمَ  
 ذِكْرَهُ إِلَّا بِصَلَحَةٍ ، وَلَوْ تَنَازَعَ أَخَوَانِ أَوْ زَوْجَتَانِ أَقْرَعَ ، وَالْكَافِرُ أَحَقُّ بِقَرِيْبِهِ  
 الْكَافِرِ ، وَيُكْرَهُ الْكَفَنُ الْمَعْصُورُ ، وَالْمَغَالَاةُ فِيهِ ، وَالْمَغْسُولُ أَوْلَى مِنَ الْجَدِيدِ ، وَالصَّبِيُّ  
 كَبَالِغٍ فِي تَكْفِينِهِ بِأَثْوَابٍ ، وَالْحَنُوطُ مُسْتَحَبٌّ ، وَقِيلَ وَاجِبٌ ، وَلَا يَحْمِلُ الْجَنَازَةَ إِلَّا  
 الرَّجُلُ وَإِنْ كَانَ أَثْنَى ، وَيَحْرُمُ تَحْمِلُهَا عَلَى هَيْئَةٍ مُزْرِيَةٍ وَهَيْئَةٍ يُخَافُ مِنْهَا سَقُوطُهَا ،  
 وَيَنْدَبُ لِلْمَرْأَةِ مَا يَسْتُرُهَا كِتَابُوتٍ ، وَلَا يُكْرَهُ الرُّكُوبُ فِي الرَّجُوعِ مِنْهَا ، وَلَا بَأْسُ  
 بِاتِّبَاعِ الْمُسْلِمِ جَنَازَةَ قَرِيْبِهِ الْكَافِرِ ، وَيُكْرَهُ اللَّغَطُ فِي الْجَنَازَةِ وَإِتْبَاعُهَا بِنَارٍ ، وَلَوْ اخْتَلَطَ  
 مُسْلِمُونَ بِكُفَّارٍ وَجِبَ غَسْلُ الْجَمِيعِ وَالصَّلَاةُ ، فَإِنْ شَاءَ صَلَّى عَلَى الْجَمِيعِ يَقْصِدُ الْمُسْلِمِينَ ، وَهُوَ  
 الْأَفْضَلُ وَالْمَنْصُوصُ ، أَوْ عَلَى وَاحِدٍ نَاوِيَا الصَّلَاةَ عَلَيْهِ إِنْ كَانَ مُسْلِمًا ، وَيَقُولُ اللَّهُمَّ اغْفِرْ  
 لَهُ إِنْ كَانَ مُسْلِمًا ، وَيَشْتَرِطُ لِحَقِّ الصَّلَاةِ تَقَدُّمُ غُسْلِهِ ، وَتُكْرَهُ قَبْلَ تَكْفِينِهِ ، فَلَوْ مَاتَ

على الحاجة كره . وأما العورة فنظرها حرام (ومن تعذر غسله) لفقد الماء أو لنهري جسنده (بم)  
 وجوبا (و يغسل الجنب والحائض الميت بلا كراهة ، وإذا ماتا غسلا واحدا فقط) لأن الغسل  
 الذي عليهما انقطع بالموت (وليكن الغاسل أمينا) ندبا (فان رأى خيرا) كاستنارة وجهه (ذكره)  
 ندبا (أو غيره) كسواد وجهه (حرم ذكره إلا لمصلحة) كأن كان مبتدئا فيذكره (ولو تنازع  
 أخوان أو زوجتان) في غسل ميت لهما (أقرع) بينهما فمن خرجت قرعته غسله (والكافر  
 أحق بقريبه الكافر) في تجهيزه من قريبه المسلم (ويكرهه) للرأه (الكفن المعصفر والمزعفر)  
 وأما الرجل فيحرم عليه المزعفرون المعصفر (و) تكرهه (المغالة فيه) أى الكفن . وأما تحسينه  
 في بياضه ونظافته فمستحب (والمغسول أولى من الجديد ، والصبي كالبالغ في تكفينه بأثواب)  
 ثلاثة (والحنوط مستحب) لا واجب (وقيل واجب ، ولا يحمل الجنابة إلا الرجال) ندبا (وان  
 كان) الميت (أثني) فيكره للنساء (ويحرم حملها على هيئة منزربة) كحمل الكبير على الكتف  
 مثلا (و) على (هيئة يخاف منها سقوطها) لأنه تعريض لها نكته (ويندب للمرأة ما يسترها  
 كتابوت) وهو سرير فوقه قبة (ولا يكره الركوب في الرجوع منها) أى الجنابة . وأما في الذهاب  
 معها فمكروه (ولا بأس باتباع المسلم جنازة قريبه الكافر) وأما غير قريبه فحرام ، ومثل القريب  
 الزوجة والجار (ويكره اللغط في الجنابة) وهو رفع الصوت ولو بقراءة (و) يكره (إتباعها  
 بنار) وفعل ذلك عند القبر مكروه أيضا (ولو اختلط مسلمون بكفار وجب غسل الجميع) وتكفينهم  
 (والصلاة) عليهم ودفنهم (فان شاء صلى على الجميع بقصد المسلمين) منهم (وهو الأفضل والمنصوص  
 أوعلى واحد فواحد ناويا الصلاة عليه ان كان مسلما) ويعذر في تردد النية للضرورة (ويقول :  
 اللهم اغفر له ان كان مسلما ، ويشترط لصحة الصلاة تقدم غسله ، وتكره قبل تكفينه ، فلومات



يَهْدَمُ وَنَحْوَهُ وَتَعَذَّرَ إِخْرَاجُهُ وَغَسَلُهُ لَمْ يُصَلِّ عَلَيْهِ ، وَيَشْتَرَطُ أَنْ لَا يَتَقَدَّمَ عَلَى  
الْجَنَازَةِ الْحَاضِرَةِ وَلَا الْقَبْرِ عَلَى الْمَذْهَبِ فِيهِمَا ، وَتَجُوزُ الصَّلَاةُ عَلَيْهِ فِي الْمَسْجِدِ ، وَيُسَنُّ  
جَعْلُ صُفُوفِهِمْ ثَلَاثَةً فَأَكْثَرَ ، وَإِذَا صَلَّى عَلَيْهِ فَحَضَرَ مَنْ لَمْ يُصَلِّ حَتَّى ، وَمَنْ حَتَّى  
لَا يُعِيدُ عَلَى الصَّحِيحِ ، وَلَا تُؤَخَّرُ لِيَزِيدَ مُصَلِّينَ ، وَقَاتِلُ نَفْسِهِ كَفِيرُهُ فِي الْغُسْلِ وَالصَّلَاةِ ،  
وَلَوْ نَوَى الْإِمَامُ صَلَاةً غَائِبٍ ، وَالْمَأْمُومُ صَلَاةً حَاضِرَةً أَوْ عَكْسَ بَازٍ ، وَالدَّفْنُ فِي الْمَقْبَرَةِ  
أَفْضَلُ ، وَيُكْرَهُ اللَّيْتُ بِهَا ، وَيُنْدَبُ سِتْرُ الْقَبْرِ بِثَوْبٍ وَإِنْ كَانَ رَجُلًا ، وَأَنْ  
يَقُولَ : بِسْمِ اللَّهِ وَكَلَى مِلَّةَ رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ ، وَلَا يَفْرَشُ تَحْتَهُ شَيْءٌ  
وَلَا مِحْدَةً ، وَيُكْرَهُ دَفْنُهُ فِي تَابُوتٍ إِلَّا فِي أَرْضٍ نَدِيَّةٍ أَوْ رِخْوَةٍ ، وَتَجُوزُ الدَّفْنُ  
لَيْلًا ، وَوَقْتُ كَرَاهَةِ الصَّلَاةِ مَا لَمْ يَتَحَرَّهْ ، وَغَيْرُهُمَا أَفْضَلُ ، وَيُكْرَهُ تَجْهِيصُ الْقَبْرِ  
وَالْبِنَاءُ وَالكِتَابَةُ عَلَيْهِ ، وَلَوْ بُنِيَ فِي مَقْبَرَةٍ مُسَبَّلَةً هُدِيمٌ ، وَيُنْدَبُ

يهدم ونحوه) كأن وقع في بئر (وتعذر إخراجه وغسله لم يصل عليه) لفوات الشرط (ويشترط  
أن لا يتقدم على الجنازة الحاضرة) عند الصلاة عليها (ولا) على (القبر على المذهب فيهما)  
وقيل يجوز التقدم عليهما ، ويشترط أن يجمعهما مكان واحد ، وأن لا يزيد ما بينهما في غير المسجد  
على ثلثائة ذراع تقريباً (وتجوز الصلاة عليه في المسجد) بلا كراهة بل هي أفضل (ويسن  
جعل صفوفهم) أي المصلين على الميت (ثلاثة فأكثر، وإذا صلى عليه) أي الميت (حضر  
من لم يصل صلى) ولو بعد الدفن وتقع فرضاً (ومن صلى) على جنازة ولو منفرداً (لا يعيد على  
الصحيح) ومقابله يسن إعادتها في جماعة ، وقيل إن صلى منفرداً ثم وجد جماعة أعادها (ولا  
تؤخر لزيادة مصلين) بل تصلى بمن حضر ، ومن جاء صلى على القبر (وقاتل نفسه كغيره في الغسل  
والصلاة) . ولو نوى الإمام صلاة غائب ، والمأموم صلاة حاضر أو عكس حاز ، والدفن في المقبرة أفضل  
من الدفن في غيرها ، بل يكره في البيت إلا للشهيد فيدفن موضع قتله (ويكره الميت بها)  
أي المقبرة إذا كان منفرداً . وأما إذا كان في جمع لقراءة قرآن مثلاً فلا يكره (ويندب ستر القبر)  
عند ادخال الميت فيه (بثوب ، وإن كان) الميت (رجلاً) وهو لا نبي أكد (و) يندب (أن  
يقول : بسم الله وعلى ملة رسول الله ﷺ ولا يفرش تحته) أي الميت (شيء ، ولا) يوضع تحت  
رأسه (مِحْدَةً) أي يكره ذلك (ويكره دفنه في تابوت إلا في أرض نديّة) بسكون الدال وتخفيف  
الياء (أو رخوة) بكسر الراء فلا يكره ، وكذلك في أرض مسبعة لا يصونه فيها إلا التابوت  
(ويجوز الدفن ليلاً . ووقت كراهة الصلاة ما لم يتحرره) فان تحرره كره (وغيرهما) أي الليل ، ووقت  
الكراهة (أفضل ، ويكره تجھيص القبر) أي تبييضه بالجير (والبناء) عليه (والكتابة  
عليه) ولو لاسم صاحبه ، ويكره تقبيل التابوت والأعتاب ، وأن يجعل على القبر مظلة (ولو بُنِيَ  
في مقبرة مسبلة) وهي التي جرت عادة أهل البلد بالدفن فيها (هدم) ويحرم البناء فيها (ويندب)

أَنْ يَرشَ الْقَبْرَ بِمَاءٍ ، وَيُوضَعَ عَلَيْهِ حصى ، وَعِنْدَ رَأْسِهِ حَجَرٌ أَوْ خَشَبَةٌ ، وَيَجْمَعُ  
الْأَقَارِبَ فِي مَوْضِعٍ ، وَزِيَارَةُ الْقُبُورِ لِلرِّجَالِ ، وَتُكْرَهُ لِلنِّسَاءِ ، وَقِيلَ تَحْرُمُ ، وَقِيلَ  
تُبَاحُ ، وَيُسَلَّمُ الزَّائِرُ وَيَقْرَأُ وَيَدْعُو ، وَيَحْرُمُ تَقْلُ الْمَيِّتِ إِلَى بَلَدٍ آخَرَ ، وَقِيلَ  
يُسْكِرُهُ إِلَّا أَنْ يَكُونَ بِقَرَبِ مَكَّةَ أَوْ لِلدِّينَةِ أَوْ يَتَى الْقُدْسِ نَصَّ عَلَيْهِ ، وَنَبَشُهُ  
بَعْدَ دَفْنِهِ لِلنَّقْلِ وَغَيْرِهِ حَرَامٌ إِلَّا لِلضَّرُورَةِ : بَأَنْ دُفِنَ بِلاَ غُسْلِ ، أَوْ فِي أَرْضٍ ، أَوْ  
تَوْبٍ مَغْصُوبٍ ، أَوْ وَقَعَ فِيهِ مَالٌ ، أَوْ دُفِنَ لِقَبْرِ الْقَبِيلَةِ لَا لِلتَّكْفِينِ فِي الْأَصَحِّ ،  
وَيُسَنُّ أَنْ يَقِفَ جَمَاعَةٌ بَعْدَ دَفْنِهِ عِنْدَ قَبْرِهِ سَاعَةً يَسْأَلُونَ لَهُ التَّثْنِيتَ ، وَلِحِيرَانِ أَهْلِهِ  
تَهْنِئَةً طَعَامٍ يُشَبِّهُهُمْ يَوْمَهُمْ وَلَيْلَتَهُمْ ، وَيُلْحَقُ عَلَيْهِمْ فِي الْأَكْلِ ، وَيَحْرُمُ تَهْنِئَتُهُ  
لِلنَّاسِحَاتِ ، وَاللَّهُ أَعْلَمُ .

أَنْ يَرشَ الْقَبْرَ بِمَاءٍ ) وَأَمَّا بِمَاءِ الْوَرْدِ فَتُكْرَهُ ( وَيُوضَعُ عَلَيْهِ ) أَيْ الْقَبْرَ ( حصى ، وَعِنْدَ رَأْسِهِ )  
أَيْ الْمَيِّتِ ( حَجَرٌ أَوْ خَشَبَةٌ ، وَ ) يَنْدُبُ ( جَمْعُ الْأَقَارِبِ ) لِمَيِّتِ ( فِي مَوْضِعٍ ) مِنَ الْمَقْبَرَةِ ، وَيَنْبَغِي  
إِلْحَاقُ الزَّوْجَيْنِ وَالْعَتَقَاءِ وَالْأَصْدِقَاءِ بِالْأَقَارِبِ ( وَ ) يَنْدُبُ ( زِيَارَةُ الْقُبُورِ لِلرِّجَالِ ، وَتُكْرَهُ لِلنِّسَاءِ ،  
وَقِيلَ تَحْرُمُ ، وَقِيلَ تَبَاحُ ) وَيَحْرُمُ بِهِ فِي الْأَحْيَاءِ ، وَمَحَلُّ تِلْكَ الْأَقْوَالِ فِي غَيْرِ زِيَارَةِ قُبُورِ الْأَنْبِيَاءِ  
وَأَهْلِ الصَّلَاحِ ، وَالْأَفْزَارِ تَهْنِئَتُهُمْ سَنَةً لِلنِّسَاءِ أَيْضًا ( وَيُسَلَّمُ الزَّائِرُ ) لِلْقُبُورِ نَدْبًا ( وَيَقْرَأُ ) مَا يَسُرُّ مِنْ  
الْقُرْآنِ ( وَيَدْعُو ) لِمَيِّتِ عَقَبِ الْقِرَاءَةِ ، وَيَسْتَقْبَلُ عِنْدَهُ الْقَبِيلَةَ ( وَيَحْرُمُ تَقْلُ الْمَيِّتِ إِلَى بَلَدٍ آخَرَ )  
قَبْلَ أَنْ يَدْفَنَ إِلَّا أَنْ تَكُونَ النَّادِ قَرِيبَةً ( وَقِيلَ يَكْرَهُ ) إِلَّا أَنْ يَكُونَ بِقَرَبِ مَكَّةَ أَوْ الْمَدِينَةِ أَوْ بَيْتِ  
الْمُقَدَّسِ ، نَصَّ عَلَيْهِ ) الشَّافِعِيُّ رَضِيَ اللَّهُ تَعَالَى عَنْهُ . وَالْمَعْتَبَرُ فِي الْقَرَبِ مَسَافَةٌ لَا يَتَغَيَّرُ فِيهَا الْمَيِّتُ  
فَإِنْ تَنَقَّى الْكَرَاهَةَ وَالْحَرَمَةَ ( وَنَبَشُهُ بَعْدَ دَفْنِهِ ) وَقَبْلَ بِلَاءِ جَسَدِهِ عِنْدَ أَهْلِ الْخُبْرَةِ ( لِلنَّقْلِ وَغَيْرِهِ )  
كَسَلَاةٍ وَتَكْفِينٍ ( حَرَامٌ إِلَّا لِلضَّرُورَةِ بَأَنْ دُفِنَ بِلاَ غُسْلِ أَوْ فِي أَرْضٍ أَوْ تَوْبٍ مَغْصُوبٍ ) فَيَجِبُ النَّبَشُ  
( أَوْ وَقَعَ فِيهِ ) أَيْ الْقَبْرَ ( مَالٌ ) وَطَلَبُهُ مَالِكُهُ فَيَجِبُ النَّبَشُ ( أَوْ دُفِنَ لِقَبْرِ الْقَبِيلَةِ لَا لِلتَّكْفِينِ )  
فَلَا يَنْبَغِي لِأَجْلِهِ لَوْ دُفِنَ مِنْ غَيْرِ كَفَنٍ ( فِي الْأَصَحِّ ) وَمُقَابَلُهُ نَبَشٌ . وَكَذَا لَوْ خَلَقَهُ سَيْلٌ أَوْ نَدَاوَةٌ  
يَنْبَغِي لِنَقْلِهِ . وَأَمَّا بَعْدَ بِلَاءِ جَسَدِ الْمَيِّتِ فَلَا يَحْرُمُ نَبَشُهُ ، بَلْ تَحْرُمُ عِمَارَةُ قَبْرِهِ إِذَا كَانَ فِي مَقْبَرَةٍ  
مُسَبَّلَةٍ إِلَّا إِذَا كَانَ مِنْ أَهْلِ الْخَيْرِ الَّذِينَ يَتَبَرَّكُ بِهِمْ فَتُسْتَمَرُّ حَرَمَةُ نَبَشِهِمْ ( وَيُسَنُّ أَنْ يَقِفَ جَمَاعَةٌ  
بَعْدَ دَفْنِهِ عِنْدَ قَبْرِهِ سَاعَةً يَسْأَلُونَ لَهُ التَّثْنِيتَ ) وَيُسَنُّ تَلْقِيْنَ الْمَيِّتِ الْمُسَكَّافِ ( وَ ) يُسَنُّ ( لِحِيرَانِ )  
أَهْلِهِ تَهْنِئَةً طَعَامٍ يُشَبِّهُهُمْ ) أَيْ الْأَهْلَ ( يَوْمَهُمْ وَلَيْلَتَهُمْ وَيُلْحَقُ عَلَيْهِمْ ) نَدْبًا ( فِي الْأَكْلِ وَيَحْرُمُ  
تَهْنِئَتُهُ ) أَيْ الْأَكْلَ ( لِلنَّاسِحَاتِ ) وَالنَّادِبَاتِ ( وَاللَّهُ أَعْلَمُ ) وَأَمَّا إِصْلَاحُ أَهْلِ الْمَيِّتِ طَعَامًا ، وَجَمْعُ  
النَّاسِ عَلَيْهِ فَبِدْعَةٌ تَعَدُّ مِنَ النِّيَاحَةِ .

# كتاب الزكاة

## باب زكاة الحيوان

إِنَّمَا تَجِبُ مِنْهُ فِي النِّعَمِ : وَهِيَ الْإِبِلُ وَالْبَقَرُ وَالْفِئَمُ ، لَا الْخَيْلُ وَالرَّقِيقُ ، وَالْمَتَوَلَّدُ مِنْ غَنَمٍ وَظَبَاءٍ ، وَلَا شَيْءٌ فِي الْإِبِلِ حَتَّى تَبْلُغَ خَمْسًا فَيُفِيهَا شَاةٌ ، وَفِي عَشْرِ شَاتَانِ ، وَتَمْسُ عَشْرَةٌ ثَلَاثٌ ، وَعَشْرِينَ أَرْبَعٌ ، وَخَمْسِينَ عَشْرِينَ بَنَتْ خَاضٍ ، وَسِتِّ وَثَلَاثِينَ بَنَتْ لَبُونٍ ، وَسِتِّ وَأَرْبَعِينَ حَقَّةٌ ، وَإِحْدَى وَسِتِّينَ جَذَعَةٌ ، وَسِتِّ وَسَبْعِينَ بَنَتْ لَبُونٍ ، وَإِحْدَى وَتِسْعِينَ حَقَّتَانِ ، وَمِائَةً وَإِحْدَى وَعَشْرِينَ ثَلَاثُ بَنَاتِ لَبُونٍ ، ثُمَّ فِي كُلِّ أَرْبَعِينَ بَنَتْ لَبُونٍ ، وَكُلِّ خَمْسِينَ حَقَّةٌ . وَبَنَتْ الْخَاضِ لَهَا سَنَةٌ ، وَاللَّبُونِ سَنَتَانِ ، وَالْحَقَّةُ ثَلَاثٌ ، وَالْجَذَعَةُ أَرْبَعٌ ، وَالشَّاةُ جَذَعَةٌ ضَانٌ لَهَا سَنَةٌ ، وَقِيلَ سِتَّةُ أَشْهُرٍ ، أَوْ ثِنْيَةُ مَعَزٍ لَهَا سَنَتَانِ ، وَقِيلَ سَنَةٌ ، وَالْأَصَحُّ أَنَّهُ مُخَيَّرٌ بَيْنَهُمَا ، وَلَا يَتَعَيَّنُ غَالِبُ الْبَلَدِ ، وَأَنَّهُ

## كتاب الزكاة

هِيَ لُفَةُ النَّمْرِ وَالْبَرَكَةِ وَالتَّطْهِيرِ وَالْمَدْحِ ، وَشَرَعًا اسْمُ لِقَدَرٍ مُخْصُوصٍ مِنْ مَالٍ مُخْصُوصٍ يَجِبُ صَرْفُهُ لِأَصْنَافٍ مُخْصُوصَةٍ بِشَرَائِطَ ، وَهِيَ أَحَدُ أَرْكَانِ الْإِسْلَامِ .

## باب زكاة الحيوان

وَلَهَا خَمْسَةُ شُرُوطٍ : الْأَوَّلُ مَذْكُورٌ فِي قَوْلِهِ ( إِنَّمَا تَجِبُ مِنْهُ فِي النِّعَمِ ؛ وَهِيَ الْإِبِلُ وَالْبَقَرُ وَالنَّمْرُ ) الْاَنْسِيَّةُ ( لَا الْخَيْلُ وَالرَّقِيقُ وَالْمَتَوَلَّدُ مِنْ غَنَمٍ وَظَبَاءٍ ، وَلَا شَيْءٌ فِي الْإِبِلِ حَتَّى تَبْلُغَ خَمْسًا فَيُفِيهَا شَاةٌ وَفِي عَشْرِ شَاتَانِ ، وَخَمْسَ عَشْرَةٍ ثَلَاثٌ ، وَعَشْرِينَ أَرْبَعٌ ، وَخَمْسِينَ عَشْرِينَ بَنَتْ خَاضٍ ، وَسِتِّ وَثَلَاثِينَ بَنَتْ لَبُونٍ ، وَسِتِّ وَأَرْبَعِينَ حَقَّةٌ ، وَإِحْدَى وَسِتِّينَ جَذَعَةٌ ، وَسَبْعِينَ بَنَتْ لَبُونٍ ، وَإِحْدَى وَتِسْعِينَ حَقَّتَانِ ، وَمِائَةً وَإِحْدَى وَعَشْرِينَ ثَلَاثُ بَنَاتِ لَبُونٍ ، ثُمَّ يَسْتَمِرُّ وَجُوبُ الثَّلَاثِ إِلَى أَنْ تَبْلُغَ مِائَةً وَثَلَاثِينَ فَيَجِبُ ( فِي كُلِّ أَرْبَعِينَ بَنَتْ لَبُونٍ ، وَكُلِّ خَمْسِينَ حَقَّةٌ ) وَلَا يَتَغَيَّرُ الْوَاجِبُ إِلَّا بِعَدِّ زِيَادَةِ عَشْرِ ( وَبَنَتْ الْخَاضِ لَهَا سَنَةٌ ) وَطَعْنَتْ فِي الثَّانِيَةِ ( وَ ) بَنَتْ ( اللَّبُونِ سَنَتَانِ ) وَطَعْنَتْ فِي الثَّلَاثَةِ ( وَالْحَقَّةُ ) لَهَا ( ثَلَاثٌ ) وَطَعْنَتْ فِي الرَّابِعَةِ ( وَالْجَذَعَةُ ) لَهَا ( أَرْبَعٌ ) وَطَعْنَتْ فِي الْخَامِسَةِ ( وَالشَّاةُ ) الْوَاجِبَةُ فِي الْإِبِلِ ( جَذَعَةٌ ضَانٌ لَهَا سَنَةٌ ) أَوْ أَجْذَعَتْ مُقَدِّمُ أَسْنَانِهَا وَإِنْ لَمْ يَنْتَمِ لَهَا سَنَةٌ ( وَقِيلَ ) لَهَا ( سِتَّةُ أَشْهُرٍ أَوْ ثِنْيَةُ مَعَزٍ لَهَا سَنَتَانِ ، وَقِيلَ سَنَةٌ وَالْأَصَحُّ أَنَّهُ مُخَيَّرٌ بَيْنَهُمَا ) أَيْ الْجَذَعَةُ وَالثَّنْيَةُ ( وَلَا يَتَعَيَّنُ غَالِبُ الْبَلَدِ ) لَكِنْ لَا يَجُوزُ الْإِنْتِقَالُ إِلَى غَنَمٍ بِلَدٍ آخَرَ إِلَّا بِمِثْلِهَا فِي الْقِيَمَةِ ، وَمُقَابِلِ الْأَصْحِ يَتَعَيَّنُ غَالِبُ غَنَمِ الْبَلَدِ ( وَ ) الْأَصَحُّ ( أَنَّهُ

يُجْزَى اللَّهُ كَرُّ ، وَكَذَا بَعِيرُ الزَّكَاةِ عَنْ دُونَ خَمْسٍ وَعِشْرِينَ ، فَإِنْ عَدِمَ بِنْتُ الْمَخَاضِ  
فَأَبْنُ لَبُونٍ ، وَالْعَمِيَّةُ كَعْدُومَةٍ ، وَلَا يُكَلَّفُ كَرِيْمَةٌ لَكِنْ تَمْنَعُ ابْنُ لَبُونٍ فِي الْأَصْحِ ،  
وَيُؤْخَذُ الْحَقُّ عَنْ بِنْتِ الْمَخَاضِ ، لَا لَبُونٍ فِي الْأَصْحِ ، وَلَوْ اتَّفَقَ فَرَضَانِ كَمَا اتَّفَقَ بَعِيرُ  
فَالْمَذْهَبُ لَا يَتَعَيَّنُ أَرْبَعُ حَقَاقٍ ، بَلْ هُنَّ أَوْ خَمْسُ بَنَاتِ لَبُونٍ ، فَإِنْ وَجَدَ بِمَالِهِ أَحَدَهُمَا  
أَخَذَ ، وَإِلَّا فَلَهُ تَحْصِيلُ مَا شَاءَ ، وَقِيلَ يَجِبُ الْأَغْبَطُ لِلْفُقَرَاءِ ، وَإِنْ وَجَدَهُمَا فَالصَّحِيحُ  
تَسْيِئُ الْأَغْبَطُ ، وَلَا يُجْزَى غَيْرُهُ إِنْ دَلَسَ أَوْ قَصَرَ السَّاعِي ، وَإِلَّا فَيُجْزَى ، وَالْأَصْحُ  
وَجُوبُ قَدْرِ التَّفَاوُتِ ، وَيَجُوزُ إِخْرَاجُهُ دَرَاهِمَ ، وَقِيلَ يَتَعَيَّنُ تَحْصِيلُ شَقِصٍ بِهِ ، وَمَنْ  
لَزِمَهُ بِنْتُ مَخَاضٍ فَعَدِمَهَا وَعِنْدَهُ بِنْتُ لَبُونٍ دَفَعَهَا وَأَخَذَ شَاتَيْنِ أَوْ عِشْرِينَ دِرْهَمًا ،  
أَوْ بِنْتُ لَبُونٍ فَعَدِمَهَا دَفَعَ بِنْتَ مَخَاضٍ مَعَ شَاتَيْنِ

يجزى (الذكر) من الضأن أو العز وإن كانت الإبل أناثا ، ومقابل الأصح لا يجزى الذكر  
مطلقا ، وقيل يجزى في الإبل الذكور دون الأنثى (وكذا) الأصح أنه يجزى (بغير الزكاة عن  
دون خمس وعشرين) ومقابل الأصح لا يجزى بل لابد في كل جنس من حيوان ، وقيل لا يجزى  
إذا كانت قيمته أنقص من الشياه الواجبة (فان عدم بنت المخاض) بأن لم تكن عنده وقت  
الوجوب (فان لبون) ذكر ، وان كان أقل قيمة من بنت المخاض (و) بنت المخاض (العمية  
كعدومة ، ولا يكلف) أن يخرج بنت مخاض (كريمة) إذا كانت [إبله مهازيل (لكن تمنع)  
الكريمة (ابن لبون في الأصح) ومقابله يجوز إخراجه مع وجودها (ويؤخذ الحق) الذكر  
(عن بنت المخاض) إذا لم تكن عنده (لا) عن بنت (لبون في الأصح) ومقابله يجزى  
عن بنت اللبون (ولو اتفق فرضان كما اتفق بغير) ففيها أربع حقا وقس بنات لبون (فالمذهب  
لا يتعين أربع حقا ، بل هن أربع بنات لبون) وفي قول قديم : يتعين الحقا (فان وجد  
بماله أحدهما أخذ) وان كان الآخر أغبط للفقراء (وإلا) بأن لم يكن عنده أحدهما بصفة  
الاجزاء (فله تحصيل ما شاء) ولو غير أغبط (وقيل يجب الأغبط للفقراء ، وان وجدها) في ماله  
(فالصحيح تعين الأغبط) ومقابله إن كان يخرج عن محجور فيعتبر غير الأغبط ، وإن كان  
عن نفسه تخير (ولا يجزى) على الصحيح (غيره) أي الأغبط (إن دلس) المالك بأن  
أخفى الأغبط (أو قصر الساعي) بأن أخذ من غير اجتهاد (والا) بأن اتنى الأصمان  
(فيجزى ، والأصح) مع الاجزاء (وجوب قدر التفاوت) بين ما أخرج وبين قيمة الأغبط  
ومقابل الأصح لا يجب بل يسن (ويجوز إخراجه) أي قدر التفاوت (دراهم) أو دنانير  
فاذا كانت قيمة الحقا أربعة مائة وقيمة بنات اللبون أربعة مائة وخمسين وأخذ الحقا فالتفاوت خمسون  
فالما أن يدفعها ، وإما أن يشارك الفقراء في بنت لبون يكون لهم خمسة أنساعها (وقيل يتعين تحصيل  
شقص به) أي بقدر التفاوت (ومن لزمه بنت مخاض فعدها) في ماله (وعنده بنت لبون  
دفعها وأخذ شاتين أو عشرين درهما ، أو) لزمه (بنت لبون فعدها دفع بنت مخاض مع شاتين

أَوْ عِشْرِينَ دِرْهَمًا ، أَوْ حَقَّةً وَأَخَذَ شَاتَيْنِ أَوْ عِشْرِينَ دِرْهَمًا ، وَالْخِيَارُ فِي الشَّاتَيْنِ وَالْدِرْهَمِ  
لِدَانِيهَا ، وَفِي الصُّعُودِ وَالنُّزُولِ لِلْمَالِكِ فِي الْأَصَحِّ إِلَّا أَنْ تَكُونَ إِبِلَهُ مَعِيَّةً ، وَلَهُ صُعُودُ  
دَرَجَتَيْنِ ، وَأَخَذَ جُبْرَانَيْنِ ، وَنَزُولُ دَرَجَتَيْنِ مَعَ جُبْرَانَيْنِ بِشَرَطِ تَعْدِيرِ دَرَجَةٍ  
فِي الْأَصَحِّ ، وَلَا يَجُوزُ أَخْذُ جُبْرَانٍ سَعٍ قَنِيَّةً بَدَلَ جَذْعَةٍ عَلَى أَحْسَنِ الْوَجْهَيْنِ . قُلْتُ :  
الْأَصَحُّ عِنْدَ الْجُمْهُورِ الْجَوَازُ ، وَاللَّهُ أَعْلَمُ ، وَلَا يُجْزَى شَاةٌ وَعِشْرَةُ دِرْهَمٍ ، وَتُجْزَى  
شَاتَانِ وَعِشْرُونَ لُجْبْرَانَيْنِ ، وَلَا الْبَقَرُ حَتَّى تَبْلُغَ ثَلَاثِينَ فَفِيهَا تَبِيعُ ابْنُ سَنَةٍ ، ثُمَّ  
فِي كُلِّ ثَلَاثِينَ تَبِيعُ ، وَكُلُّ أَرْبَعِينَ مُسِنَّةً لِمَا سَلْتَانِ ، وَلَا الْغَنَمُ حَتَّى تَبْلُغَ  
أَرْبَعِينَ فَشَاةٌ جَذْعَةٌ ضَانٌ أَوْ ثَنِيَّةٌ مِعْزٌ وَفِي مِائَةٍ وَاحِدَى وَعِشْرِينَ شَاتَانِ ،  
وَمِائَتَيْنِ وَوَاحِدَةٍ ثَلَاثٌ ، وَأَرْبَعِمِائَةٍ أَرْبَعٌ بِمِثْمٌ فِي كُلِّ مِائَةٍ شَاةٌ .  
[ فصل ] إِنْ اتَّخَذَ نَوْعَ الْمَاشِيَةِ أَخَذَ الْفَرَضَ مِنْهُ ، فَلَوْ أَخَذَ عَنْ ضَانٍ مِعْزًا أَوْ عَكْسَهُ  
جَازَ فِي الْأَصَحِّ بِشَرَطِ رِعَايَةِ الْقِيَمَةِ ،

أَوْ عِشْرِينَ دِرْهَمًا ، أَوْ حَقَّةً وَأَخَذَ شَاتَيْنِ أَوْ عِشْرِينَ دِرْهَمًا ) فله الصعود إلى أعلى وأخذ  
الجبران ، وله النزول إلى أسفل ودفع الجبران بشرط كون المنزل إليه سن زكاة (والخيار في الشاتين  
والدراهم لدانيتها) سواء كان المالك أو الساعي (وفي الصعود والنزول للمالك في الأصح) ومقابلته  
الخيار للساعي (إلا أن تكون إبله معية) فلا خيرة له في الصعود لأخذ الجبران ، وله النزول ودفع  
الجبران (وله صعود درجتين وأخذ جبرانين) كما لو وجب عليه بنت مخاض فصعد إلى حقة  
(ونزول درجتين مع جبرانين) كما إذا أعطى بدل الحقة بنت مخاض ، ولا يجوز هذا إلا (بشرط  
تعديل درجة) قربي (في الأصح) فلا يصعد عن بنت مخاض إلى حقه أو ينزل عن الحقة إلى  
بنت مخاض إلا عند تعديل بنت اللبون ، ومقابل الأصح يجوز ولو مع وجود القربي (ولا يجوز  
أخذ جبران مع ثنية) وهي التي تم لها خمس سنين وطعت في السادسة (بدل جذعة) عند  
فقدائها (على أحسن الوجهين) لأنها ليست من أسنان الزكاة (قلت : الأصح عند الجمهور والجواز  
والله أعلم ، ولا تجزى شاة وعشرة دراهم) في جبران واحد (وتجزى شاتان وعشرون) درهما  
(الجبرانين . ولا) شيء في (البقر حتى تبلغ ثلاثين ففيها تبيع ابن سنة) ودخل في الثانية (ثم في كل  
ثلاثين تبيع ، وفي كل أربعين مسنة لها سنتان) ولا جبران في البقر ولا في الغنم (ولا) شيء في  
(الغنم حتى تبلغ أربعين ففيها شاة جذعة ضأن أو ثنية معز ، وفي مائة واحدة وعشرين شاتان ، و)  
في (مائتين وواحدة ثلاث ، و) في (أربع مائة أربع) من الشياه (ثم في كل مائة شاة) ويضم  
ملكه المترقى في الأماكن إلى بعض ويذكر باعتبار اجتماعه .

[ فصل : إِنْ اتَّخَذَ نَوْعَ الْمَاشِيَةِ ] بَأَنَّ كَانَتْ غَنَمُهُ كُلُّهَا ضَانًا أَوْ مِعْزًا (أخذ الفرض منه) أي النوع  
(فلو أخذ عن ضأن معزًا أو عكسه جاز في الأصح بشرط رعاية القيمة) كأن تساوى ثنية المعز في القيمة

وإن اختلف كضأن ومعر في قول يؤخذ من الأكثر ، فإن استويا فلا غبط ،  
والأظهر أنه يخرج ماشاء مقسطاً عليهما بالقيمة ، فإذا كان ثلاثون عنزاً وعشر نعجات  
أخذ عنزاً أو نعجة بقيمتها ثلاثة أرباع عنز ورُبْع نعجة ، ولا تؤخذ مريضة ، ولا معيبة  
إلا من مثليها ، ولا ذكر ، إلا إذا وجب ، وكذا لو تمحضت ذكورا في الأصح ، وفي  
الصغار صغيرة في الجديد ، ولا رُبْن ، وأكولة ، وحامل ، وخيار إلا برضا المالك ، ولو  
اشترك أهل الزكاة في ماشية زكياً كرجل ، وكذا لو خلطاً مجاورة بشرط أن  
لا تتميز ، في المشرب والمشرح والمراح وموضع الحلب ، وكذا الفحل والراعي  
في الأصح لآنية الخلطة في الأصح ، والأظهر تأثير خلطة الثمر والزرع والنقد وعرض  
التجارة ، بشرط أن لا يتميز الناطور ،

جذعة الضأن ( وإن اختلف النوع ) كضأن ومعر في قول يؤخذ الواجب ( من الأكثر ) وإن  
كان الأغبط خلافة ( فإن استويا ) عدداً ( فلا غبط ) للمستحقين ( والأظهر أنه يخرج ماشاء مقسطاً عليهما  
بالقيمة ، فإذا كان ثلاثون عنزاً وعشر نعجات أخذ ) الساعي ( عنزاً أو نعجة بقيمة ثلاثة أرباع  
عنز ورُبْع نعجة ) والمخير في ذلك المالك ( ولا تؤخذ مريضة ولا معيبة ) مما رَدَّ به في البيع ( إلا  
من مثليها ) بأن كان جميعها كذلك ، فإن كان فيها معيب وكامل لزمه إخراج كامل باعتبار القيمة  
( ولا ) يؤخذ ( ذكر إلا إذا وجب ) كل من اللبون عن بنت الخاض والتبع في البقر ( وكذا )  
يؤخذ الذكر ( لو تمحضت ) ماشيته ( ذكورا في الأصح ) ومقابله لا يؤخذ إلا أنثى وإن تمحضت  
ذكورا ( و ) يؤخذ ( في الصغار صغيرة ) ويتصور ذلك مع أن الشرط الحول بموت الأمهات فينبى  
حولها على حولها ( في الجديد ) وفي القديم لا يؤخذ إلا الكبيرة لسكن دون الكبيرة المأخوذة  
من الكبار في القيمة ( ولا ) تؤخذ ( ربى ) بضم الراء وتشديد الباء والقصر ، وهي الحديثة العهد  
بالتناج ( و ) لا تؤخذ ( أكولة ) وهي المسنة للأكل ( وحامل وخيار إلا برضا المالك ) في الجميع  
( ولو اشترك أهل الزكاة ) الذين تجب عليهم ( في ماشية ) شركة شيوخ كأن ورثاها وهي نصاب ، أو  
لأحدهما ما يكمل نصاباً ( زكياً كرجل ) إذا دامت الشركة سنة ( وكذا ) يركبان زكاة رجل  
( لو خلطاً مجاورة ) فإن لم يكونا من أهل الزكاة كأن أخذ المالكين لذي ، أولم يلبغا نصاباً ،  
أولم يمض حول فلا زكاة ، ويزاد في شركة المجاورة شروط أشار لها بقوله ( بشرط أن لا يتميز )  
ماشية أحدهما عن ماشية الآخر ( في المشرب ) وهو موضع شرب الماشية بأن تسقى من ماء واحد  
كثير مثلاً ( والمشرح ) وهو الموضع الذي تجتمع فيه لتساق إلى المرعى ، ولا المرعى الذي ترضى فيه  
( والمراح ) بضم الميم مأواها ليلاً ( وموضع الحلب ) فلا تختص ماشية أحدهما بشيء مما ذكر  
والأ فلا خلطة جوار ( وكذا ) يشترط ( اتحاد الفحل والراعي ) فلا تختص ماشية أحدهما بفحل  
ينزود على أنثاه ، ولا برام ، ولا يضر تعدده ( لآنية الخلطة في الأصح ) ومقابله تشترب ( والأظهر  
تأثير خلطة الثمر والزرع والنقد وعرض التجارة ) باشتراك أو مجاورة ( بشرط أن يتميز الناطور ) وهو

وَالْجَرِينُ وَالِدٌ كَانَ وَالْحَارِسُ وَمَكَانُ الْحِفْظِ وَنَحْوُهَا . وَلَوْ جُوبَ زَكَاةُ الْمَاشِيَةِ شَرْطَانِ :  
مُضَى الْحَوْلِ فِي مِلْكِهِ لَكِنْ مَا نَتَجَ مِنْ نِصَابٍ يُزَكَّى بِحَوْلِهِ ، وَلَا يُضَمُّ الْمُلُوكُ بِشِرَاءِ  
أَوْ غَيْرِهِ فِي الْحَوْلِ ، فَلَوْ ادَّعَى النَّتَاجَ بَعْدَ الْحَوْلِ صُدِّقَ ، فَإِنْ اتَّهَمَ بِخُلْفٍ ، وَلَوْ زَالَ مِلْكُهُ  
فِي الْحَوْلِ فَعَادَ أَوْ بَادَلَ بِمِثْلِهِ اسْتَأْنَفَ ، وَكَوْنُهَا سَائِمَةً ، فَإِنْ عُلِفَتْ مَعْظَمَ الْحَوْلِ فَلَا زَكَاةَ  
وَلَا فَالْأَصَحُّ إِنْ عُلِفَتْ قَدْرًا تَعِيشُ بِدُونِهِ بِلا ضَرَرٍ يَبِينُ وَجِبَتْ وَإِلَّا فَلَا ، وَلَوْ سَامَتْ  
بِنَفْسِهَا أَوْ اعْتَلَفَتْ السَّائِمَةُ ، أَوْ كَانَتْ عَوَامِلَ فِي حَرْثٍ وَنَضَحٍ وَنَحْوِهِ فَلَا زَكَاةَ فِي  
الْأَصَحِّ ، وَإِذَا وَرَدَتْ مَاءٌ أُخِذَتْ زَكَاةُهَا عَنْهُدُ وَإِلَّا فَنُتِبَتْ أَهْلُهَا ، وَيُصَدَّقُ الْمَالِكُ  
فِي مَدَدِهَا إِنْ كَانَ ثِقَةً ، وَإِلَّا فَتَقَدَّرَ عِنْدَ مُضَيِّقٍ .

حَافِظُ الزَّرْعِ وَالشَّجَرِ ( وَالْجَرِينُ ) مَوْضِعٌ تَجْفِيفُ الْبُخَارِ ( وَالِدُكَانِ وَالْحَارِسِ وَمَكَانُ الْحِفْظِ )  
تَحْزَانُهُ ( وَنَحْوُهَا ) كَالِيزَانِ وَالْوَزَانِ وَالْجَلَالِ ، فَإِذَا كَانَ لِكُلِّ مِنْهُمَا نَحِيلٌ أَوْ زَرْعٌ أَوْ مَتَاعَةٌ تَجَارَةٌ  
أَوْ كَيْسٌ فِيهِ تَقَدَّرَ فِي صَنْدُوقٍ وَاحِدٍ وَلَمْ يَتَمَيَّزْ أَخُودُهُمَا عَنِ الْآخَرِ بِشَيْءٍ مِمَّا ذَكَرَ زَكَاةُ الْوَاحِدِ  
( وَلَوْ جُوبَ زَكَاةُ الْمَاشِيَةِ شَرْطَانِ ) زِيَادَةُ عَلَى مَاصِرَ وَمَا سِيَأَى ( مُضَى الْحَوْلِ فِي مِلْكِهِ لَكِنْ  
مَا نَتَجَ مِنْ نِصَابٍ ) وَتَمَّ انْفِصَالُهُ قَبْلَ تَعْلَامِ حَوْلِ النِّصَابِ ( يَزَكَّى بِحَوْلِهِ ) أَيْ النِّصَابِ وَإِنْ مَاتَ  
الْأَمِيَّةُ ، أَمَالُو انْفِصَالِ النَّتَاجِ بَعْدَ الْحَوْلِ لَمْ يَكُنْ حَوْلُ النِّصَابِ حَوْلَهُ ( وَلَا يُضَمُّ الْمُلُوكُ بِشِرَاءِ أَوْ  
غَيْرِهِ ) كَهَبَةِ إِلَى مَا عِنْدَهُ ( فِي الْحَوْلِ ) وَأَمَّا فِي النِّصَابِ فَيُضَمُّ ، فَلَوْ مَلَكَ ثَلَاثِينَ بَقَرَةً غَرَّةَ الْحَرَمِ ،  
ثُمَّ اشْتَرَى عَشْرًا فِي رَجَبٍ فَعَلِيهِ عِنْدَ تَمَامِ الْحَوْلِ الْأَوَّلِ تَبِيعَ ، وَعِنْدَ كُلِّ حَوْلٍ بَعْدَهُ ثَلَاثَةُ أَرْبَاعٍ مَسْنُونَةٍ  
وَعِنْدَ تَمَامِ كُلِّ حَوْلٍ لِلْعَشْرِ رِبْعٌ مَسْنُونَةٌ ( فَلَوْ ادَّعَى النَّتَاجَ بَعْدَ الْحَوْلِ ) وَادَّعَى السَّامِعُ خِلَافَ قَوْلِهِ  
( صُدِّقَ ) الْمَالِكُ ( فَإِنْ اتَّهَمَ حَلْفَ ) اسْتَحْبَابًا ( وَلَوْ زَالَ مِلْكُهُ فِي الْحَوْلِ ) عَنِ النِّصَابِ  
( فَعَادَ ) بِشِرَاءِ أَوْ هَبَةٍ ( أَوْ بَادَلَ بِمِثْلِهِ ) كَابِلٍ بِأَبِلٍ أَوْ بَقَرٍ ( اسْتَأْنَفَ ) الْحَوْلَ ، فَالْشَّرْطُ بَقَاؤُ الْمَالِكِ  
جَمِيعَ الْحَوْلِ ، وَكُلُّ ذَلِكَ إِنْ فَعَلَ فَرَارًا مِنَ الزَّكَاةِ مَكْرُوهٌ . وَقَالَ النَّزَالِيُّ : حَرَامٌ وَلَا تَبْرَأُ بِهِ النَّفْسُ ( وَ )  
الشَّرْطُ الثَّانِي ( كَوْنُهَا ) أَيْ الْمَاشِيَةِ ( سَائِمَةً ) أَيْ رَاعِيَةً فِي كَلَامِ بَاحٍ ( فَإِنْ عُلِفَتْ مَعْظَمَ الْحَوْلِ  
فَلَا زَكَاةَ ) فِيهَا ( وَإِلَّا ) بِأَنْ عُلِفَتْ دُونَ الْمَعْظَمِ ( فَالْأَصَحُّ ) إِنْ عُلِفَتْ قَدْرًا تَعِيشُ بِدُونِهِ بِلا  
ضَرَرٍ بَيْنَ وَجِبَتْ ( وَإِلَّا ) بِأَنْ كَانَتْ لَا تَعِيشُ بِدُونِهِ أَوْ تَعِيشُ لَكِنْ بِضَرَرٍ بَيْنَ ( فَلَا ) تَجِبُ فِيهَا زَكَاةُ  
وَالْمَاشِيَةِ تَصِيرُ الْيَوْمِينَ وَلَا تَصِيرُ الثَّلَاثَةَ غَالِبًا ، وَمَقَابِلُ الْأَصَحِّ أَنَّهَا إِنْ عُلِفَتْ قَدْرًا يَعْدُ مَوْثِقَةً بِالنِّسْبَةِ  
إِلَى دَرَجَتِهَا وَنَسَلِهَا وَصَرَفَتْهَا فَلَا زَكَاةَ ، وَالْأَوْجِبُ ( وَلَوْ سَامَتْ بِنَفْسِهَا ) وَلَمْ يَسْمَعْهَا الْمَالِكُ ( أَوْ اعْتَلَفَتْ  
السَّائِمَةُ ) بِنَفْسِهَا ( أَوْ كَانَتْ عَوَامِلَ ) وَلَوْ بِأَجْرَةٍ ( فِي حَرْثٍ وَنَضَحٍ ) وَهُوَ حُلُّ الْمَاءِ لِلشَّرْبِ  
( وَنَحْوِهِ ) كَحَمْلِ غَيْرِ الْمَاءِ ( فَلَا زَكَاةَ فِي الْأَصَحِّ ) وَلَا يَدْرَأُ أَنْ يَسْتَعْمِلَهَا الْقَدَرُ الَّذِي لَوْ عُلِفَتْ فِيهِ سَقَطَتْ  
الزَّكَاةُ ( وَإِذَا وَرَدَتْ مَاءٌ أُخِذَتْ زَكَاةُهَا عَنْهُدِ ) فَلَا يَكْفِيهِمْ السَّامِعُ رَدُّهَا إِلَى الْبَلَدِ ( وَإِلَّا ) بِأَنْ  
لَمْ تَرُدَّ مَاءً كَأَيَّامِ الرِّبْعِ ( فَتُنْتَبِهُ بِأَهْلِهَا ) تَوَخَّذْ ( وَيُصَدَّقُ الْمَالِكُ فِي عِدْدِهَا إِنْ كَانَ ثِقَةً  
وَإِلَّا ) بِأَنْ لَمْ يَكُنْ ثِقَةً ( فَتَقَدَّرَ عِنْدَ مُضَيِّقٍ ) تَمَرُّبِهِ .

## باب زكاة النبات

تَخْتَصُّ بِالْقُوتِ ، وَهُوَ مِنَ الثَّمَارِ : الرُّطْبُ ، وَالْعِنَبُ ، وَمِنْ الْحَبِّ : الحِنْطَةُ ، وَالشَّعِيرُ ،  
وَالْأَرْزُ ، وَالْعَدَسُ ، وَسَائِرُ الْمَقْتَاتِ اخْتِيَارًا ، وَفِي الْقَدِيمِ تَجِبُ فِي الزَّيْتُونِ ،  
وَالزَّعْفَرَانِ ، وَالْوَرَسِ ، وَالْقُرْطُمِ ، وَالْعَسَلِ ، وَنِصَابُهُ خَمْسَةُ أَوْسُقٍ ، وَهِيَ أَلْفٌ وَسِتُّ مِائَةٍ  
رِطْلٍ بَغْدَادِيَّةٌ ، وَبِالدَّمَشَقِيِّ ثَلَاثُ مِائَةٍ وَسِتَّةٌ وَأَرْبَعُونَ رِطْلًا وَثَلَاثَانِ . قُلْتُ : الْأَصَحُّ  
ثَلَاثُ مِائَةٍ وَاثْنَانِ وَأَرْبَعُونَ رِطْلًا وَسِتَّةُ أَسْبَاعٍ رِطْلٍ لِأَنَّ الْأَصَحَّ أَنَّ رِطْلَ بَغْدَادٍ مِائَةٌ  
وِثْمَانِيَّةٌ وَعِشْرُونَ دِرْهَمًا وَأَرْبَعَةُ أَسْبَاعٍ دِرْهَمٌ ، وَقِيلَ بِأَسْبَاعٍ وَقِيلَ ثَلَاثُونَ ، وَاللَّهُ  
أَعْلَمُ ، وَيُعْتَبَرُ تَمْرًا أَوْ زَبِيدًا إِنْ تَتَمَّرَ وَتَزَبَّبَ ، وَإِلَّا فَرُطْبًا وَعِنَبًا ، وَالْحَبُّ مُصْنًى مِنْ  
تَبْنِهِ ، وَمَا أُذْخِرَ فِي قَشَرِهِ كَالْأَرْزِ وَالْعَلَسِ فَعَشْرَةُ أَوْسُقٍ ، وَلَا يُكْمَلُ جِنْسٌ بِجِنْسٍ ،

## باب زكاة النبات

وَيَنْقَسِمُ إِلَى شَجَرٍ ، وَهُوَ مَالُهُ سَاقٍ ، وَإِلَى نَجْمٍ وَهُوَ مَا لَا سَاقَ لَهُ كَالزَّرْعِ (تَخْتَصُّ بِالْقُوتِ) وَهُوَ مَا يَقُومُ  
بِهِ بَدَنُ الْإِنْسَانِ مِنَ الطَّعَامِ بِخِلَافِ مَا يُوَكَّلُ تَعْمَالًا أَوْ نَادِمًا (وَهُوَ مِنَ الثَّمَارِ الرُّطْبُ وَالْعِنَبُ ، وَمِنْ  
الْحَبِّ الحِنْطَةُ وَالشَّعِيرُ وَالْأَرْزُ وَالْعَدَسُ) وَمِثْلُهُ الْبَسْلَاءُ (وسائر المقتات اختياراً) فَرَجَ بِالْقُوتِ  
غَيْرُهُ كَخَوْخٍ ، وَبِالْإِخْتِيَارِ مَا يَقْتَاتُ اضْطِرَارًا لِحَدْبِ وَنَحْوِهِ كَحَبِّ الْغَاسُولِ فَلَا زَكَاةَ فِي شَيْءٍ مِنْ ذَلِكَ  
(وَفِي الْقَدِيمِ تَجِبُ فِي الزَّيْتُونِ وَالزَّعْفَرَانِ وَالْوَرَسِ) وَهُوَ نَبْتُ أَصْفَرٍ تَصْبَغُ بِهِ الثِّيَابُ فِي الْيَمَنِ  
(وَالْقُرْطُمِ وَالْعَسَلِ ، وَنِصَابُهُ) أَيُّ الْقُوتِ (خَمْسَةُ أَوْسُقٍ ، وَهِيَ أَلْفٌ وَسِتُّ مِائَةٍ رِطْلٍ بَغْدَادِيَّةٌ) فَالْوَسْقُ  
سِتُونَ صَاعًا ، وَالصَّاعُ أَرْبَعَةُ أُمْدَادٍ ، وَالْمِدُّ رِطْلٌ وَثَلَاثُ رِطْلٍ بِالْبَغْدَادِيِّ (وَبِالدَّمَشَقِيِّ ثَلَاثُ مِائَةٍ وَسِتَّةٌ وَأَرْبَعُونَ  
رِطْلًا وَثَلَاثَانِ) بِاعْتِبَارِ أَنَّ الرِّطْلَ الدَّمَشَقِيَّ سِتْمِائَةُ رِطْلٍ . وَأَنَّ الرِّطْلَ الْبَغْدَادِيَّ مِائَةٌ وَثَلَاثُونَ دِرْهَمًا  
(قُلْتُ : الْأَصَحُّ) أَنَّهَا بِالْمَشَقِيِّ (ثَلَاثُ مِائَةٍ وَاثْنَانِ وَأَرْبَعُونَ وَسِتَّةُ أَسْبَاعٍ رِطْلٍ ، لِأَنَّ الْأَصَحَّ أَنَّ رِطْلَ  
بَغْدَادٍ مِائَةٌ وَثَمَانِيَّةٌ وَعِشْرُونَ دِرْهَمًا وَأَرْبَعَةُ أَسْبَاعٍ دِرْهَمٌ ، وَقِيلَ بِأَسْبَاعٍ ، وَقِيلَ ثَلَاثُونَ ، وَاللَّهُ  
أَعْلَمُ) فَإِذَا ضَرَبْتَ الْأَلْفَ وَالسِتْمِائَةَ مِنَ الْأَرْطَالِ إِلَى دِرَاهِمٍ بِاعْتِبَارِ أَنَّ الرِّطْلَ مِائَةٌ وَثَمَانِيَّةٌ وَعِشْرُونَ  
دِرْهَمًا وَأَرْبَعَةُ أَسْبَاعٍ دِرْهَمٌ ثُمَّ قَسَمْتَهَا عَلَى سِتْمِائَةٍ كَانَ مَا ذَكَرَهُ الْمُصَنِّفُ ، إِذْ كُلُّ رِطْلٍ قِصَصُ دِرْهَمًا  
وَثَلَاثَةُ أَسْبَاعٍ فَكَانَ ذَلِكَ سَبَبًا فِي قِصَصِ الدَّمَشَقِيَّةِ (وَيُعْتَبَرُ) فِي الرُّطْبِ وَالْعِنَبِ بِأَوَّلِهِ خَمْسَةُ حَالَةٍ  
كَوْنِهِ (تَمْرًا أَوْ زَبِيدًا إِنْ تَمَّرَ) الرُّطْبُ (وَتَزَبَّبَ) الْعِنَبُ (وَالَا) بِأَنَّ لَمْ يَقْتَمِرْ وَيَتَزَبَّبَ (فَرُطْبًا  
وَعِنَبًا) وَتَخْرُجُ زَكَاتُهُ فِي الْحَالِ (و) يُعْتَبَرُ (الْحَبُّ مُصْنًى مِنْ تَبْنِهِ ، وَمَا أُذْخِرَ فِي قَشَرِهِ كَالْأَرْزِ  
وَالْعَلَسِ) نَوْعٌ مِنَ الْحِنْطَةِ (ف) نِصَابُهُ (عَشْرَةُ أَوْسُقٍ) جَرِياعًا عَلَى الْغَالِبِ أَنَّ الْعَشْرَةَ تَخْرُجُ  
مِنْهَا خَمْسَةُ صَافِيَةٍ فَلَوْ كَانَتْ تَخْرُجُ مِنْ أَقَلِّ اعْتَبَرَ (وَلَا يَكْمَلُ جِنْسٌ بِجِنْسٍ) كَالْتَمَرِ بِالزَّيْبِ وَالْحِنْطَةِ



وَيُضَمُّ النَّوْعُ إِلَى النَّوْعِ ، وَيُخْرَجُ مِنْ كُلِّ بَقْسِيَّةٍ ، فَإِنْ عَسَرَ أَخْرَجَ الْوَسْطُ ، وَيُضَمُّ الْعَلَسُ إِلَى الْخِنْطَةِ لِأَنَّهُ نَوْعٌ مِنْهَا ، وَالسَّلْتُ جِنْسٌ مُسْتَقِلٌّ ، وَقِيلَ شَعِيرٌ ، وَقِيلَ خِنْطَةٌ ، وَلَا يُضَمُّ تَمْرُ عَامٍ وَزَرْعُهُ إِلَى آخَرَ ، وَيُضَمُّ تَمْرُ الْعَامِ بَعْضُهُ إِلَى بَعْضٍ ، وَإِنْ اخْتَلَفَ إِدْرَاكُهُ ، وَقِيلَ إِنْ طَلَعَ الثَّانِي بَعْدَ جَذَاذِ الْأَوَّلِ لَمْ يُضَمَّ ، وَزَرْعَا الْعَامِ يُضَمَّانِ ، وَالْأَظْهَرُ اعْتِبَارُ وَقُوعِ حَصَادِيهِمَا فِي سَنَةٍ ، وَوَاجِبُ مَاشِرِبٍ بِالْمَطَرِ أَوْ عُروْقُهُ بِقُرْبِهِ مِنَ الْمَاءِ مِنْ تَمْرِ وَزَرْعِ الْعُشْرِ ، وَمَا سُقِيَ بِنَضْحٍ أَوْ دُولَابٍ أَوْ بِمَا اشْتَرَاهُ نِصْفُهُ ، وَالْقَنَوَاتُ كَالْمَطَرِ عَلَى الصَّحِيحِ ، وَمَا سُقِيَ يَهْمَا سَوَاءً ثَلَاثَةً أَرْبَاعَهُ ، فَإِنْ غَلَبَ أَحَدُهُمَا فِي قَوْلٍ يُعْتَبَرُ هُوَ ، وَالْأَظْهَرُ يَقْسُطُ بِاعْتِبَارِ عَيْشِ الزَّرْعِ وَنَمَائِهِ ، وَقِيلَ يَمْدِدُ السَّقِيَّاتِ ، وَتَجِبُ بَدْوٌ صَلَاحِ الثَّمَرِ وَاشْتِدَادِ الْحَبِّ ، وَيُسْنُ خَرْصٌ

بالشعير (ويضم النوع الى النوع) كأنواع الزبيب والتمر. (ويخرج من كل) نوع (بقسطه فان عسر) بأن كانت الأنواع كثيرة وقيل المتحصل من كل (أخرج الوسط) منها لأعلاها ولا أدناها (ويضم العلس الى الخنطة لأنه نوع منها) وهو قوت أهل صنعاء اليمن (والسلت) يضم السين (جنس مستقل ، وقيل شعير ، وقيل خنطة ، ولا يضم تمر عام وزرعه الى آخره ، ويضم تمر العام بعينه الى بعض) في إكمال النصاب (وان اختلف ادراكه) كأن كان له نخلات بصعيد مصر ونخلات باسكندرية وأسرع ادراك الثمر في الأولى لحاررتها ولكن لا يحصل منه خمسة أوسق وتأخر ادراك الثمر في الثانية لبرودتهما. ولكن بين الثمرتين اثنا عشر شهرا فأقل فيضم طلع نخله الى الآخر ، وهذا بخلاف مالو أثمر النخل أو السكرم في العام مرتين فلا يضم ، بل هما كشجرة عامين (وقيل ان طلع الثاني) من التمر (بعد جذاذ الأول) أى قطعه (لم يضم) وان جمعهما عام واحد (وزرعا العام يضمان) كالذرة تزرع في الربيع والخريف والصيف فيضم بعضها الى بعض في إكمال النصاب (والأظهر اعتبار وقوع حصاديهما في سنة) وان لم يقع الزرعان في سنة ، ومقابل الأظهر الاعتبار بوقوع الزرعين في سنة ، وان كان حصاد الثاني خارجا عنها (وواجب ماشرب بالمطر أو) شرب (بعروقه بقربه من الماء) وهو البعل (من تمر وزرع العشر) ومثله كل ماشرب بما لا كلفة فيه (و) واجب (ماسق بنضح) أى نزح من نحو نهر مثلا (أو دولاب) كساقية (أو بما اشتراه نصفه) أى العشر (والقنوات) المحفورة من النهر (كالمطر على الصحيح) ففي المسقى بها العشر ، ومقابل الصحيح فيه نصف العشر للؤنة فيها (و) واجب (ماسق بهما) أى النوعين (سواء ثلاثة أرباعه) أى العشر (فان غلب أحدهما في قول يعتبر هو) فان غلب المطر فالعشر أو النضح فنصفه (والأظهر يقسط) والتقسيط (باعتماد عيش الزرع ونمائه ، وقيل بعدد السقيات) النافعة بقول أهل الخبرة (وتجب) الزكاة فيما ذكر (بدو) أى ظهور (صلاح الثمر واشتداد الحب) والمراد بوجوبها بما ذكر انعقاد سبب الوجوب حتى لا يصح التصرف في العين يبيع أو هبة ، لا وجوب اخراجها في الحال إذ لا يشترط تمام الصلاح والاشتداد (ويسن خرص) أى

التمر إذا بدا صلاحه على مالكه ، والمشهور إدخال جميعه في الخرص ، وأنه يكفي خرص ،  
 وشروطه المعدلة ، وكذا الحرية والدكورة في الأصح ، فإذا خرص فالأظهر أن حق الفقراء  
 ينقطع من عين التمر ويصير في ذمة المالك التمر والزبيب ليخرجهما بعد جفافه ،  
 ويشترط التصريح بتضمينه وقبول المالك على المذهب ، وقيل ينقطع بنفس الخرص ، فإذا  
 ضمن جاز تصرفه في جميع المخروص بيعا وغيره ، ولو ادعى هلاك المخروص بسبب خفي  
 كسرقة ، أو ظاهر عرف صدق يمينه ، فإن لم يعرف الظاهر طوبى يمينه على الصحيح ،  
 ثم يصدق يمينه في الهلاك به ، ولو ادعى خيف الخرص أو غلظه بما يمتد لم يقبل ،  
 أو بمختمل قبل في الأصح

زور (التمر) وهو الرطب والغنب (إذا بدا صلاحه على مالكه) لتؤخذ زكاته تمرأوزيبا ، وأما  
 الحب فلا يخرص وكذا التمر قبل بدو صلاحه ، ويجوز خرص الكل إذا بدا الصلاح في نوع دون  
 آخر ، وكيفية الخرص أن يطوف بالنخلة أو الكرمة ويرى جيع عناقيدها ويقول عليها من الرطب  
 أو الغنب كذا ، ويحيى منه تمرأوزيبا كذا ، ثم يفعل ذلك بواحدة بعد أخرى (والمشهور إدخال  
 جميعه) أي التمر (في الخرص) فلا يترك منه شيئا ، ومقابل المشهور أنه يترك للمالك نخلة أو نخلات  
 يأكله أهله (وب) المشهور (أنه يكفي خرص) واحد ، ومقابلة يشترط اثنان (وشروطه) أي  
 الخارص (التدالة) في الرواية ، فلا يقبل الفاسق (وكذا) شرطه (الحرية والدكورة في الأصح)  
 فلا يكفي الرقيق والمرأة ، ومقابل الأصح لا يشترطان (فإذا خرص فالأظهر أن حق الفقراء ينقطع  
 من عين الثمرة ويصير في ذمة المالك التمر والزبيب ليخرجهما بعد جفافه) إن لم يتلف قبل التحكك  
 بلانقرضا ، والافلاشي عليه ، ومقابل الأظهر لا ينتقل ، وفائدة الخرص جواز التصرف في غير قدر  
 الزكاة (ويشترط) في الانقطاع (التصريح) من الخارص (بتضمينه وقبول المالك على المذهب  
 وقيل ينقطع بنفس الخرص) وليس هذا التضمن على حقيقة الضمان لأنه إذا تلفت الثمار لانقرضا  
 فلا شيء عليه (فإذا ضمن جاز تصرفه في جميع المخروص بيعا وغيره) وقبل الضمان لا ينفذ تصرفه  
 في الجميع ، وينفذ في غير قدر الزكاة شائعا لامعينا فلا يجوز له أكل شيء منه ولا بيع بعض معين  
 (ولو ادعى هلاك المخروص بسبب خفي كسرقة ، أو ظاهر عرف) أي اشتهر كحريق (صدق يمينه)  
 استحبابا (فإن لم يعرف الظاهر طوبى يمينه) على وقوعه (على الصحيح ، ثم) بعد اليقنة (يصدق  
 يمينه في الهلاك به) أي بذلك السبب ، ومقابل الصحيح يصدق يمينه بلا يينة (ولو ادعى خيف  
 الخارص أو غلظه بما يبعد) عادة كالبيع (لم يقبل) إلا يينة . نعم يحط عنه القدر المحتمل (أو)  
 ادعى غلظه (بمختمل قبل في الأصح) وحط عنه ما ادعاه ، ومقابل الأصح لا يحط ، وإذا أخرج  
 زكاة الحبوب والثمار ومكثت عنده سنين لا يجب فيها شيء ، بخلاف النقد والماشية ، وتؤخذ الزكاة  
 ولو كانت الأرض خراجية .

## باب زكاة النقد

نِصَابُ الْفِضَّةِ مِائَتَا دِرْهَمٍ ، وَالذَّهَبِ عِشْرُونَ مِثْقَالًا يَوْزَنُ مِثْقَلَةً ، وَزَكَاةُهُمَا رُبْعُ عَشْرِ ، وَلَا شَيْءٌ فِي الْمَنْشُوشِ حَتَّى يَبْلُغَ خَالِصُهُ نِصَابًا ، وَلَوْ اخْتَلَطَ إِنْاءٌ مِنْهُمَا وَجُهِلَ أَكْثَرُهَا زَكَاةُ الْأَكْثَرِ ذَهَبًا أَوْ فِضَّةً أَوْ مِيزَ ، وَيُزَكَّى الْمَحْرَمُ مِنْ حُلِيِّ وَغَيْرِهِ ، لَا لِلْبَاحِ فِي الْأَظْهَرِ ، فَإِنَّ الْمَحْرَمَ الْإِنْاءَ وَالسَّوَارَ وَالْخُلْخَالَ لِلْبَيْسِ الرَّجُلِ ، فَلَوْ اتَّخَذَ سِوَارًا يَلَا قَصْدَ أَوْ سَدَّ إِبَارَتِهِ لَمْ يَنْ لَهُ اسْتِعْمَالُهُ فَلَا زَكَاةَ فِي الْأَصَحِّ ، وَكَذَا لَوْ انْكَسَرَ الْحُلِيُّ وَقَصَدَ إِصْلَاحَهُ ، وَيَحْرُمُ عَلَى الرَّجُلِ حُلِيَّ الذَّهَبِ إِلَّا الْأَتْفَ وَالْأُمْلَةَ وَالسِّنَّ ، لَا الْأَصْبَحَ ، وَيَحْرُمُ سِنُّ الْخَاتَمِ عَلَى الصَّحِيحِ ، وَيَحِلُّ لَهُ مِنَ الْفِضَّةِ الْخَاتَمُ ،

## باب زكاة النقد

وهو ضد العرض والدين فيشمل المضروب وغيره (نصاب الفضة مائتا درهم والذهب عشرون مثقالا يوزن مكة) والمثقال اثنان وسبعون حبة من شعير معتدل ، وقطع من طرفيه مادي وطال والدرهم جسون حبة وخمسا حبة ، ومتى زيد على الدرهم ثلاثة أسباعه كان مثقالا (وزكاتها) أي الذهب والفضة (ربع عشر) ولا يكمل نصاب أحدهما بالآخر ، ويكمل الجيد بالبديء (ولا شيء في المنشوش) أي المختلط (حتى يبلغ خالصه نصابا) فإذا بلغه أخرج الواجب خالصا أو منشوشا خالصه قدر الواجب (ولو اختلط إناء منهما) أي من الذهب والفضة (وجهل أكثرهما) كأن كان وزن الإناء ألف درهم وفيه ستائة من أحدهما وأربعمائة من الآخر ، ولا يعلم عين الأكثر منهما (زكي الأكثر) وهو ستائة (ذهبا أوفضة) ولا يجوز فرض كله ذهبا لأن أحد الجنسين لا يجزئ عن الآخر ، بل في هذا المثال يزكي ستائة فضة وستائة ذهبا احتياطا (أوميز) بينهما بالنار مثلا (وزكي المحرم من حلي وغيره) كالأواني (لا) الحلي (المباح في الأظهر) ومقابله يزكي المباح كالمحرم والمسكر (فإن المحرم الإناء) من الذهب والفضة ، ومنه المثل ولو لامرأة (والسوار والخلخال) بفتح الخاء (لبس رجل) بأن يقصده بالتخاذهما (فلو اتخذ سوارا بلا قصد أو بقصد إجارتها لمن له استعماله) بلا كراهة (فلا زكاة في الأصح) ومقابله فيها الزكاة (وكذا) لا زكاة فيها (لو انكسر الحلي) المباح (وقصد إصلاحه) وأمكن في الأصح ، ولو مكث سنين (ويحرم على الرجل حلي الذهب) ولو في آلة الحرب (الا ألتف) لو جذع فله اتخاذ من ذهب ولو أمكن اتخاذه من فضة (والأتملة والسق) فيجوز اتخاذهما من ذهب (لا الأصح) فلا يجوز اتخاذهما من الذهب ولا من الفضة (ويحرم سن الخاتم) من الذهب (على الصحيح) ومقابله احتمال للإمام أن القليل منه جائز (ويحل له) أي الرجل (من الفضة الخاتم) بل لبسه سنة ، وينظر فيه لعادة أمثاله ، ولو تختم الرجل في غير الخنصر ففي حله وجهان :

وَحِلْيَةُ آلَاتِ الْحَرْبِ : كَالسِّيفِ وَالرُّمَحِ وَالْمِنْطَقَةِ ، لَأَمَّا لَا يَلْبَسُهُ كَالسَّرَجِ وَاللَّجَامِ  
فِي الْأَصَحِّ ، وَلَيْسَ لِلرَّأَةِ حِلْيَةُ آلَةِ الْحَرْبِ ، وَلَهَا لِبْسُ أَنْوَالٍ حُلِيِّ الذَّهَبِ وَالْفِضَّةِ ،  
وَكَذَا مَا نُسِجَ بِهِمَا فِي الْأَصَحِّ ، وَالْأَصَحُّ تَحْرِيمُ الْمُبَالَغَةِ فِي السَّرَفِ كَتَخْلُخَالِ وَزْنِهِ مَا تَنَاءَى  
دِينَارٍ ، وَكَذَا إِسْرَافُهُ فِي آلَةِ الْحَرْبِ ، وَجَوَازُ تَحْلِيَةِ الْمُصَحَّفِ بِفِضَّةٍ ، وَكَذَا لِلرَّأَةِ  
بِذَهَبٍ ، وَشَرْطُ زَكَاةِ النِّقْدِ الْحَوْلِ ، وَلَا زَكَاةٌ فِي سَائِرِ الْجَوَاهِرِ كَالْوَلُولِ .

### باب زكاة المعدن والركاز والتجارة

مَنْ اسْتَخْرَجَ ذَهَبًا أَوْ فِضَّةً مِنْ مَعْدِنٍ لَزِمَهُ رُبْعُ عَشْرِهِ ، وَفِي قَوْلِ الْخَمْسِ ، وَفِي قَوْلِ  
إِنْ حَصَلَ بِتَعَبٍ فَرُبْعُ عَشْرِهِ ، وَإِلَّا فَخُمُسُهُ ، وَيَشْتَرِطُ النَّصَابُ لِلْحَوْلِ عَلَى الْمَذْهَبِ فِيهِمَا ،  
وَيُضَمُّ بَعْضُهُ إِلَى بَعْضٍ إِنْ تَتَابَعَ الْعَمَلُ ، وَلَا يُشْتَرِطُ اتِّصَالُ النَّيْلِ ،

أصحهما : الحِلُّ مع الكراهة التنزيهية ( و ) يحل للرجل ( حلية آلات الحرب : كالسيف والرمح  
والمنطقة ) بكسر الميم ما يشد بها الوسط ( لا ما لا يلبسه : كالسرج واللجام في الأصح ) ومقابله  
يجوز ( وليس للرأة حلية آلة الحرب ) بذهب ولا فضة ( ولها لبس أنواع حلى الذهب والفضة )  
كالسوار والتاج وإن لم يتعودنه ( وكذا ) يحل لها لبس ( ما نسج بهما ) من الثياب ( في  
الأصح ) ومقابله لا يحل ( والأصح تحريم المبالغة في السرف ) وأما السرف من غير مبالغة  
فلا يحرم ، لكنه يكره فتجب فيه الزكاة ، والمبالغة ( كتخلخال وزنه مائتا دينار ) إذا لا يفد  
ذلك زينة ( وكذا إسرافه ) أى الرجل . ولو من غير مبالغة ( فى ) تحلية ( آلة الحرب )  
ومقابل الأصح فيهما الجواز ( و ) الأصح ( جواز تحلية المصحف بفضة ) للرجل والمرأة ،  
ومقابل الأصح لا يجوز ( وكذا ) يجوز ( للرأة ) تحلية المصحف ( بذهب ) في الأصح ، ومقابله  
يجوز لهما ، وقيل يمتنع عليهما . وأما الكتب غير المصحف فيحرم تحليتها على المشهور ( وشروط  
زكاة النقد الحول ) ولو ملك نصاباً ستة أشهر ثم أقرضه إنساناً لم ينقطع الحول ( ولا زكاة في سائر  
الجواهر كاللؤلؤ ) والياقوت ويجوز ستر الكعبة بالحرير ، بخلاف غيرها .

### باب زكاة المعدن والركاز والتجارة

والمعدن اسم للمكان الذى يخلق الله فيه الجواهر ، ويسمى المستخرج أيضاً معدناً ، وهو  
المراد هنا ، وبدأ بالكلام عليه ، فقال ( من استخرج ذهباً أو فضة ) لا غيرها : كياقوت  
( من معدن ) أى أرض مباحة أو مملوكة له ( لزمنه ربع عشره ) حالا ( وفى قول الخمس ، وفى  
قول ان حصل بتعب فر ربع عشره والا فخمسه ، ويشترط النصاب لا الحول على المذهب فيهما )  
وقيل فى اشتراط كل منهما قولان ( ويضم بعضه إلى بعض ) فى إكمال النصاب ( إن تتابع  
العمل ) ويشترط اتحاد المكان المستخرج منه ، فلا تفقد لم يضم ( ولا يشترط اتصال النيل )

عَلَى الْجَدِيدِ ، وَإِذَا قُطِعَ الْعَمَلُ يُعْذَرُ خُمْ ، وَإِلَّا فَلَا يَضُمُّ الْأَوَّلَ إِلَى الثَّانِي ، وَيَضُمُّ الثَّانِي إِلَى الْأَوَّلِ كَمَا يَضُمُّهُ إِلَى مَا مَلَكَهُ بِغَيْرِ الْمَعْدِنِ فِي إِشْكَالِ النَّصَابِ ، وَفِي الرَّكَازِ الْخُمْسُ ، يُصْرَفُ مُصْرَفَ الرَّكَازِ عَلَى الْمَشْهُورِ ، وَبِشَرْطِهِ النَّصَابُ ، وَالنَّقْدُ عَلَى الْمَذْهَبِ ، لَا الْحَوْلَ ، وَهُوَ الْمَوْجُودُ الْجَاهِلِيُّ ، فَإِنْ وَجِدَ إِسْلَامِيٌّ عِلْمَ مَالِكِهِ فَلَهُ ، وَإِلَّا فَلَقُطَّةٌ ، وَكَذَا إِنْ لَمْ يُعْلَمْ مِنْ أَىِّ الضَّرِيئِينَ هُوَ ، وَإِنَّمَا يَمْلِكُهُ الْوَاجِدُ ، وَتَلْزِمُهُ الرَّكَازُ إِذَا وَجَدَهُ فِي مَوَاتٍ أَوْ مِلْكٍ أَحْيَاهُ ، فَإِنْ وَجِدَ فِي مَسْجِدٍ أَوْ شَارِعٍ فَلَقُطَّةٌ عَلَى الْمَذْهَبِ ، أَوْ فِي مِلْكٍ شَخْصٍ فَلْيُشْخَصْ إِنْ ادَّعَاهُ ، وَإِلَّا فَلْيَنْزِلْ مِلْكٍ مِنْهُ ، وَهَكَذَا حَتَّى يَنْتَهِيَ إِلَى الْمَجْبِيِّ ، وَلَوْ تَنَازَعَهُ بَائِعٌ وَمُسْتَشْتَرٍ ،

حتى لو وجد نصف نصاب مثلا ثم عمل فلم يجد ثم بعد شهر وجد نصف نصاب آخر ضمه الى الأول وزكاه (على الجديد) وفي القديم إن طال زمن الانقطاع لم يضم ( وإذا قطع العمل بعذر) كاصلاح آلة ثم عاد (ضم) وإن طال الزمن (وإلا) بأن كان بغير عذر ( فلا يضم الأول الى الثاني ) في إكمال النصاب ( ويضم الثاني الى الأول ) ان كان باقيا ( كما يضمه ) أى الثاني ( الى ما ملكه بغير المعدن ) كالأثر ( في إكمال النصاب ) فإذا استخرج من الفضة مثلا خمسين درهما بالعمل الأول ، ثم قطعه بغير عذر ، ثم استخرج بالعمل ثانيا مائة وخمسين فلا زكاة في الخمسين الأولى ، وتجب في المائة والخمسين كما تجب فيها لو كان بالمال كالجنتين بارت أو هبة مثلا ، وينعقد الحول على المائتين من حين تمامهما إذا أخرج الزكاة من غيرهما ، ووقت وجوب الزكاة في المعدن : حصول النبل في يده ووقت الإخراج عقب التخليص والتقية (و) يجب ( في الركاك الخمس يصرف مصرف الزكاة ) وهي الاصناف الثمانية الآتية ( على المشهور ) ومقابلها أنه يصرف لأهل الخمس ( وبشرطه النصاب ) ولو بالضم لما ملكه ( والنقد ) أى الذهب والفضة ( على المذهب ) وقيل لا بشرطان ، فلو عثر بياقوت مثلا وجبت فيه على الثاني دون الأول ( لا الحول ) فلا يشترط ( وهو ) أى الركاك ( الموجود الجاهلي ) أى ما دفنه أهل الجاهلية الذين هم قبل الاسلام ، ويكتفى بكونه من دفنهم بعلامة تدل عليه من ضرب أو غيره ، فإن كان من دفن من عاصر الاسلام من الحريين فهو فى ( فان وجد ) دفن ( إسلامي ) كأن وجد عليه شيء من القرآن ، فان ( علم ماله فله ) لا الواجد ( وإلا ) بأن لم يعلم ماله ( فلقطة ) يعرفه واجده ( وكذا ) هو لقطة ( ان لم يعلم من أى الضريين ) الجاهلي والاسلامى ( هو ) وانما يملكه الواجد ، وتلزمه الزكاة اذا وجدته في موات أو في ملك أحياء ( فان وجد في مسجد أو شارع فلقطة ) تعرف ( على المذهب ) وقيل هو ركاك ( أو في ملك شخص ، فليشخص إن ادَّعاه ) يأخذه بلا عيب ( وإلا ) بأن لم يدعه ( فليمن ملك منه ) وتقوم ورتسه مقامه ( وهكذا حتى ينتهى إلى المجبي ) للأرض فيكون له ، وان لم يدعه ، وتقوم ورتسه مقامه ( ولو تنازعه ) أى الركاك ( بائع ومشتري ) بأن قال أحدهما هو لى وأنا دفنته ، وقال الآخر مثل ذلك

أَوْ مُكْرٍ وَمُكْتَرٍ ، أَوْ مُعِيرٍ وَمُسْتَعِيرٍ صَدَقَ ذُو الْيَدِ بِيَمِينِهِ .

[ فصل ] شَرَطُ زَكَاةِ التَّجَارَةِ الْحَوْلُ ، والنَّصَابُ مُعْتَبَرًا بِأَخْرِ الْحَوْلِ ، وَفِي قَوْلِ بَطْرِفِيَّةَ ، وَفِي قَوْلِ بِجَمِيعِهِ فَسَلَى الْأَظْهَرُ لَوْ رُدَّ إِلَى النَّقْدِ فِي خِلَالِ الْحَوْلِ وَهُوَ دُونَ النَّصَابِ وَاشْتَرَى بِهِ سِلْعَةً فَلَا صَحَّ أَنَّهُ يَنْقَطِعُ الْحَوْلُ ، وَيُبْتَدَأُ حَوْلُهَا مِنْ شِرَائِهَا ، وَلَوْ تَمَّ الْحَوْلُ ، وَقِيَمَةُ الْعَرَضِ دُونَ النَّصَابِ فَلَا صَحَّ أَنَّهُ يُبْتَدَأُ حَوْلُ ، وَيَبْطُلُ الْأَوَّلُ ، وَيَصِيرُ عَرَضُ التَّجَارَةِ لِلْقِيَمَةِ بِنَيْتِهَا ، وَإِنَّمَا يَصِيرُ الْعَرَضُ لِلتَّجَارَةِ إِذَا اقْتَرَبَتْ نَيْتُهَا بِكَسْبِهِ بِمَعَاوَضَةٍ كَثِيرَةٍ ، وَكَذَا الْمَهْرُ وَعِوَضُ الْخُلْعِ فِي الْأَصَحِّ لَا بِالْهَبَةِ وَالْإِحْطَابِ وَالِاسْتِرْدَادِ بَعِيْبٍ ، وَإِذَا مَلَكَهُ بِنَقْدٍ نَصَابٍ فَحَوْلُهُ مِنْ حِينَ مَلَكَ النَّقْدَ ، أَوْ دُونَهُ أَوْ بِعَرَضٍ قِيَمَةٍ رَفَنَ الشِّرَاءَ ، وَقِيلَ إِنْ مَلَكَهُ

( أَوْ مُكْرٍ وَمُكْتَرٍ أَوْ مُعِيرٍ وَمُسْتَعِيرٍ صَدَقَ ذُو الْيَدِ ) وَهُوَ الْمَشْتَرَى وَالْمُكْتَرَى وَالْمُسْتَعِيرُ ( بِيَمِينِهِ ) فَإِنْ لَمْ يَكُنْ مَدْعَاهُ لَمْ يَصْدُقَ .

[ فصل ] فِي زَكَاةِ التَّجَارَةِ ، وَهِيَ : تَقْلِبُ الْمَالِ بِالْمَعَاوَضَةِ لِعَرَضِ الرِّبْحِ ( شَرَطُ زَكَاةِ التَّجَارَةِ : الْحَوْلُ وَالنَّصَابُ مُعْتَبَرًا ) النَّصَابُ ( بِأَخْرِ الْحَوْلِ ) فَلَا يَحْتَسِبُ غَيْرُهُ ( وَفِي قَوْلِ بَطْرِفِيَّةَ ) أَيْ أَوَّلُهُ وَآخِرُهُ ( وَفِي قَوْلِ بِجَمِيعِهِ ، فَعَلَى الْأَظْهَرِ ) وَهُوَ اعْتِبَارُ آخِرِ الْحَوْلِ ( لَوْ رُدَّ ) مَالُ التَّجَارَةِ ( إِلَى النَّقْدِ ) الَّذِي يَقُومُ بِهِ بِأَنْ يَبْعَ بِهِ ( فِي خِلَالِ ) أَيْ أَثْنَاءِ ( الْحَوْلِ ، وَهُوَ دُونَ النَّصَابِ وَاشْتَرَى بِهِ سِلْعَةً ، فَلَا صَحَّ أَنَّهُ يَنْقَطِعُ الْحَوْلُ وَيُبْتَدَأُ حَوْلُهَا مِنْ شِرَائِهَا ) وَمُقَابِلُ الْأَصَحِّ لَا يَنْقَطِعُ ( وَلَوْ تَمَّ الْحَوْلُ وَقِيَمَةُ الْعَرَضِ دُونَ النَّصَابِ ) وَلَيْسَ مَعَهُ مَا يَكْمُلُ بِهِ النَّصَابُ مِنْ جَنْسٍ مَا يَقُومُ بِهِ ( فَلَا صَحَّ أَنَّهُ يُبْتَدَأُ حَوْلُ وَيَبْطُلُ الْأَوَّلُ ) وَمُقَابِلُ الْأَصَحِّ لَا يَنْقَطِعُ ، بَلْ مَتَى بَلَغَتْ قِيَمَةُ الْعَرَضِ نَصَابًا وَجِبَتْ الزَّكَاةُ وَيُبْتَدَأُ الْحَوْلُ الثَّانِي ( وَيَصِيرُ عَرَضُ التَّجَارَةِ لِلْقِيَمَةِ بِنَيْتِهَا ) فَلَوْ لَبَسَ ثَوْبُ تِجَارَةٍ بَنِيَّةٍ الْقِيَمَةُ فَلَيْسَ مَالُ تِجَارَةٍ وَارْتَفَعَتْ عَنْهُ الزَّكَاةُ ، فَإِنْ لَمْ يَنْهَارْهُ فَيُحْوَلُ مَالُ تِجَارَةٍ ( وَإِنَّمَا يَصِيرُ الْعَرَضُ لِلتَّجَارَةِ إِذَا اقْتَرَبَتْ نَيْتُهَا ) أَيْ التَّجَارَةُ ( بِكَسْبِهِ ) أَيْ تَحْصِيلُ الْعَرَضِ ( بِمَعَاوَضَةٍ ) مُحْضَةٍ ، وَهِيَ الَّتِي تَفْسِدُ بِفَسَادِ مُقَابِلِهَا ( كَشِرَاءِ ) وَإِجَارَةٍ ، أَوْ غَيْرِ مُحْضَةٍ ، وَهِيَ الَّتِي لَا تَفْسِدُ بِفَسَادِ عَوْضِهَا كَمَا ذَكَرَ ذَلِكَ بِقَوْلِهِ ( وَكَذَا الْمَهْرُ وَعِوَضُ الْخُلْعِ فِي الْأَصَحِّ ) وَمُقَابِلُهُ لَا تَصِيرُ تِجَارَةٌ بِنَيْتِهَا فِي ذَلِكَ لِأَنَّهَا مَعَاوُضَةٌ بِغَيْرِ مُحْضَةٍ ( لَا ) إِذَا اكْتَسَبَ الْعَرَضُ ( بِالْهَبَةِ ) غَيْرَ ذَاتِ الثَّوَابِ ( وَالْإِحْطَابِ ) وَالْإِرْثِ ( وَالِاسْتِرْدَادِ بِعَيْبٍ ) إِذَا مَلَكَ حِجَانًا لَا يَحْتَسِبُ تِجَارَةً ، وَالِاسْتِرْدَادُ فَسَخُهَا ، وَلَوْ قَصِدَ التَّجَارَةَ بَعْدَ التَّمْلِكِ لَمْ يَوْثُرْ ( وَإِذَا مَلَكَهُ ) أَيْ عَرَضُ التَّجَارَةِ ( بِنَقْدٍ نَصَابٍ ، فَحَوْلُهُ مِنْ حِينَ مَلَكَ النَّقْدَ ) وَأَمَّا إِذَا اشْتَرَاهُ بِنَقْدٍ فِي الذِّمَّةِ ثُمَّ تَقَدَّه فَإِنَّهُ يَنْقَطِعُ حَوْلُ النَّقْدِ وَيُبْتَدَأُ حَوْلُ التَّجَارَةِ مِنْ وَقْتِ الشِّرَاءِ ( أَوْ دُونِهِ ) أَيْ مَلَكَهُ يَدُونَ النَّصَابِ ( أَوْ بِعَرَضٍ قِيَمَةٍ ) كَالثِّيَابِ وَالْمَاشِيَةِ ( فَنَ الشِّرَاءِ ) حَوْلُهُ ( وَقِيلَ إِنْ مَلَكَهُ )

بِنَصَابٍ سَائِمَةٍ بَنَى عَلَى حَوْلِهَا وَيُضْمُّ الرَّبْحَ إِلَى الْأَصْلِ فِي الْحَوْلِ إِنْ لَمْ يَنْضَ ، لَا إِنْ  
 نَضَّ فِي الْأَظْهَرِ ، وَالْأَصَحُّ أَنَّ وَلَدَ الْعَرَضِ وَتَمَرَهُ مَالُ تِجَارَةٍ ، وَأَنَّ حَوْلَهُ حَوْلُ الْأَصْلِ ،  
 وَوَأَجِبَهَا رُبْعُ عَشْرِ الْقِيَمَةِ ، فَإِنْ مُلِكَ بِنَقْدٍ قَوْمَ بِهِ إِنْ مُلِكَ بِنَصَابٍ ، وَكَذَا دُونُهُ  
 فِي الْأَصَحِّ ، أَوْ يَرْضَى فَيُغَالِبُ نَقْدَ الْبَلَدِ ، فَإِنْ غَلَبَ نَقْدَانِ وَبَلَغَ بِأَحَدِهِمَا نَصَابًا قَوْمَ بِهِ ،  
 فَإِنْ بَلَغَ بِهِمَا قَوْمَ بِالْأَنْفَعِ لِلْفُقَرَاءِ ، وَقِيلَ يَتَخَيَّرُ الْمَالِكُ ، وَإِنْ مُلِكَ بِنَقْدٍ وَعَرَضٍ قَوْمَ  
 مَا قَابَلَ النَقْدَ بِهِ ، وَالْبَاقِي بِالْغَالِبِ ، وَتَجِبُ فِطْرَةُ عَبْدِ التِّجَارَةِ مَعَ زَكَاتِهَا وَلَوْ كَانَ  
 الْعَرَضُ سَائِمَةً ، فَإِنْ كَمَلَ نَصَابُ إِحْدَى الزَّكَاتَيْنِ فَقَطَّ وَجِبَتْ ، أَوْ نَصَابُهُمَا فَزَكَاةُ الْعَيْنِ  
 فِي الْجَدِيدِ ، فَعَلَى هَذَا لَوْ سَبَقَ حَوْلُ التِّجَارَةِ : بَأَنِ اشْتَرَى بِمَالِهَا بَعْدَ سِتَّةِ أَشْهُرٍ نَصَابٌ  
 سَائِمَةٌ فَلَا أَصَحَّ وَجُوبُ زَكَاةِ التِّجَارَةِ لِتَمَامِ حَوْلِهَا ثُمَّ يَفْتَتَحُ حَوْلًا لَزَكَاةِ الْعَيْنِ أَبَدًا ،

بنصاب سائمة بنى على حولها ، ويضم الربح إلى الأصل في الحول إن لم ينض ( أى يصر  
 ناضا بما يقوم به ، فلو اشترى عرضا في المحرم بمائتين فصارت قيمته قبل آخر الحول ثلثمائة زكى  
 الجميع ( لا إن نض ) بنقد التقويم فلا يضم ، بل يزكى الأصل بحوله ويفرد الربح بحوله ( فى  
 الأظهر ) فإذا اشترى عرضا بمائتي درهم وباعه بعد ستة أشهر بثلثمائة وأمسكها إلى تمام الحول  
 أو اشترى بها عرضا وهو يساوى ثلثمائة فى آخر الحول فيخرج الزكاة عن مائتين ، فإذا مضت  
 ستة أشهر أخرى أخرج عن المائة ، ومقابل الأظهر يزكى المائة بحول الأصل ( والأصح أن  
 ولد العرض ) من الحيوان غير السائمة ( ومثله ) كصوف الحيوان وورق الشجر ( مال تجارة )  
 ومقابل الأصح يقول : لم يحصل بالتجارة ( و ) الأصح ( أن جوله حول الأصل ) ومقابله :  
 يقول تفرد بحول كالربح الناض ( وواجبها ) أى التجارة ( ربع عشر القيمة ) فلا يجوز الإخراج  
 من العرض نفسه ( فإن ملك ) العرض ( بنقد قَوْمَ بِهِ إِنْ ملك بنصاب ، وكذا ) إذا ملك  
 بنقد ( دونه ) فإنه يقوم به ( فى الأصح ) ومقابله يقوم بغالب نقد البلد إن لم يكن مالا لبقية  
 النصاب من ذلك النقد ، فإن ملكه قَوْمَ بِهِ قطعاً ( أو ) ملك العرض ( بعرض ) للقيمة أو  
 بخلع مثلاً ( فغالب نقد البلد ، فإن غلب نقدان وبلغ بأحدهما نصاباً ) دون الآخر ( قَوْمَ بِهِ ،  
 فإن بلغ بهما قَوْمَ بِالْأَنْفَعِ لِلْفُقَرَاءِ ، وقيل يتخير المالك ) فيقوم بأيهما شاء ، وهذا هو المقصد  
 ( وإن ملك بنقد وعرض قَوْمَ مَا قَابَلَ النَقْدَ بِهِ ، والباقي بالغالب ) من نقد البلد ( وتجب فطرة  
 عبد التجارة مع زكاتها ) أى التجارة ( ولو كان العرض سائمة ) أو غيرها مما تجب الزكاة  
 فى عينه كشمس ( فإن كمل نصاب إحدى الزكاتين ) العين والتجارة ( فقط ) دون الأخرى  
 ( وجبت ، أو ) كمل ( نصابهما ) كأربعين شاة قيمتها مائتا درهم ( فزكاة العين ) تجب ( فى  
 الجديد ) بخلاف زكاة التجارة ، وتقدم زكاة التجارة فى أحد قولى القديم ، ولا يجمع بين  
 الزكاتين ( فعلى هذا ) أى الجديد ( لو سبق حول التجارة بأن اشترى بمالها بعد ستة أشهر  
 نصاب سائمة ، فالأصح وجوب زكاة التجارة لتتمام حولها ، ثم يفتتح حولاً لزكاة العين أبداً ،

وَإِذَا قُلْنَا: عَامِلُ الْقِرَاضِ لَا يَمْلِكُ الرَّبْحَ بِالظُّهُورِ فَعَلَى الْمَالِكِ زَكَاةُ الْجَمِيعِ ، فَإِنْ أَخْرَجَهَا مِنْ مَالِ الْقِرَاضِ حُسِبَتْ مِنَ الرَّبْحِ فِي الْأَصَحِّ ، وَإِنْ قُلْنَا يَمْلِكُ بِالظُّهُورِ لَزِمَ الْمَالِكُ زَكَاةُ رَأْسِ الْمَالِ ، وَحِصَّتُهُ مِنَ الرَّبْحِ ، وَالْمَذْهَبُ أَنَّهُ يَلْزَمُ الْعَامِلَ زَكَاةُ حِصَّتِهِ .

### باب زكاة الفطر

تَجِبُ بِأَوَّلِ لَيْلَةِ الْعِيدِ فِي الْأَظْهَرِ ، فَتُخْرَجُ عَنْ مَاتَ بَعْدَ الْغُرُوبِ دُونَ مَنْ وَلَدَ ، وَيُسْنُ أَنْ لَا تُؤَخَّرَ عَنْ صَلَاتِهِ ، وَيَحْرُمُ تَأْخِيرُهَا عَنْ يَوْمِهِ ، وَلَا فِطْرَةٌ عَلَى كَافِرٍ إِلَّا فِي عَبْدِهِ وَقَرِيبِهِ الْمُسْلِمِ فِي الْأَصَحِّ ، وَلَا رَقِيقٍ ، وَفِي الْمُسْكَنِ وَجْهٌ ، وَمَنْ بَغَضَهُ حُرٌّ يَلْزَمُهُ قِسْطُهُ ، وَلَا مُعْتَبَرٌ ، فَمَنْ لَمْ يَفْضُلْ عَنْ قَوْتِهِ وَقَوْتِ مَنْ فِي نَفَقَتِهِ لَيْلَةَ الْعِيدِ وَيَوْمَهُ شَيْءٌ مُعْتَبَرٌ ، وَيُشْتَرَطُ كَوْنُهُ فَاضِلًا عَنْ مَسْكَنِ وَخَادِمٍ يَحْتَاجُ إِلَيْهِ ،

ومقابل الأصح يبطل حول التجارة ، وتجب زكاة العين لتمام حولها ( وإذا قلنا : عامل القراض لا يملك الربح ) المشروط له ( بالظهور ) بل بالقسمة ( فعلى المالك ) عند تمام الحول ( زكاة الجميع ) رأس المال والربح ( فإن أخرجها من مال القراض حسب من الربح في الأصح ) ومقابلته نحسب من رأس المال ، وقيل زكاة الأصل من الأصل ، وزكاة الربح من الربح ( وإن قلنا يملك ) العامل المشروط له ( بالظهور لزم المالك زكاة رأس المال ، و ) زكاة ( حصته من الربح ، والمذهب أنه يلزم العامل زكاة حصته ) من الربح ، وابتداء حول حصته من الظهور ولا يلزمه الإخراج قبل القسمة ، وقيل لا يلزمه .

### باب زكاة الفطر

ويقال لها صدقة الفطر ( تجب بأول ليلة العيد في الأظهر ) ومقابلته بطولوع فجره ، وقيل بهما ( فتخرج ) على الأظهر ( عن مات بعد الغروب ) ممن يؤدى عنه من زوجة مثلا ( دون من ولد ) بعد الغروب ( ويسن أن لا تؤخر عن صلاته ) أى العيد ، بل يندب تقديمها على العيد ( ويحرم تأخيرها عن يومه ) أى العيد ( ولا فطرة على كافر إلا في عبده ) أى رقيقه المسلم ( وقريبه المسلم ) الواجب عليه نفقته ( في الأصح ) ومقابلته لا تجب عليه ( ولا ) فطرة على ( رقيق ، وفي المسكن وجه ) أنها تجب عليه فطرة نفسه وزوجته ، والأصح أنه لا فطرة عليه ولا على عبده ( ومن بغضه حر يلزمه قسطه ) أى بقدر ما فيه من الحرية ( ولا ) فطرة على ( معسر ، فمن لم يفضل عن قوته وقوت من في نفقته ليلة العيد ويومه شيء فمسر ) والقسرة على السكسب لا تخرجه عن الاعسار ، ولا يشترط كون المؤدى فاضلا عن رأس ماله وضيعته ( ويشترط كونه ) أى المؤدى ( فاضلا عن مسكن ) يليق به ( وخادم يحتاج إليه ) في خدمته أو خدمته



فِي الْأَصْح ، وَمَنْ لَزِمَهُ فِطْرَتُهُ لَزِمَهُ فِطْرَةُ مَنْ تَلَزَّمَهُ نَفَقَتُهُ لَكِنْ لَا يَلْزِمُ الْمُسْلِمَ فِطْرَةُ الْعَبْدِ وَالْقَرِيبِ وَالزَّوْجَةِ الْكَافِرِ ، وَلَا الْعَبْدُ فِطْرَةُ زَوْجَتِهِ ، وَلَا الْإِبْنُ فِطْرَةُ زَوْجَتِهِ أَبِيهِ ، وَفِي الْإِبْنِ وَجْهٌ ، وَلَوْ أَعْسَرَ الزَّوْجُ أَوْ كَانَ عَبْدًا فَلَا ظَهْرَ أَنَّهُ يَلْزِمُ زَوْجَتَهُ الْحُرَّةَ فِطْرَتَهَا ، وَكَذَا سَيِّدُ الْأَمَةِ . قُلْتُ : الْأَصْحُ الْمَنْصُوصُ لَا يَلْزِمُ الْحُرَّةَ ، وَاللَّهُ أَعْلَمُ ، وَلَوْ انْقَطَعَ خَبَرُ الْعَبْدِ فَلَمْ يَنْهَبْ وَجُوبُ إِخْرَاجِ فِطْرَتِهِ فِي الْحَالِ ، وَقِيلَ إِذَا قَادَ ، وَفِي قَوْلِ الْأَصْح ، وَالْأَصْحُ أَنَّ مَنْ أَيْسَرَ بَعْضُ صَاعٍ يَلْزِمُهُ ، وَأَنَّهُ لَوْ وَجَدَ بَعْضُ الصَّيْعَانِ قَدَّمَ نَفْسَهُ ثُمَّ زَوْجَتَهُ ، ثُمَّ وَلَدَهُ الصَّغِيرَ ، ثُمَّ الْأَبَ ، ثُمَّ الْأُمَّ ، ثُمَّ الْكَبِيرَ . وَجِبَ صَاعٌ ، وَهُوَ سِتُّ مِائَةٍ دِرْهَمٍ وَثَلَاثَةُ عَشْرِينَ دِرْهَمًا وَثُلُثٌ . قُلْتُ : الْأَصْحُ سِتُّ مِائَةٍ وَخَمْسَةٌ وَثَمَانُونَ دِرْهَمًا وَخَمْسَةُ أَصْبَاعٍ دِرْهَمٍ لِمَا سَبَقَ فِي ذِكْرِ زَكَاةِ النَّبَاتِ ، وَاللَّهُ أَعْلَمُ ، وَجِنْسُهُ الْقَوْتُ الْمُسَرُّ ، وَكَذَا الْأَقِطُ فِي الْأَظْهَرِ ، وَتَجِبُ مِنْ قُوْتِ بَلَدِهِ ، وَقِيلَ قُوْتُهُ ، وَقِيلَ يَتَخَيَّرُ بَيْنَ الْأَقْوَاتِ ، وَيُجْزَى

مَمُونُهُ ، لَا زَرْعَهُ وَمَا عَيْتَهُ (فِي الْأَصْح) وَمَقَابِلُهُ لَا يَشْتَرُطُ (وَمِنْ لَزِمَهُ فِطْرَتُهُ لَزِمَهُ فِطْرَةُ مَنْ تَلَزَّمَهُ نَفَقَتُهُ) بَلْكَ أَوْ قَرَابَةً أَوْ زَوْجِيَّةً (لَكِنْ لَا يَلْزِمُ الْمُسْلِمَ فِطْرَةُ الْعَبْدِ وَالْقَرِيبِ وَالزَّوْجَةِ الْكَافِرِ) وَأَنْ وَجِبَتْ نَفَقَتُهُمْ (وَلَا) يَلْزِمُ (الْعَبْدُ فِطْرَةَ زَوْجَتِهِ) وَإِنْ أَوْجَبْنَا نَفَقَتَهَا فِي كَسْبِهِ (وَلَا) الْإِبْنُ فِطْرَةَ زَوْجَةِ أَبِيهِ (وَإِنْ وَجِبَتْ عَلَيْهِ نَفَقَتُهَا) (وَفِي الْإِبْنِ وَجْهٌ) أَنَّهُ يَلْزِمُهُ فِطْرَةُ زَوْجَتِهِ أَبِيهِ (وَلَوْ أَعْسَرَ الزَّوْجُ أَوْ كَانَ عَبْدًا فَلَا ظَهْرَ أَنَّهُ يَلْزِمُ زَوْجَتَهُ الْحُرَّةَ) إِذَا أَيْسَرَتْ (فِطْرَتَهَا وَكَذَا) يَلْزِمُ (سَيِّدُ الْأَمَةِ) فِطْرَتَهَا (قُلْتُ : الْأَصْحُ الْمَنْصُوصُ لَا يَلْزِمُ الْحُرَّةَ) فِطْرَتَهَا (وَاللَّهُ أَعْلَمُ) بِخِلَافِ السَّيِّدِ فَتَلْزِمُهُ (وَلَوْ انْقَطَعَ خَبَرُ الْعَبْدِ) الْغَائِبُ فَلَمْ تَعْلَمْ حَيَاتِهِ . (فَالْمَذْهَبُ وَجُوبُ إِخْرَاجِ فِطْرَتِهِ فِي الْحَالِ) أَيْ فِي يَوْمِ الْعِيدِ أَوَّلِيَّتُهُ (وَقِيلَ) يَجِبُ إِخْرَاجُهَا (إِذَا عَادَ ، وَفِي قَوْلِ لَائِيءٍ) أَيْ إِذَا اسْتَمَرَ انْقِطَاعُ خَبَرِهِ . وَأَمَّا إِذَا بَانَتْ حَيَاتُهُ بَعْدَ ذَلِكَ وَجِبَ الْإِخْرَاجُ (وَالْأَصْحُ أَنَّ مَنْ أَيْسَرَ بَعْضُ صَاعٍ يَلْزِمُهُ) إِخْرَاجُهُ (وَأَنَّهُ لَوْ وَجَدَ بَعْضُ الصَّيْعَانِ قَدَّمَ نَفْسَهُ ثُمَّ زَوْجَتَهُ ثُمَّ وَلَدَهُ الصَّغِيرَ ثُمَّ الْأَبَ ثُمَّ الْأُمَّ ، ثُمَّ) وَلَدَهُ (الْكَبِيرَ) وَإِنْ كَانَ فِي النِّفَقَةِ يَقْدَمُ الْأُمُّ عَلَى الْأَبِ (وَهِيَ) أَيْ فِطْرَةُ الْوَاحِدِ (صَاعٌ) وَهُوَ أَرْبَعَةُ أَمْدَادٍ ، وَالْمُدُّ رَطْلٌ وَثُلُثُ الْبَغْدَادِيِّ ، وَالرَّطْلُ عَلَى مَعْتَمِدِ الرَّافِعِيِّ مِائَةٌ وَثَلَاثُونَ دِرْهَمًا ، فَلِذَلِكَ قَالَ [ وَهُوَ سِتُّ مِائَةٍ دِرْهَمٍ وَثَلَاثَةُ عَشْرِينَ دِرْهَمًا وَثُلُثٌ ] دِرْهَمٍ (قُلْتُ : الْأَصْحُ سِتُّ مِائَةٍ وَخَمْسَةُ عَشْرِينَ دِرْهَمًا وَخَمْسَةُ أَصْبَاعٍ دِرْهَمٍ لِمَا سَبَقَ فِي زَكَاةِ النَّبَاتِ) مِنْ كَوْنِ الرَّطْلِ مِائَةً وَثَمَانِيَةً وَعِشْرِينَ دِرْهَمًا وَأَرْبَعَةُ أَصْبَاعٍ دِرْهَمٍ (وَاللَّهُ أَعْلَمُ ، وَجِنْسُهُ) أَيْ الصَّاعُ (الْقَوْتُ الْعَشِيرُ) . أَيْ الَّذِي يَجِبُ فِيهِ مِنَ الزَّكَاةِ الْعَشِيرُ أَوْ نِصْفُهُ (وَكَذَا) يَجْزَى فِي زَكَاةِ الْفَطْرِ (الْأَقِطُ) بِفَتْحِ الْهَمْزَةِ وَكَسْرِ الْقَافِ : لَبَنٌ يَابِسٌ غَيْرُ مَزْرُوعٍ الزَّيْدُ ، وَفِي مَعْنَاهُ اللَّبَنُ وَالْجَبْنُ ، وَذَلِكَ لِمَنْ هُوَ قُوْتُهُ (فِي الْأَظْهَرِ) وَقُطِعَ بِهِ بَعْضُهُمْ (وَتَجِبُ مِنْ قُوْتِ بَلَدِهِ) أَيْ الْمَخْرُجِ وَإِنْ قُوْتُهُ هُوَ بَغِيرُهُ (وَقِيلَ) تَجِبُ مِنْ (قُوْتِهِ) هُوَ (وَقِيلَ يَتَخَيَّرُ بَيْنَ) جَمِيعِ (الْأَقْوَاتِ) وَيَجْزَى

الْأَعْلَى عَنِ الْأَدْنَى ، وَلَا عَكْسَ ، وَالْإِعْتِبَارُ بِالْقِيَمَةِ فِي وَجْهِ ، وَبِزِيَادَةِ الْإِقْتِيَابِ فِي الْأَصَحِّ ، فَالْبُرُّ خَيْرٌ مِنَ التَّمْرِ وَالْأَرْضُ ، وَالْأَصَحُّ أَنَّ الشَّعِيرَ خَيْرٌ مِنَ التَّمْرِ ، وَأَنَّ التَّمَرَ خَيْرٌ مِنَ الرَّيْبِ ، وَلَهُ أَنْ يُخْرَجَ عَنْ نَفْسِهِ مِنْ قُوْتٍ ، وَعَنْ قَرِيْبِهِ أَعْلَى مِنْهُ ، وَلَا يُبْعَضُ الصَّاعُ ، وَلَوْ كَانَ فِي بَلَدٍ أَقْوَاتٌ لَا غَالِبَ فِيهَا تَخَيَّرَ ، وَالْأَفْضَلُ أَشْرَفُهَا ، وَلَوْ كَانَ عَبْدُهُ يَبْلَدُ آخَرَ فَلَا صَحَّ أَنْ الْإِعْتِبَارَ بِقُوْتِ بَلَدِ الْعَبْدِ . قُلْتُ : الْوَاجِبُ الْحَبُّ السَّلِيمُ ، وَلَوْ أَخْرَجَ مِنْ مَالِهِ فِطْرَةَ وَلَدِهِ الصَّغِيرِ الْفَنَى جَازَ كَأَجْنَبِيٍّ أَذِنَ ، بِخِلَافِ الْكَبِيرِ ، وَلَوْ اشْتَرَكَ مُوسِرٌ وَمُعْسِرٌ فِي عَبْدٍ لَزِمَ الْمُوْسِرُ نِصْفَ صَاعٍ ، وَلَوْ أُيْسِرَا وَاخْتَلَفَ وَاجِبُهُمَا أَخْرَجَ كُلُّ وَاحِدٍ نِصْفَ صَاعٍ مِنْ وَاجِبِهِ فِي الْأَصَحِّ ، وَاللَّهُ أَعْلَمُ .

### باب من تلزمه الزكاة ، وما يجب فيه

شَرْطُ وَجُوبِ زَكَاةِ الْمَالِ : الْإِسْلَامُ ،

الْأَعْلَى عَنِ الْأَدْنَى ، وَلَا عَكْسَ ، وَالْإِعْتِبَارُ فِي الْأَعْلَى وَالْأَدْنَى ( بِالْقِيَمَةِ فِي وَجْهِ ، وَبِزِيَادَةِ الْإِقْتِيَابِ فِي الْأَصَحِّ ، فَالْبُرُّ خَيْرٌ مِنَ التَّمْرِ وَالْأَرْضُ ) وَإِنْ كَانَ فِي الْقِيَمَةِ أَعْلَى مِنْهُ ( وَالْأَصَحُّ أَنَّ الشَّعِيرَ خَيْرٌ مِنَ التَّمْرِ ، وَأَنَّ التَّمَرَ خَيْرٌ مِنَ الرَّيْبِ ) وَالَّذِي اعْتَمَدَهُ الْمُتَأَخِّرُونَ أَنَّ أَعْلَاهَا الْبُرُّ ، ثُمَّ السَّلْتُ ثُمَّ الشَّعِيرُ ثُمَّ الذَّرَّةُ ، وَمِنْهَا الدَّخْنُ ثُمَّ الرِّزُّ ثُمَّ الْحَصَى ثُمَّ الْمَلَشُ ثُمَّ الْعَدَسُ ثُمَّ الْقَوْلُ ثُمَّ التَّمْرُ ثُمَّ الزَّيْبُ ثُمَّ الْأَقْطَمُ ثُمَّ الْبَلْبَنُ ثُمَّ الْحَبُّ ( وَلَهُ أَنْ يُخْرَجَ عَنْ نَفْسِهِ مِنْ قُوْتٍ ) وَاجِبٌ ( وَعَنْ قَرِيْبِهِ ) أَوْ زَوْجَتِهِ ( أَعْلَى مِنْهُ وَلَا يَبْعَضُ الصَّاعُ ) الْخُرُجُ عَنِ الشَّخْصِ مِنْ جَنْسَيْنِ ( وَلَوْ كَانَ فِي بَلَدٍ أَقْوَاتٌ لَا غَالِبَ فِيهَا تَخَيَّرَ ، وَالْأَفْضَلُ أَشْرَفُهَا ) قُوْتًا ( وَلَوْ كَانَ عَبْدُهُ يَبْلَدُ آخَرَ فَلَا صَحَّ أَنْ الْإِعْتِبَارَ بِقُوْتِ بَلَدِ الْعَبْدِ . قُلْتُ : الْوَاجِبُ الْحَبُّ ) فَلَا تَجْزِي الْقِيَمَةُ وَلَا الْخُبْزُ وَالْدَّقِيقُ ( السَّلِيمُ ) فَلَا يَجْزِي الْمُسَوَّسُ وَالْمُعَيَّبُ وَإِنْ اقْتَنَاهُ ( وَلَوْ أَخْرَجَ مِنْ مَالِهِ فِطْرَةَ وَلَدِهِ الصَّغِيرِ الْفَنَى جَازَ كَأَجْنَبِيٍّ أَذِنَ ، بِخِلَافِ ) وَلَدِهِ ( الْكَبِيرِ ) الرَّشِيدِ لَا يَجُوزُ بَعْدَ إِذْنِهِ ( وَلَوْ اشْتَرَكَ مُوسِرٌ وَمُعْسِرٌ فِي عَبْدٍ لَزِمَ الْمُوْسِرُ نِصْفَ صَاعٍ ) إِذَا لَمْ يَكُنْ بَيْنَهُمَا مَهَابَةٌ ، فَإِنْ كَانَ وَجَّاهُ النُّوبَةُ الْمُوْسِرُ لَزِمَهُ الصَّاعُ أَوْ الْمَعْسَرُ فَلَا شَيْءَ ( وَلَوْ أُيْسِرَا ) أَيْ الشَّرِيكَانِ ( وَاخْتَلَفَ وَاجِبُهُمَا ) لِاخْتِلَافِ قُوْتِ بِلَدِهِمَا ( أَخْرَجَ كُلُّ وَاحِدٍ نِصْفَ صَاعٍ مِنْ وَاجِبِهِ فِي الْأَصَحِّ ) وَمُقَابَلُهُ هُوَ الْأَصَحُّ أَنَّهُ يُخْرَجُ مِنْ قُوْتِ مَحَلِّ الرِّقَبِ ( وَاللَّهُ أَعْلَمُ ) وَيَجِبُ صَرَفُ الزَّكَاةِ الْمَذْكُورَةِ لِلْأَصْنَافِ الثَّمَانِيَةِ الَّتِي ذَكَرَهُمْ ، وَقِيلَ يَجُوزُ صَرَفُهَا لِثَلَاثَةِ لَقَلَّتْهَا ، وَقِيلَ يَجُوزُ صَرَفُهَا لِوَاحِدٍ ، وَاللَّهُ أَعْلَمُ .

### باب من تلزمه الزكاة وما يجب فيه

مَعَايِئُ بَيَانِهِ ( شَرْطُ وَجُوبِ زَكَاةِ الْمَالِ ) بِأَنْوَاعِهِ ، وَهِيَ الْخِيَوَانُ وَالنَّبَاتُ وَالنَّقْدَانُ وَالْمَعْدِنُ وَالرَّكَازُ وَالتَّجَارَةُ ( الْإِسْلَامُ ) فَلَا تَجِبُ عَلَى الْكَافِرِ . وَأَمَّا زَكَاةُ الْفَطْرِ فَتَقْدِمُ أَنَّهَا قَدْ تَجِبُ عَلَى الْكَافِرِ

والحرية ، وتلزم المرتد إن أبقينا ملكه ، دون المكاتب ، وتجب في مال الصبي  
والجنون ، وكذا على من ملك بيعه الحر نصاباً في الأصح ، وفي المغصوب والضال  
والمجحود في الأظهر ، ولا يجب دفعها حتى يعود ، والمشتري قبل قبضه ، وقيل فيه  
القولان ، وتجب في الحال عن الغائب إن قدر عليه ، وإلا فكمنصوب ، والدين إن كان  
ماشية أو غير لازم كمال كتابة فلا زكاة ، أو عرضاً أو نقداً فكذا في القديم ، وفي  
الجديد إن كان حالاً وتعدر أخذه لإعسار وغيره فكمنصوب ، وإن تيسر وجبت  
تزكيتة في الحال ، أو مؤجلاً فالذهب أنه كمنصوب ، وقيل يجب دفعها قبل قبضه ،  
ولا يمنع الدين وجوبها في أظهر الأقوال ، والثالث يمنع في المال الباطن ، وهو النقد  
والعرض ، فعلى الأول لو حبر عليه لدين فحال الحول في الحبر فكمنصوب ، ولو  
اجتمع زكاة ودين آدمي في تركة قدمت ، وفي قول الدين ، وفي قول يستويان ،

في عبده وقريبه المسلم (والحرية) فلا تجب على رقيق (وتلزم المرتد إن أبقينا ملكه) وإن قلنا  
بالوقف ، وهو الأظهر فوقفه (دون المكاتب) فلا تلزمه (وتجب في مال الصبي والجنون) والمخاطب  
بالإخراج وليهما ، فإن لم يخرجها الولي أخرجاها إن كلاً (وكذا) تجب (على من ملك بيعه الحر  
نصاباً في الأصح) ومقابلته لا تجب (و) تجب (في المغصوب والضال) كالواقف في بحر (والمجحود)  
الذي لا يئنه به (في الأظهر) الجديد ، وفي القديم لا تجب في ذلك لامتناع النماء (ولا يجب دفعها  
حتى يعود) إليه المغصوب وماعه ، فإذا عاد زكاه للأعوام الماضية (و) تجب في (المشتري  
قبل قبضه) بأن حال عليه الحول في يد البائع (وقيل فيه) أي المشتري قبل قبضه (القولان)  
في المغصوب (وتجب في الحال عن) المال (الغائب إن قدر عليه) ويجب أن يخرج في بلد  
المال (والا) بأن لم يقدر عليه لخوف الطريق مثلاً (فكمنصوب ، والدين إن كان ماشية) كأن  
أقرضه أربعين شاة ومضى عليها حول (أو غير لازم كمال كتابة فلا زكاة) فيه (أو عرضاً أو نقداً  
فكذا) أي لازكاة فيه (في القديم ، وفي الجديد إن كان حالاً وتعدر أخذه لإعسار وغيره) كطل  
(فكمنصوب ، وإن تيسر) أخذه بأن كان على مئة مقرر حاضر بأذن (وجبت تزكيتة في الحال)  
وإن لم يقبضه (أو مؤجلاً فالذهب أنه كمنصوب) فتجب الزكاة فيه على الأظهر ، وقيل قطعاً  
(وقيل يجب دفعها قبل قبضه ، ولا يمنع الدين وجوبها في أظهر الأقوال) ومقابلته يمنع (والثالث  
يمنع في المال الباطن ، وهو النقد والعرض) ولا يمنع في الظاهر (فعلى الأول) الذي هو أظهر  
الأقوال (لو حبر عليه لدين فحال الحول في الحبر فكمنصوب) لأنه حيل بينه وبين ماله (ولو  
اجتمع زكاة ودين آدمي في تركة قدمت) أي الزكاة على الدين وإن تعلق بالعين كرهون (وفي  
قول) يقدم (الدين ، وفي قول يستويان) وأما لو اجتمعا على حي ، فإن كان محجوراً عليه قدم حق

وَالْغَنِيمَةُ قَبْلَ الْقِسْمَةِ إِنْ اخْتَارَ الْغَانِمُونَ تَمْلِكُهَا وَمَضَى بَعْدَهُ حَوْلٌ ، وَالْجَمِيعُ صِنْفٌ زَكَوِيٌّ ، وَبَلَغَ نَصِيبُ كُلِّ شَخْصٍ نَصَابًا أَوْ بَلَغَهُ الْمَجْمُوعُ فِي مَوْضِعِ ثُبُوتِ الْخُلْطَةِ وَجَبَتْ زَكَاةُهَا ، وَإِلَّا فَلَا ، وَلَوْ أَصْدَقَهَا نَصَابٌ سَائِمَةٌ مُعَيَّنًا لَزِمَهَا زَكَاةُهَا إِذَا تَمَّ حَوْلُهَا مِنَ الْإِصْدَاقِ ، وَلَوْ أَكْرَى دَارًا أَرْبَعَ سِنِينَ بِشَمَانِينَ دِينَارًا وَقَبْضًا فَلَاظْهَرُ أَنَّهُ لَا يَلْزِمُهُ أَنْ يُخْرِجَ إِلَّا زَكَاةَ مَا اسْتَقَرَّ ، فَيُخْرِجُ عِنْدَ تَمَامِ السَّنَةِ الْأُولَى زَكَاةَ عِشْرِينَ ، وَلِتَمَامِ الثَّانِيَةِ زَكَاةَ عِشْرِينَ لِسَنَةِ ، وَعِشْرِينَ لِسَنَتَيْنِ ، وَلِتَمَامِ الثَّالِثَةِ زَكَاةَ أَرْبَعِينَ لِسَنَةِ ، وَعِشْرِينَ لِثَلَاثِ سِنِينَ ، وَلِتَمَامِ الرَّابِعَةِ زَكَاةَ سِتِّينَ لِسَنَةِ ، وَعِشْرِينَ لِأَرْبَعِ ، وَالثَّانِي يُخْرِجُ لِتَمَامِ الْأُولَى زَكَاةَ الثَّمَانِينَ .

[ فصل ] تَجِبُ الزَّكَاةُ عَلَى الْفَوْرِ إِذَا تَمَكَّنَ ، وَذَلِكَ بِحُضُورِ الْمَالِ وَالْأَصْنَافِ ، وَلَهُ أَنْ يُؤَدِّيَ بِنَفْسِهِ زَكَاةَ الْمَالِ الْبَاطِنِ ، وَكَذَا الظَّاهِرِ عَلَى الْجَدِيدِ .

الْأَدَى ، وَالْأَقْدَمْتُ ، وَتَقَدَّمَ أَيْضًا إِذَا تَعَلَّقَتْ بِالْعَيْنِ (وَالْغَنِيمَةُ قَبْلَ الْقِسْمَةِ إِنْ اخْتَارَ الْغَانِمُونَ تَمْلِكُهَا وَمَضَى بَعْدَهُ) أَيُّ بَعْدِ اخْتِيَارِ التَّمْلِكِ (حَوْلٌ وَالْجَمِيعُ صِنْفٌ زَكَوِيٌّ ، وَبَلَغَ نَصِيبُ كُلِّ شَخْصٍ نَصَابًا أَوْ بَلَغَهُ الْمَجْمُوعُ) بِدَوْنِ الْخَمْسِ (فِي مَوْضِعِ ثُبُوتِ الْخُلْطَةِ وَجَبَتْ زَكَاةُهَا ، وَالْأ) بِأَنْ اتَّفَقَ شَرْطُ مِنْ هَذِهِ الشَّرُوطِ بِأَنْ لَمْ يَخْتَارُوا تَمْلِكُهَا أَوْ لَمْ يَمُضِ حَوْلٌ أَوْ مَضَى ، وَالْغَنِيمَةُ أَصْنَافٌ أَوْ صَنَفٌ غَيْرُ زَكَوِيٍّ أَوْ لَمْ يَلْغُ نَصَابًا أَوْ بَلَغَهُ بِخَمْسِ الْخَمْسِ (فَلَا) زَكَاةَ (وَلَوْ أَصْدَقَهَا نَصَابٌ سَائِمَةٌ) كَأَرْبَعِينَ شَاةً مِثْلًا (مُعَيَّنًا لَزِمَهَا زَكَاةُهَا إِذَا تَمَّ حَوْلُهَا مِنَ الْإِصْدَاقِ) سِوَا اسْتِقْرَافِ الْخُلُوعِ وَالْقَبْضِ أَمْ لَا . وَأَمَّا إِذَا لَمْ يَمِثْلِهَا فَلَا زَكَاةَ فِيهَا ، بِخِلَافِ إِصْدَاقِ التَّقْدِفَانِ تَجِبُ فِيهِ وَلَوْ لَمْ يَمِثْلِ (وَلَوْ أَكْرَى دَارًا أَرْبَعَ سِنِينَ بِثَمَانِينَ دِينَارًا وَقَبْضًا ، فَلَاظْهَرُ أَنَّهُ لَا يَلْزِمُهُ أَنْ يُخْرِجَ إِلَّا زَكَاةَ مَا اسْتَقَرَّ) عَلَيْهِ مِلْكُهُ (فَيُخْرِجُ عِنْدَ تَمَامِ السَّنَةِ الْأُولَى زَكَاةَ عِشْرِينَ ، وَلِتَمَامِ الثَّانِيَةِ زَكَاةَ عِشْرِينَ لِسَنَةِ وَعِشْرِينَ لِسَنَتَيْنِ) وَهِيَ الَّتِي اسْتَقَرَّ مِلْكُهَا عَلَيْهَا الْآنَ (وَلِتَمَامِ الثَّالِثَةِ زَكَاةَ أَرْبَعِينَ لِسَنَةِ) وَهِيَ الَّتِي زَكَاةُهَا (وَعِشْرِينَ لِثَلَاثِ سِنِينَ) وَهِيَ الَّتِي اسْتَقَرَّ مِلْكُهَا عَلَيْهَا الْآنَ (وَلِتَمَامِ الرَّابِعَةِ زَكَاةَ سِتِّينَ لِسَنَةِ) وَهِيَ الَّتِي زَكَاةُهَا (وَعِشْرِينَ لِأَرْبَعِ) وَهِيَ الَّتِي اسْتَقَرَّ مِلْكُهَا عَلَيْهَا الْآنَ (وَالْقَوْلُ) (الثَّانِي) الَّذِي هُوَ خِلَافُ الظَّاهِرِ (يُخْرِجُ لِتَمَامِ الْأُولَى زَكَاةَ الثَّمَانِينَ) إِذَا قَدْ مِلْكُهَا كَمَا مِلَكْتُ الْمَرْأَةُ الْإِصْدَاقَ .

[ فصل ] فِي أَدَاءِ زَكَاةِ الْمَالِ (تَجِبُ الزَّكَاةُ) أَيُّ أَدَاؤُهَا (عَلَى الْفَوْرِ إِذَا تَمَكَّنَ ، وَذَلِكَ بِحُضُورِ الْمَالِ) فَلَا يَجِبُ الْأَدَاءُ عَنِ الْمَالِ الْغَائِبِ إِلَّا إِذَا مَضَى زَمَنٌ يُمْكِنُ فِيهِ الْوُصُولُ إِلَيْهِ فَيَجِبُ عَلَيْهِ الْإِعْطَاءُ (وَالْأَصْنَافُ) أَيُّ الْمُسْتَحَقِّينَ (وَلَهُ أَنْ يُؤَدِّيَ نَفْسَهُ زَكَاةَ الْمَالِ الْبَاطِنِ) وَهُوَ التَّقْدَانُ وَعَرُوضُ التَّجَارَةِ وَالرَّكَازُ وَزَكَاةُ الْفَطْرِ . فَلَيْسَ لِلْإِمَامِ أَنْ يَطَالِبَهُ بِقَبْضِهَا (وَكَذَا) لَهُ أَنْ يُؤَدِّيَ بِنَفْسِهِ زَكَاةَ الْمَالِ (الظَّاهِرِ) وَهُوَ الْمَاشِيَةُ وَالزَّرْعُ وَالنَّمْرُ وَالْمَعْدِنُ (عَلَى الْجَدِيدِ) وَالْقَدِيمِ

وله التوكيل ، والصرف إلى الإمام ، والأظهر أن الصرف إلى الإمام أفضل ، إلا أن يكون جازراً ، وتجب النية فينوي هذا فرض زكاة مالي ، أو فرض صدقة مالي ونحوهما ، ولا يكفي هذا فرض مالي ، وكذا الصدقة في الأصح ، ولا يجب تعيين المال ، ولو عين لم يقع عن غيره ، ويلزم الولي النية إذا أخرج زكاة الصبي والمجنون ، وتكفي نية الوكيل عند الصرف إلى الوكيل في الأصح ، والأفضل أن ينوي الوكيل عند التفريق ، أيضاً ، ولو دفع إلى السلطان كفت النية عنده ، فإن لم ينو لم يجزى على الصحيح ، وإن نوى السلطان ، والأصح أنه يلزم السلطان النية إذا أخذ زكاة الممتنع ، وأن نيته تكفي .

[فصل] لا يصح تعجيل الزكاة على ملك النصاب ، ويجوز قبل الحول ، ولا تعجل لعاين

يجب دفعها للإمام ولو فرقها بنفسه لم تحسب (وله التوكيل) في الأداء (والصرف إلى الإمام) أو الساعي (والأظهر أن الصرف إلى الإمام أفضل) من صرفه بنفسه أو وكيله (إلا أن يكون جازراً) فالأفضل أن يفرق بنفسه ، ومقابل الأظهر الصرف إلى الإمام أفضل مطلقاً ، وقبل صرفه بنفسه أفضل مطلقاً (وتجب النية) في الزكاة (فينوي : هذا فرض زكاة مالي أو فرض صدقة مالي ونحوهما) كزكاة مالي المفروضة ، ولو نوى زكاة المال أجزاء (ولا يكفي) في النية (هذا فرض مالي) لصديق ذلك بالنذر والكفارة (وكذا) لا يكفي (الصدقة) أي صدقة المال (في الأصح) ومقابلته يكفي ، وأما قال صدقة فلا يكفي (ولا يجب تعيين المال) المخرج عنه (ولو عين لم يقع عن غيره) وإن بان المعين تالفاً (ويلزم الولي النية إذا أخرج زكاة الصبي والمجنون) والسفيه (وتكفي نية الموكل عند الصرف إلى الوكيل) ولا يحتاج لنية الوكيل عند الصرف للفقراء (في الأصح) ومقابلته لا بد من نية الوكيل عند الصرف (والأفضل أن ينوي الوكيل عند التفريق أيضاً) كما ينوي الموكل عند الصرف ، ولو عزل مقدار الزكاة ونوى عند العزل جاز (ولو دفع إلى السلطان كفت النية عنده) أي الدفع وإن لم ينو السلطان (فإن لم ينو) المالك عند الدفع للسلطان (لم يجزى على الصحيح ، وإن نوى السلطان) عند القسم ، ومقابل الصحيح يجزى نوى السلطان أو لم ينو (والأصح أنه يلزم السلطان النية إذا أخذ زكاة الممتنع) ومقابل الأصح لا تلزمه ويجزى من غير نية (و) الأصح (أن نيته) أي السلطان (تكفي) في الأجزاء ، ومقابل الأصح لا تكفي .

[فصل] في تعجيل الزكاة (لا يصح تعجيل الزكاة) العينية (على ملك النصاب) كأن ملك مائة درهم فجعل خمسة لتكون زكاة إذا تم النصاب وحال عليه الحول واتفق ذلك فإنه لا يجزى وأما زكاة التجارة إذا أخرجها قبل ملك النصاب في أثناء الحول وحال الحول وهي تساوى ما أخرجها فإنه يجزى (ويجوز) تعجيلها بعد تمام النصاب (قبل) تمام (الحول) ولا تعجل لعاين

في الأصح ، وله تعجيل الفطرة من أول رمضان ، والصحيح منه قبله ، وأنه لا يجوز إخراج زكاة الثمر قبل بدو صلاحه ، ولا الحب قبل اشتداده ، ويجوز بهما ، وشرط أجزاء المجمل بقاء المالك أهلاً للوجوب إلى آخر الحول ، وكون القابض في آخر الحول مستحقاً ، وقيل إن خرج عن الاستحقاق في أثناء الحول لم يجزه ، ولا يضر غناه بالزكاة ، وإذا لم يقع المجمل زكاة استرد إن كان شرط الاسترداد إن عرض مانع ، والأصح أنه إن قال : هذه زكاتي المجلة فقط استرد ، وأنه إن لم يتعرض للتعجيل ولم يعلمه القابض لم يسترد ، وأنهما لو اختلفا في مثبت الاسترداد صدق القابض بيمينه ، ومتى ثبت والمجمل تالف وجب ضمانه ، والأصح اعتبار قيمته وقت القبض ، وأنه لو وجدته ناقصاً فلا أرش ، وأنه لا يسترد زيادة منفصلة .

في الأصح ومقابله يجوز ( وله تعجيل الفطرة من أول ) ليلة ( رمضان ، والصحيح منه ) أي التعجيل ( قبله ) أي رمضان ، ومقابل الصحيح يجوز ( و ) الصحيح ( أنه لا يجوز إخراج زكاة الثمر قبل بدو صلاحه ، ولا الحب قبل اشتداده ) ومقابل الصحيح يجوز ، ومحل الخلاف فيما بعد ظهوره أمامه فيمتنع قطعاً ( و ) الصحيح أنه ( يجوز بهما ) أي صلاح الثمر واشتداد الحب ولو قبل الحفاف والتصفية ( وشرط أجزاء المجمل ) أي وقوعه زكاة ( بقاء المالك أهلاً للوجوب إلى آخر الحول ) وبقاء المال كذلك ، فلو مات أو تلف المال لم يجزه المجمل ( وكون القابض في آخر الحول مستحقاً ) فلو خرج عن الاستحقاق بموت أو غيره لم يجزه المجمل ( وقيل إن خرج عن الاستحقاق في أثناء الحول ) كأن ارتد ثم عاد ( لم يجزه ) والأصح الأجزاء اكتفاء بالأهلية في طرفي الوجوب والأداء ( ولا يضر غناه بالزكاة ) المجلة ، ويضر غناه بغيرها ( وإذا لم يقع المجمل زكاة ) لعروض مانع ( استرد ) المالك ( إن كان شرط الاسترداد إن عرض مانع ) وليس له الاسترداد قبل عروض المانع ( والأصح أنه إن قال ) المالك عند دفعه ( هذه زكاتي المجلة فقط استرد ) ومقابل الأصح لا يسترد ( و ) الأصح ( أنه إن لم يتعرض للتعجيل ولم يعلمه القابض لم يسترد ) فيكفي في الاسترداد علم القابض ، ومقابل الأصح يسترد ( و ) الأصح ( أنهما لو اختلفا في مثبت الاسترداد ) وهو التصريح بالرجوع عند عروض مانع أو ذكر التعجيل أو علم القابض به ( صدق القابض ) أو وارثه ( بيمينه ) ومقابل الأصح يصدق المالك ( ومتى ثبت ) الاسترداد ( والمجمل تالف وجب ضمانه ، والأصح اعتبار قيمته وقت القبض ) ومقابل الأصح اعتبارها وقت التلف ( و ) الأصح ( أنه لو وجدته ناقصاً ) بكرضه ( فلا أرش ) له ، ومقابل الأصح له أرشه ( و ) الأصح ( أنه ) أي المالك ( لا يسترد زيادة منفصلة ) كوله حدثت تلك الزيادة قبل وجوب الاسترداد ، وأما الزيادة المنفصلة كسمن فبئسها ، وكذا الزيادة التي حدثت بعد وجوب الاسترداد

وَأَخِيرُ الزَّكَاةِ بَعْدَ التَّمَكُّنِ يُوجِبُ الضَّمَانَ ، وَإِنْ تَلَفَ الْمَالُ ، وَلَوْ تَلَفَ قَبْلَ التَّمَكُّنِ فَلَا ، وَلَوْ تَلَفَ بَعْضُهُ فَلَا ظَهَرَ أَنَّهُ يَفْرَمُ قِسْطَ مَا بَقِيَ ، وَإِنْ أَتْلَفَهُ بَعْدَ الْحَوْلِ وَقَبْلَ التَّمَكُّنِ لَمْ تَسْقُطِ الزَّكَاةُ ، وَهِيَ تَتَعَلَّقُ بِالْمَالِ تَعَلُّقَ شَرَكَةٍ ، وَفِي قَوْلِ تَعَلُّقِ الرِّهْنِ ، وَفِي قَوْلِ بِالذِّمَّةِ ، فَلَوْ بَاعَهُ قَبْلَ إِخْرَاجِهَا ، فَلَا ظَهَرَ بَطْلَانَهُ فِي قَدْرِهَا ، وَصَحَّتْهُ فِي الْبَاقِي .

## كتاب الصيام

يَجِبُ صَوْمُ رَمَضَانَ بِإِسْكَالِ سَعْبَانَ ثَلَاثِينَ ، أَوْ رُؤْيَا الْهِلَالِ ، وَثُبُوتِ رُؤْيَيْهِ بِعَدَلٍ ، وَفِي قَوْلِ عَدْلَانِ ، وَشَرَطُ الْوَاحِدِ صِفَةَ الْعَدُولِ فِي الْأَصَحِّ ، لَا عَبْدَ وَامْرَأَةً ، وَإِذَا صُمْنَا بِعَدَلٍ

ومقابل الأصح يسترد الزيادة مطلقا ( وتأخير الزكاة بعد التمكن بوجوب الضمان ) لها ( وان تلف المال ) المزمع أو أتلف ( ولو تلف قبل التمكن ) بلا تقصير ( فلا ) ضمان ، أما إذا قصر كان وضعه في غير حوز مثله فيضمن ( ولو تلف بعضه ) أى المال المزمع قبل التمكن ( فلا يظهر أنه يفرم قسط ما بقي ) فلو تلف واحد من خمس من الابل قبل التمكن ففي الباقي أربعة أنجاس شاء ، ومقابل الأظهر يقول لاشئ عليه ( وان أتلفه ) المالك ( بعد الحول وقبل التمكن لم تسقط الزكاة ) لأنه متعد بالانلاف ، وان أتلفه أجنبي ، فالأصح أنه يفتقل الحق الى القيمة ( وهي ) أى الزكاة ( تتعلق بالمال تعلق شركة ) بقدرها ( وفي قول تعلق الرهن ) بقدرها ( وفي قول ) تتعلق ( بالذمة ) ولا تعلق لها بالعين ( فلو باعه ) أى المال بعد وجوب الزكاة ( قبل إخراجها فلا يظهر بطلانه ) أى البيع ( في قدرها ، وصحته في الباقي ) ومقابل الأظهر بطلانه في الجميع ، وقيل صحته في الجميع ، وهذا كله في زكاة الأعيان . أما زكاة التجارة فيصح بيع الكل بعد وجوب الزكاة وقبل إخراجها ، لأن متعلق الزكاة فيها القيمة .

## كتاب الصيام

هو لغة الإمساك . وشرعا : إمساك عن المقطر على وجه مخصوص ( يجب صوم رمضان ) وهو معلوم من الدين بالضرورة ، فمن جحد وجوبه فهو كافر ( باكمال شعبان ثلاثين ) يوما ( أو رؤية الهلال ) ليلة الثلاثين ( وثبوت رؤيته ) يحصل ( بعديل ) وهو يحصل الظن ، ومثله كل ما يحصل الظن . من خبر فاسق حصل صدقه وحساب منجم لنفسه ولمن صدقه ، فشكل ذلك يجوز الصوم والمطر . ( وفي قول ) يشترط في ثبوت رؤيته ( عدلان ) والأول هو المعتمد ، وحمل ثبوته بعديل بالنسبة للصوم وتوابعه كصلاة التراويح ، لا بالنسبة لدين مؤجل ووقوع طلاق معلق ( وشروط الواحد صفة العدول في الأصح ) وصفة العدول لا تكون إلا بالعدالة المشروطة في الشهادة بخلاف العدول ، فانه قد يراد به عدل الرواية ، فلما أفاد أنها عدالة الشهادة قال ( لا عبد وامرأة ) فلا يثبت بهما وان كانا عدلي رواية ، ويشترط لفظ الشهادة ، وهي شهادة حسبة ، ولا تشترط العدالة الباطنة احتياطا للعبادة ، وصفة الشهادة أن يقول : أشهد أني رأيت الهلال ( وإذا صمنا بعديل

وَلَمْ تَرَ الْهَلَكَ بَعْدَ ثَلَاثِينَ أَفْطَرْنَا فِي الْأَصْحَ ، وَإِنْ كَانَتِ السَّمَاءُ مُصْحِيَةً ، وَإِذَا رُؤِيَ  
بِلَدِّهِ لَزِمَ حُكْمُهُ الْبَلَدَ الْقَرِيبَ دُونَ الْبَعِيدِ فِي الْأَصْحَ ، وَالْبَعِيدُ مَسَافَةُ الْقَصْرِ ، وَقِيلَ  
بِاخْتِلَافِ الْمَطَالِغِ . قُلْتُ : هَذَا أَصَحُّ ، وَاللَّهُ أَعْلَمُ ، وَإِذَا لَمْ تُوجِبْ عَلَى الْبَلَدِ الْآخِرِ  
فَسَافَرِ الْيَوْمِ مِنْ بَلَدِ الرُّؤْيَى فَلَا أَصْحَ أَنَّهُ يُوَافِقُهُمْ فِي الصَّوْمِ آخِرًا ، وَمَنْ سَافَرَ مِنَ الْبَلَدِ  
الْآخِرِ إِلَى بَلَدِ الرُّؤْيَى عَيْدَهُ مَعَهُمْ وَقَضَى يَوْمًا ، وَمَنْ أَصْبَحَ مُعْبِدًا فَسَارَتْ سَفِينَتُهُ إِلَى بَلَدِهِ  
بَعِيدَةٍ أَهْلُهَا صِيَامٌ فَلَا أَصْحَ أَنَّهُ يُمِيسِكُ بَقِيَّةَ الْيَوْمِ .

[ فصل ] النِّيةُ شَرْطٌ لِلصَّوْمِ ، وَيُشْتَرَطُ لِفَرْضِهِ التَّيَبُّتُ ، وَالصَّحِيحُ أَنَّهُ لَا يَشْتَرَطُ  
النِّصْفُ الْآخِرُ مِنَ اللَّيْلِ ، وَأَنَّهُ لَا يَضُرُّ الْأَكْلُ وَالْجَمَاعُ بَعْدَهَا ، وَأَنَّهُ لَا يَجِبُ  
التَّجْدِيدُ إِذَا نَامَ ثُمَّ تَنَبَّهَ ، وَيَصِحُّ النَّفْلُ بِذِيَّةٍ قَبْلَ الزَّوَالِ وَكَذَا ،

ولم نر الهلال بعد ثلاثين أفطرنّا في الأصح وان كانت السماء مصحية ) لاغيم فيها ، ومقابل الأصح  
لا نفطر ( وإذا رُؤِيَ ببلد لزم حكمه البلد القريب دون البعيد في الأصح ) فخي رُؤى بالحجاز مثلا  
لا يلزم من بالعراق ، ومقابل الأصح يلزم ( والبعيد مسافة القصر ، وقيل باختلاف المطالع . قلت :  
هذا أصح ، والله أعلم ) قياسا على طلوع الفجر والشمس وغروبها ، واختلاف المطالع لا يكون  
في أقل من أربعة وعشرين فرسخا ، فان شك في الاتفاق في المطع لم يجب على الذين لم يروا الصوم  
( وإذا لم نوجب على البلد الآخر فساfer إليه من بلد الرؤية ) من صام بها ( فالأصح أنه يوافقهم في  
الصوم آخرا ) وإن كان قد أتم ثلاثين ، ومقابل الأصح يفطر لأنه لزمه حكم البلد الأول فيستمر  
عليه ( ومن سافر من البلد الآخر ) الذي لم يرفيه ( إلى بلد الرؤية عيده معهم وقضى يوما ) ان  
صام ثمانية وعشرين ، بخلاف ما إذا صام تسعة وعشرين فلا يقضى ، وعلى كل يُلزمه الفطر معهم  
( ومن أصبح معيدا فسارت سفينة ) مثلا ( إلى بلدة بعيدة أهلها صيام فالأصح أنه يميسك بقية  
اليوم ) وجوبا ، ومقابل الأصح لا يجب ، وتنبصّر المسألة بأن يكون ذلك يوم الثلاثين من صوم  
البلدين ، لكن المنتقل اليهم لم يروه .

[ فصل ] في أركان الصوم ، وهي ثلاثة : النية والامساك عن المفطرات وصائم وعبر عنها  
بالشروط ، فقال ( النية شرط للصوم ) وهي بالقلب ، فلا تسحر ليصوم وخطر بياله الصوم بالصفات  
التي يجب التعرض لها كان ذلك نية ( ويشترط لفرضه ) أي الصوم ( التيب ) وهو إيقاع النية  
ليلا ، ولا بد منه لكل يوم ولو في صوم الصبي لرمضان ( والصحيح أنه لا يشترط ) في التيب ( النصف  
الآخر من الليل ) بل يكفي ولو من أوله ، ومقابل الصحيح يشترط ( و ) الصحيح ( أنه لا يضر  
الأكل والجماع بعينها ) أي النية ، ومقابلها يطلها فيحتاج إلى تجديدها ( و ) الصحيح ( أنه  
لا يجب التجديد ) للنية ( إذا نام ثم تنبه ) ومقابلها يجب ( و ) يصح النفل بنية قبل الزوال ، وكذا



بعده في قول ، والصحيح اشتراط حصول شرط الصوم من أول النهار ، ويجب التعيين في الفرض ، وكأله في رمضان أن ينوي صوم غد عن أداء فرض رمضان هذه السنة لله تعالى ، وفي الأداء والفرضية والإضافة إلى الله تعالى الخلاف المذكور في الصلاة ، والصحيح أنه لا يشترط تعيين السنة ، ولو نوى ليلة الثلاثين من شعبان صوم غد عن رمضان إن كان منه فكان منه لم يقع عنه إلا إذا اعتقد كونه منه يقول من يثق به : من عبد أو امرأة أو مبيح أو مشرك ، ولو نوى ليلة الثلاثين من رمضان صوم غد إن كان من رمضان أجزاءه إن كان منه ، ولو اشتبه صام شهراً بالاجتهاد ، فإن وافق ما بعد رمضان أجزاءه ، وهو قضاء على الأصح فلو نقص وكان رمضان تاماً لزمه يوم آخر ، ولو غلط بالتقديم وأدرك رمضان لزمه صومه ، وإلا فالجديد وجوب القضاء ، ولو نوى الحائض صوم غد قبل انقطاع دمها ثم انقطع ليلاً صح إن تم لها في الليل أكثر الحيض ،

بعده ( أي الزوال ) في قول ، والصحيح اشتراط حصول شرط الصوم بأن لا يسبقها منافع للصوم ( من أول النهار ) ومقابل الصحيح لا يشترط ما ذكر بناء على أنه صام من عند النية ( ويجب التعيين في الفرض ) بأن ينوي كل ليلة أنه صام غدا عن رمضان أو عن نذر أو كفارة . وأما النقل فتكفي فيه النية المطلقة ( وكأله ) أي التعيين ( في رمضان أن ينوي صوم غد عن أداء فرض رمضان هذه السنة لله تعالى ) بإضافة رمضان تأكيداً للأداء ( وفي الأداء والفرضية والإضافة إلى الله تعالى الخلاف المذكور في الصلاة ) وتقدم أنه لا يشترط هناك إلا الفرضية على الصحيح والمعتمد عدم وجوبها هنا أيضاً ، فلو قال : نويت صوم غد عن رمضان صبح ( والصحيح أنه لا يشترط تعيين السنة ) ومقابل يشترط ( ولو نوى ليلة الثلاثين من شعبان صوم غد عن رمضان إن كان منه فكان منه لم يقع عنه إلا إذا اعتقد ) أو ظن ( كونه منه بقول من يثق به من عبد أو امرأة أو مبيح أو مشرك ) ليس الجمع بهيد ( رشاء ) أي مختبرين بالصدق ( ولو نوى ليلة الثلاثين من رمضان صوم غد إن كان من رمضان أجزاءه إن كان منه ) إذ الأصل بقاؤه ( ولو اشتبه ) رمضان على أسير مثلاً ( صام شهراً بالاجتهاد ) بأماره ، فلو صام بغير اجتهاد لم يصح وإن صادفه ( فإن وافق ) صومه بالاجتهاد ( ما بعد رمضان أجزاءه ) وإن نواه أداء ( وهو قضاء على الأصح ) لوقوعه بعد الوقت ، ومقابل الأصح هو أداء ( فلو نقص ) الشهر الذي صامه بالاجتهاد ( وكان رمضان تاماً لزمه يوم آخر ) بناء على أنه قضاء ، ولو قلنا : أنه أداء كفاه الناقص ( ولو غلط ) في اجتهاده ( بالتقديم وأدرك رمضان ) بعد تبين الحال ( لزمه صومه ، والا ) بأن لم يدرك رمضان بأن لم يتبين له الحال إلا بعده ( فالجديد وجوب القضاء ) والتقديم لا يجب للعدول ( ولو نوى الحائض صوم غد قبل انقطاع دمها ثم انقطع ليلاً صح ) صومها ( إن تم لها في الليل أكثر الحيض )

وكذا نذر العادة في الأصح .

[ فحل ] شرط الصوم الإمساك عن الجماع والاستيقاء ، والصحيح أنه لو تبين أنه لم يرجع شيء إلى جوفه بطل ، وإن غلبه القيء فلا بأس ، وكذا لو اقتلع نخامة ولفظها في الأصح فالو نزلت من دماغه وحصلت في حد الظاهر من الفم فليقطعها من مجراها وليمجهها ، فإن تركها مع القدرة فوصلت الجوف أفطر في الأصح ، وعن وصول العين إلى ما يسمى جوفاً ، وقيل يشترط مع هذا أن يكون فيه قوة تحيل الغذاء أو الدواء فعلى الوجهين باطن الدماغ والبطن والأمعاء ، والثالثة مفطر بالاستعاط أو الأكل أو الحقنة أو الوصول من جافة أو مأومة ونحوها ، والتقطير في باطن الأذن والإحليل مفطر في الأصح ، وشرط الواصل

ولا يشترط في تلك الحالة انقطاع الدم ( وكذا ) يصح صومها إن تم لها ( قدر العادة في الأصح ) ويشترط في هذه انقطاع دمها ليلاً ، ومقابل الأصح لا يصح صومها .

[ فصل ] في ركن الصوم الثاني المعبر عنه بالشرط ( شرط الصوم : الإمساك عن الجماع ) ولو بغير ازال ( والاستيقاء ) أي طلب القيء إذا كان عالماً بالتحريم عامداً مختاراً ( والصحيح أنه لو تبين أنه لم يرجع شيء إلى جوفه ) بالاستيقاء ( بطل ) ومقابله لا يبطل ( وإن غلبه القيء فلا بأس ، وكذا ) لا بأس ( لو اقتلع نخامة ولفظها في الأصح ) ومقابله يفطر ، وأما لو ابتلعها پسدما وصلت إلى حد الظاهر ، فانه يفطر ( فالو نزلت من دماغه وحصلت في حد الظاهر من الفم فليقطعها من مجراها وليمجهها ) إن أمكن ( فإن تركها مع القدرة فوصلت الجوف أفطر في الأصح ) فالو لم تصل إلى حد الظاهر ، وهو مخرج الحاء المهمل أو حصلت في حد الظاهر ولم يقدر على قطعها وبجها لم يضرب ، ومقابل الأصح لا يفطر ، لأنه لم يفعل شيئاً ، وأما أمسك عن الفعل ( و ) شرطه أيضاً الإمساك ( عن وصول العين ) وإن قلت ( إلى ما يسمى جوفاً ، وقيل يشترط مع هذا أن يكون فيه ) أي الجوف ( قوة تحيل الغذاء ) أي المأكول والمشروب ( أو الدواء ، فعلى الوجهين باطن الدماغ ) ليس الباطن بقيد حتى لو كان برأسه مأومة فوضع عليها دواء فوصل خريطة الدماغ ، وإن لم يصل إلى باطنها أفطر ( والبطن والأمعاء ) أي المصارين ( والثالثة ) بجمع البول ( مفطر بالاستعاط ) أي وصول الشيء إلى الدماغ من الأنف ، وهو راجع إلى الدماغ ( أو الأكل ) راجع للبطن ( أو الحقنة ) أي الاحتقان راجع للأمعاء والثالثة ( أو الوصول من جافة ) جرح يصل إلى البطن ( أو مأومة ) جرح يصل إلى الدماغ ( ونحوها ) فتي وصلت عين إلى شيء من ذلك أفطر ، ومن ذلك ما لوضرب نفسه بسكين فوصلت بطنه ، وكذا لو أدخل أصبعه داخل ذنبه أو أدخلت المرأة أصبعها داخل فرجها كل ذلك مفطر ( والتقطير في باطن الأذن ) وإن لم يصل إلى الدماغ ( والاحليل ) وهو مخرج البول من الذكر ، ومخرج اللبن من الثدي يسمى إحليلاً أيضاً ( مفطر في الأصح ) الذي لا يشترط الاحالة ، ومقابله الذي يشترط ذلك يقرب بمفطر ( وشرط الواصل

كَوْنُهُ مِنْ مَنَفَذٍ مَفْتُوحٍ ، فَلَا يَصُرُّ وَصُولُ الدَّهْنِ بِشَرْبِ الْمَسَامِ ، وَلَا الْاِكْتِحَالِ وَإِنْ  
وَجَدَ طَعْمَهُ بِحَلْقِهِ ، وَكَوْنُهُ يَقْضِيهِ : فَلَوْ وَصَلَ جَوْفُهُ ذُبَابٌ ، أَوْ بَعُوضَةٌ ، أَوْ غُبَارٌ  
الطَّرِيقِ ، أَوْ غَرَبَلَةٌ الدَّقِيقِ لَمْ يَفْطُرْ ، وَلَا يَفْطُرُ بِلَعْرِ رِيْقِهِ مِنْ مَقْدَرِهِ ، فَلَوْ خَرَجَ  
عَنِ الْقَمِ ثُمَّ رَدَّهُ وَابْتَلَعَهُ أَوْ بَلَّ خَيْطًا بِرِيْقِهِ وَرَدَّهُ إِلَى فَمِهِ وَعَلَيْهِ رُطُوبَةٌ تَنْفَصِلُ أَوْ ابْتَلَعَ  
رِيْقَهُ مَخْلُوطًا بِغَيْرِهِ أَوْ مَتَجَسِّسًا أَفْطَرَ ، وَلَوْ جَمَعَ رِيْقَهُ فَابْتَلَعَهُ لَمْ يَفْطُرْ فِي الْأَصَحِّ ، وَلَوْ  
سَبَقَ مَاءُ الْمَضْمَةِ أَوْ الْاِسْتِنْشَاقُ إِلَى جَوْفِهِ فَالْمَذْهَبُ أَنَّهُ إِنْ بَالَعَ أَفْطَرَ وَإِلَّا فَلَا ، وَلَوْ بَقِيَ  
طَعَامٌ بَيْنَ أَسْنَانِهِ فَجَرَى بِهِ رِيْقُهُ لَمْ يَفْطُرْ إِنْ عَجَزَ عَنْ تَمْيِيزِهِ ، وَتَجَمَّجَ ، وَلَوْ أَوْجَرَ  
مُسْكْرَمًا لَمْ يَفْطُرْ ، وَإِنْ أَكْرَهَ حَتَّى أَكَلَ أَفْطَرَ فِي الْأَظْهَرِ . قُلْتُ : الْأَظْهَرُ لَا يَفْطُرُ ،  
وَاللَّهُ أَعْلَمُ ، وَإِنْ أَكَلَ نَاسِيًا لَمْ يَفْطُرْ إِلَّا أَنْ يَكْتَرَّ فِي الْأَصَحِّ . قُلْتُ : الْأَصَحُّ  
لَا يَفْطُرُ ، وَاللَّهُ أَعْلَمُ ، وَالْجَمَاعُ كَالَا كُلِّ عَلَى الْمَذْهَبِ . وَعَنِ الْاِسْتِمْنَاءِ فَيَفْطُرُ بِهِ ،  
وَكَذَا خُرُوجُ الْمَنَى بِلَاسٍ وَقَبْلَةً وَمُضَاجَعَةٌ ، لَا فِكْرُ ،

كونه من منفذ مفتوح ، فلا يضر وصول الدهن إلى الباطن (بشرب المسام) وهي قبة البدن  
(ولا الاكتحال وان وجد طعمه بحلقه) إذ الواصل من المسام (وكونه) أي الواصل (بقصد  
فلو وصل جوفه ذباب أو بعوضة أو غبار الطريق أو غر بلة الدقيق لم يفطر) ولو كان التراب نجسا  
وأمكنه الاحتراز عنه باطباق فيه (ولا يفطر ببلع ريقه من معدنه) وهو الحنك الأسفل تحت  
اللسان (فلو خرج عن القم) إلى ظاهر الشفة مثلا ، وأما لو أخرج لسانه وعليه الريق ثم أدخله  
لا يضر (ثم رده) من ظاهر الشفة (وابتلعه أو بلّ خيطا بريقه ورده إلى فمه وعليه رطوبة تنفصل)  
وابتلعها (أو ابتلع ريقه مخلوطا بغيره) الطاهر (أو) ابتلعها (ممتجسا) كمن دमित لثته ولم  
ينسل فيه وابتلع ريقه ولو صافيا (أفطر) في هذه المسائل (ولو جمع ريقه فابتلعه لم يفطر في  
الأصح) ومقابلته يفطر ، وأما إذا اجتمع الريق فلا خلاف في عدم الفطر ببلعه (ولو سبق ماء  
المضمضة أو الاستنشاق إلى جوفه) من بطن أو دماغ (فالذهب أنه ان بالغ أفطر والافلا) يفطر  
وقيل يفطر مطلقا ، وقيل لا يفطر مطلقا (ولو بقي طعام بين أسنانه فجرى به ريقه لم يفطر ان عجز  
عن تمييزه وبجه) فان لم يعجز بأن كان قادرا على ذلك ولو قبل جريان ريقه بالخلال مثلا أفطر  
(ولو أوجر) بأن سب ماء في حلقه (مكرها لم يفطر، وان أكره حتى أكل أفطر في الأظهر . قلت :  
الأظهر لا يفطر ، والله أعلم) لأن حكم اختياره ساقط فأشبهه النامى (وان أكل ناسيا لم يفطر إلا أن  
يكتر) فيفطر (في الأصح . قلت : الأصح لا يفطر ، والله أعلم ، والجماع) ناسيا (كالاكل) ناسيا  
(على المذهب) وقيل فيه قولان جاعل المحرم ناسيا (و) يشترط في الصوم أيضا الانسائك (عن  
الاستمناء) وهو إخراج المنى بيده أو يد زوجته (فيفطريه . وكذا خروج المنى) يفطر إذا  
كان (بلس وقبلة ومضاجعة) بلا حائل لمن ينقض لسه الوضوء لالتحوي أمره ومحرم (لا فكل

وَنَظَرَ بِشَهْوَةٍ ، وَتُسَكَّرَةُ الْقُبْلَةِ لِمَنْ حَرَّكَتْ شَهْوَتُهُ ، وَالْأُولَى لِغَيْرِهِ تَرْكُهَا . قُلْتُ :  
هِيَ كَرَاهَةُ تَحْرِيمٍ فِي الْأَصَحِّ ، وَاللَّهُ أَعْلَمُ ، وَلَا يُفْطَرُ بِالْفُسْدِ وَالْحِجَامَةِ ، وَالْإِحْتِطَاطُ أَنْ  
لَا يَأْكُلَ آخِرَ النَّهَارِ الْإِيْتِيقِينَ ، وَيَحِلُّ بِالْاجْتِهَادِ فِي الْأَصَحِّ ، وَيَجُوزُ إِذَا ظَنَّ بَقَاءَ اللَّيْلِ .  
قُلْتُ : وَكَذَا تَوَسُّلُكَ ، وَاللَّهُ أَعْلَمُ ، وَلَوْ أَكَلَ بِاجْتِهَادٍ أَوَّلًا أَوْ آخِرًا وَبَانَ الْغَلَطُ بَطُلَ  
صَوْمُهُ ، أَوْ بَلَظَنَ وَلَمْ يَبَيِّنِ الْحَالُ صَحِّهَ إِنْ وَقَعَ فِي أَوَّلِهِ ، وَبَطُلَ فِي آخِرِهِ ، وَلَوْ طَلَعَ  
الْفَجْرُ وَفِي فَمِهِ طَعَامٌ فَلَفْظُهُ صَحِّ صَوْمُهُ ، وَكَذَا لَوْ كَانَ مُجَامِعًا فَتَزَعَّ فِي الْحَالِ ، فَإِنْ  
مَكَثَ بَطُلَ .

[ فصل ] شَرْطُ الصَّوْمِ : الْإِسْلَامُ وَالْعَقْلُ وَالنَّقَاءُ عَنِ الْحَيْضِ وَالنَّفَسِ بِجَمِيعِ النَّهَارِ ،  
وَلَا يَضُرُّ النَّوْمُ الْمُسْتَعْرِقُ حَتَّى الصَّبْحِ ، وَالْأَظْهَرُ أَنَّ الْأَغْمَاءَ لَا يَضُرُّ إِذَا أَفَاقَ لَحْظَةً مِنْ  
نَهَارِهِ ، وَلَا يَصِحُّ

وَنَظَرَ بِشَهْوَةٍ ) إِذَا أَمْنَى بِهِمَا فَلَا يَفْطَرُ ( وَتُسَكَّرَةُ الْقُبْلَةِ لِمَنْ حَرَّكَتْ شَهْوَتُهُ ) بِحَيْثُ يَخَافُ مَعَهُ الْجَمَاعُ  
أَوْ الْإِزَالُ ، وَلَوْ لَامْرَأَةٍ ( وَالْأُولَى لِنَفْسِهِ ) أَيْ لِمَنْ لَمْ تَحْرُكْ شَهْوَتُهُ ( تَرْكُهَا ) لِأَنَّ الصَّامَ يَسْتَقِلُّ لَهُ  
تَرْكُ الشَّهَوَاتِ ( قُلْتُ : هِيَ كَرَاهَةُ تَحْرِيمٍ فِي الْأَصَحِّ ، وَاللَّهُ أَعْلَمُ ) وَمُقَابِلُهُ كَرَاهَةُ تَنْزِيهِهِ ( وَلَا يَفْطَرُ  
بِالْفُسْدِ وَالْحِجَامَةِ ) وَالْأُولَى تَرْكُهَا ( وَالْإِحْتِطَاطُ أَنْ لَا يَأْكُلَ آخِرَ النَّهَارِ الْإِيْتِيقِينَ ) كَأَن يَبْعَثُ  
الْغُرُوبَ ( وَيَحِلُّ ) الْفَطْرُ ( بِالْاجْتِهَادِ فِي الْأَصَحِّ ) أَمَّا بَغْيُ الْاجْتِهَادِ فَلَا يَجُوزُ ، وَيَجُوزُ اعْتِمَادُهُ عَلَى  
غَيْرِ الْعَدْلِ بِالْغُرُوبِ عَنْ مَشَاهِدَةٍ ، وَمُقَابِلُ الْأَصَحِّ لَا يَجُوزُ بَغْيُ يَقِينٍ ( وَيَجُوزُ ) الْأَكْلُ ( إِذَا ظَنَّ  
بَقَاءَ اللَّيْلِ . قُلْتُ : وَكَذَا لَوْ شَكَّ ، وَاللَّهُ أَعْلَمُ ) وَلَوْ أَخْبَرَهُ عَدْلٌ بِطُلُوعِ الْفَجْرِ لَزِمَهُ الْإِسْكَ ( وَلَوْ أَكَلَ  
بِاجْتِهَادٍ أَوَّلًا ) أَيْ أَوَّلَ النَّهَارِ ( أَوْ آخِرًا ، وَبَانَ الْغَلَطُ بَطُلَ صَوْمِهِ ) لِتَحَقُّقِ خِلَافِ مَا ظَنَّ ( أَوْ )  
أَكَلَ ( بِلَا ظَنٍّ ) كَأَن هَجَمَ وَأَكَلَ ( وَلَمْ يَبَيِّنِ الْحَالُ صَحِّهِ إِنْ وَقَعَ ) الْأَكْلُ ( فِي أَوَّلِهِ ) لِأَنَّ  
الْأَصْلَ بَقَاءَ اللَّيْلِ ( وَبَطُلَ ) إِنْ وَقَعَ الْأَكْلُ ( فِي آخِرِهِ ) أَيْ النَّهَارِ ( وَلَوْ طَلَعَ الْفَجْرُ وَفِي فَمِهِ  
طَعَامٌ فَلَفْظُهُ ) أَيْ رِيَاءُ ( صَحِّ صَوْمِهِ ) وَإِنْ وَصَلَ إِلَى جَوْفِهِ مِنْهُ شَيْءٌ بِغَيْرِ احْتِيَارِهِ ( وَكَذَا )  
يَصِحُّ صَوْمُهُ ( لَوْ كَانَ مُجَامِعًا ) عِنْدَ طُلُوعِ الْفَجْرِ ( فَتَزَعَّ فِي الْحَالِ ) وَلَوْ أُنْزَلَ ، إِنَّمَا الشَّرْطُ أَنْ  
يَعْلَمَ بِالْفَجْرِ أَوَّلَ طُلُوعِهِ فَيَتَزَعَّ ، وَأَمَّا لَوْ مَضَى بَعْدَ أَوَّلِ الطَّلُوعِ زَمَنٌ ثُمَّ عِلِمَ فَتَزَعَّ فَإِنَّهُ يَبْطُلُ صَوْمُهُ ،  
وَيَشْتَرِطُ أَنْ يَقْصِدَ بِالنَّزْعِ التَّرْكَ ( فَإِنْ مَكَثَ ) بَعْدَ طُلُوعِ الْفَجْرِ ( بَطُلَ ) صَوْمُهُ : أَيْ لَمْ يَنْتَعِدْ .  
[ فصل : شَرْطُ الصَّوْمِ الْإِسْلَامُ ] فَلَا يَصِحُّ مِنَ الْكَافِرِ ( وَالْعَقْلُ ) أَيْ التَّمْيِيزُ فَلَا يَصِحُّ مِنَ  
الْمُجَنُّونِ وَالطُّفْلِ غَيْرِ الْمُبِيزِ ( وَالنَّقَاءُ عَنِ الْحَيْضِ وَالنَّفَسِ ) فَلَا يَصِحُّ مِنَ الْخَائِضِ وَالنَّفَسَاءِ ، وَتَشْتَرِطُ  
هَذِهِ الشُّرُوطُ ( جَمِيعُ النَّهَارِ ) فَلَوْ طَرَأَ شَيْءٌ مِنْ ذَلِكَ أَدْنَاهُ النَّهَارُ أَبْطَلَ الصَّوْمَ ( وَلَا يَضُرُّ النَّوْمُ  
الْمُسْتَعْرِقُ عَلَى الصَّبْحِ ) وَمُقَابِلُهُ يَضُرُّ ( وَالْأَظْهَرُ أَنَّ الْأَغْمَاءَ لَا يَضُرُّ إِذَا أَفَاقَ لَحْظَةً مِنْ نَهَارِهِ )  
وَمُقَابِلُ الْأَظْهَرِ يَضُرُّ مُطْلَقًا ، وَقِيلَ لَا يَضُرُّ مُطْلَقًا ، وَقِيلَ إِنْ أَفَاقَ أَوَّلَ النَّهَارِ صَبْحَ الْإِفْلَاقِ ( وَلَا يَصِحُّ

صَوْمُ الْعِيدِ وَكَذَا التَّشْرِيقُ فِي الْجَدِيدِ ، وَلَا يَحِلُّ التَّطَوُّعُ يَوْمَ الشَّكِّ بِلَا سَبَبٍ ، فَلَوْ صَامَهُ لَمْ يَصِحَّ فِي الْأَصَحِّ ، وَلَهُ صَوْمُهُ عَنِ الْقَضَاءِ وَالنَّذْرِ ، وَكَذَا لَوْ وَافَقَ عَادَةً تَطَوُّعُهُ ، وَهُوَ يَوْمُ الثَّلَاثِينَ مِنْ شَعْبَانَ سَلِطًا تَحَدَّثَ النَّاسُ بِرُؤْيِيهِ أَوْ شَهِدَ بِهَا صَبِيحَانِ ، أَوْ عَيْدٍ أَوْ فَسَقَةٍ ، وَلَيْسَ إِطْبَاقُ الْغَيْمِ بِشَكٍّ ، وَيُسْنُ تَحْجِيلُ الْفِطْرِ عَلَى تَمْرٍ ، وَإِلَّا قَسَاءً ، وَتَأْخِيرُ السَّحُورِ مَا لَمْ يَقَعْ فِي شَكٍّ ، وَلْيُصْنِ لِسَانَهُ عَنِ الْكَذِبِ وَالغَيْبَةِ ، وَنَفْسَهُ عَنِ الشَّهَوَاتِ ، وَيُسْتَحَبُّ أَنْ يَغْتَسِلَ عَنِ الْجَنَابَةِ قَبْلَ الْفَجْرِ ، وَأَنْ يَحْتَرِزَ عَنِ الْحِجَامَةِ وَالْقُبْنَةِ وَذَوْقِ الطَّعَامِ وَالْمَلَكِ ، وَأَنْ يَقُولَ عِنْدَ فِطْرِهِ : اللَّهُمَّ لَكَ صُمْتُ وَعَلَى رِزْقِكَ أَفْطَرْتُ ، وَأَنْ يَكْثُرَ فِي الصَّدَقَةِ وَتِلَاوَةِ الْقُرْآنِ فِي رَمَضَانَ ، وَأَنْ يَتَكَبَّرَ لَاسِيًا فِي الْعَشْرِ الْأَوَاخِرِ مِنْهُ .

[ فصل ] شَرَطُ وَجُوبِ صَوْمِ رَمَضَانَ : الْعَقْلُ وَالْبُلُوغُ وَإِطَاقَتُهُ ،

صوم العيد ( الفطر والأضحى ) وكذا التشريق ( أى أيامه الثلاثة بعد الأضحى ) ( فى الجديد ) وفى القديم يصح صومه للتمتع إذا لم يجد الهدى ( ولا يحل التطوع يوم الشك ) أى يحرم ولا يصح ( بلا سبب ) يقتضى صومه ( فلا صامه لم يصح ) صومه ( فى الأصح ) ومقابله يصح ( وله صومه عن القضاء والنذر ) بلا كراهة ولو قضاء مستحب ( وكذا لو وافق عادة تطوُّعه ) كأن كان يصوم يوما ويفطر يوما ( وهو ) أى يوم الشك ( يوم الثلاثين من شعبان إذا تحدَّث الناس برؤيته ) ولم يشهد بها أحد ( أو شهد بها صبيان أو عبيد أو فسقة ) ولم يظنَّ صدقهم ولا اعتقدهم ولا وجب الصوم ( وليس إطباق الغيم بشك ) بل هو من شعبان ، وكذا يحرم التطوع بلا سبب إذا اتصف شعبان ( ويسنُّ تحجيل الفطر ) إذا تحقق الغروب ، وأما إذا ظنَّ باجتهاد فلا يسنُّ التحجيل ، وبغير اجتهاد يحرم ، ويسنُّ كون الفطر ( على ) رطب ، فإن لم يجده فعلى ( تمر ، والافاء ، و ) يسنُّ ( تأخير السحور ما لم يقع فى شك ) من طلوع الفجر والسحور نفسه سنة ( وليصن ) ندبا من جهة الصوم ( لسانه عن الكذب والغيبة ) فلا يبطل الصوم بها وإن كانت واجبة الترك فى نفسها ( و ) ليصن ( نفسه ) ندبا ( عن الشهوات ) التى لا تبطل الصوم من المشمومات والمسموعات والمموسات والمبصرات ( ويستحب أن يغتسل عن الجنابة قبل الفجر ، وأن يحترز عن الحجامة ) فهى خلاف الأولى فى الصوم ( و ) عن ( القبلة ) كما تقدَّم ( و ) عن ( ذوق الطعام والعلك ) بفتح العين مثل اللادن ( و ) يستحب ( أن يقول عند فطره ) أى عقبه ( اللهم لك صمت وعلى رزقك أفطرت ، وأن يكثر الصدقة وتلاوة القرآن فى رمضان ، وأن يعتكف ) فيه ( لاسيما فى العشر الأواخر منه ) والاعتكاف مستحب فى كل وقت ، ويتأكد فى رمضان .

[ فصل ] فى شروط وجوب صوم رمضان ، وما يبيح ترك صومه ( شرط وجوب صوم رمضان : العقل والبلوغ وإطاقته ) أى الصوم ، اقتصر على ذلك ، لأن المقصود من هومكف بالصوم حالا أو مالا ، والا فيشترط فى الوجوب حالا أيضا الاسلام والصحة والاقانة فلا يجب على كافر ولا على صبي ومجنون

ويؤمر به الصبي لسبع إذا أطاق ، ويباح تركه للريض إذا وجد به ضررا شديدا ،  
 والمسافر سفرا طويلا مباحا ، ولو أصبح صائما فرض أفطر ، وإن سافر فلا ، ولو أصبح  
 المسافر والمرضى صائمين ثم أرادا الفطر جاز ، فلو أقام وشفي حرّم الفطر على الصحيح ،  
 وإذا أفطر للمسافر والمرضى قضاء ، وكذا الحائض ، والمفطر بلا عذر ، وتارك النية ،  
 ويجب قضاء ما فاتت بالانغماء والرّدّة دون الكفر الأصلي والسبا والجنون ، وإذا بلغ  
 بالنهار صائما وجب إتمامه بلا قضاء ، ولو بلغ فيه مفطرا أو أفاق أو أسلم فلا قضاء  
 في الأصح ، ولا يلزمهم إمساك بقية النهار في الأصح ، ويلزم من تعدى بالفطر أو  
 نسي النية ، لأمسافرا أو مريضا زال عذرهما بعد الفطر ، ولو زال قبل أن يأكلا ولم  
 ينويا ليلا فكذا في المذهب ، والأظهر أنه يلزم من أكل يوم الشك ثم ثبت كونه  
 من رمضان ، وإمساك بقية اليوم من خواص رمضان ، بخلاف النذر والقضاء .

ومعنى عليه وسكران ، ولاعلى من لا يطيقه حسا أو شرعا لكبر أو حيض ، ولاعلى مريض ومسافر  
 ( ويؤمر به الصبي لسبع إذا أطاق ) ويضرب عليه لعنن ( ويباح تركه للريض إذا وجد به  
 ضررا شديدا ) يبيح التيمم أو يصعب عليه ( و ) يباح تركه ( للمسافر سفرا طويلا مباحا ، ولو  
 أصبح صائما فرض أفطر ، وإن سافر فلا ) يفطر ، وهذا في صوم رمضان المؤدى . أما القضاء الذي  
 على الفوز فلا يباح له فطره في السفر ( ولو أصبح المسافر والمرضى صائمين ثم أرادا الفطر جاز )  
 ولا يكره للمسافر في هذه الحالة الفطر ( فلو أقام ) المسافر ( وشفي ) المريض ( حرّم الفطر ) عليها  
 ( على الصحيح ) ومقابلة لا يحرم ( وإذا أفطر المسافر والمرضى قضا ، وكذا الحائض ) تقضى  
 ( والمفطر بلا عذر وتارك النية ) عمدا أو سهوا ( ويجب قضاء ما فاتت بالانغماء ) لأنه نوع مرض  
 ( والرّدّة ) فيجب قضاء ما فاتت بسببها إذا عاد للإسلام ( دون الكفر الأصلي ) فلا يجب قضاء  
 ما فاتت به ( والسبا والجنون ) ولو ارتد ثم جن وجب قضاء ما فاتت به ( وإذا بلغ بالنهار صائما  
 وجب إتمامه بالقضاء ، ولو بلغ فيه ) أي النهار ( مفطرا أو أفاق ) المجنون ( أو أسلم ) الكافر  
 ( فلا قضاء ) عليهم ( في الأصح ) ومقابلة يلزمهم ( ولا يلزمهم ) أي الثلاثة المذكورين ( إمساك  
 بقية النهار ) لكن يستحب ( في الأصح ) ومقابلة يلزمهم بناء على وجوب القضاء ( ويلزم )  
 إمساك بقية النهار ( من تعدى بالفطر ) ولو بالارتداد ( أو نسي النية ) من اللبس ( لأمسافرا  
 وصريضا زال عذرهما بعد الفطر ) كأن أكلا ، لكن يسق ( ولو زال عذرهما قبل أن يأكلا  
 ولم ينويا ليلا فكذا ) لا يلزمهما الإمساك . وأما إذا نوبا وأصبحا صائمين وزال عذرهما فيجب  
 عليهما الإمساك ( في المذهب ) وقيل يلزمهما ( والأظهر أنه يلزم ) الإمساك ( من أكل يوم  
 الشك ) أي الثلاثين من شعبان ( ثم ثبت كونه من رمضان ) ومقابل الأظهر لا يلزمه ، وإذا ثبت قبل  
 الأكل لزمه الإمساك من غير خلاف ( وإمساك بقية اليوم من خواص رمضان ، بخلاف النذر والقضاء )

[ فصل ] مَنْ قَاتَهُ شَيْءٌ مِنْ رَمَضَانَ قَاتَ قَبْلَ إِمْكَانِ الْقَضَاءِ فَلَا تَدَارُكَ لَهُ وَلَا إِثْمٌ ، وَإِنْ مَاتَ بَعْدَ التَّمَكُّنِ لَمْ يَصُمْ عَنْهُ وَلِيَّهُ فِي الْجَدِيدِ بَلْ يُخْرِجُ مِنْ تَرَكْتِهِ لِكُلِّ يَوْمٍ مَدَّةَ طَعَامٍ ، وَكَذَا النَّذْرُ وَالْكَفَّارَةُ . قُلْتُ : الْقَدِيمُ هُنَا أَظْهَرُ ، وَالْوَلِيُّ كُلُّ قَرِيبٍ عَلَى الْمُخْتَارِ ، وَلَوْ صَامَ أَجَنِبِي بِإِذْنِ الْوَلِيِّ صَحَّ ، لَا مُسْتَقِيلًا فِي الْأَصَحِّ ، وَلَوْ مَاتَ وَعَلَيْهِ صَلَاةٌ أَوْ اعْتِكَافٌ لَمْ يُفْعَلْ عَنْهُ وَلَا فِدْيَةٌ ، وَفِي الْأَعْتِكَافِ قَوْلٌ ، وَاللَّهُ أَعْلَمُ ، وَالْأَظْهَرُ وَجُوبُ الْمَدَّةِ عَلَى مَنْ أَفْطَرَ لِلْكَبِيرِ ، وَأَمَّا الْحَامِلُ وَالرَّضِيعُ فَإِنْ أَفْطَرَا خَوْفًا عَلَى نَفْسِهِمَا وَجَبَ الْقَضَاءُ بِلَا فِدْيَةٍ أَوْ عَلَى الْوَلَدِ لَزِمَتْهُمَا الْفِدْيَةُ فِي الْأَظْهَرِ ، وَالْأَصَحُّ أَنَّهُ يُنْتَقَضُ بِالرَّضِيعِ مَنْ أَفْطَرَ لِإِنْقَاضِ مُشْرِفٍ عَلَى هَلَاكِ ، لَا لِالْتِمَادِي بِفِطْرِ رَمَضَانَ بِغَيْرِ جَمَاعٍ ، وَمَنْ أَخَّرَ قَضَاءَ رَمَضَانَ مَعَ إِمْكَانِهِ حَتَّى دَخَلَ رَمَضَانُ آخَرُ

فَلَا إِسْكَانَ عَلَى مَنْ أَفْطَرَ فِيهِمَا .

[ فصل ] فِي فِدْيَةِ الصَّوْمِ الْوَاجِبِ ( مَنْ قَاتَهُ شَيْءٌ مِنْ رَمَضَانَ ) بِعَذْرِ كَرُضٍ ( فَاتَ قَبْلَ إِمْكَانِ الْقَضَاءِ ) كَانَ اسْتِمْرَاعُهُ أَوْ طَرَأَ عَلَيْهِ عَذْرٌ آخَرُ ( فَلَا تَدَارُكَ لَهُ ) بِالْفِدْيَةِ أَوْ الْقَضَاءِ ( وَلَا إِثْمٌ ) عَلَيْهِ . وَأَمَّا مَنْ قَاتَهُ بِغَيْرِ عَذْرِ كَانَ أَفْطَرُ مُتَعَمِّدًا فَيَجِبُ عَلَيْهِ التَّدَارُكُ مَعَ الْإِثْمِ وَإِنْ لَمْ يَتِمَّ كُنْ مِنْ الْقَضَاءِ وَيَصُومُ عَنْهُ وَلِيهِ وَيُخْرِجُ مِنْ تَرَكْتِهِ ( وَإِنْ مَاتَ بَعْدَ التَّمَكُّنِ ) وَلَمْ يَقْضِ ( لَمْ يَصُمْ عَنْهُ وَلِيَّهُ ) أَيْ لِابْنِ ( فِي الْجَدِيدِ ، بَلْ يُخْرِجُ مِنْ تَرَكْتِهِ لِكُلِّ يَوْمٍ مَدَّةَ طَعَامٍ ) وَفِي الْقَدِيمِ يَصُومُ صَوْمَهُ وَآخِرَاجَهُ الْفِدْيَةَ سِوَاهُ . فَاتَ بِعَذْرِ أَوْ لَا ، هَذَا إِنْ مَاتَ ، وَأَمَّا الْحَيُّ الَّذِي تَعَذَّرَ صَوْمُهُ فَاتَهُ لَا يَصَامُ عَنْهُ بِإِخْلَافٍ ( وَكَذَا النَّذْرُ وَالْكَفَّارَةُ ) فِيهِمَا الْقَوْلَانِ ( قُلْتُ : الْقَدِيمُ هُنَا أَظْهَرُ . وَالْوَلِيُّ كُلُّ قَرِيبٍ ) لَيْتَ وَإِنْ لَمْ يَكُنْ وَارِثًا ( عَلَى الْمُخْتَارِ ، وَلَوْ صَامَ أَجَنِبِي بِإِذْنِ الْوَلِيِّ ) أَيْ الْقَرِيبِ ( صَحَّ ، لَا مُسْتَقِيلًا ) بِغَيْرِ إِذْنِ الْقَرِيبِ فَلَا يَصُحُّ ( فِي الْأَصَحِّ ) وَمُقَابِلُهُ يَصُحُّ ( وَلَوْ مَاتَ وَعَلَيْهِ صَلَاةٌ أَوْ اعْتِكَافٌ لَمْ يُفْعَلْ عَنْهُ ) ذَلِكَ ( وَلَا فِدْيَةٌ ، وَفِي الْأَعْتِكَافِ قَوْلٌ ) أَنَّهُ يَحْتَكِفُ عَنْهُ وَلِيهِ ، وَفِي رَوَايَةٍ عَنْ الشَّاذِلِيِّ أَنَّهُ يَطْعَمُ عَنْ كُلِّ يَوْمٍ بِلَيْلَتِهِ مَدَّةَ طَعَامٍ ( وَاللَّهُ أَعْلَمُ ، وَالْأَظْهَرُ وَجُوبُ الْمَدَّةِ عَلَى مَنْ أَفْطَرَ ) فِي رَمَضَانَ أَوْ نَذَرَ نَذْرَهُ ( لِلْكَبِيرِ ) فَصَارَ يَلْحَقُهُ بِالصَّوْمِ مُشَقَّةٌ وَكَذَا لِمَرْضٍ لَا يَرْجُو بُرُوهُ ، وَمُقَابِلُ الْأَظْهَرِ لَا يَجِبُ ( وَأَمَّا الْحَامِلُ وَالرَّضِيعُ ) فَيَجُوزُ لهُمَا الْإِفْطَارُ إِذَا خَافَا عَلَى أَنْفُسِهِمَا أَوْ الْوَلَدِ ، وَأَمَّا الْقَضَاءُ وَالْفِدْيَةُ ( فَإِنْ أَفْطَرَا خَوْفًا عَلَى نَفْسِهِمَا ) وَلَوْ مَعَ الْوَلَدِ مِنْ حَبِصٍ ضَرَرٍ بِالصَّوْمِ ( وَجَبَ الْقَضَاءُ بِلَا فِدْيَةٍ ، أَوْ ) خَافَا ( عَلَى الْوَلَدِ ) وَحَدَّهُ ( لَزِمَتْهُمَا الْفِدْيَةُ ) مَعَ الْقَضَاءِ ( فِي الْأَظْهَرِ ) وَإِنْ كَانَا مُسَافِرَيْنِ أَوْ مَرْضِيَيْنِ ، وَمُقَابِلُ الْأَظْهَرِ لَا تَلْزِمُهُمَا ، وَقِيلَ يُجِبُ عَلَى الْمَرْضِعِ دُونَ الْحَامِلِ ( وَالْأَصَحُّ ) أَنَّهُ يَلْحَقُ بِالْمَرْضِعِ ( فِي إِجَابَةِ الْفِدْيَةِ مَعَ الْقَضَاءِ ) ( مَنْ أَفْطَرَ لَا تَقَاضٍ ) بِحَيْوَانٍ مُحْتَرَمٍ ( مُشْرِفٍ عَلَى هَلَاكِ ) وَمُقَابِلُ الْأَصَحِّ لَا تَلْزِمُهُ الْفِدْيَةُ ( لَا لِالْتِمَادِي بِفِطْرِ رَمَضَانَ بِغَيْرِ جَمَاعٍ ) فَلَا أَصَحَّ أَنَّهُ يَلْزِمُهُ الْقَضَاءُ ( وَمُقَابِلُهُ ) يَلْزِمُهُ مَعَ الْقَضَاءِ الْفِدْيَةُ ( وَمَنْ أَخَّرَ قَضَاءَ رَمَضَانَ مَعَ إِمْكَانِهِ حَتَّى دَخَلَ رَمَضَانُ آخَرُ )

لَزِمَهُ مَعَ الْقَضَاءِ لِكُلِّ يَوْمٍ مَدَّةً ، وَالْأَصَحُّ تَكَرُّرُهُ بِتَكَرُّرِ السَّنِينَ ، وَأَنَّهُ لَوْ آخَرَ الْقَضَاءُ  
مَعَ امْكَانِهِ قَامَتْ أُخْرَجَ مِنْ تَرْكْتِهِ لِكُلِّ يَوْمٍ مَدَانٍ : مَدَّةٌ لِلْقَوَاتِ وَمَدَّةٌ لِلتَّأْخِيرِ ،  
وَمَصْرُفُ الْفِدْيَةِ الْفُقَرَاءَ وَالْمَسَاكِينَ ، وَلَهُ صَرْفُ أَمْدَادٍ إِلَى شَخْصٍ وَاحِدٍ ، وَجَنَسُهَا  
جَنَسُ الْفِطْرَةِ .

[ فصل ] تَجِبُ السَّكَارَةُ بِإِفْسَادِ صَوْمِ يَوْمٍ مِنْ رَمَضَانَ بِجَمَاعٍ أَيْ بِسَبَبِ  
الصَّوْمِ فَلَا كَفَّارَةَ عَلَى نَاسٍ وَلَا مُفْسِدٍ غَيْرَ رَمَضَانَ ، أَوْ بَغَيْرِ الْجَمَاعِ ، وَلَا مُسَافِرٍ جَامِعٍ  
بِنِيَّةِ التَّرَخُّصِ ، وَكَذَا بَغَيْرِهَا فِي الْأَصَحِّ ، وَلَا عَلَى مَنْ ظَنَّ اللَّيْلَ قَبْلَ نَهَارًا ، وَلَا عَلَى  
مَنْ جَامَعَ بَعْدَ الْأَكْلِ نَاسِيًا وَظَنَّ أَنَّهُ أَفْطَرَ بِهِ ، وَإِنْ كَانَ الْأَصَحُّ بَطْلَانِ صَوْمِهِ ، وَلَا  
مَنْ زَنَى نَاسِيًا ، وَلَا مُسَافِرٍ أَفْطَرَ بِالزَّوْنِ مُتَرَخِّصًا ، وَالسَّكَارَةُ عَلَى الزَّوْجِ عَنْهُ ، وَفِي قَوْلِ  
عَنْهُ وَعَنْهَا ،

لَزِمَهُ مَعَ الْقَضَاءِ لِكُلِّ يَوْمٍ مَدَّةً ) وَيَأْتِي بِهَذَا التَّأْخِيرُ ، نَحْمُ أَنْ جَهْلَ أَوْ نَسِيَ اتَّقَى الْإِثْمَ لَا الْفِدْيَةَ  
( وَالْأَصَحُّ تَكَرُّرُهُ ) أَيْ الْمَدَّةُ ( بِتَكَرُّرِ السَّنِينَ ) وَمُقَابِلُهُ لَا يَتَكَرَّرُ ( وَ ) الْأَصَحُّ ( أَنَّهُ لَوْ آخَرَ  
الْقَضَاءُ مَعَ امْكَانِهِ ) حَتَّى دَخَلَ رَمَضَانُ آخِرَ ( فَهَاتِ أُخْرَجَ مِنْ تَرْكْتِهِ لِكُلِّ يَوْمٍ مَدَانٍ : مَدَّةٌ  
لِلْقَوَاتِ وَمَدَّةٌ لِلتَّأْخِيرِ ) لِلْقَضَاءِ ، فَإِنَّ صَامَ عَنْهُ وَلِيَهُ وَجِبَتْ فِدْيَةُ التَّأْخِيرِ فَقَطْ ، وَمُقَابِلُ الْأَصَحِّ يَكْفِي  
مَدَّةً وَاحِدَةً ( وَمَصْرُفُ الْفِدْيَةِ الْفُقَرَاءَ وَالْمَسَاكِينَ ) دُونَ بَقِيَةِ الْأَصْنَافِ ( وَلَهُ صَرْفُ أَمْدَادٍ إِلَى  
شَخْصٍ وَاحِدٍ ) وَالْمَدَّةُ الْوَاحِدَةُ لَا يَجُوزُ صَرْفُهَا لِثَلَاثِينَ ( وَجَنَسُهَا ) أَيْ الْفِدْيَةُ ( جَنَسُ الْفِطْرَةِ )  
وَنَوْعُهَا وَصِفَتُهَا .

[ فصل ] فِي مَوْجِبِ كَفَّارَةِ الصَّوْمِ ( تَجِبُ السَّكَارَةُ ) مَعَ التَّعْزِيرِ عَلَى الْمَكَّافِ ( بِإِفْسَادِ  
صَوْمِ يَوْمٍ مِنْ رَمَضَانَ بِجَمَاعٍ أَيْ بِسَبَبِ الصَّوْمِ ) وَلَا شَبِيهَهُ ، فَلَا كَفَّارَةَ عَلَى غَيْرِ الْبَالِغِ بِالْجَمَاعِ وَلَا عَلَى  
مَنْ شَكَّ فِي النَّهَارِ هَلْ نَوَى لِئَلَّا أَمْ لَا ثُمَّ جَامَعَ فِي حَالِ الشَّكِّ ثُمَّ تَذَكَّرَ أَنَّهُ نَوَى فَإِنَّهُ يَبْطُلُ صَوْمُهُ ،  
وَلَا كَفَّارَةَ لِلشَّيْءِ ( فَلَا كَفَّارَةَ عَلَى نَاسٍ ) إِذَا لَافْسَادَ فِيهِ ( وَلَا مُفْسِدٍ غَيْرَ رَمَضَانَ ) وَلَوْ قَضَاءً  
لَوْ تَقَرَّرَا ( أَوْ بِغَيْرِ الْجَمَاعِ ) كَالْأَكْلِ وَالشَّرْبِ ( وَلَا ) عَلَى ( مُسَافِرٍ جَامِعٍ بِنِيَّةِ التَّرَخُّصِ ) لِأَنَّهُ  
لَمْ يَأْتِ بِهِ ( وَكَذَا بِغَيْرِهَا ) أَيْ النِّيَّةُ ، وَإِنْ قَلْنَا يَأْتِيهِ لَا كَفَّارَةَ لِلشَّيْءِ ( فِي الْأَصَحِّ ) وَمُقَابِلُهُ تَلَزِمُهُ  
( وَلَا عَلَى مَنْ ظَنَّ اللَّيْلَ قَبْلَ نَهَارٍ ) جَمَاعَهُ ( نَهَارًا ) لِأَنَّهُ لَمْ يَأْتِ بِهِ ( وَلَا ) عَلَى ( مَنْ جَامَعَ بَعْدَ الْأَكْلِ  
نَاسِيًا وَظَنَّ أَنَّهُ أَفْطَرَ بِهِ ) أَيْ الْأَكْلِ ( وَإِنْ كَانَ الْأَصَحُّ بَطْلَانِ صَوْمِهِ ) بِهَذَا الْجَمَاعِ . أَمَّا إِذَا  
عَلِمَ أَنَّهُ لَمْ يَفْطَرْ بِهَذَا الْأَكْلِ ثُمَّ جَامَعَ فَإِنَّهُ تَجِبُ عَلَيْهِ السَّكَارَةُ ، وَمُقَابِلُ الْأَصَحِّ لَا يَبْطُلُ صَوْمُهُ بِهَذَا  
الْجَمَاعِ ( وَلَا ) عَلَى ( مَنْ زَنَى نَاسِيًا ) لِلصَّوْمِ ، لِأَنَّهُ لَمْ يَأْتِ بِسَبَبِ الصَّوْمِ : بَلْ بِالزَّوْنِ ( وَلَا ) عَلَى  
( مُسَافِرٍ أَفْطَرَ بِالزَّوْنِ مُتَرَخِّصًا ) لِأَنَّهُ بِالزَّوْنِ لَا بِالصَّوْمِ ( وَالسَّكَارَةُ عَلَى الزَّوْجِ عَنْهُ ) فَقَطْ دُونِهَا  
( وَفِي قَوْلِ عَنْهُ وَعَنْهَا ) أَيْ يَلْزِمُهُمَا كَفَّارَةُ وَاحِدَةٍ وَيَتَحَمَّلُهَا الزَّوْجُ ، وَقِيلَ يَجِبُ عَلَى كُلِّ كَفَّارَةٍ



وَفِي قَوْلِهَا كَفَّارَةٌ أُخْرَى ، وَتَلَزَمُ مِنْ أَفْرَادِ بَرُوءِةِ الْحَلَالِ وَجَامَعٍ فِي يَوْمِهِ ، وَمِنْ جَامَعٍ فِي يَوْمَيْنِ لَزِمَتْهُ كَفَّارَتَانِ ، وَحُدُوثُ السَّفَرِ بَعْدَ الْجَمَاعِ لَا يُسْقِطُ الْكَفَّارَةَ ، وَكَذَا الْمَرَضُ عَلَى الْمَذْهَبِ ، وَيَجِبُ مَعَهَا قَضَاءُ يَوْمِ الْإِفْسَادِ عَلَى الصَّحِيحِ ، وَهِيَ عِتْقُ رَقَبَةٍ مُؤْمِنَةٍ ، فَإِنْ لَمْ يَجِدْ فَصِيَامُ شَهْرَيْنِ مُتَتَابِعَيْنِ ، فَإِنْ لَمْ يَسْتَطِعْ فَأِطْعَامُ سِتِينَ مَسْكِينًا ، فَلَوْ تَجَزَّ عَنْ الْجَمِيعِ اسْتَقَرَّتْ فِي ذِمَّتِهِ فِي الْأَظْهَرِ ، فَإِذَا قَدَّرَ عَلَى خَصَلَةٍ فَعَلَهَا ، وَالْأَصَحُّ أَنَّ لَهُ الْعُدُولَ عَنِ الصَّوْمِ إِلَى الْإِطْعَامِ لِشِدَّةِ الْغَلَمَةِ ، وَأَنَّهُ لَا يَجُوزُ لِلْفَقِيرِ صَرْفُ كَفَّارَتِهِ إِلَى غِيَالِهِ .

### باب صوم التطوع

يُسَنُّ صَوْمُ الْإِثْنَيْنِ ، وَالْحَمِيسِ ، وَعَرَفَةَ ، وَعَاشُورَاءَ ، وَتَاسِعَاءَ ، وَأَيَّامِ الْبَيْضِ ، وَسِتَّةٍ مِنْ شَوَّالٍ ، وَتَتَابَعُهَا أَفْضَلُ ، وَيُكْرَهُ إِفْرَادُ الْجُمُعَةِ ،

تَامَّةً وَيَتَحَمَّلُهَا الزَّوْجُ ( وَفِي قَوْلِهَا كَفَّارَةٌ أُخْرَى ) وَلَا يَتَحَمَّلُهَا الزَّوْجُ ( وَتَلَزَمُ ) الْكَفَّارَةُ ( مِنْ أَفْرَادِ بَرُوءِةِ الْحَلَالِ وَجَامَعٍ فِي يَوْمِهِ ) لَصَدَقَ الصَّابِقُ عَلَيْهِ ( وَمِنْ جَامَعٍ فِي يَوْمَيْنِ لَزِمَتْهُ كَفَّارَتَانِ ) سِوَاهُ أَكْفَرٍ عَنِ الْجَمَاعِ الْأَوَّلِ أَمْ لَا ( وَحُدُوثُ السَّفَرِ بَعْدَ الْجَمَاعِ لَا يَسْقِطُ الْكَفَّارَةَ ، وَكَذَا الْمَرَضُ ) أَيْ حَدُوثُهُ لَا يَسْقِطُهَا ( عَلَى الْمَذْهَبِ ) وَقِيلَ حَدُوثُ الْمَرَضِ يَسْقِطُهَا وَحُدُوثُ الْجَنُونِ وَالْمَوْتُ يَسْقِطُهَا ( وَيَجِبُ مَعَهَا ) أَيْ الْكَفَّارَةُ ( قَضَاءُ يَوْمِ الْإِفْسَادِ عَلَى الصَّحِيحِ ) وَمُقَابِلُهُ لَا يَجِبُ ، وَقِيلَ أَنْ كَفَرَ بِالصَّوْمِ لَا يَجِبُ ، وَالْأَوْجِبُ ( وَهِيَ ) أَيْ الْكَفَّارَةُ ( عِتْقُ رَقَبَةٍ ) مُؤْمِنَةٍ ، فَإِنْ لَمْ يَجِدْ ( هَا ) ( فَصِيَامُ شَهْرَيْنِ مُتَتَابِعَيْنِ ، فَإِنْ لَمْ يَسْتَطِعْ فَأِطْعَامُ سِتِينَ مَسْكِينًا ، فَلَوْ تَجَزَّ عَنْ الْجَمِيعِ اسْتَقَرَّتْ فِي ذِمَّتِهِ فِي الْأَظْهَرِ ) وَمُقَابِلُهُ لَا تَسْقُطُ بَلْ تَسْقُطُ ( فَإِذَا قَدَّرَ عَلَى خَصَلَةٍ فَعَلَهَا ) فَهِيَ صَرْنَةٌ فِي الذِّمَّةِ ( وَالْأَصَحُّ أَنْ لَهُ الْعُدُولَ عَنِ الصَّوْمِ إِلَى الْإِطْعَامِ لِشِدَّةِ الْغَلَمَةِ ) وَهِيَ شِدَّةُ الْحَاجَةِ لِلْوَقَاعِ ، وَمُقَابِلُ الْأَصَحِّ لَيْسَ لَهُ الْعُدُولُ لِنَاكَ ( وَ ) الْأَصَحُّ ( أَنَّهُ لَا يَجُوزُ لِلْفَقِيرِ صَرْفُ كَفَّارَتِهِ إِلَى غِيَالِهِ ) كَالزَّكَاةِ ، وَهَذَا إِذَا كَانَ هُوَ الْمَكْفَرُ . وَأَمَّا إِذَا كَفَرَ غَيْرُهُ عَنْهُ فَيَجُوزُ صَرْفُهَا لَهُ وَلَهُمْ .

### باب صوم التطوع

وَالْتَطَوُّعُ الْقَرْبُ إِلَى اللَّهِ بِعَالِيَسِ بِفَرْضِ ( يَسَنُّ صَوْمُ الْإِثْنَيْنِ وَالْحَمِيسِ ) وَجَعِ الْإِثْنَيْنِ الْإِثْنَيْنِ ، وَجَعِ الْحَمِيسِ أَجْنَاسُ وَأَجْسَةُ وَأَخَامِيسِ ( وَ ) صَوْمُ يَوْمِ ( عَرَفَةَ ) وَهُوَ تَاسِعُ ذِي الْحِجَّةِ ، وَيَسَنُّ صَوْمَهُ لَغَيْرِ الْحَاجِ ( وَعَاشُورَاءَ ) وَهُوَ عَاشِرُ الْحَرَمِ ( وَ ) صَوْمُ ( تَاسِعَاءَ ) وَهُوَ تَاسِعُ الْحَرَمِ ( وَ ) صَوْمُ ( أَيَّامِ ) الْبَيْضِ ( وَهُوَ الْيَوْمُ الثَّلَاثُ عَشَرَ وَتَالِيَاهُ ، وَيَسَنُّ صَوْمَ ثَلَاثَةِ أَيَّامٍ مِنْ كُلِّ شَهْرٍ ، فَإِنْ صَامَ الْأَيَّامَ الْبَيْضَ فَقَدْ أَتَى بِسِتِّينِ ) ( وَ ) صَوْمُ ( سِتَّةٍ مِنْ شَوَّالٍ ) وَلَوْ لَمْ يَصُمْ رَمَضَانَ لَعَذِرَ ( وَتَتَابَعُهَا أَفْضَلُ ) عَقِبَ الْعِيدِ ، وَلَوْ صَامَ قَضَاءً أَوْ نَذْرًا حَصَلَتْ لَهُ السَّنَةُ ( وَيُكْرَهُ إِفْرَادُ ) يَوْمِ ( الْجُمُعَةِ ) بِالصَّوْمِ ( وَ ) يُكْرَهُ

وإفراد السبت ، وصوم الدهر غير العيد والتشريق مكروه لمن خاف به ضررا أو قوت حق ، ومستحب لفتره ، ومن تلبس بصوم تطوع أو صلاته فله قطعها ولا قضاء ، ومن تلبس بقضاء حرم عليه قطعها إن كان على الفور ، وهو صوم من تعدى بالفطر ، وكذا إن لم يكن على الفور في الأصح : بأن لم يكن تعدى بالفطر

## كتاب الاعتكاف

هو مستحب كل وقت ، وفي الشهر الأخير من رمضان أفضل لطلب ليلة القدر ، وميل الشافعي رحمه الله إلى أنها ليلة الحادي أو الثالث والعشرين ، وإنما يصح الاعتكاف في المسجد والجامع أولى ، والجديد أنه لا يصح اعتكاف امرأة في مسجد بيتها ، وهو المعتزل المهيأ للصلاة ، ولو عين المسجد الحرام في نذره الاعتكاف

(افراد السبت) أو الأحد بالصوم . وأما جمع واحد منها مع غيره فلا يكره (وصوم الدهر غير يومى) (العيد ، و) أيام (التشريق مكروه لمن خاف به ضررا أو قوت حق) واجب أو مستحب (ومستحب لغيره) وإن كان صوم يوم وافتار يوم أفضل منه على ما يعتمد به بعضهم (ومن تلبس بصوم تطوع أو صلاته فله قطعها) وكذا بقية النوافل غير الحج والعمرة له قطعها وإن كان يكرهها لغير عذر . وأما ما فيحرم قطعها (ولا قضاء) على من قطع النوافل واجب ، بل مستحب (ومن تلبس بقضاء) لصوم عن واجب (حرم عليه قطعها إن كان على الفور ، وهو صوم من تعدى بالفطر) فيحرم عليه التأخير ولو بعد السفر (وكذا) يحرم قطع القضاء (إن لم يكن على الفور في الأصح بأن لم يكن تعدى بالفطر) ومقابل الأصح لا يحرم القطع على من ذكر ، ومثل من تعدى بالفطر في فورية القضاء من كان عليه صوم من رمضان ولم يبق من شعبان إلا ما يسعه فوجب عليه الصوم فورا ، وكذا قضاء يوم الشك فإنه على الفور على ما يعتمد به المصنف .

## كتاب الاعتكاف

هولقة : الملازمة على الشيء خيرا أو شرا ، شرعا : البث في المسجد من شخص مخصوص بنية (هو مستحب كل وقت ، وفي الشهر الأخير من رمضان أفضل لطلب ليلة القدر) وهي منحصرة في العشر المذكور وتلزم ليلة بعينها ، ولا ينال فضلها الأكل إلا من أطلع الله عليها وقام بوظائفها ، ويسن لمن رآها أن يكتمها (وميل الشافعي رحمه الله إلى أنها ليلة الحادي والعشرين) (أو الثالث والعشرين) منه . وقال ابن عمر : إنها في جميع الشهر . وقال أبي وابن عباس : إنها ليلة سبع وعشرين (وإنما يصح الاعتكاف في المسجد) ويصح في رحبته وسطحه (و) المسجد (الجامع) وهو ما قام فيه الجمعة (أولى) بالاعتكاف فيه من غيره (والجديد أنه لا يصح اعتكاف امرأة في مسجد بيتها وهو المعتزل المهيأ للصلاة) والقديم يصح (ولو عين المسجد الحرام في نذره الاعتكاف

تَعَيَّنَ ، وَكَذَا مَسْجِدُ الْمَدِينَةِ وَالْأَقْصَى فِي الْأَظْهَرِ ، وَيَقُومُ الْمَسْجِدُ الْحَرَامُ مَقَامَهُمَا ، وَلَا عَكْسَ ، وَيَقُومُ مَسْجِدُ الْمَدِينَةِ مَقَامَ الْأَقْصَى ، وَلَا عَكْسَ ، وَالْأَصَحُّ أَنَّهُ يُشْتَرَطُ فِي الْأَعْتِكَافِ لُبْتُ قَدَرٍ يُسَمَّى عَكُوفًا ، وَقِيلَ يَكْفِي مُرُورٌ بِهَا لُبْتُ ، وَقِيلَ يُشْتَرَطُ مُكْثُ نَحْوِ يَوْمٍ ، وَيَبْطُلُ بِالْجَمَاعِ ، وَأُظْهِرُ الْأَقْوَالَ أَنَّ الْمُبَاشَرَةَ بِشَهْوَةٍ كَلَسَتْ وَقَبْلَهُ تَبْطُلُهُ إِنْ أُنْزَلَ ، وَإِلَّا فَلَا ، وَلَوْ جَامَعَ نَاسِيًا فَكَجَمَاعِ الصَّائِمِ ، وَلَا يَقْصُرُ التَّطْيِيبُ وَالتَّزْيِينُ وَالْفِطْرُ ، بَلْ يَصِحُّ اعْتِكَافُ اللَّيْلِ وَحَدُّهُ ، وَلَوْ نَذَرَ اعْتِكَافَ يَوْمٍ هُوَ فِيهِ صَائِمٌ لَزِمَهُ ، وَلَوْ نَذَرَ أَنْ يَعْتَكِفَ صَائِمًا أَوْ يَصُومَ مُعْتَكِفًا لَزِمَاهُ ، وَالْأَصَحُّ وَجُوبُ جَمْعِهِمَا ، وَيُشْتَرَطُ نِيَّةُ الْأَعْتِكَافِ ، وَيَنْوِي فِي الْمُنْذُورِ الْفَرْضِيَّةَ . وَإِذَا أَطْلَقَ كَقَتَّةً ، وَإِنْ طَالَ مُكْثُهُ ، لَكِنْ لَوْ خَرَجَ وَعَادَ احتَاجَ إِلَى الْإِسْتِثْنَاءِ ، وَلَوْ نَوَى مُدَّةً فَخَرَجَ فِيهَا وَعَادَ ، فَإِنْ خَرَجَ لِغَيْرِ قَضَاءِ الْحَاجَةِ لَزِمَهُ الْإِسْتِثْنَاءُ ،

تعيين ( والمراد بالمسجد الحرام الذي يتعين في النذر ويتعلق به زيادة الفضيلة السكبة والمسجد الذي يطاق فيه حولهما ، وقيل جميع الحرم ( وكذا مسجد المدينة والأقصى ) إذا عينهما الناذر في النذرة تعيينا ( في الأظهر ) ومقابله لا يتعينان ( ويقوم المسجد الحرام مقامهما ، ولا عكس ) أي لا يقومان مقام المسجد الحرام ، لأنه أفضل منهما ( ويقوم مسجد المدينة مقام الأقصى ولا عكس ) إذ هو أفضل ( والأصح أنه يشترط في الاعتكاف لبث قدر يسمى عكُوفًا أي إقامة بأن يكون زمنها فوق زمن الطمأنينة في الصلاة ، ولا يشترط السكون ، بل يكفي التردد ، ومقابل الأصح قوله ( وقيل يكفي مرور باللبث ، وقيل يشترط مكث نحو يوم . ويبطل بالجماع ) من عالم ذا كرسى سواء جامع في المسجد أم خارجه عند قضاء حاجته ( وأظهر الأقوال أن المباشرة بشهوة ) فيما دون الفرج ( كالمس وقبلة تبطله ) أي الاعتكاف ( ان أنزل ، والافلا ) تبطله ، ومقابل الأظهر تبطله مطلقا ( ولو جامع ناسيا فكجماع الصائم ) فلا يضر ( ولا يضر التطيب والتزين ) وغير ذلك من دواعي الجماع ولا تتركه له الصنائع في المسجد ما لم يكثر منها ( ولا يضره ) الفطر ، بل يصح اعتكاف الليل وحده ( واعتكاف العيد والنشر بقى ( ولو نذر اعتكاف يوم هو فيه صائم لزمه ) الاعتكاف يوم صومه ( ولو نذر أن يعتكف صائما أو يصوم معتكفا لزمه ) أي الاعتكاف والصوم ( والأصح وجوب جمعهما ) ومقابل الأصح لا يجب جمعهما ( ويشترط ) على جهة الركنية ( نية الاعتكاف ) في ابتدائه ( وينوي في ) الاعتكاف ( المنذور الفرضية ، وإذا أطلق ) ولم يعين مدة ( كقته ) هذه النية ( وإن طال مكثه ، لكن لو خرج وعاد احتاج إلى الاستثناء ) لنية الاعتكاف ان لم يعزم عند خروجه على العود للاعتكاف ، فان عزم كانت هذه العزيمة قائمة مقام النية ( ولو نوى مدة ) أي اعتكاف مدة كيوم ( فخرج فيها ) من المسجد ( وعاد ) إليه ( فان خرج لغير قضاء الحاجة ) من البول والغائط ( لزمه الاستثناء ) لنية ان أراد الاعتكاف ولولم يطل الزمن

أَوْ لَهَا فَلَا ، وَقِيلَ إِنْ طَالَتْ مُدَّةُ خُرُوجِهِ اسْتَأْنَفَ ، وَقِيلَ لَا يَسْتَأْنَفُ مُطْلَقًا ، وَلَوْ نَذَرَ مُدَّةً مُتَتَابِعَةً فَخَرَجَ لِعَذْرِ لَا يَقْطَعُ التَّتَابُعَ كَمْ يَجِبُ اسْتِثْنَاءُ النِّيةِ ، وَقِيلَ إِنْ خَرَجَ لِنَيْزِرٍ حَاجَةً وَغَسَلَ الْجَنَابَةَ وَجَبَ . وَشَرَطُ الْمُعْتَكِفِ : الْإِسْلَامُ وَالْعَقْلُ وَالنَّقَاءُ عَنِ الْحَيْضِ وَالْجَنَابَةِ ، وَلَوْ ارْتَدَّ الْمُعْتَكِفُ أَوْ سَكِرَ بَطُلٌ ، وَالْمَذْهَبُ بِطُلَانِ مَا مَضَى مِنْ اعْتِكَافِهِمَا التَّتَابُعَ ، وَلَوْ طَرَأَ جُنُونٌ أَوْ إِغْمَاءٌ كَمْ يَبْطُلُ مَا مَضَى إِنْ كَمْ يُخْرَجُ ، وَيُحْسَبُ زَمَنُ الْإِغْمَاءِ مِنَ الْأَعْتِكَافِ دُونَ الْجُنُونِ ، أَوْ الْحَيْضُ وَجَبَ الْخُرُوجُ ، وَكَذَا الْجَنَابَةُ إِذَا تَعَذَّرَ الْغُسْلُ فِي الْمَسْجِدِ ، فَلَوْ أَمْسَكَ جَازَ الْخُرُوجُ ، وَلَا يَلْزَمُ ، وَلَا يُحْسَبُ زَمَنُ الْحَيْضِ وَلَا الْجَنَابَةِ . [ فصل ١ ] إِذَا نَذَرَ مُدَّةً مُتَتَابِعَةً لَزِمَهُ ، وَالصَّحِيحُ أَنَّهُ لَا يَجِبُ التَّتَابُعُ إِلَّا شَرْطًا ، وَأَنَّهُ لَوْ نَذَرَ يَوْمًا كَمْ يَجْزِي تَفْرِيقُ سَاعَاتِهِ ، وَأَنَّهُ لَوْ عَيَّنَ :

ومثل ذلك ما إذا نوى نذر مدة غير معينة ولم يشترط متابعتها ثم دخل المسجد ونوى الاعتكاف بقصد وفاء نذره ، ثم خرج فيفصل في خروجه هذا التفصيل ، فيقال ان خرج لغبر قضاء الحاجة لزمه الاستئناف (أو) خرج (لها فلا) يلزمه الاستئناف وان طال زمن الحاجة (وقيل ان طالت مدة خروجه استأنف) النية (وقيل لا يستأنف مطلقا) طالت المدة أولم تطل (ولو نذر مدة متتابعة) كان نذر أياما معينة وشروط فيها التتابع (فخرج لعذر لا يقطع التتابع) من الأعذار الآتية كحيز وعاد (لم يجب استئناف النية) عند العود ، وتجب المبادرة بالعود عند زوال العذر ، والا تعذر البناء (وقيل ان خرج لغبر حاجة وغسل الجنابة) وكذا مما لاغنى له عنه ، ويستحى من فعله بالمسجد كالأكل (وجب) استئناف النية (وشروط المعتكف : الاسلام) فلا يصح من كافر (والعقل) فلا يصح من مجنون وصبي لا يعقل (والنقاء عن الحيض والجنابة) فلا يصح من الحائض والجنب (ولو ارتد المعتكف أو سكر) متعديا (باطل) اعتكافه (والمذهب بطلان ما مضى من اعتكافهما المتتابع) وفساد البناء عليه فلا بد من استئنافه ، وقيل لا يبطل (ولو طرأ جنون أو إغماء لم يبطل ما مضى) من الاعتكاف المتتابع (ان لم يخرج) من المسجد ، وكذا ان أخرج لمشقة ضبطه فيه (ويحسب زمن الأغماء من الاعتكاف) المتتابع (دون) زمن (الجنون) فلا يحسب منه (أو) طرأ (الحيض) أو النفاس (وجب) عليها (الخروج) من المسجد (وكذا الجنابة) غير المفطرة ، أما هي فتقطع التتابع فيجب لها الخروج (إذا تعذر الغسل في المسجد فلو أمكن) الغسل فيه (جاز الخروج ولا يلزم ، ولا يحسب زمن الحيض والجنابة) من الاعتكاف وان كانا لا يقطعان التتابع .

[ فصل ٢ ] في حكم الاعتكاف المنذور (إذا نذر مدة متتابعة لزمه) التتابع ان صرح به (والصحيح أنه لا يجب التتابع بلا شرط) فلو نذر أن يعتكف أسبوعا جاز أن يعتكفه متفرقا ، ومقابل الصحيح يجب (و) الصحيح (أنه لو نذر يوما لم يجز تفريق ساعاته) ومقابله يجوز ومحل الخلاف إذا لم يبين اليوم ، فان عينه لم يجز التفريق قطعا (و) الصحيح (أنه لو عين

مُدَّة كَأَسْبُوعٍ وَتَعَرَّضَ لِلتَّائِبِ وَفَاتَتْهُ لَزِمَةُ التَّائِبِ فِي الْقَضَاءِ ، وَإِنْ لَمْ يَتَعَرَّضْ لَهُ لَمْ يَلْزِمُهُ فِي الْقَضَاءِ ، وَإِذَا ذَكَرَ التَّائِبُ وَشَرَطَ الْخُرُوجَ لِعَارِضٍ صَحَّ الشَّرْطُ فِي الْأَظْهَرِ ، وَالزَّمَانُ الْمَصْرُوفُ إِلَيْهِ لَا يَجِبُ تَدَارُكُهُ إِنْ عَيَّنَ الْمُدَّةَ كَهَذَا الشَّهْرِ ، وَإِلَّا فَيَجِبُ ، وَيَنْقَطِعُ التَّائِبُ بِالْخُرُوجِ بِإِعْذَرٍ ، وَلَا يَضُرُّ إِخْرَاجُ بَعْضِ الْأَعْضَاءِ وَلَا الْخُرُوجُ لِقَضَاءِ الْحَاجَةِ ، وَلَا يَجِبُ فِعْلُهَا فِي خَيْرِ دَارِهِ ، وَلَا يَضُرُّ بُعْدُهَا إِلَّا أَنْ يَفْحُشَ ، فَيَضُرُّ فِي الْأَصَحِّ ، وَلَوْ عَلَا مَرِيضًا فِي طَرِيقِهِ لَمْ يَضُرَّ مَا لَمْ يُطَلِّ وَقُوفَهُ أَوْ يَبْدِلَ عَنْ طَرِيقِهِ ، وَلَا يَنْقَطِعُ التَّائِبُ بِمَرَضٍ يَحُوجُّ إِلَى الْخُرُوجِ ، وَلَا بِحَيْضٍ إِنْ طَالَتْ مُدَّةُ الْإِعْتِكَافِ ، فَإِنْ كَانَتْ بِحَيْثُ تَخْلُو عَنْهُ انْقَطَعَ فِي الْأَظْهَرِ ، وَلَا بِالْخُرُوجِ نَاسِيًا عَلَى الْمَذْهَبِ ، وَلَا بِخُرُوجِ الْمُؤَذِّنِ الرَّائِبِ إِلَى مَنَارَةٍ مُنْفَصِلَةٍ عَنِ الْمَسْجِدِ لِلْأَذَانِ فِي الْأَصَحِّ ، وَيَجِبُ قَضَاءُ أَوْقَاتِهِ الْخُرُوجِ بِالْإِعْذَارِ إِلَّا وَقْتُ قَضَاءِ الْحَاجَةِ .

مُدَّة كَأَسْبُوعٍ عَيْنَهُ ( وَتَعَرَّضَ لِلتَّائِبِ وَفَاتَتْهُ لَزِمَةُ التَّائِبِ فِي الْقَضَاءِ ) وَمَقَابِلُ الصَّحِيحِ لَا يَلْزِمُهُ ( وَإِنْ لَمْ يَتَعَرَّضْ لَهُ ) أَيْ التَّائِبِ ( لَمْ يَلْزِمُهُ فِي الْقَضَاءِ ) جُزْأً ( وَإِذَا ذَكَرَ التَّائِبِ ) فِي نَذْرِهِ ( وَشَرَطَ الْخُرُوجَ لِعَارِضٍ ) مَبَاحٍ ( صَحَّ الشَّرْطُ فِي الْأَظْهَرِ ) فَإِنْ شَرَطَ الْخُرُوجَ لِأَمْرٍ مُخْتَصٍ كَقِيَادَةِ الْمَرِيضِ خَرَجَ لَهُ دُونَ غَيْرِهِ ، وَإِنْ شَرَطَ الْخُرُوجَ لِكُلِّ شَيْءٍ يَحْتَاجُ لَهُ خَرَجَ لِكُلِّ مَهْمٍ دُبِيٍّ ، كَالْجَمَاعَةِ أَوْ دُنْيَوِيٍّ كَقِيَادَةِ السُّلْطَانِ ، وَمَقَابِلُ الْأَظْهَرِ يُلْغُو الشَّرْطَ ، وَلَوْ شَرَطَ الْخُرُوجَ لِعَارِضٍ مُحَرَّمٍ كَسُرْقَةِ فَسَدَ نَذْرُهُ ( وَالزَّمَانُ الْمَصْرُوفُ إِلَيْهِ ) أَيْ الْعَارِضُ الْمَذْكُورُ ( لَا يَجِبُ تَدَارُكُهُ إِنْ عَيَّنَ الْمُدَّةَ كَهَذَا الشَّهْرِ ، وَإِلَّا ) بِأَنْ لَمْ يَمِيزْ مُدَّةَ كَشْهُورٍ ( فَيَجِبُ ) تَدَارُكُهُ هَذَا الزَّمَنُ ( وَيَنْقَطِعُ التَّائِبُ بِالْخُرُوجِ بِإِعْذَرٍ ) وَإِنْ قَلَّ زَمَنُهُ ( وَلَا يَضُرُّ إِخْرَاجُ بَعْضِ الْأَعْضَاءِ ) كَرَأْسِهِ ( وَلَا الْخُرُوجُ لِقَضَاءِ الْحَاجَةِ ) وَيَجُوزُ أَنْ يَتَوَضَّأَ عَقِبَ قَضَائِهَا خَارِجَ الْمَسْجِدِ ( وَلَا يَجِبُ فِعْلُهَا فِي غَيْرِ دَارِهِ ) كَسَقَايَةِ الْمَسْجِدِ ( وَلَا يَضُرُّ بُعْدُهَا ) أَيْ دَارِهِ ( إِلَّا أَنْ يَفْحُشَ ) بِأَنْ يَذْهَبَ أَكْثَرُ الْوَقْتِ فِي التَّرَدُّدِ إِلَيْهَا ( فَيَضُرُّ فِي الْأَصَحِّ ) وَمَقَابِلُهُ لَا يَضُرُّ الْفَحْشُ ( وَلَوْ عَادَ مَرِيضًا فِي طَرِيقِهِ ) لِقَضَاءِ الْحَاجَةِ ( لَمْ يَضُرَّ مَا لَمْ يُطَلِّ وَقُوفَهُ أَوْ يَبْدِلَ عَنْ طَرِيقِهِ ) فَإِنْ طَالَ الْوَقُوفُ أَوْ عُدِلَ عَنِ الطَّرِيقِ ضَرَّ ( وَلَا يَنْقَطِعُ التَّائِبُ بِمَرَضٍ يَحُوجُّ إِلَى الْخُرُوجِ ) بِأَنْ يَشُقَّ مَعَهُ الْمَقَامُ فِي الْمَسْجِدِ لِحَاجَةِ فَرْشٍ وَخَادِمٍ أَوْ يَخَافُ عَلَى الْمَسْجِدِ مِنَ التَّلَوِثِ ( وَلَا ) يَنْقَطِعُ التَّائِبُ ( بِحَيْضٍ إِنْ طَالَتْ مُدَّةُ الْإِعْتِكَافِ ) بِأَنْ كَانَتْ لَا تَخْلُو عَنْهُ غَالِبًا ( فَإِنْ كَانَتْ ) الْمُدَّةُ ( بِحَيْثُ تَخْلُو عَنْهُ ) أَيْ الْحَيْضُ ( انْقَطَعَ ) التَّائِبُ ( فِي الْأَظْهَرِ ) وَمَقَابِلُهُ لَا يَنْقَطِعُ ( وَلَا ) يَنْقَطِعُ التَّائِبُ ( بِخُرُوجِ ) مِنَ الْمَسْجِدِ ( نَاسِيًا عَلَى الْمَذْهَبِ ) كَمَا لَا يَبْطُلُ الصَّوْمُ بِالنَّاسِيَةِ ، وَقِيلَ يَنْقَطِعُ ( وَلَا ) يَنْقَطِعُ التَّائِبُ ( بِخُرُوجِ الْمُؤَذِّنِ الرَّائِبِ إِلَى مَنَارَةٍ ) أَيْ مَأْذَنَةٍ ( مُنْفَصِلَةٍ عَنِ الْمَسْجِدِ ) قَرِيبَةً مِنْهُ ( لِلْأَذَانِ فِي الْأَصَحِّ ) وَمَقَابِلُهُ يَنْقَطِعُ مَطْلَقًا ، وَقِيلَ يَجُوزُ لِلرَّائِبِ وَغَيْرِهِ ( وَيَجِبُ قَضَاءُ أَوْقَاتِ الْخُرُوجِ ) مِنَ الْمَسْجِدِ ( بِالْإِعْذَارِ ) السَّابِقَةِ الَّتِي لَا تَنْقَطِعُ التَّائِبُ ( إِلَّا وَقْتُ قَضَاءِ الْحَاجَةِ ) وَنَحْوُهَا مِمَّا يَطْلُبُ لَهُ الْخُرُوجُ وَلَمْ يَطْلُ زَمَنُهُ

## كتاب الحج

هُوَ فَرَضٌ ، وَكَذَا الْعُمْرَةُ فِي الْأَظْهَرِ ، وَشَرَطُ مَحْتَدٍ : الْإِسْلَامُ فَلَوْلِي أَنْ يُحْرَمَ عَنِ الصِّيِّ الَّذِي لَا يُمَيِّزُ ، وَالْمَجْنُونِ ، وَإِنَّمَا تَصِحُّ مُبَاشَرَتُهُ مِنَ السَّلِيمِ الْمُبَيِّنِ ، وَإِنَّمَا يَقَعُ عَنْ حَقِّهِ الْإِسْلَامُ بِالْمُبَاشَرَةِ إِذَا بَاشَرَهُ الْمَكْلَفُ الْحُرُّ ، فَيُجْزَى حَجُّ الْفَقِيرِ دُونَ الصَّغِيرِ وَالْعَبْدِ ، وَشَرَطُ وَجُوبِهِ : الْإِسْلَامُ وَالتَّكْلِيفُ وَالْحُرِّيَّةُ وَالْإِسْطَاعَةُ ، وَهِيَ تَوَقُّفُ أَحَدُهَا : اسْتَطَاعَةُ مُبَاشَرَةٍ ، وَلَهَا شُرُوطٌ : أَحَدُهَا : وَجُودُ الزَّادِ وَأَوْعِيَّتِهِ وَمُؤْنَةُ ذَهَابِهِ وَإِيَابِهِ ، وَقِيلَ إِنْ لَمْ يَكُنْ لَهُ بَيْلَدٌ أَهْلٌ وَعَشِيرَةٌ لَمْ تُشَرَطْ نَفَقَةُ الْإِيَابِ ،

كحسب جهنة وأذان راتب فلا يجب قضاؤها .

## كتاب الحج

هُوَ بَتَحِ أَوَّلُهُ وَكَتَرَهُ لَفَةً : الْقَصْدُ إِلَى مَنْ يَعْظَمُ ، وَشَرْعًا : قَصْدُ الْكَعْبَةِ لِلنَّسْكِ الْآتِي بَيَانَهُ ( هُوَ فَرَضٌ ) أَيْ مَفْرُوضٌ ، وَهُوَ مِنْ أَرْكَانِ الدِّينِ يَكْفُرُ بِجَاهِدِهِ ، وَلَا يَجِبُ فِي الْعُمَرِ إِلَّا الصَّمَةُ ( وَكَذَا الْعُمْرَةُ ) فَرَضٌ ( فِي الْأَظْهَرِ ) وَمُقَابَلُهُ أَنَّهَا سَنَةٌ ، وَهِيَ لَفَةُ الزِّيَارَةِ ، وَشَرْعًا قَصْدُ الْكَعْبَةِ لِلنَّسْكِ الْآتِي بَيَانَهُ وَلَا يَفْنَى عَنْهَا الْحَجُّ وَإِنْ اشْتَمَلَ عَلَى أَرْكَانِهَا ( وَشَرَطُ مَحْتَدٍ ) أَيْ مَا ذَكَرَ مِنَ الْحَجِّ وَالْعُمْرَةِ ( الْإِسْلَامُ ) فَلَا يَصِحُّ مِنْ كَافِرٍ أَوْ صَرَفَةٍ ، وَلَا يَشْتَرِطُ التَّكْلِيفُ ( فَلَوْلِي ) وَلَوْ وَصِيًا أَوْ قَبِي ( أَنْ ) بِحَرَمٍ عَنِ الصَّيِّ الَّذِي لَا يُمَيِّزُ ( وَكَذَا ) عَنِ الْمُبَيِّنِ ، وَإِنَّمَا غَسَرَ الْمُبَيِّنُ لِبَسِ لِحْرَامِهِ طَرِيقَ إِلَّا إِحْرَامَ الْوَلِيِّ عَمَهُ . وَأَمَّا الْمُبَيِّنُ فَيَجُوزُ لِلْوَلِيِّ أَنْ يَحْرِمَ عَنْهُ وَأَنْ يَأْذِنَ لَهُ فِي الْإِحْرَامِ ( وَ ) أَنْ يَحْرِمَ عَنْ ( الْمَجْنُونِ ) وَيَلْزِمُ الْوَلِيَّ فَعَلَّ مَا لَا يَتَّقِي مِنْهُمَا مُسْتَصْعَبًا لِهَمَا فَيَطُوفُ بِهِمَا وَيَسْمِي هَهُمَا وَيَلْزِمُ أَنْ يَكُونَا فِي الطَّوَافِ مَتَوَضِّعَيْنِ ( وَإِنَّمَا تَصِحُّ مُبَاشَرَتُهُ مِنَ الْمُسْلِمِ الْمُبَيِّنِ ) وَلَوْ صَعْبًا وَرَقِيًّا ( وَإِنَّمَا يَقَعُ عَنْ حَقِّهِ الْإِسْلَامُ ) وَعُمُرَتُهُ ( بِالْمُبَاشَرَةِ إِذَا بَاشَرَهُ الْمَكْلَفُ ) أَيْ الْبَالِغُ الْعَاقِلُ ( الْحُرُّ ) بِمُبَاشَرَةِ الصَّيِّ وَالرَّقِيقِ وَإِنْ كَانَتْ صَحِيحَةً ، لَكِنْ لَا تَجْزَى عَنْ حَقِّهِ الْإِسْلَامُ ( فَيُجْزَى حَجُّ الْفَقِيرِ ) الْمَكْلَفُ الْحُرُّ ( دُونَ ) حَجِّ ( الْعَبْدِ ) إِذَا اكْتَلَا بَعْدَهُ ، فَإِنْ كَلَا قَسَلَ الْوَقُوفَ أَوْ فِي أَثْنَائِهِ أَسْرَأَهُمَا ، وَيُعِيدَانِ السَّمِيَّ إِنْ سَبَقَ سَعْيُهُمَا ( وَشَرَطُ وَجُوبِهِ ) أَيْ مَا ذَكَرَ مِنَ الْحَجِّ وَالْعُمْرَةِ ( الْإِسْلَامُ وَالتَّكْلِيفُ وَالْحُرِّيَّةُ وَالْإِسْطَاعَةُ ) فَلَا يَجِبُ عَلَى الْكَافِرِ نَفْمُ الْمَرْتَدِّ إِذَا اسْتَطَاعَ فِي حَالِ رَدِّهِ اسْتِقْرَافَ ذِمَّتِهِ ، وَلَا غَيْرَ مَكْلَفٍ ، وَلَا عَلَى مَنْ فِيهِ رَقٌّ ، وَلَا عَلَى عِبْرِ الْمُسْتَطِيعِ ( وَهِيَ ) أَيْ الْإِسْطَاعَةُ ( نَوْعَانِ : أَحَدُهُمَا اسْتَطَاعَةُ مُبَاشَرَةٍ ) بِنَفْسِهِ ( وَهِيَ ) شُرُوطُ : أَحَدُهَا وَجُودُ الزَّادِ وَأَوْعِيَّتِهِ وَمُؤْنَةُ ( أَيْ كَلْفَةُ ) ذَهَابِهِ ( وَإِيَابِهِ ) أَيْ رَجُوعِهِ مِنْهَا إِلَى بِلَادِهِ وَإِنْ لَمْ يَكُنْ لَهُ فِيهَا أَهْلٌ ( وَقِيلَ إِنْ لَمْ يَكُنْ لَهُ بَيْلَدٌ أَهْلٌ وَعَشِيرَةٌ لَمْ تُشَرَطْ نَفَقَةُ الْإِيَابِ )

فَلَوْ كَانَ يَكْتَسِبُ كُلُّ يَوْمٍ مَا فِي بَرَادِهِ وَسَفَرُهُ طَوِيلٌ لَمْ يَكْتَفِ الْحَجُّ ، وَإِنْ قَصُرَ  
وَهُوَ يَكْتَسِبُ فِي يَوْمٍ كِفَايَةَ أَيَّامٍ كُفِّ . الثَّانِي وَجُودُ الرَّاحِلَةِ لِمَنْ يَتَنَّهُ وَتَيْنَ مَكَّةَ  
مَرَحِلَتَانِ ، فَإِنْ لَحِقَهُ بِالرَّاحِلَةِ مَشَقَّةٌ شَدِيدَةٌ اشْتَرَطَ وَجُودُ مَحْمِلٍ ، وَاشْتَرَطَ شَرِيكَ  
يَجْلِسُ فِي الشَّقَى الْآخِرِ ، وَمَنْ بَيْنَهُ وَبَيْنَهَا دُونَ مَرَحِلَتَيْنِ ، وَهُوَ قَوِيٌّ عَلَى الْمَشْيِ يَلْزَمُهُ  
الْحَجُّ ، فَإِنْ ضَعَفَ فَكَالْبَعِيدِ ، وَاشْتَرَطَ كَوْنُ الزَّادِ وَالرَّاحِلَةِ فَاضِلَيْنِ عَنْ دَيْنِهِ وَمُؤَنَةٍ  
مَنْ عَلَيْهِ نَفَقَتُهُمْ مَدَّةَ ذَهَابِهِ وَإِيَابِهِ ، وَالْأَصَحُّ اشْتِرَاطُ كَوْنِهِ فَاضِلًا عَنْ مَسْكَنِهِ  
وَعَبْدٍ يَحْتَاجُ إِلَيْهِ لِحُدُوثِهِ ، وَأَنَّهُ يَلْزَمُهُ صَرْفُ مَالٍ تِجَارَتِهِ إِلَيْهِمَا ، الذَّلِيلُ أَمِنْ  
الطَّرِيقِ فَلَوْ خَافَ عَلَى نَفْسِهِ أَوْ مَالِهِ سَبْعًا أَوْ عَدُوًّا أَوْ رَصَدِيًّا وَلَا طَرِيقَ سِوَاهُ لَمْ يَجِبْ  
الْحَجُّ ، وَالْأَظْهَرُ وَجُوبُ رُكُوبِ الْبَحْرِ إِنْ غَلَبَتْ :

والواو في العشرة بمعنى أوفيكفي أحدهما (فلو كان يكتسب كل يوم) في سفره (ما في براده) المراد به  
جميع مؤنه (وسفره طويل) مرحلتان فأكثر (لم يكف الحجاج) ولو كان يكسب في يوم كفاية  
أيام (وان قصر) السفر (وهو يكتسب في يوم كفاية أيام كلف) الحج بخلاف ما إذا كان يكسب  
في كل يوم ما في به (الثاني) من شروط الاستطاعة (وجود الراحلة) بشراء أو استئجار (لمن  
بينه وبين مكة مرحلتان) ولو قدر على المشي ، والراحلة هي الناقة التي تصلح لأن ترحل ، ومرادهم  
كل ما يركب من الأبل (فإن لحقه بالراحلة مشقة شديدة) بحيث يخشى منها المرض (اشتراط  
وجود محمل) وهو الخشعة التي يركب فيها (واشتراط) مع المحمل (شريك يجلس في الشق  
الآخر) تليق بحالته به ، فإن لم يجده لم يلزمه النسك (ومن بينه وبينها) أي مكة (دون  
مرحلتين وهو قوي على المشي يلزمه الحج ، فإن ضعف فكالبعيد ، واشتراط كون الزاد والراحلة  
فاضلين عن دينه) الحال والمؤجل (و) فاضلين أيضا عن (مؤنه من عليه نفقتهم مدة ذهابه وإيابه)  
والمؤنة تشمل النفقة والكسوة والخدمة والسكنى وكل ما يلزم (والأصح اشتراط كونه) أي  
ما ذكر (فاضلا عن مسكنه وعبد يحتاج إليه لخدمته) لمنصب أو كبر ، وكذا عن كتب علم ،  
والحاجة للسكاح لا تمنع الوجوب فمن معه قد يمكنه أن يحج منه ولكن يحتاجه للزواج عده مستطاعا  
وطولب بالحج ، وإن كان الأفضل صرفه في الزواج لخالف العت ، ومقابل الأصح لا يشترط أن  
يكون ذلك فاضلا عن كل ما ذكر (و) الأصح (أنه يلزمه صرف مال تجارته إليهما) أي الزاد  
والراحلة كما يلزم من له مستغلات يحصل منها نفقته أن يبيعها ويصرفها في الحج ، ومقابل الأصح  
لا يلزمه ما ذكر (الثالث) من شروط الاستطاعة (أمن الطريق) ولو ظنا (فلو خاف) في  
طريقه (على نفسه أو ماله) ولو يسيرا ، والمراد بالمال ما كان للنفقة والمؤن . أما إذا كان مال  
تجارة وكان الخوف لأجله فليس بعذر ، فإذا خاف (سبعا أو عدوا أو رصديا) وهو من يرقب من  
يمر لياخذ منه مالا كالسكاسين (ولا طريق) للحج (سواه) أي سوى الطريق المخوف (لم يجب  
الحج) عليه (والأظهر وجوب ركوب البحر) لمن لا طريق له غيره ولو امرأة (إن غلبت

السَّلامَةُ ، وَأَنَّهُ يُلْزِمُهُ أَجْرَةُ الْبَدْرِقَةِ ، وَيُسْتَرْطُ وَجُودُ الْمَاءِ وَالزَّادِ فِي الْمَوَاضِعِ الْمَعْتَادِ  
 سَحْلُهُ مِنْهَا بِشَمَنِ الْمَثَلِ ، وَهُوَ الْقَدَرُ اللَّائِقُ بِهِ فِي ذَلِكَ الزَّمَانِ وَالْمَكَانِ ، وَعَلَفَ الدَّابَّةُ فِي  
 كُلِّ مَرَحَلَةٍ ، وَفِي الْمَرَأَةِ أَنْ يَخْرُجَ مَعَهَا زَوْجٌ ، أَوْ مُحْرَمٌ أَوْ نِسْوَةٌ ثِقَاتٌ ، وَالْأَصَحُّ أَنَّهُ  
 لَا يُسْتَرْطُ وَجُودُ مُحْرَمٍ لِأَحَدَاهُنَّ ، وَأَنَّهُ يُلْزِمُهَا أَجْرَةُ الْمُحْرَمِ إِذَا لَمْ يَخْرُجْ إِلَّا بِهَا ،  
 الرَّابِعُ أَنْ يَثْبُتَ عَلَى الرَّاحِلَةِ بِلا مَسْقَةٍ شَدِيدَةٍ ، وَعَلَى الْأَعْمَى الْحُجُّ إِنْ وَجَدَ قَائِدًا ،  
 وَهُوَ كَالْمُحْرَمِ فِي حَقِّ الْمَرَأَةِ ، وَالْمُحْجُورُ عَلَيْهِ بِسَفِهِ كَفِيرِهِ لَكِنْ لَا يَدْفَعُ الْمَالَ إِلَيْهِ ،  
 بَلْ يَخْرُجُ مَعَهُ الْوَلِيُّ أَوْ يَنْصِبُ شَخْصًا لَهُ : النَّوْعُ الثَّانِي اسْتَطَاعَةُ تَحْصِيلِهِ بِغَيْرِهِ ، فَمَنْ  
 مَاتَ وَفِي ذِمَّتِهِ حَجٌّ وَجَبَ الْأَحْجَاجُ عَنْهُ مِنْ تَرَكَتِهِ ، وَالْمَعْصُوبُ الْمَاجِرُ عَنِ الْحُجِّ بِنَفْسِهِ إِنْ  
 وَجَدَ أَجْرَةً مَنْ يَحُجُّ عَنْهُ بِأَجْرَةِ الْمَثَلِ لَزِمَهُ ،

السلامة ( في ركوبه ، فان غلب الهلاك أو استوى الأمران لم يجب ، ومقابل الأظهر لا يجب مطلقا  
 وقيل يجب مطلقا ، وقيل يجب على الرجل دون المرأة (و) الأظهر ( أنه يلزمه أجره البدرقة )  
 وهي بفتح الباء وسكون الذال : الخفارة : يعني إذا وجد من يخفره ويأخذ منه أجره المثل ويأمن  
 معه وجب عليه استئجاره ويكون من أهب الطريق ، ومقابل الأظهر لا يلزمه ذلك ( ويستترط  
 وجود الماء والزاد في المواضع المعتاد حمله منها ثمن المثل ) فان لم يوجد أو أحدهما أو وجدا بأكثر  
 من ثمن المثل لم يلزمه النسك ( وهو ) أي ثمن المثل ( القدر اللائق به في ذلك الزمان والمكان )  
 وإن غلبت الأسعار ، ويجب حمل الزاد والماء على حسب الاعتقاد (و) وجود ( علف الدابة في كل  
 مرحلة ) ولا يكاف حمل ما يكفيها جميع الطريق ، ولكن على حسب الاعتقاد مثل الماء والزاد  
 (و) يشترط ( في المرأة أن يخرج معها زوج أو محرم ) لها ( أو نسوة ثقات ) واكتفى بعضهم  
 بأمرأتين ، وهذا شرط للوجوب . وأما جواز السفر لأداء حجة الاسلام فالشرط أمنها ولو وحدها  
 وأما حج التلقيع ، وكذا غيره من الأسفار فلا بد فيه من وجود محرم أو زوج ( والأصح أنه لا يشترط  
 وجود محرم لأحدهن ) أي النسوة ، ومقابل يشترط (و) الأصح ( أنه يلزمها أجره المحرم إذا  
 لم يخرج إلا بها ) إذا كانت أجره المثل ، ولا يجوز لها الخروج ولو للفرص إلا بإذن الزوج (الرابع)  
 من شروط الاستطاعة ( أن يثبت على الراحلة بلا مشقة شديدة ) فمن لم يثبت لمكبر أو غيره  
 انتفت عنه استطاعة المباشرة ( وعلى الأعشى الحج إن وجد قائدا وهو كالمحرم في حق المرأة ) فيأتي  
 فيه مامرا ( والمحجور عليه بسفه كغيره ) فيجب عليه النسك ( لكن لا يدفع المال إليه بل  
 يخرج معه الولي . أو ينصب شخصه له ) فقة ينوب عن الولي ، وأجرته كأجرة من يخرج مع المرأة  
 ( النوع الثاني : استطاعة تحصيله ) أي الحج ( بغيره فمن مات وفي ذمته حج ) بأن تمكن من  
 فعله بعد الاستطاعة ومات ولم يفعل ( ويجب الإحجاج عنه من تركته ) فان لم يخلف تركه لم يجب  
 على أحد أن يحج عنه ( والمعصوب ) وهو ( المأجر عن الحج بنفسه ) لكبر أو زمانه مثلا  
 ( أن وجد أجره من يحج عنه بأجرة المثل لزمه ) الحج بها ولو لم يجد إلا أجره من يئتي لزمه



وَيُسْتَرْطُ كَوْنُهَا فَاضِلَةً عَنِ الْحَاجَاتِ لِلذِّكْرِ كَوْدَةٍ فِيمَنْ حَجَّ بِنَفْسِهِ ، لَكِنْ لَا يُسْتَرْطُ نَفَقَةُ الْعِيَالِ ذَهَابًا وَإِيَابًا ، وَلَوْ بَذَلَ وَلَدُهُ أَوْ أُجْنِبِيٌّ مَالًا لِلْأَجْرَةِ لَمْ يَجِبْ قَبُولُهُ فِي الْأَصَحِّ ، وَلَوْ بَذَلَ الْوَلَدُ الطَّاعَةَ وَجِبَ قَبُولُهُ ، وَكَذَا الْأُجْنِبِيُّ فِي الْأَصَحِّ .

### باب المواقيت

وَقْتُ إِحْرَامِ الْحَجِّ : شَوَّالٌ وَذُو الْقَعْدَةِ وَعَشْرُ لَيْلَالٍ مِنْ ذِي الْحِجَّةِ ، وَفِي لَيْلَةِ النَّحْرِ وَجْهٌ : فَلَوْ أَحْرَمَ بِهِ فِي غَيْرِ وَقْتِهِ انْقَدَتِ حُمْرَةُ عَلَى الصَّحِيحِ ، وَجَمِيعُ السَّنَةِ وَقْتُ لِإِحْرَامِ الْعُمْرَةِ ، وَالْمِيقَاتُ الْمَسْكَاةُ لِلْحَجِّ فِي حَقِّ مَنْ يَمْكُةُ نَفْسُ مَكَّةَ ، وَقِيلَ كُلُّ الْحَرَمِ ، وَأَمَّا غَيْرُهُ فَمِيقَاتُ الْمُتَوَجِّهِ مِنَ الْمَدِينَةِ ذُو الْحُلَيْفَةِ ، وَمِنْ الشَّامِ وَمِصْرَ وَالْمَغْرِبِ الْجُحْفَةُ ، وَمِنْ تِهَابَةِ الْيَمَنِ يَمَلُّمُ ، وَمِنْ نَجْدِ الْيَمَنِ وَنَجْدِ الْحِجَازِ قَرْنٌ ، وَمِنْ الْمَشْرِقِ ذَاتُ عِرْقٍ ، وَالْأَفْضَلُ أَنْ يُحْرَمَ مِنْ أَوَّلِ الْمِيقَاتِ ،

استثنائه (ويشترط كونها) أي الأجرة (فاضلة عن الحاجات المذكورة فيمن حج بنفسه لكن لا يشترط) أن تكون فاضلة عن (نفقة العيال ذهابا وإيابا) إذ هو لم يفارقهم (ولو بذل ولده أو أجنبي مالا للأجرة لم يجب قبوله في الأصح) لأنه ، ومقابل الأصح يجب (ولو بذل الولد الطاعة) بأن يحج بنفسه (وجب قبوله) بالاذن له في ذلك (وكذا الأجنبي) لو بذل الطاعة (في الأصح) ومقابل لا يجب في الأجنبي ، وسائر الأقارب في بذل الطاعة كالأجنبي ، ومحل اللزوم إذا وثق بهم ولم يكن عليهم حج ولو نذرا ، وكانوا ممن يصح منهم فرض حجة الاسلام ، ولم يكونوا معضوين .

### باب المواقيت

جمع ميقات ، والمراد به هنا زمان العبادة ومكانها (وقت احرام الحج شَوَّالٌ وَذُو الْقَعْدَةِ وَعَشْرُ لَيْلَالٍ مِنْ ذِي الْحِجَّةِ ، وَفِي لَيْلَةِ النَّحْرِ) وهي العاشرة (وجه) أنها ليست من وقته (فلو أحرم به) أي الحج (في غير وقته انقادت حُمْرَةُ) تجزئ عن عمرة الاسلام (على الصحيح) ومقابل لا ينقصد بل يتحلل بعمل عمرة ولا تجزئ عن عمرة الاسلام (وجميع السنة وقت لاحرام العمرة) وقد يمنع الاحرام بها في أوقات : منها ما إذا كان محرما بعمرة أو بحج (والميقات المسكاة للحج في حق من مكة) من أهلها وغيرهم (نفس مكة ، وقيل كل الحرم) فلو أحرم بالحج بعد مفارقة بنيان مكة ولم يرجع إلا بعد الوقوف كان مسببا على الأول دون الثاني (وأما غيره) وهو من لم يكن بمكة (فمِيقَاتُ الْمُتَوَجِّهِ مِنَ الْمَدِينَةِ ذُو الْحُلَيْفَةِ) وهو مكان على نحو عشر مراحل من مكة (و) المتوجه (من الشام ومصر والمغرب الجحفة) وهي قرية على نحو ثلاث مراحل من مكة (و) من (تهابة اليمن يملُّم) وهو موضع على مرحلتين من مكة (ومن نجد اليمن ونجد الحجاز قرن) بسكون الراء ، وهو جبل على مرحلتين من مكة (ومن المشرق) العراق وغيره (ذات عرق) وهي قرية على مرحلتين من مكة (والأفضل أن يحرم من أول الميقات) وهو الطرف الأبعد

وَيَجُوزُ مِنْ آخِرِهِ ، وَمَنْ سَلَكَ طَرِيقًا لَا يَنْتَهِي إِلَى مَيْقَاتٍ فَإِنْ حَاضَى مَيْقَاتًا أُحْرِمَ مِنْهُ مُحَاضَاتِهِ أَوْ مَيْقَاتَيْنِ فَلَا صِحَّ أَنْهُ يُحْرَمُ مِنْ مُحَاضَاةِ أُبْدِيهِمَا ، وَإِنْ لَمْ يُحَاضِدْ أُحْرِمَ عَلَى مَرِّ حَلَّتَيْنِ مِنْ مَكَّةَ ، وَمَنْ مَسَّكَنَهُ بَيْنَ مَكَّةَ وَالْمَيْقَاتِ فَمَيْقَاتُهُ مَسَّكَنُهُ ، وَمَنْ بَلَغَ مَيْقَاتًا غَيْرَ مُرِيدٍ نُسِكَ ثُمَّ أَرَادَهُ فَمَيْقَاتُهُ مَوْضِعُهُ ، وَإِنْ بَلَغَهُ مُرِيدًا لَمْ يَحْزَ بِمُجَاوَزَتِهِ بِغَيْرِ إِحْرَامٍ ، فَإِنْ قَلَّ لَزِمُهُ الْعَوْدُ لِيُحْرَمَ مِنْهُ إِلَّا إِذَا ضَاقَ الْوَقْتُ ، أَوْ كَانَ الطَّرِيقُ خَوْفًا ، فَإِنْ لَمْ يَعُدْ لَزِمَهُ دَمٌ ، وَإِنْ أُحْرِمَ ثُمَّ كَادَ فَلَا صِحَّ أَنْهُ إِنْ عَادَ قَبْلَ تَلْبَسِهِ بِنُسْكَ سَقَطَ الدَّمُ ، وَإِلَّا فَلَا ، وَالْأَفْضَلُ أَنْ يُحْرَمَ مِنْ دَوْرَةِ أَهْلِهِ ، وَفِي قَوْلٍ مِنَ الْمَيْقَاتِ . قُلْتُ : لِلْمَيْقَاتِ أَظْهَرُ ، وَهُوَ الْمَوْافِقُ لِلْأَحَادِيثِ الصَّحِيحَةِ ، وَاللَّهُ أَعْلَمُ . وَمَيْقَاتُ الْعُمْرَةِ لَكِنْ هُوَ خَارِجُ الْحَرَمِ مَيْقَاتُ الْحَجِّ ، وَمَنْ بِالْحَرَمِ يَلْزِمُهُ الْخُرُوجُ إِلَى أَذَى الْجِلِّ وَلَوْ بِحِطْوَةٍ ، فَإِنْ لَمْ يَخْرُجْ وَأَتَى بِأَفْعَالِ الْعُمْرَةِ أَجَزَّ أَنْهُ فِي الْأَظْهَرِ ، وَعَلَيْهِ دَمٌ ، فَلَوْ خَرَجَ إِلَى الْجِلِّ بَعْدَ إِحْرَامِهِ سَقَطَ الدَّمُ عَلَى الْمَذْهَبِ ، وَأَفْضَلُ بَقَاعُ ،

من مكة ( ويجوز من آخره ) وهو الطرف القريب من مكة ( ومن سلك طريقا لا ينتهي إلى مَيْقَاتٍ ) من تلك المواقيت ( فإن حاضى ) أى سامت ( مَيْقَاتًا ) منها بمنة أو يسرة ( أحرم من مُحَاضَاتِهِ ، أَوْ ) حاضى ( مَيْقَاتَيْنِ ) وكان طريقه بينهما ( فَلَا صِحَّ أَنْهُ يُحْرَمُ مِنْ مُحَاضَاةِ أُبْدِيهِمَا ) من مكة وهو الذى يحاضيه قبل مُحَاضَاةِ الْآخَرِ . أما لو حاضاهما معا فإنه يحرم من موضع المُحَاضَاةِ ( وإن لم يحاضِدْ ) مَيْقَاتًا ( أحرم على مرحلتين من مكة ، ومن مسكنه بين مكة والمَيْقَاتِ فَمَيْقَاتُهُ مَسْكَنُهُ ) فلا يجاوزه حتى يحرم ( ومن بلغ مَيْقَاتًا غير مرِيدٍ نُسِكَ ثُمَّ أَرَادَهُ ) بعد مُحَاضَاةِ ( فَمَيْقَاتُهُ مَوْضِعُهُ ) ولا يكلف العود إلى المَيْقَاتِ ( وإن بلغه ) أى وصل إليه ( مرِيدًا ) سَكَ ( لم تجز مُحَاضَاةُ بغير إِحْرَامٍ ، فإن فعل ) بأن جاوزه ( لزمه العود ليحرم منه ) أو من مثل مسافته من مَيْقَاتِ آخَرِ والواجب هو العود لا تأخير الإحرام فله أن يحرم ثم يعود ( إلا إذا ضاق الوقت أو كان الطريق خَوْفًا ) فلا يلزمه العود بل يريق دَمًا ( فإن لم يعد ) لعذر أو غيره ( لزمه دم ) وشرط لرومته أن يحرم بعمره مطلقا أو بحج في تلك السنة ، فلو جاوز مرِيدًا للنسك ثم مات ولم يحرم بشئ لادم عليه ( وإن أحرم ) بعد مُحَاضَاةِ المَيْقَاتِ ( ثم عاد فَلَا صِحَّ أَنْهُ إِنْ عَادَ قَبْلَ تَلْبَسِهِ بِنُسْكَ سَقَطَ الدَّمُ ) أى تبين أنه لم يجب ( وإلا ) بأن عاد بعد تلبسه ولو بطواف قدوم ( فلا ) يسقط ( والأفضل ) لمن فوق المَيْقَاتِ ( أن يحرم من دَوْرَةِ أَهْلِهِ ، وَفِي قَوْلٍ ) الْأَفْضَلُ الْإِحْرَامُ ( من المَيْقَاتِ . قُلْتُ : المَيْقَاتِ ) أى الإحرام منه ( أَظْهَرُ ، وَهُوَ الْمَوْافِقُ لِلْأَحَادِيثِ الصَّحِيحَةِ ، وَاللَّهُ أَعْلَمُ ، وَمَيْقَاتُ الْعُمْرَةِ لَكِنْ هُوَ خَارِجُ الْحَرَمِ مَيْقَاتُ الْحَجِّ ، وَمَنْ بِالْحَرَمِ ) مَكِّي أو غيره ( يلزمه الخروج إلى أَذَى الْجِلِّ وَلَوْ بِحِطْوَةٍ ) من أى جهة ( فإن لم يخرج وأتى بأفعال الْعُمْرَةِ ) بعد إِحْرَامِهِ بها فى الْحَرَمِ ( أَجَزَّ أَنْهُ ) عن عمرته الواجبة ( فى الْأَظْهَرِ ) ومقابله لا تجزئه ( و ) لكن ( عليه دم ، ولو خرج إلى الْجِلِّ بعد إِحْرَامِهِ سَقَطَ الدَّمُ عَلَى الْمَذْهَبِ ) والبراد من السقوط عدم الوجوب ( وأفضل بَقَاعُ

الحِلُّ الجِزْرَانَةُ ، ثُمَّ التَّعْمِيمُ ثُمَّ الْحُدُودِيَّةُ .

## باب الاحرام

يَنْعَقِدُ مَعْنِيًا بِأَنْ يَنْوِيَ حَجًّا أَوْ عُمْرَةً أَوْ كِلَيْهِمَا ، وَمُطْلَقًا بِأَنْ لَا يَزِيدَ عَلَى نَفْسِ  
الْإِحْرَامِ ، وَالتَّعْيِينَ أَفْضَلُ ، وَفِي قَوْلِ الْإِطْلَاقِ ، فَإِنْ أَحْرَمَ مُطْلَقًا فِي أَشْهُرِ الْحَجِّ صَرْفَهُ  
بِالنِّيَّةِ إِلَى مَا شَاءَ مِنَ النَّسَكَيْنِ أَوْ إِلَيْهِمَا ثُمَّ اشْتَغَلَ بِالْأَعْمَالِ ، وَإِنْ أَطْلَقَ فِي غَيْرِ أَشْهُرِهِ  
فَالْأَصَحُّ انْعِقَادُهُ عُمْرَةً فَلَا يَصْرِفُهُ إِلَى الْحَجِّ فِي أَشْهُرِهِ ، وَلَهُ أَنْ يُحْرِمَ كَأَحْرَامِ زَيْدٍ ،  
فَإِنْ لَمْ يَكُنْ زَيْدٌ مُحْرِمًا انْعَقَدَ إِحْرَامُهُ مُطْلَقًا ، وَقِيلَ إِنَّ عِلْمَ عَدَمِ إِحْرَامِ زَيْدٍ لَمْ يَنْعَقِدْ ،  
وَإِنْ كَانَ زَيْدٌ مُحْرِمًا انْعَقَدَ إِحْرَامُهُ كَأَحْرَامِهِ ، فَإِنْ تَعَذَّرَ مَعْرِفَةُ إِحْرَامِهِ بِمَوْتِهِ جَعَلَ نَفْسَهُ  
قَارِنًا وَعَمِلَ أَعْمَالَ النَّسَكَيْنِ .

[فصل] الْمُحْرِمُ يَنْوِي وَيُلَبِّسُ ، فَإِنْ لَبَسَ بِلَا نِيَّةٍ لَمْ يَنْعَقِدْ إِحْرَامُهُ ، وَإِنْ نَوَى  
وَلَمْ يَلْبَسْ انْعَقَدَ عَلَى الصَّحِيحِ ، وَيُسْنُ الْفُسْلُ لِلْإِحْرَامِ .

الحِلُّ ( الحِلُّ ) لِلْعُمْرَةِ ( الجِزْرَانَةُ ) بَيْنَهَا وَبَيْنَ مَكَّةَ سِتَّةَ فَرَاسِخٍ ( ثُمَّ التَّعْمِيمُ ) بَيْنَهُ وَبَيْنَ مَكَّةَ فَوْسِخٍ  
( ثُمَّ الْحُدُودِيَّةُ ) بَيْنَهَا وَبَيْنَ مَكَّةَ سِتَّةَ فَرَاسِخٍ .

## باب الاحرام

وهو الدخول في النسك والتلبس به ، و يطلق على النية التي يدخل بها فيه . ( ينعقد ) الاحرام  
( معنينا : بأن ينوي حجا أو عمرة أو كليهما ، و ) ينعقد ( مطلقا بأن لا يزيد على نفس الاحرام )  
بأن ينوي الدخول في النسك ( والتعيين أفضل ، وفي قول الإطلاق ) أفضل ( فان أحرم )  
أحراما ( مطلقا في أشهر الحج صرفه بالنية الى ما شاء من النسكين أو اليهما ) معا ( ثم اشتغل  
بالأعمال ، وان أطلق في غير أشهره فالأصح انعقاده عمرة فلا يصرفه الى الحج في أشهره ) ومقابل  
الأصح ينعقد مبهما فلا صرفه الى عمرة ، وبعد دخول أشهر الحج الى النسكين أو أحدهما ( وله  
أن يحرم كاحرام زيد ) كأن يقول أحرمت كأحرامه ( فان لم يكن زيد محرمًا انعقد أحرامه مطلقا  
وقيل ان علم عدم أحرام زيد لم ينعقد ، وان كان زيد محرمًا انعقد أحرامه كأحرامه ) من تعيين أو  
إطلاق ويتخير في المطلق ( فان تعذر معرفة أحرامه ) ومصادره بالتعذر ما يشمل التعمير حتى يدخل  
ما لو جهل حاله ( بموته ) أو غيبته البعيدة ( جعل نفسه قارنًا ) بأن ينوي القران ( وعمل أعمال  
النسكين ) حتى يتيقن الخروج مما دخل فيه .

[ فصل ] فيما يطلب للمحرم ( المحرم ) أى صريد الاحرام ( ينوي ) بقلبه دخوله فيما يريد  
من النسك ثم يتلفظ بما نواه فيقول : نويت الحج مثلا ( و ) بعد ذلك ( يلبي ) فيقول : لبيك اللهم  
الح ، ولا يسن ذكر ما أحرمه في غير التلبية الأولى ( فان لبى بلا نية لم ينعقد إحرامه ، وان نوى  
ولم يلبس انعقد على الصحيح ) ومقابله لا ينعقد ( ويسن الفسل للاحرام ) أى لأرادته ولولجائض

فَإِنْ عَجَزَ تَيْمَمَ ، وَلِدُخُولِ مَكَّةَ ، وَلِلْوُقُوفِ بِمِرْقَةِ ، وَبِمِرْدَلَةِ غَدَاةِ النَّحْرِ ، وَفِي أَيَّامِ  
التَّشْرِيقِ لِلرَّمْيِ ، وَأَنْ يُطَيَّبَ بَدَنُهُ لِلْإِحْرَامِ ، وَكَذَا ثَوْبُهُ فِي الْأَصْحَ ، وَلَا بَأْسَ  
بِاسْتِدَامَتِهِ بَعْدَ الْإِحْرَامِ ، وَلَا بِطَيِّبٍ لَهُ جِرْمٌ ، لَكِنْ لَوْ نَزَعَ ثَوْبُهُ الْمُطَيَّبَ ثُمَّ لَبَسَهُ  
لَزِمَهُ الْفِدْيَةُ فِي الْأَصْحَ ، وَأَنْ تُخَضَّبَ الْمَرْأَةُ لِلْإِحْرَامِ يَدَيْهَا ، وَيَتَجَرَّدَ الرَّجُلُ لِإِحْرَامِهِ  
عَنْ خَيْطِ الثِّيَابِ وَيَلْبَسَ إِزَارًا وَرِدَاءً أَيْضَيْنِ وَنَعْلَيْنِ ، وَيُصَلِّيَ رَكَعَتَيْنِ ، ثُمَّ الْأَفْضَلُ  
أَنْ يُحْرَمَ إِذَا انْبَعَثَ بِهِ رَاحِلَتُهُ أَوْ تَوَجَّهَ لَطَرِيقِهِ مَاشِيًا ، وَفِي قَوْلٍ يُحْرَمُ عَقِبَ الصَّلَاةِ ،  
وَيُسْتَحَبُّ إِكْتَارُ التَّلْبِيَةِ وَرَفْعُ صَوْتِهِ بِهَا فِي دَوَامِ إِحْرَامِهِ ، وَخَاصَّةً عِنْدَ تَغَايُرِ  
الْأَحْوَالِ كَرُكُوبٍ وَتُرُولٍ وَصُعُودٍ وَهَبُوطٍ وَاخْتِلَافِ رُقْعَةٍ ، وَلَا تُسْتَحَبُّ فِي طَوَافِ  
الْقُدُومِ ، وَفِي الْقَدِيمِ تُسْتَحَبُّ فِيهِ بِلَا جَهْرٍ ، وَلَفْظًا : لَبَّيْكَ اللَّهُمَّ لَبَّيْكَ ، لَبَّيْكَ لَا شَرِيكَ  
لَكَ لَبَّيْكَ ، إِنَّ الْحَمْدَ وَالنِّعْمَةَ لَكَ وَالْمَلِكَ لَا شَرِيكَ لَكَ ، وَإِذَا رَأَى مَا يُعْجِبُهُ قَالَ :  
لَبَّيْكَ إِنَّ الْعَيْشَ عَيْشُ الْآخِرَةِ ، وَإِذَا فَرَغَ مِنْ تَلْبِيَّتِهِ صَلَّى عَلَى النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ

والسبي ، ويسن لمريده أيضا إزالة الأوساخ والتسور (فان يحجز) عن الغسل (تيمم ، و) يسن  
الغسل (لدخول مكة) ولو حللا (و) يسن أيضا (لوقوف بعرفة) بعد الزوال (و) يسن  
الغسل للوقوف (بمزدلفة) ويدخل وقته بعد نصف ليلة النحر : والوقوف بها يكون (غداة  
النحر) أى بعد فجره (و) يسن الغسل (في) كل يوم من (أيام التشريق) الثلاثة بعد الزوال  
(للمرى ، و) يسن لمريده الاحرام (أن يطيب بدنه للاحرام) رجلا كان أو امرأة (وكذا)  
يسن أن يطيب (ثوبه) من إزار ورياء (في الأصح) ومقابلته المنع في الثوب (ولا بأس  
باستدامته) أى الطيب (بعد الاحرام ، ولا يطيب له جرم لكن لو نزع ثوبه المطيب ثم لبسه لزمه  
الفدية في الأصح) ومقابلته لا يلزمه (و) يسن (أن تخضب المرأة للاحرام يديها) ان لم تكن  
محمدة (ويتجرد الرجل) وجوبا (لاحرامه عن خيط الثياب) وكذا عن كل خيط كاللبد  
والخف (و) يسن أن (يلبس إزارا ورياء أبيضين ، و) أن يلبس (نعلين ، و) أن (يصلي  
ركعتين) للاحرام قبله (ثم الأفضل أن يحرم إذا انبعث) أى استوت (به راحلته) قائمة  
(أو) يحرم إذا (توجه لطريقه ماشيا ، وفي قول يحرم عقب الصلاة) جالسا (ويستحب) اكثار  
التلبية ورفع صوته بها في دوام احرامه ، وخاصة عند تغاير الأحوال كركوب وتُرول وصعود وهبوط  
واختلاف رُقعة ، ولا تستحب (التلبية) في طواف القدوم ، وفي القديم تستحب (فيه) وفي  
السني بعده (لكن) بلا جهر ، ولفظها : لبيك (ومعناها أنا مقيم في طاعتك اقامة بعد اقامة  
اللهم لبيك ، لبيك لا شريك لك لبيك ، ان الحمد والنعمة لك والملك لا شريك لك ، وإذا رأى  
ما يعجبه قال : لبيك ان العيش عيش الآخرة ، وإذا فرغ من تلبيته صلى على النبي صلى الله عليه وسلم

وَسَأَلَ اللَّهُ تَعَالَى الْجَنَّةَ وَرِضْوَانَهُ وَاسْتَعَاذَ بِهِ مِنَ النَّارِ .

### باب دخول مكة

الْأَفْضَلُ دُخُولُهَا قَبْلَ الْوُقُوفِ ، وَأَنْ يَفْتَسِلَ دَاخِلُهَا مِنْ طَرِيقِ الْمَدِينَةِ بِذِي طَوًى ، وَيَدْخُلَهَا مِنْ ثَنِيَّةِ كَدَاءٍ ، وَيَقُولَ إِذَا أَبْصَرَ الْبَيْتَ : اللَّهُمَّ زِدْ هَذَا الْبَيْتَ تَشْرِيفًا وَتَعْظِيمًا وَتَكْرِيمًا وَمَهَابَةً وَزِدْ مِنْ شَرَفِهِ وَعَظَمَتِهِ يَمُنْ حَجَّهُ أَوْ اعْتَمَرَهُ تَشْرِيفًا وَتَكْرِيمًا وَتَعْظِيمًا وَبِرًّا : اللَّهُمَّ أَنْتَ السَّلَامُ وَمِنْكَ السَّلَامُ ، فَحِينَئِذٍ بِنَا بِالسَّلَامِ ، ثُمَّ يَدْخُلُ الْمَسْجِدَ مِنْ بَابِ بَنِي شَيْبَةَ وَيَبْتَدِئُ بِطَوَافِ الْقُدُومِ ، وَيَخْتَصُّ طَوَافُ الْقُدُومِ بِحَاجِّ دَخَلَ مَكَّةَ قَبْلَ الْوُقُوفِ ، وَمَنْ قَصَدَ مَكَّةَ لَا لِلْسُّكِّ اسْتَحَبَّ لَهُ أَنْ يُحْرِمَ بِحَجٍّ أَوْ عُمْرَةٍ ، وَفِي قَوْلٍ يَجِبُ ، إِلَّا أَنْ يَتَكَرَّرَ دُخُولُهُ كَحَطَّابٍ وَصَيَّادٍ .

[ فصل ٦ ] لِلطَّوَافِ بِأَنْوَاعِهِ وَاجِبَاتُ وَسُنَنُ : أَمَّا الْوَاجِبَاتُ فَيُسْتَرْطُ :

وَسَأَلَ اللَّهُ تَعَالَى الْجَنَّةَ وَرِضْوَانَهُ وَاسْتَعَاذَ بِهِ مِنَ النَّارِ ) وَيَسُنُّ أَنْ يَدْعُو بِعَدَدِ ذَلِكَ بِمَا أَحَبَّ دِينًا وَدُنْيَا .

### باب دخول مكة ، وما يتعلق به

(الافضل دخولها قبل الوقوف) اذا لم يخش فوته (وأن يفتسل داخلها) هو فاعل يفتسل أى الآتى (من طريق المدينة بذي طوى) واد بمكة . وأما الآتى من غير تلك الطريق كالمن يفتسل من نحو تلك المسافة (و) أن (يدخلها) أى مكة (من ثنية كداء) وهى الثنية العليا ، موضع بأعلى مكة وان لم تكن بطريقه (و) أن (يقول) داخلها (إذا أبصر البيت : اللهم زد هذا البيت تشريفاً وتعظيماً وتكريماً ومهابةً ، وزد من شرفه وعظمته بمن حجه أو اعتمره تشريفاً وتكريماً وتعظيماً وبراً ، اللهم أنت السلام) أى ذو السلامة من النقائص (ومنك السلام) أى من أكرمه بالسلام فقد سلم (فحينئذ بنا بالسلام) أى سلمنا بتحييتك من جميع الآفات (ثم يدخل المسجد من باب بنى شيبه) وان لم يكن بطريقه (ويبتدى) أول دخوله المسجد قبل تغيير ثيابه وعسره (بطواف القدوم) إلا اذا خاف فوت مكتوبة أو جماعة ، ويسن للراة غير البرزة أن تؤخره الى الليل (ويختص طواف القدوم بحاج دخل مكة قبل الوقوف) أما الحاج بعد الوقوف والمعتمر فقد دخل وقت طوافهما المفروض ، ويسن أيضاً للحلال القادم (ومن قصد مكة لا للسك استحب له أن يحرم بحج) ان كان فى أشهره (أو عمره ، وفى قول يجب إلا أن يتكرر دخوله كحطاب وصياد) فلا يجب عليهما .

[ فصل ٧ ] فيما يطلب فى الطواف (للطواف بأنواعه واجبات) فلا يصح بدونها ، ولو كان نفلاً (وسنن) يصح بدونها (أما الواجبات فيشترط) لصحته ثمانية ، وهى : الستر والطهر وجعل البيت عن اليسار والبدء بالحجر وكونه سبعا وكونه فى المسجد وعدم صرفه لغيره ونيته ان يستقل ،

سَتْرُ الْعَوْرَةِ وَطَهَارَةُ الْحَدَثِ وَالنَّجَسِ ، فَلَوْ أَحْدَثَ فِيهِ تَوَضُّاً وَبَنَى ، وَفِي قَوْلٍ يَسْتَأْنِفُ ،  
وَأَنْ يَجْعَلَ الْبَيْتَ عَنْ يَسَارِهِ ، مُبْتَدِئًا بِالْحَجَرِ الْأَسْوَدِ مُحَاضِيًا لَهُ فِي مَرُورِهِ بِجَمِيعِ  
بَدَنِهِ ، فَلَوْ بَدَأَ بِغَيْرِ الْحَجَرِ لَمْ يُحْسَبْ ، فَإِذَا انْتَهَى إِلَيْهِ ابْتَدَأَ مِنْهُ ، وَلَوْ مَشَى عَلَى  
الشَّاذِرِ وَإِنْ أَوْ مَسَّ الْجِدَارَ فِي مُوَازَاتِهِ ، أَوْ دَخَلَ مِنْ أَحَدَى فَتَنَحَّى الْحِجْرَ وَخَرَجَ مِنْ  
الْأُخْرَى لَمْ يَصِحَّ طَوَافُهُ ، وَفِي مَسْئَلَةِ الْمَسِّ وَجْهٌ ، وَأَنْ يَطُوفَ سَبْعًا ، وَدَاخِلَ الْمَسْجِدِ .  
وَأَمَّا السَّنَنُ فَإِنْ يَطُوفَ مَاشِيًا وَيَسْتَلِمُ الْحَجَرَ أَوَّلَ طَوَافِهِ وَيُقْبِلُهُ ، وَيَضَعُ جَبْهَتَهُ عَلَيْهِ ،  
فَإِنْ عَجَزَ اسْتَلَمَ ، فَإِنْ عَجَزَ أَشَارَ بِيَدِهِ ، وَيُرَاعَى ذَلِكَ فِي كُلِّ طَوَافٍ ، وَلَا يُقْبَلُ الرُّكْنَيْنِ  
الشَّامِيَيْنِ وَلَا يَسْتَلِمُهُمَا ، وَيَسْتَلِمُ الْيَمَانِيَّ وَلَا يُقْبِلُهُ ، وَأَنْ يَقُولَ أَوَّلَ طَوَافِهِ : بِسْمِ اللَّهِ  
وَاللَّهُ أَكْبَرُ ، اللَّهُمَّ إِيْمَانًا بِكَ وَتَصَدِيقًا بِكِتَابِكَ وَوَفَاءً بِمَهْدِكَ وَاتِّبَاعًا لِسُنَّةِ نَبِيِّكَ :

وهي التي ذكر المصنف بعضها بقوله (ستر العورة) كسترها في الصلاة (وطهارة الحدث والنجس)  
في التوب والمكان والبدن . نعم يعني عما يشق الاحتراز عنه من النجاسة في المطاف (فلو أحدث  
فيه) عمدا (توضأ وبني ، وفي قول يستأنف وأن يجعل البيت عن يساره مبتدئا بالحجر الأسود  
محاضيا له في مسوره بجميع بدنه) بأن لا يتقدم جزء من شقة الأيسر على جزء من الحجر ، وصفة  
المحاذاة أن يستقبل البيت ويقف على جانب الحجر بحيث يصير جميع الحجر عن يمينه ومنسكبه الأيمن  
هند طرفه ، ثم ينوي الطواف ، ويمر مستقيلا إلى جهة يمينه حتى يقرب من مجاوزة الحجر فإذا قرب  
انقلت وجعل البيت عن يساره (فلو بدأ بغير الحجر لم يحسب) ما طافه قبله (فإذا انتهى إليه ابتدأ  
منه) وحسب له الطواف من حينئذ فيكون مستحصرا للنية إذا كانت عليه ، ويشترط خروج  
بدنه عن جميع البيت ، وقد نبه على ذلك بقوله (ولومشى على الشاذران) وهو ظاهر في جواب  
البيت فإذا قبل الحجر كانت رأسه في هواء جزء منه فيلزمه أن يقر قدميه حتى يفرغ من التقبيل  
ويبتدل قائما (أو من الجدار في موازاته) أى الشاذران (أودخل من إحدى فتحتي الحجر)  
بكسر الحاء وأسكان الجيم (وخرج من الأخرى لم يصح طوافه) في تلك المسائل (وفي مسألة  
المس وجه) بصحة الطواف لأن معظم بدنه خارج (و) يشترط (أن يطوف سبعا) من الطوافات  
(و) يشترط أن يكون الطواف (داخل المسجد) وإن وسع ، ولو على سطحه فلا يصح حوله  
(وأما السنن فإن يطوف ماشيا) ولو امرأة ، ويسن أن يكون حافيا فلوركب في طوافه كان  
خلاف الأولى إذا أمن التلوين وإلا فمكروه كراهة تحريم (و) أن (يستلم الحجر) أى يلمسه  
بيده (أول طوافه ويقبله) ولا يسن للمرأة ذلك إلا عند خلق المطاف (ويضع) بعد ذلك (جبهته  
عليه) فإن عجز عن التقبيل والوضع (استلم) فإن عجز عن استلامه (أشار بيده) أو بشيء  
فيها (ويراعى ذلك) كله (في كل طوفة) ولا يقبل الركنين الشاميين (وهما اللذان عند الحجر  
بكسر الحاء) (ولا يستلمهما) بيده (ويستلم) الركن (اليمنى ولا يقبله) (و) يسن (أن يقول  
أول طوافه : بسم الله والله أكبر اللهم إيمانًا بك وتصديقًا بكتابك ووفاء جهديك واتباعًا لسنة نبيك

مُحَمَّدٍ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ ، وَلْيَقُلْ قِبَالَ الْبَابِ : اللَّهُمَّ إِنَّ الْبَيْتَ بَيْتُكَ ، وَالْحَرَمَ حَرَمُكَ ، وَالْأَمْنَ أَمْنُكَ ، وَهَذَا مَقَامُ الْعَائِدِيكَ مِنَ النَّارِ ، وَبَيْنَ الْيَمَانَيْنِ : اللَّهُمَّ آتِنَا فِي الدُّنْيَا حَسَنَةً وَفِي الْآخِرَةِ حَسَنَةً وَقِنَا عَذَابَ النَّارِ ، وَلْيَدْعُ بِمَا شَاءَ ، وَمَأْتُورُ الدُّعَاءِ أَفْضَلُ مِنَ الْقِرَاءَةِ ، وَهِيَ أَفْضَلُ مِنْ غَيْرِ مَأْتُورِهِ ، وَأَنْ يَرْمِلَ فِي الْأَشْوَاطِ الثَّلَاثَةِ الْأُولَى : بِأَنْ يُسْرِعَ مَشْيَهُ مُقَارِبًا خُطَاهُ ، وَيَمْشِيَ فِي الْبَاقِي ، وَيَخْتَصُّ الرَّمْلُ بِطَوَافٍ بِعَقْبِهِ سَعْيًا ، وَفِي قَوْلِ طَوَافٍ الْقُدُومِ ، وَلْيَقُلْ فِيهِ : اللَّهُمَّ اجْعَلْهُ حَجًّا مَبْرُورًا ، وَذَنْبًا مَغْفُورًا ، وَسَعْيًا مُشْكُورًا ، وَأَنْ يَضْطَبِعَ فِي جَمِيعِ كُلِّ طَوَافٍ يَرْمِلُ فِيهِ ، وَكَذَا فِي السَّعْيِ عَلَى الصَّحِيحِ وَهُوَ جَعْلُ وَسْطِ رِدَائِهِ تَحْتَ مَنْكِبِهِ الْيَمِينِ وَطَرْفِيهِ عَلَى الْإِيسَرِ ، وَلَا تَرْمِلُ الْمَرْأَةُ وَلَا تَضْطَبِعُ ، وَأَنْ يَقْرُبَ مِنَ الْبَيْتِ ، فَلَوْ فَاتَ الرَّمْلُ بِالْقُرْبِ لِرُجْعَةٍ فَالْزَّمْلُ مَعَ بَعْدِ أُولَى إِلَّا أَنْ يَخَافَ صَدَمَ النِّسَاءِ فَالْقُرْبُ بِلَا رَمْلٍ أُولَى ، وَأَنْ يُوَالِيَ طَوَافَهُ ، وَأَنْ يُصَلِّيَ بَعْدَهُ رَكَعَتَيْنِ خَلْفَ الْمَقَامِ ، يَقْرَأُ فِي الْأُولَى قُلْ يَا أَيُّهَا الْكَافِرُونَ ، وَفِي الثَّانِيَةِ الْإِخْلَاصَ ، وَيَجْهَرُ لَيْلًا ، وَفِي قَوْلِ تَحِبُّ الْمُوَالَاةُ وَالصَّلَاةُ ، وَلَوْ حَمَلَ

محمد ﷺ ، وليل ( ندباً ) قبالة الباب : اللهم ان البيت بيتك والحرم حرمك والأمن أمنك ، وهذا مقام العائذ بك من النار ) ويشير بذلك الى نفسه ( وبين اليمانيين : اللهم آتينا في الدنيا حسنة وفي الآخرة حسنة وقنا عذاب النار ، وليدع ) في جميع طوافه ( بما شاء ، وما تَور الدُّعَاءِ ) أى المنقول منه ( أفضل من القراءة ، وهى أفضل من غير مأثوره ) ويسن الاسرار بالذكر والقراءة ( و ) يسن ( أن يرمي ) الذكر الماشى ( في الأشواط الثلاثة الأولى ) كلها ( بأن يسرع مشيه مقاربا خطاه ويمشي في الباقي ) على هيئته ( ويختص الرمل بطواف بعقبه سعى ) مشروع ، وهو طواف القدوم والركن ( وفي قول ) يختص ( بطواف القدوم ) فلا يكون في طواف وداع ( وليلق في ) أى رمله ( اللهم اجعله ) أى ما أتا فيه ( حجاجاً مبروراً ) أى متقبلاً ( وذنباً مغفوراً وسعي ) أى عملاً ( مشكوراً ) أى متقبلاً ( و ) يسن ( أن يضطبع ) الذكر ( في جميع كل طواف يرمي فيه وكذا ) يضطبع ( في السعى على الصحيح ) ومقابله لا يسن في السعى ، وعلى القولين لا يسن في صلاة ركعتي الطواف ( وهو ) أى الاضطباع ( بجعل وسط رداءه تحت منكبيه الأيمن ) ويكشفه ( وطرفيه على اليسر ، ولا ترمي المرأة ولا تضطبع ) بل يحرم عليها ( و ) يسن ( أن يقرب ) الطائف ( من البيت ، فلو فات الرمل بالقرب لرجة ) أو نحوها ( فالرمل مع بعد أولى إلا أن يخاف صدم النساء فالقرب بلا رمل أولى ) من البعد مع الرمل ( و ) يسن ( أن يوالى طوافه ) ويجوز الكلام فيه ( و ) يسن ( أن يصلي بعده ركعتين ) ويجزئ عنهما الركعة ( خلف المقام ) الذى لآبراهيم عليه الصلاة والسلام ( يقرأ في الأولى قل يا أيها الكافرون ، وفي الثانية الإخلاص ، ويجهر ليلاً ، وفي قول تحب الموالاته ) بين أشواطه وأبعاضها ( و ) تحب ( الصلاة ) بعده والمعتمد الأول ( ولو حمل

الحلال محرماً وطاف به حسب الحمل ، وكذا لو حمله محرم قد طاف عن نفسه ، وإلا  
فالأصح أنه إن قصد له الحمل قل ، وإن قصد له نفسه أو لهما فالجامل فقط .  
[ فصل ] يستلم الحجر بعد الطواف وصلايته ثم يخرج من باب الصفا للسعي ، وشرطه  
أن يبدأ بالصفا ، وأن يسعى سبعا ، ذهابه من الصفا إلى المروة مرة ، وعوده منها إليه أخرى ،  
وأن يسعى بعد طواف ركني أو قدوم بحيث لا يتخلل بينهما الوقوف بعرفة ، ومن سعى  
بعد قدوم لم يعبه ، ويستحب أن يرقى على الصفا والمروة قدر قامة . فإذا رقى قال :  
الله أكبر الله أكبر الله أكبر الله أكبر والله الحمد ، الله أكبر على ما هدانا والحمد لله على ما  
أولانا ، لا إله إلا الله وحده لا شريك له ، له الملك وله الحمد يحيي ويميت بيده الخير وهو  
على كل شيء قدير . ثم يدعو بما شاء ديناً ودنياً . قلت : ويعيد الذكر والدعاء ثانياً  
وثالثاً والله أعلم ، وأن يمشي أول السعي وآخره ويقعد في الوسط ، وموضع النوعين معروف .  
[ فصل ] يستحب للإمام أو منصوبه أن يخطب بمكة في سابع ذي الحجة

الحلال محرماً وطاف به ( ولم ينو لنفسه ) حسب الحمل ( عن الطواف الذي تضمنه إحرامه  
إن كان مستوفياً لشرائط الطواف ( وكذا ) بحسب الحمل ( لوجه محرم قد طاف عن نفسه )  
أولم يدخل وقت طوافه ( والا ) بأن لم يكن المحرم طاف عن نفسه وقد دخل وقت طوافه ( والأصح  
أنه إن قصد له الحمل فله ) خاصة لأنه صرفه عن نفسه ، ومقابل الأصح للجامل خاصة ( وإن قصد  
لنفسه أو لهما فالجامل فقط ) وسواء في الصغير حله وليه أم غيره باذنه .

[ فصل ] فيما يختص به الطواف وبيان السعي . ( يستلم الحجر الأسود ) ( بعد الطواف و )  
بعد ( صلاته ) وكذلك يقبله ويسجد عليه ( ثم يخرج من باب الصفا للسعي ، وشرطه أن يبدأ  
بالصفا ) ويختص بالمروة ( و ) شرطه ( أن يسعى سبعا ذهابه من الصفا إلى المروة مرة وعوده منها  
إليه أخرى ) ولا بد من استيعاب المسافة في كل مرة ( و ) شرطه ( أن يسعى بعد طواف ركن  
أو قدوم ) ولا يصح بعد طواف نفل أو وداع ( بحيث لا يتخلل بينهما ) أي السعي وطواف القدوم  
( الوقوف بعرفة ) فإن وقف بها لم يجزه السعي إلا بعد طواف الأفاضة ( ومن سعى بعد قدوم لم يعبه )  
فإن أعاده بخلاف الأولى ( ويستحب أن يرقى على الصفا والمروة قدر قامة ) وأن يشاهد البيت  
( فإذا رقى قال : الله أكبر الله أكبر الله أكبر الله أكبر والله الحمد ، الله أكبر على ما هدانا والحمد لله على  
ما أولانا ، لا إله إلا الله وحده لا شريك له له الملك وله الحمد يحيي ويميت بيده الخير وهو على كل شيء  
قدير ، ثم يدعو بما شاء ديناً ودنياً : قلت ويعيد الذكر والدعاء ثانياً وثالثاً ، والله أعلم و ) يسئ  
( أن يمشي ) على هيئته ( أول السعي وآخره و ) أن ( يعدو ) أي يسعى سعياً شديداً ( في الوسط  
وموضع النوعين معروف ) هناك .  
[ فصل ] في الوقوف بعرفة ( يستحب للإمام أو منصوبه أن يخطب بمكة في سابع ذي الحجة



بَعْدَ صَلَاةِ الظُّهْرِ خُطْبَةٌ فَرْدَةٌ ، يَأْتُرُهُمْ فِيهَا بِالْعُدُوِّ إِلَى مَنَى ، وَيُعَلِّمُهُمْ مَا أَمَرَهُمْ بِهِ مِنَ  
الْمَنَاسِكِ ، وَيَخْرُجُ بِهِمْ مِنَ الْعُدَى إِلَى مَنَى وَيَبْتَئُونَ بِهَا ، فَإِذَا طَلَعَتِ الشَّمْسُ قَصَدُوا عَرَافَاتِ  
قُلْتُ : وَلَا يَدْخُلُونَهَا بَلْ يَقِيمُونَ بِمَمْرَةٍ يَقْرُبُ عَرَافَاتِ حَتَّى تَزُولَ الشَّمْسُ ، وَاللَّهُ أَعْلَمُ ، ثُمَّ  
يَخْطُبُ الْإِمَامُ بَعْدَ الزَّوَالِ خُطْبَتَيْنِ ثُمَّ يُصَلِّي بِالنَّاسِ الظُّهْرَ وَالْعَصْرَ جَمْعًا ، وَيَقِفُوا بِعَرَفَةَ إِلَى  
الْغُرُوبِ ، وَيَذْكُرُوا اللَّهَ تَعَالَى وَيَدْعُوهُ ، وَيُكْثِرُوا التَّهْلِيلَ ، فَإِذَا غَرَبَتِ الشَّمْسُ قَصَدُوا  
مُزْدَلِفَةَ ، وَأَخْرَجُوا الْمَغْرِبَ لِيُصَلُّوْهَا مَعَ الْعِشَاءِ بِمُزْدَلِفَةَ جَمْعًا ، وَوَجِبُ الْوُقُوفِ حُضُورُهُ  
بِحِزَّةٍ مِنْ أَرْضِ عَرَافَاتِ ، وَإِنْ كَانَ مَرًّا فِي طَلَبِ آبِقٍ وَنَحْوِهِ يُشْتَرَطُ كَوْنُهُ أَهْلًا لِلْعِبَادَةِ  
لَا مَنَعِيَ عَلَيْهِ ، وَلَا تَأْسٍ بِالنُّومِ ، وَوَقْتُ الْوُقُوفِ مِنَ الزَّوَالِ يَوْمَ عَرَفَةَ ، وَالصَّحِيحُ بَقَاؤُهُ  
إِلَى الْفَجْرِ يَوْمَ النَّحْرِ ، وَلَوْ وَقَفَ نَهَارًا ثُمَّ فَارَقَ عَرَفَةَ قَبْلَ الْغُرُوبِ وَلَمْ يَبْدَأْ أَرَاقَ دَمًا  
اسْتَحْبَابًا ، وَفِي قَوْلٍ يَجِبُ ، وَإِنْ قَادَ فَكَانَ بِهَا عِنْدَ الْغُرُوبِ فَلَادَمَ ، وَكَذَا إِنْ عَادَ لَيْلًا

بعد صلاة الظهر خطبة فردة ) ولا يكفي عنها خطبة الجمعة ( يأمرهم فيها بالعدو إلى منى ) في اليوم  
الثامن ( ويعلمهم ما أمروهم من المناسك ) وخطب الحج أربع : هذه ، وخطبة يوم عرفة  
ويوم النحر ، ويوم النفر الأول ، وكلها فرادى وبعد الصلاة إلا خطبة يوم عرفة فثنتان  
وقبل الصلاة ( ويخرج بهم من العُدَى ) بعد صلاة الصبح ان لم يكن يوم الجمعة ( إلى منى  
ويبتئون بها ) ندباً ( فإذا طلعت الشمس قصدوا عَرَافَاتِ : قلت ولا يدخلونها بل يقيمون بممرة )  
موضع ( يقرب عَرَافَاتِ حَتَّى تَزُولَ الشَّمْسُ ، وَاللَّهُ أَعْلَمُ ) فإذا زالت الشمس ذهبوا إلى مسجد  
إبراهيم ( ثم يخطب الإمام بعد الزوال ) قبل الصلاة ( خطبتين ) خفيفتين ، وحين يقوم إلى  
الخطبة الثانية يؤذن للظهر ويفرغ من الخطبة مع فراغ المؤذن ( ثم يصلي بالناس الظهر والعصر  
جمعاً ) تقديماً ويقصرهما أيضاً ، وذلك للمسافرين ، فيأمر الإمام من لم يكن مسافراً بالانتماء  
وعدم الجمع ( و ) يسن أن ( يقفوا بعرفة إلى الغروب ) ويسن أن يقفوا بعد الغروب حتى تزول  
الصفرة ( و ) يسن أن ( يذكروا الله تعالى ويدعوه ويكثروا التهليل ) قول لا إله إلا الله ولا يفرط  
في الجهر بالدعاء أو غيره ، والأفضل للواقف أن لا يستظل ( فإذا غربت الشمس قصدوا مُزْدَلِفَةَ )  
وتسمى جمعاً ( وأخرجوا المغرب ليصاوها مع العشاء بمُزْدَلِفَةَ جمعاً ) مؤخرًا ( ووجب الوقوف  
حضوره ) أي المحرم ( بحِزَّةٍ مِنْ أَرْضِ عَرَافَاتِ وَإِنْ كَانَ مَرًّا فِي طَلَبِ آبِقٍ وَنَحْوِهِ ) كدابة شاردة  
فلا يشترط المكث ، ولأن لا يصرفه إلى غير الوقوف ( بشرط كونه ) محرماً ( أهلاً للعبادة لا مَنَعِيَ  
عليه ) جميع وقت الوقوف ، وكذا المجنون والسكران فلا يقع حجهم فرضاً وإن صح نفلًا ( ولا تأس  
بالنوم ، ووقت الوقوف من الزوال يوم عرفة ، والصحيح بقاءه إلى الفجر يوم النحر ) ومقابله يخرج  
بالغروب ( ولو وقف نهاراً ثم فارق عرفة قبل الغروب ولم يبدأ أَرَاقَ دَمًا استحباً ، وفي قول يجب )  
لتزكك الجمع بين الليل والنهار ( وإن عاد فكان بها عند الغروب فلا دم ، وكذا إن عاد ليلاً ) فلا

فِي الْأَصْحَ ، وَلَوْ وَقَفُوا الْيَوْمَ الْعَاشِرَ غَلَطًا أَجْزَأُهُمْ ، إِلَّا أَنْ يَقُولُوا عَلَى خِلَافِ الْعَادَةِ  
فَيَقْضُونَ فِي الْأَصْحَ ، وَإِنْ وَقَفُوا فِي الثَّامِنِ وَعَلِمُوا قَبْلَ الْوُقُوفِ وَجِبَ الْوُقُوفُ فِي الْوَقْتُ ،  
وَإِنْ عَلِمُوا بَعْدَهُ وَجِبَ الْقَضَاءُ فِي الْأَصْحَ .

[ فصل ] وَيَبْتَئُونَ بِمُزْدَلِفَةٍ ، وَمَنْ دَفَعَ مِنْهَا بَعْدَ نِصْفِ اللَّيْلِ أَوْ قَبْلَهُ وَعَادَ قَبْلَ الْفَجْرِ  
فَلَا شَيْءَ عَلَيْهِ ، وَمَنْ لَمْ يَكُنْ يَهَيَّأُ فِي النِّصْفِ الثَّانِي أَرَأَى دَمًا ، وَفِي وَجُوبِ الْقَوْلَانِ ،  
وَأَسَنُّ تَقْدِيمُ النِّسَاءِ وَالضُّعْفَةِ بَعْدَ نِصْفِ اللَّيْلِ إِلَى مَنَى ، وَيَبْقَى غَيْرُهُمْ حَتَّى يُصَلُّوا الصُّبْحَ  
مُغْلَسِينَ ثُمَّ يَذْفَعُونَ إِلَى مَنَى وَيَأْخُذُونَ مِنْ مُزْدَلِفَةِ حَصَى الرَّمْيِ ، فَإِذَا بَلَغُوا النُّحْرَ الْحَرَامَ  
وَقَفُوا وَدَعَوْا إِلَى الْإِسْفَارِ ، ثُمَّ يَسِيرُونَ فَيَصِلُونَ مَنَى بَعْدَ طُلُوعِ الشَّمْسِ فَيَرْمِي كُلُّ شَخْصٍ  
حِينَئِذٍ سَبْعَ حَصَيَاتٍ إِلَى جَرَّةِ الْعَقَبَةِ ، وَيَقْطَعُ التَّلْبِيَةَ عِنْدَ ابْتِدَاءِ الرَّمْيِ ، وَيُكَبِّرُ مَعَ  
كُلِّ حَصَاةٍ ، ثُمَّ يَذْبَحُ مَنْ

دم عليه ( في الأصح ) ومقابله يجب ( ولو وقفوا اليوم العاشر غلطاً ) كأن ظنوا أنه التاسع ثم  
تبين أنه العاشر ( أجزأهم ) الوقوف ( إلا أن يقولوا على خلاف العادة فيقضون في الأصح )  
ومقابله لا قضاء ( وإن وقفوا في الثامن ) غلطاً بأن تبين فسق شهود الرؤية ( وعلموا قبل الوقوف  
وجب الوقوف في الوقت وإن علموا بعده ) أي بعد فوت الوقوف ( وجب القضاء في الأصح )  
ومقابله لا قضاء كما لا قضاء بالتأخير .

[ فصل ] فِي الْمَيْتِ بِمُزْدَلِفَةٍ ( وَيَبْتَئُونَ بِمُزْدَلِفَةٍ ) وَجُوباً بَعْدَ دَفْعِهِمْ مِنْ عَرَفَةَ ، وَلَيْسَ الْمَيْتُ  
بِرُكْنٍ ، وَيَكْفِي فِيهِ الْحَصُولُ بِهَا وَلَوْ مَسُوراً بَعْدَ نِصْفِ اللَّيْلِ ( وَمَنْ دَفَعَ مِنْهَا ) أَيِ الْمُزْدَلِفَةِ ( بَعْدَ  
نِصْفِ اللَّيْلِ ) وَلَمْ يَدَعْ ( أَوْ قَبْلَهُ وَعَادَ قَبْلَ الْفَجْرِ فَلَا شَيْءَ عَلَيْهِ ) مِنَ النِّسَاءِ ( وَمَنْ لَمْ يَكُنْ يَهَيَّأُ  
فِي النِّصْفِ الثَّانِي أَرَأَى دَمًا ، وَفِي وَجُوبِ الْقَوْلَانِ ) فَيَمْنُ لَمْ يَجْمَعْ بَيْنَ اللَّيْلِ وَالنَّهَارِ بِعَرَفَةَ ،  
وَمُقْتَضَى ذَلِكَ اعْتِمَادُهُ النَّدْبَ ، لَكِنْ اعْتَمَدَ فِي غَيْرِ هَذَا الْكِتَابِ الْوَجُوبُ هُنَا ، وَمَحَلُّ الْقَوْلَيْنِ فِي  
غَيْرِ الْمَعْدُورِ . أَمَّا الْمَعْدُورُ بِمَا يَأْتِي فِي مَيْتِ مَنَى فَلَا دَمَ عَلَيْهِ جُزْأً . ( وَيَسَنُّ تَقْدِيمُ النِّسَاءِ وَالضُّعْفَةِ  
بَعْدَ نِصْفِ اللَّيْلِ إِلَى مَنَى ) لِيَرْمُوا جَرَّةَ الْعَقَبَةِ قَبْلَ زَجَةِ النَّاسِ ( وَيَبْقَى غَيْرُهُمْ حَتَّى يُصَلُّوا الصُّبْحَ  
مُغْلَسِينَ ) كَمَا هُوَ السُّنَّةُ فِي صَلَاةِ الصُّبْحِ ، وَلَكِنْ التَّغْلِيصُ هُنَا أَشَدُّ اسْتِحْبَاباً ( ثُمَّ يَذْفَعُونَ إِلَى  
مَنَى وَيَأْخُذُونَ ) أَيِ مَنْ بَاتَ بِهَا ( مِنْ مُزْدَلِفَةِ حَصَى الرَّمْيِ ) لَكِنْ الْأَصَحُّ أَنَّهُ لَا يَأْخُذُ مِنْهَا  
إِلَّا حَصَى يَوْمِ النُّحْرِ . وَأَمَّا حَصَى بَاقِي الْأَيَّامِ فَيُؤْخَذُ مِنْ مَنَى ، أَوْ بَطْنِ مُحْسَرٍ ( فَإِذَا بَلَغُوا الْمَشْعَرَ  
الْحَرَامَ ) وَهُوَ جَبَلُ آخِرِ الْمُزْدَلِفَةِ ، وَيُسَمَّى قَرْحَ ( وَقَفُوا وَدَعَوْا إِلَى الْإِسْفَارِ ثُمَّ يَسِيرُونَ فَيَصِلُونَ  
مَنَى بَعْدَ طُلُوعِ الشَّمْسِ فَيَرْمِي كُلُّ شَخْصٍ حِينَئِذٍ سَبْعَ حَصَيَاتٍ إِلَى جَرَّةِ الْعَقَبَةِ ) فَيَسْتَقْبِلُهَا وَيَجْعَلُ  
مَكَّةَ عَنْ يَسَارِهِ وَمَنَى عَنْ يَمِينِهِ فِي يَوْمِ النُّحْرِ خَاصَّةً . وَأَمَّا رَمَى بَاقِي الْأَيَّامِ فَيَسْتَقْبِلُ الْكَعْبَةَ فِي  
جَمِيعِ الْجَبَرَاتِ ( وَيَقْطَعُ التَّلْبِيَةَ عِنْدَ ابْتِدَاءِ الرَّمْيِ وَيُكَبِّرُ مَعَ كُلِّ حَصَاةٍ ثُمَّ ) بَعْدَ الرَّمْيِ ( يَذْبَحُ مَنْ

مَعَهُ هَدًى ثُمَّ يَخْلُقُ أَوْ يَقْصُرُ ، وَالْحَلْقُ أَفْضَلُ ، وَتَقْصُرُ الْمَرْأَةُ ، وَالْحَلْقُ نُسْكَ عَلَى الْمَشْهُورِ ،  
وَأَقْلَهُ ثَلَاثُ شَعْرَاتٍ ، حَلَقًا أَوْ تَقْصِيرًا أَوْ تَنْفًا أَوْ إِحْرَاقًا أَوْ قَصًا ، وَمَنْ لَا شَعْرَ بِرَأْسِهِ  
يُسْتَعَبُّ إِمْسَارُ الْمَوْسَى عَلَيْهِ ٥ - فَإِذَا خَلَقَ أَوْ قَصَرَ دَخَلَ مَكَّةَ وَطَافَ طَوَافَ الرُّكْنِ  
وَسَمَى إِنْ لَمْ يَكُنْ سَعَى ثُمَّ يَعُودُ إِلَى مَنًى ، وَهَذَا الرَّمْيُ وَالذَّبْحُ وَالطَّوْفُ يُسَنُّ تَرْتِيبَهَا  
سَكْمًا ذَكَرْنَا ، وَيَدْخُلُ وَقْتُهَا بِنِصْفِ لَيْلَةِ النَّحْرِ ، وَيَبْقَى وَقْتُ الرَّمْيِ إِلَى آخِرِ يَوْمِ النَّحْرِ ،  
وَلَا يَخْتَصُّ الذَّبْحُ بَرَمَنٍ . قُلْتُ : الصَّحِيحُ اخْتِصَاصُهُ بِوَقْتِ الْأُضْحِيَّةِ ، وَسَيَأْتِي فِي آخِرِ  
بَابِ مُحَرَّمَاتِ الْإِحْرَامِ عَلَى الصَّوَابِ ، وَاللَّهُ أَعْلَمُ ، وَالْحَلْقُ وَالطَّوْفُ وَالسَّعْيُ لَا آخِرَ  
لَوْقَتِهَا ، وَإِذَا قُلْنَا : الْحَلْقُ نُسْكَ فَعَلَّ اثْنَيْنِ : مِنَ الرَّمْيِ وَالْحَلْقِ وَالطَّوْفِ حَصَلَ التَّحَلُّلُ  
الْأَوَّلُ ، وَحَلَّ بِهِ اللَّبْسُ وَالْحَلْقُ وَالْقَلَمُ ، وَكَذَا الصَّيْدُ وَعَقْدُ النَّكَاحِ فِي الْأَظْهَرِ . قُلْتُ :  
الْأَظْهَرُ لَا يَحِلُّ عُقْدُ النَّكَاحِ

معه هدى ( اسم لما يهدي من النعم تقربا الى الله تعالى ) ثم يحلق أو يقصر ( لكن ( الحلق  
أفضل ) للذكر ( وتقصر المرأة ) ولا تؤمر بالحلق ، بل هو في حق المراجعة والمماكة حرام حيث  
لم يؤذن لها فيه كما يحرم حلقها عند المصيبة ( والحلق ) أو التقصير ( نيسك ) يثاب عليه ، فهو  
ركن أو واجب ( على المشهور ) وقيل استباحة محظور فلا يثاب عليه كلبس الخيط ( وأقله )  
أى إزالة شعر الرأس ( ثلاث شعرات حلقا . أو تقصيرا ، أو تنفا ، أو إحراقا ، أو قصا ،  
ومن لا شعر برأسه يستحب ) له ( إمصار موسى عليه ) وهذا للرجل دون المرأة ( فإذا  
حلق ، أو قصر دخل مكة وطاف طواف الركن ) ويسمى طواف الافاضة والزيارة ( وسعى  
ان لم يكن سعى ) بعد طواف القدوم ( ثم يعود الى منى ) ليصلى بها الظهر ( وهذا  
الرمي والذبح والحلق والطواف يسن ترتيبها كما ذكرنا ) ولا يجب ( وبدخل وقتها ) أى  
الذبح كوربات إلا ذبح الهدى ( بنصف ليلة النحر ) ويسن تأخيرها إلى بعد طلوع الشمس .  
أما ذبح الهدى فيدخل وقته بدخول وقت الأضحية ( ويبقى وقت الرمي إلى آخر يوم النحر ،  
ولا يختص الذبح ) للهدى ( برمن . قلت : الصحيح اختصاصه بوقت الأضحية ، وسياقى ) للمحرر  
ذكره ( فى آخر باب محرمات الاحرام على الصواب ، والله أعلم ) وقد حل المصنف الهدى على  
المسوق تقربا فاعترض على المحرر بأن وقته وقت الأضحية ، ولو حله على دم الجبرانات . فان  
الهدى يطلق على ذلك أيضا لم يعترضه فانها لازم لها ( والحلق والطواف والسعى لا آخر لوقتها )  
لكن الأفضل فعلها يوم النحر ، ويكره تأخيرها عن يومه وعن أيام التشريق أشد كراهة ( وإذا  
قلنا الحلق نسك ففعل اثنين من الرمي والحلق والطواف حصل التحلل الأول ) وإذا قلنا انه ليس  
بنسك حصل التحلل بواحد من الاثنين الباقيين ( وحل به اللبس والحلق والقلم ، وكذا الصيد  
وعقد النكاح فى الأظهر . قلت : الأظهر لا يحل عقد النكاح ) وكذا المباشرة فيما دون الفرج

وَاللهُ أَعْلَمُ ، وَإِذَا فَعَلَ الثَّالِثَ حَصَلَ التَّحْلُلُ الثَّانِي ، وَحَلَّ بِهِ بَاقِيَ الْمُحَرَّمَاتِ .

[ فصل ] إِذَا مَادَ إِلَى مَنَى بَاتَ بِهَا لَيْلَتِي التَّشْرِيقِ ، وَرَمَى كُلَّ يَوْمٍ إِلَى الْجَمَرَاتِ الثَّلَاثِ كُلَّ جَمْرَةٍ سَبْعَ حَصِيَّاتٍ ، فَإِذَا رَمَى الْيَوْمَ الثَّانِي وَأَرَادَ النُّفْرَ قَبْلَ غُرُوبِ الشَّمْسِ بَازًا وَسَقَطَ مَبِيتُ اللَّيْلَةِ الثَّالِثَةِ وَرَمَى يَوْمَهَا ، فَإِنْ لَمْ يَنْفِرْ حَتَّى غَرَبَتْ وَجَبَ مَبِيتُهَا وَرَمَى الْغَدِ ، وَيَدْخُلُ رَمَى التَّشْرِيقِ بِزَوَالِ الشَّمْسِ وَيَخْرُجُ بِغُرُوبِهَا ، وَقِيلَ يَبْقَى إِلَى الْفَجْرِ ، وَيَشْتَرُطُ رَمَى السَّبْعِ وَاحِدَةً وَاحِدَةً ، وَتَرْتِيبُ الْجَمَرَاتِ ، وَكَوْنُ الرَّمْيِ حَجَرًا ، وَأَنْ يُسَمَّى رَمِيًا فَلَا يَكْفِي الْوَضْعُ ، وَالسُّنَّةُ أَنْ يَرْمِيَ بِقَدَرِ حَصَى الْخَذْفِ ، وَلَا يَشْتَرُطُ بَقَاؤُ الْحَجَرِ فِي الرَّمْيِ ، وَلَا كَوْنُ الرَّامِي خَارِجًا عَنِ الْجَمْرَةِ ، وَمَنْ تَحْجَزَ عَنِ الرَّمْيِ اسْتَنْابَ ،

( والله أعلم ، وإذا فعل الثالث حصل التحلل الثاني وحلَّ به باقي المحرمات ) وهو الجاع والمباشرة فيما دون الفرج وعقد النكاح ، ويجب عليه ما بقي من أعمال الحج ، وهو الرمي والمبيت مع أنه غير محرم .

[ فصل ] فِي الْمَبِيتِ بِمَنَى ( إِذَا مَادَ إِلَى مَنَى ) بَعْدَ طَوَافِ الرُّكْنِ ( بَاتَ بِهَا لَيْلَتِي التَّشْرِيقِ ) وَالْوَاجِبُ مَعْظَمُ اللَّيْلِ ( وَرَمَى كُلَّ يَوْمٍ إِلَى الْجَمَرَاتِ الثَّلَاثِ ) وَهِيَ الْكَبْرَى وَالْوُسْطَى وَهَجْرَةُ الْعَقْبَةِ ( كُلَّ جَمْرَةٍ سَبْعَ حَصِيَّاتٍ ، فَإِذَا رَمَى الْيَوْمَ الثَّانِي وَأَرَادَ النُّفْرَ قَبْلَ غُرُوبِ الشَّمْسِ ) فِي الْيَوْمِ الثَّانِي ( جَازَ وَسَقَطَ مَبِيتُ اللَّيْلَةِ الثَّالِثَةِ وَرَمَى يَوْمَهَا ) وَلَادِمَ عَلَيْهِ ، وَالشَّرْطُ أَنْ يَنْفِرَ بَعْدَ الزَّوَالِ وَالرَّمْيِ ( فَإِنْ لَمْ يَنْفِرْ ) أَيْ يَذْهَبَ ( حَتَّى غَرَبَتْ ) الشَّمْسُ ( وَجَبَ مَبِيتُهَا وَرَمَى الْغَدِ ) وَيَجِبُ بِزَكَاةِ مَبِيتِ لَيْلَى مَنَى دَمٌ وَبَتْرُكُ لَيْلَةٍ مَدَّ طَعَامٌ ، وَيَجُوزُ تَرْكُ الْمَبِيتِ لِرَعَاءِ الْإِبِلِ إِذَا خَرَجُوا قَبْلَ الْغُرُوبِ ، وَلَا مَحْجَبَ الْأَعْذَارِ كَخَافِ عَلَى نَفْسٍ أَوْ مَالٍ أَوْ مَتْعَةٍ لِمَرِيضٍ أَوْ لِسَقَايَةٍ ، وَإِنْ خَرَجُوا بَعْدَ الْغُرُوبِ وَلَا دَمَ عَلَيْهِمْ ( وَيَدْخُلُ رَمَى التَّشْرِيقِ بِزَوَالِ الشَّمْسِ وَيَخْرُجُ ) وَقْتَهُ الْإِخْتِيَارُ ( بِغُرُوبِهَا ) مِنْ كُلِّ يَوْمٍ ، وَأَمَّا وَقْتُ الْجَوَازِ فَيَمْتَدُّ إِلَى آخِرِ أَيَّامِ التَّشْرِيقِ ( وَقِيلَ يَبْقَى ) وَقْتَهُ الْإِخْتِيَارُ ( إِلَى الْفَجْرِ ) وَهَذَا فِي غَيْرِ الْيَوْمِ الثَّالِثِ ، أَمَّا هُوَ فَيَخْرُجُ وَقْتُ رَمِيهِ بِغُرُوبِ شَمْسِهِ لَخُرُوجِ وَقْتِ الْمَنَاسِكَ ( وَيَشْتَرُطُ رَمَى السَّبْعِ وَاحِدَةً وَاحِدَةً ) أَيْ رَمِيهَا فِي سَبْعِ دَفْعَاتٍ ، فَلَوْ رَمَى اثْنَيْنِ مَعًا حَسْبُنَا وَاحِدَةً ( وَ ) يَشْتَرُطُ ( تَرْتِيبُ الْجَمَرَاتِ ) بِأَنْ يَبْدَأَ بِالْأُولَى ، وَهِيَ الَّتِي تَلَى مَسْجِدَ الْحَيْفِ ثُمَّ الْوُسْطَى ثُمَّ جَمْرَةُ الْعَقْبَةِ ( وَ ) يَشْتَرُطُ ( كَوْنُ الرَّمْيِ حَجَرًا ) وَكَوْنُ الرَّمْيِ بِالْيَدِ فَلَا يَكْفِي رَمَى سِوَى مِنَ الْجَوَاهِرِ كَذَهَبٍ وَلَا الرَّمْيِ بِغَيْرِ الْيَدِ ( وَ ) يَشْتَرُطُ ( أَنْ يُسَمَّى رَمِيًا فَلَا يَكْفِي الْوَضْعُ ) فِي الرَّمْيِ ، وَيَشْتَرُطُ قَصْدُ الرَّمْيِ ، وَهُوَ يَجْتَمِعُ الْحُسْنَى ، وَهُوَ ثَلَاثَةُ أَذْرَعٍ مِنْ كُلِّ جَانِبٍ ، فَلَوْ رَمَى إِلَى الْعِلْمِ فَزَلَّ فِي الرَّمْيِ كَمَا يَفْعَلُهُ عَالِبُ الْعَامَّةِ فِيهِ تَرَدُّدٌ ، وَاعْتَمَدَ الْمُتَأَخِّرُونَ فِيهِ عَدَمُ الْأَجْزَاءِ ( وَالسُّنَّةُ أَنْ يَرْمِيَ بِقَدَرِ حَصَى الْخَذْفِ ) وَهُوَ قَدَرُ الْقَوْلَةِ ، فَلَوْ رَمَى بِأَصْفَرٍ أَوْ أَكْبَرَ كَرِهَ ( وَلَا يَشْتَرُطُ بَقَاؤُ الْحَجَرِ فِي الرَّمْيِ ) فَلَا يَضُرُّ تَدْحِجُهُ بَعْدَ الْوُقُوعِ ( وَلَا كَوْنُ الرَّامِي خَارِجًا عَنِ الْجَمْرَةِ ) فَلَوْ وَقَفَ فِي جَانِبِ وَرَمَى إِلَى الْجَانِبِ الْآخَرِ صَحَّ ( وَمَنْ تَحْجَزَ عَنِ الرَّمْيِ ) لَعَلَّةَ كَرُضٍ لَا يَرْجِي زَوَالَهُ قَبْلَ فَوْتِ وَقْتُ الرَّمْيِ ( اسْتَنْابَ ) مَنْ يَرْمِي هُنَا

وإذا ترك رمي يوم تداركه في باقي الأيام في الأظهر ، ولا دم ، وإلا فكلية دم ،  
واللهب تكميل الدم في ثلاث حصيات ، وإذا أرل الخروج من مكة طاف للوداع ،  
ولا يمكث بعده ، وهو واجب يجبر تركه بدم ، وفي قول سنة لا يجبر ، فإن أوجبناه  
فخرج بلا وداع وعاد قبل مسافة القصر سقط الدم أو بعدها فلا على الصحيح ،  
واللحائض النفس بلا وداع ، ويسن شرب ماء زمزم ، وزيارة قبر رسول الله صلى الله عليه  
وسلم بعد فراغ الحج .

[فصل] أر كان الحج خمسة : الإحرام ، والوقوف ، والطواف ، والسعى ، واللقاق  
إذا جعلناه نسكا ولا يجبر بدم ، وما سوى الوقوف أر كان في العمرة أيضا ، ويؤدى  
النسكان على أوجه : أحدها الأفراد بأن يحج ثم يحرم بالعمرة : كإحرام المسكى ويأتى  
بعمليها . الثاني القران بأن يحرم بهما من الميقات ويعمل عمل الحج فيحصلان ،

وجوبا ، ويشترط في النائب أن يكون رمى عن نفسه أولا ( وإذا ترك رمى يوم ) ولو عمدا ( تداركه  
في باقي الأيام ) ويكون أداء ، وله أن يتدارك قبل الزوال وفي الليل ( في الأظهر ) ومقابلة لا يتدارك  
في باقيها كما لا يتدارك بعدها ( ولا دم ) مع التدارك ( وإلا ) بأن لم يتداركه ( فعليه دم ، والمذهب  
تكميل الدم في ثلاث حصيات ) . وقيل إنما يكمل في وظيفة جرة ( وإذا أراد الخروج من مكة )  
كسفر طويل أو قصر ( طاف للوداع ) طوفا كاملا بركعتيه ( ولا يمكث بعده ) وبعد ركعتيه ،  
فإن مكث فعليه إعادته ( وهو واجب يجبر تركه بدم ، وفي قول سنة لا يجبر . فإن أوجبناه فخرج  
بلا وداع وعاد قبل مسافة القصر سقط الدم أو بعدها فلا ) يسقط ( على الصحيح ) ومقابلة يسقط  
كالأولى ( وللحائض النفس بلا وداع ) نعم ان طهرت قبل مفارقة بنين مكة لزمنها العود للطواف  
( ويسن شرب ماء زمزم ) ويسن استقبال القبلة عند شربه وأن يتضلع منه ويذكر ما يريد دينا  
ودنيا ( و ) بسن ( زيارة قبر رسول الله صلى الله عليه وسلم بعد فراغ الحج ) ليس المراد اختصاص  
طلب الزيارة بهذه الحالة فاسها مندوبة مطلقا بل لتأكدها في هذه الحالة ، والمعتمر كالخاج .

[فصل] في بيان أركان الحج والعمرة ( أركان الحج خمسة ) بل ستة بزيادة الترتيب في  
معظم الأركان : أولها ( الاحرام ) أى نية الدخول فيه ( و ) ثانيها ( الوقوف ) بعرفة ( و ) ثالثها  
( الطواف ) رابعها ( السعى ) خامسها ( الحلق ) أو التقصير ( إذا جعلناه نسكا ) وتقدم  
أنه المشهور ( ولا يجبر ) هذه الأركان ( بدم ) بل يتوقف الحج عليها ( وما سوى الوقوف  
أركان في العمرة أيضا ) والترتيب معتبر في جميع أركانها ( ويؤدى النسكان على أوجه ) ثلاثة  
( أحدها الأفراد بأن يحج ) أى يحرم بالحج ويفرغ منه ( ثم يحرم بالعمرة كإحرام المسكى ويأتى  
بعمليها . الثاني القران بأن يحرم بهما ) معا في أشهر الحج ( من الميقات ويعمل عمل الحج فيحصلان )

وَلَوْ أُحْرِمَ بِعُمْرَةٍ فِي أَشْهُرِ الْحَجِّ ثُمَّ يَحْجِ قَبْلَ الطَّوَافِ كَانَ قَلْبًا ، وَلَا يَجُوزُ عَكْسُهُ فِي  
 الْجَدِيدِ . الثَّالِثُ التَّمَتُّعُ بِأَنْ يَحْرِمَ بِالْعُمْرَةِ مِنْ مِيقَاتِ بَلَدِهِ وَيَفْرَغَ مِنْهَا ثُمَّ يَنْشِئُ حَجًّا  
 مِنْ مَكَّةَ ، وَأَفْضَلُهَا الْإِفْرَادُ ، وَبَعْدَهُ التَّمَتُّعُ وَبَعْدَ التَّمَتُّعِ الْقِرَانُ ، وَفِي قَوْلِ التَّمَتُّعِ أَفْضَلُ  
 مِنَ الْإِفْرَادِ ، وَعَلَى التَّمَتُّعِ دَمٌ بِشَرَطٍ أَنْ لَا يَكُونَ مِنْ حَاضِرِي الْمَسْجِدِ الْحَرَامِ ، وَحَاضِرُوهُ  
 مِنْ دُونِ مَرَحِلَتَيْنِ مِنْ مَكَّةَ . قُلْتُ : الْأَصَحُّ مِنَ الْحَرَمِ ، وَاللَّهُ أَعْلَمُ ، وَأَنْ تَقَعَ عُمْرَتُهُ  
 فِي أَشْهُرِ الْحَجِّ مِنْ سَنَتِهِ ، وَأَنْ لَا يَعُودَ لِإِحْرَامِ الْحَجِّ إِلَى الْمِيقَاتِ زَوَقْتُ ، وَجُوبَ الدَّمِ  
 لِإِحْرَامِهِ بِالْحَجِّ ، وَالْأَفْضَلُ ذَبْحُهُ يَوْمَ النَّحْرِ ، فَإِنْ عَجَزَ عَنْهُ فِي مَوْضِعِهِ صَامَ عَشْرَةَ أَيَّامٍ  
 ثَلَاثَةً فِي الْحَجِّ تُسْتَحَبُّ قَبْلَ يَوْمِ عَرَفَةَ ، وَسَبْعَةً إِذَا رَجَعَ إِلَى أَهْلِهِ فِي الْأَنْظَرِ ، وَيُنْدَبُ  
 تَتَابُعُ الثَّلَاثَةِ ، وَكَذَا السَّبْعَةُ ، وَلَوْ فَاتَتْهُ الثَّلَاثَةُ فِي الْحَجِّ ، فَلَا أَظْهَرُ أَنَّهُ يَلْزَمُهُ أَنْ يُفَرِّقَ  
 فِي قَضَائِهَا بَيْنَهَا وَبَيْنَ السَّبْعَةِ ، وَعَلَى الْقَارِنِ دَمٌ كَدَمِ التَّمَتُّعِ .

وَيَدْخُلُ عَمَلُ الْعُمْرَةِ فِي عَمَلِ الْحَجِّ ( وَلَوْ أُحْرِمَ بِعُمْرَةٍ فِي أَشْهُرِ الْحَجِّ ثُمَّ يَحْجِ قَبْلَ الطَّوَافِ كَانَ قَارِنًا )  
 وَكَذَا لَوْ أُحْرِمَ بِالْعُمْرَةِ فِي غَيْرِ أَشْهُرِ الْحَجِّ ثُمَّ أَدْخَلَ عَلَيْهَا الْحَجَّ فِي أَشْهُرِهِ كَانَ قَارِنًا ، وَأَمَّا لَوْ طَافَ  
 بَعْدَ الْعُمْرَةِ ثُمَّ أَدْخَلَ الْحَجَّ فَلَا يَصِحُّ ( وَلَا يَجُوزُ عَكْسُهُ ) وَهُوَ ادْخَالُ الْعُمْرَةِ عَلَى الْحَجِّ ( فِي الْجَدِيدِ )  
 وَفِي الْقَدِيمِ يَجُوزُ ( الثَّالِثُ التَّمَتُّعُ بِأَنْ يَحْرِمَ بِالْعُمْرَةِ ) فِي أَشْهُرِ الْحَجِّ ( مِنْ مِيقَاتِ بَلَدِهِ وَيَفْرَغَ مِنْهَا  
 ثُمَّ يَنْشِئُ حَجًّا مِنْ مَكَّةَ ) أَوْ مِنَ الْمِيقَاتِ ( وَأَفْضَلُهَا الْإِفْرَادُ وَبَعْدَهُ التَّمَتُّعُ ، وَفِي قَوْلِ التَّمَتُّعِ أَفْضَلُ  
 مِنَ الْإِفْرَادِ ، وَعَلَى التَّمَتُّعِ دَمٌ ) وَهِيَ شَاةٌ تَجْزِئُ فِي الْأَضْحِيَّةِ ( بِشَرَطِ أَنْ لَا يَكُونَ مِنْ حَاضِرِي  
 الْمَسْجِدِ الْحَرَامِ ، وَحَاضِرُوهُ مِنْ ) مَسَاكِنِهِمْ ( دُونَ مَرَحِلَتَيْنِ مِنْ مَكَّةَ . قُلْتُ : الْأَصَحُّ مِنَ الْحَرَمِ ،  
 وَاللَّهُ أَعْلَمُ ) وَالْمُرَادُ بِالْمَسْكَنِ مَنْ فِيهِ زَوْجَتُهُ وَأَوْلَادُهُ الصَّغَارُ ( وَ ) بِشَرَطِ ( أَنْ تَقَعَ عُمْرَتُهُ فِي أَشْهُرِ  
 الْحَجِّ مِنْ سَنَتِهِ ) أَيْ الْحَجِّ ، فَلَوْ وَقَعَتْ قَبْلَ أَشْهُرِهِ أَوْ وَقَعَتْ فِي أَشْهُرِهِ وَلَمْ يَحْجِ مِنْ عَامِهِ لَمْ يَلْزَمْهُ دَمُ  
 ( وَ ) بِشَرَطِ ( أَنْ لَا يَعُودَ لِإِحْرَامِ الْحَجِّ إِلَى الْمِيقَاتِ ) فَإِنْ عَادَ وَأَحْرَمَ بِالْحَجِّ مِنْهُ لَمْ يَلْزَمْهُ هَدْيٌ ( وَوَقْتُ  
 وَجُوبِ الدَّمِ إِحْرَامُهُ بِالْحَجِّ ) وَلَكِنْ يَجُوزُ ذَبْحُهُ إِذَا فَرَّغَ مِنَ الْعُمْرَةِ وَلَوْ لَمْ يَحْرِمَ بِالْحَجِّ ( وَالْأَفْضَلُ ذَبْحُهُ  
 يَوْمَ النَّحْرِ ، فَإِنْ عَجَزَ عَنْهُ ) بِأَنْ لَمْ يَجِدْهُ أَوْ كَانَ مَحْتَجًّا لِمَنْنِهِ ( فِي مَوْضِعِهِ ) وَهُوَ الْحَرَمُ ، وَلَوْ قَدَّرَ عَلَيْهِ  
 فِي بَلَدِهِ ( صَامَ عَشْرَةَ أَيَّامٍ ثَلَاثَةً فِي الْحَجِّ ) أَيْ بَعْدَ الْإِحْرَامِ بِهِ ( تُسْتَحَبُّ قَبْلَ يَوْمِ عَرَفَةَ ) فَيَحْرُمُ  
 بِالْحَجِّ قَبْلَ سَادِسِ ذِي الْحِجَّةِ لِيَصُومَهُ وَتَالِيَهُ وَيَفْطُرَ يَوْمَ عَرَفَةَ كُلَّ ذَلِكَ عَلَى وَجْهِ الِاسْتِحْبَابِ وَلَا يَجِبُ  
 عَلَيْهِ تَقْدِيمُ الْإِحْرَامِ بَزْمَنِ يُمْسِكُنْ مِنْ صَوْمِ الثَّلَاثَةِ فِيهِ ، إِنَّمَا إِذَا أَحْرَمَ وَجِبَ عَلَيْهِ الصَّوْمُ ، فَإِنْ أَخْرَجَهُ أَثَمَ  
 وَكَانَ قِضَاءُ ( وَ ) صَامَ ( سَبْعَةً إِذَا رَجَعَ إِلَى أَهْلِهِ ) أَيْ وَطَنِهِ ( فِي الْأَنْظَرِ ) وَمُقَابِلُهُ إِذَا فَرَّغَ مِنْ  
 الْحَجِّ ( وَيُنْدَبُ تَتَابُعُ الثَّلَاثَةِ وَكَذَا السَّبْعَةِ ) يُنْدَبُ تَتَابُعُهَا ( وَلَوْ فَاتَتْهُ الثَّلَاثَةُ فِي الْحَجِّ فَلَا أَظْهَرُ أَنَّهُ  
 يَلْزَمُهُ أَنْ يَفَرِّقَ فِي قَضَائِهَا بَيْنَهَا وَبَيْنَ السَّبْعَةِ ) بِقَدَرِ أَرْبَعَةِ أَيَّامٍ : يَوْمَ النَّحْرِ وَأَيَّامِ النَّشْرِقِ وَمُدَّةُ  
 لِمَكَانِ السَّيْرِ إِلَى أَهْلِهِ عَلَى الْعَادَةِ ، وَهِيَ مُقَابِلُ الْأَنْظَرِ لَا يَلْزَمُهُ التَّفْرِيقُ ( وَعَلَى الْقَارِنِ دَمٌ كَدَمِ التَّمَتُّعِ )

قُلْتُ: بِشَرَطٍ أَنْ لَا يَكُونَ مِنْ حَاضِرِي الْمَسْجِدِ الْحَرَامِ ، وَاللَّهُ أَعْلَمُ

### باب محرمات الاحرام

أَحَدُهَا: سَتْرُ بَعْضِ رَأْسِ الرَّجُلِ بِمَا يُعَدُّ سَاتِرًا إِلَّا الْحَاجَةَ ، وَلِبْسُ الْخِيطِ أَوْ الْمَنْسُوجِ أَوْ الْمَقْشُودِ فِي سَائِرِ بَدَنِهِ إِلَّا إِذَا لَمْ يَجِدْ غَيْرَهُ ، وَوَجْهُ الْمَرْأَةِ كَرَأْسِهِ ، وَلَهَا لِبْسُ الْخِيطِ إِلَّا الْقَفَّازَ فِي الْأَظْهَرِ . الثَّانِي: اسْتِعْمَالُ الطَّيِّبِ فِي تَوْبِهِ أَوْ بَدَنِهِ وَدَهْنُ الرَّأْسِ أَوْ اللَّحْيَةِ ، وَلَا يُسَكَّرُهُ غَسْلُ بَدَنِهِ وَرَأْسِهِ بِخِطْمِيٍّ . الثَّالِثُ: إِزَالَةُ الشَّعْرِ أَوْ الظُّفْرِ ، وَتَسْكُمُلُ الْفَدْيَةِ فِي ثَلَاثِ شَعَرَاتٍ أَوْ ثَلَاثَةِ أَظْفَارٍ ، وَالْأَظْهَرُ أَنَّ فِي الشَّعْرَةِ مَدَّ طَعَامٍ ، وَفِي الشَّعْرَتَيْنِ مَدَّيْنِ ،

جنسا وبدلا عند العجز ( قلت بشرط أن لا يكون ) القارن ( من حاضري المسجد الحرام ) فان كان منهم لم يلزمه دم ( والله أعلم ) .

### باب محرمات الاحرام

أَيُّ الْمَحْرَمَاتِ بِسَبَبِهِ ، وَعَدَهَا الْمُصَنِّفُ سَبْعَةً فَقَالَ ( أَحَدُهَا سَتْرُ بَعْضِ رَأْسِ الرَّجُلِ ) وَلَوْ الْبَيَاضُ الَّذِي وَرَاءَ الْأُذُنِ ( بِمَا يَعْدُ سَاتِرًا ) عَرَفَا وَلَوْ بِالْحَنَاءِ التَّخِينَةِ فَيَحْرُمُ عَلَى الرَّجُلِ ذَلِكَ ( إِلَّا الْحَاجَةَ ) مِنْ حَرٍّ أَوْ مَدَاوَاةٍ فَيَجُوزُ لَكِنْ تَلْزَمُ الْفَدْيَةُ ( وَ ) يَحْرُمُ عَلَيْهِ أَيْضًا ( لِبْسُ الْخِيطِ ) كَقَمِيصٍ ( أَوْ الْمَنْسُوجِ ) كَدِرْعٍ ( أَوْ الْمَقْشُودِ ) كَلَبَدٍ ( فِي سَائِرِ بَدَنِهِ ) عَلَى حَسَبِ الْمَعْتَادِ فِي اللَّبْسِ ، فَلَوْ ارْتَدَى بِالْقَمِيصِ لَمْ تَلْزَمْهُ فَدْيَةٌ وَلَوْ زُرَّ الْأَزْوَاجُ ، وَيَجُوزُ أَنْ يَعْقِدَهُ وَيَشُدَّ عَلَيْهِ خِيطًا وَلَا يَجُوزُ ذَلِكَ فِي الرِّدَاءِ ( إِلَّا إِذَا لَمْ يَجِدْ غَيْرَهُ ) أَيُّ الْخِيطِ وَنَحْوِهِ فَيَجُوزُ وَلَا فَدْيَةَ وَيَجُوزُ لِلْمَدَاوَاةِ وَلِنَحْوِ حَرٍّ لَكِنْ مَعَ الْفَدْيَةِ ( وَوَجْهُ الْمَرْأَةِ كَرَأْسِهِ ) فِي حِمَاةِ السَّتْرِ إِلَّا الْحَاجَةَ فَيَجُوزُ مَعَ الْفَدْيَةِ ( وَلَهَا ) أَيُّ الْمَرْأَةِ ( لِبْسُ الْخِيطِ إِلَّا الْقَفَّازَ ) وَهُوَ مَا يَلْبَسُ فِي الْيَدَيْنِ فَلَيْسَ لَهَا سَتْرُ السَّكْفَيْنِ وَلَا أَحَدُهُمَا بِهِ ( فِي الْأَظْهَرِ ) وَمُقَابِلُهُمَا لِبْسُهُمَا ، وَيَجُوزُ لَهَا سَتْرُهُمَا بغيرِ الْقَفَّازَيْنِ ( الثَّانِي ) مِنَ الْمَحْرَمَاتِ ( اسْتِعْمَالُ الطَّيِّبِ ) وَهُوَ مَا يَقْصَدُ مِنْهُ رَائِحَتُهُ كَالْمِسْكِ وَالزَّعْفَرَانِ ( فِي تَوْبِهِ ) أَيُّ مَلْبُوسِهِ وَلَوْ خَفَهُ أَوْ نَعَلَهُ ( أَوْ بَدَنَهُ ) وَاسْتَعْمَالُهُ أَنْ يَلْصُقَ الطِّينَ بِبَدَنِهِ عَلَى الْوَجْهِ الْمَعْتَادِ ، فَلَوْ جَلَّ مَسْكًا فِي خُرْقَةٍ مُشْدُودَةٍ لَمْ يَضُرَّ ، وَإِنْ شَمَّ الرَّائِحَةَ ( وَدَهْنُ الرَّأْسِ أَوْ اللَّحْيَةِ ) بِدَهْنٍ وَلَوْ غَيْرَ طَيِّبٍ وَلَا فَرْقَ فِي الشَّعْرِ بَيْنَ الْقَلِيلِ وَالكَثِيرِ وَمَا اتَّصَلَ بِاللَّحْيَةِ كَالشَّارِبِ لَهُ حُكْمُهَا بِخِلَافِ نَحْوِ الْحَاجِبِ وَالطَّدْبِ ( وَلَا يَكْرَهُ غَسْلُ بَدَنِهِ وَرَأْسِهِ بِخِطْمِيٍّ ) وَنَحْوِهِ مِنْ غَيْرِ تَنْفِ شَعْرٍ لَكِنْ الْأَوَّلَى تَرْكُهُ كَالَاكْتِحَالِ ( الثَّالِثُ ) مِنَ الْمَحْرَمَاتِ ( إِزَالَةُ الشَّعْرِ ) مِنَ الرَّأْسِ أَوْ غَيْرِهِ ( أَوْ الظُّفْرِ ) مِنَ الْيَدِ أَوْ الرَّجْلِ ( وَتَسْكُمُلُ الْفَدْيَةِ فِي ثَلَاثِ شَعَرَاتٍ أَوْ ثَلَاثَةِ أَظْفَارٍ ) وَلَا فَرْقَ بَيْنَ النَّامِي وَالْعَائِدِ وَالْجَاهِلِ وَالْعَالِمِ . نَعَمْ الصَّبِيُّ غَيْرُ الْمُبِينِ وَالْمُجَنُّونَ وَالْمُنْعَمَى عَلَيْهِ لَوْ أَرَاوَهَا لَا فَدْيَةَ عَلَيْهِمْ ( وَالْأَظْهَرُ أَنَّ فِي الشَّعْرَةِ مَدَّ طَعَامٍ ، وَفِي الشَّعْرَتَيْنِ مَدَّيْنِ ) وَكَذَا

وَالْمَتَدُورُ أَنْ يَخْلُقَ وَيَبْدَى الرَّابِعُ الْجَمَاعُ ، وَتَفْسُدُ بِهِ الْعُمَرَةُ ، وَكَذَا الْحَيُّ قَبْلَ  
التَّحَلُّلِ الْأَوَّلِ ، وَيَجِبُ بِهِ بَدَنُهُ ، وَالْمَضَى فِي فَاسِدِهِ وَالْقَضَاءُ ، وَإِنْ كَانَ نُسْكُهُ تَطَوُّعًا ،  
وَالْأَصَحُّ أَنَّهُ عَلَى الْفَوْرِ . الْخَامِسُ اصْطِيَادُ كُلِّ مَا كُوِلَ بَرِّي . قُلْتُ : وَكَذَا الْمَتَوَلَّدُ  
مِنْهُ وَمِنْ غَيْرِهِ ، وَاللَّهُ أَعْلَمُ ، وَيَعْرُومُ ذَلِكَ فِي الْحَرَمِ عَلَى الْحَلَالِ ، فَإِنْ أَتَلَفَ صَيْدًا صَنِيعُهُ ،  
فَتَى الثَّمَانَةُ بَدَنُهُ ، وَفِي بَقَرِ الْوَحْشِ وَحِمَارِهِ بَقَرَةٌ ، وَالْفَزَالِ عَزْرٌ ، وَالْأَرْنبُ عَنَاقٌ ،  
وَالْيَرْبُوعُ جَفْرَةٌ ، وَمَا لَا تَقُلَّ فِيهِ يَحْكُمُ بِمِثْلِهِ عَدْلَانِ ، وَفِيَا لَا يَمِثِلُ لَهُ الْقِيَمَةُ ،

في الظفر والظفرين ، ومقابل الأظفر في الشعرة درهم ، وفي الشعرين درهما . (والمعدور) بإيذاء  
قل ونحو جراحة (أن يخلق ويبدى . الرابع) من المحرمات (الجماع) وكذا الماشرة بشهوة فيما  
دون النرج وعليه سقمها دم (وتفسد به) أي الجماع (العمره وكذا الحيض) ان كان الجماع فيه  
(قبل التحلل الأول) وأما الجماع بعد التحلل الأول فلا يفسد به (ويجب به) أي الجماع (بدنه)  
بصفة الأنحية والمرأة لأفدية عليها في الجماع ، وإن فسد به حجبها (و) يجب (المضى في فاسده)  
أي المذكور من حج وعمره (و) يجب (القضاء وإن كان نسكه تطوعاً) ويلزمه الاحرام مما  
أحرم به في الأداء من ميقات أوديرة أهله (والأصح أنه) أي قضاء الفاسد (على الفور) لأنه  
بالشروع فيه تضيق وقته فلما أفسده جعلت أعادته قضاء (الخامس) من المحرمات (اصطياد كل  
ما كُوِلَ بَرِّي) وحشى (قلت وكذا المتولد منه) أي المأكول البري الوحشى . (ومن غيره)  
كمتولد بين حمار وحشى وأهلى ، وأما المتولد بين انسى ما كُوِلَ ووَحْشَى غير ما كُوِلَ كمتولد  
بين ذئب وشاة وكذا المتولد بين غير ما كُوِلَ أو بين أهليين فلا يحرم التعرض لشيء منها (والله أعلم  
وبحرم ذلك) أي اصطياد المذكور (في الحرم على الحلال) ولو كافراً فيحرم اصطياد ما ذكر  
على الحرم في الحرم وغيره ، وعلى الحلال في الحرم (فإن أتلف) من حرم عليه ما ذكر (صيداً  
ضمنه) فيضمن سائر أجزائه بالقيمة ويضمن ما تلف في يده ، بخلاف ما لو أدخل الحلال معه إلى  
الحرم صيداً مملوكاً له لا يضمنه ، بل له امساكه فيه والتصرف فيه ، ولو ذبح الحرم الصيد أو الحلال  
صيد الحرم صار ميتة وحرم عليه أكله وعلى غيره ولو حللاً (في النعامة بدنه) ولا تجزئ بقرة  
ولا غيرها (وفي بقر الوحش وحماره) أي الوحش (بقرة ، و) في (الغزال) وهو ولد الظبية  
إلى أن يطلع قرناه (عز) وهي الأنتى التي تم لها سنة (و) في (الأرنب عناق) وهي أنتى  
العز مالم تبلغ سنة (و) في (اليربوع) أو الوبر (جفرة) وهي أنتى العز إذا بلغت أربعة أشهر  
ولا بد أن تكون أقل من العناق الواجبة في الأرنب (وما لا تقل فيه) من الصيد عن النبي ﷺ  
ولا عن صحابيين أو صحابي وسكوت الباقيين أو عدلين من التابعين فمن بعدهم (يحكم بمثله عدلان)  
فقيهان مما يحكم به هنا فطنان فلا تكفى المرأة والقن (و) يجب (فيما لا مثل له) من النعم  
(القيمة) ان لم يكن فيه ثقل كالجراد . أما ما فيه ثقل ، وهو الحمام ففي الواحدة منه شاة ويرجع في



وَيَحْرُمُ قَطْعُ نَبَاتِ الْحَرَمِ الَّذِي لَا يَسْتَنْبِتُ، وَالْأَظْهَرُ تَقْلُقُ الضَّمَانِ بِهِ وَيَقْطَعُ أَشْجَارَهُ،  
فَفِي الشَّجَرَةِ الْكَبِيرَةِ بَقَرَةٌ، وَالصَّغِيرَةِ شَاةٌ. قُلْتُ: وَالْمُسْتَنْبِتُ كَغَيْرِهِ عَلَى الْمَذْهَبِ  
وَيَحِلُّ الْإِذْخِرُ، وَكَذَا الشُّوكُ كَالْعَوْسَجِ وَغَيْرِهِ عِنْدَ الْجُمْهُورِ، وَالْأَصَحُّ حِلُّ أَخْذِ نَبَاتِهِ  
لِعَلْفِ الْبَهَائِمِ وَلِلدَّوَاءِ، وَاللَّهُ أَعْلَمُ، وَصَيْدُ الْمَدِينَةِ حَرَامٌ، وَلَا يُضْمَنُ فِي الْجَدِيدِ،  
وَيَتَخَيَّرُ فِي الصَّيْدِ الْمِثْلِيُّ بَيْنَ ذَبْحِ مِثْلِهِ وَالصَّدَقَةِ بِهِ عَلَى مَسَاكِينِ الْحَرَمِ، وَيَبْنَى أَنْ  
يُؤَمَّ الْمِثْلُ دَرَاهِمَ وَيَشْتَرَى بِهِ طَعَامًا لَهُمْ، أَوْ يَصُومَ عَنْ كُلِّ مَدَّةٍ يَوْمًا، وَغَيْرُ الْمِثْلِيِّ  
يَتَصَدَّقُ بِقِيَمَتِهِ طَعَامًا أَوْ يَصُومَ، وَيَتَخَيَّرُ فِي فِدْيَةِ الْخَلْقِ بَيْنَ ذَبْحِ شَاةٍ، وَالتَّصَدُّقِ بِثَلَاثَةِ  
أَصْعٍ لِسِتَّةِ مَسَاكِينٍ، وَصَوْمِ ثَلَاثَةِ أَيَّامٍ، وَالْأَصَحُّ أَنْ الدَّمُ فِي تَرْكِ الْمَأْمُورِ كَالْإِحْرَامِ  
مِنَ الْمِيقَاتِ دَمٌ تَرْتِيبٌ، فَإِذَا عَجَزَ اشْتَرَى بِقِيَمَةِ الشَّاةِ طَعَامًا

القيمة الى عدلين (ويحرم) على الحلال والمحرم (قطع نبات الحرم) الرطب (الذي لا يستنبت)  
أى من شأنه أن لا يستنبته الآدميون بل ينبت بنفسه. أما النبات اليابس كالحشيش فيجوز قطعه  
لا قلعه وكذلك ما يستنبته الآدميون مثل القمح يجوز لمالكه التصرف فيه بالقطع والقلع ان لم  
يكن شجرا، وأما الشجر فسيأتي حكمه (والأظهر تعلق الضمان به) أى بقطع النبات غير المستنبت  
(وبقطع أشجاره) زيادة إيضاح والا فهو داخل في النبات (ففي الشجرة الكبيرة) عرفا (بقرة)  
وفي معناها البدنة (و) في الشجرة (الصغيرة شاة) والواجب في النبات غير الشجر القيمة، ومقابل  
الأظهر لا يتعلق بذلك ضمان (قلت والمستنبت) من الشجر (كغيره) في الحرمة والضمان (على  
المذهب) وقيل ليس مثله كالخطة والشعير (ويحل) من شجر الحرم (الاذخر) قطعها وقلعا  
(وكذا الشوك) يحل شجره (كالعوسج) نوع من الشوك (وغيره) من كل مؤذ (عند  
الجمهور) وقيل يحرم ويجب به الضمان (والأصح حل أخذه) بالقطع (لعلف البهائم والدواء)  
ولا يقطع لذلك الا بقدر الحاجة (والله أعلم) ومقابل الأصح يمنع الأخذ لذلك وعلى كل لا يجوز  
الأخذ للبيع (وصيد) حرم (المدينة حرام) وأخذ نباته، وحرمها ما بين جبلتها غير وثور (ولا يضمن)  
الصيد ولا النبات (في الجديد) وفي القديم يضمن بسلب القاطع والصائد وأخذ ثيابه (ويتخير في  
الصيد المثل بين ذبح مثله والصدقة به) بأن يفرق لجه (على مساكين الحرم وبين أن يقوم المثل)  
بالنقد الغالب (دراهم) أو غيرها (ويشترى بها طعاما لهم) مما يجزئ في الفطرة (أو يصوم  
عن كل مد يوما، وغير المثل) وهو الذى يجب فيه القيمة (يتصدق بقيمته طعاما) ولا يتصدق  
بالدراهم (أو يصوم) عن كل مد يوما، وهذا القسم يقال له مخير معدل (ويتخير في فدية الخلق  
بين ذبح شاة) تجزئ في الأضحية (و) بين (التصدق بثلاثة أصع لسته مساكين، و) بين  
(صوم ثلاثة أيام) وهذا القسم يقال له مخير مقدر (والأصح أن الدم في ترك المأثور كالأحرام  
من الميقات) والميقت بمزدلفة أو منى (دم ترتب، فإذا عجز) عن الدم (اشترى بقيمته الشاة طعاما

وَتَصَدَّقَ بِهِ ، فَإِنْ تَجَزَّ صَامَ عَنْ كُلِّ مَدَّةٍ يَوْمًا ، وَدَمُ الْقَوَاتِ كَدَمِ التَّمَتُّعِ ، وَيَذْبَحُهُ  
 فِي حَجَّةِ الْقَضَاءِ فِي الْأَصْحَ ، وَالِدَّمُ الْوَاجِبُ يَفْعَلُ حَرَامٌ أَوْ تَرَكَ وَاجِبٌ لَا يَخْتَصُّ بِرِمَانٍ ،  
 وَيَخْتَصُّ ذَبْحُهُ بِالْحَرَمِ فِي الْأَظْهَرِ ، وَيَجِبُ صَرْفُ نَحْمِهِ إِلَى مَسَاكِينِهِ ، وَأَفْضَلُ بَقْعَةٌ  
 لِذَبْحِ الْمُعْتَمِرِ الْمُرَوَّةُ ، وَالْحَاجُّ مَتَى ، وَكَذَا حُكْمُ مَسَاقَا مِنْ هَذِي مَكَانًا ، وَوَقْتُهُ وَقْتُ  
 الْأَضْحِيَّةِ عَلَى الصَّحِيحِ ، وَاللَّهُ أَعْلَمُ .

### باب الإحصار والقوات

مَنْ أَحْصَرَ تَحَلَّلَ ، وَقِيلَ لَا تَحَلَّلُ الشَّرْذِمَةُ ، وَلَا تَحَلَّلُ بِالرَّضِ ، فَإِنْ شَرَطَهُ  
 تَحَلَّلَ بِهِ عَلَى الشُّهُورِ ، وَمَنْ تَحَلَّلَ ذَبَحَ شَاةً حَيْثُ أَحْصَرَ . قُلْتُ : إِنَّمَا يَحْصُلُ التَّحَلُّلُ  
 بِالذَّبْحِ وَنِيَّةِ التَّحَلُّلِ وَكَذَا الْخَلْقُ إِنْ جَعَلْنَاهُ نُسْكَاً ، فَإِنْ قُدَّ

وتصدق به) على مساكين الحرم (فان مجز صام عن كل مد يوما) فهو مرتب مقدر (ودم القوات  
 كدم التمتع) في سائر أحكامه (ويذبحه) أي الدم الواجب فيه (في حجة القضاء) لافي سنة القوات  
 (في الأصح) ومقابله يجوز ذبحه في سنة القوات (والدم الواجب بفعل حرام) كإزالة شعر (أو ترك  
 واجب) كالبيت بمنى (لا يختص بزمان) بل يفعل في يوم النحر وغيره (ويختص ذبحه بالحرم)  
 في أي مكان (في الأظهر) ومقابله يجوز خارج الحرم وينقل اليه ويفرق فيه (ويجب صرف  
 لحمه الى مساكينه) أي الحرم ولا يجوز له أكل شيء من لحمه (وأفضل بقعة لذبح المعتمر المروءة  
 وللحاج منى وكذا حكم ماساقا من هدي مكانا، ووقته وقت الأضحية على الصحيح) ومقابله لا يختص  
 بوقت (والله أعلم) وعلى اختصاصه بوقت الأضحية لو أخره عن أيام التشريق، فان كان الهدي  
 واجبا، وهو النذر وجب ذبحه قضاء، وان كان تطوعا فقد فات .

### باب الإحصار

وهو المنع من إتمام أركان الحج والعمرة (والقوات) للحج (من أحصر) أي منع عن إتمام  
 أركان أحد النسكين (تجمل) جوازا لا وجوبا بما سيأتي سواء أمكن المضي بقتال أم يبذل أم  
 لم يمكنه ، فوطلب منه مال له وقع لم يلزمه دفعه وإجازه التجمل . نعم ان يتيقن الحاج زوال الإحصار  
 في مدة يمكنه ادراك الحج بعدها امتنع تحلله وكذا المعتمر اذا تيقن قرب زواله ، وهو ثلاثة أيام  
 (وقيل لا تحلل الشردمة) وهي الطائفة تمنع من بين الرفقة ، والصحيح الجواز ، ويجوز للحجوس  
 ظلمة التحلل (ولا تحلل بالمرض) ونحوه كضلال طريق (فان شرطه) أي شرط في إحصاره أنه  
 يتحلل اذا مرض (تحلل به) أي المرض ونحوه (على المشهور) وقيل لا يجوز ، ثم ان شرط التحلل  
 بالهدى لزمه أو بلا هدى لم يلزمه (ومن تحلل) أي أراد التحلل (ذبح شاة حيث أحصر) في  
 حل أو حرم (قلت : انما يحصل التحلل بالذبح ونية التحلل) المقارنة له بأن ينوي خروجه عن الإحصار  
 (وكذا الخلق ان جعلناه نسكا) ولا بد من مقارنة النية له ويشترط تأخره عن الذبح (فان فقد

الاسم فالأظهر أن له بدلا ، وأنه طعام بقيمة الشاة ، فإن حجز صام عن كل مدة يوما ، وله التحلل في الحال في الأظهر ، والله أعلم ، وإذا أحرَمَ العبدُ بلا إذن فليس يديه تحليلة ، ولزوجه تحليلها من حج تطوع لم يأذن فيه ، وكذا من الفرض في الأظهر ، ولا قضاء على المحصر المتطوع ، فإن كان نسكه فرضا مستقرا بقي في ذمته ، أو غير مستقر اعتبر الاستطاعة بعد ، ومن فاته الوقوف تحلل بطواف وسعى وحاق ، وفيهما قول ، وعليه دم والقضاء .

## كتاب البيع

شرطه الإيجاب : كبيعك وملكك ، والقبول كاشتريت وتملكت وقبلت ،

الاسم فالأظهر أن له بدلا ) ومقابله لا بد له فيبقى في ذمته ( وأنه ) أى البدل ( طعام بقيمة الشاة فان حجز ) عن الطعام ( صام عن كل مد يوما ، وله ) إذا انتقل للصوم ( التحلل في الحال في الأظهر ) ولا يتوقف على الصوم ، ومقابل الأظهر يتوقف ( والله أعلم . وإذا أحرَمَ العبد ) ولومكانا ( بلا إذن ) من سيده ( فليس يديه تحليلة ) بأن يأمره بالتحلل وله ان يتحلل قبل أمر سيده له ( ولزوجه تحليلها من حج تطوع لم يأذن فيه ) وإن أذن لم يحجز ( وكذا ) له تحليلها ( من الفرض في الأظهر ) ومقابله ليس له تحليلها منه وله منعها من الابتداء بالتطوع جزأ وبالفرص على الأظهر ، والمراد بتحليلها أن يأمرها به وتحلل هي كتحلل المحصر ( ولا قضاء على المحصر المتطوع ) إذا تحلل ( فإن كان ) نسكه ( فرضا مستقرا ) كحجة الاسلام بعد السنة الأولى من سنن الامكان وكالقضاء والنذر ( بقي في ذمته أو غير مستقر ) كحجة الاسلام في السنة الأولى من سنن الامكان ( اعتبر الاستطاعة بعد ) أى بعد زوال الاحصار ان وجدت وجب وإلا فلا ( ومن فاته الوقوف ) بحصر أو غيره ( تحلل ) وجوبا ولا يجوز له لو صابر الى عام قابل فينوي التحلل ( بطواف وسعى ) ان لم يكن سعى بعد طواف القدوم ( وحلق وفيهما ) أى السعى والحلق ( قول ) أنها لا يجبان في التحلل ( وعليه دم ) وهو دم تربيت وتقدير ان لم يجد الدم صام ثلاثة في الحج وسبعة اذا رجع ( و ) عليه ( القضاء ) ان لم يكن فات بحصر فيلزمه ان يحج فورا من عام قابل سواء كان الحج الذى فاته الوقوف فيه فرضا أو تطوعا والله أعلم .

## كتاب البيع

هو لغة مقابلة شئ بشئ على وجه المعاوضة ، وشرعا : مقابلة مال بمال على وجه مخصوص ، وأركانها ثلاثة ، وهى فى الحقيقة ستة عاقد بائع ومشتري ومعهود عليه ثمن ومثمن وصيغة إيجاب وقبول ، وبدأ المصنف بالصيغة معبرا عنها بالشرط فقال ( شرطه الإيجاب ) وهو ما يدل على التمليك بعوض ( كبيعك وملكك ) بكذا ( والقبول ) وهو ما يدل على التملك ( كاشتريت وتملكت وقبلت ) ولعم فى

وَيَجُوزُ تَقَدُّمُ لَفْظِ الْمُشْتَرَى ، وَلَوْ قَالَ بَعْنِي فَقَالَ بَعْتُكَ اذْهَبْ فِي الْأَظْهَرِ ، وَيَنْقُذُ بِالْكِنَايَةِ كَجَعَلْتَهُ لَكَ بِكَذَا فِي الْأَصَحِّ ، وَيُشْتَرَطُ أَنْ لَا يَقُولَ الْفَضْلُ بَيْنَ لَفْظَيْهِمَا ، وَأَنْ يَقْبَلَ عَلَى وَفْقِ الْإِيجَابِ ، فَلَوْ قَالَ : بَعْتُكَ بِأَلْفٍ مُكْسَرَةٍ فَقَالَ ، قَبِلْتُ بِأَلْفٍ صَحِيحَةٍ لَمْ يَصِحَّ ، وَإِشَارَةُ الْآخَرِ بِالْعَقْدِ كَالنُّطْقِ ، وَشَرَطُ الْعَاقِدِ الرُّشْدَ . قُلْتُ : وَعَدَمُ الْإِكْرَاهِ بِغَيْرِ حَقٍّ ، وَلَا يَصِحُّ شِرَاؤُ الْكَافِرِ الْمُصْنَفَ ، وَالْمُسْلِمُ فِي الْأَظْهَرِ ، إِلَّا أَنْ يَقْبَلَ عَلَيْهِ فَيَصِحَّ فِي الْأَصَحِّ ، وَلَا الْحَرْبِيُّ سِلَاحًا ، اللَّهُ أَعْلَمُ ، وَلِلْمَبِيعِ شُرُوطٌ : طَهَارَةُ عَيْنِهِ فَلَا يَصِحُّ بَيْعُ الْكَلْبِ وَالْخَمْرِ وَالْمُنْتَجِسِ الَّذِي لَا يُمْسِكُنْ تَطْهِيرُهُ كَالْخَلِّ وَاللَّبَنِ

الجواب فلا يصح البيع بغير ذلك ومنه المعاطاة لكن المصنف وجاعة اختاروا الانعقاد بها في كل ما يعده الناس بيعاً ، ولا بد من اسناد البيع إلى المخاطب ومن ذكر الثمن ( ويجوز تقدم لفظ المشتري ) على لفظ البائع ( ولو قال بعتي ) كذا بكذا ( فقال بعتك انمقد ) البيع ( في الأظهر ) ومقابله لا ينعقد إلا إذا قال المشتري بعد ذلك اشتريت ( وينقذ ) البيع ( بالكناية ) وهي ماتحتل البيع وغيره ( كجعله لك بكذا ) ناوياً البيع فينعقد بذلك ( في الأصح ) ومقابله لا ينعقد بالكناية ( ويشترط أن لا يكون الفصل بين لفظيهما ) أي بين الإيجاب والقبول وإلا بكتابة فيضرب الفصل الطويل . أما اليسير فلا ، ويضرب الكلام الأجبي عن العقد ولو يسيراً ، ويشترط أن يكون القبول من صدر معه الإيجاب وإن يصير البادئ على ما أتى به إلى القبول وإن تبقى أهليته كذلك ( وإن يقبل على وفق الإيجاب ) في المعنى ( فلو قال بعتك بألف مكسرة فقال قبلت بألف صحيحة لم يصح ) أما الموافقة لفظاً فلا تشترط فلو قال بعتك فقال اشتريت صح ( وإشارة الآخس بالعقد كالنطق ) وأما إشارته في الصلاة فليس لها حكم النطق . ثم شرع المصنف في الركن الثاني ، وهو العاقد فقال ( وشروط العاقد ) بائناً أو مشترياً ( الرشد ) فلا يصح من صبي ولا مجنون ولا من محجور عليه بغيره ولا من أعمى أيضاً ( قلت و ) يشترط أيضاً ( عدم الإكراه بغير حق ) فلا يصح عقد مكره في ماله بغير حق . أما بحق كما لو امتنع من عليه دين من الوفاء والبيع فأكراهه القاضي على البيع فإنه يصح ( ولا يصح شراء الكافر ) ولو مرتداً ( المصنف ) ولا كتب الحديث ولا آثار السلف وحكايات الصالحين ولا كتب فقه فيها شيء من ذلك . وأما كتب علوم غير شرعية فيجوز تملكها لها ( و ) لا يصح شراء الكافر العبد ( المسلم في الأظهر ) ومقابله يصح شراؤه المسلم ويؤمر بإزالة يده عنه ( إلا أن يعتق عليه ) كأن كان أصلاً أو فرعاً له أو أوقف بحريته ( فيصح ) شراؤه ( في الأصح ) ومقابله لا يصح ( ولا ) يصح شراء ( الحربى سلاحة ) كسيف وغيره من عدة الحرب ( والله أعلم ) بخلاف عدة غير الحرب ولو حديداً فيصح ، ثم شرع في الركن الثالث ، وهو المبيع فقال ( والمبيع شروط ) خمسة في غير الرويات أحدها ( طهارة عينه فلا يصح بيع السكاب ) ولو معاً ( والخمر ) ولو مخترمه ( و ) لا يبيع ( المنتجس الذي لا يمسك ) تطهيره كالخلل واللبن ( وأما ما يمكن تطهيره

وكذا الدهن في الأصح . الثاني النفع فلا يصح بيع الحشرات ، وكل سبغ لا ينفع ، ولا حبتي الحنطة ونحوها ، وآلة اللهو ، وقيل يصح في الآلة إن عذر رضاها مالا ، ويصح بيع الماء على الشط ، والتراب بالصحراء في الأصح . الثالث إمكان تسليمه ، فلا يصح بيع الضال والآبق والمنصوب ، فإن باعه لقادر على انتزاعه صح على الصحيح ، ولا يصح بيع نصف معين من الإناث والسيف ونحوهما ، ويصح في الثوب الذي لا ينقص بقطعه في الأصح ، ولا المرهون بغير إذن مؤتمنه ، ولا الجاني المتعلق برقبته مال في الأظهر ، ولا يضر تعلقه بذمته ، وكذا تعلق القصاص في الأظهر . الرابع

كالثوب المتنجس فيصح بيعه ( وكذا الدهن ) لا يمكن تطهيره ( في الأصح ) ومقابله يمكن تطهيره ( الثاني ) من شروط المبيع ( النفع ) أي الانتفاع به شرعا ( فلا يصح بيع الحشرات ) وهي صفار دواب الأرض كالحنافس لعدم النفع ولا عبرة بما يذكر من خواصها ( و ) لا يبيع ( كل سبغ لا ينفع ) كالأسد ولا عبرة بما يقصد من بعضها من الهبة . نعم ما ينفع من ذلك كالعلق لامتناس الدم يصح ( ولا ) بيع نحو ( حبتي الحنطة ونحوها ) ويحرم بيع الدم إن قتل قليلا وكثيره ، فإن نفعه قليلا صح بيعه كالأفيون ( و ) لا يبيع ( آلة اللهو ) وكذا الأصنام والصور ( وقيل يصح البيع ( في الآلة إن عذر رضاها ) بضم الراء : أي مكسرها ( مالا ) ولا يصح بيع كتب الكفر كالأجيل وكذا كتب السحر والتنجيم ، بل يجب اتلافها ( ويصح بيع الماء على الشط والتراب بالصحراء في الأصح ) ومقابله لا يصح لامكان تحصيل مثلها بلا تعب ( الثالث ) من شروط المبيع ( إمكان تسليمه ) أي القدرة على تسليم البائع المبيع فلو انتفت القدرة من البائع ، فإن قدر المشتري على التسليم كأن كان المبيع مغسوبا ويمكن المشتري نزع من يد الغاصب دون البائع فالصحيح جواز بيعه ، ثم فرغ على قدرة التسليم قوله ( فلا يصح بيع الضال ) أي التائه ( والآبق والمنصوب فإن باعه ) أي المنصوب ( لقادر على انتزاعه صح على الصحيح ) ومقابله لا يصح ( ولا يصح بيع نصف ) مثلا ( معين ) لامشاع ( من الإناث والسيف ونحوهما ) كثوب نفيس إذ لا يمكن التسليم إلا بالفصل ، وهو ممنوع منه شرعا لنقصه القيمة ، فالطريق في البيع إن يشتريه مشاعا ثم يتفقا على فصله ( و يصح ) البيع ( في الثوب الذي لا ينقص بقطعه في الأصح ) ومقابله لا يصح لأن القطع لا يخلو عن تغيير ولا يصح بيع فص في خاتم بخلاف أحد زوجي خف أو أحد مصراعي باب ( ولا ) يصح بيع ( المرهون ) المقبوض ( بغير إذن مؤتمنه ) للجزء عن تسليمه شرعا بخلافه قبل القبض أو بأذنه ( ولا ) يبيع ( الجاني المتعلق برقبته مال ) بغير إذن المجنى عليه ، وقبل اختيار السيد الفداء كأن قتل خطأ فتعلق برقبته إدية ، فإن أذن مستحق الإدية في بيعه أو اختار السيد فداءه صح بيعه ( في الأظهر ) ومقابله يصح في بيع السيد المومر ، وقيل والمعسر ( ولا يضر تعلقه ) أي المال ( بذمته ) أي العمد المبيع كأن اشترى فيها شيئا بغير إذن سيده وأتلفه ( وكذا ) لا يضر ( تعلق القصاص ) برقبته . كأن جنى عبدا ( في الأظهر ) ومقابله لا يصح بيعه كالمرهون ( الرابع ) من شروط المبيع

الملك لمن له العقد ، فبيع الفضولي باطل ، وفي التيسير موقوف إن أجاز مالكه نفذ ، وإلا فلا ، ولو باع مال مورثه طائفاً حياته وكان ميتاً صح في الأظهر . الخامس العلم به ، فبيع أحد الثوبين باطل ، ويصح بيع صاع من صبرة تعلم صيغاتها ، وكذا إن جهلت في الأصح ، ولو باع بملء ذالبيت حنطة ، أو بزنة هذه الحصاة ذهباً ، أو بما باع به فلان فرسه ، أو بألف دراهم ودنانير لم يصح البيع ، ولو باع بنقد وفي البسك نقد غالب تعين ، أو نقدان لم يغلب أحدهما اشتراط التعيين ، ويصح بيع الصبرة المجهولة الصيغان كل صاع بدرهم ، ولو باعها بمائة درهم كل صاع بدرهم صح إن خرجت مائة وإلا فلا على الصحيح ، ومتى كان العوض معيناً كفت معاينته ، والأظهر أنه لا يصح بيع الغائب ،

(الملك) أى ملك التصرف (لمن له العقد) أى لمن يوجد منه العقد فدخل الوكيل والولى وكل من أثبت له الشارع حق التصرف بالعقد وخرج الفضولى فلذلك قال (فبيع الفضولى باطل) لأن الشارع لم يثبت له حق التصرف (وفي القديم موقوف إن أجاز مالكه) أى المبيع أو وليه (نفذ وإلا فلا) ينفذ (ولو باع مال مورثه طائفاً حياته وكان ميتاً صح) لأن العبرة بما فى نفس الأمر (في الأظهر) ومقابله لا يصح (الخامس) من شروط المبيع (العلم به) للتعاقد عينا فى المعين وقدرها وصفة فيما فى الذمة (فبيع أحد الثوبين باطل) وإن تساوت قيمتها (ويصح بيع صاع من صبرة) وهى الكوم من الطعام (تعلم صيغاتها) للتعاقد وينزل ذلك على الاشاعة فيملك عشرة مثلاً حتى لو تلف منها شيء حسب عليه بقدر ممالك (وكذا) يصح البيع (إن جهلت) الصيغان وتفتقر جهالة المبيع فانه ينزل على صاع مبهم حتى لو لم يبق إلا هو تعين بخلاف شاة من هذه الأشياء (في الأصح) ومقابله لا يصح كما لو فرق صيغاتها وقال بعثك واحداً منها (ولو باع بملء ذالبيت حنطة أو بزنة هذه الحصاة ذهباً أو بما باع به فلان فرسه) أى بمثل ذلك ، وأحدهما لا يعلمه (أو بألف دراهم ودنانير لم يصح) البيع فى جميع هذه الصور للجهالة بالثمن ، فكل من الثمن والمثلن إذا كان فى الذمة لابد من معرفة قدره يقينا بالكيل أو الوزن أو الفرع ، فإن كان الثمن معيناً كأن قال : بعثك بملء هذا البيت من هذه الحنطة صح (ولو باع بنقد) كأن قال : بعثك هذا بعشرة من الجنيهات أو الريالات (وفي البلد نقد غالب) منها كالجنيه الأفرنكى والريال المصرى وغير غالب (تعين الغالب أو) فى البلد (نقدان) ولم يغلب أحدهما اشتراط التعيين لفظاً ، ولا يكفى التعيين بالنية (ويصح بيع الصبرة المجهولة الصيغان كل صاع بدرهم) بنصب كل بتقدير بعثك وبجمله بدل من الصبرة ، ولا يضر الجهل بجمله الثمن (ولو باعها) أى الصبرة (بمائة درهم كل صاع بدرهم صح إن خرجت مائة درهم وإلا) بأن لم تخرج ، كأن قلت أو زادت (فلا) يصح البيع (على الصحيح) ومقابله يصح (ومتى كان العوض معيناً) أى مشاهداً (كفت معاينته) عن العلم بقدره اعتقاداً على التخمين الحاصل بالرؤية (والأظهر أنه لا يصح بيع الغائب) وهو ما لم يره

وَالثَّانِي يَمْسَحُ ، وَيَثْبُتُ الْخِيَارُ عِنْدَ الرُّؤْيَةِ ، وَتَكْفِي الرُّؤْيَةُ قَبْلَ الْعَقْدِ فِيمَا لَا يَتَغَيَّرُ غَالِبًا إِلَى وَقْتِ الْعَقْدِ ، دُونَ مَا يَتَغَيَّرُ غَالِبًا ، وَتَكْفِي رُؤْيَةُ بَعْضِ الْمَبِيعِ إِنْ دَلَّ عَلَى بَاقِيهِ كظَاهِرِ الصَّبْرَةِ ، وَالْمُؤْذَجِ الْمُتَمَائِلِ ، أَوْ كَانَ صَوَانًا لِلْبَاقِي خِلْقَةً كَقَشْرِ الرِّمَانِ وَالْبَيْضِ ، وَالْقَشْرَةِ السُّفْلَى لِلْجُوزِ وَاللُّوزِ ، وَتُعْتَبَرُ رُؤْيَةُ كُلِّ شَيْءٍ عَلَى مَا يَلِيقُ بِهِ ، وَالْأَصَحُّ أَنْ وَصَفُهُ بِصِفَةِ السَّلَمِ لَا يَكْفِي ، وَيَصِحُّ سَلَمُ الْأَعْمَى ، وَقِيلَ إِنْ عَمِيَ قَبْلَ تَمْيِيزِهِ فَلَا .

### باب الرِّبَا

إِذَا بَاعَ الطَّعَامُ بِالطَّعَامِ إِنْ كَانَ جِنْسًا اشْتَرَطَ الْحُلُولُ ،

العاقدان أو أحدهما ( والثاني ) وهو مقابل الأظهر ( يصح ويثبت الخيار عند الرؤية ) ولا خيار للبائع وينفذ قبل الرؤية الفسخ دون الاجازة ( وتسكني ) على الأظهر في اشتراط ( الرؤية قبل العقد فيما لا يتغير غالبا إلى وقت العقد ) بأن يغلب عدم التغير كالأرض أو يستوى الأمران كالحيوان ، فان بان تغيره ثبت الخيار ، وإن اختلفا في التغير وعدمه صدق المشتري بيمينه ( دون ما يتغير غالبا ) كالأطعمة فلا تسكني فيه الرؤية قبل العقد ( وتسكني رؤية بعض المبيع إن دل على باقيه كظاهر الصبرة ) من الحبوب بخلاف ما لا يدل كظاهر صبرة الرمان أو البطيخ فلا بد من رؤية كل واحدة ( و ) تسكني رؤية ( أنموذج المتماثل ) بضم المهمزة والميم وفتح الدال ماسميه التجار بالعينة فتسكني رؤية عينة مثل الحبوب والأدهان عن رؤية باقى المبيع ، ولا بد من إدخالها في المبيع . أما إذا لم يدخلها بأن قال بعثتك من هذا النوع من الحنطة مثلامائة أردب فلا يصح البيع إلا إذا قال منها هذه العينة فليست من هذا ( أو ) كان بعض المبيع لا يدل على باقيه لكن ( كان صوانا للباقي خِلْقَةً كَقَشْرِ الرِّمَانِ وَالْبَيْضِ وَالْقَشْرَةِ السُّفْلَى لِلْجُوزِ وَاللُّوزِ ) فتسكني رؤيته ، وأما إذا لم يكن هذا البعض صوانا من الخلقة بل بالصنع كجلد الكتاب فلا تسكني رؤيته ، واحترز بالسفلى عن القشرة العليا للجوز فلا تسكني رؤيتها لأنها تزال ( وتعتبر رؤية كل شيء على ما يليق به ) وهو ما يخل عدم رؤيته بمعظم المالية فيعتبر في الدار مثلا رؤية البيوت والسقوف والسطوح والجدران والمستحم والبالوعة والطريق ( والأصح أن وصفه ) أى الشيء الذى يراد بيعه ( بصفة السلم لا يكفى ) عن الرؤية ، ومقابل الأصح يكفى ، ولا خيار للمشتري ( ويصح سلم الأعشى ) أى أن يسلم أو يسلم إليه ( وقيل إن عمى قبل تمييزه فلا يفتع سلمه لا تنقضاء معرفته بالأشياء .

### باب الرِّبَا

هو بالتقصير لغة الزيادة ، وشرعا عقد على عوض مخصوص غير معلوم التماثل في معيار الشرع حالة العقد أو مع تأخير في البدلين أو أحدهما ( إذا بيع الطعام بالطعام إن كانا ) أى الثمن والمثلن ( جنسا ) واحدا كبرير ( اشترط ) في صحة البيع ( الحلول ) بأن لا يذكر واخذ منهما أجلا

والمائة والتقايض قبل التفرق أو جنسين كجنطة وشعر جاز التفاضل ، واشترط  
الحلول والتقايض ، والطعام ما قصد للطعم اقتياتا أو تفكها أو تداويا ، وأدقة الأصول  
المختلفة الجنس ، وخلوها وأدهانها أجناس ، واللحوم والألبان كذلك في الأظهر ،  
والمائة تعتبر في السكيل كيلا ، والموزون وزنا ، والمعتبر غالب قاذة أهل الحجاز  
في عهد رسول الله صلى الله عليه وسلم ، وما نجبل براعى فيه قاذة بلك البئع ، وقيل  
السكيل ، وقيل الوزن ، وقيل يتخير ، وقيل إن كان له أصل اعتبر ، والنقد بالنقد  
كطعام بطعام .

( والمائة والتقايض قبل التفرق ، أو ) كانا ( جنسين كجنطة وشعر جاز التفاضل ، واشترط  
الحلول والتقايض ) ولابد من القبض الحقيقي فلا تكفي الحوالة وإن حصل القبض في المجلس ، وبكفي  
قبض الوكيل عن العاقلين أو أحدهما ، فلم أن من علة الربا الطعام (والطعام ما قصد للطعم) بالضم أى  
الأكل بأن يكون أظهر مقاصده الأكل للآدميين ( اقتياتا أو تفكها أو تداويا ) فالأكل اقتياتا  
كالبقر ، وتفكها كالتيين والزيت ، وتداويا كالزنجبيل والمصطكي والطين الأرمي ، وأما ما لا يقصد للطعم  
كالعظم الرخو والجلد فلاربا فيه وإن أكل ، وكذلك ما لا يقصد لطعم الآدميين كالخيش والتبن ، وما  
قصد للبهائم والآدميين يعتبر فيه غلبة التناول ، فإن استويا فربوى ( وأدقة ) جع دقيق : أى  
لو طعن قمح وشعر وذرة مثلا فتحصل منها أدقة ، فربما يقال إنها جنس واحد مع أنها أدقة  
( الأصول المختلفة الجنس ، و ) كذلك ( خلوها ) جمع خل ( وأدهانها ) فهمى ( أجناس ) إذ  
هى قروح أصول مختلفة فتتبع أصولها فيجوز بيع دقيق البر بدقيق الذرة متفاضلين ، وكذلك  
القول في الحلول والأدهان ( واللحوم والألبان ) كل منهما أجناس ( كذلك في الأظهر ) فيجوز  
بيع لحم البقر بلحم الضأن ولبن الضأن بلبن البقر متفاضلا ، ومقابل الأظهر هما جنس واحد ولحوم  
البقر والجواميس جنس كالضأن والمعز ( والمائة تعتبر في السكيل كيلا ) وإن زاد في الوزن ( و )  
في ( الموزون وزنا ) وإن تفاوت في السكيل فلا يجوز بيع بعض السكيل ببعض وزنا ، وكذا  
الموزون ( والمعتبر ) في كون الشيء مكيلا أو موزونا ( غالب عادة أهل الحجاز في عهد رسول الله  
صلى الله عليه وسلم ) فلو أحدث الناس خلاف ذلك فلا عبرة به ( وما جهل ) أى لم يعلم هل كان  
يكال في ذلك العهد أو يوزن أو علم أنه كان يكال مرة ويوزن أخرى ولم يغلب أحدهما أو لم يكن  
في عهده صلى الله عليه وسلم ( براعى فيه عادة بلد البيع ) أن كان أقل جوما من التمر أو مثله كالفسق والإلبان  
كان أكبر كالجوز فالعبرة فيه الوزن ( وقيل السكيل ، وقيل الوزن ، وقيل يتخير ، وقيل إن كان له  
أصل ) معلوم المعيار كالأدهان والأدقة ( اعتبر ) أصله في السكيل أو الوزن ، ولا فرق في المكيال بين أن  
يكون معتادا أم لا ( والنقد بالنقد ) والمراد به الذهب والفضة ( كطعام بطعام ) أن بيع بجنسه  
كذهب بذهب اشترط المائة والحلول والتقايض قبل التفرق والتخير وإن بيع بغير جنسه كذهب  
بفضة جاز التفاضل ، واشترط الحلول والتقايض قبل التفرق والتخير ، وعلة الربا في الذهب والفضة



وَلَوْ بَاعَ جُزْأً نَحْمِينَا لَمْ يَصِحَّ ، وَإِنْ خَرَجَا سَوَاءً ، وَتُعْتَبَرُ الْمَائِلَةُ وَقْتُ الْجَفَافِ ، وَقَدْ  
يُعْتَبَرُ الْكَمَالُ أَوَّلًا ، فَلَا يُبَاعُ رُطْبٌ بِرُطْبٍ وَلَا يَتَمَرٌ ، وَلَا عِنَبٌ بِعِنَبٍ وَلَا زَيْبٌ ، وَمَا لَا  
جَفَافَ لَهُ كَالْقِنَاءِ وَالْعِنَبِ الَّذِي لَا يَتَزَبُّ لَا يُبَاعُ أَصْلًا ، وَفِي قَوْلٍ تَكْنِي مِمَّا ثَلَاثُهُ رَطْبًا ،  
وَلَا تَكْنِي مِمَّا ثَلَاثُهُ الدَّقِيقُ وَالسُّوَيْقُ وَالْحُبُّزُ ، بَلْ تُعْتَبَرُ الْمَائِلَةُ فِي الْحُبُّوبِ حَبًّا ، وَفِي  
حُبُّوبِ الدَّهْنِ كَالسَّمْسِمِ حَبًّا أَوْ دُهْنًا ، وَفِي الْعِنَبِ زَيْبًا أَوْ خَلًّا عِنَبٌ ، وَكَذَا الْعَصِيرُ  
فِي الْأَصَحِّ ، وَفِي اللَّبَنِ لَبَنًا أَوْ تَمْنًا أَوْ مَحِيضًا صَافِيًا ، وَلَا تَكْنِي الْمَائِلَةُ فِي سَائِرِ أَحْوَالِهِ  
كَالْحُبْنِ وَالْأَقِطِ ، وَلَا تَكْنِي مِمَّا ثَلَاثُهُ مَا أَثَرَتْ فِيهِ النَّارُ بِالطَّبَخِ أَوْ الْقَلْيِ أَوْ الشَّيْءِ ،  
وَلَا يَضُرُّ تَأْيِيرُ تَمْيِيزِ كَالْفَسْلِ وَالسَّمْنِ ، وَإِذَا جَمَعَتِ الصَّقَّةُ رِبَويًا مِنَ الْجَانِبَيْنِ وَاخْتَلَفَ  
الْجِنْسُ مِنْهُمَا :

الثمينة وهي منتقية عن العروض والفوس فلا بشرط شيء من ذلك (ولو باع جزأ) بكسر الجيم  
طعما أو نقدا بجنسه (نحميننا لم يصح وان خرجا سواء) إذ الجهل بالمائلة لحقيقة المفاضلة (وتعتبر  
المائلة) للربوي (وقت الجفاف) في الثمار والحبوب ، لأنه وقت الكمال المعتبر ، ولكن بعض  
الأشياء له جملة كجالات فأشار بقوله (وقد يعتبر الكمال أولا) إلى إدخال عصير نحو العنب فإنه  
كمال أولى للعنب والخل كمال وسط والزبيب كمال أخير . فلو اقتصر على الجفاف لأوهم أنه لا يصح  
بيعه إلا زيبا مع أنه يصح بيعه بمثله عصيرا مثلا (فلا يباع رطب برطب) بضم الراء (ولا يتم  
ولا عنب بعنب ولا زبيب) للجهل بالمائلة وقت الجفاف (وما لا جفاف له كالقنأ) بكسر القاف  
وضمها (والعنب الذي لا يتزبب لا يباع) بعضه ببعض (أصلا ، وفي قول تكني مائلته رطبا)  
بفتح الراء فيباع وزنا (ولا تكني مائلة الدقيق والسويق) دقيق الشعير (والحبز) فلا يباع  
شيء منه بمثله (بل تعتبر المائلة في الحبوب) التي لادهن فيها (حبا وفي حبوب الدهن كالسمس  
حبا أودهن) أو كسبا فيجوز بيع السمس بمثله والشيرج بمثله ، والكسب بمثله ، ولا يجوز بيع الشيرج  
بالسمس ولا الطحينة بمثلها (و) تعتبر المائلة (في العنب زيبا أو خل عنب ، وكذا العصير) أي عصير  
العنب تعتبر المائلة فيه (في الأصح) فيجوز بيع العصير بمثله ، ومقابل الأصح ليس للعصير حالة  
كمال فلا يجوز بيع بعضه ببعض (و) تعتبر المائلة (في اللبن لبنا) غير مغلى فيباع الحليب بمثله  
كيلا ، وكذا الرائب بالرائب والحليب (أو سمن) خالصا غير مغلى بالنار فيجوز بيع بعضه ببعض  
وزنا (أو محيضا صافيا) أي خالصا عن الماء الكثير ، وهو ما تزع زبده فيباع بمثله ، ولا يضر  
الماء اليسير فيه وفي سائر الألبان (ولا تكني المائلة في سائر أحواله) أي باقيها (كالجن والاقط)  
فلا يجوز بيع بعضه ببعض (ولا تكني مائلة ما أثرت فيه النار بالطبخ أو القلي أو الشئ) فلا  
يجوز بيع بعضه ببعض لاختلاف تأثير النار (ولا يضر تأثير تمييز كالعسل والسمن) فيجوز  
في العسل بيع بعضه ببعض بعد فصل شمعته بالنار لاقبله (وإذا جمعت الصقعة) أي البيعة (ربويا)  
أي جنسا واحدا (من الجانبين ، واختلف الجنس منهما) أي جنس المبيع والتمن بأن اشتمل

كَمْذُ عَجْوَةٍ وَدِرْهَمٍ ، كَمْذُ وَدِرْهَمٍ ، وَكَمْذُ وَدِرْهَمٍ بِمُدَيْنٍ أَوْ دِرْهَمَيْنِ ، أَوْ النَّوعِ كَصِحَاحٍ  
وَمُكْسَرَةٍ يَهُمَا أَوْ بِأَحَدِهِمَا فَبَاطِلَةٌ ، وَيَحْرُمُ بَيْعُ اللَّحْمِ بِالْحَيَوَانِ مِنْ جَنْبِهِ ، وَكَذَا  
يَغْيَرُ جَنْبِيهِ مِنْ مَا كُولٍ وَغَيْرِهِ فِي الْأَطْهَرِ .

### باب

نَهَى رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ عَنْ عَسَبِ الْفَحْلِ ، وَهُوَ ضِرَابُهُ ، وَيُقَالُ  
مَأْوُهُ ، وَيُقَالُ أَجْرُهُ ضِرَابُهُ فَيَحْرُمُ ثَمَنُ مَائِهِ ، وَكَذَا أَجْرَتُهُ فِي الْأَصْح ، وَعَنْ حَبْلِ  
الْحَبَلَةِ ، وَهُوَ نَتَاجُ النَّتَاجِ بِأَنْ يَبِيعَ نَتَاجُ النَّتَاجِ أَوْ يَشْتَرِيَ إِلَى نَتَاجِ النَّتَاجِ ، وَعَنْ الْمَلَأَقِيحِ  
وَهِيَ مَا فِي الْبَطُونِ .

أحدهما على جنسين رويين اشتمل عليهما الآخر ( كَمْذُ عَجْوَةٍ وَدِرْهَمٍ بِمُدَيْنٍ ) من عَجْوَةٍ ( وَدِرْهَمٍ ، وَ )  
كَذَا لو اشتمل على أحدهما فقط ( كَمْذُ وَدِرْهَمٍ بِمُدَيْنٍ أَوْ دِرْهَمَيْنِ ، أَوْ ) اختلف ( النوع ) مراده  
بالنوع ما ليس بجنس فيشمل اختلاف النوع والصفة فاختلف النوع كَالْوِ بَاعِ مَدَا صِيحَاتِهَا وَمَدَا بَرِنَا  
بمثلهما ، واختلفا في الصفة ( كَصِحَاحٍ وَمُكْسَرَةٍ ) تنقص قيمتها عن الصِحَاحِ إِذَا بَاعَهُمَا ( يَهُمَا )  
أَي بَصِحَاحٍ وَمُكْسَرَةٍ ( أَوْ بِأَحَدِهِمَا ) أَي بَصِحَاحٍ فَقَطْ أَوْ بِمُكْسَرَةٍ فَقَطْ ( فَبَاطِلَةٌ ) هذه الصفة  
التي جمعت ما ذكر . أما إِذَا تَعَدَّدَتِ الصَّفَةُ بِتَفْصِيلِ الثَّمَنِ بِأَنْ بَاعَ مَدَّ الْعَجْوَةِ بِالْدِرْهَمِ وَبَاعَ الدِّرْهَمَ  
بِمَدَّ الْعَجْوَةِ فَلَا تَكُونُ بَاطِلَةً ( وَيَحْرُمُ بَيْعُ اللَّحْمِ ) وما فِي مَعْنَاهُ كَالْقَلْبِ وَالشَّحْمِ ( بِالْحَيَوَانِ مِنْ  
جَنْبِهِ ) كَبَيْعِ لَحْمِ ضَأْنٍ بَضَأْنٍ ( وَكَذَا ) يَحْرُمُ ( بِغَيْرِ جَنْبِهِ مِنْ مَا كُولٍ ) كَبَيْعِ لَحْمِ الضَّأْنِ  
بِالْبَقَرِ ( وَغَيْرِهِ ) أَي غَيْرِ مَا كُولِ اللَّحْمِ كَبَيْعِ لَحْمِ ضَأْنٍ بِهَمَارٍ أَوْ آدَمَى ( فِي الْأَطْهَرِ ) وَمُقَابِلُهُ الْجَوْلُزُ  
فِي غَيْرِ الْجَنْسِ ، وَيَجُوزُ بَيْعُ اللَّحْمِ بِاللَّحْمِ إِذَا اختلف الجنس ، وَكَذَا بَيْعُ الْحَيَوَانِ بِالْحَيَوَانِ إِذَا  
لَمْ يَشْتَمَلْ كُلٌّ عَلَى لَبَنِ يَقْصَدُ .

### باب : في البيوع المنهى عنها

وهي قسمان : فاسد ، وغير فاسد ، وبدأ بالأوّل فقال ( نهى رسول الله ﷺ عن عَسَبِ  
الْفَحْلِ ، وهو ) بفتح العين وسكون السين ( ضِرَابُهُ ) وهو طروق الفحل للآثني ، ومعنى النهي  
على هذا النهي عن أَجْرَتِهِ ( وَيُقَالُ ) ان العَسَبَ ( مَأْوُهُ ) ومعنى النهي على هذا النهي عن  
أَخْذِ ثَمَنِهِ ( وَيُقَالُ ) العَسَبَ ( أَجْرَةُ ضِرَابِهِ ) ولا تقدير في الحديث على هذا التفسير ( فيحرم  
ثَمَنُ مَائِهِ ) والبيع باطل ( وَكَذَا ) يحرم ( أَجْرَتُهُ فِي الْأَصْح ) ومقابله يجوز الاستئجار ( وَ ) نهى  
( عَنْ ) بيع ( حَبْلِ الْحَبَلَةِ ، وهو ) بفتح المهملة والموحدة ( نَتَاجُ النَّتَاجِ بِأَنْ يَبِيعَ نَتَاجُ النَّتَاجِ )  
بأن يقول بعتك ماثلده بنت هذه البقرة مثلا ( أَوْ ) يبيع شيئا ( ثَمَنًا إِلَى نَتَاجِ النَّتَاجِ ) بأن يقول  
بعتك الدار مؤجلا ثمنها إلى أن تلد بنت هذه الناقة ، وهذا هو الثاني من المنهيات الباطلة ( وَ ) نهى  
( عَنْ ) بيع ( الْمَلَأَقِيحِ ، وهي ما في البطون ) من الأجنة ، وهذا هو الثالث من المنهيات الباطلة

وَالْمُضَامِينَ وَهِيَ مَا فِي أَصْلَابِ الْفُحُولِ ، وَالْمَلَامَسَةِ : بَأَنْ يَلْسَنَ ثَوْبًا مَطْوِيًا ثُمَّ يَشْتَرِيهِ عَلَى أَنْ لَا خِيَارَ لَهُ إِذَا رَأَاهُ ، أَوْ يَقُولَ إِذَا لَمَسْتَهُ فَقَدْ بَعَثْتَهُ ، وَالْمُنَايَذَةَ بَأَنْ يَجْعَلَ النَّبَذَ نَيْعًا ، وَيَنْبِغِ الْحَصَاةَ بَأَنْ يَقُولَ لَهُ بَعَثْتُكَ مِنْ هَذِهِ الْأَثْوَابِ مَا تَقَعُ هَذِهِ الْحَصَاةُ عَلَيْهِ أَوْ يَجْعَلَ الرَّيَّ نَيْعًا ، أَوْ بَعَثْتُكَ وَلَكَ الْخِيَارُ إِلَى رَمِيهَا ، وَعَنْ يَبْعَتَيْنِ فِي بَيْعَةٍ بَأَنْ يَقُولَ بَعَثْتُكَ بِأَلْفٍ هَذَا أَوْ الْفَيْنِ إِلَى سَنَةٍ أَوْ بَعَثْتُكَ ذَا الْعَبْدِ بِأَلْفٍ عَلَى أَنْ تَبِيعَنِي ذَارَكَ بِكَذَا ، وَعَنْ يَبْعٍ وَشَرْطٍ كَيَبْعٍ بِشَرْطٍ يَبْعُ أَوْ قَرْضٍ ، وَلَوْ اشْتَرَى زَرْعًا بِشَرْطٍ أَنْ يَحْصُدَهُ الْبَائِعُ ، أَوْ ثَوْبًا وَيَخْطِطُهُ فَلَا صَحَّ بَطْلَانُهُ ، وَيُسْتَنْتَى صَوْرٌ كَالْبَيْعِ بِشَرْطِ الْخِيَارِ أَوْ الْبَرَاءَةِ مِنَ الْعَيْبِ أَوْ بِشَرْطِ قَطْعِ الثَّمَرِ أَوْ الْأَجَلِ وَالرَّهْنِ وَالْكَفِيلِ الْمُعَيَّنَاتِ لِثَمَنِ فِي الذَّمَّةِ وَالْإِشْهَادِ ، وَلَا يَشْتَرَطُ تَعْيِينُ الشُّهُودِ فِي الْأَصَحِّ ، فَإِنْ لَمْ يَزَهَنْ أَوْ لَمْ يَتَكَلَّلْ

(و) نهي عن بيع (المضامين) جمع مضمون (وهي ما في أصلاب الفحول) من الماء ، وهذا هو الرابع (و) نهي عن بيع (الملامسة بأن يلسن ثوبًا مطويًا ثم يشتريه على أن لا خيار له إذا رآه) اكتفاء بلمسه عن رؤيته (أو يقول إذا لمسته فقد بعته) اكتفاء بلمسه عن الصيغة ، وهذا هو الخامس (و) نهي عن بيع (المنابذة) من النبذ وهو الطرح (بأن يجعل النبذ بيعا) فيقول أنبذ إليك ثوبي بعشرة فيأخذه الآخر اكتفاء بالنبذ عن الصيغة ، وهذا هو السادس (و) نهي عن بيع الحصاة بأن يقول له بعثتك من هذه الأثواب ما تقع هذه الحصاة عليه أو يجعل الرمي بيعا (أو يجعله قاطعا للخيار بأن يقول (بعثتك ولك الخيار إلى رميها) وهذا هو السابع (و) نهي عن بيعتين في بيعه : بأن يقول بعثتك بألف نقدا أو ألفين إلى سنة) نفذ بأيهما شئت (أو بعثتك ذا العبد بألف على أن تبيعني دارك بكذا) هو باطل للنهي (عن بيع وشروط) فهو (كبيع بشرط بيع أو قرض) كأن يبيعه داره بشرط أن يقرضه مائة (ولو اشترى زرعًا بشرط أن يحصده) بضم الصاد (البائع أو ثوبا ويخطه) لافرق بين أن يصرح بالشروط أو يأتي به على صورة الاخبار (فالأصح بطلانه) أي الشراء لاشتماله على شرط عمل فيما لم يملكه المشتري الآن ، ولو قال اشتريته بعشرة واستأجرتك لتحصد بخمسة صح البيع دون الاجارة ، وهذا هو الثامن من المنهيات الباطلة وبه تم القسم الأول (ويستثنى) من النهي عن بيع وشروط (صور : كالبيع بشرط الخيار أو البراءة من العيب أو بشرط قطع الثمر) وسيأتي الكلام عليها (أو) بشرط (الأجل والرهن والكفيل المعينات) بأن يكون الأجل لمدة معلومة ، والرهن مشاهدا أو موصوفا بصفات السلم ، والكفيل مشاهدا أو معروفا بالاسم والنسب ، وتكون تلك الثلاثة (لثمن) أو مبيع (في الذمة) وأما الثمن أو المبيع المعين فاشترط شيء من ذلك فيه يبطل العقد ، ويشترط أن المرهون غير المبيع فان شرط رهنه لم يصح . فان رهنه بعد قبضه بلا شرط صح (و) بشرط (الاشهاد) على الثمن أو المبيع (ولا يشترط تعيين الشهود في الأصح) ومقابله يشترط كالرهن (فان لم يرهن أو لم يتكفل

المعين قلبائع الخيار، ولو باع عبدا بشرط إعتاقه فالشهور صحة البيع والشرط، والأصح أن للبائع مطالبة المشتري بالإعتاق، وأنه لو شرط مع العتق الولاء له أو شرط تديره أو كتابته أو إعتاقه بعد شهر لم يصح البيع، ولو شرط مقتضى العقد كالقبض والرد يعيب أو مالاغرض فيه كشرط أن لا يأكل إلا كذا صح ولو شرط وصفا يقصد: ككون العبد كاتباً، أو الدابة حاملاً، أو لبونا صح، وله الخيار إن أخلف وفي قول يبطل العقد في الدابة، ولو قال بعنكها وتخلها بطل في الأصح، ولا يصح بيع الحمل وخته، ولا الحامل دونه، ولا الحامل بحره، ولو باع حاملاً مطلقاً دخل الحمل في البيع.

[ فصل ] ومن انتهى عنه مالا يبطل الرجوعه : إلى معنى يقترب به كبيع حاضر لباد بأن يقدم غريب بمحتاج نعم الحاجة إليه ليتيمه يسير يومه فيقول بلدي : اتركه :

المعين) أول يشهد من شرط عليه (فللبائع الخيار) ان شرطه، وللشترى ان فات المشروط من جهة البائع وهو على الفور ولا يقوم غير المعين مقامه (ولو باع عبدا بشرط إعتاقه فالشهور صحة البيع، والشرط) ومقابل للشهور لا يصحان، وقيل يصح البيع ويبطل الشرط (والأصح أن للبائع مطالبة المشتري بالاعتاق) وان كان الحق لله، ومقابل الأصح ليس له المطالبة (وأنه لو شرط مع العتق الولاء) أي للبائع (أو شرط تديره أو كتابته أو إعتاقه بعد شهر لم يصح البيع) ومقابل الأصح يصح البيع ويبطل الشرط (ولو شرط مقتضى العقد كالقبض والرد يعيب، أو مالاغرض فيه كشرط أن لا يأكل إلا كذا) كهرسة (صح) العقد فيهما (ولو شرط) البائع (وصفا يقصد ككون العبد كاتباً أو الدابة حاملاً أو لبونا) أي ذات لبن (صح) العقد مع الشرط (وله الخيار ان أخلف، وفي قول يبطل العقد في الدابة) بالشرط لا بالخلف. وأما ما لا يقصد بل هو من العيوب كالزنا فهو من البائع بيان للعيوب، ومن المشتري رضا به فلا خيار بقرته (ولو قال بعنكها) أي الدابة (وجلبها بطل في الأصح) البيع لجعله الحمل المجهول مبيعاً بخلاف ما لو قال بعنكها بشرط كونها حاملاً فإن البيع صحيح، ومقابل الأصح يصح البيع (ولا يصح بيع الحمل وحده، ولا) بيع (الحامل دونه ولا) بيع (الحامل بحر) ولا بيع الحامل برقيق لغير مالك الأم (ولو باع حاملاً مطلقاً) من غير تعرض لدخول أو عدمه (دخل الحمل في البيع) تبعاً لها.

[ فصل ] فيما نهى عنه من البيوع نهياً لا يقتضى البطلان (ومن المنهى ما لا يبطل) النهى فيه البيع (لرجوعه) أي النهى (إلى معنى يقترب به) أي العقد لا إلى ذاته، فجميع صورته يصح فيها البيع ويحرم إلا في الصورتين الأخيرتين (كبيع حاضر لباد: بأن يقدم غريب بمحتاج ثم الحاجة إليه) كطعام (لبيعه بسعريومه) أي حالا (فيقول) له (بلدي) أو غيره (اتركه)

عِنْدِي لِأَبِيهِ عَلَى التَّدْرِيجِ بِأَعْلَى ، وَتَلَقَّى الرُّكْبَانَ : بِأَنْ يَتَلَقَّى طَائِفَةً يَحْمِلُونَ مَتَاعًا إِلَى  
الْبَلَدِ فَيَسْتَرِيهِ قَبْلَ قُدُومِهِمْ وَمَعْرِفَتِهِمْ بِالسَّعْرِ ، وَلَهُمُ الْخِيَارُ إِذَا عَرَفُوا الثَّمَنَ ، وَالسُّومُ  
عَلَى سَوْمٍ غَيْرِهِ ، وَإِنَّمَا يَحْرُمُ ذَلِكَ بَعْدَ اسْتِقْرَارِ الثَّمَنِ ، وَالْبَيْعُ عَلَى بَيْعٍ غَيْرِهِ  
قَبْلَ زُرُومِهِ بِأَنْ يَأْمُرَ الْمُشْتَرِي بِالْفَسْخِ لِيَبْدِيَهُ مِثْلَهُ ، وَالشِّرَاءُ عَلَى الشِّرَاءِ بِأَنْ يَأْمُرَ  
الْبَائِعُ بِالْفَسْخِ لِيَسْتَرِيَهُ ، وَالنَّجَشُ بِأَنْ يَزِيدَ فِي الثَّمَنِ لَأَبْرِغِيَّةٍ بَلْ لِيَتَخَدَّعَ غَيْرُهُ ،  
وَالْأَصَحُّ أَنَّهُ لَا خِيَارَ ، وَيَبْعُ الرُّطْبَ وَالْعِنَبَ لِعَامِرٍ مُفْتَحَرٍ ، وَيَحْرُمُ التَّفْرِيقُ بَيْنَ الْأُمِّ  
وَالْوَلَدِ حَتَّى يُمَيِّزَ ، وَفِي قَوْلٍ حَتَّى يَبْلُغَ ، وَإِذَا فُرِّقَ يَبْعُ أَوْ هِبَةً بَطْلًا فِي الْأَطْهَرِ ،  
وَلَا يَصِحُّ بَيْعُ الْعَرَبُونَ :

عندي (أو عند غيره) (لأبيه على التدرج) أي شيئاً قسبنا (بأعلى) من بيعه حالا ، فالعنى  
الذى حرم لأجله هو التضيق فإرشاد الحاضر إلى التأخير هو الذى حرم . وأما لو طلب الآتى بالشئ  
من الحاضر ذلك أو كان الصنف لاتم الحاجة إليه فلا يحرم ذلك ، ولو قدم البادى يريد الشراء  
فتعرض له حاضر يريد أن يشتري له رخيصة حرم أيضاً ، والحاضر ساكن الحاضرة ، وهى المدن  
والقرى ، والبادى ساكن البادية وهى خلاف الحاضرة ، والتعير به جرى على الغالب ، وإلا فالمراد  
أى شخص (وتلقى الركبان بأن يتلقى) شخص (طائفة يحملون متاعاً إلى البلد فيستريه)  
منهم (قبل قدومهم) البلد (ومعرفتهم بالسعر) فيعصى بالشراء ويصح (ولهم الخيار إذا عرفوا الثمن)  
وهو على الفور . وأما إذا قدموا البلد ولو لم يعرفوا أو اشتراه بسعر البلد فلا خيار لهم (والسوم  
على سوم غيره ، وإنما يحرم ذلك بعد استقرار الثمن) بالتراضى كأن يقول شخص لمن يريد  
شراء شئ : ثمن استقر عليه الرضا أنا أبيعك خيراً منه بهذا الثمن أو مثله بأقل منه : وإذا كان ذلك  
قبل استقرار الثمن أو لم يصرح المالك بالإجابة فلا حرمة (والبيع على بيع غيره قبل لزومه) أى  
البيع : بأن يكون فى زمن خيار المجلس أو الشرط (بأن يأمر المشتري بالفسخ لبيعه مثله) بأقل  
من ثمنه (والشراء على الشراء بأن يأمر البائع بالفسخ) فى زمن الخيار (ليشترى) أى المبيع  
بأكثر من ثمنه ، والأمر بالفسخ ليس بشرط بل المدار أن يعرض عليه سلعة مثلاً بأرخص أو  
أجود منها بمثل الثمن (والنجش بأن يزيد فى الثمن) للشئ المعروف للبيع (لأرغبة ، بل ليتخددع  
غيره ، والأصح أنه لا خيار) للشترى ، ومقابلته له الخيار (وبيع الرطب والعنب) ونحوهما عما  
يتخمر (لعاصر الخمر) أى لمتخذها لذلك يقينا أو ظناً قوياً ، فإن توهم كره (ويحرم التفريق بين  
الأم والولد) الرقيقين (حتى يميز) فلو كانا لمالكين أو كان أحدهما حراً فلا حرمة فى التفريق  
وكذلك بعد التمييز ، وهو من سبع سنين إلى مافوق (وفى قول حتى يبلغ) وأما بعد البلوغ فجاز  
من غير خلاف . وأما البهائم فيجوز التفريق بينها إذا استغنت عن اللبن لكن يكره ، ويجوز  
بالبيع للولد (وإذا فرق) بين الولد وبين من يحرم التفريق بينه وبينه (بيع أو هبة بطلا  
فى الأطهر) ومقابلته لا يبطل ، وأحق الغزالي التفريق بالسفر بالتفريق بالبيع وطرده فى التفريق بين  
الوجهة وولدها وإن كانت حرة بخلاف المطلقة لا مكان محبتها له (ولا يصح بيع العربون) الأفضح

بأن يشتري ويعطيه دراهم لتكون من الثمن إن رضى السلعة ، وإلا فبينة .  
 [ فصل ] باع خلا وخمرا أو عبده وخرا أو وعبد غيره أو مشتركا بغير إذن  
 الآخر صح في ملكه في الأظهر ، فيتخير المشتري إن جهل ، فإن أجاز فيخصه من  
 المسمى باعتبار قيمتهما ، وفي قولٍ بجمعه ، ولا خيار للبائع ، ولو باع عبده فتلف  
 أحدهما قبل قبضه لم ينفسخ في الآخر على المذهب ، بل يتخير ، فإن أجاز فيالحصة  
 قطعاً ، ولو جمع في صفقة مختلفي الحكم كإجارة وبيع أو سلم صح في الأظهر ، ويوزع  
 المسمى على قيمتهما ، أو يبيع ونكاح صح النكاح ، وفي البيع والصدقات القولان ،  
 وتعدد الصفقة بتفصيل الثمن كبعثك ذا بكذا ، وذا بكذا ، وتعدد البائع وكذا بتعدد  
 المشتري في الأظهر ،

فيه فتح العين والراء وهو ( بأن يشتري ) ميبعا ( ويعطيه دراهم لتكون من الثمن إن رضى السلعة  
 وإلا ) بأن لم يرضها ( فتكون ) هبة ( للبائع ، فإذا حصل العقد بذلك الصفقة كان باطلا .  
 [ فصل ] في فريق الصفقة وتعددتها ( باع ) في صفقة واحدة ( خلا وخرا أو عبده وخرا  
 أو وعبد غيره أو مشتركا بغير إذن ) الشريك ( الآخر صح في ملكه في الأظهر ) ومقابلته بطل  
 فيهما ( فيتخير المشتري إن جهل ) الحال ، فإن كان عالما فلا خيار له ( فإن أجاز ) البيع أو كان  
 عالما بالحال ( فبخصته ) أى المملوك له ( من المسمى باعتبار قيمتهما ) بتقدير أن الخرج خل والمينة  
 مذكاة والخر رقيق ، فإذا كانت قيمتهما ثلثمائة والمسمى مائة وخمسين وقيمة المملوك مائة فخصته  
 من المسمى خمسون ( وفي قول بجمعه ) أى المسمى ( ولا خيار للبائع ) لأنه المفروض حيث باع  
 مالا يملكه ( ولو باع عبده فتلف أحدهما قبل قبضه لم ينفسخ في الآخر على المذهب بل يتخير  
 المشتري ) ( فإن أجاز فبالحصة قطعاً ) ولا يجزى فيه القول الثاني في سابقه ، والطريق الثاني ينفسخ  
 في الآخر ( ولو جمع في صفقة ) عقدين ( مختلفي الحكم كإجارة وبيع ) كأن يقول : أجرتك  
 داري سنة وبعثك عبدي بعشرة دنانير ، والإجارة تخالف البيع في الأحكام فإنه يلزم فيها التأقبت  
 ويضر في البيع ( أو ) إجارة و ( سلم ) كأن يقول أجرتك داري سنة وبعثك صاع قمح في ذمتي  
 سلما بكذا ، فالسلم يخالف الإجارة من حيث أنه يلزم في السلم قبض العوض في المجلس دونها ( صحا  
 في الأظهر ، ويوزع المسمى على قيمتهما ) أى قيمة المبيع والمؤجر أو قيمة المؤجر والمسلم فيه ،  
 ومقابل الأظهر بطلان ( أو بيع ونكاح ) ومستحق الثمن والمهر واحد كقوله زوجتك بفتى  
 وبعثك عبدا وهي في حجره ( صح النكاح ) لأنه لا يفسد بفساد الصداق ( وفي البيع والصدقات  
 القولان ) السابقان أظهرهما محتمل ، ويوزع المسمى على قيمة المبيع ومهر المثل ، والثاني بطلانها  
 ويجب مهر المثل ( وتعدد الصفقة بتفصيل الثمن كبعثك ذا بكذا وذا بكذا ) فيقبل فيهما والمشتري  
 رد أحدهما بالعيب ( وتعدد البائع ) كبعثك هذا بكذا ، والمبيع مشترك بينهما فيقبل فيهما ، وله  
 رد نصيب أحدهما بالعيب ( وكذا بتعدد المشتري ) كبعثكما هذا بكذا ( في الأظهر ) ومقابلته

وَلَوْ وَكَلَاهُ أَوْ وَكَلَهَا فَلَا صَحَّ اعْتِبَارُ الْوَكِيلِ .

## باب الخيار

يَنْبُتُ خِيَارُ الْمَجْلِسِ فِي أَنْوَاعِ الْبَيْعِ : كَالصَّرْفِ وَالطَّعَامِ بِطَعَامٍ وَالسَّلَمِ وَالْتَوَلِيَّةِ  
وَالْتَشْرِيكِ وَصُلْحِ الْمَعَاوِضَةِ ، وَلَوْ اشْتَرَى مَنْ يَعْتَقُ عَلَيْهِ ، فَإِنْ قُلْنَا الْمَلِكُ فِي زَمَنِ الْخِيَارِ  
لِلْبَائِعِ أَوْ مَوْكُوفٌ فَلَهُمَا الْخِيَارُ ، وَإِنْ قُلْنَا لِلْمُشْتَرِي تَخْيِيرَ الْبَائِعِ دُونَهُ ، وَلَا خِيَارَ  
فِي الْإِبْرَاءِ وَالنَّكَاحِ وَالْهَبَةِ بِلَا ثَوَابٍ ، وَكَذَا ذَاتُ الثَّوَابِ وَالشُّعْفَةِ وَالْإِجَارَةِ وَالْمَسَاقَاةِ  
وَالصَّدَاقِ فِي الْأَصَحِّ ، وَيَنْقَطِعُ بِالتَّخْيِيرِ بَأَنٍ يَخْتَارُ لِرُؤْمِهِ فَلَوْ اخْتَارَ أَحَدُهُمَا سَقَطَ حَقُّهُ  
وَبَقِيَ لِلْآخَرِ ، وَبِالتَّفَرُّقِ :

لَا تَتَعَدَّدُ بَعْدَهُ (وَلَوْ وَكَلَاهُ) أَيْ رَكْلَ اثْنَانِ وَاحِدًا (أَوْ وَكَلَاهُمَا) أَيْ وَكْلَ وَاحِدٍ اثْنَيْنِ (فَالْأَصَحُّ  
اعْتِبَارُ الْوَكِيلِ) إِذْ هُوَ الْعَاقِدُ فَتَعَدَّدُ بَعْدَهُ ، وَمُقَابِلُ الْأَصَحِّ يَعْتَبَرُ الْمُوَكَّلُ .

## باب الخيار

وَهُوَ طَلَبُ خَيْرِ الْأَمْرَيْنِ مِنْ إِمْنَاءِ النِّقْدِ أَوْ فُسْخِهِ ، وَالْأَصْلُ فِي الْبَيْعِ الزُّرْمُ إِلَّا أَنْ الشَّارِعَ  
أَثَبَتْ فِيهِ الْخِيَارَ رَفَقًا بِالْمُعَاوِضَةِ ، وَهُوَ نَوْعَانِ : خِيَارُ تَشْهِ وَخِيَارُ نَقِيسَةٍ ، وَقَدْ بَدَأَ بِالْأَوَّلِ فَقَالَ  
(يَنْبُتُ خِيَارُ الْمَجْلِسِ فِي أَنْوَاعِ الْبَيْعِ) أَيْ فِي أَفْرَادٍ مَا يَعْتَبَرُ فِي الشَّرْعِ أَنَّهُ يَبِيعُ وَلَوْ كَانَ بِغَيْرِ لَفْظِهِ ،  
ثُمَّ أَشَارَ إِلَى بَعْضِ الْأَفْرَادِ بِقَوْلِهِ (كَالصَّرْفِ) وَهُوَ بَيْعُ النِّقْدِ بِالنِّقْدِ (و) بَيْعِ (الطَّعَامِ بِطَعَامٍ)  
وَقَدْ تَقَدَّمَ (وَالسَّلَمَ وَالتَّوَلِيَّةَ وَالتَّشْرِيكَ وَصُلْحَ الْمَعَاوِضَةِ) وَسَيَأْتِي جَمِيعُ ذَلِكَ فِي أَبْوَابِهِ ، وَاحْتَرَزَ  
بِصُلْحِ الْمَعَاوِضَةِ عَنْ صُلْحِ الْحَطِيطَةِ فَلَا خِيَارَ فِيهِ ، وَكَذَلِكَ صُلْحُ الْمَعَاوِضَةِ إِنْ كَانَ عَلَى مَنَفْعَةٍ لِاخْتِيَارِ  
فِيهِ (لَوْ اشْتَرَى مَنْ يَعْتَقُ عَلَيْهِ) مِنْ أَصُولِهِ أَوْ فُرُوعِهِ (فَإِنْ قُلْنَا الْمَلِكُ فِي زَمَنِ الْخِيَارِ لِلْبَائِعِ أَوْ  
مَوْكُوفٍ) وَسَيَأْتِي أَنَّ هَذَا هُوَ الْأَظْهَرُ (فَلَهُمَا) أَيْ لِلْبَائِعِ وَالْمُشْتَرِي (الْخِيَارَ) لِأَنَّهُ لَا مَانِعَ مِنْهُ  
(وَإِنْ قُلْنَا) الْمَلِكُ فِي زَمَنِ الْخِيَارِ (لِلْمُشْتَرِي تَخْيِيرَ الْبَائِعِ دُونَهُ) أَيْ الْمُشْتَرِي لِأَنَّهُ مُقْتَضَى مِلْكِهِ أَنْ  
لَا يُمْسِكَنَّ مِنْ إِزَالَةِ الْمَلِكِ بِالْفُسْخِ ، وَعَلَى كُلِّ لَيْحَكُمُ بَعْتُهُ حَتَّى يُلْزَمَ الْعَقْدُ فَيَتَبَيَّنُ أَنَّهُ عَتَقَ مِنْ حِينَ  
الشَّرَاءِ (وَلَا خِيَارَ فِي الْإِبْرَاءِ وَالنَّكَاحِ وَالْهَبَةِ بِلَا ثَوَابٍ) لِأَنَّهُ لَا يَسْتَبِيعُ (وَكَذَا ذَاتُ الثَّوَابِ)  
وَالْمُعْتَمَدُ أَنَّهَا إِذَا كَانَتْ ثَوَابٌ مَعْلُومَةٌ فَهِيَ مِنْ أَفْرَادِ الْبَيْعِ وَيُثَبَّتُ فِيهَا الْخِيَارُ (و) كَذَا (الشُّعْفَةِ)  
لَا يَثْبُتُ فِيهَا الْخِيَارُ (و) كَذَا (الْإِجَارَةِ) لَا يَثْبُتُ فِيهَا (وَالْمَسَاقَاةُ وَالصَّدَاقُ) فَلَا يَثْبُتُ الْخِيَارُ  
فِي جَمِيعِ هَذِهِ الْمَسَائِلِ الْخَمْسِ (فِي الْأَصَحِّ) وَمُقَابِلُهُ يَثْبُتُ (وَيَنْقَطِعُ) خِيَارُ الْمَجْلِسِ (بِالتَّخْيِيرِ  
بَأَنٍ يَخْتَارُ لِرُؤْمِهِ) أَيْ الْعَقْدُ كَأَنَّهُ يَقُولُ اخْتَارْنَا الْعَقْدَ أَوْ أَمْضَيْنَاهُ (فَلَوْ اخْتَارَ أَحَدُهُمَا سَقَطَ حَقُّهُ  
وَبَقِيَ) حَقُّ الْخِيَارِ (لِلْآخَرِ) وَلَوْ اخْتَارَ أَحَدُهُمَا الْفُسْخَ انْفُسَخَ الْعَقْدُ ، وَلَوْ اخْتَارَ الْآخَرُ الزُّرْمَ  
وَلَوْ أَجَازَا فِي الرُّبُوعِ قَبْلَ الْقَبْضِ بَطُلَ وَإِنْ تَقَابَعَا فِي الْمَجْلِسِ (و) يَبْطُلُ خِيَارُ الْمَجْلِسِ (بِالتَّفَرُّقِ)

بِذَنَّهُمَا ، فَلَوْ طَالَ مُسْكَنُهُمَا أَوْ قَامَا وَتَمَاشِيَا مَنَازِلَ دَامَ خِيَارُهُمَا ، وَيُعْتَبَرُ فِي التَّفَرُّقِ ،  
الْعُرْفُ ، وَلَوْ مَاتَ فِي الْمَجْلِسِ أَوْ جُنَّ فَلَا صَحَّ انْتِقَالُهُ إِلَى الْوَارِثِ وَالْوَلِيِّ ، وَلَوْ تَنَازَعَا فِي  
التَّفَرُّقِ أَوْ الْفَسْخِ قَبْلَهُ صُدِّقَ النَّافِي .

[ فصل ] لَمَّا وَلَّاهُمَا شَرْطَ الْخِيَارِ فِي أَنْوَاعِ الْبَيْعِ إِلَّا أَنْ يَشْتَرِطَا الْقَبْضَ  
فِي الْمَجْلِسِ كَرَبَوِيٍّ وَسَلَمٍ ، وَإِنَّمَا يَجُوزُ فِي مَدَّةٍ مَعْلُومَةٍ لَا تَزِيدُ عَلَى ثَلَاثَةِ أَيَّامٍ ،  
وَتَحْسَبُ مِنَ الْعَقْدِ ، وَقِيلَ مِنَ التَّفَرُّقِ ، وَالْأَظْهَرُ أَنَّهُ إِنْ كَانَ الْخِيَارُ لِلْبَائِعِ فَلِلْمُشْتَرِي لَهُ ، وَإِنْ كَانَ لِلْمُشْتَرِي فَلَهُ ، وَإِنْ كَانَ لَمَّا فَوْقَ قَوْفٍ ، فَإِنْ تَمَّ الْبَيْعُ بَانَ أَنَّهُ  
لِلْمُشْتَرِي مِنْ حِينَ الْعَقْدِ وَإِلَّا فَلِلْبَائِعِ ، وَيُحْصَلُ الْفَسْخُ وَالْإِجَازَةُ بِلَفْظٍ يَدُلُّ عَلَيْهِمَا :  
كَفَسَخْتُ الْبَيْعَ وَرَفَعْتُهُ وَاسْتَرْجَعْتُ الْمُبِيعَ ، وَفِي الْإِجَازَةِ : أَجَزْتُهُ وَأَمْضَيْتُهُ وَوَطَّئْتُ الْبَائِعَ  
وَإِعْتَاقَهُ فَسَخَ ، وَكَذَا يَبْقَى وَإِجَارَتُهُ وَتَزْوِيجُهُ فِي الْأَصَحِّ .

بِذَنَّهُمَا ) عن مجلس العقد ( فلو طال مكنتها أوقاما وتماشيا منازل دام خيارهما ) ويحصل التفرق  
بأن يفارق أحدهما الآخر من المجلس ولو ناسيا أو جاهلا ( ويعتبر في التفرق العرف ) فما يعتد  
الناس تفرقا يلزم به العقد ، وما لا فلا ( ولو مات في المجلس أوجن فالأصح انتقاله ) أي الخيار ( إلى  
الوارث ) في الأولى ( والولي ) في الثانية ( ولو تنازعا في التفرق ) كأن قال أحدهما تفرقنا وأنكر  
الآخر وأراد الفسخ ( أو ) في ( الفسخ قبله ) أي التفرق بأن حصل التفرق وقال أحدهما فسخته  
قبله وأنكر الآخر ( صدق النافي ) يمينه فيصدق الأول في عدم التفرق والثاني في عدم الفسخ .  
[ فصل ] في خيار الشرط ( لهما ) أي العاقدین ( ولأحدهما شرط الخيار ) على الآخر له  
أولاً جنى أولوكمه مع موافقة الآخر على ذلك ، ويثبت ذلك ( في أنواع البيع ) فلا يشرع في  
غيره كالإبراء والنكاح . وأما أفراد البيع فيصنع فيها خيار الشرط ( إلا أن يشترطا القبض في المجلس  
كربويٍّ وسلم ) فلا يجوز شرط الخيار فيه لأحد ( وإنما يجوز ) شرط الخيار ( في مدة معلومة )  
متصلة بالعقد ( لا تزيد على ثلاثة أيام ) فلو زاد عليها بطل العقد ، وكذلك لو شرطها من العقد  
( وتحسب ) المدة ( من العقد ، وقيل ) تحسب ( من التفرق ) أو التخاير ، ولأحد العاقدین الفسخ  
في غيبة صاحبه ( والأظهر أنه إن كان الخيار للبائع فلك المبيع ) مع توافقه كلين في مدة الخيار ( له وإن  
كان للمشتري فله ، وإن كان لهما ففوق قوف فإن تم البيع بان أنه ) أي الملك ( للمشتري من حين العقد ،  
والا ) بأن لم يتم ( فللبائع ) كأنه لم يخرج من ملكه . ومقابل الأظهر الملك للمشتري مطلقا ، وقيل  
للبائع مطلقا ( ويحصل الفسخ ) للعقد ( والإجازة ) له ( بلفظ يدل عليهما كفسخت البيع ورفعته  
واسترجعت المبيع ، وفي الإجازة أجزته وأمضيته ) والفسخ يرفع العقد من حينه لامن أصله ( ووطئه  
البائع ) الأمة المبيعة ( واعتاقه ) الرقيق المبيع في زمن الخيار ( فسخ ) أي متضمن للفسخ ومقدمات  
الجماع ليست فسخا ( وكذا بيعه ) المبيع ( وإجارته وتزويجه ) ورهنه المقبوض فسخ ( في الأصح )



والأصح أن هذه التصرفات من المشتري إجازة ، وأن العرض على البيع والتوكيل فيه ليس فسخا من البائع ولا إجازة من المشتري .

[فصل] للمشتري الخيار بظهور عيب قديم كعصاء رقيق وزناه وسرقته وإبائه وتوابعه في الفراش وبخوره وصنائه وجراح الدابة وعضها وكل ما ينقص العين أو القيمة نقصا يفوت به غرض صحيح إذا غلب في جنس المبيع عدمه سواء قارن العقد أم حدث قبل القبض ، ولو حدث بعده فلا خيار إلا أن يستند إلى سبب متقدم كقطعه بجناية سابقة فينبه الرد في الأصح ، بخلاف موته بمرض سابق

ومقابلة لا يكتفى في الفسخ بذلك ( والأصح أن هذه التصرفات ) أى الوطاء وما بعده ( من المشتري ) في زمن الخيار له ( إجازة ) للشراء ، ومقابل الأصح لا يكتفى في الإجازة بذلك ( و ) الأصح ( أن العرض ) للبيع ( على البيع والتوكيل فيه ليس فسخا من البائع ولا إجازة من المشتري ) ومقابل الأصح أن ذلك فسخ وإجازة .

[ فصل ] في خيار النقص ( للمشتري الخيار بظهور عيب قديم ) أى موجود عند العقد أوجدت قبل القبض ولو قدر المشتري على إزالته وفوات الغرض المقصود كالعيب ، فلو اشترى عبدا كاتباً نسي الكتابة عند البائع ثبت الخيار للمشتري . وأما العيب فهو ( نقصاء رقيق ) أو غيره من ذكور الحيوان ( وزناه وسرقته وإبائه ) أى هربه فسل منها برده ، وإن لم يتكرر ولو تاب ( و ) كذلك ( بوله في الفراش ) أن خالف العادة كأن كان لسبع سنين ، ومحملة إذا كان يبول عند البائع ثم استمر كذلك عند المشتري . أما إذا لم يستمر عند المشتري فليس له الرد ( وبخوره ) وهو ثمن النفس الناشئ من تغير المعدة ( وصنائه ) أى تغير ريحه وعيوب الرقيق لا تكاد تنحصر ( وجراح الدابة ) أى امتناعها على ركبها ( وعضها ) وقلة أكلها بخلاف الآدمي ( وكل ) بالجر عطفاً على خصاء ( ما ينقص العين ) المبيعة من العيوب ( أو القيمة نقصا يفوت به غرض صحيح إذا غلب في جنس المبيع عدمه ) فقوله نقصا يفوت الخ يرجع إلى العين ، واحترازه عما لو بان به قطع فلقة يسيرة من ساقه أو وركه ، وقوله إذا غلب راجع إلى العين والقيمة فاحتراز به في العين عن مثل قلع الأسنان في الكبير ، وفي القيمة عن مثل الثوب في الأمة الكبيرة ، فكل ذلك ليس عيباً برده فكان الأولى أن يقدم القيمة فيقول وكل ما ينقص القيمة أو العين الخ يرجع كل قيد إلى ما هو له ، وهذا ضابط عام يشمل سائر العيوب التي يرد بها المبيع ( سواء قارن ) العيب ( العقد أم حدث ) بعده لكن ( قبل القبض ) للبيع ( ولو حدث ) العيب ( بعده ) أى القبض ( فلا خيار ) في الرد به ( إلا أن يستند إلى سبب متقدم ) يجهله المشتري ( كقطعه ) أى المبيع ( بجناية سابقة ) على القبض ( فيثبت الرد في الأصح ) ومقابلة لا يثبت ويرجع بالأرض ، وهو ما بين قيمته مستحق القطع وغير مستحقه من الثمن ( بخلاف موته ) أى المبيع ( بمرض سابق ) على القبض جهله المشتري فلا يثبت له استرجاع الثمن ، بل له أرض المرض ، وهو ما بين قيمته صحيحاً ومريضاً

فِي الْأَصَحِّ ، وَلَوْ قُتِلَ بِرِدَّةٍ سَابِقَةٍ صَمِيَّةٍ الْبَائِعُ فِي الْأَصَحِّ ، وَلَوْ بَاعَ بِشَرْطِ بَرَاءَةٍ مِنَ الْعُيُوبِ فَلَاظْهَرُ أَنَّهُ يَبْرَأُ عَنْ كُلِّ عَيْبٍ بَاطِنٍ بِالْحَيَوَانِ لَمْ يَعْلَمْهُ دُونَ غَيْرِهِ ، وَلَهُ مَعَ هَذَا الشَّرْطِ الرَّدُّ بِعَيْبٍ حَدَثَ قَبْلَ الْقَبْضِ ، وَلَوْ شَرَطَ الْبَرَاءَةَ غَمًّا يَحْدُثُ لَمْ يَصَحِّ فِي الْأَصَحِّ ، وَلَوْ هَلَكَ الْمَبِيعُ عِنْدَ الْمُشْتَرِي أَوْ أَعْتَقَهُ ثُمَّ عَلِمَ الْعَيْبَ رَجَعَ بِالْأَرْضِ ، وَهُوَ جُزْءٌ مِنْ ثَمَنِهِ نِسْبَتُهُ إِلَيْهِ نِسْبَةُ مَا نَقَصَ الْعَيْبُ مِنَ الْقِيَمَةِ لَوْ كَانَ سَلِيماً ، وَالْأَصَحُّ اعْتِبَارُ أَقْلٍ قِيَمِهِ مِنْ يَوْمِ الْبَيْعِ إِلَى الْقَبْضِ ، وَلَوْ تَلَفَ الثَّمَنُ دُونَ الْمَبِيعِ رَدَّهُ وَأُخِذَ مِثْلُ الثَّمَنِ أَوْ قِيَمَتُهُ ، وَلَوْ عَلِمَ الْعَيْبَ بَعْدَ زَوَالِ مِلْكِهِ إِلَى غَيْرِهِ فَلَا أَرْضَ فِي الْأَصَحِّ ، فَإِنْ عَادَ الْمَلِكُ فَلَهُ الرَّدُّ ، وَقِيلَ إِنْ عَادَ يَغْيِرُ الرَّدُّ بِعَيْبٍ فَلَا رَدَّ ، وَالرَّدُّ عَلَى الْقَوْرِ فَلْيُكَادِرْ عَلَى الْعَادَةِ ، فَلَوْ عَلِمَهُ وَهُوَ يُصَلِّي أَوْ يَأْكُلُ ،

(فِي الْأَصَحِّ) ومقابله يثبت له استرجاع الثمن ، وهذا كله في المرض الخوف . أما غيره فلا يرجع بشيء . (ولو قتل) المبيع (ردة سابقة) على القبض جهلها المشتري (ضمنه البائع) بجميع الثمن (فِي الْأَصَحِّ) ومقابله لا يصح منه ، بل الردة عيب يثبت الأرض فؤنة تجهيزه على الأصح في مسألة المرض. تازم المشتري ، وفي مسألة الردة تازم البائع ، وعلى غير الأصح بالعكس (ولو باع) حيواناً أو غيره (بشروط براءته من العيوب) في المبيع (فالأظهر أنه يبرأ عن كل عيب باطن بالحيوان لم يعلمه) البائع (دون غيره) أي العيب المذكور فلا يبرأ عن عيب بغير الحيوان كالثياب مطلقاً ولا عن عيب ظاهر بالحيوان عامه أم لا ، ولا عن عيب باطن بالحيوان عامه ، ومقابل الأظهر يبرأ عن كل عيب ، وقيل لا يبرأ مطلقاً (وله) أي المشتري (مع هذا الشرط الرد بعيب حدث) بعد العقد ، و (قبل القبض ، ولو شرط البراءة عما يحدث) قبل القبض (لم يصح) الشرط (فِي الْأَصَحِّ) ومقابله يصح (ولو هلك المبيع عند المشتري أو أعتقه ثم علم العيب رجع بالأرض ، وهو) أي الأرض (جزء من ثمنه) أي المبيع (نسبته) أي الجزء (إليه) أي الثمن (نسبة ما نقص العيب من القيمة لو كان سليماً) إليها لابتدأ من ذكر هذا لتستوفي النسبة الثانية المنسوب والمنسوب إليه فإذا كانت القيمة بلا عيب مائة وبالعيب تسعين فنسبة النقص إليها العشر فالأرض عشر الثمن (والأصح اعتبار أقل قيمه) أي المبيع (من يوم البيع إلى القبض) ومقابل الأصح اعتبار قيمته وقت البيع (ولو تلف الثمن دون المبيع) ثم اطلع المشتري على عيب به ، وأراد رده (رده وأخذ مثل الثمن) ان كان مثلياً (أو قيمته) ان كان متقوماً ، ويعتبر أقل قيمه من وقت البيع إلى وقت القبض (ولو علم) المشتري (العيب) بالمبيع (بعد زوال ملكه) عنه (إلى غيره فلا أرض) له (فِي الْأَصَحِّ ، فان عاد الملك) إليه (فله الرد ، وقيل ان عاد) المبيع إليه (بغير الرد بعيب) بأن اشتراه أو وهب له (فلا ردة) له (والرد) بالعيب (على الفور) فيبطل بالتأخير بغير عذر (فليبادر) صريده (على العادة) في حقه (فلو علمه وهو يصلي أو يأكل) أو وهو في الحمام

قوله تأخيرُهُ حتى يفرغ، أو أَيْلًا فَحَتَّى يُصْبِحَ، فإن كان البائعُ بِالْبَلَدِ رَدُّهُ عَلَيْهِ  
بِنَفْسِهِ أَوْ وَكِيلِهِ أَوْ عَلَى وَكِيلِهِ، وَلَوْ تَرَكَهُ وَرَفَعَ الْأَمْرَ إِلَى الْحَاكِمِ. فَهُوَ آكِدٌ، وَإِنْ  
كَانَ غَائِبًا رَفَعَ إِلَى الْحَاكِمِ، وَالْأَصَحُّ أَنَّهُ يَلْزِمُهُ الْإِشْهَادُ عَلَى الْفَسْخِ إِنْ أَتَى حَتَّى  
يُنْهِيهُ إِلَى الْبَائِعِ أَوْ الْحَاكِمِ، فَإِنْ عَجَزَ عَنِ الْإِشْهَادِ لَمْ يَلْزِمُهُ التَّلَفُّظُ بِالْفَسْخِ فِي  
الْأَصَحِّ، وَيُشْتَرَطُ تَرْكُ الْأَسْتِعْمَالِ، فَلَوْ اسْتَعْدَمَ الْعَبْدُ أَوْ تَرَكَ عَلَى الدَّابَّةِ سَرَجَهَا أَوْ  
إِكْفَاهَا بَطْلَ حَقِّهِ، وَيُعْذَرُ فِي رُكُوبِ جَوْحٍ يَسْرُ سَوْقَهَا وَقَوْدُهَا، وَإِذَا سَقَطَ رَدُّهُ  
بِتَقْصِيرٍ فَلَا أَرُشَ، وَلَوْ حَدَّثَ عِنْدَهُ عَيْبٌ سَقَطَ الرَّدُّ قَهْرًا، ثُمَّ إِنْ رَضِيَ بِهِ الْبَائِعُ رَدُّهُ  
لِلْمُشْتَرِي أَوْ قَبْلَهُ بِهِ، وَإِلَّا فَلْيُضْمِ الْمُشْتَرِي أَرُشَ الْحَادِثِ إِلَى الْمَبِيعِ وَيَرُدُّ أَوْ يَفْرِمُ الْبَائِعُ  
أَرُشَ الْقَدِيمِ وَلَا يَرُدُّ، فَإِنْ اتَّفَقَا عَلَى أَحَدِهِمَا فَذَاكَ، وَإِلَّا فَلَا أَصَحَّ لِجَابَةِ مَنْ طَلَبَ  
الْإِنْسَاكَ، وَيَجِبُ أَنْ يُعْلِمَ الْمُشْتَرِي الْبَائِعَ عَلَى الْفَوْرِ بِالْحَادِثِ لِيَتَخَارَ،

(قوله تأخيرُهُ حتى يفرغ) وكذا لوعلمه، وقد دخل وقتها فاشتغل بها (أو) علمه (ليلا حتى  
يصبح، فإن كان البائع بالبلد رَدُّهُ عَلَيْهِ بِنَفْسِهِ أَوْ وَكِيلِهِ، أَوْ عَلَى وَكِيلِهِ وَلَوْ تَرَكَهُ) أَيْ الْبَائِعُ أَوْ وَكِيلَهُ  
(ورفع الأمر إلى الحاكم فهو آكد) وإذا جاء إلى الحاكم لا يدعى بل يفسخ ثم يطلب غريمه  
ليرد عليه (وان كان) البائع (غائبا رفع) الأمر (إلى الحاكم) ولا يؤخر لقدمه فيدعى  
شراء ذلك من فلان الغائب بمن معلوم قبضه، ثم ظهر العيب وأنه فسخ البيع ويقوم بذلك بينة في  
وجه مسخر ينسبها الحاكم ندبا ويحلفه على ذلك، ويحكم بالرد ويبقى الثمن دينا عليه يقضيه من  
ماله، فإن لم يكن له سوى المبيع باعه فيه (والأصح أنه يلزمه الإشهاد على الفسخ إن أمكنه)  
ففي ذهب المشتري إلى من برد عليه من البائع أو وكيله أو الحاكم وجب عليه الإشهاد في طريقه  
إذا نفي من شهوده ولو عدلا، وغاية وجوب الإشهاد وصوله إلى المردود عليه أو الحاكم فقوله (حتى  
ينهي إلى البائع أو الحاكم) إشارة إلى ذلك، ومتى وجد الشهود وأشهد سقط عنه الانتهاء في ذلك  
الوقت (فإن عجز عن الإشهاد) على الفسخ (لم يلزمه التلفظ بالفسخ) من غير سامع (في  
الأصح) ومقابله يلزمه (ويشترط) في الرد (ترك الاستعمال، فلواستخدم العبد) ولو بتيئه  
خفيف كاسقني (أو ترك على الدابة سرجها أو إكفاهها بطل حقه) من الرد (ويعذر في ركوب  
جوح يسر سوقها وقودها) فإن لم يسر لم يعذر في الركوب (وإذا سقطرده بتقصير فلا أَرُشَ  
ولو حدث) بالمبيع (عنده) أي المشتري (عيب) ثم اطلع على عيب قديم (سقط الرد قهرا) أي الرد  
القهرى (ثم إن رضى به) أي المبيع (البائع) معيبا (ردّه) عليه (المشتري) بلا أَرُشَ للحادث (أو وقع  
به) بلا أَرُشَ عن القديم (والا) بأن لم يرض به البائع معيبا (فليضم المشتري أَرُشَ الحادث إلى المبيع  
ويرد أو يفرم البائع أَرُشَ القديم، ولا يرد) المشتري (فإن اتفقا على أحدهما فذاك) ظاهر (والا)  
بأن تنازعا فطلب المشتري الرد مع أَرُشَ الحادث والبائع الإبقاء مع أَرُشَ القديم (فالأصح إجابة من  
طلب الإنساك) مع أَرُشَ القديم (ويجب أن يعلم المشتري البائع على الفور بالحادث ليتخار)

فَإِنْ أُخِّرَ إِعْلَامُهُ بِلَا عُذْرٍ فَلَا رَدَّ وَلَا أَرُشَ ، وَلَوْ حَدَّثَ عَيْبٌ لَا يُعْرِفُ الْقَدِيمُ إِلَّا بِهِ  
كَكْسَرٍ بَيْضٍ وَرَائِيحٍ وَتَقْوِيرٍ بِطِيخٍ مَدُودٍ رَدَّ وَلَا أَرُشَ عَلَيْهِ فِي الْأَظْهَرِ ، فَإِنْ أُنْكَرَ  
مَعْرِفَةُ الْقَدِيمِ بِأَقْلٍ مِمَّا أَحْدَثَهُ فَكَسَائِرُ الْعُيُوبِ الْحَادِثَةِ .

[ فَرَعٌ ] اشْتَرَى عَبْدَيْنِ مَعْيَيْنَيْنِ صَفَقَةً رَدَّهَمَا ، وَلَوْ ظَهَرَ عَيْبٌ أَحَدَهُمَا رَدَّهَمَا  
لَا الْعَيْبَ وَحْدَهُ فِي الْأَظْهَرِ ، وَلَوْ اشْتَرَى عَبْدَ رَجُلَيْنِ مَعْيَا فَلَهُ رَدُّ نَصِيبِ أَحَدِهِمَا ،  
وَلَوْ اشْتَرَاهُ فَلَا أَحَدَهُمَا الرَّدُّ فِي الْأَظْهَرِ ، وَلَوْ اخْتَلَفَا فِي قَدَمِ الْعَيْبِ صَدَقَ الْبَائِعُ  
بِتَمَيُّنِهِ عَلَى حَسَبِ جَوَابِهِ ، وَالزِّيَادَةُ الْمُتَّصِلَةُ كَالسَّتِي تَتَّبِعُ الْأَصْلَ ، وَالْمُنْفَصِلَةُ  
كَالْوَلَدِ وَالْأَجْرَةُ لَا تَمْنَعُ الرَّدَّ ، وَهِيَ لِلْمُشْتَرِي إِنْ رَدَّ بَعْدَ الْقَبْضِ وَكَذَا قَبْلَهُ فِي  
الْأَصَحِّ ، وَلَوْ بَاعَهَا حَامِلًا فَانْفَصَلَ رَدُّهُ مَعَهَا فِي الْأَظْهَرِ ،

شَيْئًا بِمِصْرَةٍ ( فَإِنْ أُخِّرَ إِعْلَامُهُ بِلَا عُذْرٍ فَلَا رَدَّ وَلَا أَرُشَ ) وَلَوْ كَانَ الْحَادِثُ قَرِيبَ الزَّوَالِ كَحُمَى وَرُمَدٍ  
فَأَخَّرَ لِيَزُولَ عُذْرُ ( وَلَوْ حَدَّثَ ) بِالْبَيْعِ ( عَيْبٌ لَا يَعْرِفُ الْقَدِيمُ إِلَّا بِهِ كَكْسَرٍ بَيْضٍ ) نَعَامَ ( وَ )  
قَبْ ( رَائِيحٍ ) وَهُوَ بِكَسْرِ النُّونِ الْجُوزِ الْهِنْدِيِّ ( وَتَقْوِيرٍ بِطِيخٍ مَدُودٍ ) بِكَسْرِ الْوَاوِ بَعْضُهُ ( رَدَّ )  
مَا ذَكَرَ قَهْرًا ( وَلَا أَرُشَ عَلَيْهِ ) لِلْحَادِثِ . ( فِي الْأَظْهَرِ ) وَمُقَابِلُهُ يَرُدُّ ، لَكِنْ مَعَ الْأَرُشِ ، وَقِيلَ  
لَا يَرُدُّ أَصْلًا ، وَحَسَلَ الْخِلَافُ إِذَا كَانَ لَهُ قِيَمَةٌ بَعْدَ الْعَيْبِ . أَمَّا مَا لَقِيَمَةُ لَهُ كَالْبَيْضِ الْمَذْرُوعِ وَالْبَطِيخِ  
الْمَغْنُفِ فَيَتَعَيَّنُ فِيهِ فُسَادُ الْبَيْعِ ( فَإِنْ أُمِكنَ مَعْرِفَةُ الْقَدِيمِ بِأَقْلٍ مِمَّا أَحْدَثَهُ ) الْمَشْتَرِي كَتَقْوِيرِ الْبَطِيخِ  
الْحَامِضِ إِنْ أُمِكنَ مَعْرِفَةُ جَوْضَةٍ بَعَرُزْ شَيْءٍ فِيهِ ( فَكَسَائِرُ الْعُيُوبِ الْحَادِثَةِ ) فِيمَا تَقَدَّمَ فِيهَا .

( فَرَعٌ : اشْتَرَى عَبْدَيْنِ مَعْيَيْنَيْنِ صَفَقَةً رَدَّهَمَا ) بَعْدَ ظَهْرِ الْعَيْبِ مَعًا وَلَا يَرُدُّ وَاحِدًا وَيَبْقَى وَاحِدًا ( وَلَوْ ظَهَرَ  
عَيْبٌ أَحَدَهُمَا رَدَّهَمَا لِأَلَا الْعَيْبَ وَحْدَهُ فِي الْأَظْهَرِ ) وَمُقَابِلُهُ لَهُ رَدُّهُ وَأَخَذَ قِسْطَهُ مِنَ الثَّمَنِ ( وَلَوْ اشْتَرَى  
عَبْدَ رَجُلَيْنِ مَعْيَا ) بَأَن تَعَدَّدَتِ الصَّفَقَةُ بِتَعَدُّدِ الْبَائِعِ ( فَلَهُ رَدُّ نَصِيبِ أَحَدِهِمَا ، وَلَوْ اشْتَرَاهُ ) بَأَن  
تَعَدَّدَتِ بِتَعَدُّدِ الْمَشْتَرِي ( فَلَا أَحَدَهُمَا الرَّدُّ فِي الْأَظْهَرِ ، وَلَوْ اخْتَلَفَا فِي قَدَمِ الْعَيْبِ ) بَأَن ادَّعَاهُ الْمَشْتَرِي  
وَأَنْكَرَهُ الْبَائِعُ ( صَدَقَ الْبَائِعُ بِتَمَيُّنِهِ ) وَيَحْلِفُ ( عَلَى حَسَبِ ) أَى مِثْلٍ وَطَبَقِ ( جَوَابِهِ ) فَإِنْ  
قَالَ فِي جَوَابِهِ لَيْسَ لَهُ الرَّدُّ عَلَى الْعَيْبِ الَّذِي ذَكَرَهُ ، أَوْ لَا يَلِزْنِي قَبُولُهُ حَلْفٍ عَلَى ذَلِكَ ، وَلَا يَكْفِ  
التَّعَرُّضُ لَعَدَمِ الْعَيْبِ وَقْتُ الْقَبْضِ ( وَالزِّيَادَةُ الْمُتَّصِلَةُ ) بِالْبَيْعِ أَوِ الثَّمَنِ ( كَالسَّمَنِ ) وَتَعْلَمُ الصَّنْعَةُ  
( تَتَّبِعُ الْأَصْلَ ) فِي الرَّدِّ ( وَ ) الزِّيَادَةُ ( الْمُنْفَصِلَةُ كَالْوَلَدِ وَالْأَجْرَةُ لَا تَمْنَعُ الرَّدَّ ، وَهِيَ ) مِنَ الْمَبِيعِ  
( لِلْمَشْتَرِي ) وَمِنَ الثَّمَنِ لِلْبَائِعِ ( إِنْ رَدَّ ) كُلُّ مَنَّهُمَا ( بَعْدَ الْقَبْضِ ) لِلْبَيْعِ أَوِ الثَّمَنِ ( وَكَذَا )  
إِنْ رَدَّهُ ( قَبْلَهُ ) وَوُجِدَتْ تِلْكَ الزِّيَادَةُ بَعْدَ الْعَقْدِ ( فِي الْأَصَحِّ ) بِنَاءً عَلَى أَنَّ النِّسْخَ يَرْفَعُ الْعَقْدَ  
مِنْ حِينِهِ ، وَمُقَابِلُ الْأَصَحِّ لَا يَأْخُذُهَا بِنَاءً عَلَى أَنَّ النِّسْخَ يَرْفَعُ الْعَقْدَ مِنْ أَصْلِهِ فَلَا تَدْخُلُ الزِّيَادَةُ فِي  
مِلْكِ صَاحِبِ الْعَقْدِ ( وَلَوْ بَاعَهَا حَامِلًا ) وَهِيَ مَعْيِيَةٌ ( فَانْفَصَلَ ) الْجُلُّ ( رَدُّهُ مَعَهَا فِي الْأَظْهَرِ ) بِنَاءً  
عَلَى أَنَّ الْجُلَّ يَعْلَمُ وَيُقَابِلُ بِقِسْطِ الثَّمَنِ ، وَمُقَابِلُ الْأَظْهَرِ لَا يَرُدُّهُ ، وَلَوْ حَدَّثَ الْجُلُّ فِي مِلْكِهِ لَمْ يَتَّعِ

وَلَا يَمْنَعُ الرَّدَّ الْإِسْتِخْدَامُ وَوُطئه الثَّيِّبُ ، وَاقْتِضَاؤُ الْبِكْرِ بَعْدَ الْقَبْضِ نَقَصٌ حَدَثَ ، وَقَبْلَهُ جِنَايَةٌ عَلَى الْمَبِيعِ قَبْلَ الْقَبْضِ :

[فصل] التَّصْرِيَةُ حَرَامٌ تُثْبِتُ الْخِيَارَ عَلَى الْفَوْرِ ، وَقِيلَ يَمْتَدُّ ثَلَاثَةَ أَيَّامٍ ، فَإِنْ رَدَّ بَعْدَ تَلَفِ اللَّبَنِ رَدَّ مَعَهَا صَاعٌ تَمْرٍ ، وَقِيلَ يَكْفِي صَاعٌ قُوتٍ ، وَالْأَصَحُّ أَنَّ الصَّاعَ لَا يَخْتَلِفُ بِكَثْرَةِ اللَّبَنِ ، وَأَنَّ خِيَارَهَا لَا يَخْتَصُّ بِالنَّعْمِ بَلْ يَنْعَمُ كُلُّ مَا كُولٍ وَالْجَارِيَةُ وَالْأَتَانُ ، وَلَا يَرُدُّ مَعَهُمَا شَيْئًا ، وَفِي الْجَارِيَةِ وَجْهٌ ، وَحَبْسُ مَاءِ الْقَنَاءِ ، وَالرَّحَا الْمُرْسَلُ عِنْدَ الْبَيْعِ ، وَتَحْيِيرُ الْوَجْهِ ، وَتَسْوِيدُ الشَّعْرِ وَتَجْعِيدُهُ يُثْبِتُ الْخِيَارَ ، لَا يَطْلُخُ تَوْزِيْدَ تَحْيِيلًا لِكِتَابَتِهِ فِي الْأَصَحِّ .

أَمَهُ فِي الرَّدِّ بَلْ هُوَ لَهُ يَأْخُذُهُ إِذَا انفصل وله حبس أَمَهُ حَتَّى تَضَعَ ( وَلَا يَمْنَعُ الرَّدَّ الْإِسْتِخْدَامُ وَوُطئه الثَّيِّبُ وَاقْتِضَاؤُ الْبِكْرِ بَعْدَ الْقَبْضِ ) الْاِقْتِضَاؤُ بِالْقَافِ زَوَالُ الْبِكَارَةِ ، وَهُوَ مُبْتَدَأُ خَبَرِهِ قَوْلُهُ ( نَقَصٌ حَدَثَ ) فَيَمْنَعُ الرَّدَّ كَسَائِرِ الْعُيُوبِ الْخَادَةِ سِوَاهُ كَانِ مِنَ الْمَشْتَرَى أَوْ غَيْرِهِ إِلَّا أَنْ كَانَ بِزَوَاجٍ سَابِقٍ ( وَقَبْلَهُ ) أَيْ زَوَالُ الْبِكَارَةِ قَبْلَ الْقَبْضِ ( جِنَايَةٌ عَلَى الْمَبِيعِ قَبْلَ الْقَبْضِ ) فَيُفْصَلُ فِيهِ فَإِنْ كَانَ مِنَ الْمَشْتَرَى فَلَا رَدَّ لَهُ بِالْعَيْبِ وَاسْتَقَرَّ عَلَيْهِ مِنَ الثَّمَنِ بِقَدَرِ مَا نَقَصَ مِنْ قِيَمَتِهَا أَوْ مِنْ غَيْرِهِ وَأَجَازَ هُوَ الْبَيْعُ فَلَهُ الرَّدُّ بِالْعَيْبِ ، ثُمَّ إِنْ كَانَ زَوَالُهَا مِنَ الْبَائِعِ أَوْ بِزَوَاجٍ سَابِقٍ ، أَوْ بِأَقْرَبِ سِوَاةٍ فَهَدَرٌ ، أَوْ مِنْ أَجْنَبِيٍّ فَعَلَيْهِ الْأَرْضُ إِنْ زَالَتْ مِنْهُ بِغَيْرِ وَطئه ، أَوْ بِهِ وَهِيَ زَانِيَةٌ ، وَالْاِزْمَةُ مَهْرُ بَكْرِ مِثْلَهَا ، وَيَكُونُ لِلْمَشْتَرَى .

[فصل] فِي التَّغْيِيرِ الْفَعْلِي ( التَّصْرِيَةُ ) وَهِيَ أَنْ يَتْرَكَ الْبَائِعُ حَلْبَ الْمَبِيعِ مَدَّةً قَبْلَ بَيْعِهِ لِيَوْمٍ كَثْرَةً لَبَنِهِ ( حَرَامٌ ) لِلتَّدْلِيْسِ ( تُثْبِتُ الْخِيَارَ ) لِلْجَاهِلِ بِهَا إِذَا عِلِمَ ، وَهُوَ ( عَلَى الْفَوْرِ ، وَقِيلَ يَمْتَدُّ ) الْخِيَارُ ( ثَلَاثَةَ أَيَّامٍ ) مِنَ الْعَقْدِ وَلَوْ مَعَ الْعِلْمِ بِاِقْتِرَارِ الْبَائِعِ أَوْ بَيْنَتِهِ ، وَإِذَا عِلِمَ الْمَشْتَرَى بِهَا وَأَرَادَ الرَّدَّ بَعْدَ الْحَلْبِ ( فَإِنْ رَدَّ بَعْدَ تَلَفِ اللَّبَنِ رَدَّ مَعَهَا صَاعٌ تَمْرٍ ) وَإِنْ زَادَتْ قِيَمَتُهُ ، وَكَذَا يَرُدُّ ذَلِكَ لَوْ تَلَفَ اللَّبَنُ ، وَلَكِنْ لَمْ يَتَرَضِيا ( وَقِيلَ يَكْفِي صَاعٌ قُوتٍ ) وَيَتَعَيَّنُ الْغَالِبُ ، وَعَلَى الْمُعْتَمَدِ مِنْ تَعَيَّنِ التَّمْرِ لَو تَرَضِيا عَلَى غَيْرِهِ مِنْ قِيَمَةٍ أَوْ مِثْلِيٍّ جَازٌ ، وَكَذَا لَو تَرَضِيا عَلَى عَدَمِ رَدِّ شَيْءٍ أَصْلًا ، فَإِنْ تَعَذَّرَ التَّمْرُ فَقِيَمَتُهُ بِالْمَدِينَةِ ( وَالْأَصَحُّ أَنَّ الصَّاعَ لَا يَخْتَلِفُ بِكَثْرَةِ اللَّبَنِ ، وَ) الْأَصَحُّ ( أَنْ خِيَارَهَا ) أَيْ التَّصْرِيَةُ ( لَا يَخْتَصُّ بِالنَّعْمِ ) وَهِيَ الْإِبِلُ وَالْبَقَرُ وَالنَّعْمُ ( بَلْ يَمُ كُلُّ مَا كُولٍ وَالْجَارِيَةُ وَالْأَتَانُ ) وَهِيَ الْأَتَى مِنَ الْجَرَا أَيْ هَلِيَّةٍ ، وَمُقَابِلُ الْأَصَحِّ يَخْتَصُّ بِالنَّعْمِ ( وَ) لَكِنْ إِنْ ثَبَتَ الْخِيَارُ فِيهِمَا ( لَا يَرُدُّ مَعَهُمَا شَيْئًا ) بِدَلِّ اللَّبَنِ ( وَفِي الْجَارِيَةِ وَجْهٌ ) أَنَّهُ يَرُدُّ مَعَهَا صَاعٌ تَمْرٍ ، وَظَاهِرُ كَلَامِهِمْ أَنَّ رَدَّ الصَّاعِ جَارٍ فِي كُلِّ مَا كُولٍ وَلَوْ أُرْبَا وَمِثْلُهُ وَهُوَ الْمُعْتَمَدُ ( وَحَبْسُ مَاءِ الْقَنَاءِ وَالرَّحَى الْمُرْسَلُ عِنْدَ الْبَيْعِ وَتَحْيِيرُ الْوَجْهِ وَتَسْوِيدُ الشَّعْرِ وَتَجْعِيدُهُ ) وَهُوَ مَا فِيهِ التَّوَاءُ وَاقْتِبَاضُ ، وَهُوَ يَدُلُّ عَلَى الْقُوَّةِ ( يُثْبِتُ الْخِيَارَ ) لِمَا فِيهِ مِنَ التَّدْلِيْسِ ( لَا يَطْلُخُ تَوْزِيْدَهُ ) أَيْ الرِّقِيقَ بِمَدَادٍ ( تَحْيِيلًا لِكِتَابَتِهِ ) . فَلَا رَدَّ لَهُ ( فِي الْأَصَحِّ ) وَمُقَابِلُهُ يَثْبِتُ الْخِيَارَ بِذَلِكَ .

## باب

المبيع قبل قبضه من ضمان البائع ، فإن تلف انفسخ البيع وسقط الثمن ، ولو أبرأه  
المشتري عن الضمان لم يبرأ في الأظهر ولم يتغير الحكم ، وإنلاف المشتري قبض  
إن علم ، وإلا فقولان : كأكل المالك طعامه المغصوب ضيفاً ، والمذهب أن إنلاف  
البائع ككتفيه ، والأظهر أن إنلاف الأجنبي لا يفسخ ، بل يتغير المشتري به أن يجيز  
ويغرم الأجنبي أو يفسخ فيغرم البائع الأجنبي ، ولو تعيب قبل القبض فرضيه أخذه  
بكل الثمن ، ولو عيبه المشتري فلا خيار أو الأجنبي فإختيار ، فإن أجاز غرم الأجنبي  
الأرض ، ولو عيبه البائع فالمذهب ثبوت الخيار لا التفريم ، ولا يصح بيع المبيع قبل  
قبضه ، والأصح أن يبعه للبائع كغيره ، وأن الإجارة والرهن والهبة كالبيع ، وأن  
الإعتاق بخلافه ، والثمن المعين كالمبيع

### باب : في حكم المبيع قبل قبضه وبعده

( المبيع قبل قبضه من ضمان البائع ) ومعنى كونه من ضمانه هو ما فصله بقوله ( فان تلف )  
بآفة سماوية ( انفسخ البيع وسقط الثمن ) ان كان في النعمة وان كان معينا وجب رده ، ويجب  
أيضا مؤن تجهيزه على البائع وخرج بالتلف مالوئاً أو غصب فانه يثبت الخيار للمشتري ( ولو أبرأه  
المشتري عن الضمان لم يبرأ في الأظهر ، ولم يتغير الحكم ) ومقابله يبرأ فلا يفسخ به البيع ( وإنلاف  
المشتري ) للمبيع ( قبض ان علم ) أنه المبيع حالة إنلافه كأكله ( والا ) أى وان لم يعلم المشتري  
أنه المبيع ( فقولان كأكل المالك طعامه المغصوب ضيفاً ) للغاصب جاهلاً بأنه طعامه فقيه قولان  
هل يبرأ الغاصب بذلك أم لا ؟ الأرجح منهما أنه يبرأ ، وقضية ذلك هنا أنه يصير قابضاً للمبيع بالإنلاف  
( والمذهب ان إنلاف البائع كتفه ) بآفة سماوية فيفسخ به البيع ويسقط الثمن عن المشتري وقيل  
انه يتخير المشتري فان فسخ سقط الثمن وان أجاز غرم البائع القيمة ( والأظهر أن إنلاف الأجنبي )  
المبيع قبل قبضه ( لا يفسخ ) البيع ( بل يتخير المشتري بين أن يجيز ويغرم الأجنبي أو يفسخ فيغرم  
البائع الأجنبي ) ومقابل الأظهر أن البيع يفسخ ( ولو تعيب قبل القبض ) بآفة سماوية ( فرضيه  
أخذه بكل الثمن ، ولو عيبه المشتري فلا خيار ) له فيمتنع بسببه الرد القهرى بالعيوب القديمة ( أو ) عيبه  
( الأجنبي فإختيار ) ثابت للمشتري بتعيبه ( فان أجاز غرم الأجنبي الأرض ولو عيبه البائع فالمذهب ثبوت  
الخيار ) للمشتري ( لا التفريم ) فلا يثبت وقيل يثبت مع التفريم ( ولا يصح بيع المبيع قبل قبضه ) وان أذن  
البائع في قبض الثمن ( والأصح أن يبعه للبائع كغيره ) فلا يصح ومقابله يصح كبيع المغصوب من  
الغاصب ( و ) الأصح ( أن الإجارة والرهن والهبة ) وكذا الاقراض والصداق ( كالبيع ) فلا  
يصح جميع ذلك قبل القبض ( و ) الأصح ( أن الاعتاق ) من المشتري للمبيع ( بخلافه ) فيكون  
صحياً ولو كان للبائع حق الحبس ( والثمن المعين ) قدراً أو غيره ( كالبيع ) قبل قبضه فيأتى فيه

فَلَا يَبِيعُهُ الْبَائِعُ قَبْلَ قَبْضِهِ ، وَلَهُ بَيْعُ مَالِهِ فِي يَدِ غَيْرِهِ أَمَانَةٌ كَوَدِيعَةٍ وَمُشْتَرِكٍ وَقَرَضٍ وَمَرْهُونٍ بَعْدَ انْفِكَاسِهِ وَمَوْرُوثٍ وَبَاقٍ فِي يَدِ وَلِيِّهِ بَعْدَ رُشْدِهِ ، وَكَذَا عَارِيَّةٌ وَمَأْخُوذٌ بِسُومٍ ، وَلَا يَصِحُّ بَيْعُ الْمُسْلِمِ فِيهِ وَلَا الْإِعْتِيَاظُ عَنْهُ ، وَالْجَدِيدُ جَوَازُ الْاسْتِبْدَالِ عَنِ الثَّمَنِ ، فَإِنْ اسْتَبْدَلَ مُوَافِقًا فِي عِلَّةِ الرِّبَا كَدَرَاهِمٍ عَنْ دَنَائِرٍ اسْتَشْرَطَ قَبْضُ الْبَدَلِ فِي الْمَجْلِسِ وَالْأَصَحُّ أَنَّهُ لَا يَشْتَرَطُ التَّعْيِينَ فِي الْعَقْدِ وَكَذَا الْقَبْضُ فِي الْمَجْلِسِ إِنْ اسْتَبْدَلَ مَالًا يُوَافِقُ فِي الْعِلَّةِ كَثُوبٍ عَنْ دَرَاهِمٍ ، وَلَوْ اسْتَبْدَلَ عَنِ الْقَرْضِ وَبِقِيَمَةِ الْمُتْلَفِ جَازٌ ، وَفِي اشْتِرَاطِ قَبْضِهِ فِي الْمَجْلِسِ مَا سَبَقَ ، وَبَيْعُ الدِّينِ لغيرِهِ مِنْ عَلَيْهِ بَاطِلٌ فِي الْأَظْهَرِ بِأَنْ اشْتَرَى عَبْدٌ زَيْدٌ بِمِائَةِ لُحَى عَمْرٍو وَلَوْ كَانَ لَزَيْدٍ وَعَمْرٍو دَيْنَانِ عَلَى شَخْصٍ فَبَاعَ زَيْدٌ عَمْرًا دَيْنَهُ بِدَيْنِهِ بَاطِلٌ قَطْعًا ،

جَمِيعُ مَالٍ (فَلَا يَبِيعُهُ الْبَائِعُ قَبْلَ قَبْضِهِ) وَلَا يَتَصَرَّفُ فِيهِ بِكُلِّ تَصَرُّفٍ ، فَلَوْ أَبْدَلَ الْبَائِعُ بِالتَّصَرُّفِ لَكَانَ أَشْمَلُ (وَلَهُ بَيْعُ مَالِهِ) وَكَذَا جَمِيعُ التَّصَرُّفَاتِ وَهُوَ (فِي يَدِ غَيْرِهِ أَمَانَةٌ كَوَدِيعَةٍ وَمُشْتَرِكٍ) فَيَصِحُّ تَصَرُّفُهُ فِي الْمَشْتَرَكِ قَبْلَ قِسْمَتِهِ (وَقَرَضٍ وَمَرْهُونٍ بَعْدَ انْفِكَاسِهِ) أَمَّا قَبْلَهُ فَلَا يَصِحُّ وَمِنَهُ الرِّهْنُ الشَّرْعِيُّ كَثُوبٍ عِنْدَ صَبَاحٍ وَإِنْ لَمْ يَتِمَّ عَمَلُهُ (وَمَوْرُوثٍ وَبَاقٍ فِي يَدِ وَلِيِّهِ بَعْدَ رُشْدِهِ وَكَذَا) لَهُ بَيْعُ مَالِهِ ، وَهُوَ فِي يَدِ غَيْرِهِ (عَارِيَّةٌ وَمَأْخُوذٌ بِسُومٍ) وَهُوَ مَا يَأْخُذُهُ مِنْ يَدِ الشَّرَاءِ لِيَتَأَمَّلَهُ أَوْ يَبْجِبَهُ أَمْ لَا (وَلَا يَصِحُّ بَيْعُ الْمُسْلِمِ فِيهِ) قَبْلَ قَبْضِهِ (وَلَا الْإِعْتِيَاظُ عَنْهُ) هُوَ أَهْمُ مَا قَبْلَهُ (وَالْجَدِيدُ جَوَازُ الْاسْتِبْدَالِ عَنِ الثَّمَنِ) الَّذِي فِي الذِّمَّةِ وَكَانَ بِمَا لَا يَشْتَرَطُ قَبْضُهُ فِي الْمَجْلِسِ وَإِلَّا فَلَا يَصِحُّ رَأْسُ مَالٍ سَلَمٍ (فَإِنْ اسْتَبْدَلَ مُوَافِقًا فِي عِلَّةِ الرِّبَا كَدَرَاهِمٍ عَنْ دَنَائِرٍ) كَأَنْ بَاعَ بَقْرَةً بِعَشْرِينَ دِينَارًا وَأَرَادَ أَنْ يَدْفَعَ بِدَلْمَا خَمْسِمِائَةَ دِرْهَمٍ (اَشْتَرَطَ قَبْضُ الْبَدَلِ فِي الْمَجْلِسِ) فَإِنْ أَرَادَ فِي الْمَثَلِ الْمَذْكُورِ أَنْ يَدْفَعَ بَدَلَ الدَّنَائِرِ بِنِيتَانِ فَلَا يَشْتَرَطُ قَبْضُهُ فِي الْمَجْلِسِ (وَالْأَصَحُّ أَنَّهُ لَا يَشْتَرَطُ التَّعْيِينَ) لِلْبَدَلِ : أَيْ تَشْخِصَهُ (فِي الْعَقْدِ) كَمَا لَوْ تَصَارَفَا فِي الذِّمَّةِ ، وَمُقَابِلُ الْأَصَحِّ يَشْتَرَطُ التَّعْيِينَ (وَكَذَا) لَا يَشْتَرَطُ (الْقَبْضُ فِي الْمَجْلِسِ) إِنْ اسْتَبْدَلَ مَالًا يُوَافِقُ فِي الْعِلَّةِ كَثُوبٍ عَنْ دَرَاهِمٍ) كَمَا تَقَدَّمَ فِي الْمَثَلِ الَّذِي ذَكَرْنَاهُ ، فَعَلِمَ أَنَّ الْمَبِيعَ لَا يَجُوزُ الْاسْتِبْدَالُ عَنْهُ وَكَذَا الثَّمَنُ الْمَعِينُ وَيَجُوزُ عَنِ الثَّمَنِ الَّذِي فِي الذِّمَّةِ إِنْ لَمْ يَشْتَرَطْ قَبْضُهُ فِي الْمَجْلِسِ ، فَالسَّلَمُ لَا يَجُوزُ فِيهِ الْاسْتِبْدَالُ عَنِ الثَّمَنِ وَلَا عَنِ الثَّمَنِ (وَلَوْ اسْتَبْدَلَ عَنِ الْقَرْضِ) بِمَعْنَى الْقَرُوضِ (وَقِيَمَةِ الْمُتْلَفِ) وَكَذَا كُلُّ دَيْنٍ لَيْسَ بِثَمَنِ وَلَا ثَمَنِ (جَازٌ ، وَفِي اشْتِرَاطِ قَبْضِهِ) أَيْ الْبَدَلِ (فِي الْمَجْلِسِ) وَتَعْيِينُهُ (مَا سَبَقَ) مِنْ كَوْنِهِ مَخَالَفًا فِي عِلَّةِ الرِّبَا أَمْ لَا (وَبَيْعُ الدِّينِ لغيرِهِ مِنْ عَلَيْهِ بَاطِلٌ فِي الْأَظْهَرِ) وَمُقَابِلُهُ يَصِحُّ ، وَهُوَ الْمُعْتَمَدُ لَكِنْ يَشْتَرَطُ قَبْضُ الْعَوْضَيْنِ فِي الْمَجْلِسِ وَذَلِكَ (بِأَنْ اشْتَرَى عَبْدٌ زَيْدٌ بِمِائَةِ لُحَى عَلَى عَمْرٍو) فَلَا يَصِحُّ عَلَى الْأَوَّلِ ، وَعَلَى الْمُعْتَمَدِ يَصِحُّ لَكِنْ بِشَرَطِ قَبْضِ الْعَبْدِ وَالْمِائَةِ فِي الْمَجْلِسِ (وَلَوْ كَانَ لَزَيْدٍ وَعَمْرٍو دَيْنَانِ عَلَى شَخْصٍ فَبَاعَ زَيْدٌ عَمْرًا دَيْنَهُ بِدَيْنِهِ بَاطِلٌ قَطْعًا) اِتَّفَقَ الْجَنَسُ أَوْ اخْتَلَفَ . أَمَّا يَبِيعُهُ

وَقَبْضُ الْمُتَارِ تَحْلِيَّتُهُ لِلْمُشْتَرِي وَتَمَكُّنُهُ مِنَ التَّصَرُّفِ بِشَرْطِ قَرَاغِهِ مِنْ أَمْتَعَةِ الْبَائِعِ فَإِنْ لَمْ يَخْضُرِ الْعَاقِدَانِ الْمَبِيعَ اعْتَبِرَ مَضَى زَمَنٌ يُمَكِّنُ فِيهِ الْمُضَى إِلَيْهِ فِي الْأَصَحِّ وَقَبْضُ الْمَنْقُولِ تَحْوِيلُهُ فَإِنْ جَرَى الْبَيْعُ بِمَوْضِعٍ لَا يَخْتَصُّ بِالْبَائِعِ كَفَى نَقْلُهُ إِلَى حَيْزٍ وَإِنْ جَرَى فِي دَارِ الْبَائِعِ لَمْ يَكْفِ ذَلِكَ إِلَّا بِإِذْنِ الْبَائِعِ فَيَسْكُونُ مُعْبَرًا لِلْبَقْعَةِ .

[ فرع ] لِلْمُشْتَرِي قَبْضُ الْمَبِيعِ إِنْ كَانَ الثَّمَنُ مُؤَجَّلًا أَوْ سَلَمَهُ ، وَإِلَّا فَلَا يَسْتَقِيلُ بِهِ ، وَلَوْ بَيْعَ الشَّيْءِ تَقْدِيرًا كَشَوْبٍ وَأَرْضٍ ذَرْعًا وَحِنْطَةٍ كَيْلًا أَوْ وَزَنًا اشْتَرَطَ مَعَ النُّقْلِ ذَرْعُهُ أَوْ كَيْسَلُهُ أَوْ وَزَنُهُ : مِثَالُهُ بِشُكْمَا كُلِّ صَاعٍ بِدِرْهَمٍ أَوْ : عَلَى أَنَّهَا عَشْرَةُ أَصْعٍ ، وَلَوْ كَانَ لَهُ طَعَامٌ مُقَدَّرٌ عَلَى زَيْدٍ وَلِعَمْرٍو عَلَيْهِ مِثْلُهُ فَلْيَسْكَنْتَلْ لِنَفْسِهِ ثُمَّ يُسْكِلْ لِعَمْرٍو ، فَلَوْ قَالَ أَقْبِضْ مِنْ زَيْدٍ مَالِي عَلَيْهِ لِنَفْسِكَ فَعَلَّ قَالِقَبْضُ فَاسِدٌ .

[ فرع ] قَالَ الْبَائِعُ : لَا أَسْلَمُ الْمَبِيعَ حَتَّى أَقْبِضَ ثَمَنَهُ ، وَقَالَ الْمُشْتَرِي فِي الثَّمَنِ مِثْلَهُ

لَمَنْ هُوَ عَلَيْهِ فَيَصِحُّ . ثُمَّ شَرَعَ فِي بَيَانِ الْقَبْضِ ، فَقَالَ ( وَقَبْضُ الْعَقَارِ ) وَهُوَ الْأَرْضُ وَالنَّخْلُ وَالْأَبْنِيَّةُ ( تَحْلِيَّتُهُ لِلْمُشْتَرِي وَتَمَكُّنُهُ مِنَ التَّصَرُّفِ ) فِيهِ ( بِشَرْطِ قَرَاغِهِ مِنْ أَمْتَعَةِ الْبَائِعِ ) وَالْقَبْضُ بِمَعْنَى اقْبَاضِ الْبَائِعِ وَالتَّحْلِيَّةُ فَعْلُهُ فَصَحَّ الْإِخْبَارُ ( فَإِنْ لَمْ يَخْضُرِ الْعَاقِدَانِ الْمَبِيعَ ) وَحَضُورُهُمَا لَيْسَ بِشَرْطٍ ( اعْتَبِرَ ) فِي الْقَبْضِ ( مَضَى زَمَنٌ يُمَكِّنُ فِيهِ الْمُضَى إِلَيْهِ فِي الْأَصَحِّ ) سِوَاهُ كَانَ فِي يَدِ الْمُشْتَرِي أَمْ لَا ، وَلَا يَعْتَبِرُ نَفْسُ الْمُضَى ، وَلَا يَفْتَقِرُ إِلَى إِذْنِ الْبَائِعِ ، وَمُقَابِلُ الْأَصَحِّ لَا يَعْتَبِرُ مَضَى الزَّمَنِ الْمَذْكُورِ ( وَقَبْضُ الْمَنْقُولِ ) مِنْ حَيَوَانٍ وَغَيْرِهِ ( تَحْوِيلُهُ ، فَإِنْ جَرَى الْبَيْعُ ) وَالْمَبِيعُ ( بِمَوْضِعٍ لَا يَخْتَصُّ بِالْبَائِعِ ) بِأَنْ اخْتَصَّ بِالْمُشْتَرِي أَوْ لَمْ يَخْتَصَّ بِأَحَدٍ ( كَفَى ) فِي قَبْضِهِ ( نَقْلُهُ ) مِنْ حَيْزٍ ( إِلَى حَيْزٍ ) آخَرَ مِنْ ذَلِكَ الْمَوْضِعِ ( وَإِنْ جَرَى ) الْبَيْعُ وَالْمَبِيعُ ( فِي دَارِ الْبَائِعِ لَمْ يَكْفِ ذَلِكَ ) النُّقْلُ فِي قَبْضِهِ ( إِلَّا بِإِذْنِ الْبَائِعِ ، فَيَسْكُونُ ) الْبَائِعُ ( مُعْبَرًا لِلْبَقْعَةِ ) .

[ فرع : لِلْمُشْتَرِي قَبْضُ الْمَبِيعِ ] اسْتِقْلَالًا ( إِنْ كَانَ الثَّمَنُ مُؤَجَّلًا ، أَوْ ) حَالًا وَ ( سَلَمَهُ ) لِمُسْتَحَقِّهِ ( وَإِلَّا ) بِأَنْ كَانَ حَالًا وَلَمْ يَسَلِمَهُ ( فَلَا يَسْتَقِيلُ بِهِ ) بَلْ لَا بَدَّ مِنْ إِذْنِ الْبَائِعِ فِيهِ ( وَلَوْ بَيْعَ الشَّيْءِ ) تَقْدِيرًا كَشَوْبٍ وَأَرْضٍ ذَرْعًا وَحِنْطَةٍ كَيْلًا أَوْ وَزَنًا اشْتَرَطَ ( فِي قَبْضِهِ ) مَعَ النُّقْلِ ذَرْعَهُ أَوْ كَيْلَهُ أَوْ وَزَنَهُ أَوْ عَدَّهُ إِنْ كَانَ يَسَدُّ ( مِثَالُهُ بِشُكْمَا ) أَيْ الصَّبْرَةِ ( كُلِّ صَاعٍ بِدِرْهَمٍ ، أَوْ ) بِشُكْمَا بِخُمْسَةِ مِثْلًا ( عَلَى أَنَّهَا عَشْرَةُ أَصْعٍ ) لَكِنْ فِي الْمِثَالِ الثَّانِي شَيْءٌ ، لِأَنَّهُ جَعَلَ الْكَيْلَ وَصْفًا ، فَيَنْبَغِي أَنْ لَا يَتَوَقَّفَ الْقَبْضُ عَلَى الْكَيْلِ ( وَلَوْ كَانَ لَهُ طَعَامٌ مُقَدَّرٌ ) كَعَشْرَةِ أَصْعٍ ( عَلَى زَيْدٍ وَلِعَمْرٍو عَلَيْهِ مِثْلُهُ فَلْيَسْكَنْتَلْ لِنَفْسِهِ ) مِنْ زَيْدٍ ( ثُمَّ يَكِيلُ لِعَمْرٍو ) وَلَا يَجُوزُ الْاِقْتِصَارُ عَلَى الْكَيْلِ الْأَوَّلِ ( فَلَوْ قَالَ ) مَنْ لَهُ الدِّينُ لِمَدِينَةٍ ( أَقْبِضْ مِنْ زَيْدٍ مَالِي عَلَيْهِ لِنَفْسِكَ فَعَلَّ قَالِقَبْضُ فَاسِدٌ ) لَا تَحَادُّ الْقَابِضُ وَالْمَقْبُضُ وَضَمْنُهُ الْقَابِضُ .

[ فرع : قَالَ الْبَائِعُ لَا أَسْلَمُ الْمَبِيعَ حَتَّى أَقْبِضَ ثَمَنَهُ . وَقَالَ الْمُشْتَرِي فِي الثَّمَنِ مِثْلَهُ ] أَيْ لَا أَسْلَمُهُ حَتَّى



أَجْبَرَ الْبَائِعُ ، وَفِي قَوْلِ الْمُشْتَرَى ، وَفِي قَوْلِ لَا إِجْبَارَ ، فَمَنْ سَلَّمَ أَجْبَرَ صَاحِبَهُ ، وَفِي قَوْلِ يُجْبَرَانِ . قُلْتُ : فَإِنْ كَانَ الثَّمَنُ مُعَيَّنًا سَقَطَ الْقَوْلَانِ الْأَوَّلَانِ وَأَجْبَرَا فِي الْأَظْهَرِ ، وَاللَّهُ أَعْلَمُ ، وَإِذَا سَلَّمَ الْبَائِعُ أَجْبَرَ الْمُشْتَرَى إِنْ حَضَرَ الثَّمَنُ وَإِلَّا فَإِنْ كَانَ مُغْفِرًا فَلِلْبَائِعِ الْفَسْخُ بِالْفَلَسِ ، أَوْ مُوسِرًا وَمَالَهُ بِالْبَسْلِ أَوْ بِمَسَافَةِ قَرِيبَةٍ حُجِرَ عَلَيْهِ فِي أَمْوَالِهِ حَتَّى يُسَلَّمَ ، فَإِنْ كَانَ بِمَسَافَةِ الْقَصْرِ لَمْ يُكَلَّفِ الْبَائِعُ الصَّبْرَ إِلَى إِحْضَارِهِ ، وَالْأَصَحُّ أَنَّ لَهُ الْفَسْخَ فَإِنْ صَبَرَ فَالْحَجَرُ سَكَا ذِكْرُنَا ، وَلِلْبَائِعِ حَبْسُ مَبِيعِهِ حَتَّى يَقْبِضَ ثَمَنَهُ إِنْ خَافَ فَوْتَهُ بِلَا خِلَافٍ ، وَإِنَّمَا الْأَقْوَالُ إِذَا لَمْ يَخَفْ فَوْتَهُ وَتَنَازَعَا فِي مُجَرَّدِ الْإِبْتِدَاءِ .

### باب التولية والاشراك والمراجعة

اشْتَرَى شَيْئًا ثُمَّ قَالَ لِعَالِمٍ بِالثَّمَنِ وَلَيْتَكَ هَذَا الْعَقْدَ فَقِيلَ لَزِمَهُ مِثْلُ الثَّمَنِ ، وَهُوَ بَيْعٌ فِي شَرْطِهِ وَتَرْتِيبِ أَحْكَامِهِ ،

أَقْبَضَ الْمُبِيعَ وَتَرَافَعَا إِلَى حَاكِمٍ (أَجْبَرَ الْبَائِعَ) عَلَى الْإِبْتِدَاءِ (وَفِي قَوْلِ الْمُشْتَرَى ، وَفِي قَوْلِ لَا إِجْبَارَ) وَعَلَيْهِ يَنْتَهِمَا الْحَاكِمُ مِنَ التَّخَاصُمِ (فَمَنْ سَلَّمَ) أَوَّلًا (أَجْبَرَ صَاحِبَهُ ، وَفِي قَوْلِ يُجْبَرَانِ) فَيُلْزِمُ الْحَاكِمُ كُلًّا مِنْهُمَا بِإِحْضَارِ مَا عَلَيْهِ إِلَيْهِ ، أَوْ إِلَى عَدْلٍ ، فَذَاذَا فَعَلَا سَلَّمَ الثَّمَنُ لِلْبَائِعِ وَالْمُبِيعُ لِلْمُشْتَرَى (قُلْتُ : فَإِنْ كَانَ الثَّمَنُ مُعَيَّنًا سَقَطَ الْقَوْلَانِ الْأَوَّلَانِ) سَوَاءٌ كَانَ الثَّمَنُ نَقْدًا أَمْ عَرْضًا (وَأَجْبَرَا فِي الْأَظْهَرِ ، وَاللَّهُ أَعْلَمُ ، وَإِذَا سَلَّمَ الْبَائِعُ أَجْبَرَ الْمُشْتَرَى إِنْ حَضَرَ الثَّمَنُ ، وَإِلَّا) أَيْ إِنْ لَمْ يَحْضُرِ الثَّمَنُ (فَإِنْ كَانَ) الْمُشْتَرَى (مَعْسِرًا فَلِلْبَائِعِ الْفَسْخُ بِالْفَلَسِ ، أَوْ مُوسِرًا وَمَالَهُ بِالْبَسْلِ . أَوْ بِمَسَافَةِ قَرِيبَةٍ حُجِرَ عَلَيْهِ فِي) الْمُبِيعِ (وَفِي جَمِيعِ) (أَمْوَالِهِ حَتَّى يُسَلَّمَ) الثَّمَنُ (فَإِنْ كَانَ) مَالَهُ (بِمَسَافَةِ الْقَصْرِ لَمْ يُكَلَّفِ الْبَائِعُ الصَّبْرَ إِلَى إِحْضَارِهِ ، وَالْأَصَحُّ أَنَّ لَهُ الْفَسْخَ) وَلَا يَحْتَاجُ إِلَى حَجَرٍ ، وَمُقَابِلِ الْأَصَحِّ لَيْسَ لَهُ الْفَسْخُ (فَإِنْ صَبَرَ) الْبَائِعُ إِلَى إِحْضَارِ الْمَالِ (فَالْحَجَرُ) يَضْرِبُ عَلَى الْمُشْتَرَى (كَذَا ذِكْرُنَا) فِي جَمِيعِ أَمْوَالِهِ (وَالْبَائِعُ حَبْسُ مَبِيعِهِ حَتَّى يَقْبِضَ ثَمَنَهُ) الْحَالُ (إِنْ خَافَ فَوْتَهُ بِخِلَافٍ ، وَإِنَّمَا الْأَقْوَالُ) السَّابِقَةُ (إِذَا لَمْ يَخَفْ فَوْتَهُ وَتَنَازَعَا فِي مُجَرَّدِ الْإِبْتِدَاءِ) وَكَذَلِكَ الْمُشْتَرَى بِالنِّسْبَةِ لِلثَّمَنِ . أَمَّا إِذَا كَانَ الثَّمَنُ مُؤْجَلًا فَلَيْسَ لِلْبَائِعِ حَقُّ الْحَبْسِ .

### باب التولية والاشراك والمراجعة

وَبَدَأَ بِالتَّوْلِيَةِ ، فَقَالَ إِذَا (اشْتَرَى) شَخْصٌ (شَيْئًا) بِمِثْلِي (ثُمَّ قَالَ) بَعْدَ قَبْضِهِ (لِعَالِمٍ بِالْثَّمَنِ) قَدْرًا وَصِفَةً بِإِعْلَامِ الْمُشْتَرَى أَوْ غَيْرِهِ (وَلَيْتَكَ هَذَا الْعَقْدَ فَقِيلَ) كَقَوْلِهِ قَبْلَتَهُ أَوْ تَوْلِيَتَهُ (لَزِمَهُ مِثْلُ الثَّمَنِ) جَنْسًا وَقَدْرًا وَصِفَةً . أَمَّا إِذَا اشْتَرَاهُ بِعَرْضٍ فَلَا يَصِحُّ عَقْدُ التَّوْلِيَةِ إِلَّا مَعَ مَنْ مَلَكَ ذَلِكَ الْعَرْضَ إِلَّا إِذَا ذَكَرَ مَا قَامَ عَلَيْهِ بِهِ وَقَالَ وَلَيْتَكَ بِمَا قَامَ عَلَيَّ (وَهُوَ) أَيْ عَقْدُ التَّوْلِيَةِ (بِيعَ فِي شَرْطِهِ) كَالْقَابِضِ فِي الرَّبْوِيِّ وَالْقَدْرَةِ عَلَى التَّسْلِيمِ (وَتَرْتِيبِ أَحْكَامِهِ) مِنْ تَجْدِيدِ شَفْعَةٍ

لَكِنْ لَا يَحْتَاجُ إِلَى ذِكْرِ الثَّمَنِ ، وَلَوْ حُطَّ عَنِ الْمَوْلَى بَعْضُ الثَّمَنِ انْحَطَّ عَنِ الْمَوْلَى ، وَالْإِشْرَاكَ  
فِي بَعْضِهِ كَالْتَوَلِيَةِ فِي كُلِّهِ إِنْ بَيَّنَّ الْبَعْضَ ، وَلَوْ أُطْلِقَ صَحَّ وَكَانَ مُنَاصِفَةً ، وَقِيلَ لَا ،  
وَيَصِحُّ بَيْعُ الْمُرَاجَعَةِ بِأَنْ يَشْتَرِيَ بِمِائَةِ ثَمٍّ يَقُولُ بِعْتُكَ بِمَا اشْتَرَيْتُ وَرَبِحَ دِرْهَمٌ  
لِكُلِّ عَشْرَةٍ أَوْ رُبْعٍ دِهْ يَزْدَدُ ، وَالْمَحَاطَةُ كَيْفَتْ بِمَا اشْتَرَيْتُ وَحُطَّ دِهْ يَزْدَدُ ، وَيُحْطَى مِنْ  
كُلِّ أَحَدٍ عَشْرَ وَاحِدٍ ، وَقِيلَ مِنْ كُلِّ عَشْرَةٍ ، وَإِذَا قَالَ بَيْتُ بِمَا اشْتَرَيْتُ لَمْ يَدْخُلْ فِيهِ  
سِوَى الثَّمَنِ ، وَلَوْ قَالَ بِمَا قَامَ عَلَى دَخَلَ مَعَ ثَمْنِهِ أَجْرَةُ الْكَيْالِ وَالْدَّلَالِ وَالْحَارِسِ  
وَالْقَصَّارِ وَالرَّفَاءِ وَالصَّبَاغِ وَقِيَمَةُ الصَّبْغِ وَسَائِرُ الْمَوْنِ الْمُرَادَةِ لِلْإِسْتِرْبَاحِ ، وَلَوْ قَصَرَ  
بِنَفْسِهِ أَوْ كَالٍ أَوْ حَمَلٍ أَوْ نَطْوَعٍ بِشَخْصٍ لَمْ تَدْخُلْ أَجْرَتُهُ ، وَلَيْسَ ثَمْنُهُ أَوْ مَقَامُهُ بِهِ  
فَلَوْ جَهَلَهُ أَحَدُهُمَا بَطَلَ عَلَى الصَّحِيحِ ، وَلْيُصَدَّقِ الْبَائِعُ فِي قَدْرِ الثَّمَنِ ، وَالْأَجَلِ وَالشَّرَاءِ  
بِالْعَرَضِ وَبَيَانِ الْعَيْبِ الْحَادِثِ عِنْدَهُ ، فَلَوْ قَالَ بِمِائَةِ فَبَانَ بِتَسْعِينَ فَلَاظْهَرُ أَنَّهُ يَحُطُّ  
الزِّيَادَةَ وَرَبْحَهَا ،

إذا كان المبيع شقفا مشفوعا عفا عنه الشفيع في العقد الأول ( لكن لا يحتاج ) عقد التولية  
( إلى ذكر الثمن ) بل يكفي العلم به ( ولو حط ) بضم الحاء ( عن المولى ) بكسر اللام ( بعض  
الثمن ) بعد التولية ( انحط ) هذا البعض ( عن المولى ) فبطل اللام ، فان كان الحط قبل التولية  
لم تصح التولية إلا بالباقي ( والاشراك في بعضه ) أى المشتري ( كالتولية في كله ) في جميع ماسمى  
من الشروط والأحكام ( ان بين البعض ) بأن صرح بالمنافسة أو غيرها ( ولو أطلق صح  
وكان منافسة ، وقيل لا ) يصح ( ويصح بيع المراجعة بأن يشتري ) شيئا ( بمائة ثم يقول )  
لنفسه العالم بذلك ( بعثك بما اشتريت ) أى بمثله ( وربح درهم لكل عشرة ، أربح ده  
يزدده ) وهو فارسي بمعنى ما قبله فيقبل ( و ) يصح بيع ( المحاطة كبعث بما اشتريت وحطده  
يزدده ) فيقبل ( ويحط من كل أحد عشر واحد ) كما أن الربح في المراجعة واحد من أحد عشر  
( وقيل ) يحط ( من كل عشرة ) واحد فالخطوط منه على الأول عشرة وعلى الثاني أحد عشر  
( وإذا قال : بعث بما اشتريت لم يدخل فيه سوى الثمن ) وهو ما استقر عليه العقد ( ولو قال بمقام  
على دخل مع ثمنه أجره الكيال والدلال والحارس والقصار والرفاء والصباغ وقيمة الصبغ وسائر  
الموْن المرادة للإسْتِرْبَاح ) كأجرة الجال والمكان ( ولو قصر بنفسه أو كالأوْحَل أو نطوع به شخص  
لم تدخل أجرته ) مع الثمن ( وليعلم ) أى المتبايعان ( ثمنه ) أى المبيع ( أو مقام به ، فلو جهله  
أحدهما بطل ) أى لم يصح البيع ( على الصحيح ) ومقابلته يصح ( وليصدق البائع ) وجوبا  
( في قدر الثمن ) الذى استقر عليه العقد ( و ) فى ( الأجل ) لأن بيع المراجعة مبنى على الأمانة  
( و ) يجب أن يصدق فى ( الشراء بالعرض ) فيذكر أنه اشتراه بعرض قيمته كذا ( و ) فى بيان  
( العيب ) القديم ، و ( الحادث ، عنده ) بأفة أو جنابة ، ولا يكفي تبين العيب فقط ، ويذكر كل  
ما يختلف به العرض ( فلو قال بمائة فبان بتسعين فالأظهر أنه يحط الزيادة وربحها ) لكذبه ،

وَأَنَّهُ لَا خِيَارَ لِلْمُشْتَرِي ، وَتَوَزَعَمَ أَنَّهُ مِائَةٌ وَعَشْرَةٌ وَصَدَقَهُ الْمُشْتَرِي لَمْ يَصِحَّ الْبَيْعُ فِي الْأَصَحِّ . قُلْتُ : الْأَصَحُّ صَحَّتْهُ ، وَاللَّهُ أَعْلَمُ ، وَإِنْ كَذَبَهُ وَلَمْ يُبَيِّنْ لِفُلْطٍ وَجْهًا مُحْتَمَلًا لَمْ يَقْبَلْ قَوْلُهُ وَلَا يَنْتَهُ ، وَلَهُ تَحْلِيلُ الْمُشْتَرِي أَنَّهُ لَا يَعْرِفُ ذَلِكَ فِي الْأَصَحِّ ، وَإِنْ بَيَّنَّ فَلَهُ التَّحْلِيلُ ، وَالْأَصَحُّ سَمَاعُ يَنْتَهُ .

### باب الأصول والثمار

قَالَ يَتَنَكَّ هَذِهِ الْأَرْضَ أَوِ السَّاحَةَ أَوِ الْبُقْعَةَ وَفِيهَا بِنَاءٌ وَشَجَرٌ ، فَلَمَّا ذَهَبَ أَنَّهُ يَدْخُلُ فِي الْبَيْعِ دُونَ الرِّهْنِ ، وَأَصُولُ الْبَقْلِ الَّتِي تَبْقَى سَنَتَيْنِ كَالْقَتِّ وَالْمُنْدَبِ كَالشَّجَرِ ، وَلَا يَدْخُلُ مَا يُؤْخَذُ دَفْعَةً كَحَنْظَلَةٍ وَشَعِيرٍ وَسَائِرِ الزُّرُوعِ ، وَيَصِحُّ بَيْعُ الْأَرْضِ لِلزَّرْوَعِ عَلَى الْمَذْهَبِ ، وَلِلْمُشْتَرِي الْخِيَارُ إِنْ جَهِلَهُ ، وَلَا يَمْنَعُ الزَّرْعُ دُخُولَ الْأَرْضِ فِي يَدِ الْمُشْتَرِي وَضَمَانَهُ إِذَا حَصَلَتِ التَّخْلِيَةُ فِي الْأَصَحِّ ،

والعقد صحيح ، ومقابل الأظهر لا يحط شيء (و) الأظهر (أنه لا خيار للمشتري) ومقابل له الخيار ، وقيل للبائع أيضا (ولو) قال البائع اشتريته بمائة وباعه مرابحة ثم (زعم أنه) أي الثمن (مائة وعشرة ، وصدقة المشتري لم يصح البيع في الأصح . قلت : الأصح صحته ، والله أعلم) وللبيع الخيار ولا تثبت العشرة المذكورة (وان كذبه) أي البائع المشتري (ولم يبين) البائع (للفلطي وجها محتملا لم يقبل قوله ولا ينته ، وله تحليف المشتري أنه لا يعرف ذلك في الأصح) ومقابل له لا يحلف (وان يبين) لفلطه وجها محتملا (فله التحليف) كما سبق (والأصح) على التحليف (سماع ينته) التي يقيمها بدعواه ، ومقابل له لا تسمع .

### باب

في بيان بيع (الأصول والثمار) وغيرهما ، والأصول الشجر والأرض ، والثمار جمع ثمرة ، وهو جمع ثمرة (قال : يتنك هذه الأرض أو الساحة) وهي الفضاء بين الأبنية (أو البقعة وفيها بناء وشجر . فالذهب أنه يدخل في البيع) البناء والشجر الرطب (دون الرهن) أي إذا قال رهنك هذه الأرض فلا يدخل فيها ما ذكر ، وقيل لا يدخل فيهما (وأصول البقل التي تبقى) في الأرض (سنتين) أو أكثر أو أقل وتيجز مرارا (كالقَتِّ) وهو علف البهائم المعروف بالبرسيم (والمندبا) بالمد والقصر مع كسر الدال ، أو يؤخذ ثمرة مرة بعد أخرى كالترجس (كالشجر) فتدخل في البيع دون الرهن (ولا يدخل) في بيع الأرض (ما يؤخذ دفعة كحَنْظَلَةٍ وشَعِيرٍ وسائر) أي باقي (الزروع) كالقنطريون والجوز (ويصح بيع الأرض المزروعة) هذا الزرع الذي لا يدخل في بيعها (على المذهب) وقيل يبطل (وللمشتري الخيار ان جهله) أي الزرع بأن سبقت رؤيته للأرض قبل البيع ومحدث الزرع بينهما ، فان كان عالما بالزرع فلا خيار له (ولا يمنع الزرع دخول الأرض في يد المشتري ، وضمانه إذا حصلت التخلية) وأما ما فيها من الزرع فلا يدخل في ضمانه (في الأصح)

وَالْبَذَرُ كَالزَّرْعِ ، وَالْأَصَحُّ أَنَّهُ لَا أَجْرَةَ لِلْمُشْتَرِي مَدَّةَ بَقَاءِ الزَّرْعِ ، وَلَوْ بَاعَ أَرْضًا مَعَ  
بَذَرٍ أَوْ زَرْعٍ لَا يُعْرَدُ بِالْبَيْعِ بَطْلٌ فِي الْجَمِيعِ ، وَقِيلَ فِي الْأَرْضِ قَوْلَانِ ، وَيَدْخُلُ  
فِي بَيْعِ الْأَرْضِ الْحِجَارَةُ الْمَخْلُوقَةُ فِيهَا ، دُونَ الْمَدْفُونَةِ ، وَلَا خِيَارَ لِلْمُشْتَرِي إِنْ عَلِمَ ،  
وَيَلْزَمُ الْبَائِعَ النُّقْلُ ، وَكَذَا إِنْ جَهِلَ وَلَمْ يُفَسِّرْ قَلَمًا ، وَإِنْ ضَرَّ فَلَهُ الْخِيَارُ ، فَإِنْ أَجَازَ  
لَزِمَ الْبَائِعَ النُّقْلُ وَتَسْوِيَةُ الْأَرْضِ ، وَفِي وَجُوبِ أَجْرَةِ الْمَثَلِ مَدَّةَ النُّقْلِ أَوْجُهُ . أَحَدُهَا  
تَجِبُ إِنْ نَقَلَ بَعْدَ الْقَبْضِ لَأَقْبَلُهُ ، وَيَدْخُلُ فِي بَيْعِ الْبُسْتَانِ الْأَرْضُ وَالشَّجَرُ وَالْحَيْطَانُ ،  
وَكَذَا الْبِنَاءُ عَلَى الْمَذْهَبِ ، وَفِي بَيْعِ الْقَرْيَةِ الْأَبْنِيَّةُ وَسَاحَاتُ يَحِيطُ بِهَا السُّورُ ، لَا لِلزَّارِعِ  
عَلَى الصَّحْبِ ، وَفِي بَيْعِ الدَّارِ الْأَرْضُ ، وَكُلُّ بِنَاءٍ حَتَّى تَمَامِهَا ، لَا الْمَنْقُولُ كَالدَّلْوِ وَالْبَكْرَةِ  
وَالسَّرِيرِ ، وَتَدْخُلُ الْأَبْوَابُ الْمَنْصُوبَةُ وَحِلَّتُهَا وَالْإِبَّانَاتُ وَالرَّفُ وَالسُّلَمُ الْمُسَرَّانِ ، وَكَذَا

ومقابلة يمنع الزرع من قبضها ( والبذر ) الذي لا ثبات لنباته ويؤخذ دفعة لا يدخل في بيع  
الأرض ( كالزراع ) والمشتري الخيار ان جهله وتضرره ويبيى إلى أوان الحصاد ( والأصح أنه  
لا أجرة للمشتري مدة بقاء الزرع ) الذي جهله وأجازه ومقابل الأصح له الأجرة ، وكذا لأجرة  
لو كان عالما من غير خلاف ( ولو باع أرضا مع بذر أو زرع لا يفرد بالبيع ) أى لا يصح بيعه وحده  
وسياتى ( بطل ) البيع ( فى الجميع ) أى فى الأرض والبذر أو الزرع المذكورين ( وقيل فى الأرض  
قولان ) البطلان أو الصحة بجميع الثمن ، والزرع الذى لا يصح بيعه وحده هو الذى يكون فى  
الأرض أو مستورا بسنبله ، والبذر الذى لا يفرد بالبيع هو الذى لم يره أو تغير بعد رؤيته أو امتنع  
أخذه ( ويدخل فى بيع الأرض الحجارة المخلوقة ) أو المثبتة ( فيها دون المدفونة ) فيها كالكنوز  
( ولا خيار للمشتري ان علم ) الحال ولو ضرر قلعا كسائر العيوب ( ويلزم البائع النقل ) للأحجار  
المدفونة ( وكذا ) لأخيار للمشتري الأرض التى فيها الحجارة المدفونة ( ان جهل ) الحال ( ولم  
يفسر قلعا ) سواء ضرر تركها أم لا ( وإن ضرر ) قلعا بأن نقصت به الأرض أو أخرج التفرغ  
لمدة لملئها أجرة ( فله الخيار . فإن أجاز ) البيع ( لزىم البائع النقل وتسوية الأرض ) بأن يعيد  
التراب المزال مكانه ، ولا يلزمه تحصيل تراب غيره ( وفى وجوب أجرة المثل مدة النقل أوجه أحدها  
تجب ان نقل بعد القبض لأقبله ) ومقابل الأصح لا تجب مطلقا ، وقيل تجب مطلقا ( ويدخل فى  
بيع البستان ) عند الإطلاق ( الأرض والشجر والحيطان ، وكذا البناء ) الذى فيه ( على  
المذهب ) وقيل لا يدخل ( و ) يدخل ( فى بيع القرية ) عند الإطلاق ( الأبنية وساحات يحيط  
بها السور لا المزارع ) والأشجار التى حولها ( على الصحيح ) ومقابلة تدخل ، وقيل ان قال  
بحقوقها دخلت وإلا فلا ( و ) يدخل ( فى بيع الدار الأرض وكل بناء ) من علو وسفل ( حتى  
سجاطها ، لا المنقول كالدار والبكرة والسريير ) غير المسمر والمدفين ( وتدخل الأبواب المنصوبة  
وحلقها ) والنصب ليس قيذا بل كل ما يتوقف عليه نفع كباب مخلوع ( والإجانات ) المثبتة ، وهى بكسر  
الهمزة وتشديد الجيم ما يغسل فيها ( والرّف والسلم ) بفتح اللام ( المسمران ) وكذا ) يدخل فى بيع

الأسفل من حجرى الرحي على الصحيح والأعلى ، ومفتاح غلق مثبت في الأصح ،  
وفي بيع الدابة نعلها ، وكذا ثياب العبد في بيعه في الأصح . قلت : الأصح لا تدخل  
ثياب العبد ، والله أعلم .

[ فرع ] باع شجرة دخل عروقها وورقها ، وفي ورق الثوب وجهه ، وأغصانها إلا  
اليابس ، ويصح بيعها بشرط القلع أو القطع ، وبشرط الإبقاء ، والإطلاق يقتضى  
الإبقاء ، والأصح أنه لا يدخل الغرس لكن يستحق منفعة ما بقيت الشجرة . ولو كانت  
يابسة لزم المشتري القلع ، وثمره النخل للبيع إن شرط للبائع أو المشتري محمل به ،  
وإلا فإن لم يتأخر منها شيء فهي للمشتري ، وإلا فللبائع ، وما يخرج ثمره بلا نور :  
كتين وعنب إن برز ثمره فللبائع وإلا فالمشتري ، وما خرج في نوره ثم سقط  
كشمش وتفاح فالمشتري إن لم تنعقد الثمرة ، وكذا إن انعقدت ولم يتأخر النور  
في الأصح وبعد التناثر

الدار ( الأسفل من حجرى الرحي على الصحيح ) ومقابلة لا يدخل ( و ) يدخل ( الأعلى ) أيضاً من  
الحجرين ( ومفتاح غلق ) بفتح اللام ما يعلق به الباب ( مثبت في الأصح ) ومقابلة لا يدخل ( و ) يدخل  
( في بيع الدابة نعلها ) لا مقودها وسرجها ( وكذا ) تدخل ( ثياب العبد ) التي عليه وقت عقد  
البيع ( في الأصح . قلت : الأصح لا تدخل ثياب العبد ) في بيعه ( والله أعلم ) ولو ما يستر عورته .  
[ فرع : باع شجرة ] رطبة ( دخل عروقها وورقها ، وفي ورق الثوب وجهه ) أنه لا يدخل ( و )  
دخل ( أغصانها . لا اليابس ) فلا يدخل ( ويصح بيعها بشرط القلع ) وتدخل العروق  
( أو القطع ) ولا تدخل ( وبشرط الإبقاء ، والإطلاق يقتضى ) في الشجرة الرطبة ( الإبقاء ،  
والأصح أنه ) أى الحال والشأن ( لا يدخل ) في بيعها ( الغرس ) بكسر الزاء موضع غرسها  
( لكن يستحق ) المشتري ( منفعة ) أى الغرس فيجب على مالكه أن يملكه منه  
( ما بقيت الشجرة ) ومقابل الأصح يدخل الغرس في البيع حتى له بيعه بعد قلعها ( ولو  
كانت ) الشجرة المبيعة ( يابسة لزم المشتري القلع ) فان شرط إبقاها بطل البيع ( وثمره النخل  
البيع ان شرطت للبائع أو المشتري عمل به ) سواء كانت قبل التأخير أو بعده ( وإلا ) بأن لم  
تشرط لواحد ( فان لم يتأخر منها شيء فهي للمشتري ، وإلا ) بأن تأخر منها شيء ( فهي للبائع )  
والتأخير تنطبق طلع الأنثاء وذر طلع الذكور فيه والعادة الاكتفاء بتأخير البعض ، والباقي يتشقق  
بنفسه وينبت ربح الذكور إليه ( وما يخرج ثمره بلا نور ) بفتح النون : أى زهر ( كتين  
وعنب ان برز ثمره ) أى ظهر ( فللبائع ، وإلا ) بأن لم يبرز ( فالمشتري ، وما خرج في نوره ثم  
سقط ) نوره ( كشمش ) بكسر ميمه ( وتفاح فالمشتري ان لم تنعقد الثمرة ، وكذا ) للمشتري  
( ان انعقدت ولم يتأخر النور في الأصح ) ومقابلة يقول هي للبائع بعد الانعقاد ( وبعد التناثر

لِلْبَائِعِ ، وَلَوْ بَاعَ نَخْلَاتِ بُسْتَانٍ مُطْلَعَةٍ وَبَعْضُهَا مُؤَبَّرَةٌ فَلِلْبَائِعِ ، فَإِنْ أَفْرَدَ مَا لَمْ يُؤَبَّرْ فَلِلْمُشْتَرِي فِي الْأَصَحِّ ، وَلَوْ كَانَتْ فِي بَسَاتَيْنِ فَلَا أَصَحَّ إِفْرَادُ كُلِّ بُسْتَانٍ بِحُكْمِهِ . وَإِذَا بَقِيَتِ الثَّمَرَةُ لِلْبَائِعِ ، فَإِنْ شَرَطَ الْقَطْعَ لَزِمَهُ ، وَإِلَّا فَلَهُ تَرْكُهَا إِلَى الْجَدَادِ ، وَلِسُكُلٍ مِنْهُمَا السَّقْيُ إِنْ ائْتَفَعَ بِهِ الشَّجَرُ وَالثَّمَرُ ، وَلَا مَنَعَ لِلْآخِرِ ، وَإِنْ ضَرَّهَا لَمْ يَجُزْ إِلَّا بِرِضَاهُمَا ، وَإِنْ ضَرَّ أَحَدَهُمَا وَتَنَازَعَا فُسِخَ الْعَقْدُ إِلَّا أَنْ يُسَامِحَ الْمُتَضَرَّرُ ، وَقِيلَ لِطَالِبِ السَّقْيِ أَنْ يَسْقِيَ ، وَلَوْ كَانَ الثَّمَرُ يَمْتَصُّ رُطُوبَةَ الشَّجَرِ لَزِمَ الْبَائِعُ أَنْ يَقْطَعَ أَوْ يَسْقِيَ .

[فصل] يَجُوزُ بَيْعُ الثَّمَرِ بَعْدَ بُدْوِ صِلَاحِهِ مُطْلَقًا ، وَبِشَرْطِ قَطْعِهِ ، وَبِشَرْطِ إِبْقَائِهِ ، وَقَبْلَ الصِّلَاحِ إِنْ يَبِيعُ مُنْفَرِدًا عَنِ الشَّجَرِ ، لَا يَجُوزُ إِلَّا بِشَرْطِ الْقَطْعِ وَأَنْ يَكُونَ لِلْقَطْعِ مَنْتَفَعًا بِهِ لَا كَكُمَثْرَى ، وَقِيلَ إِنْ كَانَ الشَّجَرُ لِلْمُشْتَرِي جَازَ بِلَا شَرْطٍ . قُلْتُ : فَإِنْ كَانَ الشَّجَرُ لِلْمُشْتَرِي وَشَرَطْنَا الْقَطْعَ لَا يَحِبُّ الْوَفَاءُ بِهِ ، وَاللَّهُ

لِلْبَائِعِ ، وَلَوْ بَاعَ نَخْلَاتِ بُسْتَانٍ مُطْلَعَةٍ بِكُسْرِ اللَّامِ : أَيْ خَرَجَ طُلْعُهَا ( وَبَعْضُهَا ) مِنْ حَيْثُ الطَّلَعُ لِأَمِنْ جِهَةٍ ذَاتِهَا وَلَا مِنْ جِهَةٍ جَرِيدِهَا ( مُؤَبَّرٌ فَلِلْبَائِعِ ) طُلْعُهَا جَمِيعُهُ كَمَا تَقَدَّمَ ( فَإِنْ أَفْرَدَ مَا . يُؤَبَّرُ ) بِالْبَيْعِ ( فَلِلْمُشْتَرِي ) طُلْعُهُ ( فِي الْأَصَحِّ ) وَمُقَابِلُهُ هُوَ لِلْبَائِعِ ، وَهَذَا كُلُّهُ إِذَا اتَّحَدَ النَّوْعُ ( وَلَوْ كَانَتْ ) النَخْلَاتُ الْمَذْكُورَةُ ( فِي بَسَاتَيْنِ ) أَيْ الْمُؤَبَّرَةُ فِي بُسْتَانٍ ، وَغَيْرِهَا فِي آخَرٍ ( فَلَا أَصَحَّ ) إِفْرَادُ كُلِّ بُسْتَانٍ بِحُكْمِهِ ( وَمُقَابِلُ الْأَصَحِّ هُنَا كَالْبُسْتَانِ الْوَاحِدِ ) وَإِذَا بَقِيَتِ الثَّمَرَةُ لِلْبَائِعِ ( بِشَرْطٍ أَوْ غَيْرِهِ ) فَإِنْ شَرَطَ الْقَطْعَ لَزِمَهُ . وَفَاءً بِالشَّرْطِ ( وَإِلَّا ) بَأَنْ أُطْلِقَ أَوْ شَرَطَ الْإِبْقَاءَ ( فَلَهُ تَرْكُهَا إِلَى الْجَدَادِ ) ثُمَّ إِذَا جَاءَ وَقْتُه أَخَذَهَا عَلَى حَسَبِ الْمَعْتَادِ ، وَالْجَدَادُ يَفْتَحُ الْجَيْمَ وَالِدَالِينَ الْقَطْعَ ( وَلِسُكُلٍ مِنْهُمَا ) أَيْ الْمُتَبَايِعِينَ ( السَّقْيُ إِنْ ائْتَفَعَ بِهِ الشَّجَرُ وَالثَّمَرُ ) أَوْ أَحَدُهُمَا ( وَلَا مَنَعَ لِلْآخِرِ ) مِنْهُ ( وَإِنْ ضَرَّهَا لَمْ يَجُزْ إِلَّا بِرِضَاهُمَا ) أَيْ الْمُتَبَايِعِينَ ( وَإِنْ ضَرَّ أَحَدَهُمَا ) أَيْ ضَرَّ الشَّجَرِ وَنَفَعَ الثَّمَرُ أَوْ الْعَكْسُ ( وَتَنَازَعَا ) أَيْ الْمُتَبَايِعَانِ ( فُسِخَ الْعَقْدُ ) وَالْفَاسِخُ لَهُ أَحَدُ الْعَاقِدِينَ ( إِلَّا أَنْ يُسَامِحَ الْمُتَضَرَّرُ ) فَلَا فُسْخَ ( وَقِيلَ لَطَالِبِ السَّقْيِ ) مِنْهُمَا ( أَنْ يَسْقِيَ ) وَلَا يَبَالِي بِضَرَرِ الْآخَرِ ( وَلَوْ كَانَ الثَّمَرُ يَمْتَصُّ رُطُوبَةَ الشَّجَرِ لَزِمَ الْبَائِعُ أَنْ يَقْطَعَ ) ثَمَرَتَهُ ( أَوْ يَسْقِيَ ) الشَّجَرُ دَفْعًا لِضَرَرِ الْمُشْتَرِي .

[فصل] فِي بَيَانِ بَيْعِ الثَّمَرِ وَالزَّرْعِ ( يَجُوزُ بَيْعُ الثَّمَرِ بَعْدَ بُدْوِ ) أَيْ ظُهُورِ ( صِلَاحِهِ مُطْلَقًا ، وَبِشَرْطِ قَطْعِهِ ، وَبِشَرْطِ إِبْقَائِهِ ) وَفِي الْإِطْلَاقِ وَشَرَطُ الْإِبْقَاءِ يَبْقَى إِلَى أَوَّلِ الْجَدَادِ ( وَقَبْلَ الصِّلَاحِ ) إِنْ يَبِيعُ مُنْفَرِدًا عَنِ الشَّجَرِ لَا يَجُوزُ إِلَّا بِشَرْطِ الْقَطْعِ وَأَنْ يَكُونَ الْمَقْطُوعُ مَنْتَفَعًا بِهِ ( كَحَصْرَمِ فَلَا يَجُوزُ ) فِيهَا لَا يَنْتَفِعُ بِهِ شَرَطُ الْقَطْعِ أَمَّا لَا ، وَلَا فَيَا يَنْتَفِعُ بِهِ وَلَمْ يَشَرْطِ الْقَطْعَ حَالًا ( لَا كَكُمَثْرَى ) فَإِنَّهُ لَا يَنْتَفِعُ بِهَا قَبْلَ بُدْوِ صِلَاحِهَا ، وَشَرَطُ الْمَبِيعِ كَمَا تَقَدَّمَ أَنْ يَنْتَفِعَ بِهِ ( وَقِيلَ إِنْ كَانَ الشَّجَرُ لِلْمُشْتَرِي ) وَالثَّمَرَةُ لِلْبَائِعِ كَانَ أَوْصَى بِالثَّمَرَةِ لِأَنَّهُ لِنَاسِانِ فَبَاعَهَا لِصَاحِبِ الشَّجَرِ ( جَازَ بِلَا شَرْطٍ ) وَلَسَكَنَ الْفَتْوَى عَلَى الْأَوَّلِ ( قُلْتُ : فَإِنْ كَانَ الشَّجَرُ لِلْمُشْتَرِي وَشَرَطْنَا الْقَطْعَ ) كَمَا هُوَ الْمَعْتَادُ ( لَا يَحِبُّ الْوَفَاءُ بِهِ ، وَاللَّهُ

أعلم ، وإن بيع مع الشجر جاز بلا شرط ، ولا يجوز بشرط قطعه ، ويحرم بيع  
الزرع الأخضر في الأرض إلا بشرط قطعه ، فإن بيع معها أو بعد اشتداد الحب  
جاز بلا شرط ، وبشرط ليبقى ويبيع الثمر بعد بدو صلاح ظهور القصور : كتين  
وعنب وشعير ، وما لا يرى حبه كالخنطة والعنيس في السنبل لا يصح بيعه دون  
سنبله ولا معه في الجديد ، ولا بأس بكامله لا يزال إلا عند الأكل ، وماله كإمان  
كالجوز واللوز والباقلا يباع في قشره الأسفل ، ولا يصح في الأعلى ، وفي قول يصح  
إن كان رطباً ، وبدو صلاح الثمر ظهور مبادئ النضج والحلاوة فيما لا يتلون ، وفي  
غيره بأن يأخذ في الحمرة أو السوداء ، ويكفي بدو صلاح بعضه وإن قل ، ولو باع ثمرة  
بستان أو بساتين بدا صلاح بعضه فعلى ما سبق في التأخير ، ومن باع مابدا صلاحه لزمه  
سقيه قبل التخلية وبعدها ، ويتصرف مشتريه

أعلم ، وإن بيع ( مع الشجر جاز بلا شرط ) قطعه ( ولا يجوز بشرط قطعه ) لأن فيه  
جوا على المالك في ملكه ( ويحرم بيع الزرع الأخضر في الأرض ) ولا يصح إذا لم يبد صلاحه  
( إلا بشرط قطعه ) فإن باعه من غير شرط أو بشرط الإبقاء لم يصح البيع ( فإن بيع ) الزرع المذكور  
( معها ) أي الأرض ( أو ) وحده ( بعد اشتداد الحب جاز بلا شرط ) ولو كان الاشتداد في  
البعض ( وبشرط ليبقى ) أي الزرع ( وبيع الثمر بعد ) بدو ( الصلاح ظهور المقصود ) ليكون  
مرتباً ( كتين وعنب ) وكل ما لا يكامله ( وشعير ) لظهوره في سنبله ( وما لا يرى حبه كالخنطة  
والعنيس ) بفتح الدال حالة كونها ( في السنبل لا يصح بيعه دون سنبله ) لاستتاره ( ولامعه )  
أي السنبل ( في الجديد ) لأن المقصود منه مستتر بما ليس من صلاحه ، والقديم يجوز ( ولا  
بأس بكامله ) بكسر المكاف : وهما الشيء ( لا يزال إلا عند الأكل ) كالرمان من كل ما بقاؤه فيه  
من مصلحته ( وماله كإمان كالجوز واللوز والباقلا ) أي القول ( يباع في قشره الأسفل ) لأن  
بقاؤه فيه من مصلحته ( ولا يصح في الأعلى ) فلا يصح بيع مثل القول الأخضر ( وفي قول  
يصح إن كان رطباً ) لتعلق الصلاح به ( وبدو صلاح الثمر ظهور مبادئ النضج والحلاوة فيما  
لا يتلون ) متعلق بظهور ( وفي غيره ) وهو ما يتلون : أي بدو الصلاح فيه ( بأن يأخذ في  
الحمرة ) كالبلح ( أو السوداء ) كالأجاص ، وفي الحبوب اشتدادها ( ويكفي بدو صلاح بعضه وإن  
قل ) لصحة بيع كله فيجوز بيع ثمرة أشجار متحد نوعها إذا بدا صلاح حبة واحدة منها ( ولو  
باع ثمرة بستان أو بساتين بدا صلاح بعضه ) واتحد جنسه ( فعلى ما سبق في التأخير ) فيتبع ما لم  
يبد صلاحه ما بدا صلاحه في البستان ، والمعتمد في البساتين أو البساتين عدم التبعية فلا بد  
شرط القطع في ثمر الآخر ( ومن باع مابدا صلاحه ) من ثمر أو زرع ( لزمه سقيه قبل التخلية  
وبعدها ) قدر ما يجره ويسلم من التلف ( ويتصرف مشتريه ) أي مشتري مابدا صلاحه

بَعْدَهُ ، وَلَوْ عَرَضَ مَهْلِكٌ بَعْدَهَا كَبُرِدَ فَالْجَدِيدُ أَنَّهُ مِنْ ضَمَانِ الْمُشْتَرِي ، فَلَوْ تَعَيَّبَ  
بِتَرْكِ الْبَائِعِ السَّقَى فَلَهُ الْخِيَارُ ، وَلَوْ بَاعَ قَبْلَ صَلَاحِهِ بِشَرْطِ قَطْعِهِ وَلَمْ يَقْطَعْ حَتَّى هَلَكَ  
فَأَوْلَى بِكَوْنِهِ مِنْ ضَمَانِ الْمُشْتَرِي ، وَلَوْ بَاعَ ثَمَرٌ يَغْلِبُ تَلَاخُفُهُ وَاخْتِلَاطُ حَادِثِهِ بِالْمَوْجُودِ  
كَتَيْنٍ وَقِتَاءٌ لَمْ يَصِحَّ إِلَّا أَنْ يَشْتَرِطَ عَلَى الْمُشْتَرِي قَطْعَ ثَمَرِهِ ، وَلَوْ حَصَلَ الْإِخْتِلَاطُ  
فِيمَا يَنْدُرُ فِيهِ فَلَا ظَهْرَ أَنَّهُ لَا يَنْفَسَخُ الْبَيْعُ بَلْ يَتَّخِذُ الْمُشْتَرِي ، فَإِنْ سَمَحَ لَهُ الْبَائِعُ بِمَا  
حَدَثَ سَقَطَ خِيَارُهُ فِي الْأَصَحِّ ، وَلَا يَصِحُّ بَيْعُ الْحِنْطَةِ فِي سُبُلِهَا بِصَافِيَةٍ وَهِيَ الْمَحَاقِلَةُ ،  
وَلَا الرُّطْبِ عَلَى النَّخْلِ بِثَمَرٍ وَهِيَ الْمَزَابِنَةُ ، وَيُرْخَصُ فِي الْعَرَايَا ، وَهِيَ بَيْعُ الرُّطْبِ  
عَلَى النَّخْلِ بِثَمَرٍ فِي الْأَرْضِ أَوْ الْعِنَبِ فِي الشَّجَرِ بِزَيْبٍ ، فِيمَا دُونَ خَمْسَةِ أَوْسُقٍ ،  
وَلَوْ زَادَ فِي صَفَقَتَيْنِ جَازَ ، وَيَشْتَرِطُ التَّقَابُضُ بِتَسْلِيمِ الثَّمَرِ كَيْلًا ، وَالتَّخْلِيَةُ فِي النَّخْلِ ،  
وَالْأَظْهَرُ أَنَّهُ لَا يَجُوزُ فِي سَائِرِ الثَّمَارِ ،

(بعدها) أى التخلية فهى قبض له (ولو عرض مهلك بعدها) أى التخلية (كبرد) أوحتر (فالجديد  
أنه من ضمان المشتري) حيث جعلنا التخلية قبضا له ، واقدم هومن ضمان البائع ، ومحل الخلاف  
إذا كانت الآفة سماوية ، أما إذا كانت مثل السرقة فلا خلاف أنه من ضمان المشتري (فلو تعيب)  
ماوجب سقيه (ترك البائع السقى فله) أى المشتري (الخيار ، ولو بيع) ثمر (قبل صلاحه بشرط قطعه  
ولم يقطع حتى هلك فأولى بكونه من ضمان المشتري) مما لم يشترط قطعه بعد بدو الصلاح (ولو بيع  
ثمر) أو زرع بعد بدو الصلاح ( يغلب تلاخفه واختلاط حادثه بالموجود كتين وقتاء لم يصح )  
البيع ( إلا أن يشترط على المشتري قطع ثمره ) أو زرعه خوفا من الاختلاط المانع من التسليم .  
وأما إذا لم يغلب الاختلاط فيصح البيع من غير شرط (ولو حصل الاختلاط فيما يندر فيه) قبل التخلية  
(فالأظهر أنه لا يفسخ البيع بل يتخير المشتري) بين الفسخ والاجازة ، ومقابل الأظهر يفسخ ( فان  
سمح له البائع بما حدث سقط خياره) ويمسكه بالأراض عنه (فى الأصح) ومقابل لا يسقط خياره  
بمساحة البائع (ولا يصح بيع الحنطة فى سبلها بصافية) من التبن (وهو المجاقلة ، ولا) بيع (الرطب على  
النخل بثمر ، وهو المزابنة) وهما قد نهى عنهما فى السنة ، إذا المقصود من البيع فى المحاقلة مستر بما ليس من  
صلاحه ، وهى أيضا من باب مد عجرة ودرهم ، وفى المزابنة المائلة غير معلومة (ويرخص فى العرايا ،  
وهو بيع الرطب على النخل) خرصا (ثمر فى الأرض) كيلا (أو العنب فى الشجر) خرصا (بزيب)  
على الأرض كيلا ، وهذا مستثنى من حرمة المزابنة ، لكن (فما دون خمسة أوسق) بتقدير  
الجفاف بمثله ، ويكفى النقص عن الخمسة بما ينطلق عليه اسم النقص ولو ربع مد (ولو زاد) على  
مادونها (فى صفتين) كل منهما دونها (جاز) وتعدد الصفقة بتعدد العقد والمشتري والبائع  
(ويشترط التقابض) فى المجلس (بتسليم الثمر) أو الزيب الى البائع (كيلا ، والتخلية فى)  
رطب (النخل) أو عنب الكرم (والأظهر أنه لا يجوز) بيع العرايا (فى سائر الثمار) كالخوخ



وَاللَّهُ لَا يَخْتَصُّ بِالْفُقَرَاءِ .

## باب اختلاف المتبايعين

إِذَا اتَّفَقَا عَلَى مَعْتَةِ الْمُبْتَاعِ ثُمَّ اخْتَلَفَا فِي كَيْفِيَّتِهِ كَقَدْرِ الثَّمَنِ ، أَوْ صِفَتِهِ أَوْ الْأَجَلِ أَوْ قَدْرِهِ أَوْ قَدْرِ الْمُبْتَاعِ وَلَا بَيِّنَةَ تَحَالُفًا ، فَيُخْلَفُ كُلُّهُمَا عَلَى نَفْيِ قَوْلِ صَاحِبِهِ وَإِبْكَاتِ قَوْلِهِ ، وَيُبْدَأُ بِالْبَائِعِ ، وَفِي قَوْلِ الْمُشْتَرِي ، وَفِي قَوْلِ يَتَسَاوَيَانِ فَيَتَخَيَّرُ الْحَاكِمُ ، وَقِيلَ يُقَرَّعُ ، وَالصَّحِيحُ أَنَّهُ يَكْفِي كُلُّ وَاحِدٍ يَمِينُ تَجَمُّعُ نَفْيًا وَإِبْكَاتًا ، وَيُقَدَّمُ النَّفْيُ فَيَقُولُ مَا بَيْتُ بِكَذَا وَلَقَدْ بَيْتُ بِكَذَا ، وَإِذَا تَحَالَفَا فَالصَّحِيحُ أَنَّ الْعَقْدَ لَا يَنْفَسَخُ ، بَلْ إِنْ تَرَضِيَا وَإِلَّا فَيَنْفَسَخَانِ أَوْ أَحَدُهُمَا أَوْ الْحَاكِمُ ، وَقِيلَ إِنَّمَا يَنْفَسَخُ الْحَاكِمُ ، ثُمَّ عَلَى الْمُشْتَرِي رَدُّ الْمُبْتَاعِ فَإِنْ كَانَ وَقْفَهُ أَوْ أَعْتَقَهُ أَوْ بَاعَهُ أَوْ كَاتَبَهُ أَوْ مَاتَ لَزِمَهُ قِيَمَتُهُ يَوْمَ التَّلَفِ فِي أَظْهَرِ الْأَقْوَالِ ، وَإِنْ تَعَيَّبَ رَدَّهُ مَعَ أَرْضِيهِ .

واللوز ، ومقابل الأظهر يجوز (و) الأظهر (أنه) أى بيع العرايا (لا يختص بالفقراء) بل يجري في الأغنياء ، ومقابله يختص .

## باب: اختلاف المتبايعين

( إذا اتفقا على معة البيع ) وكذا غيره من العقود ( ثم اختلفا في كفيته كقدر الثمن ) كمائة أو تسعين ( أو صفته ) كصالح أو مكسرة ( أو الأجل ) كأن أثبتته المشتري ونفاه البائع ( أو قدره ) كشهري وشهري ( أو قدر البيع ) كهذا العبد . وقال المشتري : هو وثوب مثلا ( ولا يئنه ) لأحدهما ( تحالفا ) ولو في زمن الخيار ( فيحلف كل على نفي قول صاحبه وإببات قوله ، ويبدأ في اليمين ( بالبائع ) ندبا ( وفي قول بالمشتري ، وفي قول يتساويان فيتخير الحاكم فيمن يبدأ به منهما ( وقيل يقرع ) بينهما ( والصحيح أنه يكفي كل واحد ) منهما ( يمين تجميع نفي ) لقول صاحبه ( وإبباتا ) لقوله ( ويقدم النفي ) ندبا ( فيقول ) البائع والله ( ما بعت بكذا ) ولقد بعت بكذا ( ويقول المشتري ، والله ما اشتريت بكذا ، ولقد اشتريت بكذا ( وإذا تحالفا فالصحيح أن العقد لا ينفسخ ) بنفس التحالف ( بل إن تراضيا ) على ما قاله أحدهما أقره العقد ( والا ) بأن استمر نزاعهما ( فيفسخانه ، أو أحدهما أو الحاكم ، وقيل إنما يفسخه الحاكم ) فلا يفسخ أحدهما ، ومقابل الصحيح أنه يفسخ بالتحالف ( ثم على المشتري رد البيع ) ورواياه المتصلة دون المنفصلة ولو قبل القبض ( فإن كان وقفه أو أعتقه أو باعه أو ) تعلق به حق لازم كأن ( كاتبه ، أو ) تلف كأن ( مات لزمه قيمته ) أن كان متقوما ، ومثله أن كان مثليا وتجب قيمته ( يوم التلف في أظهر الأقوال ) ومقابله قيمة يوم القبض ، وفيل أقل القيمتين يوم العقد ويوم القبض ، وقيل أقصى القيم من يوم القبض إلى يوم التلف ( وإن تعيب رده مع أرضه ) وهو

وَإِخْتِلَافُ وَرَثَتِهِمَا كَهُما ، وَلَوْ قَالَ بِعْتُكَ بِكَذَا فَقَالَ وَهَبْتَنِيهِ فَلَا تَخَالِفَ بَلْ يَخْلِفُ كُلُّهُ عَلَى نَفْيِ دَعْوَى الْآخَرِ ، فَإِذَا حَلَفَا رَدَّهُ مُدْعَى الْهَبَةِ بِرِوَاثِهِ ، وَلَوْ ادَّعَى صَاحِبُ الْبَيْعِ وَالْآخَرُ فَسَادَهُ فَلَا صَحَّ تَصْدِيقُ مُدْعَى الصَّحَّةِ بِيَمِينِهِ ، وَلَوْ اشْتَرَى عَبْدًا فَجَاءَ بَعْدَهُ مَعِيبٌ لِرَدِّهِ فَقَالَ الْبَائِعُ لَيْسَ هَذَا الْمَبِيعُ صُدِّقَ الْبَائِعُ بِيَمِينِهِ ، وَفِي مِثْلِهِ فِي السَّلَامِ يُصَدَّقُ لِلْسَّلَامِ فِي الْأَصَحِّ

### بَابُ

الْعَبْدُ إِنْ لَمْ يُؤْذَنْ لَهُ فِي التَّجَارَةِ لَا يَصِحُّ شِرَاؤُهُ بِغَيْرِ إِذْنِ سَيِّدِهِ فِي الْأَصَحِّ ، وَيُسْتَرَدُّهُ الْبَائِعُ سِوَا مَا كَانَ فِي يَدِ الْعَبْدِ أَوْ سَيِّدِهِ ، فَإِنْ تَلَفَ فِي يَدِهِ تَعَلَّقَ الضَّمانُ بِذِمَّتِهِ ، أَوْ فِي يَدِ السَّيِّدِ فَلِلْبَائِعِ تَضْمِينُهُ ، وَلَهُ مُطَالَبَةُ الْعَبْدِ بَعْدَ الْعِتْقِ ، وَاقْتِرَاضُهُ كَثْرَتُهُ ، وَإِنْ أُذِنَ لَهُ فِي التَّجَارَةِ تَصَرَّفَ بِحَسَبِ الْإِذْنِ ، فَإِنْ أُذِنَ فِي نَوْعٍ لَمْ يَتَجَاوِزْهُ ، وَلَيْسَ لَهُ

ما نقص من قيمته ( واختلاف ورثتهما كهما ) أى كاختلافهما فيما مر ( ولو قال بعْتُكَ بِكَذَا ، فقال بل وهبْتَنِيهِ فَلَا تَخَالِفَ ) لأنهما لم يَتَّفَقَا على عقد واحد ( بل يَخْلِفُ كُلُّهُ عَلَى نَفْيِ دَعْوَى الْآخَرِ ) فقط كسائر الدعاوى ( فإذا حلف رَدَّهُ مُدْعَى الْهَبَةِ بِرِوَاثِهِ ) سواء كانت متصلة أم منفصلة ( ولو ادَّعَى ) أحدهما ( صحة البيع والآخَرُ فسادَهُ ، فَلَا صَحَّ تَصْدِيقُ مُدْعَى الصَّحَّةِ بِيَمِينِهِ ) ومقابله يَصَدَّقُ مُدْعَى الْفَسَادِ ، وَلَوْ اشْتَرَى عَبْدًا ) وقبضه ( فجاء بَعْدَهُ مَعِيبٌ لِرَدِّهِ ، فَقَالَ الْبَائِعُ لَيْسَ هَذَا الْمَبِيعُ صُدِّقَ الْبَائِعُ بِيَمِينِهِ ، وَفِي مِثْلِهِ فِي السَّلَامِ ) بأن يقبض المسلم المؤدَّى عن المسلم فيه ثم يأتي بمعيب لِرَدِّهِ ، فيقول المسلم إليه لَيْسَ هَذَا هُوَ الْمَقْبُوضُ ( يَصَدَّقُ الْمُسْلِمُ فِي الْأَصَحِّ ) بِيَمِينِهِ أَنْ هَذَا هُوَ الْمَقْبُوضُ ، ومقابل الأصح يَصَدَّقُ الْمُسْلِمُ إِلَيْهِ كَالْبَيْعِ .

### بَابُ : فِي مَعَامَلَةِ الرَّقِيقِ

( العبد ان لم يؤذن له في التجارة لا يصح شراؤه بغير إذن سيده في الأصح ) ومقابله يصح لتعلق الثمن بالذمة ولا يجر لسيدته فيها ( و ) على المعتمد ( يستردّه ) أى المبيع ( البائع سواء كان في يد العبد أو سيده ) ويسترد السيد الثمن إذا أداه الرقيق من ماله ( فان تلف في يده ) أى العبد ( تعلق الضمان بذمته ) فيطالب به بعد العتق لثبوته برضا مالكة . وأما ما يتلفه العبد أو يتلف تحت يده بعير رضا مالكة فيتعلق الضمان برقبته ( أو ) تلف المبيع ( في يد السيد ، فللبائع تضيئته وله مطالبة العبد بعد العتق ، واقتراضه ) أى العبد ( كشرائه ) في جميع مأمراً وكذا سائر عقود المعاوضات ماعدا النكاح . أما هو فلا يصح ( وان أُذِنَ لَهُ ) سيده ( في التجارة تصرف بحسب الإذن ) ان كان بالغاً رشيداً ( فان أُذِنَ ) له ( في نوع ) كالثياب ( لم يتجاوزهُ ) ويستفيد بالأذن في التجارة ما هو من لوازمها كالرد بالعب والمخاصمة ( وليس له ) بالأذن في

نِكَاحٌ وَلَا يُوجَرُ نَفْسُهُ ، وَلَا يَأْذُنُ لِعَبْدِهِ فِي تِجَارَةٍ ، وَلَا يَتَصَدَّقُ وَلَا يَعامِلُ سَيِّدَهُ وَلَا يَنْزِلُ بِأَبَاقِهِ وَلَا يَصِيرُ مَأْذُونًا لَهُ بِسُكُوتِ سَيِّدِهِ عَلَى تَصَرُّفِهِ ، وَيُقْبَلُ إِقْرَارُهُ بِدُيُونِ الْعَامِلَةِ ، وَمَنْ عَرَفَ رِقَّ عَبْدٍ لَمْ يَعامِلْهُ حَتَّى يَسْلَمَ الْإِذْنَ بِسَمَاعِ سَيِّدِهِ أَوْ بَيِّنَةٍ أَوْ شُيُوعِ بَيْنِ النَّاسِ ، وَفِي الشُّيُوعِ وَجْهٌ ، وَلَا يَكْفِي قَوْلُ الْعَبْدِ ، فَإِنْ بَاعَ مَأْذُونٌ لَهُ وَقَبَضَ الثَّمَنَ فَتَكَلَّفَ فِي يَدِهِ فَخَرَجَتِ السَّلْعَةُ مُسْتَحَقَّةً رَجَعَ الْمُشْتَرِي بِبَدْلِهَا عَلَى الْعَبْدِ ، وَلَهُ مُطَالَبَةُ السَّيِّدِ أَيْضًا ، وَقِيلَ لَا ، وَقِيلَ إِنْ كَانَ فِي يَدِ الْعَبْدِ وَفَاءً فَلَا ، وَلَوْ اشْتَرَى سِلْعَةً فَقَبَضَ مُطَالَبَةُ السَّيِّدِ بِثَمَنِهَا هَذَا الْخِلَافُ ، وَلَا يَتَعَلَّقُ دِينَ التَّجَارَةِ بِرِقَبَتِهِ ، وَلَا بِذِمَّةِ سَيِّدِهِ بَلْ يُؤَدَّى مِنْ مَالِ التَّجَارَةِ ، وَكَذَا مِنْ كَسْبِهِ بِاصْطِيَادٍ وَنَحْوِهِ فِي الْأَصَحِّ ، وَلَا يَمْلِكُ الْعَبْدُ بِثَمَلِكِ سَيِّدِهِ فِي الْأَظْهَرِ .

التجارة (نكاح ، ولا) أن (يؤجر نفسه) بغير إذنه ، وله أن يؤجر مال التجارة (و) كذلك (لا يأذن لعبده) الذي اشتراه للتجارة (في تجارة ، و) كذلك (لا يتصدق) بل كل تبرع كلمة والعارية لا يصح منه . (ولا يعامل سيده) ولا رقيقه المأذون له في التجارة (ولا ينزل بأباقيه) عن الاذن له في التجارة (ولا يصير) العبد (مأذوناً له بسكوت سيده على تصرفه ويقبل إقراره) أي العبد (بديون المعاملة) وتؤدي مما سيأتي (ومن عرف رقب عبده لم يعامله) أي لم تجز له معاملته (حتى يعلم الاذن بسماع سيده أو بيينة أو شيوخ بين الناس ، وفي الشيوخ وجه) أنه لا يكفي (ولا يكفي قول العبد) أنا مأذون لي في التجارة (فإن باع مأذون له وقبض الثمن فتكلف في يده فخرجت السلعة مستحقة رجع المشتري ببدها) أي بدل ثمنها فهو على حذف مضاف (على العبد) ولو بعد العتق ، لأنه المباشر للعقد (وله) أي المشتري (مطالبة السيد أيضا) لأن العقد له ، ومن غرم مهما لا يرجع على الآخر (وقيل لا) يطالب السيد (وقيل إن كان في يد العبد وفاء فلا) يطالب السيد ، ولا يطالب (ولو اشترى) المأذون له . (سلعة في مطالبة السيد ثمنها هذا الخلاف ، ولا يتعلق دين التجارة برقبته) أي المأذون له لأنه ثبت برضا مستحقة (ولا بذمة سيده) وإن أعتقه ، ولا يلزم من مطالبة السيد ببدل الثمن التالف في يد العبد كما مر ثبوته في ذمته (بل يؤدي) دين التجارة (من مال التجارة ، وكذا من كسبه) أي العبد الحاصل قبل الحجر عليه (بالاصطياد ونحوه) كالاحتطاب (في الأصح) ومقابله لا يؤدي من الكسب ، وعلى الأول إن بقي بعد الأداء شيء من الدين يكون في ذمة العبد فيطالب به بعد العتق ، وكذا لا يؤدي من كسبه بعد الحجر (ولا يملك العبد بتمليك سيده في الأظهر) الجديد ، لأنه مملوك فأشبهه الهيمة ، والقديم يملك ملكا صغيفا يملك السيد انتراعة منه .

## كتاب السلم

هُوَ بَيْعٌ مَوْصُوفٍ فِي الذِّمَّةِ يُشْتَرَطُ لَهُ مَعَ شُرُوطِ الْبَيْعِ أُمُورٌ : أَحَدُهَا تَسْلِيمُ رَأْسِ الْمَالِ فِي الْمَجْلِسِ فَلَوْ أُطْلِقَ ثُمَّ عَيَّنَ وَسَلَّمْ فِي الْمَجْلِسِ جَازَ ، وَلَوْ أَحَالَ بِهِ وَقَبَضَهُ الْمُحَالُ فِي الْمَجْلِسِ فَلَا ، وَلَوْ قَبَضَهُ وَأَوْدَعَهُ الْمُسْلِمُ جَازَ ، وَيَجُوزُ كَوْنُهُ مَنفَعَةً ، وَتَقْبِضُ بَقَبْضِ الْعَيْنِ ، وَإِذَا فُسِخَ السَّلْمُ وَرَأْسُ الْمَالِ بَاقٍ اسْتَرَدَّه بِعَيْنِهِ ، وَقِيلَ لِلْمُسْلِمِ إِلَيْهِ رَدُّ بَدَلِهِ إِنْ عَيَّنَ فِي الْمَجْلِسِ دُونَ الْعَقْدِ ، وَرُؤْيَا رَأْسِ الْمَالِ تَكْفِي عَنْ مَعْرِفَةِ قَدْرِهِ فِي الْأَظْهَرِ .

الثَّانِي كَوْنُ الْمُسْلِمِ فِيهِ دَيْنًا فَلَوْ قَالَ أَسَلَمْتُ إِلَيْكَ هَذَا الثَّوبَ فِي هَذَا الْعَقْدِ فَلَيْسَ بِسَلْمٍ ، وَلَا يَنْعَقِدُ بَيْعًا فِي الْأَظْهَرِ ، وَلَوْ قَالَ اشْتَرَيْتُ مِنْكَ ثَوْبًا بِصِفَتِهِ كَذَا بِهَذِهِ الدَّرَاهِمِ فَقَالَ بِمَنْكَ انْعَقَدَ بَيْعًا ،

## كتاب السلم

وَيُقَالُ لَهُ السَّلْفُ ( هُوَ بَيْعٌ ) شَيْءٌ ( مَوْصُوفٌ فِي الذِّمَّةِ ) بِلَفْظِ السَّلْمِ ، فَيَخْتَصُ بِهَذَا اللَّفْظِ عَلَى الْأَصَحِّ ( يَشْتَرَطُ لَهُ مَعَ شُرُوطِ الْبَيْعِ ) الْمَتَوَقَّفُ صَحَّتْ عَلَيْهَا غَيْرُ الرُّؤْيَا ( أُمُورٌ ) سِتَّةٌ ( أَحَدُهَا ) تَسْلِيمُ رَأْسِ الْمَالِ ( وَهُوَ الثَّمَنُ ) فِي الْمَجْلِسِ ( أَيْ مَجْلِسِ الْعَقْدِ قَبْلَ لُزُومِهِ ، فَلَوْ تَفَرَّقَا قَبْلَ قَبْضِهِ أَوْ جَعَلَاهُ مَوْجَلًا وَإِنْ سَلَّمَا فِي الْمَجْلِسِ يَبْطُلُ ) فَلَوْ أُطْلِقَ ( فِي الْعَقْدِ كَأَسَلَمْتُ إِلَيْكَ دِينَارًا فِي ذِمَّتِي ) فِي كَذَا ( ثُمَّ عَيَّنَ وَسَلَّمْ فِي الْمَجْلِسِ جَازَ ، وَلَوْ أَحَالَ ) الْمُسْلِمُ الْمُسْلِمَ إِلَيْهِ ( بِهِ ) أَيْ رَأْسَ الْمَالِ ( وَقَبَضَهُ الْمُحَالُ ) وَهُوَ الْمُسْلِمُ إِلَيْهِ ( فِي الْمَجْلِسِ فَلَا ) يَجُوزُ ( وَلَوْ قَبَضَهُ ) الْمُسْلِمُ إِلَيْهِ فِي الْمَجْلِسِ ( وَأَوْدَعَهُ الْمُسْلِمُ جَازَ ) وَكَذَا يَجُوزُ لَوْرَدُهُ إِلَيْهِ عَنْ دِينِهِ ( وَيَجُوزُ كَوْنُهُ ) أَيْ رَأْسَ الْمَالِ ( مَنفَعَةً ) مَعْلُومَةً ( وَتَقْبِضُ بِقَبْضِ الْعَيْنِ ) فَلَوْ قَالَ أَسَلَمْتُ إِلَيْكَ مَنفَعَةً نَفْسِي فِي التَّعْلِيمِ شَهْرًا فِي كَذَا فَخِيَ أَقْبَضَ نَفْسَهُ امْتَنَعَ عَلَيْهِ إِخْرَاجُهَا ( وَإِذَا فُسِخَ السَّلْمُ ) بِسَبَبٍ يَقْتَضِيهِ كَانْقِطَاعِ الْمُسْلِمِ فِيهِ عِنْدَ حُلُولِهِ ( وَرَأْسُ الْمَالِ بَاقٍ اسْتَرَدَّه بِعَيْنِهِ ) وَلَيْسَ لِلْمُسْلِمِ إِلَيْهِ إِبْدَالُهُ ( وَقِيلَ لِلْمُسْلِمِ إِلَيْهِ رَدُّ بَدَلِهِ إِنْ عَيَّنَ فِي الْمَجْلِسِ دُونَ الْعَقْدِ ) أَمَّا إِذَا كَانَ تَالِفًا ، فَانَّهُ يَسْتَرَدُّ بَدَلَهُ مِنْ مِثْلِ أَوْ قِيَمَةِ ( وَرُؤْيَا رَأْسِ الْمَالِ ) الْمِثْلِي ( تَكْفِي عَنْ مَعْرِفَةِ قَدْرِهِ فِي الْأَظْهَرِ ) وَمُقَابَلُهُ لَا تَكْفِي ، بَلْ لَا بُدَّ مِنْ مَعْرِفَةِ قَدْرِهِ بِالْكَيْلِ أَوِ الْوَزْنِ أَمَّا رَأْسُ الْمَالِ الْمَتَقَوِّمُ فَتَكْفِي رُؤْيَا عَنْ مَعْرِفَةِ قِيَمَتِهِ مِنْ غَيْرِ خِلَافٍ ، فَلَوْ أَسْلَمَ إِلَيْهِ ثَوْبًا بِمَعْنَى كَذَا فَرُؤْيَا عَنْ مَعْرِفَةِ أَنَّهُ يَسَاوِي مِنَ الْقِيَمَةِ كَذَا ( الثَّانِي ) مِنَ الْأُمُورِ الْمَشْرُوطَةِ ( كَوْنُ الْمُسْلِمِ فِيهِ دَيْنًا ) لِأَنَّ حَقِيقَتَهُ لَا تَتَحَقَّقُ بِغَيْرِ الدَّيْنَةِ فَرَادَهُمْ بِالْشَّرْطِ مَا لَا بُدَّ مِنْهُ وَإِنْ كَانَ جُزْأً مِنَ الْحَقِيقَةِ ( فَلَوْ قَالَ : أَسَلَمْتُ إِلَيْكَ هَذَا الثَّوبَ فِي هَذَا الْعَقْدِ فَلَيْسَ بِسَلْمٍ ) لِاتِّفَاءِ الدَّيْنِيَّةِ ( وَلَا يَنْعَقِدُ بَيْعًا ) لِاخْتِلَالِ اللَّفْظِ ( فِي الْأَظْهَرِ ) وَمُقَابَلُهُ يَنْعَقِدُ نَظَرًا لِلْعَيْنِ ( وَلَوْ قَالَ اشْتَرَيْتُ مِنْكَ ثَوْبًا بِصِفَتِهِ كَذَا هَذِهِ الدَّرَاهِمِ فَقَالَ بِمَنْكَ انْعَقَدَ بَيْعًا ) اِعْتَبَارًا بِاللَّفْظِ فَتَأْتِي فِيهِ أَحْكَامُهُ فَلَا يَشْتَرَطُ

وَقِيلَ سَلَامًا . الثَّالِثُ الْمَذْهَبُ أَنَّهُ إِذَا أَسْلَمَ بِمَوْضِعٍ لَا يَصْلُحُ لِلتَّسْلِيمِ أَوْ يَصْلُحُ ، وَلِخِذْلِهِ  
مُؤَنَّةٌ اشْتَرَطَ بَيَانُ مَحَلِّ التَّسْلِيمِ وَإِلَّا فَلَا ، وَيَصِحُّ حَالًا وَمَوْجَلًا ، فَإِنْ أَطْلَقَ انْعَقَدَ حَالًا ،  
وَقِيلَ لَا يَنْعَقِدُ ، وَيَشْتَرَطُ الْعِلْمُ بِالْأَجَلِ ، فَإِنْ عَيَّنَ شَهْرًا أَوْ فَرْسًا أَوْ رُومًا جَازًا ،  
وَإِنْ أَطْلَقَ جُلَّ عَلَى الْهَلَالِيِّ ، فَإِنْ انْكَسَرَ شَهْرٌ حُسِبَ الْبَاقِي بِالْأَهْلِيَّةِ وَنَمَّ الْأَوَّلُ ثَلَاثِينَ ،  
وَالْأَصَحُّ صِحَّةُ تَأْجِيلِهِ بِالْعِيدِ وَجَدَايَ ، وَيُحْمَلُ عَلَى الْأَوَّلِ .

[ فصل ٥ ] يَشْتَرَطُ كَوْنُ الْمُسْلِمِ فِيهِ مَقْدُورًا عَلَى تَسْلِيمِهِ عِنْدَ وَجُوبِ التَّسْلِيمِ ، فَإِنْ  
كَانَ يَوْجَدُ يَسْتَلِذُ آخِرَ صَحَّحَ إِنْ اعْتِيدَ تَقْلُهُ لِلْبَيْعِ ، وَإِلَّا فَلَا ، وَلَوْ أَسْلَمَ فِيمَا يَنْعَمُ فَانْقَطَعَ  
فِي مَحَلِّهِ لَمْ يَنْفَسَخْ فِي الْأَظْهَرِ ، فَيَتَخَيَّرُ الْمُسْلِمُ بَيْنَ فَسْخِهِ ، وَالصَّبْرِ حَتَّى يَوْجَدَ ، وَلَوْ عَلِمَ  
قَبْلَ الْمَحَلِّ انْقِطَاعَهُ عِنْدَهُ فَلَا خِيَارَ قَبْلَهُ فِي الْأَصَحِّ ، وَكَوْنُهُ مَعْلُومَ الْقَدَرِ كَيْلًا

قبض ثمنه في المجلس ، وتسكني الحوالة به وعليه وغير ذلك ( وقيل ) ينقصد ( سلمًا ) نظرا للمعنى  
فتأتى فيه شروطه ( الثالث ) من الأمور المشروطة ما تضمنه قوله ( المذهب أنه إذا أسلم بموضع  
لا يصلح للتسليم ، أو يصلح ولجله ) أي المسلم فيه ( مؤنة اشترط بيان محل التسليم ) للمسلم فيه ( والا )  
بأن صلح للتسليم ولم يكن لجله مؤنة ( فلا ) يشترط ، ويتعين مكان العقد للتسليم ، ولو عين غيره  
تعين ، وكذا يتعين موضع العقد في السلم الحاله ، والمراد بموضع العقد تلك المحلة لأنفس موضع العقد  
( ويصح ) السلم ( حالا وموجلا ) بأن يصرح بهما ( فان أطلق انعقد حالا ، وقيل لا ينقصد ،  
ويشترط ) في المؤجل ( العلم بالأجل ) فلا يجوز بما يختلف كالحصاد ( فان عين ) العاقدان ( شهور  
العرب أو الفرس أو الروم جاز ) لأنها معلومة مضبوطة ( وان أطلق ) الشهر فلم يقيد به ربي ولا  
غيره ( حل على الهلالي ) بأن يقع العقد في أوله ( فان ) أجل بأشهر ، و ( انكسر شهر حسب  
الباقى ) بعد الأول المنكسر ( بالأهلية ، ونم الأول ثلاثين ) مما بعدها . نعم لو وقع العقد في اليوم  
الأخير من الشهر اكتفى بالاشهر بعده بالأهلية ، وألغى اليوم ( والأصح ) صحة تأجيله بالعيد وجدادي  
وربيع ( ويحمل على الأول ) من ذلك ، ومقابل الأصح لا يصح العقد .

[ فصل ٦ ] في بقية الشروط ( يشترط كون المسلم فيه مقدورا على تسليمه عند وجوب التسليم )  
وذلك في السلم لحال بالعقد ، وفي المؤجل بحلول الأجل ، فان أسلم في منقطع عند ذلك لم يصح ، وهذا  
شرط في البيع ، وانما ذكره ليفرع عليه قوله ( فان كان يوجد ببلد آخر صح ) السلم فيه ( ان اعتيد  
تقله ) منه ( للبيع ، وإلا ) بأن لم يعتد تقله للبيع بأن تقل نادرا أو للهدي ( فلا ) يصح السلم فيه ولا  
نعتبر هنا مسافة القصر ( ولو أسلم فيما يعم ) وجوده ( فانقطع في محله ) بكسر الحاء : أي وقت  
سأوله ( لم يفسخ في الأظهر ) ومقابله يفسخ كتلف المبيع قبل القبض ، والمراد بانقطاعه أن  
لا يوجد أصلا أو يوجد بمسافة قصر أو بأكثر من ثمن مثله ، بخلاف ما إذا غلا سعره فانه يحصله  
( فيتخير المسلم بين فسخه والصبر حتى يوجد ، ولو علم قبل المحل انقطاعه عنده فلا خيار قبله في  
الأصح ) ومقابله الخيار ( و ) يشترط ( كونه ) أي المسلم فيه ( معلوم القدر كَيْلًا ) فيما يكال

أَوْ وَزْنًا أَوْ عَدًّا أَوْ ذَرْعًا ، وَيَصِحُّ الْمَكِيلُ وَزْنًا وَعَكْسُهُ ، وَلَوْ أَسْلَمَ فِي مِائَةِ صَاعٍ  
حِنْطَةً عَلَى أَنْ وَزْنَهَا كَذَا لَمْ يَصِحَّ ، وَيُشْتَرَطُ الْوِزْنُ فِي الْبَطِيخِ وَالْبَاذَنْجَانِ وَالْقِثَاءِ  
وَالسَّفَرَجَلِ وَالرُّمَّانِ ، وَيَصِحُّ فِي الْجُوزِ وَاللُّوزِ بِالْوِزْنِ فِي نَوْعٍ يَقِلُّ اخْتِلَافُهُ ، وَكَذَا  
كَيْلًا فِي الْأَصْحِ ، وَيُجْمَعُ فِي اللَّبَنِ بَيْنَ الْعَدِّ وَالْوِزْنِ ، وَلَوْ عَيَّنَ مِكْيَالًا فَسَدَ إِنْ لَمْ يَكُنْ  
مُعْتَادًا ، وَإِلَّا فَلَا فِي الْأَصْحِ ، وَلَوْ أَسْلَمَ فِي ثَمَرٍ قَرِيبةً صَغِيرَةً لَمْ يَصِحَّ ، أَوْ عَظِيمَةً صَحَّ فِي  
الْأَصْحِ ، وَمَعْرِفَةُ الْأَوْصَافِ الَّتِي يَخْتَلِفُ بِهَا الْغَرَضُ اخْتِلَافًا ظَاهِرًا ، وَذِكْرُهَا فِي الْقَدْرِ  
عَلَى رَجَائِهِ لَا يُوْدَى إِلَى عِزَّةِ الْوُجُودِ ، فَلَا يَصِحُّ فِيهَا لَا يَنْضَبُطُ : مَقْصُودُهُ كَالْمُخْتَلِطِ الْمَقْصُودِ  
الَّذِي كَانَ كَهَرِيسَةٍ وَمَعْجُونٍ وَغَالِيَةٍ وَخُفٍّ وَتَرْيَاقٍ مَخْلُوطٍ ، وَالْأَصْحُ صَحَّتُهُ فِي الْمُخْتَلِطِ  
الْمَنْضَبُطِ كَهَيْئَتَيْ وَخَزٍ ،

(أَوْ وَزْنًا) فيما يوزن (أو عَدًّا) فيما يعد (أو ذَرْعًا) فيما يذرع (ويصح المكيل) أى سلمه  
(وزنًا وعكسه) أى ما يوزن يصح السلم فيه كيلا ان عد التكيل فيه ضابطا (ولو أسلم في مائة صاع  
حنطة على أن وزنها كذا لم يصح) لعزّة الوجود (ويشترط الوزن في البطيخ والباذنجان والقيثاء  
والسفرجل) بفتح الجيم (والزمان) وما أشبه ذلك مما لا يضبطه الكيل ولا يكتفى فيها العد لكثرة  
التفاوت (ويصح) السلم (في الجوز واللوز بالوزن في نوع يقل اختلافه) بلفظ قشوره ورقته  
بمخلاف ما يكثر اختلافه بذلك فلا يصح السلم فيه ولكن المعتمد صحة السلم ولو كثر اختلافه بذلك  
وزنا (وكذا كيلا في الأصح) ومقابله لا يصح السلم فيه كيلا ، ومحل الخلاف في غير الجوز الهندي .  
أما هو فيتعين فيه الوزن جزما (ويجمع في اللبن) بكسر الباء (بين العد والوزن) ندبا فالواجب  
فيه العد ، ويشترط أن يذكر الطول والعرض والشخانة لكل لبنة وأنه من طين معروف (ولو عين  
مكيالا فسد) السلم (ان لم يكن) هذا الكيل المعين (معتادا) كهذا الكوز (وإلا) بأن كان  
معتادا بأن عرف قدر ما يسع (فلا) يفسد السلم (في الأصح) ويلغو تعيينه ، ومقابل الأصح يفسد  
(ولو أسلم في ثمر قريّة صغيرة) أى في قدر معلوم منه (لم يصح ، أو عظيمة صح) وينعين (في الأصح)  
ومقابله يفسد (و) يشترط (معرفة الأوصاف التي يختلف بها الغرض اختلافا ظاهرا) وينضبط  
بها المسلم فيه وليس الأصل عدمها ، فأما ما يتساع باعمالها ولا تستوجب اختلاف غرض كالسمن  
للرقيق فلا يجب التعرض لها وكذلك ما لا ينضبط بها وما الأصل عدمها ككون الرقيق كتابا (و)  
يشترط (ذكرها في العقد) متصلة به لا قبله ولا بعده ويذكرها (على وجه لا يؤدي الى عزة)  
أى قلّة (الوجود ، فلا يصح فيما لا ينضبط كالمختلط المقصود الأركان) التي لا تنضبط (كهريسة  
ومعجون وغالية) هي مركبة من مسك وعنبر وعود وكافور (وخف) لاشتغالها على الظهارة والبطانة  
والخشو ، والعبرة بتعنيق عن الوفاء يذكر أطرافها وانعطافاتها (وترياق مخلوط) أما اذا كان شيئا  
واحدا فيصح فيه السلم (والأصح صحته) أى السلم (في المختلط المنضبط) الأجزاء (كعتابي)  
نوع من الثياب مركب من قطبن وحرير (وخز) نوع مركب من ابرسم وصوف ، ومعنى

وَجِبْنٍ وَأَقِطٍ وَشَهْدٍ ، وَخَلٍّ تَمْرٍ أَوْ زَيْبٍ ، لَا الْخُبْزُ فِي الْأَصَحِّ عِنْدَ الْأَكْثَرِينَ ، وَلَا يَصِحُّ فِيهَا يَنْدَرُ وَجُودُهُ كُلَّحَمِ الصَّيْدِ بِمَوْضِعِ الْعِزَّةِ ، وَلَا فِيهَا لَوْ اسْتَقْصَى وَصْفُهُ عَزَّ وَجُودُهُ كَاللُّوْلُو الْكِبَارِ وَالْيَوَاقِيتِ وَجَارِيَةٍ وَأَخْتِهَا أَوْ وَلَدِهَا .

[ فرع ] يَصِحُّ فِي الْحَيَوَانِ فَيَشْتَرِطُ فِي الرَّقِيقِ ذِكْرُ نَوْعِهِ كَثَرَتُ كَيْ وَلَوْنِهِ كَأَبْيَضَ ، وَيَصِفُ بَيَاضَهُ بِسَمَرَةٍ أَوْ شُقْرَةٍ ، وَذُكُورَتِهِ وَأُنُوثَتِهِ ، وَسِنَّهُ وَقَدِّهِ طَوْلًا وَقَصْرًا ، وَكُلُّهُ عَلَى التَّقْرِيبِ ، وَلَا يَشْتَرِطُ ذِكْرُ الْكَحْلِ وَالسَّمَنِ وَنَحْوِهِمَا فِي الْأَصَحِّ ، وَفِي الْأَبْلِ وَالْخَيْلِ وَالْبَقَالِ وَالْجَمِيرِ الذُّكُورَةُ وَالْأُنُوثَةُ ، وَالسِّنُّ وَاللَّوْنُ وَالنَّوْعُ ، وَفِي الطَّيْرِ النَّوْعُ وَالصَّغَرُ وَكِبَرُ الْجِثَّةِ ، وَفِي اللَّحْمِ لَحْمُ بَقَرٍ ، أَوْ ضَأْنٍ أَوْ مَعْزٍ ذَكَرٍ خَصِيٍّ رَضِيعٍ مَمْلُوفٍ أَوْ ضِدِّهَا مِنْ فَخْدٍ أَوْ كَتِفٍ أَوْ جَنْبٍ ، وَيُقْبَلُ عَظْمُهُ عَلَى الْعَادَةِ ، وَفِي الثِّيَابِ الْجَنْسُ وَالطُّولُ وَالنَّرْضُ وَالْغِلْظُ وَالِدَقَّةُ وَالصَّفَاقَةُ وَالرَّقَّةُ وَالنُّعْمَةُ

الانضباط أن يعرف العاقدان وزن كل من الجزئين ( وجبن وأقط ) كل منهما فيه مع اللبن ماع ومنفحة ( وشهد ) مركب من غسل وشمع ( وخل تمر أوزيب ) وهو يحصل باختلاطها بماء ، ومقابل الأصح في السبعة ينفي الانضباط فيها ( لا الخبز ) أي لا يصح السلم فيه ( في الأصح عند الأكثرين ) لعدم ضبط ناره ، ومقابل الأصح يصح ( ولا يصح ) السلم ( فيما ندر وجوده كلحم الصيد بموضع العزة ) أي الدور ( ولا فيما لو استقصى وصفه عز وجوده كاللؤلؤ الكبار واليواقيت ) إذ لا بد من التعرض للحجم والوزن والشكل والصفاء ، واجتماع هذه الأمور نادر ( وجارية وأختها أوولدها ) لدور وجودها .

[ فرع : يصح ] السلم ( في الحيوان ) كما يصح القرض فيه ( فيشرط في الرقيق ) عند السلم فيه . ( ذكر نوعه كترك ولونه كأبيض ، ويصف بياضه بسمرة أو شقرة ) وإذا لم يختلف لون الصنف كزنبق لم يجب ذكره ( وذكورته وأنوثته ) أي أحدهما ( وسنة وقده ) أي قامته ( طولا وقصرا ) فيذكر واحدا من ذلك ( وكله ) أي الوصف والسق والقصد ( على التقريب ) لا التحديد فيضر ( ولا يشترط ذكر الكحل ) بفتح الكاف والحاء ، وهو سواد يعالج جفون العين من غير كحل ( و ) لا ( السمن ونحوهما في الأصح ) ومقابله يشترط التعرض لذلك ( و ) يشترط ( في الأبل والخيول والغال والجبر الذكورة والأنوثة والسق واللون والنوع ) أي ذكر هذه الأمور فنقول في النوع من تتاج بني فلان مثلا ( و ) يشترط ( في الطير النوع والصغر وكبر الجثة ) والسق ان عرف ( و ) يشترط ( في اللحم لحم بقر ) عراب أو جواميس ( أو ضأن أو معز ذكر خصي رضيع معلوف أو ضدها ) أي ضد ما ذكر ( من نفذ أو كتف أو جنب ، ويقبل عظمه على العادة ) عند الإطلاق ( و ) يشترط ( في الثياب الجنس ) كقطن ( والطول والعرض والغلظ والدقة والصفافة ) وهي انضمام بعض الخيوط إلى بعض في النسيج ( والرقة ) ضد الصفافة ( والنعمية )

والخشونة ، ومطلقة يحمل على الخمار ، ويجوز في المقصور ، وما صبغ غزله قبل النسيج كالبرود ، والأقيس حخته في المصبوغ بعده . قلت : الأصح منه ، وبه قطع الجمهور ، والله أعلم ، وفي الشر لونته ونوعه وبلده ، وصغر الحبات وكبرها وعنته وشدة اثنته ، والحنطة وسائر الحبوب كالتمر ، وفي العسل جبلي أو بلدي صيني ، أو خريفي أبيض أو أصفر ، ولا يشترط العتق والحدانة ، ولا يصح في المطبوخ والمشوي ، ولا يضرب تأثير الشمس ، والأظهر منه في رموس الحيوان ، ولا يصح في مختلف كبرمة معمولة وجلد وكوز وطس وققم ومنازة وطنجير ونحوها ، ولا يصح في الأسطال المربعة وفيما صب منها في قالب ، ولا يشترط ذكر الجودة والرداءة في الأصح ، ويحمل مطلقة على الجيد ، ويشترط معرفة العاقدين الصفات ، وكذا غيرها في الأصح .

[فصل] لا يصح أن يستبدل عن المسلم فيه

والخشونة ومطلقة ( أي الثوب عن القصر وعدمه ( يحمل على الخمار ) دون المقصور ( ويجوز ) السلم ( في المقصور وما صبغ غزله قبل النسيج كالبرود ، والأقيس حخته في المصبوغ بعده ) أي النسيج ( قلت : الأصح منه ، وبه قطع الجمهور ) لأن الصبغ بعده يستد الفرج فلا تظهر معه الصفقة ( والله أعلم ، و ) يشترط ( في التمر لونه ) كأبيض أو أحمر ( ونوعه ) كعقل ( وبلده وصغر الحبات وكبرها ) أي أحدهما ( وعنته ) بكسر العين وضما : أي قدمه ( وحدانته ، والحنطة وسائر الحبوب كالتمر ) في الشرط المذكورة ( و ) يشترط ( في العسل جبلي أو بلدي صيني أو خريفي أبيض أو أصفر ) لتفاوت الغرض بذلك ( ولا يشترط العتق والحدانة ، ولا يصح ) السلم ( في المطبوخ والمشوي ) لأن تأثير النار فيهما لا ينضب ، ويصح في كل مادخلته نار مضبوطة كالصابون والسكر ( ولا يضرب تأثير الشمس ) في العسل ووه وكذا النار الخفيفة التي للتصفية ( والأظهر منه ) أي السلم ( في رموس الحيوان ) لاشتمالها على أجزاء مختلفة ، ومقابل الأظهر يجوز بشرط أن تكون منقاة من الشعر ونحوه موزونة ( ولا يصح في مختلف ) أجزائه ( كبرمة معمولة ) وهي القدر ، واحتراز بالمعمولة عن المصبوبة في قالب ، وهو قيد في كل ما يذكر بعده غير الجلد ( وجلد وكوز ومنازة وطنجير ) وهو السبت ( ونحوها ) كالأباريق ( ويصح في الأسطال المربعة ) لعدم اختلافها ( وفيما صب منها ) أي المذكورات ( في قالب ) بفتح اللام أفصح من كسرها ( ولا يشترط ) فيما يسلم فيه ( ذكر الجودة والرداءة في الأصح ، ويحمل مطلقة ) منهما ( على الجيد ) ومقابل الأصح يشترط ذكر واحد منهما ( ويشترط ) مع ماصرة مع اشتراط كون الأوصاف معروفة في نفسها ( معرفة العاقدين الصفات ) فلا جهلاها أو أحدهما لم يصح ( وكذا غيرها ) أي معرفة عدلين غير العاقدين ( في الأصح ) يرجع إليهما ، ومقابله لا يشترط معرفة غيرهما .

[ فصل ] في أداء غير المسلم فيه عنه ووقت أدائه ومكانه ( لا يصح أن يستبدل عن المسلم فيه



غَيْرَ جَنْسِيهِ وَنَوْعِهِ ، وَقِيلَ يَجُوزُ فِي نَوْعِهِ وَلَا يَجِبُ قَبُولُهُ ، وَيَجُوزُ أَرَادَ مِنْ الْمَشْرُوطِ وَلَا يَجِبُ ، وَيَجُوزُ أَجُودَ ، وَيَجِبُ قَبُولُهُ فِي الْأَصَحِّ ، وَلَوْ أَحْضَرَهُ قَبْلَ مَحَلِّهِ فَاِمْتَنَعَ الْمُسْلِمُ مِنْ قَبُولِهِ لَغَرَضٍ صَحِيحٍ بِأَنْ كَانَ حَيَوَانًا أَوْ وَقْتُ غَارَةٍ لَمْ يُجْبَرْ ، وَإِلَّا فَإِنْ كَانَ لِلْمُؤَدَّى غَرَضٌ صَحِيحٌ كَفَكَ رَهْنٍ أُجْبِرَ ، وَكَذَا لُجْرَدٍ غَرَضٍ الْبَرَاءَةِ فِي الْأَظْهَرِ ، وَلَوْ وَجَدَ الْمُسْلِمُ الْمُسْلِمَ إِلَيْهِ بَعْدَ الْمَحَلِّ فِي غَيْرِ مَحَلِّ التَّسْلِيمِ لَمْ يَلْزَمُهُ الْأَدَاءُ إِنْ كَانَ لِنَقْلِهِ مُؤَنَةً ، وَلَا يُطَالَبُ بِقِيَمَتِهِ لِلْحَيَاةِ عَلَى الصَّحِيحِ ، وَإِنْ امْتَنَعَ مِنْ قَبُولِهِ هُنَاكَ لَمْ يُجْبَرْ إِنْ كَانَ لِنَقْلِهِ مُؤَنَةً ، أَوْ كَانَ الْمَوْضِعُ خَوْفًا ، وَإِلَّا فَالْأَصَحُّ إِجْبَارُهُ .

[ فصل ] الإِقْرَاضُ مُنْدُوبٌ ، وَصِيغَتُهُ أَقْرَضْتُكَ أَوْ أَسْلَفْتُكَ أَوْ خَذَهُ بِعَيْشِهِ ، أَوْ مَلَكَتْكَ حَتَّى أَنْ تَرُدَّ بَدَلَهُ ، وَيُشْتَرَطُ قَبُولُهُ فِي الْأَصَحِّ ،

غَيْرَ جَنْسِيهِ ( كَالْبَرِّ عَنِ الشَّعْبِ ( وَنَوْعِهِ ) كَالْقَرِيبِيِّ عَنِ الْمَعْقَلِ ( وَقِيلَ يَجُوزُ فِي نَوْعِهِ ( وَ ) لَكِنْ ( لَا يَجِبُ قَبُولُهُ ، وَيَجُوزُ أَرَادَ مِنَ الْمَشْرُوطِ ، ( وَ ) لَكِنْ ( لَا يَجِبُ قَبُولُهُ ، ( وَيَجِبُ قَبُولُهُ فِي الْأَصَحِّ ) وَمَقَابِلُهُ لَا يَجِبُ ( وَلَوْ أَحْضَرَهُ قَبْلَ مَحَلِّهِ ) أَى وَقْتُ حَاوَلَهُ ( فَاِمْتَنَعَ الْمُسْلِمُ مِنْ قَبُولِهِ لَغَرَضٍ صَحِيحٍ بِأَنْ كَانَ حَيَوَانًا ) يَحْتَاجُ مُؤَنَةً ( أَوْ وَقْتُ غَارَةٍ لَمْ يُجْبَرْ ) عَلَى قَبُولِهِ ( وَإِلَّا ) بَأَنْ لَمْ يَكُنْ لِلْمُسْلِمِ غَرَضٌ صَحِيحٌ ( فَإِنْ كَانَ لِلْمُؤَدَّى غَرَضٌ صَحِيحٌ كَفَكَ رَهْنٍ ) أَوْ لِبَرَاءَةِ ضَامِنٍ ( أُجْبِرَ ) الْمُسْلِمُ عَلَى الْقَبُولِ ( وَكَذَا ) يُجْبِرُ الْمُسْلِمَ ( لُجْرَدٍ غَرَضُ الْبَرَاءَةِ ) أَى بَرَاءَةِ ذِمَّةِ الْمُسْلِمِ إِلَيْهِ ( فِي الْأَظْهَرِ ) وَكَذَا لِالْغَرَضِ ، وَمَقَابِلُ الْأَظْهَرِ لَا يُجْبِرُ لِلْنَّ ( وَلَوْ وَجَدَ الْمُسْلِمُ الْمُسْلِمَ إِلَيْهِ بَعْدَ الْمَحَلِّ فِي غَيْرِ مَحَلِّ التَّسْلِيمِ ) وَهُوَ مَكَانُهُ الْمُتَعَيَّنُ بِالْعَقْدِ أَوْ الشَّرْطِ ( لَمْ يَلْزَمُهُ الْأَدَاءُ إِنْ كَانَ لِنَقْلِهِ ) مِنْ مَحَلِّ التَّسْلِيمِ ( مُؤَنَةً ) وَلَمْ يَحْتَمِلْهَا . أَمَّا إِذَا لَمْ يَكُنْ لِنَقْلِهِ مُؤَنَةٌ كَدِرَاهِمٍ أَوْهَا وَتَحْمِلُهَا الْمُسْلِمُ فَانَّهُ يَلْزَمُهُ الْأَدَاءُ ( وَلَا يُطَالَبُ بِقِيَمَتِهِ لِلْحَيَاةِ عَلَى الصَّحِيحِ ) وَلَكِنْ لِلْمُسْلِمِ الْفَسْخُ وَاسْتِرْدَادُ رَأْسِ الْمَالِ ، وَمَقَابِلُ الصَّحِيحِ يُطَالَبُ لِلْحَيَاةِ بَيْنَهُ وَبَيْنَ حَقِّهِ ( وَإِنْ امْتَنَعَ ) الْمُسْلِمُ ( مِنْ قَبُولِهِ هُنَاكَ ) أَى فِي غَيْرِ مَكَانِ التَّسْلِيمِ وَقَدْ أَحْضَرَهُ فِيهِ ( لَمْ يُجْبَرْ ) عَلَى قَبُولِهِ ( إِنْ كَانَ لِنَقْلِهِ ) إِلَى مَكَانِ التَّسْلِيمِ ( مُؤَنَةً ، أَوْ كَانَ الْمَوْضِعُ خَوْفًا ، ( وَإِلَّا ) بَأَنْ لَمْ يَكُنْ لِنَقْلِهِ مُؤَنَةٌ وَلَا كَانَ الْمَوْضِعُ خَوْفًا ( فَالْأَصَحُّ إِجْبَارُهُ ) عَلَى قَبُولِهِ .

[ فصل ] فِي الْقَرْضِ ، وَهُوَ بَفَتْحِ الْقَافِ فِي اللَّغَةِ بِمَعْنَى الْقَطْعِ . وَفِي الْإِصْطِلَاحِ يُطْلَقُ عَلَى الشَّيْءِ الْمَقْرَضِ ، وَعَلَى الْإِعْطَاءِ ، وَيُسَمَّى سَلْفًا ( الْإِقْرَاضُ ) بِمَعْنَى الْإِعْطَاءِ وَالتَّمْلِيكِ لِلشَّيْءِ عَلَى أَنْ يَرُدَّ بَدَلَهُ ( مُنْدُوبٌ ) إِلَيْهِ ، وَقَدْ يَجِبُ لِعَارِضِ الْإِضْطِرَّارِ ، وَقَدْ يَحْرُمُ إِذَا ظَنَّ أَنَّهُ يَصْرِفُهُ فِي مَعْصِيَةٍ . وَأَرْكَانُهُ صِيغَةُ وَعَاقِدٌ وَمَعْقُودٌ عَلَيْهِ ، وَبَدَأُ بِالْأَوَّلِ فَقَالَ ( وَصِيغَتُهُ أَقْرَضْتُكَ أَوْ أَسْلَفْتُكَ أَوْ خَذَهُ بِعَيْشِهِ أَوْ مَلَكَتْكَ عَلَى أَنْ تَرُدَّ بَدَلَهُ ) وَهَذَا كُلُّهُ صِيغٌ لِلإِجْبَابِ مِنَ الْقَرْضِ ، وَلَوْ اقْتَصَرَ عَلَى مَلَكَتْكَ فَهُوَ هَبَةٌ ( وَيَشْتَرَطُ قَبُولُهُ ) أَى الْإِقْرَاضُ ( فِي الْأَصَحِّ ) وَيَشْتَرَطُ فِي الْقَبُولِ الْمَوَافَقَةُ فِي الْمَعْنَى ، وَالِاتِّمَاسُ مِنَ الْمُقْرَضِ يَقُومُ بِمَقَامِ الْقَبُولِ ، وَمَقَابِلُ الْأَصَحِّ لَا يَشْتَرَطُ الْقَبُولَ ، وَكَذَا الْإِجْبَابُ . قِيلَ إِنَّهُ

وفي المقرض أهلية التبرع ، ويجوز إقراض ما يئسلم فيه إلا الجارية التي تحل للمقرض في الأظهر ، ومالا يئسلم فيه لا يجوز إقراضه في الأصح ، ويرد المثل في المثل ، وفي المتقوم المثل صورة ، وقيل القيمة ولو ظفرت به في غير محل الإقراض وللنقل مؤنة طالبة بقيمة بلد الإقراض ، ولا يجوز بشرط رد صحيح عن مكسر أو زيادة ، ولو رد هكذا بلا شرط فحسن ، ولو شرط مكسرا عن صحيح أو أن يقرضه غيره لنا الشرط ، والأصح أنه لا يفسد العقد ، ولو شرط أجلا فهو كشرط مكسر عن صحيح إن لم يكن للمقرض غرض ، وإن كان كزمن نهب فكشرط صحيح عن مكسر في الأصح ، وله شرط رهن وتبيل ، ويملك القرض ، بالقبض ، وفي قول بالتصرف ، وله الرجوع في عينه مادام باقيا بحاله في الأصح ،

ليس بشرط (و) يشترط (في القرض) زيادة عما جرت في البيع (أهلية التبرع) فلا يصح من المحجور عليه بصبا أو سفه ، ولا يشترط في المقرض إلا أهلية المعاملة ( ويجوز إقراض ما يئسلم فيه ) أي في نوعه . فإذا قال أقرضتك ألفا وقبل ثم تفرقا ثم سلم إليه ألفا قبل طول الفصل صح . أما لو عين الألف فقال هذه الألف فلا يصح طول الفصل ( إلا الجارية التي تحل للمقرض ) فلا يجوز إقراضها له ( في الأظهر ) ومقابله يجوز . وأما التي لا تحل للمقرض كالمجوسية والمحرم فيعجز إقراضها ( وما لا يئسلم فيه ) كالذي يندر وجوده أو لا ينضبط ( لا يجوز إقراضه في الأصح ) ومقابله يجوز كالبع ، وعلى الأصح يستثنى الخبز فيعجز إقراضه وزنا ، وقيل وعدا ، وكذا الخيرة ( ويرد المثل في المثل ، وفي المتقوم ) كالثوب والحيوان رد ( المثل صورة ) وينبغي اعتبار ما فيه من المعاني كالصناعة في الرقيق وفراشه الدانة والا اعتبر مع الصورة مراعاة القيمة ( وقيل ) رد في المتقوم ( القيمة ، ولو ظفر ) المقرض ( به ) أي المقرض ( في غير محل الإقراض ، والنقل ) من محله إلى غيره ( مؤنة طالبة بقيمة بلد الإقراض ) لجواز الاعتياض عنه بخلاف السلم ( ولا يجوز ) الإقراض في النقد وغيره ( بشرط رد صحيح عن مكسر أو زيادة ) وكذا كل ما جرت نفعاً للمقرض ويفسد بذلك العقد على الصحيح ( ولو رد ) المقرض ( هكذا ) أي زائدا ( بلا شرط فحسن ) بل مستحب ( ولو شرط ) أن رد ( مكسرا عن صحيح أو أن يقرضه غيره لنا الشرط ، والأصح أنه لا يفسد العقد ) ومقابله يفسد ( ولو شرط أجلا فهو كشرط مكسر عن صحيح إن لم يكن للمقرض غرض ) فيصح العقد ولا يلزم الأجل لمكانه يندب الوفاء به ( وإن كان ) للمقرض غرض في الأجل ( كزمن نهب فكشرط صحيح عن مكسر ) لما فيه من جرم المنفعة للمقرض فيفسد العقد ( في الأصح ) ومقابله العقد صحيح ويلغو الشرط ( وله ) أي المقرض ( شرط رهن وكفيل ) والشهاد وأقرار به عند حاكم ( ويملك ) المقرض ( القرض ) أي المقرض ( بالقبض ) وإن لم يتصرف فيه ( وفي قول ) يملك ( بالتصرف ) المزيل للملك ( وله ) أي المقرض ( الرجوع في عينه مادام باقيا ) في ملك المقرض ( بحاله ) لم يتعلق به حق رهن أو كتابة أو جنابة ( في الأصح ) ومقابله ليس له الرجوع في عينه

## كتاب الرهن

لَا يَصِحُّ إِلَّا بِالْإِجَابِ وَقَبُولٍ، فَإِنْ شُرِطَ فِيهِ مُقْتَضَاهُ كَتَمَهُ الرُّهْنُ بِهِ أَوْ مَصْلَحَتُهُ لِلْعَقْدِ كَالْإِشْهَادِ أَوْ مَالًا غَرَضٌ فِيهِ صَحَّ الْعَقْدُ، وَإِنْ شُرِطَ مَا يَضُرُّ الرُّهْنُ بَطَلَ الرُّهْنُ، وَإِنْ نَفَعَ الرُّهْنُ وَضُرَّ الرَّاهِنُ كَشُرِطِ مَنَعَتِهِ لِلرُّهْنِ بَطَلَ الشَّرْطُ، وَكَذَا الرُّهْنُ فِي الْأَظْهَرِ، وَلَوْ شُرِطَ أَنْ تَحْدُثَ زَوَائِدُهُ مَرَهُونَةً فَلَا أَظْهَرَ فَسَادَ الشَّرْطِ، وَالْأَلَةُ مَتَى فَسَدَ الْعَقْدُ، وَشُرْطُ الْعَاقِدِ كَوْنُهُ مُطْلَقَ التَّصَرُّفِ فَلَا يَرَهُنُ الْوَلِيُّ مَالَ الصَّبِيِّ وَالْمَجْنُونِ، وَلَا يَرَهُنُ لَهَا إِلَّا لِنُضْرُورَةٍ أَوْ غِبْطَةٍ ظَاهِرَةٍ، وَشُرْطُ الرُّهْنِ كَوْنُهُ عَيْنًا فِي الْأَصَحِّ، وَيَصِحُّ رَهْنُ الْمُسَاعِرِ وَالْأَمِّ دُونَ وَلَدِهَا وَعَكْسِيهِ، وَعِنْدَ

بل للمقترض أن يؤدي حقه من موضع آخر ( والله أعلم ) ولورده المقترض بعينه لزم المقترض قبوله . نعم ان تقصده قبوله مع الأرض أو مثله سلبا .

## كتاب الرهن

هو لغة الثبوت والدوام ، وشرعا جعل عين مال وثيقة بدين يستوفى منها عند تعذر وفائه ( لا يصح الا بإيجاب وقبول ) أو ما يقوم مقامهما كالبيع ( فان شرط فيه ) أى الرهن ( مقتضاه كتم الرهن به ) أى المرهون عند تراحم القراء ( أو ) شرط فيه ( مصلحة للعقد كالإشهاد ) به ( أو ) شرط ( مالا غرض فيه ) كأن لا يبا كل المرهون كذا ( صح . العقد ) ولغا الشرط الأخير ( وإن شرط ما يضر الرهن ) كأن لا يبيعه إلا بعد شهر مثلا ( بطل الرهن ) أى عقده ( وإن نفَعَ الرهن وضرَّ الراهن كشرط منفعته للرهن بطل الشرط وكذا الرهن ) أى عقده ( فى الأظهر ) ومقابله يبطل الشرط ويصح العقد ( ولو شرط أن تحدث زوائده ) أى المرهون ( مرهونة فلا أظهر فساد الشرط ) ومقابله لا يفسد بل يعمل به ( و ) الأظهر ( أنه متى فسد ) الشرط ( فسد العقد ) ومقابله يفسد الشرط لا غير كما تقدم ( وشرط العاقد كونه مطلق التصرف ) بأن يكون من أهل التبرع مختارا ( فلا يرهن الولي ) أباه أو غيره ( مال الصبي والمجنون ولا يرهن لهما ) والسفيه كالصبي ( إلا لضرورة أو غبطة ظاهرة ) فيجوز له الرهن والارتهان ، فيجوز أن يرهن مال الصبي لضرورة المؤنة ليوفى من ربح ينتظر ، وأن يرهن على ما يقرضه أو يبيعه مؤجلا لضرورة نهب ، وأن يرهن ما يساوى مائة على ثمن ما اشتراه بمائة نسيئة وهو يساوى مائتين ( وشرط الرهن ) أى المرهون ( كونه عينا ) يصح بيعها فلا يصح رهن دين ولو بمن هو عليه ( فى الأصح ) ومقابله يصح رهنه ، ولا يصح رهن منفعة بلا خلاف ( ويصح رهن المساع ) من الشريك وغيره ، ولا يحتاج إلى إذن الشريك ( و ) يصح رهن ( الأم دون ولدها وعكسه ) أى رهنه دونها ( وعند

الحاجة يُباعان ، وَيُوزَعُ الثَّمَنُ ، وَالْأَصَحُّ أَنْ يَقُومَ الْأُمُّ وَحْدَهَا ثُمَّ مَعَ الْوَلَدِ فَالزَّائِدُ  
قِيمَتُهُ ، وَرَهْنُ الْجَائِي وَالْمُرْتَدَّ كِئِيبُهُمَا ، وَرَهْنُ الْمُدْبِرِ وَالْمَعْلُوقِ عِتْقُهُ بِصِفَةٍ يُمَكِّنُ مُنَبِّقَهَا  
حُلُولَ الدِّينِ بِاطِلٍ عَلَى الْمَذْهَبِ ، وَلَوْ رَهْنٌ مَا يَسْرِعُ فُسَادُهُ ، فَإِنْ أُمَكِّنَ تَجْهِيفُهُ كَرُطْبٍ  
فَعَلَّ ، وَإِلَّا فَإِنْ رَهْنُهُ بِدَيْنٍ حَالٍ أَوْ مُؤَجَّلٍ يَحِلُّ قَبْلَ فُسَادِهِ أَوْ شَرْطَ بَيْعِهِ وَجَعَلَ  
الثَّمَنُ رَهْنًا صَحَّ ، وَيُبَاعُ عِنْدَ خَوْفِ فُسَادِهِ وَيَكُونُ ثَمَنُهُ رَهْنًا ، وَإِنْ شَرْطَ مَنَعَ  
بَيْعِهِ لَمْ يَصِحَّ ، وَإِنْ أُطْلِقَ فَسَدَ فِي الْأَظْهَرِ ، وَإِنْ لَمْ يَعْلَمْ هَلْ يَفْسُدُ قَبْلَ الْأَجْلِ  
صَحَّ فِي الْأَظْهَرِ ، وَإِنْ رَهْنٌ مَالًا يَسْرِعُ فُسَادُهُ فَطَرَأَ مَاعَرَضُهُ لِلْفُسَادِ كَحِنْطَةٍ انْتَلَتْ لَمْ  
يَنْفَسَخِ الرِّهْنُ بِحَالٍ ، وَيَجُوزُ أَنْ يَسْتَعِيرَ شَيْئًا لِرَهْنِهِ ، وَهُوَ فِي قَوْلٍ عَارِيَّةٍ ، وَالْأَظْهَرُ  
أَنَّهُ ضَمَانُ دَيْنٍ فِي رَقَبَةِ ذَلِكَ الشَّيْءِ فَيُسْتَرْطَذُ كَرُجْسِ الدِّينِ وَقَدْرِهِ وَمِثْلِهِ ، وَكَذَا  
الرَّهْنُونَ عِنْدَهُ فِي الْأَصَحِّ ،

الحاجة إلى توفية الدين من ثمن المرهون (يباعان) معا (ويوزع الثمن) عليهما (والأصح  
أن تقوم الأم وحدها) إذا كانت هي المرهونة فتقوم موصوفة بكونها ذات ولد ، فإذا قيل قيمتها  
مائة حفظ (ثم) تقوم (مع الولد) فإذا قيل قيمتهما مائة وخمسون (فالزائد) وهو خمسون قيمته  
فيوزع الثمن على هذه النسبة (ورهن الجائي والمرتد كئيبهما) وتقدم أنه لا يصح بيع الجائي  
المتعلق برقبته مال ، وأنه يصح بيع المرتد (ورهن المدبر) وهو المعلق عتقه بموت سيده (والمعلق  
عتقه بصفة يمكن سبقها لحلول الدين) المرهون به (باطل على المذهب) وقيل أنه يجوز (ولو  
رهن ما يسرع فساد ، فإن أمكن تجفيفه كرتب) يجيء تمرا (فعل ، وإلا) بأن لم يمكن تجفيفه  
كالقول ينظر (فإن رهنه بدَيْنٍ حَالٍ أَوْ مُؤَجَّلٍ يَحِلُّ قَبْلَ فُسَادِهِ) بزمان يسع بيعه (أو) يحل  
بعد فساد - لكن (شرط بيعه ويجعل الثمن رهنًا صح) الرهن في تلك الصور (وبياع)  
المرهون (عند خوف فساد ويكون ثمنه رهنًا) بلا إنشاء عقد (وإن شرط منع بيعه لم يصح)  
الرهن (وإن أطلق) بأن لم يشترط واحدا (فسد) الرهن (في الأظهر) ومقابلته يصح وبيع  
عند تعرضه للفساد (وإن لم يعلم هل يفسد) المرهون (قبل الأجل صح) الرهن المطلق (في  
الأظهر) ومقابلته يفسد (وإن رهن ما لا يسرع فساد فطرا ماعرضه للفساد كحنطة انتلت لم يفسخ  
الرهن بحال) وإن تعدد تجفيفها ، ويجوز الرهن حينئذ على البيع ويجعل الثمن رهنًا مكانه (ويجوز  
أن يستعير شيئا لرهنة) بدينه (وهو) أي عقد الاستعارة بعد قبض المرتهن له (في قول عارئة)  
أي باق عليها لم يخرج منها من جهة المعير إلى ضمان الدين في ذلك الشيء ، وإن كان يباع فيه  
(والأظهر أنه ضمان دين) من المعير (في رقة ذلك الشيء) المرهون (في شرط) على هذا  
(ذكر جنس الدين) من ذهب وفضة (وقدره وصفته) ومنها الحلول والتأجيل (وكذا المرهون  
عنده في الأصح) فيشترط ذكره ، ومقابلته لا يشترط ، وأما على قول العارئة فلا يشترط شيء من ذلك

فَلَوْ تَلَفَ فِي يَدِ الْمُرْتَهِنِ فَلَا ضَمَانَ وَلَا رُجُوعَ لِلْمَالِكِ بَعْدَ قَبْضِ الْمُرْتَهِنِ ، فَإِذَا حَلَّ الدَّيْنُ أَوْ كَانَ حَالًا رُوجِعَ الْمَالِكُ لِلْبَيْعِ ، وَيُبَاعُ إِنْ لَمْ يَقْبَضِ الدَّيْنُ ثُمَّ يَرْجِعُ الْمَالِكُ بِمَا يَبِيعُ بِهِ .

[ فصل ] شَرَطُ الْمَرْهُونِ بِدَيْنِهِ كَوْنُهُ دَيْنًا ثَابِتًا لَا زَمًا فَلَا يَصِحُّ بِالْعَيْنِ الْمَغْضُوبَةِ وَالْمُسْتَعَارَةِ فِي الْأَصَحِّ وَلَا بِمَا سِوَاهُ ، وَلَوْ قَالَ أَقْرَضْتُكَ هَذِهِ الدَّرَاهِمَ وَارْتَهَنْتُ بِهَا عَبْدَكَ فَقَالَ اقْتَرَضْتُ وَرَهَنْتُ أَوْ قَالَ بَعْتُكَ بِكَذَا وَارْتَهَنْتُ الثَّوبَ بِهِ فَقَالَ اشْتَرَيْتُ وَرَهَنْتُ صَحٌّ فِي الْأَصَحِّ ، وَلَا يَصِحُّ بِتُجُومِ الْكِتَابَةِ وَلَا بِجَعْلِ الْجَعَالَةِ قَبْلَ الْفَرَاغِ ، وَقِيلَ يَجُوزُ بَعْدَ الشَّرْعِ ، وَيَجُوزُ بِالْثَمَنِ فِي مَدَّةِ الْخِيَارِ ، وَبِالدَّيْنِ رَهْنٌ بَعْدَ رَهْنٍ ، وَلَا يَجُوزُ أَنْ يَرَهْنَهُ الْمَرْهُونُ : عِنْدَهُ بَدَيْنِ آخَرَ فِي الْجَلِيدِ ، وَلَا يَلْزَمُ إِلَّا بِقَبْضِهِ

ومتى خالف ما عينه له بطل الرهن (فلو تلف) المرهون (في يد المرتهن فلا ضمان) على المرتهن ولا على الراهن على القول بأنه ضمان (ولا رجوع للمالك بعد قبض المرتهن) وله قبل القبض الرجوع (فإذا حل الدين أو كان حالاً روجع المالك للبيع) فقد يريد فداؤه (ويباع إن لم يقض الدين) من جهة المالك أو الراهن وإن لم يأذن المالك (ثم يرجع المالك) على الراهن (بما يبيع به) المرهون سواء يبيع بقيمته أم بأكثر أم بأقل بقدر يتغابن الناس بمثله .

[ فصل ] في شروط المرهون به (شروط المرهون به كونه ديناً) فلا يصح الرهن بالعين كالمودع ومال القراض والمعار ، ولأنه أن يكون الدين (ثابتاً) فلا يصح بغيره كنفقة زوجته في الغد (لازماً) وأما غير اللازم كمال الكتابة فلا يصح الرهن به ، ولأنه أن يكون الدين معلوماً للعاقدين (فلا يصح بالعين المغضوبة والمستعارة) إذ لا دينية فيهما (في الأصح) ومقابلته يصح كضمانهما (ولا بما سيقرضه) لأنه غير ثابت (ولو قال: أقضتلك هذه الدراهم وارتهنت بها عبدك) فقال اقترضت ورهنت، أو قال بعته بكذا وارتهنت الثوب به ، فقال اشتريت ورهنت صح في الأصح) ومقابلته لا يصح (ولا يصح بتجوم الكتابة ، ولا بجعل الجعالة قبل الفراغ) لأنه وإن كان ديناً لكنه غير ثابت (وقيل يجوز بعد الشروع) في العمل وإن لم ينته . أما بعد الفراغ فلا خلاف في صحته (ويجوز) الرهن (بالثمن في مدة الخيار) لأنه آيل للزوم ، ولا يباع المرهون في الثمن ما لم تمض مدة الخيار فدخل تحت قوله لازماً بتجوز ، ولا فرق في الدين بين المستقر كدين القرض ، وغير المستقر كالأجرة قبل الانتفاع في إجارة العين . أما الأجرة في إجارة الذمة فلا يصح الرهن بها ، لأنه يلزم قبضها في المجلس كزأس مال السلم ، ويصح بالمنفعة في إجارة الذمة لا في إجارة العين (و) يجوز (بالدين) الواحد (رهن بعد رهن ، ولا يجوز أن يرهنه المرهون عنده بدین آخر) كما يقع كثيراً أن يرهن بيته مثلاً على ألف دينار ثم يحتاج إلى ألف أخرى فيستقرضها من رب الدين الأول ويجعل البيت رهناً بها أيضاً فلا يصح الرهن الثاني وتكون الألف الثانية بغير رهن (في الجديد) وإن وفي بالدينين وفي التقديم يجوز (ولا يلزم) الرهن من جهة الراهن (الا قبضه

مَنْ يَصِحُّ عَقْدُهُ وَتَجْرَى فِيهِ النِّيَابَةُ لَكِنْ لَا يَسْتَنْبِطُ الرَّاهِنَ وَلَا عَبْدَهُ ، وَفِي  
 الْمَأْذُونِ لَهُ وَجْهٌ ، وَيَسْتَنْبِطُ مُكَاتَبَهُ ، وَلَوْ رَهْنٌ وَدِيعةٌ عِنْدَ مُودِعٍ أَوْ مَقْصُوبًا عِنْدَ غَاصِبٍ  
 لَمْ يَلْزَمْ مَا لَمْ يَمُضِ زَمَنُ إِمْكَانِ قَبْضِهِ ، وَالْأَظْهَرُ اشْتِرَاطُ إِذْنِهِ فِي قَبْضِهِ وَلَا يُبْرِنُهُ  
 ارْتِهَانُهُ عَنِ الْغَضَبِ ، وَيُبْرِنُهُ الْإِيدَاعُ فِي الْأَصَحِّ ، وَيَحْصُلُ الرَّجُوعُ عَنِ الرَّهْنِ قَبْلَ  
 الْقَبْضِ بِتَصَرُّفٍ يُزِيلُ الْمَلِكَ كَهَيْئَةِ مَقْبُوضَةٍ وَبِرَهْنٍ مَقْبُوضٍ وَكِتَابَةٍ وَكَذَا تَدْيِيرُهُ فِي  
 الْأَظْهَرِ ، وَبِإِحْبَالِهَا ، لَا الْوَطْءَ وَالتَّزْوِيجَ ، وَلَوْ مَاتَ الْعَاقِدُ قَبْلَ الْقَبْضِ أَوْ جُنُّ أَوْ تَحَمُّرُ  
 الْعَصِيرِ أَوْ أَتَى الْعَبْدُ ، لَمْ يَبْطُلِ الرَّهْنُ فِي الْأَصَحِّ ، وَلَيْسَ لِلرَّاهِنِ الْقَبْضُ تَصَرُّفٌ يُزِيلُ  
 الْمَلِكَ ، لَكِنْ فِي إِعْتَاقِهِ أَقْوَالٌ أَظْهَرُ مَا يَنْفُذُ مِنَ الْمَوْسِرِ وَيَغْرُمُ قِيَمَتَهُ يَوْمَ عِتْقِهِ رَهْنًا ، وَإِذَا  
 لَمْ تَنْفُذْ فَانْفَكَ لَمْ يَنْفُذْ فِي الْأَصَحِّ ، وَلَوْ عَلَّقَهُ بِصِفَةٍ فَوُجِدَتْ وَهُوَ رَهْنٌ فَكَلَّا عِتَاقِي ،

من يصح عقده فيجوز للراهن قبل القبض الرجوع ، وكذلك بعد القبض إذا وقع من غير  
 رشيد كصبي وسفيه ( وتجرى فيه ) أى القبض وكذلك الاقباض ( النياية لكن لا يستنبط )  
 المرتهن في القبض ( الراهن ) ولا وكيله ( ولا عبده ) أى الراهن ( وفي ) عبده ( المأذون له  
 وجه ) أنه يصح أن يستنبط المرتهن ( ويستنبط مكاتبه ) أى الراهن لأنه كالأجنبي ( ولورهن  
 ودية ) له ( عند مودع أو مقصوبا ) منه ( عند غاصب ) له أو مؤجرا عند مستأجر ( لم يلزم )  
 الرهن ( ما لم يمض زمن إمكان قبضه ) أى المهرن ، وابتداء الزمن من وقت الاذن فيه لا العقد  
 ( والأظهر اشتراط إذنه ) أى الراهن ( في قبضه ) ومقابل الأظهر لا يشترط ( ولا يبرئه ارتهانه )  
 أى الغاصب ( عن الغصب ) فلا يرتفع عنه الضمان ( ويبرئه ) عن الغصب ( الايداع ) فلو  
 غصب ثوبا ثم أودعه صاحبه عنده فتلف فلا يضمنه ، بخلاف ما إذا رهنه عنده فتلف فانه يضمنه  
 ( في الأصح ) ومقابل لا يبرئه الايداع كالرهن ( ويحصل الرجوع عن الرهن قبل القبض بتصرف  
 يزيل الملك كهبة مقبوضة ) وبيع واعتاق ( وبرهن مقبوض وكتابة ) والمعتمد أن الهبة وإن  
 لم تقبض ، وكذا الرهن رجوع ، ولا فرق في الكتابة بين الصحيحة والفاسدة ( وكذا تدبيره )  
 يحصل به الرجوع ( في الأظهر ) ومقابل لا يحصل به رجوع ( و ) يحصل الرجوع ( بإحبالها ) أى  
 الأمة المهرونة قبل القبض ( لا الوطء ) لها وإن أنزل ( و ) لا ( التزويج ) ولا الاجارة ( ولومات  
 العاقد ) الراهن أو المرتهن ( قبل القبض أوجن أو تحمر العصير أو أبقى العبد لم يبطل الرهن  
 في الأصح ) ومقابل يبطل في جميع ذلك ، وعلى الأصح يرتفع حكم الرهن للعصير إذا تحمر ويعود  
 عند تخلله ( وليس للراهن القبض تصرف ) مع غير المرتهن بغير إذنه ( يزيل الملك ) كالهبة  
 والبيع . أما معه أو بأذنه فيصح ( لكن في اعتاقه أقوال : أظهرها ينفذ ) الاعتاق ( من الموسر )  
 بقيمة المهرن أو الدين ففى أسير بأقلهما نفذ عنقه ( ويغرم قيمته يوم عتقه رهنا ) من غير عقد  
 ( وإذا لم تنفذ ) لاعتقاره ( فانفك ) الرهن ببراء مثلا ( لم ينفذ في الأصح ) ومقابل ينفذ ( ولو  
 علقه ) أى عتق المهرن ( بصفة ) كقدوم زيد مثلا ( فوجدت وهو رهن فكلالا عتاق ) فان

أَوْ بَعْدَهُ نَفَذَ عَلَى الصَّحِيحِ ، وَلَا رَهْنَهُ لِيُغَيِّرَهُ ، وَلَا التَّزْوِيجَ وَلَا الْإِجَارَةَ إِنْ كَانَ الدِّينُ  
حَالًا أَوْ يَحِلُّ قَبْلَهَا ، وَلَا الْوَطْءَ ، فَإِنْ وَطِئَ قَالُوا لَمْ يَحْرُثْ ، وَفِي نَفْذِ الْإِسْتِيلَادِ أَقْوَالُ الْإِعْتِقَاقِ ،  
فَإِنْ لَمْ تُنْفِذْهُ فَأَنْفَكَ نَفَذَ فِي الْأَصَحِّ ، قَالُوا مَاتَتْ بِالْوِلَادَةِ غَرِمَ قِيَمَتُهَا رَهْنًا فِي الْأَصَحِّ ،  
وَلَهُ سَكْلُ انْتِفَاعٍ لَا يَنْتَقِصُهُ كَالْكُوبِ وَالسَّكَنِ ، لَا الْبِنَاءَ وَالْفِرَاسَ ، فَإِنْ فَعَلَ لَمْ يَقْلَعْ قَبْلَ  
الْأَجَلِ وَبَعْدَهُ إِنْ لَمْ تَقْبِ الْأَرْضُ بِالْدِّينِ وَزَادَتْ بِهِ ، ثُمَّ إِنْ أُمِنَ الْانْتِفَاعُ بِغَيْرِ اسْتِرْدَادٍ  
لَمْ يَسْتَرِدَّ وَإِلَّا فَيَسْتَرِدُّ ، وَيُشْهِدُ إِنْ أَتَمَّهُ ، وَلَهُ بِإِذْنِ الْمُرْتَهِنِ مَانَعَتُهُ ، وَلَهُ الرُّجُوعُ قَبْلَ  
تَصَرُّفِ الرَّاهِنِ ، فَإِنْ تَصَرَّفَ جَاهِلًا بِرُجُوعِهِ فَكَتَصَرَّفَ وَكَيْلَ جَهْلَ عَزْلُهُ ،

كان موسرا نفذ العتق وإلا فلا (أو) وجدت (بعده) أي فسلك الرهن (نفذ) العتق (على  
الصحيح) ومقابله يقول التعليق باطل كالتنجز فلا ينفذ (ولا) يصح (رهنه) أي المرهون (لغيره)  
أي المرتهن ، وأما الرهن عنده فتقدم الخلاف فيه (ولا التزويج) للأمة المرهونة من غيره ، فلو  
زوّج الأمة المرهونة ولو زوجه الأول كان العقد باطلا . أما زواجها للمرتهن فصحيح ، وكذا الرجعة  
صحيحة (ولا الإجارة) من غيره (ان كان الدين حالا أو يحلّ قبلها) أي قبل انقضاء مدتها .  
أما إذا كان يحلّ بعدها أو معها فتصح الإجارة (ولا الوطء) للمرهونة . وأما بقية التمتع فتجوز  
إذا أمن الوطء (فان وطئ) ولو مع علمه بالتحريم (فالولد حر) نسيب (وفي نفوذ الاستيلاء  
أقوال الاعتقاد) السابقة ، وأظهرها نفوذ من الموسر دون المعسر (فان لم تنفذ) بأن كان معسرا  
(فأنفك) الرهن من غير بيع (نفذ) الاستيلاء بخلاف الاعتقاد (في الأصح) وإذا أنفك  
بالباع فعادت إلى ملكه نفذ الاستيلاء (فالو مات) الأمة التي أولها الرهن (بالولادة غرم قيمتها)  
لتكون (رهنا) مكانها من غير إنشاء (في الأصح) ومقابله لا يغرّم لبعده إضافة الهلاك إلى الوطء  
(وله) أي الراهن (كل انتفاع لا ينقصه) أي المرهون (كالركوب والسكنى) وإذا أخذ الراهن  
المرهون للانتفاع الجائز فتلّف في يده من غير تقصير لم يضمنه (لا البناء والغراس) وله زراعة  
ما يدركه قبل حلول الدين أو معه ان لم ينقص الزرع قيمة الأرض (فان فعل) البناء والغراس  
(لم يقلع قبل الأجل وبعده) يقلع (ان لم تقب الأرض بالدين وزادت به) أي القلع ولم بأذن  
الراهن في بيعه معها ، أما إذا وفّت قيمة الأرض بالدين أو لم تزد بالقلع أو أذن الراهن في بيعه مع  
الأرض فلا يقلع بل يباع مع الأرض في الأخيرين (ثم ان أمكن الانتفاع) بالمرهون بما أراد  
الراهن (بغير استرداد) له كأن يرهن رقيقا له صعة فكيف يملكه أن يعملها عند المرتهن (لم  
يسترد) من المرتهن لأجل عملها (وإلا) أي ان لم يمكن الانتفاع به بغير استرداد كركوب الدابة  
أو سكنى دار (فبسترده ويشهد) المرتهن على الراهن بالاسترداد للانتفاع (ان اتهمه) شاهدين أو  
رجلا وامرأتين ، فان وثق لم يشهد (وله) أي الراهن (بأذن المرتهن ممانعة) من الوطء وغيره  
ويبطل الرهن بالاعتقاد وما في معناه (وله) أي المرتهن (الرجوع) عن الأذن (قبل تصرّف  
الراهن ، فان تصرّف جاهلا برجوعه فككتصرّف وكيل جهل عزله) من موكله ، وسيأتي أن

وَلَوْ أُذِنَ فِي بَيْعِهِ لِيُجْعَلَ الْمُؤَجَّلُ مِنْ ثَمَنِهِ كَمَا يَصِحُّ الْبَيْعُ ، وَكَذَا لَوْ شَرَطَ رَهْنُ الثَّمَنِ فِي الْأَظْهَرِ .

[ فصل ] إِذَا لَزِمَ الرَّهْنُ قَالِدُهُ فِيهِ لِلْمُرْتَهِنِ وَلَا تَزَالُ إِلَّا لِلانْتِفَاعِ كَمَا سَبَقَ وَلَوْ شَرَطًا وَضَعَهُ عِنْدَ عَدْلٍ جَازٍ ، أَوْ عِنْدَ اثْنَيْنِ وَنَصًّا عَلَى اجْتِمَاعِهِمَا عَلَى حِفْظِهِ أَوْ الْإِنْفِرَادِ بِهِ فَذَلِكَ ، وَإِنْ أُطْلِقَا فَلَيْسَ لِأَحَدِهِمَا الْإِنْفِرَادُ فِي الْأَصَحِّ ، وَلَوْ مَاتَ الْعَدْلُ أَوْ فُسِقَ جَعَلَاهُ حَيْثُ يَتَّفِقَانِ ، وَإِنْ تَشَاخَا وَضَعَهُ الْحَاكِمُ عِنْدَ عَدْلٍ ، وَيَسْتَحِقُّ بَيْعَ الرَّهْنِ عِنْدَ الْحَاجَةِ ، وَيُقَدَّمُ الْمُرْتَهِنُ بِثَمَنِهِ وَيَبِيعُهُ الرَّاهِنُ أَوْ وَكِيلُهُ بِإِذْنِ الْمُرْتَهِنِ ، فَإِنْ لَمْ يَأْذَنْ قَالَ لَهُ الْحَاكِمُ تَأْذُنٌ أَوْ تُبْرَى ، وَلَوْ طَلَبَ الْمُرْتَهِنُ بَيْعَهُ فَأَبَى الرَّاهِنُ أَلْزَمَهُ الْقَاضِي قَضَاءَ الدِّينِ أَوْ بَيْعَهُ ، فَإِنْ أَصَرَ بَاعَهُ الْحَاكِمُ ، وَلَوْ بَاعَهُ الْمُرْتَهِنُ بِإِذْنِ الرَّاهِنِ فَلَا صَحَّ أَنَّهُ إِنْ بَاعَ بِخَصْرَتِهِ صَحَّ وَإِلَّا فَلَا ، وَلَوْ شَرَطَ أَنْ يَبِيعَهُ الْعَدْلُ جَازًا ، وَلَا يُشْرَطُ مُرَاجَعَةُ الرَّاهِنِ فِي الْأَصَحِّ ،

الأصح عدم نفوذ تصرفه (ولو أذن) المرتهن (في بيعه) أي المرهون بشرط ، وهو (ليجمل المؤجل من ثمنه لم يصح البيع) لفساد الاذن . وأما لو أذن في بيعه وأطلق ، فإن كان الدين مؤجلا وباعه بطل الرهن ولا شيء له ، وإن كان حالا قضى من ثمنه وحل اذنه على البيع في غرضه (وكذا) يبطل البيع (لو شرط رهن الثمن) أي جعله مرهونا مكانه (في الأظهر) وإن كان الدين حالا ومقابل الأظهر يصح البيع ، ويلزم الراهن الوفاء بالشرط .

[ فصل ] فيما يترتب على لزوم الرهن (إذا لزم الرهن) بالاقباض (قالبه فيه) أي المرهون (للمرتهن) ، ولا تزال إلا للانتفاع كما سبق ولو شرط (أي الراهن والمرتهن) (وضعه) أي المرهون (عند عدل جاز) وأما غير العدل فلا يجوز شرط وضعه عنده إذا كانا أو أحدهما يتصرفان عن الغير كوكيل ، والا جاز (أو عند اثنين ونصا على اجتماعهما على حفظه أو الانفراد به فذاك ، وإن أطلقا فليس لأحدهما الانفراد) بحفظه (في الأصح) فيجعلانه في حوز لهما ، ومقابل الأصح له الانفراد (ولو مات العدل) الموضوع عنده (أو فسق جعلاه حيث يتفقان ، وإن تشاخا) بعد فسقه فيمن يحفظه (وضعه الحاكم عند عدل) براه (ويستحق بيع المرهون عند الحاجة) لو فاء الدين (ويقدم المرتهن بثمنه) على جميع الغرماء (ويبيعه الراهن أو وكيله بإذن المرتهن فإن لم يأذن) المرتهن (قال له الحاكم تأذن أو تبرى) على وجه الأمر (ولو طلب المرتهن بيعه فأبى الراهن أَلْزَمَهُ الْقَاضِي قَضَاءَ الدِّينِ أَوْ بَيْعَهُ ، فَإِنْ أَصَرَ) الراهن على عدم البيع والوفاء أو المرتهن على عدم الاذن (باعه الحاكم) ووفى الدين من ثمنه (ولو باعه المرتهن بإذن الراهن فالأصح أنه إن باع بخصْرته صح) البيع (والا فلا) يصح البيع ، ومقابل الأصح يصح مطلقا ، وقيل لا يصح مطلقا (ولو شرط) بضم أوله (أن يبيعه) أي المرهوب (العدل) الذي شرط أن يضعه عنده (جاز) الشرط (ولا يشترط مراجعة الراهن) في البيع (في الأصح) ومقابلته تشترط المراجعة ، وأما المرتهن



فَإِذَا بَاعَ فَالْتَمَنَ عِنْدَهُ مِنْ ضَمَانِ الرَّاهِنِ حَتَّى يَقْبِضَهُ الْمُرْتَهِنُ ، وَلَوْ تَلَفَ ثَمَنُهُ فِي يَدِ الْعَدْلِ  
ثُمَّ اسْتَعَقَى الْمَرْهُونُ فَإِنْ شَاءَ الْمُشْتَرَى رَجَعَ عَلَى الْعَدْلِ ، وَإِنْ شَاءَ عَلَى الرَّاهِنِ وَالْقَرَارُ  
عَلَيْهِ ، وَلَا يَبِيعُ الْعَدْلُ إِلَّا بِثَمَنِ مِثْلِهِ حَالًا مِنْ قَدْرِ بَلَدِهِ ، فَإِنْ زَادَ رَاغِبٌ قَبْلَ انْقِضَاءِ  
الْخِيَارِ فَلْيَنْسَخْ وَلْيَبِيعْهُ ، وَمُؤْنَةُ الْمَرْهُونِ عَلَى الرَّاهِنِ ، وَيُجْبَرُ عَلَيْهَا لِحَقِّ الْمُرْتَهِنِ عَلَى  
الصَّحِيحِ ، وَلَا يُنْتَعَى رَاهِنٌ مِنْ مَصْلَحَةِ الْمَرْهُونِ كَقَضْدِ وَحِجَامَةٍ ، وَهُوَ أَمَانَةٌ  
فِي يَدِ الْمُرْتَهِنِ ، وَلَا يَسْقُطُ بِتَلْفِهِ شَيْءٌ مِنْ دَيْنِهِ ، وَحُكْمُ فَاسِدِ الْعُقُودِ حُكْمُ صَحِيحِهَا فِي  
الضَّمَانِ ، وَلَوْ شَرَطَ كَوْنُ الْمَرْهُونِ مَبِيعًا لَهُ عِنْدَ الْحُلُولِ فَسَدَ ، وَهُوَ قَبْلَ الْحُلُولِ أَمَانَةٌ ،  
وَيُصَدَّقُ الْمُرْتَهِنُ فِي دَعْوَى التَّلَفِ بِبَيِّنَةٍ ، وَلَا يُصَدَّقُ فِي الرَّدِّ عِنْدَ الْكَثَرَيْنِ ، وَلَوْ  
وُطِئَ الْمُرْتَهِنُ الْمَرْهُونَةُ بِلَا شُبْهَةٍ فَرَّانٍ ، وَلَا يَقْبَلُ قَوْلُهُ جَبَلْتُ تَحْرِيمَهُ إِلَّا أَنْ يَقْرُبَ إِسْلَامُهُ

فيرا جع لأنه ربما أرى ( فإذا باع ) العدل ( فالتمن عنده من ضمان الراهن ) فإذا تلف كان من  
ضمانه ، ويستمر ( حتى يقبضه المرتهن ) ، ولو تلف ثمنه في يد العدل ثم استحق المرتهن ، فإن شاء  
المشتري رجع على العدل ( لو وضع يده عليه ( وإن شاء ) رجع ( على الراهن والقرار عليه ) فإذا  
غرم العدل رجع عليه ( ولا يبيع العدل ) المرتهن ( إلا بثمن مثله حالاً من نقد بلده ) كالوكيل  
( فإن زاد ) في الثمن ( راغب ) زيادة لا يتغاف بمثلها ( قبل انقضاء الخيار ) للجلس أو الشرط  
( فليفسخ ) العدل البيع ( وليبع ) بهذه الزيادة ( ومؤنة المرتهن ) التي يبق بها من  
نفقة وسقى أشجار وغيرها ( على الراهن ، ويجبر عليها لحق المرتهن ) فله أن يطالب الراهن  
بها ، لا لحق الله ، لأنه في ذى الروح ، ولا لحق نفسه : لأن له ترك سقى الأشجار ( على  
الصحيح ) ومقابلته لا يجبر عند الامتناع ، بل يبيع الحاكم جزءاً منه للنفقة عليه ( ولا يمنع رهن  
من مصلحة المرتهن كقصد وحجامة ) ومعالجة ( وهو ) أى المرتهن ( أمانة ) في يد  
المرتهن ( لا يلزمه ضمانه إلا إذا تعدى ، فهو من ضمان راهنه ) ولا يسقط تلفه شيء من دينه ،  
وحكم فاسد العقود حكم صحيحها في الضمان ( وعدمه ) فإذا انقضى العقد الصحيح الضمان مثل  
البيع بعد التسليم والعارية ففاسده يقتضى الضمان أيضاً ، والعقد الذى صحيحه لا يقتضى الضمان مثل  
الرهن والهبة لا يقتضى فاسده الضمان ، هذا إذا صدر من رشيد . وأما إذا كان من غير رشيد فانه  
يقتضى الضمان ، ولو كان صحيحه لا يقتضيه ( ولو شرط كون المرتهن مبيعاً له عند الحلول فسد )  
أى الرهن والبيع أيضاً ( وهو ) أى المرتهن ( قبل الحل ) أى وقت الحلول ( أمانة ) لا يضمن  
لأنه مقبوض بحكم الرهن الفاسد وبعد الحلول مضمون ، لأنه مستول عليه بحكم الشراء الفاسد  
( ويصدق المرتهن في دعوى التلف بيمينه ولا يصدق في ) دعوى ( الرد ) على الراهن ( عند  
الأكثرين ، ولو وطئ المرتهن المرتهن المرتهن بلا شبهة ) من ظن أنها زوجته أو أمته ( فزان ) عليه  
الحق والمهر إن أكرهها ، وزان خبر لمجدوف ، والجله جواب للو ، وهى وإن كانت لا تجاب  
بالفاه لسنكتها معنى إن المجرودة عن الزمان ( ولا يقبل قوله جهلت تحريمه إلا أن يقرب إسلامه

أَوْ يَنْشَأُ بِيَادِيهِ بَعِيدَةً عَنِ الْمَلَاءِ ، وَإِنْ وَطِئَ بِإِذْنِ الرَّاهِنِ قَبْلَ دَعْوَاهُ جَهْلَ التَّحْرِيمِ فِي الْأَصَحِّ فَلَا جَدَّ ، وَيَجِبُ الْمَهْرُ إِنْ أَكْرَهَهَا ، وَالْوَلَدُ حُرٌّ نَسِيبٌ ، وَعَلَيْهِ قِيمَتُهُ لِلرَّاهِنِ ، وَلَوْ أَتَلَفَ الْمَرْهُونُ وَقَبِضَ بَدْلَهُ صَارَ رَهْنًا ، وَالْخَصْمُ فِي الْبَدْلِ الرَّاهِنُ ، فَإِنْ لَمْ يُخَاصِمْ لَمْ يُخَاصِمِ الْمُرْتَهِنُ فِي الْأَصَحِّ ، فَلَوْ وَجَبَ قِصَاصُ الرَّاهِنِ وَقَاتَ الرَّهْنُ ، فَإِنْ وَجَبَ الْمَالُ بِغَفْوِهِ أَوْ بِجُنَايَةِ خَطَأٍ لَمْ يَصِحَّ غَفْوُهُ عَنْهُ وَلَا إِبْرَاءُ الْمُرْتَهِنِ الْجَانِي وَلَا يَسْرَى الرَّهْنُ إِلَى زِيَادَتِهِ الْمُتَفَصِّلَةِ كَشُمْرَةٍ وَوَلَدٍ ، فَلَوْ رَهَنَ حَامِلًا وَحَلَّ الْأَجْلُ وَهِيَ حَامِلٌ بَيْعَتْ ، وَإِنْ وَلَدَتْهُ بَيْعَ مَعَهَا فِي الْأَظْهَرِ ، فَإِنْ كَانَتْ حَامِلًا عِنْدَ الْبَيْعِ دُونَ الرَّهْنِ فَالْوَلَدُ لَيْسَ بِرَهْنٍ فِي الْأَظْهَرِ .

[فصل] جَنَى الْمَرْهُونِ قُدِّمَ الْمَجْنُونُ عَلَيْهِ ، فَإِنْ اقْتَصَّ أَوْ بَاعَ لَهُ بَطَلَ الرَّهْنُ ، وَإِنْ جَنَى عَلَى سَيِّدِهِ فَاقْتَصَّ بَطَلَ ، وَإِنْ عُيِيَ عَلَى مَالٍ لَمْ يَثْبُتْ عَلَى الصَّحِيحِ قَبِيحِي رَهْنًا ،

أَوْ يَنْشَأُ بِيَادِيهِ بَعِيدَةً عَنِ الْعَلَاءِ ( فيقبل قوله لدفع الحد ، ويجب المهر ) ( وان وطئ باذن الراهن قبل دعواه جهل التحريم في الأصح ) ومقابله لا يقبل ، وإذا قبل قوله ( فلا جد ، ويجب ) عليه ( المهران أكرهها ) بخلاف ما إذا طأوعته . ( والولد حر نسيب وعليه قيمته للراهن ) لتقويته رقه عليه . وإذا ملكها المرتهن بعد ذلك لا تصير أم ولد ( ولو أتلف المرهون وقبض بده ) أو لم يقبض ( صار رهنا ) في يد من كان الأصل في يده ، ولا يحتاج إلى إنشاء رهن ( والخصم في البدل الراهن فان لم يخاصم لم يخاصم المرتهن في الأصح ) لأنه غير مالك ، ومقابل الأصح يخاصم ، لأن حقه تعلق بما في الذمة ( فلو وجب قصاص اقتص الراهن وفات الرهن ) لفوات محله بلا بدل ( فان وجب المال بغفوه ) أي الراهن عن القصاص على مال ( أو بجناية خطأ ) أو شبه عمد ( لم يصح غفوه ) أي الرهن ( عنه ) لتعلق حق المرتهن به . ( ولا إبراء المرتهن الجاني ولا يسرى الرهن إلى زيادته ) أي المرهون ( المتفصلة كشمرة وولد ) بخلاف المتصلة كسمن وتعليم صنعة فيسرى إليها ( فلورهن حاملا وحل الأجل وهم حامل بيعت ) مع الحمل ، لأنه رهن معها ( وان ولدتها بيع معها في الأظهر ) ومقابله لا يباع ( فان كانت حاملا عند البيع دون الرهن فالولد ليس برهن في الأظهر ) بناء على أن الحمل يعلم فلا يكون رهنا لزيادته ، ويتعذر بيعها من حيث الرهنية المفضى إلى التوزيع للثمن عليها وعلى الحمل وهو لا تعلم قيمته ، ولا يمكن استثنائه من البيع فلا يباع حتى تضع ، ومقابل الأظهر تباع حاملا بناء على أن الحمل لا يعلم فيكون كالسمن .

[ فصل ] فِي الْجَنَانَةِ مِنَ الْمَرْهُونِ ( جنى المرهون ) على أجنبي جنابة تتعلق برقبته ( قسّم المجنى عليه ) على المرتهن ( فان اقتص أو بيع له ) أي لجن المجنى عليه ( بطل الرهن ، وان جنى على سيده فاقص ) المستحق ( بطل ) الرهن ( وان عفى على مال لم يثبت على الصحيح ) لأن السيد لا يثبت له على عبده مال ( فيبقى رهنا ) كما كان ، ومقابل الصحيح يثبت المال ويتوصل

وإن قتل مرهونا لسيدِهِ عندَهُ آخرَ فاقْتَصَ بطلَ الرهنانِ ، وإن وجبَ مالٌ تعلقَ بِهِ حقُّ مرتهنٍ القَتيلِ ، فبِإِيعَادِ رَهْنِهِ ، وقيلَ يصيرُ رهنًا ، فإن كانا مرهونينِ عندَهُ شخصَ يدينِ واحدٍ نقصتِ الوثيقةُ ، أو يدينِ وفي قَلِ الوثيقةُ غرضٌ قُلتِ ، ولو ثلثَ مرهونٌ بأَفَّةٍ بطلَ ، وينفكُ بفسخِ المرتهنِ وبالبَرَاءَةِ مِنَ الدَّيْنِ ، فإن بقيَ شيءٌ مِنْهُ لم ينفكُ شيءٌ مِنَ الرهنِ ، ولو رهنَ نصفَ عبدٍ يدينِ ونصفَهُ بِآخرَ فبرئَ من أحدهما انفكَّ قسطُهُ ، ولو رهنَهُ فبرئَ أحدهما انفكَّ نصيبُهُ .

[فصل] اختلفنا في الرهنِ أو قدره صدقُ الراهنِ يمينُهُ إن كان رهنَ تبرُّعٍ ، وإن شرطَ في بيعٍ تحالفاً ، ولو ادعى أنها رهناءُ عبدهما بمائةٍ وصدقةُ أحدهما فنصيبُ المصدقِ رهنٌ بخمسينِ ، والقولُ في نصيبِ الثاني قوله يمينُهُ ، وتقبلُ شهادةُ المصدقِ عليه ،

به إلى فك الرهن ، لأنه يباع في الجناية ( وإن قتل ) المرهون ( مرهونا لسيدِهِ عند ) مرتهن ( آخر فاقْتَص ) السيد من الجاني ( بطل الرهنان ، وإن وجب مال ) بأن كانت الجناية خطأ أو عني عليه ( تعلق به ) أي المال ( حق مرتهن القَتيل فباع ، وضمنه رهن ، وقيل يصير رهنًا ) ولا يباع هذا إن كان الواجب أكثر من قيمة القاتل أو مثلها ، فإن كان أقل منها يبيع من القاتل جزء بقدر الواجب ، ويكون منه رهنًا أو صار الجزء رهنًا على الخلاف ( فإن كانا ) أي القاتل والمقتول ( مرهونين عند شخص يدين واحد نقصت الوثيقة ) كإلومات أحدهما ( أو ) كانا ( يدينين ) عند شخص وتعلق المال برقبة القاتل ( وفي نقل الوثيقة ) به إلى دين القَتيل ( غرض ) أي فائدة للمرتهن كأن كان أحد الدينين حلاً والآخر مؤجلاً ورهن بكل منهما عبد بجني العبد الذي رهن بالحال على العبد الذي رهن بالمزجول وعني على مال ، فلمرتهن التوثيق بيمين القاتل لدين القَتيل المزجول ، لأنه قد توثق له ويطلب بالحال فبني كان لنقل الوثيقة فائدة للمرتهن ( قُلت ) والافلا ( ولو ثلث مرهون بأَفَّة ) بماوية ( بطل ) الرهن ( وينفك ) الرهن ( بفسخ المرتهن ) فهو جائز من جهته ، ولازم من جهة الراهن ( و ) ينفك أيضا ( بالبراءة من ) جميع ( الدين ، فإن بقي شيء منه لم ينفك شيء من الرهن . ولو رهن نصف عبد يدين ونصفه بآخر ) في صفقة أخرى ( فبرئ من أحدهما انفك قسطه ، ولو رهنهُ فبرئ أحدهما انفك نصيبه ) لتعدد الصفقة بتعدد العاقد .

[فصل] في الاختلاف في الرهن ( اختلفنا ) أي الراهن والمرتهن ( في ) أصل ( الرهن ) كأن قال رهنتي كذا فأنكر ( أو ) في ( قدره ) أي الرهن بمعنى المرهون كأن قال رهنتي الأرض بأشجارها ، فقال بل الأرض فقط ( صدق الراهن بيمينه ) وإن كان المرهون بيد المرتهن ويصدق ( إن كان رهن تبرع ) أي ليس مشروطاً في بيع ( وإن شرط في بيع ) واختلفنا في شيء مما ذكر ( تحالفاً ) وفتح البيع ( ولو ادعى أنها رهناء عبدهما بمائة وصدقة أحدهما فنصيب المصدق رهن بخمسين ، والقول في نصيب الثاني قوله بيمينه وتقبل شهادة المصدق عليه )

وَلَوْ اِخْتَلَفَا فِي قَبْضِهِ ، فَإِنْ كَانَ فِي يَدِ الرَّاهِنِ أَوْ فِي يَدِ الْمُرْتَهِنِ ، وَقَالَ الرَّاهِنُ غَصَبْتُهُ  
صَدَقَ الرَّاهِنُ بِبَيْعِهِ ، وَكَذَا إِنْ قَالَ أَقْبَضْتُهُ عَنْ جِهَةِ أُخْرَى فِي الْأَصَحِّ ، وَلَوْ أَقْرَأَ  
بِقَبْضِهِ ثُمَّ قَالَ لَمْ يَكُنْ إِقْرَأِي عَنْ حَقِيقَةٍ فَلَهُ تَحْلِيْفُهُ ، وَقِيلَ لَا يَحْلِفُهُ إِلَّا أَنْ يَذْكُرَ  
لِإِقْرَارِهِ تَأْوِيلًا كَقَوْلِهِ أَشْهَدْتُ عَلَى رَسْمِ الْقَبَالَةِ ، وَلَوْ قَالَ أَحَدُهُمَا جَنَى الْمَرْهُونَ وَأَنْكَرَ  
الْآخَرُ صَدَقَ الْمُنْكَرُ بِبَيْعِهِ ، وَلَوْ قَالَ الرَّاهِنُ جَنَى قَبْلَ الْقَبْضِ فَلَا ظَهَرَ تَصْدِيقُ  
الْمُرْتَهِنِ بِبَيْعِهِ فِي إِنْكَارِهِ ، وَالْأَصَحُّ أَنَّهُ إِذَا حَلَفَ غَرَمَ الرَّاهِنُ لِلْمُجْنَى عَلَيْهِ ، وَأَنَّهُ  
يَغْرُمُ الْأَقْلَ مِنْ قِيَمَةِ الْعَبْدِ وَالْأَرْضِ الْجَنَائِيَّةِ ، وَأَنَّهُ لَوْ نَكَلَ الْمُرْتَهِنُ رُدَّتِ الْيَمِينُ عَلَى  
الْمُجْنَى عَلَيْهِ ، لَا عَلَى الرَّاهِنِ ، فَإِذَا حَلَفَ بَيْعَ فِي الْجَنَائِيَّةِ ، وَلَوْ أُذِنَ فِي بَيْعِ الْمَرْهُونِ  
فَبَيْعَ وَرَجَعَ عَنِ الْأُذْنِ وَقَالَ رَجَعْتُ قَبْلَ الْبَيْعِ وَقَالَ الرَّاهِنُ بَعْدَهُ فَلَا أَصَحُّ تَصْدِيقُ  
الْمُرْتَهِنِ ، وَمَنْ عَلَيْهِ الْفَأَنُ بِأَحَدِهِمَا رَهْنٌ فَأَدَّى الْفَأَ وَقَالَ أَدَيْتُهُ عَنْ أَلْفِ الرَّاهِنِ صَدَقَ  
بِبَيْعِهِ ، وَإِنْ لَمْ يَنْوِ شَيْئًا جَعَلَهُ عَمَّا شَاءَ ، وَقِيلَ يُقْسَطُ .

أَيُّ الْمَكْذَبِ ، فَإِنْ شَهِدَ مَعَهُ آخَرُ أَوْ حَلَفَ الْمُدَّعَى مَعَهُ نَبَتْ رَهْنُ الْجَمِيعِ ( وَلَوْ اِخْتَلَفَا فِي قَبْضِهِ فَإِنْ  
كَانَ فِي يَدِ الرَّاهِنِ أَوْ فِي يَدِ الْمُرْتَهِنِ ، وَقَالَ الرَّاهِنُ : غَصَبْتُهُ صَدَقَ الرَّاهِنُ بِبَيْعِهِ ، وَكَذَا ) يَصْدُقُ  
لِلرَّاهِنِ ( إِنْ قَالَ أَقْبَضْتُهُ عَنْ جِهَةِ أُخْرَى ) غَيْرَ الرَّهْنِ كَالْإِبَارَةِ ( فِي الْأَصَحِّ ) وَمُقَابِلُهُ يَصْدُقُ  
الْمُرْتَهِنُ ( وَلَوْ أَقْرَأَ ) الرَّاهِنُ ( بِقَبْضِهِ ) أَيُّ الْمُرْتَهِنِ الْمَرْهُونِ ( ثُمَّ قَالَ لَمْ يَكُنْ إِقْرَأِي عَنْ حَقِيقَةٍ  
فَلَهُ تَحْلِيْفُهُ ) أَيُّ الْمُرْتَهِنِ أَنَّهُ قَبْضُهُ عَنْ جِهَةِ الرَّهْنِ ( وَقِيلَ لَا يَحْلِفُهُ إِلَّا أَنْ يَذْكُرَ لِإِقْرَارِهِ تَأْوِيلًا  
كَقَوْلِهِ : أَشْهَدْتُ عَلَى رَسْمِ الْقَبَالَةِ ) قَبْلَ حَقِيقَةِ الْقَبْضِ ، وَالرَّسْمُ الْكِتَابَةُ ، وَالْقَبَالَةُ الْوَرَقَةُ الَّتِي يَكْتُبُ  
فِيهَا الْحَقُّ الْمُقَرَّبَ ، فَمَعْنَى صِبَارَتِهِ أَنْ قَبْضَ الْمُرْتَهِنِ لَمْ يَحْصُلْ حَقِيقَةً ، وَإِنَّمَا شَهِدْتُ عَلَى الْوَرَقَةِ قَبْلَ  
حَصُولِهِ فَأَقْرَأِي كَأَنِّي عَلَى مَا شَهِدْتُ بِهِ قَبْلَ حَصُولِ الْحَقِيقَةِ ( وَلَوْ قَالَ أَحَدُهُمَا جَنَى الْمَرْهُونَ ) بَعْدَ  
الْقَبْضِ ( وَأَنْكَرَ الْآخَرُ صَدَقَ الْمُنْكَرُ بِبَيْعِهِ ) لِأَنَّ الْأَصْلَ عَدَمُ الْجَنَائِيَّةِ ( وَلَوْ قَالَ الرَّاهِنُ ) بَعْدَ  
الْقَبْضِ ( جَنَى قَبْلَ الْقَبْضِ ) وَأَنْكَرَ الْمُرْتَهِنُ ( فَلَا ظَهَرَ تَصْدِيقُ الْمُرْتَهِنِ بِبَيْعِهِ فِي إِنْكَارِهِ ) الْجَنَائِيَّةِ  
( وَالْأَصَحُّ أَنَّهُ إِذَا حَلَفَ ) الْمُرْتَهِنُ ( غَرَمَ الرَّاهِنُ لِلْمُجْنَى عَلَيْهِ ) لِأَنَّهُ حَالُ بَيْعِهِ وَبَيْنَ حَقِّهِ ،  
وَمُقَابِلُ الْأَصَحِّ لَا يَغْرُمُ ( وَ ) الْأَصَحُّ ( أَنَّهُ يَغْرُمُ الْأَقْلَ مِنْ قِيَمَةِ الْعَبْدِ وَالْأَرْضِ الْجَنَائِيَّةِ ) وَمُقَابِلُهُ  
يَغْرُمُ الْأَرْضَ بِالنَّعْمِ ( وَ ) الْأَصَحُّ ( أَنَّهُ لَوْ نَكَلَ الْمُرْتَهِنُ رُدَّتِ الْيَمِينُ عَلَى الْمُجْنَى عَلَيْهِ ) لِأَنَّ  
الْحَقَّ لَهُ ( لِأَعْلَى الرَّاهِنِ ) وَمُقَابِلُ الْأَصَحِّ تَرَدُّ عَلَيْهِ ( فَإِذَا حَلَفَ ) الْمُرْتَهِنُ عَلَيْهِ مِنْهُمَا ( بَيْعَ )  
الْعَدْلِ ( فِي الْجَنَائِيَّةِ ) إِنْ اسْتَقْرَتْ قِيَمَتُهُ ، وَالْإِبَاعُ بِقَدَرِهَا ، وَلَا يَكُونُ الْبَاقِي زَهْنًا وَلَا خِيَارًا لِلْمُرْتَهِنِ فِي  
نَسْخِ الْبَيْعِ الْمَشْرُوطِ فِيهِ ( وَلَوْ أُذِنَ ) الْمُرْتَهِنُ ( فِي بَيْعِ الْمَرْهُونِ فَبَيْعَ وَرَجَعَ عَنِ الْأُذْنِ وَقَالَ رَجَعْتُ  
قَبْلَ الْبَيْعِ . وَقَالَ الرَّاهِنُ بَعْدَهُ ، فَلَا أَصَحُّ تَصْدِيقُ الْمُرْتَهِنِ ) وَمُقَابِلُهُ يَصْدُقُ الرَّاهِنُ ( وَمَنْ عَلَيْهِ  
الْفَأَنُ بِأَحَدِهِمَا رَهْنٌ فَأَدَّى الْفَأَ . وَقَالَ أَدَيْتُهُ عَنْ أَلْفِ الرَّهْنِ صَدَقَ بِبَيْعِهِ ) لِأَنَّهُ أَعْلَمُ بِقَصْدِهِ ( وَإِنْ  
لَمْ يَنْوِ شَيْئًا جَعَلَهُ عَمَّا شَاءَ ) مِنْهُمَا ( وَقِيلَ يُقْسَطُ ) عَلَيْهِمَا بِالسُّوِيَّةِ .

[ فصل ] مَنْ مَاتَ وَعَلَيْهِ دَيْنٌ تَعَلَّقَ بِتَرَكَتِهِ تَعَلَّقَهُ بِالرَّهُونِ ، وَفِي قَوْلٍ كَتَمْتُ  
الْأَرْضَ بِالْجَانِي ، فَكَلَى الْأَظْهَرِ يَسْتَوِي الدِّينُ الْمُسْتَقَرُّ وَغَيْرُهُ فِي الْأَصَحِّ ، وَلَوْ تَصَرَّفَ  
الْوَارِثُ وَلَا دَيْنٌ ظَاهِرٌ فَظَهَرَ دَيْنٌ بِرَدِّ مَبِيعٍ بَعِيبٍ فَلَا أَصَحَّ أَنَّهُ لَا يَنْبَغِي فُسَادُ  
تَصَرُّفِهِ لَكِنْ إِنْ لَمْ يَقْضِ الدِّينَ فَسَخَ ، وَلَا خِلَافَ أَنَّ لِلْوَارِثِ إِنْسَاكَ عَيْنِ التَّرَكَّةِ  
وَقَضَاءَ الدِّينِ مِنْ مَالِهِ ، وَالصَّحِيحُ أَنَّ تَعَلُّقَ الدِّينِ بِالتَّرَكَّةِ لَا يَمْنَعُ الْإِثْرَ فَلَا يَتَعَلَّقُ  
بِزَوَائِدِ التَّرَكَّةِ كَكَسْبٍ وَتَنَاجٍ ، وَاللَّهُ أَعْلَمُ

## كتاب التفليس

مَنْ عَلَيْهِ دُيُونٌ حَالَةٌ زَائِدَةٌ عَلَى مَالِهِ يُخَجَّرُ عَلَيْهِ بِسُؤَالِ الْغُرَمَاءِ ، وَلَا خَجَرَ بِالْمُوجَّلِ .

[ فصل ] فِي تَعَلُّقِ الدِّينِ بِالتَّرَكَّةِ ( مَنْ مَاتَ وَعَلَيْهِ دَيْنٌ تَعَلَّقَ بِتَرَكَتِهِ تَعَلَّقَهُ بِالرَّهُونِ ) فَيَمْتَنِعُ ،  
تَصَرَّفَ الْوَارِثُ فِي شَيْءٍ مِنْهَا وَلَا يَنْفَذُ ( وَفِي قَوْلٍ كَتَمْتُ الْأَرْضَ بِالْجَانِي ، فَعَلَى الْأَظْهَرِ ) الَّذِي هُوَ  
تَعَلُّقُ الدِّينِ بِالرَّهُونِ ( يَسْتَوِي الدِّينُ الْمُسْتَقَرُّ وَغَيْرُهُ ) فِي رَهْنِ التَّرَكَّةِ ( فِي الْأَصَحِّ ) وَمَقَابِلَهُ  
إِنْ كَانَ الدِّينُ أَقَلَّ تَعَلَّقَ بِقَدْرِهِ مِنَ التَّرَكَّةِ وَلَا يَتَعَلَّقُ بِجَمِيعِهَا ، وَظَاهِرُهُ أَنَّ الْخِلَافَ الْمَذْكُورَ خَاصٌّ  
بِالْأَظْهَرِ مَعَ أَنَّهُمْ حَكَمُوا عَلَى مَقَابِلِهِ أَيْضًا ، فَالْصَّوَابُ أَنْ يَقُولَ فَعَلَى الْقَوْلَيْنِ ، وَقَدْ أَجَابُوا عَنِ الْمَصْنَفِ  
بِأَنَّ الْخِلَافَ مَعَ التَّرْجِيحِ الْمَذْكُورِ خَاصٌّ بِالْأَظْهَرِ ، وَهُوَ إِنْ جَرَى عَلَى خِلَافِ الْأَظْهَرِ لَكِنْ يَعْكَسُ  
التَّرْجِيحُ ، فَعِنْدَ مَنْ يَقُولُ يَتَعَلَّقُ بِالتَّرَكَّةِ تَعَلُّقُ الْأَرْضِ بِالْجَانِي الْأَرْجَحُ عِنْدَهُ إِنْ كَانَ الدِّينُ أَقَلَّ تَعَلَّقَ  
بِقَدْرِهِ ، فَلِذَلِكَ خَصَّصَ الْمَصْنَفُ التَّفْرِيعَ بِالْأَظْهَرِ ( وَلَوْ تَصَرَّفَ الْوَارِثُ وَلَا دَيْنٌ ظَاهِرٌ فَظَهَرَ دَيْنٌ )  
أَيُّ طَرَأَ ( بِرَدِّ مَبِيعٍ بَعِيبٍ ) أَتْلَفَ الْبَالِغُ ثَمَنَهُ فَالْدِّينُ هُنَا لَمْ يَكُنْ خَفِيًّا ثُمَّ ظَهَرَ بَلِ طَرَأَ بَعْدَ أَنْ لَمْ يَكُنْ  
لِتَقْدَمِ سَبَبُهُ ( فَلَا أَصَحَّ أَنَّهُ لَا يَنْبَغِي فُسَادُ تَصَرُّفِهِ ) أَيُّ الْوَارِثِ ، وَمَقَابِلُ الْأَصَحِّ يَنْبَغِي فُسَادُ التَّصَرُّفِ  
( لَكِنْ إِنْ لَمْ يَقْضِ الدِّينَ فَسَخَ ) تَصَرُّفُهُ ، وَلَوْ بَقِيَ مِنَ التَّرَكَّةِ مَا بَقِيَ بِهِ فَلَا فَسَخَ ( وَلَا خِلَافَ  
أَنَّ لِلْوَارِثِ إِنْسَاكَ عَيْنِ التَّرَكَّةِ وَقَضَاءَ الدِّينِ مِنْ مَالِهِ ) وَلَوْ كَانَ الدِّينُ أَكْثَرَ مِنَ التَّرَكَّةِ ، فَقَالَ  
الْوَارِثُ أَخَذْتُهَا بِقِيمَتِهَا : وَأَرَادَ الْغُرَمَاءُ بَيْعَهَا لِتَوْفِيقِ زِيَاةٍ أُجِيبُ الْوَارِثَ ( وَالصَّحِيحُ أَنَّ تَعَلُّقَ  
الدِّينِ بِالتَّرَكَّةِ لَا يَمْنَعُ الْإِثْرَ ) وَمَقَابِلُ الصَّحِيحِ يَمْنَعُ ( فَلَا يَتَعَلَّقُ ) الدِّينُ ( بِزَوَائِدِ التَّرَكَّةِ كَكَسْبٍ  
وَتَنَاجٍ ، وَاللَّهُ أَعْلَمُ ) لِأَنَّهَا حَدَثَتْ لِي مَالِكِ الْوَارِثِ .

## كتاب التفليس

هُوَ تَلْفَةُ النِّدَاءِ عَلَى الشَّخْصِ بِسِفَةِ الْإِفْلَاسِ ، وَشُرْعًا إِيقَاعُ وَصْفِ الْإِفْلَاسِ مِنَ الْحَاكِمِ عَلَى  
الشَّخْصِ بِمَنْعِهِ مِنَ التَّصَرُّفِ فِي مَالِهِ ( مَنْ عَلَيْهِ دُيُونٌ ) أَوْ دَيْنٌ لَادِيٍّ . لِأَزْمَةِ ( حَالَةٍ زَائِدَةٍ عَلَى  
مَالِهِ بِحَجَرٍ عَلَيْهِ ) وَجُوبًا فِي مَالِهِ ( بِسُؤَالِ الْغُرَمَاءِ ) فَلَا يَحْجُرُ بَدِينِ اللَّهِ كَرِكَاةٍ وَنَذْرٍ ، وَلَا بِدَيْنٍ غَيْرِ  
لِأَزْمِ كَسْجُومِ الْكِتَابَةِ ( وَلَا بِحَجَرٍ بِالْمُوجَّلِ ) وَكَذَا إِذَا لَمْ يَكُنْ لَهُ مَالٌ وَلَا بِحَجَرٍ إِلَّا الْحَاكِمُ فَيَجِبُ

وَإِذَا حُجِرَ بِحَالِهِ لَمْ يَحِلَّ لِلْمُوجِّلِ فِي الْأُظْهِرِ ، وَلَوْ كَانَتْ الدُّيُونُ بِقَدْرِ الْمَالِ فَإِنْ كَانَ كَسُوبًا يَنْفَقُ مِنْ كَسْبِهِ فَلَا حَجَرَ ، وَإِنْ لَمْ يَكُنْ كَسُوبًا وَكَانَتْ نَفَقَتُهُ مِنْ مَالِهِ فَكَذَا فِي الْأَصَحِّ ، وَلَا يُحَجَرُ بِغَيْرِ طَلَبٍ فَلَوْ طَلَبَ بَعْضُهُمْ وَدَيْنُهُ قَدَرُهُ يُحَجَرُ بِهِ حَجَرًا ، وَإِلَّا فَلَا ، وَيُحَجَرُ بِطَلَبِ الْفَلَسِ فِي الْأَصَحِّ ، فَإِذَا حُجِرَ تَعَلَّقَ حَقُّ الْغُرْمَاءِ بِمَالِهِ ، وَأَشْهَدَ عَلَى حَجَرِهِ لِيُخَذَرَ ، وَلَوْ بَاعَ أَوْ وَهَبَ أَوْ أَعْتَقَ فِي قَوْلٍ يُوقِفُ تَصَرُّفَهُ ، فَإِنْ قُضِيَ ذَلِكَ عَنْ الدَّيْنِ نَفَذَ وَإِلَّا لَفَا ، وَالْأُظْهِرُ بَطْلَانُهُ فَلَوْ بَاعَ مَالَهُ لَغُرْمَائِهِ بِدَيْنِهِمْ بَطَلَ فِي الْأَصَحِّ ، وَلَوْ بَاعَ سَلَا أَوْ اشْتَرَى فِي الذِّمَّةِ فَالصَّحِيحُ صَحَّتْهُ وَيَثَبَتْ فِي ذِمَّتِهِ ، وَيَصِحُّ نِكَاحُهُ وَطَلَاقُهُ وَخُلْعُهُ وَاقْتِصَاصُهُ وَإِسْقَاطُهُ ، وَلَوْ أَقْرَعَ بَيْنَ أَوْ دَيْنَ وَجَبَ قَبْلَ الْحَجَرِ فَلَا أُظْهِرُ قَبُولَهُ فِي حَقِّ الْغُرْمَاءِ ، وَإِنْ أَسْنَدَ وَجُوبَهُ إِلَى مَا بَعْدَ الْحَجَرِ بِمَعَامَلَةٍ أَوْ مُطْلَقًا لَمْ يُقْبَلْ فِي حَقِّهِمْ ، وَإِنْ قَالَ عَنْ جِنَايَةٍ قَبْلَ فِي الْأَصَحِّ ، وَلَهُ أَنْ يَرُدَّ بِالْعَيْبِ مَا كَانَ اشْتَرَاهُ إِنْ كَانَتْ الْعَيْبَةُ فِي

عليه أن يحجر بسؤال الغرماء أو الغريم بأن يقول حجت بالفلس أو منعه من التصرف ( وإذا حجر بحاله لم يحل المؤجل في الأظهر ) ومقابله يحل . ولو جن المديون لم يحل دينه ( ولو كانت الديون بقدر المال . فإن كان كسوبا ينفق من كسبه فلا حجر ) بل يلزمه الحاكم بقضائها ، فإن امتنع باع عليه أو أكرهه ( وإن لم يكن كسوبا وكانت نفقته من ماله فكذا ) لا حجر عليه ( في الأصح ) ومقابله يحجر ( ولا يحجر بغير طلب ) من الغرماء ( فلو طلب بعضهم ودَيْنُهُ قَدَرُهُ قدر يحجر به ) بأن زاد على ماله ( حجر ، والا ) بأن لم يزد على ماله ( فلا ، ويحجر بطلب المفلس ) بأن يثبت الدين بدعوى الغرماء والبينة أو الإقرار ثم يطلب المديون الحجر ، وليس له طلب بغير ذلك ( في الأصح ) ومقابله لا يحجر بطلبه أصلا ( فإذا حجر ) عليه ( تعلق حق الغرماء بماله ) عينا كان أو دينا أو منفعة كتعلق الرهن فلا ينفذ فيه تصرفه ولا يزاحمهم فيه الديون الحادثة ( وأشهد ) الحاكم ندبا ( على حجره ليخذر ) من معاملته ( ولو باع أو وهب أو أعتق ) أو أجز أو وقف ( ففي قول يوقف تصرفه : فإن فضل ذلك عن الدين ) لا ارتفاع القيمة أو إبراء بعض الغرماء ( نفذ ، وإلا ) بأن لم يفضل ( لفا . والأظهر بطلانه ) في الحال ( فلو باع ماله لغرمائه بدِينِهِمْ ) من غير إذن القاضي ( بطل ) لجواز أن يكون له غريم آخر ( في الأصح ) ومقابله يصح ، أما باذن القاضي فيصح ( ولو ) تصرف في ذمته كان ( باع سائما أو اشترى في الذمة ، فالصحيح صحته ويثبت ) المبيع والتمن ( في ذمته ، ويصح نكاحه وطلاقه وخُلْعُهُ وَاقْتِصَاصُهُ ) أي استيفاءه القصاص ( واسقاطه ) أي القصاص ولو بجنا ( ولو أقر بدين واجب قبل الحجر ) عليه بمعاملة ( فالأظهر قبوله في حق الغرماء ) ومقابل الأظهر لا يقبل ( وإن أسند وجوبه إلى ما بعد الحجر بمعاملة أو مطلقا ) بأن لم يقبده بمعاملة ولا غيرها ( لم يقبل في حقهم ) فلا يزاحمهم ، وأما في حقه فيطالب به بعد فك الحجر ( وإن قال ) في إقراره بالدين الذي وجب بعد الحجر أنه ( عن جنابة قبل في الأصح ) فبزاحمهم المجنى عليه ، ومقابل الأصح هو كإلحاقه عن معاملة ( وله أن يرد بالعيب ما كان اشتراه ) قبل الحجر ( إن كانت العيبة في

الرد ، والأصح تعدي الحجر إلى ما حدث بعده بالأصطبياد والوصية والشراء إن صححناه ،  
وأنه ليس لبائيه أن يفسخ ، ويتعلق بعين متاعه إن علم الحال ، وإن جهل فله ذلك ،  
وأنه إذا لم يمكن التعلق بها لا يراحم الغرماء بالثمن .

[ فصل ] يبادر القاضى بعد الحجر ببيع ماله وقسمة بين الغرماء ، ويقدم ما يخاف  
فساده ، ثم الحيوان ثم المنقول ثم العقار : وليبيع بحضرة المفلس وغرمائه كل شيء  
في سوقه بثمن مثله حالا من نقد البلد ، ثم إن كان الدين غير جنس النقد ولم  
يرض الغريم إلا بجنس حقه اشترى ، وإن رضى جاز صرف النقد إليه إلا في السلم ، ولا  
يسلم مبيعا قبل قبض ثمنه وما قبضة قسمه بين الغرماء إلا أن يقسم لثمنه فيؤخره  
ليجتمع ، ولا يكلفون بيئة بأن لا غريم غيرهم ، فلو قسم فظهر غريم شارك  
بالحصة ،

الرد) فيجوز له حينئذ الرد (والأصح تعدي الحجر إلى ما حدث بعده بالأصطبياد والوصية والشراء)  
في الذمة (إن صححناه) أى الشراء ، وهو الراجح ، ومقابل الأصح لا يتعدى الحجر إلى ما ذكر  
(و) الأصح (أنه ليس لبائعه) أى المفلس (أن يفسخ ويتعلق بعين متاعه إن علم الحال)  
لتقصيره (وإن جهل فله ذلك) ومقابل الأصح له ذلك مطلقا ، وقيل ليس له ذلك مطلقا (و) الأصح  
(أنه إذا لم يمكن التعلق بها) أى بعين ماله (لا يراحم الغرماء بالثمن) لأنه دين حادث بعد الحجر  
برضا مستحقة ، ومقابل الأصح يراحم .

[ فصل ] فيما يفعل في مال المحجور عليه بالفلس (يبادر القاضى بعد الحجر ببيع ماله وقسمه  
بين الغرماء) على نسبة ديونهم (ويقدم) في البيع (ما يخاف فساد) كالقول والفواكه (ثم  
الحيوان ثم المنقول ثم العقار) وهذا هو الغالب في المصلحة فإن اقتضت غير ذلك فوضت لاجتهاد  
الحاكم (وليبيع) ندبا (بحضرة المفلس وغرمائه كل شيء في سوقه) فلو باع في غير سوقه بثمن  
مثله جاز وإنما يبيع (بثمن مثله حالا من نقد البلد) وجوبا . نعم إن رضى المفلس والغرماء بالبيع  
نسبة وغير نقد البلد جاز (ثم إن كان الدين) من (غير جنس النقد) الذي يبيع به (ولم يرض  
الغريم إلا بجنس حقه اشترى) له (وإن رضى جاز صرف النقد إليه إلا في السلم) ويجوز بمالا  
يجوز الاعتياض عنه كالمنفعة الواجبة في اجارة الذمة فكل ذلك لا يجوز صرف النقد إليه وإن رضى  
بل لا بد من تحصيل المسلم فيه والمنفعة (ولا يسلم مبيعا قبل قبض ثمنه) فإن فعل ضمن (وما قبضه)  
الحاكم من ثمن أموال المفلس (قسمه) تدريجا (بين الغرماء) فإن طلبوا وجب ذلك (إلا أن  
يعسر لقلته فيؤخره ليجتمع) ما يسهل قسمته ويلزمه أن يقرضه أمينا موسرا فإن فقد أودعه ثقة  
ترضيه الغرماء ولا يضعه عنده (ولا يكلفون) أى الغرماء (بيئة بأن لا غريم غيرهم) فلو قسم فظهر  
غريم) يجب ادخاله في القسمة (شارك بالحصة) ولم تنقض القسمة فلو قسم ماله ، وهو خمسة عشر

وقبل تنقض القسمة ، ولو خرج شيء بآعه قبل الحجر مستحقا والثمن تالف فكذلك ظهر ، وإن استحق شيء بآعه الحاكم قدّم المشتري بالثمن ، وفي قول يخاص الغرماء ، وينفق كل من عليه نفقته حتى يقسم ماله إلا أن يستغنى بكسبه ، ويبيع مسكنه وخادمه في الأصح ، وإن احتاج إلى خادم لزمانته ومنصبه ، ويترك له فثبت ثوب يليق به ، وهو قيص وسراويل وعمامة ومكعب ، ويؤاد في الشتاء جبة ، ويترك له قوت يوم القسمة لمن عليه نفقته ، وليس عليه بعد القسمة أن يكسب أو يؤجر نفسه لبقية الدين ، والأصح وجوب إجارة أم ولده والأرض الموقوفة عليه ، وإذا ادعى أنه مفسر أو قسم ماله بين غرمائه وزعم أنه لا يملك غيره وأنكرها فإن لزمه الدين في معاملة مال كسراه أو قرض فعليته البينة ، وإلا فيصدق بيمينه في الأصح ،

على غريمين لأحدهما عشرون ، وللآخر عشرة فأخذ الأول عشرة والأخر خمسة ثم ظهر غريم له ثلاثون رجع على كل منهما بنصف ما أخذ (وقبل تنقض القسمة) كما لو ظهر وارث (ولو خرج شيء بآعه) المفلس (قبل الحجر مستحقا والثمن) المقبوض (تالف فكذلك ظهر) وحكمه ماسبق فيشارك المشتري الغرماء من غير تنقض القسمة ، وخرج بقوله والثمن تالف ما إذا كان باقيا فانه يردّه (وإن استحق شيء بآعه الحاكم قدّم المشتري بالثمن) على باقي الغرماء (وفي قول يخاص الغرماء) به كسائر الديون (وينفق) الحاكم من مال المفلس عليه (و على من عليه نفقته) من زوجة وقريب (حتى يقسم ماله) وكذا جميع المؤن من كسوة ومسكن ، وينفق على الزوجة نفقة المعسر (إلا أن يستغنى) المفلس (بكسب) لائق به فلا ينفق عليه ولا عليهم من ماله (ويبيع مسكنه وخادمه في الأصح وإن احتاج إلى خادم لزمانته ومنصبه) فيباعان ويحصلان له بالكره . ومقابل الأصح يبقيان للاحتياج إذا كانا لائقين (ويترك له) أي المفلس ، وكذا لمن عليه نفقته (دست ثوب يليق به) حال فلسه ، فإن لم يكن موجودا اشترى (وهو قيص وسراويل وعمامة ومكعب) أي مداس (ويؤاد في الشتاء جبة) محشوة أو ماني معناها ويترك للعالم كتبه (ويترك له قوت يوم القسمة لمن عليه نفقته) والمراد اليوم بليته (وليس عليه بعد القسمة أن يكسب أو يؤجر نفسه لبقية الدين) إلا أن وجب الدين بسبب عصى به كاتلاف مال الغير فيلزمه النكسب للخروج من المعصية (والأصح وجوب إجارة أم ولده والأرض الموقوفة عليه) لبقية الدين فيؤجران صرة بعد أخرى إلى البراءة وينفق عليه وعلى من يموته من أجرتها (وإذا ادعى) المدين (أنه معسر أو قسم ماله بين غرمائه وزعم أنه لا يملك غيره وأنكرها) مازعمه (فإن لزمه الدين في معاملة مال كسراه أو قرض فعليته البينة) بما ادعاه من الاعسار أو أنه لا يملك غيره (وإلا) بأن لزمه الدين لافي معاملة مال ولم يعرف له مال (فيصدق بيمينه في الأصح) سواء لزمه باختياره كضمان أم بغير



وَتَقْبَلُ بَيِّنَةُ الْأَعْسَارِ فِي الْحَالِ، وَشَرَطُ شَاهِدِهِ خَبْرَةً بَاطِنَةً، وَلَيْقُلْ هُوَ مُبَيِّنٌ، وَلَا يُتَحَصَّنُ  
النَّفْيُ كَقَوْلِهِ : لَا يَمْلِكُ شَيْئًا ، وَإِذَا ثَبَتَ إِعْسَارُهُ لَمْ يَجْزُ حَبْسُهُ وَلَا مُلَازِمَتُهُ ، بَلْ  
يُجْهَلُ حَتَّى يُوسِرَ ، وَالْغَرِيبُ الْعَاجِزُ عَنْ بَيِّنَةِ الْأَعْسَارِ يُوَكَّلُ الْقَاضِي بِهِ مَنْ يَبْحَثُ  
عَنْ حَالِهِ ، فَإِذَا غَلَبَ عَلَى ظَنِّهِ إِعْسَارُهُ شَهِدَ بِهِ .

[محصل] مَنْ بَاعَ وَلَمْ يَقْبِضِ الثَّمَنَ حَتَّى حُجِرَ عَلَى الْمُشْتَرَى بِالْفَلَسِ فَلَهُ فَسْخُ  
الْبَيْعِ وَاسْتِرْدَادُ الْمَبِيعِ ، وَالْأَصَحُّ أَنْ خِيَارُهُ عَلَى الْفَوْرِ ، وَأَنَّهُ لَا يَتَحَصَّنُ الْفَسْخُ  
بِالْوُطْءِ وَالْإِعْتَاقِ وَالْبَيْعِ ، وَلَهُ الرُّجُوعُ فِي سَائِرِ الْمَعَاوِضَاتِ كَالْبَيْعِ ، وَلَهُ شُرُوطٌ مِنْهَا كَوْنُ  
الثَّمَنِ حَالًا ، وَأَنْ يَتَعَذَّرَ حُصُولُهُ بِالْإِفْلَاسِ ، فَلَوْ امْتَنَعَ مِنْ دَفْعِ الثَّمَنِ مَعَ يَسَارِهِ أَوْ هَرَبَ  
فَلَا فَسْخَ فِي الْأَصَحِّ ، وَلَوْ قَالَ الْغَرْمَاءُ لَا تَفْسُخُ وَتَقْدَمُكَ بِالثَّمَنِ فَسَلَهُ الْفَسْخُ ،

اختياره كأرش جنابة ، ومقابل الأصح لا يصدق إلا بينة . وأما من عرف له مال فلا يصدق إلا بينة  
(وتقبل بينة الاعسار في الحال) من غير مضي مدة يحبس فيها ليختبر حاله (وشرط شاهده)  
وهو اثنان (خبرة باطنه) أي العسر بجوار أو معاملة أو مرافقة ولو بدعوى الشاهد ذلك ان شهد  
بالاعسار . وأما ان شهد بالتلف للمال فلا يحتاج لذلك (وليقل) شاهد الاعسار (هو معسر ولا  
يحمض النفي كقوله لا يملك شيئاً) بل يقول انه عاجز الجيز الشرعي عن وفاء شيء من هذا الدين  
(وإذا ثبت العسار لم يجز حبسه ولا ملازمته بل يجهل حتى يوسر) بخلاف من لم يثبت اعساره  
فيجوز حبسه وملازمته . نعم الأصل لا يحبس بدين ولده ، وكذلك المريضة والمخدرة وابن السبيل  
بل يوكل بهم (والغريب العاجز عن بينة الاعسار) والمراد به من لا يعرف حاله (يوكل القاضي  
به) وهو في الحبس (من يبحث عن حاله فإذا غلب على ظنه إعساره شهد به) لئلا يتخذ في الحبس .

[فصل] في الرجوع على المفلس في المعاملة معه (من باع ولم يقبض الثمن حتى حُجِرَ على المشتري  
بِالْفَلَسِ) والمبيع باق (فله) أي البائع (فسخ البيع واسترداد المبيع) ولا يحتاج إلى الحاكم بل  
يفسخ بنفسه (والأصح أن خياره) أي الفسخ (على الفور) ومقابله على التراخي (و) (الأصح  
أنه لا يتحصل الفسخ بالوطء) للأئمة المبيعة (والاعتناق والبيع) بل تلغو هذه التصرفات ومقابله  
يحصل بواحد منها (وله) أي الشخص (الرجوع في سائر المعاوزات) التي (كالبيع) وهي  
المهضة كالاجارة والقرض . فإذا أجره داراً بأجرة جالة ولم يقبضها حتى حُجِرَ عليه فله الرجوع في الدار  
(وله) أي للرجوع في البيع (شروط: منها كون الثمن حالاً) فلا يصح الرجوع حال وجود الأجل  
ولو اشترى بمؤجل وحل قبل الحجر أو بعده جازله الفسخ (و) منها (أن يتعذر حصوله) أي الثمن  
(بالافلاس ، فلو) انتفى الافلاس و (امتنع من دفع الثمن مع يساره أو هرب) عطف على امتنع  
(فلا فسخ) لعدم الافلاس (في الأصح) ومقابله يثبت الرجوع ، ولو كان بالثمن رهن يفي أو  
ضامن ملء لم يفسخ بالافلاس (ولو قال الغرماء لا تفسخ وتقدمك بالثمن فله الفسخ) لما في التقديم

وَكُونُ الْمَبِيعِ بَاقِيًا فِي مِلْكِ الْمُشْتَرِي ، فَلَوْ فَاتَتْ أَوْ كَانَتْ الْعَبْدُ فَلَا رُجُوعَ ، وَلَا يَمْنَعُ  
 التَّزْوِيجُ ، وَلَوْ تَعَيَّبَ بِأَقْفٍ أَخَذَهُ نَاقِصًا ، أَوْ ضَارَبَ بِالثَّمَنِ أَوْ بِجِنَايَةِ أَجْنَبِيٍّ أَوْ الْبَائِعِ  
 فَلَهُ أَخْذُهُ ، وَيُضَارِبُ مِنْ مَمْنَعِهِ بِنِسْبَةِ نَقْصِ الْقِيَمَةِ ، وَجِنَايَةِ الْمُشْتَرِي كَأَقْفٍ فِي الْأَصَحِّ ،  
 وَلَوْ تَلَفَ أَحَدُ الْعَبْدَيْنِ ثُمَّ أَفْلَسَ أَخَذَ الْبَاقِيَّ وَضَارَبَ بِبَحْصَةِ التَّالِفِ فَلَوْ كَانَ قَبْضَ بَعْضِ  
 الثَّمَنِ رَجَعَ فِي الْجَدِيدِ فَإِنْ تَسَاوَتْ قِيَمَتُهُمَا وَقَبْضَ نِصْفِ الثَّمَنِ أَخَذَ الْبَاقِيَّ بِبَاقِي الثَّمَنِ ،  
 وَفِي قَوْلٍ يَأْخُذُ نِصْفَهُ بِنِصْفِ بَاقِي الثَّمَنِ وَيُضَارِبُ بِنِصْفِهِ ، وَلَوْ زَادَ الْمَبِيعُ زِيَادَةً مُتَّصِلَةً  
 كَسِمَنِ وَصَنَعَةٍ فَازَ الْبَائِعُ بِهَا ، وَالْمُنْفَصِلَةُ كَالثَّمَرَةِ ، وَالْوَلَدُ لِلْمُشْتَرِي ، وَيَرْجِعُ الْبَائِعُ  
 فِي الْأَصْلِ ، فَإِنْ كَانَ الْوَلَدُ صَغِيرًا وَبَذَلَ الْبَائِعُ قِيَمَتَهُ أَخَذَهُ مَعَ أُمِّهِ ، وَإِلَّا فَيُكَانُ ،  
 وَتُصْرَفُ إِلَيْهِ حِصَّةُ الْأُمِّ ، وَقِيلَ لَارْجُوعٌ ، فَإِنْ كَانَتْ حَامِلًا عِنْدَ الرُّجُوعِ دُونَ الْبَيْعِ  
 أَوْ عَكْسَهُ فَلَا صَحَّ تَعْدِي الرُّجُوعِ إِلَى الْوَلَدِ ،

من المنة (و) منها (كون المبيع) أو نحوه (بأقيا في ملك المشتري ، فلو فاتت) ملكه بأن مات  
 أو عتق أو وهب (أو كانت العبد فلا رجوع) فليس للبائع فسخ هذه النصوص (ولا يمنع)  
 الرجوع (التزويج) ولا الإجارة (ولو تعيب بأقف) مهابية (أخذه) البائع (ناقصا أو ضارب)  
 مع الغرماء (بالثمن ، أو بجناية أجنبي) تضمن جنايته (أو البائع) بعض القبض (فله أخذه  
 ويضارب من ثمنه بنسبة نقص القيمة) الذي استحققه المشتري فلو كانت قيمته سليما مائة ومعيبا  
 تسعين ضارب بعشر الثمن . أما الأجنبي الذي لا تضمن جنايته كالخربي ، وكذا البائع قبل القبض  
 فكلافة (وجناية المشتري كأقف في الأصح) ومقابله أنها كجناية الأجنبي (ولو تلف أحد  
 العبدين ثم أفلس أخذ الباقي وضارب بحصة التالف) وكذا لو تلف أحدهما بعد الإفلاس بل لو  
 بقي جميع المبيع وأراد الرجوع في بعضه مكن منه (فلو كان قبض بعض الثمن رجع في الجديد ،  
 فإن تساوت قيمتهما وقبض نصف الثمن أخذ الباقي بباقي الثمن) ويكون ما قبضه في مقابلة التالف  
 (أو في قول يأخذ نصفه) أي الباقي (بنصف باقي الثمن ويضارب بنصفه) وهو ربع الثمن ويكون  
 المقبوض في مقابلة نصف التالف ونصف الباقي ، والتقديم لا يرجع بل يضارب (ولو زاد المبيع زيادة  
 متصلة كسمن و) تعلم (صنعة فاز البائع بها) من غير شيء (والمنفصلة كالثمره والولد) الحادئين بعد  
 البيع (للمشتري ، ويرجع البائع في الأصل) دونها (فإن كان الولد صغيرا) لم يميز (وبذل البائع  
 قيمته أخذه مع أمه ، وإلا) بأن لم يندلها (فبإعان) أي الأم وأبها (وتصرف إليه حصة الأم)  
 وحصة الولد للغرماء حذرا من التفريق (وقيل لارجوع) إذا لم يندل القيمة بل يضارب (ولو  
 كانت) الدابة (حاملًا عند الرجوع دون البيع أو عكسه) بالنصب : أي حاملًا عند البيع دون  
 الرجوع بأن انفصل قبله (فالأصح تعدى الرجوع إلى الولد) ومقابل الأصح فيهما يرجع في الأم  
 دون الحمل ، ولو كانت حاملًا عندهما يرجع فيهما من غير خلاف ، ولو حدث بينهما وانفصل فاز به

وَاسْتَتَارَ الشَّعْرَ بِكِبَايِهِ وَظَهَّرَهُ بِالتَّابِيرِ قَرِيبَ مِنْ اسْتِتَارِ الْجَنِينِ وَافْتِصَالِهِ ، وَأَوَّلَى يَتَعَدَّى  
الرَّجُوعَ ، وَلَوْ غَرَسَ الْأَرْضَ أَوْ بَنَى ، فَإِنْ اتَّفَقَ الثَّرَمَاءُ وَالْمُفْلِسُ عَلَى تَقْرِيفِهَا فَعَلُوا وَأَخَذَهَا ،  
وَلِنْ ائْتَمَرُوا لَمْ يُجْبَرُوا ، بَلْ لَهُ أَنْ يَرْجِعَ وَيَتَمَلَّكَ الْغِرَاسَ وَالْبِنَاءَ بِقِيَمَتِهِ ، وَلَهُ أَنْ  
يَقْلَعَ وَيَضْمَنَ أَرْضَ النِّقْصِ ، وَالْأَظْهَرُ أَنَّهُ لَيْسَ لَهُ أَنْ يَرْجِعَ فِيهَا ، وَيَبْقَى الْغِرَاسُ  
وَالْبِنَاءُ لِلْمُفْلِسِ ، وَلَوْ كَانَ الْمِيعُ حِنْطَةً فَخَلَطَهَا بِمِثْلِهَا أَوْ ذُونَهَا فَلَهُ أَخْذُ قَدْرِ الْمِيعِ مِنْ  
الْمَخْلُوطِ ، أَوْ بِأَجُودَ فَلَا رُجُوعَ فِي الْمَخْلُوطِ فِي الْأَظْهَرِ ، وَلَوْ طَحَنَهَا أَوْ قَصَرَ الثُّوبَ فَإِنْ لَمْ  
تَزِدِ الْقِيَمَةَ رَجَعَ ، وَلَا شَيْءَ لِلْمُفْلِسِ ، وَإِنْ زَادَتْ فَلَا ظَهَرَ أَنَّهُ يُبَاعُ ، وَالْمُفْلِسُ مِنْ ثَمَنِهِ  
بِنِسْبَةِ مَا زَادَ ، وَلَوْ صَبَّغَهُ بِصَبْغَةٍ فَإِنْ زَادَتْ الْقِيَمَةُ قَدَرَ قِيَمَةِ الصَّبْغِ رَجَعَ ، وَالْمُفْلِسُ  
شَرِيكَ بِالصَّبْغِ ، أَوْ أَقَلَّ فَالنِّقْصُ عَلَى الصَّبْغِ ، أَوْ أَكْثَرَ فَلَا صَحَّحُ أَنْ الزِّيَادَةُ لِلْمُفْلِسِ ،  
وَلَوْ اشْتَرَى

المشتري طمسألة أربعة أحوال ( واستتار الثمر بكمايه ) وهو أوعية الطلع ( وظهره بالتأخير )  
وهو تشق الطلع ( قريب من استتار الجنين وافتصاليه ) فإذا كانت الثمرة على التخيل المبيع عند  
البيع غير مؤثرة وعند الرجوع مؤثرة ، فهي كالحلل عند البيع المنفصل قبل الرجوع فيتعدى الرجوع  
إليها ( و ) هي ( أولى بتعدى الرجوع ) إليها من الحل لأنها مشاهدة ، وبأقربها الأحوال الأربعة  
في الحل ( ولو غرس ) أي المشتري ( الأرض أو بنى ) فيها ثم أفلس واختار البائع الرجوع في  
الأرض ( فإن اتفق الثراء والمفلس على تقريفيها ) من البناء والغراس ( فعلاوا ) ونجس تسوية  
الحفر وغرامة أرض النقص من مال المفلس ( وأخذها ) البائع ( وإن امتنعوا ) من القلع ( لم  
يجبروا ، بل له ) أي البائع ( أن يرجع ) في الأرض ( ويملك الغراس والبناء بقيمته ، وله أن  
يقلع ويضمن أرض النقص ، والأظهر أنه ليس له أن يرجع فيها ، ويبقى الغراس والبناء للمفلس )  
لنقص قيمتهما بعدم الثمرة ، ومقابل الأظهر له ذلك ( ولو كان المبيع حنطة خلطها بمثلها أودونها فله  
أخذ قدر المبيع من المخروط ، أو ) خلطها ( بأجود فلا رجوع في المخروط في الأظهر ) بل يضارب  
بالمثل فقط ( ولو طحنها ) أي الحنطة المبيعة ( أو قصر الثوب ) فإن لم تزد القيمة ( بما فعله  
( رجع ) البائع ( ولا شيء للمفلس وإن زادت فلا يظهر أنه ) أي المبيع ( يباع ، والمفلس من ثمنه  
بنسبة ما زاد ) فإذا كانت قيمة الثوب حصة وبلغ بالقصارة ستة فللمفلس سدس الثمن ، ومقابل  
الأظهر لا شيء للمفلس . والبائع أخذه ودفع الزيادة ( ولو صبغه ) أي المشتري ( بصبغة . فإن زادت  
القيمة قدر قيمة الصبغ ) كأن تكون قيمة الثوب أبيض أربعة والصبغ درهمين فصارت قيمة  
الثوب بعد الصبغ ستة ( رجع ) البائع ( والمفلس شريك بالصبغ ) فكل الثوب للبائع وكل  
الصبغ للمفلس ( أو ) زادت القيمة ( أقل ) من قيمة الصبغ وسعر الثوب بحاله ( فالنقص على  
الصبغ ، أو ) زادت ( أكثر ) من قيمة الصبغ كأن صار الثوب في المثال المتقدم يساوي ثمانية  
( فالأصح أن الزيادة ) كلها ( للمفلس ) ومقابل الزيادة للبائع ، وقيل توزع عليهما ( ولو اشترى

مِنْهُ الصَّبْغُ وَالثَّوْبُ رَجَعَ فِيهِمَا إِلَّا أَنْ لَا تَزِيدَ قِيَمَتُهُمَا عَلَى قِيَمَةِ الثَّوْبِ فَيَكُونُ فَاقِدًا لِلصَّبْغِ ، وَلَوْ اشْتَرَاهُمَا مِنْ اثْنَيْنِ فَإِنْ كَمْ تَزِدَ قِيَمَتُهُ مَصْبُوغًا عَلَى قِيَمَةِ الثَّوْبِ فَصَاحِبُ الصَّبْغِ فَاقِدٌ ، وَإِنْ زَادَتْ بِقَدْرِ قِيَمَةِ الصَّبْغِ اشْتَرَاكَ ، وَإِنْ زَادَتْ عَلَى قِيَمَتِهَا فَلَا صَحَّ أَنْ الْمُفْلِسَ شَرِيكَ لَهَا بِالزِّيَادَةِ .

### باب الحجر

مِنْهُ حَجَرُ الْمُفْلِسِ لِحَقِّ الرُّمَاءِ ، وَالرَّاهِنِ لِلرُّهْنَيْنِ ، وَالْمَرِيضِ لِلْوَرَثَةِ ، وَالْعَبْدِ لِسَيِّدِهِ ، وَالْمُرْتَدِّ لِلْمُسْلِمِينَ ، وَلَهَا أَبْوَابٌ : وَمَقْصُودُ الْبَابِ حَجَرُ الْمَجْنُونِ وَالصَّبِيِّ وَالْمُبْدَّرِ ، فَيُالْجُنُونُ تَنْسَلِبُ الْوِلَايَاتُ ، وَاعْتِبَارُ الْأَقْوَالِ ، وَيَرْتَفِعُ بِالْإِفَاقَةِ ، وَحَجَرُ الصَّبِيِّ يَرْتَفِعُ بِبُلُوغِهِ رَشِيدًا ، وَبِالْبُلُوغِ بِاسْتِكْمَالِ خَمْسِ عَشْرَةِ سَنَةً ، أَوْ خُرُوجِ الْمَتَى ، وَوَقْتُ إِمَّاكَانِهِ اسْتِكْمَالُ تِسْعِ سِنِينَ ، وَنَبَاتُ الْعَائِنَةِ يَنْقُضِي الْحُكْمَ بِبُلُوغِ وَلَدِ الْكَافِرِ

منه الصبغ والثوب) وصبغه به (رجع) البائع (فيهما) أى فى الثوب بصبغه (إلا أن لا تزيد قيمتهما على قيمة الثوب) بأن سادت أو نقصت (فيكون فاقدا للصبغ) فيضارب بئمه مع الرجوع فى الثوب . وأما إذا زادت فيرجع فيهما ، فان كانت الزيادة أكثر من قيمة الصبغ فالمفلس شريك بها (ولو اشتراها) أى الثوب والصبغ (من اثنين ، فان لم تزد قيمته مصبوغا على قيمة الثوب) قبل الصبغ بأن سادت أو نقصت (فصاحب الصبغ فاقد) فيضارب بئمه (وان زادت بقدر قيمة الصبغ اشتراكا) فى الرجوع (وان زادت على قيمتهما فالأصح أن المفلس شريك لهما بالزيادة) على قيمتهما .

### باب الحجر

هو لغة المنع ، وشرعا المنع من التصرفات المالية (منه حجر المفلس) أى الحجر عليه (لحق الرماء والراهن للرهن) فى العين المرهونة (والمريض للورثة) فيما زاد على الثلث (والعبد لسيدته ، والمرتد للمسلمين) أى لحقهم (ولها أبواب ، ومقصود الباب حجر المجنون والصبي والمبدر) وهذا النوع لمصلحة المحجور عليه (فبالجنون تنسلب الولايات) الشرعية كولاية النكاح والقضاء والايضاء (واعتبار الأقوال) له وعليه فى الدين والدنيا كالأسلام والاقرار . وأما الأفعال فغناها هو معتبر كالاحبال والاتلاف ، ومنها ما هو غير معتبر كالصدقة والهدية (ويرتفع) حجر المجنون (بالإفاقة) من الجنون من غير احتياج إلى فك (وحجر الصبي) يسلب الولايات واعتبار الأقوال إلا فى المميز فيعتبر قوله فى إذن الدخول والهدية ، و(يرتفع ببلوغه رشيدا) فان بلغ غير رشيد زال حجر الصبا وأعقبه حجر السفه من غير ضرب قاض (والبالوغ باستكمال خمس عشرة سنة) قرية تحديديه (أو خروج المتى) لوقت إمكانه ، ووقت إمكانه استكمال تسع سنين (قرية تحديديه) (ونبات) شعر (العائنة) الخشن يقتضى الحكم ببلوغ ولد الكافر) ومن جهل إسلامه ، وهو ليس ببلوغا حقيقيا بل دليل له ، ولهذا

لَا الْمُسْلِمَ فِي الْأَصَحِّ ، وَتَزِيدُ الْمَرْأَةَ حَيْضًا وَحَبَسًا ، وَالرُّشْدُ مَسْلَاحُ الدِّينِ وَالْمَالِ ،  
فَلَا يَفْعَلُ مُحَرَّمًا يُبْطِلُ الْعَدَالَهَ ، وَلَا يُبْذَرُ بَأَن يُضَيِّعَ الْمَالَ بِاحْتِمَالِ غَيْبٍ فَاحِشٍ فِي الْمَعَامَلَةِ  
أَوْ رَمِيهِ فِي بَحْرٍ أَوْ إِنْفَاقِهِ فِي مُحَرَّمٍ ، وَالْأَصَحُّ أَنَّ صَرْفَهُ فِي الصَّدَقَةِ وَوُجُوهِ الْخَيْرِ  
وَالْمَطَاعِمِ وَالْمَلَابِسِ الَّتِي لَا تَلِيْقُ بِحَالِهِ لَيْسَ بِتَبْذِيرٍ ، وَيُخْتَبَرُ رُشْدُ الصَّبِيِّ وَيَخْتَلِفُ  
بِالْمَرَاتِبِ ، فَيُخْتَبَرُ وَلَدُ النَّاجِرِ بِالْبَيْعِ وَالشِّرَاءِ وَالْمَا كَسَةً فِيهِمَا ، وَلَدُ الزَّرَّاعِ بِالزَّرَاعَةِ  
وَالنَّقْعَةِ عَلَى الْقَوَامِ بِهَا ، وَالْمُحْتَرِفُ بِمَا يَتَمَلَّقُ بِحِرْفَتِهِ ، وَالْمَرْأَةُ بِمَا يَتَمَلَّقُ بِالْفَزْلِ  
وَالْقُطْنِ ، وَصَوْنِ الْأَطْعَمَةِ عَنِ الْمُرَةِ وَنَحْوِهَا ، وَيُشْتَرَطُ تَكَرُّرُ الْإِخْتِبَارِ مَرَّتَيْنِ  
أَوْ أَكْثَرَ ، وَوَقْتُهُ قَبْلَ الْبُلُوغِ ، وَقِيلَ بَعْدَهُ ، فَقَلَى الْأَوَّلُ الْأَصَحُّ أَنَّهُ لَا يَصِحُّ عَقْدُهُ ، بَلْ  
يُمْتَحَنُ فِي الْمَا كَسَةٍ ، فَإِذَا أَرَادَ الْعَقْدَ عَقْدَ الْوَلِيِّ ، فَلَوْ بَلَغَ غَيْرَ رَشِيدٍ دَامَ الْحَجَرُ ،  
وَإِنْ بَلَغَ رَشِيدًا انْفَكَ بِنَفْسِ الْبُلُوغِ .

لَوْ لَمْ يَحْتَمِلْ وَشَهِدَ اثْنَانِ أَنَّ عَمْرَهُ دُونَ خَمْسِ عَشْرَةَ لَمْ يَحْكَمْ بِبُلُوغِهِ بِالْأَنَابَةِ ( لَا الْمُسْلِمَ ) فَلَا يَكُونُ  
عِلَامَةً عَلَى بُلُوغِهِ لِسَهُولَةِ مَرَاجَعَةِ آيَاتِهِ ( وَتَزِيدُ الْمَرْأَةَ ) عَلَى الْأَشْيَاءِ الْمَارَّةِ ( حَيْضًا ) لَوْ قَدْ إِمَّاكَانَهُ  
( وَحَبَسًا ، وَالرُّشْدُ مَسْلَاحُ الدِّينِ وَالْمَالِ ) جَمِيعًا حَتَّى فِي وَلَدِ الْكَافِرِ يَعْتَبَرُ مَا هُوَ صَالِحٌ عِنْدَهُمْ فِي  
الدِّينِ وَالْمَالِ ( فَلَا يَفْعَلُ مُحَرَّمًا يُبْطِلُ الْعَدَالَهَ ) مِنْ كَبِيرَةٍ أَوْ إِصْرَارٍ عَلَى صَغِيرَةٍ وَلَمْ تَقْلُبْ طَاعَاتِهِ  
عَلَى مَعَاصِيهِ ، وَهَذَا هُوَ صَالِحُ الدِّينِ ، ثُمَّ يَنْبَغِي إِصْلَاحُ الْمَالِ بِقَوْلِهِ ( وَلَا يُبْذَرُ بَأَن يُضَيِّعَ الْمَالَ  
بِاحْتِمَالِ غَيْبٍ فَاحِشٍ فِي الْمَعَامَلَةِ ) وَهُوَ مَا لَا يَحْتَمِلُ ( أَوْ رَمِيهِ ) أَى الْمَالِ ( فِي بَحْرٍ أَوْ إِنْفَاقِهِ فِي  
مُحَرَّمٍ ) وَلَوْ صَغِيرَةٍ ( وَالْأَصَحُّ أَنَّ صَرْفَهُ فِي الصَّدَقَةِ وَوُجُوهِ الْخَيْرِ ) كَالْعَتَقِ ( وَالْمَطَاعِمِ وَالْمَلَابِسِ  
الَّتِي لَا تَلِيْقُ بِحَالِهِ لَيْسَ بِتَبْذِيرٍ ) وَمُقَابِلُ الْأَصَحِّ يَكُونُ مُبْدِرًا إِنْ بَلَغَ مَفْرَطًا فِي الْإِنْفَاقِ ( وَيُخْتَبَرُ  
رُشْدُ الصَّبِيِّ ) فِي الدِّينِ بِفَعْلِ الْوَاجِبَاتِ وَتَجَنُّبِ الْمَحْظُورَاتِ وَتَوْقِي الشُّبُهَاتِ ( وَ ) أَمَا فِي الْمَالِ فَانَّهُ  
( يَخْتَلِفُ ) بِإِخْتِلَافِ الْمَرَاتِبِ فَيُخْتَبَرُ وَلَدُ النَّاجِرِ بِالْبَيْعِ وَالشِّرَاءِ وَالْمَا كَسَةٍ فِيهِمَا ) وَهِيَ طَلَبُ النِّقْصَانِ  
عَمَّا طَلَبَهُ الْبَائِعُ . وَطَلَبُ الزِّيَادَةِ عَلَى مَا يَبْذُلُهُ الْمُشْتَرِي ، وَلَا يَعْقِدُ هُوَ بَلْ بَعْدَ مَا كَسْتَهُ يَعْقِدُ وَلِيَّهُ .  
( وَ ) يُخْتَبَرُ ( وَلَدُ الزَّرَّاعِ بِالزَّرَاعَةِ وَالنَّقْعَةِ عَلَى الْقَوَامِ بِهَا ) وَهَمُ الدِّينِ اسْتَوْجُوا لِمَصَالِحِ الزَّرْعِ  
كَالْحَرْثِ وَالْحَصْدِ ( وَ ) يُخْتَبَرُ ( الْمُحْتَرِفُ ) أَى صَاحِبُ الصَّنَاعَةِ ( بِمَا يَتَمَلَّقُ بِحِرْفَتِهِ ) أَى حِرْفَتِهِ  
أَيُّهُ وَأَقَارِبُهُ ( وَ ) يُخْتَبَرُ ( الْمَرْأَةُ بِمَا يَتَمَلَّقُ بِالْفَزْلِ وَالْقُطْنِ ) مِنْ حِفْظِ وَنَحْوِهِ ( وَصَوْنِ الْأَطْعَمَةِ  
عَنِ الْمُرَةِ وَنَحْوِهَا ) كَالْفَأْرَةِ وَالِدَّجَاجَةِ ( وَيُشْتَرَطُ تَكَرُّرُ الْإِخْتِبَارِ مَرَّتَيْنِ أَوْ أَكْثَرَ ) حَتَّى يَغْلِبَ  
عَلَى الظَّنِّ أَنَّ فَعْلَهُ لَيْسَ اتِّفَاقًا ( وَوَقْتُهُ ) أَى الْإِخْتِبَارِ ( قَبْلَ الْبُلُوغِ ، وَقِيلَ بَعْدَهُ ، فَقَلَى الْأَوَّلُ )  
وَهُوَ أَنَّهُ قَبْلَ الْبُلُوغِ ( الْأَصَحُّ أَنَّهُ لَا يَصِحُّ عَقْدُهُ ) وَمُقَابِلُهُ أَنَّهُ يَصِحُّ ( بَلْ ) يَسْلَمُ إِلَيْهِ الْمَالُ ، ( وَ ) يُمْتَحَنُ  
فِي الْمَا كَسَةٍ ، فَإِذَا أَرَادَ الْعَقْدَ عَقْدَ الْوَلِيِّ ) لَاهُوَ لِبَطْلَانِ تَصْرِفِهِ ( فَلَوْ بَلَغَ غَيْرَ رَشِيدٍ ) لِإِخْتِلَالِ  
صَالِحِ الدِّينِ كَأَغْلَبِ النِّسَاءِ لَتَرَكَهُمُ الصَّلَاةُ فِي هَذَا السَّنِّ أَوْ الْمَالِ ( دَامَ الْحَجَرُ ) عَلَيْهِ فَيَتَصَرَّفُ  
فِي مَالِهِ مَنْ كَانَ يَتَصَرَّفُ فِيهِ قَبْلَ بُلُوغِهِ ( وَإِنْ بَلَغَ رَشِيدًا انْفَكَ ) الْحَجَرُ عَنْهُ ( بِنَفْسِ الْبُلُوغِ )

وَأُعْطِيَ مَالَهُ ، وَقِيلَ يَسْتَرْطُ فَكَ الْقَاضِي ، فَلَوْ بَدَّرَ بَعْدَ ذَلِكَ حُجْرَ عَلَيْهِ ، وَقِيلَ  
يَعُودُ الْحَجْرُ بِلاَ إِعَادَةٍ ، وَلَوْ فُسِّقَ لَمْ يُحْجَرَ عَلَيْهِ فِي الْأَصَحِّ ، وَمَنْ حُجِرَ عَلَيْهِ لِسَفَهٍ  
طَرَأَ فَوَلِيَّهُ الْقَاضِي ، وَقِيلَ وَلِيَّهُ فِي الصَّغَرِ وَلَوْ طَرَأَ جُنُونٌ فَوَلِيَّهُ وَلِيَّهُ فِي الصَّغَرِ ، وَقِيلَ  
الْقَاضِي ، وَلَا يَصِحُّ مِنَ الْمُحْجُورِ عَلَيْهِ لِسَفَهٍ بَيْعٌ وَلَا شِرَاءٌ وَلَا إِعْتَاقٌ وَهَبَةٌ وَنِكَاحٌ  
بِفَيْرٍ إِذْنٍ وَلِيَّهُ ، فَلَوْ اشْتَرَى أَوْ اقْتَرَضَ وَقَبِضَ وَتَلَفَ الْمَأْخُذُ فِي يَدِهِ أَوْ أَتْلَفَهُ  
فَلَا ضَمَانَ فِي الْحَالِ ، وَلَا بَعْدَ فَكِّ الْحَجْرِ ، سِوَا مَا عَلِمَ حَالَهُ مِنْ عَامِلَةٍ أَوْ جَهْلٍ ، وَيَصِحُّ  
بِإِذْنِ الْوَلِيِّ نِكَاحُهُ ، لَا التَّصَرُّفُ الْمَالِيُّ فِي الْأَصَحِّ ، وَلَا يَصِحُّ إِقْرَارُهُ بِدَيْنٍ قَبْلَ الْحَجْرِ  
أَوْ بَعْدَهُ ، وَكَذَا بِاتِّلَافِ الْمَالِ فِي الْأَظْهَرِ ، وَيَصِحُّ بِالْحَدِّ وَالْقِصَاصِ ، وَطَلَاقُهُ وَخُلْعُهُ  
وظَهَارُهُ وَنَفْيُهُ النَّسَبَ بِلَعَانٍ ، وَحُكْمُهُ فِي الْعِبَادَةِ كَالرَّشِيدِ لَكِنْ لَا يَفْرُقُ الزَّكَاةَ  
بِنَفْسِهِ ، وَإِذَا أَحْرَمَ بِحُجٍّ فَرَضِي أُعْطِيَ الْوَلِيُّ كِفَايَتَهُ لِيَتَّقَى عَلَيْهِ فِي طَرِيقِهِ ، وَإِنْ  
أَحْرَمَ بِتَطْلُوعٍ وَزَادَتْ مَوْتُهُ سَفَرَهُ عَنْ نَفَقَتِهِ الْمَعْهُودَةِ ،

وَأُعْطِيَ مَالَهُ ، وَقِيلَ يَسْتَرْطُ فَكَ الْقَاضِي ، فَلَوْ بَدَّرَ بَعْدَ ذَلِكَ حُجْرَ (عليه)  
لَاغِيْرَهُ ، وَيَسْتَحِبُّ لِلْقَاضِي إِذَا حُجِرَ عَلَيْهِ أَنْ يَرُدَّ أَمْرَهُ إِلَى الْأَبِّ وَالْجَدِّ ، فَإِنْ لَمْ يَكُنْ نَوْنًا فَالْيَ أُمِّهِ  
(وقيل يعود الحجر بلا إعادة) كالجنون (ولو فسق) بعد بلوغه رشيدا (لم يحجر عليه في الأصح)  
ومقابلته يحجر. (ومن حجر عليه لسفه) أى سوء تصرف (طرا فوليهِ القاضى ، وقيل وليه في  
الصغر ، ولو طرا جنون فوليهِ وليه في الصغر) وهو الأب ثم الجد (وقيل) وليه (القاضى ،  
ولا يصح من المحجور عليه لسفه بيع ولا شراء) ولو في الذمة (ولا إعتاق و) لا (هبة)  
منه ، أما الهبة له فيصح قبوله لها (و) لا (نكاح) يقبله لنفسه (بغير إذن وليه) وأما باذنه  
فيصح (فلو اشترى أو اقترض وقبض وتلف المأخوذ في يده ، أو أتلفه فلا ضمان في الحال ولا  
بعد فكِّ الحجر سواء علم حاله من عامله أو جهل) وعدم الضمان ظاهرا ، وأما باطنا فيلزمه  
بعد فكِّ الحجر ، وهذا إذا تعامل مع رشيد ، وأما إذا تعامل مع غيره ، فإنه يضممه (ويصح  
بإذن الولي نكاحه ، لا التصرف المالى) كالبيع والشراء (في الأصح) فلا يصح بيعه بإذن وليه  
ومقابل الأصح يصح (ولا يصح إقراره بدین) أسند وجوبه الى ما (قبل الحجر أو بعده ، وكذا  
باتلاف المال في الأظهر) ومقابلته يقبل ، ومحل الخلاف في عدم المطالبة بحسب الظاهر . وأما باطنا  
فيجب عليه بعد فكِّ الحجر أدائه إذا كان صادقا (ويصح) إقراره (بالحد والقصاص  
و) يصح (طلاقه وخلعه) لزوجته ، ولو بدون المهر (وظهاره ونفيه النسب بلعان) ولما  
ولدته أمتة بحلف (وحكمه في العبادَةِ كالرشيد ، لكن لا يفرق الزكاة بنفسه) نعم ان أذن له  
الولي وعين المدفوع اليه صح صرفه (وإذا أحرم بحج فرض) ولو بذر (أعطى الولي كفايته  
لثقة ينفق عليه في طريقه) ولو بأجرة (وان أحرم بتطوع وزادت مؤنة سفره عن نفقته المعهودة)

قَالُوا مَنَعَهُ ، وَالْمَذْهَبُ أَنَّهُ كَمُحْصَرٍ فَيَتَحَلَّلُ . قُلْتُ : وَيَتَحَلَّلُ بِالصَّوْمِ إِنْ قُلْنَا لَيْتُمْ  
الْإِحْصَارَ بَدَلًا ، لِأَنَّهُ تَمْنُوعٌ مِنَ الْمَالِ ، وَلَوْ كَانَ لَهُ فِي طَرِيقِهِ كَسْبٌ قَدَّرَ زِيَادَةَ الْمَوْنَةِ  
لَمْ يَحْزَرْ مَنَعَهُ ، وَاللَّهُ أَعْلَمُ .

[ فصل ] وَلِيَ الصَّبِيَّ أَبُوهُ ثُمَّ جَدُّهُ ثُمَّ وَصِيَّهُمَا ثُمَّ الْقَاضِي ، وَلَا تَلِي الْأُمُّ فِي الْأَصْحَ ،  
وَيَتَصَرَّفُ الْوَلِيُّ بِالْمَصْلَحَةِ ، وَيَبْنِي دُورَهُ بِالطَّيْنِ وَالْأَجْرِ لَا اللَّيْنِ وَالْجِصَّ ، وَلَا يَبِيعُ  
عَقَارَهُ إِلَّا لِلْحَاجَةِ أَوْ غِبْطَةٍ ظَاهِرَةٍ ، وَلَهُ بَيْعُ مَالِهِ بِعَرْضٍ وَنَسْبَةِ لِلْمَصْلَحَةِ ، وَإِذَا بَاعَ  
نَسْبَةً أَشْهَدَ وَارْتَهَنَ بِهِ ، وَيَأْخُذُ لَهُ بِالشُّفْعَةِ أَوْ يَتْرُكُ بِحَسَبِ الْمَصْلَحَةِ ، وَيُزَكِّي مَالَهُ ،  
وَيُنْفِقُ عَلَيْهِ بِالْمَعْرُوفِ ، فَإِذَا ادَّعَى بَعْدَ بُلُوغِهِ عَلَى الْأَبِ وَالْجَدِّ يَتِمَّا بِلَا مَصْلَحَةٍ صُدَّقَا  
بِالْيَمِينِ ، وَإِنْ ادَّعَاهُ عَلَى الْوَصِيِّ وَالْأَمِينِ صُدِّقَ هُوَ بِيَمِينِهِ .

في الحضر ( قلولى منعه ) من الاتمام ( والمذهب أنه كمحصر فيتحلل . قلت : ويتحلل بالصوم ان  
قلنا لم الإحصار بدل ) وهو الأظهر ( لأنه ممنوع من المال ، ولو كان له في طريقه كسب قدر زيادة  
المؤنة لم يحز منه ، والله أعلم ) وأما إذا أحرم بتطوع قبل الحجر ثم حصر عليه قبل تمامه فإنه كالواجب :  
[ فصل ] فيمن يلى الصبي وكيفية تصرفه في ماله ( ولي الصبي أبوه ثم جدّه ) أبوأبيه  
وتكفي عدالتهما الظاهرة ( ثم وصيهما ) أى وصى من تأخر موته منهما ( ثم القاضي ) أو أمينه  
( ولا تلى الأم في الأصح ) ومقابله تلى بعد الأب والجد ، وتقدم على وصيهما ( ويتصرف ) له  
( الولي بالمصلحة ) وجوبا ، فالتصرف الذى لاخير فيه ولاشتر ممنوع منه ، ويجب على الولي حفظ  
مال الصبي عن أسباب التلف واستنواؤه قدر ما نأكله المؤن ان أمكن ، وإذا كان للصبي أو السفه  
كسب يلقى به أجبره الولي على الاكتساب ( ويبني دوره بالطين والآجر ) أى الطوب المحرق  
( لا اللبن ) أى الطوب الذى لم يحرق ( والجص ) الجبس أو الجير ، واختار كثير من الأصحاب  
جواز البناء على عادة البلد كيف كان ( ولا يبيع عقاره إلا للحاجة ) كنفقة وكسوة ( أو غبطة  
ظاهرة ) كأن يرغب فيه شريك أو جار بأكثر من ثمن مثله ، وهو يجد مثله ببعض ذلك الثمن  
( وله بيع ماله بعرض ونسبة للمصلحة ) التى يراها فيها ( وإذا باع نسبة أشهد ) وجوبا على  
البيع ( وارتهن به ) أى بالثمن رهنا وافيا ، فإن لم يفعل ذلك ضمن وبطل البيع ( ويأخذ له بالشفعة  
أو يترك بحسب المصلحة ) التى رآها ، ولوترك الولي الأخذ مع الغبطة ثم كمل المحجور عليه كان له  
الأخذ ( ويترك ماله وينفق عليه بالمعروف ) فى طعام وكسوة ، فإن قترأثم ، وإن أسرف أثم وضمن  
ولا أجرة للولي ولا نفقة فى مال محجوره إلا ان كان فقيرا وشغل بسببه عن الاكتساب فله  
أخذ الأقل من الأجرة والنفقة ( فإذا ادعى بعد بلوغه على الأب والجد يبع ) لماله ولو عقارا  
( بلا مصلحة صدقا باليمين ، وإن ادعاه على الوصي والأمين ) أى منصوب القاضي ( صدق هو  
بيمينه ) للثمة فى حقهما .

## باب الصلح

هُوَ قِسْمَانِ : أَحَدُهُمَا يَجْرَى بَيْنَ الْمُتَدَاعِيَيْنِ ، وَهُوَ نَوْعَانِ : أَحَدُهُمَا صَلَاحٌ عَلَى إِقْرَارِهِ ، فَإِنْ جَرَى عَلَى عَيْنٍ غَيْرِ الدَّعَاةِ فَهُوَ بَيْعٌ بِلَفْظِ الصَّلَاحِ تَثْبُتُ فِيهِ أَحْكَامُهُ كَالْمَنْعَةِ وَالرَّدِّ بِالْعَيْبِ وَمَنْعُ تَصَرُّفِهِ قَبْلَ قَبْضِهِ ، وَاشْتِرَاطُ التَّقَابُضِ إِنْ اتَّفَقَا فِي عِلَّةِ الرُّبَا ، أَوْ عَلَى مَنَفْعَةٍ فَاجَارَةٌ تَثْبُتُ أَحْكَامُهَا ، أَوْ عَلَى بَعْضِ الْعَيْنِ الدَّعَاةِ فَهِيَ لِبَعْضِهَا لِصَاحِبِ الْيَدِ فَتَثْبُتُ أَحْكَامُهَا ، وَلَا يَصِحُّ بِلَفْظِ الْبَيْعِ ، وَالْأَصَحُّ مَحْتَهُ بِلَفْظِ الصَّلَاحِ ، وَلَوْ قَالَ مِنْ غَيْرِ سَبَقِي خُصُومَةٍ صَالِحِي عَنْ دَارِكَ بِكَذَا فَلَا صَحَّحٌ بَطْلَانُهُ ، وَلَوْ صَالَحَ مِنْ دَيْنٍ عَلَى عَيْنٍ صَحَّ ، فَإِنْ تَوَافَقَا فِي عِلَّةِ الرُّبَا اشْتَرَطَ قَبْضُ الْعَوَضِ فِي الْمَجْلِسِ ، وَإِلَّا فَإِنْ كَانَ الْعَوَضُ عَيْنًا لَمْ يَشْتَرَطْ قَبْضُهُ فِي الْمَجْلِسِ فِي الْأَصَحِّ ، أَوْ دَيْنًا اشْتَرَطَ تَعْيِينُهُ فِي الْمَجْلِسِ ، وَفِي قَبْضِهِ أَوْ جِهَانٍ ، وَإِنْ صَالَحَ مِنْ دَيْنٍ عَلَى بَعْضِهِ فَهُوَ إِبْرَاءٌ عَنْ بَاقِيهِ ،

## باب الصلح

هو لغة قطع النزاع ، وشرعا عقد يحصل به ذلك ( هو قسمان . أحدهما يجري بين المتداعيين وهو نوعان : أحدهما صلح على إقرار ، فإن جرى على عين غير الدعاة ) كأن ادعى زيد على عمرو دارا فأقر له بها وصالحه عنها بثوب مثلا ( فهو بيع ) للعين الدعاة ( بلفظ الصلح ثبت فيه ) أي في هذا الصلح ( أحكامه ) أي البيع ( كالمنفعة والرّد بالعيب ومنع تصرفه ) في المصالح عليه ( قبل قبضه واشتراط التقابض إن اتفقا ) أي المصالح عنه والمصالح عليه ( في علة الربا ) وغير ذلك مما مر في البيع ( أو ) جرى الصلح من العين ( على منفعة فاجارة ثبت أحكامها ) أي الاجارة ، وإذا صالحه من العين على منفعتها فاجارة ( أو ) جرى الصلح ( على بعض العين الدعاة ) كنصفها ( فبعضها ) الباقي ( لصاحب اليد فتثبت أحكامها ) أي الهبة من اشتراط القبول وغيره ( ولا يصح ) الصلح في هذه ( بلفظ البيع ) لعدم الثمن ( والأصح محته بلفظ الصلح ) ويسمى صلح حطيطة ، كما يسمى الأول صلح معاوضة ، ومقابلته لا يصح ( ولو قال من غير سبق خصومة : صالحني عن دارك بكذا ) فأجابه ( فالأصح بطلانه ) إذ لفظ الصلح يستلزم سبق الخصومة ، ومقابلته يصح ( ولو صالح من دين ) يجوز الاعتياض عنه لا كرأس سلم ( على عين صح ، فإن توافقا ) أي الدين والعين ( في علة الربا ) كالصلح عن فضة بذهب ( اشترط قبض العوض في المجلس ، والا ) أي إن لم يتوافق المصالح منه الدين والمصالح عليه لا بقيد كونه عينا كالصلح عن مائة درهم فضة دين بأردب قمح مثلا ( فإن كان العوض عينه ) كالمثال المذكور ( لم يشترط قبضه في المجلس في الأصح ) ومقابلته يشترط ( أو ) كان العوض ( دينًا ) كصالحتك عن السراهم التي في ذمتك بكذا ( اشترط تعيينه في المجلس ، وفي قبضه الوجهان ) أي أحدهما لا يشترط ( وإن صالح من دين على بعضه فهو إبراء عن باقيه ) فتأتي فيه أحكامه ، ولا يشترط قبض الباقي



وَيَصِحُّ بِلَفْظِ الْإِبْرَاءِ وَالْحَطِّ وَتَحْوِيهِمَا ، وَبِلَفْظِ الصِّلَحِ فِي الْأَصَحِّ ، وَلَوْ صَالِحٍ مِنْ حَالٍ عَلَى مُؤَجَّلٍ مِثْلِهِ أَوْ عَكْسَ لَعَا ، فَإِنْ تَجَلَّى الْمُؤَجَّلُ صَحَّ الْأَدَاءُ ، وَلَوْ صَالِحٍ مِنْ عَشْرَةِ حَالَةٍ عَلَى خَمْسَةٍ مُؤَجَّلَةٍ بَرَى مِنْ خَمْسَةٍ وَبَقِيَتْ خَمْسَةٌ حَالَةً ، وَلَوْ عَكْسَ لَعَا . النَّوعُ الثَّانِي : الصِّلَحُ عَلَى الْإِنْكَارِ ، فَيَبْطُلُ إِنْ حَرَى عَلَى نَفْسِ الْمُدْعَى ، وَكَذَا إِنْ جَرَى عَلَى بَعْضِهِ فِي الْأَصَحِّ ، وَقَوْلُهُ : صَالِحِي عَلَى الدَّارِ الَّتِي تَدْعِيهَا لَيْسَ إِقْرَارًا فِي الْأَصَحِّ . الْقِسْمُ الثَّانِي : يَجْرَى بَيْنَ الْمُدْعَى وَالْأَجْنَبِيِّ : فَإِنْ قَالَ ، وَكَلَنِي الْمُدْعَى عَلَيْهِ فِي الصِّلَحِ وَهُوَ مُقَرَّرٌ لَكَ صَحَّ ، وَلَوْ صَالِحٍ لِنَفْسِهِ وَالحَالَةُ هَذِهِ صَحَّ وَكَأَنَّهُ اشْتَرَاهُ ، وَإِنْ كَانَ مُنْكَرًا وَقَالَ الْأَجْنَبِيُّ هُوَ مُبْطَلٌ فِي إِنْكَارِهِ فَهُوَ شِرَاهُ مَغْضُوبٌ فَيُفَرَّقُ بَيْنَ قُدْرَتِهِ عَلَى انْتِزَاعِهِ وَعَدَمِهَا ، وَإِنْ لَمْ يَقُلْ هُوَ مُبْطَلٌ لَعَا الصِّلَحُ .

في المجلس ( ويصح بلفظ الإبراء والخط ونحوهما ) كالوضع ( و ) يصح ( بلفظ الصلح في الأصح ) كصالحتك عن الألف التي في ذمتك بخمسائة أو بهذه الخمسائة ، ويشترط القبول ، ولا يصح بلفظ البيع ( ولو صالح من حال على مؤجل مثله أو عكس ) بأن صالح من مؤجل على حال مثله ( لعنا ) الصلح ( فان عجل المؤجل صبح الأداء ) وسقط الأجل ، لكن ان ظن المؤدّي صحة الصلح لم يسقط الأجل واسترد المجل ( ولو صالح من عشرة حالة على خمسة مؤجلة برى من خمسة وبقيت خمسة حالة ، ولو عكس ) بأن صالح من عشرة مؤجلة على خمسة حالة ( لعنا ) الصلح وبقيت عليه العشرة مؤجلة ( النوع الثاني : الصلح على الإنكار فيبطل إن جرى على نفس المدعى ) كأن يدعى عليه دارا فصالحه عليها بأن يجعلها للمدعى أو المدعى عليه ، وكذا على غير المدعى كأن يدعى عليه دارا فينكر ثم يتصالحا على ثوب أو دين كل ذلك باطل ( وكذا ) يبطل ( ان جرى ) الصلح ( على بعضه ) أي المدعى كنصف الدار فيبطل ( في الأصح ) ومقابله يصح ( وقوله ) بعد إنكاره ( صالحني على الدار التي تدعيها ليس إقرارا في الأصح ) فيكون الصلح بعد هذا الالتماس صلح إنكار ، ومقابل الأصح يجعل قوله المذكور إقرارا ( القسم الثاني يجرى بين المدعى وأجنبي ، فان قال ) الأجنبي ( وكلني المدعى عليه في الصلح . وهو مقرّر لك ) به في الظاهر أو فيها بيني وبينه ( صح ) الصلح بينهما ( ولو صالح لنفسه والحالة هذه ) أي ان الأجنبي قائل بأنه مقرّر لك بالمدعى ( صح ) الصلح للأجنبي ، وان لم تجر معه حصومة ( وكأنه اشتراه ) بلفظ الشراء ( وان كان ) المدعى عليه ( منكرًا . وقال الأجنبي هو مبطل في إنكاره ) فصالحني لنفسى ، فان كان المدعى به عينا ( فهو شراء مغضوب فيفرق بين قدرته على انتزاعه ) فيصح ( وعدمها ) فلا يصح ( وان لم يقل هو مبطل لعنا الصلح ) سواء صالح لنفسه أم للمدعى عليه ، لأنه لم يعترف له بملكها . وأما إذا كان المدعى به دينا . وقال الأجنبي للمدعى وكلني المدعى عليه بمصالحتك على نصف المدعى أو على هذا الثوب من ماله فصالحه صحّ للوكل ، وان صالحه الأجنبي في هذه الحالة لنفسه أو حالة الإنكار بعين أو دين في ذمته فلا يصح ، لأنه ابتاع دين في ذمة غيره .

[فصل] الطريق النافذ لا يتصرف فيه بما يضر المارة ، ولا يشرع فيه جناح ولا  
 ماباط يضرهم ، بل يشترط ارتفاعه بحيث يمر تحته منتصباً ، وإن كان تمر الفرسان  
 والقوافل فليرفع به بحيث يمر تحته المحمل على البعير مع أخشاب المظلة ، ويحرم الصلح  
 على إشراع الجناح ، وأن يبنى في الطريق دكة ، أو يفرس شجرة ، وقيل إن لم يضر  
 جاز ، وغير النافذ يحرم الإشراع إليه لغير أهله ، وكذا ينعض أهله في الأصح إلا برضا  
 الباقيين ، وأهله من نفذ باب داره إليه ، لا من لاصقه جداره ، وهل الاستحقاق في كلها  
 لكلهم أم تختص بغير شركة كل واحد بما بين رأس الدرب وباب داره ؟ وجهان أحدهما  
 الثاني ، وليس لغيرهم فتح باب إليه للاستطراف ، وله فتحه إذا سمره في الأصح ، ومن  
 له فيه باب فتح آخر أبعد من رأس الدرب فليشر كائنه منعه ، فإن كان أقرب إلى رأسه  
 ولم يسد الباب القديم فكذلك ، وإن سده فلا منع ، ومن له داران تفتحان إلى  
 درين مسدودين ،

[فصل] في التزام على الحقوق المشتركة ( الطريق النافذ ) وهو الشارع ( لا يتصرف  
 فيه فيما يضر المارة ) في مهورهم ضرراً دائماً ، فيمنع من وقوف الدواب دائماً أمام حوائت  
 العلافين ( ولا يشرع ) أي يخرج ( فيه جناح ) أي روشن ( ولا سابط ) أي سقفة على حائطين  
 والطريق بينهما ( يضرهم ) كل منهما ( بل يشترط ارتفاعه ) أي كل مهما ( بحيث يمر تحته )  
 الماشي ( منتصباً ) وفوق رأسه الجولة العالية ولا يظلم الطريق ( وإن كان ) الطريق ( يمر الفرسان  
 والقوافل فليرفع به بحيث يمر تحته المحمل ) بفتح الميم الأولى وكسر الثانية ( على البعير مع أخشاب  
 المظلة ) بكسر الميم فوق المحمل ( ويحرم الصلح على إشراع الجناح ) بشيء ، وإن كان مع الامام  
 ( و ) يحرم ( أن يبنى في الطريق دكة ) بفتح الدال : أي مسطبة ( أو يفرس شجرة ) ولو بفناء  
 داره ، أو كانت الدكة دعامة لجداره ( وقيل إن لم يضر ) ذلك المارة ( جاز ) ولا يضر بحج الطين  
 في الطريق ولا رمى حجارة العماره إذا بقي مقدار المرور للناس ( و ) الطريق ( غير النافذ ) يحرم  
 الإشراع ( للجناح ) إليه لغير أهله ، وكذا لبعض أهله في الأصح إلا برضا الباقيين ( ومقابل الأصح  
 يجوز بغير رضاهم أن لم يضر ) وأهله من نفذ باب داره إليه لا من لاصقه جداره ( من غير نفوذ  
 بابه ) وهل الاستحقاق في كلها ( أي الطريق ) لكلهم ، أم تختص شركة كل واحد بما بين رأس  
 الدرب وباب داره ؟ وجهان أحدهما الثاني ( لأن ذلك القدر هو محل تردده ، وماعداه هو فيه كالأجنبي  
 ) وليس لغيرهم فتح باب إليه للاستطراف ( إلا برضاهم ) وله فتحه إذا سمره في الأصح ( ومقابل  
 ليس له ذلك ) ومن له فيه باب فتح آخر أبعد من رأس الدرب ( من بابه الأصلي ) فليشر كائنه  
 منعه ( أي لكل منهم سواء سد الأول أم لا ) ( فإن كان أقرب إلى رأسه ولم يسد الباب القديم  
 فكذلك ) أي لشركائه المنع ( وإن سده فلا منع ومن له داران تفتحان إلى درين مسدودين ،

أَوْ مَسْدُودٍ وَشَارِعٍ فَفَتَحَ بَابًا بَيْنَهُمَا لَمْ يُمْنَعْ فِي الْأَصَحِّ ، وَحَيْثُ مُنِعَ فَتَحَ الْبَابَ  
فَصَالِحُهُ أَهْلُ الدَّرَبِ بِمَالٍ صَحَّ ، وَيَجُوزُ فَتَحَ الْكُؤَاتِ ، وَالْجِدَارُ بَيْنَ الْمَالِكَيْنِ قَدْ  
يُخْتَصُّ بِهِ أَحَدُهُمَا ، وَقَدْ يَشْتَرِكَانِ فِيهِ ، فَالْمُخْتَصُّ لِبَنِيهِ لِلْآخِرِ وَضَعُ الْجُدُوعِ عَلَيْهِ يَغْيِرُ  
إِذْنُ فِي الْجَدِيدِ ، وَلَا يُجْبَرُ الْمَالِكُ ، فَلَوْ رَضِيَ بِلَا عَوَضٍ فَهُوَ إِعَارَةٌ ، لَهُ الرُّجُوعُ قَبْلَ  
الْبِنَاءِ عَلَيْهِ ، وَكَذَا بَعْدَهُ فِي الْأَصَحِّ ، وَقَائِدَةُ الرُّجُوعِ تَخْيِيرُهُ بَيْنَ أَنْ يُبْقِيَهِ بِأَجْرَةٍ أَوْ  
يَقْلَعَ وَيَغْرِمَ أَرْضَ نَقْصِهِ وَقِيلَ فَأَيْدَتْهُ طَلَبُ الْأَجْرَةِ فَقَطَّ ، وَلَوْ رَضِيَ بِوَضْعِ الْجُدُوعِ  
وَالْبِنَاءِ عَلَيْهِمَا بِعَوَضٍ فَإِنْ أَجَرَ رَأْسَ الْجِدَارِ لِلْبِنَاءِ فَهُوَ إِجَارَةٌ ، وَإِنْ قَالَ بَعْتُهُ لِلْبِنَاءِ عَلَيْهِ  
أَوْ بَعْتُهُ حَقَّ الْبِنَاءِ عَلَيْهِ فَلَا أَصَحَّ أَنَّ هَذَا الْعَقْدَ فِيهِ شَوْبُ بَيْعٍ وَإِجَارَةٍ ، فَإِذَا بَنَى فَلَيْسَ  
لِمَالِكِ الْجِدَارِ نَقْضُهُ بِمَالٍ ، وَلَوْ أَنَّهُدَّمَ الْجِدَارُ فَأَعَادَهُ مَالِكُهُ فَلَمْ يُشْتَرَى إِعَادَةُ الْبِنَاءِ ، وَسَوَاءٌ  
كَانَ الْإِذْنُ بِعَوَضٍ أَوْ بِغَيْرِهِ يُسْتَرْطَبُ بَيَانُ قَدَرِ الْمَوْضِعِ لِلْبِنَى عَلَيْهِ طَوْلًا وَعَرْضًا ، وَتَسْمُكُ  
الْجُدُرَانِ وَكَيْفِيَّتُهَا وَكَيْفِيَّةُ السَّقْفِ الْمُحْمُولِ عَلَيْهَا ، وَلَوْ أَذِنَ فِي الْبِنَاءِ عَلَى أَرْضِهِ كَفَى

أَوْ مَسْدُودٍ وَشَارِعٍ فَفَتَحَ بَابًا بَيْنَهُمَا لَمْ يُمْنَعْ فِي الْأَصَحِّ ( ومقابلته المنع ) وحيث منع فتح الباب فصالحه  
أهل الدرب بمال صح ( بخلاف اشتراف الجناح ) ويجوز ( للمالك ) فتح الكؤات ( في الدرب  
النافذ وغيره ، وهي جمع كوة بفتح الكاف الطائفة ، ولا فرق بين كونها عالية أم لا ، وإن كشفت  
جارية ( والجدار بين المالكين ) لبناء من ( قد يختص به أحدهما ، وقد يشتركان فيه ، فالمختص )  
به أحدهما ( ليس للآخر وضع الجذوع ) أي الخشب ( عليه ) بغير إذن في الجديد ولا يجبر المالك ( له أن  
امتنع من وضعها والتقديم يجوز ذلك ويجبر المالك عليه ) ( فلورضى بلا عوض فهو إعاره له الرجوع  
قبل البناء عليه ، وكذا بعده في الأصح ) ومقابلته لارجوع له بعد البناء ( وقائده الرجوع تخييره  
بين أن يبقيه بأجرة أو يقطع ) ذلك ( ويغرم أرض قصه ) وهو ما بين قيمته قائما ومقاولها ، وليس  
له التملك لذلك بقيمته ( وقيل فائدته طلب الأجرة فقط ) لا القلع ( ولورضى بوضع الجذوع والبناء  
عليها بعوض ، فإن أجر رأس الجدار للبناء فهو إجارة ) لكن لا يشترط فيها بيان المدة ، لأنه يراد  
للدوام فلم يشترط فيه التوقيت ( وإن قال بعته للبناء عليه ، أو بعته حق البناء عليه ، فالأصح أن  
هذا العقد فيه شوب بيع ) لكونه مؤبدا ( و ) شوب ( إجارة ) إذ المستحق به منفعة ، وحكم  
البناء على الأرض أو السقف كذلك ( فإذا بنى ) بعد هذا العقد ( فليس لمالك الجدار نقضه بمال )  
لإيجائنا ولا مع دفع أرض قصه ( ولو أنهدَم الجدار فأعاده ماله ) باختياره إذ لا يلزمه ذلك  
( فلم يشترى ) أي المستحق ( إعادة البناء ) ولو لم يبنه المالك وأراد صاحب الجذوع إعادة لبنى  
عليه كان له ذلك ( وسواء كان الإذن ) في وضع البناء ( بعوض أو بغيره يشترط ، إن قدر الموضع  
للبنى عليه طولا وعرضا وسمك ) بفتح السين ( الجدران وكيفيتها ) أي الجدران ، أهي محبوبة  
أم منضدة ( وكيفية السقف المحمول عليها ) أهي قبو أم خشب ( ولو أذن في البناء على أرضه كفى

يَكُنْ قَدْرَ مَحَلِّ الْبِنَاءِ ، وَأَمَّا الْجِدَارُ الْمُشْتَرَكُ فَلَيْسَ لِأَحَدِهِمَا وَضْعُ جُذُوعِهِ عَلَيْهِ  
بِغَيْرِ إِذْنٍ فِي الْجَدِيدِ ، وَلَيْسَ لَهُ أَنْ يَبْنِيَ فِيهِ وَتَدَا أَوْ يَفْتَحَ كَوَّةً إِلَّا بِإِذْنِهِ ، وَلَهُ أَنْ  
يَسْتَنْدِيَ إِلَيْهِ وَيَسْتَنْدِ مَتَاعًا لَا يَضُرُّ ، وَلَهُ ذَلِكَ فِي جِدَارِ الْأَجَنِيِّ وَلَيْسَ لَهُ إِجْبَارُ شَرِيكِهِ  
عَلَى الصَّارَةِ فِي الْجَدِيدِ ، فَإِنْ أَرَادَ إِعَادَةَ مُنْهَدِمٍ بِآلَةٍ لِنَفْسِهِ لَمْ يَمْنَعْ ، وَيَكُونُ الْمَعَادُ مِلْكُهُ  
يَضَعُ عَلَيْهِ مَا شَاءَ وَيَنْقُضُهُ إِذَا شَاءَ ، وَلَوْ قَالَ الْآخَرُ لَا تَنْقُضُهُ وَأَغْرَمَ لَكَ حِصَّتِي لَمْ تَلْزَمْهُ  
لِإِجَابَتِهِ ، وَإِنْ أَرَادَ إِعَادَتَهُ يَنْقُضُهُ الْمُشْتَرَكُ فَلِلْآخَرِ مِنْهُ ، وَلَوْ تَعَاوَنَا عَلَى إِعَادَتِهِ يَنْقُضُهُ عَادَ  
مُشْتَرَكًا كَمَا كَانَ ، وَلَوْ أَفْرَدَ أَحَدُهُمَا وَشَرَطَ لَهُ الْآخَرُ زِيَادَةً جَارَ : وَكَانَتْ فِي مُقَابَلَةِ  
عَمَلِهِ فِي نَصِيبِ الْآخَرِ ، وَيَجُوزُ أَنْ يُصَالِحَ عَلَى إِجْرَاءِ الْمَاءِ وَالْقَاءِ الثَّلْجِ فِي مِلْكِهِ عَلَى  
مَالٍ ، وَلَوْ تَنَازَعَا جِدَارًا بَيْنَ مِلْكَيْهِمَا فَإِنْ اتَّصَلَ بِنَاءُ أَحَدِهِمَا بِحَيْثُ يُعْلَمُ أَنَّهَا بَنِيَا مَعًا  
فَلَهُ الْيَدُ ،

بيان قدر محل البناء ( ولم يجب ذكر سمكها وكيفيته ) ( وأما الجدار المشترك فليس لأحدهما وضع  
جذوعه عليه بغير إذن ) من الآخر ( في الجديد ) والقديم له ذلك ( وليس له أن يتدفقه وتدا )  
بكسر التاء فيهما ( أو يفتح ) فيه ( كوة إلا بإذنه ) أو علمه برضاه ( وله أن يستند إليه ويستند  
متاعا لا يضره ، وله ذلك في جدار الأجنبي ) بل له ذلك وإن منعه المالك ( وليس له إجبار شريكه  
على العمارة في الجديد ) والقديم له ذلك ، نعم لو كانوا شركاء في وقف وطلب أحدهم أجبر الباقيون  
( فان أراد إعادة منهدم بآلة لنفسه لم يمنع ويكون المعاد ملكه ) ولا يلزمه أجرة حصة شريكه من  
الأس ، وإذا صار ملكه ( يضع عليه ما شاء وينقضه إذا شاء ) ولاحق لغيره فيه ( ولو قال الآخر  
لا تَنْقُضُهُ وَأَغْرَمَ لَكَ حِصَّتِي ) أى قيمة ما يخصني ( لم تلزمه إجابته ) على الجديد . وأما على القديم  
فيلزمه ( وإن أراد إعادة بنقضه المشترك فلا آخر منعه ) كسائر الأعيان المشتركة ( ولو تعاونوا على  
إعادته بنقضه عاد مشتركا كما كان ) قبل إعادته ( ولو أفرد أحدهما وشرط له الآخر زيادة ) أى  
بعقد إجارة أو جعالة ( جاز ، وكانت ) تلك الزيادة ( في مقابلة عمله في نصيب الآخر ) فإذا كان مشتركا  
بينهما بالنصف وانهدم واتفقا على أن يعيده أحدهما بنقصه ويكون له الثلثان ، فالسدس الزائد في  
نظير عمله بطريق الجعالة أو الإجارة ، ولا بد أن تكون تلك الزيادة في العروة والنقص حالا ، لأن  
الأعيان لا تزول ( ويجوز أن يصالح على إجراء الماء والقاء الثلج في ملكه ) أى المصالح معه  
( على مال ) كأن يصالحه على أن يجري ماء المطر من هذا السطح على سطحه المجاور له لينزل  
إلى الطريق ، وأن يجري ماء النهر في أرضه ليصل إلى أرض المصالح ، وأن يلقى الثلج من هذا  
السطح إلى أرضه ، وهو صلح بمعنى الإجارة ، وافترقه فيه الجهل بقدر ماء المطر والثلج ( ولو تنازعا  
جدارا بين ملكيهما ، فان اتصل ببناء أحدهما بحيث يعلم أنهما ) أى الجدار وملك أحدهما  
( بنيا معا ) كأن دخل نصف لبنات كل منهما في الآخر ( فله اليد ) عليه فيحلف ويحكم له به

وَالْأُفْلَهُمَا ، فَإِنْ أَقَامَ أَحَدُهُمَا بَيْنَهُ قُضِيَ لَهُ ، وَإِلَّا حَلَفَا ، فَإِنْ حَلَفَا أَوْ تَكَلَّفَا جُعِلَ بَيْنَهُمَا ، وَإِنْ حَلَفَ أَحَدُهُمَا قُضِيَ لَهُ ، وَلَوْ كَانَ لِأَحَدِهِمَا عَلَيْهِ جُدُوعٌ لَمْ يُرْجَعْ ، وَالسَّقْفُ بَيْنَ عُلُوِّهِ وَسُفْلِ غَيْرِهِ كَجِدَارٍ بَيْنَ مِلْسَكَيْنِ فَيَنْظَرُ أَيْمَنُ إِنْ كَانَ بَعْدَ الْفُلُوِّ فَيَكُونُ فِي يَدَيْهِمَا ، أَوْ لَا فَلِصَاحِبِ السُّفْلِ ؟ .

### باب الحوالة

يُشْتَرَطُ لَهَا رِضَا الْمُحِيلِ وَالْمُحْتَالِ ، لَا الْحَالِ عَلَيْهِ فِي الْأَصَحِّ ، وَلَا تَصِحُّ عَلَى مَنْ لَا دِينَ عَلَيْهِ ، وَقِيلَ تَصِحُّ بِرِضَا ، وَتَصِحُّ بِالذِّينِ اللَّازِمِ ، وَعَلَيْهِ ، وَالْمَثَلُ وَكَذَا لِلتَّقْوَمِ فِي الْأَصَحِّ ، وَبِالْثَمَنِ فِي مَدَّةِ الْخِيَارِ ، وَعَلَيْهِ فِي الْأَصَحِّ ،

الأن تقوم بينة بخلافه (والا) أى وان لم يتصل بيناته كما ذكر بأن اتصل بيناتها أو انفصل عنها (فلهما) اليد عليه (فان أقام أحدهما بينة) أنه له (قضى له) به (والا) أى وان لم يكن لأحدهما بينة أو أقامها كل منها (حلفا) أى حلف كل منهما للآخر على النصف الذى يسلم له فيقول : والله لا تستحق من النصف الذى فى يدي شيئا (فان حلفا) كما ذكر (أو نكلا) عن اليمين (جعل بينهما) بظاهر اليد (وان حلف أحدهما قضى له) بالكل (ولو كان لأحدهما عليه جدوع لم يرجع) بذلك ، لأنها قد تكون باعارة أو اجارة ، فإذا تحالفا بقيت الجدوع بحالها (والسقف بين علوه) أى الشخص (وسفل غيره كجدار بين ملسكين فينظر أيمَنُ إحداه بعد العلو) بأن يكون السقف عاليا فيثقب وسط الجدار ويحدث السقف (فيكون فى يدهما) (أولا) يمكن إحداه بعد العلو كالعقد الذى لا يمكن إحداه وسط الجدار بعد إعلانه (فلساحب السفل) يكون لاتصاله بيناته .

### باب الحوالة

بفتح الحاء أفصح من كسرهما : هى لغة التحويل والانتقال . وشرعا عقد يقتضى انتقال دين من ذمة الى أخرى ، ويسمى قبولها على ملىء (يشترط لها رضا المحيل والمحتال ، لا الجحال عليه فى الأصح) ومقابلته يشترط ، ولا يظهر الرضا الا بالمعقد ، ولا يتعين لفظ الحوالة بل هو وما يؤدى معناه كتنقلت حقا الى فلان (ولا تصح على من لا دين عليه ، وقيل تصح برضاء ، وتصح بالدين اللازم) وهو مالا خيار فيه ، ولا بد أن يجوز الاعتياض عنه كالثمن (وعليه) كذلك ، وان اختلف الدينان فلا تصح بالعين ، ولا بما لا يجوز الاعتياض عنه كدين السلم فلا تصح الحوالة به ولا عليه (والمثل) كالنقود والحبوب (وكذا المتقوم) كالعبد والثوب (فى الأصح) ومقابلته لا تصح فى المتقوم (و) تصح (بالثمن فى مدّة الخيار) بأن يحيل المشتري البائع على انسان (وعليه) بأن يحيل البائع البائع على المشتري (فى الأصح) لأنه آيل الى اللزوم ، ويطلق الخيار بالحوالة ، ومقابل الأصح

وَالْأَصَحُّ مَحْصَةُ حَوَالَةِ الْمُكَاتِبِ سَيِّدُهُ بِالنُّجُومِ ، دُونَ حَوَالَةِ السَّيِّدِ عَلَيْهِ ، وَيُشْتَرَطُ الْعِلْمُ  
بِمَا يُحَالُ بِهِ وَعَلَيْهِ قَدْرًا وَصِفَةً ، وَفِي قَوْلِ تَصَحُّ بِإِبِلِ الدِّيَةِ وَعَلَيْهَا ، وَيُشْتَرَطُ تَسَاوِيَهُمَا  
جِنْسًا وَقَدْرًا ، وَكَذَا حَوْلًا وَأَجَلًا وَحِجَّةً وَكُسْرًا فِي الْأَصَحِّ ، وَيَبْزَأُ بِالْحَوَالَةِ الْمُحِيلُ عَنْ  
دَيْنِ الْمُحْتَالِ ، وَالْمُحَالُ عَلَيْهِ عَنْ دَيْنِ الْمُحِيلِ ، وَيَتَحَوَّلُ حَقُّ الْمُحْتَالِ إِلَى ذِمَّةِ الْمُحَالِ عَلَيْهِ ،  
فَإِنْ تَعَذَّرَ بِفُلْسٍ أَوْ حَبْدٍ وَخَلَفٍ وَنَحْوِهِمَا : لَمْ يَرْجِعْ عَلَى الْمُحِيلِ فَأَوْ كَانَ مُفْلِسًا عِنْدَ  
الْحَوَالَةِ وَجَبَّ لَهُ الْمُحْتَالُ فَلَا رُجُوعَ لَهُ ، وَقِيلَ لَهُ الرُّجُوعُ إِنْ شُرِطَ يَسَارُهُ ، وَلَوْ أَحَالَ  
الْمُشْتَرِي بِالثَّمَنِ فَرَدَّ الْمَبِيعَ بِعَيْبٍ بَطَلَتْ فِي الْأَظْهَرِ ، أَوْ الْبَائِعُ بِالثَّمَنِ فَوَجَدَ الرَّدَّ لَمْ  
تَبْطُلْ عَلَى الْمَذْهَبِ ، وَلَوْ بَاعَ عَبْدًا وَأَحَالَ بِثَمْنِهِ ، ثُمَّ اتَّفَقَ الْمُتَبَايعَانِ وَالْمُحْتَالُ عَلَى  
حُرِّيَّتِهِ ، أَوْ ثَبَتَتْ بَيِّنَةٌ بَطَلَتْ الْحَوَالَةُ ، وَإِنْ كَذَّبَهُمَا الْمُحْتَالُ وَلَا بَيِّنَةَ حَلَفَاهُ عَلَى  
نَفْيِ الْعِلْمِ ثُمَّ يَأْخُذُ الْمَالَ مِنَ الْمُشْتَرِي ،

لَا يَصِحَّحَانِ ( وَالْأَصَحُّ مَحْصَةُ حَوَالَةِ الْمُكَاتِبِ سَيِّدُهُ بِالنُّجُومِ ) عَلَى إِنْسَانٍ لَوْ جُودَ الزُّوْمُ مِنْ جِهَةِ  
السَّيِّدِ وَالْمُحَالِ عَلَيْهِ ( دُونَ حَوَالَةِ السَّيِّدِ ) غَيْرِهِ ( عَلَيْهِ ) أَيْ الْمُكَاتِبِ ، لِأَنَّ الْكِتَابَةَ جَائِزَةً مِنْ  
جِهَةِ الْمُكَاتِبِ ، وَمُقَابِلُ الْأَصَحِّ تَصَحُّ ( وَيُشْتَرَطُ الْعِلْمُ ) أَيْ عِلْمُ الْمُحِيلِ وَالْمُحْتَالِ ( بِمَا يُحَالُ بِهِ وَعَلَيْهِ  
قَدْرًا ) كِبَائَةً ( وَصِفَةً ) مَعْتَبَرَةً فِي السَّلَمِ ( وَفِي قَوْلِ تَصَحُّ بِإِبِلِ الدِّيَةِ وَعَلَيْهَا ) وَالْأَظْهَرُ الْمَنْعُ لِلْجَهْلِ  
بِصِفَتِهَا ( وَيُشْتَرَطُ تَسَاوِيَهُمَا ) أَيْ الْمُحَالُ بِهِ وَعَلَيْهِ ( جِنْسًا ) فَلَا تَصَحُّ بِالدَّرَاهِمِ عَلَى الدَّنَانِيرِ  
( وَقَدْرًا ) فَلَا تَصَحُّ بِخَمْسَةِ عَلَى عَشْرَةٍ ، وَيَصَحُّ أَنْ يُحِيلَ بِخَمْسَةِ عَلَى خَمْسَةٍ مِنَ الْعَشْرَةِ ( وَكَذَا  
حَوْلًا وَأَجَلًا ) وَقَدْرُ الْأَجَلِ ( وَحِجَّةً وَكُسْرًا فِي الْأَصَحِّ ) وَمُقَابِلُهُ إِنْ كَانَ النِّفْعُ فِيهِ لِلْمُحْتَالِ جَائِزًا ،  
وَالْأَفْلَا ، وَلَا يَتَعَبَّرُ اتِّفَاقُهُمَا فِي الرِّهْنِ وَلَا فِي الضَّمَانِ ( وَيَبْزَأُ بِالْحَوَالَةِ الْمُحِيلُ عَنْ دَيْنِ الْمُحْتَالِ ، وَالْمُحَالُ  
عَلَيْهِ عَنْ دَيْنِ الْمُحِيلِ ، وَيَتَحَوَّلُ حَقُّ الْمُحْتَالِ إِلَى ذِمَّةِ الْمُحَالِ عَلَيْهِ ) وَمَعْنَى صِبْرُورَتِهِ فِي ذِمَّتِهِ أَنَّهُ لَزِمَ  
الذِّمَّةُ ، وَيَكُونُ الَّذِي انْتَقَلَ إِلَيْهِ الْمُحْتَالُ غَيْرَ الَّذِي كَانَ لَهُ ( فَإِنْ تَعَذَّرَ بِفُلْسٍ أَوْ جَعْدٍ ) مِنْهُ لِلدَّيْنِ  
أَوْ الْحَوَالَةِ ( وَخَلَفٍ ) عَلَى ذَلِكَ ( وَنَحْوِهِمَا ) كَمَوْتٍ ( لَمْ يَرْجِعْ ) الْمُحْتَالُ ( عَلَى الْمُحِيلِ ، فَلَوْ كَانَ  
مُفْلِسًا عِنْدَ الْحَوَالَةِ وَجَبَّ لَهُ الْمُحْتَالُ فَلَا رُجُوعَ لَهُ ) لِأَنَّهُ مَقْصَرٌ بِتَرْكِهِ الْبَيْعَ ( وَقِيلَ لَهُ الرُّجُوعُ إِنْ  
شُرِطَ يَسَارُهُ ) لِاخْتِلَافِ الشَّرْطِ ( وَلَوْ أَحَالَ الْمُشْتَرِي ) الْبَائِعَ ( بِالثَّمَنِ فَرَدَّ الْمَبِيعَ بِعَيْبٍ بَطَلَتْ فِي  
الْأَظْهَرِ ) لَارْتِفَاعِ الثَّمَنِ ، وَمُقَابِلُهُ لَا تَبْطُلُ ( أَوْ ) أَحَالَ ( الْبَائِعُ ) عَلَى الْمُشْتَرِي ( بِالثَّمَنِ فَوَجَدَ  
الرَّدَّ ) لِلْبَيْعِ ( لَمْ تَبْطُلْ عَلَى الْمَذْهَبِ ) سِوَاهُ أَقْبَضِ الْمُحْتَالِ الْمَالَ أَمْلًا ، وَالطَّرِيقُ الثَّانِي طَرْدُ الْقَوْلَيْنِ  
فِي الْمَسْئَلَةِ قَبْلُهَا ( وَلَوْ بَاعَ عَبْدًا وَأَحَالَ بِثَمْنِهِ ) ثُمَّ اتَّفَقَ الْمُتَبَايعَانِ وَالْمُحْتَالُ عَلَى حُرِّيَّتِهِ أَوْ ثَبَتَتْ بَيِّنَةٌ  
بَطَلَتْ الْحَوَالَةَ ( لِأَنَّهُ بَانَ أَنَّ الثَّمَنَ فَرَدَّ الْمُحْتَالُ مَا أَخَذَهُ عَلَى الْمُشْتَرِي ، وَبَقِيَ حَقُّهُ فِي ذِمَّةِ الْبَائِعِ كَمَا  
كَانَ ( وَإِنْ كَذَّبَهُمَا الْمُحْتَالُ ) فِي الْحُرِّيَّةِ ( وَلَا يَبْنِي حَلْفَاهُ عَلَى نَفْيِ الْعِلْمِ ) بِهَا ، فَيَقُولُ وَاللَّهِ لَا أَعْلَمُ  
حُرِّيَّتَهُ ( ثُمَّ يَأْخُذُ الْمَالَ مِنَ الْمُشْتَرِي ) وَيَرْجِعُ الْمُشْتَرِي بِهِ عَلَى الْبَائِعِ ، فَإِنْ نَسَكَلَ الْمُحْتَالُ عَنْ

وَلَوْ قَالَ الْمُسْتَعْقُ عَلَيْهِ وَكَلْتِكَ لَتَقْبِضَ لِي ، وَقَالَ الْمُسْتَعْقُ أَهْلَتْنِي ، أَوْ قَالَ أَرَدْتُ يَقُولِي : أَهْلَتِكَ أَلَوْ كَالَهُ ، وَقَالَ الْمُسْتَعْقُ بَلْ أَرَدْتُ الْحَوَالَةَ صَدَقَ الْمُسْتَعْقُ عَلَيْهِ يَمِينُهُ وَفِي الصُّورَةِ الثَّانِيَةِ وَجْهٌ ، رَأَيْتُ قَالَ أَهْلَتِكَ فَقَالَ وَكَلْتَنِي صَدَقَ الثَّانِي يَمِينُهُ .

### باب الضمان

شَرَطُ الضَّامِنِ : الرُّشْدُ ، وَضَمَانُ مُحْجُورٍ عَلَيْهِ بِفُلْسٍ كَثِيرٍ أَلِيمٍ ، وَضَمَانُ هَبِيرٍ بِهَبِيرٍ إِذْ كَانَ سَيِّدُهُ بَاطِلٌ فِي الْأَصَحِّ ، وَيَصِحُّ بِإِذْنِهِ ، فَإِنْ عَيْنٌ لِلْأَدَاءِ كَسْبُهُ أَوْ غَيْرُهُ قَضَى مِنْهُ ، وَإِلَّا فَلَا أَصَحَّ أَنَّهُ إِنْ كَانَ مَأْذُونًا لَهُ فِي التَّجَارَةِ تَعَلَّقَ بِمَا فِي يَدِهِ وَمَا يَكْسِبُهُ بَعْدَ الْإِذْنِ ، وَإِلَّا فَمَا يَكْسِبُهُ ، وَالْأَصَحُّ اشْتِرَاطُ مَعْرِفَةِ الْمَضْمُونِ لَهُ ، وَأَنَّهُ لَا يَشْتَرِطُ قَبُولُهُ وَرِضَاهُ ، وَلَا يَشْتَرِطُ رِضَا الْمَضْمُونِ عَنْهُ قَطْعًا ، وَلَا مَعْرِفَتُهُ فِي الْأَصَحِّ ،

الضَّامِنُ حَلْفُ الْمُشْتَرَى عَلَى الْحَرِيَةِ ، وَتَبِينَ بَطْلَانِ الْحَوَالَةِ (وَلَوْ قَالَ الْمُسْتَعْقُ عَلَيْهِ) وَهُوَ الْهَيْلُ لِلْمُسْتَعْقِ ، وَهُوَ الْمُحْتَالُ (وَكَلْتِكَ لَتَقْبِضَ لِي . وَقَالَ الْمُسْتَعْقُ أَهْلَتْنِي ، أَوْ قَالَ ( أَرَدْتُ يَقُولِي : أَهْلَتِكَ الْوَكَالَةَ . وَقَالَ الْمُسْتَعْقُ : بَلْ أَرَدْتُ الْحَوَالَةَ صَدَقَ الْمُسْتَعْقُ عَلَيْهِ) وَهُوَ الْهَيْلُ (بِمِينِهِ وَفِي الصُّورَةِ الثَّانِيَةِ وَجْهٌ) بِتَصَدِيقِ الْمُسْتَعْقِ بِمِينِهِ (وَأَنْ قَالَ) الْمُسْتَعْقُ عَلَيْهِ (أَهْلَتِكَ فَقَالَ) الْمُسْتَعْقُ (وَكَلْتَنِي صَدَقَ الثَّانِي بِمِينِهِ) وَيُظْهَرُ أَنَّ التَّزَامَ عِنْدَ أَفْلَاسِ الْهَالِ عَلَيْهِ ، وَتَقَى حَلْفُ الْمُسْتَعْقِ أَنْدَفَعَتِ الْحَوَالَةَ وَيَأْخُذُ حَقَّهُ مِنَ الْآخَرِ .

### باب الضمان

هَوَالَةُ الْإِتِمَارِ ، وَشَرَعًا التَّزَامُ حَقٌّ ثَابِتٌ فِي ذِمَّةِ الْغَيْرِ ، أَوْ احْضَارٌ مِنْهُ عَلَيْهِ ، أَيْ هَبِيرٌ مَضْمُونَةٌ وَيُقَالُ لِلْعَبْدِ الَّذِي يَحْصُلُ بِهِ ذَلِكَ ( شَرَطُ الضَّامِنِ الرُّشْدُ ) الْمُرَادُ بِهِ عَدَمُ الْحُجْرِ عَلَيْهِ وَأَهْلِيَّةُ التَّبَرُّعِ وَالِاخْتِيَارِ ، فَلَا يَصِحُّ مِنَ الْعَبْدِ وَالْمَجْنُونِ وَالسَّقِيمِ وَالْمُسْكَنِ وَالْمُسْكِرِ ( وَضَمَانُ مُحْجُورٍ عَلَيْهِ بِفُلْسٍ كَثِيرٍ أَلِيمٍ ) ثَبْنٌ فِي ذِمَّتِهِ ، وَالْأَصَحُّ مَحْتَهُ فَيُطَالَبُ بِمَا ضَمَنَهُ بَعْدَ فَكِّ الْحُجْرِ عَنْهُ ( وَضَمَانُ عَبْدٍ بِغَيْرِ إِذْنِ سَيِّدِهِ بَاطِلٌ فِي الْأَصَحِّ ) وَمُقَابِلُهُ يَصِحُّ ، وَيُطَالَبُ بِهِ بَعْدَ الْعَتَقِ وَالْبَسَارِ ( وَيَصِحُّ بِإِذْنِهِ ) حَتَّى عَنْ السَّيِّدِ ( فَإِنْ عَيْنٌ لِلْأَدَاءِ كَسْبُهُ أَوْ غَيْرُهُ قَضَى مِنْهُ ، وَالْأَصَحُّ اشْتِرَاطُ مَعْرِفَةِ الْمَضْمُونِ لَهُ ) أَيْ أَنْ يَعْرِفَ الضَّامِنُ مُسْتَعْقَ الْغَيْرِ ، وَوَكِيلَهُ الْعَامَّ مِثْلَهُ ( وَ) الْأَصَحُّ ( أَنَّهُ لَا يَشْتَرِطُ قَبُولُهُ ) أَيْ الْمَضْمُونُ لَهُ ( وَ) لَا ( رِضَاهُ ) وَمُقَابِلُ الْأَصَحِّ يَشْتَرِطُ الرِّضَا ثُمَّ الْقَبُولَ لَفْظًا ، وَقِيلَ يَشْتَرِطُ الرِّضَا دُونَ الْقَبُولِ ( وَلَا يَشْتَرِطُ رِضَا الْمَضْمُونِ عَنْهُ ) وَهُوَ الْمَدِينُ ( قَطْعًا ) مِنْ غَيْرِ خِلَافٍ ( وَلَا مَعْرِفَتُهُ فِي الْأَصَحِّ ) وَمُقَابِلُهُ يَشْتَرِطُ الْمَعْرِفَةَ

( وَشَرَطُ )

وَيُشْتَرَطُ فِي الْمَضْمُونِ كَوْنُهُ ثَابِتًا ، وَصَحِّحُ الْقَدِيمِ ضَمَانٌ مَا سَيَجِبُ ، وَالْمَذْهَبُ بِحُجَّةِ ضَمَانِ الدَّرَكِ بَعْدَ قَبْضِ الثَّمَنِ ، وَهُوَ أَنْ يَضْمَنَ لِلشَّارِي الثَّمَنَ إِنْ خَرَجَ الْمُبِيعُ مُسْتَحَقًّا أَوْ مَعْيَبًا أَوْ نَاقِصًا لِنَقْصِ الصَّنِيعَةِ ، وَكَوْنُهُ لَازِمًا ، لَا كُنْجُومِ كِتَابَةٍ ، وَيَصِحُّ ضَمَانُ الثَّمَنِ فِي مَدَّةِ الْخِيَارِ فِي الْأَصَحِّ ، وَضَمَانُ الْجُعْلِ كَالرَّهْنِ بِهِ ، وَكَوْنُهُ مَقْلُوبًا فِي الْجَدِيدِ ، وَالْإِبْرَاءِ مِنَ الْجُحُولِ بَاطِلٌ فِي الْجَدِيدِ إِلَّا مِنْ إِبْلِ الدِّيَةِ ، وَيَصِحُّ ضَمَانُهَا فِي الْأَصَحِّ ، وَلَوْ قَالَ ضَمِنْتُ مَالَكَ عَلَى زَيْدٍ مِنْ دِرْهَمٍ إِلَى عَشْرَةٍ فَلَا صَحِّحُ مَعْنَاهُ ، وَأَنَّهُ يَكُونُ ضَامِنًا لِعَشْرَةٍ . قُلْتُ : الْأَصَحُّ لِنِسْفَةِ ، وَاللَّهُ أَعْلَمُ .

[ فصل ] الْمَذْهَبُ بِحُجَّةِ كِفَالَةِ الْبَدَنِ ، فَإِنْ كَفَلَ بَدَنَ مَنْ عَلَيْهِ مَالٌ لَمْ يُشْتَرَطِ الْعِلْمُ بِقَدْرِهِ ، وَيُشْتَرَطُ كَوْنُهُ مِمَّا يَصِحُّ ضَمَانُهُ ،

( وَيُشْتَرَطُ فِي الْمَضْمُونِ ) وَهُوَ الدِّينُ ( كَوْنُهُ ) حَقًّا ( ثَابِتًا ) فَلَا يَصِحُّ ضَمَانُ مَالٍ يَجِبُ كِنْفَقَةُ مَا بَعْدَ الْيَوْمِ لِلزَّوْجَةِ وَمَا سِيقَرَضَهُ لِفُلَانٍ ، وَالْحَقُّ الثَّابِتُ يَشْمَلُ الْأَعْيَانِ وَالْأَشْيَاءَ ( وَصَحِّحُ الْقَدِيمِ ضَمَانُ مَا سَيَجِبُ ) كَأَعْطَى لِفُلَانٍ كَذَا وَعَلَى ضَمَانِهِ ( وَالْمَذْهَبُ بِحُجَّةِ ضَمَانِ الدَّرَكِ ) بِفَتْحِ الرَّاءِ وَسُكُونِهَا ، وَهُوَ الْمَطَالِبَةُ ( بَعْدَ قَبْضِ الثَّمَنِ ، وَهُوَ أَنْ يَضْمَنَ لِلشَّارِي الثَّمَنَ إِنْ خَرَجَ الْمُبِيعُ مُسْتَحَقًّا ) لِغَيْرِ الْبَائِعِ ( أَوْ مَعْيَبًا ) وَرَدِّهِ الْمَشْتَرَى ( أَوْ نَاقِصًا لِنَقْصِ الصَّنِيعَةِ ) الَّتِي وَزَنَ بِهَا ، فَهَذَا ضَمَانُ حَقٍّ لَمْ يَنْبَغِ ، لَكِنْ جَوَّزَ لِلْحَاجَةِ ، وَلَا يَصِحُّ إِلَّا بَعْدَ قَبْضِ الثَّمَنِ ، وَفِي قَوْلٍ هُوَ بَاطِلٌ ، وَكَيْفِيَّةُ ضَمَانِ الدَّرَكِ بِالْثَمَنِ أَنْ يَقُولَ لِلشَّارِي ضَمِنْتُ لَكَ عَهْدَةَ الثَّمَنِ أَوْ دَرَكَهُ أَوْ يَقُولُ لِلْبَائِعِ ضَمِنْتُكَ عَهْدَةَ الْمُبِيعِ إِنْ خَرَجَ الثَّمَنُ مُسْتَحَقًّا ( وَكَوْنُهُ ) أَيْ الْمَضْمُونُ دِينًا ( لَازِمًا لَا كُنْجُومِ كِتَابَةٍ ) فَلَا يَصِحُّ ضَمَانُهَا وَالْدِّينُ اللَّازِمُ يَشْمَلُ الْمُسْتَقَرَّ وَغَيْرَ الْمُسْتَقَرِّ كَالرَّهْنِ قَبْلَ الدَّخُولِ وَغَيْرِ الْمُبِيعِ قَبْلَ قَبْضِهِ ( وَيَصِحُّ ضَمَانُ الثَّمَنِ فِي مَدَّةِ الْخِيَارِ فِي الْأَصَحِّ ) لِأَنَّهُ آيِلٌ إِلَى الْإِجْرَاءِ ، وَمُقَابَلُهُ لَا يَصِحُّ ( وَضَمَانُ الْجُعْلِ ) فِي الْجُعَالَةِ ( كَالرَّهْنِ بِهِ ) وَقَدْ تَمَّ أَنَّهُ لَا يَصِحُّ الرَّهْنُ بِهِ قَبْلَ الْفَرَاغِ مِنَ الْعَمَلِ وَيَصِحُّ بَعْدَ الْفَرَاغِ ( وَكَوْنُهُ ) أَيْ الدِّينُ الْمَضْمُونُ ( مَعَاوِمًا فِي الْجَدِيدِ ) جَنْسًا وَقَدْرًا وَصِفَةً فَلَا يَصِحُّ ضَمَانُ الْمَجْهُولِ ، وَصَحِّحُ الْقَدِيمِ بِشَرْطِ أَنْ تَتَأْتِيَ الْإِحَاطَةُ بِهِ كَضَمِنْتُ لَكَ مَا عَلَى فُلَانٍ ( وَالْإِبْرَاءُ مِنَ الْمَجْهُولِ ) جَنْسُهُ أَوْ قَدْرُهُ أَوْ صِفَتُهُ ( بَاطِلٌ فِي الْجَدِيدِ ) وَصَحِّحُ الْقَدِيمِ ( إِلَّا مِنْ إِبْلِ الدِّيَةِ ) فَيَصِحُّ الْإِبْرَاءُ مِنْهَا ، وَإِنْ كَانَتْ مَجْهُولَةً الصِّفَةُ ( وَيَصِحُّ ضَمَانُهَا فِي الْأَصَحِّ ) كَالْإِبْرَاءِ ، وَمُقَابَلُهُ لَا يَصِحُّ ( وَلَوْ قَالَ ضَمِنْتُ مَالَكَ عَلَى زَيْدٍ مِنْ دِرْهَمٍ إِلَى عَشْرَةٍ ، فَلَا صَحِّحُ مَعْنَاهُ ) وَمُقَابَلُهُ لَا يَصِحُّ ( وَ ) الْأَصَحُّ ( أَنَّهُ يَكُونُ ضَامِنًا لِعَشْرَةٍ ) إِنْ كَانَتْ عَلَيْهِ أَوْ أَكْثَرَ مِنْهَا ( قُلْتُ : الْأَصَحُّ لِنِسْفَةِ ، وَاللَّهُ أَعْلَمُ ) وَقِيلَ لِمَانِيَّةٌ .

[ فصل ] فِي كِفَالَةِ الْبَدَنِ ( الْمَذْهَبُ بِحُجَّةِ كِفَالَةِ الْبَدَنِ ) فِي الْجُمْلَةِ لِأَنَّهُ سَيَأْتِي مَنَعَهَا فِي الْخُدُودِ ، وَهِيَ التَّزَامُ احْتِضَارِ الْمَكْفُولِ إِلَى الْمَكْفُولِ لَهُ ، وَفِي قَوْلٍ لَا نَصَحَ ( فَإِنْ كَفَلَ بَدَنَ مَنْ عَلَيْهِ مَالٌ لَمْ يُشْتَرَطِ الْعِلْمُ بِقَدْرِهِ ، وَ ) لَكِنْ ( يُشْتَرَطُ كَوْنُهُ ) أَيْ الْمَالِ ( مِمَّا يَصِحُّ ضَمَانُهُ ) فَلَا تَصِحُّ الْكِفَالَةُ



والمذهب يبدن من عليه عقوبة لآدمي كقصاص وخدر قذف ، ومنعها في حدود  
الله تعالى . وتصح يبدن صبي ومجنون ومحبوس وغائب وميت ليخضره ، فيشهد على  
صورته ، ثم إن عين مكان التسليم تبين وإلا فسكاتها ، ويبرأ الكفيل بتسليمه في  
مكان التسليم بلا حائل كمتغلب ، وبأن يحضر المكفول به ويقول سألت نفسي عن  
جهة الكفيل ، ولا يكفي مجرد حضوره ، فإن غاب لم يلزم الكفيل إحضاره إن  
جهل مكانه ، وإلا فيلزمه ، ويمهل مدة ذهاب وإياب ، فإن مضت ولم يحضره حبس ،  
وقيل إن غاب إلى مسافة القصر لم يلزمه إحضاره ، والأصح أنه إذا مات ودفن  
لا يطالب الكفيل بالمال ، وأنه لو شرط في الكفالة أنه يقرم المال إن فات التسليم  
بطلت ، وأنها لا تصح بغير رضا المكفول

[ فصل ] يشترط في الضمان والكفالة لفظ يشعر بالتزام كصنعت دينك عليه  
أو تحمלתه أو تقلدته أو تكفلت بدينه ، أو أنا بالمال أو بإحضار الشخص ضامن  
أو كفيل أو زعيم أو ،

يبدن المكاتب للنجوم لأنه لا يصح ضمانها ( والمذهب صحتها يبدن من عليه عقوبة لآدمي كقصاص  
وخدر قذف ) وتعزير ، وفي قول لا تصح ( و ) المذهب ( منعها في حدود الله تعالى ) كحد الخمر  
والزنا ( وتصح يبدن صبي ومجنون ) باذن الولي إذا استحق إحضارهما لمجلس الحكم ( ومحبوس  
وغائب ) باذنه ، ويلزم الغائب حضوره مع الكفيل وإن كان فوق مسافة القصر ( و ) يبدن  
( ميت ) قبل دفنه وقبل تغيره ولم يلزم نقل من بلد لآخر ( ليحضره فيشهد على صورته ) إذا تحمل  
الشهادة كذلك ولم يعرف اسمه ونسبه ويشترط إذن الوارث ( ثم إن عين ) الكفيل ( مكان  
التسليم تبين ، وإلا ) أي وإن لم تبين ( فسكاتها ) تبين ( ويبرأ الكفيل بتسليمه في مكان التسليم )  
أي وزمانه ، ولا يبرأ بتسليمه في غيرها ولا بد أن يكون التسليم ( بلا حائل كمتغلب ) يمنع المكفول  
له منه ( وبأن يحضر المكفول به ) في مكان التسليم ( ويقول ) للمكفول له ( سألت نفسي عن جهة  
الكفيل ، ولا يكفي مجرد حضوره ) عن القول المذكور ( فإن غاب لم يلزم الكفيل إحضاره إن جهل  
مكانه ) والقول قوله أنه لا يعلم ( وإلا ) بأن علم مكانه ( فيلزمه ) إحضاره ولو فوق مسافة القصر بشرط  
أمن الطريق ولم يذهب إلى من يمنعه ( ويمهل مدة ذهاب وإياب ) على العادة ( فإن مضت ولم يحضره  
حبس ) إن لم يؤد الدين ( وقيل إن غاب إلى مسافة القصر لم يلزمه إحضاره ، والأصح أنه إذا مات ودفن )  
أو هرب أو توارى ( لا يطالب الكفيل بالمال ) ومقابل الأصح يطالب . وأما العقوبة فلا يطالب  
بها جزماً ، والدفن ليس بشرط ( و ) الأصح ( أنه لو شرط في الكفالة أنه يقرم المال إن فات التسليم  
بطلت ) ومقابل يصح ( و ) الأصح ( أنها لا تصح بغير رضا المكفول ) أو وليه ، ومقابل الأصح تصح .  
[ فصل ] في بيان الصيغة ( يشترط في الضمان والكفالة لفظ يشعر بالتزام كصنعت دينك عليه  
أو تحملته أو تقلدته أو تكفلت بدينه أو أنا بالمال أو بإحضار الشخص ضامن أو كفيل أو زعيم أو

يَحِيلُ ، وَلَوْ قَالَ أَوْدَى الْمَالُ أَوْ أَخْضِرَ الشَّخْصَ فَهُوَ وَعْدٌ وَالْأَصَحُّ أَنَّهُ لَا يَجُوزُ  
تَعْلِيلُهُمَا بِشَرْطٍ ، وَلَا تَوْقِيتُ الْكَفَالَةِ ، وَلَوْ نَجَّزَهَا وَشَرَطَ تَأْخِيرَ الْإِحْضَارِ شَهْرًا  
بِجَازٍ ، وَأَنَّهُ يَصِيحُ ضَمَانُ الْحَالِ مُؤَجَّلًا أَجَلًا مَقْلُومًا ، وَأَنَّهُ يَصِيحُ ضَمَانُ الْمُؤَجَّلِ حَالًا ،  
وَأَنَّهُ لَا يَلْزِمُهُ التَّعْجِيلُ ، وَلِلْمُسْتَحَقِّ مُطَالَبَةُ الضَّامِنِ وَالْأَصِيلِ ، وَالْأَصَحُّ أَنَّهُ لَا يَصِيحُ  
بِشَرْطٍ بَرَاءَةِ الْأَصِيلِ ، وَلَوْ أَبْرَأَ الْأَصِيلَ بَرَى الضَّامِنَ ، وَلَا عَكْسَ ، وَلَوْ مَاتَ أَحَدُهُمَا  
حَلٌّ عَلَيْهِ دُونَ الْآخَرِ ، وَإِذَا طَالَبَ الْمُسْتَحَقُّ الضَّامِنَ فَلَهُ مُطَالَبَةُ الْأَصِيلِ بِتَخْلِيصِهِ  
بِالْأَدَاءِ إِنْ ضَمِنَ بِإِذْنِهِ ، وَالْأَصَحُّ أَنَّهُ لَا يُطَالَبُ قَبْلَ أَنْ يُطَالَبَ ، وَلِلضَّامِنِ الرَّجُوعُ عَلَى  
الْأَصِيلِ إِنْ وَجِدَ إِذْنُهُ فِي الضَّمَانِ وَالْأَدَاءِ ، وَإِنْ انْتَقَى فِيهِمَا فَلَا ، وَإِنْ أُذِنَ فِي الضَّمَانِ فَقَطَّ  
رَجَعَ فِي الْأَصَحِّ ، وَلَا عَكْسَ فِي الْأَصَحِّ ، وَلَوْ أَدَى مُكْسِرًا عَنْ صِحَاحٍ أَوْ صَالِحٍ عَنْ  
مَائَةٍ يَثُوبَ قِيَمَتُهُ تَحْسُونَ فَلَا أَصَحَّ أَنَّهُ لَا يَرْجِعُ إِلَّا بِمَا غَرِمَ ، وَمَنْ أَدَى دِينَ غَيْرِهِ

جِيلٍ ( أَوْ قِيلَ أَوْ عَلَى مَاعِلَى فُلَانٍ ) وَلَوْ قَالَ أَوْدَى الْمَالُ أَوْ أَخْضِرَ الشَّخْصَ فَهُوَ وَعْدٌ بِالْإِتِّزَامِ  
لَا يَلْزِمُ الْوَفَاءَ بِهِ ( وَالْأَصَحُّ أَنَّهُ لَا يَجُوزُ تَعْلِيلُهُمَا ) أَى الضَّمَانِ وَالْكَفَالَةِ ( بِشَرْطٍ ) كَذَا جَاءَ رَأْسُ  
الشَّهْرِ فَقَدْ ضَمِنْتَ مَاعِلَى فُلَانٍ أَوْ تَكْفَلْتُ بِيَدِهِ ، وَمُقَابِلُ الْأَصَحِّ يَجُوزُ ( وَلَا تَوْقِيتُ الْكَفَالَةِ ) نَحْوُ  
أَنَا كَفَيْلُ بَرِيدٍ شَهْرًا ( وَلَوْ نَجَّزَهَا ) أَى الْكَفَالَةِ ( وَشَرَطَ تَأْخِيرَ الْإِحْضَارِ شَهْرًا جَازٍ ) نَحْوُ أَنَا كَفَيْلُ  
بِفُلَانٍ أَحْضَرَهُ بَعْدَ شَهْرٍ ( وَ ) الْأَصَحُّ ( أَنَّهُ يَصِيحُ ضَمَانُ الْحَالِ مُؤَجَّلًا أَجَلًا مَقْلُومًا ) وَيُثَبِّتُ الْأَجَلَ  
فِي حَقِّ الضَّامِنِ ، وَمُقَابِلُ الْأَصَحِّ لَا يَصِحُّ الضَّمَانُ ( وَ ) الْأَصَحُّ ( أَنَّهُ يَصِيحُ ضَمَانُ الْمُؤَجَّلِ حَالًا )  
وَمُقَابِلُهُ لَا يَصِحُّ ( وَ ) الْأَصَحُّ ( أَنَّهُ لَا يَلْزِمُهُ التَّعْجِيلُ ) وَمُقَابِلُهُ يَلْزِمُهُ ( وَلِلْمُسْتَحَقِّ ) أَى الْمَضْمُونِ  
لَهُ ( مُطَالَبَةُ الضَّامِنِ وَالْأَصِيلِ ) بِالْدَيْنِ اجْتِمَاعًا وَانْفِرَادًا أَوْ يُطَالَبُ أَحَدُهُمَا بَعْضُهُ وَالْآخَرُ بِنَاقِبِهِ  
( وَالْأَصَحُّ أَنَّهُ لَا يَصِحُّ ) الضَّمَانُ ( بِشَرْطِ بَرَاءَةِ الْأَصِيلِ ) مِنَ الدَّيْنِ ، وَمُقَابِلُهُ يَصِحُّ الضَّمَانُ وَالشَّرْطُ  
( وَلَوْ أَبْرَأَ ) الْمُسْتَحَقُّ ( الْأَصِيلَ بَرَى الضَّامِنَ وَلَا عَكْسَ ) أَى لَوْ أَبْرَأَ الْمُسْتَحَقُّ الضَّامِنَ لَمْ يَبْرَأِ  
الْأَصِيلَ ( وَلَوْ مَاتَ أَحَدُهُمَا ) وَالدَّيْنُ مُؤَجَّلٌ ( حَلُّ عَلَيْهِ ) أَى عَلَى الْمِيتِ ( دُونَ الْآخَرِ ) فَلَا  
يَحُلُّ عَلَيْهِ ( وَإِذَا طَالَبَ الْمُسْتَحَقُّ الضَّامِنَ ) بِالْدَيْنِ ( فَلَهُ مُطَالَبَةُ الْأَصِيلِ بِتَخْلِيصِهِ بِالْأَدَاءِ ) لِلدَّيْنِ  
الْمَضْمُونِ ( إِنْ ضَمِنَ بِإِذْنِهِ ) كَمَا أَنَّهُ يَغْرِمُهُ إِذَا غَرِمَ . وَأَمَّا إِذَا ضَمِنَ بِغَيْرِ إِذْنِهِ فَلَيْسَ لَهُ مُطَالَبَةُ  
( وَالْأَصَحُّ أَنَّهُ ) أَى الضَّامِنِ ( لَا يُطَالَبُ ) أَى الْأَصِيلِ ( قَبْلَ أَنْ يُطَالَبَ ) هُوَ بِالْدَيْنِ ، وَمُقَابِلُهُ لَهُ  
الْمُطَالَبَةُ بِتَخْلِيصِهِ ( وَلِلضَّامِنِ ) الْفَارِجُ ( الرَّجُوعُ عَلَى الْأَصِيلِ إِنْ وَجِدَ الْإِذْنَ فِي الضَّمَانِ وَالْأَدَاءِ  
وَإِنْ انْتَقَى ) إِذْنُهُ ( فِيهِمَا ) أَى الضَّمَانِ وَالْأَدَاءِ ( فَلَا ) رَجُوعَ ( وَإِنْ أُذِنَ فِي الضَّمَانِ فَقَطَّ رَجَعَ فِي  
الْأَصَحِّ ) وَمُقَابِلُهُ لَا يَرْجِعُ ( وَلَا عَكْسَ فِي الْأَصَحِّ ) أَى لَارْجُوعَ فِيهَا إِذَا ضَمِنَ بِغَيْرِ الْإِذْنِ وَأَدَى  
بِالْإِذْنِ ، وَمُقَابِلُ الْأَصَحِّ يَرْجِعُ ( وَلَوْ أَدَى مُكْسِرًا عَنْ صِحَاحٍ أَوْ صَالِحٍ عَنْ مَائَةٍ يَثُوبَ قِيَمَتُهُ تَحْسُونَ  
فَلَا أَصَحَّ أَنَّهُ لَا يَرْجِعُ إِلَّا بِمَا غَرِمَ ) وَمُقَابِلُ الْأَصَحِّ يَرْجِعُ بِالصَّحَاحِ وَالْمَائَةِ ( وَمَنْ أَدَى دِينَ غَيْرِهِ

بِلاَ ضَمَانٍ وَلَا إِذْنَ فَلَا رُجُوعَ ، وَإِنْ أَذِنَ بِشَرْطِ الرُّجُوعِ رَجَعَ ، وَكَذَا إِنْ أَذِنَ مُطْلَقًا فِي الْأَصَحِّ ، وَالْأَصَحُّ أَنْ مُصَاحَفَتَهُ عَلَى غَيْرِ جِنْسِ الدِّينِ لَا تَمْنَعُ الرُّجُوعَ ، ثُمَّ لَمْ يَمَسَّ بِرَجْعِ الضَّامِنِ وَالْمُؤَدَّى إِذَا أَشْهَدَا بِالْأَدَاءِ رَجُلَيْنِ أَوْ رَجُلًا وَامْرَأَتَيْنِ ، وَكَذَا رَجُلٌ لِيُخْلِفَ مَقْعَهُ فِي الْأَصَحِّ ، فَإِنْ لَمْ يُشْهَدْ فَلَا رُجُوعَ إِنْ أَدَّى : فِي غَيْبَةِ الْأَصِيلِ وَكَذِبِهِ ، وَكَذَا إِنْ صَدَّقَهُ فِي الْأَصَحِّ فَإِنْ صَدَّقَهُ الْمُسُونُ لَهُ أَوْ أَدَّى بِمَحْضَرَةِ الْأَصِيلِ رَجَعَ عَلَى الْمَذْهَبِ .

## كتاب الشركة

هِيَ أَنْوَاعٌ : شَرِكَةُ الْأَبْدَانِ كَشَرِكَةِ الْحَمَالَيْنِ ، وَسَائِرُ الْمُعْتَرَفَةِ لِيَكُونَ بَيْنَهُمَا كَسْبُهُمَا مُتَسَاوِيًا أَوْ مُتَقَارِبًا مَعَ اتِّفَاقِ الصَّنْعَةِ أَوْ اخْتِلَافِهَا . وَشَرِكَةُ الْمَفَاوِضَةِ لِيَكُونَ بَيْنَهُمَا كَسْبُهُمَا وَعَلَيْهِمَا مَا يَعْزِضُ مِنْ غُرْمٍ . وَشَرِكَةُ الْوُجُوهِ بِأَنْ يَشْتَرِكَ الْوَجِيهَانِ لِيَبْتَاعَ كُلُّ وَاحِدٍ مِنْهُمَا بِمَوْجِلٍ

بِلاَ ضَمَانٍ وَلَا إِذْنَ فَلَا رُجُوعَ لَهُ عَلَيْهِ (وَأَنْ أَذِنَ) لَهُ فِي الْأَدَاءِ ، (بِشَرْطِ الرُّجُوعِ رَجَعَ ، وَكَذَا إِنْ أَذِنَ مُطْلَقًا) عَنْ شَرْطِ الرُّجُوعِ رَجَعَ (فِي الْأَصَحِّ) إِذَا أَدَّى بِقَصْدِ الرُّجُوعِ ، وَمُقَابِلِ الْأَصَحِّ لَا يَرْجِعُ (وَالْأَصَحُّ أَنْ مُصَاحَفَتُهُ) عَلَى غَيْرِ جِنْسِ الدِّينِ لَا تَمْنَعُ الرُّجُوعَ (لِأَنَّ قَصْدَ الْأَذْنِ الْبَرَاءَةُ وَقَدْ حَصَلَتْ ، وَمُقَابِلِ الْأَصَحِّ تَمْنَعُ) ثُمَّ أَمَّا يَرْجِعُ الضَّامِنُ وَالْمُؤَدَّى (بِالْأَذْنِ) إِذَا أَشْهَدَا بِالْأَدَاءِ رَجُلَيْنِ أَوْ رَجُلًا وَامْرَأَتَيْنِ (عَدُولًا) وَكَذَا رَجُلٌ لِيُخْلِفَ مَعَهُ فِي الْأَصَحِّ (وَمُقَابِلُهُ لَا يَرْجِعُ فِي ذَلِكَ) (فَإِنْ لَمْ يُشْهَدْ) الضَّامِنُ بِالْأَدَاءِ وَأَنْكَرَ رَبُّ الدِّينِ أَوْ سَكَتَ (فَلَا رُجُوعَ إِنْ أَدَّى فِي غَيْبَةِ الْأَصِيلِ وَكَذِبَهُ وَكَذَا إِنْ صَدَّقَهُ فِي الْأَصَحِّ) وَمُقَابِلُهُ يَرْجِعُ عِنْدَ تَصَدِّيقِهِ (فَإِنْ صَدَّقَهُ الْمُسُونُ لَهُ) وَكَذِبَهُ الْأَصِيلِ (أَوْ أَدَّى بِمَحْضَرَةِ الْأَصِيلِ) مَعَ تَكْذِيبِ الْمُسُونِ لَهُ (رَجَعَ عَلَى الْمَذْهَبِ) أَيْ الرَّاجِعُ مِنَ الْوَجِيهَيْنِ فِي الْمَسْأَلَتَيْنِ ، وَالْمُؤَدَّى بِالْأَذْنِ كَالضَّامِنِ فِيهَا ذَكَرَ .

## كتاب الشركة

هِيَ بِكَسْرِ الشَّيْنِ وَسُكُونِ الرَّاءِ وَحِكْيِ فَتْحِ الشَّيْنِ مَعَ كَسْرِ الرَّاءِ لَفَةً : الْاِخْتِلَافُ عَلَى الشُّبُوعِ ، وَشَرْعًا ثُبُوتُ الْحَقِّ فِي الشَّيْءِ الْوَاحِدِ لِاثْنَيْنِ فَأَكْثَرَ عَلَى وَجْهِ الشُّبُوعِ (هِيَ أَنْوَاعُ شَرِكَةِ الْأَبْدَانِ كَشَرِكَةِ الْحَمَالَيْنِ وَسَائِرِ الْمُعْتَرَفَةِ) كَالْحَيَاطِينَ (لِيَكُونَ بَيْنَهُمَا كَسْبُهُمَا مُتَسَاوِيًا أَوْ مُتَقَارِبًا مَعَ اتِّفَاقِ الصَّنْعَةِ أَوْ اخْتِلَافِهَا) كَالْحَيَاطِ وَالرَّفَاءِ (وَشَرِكَةُ الْمَفَاوِضَةِ) بِفَتْحِ الْوَاوِ بِأَنْ يَشْتَرِكَ (لِيَكُونَ بَيْنَهُمَا كَسْبُهُمَا) بِأَمْوَالِهِمَا وَأَبْدَانِهِمَا مِنْ غَيْرِ خَلْطٍ لِلْأَمْوَالِ (وَعَلَيْهِمَا مَا يَعْزِضُ مِنْ غُرْمٍ) وَلَوْ بَغَيْرِ الشَّرِكَةِ كَغَضَبِ (وَشَرِكَةُ الْوُجُوهِ بِأَنْ يَشْتَرِكَ الْوَجِيهَانِ لِيَبْتَاعَ كُلُّ وَاحِدٍ مِنْهُمَا بِمَوْجِلٍ) أَيْ يَشْتَرِي كُلُّ وَاحِدٍ مِنْهُمَا شَيْئًا

لَهَا ، فَإِذَا بَاعَا كَانَ الْفَاضِلُ عَنِ الْأَمْتَانِ بَيْنَهُمَا ، وَهَذِهِ الْأَنْوَاعُ بَاطِلَةٌ ، وَشَرَكَةُ الْعَيْنَانِ  
صَحِيحَةٌ ، وَيُشْتَرَطُ فِيهَا لَفْظٌ يَدُلُّ عَلَى الْإِذْنِ فِي التَّصَرُّفِ ، فَلَوْ اقْتَصَرَ عَلَى اشْتِرَاكِنَا لَمْ  
يَكْفِ فِي الْأَصَحِّ : وَفِيهَا أَهْلِيَّةُ التَّوَكِيلِ وَالتَّوَكُّلِ ، وَتَصَحُّهُ فِي كُلِّ مِثْلِي دُونَ  
الْمُتَقَوِّمِ ، وَقِيلَ تَخْتَصُّ بِالنَّقْدِ الْمَضْرُوبِ ، وَيُشْتَرَطُ خَلَطُ الْمَالَيْنِ بِحَيْثُ لَا يَتَمَيَّزَانِ ،  
وَلَا يَكْنِي الْخَلْطُ مَعَ اخْتِلَافِ جِنْسٍ ، أَوْ صِفَةٍ كَصِحَاحٍ وَمُكْسَرَةٍ هَذَا إِذَا أُخْرَجَا  
مَالَيْنِ وَعَقْدًا ، فَإِنْ تَلَكََا مُشْتَرَكًا بِإِثْبَاتٍ وَشِرَاءٍ وَغَيْرِهِمَا وَأُذِنَ كُلٌّ لِلْآخَرِ فِي التَّجَارَةِ  
فِيهِ تَمَّتِ الشَّرَكَةُ ، وَالْحِيلَةُ فِي الشَّرَكَةِ فِي الْعُرُوضِ أَنْ يَبِيعَ كُلُّ وَاحِدٍ بَعْضَ عَرْضِهِ  
بِبَعْضِ عَرْضِ الْآخَرِ وَيَأْذَنَ لَهُ فِي التَّصَرُّفِ ، وَلَا يُشْتَرَطُ تَسَاوِي قَدْرِ الْمَالَيْنِ ،  
وَالْأَصَحُّ أَنَّهُ لَا يُشْتَرَطُ الْعِلْمُ بِقَدْرِهِمَا عِنْدَ الْعَقْدِ ، وَيَسْلُطُ كُلٌّ مِنْهُمَا عَلَى التَّصَرُّفِ  
بَلَا ضَرَرٍ فَلَا يَبِيعُ نَسِيبَةً وَلَا يَغِيرُ نَقْدَ الْبَسْلَةِ وَلَا يَفْنِي : فَاحِشٌ

بِحُجْمٍ مُؤْجَلٍ ، وَيَكُونُ الْمُبْتَاعُ (لَهَا ، فَإِذَا بَاعَا كَانَ الْفَاضِلُ عَنِ الْأَمْتَانِ) رَجْعًا (بَيْنَهُمَا ، وَهَذِهِ الْأَنْوَاعُ  
بَاطِلَةٌ) لِعَدَمِ وَجُودِ الشَّرْطِ الَّتِي تَأْتِي ، وَلِمَا فِيهَا مِنَ الْفُرْقِ (وَشَرَكَةُ الْعَيْنَانِ) بِكُسْرِ الْعَيْنِ (صَحِيحَةٌ)  
وَهِيَ أَنْ يَشْتَرِكَا فِي مَالٍ لِيَتَجَرَا فِيهِ (وَيُشْتَرَطُ فِيهَا) أَيْ فِي شَرَكَةِ الْعَيْنَانِ (لَفْظٌ يَدُلُّ عَلَى الْإِذْنِ  
فِي التَّصَرُّفِ) فَإِذَا ذُنَّ كُلُّ وَاحِدٍ مِنْهُمَا لِلْآخَرِ (فَلَوْ اقْتَصَرَ عَلَى اشْتِرَاكِنَا لَمْ يَكْفِ) فِي الْإِذْنِ ، فَلَا  
يَتَصَرَّفُ كُلُّ وَاحِدٍ فِي مَالِ الْآخَرِ (فِي الْأَصَحِّ ، وَ) يُشْتَرَطُ (فِيهَا أَهْلِيَّةُ التَّوَكِيلِ وَالتَّوَكُّلِ) إِذَا كَانَ كُلُّ وَاحِدٍ  
مِنْهُمَا وَكِيلًا عَنِ الْآخَرِ (وَتَصَحُّهُ فِي كُلِّ مِثْلِي) كَالدِّرَاهِمِ وَالْدَنَانِيرِ وَالْحُبُوبِ (دُونَ الْمُتَقَوِّمِ) كَالثِّيَابِ إِذَا  
لَا يُمْكِنُ خَلْطُهَا (وَقِيلَ تَخْتَصُّ بِالنَّقْدِ الْمَضْرُوبِ) مِنَ الدِّرَاهِمِ وَالْدَنَانِيرِ (وَيُشْتَرَطُ خَلَطُ الْمَالَيْنِ بِحَيْثُ  
لَا يَتَمَيَّزَانِ) وَيَكُونُ الْخَلْطُ قَبْلَ الْعَقْدِ فَلَا يَكْفِي بَعْدَهُ وَلَوْ فِي الْمَجْلَسِ (وَلَا يَكْنِي الْخَلْطُ مَعَ اخْتِلَافِ  
جِنْسٍ) كَالدِّرَاهِمِ وَالدَّنَانِيرِ (أَوْ صِفَةٍ كَصِحَاحٍ وَمُكْسَرَةٍ) وَحُظَّةٍ حَرَاءٍ وَبَيْضَاءٍ (هَذَا) أَيْ اشْتِرَاطُ  
الْخَلْطِ (إِذَا أُخْرَجَا مَالَيْنِ وَعَقْدًا ، فَإِنْ تَلَكََا مُشْتَرَكًا) مِمَّا تَصَحُّ فِيهِ الشَّرَكَةُ أَوَّلًا كَالْعُرُوضِ (بَارِثٍ  
وَشِرَاءٍ وَغَيْرِهِمَا وَأُذِنَ كُلٌّ مِنْهُمَا) (لِلْآخَرِ فِي التَّجَارَةِ فِيهِ تَمَّتِ الشَّرَكَةُ. وَالْحِيلَةُ فِي الشَّرَكَةِ فِي  
الْعُرُوضِ) كَالثِّيَابِ (أَنْ يَبِيعَ كُلُّ وَاحِدٍ بَعْضَ عَرْضِهِ بِبَعْضِ عَرْضِ الْآخَرِ وَيَأْذَنَ) بَعْدَ التَّقَابُضِ  
(لَهُ فِي التَّصَرُّفِ) إِذَا مَأْمَنَ جُزْءًا إِلَّا وَهُوَ مُشْتَرِكٌ فَأَحَدُهُمَا بِمَجْرَدِ مَبَايعِ بَعْضِ عَرْضِهِ بِبَعْضِ عَرْضِ  
الْآخَرِ يَحْصِلُ الْفُرْضُ ، وَلَكِنْ كَأَنَّ الثَّانِي بَاعَ الثَّمَنَ فَلِذَلِكَ عِبْرَتُ كُلِّ (وَلَا يُشْتَرَطُ تَسَاوِي قَدْرِ الْمَالَيْنِ)  
بَلْ تَبَيَّنَتِ الشَّرَكَةُ مَعَ تَقَاوُضِهَا (وَالْأَصَحُّ أَنَّهُ لَا يُشْتَرَطُ الْعِلْمُ بِقَدْرِهِمَا عِنْدَ الْعَقْدِ) أَيْ بِقَدْرِ كُلِّ مَنْ  
الْمَالَيْنِ أَهْوَى النِّصْفَ أَمْ غَيْرَهُ إِذَا أُمِكنَ مَعْرِفَتُهُ مِنْ بَعْدِ كَأَنَّ كَانَ بَيْنَهُمَا مَالٌ مُشْتَرَكٌ كُلُّ مَنْهَا جَاهِلٌ  
بِقَدْرِ نَصِيبِهِ فَأُذِنَ كُلٌّ لِلْآخَرِ فِي التَّصَرُّفِ فِي نَصِيبِهِ فَيَصِحُّ ، وَبِمَرَاةِ الْحِسَابِ يَعْلَمُ مَا لِكُلِّ وَاقِبِ  
الْأَصَحُّ يُشْتَرَطُ الْعِلْمُ قَبْلَ الْإِذْنِ (وَيَسْلُطُ كُلٌّ مِنْهُمَا عَلَى التَّصَرُّفِ) إِذَا وَجَدَ الْإِذْنَ (بَلَا ضَرَرٍ  
فَلَا يَبِيعُ نَسِيبَةً ، وَلَا يَغِيرُ نَقْدَ الْبَلَدِ وَلَا يَفْنِي فَاحِشٌ) فَلَوْ خَالَفَ فِي ذَلِكَ لَمْ يَصِحَّ تَصَرُّفُهُ فِي نَصِيبِ

وَلَا يُسَافِرُ بِهِ وَلَا يُنْضِعُهُ بِغَيْرِ إِذْنٍ ، وَلِكُلِّ فَنَعُهُ مَتَى شَاءَ ، وَيَنْعَزِلَانِ عَنِ التَّصَرُّفِ  
بِفَسْخِهَا ، فَإِنْ قَالَ أَحَدُهُمَا عَزَلْتُكَ أَوْ لَا تَتَصَرَّفْ فِي نَصِيبِي لَمْ يَنْعَزِلِ الْغَائِلُ ،  
وَتَنْفَسَخُ بِمَوْتِ أَحَدِهِمَا وَبِجُنُونِهِ وَبِإِغْمَائِهِ ، وَالرَّيْبُ وَالْخُسْرَانُ عَلَى قَدْرِ الْمَالَيْنِ تَسَاوِيًا  
فِي الْعَمَلِ أَوْ تَفَاوُتًا ، فَإِنْ شَرَطَا خِلَافَهُ فَسَدَ الْعَقْدُ فَيَرْجِعُ كُلُّ عَلَى الْآخَرِ بِأَجْرَةِ عَمَلِهِ  
فِي مَالِهِ ، وَتَنْفَذُ التَّصَرُّفَاتُ ، وَالرَّيْبُ عَلَى قَدْرِ الْمَالَيْنِ ، وَيَدُ الشَّرِيكِ يَدُ أَمَانَةٍ ، فَيُقْبَلُ  
قَوْلُهُ فِي الرَّدِّ وَالْخُسْرَانِ وَالتَّلَفِ ، فَإِنْ ادَّعَاهُ بِسَبَبٍ ظَاهِرٍ طُولِبَ بَيِّنَتُهُ بِالسَّبَبِ ، ثُمَّ  
يُصَدَّقُ فِي التَّلَفِ بِهِ ، وَلَوْ قَالَ مَنْ فِي يَدِي الْمَالُ هُوَ لِي ، وَقَالَ الْآخَرُ مُشْتَرِكٌ أَوْ بِالْعَكْسِ  
صُدِّقَ صَاحِبُ الْيَدِ ، وَلَوْ قَالَ اقْتَسَمْنَا وَصَارَ لِي صُدِّقَ الْمُشْتَرِكُ ، وَلَوْ اشْتَرَى وَقَالَ  
اشْتَرَيْتُهُ لِلشَّرِكَةِ أَوْ لِنَفْسِي وَكَذَّبَهُ الْآخَرُ صُدِّقَ الْمُشْتَرِي .

## كتاب الوكالة

شريكه ( ولا يسافر به ) أى المال المشترك ، فان سافر ضمن ( ولا يرضعه ) بضم الياء وسكون الباء :  
أى يدفعه لمن يعمل فيه مثبعا فان فعل ضمن ( بغير إذن ) من شريكه ، فان أذن فى شيء من ذلك  
جاز ( ولكل ) من الشريكين ( فسخه ) أى عقد الشركة ( متى شاء ، وينعزلان عن التصرف  
بفسخها ) أى فسخ كل منها ( فان قال أحدهما ) للآخر ( عزلتك أولا تصرفت فى نصيبى )  
انعزل المحاطب و ( لم ينعزل العازل ) فيتصرف فى نصيب المعزول ( وتفسخ بموت أحدهما وبجُنُونِهِ  
وإِغْمَائِهِ ) وعلى ولى الوارث والمجنون استثنائهما عند الغبطة فيها ( والربح والخسران على قدر  
المالين ، تساويا فى العمل أو تفاوتا ، فان شرطا خلافه فسد العقد فيرجع كل على الآخر بأجرة عمله فى  
ماله ) أى الآخر ( وتنفذ التصرفات ) منها لوجود الاذن ( والربح على قدر المالين ويد الشريك  
يد أمانة ، فيقبل قوله فى الرد ) أى رد نصيب شريكه إليه ( و ) فى ( الخسران ، و ) فى ( التلف )  
انه ادعاه بلا سبب ، أو بسبب خفى ( فان ادعاه ) أى التلف ( بسبب ظاهر ) كحرق وجمل ( طلوب  
بيئته بالسبب ، ثم ) بعد اقامتها ( يصدق فى التلف به ، ولو قال من فى يده المال هو لى وقال  
الآخر ) هو ( مشترك أو بالعكس ) أى قال من فى يده المال هو مشترك . وقال الآخر هو لى  
( صدق صاحب اليد ) بيمينه ( ولو قال ) صاحب اليد ( اقتسمنا وصار ) مافى يدي ( لى ) وقال  
الآخر بل مشترك ( صدق المنكر ) بيمينه ( ولو اشترى ) أحدهما شيئا . ( وقال اشتريته للشركة  
أو لنفسي وكذبه الآخر ) بأن عكس ماقاله ( صدق المشتري ) بيمينه

## كتاب الوكالة

هى بفتح الواو وكسرهما لغة التهو يرض ، وشرعا تفويض شخص ماله فعلة مما يقبل النيابة الى غيره

شَرَطُ الْمُوَكَّلِ حَجَّةُ مُبَاشَرَتِهِ مَا وَكَّلَ فِيهِ بِمَلِكٍ أَوْ وَلَايَةٍ ، فَلَا يَصِحُّ تَوَكُّلُ صَبِيٍّ وَلَا مَجْنُونٍ وَلَا الْمَرْأَةِ وَالْمُحْرَمِ فِي النِّكَاحِ ، وَيَصِحُّ تَوَكُّلُ الْوَلِيِّ فِي حَقِّ الطِّفْلِ ، وَيُسْتَنْتَقَى تَوَكُّلُ الْأَعْمَى فِي الْبَيْعِ وَالشِّرَاءِ فَيَصِحُّ ، وَشَرَطُ التَّوَكُّلِ حَجَّةُ مُبَاشَرَتِهِ التَّصَرُّفَ لِنَفْسِهِ ، لَا صَبِيٍّ وَمَجْنُونٍ وَكَذَا الْمَرْأَةُ وَالْمُحْرَمُ فِي النِّكَاحِ لَكِنِ الصَّحِيحُ اعْتِنَاءُ قَوْلِ صَبِيٍّ فِي الْأُذُنِ فِي دُخُولِ دَارٍ وَإِصَالِ هَدِيَّةٍ ، وَالْأَصَحُّ حَجَّةُ تَوَكُّلِ عَبْدٍ فِي قَبُولِ نِكَاحٍ وَمَنْعُهُ فِي الْإِجَابِ ، وَشَرَطُ الْمُوَكَّلِ فِيهِ أَنْ يَمْلِكَهُ الْمُوَكَّلُ : فَلَوْ وَكَّلَ بِبَيْعِ عَبْدٍ سَيِّلِكَهُ ، وَطَلَّقَ مَنْ سَيَّنَكَحَهَا بَطْلٌ فِي الْأَصَحِّ ، وَأَنْ يَكُونَ قَابِلًا لِلنِّيَابَةِ ، فَلَا يَصِحُّ فِي عِبَادَةِ إِلَّا الْحَجَّ ، وَتَفَرُّقَ زَكَاةٍ ، وَذَبْحِ أُخْيِيَّةٍ ، وَلَا فِي شَهَادَةٍ وَإِبْلَاءٍ وَلِعَانٍ وَسَائِرِ الْأَيْمَانِ ، وَلَا فِي الظَّهَارِ فِي الْأَصَحِّ ، وَيَصِحُّ فِي طَرَفَيْ بَيْعٍ وَهَبَةٍ وَسَلَمٍ وَزَهْنٍ ، وَنِكَاحٍ ، وَطَلَّاقٍ ، وَسَائِرِ الْعُقُودِ وَالْفُسُوحِ ، وَقَبْضِ الدِّيُونِ وَإِقْبَاضِهَا وَالِدَعْوَى وَالْجَوَابِ ، وَكَذَا فِي تَمَلُّكِ الْمُبَاحَاتِ كَالْأَحْيَاءِ وَالْأَصْطِيَادِ وَالْإِخْطَابِ فِي

ليفعله في حياته ( شرط الموكل حجة مباشرة ما وكل فيه بملك أو ولاية فلا يصح توكيل صبي ولا مجنون ولا المرأة والمحرم في النكاح ) أى لا توكل المرأة في تزويجها ولا المحرم في تزويجه ولا تزويج موليته وإذا وكلت المرأة وليها في النكاح فهو إذن فيصح عقده ( ويصح توكيل الولي في حق الطفل ) كالأب والجد في المال والنكاح والوصي والقيم في المال ( ويستثنى ) من الضابط المذكور ( توكيل الأعمى في البيع والشراء فيصح ) منه مع أنه لا تصح منه المباشرة ( وشرط الوكيل حجة مباشرة التصرف لنفسه ، لا صبي ومجنون ) أى لا يصح توكلهما ( وكذا المرأة والمحرم في النكاح ) إيجاباً وقبولا ، ولا يصح توكيل المرأة في الرجعة أيضا ( لكن الصحيح اعتماد قول صبي في الاذن في دخول دار وإصالة هدية ) ودعوة وليمة وذبح أخوية وتفارقة زكاة ، فكل هذه مستثناة من عكس القاعدة ( والأصح حجة توكيل عبد في قبول نكاح ومنعه في الإيجاب ) ومقابل الأصح صحته فيها ، وقيل بمنعه فيها ( وشرط الموكل فيه أن يملكه الموكل ) حين التوكيل ( فلو وكل ببيع عبد سيملكه وطلاق من سببكحها ) وتزويج بنته إذا طلقها زوجها ( بطل ) أى لم يصح ( في الأصح ) ومقابله يصح ( وشرط أيضا ) ( أن يكون ) الموكل فيه ( قابلا للنياحة فلا يصح في عبادة إلا الحج ) عند العجز ( وتفارقة زكاة وذبح أخوية ولا ) يصح ( في شهادة ) لأنها كالعبادة فلا يثبت في النياحة ( و ) لافي ( إبلاء ولعان ، و ) لافي ( سائر الأيمان ) لأنها تشبه العبادة ( ولا في الظهار في الأصح ) ومقابله يصح كالطلاق ( ويصح في طرفي بيع وهبة وسلم وزهني ونكاح وطلاق وسائر العقود ) كالضمان والصالح ( والفسوخ ) كالفسخ بخيار المجلس والشرط ( وقبض الديون وإقباضها ) أى الديون . وأما الأعيان فيصح التوكيل في قبضها لا إقباضها كالوديعة ( و ) في ( الدعوى والجواب ) وإن لم يرض الخصم ( وكذا ) يصح التوكيل ( في تملك المباحات كالأحياء والأصطاد والاختطاب في

الأظهر ، لآنى الإقرار فى الأصح ، ويصح فى استيفاء عقوبة آدمى كقصاص وحده  
 قذف ، وقيل لا يجوز إلا بحضرة الموكل ، وليكن الموكل فيه معلوماً من بعض  
 الوجوه ، ولا يشترط علمه من كل وجه ، فلو قال وكلتك فى كل قليل وكثير  
 أو فى كل أمورى أو فوضت إليك كل شئ لم يصح ، وإن قال فى بيع أموالى وعق  
 أرقائى صح ، وإن وكلته فى شراء عبد وجب بيان نوعه ، أو دار وجب بيان المحلة  
 والسكة ، لا قدر الثمن فى الأصح ، ويشترط من الموكل لفظ يقتضى رضاه كوكلتك  
 فى كذا أو فوضته إليك أو أنت وكيلى فيه ، فلو قال بيع أو أعنتى حصل الإذن ، ولا  
 يشترط القبول لفظاً ، وقيل يشترط ، وقيل يشترط فى صيغة العقود كوكلتك ،  
 دون صيغة الأمر كبيع وأعنتى ، ولا يصح تعليقها بشرط فى الأصح ، فإن تجزها ،  
 وشرط للتصرف شرطاً جازاً ، ولو قال وكلتك ومتى عزلتك فأنت وكيلى صح فى  
 الحال فى الأصح ، وفى عودته وكلاً بعد العزل الوجهان فى تعليقها ، ويجزى إن فى تعليق  
 العزل .

الأظهر ( ومقابله المنع ، والمالك فيها للوكيل ( لا يصح التوكيل ( فى الإقرار فى الأصح ) بأن يقول  
 وكلتك لتقر عنى فلان بكذا ، ومقابل الأصح يصح ( ويصح ) التوكيل ( فى استيفاء عقوبة آدمى  
 كقصاص وحده قذف ) وكذا يجوز للإمام التوكيل فى حدود الله ( وقيل لا يجوز ) استيفائها  
 ( إلا بحضرة الموكل ، وليكن الموكل فيه معلوماً من بعض الوجوه ، ولا يشترط علمه من كل وجه  
 فلو قال وكلتك فى كل قليل وكثير ، أو فى كل أمورى ، أو فوضت إليك كل شئ ) لى ( لم يصح )  
 التوكيل لمافيه من الغرر ( وإن قال فى بيع أموالى وعق أرقائى صح ) وإن لم تكن أمواله معلومة  
 ( وإن وكله فى شراء عبد وجب بيان نوعه ) كتركى ( أو دار وجب بيان المحلة والسكة ) أى  
 الحارة ( لا قدر الثمن فى الأصح ) فى المسألتين ، ومقابله يلزم بيان قدره ( ويشترط من الموكل  
 لفظ يقتضى رضاه كوكلتك فى كذا ، أو فوضته إليك أو أنت وكيلى فيه ، فلو قال بيع أو أعنتى  
 حصل الإذن ولا يشترط القبول لفظاً ، وقيل يشترط ، وقيل يشترط فى صيغة العقود كوكلتك دون صيغة  
 الأمر كبيع أو أعنتى ) أما القبول معنى ، وهو الرضا بالوكالة فلا بد منه ، فلورده فقال لا أقبل أو لا أفعل  
 بطلت ( ولا يصح تعليقها بشرط ) كذا قدم زيد فقد وكلتك ( فى الأصح ) ومقابله يصح ( فإن  
 تجزها وشرط للتصرف شرطاً جازاً ) كوكلتك فى بيع دارى وبعها بعد شهر فتصح الوكالة ولا يتصرف  
 إلا بعد الشهر ( ولو قال وكلتك ومتى عزلتك فأنت وكيلى صح فى الحال فى الأصح ) ومقابله لا تصح  
 ( وفى عودته وكلاً بعد العزل الوجهان فى تعليقها ) والأصح عدم العود كما أن الأصح فساد  
 النطق ( ويجزى إن ) أى الوجهان ( فى تعليق العزل ) كقوله : إذا طلعت الشمس فأنت معزول  
 أصحهما عدم صحته .

[ فصل ] الوكيل بالبيع مطلقا ليس له البيع بغير نقد البلد ، ولا ينسب إليه ولا يفتن فاحش ، وهو مالا يحتمل غالبا ، فلو باع على أحد هذه الأنواع وسلم المبيع ضمن ، فإن وكله ليبيع مؤجلا وقدر الأجل فذلك ، وإن أطلق صح في الأصح ، ومحل على المتعارف في مثله ولا يبيع لنفسه وولده الصغير ، والأصح أنه يبيع لأبيه وابنه البالغ ، وأن الوكيل بالبيع له قبض الثمن وتسليم المبيع ، ولا يسلمه حتى يقبض الثمن ، فإن خالف ضمن ، وإذا وكله في شراء لا يشتري معيبا ، فإن اشتراه في الذمة وهو يساوي مع العيب ما اشتراه به وقع عن الموكل إن جهل العيب ، وإن علمه فلا في الأصح ، وإن لم يساوه لم يقع عنه إن علمه ، وإن جهله وقع في الأصح ، وإذا وقع للموكل فلكل من الوكيل والموكل الرد ، وليس للوكيل أن يوكل بلا إذن إن تأتى منه ما وكل فيه ، وإن لم يتأت

[ فصل ] فيما يجب على الوكيل في الوكالة المطلقة والمقيدة بالبيع (الوكيل بالبيع مطلقا) أي توكيلا لم يقيد بشيء (ليس له البيع بغير نقد البلد) أي بلد البيع (ولا) يبيع (بنسيئة) وإن كان أكثر من ثمن المثل (ولا يفتن فاحش ، وهو مالا يحتمل غالبا) كدهرمين في عشرة بخلاف البسر كدهرم فيها فيصح البيع به ، والعادة هي المحكمة في القلة والكثرة (فلو باع على أحد هذه الأنواع) لم يصح (و) إذا (سلم المبيع ضمن) ويسترد ان بقي ، والا غرم الموكل من شاء من المشتري ، والوكيل قيمته وقرار الضمان على المشتري (فإن وكله ليبيع مؤجلا وقدر الأجل فذلك) ظاهر ، ولا يزيد عليه ، فإن باع بأقص منه أو حالا صح (وإن أطلق) الأجل (صح) التوكيل (في الأصح ، وحل على المتعارف في مثله) ويشترط الاشهاد ، ومقابل الأصح لأصبح (ولا يبيع) الوكيل ولا يشتري (لنفسه وولده الصغير) ولو أذن له فيه أو قدر له الثمن الموكل (والأصح أنه يبيع لأبيه وابنه البالغ) ومقابله لا يصح بيعه لهم (و) الأصح (أن الوكيل بالبيع له قبض الثمن) الحال أن لم يمنعه الموكل (و) له (تسليم المبيع) إن لم ينهه. أما إذا كان الثمن مؤجلا أو نهاء عن تسليم المبيع فليس له ذلك ، ومقابل الأصح منعه من ذلك مطلقا (ولا يسلمه) أي الوكيل وإن كان له تسليم المبيع لكن لا يسلمه (حتى يقبض الثمن ، فإن خالف ضمن) قيمته ولو في المثلى (وإذا وكله في شراء) لشيء موصوف أو معين (لا يشتري معيبا ، فإن اشتراه في الذمة) وكذا بعين مال الموكل (وهو يساوي مع العيب ما اشتراه به وقع عن الموكل إن جهل العيب ، وإن علمه فلا) يقع عن الموكل (في الأصح) ومقابله يقع (وإن لم يساوه لم يقع عنه) أي الموكل (إن علمه) الوكيل (وإن جهله وقع) عن الموكل (في الأصح) ومقابله لا يقع عنه (وإذا وقع للموكل) في صورتي الجهل (فلكل من الموكل والوكيل الرد) بالعيب إلا إذا اشتري الوكيل بعين مال الموكل وكان جاهلا فليس له الرد بل للموكل فقط ، وأما إذا علم فيكون الشراء باطلا (وليس للوكيل أن يوكل بلا إذن إن تأتى منه ما وكل فيه ، وإن لم يتأت) منه ذلك



لِكَوْنِهِ لَا يَحْسَنُهُ أَوْ لَا يَلِيقُ بِهِ فَلَهُ التَّوَكُّلُ ، وَلَوْ كَثُرَ وَعَجَزَ عَنِ الْإِثْبَاتِ بِكُلِّهِ  
فَالْمَذْهَبُ أَنَّهُ يُؤْكَلُ فِيمَا زَادَ عَلَى الْمُكْنِ ، وَلَوْ أُذِنَ فِي التَّوَكُّلِ وَقَالَ وَكُلْ عَنْ  
نَفْسِكَ فَفَعَلَ فَالثَّانِي وَكَيْلُ الْوَكِيلِ ، وَالْأَصَحُّ أَنَّهُ يَنْعَزِلُ بِعَزْلِهِ وَانْعِزَالِهِ ، وَإِنْ قَالَ  
وَكُلْ عَنِّي فَالثَّانِي وَكَيْلُ الْوَكِيلِ ، وَكَذَا لَوْ أُطْلِقَ فِي الْأَصَحِّ . قُلْتُ : وَفِي هَاتَيْنِ  
الصُّورَتَيْنِ لَا يَنْعَزِلُ أَحَدُهُمَا الْآخَرُ وَلَا يَنْعَزِلُ بِانْعِزَالِهِ ، وَحَيْثُ جَوَزْنَا لِلْوَكِيلِ التَّوَكُّلَ  
يُسْتَرِطُ أَنْ يُؤْكَلَ أَمِينًا إِلَّا أَنْ يَعْنِيَ الْوَكِيلُ غَيْرَهُ ، وَلَوْ وَكَلَ أَمِينًا فَفُسِقَ أَمْ  
يَمْلِكُ الْوَكِيلُ عَزْلَهُ فِي الْأَصَحِّ ، وَاللَّهُ أَعْلَمُ .

[ فصل ] قَالَ : بَيْعُ لَشَخْصٍ مُعَيَّنٍ أَوْ فِي زَمَنٍ أَوْ مَكَانٍ مُعَيَّنٍ تَعَيَّنَ ، وَفِي الْمَكَانِ  
وَجْهٌ إِذَا لَمْ يَتَعَلَّقْ بِهِ غَرَضٌ ، وَإِنْ قَالَ بَيْعُ مِائَةِ كَمْ يَبِيعُ بِأَقْلٍ ، وَلَهُ أَنْ يَزِيدَ  
إِلَّا أَنْ يُصَرِّحَ بِالنَّهْيِ ، وَلَوْ قَالَ اشْتَرَيْتُ بِهَذَا الدِّينَارِ شَاةً وَوَصَفَهَا فَاشْتَرَى بِهِ شَاتَيْنِ  
بِالصَّفَةِ ، فَإِنْ لَمْ تُسَاوِ وَاحِدَةً دِينَارًا كَمْ يَصِحُّ الشِّرَاءُ لِلْمُؤْكَلِ ،

( لِكَوْنِهِ لَا يَحْسَنُهُ أَوْ لَا يَلِيقُ بِهِ فَلَهُ التَّوَكُّلُ ، وَلَوْ كَثُرَ ) الْمُوَكَّلُ فِيهِ ( وَعَجَزَ ) الْوَكِيلُ ( عَنْ الْإِثْبَاتِ بِكُلِّهِ ،  
فَالْمَذْهَبُ أَنَّهُ يُؤْكَلُ فِيمَا زَادَ عَلَى الْمُكْنِ ) بِخِلَافِ الْمُكْنِ ، وَقِيلَ يُؤْكَلُ فِي الْجَمْعِ ، وَالْمُرَادُ بِالْعِزِّ أَنَّهُ  
لَا يَقُومُ بِهِ إِلَّا بِكُلْفَةٍ وَإِذَا وَكَلَ فِي هَذِهِ الصُّورَةِ فَامَّا يُؤْكَلُ عَنْ الْمُوَكَّلِ ( وَلَوْ أُذِنَ ) الْمُوَكَّلُ ( فِي  
التَّوَكُّلِ وَقَالَ : وَكُلْ عَنْ نَفْسِكَ فَفَعَلَ فَالثَّانِي وَكَيْلُ الْوَكِيلِ ، وَالْأَصَحُّ أَنَّهُ يَنْعَزِلُ ) الثَّانِي ( بِعَزْلِهِ )  
أَيِ الْأَوَّلِ ( وَانْعِزَالِهِ ) بَعَثَ أَوْ جَنُونَ ، وَقِيلَ إِنْ الثَّانِي وَكَيْلُ الْمُوَكَّلِ ، وَبَنَاءٌ عَلَى هَذَا لَا يَنْعَزِلُ  
بِعَزْلِهِ وَانْعِزَالِهِ هَكَذَا حِكَايَةُ الْخِلَافِ ، لَا أَنَّهُ يَجْزِمُ بَأَنَّهُ وَكَيْلُ الْوَكِيلِ ، ثُمَّ يَحْكِي فِي عَزْلِهِ وَانْعِزَالِهِ الْخِلَافَ  
كَمَا فَعَلَ الْمُصَنِّفُ ( وَإِنْ قَالَ ) الْمُوَكَّلُ لِلْوَكِيلِ ( وَكُلْ عَنِّي فَالثَّانِي وَكَيْلُ الْمُوَكَّلِ ، وَكَذَا لَوْ أُطْلِقَ )  
بِأَنَّهُ قَالَ وَكُلْ وَلَمْ يَقُلْ عَنِّي وَلَا عَنْكَ ( فِي الْأَصَحِّ ) وَمُقَابَلُهُ أَنَّهُ وَكَيْلُ الْوَكِيلِ فِي هَذِهِ الصُّورَةِ ( قُلْتُ :  
وَفِي هَاتَيْنِ الصُّورَتَيْنِ ) وَهِيَ إِذَا قَالَ عَنِّي أَوْ أُطْلِقَ ( لَا يَنْعَزِلُ أَحَدُهُمَا الْآخَرُ وَلَا يَنْعَزِلُ بِانْعِزَالِهِ ، وَحَيْثُ  
جَوَزْنَا لِلْوَكِيلِ التَّوَكُّلَ ) عَنْهُ أَوْ عَنْ الْمُوَكَّلِ ( يَسْتَرِطُ أَنْ يُؤْكَلَ أَمِينًا إِلَّا أَنْ يَعْنِيَ الْمُوَكَّلُ غَيْرَهُ )  
أَيِ الْأَمِينِ فَيَنْبَغُ ( وَلَوْ وَكَلَ ) الْوَكِيلُ ( أَمِينًا ) فِي الصُّورَتَيْنِ السَّابِقَتَيْنِ ( فَفُسِقَ لَمْ يَمْلِكِ الْوَكِيلُ  
عَزْلَهُ فِي الْأَصَحِّ ، وَاللَّهُ أَعْلَمُ ) وَمُقَابَلُهُ يَمْلِكُ عَزْلَهُ .

[ فصل ] فِيمَا يَجِبُ عَلَى الْوَكِيلِ فِي الْوَكَاةِ الْمُقْبِدَةِ بِأَجَلٍ ( قَالَ ) الْمُوَكَّلُ لِلْوَكِيلِ ( بَيْعُ لَشَخْصٍ  
مُعَيَّنٍ ) كَزَيْدٍ ( أَوْ فِي زَمَنٍ ) مُعَيَّنٍ كَيَوْمِ الْجُمُعَةِ ( أَوْ مَكَانٍ مُعَيَّنٍ ) كَسُوقِ كَذَا ( تَعَيَّنَ ) ذَلِكَ  
فَفِي الْمَكَانِ وَجْهٌ إِذَا لَمْ يَتَعَلَّقْ بِهِ غَرَضٌ ) صَحِيحٌ أَنَّهُ لَا يَتَعَيَّنُ ( وَإِنْ قَالَ بَيْعُ مِائَةِ كَمْ يَبِيعُ بِأَقْلٍ )  
بِهَا وَلَوْ سَبْعًا وَلَوْ كَانَ فَمِنْ الْمَثَلِ ( وَلَهُ أَنْ يَزِيدَ ) عَلَيْهَا ( إِلَّا أَنْ يُصَرِّحَ بِالنَّهْيِ ) عَنْ الزِّيَادَةِ  
فَتَمْتَنِعَ ( وَلَوْ قَالَ اشْتَرَيْتُ بِهَذَا الدِّينَارِ شَاةً وَوَصَفَهَا ) بِصِفَةٍ ( فَاشْتَرَى بِهِ شَاتَيْنِ بِالصَّفَةِ ) الْمَشْرُوطَةِ  
( فَإِنْ لَمْ تَحْدِثْ وَاحِدَةً ) مِنْهُمَا ( دِينَارًا لَمْ يَصِحَّ الشِّرَاءُ لِلْمُوَكَّلِ ) وَإِنْ زَادَتْ قِيمَتُهُمَا جَمِيعًا عَنْ الدِّينَارِ

وإن ساوته كل واحدة فالأظهر الصحة ، وحصول الملك فيهما للموكل ، ولو أمره  
بالشراء بنفسه فاشترى في الذمة لم يقع للموكل ، وكذا عكسه في الأصح ، ومتى  
خالف الموكل في بيع ماله أو الشراء بينه فتصرفه باطل ، ولو اشترى في الذمة ولم  
يسم الموكل وقع للوكيل ، وإن تمامه فقال البائع : بعثك فقال اشتريت لفلان فكذا  
في الأصح ، وإن قال بعثت موكلك زيداً فقال اشتريت له فالذهب بطلانه ، ويد  
الوكيل يد أمانة ، وإن كان يجعل فإن تعدى صين ولا ينزل في الأصح ، وأحكام  
العقد تتعلق بالوكيل دون الموكل فيعتبر في الروية ولزوم العقد بمفارقة المجلس  
والتقاضي في المجلس حيث يشترط الوكيل دون الموكل ، وإذا اشترى الوكيل طالبه  
البائع بالثمن إن كان دفعه إليه الموكل ، وإلا فلا إن كان الثمن معيناً ، وإن كان  
في الذمة طالبه إن أنكر وكالته أو قال لا أعلمها ، وإن اعترف بها طالبه أيضاً في الأصح  
كما يطالب الموكل ، ويكون

(وان ساوته كل واحدة ، فالأظهر الصحة ، وحصول الملك فيهما للموكل) وليس له بيع إحداها  
ولو دينار ليأتي به وبالأخرى ، ومقابل الأظهر يقول ان اشترى في الذمة للموكل واحدة بنصف  
دينار والأخرى للوكيل ، ويرد على الموكل نصف دينار وان اشترى بعين الدينار فقد اشترى شاة باذن  
وشاة بغير إذن فيبطل في شاة ويصح في شاة (ولو أمره بالشراء بعين) أي بشيء من ماله  
معين (فاشترى في الذمة لم يقع للموكل) بل للوكيل (وكذا عكسه) وهو إذا قال اشترى في الذمة  
وادفع هذا عنه فاشترى بالعين فلا يقع للموكل (في الأصح) ومقابل يقع للموكل (ومتى خالف)  
الوكيل (الموكل في بيع ماله) بأن باعه على غير الوجه المأذون فيه (أو) في (الشراء بعينه)  
بأن اشترى بعين ماله على وجه لم يأذن له فيه (فتصرفه باطل ، ولو اشترى في الذمة) غير المأذون  
فيه (ولم يسم الموكل وقع للوكيل) وان نوى الموكل (وان ساء فقال البائع بعثك فقال اشتريت  
لفلان فكذا) يقع للوكيل وتلغو التسمية (في الأصح) ومقابل يبطل العقد (وان قال بعث  
موكلك زيداً ، فقال اشتريت له ، فالذهب بطلانه) أي العقد ، وذلك في موافق الاذن لعدم  
الخطاب بين المتعاقدين (ويد الوكيل يد أمانة ، وان كان يجعل) فلا يضمن ما تلف في يده بلانته (فان  
تعدى) بلبس ثوب مثلاً (ضمن ولا ينزل في الأصح) ومقابل ينزل (وأحكام العقد تتعلق بالوكيل  
دون الموكل فيعتبر في الروية ولزوم العقد بمفارقة المجلس والتقاضي في المجلس حيث يشترط)  
كالربوي ورأس مال السلم (الوكيل دون الموكل ، وإذا اشترى الوكيل طالبه البائع بالثمن ان كان  
دفعه إليه الموكل) وله مطالبة الموكل أيضاً (والا) بأن لم يدفعه إليه (فلا) يطالبه (ان كان  
الثمن معيناً وان كان في الذمة طالبه) به دون الموكل (ان أنكر وكالته ، أو قال لا أعلمها) لأنه  
بحسب الظاهر يشترى لنفسه (وان اعترف بها طالبه أيضاً في الأصح كما يطالب الموكل ، ويكون

الوكيل كضامن والموكل كأصيل ، وإذا قبض الوكيل بالبيع الثمن وتلف في يده  
وخرج المبيع مستحقا رجع عليه المشتري ، وإن اعترف بوكالته في الأصح ، ثم  
برجع الوكيل على الموكل . قلت : ولمشتري الرجوع على الموكل ابتداء في الأصح ،  
والله أعلم .

[ فصل ] الوكالة جائزة من الجانبين فإذا عزل الموكل في حضوره أو قال رفعت  
الوكالة أو بطلتها أو أخرجتك منها انزل فإن عزله وهو غائب انزل في الحال ، وفي  
قول لا حتى يبلغه الخبر ، ولو قال عزلت نفسي أو رددت الوكالة انزل ، وينزل  
بمخرج أحدهما عن أهلية التصرف بموت أو جنون وكذا إغماء في الأصح ، وبمخرج  
محل التصرف عن ملك الموكل ، وإنكار الوكيل الوكالة لينسيان أو لغرض  
في الإخفاء ليس بعزل ، فإن تعمد ولاغرض انزل ، وإذا اختلفا في أصلها أو صحتها بأن  
قال وكلتني في البيع نسيئة أو شراء بعشرين ، فقال بل نقدا أو بعشرة صدق الموكل  
بيمينه ، ولو اشترى جارية بعشرين

الوكيل كضامن والموكل كأصيل ) ومقابل الأصح لا يطالب إلا الموكل ، وقيل لا يطالب إلا الوكيل  
( وإذا قبض الوكيل بالبيع الثمن وتلف في يده وخرج المبيع مستحقا رجع عليه المشتري ، وإن اعترف  
بوكالته في الأصح ) ومقابله يرجع على الموكل وحده ( ثم يرجع الوكيل على الموكل ) بما غرمه  
( قلت : ولمشتري الرجوع على الموكل ابتداء في الأصح والله أعلم ) ومقابله لا يرجع على الموكل .

[ فصل ] في أن الوكالة عقد جائز ( الوكالة جائزة من الجانبين ) أي من جانب الموكل ومن  
جانب الوكيل فلكل منهما فسحها ( فإذا عزله الموكل في حضوره أو قال رفعت الوكالة أو بطلتها  
أو أخرجتك منها انزل ، فإن عزله وهو غائب انزل في الحال ، وفي قول لا ) ينزل ( حتى يبلغه  
الخبر ) ولا يصدق الموكل بعد تصرف الوكيل في قوله كنت عزلته إلا بيينة فينبئ له أن يشهد  
على عزله ( ولو قال ) الوكيل ( عزلت نفسي أو رددت الوكالة انزل ) ولا فرق بين أن يكون  
الموكل حاضرا أو غائبا ( وينزل بمخرج أحدهما عن أهلية التصرف بموت أو جنون ) وإن  
زال عن قرب ( وكذا إغماء في الأصح ) ومقابله لا ينزل به ، وكذا ينزل بمخرج أحدهما عن  
أهلية التصرف بسفه أو حجر فلس أو ورق ( و ) ينزل أيضا ( بمخرج محل التصرف عن ملك الموكل )  
بالباع ونحوه وكذا بتأجير والإيصال به ( وإنكار الوكيل الوكالة لنسيان أو لغرض في الإخفاء ) تخوف  
ظالم ( ليس بعزل ، فإن تعمد ) إنكارها ( ولاغرض انزل ) لأن الجحد حيث رد ( وإذا اختلفا في  
أصلها ) بأن قال وكلتني في كذا فقال ما وكلتك ( أو صحتها ) بأن قال وكلتني في البيع نسيئة أو شراء بعشرين  
فقال الموكل ( بل نقدا أو بعشرة صدق الموكل بيمينه ) وصورة ذلك أن يكون بعد التصرف ، أم قبله  
فلا حاجة إلى اليمين لأن إنكار الموكل الوكالة عزل الوكيل ( ولو اشترى ) الوكيل ( جارية بعشرين )

وَزَعَمَ أَنَّ الْمُوَكَّلَ أَمَرَهُ فَقَالَ بَلْ بَعَثَرَةٍ وَحَلَفَ، فَإِنْ اشْتَرَى بَعِينَ مَالِ الْمُوَكَّلِ وَسَمَاهُ فِي  
 الْعَقْدِ وَقَالَ بَعْدَهُ اشْتَرَيْتُهُ لِفُلَانٍ وَالْمَالُ لَهُ وَصَدَقَهُ الْبَائِعُ فَالْبَيْعُ بَاطِلٌ، وَإِنْ كَذَبَهُ  
 حَلَفَ عَلَى نَفْسِ الْعِلْمِ بِالْوَكَالَةِ، وَوَقَعَ الشَّرَاءُ لِلْوَكِيلِ، وَكَذَا إِنْ اشْتَرَى فِي الذِّمَّةِ وَلَمْ  
 يُسَمِّ الْمُوَكَّلُ وَكَذَا إِنْ سَمَاهُ وَكَذَبَهُ الْبَائِعُ فِي الْأَصَحِّ، وَإِنْ صَدَقَهُ بِطَلِّ الشَّرَاءِ،  
 وَحِينَئِذٍ حُكِمَ بِالشَّرَاءِ لِلْوَكِيلِ يُسْتَحَبُّ لِلْقَاضِي أَنْ يَرْفُقَ بِالْمُوَكَّلِ لِقَوْلِ الْوَكِيلِ إِنْ  
 كُنْتُ أَمَرْتُكَ بِعَشْرِينَ فَقَدْ بَعَثْتُكَ بِهَا، وَيَقُولُ هُوَ اشْتَرَيْتُ لِتَحِلَّ لَهُ، وَلَوْ قَالَ أَنْتِ  
 بِالتَّصَرُّفِ الْمَأْذُونِ فِيهِ وَأَنْكَرَ الْمُوَكَّلُ صَدَقَ الْمُوَكَّلُ، وَفِي قَوْلِ الْوَكِيلِ، وَقَوْلُ  
 الْوَكِيلِ فِي تَلَفِ الْمَالِ مَقْبُولٌ بَيِّنَةٌ وَكَذَا فِي الرَّدِّ، وَقِيلَ إِنْ كَانَ يَجْعَلُ فَلَا،  
 وَلَوْ ادَّعَى الرَّدَّ عَلَى رَسُولِ الْمُوَكَّلِ وَأَنْكَرَ الرَّسُولُ صَدَقَ الرَّسُولُ، وَلَا يَلْزَمُ  
 الْمُوَكَّلَ تَصَدِيقُ الْوَكِيلِ عَلَى الصَّحِيحِ، وَلَوْ قَالَ قَبَضْتُ الثَّمَنَ وَتَلَفَ، وَأَنْكَرَ  
 الْمُوَكَّلُ صَدَقَ الْمُوَكَّلُ إِنْ كَانَ قَبْلَ تَسْلِيمِ الْمَبِيعِ، وَإِلَّا فَالْوَكِيلُ عَلَى الْمَذْهَبِ،

دينارا مثلا وهي تساوي ذلك (وزعم أن الموكل أمره) بالشراء بها (فقال) الموكل (بل  
 بعشرة، و) لاينة لواحد (حلف) الموكل ثم ينظر (فإن اشترى بعين مال الموكل وسماه في العقد)  
 وقال المالك (أو) لم يسمه لكن (قال بعده اشتريته) الأولى اشتريتها: أي الجارية (لفلان  
 والمال له وصدقه البائع) في ذلك أو قامت بينة بذلك (فالبائع باطل) في الصورين (وإن كذبه)  
 البائع ولا بينة (حلف على نفي العلم بالوكالة ووقع الشراء للوكيل) ويسلم الثمن المعلن ويرد بدله  
 للموكل (وكذا) يقع الشراء له (إن اشترى في الذمة ولم يسم الموكل) في العقد بأن نواه (وكذا)  
 يقع الشراء له (إن سماه وكذبه البائع في الأصح وإن صدقه بطل الشراء، وحيث حكم بالشراء  
 للوكيل) مع قوله أنه للموكل (يستحب للقاضي أن يرفق بالموكل) أي يتلطف به (ليقول للوكيل  
 إن كنت أمرتك بعشرين فقد بعثتك بها ويقول هو اشتريت لتحل له) باطنا، ولا يضر  
 التعليق في صيغة البيع للضرورة (ولو قال) الوكيل (أنت بالتصرف المأذون فيه، وأنكر  
 الموكل صدق الموكل) بيمينه (وفي قول) يصدق (الوكيل، وقول: الوكيل في تلف المال مقبول  
 بيمينه، وكذا) يقبل قوله (في الرد) على الموكل (وقيل إن كان) وكلا (يجعل فلا) يقبل  
 قوله في الرد، ودعوى الجاني تسليم ما جابه إلى المستأجره مقبول (ولو ادعى الرد على رسول  
 الموكل وأنكر الرسول صدق الرسول) بيمينه (ولا يلزم الموكل تصديق الوكيل على الصحيح)  
 ومقابله يلزمه، وإذا صدقه الموكل لم يغرر الوكيل (ولو قال) الوكيل (قبضت الثمن وتلف) في  
 يدي (وأنكر الموكل) قبض الوكيل (صدق الموكل إن كان) الاختلاف بينهما (قبل تسليم  
 المبيع، وإلا) بأن كان بعد التسليم (فالوكيل) هو المصدق (على المذهب) والطريق الثاني

وَلَوْ وَكَلَهُ بِقَضَاءِ دَيْنٍ فَقَالَ: قَضَيْتُهُ وَأَنْكَرَ الْمُسْتَحِقُّ صُدُقَ الْمُسْتَحِقِّ يَمِينِهِ ،  
وَالْأَظْهَرُ أَنَّهُ لَا يُصَدَّقُ الْوَكِيلُ عَلَى الْمُوَكَّلِ إِلَّا بَيِّنَةً ، وَقِيمُ الْيَمِينِ إِذَا ادَّعَى  
دَفْعَ الْمَالِ إِلَيْهِ بَعْدَ الْبُلُوغِ بِحُتَّاجٍ إِلَى بَيِّنَةٍ عَلَى الصَّحِيحِ ، وَلَيْسَ لَوَكِيلٍ وَلَا  
مُودِعٍ أَنْ يَقُولَ بَعْدَ طَلَبِ الْمَالِ لَا أَرُدُّ الْمَالَ إِلَّا بِإِشْهَادٍ فِي الْأَصَحِّ ، وَلِلْفَاصِبِ وَمَنْ  
لَا يَقْبَلُ قَوْلَهُ فِي الرَّدِّ ذَلِكَ ، وَلَوْ قَالَ رَجُلٌ وَكَّلَنِي الْمُسْتَحِقُّ بِقَبْضِ مَالِهِ عِنْدَكَ مِنْ دَيْنٍ أَوْ  
عَيْنٍ وَصَدَّقَهُ فَلَهُ دَفْعُهُ إِلَيْهِ ، وَالْمَذْهَبُ أَنَّهُ لَا يُلْزَمُهُ إِلَّا بِبَيِّنَةٍ عَلَى وَكَلَّتِهِ ، وَلَوْ قَالَ  
أَحَالَنِي عَلَيْكَ وَصَدَّقَهُ وَجَبَ الدَّفْعُ فِي الْأَصَحِّ . قُلْتُ : وَإِنْ قَالَ أَنَا وَارِثُهُ وَصَدَّقَهُ وَجَبَ  
الدَّفْعُ عَلَى الْمَذْهَبِ ، وَاللَّهُ أَعْلَمُ .

## كتاب الاقرار

يَصِحُّ مِنْ مُطْلَقِ التَّصَرُّفِ ، وَإِقْرَارِ الْعَبِيِّ وَالْمَجْنُونِ لَآخِرَ ، فَإِنْ ادَّعَى الْبُلُوغَ بِالْإِخْتِلَامِ  
مَعَ الْإِنْكَارِ صُدَّقَ ،

فِي الْمَصْدَقِ مِنْهُمَا الْقَوْلَانِ فِي دَعْوَى الْوَكِيلِ التَّصَرُّفِ وَأِنْكَارِ الْمُوَكَّلِ (ولو وكله بقضاء دين فقال  
قضيتُهُ وأنكرَ المستحق) قضاءه (صدق المستحق بيمينه ، والأظهر أنه لا يصدق الوكيل على  
الموكل إلا ببينة) ومقابل الأظهر بصدق عليه (وقيم النيم إذا ادعى دفع المال) إليه (بعد  
البلوغ يحتاج إلى بينة على الصحيح) ومقابلته يقبل قوله بيمينه (وليس لوكيل ولا مودع أن يقول  
بعد طلب المالك لا أَرُدُّ الْمَالَ إِلَّا بِإِشْهَادٍ فِي الْأَصَحِّ) لأن قوله مقبول في الرد بيمينه ، ومقابل الأصح  
له ذلك (وللفايب ومن لا يقبل قوله في الرد ذلك) أي التأخير إلى الإشهاد (ولو قال رجل)  
لَمَنْ عِنْدَهُ مَالٌ لِمُسْتَحِقٍّ (وَكَلَّنِي الْمُسْتَحِقُّ بِقَبْضِ مَالِهِ عِنْدَكَ مِنْ دَيْنٍ أَوْ عَيْنٍ وَصَدَّقَهُ) مَنْ عِنْدَهُ  
الْمَالُ (فَلَهُ دَفْعُهُ إِلَيْهِ ، وَالْمَذْهَبُ أَنَّهُ لَا يُلْزَمُهُ) الدَّفْعُ (إِلَّا بِبَيِّنَةٍ عَلَى وَكَلَّتِهِ) وقيل يلزمه الدَّفْعُ  
بِلا بَيِّنَةٍ (ولو قال) لَمَنْ عَلَيْهِ دَيْنٌ (أَحَالَنِي) مستحقه (هلك وصدقه وجب الدَّفْعُ فِي الْأَصَحِّ)  
ومقابلته لا يجب (قلت : وإن قال) لَمَنْ عِنْدَهُ حَقٌّ لِمُسْتَحِقٍّ (أَنَا وَارِثُهُ) المستغرق تركته (وصدقه)  
مَنْ عِنْدَهُ الْحَقُّ (وجب الدَّفْعُ) إِلَيْهِ (على المذهب ، والله أعلم) وقيل لا يجب الدَّفْعُ إِلَيْهِ  
إِلَّا بِبَيِّنَةٍ عَلَى إِرْثِهِ .

## كتاب الاقرار

هو الثبوت ، من قرأ إذا ثبت ، وشرعا إخبار بحق لغيره عليه (يصح من مطلق التصرف)  
أي البالغ العاقل غير المحجور عليه ، ويعتبر أيضا الاختيار ( وإقرار العبي والمجنون لاغ ، فإن  
ادعى البلوغ بالاحتلام) وكذا لو أطلق (مع الإمكان) بأن بلغ من السن تسع سنين (صدق

وَلَا يُحْلَفُ ، وَإِنْ ادَّعَاهُ بِالسِّنِّ طُولِبَ بَيِّنَةٌ ، وَالسَّفِيهُ وَالْمُفْلِسُ سَبَقَ حُكْمُ إِقْرَارِهِمَا ،  
وَيُقْبَلُ إِقْرَارُ الرَّاقِي بِمُوجِبِ عَقُوبَةٍ ، وَلَوْ أَقْرَأَ بَدِينٍ جَنَابَةً لَا تُوجِبُ عَقُوبَةً فَكَذَبَهُ  
السَّيِّدُ تَعَلَّقَ بِذِمَّتِهِ دُونَ رَقَبَتِهِ ، وَإِنْ أَقْرَأَ بَدِينٍ مُعَامَلَةً لَمْ يُقْبَلْ عَلَى السَّيِّدِ إِنْ لَمْ يَكُنْ  
مَأْذُونًا لَهُ فِي التَّجَارَةِ ، وَيُقْبَلُ إِنْ كَانَ ، وَيُؤَدَّى مِنْ كَسْبِهِ وَمَا فِي يَدِهِ ، وَيَصِحُّ إِقْرَارُ  
الْمَرِيضِ مَرَضَ الْمَوْتِ لِأَجْنَبِيٍّ ، وَكَذَا لِوَارِثٍ عَلَى الْمَذْهَبِ ، وَلَوْ أَقْرَأَ فِي صِحَّتِهِ بَدِينٍ ،  
وَفِي مَرَضِهِ لِأَخَرٍ لَمْ يُقَدِّمِ الْأَوَّلُ ، وَلَوْ أَقْرَأَ فِي صِحَّتِهِ أَوْ مَرَضِهِ وَأَقْرَأَ وَارِثُهُ بَعْدَ مَوْتِهِ  
لِأَخَرٍ لَمْ يُقَدِّمِ الْأَوَّلُ فِي الْأَصَحِّ وَلَا يَصِحُّ إِقْرَارُ مُكْرَهٍ ، وَيَشْتَرِطُ فِي الْمَقْرَأِ لَهُ أَهْلِيَّةُ  
اسْتِحْقَاقِ الْمَقْرَأِ بِهِ ، فَلَوْ قَالَ لِهَذِهِ الدَّابَّةِ عَلَى كَذَا فَلَقُوا ، فَإِنْ قَالَ بِسَبَبِهَا لِمَالِكِهَا  
وَجَبَّ ، وَلَوْ قَالَ لِحِمْلِ هِنْدٍ كَذَا يَارِثُ أَوْ وَصِيَّةٌ لَزِمَتْ ، وَإِنْ أَسْنَدَهُ إِلَى جِهَةٍ لَا تُمْكِنُ  
فِي حَقِّهِ فَلَقُوا ، وَإِنْ أَطْلَقَ صَحَّ فِي الْأَظْهَرِ ، وَإِذَا كَذَبَ الْمَقْرَأُ لَهُ الْمَقْرَأُ تَرَكَ الْمَالُ فِي  
يَدِهِ فِي الْأَصَحِّ ، فَإِنْ رَجَعَ الْمَقْرَأُ فِي حَالِ

ولا يحلف ( وان كان في خصومة ( وان ادَّعاه بالسِّنِّ ) بأن قال استكملت خمس عشرة سلة  
( طولب بيته ، والسفيه والمفلس سبق حكم إقرارهما ) في باي الحجر والتفليس ( ويقبل إقرار  
الراقي بموجب عقوبة ) كقصاص وشرب خمر ( ولو أقر بدين جنابة لا توجب عقوبة ) أي حدثا  
بجنابة الخطأ واتلاف المال ( فكذبه السيد ) في ذلك ( تعلق بذمته دون رقبته ) يتبع به إذا  
عتق وان صدقه السيد تعلق برقبته ( وان أقر بدين معاملة لم يقبل على السيد ان لم يكن مأذونا  
له في التجارة ) بل يتعلق بذمته وان صدقه السيد ( ويقبل ) على السيد ( ان كان ) مأذونا له  
في التجارة ( ويؤدى من كسبه وما في يده ) ولا يقبل على السيد ما لا يتعلق بالتجارة كالقرض  
( ويصح إقرار المريض مرض الموت لأجنبي ) بمالهينا أو ديننا ( وكذا ) يقبل إقراره ( لوارث  
على المذهب ) وفي قول لا يصح ، ومحل الخلاف في الصحة ، وأما الحرمة عند قصد الحرمان فلا  
شك فيها ، وكذا عدم حل المقر به للمقر له ( ولو أقر في محنته بدين ) لانيان ( وفي مرضه لآخر  
لم يقدم الأول ، ولو أقر في محنته أو ) في ( مرضه ) بدين لانيان ( وأقر وارثه بعد موته لآخر لم يقدم  
الأول في الأصح ) ومقابله يقدم الأول ( ولا يصح ) إقرار مكروه ) على الإقرار ، ويقبل قوله في  
الأكراه مع قرينة ( ويشترط في المقر له أهلية استحقاق المقر به ، فلو قال لهذه الدابة على كذا فلغو ،  
فلو قال ) على ( بسببها لمالكها ) كذا ( وجب ) وحل على أنه اكترها مثلا ( ولو قال لحمل  
هند ) على ( كذا يارث ) عن أبيه مثلا ( أو وصية ) له من فلان ( لزمت ) ذلك ( وإن  
أسنده إلى جهة لا تملك في حقه ) كقوله أقرضني أو باعني ( فلغو ) للقطع بكذبه ( وان أطلق )  
الإقرار فلم يقبه بشيء ( صح في الأظهر ) ومقابله لا يصح ( وإذا كذب المقر له المقر ) حال  
( ترك المال في يده في الأصح ) ومقابله ينتزعه الحاكم لم يظفر به في حال ( فان رجع المقر في حال

تَكْذِيبِهِ وَقَالَ غَلِطْتُ قَبْلَ قَوْلِهِ فِي الْأَصَحِّ .

[فصل] قَوْلُهُ لِزَيْدٍ كَذَا صِيغَةُ إِقْرَارٍ ، وَقَوْلُهُ عَلَيَّ وَفِي ذِمَّتِي لِلدِّينِ ، وَمَعْنَى وَعِنْدِي لِلْعَيْنِ ، وَلَوْ قَالَ لِي عَلَيْكَ أَلْفٌ فَقَالَ زَيْنٌ أَوْ خُذْهُ أَوْ زِنَهُ أَوْ اخْذْهُ أَوْ اخْتِمْ عَلَيْهِ أَوْ اجْعَلْهُ فِي كَيْسِكَ فَلَيْسَ بِإِقْرَارٍ ، وَلَوْ قَالَ بَلَى أَوْ نَعَمْ أَوْ صَدَقْتَ أَوْ أَبْرَأْتَنِي مِنْهُ أَوْ قَضَيْتَهُ أَوْ أَنَا مُقَرَّبٌ بِهِ فَهُوَ إِقْرَارٌ ، وَلَوْ قَالَ أَنَا مُقَرَّبٌ أَوْ أَنَا أَقْرَبُ بِهِ فَلَيْسَ بِإِقْرَارٍ ، وَلَوْ قَالَ أَلَيْسَ لِي عَلَيْكَ كَذَا فَقَالَ : بَلَى أَوْ نَعَمْ فَإِقْرَارٌ ، وَفِي نَعَمْ وَجْهٌ ، وَلَوْ قَالَ : أَقْضِ الْأَلْفَ الَّذِي لِي عَلَيْكَ فَقَالَ نَعَمْ أَوْ أَقْضِيَ غَدًا أَوْ أَهْلِي يَوْمًا أَوْ حَتَّى أَقْعُدَ أَوْ أَفْتَحَ الْكَيْسَ أَوْ أَجِدَ فَإِقْرَارٌ فِي الْأَصَحِّ .

[فصل] يُشْتَرَطُ فِي الْمُقَرَّرِ بِهِ أَنْ لَا يَكُونَ مِلْكًا لِلْمُقَرِّرِ ، فَلَوْ قَالَ : دَارِي أَوْ ثَوْبِي أَوْ دِينِي الَّذِي عَلَى زَيْدٍ لَعَبْرٌ وَفَهُوَ لَعَوٌ ، وَلَوْ قَالَ هَذَا لِفُلَانٍ وَكَانَ مِلْكِي إِلَى أَنْ أَقَرَّرْتُ بِهِ فَأَوَّلُ كَلَامِهِ إِقْرَارٌ وَآخِرُهُ لَعَوٌ ، وَلَيْسَ الْمُقَرَّرُ بِهِ فِي يَدِ الْمُقَرِّرِ لِيَسْلَمَ بِالْإِقْرَارِ لِلْمُقَرَّرِ لَهُ ،

تَكْذِيبِهِ ( أَى الْمُقَرَّرَ لَهُ ) ( وَقَالَ غَلِطْتُ ) فِي الْإِقْرَارِ ( قَبْلَ قَوْلِهِ فِي الْأَصَحِّ ) وَمُقَابَلَهُ لَا يَصَحُّ ، وَكَذَا الْحُكْمُ إِذَا رَجَعَ الْمُقَرَّرُ عَنْ التَّكْذِيبِ ، فَلَوْ قَالَ بَعْدَ التَّكْذِيبِ لَكَانَ أَشْمَلًا .

[فصل] فِي الصِّيغَةِ ( قَوْلُهُ : لِزَيْدٍ كَذَا صِيغَةُ إِقْرَارٍ ، وَقَوْلُهُ : عَلَيَّ وَفِي ذِمَّتِي لِلدِّينِ ) عِنْدَ الْإِطْلَاقِ ( وَمَعْنَى وَعِنْدِي لِلْعَيْنِ ) عِنْدَ الْإِطْلَاقِ فَيَحْمِلُ عَلَى عَيْنٍ لَهُ بِيَدِهِ ، وَالْأَوَّلُ عَلَى دِينٍ ، فَلَوْ ادَّعَى أَنَّهَا وَدِيعَةٌ عِنْدَهُ وَتَلَفَتْ قَبْلَ بَيْعِهِ ( وَلَوْ قَالَ : لِي هَلِكُ أَلْفٌ ، فَقَالَ زَيْنٌ أَوْ خُذْهُ أَوْ زِنَهُ أَوْ اخْذْهُ أَوْ اخْتِمْ عَلَيْهِ أَوْ اجْعَلْهُ فِي كَيْسِكَ فَلَيْسَ بِإِقْرَارٍ ) لِأَنَّهُ لِلْإِسْتِهْزَاءِ ( وَلَوْ قَالَ : بَلَى أَوْ نَعَمْ أَوْ صَدَقْتَ أَوْ أَبْرَأْتَنِي مِنْهُ أَوْ قَضَيْتَهُ أَوْ أَنَا مُقَرَّبٌ بِهِ فَهُوَ إِقْرَارٌ ) وَإِنْ وَجَدْتَ قَرِينَةً تَصْرِفُهُ لِلْإِسْتِهْزَاءِ كَالضَّحْكَ وَالتَّجَبُّ ( وَلَوْ قَالَ أَنَا مُقَرَّرٌ ) وَلَمْ يَقُلْ بِهِ ( أَوْ أَنَا أَقَرَّرْتُ بِهِ فَلَيْسَ بِإِقْرَارٍ ) لِأَنَّ الثَّانِي وَعَدٌ ، وَالْأَوَّلُ يَحْتَمِلُ الْإِقْرَارَ بِوَحْدَانِيَةِ اللَّهِ مِثْلًا ( وَلَوْ قَالَ : أَلَيْسَ لِي عَلَيْكَ كَذَا ؟ فَقَالَ بَلَى أَوْ نَعَمْ فَإِقْرَارٌ ، وَفِي نَعَمْ وَجْهٌ ) أَنَّهُ لَيْسَ بِإِقْرَارٍ ، لِأَنَّ مَقْضَى اللَّغَةِ أَنْ نَعَمْ تَصْدِيقٌ لِلنَّفْيِ بِخِلَافِ بَلَى فَانْهَارَتْ النَّفْيُ ، وَلَيْسَ الْإِقْرَارُ مِثْلَهُ الْعَرَفُ ( وَلَوْ قَالَ أَقْضِ الْأَلْفَ الَّذِي لِي عَلَيْكَ ، فَقَالَ نَعَمْ ، أَوْ أَقْضِيَ غَدًا أَوْ أَهْلِي يَوْمًا أَوْ حَتَّى أَقْعُدَ أَوْ أَفْتَحَ الْكَيْسَ أَوْ أَجِدَ ) أَى الْمَفْتَاحَ مِثْلًا ( فَإِقْرَارٌ فِي الْأَصَحِّ ) وَمُقَابَلَهُ لَيْسَتْ صَرِيحَةً فِيهِ .

[فصل] فِي بَقِيَّةِ شُرُوطِ أَرْكَانِ الْإِقْرَارِ ( بِشَرَطِ فِي الْمُقَرَّرِ بِهِ أَنْ لَا يَكُونَ مِلْكًا لِلْمُقَرَّرِ ) حِينَ يَقَرُّ ( فَلَوْ قَالَ : دَارِي أَوْ ثَوْبِي أَوْ دِينِي الَّذِي عَلَى زَيْدٍ لَعَمْرُؤُ ، فَهُوَ لَعَوٌ ) لِأَنَّ الْإِقْرَارَ يَنَاقِ الْأَضَافَةَ إِلَيْهِ الْمُقَضِيَّةَ لِلْمَلِكِ ( وَلَوْ قَالَ هَذَا لِفُلَانٍ وَكَانَ مِلْكِي إِلَى أَنْ أَقَرَّرْتُ بِهِ فَأَوَّلُ كَلَامِهِ إِقْرَارٌ وَآخِرُهُ لَعَوٌ ) فَيُطْرَحُ الْآخَرُ وَيُؤْخَذُ بِالْأَوَّلِ ( وَلَيْسَ الْمُقَرَّرُ بِهِ فِي يَدِ الْمُقَرَّرِ لِيَسْلَمَ بِالْإِقْرَارِ لِلْمُقَرَّرِ لَهُ ،

فَلَوْ أَقْرَ وَلَمْ يَكُنْ فِي يَدِهِ ثُمَّ صَارَ يُحْمِلُ بِمُقْتَضَى الْإِقْرَارِ ، فَلَوْ أَقْرَ بِحَرِيَّةٍ صَبَدَ فِي يَدِ  
 غَيْرِهِ ثُمَّ اشْتَرَاهُ حُكِيمٌ بِحَرِيَّتِهِ ، ثُمَّ إِنْ كَانَ قَالَ هُوَ خَرُّ الْأَصْلِ فَشِرَاؤُهُ اقْتِدَاءٌ ،  
 وَإِنْ قَالَ أَعْتَقَهُ فَاقْتِدَاءٌ مِنْ جِهَتِهِ وَيَبِيعُ مِنْ جِهَةِ الْبَائِعِ عَلَى الْمَذْهَبِ ، فَيَثْبُتُ فِيهِ  
 الْخِيَارَانِ لِلْبَائِعِ قَطْعًا ، وَيَصِحُّ الْإِقْرَارُ بِالْمُتَهَوِّلِ فَإِذَا قَالَ لَهُ عَلَى شَيْءٍ قُبِلَ تَفْسِيرُهُ  
 بِكُلِّ مَا يَتِمُّوْلُ وَإِنْ قُلَّ ، وَلَوْ فَسَّرَهُ بِمَا لَا يَتِمُّوْلُ لَكِنَّهُ مِنْ جَانِبِهِ كَحَبَّةٍ حَنْطَلَةٍ ،  
 أَوْ بِمَا يَحْمِلُ اقْتِنَاؤُهُ كَكَلْبٍ مُعْلَمٍ وَسِرْجَيْنِ قُبِلَ فِي الْأَصَحِّ ، وَلَا يُقْبَلُ بِمَا لَا يُقْتَنَى  
 كَخَنَزِيرٍ وَكَلْبٍ لَا نَفْعَ فِيهِ ، وَلَا بَعِيَاذَةٍ وَرَدَّ سَلَامٍ ، وَلَوْ أَقْرَ بِمَالٍ عَظِيمٍ أَوْ كَبِيرٍ  
 أَوْ كَثِيرٍ قُبِلَ تَفْسِيرُهُ بِمَا قُلَّ مِنْهُ ، وَكَذَا بِالْمُسْتَوْلَةِ فِي الْأَصَحِّ ، لَا يَكْتَلِبُ وَجَلَدَ  
 مَبْنِيَّةً ، وَقَوْلُهُ لَهُ كَذَا كَقَوْلِهِ شَيْءٌ ، وَقَوْلُهُ شَيْءٌ شَيْءٌ أَوْ كَذَا كَذَا كَمَا لَوْ لَمْ يُكْرَرْ  
 وَلَوْ قَالَ شَيْءٌ وَشَيْءٌ أَوْ كَذَا وَكَذَا وَجَبَ شَيْئَانِ ، وَلَوْ قَالَ كَذَا دِرْهَمًا أَوْ رَفَعَ  
 الدَّرْهَمَ أَوْ جَرَّهُ لَزِمَهُ دِرْهَمٌ ، وَالْمَذْهَبُ أَنَّهُ لَوْ قَالَ كَذَا وَكَذَا دِرْهَمًا بِالنَّصْبِ وَجَبَ  
 دِرْهَمَانِ ، وَأَنَّهُ لَوْ رَفَعَ أَوْ جَرَّ فَدِرْهَمٌ ، وَلَوْ حَذَفَ

فَلَوْ أَقْرَ وَلَمْ يَكُنْ فِي يَدِهِ ثُمَّ صَارَ يُحْمِلُ بِمُقْتَضَى الْإِقْرَارِ) بَأَنْ يَسْمَلَ لِلْقَرِّ لَهُ فِي الْحَالِ (فَلَوْ أَقْرَ بِحَرِيَّةٍ  
 عَبْدٌ فِي يَدِ غَيْرِهِ ثُمَّ اشْتَرَاهُ حَكِيمٌ بِحَرِيَّتِهِ) وَتَرَفَعَ يَدُهُ عَنْهُ (ثُمَّ إِنْ كَانَ قَالَ) فِي صِيغَةِ الْإِقْرَارِ  
 (هُوَ خَرُّ الْأَصْلِ فَشِرَاؤُهُ اقْتِدَاءٌ) لَهُ مِنْ جِهَةِ الْمُشْتَرِي وَيَبِيعُ مِنْ جِهَةِ الْبَائِعِ (وَأَنْ) كَانَ (قَالَ)  
 (أَعْتَقَهُ) وَهُوَ يَسْرِقُهُ ظُلْمًا (فَاقْتِدَاءٌ مِنْ جِهَتِهِ) أَيْ الْمُشْتَرِي (وَيَبِيعُ مِنْ جِهَةِ الْبَائِعِ عَلَى  
 الْمَذْهَبِ) عَمَلًا بِزَعْمِ كُلِّ مِنْهُمَا ، وَقِيلَ يَبِيعُ مِنَ الْجَهْتَيْنِ ، وَقِيلَ اقْتِدَاءٌ مِنْهُمَا (فَيَثْبُتُ فِيهِ الْخِيَارَانِ)  
 خِيَارِ الْمَجْلِسِ وَالشَّرْطِ (لِلْبَائِعِ قَطْعًا) دُونَ الْمُشْتَرِي لِأَنَّهُ مِنْ جِهَتِهِ اقْتِدَاءٌ (وَيَصِحُّ الْإِقْرَارُ بِالْمُتَهَوِّلِ ،  
 فَإِذَا قَالَ لَهُ عَلَى شَيْءٍ قُبِلَ تَفْسِيرُهُ بِكُلِّ مَا يَتِمُّوْلُ وَإِنْ قُلَّ) كَفَلَسَ (لَوْ فَسَّرَهُ بِمَا لَا يَتِمُّوْلُ لَكِنَّهُ  
 مِنْ جَانِبِهِ كَحَبَّةٍ حَنْطَلَةٍ أَوْ بِمَا يَحْمِلُ اقْتِنَاؤُهُ كَكَلْبٍ مُعْلَمٍ وَسِرْجَيْنِ قُبِلَ فِي الْأَصَحِّ) وَمُقَابَلُهُ لَا يُقْبَلُ  
 فِيهِمَا (وَلَا يُقْبَلُ) تَفْسِيرُهُ (بِمَا لَا يَتِمُّوْلُ كَخَنَزِيرٍ وَكَلْبٍ لَا نَفْعَ فِيهِ) مِنْ صِيْدٍ وَنَحْوِهِ (وَلَا) يُقْبَلُ  
 تَفْسِيرُهُ (بِإِعَادَةِ) لِمَرِيضٍ (و) لَا (رَدِّ سَلَامٍ ، وَلَوْ أَقْرَ بِمَالٍ عَظِيمٍ أَوْ كَبِيرٍ أَوْ كَثِيرٍ قُبِلَ  
 تَفْسِيرُهُ بِمَا قُلَّ مِنْهُ) أَيْ مِنَ الْمَالِ وَإِنْ لَمْ يَتِمُّوْلُ (وَكَذَا) يُقْبَلُ تَفْسِيرُهُ (بِالْمُسْتَوْلَةِ فِي الْأَصَحِّ)  
 وَمُقَابَلُهُ لَا يُقْبَلُ تَفْسِيرُهُ بِمَا لَأَنَّهُ لَا يَسْتَلِ بِمَالٍ (وَقَوْلُهُ) أَيْ الْمُقَرَّرُ (لَهُ) عَلَى (كَذَا كَقَوْلِهِ) لَهُ  
 عَلَى (شَيْءٍ) فَيُقْبَلُ تَفْسِيرُهُ بِمَا صَرَّ فِيهِ (وَقَوْلُهُ) لَهُ عَلَى (شَيْءٍ شَيْءٍ أَوْ كَذَا كَذَا كَمَا لَمْ يَكْرَرْ ،  
 وَلَوْ قَالَ شَيْءٌ وَشَيْءٌ أَوْ كَذَا وَكَذَا وَجَبَ شَيْئَانِ) مُتَقَانِ أَوْ مُخْتَلِفَانِ (وَلَوْ قَالَ) لَهُ عَلَى (كَذَا  
 دِرْهَمًا أَوْ رَفَعَ الدَّرْهَمَ أَوْ جَرَّهُ) أَوْ سَكَنَهُ (لَزِمَهُ دِرْهَمٌ) أَمَّا الرِّفْعُ وَالْجَرُّ فَلَحْنٌ ، وَلَا يَضُرُّ فِي  
 الْإِقْرَارِ (وَالْمَذْهَبُ أَنَّهُ لَوْ قَالَ كَذَا وَكَذَا دِرْهَمًا بِالنَّصْبِ) عَلَى التَّمْيِيزِ (وَجَبَ دِرْهَمَانِ) وَفِي قَوْلِ  
 يَلْزِمُهُ دِرْهَمٌ (و) الْمَذْهَبُ (أَنَّهُ لَوْ رَفَعَ أَوْ جَرَّ فَدِرْهَمٌ) وَقِيلَ يَلْزِمُهُ فِي كُلِّ دِرْهَمَانِ (لَوْ حَذَفَ



الواو فدرهم في الأجزاء ، ولو قال ألف ودرهم قيل تفسير الألف بغير الدراهم ،  
ولو قال خمسة وعشرون درهما فالجميع دراهم على الصحيح ، ولو قال الدراهم التي  
أقررت بها ناقصة الوزن ، فإن كانت دراهم البلد تامة الوزن فالصحيح قبوله إن  
ذكره متصلا ، ومنعه إن فصله عن الإقرار ، وإن كانت ناقصة قيل إن وصله ، وكذا  
إن فصله في النص ، والتفسير بالمغشوشة كقول الناقصة ، ولو قال له على من درهم إلى  
عشرة لزمه تسعة في الأصح ، وإن قال درهم في عشرة ، فإن أراد المعية لزمه أخذ  
عشر ، أو الحساب فشرة وإلا فدرهم .

[ فصل ] قال : له عندي سيف في غمد أو ثوب في صندوق لا يلزمه الظرف ، أو  
غمد فيه سيف أو صندوق فيه ثوب لزمه الظرف ، وأبعد على رأسه عمامة لم  
تلزمه العمامة على الصحيح ، أو دابة يسرجها أو ثوب مطرز لزمه الجميع ، ولو قال  
في ميراث أبي ألف فهو إقرار على أبيه بدين ، ولو قال في ميراثي من أبي ألف فهو وعد  
هبة ، ولو قال له على درهم درهم لزمه درهم ، فإن قال ودرهم لزمه درهمان ،

الواو فدرهم في الأحوال ( الثلاث النصب والرفع والجو ( ولو قال له على ( ألف ودرهم قبل  
تفسير الألف بغير الدراهم ) من المال كألف فلس ( ولو قال له على ( حصة وعشرون درهما  
فالجميع دراهم على الصحيح ) وقيل الخمسة باقية على الإبهام ( ولو قال الدراهم التي أقررت بها  
ناقصة الوزن ) عن دراهم الاسلام ( فإن كانت دراهم البلد ) الذي أقررت به ( تامة الوزن فالصحيح  
قبوله إن ذكره متصلا ) بأقرار ( ومنعه إن فصله عن الإقرار ) كاستثناء ، ومقابل الصحيح  
يقبل مطلقا ، وقيل لا يقبل مطلقا ( وإن كانت ) دراهم البلد ( ناقصة ) عن الدرهم الشرعي ،  
وهو ستة دنانير ( قبل ) قوله ( إن وصله ، وكذا إن فصله في النص ) وفي وجه لا يقبل ( والتفسير  
بالمغشوشة كقول الناقصة ) ففيها التفضيل السابق . ( ولو قال له على من درهم إلى عشرة لزمه تسعة  
في الأصح ) ومقابل عشرة ، وقيل ثمانية ( وإن قال له على ( درهم في عشرة ، فإن أراد  
المعية لزمه أحد عشر أو ) أراد ( الحساب فشرة ، وإلا ) بأن لم يرد المعية والحساب ، بل أراد  
الظرف أو لم يرد شيئا ( فدرهم ) لأنه المتيقن .

[ فصل ] في بيان أنواع من الإقرار إذا ( قال له عندي سيف في غمد ) بكسر الغين ، ومثله  
فصل في خاتم ( أو ثوب في صندوق ) بضم الصاد ( لا يلزمه الظرف ، أو غمد فيه سيف أو صندوق  
فيه ثوب لزمه الظرف وحده ) عملا باليقين ( أو عبد على رأسه عمامة لم تلزمه العمامة على  
الصحيح ) ومقابلته تلزمه ( أو دابة يسرجها أو ثوب مطرز لزمه الجميع ، ولو قال له ( في ميراث أبي  
ألف فهو إقرار على أبيه بدين ، ولو قال له ( في ميراثي من أبي ألف فهو وعد هبة ، ولو قال  
له على درهم درهم لزمه درهم ) جلا على التأكيذ ( فإن قال له على درهم ( ودرهم لزمه درهمان )

وَلَوْ قَالَ لَهُ دِرْهَمٌ وَدِرْهَمٌ وَدِرْهَمٌ لَزِمَهُ بِالْأَوَّلِينَ دِرْهَمَانِ ، وَأَمَّا الثَّالِثُ فَإِنْ أَرَادَ بِهِ تَأْكِيدَ الثَّانِي لَمْ يَجِبْ بِهِ شَيْءٌ ، وَإِنْ قَوِيَ الِاسْتِثْنَاءُ لَزِمَهُ ثَالِثٌ ، وَكَذَا إِنْ قَوِيَ تَأْكِيدُ الْأَوَّلِ أَوْ أُطْلِقَ فِي الْأَصَحِّ ، وَمَنْ أَقْرَأَ بِمَنْهُمْ كَثِيرٌ وَتَوَلَّى وَطُولٌ بِالْبَيَانِ فَاِئْتَنَعَ فَالصَّحِيحُ أَنَّهُ يُجْبَسُ ، وَلَوْ بَيْنَ وَكَذَبَهُ الْمُقْرَأُ فَلْيَتَيْنَ وَلْيَدْعُ ، وَالْقَوْلُ قَوْلُ الْمُقْرَأِ فِي نَفْيِهِ ، وَلَوْ أَقْرَأَ لَهُ بِأَلْفٍ ثُمَّ أَقْرَأَ لَهُ بِأَلْفٍ فِي يَوْمٍ آخَرَ لَزِمَهُ أَلْفٌ قَطُّ ، وَإِنْ اخْتَلَفَ الْقَدَرُ دَخَلَ الْأَقْلُ فِي الْأَكْثَرِ ، فَلَوْ وَصَفَهَا بِصِفَتَيْنِ مُخْتَلِفَتَيْنِ أَوْ اسْتَدَّهَا إِلَى جِهَتَيْنِ أَوْ قَالَ قَبِضْتُ يَوْمَ السَّبْتِ عَشْرَةً ثُمَّ قَالَ قَبِضْتُ يَوْمَ الْأَحَدِ عَشْرَةً لَزِمَا ، وَلَوْ قَالَ لَهُ عَلَى أَلْفٍ مِنْ ثَمَنِ خَيْرٍ أَوْ كَلْبٍ أَوْ أَلْفٍ قَضَيْتُهُ لَزِمَهُ الْأَلْفُ فِي الْأَظْهَرِ ، وَلَوْ قَالَ مِنْ ثَمَنِ عَبْدٍ لَمْ أَقْبِضْهُ إِذَا سَلَّمَهُ سَلَّمْتُ قَبْلَ عَلَى الْمَذْهَبِ وَجَعَلَ ثَمَنًا ، وَلَوْ قَالَ لَهُ عَلَى أَلْفٍ إِنْ شَاءَ اللَّهُ لَمْ يَلْزِمَهُ شَيْءٌ عَلَى الْمَذْهَبِ ، وَلَوْ قَالَ أَلْفٌ لَا يَلْزِمُ لَزِمَهُ ، وَلَوْ قَالَ لَهُ عَلَى أَلْفٍ ثُمَّ جَاءَ بِأَلْفٍ وَقَالَ أَرَدْتُ بِهِ هَذَا وَهُوَ

لاقتضاء العطف المغيرة (ولو قال له) على (درهم ودرهم ودرهم لزمه بالأولين درهمان . وأما الثالث فإن أراد به تأكيد الثاني لم يجب به شيء ، وإن قوى) به (الاستثناء لزمه ثالث ، وكذا) يلزمه ثالث (إن قوى) به (تأكيد الأول) لمنع العطف التأكيد (أو أطلق) بأن لم ينو به شيئاً (في الأصح) ومقابله لا يلزمه في الإطلاق ثالث (ومنى أقرأ بمهم كشيء وتوب وطول بالبيان فامتنع فالصحيح أنه يجبس) ومقابله لا يجبس (ولو بين) المبهم بما يقبل (وكذبه المقر له فليبين وليدع ، والقول قول المقر في نفيه) يجيبه ، فلو قال له على شيء ثم فسره بمائة درهم فقال المقر له أنه مائة دينار وادعى بها ويحلف المقر أنه ليس له عليه مائة دينار ويبطل إقراره ، وإن قال المقر له بل هو مائتا درهم حلف للمقر أنه ليس له عليه إلا مائة درهم وثبتت المائة (ولو أقرأ له بألف) في يوم (ثم أقرأ له بألف) في يوم آخر لزمه ألف فقط ، إن اختلف القدر) كأن أقرأ بألف ثم بخمسمائة أو بالعكس (دخل الأقل في الأكث فلو وصفها بصفتين مختلفتين) كصحاح ومكسرة (أو استدّها إلى جهتين) كبيع وقرض (أو قال قبضت يوم السبت عشرة ثم قال قبضت يوم الأحد عشرة لزما) أي القدران في الصور الثلاث ، ولا يدخل أحدهما في الآخر (ولو قال له على ألف من ثمن خير أو كلب أو ألف قضيت له ألف في الأظهر) عملاً بأول الإقرار وإنهاء لآخره ، ومقابل الأظهر لا يلزمه عملاً بآخره (ولو قال له على ألف (من ثمن عبد لم أقبضه إذا سلمه) أي العبد) سلمت قبل على المذهب وجعل ثمناً أي أجرى عليه أحكامه حتى لا يجبر على التسليم إلا بعد القبض وقيل لا يقبل (ولو قال له على ألف إن شاء الله لم يلزمه شيء على المذهب) لأنه علقه بالمشيئة ومشية الله لا تعمل ، والطريق الثاني يجري فيه القولان في قوله له على ألف من ثمن خير (ولو قال له على ألف لا يلزمه) (لزمه) لأنه غير منتظم فلا يبطل الإقرار به (ولو قال له على ألف ثم جاء بألف وقال أردت هذا وهو

وَدِيعةٌ فَقَالَ الْمُقْرُّ لَهُ لِي عَلَيْهِ أَلْفٌ آخَرُ صُدَّقَ الْمُقْرُّ فِي الْأَظْهَرِ بِبَيْعِهِ ، فَإِنْ كَانَ  
قَالَ فِي ذِمَّتِي أَوْ دَيْنًا صُدَّقَ الْمُقْرُّ لَهُ عَلَى الْمَذْهَبِ . قُلْتُ : فَإِذَا قَبِلْنَا التَّغْيِيرَ بِالْوَدِيعةِ  
فَالْأَصَحُّ أَنَّهَا أَمَانَةٌ فَيُقْبَلُ دَعْوَاهُ التَّلْفُ بَعْدَ الْإِقْرَارِ وَدَعْوَى الرَّدِّ ، وَإِنْ قَالَ لَهُ  
عِنْدِي أَوْ مَعِيَ أَلْفٌ صُدَّقَ فِي دَعْوَى الْوَدِيعةِ وَالرَّدِّ وَالتَّلْفِ قَطْعًا ، وَاللَّهُ أَعْلَمُ ، وَلَوْ  
أَقْرَبَ بَيْعٍ أَوْ هِبَةٍ وَاقْبَاضٍ ثُمَّ قَالَ كَانَ فَاسِدًا وَأَقْرَرْتُ لَظَنِّي الصَّحَّةَ لَمْ يُقْبَلْ ، وَلَهُ  
تَحْلِيفُ الْمُقْرِّ لَهُ ، فَإِنْ نَكَلَ حَلَفَ الْمُقْرُّ وَبَرَّيْ ، وَلَوْ قَالَ هَذِهِ الدَّارُ لَزَيْدٌ بَلْ لِعَمْرٍو  
أَوْ غَضِبْتُهَا مِنْ زَيْدٍ بَلْ مِنْ عَمْرٍو سَلَّمْتُ لَزَيْدٍ ، وَالْأَظْهَرُ أَنَّ لِلْمُقْرِّ يَغْرُمُ قِيَمَتَهَا لِعَمْرٍو  
بِالْإِقْرَارِ ، وَيَصِحُّ الْإِسْتِثْنَاءُ إِنْ اتَّصَلَ وَلَمْ يَسْتَفْرِقْ ، فَلَوْ قَالَ لَهُ عَلَى عَشْرَةِ إِلَّا تِسْعَةً إِلَّا  
تَمَانِيَةً لَزِمَهُ تِسْعَةٌ ، وَيَصِحُّ مِنْ غَيْرِ الْجِنْسِ كَأَلْفٍ إِلَّا ثَوْبًا ، وَيُبَيِّنُ بِثَوْبٍ قِيَمَتَهُ  
دُونَ أَلْفٍ ، وَمِنْ الْمَعِينِ كَهَذِهِ الدَّارُ لَهُ إِلَّا هَذَا الْبَيْتَ ، أَوْ هَذِهِ الدَّرَاهِمُ لَهُ إِلَّا  
ذَا الدَّرْهَمِ ، وَفِي الْمَعِينِ وَجْهٌ شَاذٌ .

وَدِيعةٌ فَقَالَ الْمُقْرُّ لَهُ لِي عَلَيْهِ أَلْفٌ آخَرُ (غير ألف الوديعة) (صدق المقر في الأظهر بيمينه) فيحلف  
أنه لا يلزمه تسليم ألف آخر إليه وأنه ما أراد بإقراره إلا هذه ، ومقابل الأظهر أنه يصدق المقر له بيمينه  
أن له عليه ألفا آخر (فإن كان قال) في الإقرار الماضي (في ذمتي أو دينا صدق المقر له على المذهب)  
وقبل القول قول المقر (قلت : فإذا قبلنا التفسير بالوديعة فالأصح أنها أمانة فيقبل دعواه) أي المقر  
(التلف بعد الإقرار ودعوى الرد) بعده شأن الدوائع (وان قال له عندي أو معي ألف صدق  
في دعوى الوديعة والرد والتلف قطعاً ، والله أعلم) لأن معي وعند مشعران بالأمانة (ولو أقرب بيع  
أوهبة واقباض ثم قال كان فاسداً وأقررت لظني الصحة لم يقبل) قوله بفساده (وله تحليف المقر  
له فإن نكل حلف المقر) أنه كان فاسداً (وبرى) من البيع والمهبة : أي حكم ببطالها (ولو قال  
هذه الدار لزبد بل لعمر أو غضبتها من زيد بل من عمرو سلمت لزبد ، والأظهر أن المقر) بعد  
تسليمها لزبد (يغرم قيمتها لعمر أو بالإقرار) لحيلولته بينه وبين ملكه ، ومقابل الأظهر لا يغرم  
(ويصح الاستثناء) في الإقرار وغيره (ان اتصل) بالمستثنى منه بحيث يعد معه كلاماً واحداً  
عروفاً ، فلا يضر الفصل بسكتة تنفس ، بخلافه بكلام أجنبي ولو يسيراً أو سكوت طویل (ولم يستغرق)  
الاستثناء المستثنى منه ، فإن استغرقة كله على خمسة إلا خمسة فباطل (فلو قال له على عشرة إلا تسعة  
إلا ثمانية لزمه تسعة) لأن الاستثناء من النفي إثبات وعكسه ، فالمعنى هنا إلا تسعة لا تلزم إلا  
ثمانية تلزم ويضاف إليها الواحد الباقي من العشرة (ويصح من غير الجنس كالألف إلا ثوباً وبين  
ثوب قيمته دون ألف) فإن بين ثوب قيمته ألف يطل الاستثناء (و) يصح الاستثناء (من المعين  
كهذه الدار له إلا هذا البيت أو هذه الدراهم له إلا ذا الدرهم ، وفي المعين وجه شاذ) أنه لا يصح

قُلْتُ : لَوْ قَالَ هُوَ لَاءَ الْعَبِيدُ لَهُ إِلَّا وَاحِدًا قَبْلَ وَرَجَعَ فِي الْبَيَانِ إِلَيْهِ ، لَكُنْ تَأْلُمًا إِلَّا  
وَاحِدًا وَزَعَمَ أَنَّهُ الْمُسْتَنَى صَدَقَ بِيَمِينِهِ عَلَى الصَّحِيحِ ، وَاللَّهُ أَعْلَمُ  
[ فصل ] أَقْرَبُ بِنَسَبٍ إِنْ أُلْحَقَهُ بِنَفْسِهِ اشْتَرَطَ لِصَحِّهِ أَنْ لَا يُكْذِبُهُ الْحِسُّ وَلَا  
الشَّرْعُ بِأَنْ يَكُونَ مَعْرُوفَ النَّسَبِ مِنْ غَيْرِهِ ، وَأَنْ يُصَدِّقَهُ الْمُسْتَلْحَقُ إِنْ كَانَ أَهْلًا  
لِلتَّصَدِيقِ ، فَإِنْ كَانَ بِالْعَمَلِ فَكُذِّبَهُ لَمْ يَثْبُتْ إِلَّا بِبَيِّنَةٍ ، وَإِنْ اسْتَلْحَقَ صَغِيرًا ثَبَتَ ،  
فَلَوْ بَلَغَ وَكُذِّبَهُ لَمْ يَبْطُلْ فِي الْأَصَحِّ ، وَيَصِحُّ أَنْ يَسْتَلْحَقَ مَيِّتًا صَغِيرًا ، وَكَذَا كَبِيرًا  
فِي الْأَصَحِّ ، وَيَرْتُمُهُ ، وَلَوْ اسْتَلْحَقَ اثْنَانِ بِالْعَمَلِ ثَبَتَ لِمَنْ صَدَّقَهُ ، وَحُكْمُ الصَّغِيرِ يَأْتِي فِي  
الْقَيْطِ إِنْ شَاءَ اللَّهُ تَعَالَى ، وَلَوْ قَالَ لَوْلَدَ أُمِّهِ هَذَا وَلَدِي ثَبَتَ نَسَبُهُ ، وَلَا يَثْبُتُ  
الِاسْتِيلَادُ فِي الْأَظْهَرِ ، وَكَذَا لَوْ قَالَ وَلَدِي وَلَدَتُهُ فِي مِلْكِي ، فَإِنْ قَالَ عَلِقْتُ يَدَ فِي  
مِلْكِي ثَبَتَ الْإِسْتِيلَادُ ، فَإِنْ كَانَتْ فِرَاشًا لَهُ لُحِقَهُ بِالْفِرَاشِ ، مِنْ غَيْرِ اسْتِلْحَاقٍ ، وَإِنْ  
كَانَتْ مَرْوَجَةً فَالْوَلَدُ لِلزَّوْجِ ،

الاستثناء منه (قلت : لو قال هو لاء العبيد له إلا واحدا قبل ورجع في البيان إليه) لأنه أعرف (فان  
ماتوا إلا واحدا وزعم أنه المستثنى صدق بيمينه على الصحيح ، والله أعلم) ومقابله لا يصدق للثمة .  
[ فصل ] في الإقرار بالنسب ، وهو القرابة ، إذا (أقر بنسب ان أحقه بنفسه) كهذا ابني (اشترط  
لصحته أن لا يكذبه الحس) بأن يكون في سن يمكن أن يكون منه ، فان كان في سن لا يتصور أن  
يكون منه بطل الإقرار (ولا) يكذبه (الشرع) وتكذيبه (بأن يكون معروف النسب من غيره  
وأن يصدق المستلحق) بفتح الحاء (ان كان أهلا للتصديق) بأن يكون مكلفا (فان كان بالغا  
فكذبه لم يثبت إلا ببينة) وكذا لو سكت عن التكذيب والتصديق ، فان لم تكن له بينة حلفه ، فان لم  
يحلف حلف هو وثبت نسبه (وان استلحق صغيرا ثبت) نسبه بالشروط المارة ماعدا التصديق  
(فلو بلغ وكذبه لم يبطل) نسبه (في الأصح) ومقابله يبطل (ويصح أن يستلحق ميتا صغيرا  
وكذا كبيرا في الأصح) ومقابله لا يصح لفوات التصديق (و) على صحة الاستلحاق (برنه) أي  
الميت المستلحق ولا نظر للثمة (ولو استلحق اثنان بالغا ثبت) نسبه (لمن صدقه) منهما فان لم  
يصدق واحدا منهما عرض على القائف كما يأتي (وحكم الصغير) الذي يستلحقه اثنان (يأتي في)  
كتاب (القيط ان شاء الله تعالى ، ولو قال لولد أمته) غير المزوجة والمستفرشة (هذا ولدي ثبت  
نسبه) عند اجتماع الشروط (ولا يثبت الاستيلاد في الأظهر) لاحتمال أنه أولدها بنكاح ثم ملكها  
ومقابل الأظهر يثبت (وكذا) لا يثبت الاستيلاد (لو قال ولدي ولدته في ملكي) لاحتمال أن  
يكون قد أحلها قبل الملك (فان قال علقت به في ملكي ثبت الاستيلاد ، فان كانت الأمة) فراشا  
له (بأن أقر بوطنها) لحقه (الولد) بالفراش من غير استلحاق وان كانت مملوكة فالولد للزوج

وَاسْتَلْحَقُ السَّيِّدُ بَاطِلٌ ، وَأَمَّا إِذَا أُلْحِقَ النَّسَبَ بِغَيْرِهِ كَهَذَا أَخِي أَوْ عَمِّي فَيَنْبُتُ نَسَبُهُ  
 مِنَ الْمُلْحَقِ بِهِ بِالشَّرْطِ السَّابِقِ ، وَيُشْتَرَطُ كَوْنُ الْمُلْحَقِ بِهِ مَيْتًا ، وَلَا يُشْتَرَطُ أَنْ  
 لَا يَكُونَ نَفَاهُ فِي الْأَصَحِّ ، وَيُشْتَرَطُ كَوْنُ الْمَقْرِّ وَارِثًا حَاضِرًا ، وَالْأَصَحُّ أَنْ الْمُسْتَلْحَقَ لَا يَرِثُ  
 وَلَا يُشَارِكُ الْمَقْرَّ فِي حَصَّتِهِ ، وَأَنَّ الْبَالِغَ مِنَ الْوَرَثَةِ لَا يَنْفَرِدُ بِالْإِقْرَارِ ، وَأَنَّهُ لَوْ أَقْرَأَ أَحَدُ  
 الْوَارِثِينَ وَأَنْكَرَ الْآخَرُ وَمَاتَ وَلَمْ يَرْتَهُ إِلَّا لِلْمَقْرِّ ثَبَتَ النَّسَبُ ، وَأَنَّهُ لَوْ أَقْرَأَ ابْنُ حَاضِرٍ  
 بِأَخُوهُ مَجْهُولٍ فَأَنْكَرَ الْمَجْهُولُ نَسَبَ الْمَقْرِّ لَمْ يُوْثَرْ فِيهِ ، وَيَنْبُتُ أَيْضًا نَسَبُ الْمَجْهُولِ ،  
 وَأَنَّهُ إِذَا كَانَ الْوَارِثُ الظَّاهِرُ يَحْجِبُهُ الْمُسْتَلْحَقُ كَأَخٍ أَوْ ابْنٍ لِيَلَيْتَ ثَبَتَ النَّسَبُ  
 وَلَا يَرِثُ .

واستلحاق السيد باطل لا اعتبار به (وأما إذا أُلْحِقَ النَّسَبَ بِغَيْرِهِ كَهَذَا أَخِي أَوْ عَمِّي فَيَنْبُتُ نَسَبُهُ  
 مِنَ الْمُلْحَقِ بِهِ) إذا كان رجلاً كالأب والجد فيما ذكر . وأما إذا كان امرأة فلا يصح استلحاق  
 وارثها بها وإنما يثبت ذلك (بالشروط السابقة) فيما إذا أُلْحِقَ بنفسه (ويشترط) أيضاً (كون  
 الملحق به ميتاً) فلا يلحق بالحى ولو مجنوناً (ولا يشترط أن لا يكون) الميت (نفاه) أى المستلحق  
 (فى الأصح) فلو كان الميت نفاه بلعان مثلاً واستلحقه الوارث صح ، ومقابل الأصح لا يصح  
 (ويشترط كون المقر) فى الحاق النسب بغيره (وارثاً حاضراً) لتركه الملحق به واحداً كان أو أكثر  
 فلو مات عن ابنين وأقرأ بثلث ثبت نسبه وورث ، ويعتبر موافقة الزوج والزوجة (والأصح) فيما  
 إذا أقرأ أحد الحائزين بثلث وأنكره الآخر (أن المستلحق لا يرث ولا يشارك المقر فى حصته)  
 ظاهراً . وأما باطننا فيلزمه أن يشاركه فى حصته ، ومقابل الأصح يشارك المقر فى حصته ظاهراً أيضاً  
 (و) الأصح (أن البالغ) العاقل (من الورثة لا ينفرد بالإقرار) ل ينتظر بلوغ الصغير فإذا بلغ  
 ووافق ثبت النسب ، ومقابل الأصح ينفرد به ويحكم بثبوت النسب احتياطاً (و) الأصح (أنه لو أقرأ  
 أحد الوارثين) الحائزين بثلث (وأنكر الآخر ومات ولم يرثه إلا المقر ثبت النسب) وإن لم يجدد  
 إقراره بعد الموت ، ومقابل الأصح لا يثبت (و) الأصح (أنه لو أقرأ ابن حائز بأخوة مجهول فأنكر  
 المجهول نسب المقر) بأن قال أنا ابنه ولست أنت ابنه (لم يؤثر فيه) إنكاره (ويثبت أيضاً نسب  
 المجهول) ومقابل الأصح يؤثر فيحتاج المقر الى بينة على نسبه ، وقيل لا يثبت نسب المجهول (و)  
 الأصح (أنه إذا كان الوارث الظاهر يحجبه المستلحق) بفتح الحاء (كأخ أقرأ ابن لليت ثبت  
 النسب) للابن (ولارث) له ، ومقابل الأصح لا يثبت النسب أيضاً ، وقيل يثبتان .

## كتاب العارية

شَرَطُ الْمَعِيرِ حَقُّ تَبَرُّعِهِ ، وَمِلْكُهُ لِلنَّفْعَةِ فَيُعِيرُ مُسْتَأْجِرٌ لَا مُسْتَعِيرٌ عَلَى الصَّحِيحِ ،  
وَلَهُ أَنْ يَسْتَنْدِيبَ مَنْ يَسْتَوْفِي النَّفْعَةَ لَهُ ، وَالْمُسْتَعَارُ كَوْنُهُ مُسْتَنْفَعًا بِهِ مَعَ بَقَاءِ عَيْنِهِ ، وَتَجَوُّزِ  
إِعَارَةِ جَارِيَةٍ لِلْخِدْمَةِ امْرَأَةً أَوْ مُحَرَّمٍ ، وَيُكْرَهُ إِعَارَةُ عَبْدٍ مُسْلِمٍ لِكَاثِرٍ ، وَالْأَصَحُّ  
اِشْتِرَاطُ لَفْظِ كَأَعْرَنْتُكَ أَوْ أَعْرِئَنِي ، وَيَكْفِي لَفْظُ أَحَدُهُمَا مَعَ فِعْلِ الْآخَرِ ، وَلَوْ قَالَ  
أَعْرَنْتُكَ لِتَعْلِفَهُ أَوْ لِتُعِيرَنِي فَرَسَكَ فَهُوَ إِجَارَةٌ فَاسِدَةٌ تُوجِبُ أَجْرَةَ الْمَثَلِ ، وَمُؤْنَةُ  
الرَّذِّ عَلَى الْمُسْتَعِيرِ ، فَإِنْ تَلَفَتْ لَا بِاسْتِعْمَالِ ضَمْنِهَا ، وَإِنْ لَمْ يُفَرِّطْ ، وَالْأَصَحُّ أَنَّهُ لَا يَضْمَنُ  
مَا يَنْتَحِقُ أَوْ يَنْسَحِقُ بِاسْتِعْمَالٍ ، وَالثَّلَاثُ

## كتاب العارية

بتشديد الياء وتخفيف . وهي لغة اسم لما يعار ، وشرعا اسم للعقد بما يأتي ( شرط المعير حقه  
تبرعه ) فلا تصح من صبي وسفيه ومفلس ومكاتب ولا من مكره ( و ) شرط للمعير أيضا ( ملكه  
المنفعة ) ولو بوصية ( فيعير مستأجر لا مستعير على الصحيح ) لأنه غير مالك للنفعة وإنما أبيع  
له الانتفاع ، ومقابل الصحيح يعير فتكفي عنده الإباحة ( وله ) أي المستعير ( أن يستدب من يستوفي  
المنفعة له ) كأن يركب الدابة المستعارة زوجته أو خادمه لكن بشرط أن يكون من يستدب مثله أو  
دونه ( و ) شرط ( المستعار كونه منتفعا به ) انتفاعا مباحا يقصد ، فلا يعار الحمار الزمن ولا آلات  
الملاهي ولا التقدان . نعم إن قصد في التقدين التزين بهما أو الضرب على طبعها صحت الإعارة  
ولا بد أن يكون الانتفاع حاصلًا ( مع بقاء عينه ) فلا يعار المطعوم ، لأن الانتفاع به باستهلاكه  
( وتجوز إعارة جارية لخدمة امرأة أو ) ذكر ( محرم ) الجارية ، فلا تجوز إعارتها لرجل غير محرم  
ومثل الجارية الأمرد لمن يخشى عليه منه ، وكذلك العبد للمرأة ، ومتى لم تجز فسدت ( ويكره إعارة  
عبد مسلم لكاثر ) كراهة تنزيه ( والأصح اشتراط لفظ كأعرتك أو أعرئني ، ويكفي لفظ أحدهما مع  
فعل الآخر ) ومقابل الأصح لا يشترط اللفظ ، فلورأه حافيا فأعطاه فعلا فعند من لا يشترط اللفظ  
هو عارية ، وعند من يشترطه إباحة ( ولو قال أعرتك ) أي الفرس ( لتعلفه أو لتعيرني  
فرسك فهو إجارة فاسدة ) بجواز التلف في الأولى والغرض في الثانية ( توجب أجره المثل ) إذا  
مضى بهد قبضه زمن مثله أجره ، والعين ليست مضمونة ، ونفقة المستعار على المالك ( ومؤنة  
الرذ ) للعارية ( على المستعير ) بخلاف الوديعة ( فإن تلفت ) العين المستعارة ( لا باستعمال )  
مأذون فيه ( ضمناها وإن لم يفرط ) واستثنى من ذلك مسائل : منها ما لو استعار الفقيه كتابا موقوفا  
على طائفة هو منهم وتلف فلا يضمه ( والأصح أنه ) أي المستعير ( لا يضمن ما يمتحق ) أي  
يتلف بالسكينة ( أو ينسحق ) أي ينقص ( باستعمال ) مأذون فيه ، ومقابل يضمن ( والثالث )

يُضْمَنُ الْمُنْمَحِقَ ، وَالْمُسْتَعِيرُ مِنْ مُسْتَأْجِرٍ لَا يَضْمَنُ فِي الْأَصَحِّ ، وَلَوْ تَلَفَتْ دَابَّتُهُ فِي يَدِ  
وَكِيلٍ بَعَثَهُ فِي شُغْلِهِ أَوْ فِي يَدِ مَنْ سَلَّمَهَا إِلَيْهِ لِإِثْرُ وَضْعِهَا فَلَا ضَمَانَ ، وَلَهُ الْإِثْنَانُ بِحَسَبِ  
الْإِذْنِ ، فَإِنْ أَعَارَهُ لِزَّرَاعَةِ حِنْطَةٍ زَرَعَهَا وَمِثْلَهَا إِنْ لَمْ يَنْهَ ، أَوْ لِشَعِيرٍ لَمْ يَزْرَعْ  
مَافَوْقَهُ كَحِنْطَةٍ ، وَلَوْ أَطْلَقَ الزَّرَاعَةَ صَبَحَ فِي الْأَصَحِّ وَيَزْرَعُ مَا شَاءَ ، وَإِذَا اسْتَعَارَ لِبْنَاءِ  
أَوْ غِرَاسٍ فَلَهُ الزَّرْعُ وَلَا عَكْسُ ، وَالصَّحِيحُ أَنَّهُ لَا يَفْرُسُ مُسْتَعِيرُ لِبْنَاءِ وَكَذَا  
الْعَكْسُ ، وَأَنَّهُ لَا تَصِحُّ إِعَارَةُ الْأَرْضِ مُطْلَقَةً ، بَلْ يُشْتَرَطُ تَعْيِينُ نَوْعِ الْمَنْفَعَةِ .

[فصل] لِكُلِّ مِثْمَا رَدُّ الْعَارِيَةِ مَتَى شَاءَ إِلَّا إِذَا أَعَارَ لِذَقْنٍ فَلَا يَرْجِعُ حَتَّى  
يَنْتَدِرِسَ أَثَرُ الْمَدْفُونِ وَإِذَا أَعَارَ لِلْبْنَاءِ أَوْ الْغِرَاسِ وَلَمْ يَذْكُرْ مُدَّةً ثُمَّ رَجَعَ إِنْ كَانَ  
شَرَطَ الْقَلْعَ مَجَانًا لَزِمَهُ ، وَإِلَّا

من الأقوال (يضمن المنمحق) دون المنسحق (والمستعير من مستأجر) إجازة صحيحة (لا يضمن)  
الثالث (في الأصح) ومقابلته يضمن ، فان كانت الإجازة فاسدة ضمنا معا والقرار على المستعير  
(ولوتلف دابته في يد وكيل) له (بعثه في شغله ، أو) تلفت (في يد من سلمها إليه ليروضها)  
أى بعلمها المشى من غير تفریط منهما (فلا ضمان) على واحد منهما (وله) أى المستعير (الارتفاع)  
بالمعار (بحسب الإذن) ولو أعاره دابة ليركبها لموضع معين فله ركوبها عند العود وان لم يصرح  
به بخلاف الإجازة (فان أعاره) أرضا (لزراعة حنطة) مثلا (زرعها ومثلها) أو دونها في  
الضرر (ان لم ينه) عن غيرها ، فان نهاه لم يكن له زرع (أو) أعاره أرضا (لشعير لم يزرع  
مافوقه حنطة) فان خالف وزرع مالمس له كان للمعير قلعه مجانا (ولو أطلق الزراعة) أو الإذن  
فيها (صبح) عقد الاعارة (في الأصح ، ويزرع ماشاء) مما اعتيد زرعوه ولو نادرا (وإذا  
استعار لبناء أو غراس فله الزرع) ان لم ينه لأنه أخف (ولا عكس) أى إذا استعار لزرع فلا  
يبنى ولا يفرس (والصحيح أنه لا يفرس مستعير لبناء ، وكذا العكس) أى لا يبنى مستعير لغراس  
لاختلاف الضرر ، ومقابل الصحيح يجوز ما ذكر ، لأن كلا منهما للتأبيد (و) الصحيح (أنه  
لا تصح إعارة الأرض مطلقة بل يشترط تعيين نوع المنفعة) من زرع أو غيره ، ومقابل الصحيح  
نصح ، ولا يضر الجهل لأنه يحتمل فيها ما لا يحتمل في الإجازة .

[فصل] في بيان أن عقد العارية من العقود الجائزة (لكل منهما) أى المعير والمستعير  
(رد العارية متى شاء) وان كانت مؤقتة والمدة باقية (إلا إذا أعار) أرضا (لذقن فلا يرجع  
حتى ينتدريس أثر المدفون) بأن يصير ترابا (وإذا أعار للبناء أو الغراس ولم يذكر مدة) بأن  
أطلق (ثم رجع) بعد أن بنى المستعير أو غراس (إن كان) المعير (شرط القلع مجانا) أى  
بلا أرض لنقصه (لزمه) أى المستعير قلعه . فان امتنع فلم يعير القلع ، وكذا لو شرط القلع من غير  
تعريض لكونه مجانا أم لا ، وأما لو شرط القلع مع غرامة الأرض فيلزمه (وإلا) أى ان لم يشترط

فَإِنْ اخْتَارَ الْمُسْتَعِيرُ الْقَلْعَ ، وَلَا يُلْزَمُهُ تَسْوِيَةُ الْأَرْضِ فِي الْأَصَحِّ . قُلْتُ : الْأَصَحُّ تَلْزِمُهُ ، وَاللَّهُ أَعْلَمُ ، وَإِنْ لَمْ يَخْتَرْ لَمْ يَقْلَعْ مَجَانًا ، بَلِ الْمَعِيرُ الْخِيَارُ بَيْنَ أَنْ يَبْقِيَهِ بِأَجْرَةٍ أَوْ يَقْلَعْ وَيُضْمِنَ أَرْضَ النَّقْصِ ، قِيلَ أَوْ يَتَمَلَّكُهُ بِقِيَمَتِهِ ، فَإِنْ لَمْ يَخْتَرْ لَمْ يَقْلَعْ مَجَانًا إِنْ بَذَلَ الْمُسْتَعِيرُ الْأُجْرَةَ وَكَذَا إِنْ لَمْ يَبْذُلْهَا فِي الْأَصَحِّ ، ثُمَّ قِيلَ يَبِيعُ الْحَاكِمُ الْأَرْضَ وَمَا فِيهَا وَتَقْسِمُ بَيْنَهُمَا ، وَالْأَصَحُّ أَنَّهُ يُعْرَضُ عَنْهُمَا حَتَّى يَخْتَارَا شَيْئًا ، وَلِلْمَعِيرِ دُخُولُهَا وَالْإِنْتِفَاعُ بِهَا ، وَلَا يَدْخُلُهَا الْمُسْتَعِيرُ بِغَيْرِ إِذْنٍ لِلتَّفَرُّجِ ، وَيَجُوزُ لِلْسَّقَى وَالْإِسْلَاحِ فِي الْأَصَحِّ ، وَلِكُلِّ بَيْعٍ مِلْكُهُ ، وَقِيلَ لَيْسَ لِلْمُسْتَعِيرِ بَيْعُهُ لثَلَاثٍ ، وَالْعَارِيَةُ الْمُؤَقَّتَةُ كَالْمُطْلَقَةِ ، وَفِي قَوْلٍ لَهُ الْقَلْعُ فِيهَا مَجَانًا إِذَا رَجَعَ ، وَإِذَا أَعَارَهُ لِزُرَاعَةٍ وَرَجَعَ قَبْلَ إِدْرَاكِ الزَّرْعِ فَالصَّحِيحُ أَنْ عَلَيْهِ الْإِبْقَاءُ إِلَى الْحَصَادِ ، وَأَنْ لَهُ الْأُجْرَةَ ، فَلَوْ عَيَّنَ مُدَّةً وَلَمْ يُدْرِكْ فِيهَا لِتَقْصِيرِهِ بِتَأْخِيرِ الزَّرَاعَةِ قَلْعَ مَجَانًا ،

عليه القلع ( فان اختار المستعير القلع قلع ) بلا أرض ( ولا يلزمه تسوية الأرض في الأصح . قلت : الأصح تلزمه ، والله أعلم ) فيلزمه إذا قلع رد الأرض إلى ما كانت عليه ليرد كما أخذ ( وان لم يختار ) المستعير القلع ( لم يقلع ) المعير ( مجانا بل للمعير الخيار بين أن يبقيه بأجرة ) أي أجرة مثله ( أو يقلع ويضمن أرض نفسه ) وهو قسدر التفاوت ما بين قيمته قائما ومقلوعا ( قيل أو يملكه ) بعقد ( بقيمته ) مستحق القلع ، والمعتمد تخييره بين الحاصل الثلاث ( فان لم يختار أي المعير واحدة من الحاصل المذكورة ( لم يقلع مجانا إن بذل ) أي أعطى ( المستعير الأجرة ) للأرض ( وكذا ان لم يبذلها في الأصح ) لأن المعير مقصر بترك الاختيار ، ومقابل الأصح يقلع لأنه بعد الرجوع لا يجوز الانتفاع بالأرض مجانا ( ثم ) على الأصح ( قيل يبيع الحاكم الأرض وما فيها وتقسم بينهما ، والأصح أنه ) أي الحاكم ( يعرض عنهما حتى يختارا شيئا ) أي يختار المعير ما له اختياره ويوافقه المستعير ( وللمعير دخولها والانتفاع بها ) في مدة المنازعة ( ولا يدخلها المستعير بغير إذن ) من المعير ( للتفرج ) وهو لفظ مولد ( ويجوز ) الدخول ( للسقي والإصلاح ) له أو للبناء ( ولكل ) من المعير والمستعير ( بيع ملكه ) من صاحبه وغيره ( وقيل ليس للمستعير بيعه لثلاث ، والعارية المؤقتة كالمطلقة ) فيما تقدم من الأحكام إذا انتهت المدة أو رجع المعير ( وفي قول له القلع فيها مجانا إذا رجع ) بعد المدة ، وهو بعدها لا يحتاج إلى رجوع فكان الأولى التعبير بالانتهاء دون الرجوع ( وإذا أعار لزراعة ورجع قبل إدراك الزرع ، فالصحيح أن عليه الإبقاء إلى الحصاد ) لأن له أمدا ينتظر ، بخلاف البناء والغراس ، ومقابل الصحيح له أن يقلع ويغرم أرض النقص ، وقيل له تملكه بالقيمة ( و ) الصحيح ( أن له الأجرة ) من وقت الرجوع إلى الحصاد ( ولو عين ) المعير ( مدة ) للزراعة ( ولم يدرك ) الزرع ( فيها لتقصيره ) أي المستعير ( بتأخير الزراعة قلع ) المعير ( مجانا ) ويلزمه أيضا تسوية الأرض ، أما إذا لم يحصل منه تقصير فانه



وَلَوْ سَمِعَ السَّيْلُ بَذْرًا إِلَى أَرْضِهِ فَتَبَتَ فَهُوَ لِصَاحِبِ الْبَذْرِ ، وَالْأَصَحُّ أَنَّهُ يُجْبَرُ عَلَى قَلْعِهِ ، وَلَوْ رَكِبَ دَابَّةً وَقَالَ لِمَالِكِهَا أَعْرَظْنِيهَا فَقَالَ بَلْ أُجْرُؤُكَهَا ، أَوْ اخْتَلَفَ مَالِكُهَا الْأَرْضِ وَزَارِعَهَا كَذَلِكَ فَالْمُصَدِّقُ الْمَالِكُ عَلَى الْمَذْهَبِ ، وَكَذَا لَوْ قَالَ : أَعْرَظْنِي ، وَقَالَ بَلْ غَصَبْتَ مِنِّي ، فَإِنْ تَلَفَتِ الْعَيْنُ فَقَدْ اتَّفَقَا عَلَى الضَّمَانِ ، لَسَكِنَ الْأَصَحُّ أَنَّ الْعَارِيَةَ تُضْمَنُ بِقِيَمَةِ يَوْمِ التَّلَفِ ، لَا بِأَقْصَى الْقِيَمِ ، وَلَا بِيَوْمِ الْقَبْضِ ، فَإِنْ كَانَ مَا يَدَّعِيهِ الْمَالِكُ أَكْثَرَ حَلْفَ لِلزِّيَادَةِ .

## كتاب الغصب

هُوَ : الْإِسْتِيلَاءُ عَلَى حَقِّ الْغَيْرِ عُدْوَانًا ، فَلَوْ رَكِبَ دَابَّةً أَوْ جَلَسَ عَلَى فَرَّاشٍ فَغَاصِبٌ وَإِنْ لَمْ يَنْقُلْ ، وَلَوْ دَخَلَ دَارَهُ وَأَزْجَحَ عَنْهَا أَوْ أَرْجَحَ وَقَهَرَهُ عَلَى الدَّارِ وَلَمْ يَدْخُلْ فَغَاصِبٌ ، وَفِي الثَّانِيَةِ وَجْهٌ وَاحِدٌ ، وَلَوْ سَكَنَ بَيْنًا وَمَنْعَ الْمَالِكِ مِنْهُ دُونَ بَاقِي الدَّارِ

يَكُونُ كَمَا لَوْ أَعَارَ مَظْلَقًا فَبَقِيَ إِلَى الْحَصَادِ بِالْأَجْرَةِ ( وَلَوْ جَلَّ السَّيْلُ بِذَرًا ) لِغَيْرِهِ ( إِلَى أَرْضِهِ قَبِتَ ) فِيهَا ( فَهُوَ ) أَيْ النَّابِتُ ( لِصَاحِبِ الْبَذْرِ ، وَالْأَصَحُّ أَنَّهُ ) أَيْ الْمَالِكُ ( يُجْبَرُ عَلَى قَلْعِهِ ) أَيْ النَّابِتِ ، وَمُقَابِلُهُ لَا يُجْبَرُ لِعَدَمِ تَعَدُّيهِ ( وَلَوْ رَكِبَ دَابَّةً ) لِغَيْرِهِ ( وَقَالَ لِمَالِكِهَا أَعْرَظْنِيهَا ، فَقَالَ ) لَهُ مَالِكُهَا ( بَلْ أُجْرُؤُكَهَا ) مَدَّةً بِكَذَا ( أَوْ اخْتَلَفَ مَالِكُ الْأَرْضِ وَزَارِعَهَا كَذَلِكَ فَالْمُصَدِّقُ الْمَالِكُ عَلَى الْمَذْهَبِ ) فَيَصْدُقُ فِي اسْتِحْقَاقِ الْأَجْرِ بِمِثْلِهِ لَا فِي عَقْدِ الْإِجَارَةِ ، وَقِيلَ يَصْدُقُ الرَّابِعُ وَالزَّارِعُ ، وَقِيلَ يَصْدُقُ الْمَالِكُ فِي الْأَرْضِ دُونَ الدَّابَّةِ ( وَكَذَا لَوْ قَالَ أَعْرَظْنِي وَقَالَ ) الْمَالِكُ ( بَلْ غَصَبْتَ مِنِّي ، فَإِنْ تَلَفَتِ الْعَيْنُ ) بِمَا يُوجِبُ ضَمَانَ الْعَارِيَةِ ( فَقَدْ اتَّفَقَا عَلَى الضَّمَانِ ) لِأَنَّ كِلَا مِنَ الْمَغْصُوبِ وَالْمُسْتَعَارِ مَضْمُونٌ ( لَكِنْ الْأَصَحُّ أَنَّ الْعَارِيَةَ تُضْمَنُ بِقِيَمَةِ يَوْمِ التَّلَفِ ، لَا بِأَقْصَى الْقِيَمِ وَلَا بِيَوْمِ الْقَبْضِ ، فَإِنْ كَانَ مَا يَدَّعِيهِ الْمَالِكُ ) بِالْغَصْبِ ( أَكْثَرَ حَلْفَ لِلزِّيَادَةِ ) وَأَمَّا الْمُتَّفَقُ عَلَيْهِ فَيَأْخُذُ بِالْإِيجِينَ .

## كتاب الغصب

( هُوَ ) لُغَةً أَخَذَ الشَّيْءَ ظُلْمًا ، وَشَرْعًا ( الْإِسْتِيلَاءُ عَلَى حَقِّ الْغَيْرِ عُدْوَانًا ) أَيْ غَيْرُ حَقٍّ ، وَالْحَقُّ يُشْمَلُ الْمَالُ وَغَيْرُهُ كَالسَّكْبِ وَجِلْدِ الْمَيْتَةِ ، وَلِذَاكَ عُدِلَ إِلَيْهِ الْمُصَنِّفُ وَلَمْ يُعْبَرْ بِمَالٍ ، وَالْغَصْبُ مِنَ السَّكْبِ وَإِنْ لَمْ يَبْلُغِ الْمَغْصُوبُ نَصَابَ سُرْقَةٍ ( فَلَوْ رَكِبَ دَابَّةً أَوْ جَلَسَ عَلَى فَرَّاشٍ ) لِغَيْرِهِ ( فَغَاصِبٌ وَإِنْ لَمْ يَنْقُلْ ) ذَلِكَ ، وَسِوَاهُ حُضْرُ الْمَالِكِ أَمْ غَافَ ( وَلَوْ دَخَلَ دَارَهُ ) أَيْ دَارَ غَيْرِهِ ( وَأَزْجَحَ عَنْهَا ) أَيْ أَخْرَجَهَا مِنْهَا ( أَوْ أَرْجَحَ وَقَهَرَهُ عَلَى الدَّارِ ) بِأَنْ أَخْرَجَهَا مِنْهَا ( وَلَمْ يَدْخُلْ فَغَاصِبٌ ) لِلدَّارِ وَمَا فِيهَا مِنَ الْمَنْقُولَاتِ وَإِنْ لَمْ يَمْنَعْ صَاحِبَهُ مِنْ تَقْلِهِ ( وَفِي الثَّانِيَةِ وَجْهٌ وَاحِدٌ ) أَنَّهُ لَيْسَ بِغَاصِبٍ ، وَهُوَ فِي غَايَةِ الضَّعْفِ ( وَلَوْ سَكَنَ بَيْنًا ) مِنَ الدَّارِ ( وَمَنْعَ الْمَالِكِ مِنْهُ دُونَ بَاقِي الدَّارِ

فغاصبٌ للبيتِ فقط ، ولو دخلَ بقصدِ الاستيلاء وليس المالكُ فيها فغاصبٌ ، وإن كان ولم يزججه فغاصبٌ لنصفِ الدارِ إلا أن يكونَ ضعيفا لا يعدُّ مستوليا على صاحبِ الدارِ ، وعلى الغاصبِ الردُّ ، فإن تلفَ عندهُ ضِمْنُهُ ، ولو أتلَفَ مالا في يدِ مالِكِهِ ضِمْنُهُ ، ولو فُتِحَ رأسُ زِقٍ مطروحٍ على الأرضِ فخرجَ ما فيه بالفتحِ ، أو منصوبٍ فسقطَ بالفتحِ وخرجَ ما فيه ضِمْنٌ ، وإن سقطَ بعارضٍ ريحٍ لم يضمنْ ، ولو فتَحَ قفصا عن طائرٍ وهيجهُ فطارَ ضِمْنُهُ ، وإن اقتصرَ على الفتحِ فالأظهرُ أنه إذا طارَ في الحالِ ضِمْنٌ ، وإن وقفَ ثم طارَ فلا ، والأيدى المترتبةُ على يدِ الغاصبِ أيدي ضَمَانٍ ، وإن جهلَ صاحبُها الغصبُ ، ثم إن علمَ فكغاصبٍ من غاصبٍ فيستقرُّ عليه ضَمَانٌ ماثِلٌ عندهُ ، وكذا إن جهلَ وكانت يدهُ في أصلها يدَ ضَمَانٍ كالعاريةِ ، وإن كانت يدَ أمانةٍ كوديعةٍ فالقرارُ على الغاصبِ ، ومتى أتلَفَ الأخذُ من الغاصبِ مستقلا به فالقرارُ عليه مطلقا ،

فغاصب للبيت فقط ، ولو دخل ( بقصد الاستيلاء وليس المالك فيها فغاصب ) لها ، وإن ضعف الداخل وفوى المالك ، وأما أن دخل لأعلى قصد الاستيلاء بل بقصد النزع فليس بغاصب ( وإن كان ) المالك فيها ( ولم يزججه فغاصب لنصف الدار إلا أن يكون ) الداخل ( ضعيفا لا يعد مستوليا على صاحب الدار ) فلا يكون غاصبا لشيء منها ( وعلى الغاصب الرد ) للمغصوب فورا ، وإن تسكف أضعاف قيمته ( فإن تلف عنده ) بأفة أو إتلاف ( ضمنه ) حيث يكون مالا ، ثم استطرد المصنف مسائل ليست من الغصب إنما فيها الضمان بأسباب أخر . فقال ( ولو أتلَفَ مالا في يد مالِكِهِ ضِمْنُهُ ) وخرج بالإتلاف التلف فلا يضمن به كالأوسخردابة ومعها مالِكها فتلفت ( ولو فُتِحَ رأسُ زِقٍ ) وهو القربة ( مطروح على الأرض فخرج ما فيه بالفتح ) وتلف ( أو ) زِقٍ ( منصوب فسقط بالفتح وخرج ما فيه ) وتلف ( ضمن ) لأنه إما باشر الإتلاف أو نشأ عن فعله ( وإن سقط ) الزق بعد فتحه له ( بعارض ريح لم يضمن ) ، ولو فتح قفصا عن طائر وهيجهُ فطار ضمن ، وإن اقتصر على الفتح فالأظهر أنه إن طار في الحال ضمن ، وإن وقف ثم طار فلا ) ومقابل الأظهر يضمن مطلقا ، وقيل لا يضمن مطلقا ( والأيدى المترتبة على يد الغاصب ) كالشارى منه والمستأجر والراهن ( أيدي ضمان وإن جهل صاحبها الغصب ) وكانت يده أمانة في الأصل ولم يتلفه ( ثم إن علم ) من ترتبت يده على يد الغاصب الغصب ( فكغاصب من غاصب فيستقر عليه ضَمَانٌ ماثِلٌ عنده ) فلا يرجع على الأول إن غرم ، ويرجع الأول عليه إن غرم ( وكذا إن جهل ) الغصب ( وكانت يده في أصلها يد ضمان كالعارية ) والبيع والقرض فيستقر عليه ضمان ما تلف عنده ( وإن كانت يد أمانة كوديعة فالقرار على الغاصب ) فيما تلف عند المودع ونحوه ( ومتى أتلَفَ الأخذ من الغاصب مستقلا به ) أى الإتلاف بأن لم يحمله عليه الغاصب ( فالقرار عليه مطلقا ) أى سواء كانت يده يد ضمان أو أمانة ، وأما إن جله عليه الغاصب لغرض نفسه كدفع الشاة وطحن

وإن سَمَلَهُ الْغَاصِبُ عَلَيْهِ يَأْنِ قَدَّمَ لَهُ سَلَامًا مَغْضُوبًا ضِيَاغَةً فَأَكَلَهُ فَكَذَا فِي الْأَظْهَرِ ،  
وَعَلَى هَذَا لَوْ قَدَّمَهُ لِمَالِكِهِ فَأَكَلَهُ بَرَى الْغَاصِبُ .

[فصل] تَضَمَّنَ نَفْسُ الرَّقِيقِ بَقِيَّتَهُ تَلَفَ أَوْ أَتْلَفَ تَحْتَ يَدِ عَادِيَةٍ ، وَأَبْعَاضُهُ الَّتِي لَا يَتَقَدَّرُ أَرْشُهَا مِنَ الْحَرْبِ بِمَا نَقَصَ مِنْ قِيَمَتِهِ ، وَكَذَا الْمُقَدَّرَةُ إِنْ تَلَفَتْ ، وَإِنْ أَتْلَفَتْ فَكَذَا فِي الْقَدِيمِ ، وَعَلَى الْجَدِيدِ تَتَقَدَّرُ مِنَ الرَّقِيقِ ، وَالْقِيَمَةُ فِيهِ كَالَّذِي فِي الْحَرْبِ ، فِي يَدِهِ نِصْفُ قِيَمَتِهِ ، وَسَائِرُ الْحَيَوَانَ بِالْقِيَمَةِ ، وَغَيْرُهُ مِثْلِي وَمُتَقَوِّمٌ ، وَالْأَصَحُّ أَنَّ لِلنَّشِئِ مَا حَصَرَهُ كَيْلٌ أَوْ وَزْنٌ وَجَازَ السَّلْمُ فِيهِ ، سَكَاءً وَتُرَابًا وَنَحَاسًا وَتَبَرًا وَمِسْكًا وَكَافُورًا وَقُطْنًا وَعَنْبًا وَدَقِيقًا ، لَا غَالِيَةً وَمَعْجُونٍ فَيُضَمَّنُ لِلنَّشِئِ بِمِثْلِهِ تَلَفَ أَوْ أَتْلَفَ ، فَإِنْ تَعَدَّرَ فَالْقِيَمَةُ ، وَالْأَصَحُّ أَنَّ الْمُتَعَدَّرَ أَقْصَى قِيَمَتِهِ مِنْ وَقْتِ الْغَضَبِ إِلَى تَعَدُّرِ الْمَثَلِ ،

الخطبة فالقرار عليه أو لفرض التالف فذكره بقوله ( وإن حمله الغاصب عليه بأن قدّم له طعاما مغضوبا ضياغة فأكله فكذا ) أي القرار على الآكل ( في الأظهر ) ومقابلته على الغاصب ( وعلى هذا ) أي الأظهر ( لو قدّمه لمالكه فأكله ) جاهلا بأنه طعامه ( برى الغاصب ) ويبرأ أيضا بإعارته أو بيعه أو إقراضه ولكن لا يبرأ إذا عدّ المغضوب مستهلكا كالمهريسة ، فإن الغاصب يملكه بذلك وينقل بدل له لدمته ، فالأكل له مثلا إنما أكل مال الغاصب لا مال نفسه .

[فصل] في بيان ما يضمن به المغضوب ( تضمن نفس الرقيق بقيمته ) بالغة ما بلغت . ( تلف أو أتلف تحت يد عادية ) أي ضامنة ولو بغير غصب ( و ) تضمن ( أبعاضه التي لا يتقدّر أرشها من الحرب ) لو أتلفت كالبيكار والهرزال ( بما نقص من قيمته ) تلفت أو أتلفت ( وكذا ) تضمن الأبعاض ( المقدّرة ) كاليد والرجل ( إن تلفت ) بأفة سماوية ( وإن أتلفت ) بجناية ( فكذا ) تضمن بما نقص من قيمته ( في القديم ، وعلى الجديد تتقدّر من الرقيق ، والقيمة فيه كالدية في الحرب في ) قطع ( يده ) ولو مكائبا ( نصف قيمته ) إذا كان الجاني غير الغاصب . أما الغاصب فيلزمه أكثر الأسمين من أرشه ونصف قيمته ( و ) يضمن ( سائر ) أي باقي ( الحيوان ) بغير الآدمي ( بالقيمة ) تلف أو أتلف ، وتضمن أجزأؤه بما نقص من قيمته ، وهذا كله في غير الغاصب . أما هو فيضمن ما ذكر بأقصى قيمه من حين الغصب إلى حين التلف ( وغيره ) أي الحيوان قسمان ( مثلي ومتقوم ) بكسر الواو وفتحها ( والأصح أن المثلي ما حصره كيل أو وزن وجاز السلم فيه ) نقرج ما يباع بالعدّ كالحيوان أو بالفرع كالشباب وما يوزن لكن لا يجوز السلم فيه كالغالية والمهجون فليس ذلك بمثلي ، والمثلي ( كماء وتراب ونحاس وتبر ) وهو الذهب الخارج من المعدن الخالص من ترابه ( ومسك وكافور وقطن ) ولو بجمبه ( وعنب ودقيق لاغالية ومهجون ، فيضمن المثلي بمثله تلف أو أتلف . فإن تعذر المثلي بأن لم يوجد بمحل الغصب ولا حوله ( فالقيمة ، والأصح أن المتعذر أقصى قيمه ) جمع قيمة ( من وقت الغصب إلى تعذر المثلي ) والراد أقصى قيم المثلي لا المغضوب ولو

وَلَوْ قُلَّ الْمَغْضُوبُ الْمَثْلِيَّ إِلَى بَلَدٍ آخَرَ فَلَمَّا لِكَ أَنْ يُكَافَأَ رَدَّهُ وَأَنْ يُطَالَبَهُ بِالْقِيَمَةِ  
 فِي الْحَالِ ، فَإِذَا رَدَّهُ رَدَّهَا ، فَإِنْ تَلَفَ فِي الْبَلَدِ الْمُنْقُولِ إِلَيْهِ طَالِبُهُ بِالْمَثْلِ فِي أَى الْبَلَدَيْنِ  
 شَاءَ ، فَإِنْ قَدَّمَ الْمَثْلَ غَرَمَهُ قِيَمَةُ أَكْثَرِ الْبَلَدَيْنِ قِيَمَةً ، وَلَوْ ظَفَرَ بِالْعَاصِبِ فِي غَيْرِ بَلَدٍ  
 التَّلَفِ فَالصَّحِيحُ أَنَّهُ إِنْ كَانَ لَامُؤْنَةً لِنَقْلِهِ كَالنَّقْدِ فَلَهُ مُطَالَبَتُهُ بِالْمَثْلِ وَإِلَّا فَلَا مُطَالَبَةَ  
 بِالْمَثْلِ بَلَنْ يُغْرَمُهُ قِيَمَةُ بَلَدِ التَّلَفِ ، وَأَمَّا الْمُتَقَوِّمُ فَيُضْمَنُ بِأَقْصَى قِيَمِهِ مِنَ الْعَصَبِ  
 إِلَى التَّلَفِ ، وَفِي الْإِتْلَافِ بِلَا غَضَبٍ بِقِيَمَةِ يَوْمِ التَّلَفِ ، فَإِنْ جَنَى وَتَلَفَ بِسَرَايَةٍ  
 فَالْوَاجِبُ الْأَقْصَى أَيْضًا ، وَلَا تُضْمَنُ الْخُرُوقُ وَلَا تُرَاقَى عَلَى ذِمَّتِهِ إِلَّا أَنْ يُظْهِرَ شُرْبَهَا أَوْ  
 بَيْعَهَا ، وَتُرَدُّ عَلَيْهِ إِنْ بَقِيَتِ الْعَيْنُ وَكَذَا الْمُحَرَّمَةُ إِذَا غَضِبَتْ مِنْ مُسْلِمٍ . وَالْأَصْنَامُ وَالْآلَاتُ  
 الْمَلَاهِي لَا يَجِبُ فِي إِبْطَالِهَا شَيْءٌ ، وَالْأَصْحُ أَنَّهُ لَا تُكْسَرُ الْكُسَرُ الْفَاحِشُ ، بَلَنْ تُفْصَلُ  
 لِعَمُودٍ كَمَا قَبْلَ التَّأْلِيفِ ، فَإِنْ عَجَزَ الْمُسْكِرُ عَنْ رِعَايَةِ هَذَا الْحَدِّ لَمُنَعَ صَاحِبُ الْمُسْكِرِ أَبْطَالَهُ  
 كَيْفَ تَيْسَّرَ ،

لأنه بعد تلفه لا تعتبر الزيادة الحاصلة فيه (ولو نقل المغضوب المثلي إلى بلد آخر فلا سالك أن يكلفه  
 رده) إلى بلده (د) له (أن يطالبه بالقيمة في الحال) ان كان بمسافة بعيدة (فاذا رده) أى  
 المغضوب (ردّها) أى القيمة ان كانت باقية وإلا فبدلها (فان تلف في البلد المنقول إليه طالبه  
 بالمثل في أى البلدين شاء) وله المطالبة به في أى موضع وصل اليه في طريقه (فان فقد المثل غرمه)  
 الممالك (قيمة أكثر البلدين قيمة) بل يطالبه بأكثر قيم البقاع التي وصل اليها المغضوب (ولو  
 ظفر بالعاصب في غير بلد التلف ، فالصحيح أنه ان كان لامؤنة لنقله كالتقد فله مطالبة بالمثل وإلا)  
 بأن كان لنقله مؤنة (فلا مطالبة) له (بالمثل) ولا للعاصب تكليفه قبوله (بل يفرمه قيمة بلد  
 التلف) ومقابل الأصح له المطالبة بالمثل مطلقا ، وقيل ان كانت قيمة ذلك البلد مثل قيمة بلد  
 التلف طالبه بالمثل وإلا فلا (وأما المتقوم فيضمن بأقصى قيمه من الغصب إلى التلف) ولا عبرة  
 بالزيادة بعد التلف (وفي الاتلاف بلا غضب) يضمن (بقيمة يوم التلف . فان جنى) على  
 المأخوذ بلا غضب (وتلف بسراية فالواجب الأقصى أيضا) فاذا جنى على بهيمة مأخوذة بالسوم  
 وقيمتها مائة ثم هلكت بالسراية وقيمتها خمسون وجب عليه مائة (ولا تضمن الخمر) لمسلم ولا  
 ذمى (ولا تراق على ذمى إلا أن يظهر شربها أو بيعها) والاطهار هو الاطسلاع عليه من غير  
 تجسس فتراق عليه حينئذ (وترد عليه) إذا لم يظهرها وجوبا (ان بقيت العين ، وكذا المحترمة  
 إذا غضبت من مسلم) ترد عليه ، وهى التي عصرت لا بقصد الخرية (والأصنام والآلات الملاحى  
 لا يجب في إبطالها شيء) لأنها محرمة الاستعمال (والأصح أنها لا تكسر الكسر الفاحش بل  
 تفعل لتعود كما قبل التأليف) ومقابلته تنكسر حتى تنهى إلى حد لا يمكن اتخاذ آلة محرمة منه  
 (فان عجز المنكسر عن رعاية هذا الحد لمنع صاحب المنكسر) منه (أبطله كيف تيسر) إبطاله ،

وَتُضْمَنُ مَنَفَعَةُ الدَّارِ وَالْعَبْدِ وَنَحْوِهَا بِالتَّقْوِيَةِ وَالْفَوَاتِ فِي يَدٍ عَادِيَةٍ ، وَلَا تُضْمَنُ مَنَفَعَةُ  
الْبُضْعِ إِلَّا بِتَقْوِيَةٍ ، وَكَذَا مَنَفَعَةُ بَدَنِ الْحُرِّ فِي الْأَصَحِّ ، وَإِذَا نَقَصَ الْمَغْضُوبُ بِغَيْرِ اسْتِعْمَالٍ  
وَجَبَّ الْأَرْضُ مَعَ الْأَجْرَةِ ، وَكَذَا لَوْ نَقَصَ يَدٍ بِأَنَّ التَّوْبَ فِي الْأَصَحِّ .

[فصل] ادَّعَى تَلَفَهُ وَأَنْكَرَ الْمَالِكُ صُدَّقَ الْغَاصِبُ بِبَيْعِهِ عَلَى الصَّحِيحِ ، فَإِذَا  
حَلَفَ غَرَمَهُ الْمَالِكُ فِي الْأَصَحِّ ، وَلَوْ اخْتَلَفَا فِي قِيَمَتِهِ أَوْ فِي الثِّيَابِ الَّتِي عَلَى الْعَبْدِ الْمَغْضُوبِ  
أَوْ فِي عَيْبٍ خَلَقِيٍّ صُدَّقَ الْغَاصِبُ بِبَيْعِهِ ، وَفِي عَيْبٍ حَادِثٍ يُصَدِّقُ الْمَالِكُ بِبَيْعِهِ  
فِي الْأَصَحِّ ، وَلَوْ رَدَّهُ نَاقِصَ الْقِيَمَةِ لَمْ يَلْزَمْهُ شَيْءٌ ، وَلَوْ غَصَبَ ثَوْبًا قِيَمَتُهُ عَشْرَةٌ فَصَارَتْ  
بِالرَّخْصِ دِرْهَمًا ثُمَّ لَبَسَهُ فَصَارَتْ نِصْفَ دِرْهَمٍ فَرَدَّهُ لَزِمَهُ خَمْسَةٌ ، وَهِيَ قِسْطُ التَّلَافِ  
مِنْ أَقْصَى الْقِيَمِ . قُلْتُ : وَلَوْ غَصَبَ خُفَّيْنِ قِيَمَتُهُمَا عَشْرَةٌ فَتَلَفَ أَحَدَهُمَا

ويشترك في جواز إزالة هذا المنكر الرجل والمرأة ولو أرقاء وفقرة (وتضمن منفعة الدار والعبد  
ونحوها) مما يستأجر كالداية (بالتقويت) كأن يسكن الدار ويستخدم العبد ويركب الدابة (و)  
تضمن أيضا (بالفوات في يد عادية) بأن لم يفعل ذلك كإغلاق الدار مثلا وتضمن بأجرة المثل (ولا  
تضمن منفعة البضع إلا بتقويت) بأن وطئ الجارية ، ولا تضمن بفوات ، لأن اليد في البضع  
للمرأة (وكذا منفعة بدن الحر) لا تضمن إلا بتقويت لا بالفوات (في الأصح) ومقابله تضمن  
بالفوات ، فلو حبس الحر لا يضمن أجرته على الأصح ، وأما لو قهره على العمل فيضمن أجرته  
(وإذا نقص المغضوب بغير استعمال) كسقوط يد العبد بأفة مساوية (وجب الأرض) للنقص  
(مع الأجرة) للفوات (وكذا) يجب الأرض مع الأجرة (لو نقص به) أي الاستعمال (بأن  
بلى الثوب) باللبس (في الأصح) ومقابله يجب أكثر الأمرين من الأجرة والأرض .

[فصل] في اختلاف المالك والغاصب (ادَّعَى تَلَفَهُ) أي المغضوب (وأنكر المالك) ذلك  
(صدَّقَ الْغَاصِبُ بِبَيْعِهِ عَلَى الصَّحِيحِ) ومقابله يصدق المالك (فإذا حلف) الغاصب (غرمه المالك)  
بدل المغضوب (في الأصح) ومقابله لا يغرمه لبقاء العين في زعمه (ولو اختلفا) أي الغاصب  
والمالك (في قيمته) بعد الاتفاق على هلاكه (أو) اختلفا (في الثياب التي على العبد المغضوب)  
كأن ادَّعَى كُلُّهُمَا أَنَّهَا لَهُ (أو) اختلفا (في عيب خلقي) كأن قال الغاصب كان عديم اليد ، وقال  
المالك حدث ذلك عندي (صدَّقَ الْغَاصِبُ بِبَيْعِهِ) في المسائل الثلاث (وفي) الاختلاف في  
(عيب حادث) بعد تلفه عند الغاصب ، كأن قال كان سارقا أو أقطع (يصدق المالك ببيعه في  
الأصح) ومقابله يصدق الغاصب (ولو رَدَّهُ نَاقِصَ الْقِيَمَةِ) بسبب الرخص (لم يلزمه شيء ، ولو  
غصب ثوبا بقيمته عشرة فصارت بالرخص درهما ثم لبسه فصارت نصف درهم فَرَدَّهُ لَزِمَهُ خَمْسَةٌ ،  
وهي قِسطُ التَّلَافِ مِنْ أَقْصَى الْقِيَمِ) لأن الناقص باللبس نصف الثوب فيلزمه قيمته أكثر ما كانت  
من الغصب إلى التلف ، وهي في المثال خمسة (قلت : ولو غصب خفين قيمتهما عشرة فتلف أحدهما

وَرَدَّ الْآخَرَ وَرَقِيمَتُهُ دِرْهَمَانِ أَوْ أَتْلَفَ أَحَدُهُمَا غَضَبًا أَوْ فِي يَدِ مَالِكِهِ لَزِمَهُ ثَمَانِيَةٌ  
 فِي الْأَصَحِّ ، وَاللَّهُ أَعْلَمُ ، وَلَوْ حَدَّثَتْ نَفْسٌ يَسْرِي إِلَى التَّلْفِ بِأَنْ جَعَلَ الْحِنْطَةَ هَرِيْسَةً  
 فَكَالتَلْفِ ، وَفِي قَوْلِ يَرُدُّهُ مَعَ أَرْضِ النِّقْصِ وَلَوْ جَنَى الْمَغْصُوبُ فَتَعَلَّقَ بِرَقَبَتِهِ مَالًا لَزِمَ  
 الْغَاصِبَ تَخْلِيصُهُ بِالْأَقْلَ مِنْ قِيَمَتِهِ وَالْمَالِ ، فَإِنْ تَلَفَ فِي يَدِهِ غَرَمَهُ الْمَالِكُ ، وَلِلْمَجْنِيِّ  
 عَلَيْهِ تَقْرِيمُهُ وَأَنْ يَتَعَلَّقَ بِمَا أَخَذَهُ الْمَالِكُ ثُمَّ يَرْجِعُ الْمَالِكُ عَلَى الْغَاصِبِ ، وَلَوْ رَدَّ  
 الْعَبْدُ إِلَى الْمَالِكِ فَبِيعَ فِي الْجَنَائِيَةِ رَجَعَ الْمَالِكُ بِمَا أَخَذَهُ الْمَجْنِيُّ عَلَيْهِ عَلَى الْغَاصِبِ ، وَلَوْ  
 غَضَبَ أَرْضًا فَنَقَلَ تَرَابَهَا أَجْبَرَهُ الْمَالِكُ عَلَى رَدِّهِ أَوْ رَدِّ مِثْلِهِ وَإِعَادَةَ الْأَرْضِ كَمَا كَانَتْ ،  
 وَلِلنَّاقِلِ الرَّدُّ وَإِنْ لَمْ يُطَالِبْهُ الْمَالِكُ إِنْ كَانَ لَهُ فِيهِ غَرَضٌ ، وَإِلَّا فَلَا يَرُدُّهُ بَلَا إِذِنْ  
 فِي الْأَصَحِّ ، وَيُقَاسُ بِمَا ذَكَرْنَا حَفْرُ الْبُئْرِ وَطَمُّهَا ، .

ورَدَّ الْآخَرُ وَرَقِيمَتُهُ دِرْهَمَانِ ، أَوْ أَتْلَفَ (مُعْطُوفٌ عَلَى غَضَبٍ (أَحَدُهُمَا غَضَبًا) لَهُ فِي يَدِهِ (أَوْ  
 فِي يَدِ مَالِكِهِ) وَالْقِيَمَةُ لَهَا وَالْبَاقِي مَا ذَكَرَ (لَزِمَهُ ثَمَانِيَةٌ فِي الْأَصَحِّ ، وَاللَّهُ أَعْلَمُ) خُسَّةٌ لِلتَّلْفِ  
 وَثَلَاثَةُ أَرْضٍ مَحْصُولٍ مِنَ التَّفْرِيقِ ، وَمُقَابِلُ الْأَصَحِّ يَلْزِمُهُ دِرْهَمَانِ (وَلَوْ حَدَّثَ) فِي الْمَغْصُوبِ  
 (نَفْسٌ يَسْرِي إِلَى التَّلْفِ بِأَنْ) هِيَ بِمَعْنَى كَأَنَّ (جَعَلَ الْحِنْطَةَ) الْمَغْصُوبَةَ (هَرِيْسَةً) أَوْ  
 خَلَطَ الزَّيْتَ أَوِ السَّرَاهِمَ بِمِثْلِهَا فَلَا بَدَّ فِي هَذَا النِّقْصِ مِنْ فِعْلِ الْغَاصِبِ ، وَأَمَّا لَوْ حَصَلَ بِنَفْسِهِ كَمَا لَوْ  
 تَعَفَّنَ الْخَبْزَ فَالْوَاجِبُ رَدُّهُ لِمَالِكِهِ مَعَ الْأَرْضِ (فَكَالتَلْفِ) فَلَيْسَ تَلْفًا حَقِيقًا فِيمَلِكُهُ الْغَاصِبُ  
 مَلِكًا مَرَامَعِي فَلَا يَجُوزُ لَهُ التَّصَرُّفُ فِيهِ حَتَّى يَرُدَّهُ بِدَلٍّ مِنْ مِثْلٍ أَوْ قِيَمَةٍ (وَفِي قَوْلِ يَرُدُّهُ مَعَ أَرْضِ  
 النِّقْصِ) وَفِي قَوْلِ يَتَخَيَّرُ بَيْنَ الْأَمْرَيْنِ ، وَفِي قَوْلِ يَتَخَيَّرُ الْمَالِكُ بَيْنَهُمَا ، وَاخْتَارَهُ السَّبِيحُ (وَلَوْ  
 جَنَى) الرَّقِيقُ (الْمَغْصُوبُ فَتَعَلَّقَ بِرَقَبَتِهِ مَالًا لَزِمَ الْغَاصِبَ تَخْلِيصُهُ بِالْأَقْلَ مِنْ قِيَمَتِهِ وَالْمَالِ ، فَإِنْ  
 تَلَفَ) الرَّقِيقُ الْجَانِي (فِي يَدِهِ) أَيْ الْغَاصِبُ (غَرَمَهُ الْمَالِكُ) أَقْصَى قِيَمَةٍ (وَالْمَجْنِيُّ عَلَيْهِ  
 تَقْرِيمُهُ) أَيْ الْغَاصِبُ . لِأَنَّ جَنَائِيَةَ الْمَغْصُوبِ مَضْمُونَةٌ عَلَيْهِ (وَأَنْ يَتَعَلَّقَ بِمَا أَخَذَهُ الْمَالِكُ) مِنْ  
 الْغَاصِبِ بِقَدْرِ حَقِّهِ (ثُمَّ) إِذَا أَخَذَ الْمَجْنِيُّ عَلَيْهِ حَقَّهُ مِنْ تِلْكَ الْقِيَمَةِ (يَرْجِعُ الْمَالِكُ) بِمَا أَخَذَهُ  
 مِنْهُ (عَلَى الْغَاصِبِ . وَلَوْ رَدَّ الْعَبْدُ) الْجَانِي (إِلَى الْمَالِكِ فَبِيعَ فِي الْجَنَائِيَةِ رَجَعَ الْمَالِكُ بِمَا أَخَذَهُ  
 الْمَجْنِيُّ عَلَيْهِ عَلَى الْغَاصِبِ) لِأَنَّ الْجَنَائِيَةَ حَصَلَتْ حِينَ كَانَ مَضْمُونًا عَلَيْهِ (وَلَوْ غَضَبَ أَرْضًا فَنَقَلَ  
 تَرَابَهَا أَجْبَرَهُ الْمَالِكُ عَلَى رَدِّهِ) إِلَى مَحَلِّهِ (أَوْ رَدِّ مِثْلِهِ) إِنْ كَانَ تَالِفًا (و) أَجْبَرَهُ عَلَى (إِعَادَةِ  
 الْأَرْضِ كَمَا كَانَتْ) قَبْلَ النِّقْلِ مِنْ ارْتِفَاعٍ أَوْ تَخْفَاضٍ (وَالنَّاقِلُ الرَّدُّ وَإِنْ لَمْ يُطَالِبْهُ الْمَالِكُ إِنْ كَانَ  
 لَهُ فِيهِ) أَيْ فِي الرَّدِّ (غَرَضٌ) كَأَنْ ضَبِقَ مَلِكُهُ أَوْ الشَّارِعُ (وَإِلَّا) بِأَنْ لَمْ يَكُنْ لَهُ فِي الرَّدِّ  
 غَرَضٌ . كَأَنْ نَقَلَهُ مِنْ أَحَدِ طَرَفَيْهَا إِلَى الْآخَرِ (فَلَا يَرُدُّهُ بَلَا إِذِنْ فِي الْأَصَحِّ) وَمُقَابِلُهُ لَهُ الرَّدُّ  
 (وَيُقَاسُ بِمَا ذَكَرْنَا) مِنْ نَقْلِ التَّرَابِ بِالسَّكْشَطِ (حَفْرُ الْبُئْرِ وَطَمُّهَا) فَعَلِيهِ الطَّمُّ بِتَرَابِهَا إِنْ بَقِيَ  
 وَبَعَثْلُهُ إِنْ تَلَفَ إِنْ أَمْرَهُ الْمَالِكُ ، وَإِلَّا فَانْ كَانَ لَهُ غَرَضٌ فِي الطَّمِّ اسْتَقْلًا بِهِ ، وَإِلَّا فَلَا فِي الْأَصَحِّ

وَإِذَا أَعَادَ الْأَرْضَ كَمَا كَانَتْ وَلَمْ يَبْقَ نَقْصٌ فَلَا أَرْضَ لِسِكْنٍ عَلَيْهِ أَجْرَةُ الْمَثَلِ لِمُدَّةِ  
الْإِعَادَةِ ، وَإِنْ بَقِيَ نَقْصٌ وَجَبَ أَرْضُهُ مَعَهَا ، وَلَوْ غَضِبَ زَيْتًا وَنَحْوَهُ وَأَغْلَاهُ فَدَقَّصَتْ عَيْنُهُ  
دُونَ قِيَمَتِهِ رَدَّهُ وَأَرْزَمَهُ مِثْلُ الذَّاهِبِ فِي الْأَصْحَى ، وَإِنْ نَقَصَتْ الْقِيَمَةُ فَقَطَّ لَزِمَهُ الْأَرْضُ ،  
وَإِنْ نَقَصَتْ غَرِمَ الذَّاهِبُ وَرَدَّ الْبَاقِي مَعَ أَرْضِهِ إِنْ كَانَ نَقْصُ الْقِيَمَةِ أَكْثَرَ ، وَالْأَصْحَى  
أَنْ السَّمْنَ لَا يَجْبُرُ نَقْصَ هُزَالٍ قَبْلَهُ ، وَأَنْ تَذَكَّرَ صَنْعَةَ نَسِيئِنَا يَجْبُرُ النَّسِيَانَ ، وَتَعَلَّمَ  
صَنْعَةَ لَا يَجْبُرُ نَسِيَانَ أُخْرَى قَطْعًا ، وَلَوْ غَضِبَ عَصِيرًا فَتَخَمَّرَ ثُمَّ تَخَلَّلَ فَلَا أَصْحَى أَنْ  
أَخْلَلَ الْمَالِيَّةَ ، وَعَلَى الْغَاصِبِ الْأَرْضُ إِنْ كَانَ أَخْلَلَ أَنْقَصَ قِيَمَةً ، وَلَوْ غَضِبَ خَمْرًا  
فَتَخَلَّلَتْ ، أَوْ جِلْدًا مَيْتَةً فَدَبَّغَهُ فَلَا أَصْحَى أَنْ أَخْلَلَ وَالْجِلْدَ لِلْمَغْصُوبِ مِنْهُ .

[ فصل ] زِيَادَةُ الْمَغْصُوبِ إِنْ كَانَتْ أَثَرًا مَخْضًا كَقَصَارَةِ فَلَا شَيْءَ لِلْغَاصِبِ بِسَبَبِهَا ،  
وَالْمَالِكِ تَكْلِيفُهُ رَدَّهُ كَمَا كَانَ إِنْ أُمِكنَ ،

( وَإِذَا أَعَادَ الْأَرْضَ كَمَا كَانَتْ وَلَمْ يَبْقَ نَقْصٌ فَلَا أَرْضَ لِسِكْنٍ عَلَيْهِ أَجْرَةُ الْمَثَلِ لِمُدَّةِ الْإِعَادَةِ ، وَإِنْ بَقِيَ  
نَقْصٌ وَجَبَ أَرْضُهُ مَعَهَا ) أَيْ «الْبُجْرَةُ» ( وَلَوْ غَضِبَ زَيْتًا وَنَحْوَهُ ) كَسَمْنٍ ( وَأَغْلَاهُ فَدَقَّصَتْ عَيْنُهُ دُونَ  
قِيَمَتِهِ ) كَأَنْ غَضِبَ عَشْرَةَ أَرْطَالٍ مِنْ سَمْنٍ ، ثُمَّ أَغْلَاهَا فَحَصَلَ مِنْهَا ثَمَانِيَةُ أَرْطَالٍ وَقِيَمَتُهَا وَاحِدَةٌ  
( رَدَّهُ ) أَيْ الْمَغْلَى ( وَلَزِمَهُ مِثْلُ الذَّاهِبِ ) وَهِيَ الرُّطْلَانُ اللَّذَانِ أَكْثَرُهَا النَّارُ ( فِي الْأَصْحَى ) وَمُقَابَلُهُ  
لَا يَلْزِمُهُ جِبَرُ النَقْصِ ( وَإِنْ نَقَصَتْ ) بِالْإِعْلَافِ ( الْقِيَمَةُ فَقَطَّ لَزِمَهُ الْأَرْضُ ، وَإِنْ نَقَصَتْ ) أَيْ الْعَيْنُ وَالْقِيَمَةُ  
( غَرِمَ الذَّاهِبُ وَرَدَّ الْبَاقِي مَعَ أَرْضِهِ إِنْ كَانَ نَقْصُ الْقِيَمَةِ أَكْثَرَ ) مِنْ نَقْصِ الْعَيْنِ كَمَا إِذَا كَانَ  
الْمَغْصُوبُ رُطْلًا يَسَاوِي دَرَاهِمًا فَصَارَ بِالْإِعْلَافِ إِلَى نِصْفِ رُطْلٍ يَسَاوِي أَقْلَ مِنْ نِصْفِ دَرَاهِمٍ فَيَلْزِمُهُ  
رَدُّ نِصْفِ رُطْلٍ وَتَعَامُ نِصْفِ دَرَاهِمٍ ، فَإِنْ لَمْ يَكُنْ نَقْصُ الْقِيَمَةِ أَكْثَرَ فَلَا أَرْضَ ( وَالْأَصْحَى أَنْ  
السَّمْنَ ) الطَّارِئُ عِنْدَ الْغَاصِبِ ( لَا يَجْبُرُ نَقْصَ هُزَالٍ ) حَصَلَ ( قَبْلَهُ ) عِنْدَهُ كَأَنْ غَضِبَ جَارِيَةً  
سَمِينَةً فَهَوَّلَتْ عِنْدَهُ فَدَقَّصَتْ قِيَمَتَهَا ثُمَّ سَمِنَتْ فَعَادَتْ قِيَمَتَهَا فَإِنْ يَرُدُّهَا وَأَرْضُ نَقْصِ الْهَزَالِ عِنْدَهُ  
وَلَا يَجْبُرُ النَقْصَ بِالسَّمَنِ الطَّارِئِ ، وَمُقَابِلُ الْأَصْحَى يَجْبُرُ ( وَ ) الْأَصْحَى ( أَنْ تَذَكَّرَ صَنْعَةَ نَسِيئِنَا )  
الْمَغْصُوبِ عِنْدَ الْغَاصِبِ ( يَجْبُرُ النَّسِيَانَ ) فَلَا يَلْزِمُهُ أَرْضُ النَّسِيَانِ وَمُقَابَلُهُ لَا يَجْبُرُ كَالسَّمَنِ ( وَتَعَلَّمَ  
صَنْعَةَ ) عِنْدَ الْغَاصِبِ ( لَا يَجْبُرُ نَسِيَانَ ) صَنْعَةُ ( أُخْرَى ) عِنْدَهُ ( قَطْعًا ، وَلَوْ غَضِبَ عَصِيرًا فَتَخَمَّرَ  
ثُمَّ تَخَلَّلَ فَلَا أَصْحَى أَنْ أَخْلَلَ ) لِلْمَالِكِ ، وَعَلَى الْغَاصِبِ الْأَرْضُ إِنْ كَانَ أَخْلَلَ أَنْقَصَ قِيَمَةً ( مِنْ الْعَصِيرِ ،  
وَمُقَابَلُهُ يَلْزِمُهُ مِثْلُ الْعَصِيرِ وَيُعْطِيهِ أَخْلَلَ ) أَيْضًا ( وَلَوْ غَضِبَ خَمْرًا فَتَخَلَّلَتْ أَوْ جِلْدًا مَيْتَةً فَدَبَّغَهُ فَلَا أَصْحَى  
أَنْ أَخْلَلَ ) وَالْجِلْدَ لِلْمَغْصُوبِ مِنْهُ ( وَمُقَابَلُهُ هُمَا لِلْغَاصِبِ .

[ فصل ] فِيمَا يَطْرَأُ عَلَى الْمَغْصُوبِ مِنْ زِيَادَةٍ وَغَيْرِهَا ( زِيَادَةُ الْمَغْصُوبِ إِنْ كَانَتْ أَثَرًا مَخْضًا  
كَقَصَارَةِ ) لَثُوبٍ وَطَخْنٍ لِحَنْطَةٍ ( فَلَا شَيْءَ لِلْغَاصِبِ بِسَبَبِهَا ) لِتَعْدِيهِ ( وَالْمَالِكِ تَكْلِيفُهُ رَدَّهُ ) أَيْ  
الْمَغْصُوبِ ( كَمَا كَانَ إِنْ أُمِكنَ ) كَرَدِّ الْبَرَاهِمِ سِبَالِكٍ بِخِلَافِ مَا لَا يُمْكِنُ كَالْقَصَارَةِ فَلَيْسَ لَهُ أَجْبَارُهُ

وَأَرْضُ النِّقْصِ ، وَإِنْ كَانَتْ عَيْنًا : كَيْفَاءَ وَغَيْرَاسْ كُلُّهُ الْقَلْعُ ، وَإِنْ صَبَّغَ الثَّوْبَ بِصَبْغٍ  
 زَائِلٍ فَفَصْلُهُ أَجْبَرُ عَلَيْهِ فِي الْأَصْبَحِ ، وَإِنْ لَمْ يُمْكِنْ ، فَإِنْ لَمْ تَزِدْ قِيَمَتَهُ فَلَا شَيْءَ ، وَالْفَاصِبُ  
 فِيهِ ، وَإِنْ نَقَصْتَ لَزِمَهُ الْأَرْضُ ، وَإِنْ زَادَتْ اشْتَرَاكَ فِيهِ ، وَلَوْ خَلَطَ الْمَقْصُوبُ بِغَيْرِهِ  
 وَأُمَكِّنَ التَّمْيِيزُ لَزِمَهُ ، وَإِنْ شَقَّ ، فَإِنْ تَعَدَّرَ فَالْمَذْهَبُ أَنَّهُ كَالثَّالِثِ فَلَهُ تَقْرِيمُهُ ، وَالْفَاصِبُ  
 أَنْ يُعْطِيَهُ مِنْ غَيْرِ الْخُلُوطِ ، وَلَوْ غَضِبَ خَشِيَةً وَبَنَى عَلَيْهَا أُخْرِجَتْ ، وَلَوْ أَدْرَجَتْهَا فِي  
 سَفِينَةٍ فَكَذَلِكَ إِلَّا أَنْ يَخَافَ تَلَفَ نَفْسٍ أَوْ مَالٍ مَعْصُومِينَ ، وَلَوْ وَطِئَ الْمَقْصُوبَةَ عَالِمًا  
 بِالتَّحْرِيمِ حُدًّا ، وَإِنْ جَبَلَ فَلَا حُدَّ ، وَفِي الْحَالَيْنِ يَجِبُ لِلْهَرِّ إِلَّا أَنْ تُطَاوَعَهُ فَلَا يَجِبُ عَلَى  
 الصَّحِيحِ ، وَعَلَيْهَا الْحُدُّ إِنْ عَلِمَتْ ، وَوَطِئَ الْمَشْتَرَى مِنَ الْفَاصِبِ كَوَطِئَ فِي الْحُدِّ وَالْمَهْرُ ،  
 فَإِنْ غَرَمَهُ لَمْ يَرْجِعْ بِهِ عَلَى الْفَاصِبِ فِي الْأَظْهَرِ ، وَإِنْ أُخْبِلَ عَالِمًا بِالتَّحْرِيمِ قَالُوا لَهُ  
 رَقِيقٌ غَيْرُ نَسِيبٍ ،

( وأرض النقص ) ان نقص عنها كان قبل الزيادة ( وان كانت ) الزيادة ( عيناً كبناء وغراس  
 كل القلع ) لها وأرض النقص ان كان واعادتها كما كانت وأجرة المثل ان مضت مدة مثلها أسوة  
( وان صبغ ) الفاصب ( الثوب ) المقصوب ( بصبغه ) وكان عيناً ( وأمكن فصله أجبر عليه في  
 الأصبح ) ومقابله لا يجبر ( وان لم يمكن ) فصله ( فان لم تزد قيمته ) أى الثوب بالصبغ ( فلا شيء  
 للفاصب فيه ، وان نقصت ) قيمته ( لزومه الأرض ، وان زادت ) قيمته ( اشتركا فيه ، ولو خلط المقصوب  
 بغيره وأمكن التمييز لزومه ، وان شق ) عليه كأن خلط معنطة ببيضاء بسمراء ( فان تعذر ) كأن خلط  
 الزيت بالزيت ( فالمدّ به أنه كالثالث ) فيملكه الفاصب ملكاً مراعياً ، فلا يتصرف فيه حتى يؤدي  
 بدله للمالك ، وقيل يكون مشتركا ، وعلى كونه ملكاً ( فله ) أى المقصوب منه ( تقريمه ) أى  
 الفاصب ( وللفاصب أن يعطيه من غير الخلوط ) وله أن يعطيه منه ان خلطه بمثله أو أجود منه ( ولو  
 غضب خشيته وبني عليها أخرجت ) أى يلزمه إخراجها وردّها الى مالكها ، ولو غرم عليها أضعاف  
 قيمتها ولا يكون البناء عليها اتلافاً ( ولو أدرجها في سفينة فكذلك إلا أن يخاف تلف نفس أو مال  
 معصومين ) فانها لا تنزع ويصبر الى أن تصل الى الشط وتؤخذ القيمة للحياولة ، ونخرج بالمعصومين  
 نفس الحر في ماله ( ولو وطئ ) الفاصب الأمة ( المقصوبة عالياً بالتحريم حد ) لأنه زنا ( **إن**  
 جهل ) تحريمه ( فلا حد ، وفي الحالتين يجب المهر ) لكن في حالة الجهل يجب مهر واحد وان تسكن  
 الوطء ، وفي حالة العلم يتعدد ( إلا أن تطاوعه ) عالة بالتحريم ( فلا يجب ) لها مهر ( على  
 الصحيح ) وعليها الحد ان علمت ( بالتحريم ، ويجب عليه أرض البكارة ولو طاعت ) ( ووطء  
 المشتري من الفاصب كوطئه في الحد والمهر ) وأرض البكارة ان كانت بكراً ( فان غرمه ) أى  
 المهر ( لم يرجع به ) المشتري ( على الفاصب في الأظهر ) ومقابله يرجع ان جهل الفاصب ( وان  
 أخبل ) الفاصب أو المشتري منه الأمة ( عالياً بالتحريم فالولد وقيق غير نسيب ) لأنه من زنا



وَأِنْ جَهِلَ فَخَرُّ نَسِيبٍ ، وَعَلَيْهِ قِيَمَتُهُ يَوْمَ الْإِنْفِصَالِ ، وَيَرْجِعُ بِهَا الْمُشْتَرَى عَلَى الْغَاصِبِ ، وَلَوْ تَلَفَ الْمَغْضُوبُ عِنْدَ الْمُشْتَرَى وَغَرِمَهُ لَمْ يَرْجِعْ بِهِ ، وَكَذَا لَوْ تَغَيَّبَ عِنْدَهُ فِي الْأَظْهَرِ ، وَلَا يَرْجِعُ بِغُرْمِ مَنْفَعَةٍ اسْتَوْفَاهَا فِي الْأَظْهَرِ ، وَيَرْجِعُ بِغُرْمِ مَا تَلَفَ عِنْدَهُ وَبَارَشَ تَقْضِي بَنَائِهِ وَغَرَاسِيهِ إِذَا تَقْضَى فِي الْأَصَحِّ ، وَكُلُّ مَا لَوْ غَرِمَهُ الْمُشْتَرَى رَجَعَ بِهِ لَوْ غَرِمَهُ الْغَاصِبُ ، لَمْ يَرْجِعْ بِهِ عَلَى الْمُشْتَرَى ، وَمَا لَا فَيْرَجِعُ . قُلْتُ : وَكُلُّ مَنْ انْبَنَتْ يَدُهُ عَلَى يَدِ الْغَاصِبِ فَكَالْمُشْتَرَى ، وَاللَّهُ أَعْلَمُ .

## كتاب الشفعة

لَا تَنْبُتُ فِي مَنْقُولٍ ، بَلْ فِي أَرْضٍ وَمَا فِيهَا مِنْ بَنَاءٍ وَشَجَرٍ تَبَعًا وَكَذَا تَمْرٌ لَمْ يُؤْبَرْ فِي الْأَصَحِّ ، وَلَا شَفْعَةٌ فِي حُجْرَةٍ بُنِيَتْ عَلَى سَقْفٍ غَيْرِ

(وان جهل) التحريم (خَرَّ نَسِيبٌ وعليه قيمته) لسيد الأمة بتقدير رقه (يوم الانفصال) حيا (ويرجع بها المشتري على الغاصب) وان انفصل ميتا بغير جنابة فلا قيمة عليه أو بجناية فعلى الجاني ضمانه ، ولئلا تضمن الغاصب (ولوتلف المغضوب عند المشتري وغرمه) لمالكة (لم يرجع به) أى بما غرمه على الغاصب (وكذا) لا يرجع (لو تعيب عنده) بأفة وغرم الأرض (في الأظهر) ومقابلته يرجع . وأما إذا كان بفعله فلا يرجع قطعا (ولا يرجع بغرم منفعة استوفاهها) كالسكنى (في الأظهر) ويرجع بغرم ما تلف عنده (من المنافع بغير استيفاء) (و) يرجع (بأرض تقض بنائه وغراسه إذا تقض) من جهة مالك الأرض (في الأصح) في المسألتين (وكل ما) أى شئ (لو غرمه المشتري رجع به) على الغاصب كاجرة المنافع الفاتئة تحت يده (لو غرمه الغاصب لم يرجع به على المشتري ، وما لا) أى وكل ما لو غرمه المشتري لا يرجع به على الغاصب كالمنافع التي استوفاهها لو غرمه الغاصب ابتداء (فيرجع) به على المشتري (قلت : وكل من انبت يده على يد الغاصب) وكانت يده يد ضمان كاللستام والمستعير (فكالشترى) فيما تقدم من الأحكام (والله أعلم) وقد تقدم ذلك أول الباب .

## كتاب الشفعة

هي بضم الشين وإسكان الفاء لغة الضم . شرعا حق تملك قهرى يثبت للشريك القديم على الحادث فيما ملك بموضع (لا تبت في منقول) كالحيوان والثياب (بل في أرض وما فيها من بناء) وتوابعه من أبواب منصوبة ورفوف مسمرة ومقانيع غلق مثبت (و) من (شجر تبعا) وأما إذا باع أرضا وفيها شجرة جافة شرطا دخولها في البيع فلا يكون فيها شفعة لعدم دخولها في البيع تبعا بل بالشروط (وكذا) يدخل في الشفعة (تمر لم يؤبر) عند البيع أو الأخذ (في الأصح) ومقابلته لاشفعة فيه : وأما المؤبر عند البيع فلا شفعة فيه اتفاقا (ولاشفعة في شجرة بنيت على سقف غير

مُشْتَرِكٍ ، وَكَذَا مُشْتَرِكٍ فِي الْأَصْحَ ، وَكُلُّ مَا لَوْ قُسِمَ بَطَلَتْ مَنَفَعَتُهُ الْمَقْصُودَةُ كَحُكْمِ  
وَرَحَى لِاشْفَعَةٍ فِيهِ فِي الْأَصْحَ ، وَلَا شَفْعَةً إِلَّا لِشَرِيكِ ، وَلَوْ بَاعَ دَارًا وَلَهُ شَرِيكٌ فِي  
بِعْرَهَا فَلَا شَفْعَةَ لَهُ فِيهَا ، وَالصَّحِيحُ ثُبُوتُهَا فِي الْمَرَّةِ إِنْ كَانَ لِلْمُشْتَرِي طَرِيقٌ آخَرُ إِلَى  
الدَّارِ ، أَوْ أَمَكَّنَ فَتَحَ بَابَ إِلَى شَارِعٍ وَإِلَّا فَلَا ، وَإِنَّمَا تُثَبِّتُ فِيهَا مِلْكُ بِمَعَاوَضَةٍ  
مِلْكًا لَأَزْمًا مُتَأَخِّرًا عَنْ مِلْكِ الشَّفِيعِ كَتَبِيعٍ وَمَهْرٍ وَعَوَاضٍ خُلِعَ وَصُلِحَ دَمٌ ، وَنَجُومٌ  
وَأَجْرَةٌ وَرَأْسُ مَالٍ سَلَمَ ، وَلَوْ شَرِطَ فِي الْبَيْعِ الْخِيَارَ لَهَا أَوْ لِلْبَائِعِ لَمْ يُؤْخَذَ بِالشَّفْعَةِ  
حَتَّى يَنْقَطِعَ الْخِيَارُ ، وَإِنْ شَرِطَ لِلْمُشْتَرِي وَحْدَهُ فَلَا ظَهْرَ أَنَّهُ يُؤْخَذُ إِنْ قُلْنَا لِلْمَالِكِ  
لِلْمُشْتَرِي وَإِلَّا فَلَا ،

مُشْتَرِكٍ (بأن اختص به أحدهما أو أجنبي (وكذا) إذا بنيت على سقف (مشارك في الأصح)  
إذ السقف لاثبات له ، ومقابله يقول : هو كالأرض ( وكل مالو قسم بطلت منفعة المقصودة منه  
كحكماء ورحى ) أى طاحونة صغيرين لا يجيء منهما طاحونتان أو حمامان ( لاشفعة فيه في الأصح )  
ومقابله يثبت دفعا لضرر الشركة ( ولاشفعة إلا للشريك ) في عين العقار بخلاف الجار والشريك  
في المنفعة بوصية ( ولو باع دارا وله شريك في بيعها ) فقط التابع لها بأن كان دربا غير نافذ ( فلا  
شفعة له فيها ) أى الدار ( والصحيح ثبوتها في المرة ان كان للمشتري طريق آخر الى الدار أو أمكن  
فتح باب الى شارع ) أو الى ملكه ( والا ) بأن لم يمكن شئ من ذلك ( فلا ) ثبت فيه ، ومقابل الصحيح  
ثبت فيه ، والمشتري هو المضر بنفسه . وقيل لا تثبت مطلقا مادام في اتخاذ الأمر عسر أو مؤن لها  
وقع ( وإنما ثبت ) الشفعة ( فيها ملك ) أى في شئ ملكه الشريك الحادث ( بمعاوضة ) فلا  
ثبت فيها ملك بغير معاوضة كالحبة والارث والوصية ( ملكا لازما ) سياتى ما يهتزم عنه باللازم  
( متأخرا ) سببه ( عن ) سبب ( ملك الشفيع كبيع ومهر وعوض خلع ) المعاوضة إما محضه ،  
وهى التى تفقد بفساد المقابل ، وذلك كالمبيع . وإما غير محضة : وهى التى لا تفقد بذلك مثل المهر  
وعوض الخلع فانهما إذا فسد المسمى فيهما بأن كان نجسا مثلا يرد الى مهر المثل فأشار بتعدد المثل الى  
تعميم المعاوضة ( و ) عوض ( صلح دم ) في جنابة العمد بأن استحق عليه قصاص وله شقص  
دار فصالح صاحب الدم عن القصاص بهذا الشقص ، فالشريك الشفعة . وأما لو كان عوض صلح  
من جنابة خطأ أو شبه عمد فلا يصح ، لأن المستحق فيها الإبل ، ولا يصح الصلح عنها لجهالة  
صفاتها ( ونجوم ) معطوف على مبيع ، وذلك كأن كان السيد عبده على دينار ونصف عقار  
موصوفين فإذا ملك العبد نصف عقار بتلك الصفة ودفعه لسيده فلشريكه أخذه بالشفعة ( وأجرة  
ورأس مال سلم ) هما معطوفان أيضا على مبيع كأن جعل شقص دار أجرة أو رأس مال سلم  
فلشريك هذا الشقص الشفعة ( ولو شرط في البيع الخيار لها ) أى المتبايعين ( أو للبائع لم يأخذ بالشفعة  
حتى ينقطع الخيار وان شرط للمشتري وحده فلا ظهر أنه يؤخذ ) بالشفعة ( ان قلنا للمالك للمشتري )  
وهو الراجح ( والا ) بأن قلنا للمالك للبائع أو موقوف ( فلا ) يؤخذ بالشفعة ، أشار بذلك الى

وَلَوْ وَجَدَ الْمُشْتَرِي بِالشَّعْبِ عَيْبًا وَأَرَادَ رَدَّهُ بِالْعَيْبِ وَأَرَادَ الشَّفِيعُ أَخْذَهُ وَبَرَضَى  
بِالْعَيْبِ فَلَا ظَهْرَ لِجَابَةِ الشَّفِيعِ ، وَلَوْ اشْتَرَى اثْنَانِ دَارًا أَوْ بَقْعًا فَلَا شُعْةَ لِأَحَدِهِمَا  
عَلَى الْآخَرِ ، وَلَوْ كَانَ لِلْمُشْتَرِي شِرْكٌ فِي الْأَرْضِ فَلَا صَحَّحَ أَنَّ الشَّرِيكَ لَا يَأْخُذُ  
كُلَّ الْمَبِيعِ بَلْ حِصَّتُهُ ، وَلَا يُشْتَرَطُ فِي التَّمَلُّكِ بِالشُّعْةِ حُكْمٌ حَاكِمٌ وَلَا إِخْضَارُ الثَّمَنِ  
وَلَا حُضُورُ الْمُشْتَرِي ، وَيُشْتَرَطُ لَفْظُ مِنَ الشَّفِيعِ كَتَمَلَّكَتُ أَوْ أَخَذْتُ بِالشُّعْةِ ، وَيُشْتَرَطُ  
مَعَ ذَلِكَ : إِمَّا تَسْلِيمُ الْعَوْضِ إِلَى الْمُشْتَرِي فَإِذَا تَسَلَّمَ أَوْ أَلْزَمَهُ الْقَاضِي التَّسْلِيمَ مَلَكَ الشَّفِيعُ  
الشُّعْصَ . وَإِمَّا رَضَى الْمُشْتَرِي بِكَوْنِ الْعَوْضِ فِي ذِمَّتِهِ . وَإِمَّا قَضَاهُ الْقَاضِي لَهُ بِالشُّعْةِ إِذَا  
حَضَرَ مَجْلِسَهُ وَأُثْبِتَ حَقُّهُ فَيَمْلِكُ بِهِ فِي الْأَصَحِّ ، وَلَا يَتَمَلَّكُ شَيْئًا لَمْ يَرَهُ الشَّفِيعُ  
عَلَى الْمَذْهَبِ .

[ فصل ] إِنْ اشْتَرَى بِمِثْلِي أَخْذَهُ الشَّفِيعُ بِمِثْلِهِ ، أَوْ بِمَقْتَوْمٍ فَبِقِيَمَتِهِ يَوْمَ الْبَيْعِ ،  
وَقِيلَ يَوْمَ اسْتِقْرَارِهِ بِانْقِطَاعِ الْخِيَارِ ، أَوْ بِمَوْجَلٍ ، فَلَا ظَهْرَ أَنَّهُ

مفهوم قيد الزوم فيما تقدم وأن في مفهومه تفصيلا (ولو وجد المشتري بالشقص) هو اسم للقطعة من  
الشيء (عيبا وأراد رده بالعيب وأراد الشفيع أخذه ويرضى بالعيب ، فالأظهر: إجابة الشفيع)  
ومقابل الأظهر إجابة المشتري (ولو اشترى اثنان) معا (دارا أو بعضها فلا شفعة لأحدهما على  
الآخر ، ولو كان للمشتري شرك [ أى نصيب (في الأرض) مثلا كأن تكون بين ثلاثة أثلاثا  
فباع أحدهم نصيبه لأحد شريكه (فالأصح أن الشريك لا يأخذ كل المبيع) بالشفعة (بل) يأخذ  
(حصته) وهي السدس في المثال المذكور ، ومقابل الأصح يأخذ المبيع جميعه (ولا يشترط في التملك)  
أى في ثبوته (بالشفعة حكم حاكم ولا إحصار الثمن ولا حضور المشتري) ولا رضاه (و) لكن  
(يشترط لفظ من الشفيع كتملكت أو أخذت بالشفعة ، ويشترط مع ذلك) أى اللفظ المذكور  
(إما تسليم العوض إلى المشتري ، فإذا تسلمه أو ألزمه القاضي التسليم) حيث امتنع منه أو قبضه القاضي  
عنه (ملك الشفيع الشقص) لأنه وصل إلى حقه (وأما رضى المشتري بكون العوض في ذمته  
وإما قضاء القاضي له بالشفعة) أى ثبوت حقه (إذا حضر مجلسه وأثبت حقه) في الشفعة ،  
واختار التملك (فيملك به) أى القضاء ، ولكن لا يكون له أن يتسلم الشقص حتى يؤدي الثمن  
ويشترط أيضا أن يكون الثمن معلوما للشفيع والتملك بالقضاء (في الأصح) ومقابل له لا يملك به لأنه  
لم يرض بذمته (ولا يملك شقصا لم يره الشفيع على المذهب) بناء على منع بيع الغائب ، وقيل يملكه  
[ فصل ] فيما يؤخذ به الشقص (ان اشترى) شخص شقصا (بمثلى) كبر وقد (أخذه  
الشفيع بمثله) أن يسره والا فبقيمته (أو بمقومت) كشوب (فبقيمته يوم البيع ، وقيل) يعتبر  
قيمته (يوم استقراره) أى البيع وذلك (بانقطاع الخيار ، أو) اشترى (بمؤجل فالأظهر أنه)

خَيْرٌ تَيْنَ أَنْ يُعْجَلَ وَيَأْخُذَ فِي الْحَالِ أَوْ يُصْبَرَ إِلَى اللَّيْلِ وَيَأْخُذَ ، وَلَوْ بَاعَ شَيْئًا وَغَيْرُهُ  
أَخَذَهُ بِحَصَّتِهِ مِنَ الْقِيَمَةِ ، وَيُؤْخَذُ الْمَهْوَرُ بِمَهْرٍ مِثْلَهَا وَكَذَا عِوَضُ الْخُلْعِ ، وَلَوْ  
اشْتَرَى بِجُزْأَيْهِ وَتَلَفَ امْتِنَعَ الْأَخْذُ ، فَإِنْ عَيْنَ الشَّيْءِ قَدَرًا وَقَالَ الْمُشْتَرِي لَمْ يَكُنْ  
مَعْلُومَ الْقَدْرِ حَلَفَ عَلَى نَفْيِ الْعِلْمِ ، وَإِنْ ادَّعَى غِلْمَهُ وَلَمْ يُعَيِّنْ قَدَرًا لَمْ تُسْمَعْ دَعْوَاهُ فِي  
الْأَصَحِّ ، وَإِذَا ظَهَرَ الثَّمَنُ مُسْتَحَقًّا ، فَإِنْ كَانَ مُعَيَّنًا بَطَلَ الْبَيْعُ وَالشَّفْعَةُ ، وَإِلَّا أُبْدِلَ  
وَبَقِيَ ؛ وَإِنْ دَفَعَ الشَّيْءُ مُسْتَحَقًّا لَمْ تَبْطُلْ شَفْعَتُهُ إِنْ جَهِلَ ؛ وَكَذَا إِنْ عَلِمَ فِي الْأَصَحِّ ؛  
وَتَصَرَّفَ الْمُشْتَرِي فِي الشَّقْصِ كَبَيْعٍ وَوَقْفٍ وَإِجَارَةٍ صَحِيحٍ ، وَلِلشَّيْءِ قَضٌ مَالًا شَفْعَةً  
فِيهِ كَالْوَقْفِ ، وَأَخْذُهُ ، وَبِتَخَيُّرٍ فِيمَا فِيهِ شَفْعَةٌ كَبَيْعٍ تَيْنَ أَنْ يَأْخُذَ بِالْبَيْعِ الثَّانِي  
أَوْ يَنْقُضَهُ أَوْ يَأْخُذَ بِالْأَوَّلِ ، وَلَوْ اخْتَلَفَ الْمُشْتَرِي وَالشَّيْءُ فِي قَدْرِ الثَّمَنِ صَدَقَ الْمُشْتَرِي  
وَكَذَا لَوْ أَنْكَرَ الشَّرَاءَ أَوْ كَوَّنَ الطَّالِبُ شَرِيكًا ،

أَيُّ الشَّيْءِ ( خَيْرٌ يَنْبَغِي أَنْ يُعْجَلَ ) الثَّمَنُ ( وَيَأْخُذُ فِي الْحَالِ أَوْ يُصْبَرُ إِلَى اللَّيْلِ ) بِكسر الحاء  
( وَيَأْخُذُ ) بحد ذلك ولا يسقط حقه بالتأخير ( وَلَوْ بَاعَ شَيْئًا وَغَيْرُهُ ) بمال الشفعة فيه صفقة واحدة  
( أَخَذَهُ بِحَصَّتِهِ ) أَي بِمِثْلِ حَصَّتِهِ ( مِنَ الْقِيَمَةِ ) والمراد أَخَذَهُ بِقَدْرِ حَصَّتِهِ مِنَ الثَّمَنِ بِاعتبار  
القيمة وقت البيع ، فإذا كَانَ الثَّمَنُ مائة ، وقيمة الشقص ثمانين ، وقيمة المضموم اليه عشرين  
أَخَذَ الشَّقْصَ بِأَرْبَعَةِ أَجْزَاءِ الثَّمَنِ ( وَيُؤْخَذُ ) الشَّقْصُ ( الْمَهْوَرُ ) أَي الَّذِي أُعْطِيَ مَهْرًا  
لَا مِرَاةً ( بِمَهْرٍ مِثْلَهَا وَكَذَا ) يُؤْخَذُ بِمَهْرٍ مِثْلِ ( عِوَضُ الْخُلْعِ ، وَلَوْ اشْتَرَى بِجُزْأَيْهِ ) أَي غَيْرَ مَعْلُومِ  
الْقَدْرِ ( وَتَلَفَ ) قَبْلَ الْعِلْمِ بِقَدْرِهِ ( اِمْتِنَعَ الْأَخْذُ ) بِالشَّفْعَةِ ( فَإِنْ عَيْنَ الشَّيْءِ قَدَرًا ) كَانَ قَالَ  
لِلْمُشْتَرِي اشْتَرَيْتَهُ بِمِائَةِ ( وَقَالَ الْمُشْتَرِي لَمْ يَكُنْ ) الثَّمَنُ ( مَعْلُومَ الْقَدْرِ حَلَفَ عَلَى نَفْيِ الْعِلْمِ ) بِقَدْرِهِ  
وَسَقَطَتِ الشَّفْعَةُ ( وَإِنْ ادَّعَى ) الشَّقْصُ ( عِلْمَهُ ) أَي الْمُشْتَرِي بِالْثَّمَنِ ( وَلَمْ يُعَيِّنْ قَدَرًا لَمْ تَسْمَعْ  
دَعْوَاهُ فِي الْأَصَحِّ ) وَمُقَابِلُهُ تَسْمَعُ وَيَحْلِفُ الْمُشْتَرِي أَنَّهُ لَا يَعْلَمُ قَدْرَهُ ( وَإِذَا ظَهَرَ الثَّمَنُ ) الَّذِي دَفَعَهُ  
الْمُشْتَرِي فِي الشَّقْصِ ( مُسْتَحَقًّا ) لغيره ( فَإِنْ كَانَ مُعَيَّنًا ) كَأَن اشْتَرَى بِهَذِهِ الْأَلْفِ ( بَطَلَ  
الْبَيْعُ ) أَي تَبَيَّنَ بطلانه ( وَالشَّفْعَةُ ، وَالْإِجَارَةُ ) بِأَن اشْتَرَى بِأَلْفٍ فِي ذِمَّتِهِ وَدَفَعَ عَمَّا فِيهَا فَرَجَ الْمُدْفُوعِ  
مُسْتَحَقًّا ( أُبْدِلَ ) الْمُدْفُوعِ ( وَبَقِيَ ) أَي الْبَيْعُ وَالشَّفْعَةُ ( وَإِنْ دَفَعَ الشَّقْصُ ) ثَمَنًا ( مُسْتَحَقًّا  
لَمْ تَبْطُلْ شَفْعَتُهُ إِنْ جَهِلَ ) كَوْنُهُ مُسْتَحَقًّا ( وَكَذَا إِنْ عَلِمَ فِي الْأَصَحِّ ) وَمُقَابِلُهُ تَبْطُلُ إِنْ كَانَ الثَّمَنُ  
مُعَيَّنًا ( وَتَصَرَّفَ الْمُشْتَرِي فِي الشَّقْصِ ) الْمُدْفُوعِ ( كَبَيْعٍ وَوَقْفٍ وَإِجَارَةٍ صَحِيحٍ وَلِلشَّقْصِ قَضٌ مَالًا  
شَفْعَةً فِيهِ ) عَمَّا لَا يَسْتَحِقُّ بِهِ الشَّفْعَةَ لَوْ جَدَّ ابْتِدَاءً ( كَالْوَقْفِ ) وَالْإِجَارَةِ ( وَأَخْذُهُ ) بِالشَّفْعَةِ ( وَبِتَخَيُّرٍ )  
الشَّقْصِ ( فِيمَا فِيهِ شَفْعَةٌ كَبَيْعٍ يَنْبَغِي أَنْ يَأْخُذَ بِالْبَيْعِ الثَّانِي أَوْ يَنْقُضَهُ وَيَأْخُذَ بِالْأَوَّلِ ) فَقَدْ يَكُونُ الثَّمَنُ  
فِي الْأَوَّلِ أَقْلَ أَوْ أَهْلَ مِنْهُ فِي الثَّانِي ( وَلَوْ اخْتَلَفَ الْمُشْتَرِي وَالشَّقْصُ فِي قَدْرِ الثَّمَنِ صَدَقَ الْمُشْتَرِي )  
بِجَمِينِهِ ( وَكَذَا ) يَصَدِّقُ الْمُشْتَرِي بِجَمِينِهِ ( لَوْ أَنْكَرَ الشَّرَاءَ أَوْ ) أَنْكَرَ ( كَوَّنَ الطَّالِبُ شَرِيكًا )

فَإِنْ اعْتَرَفَ الشَّرِيكَ بِالْبَيْعِ فَلَا صَحَّ نُبُوتُ الشُّفْعَةِ ، وَيُسَلَّمُ الثَّمَنُ إِلَى الْبَائِعِ إِنْ لَمْ يَنْتَرِفْ بِقَبْضِهِ وَإِنْ اعْتَرَفَ فَهَلْ يُتْرَكُ فِي يَدِ الشَّفِيعِ أَمْ يَأْخُذُهُ الْقَاضِي وَيَحْفَظُهُ ؟ فِيهِ خِلَافٌ سَبَقَ فِي الْإِقْرَارِ نَظِيرُهُ ، وَلَوْ اسْتَحَقَّ الشُّفْعَةُ جَمْعٌ أَخَذُوا عَلَى قَدَرِ الْحِصَصِ ، وَفِي قَوْلِ عَلَى الرُّؤُوسِ ، وَلَوْ بَاعَ أَحَدُ الشَّرِيكَيْنِ نِصْفَ حِصَّتِهِ لِرَجُلٍ ثُمَّ بَاقِيَهَا لِأَخَرَ فَالشُّفْعَةُ فِي النِّصْفِ الْأَوَّلِ لِلشَّرِيكِ الْقَدِيمِ ، وَالْأَصَحُّ أَنَّهُ إِنْ عَفَا عَنْ النِّصْفِ الْأَوَّلِ شَارَكَهُ الْمُشْتَرِي الْأَوَّلُ فِي النِّصْفِ الثَّانِي ، وَإِلَّا فَلَا ، وَالْأَصَحُّ أَنَّهُ لَوْ عَفَا أَحَدُ شَفِيعَيْنِ سَقَطَ حَقُّهُ ، وَتَحَيَّرُ الْآخَرُ بَيْنَ اخْتِذِ الْجَمِيعِ وَتَرْكِهِ ، وَلَيْسَ لَهُ الْإِقْتِصَارُ عَلَى حِصَّتِهِ ، وَأَنَّ الْوَاحِدَ إِذَا اسْقَطَ بَعْضَ حَقِّهِ سَقَطَ كُلُّهُ ، وَلَوْ حَضَرَ أَحَدُ شَفِيعَيْنِ فَلَهُ اخْتِذُ الْجَمِيعِ فِي الْحَالِ ، فَإِذَا حَضَرَ الْغَائِبُ شَارَكَهُ ، وَالْأَصَحُّ أَنَّ لَهُ تَأْخِيرَ الْأَخْذِ إِلَى قُدُومِ الْغَائِبِ ، وَلَوْ اشْتَرَا شَقِصًا فَلِلشَّفِيعِ اخْتِذُ نَصِيبَيْهَا وَنَصِيبِ أَحَدِهِمَا ، وَلَوْ اشْتَرَى وَاحِدًا مِنْ اثْنَيْنِ فَلَهُ اخْتِذُ حِصَّةِ أَحَدِ الْبَائِعَيْنِ فِي الْأَصَحِّ ، وَالْأَظْهَرُ أَنَّ الشُّفْعَةَ عَلَى الْفَوْرِ ،

أَوْ كَوْنِ مُلْكِهِ مَقْدَمًا عَلَى مُلْكِهِ ( فَإِنْ اعْتَرَفَ الشَّرِيكَ ) وَهُوَ الْبَائِعُ ( بِالْبَيْعِ ) لِلْمُشْتَرِي الْمُسْكِرَ لِلشَّرَاءِ ( فَلَا صَحَّ نُبُوتُ الشُّفْعَةِ ) لَطَالِبِ الشَّقْصِ ( وَيُسَلَّمُ الثَّمَنُ إِلَى الْبَائِعِ إِنْ لَمْ يَنْتَرِفْ بِقَبْضِهِ ) مِنَ الْمُشْتَرِي ( وَإِنْ اعْتَرَفَ فَهَلْ يُتْرَكُ فِي يَدِ الشَّفِيعِ أَمْ يَأْخُذُهُ الْقَاضِي وَيَحْفَظُهُ ؟ فِيهِ خِلَافٌ سَبَقَ فِي الْإِقْرَارِ نَظِيرُهُ ) فِي قَوْلِهِ : إِذَا كَذَبَ الْمَقْرُوهُ الْمَقْرَءُ تَرَكَ الْمَالُ فِي يَدِهِ فِي الْأَصَحِّ ( وَلَوْ اسْتَحَقَّ الشُّفْعَةُ جَمْعٌ أَخَذُوا عَلَى قَدَرِ الْحِصَصِ ) مِنَ الْمَالِكِ ( وَفِي قَوْلِ ) أَخَذُوا ( عَلَى ) قَدَرِ ( الرُّؤُوسِ ) وَلَوْ بَاعَ أَحَدُ الشَّرِيكَيْنِ نِصْفَ حِصَّتِهِ لِرَجُلٍ ثُمَّ ( بَاعَ ) بَاقِيَهَا لِأَخَرَ فَالشُّفْعَةُ فِي النِّصْفِ الْأَوَّلِ لِلشَّرِيكِ الْقَدِيمِ ( وَقَدْ عَفَا ) وَالْأَصَحُّ أَنَّهُ إِنْ عَفَا عَنْ النِّصْفِ الْأَوَّلِ شَارَكَهُ الْمُشْتَرِي فِي النِّصْفِ الثَّانِي ، ( وَإِلَّا ) بِأَنَّ لَمْ يَعْفَ ( فَلَا ) بِشَارَكَهُ الْمُشْتَرِي الْأَوَّلُ الشَّرِيكَ الْقَدِيمَ ، وَمُقَابِلُ الْأَصَحِّ بِشَارَكَهُ مُبْطَلًا ، وَقِيلَ لَا يَشَارَكَهُ مُبْطَلًا ، وَلَا يَتَصَوَّرُ هَذَا إِلَّا أَنْ كَانَ الْعَفْوُ بَعْدَ الْبَيْعِ الثَّانِي . فَلَوْ كَانَ قَبْلَهُ اشْتَرَا كَقَطْعًا أَوْ أَخَذَ قَبْلَهُ اتَّفَقَ قَطْعًا ( وَالْأَصَحُّ أَنَّهُ لَوْ عَفَا أَحَدُ شَفِيعَيْنِ سَقَطَ حَقُّهُ وَتَحَيَّرَ الْآخَرُ بَيْنَ اخْتِذِ الْجَمِيعِ وَتَرْكِهِ ، وَلَيْسَ لَهُ الْإِقْتِصَارُ عَلَى حِصَّتِهِ ) لِثَلَا تَتَّبَعُ الصَّفَقَةُ عَلَى الْمُشْتَرِي ، وَمُقَابِلُهُ يَسْقُطُ حَقُّ الْعَاقِي وَغَيْرِهِ كَالْقَصَاصِ ( وَأَنَّ الْوَاحِدَ إِذَا اسْقَطَ بَعْضَ حَقِّهِ سَقَطَ كُلُّهُ ) وَمُقَابِلُهُ لَا يَسْقُطُ مِنْهُ شَيْءٌ ، وَقِيلَ يَسْقُطُ مَا اسْقَطَهُ وَيَبْقَى الْبَاقِي ( وَلَوْ حَضَرَ أَحَدُ شَفِيعَيْنِ ) وَغَابَ الْآخَرُ ( فَلَهُ ) أَيْ الْحَاضِرُ ( اخْتِذُ الْجَمِيعِ ) فِي الْحَالِ فَإِذَا حَضَرَ الْغَائِبُ شَارَكَهُ ( لَوْ شَاءَ ) وَالْأَصَحُّ أَنَّ لَهُ تَأْخِيرَ الْأَخْذِ إِلَى قُدُومِ الْغَائِبِ ( لَعَدَهُ ، وَمُقَابِلُهُ لَيْسَ لَهُ التَّأْخِيرُ ) ( وَلَوْ اشْتَرَا شَقِصًا ) مِنْ وَاحِدٍ ( فَلِلشَّفِيعِ ) اخْتِذُ نَصِيبَيْهَا وَنَصِيبِ أَحَدِهِمَا ( فَقَطْ ) ( وَلَوْ اشْتَرَى وَاحِدًا مِنْ اثْنَيْنِ فَلَهُ ) أَيْ الشَّفِيعُ ( اخْتِذُ حِصَّةَ أَحَدِ الْبَائِعَيْنِ فِي الْأَصَحِّ ) وَمُقَابِلُهُ لَيْسَ لَهُ ذَلِكَ ( وَالْأَظْهَرُ أَنَّ الشُّفْعَةَ ) بَعْدَ عِلْمِ الشَّفِيعِ بِالْبَيْعِ ( عَلَى الْفَوْرِ )

فَإِذَا عَلِمَ الشَّيْعُ بِالْبَيْعِ فَلْيُيَادِرْ عَلَى الْعَادَةِ ، فَإِنْ كَانَ مَرِيضًا أَوْ غَائِبًا عَنْ بَلَدِ الْمُشْتَرَى أَوْ خَائِفًا مِنْ عَدُوٍّ فَلْيُؤَكِّلْ إِنْ قَدَرَ ، وَإِلَّا فَلْيُشْهَدْ عَلَى الطَّلَبِ ، فَإِنْ تَرَكَ الْقَدُورَ عَلَيْهِ مِنْهُمَا بَطْلٌ حَقٌّ فِي الْأَظْهَرِ ، فَلَوْ كَانَ فِي صَلَاةٍ أَوْ حَامٍ أَوْ طَعَامٍ فَلَهُ الْإِتِمَامُ ، وَلَوْ أَخَّرَ وَقَالَ لَمْ أَصْدُقِ الْمَخْبِرَ لَمْ يُعَذَّرْ إِنْ أَخْبَرَهُ عَدْلَانِ ، وَكَذَا ثِقَةٌ فِي الْأَصَحِّ ، وَيُعَذَّرُ إِنْ أَخْبَرَهُ مَنْ لَا يُقْبَلُ خَبَرُهُ ، وَلَوْ أَخْبَرَ بِالْبَيْعِ بِأَلْفٍ قَرَنَكَ فَبَانَ بِخُسْبَانَةٍ بَقِيَ حَقُّهُ ، وَإِنْ بَانَ بِأَكْثَرٍ بَطَلَ ، وَلَوْ لَقِيَ الْمُشْتَرَى فَسَلَّمَ عَلَيْهِ ، أَوْ قَالَ بَارَكَ اللَّهُ فِي صَفْقَتِكَ لَمْ يَبْطُلْ ، وَفِي الدُّعَاءِ وَجْهٌ ، وَلَوْ بَاعَ الشَّيْعُ حَصْنَةً جَاهِلًا بِالشُّفْعَةِ فَلَا صَحَّ بِطُلَانِهَا .

## كتاب القراض

القِرَاضُ وَالْمُضَارَبَةُ أَنْ يَدْفَعَ إِلَيْهِ مَالًا لِيَتَجَرَ فِيهِ وَالرَّيْحُ مُشْتَرَكٌ ، وَيُشْتَرَطُ

لِصِحَّتِهِ

وَالْقُورِيَةُ إِتِمَامُ فِي الطَّلَبِ وَإِنْ تَأَخَّرَ التَّمَلُّكُ ، وَمُقَابِلُ الْأَظْهَرِ تَحْتَهُ ثَلَاثَةُ أَيَّامٍ ، وَقِيلَ مَدَّةُ تَسْعِ التَّامِلِ فِي الْمَبِيعِ ، وَقِيلَ عَلَى التَّأْيِيدِ مَا لَمْ يَرْضَ الشَّيْعُ (فَإِذَا عَلِمَ الشَّيْعُ بِالْبَيْعِ فَلْيُيَادِرْ عَلَى الْعَادَةِ) فَيَرْجِعْ فِي ذَلِكَ إِلَى الْعَرَفِ ، وَأَمَّا إِذَا لَمْ يَعْلَمْ فَهُوَ عَلَى شَفْعَتِهِ (فَإِنْ كَانَ مَرِيضًا) مَرْضًا يَمْنَعُ مِنَ الْمَطَالِبَةِ (أَوْ غَائِبًا عَنْ بَلَدِ الْمُشْتَرَى) غِيْبَةً تَحُولُ بَيْنَهُ وَبَيْنَ مَبَاشَرَةِ الطَّلَبِ (أَوْ خَائِفًا مِنْ عَدُوٍّ فَلْيُؤَكِّلْ) فِي طَلَبِهَا (إِنْ قَدَرَ) عَلَى التَّوَكُّلِ (وَالَا) بَانَ عَجْزٌ عَنِ التَّوَكُّلِ (فَلْيُشْهَدْ عَلَى الطَّلَبِ) لَهَا عَدْلَيْنِ أَوْ عَدْلًا وَامْرَأَتَيْنِ (فَإِنْ تَرَكَ الْقَدُورَ عَلَيْهِ مِنْهُمَا) أَى مِنَ التَّوَكُّلِ وَالشَّهَادَةِ (بَطْلٌ حَقٌّ فِي الْأَظْهَرِ) وَمُقَابِلُهُ لَا يَبْطُلُ (فَلَوْ كَانَ فِي صَلَاةٍ أَوْ حَامٍ أَوْ طَعَامٍ فَلَهُ الْإِتِمَامُ) وَلَا يَكْفِي الْقَطْعُ وَلَا الْاِقْتِصَارُ عَلَى أَقَلِّ مَجْزِئٍ فِي الصَّلَاةِ (وَلَوْ أَخَّرَ وَقَالَ لَمْ أَصْدُقِ الْمَخْبِرَ لَمْ يُعَذَّرْ إِنْ أَخْبَرَهُ عَدْلَانِ وَكَذَا ثِقَةٌ) وَلَوْ امْرَأَةٌ (فِي الْأَصَحِّ) وَمُقَابِلُهُ يُعَذَّرُ فِي إِخْبَارِ الْوَاحِدِ (وَيُعَذَّرُ إِنْ أَخْبَرَهُ مَنْ لَا يُقْبَلُ خَبَرُهُ) كِفَاسِقٍ وَصَبِيٍّ وَلَمْ يَحْتَقِصْ صَدَقَهُ (وَلَوْ أَخْبَرَ بِالْبَيْعِ بِأَلْفٍ قَرَنَكَ فَبَانَ بِخُسْبَانَةٍ بَقِيَ حَقُّهُ) لِأَنَّ التَّرِكَ لَيْسَ زَهْدًا بَلْ خُلْبَرٌ بَيْنَ كَذِبِهِ (وَإِنْ بَانَ بِأَكْثَرٍ بَطَلَ) حَقُّهُ (وَلَوْ لَقِيَ الْمُشْتَرَى فَسَلَّمَ عَلَيْهِ أَوْ قَالَ لَهُ (بَارَكَ اللَّهُ) لَكَ (فِي صَفْقَتِكَ لَمْ يَبْطُلْ) حَقُّهُ (وَفِي الدُّعَاءِ وَجْهٌ) أَنَّهُ يَبْطُلُ بِهِ حَقُّهُ (وَلَوْ بَاعَ الشَّيْعُ حَصْنَةً جَاهِلًا بِالشُّفْعَةِ فَلَا صَحَّ بِطُلَانِهَا) لَزُولِ سَبَبِهَا ، وَمُقَابِلُهُ لَا يَبْطُلُ لَوْ جُودَ السَّبَبُ حِينَ الْبَيْعِ .

## كتاب القراض

بِكسر القاف من القرض بمعنى القسط ، ويقال له أيضا المضاربة ، ولذلك جمع المصنف بينهما بقوله (القراض والمضاربة أن يدفع) أى المالك (إليه) أى العامل (مالا ليتجر فيه والربح مشترك) بينهما : أى عقد يقتضى الدفع المثل ، لأن القراض اسم للعقد المذكور (ويشترط لصحته

كَوْنُ الْمَالِ دَرَاهِمَ أَوْ دَنَانِيرَ خَالِصَةً ، فَلَا يَجُوزُ عَلَى يَبَرٍ وَخَلْيٍ وَمَغْشُوشٍ  
وَعَرُوضٍ وَمَعْلُومًا مَعِينًا ، وَقِيلَ يَجُوزُ عَلَى إِحْدَى الصَّرَتَيْنِ ، وَمُسَلَّاتًا إِلَى الْعَامِلِ فَلَا يَجُوزُ  
شَرْطُ كَوْنِ الْمَالِ فِي يَدِ الْمَالِكِ ، وَلَا عَمَلِهِ مَعَهُ ، وَيَجُوزُ شَرْطُ تَحْمِيلِ غُلَامٍ الْمَالِكِ مَعَهُ  
عَلَى الصَّحِيحِ ، وَوُظَيْفَةُ الْعَامِلِ التَّجَارَةُ وَتَوَابِعُهَا كَنَشْرِ الثِّيَابِ وَطَيِّهَا ، فَلَوْ قَارَضَهُ  
لِشْتَرَى حِنْطَةً فَيَطْعَنُ وَيَحْبِزُ ، أَوْ غَزَلَ يَنْسِجُهُ وَيَبِيعُهُ فَسَدَ الْقَرَاضُ ، وَلَا يَجُوزُ  
أَنْ يَشْرَطَ عَلَيْهِ شِرَاءَ مَتَاعٍ مُعَيَّنٍ أَوْ نَوْعٍ يَنْدُرُ وَجُودُهُ ، أَوْ مُعَامَلَةَ شَخْصٍ ، وَلَا  
يَشْرَطُ بَيَانُ مَدَّةِ الْقَرَاضِ ، فَلَوْ ذَكَرَ مَدَّةً وَمَنَعَهُ التَّصَرُّفَ بَعْدَهَا فَسَدَ ، وَإِنْ مَنَعَهُ  
الشِّرَاءَ بَعْدَهَا فَلَا فِي الْأَصَحِّ ، وَيَشْرَطُ اخْتِصَاصُهَا بِالرَّيْحِ وَاشْتِرَا كُهَا فِيهِ ، وَلَوْ قَالَ  
قَارَضْتُكَ عَلَى أَنْ كُلَّ الرَّيْحِ لَكَ فَقَرَاضٌ فَاسِدٌ ، وَقِيلَ قَرَاضٌ صَحِيحٌ وَإِنْ قَالَ كُلُّهُ لِي  
فَقَرَاضٌ فَاسِدٌ ، وَقِيلَ ابْضَاعٌ ، وَكَوْنُهُ مَعْلُومًا بِالْجُزْئِيَّةِ ، فَلَوْ قَالَ عَلَى أَنْ لَكَ فِيهِ شَرِكَةٌ  
أَوْ نَصِيبًا فَسَدَ ، أَوْ يَتَنَنَا فَلَا صَحِّحٌ

كون المال دراهم ، أو دنانير خالصة فلا يجوز على تبر وحلي ومغشوش ( من الدراهم والدنانير  
(وعروض) مثلية أو متقومة ، ولا بد أن يكون المال المذكور (معلوماً) فلا يجوز على مجهول  
القدر ، وأن يكون (معيناً) فلا يجوز على ما في ذمته أو ذمة غيره (وقيل يجوز على إحدى  
الصرتين) المتساويتين في القدر والجنس والصفة (و) أن يكون (مساماً إلى العامل فلا يجوز  
شرط كون المال في يد المالك ولا عمله) أي المالك (معه) أي العامل (ويجوز شرط عمل غلام  
المالك معه على الصحيح) ومقابله لا يجوز (ووظيفة العامل التجارة وتوابعها) مما جرت العادة  
أن يتولاه بنفسه (كنشر الثياب وطيبها) وذرعها (فلو قارضه ليشترى حنطة فيطحن ويحبز  
أو غزلاً ينسجه ويبيعه فسد القراض) لأن هذه الأعمال ليست أعمال تجارة بل حرفة يستأجر  
عليها (ولا يجوز أن يشترط عليه شراء متاع معين) كهذه الحنطة مثلاً (أو نوع يندر وجوده أو  
معاملة شخص) بعينه إذا المتاع المعين قد لا يربح ، والنادر قد لا يجده ، والشخص المعين قد لا يعامله  
(ولا يشترط بيان مدة القراض ، ولو ذكر مدة ومنعه التصرف بعدها) أو البيع (فسد) العقد  
(وإن منعه الشراء بعدها) فقط (فلا) يفسد (في الأصح) بأن أطلق القراض ولم يوقت ، وإتمامه  
الشراء بعد شهر مثلاً (ويشترط اختصاصها بالرَّيْحِ) فلا يجوز شرط شيء منه لثالث (واشترى كُهما  
فيه) فلا يختص به أحدهما (ولو قال قارضتك على أن كل الربح لك فقراض فاسد ، وقيل قراض  
صحيح) نظراً للمعنى (وإن قال) المالك (كله لي فقراض فاسد) ولا يستحق العامل أجرة في  
هذه ، بخلاف الأولى (وقيل ابضاع) أي توكيل بلا جعل ، والابضاع بعث المال مع من يتجر  
فيه متبرعاً (و) بشرط (كونه) أي الاشتراك في الربح (معلوماً بالجزئية) كالنصف والربح (فلو  
قال) قارضتك (على أن لك فيه شركة أو نصيباً فسد) للجهل بقدر الربح (أو يتننا فلا يصح

الصَّحَّةُ ، وَيَكُونُ نِصْفَيْنِ ، وَلَوْ قَالَ لِي النِّصْفُ فَسَدَ فِي الْأَصَحِّ ، وَإِنْ قَالَ لَكَ النِّصْفُ  
صَحَّ عَلَى الصَّحِيحِ ، وَلَوْ شَرَطَ لِأَحَدِهِمَا غَبْرَةً أَوْ رِبْحَ صِنْفٍ فَسَدَ .

[ فصل ] يُشْتَرَطُ إِيْجَابُ وَقَبُولُ ، وَقِيلَ يَكْفِي الْقَبُولُ بِالْفِعْلِ ، وَشَرْطُهُمَا كَوْنُ كِلِ  
وَمَوْكِلٍ ، وَلَوْ قَارَضَ الْعَامِلُ آخَرَ بِإِذْنِ الْمَالِكِ لِيُشَارِكَهُ فِي الْعَمَلِ وَالرَّيْبُ لَمْ يَجْزِ  
فِي الْأَصَحِّ ، وَيَنْبَغِي إِذْنُهُ فَاسِدٌ ، فَإِنْ تَصَرَّفَ الثَّانِي فَتَصَرَّفَ غَاصِبٌ ، فَإِنْ اشْتَرَى فِي  
الذِّمَّةِ وَتَلَقَّا بِالْجَدِيدِ فَالرَّيْبُ لِلْعَامِلِ الْأَوَّلِ فِي الْأَصَحِّ ، وَعَلَيْهِ لِلثَّانِي أَجْرُهُ ، وَقِيلَ هُوَ  
لِلثَّانِي ، وَإِنْ اشْتَرَى بَعَيْنٍ مَلَى الْقَرِاضَ فَبَاطِلٌ ، وَيَجُوزُ أَنْ يُقَارِضَ الْوَاحِدَ اثْنَيْنِ مُتَفَاضِلًا  
وَمُتَسَاوِيًا ، وَالْإِثْنَانِ وَاحِدًا وَالرَّيْبُ بَعْدَ نَصِيبِ الْعَامِلِ بَيْنَهُمَا بِحَسَبِ الْمَالِ ، وَإِذَا فَسَدَ  
الْقَرِاضُ نَفَذَ تَصَرُّفُ الْعَامِلِ وَالرَّيْبُ لِلْمَالِكِ ، وَعَلَيْهِ لِلْعَامِلِ أَجْرُهُ مِثْلَ عَمَلِهِ إِلَّا إِذَا قَالَ  
قَارَضْتُكَ وَجَمِيعُ الرَّيْبِ لِي فَلَا شَيْءَ لَهُ فِي الْأَصَحِّ ، وَتَصَرَّفَ الْعَامِلُ مُخْطَاً لَا يَغْنِي وَلَا  
نَسِيئَةً بِلَا إِذْنٍ ، وَلَهُ الْبَيْعُ بِعَرَضٍ ،

الصَّحَّةُ ، وَيَكُونُ نِصْفَيْنِ ) ومقابله لا يصح ( ولو قال لي النصف ) وسكت عن جانب العامل ( فسد  
في الأصح ) ومقابله يصح ويكون النصف الآخر للعامل ( وإن قال لك النصف صح على الصحيح  
ولو شرط لأحدهما عشرة أَوْ رِبْحَ صِنْفٍ ) من ملك القراض ( فسد ) لانتفاء العلم بالجزئية .  
[ فصل ] في أحكام القراض ( يشترط ) لصحة القراض ( إيجاب ) كقارضتك ( وقبول )  
متصل بالإيجاب ( وقيل يكفي القبول بالفعل ) إن كانت صيغة الإيجاب بلفظ الأمر تكذب ( وشرطهما )  
أى المالك والعامل ( كوكيل وموكل ) في شرطهما ( ولو قارض العامل ) شخصا ( آخر بإذن  
المالك ليشركه ) ذلك الآخر ( في العمل والربح لم يجز في الأصح ) ومقابله يجوز ( وبغير إذنه  
فاسد . فإن تصرف الثاني فتصرف غاصب ) فيضمن ما تصرف فيه ( فإن اشترى في الذممة )  
وسلم الثمن من مال القراض . ( وقلنا بالجديد ) وهو أن الربح كله للغاصب ( فالربح للعامل الأول  
في الأصح وعليه للثاني أجرته ، وقيل هو للثاني ) من العاملين ( وإن اشترى بعين مال القراض  
فباطل ) شراؤه ( ويجوز أن يقارض الواحد اثنين متفاضلا ومتساويا ) فيما شرط لهما من الربح  
( و ) يجوز أن يقارض ( الاثنين واحدا ) يكون ( الربح بعد نصيب العامل بينهما ) أى المالكيين  
( بحسب المال ، وإذا فسد القراض نفذ تصرف العامل ) للإذن فيه ( والربح للمالك ، وعليه للعامل )  
أبوة مثل عمله ( وإن لم يكن ربح ) ( إلا إذا قال قارضتك وجميع الربح لي ) وقبل العامل ( فلا  
شئ له في الأصح ) ومقابله له أجره المثل ( ويتصرف العامل مختطا ) في تصرفه كالوكيل ( لا )  
يتصرف ( بغبن ) فاحش في بيع أو شراء ( ولا نسيئة بلا إذن ) من المالك في الغبن والنسيئة  
فإن أذن جاز ، ويجب الإشهاد في البيع نسيئة ( وله البيع بعرض ) وأما بغير نقد البلد فلا يجوز



وله الرد بعيب يقتضيه مصلحة، فإن اقتضت الإمساك فلا في الأصح، والمالك الرد، فإن اختلفا عمل بالمصلحة، ولا يعامل المالك، ولا يشتري للقراض بأكثر من رأس المال، ولا من يعتق على المالك بغير إذن، وكذا زوجه في الأصح، ولو فعل لم يقع للمالك، ويقع للعامل إن اشترى في الذمة، ولا يسافر بالمال بلا إذن، ولا ينفق منه على نفسه حضرا، وكذا سفره في الأظهر، وعليه فعل ما يعتاد: كطى الثوب ووزن الخفيف كذهب ومسك لا الأمتعة الثقيلة، ونحوه، ومالا يلزمه له الاستئجار عليه، والأظهر أن العامل يملك حصته من الربح بالقسمة لا بالظهور، ونحو الشجر والنتاج وكسب الرقيق والمهر والحاصلة من مال القراض يقوز بها المالك، وقيل مال قراض، والنقص الحاصل بالرخص محسوب من الربح ما أمكن ومجبور به، وكذا لو تلف بعضه بأفة أو غضب أو سرقة بعد تصرف العامل في الأصح،

(وله الرد بعيب يقتضيه) أى الرد (مصلحة) وإن رضى المالك (فإن اقتضت الامساك فلا) برده العامل (في الأصح) ومقابلته له الرد كالوكيل (وللمالك الرد) حيث جاز للعامل الرد (فإن اختلفا) أى المالك والعامل في الرد والامساك (عمل بالمصلحة) ويتولى الحاكم ذلك (ولا يعامل) العامل (المالك) بمال القراض (ولا يشتري للقراض بأكثر من رأس المال) ورجحه فإن فعل لم يقع الزائد لجهة القراض (ولا) يشتري (من يعتق على المالك) كالبه (بغير إذن) وكذا زوجه (لا يشتره بغير إذن ذكر أو أنثى) (في الأصح) ومقابلته له شراء زوجه (ولو فعل) العامل مامنع منه (لم يقع للمالك ويقع) الشراء (للعامل إن اشترى في الذمة) فإن اشترى بعين مال القراض لم يصح (ولا يسافر بالمال بلا إذن) فإن سافر بلا إذن ضمن، فإن أذن له جاز بحسب الأذن (ولا ينفق منه على نفسه حضرا، وكذا سفره في الأظهر) ومقابلته ينفق منه ما يزيد بسبب السفر (وعليه) أى العامل (فعل ما يعتاد) فعله من أمثاله (كطى الثوب ووزن الخفيف كذهب ومسك لا الأمتعة الثقيلة) فليس عليه وزنها (و) لا (نحوه) بالرفع عطفًا على الأمتعة: أى ليس عليه وزن الأمتعة الثقيلة ولا نحو الوزن كالجل (وما لا يلزمه له الاستئجار عليه) من مال القراض (والأظهر أن العامل يملك حصته من الربح بالقسمة) للمال (لا بالظهور) للربح حتى لو هلك شيء من المال بعد الظهور حسب من الربح، ومقابل الأظهر يملك بالظهور ملكا غير مستقر لا ينسلط عليه بالتصرف لاحتمال الخسران (ونحو الشجر والنتاج وكسب الرقيق والمهر الحاصلة) كل منها (من مال القراض يقوز بها المالك، وقيل مال قراض) ويحرم على المالك والعامل وطء جارية القراض (والنقص الحاصل بالرخص) أو العيب أو المرض (محسوب من الربح ما أمكن) الحساب منه (ومجبور به، وكذا لو تلف بعضه) أى مال القراض (بأفة) (أو غضب أو سرقة بعد تصرف العامل) فيه بالبيع والشراء (في الأصح) ومقابلته لا يجبر

وإن تلف قبل تصرفه فن رأس المال في الأصح

[فصل] لكل فسحة ، ولو مات أحدهما أو جن أو أغمي عليه انفسخ ، ويلازم العامل الاستيفاء إذا فسح أحدهما ، وتنضيض رأس المال إن كان عرضاً ، وقيل لا يلزمه التنضيض إذا لم يكن ربح ، ولو استرد المالك بعضه قبل ظهور ربح وخسران رجع رأس المال إلى الباقي ، وإن استرد بعد الربح فالمسترد شائع ربحاً ، ورأس مال مثاله رأس المال مائة والربح عشرون واسترد عشيرين فالربح سدس المال فيكون المسترد سدسه من الربح فيستقر للعامل المشروط منه وباقيه من رأس المال ، وإن استرد بعد الخسران فالخسران موزع على المسترد والباقي فلا يلزم جبر حصة المسترد لو ربح ، بعد ذلك ، مثاله المال مائة والخسران عشرون ثم استرد عشيرين فربح العشيرين حصة المسترد ، ويعود رأس المال إلى خمسة وسبعين ، ويصدق العامل بينهما في قوله : لم أربح ، أو لم أربح إلا كذا ، أو اشتريت هذا للقرض أولى ،

بالربح ( وإن تلف قبل تصرفه فن رأس المال ) لامن الربح ( في الأصح ) ومقابلة من الربح .  
[فصل] في بيان أن القرض جائز من الطرفين ( لكل ) منهما ( فسحة ) أي عقد القرض متى شاء ( ولو مات أحدهما أو جن أو أغمي عليه انفسخ ) عقد القرض ، وللعامل إذا مات المالك أو جن الاستيفاء والتنضيض بغير إذن الورثة والولي ( ويلزم العامل الاستيفاء ) لدين مال القرض ( إذا فسح أحدهما ) يلزم العامل أيضاً ( تنضيض رأس المال إن كان ) عند الفسخ ( عرضاً ) وطلب المالك تنضيضه سواء كان في المال ربح أم لا ( وقيل لا يلزمه التنضيض إذا لم يكن ربح ، ولو استرد المالك بعضه ) أي مال القرض ( قبل ظهور ربح وخسران رجع رأس المال إلى الباقي ) بعد المسترد ( وإن استرد بعد الربح فالمسترد شائع ربحاً ورأس مال ) على النسبة الحاصلة له من مجموعهما ( مثاله رأس المال مائة والربح عشرون واسترد ) المالك من ذلك ( عشيرين فالربح سدس المال فيكون المسترد ) وهو العشرون ( سدسه ) بالرفع وهو ثلاثة وثلاث كأثن ( من الربح ) فيستقر للعامل المشروط منه وهو درهم وثلثان إن شرط له النصف فله أخذها عما في يده ( وباقيه ) أي المسترد ، وهو ستة عشر وثلثان ( من رأس المال ) فيعود رأس المال إلى ثلاثة وثمانين وثلاث فلو فرض عوده إلى ثمانين لا يسقط ما استقر له ، وهو درهم وثلثان ( وإن استرد بعد الخسران فالخسران موزع على المسترد والباقي فلا يلزم جبر حصة المسترد لو ربح بعد ذلك ، مثاله المال مائة والخسران عشرون ثم استرد ) المالك ( عشيرين فربح العشيرين ) وهي خمسة ( حصة المسترد ) ويعود رأس المال إلى خمسة وسبعين ( فلو باع ثمانين قسمت الخمسة بينهما على حسب ما شرطاه ) ويصدق العامل بينهما في قوله لم أربح أو لم أربح إلا كذا أو اشتريت هذا للقرض أولى ( لأنه مأبون

أَوْ لَمْ تَنْهَيْ عَنْ شِرَاءِ كَذَا ، وَفِي قَدْرِ رَأْسِ الْمَالِ ، وَدَعْوَى التَّلْفِ ، وَكَذَا دَعْوَى  
الرَّذَى فِي الْأَصَحِّ ، وَلَوْ اخْتَلَفَا فِي الْمَشْرُوطِ لَهُ تَحَالُفًا ، وَلَهُ أُجْرَةُ الْمِثْلِ .

## كتاب المساقاة

تَصِحُّ مِنْ جَائِزِ التَّصَرُّفِ ، وَلِصَبِيٍّ وَمَجْنُونٍ بِالْوِلَايَةِ ، وَمَوْرِدُهَا النَّخْلُ وَالْعِنَبُ ،  
وَجَوْزُهَا الْقَدِيمُ فِي سَائِرِ الْأَشْجَارِ الْمُثْمِرَةِ ، وَلَا تَصِحُّ الْمَخَابَرَةُ وَهِيَ : تَحْلُ الْأَرْضِ  
بِبَعْضِ مَا يُخْرَجُ مِنْهَا وَالْبَذَرُ مِنَ الْعَامِلِ ، وَلَا الْمَزَارَعَةُ وَهِيَ : هَذِهِ الْمَعَامَلَةُ ، وَالْبَذَرُ  
مِنْ الْمَالِكِ ، فَلَوْ كَانَ بَيْنَ النَّخْلِ بَيَاضٍ صَحَّتِ الْمَزَارَعَةُ عَلَيْهِ مَعَ الْمَسَاقَاةِ عَلَى النَّخْلِ  
بِشَرْطِ اتِّحَادِ الْعَامِلِ وَعُسْرِ أَفْرَادِ النَّخْلِ بِالسَّقْيِ ، وَالْبَيَاضُ بِالْعِمَارَةِ ، وَالْأَصَحُّ أَنَّهُ  
يُشْتَرَطُ أَنْ لَا يَفْصَلَ بَيْنَهُمَا وَأَنْ لَا يُقَدَّمَ الْمَزَارَعَةُ ، وَأَنْ كَثِيرَ الْبَيَاضِ كَقَلِيلِهِ ،  
وَأَنَّهُ لَا يُشْتَرَطُ تَسَاوِي الْجُزْءِ الْمَشْرُوطِ مِنَ الثَّمَرِ وَالزَّرْعِ ،

(أَوْ) قَالَ الْعَامِلُ (لَمْ تَنْهَيْ عَنْ شِرَاءِ كَذَا ، وَ) يَصْدُقُ (فِي قَدْرِ رَأْسِ الْمَالِ وَدَعْوَى التَّلْفِ وَكَذَا) .  
يَصْدُقُ فِي (دَعْوَى الرَّذَى) لِمَالِ الْقَرَاظِ (فِي الْأَصَحِّ) وَمُقَابِلُهُ لَا يَصْدُقُ كَالْمُرْتَهَنِ (لَوْ اخْتَلَفَا)  
أَيُّ الْمَالِكِ وَالْعَامِلِ (فِي) الْقَدْرِ (الْمَشْرُوطِ) أَيُّ الْعَامِلِ (تَحَالُفًا) كَاخْتِلَافِ الْمُتَبَايِعِينَ فِي قَدْرِ  
الْعَمَلِ (وَلَهُ) أَيُّ الْعَامِلِ (أُجْرَةُ الْمِثْلِ) لَعَمَلِهِ بِالْقَاعَةِ مَا بَلَغَتْ .

## كتاب المساقاة

وَحَقِيقَتُهَا أَنَّ يَهَامِلُ غَيْرَهُ عَلَى نَخْلٍ أَوْ شَجَرٍ غَنَبٍ لِيَتَعَهَّدَهُ بِالسَّقْيِ وَالتَّرِيَةِ عَلَى أَنْ الثَّمَرَةُ لَهَا  
(تَصِحُّ مِنْ جَائِزِ التَّصَرُّفِ) لِنَفْسِهِ (وَلِصَبِيٍّ وَمَجْنُونٍ بِالْوِلَايَةِ وَمَوْرِدُهَا النَّخْلُ وَالْعِنَبُ وَجَوْزُهَا  
الْقَدِيمُ فِي سَائِرِ الْأَشْجَارِ الْمُثْمِرَةِ) كَالثَّنَيْنِ وَالتَّفَاحِ ، وَالْجَدِيدِ الْمَنْعِ إِلَّا إِذَا كَانَتْ بَيْنَهُمَا فَسَاقٍ عَلَيْهَا  
تَبَعًا (وَلَا تَصِحُّ الْمَخَابَرَةُ وَهِيَ عَمَلُ) الْعَامِلِ فِي (الْأَرْضِ يَبْعُضُ مَا يُخْرَجُ مِنْهَا وَالْبَذَرُ مِنَ الْعَامِلِ ،  
وَلَا الْمَزَارَعَةُ ، وَهِيَ هَذِهِ الْمَعَامَلَةُ وَالْبَذَرُ مِنَ الْمَالِكِ ، فَلَوْ كَانَ بَيْنَ النَّخْلِ بَيَاضٌ) أَيُّ أَرْضٍ خَالِيَةٍ  
مِنَ الزَّرْعِ وَغَيْرِهِ ، وَكَذَا بِجَانِبِهِ (صَحَّتِ الْمَزَارَعَةُ عَلَيْهِ مَعَ الْمَسَاقَاةِ عَلَى النَّخْلِ) أَوِ الْعِنَبِ (بِشَرْطِ  
اتِّحَادِ الْعَامِلِ) أَيُّ أَنْ يَكُونَ عَامِلُ الْمَزَارَعَةِ هُوَ عَامِلُ الْمَسَاقَاةِ (وَعُسْرُ أَفْرَادِ النَّخْلِ بِالسَّقْيِ وَالْبَيَاضِ  
بِالْعِمَارَةِ) أَيُّ الزَّرْعَةِ ، فَإِنْ أُمِكنَ لَمْ تَجُزْ الْمَزَارَعَةُ (وَالْأَصَحُّ أَنَّهُ يَشْتَرَطُ) فِي عَقْدِ الْمَسَاقَاةِ وَالْمَزَارَعَةِ  
(أَنْ لَا يَفْصَلَ) بِالْبِنَاءِ لِلْجَهُولِ (بَيْنَهُمَا) بَلْ يُؤْتَى بِهَا عَلَى الْإِتِّصَالِ (وَأَنْ لَا يُقَدَّمَ الْمَزَارَعَةُ) عَلَى  
الْمَسَاقَاةِ (وَ) الْأَصَحُّ (أَنْ كَثِيرَ الْبَيَاضِ كَقَلِيلِهِ) فِي صَحَّةِ الْمَزَارَعَةِ (وَ) الْأَصَحُّ (أَنَّهُ لَا يَشْتَرَطُ  
تَسَاوِي الْجُزْءِ الْمَشْرُوطِ مِنَ الثَّمَرِ وَالزَّرْعِ) فِي الْمَزَارَعَةِ بَلْ يَجُوزُ أَنْ يَشْرَطَ لِلْعَامِلِ نِصْفَ الثَّمَرِ وَرُبْعَ

وَأَنَّهُ لَا يَجُوزُ أَنْ يَخْتَارَ تَبَعًا لِلْمُسَاقَاةِ ، فَإِنْ أَفْرَدَتْ أَرْضٌ بِالْمُزَارَعَةِ فَلَمَّا قُلْتُ لِلْمَالِكِ ، وَعَلَيْهِ لِلْعَامِلِ أَجْرُهُ تَحْمِلُهُ وَدَوَابُّهُ وَآلَاتُهُ ، وَطَرِيقُ جَعْلِ الْقَلَّةِ لَهَا ، وَلَا أَجْرَةَ أَنْ يَسْتَأْجِرَهُ يَنْصِفُ الْبَذْرَ لِتَزْرَعَ لَهُ النِّصْفَ الْآخَرَ وَيُعِيرُهُ نِصْفَ الْأَرْضِ أَوْ يَسْتَأْجِرَهُ يَنْصِفُ الْبَذْرَ وَيَنْصِفُ مَنَفْعَةَ الْأَرْضِ لِتَزْرَعَ النِّصْفَ الْآخَرَ فِي النِّصْفِ الْآخَرِ مِنَ الْأَرْضِ .

[ فصل ] يُشْتَرَطُ تَحْصِصُ الثَّمَرِ بَيْنَهُمَا ، وَاشْتِرَاكُهُمَا فِيهِ ، وَالْعِلْمُ بِالنَّصِيبَيْنِ بِالْجُزْئِيَّةِ كَالْقِرَاضِ ، وَالْأَظْهَرُ صِحَّةُ الْمُسَاقَاةِ بَعْدَ ظُهُورِ الثَّمَرِ لَكِنْ قَبْلَ بَدْءِ الصَّلَاحِ ، وَلَوْ سَاقَاهُ عَلَى وَدَى لِيُغْرِسَهُ وَيَكُونُ الشَّجَرُ لَهَا لَمْ يَجُزْ ، وَلَوْ كَانَ مَغْرُوسًا وَشَرَطَ لَهُ جُزْءًا مِنَ الثَّمَرِ عَلَى الْعَمَلِ فَإِنْ قَدَّرَ لَهُ مَدَّةٌ يُثْمِرُ فِيهَا غَالِبًا صَحَّ ، وَإِلَّا فَلَا ، وَقِيلَ إِنْ تَعَارَضَ الْإِحْتِمَالَانِ صَحَّ ، وَلَهُ مُسَاقَاةُ شَرِيكِهِ فِي الشَّجَرِ إِذَا شَرَطَ لَهُ زِيَادَةً عَلَى حِصَّتِهِ ، وَيُشْتَرَطُ أَنْ لَا يَشْرِطَ عَلَى الْعَامِلِ مَا لَيْسَ مِنْ جِنْسِ أَعْمَالِهَا ، وَأَنْ يَنْفَرِدَ بِالْعَمَلِ وَالْيَدِ فِي الْحَدِيقَةِ ،

الزرع مثلا (و) الأصح ( أنه لا يجوز أن يختار تبعا للمساقاة ، فان أفردت أرض بالمزارعة فالمثل للمالك ، وعليه للعامل أجرة ) مثل ( عمله ، و ) عمل ( دوابه وآلاته ) ولو أفردت أرض بالمخارة فالمثل للعامل لأنه يقع البذر ، وعليه للمالك أجرة مثل الأرض ( وطريق جعل القلة لها ولا أجرة أن يستأجره بنصف البذر ) شائعا ( لزراع له النصف الآخر ويعيره نصف الأرض ) شائعا ويعلم من ذلك أنه يصح إعارة المشاع ( أو يستأجره بنصف البذر ) شائعا ( ونصف منفعة الأرض لزراع النصف الآخر في النصف الآخر من الأرض ) فيكونان شريكين في الزرع على المناصفة ، ولا أجرة لأحدهما على الآخر .

[ فصل ] فيما يشترط في عقد المساقاة ( يشترط تخصيص الثمر بينهما ) أى المالك والعامل فلا يجوز شرط بعضه كغيرهما ( واشتركا فيهما ) فلا يجوز شرط كله لأحدهما ( والعلم بالنصيبين بالجزئية ) وإن قل ( كالقراض ) في جميع ماسبق ( والأظهر صحة المساقاة بعد ظهور الثمر لَكِنْ قَبْلَ بَدْءِ الصَّلَاحِ ) أما بعده فلا يجوز ( ولو ساقاه على ودَى ) بفتح الواو وكسر الدال ونشديد التحتية : صغار النخل ( ليغرسه ويكون الشجر لهما لم يجز ، ولو كان ) الودى ( مغروسا وشروط له جزء من الثمر على العمل ، فان قدر له مدة يثمر فيها غالبا صح . وإلا ) بأن قدر مدة لا يثمر فيها غالبا ( فلا ) تصح ( وقيل إن تعارض الاحتمالان ) في الأعمار وعدمه ( صح ) العقد ( وله مساقاة شريكه إذا ) استقل بالعمل ، و ( شرط له زيادة على حصته ) فإذا كان لكل منهما النصف مثلا يشترط أن له الثلثين ليكون السدس في مقابلة عمله ( ويشترط أن لا يشترط على العامل ما ليس من جنس أعمالها ) التي جرت عادة العامل بها ( و ) يشترط ( أن ينفرد ) العامل ( بالعمل ) فلو شرط عمل للمالك معه ففسد ( و ) يشترط أن ينفرد العامل ( باليد في الحديقة ) فلو شرط كونها في

ومتعرفة العمل بتقدير المدة كسنة أو أكثر ، ولا يجوز التوقيت بإدراك الثمر في الأصح ، وصيغتها : ساقيتك على هذا النخل يكذا أو سلمته إليك لتتعهده ، ويشترط القبول دون تفصيل الأعمال ، ويحمل المطلق في كل ناحية على العرف الغالب ، وعلى العامل ما يحتاج إليه لإصلاح الثمر واستزادته مما يتكرر كل سنة كسقي وتنقية نهري وإصلاح الأجاجين التي يثبت فيها الماء وتلقيح وتنحية حشيش وقضبان مضررة ، ونعريش جرت به عادة وكذا حفظ الثمر وجداده وتجهيفه في الأصح ، وما قصد به حفظ الأصل ، ولا يتكرر كل سنة كبناء الحيطان وحفر نهري جديد قلى المالك ، والمساقاة لازمة فلا هرب العامل قبل الفراغ وأتمه المالك متبرعا بقي استحقاق العامل ، وإلا استأجر الحاكم عليه من يثمه ، فإن لم يقدر على الحاكم فليشهد على الاتفاق إن أراد الرجوع ، ولو مات وخلف تركته أتم الوارث العمل منها ، وله أن يتم العمل بنفسه أو بماله ،

يد المالك أو يدهما لم يصح (و) يشترط (معرفة العمل بتقدير المدة كسنة أو أكثر) إلى مدة تبقى فيها العين (ولا يجوز التوقيت بإدراك الثمر في الأصح) والمراد بالإدراك الجداد (وصيغتها ساقيتك على هذا النخل بكذا أو سلمته إليك لتتعهده) بكذا ، فالولم يذكر بكذا الذي هو العوض لم يصح (ويشترط القبول) لفظا (دون تفصيل الأعمال) فلا يشترط التعرض له (ويحمل المطلق في كل ناحية على العرف الغالب) فيها (وعلى العامل ما يحتاج إليه لإصلاح الثمر واستزادته مما يتكرر كل سنة) ولا يقصد به حفظ الأصل (كسقي) أن لم يشرب بعروقه (وتنقية نهري) من الطين ونحوه (وإصلاح الأجاجين التي يثبت فيها الماء) وهي الحفر حول الشجر (وتلقيح) للنخل ، وهو وضع شيء من طلع الذكور في طلع الأنثى (وتنحية حشيش) مضر (و) تنحية (قضبان مضررة ونعريش جرت به عادة) وهو أن ينصب أعوادا ويظللها ويرفع العنب عليها (وكذا) عليه (حفظ الثمر) من الطير والسرقات (وجداده) أي قطعه (وتجهيفه في الأصح) راجع للسائل الثالث ، ومقابل له ليس عليه ذلك لأنها بعد الكمال (و) كل (ما قصد به حفظ الأصل ولا يتكرر كل سنة كبناء الحيطان وحفر نهري جديد فعلى المالك) فالو شرطه على العامل فسد العقد وكذا ما على العامل لو شرطه على المالك (والمساقاة لازمة ، فلا هرب العامل قبل الفراغ) من العمل (وأتمه المالك متبرعا بقي استحقاق العامل ، وإلا) بأن لم يتبرع عنه لاهو ولا أجني (استأجر الحاكم عليه) بعد رفع الأمر إليه (من يثمه) من مال العامل ولو عقارا فإن لم يكن له مال اقترض عليه من المالك أو غيره ووفى من نصيبه (فإن لم يقدر) المالك (على الحاكم فليشهد على الاتفاق إن أراد الرجوع) بما يعمل أو ينفقه (ولو مات وخلف تركته أتم الوارث العمل منها ، وله أن يتم العمل بنفسه أو بماله) ويستحق المشروط فإن لم يخلف تركته لم يقترض عليه لأن ذمته خربت ولا تنفسخ ولو

وَلَوْ تَبَيَّنَتْ خِيَانَةُ عَامِلٍ مِنْهُ إِلَى مُشْرِفٍ ، فَإِنْ لَمْ يَتَحَفَّظْ بِهِ اسْتَوْجِرَ مِنْ مَالِ الْعَامِلِ ؛  
وَلَوْ خَرَجَ الثَّمَرُ مُسْتَحَقًّا فَلِلْعَامِلِ عَلَى الْمُسَاقَى أَجْرُهُ الْمَثَلُ .

## كتاب الاجارة

شَرْطُهُمَا كِبَائِعُ وَمُشْتَرٍ ، وَالصَّيْغَةُ أَجَرْتُكَ هَذَا أَوْ أَكْرَيْتُكَ أَوْ مَلَكَتُكَ مَنَافِعُهُ  
سَنَةً يَكْذًا فَيَقُولُ : قَبِلْتُ أَوْ اسْتَأْجَرْتُ أَوْ اكْتَرَيْتُ ، وَالْأَصَحُّ انْعِقَادُهَا بِقَوْلِهِ : أَجَرْتُكَ  
مَنْفَعَتَهَا ، وَمَنْفَعَتُهَا بِقَوْلِهِ : بِعَتِكَ مَنْفَعَتَهَا ، وَهِيَ قِسْمَانِ : وَارِدَةٌ عَلَى عَيْنِ كَاجَارَةِ الْعَقَارِ وَدَابَّةٍ أَوْ  
شَخْصٍ مُعَيَّنِينَ ، وَعَلَى الذِّمَّةِ كَاسْتِئْجَارِ دَابَّةٍ مَوْصُوفَةٍ ، وَبِأَنَّ يُلْزَمَ ذِمَّتُهُ خِيَاطَةً أَوْ بِنَاءً ،  
وَلَوْ قَالَ : اسْتَأْجَرْتُكَ لِتَعْمَلَ كَذَا فَاجَارَةُ عَيْنٍ ، وَقِيلَ ذِمَّةٌ ، وَيَشْتَرِطُ فِي إِجَارَةِ الذِّمَّةِ  
تَسْلِيمُ الْأَجْرَةِ فِي الْمَجْلِسِ ،

بحوث المالك ( ولو ثبتت خيانة عامل ضم اليه مشرف ) الى أن يتم العمل ولا تزال يده ( فان لم  
يتحفظ به ) أى المشرف ( استوجر من مال العامل ) من يتم العمل وأزيلت يده ( ولو خرج  
التمر مستحقا ) لغير المساقى ( فللعامل على المساقى أجره المثل ) لعمله إذا عمل جاهلا بالحال ، فان كان  
علما فلا شيء له .

## كتاب الاجارة

هى بثالث المهرزة لغة الأجرة . وشراعا عقد على منفعة مقصودة معلومة قابلة للبدل والاباحة  
بعوض معلوم ( شرطها ) أى المؤجر والمستأجر ( كبائع ومشتري ) فم يصح من الكافر استئجار  
المسلم اجارة ذممة ، وكذا اجارة عين ولكن يؤمر بإزالة ملكه عن المنافع بأن يؤجره لمسلم  
( والصيغة : أجرتك هذا أوكريتك أوملكتك منافعه سنة يكذا ، فيقول : قبلت أو استأجرت أو  
اكتريت ) وأجر على وزن ضارب لاعلى وزن أكرم ، وسنه مفعول فيه لفعل محذوف : أى .  
وانتفع سنة لاظرف لأجرتك ( والأصح انْعِقَادُهَا بِقَوْلِهِ أَجَرْتُكَ مَنْفَعَتَهَا ) سنة مثلا ( ومنعها  
بقوله بعتك منفعتها ) لأن البيع وضع للملك الأعيان ، والاجارة موردها المنافع ( وهى ) أى الاجارة  
( قسمان : واردة على عين ) أى على منفعة متعلقة بعين ( كاجارة العقار ) وهى لا تكون فى الذممة  
مادام العقار كاملا ( ودابة أو شخص معين ) التثنية بعد أو تجوز إذا قصد التسوية ( وعلى  
الذممة ) أى على منفعة متعلقة بالذممة ( كاستئجار دابة موصوفة ، وبأن يلزم ذمته خياطة أو بناء )  
أو غير ذلك ، ويقول الآخر قلت ( ولو قال استأجرتك لتعمل ) لى ( كذا فاجارة عين ) لاصاقها  
إلى المخاطب ( وقيل ) إجارة ( ذممة ) لأن المقصود حصول المنفعة من جهة المخاطب ( ويشترط  
فى إجارة الذممة تسليم الأجرة فى المجلس ) لأنها سلم فى المنافع ، فلا يجوز فيها التأخير ولا الاستبدال

وإجارة العين لا يشترط ذلك فيها ، ويجوز فيها التأجيل والتأجيل إن كانت في الذمة  
وإذا أطلقت تطلت ، وإن كانت معينة ملكت في الحال ، ويشترط كون الأجرة  
معلومة فلا يصح بالعمارة والعلف ولا لئسلخ بالجلد ويطعن ببعض الدقيق أو بالنخالة ،  
ولو استأجرها لترضع رقيقا يتغذى في الحال جاز على الصحيح ، وكون للنفقة  
مستقومة ، فلا يصح استئجار بئاع على كلمة لانتعب وإن رجعت السلعة ، وكذا  
دراهم ودنانير للترزين ، وكتب للصيد في الأصح ، وكون المؤجر قادرا على تسليمها ،  
فلا يصح استئجار آبق ومغصوب وأعمى للحفظ ، وأرض للزراعة لأماء لها دائم ، ولا  
يكفيها المطر المعتاد ، ويجوز إن كان لها ماء دائم ، وكذا إن كفاها المطر المعتاد أو ماله  
الثلوج للجمعية ، والغالب حصولها في الأصح ،

عنها ولا الحوالة بها ولا عليها ( وإجارة العين لا يشترط ذلك ) أى تسليم الأجرة ( فيها ) في المجلس  
( ويجوز ) في الأجرة ( فيها ) أى إجارة العين ( التأجيل والتأجيل إن كانت ) تلك الأجرة  
( في الذمة ) فان كانت معينة لم يجوز فيها التأجيل ( وإذا أطلقت ) أى الاجارة ( نهجت ) الأجرة  
فكون حالة ( وإن كانت ) الأجرة ( معينة ) أو مطلقة أو في الذمة ( ملكت في الحال ) بالعدد  
مكسراعى بمعنى أنه كلما مضى جزء من الزمان على السلامة بان أن المؤجر استقر ملكه من  
الأجرة على ما يقابل ذلك ( ويشترط كون الأجرة ) التى في الذمة ( معلومة ) جنسا وقدر وصفة ،  
فان كانت معينة كفت مشاهدتها ، وإذا شرطنا العلم ( فلا يصح بالعمارة ) كأجرتك الدار بما  
تحتاج إليه من العمارة ( و ) لا يصح إجارة دابة شهرا مثلا يحتاج إليه من ( العلف ، ولا ) إجارة  
سلاخ ( لئسلخ ) الشاة ( بالجلد ) الذى عليها ( ولا ) طحان على أن ( يطحن ) البر ( ببعض  
الدقيق ) منه ( أو بالنخالة ) للجهل بالأجرة في جميع ذلك ( ولو استأجرها لترضع رقيقا ببعضه  
في الحال جاز على الصحيح ) ولا أثر لكون عملها يقع في مشترك ، ولو كانت الاجارة ببعضه بعد  
القطام لم يصح جزما ( و ) يشترط ( كون المنفعة مستقومة ) أى لها قيمة يحسن بذل المال في مقابلتها  
( فلا يصح استئجار بئاع على كلمة لانتعب ) قائلها ( وإن رجعت السلعة ) أما ما يحصل فيه التعب  
من الكلمات كما في بيع الثياب فيصح الاستئجار عليه ويلحق بما ذكر الاستئجار ، لاقامة الصلاة  
بخلاف الأذان فيصح الاستئجار له ( وكذا دراهم ودنانير للترزين وكتب لصيد ) ونحوه كتراسة  
ماشية ( في الأصح ) وأما الخلى فتجوز إجارته ( و ) يشترط في المنفعة أيضا ( كون المؤجر قادرا  
على تسليمها ) فيصح للمستأجر أن يؤجر ( فلا يصح استئجار آبق ومغصوب ) لغير من هما  
في يده ( و ) لا ( أعمى للحفظ ) إذا كانت إجارة عين ( و ) لا ( أرض للزراعة لأماء لها دائم ولا يكفيها  
المطر المعتاد ) ولا تسقى بماء غالب الحصول ( ويجوز ) استئجارها للزراعة ( إن كان لها ماء دائم  
وكذا إن كفاها المطر المعتاد أو ماء الثلوج للجمعية ، والغالب حصولها في الأصح ) ومقابلته لا يجوز

والإمتناع الشرعي كالحيثي ، فلا يصح استئجاره لقلع سنن صحيحة ، ولا حائض  
خلدته مسجداً ، وكذا منكوحة لرضاع أو غيره يغير إذن الزوج في الأصح ،  
ويجوز تأجيل المنفعة في إجارة الذمة كالزمت ذمتك الحمل إلى مكة أول شهر  
كذا ، ولا يجوز إجارة عين لمنفعة مستقبلية ، فلو أجر السنة الثانية لستأجر الأولى  
قبل انقضائها جاز في الأصح ، ويجوز كراه العقب في الأصح ، وهو أن يؤجر دابة  
رجلًا ليركبها بعض الطريق أو رجلين ليركب هذا أياماً ، وهذا أياماً ويبين البعضين ،  
ثم يقتسمان .

[فصل] يشترط كون المنفعة معلومة ، ثم تارة تقدر بزمان كدار سنة ، وتارة بعمل  
كدابة إلى مكة ، وكفاية ذا الثوب ،

لعدم الوثوق ، ويجوز استئجار الأرض للزراعة قبل انحسار الماء عنها ، وإن سترها عن الرؤية  
(والامتناع الشرعي كالحيثي فلا يصح استئجاره لقلع سنن صحيحة) حرمة قلعتها ، وأما العلية ، وكذا  
المستحق قلعتها في القصاص فيجوز الاستئجار لقلعتها (ولا) استئجار مسلة (حائض) أو نفساء إجارة  
عين (لخدمة مسجد) لاقتضاء الخدمة المكث والتردد ، أما الكافرة فيصح استئجارها ، وكذا  
إجارة الذمة للسلمة (وكذا) لا يصح استئجار (منكوحة) أي منووجة (لرضاع أو غيره  
بغير إذن الزوج في الأصح) لأن أوقاتها مستغرقة بحق الزوج (ويجوز تأجيل المنفعة في إجارة  
الذمة كالزمت ذمتك الحمل إلى مكة أول شهر كذا) أي منتهل الشهر ، فهو كالتأجيل بالفترة  
(ولا يجوز) ولا يصح (إجارة عين لمنفعة مستقبلية) كإجارة هذه الدار السنة المستقبلية (فلو  
أجر) المالك (السنة الثانية لمستأجر الأولى قبل انقضائها جاز في الأصح) لاتصال المدين مع  
اتحاد المستأجر ، ومقابل الأصح لا يجوز كما لو أجرها لغيره (ويجوز كراه العقب) أي الثوب جمع  
عقبة بضم العين (في الأصح ، وهو أن يؤجر) المالك (دابة رجلًا ليركبها بعض الطريق)  
ويركب هو البعض الآخر تناوباً كأن يركب أحدهما نصف الطريق ويركب الثاني النصف الآخر  
(أو) يؤجرها (رجلين ليركب هذا أياماً وهذا أياماً ويبين البعضين) في صورتين (ثم يقتسمان)  
أي المكسرى والمكسرى أو الرجلان على الوجه المبين أو المعتاد الذي ليس فيه ضرر على الدابة ولا  
على الماشي ، ومقابل الأصح المنع في صورتين في إجارة العين والذمة ، وقيل المنع في إجارة العين  
دون الذمة ، وقيل المنع في الصورة الأولى دون الثانية .

[فصل] في بيان شروط المنفعة (يشترط كون المنفعة معلومة) عينا وصفة وقدرًا سواء  
كانت إجارة عين أو منفعة فلا يصح إيجار مدة غير مقدرة وماله منافع يجب بيان المراد منها (ثم  
تارة تقدر) المنفعة (بزمان كدار سنة) معينة متصلة بالعقد (وتارة) تقدر (بعمل) من غير  
مدة (كدابة) للركوب (إلى مكة ، وكفاية ذا الثوب) المعين ، فالدابة وكفاية في إجارة العين



فَلَوْ جَمَعَهُمَا فَاسْتَأْجَرَهُ لِيَخِيطَهُ بِيَاضِ النَّهَارِ لَمْ يَصِحَّ فِي الْأَصَحِّ ، وَيُقَدَّرُ تَعْلِيمُ الْقُرْآنِ بِمُدَّةٍ ، أَوْ تَعْلِيمِ سُورٍ ، وَفِي الْبِنَاءِ يُبَيِّنُ الْمَوْضِعَ وَالطُّولَ وَالْعَرْضَ وَالسَّمَكَ وَمَا يُبْنَى بِهِ إِنْ قُدِّرَ بِالْعَمَلِ ، وَإِذَا صَلَحَتِ الْأَرْضُ لِبِنَاءِ زُرْعَةٍ وَغُرَاسٍ اشْتَرَطَ تَعْيِينَ الْمَنْفَعَةِ ، وَيَكْفِي تَعْيِينَ الزَّرْعَةِ عَنْ ذِكْرِ مَا يُزْرَعُ فِي الْأَصَحِّ ، وَلَوْ قَالَ لَتَنْتَفِعَ بِهَا بِمَا شِئْتَ صَحَّ ، وَكَذَا لَوْ قَالَ إِنْ شِئْتَ فَازْرَعْ وَإِنْ شِئْتَ فَاغْرِسْ فِي الْأَصَحِّ ، وَيُشْتَرَطُ فِي إِجَارَةِ دَابَّةٍ لِرُكُوبٍ مَعْرِفَةُ الرَّاكِبِ بِمُشَاهَدَةٍ أَوْ وَصْفٍ تَامٍّ ، وَقِيلَ لَا يَكْفِي الْوَصْفُ ، وَكَذَا الْحُكْمُ فِيمَا يَرْكَبُ عَلَيْهِ مِنْ مَحْمِلٍ وَغَيْرِهِ إِنْ كَانَ لَهُ ، وَلَوْ شَرَطَ حَمْلَ الْمَالِيقِ مُطْلَقًا فَسَدَ الْعَقْدُ فِي الْأَصَحِّ ، وَإِنْ لَمْ يَشْرُطْهُ لَمْ يُسْتَحَقَّ ، وَيُشْتَرَطُ فِي إِجَارَةِ الْعَيْنِ تَعْيِينَ الدَّابَّةِ ، وَفِي اشْتِرَاطِ رُؤْيَيْهَا الْخِلَافُ فِي بَيْعِ الْغَائِبِ ، وَفِي إِجَارَةِ الدَّمَةِ ذِكْرُ الْجِنْسِ وَالنَّوْعِ وَالذَّكُورَةِ أَوْ الْأُنْثَى ، وَيُشْتَرَطُ فِيهِمَا

يجوز فيها التقدير بالمدّة وبالعمل ( فلو جمعهما ) أى المدّة والعمل ( فاستأجره ليخيطه بياض النهار لم يصح في الأصح ) ومقابله يصح ، لأن المدّة للتجمل ( ويقدر تعليم القرآن بمدّة ) إذا كان لتعليم ما يسمى قرآنا ، وأما إذا كان لتعليم كله فلا يصح ( أو تعليم سور ) ويشترط علم المتعاقدين بما يقع العقد على تعليمه ( وفي البناء ) أى الاستئجار له ( يبين الموضع ) للجدار ( والطول والعرض والسّمك ) بفتح السين : أى الارتفاع ( و ) يبين ( ما يبنى به ) الجدار من طين أو جبر ولبن أو آجر ( إن قدر بالعمل ) فان قدر بالزمن لم يحتج إلى بيان ما ذكر ( وإذا صلحت الأرض لبناء وزراعة وغراس اشترط تعيين المنفعة ، ويكفي تعيين الزراعة عن ذكر ما يزرع ) كقوله : أجرتكها لتزرعها أو للزراعة فيصح ( في الأصح ) ويزرع ماشاء ، ومقابله لا تصح ، لأن ضرر الزرع مختلف ( ولو قال لتنتفع بها بما شئت صح ) ويضع ماشاء لكن بشرط عدم الأضرار ( وكذا لو قال إن شئت فازرع وإن شئت فاغرس ) فانه يصح ( في الأصح ) ويتخير المستأجر بينهما ، ومقابله لا يصح للإبهام ( ويشترط في إجارة دابة لركوب معرفة الراكب بمشاهدة أو وصف تام ) لجنته بأن يصفه حتى يعلم مقدار وزنه ( وقيل لا يكفي الوصف ) بل لابد من المشاهدة ( وكذا الحكم فيما يركب عليه من محمل وغيره إن كان له ) أى المكثري ، وذكر في الإجارة ولم يحدد عرف ( ولو شرط حل المالك ) جمع معاقب بضم الميم ، وهو ما يتعلق على البعير كقصعة وقدر ( مطلقا ) من غير رؤية ولا وصف ( فسد العقد في الأصح ) لاختلاف الناس فيها ، ومقابله يصح ويحمل على الوسط المعتاد ( وإن لم بشرطه ) أى حل المالك ( لم يستحق ، ويشترط في إجارة الدابة إجارة العين تعيين الدابة ، وفي اشتراط رؤيتها الخلاف في بيع الغائب ) والأظهر الاشتراط فلا يصح أن يؤجره إحدى الدابتين ( و ) يشترط ( في إجارة الدابة ) لركوب دابة ( ذكر الجنس والنوع والذكورة أو الأنوثة ) لاختلاف الأغراض بذلك ( ويشترط فيهما ) أى إيجارتي العين

يَبَانَ قَدْرُ السَّيْرِ كُلِّ يَوْمٍ إِلَّا أَنْ يَكُونَ بِالطَّرِيقِ مَنَازِلُ مَضْبُوتَةٌ فَيَنْزِلُ عَلَيْهَا ،  
وَيَجِبُ فِي الْإِيجَارِ لِلْحَمَلِ أَنْ يَعْرِفَ الْمَحْمُولُ ، فَإِنْ حَضَرَ رَأَاهُ وَامْتَحَنَهُ بِيَدِهِ إِنْ  
كَانَ فِي ظَرْفٍ ، وَإِنْ غَابَ قُدَّرَ بِكَيلٍ أَوْ وَزْنٍ ، وَجِنْسُهُ لِاجْنَسِ الدَّابَّةِ ، وَصِفَتُهَا  
إِنْ كَانَتْ إِجَارَةً ذِمَّةً إِلَّا أَنْ يَكُونَ الْمَحْمُولُ زُجَاجًا وَنَحْوَهُ .

[ فصل ] لَا تَصِحُّ إِجَارَةُ مُسْلِمٍ لِلْجَاهِدِ وَلَا عِبَادَةٍ تَجِبُ لَهَا نِيَّةٌ إِلَّا حَجٌّ وَتَفَرُّقٌ  
زَكَاةٌ ، وَتَصِحُّ لِتَجْهِيزِ مَيِّتٍ وَدَفْنِهِ ، وَتَعْلِيمِ الْقُرْآنِ ، وَلِحَضَانَةِ وَإِرْضَاعِ مَعَا ،  
وَلِأَحَدِهِمَا فَقَطْ ، وَالْأَصَحُّ أَنَّهُ لَا يَسْتَتَبِعُ أَحَدُهُمَا الْآخَرَ ، وَالْحَضَانَةُ حِفْظُ صَبِيٍّ وَتَعَهُدُهُ  
بِفَسْلِ رَأْسِهِ وَبَدَنِهِ وَثِيَابِهِ وَدَهْنِهِ وَكُفْلِهِ وَرَبْطِهِ فِي الْمَهْدِ وَنَحْوِ كَيْفِهِ لِيَنَامَ وَنَحْوُهَا ،

والذمة ( بيان قدر السير كل يوم ) إن كان قبدرا تطيقه الدابة ( إلا أن يكون بالطريق منازل  
مضبوطة فينزل ) قدر السير ( عليها ، ويجب في الإيجار للحمل أن يعرف المحمول ، فإن حضر  
رأه وامتحنه بيده إن كان في ظرف ) نخميناً لوزنه ( وإن غاب قدر بكيل أو وزن ، و ) يعرف  
( جنسه ) لاختلاف تأثيره في الدابة ، فإن ذكر تقديره بالوزن . وقال مما شئت أغنى عن معرفة  
الجنس بخلاف الكيل ، وإن قال لتحمل عليها ماشئت لم يصح ( لاجنس الدابة ولا صفتها ) فلا  
تجب معرفتهما ( إن كانت إجارة ذمة ) والتأجير للحمل بخلاف الركوب ( إلا أن يكون المحمول  
زجاجاً ونحوه ) كخزف فلا بد من معرفة جنس الدابة وصفها صيانته له ، وفي معنى ذلك أن يكون  
في الطريق وحل أو طين . أما إجارة عين دابة لجل فلا بد من رؤيتها وتعيينها .

[ فصل ] في الاستئجار للقرب ، ولما كان الأصل في الإجارة أن تحصل المنفعة فيها للمستأجر  
والقرب يحصل نفعها لفاعلها للاستأجر تعرض المصنف للإجارة عليها ، فقال ( لا تصح إجارة مسلم  
لجهاذ ) لأنه يقع عنه ، وأما الذي فيصح للإمام استئجاره ( ولا ) تصح إجارته ( لعبادة تجب لها  
نية ) كالصلاة والصوم فلا يقوم فعل الأجير لها مقام فعل المستأجر ( إلا حج ) أو عمرة عن ميت  
أو عاجز ( وتفرقة زكاة ) وكذا كل ما تدخله النيابة من العبادة كالصوم عن الميت والأضحية  
( وتصح ) الإجارة ( لتجهيز ميت ودفنه ، وتعليم القرآن ) أو بعضه ونحو ذلك مما هو فرض  
كفاية وليس بشائع على العموم ، فإن تجهيز الميت في الأصل يختص بالتركة ، وكذا تعليم القرآن  
يختص بمال المتعلم ( و ) تصح إجارة المرأة ( لحضانه وإرضاع معاً ولأحدهما فقط ، والأصح أنه  
لا يستتبع أحدهما الآخر ) والاستئجار على الإرضاع يقدر بالمدّة فقط ، ويجب تعيين الرضيع  
بالمشاهدة أو بالوصف وتعيين موضع الإرضاع ، وعلى المرضعة أن تأكل وتشرب كل ما يكثر اللبن ،  
وللستري تكليفها بذلك ومنعها مما يضر باللبن ( والحضانه حفظ صبي ) أو صبية ( وتعهده  
بفصل رأسه وبدنه وثيابه ودهنه ) بالفتح اسم للفعل ، وأما بالضم فاسم للدهان ، وهو على الأب  
( وكفله وربطه في المهد ) وهو سرير الرضاعة ( ونحوه كينام ونحوها ) مما يحتاج إليه الرضيع

وَلَوْ اسْتَأْجَرَ لَهَا فَأَقْطَعَ اللَّبَنُ فَالْمَذْهَبُ انْفِصَاخُ الْعَقْدِ فِي الْأَرْضِضَاعِ دُونَ الْحَضَانَةِ ، وَالْأَصَحُّ  
أَنَّهُ لَا يَجِبُ جَبْرٌ وَخَيْطٌ وَكُجْلٌ عَلَى وَرَاقٍ وَخَيْطٌ وَكُجْلٌ قُلْتُ : صَحَّحَ الرَّافِعِيُّ فِي الشَّرْحِ  
الرُّجُوعَ فِيهِ إِلَى الْعَادَةِ ، فَإِنْ اضْطَرَبَتْ وَجَبَ الْبَيَانُ وَإِلَّا فَتَبْطُلُ الْإِجَارَةُ ، وَاللَّهُ أَعْلَمُ .  
[ فصل ] يَجِبُ تَسْلِيمُ مِفْتَاحِ الدَّارِ إِلَى الْمُسْكَتَرِيِّ ، وَعِمَارَتُهَا عَلَى الْمُؤَجَّرِ ، فَإِنْ  
بَادَرَ وَأَصْلَحَهَا ، وَإِلَّا فَلِلْمُسْكَتَرِيِّ الْخِيَارُ ، وَكَسْحُ التَّلْجِ عَنِ السَّطْحِ عَلَى الْمُؤَجَّرِ ، وَتَنْظِيفُ  
بِجْرَ صَةِ الدَّارِ عَنْ تَلْجٍ وَكُنَاسَةِ عَلَى الْمُسْكَتَرِيِّ ، وَإِنْ أَجَرَ دَابَّةً لِرُكُوبِ قَسَلِ الْمُؤَجَّرِ  
إِكَافٌ وَبَرْدَعَةٌ وَحِزَامٌ وَفَرَّةٌ وَبُرَّةٌ وَخِطَامٌ ، وَعَلَى الْمُسْكَتَرِيِّ تَحْمِلُ وَمِظْلَةٌ وَوِطَاءٌ  
وَعِطَاءٌ وَتَوَابِعُهَا ، وَالْأَصَحُّ فِي السَّرْجِ اتِّبَاعُ الْعُرْفِ ، وَظَرْفُ الْمَحْمُولِ عَلَى الْمُؤَجَّرِ فِي  
إِجَارَةِ الذِّمَّةِ ، وَعَلَى الْمُسْكَتَرِيِّ فِي إِجَارَةِ الْعَيْنِ ، وَعَلَى الْمُؤَجَّرِ فِي إِجَارَةِ الذِّمَّةِ الْخُرُوجُ  
مَعَ الدَّابَّةِ لَتَعْمَلُهَا ،

وهذه هي الحضانة الكبرى . والارضاع : وهو أن تلقمه ثديها بعد وضعه في حجرها وتعصره عند  
الحاجة يسمى الحضانة الصغرى ( ولو استأجر لهما فاقطع اللبن فالذهب انفساخ العقد في الارضاع  
دون الحضانة ) فلا يفسخ العقد فيها ، ولو أتى باللبن من موضع آخر ولم يتضرر الولد جاز ( والأصح  
أنه لا يجب جبر وخيط وكجل على وراق ) أي ناسخ . أما بيع الورق فيقال له كاشد ( و ) لا على  
( خياط و ) لا ( كحال ) في استئجارهم لذلك ( قلت : صحح الرافعي في الشرح الرجوع فيه ) أي  
المذكور ( إلى العادة ) للناس ( فان اضطربت وجب البيان وإلا ) وإلا لم يبين ( فتبطل الاجارة  
والله أعلم ) وهذا الخلاف إن كان العقد على الذمة ، فان كان على العين لم يجب غير الفعل .  
[ فصل ] فما يجب على مكري دار أو دابة ( يجب تسليم مفتاح الدار إلى المسكترى ) فان  
لم يسلمه فالمكترى الخيار ، وإذا تسلمه فهو في يده أمانة فلا يضمنه بلا تقييد ( وعمارتها ) أي  
الدار ( على المؤجر ، فان بادر وأصلحها وإلا فالمكترى الخيار ) إن نقصت المنفعة ( وكسح ) أي  
رفع ( التلج عن السطح على المؤجر وتنظيف عرصة الدار ) وهي بقعة بين الأبنية ليس فيها بناء  
( عن تلج وكناسة على المسكترى ) إن حصل في دوام المدة ( وإن أجر دابة لركوب ) إجارة  
عين أو ذمه ( فعلى المؤجر إكاف وبردعة وحزام وفرة ) بثلاثة وفاء مفتوحة : ما يجعل تحت ذنب  
الدابة ( وبرة ) بضم الموحدة وتخفيف الراء : حلقة تجعل في أنف البعير ( وخطام ) بكسر الخاء :  
خيط يثبت في البرة ( وعلى المسكترى محمل ومظلة ووطاء ) ما يفرش في المحمل ( وعطاء ) ما يغطي به  
( وتوابعها ) كالحبل الذي يشد به المحمل على البعير ( والأصح في السرج ) للفرس ( اتباع  
العرف وظرف المحمول على المؤجر ) للدابة ( في إجارة الذمة ، وعلى المسكترى في إجارة العين )  
إذ ليس عليه إلا تسليم الدابة بأكافها ( وعلى المؤجر في إجارة الذمة الخروج مع الدابة لتعملها ،

وَإِعَانَةُ الرَّكَّابِ فِي رُكُوبِهِ وَنُزُولِهِ بِحَسَبِ الْحَاجَةِ ، وَرَفْعُ الْحِمْلِ وَحُطُّهُ ، وَشَدُّ الْمَخِيلِ وَحَلُّهُ ، وَلَيْسَ عَلَيْهِ فِي إِجَارَةِ الْعَيْنِ إِلَّا التَّخْلِيَةُ بَيْنَ الْمُسْكَتَرِيِّ وَالْدَّابَّةِ ، وَتَنْفِيسُ إِجَارَةِ الْعَيْنِ بِتَلْفِ الدَّابَّةِ ، وَيَتَبَيَّنُ الْخِيَارُ بَيْنَهُمَا ، وَلَا خِيَارَ فِي إِجَارَةِ الذِّمَّةِ ، بَلْ يُلْزَمُهُ الْإِبْدَالُ ، وَالطَّعَامُ الْمَحْمُولُ لِيُؤْكَلَ كُلُّ يَدْلٍ إِذَا أُكِلَ فِي الْأَظْهَرِ .

[ فصل ] يَصِحُّ عَقْدُ الْإِجَارَةِ مَدَّةً تَبْقَى فِيهَا الْعَيْنُ غَالِبًا ، وَفِي قَوْلٍ لَا يَزَادُ عَلَى سَنَةٍ ، وَفِي قَوْلٍ ثَلَاثِينَ ، وَلِلْمُسْكَتَرِيِّ اسْتِيفَاءُ الْمَنْفَعَةِ بِنَفْسِهِ وَبِفَيْرِهِ فَيُرَكَّبُ وَيُسَكَّنُ مِثْلُهُ ، وَلَا يُسَكَّنُ حَدًّا أَذًا وَقَصَارًا ، وَمَا يُسْتَوْفَى مِنْهُ كَدَارٍ وَدَابَّةٍ مُعَيَّنَةٌ لَا يُبَدَّلُ ، وَمَا يُسْتَوْفَى بِهِ كَثُوبٍ وَصَبِي عَيْنٍ لِلْخِيَاطَةِ وَالْأَرْتِضَاعِ يَجُوزُ إِبْدَالُهُ فِي الْأَصَحِّ ، وَبِالدِّمَّةِ الْمُسْكَتَرِي عَلَى الدَّابَّةِ وَالثُّوبِ يَدُّ أَمَانَةٍ مَدَّةَ الْإِجَارَةِ وَكَذَا بَعْدَهَا فِي الْأَصَحِّ ، وَلَوْ رَبَطَ دَابَّةً اكْتَرَاهَا لِجَلِّ أَوْ رُكُوبٍ وَلَمْ يَنْتَفِعْ بِهَا لَمْ يَضْمَنْ ،

( و ) عليه ( إعانة الركاب في ركوبه ونزوله بحسب الحاجة ) وتراعى العادة فيضيخ البعير للضعيف والمرأة ويقرب الدابة من موضع مرتفع ، وعليه الوقوف لينزل الركاب لقضاء الحاجة والطهارة وصلاة الفرض ( و ) على المؤجر أيضا ( رفع الحمل وحطه وشد الحمل وحله ، وليس عليه ) أي المؤجر ( في إجارة العين إلا التخلية بين المسكترى والدابة ) أي التمكن من الانتفاع بها فليس عليه إعانته في ركوب ولا حمل ولا حط ( وتنفس إجارة العين بتلف الدابة ويثبت الخيار بينهما ) المؤثر في المنفعة أثرا يظهر به تفاوت في الأجرة ( ولا خيار في إجارة الذمة ) بعيب الدابة ( بل يلزمه ) أي المؤجر ( الإبدال ) وكذا لا يفسخ بتلفها ( والطعام المحمول ) لا يصل بل ( ليؤكل يبدل إذا أكل في الأظهر ) ومقابله لا يبدل ، لأن العادة في الزاد أن لا يبدل .

[ فصل ] في الزمن الذي تقدر به الإجارة ( يصح عقد الإجارة مدة تبقى فيها العين ) المؤجرة ( غالبا ) وذلك المدة يرجع فيها إلى أهل الخبرة فتؤجر الدار ثلاثين سنة والدابة عشرين سنة وهكذا ( وفي قول لا يزداد على سنة ، وفي قول ) على ( ثلاثين ) لافرق في ذلك بين الوقف وغيره إلا إذا شرط الواقف شرطا فيتبع ( وللمسكترى استيفاء المنفعة بنفسه وبغيره ) كما يجوز أن يؤجر ويعير ما استأجره لغيره ( فيركب ) في استئجار دابة للركوب مثله في الضخامة وغيرها ( ويسكن ) في الدار ( مثله ولا يسكن ) إذا كان بزازا مثلا ( حدادا ولا قصارا وما يستوفى منه ) المنفعة ( كدار ودابة معينة لا يبدل ، وما يستوفى به ) المنفعة ( كثوب وصبي عين ) الأول ( للخياطة ، و ) الثاني لأجل ( الارتضاع يجوز إبداله ) بمثله ( في الأصح ) وإن لم يرض الأجير ، وكذا المستوفى فيه كالطريق الذي استأجر الدابة لركوبها فيه يجوز إبداله ( ويد المسكترى على الدابة والثوب ) وغيرها ( يد أمانة مدة الإجارة ) فلا يضمن ما تلف بلا تقصير ( وكذا بعدها ) إذا لم يستعملها ( في الأصح ) كالودع ( ولو ربط دابة اكتراها لجل أو ركوب ولم ينتفع بها ) وكلفت ( لم يضمن

إِلَّا إِذَا انْهَدَمَ عَلَيْهَا اضْطَبِلَ فِي وَقْتٍ لَوْ انْتَفَعَ بِهَا لَمْ يُصِبْهَا الْمَدَمُ ، وَلَوْ تَلَفَ الْمَالُ فِي يَدِ أَجِيرٍ بِلَا تَعَدٍّ كَثُوبِ اسْتَوْجَرَ لِحِيَاظَتِهِ أَوْ صَبْغِهِ لَمْ يَضْمَنْ إِنْ لَمْ يَنْفَرِدْ بِالْيَدِ بِأَنْ قَعَدَ الْمُسْتَأْجِرُ مَعَهُ أَوْ أَحْضَرَهُ مَنَزَلَهُ ، وَكَذَا إِنْ انْفَرَدَ فِي أَظْهَرِ الْأَقْوَالِ ، وَالثَّالِثُ يَضْمَنْ الْمُسْتَرْكُ ، وَهُوَ مَنْ التَّزَمَ عَمَلًا فِي ذِمَّتِهِ ، لَا الْمُنْفَرِدُ ، وَهُوَ مَنْ أَجَرَ نَفْسَهُ مَدَّةً مُعَيَّنَةً لِعَمَلٍ وَلَوْ دَفَعَ ثَوْبًا إِلَى قَصَّارٍ لِيَقْصُرَهُ أَوْ خِيَّاطٍ لِيَخِيْطَهُ فَقَعَلَ وَلَمْ يَذْكُرْ أَجْرَهُ فَلَا أَجْرَةَ لَهُ ، وَقِيلَ لَهُ ، وَقِيلَ إِنْ كَانَ مَعْرُوفًا بِذَلِكَ الْعَمَلِ فَلَهُ ، وَإِلَّا فَلَا ، وَقَدْ يُسْتَحْسَنُ ، وَلَوْ تَعَدَّى الْمُسْتَأْجِرُ بِأَنْ ضَرَبَ الدَّابَّةَ أَوْ كَبَحَهَا فَوْقَ الْعَادَةِ أَوْ أَرَاكَهَا أَثْقَلَ مِنْهُ أَوْ أَسْكَنَ حَدَادًا أَوْ قَصَّارًا ضَمِنَ الْعَيْنَ ، وَكَذَا لَوْ اكْتَرَى لِحْمَلٍ مِائَةَ رِطْلٍ مِنْ حِنْطَةٍ فَحَمَلَ مِائَةَ شَعِيرًا أَوْ عَكْسَ أَوْ لِعَشْرَةِ أَقْفُزَةٍ شَعِيرٍ فَحَمَلَ حِنْطَةً دُونَ عَكْسِهِ ، وَلَوْ اكْتَرَى لِمِائَةِ فَحَمَلَ مِائَةَ وَعَشْرَةَ لَزِمَتْهُ أَجْرَةُ الْمِثْلِ لِلزِّيَادَةِ ، وَإِنْ تَلَقَتْ بِذَلِكَ ضَمِنَهَا إِنْ لَمْ يَكُنْ صَاحِبَهَا مَعَهَا ، فَإِنْ كَانَ ضَمِنَ قِسْطَ الزِّيَادَةِ ، وَفِي قَوْلٍ نِصْفَ الْقِيَمَةِ ،

إِلَّا إِذَا انْهَدَمَ عَلَيْهَا اضْطَبِلَ فِي وَقْتٍ لَوْ انْتَفَعَ بِهَا فِيهِ ( لَمْ يَصِبْهَا الْمَدَمُ ) فَانْهَدَمَ يَضْمَنْهَا حِينَئِذٍ ( وَلَوْ تَلَفَ الْمَالُ فِي يَدِ أَجِيرٍ بِلَا تَعَدٍّ ) مِنْهُ ( كَثُوبِ اسْتَوْجَرَ لِحِيَاظَتِهِ أَوْ صَبْغِهِ لَمْ يَضْمَنْ ) إِنْ لَمْ يَنْفَرِدْ بِالْيَدِ بِأَنْ قَعَدَ الْمُسْتَأْجِرُ مَعَهُ أَوْ أَحْضَرَهُ مَنَزَلَهُ ، وَكَذَا إِنْ انْفَرَدَ ( بِأَنْ انْتَفَى مَا ذَكَرَ فِي الْقِسْمِ الْأَوَّلِ لَا يَضْمَنْ ) ( فِي أَظْهَرِ الْأَقْوَالِ ) وَمُقَابِلُهُ يَضْمَنْ كَالْمُسْتَأْجِرِ ( وَالثَّالِثُ ) مِنْ الْأَقْوَالِ ( يَضْمَنْ ) الْأَجِيرُ ( الْمُسْتَرْكُ ، وَهُوَ مَنْ التَّزَمَ عَمَلًا فِي ذِمَّتِهِ ) كَعَادَةِ الْحِيَاظِينَ ( لَا الْمُنْفَرِدُ ، وَهُوَ مَنْ أَجَرَ نَفْسَهُ مَدَّةً مُعَيَّنَةً لِعَمَلٍ ) لغيره لَا يُمْكِنُ التَّزَامُ مِثْلُهُ لِآخِرٍ ، وَالْقَصْدُ كَوْنُهُ أَوْ قَعْدَ الْجَارَةِ عَلَى نَفْسِهِ سِوَا قَتَرِهَا بِمَدَّةٍ أَوْ بِعَمَلٍ ( وَلَوْ دَفَعَ ثَوْبًا إِلَى قَصَّارٍ لِيَقْصُرَهُ أَوْ خِيَّاطٍ لِيَخِيْطَهُ فَقَعَلَ وَلَمْ يَذْكُرْ أَجْرَهُ فَلَا أَجْرَةَ لَهُ ، وَقِيلَ لَهُ ) أَجْرَةُ مِثْلٍ ( وَقِيلَ إِنْ كَانَ مَعْرُوفًا بِذَلِكَ الْعَمَلِ فَلَهُ وَالْأَفْلَا ، وَقَدْ يُسْتَحْسَنُ ) هَذَا الْوَجْهَ ، وَعَلَيْهِ عَمَلُ النَّاسِ ( وَلَوْ تَعَدَّى الْمُسْتَأْجِرُ بِأَنْ ضَرَبَ الدَّابَّةَ أَوْ كَبَحَهَا فَوْقَ الْعَادَةِ أَوْ أَرَاكَهَا أَثْقَلَ مِنْهُ أَوْ أَسْكَنَ حَدَادًا أَوْ قَصَّارًا ضَمِنَ الْعَيْنَ ) أَيْ دَخَلَتْ فِي ضَمَانِهِ وَالْقَرَارُ عَلَى الْمُسْتَعْمَلِ الثَّانِي إِنْ عَلِمَ الْحَالُ ( وَكَذَا ) يَصِيرُ ضَامِنًا ( لَوْ اكْتَرَى ) دَابَّةً ( لِحْمَلٍ مِائَةَ رِطْلٍ مِنْ حِنْطَةٍ فَحَمَلَ ) عَلَيْهَا ( مِائَةَ شَعِيرًا أَوْ عَكْسَ ) بِأَنْ اكْتَرَاهَا لِحْمَلٍ مِائَةَ رِطْلٍ شَعِيرٍ فَحَمَلَ مِائَةَ رِطْلٍ مِنْ قَحْحٍ ، لِأَنَّ الْحِنْطَةَ أَثْقَلُ فَيَجْتَمِعُ ثَقُلُهَا فِي مَوْضِعٍ وَاحِدٍ ، وَالشَّعِيرُ أَخْفَ فَيَأْخُذُ مِنْ ظَهْرِ الدَّابَّةِ أَكْثَرَ ، فَالضَّرَرُ مُخْتَلَفٌ ( أَوْ ) اكْتَرَاهَا ( لِعَشْرَةِ أَقْفُزَةٍ شَعِيرٍ فَحَمَلَ حِنْطَةً ) فَانْهَدَمَ يَصِيرُ ضَامِنًا ، لِأَنَّهَا أَثْقَلُ ( دُونَ عَكْسِهِ ) لَخِفَةِ الشَّعِيرِ مَعَ اسْتَوَائِهِمَا فِي الْحِجْمِ ( وَلَوْ اكْتَرَى لِمِائَةِ فَحَمَلَ ) مِائَةَ وَعَشْرَةَ لَزِمَتْهُ أَجْرَةُ الْمِثْلِ لِلزِّيَادَةِ وَإِنْ تَلَفَتْ بِذَلِكَ ضَمِنَهَا إِنْ لَمْ يَكُنْ صَاحِبَهَا مَعَهَا ، فَإِنْ كَانَ مَعَهَا ( ضَمِنَ ) قِسْطَ الزِّيَادَةِ ، وَفِي قَوْلٍ نِصْفَ الْقِيَمَةِ ( لِأَنَّ التَّلَفَ بِمَضْمُونٍ وَغَيْرِهِ فَتُوزَعُ الْقِيَمَةُ

وَلَوْ سَلَّمِ الْمِائَةَ وَالْعَشْرَةَ إِلَى الْمُؤَجَّرِ ، فَعَمَلَهَا جَاهِلًا ضَمِنَ الْكَثْرَى عَلَى الْمَذْهَبِ وَلَوْ وَزَنَ  
 الْمُؤَجَّرُ وَحَمَلَ فَلَا أَجْرَةَ لِلزِّيَادَةِ ، وَلَا ضِمَانَ إِنْ تَلَفَتْ ، وَلَوْ أَعْطَاهُ ثَوْبًا لِيَخِيطَهُ فَنَخَاطَهُ قِيَاءً  
 وَقَالَ أَمْرَتْنِي بِقَطْعِهِ قِيَاءً فَقَالَ : بَلْ قِيَصًا ، فَلَا أَظْهَرُ تَصْدِيقُ الْمَالِكِ بِمِثْلِهِ ، وَلَا أَجْرَةَ  
 عَلَيْهِ ، وَعَلَى الْخِيَاطِ أَرَشُ النِّقْصِ .

[فصل] لَا تَنْفَسَخُ الْإِجَارَةُ بِعُدْرِ كَتَعْدُرٍ وَقُدِّ تَمَامِ رِسْفٍ وَمَرْضٍ مُسْتَأْجِرٍ ذَابَةً  
 لِسْفَرٍ ، وَلَوْ اسْتَأْجَرَ أَرْضًا لِزِرَاعَةٍ فَزَرَعَ فَهَلَكَ الزَّرْعُ بِجَائِحَةٍ فَلَيْسَ لَهُ الْفَسْخُ وَلَا حُطُّ  
 شَيْءٍ مِنَ الْأَجْرَةِ ، وَتَنْفَسَخُ بِمَوْتِ الدَّابَّةِ وَالْأَجِيرِ الْمَعِينِ فِي الْمُسْتَقْبَلِ لَا الْمَاضِي فِي  
 الْأَظْهَرِ ، فَيَسْتَقِرُّ قِسْطُهُ مِنَ الْمُسَمَّى ، وَلَا تَنْفَسَخُ بِمَوْتِ الْعَاقِدِينَ وَمَتَوَلَّى الْوَقْفِ ، وَلَوْ أُجِّرَ  
 الْبُطْنُ الْأَوَّلَ مَدَّةً وَمَاتَ قَبْلَ تَمَامِهَا ، أَوْ الْوَلِيَّ

بالقسط أو السوية (ولو سلم المائة والعشرة إلى المؤجر فعملها جاهلاً) بالزيادة كأن قال له هي مائة  
 كاذباً فصَدَقَهُ فتلفت (ضمن للكثري على المذهب) وفيها بضمنه القولان . والطريق الثاني في  
 ضمانه قولاً تعارض الضرر والمباشرة ، وإن حملها علماً بالزيادة فحكمه كما ذكره بقوله (ولو وزن  
 المؤجر وحمل فلا أجره للزيادة) بل للمستأجر مطالبة المؤجر بردها إلى المتقول منه (ولاضمان أن  
 تلفت) بذلك الدابة (ولو أعطاه ثوباً ليخيطه فخطه قياء وقال أمرتني بقطعه قياء فقال) المالك  
 (بل) أمرتك بقطعه (قيصاً ، فالأظهر تصديق المالك بمينه) فيحلف أنه ماأذن له في قطعه  
 قياء ، ومقابله يصدق الخياط بمينه (ولا أجره عليه) أي المالك إذا حلفا (وعلى الخياط أَرَشُ  
 النقص) وهو ما بين قيمته جميعاً ومقطوعاً ، أو ما بين قيمته مقطوعاً وقيصاً ومقطوعاً قياء وجهان .  
 [فصل] فيما تنفسخ به الاجارة (لانتفسخ الاجارة بعذر) طراً للمؤجر أو مستأجر ، فالأول  
 مثل مرض حدث لمؤجر دابة أعجزه عن خروجه معها ، وهو لازم حيث كانت الدابة غير معينة  
 والثاني (كتعذر وقود حمار) على مستأجر (وسفر) عرض لمستأجر دار (ومرض مستأجر  
 دابة لسفر) لأن الاستئابة في كل ممكنة (ولو استأجر أرضاً لزراعة فزرع فهلك الزرع بجائحة ،  
 فليس له الفسخ ولا حط شيء من الأجرة) ولو تلفت نفس الأرض بجائحة أبطلت قوة الانبات  
 انفسخت الاجارة في المدة الباقية (وتنفسخ) الاجارة (بموت الدابة والأجير المعينين في)  
 الزمن (المستقبل لا الماضي) إذا كان بعد القبض وإثله أجره (في الأظهر) ومقابله تنفسخ  
 فيه أيضاً ، وعلى الأظهر (فيستقر قسطه) أي الماضي (من المسمى) موزعاً على قيمة المنفعة  
 لأعلى الزمان (ولا تنفسخ) الاجارة (بموت العاقدين) ولأحدهما (و) لا بموت (متولى)  
 أي ناظر (الوقف ولو أجر البطن الأول) من الموقوف عليهم العين (مدّة ومات) البطن المؤجر  
 (قبل تمامها) وشرط الواقف لكل بطن النظر في حصته مدّة استحقاقه فقط (أو) أجر (الولي

صَبِيحًا مَدَّةً لَا يَبْلُغُ فِيهَا بِالسَّنِ قَبْلَ الْإِخْتِلَامِ فَلَا أَصَحَّ انْفِسَاخُهَا فِي الْوَقْفِ لَا الصَّبِيَّ ،  
وَأَنَّهَا تَنْفَسَخُ بِإِنْهَادِ الدَّارِ ، لِأَنْتِطَاعِ مَاءِ أَرْضِ اسْتَوْجِرَتْ لِزِرَاعَةٍ ، بَلْ يَثْبُتُ  
الْخِيَارُ ، وَغَضَبُ الدَّابَّةِ وَإِبَاقُ الْعَبْدِ يَثْبُتُ الْخِيَارَ ، وَلَوْ أَكْرَى جَمَالًا وَهَرَبَ وَتَرَكَهَا  
عِنْدَ الْمُسْكَتَرِيِّ رَاجِعَ الْقَاضِي لَيَمُوتَ مِنْ مَالِ الْجَمَالِ ، فَإِنْ لَمْ يَجِدْ لَهُ مَالًا اقْتَرَضَ  
عَلَيْهِ ، فَإِنْ وَثِقَ بِالْمُسْكَتَرِيِّ دَفَعَهُ إِلَيْهِ ، وَإِلَّا جَعَلَهُ عِنْدَ ثِقَةٍ ، وَلَهُ أَنْ يَبِيعَ مِنْهَا قَدْرَ  
النَّفَقَةِ ، وَلَوْ أُذِنَ لِلْمُسْكَتَرِيِّ فِي الْإِنْفَاقِ مِنْ مَالِهِ لِيَرْجِعَ جَازٍ فِي الْأَطْهَرِ ، وَمَتَى قَبِضَ  
الْمُسْكَتَرِيُّ الدَّابَّةَ أَوْ الدَّارَ وَأَمْسَكَهَا حَتَّى مَضَتْ مَدَّةُ الْإِجَارَةِ اسْتَقَرَّتِ الْأَجْرَةُ وَإِنْ لَمْ  
يَنْتَفِعْ ، وَكَذَا لَوْ أَكْتَرَى دَابَّةً لِرُكُوبٍ إِلَى مَوْضِعٍ وَقَبِضَهَا وَمَضَتْ مَدَّةُ إِمْكَانِ  
السَّيْرِ إِلَيْهِ ، وَسَوَاءٌ فِيهِ إِجَارَةُ الْعَيْنِ وَالذِّمَّةِ إِذَا سَلَّمَ الدَّابَّةَ الْمَوْصُوفَةَ وَتَسْتَقِرُّ فِي الْإِجَارَةِ  
الْقَاسِدَةِ أَجْرَةُ الْمِثْلِ بِمَا يَسْتَقِرُّ بِهِ الْمُسَمَّى فِي الصَّحِيحَةِ ، وَلَوْ أَكْرَى عَيْنًا مَدَّةً وَلَمْ  
يُسَلِّمْهَا حَتَّى مَضَتْ أَنْفَسَخَتْ ، وَلَوْ لَمْ يُقَدَّرْ مَدَّةً وَأَجْرَ لِرُكُوبٍ إِلَى مَوْضِعٍ وَلَمْ يُسَلِّمْهَا

صبيحة مدة لا يبلغ فيها بالسنة فبلغ بالاحتلام ( وهو رشيد ) ( فالأصح انفساخها ) أى الاجارة فيما  
بقى من المدة ( فى الوقف ) لأن الوقف انتقل استحقاقه لغيره ، ولا نيابة له عنه ( لا ) فى ( الصبي )  
فلا تنفسخ ، ومقابل الأصح بالعكس ( و ) الأصح ( أنها تنفسخ ) فى المستقبل ( بانهدام الدار )  
كلها ، ولو بفعل المستأجر ( لا انتقطاع ماء أرض استوجرت لزراعة ) فلا تنفسخ الاجارة ( بل يثبت  
الخيار ) للعب وهو على التراخي ( وغضب الدابة وإباق العبد ) بغير تعريض المستأجر ( يثبت  
الخيار ) وإذا فسح انفسخ فيمابقى من المدة ( ولو أكرى جالا وهرب وتركها عند المسكترى  
راجع القاضى ليموتها من مال الجال ، فان لم يجد له مالا اقترض عليه ) ( فان وثق بالمسكترى  
دفعه إليه ، والا ) بأن لم يثق ( جعله عند ثقة وله أن يبيع منها قدر النفقة ) عليها ( ولو أذن للمسكترى  
فى الانفاق من ماله ليرجع جاز فى الأطهر ) ومتى أنفق بغير إذن الحاكم مع الامكان لم يرجع ( ومتى  
قبض المسكترى الدابة او الدار وأمسكها حتى مضت مدة الاجارة استقرت الأجرة ) عليه ( وان  
لم ينتفع ) لتلف المنافع تحت يده ( وكذا لو اكرى دابة لركوب الى موضع ) معين ( وقبضها  
ومضت مدة إمكن السير إليه ) تستقر عليه الأجرة ( وسواء فيه إجارة العين والذمة إذا سلم  
المؤجر ( الدابة الموصوفة ) للمستأجر ، وهو قيد فى اجارة الذمة ، فان لم يسلمها لم يستحق الأجرة ( وتستقر  
فى الاجارة القاسدة أجرة المثل ) سواء كانت أكثر من المسمى أم لا ( بما يستقر به المسمى فى  
الصحيحة ) لكن لابد من القبض الحقيق هنا فلا يكفي العرض ( ولو أكرى عينا مدة ولم يسلمها  
حتى مضت انفسخت ) تلك الاجارة ( ولو لم يقدر مدة وأجر ) دابة ( لركوب الى موضع ولم يسلمها

حَتَّى مَضَتْ مُدَّةُ السَّيْرِ فَالْأَصَحُّ أَنَّهَا لَا تَنْفَسُخُ ، وَلَوْ أُجِرَ عَبْدُهُ ثُمَّ أَعْتَقَهُ فَالْأَصَحُّ أَنَّهَا لَا تَنْفَسُخُ الْإِجَارَةُ ، وَأَنَّهُ لَا خِيَارَ لِلْعَبْدِ ، وَالْأَظْهَرُ أَنَّهُ يَرْجِعُ عَلَى سَيِّدِهِ بِأَجْرَةٍ مَا بَعْدَ الْعِتْقِ ، وَيَصِحُّ بَيْعُ الْمُسْتَأْجِرَةِ لِلْكُبْرَى ، وَلَا تَنْفَسُخُ الْإِجَارَةُ فِي الْأَصَحِّ ، وَلَوْ بَاعَهَا لِغَيْرِهِ جَازَ فِي الْأَظْهَرِ وَلَا تَنْفَسُخُ .

## كتاب احياء الموات

الْأَرْضُ الَّتِي لَمْ تُعْمَرَ قَطُّ إِنْ كَانَتْ بِلَادَ الْإِسْلَامِ فَلِلْمُسْلِمِ - تَمْلِكُهَا بِالْإِحْيَاءِ ، وَلَيْسَ هُوَ لِلدِّيْنِ ، وَإِنْ كَانَتْ بِلَادَ كُفَّارٍ فَلَهُمْ إِحْيَاؤُهَا ، وَكَذَا لِلْمُسْلِمِ إِنْ كَانَتْ يَمَّا لَا يَذُبُّونَ الْمُسْلِمِينَ عَنْهَا ، وَمَا كَانَ مَعْمُورًا فَلِمَالِكِهِ ، فَإِنْ لَمْ يُعْرِفْ وَالْعِمَارَةُ إِسْلَامِيَّةٌ فَقَالَ ضَائِعٌ ، وَإِنْ كَانَتْ جَاهِلِيَّةً فَالْأَظْهَرُ أَنَّهُ يَمْلِكُ بِالْإِحْيَاءِ ، وَلَا يَمْلِكُ بِالْإِحْيَاءِ حَرِيمٌ مُعْمُورٌ ، وَهُوَ مَا تَمَسُّ الْحَاجَةُ إِلَيْهِ لِتَمَامٍ .

حتى مضت مدة ( السير ) اليه ( فالأصح أنها لا تنفسخ ) لأنها متعلقة بالمنفعة لابلزمان فلم يتغير الاستيفاء ولا خيار للكبرى ( ولو أجر عبده ثم أعتقه ، فالأصح أنها لا تنفسخ الاجارة وأنه لا خيار للبعد ) في فسخ الاجارة ( والأظهر أنه يرجع على سيده بأجرة ما بعد العتق ) ومقابلته يرجع بأجرة مثله ، وهذا بخلاف ما إذا علق عتقه بصفة ، ثم أجره مدة فوجدت الصفة في أثناء المدة ، فإنه يعتق وتنفسخ الاجارة ( ويصح بيع ) العين ( المستأجرة للكبرى ولا تنفسخ الاجارة في الأصح ) فيملك العين مسلوقة المنفعة ، ويجب عليه الأجوة للبائع ( ولو باعها لغيره ) أي غير الكبرى ( جاز في الأظهر ولا تنفسخ ) الاحارة ، بل تستوفى مدتها وتبقى في يد المستأجر إلى انقضائها ، وللمشتري الخيار ان لم يعلم .

## كتاب احياء الموات

أي عمارة الأرض التي لم تعمر ، شبهت بأحياء الموتي ، فالأرض إما مملوكة أو محبوسة على حقوق عامة أو خاصة أو منفكة عن ذلك ، وهي الموات ( الأرض التي لم تعمر قط ) أي ولم تكن حرماً لعامة ( ان كانت ببلاد الاسلام فللمسلم تملكها بالأحياء ) وان لم يأذن له الامام ، وان كان المهني صيباً ( وليس هو ) أي الأحياء ( لذمي وان كانت ) تلك الأرض ( ببلاد الكفار فلهم احيائها ) وكذا للمسلم ان كانت مما لا يذبون المسلمين عنها ( أي يدفعون ، فان ذبوا عنها فليس لهم احيائها ) ( وما كان معموراً ) من بلاد الاسلام ( فمالكه ) ان عرف ( فان لم يعرف والعمارة اسلامية فيقال ضائع ) لأنه لمسلم أو ذمي ( وان كانت جاهلية ) بأن كانت عليه آثار عماراتهم ( فالأظهر أنه يملك بالأحياء ، ولا يملك بالأحياء جريم معمور وهو ) أي الحريم ( ماتمس الحاجة اليه لتمام



الْإِتِّفَاعِ ، فَحَرِيمُ الْقَرْيَةِ النَّادِي ، وَمُرْتَكْضُ الْخَيْلِ ، وَمُنَاخُ الْإِبِلِ ، وَمَطْرَحُ الرَّمَادِ وَنَحْوُهَا ، وَحَرِيمُ الْبَيْتِ فِي الْمَوَاتِ مَوْقِفُ النَّازِحِ ، وَالْحَوْضُ ، وَالْأَلْبُ ، وَجُمُوعُ الْمَاءِ ، وَمُتَرَدِّدُ الدَّابَّةِ ، وَحَرِيمُ الدَّارِ فِي الْمَوَاتِ مَطْرَحُ رَمَادٍ وَكُنَاسَةٍ وَتَلْجٍ ، وَمُرْتَفَعُ صَوْبِ الْبَابِ ، وَحَرِيمُ آبَارِ الْقَنَاةِ مَالُو حُفَرٍ فِيهِ تَقْصُ مَاوُهَا أَوْ خَيْفُ الْإِنْهِيَارِ ، وَالْأُورُ الْمُخْفُوفَةُ بِدُورٍ لِأَحْرِمِ لَهَا ، وَيَتَصَرَّفُ كُلُّ وَاحِدٍ فِي مِلْكِهِ عَلَى الْمَادَّةِ ، فَإِنْ تَعَدَّى ضَمَنَ ، وَالْأَصَحُّ أَنَّهُ يَجُوزُ أَنْ يَتَّخِذَ دَارَهُ الْمُخْفُوفَةَ بِمَسَاكِينِ حَامًا وَإِصْطَبَلًا ، وَحَانُوتَهُ فِي الْبَرَازِينِ حَانُوتَ حَدَادٍ إِذَا اخْتَلَطَ وَأَخْصَمَ الْجُدْرَانِ ، وَيَجُوزُ إِحْيَاءُ مَوَاتٍ ، الْحَرَمِ دُونَ عَرَافَتٍ فِي الْأَصَحِّ . قُلْتُ : وَمُرْدَلَةُ وَمَنَى كَعْرَفَةٍ ، وَاللَّهُ أَعْلَمُ ، وَيَخْتَلِفُ الْإِحْيَاءُ بِحَسَبِ الْفَرْضِ فَإِنْ أَرَادَ مَسْكَنًا اشْتَرَطَ تَحْوِيطَ الْبُقْعَةِ وَسَقْفَ بَعْضِهَا وَتَعْلِيقَ بَابٍ ، وَفِي الْبَابِ وَجْهٌ أَوْ زُرِّيَّةٌ دَوْلَبٌ فَتَحْوِيطٌ لَأَسْقَفٍ ، وَفِي الْبَابِ الْخِلَافُ ، أَوْ

الانفتاح (بالمعمور) (حريم القرية النادى) وهو المكان الذى يجتمعون فيه للحديث (ومرتكض الخيل) بفتح الكاف مكان إجرائها إذا كانوا خيالة (ومناخ الإبل) بضم الميم وهو الموضع الذى تنام فيه (ومطرح الرماد) والقمامات (ونحوها) كمرح غنم وسيل ماء (وحريم البيت في الموات موقف النازح والحوض) بالرفع عطف على موقف ، وكذا ما بعده ، والمراد به ما يصب النازح فيه ما يخرج من الماء (والدولاب ومجتمع الماء) الذى يطرح فيه ما يخرج من الحوض لسق الزرع والماشية (ومتدّد الدابة ، وحريم الدار في الموات مطرح رماد وكناسة وتلج وعمر في صوب الباب) والمراد بصوب الباب جهته ، ولكن لا يستحق قبالة الباب على امتداد الموات بل لغيره إحياءه إذا تركه عمرًا (وحريم آبار القناة مالهو حفر فيه تقص ماؤها أو خيف الانهيار ، والدار المخفوفة بدور لأحريم لها ، ويتصرف كل واحد في ملكه على العادة) وإن تضرّر به جاره (فان تعدى) بأن جاوز العادة في التصرف (ضمن) ما تعدى فيه (والأصح أنه يجوز) للشخص (أن) يشخذ داره المخفوفة بمساكن حاما وإصطبلا وحانوته في البرازين حانوت حداد إذا اختلط وأحكم الجدران) إحكاما يلحق بما يقصده . ومقابل الأصح المنع (ويجوز إحياء موات الحرم دون عرافات في الأصح) وإن كانت من غير الحرم ، ومقابل الأصح إن ضيق امتنع وإلا فلا (قلت : ومردلة ومنى كعرفة ، والله أعلم) فلا يجوز إحياءهما في الأصح ، ومثلهما كل ما يتعلق به حق عام كالطرق وموارد الماء (ويختلف الإحياء بحسب الفرض) والرجوع فيه إلى العرف (فإن أراد مسكنا اشترط تحويط البقعة) بأسجور أو غيره على حسب العادة (و) اشترط (سقف بعضها وتعليق باب ، وفي الباب وجه) أنه لا يشترط (أو) أراد إحياء أرض (زربية دواب) أو نحوها (فتحويط لأسقف) فلا يشترط في إحياء الزربية (وفي الباب الخلاف) السابق (أو) أراد

مَرْزَعَةً فَجَمَعَ التُّرَابَ حَوْلَهَا وَتَسَوَّى الْأَرْضُ وَتَرْتِيبُ مَاءٍ لَهَا إِنْ لَمْ يَكْفِهَا الْمَطَرُ ،  
 الْمُعْتَادُ ، لَا الزَّرَاعَةُ فِي الْأَصَحِّ ، أَوْ بُسْتَانًا فَجَمَعَ التُّرَابَ ، وَالتَّحْوِيطُ حَيْثُ جَرَتْ الْعَادَةُ  
 بِهِ وَتَهْيِئَةُ مَاءٍ ، وَيُسْتَرْطُ الْغَرَسُ عَلَى الْمَذْهَبِ ، وَمَنْ شَرَعَ فِي عَمَلِ إِحْيَاءٍ وَلَمْ يُنَبِّهْ  
 أَوْ أَعْلَمْ عَلَى بُقْعَةٍ بِنَصَبِ أَحْجَارٍ أَوْ غُرَزٍ خَشْبًا فَمُنَحَجَّرٌ ، وَهُوَ أَحَقُّ بِهِ لَكِنْ الْأَصَحُّ  
 أَنَّهُ لَا يَصِحُّ بِنَبِّهٍ ، وَأَنَّهُ لَوْ أَحْيَاهُ آخَرُ مَلَكَهُ ، وَلَوْ طَالَتْ مُدَّةُ التَّحَجُّرِ قَالَ لَهُ السُّلْطَانُ :  
 أَحْيِ أَوْ اتْرُكْ ، فَإِنْ اسْتَمَهَلَ أَهْلُ مُدَّةٍ قَرِيبَةٍ ، وَلَوْ أَقْطَعَهُ الْإِمَامُ مَوَاتًا صَارَ أَحَقُّ بِإِحْيَائِهِ  
 كَالْمُنَحَجَّرِ ، وَلَا يُقْطَعُ إِلَّا قَادِرًا عَلَى الْإِحْيَاءِ ، وَقَدَرًا يَقْدِرُ عَلَيْهِ ، وَكَذَا التَّحَجُّرُ ، وَالْأَظْهَرُ  
 أَنَّ لِلْإِمَامِ أَنْ يَحْجِيَ بُقْعَةَ مَوَاتٍ لِرِغْمِ نَعْمٍ جَزِيَّةٍ وَصَدَقَةٍ وَضَالَّةٍ وَضَعِيفٍ عَنِ النُّجْعَةِ ،  
 وَأَنَّ لَهُ نَقْضَ مَا حَمَاهُ لِلْحَاجَةِ ، وَلَا يَحْجِي لِنَفْسِهِ .

[ فصل ] . مَنَعَةُ الشَّارِعِ الْمُرُورُ ، وَبِحُجُوزِ الْجُلُوسِ بِهِ ،

( مَرْزَعَةُ جَمْعُ التُّرَابِ حَوْلَهَا وَتَسَوَّى الْأَرْضُ ) بِطَمِّ الْمُنْحَفِضِ ( وَتَرْتِيبُ مَاءٍ لَهَا ) بِشَقِّ سَاقِيَةٍ  
 وَنَحْوِهَا ( إِنْ لَمْ يَكْفِهَا الْمَطَرُ الْمُعْتَادُ لَا الزَّرَاعَةَ فِي الْأَصَحِّ ) فَلَا يَشْتَرِطُ فِي إِحْيَائِهَا ( أَوْ ) أَرَادَ  
 إِحْيَاءَ الْمَوَاتِ ( بَسْتَانًا جَمْعُ التُّرَابِ ) يَشْتَرِطُ ( وَالتَّحْوِيطُ حَيْثُ جَرَتْ الْعَادَةُ بِهِ وَتَهْيِئَةُ مَاءٍ  
 وَيَشْتَرِطُ الْغَرَسُ عَلَى الْمَذْهَبِ ) وَقِيلَ لَا يَشْتَرِطُ ( وَمَنْ شَرَعَ فِي عَمَلِ إِحْيَاءٍ وَلَمْ يَنْبِهِ أَوْ أَعْلَمْ ) أَيْ  
 جَعَلَ لَهُ عَلَامَةَ الْعَهْدِ ( عَلَى بُقْعَةٍ بِنَصَبِ أَحْجَارٍ أَوْ غُرَزٍ خَشْبًا فَمُنَحَجَّرٌ ) لَذَلِكَ الْمَحَلِّ ( وَهُوَ أَحَقُّ  
 بِهِ ) مِنْ غَيْرِهِ فَيَكُونُ مُسْتَحَقًّا لَهُ دُونَ غَيْرِهِ ( لَكِنْ الْأَصَحُّ أَنَّهُ لَا يَصِحُّ بِنَبِّهٍ ) أَيْ بَعْدَ أَحْقِيَّةِ  
 الْإِخْتِصَاصِ ( وَ ) الْأَصَحُّ ( أَنَّهُ لَوْ أَحْيَاهُ ) شَخْصٌ ( آخَرُ مَلَكَهُ ) وَإِنْ عَصَى بِذَلِكَ ( وَلَوْ  
 طَالَتْ مُدَّةُ التَّحَجُّرِ قَالَ لَهُ السُّلْطَانُ : أَحْيِ أَوْ اتْرُكْ ) مَا تَحَجَّرَتْهُ حَتَّى يَقْدَمَ عَلَى إِحْيَائِهِ غَيْرُكَ ( فَإِنْ  
 اسْتَمَهَلَ أَهْلُ مُدَّةٍ قَرِيبَةٍ ) وَتَقْدِيرُهَا إِلَى رَأْيِ الْإِمَامِ ( وَلَوْ أَقْطَعَهُ الْإِمَامُ مَوَاتًا صَارَ أَحَقُّ بِإِحْيَائِهِ  
 كَالْمُنَحَجَّرِ ) هَذَا إِذَا لَمْ يَقْطَعْهُ لِمَلِكٍ رَقَبَتَهُ ، وَأَمَّا إِذَا أَقْطَعَهُ لِنَفْسِهِ فَمِلْكُهُ ( وَلَا يَقْطَعُ ) . الْإِمَامُ  
 ( إِلَّا قَادِرًا عَلَى الْإِحْيَاءِ ، وَ ) يَكُونُ الْمَقْطَعُ ( قَدَرًا يَقْدِرُ عَلَيْهِ ) لَوْ أَرَادَ إِحْيَاءَهُ ( وَكَذَا التَّحَجُّرُ )  
 أَيْ لَا يَتَحَجَّرُ الْإِنْسَانُ إِلَّا قَدَرًا يَقْدِرُ عَلَى إِحْيَائِهِ ، فَإِنْ زَادَ عَلَى ذَلِكَ حَرَمٌ ( وَالْأَظْهَرُ أَنَّ لِلْإِمَامِ  
 أَنْ يَحْجِيَ ) أَيْ يَمْنَعُ عَامَّةَ الْمُسْلِمِينَ ( بُقْعَةَ مَوَاتٍ لِرِغْمِ نَعْمٍ جَزِيَّةٍ ) وَهِيَ مَا يُؤْخَذُ مِنْ أَهْلِ الزَّمَةِ  
 بِدَلَالَةٍ عَنْ تَقْدِيزِهَا ( وَ ) لِرِغْمِ نَعْمٍ ( صَدَقَةٍ وَضَالَّةٍ ، وَ ) لِرِغْمِ نَعْمٍ شَخْصٍ ( ضَعِيفٍ عَنِ النُّجْعَةِ )  
 وَهِيَ الْإِبْعَادُ فِي طَلَبِ الْمَرْغِيِّ ، فَلَا إِمَامَ أَنْ يَمْنَعَ النَّاسَ مِنْ رِغْمِ بُقْعَةٍ لِنَفْسِهِ الْأُمُورِ ( وَ ) الْأَظْهَرُ  
 ( أَنَّ لَهُ ) أَيْ الْإِمَامَ ( نَقْضَ مَا حَمَاهُ ) وَكَذَا حَتَّى غَيْرِهِ إِلَّا حَتَّى رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ  
 ( لِلْحَاجَةِ ) أَيْ عِنْدَهَا بَأَنَّ ظَهَرَ الْمَصْلُحَةُ فِي نَقْضِ الْحُجْمِ ، وَمُقَابِلِ الْأَظْهَرِ الْمَنْعِ ( وَلَا يَحْجِيَ )  
 الْإِمَامُ ( لِنَفْسِهِ ) وَلَيْسَ لغيرِهِ أَنْ يَحْجِيَ

[ فصل ] فِي بَيَانِ أَحْكَامِ الْمَنَافِعِ الْمَشْتَرَكَةِ . ( مَنَعَةُ الشَّارِعِ الْمُرُورِ ) فِيهِ ( وَبِحُجُوزِ الْجُلُوسِ بِهِ )

لِاسْتِرَاحَةٍ وَمُعَامَلَةٍ وَنَحْوِهَا إِذَا لَمْ يُضَيَّقْ عَلَى الْمَارَّةِ ، وَلَا يُشْتَرَطُ إِذْنُ الْإِمَامِ ،  
وَلَهُ تَنْظِيلُ مَقْعَدِهِ بِكَرِيَّةٍ وَغَيْرِهَا ، وَلَوْ سَبَقَ إِلَيْهِ اثْنَانِ أَقْرَعُ ، وَقِيلَ يُقَدِّمُ الْإِمَامُ  
بِرَأْيِهِ ، وَلَوْ جَلَسَ فِيهِ لِلْمُعَامَلَةِ ثُمَّ فَارَقَهُ تَارِكًا لِلْحَرْفَةِ أَوْ مُنْتَقِلًا إِلَى غَيْرِهِ بَطَلَ  
حَقُّهُ ، وَإِنْ فَارَقَهُ لِيَعُودَ لَمْ يَبْطُلْ إِلَّا أَنْ تَطُولَ مُفَارَقَتُهُ بِحَيْثُ يَنْقَطِعُ مُعَامَلَاوُهُ عَنْهُ  
وَيَأْتُونَ غَيْرَهُ ، وَمَنْ أَلْفَ مِنَ الْمَسْجِدِ مَوْضِعًا يُفْتَى فِيهِ وَيُقْرَأُ كَالْجَالِسِ فِي شَارِعِ  
لِلْمُعَامَلَةِ ، وَلَوْ جَلَسَ فِيهِ لِصَلَاةٍ لَمْ يَصِرْ أَحَقَّ بِهِ فِي غَيْرِهَا ، فَلَوْ فَارَقَهُ لِحَاجَةٍ لِيَعُودَ  
لَمْ يَبْطُلْ اخْتِصَاصُهُ فِي تِلْكَ الصَّلَاةِ فِي الْأَصَحِّ وَإِنْ لَمْ يَتْرُكْ إِزَارَهُ ، وَلَوْ سَبَقَ رَجُلٌ  
إِلَى مَوْضِعٍ مِنْ رِبَاطٍ مُسَبَّلٍ أَوْ فِقِيهِ إِلَى مَدْرَسَةٍ ، أَوْ صُوفِيٍّ إِلَى خَانِقَاهُ لَمْ يُزْعَجْ ،  
وَلَمْ يَبْطُلْ حَقُّهُ بِخُرُوجِهِ لِشِرَاءِ حَاجَةٍ وَنَحْوِهِ .

[ فصل ] الْمَعْدِنُ الظَّاهِرُ ، وَهُوَ مَا خَرَجَ بِإِلَاحٍ كَنْفِطٍ وَكَبْرِيتٍ وَقَارٍ وَمُؤْمِيَاءَ  
وَبِرَامٍ وَأَخْبَارٍ رَحَى لَا يَمْلِكُ بِالْأَحْيَاءِ ،

لِاسْتِرَاحَةٍ وَمُعَامَلَةٍ وَنَحْوِهَا ) كَانْتَظَارُ رَفِيقٍ ( إِذَا لَمْ يُضَيَّقْ عَلَى الْمَارَّةِ ، وَلَا يُشْتَرَطُ إِذْنُ الْإِمَامِ )  
فِي ذَلِكَ ، وَلَيْسَ لِلْإِمَامِ وَلَا لِغَيْرِهِ أَنْ يَأْخُذَ مِنْ يَرْفُقُ بِالشَّارِعِ عَوْضًا ( وَلَهُ ) أَى الْجَالِسِ ( تَنْظِيلُ )  
مَقْعَدِهِ ( أَى مَكَانَ قَعُودِهِ ) بِيَارِيَّةٍ ( بِتَشْدِيدِ الْيَاءِ نَوْعٌ يَنْسُجُ مِنَ الْخُوصِ ( وَغَيْرِهَا ) عَمَّا لَا يَبْصُرُ  
بِالْمَارَّةِ ( وَلَوْ سَبَقَ إِلَيْهِ ) أَى إِلَى مَكَانٍ مِنَ الشَّارِعِ ( اثْنَانِ أَقْرَعُ ) بَيْنَهُمَا ( وَقِيلَ يُقَدِّمُ الْإِمَامُ  
بِرَأْيِهِ ، وَلَوْ جَلَسَ فِيهِ لِلْمُعَامَلَةِ ) مِثْلًا ( ثُمَّ فَارَقَهُ تَارِكًا لِلْحَرْفَةِ أَوْ مُنْتَقِلًا إِلَى غَيْرِهِ بَطَلَ حَقُّهُ وَإِنْ  
فَارَقَهُ لِيَعُودَ ) إِلَيْهِ ( لَمْ يَبْطُلْ ) حَقُّهُ ( إِلَّا أَنْ تَطُولَ مُفَارَقَتُهُ بِحَيْثُ يَنْقَطِعُ مُعَامَلَاوُهُ عَنْهُ وَيَأْتُونَ  
غَيْرَهُ ) فَيَبْطُلُ حَقُّهُ ، وَإِنْ تَرَكَ فِي مَكَانِهِ شَيْئًا مِنْ مَتَاعِهِ ( وَمَنْ أَلْفَ مِنَ الْمَسْجِدِ مَوْضِعًا يُفْتَى فِيهِ  
وَيُقْرَأُ ) شَيْئًا مِنَ الْعُلُومِ الشَّرْعِيَّةِ ( كَالْجَالِسِ فِي شَارِعِ الْمُعَامَلَةِ ) فِي التَّفْصِيلِ الْمُتَقَدِّمِ وَمِثْلُ مَنْ  
يُقْرَأُ مِنْ يَتْلُو مِنَ الطَّلَابِ ( وَلَوْ جَلَسَ فِيهِ ) أَى الْمَسْجِدِ ( لِصَلَاةٍ لَمْ يَصِرْ أَحَقَّ بِهِ فِي ) صَلَاةٍ  
( غَيْرِهَا ) وَأَمَّا تِلْكَ الصَّلَاةُ فَهِيَ أَحَقُّ بِهِ فِيهَا وَلَوْ صَبَا ( فَلَوْ فَارَقَهُ ) قَبْلَ الصَّلَاةِ ( لِحَاجَةٍ ) كَقَضَاءِ  
حَاجَةٍ ( لِيَعُودَ ) بَعْدَهَا ( لَمْ يَبْطُلْ اخْتِصَاصُهُ فِي تِلْكَ الصَّلَاةِ فِي الْأَصَحِّ وَإِنْ لَمْ يَتْرُكْ إِزَارَهُ ) لَسَكُنَ  
إِذَا أَقْبَمَتِ الصَّلَاةُ فِي غَيْبَتِهِ سَدَّ الصَّفَّ مَكَانَهُ ( وَلَوْ سَبَقَ رَجُلٌ إِلَى مَوْضِعٍ مِنْ رِبَاطٍ مُسَبَّلٍ أَوْ ) سَبَقَ  
( فِقِيهِ إِلَى مَدْرَسَةٍ أَوْ صُوفِيٍّ إِلَى خَانِقَاهُ ) بَعْدَ إِذْنِ النَّازِلِ ( لَمْ يُزْعَجْ ) وَلَمْ يَبْطُلْ حَقُّهُ بِخُرُوجِهِ لِشِرَاءِ  
حَاجَةٍ وَنَحْوِهِ ( كَصَلَاةٍ ، وَأَمَّا إِذَا خَرَجَ لِغَيْرِ حَاجَةٍ فَيَبْطُلُ حَقُّهُ .

[ فصل ] فِي أَحْكَامِ الْأَعْيَانِ الْمُسْتَفَادَةِ مِنَ الْأَرْضِ ( الْمَعْدِنُ الظَّاهِرُ ، وَهُوَ مَا خَرَجَ بِإِلَاحٍ )  
أَى عَمَلٍ ( كَنْفِطٍ ) بَكْسَرِ النَّوْنِ وَفَتْحُهَا وَإِسْكَانُ الْفَاءِ اسْمٌ لِدَهْنٍ يَعْلُو الْمَاءَ ( وَكَبْرِيتٍ ) يَكْسُرُ  
أَوَّلَهُ ( وَقَارٍ ) وَهُوَ الزَّوْفُ ( وَمُؤْمِيَاءَ ) بِالْمَدِّ ، وَحِكْيُ الْقَصْرِ مَضْمُومُ الْأَوَّلِ : شَيْءٌ يَلْقِيهِ الْمَاءُ فِي  
بَعْضِ السَّوَاهِلِ فَيَجْمَدُ كَالْقَارِ ( وَبِرَامٍ ) سَجَرٌ يَعْمَلُ مِنْهُ الْقَدَرُ ( وَأَخْبَارٌ رَحَى لَا يَمْلِكُ بِالْأَحْيَاءِ

وَلَا يَنْبُتُ فِيهِ اخْتِصَاصٌ بِتَجْعَرٍ وَلَا إِقْطَاعٍ ، فَإِنْ ضَاقَ نَيْلُهُ قُدِّمَ السَّابِقُ بِقَدْرِ حَاجَتِهِ  
 فَإِنْ طَلَبَ زِيَادَةً فَلَا أَصَحَّ إِزْعَاجُهُ ، فَلَوْ جَاءَ مِمَّا أُفْرِغَ فِي الْأَصَحِّ ، وَالْمَعْدِنُ الْبَاطِنُ  
 وَهُوَ مَالًا يَخْرُجُ إِلَّا بِإِلَاجٍ كَذَهَبٍ وَفِضَّةٍ وَحَدِيدٍ وَنَحَاسٍ لَا يَمْلِكُ بِالْحَفْرِ وَالْعَمَلِ فِي  
 الْأَظْهَرِ ، وَمَنْ أَحْيَا مَوَاتًا فَظَهَرَ فِيهِ مَعْدِنٌ يَاطِنُ مَلَكُهُ ، وَالْيَاهُ الْمُبَاحَةُ مِنَ الْأَوْدِيَةِ ،  
 وَالْعَيُونِ فِي الْجِبَالِ يَسْتَوِي النَّاسُ فِيهَا ، فَإِنْ أَرَادَ قَوْمٌ سَقَى أَرْضِيهِمْ مِنْهَا فَضَاقَ سَقَى  
 الْأَعْلَى فَلَا أَعْلَى وَحَسَّ كُلُّ وَاحِدٍ الْمَاءَ حَتَّى يَبْلُغَ الْكَعْبَيْنِ ، فَإِنْ كَانَ فِي الْأَرْضِ  
 ارْتِفَاعٌ وَانْخِفَاضٌ أُفِرِدَ كُلُّ طَرَفٍ بِسَقَى ، وَمَا أُخِذَ مِنْ هَذَا الْمَاءِ فِي إِنْاءٍ مُلِكَ عَلَى  
 الصَّحِيحِ ، وَحَافِرٌ بِثَرٍّ بِمَوَاتٍ لِلْأَرْتِفَاقِ أَوْ لِيَمَاطُهَا حَتَّى يَرْتَحِلَ ، وَالْمَحْفُورَةُ لِلتَّمْلِكِ  
 أَوْ فِي مِلْكٍ يَمْلِكُ مَاؤُهَا فِي الْأَصَحِّ ، وَسَوَاءٌ مَلَكُهُ أَمْ لَا لَا يَلْزَمُهُ بَدَلٌ مَافَضَلَ عَنْ حَاجَتِهِ  
 لَزَرَاعٍ ، وَيَجِبُ لِمَا شِئِيَ عَلَى الصَّحِيحِ ،

ولا يثبت فيه اختصاص بتجعر ولا إقطاع ( فان ضاق نيله ) أي الجاصل منه  
 ( قدم السابق بقدر حاجته ، فان طلب زيادة فالأصح إزعاجه ) إن روجع عن الزيادة ( فلو جاء  
 معاً أفرغ في الأصح ) ومقابله يقدم الامام من براه بالاقتصاد ( والمعدن الباطن ، وهو ما لا يخرج  
 إلا بإلاج كذهب وفضة وحديد ونحاس لا يملك بالحفر والعمل في الأظهر ) كالمعدن الظاهر ومقابله  
 يملك كالموات ( ومن أحيا مواتاً فظهر فيه معدن ماطن ملكه ) ومع ملكه لا يجوز له بيعه . وأما  
 إذا كان عالماً بأن في هذه البقعة معدناً فأحيائها فالراجح عدم ملكه لفساد القصد ( والمياه المباحة  
 من الأودية ) كالنيل والفرات ( والعيون في الجبال يستوي الناس فيها ) فلا يجوز لأحد تجحرها  
 ولا للامام إقطاعها ، والمراد بالمباحة مالا مالك لها ( فان أراد قوم سقى أراضيهم منها فضاقت الماء  
 عنهم ) سقى الأعلى فالأعلى وحسب كل واحد منهم ( الماء حتى يبلغ الكعبين ) قال الماوردي :  
 ليس التقدير بالكعبين في كل الأزمان والبلدان ، لأنه مقدر بالحاجة والحاجة تختلف ، والمراد بالأعلى  
 المحي أولاً ، وأما إذا لم يضق بأن كان يكفي جميعهم فيرسل كل منهم الماء في قناته إلى أرضه ( فان  
 كان في الأرض الواحدة ) ارتفاع وانخفاض أفرد كل طرف بسقى ( فلا يزيد في المستقلة على  
 للكعبين ) وما أخذ من هذا الماء المباح ( في إناء ملك على الصحيح ) ومقابله لا يملك بذلك  
 بل يكون أولى به من غيره ( وحافر بئر بموات للارتفاع ) لا للتملك ( أولى بمائها ) من غيره  
 ( حتى يرتحل ) أما بعد ارتحاله فهي المحفورة للارة يستون فيها ، فان عاد فهو كغيره ، وأما قبل ارتحاله  
 فما فضل عنه فليس له منع غيره عنه للشرب لا للزراع ( والمحفورة للتملك أوفى ملك يملك ماؤها  
 في الأصح ) ومقابله لا يملك ( وسواء ملكه ) على الصحيح ( أم لا ) على مقابله ( لا يلزمه بدل  
 ما فضل عن حاجته لزراع ، ويجب لما شئِيَ على الصحيح ) ومقابله لا يجب لما شئِيَ ، وقبل يجب للزراع

وَالْقَنَاءُ الْمُشْتَرَكَةُ يُقَسَّمُ مَاؤُهَا بِنَصَبِ خَشَبَةٍ فِي عَرْضِ النَّهْرِ فِيهَا تُقَبُّ مُنْسَاوِيَةً أَوْ مُتَفَاوِتَةً عَلَى قَدَرِ الْحِصَصِ ، وَلَهُمُ الْقِسْمَةُ مِهَابِئَةً .

## كتاب الوقف

شَرَطُ الْوَاقِفِ صِحَّةُ : عِبَارَتِهِ وَأَهْلِيَّةُ التَّبَرُّعِ ، وَالْمَوْقُوفِ دَوَامُ الْإِنْتِفَاعِ بِهِ ، لَامَطْعُومٌ وَرِيحَانٌ ، وَيَصِحُّ وَقْفُ عَقَارٍ وَمَنْقُولٍ وَمُسَاعٍ ، لَاعْبَدٍ وَثَوْبٍ فِي الذِّمَّةِ ، وَلَا وَقْفُ حُرِّ نَفْسِهِ ، وَكَذَا مُسْتَوْلَدَةٌ وَكَلْبٌ مُعَلَّمٌ وَأَحَدٌ عَبْدِيهِ فِي الْأَصَحِّ ، وَلَوْ وَقَفَ بِنَاءً أَوْ غِرَاسًا فِي أَرْضٍ مُسْتَأْجَرَةٍ لَهَا مَا فَلَا أَصَحُّ جَوَازُهُ فَإِنْ وَقَفَ عَلَى مُعَيَّنٍ وَاحِدٍ أَوْ جَمْعٍ اشْتَرَطَ إِمَّا كَانَ تَمْلِيكِيهِ فَلَا يَصِحُّ عَلَى جَنِينٍ

والمراد بالماشية الحيوانات المحترمة ( والقناة المشتركة ) بين جماعة ( يقسم ماؤها ) عند ضيقه عنهم ( بنصب خشبة في عرض النهر ) الذي نصب فيه ( فيها تقب منساوية أو متفاوتة على قدر الحصص ) من القناة ( ولهم ) أى الشركاء ( القسمة مهابئة ) وهى أمر يتراضون عليه كأن يسقى كل منهم يوما أو أكثر على حسب نصيبه .

## كتاب الوقف

هو لغة الحبس ، يقال وقفت كذا ، وهى أفصح من أوقفت : أى حبسته ، وشرعا حبس مال يمكن الانتفاع به مع بقاء عينه بقطع التصرف فى رقبته على مصرف مباح موجود ( شرط الواقف صحة عبارته ) فيصح من الكافر إذا كان رشيدا ولولمسجد ، ولا يصح من الصبي والمجنون ( وأهلية التبرع ) فلا يصح من السفه والفلس والمكاتب ( و ) شرط ( الموقوف دوام الانتفاع به ) انتفاعا مباحا مقصودا ، فخرج المطعوم كإسائى ووقف آلات الملاهى ووقف الدراهم والدنانير للترزين وشرطه أيضا كونه عينا لامنفعة مملوكة تقبل النقل فلا يصح وقف أم الولد ( لامطعوم وريحان ) فلا يصح وقفهما لاستهلاك المطعوم بالأكل وقرب فناء الريحان ( ويصح وقف عقار ) كأرض ( ومنقول ) ككتاب وحصير ( ومساع ) من عقار ومنقول ( لاعبد وثوب فى الذمة ) فلا يصح وقفهما لعدم الملك ( ولا وقف حر نفسه ) لأن الحر لا يملك نفسه ( وكذا مستولدة وكلب معلم ) لعدم الملك فى الكلب والمستولدة لا تقبل النقل ( وأحد عبديه ) مملوكهما ( فى الأصح ) ومقابلته صحته فى الثلاثة ( ولو وقف بناء أو غراسا فى أرض مستأجرة لهما فالأصح جوازه ) فان قلع البناء أو الفراس وبقى منتفعابه فهو وقف كما كان والافهولك للموقوف عليه ، ومقابل الأصح المنع ( فان وقف على معين واحد أوجع اشترط إمكان تملكه ) بأن يكون موجودا فى الخارج ( فلا يصح ) الوقف ( على جنين )

وَلَا عَلَى الْعَبْدِ لِنَفْسِهِ ، فَلَوْ أَطْلَقَ الْوَقْفَ عَلَيْهِ فَهُوَ وَقَفٌ عَلَى سَيِّدِهِ ، وَلَوْ أَطْلَقَ الْوَقْفَ عَلَى  
 بِهِيمَةٍ لَنَا ، وَقِيلَ هُوَ وَقَفٌ عَلَى مَالِكِهَا وَيَصِحُّ عَلَى ذِمِّي ، لَأَمْرٌ تَدْرِي وَحَرِيٍّ وَنَسَبِيٍّ  
 فِي الْأَصَحِّ ، وَإِنْ وَقَفَ عَلَى جِهَةٍ مَعْصِيَةٍ كَعِمَارَةِ الْكِنَانِيسِ فَبَاطِلٌ . أَوْ جِهَةٍ قُرْبَةٍ  
 كَالْفُقَرَاءِ وَالْعُلَمَاءِ وَالْمَسَاجِدِ ، وَالْمَدَارِسِ صَحٌّ أَوْ جِهَةٍ لَا تَظْهَرُ فِيهَا الْقُرْبَةُ كَالْأَغْنِيَاءِ صَحٌّ  
 فِي الْأَصَحِّ ، وَلَا يَصِحُّ إِلَّا بِالْفِظِ ، وَصَرِيحُهُ وَقَفْتُ كَذَا أَوْ أَرْضِي مَوْقُوفَةٌ عَلَيْهِ ، وَالتَّسْبِيلُ  
 وَالتَّعْبِيسُ صَرِيحَانِ عَلَى الصَّحِيحِ ، وَلَوْ قَالَ تَصَدَّقْتُ بِكَذَا صَدَقَةٌ مُحَرَّمَةٌ أَوْ مَوْقُوفَةٌ أَوْ  
 لَاتَّبَاعُ وَلَا تُوهَبُ فَصَرِيحٌ فِي الْأَصَحِّ ، وَقَوْلُهُ : تَصَدَّقْتُ فَقَطُّ لَيْسَ بِصَرِيحٍ . وَإِنْ  
 نَوَى إِلَّا أَنْ يُضِيفَ إِلَى جِهَةٍ عَامَّةٍ وَيَنْوِي ، وَالْأَصَحُّ أَنْ قَوْلُهُ حَرَمْتُهُ أَوْ أَبَدْتُهُ لَيْسَ  
 بِصَرِيحٍ ، وَأَنْ قَوْلُهُ جَعَلْتُ الْبُقْعَةَ مَسْجِدًا تَصِيرُ بِهِ مَسْجِدًا ، وَأَنْ الْوَقْفَ عَلَى مُعَيَّنٍ  
 يُشْتَرَطُ فِيهِ قَبُولُهُ ،

لعدم صحة ملكه ، ولا على ميت ( ولا على العبد لنفسه ، فلا يطلق الوقف عليه فهو وقف على سيده )  
 و يصح الوقف على الارقاء الموقوفين لخدمة الكعبة مثلا ( ولواطلق الوقف على بهيمة لنا ، وقيل  
 هو وقف على مالِكها وبصح على ذمي ) معين كزبد الذي لكن بشرط أن لا يظهر قصد معصية  
 فان ظهر كان كان خادما كنيسة فلا يصح ( لا ) على ( مرندو حري ، و ) لا يصح وقف الشخص على  
 ( نفسه ) ومثل وقفه على نفسه ماله وقف على الفقراء وشرط أن يأخذ معهم من ريع الوقف ( في  
 الأصح ) ومقابله يصح في الثلاث ( وان وقف على جهة معصية كعمارة الكنائس ) للتباعد ( فباطل )  
 فان كانت لزول المارة ولو من غير المسلمين صح ( أوجهة قرية كالفقراء والعلماء والمساجد  
 والمدارس صح ، أوجهة لا تظهر فيها القرية كالأغنياء صح في الأصح ) ومقابله لا يصح فالشرط على  
 المعتمد عدم ظهور المعصية لا ظهور القرية ( ولا يصح إلا بلفظ ) من ناطق ، ولكن إذا بنى مسجدا  
 في موات ونوى جعله مسجدا فانه يصير مسجدا ولا يحتاج الى لفظ ، وكذلك المدارس والربط  
 ( وصرح به وقف كذا ) على كذا ( أو أرضي موقوفة عليه ، والتسبيل والتعبيس ) أي المشتق  
 منهما . ( صريحان على الصحيح ) ومقابله هما كئنايتان ( ولو قال تصدقت بكذا صدقة محرمة  
 أو موقوفة أولاتباع ولا توهب فصريح في الأصح ) وهو صريح بغيره ، ومقابل الأصح هو كناية  
 ( وقوله : تصدقت فقط ليس بصريح وان نوى إلا أن يضيف الى جهة عامة ) كالفقراء ( وينوى )  
 الوقف فتكون صيغته صيغة وقف من الكنايات ( والأصح أن قوله حرمته أو أبدته ليس بصريح )  
 بل هو كناية ، ومقابله هو صريح . ( و ) الأصح ( أن قوله جعلت البقعة مسجدا ) وان لم يقل  
 لله ( تصير به مسجدا ) ومقابله لا تصير مسجدا بذلك لعدم ذكر شيء من ألفاظ الوقف ( و ) الأصح  
 ( أن الوقف على معين يشترط فيه قبوله ) متصلا بالایجاب ، ولا يشترط القبض ، فلو قال وقف كذا على

وَلَوْ رَدَّ بَطَلَ حَقُّهُ شَرْطُنَا الْقَبُولَ أَمْ لَا ، وَلَوْ قَالَ وَقَفْتُ هَذَا سَنَةً فَبَاطِلٌ ، وَلَوْ قَالَ وَقَفْتُ عَلَى أَوْلَادِي أَوْ عَلَى زَيْدٍ ثُمَّ نَسَلِهِ وَلَمْ يَزِدْ فَلَا ظَهْرُ صِحَّةِ الْوَقْفِ فَإِذَا انْقَرَضَ الْمَذْكُورُ فَلَا ظَهْرَ أَنَّهُ يَبْقَى وَقْفًا ، وَأَنْ مَصْرَفُهُ أَقْرَبُ النَّاسِ إِلَى الْوَأَقِفِ يَوْمَ انْقِرَاضِ الْمَذْكُورِ ، وَلَوْ كَانَ الْوَقْفُ مُنْقَطِعَ الْأَوَّلِ كَوَقَفْتُهُ عَلَى مَنْ سَيُولَدُ لِي فَلَا مَذْهَبَ بَطْلَانِهِ ، أَوْ مُنْقَطِعِ الْوَسْطِ كَوَقَفْتُ عَلَى أَوْلَادِي ثُمَّ رَجُلٍ ثُمَّ الْفُقَرَاءَ فَلَا مَذْهَبَ صِحَّتِهِ ، وَلَوْ اقْتَصَرَ عَلَى وَقَفْتِ فَلَا ظَهْرَ بَطْلَانِهِ ، وَلَا يَجُوزُ تَعْلِيْقُهُ كَقَوْلِهِ إِذَا جَاءَ زَيْدٌ فَقَدْ وَقَفْتُ ، وَلَوْ وَقَفْتُ بِشَرْطِ الْخِيَارِ بَطَلَ عَلَى الصَّحِيحِ ، وَالْأَصَحُّ أَنَّهُ إِذَا وَقَفْتُ بِشَرْطِ أَنْ لَا يُوجَرَ اتَّبَعَ شَرْطُهُ ، وَأَنَّهُ إِذَا شَرَطَ فِي وَقْفِ الْمَسْجِدِ اخْتِصَاصَهُ بِطَائِفَةٍ كَالشَّافِيَّةِ اخْتِصَاصٌ كَالْمَدْرَسَةِ وَالرَّابِطِ ، وَلَوْ وَقَفْتُ عَلَى شَخْصَيْنِ ثُمَّ الْفُقَرَاءَ قَسَمْتُ أَحَدَهُمَا فَلَا صِحْحَ الْمَنْصُوصِ أَنْ نَصِيْبُهُ يُصْرَفُ إِلَى الْآخَرِ

أولاد زيد بطلنا بعد بطل شرط قبول البطن الأول ، وكذا من بعده ، وقيل لا يشترط قبول من بعد الأول وإن ارتد بردهم ، وأما الوقف على جهة عامة كالفقراء أو مسجد فلا يشترط فيه قبول بخلاف ما لو وهب للمسجد فإنه لا بد من قبول ناظره وقبضه (ولو رد) الموقوف عليه المعين (بطل حقه شرطنا القبول أم لا) ولو رجع بعد الرد لم يعد له (ولو قال وقفت هذا سنة فباطل) في غير المسجد وما يضاهيه كالقبرة ، وأما لو قال ذلك فيهما فإنه يتأيد ويلغو التأكيد (ولو قال وقفت على أولادي أو على زيد ثم نسله ولم يزد فلا ظهير صحة الوقف) ويسمى منقطع الآخر ، ومقابل الأظهر بطلانه (فإذا انقضى المذكور فلا ظهير أنه يبقى وقفا) ومقابلته يرتفع ويعود ملكا (و) إذا بقي وقفا فلا ظهير (أن مصرفه أقرب الناس إلى الواقف يوم انقراض المذکور) ويختص بالفقراء قرابة الرحم لا الإرث فيقدم ابن البنت على ابن العم (ولو كان الوقف منقطع الأول كوقفت على من يمولد لي) ثم للفقراء (فالمذهب بطلانه) وقيل صحيح (أو) كان (منقطع الوسط كوقفت على أولادي ثم رجل ثم الفقراء فالمذهب صحته) ويصرف بعد أولاده للفقراء لا لأقرب الناس إلى الواقف (ولو اقتصر على) قوله (وقفت) ولم يذكر مصرفا (فالأظهر بطلانه) ومقابلته يصح ويصرف مصرف منقطع الآخر (ولا يجوز تعليقه كقوله إذا جاء زيد فقد وقفت) كذا على كذا (ولو وقف بشرط الخيار) أو بشرط أن يدخل من شاء ويخرج من شاء (بطل على الصحيح) ومقابلته يصح ويلغو الشرط (والأصح أنه إذا وقف بشرط أن لا يوجر) أصلا أو لا يوجر إلا سنة (اتباع شرطه) ومقابلته لا تتبع شرطه (و) الأصح (أنه إذا شرط في وقف المسجد اختصاصه بطائفة كالشافعية اختص) أي اتبع شرطه (كالمدسة والرباط) فإنه إذا شرط اختصاصها اتبع جزما ومقابل الأصح المسجد لا يختص (ولو وقف على شخصين ثم الفقراء قسما أحدهما لأصح المنصوص أن نصيبه يصرف إلى الآخر) ومقابلته يصرف إلى الفقراء .

[ فصل ] قوله : وَقَفْتُ عَلَى أَوْلَادِي وَأَوْلَادِ أَوْلَادِي يَقْتَضِي التَّسْوِيَةَ بَيْنَ الْكُلِّ وَكَذَا لَوْ زَادَ مَا تَنَاسَلُوا أَوْ بَطْنَا بَعْدَ بَطْنٍ ، وَلَوْ قَالَ عَلَى أَوْلَادِي ثُمَّ أَوْلَادِ أَوْلَادِي ثُمَّ أَوْلَادِهِمْ مَا تَنَاسَلُوا ، أَوْ عَلَى أَوْلَادِي وَأَوْلَادِ أَوْلَادِي الْأَعْلَى فَلَا عَلَى أَوَّلِ الْأَوَّلِ فَلَا وَهِيَ لِلتَّرْتِيبِ ، وَلَا يَدْخُلُ أَوْلَادُ الْأَوْلَادِ فِي الْوَقْفِ عَلَى الْأَوْلَادِ فِي الْأَصَحِّ ، وَيَدْخُلُ أَوْلَادُ الْبَنَاتِ فِي الْوَقْفِ عَلَى الذَّرِّيَّةِ وَالنَّسْلِ وَالْعَقَبِ وَأَوْلَادِ الْأَوْلَادِ إِلَّا أَنْ يَقُولَ عَلَى مَنْ يَنْتَسِبُ إِلَيَّ مِنْهُمْ ، وَلَوْ وَقَفَ عَلَى مَوَالِيهِ وَلَهُ مُعْتَقٌ وَمُعْتَقٌ قِيمَ بَيْنَهُمَا ، وَقِيلَ يَبْطُلُ ، وَالصَّغَةُ الْمُتَقَدِّمَةُ عَلَى جُلٍّ مَعْطُوفَةٌ تُعْتَسَرُ فِي الْكُلِّ كَوَقَفْتُ عَلَى مُنْتَاجِي أَوْلَادِي وَأَخْفَادِي وَإِخْوَتِي ، وَكَذَا لِلتَّأَخُّرِ عَلَيْهَا ، وَالِاسْتِثْنَاءُ إِذَا عُطِفَ بِوَاوٍ : كَقَوْلِهِ عَلَى أَوْلَادِي وَأَخْفَادِي وَإِخْوَتِي الْمُحْتَاجِينَ أَوْ إِلَّا أَنْ يَفْسُقَ بَعْضُهُمْ .

[ فصل ] الْأَظْهَرُ أَنَّ الْمَلِكَ فِي رَقَبَةِ الْمَوْقُوفِ يَنْتَقِلُ إِلَى اللَّهِ تَعَالَى

[ فصل ] فِي أَحْكَامِ الْوَقْفِ اللَّفْظِيَّةِ (قوله) أَيِ الْوَاقِفِ (وقفت على أولادى وأولاد أولادى يقتضى التسوية) فِي الْإِعْطَاءِ وَالْمَقْدَارِ (بين الكل) وهو جميع أفراد الأولاد وأولادهم ذكراً وأُنثاهم (وكذا) بِسَوَى بَيْنِ الْكُلِّ (لوزاد) قوله (ماتناسلوا) فكأنه قال وعلى أعقابهم ماتناسلوا (أو) زاد قوله (بطنا بعد بطن) أو نسلاً بعد نسل فكل ذلك يقتضى التسوية ، لأن بعد ثأنى بمعنى مع (ولو قال : على أولادى ، ثم أولاد أولادى ، ثم أولادهم ماتناسلوا ، أو على أولادى وأولاد أولادى الأعلى فالأعلى ، أو الأول فالأول فهو للترتيب) فلا يأخذ بطن وهناك بطن أقرب منه (ولا يدخل أولاد الأولاد فى الوقف على الأولاد فى الأصح) ومقابله يدخلون (ويدخل أولاد البنات فى الوقف على الذرية والنسل والعقب وأولاد الأولاد إلا أن يقول على من ينتسب إلى منهم) فلا يدخل أولاد البنات ، وهذا فى الرجل . وأما المرأة فيدخل أولاد البنات وإن قالت ذلك (ولو وقف على مواليه وله معتق) بكسر التاء (ومعتق) بفتحها (قسم بينهما) نصفين (وقيل يبطل) لما فيه من الاجمال (والصفة المتقدمة على جل معطوفة) لم يتخللها كلام طويل (تعتبر فى الكل كوقفت على محتاجي أولادى وأخفادى وإخوتى وكذا) الصفة (المتأخرة عليها) أى عنها (والاستثناء) يعودان إلى الكل (إذا عطف بواو كقوله) فى مثال الصفة المتأخرة وقفت (على أولادى وأخفادى وإخوتى المحتاجين) وفى مثال الاستثناء (أو إلا أن يفسق بعضهم) فالشرط فى عودهما للجميع العطف بالواو وأن لا يتخلل كلام طويل . وأما أن عطف بضم مثلاً أو يتخلل بينهما كلام طويل عاد ما ذكر من الصفة والاستثناء إلى الأخير فقط ، ولكن اعتمدوا أنه لا يتقيد عودهما إلى الجميع بالعطف بالواو ، بل لو كان العطف بضم علداً إلى الجميع أيضاً كما هو القاعدة من اشتراك المعطوف والمعطوف عليه فى جميع المتعلقات .

[ فصل ] فِي أَحْكَامِ الْوَقْفِ الْمَعْنَوِيَّةِ (الأظهر أن الملك فى رغبة الموقوف ينتقل إلى الله تعالى) وفسر



أَيُّ يَنْفَكُ عَنْ اخْتِصَاصِ الْأَدَمِيِّ ، فَلَا يَكُونُ لِلْوَقْفِ وَلَا لِلتَّوَقُّفِ عَلَيْهِ ، وَمَنَافِعُهُ يَمْلِكُ  
 لِلتَّوَقُّفِ عَلَيْهِ يَسْتَوْفِيهَا بِنَفْسِهِ وَيُغَيِّرُهُ بِإِعَارَةٍ وَإِجَارَةٍ ، وَيَمْلِكُ الْأَجْرَةَ وَقَوَائِدُهَا  
 كَشُمْرَةِ وَصُوفٍ وَلَبَنٍ ، وَكَذَا الْوَلَدُ فِي الْأَصْحَحِ ، وَالثَّانِي يَكُونُ وَقْفًا ، وَلَوْ مَاتَتْ الْيَهُيمَةُ  
 اخْتَصَصَ بِجَلَدِهَا ، وَلَهُ مَهْرُ الْجَارِيَةِ إِذَا وَطِئَتْ بِشَبْهَةِ أَوْ نِكَاحٍ إِنْ مَحْنَاهُ وَهُوَ الْأَصَحُّ ،  
 وَالْمَذْهَبُ أَنَّهُ لَا يَمْلِكُ قِيَمَةَ الْعَبْدِ الْمَوْقُوفِ إِذَا أَتْلَفَ بَلَّ يَشْتَرِي بِهَا عَبْدًا لِيَكُونَ وَقْفًا  
 مَكَانَهُ ، فَإِنْ تَعَذَّرَ فَبَعْضُ عَبْدٍ ، وَلَوْ جَفَتِ الشَّجَرَةُ لَمْ يَنْقُطِعِ الْوَقْفُ عَلَى الْمَذْهَبِ ، بَلَّ  
 يُنْتَفَعُ بِهَا جَذْعًا ، وَقِيلَ تَبَاعُ ، وَالثَّمَنُ كَقِيَمَةِ الْعَبْدِ ، وَالْأَصَحُّ جَوَازُ بَيْعِ حُصْرِ الْمَسْجِدِ  
 إِذَا بَلِيَتْ وَجُدُوهُ إِذَا انْكَسَرَتْ وَلَمْ تَصْلُحْ إِلَّا لِلْإِحْرَاقِ ، وَلَوْ انْهَدَمَ مَسْجِدٌ وَتَعَذَّرَتْ  
 إِعَادَتُهُ لَمْ يُبَيِّعْ بِحَالٍ .

الاتقال بقوله ( أي ينفك عن اختصاص آدمي ) والاجمع الموجودات له سبحانه ملكا ( فلا يكون  
 للواقف ولا للموقوف عليه ) وإن قال بكل جماعة ( ومنافعه ) أي الموقوف على معين ( ملك للموقوف عليه  
 يستوفيها بنفسه ويغيره بإعارة وإجارة ) ولكن لا يؤثر إلا إذا كان ناظرا ، أو أذن له الناظر ، فإن كان  
 الوقف على جهة لم يملك الموقوف عليه المنفعة بل الانتفاع . وأما الواقف فلا ينتفع بشيء من الوقف إلا  
 إذا كان مسجدا أو بئرا أو مقبرة ( ويملك ) الموقوف عليه ( الأجرة وقوائده ) الحاصلة بعد الوقف  
 ( كشمرة وصوف ولبن ، وكذا الولد ) الحادث بعد الوقف بملكه الموقوف عليه ( في الأصح ، و )  
 القول ( الثاني يكون وقفا ) تبعاً لأمره . وأما الحل الموجود عند الوقف فهو وقف كالصوف ( ولو  
 ماتت اليهيمه ) الموقوفة ( اختص بجلدها ) فإن اندفع عاد وقفا ( وله ) أي الموقوف عليه ( مهر  
 الجارية إذا وطئت بشبهة أو نكاح إن صححناه ) أي نكاحها ( وهو الأصح ) إذا زوجها الحاكم  
 باذن الموقوف عليه وكان الزوج غير الواقف والموقوف عليه ( والمذهب أنه ) أي الموقوف عليه  
 ( لا يملك قيمة العبد ) الموقوف ( إذا أتلف ) تعديا . وأما إذا تلف تحت يد غير ضامنة فلا ضمان  
 على من تلف في يده بلاتعد : كالكتب الموقوفة إذا تلفت في يد مستعيرها بلاتعد ( بل يشتري  
 بها عود ليكون وقفا مكانه ، فإن تعذر فبعض عبد ) والجارية كالعبد ، ولا يجوز شراء عبد بقيمة  
 الجارية ولا عكسه ( ولو جفت الشجرة ) أو قلعها ربح ( لم ينقطع الوقف على المذهب ) وإن امتنع  
 وقفها ابتداء ( بل ينتفع بها جذعا ) بإجارة مثلا ( وقيل تباع والتمن كقيمة العبد ) على ما سبق  
 فيه ، فإن لم يمكن الانتفاع بها إلا باستهلاكها صارت للواقف أو للموقوف عليه قولان ، وكل من صارت  
 له ينتفع بها لا ينحو بيع بل بإحراق مثلا ( والأصح جواز بيع حصر المسجد إذا بليت وجذوعه إذا  
 انكسرت ولم تصلح إلا للإحراق ) فتحصيل قليل من ثمنها يعود إلى الوقف أولى من ضياعها  
 ( ولو انهدم مسجد وتعذر إعادته لم يبيع بحال ) لا مكان الصلاة فيه وتصرف غلة وقفه لأقرب  
 المساجد إليه إن لم يتوقع عوده والا حفظ .

[ فصل ] إن شرط الواقف النظر لنفسه أو غيره أتبع ، وإلا فالنظر للقاضي على المذهب ، وشرط الناظر المدالة والكفاية ، والاهتداء إلى التصرف ، وتوظيفته العمارة والاجارة وتحصيل الغلة وقسمتها ، فإن فوض إليه بعض هذه الأمور لم يمتد ، وللواقف عزل من ولاه ، ونصب غيره ، إلا أن يشترط نظره حال الوقف ، وإذا أجز الناظر فزادت الأجرة في المدة أو ظهر طالب بالزيادة لم يفسخ العقد في الأصح ،

## كتاب الهبة

التملك بلا عوض هبة ، فإن ملك محتاجا لثواب الآخرة فصدقة ، فإن نقله إلى مكان الموهوب له إكراما له فهديّة ، وشرط الهبة إيجاب وقبول لفظا ، ولا يشترط مكان في الهدية على الصحيح ،

[ فصل ] في بيان النظر على الوقف وشرط الناظر ( ان شرط الواقف النظر لنفسه أو غيره أتبع ) ولا يشترط قبول الناظر لفظا ، بل هو كالوكيل ( والا ) أى ان لم يشترط لأحد ( فالنظر للقاضي على المذهب ) وقيل للواقف ، وقيل للموقوف عليه ، وقيل للقاضي ( وشرط الناظر العدالة والكفاية ) وهى قدرته على التصرف فيما هو ناظر عليه ، وهى عين قوله ( والاهتداء إلى التصرف ) فى معنى أحدهما عن الآخر ( وتوظيفته العمارة والاجارة وتحصيل الغلة وقسمتها ) على مستحقها ( فان فوض إليه بعض هذه الأمور لم يمتد ) ولو شرط الواقف للناظر شيئا من الربح جاز ، وإن زاد على أجرة مثله ( وللواقف عزل من ولاه ونصب غيره ) مكانه ( الا أن يشترط ) الواقف لشخص ( نظره حال الوقف ) فليس له عزله ولو لمصلحة كما ليس لغيره ذلك ( وإذا أجز الناظر فزادت الأجرة في المدة أو ظهر طالب بالزيادة لم يفسخ العقد في الأصح ) ومقابلته يفسخ إذا كانت الزيادة لها وقع ، والطالب ثقة ، والوقف أمانة في يد الموقوف عليه ، فان استعمله في غير ماوقف له ضمنه .

## كتاب الهبة

قال لما يمّ الهدية والصدقة ، ولما يقابلها ( التملك بلا عوض ) تطوعا في حال الحياة ( هبة ) تفرج بالتمليك العارية والضيافة ، وبنى العوض ما فيه عوض كالبيع ، وبالحياة الوصية ( فان ملك محتاجا ) شيئا بلا عوض ( لثواب الآخرة فصدقة ) ويكنى في الصدقة أحد الأمرين : إما الاحتياج ، وإما قصد ثواب الآخرة ، فلو ملك غنيا بقصد الثواب كان صدقة ( فان نقله ) بنفسه أو غيره ( إلى مكان الموهوب له إكراما له فهديّة ) فقط إذا فقد قصد الثواب وإن وجد فصدقة وهديّة ( وشرط الهبة إيجاب وقبول ) مع التواصل المعتاد ، ومن صرح بالإيجاب وهبتك ومنعك ، ومن صرح القبول قبلت ورضيت ( ولا يشترط أن أى الإيجاب والقبول ) في الهدية على الصحيح

بَلْ يَكْفِي الْبَيْعُ مِنْ هَذَا وَالْقَبْضُ مِنْ ذَلِكَ ، وَلَوْ قَالَ : أَعْمَرْتُكَ هَذِهِ الدَّارَ فَإِذَا مِتُّ فَهِيَ لَوَرَثَتِكَ فَهِيَ هِبَةٌ ، وَلَوْ اقْتَصَرَ عَلَى أَعْمَرْتُكَ فَكَذًا فِي الْجَدِيدِ ، وَلَوْ قَالَ فَإِذَا مِتُّ قَادَتُ إِلَى فَكَذًا فِي الْأَصَحِّ ، وَلَوْ قَالَ : أَرَزَقْتُكَ أَوْ جَعَلْتُهَا لَكَ رُقْبِي : أَيْ إِنْ مِتُّ كَبَلِي قَادَتُ إِلَى ، وَإِنْ مِتُّ قَبْلَكَ اسْتَقَرَّتْ لَكَ فَالْمَذْهَبُ طَرْدُ الْقَوْلَيْنِ الْجَدِيدِ وَالْقَدِيمِ ، وَمَا جَازَ بَيْعُهُ جَازَ هِبَتُهُ ، وَمَالًا كَجَهُولٍ وَمَقْصُوبٍ وَضَالٍّ فَلَا إِلَّا حَبْنِي حِنْطَةً وَنَحْوَهَا ، وَهِبَةُ الدِّينِ لِلدِّينِ إِبْرَاهِيمَ ، وَلَفْسِيرِهِ بَاطِلَةٌ فِي الْأَصَحِّ ، وَلَا يَمْلِكُ مَوْهُوبٌ إِلَّا بَقْبُضٍ بِإِذْنِ الْوَاهِبِ ، فَلَوْ مَاتَ أَحَدُهُمَا بَيْنَ الْهِبَةِ وَالْقَبْضِ قَامَ وَارثُهُ مَقَامَهُ ، وَقِيلَ يَنْفَسَخُ الْعَقْدُ ، وَيُسْنُ لِلْوَالِدِ الْعَدْلُ فِي عَطِيَّةِ أَوْلَادِهِ بِأَنْ يَسُوَّى بَيْنَ الذَّكَرِ وَالْأُنْثَى ، وَقِيلَ كَقِسْمَةِ الْإِرْثِ ، وَلِلْأَبِ الرُّجُوعُ فِي هِبَةٍ وَلَدِهِ ،

بل يكفي البعث من هذا ( أي المهدى ) ( والقبض من ذاك ) أي المهدى إليه ، ومقابل الصحيح يشترطان . وأما الصدقة فلا اشتراط فيها بخلاف ( ولو قال : أعمرتك هذه الدار ) أي جعلتها لك عمرك ( فإذا مت ) بفتح التاء ( فهي لورثتك فهي هبة ) حكما فيعتبر فيها الإيجاب والقبول ( ولو اقتصر على أعمرتك فكذا ) هي هبة ( في الجديد ) والقديم بطلانه ( ولو قال ) على الجديد أعمرتكما ( فإذا مت قادت إلى فكذا ) هي هبة ( في الأصح ) ويلغو ذكر الشرط ، ومقابل بطل العقد كالقديم ( ولو قال أرقبتك ) هذه الدار ( أوجعلتها لك رقبتي ) وفسر المصنف ذلك بقوله ( أي إن مت قبلي قادت إلى ، وإن مت قبلك استقرت لك ، فالذهب طرد القولين ، الجديد وهو الصحة ويلغو الشرط ( والقديم ) وهو عدم الصحة ، ومقابل المذهب القطع بالبطالان ( و ) كحل ( ما جاز بيعه جاز هيبته ، ومالا ) يجوز بيعه ( كجهول ومقصوب وضال فلا ) تجوز هيبته ( إلا حبن حنطة ونحوها ) من المحقرات فانهما لا يجوز بيعهما وتجوز هيبتهما وكذلك الثمار قبل بدو الصلاح تجوز هيبتهما من غير شرط القطع بخلاف البيع ( وهبة الدين للدين إبراهيم ) له منه ( و ) هيبته ( لغيره باطلة في الأصح ) ومقابلها صحيحة كبيعته لغيره من هو عليه ( ولا يملك موهوب إلا بقبض ) صحيح ، وهو ما كان ( بإذن الواهب ) فلا قبض بلا إذن لم يملكه ، ودخل في ضمانه ( فلو مات أحدهما بين الهبة والقبض قام وارثه مقامه ) أي وارث الواهب في الإذن في القبض ووارث المتهب في القبض ( وقيل يفسخ العقد ، ويسن للوالد العدل في عطية أولاده ) لينتقي العقود والتحاسد . وذلك ( بأن يسوى بين الذكر والأنثى ) فإذا ترك ذلك كان مكروها ، وقيل يحرم ترك العدل ( وقيل ) أن العدل يكون بأن يقسم بينهم ( كقسمة الارث ) فيفضل الذكر على الأنثى ، ومحل الكراهة عند الأصوليين في الحاجة أو عدمها ، والافلا كراهة ، ويسن للولد أن ينسوي بين والده إذا وهب لهما شيئا ( وللأب الرجوع في هبة ولده ) الشاملة للهبة والصدقة

وَكَذَا لِسَائِرِ الْأُصُولِ عَلَى الْمَشْهُورِ، وَشَرَطُ رُجُوعِهِ بَقَاةَ الْمَوْهُوبِ فِي سُلْطَنَةِ الْمَتَّهِبِ فَيَمْتَنِعُ  
بِئْتِمِهِ وَوَقْفِهِ، لَا بِرَهْنِهِ وَهَبْتِهِ قَبْلَ الْقَبْضِ وَتَعْلِيْقِ عَتَقِهِ وَتَزْوِيجِهَا وَزِرَاعَتِهَا، وَكَذَا  
الْإِجَارَةُ عَلَى الْمَذْهَبِ، وَلَوْ زَالَ مِلْكُهُ وَعَادَ لَمْ يَرْجِعْ فِي الْأَصَحِّ، وَلَوْ زَادَ رَجَعَ فِيهِ  
بِزِيَادَتِهِ الْمُتَّصِلَةِ لَا الْمُنْفَصِلَةِ، وَيَحْصُلُ الرُّجُوعُ بِرَجْعَتِهَا وَهَبَتْ أَوْ اسْتَرْجَعَتْهُ أَوْ  
رَدَّدَتْهُ إِلَى مِلْكِي أَوْ قَضَتْ الْهَبَةَ، لَا يَبْغِيهِ وَوَقْفِهِ، وَهَبْتِهِ وَإِعْتَاقِهِ وَوُطْئِهَا فِي الْأَصَحِّ،  
وَلَا رُجُوعَ لغيرِ الْأُصُولِ فِي هَبَةٍ مُقَيَّدَةٍ بِغَنَى الثَّوَابِ، وَمَتَى وَهَبَ مُطْلَقًا فَلَا ثَوَابَ إِنْ  
وَهَبَ لِدُونِهِ، وَكَذَا لِأَعْلَى مِنْهُ فِي الْأَظْهَرِ، وَلِنَظَائِرِهِ عَلَى الْمَذْهَبِ، فَإِنْ وَجَبَ فَهُوَ  
قِيَمَةُ الْمَوْهُوبِ فِي الْأَصَحِّ، فَإِنْ لَمْ يَذْبُذْ فَلَهُ الرُّجُوعُ، وَلَوْ وَهَبَ بِشَرَطِ ثَوَابٍ مَقْسُومٍ  
فَلَا أَظْهَرَ صِحَّةَ الْعَقْدِ، وَيَكُونُ نَيْعًا عَلَى الصَّحِيحِ، أَوْ مَجْهُولًا

( وكذا لسائر الأصول على المشهور ) ومقابله لارجوع لغير الأب ( وشروط رجوعه بقاء الموهوب  
في سلطنة ) أى ولاية ( المتب ) وهو الولد ، فلا جنى الموهوب أو أفلس المتب وحجر عليه لم يمكن  
الوالد من الرجوع ، ويمتنع في صور ذكر المصنف بعضها بقوله ( فيمتنع بيعه ورقفه ) وعقده  
( لا برهنه وهبته قبل القبض وتعليق عتقه وتزويجها ) أى الجارية الموهوبة ( وزراعتها ) أى  
الأرض فلا يمتنع الرجوع بشيء من ذلك ( وكذا الاجارة ) لا تمنع الرجوع ( على المذهب ) ومقابله  
قول الامام ان لم يصح بيع المؤجر ، ففي الرجوع تردد ( ولو زال ملكه ) أى الولد ( وعاد لم يرجع )  
أى الأصل ( فى الأصح ) ومقابله يرجع ( ولو زاد ) الموهوب ( رج ) الأصل ( فيه زيادته  
المنصلة ) كسمن ( لا ) الزيادة ( المنفصلة ) كالولد الحارث والكسب ( ويحصل الرجوع برجعت  
فما وهبت أو استرجعته أو رددته الى ملكي أو قضت الهبة ) وكل هذه صرائح ، ويحصل بالكتابة  
كأخذته ، لكن مع النية ( لا ) يحصل الرجوع ( بيعه ) أى بيع الأصل ما وهبه لابنه ( ووقفه  
وهبته واعتاقه ووطئها فى الأصح ) راجع للخمس صور ، ومقابله يحصل بكل منها ( ولا رجوع  
لغير الأصول فى هبة مقيدة بنفى الثواب ) أى العوض ( ومتى وهب مطلقا ) عن تقيده بثواب  
وعدمه ( فلا ثواب ) أى لا عوض ( ان وهب لدونه ) فى المرتبة ( وكذا لأعلى منه ) كهبة  
الغلام لأستاذه فلا ثواب ( فى الأظهر ) ومقابله يجب الثواب ( و ) كذا ان وهب ( لنظيره )  
فلا ثواب ( على المذهب ) والطريق الثانى طرد القولين السابقين ، والهدايا فى ذلك كالهبه . وأما الصدقة  
وثوابها عند الله فلا يجب فيها العوض مطلقا ( فان وجب ) فى الهبة ثواب بأن قلنا بالرجوع ( فهو  
قيمة الموهوب ) أى قدرها ولو مثليا ( فى الأصح ) يوم القبض ، ومقابله ما يعد ثوابا ( فان لم  
ينبه فله الرجوع ) فى الهبة ان بقيت ويبدلها ان تلفت ( ولو وهب بشرط ثواب معلوم ) كوهبتك  
هذا على أن تثبني ( فلا تظهر صحة العقد ويكون نيعا على الصحيح ) فتثبت فيه أحكام البيع من  
الشفعة وغيرها ، ومقابله يكون هبة نظرا إلى اللفظ ( أو ) بشرط ثواب ( مجهول ) كوهبتك

فَالَّذَهَبُ بَطْلَانُهُ ، وَلَوْ بَعَثَ هَدِيَّةً فِي ظَرْفٍ فَإِنْ لَمْ تَجْرِ الْعَادَةُ بِرَدِّهِ كَقَوْصِرَةِ تَمْرٍ  
فَهُوَ هَدِيَّةٌ أَيْضًا ، وَإِلَّا فَلَا ، وَيَحْرُمُ اسْتِعْمَالُهُ إِلَّا فِي أَكْلِ الْمَدِيَّةِ مِنْهُ إِنْ اقْتَضَتْهُ الْعَادَةُ .

## كتاب اللقطة

يُسْتَحَبُّ الْإِلْتِقَاطُ لِوَائِي بِأَمَانَةٍ نَفْسِهِ ، وَقِيلَ يَجِبُ ، وَلَا يُسْتَحَبُّ لِغَيْرِ وَائِي ،  
وَيَجُوزُ فِي الْأَصَحِّ ، وَيُكْرَهُ لِلْفَاسِقِ ، وَالَّذَهَبُ أَنَّهُ لَا يَجِبُ الْإِشْهَادُ عَلَى الْإِلْتِقَاطِ ،  
وَأَنَّهُ يَصِحُّ التَّقَاطُ الْفَاسِقِ وَالصَّبِيِّ وَالذَّمِّيِّ فِي دَارِ الْإِسْلَامِ ، ثُمَّ الْأُظْهَرُ أَنَّهُ يُنْزَعُ مِنَ  
الْفَاسِقِ وَيُوضَعُ عِنْدَ عَدْلٍ ، وَأَنَّهُ لَا يُعْتَمَدُ تَقْرِيفُهُ ، بَلْ يُضْمُّ إِلَيْهِ رَقِيبٌ ، وَيُنْزَعُ الْوَلِيُّ  
لِقِطَّةِ الصَّبِيِّ وَيُعْرِفُ وَيَتَمَلَّكُهَا لِلصَّبِيِّ إِنْ رَأَى ذَلِكَ حَيْثُ يَجُوزُ الْإِقْتِرَاضُ لَهُ ، وَيَضْمَنُ  
الْوَلِيُّ إِنْ قَصَرَ فِي انْتِزَاعِهِ

هذا العبد بشوب ( فالذهب بطلانه ) أى العقد ( ولو بعث هدية في ظرف ، فان لم تجر العادة برده  
كقوصيرة تمر ) وهى وعاء التمر ( فهو هدية أيضا ، والا ) بأن جرت العادة برده الظرف أو اضطررت  
( فلا ) يكون هدية بل أمانة ( ويحرم استعماله ) أى الظرف ( الا فى أكل الهدية منه ان  
اقتضته العادة ) ويكون عارية حينئذ .

## كتاب اللقطة

بضم اللام وفتح القاف : هى لغة ما وجد على تطلب ، وشرعا ما وجد فى موضع غير مملوك من  
مال أو اختصاص ضائع من ماله وليس بمحرز ولا متمتع بقوته ولا يعرف الواجد ماله ( يستحب  
الالتقاط لوائي بأمانة نفسه ) فيكره له ترك الالتقاط ( وقيل يجب ) عليه الالتقاط صيانة للمال عن  
الضياع ، وهو ظاهر ان تحقق الضياع وتعين للاخذ ( ولا يستحب لغير وائى ) بأمانة نفسه فى  
المستقبل ( و ) لكن ( يجوز ) له الالتقاط ( فى الأصح ) ومقابلته لا يجوز خشية الاستهلاك ،  
ويحرم عليه الالتقاط ان علم من نفسه الحيانة ( ويكره لفاسق ) ان التقط للملك ، ويحرم للحفظ  
( والمذهب أنه لا يجب الاشهاد على الالتقاط ) لكن يسن ، وقيل يجب . والطريق الثانى : القلمع  
بالأول ( و ) المذهب ( أنه يصح التقاط الفاسق والصبي والذمي فى دار الاسلام ) والمراد بالصحة  
أن أحكام اللقطة نثبت له فلا ينافى كون الالتقاط مكروها للفاسق ابتداء ولا تكرار . وأما التقاط  
الذمي يدار الحري فلا يجوزى عليه حكما ( ثم الأظهر أنه ) أى الملتقط ( ينزع من الفاسق ويوضع عند  
عدل ) ومقابلته لا ينزع ( و ) الأظهر ( أنه لا يعتمد تعريفه بل يضم اليه رقيب ) خشية من التفريط ،  
ومقابلته يعتمد من غير رقيب ( وينزع الولي ) وجوبا ( لقطة الصبي ويعرف ) هو اللقطة  
( ويملكها للصبي ان رأى ذلك حيث يجوز الاقتراض له ، ويضمن الولي ان قصر فى انتزاعه ) أى

حتى تلت في يد الصبي ، والأظهر بطلان التقاط العبد ولا يعتد بتعريفه فلو أخذه سيده منه كان التقاطا . قلت : المذهب صحة التقاط المكاتب كتابة صحيحة ، ومن بعضه حر ، ومنه ليس به ، فإن كانت مهايأة فلصاحب النوبة في الأظهر ، وكذا حكم سائر النادر من الأكساب والمؤمن إلا أرض الجنابة ، والله أعلم .

[ فصل ] الحيوان المملوك المنتسب من صغار السباع بقوة كبير أو بفرو أو بغيره كآرنب وظبي ، أو طيران كحمام إن وجد بمفازة فللقاضي التقاطه للحفظ وكذا الغيرة في الأصح ، ويحرم التقاطه للملك ، وإن وجد بقرية فالأصح جواز التقاطه للملك ، وما لا يمتنع منها كشاة يجوز التقاطه للملك في القرية والمفازة ، ويتخير أخذه من مفازة فإن شاء عرفه وتملكه أو باعه وحفظ ثمنه وعرفها ثم تملكه أو أكله وغرم قيمته إن ظهر مالكه ، فإن أخذ من العمران فله الخصلتان إلا وليان لا الثالثة في الأصح ،

الملتقط ( حتى تلف في يد الصبي ) أو تلفه ، فإن لم يقصر ضمن الصبي بالانلاف لا بالتلف ( والأظهر بطلان التقاط العبد ) إذا لم يأذن له فيه السيد ولم ينه ، ومقابله يصح ويكون لسيد ( و ) إذا أبطنا التقاطه ( لا يعتد بتعريفه ، فلو أخذه سيده منه كان التقاط ) له ( قلت : المذهب صحة التقاط المكاتب كتابة صحيحة ) كالحر ( و ) كذلك المذهب صحة التقاط ( من بعضه حر ) وبعضه رقيق ( وهي ) أي اللقطة ( لهولسيده ) أن لم تكن مهايأة ( فإن كانت مهايأة فلصاحب النوبة في الأظهر ) ومقابله تكون بينهما ( وكذا حكم سائر النادر من الأكساب ) الحاصلة للبعض كالوصية والهبة ( و ) حكم النادر من ( المؤمن ) كأجرة طبيب فالأكساب لمن حصلت في نوبته ، والمؤمن على من وجد سببها في نوبته ( إلا أرض الجنابة ) الموجودة من البعض أو عليه فلا يختص بصاحب النوبة ، بل يكون بينهما ( والله أعلم ) وإذا لم تكن مهايأة فبشركان في جميع ذلك .

[ فصل ] في بيان حكم الملتقط ( الحيوان المملوك المنتسب من صغار السباع ) كالذئب ، وامتناعه : إما بقوة كبير وفرو ، أو بعدو كآرنب وظبي ، أو طيران كحمام إن وجد بمفازة ( وهي الصحراء ) فللقاضي التقاطه للحفظ ( على مالكه لا للملك ) ( وكذا غيره ) أي القاضي ( في الأصح ) ومقابله لا يجوز لغيره ( ويحرم التقاطه ) أي الحيوان المنتسب ( للملك ) فلا يسوغ لأحد أن يلتقطه لذلك ( وإن وجد بقرية ، فالأصح جواز التقاطه للملك ) ومقابله المنع كالمفازة ( وما لا يمتنع منها ) أي من صغار السباع ( كشاة يجوز التقاطه للملك في القرية والمفازة ) ويتخير أخذه ( أي ما لا يمتنع من مفازة ) بين ثلاث خصال ( فإن شاء عرفه وتملكه ) وينفق عليه مدة التعريف ( أو باعه ) بأذن الحاكم إن وجد ( وحفظ ثمنه وعرفها ) أي اللقطة التي باعها ( ثم تملكه ) أي الثمن ( أو أكله وغرم قيمته إن ظهر مالكه ) ثم يعرفها بعد الأكل ( فإن أخذ من العمران فله الخصلتان الأوليان ) وهما الامساك والبيع ( لا الثالثة ) وهي الأكل ( في الأصح ) ومقابله

وَيَجُوزُ أَنْ يُلْتَقِطَ عَبْدًا لَا يُمَيِّزُ ، وَيُلْتَقِطُ غَيْرَ الْحَيَوَانِ ، فَإِنْ كَانَ يَسْرِعُ فَسَادُهُ كَهَرِيسَةٍ  
 فَإِنْ شَاءَ بَاعَهُ وَعَرَفَهُ لِيَتَمَلَّكَ تَمَنُّهُ وَإِنْ شَاءَ تَمَلَّكَهُ فِي الْحَالِ وَأَكَلَهُ ، وَقِيلَ إِنْ  
 وَجَدَهُ فِي عُمُرَانٍ وَجَبَ الْبَيْعُ ، وَإِنْ أُمِنَ بِقَاوِهِ بِعِلَاجٍ كَرُطْبٍ يَتَجَفَّفُ ، فَإِنْ  
 كَانَتْ اللَّيْظَةُ فِي بَيْعِهِ بَيْعٌ ، أَوْ فِي تَجْفِيفِهِ وَتَبَرُّعِهِ بِالْوَاجِدِ جَفْفَهُ ، وَإِلَّا بَيْعَ بَعْضُهُ  
 لِتَجْفِيفِ الْبَاقِي ، وَمَنْ أَخَذَ لِقِطَّةً لِلْحِفْظِ أَبَدًا فَهِيَ أَمَانَةٌ ، فَإِنْ دَفَعَهَا إِلَى الْقَاضِي لَزِمَتْهُ  
 الْقَبُولُ وَلَمْ يُوْجِبِ الْأَكْثَرُونَ التَّعْرِيفَ ، وَالْحَالَةُ هَذِهِ ، فَلَوْ قَصَدَ بَعْدَ ذَلِكَ خِيَانَةً  
 لَمْ يَصِرْ ضَامِنًا فِي الْأَصَحِّ ، وَإِنْ أَخَذَهُ بِقَصْدِ الْخِيَانَةِ فَضَامِنٌ ، وَلَيْسَ لَهُ بَعْدَهُ أَنْ يُعْرِفَ  
 وَيَتَمَلَّكَ عَلَى الْمَذْهَبِ ، وَإِنْ أَخَذَ لِيُعْرِفَ وَيَتَمَلَّكَ فَأَمَانَةٌ مُدَّةُ التَّعْرِيفِ ، وَكَذَا  
 بَعْدَهَا مَا لَمْ يَخْتَرْ التَّمَلُّكَ فِي الْأَصَحِّ ، وَيُعْرِفُ جِنْسَهَا وَصِفَتَهَا وَقَدَرَهَا وَعِفَاضَهَا وَكَأَمَّا  
 ثُمَّ يُعْرِفُهَا فِي الْأَسْوَاقِ وَأَبْوَابِ الْمَسَاجِدِ وَنَحْوَهَا سَنَةً عَلَى الْعَادَةِ : يُعْرِفُ أَوَّلًا كُلَّ  
 يَوْمٍ طَرَفِي النَّهَارِ ثُمَّ كُلَّ يَوْمٍ مَرَّةً ثُمَّ كُلَّ أُسْبُوعٍ ،

له الْأَكْلُ ( وَيَجُوزُ أَنْ يُلْتَقِطَ عَبْدًا لَا يُمَيِّزُ ) فِي زَمَنِ أَمْنٍ أَوْ نَهْبٍ بَلْ قَدْ يَجِبُ الِاتِّقَاطُ أَنْ تَعَيَّنَ  
 طَرِيقًا لِحِفْظِ رُوحِهِ ، وَلَا يَجُوزُ التَّقَاطُ الْمُمَيِّزُ فِي الْأَمْنِ ( وَ ) أَنْ ( يُلْتَقِطَ غَيْرَ الْحَيَوَانِ ، فَإِنْ كَانَ )  
 مِمَّا ( يَسْرِعُ فَسَادُهُ كَهَرِيسَةٍ ، فَإِنْ شَاءَ بَاعَهُ وَعَرَفَهُ ) أَيْ الْمُبِيعُ ( لِيَتَمَلَّكَ تَمَنُّهُ ) بَعْدَ التَّعْرِيفِ ( وَإِنْ  
 شَاءَ تَمَلَّكَهُ فِي الْحَالِ وَأَكَلَهُ ) وَغَرَمَ قِيَمَتَهُ ( وَقِيلَ إِنْ وَجَدَهُ فِي عُمُرَانٍ وَجَبَ الْبَيْعُ ) وَامْتَنَعَ  
 الْأَكْلَ ، وَإِذَا جَوَزْنَا الْأَكْلَ فَأَكْلُ وَجَبَ التَّعْرِيفَ فِي الْعُمُرَانِ بَعْدَهُ ( وَإِنْ أُمِنَ بِقَاوِهِ ) أَيْ  
 مَا يَسْرِعُ فَسَادُهُ لَكِنْ ( بِعِلَاجٍ كَرُطْبٍ يَتَجَفَّفُ ، فَإِنْ كَانَتْ اللَّيْظَةُ فِي بَيْعِهِ بَيْعٌ ) جِيَعُهُ بِأَذْنِ الْحَاكِمِ  
 إِنْ وَجَدَهُ ( أَوْ فِي تَجْفِيفِهِ وَتَبَرُّعِهِ بِالْوَاجِدِ جَفْفَهُ ، وَإِلَّا بَيْعَ بَعْضُهُ لِتَجْفِيفِ الْبَاقِي ، وَمَنْ أَخَذَ لِقِطَّةً  
 لِلْحِفْظِ أَبَدًا فَهِيَ أَمَانَةٌ ) فِي يَدِهِ ( فَإِنْ دَفَعَهَا إِلَى الْقَاضِي لَزِمَتْهُ الْقَبُولُ ، وَلَمْ يُوْجِبِ الْأَكْثَرُونَ  
 التَّعْرِيفَ وَالْحَالَةُ هَذِهِ ) وَهِيَ أَخْذُ اللَّقِطَةِ لِلتَّعْرِيفِ ، وَرَجَحَ الْإِمَامُ وَالْغَزَالِيُّ وَجُوبَهُ ، وَهُوَ الْمَعْتَمِدُ  
 ( فَلَوْ قَصَدَ بَعْدَ ذَلِكَ ) الْأَخْذَ لِلْحِفْظِ ( خِيَانَةً لَمْ يَصِرْ ضَامِنًا فِي الْأَصَحِّ ) وَمُقَابِلُهُ بِصِيرٍ ( وَإِنْ أَخَذَ  
 بِقَصْدِ خِيَانَةِ فَضَامِنٌ ، وَلَيْسَ لَهُ بَعْدَهُ أَنْ يُعْرِفَ وَيَتَمَلَّكَ ) مَا دَامَ مُصْرًا ، فَلَوْ عَادَ إِلَى الْأَمَانَةِ لَيُعْرِفَ  
 وَيَتَمَلَّكَ جَارَ وَخَرَجَ عَنْ الضَّمَانِ ( عَلَى الْمَذْهَبِ ) وَقِيلَ لَهُ ذَلِكَ ( وَإِنْ أَخَذَ لِيُعْرِفَ وَيَتَمَلَّكَ ) بَعْدَ  
 التَّعْرِيفِ ( فَأَمَانَةٌ مُدَّةُ التَّعْرِيفِ ، وَكَذَا بَعْدَهَا مَا لَمْ يَخْتَرْ التَّمَلُّكَ فِي الْأَصَحِّ ) وَمُقَابِلُهُ تَصِيرُ مَضْمُونَةً عَلَيْهِ  
 مَا دَامَ غَرَمَ التَّمَلُّكَ مَطْرَدًا ( وَيُعْرِفُ ) الْمُلْتَقِطُ مِنَ الْمَعْرِفَةِ ، وَهِيَ الْعِلْمُ ، وَهَذِهِ الْمَعْرِفَةُ سَنَةً ، وَقِيلَ وَاجِبَةٌ  
 وَتُسَكُونُ عَقِبَ الْأَخْذِ ( جِنْسَهَا ) أَيْ اللَّقِطَةُ مِنْ نَقْدٍ أَوْ غَيْرِهِ ( وَصِفَتُهَا ) مِنْ صِحَاحٍ أَوْ غَيْرِهَا ( وَقَدَرُهَا  
 وَعِفَاضُهَا وَكَأَمَّا ) بِكُسْرِ الْوَاوِ وَالْمَدِّ : الْخِطُّ الَّذِي تَرَبُّطُ بِهِ ( ثُمَّ يَعْرِفُهَا ) مِنَ التَّعْرِيفِ وَهُوَ  
 وَاجِبٌ ( فِي الْأَسْوَاقِ وَأَبْوَابِ الْمَسَاجِدِ وَنَحْوِهَا ) مِنَ الْجَمَاعِ ( سَنَةً ) مِنْ يَوْمِ التَّعْرِيفِ ( عَلَى  
 الْعَادَةِ ) زَمَانًا وَمَكَانًا ( يَعْرِفُ أَوَّلًا كُلَّ يَوْمٍ طَرَفِي النَّهَارِ ثُمَّ كُلَّ يَوْمٍ مَرَّةً ثُمَّ كُلَّ أُسْبُوعٍ ) مَرَّةً

ثُمَّ كُلُّ شَهْرٍ ، وَلَا تَكُنِّي سَنَةً مُتَفَرِّقَةً فِي الْأَصَحِّ . قُلْتُ : الْأَصَحُّ تَكُنِّي ، وَاللَّهُ أَعْلَمُ وَلَا يَلْزِمُهُ مَوْئِدَةُ التَّعْرِيفِ إِنْ أَخَذَ لِحْفَظٍ ، بَلْ يُرْتَبِّهَا الْقَاضِي مِنْ بَيْنِ الْمَالِ أَوْ يَقْتَرِضُ عَلَى الْمَالِكِ ، وَإِنْ أَخَذَ لِيَتَمَلَّكَ لَزِمَتْهُ ، وَقِيلَ إِنْ لَمْ يَتَمَلَّكَ فَسَلَى الْمَالِكُ ، وَالْأَصَحُّ أَنَّ الْحَقِيرَ لَا يُعْرِفُ سَنَةً بَلْ زَمَنًا يُظَنُّ أَنَّ فَاقِدَهُ يُقْرِضُ عَنْهُ غَالِبًا .

[ فصل ] إِذَا عُرِفَ سَنَةً لَمْ يَتَمَلَّكْهَا حَتَّى يَخْتَارَهُ بِلَفْظٍ كَتَمَلَّكَتُ ، وَقِيلَ تَكُنِّي النِّيةُ ، وَقِيلَ يَمْلِكُ بِمَعْنَى السَّنَةِ ، فَإِنْ تَمَلَّكَ فَظَهَرَ الْمَالِكُ وَانْفَقَا عَلَى رَدِّ عَيْنِهَا فَذَلِكَ ، وَإِنْ أَرَادَهَا الْمَالِكُ وَأَرَادَ الْمُلْتَظُّ الْعُدُولَ إِلَى بَدَلِهَا أُجِيبَ الْمَالِكُ فِي الْأَصَحِّ ، وَإِنْ تَلَفَتْ غَرَمَ مِثْلَهَا أَوْ قِيمَتَهَا يَوْمَ التَّمَلُّكِ ، وَإِنْ نَقَصَتْ بِعَيْبٍ فَلَهُ أَخْذُهَا مَعَ الْأَرْضِ فِي الْأَصَحِّ ، وَإِذَا ادَّعَاهَا رَجُلٌ وَلَمْ يَصِفْهَا وَلَا بَيَّنَّهَ لَمْ تُدْفَعْ إِلَيْهِ ، وَإِنْ وَصَفَهَا وَظَنَّ صِدْقَهُ جَازَ الدَّفْعُ إِلَيْهِ ، وَلَا يَجِبُ عَلَى الْمَذْهَبِ ، فَإِنْ دَفَعَ فَأَقَامَ آخَرَ بَيَّنَّهَ بِهَا حَوْلَتْ

(ثم كل شهر) مرة بحيث لا ينسى أن الأخير تكرر الأول (ولا تكني سنة متفرقة في الأصح) وعلى هذا إذا قطع التعريف مدة استأنف (قلت : الأصح تكني) السنة المتفرقة (والله أعلم) وعلى هذا لا بد أن يبين زمان الوجدان (ولا يلزمه مؤنة التعريف أن أخذ لحفظه بل يرتبها القاضي من بيت المال أو يقترض على المالك ، وإن أخذ لتملك لزمته) مؤنة التعريف سواء تملكها أم لا (وقيل إن لم يملك فعلى المالك ، والأصح أن الحقير) وهو ما يظن أن فاقده لا يكثر أسفه ولا يطول طلبه له (لا يعرف سنة بل زمنًا يظن أن فاقده يعدل عنه غالبًا) ويختلف ذلك باختلاف المال ، ومقابل الأصح يكني التعريف مرة ، وقيل لا يجب تعريف الحقير أصلاً .

[ فصل ] فِيهَا تَمَلَّكَ بِهِ اللَّقْطَةُ (إِذَا عُرِفَ سَنَةً لَمْ يَمْلِكْهَا حَتَّى يَخْتَارَهُ) أَيْ التَّمَلُّكُ (بِلَفْظٍ كَتَمَلَّكَتُ) مَا التَّقْطَعُ (وَقِيلَ تَكُنِّي النِّيةُ) أَيْ تَجْدِيدُ قَصْدِ التَّمَلُّكِ (وَقِيلَ يَمْلِكُ بِمَعْنَى السَّنَةِ ، فَإِنْ تَمَلَّكَ فَظَهَرَ الْمَالِكُ) لَهَا (وَانْفَقَا عَلَى رَدِّ عَيْنِهَا فَذَلِكَ) ظَاهِرٌ (وَإِنْ أَرَادَهَا الْمَالِكُ وَأَرَادَ الْمُلْتَظُّ الْعُدُولَ إِلَى بَدَلِهَا أُجِيبَ الْمَالِكُ فِي الْأَصَحِّ) كَالْقَرْضِ ، وَمُقَابِلُهُ بِجَابِ الْمُلْتَظُّ لَأَنَّهُ تَمَلَّكَهَا وَيُرَدُّهَا مَعَ زَوَائِدِهَا الْمُتَصِلَةِ ، وَكَذَا الْمُنْفَصِلَةُ قَبْلَ التَّمَلُّكِ . أَمَّا الْمُنْفَصِلَةُ بَعْدَهُ فَهِيَ لِلْمُلْتَظِّ (وَإِنْ) جَاءَ الْمَالِكُ وَقَدْ (تَلَفَتْ غَرَمَ مِثْلَهَا) إِنْ كَانَتْ مِثْلِيَّةً (أَوْ قِيمَتَهَا) إِنْ كَانَتْ مُتَقَوِّمَةً (يَوْمَ التَّمَلُّكِ) لَهَا . أَمَّا التَّلَفُ قَبْلَ التَّمَلُّكِ بَلَا تَفْرِيطٍ فَلَا ضَمَانُ فِيهِ عَلَى الْمُلْتَظِّ (وَإِنْ) جَاءَ وَقَدْ (نَقَصَتْ بِعَيْبٍ) حَدَثَ بَعْدَ التَّمَلُّكِ (فَلَهُ) أَيْ الْمَالِكُ (أَخْذُهَا مَعَ الْأَرْضِ فِي الْأَصَحِّ) وَمُقَابِلُهُ لَا أَرْضَ ، وَلَهُ الرُّجُوعُ إِلَى بَدَلِهَا سَلِيمَةً (وَإِذَا ادَّعَاهَا رَجُلٌ وَلَمْ يَصِفْهَا وَلَا بَيَّنَّهَ) لَهُ كَالشَّاهِدِ وَالْبَيِّنِ (لَمْ تُدْفَعْ إِلَيْهِ وَإِنْ وَصَفَهَا) مَدْعِيهَا (وَظَنَّ) مُلْتَظُّهَا (صِدْقَهُ جَازَ) لَهُ (الدَّفْعُ إِلَيْهِ) جُزْأً (وَلَا يَجِبُ عَلَى الْمَذْهَبِ) وَفِي وَجْهِهِ يَجِبُ (فَإِنْ دَفَعَ) اللَّقْطَةَ لَوَاصِفًا (فَأَقَامَ آخَرَ بَيَّنَّهَ بِهَا حَوْلَتْ



إليه ، فإن تَلَفَتْ عِنْدَهُ فَلصاحب البينة تَضْمِينُ المَلْتَقِطِ ، والمدْفوع إليه ( والقرار عليه )  
قُلْتُ : لا تَحِلُّ لِقَطَةُ الحَرَمِ لِلْمَلِكِ عَلَى الصَّحِيحِ ، وَيَجِبُ تَعْرِيفُهَا قَطْعًا ، واللهُ أَعْلَمُ

## كتاب اللقيط

الْتِقَاطُ الْمَنْبُودُ فَرَضُ كِفَايَةٍ ، وَيَجِبُ الْإِشْهَادُ عَلَيْهِ فِي الْأَصَحِّ ، وَإِنَّمَا تَثْبُتُ وَلَايَةُ  
الْإِلْتِقَاطِ لِمُسْلِمٍ أَوْ مُسْلِمٍ عَدْلٍ رَشِيدٍ ، وَلَوْ التَّقَطَّ عَبْدٌ بِغَيْرِ إِذْنِ سَيِّدِهِ انْتَزَعَ مِنْهُ ،  
فَإِنْ عَلِمَهُ فَأَقْرَعَهُ عِنْدَهُ أَوْ التَّقَطَّ بِإِذْنِهِ فَالسَّيِّدُ الْمَلْتَقِطُ ، وَلَوْ التَّقَطَّ صَبِيٌّ أَوْ فَاسِقٌ أَوْ مُحْجُورٌ  
عَلَيْهِ أَوْ كَافِرٌ مُسْلِمًا انْتَزَعَ مِنْهُ ، وَلَوْ أَرَادَ دَحْمَ اثْنَانِ عَلَى أَخَذِهِ جَعَلَهُ الْحَاكِمُ عِنْدَ مَنْ  
يَرَاهُ مِنْهُمَا أَوْ مِنْ غَيْرِهِمَا ، وَإِنْ سَبَقَ وَاحِدٌ فَالْتَقَطَهُ مُنْعِ الْآخَرُ مِنْ مُزَاجَتِهِ ، وَإِنْ  
التَّقَطَّاهُ مَعًا وَهُمَا أَهْلٌ ، فَلَا أَصَحَّ أَنَّهُ يُقَدَّمُ غَنَى عَلَى فَقِيرٍ وَعَدْلٌ عَلَى مُسْتَوْرٍ ، فَإِنْ اسْتَوَيَا  
أَقْرَعَ ، وَإِذَا وَجَدَ بَلَدِيٌّ لَقَيْطًا بِلَدٍ فَلَيْسَ لَهُ نَقْلُهُ إِلَى بَادِيَةٍ ، وَالْأَصَحُّ أَنَّ لَهُ نَقْلَهُ إِلَى  
بَلَدٍ آخَرَ ، وَأَنَّ

إليه ، فإن تَلَفَتْ عِنْدَهُ فَلصاحب البينة تَضْمِينُ المَلْتَقِطِ ، (و) مطالبة ( المدفوع إليه ) اللقطة (والقرار  
عليه) تلفه في يده ( قُلْتُ : لا تَحِلُّ لِقَطَةُ الحَرَمِ لِلْمَلِكِ عَلَى الصَّحِيحِ ) ومقابلته تَحِلُّ ( ويجب  
تعريفها ) عند التقاطها للحفظ ( قطعًا ) من غير خلاف ( والله أعلم ) .

## كتاب اللقيط

فَعِيلٌ بِمَعْنَى مَفْعُولٌ ، وَيُقَالُ لَهُ مَنْبُودٌ ، وَهُوَ الْآدَمِيُّ الصَّغِيرُ الْمَطْرُوحُ ( التَّقَاطُ ) أَيْ أَخَذَ  
( الْمَنْبُودُ فَرَضُ كِفَايَةٍ ) فَلَوْ لَمْ يَعْلَمْ بِالْمَنْبُودِ إِلَّا وَاحِدٌ لَزِمَهُ أَخْذُهُ ( وَيَجِبُ الْإِشْهَادُ عَلَيْهِ ) أَيْ عَلَى  
الْتِقَاطِ ( فِي الْأَصَحِّ ) وَمُقَابَلُهُ لَا يَجِبُ ( وَإِنَّمَا تَثْبُتُ وَلَايَةُ الْإِلْتِقَاطِ لِمُسْلِمٍ أَوْ مُسْلِمٍ ) إِنْ كَانَ  
الْقَيْطُ مُحْكَمًا بِإِسْلَامِهِ ( عَدْلٌ رَشِيدٌ ) مُسْتَفْنًى عَنْهُ بَعْدَلٌ ، وَمُرَادُهُ الْعَدْلُ الظَّاهِرُ أَوِ الْبَاطِنُ ( وَلَوْ  
الْتَقَطَّ عَبْدٌ بِغَيْرِ إِذْنِ سَيِّدِهِ انْتَزَعَ مِنْهُ ) وَهَذَا مُحْتَزٌّ حَرَجٌ ( فَإِنْ عَلِمَهُ فَأَقْرَعَهُ عِنْدَهُ أَوْ التَّقَطَّ بِإِذْنِهِ  
فَالسَّيِّدُ الْمَلْتَقِطُ ، وَلَوْ التَّقَطَّ صَبِيٌّ أَوْ فَاسِقٌ أَوْ مُحْجُورٌ عَلَيْهِ ) بَسْفُهُ ( أَوْ كَافِرٌ مُسْلِمًا انْتَزَعَ مِنْهُ )  
وَالْمُنْتَزِعُ هُوَ الْحَاكِمُ . وَأَمَّا الْوَلَدُ الْمُحْكَمُ بِكُفْرِهِ فَلَا يَنْتَزِعُ ( وَلَوْ أَرَادَ دَحْمَ اثْنَانِ عَلَى أَخْذِهِ جَعَلَهُ الْحَاكِمُ  
عِنْدَ مَنْ يَرَاهُ مِنْهُمَا أَوْ مِنْ غَيْرِهِمَا ، وَإِنْ سَبَقَ وَاحِدٌ فَالْتَقَطَهُ مُنْعِ الْآخَرُ مِنْ مُزَاجَتِهِ وَإِنْ التَّقَطَّاهُ  
مَعًا وَهُمَا أَهْلٌ ) لِالْتِقَاطِ ( فَلَا أَصَحَّ أَنَّهُ يُقَدَّمُ غَنَى عَلَى فَقِيرٍ ) لِأَنَّهُ رَجَا وَاسَاءَ بِمَالِهِ ( وَ) يُقَدَّمُ  
( عَدْلٌ عَلَى مُسْتَوْرٍ ) أَيْ عَدْلٌ لَمْ يَعْلَمْ فَسَقَهُ وَلَا تَزَكِيَّتَهُ ( فَإِنْ اسْتَوَيَا ) فِي الصِّفَاتِ ( أَقْرَعَ ، وَإِذَا  
وَجَدَ بَلَدِيٌّ لَقَيْطًا بِلَدٍ فَلَيْسَ لَهُ نَقْلُهُ إِلَى بَادِيَةٍ ) وَلَا فَرْقَ فِي السَّفَرِ بِهِ لِنَقْلِهِ وَغَيْرِهَا ( وَالْأَصَحُّ أَنَّ  
لَهُ نَقْلَهُ إِلَى بَلَدٍ آخَرَ ) سِوَاهُ كَانَتْ وَطَنُ الْمَلْتَقِطِ أَمْ لَا ، وَمُقَابِلُ الْأَصَحِّ يَمْتَنِعُ كَمَا تَقَدَّمَ ( وَ) الْأَصَحُّ ( أَنَّ )

لِغَرِيبٍ إِذَا التَّقَطَّ بِبَلَدٍ أَنْ يَنْقُلَهُ إِلَى بَلَدٍ ، وَإِنْ وَجَدَهُ بِإِدْيَةٍ فَلَهُ نَقْلُهُ إِلَى بَلَدٍ ،  
وَإِنْ وَجَدَهُ بِدَوَىٍّ بِبَلَدٍ فَكَالْحَضَرِيِّ ، أَوْ بِإِدْيَةٍ أَقْرَبَ يَدَيْهِ ، وَقِيلَ إِنْ كَانُوا يَنْتَقِلُونَ  
لِلنَّجْعَةِ لَمْ يُقَرَّ ، وَنَفَقَتُهُ فِي مَالِهِ الْعَامِّ كَوَقْفٍ عَلَى الْقَطَاءِ ، أَوْ الْخَاصِّ وَهُوَ مَا اخْتَصَّ بِهِ  
كَثِيَابٍ مَلْفُوفَةٍ عَلَيْهِ وَمَفْرُوشَةٍ تَحْتَهُ وَمَا فِي جَيْبِهِ مِنْ دَرَاهِمٍ وَغَيْرِهَا وَمَهْدٍ وَدَنَائِيرَ  
مَنْشُورَةٍ فَوْقَهُ وَتَحْتَهُ ، وَإِنْ وَجَدَ فِي دَارٍ فَنِي لَهُ ، وَلَيْسَ لَهُ مَالٌ مَدْفُونٌ تَحْتَهُ وَكَذَا ثِيَابٌ  
وَأَمْتَعَةٌ مَوْضُوعَةٌ بِقُرْبِهِ فِي الْأَصَحِّ ، فَإِنْ لَمْ يُعْرِفْ لَهُ مَالٌ فَلَا ظَهْرَ أَنَّهُ يُنْفَقُ عَلَيْهِ  
مِنْ بَيْتِ الْمَالِ ، فَإِنْ لَمْ يَكُنْ قَامَ الْمُسْلِمُونَ بِكِفَايَتِهِ قَرْضًا ، وَفِي قَوْلِ نَفَقَةٍ ، وَالْمُسْلِمَتِ  
الْإِسْتِقْلَالُ بِحِفْظِ مَالِهِ فِي الْأَصَحِّ ، وَلَا يُنْفَقُ عَلَيْهِ مِنْهُ إِلَّا بِإِذْنِ الْقَاضِي قَطْعًا .

[ فصل ] إِذَا وَجَدَ لَقِيطٌ بَدَارَ الْإِسْلَامِ وَفِيهَا أَهْلٌ ذِمَّةٌ أَوْ بَدَارَ فَتَحُوهَا وَأَقْرَبُهَا  
يَدٍ كُفَّارٍ صُلَحًا أَوْ بَعْدَ مِلْكِهَا بِحِزْبِيَّةٍ ، وَفِيهَا مُسْلِمٌ حُكِمَ بِإِسْلَامِ الْقِيطِ .

لِغَرِيبٍ إِذَا التَّقَطَّ بِلَدٍ أَنْ يَنْقُلَهُ إِلَى لَدَةٍ . وَمَقَابِلُهُ لَا لَضِياعِ النَّسَبِ ( وَإِنْ وَجَدَهُ بِإِدْيَةٍ فَلَهُ  
نَقْلُهُ إِلَى بَلَدٍ ، وَإِنْ وَجَدَهُ بِدَوَىٍّ بِبَلَدٍ فَكَالْحَضَرِيِّ ) فَلَا يَنْقُلُهُ إِلَى الدَّادِيَةِ ( أَوْ بِإِدْيَةٍ أَقْرَبَ يَدَيْهِ )  
وَإِنْ كَانَ أَهْلُ حِلَّتِهِ يَنْتَقِلُونَ ( وَقِيلَ إِنْ كَانُوا يَنْتَقِلُونَ لِلنَّجْعَةِ لَمْ يُقَرَّ ) لِأَنَّهُ فِيهِ تَضْيِيعٌ لِنَسَبِهِ  
( وَنَفَقَتُهُ ) أَيْ الْقِيطِ ( فِي مَالِهِ الْعَامِّ كَوَقْفٍ عَلَى الْقَطَاءِ ، أَوْ الْخَاصِّ ) وَيَقْدَمُ عَلَى الْعَامِّ ( وَهُوَ  
مَا اخْتَصَّ بِهِ كَثِيَابٌ مَلْفُوفَةٌ عَلَيْهِ وَمَفْرُوشَةٌ تَحْتَهُ ، وَمَا فِي جَيْبِهِ مِنْ دَرَاهِمٍ وَغَيْرِهَا وَمَهْدٍ ) وَهُوَ  
سَرِيرُهُ الَّذِي هُوَ فِيهِ ( وَدَنَائِيرَ مَنْشُورَةٍ فَوْقَهُ وَتَحْتَهُ ، وَإِنْ وَجَدَ فِي دَارٍ فَهِيَ لَهُ ) وَلَا يَحْكُمُ لَهُ بَيْتَانِ  
وَجَدَ فِيهِ ( وَلَيْسَ لَهُ مَالٌ مَدْفُونٌ تَحْتَهُ ) وَلَوْ فِيهِ رَقْعَةٌ مَكْتُوبٌ فِيهَا أَنَّ الدِّينَ لَهُ ( وَكَذَا ثِيَابٌ  
وَأَمْتَعَةٌ مَوْضُوعَةٌ بِقُرْبِهِ ) لَيْسَتْ لَهُ ( فِي الْأَصَحِّ ) وَمَقَابِلُهُ أَنَّهُ لَا يَحْكُمُ لَهُ مَالٌ فَلَا ظَهْرَ أَنَّهُ يُنْفَقُ  
عَلَيْهِ مِنْ بَيْتِ الْمَالِ ( مِنْ سَهْمِ الْمَصَالِحِ ، وَمَقَابِلُهُ يَقْرَضُ عَلَيْهِ ) ( فَإِنْ لَمْ يَكُنْ ) فِي بَيْتِ الْمَالِ شَيْءٌ  
( قَامَ الْمُسْلِمُونَ بِكِفَايَتِهِ قَرْضًا ) حَتَّى يَثْبُتَ لَهُمُ الرُّجُوعُ بِمَا أَنْفَقُوا ( وَفِي قَوْلِ ) يَقُومُ الْمُسْلِمُونَ  
بِكِفَايَتِهِ ( نَفَقَةٍ ) لَارْجُوعٍ لَهُمْ بِهَا ( وَلِلتَّقَطِّ الْإِسْتِقْلَالُ بِحِفْظِ مَالِهِ ) أَيْ الْقِيطِ ( فِي الْأَصَحِّ ) وَمَقَابِلُهُ  
يَحْتَاجُ إِلَى إِذْنِ الْقَاضِي ( وَلَا يُنْفَقُ عَلَيْهِ مِنْهُ إِلَّا بِإِذْنِ الْقَاضِي قَطْعًا ) بِلَا خِلَافٍ ، فَإِنْ لَمْ يَجِدْ  
الْحَاكِمُ أَنْفَقَ وَأَشْهَدَ وَجُوبًا فَإِنْ لَمْ يَشْهَدْ ضَمِنَ .

[ فصل ] فِي الْحُكْمِ بِإِسْلَامِ الرِّقِيقِ وَكُفْرِهِ ( إِذَا وَجَدَ لَقِيطٌ بَدَارَ الْإِسْلَامِ ) بِأَنَّهُ سَكَنَهَا الْمُسْلِمُونَ  
( وَ ) إِنْ كَانَ ( فِيهَا أَهْلٌ ذِمَّةٌ ) أَوْ مَعَاهِدُونَ ( أَوْ ) وَجَدَ لَقِيطًا ( بَدَارَ فَتَحُوهَا ) أَيْ الْمُسْلِمُونَ  
وَأَقْرَبُهَا يَدٍ كُفَّارٍ صُلَحًا ) أَيْ عَلَى جِهَتِهِ ( أَوْ ) أَقْرَبُهَا الْمُسْلِمُونَ يَدٍ كُفَّارٍ ( بَعْدَ مِلْكِهَا  
بِحِزْبِيَّةٍ وَفِيهَا مُسْلِمٌ ) فِي الصَّوَرَيْنِ يُمْكِنُ كَوْنُ الْقِيطِ مِنْهُ ( حُكْمٌ بِإِسْلَامِ الْقِيطِ ) فِي الصَّوَرِ الثَّلَاثِ ،

وإن وجد بدار كفار فكفار إن لم يسكنها مسلم ، وإن سكنها مسلم كأسير وتاجر مسلم في الأصح ، ومن حكم بإسلامه بالدار فأقام ذمى بينة بنسبه لحقه وتبعه في الكفر ، وإن اقتصر على الدعوى فالذهب أنه لا يتبعه في الكفر ، ويحكم بإسلام الصبي بجهتين آخرين لا تفرضان في لقيط : إحداهما الولادة ، فإذا كان أحد أبويه مسلماً وقت العلق فهو مسلم ، فإن بلغ ووصف كفراً فرتد ، ولو علق بين كافرين ثم أسلم أحدهما حكم بإسلامه ، فإن بلغ ووصف كفراً فرتد ، وفي قول كافر أصلي . الثانية إذا سبي مسلم طفلاً تبع السبي في الإسلام إن لم يكن معه أحد أبويه ، ولو سباه ذمى لم يحكم بإسلامه في الأصح ، ولا يصح إسلام صبي مميز استقلالاً على الصحيح .

[ فصل ] إذا لم يقر اللقيط برقه فهو حر إلا أن يقيم أحد بينة برقه ، وإن أقر به لشخص فصدقه قبل أن يسبق إقراره بحرية ، والذهب أنه لا يشترط أن لا يسبق تصرفه بقوته حرية كبيع ونكاح ،

لأن البار دار إسلام حينئذ ( وإن وجد ) اللقيط ( بدار كفار ) وهي دار الحرب ( فكفار إن لم يسكنها مسلم ) واجتياز المسلم بها كسكنائها ( وإن سكنها مسلم كأسير وتاجر ) يمكن أن يكون ولده ( فسلم في الأصح ، ومن حكم بإسلامه بالدار فأقام ذمى بينة بنسبه لحقه وتبعه في الكفر ) وارتفع ما ظنناه من إسلامه ( وإن اقتصر على الدعوى ) بأنه ابنه وليقم بينة ( فالذهب أنه لا يتبعه في الكفر ) وإن لحقه في النسب ، وقيل يتبعه فيه كالنسب ( ويحكم بإسلام الصبي بجهتين آخرين لا تفرضان في لقيط إحداهما الولادة ، فإذا كان أحد أبويه مسلماً وقت العلق فهو ) أي الصبي ولو أتى ( مسلم ) وإن ارتد أبواه بعد العلق ( فإن بلغ ووصف كفراً فرتد ، ولو علق بين كافرين ثم أسلم أحدهما ) قبل بلوغه ( حكم بإسلامه ) حالا ، وفي معنى الأبوين الأجساد والجدات المعروفون ولو غير وارثين ، والمرتد ككافر ( فإن بلغ ووصف ) بعد بلوغه ( كفراً فرتد ، وفي قول كافر أصلي . الثانية إذا سبي مسلم طفلاً ) أو مجنوناً ( تبع السبي في الإسلام ) فيحكم بإسلامه ظاهراً وباطناً ( إن لم يكن معه أحد أبويه ) ومعنى كون أحد أبوي الطفل معه أن يكونا في جيش واحد وغنيمه واحدة وإن اختلف سايبهما ( ولو سباه ذمى لم يحكم بإسلامه في الأصح ) ومقابله يحكم بإسلامه ( ولا يصح إسلام صبي مميز استقلالاً على الصحيح ) ومقابله يصح إسلامه حتى يرث من قومه المسلم .

[ فصل ] فيما يتعلق برق اللقيط وحريته ( إذا لم يقر اللقيط برقه فهو حر إلا أن يقيم أحد بينة برقه ) وتعرض لسبب الملك ( وإن أقر به ) أي الرق ( لشخص فصدقه قبل أن لا يسبق إقراره بحرية ) وأما لو كذبه المقر له أو سبق منه إقراره بحرية فلا يقبل إقراره ( والذهب أنه لا يشترط ) في صحة الإقرار بالرق ( أن لا يسبق ) منه ( تصرف يقتضي نفوذه حرية كبيع ونكاح

بَلَّ يُقْبَلُ إِقْرَارُهُ فِي أَصْلِ الرِّقِّ وَأَحْكَامِهِ الْمُسْتَقْبَلَةِ لَا الْمَاضِيَةَ لِلضَّرْفَةِ بِغَيْرِهِ فِي الْأَظْهَرِ ، فَلَوْ لَزِمَهُ دَيْنٌ فَأَقْرَبَ بِرِقٍّ وَفِي يَدِهِ مَالٌ قَضَى مِنْهُ ، وَلَوْ ادَّعَى رَقَّهُ مَنْ لَيْسَ فِي يَدِهِ بِلَا بَيِّنَةٍ لَمْ يُقْبَلْ ، وَكَذَا إِذَا ادَّعَاهُ الْمَلْتَقِطُ فِي الْأَظْهَرِ ، وَلَوْ رَأَيْنَا صَغِيرًا مُمَيَّرًا أَوْ غَيْرَهُ فِي يَدٍ مَنْ يَسْتَرْقُهُ وَلَمْ يُعْرِضْ اسْتِنَادُهُمَا إِلَى الْإِلْتِقَاطِ حَكِيمٌ لَهُ بِالرِّقِّ ، فَإِنْ بَلَغَ وَقَالَ أَنَا حُرٌّ لَمْ يُقْبَلْ قَوْلُهُ فِي الْأَصَحِّ إِلَّا بِبَيِّنَةٍ ، وَمَنْ أَقَامَ بَيِّنَةً بِرَقِّهِ عَمِلَ بِهَا . وَيُسْتَرْطُ أَنْ تَتَرَضَّ لِلْبَيِّنَةِ لِسَبَبِ الْمَلِكِ ، وَفِي قَوْلِي يَكْفِي مُطْلَقُ الْمَلِكِ ، وَلَوْ اسْتَلْحَقَّ اللَّقِيطُ حُرًّا مُسْلِمًا لِحَقِّهِ وَصَارَ أَوْلَى بِتَرْبِيَّتِهِ ، وَإِنْ اسْتَلْحَقَّهُ عَبْدٌ لِحَقِّهِ ، وَفِي قَوْلِي يُسْتَرْطُ تَعْدِيْنُ سَيِّدِهِ ، وَإِنْ اسْتَلْحَقَّتْهُ امْرَأَةٌ لَمْ يَلْحَقْهَا فِي الْأَصَحِّ ، أَوْ اثْنَانِ لَمْ يَقْدَمْ مُسْلِمٌ وَحُرٌّ عَلَى ذِمِّيٍّ وَعَبْدٍ ، فَإِنْ لَمْ تَكُنْ بَيِّنَةٌ عُرِضَ عَلَى الْقَائِفِ فَيَلْحَقُ مِنَ الْخَلْقِ بِهِ ، فَإِنْ لَمْ يَكُنْ قَائِفٌ أَوْ تَحْيِرٌ أَوْ نَفَاهُ عَنْهُمَا أَوْ أَخْلَقَهُ يَهُمَا أَمِيرٌ بِالْإِنْتِسَابِ بَعْدَ بُلُوغِهِ إِلَى مَنْ يَمِيلُ طَبْعُهُ إِلَيْهِ مِنْهُمَا ، وَلَوْ أَقَامَا بَيِّنَتَيْنِ مُتَعَارِضَتَيْنِ سَقَطَتَا فِي الْأَظْهَرِ .

بل ( بعد التصرف بشيء من ذلك ) يقبل إقراره في أصل الرق وأحكامه المستقبلية فيما له وعليه ( لا ) الأحكام ( الماضية المضرة بغيره ) فلا يقبل إقراره بالنسبة لها ( في الأظهر ) ومقابلته يقبل ، ثم فرع على الأظهر المذكور بقوله ( فلَوْلَزِمَهُ دَيْنٌ فَأَقْرَبَ بِرِقٍّ وَفِي يَدِهِ مَالٌ قَضَى مِنْهُ ) ولا يجمل للقرن إلا ما فضل عن الدين ( ولو ادَّعَى رَقَّهُ مَنْ لَيْسَ فِي يَدِهِ بِلَا بَيِّنَةٍ لَمْ يُقْبَلْ ، وَكَذَا إِذَا ادَّعَاهُ الْمَلْتَقِطُ فِي الْأَظْهَرِ ) ومقابلته يقبل ويحكم له بالرق ( ولو رَأَيْنَا صَغِيرًا مُمَيَّرًا أَوْ غَيْرَهُ فِي يَدٍ مَنْ يَسْتَرْقُهُ بِإِذْنِهِ رَقَّهُ ) ولم يعرف استنادهما إلى الالتقاط ( ولا غيره ) ( حكم له بالرق ) عملاً بالبدل ويحلف وجوباً ( فان بلغ وقال أنا حرٌّ لم يقبل قوله في الأصح ) إلا ببينة ( وله تحليف السيد ، ومقابلته يقبل ) ( ومن أقام بينة برقه ) من ملتقط وغيره ( عمل بها ، ويشترط أن تعرض البينة لسبب الملك ) كأثر وشراء ( وفي قول يَكْفِي مُطْلَقُ الْمَلِكِ ) ويكفي رجله وامرأتان ( ولو اسْتَلْحَقَّ اللَّقِيطُ حُرًّا مُسْلِمًا لِحَقِّهِ وَصَارَ أَوْلَى بِتَرْبِيَّتِهِ ) من غيره ( وإن اسْتَلْحَقَّهُ عَبْدٌ لِحَقِّهِ ، وَفِي قَوْلِي يُسْتَرْطُ تَعْدِيْنُ سَيِّدِهِ ) فيه ( وإن اسْتَلْحَقَّتْهُ امْرَأَةٌ لَمْ يَلْحَقْهَا فِي الْأَصَحِّ ) إلا ببينة وإن كانت خلية ، ومقابل ( الأصح ) يلحقها ( أو ) اسْتَلْحَقَّ اللَّقِيطُ ( اثْنَانِ لَمْ يَقْدَمْ مُسْلِمٌ وَحُرٌّ عَلَى ذِمِّيٍّ وَعَبْدٌ ، فَإِنْ لَمْ تَكُنْ بَيِّنَةٌ عُرِضَ ) اللقِيط مع المدعيين ( على القائف فيلحق من ألحقه به ) فإن لم يكن قائف أو تحير أو نفاه عنها أو ألحقه بهما أمر بالانتساب بعد بلوغه إلى من يميل طبعه إليه منهما ( فلا يكتفى بمجرد التشبه ) ( ولو أقامَا بَيِّنَتَيْنِ مُتَعَارِضَتَيْنِ سَقَطَتَا فِي الْأَظْهَرِ ) وعرض على القائف ، ومقابل الأظهر لا يسقطان ، وترجح إحداهما بقول القائف .

## كتاب الجمالة

هي كقوليه : من رد آبقى فله كذا ، ويشترط صيغة تدل على العمل بموضع ملتزم  
فلو عمل بلا إذن أو إذن لشخص فعمل غيره فلا شيء له ، ولو قال أجنبي : من رد  
عبد زيد فله كذا استحقه الراد على الأجنبي ، وإن قال : قال زيد : من رد عبدي  
فله كذا وكان كاذبا لم يستحق عليه ولا على زيد ، ولا يشترط قبول العامل وإن  
عينه ، وتصح على عمل مجهول ، وكذا معلوم في الأصح ، ويشترط كون العمل معلوما ،  
فلو قال : من رد فله ثوب أو أرضه فسد العقد ، وللراد أجره مثله ، ولو قال من  
بلد كذا فرد من أقرب منه فله قسطه من الجعل ، ولو اشترك اثنان في ردّه اشتركا  
في الجعل ، ولو التزم جفلا لمعين فشاركه غيره في العمل إن قصد إقامته

## كتاب الجمالة

بتثليث الجيم لغة : اسم لما يجعل للإنسان على فعل شيء ، وشرعا التزام عوض معلوم على عمل  
معين أو مجهول ( هي كقوليه من رد آبقى فله كذا ) واحتمل إيهام العامل فيها ، لأن الراغب ربما  
لا يهتدي إلى الراغب في العمل ( ويشترط صيغة تدل على ) إذن في ( العمل بموضع ملتزم ،  
فلو عمل بلا إذن أو إذن لشخص فعمل غيره فلا شيء له ، ولو قال أجنبي : من رد عبد زيد فله  
كذا استحقه ) فلا يشترط في الملتزم كونه مالكا فلذلك استحقه ( الراد على الأجنبي ، وإن قال )  
الأجنبي ( قال زيد : من رد عبدي فله كذا وكان كاذبا لم يستحق ) العامل ( عليه ) أي الأجنبي  
( ولا على زيد ) . إن كذب القائل ، وإن صدقه استحق العامل على زيد إن كان الأجنبي ثقة  
وإلا فلا ( ولا يشترط قبول العامل ) لفظا ( وإن عينه ، ونصح على عمل مجهول ) كره الآبقى  
وهو مخصوص بما يضر عمله ، فإن سهل معين ضبطه ، ففي بناء حائط بين طول وعرضه وارتفاعه  
وموضعه وما يبنى عليه ( وكذا ) تصح الجمالة على عمل ( معلوم في الأصح ) ومقابلته المنع  
استغناء بالاجارة ( ويشترط كون الجعل معلوما ) بخلاف العمل ( فلو قال من ردّه ) أي آبقى  
( فله ثوب أو أرضه فسد العقد ، وللراد أجره مثله ) لأنه عمل طامعا ( ولو قال ) من ردّه ( من  
بلد كذا ) فله كذا بناء على صحة الجمالة في المعلوم ( فردّه من أقرب منه فله قسطه من الجعل )  
المشروط إن كان صحيحا ، ومن أجره المثل إن كان غير ذلك ، ولورده من أبعد فلا شيء له في البعد  
( ولو اشترك اثنان في ردّه اشتركا في الجعل ) على عدد الرؤوس ( ولو التزم جمعا لمعين ) كقوليه  
إزيد : إن رددته فلك دينار ( فشاركه ) أي المعين ( غيره في العمل إن قصد ) المشاركة ( إقامته

فَلَهُ كُلُّ الْجُعْلِ ، وَإِنْ قَصَدَ الْعَمَلُ لِلْمَالِكِ فَلِلْأَوَّلِ قِسْطُهُ ، وَلَا شَيْءَ لِلشَّارِكِ بِحَالٍ ،  
وَلِكُلِّ مِنْهُمَا الْفَسْخُ قَبْلَ تِمَامِ الْعَمَلِ ، فَإِنْ فُسِّخَ قَبْلَ الشَّرُوعِ أَوْ فُسِّخَ الْعَامِلُ بَعْدَ الشَّرُوعِ  
فَلَا شَيْءَ لَهُ ، وَإِنْ فُسِّخَ الْمَالِكُ بَعْدَ الشَّرُوعِ فَعَلَيْهِ أَجْرُهُ الْمِثْلُ فِي الْأَصَحِّ ، وَلِلْمَالِكِ  
أَنْ يَزِيدَ وَيَنْقُصَ فِي الْجُعْلِ قَبْلَ الْفَرَاغِ وَقَائِدُهُ بَعْدَ الشَّرُوعِ وَجُوبُ أَجْرَةِ الْمِثْلِ ، وَلَوْ  
مَاتَ الْآبِيُّ فِي بَعْضِ الطَّرِيقِ أَوْ هَرَبَ فَلَا شَيْءَ لِلْعَامِلِ ، وَإِذَا رَدَّهُ فَلَيْسَ لَهُ حَبْسُهُ لِقَبْضِ  
الْجُعْلِ ، وَيُصَدَّقُ لِلْمَالِكِ إِذَا أَنْكَرَ شَرْطَ الْجُعْلِ أَوْ سَعْيَهُ فِي رَدِّهِ ، فَإِنْ اخْتَلَفَا فِي قَدْرِ  
الْجُعْلِ تَحَالَفَا .

## كتاب الفرائض

يُبْدَأُ مِنْ تَرْكَةِ الْمَيْتِ بِمَوْنَةٍ تَجْهِيْزُهُ

فله ( أى للعين وهو يزيد مثلا ( كل الجعل ، وان قصد للشارك ( العمل للمالك فلا أول ) أى المعين  
( قسطه ) أى النصف ( ولا شيء للشارك بحال ) أى فى حال من أحوال قصده ( ولكل منهما ) أى  
الجاعل والعامل ( الفسخ ) فهى عقد جائز من الجانبين ( قبل تمام العمل ، فان فسخ ) أى العقد  
( قبل الشروع ) من المالك بقوله ففسخت العقد مثلا أو العامل المعين بقوله أطلت العقد أو  
رددته ( أو فسخ العامل ) سواء كان معينا أو غير معين ( بعد الشروع فلا شيء له ، وان  
فسخ المالك بعد الشروع فعليه أجرة المثل فى الأصح ) ومقابلته لاشيء عليه ( وللمالك أن يزيد  
وينقص فى الجعل قبل الفراغ ) من العمل ( وقائده بعد الشروع وجوب أجرة المثل ) له سواء علم  
بالنداء الثانى أم لا ( ولومات الآبى فى بعض الطريق ) قبل تسليمه لسيده ( أو هرب ) ولو بعد  
دخوله دار سيده قبل أن يتسلمه ( فلا شيء للعامل ) والجعل إنما يستحق بتمام العمل ( وإذا  
رده فليس له حبسه لقبض الجعل ) ولا لما أنفق عليه ( ويصدق المالك إذا أنكر شرط الجعل  
أو ) أنكر ( سعيه ) أى سعى العامل ( فى رده ) كأن قال جاء العبد بنفسه أو جاء به غيره  
( فان اختلفا ) أى الجاعل والعامل ( فى قدر الجعل ) أو جنسه وصفته ( تحالفا ) كما مر فى  
البيع ، ويبدأ هنا بالمالك ، والعامل أجرة المثل ، والله سبحانه وتعالى أعلم .

## كتاب الفرائض

أى مسائل قسمة الموارث ، وهى فى الأصل جمع فريضة بمعنى مفروضة : أى مقدرة ، لأن  
الغرض لغة هو التقدير . وشرعا : نصيب قدره الشارع للوارث ، وهذا لا يكون إلا فيما فيه مثلاثلثان  
وسدسان كأبوين وبنتين . وأما فيما فيه تعصيب كإبى شمل التعبير بالفرائض تلك المسائل فغلبت  
وأريد من الفرائض ما يشمل القسمين ( يبدأ من تركة تليت ) وجوبا ( بمؤنة تجهيزه ) بالمعروف

ثُمَّ تُقْضَى دُيُونُهُ ثُمَّ وَصَايَاهُ مِنْ ثُلْثِ الْبَاقَى ، ثُمَّ يُقَسَّمُ الْبَاقَى بَيْنَ الْوَرَثَةِ . قُلْتُ : فَإِنْ تَعَلَّقَ بَيْنَ التَّرَكَّةِ حَقٌّ كَالزَّكَاةِ وَالْجَنَافِيِّ وَالْمَرْهُونِ وَالْمَبِيعِ إِذَا مَاتَ الْمُشْتَرَى مُفْلِسًا قَدَّمَ عَلَى مُؤَنَةِ تَجْهِيزِهِ ، وَاللَّهُ أَعْلَمُ . وَأَسْبَابُ الْإِرْثِ أَرْبَعَةٌ : قَرَابَةٌ وَنِكَاحٌ وَوَلَاءٌ فَيَرِثُ الْمُعْتِقُ الْعَتِيقَ وَلَا عَكْسُ ، وَالرَّابِعُ الْإِسْلَامُ فَتُعْتَرَفُ التَّرَكَّةُ لِبَنَاتِ لِسَالِ إِرْثًا إِذَا لَمْ يَكُنْ وَارِثٌ بِأَلْسَابِ الثَّلَاثَةِ . وَالْمَجْمَعُ عَلَى إِرْثِهِمْ مِنَ الرِّجَالِ عَشْرَةٌ : الْإِبْنُ وَابْنُهُ وَإِنْ سَقَلَ ، وَالْأَبُ وَأَبُوهُ وَإِنْ عَلَا ، وَالْأَخُ وَابْنُهُ إِلَّا مِنَ الْأُمِّ ، وَالْعَمُّ إِلَّا لِلْأُمِّ ، وَكَذَا ابْنَةُ وَالزَّوْجُ وَالْمُعْتِقُ . وَمِنْ النِّسَاءِ سَبْعٌ : الْبِنْتُ وَبَنَاتُ الْإِبْنِ وَإِنْ سَقَلَ ، وَالْأُمُّ وَالْجَدَّةُ وَالْأَخْتُ وَالزَّوْجَةُ وَالْمُعْتَقَةُ ، فَلَوْ اجْتَمَعَ كُلُّ الرِّجَالِ وَرِثَ الْأَبُ وَالْإِبْنُ وَالزَّوْجُ فَقَطْ ، أَوْ كُلُّ النِّسَاءِ فَلَبِنْتُ وَبَنَاتُ الْإِبْنِ وَالْأُمُّ وَالْأَخْتُ وَالْأَبَوَيْنِ وَالزَّوْجَةُ أَوْ الَّذِينَ يُمَكِّنُ اجْتِمَاعُهُمْ مِنَ الصَّنَفَيْنِ ،

وهي ما يحتاج الميت إليه من كفن وحنوط وأجرة تفسيل وحفر ( ثم تقضى ديونه ) المتعلقة بدمته ويقدم دين الله تعالى كالزكاة على دين آدمي ( ثم ) تنفذ ( وصاياه من ثلث الباقي ) بعد إخراج دينه ( ثم يقسم الباقي ) من التركة ( بين الورثة . قلت : فان تعلق بعين التركة حق كالزكاة ) أى كالمال الذى وجبت في عينه الزكاة ( والجاني ) إذا كان عبدا وتعلق أرض الجنابة برقبته ( والمرهون والمبيع ) بثمن في الذمة ( إذا مات المشتري ) له ( مفلسا ) بثمنه ( قدم ) ذلك الحق ( على مؤنة تجهيزه والله أعلم ) فلا يباع واحد من المذكورات في مؤنة تجهيزه ( وأسباب الإرث أربعة : قرابة ونكاح وولاء ) وهي عصبوبة سببها نعمة المعتق ( فيرث المعتق العتيق ولا عكس ) أى لا يرث العتيق المعتق ( والرابع الاسلام ) أى جهته ، وهي بيت المال ، لأن كل مسلم يرث كل مسلم ( فتصرف التركة لبيت المال إرثا إذا لم يكن وارث بالأسباب الثلاثة ) المتقدمة ( والمجمع على إرثهم من الرجال ) أى المذكور ليشمل غير البالغين ( عشرة ) وبالبسطة خمسة عشر ( الابن وابنه وإن سقل ) وانما زاد لفظة ابنه وإن كان مستغنى عنها بما بعدها ليخرج ابن البنت ( والأب وأبوه وإن علا والأخ ) لأبوين أولأب أولأم ( وابنه الامن الأم ) فلا يرث ابن الأخ لأم ( والعم ) لأبوين أولأب ويدخل عم الأب والجدة ( الا ) العم ( للأُم ) فن ذوى الأرحام ( وكذا ابنه ) أى العم لأبوين أولأب ( والزوج والمعتق . و ) المجمع على إرثهن ( من النساء سبع ) وبالبسطة عشرة ( البنت وبنت الابن وإن سقل ) أى الابن ( والأُم والجدة ) من قبل الأم أو الأب ( والأخت ) من الأبوين أو الأب أو الأم ( والزوجة والمعتقة ، فلو اجتمع كل الرجال وورث الأب والابن والزوج فقط ) والباقي محجوب بهم ( أو ) اجتمع كل ( النساء ) ما لوارث منهم ( البنت وبنت الابن والأم والأخت للأبوين والزوجة ) والباقي محجوب ( أو ) اجتمع ( الذين يمكن اجتماعهم من الصنفين ) الرجال والنساء بأن اجتمع كل الرجال والنساء إلا الزوجة ، فانها

فَالْأَبَوَانِ وَالْإِبْنُ وَالْبِنْتُ وَأَحَدُ الزَّوْجَيْنِ، وَلَوْ قُتِلُوا كُلُّهُمْ فَأَصْلُ الْمَذْهَبِ أَنَّهُ لَا يَوْرَثُ ذَوُو الْأَرْحَامِ وَلَا يُرَدُّ عَلَى أَهْلِ الْفَرَضِ، بَلِ الْمَالُ إِبْنَتِ الْمَالِ، وَأَفْقَى الْمُتَأَخَّرُونَ: إِذَا لَمْ يَنْتَظِمِ أَمْرُ بَيْتِ الْمَالِ بِالرَّدِّ عَلَى أَهْلِ الْفَرَضِ غَيْرَ الزَّوْجَيْنِ مَا فَضَّلَ عَنْ فُرُوضِهِمْ بِالنِّسْبَةِ، فَإِنْ لَمْ يَكُونُوا صُرِفَ إِلَى ذَوِي الْأَرْحَامِ، وَهُمْ مَنْ سِوَى الذَّكَورَيْنِ مِنَ الْأَقَارِبِ، وَهُمْ عَشْرَةُ أَصْنَافٍ: أَبُو الْأُمِّ وَكُلُّ جَدٍّ وَجَدَّةٍ سَاقِطَيْنِ وَأَوْلَادُ الْبَنَاتِ وَبَنَاتُ الْإِخْوَةِ وَأَوْلَادُ الْأَخَوَاتِ وَبَنَاتُ الْإِخْوَةِ لِلْأُمِّ وَالْعَمِّ لِلْأُمِّ وَبَنَاتُ الْأَعْمَامِ وَالْعَمَّاتِ وَالْأَخْوَالِ وَالْخَالَاتِ وَالْمُدُلُونَ بِهِمْ.

[فصل] الفروض المقدرة في كتاب الله تعالى ستة: النصف فرض خمسة: زوج ثم ثلث زوجته ولداً ولاً ابناً، وبنات ابناً أو أخت لأبوين أو لأب

الميتة أو جميعهم إلا الزوج فإنه الميت وورث منهم ما ينسب بقوله (فالأبوان والابن والبنات وأحد الزوجين) وهو الزوج حيث الميت الزوجة، أو هي حيث الميت الزوج وحجب الباقي (ولو قتلوا كلهم، فأصل المذهب أنه لا يورث ذوو الأرحام، و) أصل المذهب أيضاً فيما إذا وجد بعضهم ولم يستغرق أنه (لا يرد على أهل الفرض، بل المال) كله في قتلهم أو الباقي في قتل بعضهم بعد الفروض (ليت المال) سواء انتظم أمه أم لا (وأفقى المتأخرون: إذا لم ينتظم أمر بيت المال) لكون الإمام غير عادل (بالرد على أهل الفرض غير الزوجين) ويرد (ما فضل عن فروضهم بالنسبة) لسهام من يرد عليه، ففي بنت وأم يبقى بعد إخراج فرضيهما اثنان من ستة فيردان عليهما بنسبة سهامهما، ونسبة سهم الأم وهو واحد لنصيب البنت وهو ثلاثة الربع، فالأم ربع الاثنين وهو نصف سهم والباقي للبنت، فتضح من اثني عشر وترجع بالاختصار إلى أربعة، ثلاثة للبنت وواحد للأم وهكذا (فإن لم يكونوا) بأن لم يوجد أحد من ذوى الفروض (صرف) المال (إلى ذوى الأرحام) على جهة الميراث فينزل كل فرع منزلة أصله الذي يدل به إلى الميت ويقدم منهم الأسبق إلى الوارث لا إلى الميت (وهم من سوى المذكورين) بالارث (من الأقارب وهم عشرة أصناف أبو الأم وكل جد وجدّة ساقطين) كأبي أبي الأم وأم أبي الأم (وأولاد البنات) للصلب أو للأب (وبنات الأخوة) لأبوين أو لأب أو لأم (وأولاد الأخوات) كذلك (وبنو الأخوة للأم) وكذا بناتهم (والعم) بالرفع (للأم وبنات الأعمام) لأبوين أو لأب أو لأم وكذا بنو الأعمام لأم (والعمات) بالرفع (والأخوال والخالات والمُدلون بهم) أي العشرة، فمن انفرد منهم حاز جميع المال ذكرًا أو أنثى ولا يسمى عصبة.

[فصل] في الفروض وذويها (الفروض المقدرة في كتاب الله تعالى) للورثة (ستة) النصف والرابع والثلث والثلثان والثلث والسادس (النصف فرض خمسة) فرض (زوج لم تحلف زوجته ولداً ولا ولد ابناً) وارثاً (د) فرض (بنت أو بنت ابن، أو أخت لأبوين أو لأب



مُتَفَرِّدَاتٍ . والرُّبُعُ فَرَضُ زَوْجٍ لَزَوْجَتِهِ وَلَدٌ أَوْ وَلَدٌ ابْنٍ وَزَوْجَتِهِ لَيْسَ لَزَوْجِهَا وَاحِدٌ مِنْهَا . وَالثَّنَى فَرَضُهَا مَعَ أَحَدِهَا . وَالثَّلَاثَانِ فَرَضُ بَنَتَيْنِ فَصَاعِدًا وَبَنَتَى ابْنٍ فَأَكْثَرُ وَأَخْتَيْنِ فَأَكْثَرُ لِأَبَوَيْنِ أَوْ لِأَبٍ . وَالثَّلَاثُ فَرَضُ أُمٍّ لَيْسَ لِمَيْتِهَا وَلَدٌ وَلَا وَلَدٌ ابْنٍ وَلَا اثْنَانِ مِنَ الْإِخْوَةِ وَالْأَخَوَاتِ ، وَفَرَضُ اثْنَيْنِ فَأَكْثَرٍ مِنَ وَلَدِ الْأُمِّ ، وَقَدْ يُفَرَضُ لِلْجَدِّ مَعَ الْإِخْوَةِ . وَالسُّدُسُ فَرَضُ سَبْعَةٍ : أَبٍ وَجَدَّةٍ لِمَيْتِهَا وَلَدٌ أَوْ وَلَدٌ ابْنٍ وَأُمٍّ لِمَيْتِهَا وَلَدٌ أَوْ وَلَدٌ ابْنٍ أَوْ اثْنَانِ مِنَ إِخْوَةٍ وَأَخَوَاتٍ وَجَدَّةٍ ، وَلَيْسَتْ ابْنٍ مَعَ بِنْتٍ صُلْبٍ وَلَا أُخْتٍ أَوْ أَخَوَاتٍ لِأَبٍ مَعَ أُخْتٍ لِأَبَوَيْنِ وَلَوْ أَحَدٍ مِنْ وَلَدِ الْأُمِّ .

[ فصل ] الْأَبُ وَالْإِبْنُ وَالزَّوْجُ لَا يَحْجُبُهُمْ أَحَدٌ وَابْنُ الْإِبْنِ لَا يَحْجُبُهُ إِلَّا الْإِبْنُ أَوْ ابْنُ ابْنٍ أَقْرَبُ مِنْهُ وَالْجَدُّ لَا يَحْجُبُهُ إِلَّا مُتَوَسِّطٌ بَيْنَهُ وَبَيْنَ اللَّيْتِ ، وَالْأَخُ لِأَبَوَيْنِ يَحْجُبُهُ الْأَبُ وَالْإِبْنُ وَابْنُ الْإِبْنِ ، وَالْأَبُ يَحْجُبُهُ هَؤُلَاءِ ، وَأَخُ لِأَبَوَيْنِ ، وَلَا أُمٌّ يَحْجُبُهُ أَبٌ وَجَدَّةٌ وَوَلَدٌ وَوَلَدُ ابْنٍ ، وَابْنُ الْأَخِ لِأَبَوَيْنِ يَحْجُبُهُ سِتَّةٌ : أَبٌ وَجَدَّةٌ وَابْنٌ وَابْنَةُ

مُتَفَرِّدَاتٍ ، والرُّبُعُ فَرَضُ زَوْجٍ لَزَوْجَتِهِ وَلَدٌ أَوْ وَلَدٌ ابْنٍ وَ ( فَرَضُ ) زَوْجَةٍ لَيْسَ لَزَوْجِهَا وَاحِدٌ مِنْهَا ، وَالثَّنَى فَرَضُهَا ( مَعَ أَحَدِهَا ) أَيْ الْوَلَدُ وَوَلَدُ الْإِبْنِ الْوَارِثُ ( وَالثَّلَاثَانِ فَرَضُ بَنَتَيْنِ فَصَاعِدًا ) بِالنَّصْبِ عَلَى الْحَالِ ، وَلَا يَجُوزُ فِيهِ غَيْرُهُ وَلَا غَيْرُ الْفَاءِ وَثَمَ : أَيْ ذَاهِبًا عَدَدَ الْبَنَتَيْنِ إِلَى حَالَةِ الصُّعُودِ ( وَ ) فَرَضُ ( بَنَتَى ابْنٍ فَأَكْثَرُ ) فَرَضُ ( أُخْتَيْنِ فَأَكْثَرُ لِأَبَوَيْنِ أَوْ لِأَبٍ ، وَالثَّلَاثُ فَرَضُ أُمٍّ لَيْسَ لِمَيْتِهَا وَلَدٌ وَلَا وَلَدٌ ابْنٍ وَلَا اثْنَانِ مِنَ الْإِخْوَةِ وَالْأَخَوَاتِ ) وَلَوْ مُحْجُوبَيْنِ بِغَيْرِهَا كَأَخَوَيْنِ لِأُمٍّ مَعَ جَدٍّ ، فَانْهَمَا بِحُجْبَانِ الْأُمِّ مِنَ الثَّلَاثِ إِلَى السُّدُسِ ( وَفَرَضُ اثْنَيْنِ فَأَكْثَرٍ مِنْ وَلَدِ الْأُمِّ ، وَقَدْ يُفَرَضُ ) الثَّلَاثُ ( لِلْجَدِّ مَعَ الْإِخْوَةِ ) فَمَا إِذَا نَقَصَ عَنْهُ بِالْمُقَاسَةِ كَمَا لَوْ كَانَ مَعَهُ ثَلَاثُ إِخْوَةٍ فَأَكْثَرُ ( وَالسُّدُسُ فَرَضُ سَبْعَةٍ : أَبٍ وَجَدَّةٍ لِمَيْتِهَا وَلَدٌ أَوْ وَلَدٌ ابْنٍ وَ ) فَرَضُ ( أُمٍّ لِمَيْتِهَا وَلَدٌ أَوْ وَلَدٌ ابْنٍ أَوْ اثْنَانِ مِنَ إِخْوَةٍ وَأَخَوَاتٍ وَ ) فَرَضُ ( جَدَّةٍ ) لِأَبٍ أَوْ لِأُمٍّ ( وَ ) يُفَرَضُ السُّدُسُ أَيْضًا ( لِبْنَتِ ابْنٍ مَعَ بِنْتِ صُلْبٍ ، وَ ) يُفَرَضُ أَيْضًا ( لِأُخْتٍ ) لِأَبٍ ( أَوْ أَخَوَاتٍ لِأَبٍ مَعَ أُخْتٍ لِأَبَوَيْنِ وَلَوْ أَحَدٍ مِنْ وَلَدِ الْأُمِّ ) ذَكَرًا كَانَ أَوْ أُنْثَى .

[ فصل ] فِي الْحَجْبِ ، وَهُوَ لَفْظُ الْمَنْعِ . وَشَرْعًا مَنَعَ مَنْ قَامَ بِهِ سَبَبُ الْإِرْثِ بِالسَّكْنَةِ أَوْ مِنْ أَوْفَرِ حَظِّهِ . وَيُسَمَّى الْأَوَّلُ حَجْبَ حُرْمَانٍ ، وَالثَّانِي حَجْبَ نَقْصَانٍ ( الْأَبُ وَالْإِبْنُ وَالزَّوْجُ لَا يَحْجُبُهُمْ أَحَدٌ وَابْنُ الْإِبْنِ لَا يَحْجُبُهُ إِلَّا الْإِبْنُ أَوْ ابْنُ ابْنٍ أَقْرَبُ مِنْهُ ) كَابْنِ ابْنِ ابْنٍ ( وَالْجَدُّ لَا يَحْجُبُهُ إِلَّا مُتَوَسِّطٌ بَيْنَهُ وَبَيْنَ اللَّيْتِ ) مِنْ أَبٍ أَوْ جَدٍّ أَقْرَبُ مِنْهُ ( وَالْأَخُ لِأَبَوَيْنِ يَحْجُبُهُ الْأَبُ وَالْإِبْنُ وَابْنُ الْإِبْنِ ) وَإِنْ سَفَلَ ( وَ ) الْأَخُ ( لِأَبٍ يَحْجُبُهُ هَؤُلَاءِ ) الْأَبُ وَالْإِبْنُ وَابْنُ الْإِبْنِ ( وَأَخُ لِأَبَوَيْنِ ) وَيَحْجُبُ أَيْضًا بِنْتَ وَأُخْتِ شَقِيقَةٍ وَلَمْ يَذْكُرْهُ لِأَنَّهُ بِصَدَدٍ مِنْ يَحْجُبُ بِفُرْدِهِ ( وَ ) الْأَخُ ( لِأُمٍّ يَحْجُبُهُ أَبٌ وَجَدَّةٌ وَلَوْ أُنْثَى ) وَلَوْ أُنْثَى ( وَابْنُ الْأَخِ لِأَبَوَيْنِ يَحْجُبُهُ سِتَّةٌ : أَبٌ وَجَدَّةٌ وَابْنٌ وَابْنَةُ

وَأَخَ لِأَبَوَيْنِ وَلِأَبٍ ، وَلِأَبٍ يَحْجُبُهُ هَوْلَاءُ وَابْنُ الْأَخِ لِأَبَوَيْنِ ، وَالْعَمُّ لِأَبَوَيْنِ  
يَحْجُبُهُ هَوْلَاءُ وَابْنُ أَخٍ لِأَبٍ ، وَلِأَبٍ يَحْجُبُهُ هَوْلَاءُ ، وَعَمُّ لِأَبَوَيْنِ ، وَابْنُ عَمٍّ لِأَبَوَيْنِ  
يَحْجُبُهُ هَوْلَاءُ ، وَعَمُّ لِأَبٍ ، وَلِأَبٍ يَحْجُبُهُ هَوْلَاءُ وَابْنُ عَمٍّ لِأَبَوَيْنِ ، وَالْمَعْتَقُ يَحْجُبُهُ  
عَصْبَةُ النَّسَبِ ، وَالْبَنْتُ وَالْأُمُّ وَالزَّوْجَةُ لَا يَحْجُبْنَ ، وَبَنْتُ الْإِبْنِ يَحْجُبُهَا ابْنُ أَوْ بَنَتَانِ  
إِذَا لَمْ يَكُنْ مَعَهَا مَنْ يُعَصِّبُهَا ، وَالْجَدَّةُ لِلْأُمِّ لَا يَحْجُبُهَا إِلَّا الْأُمُّ ، وَلِلْأَبِ يَحْجُبُهَا الْأَبُ أَوْ  
الْأُمُّ ، وَالْقُرْبَى مِنْ كُلِّ جِهَةٍ تَحْجُبُ الْبُعْدَى مِنْهَا ، وَالْقُرْبَى مِنْ جِهَةِ الْأُمِّ كَأُمِّ أُمِّ تَحْجُبُ  
الْبُعْدَى مِنْ جِهَةِ الْأَبِ كَأُمِّ أَبِي ، وَالْقُرْبَى مِنْ جِهَةِ الْأَبِ لَا تَحْجُبُ الْبُعْدَى مِنْ جِهَةِ  
الْأُمِّ فِي الْأَظْهَرِ وَالْأَخْتُ مِنَ الْجِهَاتِ كَالْأَخِ ، وَالْأَخَوَاتُ الْخُلُصُ لِأَبٍ يَحْجُبْنَ  
أَيْضًا أُخْتَانِ لِأَبَوَيْنِ وَالْمُعْتَقَةُ كَالْمَعْتَقِ ، وَكُلُّ عَصْبَةٍ يَحْجُبُهُ أَصْحَابُ فُرُوضٍ مُسْتَفْرَقَةٌ .  
[ فصل ] الْإِبْنُ يَسْتَفْرِقُ الْمَالَ وَكَذَا الْبَنُونَ ، وَلِبَنَتِ النِّصْفُ ، وَلِلْبَنَتَيْنِ فَصَاعِدَا  
الثَّلَاثَانِ ، وَلَوْ اجْتَمَعَ بَنُونَ وَبَنَاتٌ فَالْمَالُ لَهُمْ لِلذَّكَرِ مِثْلُ حَظِّ الْأُنثَيَيْنِ ،

وَأَخَ لِأَبَوَيْنِ وَلِأَبٍ ، وَابْنُ الْأَخِ (لأب يحجبه هَوْلَاءُ) الستة (وابن الأخ لأبوين والم لأبوين  
يحجبه هَوْلَاءُ) السبعة (وابن أخ لأبٍ ، و) الم (لأب يحجبه هَوْلَاءُ) الثمانية (وعم لأبوين  
وابن عم لأبوين يحجبه هَوْلَاءُ) التسعة (وعم لأبٍ ، و) ابن الم (لأب يحجبه هَوْلَاءُ) العشرة  
(وابن عم لأبوين والمعتق يحجبه عصبه النسب ، والبنت والأُم والزوجة لا يحجبن ، وبنت الابن  
يحجبها ابن أو بنتان إذا لم يكن معها) أي بنت الابن (من يعصبها) سواء كان في درجتها كأخيها  
أو أسفل منها كابن ابن عمها (والجدَّة للأُم لا يحجبها إلا الأُم ، و) الجدَّة (لأب يحجبها الأب  
أو الأُم ، والقربى من كل جهة تحجب البعدى منها) سواء أدلت بها أم لم تدل بها كأُم أب وأم  
أبي أب ، فلا ترث البعدى مع وجود القربى (والقربى من جهة الأُم كأُم أم تحجب البعدى من  
جهة الأب كأُم أم أب ، والقربى من جهة الأب) كأُم أب (لا تحجب البعدى من جهة الأُم)  
كأُم أم أم (في الأظهر) بل يكون السدس بينهما نصفين ، ومقابلته تحجبها (والأخت من الجهات)  
أي الشقيقات أولأب أولأم (كالأخ) فيها يحجب به فتحجب الشقيقة بالأب والابن وابن الابن ولأب  
بهَوْلَاءُ وبالأخ الشقيق ولأم بأب وجد وولد وفرع ابن وارث (والأخوات الخُلُصُ) أي التي لم  
يكن معهن ذكر للآلِ هُنَّ (لأب يحجبهن أيضا أُخْتَانِ لِأَبَوَيْنِ ، والمُعْتَقَةُ كَالْمَعْتَقِ) في حجة  
(وكل عصبه) ممن يحجب لا كالابن (يحجبه أصحاب فُرُوضٍ مُسْتَفْرَقَةٌ) للتركة كزوج وأم وأخ  
لأم وعم ، فلا شيء للعم لحجبه باستغراق الفروض .

[ فصل ] فِي بَيَانِ إِرْثِ الْأَوْلَادِ انْفِرَادًا وَاجْتِمَاعًا (الابن يستغرق المال وكذا البنون ، وللبنت  
النصف وللبنتين فصاعدا الثلثان ، ولو اجتمع بنون وبنات ، فالمال لهم - للذكر مثل حظ الأنثيين -

وَأَوْلَادُ الْإِبْنِ إِذَا انْقَرَضُوا كَأَوْلَادِ الصُّلْبِ ، فَلَوْ اجْتَمَعَ الصَّنْفَانِ ، فَإِنْ كَانَ مِنْ وَلَدِ الصُّلْبِ ذَكَرٌ حَبَّبَ أَوْلَادَ الْإِبْنِ ، وَإِلَّا فَإِنْ كَانَ لِلصُّلْبِ بِنْتُ فَلَهَا النُّصَبُ وَالْبَاقِي لَوْلَدِ الْإِبْنِ اللَّهُ كُورٍ أَوْ اللَّهُ كُورٍ وَالْإِنَاثُ ، فَإِنْ لَمْ يَكُنْ إِلَّا أَنْثَى أَوْ إِنَاثٌ فَلَهَا أَوْ لَهَا السُّدُسُ ، وَإِنْ كَانَ لِلصُّلْبِ بِنْتَانِ فَصَاعِدًا أَخَذْنَا الثَّلَاثِينَ وَالْبَاقِي لَوْلَدِ الْإِبْنِ اللَّهُ كُورٍ أَوْ اللَّهُ كُورٍ وَالْإِنَاثُ ، وَلَا شَيْءَ لِلْإِنَاثِ الْخُلُصِ إِلَّا أَنْ يَكُونَ أَسْفَلَ مِنْهُنَّ ذَكَرٌ فَيُعْصِبُهُنَّ ، وَأَوْلَادُ ابْنِ الْإِبْنِ مَعَ أَوْلَادِ الْإِبْنِ كَأَوْلَادِ الْإِبْنِ مَعَ أَوْلَادِ الصُّلْبِ وَكَذَا سَائِرُ النَّازِلِ ، وَلِأَمَّا يُعْصَبُ اللَّهُ كُرُ النَّازِلِ مَنْ فِي دَرَجَتِهِ وَيُعْصَبُ مَنْ فَوْقَهُ إِنْ لَمْ يَكُنْ لَهَا شَيْءٌ مِنَ الثَّلَاثِينَ .

[فصل] الأب يرث بفرض إذا كان معه ابن أو ابن ابن ، ويتعصيب إذا لم يكن ولد ولا ولد ابن ، وبهما إذا كان بنت أو بنت ابن له السُّدُسُ فرضاً والباقي بمدة فرضيهما بالصُّبُوبَةِ ، وللأم الثلث أو

وأولاد الابن إذا انقرضوا كأولاد الصلب ، فلو اجتمع الصنفان ( أي أولاد الصلب وأولاد الابن ) ( فان كان من أولاد الصلب ذكر حجب أولاد الابن ، وإلا ) بأن لم يكن ذكر ( فان كان للصلب بنت فلها النصف والباقي لولد الابن الذكور أو الذكور والاناث ) للذكر مثل حظ الأنثيين ( فان لم يكن ) من أولاد الابن ( إلا أنثى أو إناث ، فلها أو لهن السدس ) تسكئة الثلثين ( وإن كان للصلب بنتان فصاعداً أخذنا الثلثين والباقي لولد الابن الذكور ) بالسوية ( أو الذكور والاناث ) للذكر مثل حظ الأنثيين ( ولائشي للإناث الخلص ) من ولد الابن مع بنتي الصلب ( إلا أن يكون أسفل منهن ذكر فيعصبهن ) في الباقي للذكر مثل حظ الأنثيين ( وأولاد ابن الابن مع أولاد الابن كأولاد الابن مع أولاد الصلب وكذا سائر المنازل ) من كل درجة نازلة مع كل درجة عالية ( وانما يعصب الذكور النازل من في درجته ) كأخته وبنت عمه ، وأما النازلة عنه فانه يسقطها ( ويعصب من فوقه ) كبنات عم أبيه ( إن لم يكن لها شيء من الثلثين ) كبنتي صلب وبنت ابن وابن ابن ابن فيعصبها له مثل حظها ولولاه لسقطت ، فان كان لها شيء من الثلثين لم يعصبها كبنات وبنت ابن وابن ابن ابن ، فتأخذ السدس وله هو الثلث .

[فصل] في بيان إرث الأب والجدة والأم في حالة ( الأب يرث بفرض ) وهو السدس ( إذا كان معه ابن أو ابن ابن ) وارث ( ويتعصب إذا لم يكن ولد ولا ولد ابن ) سواء أكان وحده أم معه صاحب فرض كزوجة ( و ) يرث ( بهما إذا كان بنت ) مفردة أو معها أخرى ( أو بنت ابن ) مفردة أو مع بنت أو بنت ابن أخرى ( له السدس فرضاً والباقي بعد فرضيهما ) أي الأب والبنت أو بنت الابن ( بالصُّبُوبَةِ ) فيأخذ ما بقيت الفروض في هذه المسائل ( وللأم الثلث أو

السدس في الحالكين السابقين في الفروض ولها في مستثنى زوج أو زوجة وأبوين ثلث ما بقي بعد الزوج أو الزوجة ، والجدة كالأب إلا أن الأب يسقط الإخوة والأخوات والجدة يقاسمهم إن كانوا لأبوين أو لأب ، والأب يسقط أم نفسه ولا يسقطها الجدة والأب في زوج أو زوجة وأبوين يرث الأم من الثلث إلى ثلث الباقي ولا يرثها الجدة ، وللجدة السدس وكذا الجدات وترث منهن أم الأم وأمهات المدليات بإثبات خالص ، وأم الأب وأمهات كذلك وكذا أم أبي الأب وأم الأجداد فوقه وأمهاتهن على المشهور ، وضابطه كل جدة أدلت بمحض إنثى أو ذكور أو إنثى إلى ذكور ترث ، ومن أدلت بذكر بين أنثيين فلا .

[ فصل ] في الإخوة والأخوات لأبوين إن انقرضوا ورثوا كأولاد الصلب وكذا إن كانوا لأب إلا في المشرقة ، وهي زوج وأم وولدا أم وأخ لأبوين ، فيشارك الأخ

السدس في الحالكين السابقين في الفروض ، ولها في مسألتي زوج أو زوجة وأبوين ثلث ما بقي بعد الزوج أو الزوجة ) لاثنتي جميع المال ، ففي المسألة الأولى يأخذ الزوج النصف ولها ثلث الباقي ، وأقل عدد له نصف صحيح وثلث ما بقي ستة ، فهي تأخذ واحدا والأب اثنتين والزوجة ثلاثة ، وللزوجة في الثانية الربع ، فهي من أربعة واحد للزوجة وواحد للأم واثان للأب ، ويقال لهاتين المسألتين الفراوان ( والجدة كالأب ) عند عدمه ( إلا أن الأب يسقط الإخوة والأخوات ) ليت ( والجدة يقاسمهم إن كانوا لأبوين أو لأب ، والأب يسقط أم نفسه ولا يسقطها الجدة ) أي لا يسقط أم نفس الأب لأنها زوجته . ولكن يسقط أم نفسه فلا ترث معه ( والأب في زوج أو زوجة وأبوين يرث الأم من الثلث إلى ثلث الباقي ولا يرثها الجدة ) بل تأخذ معه الثلث كاملا ( وللجدة السدس وكذا الجدات ) هن السدس ، فلو مات وترك أم أم أب وأم أم أم أبي أب اشتركن في السدس ( وترث منهن أم الأم وأمهات المدليات بإثبات خالص ) كأم أم الأم وإن علت ( وأم الأب وأمهاتهن كذلك ) أي المدليات بإثبات خالص ( وكذا أم أبي الأب وأم الأجداد فوقه وأمهاتهن على المشهور وضابطه ) أي إرث الجدات الوارثات هو ( كل جدة أدلت ) أي وصلت إلى الميت ( بمحض إنثى ) كأم أم الأم ( أو ذكور ) كأم أبي الأب ( أو إنثى إلى ذكور ) كأم أم الأب ( ترث ، ومن أدلت بذكر بين أنثيين ) كأم أبي الأم ( فلا ) ترث كما لا يرث الذكر الذي أدلت به .

[ فصل ] في ميراث الحوائى ( الإخوة والأخوات لأبوين إن انقرضوا ) عن أولاد الأب ( ورثوا كأولاد الصلب ) للذكر الواحد أو للاثنتين النصف وهكذا ( وكذا إن كانوا لأب ) أي ورثوا كذا ذكر ( إلا في المشرقة ) بفتح الراء المشددة : أي المشترك فيها بين الشقيق وولدي الأم ، ويجوز السكسر ( وهي زوج وأم وولدا أم وأخ لأبوين ) فأكثر ( فيشارك الإخ

وَلَدَى الْأُمِّ فِي الثَّلَاثِ وَلَوْ كَانَ بَدَلُ الْأَخِ أَخٌ لِلْأَبِ سَقَطَ ، وَلَوْ اجْتَمَعَ الصَّنْفَانِ فَكَاجْتِمَاعِ  
أَوْلَادِ صُلْبٍ وَأَوْلَادِ ابْنِهِ إِلَّا أَنْ بَنَاتِ الْإِبْنِ يُعَصَّبْنَ مَنْ فِي دَرَجَتَيْنِ أَوْ أَسْفَلَ ، وَالْأُخْتُ  
لَا يُعَصَّبُ إِلَّا أَخُوهَا ، وَلِلْوَاحِدِ مِنَ الْإِخْوَةِ أَوِ الْأَخَوَاتِ لِأُمِّ السُّدُسِ ، وَلِلثَّانَيْنِ فَصَاعِدًا  
الثَّلَاثُ سِوَا ذُكُورِهِمْ وَإِنَّا لَهُمْ وَالْأَخَوَاتُ لِلْأَبَوَيْنِ أَوْ لِلْأَبِ مَعَ الْبَنَاتِ وَبَنَاتِ الْإِبْنِ  
عَصَبَةُ كَالْإِخْوَةِ ، فَتُسْقِطُ أُخْتُ الْأَبَوَيْنِ مَعَ الْبَنَاتِ الْأَخَوَاتِ لِلْأَبِ ، وَبَنُو الْإِخْوَةِ لِلْأَبَوَيْنِ  
أَوْ لِلْأَبِ كُلِّ مِنْهُمْ كَأَبِيهِ اجْتِمَاعًا وَانْفِرَادًا لَكِنْ يُخَالِفُونَهُمْ فِي أَنَّهُمْ لَا يَرُدُّونَ الْأُمَّ إِلَى  
السُّدُسِ وَلَا يَرْتُونَ مَعَ الْجَدِّ وَلَا يُعَصَّبُونَ أَخَوَاتِهِمْ وَاسْتَقُطُونَ فِي الْمَشْرَكَةِ ، وَالْعَمُّ  
لِلْأَبَوَيْنِ وَلِلْأَبِ كَأَخٍ مِنَ الْجِهَتَيْنِ اجْتِمَاعًا وَانْفِرَادًا. وَكَذَا فَيَأْسُ بَنَى الْعَمِّ وَسَائِرُ عَصَبَةِ  
النَّسَبِ ، وَلِلْعَصَبَةِ مَنْ لَيْسَ لَهُ سَهْمٌ مُقَدَّرٌ مِنَ الْمُجْتَمِعِ عَلَى تَوْرِيثِهِمْ ،

ولدى الأم في الثلاث ( وتسمى هذه المسألة أيضا بالحارية ، وأصل المسألة ستة ، وتصح من ثمانية  
عشر ( ولو كان بدل الأخ ) لأبوين ( أخ لأب سقط ) فليس كالأخ لأبوين في الإرث في هذه  
المسألة ( ولو اجتمع الصنفان ) أي الأشقاء وأولاد الأب ( فكاجتماع أولاد صلب وأولاد ابنه )  
فإن كان من الأشقاء ذكر حجب أولاد الأب وهكذا في جميع ما تقدم ( إلا أن بنات الابن  
يعصبن من في درجتين أو أسفل والأخت ) من الأب ( لا يعصبا إلا أخوها ) فلا يعصبا ابن  
أخيها ، فليست كبنت الابن في هذه المسألة ( وللواحد من الإخوة أو الأخوات لأم السدس  
ولاثنتين فصاعدا الثلث سواء ذكورهم وإناثهم ) وقد أشار فيما تقدم إلى العصبية بغيره كاجتماع البنات  
مع البنين ، فأراد هنا أن يشير إلى العصبية مع غيره فقال ( والأخوات لأبوين أو لأب مع البنات  
وبنات الابن عصبية كالأخوة ) ثم بين فائدة كونها عصبية بقوله ( فسقطت أخت لأبوين ) اجتمعت  
( مع البنت ) أو بنت الابن الإخوة و ( الأخوات لأب وبنو الإخوة لأبوين ، أو لأب كل منهم  
كأبيه اجتماعا وانفرادا ) فيستغرق الواحد أو الجع مهم المال عند الانفراد ويأخذ ما بقى الفروض  
( لكن بخالفونهم ) أي آباؤهم ( في أنهم لا يردون الأم إلى السدس ) بخلاف آباؤهم ( ولا يرتون  
مع الجد ) بل يسقطون به ( ولا يعصبون أخواتهم ) إذ هم من ذوى الأرحام ( ويسقطون في  
المشركة ) بخلاف آباؤهم الأشقاء ( والعلم لأبوين ولأب كأخ من الجهتين اجتماعا وانفرادا ) فمن  
انفرد منهم أخذ المال وإلا أخذ الباقي بعد الفروض ، وإذا اجتمع سقط العلم لأب بالعلم لأبوين  
( وكذا قياس بنى العلم ) من الأبوين ولأب ( وسائر ) أي باقى ( عصبية النسب ) كبنى بنى العلم  
وبنى بنى الإخوة ( والعصبية ) ويسمى به الواحد والجع والمذكر والمؤنث ( من ليس له سهم مقدر  
من المجمع على توريثهم ) ويدخل في ذلك الأب والجد وكل ماذكره من الرجال إلا الزوج والأخ  
للأم وكل ماذكره من النساء ذات فرض إلا المعلقة ، وقيد بالمجمع على توريثهم ليخرج ذوالأرحام  
ولكن الصحيح في توريثهم مذهب أهل التزيل فيتأتى أن يكونوا عصبية ، ثم أشار إلى حكم

فِيرِثُ الْمَالَ أَوْ مَا فَضَّلَ بَعْدَ الْفُرُوضِ .

[ فصل ] مَنْ لَاعَصَبَةَ لَهُ بِنَسَبٍ وَلَهُ مُعْتَقٌ قَالَهُ أَوْ الْفَاضِلُ عَنِ الْفُرُوضِ لَهُ رَجُلًا كَانَ أَوْ امْرَأَةً ، فَإِنْ لَمْ يَكُنْ فَلِعَصَبَتِهِ بِنَسَبِ الْمُتَعَصِّبِينَ بِأَنْفُسِهِمْ لَا لِبَنَاتِهِ وَأُخْتِهِ ، وَتَرْتِيبُهُمْ كَتَرْتِيبِهِمْ فِي النَّسَبِ لَكِنْ الْأَظْهَرُ أَنَّ أَخَا الْمُعْتَقِ وَابْنَ أَخِيهِ يُقَدِّمَانِ عَلَى جَدِّهِ ، فَإِنْ لَمْ يَكُنْ لَهُ عَصَبَةٌ فَلِمُعْتَقِ الْمُعْتَقِ ثُمَّ عَصَبَتُهُ كَذَلِكَ ، وَلَا تَرِثُ امْرَأَةٌ بَوْلَاهُ إِلَّا مُعْتَقَهَا أَوْ مُنْتَمِيًا إِلَيْهِ بِنَسَبٍ أَوْ وَلَاءٍ .

[ فصل ] إِذَا اجْتَمَعَ جَدُّ وَإِخْوَةٌ وَأَخَوَاتٌ لِأَبَوَيْنِ أَوْ لِأَبٍ ، فَإِنْ لَمْ يَكُنْ مَعَهُمْ ذَوْفَرَضٍ فَلَهُ الْأَكْثَرُ مِنْ ثُلْثِ الْمَالِ وَمُقَاتَمَتُهُمْ كَأَخٍ ، فَإِنْ أَخَذَ الثَّلَاثَ فَالْبَاقِي لَهُمْ ، وَإِنْ كَانَ فَلَهُ الْأَكْثَرُ مِنْ سُدُسِ التَّرَكَةِ وَثُلْثُ الْبَاقِي وَالْمُقَاتَمَةُ ، وَقَدْ لَا يَنْبَغِي شَيْءٌ كِبَيْتَيْنِ وَأُمِّ وَرَّوَجٍ فَيَفْرَضُ لَهُ سُدُسٌ وَيُرَادُ فِي الْعَوْلِ ، وَقَدْ يَنْبَغِي

العصبة ، فقال ( فِيرِثُ الْمَالِ ) إِذَا انْفَرَدَ ( أَوْ مَا فَضَّلَ بَعْدَ الْفُرُوضِ ) إِنْ كَانَ مَعَهُ ذَوْفَرَضٍ .  
[ فصل ] فِي الْارْثِ بِالْوَلَاءِ ( مَنْ لَاعَصَبَةَ لَهُ بِنَسَبٍ وَلَهُ مُعْتَقٌ قَالَهُ ) كَلَهُ ( أَوْ الْفَاضِلُ عَنِ الْفُرُوضِ ) لَهُ رَجُلًا كَانَ ( أَوْ امْرَأَةً ، فَإِنْ لَمْ يَكُنْ ) أَيُّ يَوْجِدُ مُعْتَقَ ( فَلِعَصَبَتِهِ ) أَيُّ الْمُعْتَقِ ( بِنَسَبِ الْمُتَعَصِّبِينَ بِأَنْفُسِهِمْ ) كَابْنِهِ وَأَخِيهِ ( لِأَلْفَتِهِ وَأُخْتِهِ ) وَلَوْ مَعَ أُخْرِيهِمَا ( وَتَرْتِيبُهُمْ ) أَيُّ عَصَبَةِ الْمُعْتَقِ ( كَتَرْتِيبِهِمْ فِي النَّسَبِ ) فَيَقْدَمُ ابْنُ الْمُعْتَقِ ثُمَّ ابْنُ ابْنِهِ ثُمَّ أَبُوهُ وَهَكَذَا ( لَكِنْ الْأَظْهَرُ أَنَّ أَخَا الْمُعْتَقِ وَابْنَ أَخِيهِ يُقَدِّمَانِ عَلَى جَدِّهِ ، فَإِنْ لَمْ يَكُنْ لَهُ ) أَيُّ الْمُعْتَقِ ( عَصَبَةٌ فَلِمُعْتَقِ الْمُعْتَقِ ، ثُمَّ عَصَبَتُهُ ) أَيُّ عَصَبَةِ مُعْتَقِ الْمُعْتَقِ ( كَذَلِكَ ) أَيُّ عَلَى التَّرْتِيبِ الْمَارِّ فِي عَصَبَةِ الْمُعْتَقِ ( وَلَا تَرِثُ امْرَأَةٌ بَوْلَاهُ إِلَّا مُعْتَقَهَا ) بِفَتْحِ النَّاءِ مِنْ أَعْتَقْتَهُ ( أَوْ مُنْتَمِيًا إِلَيْهِ بِنَسَبٍ ) كَابْنِهِ ، وَإِنْ سَفَلَ ( أَوْ وَلَاءٍ ) كَعَقْتَهُ .

[ فصل ] فِي مِيرَاثِ الْجَدِّ مَعَ الْأَخَوَةِ ( إِذَا اجْتَمَعَ جَدُّ وَأَخَوَةٌ وَأَخَوَاتٌ لِأَبَوَيْنِ أَوْ لِأَبٍ ) وَأَمَّا إِنْ كَانُوا الْأُمَّ فَيَسْقُطُونَ بِهِ ( فَإِنْ لَمْ يَكُنْ مَعَهُمْ ذُو ) أَيُّ صَاحِبِ ( فَرَضٍ فَلَهُ الْأَكْثَرُ مِنْ ثُلْثِ الْمَالِ وَمُقَاتَمَتُهُمْ كَأَخٍ ) وَالْمُقَاتَمَةُ خَيْرٌ لَهُ مِنْ ثُلْثِ الْمَالِ فِيمَا إِذَا كَانُوا دُونَ مِثْلِيهِ كَأَخٍ أَوْ أُخٍ وَأُخْتٍ ، وَالثَّلَاثُ خَيْرٌ لَهُ فِيمَا إِذَا كَانُوا أَكْثَرَ مِنْ مِثْلِيهِ كَأَخَوَيْنِ وَأُخْتٍ ، وَبِاسْتَوَى الْأَمْرَانِ فِيمَا إِذَا كَانَا مِثْلِيهِ كَأَخَوَيْنِ أَوْ بَعِ أَخَوَاتٍ ( فَإِنْ أَخَذَ ) الْجَدُّ ( الثَّلَاثَ فَالْبَاقِي لَهُمْ ) لِلذَّكَرِ مِثْلَ الْحِثِّ ( وَإِنْ كَانَ ) مَعَهُمْ ذَوْفَرَضٍ كَأَنَّ كَانَ لِلْبَنَاتِ بَنَاتُ ابْنِ أَوْ جَدَّةُ أَوْ أَحَدُ الزَّوْجَيْنِ ( فَلَهُ الْأَكْثَرُ مِنْ سُدُسِ التَّرَكَةِ وَثُلْثُ الْبَاقِي ) بَعْدَ الْفُرُوضِ ( وَ ) مِنْ ( الْمُقَاتَمَةِ ) بَعْدَ الْفُرُوضِ ( وَقَدْ لَا يَنْبَغِي ) بَعْدَ الْفُرُوضِ ( شَيْءٌ كِبَيْتَيْنِ وَأُمِّ وَرَّوَجٍ ) مَعَ جَدِّ وَإِخْوَةٍ ، فَالْمُسْأَلَةُ أَصْلُهَا مِنْ اثْنَيْ عَشَرَ لِلْبَنَاتَيْنِ الثَّلَاثَانِ ثَمَانِيَةً ، وَاللَّامُ السُّدُسُ اثْنَانِ ، وَالزَّوْجُ الرَّبْعُ ثَلَاثَةٌ فَتَعُولُ بِوَاحِدٍ وَيَبْقَى الْجَدُّ ( فَبِفَرَضٍ لَهُ سُدُسٌ ) اثْنَانِ ( وَيَزَادُ فِي الْعَوْلِ ) إِلَى خَمْسَةِ عَشَرَ ( وَقَدْ يَنْبَغِي ) لِلْجَدِّ بَعْدَ

دُونِ سُدُسٍ كَبْنَتَيْنِ وَزَوْجٍ فَيَفْرَضُ لَهُ وَتَمَالٌ ، وَقَدْ يَبْقَى سُدُسٌ كَبْنَتَيْنِ وَأُمٌّ  
فَيَفُوزُ بِهِ الْجَدُّ ، وَتَسْقُطُ الْإِخْوَةُ فِي هَذِهِ الْأَحْوَالِ وَلَوْ كَانَ مَعَ الْجَدِّ إِخْوَةٌ وَأَخَوَاتٌ  
لِأَبَوَيْنِ وَلِأَبٍ فَحُكْمُ الْجَدِّ مَاسْبِقٌ وَيُعَدُّ أَوْلَادُ الْأَبَوَيْنِ عَلَيْهِ أَوْلَادُ الْأَبِّ فِي الْقِسْمَةِ ،  
فَإِذَا أَخَذَ حِصَّتَهُ ، فَإِنْ كَانَ فِي أَوْلَادِ الْأَبَوَيْنِ ذَكَرٌ فَالْبَاقِي لَهُمْ وَسَقَطَ أَوْلَادُ الْأَبِّ ،  
وَلَا فَتَأْخُذُ الْوَاحِدَةُ إِلَى النِّصْفِ وَالثَّانِيَانِ فَصَاعِدًا إِلَى الثَّلَاثِينَ ، وَلَا يَفْضَلُ عَنْ  
الثَّلَاثِينَ شَيْءٌ ، وَقَدْ يَفْضَلُ عَنِ النِّصْفِ فَيَسْكُونُ لِأَوْلَادِ الْأَبِّ وَالْجَدِّ مَعَ أَخَوَاتِ كَأَخٍ  
فَلَا يَفْرَضُ لَهُنَّ مَعَهُ إِلَّا فِي الْأَكْدَرِيَّةِ وَهِيَ زَوْجٌ وَأُمٌّ وَجَدٌّ وَأَخْتُ لِأَبَوَيْنِ أَوْ لِأَبٍ  
فَلَا زَوْجَ نِصْفٍ

الفرص (دون سدس كبتين وزوج) مع جد وإخوة فالمسألة من اثني عشر: للبنتين الثلثان ثمانية  
وللزوجة الربع ثلاثة يبقى للجد سهم ، وهو أنقص من السدس (يفرض له) سدس (وتعال)  
المسألة بواحد (وقد يبقى) للجد (سدس كبتين وأم) مع جد وإخوة ، فالمسألة من ستة: للبنتين  
أربعة وللأم واحد ويبقى واحد (يفوز به الجد وتسقط الإخوة في هذه الأحوال) الثلاثة (ولو  
كان مع الجد إخوة وأخوات لأبوين ولأب لحكم الجد ماسبق) من خير الأمرين أو الأمور (و)  
لكن (يعتد أولاد الأبوين عليه أولاد الأب في القسمة) أي يدخلونهم في العدة إذا كانت القسمة  
خير له (فإذا أخذ) الجد (حصته ، فإن كان في أولاد الأبوين ذكر فالباقى لهم) للذكر مثل  
حظ الأنثيين (وسقط أولاد الأب) لمحجهم بالشقيق ، ففي جد وأخ شقيق وأخ لأب المقاسمة خير له  
من الثلث لكن يعتد الشقيق الأخ للأب ، فالمسألة من ثلاثة: يعطى الجد واحداً ويأخذ الشقيق  
الأثنين ولا يعطى أخاه شيئاً وإن عده على الجد (وإلا) أى وإن لم يكن في أولاد الأبوين ذكر  
بل إناث (فتأخذ الواحدة) منهن ما خصها مع الجد بالقسمة (إلى) تكملة (النصف) إن  
وجدته وترك ما زاد إلى أولاد الأب ، فإن لم تجده اقتصرت على ما فضل ، ففي جد وشقيقة وأخ لأب  
هى من خمسة ، وتصح من عشرة: للجد أربعة ولها خمسة يفضل للأخ من الأب ، وفي جد  
وأُم وزوجة وشقيقة وأخ لأب هى من اثني عشر ، وتصح من ستة وثلاثين: للأم السدس ستة ،  
وللزوجة الربع تسعة يبقى واحد وعشرون المقاسمة وثلاث الباقي مستويان للجد ، وهى سبعة وخير  
من السدس. وهو ستة فيأخذ الجد سبعة يبقى أربعة عشر تأخذهم الشقيقة ، وهى أنقص من  
النصف ولا يفضل للأخ للأب شيء (و) تأخذ الشقيقتان (الثلاثان فصاعداً) ما خصهما مع الجد  
بالقسمة (إلى) تكملة (الثلاثين) إن وجدت ذلك ، فإن لم تجدا اقتصرتا على الناقص (ولا  
يفضل عن الثلثين شيء ، وقد يفضل عن النصف ، فيكون لأولاد الأب والجد مع أخوات كأخ  
فلا يفرض لهن معه) كما لا يفرض لهن مع الأخ (إلا في الأكدرية) نسبة إلى أكدر ، وهو  
السائل عنها (وهى زوج وأم وجد وأخت لأبوين أو لأب) وهى من ستة (فلزوج نصف)

وَاللَّامُ ثَلَاثٌ وَلِلْجَدِّ سَدْسٌ وَلِلْأَخْتِ نِصْفٌ فَنَقُولُ ثُمَّ يَنْتَسِمُ الْجَدُّ وَالْأَخْتُ نَصِيبَهُمَا  
أَمْلَانَا لَهُ الثَّلَاثَانِ ،

[ فصل ] لَا يَتَوَارَثُ مُسْلِمٌ وَكَافِرٌ وَلَا يَرِثُ مَرْثَةٌ وَلَا يُوْرَثُ وَرِثَةُ الْكَافِرِ الْكَافِرُ  
وَإِنْ اخْتَلَفَتْ مِلَّتُهُمَا ، لَكِنَّ الشُّهُورَ أَنَّهُ لَا تَوَارَثُ بَيْنَ حَرْبِي وَذِيٍّ ، وَلَا يَرِثُ مَنْ  
فِيهِ رِقٌّ ، وَالْجَدِيدُ أَنَّ مَنْ بَعْضُهُ حُرٌّ يُوْرَثُ ، وَلَا قَاتِلٌ ، وَقِيلَ إِنَّ لَمْ يَضْمَنْ وَرِثَ ،  
وَلَوْ مَاتَ مُتَوَارِثَانِ بِنَفْسٍ أَوْ هَدَمَ أَوْ فِي غُرْبَةٍ مَعَ أَوْ جُهْلٍ أَسْبَقَهُمَا كَمْ يَتَوَارَثَانِ وَمَالُ  
كُلٍّ لِبَاقِي وَرَثَتِهِ ، وَمَنْ أُسِرَ أَوْ قُتِلَ وَانْقَطَعَ خَبَرُهُ تَرَكَ مَالَهُ حَتَّى تَقُومَ بَيِّنَةٌ بِمَوْتِهِ  
أَوْ تَمُتْ مَدَّةٌ يَغْلِبُ عَلَى الظَّنِّ أَنَّهُ لَا يَعِيشُ فَوْقَهَا فَيَجْتَهِدُ الْقَاضِي وَيَحْكُمُ بِمَوْتِهِ ثُمَّ  
يُعْطَى مَالُهُ مِنْ يَرِثُهُ وَقَدْ حُكِمَ ، وَلَوْ مَاتَ مِنْ يَرِثُهُ الْمَقْذُودُ وَقَفْنَا حِصَّتَهُ وَعَمَلْنَا  
فِي الْحَاضِرِينَ بِالْأَسْوَأِ ،

ثَلَاثَةٌ ( وَاللَّامُ ثَلَاثٌ ) اِثْنَانِ ( وَلِلْجَدِّ سَدْسٌ ) وَهُوَ وَاحِدٌ ( وَلِلْأَخْتِ نِصْفٌ ) وَهُوَ ثَلَاثَةٌ  
لِعَدَمِ مَنْ يَحْجِبُهَا عَنْهُ ( فَنَقُولُ ) ثَلَاثَةٌ إِلَى تِسْعَةٍ ( ثُمَّ يَنْتَسِمُ الْجَدُّ وَالْأَخْتُ نَصِيبَهُمَا ) وَهُوَ أَرْبَعَةٌ  
أَمْلَانَا لَهُ الثَّلَاثَانِ ( وَمَا الثَّلَاثُ فَتَنْكَسِرُ الْأَرْبَعَةُ عَلَى مَخْرَجِ الثَّلَاثِ فَاضْرِبْ ثَلَاثَةً فِي تِسْعَةٍ تَبْلُغُ  
سَبْعًا وَعَشْرِينَ ، وَمِنْهَا تَصَحَّحَ فَيَأْخُذُ الزَّوْجُ تِسْعَةً وَالْأُمُّ سِتَّةً يَبْقَى اثْنَا عَشَرَ يَأْخُذُ الْجَدُّ ثَمَانِيَةً  
وَالْأَخْتُ أَرْبَعَةً .

[ فصل ] فِي مَوَانِعِ الْأَرثِ وَمَا يَتَّبِعُهَا ( لَا يَتَوَارَثُ مُسْلِمٌ وَكَافِرٌ ) هَذَا أَحَدُ الْمَوَانِعِ ، وَهُوَ اخْتِلَافُ  
الْدِينِ ، وَلَا فَرْقَ بَيْنَ الْوَلَاءِ وَالنَّسَبِ ( وَلَا يَرِثُ مَرْثَةٌ ) مِنْ غَيْرِهِ وَلَوْ مَرْتَدًّا مِثْلَهُ ( وَلَا يُوْرَثُ )  
فَلَا يَرِثُهُ غَيْرُهُ بَلْ يَكُونُ مَالُهُ فِينَا لِبَيْتِ الْمَالِ ( وَيَرِثُ الْكَافِرُ الْكَافِرَ وَإِنْ اخْتَلَفَتْ مِلَّتُهُمَا ) كَيْهَوْدِي  
مِنْ نَصْرَانِي وَعَكْسَهُ ( لَكِنَّ الشُّهُورَ أَنَّهُ لَا تَوَارَثُ بَيْنَ حَرْبِي وَذِيٍّ ) لَا تَقْطَعُ الْمَوَالَاةُ بَيْنَهُمَا ،  
وَمُقَابِلُ الشُّهُورِ يَتَوَارَثَانِ ( وَلَا يَرِثُ مَنْ فِيهِ رِقٌّ ) وَلَوْ مَبْعُوضًا ( وَالْجَدِيدُ أَنَّ مَنْ بَعْضُهُ حُرٌّ )  
إِذَا مَاتَ ( يُوْرَثُ ) فَيَرِثُهُ قَرِيبُهُ الْحُرُّ وَزَوْجَتُهُ وَلَا شَيْءَ لِسَيِّدِهِ ، وَالْقَدِيمُ لَا يُوْرَثُ وَمَا لِمَلِكِهِ  
لِسَيِّدِهِ ( وَلَا ) يَرِثُ ( قَاتِلٌ ) سِوَاءَ كَانَ الْقَتْلُ عَمْدًا أَمْ غَيْرُهُ مَضْمُونًا أَمْ لَا وَلَوْ لِمَصْلَحَةٍ كَالضَّرْبِ  
تَأْدِيًا ( وَقِيلَ إِنَّ لَمْ يَضْمَنْ ) نَضْمٌ أَوَّلُهُ كَالْقَتْلِ قِصَاصًا أَوْ حُدًّا ( وَرِثُ ) الْقَاتِلِ ( وَ ) مِنْ مَوَانِعِ الْأَرثِ  
أَيْضًا إِيْنَهُمْ وَقَدْ مَاتَ خَلِيلُهُ ( وَلَوْ مَاتَ مُتَوَارِثَانِ بِنَفْسٍ أَوْ هَدَمَ أَوْ فِي غُرْبَةٍ مَعَ أَوْ جُهْلٍ أَسْبَقَهُمَا  
لَمْ يَتَوَارَثَا ) أَيْ لَمْ يَرِثْ أَحَدُهُمَا مِنَ الْآخَرِ ( وَمَالُ كُلٍّ لِبَاقِي وَرَثَتِهِ ، وَمَنْ أُسِرَ أَوْ قُتِلَ وَانْقَطَعَ خَبَرُهُ  
تَرَكَ مَالَهُ حَتَّى تَقُومَ بَيِّنَةٌ بِمَوْتِهِ ، أَوْ تَمُتْ مَدَّةٌ يَغْلِبُ عَلَى الظَّنِّ أَنَّهُ لَا يَعِيشُ فَوْقَهَا فَيَجْتَهِدُ الْقَاضِي  
وَيَحْكُمُ بِمَوْتِهِ ) وَلَا تَقْدَرُ هَذِهِ الْمَدَّةُ ( ثُمَّ يُعْطَى مَالُهُ مِنْ يَرِثُهُ وَقَدْ حُكِمَ ) بِمَوْتِهِ فَمَنْ مَاتَ قَبْلَ  
ذَلِكَ وَلَوْ بِلَحْظَةٍ لَمْ يَرِثْ مِنْهُ شَيْئًا ( وَلَوْ مَاتَ مِنْ يَرِثُهُ الْمَقْذُودُ وَقَفْنَا حِصَّتَهُ ) حَتَّى يَبَيَّنَ أَنَّهُ كَانَ  
عِنْدَ الْمَوْتِ حَيًّا أَوْ مَيِّتًا ( وَعَمَلْنَا فِي الْحَاضِرِينَ بِالْأَسْوَأِ ) فَمَنْ يَسْقُطُ لَا يُعْطَى شَيْئًا وَمَنْ يَنْقُصُ مِنْهُمْ



وَلَوْ خَلَفَ حَمَلًا يَرِثُ أَوْ قَدْ يَرِثُ عَمِلَ بِالْأَحْوَاطِ فِي حَقِّهِ وَحَقِّ غَيْرِهِ ، فَإِنْ انفصلَ حَيًّا  
لَوَقْتُ يُعْلَمُ وَجُودُهُ عِنْدَ الْمَوْتِ وَرِثَ ، وَإِلَّا فَلَا ، بَيَانُهُ إِنْ لَمْ يَكُنْ وَارِثٌ سِوَى الْحَمَلِ  
أَوْ كَانَ مَنْ قَدْ يَحْجِبُهُ وَقِفَ الْمَالُ ، وَإِنْ كَانَ مَنْ لَا يَحْجِبُهُ وَلَهُ مُقَدَّرٌ أُعْطِيَهُ عَائِلًا  
إِنْ أُمِكنَ عَوْلُ كَرَوَجَةٍ حَامِلٍ وَأَبَوَيْنِ لَهَا مُمْنٌ وَلَهُمَا سُدُسَانِ عَائِلَاتٍ ، وَإِنْ لَمْ يَكُنْ  
لَهُ مُقَدَّرٌ كَأَوْلَادٍ لَمْ يُعْطَوْا ، وَقِيلَ أَكْثَرُ الْحَمَلِ أَرْبَعَةٌ فَيُعْطَوْنَ الْيَقِينِ ، وَالْخُنْثَى  
الْمُسْكَلُ إِنْ لَمْ يَخْتَلَفْ إِرْثُهُ كَوَلَدِ أُمِّهِ وَمُعْتَقِي فَذَلِكَ ، وَإِلَّا فَيُعْمَلُ بِالْيَقِينِ فِي حَقِّهِ  
وَحَقِّ غَيْرِهِ وَيُوقَفُ لِلشُّكُوكِ فِيهِ حَتَّى يَتَبَيَّنَ ، وَمَنْ اجْتَمَعَ فِيهِ جِهَتَا فَرَضٍ  
وَتَعْصِيبٍ كَزَوْجٍ هُوَ مُعْتَقٌ أَوْ ابْنِ عَمٍّ وَرِثَ بِهِمَا . قُلْتُ : فَلَوْ وَجَدَ فِي نِكَاحٍ

بِحَيَاتِهِ قَدَّرَ فِيهِ حَيَاتُهُ أَوْ مَوْتُهُ قَدَّرَ فِيهِ مَوْتُهُ ، فَتِلْكَ لَو مَاتَ امْرَأَةٌ وَلَهَا زَوْجٌ مَقْقُودٌ وَاخْتَانٌ وَعَمٌّ ،  
فَلَوْ كَانَ الزَّوْجُ حَيًّا سَقَطَ الْعَمُّ لَاسْتِغْنَاءَ الْفَرُوضِ التَّرَكَّةَ فَيَقْدَرُ فِي حَقِّهِ بَقَاؤُهُ ، وَبِتَقْدِيرِ بَقَائِهِ تَعْلَى  
الْاِخْتَانُ أَرْبَعَةٌ مِنْ سَبْعَةٍ ، وَبِتَقْدِيرِ مَوْتِهِ يُعْطِيَانِ اثْنَيْنِ مِنْ ثَلَاثَةٍ فَيَقْدَرُ فِي حَقِّهِمَا بَقَاؤُهُ ، لِأَنَّهُ أَسْوَأُ  
( وَلَوْ خَلَفَ حَمَلًا يَرِثُ ) بِكُلِّ تَقْدِيرٍ بَعْدَ انفصَالِهِ كَحَمَلِ زَوْجَتِهِ ( أَوْ قَدْ يَرِثُ ) عَلَى تَقْدِيرِ دُونَ  
تَقْدِيرِهَا إِذَا مَاتَ امْرَأَةٌ وَلَهَا زَوْجٌ وَأَخْتُ شَقِيقَةٍ وَحَمَلٌ مِنْ أَيْبِهَا الْمَيِّتِ مِنْ غَيْرِ أَهْلِهَا ، فَهَذَا الْحَمَلُ  
لَوْ كَانَ أَتَى يَرِثُ السُّدُسَ ، وَلَوْ كَانَ ذَكَرًا لَيَرِثُ لَاسْتِغْنَاءَ التَّرَكَّةَ بِالْفَرُوضِ ، وَهُوَ أَخْ لَأَبٍ ( عَمِلَ  
بِالْأَحْوَاطِ فِي حَقِّهِ وَحَقِّ غَيْرِهِ ) قَبْلَ انفصَالِهِ عَلَى مَا سَيَأْتِي ( فَإِنْ انفصلَ حَيًّا لَوَقْتُ يَعْلَمُ وَجُودُهُ عِنْدَ  
الْمَوْتِ وَرِثَ وَإِلَّا ) بِأَنَّهُ انفصلَ مَيِّتًا أَوْ حَيًّا لَوَقْتُ لَا يَعْلَمُ وَجُودُهُ عِنْدَ الْمَوْتِ ( فَلَا ) يَرِثُ ( بَيَانُهُ )  
أَنْ يُقَالَ ( إِنْ لَمْ يَكُنْ وَارِثٌ سِوَى الْحَمَلِ ، أَوْ كَانَ مَنْ قَدْ يَحْجِبُهُ ) الْحَمَلُ ( وَقِفَ الْمَالُ ) إِلَى أَنْ  
يُنْفَصَلَ ( وَإِنْ كَانَ ) أَيْ وَجَدَ ( مَنْ لَا يَحْجِبُهُ ) الْحَمَلُ ( وَلَهُ ) سَهْمٌ ( مُقَدَّرٌ أُعْطِيَهُ عَائِلًا إِنْ  
أُمِكنَ عَوْلُ كَرَوَجَةٍ حَامِلٍ وَأَبَوَيْنِ لَهَا مُمْنٌ وَلَهُمَا ) أَيْ الْأَبَوَيْنِ ( سُدُسَانِ عَائِلَاتٍ ) أَيْ الثَّمَنِ  
وَالسُّدُسَانِ لِاحْتِمَالِ أَنَّ الْحَمَلُ بَنَاتَانِ فَتَعُولُ الْمَسْئَلَةُ مِنْ أَرْبَعَةٍ وَعِشْرِينَ إِلَى سَبْعَةٍ وَعِشْرِينَ فَتُعْطَى  
الْمَرْأَةُ ثَلَاثَةٌ وَالْأَبَوَانِ ثَمَانِيَةٌ وَيُوقَفُ الْبَاقِي ( وَإِنْ لَمْ يَكُنْ لَهُ سَهْمٌ مُقَدَّرٌ كَالْأَوْلَادِ لَمْ يُعْطَوْا ) شَيْئًا  
حَتَّى يَنْفَصَلَ بَنَاءٌ عَلَى أَنَّ الْحَمَلُ لَا يُنْقَدَّرُ بِعَدَدٍ ( وَقِيلَ أَكْثَرُ الْحَمَلِ أَرْبَعَةٌ فَيُعْطَوْنَ ) عَلَى هَذَا الْقَوْلِ  
الْأَوْلَادُ ( الْيَقِينِ ) فَيُوقَفُ مِيرَاثُ أَرْبَعَةٍ ذَكَورٍ وَيُقَسَّمُ الْبَاقِي ( وَالْخُنْثَى الْمُسْكَلُ إِنْ لَمْ يَخْتَلَفْ  
إِرْثُهُ ) بِذَكَورَتِهِ وَأَنُوتَتِهِ ( كَوَلَدِ أُمِّهِ وَمُعْتَقِي فَذَلِكَ ) ظَاهِرٌ فَيُدْفَعُ إِلَيْهِ نَصِيبُهُ ( وَإِلَّا ) بِأَنَّهُ اخْتَلَفَ  
( فَيُعْمَلُ بِالْيَقِينِ فِي حَقِّهِ وَحَقِّ غَيْرِهِ ، وَيُوقَفُ الْمُسْكَوْكُ فِيهِ حَتَّى يَتَبَيَّنَ ) كَأَنَّ مَاتَ الْمَرْأَةَ وَتَرَكَتْ  
زَوْجًا وَأَبَاوَالًا . خُنْثَى : لِلْأَيْبِ السُّدُسِ اثْنَانِ ، وَالزَّوْجُ الرُّبْعُ ثَلَاثَةٌ ، وَالْخُنْثَى النِّصْفُ سِتَّةٌ ، وَيُوقَفُ الْبَاقِي  
وَهُوَ وَاحِدٌ بَيْنَهُ وَبَيْنَ الْأَيْبِ حَتَّى يَتَبَيَّنَ أَحْرَهُ ( وَمَنْ اجْتَمَعَ فِيهِ جِهَتَا فَرَضٍ وَتَعْصِيبٍ كَزَوْجٍ هُوَ مُعْتَقٌ  
أَوْ ابْنِ عَمٍّ وَرِثَ بِهِمَا ) فَيَأْخُذُ النِّصْفَ بِالزَّوْجِيَّةِ وَالْآخَرَ بِالْوِلَاةِ أَوْ بِنُوتَةِ الْعَمِّ ( قُلْتُ فَلَوْ وَجَدَ فِي نِكَاحٍ

المجوس أو الشبهة بنت هي أخت ورثت بالبنوة ، وقيل بهما ، والله أعلم ، ولو اشتركت  
 اثنان في جهة عصوبة وزاد أحدهما بقرابة أخرى كابني عم أحدهما أخ لأم فله  
 السدس والباقي بينهما ، فلو كان متهما بنت فلها نصف والباقي بينهما سواء ، وقيل  
 يختص به الأخ ، ومن اجتمع فيه جهتا فرض ورث بأقواهما قطعا ، والقوة بأن تحجب  
 إحداهما الأخرى أو لا تحجب أو تكون أقل حجبا فالأول كينت هي أخت لأم بأن يطأ  
 مجوس أو مسلم يشبه أمه فتلد بنتا ، والثاني كأم هي أخت لأب بأن يطأ بنته فتلد  
 بنتا ، والثالث كأم هي أخت بأن يطأ هذه البنت الثانية فتلد ولدا فالأول أم  
 أمه وأخته .

[ فصل ] إن كانت الورثة عصابات قسم المال بالسوية إن تمحضوا ذكورا أو إناثا ،  
 فإن اجتمع الصنفان قدر كل ذكر أنثيين وعدد رؤوس

المجوس أو الشبهة بنت هي أخت ( بأن وطئ بنته خلفت بنتا ثم ماتت الكبرى عن تلك البنت  
 فهي بنت وأخت لأب ( ورثت بالبنوة ، وقيل بهما ، والله أعلم ) فتسترق المال إذا انفردت ،  
 وهذا استدراك بأن جهة التعصيب قد لا يورث بها ، فإن هذه يصدق عليها أنها بنت وأخت ، البنوة  
 والاختوة عصبية ( ولو اشتركت اثنان في جهة عصوبة ، وزاد أحدهما بقرابة أخرى كابني عم أحدهما  
 أخ لأم فله السدس ) فرضا ( والباقي بينهما ) سواء بالعصوبة ( فلو كان متهما بنت فلها نصف  
 والباقي بينهما سواء ) لأن البنت تحجب اخت الأم ( وقيل يختص به ) أي الباقي ( الأخ ) لأن  
 عصوبته ترجع بالاختوة ( ومن اجتمع فيه جهتا فرض ورث بأقواهما فقط ، والقوة بأن تحجب إحداها  
 الأخرى أو ) بأن ( لا تحجب ) بالبناء للفعول إحداها أصلا والأخرى قد تحجب ( أو ) بأن  
 ( تكون ) إحداها ( أقل حجبا فالأول ) وهو حجبا إحداها الأخرى ( كبت هي أخت لأم بأن يطأ  
 مجوس أو مسلم يشبه أمه فتلد بنتا ) فترث هذه البنت من أبيها بالبنوة لا بالاختوة لأم ، لأن اختوة  
 الأم ساقطة بالبنت ( والثاني ) وهو أن لا تحجب أحدهما أصلا ( كأم هي أخت لأب بأن يطأ )  
 من ذكر ( بنته فتلد بنتا ) فترث الوالدة منها بالأومة دون الأختية ، لأن الأم لا تحجب أصلا  
 بخلاف الأخت ( والثالث ) وهو أن تكون إحداها أقل حجبا ( كأم هي أخت ) لأب ( بأن  
 يطأ ) من ذكر ( هذه البنت الثانية فتلد ولدا فالأول ) نسبتها لهذا الولد ( أم أمه وأخته )  
 لأبيه ، فإذا مات الولد ورثت منه البنت الأولى بالحدودة دون الأختية ، لأن الحدودة لا تحجب إلا بالأم  
 بخلاف الأخت .

[ فصل ] في أصول المسائل وما يعول منها ( إن كانت الورثة عصابات قسم المال ) بينهم  
 ( بالسوية إن تمحضوا ذكورا ) كالأبناء أو الأعمام ( أو إناثا ) كالثلاث معقات ( وإن اجتمع )  
 من النسب ( الصنفان قدر كل ذكر أنثيين ) وأما من الولد فلي قدر حصصهم ( وعدد رؤوس

للقسوم عليهم أصل المسألة ، وإن كان فيهم ذو فرض أو ذوا فرضين متماثلين  
فالمسألة من مخرج ذلك الكسر فخرج النصف اثنان والثلث ثلاثة والرابع أربعة  
والسدس ستة والثمن ثمانية وإن كان فرضان مختلفا للمخرج ، فإن تداخل مخرجاهما  
فأصل المسألة أكثرهما كسدس وثلاث ، وإن توافقا ضرب وفق أحدهما في الآخر ،  
والحاصل أصل المسألة كسدس ومثنى فالأصل أربعة وعشرون ، وإن تباينا ضرب كل  
في كل والحاصل الأصل كثلث وربع فالأصل اثنا عشر فالأصول سبعة : اثنان وثلاثة  
وأربعة وستة وثمانية واثنا عشر وأربعة وعشرون ، والذي يعول منها الستة إلى سبعة  
كزوج وأختين ، وإلى ثمانية كأم ، وإلى تسعة كهم وأخ لام ، وإلى عشرة  
كهم وآخر لام ، وإلى اثنا عشر إلى ثلاثة عشر كزوجة وأم وأختين ، وإلى خمسة  
عشر كهم وأخ لام ،

المقسوم عليهم أصل المسألة ( أى يسمى بذلك ( وإن كان فيهم ) أى الورثة ( ذو فرض أو  
ذو فرضين متماثلين ) فى المخرج ( فالمسألة ) التى فيها ذلك الكسر يكون أصلها ( من مخرج ذلك الكسر )  
والمخرج أقل عدد يصح منه ذلك الكسر ( فخرج النصف اثنان ، والثلث ثلاثة ، والرابع أربعة ،  
والسدس ستة ، الثمن ثمانية ، وإن كان ) فى المسألة ( فرضان مختلفا للمخرج ، فإن تداخل  
مخرجاهما فأصل المسألة أكثرهما كسدس وثلاث ) كما إذا مات عن أم وأخ لأم وعم ، فالأم لها  
الثلاث ، والأخ لأم له السدس ، ومخرجه يشمل مخرج الثلث ، فأصل المسألة ستة ( وإن ) كان فى  
المسألة فرضان و ( توافقا ) بجزء من الأجزاء ( ضرب وفق أحدهما فى الآخر ، والحاصل أصل المسألة  
كسدس ومثنى ) كما إذا مات عن أم وزوجة وابن ( فالأصل أربعة وعشرون ) حاصل ضرب وفق  
أحدهما فى الآخر ( وإن ) كان فى المسألة فرضان و ( تباينا ضرب كل ) منهما ( فى كل ، والحاصل )  
من الضرب ( الأصل كثلث وربع ) كما إذا مات عن أم وزوجة وأخ لأبوين فيضرب ثلث الأم  
فى ربع الزوجة لتباينهما ( فالأصل اثنا عشر ، فالأصول ) أى مخرج الفروض مفردة ومركبة  
( سبعة اثنان وثلاثة وأربعة وستة وثمانية واثنا عشر وأربعة وعشرون ، والذي يعول منها ) ثلاثة  
( الستة ) تعول ( إلى سبعة كزوج وأختين ) فالزوج له النصف ومخرجه اثنان والأختان الثلثان  
ومخرجه ثلاثة وبينهما تباين فيضرب ثلاثة فى اثنين بستة وهو أصل المسألة وتعول إلى سبعة فعالت  
بسدسها وقص لكل واحد سبع ما نطق له به ( و ) تعول الستة ( إلى ثمانية كهم ) أى  
الزوج وأختين ( وأم ) لها السدس ، فيزداد عليها سهم فتعول بمثل ثلثها ( و ) تعول الستة  
( إلى تسعة كهم ) أى زوج وأختين وأم ( وأخ لأم ) له السدس ( وإلى عشرة كهم وآخر لام )  
فتعول بمثل ثلثها فعالت الستة أربع حرات ( والاثنا عشر ) تعول ( إلى ثلاثة عشر كزوجة  
وأم وأختين ) فتعول بنصف سدسها ( و ) تعول ( إلى خمسة عشر كهم ) أى المذكورين ( وأخ لأم

وإلى سبعة عشر كهم وآخر لأم ، والأربعة والعشرون إلى سبعة وعشرين كبتين وأبوين وزوجة ، وإذا تماثل العدان فذاك وإن اختلفا وفي الأقل مرتين فأكثر فتداخلان كثلثة مع ستة أو تسعة ، وإن لم يفتيها إلا عدد ثالث فتوافقان بجزءه كأربعة وستة بالنصف ، وإن لم يفتيها إلا واحد تباينا كثلثة وأربعة ، والمتداخلان متوافقان ، ولا عكس .

[ فرع ] إذا عرفت أصلها وانقسمت السهام عليهم فذاك ، وإن انكسرت كل صنف قوبلت بعده ، فإن تباينا ضرب عدده في المسئلة بعولها إن عالت ، وإن توافقا ضرب وفق عدده فيها فما بلغ صحت منه ، وإن انكسرت كل صنفين قوبلت سهام كل صنف بعده ، فإن توافقا رد الصنف إلى وقته ، وإلا ترك ، ثم إن تماثل عددها أو ليس ضرب أحداهما في الأصل للمسئلة بعولها ، وإن تداخل ضرب أكثرهما ، وإن توافقا ضرب وفق أحدهما في الآخر ثم الحاصل في المسئلة ، وإن تباينا

والى سبعة عشر كهم وآخر لأم ، والأربعة والعشرون ( تقول ) الى سبعة وعشرين كبتين وأبوين وزوجة ) وغير هذه الثلاثة لا عول فيها ( وإذا تماثل العدان فذاك ) ظاهر ، ويكتفى بأحدهما ( وإن اختلفا وفي الأقل مرتين فأكثر فتداخلان كثلثة مع ستة أو تسعة ) أو خمسة عشر ، فإن كلا منها يفتى بإسقاط الثلاثة ، ولا يبق منه شيء ( وإن لم يفتيها إلا عدد ثالث فتوافقان بجزئه ) أي الثالث ( كأربعة وستة ) بينهما موافقة ( بالنصف ) لأنهما يفتيها الاثنان ، وهو مخرج النصف ( وإن لم يفتيها إلا الواحد ) ولا يسمى عددا ( تباينا كثلثة وأربعة ) يفتيها الواحد فقط ( والمتداخلان متوافقان ) كثلثة وستة فانهما متداخلان ومتوافقان بالثلث ( ولا عكس ) أي ليس كل متوافق متاخلا ، فقد يكونان متوافقين ولا يدخل أحدهما في الآخر .

[ فرع ] في تصحيح المسائل ( إذا عرفت أصلها ) أي المسئلة ( وانقسمت السهام عليهم ) أي الورثة ( فذاك ) ظاهر ( وإن انكسرت على صنف ) منهم ( قوبلت ) أي سهامه ( بعده ) فإن تباينا أي السهام والرهوس ( ضرب عدده في المسئلة بعولها إن عالت وإن ) أي سهام الصنف مع عدد رهوسه ( ضرب وفق عدده فيها ) أي في أصل المسئلة ( فما بلغ صحت منه ) فإذا مات عن أم وأربعة أعمام هي من ثلاثة ، للأم واحد واثنان على أربعة تنكسر لبعثهما متوافقان بالنصف ، فيضرب اثنان في ثلاثة بستة منها تصح ( وإن انكسرت ) تلك السهام ( على صنفين قوبلت سهام كل صنف بعده ، فإن توافقا ) أي السهام والعدد ( رد النصف إلى وقته ) والا ( بأن تباين السهام والعدد ) ترك ( الصنف المبين ) ثم ( بعد ذلك ) إن تماثل عدد رهوس ضرب أحدهما ( أي العددين المتماثلين ) في أصل المسئلة بعولها إن عالت وإن تداخل ضرب أكثرهما ، وإن توافقا ضرب وفق أحدهما في الآخر ، ثم الحاصل في المسئلة ، وإن تباينا

ضرب أحدهما في الآخر ثم الحاصل في المسئلة ، فما بلغ صحت منه ، ويقاس على هذا الانكسار على ثلاثة أصناف وأربعة ، ولا يزيد الانكسار على ذلك ، فإذا أردت معرفة نصيب كل صنف من مبلغ المسئلة فأضرب نصيبه من أصل المسئلة فيما ضربته فيها فما بلغ فهو نصيبه ثم تقسمه على عدد الصنف ،

[ فرع ] مات عن ورثة مات أحدهم قبل القسمة فإن لم يورث الثاني غير الباقيين وكان إرثهم منه كإرثهم من الأول جعل كأن الثاني لم يكن وقسم بين الباقيين كإخوة وأخوات أو بنين وبنات مات بعضهم عن الباقيين ، وإن لم ينحصر إرثه في الباقيين أو انحصر واختلف قدر الاستحقاق فصحح مسألة الأول ثم مسألة الثاني ثم انقسم نصيب الثاني من مسألة الأول على مسئلته فذاك ، وإلا فإن

ضرب أحدهما في الآخر ، ثم الحاصل في المسئلة فما بلغ صحت منه ( وحاصل ذلك أن بين سهام الصنفين وعددهما توافقا وتباينا وتوافقا في أحدهما وتباينا في الآخر ، فهذه ثلاثة أحوال وإن بين عددهما تماثلا وتداخلا وتوافقا وتباينا ، فهذه أربعة وثلاثة في أربعة بائني عشر ، وقد تعرض الشراح لأمثلتها وفيها طول فأعرضنا عنها ( ويقاس على هذا الانكسار على ثلاثة أصناف وأربعة ولا يزيد الانكسار على ذلك ) أي أربعة أصناف ( فإذا أردت معرفة نصيب كل صنف ) من الورثة ( من مبلغ المسئلة فأضرب نصيبه ) أي الصنف ( من أصل المسئلة فيما ضربته فيها ، فما بلغ فهو نصيبه ، ثم تقسمه على عدد الصنف ) .

[ فرع ] في المناسحات ( مات عن ورثة مات أحدهم قبل القسمة ) تركته ( فإن لم يورث ) الثاني ( غير الباقيين ، وكان إرثهم منه كإرثهم من الأول جعل كأن الثاني لم يكن ) من ورثة الأول ( وقسم ) المتروك ( بين الباقيين كإخوة وأخوات ) لغير أم ( أو بنين وبنات مات بعضهم عن الباقيين ) فكان الذين ماتوا بعد الأول لم يكونوا ، فلو مات عن أربعة بنين وأربع بنات ثم مات منهم ابن وليس له ورثة غيرهم ، فالمسئلة الأولى من اثني عشر عدد الردوس لسلك ذكر سهمان ، ولكل أثنى سهم ، والثانية من عشرة ، وكان الميت الأول لم يخلف غيرهم ، وهكذا لو مات بعد ذلك أثنى أو ذكر ( وإن لم ينحصر إرثه في الباقيين ) لأن الوارث غيرهم أولاً من غيرهم يشاركهم فيه ( أو انحصر واختلف قدر الاستحقاق ) لهم من الميت الأول والثاني ( فصحح مسألة الأول ، ثم مسألة الثاني ، ثم انقسم نصيب الثاني من مسألة الأول على مسئلته فذاك ) ظاهر لا يحتاج لعمل آخر ، فإذا ماتت المرأة عن زوج وأختين لغير أم ثم ماتت إحدى الأختين عن أختها وبنات ، فالمسئلة الأولى من ستة وتحويل إلى سبعة ونصيب الأختين أربعة بنوب الميتة منها لثلاثين ومساثلها من إثنين يتقسم عليهما ( وإلا ) ينقسم نصيب الثاني من الأول على مسئلته ( فإن

كَانَ بَيْنَهُمَا مُوَافَقَةٌ ضَرْبَ وَفْقٍ مَسْتَلْتَةٍ فِي مَسْئَلَةِ الْأَوَّلِ ، وَإِلَّا كُلُّهَا فِيهَا قَسًا بَلَغَ مَحْتَا مِنْهُ ، ثُمَّ مَنْ لَهُ شَيْءٌ مِنَ الْأَوَّلَى أَخَذَهُ مَضْرُوبًا فِيهَا ضَرْبَ فِيهَا ، وَمَنْ لَهُ شَيْءٌ مِنَ الثَّانِيَةِ أَخَذَهُ مَضْرُوبًا فِي نَصِيبِ الثَّانِي مِنَ الْأَوَّلَى أَوْ فِي وَفْقِهِ إِنْ كَانَ بَيْنَ مَسْئَلَتَيْهِ وَنَصِيبِهِ وَفْقٌ .

## كتاب الوصايا

تَصِحُّ وَصِيَّةُ كُلِّ مُكَلَّفٍ حُرٍّ وَإِنْ كَانَ كَافِرًا وَكَذَا مُحْجُورٍ عَلَيْهِ بِسَفَهٍ

كَانَ بَيْنَهُمَا ( أى مسألة الثاني ونصيبه ) موافقة ضرب وفق مسألته في مسألة الأول ) كجذتين وثلاث أخوات متفرقات ، ثم ماتت الأخت لأُم عن أخت لأُم هي الشقيقة وعن أختين لأب وعن أُم أُم هي إحدى الجذتين في الأولى ، المسألة الأولى من ستة ونصف من اثني عشر ، والثانية من ستة ، ونصيب الأخت التي ماتت من الأولى اثنان يوافقان مسألتها بالنصف فتضرب نصف مسألتها ، وهو ثلاثة في الأولى تبلغ سنا وثلاثين ، ثم نقول من له شيء من الأولى أخذه مضروباً في ثلاثة ، فلكل جذة من الأولى سهم يضرب في ثلاثة بثلاثة ، وللجدة التي ورثت من الثانية واحد يضرب في نصيبها من الأولى ، وهو واحد بواحد ، وللأخت للأبوين في الأولى ستة منها في ثلاثة بثمانية عشر وللمأمن الثانية سهم في واحد بواحد ، وللأخت من الأب من الأولى سهمان في ثلاثة بستة وللأختين من الأب من الثانية أربعة في واحد بأربعة (والا) بأن لم يكن بينهما موافقة بل مباينة فقط ضربت (كلها) أى الثانية (فيها) أى الأولى (فما بلغ محتامنه ثم من له شيء من الأولى أخذه مضروباً فيها ضرب فيها) من وفق الثانية أو كلها (ومن له شيء من الثانية أخذه مضروباً في نصيب الثاني من الأولى أو) مضروباً (في وفقه إن كان بين مسألته ونصيبه وفق) فإذا مات الميت عن زوجة وثلاثة بنين وبنت ثم ماتت البنت عن أم وثلاث إخوة وهم الباقون من الأولى المسألة الأولى من ثمانية ، والثانية ونصف من ثمانية عشر ونصيب ميتها من الأولى سهم لا يوافق مسألته فتضرب في الأولى تبلغ مائة وأربعة وأربعين للزوجة من الأولى سهم في ثمانية عشر بثمانية عشر ، ومن الثانية ثلاثة في واحد بثلاثة ، ولكل ابن من الأولى سهمان في ثمانية عشر بستة وثلاثين ، ومن الثانية خمسة في واحد بخمسة .

## كتاب الوصايا

جمع وصية ، فعلة بمعنى العين الموصى بها ، وبمعنى العقد ، وهي بهذا المعنى لغة الإيصال من وصى الشيء بالشيء وصله به ، لأن الموصى وصل خير دنياه بأخوته ، وهي في اللغة تم التبرع المضاف لما بعد الموت والوصاية بالعهد إلى من يقوم على من بعده ، ولكن الفقهاء خصصوا الوصية بالتبرع والوصاية بالعهد ، ولا تتحقق الوصية إلا بموص وموصى له وموصى به وصيغة ، وبدأ بالموصى فقال (تصح وصية كل مكلف حر وإن كان كافراً) ولو حريياً (وكذا محجور عليه بسفه) تصح وصيته

عَلَى الْمَذْهَبِ ، لَا يَجُوزُ وَمُعْنَى عَلَيْهِ وَصِي ، وَفِي قَوْلِ نَصَحَ مِنْ صَيٍّ مُخَيَّرٍ ، وَلَا رَقِيقٍ ، وَقِيلَ إِنْ عَتَقَ ثُمَّ مَاتَ مَحْتٌ ، وَإِذَا أَوْصَى لِجِهَةٍ عَامَّةٍ فَالْشَّرْطُ أَنْ لَا تَكُونَ مَعْصِيَةً كَعِمَارَةٍ كَنِيْسِيَّةٍ ، أَوْ لِشَخْصٍ فَالْشَّرْطُ أَنْ يُتَصَوَّرَ لَهُ الْمَلِكُ فَتَنْصَحَ لِجَمَلٍ وَتَنْفُذُ إِنْ انْفَصَلَ حَيًّا وَعِلْمٌ وَجُودُهُ عِنْدَهَا بِأَنْ انْفَصَلَ لِذَوْنِ سِتَّةِ أَشْهُرٍ ، فَإِنْ انْفَصَلَ لِسِتَّةِ أَشْهُرٍ فَأَكْثَرُ ، وَالْمَرْأَةُ فِرَاشُ زَوْجٍ أَوْ سَيِّدٍ لَمْ يَسْتَحِقْ ، فَإِنْ لَمْ تَكُنْ فِرَاشًا وَانْفَصَلَ لِأَكْثَرٍ مِنْ أَرْبَعِ سِنِينَ فَكَذَلِكَ أَوْ لِذَوْنِ اسْتَحَقَّ فِي الْأَظْهَرِ ، وَإِنْ أَوْصَى لِعَبْدٍ فَاسْتَمَرَ رِقُّهُ فَالْوَصِيَّةُ لِسَيِّدِهِ ، فَإِنْ عَتَقَ قَبْلَ مَوْتِ الْمَوْصِي فَلَهُ ، وَإِنْ عَتَقَ بَعْدَ مَوْتِهِ ثُمَّ قَبِلَ بَنِيَّ عَلَى أَنْ الْوَصِيَّةَ بِمِثْلِكَ ، وَإِنْ أَوْصَى لِذَاتِ الْإِبَةِ وَقَصَدَ تَمْلِيْكَهَا أَوْ أَطْلَقَ فَبَاطِلَةٌ ، وَإِنْ قَالَ لِيُصْرَفَ فِي عَافِيَا فَالْمَنْقُولُ مَحْتًا ، وَنَصَحَ لِعِمَارَةٍ مَسْجِدٍ وَكَذَا إِنْ أَطْلَقَ فِي الْأَصَحِّ ،

( على المذهب ) وقيل لا تصح للحجر عليه ( لا يجنون ومعنى عليه وصي ) فلا تصح وصيته لعدم التكليف ( وفي قول تصح من صبي مميز ) وأما غير المميز فلا خلاف في عدم صحة وصيته ( ولا رقيق ) لعدم الحرية ( وقيل إن ) أوصى في حال رقه ثم ( عتق ثم مات محت ) وصيته ، ثم شرع في الموصى له فقال ( وإذا أوصى لجبهة عامة ، فالشرط أن لا تكون معصية كعمارة كنيسة ) للتعبد فيها ، وسواء أوصى بما ذكر مسلم أم كافر ، بل قيل إن الوصية ببناء الكنيسة من المسلم ردة ، وإذا انتفت المعصية محت الوصية ولو لم تظهر فيها القرابة كالوصية للأغنياء ( أو ) أوصى ( لشخص ) أى معين ( فالشرط ) مع عدم المعصية ( أن يتصور له الملك ) عند موت الموصي فلا تصح لميت ، ولو قال أوصيت بمالى لله صح وصرف في وجوه الخير فلا يشترط في الوصية ذكر الموصى له إنما إذا ذكره اشترط فيه ما ذكر ( فتصح لجل ) موجود ولو نطفة ( وتنفذ إن انفصل حيا وعلم وجوده عندها بأن انفصل لذون ستة أشهر ) منها ( فإن انفصل لسته أشهر فأكثر ) منها ( والمرأة فراش زوج أو سيد لم يستحق ) الموصى به لاحتمال حدوثه بعد الوصية ( فإن لم تكن ) المرأة ( فراشا وانفصل لأكثر من أربع سنين فكذلك أولادونه ) أى دون الأكثر ، وهو الأربع فأقل ( استحق في الأظهر ) كما يثبت النصب ، ومقابل الأظهر لا يستحق لاحتمال العلق من وطء شبهة ( وإن أوصى لعبدا فاستمر رقه ) إلى موت الموصي . ( فالوصية لسبيده ، فإن عتق قبل موت الموصي فله ، وإن عتق بعد موته ثم قبل بنى على أن الوصية بمثلك ) إن قلنا بالموت بشرط القبول ، وهو الأظهر أو بالموت فقط فهو للعقيق ، وإن قلنا بالقبول فلعقيق ( وإن أوصى لذاتة وقصد تملكها أو أطلق فباطلة ) لأنها لا تملك ( وإن قال ليصرف في عافيا فالمنقول محتها ) لأن علقها على مالها فهو المقصود فيشرط قبله ( وتصح ) الوصية ( لعمارة مسجد ) موجود ومثله المدرسة والرباط ( وكذا إن أطلق ) كأوصيت له بكذا ( في الأصح )

وَيُحْكَلُ عَلَى عِمَارَتِهِ وَمَصَالِحِهِ ، وَلِدَيْهِ ، وَكَذَا حَرْبِيٌّ وَمُرْتَدٌّ فِي الْأَصَحِّ ، وَقَاتِلٌ فِي الْأَظْهَرِ  
وَلِوَارِثٍ فِي الْأَظْهَرِ إِنْ أَجَازَ بَاقِيَ الْوَرْتَةِ ، وَلَا عِبْرَةَ بِرَدِّهِمْ وَإِجَازَتِهِمْ فِي حَيَاةِ الْمُوصِي ،  
وَالْعِبْرَةُ فِي كَوْنِهِ وَارِثًا يَوْمَ الْمَوْتِ ، وَالْوَصِيَّةُ لِكُلِّ وَارِثٍ بِقَدْرِ حِصَّتِهِ أَفْوً ، وَبَيْنَ هِي  
قَدَرُ حِصَّتِهِ صَحِيحَةٌ وَتَنْتَقِرُ إِلَى الْإِجَازَةِ فِي الْأَصَحِّ ، وَتَصِحُّ بِالْحَمْلِ ، وَيُشْرَطُ انْتِفَاعُهُ حَيًّا  
لَوْ قَتِيَ يُسَلَّمُ وَجُودُهُ عِنْدَهَا ، وَبِالْمَنَافِعِ وَكَذَا بِشَرَةِ أَوْ حَمْلٍ سَيَعْدُ ثَانٍ فِي الْأَصَحِّ ،  
وَبِأَحَدٍ عَبْدِيٍّ وَبِنَجَاسَةِ يَحْلُ الْإِنْتِفَاعُ بِهَا كَكَلْبٍ مُعْلَمٍ وَزَيْلٍ وَخَيْرٍ مُعْتَرَمَةٍ ، وَلَوْ  
أَوْصَى بِكَلْبٍ مِنْ كِلَابِهِ أُعْطِيَ أَحَدَهَا ، فَإِنْ لَمْ يَكُنْ لَهُ كَلْبٌ لَفَتَ ، وَلَوْ كَانَ لَهُ  
مَالٌ وَكِلَابٌ وَوَصَّى بِهَا أَوْ يَبْقِضُهَا فَلَا صَحَّ نَفْذُهَا ، وَإِنْ كَثُرَتْ وَقَلَّ الْمَالُ ، وَلَوْ أَوْصَى  
بِطَبْلٍ وَلَهُ طَبْلٌ لَمْ يُوْطَبَلْ يَحْلُ الْإِنْتِفَاعُ بِهِ كَطَبْلٍ حَرْبٍ ،

ومقابلته بطل لأنه لا يملك (وبحمل) الإطلاق (على عمارته ومصالحه) والكسوة في ذلك كالسجدة  
والكسوة لها كالعمارة (و) تصح (لذي) بما يصح تملكه له (وكذا حربي ومردت) معينان  
وأما إذا قال أوصيت لأهل الحرب والمردتين فلا تصح (في الأصح) ومقابلته المنع (وقائل) كأن  
يوصي لإنسان فيقتله (في الأظهر) ومقابلته المنع (و) تصح (لوارث في الأظهر إن أجاز باقي  
الورثة) المطلقين التصرف ، ومقابل الأظهر بطلانها وإن أجازوا (ولا عبرة بردهم وإجازتهم في  
حياة الموصي ، والعبرة في كونه) أي الموصي له (وارثا) أو غير وارث (يوم) أي وقت (الموت)  
فلو أوصى لأخيه فحدث له ولد قبل موته صحته بخلاف العكس (والوصية لكل وارث بقدر  
حصته) شائعا (لنوه) وبين هي قدر حصته (كأن أوصى لأحد ابنه بعد قيمته ألف وللآخر بدار  
قيمتها ذلك ولا يملك غيرها) (صحيحة ، و) لكن (تنتقل إلى الإجازة في الأصح) ومقابلته  
لا تنتقل (وتصح) الوصية (بالجل) الموجود (ويشترط انفصاله حيا لوقت يعلم وجوده عندها)  
أي الوصية . أما إذا انفصل ميتا فتبطل الوصية إذا كان جل بهيمة سواء كان بجنابة أم لا ، وكذا  
جل الأمة إذا انفصل بلا جنابة . أما جل الأمة إذا انفصل بجنابة فتتخذ في بدله (و) تصح الوصية  
(بالمنافع) وحدها كما تصح بالعين دون المنفعة (وكذا) تصح (بثمرة أو جل سيجد ثانيا في الأصح)  
فتصح بالمعدوم ، ومقابل الأصح لا تصح (و) تصح (بالمهمل ك) (أحد عبديه ، و) تصح  
(بنجاسة يَحْلُ الانتفاع بها ككلب معلم) ومثله القابل للتعليم (و) تصح (بنحو) (زبل) . مما  
ينتفع به (وخر مختزعة) وهي ما عسرت لا يقصد الخيرية (ولو أوصى بكلب من كلابه أعطى أحدها)  
والخبرة للوارث (فإن لم يكن له كلب) عند موته (لفت) وصيته (ولو كان له مال وكلاب ووصى  
بها) أي الكلاب (أو ببعضها ، فلا يصح نفوذها) أي الوصية (وان كثرت) الكلاب (وقل)  
المال) لأنه خير منها إذ لا قيمة لها ، ومقابل الأصح لا تنفذ إلا في ثلثها (ولو أوصى بطبل وله  
طبل لم) نالكوبة التي يقال لها في عرفنا الدركبة (وطبل يَحْلُ الانتفاع به كطبل حرب) وهو



وَحَجِيجٌ حُمِلَتْ عَلَى الثَّانِي ، وَلَوْ أَوْصَى بِطَبْلِ اللَّهِ لَعَلَّتْ إِلَّا أَنْ صَلَّحَ الْحَرْبِ أَوْ حَجِيجٍ  
 [ فصل ] يَنْبَغِي أَنْ لَا يُوصَى بِأَكْثَرِ مِنْ ثُلْثِ مَالِهِ ، فَإِنْ زَادَ وَرَدَّ الْوَارِثُ بَطَلَتْ  
 فِي الزَّائِدِ ، وَإِنْ أَجَازَ فَأَجَازَتْهُ تَنْفِيذٌ ، وَفِي قَوْلِهِ عَطِيَّةٌ مُبْتَدَأَةٌ ، وَالْوَصِيَّةُ بِالزِّيَادَةِ لَعَوٌ ،  
 وَيُقْتَبَرُ الْمَالُ يَوْمَ الْمَوْتِ ، وَقِيلَ يَوْمَ الْوَصِيَّةِ ، وَيُقْتَبَرُ مِنَ الثُّلْثِ أَيْضًا عِتْقُ عَتَقٍ  
 بِالْمَوْتِ ، وَتَبَرُّعٌ يُجْزَى فِي مَرَضِهِ : كَوَقْفٍ وَهَبَةٍ وَعِتْقٍ وَإِبْرَاءٍ ، وَإِذَا اجْتَمَعَ تَبَرُّعَاتٌ  
 مُتَعَلِّقَةٌ بِالْمَوْتِ وَجُزْءُ الثُّلْثِ فَإِنَّ تَمَحُّضَ الْعِتْقِ أَفْرَعٌ ، أَوْ غَيْرُهُ قُسْطُ الثُّلْثِ ، أَوْ هُوَ وَغَيْرُهُ  
 قُسْطٌ بِالْقِيَمَةِ ، وَفِي قَوْلِهِ يُقَدَّمُ الْعِتْقُ ، أَوْ مُنْجِزَةٌ قَدَّمَ الْأَوَّلُ فَالْأَوَّلُ حَتَّى يَتِمَّ الثُّلْثُ  
 فَإِنْ وَجِدَتْ دُفْعَةٌ وَاتَّحَدَ الْجِنْسُ كَعِتْقِ عَبِيدٍ أَوْ إِبْرَاءِ جَمْعٍ أَفْرَعٌ فِي الْعِتْقِ وَقُسْطٌ فِي  
 غَيْرِهِ ، وَإِنْ اِخْتَلَفَ وَتَصَرَّفَ وَكَلَاهُ ، فَإِنْ لَمْ يَكُنْ فِيهَا عِتْقٌ قُسْطٌ ، وَإِنْ كَانَ قُسْطٌ ،  
 وَفِي قَوْلِهِ يُقَدَّمُ الْعِتْقُ ، وَلَوْ كَانَ لَهُ عَبْدَانِ ،

ما يضرب للتحويل ( و ) طبل ( حجاج ) ما يضرب به للإعلام بالنزول والارتحال ( حملت ) أي  
 الوصية ( على الثاني ) وهو ما يحل الانتفاع به ، ولو لم يكن له إلا ما لا يصلح لغت ( ولو أوصى بطبل  
 الله لغت ) لأنه معصية ( إلا إن صلح لحرب أو حجاج ) ولو بتغيير .  
 [ فصل ] في الوصية بزيادة على الثلث ( يلغى ) أي يندب ( أن لا يوصى بأكثر من ثلث  
 ماله ، فإن زاد ورد الوارث ) الخصاص ( بطلت في الزائد ) أما إذا لم يكن له وارث خاص ، فالوصية  
 بالزائد لغو لأنه حق المسلمين ( وإن أجاز فأجازته تنفيذ ) لتصرف الموصي ( وفي قول عطية  
 مبتدأة ) من الوارث فيعتبر فيها شروطها ( والوصية بالزيادة ) على هذا القول ( لغو . ويعتبر المال )  
 أي التركة الموصى بثلاثها ( يوم الموت ، وقيل يوم الوصية ، ويعتبر من الثلث ) الذي يوصى به ( أيضا  
 عتق عتق بالموت وتبرع تجزى في مرضه ) الذي مات فيه ( كوقف وهبة وعتق وإبراء ) وأما لو  
 استولد الأمة في مرض موته فليس تبرعا ، بل يحسب من رأس التركة ( وإذا اجتمع تبرعات  
 متعلقة بالموت ويجزى الثلث ) عنها ( فإن تمحّض العتق ) كأن قال إذا مت فأتهم أحرار ( أفرع )  
 بينهم ، فمن خرجت قرعته عتق منه ما يوفي الثلث ولا يعتق من كل بعضه ( أو ) تمحّض ( غيره  
 قسط الثلث ) على الجميع باعتبار القيمة أو المقدار ، فلو أوصى لزيد بمائة ولبكر بخمسين ولعمرو  
 بخمسين وثلث ماله مائة أعطى الأول خمسين وكل من الآخرين خمسة وعشرين ( أو ) اجتمع  
 ( هو ) أي عتق ( وغيره ) كأن أوصى بعتق سالم ولزيد بمائة ( قسط ) الثلث عليهما ( بالقيمة ،  
 وفي قول يقدم العتق ) لقوته ( أو ) اجتمع تبرعات ( منجزة ) كأن أعطى ووقف وتمسّدق  
 ( قدم الأول فالأول حتى يتم الثلث ، فإن وجدت ) التبرعات ( دفعة واتحد الجنس كعتق عبيد  
 أو إبراء جمع أفرع في العتق ) خاصة ( وقسط في غيره ) بالقيمة ( وإن اختلف ) جنس التبرعات  
 ( وتصرف ) فيها دفعة ( وكلاء ، فإن لم يكن فيها عتق قسط ) الثلث على الكل ( وإن كان )  
 فيما تصرف فيه الوكلاء عتق ( قسط ) الثلث أيضا ( وفي قول يقدم العتق ، ولو كان له عبدان

فَقَطَّ سَالِمٌ وَغَانِمٌ فَقَالَ : إِنِ اعْتَقْتُ غَانِمًا فَسَالِمٌ حُرٌّ ثُمَّ اعْتَقَ غَانِمًا فِي مَرَضٍ مَوْتِهِ هَتَقَ  
وَلَا إِقْرَاعَ ، وَلَوْ أَوْصَى بَيْنَ حَاضِرَةٍ هِيَ ثَلَاثُ مَالِهِ وَبَاقِيهِ غَائِبٌ لَمْ تُدْفَعْ كُلُّهَا إِلَيْهِ  
فِي الْحَالِ ، وَالْأَصَحُّ أَنَّهُ لَا يَنْسَلِطُ عَلَى التَّصَرُّفِ فِي الثَّلَاثِ أَيْضًا .

[فصل] إِذَا ظَنَنَّا الْمَرَضَ مَخُوفًا لَمْ يَنْفُذْ تَبَرُّعُ زَادَ عَلَى الثَّلَاثِ ، فَإِنْ بَرَأَ نَفَذَ . وَإِنْ  
ظَنَنَاهُ غَيْرَ مَخُوفٍ فَهَاتَ فَإِنْ حُمِلَ عَلَى الْفَجْأَةِ نَفَذَ ، وَإِلَّا فَخُوفٌ ، وَلَوْ شَكَّ كُنَّا  
فِي كَوْنِهِ مَخُوفًا لَمْ يَثْبُتْ إِلَّا بِطَبِيبَيْنِ حُرِّينِ عَدْلَيْنِ ، وَمِنْ الْمَخُوفِ قَوْلُنَجٍّ ، وَذَاتُ جَنْبٍ  
وَرُعَافٌ دَائِمٌ وَإِسْهَالٌ مُتَوَاتِرٌ وَدَقٌّ ، وَابْتِدَاءُ فَالِجٍ وَخُرُوجُ طَعَامٍ غَيْرِ مُسْتَحِيلٍ أَوْ  
كَانَ يَخْرُجُ بِشِدَّةٍ وَوَجَعٌ ، أَوْ مَعَهُ دَمٌ ، وَحُمَى مُطَبَّقَةٌ أَوْ غَيْرُهَا إِلَّا الرَّيْبَ ، وَالْمَذْهَبُ  
أَنَّهُ يُلْحَقُ بِالْمَخُوفِ أَسْرُ كُفَّارِ اعْتَادُوا قَتْلَ الْأَسْرَى ، وَالتَّحَامُ قِتَالُ بَيْنَ مُتَكَافِئَيْنِ ،  
وَتَقْدِيمُ لِقَاصٍ أَوْ رَجْمٍ ، وَاضْطِرَابُ رِيحٍ ، وَهَيْجَانُ مَوْجٍ فِي رَاكِبٍ سَفِينَةٍ وَطَلْقُ

فقط : سالم وغانم ، فقال إن اعتقت غانمًا فسلم حر . ثم اعتق غانمًا في مرض موته هتق ( ولا إقراع ) وهذه الصورة مستثناة من الإقراع ( وله أوصى بين حاضرة هي ثلث ماله وباقيه غائب لم تدفع ) أي العين ( كلها إليه في الحال ) لاختمال تلف الغائب ( والأصح أنه لا ينسلط على التصرف في الثلث أيضا ) من تلك العين .

[فصل] في بيان المرض المخوف والمملوح به ( إذا ظننا المرض مخوفا ) أي يخاف منه الموت  
لأنه ( لم ينفذ تبرع زاد على الثلث ) بل هو موقوف ( فان برأ نفذ ) لتبين هدم الخبر  
( وإن ظنناه غير مخوف فها ) منه ( فان حمل ) الموت من هذا المرض ( على الفجأة ) كأن  
مات وبه وجع عين ( نفذ ) التبرع ( وإلا ) أي إن لم يحمل على الفجأة : كإسهال يوم  
( فخوف ) أي تبينا باتصاله بالموت أنه مخوف ( ولو شككنا في كونه مخوفا لم يثبت إلا بطيبين  
حرين عدلين ، ومن المخوف قولنج ) بضم القاف وفتح الهمزة وكسرهما ، وهو أن ينفقد الطعام  
في بعض الأمعاء فلا ينزل ويصعد البخار إلى الدماغ فيؤدى إلى الهلاك ( وذات جنب ) وهي  
قروح تحدث في داخل الجنب بوجع شديد ( ورعاف دائم وإسهال متواتر ) أي متتابع ( ودق )  
بكسر الهمزة ، وهوداء يصيب القلب ( وابتداء فالج ) وهو استرخاء أحد شقي البدن طولا ( وخروج  
طعام ) حال كونه ( غير مستحيل أو كان يخرج بشدة ووجع ) مع الإسهال ( أو ) لا بشدة  
ووجع ( و ) لكن ( معه دم ) من عضو شريف كالكبد ( وحى مطبقة ) بفتح الباء : أي  
لازمة ( أو غيرها ) أي غير المطبقة وهي أنواع ( إلا الرب ) وهي التي تأتي يوما وتلقع يومين  
فليست مخوفة ( والمذهب أنه يلحق بالمخوف أسر كفار اعتادوا قتل الأسرى ، والتحام قتال بين  
متكافئين ، وتقديم لِقَاصٍ أو رَجْمٍ ، واضطراب ريح وهيجان موج في راكب سفينة ، وطلق

حَامِلٌ ، وَبَعْدَ الْوَضْعِ مَا لَمْ تَنْفَصِلِ الْمَشِيمَةُ ، وَصِيغَتُهَا أَوْصِيْتُ لَهُ بِكَذَا أَوْ اذْفَعُوا إِلَيْهِ أَوْ أَعْطُوهُ بَعْدَ مَوْتِي أَوْ جَعَلْتُهُ لَهُ أَوْ هُوَ لَهُ بَعْدَ مَوْتِي ، فَهَذَا اقْتَصَرَ عَلَى هُوَ لَهُ فَلِإِقْرَارِ إِلَّا أَنْ يَقُولَ هُوَ لَهُ مِنْ مَالِي فَيَكُونُ وَصِيَّةً ، وَتَنْعَقِدُ بِكِتَابَةِ ، وَالْكِتَابَةُ كِتَابَةٌ ، وَإِنْ أَوْصَى لِغَيْرِ مُعَيَّنٍ كَالْفَقْرَاءِ لَزِمَتْ بِالْمَوْتِ بِلَا قَبُولٍ ، أَوْ لِمُسَيَّنٍ اشْتَرَطَ الْقَبُولَ ، وَلَا يَصِحُّ قَبُولٌ وَلَا رَدٌّ فِي حَيَاةِ الْمَوْصِي ، وَلَا يُشْتَرَطُ بَعْدَ مَوْتِهِ الْفَوْرُ ، فَإِنْ مَاتَ الْمَوْصِي لَهُ قَبْلَهُ بَطُلَتْ ، أَوْ بَعْدَهُ يَقْبَلُ وَارثُهُ ، وَهَلْ يَمْلِكُ الْمَوْصِي لَهُ بِمَوْتِ الْمَوْصِي أَنْ يَقْبُولَهُ أَمْ مَوْثُوفٌ ، فَإِنْ قَبِلَ بَانَ أَنَّهُ مَلَكَ بِالْمَوْتِ وَإِلَّا بَانَ لِلْوَارِثِ ، أَقْوَالٌ أَظْهَرُهَا الثَّلَاثُ ، وَعَلَيْهَا تُبْنَى الثَّمَرَةُ ، وَكَسْبُ عَبْدٍ حَصَلَ بَيْنَ الْمَوْتِ وَالْقَبُولِ ، وَتَفَقُّهُ وَفَطْرَتُهُ ، وَطَلَابُ الْمَوْصِي لَهُ بِالْتَّفَقُّ إِنْ تَوَقَّفَ فِي قَبُولِهِ وَرَدُّهُ .

[ فصل ] إِذَا أَوْصَى بِشَاةٍ تَنَازَلَ صَغِيرَةُ الْجَنَّةِ وَكَبِيرَتُهَا سَلِيمَةٌ وَمَعِينَةٌ صَانًا وَمَعْرَاً وَكَذَا ذَكَرْنِي الْأَصَحُّ ،

حَامِلٌ ، وَبَعْدَ الْوَضْعِ مَا لَمْ تَنْفَصِلِ الْمَشِيمَةُ ) وَهِيَ الْخِلَاصُ ، وَقِيلَ لَا تَلْحَقُ تِلْكَ الْأُمُورُ بِالْمَوْثُوفِ لِأَنَّ بَدَنَ الْإِنْسَانِ لَمْ يَصِبْ شَيْئًا ( وَصِيغَتُهَا ) وَهِيَ الرُّكْنُ الرَّابِعُ ( أَوْصِيْتُ لَهُ بِكَذَا أَوْ اذْفَعُوا إِلَيْهِ ) بَعْدَ مَوْتِي كَذَا ( أَوْ أَعْطُوهُ بَعْدَ مَوْتِي ) كَذَا ( أَوْ جَعَلْتُهُ لَهُ أَوْ هُوَ لَهُ بَعْدَ مَوْتِي ) وَهَذِهِ كُلُّهَا صَرَاحٌ ( فَلَا اقْتَصَرَ عَلَى ) قَوْلِهِ ( هُوَ لَهُ فَاقْرَارِ إِلَّا أَنْ يَقُولَ هُوَ لَهُ مِنْ مَالِي فَيَكُونُ وَصِيَّةً ) لَكِنَّهُ مِنْ السَّكَنَاتِ ( وَتَنْعَقِدُ ) الْوَصِيَّةُ ( بِكِتَابَةِ ) مَعَ النِّيَّةِ كَمَا بَدَى هَذَا لَزِيْدُ ( وَالْكِتَابَةُ كِتَابَةٌ ) فَإِذَا كَتَبَ لَزِيْدُ كَذَا بَعْدَ مَوْتِي وَنَوَى بِهِ الْوَصِيَّةَ مَعَتْ ( وَإِنْ أَوْصَى لِغَيْرِ مُعَيَّنٍ كَالْفَقْرَاءِ لَزِمَتْ بِالْمَوْتِ بِلَا قَبُولٍ ، أَوْ لِمُسَيَّنٍ اشْتَرَطَ الْقَبُولَ ) كَالْهَبَةِ ( وَلَا يَصِحُّ قَبُولٌ وَلَا رَدٌّ فِي حَيَاةِ الْمَوْصِي ، وَلَا يُشْتَرَطُ بَعْدَ مَوْتِهِ ) أَيْ الْمَوْصِي ( الْفَوْرُ ) فِي الْقَبُولِ ( فَإِنْ مَاتَ الْمَوْصِي لَهُ قَبْلَهُ ) أَيْ الْمَوْصِي ( بَطُلَتْ ، أَوْ بَعْدَهُ ) قَبْلَ قَبُولِهِ وَرَدُّهُ ( يَقْبَلُ وَارثُهُ ) الْوَصِيَّةُ أَوْ يَرُدُّ ( وَهَلْ يَمْلِكُ الْمَوْصِي لَهُ ) الْوَصِيَّةُ ( بِمَوْتِ الْمَوْصِي أَمْ يَقْبُولُهُ أَمْ ) هَلْكَ الْوَصِيَّةُ ( مَوْثُوفٌ ، فَإِنْ قَبِلَ بَانَ أَنَّهُ مَلَكَ ) الْوَصِيَّةُ ( بِالْمَوْتِ وَإِلَّا ) بَانَ لَمْ يَقْبَلْهَا ( بَانَ ) أَنَّهَا ( لِلْوَارِثِ : أَقْوَالٌ . أَظْهَرُهَا الثَّلَاثُ ) وَأَهْلُ الْعَرَبِ يَعْنُونَ أَنَّ بَوْتِي بَعْدَ هَلِّ بَأْوٍ ، وَالْفَقْهَاءُ كَثِيرًا مَا يَسْتَعْمِلُونَ هَلَّ بَدَلِ الْمَمْرَةِ الَّتِي لِلتَّعْيِينِ فَيَأْتُونَ بِعَدِّهَا بِأَمْ ( وَعَلَيْهَا ) أَيْ الْأَقْوَالُ الثَّلَاثَةُ ( تُبْنَى الثَّمَرَةُ وَكَسْبُ عَبْدٍ حَصَلَ بَيْنَ الْمَوْتِ وَالْقَبُولِ وَتَفَقُّهُ وَفَطْرَتُهُ ) بَيْنَهُمَا ، فَعَلَى الْأَوَّلِ وَالثَّلَاثِ الْمَوْصِي لَهُ الْفَوَائِدُ وَعَلَيْهِ الْمُؤَنَةُ ، وَعَلَى الثَّانِي لَا وَلَا ( وَطَلَابُ الْمَوْصِي لَهُ ) بِالْعَبْدِ مِثْلًا ، أَيْ يَطَالِبُهُ الْوَارِثُ ( بِالْتَّفَقُّ إِنْ تَوَقَّفَ فِي قَبُولِهِ وَرَدُّهُ ) فَإِنْ لَمْ يَقْبَلْ أَوْ يَرُدَّ خِيَرَهُ الْحَاكِمُ بَيْنَهُمَا ، فَإِنْ لَمْ يَفْعَلْ حَكَمَ بِالْطَّلَانِ

[ فصل ] فِي أَحْكَامِ الْوَصِيَّةِ ( إِذَا أَوْصَى بِشَاةٍ تَنَازَلَ ) اسْمُ الشَّاةِ ( صَغِيرَةُ الْجَنَّةِ وَكَبِيرَتُهَا سَلِيمَةٌ وَمَعِينَةٌ صَانًا وَمَعْرَاً ) بَفَتْحِ الْعَيْنِ وَتَسْكَنِ ( وَكَذَا ذَكَرْنِي ) بِفَتْحِ الْعَيْنِ وَتَسْكَنِ ( فِي الْأَصَحِّ )

لَا سَخْلَةَ وَعَنَاقٌ فِي الْأَصْحَ ، وَلَوْ قَالَ أَعْطَوْهُ شَاةً مِنْ غَنَمِي وَلَا غَنَمَ لَهُ لَفَتَ ، وَإِنْ قَالَ  
 مِنْ مَالِي اشْتَرَيْتُ لَهُ ، وَالْجَمْلُ وَالنَّاقَةُ يَتَنَاوَلَانِ الْبُخَانِيَّةَ وَالْعَرَابِيَّةَ ، لَا أَمْعَدُ لَكُمَا الْآخَرَ ،  
 وَالْأَصْحَ تَتَنَاوَلُ بَعِيرٍ نَاقَةً ، لَا بَقَرَةً تَوَرًا ، وَالتَّوَرُ لِلذَّكَرِ ، وَالْمَذْهَبُ حُلُّ الدَّابَّةِ عَلَى فَرَسَيْنِ  
 وَبَغْلٍ وَحِمَارٍ ، وَيَتَنَاوَلُ الرِّقِيقُ صَغِيرًا وَأُنْثَى وَمَعِيًا وَكَافِرًا وَعُكُوسَهَا ، وَقِيلَ إِنْ أَوْصَى  
 بِإِعْتَاكِ عَبْدٍ وَجَبَ الْمَجْزَى كَفَارَةً ، وَلَوْ أَوْصَى بِأَحَدٍ رَقِيقَةٍ قَسَاوُوا أَوْ قَحَلُوا قَبْلَ  
 مَوْتِهِ بَطَلَتْ ، وَإِنْ بَقِيَ وَاحِدٌ تَعَيَّنَ ، أَوْ بِإِعْتَاكِ رَقَابٍ ثَلَاثَ ، فَلَنْ يَهْزَ ثَلَاثُ  
 عَنْهُمْ ، فَالْمَذْهَبُ أَنَّهُ لَا يَشْتَرَى شَقِصٌ بَلَّ نَفِيسَتَانِ بِهِ ، فَإِنْ فَضَلَ عَنْ أَنْفُسِ رَقَبَتَيْنِ  
 شَيْءٌ فَلِلْوَرْتَةِ ، وَلَوْ قَالَ ثَلَاثُ لِعَتَقَ اشْتَرَى شَقِصٌ ، وَلَوْ وَصَّى لِجَمَلِيهَا فَأَتَتْ بِيَوْمَتَيْنِ  
 فَلَهُمَا ، أَوْ بِحَيٍّ وَمَيِّتٍ فَكُلُّهُ لِلْحَيِّ فِي الْأَصْحَ ، وَلَوْ قَالَ إِنْ كَانَ حَتْمًا ذَكَرًا  
 أَوْ قَالَ أَنْتِي فَلَهُ كَذَا فَوَلَدَتْهُمَا لَفَتْ ، وَلَوْ قَالَ إِنْ كَانَ يَبْطِنُهَا ذَكَرٌ فَوَلَدَتْهُمَا  
 اسْتَحَقَّ الذَّكَرُ ، أَوْ وَلَدَتْ ذَكَرَيْنِ فَلَا أَصْحَ حَتْمًا ،

لأنه إيهام جنس ، وليست التاء فيه للتأنيث بل للوحدة ، ومقابله لا يتناولها للعرف (لا سخله) وهي  
 وله الضأن والمعز مالم تبلغ سنة (وعناق) وهي الأنثى من ولد المعز كذلك فلا يشملها اسم  
 الشاة (في الأصح) ومقابله يتناولهما (ولو قال أعطوه شاة من غنمي ولا غنم له) عند الموت  
 (لفت) وصيته (وإن قال) أعطوه شاة (من مالي) ولا غنم له عند موته (اشترت له)  
 شاة بأي صفة كانت عامرة (والجل والناقة يتناولان البخاني) وهي صنف من الجبال طويل  
 الأعناق (والعرب، لأحدهما الآخر) فلا يتناول الجمل الناقة ولا عكسه (والأصح) تناول بعير  
 ناقة) ومقابله المنع (لابقرة تورا) لأن اللفظ للأنثى (والثور) بصرف (للكر) فلا يتناول  
 البقرة (والمذهب حل الدابة) إذا أوصى بها (على) ما يمكن ركوبه من (فرس وبغل وحمار)  
 ولو ذكر ، فإن لم يكن له شيء منها عند موته بطلت (ويتناول الرقيق) إذا أوصى به (صغيرا وأنثى)  
 ومعيبا وكافرا وعكوسها ، وقيل إن أوصى بإعتاق عبد وجب المجزى كفارة ، ولو أوصى بأحد رقبته  
 فماتوا أوقتلوا) كلهم (قبل موته) أي الموصى (بطلت) الوصية (وان بقي واحد تعين أو)  
 أوصى (بإعتاق رقاب ثلث ، فإن عجز ثلثه عنهن فالمذهب أنه لا يشتري) مع رقبتي (شقص)  
 من رقبة (بل) يشتري (نفيستان به) أي عما أوصى به (فإن فضل عن أنفس رقبتي  
 شيء) من الموصى به (فلورثة ، ولو قال ثلثي للعنق اشتري شقص) إن لم يقدر على التسكيل  
 (ولو وصى لهما) بشئ (فأنت بولدين) ذكرين أو أنثيين أو مختلفين (فلهما) بالسوية  
 (أو بحى وميت فكله للحى في الأصح) ومقابله له نفسه والباقي للورثة (ولو قال إن كان حاكم  
 ذكر أو أنثى فله كذا فولدتها) أي ذكر أو أنثى (لفت) وصيته (ولو قال إن كان يبطنها ذكر)  
 فله كذا (فولدتها) أي ذكر أو أنثى (استحق الذكر ، أو ولدت ذكرين فالأصح حتمها) ومقابله

وَيُعْطِيهِ الْوَارِثُ مَنْ شَاءَ مِنْهُمَا ، وَلَوْ وَصَّى لِجِيرَانِهِ فَلَا زَيْدَيْنِ دَارًا مِنْ كُلِّ جَانِبٍ ،  
وَالْعُلَمَاءُ أَصْحَابُ عُلُومِ الشَّرْعِ مِنْ تَفْسِيرٍ ، وَحَدِيثٍ وَفَقْهِ ، لَامَقْرئِيٍّ وَأَدِيبٍ وَمُعَبَّرٍ  
وَطَبِيبٍ ، وَكَذَا مُتَكَلِّمٌ عِنْدَ الْأَكْثَرِينَ ، وَيَدْخُلُ فِي وَصِيَّةِ الْفُقَرَاءِ الْمَسَاكِينُ  
وَعَكْسُهُ ، وَلَوْ جَمَعَهُمَا شَرَكٌ نَصَفَيْنِ ، وَأَقْلُّ كُلِّ صِنْفٍ ثَلَاثَةٌ ، وَلَهُ التَّفْضِيلُ ،  
أَوْ زَيْدٌ وَالْفُقَرَاءُ فَلَمْ يَذْهَبْ أَنَّهُ كَأَحَدِهِمْ فِي جَوَازِ إِعْطَائِهِ أَقْلٌ مُتَمَوِّلٌ لَكِنْ لَا يُحْرَمُ ،  
أَوْ لَجَمْعٍ مُعَيَّنٍ غَيْرِ مُنْخَصِرٍ كَالْمَالُوِيَّةِ نَحَتْ فِي الْأَظْهَرِ ، وَلَهُ الْإِقْتِصَارُ عَلَى ثَلَاثَةٍ ، أَوْ لِأَقْرَبِ  
زَيْدٍ دَخَلَ كُلُّ قَرَابَةٍ وَإِنْ بَعْدَ إِلَّا أَصْلًا وَفَرَعًا فِي الْأَصَحِّ ، وَلَا تَدْخُلُ قَرَابَةُ أُمِّ  
فِي وَصِيَّةِ الْعَرَبِ فِي الْأَصَحِّ ، وَالْمِيزَةُ بِأَقْرَبِ جَدٍّ يُنْسَبُ إِلَيْهِ زَيْدٌ ، وَتَعْدُ أَوْلَادُهُ قَبِيلَةً ،

بطلانها ( و ) على صحتها ( يعطيه ) أى الوصى به ( الوارث من شاء منهما ) وقيل يوزع عليهما  
( ولو وصى لجيرانه فلا زيريين دارا من كل جانب ) يصرف على عدد الدور وتقسيم حصص كل دار على  
عدد سكانها ( والعلماء ) فى الوصية لهم ( أصحاب علوم الشرع من تفسير ) وهو معرفة معاني الكتاب  
العزير وما أريد به وهو بحر لاساخر له ( وحديث ) والمراد به معرفة معانيه ورجاله وطرقه ومبهمه  
وعلمه وما يحتاج إليه ( وفقه ) والمراد به معرفة الأحكام الشرعية نصا واستنباطا ( لامقري )  
أى عالم بالروايات ورجالها ( وأديب ) والمراد به النحاة واللغويون ( ومعبّر ) وهو العالم  
بتأويل الروايات ( وطبيب ) وهو العالم بالطب فليسوا من علماء الشرع ( وكذا متكلم عند  
الأكثرين ) وقيل يدخل فى علماء الشرع ، ومال إليه الرافعي ، والذي حققه السبكي أنه إن أريد  
بعلم الكلام العلم بالله وصفاته وما يجوز وما يستحيل ليرد على المبتدعة ويميز الاعتقاد الصحيح من  
الفاسد ، فهذا من أجل العلوم الشرعية ، وأما إن أريد به المتوغل فى التنبه والخوض على  
طريق أهل الفلسفة أو التكلم فى الالهيّات على طريق الحكماء فذلك هو المذموم ( ويدخل فى  
وصية الفقراء المساكين وعكسه ، ولو جمعهما شرك ) به بينهما ( نصفين ، وأقل كل صنف ) من  
العلاء والفقراء والمساكين ( ثلاثة ، وله ) أى الوصى ( التفضيل ) بين آحاد كل صنف ( أو )  
أوصى ( زيد والفقراء فالذهب أنه ) أى زيدا ( كأحدهم فى جواز إعطائه أقل متموّل لكن  
لا يحرم ) وإن كان غنيا كما يجوز حرمان بعضهم ، لأنه لا يجب استيعابهم ( أو ) وصى ( لجمع  
معين غير منحصر كالمالوية صحت ) هذه الوصية ( فى الأظهر ) ومقابلها البطالان ( وله الاقتصار  
على ثلاثة ، أو ) وصى ( لأقرب زيد دخل كل قرابة ) له ( وإن بعد ) ويلزم استيعابهم ان  
انحصروا ، وإلا جاز الاقتصار على ثلاثة ( إلا أصلا وفرعا ) فلا يدخلان فى الأقارب ( فى الأصح )  
ويدخل الأجداد والأخفاء ، ومقابلها دخول الأصل والفرع فى الأقارب ( ولا تدخل قرابة أم ) فى  
الوصية للأقارب ( فى وصية العرب ) لأنهم لا يعدونها قرابة ( فى الأصح ) ومقابلها تدخل كالجهم  
وهو المعتمد ( والعبرة ) فيما ذكر ( بأقرب جد ينسب إليه زيد وتعد أولاده قبيلة ) فيرتقى فى بنى

وَيَدْخُلُ فِي أَقْرَبِ أَقَارِبِهِ الْأَصْلُ وَالْفَرْعُ ، وَالْأَصَحُّ تَقْدِيمُ ابْنِ عَلَى أَبٍ وَأَخٍ عَلَى جَدٍّ  
وَلَا يُرْجِعُ بِذِكُورِهِ وَوَرَاثَةِ بَلٍ يَسْتَوِي الْأَبُ وَالْأُمُّ وَالْإِبْنُ وَالْبِنْتُ وَيُقَدِّمُ ابْنُ  
الْبِنْتِ عَلَى ابْنِ ابْنِ الْإِبْنِ ، وَلَوْ أَوْصَى لِأَقْرَبِ نَفْسِهِ لَمْ تَدْخُلْ وَرَثَتُهُ فِي الْأَصَحِّ .

[ فصل ] تَصِحُّ بِمَنَافِعِ عَبْدٍ وَدَارٍ وَغَلَّةٍ حَانُوتٍ ، وَيَمْلِكُ الْمُوصِي لَهُ مَنَفَعَةُ الْعَبْدِ ،  
وَأَكْسَابُهُ الْمُعْتَادَةِ وَكَذَا مَهْرَهَا فِي الْأَصَحِّ ، لِأَوْلَادِهَا فِي الْأَصَحِّ ، بَلْ هُوَ كَالْأُمِّ مَنَفَعَتُهُ  
لَهُ ، وَرَقَبَتُهُ لِلْوَارِثِ ، وَلَهُ إِعْتَاقُهُ ، وَعَلَيْهِ نَفَقَتُهُ إِنْ أَوْصَى بِمَنَفَعَتِهِ مَدَّةً وَكَذَا أَبَدًا فِي  
الْأَصَحِّ ، وَبَيْعُهُ إِنْ لَمْ يُؤْبَدْ كَالْمُسْتَأْجِرِ ، وَإِنْ أَبَدَ فَلَا أَصَحَّ أَنَّهُ يَصِحُّ بَيْعُهُ لِلْمُوصِي لَهُ  
دُونَ غَيْرِهِ ، وَأَنَّهُ تُعْتَبَرُ قِيَمَةُ الْعَبْدِ كُلِّهَا مِنَ الثَّلَاثِ إِنْ أَوْصَى بِمَنَفَعَتِهِ أَبَدًا ، وَإِنْ  
أَوْصَى بِهَا مَدَّةً قَوْمٌ بِمَنَفَعَتِهِ ثُمَّ مَسَلُوهَا تِلْكَ الْمَدَّةَ ، وَيُحْسَبُ النَّاqِصُ مِنَ الثَّلَاثِ ، وَتَصِحُّ  
بِحَجِّ تَطَوُّعٍ فِي الْأَظْهَرِ ،

الْأَعْمَامُ إِلَيْهِ ، وَلَا يَعتَبَرُ مِنْ فَوْقِهِ أَوْ مِنْ فِي دَرَجَتِهِ (وَيَدْخُلُ فِي أَقْرَبِ أَقَارِبِهِ) أَيِ الْمُوصِي (الْأَصْلُ)  
مِنْ أَبٍ وَأُمٍّ (وَالْفَرْعُ) مِنْ ابْنٍ وَبِنْتٍ ، وَالْمُرَادُ دُخُولُهُمْ فِي الْجُمْلَةِ ، وَأَمَّا فِي التَّقْدِيمِ فَقَدْ نَبِهَ عَلَيْهِ  
بِقَوْلِهِ (وَالْأَصَحُّ تَقْدِيمُ ابْنِ) الْمُرَادُ بِهِ الْفَرْعُ وَلَوْ سَقَطَ ، فَيَشْمَلُ الْبِنْتُ (عَلَى أَبٍ ، وَأَخٍ عَلَى جَدٍّ)  
وَمَقَابِلُ الْأَصَحِّ يَسَوِي بَيْنَهُمَا (وَلَا يُرْجِعُ بِذِكُورِهِ وَوَرَاثَةِ ، بَلْ يَسْتَوِي الْأَبُ وَالْأُمُّ وَالْإِبْنُ وَالْبِنْتُ  
وَيُقَدِّمُ ابْنُ الْبِنْتِ عَلَى ابْنِ ابْنِ الْإِبْنِ) لِأَنَّهُ أَقْرَبُ مِنْهُ فِي الدَّرَجَةِ (وَلَوْ أَوْصَى لِأَقْرَبِ نَفْسِهِ لَمْ تَدْخُلْ  
وَرَثَتُهُ فِي الْأَصَحِّ) وَمَقَابِلُهُ يَدْخُلُونَ ، ثُمَّ يَبْطُلُ نَصِيبُهُمْ ، وَيَصِحُّ الْبَاقِي لِغَيْرِ الْوَرَثَةِ .

[ فصل ] فِي أَحْكَامِ الْوَصِيَّةِ الْمَعْنُويَةِ (تَصِحُّ) الْوَصِيَّةُ (بِمَنَافِعِ عَبْدٍ وَدَارٍ وَغَلَّةٍ حَانُوتٍ) مُؤَقَّتَةٌ  
وَمُؤَبَّدَةٌ ، وَالْإِطْلَاقُ يَقْتَضِي التَّأْيِيدَ (وَيَمْلِكُ الْمُوصِي لَهُ مَنَفَعَةُ الْعَبْدِ) الْمُوصِي بِهَا (وَأَكْسَابُهُ  
الْمُعْتَادَةِ) بِخِلَافِ النَّادِرَةِ كَالْمَلِكَةِ وَاللَّقْطَةِ ، فَتَكُونُ لِمَالِكِ الْعَيْنِ (وَكَذَا) يَمْلِكُ (مَهْرَهَا) أَيِ  
الْأُمَةِ الْمُوصِي بِمَنَفَعَتِهَا (فِي الْأَصَحِّ) وَمَقَابِلُهُ يَقُولُ هُوَ لِمَالِكِ الْعَيْنِ ، وَيُحْرَمُ عَلَى الْمَالِكِ وَطُوعًا  
لِإِنْ كَانَتْ مِنْ يَحْبِلٍ (لِأَوْلَادِهَا فِي الْأَصَحِّ) بَلْ هُوَ كَالْأُمِّ مَنَفَعَتُهُ لَهُ وَرَقَبَتُهُ لِلْوَارِثِ) وَمَقَابِلُهُ يَمْلِكُهُ  
الْمُوصِي لَهُ كَالْمَوْقُوفَةِ (وَلَهُ) أَيِ الْوَارِثِ (إِعْتَاقُهُ) أَيِ الْعَبْدِ الْمُوصِي بِمَنَفَعَتِهِ وَتَبْقَى الْوَصِيَّةُ بَعْدَ  
الْعَتَقِ بِجَاهِلِهَا (وَعَلَيْهِ) أَيِ الْوَارِثِ (نَفَقَتُهُ إِنْ أَوْصَى بِمَنَفَعَتِهِ مَدَّةً ، وَكَذَا أَبَدًا عَلَى الْأَصَحِّ)  
وَمَقَابِلُهُ يَقُولُ هِيَ عَلَى الْمُوصِي لَهُ (و) لِلْوَارِثِ (بَيْعُهُ) أَيِ الْمُوصِي بِمَنَفَعَتِهِ (إِنْ لَمْ يُؤْبَدْ) الْمُوصِي  
الْمَنَفَعَةُ (كَالْمُسْتَأْجِرِ ، وَإِنْ أَبَدَ فَلَا أَصَحَّ أَنَّهُ يَصِحُّ بَيْعُهُ لِلْمُوصِي لَهُ دُونَ غَيْرِهِ) وَمَقَابِلُهُ يَصِحُّ مُطْلَقًا  
(و) الْأَصَحُّ أَيْضًا (أَنَّهُ تُعْتَبَرُ قِيَمَةُ الْعَبْدِ كُلِّهَا) رَقَبَتُهُ وَمَنَفَعَتُهُ (مِنِ الثَّلَاثِ إِنْ أَوْصَى بِمَنَفَعَتِهِ  
أَبَدًا) وَمَقَابِلُ الْأَصَحِّ يَعْتَبَرُ مَا نَقَصَ مِنْ قِيَمَتِهِ (وَإِنْ أَوْصَى بِهَا) أَيِ مَنَفَعَةِ الْعَبْدِ (مَدَّةً قَوْمٌ  
بِمَنَفَعَتِهِ ، ثُمَّ) قَوْمٌ (مَسَالُوهَا تِلْكَ الْمَدَّةَ ، وَيُحْسَبُ النَّاqِصُ مِنَ الثَّلَاثِ) فَلَوْ قَوْمٌ بِمَنَفَعَتِهِ بِمِائَةِ وَبَدَوْنَهَا  
تِلْكَ الْمَدَّةَ ثَمَانِينَ فَالْوَصِيَّةُ بِعِشْرِينَ (وَتَصِحُّ بِحَجِّ تَطَوُّعٍ فِي الْأَظْهَرِ) وَمَقَابِلُهُ لَا تَصِحُّ النِّيَابَةُ فِي النَفْلِ

وَيُحْجُّ مِنْ بَلَدِهِ أَوْ الْمَيَّاتِ كَمَا قَدَّ ، وَإِنْ أَطْلَقَ فَمِنْ الْمَيَّاتِ فِي الْأَصَحِّ ، وَحَبَّةُ الْإِسْلَامِ مِنْ رَأْسِ الْمَالِ ، فَإِنْ أَوْصَى بِهَا مِنْ رَأْسِ الْمَالِ أَوْ الثُّلُثِ عَمِلَ بِهِ ، وَإِنْ أَطْلَقَ الْوَصِيَّةَ بِهَا فَمِنْ رَأْسِ الْمَالِ ، وَقِيلَ مِنَ الثُّلُثِ ، وَيُحْجُّ مِنَ الْمَيَّاتِ ، وَلَا جُنْبَى أَنْ يُحْجَّ عَنْ الْمَيِّتِ بِغَيْرِ إِذْنِهِ فِي الْأَصَحِّ ، وَيُؤَدَّى الْوَارِثُ عَنْهُ الْوَاجِبَ الْمَالِيَّ فِي كَفَّارَةِ مُرْتَبَةٍ ، وَيُطْعَمُ وَيَكْسُو فِي الْمَخِيرَةِ ، وَالْأَصَحُّ أَنَّهُ يُعْتَقُ أَيْضًا ، وَأَنَّ لَهُ الْأَدَاءَ مِنْ مَالِهِ إِذَا لَمْ تَكُنْ تَرَكَةً ، وَأَنَّهُ يَقَعُ عَنْهُ لَوْ تَبَرَّعَ أَجْنَبِيٌّ بِطَعَامٍ أَوْ كِسْوَةٍ ، لَا إِعْتَاقِي فِي الْأَصَحِّ ، وَتَنْفَعُ الْمَيِّتَ صَدَقَةٌ وَدَقْلًا مِنْ وَارِثٍ وَأَجْنَبِيٍّ .

[ فصل ] لَهُ الرُّجُوعُ عَنِ الْوَصِيَّةِ وَعَنْ بَعْضِهَا يَقُولُ : تَقَضَّتْ الْوَصِيَّةُ أَوْ أَبْطَلَتْهَا أَوْ رَجَعَتْ فِيهَا أَوْ فَسَخَتْهَا أَوْ هَذَا لَوَارِثِي وَبَيْعِي وَإِعْتَاقِي وَإِصْدَاقِي وَكَذَا هَبَةٍ أَوْ رَهْنٍ مَعَ قَبْضٍ وَكَذَا دُونَهُ ،

فَلَا تَصَحُّ الْوَصِيَّةُ بِهِ ( وَيُحْجُّ ) بِالْبِنَاءِ لِلْجَهْلِ ( مِنْ بَلَدِهِ أَوْ الْمَيَّاتِ كَمَا قَدَّ ) الْمَوْصِي ( وَإِنْ أَطْلَقَ فَمِنْ الْمَيَّاتِ فِي الْأَصَحِّ ) وَمُقَابِلُهُ مِنْ بَلَدِهِ ( وَحَبَّةُ الْإِسْلَامِ ) نَحْسَبُ ( مِنْ رَأْسِ الْمَالِ ، فَإِنْ أَوْصَى بِهَا مِنْ رَأْسِ الْمَالِ أَوْ الثُّلُثِ عَمِلَ بِهِ ) قَتَزَاهُ فِي الثَّانِيَةِ الْوَصَايَا ( وَإِنْ أَطْلَقَ الْوَصِيَّةَ بِهَا فَمِنْ رَأْسِ الْمَالِ ، وَقِيلَ مِنَ الثُّلُثِ ، وَيُحْجُّ مِنَ الْمَيَّاتِ ، وَلَا جُنْبَى أَنْ يُحْجَّ عَنْ الْمَيِّتِ ) حَبَّةُ الْإِسْلَامِ ( بِغَيْرِ إِذْنِهِ ) أَيْ الْوَارِثِ ( فِي الْأَصَحِّ ) وَمُقَابِلُهُ لَا يَدَّ مِنْ إِذْنِهِ ( وَيُؤَدَّى الْوَارِثُ عَنْهُ ) أَيْ عَنِ الْمَيِّتِ ( الْوَاجِبَ الْمَالِيَّ ) كَعَقْدٍ مِنَ التَّرَكَةِ ( فِي كَفَّارَةِ مُرْتَبَةٍ ) وَهِيَ كَفَّارَةُ الْوَقَائِعِ فِي مِضَانٍ وَالْفَهَارِ وَالْقَتْلِ ( وَيُطْعَمُ وَيَكْسُو فِي ) الْكَفَّارَةِ ( الْمَخِيرَةِ ) وَهِيَ كَفَّارَةُ الْيَمِينِ وَنَذْرِ الْجَبَاحِ وَتَحْرِيمِ عَيْنِ الْأُمَةِ أَوْ الزَّوْجَةِ ( وَالْأَصَحُّ أَنَّهُ يُعْتَقُ أَيْضًا ) فِي الْمَخِيرَةِ كَالْمُرْتَبَةِ ( وَ ) الْأَصَحُّ ( أَنَّ لَهُ الْأَدَاءَ مِنْ مَالِهِ إِذَا لَمْ تَكُنْ تَرَكَةً ) سِوَاهِ الْعَتَقِ وَغَيْرِهِ ، وَمُقَابِلُ الْأَصَحِّ لَا ، لِبَعْدِ الْعِبَادَةِ عَنِ النِّيَابَةِ ، وَإِذَا كَانَتْ تَرَكَةً جَازَ لَهُ الْأَدَاءُ أَيْضًا ، فَهُوَ قَدِ لَانْبَاتِ الْخِلَافِ ( وَ ) الْأَصَحُّ ( أَنَّهُ يَقَعُ عَنْهُ ) أَيْ عَنِ الْمَيِّتِ ( لَوْ تَبَرَّعَ أَجْنَبِيٌّ بِطَعَامٍ أَوْ كِسْوَةٍ ) وَمُقَابِلُهُ لَا يَقَعُ ( لَا إِعْتَاقِي ) فَلَا يَقَعُ عَنْهُ لَوْ تَبَرَّعَ بِهِ أَجْنَبِيٌّ ( فِي الْأَصَحِّ ) وَمُقَابِلُهُ يَقَعُ كَغَيْرِهِ ( وَتَنْفَعُ الْمَيِّتَ صَدَقَةٌ ) عَنْهُ وَوَقَفَ مِثْلًا ( وَدَعَاهُ مِنْ وَارِثٍ وَأَجْنَبِيٍّ ) كَمَا يَنْفَعُهُ مَا فَعَلَهُ مِنْ ذَلِكَ فِي حَيَاتِهِ وَلَا يَنْفَعُهُ غَيْرُ ذَلِكَ مِنْ صَلَاةٍ وَقِرَاءَةٍ ، وَلَكِنْ الْمُتَأَخَّرُونَ عَلَى نَفْعِ قِرَاءَةِ الْقُرْآنِ ، وَيَنْبَغِي أَنْ يَقُولَ : اللَّهُمَّ أَوْصِلْ ثَوَابَ مَا قَرَأَنَاهُ لِفُلَانٍ ، بَلْ هَذَا لَا يَخْتَصُّ بِالْقِرَاءَةِ ، فَكُلُّ أَعْمَالٍ الْخَيْرِ يَجُوزُ أَنْ يُسْأَلَ اللَّهُ أَنْ يَجْعَلَ مِثْلَ ثَوَابِهَا لِمَيِّتٍ ، فَإِنَّ الْمُتَعَدِّقَ عَنِ الْمَيِّتِ لَا يَنْقُصُ مِنْ أَجْرِهِ شَيْءٌ .

[ فصل ] فِي الرُّجُوعِ عَنِ الْوَصِيَّةِ ( لَهُ ) أَيْ الْمَوْصِي ( الرُّجُوعُ عَنِ الْوَصِيَّةِ وَعَنْ بَعْضِهَا يَقُولُ ) تَقَضَّتْ الْوَصِيَّةُ أَوْ أَبْطَلَتْهَا أَوْ رَجَعَتْ فِيهَا أَوْ فَسَخَتْهَا أَوْ هَذَا لَوَارِثِي ( بَعْدَ مَوْتِي مُشِيرًا إِلَى الْمَوْصِي بِهِ ) ( وَ ) بِحَصْلِ الرُّجُوعِ أَيْضًا ( بَيْعٍ وَإِعْتَاقٍ وَإِصْدَاقٍ ) وَكَذَا كُلُّ النَّصَرَاتِ الْإِلَازِمَةِ النَّاجِزَةِ ( وَكَذَا هَبَةٍ أَوْ رَهْنٍ مَعَ قَبْضٍ ) فِي كُلِّ مِنْهُمَا رُجُوعٌ ( وَكَذَا دُونَهُ ) أَيْ يَكُونُ ذَلِكَ رُجُوعًا وَلَوْ

فِي الْأَصَحِّ ، وَبِوَصِيَّةٍ بِهَذِهِ التَّصَرُّفَاتِ ، وَكَذَا تَوَكِيلٍ فِي بَيْعِهِ وَعَرْضِهِ عَلَيْهِ فِي الْأَصَحِّ ، وَخَلَطُ حِنْطَةٍ مُعَيَّنَةٍ رُجُوعٌ ، وَلَوْ وَصَّى بِصَاعٍ مِنْ صُبْرَةٍ لَخَلَطَهَا بِأَجُودَ مِنْهَا فَرُجُوعٌ أَوْ بِمِثْلِهَا ، فَلَا ، وَكَذَا بَارِدًا فِي الْأَصَحِّ وَطَحَنُ حِنْطَةٍ وَصَّى بِهَا وَبَذَرُهَا وَعَجْنُ دَقِيقٍ وَغَزْلُ قُطْنٍ وَنَسْجُ غَزَلٍ وَقَطْعُ ثَوْبٍ قَبِيصًا وَبِنَاءُ وَغِرَاسٍ فِي عَرَصَةٍ رُجُوعٌ .

[ فصل ] يُسْنُ الْأَيْصَاءَ بِقَضَاءِ الدِّينِ وَتَنْفِيزِ الْوَصَايَا وَالنَّظَرِ فِي أَمْرِ الْأَطْفَالِ ، وَشَرْطُ الْوَصِيِّ تَكْلِيفٌ وَحُرِّيَّةٌ وَعَدَالَةٌ وَهِدَايَةٌ إِلَى التَّصَرُّفِ فِي الْمَوْصَى بِهِ وَإِسْلَامٌ لَكِنْ الْأَصَحُّ جَوَازُ وَصِيَّةٍ ذِمِّيٍّ إِلَى ذِمِّيٍّ ، وَلَا يَضُرُّ الْعَمَى فِي الْأَصَحِّ ، وَلَا تُشْتَرَطُ الذِّكُورَةُ ، وَأُمُّ الْأَطْفَالِ أَوْلَى مِنْ غَيْرِهَا ، وَيَنْزِلُ الْوَصِيُّ بِالْفِسْقِ وَكَذَا الْقَاضِي فِي الْأَصَحِّ لَا الْإِمَامُ الْأَعْظَمُ ، وَيَصِحُّ الْأَيْصَاءُ فِي قَضَاءِ الدِّيُونِ ، وَتَنْفُذُ الْوَصِيَّةِ مِنْ كُلِّ حِرٍّ مُكَلَّفٍ وَيُشْتَرَطُ فِي أَمْرِ الْأَطْفَالِ مَعَ هَذَا :

من غير قبض (في الأصح) ومقابله ، لا (و) يحصل الرجوع (بوصية بهذه التصرفات) فيما أوصى به ، فإذا أوصى بعتق زيد ثم أوصى أن يوهب مثلاً لعمر وكان ذلك رجوعاً عن الوصية بعتقه (وكذا توكيل في بيعه) أي الموصى به (وعرضه عليه) أي البيع ، وكذا الرهن والهبة (في الأصح) ومقابله لا يكون رجوعاً ، لأنه قد لا يحصل (وخلط حنطة معينة) وصى بها (رجوع ، ولو وصى بصاع من صبرة) معينة (نخلطها بأجود منها فرجوع ، أو بمثلها فلا ، وكذا بَارِدًا فِي الْأَصَحِّ) ومقابله يقول هو رجوع (وطحن حنطة وصى بها وبذرها وعجن دقيق وغزل قطن ونسج غزل وقطع ثوب قبيصاً وبناء وغراس في عرصة رجوع) عن الوصية لزوال الاسم والأشعار بالأعراض .

[ فصل ] في الوصاية ، وهي العهد إلى من يقوم بأمر أطفاله وتنفيذ وصاياه وقضاء ديونه من بعده (يسن الإيصاء بقضاء الدين) وكذا كل الحقوق (وتنفيذ الوصايا والنظر في أمر الأطفال) ونحوهم (وشرط الوصي : تكليف وحرية وعدالة) فلا تجوز الوصاية لصبي ومجنون ورقيق وفأثوم (وهداية إلى التصرف في الموصى به) فلا يصح لمن لا يهتدى لذلك لسفه أو مرض أو هرم (وإسلام) فلا يصح الإيصاء من مسلم لذمي (لكن الأصح جواز وصية ذمي إلى ذمي) فيما يتعلق بأولاده الكفار بشرط كونه عدلاً في دينه ، ومقابل الأصح المنع (ولا يضر العمى) في الوصي (في الأصح) لأنه متمكن من التوكيل ، ومقابله يضر (ولا تشتط الذكورة ، وأم الأطفال أولى من غيرها) عند اجتماع الشروط فيها (وينزل الوصي بالفسق ، وكذا) ينزل (القاضي في الأصح) ومقابله لا ينزل كالإمام (لا الإمام الأعظم) فلا ينزل بالفسق (ويصح الإيصاء في قضاء الديون ، وتنفيذ الوصية من كل حر مكلف) كذا في أكثر النسخ تنفذ من غير ياه ، فهو معطوف على يصح ، ويتعلق بهما الجار والمجرور بعده ، والفرض بيان الموصى ، لا النص على صحة الوصية بقضاء الديون ، لأنها قللت (ويشترط) في الموصى (في أمر الأطفال مع هذا) المذكور



أَنْ يَكُونَ لَهُ وَلَايَةٌ عَلَيْهِمْ ، وَلَيْسَ لَوَصِيِّ إِبْصَاءٍ فَإِنْ أُذِنَ لَهُ فِيهِ جَازَ لَهُ فِي الْأَظْهَرِ ،  
وَلَوْ قَالَ : أَوْصَيْتُ إِلَيْكَ إِلَى بُلُوغِ ابْنِي أَوْ قُدُومِ زَيْدٍ فَإِذَا بَلَغَ أَوْ قَدِمَ فَهُوَ الْوَصِيُّ  
جَازٌ ، وَلَا يَجُوزُ نَصَبُ وَصِيِّ وَالْجَدِّ حَتَّى يَصِفَةَ الْوَلَايَةَ ، وَلَا الْإِبْصَاءَ بِتَزْوِيجِ طِفْلٍ  
وَبِنْتٍ ، وَلَفْظُهُ أَوْصَيْتُ إِلَيْكَ أَوْ قَوَضْتُ وَنَحْوُهُمَا ، وَيَجُوزُ فِيهِ التَّوَقُّيْتُ وَالتَّعْلِيْقُ ،  
وَيُشْتَرَطُ بَيَانُ مَا يُوصَى فِيهِ ، فَإِنْ اقْتَصَرَ عَلَى أَوْصَيْتُ إِلَيْكَ لَنَا ، وَالْقَبُولُ وَلَا يَصِحُّ فِي  
حَيَاتِهِ فِي الْأَصَحِّ ، وَلَوْ وَصَّى اثْنَيْنِ لَمْ يَنْفَرِدْ أَحَدُهُمَا إِلَّا إِنْ صَرَّحَ بِهِ ، وَلِلْمُوصِي  
وَالْوَصِيِّ الْعَزْلُ مَتَى شَاءَ ، وَإِذَا بَلَغَ الطِّفْلُ وَنَازَعَهُ فِي الْإِنْفَاقِ عَلَيْهِ صَدَقَ الْوَصِيُّ ،  
أَوْ فِي دَفْعِ إِلَيْهِ بَعْدَ الْبُلُوغِ صَدَقَ الْوَلَدُ

## كتاب الوديعة

من الحرية والتكليف ( أن يكون له ولاية عليهم ) مبتدأة من الشرع ، فتثبت للأب والجدّة  
لا لغيرهما ( وليس لوصيّ إِبْصَاءٍ ) إلى غيره ( فإن أُذِنَ له فيه ) أى الإِبْصَاءُ عن نفسه أو عن  
الموصي ( جاز في الأظهر ) فإذا قال الموصي للموصي أوص بركتي فلانا فأوصى صح ، ومقابل  
الأظهر لا يصح ( ولو قال أوصيت إليك إلى بلوغ ابني أو ) إلى ( قدوم زيد ، فإذا بلغ أو قدم  
فهو الوصيّ جاز ) هذا الإِبْصَاءُ ( ولا يجوز ) للأب ( نصب وصيّ ) على الأطفال ( والجدّة  
حتى بصفة الولاية ) عليهم ، ويجوز له نصب وصيّ لقضاء الديون مع وجود الجدّة ( ولا يجوز  
( الإِبْصَاءُ بِتَزْوِيجِ طِفْلٍ وَبِنْتٍ ) مع وجود الجدّة وعدمه ( ولفظه ) أى الإِبْصَاءُ ( أوصيت إليك أوفوضت  
ونحوهما ، ويجوز فيه التوقيت والتعليق ) نحو أوصيت إليك سنة أو إذا جاء فلان فهو وصيّ ( ويشترط  
بيان ما يوصى فيه ) من قضاء الديون أو النظر في أمر الأطفال ( فإن اقتصر على أوصيت إليك  
لغاً ، و ) يشترط ( القبول ، ولا يصح ) القبول ( في حياته ) أى الموصي ( في الأصح ) ومقابل  
يصح ( ولو وصي اثنين لم ينفرد أحدهما ) بالتصرف ( إلا إن صرح به ) أى الانفرد ، كأن  
يقول أوصيت إلى كل منكما ، وإذا تعين اجتماعهما واستقل أحدهما لم يصح تصرفه وضمن ما أنفق  
( وللموصي والوصيّ العزل متى شاء ) ، ومعنى عزل الموصي رجوعه عن الوصاية ( وإذا بلغ الطفل )  
رشيداً ( ونازعه ) الوصيّ ( في الإنفاق عليه صدق الوصيّ ) بيمينه في القدر اللائق ( أو ) نازعه  
( في دفع ) المال ( إليه بعد البلوغ صدق الولد ) بيمينه ، والأب والجدّة مثل الوصيّ .

## كتاب الوديعة

هي لغة : الشيء الموضوع عنده غير صاحبه للحفظ ، وشرعاً تطلق على الإبداع ، وهو توكيل في

مَنْ عَجَزَ عَنْ حِفْظِهَا حَرَّمَ عَلَيْهِ قَبُولُهَا ، وَمَنْ قَدَرَ وَلَمْ يَتَّقِ بِأَمَانَتِهِ كَرِهَ ، فَإِنْ وَثِقَ اسْتَحَبَّ ، وَشَرَطُهَا شَرْطُ مُوَكَّلٍ وَوَكِيلٍ ، وَاسْتِشْرَاطُ صِيفَةِ الْمُوَدِّعِ كَاسْتِشْرَاطِ كَعْنَتِكَ هَذَا أَوْ اسْتِحْفَظْتُكَ أَوْ أَنْبَتُكَ فِي حِفْظِهِ ، وَالْأَصَحُّ أَنَّهُ لَا يَشْتَرِطُ الْقَبُولُ لَفْظًا وَيَكْفِي الْقَبْضُ ، وَلَوْ أَوْدَعَهُ صَبِيٌّ أَوْ مَجْنُونٌ مَالًا لَمْ يَقْبَلْهُ ، فَإِنْ قَبِلَ ضَمِنَ ، وَلَوْ أَوْدَعَهُ صَبِيًّا مَالًا فَتَلَفَ عِنْدَهُ لَمْ يَضْمَنْ ، وَإِنْ أَتْلَفَهُ ضَمِنَ فِي الْأَصَحِّ ، وَالْمَحْجُورُ عَلَيْهِ بِسَفَهٍ كَصَبِيٍّ وَتَرْفِيعِ بَيِّنَاتِ الْمُوَدِّعِ أَوْ الْمُوَدَّعِ وَجُنُونِهِ وَإِعْمَائِهِ ، وَلَهُمَا الْإِسْتِرْدَادُ وَالرَّدُّ كُلُّ وَقْتٍ ، وَأَصْلُهَا الْأَمَانَةُ ، وَقَدْ تَصِيرُ مَضْمُونَةً بِعَوَارِضٍ : مِنْهَا أَنْ يُودَعَ غَيْرُهُ بِلاَ إِذْنٍ وَلَا عُدْرٍ ، فَيَضْمَنُ ، وَقِيلَ إِنْ أَوْدَعَ الْقَاضِي لَمْ يَضْمَنْ ، وَإِذَا لَمْ يَزَلْ يَدُهُ عَنْهَا جَازَتْ الْأَسْتَعَانَةُ بِمَنْ يَحْمِلُهَا إِلَى الْحَرَزِ أَوْ يَضَعُهَا فِي خِزَانَةٍ مُشْتَرَكَةٍ ، وَإِذَا أَرَادَ سَفَرًا فَلْيُرَدِّ إِلَى الْمَالِكِ أَوْ وَكِيلِهِ ، فَإِنْ فَقَدَهُمَا فَالْقَاضِي ، فَإِنْ فَقَدَهُ فَأَمِينٌ ، فَإِنْ دَفَنَهَا بِمَوْضِعٍ

حفظ شيء ماله أو مختص ، وتطلق أيضا على العين المودعة (من عجز عن حفظها حرم عليه قبولها) إذا لم يعلم المالك بحاله وإلا فلا تحریم (ومن قدر ولم يتق بأمانته) في المستقبل (كره) له قبولها (فان وثق استحب) له قبولها (وشروطها) أي المودع والمودع (شرط موكل ووكيل ، ويشترط صيغة المودع كاستودعتك هذا ، أو استحفظتك ، أو أنبتك في حفظه) وهذه صرائح ، وتنعقد بالسكينة مع النية نكحده ، والذي اعتمده الرمى اعتبار اللفظ من أحد الجانبين مع اللفظ من الآخر أو الفعل منه ولو متراخيا (والأصح أنه لا يشترط القبول لفظا ، ويكفي القبض) لها ، ولا يشترط في المنقول نقله ، بل لو قال الوديع قبلت أوضعه كفي (ولو أودعه صبي أو مجنون مالا لم يقبله ، فان قبل) وقبض (ضمن) كالغاصب ، لكن لو خاف هلاكه فأخذته حسبة صونا له لا يضمن (ولو أودع صبيا مالا فتلّف عنده) ولو بغير بط (لم يضمن ، وإن أتلّفه ضمن ما أتلّفه (في الأصح) ومقابلته لا يضمن (والمحجور عليه بسفه كصبي) في أحكامه ، والعبد كالصبي إلا إذا تلف عنده بتفريط فيضمن (وترفع) الوديعة (بموت المودع) بكسر الدال (أو المودع) بفتحها (وجنونه وإعماؤه) وبزول الوديع نفسه (ولهما الاسترداد والرّد) أي للمودع الاسترداد ، وللوديع الرّد (كل وقت وأصلها) أي موضوعها (الأمانة) سواء كانت تجعل أم لا ، فلو أودعه بشرط يخالف موضوعها بطلت (وقد تصير مضمونة) على الوديع (بعوارض : منها أن يودع غيره) ولو قاضيا (بلاذن) من المودع (ولا عذر فيضمن ، وقيل أن أودع القاضي) الأمين (لم يضمن ، وإذا لم يزل يده عنها جازت الاستعانة بمن يحملها) معه (إلى الحرز أو يضعها في خزانة مشتركة) بينه وبين الغير (وإذا أراد) الوديع (سفرا فليرد) ها (إلى المالك أو وكيله ، فان فقدهما فالقاضي) إذا كان أمينا ويلزمه القبول والشهاد على نفسه (فان فقداه فأمين) يأتمنه المودع (فان دفنها بموضع

وسافر ضمن ، فإن أعلم بها أمينا يسكن الموضع لم يضمن في الأصح ، ولو سافر بها ضمن  
إلا إذا وقع حريق أو غارة وعجز عن دفعها إليه كما سبق ، والحريق والغارة في  
البقعة وإشراف الحرز على الخراب أعذار كالسفر ، وإذا مرض مريضاً مخوفاً فليزدها  
إلى المالك أو وكيله ، وإلا فالحاكم أو إلى أمين أو يوصى بها ، فإن لم يفعل ضمن ،  
إلا إذا لم يتمكن بأن مات فجأة ، ومنها إذا نقلها من محلة أو دار إلى أخرى دونها في  
الحرز ضمن ، وإلا فلا ، ومنها أن لا يدفع مثلفتها ، فلو أودعه دابة فترك علفها ضمن ،  
فإن نهاه عنه فلا على الصحيح ، وإن أعطاه المالك علفها مئة ، وإلا فيراجعه  
أو وكيله ، فإن فقد فالحاكم ، ولو بعثها مع من يستقيها لم يضمن في الأصح ، وعلى  
المودع تعريض ثياب الصوف للرّيح كيلا يفسدها الدود ، وكذا لبسها عند حاجتها ،  
ومنها أن يعدل عن الحفظ المأمور وتلفت بسبب العدو فيضمن ، فلو قل لا تزفد  
على الصندوق فرقد وانكسر بثقله وتلفت ما فيه ضمن ، وإن تلف بغيره فلا على الصحيح

وسافر ضمن ( ولو سافر بها ) من حضر ( ضمن ) وإن كان الطريق أمنا ( إلا إذا وقع حريق  
أوغارة وعجز عن دفعها إليه كما سبق ) فلا يضمن ، ومجرد الهجر يجوز السفر بها ( والحريق والغارة  
في البقعة وإشراف الحرز على الخراب أعذار كالسفر ) في جواز الإيداع ( وإذا مرض ) المودع ( مرضاً  
مخوفاً فليزدها إلى المالك أو وكيله ) إن كان ( وإلا فالحاكم أو إلى أمين أو يوصى بها ) والمراد الترتيب ،  
لا التخيير ( فإن لم يفعل ضمن إلا إذا لم يتمكن بأن مات فجأة ) فلا يضمن ( ومنها ) أي من  
حوادث الضمان ( إذا نقلها من محلة أو دار إلى أخرى دونها في الحرز ضمن ، وإلا ) أي وإن  
لم تكن دونها بأن كانت مثلاً أو أحرز منها ( فلا ) يضمن ( ومنها أن لا يدفع مثلفتها فلو أودعه  
دابة فترك علفها ) بسكون اللام ( ضمن ، فإن نهاه ) المالك ( عنه فلا ) يضمن بتركه ( على  
الصحيح ) وإن عصى ، ومقابلته يضمن ( وإن أعطاه المالك علفاً ) بفتح اللام ( علفها منه ، وإلا  
فيراجعه أو وكيله فإن فقد فالحاكم ) يراجعه ليقترض على المالك أو يؤجرها أو يبيع جزءاً منها  
ليؤمنها ( ولو بعثها مع من يستقيها ) مثلاً ( لم يضمن في الأصح ) ومقابلته يضمن ( وعلى المودع  
بفتح الدال ) تعريض ثياب الصوف ) ونحوه ( للرّيح كيلا يفسدها الدود ، وكذا ) عليه ( لبسها  
عند حاجتها ) فإن لم يفعل ففسدت ضمن ( ومنها أن يعدل عن الحفظ المأمور ، وتلفت بسبب  
العدو فيضمن فلو قال : لا ترد على الصندوق فرقد وانكسر بثقله وتلفت ما فيه ضمن وإن تلف  
بغيره ) كسرقة ( فلا ) يضمن ( على الصحيح ) لأنه زاد خبراً ولم يأت التلّف بما جاء به ، ومقابل

وَكَذَ النِّوْ قَالَ لَا تَقْفِلْ عَلَيْهِ قُفْلَيْنِ فَأَقْفَلْهُمَا ، وَلَوْ قَالَ ارْبِطِ الدِّرَاهِمَ فِي كُمِّكَ فَأَمْسِكْهَا  
فِي يَدِهِ قَتَلْتِ فَأَلْذَهَبُ أَنَّهَا إِنْ ضَاعَتْ بِنَوْمٍ وَنِسْيَانٍ ضَيَّعَتْ ؛ أَوْ بِأَخْذٍ غَاصِبٍ فَلَا وَلَوْ  
جَعَلَهَا فِي جَيْبِهِ بَدَلًا عَنِ الرِّبْطِ فِي الْكُمِّ لَمْ يَضْمَنْ وَبِالْعَكْسِ يَضْمَنْ ، وَلَوْ أَعْطَاهُ دِرَاهِمَ  
بِالسُّوقِ وَلَمْ يُبَيِّنْ كَيْفِيَّةَ الْحِفْظِ فَرَبَطَهَا فِي كُمِّهِ وَأَمْسَكَهَا بِيَدِهِ أَوْ جَعَلَهَا فِي جَيْبِهِ لَمْ  
يَضْمَنْ ، وَإِنْ أَمْسَكَهَا بِيَدِهِ لَمْ يَضْمَنْ إِنْ أَخَذَهَا غَاصِبٌ وَيَضْمَنْ إِنْ تَلَقَّتْ بِغَفْلَةٍ أَوْ نَوْمٍ ،  
وَإِنْ قَالَ أَحْفَظْهَا فِي الْبَيْتِ فَلْيَمِضْ إِلَيْهِ وَيُحْزِرْهَا فِيهِ ، فَإِنْ أُخْرِجَ بِلا عَذْرٍ ضَمِنَ ، وَمِنْهَا أَنْ  
يُضَيِّعَهَا بِأَنْ يَضَعَهَا فِي غَيْرِ حِرْزٍ مِثْلِهَا ، أَوْ يَدُلَّ عَلَيْهَا سَارِقًا أَوْ مِنْ يُصَادِرُ الْمَالِكَ ، فَلَوْ  
أَكْرَهَهُ ظَالِمٌ حَتَّى سَلَّهَا إِلَيْهِ فَلِلْمَالِكِ تَضْمِينُهُ فِي الْأَصَحِّ ثُمَّ يَرْجِعُ عَلَى الظَّالِمِ ، وَمِنْهَا  
أَنْ يَنْتَفِعَ بِهَا بِأَنْ يَلْبَسَ أَوْ يَرْكَبَ خِيَانَةً ، أَوْ يَأْخُذَ الثَّوبَ لِيَلْبَسَهُ أَوْ الدِّرَاهِمَ  
لِيَنْفِقَهَا فَيَضْمَنْ ، وَلَوْ نَوَى الْأَخْذَ وَلَمْ يَأْخُذْ لَمْ يَضْمَنْ عَلَى الصَّحِيحِ ،

الصحيح يضمن (وكذا) لا يضمن (لو قال لا تقفل عليه) أي الصندوق (قفلين فأقفلهما)  
لأنه زاد احتياطا ، والقول الثاني يضمن (ولو قال اربط الدراهم في كحك فأمسكها في يده قتلقت  
فألذذهب أنها إن ضاعت بنوم ونسيان) بمعنى أو (ضمن أو بأخذ غاصب فلا) يضمن (ولو  
جعلها في جيبه بدلا عن الربط في الكم لم يضمن) إلا إذا كان واسعا غير مزورور (وبالعكس)  
أي أصمده بوضعها في الجيب فربطها (يضمن ، ولو أعطاه دراهم بالسوق ولم يبين كيفية الحفظ  
فربطها في كفه وأمسكها بيده أو جعلها في جيبه) الضيق أو المزورور (لم يضمن) أما إذا كان  
الجيب واسعا غير مزورور فإنه يضمن (وان أمسكها بيده لم يضمن ان أخذها غاصب ويضمن ان تلقت  
بغفلة أو نوم ، وان) دفع إليه دراهم بالسوق ، و (قال احفظها في البيت فليمض إليه) فورا  
(ويحزرها فيه ، فان أخر بلا عذر ضمن) وينبغي أن يرجع إلى العرف فإنه يختلف بنفاة الوديعة  
وطول التأخير وضدهما (ومنها أن يضييعها بأن يضعها في غير حوز مثلها) ولوقصد بذلك إخفاءها  
(أو يدل عليها سارقا أو من يصادر المالك) فيها ولو مكرها على ذلك (فلو أكرهه ظالم حتى سلمها  
إليه فللمالك تضمينه) أي الوديعة (في الأصح ثم يرجع) الوديعة (على الظالم) ومقابل الأصح  
ليس له تضمينه ، بل يطالب الظالم ، وأما لو أخذها الظالم من غير تسليم الوديعة فالضمان على الظالم  
ليس إلا (ومنها أن ينتفع بها : بأن يلبس) الثوب (أو يركب) الدابة (خيانة) أي بلا عذر  
فيضمن ، وأما إذا كان لعذر كأن ركب الدابة الجموح لبقيا أو لبس الثوب لدفع الدود فلا ضمان  
(أو يأخذ الثوب) من محله (ليلبسه أو الدراهم) من محلها (لينفقها) غير ظان أنها ملكه  
(فيضمن) وان لم يلبس ولم ينفق عينيها إذا تلقت وأجرتها إذا مضى عليها زمن لئلا أجرة كالغاصب  
ولا يبرأ إلا بالرد إلى المالك (ولو نوى الأخذ ولم يأخذ لم يضمن على الصحيح) ومقابله يضمن

وَلَوْ خَلَطَهَا بِمَالِهِ وَلَمْ تَتَّيْزُ ضَمِينَ ، وَلَوْ خَلَطَ دَرَاهِمَ كَيْسِينَ لِلْمُودِعِ ضَمِينَ فِي الْأَصْحَ ،  
وَمَتَّى صَارَتْ مَضْمُونَةٌ بِانْتِفَاعٍ وَغَيْرِهِ ثُمَّ تَرَكَ الْخِيَانَةَ لَمْ يَبْرَأْ ، فَإِنْ أَهْدَتْ لَهُ الْمَالُكَ  
اسْتِثْنَانًا بَرَى فِي الْأَصْحَ ، وَمَتَّى طَلَبَهَا الْمَالُكَ لَزِمَهُ الرَّدُّ بِأَنْ يُحْلَى بَيْنَهُ وَبَيْنَهَا ، فَإِنْ  
أَخَّرَ بِلَا عَذْرِ ضَمِينَ ، وَإِنْ ادَّعَى تَلَفَهَا وَلَمْ يَذْكُرْ سَبَبًا أَوْ ذَكَرَ خَفِيًّا كَسْرِقَةٍ صُدِّقَ  
بِئْتِمِينِهِ ، وَإِنْ ذَكَرَ ظَاهِرًا كَحَرِيقٍ ، فَإِنْ عُرِفَ الْحَرِيقُ وَعُمُومُهُ صُدِّقَ بِلَا يَمِينٍ ، وَإِنْ  
عُرِفَ دُونَ عُمُومِهِ صُدِّقَ بِئْتِمِينِهِ ، وَإِنْ جُهِلَ طَوْلِبَ بَيْنَتُهُ ، ثُمَّ يُحْلَفُ عَلَى التَّلَفِ بِهِ ،  
وَإِنْ ادَّعَى رَدَّهَا عَلَى مَنْ ائْتَمَنَهُ صُدِّقَ بِئْتِمِينِهِ ، أَوْ عَلَى غَيْرِهِ كَوَارِثِهِ أَوْ ادَّعَى وَارِثُ  
الْمُودِعِ الرَّدَّ عَلَى الْمَالِكَ أَوْ أَوْدَعَ عِنْدَ سَفَرِهِ أَمِينًا فَأَدَّعَى الْأَمِينُ الرَّدَّ عَلَى الْمَالِكَ طَوْلِبَ  
كُلِّ بَيْنَتَةٍ ، وَحُجُودُهَا بَعْدَ طَلَبِ الْمَالِكَ مُضْمَنٌ .

ويأثم بتلك النية وإن لم يضمن (ولو خلطها بماله ولم تميز ضمن) فإن تميزت بسكة أو علامة لم  
يضمن (ولو خلط دراهم كيسين للمودع ضمن في الأصح) ومقابلته لا يضمن (ومتى صارت)  
الوديعة (مضمونة بانتفاع وغيره) مما صر (ثم ترك الخيانة لم يبرأ) من الضمان (فإن أهدت  
له المالك استثناناً) كقوله أبرأتك من ضمانها (برى في الأصح) ومقابلته لا يبرأ حتى يردّها إليه  
(ومتى طلبها المالك لزمه الرد) إذا كان أهلاً للقبض ، لا صبياً ومحجوراً عليه ، والمراد بالرد (بأن  
يحلّى بينه وبينها) لا بأن يحملها إليه (فإن أخر بلا عذر ضمن) والعذر كالصلاة والأكل  
(وإن ادّعى تلفها ولم يذكّر سبباً أو ذكر سبباً) سبباً (خفياً كسرقة صدق بيمينه) ولا يلزمه بيان السبب  
(وإن ذكر) سبباً (ظاهراً كحريق) ، فإن عرف الحريق وعمومه صدق بلا يمين ، وإن عرف  
دون عموم صدق بيمينه ، وإن جهل (ما ادّعاء) طولب بينة ثم يحلف على التلف به (ولا يكلف  
البينة على التلف به) (وإن ادّعى ردها على من ائتمنه) من مالك وحاكم (صدق بيمينه ، أو)  
ادّعى الرد (على غيره) أى غير من ائتمنه (كوارثه ، أو ادّعى وارث المودع) بفتح اللام (الرد)  
منه (على المالك ، أو أودع عند سفره أميناً فأدّعى الأمين الرد على المالك طولب كل) مما ذكر  
(بينة) بالرد على من ذكر . أما إذا ادّعى الوارث الرد من مورثه على المالك فيصدق بيمينه  
(وجعودها) بلا عذر (بعد طلب المالك) لها (مضمن) تكليفاته ، ولو لم يطلبها المالك ولكن  
قال لى عندك وديعة فأنكر لم يضمن .

## كتاب قسم النفي والغنيمة

النفي : مَالٌ حَصَلَ مِنْ كُفَّارٍ بِإِلَاقَتِهِ ، وَإِجَابَةِ خَيْلٍ وَرِكَابٍ كَجَزِيَّةٍ وَعَشْرِ تِجَارَةٍ ،  
وَمَا جَلَوْا عَنْهُ خَوْفًا وَمَالٍ مُرْتَدٍّ قَتَلَ أَوْ مَاتَ وَذِي مَاتَ بِإِلَاقَتِهِ فَيُخَمَسُ ، وَخُمْسُهُ  
يُخَمَسُ : أَحَدُهَا مَصَالِحُ الْمُسْلِمِينَ كَالثُغُورِ وَالْقُضَاةِ وَالْعُلَمَاءِ يُقَدَّمُ الْأَهَمُّ ، وَالثَّانِي بَنُو  
هَاشِمٍ وَالْمُطَلَبِ يَشْتَرِكُ فِيهِ وَالْفَقِيرُ وَالنَّسَاءُ وَيُفَضَّلُ الذَّكَرُ كَالْإِرْثِ ، وَالثَّالِثُ الْبَيْتَانِ ،  
وَهُوَ صَغِيرٌ لَا أَبَ لَهُ ، وَيُشْتَرَطُ فَقْرُهُ عَلَى الْمَشْهُورِ ، وَالرَّابِعُ وَالْخَامِسُ الْمَسَاكِينُ  
وَابْنُ السَّبِيلِ ، وَيَسْتَمُ الْأَصْنَافُ الْأَرْبَعَةُ الْمُتَأَخَّرَةُ ، وَقِيلَ يَخْصُ بِالْحَاصِلِ فِي كُلِّ  
نَاحِيَةٍ مَنْ فِيهَا مِنْهُمْ ، وَأَمَّا الْأَخْسَاسُ الْأَرْبَعَةُ فَلَا ظَهَرَ أَنَّهُمْ لِلْمُرْتَزَقَةِ ، وَهُمْ الْأَجْنَادُ  
الْمُرْحَلُونَ لِلْجِهَادِ فَيَضَعُ الْإِمَامُ دِيُونَانَهُ ، وَيَنْصِبُ لِكُلِّ قَبِيلَةٍ أَوْ جَمَاعَةٍ عَرِيفًا ،

## كتاب قسم النفي والغنيمة

( النفي : مال حصل ) لنا ( من كفار بلا قتال وإجاف ) أي اسراع ( خيل ، و ) لأسير ( ركاب )  
أي إبل ونحوها كغفال وجبر ، متى حصل المال بأحد هذه الأشياء اتى عنه اسم النفي فالشرط فيه  
اتقاء كل واحد ، وذلك ( كجزية وعشر تجارة ) من كفار ( وما جالوا ) أي تفرقوا ( عنه خوفًا )  
من المسلمين ( ومال مرتد قتل أو مات ) على رده ( وذمي مات بلا وارث ، فيخمس ) جميعه  
خمس أقسام متساوية ( أي النفي ) ( الخمسة : أحدها مصالح المسلمين كالثغور ) أي سدها  
وتحصينها ، جمع ثغر وهي مواضع الخوف من أطراف بلاد المسلمين ( و ) أرزاق ( القضاء والعلماء )  
وكل ما فيه مصلحة عامة للمسلمين كعملى القرآن ، وكذلك العاجز عن الكسب مع الفقر ( يقدم  
الأهم ) فالأهم وجوبا ، وأهمها الثغور ( والثاني بنو هاشم والمطلب يشترك الغني والفقير والنساء )  
في خمس الخمس ( و ) لكن ( يفضل الذكر ) على الأنثى ( كالإرث . الثالث البيتان ) جمع بيتيم  
( وهو صغير لا أب له ) . وهو مسلم ، ولو ابن زنا ( ويشترط فقره على المشهور ) ومقابله لا يشترط  
( والرابع والخامس : المساكين وابن السبيل ) وسياق بينهما ، ويشترط في ابن السبيل الفقر ( ويم )  
الامام ( الأصناف الأربعة المتأخرة ) بالطاء وجوبا ، ولا يجوز الاقتصار على ثلاثة من كل صنف  
( وقيل يخص بالحاصل في كل ناحية من فيها منهم ) كالزكاة ( وأما الأخسار الأربعة ، فالأظهر  
أنها للمرتزقة ، وهم الاجناد المرصدون للجهاد ) بتعيين الامام ، وأما المتطوعة وهم الذين يوزون إذا  
نشطوا فأنما يعطون من الزكاة ( فيضع الامام ) لهم ( ديوانا ) وهو دفتر الذي يكتب فيه أسماءهم  
وقدر أعطياتهم ( وينصب لكل قبيلة أو جماعة عريفا ) ليجمعهم عند الحاجة ويعرفه بأحوالهم

وَيَبْعَثُ عَنْ حَالِ كُلِّ وَاحِدٍ وَصِيَالِهِ وَمَا يَكْفِيهِمْ ، فَيُعْطِيهِ كِفَايَتَهُمْ وَيُقَدِّمُ فِي إِثْبَاتِ الْأَسْمَاءِ  
وَالْإِعْطَاءِ قَرِيشًا ، وَهُمْ وَلَدُ النَّضْرِ بْنِ كَيْلَانَةَ ، وَيُقَدِّمُ مِنْهُمْ بَنِي هَاشِمٍ وَالْمُطَلِّبِ ثُمَّ عَبْدِ شَمْسٍ  
ثُمَّ نَوْفَلٍ ثُمَّ عَبْدُ الْعَزَى ثُمَّ سَائِرَ الْبُطُونِ الْأَقْرَبَ فَأَلْأَقْرَبَ إِلَى رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ  
وَسَلَّمَ ، ثُمَّ الْأَنْصَارِ ، ثُمَّ سَائِرَ الْعَرَبِ ، ثُمَّ الْمَجْعَمَ وَلَا يُثْبِتُ فِي الدِّيَوَانِ أَعْمَى وَلَا زِمْنًا  
وَلَا مَنْ لَا يَصْلُحُ لِلْعَزْوِ ، وَلَوْ مَرَضَ بَعْضُهُمْ أَوْ جُنَّ وَرُجِيَ زَوَالُهُ أُعْطِيَ ، فَإِنْ لَمْ يَرْجَعْ  
فَالْأَظْهَرُ أَنَّهُ يُعْطَى ، وَكَذَا زَوْجَتُهُ وَأَوْلَادُهَا إِذَا مَاتَ فَتُعْطَى الزَّوْجَةُ حَتَّى تَنْكَحَ وَالْأَوْلَادُ  
حَتَّى يَسْتَفْلُوا ، فَإِنْ فَضَلَتْ الْأَخْطَأُ الْارْبَعَةَ عَنْ حَاجَاتِ الْمَرْتَزِقَةِ وَزَعَّ عَلَيْهِمْ عَلَى قَدْرِ  
مَوْتِهِمْ ، وَالْأَصَحُّ أَنَّهُ يَجُوزُ أَنْ يُصْرَفَ بَعْضُهُ فِي إِصْلَاحِ الثَّغُورِ وَالسَّلَاحِ وَالْكَرَاعِ ،  
هَذَا حُكْمُ مَنْقُولِ الْفَيْءِ ، فَأَمَّا صَقَارُهُ فَالْمَذْهَبُ أَنَّهُ يُجْعَلُ وَقْفًا ، وَتَقْسَمُ غَلَّتُهُ كَذَلِكَ .  
[ فِصْل ] الْغَنِيْمَةُ : مَا لَمْ يَحْصَلْ مِنْ كُفَّارٍ بِقِتَالٍ وَإِجَافٍ ، فَيُقَدِّمُ مِنْهُ السَّلْبُ

( وَيَبْعَثُ ) الْإِمَامُ ( عَنْ حَالِ كُلِّ وَاحِدٍ وَصِيَالِهِ وَمَا يَكْفِيهِمْ فَيُعْطِيهِ كِفَايَتَهُمْ ) مِنْ سَائِرِ الْمُؤَنِّ ،  
وَيَرَاهُ فِي حَالِهِ فِي مَرْوَتِهِ وَضَدَّهَا ، وَيَزَادُ أَنْ زَادَتْ لَهُ زَوْجَةٌ أَوْ وَلَدٌ ( وَيُقَدِّمُ ) تَدْبِيبًا ( فِي إِثْبَاتِ الْأَسْمَاءِ  
وَالْإِعْطَاءِ قَرِيشًا ) عَلَى غَيْرِهِمْ ( وَهُمْ وَلَدُ النَّضْرِ بْنِ كَيْلَانَةَ ) أَحَدُ أَجْدَادِهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ  
( وَيُقَدِّمُ مِنْهُمْ ) أَيُّ قَرِيشٍ ( بَنِي هَاشِمٍ وَالْمُطَلِّبِ ) ثُمَّ ( بَنِي عَبْدِ شَمْسٍ ) ثُمَّ ( بَنِي نَوْفَلٍ ) ثُمَّ ( بَنِي  
( عَبْدِ الْعَزَى ) قَبِيلَةُ أُمِّ الْمُؤْمِنِينَ : خَدِيجَةُ بِنْتُ خُوَيْلِدِ بْنِ أَسَدِ بْنِ عَبْدِ الْعَزَى ( ثُمَّ سَائِرَ الْبُطُونِ  
الْأَقْرَبَ فَأَلْأَقْرَبَ إِلَى رَسُولِ اللَّهِ ﷺ ) ثُمَّ ( بَعْدَ قَرِيشٍ ) ( الْأَنْصَارِ ) ثُمَّ سَائِرَ الْعَرَبِ ثُمَّ الْجَمْعُ ،  
وَلَا يُثْبِتُ فِي الدِّيَوَانِ أَعْمَى وَلَا زِمْنًا وَلَا مَنْ لَا يَصْلُحُ لِلْعَزْوِ ( كَمَا قَطَعَ ) وَلَوْ مَرَضَ بَعْضُهُمْ أَوْ جُنَّ  
وَرُجِيَ زَوَالُهُ أُعْطِيَ ( كَمَصْحُوحٍ ) ( فَإِنْ لَمْ يَرْجَعْ ) فَالْأَظْهَرُ أَنَّهُ يُعْطَى ( أَيْضًا ، وَلَكِنْ يُعْطَى كِفَايَتُهُ  
وَكِفَايَتُهُ مَوْنُهُ عَلَى حَسَبِ الْحَالَةِ الرَّاهِنَةِ وَيَجْعَلُ اسْمُهُ مِنَ الدِّيَوَانِ ) ( وَكَذَا ) تُعْطَى ( زَوْجَتُهُ  
وَأَوْلَادُهُ إِذَا مَاتَ فَتُعْطَى الزَّوْجَةُ حَتَّى تَنْكَحَ وَالْأَوْلَادُ حَتَّى يَسْتَفْلُوا ) . بِكَسْبٍ وَنَحْوِهِ ( فَإِنْ فَضَلَتْ )  
بِشَدِيدِ الضَّادِ مَعَ فَتْحِ الْفَاءِ : أَيُّ زَادَتْ ( الْأَخْطَأُ الْأَرْبَعَةَ عَنْ حَاجَاتِ الْمَرْتَزِقَةِ وَزَعَّ ) الْفَاضِلُ  
( عَلَيْهِمْ عَلَى قَدْرِ مَوْتِهِمْ ) لِأَنَّهُ حَقَّهُمْ ( وَالْأَصَحُّ أَنَّهُ يَجُوزُ أَنْ يُصْرَفَ بَعْضُهُ ) أَيُّ الْفَاضِلِ ( فِي  
إِصْلَاحِ الثَّغُورِ وَالسَّلَاحِ وَالْكَرَاعِ ) وَمُقَابِلِ الْأَصْحِ لَا يَجُوزُ ، وَالْكَرَاعُ : هِيَ الْخَيْلُ ( هَذَا حُكْمُ مَنْقُولِ  
الْفَيْءِ ، فَأَمَّا صَقَارُهُ فَالْمَذْهَبُ أَنَّهُ يُجْعَلُ وَقْفًا ) أَيُّ يَنْشِئُ الْإِمَامُ وَقْفَهُ ( وَتَقْسَمُ غَلَّتُهُ ) كُلِّ سَنَةٍ  
( كَذَلِكَ ) أَيُّ مِثْلُ قِسْمَةِ الْمَنْقُولِ الْمَارَّةِ .

[ فِصْل ] فِي الْغَنِيْمَةِ ( الْغَنِيْمَةُ : مَا لَمْ يَحْصَلْ ) لَنَا ( مِنْ كُفَّارٍ ) حَرْبِينَ ( بِقِتَالٍ وَإِجَافٍ )  
يُجْبَلُ أَوْ رِكَابٌ وَلَوْ بَعْدَ انْهَزَامِهِمْ ، وَكَذَلِكَ مَا أَخَذَ مِنْ دَارِهِمْ سَرَقَةً أَوْ لُقْطَةً ، وَأَمَّا مَا حَصَلَهُ أَهْلُ الذِّمَّةِ  
مِنْ أَهْلِ الْحَرْبِ بِقِتَالِ فُلَيْسٍ بِغَنِيْمَةٍ وَلَا يُزْعَمُ مِنْ أَيْدِيهِمْ ( فَيُقَدِّمُ مِنْهُ ) أَيُّ مَالِ الْغَنِيْمَةِ ( السَّلْبُ )

لِقَاتِلٍ وَهُوَ ثِيَابُ الْقَتِيلِ وَالْخُفُّ وَالرَّانُ وَالْأَتُ الْحَرْبُ كِدْرَعٌ وَسِلَاحٌ وَمَرْ كُوبٌ  
 وَسَرَجٌ وَجِلَامٌ وَكَذَا سِوَارٌ وَمِنْطَقَةٌ وَخَاتَمٌ وَنَفَقَةٌ مَعَهُ وَجَنِيْبَةٌ مُتَقَادٌ مَعَهُ فِي الْأَظْهَرِ ،  
 لِأَحْقِيَّةٍ مُشْدُودَةٍ عَلَى الْفَرَسِ عَلَى الْمَذْهَبِ ، وَإِنَّمَا يَسْتَحِقُّ بِرُ كُوبٍ غَرَرٌ يَكْفِي بِهِ شَرُّ  
 كَافِرٍ فِي حَالِ الْحَرْبِ ، فَلَوْ رَمَى مِنْ حِصْنٍ مَاؤُ مِنْ الصَّفِّ أَوْ قَتَلَ نَائِمًا أَوْ أُسِيرًا أَوْ قَتَلَهُ  
 وَقَدْ انْهَزَمَ الْكُفَّارُ فَلَا سَلْبَ ، وَكَفَايَةُ شَرِّهِ أَنْ يُزِيلَ امْتِنَاعَهُ بِأَنْ يَقْتُلَ عَيْنِيَهُ أَوْ يَقْطَعَ  
 يَدَيْهِ وَرِجْلَيْهِ ، وَكَذَا لَوْ أُسِرَهُ أَوْ قُطِعَ يَدَيْهِ أَوْ رِجْلَيْهِ فِي الْأَظْهَرِ ، وَلَا يُخَمَّسُ  
 السَّلْبُ عَلَى الْمَشْهُورِ ، وَبَعْدَ السَّلْبِ تُخْرَجُ مُؤْنَةُ الْحِفْظِ وَالنَّقْلِ وَغَيْرُهُمَا ثُمَّ يُخَمَّسُ الْبَاقِي  
 فَخُمْسُهُ لِأَهْلِ الْخَيْلِ الْخَيْلِ يُقَسَّمُ كَمَا سَبَقَ ، وَالْأَصَحُّ أَنَّ النَّفْلَ يَكُونُ مِنْ خُمْسِ الْخُمْسِ  
 الْمُرْتَصِدِ لِلْمَصَالِحِ إِنْ نَفَلَ بِمَا سَيُعْنَمُ فِي هَذَا الْقِتَالِ ، وَبِحُجُوزٍ أَنْ يُنْفَلَ مِنْ مَالِ الْمَصَالِحِ  
 الْحَاصِلِ عِنْدَهُ ، وَالنَّفْلُ زِيَادَةٌ يَشْتَرِطُهَا الْإِمَامُ أَوْ الْأَمِيرُ لِيَنْ يَفْعَلَ مَا فِيهِ نِسْكَائُهُ  
 الْكُفَّارِ وَيَجْتَهِدُ فِي قَدْرِهِ ، وَالْأَخْفَاسُ الْأَرْبَعَةُ عَقَارُهَا وَمَتَقُولُهَا لِلْفَاعِلِينَ ، وَهُمْ مَنْ  
 حَضَرَ الْوَقْعَةَ بِنِيَّةِ الْقِتَالِ وَإِنْ لَمْ يُقَاتِلْ ،

بالتحريك ( للقاتل ) المسلم . وأما الذي فلا يستحق السلب ( وهو ) أى السلب ( ثياب القتيل  
 والخف والران ) وهو ما يلبس للساق ( وآلات الحرب كدروع وسلاح ومركوب وسرج وجام ،  
 وكذا سوار ومنطقة ) وهي ما يشد بها الوسط ( وخاتم ونفقة معه وجنيبة تقاد معه في الأظهر لاحقية )  
 وهو الوعاء يجمع فيه المتاع كالخرج ( مشدودة على الفرس على المذهب ، وإنما يستحق ) السلب  
 بر كُوبٍ غَرَرٍ يَكْفِي بِهِ ( أى ركوب الفرس ( شر كافر في حال الحرب ) قيود ثلاثة ، ثم فرع عليها قوله  
 ( فلورمى من حصن أو من الصف أو قتل ) كافرا ( نائما أو أسيرا أو قتله وقد انهزم الكفار فلا  
 سلب ) له ، لأنه في مقابلة المضاطرة بالنفس ، وهي منتفية في ذلك ( وكفاية شره أن يزيل امتناعه  
 بأن يفتق عينيه أو يقطع يديه ورجليه ، وكذا لو أسره أو قطع يديه أو رجليه في الأظهر ) ومقابله  
 لا يستحق السلب ( ولا يخمس السلب على المشهور ) ومقابله يخمس ( وبعد السلب تخرج مؤنة الحفظ والنقل  
 وغيرهما ) من المؤن اللازمة ( ثم يخمس الباقي ) بعد السلب ، والمؤن المذكورة خمسة أخفاس متساوية  
 ( بنفسه ) أى الباقي ( لأهل خمس النية يقسم كما سبق ) بعد إفرازه بقرة وبعد قسمة مال الغنائم  
 ( والأصح أن النفل يكون من خمس الخيل المرصد للمصالح ) ومقابله يكون من أصل الغنيمة ، هذا  
 كله ( إن نفل ) أى جعل النفل ( مما سيعنم في هذا القتال ، ويجوز أن ينفل من مال المصالح  
 الحاصل عنده ) في بيت المال ( والنفل زيادة ) على مهم الغنيمة ( يشترطها الإمام أو الأمير  
 لمن يفعل ما فيه نكابة الكفار ) كالمهجوم على قلعة أو الدلالة على الوصول إليها ( ويجتهد في  
 قدره ) بحسب قوة العمل وكثرته ( والأخفاس الأربع عقارها ومتقولها للغنائم ، وهم ) أى الغنائم  
 ( من حضر الواقعة ) ولو في أثنائها ( بنية القتال وإن لم يقاتل ) وكذا لو حضر بغير بنية القتال وقاتل



وَلَا شَيْءَ لِمَنْ حَصَرَ بَعْدَ انْقِضَاءِ الْقِتَالِ ، وَفِيَا قَبْلَ حِيَازَةِ الْمَالِ وَجْهٌ ، وَلَوْ مَاتَ بَعْضُهُمْ  
بَعْدَ انْقِضَائِهِ وَالْحِيَازَةُ فَتَحَهُ لِوَارِثِهِ وَكَذَا بَعْدَ الْانْقِضَاءِ وَقَبْلَ الْحِيَازَةِ فِي الْأَصْحِ ،  
وَلَوْ مَاتَ فِي الْقِتَالِ فَلَمْ يَهَبْ أَنَّهُ لَا شَيْءَ لَهُ ، وَالْأَظْهَرُ أَنَّ الْأَجِيرَ لِسِيَّاسَةِ الدُّوَابِ  
وَحِفْظِ الْأَمْنَةِ ، وَالتَّاجِرِ وَالْمُخْتَرِفِ يُسْتَهْمُ لَهُمْ إِذَا قَاتَلُوا ، وَلِلرَّاجِلِ سَهْمٌ ، وَلِلْفَارِسِ  
ثَلَاثَةٌ ، وَلَا يُعْطَى إِلَّا لِفَرَسٍ وَاحِدٍ عَرَبِيًّا كَانَ أَوْ غَيْرَهُ ، لَا لِبَعِيرٍ وَغَيْرِهِ ، وَلَا  
يُعْطَى لِفَرَسٍ أُعْجِفَ وَمَالًا غَنَاءَ فِيهِ ، وَفِي قَوْلِي يُعْطَى إِنْ لَمْ يُعْلَمْ نَهَى الْأَمِيرَ عَنْ  
إِحْصَارِهِ ، وَالْعَبْدُ وَالصَّبِيُّ وَالْمَرْأَةُ وَالذَّمِيُّ إِذَا حَصَرُوا فَلَهُمُ الرِّضْخُ وَهُوَ دُونَ سَهْمٍ يَجْتَهِدُ  
الْإِمَامُ فِي قَدْرِهِ ، وَحَلُّهُ الْأَخْمَاسُ الْأَرْبَعَةُ فِي الْأَظْهَرِ . قُلْتُ : إِنَّمَا يُرْضَخُ لِدَمِي حَصْرٌ بِلَا  
أَجْرَةٍ ، وَبِإِذْنِ الْإِمَامِ عَلَى الصَّحِيحِ ، وَاللَّهُ أَعْلَمُ .

( ولا شيء لمن حصر بعد انقضاء القتال ) ولو قبل حيازة المال ( وفيما قبل حيازة المال وجه ) أنه  
يعطى ( ولو مات بعضهم بعد انقضائه والحيازة خفقه لوارثه ، وكذا ) لو مات ( بعد الانقضاء وقبل  
الحيازة في الأصح ) ومقابل له ، بناء على أنها تملك بالانقضاء مع الحيازة ( ولو مات في ) أثناء ( القتال  
فالمذهب أنه لا شيء له ) ولو بعد حيازة المال ( والأظهر أن الأجير ) الذي أجر عنه مدة معينة  
( لسياسة الدواب وحفظ الأمتعة والتاجر والمخترف ) كالخيل ( يسهم لهم إذا قاتلوا ) ومقابل الأظهر  
لا ، وأما من وردت الإجارة على ذمته أو بغير مدة كحياطة ثوب فيعطى وإن لم يقاتل ، والأجير للجهاد  
إن كان مسلحاً لأجرة ولا يستحق السهم ( وللراجل سهم ، ولل فارس ثلاثة ) سهم له ، ولل فرس اثنان  
والمراد بالفارس من حصر بفارس وإن لم يقاتل عليه ( ولا يعطى إلا لفارس واحد ) وإن كان معه  
أكثر ( عربياً كان ) الفرس ( أو غيره ، لا لبعير ولا غيره ) كالبعل والفيال ( ولا يعطى لفارس أعجمي )  
أي شديد الهزال ( ومالا غناء ) بالفتح والمد : أي نفع ( فيه ) كالحرم ( وفي قول يعطى إن لم يعلم  
نهى الأمير عن إحصائه ) بأن لم يمه الأجير أو مهى ولم يعلم ( والعبد والصبي والمرأة والذمي إذا  
حصروا فلهم الرضخ ، وهو دون سهم يجتهد الإمام في قدره ) ويفاوت على قدر نفع الرضخ له  
بخلاف سهم الغنيمة ( وحله ) أي الرضخ ( الأخماس الأربعة في الأظهر ) ومقابل له من أصل الغنيمة  
( قلت : إنما يرضخ لدمي حصر بلا أجرة وبإذن الإمام على الصحيح ، والله أعلم ) فإن كان بأجرة  
فلا شيء له غيرها وكذا إن حصر بلا إذن الإمام .

## كتاب قسم الصدقات

الْفَقِيرُ : مَنْ لَا مَالَ لَهُ وَلَا كَسْبَ يَقَعُ مَوْقِعًا مِنْ حَاجَتِهِ ، وَلَا يَمْنَعُ الْفَقْرَ مَسْكَنَةً وَثِيَابَهُ وَمَالُهُ الْغَائِبُ فِي مَرَحَلَتَيْنِ ، وَالْمَوْجِلُ وَكَسْبُهُ لَا يَلِيقُ بِهِ ، وَلَوْ اشْتَغَلَ بِعِلْمٍ وَالْكَسْبُ يَمْنَعُهُ فَقِيرٌ ، وَلَوْ اشْتَغَلَ بِالنَّوَافِلِ فَلَا ، وَلَا يُشْتَرَطُ فِيهِ الزَّامَةُ وَلَا التَّعَفُّفُ عَنِ الْمَسْئَلَةِ عَلَى الْجَدِيدِ ، وَالْمَكْنِيُّ بِنَفَقَةِ قَرِيبٍ أَوْ زَوْجٍ لَيْسَ فَقِيرًا فِي الْأَصَحِّ ، وَالْمَسْكِينُ : مَنْ قَدَّرَ عَلَى مَالٍ أَوْ كَسْبٍ يَقَعُ مَوْقِعًا مِنْ كِفَايَتِهِ وَلَا يَكْفِيهِ . وَالْعَامِلُ سَاعٍ وَكَاتِبٌ وَقَاسِمٌ وَحَاشِرٌ يَجْمَعُ ذَوِي الْأَمْوَالِ ، لَا الْقَاضِي وَالْوَالِي وَالْمَوْلُفَةُ مَنْ أَسْلَمَ وَنَبَتْهُ ضَعِيفَةٌ أَوْ لَهُ شَرَفٌ يَتَوَقَّعُ بِإِعْطَائِهِ إِسْلَامَ غَيْرِهِ ، وَالْمَذْهَبُ أَنَّهُمْ يُعْطَوْنَ مِنَ الزَّكَاةِ . وَالرَّقَابُ الْمُسْكِتُونَ .

## كتاب قسم الصدقات

أَيُّ الزُّكُوتِ عَلَى مُسْتَحِقِّيهَا ( الْفَقِيرُ مَنْ لَا مَالَ لَهُ وَلَا كَسْبَ يَقَعُ ) جَمِيعُهُمَا ( مَوْقِعًا مِنْ حَاجَتِهِ ) وَهُوَ مَالًا بَلَّغَهُ مِنْهُ عَلَى مَا يَلِيقُ بِحَالِهِ وَحَالٍ مِنْ فِي نَفَقَتِهِ ، وَذَلِكَ كَأَن يَحْتَاجَ لِعَشْرَةٍ وَلَا يَجِدُ إِلَّا أَرْبَعَةً ( وَلَا يَمْنَعُ الْفَقْرَ مَسْكَنَةً وَثِيَابَهُ ) وَكَذَا كَتَبَهُ وَآلَهُ لَهُ ، وَكَذَا حَرْفَةً لَا يَجِدُ مِنْ يَسْتَعْمِلُ فِيهَا ( وَ ) كَذَا لَا يَمْنَعُهُ أَيْضًا ( مَالُهُ الْغَائِبُ فِي مَرَحَلَتَيْنِ ، وَ ) دِينُهُ ( الْمُجْجِلُ وَكَسْبُهُ لَا يَلِيقُ بِهِ ) أَيْ بِحَالِهِ وَمَرْوَعَتِهِ وَلَوْ حَلَّالًا ، فَكُلُّ ذَلِكَ لَا يَمْنَعُ الْأَخْذَ مِنَ الزَّكَاةِ بِاسْمِ الْفَقْرِ ( وَلَوْ اشْتَغَلَ بِعِلْمٍ ) شَرْعِيٍّ ( وَالْكَسْبُ يَمْنَعُهُ ) مِنْ اشْتِقَالِهِ ( فَقِيرٌ ) فَيَسْتَغْلُ بِهِ وَيَأْخُذُ مِنَ الزَّكَاةِ ، وَكَذَا بِتَعْلُمِ الْقُرْآنِ أَوْ تَعْلِيمِهِ ( وَلَوْ اشْتَغَلَ بِالنَّوَافِلِ ) وَمِلَازِمَةِ الْخَلَوَاتِ ( فَلَا ) يَكُونُ فَقِيرًا ( وَلَا يَشْتَرَطُ فِيهِ ) أَيْ فَقِيرَ الزَّكَاةِ ( الزَّامَةُ ) وَهُوَ الْعَامَّةُ الْمُسْتَدِيمَةُ ( وَلَا التَّعَفُّفُ عَنِ الْمَسْأَلَةِ عَلَى الْجَدِيدِ ) وَالْقَدِيمِ بِشَرْطِهَا ( وَالْمَكْنِيُّ بِنَفَقَةِ قَرِيبٍ ) وَاجِبٌ عَلَيْهِ الْإِنْفَاقُ ( أَوْ زَوْجٍ لَيْسَ فَقِيرًا ) وَلَا مَسْكِينًا ( فِي الْأَصَحِّ ) وَمُقَابَلُهُ هُوَ فَقِيرُ لِحَاجَتِهِ ، وَلَكِنْ يَحِلُّ الْخِلَافُ إِذَا أُمِكنَ الْأَخْذُ ، وَالْإِفْجُوزُ الْأَخْذُ بِالْخِلَافِ ، وَالزَّوْجَةُ إِعْطَاءُ زَوْجِهَا مِنْ سَهْمِ الْفُقَرَاءِ إِذَا كَانَ كَذَلِكَ ( وَالْمَسْكِينُ : مَنْ قَدَّرَ عَلَى مَالٍ أَوْ كَسْبٍ يَقَعُ مَوْقِعًا مِنْ كِفَايَتِهِ وَلَا يَكْفِيهِ ) كَمَنْ يَحْتَاجُ إِلَى عَشْرَةٍ وَلَا يَجِدُ إِلَّا سَبْعَةً مِثْلًا ( وَالْعَامِلُ سَاعٍ ) وَهُوَ الَّذِي يَجِبُ الزَّكَاةُ ( وَكَاتِبٌ ) يَكْتَبُ مِنْ أُعْطِيَ وَمَا يَدْفَعُ لِلْمُسْتَحِقِّينَ ( وَقَاسِمٌ وَحَاشِرٌ ) وَهُوَ مَنْ يَجْمَعُ ذَوِي الْأَمْوَالِ ( أَوْ ذَوِي السَّهْمَانِ ) ( لَا الْقَاضِي وَالْوَالِي ) فَلَا حَظَّ لَهُمْ فِي الزَّكَاةِ بِعَمَلِهِمْ ( وَالْمَوْلُفَةُ : مَنْ أَسْلَمَ وَنَبَتْهُ ضَعِيفَةٌ أَوْ ) أَسْلَمَ ، وَلَكِنْ ( لَهُ شَرَفٌ يَتَوَقَّعُ بِإِعْطَائِهِ إِسْلَامَ غَيْرِهِ ، وَالْمَذْهَبُ أَنَّهُمْ يُعْطَوْنَ مِنَ الزَّكَاةِ ) وَقِيلَ لَا يُعْطَوْنَ . وَأَمَّا مَنْ لَمْ يَسْلَمْ وَيَرْجَى إِسْلَامَهُ فَلَا يُعْطَى مِنَ الزَّكَاةِ قَطْعًا لِسُكُوفِهِ ، وَكَذَا مَنْ أَوْلُفَتْهُ مِنْ يِقَاتِلُ مِنْ بَلِيهِ مِنَ الْكُفَرَاءِ أَوْ مَانِي الزَّكَاةِ ( وَالرَّقَابُ الْمُسْكِتُونَ ) كِتَابَةُ صَحِيحَةٍ فَيُدْفَعُ إِلَيْهِمْ مِنْ

وَالْفَارِمُ إِنْ اسْتَدَانَ لِنَفْسِهِ فِي غَيْرِ مَعْصِيَةٍ أُعْطِيَ . قُلْتُ : الْأَصَحُّ يُعْطَى إِذَا تَابَ ، وَاللَّهُ أَعْلَمُ ، وَالْأَظْهَرُ اشْتِرَاطُ حَاجَتِهِ دُونَ حُلُولِ الدِّينِ . قُلْتُ : الْأَصَحُّ اشْتِرَاطُ حُلُولِهِ ، وَاللَّهُ أَعْلَمُ ، أَوْ لِإِصْلَاحِ ذَاتِ الْبَيْنِ أُعْطِيَ مَعَ الْغَنَى ، وَقِيلَ إِنْ كَانَ غَنِيًّا بِنَقْدٍ فَلَا ، وَسَبِيلُ اللَّهِ تَمَالَى عَزَاةً لَا فَيَ، لَهُمْ فَيَقْطَعُونَ مَعَ الْغَنَى . وَابْنُ السَّبِيلِ مُنْشِي سَفَرٍ أَوْ مُجْتَازٌ ، وَشَرْطُهُ الْحَاجَةُ وَعَدَمُ الْمَعْصِيَةِ ، وَشَرْطُ اخْتِذِ الزَّكَاةِ مِنْ هَذِهِ الْأَصْنَافِ الثَّمَانِيَةِ الْإِسْلَامَ وَأَنْ لَا يَكُونَ هَاشِمِيًّا وَلَا مُطَّلِبِيًّا وَكَذَا مَوْلَاهُمْ فِي الْأَصَحِّ .

[فصل] مَنْ طَلَبَ زَكَاةَ وَعِلْمِ الْإِمَامِ اسْتِحْقَاقَهُ أَوْ عَدَمَتَهُ تَحْمِلُ عَلَيْهِ ، وَإِلَّا فَإِنْ ادَّعَى فَقَرًا أَوْ مَسْكِنَةً لَمْ يُكَلَّفْ بَيِّنَةٌ ، فَإِنْ عُرِفَ لَهُ مَالٌ وَادَّعَى تَلْفَهُ كَلَّفَهُ ، وَكَذَا إِنْ ادَّعَى عِيَالًا فِي الْأَصَحِّ ، وَيُعْطَى غَارٍ وَابْنُ سَبِيلٍ يَقُولُهُمَا ، فَإِنْ لَمْ يَخْرُجَا اسْتُرِدَّ ، وَيُطَالَبُ عَامِلٌ وَمُكَاتَبٌ وَغَارِمٌ بِبَيِّنَةٍ ، وَهِيَ : إِخْبَارُ عَدْلَيْنِ ،

غَيْرُ زَكَاةٍ سَيَدَهُمْ مَا يُؤَدُّونَ بِهِ النُّجُومَ (وَالْفَارِمُ إِنْ اسْتَدَانَ لِنَفْسِهِ فِي غَيْرِ مَعْصِيَةٍ) مِنْ طَاعَةٍ أَوْ مَبَاحٍ (أُعْطِيَ) وَمِنْهُ مَنْ لَزِمَهُ الدِّينُ بِغَيْرِ اخْتِيَارٍ بِخِلَافِ الْمُسْتَدِينِ فِي مَعْصِيَةٍ كَالْخُر (قُلْتُ : الْأَصَحُّ يُعْطَى إِذَا تَابَ) لِأَنَّ التَّوْبَةَ قَطَعَتْ حُكْمَ مَاقِبِلِهَا (وَالْأَظْهَرُ اشْتِرَاطُ حَاجَتِهِ) أَيْ الْمُسْتَدِينِ بِأَنْ لَا يَقْدِرَ عَلَى وِفَاءِ مَا اسْتَدَانَهُ بِأَنْ يَمْلِكَ قَدْرَ كِفَايَتِهِ ، وَلَوْ قَضَى دَيْنَهُ عَمَامَةً لَا يَعُودُ مَسْكِينًا فَهَذَا لَا يُعْطَى ، وَأَمَّا لَوْ عَادَ مَسْكِينًا فَانَّ يُعْطَى (دُونَ حُلُولِ الدِّينِ) فَلَا يَشْتَرُطُ (قُلْتُ : الْأَصَحُّ اشْتِرَاطُ حُلُولِهِ ، وَاللَّهُ أَعْلَمُ ، أَوْ) اسْتَدَانَ (لِإِصْلَاحِ ذَاتِ الْبَيْنِ) أَيْ لِتَحَالُلِ بَيْنِ الْقَوْمِ كَأَنْ يَخَافَ فِتْنَةً بَيْنَ شَخْصَيْنِ أَوْ جَاعَتَيْنِ فِي أَمْرِ فَيُسْتَدِينُ مَا يَسْكُنُ بِهِ الْفِتْنَةَ (أُعْطِيَ مَعَ الْغَنَى) إِنْ كَانَ الدِّينُ بَاقِيًا (وَقِيلَ إِنْ كَانَ غَنِيًّا بِنَقْدٍ فَلَا) يُعْطَى . أَمَّا إِذَا لَمْ يَكُنِ الدِّينُ بَاقِيًا فَانَّ لَا يُعْطَى ، وَكَذَا يُعْطَى مِنَ الزَّكَاةِ مَنْ ضَمِنَ وَلَزِمَهُ دِينَ إِمَامًا شَرَطَ إِعْسَارَهُ هُوَ وَالضَّمْنُونَ (وَسَبِيلُ اللَّهِ : عَزَاةً لَا فَيَ، لَهُمْ) أَيْ لَيْسَ لَهُمْ اسْمٌ فِي دِيْوَانِ الْمَرْزُوقَةِ (فَيَقْطَعُونَ مَعَ الْغَنَى) بِخِلَافِ الْمَرْزُوقَةِ (وَابْنُ السَّبِيلِ مُنْشِي سَفَرٍ) مَبَاحٌ مِنْ مَحَلِّ الزَّكَاةِ (أَوْ مُجْتَازٌ) أَيْ مَارِبُهُ (وَشَرْطُهُ الْحَاجَةُ وَعَدَمُ الْمَعْصِيَةِ) بِسَفَرِهِ (وَشَرْطُ اخْتِذِ الزَّكَاةِ مِنْ هَذِهِ الْأَصْنَافِ الثَّمَانِيَةِ : الْإِسْلَامِ) فَلَا تَدْفَعُ لِكَافِرٍ (وَأَنْ لَا يَكُونَ هَاشِمِيًّا وَلَا مُطَّلِبِيًّا) وَلَوْ انْقَطَعَ عَنْهُمْ خَمْسُ الْجَسِ (وَكَذَا مَوْلَاهُمْ) أَيْ عَقَاؤُهُمْ (فِي الْأَصَحِّ) وَمُقَابِلُهُ بِجُوزِ اللَّوَالِي أَخْذَهَا .

[فصل] فِي مَقْتَضَى صَرْفِ الزَّكَاةِ وَصِفَةِ مَنْ يَأْخُذُ مِنْهَا (مَنْ طَلَبَ زَكَاةَ وَعِلْمِ الْإِمَامِ اسْتِحْقَاقَهُ ، أَوْ عَدَمَهُ عَمَلٌ بَعْلُهُ ، وَالْأَيُّ فَإِنْ لَمْ يَعْلَمْ الدَّافِعُ اسْتِحْقَاقَ الْمُرِيدِ وَلَا عَدَمَهُ) (فَإِنْ ادَّعَى) صَرِيدَ الْأَخْذِ (فَقَرًا أَوْ مَسْكِنَةً لَمْ يَكَلَّفْ بَيِّنَةٌ) لِعَسَرِهَا (فَإِنْ عُرِفَ لَهُ مَالٌ) يَمْنَعُ أَخْذَ الزَّكَاةِ (وَادَّعَى تَلْفَهُ كَلَّفَ) الْبَيِّنَةُ وَهِيَ رَجُلَانِ أَوْ رَجُلٌ وَامْرَأَتَانِ (وَكَذَا إِنْ ادَّعَى عِيَالًا) يَكَلَّفُ الْبَيِّنَةَ (فِي الْأَصَحِّ) وَمُقَابِلُهُ لَا يَكَلَّفُ (وَيُعْطَى غَارٍ وَابْنُ سَبِيلٍ يَقُولُهُمَا) بِلَا بَيِّنَةٍ وَلَا يَمْنَعُ (فَإِنْ لَمْ يَخْرُجَا اسْتُرِدَّ) مِنْهُمَا مَا أَخْذَاهُ (وَيُطَالَبُ عَامِلٌ وَمُكَاتَبٌ وَغَارِمٌ بِبَيِّنَةٍ ، وَهِيَ إِخْبَارُ عَدْلَيْنِ)

وَيُغْنِي عَنْهَا الْإِسْتِغَاثَةُ ، وَكَذَا تَصَدِيقُ رَبِّ الدِّينِ وَالسَّيِّدِ فِي الْأَصَحِّ ، وَيُعْطَى الْفَقِيرُ  
وَالْمُسْكِينُ كِفَايَةً سَنَةً . قُلْتُ : الْأَصَحُّ الْمَنْصُوصُ وَقَوْلُ الْجُمْهُورِ كِفَايَةُ الْعُمَرِ  
الْغَالِبِ فَيَشْتَرِي بِهِ عَقَارًا يَسْتَفِيئُهُ ، وَاللَّهُ أَعْلَمُ ، وَالْمُكَاتِبُ وَالْفَارِمُ قَدَرُ دِينِهِ ، وَابْنُ  
السَّبِيلِ مَا يُوَصِّلُهُ مَقْصِدَهُ أَوْ مَوْضِعَ مَالِهِ ، وَالْفَارِزُ قَدَرُ حَاجَتِهِ نَفَقَةٍ وَكِسْوَةٍ ذَاهِبًا  
وَرَاجِعًا وَمَقِيمًا هُنَاكَ وَفَرَسًا وَسِلَاحًا ، وَيَصِيرُ ذَلِكَ مِلْكًا لَهُ ، وَيَهَيِّئُ لَهُ وَلِابْنِ السَّبِيلِ  
مَرْكُوبًا إِنْ كَانَ السَّفَرُ طَوِيلًا أَوْ كَانَ ضَعِيفًا لَا يُطْبِقُ الْمَشَى ، وَمَا يَنْقُلُ عَلَيْهِ الزَّادَ وَمَتَاعَهُ  
إِلَّا أَنْ يَكُونَ قَدَرًا يَتَنَادُّ مِثْلُهُ سَحْلَهُ بِنَفْسِهِ ، وَمَنْ فِيهِ صِفَتَا اسْتِحْقَاقٍ يُعْطَى بِأَحَدَاهُمَا  
قَطْعًا فِي الْأَطْهَرِ .

[ فصل ] يَجِبُ اسْتِيعَابُ الْأَصْنَافِ إِنْ قَسَمَ الْإِمَامُ وَهُنَاكَ عَامِلٌ ، وَإِلَّا فَالْقِسْمَةُ عَلَى  
سَبْعَةٍ فَإِنْ قَدَرْنَا بَعْضُهُمْ قَبْلَى الْمَوْجُودِينَ ، وَإِذَا قَسَمَ الْإِمَامُ اسْتَوْعَبَ مِنَ الزَّكَاةِ  
الْحَاصِلَةِ عِنْدَهُ آحَادَ كُلِّ صِنْفٍ ، وَكَذَا يَسْتَوْعِبُ الْمَالِكُ إِنْ انْهَضَرَ الْمُسْتَحِقُّونَ فِي الْبَلَدِ

بِصِفَةِ الشُّهُودِ ( وَيُغْنِي عَنْهَا الْإِسْتِغَاثَةُ ) بَيْنَ النَّاسِ ( وَكَذَا تَصَدِيقُ رَبِّ الدِّينِ ) فِي الْغَايَةِ  
( وَ ) تَصَدِيقُ ( السَّيِّدِ ) فِي الْمَكَاتِبِ ( فِي الْأَصَحِّ ) وَمُقَابِلُهُ لَا يَغْنَى لَاحْتِمَالِ الْمَوَاطَاةِ ( وَيُعْطَى الْفَقِيرُ  
وَالْمُسْكِينُ كِفَايَةً سَنَةً . قُلْتُ : الْأَصَحُّ الْمَنْصُوصُ وَقَوْلُ الْجُمْهُورِ ) يُعْطَى كُلُّ مَنْهُمَا ( كِفَايَةُ الْعُمَرِ  
الْغَالِبِ ) . وَفَسَّرَ ذَلِكَ بِقَوْلِهِ ( فَيَشْتَرِي بِهِ عَقَارًا يَسْتَفِيئُهُ ) وَيَسْتَفِيئُ بِهِ عَنِ الزَّكَاةِ ( وَاللَّهُ أَعْلَمُ ) فَإِنْ  
وَصَلَ إِلَى الْعُمَرِ الْغَالِبِ أُعْطِيَ كِفَايَةً سَنَةً ( وَ ) يُعْطَى ( الْمَكَاتِبُ وَالْفَارِمُ قَدَرُ دِينِهِ ) قَطْعًا ( وَ ) يُعْطَى  
( ابْنُ السَّبِيلِ مَا يُوَصِّلُهُ مَقْصِدَهُ ، أَوْ ) مَا يُوَصِّلُهُ ( مَوْضِعَ مَالِهِ ) إِنْ كَانَ لَهُ مَالٌ فِي طَرِيقِهِ ( وَ ) يُعْطَى  
( الْفَارِزُ قَدَرُ حَاجَتِهِ نَفَقَةٍ وَكِسْوَةٍ ) لِنَفْسِهِ وَعِيَالِهِ ( ذَاهِبًا وَرَاجِعًا وَمَقِيمًا هُنَاكَ ) فِي مَرْصَعِ الْفَزْوِ أَقْلًا  
مَقِيمَةً يَظُنُّ إِقَامَتَهُ فِيهَا ( وَ ) يُعْطَى ( فَرَسًا وَسِلَاحًا ، وَيَصِيرُ ذَلِكَ مِلْكًا لَهُ ) فَلَا يَسْتَرِدُّ مِنْهُ إِذَا رَجَعَ  
( وَيَهَيِّئُ لَهُ وَلِابْنِ السَّبِيلِ مَرْكُوبًا إِنْ كَانَ السَّفَرُ طَوِيلًا أَوْ ) كَانَ قَضِيرًا لَكِنْ ( كَانَ ) كُلُّ مَنْهُمَا ( ضَعِيفًا  
لَا يُطْبِقُ الْمَشَى ) فَيُعْطَى الْفَارِزُ مَرْكُوبًا غَيْرَ فَرَسٍ الْحَرْبِ ( وَ ) يَهَيِّئُ لَهَا ( مَا يَنْقُلُ عَلَيْهِ ) كُلُّ مَنْهُمَا  
( الزَّادَ وَمَتَاعَهُ ) مِنْ دَابَّةٍ أَوْ مَرْكَبٍ ( إِلَّا أَنْ يَكُونَ ) الْمَتَاعُ ( قَدَرًا يَتَنَادُّ مِثْلُهُ سَحْلَهُ بِنَفْسِهِ ) فَلَا يَهَيِّئُ  
لَهُ ذَلِكَ ( وَمَنْ فِيهِ صِفَتَا اسْتِحْقَاقٍ ) لِلزَّكَاةِ كَالْفَقْرِ وَالْفَرَمِ ( يُعْطَى بِأَحَدَاهُمَا قَطْعًا فِي الْأَطْهَرِ )  
وَمُقَابِلُهُ يُعْطَى بِهِمَا .

[ فصل ] فِي حَكْمِ اسْتِيعَابِ الْأَصْنَافِ ( يَجِبُ اسْتِيعَابُ ) أَيْ تَعْمِيمُ ( الْأَصْنَافِ ) الثَّمَانِيَةِ وَلَوْ  
بِزَكَاةِ الْفَطْرِ ( إِنْ قَسَمَ الْإِمَامُ وَهُنَاكَ عَامِلٌ ، وَإِلَّا فَالْقِسْمَةُ عَلَى سَبْعَةٍ ، فَإِنْ قَدَرْنَا بَعْضُهُمْ عَلَى الْوُجُودِينَ )  
مِنْهُمْ نَقَسِمُ بَيْنَهُمْ بِالسُّوْبَةِ ( وَإِذَا قَسَمَ الْإِمَامُ اسْتَوْعَبَ مِنَ الزَّكَاةِ الْحَاصِلَةِ عِنْدَهُ آحَادَ كُلِّ صِنْفٍ ،  
وَكَذَا يَسْتَوْعِبُ الْمَالِكُ ) آحَادَ كُلِّ صِنْفٍ وَجُوبًا ( إِنْ انْهَضَرَ الْمُسْتَحِقُّونَ فِي الْبَلَدِ ) بِأَنْ يَسْهَلَ ضَبْطُهُمْ

وَوَفَى بِهِمُ الْمَالُ ، وَإِلَّا فَيَجِبُ إعطائه ثَلَاثَةً ، وَتَجِبُ التَّسْوِيَةُ بَيْنَ الْأَصْنَافِ ، لَا بَيْنَ  
 أَحَادِ الصَّنَفِ ، إِلَّا أَنْ يُقَسَّمِ الْإِمَامُ فَيَحْرُمَ عَلَيْهِ التَّفْضِيلُ مَعَ تَسَاوِيِ الْحَاجَاتِ ، وَالْأَظْهَرُ  
 مَنَعُ كُلِّ الزَّكَاةِ وَلَوْ عَدِمَ الْأَصْنَافُ فِي الْبَلَدِ وَجَبَ النُّقْلُ أَوْ بَعْضُهُمْ وَجُوزْنَا النُّقْلَ  
 وَجَبَ ، وَإِلَّا فَيُرَدُّ عَلَى الْبَاقِينَ ، وَقِيلَ يُنْقَلُ ، وَشَرَطُ السَّاعِي كَوْنُهُ حُرًّا عَدْلًا قَبِيحًا  
 بِأَبْوَابِ الزَّكَاةِ ، فَإِنْ عُنِيَ لَهُ أَخْذٌ وَدَفْعٌ لَمْ يُشْتَرَطِ الْفَقْرُ وَلَيْلِمُ شَهْرًا لِأَخْذِهَا ،  
 وَيُسَنُّ وَسَمُ النَّعْمِ الصَّدَقَةِ وَالنِّفَى فِي مَوْضِعٍ لَا تَكْثُرُ شَعْرُهُ ، وَيُكْرَهُ فِي الْوَجْهِ . قُلْتُ :  
 الْأَصْحَى يَحْرُمُ ، وَبِهِ جَزَمَ الْبَغَوِيُّ ، وَفِي صَحِيحِ مُسْلِمٍ لَنْ فَاعِلِهِ ، وَاللَّهُ أَعْلَمُ .  
 [فصل] صَدَقَةُ التَّطَوُّعِ سُنَّةٌ : وَتَحِلُّ لِنَفْسٍ ، وَكَافِرٍ ، وَدَفْعُهَا سِرًّا ، وَفِي رَمَضَانَ ،  
 وَلِقَرِيبٍ وَجَارٍ أَفْضَلُ ، وَمَنْ عَلَيْهِ دَيْنٌ أَوْ وَلَهُ مِنْ تَلْزِمَةٍ نَفَقَتُهُ يُسْتَحَبُّ أَنْ لَا يَتَصَدَّقَ  
 حَتَّى يُؤَدَّى مَا عَلَيْهِ . قُلْتُ :

ومعرفة عددهم (ووفى بهم) أى بحاجتهم (المال ، وإلا) بأن لم ينحصروا أو لم يف بهم المال  
 (فيجب إعطاء ثلاثة) من كل صنف (وتجب التسوية بين الأصناف) وإن كانت حاجة بعضهم  
 أشد (لا بين أحاد الصنف إلا أن يقسم الإمام ، فيحرم عليه التفضيل مع تساوى الحاجات) وأما المال  
 فلا يحرم عليه عند ذلك ، بل يستحب (والأظهر منع نقل الزكاة) من بلد الوجوب ، ومقابله  
 الأجزاء ، وكل ذلك في غير الإمام أما هو فيجوز له النقل (ولو عديم الأصناف في البلد) الذي وجبت  
 فيه الزكاة (وجب النقل) إلى أقرب البلاد لبلد الوجوب (أو) عدم (بعضهم) أى الأصناف  
 (وجوزنا النقل) مع وجودهم (وجب) نقل نصيب الصنف المعلوم إلى ذلك الصنف بأقرب البلاد  
 (وإلا) بأن لم يجوز النقل (فيرد على الباقيين - وقيل ينقل ، وشروط الساعي كونه حراً عدلاً) في  
 الشهادات (قبحها بأبواب الزكاة ، فإن عُنِيَ لَهُ أَخْذٌ وَدَفْعٌ لَمْ يُشْتَرَطِ الْفَقْرُ) فقط وتعتبر باقي الشروط  
 إلا الحرية والذكورة (وليعلم) الإمام (شهراً لأخذها) لينتهي أرباب الأموال لدفعها ، والمستحقون  
 لأخذها (ويسنّ وسَمُ النَّعْمِ الصَّدَقَةِ وَالنِّفَى) وكذلك البغال والخيول والبقرة ، والوسم بالتأثير  
 بالسكى بالنار (في موضع) صلب ظاهر (لا يكثر شعره) والأولى في الغنم آذانها ، وفي غيرها أخذها  
 (ويكره) الوسم (في الوجه) . قلت الأصح يحرم ، وبه جزم البغوي ، وفي صحيح مسلم لعن فاعله ،  
 والله أعلم) وأما الأدنى فيحرم وسمه ويجوز كيه لحاجة بقول أهل الخبرة .

[فصل] في صدقة التطوع (صدقة التطوع سنة) ما يستمن بها أخذها على محرم ، وإلحرمت  
 (وتحل لنفسي) ويكره له أخذها ، وتحرم عليه أن أظهر الفاقة ، والمراد بالنفي : الذي يحرم عليه أخذ الزكاة  
 (و) تحل للشخص (كافر) ما لم تكن من أخفية تطوع (ودفعها سرا) إلا إن كان ممن يقتدى به  
 وأخلص (وفي رمضان وقريب وجار أفضل) من دفعها لغير من تقدم (ومن عليه دين أو وله من تلزمه  
 نفقته يستحب أن لا يتصدق حتى يؤدى ما عليه) فيكون التصديق في حقه خلاف الأولى (قلت :

الاصح تحرير صدقته بما يحتاج اليه لنفقة من تلزمه نفقته أو لدين لا يرجوه وفاء ،  
والله أعلم ، وفي استحباب الصدقة بما فضل عن حاجته أو جهه : أحسنها إن لم يشق عليه  
الصبر استحباب ، وإلا فلا .

## كتاب النكاح

هو مستحب لمحتاج إليه يجد أهله ، فإن فقدها استحباب تركه ، ويكسر شهوته  
بالصوم ، فإن لم يحتاج كرهه إن فقد أهله ، وإلا فلا ، لكن العيادة أفضل . قلت :  
فإن لم يتمد فالنكاح أفضل في الأصح ، فإن وجد أهله وبه علة كرهه أو مرض  
دائم أو تعين كرهه ، والله أعلم ، ويستحب دينه بكره .

الاصح تحرير صدقته بما يحتاج اليه لنفقة من تلزمه نفقته ( وكذا ما يحتاجه لنفسه ولم يصبر على الاضافة  
( أو ) يحتاجه ( لدين لا يرجوه وفاء ) لو تصدق ( والله أعلم ) ومثل الصدقة الضيافة . وأما إذا صبر  
على الاضافة فله التصديق بما يحتاجه لنفسه ( وفي استحباب الصدقة بما ) أى بكل ما ( فضل عن  
حاجته ) أى كفايته وكفاية من تلزمه نفقته يومه وليته ( أوجه : أحسنها إن لم يشق عليه الصبر  
استحب ، وإلا فلا ) يستحب بل يكره . أما الصدقة ببعض ما فضل فستحب مطلقا صبر أم لا ، والمك  
بالصدقة حرام يبطلها .

## كتاب النكاح

هولعة الضم والجمع . وشرعا عقد يتضمن إباحة وطه بلفظ إنكاح أو تزويج أو ترجه ، والعرب  
تطلقه وتريد منه تارة الوطء ، وتارة العقد ، ولكنه عندنا حقيقة في العقد مجاز في الوطء ( هو ) أى  
التزويج بمعنى القبول ( مستحب لمحتاج إليه ) بأن تنوق نفسه إلى الوطء ( يجد أهله ) وهى المهر  
ونفقة يوم وكسوة فصل ( فإن فقدها استحباب تركه ، ويكسر شهوته بالصوم ) فهو يضعف قوة  
الشهوة ، ولا يقطعها بنحو كافور فيكره أن أمكنه إعادة شهوته ، ويحرم إن قطعها ( فإن لم يحتاج )  
إليه بأن لم تنق إليه نفسه ( كرهه إن فقد أهله ، وإلا ) بأن لم يفقد أهله ( فلا ) يكره ( لكن  
العبادة ) أى التخلي لها ( أفضل ) من النكاح إذا كان يقطعها عنها ( قلت : فإن لم يتمد ) ناقده  
الحاجة واجد أهله ( فالنكاح أفضل ) من تركه ( فى الأصح ) ومقابلته تركه أفضل ( فإن وجد  
الأهبة وبه علة كرهه ) وهو كبر السن ( أو مرض دائم أو تعين كرهه ، والله أعلم ) والمرأة كالرجل  
فى هذا التفصيل واحتياجها النفقة بمنزلة الأهبة للرجل ( ويستحب دينه ) أى تفعل الطاعات وطا  
عفة عن المحرمات لافاقة ، بل قال بعضهم إن نكاح الكافرة أولى من نكاح مسلمة تاركة للصلاة  
إذهاب بعض الأئمة الى ردتها ، والمرادة لا يصح نكاحها بخلاف الكافرة الأصلية ( بكر ) أى

نَسِيَّةٌ لَيْسَتْ قَرَابَةً قَرِيبَةً ، وَإِذَا قَصَدَ نِكَاحَهَا سُنَّ نَظَرُهُ إِلَيْهَا قَبْلَ الْخُطْبَةِ وَإِنْ لَمْ تَأْذَنْ ، وَلَهُ تَكْرِيرُ نَظَرِهِ وَلَا يَنْظُرُ غَيْرَ الْوَجْهِ وَالْكَفَيْنِ ، وَيَحْرُمُ نَظَرُ خَلْيٍ بِالْإِغْرَاءِ إِلَى عَوْرَةِ حُرَّةٍ كَبِيرَةٍ أَوْ أَجْنَبِيَّةٍ وَكَذَا وَجْهَيْهَا وَكَفَيْهَا عِنْدَ خَوْفِ فِتْنَةٍ ، وَكَذَا عِنْدَ الْأَمْنِ عَلَى الصَّحِيحِ ، وَلَا يَنْظُرُ مِنْ مَحْرَمِهِ بَيْنَ سُرَّةٍ وَرُكْبَةٍ ، وَيَحِلُّ مَاسِوَاهُ ، وَقِيلَ مَا يَبْدُو فِي الْمَهْنَةِ فَقَطْ ، وَالْأَصَحُّ حَلُّ النَّظَرِ بِالْإِشْهَوَةِ إِلَى الْأَمَةِ إِلَّا مَا بَيْنَ سُرَّةٍ وَرُكْبَةٍ ، وَإِلَى صَغِيرَةٍ إِلَّا الْفَرْجَ ، وَأَنْ نَظَرَ الْعَبْدُ إِلَى سَيِّدَتِهِ وَنَظَرَ تَمَسُّوحٌ كَالنَّظَرِ إِلَى مَحْرَمٍ ، وَأَنْ الْمُرَاهِقَ كَالْبَالِغِ وَيَحِلُّ نَظَرُ رَجُلٍ إِلَى رَجُلٍ إِلَّا مَا بَيْنَ سُرَّةٍ وَرُكْبَةٍ ،

غير مدخول بها ( نسيية ) أي طيبة الأصل معروفة لا يبت فاسق ولا لقيطة لا يعرف لها أب ( ليست قرابة قريبة ) بأن تكون أجنبية أو ذات قرابة بعيدة ، وهي أولى من الأجنبية ( وإذا قصد نكاحها ) ورجا إجابته ( سنَّ نظره إليها قبل الخطبة ) وبعد العزم على النكاح ( وإن لم تأذن ) هي ولاولها ( وله تكرير نظره ) أن احتاج ( ولا ينظر ) من الحرة ( غير الوجه والكفين ) ظهرا وبطنا . وأما غير الحرة فينظر إلى ماعدا ما بين السرة والركبة ( ويحرم نظر خل ) أي غير محبوب ( بالغ ) ولو شغها ( إلى عورة حرة ) والمراد بعورتها ماعدا الوجه والكفين ( كبيرة ) وهي من بلغت حدا تستهي فيه ( أجنبية ) وهي من ليست من المحارم ( وكذا وجهها وكفيها عند خوف فتنة ) تدعو إلى الاختلاء بها وكذا إذا كان يتلذذ بالنظر المجرد ( وكذا ) يحرم النظر إليهما ( عند الأمن ) من الفتنة وعدم الشهوة ( على الصحيح ) ومقابله لا يحرم ، وظاهر كلامه أنها ليسا بعورة ، وإنما أحلقها في محرم النظر ، وإطلاقة الكبيرة يشمل العجوز التي لا تستهي ، وصوت المرأة ليس بعورة ( ولا ينظر من محرمه ) بنسب أو رضاع ما ( بين سرة وركبة ) أي يحرم ذلك ( ويحل ) نظر ( ماسواه ) من غير شهوة فيحل نظر السرة والركبة من المحرم ( وقيل ) إنما يحل نظر ( ما يبدو في المهنة فقط ) وهي الخدمة ، وذلك هو الوجه والرأس والعنق واليد إلى المرفق والرجل إلى الركبة ( والأصح حل النظر بلا شهوة إلى الأمة إلا ما بين سرة وركبة ) فلا يحل ، ومقابله يحرم إلا ما يبدو في المهنة ، وقيل يحرم نظرها كلها كالخبرة وهو المعتمد ( و ) الأصح حل النظر ( إلى صغيرة ) لا تستهي ، ومقابله يقول هي كالأنثى ( إلا الفرج ) فلا يحل نظره ، وجوز القاضى ، وفرج الصغير كفرج الصغيرة . وقال المتولى : يجوز نظره إلى التمييز ( و ) الأصح ( أن نظر العبد إلى سيده ) العفيفة ( ونظر تمسوح ) وهو مقطوع الذكر والأنثى إلى أجنبية ( كالنظر إلى محرم ) فيحل نظرها إليها بلا شهوة إلى ماعدا ما بين السرة والركبة ، ومقابل الأصح يحرم نظرها كغيرها ( و ) الأصح ( أن المراهق ) وهو من قارب الحلم في نظره للأجنبية ( كالبالغ ) ومقابل الأصح له النظر كالمحرم ( ويحل ) نذار رجل إلى رجل إلا ما بين سرة وركبة ( ولومن ابن ، ونقل القاضى عن علي رضي الله عنه :

وَيَحْرُمُ نَظْرُ أَمْرَدٍ بِشَهْوَةٍ . قُلْتُ : وَكَذَا يَنْبِذُهَا فِي الْأَصْحِ الْمَنْصُوصِ ، وَالْأَصْحِ عِنْدَ  
الْحَقَّامِينَ أَنَّ الْأُمَّةَ كَالْحُرَّةِ ، وَاللَّهُ أَعْلَمُ ، وَالْمَرْأَةُ مَعَ امْرَأَةٍ كَرَجُلٍ وَرَجُلٍ ، وَالْأَصْحُ  
تَحْرِيمُ نَظْرِ ذِمِّيَّةٍ إِلَى مُسْلِمَةٍ ، وَجَوَازُ نَظْرِ الْمَرْأَةِ إِلَى بَدَنِ أُجْنَبِيٍّ سِوَى مَا يَنْ سُرِّيهِ  
وَرُكْبَتِهِ إِنْ لَمْ تَخَفْ فِتْنَةً . قُلْتُ : الْأَصْحُ التَّحْرِيمُ كَهَوِّ إِلَيْهَا ، وَاللَّهُ أَعْلَمُ ، وَنَظَرُهَا  
إِلَى مَحْرَمٍ كَمَكْسِيهِ ، وَمَتَى حَرُمَ النَّظَرُ حَرُمَ الْمَسُّ ، وَمُبَاحٌ لِفَضْدٍ وَحِجَامَةٍ وَعِلَاجٍ .  
قُلْتُ : وَيَبَاحُ النَّظَرُ لِمَا مَلَأَ وَشَبَّاهُ ، وَتَعْلِيمُ وَتَحْوِيهَا بِقَدْرِ الْحَاجَةِ ، وَاللَّهُ أَعْلَمُ ، وَلِلزَّوْجِ  
النَّظَرُ إِلَى كُلِّ بَدَنِهَا .

[ فصل ] تَحْلِيلُ خِطْبَةِ خَلِيفَةٍ عَنْ نِكَاحٍ وَعِدَّةٍ ،

الْفَتْخُ فِي الْحِمَامِ لَيْسَ بِعَوْرَةٍ ( وَيَحْرُمُ نَظْرُ أَمْرَدٍ بِشَهْوَةٍ ) وَلَا يَخْتَصُّ بِالْأَمْرَدِ ، بَلِ الْمَحْرَمُ وَالرَّجُلُ  
يَحْرُمُ النَّظَرُ إِلَيْهِمْ بِشَهْوَةٍ ( قُلْتُ : وَكَذَا يَنْبِذُهَا ) وَإِنْ أَمِنَ الْفِتْنَةَ ( فِي الْأَصْحِ الْمَنْصُوصِ ) فَهُوَ كَالْمَرْأَةِ ،  
وَلَكِنْ أَنْكَرُوا عَلَى الْمَصْنُفِ نِسْبَةَ هَذَا الْمَذْهَبِ الشَّافِعِيِّ فَهُوَ مِنْ اخْتِيَارَاتِهِ ( وَالْأَصْحُ عِنْدَ الْمُحَقِّقِينَ أَنَّ  
الْأُمَّةَ كَالْحُرَّةِ ) فِي حُرْمَةِ النَّظَرِ إِلَيْهَا لِأَفْرَقَ بَيْنَهُمَا ( وَاللَّهُ أَعْلَمُ ، وَالْمَرْأَةُ ) الْبَالِغَةُ ( مَعَ مَرْأَةٍ ) فِي  
النَّظَرِ ( كَرَجُلٍ وَرَجُلٍ ) فَيَجُوزُ مَعَ الْأَمْنِ مِنَ الْفِتْنَةِ إِلَى مَا عَدَا مَا يَنْ السَّرَةَ وَالرُّكْبَةَ ، وَيَحْرُمُ مَعَ الشَّهْوَةِ  
وَخَوْفِ الْفِتْنَةِ ( وَالْأَصْحُ تَحْرِيمُ نَظْرِ ذِمِّيَّةٍ ) أَيْ كَافِرَةٍ ( إِلَى مُسْلِمَةٍ ) نَعَمْ يَجُوزُ أَنْ تَرَى مِنْهَا مَا يَبْدُو  
عِنْدَ الْمَهْنَةِ ، وَمُقَابِلُ الْأَصْحِ يَقُولُ هِيَ مَعَهَا كَالرَّجُلِ مَعَ الرَّجُلِ ( وَ ) الْأَصْحُ ( جَوَازُ نَظْرِ الْمَرْأَةِ  
إِلَى بَدَنِ أُجْنَبِيٍّ سِوَى مَا يَنْ سُرِّيهِ وَرُكْبَتِهِ إِنْ لَمْ تَخَفْ فِتْنَةً ) وَلَمْ تَنْظُرْ بِشَهْوَةٍ ( قُلْتُ : الْأَصْحُ التَّحْرِيمُ )  
فَيَجِبُ عَلَى الرَّجُلِ أَنْ يَسْتَرَّ مَا يَعْلمُ أَنَّ الْمَرْأَةَ تَنْظُرُ إِلَيْهِ مِنْهُ ( كَهَوِّ إِلَيْهَا ) أَيْ كَنْظَرِهِ إِلَيْهَا ( وَاللَّهُ أَعْلَمُ ،  
وَنَظَرُهَا إِلَى مَحْرَمٍ كَمَكْسِيهِ ) أَيْ كَنْظَرِ الرَّجُلِ إِلَى مَحْرَمِهِ ، فَيَجُوزُ أَنْ تَنْظُرَ مِنْهُ غَيْرَ عَوْرَتِهِ فِي  
الصَّلَاةِ ( وَمَتَى حَرُمَ النَّظَرُ حَرُمَ الْمَسُّ ) لِأَنَّهُ أَبْلَغُ مِنْهُ فِي إِثَارَةِ الشَّهْوَةِ ، فَيَحْرُمُ عَلَى الرَّجُلِ ذَلِكَ نَفْذُ  
الرَّجُلِ بِلَا حَائِلٍ ، وَيجوزُ مِنْ فَوْقِ إِزَارِهِ إِنْ لَمْ يَخَفْ فِتْنَةً وَلَمْ تَكُنْ شَهْوَةً ( وَمُبَاحٌ ) أَيْ الْمَسُّ  
وَالنَّظَرُ ( لِفَضْدٍ وَحِجَامَةٍ وَعِلَاجٍ ) وَلَوْ فِي فَرْجٍ ، فَيَبَاحُ لِلرَّجُلِ مَدَاوَاةَ الْمَرْأَةِ إِنْ لَمْ تَفْنِ امْرَأَةً فِي ذَلِكَ  
وَكَانَ مَعَ وَجُودِ مَنْ يَمْنَعُ الْخُلَاقَةَ ( قُلْتُ : وَيَبَاحُ النَّظَرُ ) مِنَ الْأُجْنَبِيِّ ( لِمُعَامَلَةٍ ) كَبَيْعٍ ( وَشَهَادَةٍ )  
حَتَّى يَجُوزَ النَّظَرُ إِلَى الْفَرْجِ لِلشَّهَادَةِ عَلَى الزَّانَا ( وَتَعْلِيمُ ) فَيَجُوزُ النَّظَرُ لِلْأَمْرَدِ وَالْمَرْأَةِ لِتَعْلِيمِ وَاجِبٍ  
أَوْ مُنْدُوبٍ أَوْ حَتَّاجٍ إِلَيْهِ مِنَ الصَّنَائِعِ ( وَتَحْوِيهَا ) أَيْ الْمَذْكُورَاتِ كَمَا كَمْ يَرِيدُ تَحْلِيلَ امْرَأَةٍ أَوْ  
الْحَكْمَ لَهَا أَوْ عَلِيهَا ، وَإِنَّمَا يَنْظُرُ مِنْ جَمِيعِ مَا تَقْدُمُ ( بِقَدْرِ الْحَاجَةِ ، وَاللَّهُ أَعْلَمُ ) وَكُلُّ مَا حَرَّمَ نَظَرَهُ  
مُتَصِلًا حَرَّمَ نَظَرَهُ مُنْفَصِلًا كَشَعْرَةِ عَانَةِ ( وَلِلزَّوْجِ النَّظَرُ إِلَى كُلِّ بَدَنِهَا ) أَيْ زَوْجَتِهِ وَلَوْ الْفَرْجَ وَلَكِنْ  
يَكْرَهُ النَّظَرُ إِلَيْهِ مِنْ كُلِّ مَنِهَا ، وَالْحُلُّ فِي حَالِ الْحَيَاةِ ، وَأَمَّا بَعْدَ الْمَوْتِ فَهُوَ وَهِيَ كَالْمَحْرَمِ .

[ فصل ] فِي الْخُطْبَةِ بِكُسْرِ الْخَاءِ ، وَهِيَ : التَّمَنُّاسُ الْخَاطِبُ النَّسَكَاخُ مِنْ جِهَةِ الْمُخْطُوبَةِ ( تَحْلِيلُ  
خُطْبَةِ خَلِيفَةٍ عَنْ نِكَاحٍ وَهَدَّةٍ ) وَعَنْ جَمِيعِ الْمَوَانِعِ تَعْرِضًا وَتَصَرُّفًا ، فَلَوْ كَانَ تَحْتَهُ أَرْبَعُ حُرُمٍ



لَا تَصْرِيحٌ مُلْتَمَذَّةٌ ، وَلَا تَعْرِيزٌ لِرَجْعِيَّةٍ ، وَيَحِلُّ تَعْرِيزٌ فِي عِدَّةٍ وَفَاءٍ وَكَذَا لِبَائِنٍ فِي الْأَظْهَرِ ، وَتَحْرُمُ خُطْبَةٌ عَلَى خُطْبَةٍ مِنْ صُرْحٍ بِإِجَابَتِهِ إِلَّا بِإِذْنِهِ ، فَإِنْ لَمْ يُجِبْ وَلَمْ يَرُدَّ ، لَمْ تَحْرُمْ فِي الْأَظْهَرِ ، وَمِنْ اسْتِشْيَارٍ فِي خَاطِبٍ ذَكَرَ مَسَاوِيَهُ بِصِدْقٍ ، وَيُسْتَحَبُّ تَقْدِيمُ خُطْبَةِ قَبْلِ الْخُطْبَةِ وَقَبْلَ الْعَقْدِ ، وَلَوْ خَطَبَ الْوَلِيُّ فَقَالَ الزَّوْجُ : الْحَمْدُ لِلَّهِ وَالصَّلَاةُ عَلَى رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قَبِلْتُ صَحَّ النِّكَاحُ عَلَى الصَّحِيحِ ، بَلْ يُسْتَحَبُّ ذَلِكَ . قُلْتُ : الصَّحِيحُ لَا يُسْتَحَبُّ ، وَاللَّهُ أَعْلَمُ ، فَإِنْ طَالَ الذِّكْرُ الْفَاصِلُ لَمْ يَصِحَّ .

[ فصل ] إِنَّمَا يَصِحُّ النِّكَاحُ بِإِجَابٍ ، وَهُوَ زَوْجُكَ أَوْ أَنْكَحْتُكَ ، وَقَبُولٍ : بِأَنْ يَقُولَ الزَّوْجُ زَوَّجْتُ أَوْ نَكَحْتُ أَوْ قَبِلْتُ نِكَاحَهَا

أَنْ يَخْطُبَ خَامِسَةً (لَا) يَحِلُّ (تَصْرِيحٌ لِمُعْتَدَةٍ) رَجْعِيَّةٌ كَانَتْ أَوْ بَائِنًا أَوْ فِي عِدَّةٍ وَفَاءٍ (وَلَا تَعْرِيزٌ لِرَجْعِيَّةٍ) وَالتَّصْرِيحُ مَا يَقْطَعُ بِالرَّغْبَةِ فِي النِّكَاحِ كَأَرِيدُ زَوَاجَكَ ، وَالتَّعْرِيزُ مَا يَحْتَمِلُ الرَّغْبَةَ وَعَدَمَهَا كَقَوْلِهِ أَنْتَ جِيلَةٌ أَوْ رَبِّ رَاغِبٌ فِيكَ (وَيَحِلُّ تَعْرِيزٌ فِي عِدَّةٍ وَفَاءٍ) وَلَوْ حَامِلًا (وَكَذَا لِبَائِنٍ) بِطَلَاقٍ أَوْ فَسْخٍ (فِي الْأَظْهَرِ) وَمُقَابَلُهُ الْمَنْعُ (وَتَحْرُمُ خُطْبَةٌ عَلَى خُطْبَةٍ مِنْ صُرْحٍ بِإِجَابَتِهِ إِلَّا بِإِذْنِهِ) مَعَ ظُهُورِ الرِّضَا لِأَحْيَاءٍ ، وَاعْرَاضِهِ وَاعْرَاضِ الْمَحْيِيِّ مِثْلَ الْإِذْنِ ، وَكَذَا إِذَا لَمْ يَكُنْ صُرْحٌ بِإِجَابَتِهِ أَوْ لَمْ يَعْلَمْ الثَّانِي بِهَا أَوْ بِالْحَرَمَةِ (فَإِنْ لَمْ يَجِبْ وَلَمْ يَرُدَّ) بِأَنْ سَكَتَ عَنِ التَّصْرِيحِ لِلْخَاطِبِ بِإِجَابَةٍ أَوْ رَدٍّ (لَمْ تَحْرُمْ فِي الْأَظْهَرِ) وَمُقَابَلُهُ تَحْرُمُ (وَمِنْ اسْتِشْيَارٍ فِي خَاطِبٍ) أَوْ مَخْطُوبَةٍ أَوْ غَيْرِهِمَا مِنْ يَرِيدُ الْاجْتِمَاعَ عَلَيْهِ لِنَحْوِ مَعَامَلَةٍ (ذَكَرَ) الْمُسْتَشَارَ وَجَوَّابَ (مَسَاوِيَهُ) أَيْ عِيُوبِهِ (بِصِدْقٍ) إِنْ لَمْ يَنْدَفِعْ عَنْ صِحَّتِهِ إِلَّا بِذِكْرِهَا ، فَإِنْ انْدَفَعَ بِغَيْرِ ذِكْرِ الْمَسَاوِيِ كَقَوْلِهِ لَا نَصَاحَةَ حَرَمَ ذِكْرُهَا ، وَتَجِبُ النَّصِيحَةُ أَيْضًا بِذِكْرِ الْمَسَاوِيِ إِذَا عُلِمَ إِرَادَةُ اجْتِمَاعِهِ بِهِ ، وَإِنْ لَمْ يَسْتَشِرْهُ (وَيُسْتَحَبُّ) لِلْخَاطِبِ (تَقْدِيمُ خُطْبَةٍ) بِضَمِّ الْخَاءِ ، وَهِيَ كَلَامٌ مَفْتُوحٌ بِحَمْدِ اللَّهِ وَالصَّلَاةِ عَلَى رَسُولِهِ مَخْتَمٌ بِالْوَصِيَّةِ وَالْبَدْعَاءِ (قَبْلَ الْخُطْبَةِ) بِكسر الْخَاءِ ، وَهِيَ التَّمَنُّاسُ التَّزْوِيغُ (و) تَقْدِيمُ خُطْبَةٍ أُخْرَى (قَبْلَ الْعَقْدِ) وَلَوْ خَطَبَ الْوَلِيُّ فَقَالَ الزَّوْجُ : الْحَمْدُ لِلَّهِ وَالصَّلَاةُ عَلَى رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قَبِلْتُ (نِكَاحَهَا) (صَحَّ النِّكَاحُ) مَعَ تَحْلُلِ الْخُطْبَةِ بَيْنَ الْإِجَابِ وَالْقَبُولِ (عَلَى الصَّحِيحِ) وَمُقَابَلُهُ لَا يَصِحُّ (بَلْ يُسْتَحَبُّ ذَلِكَ) الذِّكْرُ (قُلْتُ : الصَّحِيحُ لَا يُسْتَحَبُّ) ذَلِكَ ، بَلْ يُسْتَحَبُّ تَرْكُهُ (وَاللَّهُ أَعْلَمُ . فَإِنْ طَالَ الذِّكْرُ الْفَاصِلُ) بَيْنَ الْإِجَابِ وَالْقَبُولِ عَرَفَا (لَمْ يَصِحَّ) النِّكَاحُ .

[ فصل ] فِي أَرْكَانِ النِّكَاحِ ، وَهِيَ خَمْسَةٌ : صِغَةُ وَزُوجَةٍ وَشَاهِدَانِ وَزَوْجٌ رَوِيٌّ وَهُمَا الْعَاقِدَانِ وَبَدَأَ بِالْأَوَّلِ ، فَقَالَ (إِنَّمَا يَصِحُّ النِّكَاحُ بِإِجَابٍ ، وَهُوَ) قَوْلُ الْوَلِيِّ (زَوَّجْتُكَ أَوْ أَنْكَحْتُكَ) ابْنَتِي مَثَلًا (وَقَبُولٍ) وَهُوَ (أَنْ يَقُولَ الزَّوْجُ زَوَّجْتُهَا) (أَوْ نَكَحْتُهَا) (أَوْ قَبِلْتُ نِكَاحَهَا)

أَوْ تَزَوَّجَهَا ، وَيَصِحُّ تَقْدِيمُ لَفْظِ الزَّوْجِ عَلَى الْوَلِيِّ ، وَلَا يَصِحُّ إِلَّا بِلَفْظِ التَّزْوِيجِ أَوْ  
الْإِنْكَاحِ ، وَيَصِحُّ بِالْمَجْمُوعَةِ فِي الْأَصَحِّ ، لَا بِكِنَايَةِ قَطْعًا ، وَلَوْ قَالَ زَوَّجْتُكَ فَقَالَ  
قَبْلْتُ لَمْ يَنْعَقِدْ عَلَى الْمَذْهَبِ ، وَلَوْ قَالَ : زَوَّجْنِي فَقَالَ زَوَّجْتُكَ أَوْ قَالَ الْوَلِيُّ تَزَوَّجَهَا  
فَقَالَ تَزَوَّجْتُ صَحٌّ ، وَلَا يَصِحُّ تَعْلِيْقُهُ ، وَلَوْ بَشَّرَ بَوْلَدٍ فَقَالَ إِنْ كَانَ أَنْثَى فَقَدْ  
زَوَّجْتُكُمَا ، أَوْ قَالَ إِنْ كَانَتْ بِنْتِي طَلَّقْتُ وَاعْتَدْتُ فَقَدْ زَوَّجْتُكُمَا فَالْمَذْهَبُ بِطَلَانِهِ  
وَلَا تَوْقِيْتُهُ ، وَلَا نِكَاحُ الشَّفَارِ ، وَهُوَ زَوَّجْتُكُمَا عَلَى أَنْ تَزَوَّجَنِي بِبَنَّتِكَ وَبَضْعُ كُلِّ  
وَاحِدَةٍ صَدَاقُ الْأُخْرَى فَيَقْبَلُ ، فَإِنْ لَمْ يَجْعَلِ الْبَضْعَ صَدَاقًا فَلَا صَحُّ الصَّعَّةِ ، وَلَوْ  
سَمِيََا مَالًا مَعَ جَعْلِ الْبَضْعِ صَدَاقًا بَطَلَ فِي الْأَصَحِّ ، وَلَا يَصِحُّ إِلَّا بِحَضْرَةِ شَاهِدَيْنِ ،  
وَشَرْطُهُمَا حُرِّيَّةٌ وَذُكُورَةٌ وَعَدَالَةٌ وَتَسْمَعٌ وَبَصَرٌ ، وَفِي الْأَعْمَى وَجْهٌ ،

أَوْ تَزَوَّجَهَا ( ولابد من ذكر المفعول في الجانبين ) ( ويصح تقديم لفظ الزوج على ) لفظ ( الولي )  
فيقول الزوج زوجني ابنتك فيقول الولي زوجتكها ( ولا يصح ) عقد النكاح ( إلا بلفظ التزويج  
أو الانكاح ) دون الهبة أو التمليك ( ويصح بالمجمعة ) وإن أحسن العربية ( في الأصح ) ومقابله  
لا يصح اعتبارا باللفظ الوارد فيجب الصبر إلى أن يتعلمه ، وحمل الخلاف إذا فهم كل من العاقدين  
كلام الآخر والا فلا يصح ( لا بكناية قطعا ) في الصيغة كأحلتك ابنتي . أما في المعقود عليه كزوجتك  
بنتي ونوبا معينة فانه يصح ( ولو قال ) الولي ( زوجتك فقال ) الزوج ( قبلي ) واقتصر عليه  
( لم ينعقد على المذهب ) وفي قول ينعقد بذلك ( ولو قال زوجني ) بنتك الخ ( فقال ) الولي له  
( زوجتك ) إلى آخره ( أو قال الولي تزوجها ) أي ابنتي ( فقال تزوجت ) الخ ( صح ) النكاح  
وإن لم يقبل الزوج بعد ذلك ( ولا يصح تعليقه ) كذا طلعت الشمس فقد زوجتك ابنتي ( ولو بشر  
بولده فقال ) لآخر ( إن كان أتى فقد تزوجتكها ، أو قال إن كانت بنتي طلقت واعتدت فقد تزوجتكها )  
وكانت أذنت لأبيها في زواجها ( فالْمَذْهَبُ بِطَلَانِهِ ) أي السكاح في المنور المذكورة ( ولا ) يصح  
( توقيته ) أي السكاج بمدة معلومة أو مجهولة ( ولا ) يصح ( نكاح الشفار ) بكسر الشين  
( وهو ) قول الولي ( زوجتكها ) أي ابنتي مثلا ( على أن تزوجني بنتك و بضع كل واحدة )  
منهما ( صدق الأخرى فيقبل ) ذلك ويقول تزوجت بنتك وزوجتك بنتي على ما ذكرت ( فإن  
لم يجعل البضع صداقا ) بأن قال زوجتك بنتي على أن تزوجني بنتك فقبل ( فالأصح الصحة )  
لأنه ليس فيه إلا شرط عقد في عقد ، وذلك لا يفسد النكاح ، ومقابل الأصح لا يصح ( ولو سميا  
مالا مع جعل البضع صداقا ) كقوله و بضع كل منهما وألف صداق الأخرى ( بطل ) عقد كل  
منهما ( في الأصح ) ومقابله يصح ( ولا يصح ) النكاح ( إلا بحضرة شاهدين ، وشرطهما حربة )  
فلا ينعقد بمن فيه رق ( وذكورة ) فلا ينعقد بالنساء ولا برجل وامرأتين ( وعدالة ) ولو ظاهرة  
فلا ينعقد بفاسقين ( وسمع ) فلا ينعقد بأصم ( وبصر ) فلا ينعقد بأعمى ( وفي الأعمى وجه )

وَالْأَصَحُّ انْعِقَادُهُ بِابْنِي الزَّوْجَيْنِ وَعَدُوَّيْهِمَا ، وَيَنْعَقِدُ بِمَسْتَوْرِي الْعِدَالَةِ عَلَى الصَّحِيحِ ،  
لَا مَسْتَوْرٍ إِلَّا سَلَامٌ وَالْحُرِّيَّةُ ، وَلَوْ بَانَ فَسَقُ الشَّاهِدَيْنِ الْقَدِيرُ فَبَادِلٌ عَلَى الْمَذْهَبِ ،  
وَلِئَمَّا يَبِينُ بَيِّنَةٌ أَوْ اتَّفَاقُ الزَّوْجَيْنِ ، وَلَا أَثَرَ لِقَوْلِ الشَّاهِدَيْنِ كُنَّا فَاسِقَيْنِ ، وَلَوْ  
اعْتَرَفَ بِهِ الزَّوْجُ وَأَنْكَرَتِ فُرُقَ بَيْنَهُمَا ، وَعَلَيْهِ نِصْفُ الْمَهْرِ إِنْ لَمْ يَدْخُلْ بِهَا ، وَإِلَّا  
فَكُلُّهُ ، وَيُسْتَحَبُّ الْإِشْهَادُ عَلَى رِضَا الْمَرْأَةِ حَيْثُ يُقْبَرُ رِضَاهَا ، وَلَا يُشْتَرَطُ .

[ فصل ] لَا تَزَوِّجُ امْرَأَةً نَفْسَهَا بِإِذْنِ ، وَلَا غَيْرَهَا بِوَكَالَةٍ ، وَلَا تَقْبَلُ نِكَاحًا  
لِأَحَدٍ ، وَالْوَطْءُ فِي نِكَاحٍ بِلَا وَلِيٍّ يُوجِبُ مَهْرَ الْمَثَلِ ، لَا الْحَدَّ ، وَيُقْبَلُ إِقْرَارُ الْوَلِيِّ  
بِالنِّكَاحِ إِنْ اسْتَقْلَّ بِالْإِنْشَاءِ ، وَإِلَّا فَلَا ، وَيُقْبَلُ إِقْرَارُ الْبَالِغَةِ الْعَاقِلَةِ بِالنِّكَاحِ  
عَلَى الْجَدِيدِ ، وَلِلْأَبِ تَزْوِيجُ الْبِكْرِ صَغِيرَةٍ ،

بِانْقَادِ النِّكَاحِ بِهِ (وَالْأَصَحُّ انْعِقَادُهُ بِابْنِي الزَّوْجَيْنِ وَعَدُوَّيْهِمَا) وَمُقَابَلُهُ لَا يَنْعَقِدُ (وَيَنْعَقِدُ بِمَسْتَوْرِي  
الْعِدَالَةِ) وَهُمَا الْمَعْرُوفَانِ بِهَا ظَاهِرًا بِدُونِ تَرْكِهٍ عِنْدَ الْحَاكِمِ (عَلَى الصَّحِيحِ) وَمُقَابَلُهُ لَا بَدَّةَ  
مِنَ الْعِدَالَةِ عِنْدَ الْحَاكِمِ (لَا مَسْتَوْرٍ إِلَّا سَلَامٌ وَالْحُرِّيَّةُ) بِأَنْ يَكُونَ بِجَهَةِ يَخْتَلِطُ بِهَا الْكُفَّارُ وَالْمَسَامُونَ  
وَالْأَحْرَارُ وَالْأَرْقَاءُ فَلَا يَنْعَقِدُ النِّكَاحُ بِأَحَدٍ مِنْهَا إِلَّا بَعْدَ ثُبُوتِ إِسْلَامِهِ وَحُرِّيَّتِهِ بِطَانٍ (وَلَوْ بَانَ فَسَقُ  
الشَّاهِدِ عِنْدَ الْعَقْدِ فَبَاطِلٌ) أَيْ تَبَيَّنَ بَطْلَانُهُ (عَلَى الْمَذْهَبِ) وَقِيلَ يَكْتَفِي بِالسُّتْرِ يَوْمَ الْعَقْدِ وَلَا يَضُرُّ  
التَّبَيُّنُ بَعْدَ ذَلِكَ (وَلِئَمَّا يَبِينُ) فَسَقُ الشَّاهِدِ (بَيِّنَةٌ) يَقُومُ بِهِ حَسْبُهُ أَنَّهُ كَانَ فَاسِقًا عِنْدَ الْعَقْدِ  
(أَوْ اتَّفَاقُ الزَّوْجَيْنِ) عَلَى فَسَقِهِ بِالنِّسْبَةِ لِحَقِّهِمَا كَرُجُوعٍ بِمَهْرٍ مِثْلٍ . أَمَّا لَوْ اتَّفَقَا عَلَى ذَلِكَ لِاسْقَاطِ  
التَّحْلِيلِ فَلَا يَقْبَلُ مِنْهُمَا عِنْدَ الْقَاضِي (وَلَا أَثَرَ لِقَوْلِ الشَّاهِدَيْنِ كُنَّا فَاسِقَيْنِ) عِنْدَ الْعَقْدِ لِأَنَّ الْحَقَّ  
لِهُمَا (وَلَوْ اعْتَرَفَ بِهِ) أَيْ بِالْفُسْقِ (الزَّوْجُ وَأَنْكَرَتِ فُرُقَ بَيْنَهُمَا) وَهِيَ فِرْقَةٌ فَسُخِّ لَانْتَقَصَ  
عِنْدَ الطَّلَاقِ (وَعَلَيْهِ نِصْفُ الْمَهْرِ إِنْ لَمْ يَدْخُلْ بِهَا ، وَإِلَّا) بِأَنْ دَخَلَ (فَكُلُّهُ) لِأَنَّ حَكْمَ اعْتِرَافِهِ  
مَقْصُورٌ عَلَيْهِ (وَيُسْتَحَبُّ الْإِشْهَادُ عَلَى رِضَا الْمَرْأَةِ) بِالنِّكَاحِ (حَيْثُ يُقْبَرُ رِضَاهَا) بِأَنْ نَكُونُ  
غَيْرَ مُجْبَرَةٍ (وَلَا يُشْتَرَطُ) وَيَكْفِي إِقْرَارُهَا وَخَبَارُ الْوَلِيِّ أَوْ غَيْرِهِ مَعَ تَصْدِيقِ الزَّوْجِ .

[ فصل ] فِي عَاقِدِ النِّكَاحِ (لَا تَزَوِّجُ امْرَأَةً نَفْسَهَا بِإِذْنِ) وَلَا بِغَيْرِهِ سِوَاهِ الْإِجْبَابِ وَالْقَبُولِ (وَلَا)  
تَزَوِّجُ (غَيْرَهَا بِوَكَالَةٍ) عَنِ الْوَلِيِّ (وَلَا تَقْبَلُ نِكَاحًا لِأَحَدٍ) بِوَلَايَةٍ وَلَا وَكَالَةٍ (وَالْوَطْءُ فِي نِكَاحٍ  
بِلَا وَلِيٍّ) كَتَزْوِيجِهَا نَفْسَهَا أَوْ بِوَلِيِّ بِلَا شَهَادَةٍ (يُوجِبُ مَهْرَ الْمَثَلِ) لِفُسَادِ النِّكَاحِ فَلَا يُجِبُ الْمَسْعَى  
(لَا) يُوجِبُ الْوَطْءُ الْمَذْكُورَ (الْحَدَّ) لَشَبْهِهِ اخْتِلَافَ الْعِلَاسِ ، وَلَوْ طَلَّقَهَا ثَلَاثًا لَمْ يَفْتَقِرْ فِي هَجْةٍ نِكَاحَهُ  
لَهَا إِلَى مُحَلٍّ (وَيُقْبَلُ إِقْرَارُ الْوَلِيِّ) عَلَى مَوْلِيَتِهِ (بِالنِّكَاحِ إِنْ اسْتَقْلَّ بِالْإِنْشَاءِ) وَقَدْ الْإِقْرَارُ ، بِأَنْ  
كَانَ مُجْبَرًا وَالزَّوْجُ كَفًى (وَإِلَّا) بِأَنْ لَمْ يَكُنْ مُسْتَقْللاً (فَلَا) يَقْبَلُ إِقْرَارُهُ عَلَيْهَا (وَيُقْبَلُ إِقْرَارُ  
الْبَالِغَةِ الْعَاقِلَةِ) الْحُرَّةِ بَكَرًا كَانَتْ أَوْ ثِيَابًا (بِالنِّكَاحِ) مِنْ زَوْجٍ دَلُو غَيْرَ كَفٍّ صَدَّقَهَا (عَلَى  
الْجَدِيدِ) وَإِنْ كَذَبَهَا الْوَلِيُّ وَالشَّاهِدَانِ ، وَفِي الْقَدِيمِ عِنْدَ الْقَبُولِ (وَلِلْأَبِ تَزْوِيجُ الْبِكْرِ صَغِيرَةٍ

أو كبيرة بغير إذنهما، ويستحب استئذانها، وليس له تزويج ثيب إلا بإذنها، فإن كانت صغيرة لم تزوج حتى تبلغ، والجد كالأب عند عدمه، وسواء زالت البكارة بوطء حلال أو حرام، ولا أثر لزوالها بلا وطء كسقطه في الأصح، ومن على حاشية النسب كآخ وعم لا يزوج صغيرة بحال، وتزوج الثيب البالغة بصريح الإذن، ويكفي في البكر سكوتها في الأصح، والمعنى، والسلطان كالآخر، وأحق الأولياء أب ثم جد ثم أبوه ثم أخ لأبوين أو لأب ثم ابنه وإن سفل ثم عم ثم سائر العصبة كالإرث، ويقدم أخ لأبوين على أخ لأب في الأظهر، ولا يزوج ابن بنته، فإن كان ابن ابن عم أو معتقا أو قاضيا زوج به، فإن لم يوجد نسيب زوج للمعنى ثم عصبته، كالإرث، ويزوج عتيقة المرأة من يزوج المعتقة مادامت حية، ولا يعتبر إذن المعتقة في الأصح، فإذا ماتت زوج من له الولاء، فإن فقد المعنى وعصبته زوج السلطان، وكذا يزوج

أو كبيرة بغير إذنهما، ويستحب استئذانها) أى الكبيرة (وليس له تزويج ثيب إلا بإذنها، فإن كانت صغيرة لم تزوج حتى تبلغ، والجد كالأب عند عدمه) أو عدم أهليته (وسواء) فيها ذكر في الثيب (زالت البكارة بوطء حلال أو حرام) كالزنا (ولا أثر لزوالها بلا وطء كسقطه في الأصح) فهى كال بكر من جهة الاجبار، ومقابل الأصح هى كال ثيب (ومن على حاشية النسب) أى فيها (كآخ وعم لا يزوج صغيرة بحال) أى بكر كانت أو ثيبا ولا مجنونة ولو كبيرة (وتزوج الثيب البالغة بصريح الإذن) للأب أو غيره (ويكفي في البكر) البالغة إذا استؤذنت (سكوتها) بالنسبة للنكاح. وأما بالنسبة للمهر فلا بد من التصريح (في الأصح) ومقابلة لا يكفي لمن على حاشية النسب (والمعنى والسلطان كالآخر) فيما تقدم من الأحكام فلا يزوج الصغيرة بحال (وأحق الأولياء) بالتزويج (أب ثم جد) أبواب (ثم أبوه، ثم أخ لأبوين أو لأب ثم ابنه، وإن سفل، ثم عم) لأبوين أو لأب ثم ابنه (ثم سائر العصبة) من القرابة (كالإرث، ويقدم أخ لأبوين على أخ لأب في الأظهر) وكذا ابن الأخ والعم وابن عم، ومقابلة هم سواء (ولا يزوج ابن بنته، فإن كان ابن ابن عم أو معتقا أو قاضيا زوج به) فلا تضره البتة (فإن لم يوجد) من الأولياء (نسيب) أى ذونسب (زوج المعنى) الرجل (ثم عصبته) بحق الولاء، (كالإرث، ويزوج عتيقة المرأة) إذا فقد ولي العتيقة من النسيب (من يزوج المعتقة مادامت حية) فيزوجها الأب، ثم الجد، ثم بقية الأولياء برضا العتيقة (ولا يعتبر إذن المعتقة في الأصح) ومقابلة يعتبر (فإذا مات) أى المعتقة (زوج) العتيقة (من له الولاء) من عصباتها، ففي حياتها كان يقدم أبوها وبعدها يقدم ابنها، ثم ابنه على ترتيب عصبة الولاء (فإن فقد المعنى وعصبته زوج السلطان) المرأة التى فى محل ولايته (وكذا يزوج) السلطان

إِذَا عَضَلَ الْقَرِيبُ وَالْمَعْتِقُ ، وَإِنَّمَا يَحْصُلُ الْمَصْلُ إِذَا دَعَتْ بِاللَّيَّةِ عَاقِلَةً إِلَى كُفٍّ  
وَأَمْتَنَعَ وَلَوْ عَيَّنَتْ كُفُّوا وَأَرَادَ الْأَبُ غَيْرَهُ فَلَهُ ذَلِكَ فِي الْأَصَحِّ .

[ فصل ] لَاوَلَايَةَ لِرَقِيقٍ وَصَيٍّ وَبُحْنُونٍ وَمُخْتَلٍّ النَّظَرِ بِهَرَمٍ أَوْ خَيْلٍ ، وَكَذَا  
مُحْجُورٍ عَلَيْهِ بَسْفُهُ عَلَى الْمَذْهَبِ ، وَمَتَى كَانَ الْأَقْرَبُ بِبَعْضِ هَذِهِ الصِّفَاتِ قَالَوَلَايَةً لِلْأَبْعَدِ ،  
وَالْإِغْمَاءُ إِنْ كَانَ لَا يَدُومُ غَالِبًا ائْتِظَرُ لِإِفَاقَتِهِ ، وَإِنْ كَانَ يَدُومُ أَيْلَمًا ائْتِظَرُ ، وَقِيلَ-  
لِلْأَبْعَدِ ، وَلَا يَقْدَحُ الْعَمَى فِي الْأَصَحِّ ، وَلَاوَلَايَةَ لِفَاسِقٍ عَلَى الْمَذْهَبِ ، وَيَلِي الْكَافِرُ  
الْكَافِرَةَ ، وَإِحْرَامُ أَحَدِ الْعَاقِدِينَ أَوْ الزَّوْجَةِ يَمْنَعُ صِحَّةَ النِّكَاحِ ، وَلَا يَنْتَقِلُ الْوَلَايَةُ فِي  
الْأَصَحِّ ، فَيَزُوجُ السُّلْطَانُ عِنْدَ إِحْرَامِ الْوَلِيِّ ، لَا الْأَبْعَدُ . قُلْتُ : وَلَوْ أُخْرِمَ الْوَلِيُّ أَوْ الزَّوْجُ  
فَعَقْدُ وَكِيلِهِ الْحَلَالُ لَمْ يَصِحَّ ، وَاللَّهُ أَعْلَمُ ، وَلَوْ غَابَ الْأَقْرَبُ إِلَى مَرَحِلَتَيْنِ زَوْجِ السُّلْطَانِ ،  
وَدُونَهُمَا لَا يَزُوجُ إِلَّا بِإِذْنِهِ فِي الْأَصَحِّ ،

( إذا عضل أي امتنع من التزويج (القریب) ولو مجبرا (والمعتق) فيزوج الحاكم ، ولا تنتقل  
للأبعد إذا كان العضل دون ثلاث ، فان كان ثلاثا زوج الأبعد ( وإِنَّمَا يَحْصُلُ الْعَضْلُ إِذَا دَعَتْ  
بِالْفَقْدِ عَاقِلَةً إِلَى كُفٍّ وَامْتَنَعَ ) الْوَلِيُّ مِنْ تَزْوِجِهِ ، فَإِنْ دَعَتْهُ إِلَى غَيْرِ كُفٍّ كَانَ لَهُ الْامْتِنَاعُ ( وَلَوْ  
عَيَّنَتْ كُفُّوا وَأَرَادَ الْأَبُ غَيْرَهُ فَلَهُ ذَلِكَ فِي الْأَصَحِّ ) لِأَنَّهُ أَكْمَلَ نَظْرًا مِنْهَا ، وَمُقَابِلُهُ يُلْزِمُهُ إِجَابَتُهَا  
إِعْظَامًا لَهَا .

[ فصل ] فِي مَوَاقِعِ وَلَايَةِ النِّكَاحِ ( لَاوَلَايَةَ لِرَقِيقٍ ) وَلَوْ مَبْعُوضًا ، وَيَجُوزُ كَوْنُ الرَّقِيقِ وَكِيلًا  
فِي الْقَبُولِ دُونَ الْإِجَابِ ( وَ ) لَا ( صَبًى وَبُحْنُونٍ وَمُخْتَلٍّ النَّظَرِ بِهَرَمٍ ) وَهُوَ كَبِيرُ السِّنِّ ( أَوْ خَيْلٍ )  
وَهُوَ فَسَادُ الْعَقْلِ ( وَكَذَا مُحْجُورٌ عَلَيْهِ بَسْفُهُ عَلَى الْمَذْهَبِ ) وَقِيلَ يَلِي ، وَنُوكِلُهُ كِتَوَكُّيلُ الرَّقِيقِ  
فَيَصِحُّ فِي الْقَبُولِ دُونَ الْإِجَابِ ( وَمَتَى كَانَ الْأَقْرَبُ بِبَعْضِ هَذِهِ الصِّفَاتِ قَالَوَلَايَةَ لِلْأَبْعَدِ ) لِأَنَّهُ يَفْرُقُ  
فِي ذَلِكَ بَيْنَ النَّسَبِ وَالْوَلَاءِ ، فَإِنْ زَالَ الْمَنَاعُ عَادَتِ الْوَلَايَةُ ( وَالْإِغْمَاءُ إِنْ كَانَ لَا يَدُومُ غَالِبًا ائْتِظَرُ  
إِفَاقَتَهُ وَإِنْ كَانَ يَدُومُ أَيْلَمًا ائْتِظَرُ ، وَقِيلَ الْوَلَايَةُ لِلْأَبْعَدِ ) كَالْبُحْنُونِ ( وَلَا يَقْدَحُ الْعَمَى فِي الْأَصَحِّ )  
وَمُقَابِلُهُ يَقْدَحُ لِأَنَّهُ يُؤْثِرُ فِي الشَّهَادَةِ فَأَشْبَهَ الصَّغِيرَ ( وَلَاوَلَايَةَ لِفَاسِقٍ ) غَيْرِ الْإِمَامِ الْأَعْظَمِ مُجْبِرًا كَانَ  
أَوَّلًا ( عَلَى الْمَذْهَبِ ) بَلْ تَنْتَقِلُ الْوَلَايَةُ لِلْأَبْعَدِ ، وَقِيلَ يَلِي وَإِذَا نَابَ زَوْجٌ فِي الْحَالِ وَلَا يَنْتَظَرُ اسْتِبْرَآؤُهُ  
( وَيَلِي الْكَافِرُ الْكَافِرَةَ ) الْأَصْلِيَّةُ وَلَوْ اخْتَلَفَتْ عَقِيدَتُهُمَا أَوْ كَانَ الزَّوْجُ مَسَامًا ( وَإِسْوَامُ أَحَدِ  
الْعَاقِدِينَ أَوْ الزَّوْجَةِ يَمْنَعُ صِحَّةَ النِّكَاحِ وَلَا يَنْتَقِلُ الْوَلَايَةُ لِلْأَبْعَدِ ) فِي الْأَصَحِّ وَمُقَابِلُهُ يَنْقُلُ كَالْبُحْنُونِ ، وَإِذَا  
لَمْ يَنْقُلْهُمَا ( فَيَزُوجُ السُّلْطَانُ عِنْدَ إِحْرَامِ الْوَلِيِّ لَا الْأَبْعَدُ . قُلْتُ : وَلَوْ أُسْرِمَ الْوَلِيُّ أَوْ الزَّوْجُ ) بَعْدَ تَوَكُّيلِهِ  
فِي التَّزْوِيجِ ( فَعَقْدُ وَكِيلِهِ الْحَلَالُ لَمْ يَصِحَّ ، وَاللَّهُ أَعْلَمُ ) لِأَنَّ الْمُوَكَّلَ لَا يَمْلِكُهُ فَفَرَعُهُ أَوَّلِي ( وَلَوْ غَابَ )  
الْوَلِيُّ ( الْأَقْرَبُ إِلَى مَرَحِلَتَيْنِ ) وَلَاوَكِّلْ لَهُ ( زَوْجُ السُّلْطَانِ ) أَيُّ سُلْطَانٍ يُلْزِمُهُ أَوْ نَائِبُهُ لَا الْأَبْعَدُ  
( وَدُونَهُمَا ) أَيُّ الْمَرَحِلَتَيْنِ ( لِأَزْوَاجِ الْإِبَازِنَةِ فِي الْأَصَحِّ ) فَيَرْجِعُ لِيَحْضُرَ أَوْ يُوَكَّلُ ، وَمُقَابِلُ الْأَصَحِّ

وَالْمُجْبِرُ التَّوَكِيلُ فِي التَّزْوِيجِ بِغَيْرِ إِذْنِهَا ، وَلَا يُشْتَرَطُ تَعْيِينُ الزَّوْجِ فِي الْأَظْهَرِ ،  
وَيَحْتَاطُ الْوَكِيلُ فَلَا يُزَوِّجُ غَيْرَ كُفَاءٍ ، وَغَيْرُ الْمُجْبِرِ إِنْ قَالَتْ لَهُ وَكُلُّ وَكُلٍّ ،  
وَإِنْ نَهَتْهُ فَلَا ، وَإِنْ قَالَتْ : زَوَّجْنِي فَلَهُ التَّوَكِيلُ فِي الْأَصَحِّ ، وَلَوْ وَكُلَّ قَبْلَ اسْتِئْذَانِهَا  
فِي النِّكَاحِ لَمْ يَصِحَّ عَلَى الصَّحِيحِ ، وَلَيْقُلْ وَكِيلُ الْوَلِيِّ زَوَّجْتُكَ بِنْتِ فُلَانٍ ، وَلَيْقُلْ  
الْوَلِيُّ لَوْ كَيْلُ الزَّوْجِ زَوَّجْتُ بِنْتِي فُلَانًا ، فَيَقُولُ وَكَيْلُهُ قِيلَتْ نِكَاحًا لَهُ ، وَيَلْزَمُ  
الْمُجْبِرُ تَزْوِيجُ مَحْنُونَةٍ بِالْفَقْدِ وَمَحْنُونٍ ظَهَرَتْ حَاجَتُهُ ، لَا صَغِيرَةٍ وَصَغِيرٍ ، وَيَلْزَمُ الْمُجْبِرُ  
وغيره إِنْ تَعَيَّنَ إِجَابَةُ مُلْتَمَسَةِ التَّزْوِيجِ ، فَإِنْ لَمْ يَتَّعِنْ كَأَخَوَةٍ فَسَأَلَتْ بَعْضُهُمْ  
لِزَمَةِ الْإِجَابَةِ فِي الْأَصَحِّ ، وَإِذَا اجْتَمَعَ أَوْلِيَاؤُهُ فِي دَرَجَةٍ اسْتَحَبَّ أَنْ يُزَوِّجَهَا أَقْرَبَهُمْ  
وَأَسْمَهُمْ بِرِضَاهُمْ فَإِنْ تَشَاحُوا أَقْرَعَ ، فَلَوْ زَوَّجَ غَيْرُ مَنْ خَرَجَتْ قُرْعَتُهُ وَقَدْ أَذِنَتْ  
لِكُلِّ مِنْهُمْ صَحَّ فِي الْأَصَحِّ ، وَلَوْ زَوَّجَهَا أَحَدُهُمْ زَيْدًا وَآخَرَ عَمْرًا ،

بِزَوْجِ السُّلْطَانِ ( وَلِلْمُجْبِرِ التَّوَكِيلُ فِي التَّزْوِيجِ بِغَيْرِ إِذْنِهَا ، وَلَا يَشْتَرَطُ ) فِي جَوَازِ التَّوَكِيلِ ( تَعْيِينُ  
الزَّوْجِ فِي الْأَظْهَرِ ) وَمُقَابَلُهُ بِشَرْطِ تَعْيِينِهِ ( وَيَحْتَاطُ الْوَكِيلُ ) عِنْدَ الْإِطْلَاقِ ( فَلَا يُزَوِّجُ غَيْرَ كُفَاءٍ )  
وَلَا كُفُوًا طَلَبَ أَكْفَاءَ مِنْهُ ( وَغَيْرُ الْمُجْبِرِ إِنْ نَالَتْ لَهُ وَكُلٌّ وَكُلٌّ ، وَإِنْ نَهَتْهُ عَنِ التَّوَكِيلِ ) مَعَ إِذْنِهَا  
فِي التَّزْوِيجِ ( فَلَا ) بَوَكُلٍّ ( وَإِنْ قَالَتْ ) لَهُ ( زَوَّجْنِي ) وَلَمْ تَعْرِضْ لِلتَّوَكِيلِ بِنَهْيٍ وَلَا غَيْرِهِ ( فَلَهُ  
التَّوَكِيلُ فِي الْأَصَحِّ ) وَمُقَابَلُهُ لَا بَوَكُلٍّ ( وَلَوْ وَكُلَّ قَبْلَ اسْتِئْذَانِهَا فِي النِّكَاحِ لَمْ يَصِحَّ ) تَوَكِيلُهُ  
( عَلَى الصَّحِيحِ ) وَمُقَابَلُهُ يَصِحُّ ( وَلَيْقُلْ وَكِيلُ الْوَلِيِّ ) لِلزَّوْجِ ( زَوَّجْتُكَ بِنْتِ فُلَانٍ ) وَإِذَا لَمْ  
تَعْرِفْ بِذَلِكَ لَا بَدَّ مِنْ رَفْعِ نَسَبِهَا حَتَّى تَتِمَّزَ ( وَلَيْقُلْ الْوَلِيُّ لَوْ كَيْلُ الزَّوْجِ زَوَّجْتُ بِنْتِي فُلَانًا ) مَوْكَاتُ  
( فَيَقُولُ وَكَيْلُهُ : قِيلَتْ نِكَاحًا لَهُ ) فَإِنْ تَرَكَ لَفْظُهُ لَمْ يَصِحَّ الْعَقْدُ ، وَكُلُّ ذَلِكَ إِذَا هَلُمَّ الشُّهُودُ فِي الْأَوَّلَى  
التَّوَكِيلُ ، وَفِي الثَّانِيَةِ إِذَا عَلِمَ الشُّهُودُ وَالْوَلِيُّ ، وَإِلَّا فَلَا بَدَّ مِنَ التَّصْرِيحِ ( وَيَلْزَمُ الْمُجْبِرُ تَزْوِيجَ  
مَحْنُونَةٍ بِالْفَقْدِ ) مَحْتَاةٍ ( وَمَحْنُونٍ ) بِالْفَقْدِ ( ظَهَرَتْ حَاجَتُهُ ) لِلنِّكَاحِ ، فَإِنْ نَقَطَ جُنُونُهُمَا لَمْ يُزَوَّجَا  
حَتَّى يَفِيقَا وَيَأْذَنَا ، فَالْزَّوْمُ لَهُ شَرْطَانِ : الْبَالُغُ ، وَالْإِحْتِيَاجُ ( لِصَغِيرَةٍ وَصَغِيرٍ ) فَلَا يَلْزَمُ الْمُجْبِرُ تَزْوِيجَهُمَا  
( وَيَلْزَمُ الْمُجْبِرُ وَغَيْرُهُ إِنْ تَعَيَّنَ ) كَأَخٍ وَاحِدٍ ( إِجَابَةُ مُلْتَمَسَةِ التَّزْوِيجِ ) الْبَالِغَةُ إِنْ دَعَتْ إِلَى كُفَاءٍ  
فَإِنْ امْتَنَعَ أَمَّ ( فَإِنْ لَمْ يَتَّعِنْ كَأَخَوَةٍ ) أَوْ أَعْمَامَ مُسْتَوِينَ ( فَسَأَلَتْ بَعْضُهُمْ ) التَّزْوِيجَ ( لَزَمَهُ  
الْإِجَابَةُ فِي الْأَصَحِّ ) وَمُقَابَلُهُ الْمَنْعُ لَا مَكَانَهُ بغيره ( وَإِذَا اجْتَمَعَ أَوْلِيَاؤُهُ فِي دَرَجَةٍ ) أَشْقَاهُ كَأَخَوَةٍ وَأُولَآءِ وَأُذِنَتْ  
لِكُلِّ مِنْهُمْ ( اسْتَحَبَّ أَنْ يُزَوِّجَهَا أَقْرَبَهُمْ ) بِبَابِ النِّكَاحِ ( وَ ) بَعْدَهُ أَوْرَعُهُمْ ، وَبَعْدَهُ ( أَسْمَهُمْ  
بِرِضَاهُمْ ) أَيْ الْبَاقِينَ ( فَإِنْ تَشَاحُوا ) بِأَنْ قَالَ كُلٌّ أَنَا أَزْوَاجُ ( أَقْرَعَ ) بَيْنَهُمْ ( فَلَوْ زَوَّجَهَا ) ( غَيْرُ  
مَنْ خَرَجَتْ قُرْعَتُهُ وَقَدْ أَذِنَتْ لِكُلِّ مِنْهُمْ ) أَنْ يُزَوِّجَهَا ( صَحَّ فِي الْأَصَحِّ ) وَمُقَابَلُهُ لَا يَصِحُّ ، وَلَوْ  
زَوَّجَهَا أَحَدُهُمْ قَبْلَ أَنْ يَقْرَعُوا بِأَنْ هَجَمَ وَعَقْدَ صَحَّ جُزْأً ( وَلَوْ زَوَّجَهَا أَحَدُهُمْ زَيْدًا وَآخَرَ عَمْرًا )

فَإِنْ عُرِفَ السَّابِقُ فَهُوَ الصَّحِيحُ ، وَإِنْ وَقَعَ مَعًا أَوْ جُهِلَ السَّبْقُ وَالْمَعِيَةُ فَبَاطِلَانِ ،  
وَكَذَا لَوْ عُرِفَ سَبْقُ أَحَدِهِمَا وَلَمْ يَتَّعِنِ عَلَى الْمَذْهَبِ ، وَلَوْ سَبَقَ مُعَيَّنٌ ثُمَّ اشْتَبَهَ  
وَجَبَّ التَّوَقُّفُ حَتَّى يَتَبَيَّنَ ، فَإِنْ ادَّعَى كُلُّ زَوْجٍ عَلَيْهَا بِسَبْقِهِ سَمِعَتْ دَعْوَاهُمَا بِنَاءً عَلَى  
الْجَدِيدِ ، وَهُوَ قَبُولُ إِقْرَارِهَا بِالنِّكَاحِ ، فَإِنْ أَنْكَرَتْ حُلُفَتْ ، وَإِنْ أَقَرَّتْ لِأَحَدِهِمَا  
ثَبَّتَ نِكَاحُهَا وَتَمَّاعُ دَعْوَى الْآخَرِ ، وَتَحْلِفُهَا لَهُ يُبْنِي عَلَى التَّوَلُّينِ فِيمَنْ قَالَ :  
هَذَا لِرَزِيدٍ بَلْ لَعَمْرُو هَلْ يَغْرُمُ لَعَمْرُو إِنْ قُلْنَا نَعَمْ فَنَعَمْ ، وَلَوْ تَوَلَّى طَرَفٌ عَقْدِي فِي  
تَزْوِيجِ بِنْتِ ابْنِهِ بِابْنِ ابْنِهِ الْآخَرِ صَحَّ فِي الْأَصَحِّ ، وَلَا يَزُوجُ ابْنُ الْعَمِّ نَفْسَهُ بَلْ  
يُزَوِّجُهُ ابْنُ عَمِّهِ فِي دَرَجَتِهِ ، فَإِنْ فَقَدَ الْقَاضِي نِكَاحَ مَنْ لَوْ تَوَلَّى لَهَا  
زَوْجَهُ مِنْ فَوْقِهِ مِنَ الْوَلَاةِ أَوْ خَلِيفَتُهُ ، وَكَأَيُّهَا لَا يَجُوزُ لِوَاحِدٍ تَوَلَّى الطَّرَفَيْنِ لَا يَجُوزُ أَنْ  
يُوكِّلَ وَكِيلًا فِي أَحَدِهِمَا أَوْ وَكِيلَيْنِ فِيهِمَا فِي الْأَصَحِّ .

وقد أذنت لسلك منهم وكل من الزوجين كفه (فإن عرف السابق فهو الصحيح وإن وقع مامنا أو جهل  
السبق والمعيرة فباطلان ، وكذا لو عرف سبق أحدهما ولم يتعين) بأن لم ترج معرفته فباطلان (على  
المذهب) وقيل يوقف الأمر حتى يتبين (ولو سبق معين ثم اشتبه) بالآخر (وجب التوقف حتى  
يتبين) السابق فلا يعمل لأحدهما الاستمتاع بها ولا تفكيح غيرها إلا بينوتها منهما بطلاق أو  
موت وتنقض عتدها (فإن ادعى كل زوج عساه بسبقه) أي سبق نكاحه معينا (سمعت دعواهما  
بناء على الجديد ، وهو قبول إقرارها بالنكاح) وأما إذا ادعى كل زوج على الآخر فلا نسمع ، وأما  
على القديم فلا نسمع عليها (فإن أنكرت حلفت) بالبناء للجهول على نفي العلم لسلك يمين (وإن  
أقرت لأحدهما ثبت نكاحه) بإقرارها (وسماع دعوى) الزوج (الآخر) عليها (وتحليفها له  
يبنى على القولين فيمن قال هذا لزيد بل لعمر ، هل يغرم لعمر ؟ إن قلنا نعم) وهو أظهر  
القولين هناك (نعم) أي فنسمع الدعوى هنا للزوج الآخر ، وله التحليف رجاء أن تقر فيغرمها مهر  
المثل وإن لم تحصل له الزوجية (ولو تولى طرفي عقد في تزويج بنت ابنه بابن ابنه الآخر صح في  
الأصح) ومقابله لا يصح لأن خطاب الإنسان مع نفسه لا ينظم ، وعلى المسحة لابد من إيجاب  
وقبول وكون الجذب مجبرا ، فلو كانت بنت ابنه ثيبا بالغة وأذنت لم يصح (ولا يزوج ابن العم نفسه  
بل يزوجه ابن عمه في درجته ، فإن فقد) من في درجته كأن كان شقيقا معه ابن عم لأب (فالقاضي)  
ولا تنتقل للابعد (فلو أراد القاضي نكاح من لاولي لها زوجه من فوقه) كالسلطان (من الولاة  
أو خليفته) أي القاضي (وكما لا يجوز لواحد تولى الطرفين لا يجوز أن يوكل وكيلا في أحدهما)  
ويتولى هو الطرف الآخر (أو وكيلين فيهما) أي واحدا في الإيجاب وآخر في القبول (في الأصح)  
ومقابله يجوز لانقاده بأربعة

[ فصل ] زَوْجَهَا الْوَلِيُّ غَيْرَ كَفٍّ بِرِضَاهَا أَوْ بَعْضُ الْأَوْلِيَاءِ الْمُسْتَوِينَ بِرِضَاهَا وَرِضَا الْبَاقِينَ صَحَّ ، وَلَوْ زَوْجَهَا الْأَقْرَبُ بِرِضَاهَا فَلَيْسَ لِلْأَقْرَبِ اعْتِرَاضٌ ، وَلَوْ زَوْجَهَا أَحَدُهُمْ بِهِ بِرِضَاهَا دُونَ رِضَاهُمْ لَمْ يَصِحَّ ، وَفِي قَوْلِي يَصِحُّ ، وَلَهُمُ الْفَسْخُ ، وَيَجْزِي الْقَوْلَانِ فِي تَزْوِيجِ الْأَبِ بِكُرَا صَغِيرَةٍ أَوْ بِالْغَلَّةِ غَيْرَ كَفٍّ بِغَيْرِ رِضَاهَا فَقِي الْأَظْهَرُ بَاطِلٌ ، وَفِي الْآخِرِ يَصِحُّ ، وَلِلْبَالِغَةِ الْخِيَارُ ، وَلِلصَّغِيرَةِ إِذَا بَلَغَتْ ، وَلَوْ طَلَبَتْ مَنْ لَوْلَى لَهَا أَنْ يُزَوَّجَهَا السُّلْطَانُ بِغَيْرِ كَفٍّ فَعَلَّ لَمْ يَصِحَّ فِي الْأَصَحِّ . وَخِصَالُ الْكِفَاءَةِ : سَلَامَةُ مِنَ الْعُيُوبِ الْمُثْبَتَةِ لِلْخِيَارِ وَحُرِّيَّةٌ ، فَالْزَّيْقُ لَيْسَ كَقَوْلِ الْحُرَّةِ ، وَالْعَتِيقُ لَيْسَ كَقَوْلِ الْحُرَّةِ أَصْلِيَّةً ، وَنَسَبٌ ، فَالْمَجْمَعِيُّ لَيْسَ كَفٍّ عَرَبِيَّةً ، وَلَا غَيْرُ قُرَشِيٍّ قُرَشِيَّةً ، وَلَا غَيْرُ هَاشِمِيٍّ وَمُطَلِبِيٍّ لَهَا ، وَالْأَصَحُّ اعْتِبَارُ النَّسَبِ فِي الْمَجْمَعِ كَالْعَرَبِ ،

[ فصل ] فِي الْكِفَاءَةِ ، وَهِيَ بِالْفَتْحِ وَالْمَدِّ : لُغَةُ النَّسَائِيِّ وَالتَّعَادُلُ . وَشَرَعًا أَمْرٌ يَجِبُ عَدَمُهُ عَارًا ، وَهِيَ لَيْسَتْ شَرْطًا فِي صِحَّةِ النِّكَاحِ بَلْ حَقٌّ لِلرَّأَةِ وَالْوَلِيِّ فَلَهُمَا اسْقَاطُهَا ، فَإِذَا ( زَوْجَهَا الْوَلِيُّ ) الْمُنْفَرِدُ كَأَبٍ ( غَيْرَ كَفٍّ بِرِضَاهَا أَوْ بَعْضِ الْأَوْلِيَاءِ الْمُسْتَوِينَ بِرِضَاهَا وَرِضَا الْبَاقِينَ ) مِمَّنْ فِي دَرَجَتِهِ غَيْرَ كَفٍّ . ( صَحَّ ) التَّزْوِيجُ خَيْثُ رِصَا فَلَا اعْتِرَاضَ ، وَسَوَاءٌ فِي ذَلِكَ الرَّشِيدَةُ وَالسَّفِيهَةُ ، وَلَكِنْ يَكْرَهُ التَّزْوِيجُ حَيْثُ ( وَلَوْ زَوْجَهَا الْأَقْرَبُ بِرِضَاهَا فَلَيْسَ لِلْأَقْرَبِ اعْتِرَاضٌ وَلَوْ زَوْجَهَا أَحَدُهُمْ ) أَيْ الْمُسْتَوِينَ ( بِهِ ) أَيْ غَيْرَ الْكِفَاءَةِ ( بِرِضَاهَا دُونَ رِضَاهُمْ لَمْ يَصِحَّ ) التَّزْوِيجُ . نَعَمْ لَوْ خَالَعَهَا الزَّوْجُ الَّذِي هُوَ غَيْرُ كَفٍّ ثُمَّ زَوَّجَهَا أَحَدَهُمْ بِهِ بِرِضَاهَا دُونَ رِضَا الْبَاقِينَ فَانَّهُ يَصِحُّ لِرِضَاهُمْ بِهِ أَوَّلًا ( وَفِي قَوْلِي يَصِحُّ ، وَلَهُمُ الْفَسْخُ ، وَيَجْزِي الْقَوْلَانِ فِي تَزْوِيجِ الْأَبِ بِكُرَا صَغِيرَةٍ أَوْ بِالْغَلَّةِ غَيْرَ كَفٍّ بِغَيْرِ رِضَاهَا فَقِي الْأَظْهَرُ بَاطِلٌ ، وَفِي الْآخِرِ يَصِحُّ ، وَلِلْبَالِغَةِ الْخِيَارُ ) فَوْرًا ( وَلِلصَّغِيرَةِ إِذَا بَلَغَتْ وَلَوْ طَلَبَتْ مَنْ لَوْلَى لَهَا أَنْ يُزَوَّجَهَا السُّلْطَانُ بِغَيْرِ كَفٍّ فَعَلَّ لَمْ يَصِحَّ ) تَزْوِيجُهُ ( فِي الْأَصَحِّ ) وَمُقَابِلُهُ يَصِحُّ كَالْوَلِيِّ الْخَاصِّ ، وَاعْتِمَادُهُ الْبَلْقِينِي ( وَخِصَالُ الْكِفَاءَةِ ) أَيْ الصِّفَاتُ الْمَعْتَبَرَةُ فِيهَا خَمْسَةٌ : أَوَّلُهَا ( سَلَامَةُ مِنَ الْعُيُوبِ الْمُثْبَتَةِ لِلْخِيَارِ ) الَّتِي سَيَأْتِي ذِكْرُهَا ، فَهِيَ شَيْءٌ مِنْهَا لَيْسَ كَقَوْلِ الْمَنْ هِيَ سَلِيمَةٌ عَنْهَا ( وَثَانِيهَا ) حُرِّيَّةٌ ، فَالزَّيْقُ ( وَلَوْ مَبْعُضًا ) لَيْسَ كَقَوْلِ الْحُرَّةِ ( وَلِوَعْتِيقَةٍ ) ( وَالْعَتِيقُ لَيْسَ كَقَوْلِ الْحُرَّةِ أَصْلِيَّةً ) وَلَيْسَ مِنَ الرِّقِّ أَحَدٌ أَبَانَهُ أَوْ أَبَا أَقْرَبَ كَقَوْلِ خُلَافَتِهِ ، وَالرِّقُّ فِي الْأَمْهَاتِ لَا يُؤْثِرُ ، وَتَوَقَّفُ السَّبْكِيُّ فِيهَا ذِكْرُهُ الْمَصْنُفُ ، وَقَالَ لَمْ يُسَاعِدْ عَلَيْهِ عَرَفٌ وَلَا دَلِيلٌ ، فَكَثِيرًا مَا تَفْتَخِرُ حُرَّةُ الْأَصْلِ بِعَنْ مَسَةِ الرِّقِّ أَوْ مَسِ أَحَدِ آبَائِهِ بِأَنْ صَارَ مَلَكًا أَوْ أَمِيرًا ( وَثَالِثُهَا ) نَسَبٌ ( بِأَنْ تَنْسَبَ الْمَرْأَةُ إِلَى مَنْ تَشْرَفُ بِهِ بِالْظُّلْمِ إِلَى مَنْ يَنْسَبُ الزَّوْجُ إِلَيْهِ ) ( فَالْمَجْمَعِيُّ ) أَبَا ( لَيْسَ كَفٍّ عَرَبِيَّةً ) أَبَا ( وَلَاغَيْرِ قُرَشِيٍّ ) مَكَافِئًا ( قُرَشِيَّةً وَلَاغَيْرِ هَاشِمِيٍّ وَمُطَلِبِيٍّ ) كَقَوْلِ ( لَهَا ) وَالْمُطَلِبِيُّ كَفٍّ لَهَا شَامِيَّةً إِلَّا إِذَا كَانَتْ شَرِيفَةً فَلَا يَكْفِيهَا إِلَّا شَرِيفٌ ، وَغَيْرُ قُرَشِيٍّ مِنَ الْعَرَبِ أَيْ كَفٍّ لِبَعْضٍ ( وَالْأَصَحُّ ) اعْتِبَارُ النَّسَبِ فِي الْمَجْمَعِ كَالْعَرَبِ ( وَمُقَابِلُهُ لَا يُعْتَبَرُ فِيهِمْ لِأَنَّهُمْ لَا يُعْتَنُونَ بِحِفْظِ الْأَنْسَابِ وَلَا يَكْفِيهِمْ )



وَعِفَّةٌ فَلَيْسَ فَاسِقٌ كُفٌّ عَفِيفَةٌ ، وَحِرْفَةٌ فَصَاحِبُ حِرْفَةٍ دَنِيئَةٌ ، لَيْسَ كُفٌّ أَرْفَعُ مِنْهُ ، فَكَئُتَاسٌ وَحِجَامٌ وَحَارِسٌ وَرَاعٍ وَقِيمُ الْحَمَامِ لَيْسَ كُفٌّ بِنْتِ خَيْطٍ ، وَلَا خَيْطٌ بِنْتِ تَاجِرٍ أَوْ بَزَّازٍ ، وَلَا هَاتَا بِنْتِ عَالِمٍ وَقَاضٍ ، وَالْأَصَحُّ أَنَّ التَّسَاكَرَ لَا يُعْتَبَرُ ، وَأَنَّ بَعْضَ الْخِصَالِ لَا يُقَابَلُ بِبَعْضٍ ، وَلَيْسَ لَهُ تَزْوِيجُ ابْنِهِ الصَّغِيرِ أُمَةً ، وَكَذَا مَعِيَّةٌ عَلَى الْمَذْهَبِ ، وَيَجُوزُ مَنْ لَا تُكَافِئُهُ بِيَاقِي الْخِصَالِ فِي الْأَصَحِّ .

[فصل] لَا يَزُوجُ بِمَحْنُونٍ صَغِيرٍ وَكَذَا كَبِيرٍ إِلَّا لِلْحَاجَةِ فَوَاحِدَةً ، وَلَهُ تَزْوِيجُ صَغِيرٍ عَاقِلٍ أَكْثَرَ مِنْ وَاحِدَةٍ ، وَيَزُوجُ لِلْمَجْنُونَةِ أَبًا أَوْ جَدًّا إِنْ ظَهَرَتْ مَصْلَحَةٌ ، وَلَا تُشْتَرَطُ الْحَاجَةُ وَسِوَاهَا صَغِيرَةً وَكَبِيرَةً ثِيْبٌ وَبِكْرٌ ، فَإِنْ لَمْ يَكُنْ أَبٌ وَجَدَّ لَمْ تَزُوجْ فِي صِغَرِهَا ، فَإِنْ بَلَغَتْ زَوَّجَهَا السُّلْطَانُ فِي الْأَصَحِّ لِلْحَاجَةِ ،

أَسْلَمُ أَقْدَمُ مِنْهُ فِي الْإِسْلَامِ (و) رَابِعُهَا (عِفَّةٌ) وَهِيَ الدِّينُ وَالصَّلَاحُ (فَلَيْسَ فَاسِقٌ كُفٌّ عَفِيفَةٌ) فَالْبَتَدِيعُ مَعَ السَّنِيَةِ كَالْفَاسِقِ مَعَ الْعَفِيفَةِ ، وَالْعِفَّةُ وَالنَّفْسُ يُعْتَبَرَانِ فِي الزَّوْجِيَّاتِ لِأَيِّ الْآبَاءِ (و) خَامِسُهَا (حِرْفَةٌ) وَهِيَ بِكْسَرِ الْحَاءِ صِنَاعَةٌ يَرْتَقِي مِنْهَا (فَصَاحِبُ حِرْفَةٍ دَنِيئَةٌ لَيْسَ كُفٌّ أَرْفَعُ مِنْهُ) وَالْحِرْفَةُ الدَّنِيئَةُ مَا دَلَّتْ مَلَاسِئَهَا عَلَى انْخِطَاطِ الْمَرْوَةِ (فَكُئُتَاسٌ وَحِجَامٌ وَحَارِسٌ وَرَاعٍ وَقِيمُ الْحَمَامِ لَيْسَ كُفٌّ بِنْتِ خَيْطٍ وَلَا خَيْطٌ بِنْتِ تَاجِرٍ أَوْ بَزَّازٍ) بِنْتِ (بَزَّازٍ وَلاَهَا) أَيْ التَّاجِرِ وَالْبَزَّازِ (بِنْتِ عَالِمٍ وَقَاضٍ) فَتَرَامِي الْعَادَةِ فِي الْحِرْفِ وَالصَّنَائِعِ ، وَالْعِبْرَةُ فِي الْعَالَمِ بِالصَّلَاحِ أَوِ السُّلْطَانِ دُونَ الْفَاسِقِ ، وَكَذَا الْقَاضِي وَإِلَّا فَبَعْضُهُمْ كَقَرِيبٍ عَهْدٍ بِالْإِسْلَامِ فَلَا يُنْظَرُ إِلَيْهِ ، فَالْنَّظَرُ فِي حَقِّ الْآبَاءِ دِينًا وَسِيرَةً وَحِرْفَةً مِنْ حَيْثُ النِّسْبُ (وَالْأَصَحُّ أَنَّ التَّسَاكَرَ لَا يُعْتَبَرُ) فِي خِصَالِ الْكَفَاءَةِ ، وَمُقَابَلُهُ يُعْتَبَرُ وَرَجْعُهُ الْأَذْرَعِي ، وَلَا يُعْتَبَرُ الْجِلَالُ وَلَا السَّلَامَةُ مِنْ عَيْبٍ آخَرَ مُنْفَرِدٍ كَالْعَمِي (و) الْأَصَحُّ (أَنَّ بَعْضَ الْخِصَالِ) الْمُجْتَبِيَةِ (لَا يُقَابَلُ بِبَعْضٍ) أَيْ لَا تُجْبَرُ نَقِصَةُ بَفْضِيَّةٍ ، فَلَا تَزُوجُ سَلِيمَةً مِنَ الْعَيُوبِ دَنِيئَةً بِمُعِيبٍ نَسِيبٍ (وَلَيْسَ لَهُ تَزْوِيجُ ابْنِهِ الصَّغِيرِ أُمَةً) بِخِلَافِ الْمَجْنُونِ (وَكَذَا مَعِيَّةٌ) كَبْرَاءً لَا يَزُوجُ بِهَا (عَلَى الْمَذْهَبِ) وَفِي قَوْلِ يَصْحُ وَيُثْبِتُ لَهُ الْخِيَارُ إِذَا بَلَغَ (وَيَجُوزُ) لِلْأَبِ أَنْ يَزُوجَ الصَّغِيرَ (مَنْ لَا تُكَافِئُهُ بِبِيَاقِي الْخِصَالِ) كَذَنْبٍ وَحِرْفَةٍ وَيُثْبِتُ لَهُ الْخِيَارُ إِذَا بَلَغَ (فِي الْأَصَحِّ) وَمُقَابَلُهُ لَا يَجُوزُ .

[فصل] فِي تَزْوِيجِ الْمَحْجُورِ عَلَيْهِ (لَا يَزُوجُ بِمَحْنُونٍ صَغِيرٍ) بِخِلَافِ الْعَاقِلِ الصَّغِيرِ (وَكَذَا) لَا يَزُوجُ بِمَحْنُونٍ (كَبِيرٍ إِلَّا لِلْحَاجَةِ) كَأَن يَحْتَاجُ لِمَنْ يَخْدُمُهُ (فَوَاحِدَةً) يَزُوجُ بِهَا الْأَبَ ، ثُمَّ الْجَدَّ ثُمَّ السُّلْطَانُ دُونَ الْوَصِيِّ وَبَاقِي الْعَصْبَةِ (وَلَهُ) أَيْ الْوَلِيُّ مِنْ أَبٍ وَجَدَ دُونَ سِوَاهُمَا (تَزْوِيجُ صَغِيرٍ عَاقِلٍ أَكْثَرَ مِنْ وَاحِدَةٍ) إِنْ رَأَاهُ الْوَلِيُّ مَصْلَحَةً (وَيَزُوجُ الْمَجْنُونَةَ أَبًا أَوْ جَدًّا إِنْ ظَهَرَتْ مَصْلَحَةٌ) فِي تَزْوِيجِهَا (وَلَا تُشْتَرَطُ الْحَاجَةُ) بِخِلَافِ الْمَجْنُونِ (وَسِوَاءِ) فِي جَوَازِ التَّزْوِيجِ (صَغِيرَةً وَكَبِيرَةً) ثِيْبٌ وَبِكْرٌ ، فَإِنْ لَمْ يَكُنْ أَبٌ وَجَدَ لَمْ تَزُوجْ فِي صِغَرِهَا ، فَإِنْ بَلَغَتْ زَوَّجَهَا السُّلْطَانُ فِي الْأَصَحِّ (لَكِنْ) بِمَرَاجَعَةِ أَقَارِبِهَا نَدْبًا وَمُقَابَلِ الْأَصَحِّ يَزُوجُهَا الْقَرِيبُ بِإِذْنِ السُّلْطَانِ وَتَزُوجُ (لِلْحَاجَةِ) لِلنِّسْكَاحِ

لَا لِمَصْلَحَةٍ فِي الْأَصَحِّ ، وَمَنْ حُجِرَ عَلَيْهِ بِسَفَهٍ لَا يَسْتَقِلُّ بِنِكَاحٍ بَلَّ بِنِكَاحٍ بِإِذْنِ  
وَلِيِّهِ أَوْ يَقْبَلُ لَهُ الْوَلِيُّ ، فَإِنْ أِذْنُ لَهُ وَعَيْنُ امْرَأَةٍ لَمْ يَنْكِحْ غَيْرَهَا ، وَيَنْكِحُهَا  
بِمَهْرِ الْمَثَلِ أَوْ أَقَلِّ ، فَإِنْ زَادَ فَالْمَشْهُورُ بِحَقِّ النَّكَاحِ بِمَهْرِ الْمَثَلِ مِنَ الْمَسْمُومِ ، وَلَوْ  
قَالَ انْكِحْ بِالْفِ وَلمْ يُعَيِّنْ امْرَأَةً نَكَحَ بِالْأَقَلِّ مِنَ الْفِ وَمَهْرُ مِثْلِهَا ، وَلَوْ أَطْلَقَ  
الْإِذْنَ فَالْأَصَحُّ صَحَّتْ ، وَيَنْكِحُ بِمَهْرِ الْمَثَلِ مَنْ تَلَقَّى بِهِ ، فَإِنْ قَبِلَ لَهُ وَلِيُّهُ اشْتَرَطَ  
إِذْنَهُ فِي الْأَصَحِّ ، وَيَقْبَلُ بِمَهْرِ الْمَثَلِ فَأَقَلِّ ، فَإِنْ زَادَ صَحَّ النَّكَاحُ بِمَهْرِ الْمَثَلِ ، وَفِي  
قَوْلِ يَبْطُلُ ، وَلَوْ نَكَحَ السَّفِيهَ بِإِذْنِ فَبَاطِلٌ ، فَإِنْ وَطِئَ ، لَمْ يَلْزَمْهُ شَيْءٌ ، وَقِيلَ  
مَهْرٌ مِثْلُ ، وَقِيلَ أَقَلُّ مُتَمَوِّلٍ ، وَمَنْ حُجِرَ عَلَيْهِ لِفُلْسٍ يَصِحُّ نِكَاحُهُ ، وَمَوْنُ النَّكَاحِ  
فِي كَسْبِهِ ، لَا فِيمَا مَعَهُ ، وَنِكَاحُ عَبْدٍ بِإِذْنِ سَيِّدِهِ بَاطِلٌ ، وَإِذْنُهُ صَحِيحٌ ، وَلَهُ إِطْلَاقُ  
الْإِذْنِ ، وَلَهُ تَقْيِيدُهُ بِامْرَأَةٍ أَوْ قَبِيلَةٍ أَوْ بَلَدٍ ، وَلَا يَعْدِلُ نَحْوُ أَذْنٍ فِيهِ ،

بظهور علامات الشهوة عليها (للمصلحة) كتوفر المون فلا تزوج لذلك (في الأصح) ومقابله  
تزوج لذلك (ومن حُجِرَ عليه بسفه لا يستقل بنكاح ، بل ينكح بادن وليه أو يقبل له الولي)  
بإذنه ، والمراد بالولي الأب ثم الجد إن بلغ سفيا ، والقاضي أو منصوب به إن طرأ السفه (فإن أذن  
له الولي) (وعين امرأة لم ينكح غيرها وينكحها بمهر المثل أو أقل ، فإن زاد) عليه (فالمشهور  
صحته النكاح بمهر المثل) أي بقدره من المسمى المعين ، ومقابل المشهور بطلان النكاح (ولو قال  
انكح بألف ولم يعين امرأة نكح بالأقل من ألف ومهر مثلها) فإذا نكح امرأة بألف وهوا أكثر  
من مهر مثلها صح النكاح بمهر المثل ولغا الزائد ، فإن كان الألف مهر مثلها أو أقل صح بالمسجي  
فإن زاد على الألف ومهر مثلها أكثر بطل النكاح (ولو أطلق الإذن فالأصح صحته) أي الإذن  
ومقابله لا يصح (و ينكح بمهر المثل من تلقى به) فلو نكح شريفة يستغرق مهر مثلها ماله لم يصح  
(فإن قبل له وليه اشترط لإذنه) أي السفه (في الأصح) ومقابله لا يشترط (ويقبل بمهر المثل  
فأقل ، فإن زاد صح النكاح بمهر المثل ، وفي قول يبطل ، ولو نكح السفه بلا إذن فباطل) ومحله  
إذا لم ينته إلى خوف العنت والافصح نكاحه (فإن وطئ) فيه رشيدة (لم يلزمه شيء) لاحد  
ولامهر ، ولا يضر جهلها بحاله ويلحقه الولد . وأما غير الرشيدة فيلزمه مهر مثلها (وقيل) يلزمه  
(مهر مثل ، وقيل أقل متمول) يندفع به خلو النكاح عن شيء (ومن حُجِرَ عليه بهلس يصح  
نكاحه ومؤون النكاح في كسبه) بعد النكاح (لا فيما معه) فإن لم يكن له كسب في ذمته  
(ونكاح عبد بلا إذن سيده باطل) ولو معصا (وبإذنه) إن كان معتد الإذن (صحيح)  
وإن كان السيد امرأة (وله) أي السيد (إطلاق الإذن وله تقييد بامرأة أو قبيلة أو بلد ولا يعدل  
عما أذن) له (فيه) فإن عدل لم يصح النكاح ، وإن قدر له السيد مهرًا فزاد عليه ، أو زاد على

والأظهر أنه ليس السيد إجبار عبده على النكاح ولا عكسه ، وله إجبار أمته بأى صفة كانت ، فإن طلبت لم يلزمه تزويجها ، وقيل إن حرمت عليه لزمته ، وإذا زوجها فالأصح أنه بالملك لا بالولاية فيزوج مسلم أمته الكافرة وفاسق ومكاتب ، ولا يزوج ولي عبده صبي ، ويزوج أمته في الأصح .

### باب ما يحرم من النكاح

تحريم الأمهات ، وكل من ولدته أو ولدته من ولدتك فهي أمك ، والبنات ، وكل من ولدته أو ولدت من ولدها فبناتك . قلت : والخلوة من زناه تحل له ، ويحرم على المرأة ولدها من زنا ، والله أعلم ، والأخوات وبنات الإخوة والأخوات ،

مهر المثل عند الاطلاق ، فالزائد في ذمته يقع به إذا عتق ( والأظهر أنه ليس للسيد إجبار عبده على النكاح ) ومقابلة له إجباره ( ولا عكسه ) أى ليس للعبد إجبار سيده ولو مبعوضا ( وله ) أى السيد ( إجبار أمته بأى صفة كانت ) من بكاره وثيوبة وصغر وكبر ، نعم لا يصح إجبارها على التزويج معيب كأجذم وأرص ، والمبعدة والمكاتبه ليس له إجبارها على الزواج ( فإن طلبت ) من السيد التزويج ( لم يلزمه تزويجها ، وقيل إن حرمت عليه لزمه ) التزويج إعفاؤها ( وإذا زوجها ) أى السيد أمته ( فالأصح أنه بالملك لا بالولاية فيزوج مسلم أمته الكافرة ) بخلاف الكفار فليس له أن يزوج أمته المسلمة ( و ) يزوج ( فاسق ) أمته ( ومكاتب ) كتابه صحيحة أمته لكن باذن سيده ، ولو كان تزويج الأمة بالولاية لم يكن هؤلاء أن يزوجوا ( ولا يزوج ولي عبده صبي ) ومجنون ( ويزوج ) الولي ( أمته ) إذا ظهرت الغبطة ( في الأصح ) ومقابلته لا يزوجها ، لأنها قد تنقص قيمتها ، وربما هلك بالحل ، وأمة المحجور عليها يزوجها ولي السيدة باذنها الصريح وإن كانت بكرا .

### باب ما يحرم من النكاح

والمراد من التحريم عدم الصحة ، والمقصود ذكر موانع النكاح ، وهي ثلاثة : القرابة والمصاهرة والرضاع ، وبدأ بالأول فقال ( تحريم الأمهات ، و ) هي ( كل من ولدته أو ولدته من ولدتك ) فهي أمك حقيقة ( أو ولدت من ولدك ) ذكرها كان أو أنثى فقتل أم الأب ، وإن علت ، وأم الأم كذلك ( فهي أمك ) مجازا ( و ) تحريم ( البنات ) جمع بنت ( و ) هي ( كل من ولدتها ) فبناتك حقيقة ( أو ولدت من ولدها ) ذكرها كان أو أنثى كبنات ابن وبنت بنت وإن نزلتا ( فبناتك ) مجازا ( قلت : والخلوة من زناه تحل له ) ولكن يكره ، وقيل تحريم عليه ( ويحرم على المرأة ولدها من زنا ، والله أعلم ) فانهم أجمعوا على أنه يرثها كما أجمعوا على أن البنت لا ترث أباه من زنا ( و ) تحريم ( الأخوات ) جمع أخت ، وهي كل من ولدها أبواك أو أحدهما ( و ) تحريم ( بنات الإخوة ، و ) بنات ( الأخوات )

وَالْعَمَّاتُ وَالْخَالَاتُ ، وَكُلُّ مَنْ هِيَ أُخْتُ ذَكَرٍ وَلَدَكَ فَعَمَّتُكَ ، أَوْ أُخْتُ أَنْثَى وَلَدَتِكَ فَخَالَتُكَ ، وَيَحْرُمُ هَؤُلَاءِ السَّبْعُ بِالرَّضَاعِ أَيْضًا ، وَكُلُّ مَنْ أَرْضَعْتِكَ أَوْ أَرْضَعْتَ مَنْ أَرْضَعْتِكَ أَوْ مَنْ وَلَدَتْ مُرَضِعَتُكَ أَوْ ذَا لَبَنِيهَا فَأُمُّ رَضَاعٍ ، وَقِسِ الْبَاقِي ، وَلَا يَحْرُمُ عَلَيْكَ مَنْ أَرْضَعْتَ أَخَاكَ وَنَافِلَتَكَ ، وَلَا أُمُّ مُرَضِيعَةٍ وَلَدِكَ وَبَنَتُهَا وَلَا أُخْتُ أَخِيكَ : مِنْ نَسَبٍ أَوْ رَضَاعٍ وَهِيَ أُخْتُ أَخِيكَ لِأَبِيكَ لِأُمِّهِ وَعَكْسُهُ ، وَتَحْرُمُ زَوْجَتُهُ مَنْ وَلَدَتْ أَوْ وَلَدَكَ مِنْ نَسَبٍ أَوْ رَضَاعٍ وَأُمّهَاتُ زَوْجَتِكَ مِنْهُمَا وَكَذَا بَنَاتُهَا إِنْ دَخَلَتْ بِهَا ، وَمَنْ وَطِئَ امْرَأَةً بِمِلْكٍ حَرَّمَ عَلَيْهُ أُمَّهَاتُهَا وَبَنَاتُهَا وَحَرُمَتْ عَلَى آبَائِهِ وَأَبْنَائِهِ ، وَكَذَا الْمُوْطُوءَةُ بِشَبْهَةٍ فِي حَقِّهِ ، قِيلَ أَوْ حَقِّهَا ، لَا الزَّوْنِي بِهَا ،

من جميع الجهات (و) تحرم (العمات) من كل جهة (والخالات) كذلك (و) أشار لضابط العممة بقوله (كل من هي أخت ذكر ولدك فعممتك) فتشمل أخت أباك ، وهي العممة حقيقة وأخت جدك من جهة أباك وأُمك ، وهي العممة مجازاً ، وأشار لضابط الخالة بقوله (أو أخت أبي ولدك) بلا واسطة فخاليتك حقيقة ، أو بواسطة خاللة أمك (فخاليتك) مجازاً (ويحرم هؤلاء السبع بالرضاع أيضاً ، و) ضابط أمك من الرضاع أنها (كل من أرضعتك أو أرضعت من أرضعتك أو) أرضعت (من ولدك) بواسطة أو غيرها (أو ولدت مرضعتك) بواسطة أو غيرها (أو) ولدت (ذاً) أي صاحب (لبنها فأم رضيع ، وقس الباقي) من السبع (ولا يحرم عليك من أرضعت أخاك) أو أختك ، ولو كانت من نسب حرم ، لأنها إما أم أو موطوءة أب (و) لامن أرضعت (نافلتك) وهو ولدك ولو كانت أم نسب حرم ، لأنها إما بنتك أو امرأة ابنك (ولا أم مرضعة ولدك و) لا (بنتها) ولو كانت المرضعة أم نسب كانت موطوءة لك فتحرم أمها وبنتها ، فهذه الأربعة يحرم من في النسب ولا يحرم من في الرضاع (ولا) يحرم عليك (أخت أخيك من نسب أو رضاع) متعلق بأخت (وهي) في النسب (أخت أخيك لأبيك لأمه) أي الأخ (وعكسه) أي أخت أخيك لأمك لأبيه . ثم شرع في المصاهرة ، فقال (وتحرم) عليك (زوجة من ولدت) بواسطة أو غيرها أدخل بها أم لا (أو) زوجة من (ولدك) بواسطة أو غيرها (من نسب أو رضاع) راجع لهما معا (وأمهات زوجتك) بواسطة أو غيرها (منهما) أي من نسب أو رضاع ، فمن أرضعت زوجتك أو أمها أو وجدتها حرم عليك (وكذا بناتها) أي زوجتك بواسطة أو غيرها بنسب أو رضاع (ان دخلت بها) أي الزوجة في عقد صحيح أو فاسد (ومن وطئ امرأة بملك حرم عليه أمهاتها وبناتها وحرمات) هي (على آبائه وأبنائه) تحريمًا مؤبداً (وكذا الموطوءة بشبهة في حقه) كأن ظنها زوجته أو أمته أو وطئ بفاسد شراء أو نكاح سواء كانت كما ظن أم لا (قيل أوحقها) بأن ظنته زوجها مع علمه بالحال ، فيكتفى بقيام الشبهة من أحد الجانبين ، وعلى كل فوطه الشبهة لا يفيد إلا التحريم لا المحرمية فلا يجوز له النظر والخلوة بأم الموطوءة بشبهة وبنتها (لا الزنى بها)

وَلَيْسَتْ مُبَاشِرَةً بِشَهْوَةِ كَوَظِهِ فِي الْأُظْهَرِ ، وَلَوْ اخْتَلَطَتْ مُحَرَّمٌ بِشَهْوَةِ قَرِيْبَةٍ كَبِيرَةٍ  
نَكَحَ مِنْهُنَّ ، لَا بِمَحْصُورَاتٍ ، وَلَوْ طَرَأَ مُؤَبَّدٌ تَحْرِيمٍ عَلَى نِكَاحٍ قَطَعَهُ كَوَظُهُ زَوْجَةً  
أَيُّهُ بِشَبْهَةٍ ، وَبِحُرْمِ جَمْعِ الْمَرْأَةِ وَأَخْتِهَا أَوْ عَمَّتِهَا أَوْ خَالَتِهَا مِنْ رِضَاعٍ أَوْ نَسَبٍ ، فَإِنْ جَمَعَ  
بِعَقْدٍ بَاطِلٍ ، أَوْ مُرْتَبَاً فَالثَّانِي ، وَمَنْ حَرَّمَ جَمْعُهُمَا بِنِكَاحٍ حَرَّمَ فِي الْوُطْءِ بِمِلْكِهِ ،  
لَا مِلْكُهَا ، فَإِنْ وَطِئَ وَاحِدَةً حَرَّمَ الْأُخْرَى حَتَّى يُحَرَّمَ الْأُولَى كَبَيْعٍ أَوْ نِكَاحٍ أَوْ  
كِتَابَةٍ لَا خِيَضَ وَإِحْرَامٍ ، وَكَذَا رَهْنٌ فِي الْأَصْحِ ، وَلَوْ مَلَكَهَا ثُمَّ نَكَحَ أُخْتَهَا أَوْ  
عَكْسَ حَلَّتِ الْمُنْكَوْحَةُ دُونَهَا ، وَلِلْعَبْدِ امْرَأَتَانِ ، وَلِلْحُرِّ أَرْبَعٌ فَقَطْ ، فَإِنْ نَكَحَ خَمْسًا  
مَعَ بَطْلَانٍ أَوْ مُرْتَبَاً فَالْخَامِسَةُ ، وَتَحِلُّ الْأُخْتُ ، وَالْخَامِسَةُ فِي عِدَّةٍ بَائِنٍ لَارْجِيَّةٍ ، وَإِذَا  
طَلَّقَ الْحُرُّ ثَلَاثًا أَوْ الْعَبْدُ طَلَقَتَيْنِ لَمْ تَحِلَّ لَهُ حَتَّى تَنْكِحَ ، وَتَغِيْبَ بِقُبُلِهَا حَشَفَتَهُ أَوْ  
قَدَرَهَا ، بِشَرْطِ الْإِنْتِشَارِ ، وَصِحَّةِ النِّكَاحِ ،

فَلَا يَنْتِ بَزَاهَا حَرْمَةُ الْمَصَاهِرَةِ فَلِذَا نِكَاحُ أُمِّ مَنْ زَنَى بِهَا وَبَنَاتِهَا (وَلَيْسَتْ مُبَاشِرَةً بِشَهْوَةِ  
بَشْبَةِ (كَوَظِهِ فِي الْأُظْهَرِ) فَلَا يَجِبُ التَّخْرِيمُ ، فَمَنْ رَأَى عَلَى فَرَاشِهِ امْرَأَةً فَظَنَّا أَمْرًا فَفَعَلَهَا  
مِثْلًا فَلَا تَحْرُمُ عَلَى أَيُّهِ وَابْنِهِ ، وَمَقَابِلُ الْأُظْهَرِ مُحَرَّمٌ (وَلَوْ اخْتَلَطَتْ مُحَرَّمٌ مِنْ مَحَارِمِهِ (بِشَهْوَةِ  
قَرِيْبَةٍ كَبِيرَةٍ) غَيْرِ مُحْصُورَاتٍ (نَكَحَ مِنْهُنَّ) مَنْ شَاءَ وَلَا يَسْتَوْعِبُهُنَّ (لَا بِمَحْصُورَاتٍ) فَانَّهُ  
لَا يَنْكِحُ وَاحِدَةً مِنْهُنَّ ، فَلَوْ خَالَفَ وَتَزَوَّجَ لَمْ يَصِحْ ، وَالْمَحْصُورُ مَا سَهَّلَ عِدَّتَهُ بِمَجْرَدِ النَّظَرِ ، وَمَا عَسَرَ عَلَى  
النَّاظِرِ عِدَّتَهُ إِذَا اجْتَمَعَ فِي صَعِيدٍ وَاحِدٍ هُوَ غَيْرُ مُحْصُورٍ (وَلَوْ طَرَأَ مُؤَبَّدٌ تَحْرِيمٍ عَلَى نِكَاحٍ قَطَعَهُ  
كَوَظُهُ زَوْجَةً أَيُّهُ بِشَبْهَةٍ) فَيَنْفَسَخُ بِهِ نِكَاحُهَا (وَيَحْرُمُ جَمْعُ الْمَرْأَةِ وَأَخْتِهَا أَوْ عَمَّتِهَا أَوْ خَالَتِهَا مِنْ  
رِضَاعٍ أَوْ نَسَبٍ ، فَإِنْ جَمَعَ بِعَقْدٍ بَاطِلٍ) نِكَاحُهُمَا (أَوْ مُرْتَبَاً فَالثَّانِي) بَاطِلٌ دُونَ الْأَوَّلِ (وَمَنْ  
حَرَّمَ جَمْعَهُمَا بِنِكَاحٍ حَرَّمَ جَمْعَهُمَا (فِي الْوُطْءِ بِمِلْكِهِمَا) كَشْرَاءِ أُخْتَيْنِ فَانَّهُ جَائِزٌ وَلَا يَتَعَيَّنُ  
لِلْوُطْءِ (فَإِنْ وَطِئَ وَاحِدَةً) مِنْهُمَا (حَرَّمَ الْأُخْرَى حَتَّى يُحَرَّمَ الْأُولَى) بِمَحَرِّمٍ (كَبَيْعٍ أَوْ نِكَاحٍ)  
أَيُّ زَوْجِيَّهَا (أَوْ كِتَابَةٍ) صَحِيحَةٍ ، فَإِنْ وَطِئَ الثَّانِيَةَ قَبْلَ ذَلِكَ أَمُّ وَلَمْ يَحْرُمِ الْأُولَى (لَا خِيَضَ  
وَإِحْرَامٍ) وَرَدَّةً (وَكَذَا رَهْنٌ فِي الْأَصْحِ) وَمَقَابِلُهُ يَكْفِي الرِّهْنُ كَالْتَزْوِيجِ (وَلَوْ مَلَكَهَا ثُمَّ نَكَحَ  
أُخْتَهَا أَوْ عَكْسَ) أَيُّ نِكَاحِ امْرَأَةٍ ثُمَّ مَلَكَ أُخْتَهَا (حَلَّتِ الْمُنْكَوْحَةُ دُونَهَا) أَيُّ الْمَاوَكَةِ ،  
وَلَوْ كَانَتْ مَوْطُوءَةً (وَلَوْ تَحِلُّ) لِلْعَبْدِ امْرَأَتَانِ . وَلِلْحُرِّ أَرْبَعٌ فَقَطْ ، فَإِنْ نَكَحَ خَمْسًا (مَا) أَيُّ بِعَقْدٍ  
(بَطْلَانٍ أَوْ مُرْتَبَاً فَالْخَامِسَةُ) لِلْحُرِّ ، وَالثَّلَاثَةُ لِلْعَبْدِ (وَتَحِلُّ الْأُخْتُ) وَنَحْوُهَا (وَالْخَامِسَةُ فِي عِدَّةٍ  
بَائِنٍ لَارْجِيَّةٍ) فَلَا تَحِلُّ لَهُ حَتَّى تَنْقَضِيَ عَمَّتِهَا (وَإِذَا طَلَّقَ الْحُرُّ ثَلَاثًا) سِوَاهُ أَوْ قَبْلَهُنَّ مَعَ أَوْ مُرْتَبَاً  
(أَوْ الْعَبْدُ طَلَقَتَيْنِ) كَذَلِكَ (لَمْ تَحِلَّ لَهُ حَتَّى تَنْكِحَ) زَوْجًا غَيْرَهُ (وَتَغِيْبَ بِقُبُلِهَا) لِغَيْرِهِ  
كَدَبَرِهَا (حَشَفَتَهُ أَوْ قَدَرَهَا) مَنْ فَاقَدَهَا (بِشَرْطِ الْإِنْتِشَارِ) بِالْفِعْلِ لَا بِالْقُوَّةِ وَلَوْ صَعِيفًا حَتَّى لَوَادَخَلَ  
السُّلَيْمُ ذَكَرَهُ بِأَصْبَعِهِ بَلَا أَنْتِشَارَ لَمْ تَحِلَّ (وَلَا بَدَّ مِنْ (صِحَّةِ النِّكَاحِ) فَلَا يَحِلُّ الْوُطْءُ فِي النِّكَاحِ

وَكُونِهِ يَمْنَعُ يُمَكِّنُ جِاعَهُ ، لَا طِفْلًا عَلَى الْمَذْهَبِ فِيهِ ، وَلَوْ نَكَحَ بِشَرْطٍ إِذَا وَطِئَ طَلَّقَ  
أَوْ بَاتَتْ أَوْ فَلَا نِكَاحَ بَطَلَ ، وَفِي التَّطْلِيقِ قَوْلٌ .

[فصل] لَا يَنْكَحُ مَنْ يَمْلِكُهَا أَوْ بَعْضُهَا ، وَلَوْ مَلَكَ زَوْجَتَهُ أَوْ بَعْضَهَا بَطَلَ نِكَاحُهَا ،  
وَلَا تَنْكَحُ مَنْ تَمْلِكُهَا أَوْ بَعْضُهَا ، وَلَا الْحُرُّ أُمَّةً غَيْرَهُ إِلَّا بِشَرْطٍ : أَنْ لَا يَكُونَ تَحْتَهُ  
حُرَّةٌ تَصْلُحُ لِلإِسْتِمْتَاعِ ، قِيلَ وَلَا غَيْرُ صَالِحَةٍ ، وَأَنْ يَعْجَزَ عَنْ حُرَّةٍ تَصْلُحُ ، قِيلَ أَوْ لَا  
تَصْلُحُ ، فَلَوْ قَدَّرَ عَلَى غَائِبَةٍ حَلَّتْ لَهُ أُمَّةٌ إِنْ لَحِقَهُ مُشَقَّةٌ ظَاهِرَةٌ فِي قَصْدِهَا أَوْ خَافَ زِنًا  
مُدَّتَهُ ، وَلَوْ وَجَدَ حُرَّةً يَمْوُجِّلُ أَوْ يَدُونُ مَهْرَ مِثْلٍ فَلَا أَصَحَّ حِلٌّ أُمَّةً فِي الْأَوَّلَى ،  
دُونَ الثَّانِيَةِ ، وَأَنْ يَخَافَ زِنًا ، فَلَوْ أَمَكَّنَهُ تَسَرَّى فَلَا خَوْفَ فِي الْأَصَحِّ ، وَإِسْلَامُهَا ، وَتَحْلِيلُ  
لِحُرِّ وَعَبْدٍ كِتَابِيَيْنِ أُمَّةٌ كِتَابِيَّةٌ عَلَى

الفاقد وملاك اليمين ( وكونه ) أى الزوج ( ممن يمكن جاعه ، لاطفلا على المذهب فيه ) وفى  
وجه يحصل التحليل بلا انتشار ، وفى قول يكفى الوطء فى النكاح الفاسد ، وفى وجه يكفى جماع الطفل  
( ولو نكح ) الثانى ( بشرط إذا وطئ طلق أو بات ) منه ( أو فلا نكاح ) بينهما بشرط  
ذلك فى صلب العقد ( بطل ) أى لم يصح النكاح ، فان نوطأ العاقدان على شئ من ذلك ثم  
عقدا بذلك القصد بلا شرط صح النكاح ، ولكن بكراهة ( وفى التطليق قول ) ان شرطه  
لا يبطل ، ولكن يبطل الشرط والمسمى ويجب مهر المثل .

[فصل] فيما يمنع النكاح من الرق ( لا ينكح من يملكها ) كلها ( أو بعضها ) ولو ملكها  
( ولو ملك زوجته أو بعضها بطل نكاحه ) أى انفسح ( ولا تنكح ) المرأة ( من يملكها )  
كله ( أو بعضه ) فلو ملكت زوجها أو بعضه انفسح النكاح ( ولا ) ينكح ( الحرمة أمة غيره  
إلا بشرط ) أربعة ( أن لا يكون تحت حرة تصلح للإستمتاع ) بها ( قبل ولا غير صالحة ) كأن  
تكون صغيرة فوجود الحرة يمنع تزوج الأمة ( و ) الشرط الثانى ( أن يعجز عن حرة تصلح )  
للإستمتاع ، وعجزه لفقدانها أو فقد صداقها أو لم ترض إلا بزيادة عن مهر مثلها أو لم ترض بنكاحه ( قيل  
أولا تصلح ) كصغيرة ( فلو قدر على غائبة حلت له أمة ان لحقه مشقة ظاهرة فى قصدها أو خاف زنا  
مدته ) أى مدته قصد الحرة ، فان لم يخف شيئا من ذلك لم تحل له الأمة ووجب السفر ( ولو وجد  
حرة ) ترضى ( بموئجل أو بدون مهر مثل فالأصح حل أمة فى الأولى ) لأن ذمتها تصير مشغولة ،  
وقد لا يصدق رجاءه ، ومقابل الأصح لا تحل ( دون الثانية ) لقدرة على نكاح حرة ، ومقابل  
الأصح تحل الأمة للنة فى الحرة ( و ) الشرط الثالث ( أن يخاف زنا ) بأن تغلب شهوته وتضعف تقواه  
فان لم يخف لم تحل له الأمة حتى لو خاف الزنا بأمة بعينها لغيره أن يتزوجها ( فلو أمكنه تسر )  
بأمة فى ملكه أو يشتريها ولا يقدر على مهر حرة ( فلا خوف ) من الزنا ، ولا يصح نكاح الأمة  
حينئذ ( فى الأصح ) فلا ضرورة إلى إرفاق ولده ، ومقابلته تحل ( و ) الشرط الرابع ( لإسلامها )  
أى الأمة ، فلا يحل لمسلم نكاح الأمة الكنامية ( وتحل لحر وعبد كتابيين أمة كتابية على

الصحيح ، لا يفتد مسلم في الشورى ، ومن بعضا رقيق كرقعة ، ولو فكح حرمة بشرطه ثم ، أيسر أو فكح حرمة لم تنسخ الأمة ، ولو جمع من لا تحل له الأمة حرمة وأمة يفتد بطلت الأمة ، لا الحرمة في الأظهر .

[فصل] يحرم نكاح من لا كتات لها كوثنية وحمسية ، وتحتل كتابية لكن نكحه حرمة وكذا ذمية على الصحيح ، والكتابية يهودية أو نصرانية لا تمتسكة بالزبور وغيره ، فإن لم تكن الكتابية إسرائيلية فالأظهر حلها إن علم دخول قومها في ذلك الدين قبل نسجه وتحريره ، وقيل يكفي قبل نسجه ، والكتابية المنكحة

(الصحيح) ومقابل المنع (لا) تحل أمة كتابية (لهد مسلم في المشهور) لأن المانع كفرها ، ومقابل له نكاحها لتساويهما في الرقة (ومن بعضا رقيق كرقعة) فلا تنكح إلا بالشروط السابقة . نعم هي مقدمة على الكاملة الرقة (ولو فكح حرمة أمة بشرطه) أي شروط نكاح الأمة (ثم أيسر أو فكح حرمة) بعد بساره (لم تنسخ الأمة) أي نكاحها (ولو جمع من لا تحل له الأمة) بأن لم توجد فيه شروط نكاحها (حرمة وأمة بعقد) كأن يقول له شخص : زوجتك أمي وبنتي (بطلت الأمة) أي نكاحها (لا الحرمة في الأظهر) من قولي تقرين الصفة ، ومقابل الأظهر تبطل الحرمة أيضا ، ولو جمعها من تحل له الأمة بعقد : كأن رضيت الحرمة بتأجيل المهر بطلت الأمة قطعا ، وأما الحرمة فصها طريقان : أرجبهما أنه على القولين وله الأمة المنكحة رقيق لمالكها .

[فصل] في نكاح من تحل ومن لا تحل من الكافرات (بحرم نكاح من لا كتات لها كوثنية) وهي عابدة الوثن . والوثن ما كان مصورا وغير مصور . والصنم ما كان مصورا (وجوسية) وهي نابعة النار فليس لها كتاب متيقن (وتحتل كتابية لكن نكحه حرمة) ليست مدار الاسلام (وكذا ذمية على الصحيح) ومقابل لانكحه (والكتابية يهودية أو نصرانية ، لا تمتسكة بالزبور وغيره) كصنف إبراهيم وشيث فلا يحل نكاحها ، وإن أقوت بالجزية (فإن لم تكن الكتابية إسرائيلية) بأن لم تكن من ذرية يعقوب عليه السلام (فالأظهر حلها إن علم دخول قومها في ذلك الدين : أي أول من تدين منهم) (في ذلك الدين) أي دين موسى أو عيسى عليهما السلام (قبل نسجه وتحريره) ومقابل الأظهر المنع ، ولو علم ذلك لعدم النسب (وقيل يكفي) دخولهم في ذلك الدين (قبل نسجه) سواء دخلوا بعد نسجه أم قبله ، فمن علم أن قومها دخلوا في دينهم بعد بعثة محمد ﷺ أو في دين اليهود بعد بعثة عيسى عليه الصلاة والسلام ، أو شك في ذلك لا تحل ، وكذا لا تحل ذبايحهم ، وأما الإسرائيلية فالشرط أن لا يعلم أن آباءها دخلوا في ذلك الدين بعد بعثة نبيه ﷺ سواء تحقق ذلك أم شك فيه ، وهل يرجع في كونهم من بني إسرائيل أو دخلوا في الدين قبل نسجه إلى قولهم ، أو لابد من بيئة عادلة ؟ خلاف اعتماد بعض التأخرين أنه لا بد في النكاح من البيئة ، وعليه فتزوج الكتابيات في وقتنا معتذر أو معتسر (والكتابية المنكحة

كَمُسْلِمَةٍ فِي نَفَقَةٍ وَقَسَمٍ وَطَلَاقٍ ، وَتَجْبِرُ عَلَى غَسْلِ حَيْضٍ وَفَيْسٍ وَكَذَا جَنَابَةٍ وَتَرْكِ  
 أَكْلِ خَنزِيرٍ فِي الْأَطْهَرِ ، وَتَجْبِرُ هِيَ وَمُسْلِمَةٌ عَلَى غَسْلِ مَا نَجَسَ مِنْ أَعْضَائِهِمَا ، وَتَحْرُمُ  
 مُتَوَلِّدَةً مِنْ وَثْنِيٍّ وَكِتَابِيَّةٍ ، وَكَذَا عَكْسُهُ فِي الْأَطْهَرِ ، وَإِنْ خَالَفَتِ السَّامِرَةُ الْيَهُودَ ،  
 وَالصَّابِثُونَ النَّصَارَى فِي أَسْلِ دِينِهِمْ حَرُمْنَ ، وَإِلَّا فَلَا ، وَلَوْ تَهَوَّدَ نَصْرَانِيٌّ أَوْ عَكْسُهُ لَمْ  
 يُقَرَّ فِي الْأَطْهَرِ ، فَإِنْ كَانَتْ امْرَأَةٌ لَمْ تَحِلَّ لِلْمُسْلِمِ ، فَإِنْ كَانَتْ مِنْكُوحَتَهُ فَكَرْدَةٌ  
 مُسْلِمَةٌ ، وَلَا يَقْبَلُ مِنْهُ إِلَّا الْإِسْلَامُ ، وَفِي قَوْلٍ أَوْ دِينِهِ الْأَوَّلِ ، وَلَوْ تَوَثَّنَ لَمْ يُقَرَّ ، وَفِيهَا  
 يَقْبَلُ الْقَوْلَانِ ، وَلَوْ تَهَوَّدَ وَثْنِيٌّ أَوْ تَنْصَرَّ لَمْ يُقَرَّ ، وَيَتَعَيَّنُ الْإِسْلَامُ كَمُسْلِمٍ ارْتَدَّ ،  
 وَلَا تَحِلُّ مُرْتَدَّةٌ لِأَحَدٍ ، وَلَوْ ارْتَدَّ زَوْجَانِ أَوْ أَحَدُهُمَا قَبْلَ دُخُولِ تَنْجِزَتِ الْفُرْقَةِ  
 أَوْ بَعْدَهُ وَقَفَتْ ، فَإِنْ جَعَمَهُمَا الْإِسْلَامُ فِي الْعِدَّةِ دَامَ النِّكَاحُ ، وَإِلَّا فَالْفُرْقَةُ مِنَ الرَّدَّةِ ، وَيَحْرُمُ  
 الْوُطْءُ فِي التَّوَقُّفِ وَلَا حَدٌّ .

كَمُسْلِمَةٍ فِي نَفَقَةٍ وَقَسَمٍ وَطَلَاقٍ) وغيرها بخلاف التوارث (وتجبر على غسل حيض ونفاس) لتوقف  
 حل الوطء عليه (وكذا جنابة) تجبر على غسلها (وترك أكل خنزير في الأطهر) ومقابله لإيجاب  
 لأنه لا يمنع الاشتمتاع ، والمسلمة مثل الكتانية في غسل الجنابة أو ليس فيها خلاف (وتجبر هي  
 ومسلمة على غسل ما نجس من أعضائهما) وكذا الثوب ، وله منع الكتانية من شرب ما يسكر ومن  
 كل ما يتأذى من رائحته كالمسلمة (وتحرم متولدة من وثني) أو مجوسى (وكتانية ، وكذا  
 عكسه) أي متولدة من كثنائي ووثنية أو مجوسية (في الأطهر) ومقابله تحل ، لأنها تنسب  
 للأب ، وهذا في صغيرة أو مجنونة ، فان بلغت عاقلة ثم تبعت دين الكثنائي منهما لحقت به فيحل  
 نكاحها (وان خالفت السامرية) هم طائفة تعد من اليهود (اليهود ، والصابثون) وهم فرقة تعد  
 من النصارى (النصارى في أصل دينهم) أي أصول دينهم التي يكفر من خالفها (حرمن ، وإلا)  
 أي إن لم يخالفهم في ذلك سواء وافقهم في الفروع أم لا (فلا) يحرم لأنهم مستدعة (ولو تهود  
 نصراني أو عكسه) أي تنصر يهودى (لم يقرب) في ديار الاسلام بالجزية (في الأطهر) ومقابله  
 يقرب (فان كانت امرأة) تهودت بعد تنصرها أو عكسه (لم تحل لمسلم ، فان كانت منكوحته)  
 أي المسلم (فكردة مسلمة) وسيأتي حكمها (ولا تقل منه إلا الاسلام ، وفي قول أو دينه الأول)  
 يعني نحن لا نأمره إلا بالاسلام ، فان عاد إليه أو إلى دينه الأول كففتنا عنه (ولو توثن) يهودى  
 أو نصراني (لم يقرب ، وفيما يقبل) منه (القولان) السابقان (ولو تهود وثني أو تنصر لم يقرب ،  
 ويتعين الاسلام كسليم ارتد) فانه يتعين في حقه الاسلام ، وإلا قتل حالا (ولا تحل مرتدة لأحد)  
 للمسلم ولا لكافر (ولو ارتد زوجان أو أحدهما قبل دخول تنجيزت الفرقة) بينهما (أو بعده)  
 أي الدخول (وقفت ، فان جمعهما الاسلام في العدة دام النكاح ، وإلا) بأن لم يجمعهما (فالفرقة  
 من الردة ، ويحرم الوطء في التوقف ولا حد) للشبهة ، وتجب العدة منه ، وهما عدتان من شخص



## باب نكاح المشرک

أَسْلَمَ كِتَابِيٌّ أَوْ غَيْرُهُ وَتَحْتَهُ كِتَابِيَّةٌ دَامَ نِكَاحُهُ أَوْ وَثْنِيَّةٌ أَوْ مَجْرُسِيَّةٌ فَتَخَلَّفَتْ قَبْلَ دُخُولِ تَنْجِزَتِ الْفُرْقَةِ ، أَوْ بَعْدَهُ وَأَسْلَمَتْ فِي الْعِدَّةِ دَامَ نِكَاحُهُ ، وَإِلَّا فَالْفُرْقَةُ مِنْ إِسْلَامِهِ وَلَوْ أَسْلَمَتْ وَأَصْرَتْ فَكَمَكْسِيهِ ، وَلَوْ أَسْلَمَا مِمَّا دَامَ النِّكَاحُ ، وَالْمِثْلُ بِأَخْرِ اللَّفْظِ ، وَصَحِيحُهُ ، أَذْمَنَّا لَا تَضُرُّ مُقَارَنَةُ الْعَقْدِ لِلْمُسْلِمِ هُوَ زَائِلٌ عِنْدَ الْإِسْلَامِ وَكَانَتْ بِحَيْثُ تَحِلُّ لَهُ الْآنَ ، وَإِنْ بَقِيَ الْمُسْلِمُ فَلَا نِكَاحَ فَيَقْرَ فِي نِكَاحِ بِلَادِيٍّ وَشُهُودٍ ، وَفِي عِدَّةٍ هِيَ مُنْقَضِيَّةٌ عِنْدَ الْإِسْلَامِ ، وَمَوْقِفٌ إِنْ اعْتَقَدُوهُ مُؤَبَّدًا ، وَكَذَا لَوْ قَارَنَ الْإِسْلَامَ عِدَّةً شُبْهَةً عَلَى الْمَذْهَبِ ، لَا نِكَاحَ مُحْرَمٍ ، وَلَوْ أَسْلَمَ ثُمَّ أَحْرَمَ ثُمَّ أَسْلَمَتْ وَهُوَ مُحْرَمٌ أَقْرَ عَلَى الْمَذْهَبِ ، وَلَوْ نَكَحَ حُرَّةً وَأَمَةً وَأَسْلَمُوا تَعَيَّنَتِ الْحُرَّةُ وَانْدَفَعَتِ الْأَمَةُ عَلَى الْمَذْهَبِ ،

ولكن إن جمعهما الإسلام في العدة سقطتا .

## باب نكاح المشرک

وهو الكافر على أي ملة كان كتابيا أو غيره ( أسلم كتابي أو غيره ) كجوسى ( وتحت كيتابية ) أو عدد يجوز له ( دام نكاحه ، أو ) أسلم وتحت ( وثنية أو مجوسية ) أو غيرها من كل كافرة لا يجوز للسلم العقد عليها ( فتخلفت ) عن الإسلام ( قبل دخول تنجيزت الفرقة أو بعده ) أي بعد دخول بها ( وأسلمت في العدة دام نكاحه . ) بأن أصرت على كفرها إلى انقضائها ( فالفرقة ) حاصلة بينهما ( من إسلامه ، ولو أسلمت وأصرت ) الزوج على كفره ( فكعكسه ) وهو ما لو أسلم وأصرت ، وقد علم حكمه ( ولو أسلمامعا دام النكاح ، والمعية بأخر اللفظ ) بأن يقرن آخر كلمة من إسلامه بأخر كلمة من إسلامها ( وحيث أذمنا ) النكاح ( لانصر مقارنة العقد ) الواقع في الكافر ( لمفسد هو زائل عند الإسلام ) واعتقدوا صحته ( وكانت ) تلك الزوجة ( بحيث تحل له الآن ) لو ابتدأ نكاحها ( وإن بقي المفسد فلا نكاح ) يدوم ، وكذا إذا زال واعتقدوا بطلانه . ثم فرغ على المفسد الزائل عند الإسلام بقوله ( فيقر في نكاح بلادوي وشهود ) وبلا إذن ثيب ( و ) يقر في نكاح وقع ( في عدة ) الغير ( هي منقضية عند الإسلام ) وأما إذا لم تنقض فيفرق بينهما ( و ) على نكاح ( مؤقت ان اعتقدوه مؤبدا ) أما إذا اعتقدوه مؤقتا فلا ، كل ذلك ، لأنه لا مفسد عند الإسلام . ونكاحها الآن جائز ( وكذا لو قارن الإسلام عدة شبهة ) بعد العقد كأن أسلم فوطئت زوجته بشبهة ثم أسلمت وهي في العدة فلا يؤثر ذلك في النكاح ( على المذهب ) وقيل لا يقر عليه ( لانكاح محرم ) بنسب أو رضاع فلا يقر عليه ( ولو أسلم ثم أحرم ثم أسلمت ) في العدة ( وهو محرم أقر ) النكاح ( على المذهب ) وقيل لا يقر كما لا يجوز نكاح المحرم ( ولو نكح حرة وأمة وأسلموا ) الثلاثة ( تعينت الحرة واندفعت الأمة على المذهب ) وفي قول لاندفع

وَنِكَاحُ الْكَافِرِ صَحِيحٌ عَلَى الصَّحِيحِ ، وَقِيلَ فَاسِدٌ ، وَقِيلَ إِنَّ أَسْلَمَ وَقُرَّرَ تَبَيَّنًا مَحْتَةً  
وَالْأَفْلَا ، فَقَالَى الصَّحِيحُ لَوْ طَلَّقَ ثَلَاثًا ثُمَّ أَسْلَمَ تَحِلٌّ إِلَّا بِمَحَلٍّ ، وَمَنْ قُرَّرَتْ فَلَهَا  
الْمُسَمَّى الصَّحِيحُ . وَأَمَّا الْفَاسِدُ كَغَيْرِ ، فَإِنْ قَبَضَتْهُ قَبْلَ الْإِسْلَامِ فَلَا شَيْءَ لَهَا ، وَإِلَّا  
فَهَرُ مِثْلٍ ، وَإِنْ قَبَضَتْ بَعْضَهُ فَلَهَا قِسْطُ مَا بَقِيَ مِنْ مَهْرٍ مِثْلٍ ، وَمَنْ أُنْدَفَعَتْ بِإِسْلَامِ  
بَعْدَ دُخُولِ فَلَهَا الْمُسَمَّى الصَّحِيحُ إِنْ صَحَّ نِكَاحُهُمْ ، وَإِلَّا فَهَرُ مِثْلٍ أَوْ قَبْلَهُ وَصَحَّ ،  
فَإِنْ كَانَ الْإِنْدِفَاعُ بِإِسْلَامِهَا فَلَا شَيْءَ لَهَا ، أَوْ بِإِسْلَامِهِ فَخِصْفُ مُسَمَّى إِنْ كَانَ صَحِيحًا ،  
وَالْأَفْخِصْفُ مَهْرٌ مِثْلُهُ ، وَلَوْ تَرَافَعَ إِلَيْنَا ذِمِّيٌّ وَمُسْلِمٌ وَجَبَ الْحُكْمُ ، أَوْ ذِمِّيَّانِ وَجَبَ  
فِي الْأَظْهَرِ ، وَتُرْهُمُ عَلَى مَا تَقَرُّ لَوْ أَسْلَمُوا ، وَتُبْطَلُ مَا لَا تُقَرُّ .

[فصل] أَسْلَمَ وَتَحْتَهُ أَكْثَرُ مِنْ أَرْبَعٍ وَأَسْلَمَنَ مَعَهُ أَوْ فِي الْعِدَّةِ أَوْ

(ونكاح الكفار صحيح) جزأ من غير خلاف إذا استجمع شروط الاسلام ، وتحكم بصحته  
رخصة من الله تعالى إن اختلف فيها شرط (على الصحيح ، وقيل فاسد) ولكن لا يفرق بينهما  
لو توافعا إلينا رعاية للعهد (وقيل إن أسلم وقُررت تبيناً محته ، وإلا فلا ، فعلى الصحيح) وهو الحكم  
بصحته أنكحتهم (لو طلق) الكافر زوجته (ثلاثاً ثم أسلم لم تحل إلا بمحل) وهذا لا يتأني  
إلا إذا قلنا بصحة أنكحتهم ، وأما إذا قلنا بفسادها فلا (ومن قُررت) على النكاح (فلها  
المسمى الصحيح ، وأما الفاسد فحرم ، فإن قبضته قبل الاسلام فلا شيء لها ، وإلا) أي وإن  
لم قبضه قبل الاسلام (فهو مثل ، وإن قبضت بعضه) أي المسمى الفاسد (فلها قسط ما بقي  
من مهر مثل) لا ما بقي من المسمى (ومن اندفعت بإسلام) منها أو من زوجها (بعد دخول  
فلها المسمى الصحيح إن صح نكاحهم ، وإلا) أي وإن لم نصحه (فهو مثل ، أو) اندفعت  
بإسلام (قبله) أي قبل دخول (وصح) أي نكاحهم (فإن كان الاندفاع بإسلامها فلا شيء  
لها) لأن الفرقه من قبلها (أو) كان الاندفاع (بإسلامه فنصف مسمى إن كان صحيحاً ، وإلا)  
بأن لم يكن صحيحاً فحرم (فنصف مهر مثل ، ولو توافعا إلينا ذمي ومسلم وجب الحكم) بينهما  
بشرعنا ، وكذا إذا طلب الحكم واحد منهما (أو) توافعا إلينا (ذميان) ولم نشترط في عقد الزمة  
التزام أحكامنا (وجب) علينا الحكم بينهما (في الأظهر) ومقابله لا يجب بل بتخير ، وأما بين  
المعاهدين فلا يجب ، ولو اشترط التزام أحكامنا في عقد الزمة وجب جزأ من غير خلاف ، وكذا  
يجب بين من اختلفت ملتهم كيهودي ونصراني (وتقرهم على ما تقر) هم عليه (لو أساموا  
وتبطل ما لا تقر) فلو نكح بلاولي ولا شهود وتوافعا إلينا قُررتا النكاح وحكما بالنفقة ، ولو  
نكح مجرمي عروما وتوافعا في النفقة أبطلنا النكاح ولا نفقة .

[فصل] في حكم زوجات الكافر بعد إسلامه (أسلم وتحتة أكثر من أربع) من الزوجات  
(وأسلمن معه) قبيل. الدخول أو بعده (أو) أسلمن (في العدة) بعد الدخول (أو)

كُنْ كِتَابِيَّاتٍ لَزِمَهُ اخْتِيَارُ أَرْبَعٍ ، وَيَنْدَفِعُ مَنْ زَادَ ، وَإِنْ أَسْلَمَ مَعَهُ قَبْلَ دُخُولِهِ أَوْ  
 فِي الْعِدَّةِ أَرْبَعٌ فَقَطَّ تَعَيَّنَ ، وَلَوْ أَسْلَمَ وَتَحْتَهُ أُمٌّ وَبَنَتُهَا كِتَابِيَّتَانِ أَوْ أَسْلَمْنَا فَإِنْ دَخَلَ  
 بِهِمَا حَرُمًا أَبَدًا ، أَوْ لَا يَوَاجِدِيَّةً تَعَيَّنَتِ الْبِنْتُ ، وَفِي قَوْلِي يَتَجَبَّرُ ، أَوْ بِالْبِنْتِ تَعَيَّنَتْ ، أَوْ  
 بِالْأُمِّ حَرُمًا أَبَدًا ، وَفِي قَوْلِي تَبْقَى الْأُمُّ أَوْ ، وَتَحْتَهُ أُمَّةٌ أَسْلَمَتْ مَعَهُ ، أَوْ فِي الْعِدَّةِ أَقْرَبُ إِنْ  
 حَلَّتْ لَهُ الْأُمَّةُ ، وَإِنْ تَخَلَّفَتْ قَبْلَ دُخُولِ تَنْجِزِ الْفُرْقَةِ ، أَوْ إِمَاءَهُ وَأَسْلَمْنَ مَعَهُ  
 أَوْ فِي الْعِدَّةِ اخْتَارَ أُمَّةٌ إِنْ حَلَّتْ لَهُ عِنْدَ اجْتِمَاعِ إِسْلَامِهِ وَإِسْلَامِيَّهِ ، وَإِلَّا انْدَفَعْنَ ،  
 أَوْ حُرَّةٌ وَإِمَاءٌ وَأَسْلَمْنَ مَعَهُ أَوْ فِي الْعِدَّةِ تَعَيَّنَتْ وَانْدَفَعْنَ ، وَإِنْ أَصْرَتْ فَانْقَضَتْ  
 عِدَّتُهَا اخْتَارَ أُمَّةٌ ، وَلَوْ أَسْلَمَتْ وَعَتَقْنَ ثُمَّ أَسْلَمْنَ فِي الْعِدَّةِ فَسَكَحَرَاتٌ فَيَخْتَارُ  
 أَرْبَعًا ، وَالْإِخْتِيَارُ اخْتَرْتُكَ أَوْ قَرَرْتُ نِكَاحَكَ أَوْ أَمْسَكْتُكَ أَوْ ثَبَّتُكَ ، وَالطَّلَاقُ  
 اخْتِيَارٌ ، لَا الظَّهَارُ وَالْإِبْلَاءُ فِي الْأَصَحِّ ، وَلَا يَصِحُّ تَعْلِيْقُ اخْتِيَارٍ وَلَا فُسْخٌ ، وَلَوْ حَصَرَ  
 الْإِخْتِيَارُ فِي خَمْسٍ انْدَفَعَ مَنْ

لم يسلمن لكن ( كُنْ كِتَابِيَّاتٍ ) يحل له نكاحهن ( لزومه اختيار أربع منهن ) ولو بهد  
 سوتهن ( ويندفع ) باختياره نكاح ( من زاد ) عن الأربع ( وإن أسلم معه قبل دخول أو  
 في العدة أربع فقط تعين ) واندفع نكاح من زاد ( ولو أسلم وتحتته أم وبنتها كتابيتان أو أسلمتا )  
 مع الزوج ( فإن دخل بهما حرمتا أبداً ) لأن وطء كل واحدة يحرم الأخرى ( أولاً بوحدة  
 تعينت البنت ) واندفعت الأم لحرمتهما بالعقد على بنتها ( وفي قول يتخير ) بينهما بناء على فساد  
 أنكحة الكفار ( أو ) دخل ( بالبنت تعينت ) وحرمت الأم ( أو ) دخل ( بالأم حرمتا أبداً ،  
 وفي قول تبقى الأم ) وتندفع البنت بناء على فساد أنكحتهم ( أو ) أسلم وتحتته ( أمة أسلمت  
 معه ، أو في العدة أقرب إن حلت له الأمة ) حينئذ بوجود الشروط ( وإن تخلفت قبل دخول )  
 أو لم يحل له عند اجتماع المسلمين ( تنجوز الفرقة أو ) أسلم وتحتته ( إماء وأسلمن معه ، أو في  
 العدة اختار أمة إن حلت له عند اجتماع إسلامه وإسلامهن ، وإلا ) بأن لم يحل له نكاح الأماء  
 ( اندفعن ) جميعاً ( أو ) أسلم وتحتته ( حرّة وإماء أسلمن معه أو في العدة تعينت ) الحرّة ( واندفعن ،  
 وإن أصرت ) أي الحرّة على الكفر ولم تكن كتابية ( فانقضت عدتها اختار أمة ) إن كان  
 ممن يحل له نكاح الأمة ( ولو أسلمت ) أي الحرّة ( وعتقن ثم أسلمن في العدة فسكحرات ) وأما  
 إذا تأخر عتقهن عن إسلامهن فيستمر حكم الإماء عليهن ( فيختار أربعا ) ممن ذكرن ( والاختيار )  
 أي ألفاظه ( اخترتك ، أو قررت نكاحك أو أمسكتك أو ثبتك ) وألفاظ الفسخ كفسخت نكاحها  
 أو رفعت ( والطلاق اختيار ) للنكاح ( لا الظهار والإبلاء ) فليس كل منهما باختيار ( في الأصح )  
 ومقابلهما كالطلاق ( ولا يصح تعليق اختيار ولا فسخ ، ولو حصر الاختيار في خمس اندفع من

زَادَ ، وَعَلَيْهِ التَّعْيِينَ وَنَفَقَتُهُنَّ حَتَّى يَخْتَارَ ، فَإِنْ تَرَكَ الْإِخْتِيَارَ حُبْسَ ، فَإِنْ مَاتَ قَبْلَهُ اعْتَدَتْ حَامِلٌ بِهِ ، وَذَاتُ أَشْهُرٍ وَغَيْرُ مَدْخُولٍ بِهَا بِأَرْبَعَةِ أَشْهُرٍ وَعَشْرِ ، وَذَاتُ أَقْرَاءٍ بِالْأَكْثَرِ مِنَ الْأَقْرَاءِ وَأَرْبَعَةِ أَشْهُرٍ وَعَشْرِ ، وَيُوقَفُ نَصِيبُ زَوْجَاتٍ حَتَّى يَصْطَلِحْنَ .

[ فصل ] أَسْلَسَا مَعَ اسْتَمْرَتْ النَّفَقَةُ ، وَلَوْ أَسْلَمَ وَأَصْرَتْ حَتَّى انْقَضَتِ الْعِدَّةُ فَلَا ، وَإِنْ أَسْلَمَتْ فِيهَا لَمْ تَسْتَحِقْ لِمُدَّةِ التَّخْلُفِ فِي الْجَدِيدِ ، وَلَوْ أَسْلَمَتْ أَوَّلًا فَأَسْلَمَ فِي الْعِدَّةِ أَوْ أَصْرَتْ فَلَهَا نَفَقَةُ الْعِدَّةِ عَلَى الصَّحِيحِ ، وَإِنْ ارْتَدَّتْ فَلَا نَفَقَةَ ، وَإِنْ أَسْلَمَتْ فِي الْعِدَّةِ ، وَإِنْ ارْتَدَّتْ فَلَهَا نَفَقَةُ الْعِدَّةِ .

## باب الخيار والاعفاف ونكاح العبد

وَجَدَّ أَحَدُ زَوْجَيْنِ بِالْآخِرِ جُنُونًا أَوْ جَذَامًا ،

زاد ، وعليه التعيين ( لمدون الحبس (و) عليه ( نفقتهن حتى يختار ، فان ترك الاختيار ) ١١ فوق الأربع ( حبس ) فان سأل الانتظار أمهل ثلاثا ، فان أصرَّ على الحبس عزز بمأواه الحاكم من ضرب وغيره ( فان مات قبله ) أى الاختيار ( اعتدت حامل به ) أى بوضع الحمل (و) اعتدت ( ذات أشهر ، وغير مدخول بها بأربعة أشهر وعشر ، و ) اعتدت ( ذات أقراء بالأكثر من الأقراء وأربعة أشهر وعشر ) فان مضت الأقراء قبل تمام أربعة أشهر وعشر أكلتها وابتدأوها من الموت ، وان مضت الأربعة والعشر قبل تمام الأقراء أتمت الأقراء ، وابتدأوها من حين إسلامهما إن أسلسا معا أو من إسلام السابق ( ويوقف نصيب زوجات حتى يصلحن ) فيقسم الموقوف على ما يقع عليه الاتفاق .

[ فصل ] فى حكم مؤن الزوجة إذا أسلمت مع زوجها أو ارتدت ( أسلسا معا استمرت النفقة ) وغيرها من بقية المؤن ( ولو أسلم وأصرت ) وهى غير كتابية ( حتى انقضت العدة فلا ) نفقة لها ( وإن أسلمت فيها ) أى العدة ( لم تستحق لمدَّة التخلُّف ) شيئا ( فى الجديد ) والقديم تستحق ( ولو أسلمت أولا فأسلم فى العدة أو أصرَّ فلها نفقة العدة على الصحيح ) لأنها أدت فرضا مضيقا فلا يمنع النفقة ( وإن ارتدت فلا نفقة ) لها زمن الردة ( وإن أسلمت فى العدة ) فستحق من وقت الاسلام ( وإن ارتدت فلها ) عليه ( نفقة العدة ) ولو ارتدتا معا فلا نفقة لهما .

## باب الخيار والاعفاف ونكاح العبد

وما يذكر معها ( وجد أحد الزوجين بالآخر جنونا ) وان تقطع ، وهو زوال الشعور من القلب مع بقاء الحركة والقوة فى الأعضاء ( أو سذاما ) وهو علة يحمر منها العضو ثم يسود ثم يتناثر

أَوْ بَرَصًا ، أَوْ وَجَدَهَا رَتْقاءَ أَوْ قَرْناءَ أَوْ وَجَدَتْهُ عَيْنًا أَوْ تَحَنُّونًا ثَبَتَ الْخِيَارُ فِي فسخِ  
النِّكَاحِ ، وَقِيلَ إِنْ وَجَدَ بِهِ مِثْلَ عَيْنِهِ فَلَا ، وَلَوْ وَجَدَهُ خُنْفَى وَارْضًا فَلَا فِي الْأَظْهَرِ ،  
وَلَوْ حَدَّثَ بِهِ عَيْبٌ تَحَيَّرَتْ إِلَّا عِنَّةَ بَعْدَ دُخُولِ ، أَوْ بِهَا تَحْيِيرٌ فِي الْجَدِيدِ ، وَلَا خِيَارَ  
لِوَلِيِّ بِحَادِثٍ ، وَكَذَا بِمُقَارِنِ جَبِّ وَعِنَّةٍ ، وَبِتَخْيِيرِ بِمُقَارِنِ جُنُونٍ ، وَكَذَا جُذَامٍ  
وَبَرَصٍ فِي الْأَصَحِّ ، وَالْخِيَارُ عَلَى الْفَوْرِ ، وَالْفَسْخُ قَبْلَ دُخُولِ يُسْقِطُ الْمَهْرَ ، وَبَعْدَهُ  
الْأَصَحُّ أَنَّهُ يَجِبُ مَهْرٌ مِثْلُ إِنْ فُسِخَ بِمُقَارِنِ أَوْ بِحَادِثٍ بَيْنَ الْعَقْدِ وَالْوُطْءِ جِهْلُهُ الْوَاطِئُ ،  
وَأَلْفَسَى إِنْ حَدَّثَ بَعْدَ وَطْءٍ ، وَلَوْ انْفَسَخَ بِرَدَّةٍ بَعْدَ وَطْءٍ فَلَمْ يُسَمَّ ، وَلَا يَرْجِعُ الزَّوْجُ  
بَعْدَ الْفَسْخِ بِالْمَهْرِ عَلَى مَنْ غَرَّهُ فِي الْجَدِيدِ ، وَيَشْتَرِطُ فِي الْعِنَّةِ رَفْعُ إِلَى حَاكِمٍ ،  
وَكَذَا سَائِرُ الْعُيُوبِ فِي الْأَصَحِّ ، وَتَثْبُتُ الْعِنَّةُ بِإِقْرَارِهِ أَوْ بَيِّنَةٍ عَلَى إِقْرَارِهِ ، وَكَذَا  
بَيِّنَتُهَا بَعْدَ نَكْوَلِهِ فِي الْأَصَحِّ ،

( أَوْ بَرَصًا ) وهو بياض شديد يقع الجلد ويذهب دمويته ، ويشترط فيهما الاستحكام بخلاف الجنون  
( أَوْ وَجَدَهَا رَتْقاءَ أَوْ قَرْناءَ ) والأول انسداد محل الجاع بلحم ، والثاني انسداد بهظم ( أَوْ وَجَدَتْهُ  
عَيْنًا ) وهو العاجز عن الوطء في القلب ( أَوْ مَحْجُوبًا ) وهو مقطوع جميع الذكر ( ثَبَتَ ) لَوَاجِدِ  
العيب ( الْخِيَارُ فِي فسخِ النِّكَاحِ ) لكن بعد ثبوته عند القاضي ( وَقِيلَ إِنْ وَجَدَ بِهِ مِثْلَ عَيْنِهِ )  
من الجذام أَوْ الْبَرَصِ ( فَلَا ) خِيَارَ ( وَلَوْ وَجَدَهُ خُنْفَى وَارْضًا فَلَا ) خِيَارُهُ ( فِي الْأَظْهَرِ ) ومقابله  
له الخيار لفترة الطبع منه ، أما المشكل فنيكاحه باطل ( وَلَوْ حَدَّثَ بِهِ ) أى الزوج ( عَيْبٌ تَحْيِيرٌ )  
قَبْلَ الدُّخُولِ وَبَعْدَهُ ( إِلَّا عِنَّةَ ) حَدَّثَ بِهِ ( بَعْدَ دُخُولِ ) فَلَا يَتَخَيَّرُ بِهَا ( أَوْ ) حَدَّثَ ( بِهَا )  
عَيْبٌ ( تَحْيِيرٌ ) الزَّوْجُ قَبْلَ الدُّخُولِ وَبَعْدَهُ ( فِي الْجَدِيدِ ) وَفِي الْقَدِيمِ لَا يَتَخَيَّرُ لِمَكْنَهُ مِنَ الْخِلَاصِ  
بِالطَّلَاقِ ( وَلَا خِيَارَ لَوَلِيِّ بِحَادِثٍ ) بِالزَّوْجِ مِنَ الْعَيْبِ ( وَكَذَا بِمُقَارِنِ جَبِّ وَعِنَّةٍ ، وَبِتَخْيِيرِ )  
الْوَلِيِّ ( بِمُقَارِنِ جُنُونٍ ) لِلزَّوْجِ ، وَإِنْ رَضِيَ الزَّوْجَةُ ( وَكَذَا جُذَامٍ وَبَرَصٍ ) مُقَارِنَانِ يَتَخَيَّرُ  
الْوَلِيُّ بِكُلِّ مَنَّهُمَا ( فِي الْأَصَحِّ ) وَمُقَابِلُهُ لَا يَتَخَيَّرُ ( وَالْخِيَارُ ) هَذِهِ الْعُيُوبِ ( عَلَى الْفَوْرِ ) فَمَنْ  
عَلِمَ طَالِبٌ وَرَفَعَ الْأَمْرَ إِلَى الْحَاكِمِ ، وَلَوْ ادَّعَى جَهْلَ الْفَوْرِ قَبْلَ ( وَالْفَسْخِ ) مِنْهُ أَوْ مِنْهَا ( قَبْلَ دُخُولِ )  
يُسْقِطُ الْمَهْرَ ، وَ ( الْفَسْخُ ) ( بَعْدَهُ ) أَى الدُّخُولِ ( الْأَصَحُّ ) أَنَّهُ يَجِبُ بِهِ ( مَهْرٌ مِثْلُ إِنْ فُسِخَ بِمُقَارِنِ )  
لِلْعَقْدِ ( أَوْ بِحَادِثٍ بَيْنَ الْعَقْدِ وَالْوُطْءِ جِهْلُهُ الْوَاطِئُ ) أَمَا إِذَا عَلِمَهُ وَوَاطِئَ فَلَا يَتَأْتِي لَهُ الْفَسْخُ ( وَالْمُسَمَّى )  
إِنْ حَدَّثَ بَعْدَ وَطْءٍ ( وَمُقَابِلُ الْأَصَحِّ ) يَجِبُ الْمُسَمَّى مُطْلَقًا ، وَقِيلَ مَهْرُ الْمَثَلِ مُطْلَقًا ( وَلَوْ انْفَسَخَ )  
بِرَدَّةٍ بَعْدَ وَطْءٍ فَلَمْ يُسَمَّ ، وَلَا يَرْجِعُ الزَّوْجُ بَعْدَ الْفَسْخِ بِالْمَهْرِ عَلَى مَنْ غَرَّهُ ( مِنْ وَلِيِّ أَوْ زَوْجَةٍ )  
( فِي الْجَدِيدِ ) وَفِي الْقَدِيمِ يَرْجِعُ بِهِ لِلتَّدْلِيلِ ( وَيَشْتَرِطُ فِي الْعِنَّةِ رَفْعُ إِلَى حَاكِمٍ ) جُزْأً ( وَكَذَا )  
سَائِرُ الْعُيُوبِ ( لَا يَتَّبَعُ فِيهَا مِنَ الرُّفْعِ ) ( فِي الْأَصَحِّ ) وَمُقَابِلُهُ لَا ، بَلْ لِكُلِّ مَنَّهُمَا الْإِنْفِرَادُ بِالْفَسْخِ  
( وَتَثْبُتُ الْعِنَّةُ بِإِقْرَارِهِ أَوْ بَيِّنَةٍ عَلَى إِقْرَارِهِ ، وَكَذَا بِبَيِّنَتِهَا بَعْدَ نَكْوَلِهِ فِي الْأَصَحِّ ) وَجَازَ لَهَا الْخَلْفُ

وَإِذَا تَبَيَّنَ ضَرْبُ الْقَاضِي لَهُ سَنَةً ، يَطْلُبُهَا ، فَإِذَا تَمَّتْ رَفَعَتْهُ إِلَيْهِ فَإِنْ قَالَ وَطِئْتُ  
 حُلْفَ ، فَإِنْ نَكَلَ حُلَفْتُ فَإِنْ حَلَفْتُ أَوْ أَقَرَّ اسْتَقَلْتُ بِالْفَسْخِ ، وَقِيلَ بِحَتَّاجٍ إِلَى إِذْنِ  
 الْقَاضِي أَوْ فسخِهِ ، وَلَوْ اعْتَزَلَتْهُ أَوْ مَرَضَتْ أَوْ حُبِسَتْ فِي الْمُدَّةِ لَمْ تُحْسَبْ ، وَلَوْ رَضِيَتْ  
 بَعْدَهَا بِهِ بَطَلَ حَقُّهَا ، وَكَذَا لَوْ أَجَلَّتْهُ عَلَى الصَّحِيحِ ، وَلَوْ نَكَحَ وَشُرْطَ فِيهَا إِسْلَامُ  
 أَوْ فِي أَحَدِهَا نَسَبٌ أَوْ حُرِّيَّةٌ أَوْ غَيْرُهُمَا ، فَأَخْلَفَ فَلَاظْهَرُ صِحَّةِ النَّكَاحِ ، ثُمَّ إِنْ بَانَ  
 خَيْرًا بِمَا شُرْطَ فَلَا خِيَارَ ، وَإِنْ بَانَ دُونَهُ فَلَهَا الْخِيَارُ ، وَكَذَا لَهُ فِي الْأَصَحِّ ، وَلَوْ ظَنُّهَا  
 مُسْلِمَةً أَوْ حُرَّةً فَبَانَتْ كِتَابِيَّةٌ أَوْ أَمَةٌ وَهِيَ تَحِلُّ لَهُ فَلَا خِيَارَ فِي الْأَظْهَرِ ، وَلَوْ أُذِنَتْ  
 فِي تَزْوِيجِهَا بِمَنْ ظَنَّتَهُ كُفْرًا فَبَانَ فِسْقُهُ أَوْ دَنَاءُهُ نَسَبُهُ وَحِرْفَتُهُ فَلَا خِيَارَ لَهَا . قُلْتُ :  
 وَلَوْ بَانَ مَعِيًّا أَوْ عَبْدًا فَلَهَا الْخِيَارُ ، وَاللَّهُ أَعْلَمُ ، وَمَتَى

لأنها تعرف ذلك بالقرائن ، ومقابل الأصح لا يرد اليمين عليها ويكتفى بنكوله (وإذا ثبتت) عنه  
 الزوج (ضرب القاضي له سنة) وابتدأوها من ضرب القاضي ، لامن ثبوت العنة ، وإنما تضرب  
 (بطلبها) أي الزوجة ، ويكتفى قولها : أنا طالبة حتى يوجب الشرع (فإذا تمت) السنة ولم يطلأ  
 (رفعت) نائياً (إليه) أي القاضي (فإن قال وطئت حلف) فيصدق بيمينه ، ولو كانت بكراً وشهد  
 أربع نسوة ببقائه بكارتها فالتقول قولها (فإن نكل) عن اليمين (حلفت) هي أنه لم يطلأها (فإن  
 حلفت أو أقَرَّ استقلت بالفسخ) لكن إنما تفسخ بعد قول القاضي لها ثبتت العنة (وقيل يحتاج  
 الفسخ) إلى إذن القاضي أو فسخه ، ولو اعزله أو مرضت أو حبست في المدّة لم تحسب (هذه  
 السنة بل تستأنف سنة أخرى) (ولو رضيت بعدها) أي السنة (به) أي بالمقام مع الزوج (بطل  
 حقه) من الفسخ (وكذا) يبطل حقه (لو أجلته مدّة أخرى) (على الصحيح) ومقابلها  
 لا يبطل (ولو نكح وشُرط) بالبناء للجهول (فيها) أي الزوجة (إسلام أو) شرط (في أحدهما)  
 أي الزوج والزوجة (نُسب أو حُرِّيَّة أو غيرهما) من صفات الكمال كالكارة (فأخلف) بالبناء  
 للجهول : أي المشروط (فالأظهر صحة النكاح) ومقابلها يبطل ، لأن تبدل الصفات كتبدل العين  
 (ثم إن بان خيراً مما شرط) فيه كأن شرط أنها كتابية فبانت مسلمة (فلا خيار ، وإن بان دونه)  
 أي المشروط : كأن شرطت أنه حرّ فبان عبداً ، وهي حرة (فلها الخيار) وأما إذا ساواها في خلف  
 شرط النسب أو الحرّية بأن كانت أمة وشرطت أنه حرّ فبان عبداً ، فالمعتمد أنه لا خيار لها (وكذا  
 له) الخيار (في الأصح) إذا فأت المشروط بأنقص ، ومقابل الأصح لا خيار له لتمكنه من الفسخ  
 بالطلاق (ولو ظنها) بلا شرط (مسلمة أو حرة فبانت كتابية أو أمة وهي تحلّ له فلا خيار في  
 الأظهر) . ومقابلها له الخيار (ولو أذنت في تزويجها بمن ظنته كُفْرًا فبان فسقه أو دناءة نسبه  
 وحرفته فلا خيار لها) لتقصيرها (قلت : ولو بان معيياً) يعيب بما تقدّم (أو عبداً) وهي حرة  
 (فلها الخيار) في المستثنين (والله أعلم) ولكن المعتمد أنه لا خيار لها في المسئلة الثانية (ومتى

فُسِّخَ بِخُلْفٍ فَحُكِّمَ الْمَهْرُ وَالرُّجُوعُ بِهِ عَلَى الْغَارِّ مَاسْبِقَ فِي الْعَيْبِ ، وَلِوُثُرٍ تَغْرِيرُ  
قَارَنَ الْعَقْدَ ، وَلَوْ غَرَّ بِحُرِّيَّةٍ أُمَةٍ وَصَحْنَاءُ فَالْوَلَدُ قَبْلَ الْمَهْرِ حُرٌّ ، وَعَلَى الْمَقْرُورِ  
قِيمَتُهُ لِسَيِّدِهَا وَيَرْجِعُ بِهَا عَلَى الْغَارِّ ، وَالتَّغْرِيرُ بِالْحُرِّيَّةِ لَا يَتَصَوَّرُ مِنْ سَيِّدِهَا بَلْ مِنْ  
وَكِيلِهِ أَوْ مِنْهَا ، فَإِنْ كَانَ مِنْهَا تَعَلَّقَ الْفَرَمُ بِذِمَّتِهَا ، وَلَوْ انفصل الولد ميتا بلا جنابة  
فَلَا شَيْءَ فِيهِ ، وَمَنْ عَتَقَتْ تَحْتَ رَقِيقٍ أَوْ مِنْ فِيهِ رَقٌّ تَحْيَرَتْ فِي فُسْخِ النِّسَاحِ ،  
وَالْأَظْهَرُ أَنَّهُ عَلَى الْفَوْرِ ، فَإِنْ قَالَتْ جَهَلْتُ الْعَتَقَ صَدَقَتْ بِبَيِّنِهَا إِنْ أُمِكنَ : بَأَن كَانَ  
لِلْمُتَّقِ غَائِبًا ، وَكَذَا إِنْ قَالَتْ جَهَلْتُ الْخِيَارَ بِهِ فِي الْأَظْهَرِ ، فَإِنْ فَسَخَتْ قَبْلَ وَطْءٍ فَلَا  
مَهْرَ ، وَبَعْدَهُ بَعْدَهُ وَجَبَ الْمَسْمِيُّ ، أَوْ قَبْلَهُ فَهُوَ مِثْلُ ، وَقِيلَ الْمَسْمِيُّ ، وَلَوْ عَتَقَ  
بَعْضُهَا أَوْ كَوْنَتْ أَوْ عَتَقَ عَبْدٌ تَحْتَهُ أُمَةٌ فَلَا خِيَارَ

[ فصل ] يُلْزَمُ الْوَلَدُ إِعْصَافُ

فسخ بخلف ، حكم المهر والرجوع به على الغار ماسبق في العيب أي الفسخ به وهو أنه إن  
كان قبل الدخول فلامهر ، وإن كان بعد الدخول فمهر المثل على الأصح ، ولا يرجع بما غرمه على الغار  
(و) التغير (المؤثر) في الفسخ بخلف الشرط (تغير قارن العقد) بوقوعه في صلبه على  
وجه الاشتراط كقوله زوجته هذه البكر بخلاف ما إذا قارنه ، لا على وجه الاشتراط أو تقدمه (و) زور  
غربة أمة وصحناه وهو القول الأظهر ، وحصل بينهما ولد (فالولد) الحاصل (قبل العلم)  
بأنها أمة (حر) سواء فسخ العقد أو أجازاه (وعلى المقرور قيمته) يوم الولادة (لسيدها ويرجع  
بها) أي قيمة الولد (على الغار) له . وأما بعد الولد الحاصل بعد العلم فهو رقيق (والتغير  
بالحرية لا يتصور من سيدها ، بل من وكيله أو منها ، فإن كان منها تعلق الفرم بذمتها) فتطال به  
إذا عتقت ، وهذا كله إذا انفصل الولد حيا (ولو انفصل الولد ميتا بلا جنابة فلا شيء فيه) وأما  
إذا انفصل بجنابة ، فعلى الجاني غرة لوارثه ، ويضمنه المقرور لسيد الأمة بعشر قيمتها (ومن عتقت  
تحت رقيق) كله (أو من فيه رق تخرت في فسخ النكاح) وعدمه مالم يعتق الزوج قبل اختيارها  
أو يمت ، وإذا عتقت تحت حر أو عتقا بها فلا خيار ، وهذا الفسخ لا يحتاج لحاكم (والأظهر أنه  
على الفور) ومقابله بمدة ثلاثة أيام (فإن قالت : جهلت العتق صدقت بيمينها إن أمكن) اذعاء  
الجهل (بأن كان المعتق غائبا ، وكذا إن قالت : جهلت الخيار به) أي العتق (في الأظهر)  
ومقابله يبطل خيارها بذلك (فإن فسخت قبل وطء فلامهر) وإن كان حقا للسيد (وبعد يعتق  
بعده) أي الوطء (وجب المسمى ، أو) يعتق (قبله) بأن لم تعلم بعتهها إلا بعد التمكن (فهر  
مثل ، وقيل) يجب (المسمى) ومهرها لسيدها سواء كان المسمى أم مهر المثل (ولو عتق  
بعضها أو كوتبت أو عتق عبد تحت أمة فلا خيار) لأنه في الأخيرة يمكنه الخلاص بالطلاق ، وفيما  
قبلها لم يزل فيها أحكام الرق .

[ فصل ] في الاعفاف ومن يجب له (يلزم الولد) الحر الموسر ذكرًا كان أو أنثى (اعفاف

الْأَبِ وَالْأَجْدَادِ عَلَى الْمَشْهُورِ : بَأْنُ يُعْطِيهِ مَهْرٌ حُرٌّ ، أَوْ يَقُولُ : انْكَحِ وَأَعْطِيكَ الْمَهْرَ ،  
 أَوْ يَنْكَحْ لَهُ بِإِذْنِهِ وَيُمْسِرَ أَوْ يَمْلِكُهُ أُمَةً أَوْ تَمْنَحُهَا ثُمَّ عَلَيْهِ مَوْتُهُمَا ، وَلَيْسَ لِلْأَبِ  
 تَعْيِينَ النِّكَاحِ دُونَ التَّسْرِي وَلَا وَفَيْتِهِ ، وَلَوْ اتَّفَقَا عَلَى مَهْرٍ فَتَعْيِينُهَا لِلْأَبِ ،  
 وَيَجِبُ التَّجْدِيدُ إِذَا مَاتَ أَوْ انْفَسَخَ بِرَدَّةٍ أَوْ فَسَخَهُ بِعَيْبٍ ، وَكَذَا إِنْ طَلَّقَ بِعُذْرٍ فِي  
 الْأَصَحِّ ، وَإِنَّمَا يَجِبُ إِعْصَافُ قَائِدِ مَهْرٍ مُحْتَاجٍ إِلَى نِكَاحٍ ، وَيُصَدَّقُ إِذَا ظَهَرَتْ  
 الْحَاجَةُ بِإِلَافَةٍ ، وَيَحْرُمُ عَلَيْهِ وَطْءُ أُمَةٍ وَلَدِهِ ، وَاللَّذْهَبُ وَجُوبُ مَهْرٍ لِأَحَدٍ ،  
 فَإِنْ أُحْبِلَ فَالْوَلَدُ حُرٌّ نَسِيبٌ ، فَإِنْ كَانَتْ مُسْتَوْلَدَةً لِلْإِبْنِ لَمْ تَعْرِ مُسْتَوْلَدَةً  
 لِلْأَبِ ، وَإِلَّا فَلَا ظَهْرَ أَنَّهَا تُصِيرُ ، وَأَنْ عَلَيْهِ قِيمَتُهَا مَعَ مَهْرٍ ، لِأَقْبَتِهِ وَلَدٌ فِي الْأَصَحِّ ،  
 وَيَحْرُمُ نِكَاحُهَا ، فَلَوْ مَلَكَ زَوْجَةً وَالِدِهِ الَّذِي لَا تَحِلُّ لَهُ الْأُمَةُ

(الْأَبِ) الحرّ الممسر (والأجداد) من الجهتين إذا كانوا بالصفات المذكورة (على المشهور)  
 ومقابله لا يلزمه . وأما الولد الرقيق وكذا الممسر فلا يلزمه ، وكذا لا يلزمه إعصاف الأصول من الإناث  
 وكذا لا يلزمه إعصاف الأصول من الذكور الأرقاء أو المومنين . والاعصاف (بأن يعطيه) أى  
 الأصل (مهر حرّ) تعفه (أو يقول) له (انكح وأعطيك المهر أو ينكح له بأذنه ويمسره) ها  
 (أو يملكه أمة) تحلّ له (أو تمنحها) فلا يزوجه مجوزا شوها ، أو معيبة لأنها لا تعفه (ثم عليه)  
 أى الولد (مؤتمنها) أى الوالد ومن أعفها بها (وليس للأب تعيين النكاح دون التسري)  
 ولا بعكسه (ولا) تعيين (رفعة) بجمال أو شرف بل التعيين للولد (ولو اتفقا) أى الولد والوالد  
 (على مهر فتعينها) أى المنكوحة (للأب) ، ويجب التجديد إذا ماتت أو انفسخ بردة (منها  
 (أو فسخه) الأب (بعيب) فيها (وكذا) يجب التجديد (إن طلق بعذر) كشقاق أو  
 ريبة (في الأصح) ومقابله المنع ، وأما إن طلق بغير عذر فلا يجب (وإنما يجب إعصاف)  
 الأصل بشرطين : الأول بما ذكره بقوله (فاقد مهر) أو بمن أمة ، والثاني مذكور في قوله  
 (محتاج إلى النكاح) بأن تنوق نفسه إلى الوطء ، وإن لم ينفذ زنا (ويصدق) الأصل (إذا  
 ظهرت الحاجة) للنكاح (بإلغائه) ، ويحرم عليه وطء أمة ولده (ذكرها كان أو أنثى) (والمنهـب  
 وجوب مهر لاحد) ويجب أيضا أرش بكاره ، ويجب تعزيره على ذلك لحقّ الله ، لالحقّ الولد ،  
 وقيل يجب الحد (فإن أحبل) الأب أمة ولده (فالولد حرّ نسيب ، فإن كانت) الأمة (مستولدة  
 للإبْنِ لم تنصر مستولدة للأب) بإحبالها (وإلا) بأن لم تكن مستولدة للإبْنِ (فالأظهر أنها نصير)  
 مستولدة للأب الحرّ ، ومقابله لا نصير (و) الأظهر (أن عليه قيمتها مع مهر) فالقيمة للاستيلاد ،  
 والمهر للإبلاج (لا قيمة ولد) فليست على الأب (في الأصح) ومقابله يجب ، وإذا انفصل الولد  
 ميتا فلا خلاف في عدم وجوب قيمته (ويحرم) على الأب (نكاحها) أى أمة ولده لماله في ماله  
 دين الاعصاف ، فهي كالشركة (فالملك زوجة والده الذى لا تحلّ له الأمة) حين الملك كأن



لَمْ يَنْفَسَخِ النِّكَاحُ فِي الْأَصَحِّ ، وَلَيْسَ لَهُ نِكَاحُ أُمِّهِ مُكَاتَّبَةً ، فَإِنْ مَلَكَ مُكَاتَّبٌ زَوْجَةً سَيِّدِهِ انْفَسَخَ النِّكَاحُ فِي الْأَصَحِّ .

[فصل] السَّيِّدُ بِإِذْنِهِ فِي نِكَاحِ عَبْدِهِ لَا يَضْمَنُ مَهْرًا وَنَفَقَةً فِي الْجَدِيدِ ، وَهَذَا فِي كَسْبِهِ بَعْدَ النِّكَاحِ الْمُعْتَادِ وَالنَّادِرِ ، فَإِنْ كَانَ مَأْذُونًا لَهُ فِي تِجَارَةٍ قَفِيًا بِيَدِهِ مِنْ رِجْحٍ وَكَذَا رَأْسٍ مَالٍ فِي الْأَصَحِّ ، وَإِنْ لَمْ يَكُنْ مُكْتَسِبًا وَلَا مَأْذُونًا لَهُ فَفِي ذِمَّتِهِ ، وَفِي قَوْلِ عَلَى السَّيِّدِ ، وَلَهُ الْمُسَافَرَةُ بِهِ وَيَفُوتُ الْإِسْتِمْتَاعُ ، وَإِذَا لَمْ يُسَافِرْ لَزِمَتْ تَخْلِيَّتُهُ لَيْلًا لِلْإِسْتِمْتَاعِ وَيَسْتَعْدِمُهُ نَهَارًا إِنْ تَكْفَّلَ الْمَهْرُ وَالنَّفَقَةُ وَإِلَّا فَيُخْلِيهِ لِكَسْبِهِمَا وَإِنْ اسْتَعْدِمَهُ يَلَا تَكْفُلُ لَزِمَتْهُ الْأَقْلُ مِنْ أَجْرَةٍ مِثْلِ وَكُلِّ الْمَهْرِ وَالنَّفَقَةِ ، وَقِيلَ يَلْزِمُهُ الْمَهْرُ وَالنَّفَقَةُ ، وَلَوْ نَكَحَ فَاسِدًا وَوُطِئَ قَهْرُ مِثْلٍ فِي ذِمَّتِهِ ، وَفِي قَوْلِ فِي رَقَبَتِهِ ، وَإِذَا زَوَّجَ أُمَّتُهُ اسْتَعْدِمَهَا نَهَارًا وَسَلَّمَهَا لِلزَّوْجِ لَيْلًا ،

أَيْسَرُ يَسِيرَةٍ وَلَدَهُ (لَمْ يَنْفَسَخِ النِّكَاحُ فِي الْأَصَحِّ) لِأَنَّهُ يَغْتَفَرُ فِي السَّوَامِ مَا لَا يَغْتَفَرُ فِي الْإِبْتِدَاءِ ، وَلَيْسَ مَالُكَ لَوْلَدِهِ مَالُكَ الْوَالِدِ فِي رَفْعِهِ النِّكَاحِ ، وَمَقَابِلُ الْأَصَحِّ يَنْفَسَخُ كَمَا لَوْ مَلَكَهَا الْآبُ ، فَعَلَى الْأَصَحِّ وَلَدُهُ مِنْهَا وَاقِقٌ ، وَلَا يَعْتَقُ عَلَى السَّيِّدِ لِأَنَّهُ أَخُوهُ (وَلَيْسَ لَهُ نِكَاحُ أُمِّهِ مُكَاتَّبَةٍ) لِمَا لَهُ فِي رَقَبَتِهِ وَمَالُهُ مِنْ شَبْهَةٍ بِالتَّجْمِيزِ (فَلَنْ مَالُكَ مُكَاتَّبَ زَوْجَةٍ سَيِّدِهِ انْفَسَخَ النِّكَاحُ فِي الْأَصَحِّ) كَمَا لَوْ مَلَكَهَا السَّيِّدُ ، وَمَقَابِلُهُ يَقُولُ : مَالُكَ الْمُسْكَاتَّبِ كَمَا لَوْ مَلَكَ الْوَالِدُ .

[فصل] فِي نِكَاحِ الرَّقِيقِ مِنْ عَبْدٍ أَوْ أُمَةٍ (السَّيِّدُ بِإِذْنِهِ فِي نِكَاحِ عَبْدِهِ لَا يَضْمَنُ مَهْرًا وَنَفَقَةً فِي الْجَدِيدِ) وَالْقَدِيمِ يَضْمَنُهَا (وَهَذَا فِي كَسْبِهِ بَعْدَ النِّكَاحِ الْمُعْتَادِ) كَالْحَاصِلِ بِالْحَرْفَةِ (وَالنَّادِرِ) كَالْحَاصِلِ بِالْهَبَةِ . أَمَّا الْحَاصِلُ قَبْلَ النِّكَاحِ وَلَوْ بَعْدَ الْإِذْنِ فِيهِ فَيَخْتَصُّ بِهِ السَّيِّدُ (فَإِنْ كَانَ مَأْذُونًا لَهُ فِي تِجَارَةٍ قَفِيًا بِيَدِهِ مِنْ رِجْحٍ) سِوَاهُ الْحَاصِلِ قَبْلَ النِّكَاحِ وَبَعْدَهُ (وَكَذَا رَأْسَ مَالٍ) بِيَدِهِ فَيَجِبَانِ فِيهِ (فِي الْأَصَحِّ) وَمَقَابِلُهُ الْمَنْعُ (وَإِنْ لَمْ يَكُنْ مُكْتَسِبًا وَلَا مَأْذُونًا فَفِي ذِمَّتِهِ) يَطْلُبُ بَهُمَا بَعْدَ حَقِّهِ إِنْ رَصِيتَ بِالْمَقَامِ مَعَهُ (وَفِي قَوْلِ) هُمَا (عَلَى السَّيِّدِ ، وَلَهُ) أَيْ السَّيِّدُ (الْمُسَافَرَةُ بِهِ وَيَفُوتُ الْإِسْتِمْتَاعُ) بِالزَّوْجَةِ عَلَيْهِ ، وَالْعَبْدُ اسْتَصْحَابُهَا ، وَعَلَى السَّيِّدِ تَخْلِيَّتُهُ مَعَهَا ، فَإِنْ لَمْ تُخْرَجْ مَعَهُ بَعْدَ طَلَبِهَا كَانَتْ نَاشِئَةً (وَإِذَا لَمْ يُسَافِرْ) السَّيِّدُ بَعْدَهُ (لَزِمَتْهُ تَخْلِيَّتُهُ لَيْلًا لِلْإِسْتِمْتَاعِ) بِزَوْجَتِهِ عَلَى حَسَبِ الْعَادَةِ (وَيَسْتَعْدِمُهُ) السَّيِّدُ (نَهَارًا إِنْ تَكْفَّلَ الْمَهْرُ وَالنَّفَقَةُ) وَهُوَ مُوسَرٌ (وَإِلَّا فَيُخْلِيهِ لِكَسْبِهِمَا ، وَإِنْ اسْتَعْدِمَهُ يَلَا تَكْفُلُ لَزِمَتْهُ الْأَقْلُ مِنْ أَجْرَةٍ مِثْلِ) لِتِلْكَ الْمُدَّةِ (وَمِنْ) كُلِّ الْمَهْرِ وَالنَّفَقَةِ ، وَقِيلَ يَلْزِمُهُ الْمَهْرُ وَالنَّفَقَةُ (وَإِنْ زَادَتْ عَلَى أَجْوَةِ الْمَثَلِ) (وَلَوْ نَكَحَ) الْعَبْدُ (فَاسِدًا) لَعَدِمَ إِذْنُ سَيِّدِهِ مِثْلًا (وَوُطِئَ) زَوْجَتَهُ (قَهْرُ مِثْلٍ فِي ذِمَّتِهِ) لَزِمَتْهُ بَرَضًا مُسْتَحَقَّةً (وَفِي قَوْلِ) قَدِيمٌ يَجِبُ (فِي رَقَبَتِهِ) وَلَا حَسَدَ إِنْ وَطِئَ قَبْلَ أَنْ يَفْرُقَ بَيْنَهُمَا (وَإِذَا زَوَّجَ) السَّيِّدُ (أُمَّتُهُ اسْتَعْدِمَهَا نَهَارًا) أَيْ لَهُ ذَلِكَ (وَسَلَّمَهَا لِلزَّوْجِ لَيْلًا) وَجُوبًا عَلَى حَسَبِ الْمُعْتَادِ مِنْ

وَلَا نَفَقَةَ عَلَى الزَّوْجِ حِينَئِذٍ فِي الْأَصَحِّ ، وَلَوْ أَخْلَى فِي دَارِهِ بَيْنًا وَقَالَ لِلزَّوْجِ تَخَلَّوْا بَيْنَهُمَا  
فِيهِ لَمْ يَلْزَمُهُ فِي الْأَصَحِّ ، وَالسَّيِّدُ السَّفَرُ بِهَا وَلِلزَّوْجِ مُحِبَّتُهَا ، وَلِلذَّهَبِ أَنَّ السَّيِّدَ  
لَوْ قَتَلَهَا أَوْ قَتَلَتْ نَفْسَهَا قَبْلَ دُخُولِ سَقَطِ مَهْرُهَا ، وَأَنَّ الْحُرَّةَ لَوْ قَتَلَتْ نَفْسَهَا أَوْ قَتَلَتْ  
الْأَمَةَ أَجْنَبِيٍّ أَوْ مَاتَتْ فَلَا تَكَا لَوْ هَلَكْنَا بَعْدَ دُخُولِ ، وَلَوْ بَاعَ مُزَوَّجَةً فَلَمْ يَزَلْ لِلْبَائِعِ  
فَإِنْ طَلَّقَتْ قَبْلَ دُخُولِ فَنُصْفُهُ لَهُ ، وَلَوْ زَوَّجَ أُمْتَهُ بِبَيْدِهِ لَمْ يَجِبْ مَهْرٌ .

## كتاب الصداق

يُسْنُ تَسْمِيَتُهُ فِي الْعَقْدِ ، وَيَجُوزُ إِخْلَاؤُهُ مِنْهُ ، وَمَا صَحَّ مَبِيعًا صَحَّ صَدَاقًا ، وَإِذَا  
أَصْدَقَهَا عَيْنًا قَتَلَتْ فِي يَدِهِ ضَمِنَهَا ضَمَانُ عَقْدٍ ، وَفِي قَوْلِ ضَمَانَ يَدٍ ، فَعَلَى الْأَوَّلِ لَيْسَ  
لَهَا بَيْعُهُ قَبْلَ قَبْضِهِ ، وَلَوْ تَلَفَ فِي يَدِهِ وَجَبَ مَهْرٌ مِثْلُ ، وَإِنْ

فراغ الخدمة ، ويحرم عليه الخلوة بها والنظر لما بين مرتتها وركبتها ( ولا نفقة على الزوج حينئذ  
في الأصح ) لعدم التمكن التام ، ومقابله يجب ، وقيل يجب شرطها ( ولو أخلى ) السيد ( في داره  
بينما وقال للزوج تخلوا بها فيه ) ولا أخرجها ( لم يلزمه ) أي الزوج إجابته ( في الأصح ) ومقابله  
يجب السيد ( والسيد السفر بها ) وإن منع الزوج من التمتع بها ( وللزوج محبتها ) ليستمتع بها  
في وقت الاستمتاع ( والمذهب أن السيد لو قتلها أو قتلت نفسها ) أو ارتدت ( قبل دخول سقط  
مهرها ، و ) المذهب ( أن الحرة لو قتلت نفسها أو قتل الأمة أجنبي أو ماتت ) قبل دخول ( فلا )  
يسقط مهرها ( كما لو هلكتا ) أي الحرة والأمة ( بعد دخول ) فإن المهر لا يسقط ( ولو باع ) السيد  
أمة ( مزوجة فظهر ) المسمى ( للبائع ، فإن طلقت قبل دخول فنصفه له ) أي البائع ( ولو زوج  
أُمته بعبده لم يجب مهر ) ولا نصفه .

## كتاب الصداق

هو بفتح الصاد وكسرها : اسم لما وجب بنكاح أو وطء أو نفويت بضع قهرا ( بسن تسميته  
في العقد ) وأن لا ينقص عن عشرة دراهم ، وأن لا يزيد عن خمسمائة ، وأن لا يدخل بها حتى يدفع  
إليها منه شيئا ( ويجوز إخلاؤه منه ) مع الكراهة ( وما صح ) كونه ( مبيعا ) ولو قليلا يتمول  
( صح صدقا ) ومالا فلا ، فإن عقد بما لا يتمول فسدت التسمية ورجع مهر المثل ( وإذا أصدقها  
عينا فتلفت في يده ضمنها ضمان عقد ) وهو ما يضمن بالمقابل ، وهو على هذا القول يضمن تلك  
العين تلت أم لم تلت فلا داعي للتقيد بالتلف ( وفي قول ضمان يد ) وهو ما يضمن بالمثل في المثل  
والقيمة في المتقوم ( فعلى الأول ليس لها يبعه قبل قبضه ) كالمبيع قبل قبضه ( ولو تلف في يده )  
بأفة سارية ( وجب مهر مثل ) لانفساخ عقد الصداق على القول الأول بخلافه على الثاني ( وإن

أَتْلَفْتُهُ قَبَاضَةً ، وَإِنْ أَتْلَفَهُ أَجْنَبِيٌّ تَخَيَّرْتُ عَلَى الْمَذْهَبِ ، فَإِنْ فَسَخْتَ الصَّدَاقَ أَخَذْتَ مِنْ الزَّوْجِ مَهْرَ مِثْلِ وَإِلَّا غَرَمْتَ التَّلْفَ ، وَإِنْ أَتْلَفَهُ الزَّوْجُ ، فَكَتَلَفَهُ وَقِيلَ كَأَجْنَبِيٍّ ، وَلَوْ أَمْدَقَ عَبْدَيْنِ فَتَلَفَ أَحَدُهُمَا قَبْلَ قَبْضِهِ انْفَسَخَ فِيهِ لَاقِي الْبَاقِي عَلَى الْمَذْهَبِ ، وَلَهُمَا الْخِيَارُ ، فَإِنْ فَسَخْتَ مَهْرُ مِثْلٍ ، وَإِلَّا فَحِصَّةُ التَّلْفِ مِنْهُ ، وَلَوْ تَعَيَّبَ قَبْلَ قَبْضِهِ تَخَيَّرْتُ عَلَى الْمَذْهَبِ ، فَإِنْ فَسَخْتَ مَهْرُ مِثْلٍ وَإِلَّا فَلَا شَيْءَ ، وَالْمَنَافِعُ الْفَائِتَةُ فِي يَدِ الزَّوْجِ لَا يَضُمُّهَا ، وَإِنْ طَلَبْتَ التَّسْلِيمَ فَاِمْتَنَعَ صَیْنٌ ضَمَانَ الْعَقْدِ ، وَكَذَا الَّتِي اسْتَوْفَاهَا بِرُكُوبٍ وَنَحْوِهِ عَلَى الْمَذْهَبِ ، وَلَهَا حَبْسُ نَفْسِهَا لِتَقْبِضَ الْمَهْرَ الْمَعِينَ وَالْحَالَ لَا الْمُؤَجَّلَ ، فَلَوْ حَلَّ قَبْلَ التَّسْلِيمِ فَلَا حَبْسَ فِي الْأَصَحِّ ، وَلَوْ قَالَ كُلُّ لَا أَسْلَمُ حَتَّى تُسَلِّمَ فَبِي قَوْلٍ يُجْبَرُ هُوَ ، وَفِي قَوْلٍ لَا إِجْبَارَ ، فَتَنْ سَلَّمَ أَجْبَرَ صَاحِبَهُ ، وَالْأَظْهَرُ يُجْبَرُ إِنْ فَيُؤْمَرُ بِوَضْعِهِ عِنْدَ عَدْلٍ ، وَتُؤْمَرُ بِالتَّسْكِينِ ،

أَتْلَفْتُ أَيَّ الزَّوْجَةِ ( قَبَاضَةً ) عَلَى الْقَوْلَيْنِ ( وَإِنْ أَتْلَفَهُ أَجْنَبِيٌّ تَخَيَّرْتُ عَلَى الْمَذْهَبِ ) بَيْنَ فَسْخِ الصَّدَاقِ وَإِبْقَائِهِ ( فَإِنْ فَسَخْتَ الصَّدَاقَ أَخَذْتَ مِنَ الزَّوْجِ مَهْرَ مِثْلٍ ) عَلَى الْقَوْلِ الْأَوَّلِ ، وَبَدَلَ الصَّدَاقِ مِنْ مِثْلِ أَوْ قِيَمَةِ عَلَى الثَّانِي ( وَإِلَّا ) بَأَنَّهُ لَمْ تَفْسُخْهُ ( غَرَمْتَ التَّلْفَ ) الْمِثْلَ أَوْ الْقِيَمَةَ ، وَقِيلَ إِنَّهَا لَا تَتَخَيَّرُ ( وَإِنْ أَتْلَفَهُ الزَّوْجُ فَكَتَلَفَهُ ) بِأَقْفِ سَمَاوِيَةٍ ( وَقِيلَ كَأَجْنَبِيٍّ ) أَيَّ كَاتِلَافِهِ ( وَلَوْ أَمْدَقَ ) هُمَا ( عَبْدَيْنِ فَتَلَفَ أَحَدُهُمَا ) بِأَقْفِ سَمَاوِيَةٍ ( قَبْلَ قَبْضِهِ ) انْفَسَخَ ( عَقْدُ الصَّدَاقِ ) فِيهِ لَاقِي الْبَاقِي عَلَى الْمَذْهَبِ ( مِنْ خِلَافِ تَفْرِيقِ الصَّفَقَةِ ) وَلَهَا الْخِيَارُ ، فَإِنْ فَسَخْتَ مَهْرَ مِثْلٍ ، وَإِلَّا فَحِصَّةُ التَّلْفِ مِنْهُ ( أَيَّ مِنْ مَهْرِ الْمِثْلِ مَعَ الْبَاقِي . هَذَا كُلُّهُ عَلَى الْقَوْلِ بِأَنَّهُ مِنْ ضَمَانِ الْعَقْدِ وَأَمَّا عَلَى الْقَوْلِ بِأَنَّهُ مِنْ ضَمَانِ الْيَدِ فَلَا يَنْفَسَخُ الصَّدَاقُ ، وَلَهَا الْخِيَارُ ، فَإِنْ فَسَخْتَ رَجَعَتْ لِقِيَمَةِ الْعَبْدَيْنِ ، وَإِنْ أَجَازْتَ الْبَاقِي رَجَعَتْ إِلَى قِيَمَةِ التَّلْفِ ( وَلَوْ تَعَيَّبَ ) الصَّدَاقَ بِأَقْفِ أَوْ بِجَنَابَةِ غَيْرِ الزَّوْجَةِ ( قَبْلَ قَبْضِهِ ) كَعَمَى الْعَبْدِ ( تَخَيَّرْتُ ) الزَّوْجَةُ ( عَلَى الْمَذْهَبِ ) وَقِيلَ لَا تَتَخَيَّرُ فَلَهَا الْأَرْضُ ( فَإِنْ فَسَخْتَ مَهْرَ مِثْلٍ ، وَإِلَّا فَلَا شَيْءَ ) لَهَا ، وَعَلَى الْقَوْلِ الثَّانِي إِنْ فَسَخْتَ رَجَعَتْ إِلَى بَدَلِ الصَّدَاقِ مِنْ مِثْلِ أَوْ قِيَمَةِ ، وَإِنْ أَجَازْتَ فَلَهَا أَرْضُ الْعَبْدِ ( وَالْمَنَافِعُ الْفَائِتَةُ فِي يَدِ الزَّوْجِ لَا يَضُمُّهَا ، وَإِنْ طَلَبْتَ ) الزَّوْجَةُ مِنْهُ ( التَّسْلِيمَ فَاِمْتَنَعَ عَلَى ) قَوْلِ ( ضَمَانِ الْعَقْدِ ) كَمَا لَوْ اتَّفَقَ ذَلِكَ مِنَ الْبَائِعِ . وَأَمَّا عَلَى قَوْلِ ضَمَانِ الْيَدِ فَيَضُمُّهَا مِنْ وَقْتِ الْاِمْتِنَاعِ بِأَجْزَةِ الْمِثْلِ ( وَكَذَا ) الْمَنَافِعُ ( الَّتِي اسْتَوْفَاهَا بِرُكُوبٍ وَنَحْوِهِ ) لَا يَضُمُّهَا ( عَلَى الْمَذْهَبِ ) . وَقِيلَ يَضُمُّهَا بِأَجْزَةِ الْمِثْلِ ( وَلَهَا حَبْسُ نَفْسِهَا لِتَقْبِضَ الْمَهْرَ الْمَعِينَ وَالْحَالَ لَا الْمُؤَجَّلَ ) فَلَا تَحْبِسُ نَفْسَهَا بِتَسْبِيهِ ( فَلَوْ حَلَّ ) الْمُؤَجَّلُ ( قَبْلَ التَّسْلِيمِ ) فَلَا حَبْسَ فِي الْأَصَحِّ ( وَمَقَابِلُهُ لَهَا الْحَبْسُ ) ( وَلَوْ قَالَ كُلُّ لَا أَسْلَمُ حَتَّى تُسَلِّمَ ، فَبِي قَوْلٍ يُجْبَرُ هُوَ ، وَفِي قَوْلٍ لَا إِجْبَارَ ، فَتَنْ سَلَّمَ أَجْبَرَ صَاحِبَهُ ، وَالْأَظْهَرُ يُجْبَرُ إِنْ فَيُؤْمَرُ بِوَضْعِهِ عِنْدَ عَدْلٍ ، وَتُؤْمَرُ بِالتَّسْكِينِ ،

فَإِذَا سَلَّمَتْ أَعْطَاهَا الْعَدْلَ الْمَهْرَ ، وَلَوْ بَادَرَتْ فَكَانَتْ طَالِبَتُهُ ، فَإِنْ لَمْ يَطْلُ امْتَنَعَتْ  
 حَتَّى يُسَلِّمَ ، وَإِنْ وَطِئَ فَلَا ، وَلَوْ بَادَرَ فَسَلَّمَ فَلْتُمْكِنَ ، فَإِنْ امْتَنَعَتْ بِلَا عُدْرٍ  
 اسْتَرَدَّ إِنْ قُلْنَا إِنَّهُ يُجْبَرُ ، وَلَوْ اسْتَمَهَلَتْ لِتَنْظِفِ وَنَحْوِهِ أُمِهَلَتْ مَا يَرَاهُ قَاضٍ ، وَلَا  
 يُجَاوِزُ ثَلَاثَةَ أَيَّامٍ لَا يَنْقَطِعَ حَيْضُهُ ، وَلَا تُسَلِّمُ صَغِيرَةً وَلَا مَرِيضَةً حَتَّى يَزُولَ مَانِعُ  
 وَطْءٍ ، وَيَسْتَقِرَّ الْمَهْرُ بِوَطْءٍ ، وَإِنْ حَرُمَ كَحَائِضٍ ، وَبِمَوْتِ أَحَدِهِمَا لَا بِخُلُوعٍ فِي الْجَدِيدِ .  
 [فصل] نَكَحَهَا بِخَمْرِ أَوْ حَرْ أَوْ مَعْصُوبٍ وَجَبَ مَهْرٌ مِثْلُ ، وَفِي قَوْلٍ قِيَمَتُهُ ، أَوْ  
 بِمَمْلُوكٍ وَمَعْصُوبٍ بَطْلٌ فِيهِ ، وَصَحَّ فِي الْمَمْلُوكِ فِي الْأَظْهَرِ وَتَخَيَّرَ ، فَإِنْ فَسَخَتْ قَهْرُ  
 مِثْلٍ ، وَفِي قَوْلٍ قِيَمَتُهُمَا ، وَإِنْ أَجَازَتْ فَلَهَا مَعَ الْمَمْلُوكِ حِصَّةُ الْمَعْصُوبِ مِنْ مَهْرٍ مِثْلٍ  
 بِحَسَبِ قِيَمَتِهِمَا ، وَفِي قَوْلٍ تَقْنَعُ بِهِ ، وَلَوْ قَالَ زَوْجَتُكَ بَنِي وَبِعْتِكَ ثَوْبَهَا بِهَذَا الْعَبْدِ صَحَّ  
 النِّكَاحُ وَكَذَا الْمَهْرُ وَالْبَيْعُ فِي الْأَظْهَرِ ، وَيُوزَعُ الْعَبْدُ عَلَى الثَّوْبِ وَمَهْرٍ مِثْلٍ ، وَلَوْ نَكَحَ

فاذا سلمت أعطاه العادل المهر ، ولو بادرت فكنت طالبتة ، فان لم يطل امتنع حتى يسلم ، وان وطئ  
 فلا ، ولو بادر فسلم فلتمكن ( وجوبا ) فان امتنع بلا عذر استرد إن قلنا إنه يجبر ( وأما إن قلنا  
 بالراجع إنه لا يجبر فلا يسترد ) ( ولو استمهلتن لتنظف ونحوه ) كإزالة شعر عانة ( أمهلت ما يراه  
 قاض ، ولا يجاوز ثلاثة أيام ، لا ينقطع حيض ) أو نفاس فلا تمهل لذلك ( ولا تسلم صغيرة ولا مريضة  
 حتى يزول مانع وطء ) ويحرم وطء من لا تحتمل لمرض ونحوه ( ويستقر المهر بوطء ) ولو في الدبر  
 ( وإن حرم كحائض ، و ) يستقر أيضا ( بموت أحدهما ) قبل وطء فلا يستقر بمباشرة فيمادون  
 الفرج ( لا بخالوة في الجديد ) والقديم يستقر بخالوة في النكاح الصحيح حيث لم يكن مانع حسي  
 كرتن ، ولا شرعي كحيض .

[ فصل ] في الصداق الفاسد ( نكحها بخمر أَوْ حَرْ أَوْ مَعْصُوبٍ وَجَبَ مَهْرٌ مِثْلُ ، وَفِي قَوْلٍ  
 قِيَمَتُهُ ) أي ما ذكر بأن يقدر الخمر عصيرا والحر رقيقا والمَعْصُوبُ مملوكا ، وإذا كان المقدَّرُ به مثلبا وجب  
 مثله ، فإِذَا بَعْدَ بِالْقِيَمَةِ الْبَدْلُ ( أَوْ ) نَكَحَهَا ( بِمَمْلُوكٍ وَمَعْصُوبٍ بَطْلٌ فِيهِ وَصَحَّ فِي الْمَمْلُوكِ فِي الْأَظْهَرِ )  
 من قولٍ تَفْرِيقِ الصَّفَقَةِ ( وَتَخَيَّرَ ) هِيَ بَيْنَ فسخِ الصَّدَاقِ وَإِبْقَائِهِ ( فَإِنْ فَسَخَتْ قَهْرُ مِثْلُ ، وَفِي  
 قَوْلٍ قِيَمَتُهُمَا ) أي بدلها من مثل أو قيمة ( وَإِنْ أَجَازَتْ فَلَهَا مَعَ الْمَمْلُوكِ حِصَّةُ الْمَعْصُوبِ مِنْ مَهْرٍ  
 مِثْلُ بِحَسَبِ قِيَمَتِهِمَا ) فلو كانت قِيَمَتُهُمَا مائتين بالسوية فلها عن المَعْصُوبِ نِصْفُ مَهْرِ الْمَثَلِ ( وَفِي  
 قَوْلٍ تَقْنَعُ بِهِ ) أي المملوك ، ولا شيء لها معه ( وَلَوْ قَالَ زَوْجَتُكَ بَنِي وَبِعْتِكَ ثَوْبَهَا ) مثلا ( بِهَذَا  
 الْعَبْدِ صَحَّ النِّكَاحُ ، وَكَذَا الْمَهْرُ وَالْبَيْعُ فِي الْأَظْهَرِ ) ومقابله بطلانها ووجوب مهر المثل ( وَيُوزَعُ  
 الْعَبْدُ ) أي قِيَمَتُهُ ( عَلَى ) قِيَمَةِ ( الثَّوْبِ وَمَهْرٍ مِثْلُ ) فلو كان مهر المثل مائة وقيمة الثوب مائة  
 فنصف العبد عن الثوب ونصفه صداق يرجع الزوج في نصفه لو طلق قبل الدخول ( وَلَوْ نَكَحَ )

بِأَلْفٍ عَلَى أَنْ لَا يَبِهَا أَوْ عَلَى أَنْ يُعْطِيَهُ أَلْفًا فَلَمْ يَذْهَبْ فَسَادَ الصَّدَاقُ وَوُجُوبُ مَهْرٍ الْمَثَلُ ،  
وَلَوْ شَرَطَ خِيَارًا فِي النِّكَاحِ بَطْلَ النِّكَاحِ ، أَوْ فِي الْمَهْرِ فَلَا ظَهَرَ مِثْلَهُ النِّكَاحُ لَا الْمَهْرَ  
وَسَائِرُ الشُّرُوطِ إِنْ وَافَقَ مُقْتَضَى النِّكَاحِ أَوْ لَمْ يَتَعَلَّقْ بِهِ غَرَضٌ لَهَا ، وَصَحَّ النِّكَاحُ  
وَالْمَهْرُ ، وَإِنْ خَالَفَ وَلَمْ يَحُلَّ بِمَقْصُودِهِ الْأَصْلِيِّ كَشَرَطِ أَنْ لَا يَتَزَوَّجَ عَلَيْهَا أَوْ لَا نَفَقَةَ  
لَهَا صَحَّ النِّكَاحُ وَفَسَدَ الشَّرْطُ ، وَالْمَهْرُ وَإِنْ أَخْلَ كَأَنْ لَا يَطْلَأَ أَوْ يُطَلَّقَ بَطْلَ  
النِّكَاحِ ، وَلَوْ نَكَحَ نِسْوَةً بِمَهْرٍ فَلَا ظَهَرَ فَسَادَ الْمَهْرُ ، وَلِكُلِّ مَهْرٍ مِثْلٍ ، وَلَوْ نَكَحَ  
لِطِفْلِ بِفَوْقِ مَهْرٍ مِثْلٍ أَوْ أَنْكَحَ بِنْتًا لَارْشِيدَةٍ أَوْ رَشِيدَةً بِكَرًا بِلا إِذْنٍ بِدُونِهِ فَسَدَ  
الْمَسْمِيُّ ، وَالْأَظْهَرُ مِثْلُهُ النِّكَاحُ بِمَهْرٍ مِثْلٍ ، وَلَوْ تَوَافَقُوا عَلَى مَهْرٍ كَانَ سِرًّا وَأَعْلَنُوا زِيَادَةً  
فَالْمَذْهَبُ وَجُوبُ مَا عَقَدَ بِهِ ، وَلَوْ قَالَتْ لَوْلِيَّهَا زَوْجِي بِأَلْفٍ فَتَقَصَّ عَنْهُ بَطْلَ النِّكَاحِ ،  
قَالَتْ أَطْلَقْتُ فَتَقَصَّ عَنْ مَهْرٍ مِثْلٍ بَطْلَ ، وَفِي قَوْلٍ يَصِحُّ بِمَهْرٍ مِثْلٍ . قُلْتُ : الْأَظْهَرُ مِثْلُهُ  
النِّكَاحُ فِي الصُّورَتَيْنِ بِمَهْرٍ الْمَثَلِ ، وَاللَّهُ أَعْلَمُ .

امرأة ( بألف على أن لا يباها أو على أن يعطيه ألفا فلم يذهب فساد الصداق ) لأنه جعل بعض  
ما التزمه في مقابلة البضع لغير الزوجة ( ووجوب مهر المثل ) وقيل بالصحة في مسألة الاعطاء ( ولو  
شرط ) أحد الزوجين ( خيارا في النكاح بطل النكاح ، أو في المهر فلا يظهر صحة النكاح لا المهر )  
بل يفسد ، ويجب مهر المثل . ومقابل الأظهر يصح ، ويثبت الخيار ( وسائر الشروط ) أي باقيها  
الواقعة في النكاح ( إن وافق ) الشرط فيها ( مقتضى ) عقد ( النكاح ) كشرط القسم أو النفقة  
( أو ) لم يوافق ، ولكنه ( لم يتعلق به غرض ) كشرط أن لا تأكل إلا كذا ( لفا ) الشرط  
في الصورتين ( وصحَّ النكاح والمهر ، وإن خالف ) الشرط مقتضى عقد النكاح ( ولم يحل  
بمقصوده الأصلي ) وهو الوطء ( كشرط أن لا يتزوج عليها أو لافقة لها صحَّ النكاح وفسد  
الشرط ) سواء كان لها أو عليها ( والمهر ) فيرجع إلى مهر المثل ( وإن أخل ) الشرط بمقصود  
النكاح ( كأن ) شرط ( أن لا يطلأ ) ها ( أو أن يطلقها ) بطل النكاح ( وفي قول يصح ،  
ويلغو الشرط ، ومن لا تشمل الوطء في ابطال لسفر أو هزال إذا شرط فيها ذلك لا يضر ) ( ولو نكح  
نسوة ) معا ( بمهر ، فلا يظهر فساد المهر ، ولكل مهر مثل ) ومقابل الأظهر يصح ويوزع على  
مهور أمثلهن ( ولو نكح ) الولي ( لطفل بفوق مهر مثل ) من ماله ( أو أنكح بنتا لارشيدة )  
كالصغيرة ( أو رشيدة بكرا بلا إذن ) في النقص ( بدونه ) أي مهر المثل ( فسد المسمى ) كله  
( والأظهر صحة النكاح بمهر مثل ) ومقابله لا يصح ( ولو توافقا على مهر كان سِرًّا وأعلنوا زيادة ،  
فالمذهب وجوب ما عقد به ) اعتبارا بالعقد ( ولو قالت ) رشيدة ( لوليها ) غير المجبر ( زوجني بألف  
فتقص عنه بطل النكاح ، فلو أطلقت ) بأن سكنت عن المهر ( فتقص عن مهر مثل بطل )  
النكاح ( وفي قول يصح بمهر مثل . قلت : الأظهر صحة النكاح في الصورتين بمهر المثل ، والله أعلم )

[فصل] قَالَتْ رَشِيدَةٌ : زَوَّجَنِي بِلَا مَهْرٍ فَرَّوَجَ وَفَقِيَ الْمَهْرَ أَوْ سَكَتَ فَيُؤَى  
تَقْوِيضُ صَحِيحٌ ، وَكَذَا لَوْ قَالَ سَيِّدُ أُمَةٍ زَوَّجْتُكِهَا بِلَا مَهْرٍ ، وَلَا يَصِحُّ تَقْوِيضُ غَيْرِ  
رَشِيدَةٍ ، وَإِذَا جَرَى تَقْوِيضُ صَحِيحٌ فَلَا ظَهْرَ أَنَّهُ لَا يَجِبُ شَيْءٌ بِنَفْسِ الْعَقْدِ ، فَإِنْ وَطِئَ  
فَهَرُ مِثْلٍ ، وَيُقْتَبَرُ بِحَالِ الْعَقْدِ فِي الْأَصَحِّ ، وَلَهَا قَبْلَ الْوَطْءِ مُطَالَبَةُ الزَّوْجِ بِأَنْ يَفْرِضَ  
مَهْرًا ، وَحَبْسُ نَفْسِهَا لِيَفْرِضَ ، وَكَذَا لِلسَّلِيمِ الْمَفْرُوضِ فِي الْأَصَحِّ ، وَشُطْرُطُ رِضَاهَا  
بِمَا يَفْرِضُهُ الزَّوْجُ لَا عِلْمُهَا بِقَدْرِ مَهْرٍ لِلْمِثْلِ فِي الْأَظْهَرِ ، وَيَجُوزُ قَرْضُ مُوَجَّلٍ فِي  
الْأَصَحِّ ، وَفَوْقَ مَهْرٍ مِثْلٍ ، وَقِيلَ لَا إِنْ كَانَ مِنْ جِنْسِهِ ، وَلَوْ امْتَنَعَ مِنَ الْفَرَضِ أَوْ تَنَازَعَا  
فِيهِ قَرْضَ الْقَاضِي فَقَدْ الْبَلَدُ حَالًا . قُلْتُ : وَيُفْرَضُ مَهْرٌ مِثْلٌ وَيُشْتَرَطُ عَلَيْهِ ، وَاللَّهُ أَعْلَمُ ،  
وَلَا يَصِحُّ قَرْضُ أَجْنَبٍ مِنْ مَالِهِ فِي الْأَصَحِّ ، وَالْفَرَضُ الصَّحِيحُ كَمُسَمًّى فَيَنْشَطُرُ  
بِطَّلَاقٍ قَبْلَ وَطْءٍ ،

كسائر الأسباب المفسدة للصداق .

[فصل] في التفويض ، وهو جعل الأمر إلى غيره ، و يطلق على الأعمال ، ومنه لاتصلح الناس  
فوضى (قالت رشيدة) لوليها (زوجه) بلا مهر فزوج ونفي المهر أوسكت ، فهو تفويض صحيح  
وساكن حكمه ، ويقال للمرأة مفوضة بكسر الواو وفتحها (وكذا لو قال سيد أمة زوجه) بلا مهر  
أو سكت عن ذكر المهر (ولا يصح تفويض غير رشيدة ، وإذا جرى تفويض صحيح) على حسب  
ما تقدم (فلا يظهر أنه لا يجب شيء) من المال (بنفس العقد) ومقابلته يجب مهر المثل (فإن وطئ  
فهو مثل ، ويعتبر بحال العقد في الأصح) ومقابلته بحال الوطء ، والمعتمد أن العتبر الأكثر من  
العقد إلى الوطء أو الموت (ولها قبل الوطء مطالبة الزوج بأن يفرض مهرا ، وحبس نفسها ليفرض  
وكذا) لها حبس نفسها (لتسليم المفروض في الأصح) كالمسمى في العقد ، ومقابل الأصح  
ليس لها (ويشترط رضاها بما يفرضه الزوج) إن نقص عن مهر مثل (لا عليها) حيث  
تراضا (بقدر مهر المثل في الأظهر) ومقابلته يشترط لأن المفروض بدل عنه (ويجوز فرض مؤجل)  
بالتراضي (في الأصح) ومقابلته لا يجوز لأنه بدل عن مهر المثل ، وليس للأجل فيه مدخل (و)  
يجوز فرض مهر (فوق مهر مثل ، وقيل لا) يجوز (إن كان من جنسه) فإن كان من غير  
جنسه كقرض تزيد قيمته عنه جاز قطعا (ولو امتنع) الزوج (من الفرض) لها (أو تنازعا  
فيه) أي المفروض : أي كم يفرض (فرض القاضي بعد البلد حالاً) لا مؤجلا ولا بغير نقد البلد  
وإن رضى ، بذلك (قلت : ويفرض مهر مثل) بلا زيادة ولا نقص (ويشترط علمه به ، والله أعلم)  
حتى لا يزد عليه ولا ينقص (ولا يصح فرض أجنب من ماله في الأصح) ومقابلته يصح كما يؤدي  
الصداق عن الزوج بغير إذنه (والفرض) أي المفروض (الصحيح كسمى) في العقد (فيتشطر  
بطلاق قبل وطء) سواء كان الفرض من الزوجين أو الحاكم . أما الفرض الفاسد فكفر فلا يشترط

وَلَوْ طَلَّقَ قَبْلَ فَرُضٍ وَوَطءَ فَلَا تَشْطِيرُ ، وَإِنْ مَاتَ أَحَدُهُمَا قَبْلَهُمَا لَمْ يَجِبْ مَهْرٌ مِثْلُ فِي الْأَظْهَرِ . قُلْتُ : الْأَظْهَرُ وَجُوبُهُ ، وَاللَّهُ أَعْلَمُ .

[فصل] مَهْرُ الْمِثْلِ : مَا يُرْغَبُ بِهِ فِي مِثْلِهَا ، وَرُكْنُهُ الْأَعْظَمُ نَسَبٌ ، فَيُرَاعَى أَقْرَبُ مَنْ تُنْسَبُ إِلَى مَنْ تُنْسَبُ إِلَيْهِ ، وَأَقْرَبُهُنَّ أُخْتُ الْأَبَوَيْنِ ثُمَّ لِأَبٍ ثُمَّ بَنَاتُ أَخٍ ثُمَّ عَمَّاتُ كَذَلِكَ فَإِنْ فَتَدَ نِسَاءَ الْعَصْبَةِ أَوْ لَمْ يُنْكَحْنَ أَوْ جُهْلَ مَهْرُهُنَّ فَأَرْحَامُ كَبَدَاتٍ وَخَالَاتٍ ، وَيُعْتَبَرُ سِنٌ وَعَقْلٌ وَيَسَارٌ وَبَكَارَةٌ وَثِيْبَةٌ وَمَا اخْتَلَفَ بِهِ غَرَضٌ ، فَإِنْ اخْتَصَّتْ بِفَضْلِ أَوْ نَقْصٍ زَيْدٍ أَوْ نَقْصٍ لَا يُقْبَلُ بِالْحَالِ ، وَلَوْ سَاعَتْ وَاحِدَةٌ لَمْ تَجِبْ مُوَافَقَتُهَا ، وَلَوْ خَفَضَ لِلْعَشِيرَةِ فَقَطَّ اعْتَبِرَ ، وَفِي وَطءِ نِكَاحٍ فَاسِدٍ مَهْرٌ مِثْلُ يَوْمِ الْوُطءِ ، فَإِنْ تَكَرَّرَ فَهَرَفِي أَعْلَى الْأَحْوَالِ . قُلْتُ : وَلَوْ تَكَرَّرَ وَطءٌ بِشُبْهَةٍ وَاحِدَةٍ فَهَرَفٌ ، فَإِنْ تَعَدَّدَ جِنْسُهَا تَعَدَّدَ الْمَهْرُ ، وَلَوْ كَرَّرَ وَطءٌ مَغْضُوبَةً أَوْ مُكْرَهَةً

به مهر المثل (ولو طلق قبل فرض ووطء فلا تشطير) أى لا يجب لها شيء من المهر (وإن مات أحدهما قبلهما) أى الفرض والوطء (لم يجب مهر مثل في الأظهر . قلت : الأظهر وجوبه ، والله أعلم) لأنه كالوطء في تقرير المسمى ، فكذا في إيجاب مهر المثل .

[فصل] في ضابط مهر المثل (مهر المثل ما يرغب به في مثلها) عادة (وركنه الأعظم نسب) في النسبية (فيراى أقرب من تنسب) من نساء العصبة (إلى من تنسب) هذه المرأة (إليه) كالأخت وبنت الأخ والعمة وبنت العم لاجلدة والحالة . وأما إذا كانت غير نسبية فيراى فيها الصفات الآتية (وأقربهن أخت لأبوين ثم لأب ، ثم بنات أخ) لأبوين ، ثم لأب (ثم عمات كذلك) أى لأبوين ثم لأب (فان فقد نساء العصبة) أى لم يوجدن ، أما لو ماتن اعتبرن كالحيات (أول من ينكحن أو) ينكحن ، لكن (جهل مهرهن فأرحام) لها يعتبر مهرها بهن (كجدات وخالات) فيقدم من نساء الأرحام الأم ثم الجدات ثم الخالات ثم بنات الأخوات ثم بنات الأخوال (ويعتبر سنٌ وعقلٌ ويسارٌ وبكارةٌ وثيوبةٌ ، وما اختلف به غرض) كالعلم والشرف (فان اختصت واحدة) (بفضل أو نقص زید) في مهرها (أو نقص) منه (لائق بالحال) أى حال المرأة المطلوب مهرها بحسب ما يراه الحاكم (ولو ساعحت واحدة) منهن (لم تجب) على الباقيات (موافقتها ، ولو خفصن) في المهر (للعشيرة) أى الأقارب (فقط اعتبر) ذلك في المطلوب مهرها بالنسبة لمن ذكر (و) يجب (في وطء نكاح فاسد مهر مثل يوم الوطء ، فان تكرر) الوطء (فهر) (و) (في أعلى الأحوال) التى للوطوءة حال وطئها (قلت : ولو تكرر ووطء بشبهة واحدة) كأن ظن الموطوءة زوجها أو أمته (فهر) واحد (فان تعدد جنسها) أى الشبهة كأن وطئها بنكاح فاسد ، ثم فارقها ، ثم وطئها بظن أنها أمته (تعدد المهر . ولو كرر ووطء مغضوبة أو مكروهة

قَلَى زِنَا تَكَرَّرَ الْمَهْرُ ، وَلَوْ تَكَرَّرَ وَطَهُ الْأَبِ وَالشَّرِيكَ وَسَيِّدِ مُكَاتَبَةِ قَهْرُ ،  
وَقِيلَ مُهْرُ ، وَقِيلَ إِنَّ اتِّحَادَ لِلْجَلِيسِ قَهْرُ ، وَإِلَّا فَهُورُ ، وَاللَّهُ أَعْلَمُ .

[فصل] الْفَرْقَةُ قَبْلَ وَطَهُ مِنْهَا أَوْ بِسَبَبِهَا كَفَسَخِ بِتَيْبِهَا تُسْقِطُ الْمَهْرَ ، وَمَالًا  
كَطَلَّاقٍ وَإِسْلَامِهِ وَرِدَّتِهِ وَلِعَانِهِ وَإِرْضَاعِ أُمِّهِ أَوْ أُمِّهَا يُسْطَرُّهُ ، ثُمَّ قِيلَ : مَعْنَى التَّشْطِيرِ  
أَنْ لَهُ خِيَارُ الرَّجُوعِ ، وَالصَّحِيحُ عَوْدُهُ بِنَفْسِ الطَّلَاقِ ، فَلَوْ زَادَ بَعْدَهُ قَلَهُ ، وَإِنْ طَلَّقَ  
وَالْمَهْرُ تَأْلَفَ فَنُصِفَ بَدَلَهُ مِنْ مِثْلٍ أَوْ قِيَمَةٍ ، وَإِنْ تَعَيَّبَ فِي يَدِهَا ، فَإِنْ قَنَعَ بِهِ  
وَالْأُفْنِصِفَ قِيَمَتِهِ سَلِيمًا ، وَإِنْ تَعَيَّبَ قَبْلَ قَبْضِهَا قَلَهُ نِصْفَهُ نَاقِضًا بِلاَ خِيَارٍ ، فَإِنْ عَابَ  
بِجَنَابَةٍ وَأَخَذَتْ أَرْضَهَا فَلَا صَحَّ أَنْ لَهُ نِصْفُ الْأَرْضِ ، وَلَهَا زِيَادَةُ مُنْفَصِلَةٍ ، وَلَهَا خِيَارُ  
فِي مُتَصِلَةٍ ، فَإِنْ شَحَّتْ فَنُصِفَ قِيَمَةُ بِلاَ زِيَادَةٍ ،

على زنا تكرر المهر) فيجب لكل وطه مهر ، ولا بد أن تكون المغسوبة مكرهة أو اختست بها  
الشبهة ، لأن المطاوعة بنى والبنى لامهر لها (ولو تكرر وطه الأب) جارية ابنه (و) وطه  
(الشريك) الأمة المشتركة (و) وطه (سيد مكاتبه) له (قهر) واحد (وقبل مهور)  
بعدد الوطأت (وقيل ان اتحد المجلس قهر ، والا فهوور ، والله أعلم) وحيث اتحد المهر في الوطأت  
روعى أعلى أحوالها .

[فصل] فيما يسقط المهر وما يشطره (الفرقة قبل وطه) وكانت الفرقة حاصلة (منها) أى  
من جهتها كإسلامها أو ردتها أو فسحها بعينه قبل الدخول (أو بسببها كفسخ بعينها تسقط المهر)  
المسمى والمفروض ومهر المثل (ومالا) أى التى لا تكون منها ولا بسببها (كطلاق) وخلع  
(وإسلامه وردته ولعانه وإرضاع أمه) أو ابنته لها (أو) إرضاع (أمها) له وهو صغير (يشطره)  
أى ينصف المهر (ثم قيل معنى التشطير أن له) أى الزوج (خيار الرجوع) ان شاء رجع وتملكه  
وان شاء تركه ، ولا يدخل فى ملكه بنفس الفرقة (والصحيح عودته) أى نصف الصداق (بنفس  
الطلاق ، فلوزاد) الصداق (بعده) أى الطلاق (قله) النصف فى الزيادة ان عاد إليه  
النصف ، والكل ان عاد الصداق إليه (وان طلق والمهر تالف) بعد قبضه (فنصف بدله) له  
(من مثل) فى المثل (أو قيمة) فى المتقوم (وإن تعيب فى يدها) قبل الفراق (فان قنع به)  
الزوج معيبا فلا أرض (والا) بأن لم يقنع (فنصف قيمته سليما) ان كان متقوما ونصف مثله  
ان كان مثليا (وان تعيب قبل قبضها) بأفة وقنعت به (قله نصفه ناقضا بلا خيار ، فان عاب)  
أى صار ذا عيب (بجنابة) من أجنبي (وأخذت أرضها) أو عفت (فالأصح أن له نصف  
الأرض) مع نصف العين ، ومقابله لاشئ له (ولها زيادة منفصلة) حدثت بعد الصداق . وقبل  
الطلاق كشمرة ، ويختص الرجوع بنصف الأصل (ولها خيار فى) زيادة (متصلة) كسمن  
(فان شحنت) فيها (فنصف قيمة) للمهر بأن يقوم بلا زيادة ، ويعطى الزوج نصفه (بلا زيادة)



وإن سمحت لزمه القبول ، وإن زاد ونقص ككبر عبد وطول نخلة وتمت  
صنعة مع برص ، فإن اتفقا بنصف العين ، وإلا فنصف قيمة ، وزراعة الأرض  
نقص ، وحرثها زيادة ، وحمل أمة وبهيمة زيادة ونقص . وقيل البهيمة زيادة ،  
وإطلاع نخل زيادة متصلة ، وإن طلق وعليه ثمر مؤبر لم يلزمها قطعه ، فإن قطعت  
تعين نصف النخل ، ولو رضى بنصف النخل وتبقى الثمر إلى جداده أجبرت أن  
الأصح ، ويصير النخل في يديها ، ولو رضيت به فله الامتناع والقيمة ، ومتى ثبت  
خيار له أو لها لم يملك نصفه حتى يختار ذو الاختيار ، ومتى رجع بقيمة اعتبر الأقل  
من يؤتى الإصداق والقبض ، ولو أصدق تعليم قرآن وطلق قبله ، فالأصح تذر  
تعليمه ، ويجب مهر مثل بعد طء ، ونصف قبله ، ولو طلق وقد زال ملكها عنه  
فنصف بدله ، فإن كان زال ،

عليه ( وإن سمحت لزمه القبول ) للزيادة ( وإن زاد ) المهر ( ونقص ككبر عبد ) فزادت قوته  
بالكبر ونقص الرغبة فيه ( وطول نخلة ) طولاً يؤدي إلى قلة ثمرها ( وتعلم صنعة مع ) حدوث  
نحو ( برص ، فإن اتفقا ) أي الزوجان ( بنصف العين ) فذلك ( والافنصف قيمة ) للمين خالية  
عن الزيادة والنقص ( وزراعة الأرض نقص وحرثها زيادة ، وحمل أمة وبهيمة زيادة ونقص ) أما  
الزيادة فلتنوع الولد ، وأما النقص ففي الأمة للضعف وخطر الولادة ، وفي البهيمة لضعف قوتها  
ورداء لحم المأكولة ( وقيل البهيمة ) أي حملها ( زيادة ) بلا نقص ( وإطلاع نخل زيادة متصلة )  
وقد تقدم حكمها ( وإن طلق وعليه ثمر مؤبر ) بأن تشق طلعها ( لم يلزمها قطعه ) أي قطعها  
فستحق إبقاءه إلى الجداد ( فإن قطعت تعين نصف النخل ) حيث لم يمتد زمن ولم يحدث به نقص  
في النخل ( ولو رضى بنصف النخل وتبقى الثمر إلى جداده أجبرت في الأصح ، ويصير النخل في  
يديها ) ومقابل الأصح لا تجبر ( ولو رضيت به فله الامتناع ) منه ( والقيمة ) أي طلبها ، لأن  
حقه ناجز في العين أو القيمة فلا يؤخر إلا برضاه ( ومتى ثبت خياره ) بسبب نقص الصداق  
( أولها ) بسبب زيادته ( لم يملك نصفه حتى يختار ذو الاختيار ) وهذا الخيار ليس على الفور  
إعما إذا طلبه الزوج كلفت اختيار أحدهما ( ومتى رجع بقيمة ) المهر فذلك الصداق ( اعتبر  
الأقل من ) قيمة المهر ( يؤتى الإصداق والقبض ) وما بينهما ( ولو أصدقها ) ( تعليم قرآن ) طأ  
بنفسه وفي تعليمه كلفة ومثله حديث وخط وشعر ( وطلق قبله ) أي التعليم ( فالأصح تذر  
تعليمه ) لأنها صارت محرمة عليه ، ولا يجوز خلوة بها ولا تأمن وقوع ذلك في أثناء التعليم ، ومقابل  
الأصح لا يتعذر بل يعلمها من وراء حجاب في غير خلوة ( ويجب مهر مثل بعد طء ونصف قبله ،  
ولو طلق وقد زال ملكها عنه ) أي الصداق يبيع أو غيره ( فنصف بدله ) من مثل أو قيمة . وأما  
إذا لم يزل ملكها عنه فيرجع في عينه إن لم يحصل فيه زيادة ونحوها ( فإن كان زال ) المهر عن

وَقَدْ تَصَلَّقَ بِالْعَيْنِ فِي الْأَصَحِّ ، وَلَوْ وَهَبَتْهُ لَهُ ثُمَّ طَلَّقَ فَلَا ظَهْرَ أَنْ لَهُ نِصْفَ بَدَلِهِ ، وَعَلَى هَذَا  
لَوْ وَهَبَتْهُ النِّصْفَ فَلَهُ نِصْفُ الْبَاقِي وَرُبْعُ بَدَلِ كُلِّهِ ، وَفِي قَوْلِ النِّصْفِ الْبَاقِي ، وَفِي  
قَوْلِ يَتَخَيَّرُ بَيْنَ بَدَلِ نِصْفِ كُلِّهِ أَوْ نِصْفِ الْبَاقِي وَرُبْعِ بَدَلِ كُلِّهِ ، وَلَوْ كَانَ دَيْنًا  
فَأَبْرَأَتْهُ لَمْ يَرْجِعْ عَلَيْهَا عَلَى الْمَذْهَبِ وَلَيْسَ لَوَلِيٍّ عَفْوٌ عَنْ صَدَاقٍ عَلَى الْجَدِيدِ .

[فصل] لِبُطْلَانِ قَبْلِ طَعْمِ مُتْعَةٍ إِنْ لَمْ يَجِبْ شَطْرُ مَهْرٍ ، وَكَذَا لِمَوْطُوءَةٍ فِي الْأَظْهَرِ ،  
وَفُرْقَةٍ لَا يَسْتَبِيحُ كَطَلَاقٍ ، وَيُسْتَحَبُّ أَنْ لَا تَنْقُصَ عَنْ ثَلَاثِينَ دِرْهَمًا ، فَإِنْ تَنَازَعَا قَدَّرَهَا  
الْقَاضِي بِنَظَرِهِ مُعْتَبِرًا حَالَهُمَا ، وَقِيلَ حَالُهُ ، وَقِيلَ حَالُهَا ، وَقِيلَ أَقَلُّ مُتَمَوِّلٍ .

[فصل] اِخْتَلَفَا فِي قَدْرِ مَهْرٍ أَوْ صِفَتِهِ تَحَالُفًا ، وَيَتَحَالَفُ وَارِثَاهُمَا أَوْ وَارِثُ وَاحِدٍ

مِلْكُهَا (وعاد تعلق) حق الزوج (بالعين) فكأنه لم يزل (في الأصح) ومقابله لا يتعلق  
(ولو وهبته له ثم طلق) قبل الدخول (فالأظهر أن له نصف بدله) من مثل أوقية ، ومقابله  
لا شيء له (وعلى هذا) الأظهر (لو وهبته النصف) ثم طلق قبل الدخول (فله نصف الباقي)  
وهو الربع (وربع بدل كله ، وفي قول) له (النصف الباقي ، وفي قول يتخير بين بدل نصف  
كله ، أو نصف الباقي وربع بدل كله) فرجوع الزوج بالنصف لاختلاف فيه ، إنما الخلاف في كيفية  
الرجوع به (ولو كان) المهر (دينًا) على زوجها (فأبرأته) منه ، ثم طلقها قبل الدخول (لم يرجع  
عليها على المذهب) وقيل فيه خلاف لجهة (وليس لولي عفو عن صداق) لوليته (على الجديد)  
وفي القديم له ذلك .

[فصل] في أحكام المتعة ، وهي يضم الميم : المراد بها مال يجب على الزوج دفعه لامرأته  
المفارقة بشروط تأتي (لمطلقة قبل طعم متعة أن لم يجب) لها (شطر مهر) بأن كانت مفوضة ولم  
يفرض لها شيء (وكذا) تجب المتعة (لموطوءة في الأظهر) وإن وجب لها المهر ، لأنه في مقابلة  
ما استوفاه من البضع فابحاش الطلاق لم يجبر بشيء فوجبت لها المتعة دفعًا له ، ومقابل الأظهر لامتنة  
لها (وفرقة لاسببها) بأن كانت من الزوج . دته أو من أجنبي كوطء أبيه لها بشبهة حكم هذه  
الفرقة (كطلاق) فتجب بها المتعة سواء كانت قبل الدخول ولم يجب لها شطر أم بعد الدخول  
بخلاف الفرقة بسببها كدتها (ويستحب أن لا تنقص) المتعة (عن ثلاثين درهمًا) ويسن  
أن لا تباع نصف مهر المثل (فإن تنازعا قدرها القاضي بنظره) أي اجتهداه (معتبرًا حالهما)  
من يسار الزوج وصفات الزوجة (وقيل) يعتبر (حاله) فقط (وقيل حالها) فقط (وقيل  
أقل متمول) فلا يجب تقديرها بشيء .

[فصل] في التحالف عند التنازع في المهر (اختلفا) أي الزوجان (في قدر مهر) بأن  
قال عقد بألف وقالت : بل بألفين (أو في صفته) بأن قال بألف درهم وقالت بألف دينار ، أو قال  
بنوئل وقالت بحال ولاينة (تخالفا) كتحالف المتبايعين (ويتحالف وارثاها أو وارث واحد

وَالْآخَرُ ثُمَّ يُفْسَخُ الْمَهْرُ ، وَيَجِبُ مَهْرٌ مِثْلُ ، وَلَوْ ادَّعَتْ تَسْمِيَةً فَأَنْسَكَهَا تَحَالُفًا فِي الْأَصَحِّ ، وَلَوْ ادَّعَتْ نِكَاحًا وَمَهْرًا مِثْلَ فَقَرٍ بِالنِّكَاحِ وَأَنْسَكَ الْمَهْرَ أَوْ سَكَتَ فَلَا صِحَّ تَكْلِيْفُهُ الْبَيَانُ ، فَإِنْ ذَكَرَ قَدْرًا وَزَادَتْ تَحَالُفًا ، وَإِنْ أَمَرَ مُنْكَرًا حَلَفَتْ وَقَضَى لَهَا ، وَلَوْ اخْتَلَفَ فِي قَدْرِهِ زَوْجٌ وَوَلَّى صَغِيرَةً أَوْ بَحْنُونَةً تَحَالُفًا فِي الْأَصَحِّ ، وَلَوْ قَالَتْ نَكَحَنِي يَوْمَ كَذَا بِأَلْفٍ ، وَيَوْمَ كَذَا بِأَلْفٍ وَتَبَتَ الْعَقْدَانِ بِإِقْرَارِهِ أَوْ بَيِّنَتِهِ لَزِمَهُ أَلْفَانُ ، فَإِنْ قَالَ لَمْ أَطَأْ فِيهَا أَوْ فِي أَحَدِهَا صَدَقَ بِبَيِّنَتِهِ وَسَقَطَ الشُّطْرُ ، وَإِنْ قَالَ كَانَ الثَّانِي تَجْدِيدَ لَفْظٍ لَاعْتَدَا لَمْ يَقْبَلْ .

[فصل] وَلِئِمَّةُ الْعُرْسِ سُنَّةٌ ، وَفِي قَوْلٍ أَوْ وَجْهِ وَاجِبَةٌ ، وَالْإِجَابَةُ إِلَيْهَا فَرَضٌ عَيْنٌ ، وَقِيلَ كِفَايَةً ، وَقِيلَ سُنَّةٌ ، وَإِنَّمَا تَجِبُ أَوْ تُسَنُّ بِشَرْطٍ أَنْ لَا يَخْصُ الْأَغْنِيَاءُ وَأَنْ يَدْعُوهُ فِي الْيَوْمِ الْأَوَّلِ ، فَإِنْ أَوْ لَمْ تَكُنْ ثَلَاثَةً لَمْ تَجِبْ فِي الثَّانِي ، وَتُسَكَّرُهُ فِي الثَّلَاثِ ،

وَالْآخَرُ) لَكِنِ الزَّوْجَانِ يَحْلِفَانِ عَلَى الْبَتِّ فِي النَّفْيِ وَالْإِثْبَاتِ وَارْتَاةَمَا يَحْلِفَانِ عَلَى الْبَتِّ فِي الْإِثْبَاتِ وَنَفْيِ الْعِلْمِ فِي النَّفْيِ ، فَيَقُولُ وَارِثُ الزَّوْجِ : وَاللَّهِ لَا أَعْلَمُ أَنَّ مَوْرَثِي نَكَحَهَا بِأَلْفٍ وَإِنَّمَا نَكَحَهَا بِخَمْسِمِائَةٍ ، وَيَقُولُ وَارِثُهَا : وَاللَّهِ لَا أَعْلَمُ أَنَّهُ نَكَحَ مَوْرَثِي بِخَمْسِمِائَةٍ وَإِنَّمَا نَكَحَهَا بِأَلْفٍ (ثُمَّ) بَعْدَ التَّحَالُفِ (يُفْسَخُ الْمَهْرُ) الْمُسَمَّى (وَيَجِبُ مَهْرٌ مِثْلُ) وَإِنْ زَادَ عَلَى مَا ادَّعَتْهُ (وَلَوْ ادَّعَتْ تَسْمِيَةً فَأَنْسَكَهَا تَحَالُفًا فِي الْأَصَحِّ) وَمُقَابِلُهُ بِصَدَقِ الزَّوْجِ بِيَمِينِهِ ، وَيَجِبُ مَهْرُ الْمِثْلِ (وَلَوْ ادَّعَتْ نِكَاحًا وَمَهْرًا مِثْلُ) لَعَدِمَ تَسْمِيَةً صَحِيحَةً (فَاقْرَ بِالنِّكَاحِ وَأَنْسَكَ الْمَهْرَ) بَأَنْ نَفَاهُ فِي الْعَقْدِ (أَوْ سَكَتَ) عَنْهُ (فَالْأَصَحُّ تَكْلِيْفُهُ الْبَيَانُ) لِمَهْرِ الْمِثْلِ (فَإِنْ ذَكَرَ قَدْرًا وَزَادَتْ) عَلَيْهِ (تَحَالُفًا ، وَإِنْ أَمَرَ مُنْكَرًا حَلَفَتْ وَقَضَى لَهَا) بِهِ ، وَمُقَابِلُ الْأَصَحِّ لَا يَكْفِي بَيَانُ مَهْرٍ ، وَالْقَوْلُ قَوْلُهُ بِيَمِينِهِ ، وَقِيلَ قَوْلُهَا بِيَمِينِهَا (وَلَوْ اخْتَلَفَ فِي قَدْرِهِ زَوْجٌ وَوَلَّى صَغِيرَةً أَوْ بَحْنُونَةً تَحَالُفًا فِي الْأَصَحِّ) وَمُقَابِلُهُ لَا تَحَالُفَ لَأَنَا لَوَحْلَقْنَا الْوَلِيَّ لِأَبْتِنَا بِيَمِينِهِ حَقَّ غَيْرِهِ (وَلَوْ قَالَتْ نَكَحَنِي يَوْمَ كَذَا بِأَلْفٍ وَيَوْمَ كَذَا بِأَلْفٍ وَتَبَتَ الْعَقْدَانِ بِإِقْرَارِهِ أَوْ بَيِّنَتِهِ لَزِمَهُ أَلْفَانُ ، فَإِنْ قَالَ لَمْ أَطَأْ فِيهَا أَوْ فِي أَحَدِهَا صَدَقَ بِبَيِّنَتِهِ وَسَقَطَ الشُّطْرُ) مِنَ الْأَلْفَيْنِ أَوْ أَحَدِهِمَا (وَإِنْ قَالَ : كَانَ الثَّانِي تَجْدِيدَ لَفْظٍ لَاعْتَدَا لَمْ يَقْبَلْ) قَوْلُهُ وَلَمْ تَحْلِفْ بِهَا عَلَى نَفْيِ مَدْعَاهُ .

[فصل] فِي الْوَلِيَّةِ ، وَهِيَ تَقَعُ عَلَى كُلِّ طَعَامٍ يَتَّخِذُ لِسُرُورِ حَادِثٍ ، لَكِنِ اسْتِعْمَالُهَا فِي الْعُرْسِ أَشْهُرُ (وَلِيَّةُ الْعُرْسِ) بَضْمُ الْعَيْنِ (سُنَّةٌ) مُؤَكَّدَةٌ ، وَأَقْلَاهَا لِلتَّمَكُّنِ شَاةٌ ، وَغَيْرُهُ مَاقْدِرُ عَلَيْهِ وَلَوْ مَشْرُوبًا (وَفِي قَوْلٍ أَوْجَهُ وَاجِبَةٌ) جَمِينًا (وَالْإِجَابَةُ إِلَيْهَا) أَيْ وَلِيَّةُ الْعُرْسِ (فَرَضُ عَيْنٍ ، وَقِيلَ كِفَايَةً ، وَقِيلَ سُنَّةٌ) وَأَمَّا غَيْرُهَا مِنَ الْوَلَاةِ ، فَالْإِجَابَةُ إِلَيْهَا سُنَّةٌ (وَإِنَّمَا تَجِبُ) الْإِجَابَةُ (أَوْ تُسَنُّ بِشَرْطٍ أَنْ لَا يَخْصُ الْأَغْنِيَاءُ) لَغَنَاهُمْ ، بَلْ يَمُ عَشِيرَتُهُ ، أَوْ جِيرَانُهُ ، أَوْ أَهْلُ حَقَّتِهِ ، وَإِنْ كَانُوا أَغْنِيَاءَ ، وَمِنَ الشُّرُوطِ أَنْ يَكُونَ الدَّاعِي مُسْلِمًا (و) مِنَ الشُّرُوطِ (أَنْ) يَدْعُوهُ فِي الْيَوْمِ الْأَوَّلِ ، فَإِنْ أَوَّلُ ثَلَاثَةٍ لَمْ تَجِبْ فِي الثَّانِي وَتُسَكَّرُهُ فِي الثَّلَاثِ) لَكِنِ لَوْلَمْ يُمْسِكْ

وَأَنْ لَا يُحْضِرُهُ خُوفٌ أَوْ طَمَعٌ فِي جَاهِهِ ، وَأَنْ لَا يَكُونَ نِمٌّ مَنْ يَتَأَذَى بِهِ أَوْ لَا يَلْبِقُ بِهِ مُجَالَسَتُهُ وَلَا مُسْكِرٌ فَإِنْ كَانَ يَزُولُ بِحُضُورِهِ فَلْيَحْضُرْ ، وَمِنْ الْمُسْكِرِ فِرَاشُ حَرِيرٍ وَصُورَةُ حَيَوَانٍ عَلَى سَقْفٍ أَوْ جِدَارٍ أَوْ سَادَةٍ أَوْ سِتْرِ أَوْ ثَوْبٍ مَلْبُوسٍ ، وَيَجُوزُ مَا عَلَى أَرْضٍ وَبَسَاطَةٌ وَخِدْقَةٌ وَمَقْطُوعُ الرَّأْسِ وَصُورَةُ شَجَرٍ ، وَيَحْزُمُ تَصَوُّرُ حَيَوَانٍ ، وَلَا تَسْقُطُ إِجَابَةُ بِصَوْمٍ ، فَإِنْ شَقَّ عَلَى الدَّاعِي صَوْمٌ نَفْلٍ فَالْفِطْرُ أَفْضَلُ ، وَيَأْكُلُ الضَّيْفُ بِمَا قَدَّمَ لَهُ بِلَا لَفْظٍ ، وَلَا يَتَصَرَّفُ فِيهِ إِلَّا بِأَلَا كَلٍّ ، وَلَهُ أَخْذُ مَا يَعْلَمُ رِضَاهُ بِهِ ، وَيَحِلُّ نَثْرُ سُكْرِ غَيْرِهِ فِي الْإِمْلَاكِ ، وَلَا يُكْرَهُ فِي الْأَصَحِّ ، وَيَحِلُّ التَّقَاطُ ، وَتَرَكُهُ أَوَّلَى .

استيعاب معارفه في اليوم الأول لصغر منزله أو لكثرة الناس ، وجبت الاجابة (و) منها (أن لا يحضره) أى يدعو (خوف) منه (أو طمع في جاهه) بل للتودد والتقرب ، ومنها أن يعين المدعو بنفسه أو نائبه ، وأن لا يعتذر المدعو وقبل الداعي عذره ، وأن لا يسبق الداعي غيره وأن لا يقلب على الظن أن في مال الداعي شبهة ، فان وجد شيء من ذلك سقط الوجوب (و) منها (أن لا يكون نيم) أى في موضع الدعوة (من يتأذى) المدعو (به أو لا يلبق به مجالسته) كالإراذل (و) أن لا يوجد ثم (منسكِر) تكسر أو ملأه (فان كان يزول بحضوره فليحضر) إجابة للدعوة وإزالة للنسكِر (ومن المنسكِر فِرَاش) أى فرش (حرير) أو غيره مما يحرم فرش كغصوب وجلود نمور (وصورة حيوان على سقف أو جدار أو سادة) منصوبة (أو ستر) معلق (أو ثوب ملبوس) حضور الشخص لمحل فيه شيء من ذلك حرام (ويجوز ما) أى صورة حيوان (على أرض وبساط ومخدة) يتكأ عليها ، فكل ما كانت على محل يمتن جاز الحضور فيه ، ومن ذلك الصور على السراهم والدنانير لأنها مما يمتن بالاستعمال (و) يجوز مصنوع (مقطوع الرأس) ، وصور شجر) ونحوه مما لا روح فيه (ويحرم تصوير حيوان) ولو على هيئة لا يعيش معها أو من طين أو من حلاوة . قال الرملى : ويصح بيعها ، ولا يحرم التفرج عليها ولا استدامتها ، وخالفه الزيادى في الطين والحلاوة فحرمهما ، فلم من ذلك أن نفس التصوير حرام ، والمصور إن كان على هيئة لا يعيش معها أو يمتن جاز اتخاذه ، وإلا فلا (ولا تسقط إجابة بصوم) فان شق على الداعي صوم نفل فالفطر له (أفضل) من إتمام الصوم ولو آخر النهار ، وإن لم يشق فالصوم له أفضل . أما صوم الغرض ولو موسعا فلا يجوز الخروج منه (ويأكل الضيف مما قدم له بلا لفظ) من مالك الطعام (ولا يتصرف فيه إلا بأكل) لا يبيع وغيره ، فلا يعطى سائلا إلا إن علم الرضا من مالكه (وله) أى الضيف (أخذ ما يعلم رضاه) أى الضيف (به) والمراد بالعلم ما يشمل الظن (ويحل نثر سكر) وهو رمية مغرقة (وغيره) كدراهم ودنانير (في الاملاك) بكسر الهمزة : وليمة عقد النكاح ، وكذا في سائر الولائم (ولا يكره) النثر (في الأصح) وقيل يكره ، وقيل يستحب (ويحل التقاطه . و) لكن (تركه أولى) كالنثر ، ويكره أخذه من الهواء ، ومن بسط شجره ووقع فيه شيء ملكه ، ومن لم يبسط ووقع فيه لم يملكه . لكن هو أحق به .

## كتاب القسم والنشوز

يَخْتَصُّ الْقَسْمُ بِزَوَاجَاتٍ ، وَمَنْ بَاتَ عِنْدَ بَعْضِ نِسْوَتِهِ لَزِمَهُ عِنْدَ مَنْ بَقِيَ ، وَلَوْ  
أَعْرَضَ عَنْهُنَّ أَوْ عَنِ الْوَاحِدَةِ لَمْ يَأْتُمْ ، وَيُسْتَعَجَبُ أَنْ لَا يُعْطَلْنَ ، وَتَسْتَحِقُّ الْقَسْمَ  
مَرْيَضَةٌ وَرَتْقَاءُ وَحَائِضٌ وَنَفْسَاءُ ، لَا نَاشِرَةَ ، فَإِنْ لَمْ يَنْفَرِ ذِي مَسْكَنِ دَارَ عَلَيْهِنَّ فِي يَوْمَيْنِ ،  
وَإِنْ انْفَرَدَ فَلَا فَضْلَ لِلْمَضِيِّ إِلَيْهِنَّ ، وَلَهُ دُعَاؤُهُنَّ ، وَالْأَصَحُّ تَحْرِيمُ ذَهَابِهِ إِلَى بَعْضٍ وَدُعَاؤُ  
بَعْضٍ ، إِلَّا لِعَرِضٍ كَقُرْبِ مَسْكَنِ مَنْ مَضَى إِلَيْهَا أَوْ خَوْفِ عَلَيْهَا ، وَيَحْرُمُ أَنْ يُقِيمَ بِمَسْكَنِ  
وَاحِدَةٍ وَيَدْعُوهُنَّ إِلَيْهِ ، وَأَنْ يَجْمَعَ بَيْنَ ضَرَّتَيْنِ فِي مَسْكَنِ إِلَّا بِرِضَاهُمَا ، وَلَهُ أَنْ  
يُرْتَبَ الْقَسْمُ عَلَى لَيْلَةٍ وَيَوْمٍ قَبْلَهَا أَوْ بَعْدَهَا ، وَالْأَصْلُ اللَّيْلُ وَالنَّهَارُ تَبَعٌ ، فَإِنْ عَمِلَ  
لَيْلًا وَسَكَنَ نَهَارًا كَحَارِسٍ فَعَكْسُهُ ،

## كتاب القسم والنشوز

القسم بفتح القاف وسكون السين مصدر بمعنى العدل بين الزوجات . والنشوز الخروج عن  
الطاعة ( يختص القسم بزواج ) أي رجوب القسم لا يتجاوز الزوجات إلى الاماء وإن كنَّ مستولدات  
ففي تعدد الزوجات ولو كنَّ غير حرائر وجب القسم بينهما ، وإلما يجب في الحالة التي بينها المصنف  
بقوله ( ومن بات عند بعض نسوته لزمه ) المبيت ( عند من بقي ) والمراد من المبيت الصيرورة  
عند بعضهم ، ولا يارمه ذلك ابتداء ولا بعد تمام دورهن كما قال ( ولو أعرض عنهن ) ابتداء أو  
بعد استكمال الدور ( أو عن الواحدة ) التي ليس تحتها غيرها ( لم يأت ) وليس لمن الطلب لأن  
في داعية الطبع ما ينفى عن إيجابه ( ويستعجب أن لا يعطلن ) بأن يبيت عندهن أو عندها  
ويحصنها ويحصنهن ، ويستعجب أن يبيتا في فراش واحد إذا لم يكن هنر ( وتستحق القسم  
مريضة ورتقاء وحائض ونفساء ) لأن المقصود منه الأئس للاستمتاع ، ولا يستحق القسم من  
لا تحب نفقته كصغيرة لا تطيق الوطء ، و ( لاناشره ) بخروجها عن طاعة الزوج كأن خرجت من  
مسكنه بغير إذنه أو لم تفتح له الباب ( فان لم ينفر ) الزوج عن نسائه ( بمسكن دار عليهن في  
يومتين ، وإن انفرد ) بمسكن ( فالأفضل المضي إليهن ، وله دعاؤهن ) إلى مسكنه وعليهن الإجابة ،  
ومن امتنعت فهي ناشرة الا اذا كانت ذات قدر لم تعد البروز فيلزمه الذهاب إليها ( والأصح تحريم  
ذهابه إلى بعض ودعاء بعض ) منهن لمسكنه ( إلا لعرض كقرب مسكن من مضى إليها أو خوف  
عليها ) ككونها جيلة دون الأخرى أو حصل تراض أو قرعة ( ويحرم أن يقيم بمسكن واحدة  
ويدعوهن ) أي الباقيات ( إليه ) ولورضين بذلك جاز ( و ) يحرم ( أن يجمع بين ضرتين  
في مسكن ) أي بيت ( إلا برضاها ) فيجوز الجمع ، ولو اشتملت دار على شجرات مفردة المرافق  
جاز إسكانهن فيها من غير رضاها ( وله أن يرتب القسم على ليلة ويوم قبلها أو بعدها ) وهو  
أولى ( والأصل الليل ، والنهار تبع ، فان عمل ليلا وسكن نهارا كحارس فعكسه ) فيكون النهار

وَلَيْسَ لِلأَوَّلِ دُخُولٌ فِي نَوْبَةٍ عَلَى أُخْرَى لَيْلًا إِلَّا لِمَصْرُورَةٍ كَثَرَتْ فِيهَا الْخُوفُ ، وَحِينَئِذٍ  
 إِنْ طَالَ مُسْكَنُهُ قَضَى ، وَإِلَّا فَلَا ، وَلَهُ الدُّخُولُ نَهَارًا لَوْضَعِ مَتَاعٍ وَنَحْوِهِ ، وَيَنْبَغِي أَنْ  
 لَا يَطُولَ مُسْكَنُهُ ، وَالصَّحِيحُ أَنَّهُ لَا يَقْضَى إِذَا دَخَلَ لِحَاجَةٍ وَأَنَّ لَهُ مَاسِوِيَّ وَطءٍ مِنْ  
 اسْتِمْتَاعٍ ، وَأَنَّهُ يَقْضَى إِنْ دَخَلَ بِلَا سَبَبٍ ، وَلَا تَجِبُ تَسْوِيَةٌ فِي الْإِقَامَةِ نَهَارًا ، وَأَقْلُ  
 نَوْبِ الْقِسْمِ لَيْلَةٌ وَهُوَ أَفْضَلُ ، وَيَجُوزُ ثَلَاثًا ، لَا زِيَادَةَ عَلَى اللَّذْهَبِ ، وَالصَّحِيحُ وَجُوبُ  
 قُرْعَةٍ لِلْإِبْتِدَاءِ ، وَقِيلَ يَتَخَيَّرُ وَلَا يُفْضَلُ فِي قَدْرِ نَوْبَةٍ لَكِنْ لِحُرَّةٍ مِثْلًا أَمَةً ،  
 وَتُخْتَصُّ بِكَرٍّ جَدِيدَةٍ عِنْدَ زِفَافٍ بِسَبْعٍ بِلَا قَضَاءٍ ، وَثِيْبٌ بِثَلَاثٍ ، وَيُسْنُ تَخْيِيرُهَا  
 بَيْنَ ثَلَاثٍ بِلَا قَضَاءٍ ، وَسَبْعٍ بِقَضَاءٍ ، وَمَنْ سَافَرَتْ وَحْدَهَا يَغْيِرُ إِذْنَهُ فَنَاشِرَةٌ ، وَإِذَا ذِنَهُ  
 لِفَرَضِهِ يَقْضَى لَهَا ، وَلِفَرَضِهَا لَا فِي الْجَدِيدِ ، وَمَنْ سَافَرَ لِنُقْلَةٍ حَرَّمَ أَنْ يَسْتَصْحِبَ بَعْضُهُنَّ ،

فِي حَقِّهِ أَصْلًا ، وَاللَّيْلُ تَبَعٌ ( وَلَيْسَ لِلأَوَّلِ ) أَيُّ مِنْ لَيْلِهِ أَصْلُ ( دُخُولُ ) وَلَوْ لِحَاجَةٍ كَعِيَادَةِ ( فِي  
 نَوْبَةٍ عَلَى أُخْرَى ) مِنَ الزَّوْجَاتِ ( إِلَّا لِمَصْرُورَةٍ كَثَرَتْ فِيهَا الْخُوفُ ) وَخُوفُ النَّهْبِ وَالْحَرِيقِ ( وَحِينَئِذٍ )  
 أَيُّ حِينَ الدُّخُولِ لِمَصْرُورَةٍ ( إِنْ طَالَ مُسْكَنُهُ ) عَرَفَا ( قَضَى ) مِنْ نَوْبَةِ الدُّخُولِ عَلَيْهَا مِثْلَ مُسْكَنِهِ  
 ( وَإِلَّا ) بَأَنْ لَمْ يَطُلْ ( فَلَا ) يَقْضَى ، وَإِذَا دَخَلَ لِغَيْرِ ضَرُورَةٍ أَمَّ وَإِنْ لَمْ يَطُلْ الْمَسْكَنُ ( وَلَهُ الدُّخُولُ  
 نَهَارًا لَوْضَعِ مَتَاعٍ وَنَحْوِهِ ) كَتَعْرِيفِ خَبَرٍ ( وَيَنْبَغِي ) إِذَا دَخَلَ نَهَارًا ( أَنْ لَا يَطُولَ مُسْكَنُهُ ) فَإِنْ طَالَ  
 وَجِبَ الْقَضَاءُ إِذَا كَانَ فَوْقَ الْحَاجَةِ ( وَالصَّحِيحُ أَنَّهُ لَا يَقْضَى إِذَا دَخَلَ لِحَاجَةٍ ) وَإِنْ طَالَ زَمَنُ  
 الْحَاجَةِ ، وَمَقَابِلُهُ يَقْضَى إِذَا طَالَ ( وَ ) الصَّحِيحُ ( أَنْ لَهُ مَاسِوِيَّ وَطءٍ مِنْ اسْتِمْتَاعٍ ) وَمَقَابِلُهُ لَا يَجُوزُ ،  
 وَأَمَّا الْوَطءُ فَلَا يَجُوزُ ( وَ ) الصَّحِيحُ ( أَنَّهُ يَقْضَى إِنْ دَخَلَ بِلَا سَبَبٍ ) وَمَقَابِلُهُ لَا يَقْضَى ( وَلَا تَجِبُ  
 تَسْوِيَةٌ فِي ) قَدْرِ ( الْإِقَامَةِ نَهَارًا ، وَأَقْلُ نَوْبِ الْقِسْمِ لَيْلَةٌ ) لَيْلَةٌ فَلَا يَجُوزُ تَبْعِيضُهَا ( وَهُوَ أَفْضَلُ )  
 مِنَ الزِّيَادَةِ عَلَيْهَا ( وَيَجُوزُ ثَلَاثًا ، لَا زِيَادَةَ عَلَى الْمَذْهَبِ ) بِغَيْرِ رِضَاهُنَّ ، وَقِيلَ نَجُوزُ الزِّيَادَةِ إِلَى سَبْعٍ  
 وَقِيلَ مَا لَمْ تَبْلُغْ أَرْبَعَةَ أَشْهُرٍ ( وَالصَّحِيحُ وَجُوبُ قُرْعَةٍ ) بَيْنَ الزَّوْجَاتِ ( لِلْإِبْتِدَاءِ ) بِوَاحِدَةٍ مِنْهُنَّ  
 عِنْدَ عَدَمِ رِضَاهُنَّ ، فَيَبْدَأُ بِمَنْ خَرِبَتْ قُرْعَتُهَا ثُمَّ يَعْبُدُهَا لِمَنْ يَثْنِي بِهَا ، وَهَكَذَا إِلَى الرَّابِعَةِ فَإِذَا تَمَّتْ  
 رَاحَى التَّرْتِيبِ ( وَقِيلَ يَتَخَيَّرُ ) بَيْنَهُنَّ ( وَلَا يُفْضَلُ فِي قَدْرِ نَوْبَةٍ ) أَيُّ يَحْرُمُ عَلَيْهِ ذَلِكَ ( لَكِنْ  
 لِحُرَّةٍ مِثْلًا أَمَةً ) وَلَا تَسْتَحِقُّ الْأَمَةُ الْقِسْمَ إِلَّا إِذَا سَامَتْ لَهُ لَيْلًا وَنَهَارًا ( وَتُخْتَصُّ بِكَرٍّ جَدِيدَةٍ عِنْدَ  
 زِفَافٍ ) وَهُوَ حُلُّ الْعُرُوسِ لَوُجُوهَا ( بِسَبْعٍ بِلَا قَضَاءٍ ) لِلْبَاقِيَاتِ ( وَ ) تُخْتَصُّ ( ثِيْبٌ بِثَلَاثٍ )  
 لَوُجُوهٍ الْخَشْمَةِ بَيْنَهُمَا ( وَيُسْنُ تَخْيِيرُهَا ) أَيُّ الثِّيْبِ ( بَيْنَ ثَلَاثٍ بِلَا قَضَاءٍ وَسَبْعٍ بِقَضَاءٍ ) هُنَّ ،  
 فَإِذَا لَمْ تَخْتَرْ السَّبْعَ لَمْ يَقْضَ لِلْبَاقِيَاتِ إِلَّا مَا زَادَ عَلَى الثَّلَاثِ ( وَمَنْ سَافَرَتْ ) مِنْهُنَّ ( وَحْدَهَا يَغْيِرُ إِذْنَهُ  
 فَنَاشِرَةٌ ) فَلَا قِسْمَ لَهَا ( وَإِذَا ذِنَهُ لِفَرَضِهِ يَقْضَى لَهَا ، وَلِفَرَضِهَا ) كَحُجٍّ ( لَا ) يَقْضَى لَهَا ( فِي الْجَدِيدِ ،  
 وَمَنْ سَافَرَ لِنُقْلَةٍ حَرَّمَ أَنْ يَسْتَصْحِبَ بَعْضُهُنَّ ) دُونَ بَعْضٍ وَلَوْ بِقُرْعَةٍ ، بَلْ يَنْقَلِبْنَ أَوْ يَطْلُقْنَ ، وَلَا

وفي سائر الأسفار الطويلة وكذا القصيرة في الأصح يستصحب بعضهم بقرة ، ولا يقضي مدة سفره ، فإن وصل المقصد وصار مقيماً قضى مدة الإقامة ، لا الرجوع في الأصح ، ومن وهبت حقها لم يلزم الزوج الرضا ، فإن رضى وهبت لمعينة بات عندها لئليتهما ، وقيل يواليهما ، أو لمن سوى ، أو له فله التخصيص ، وقيل يسوى .

[فصل] ظهرت أمارات نشوزها وعظما بلا هجر ، فإن تحقق نشوز ولم يتكرر وعظ وهجر في المضجع ، ولا يضرب في الأظهر . قلت : الأظهر يضرب ، والله أعلم ، فإن تكرر ضرب ، فلو منعها حقاً كقسم وثقة الزمة القاضي توفيته ، فإن أساء خلقه وآذاها بلا سبب نهاه ، فإن عاد عزره ، وإن قال كل إن صاحبه متعدي تعرف القاضي الحال بثقة يجبرهما

يجوز تركهن ( وفي سائر الأسفار الطويلة ، وكذا القصيرة في الأصح يستصحب بعضهم بقرة ) وإذا خرجت القرعة لواحدة فليس له الخروج بغيرها وله تركها ، ومقابل الأصح لا يستصحب بعضهم بقرة في القصير ، فإن فعل قضى ( د ) إذا سافر بالقرعة ببعضهم ( لا يقضى ) للباقيات ( مدة سفره ) فإن خرج ببعضهم من غير قرعة عصي ( فإن وصل المقصد وصار مقيماً قضى مدة الإقامة ) إن ساكن المصحوبة ( لا ) مدة ( الرجوع ) بعد الإقامة فلا يقضيها ( في الأصح ) ومقابلها يقضيها لأنه سفر جديد من غير قرعة ( ومن وهبت ) من الزوجات ( حقها ) من القسم لغيرها ( لم يلزم الزوج الرضا ) فله أن يبيت عندها في ليلتها ( فإن رضى وهبت لمعينة بات عندها لئليتهما ) كل ليلة في وقتها متصلتين أو منفصلتين ( وقيل ) في المنفصلتين ( يواليهما ) بأن يقدم ليلة الواهة على وقتها ويصلها بليلة الموهوبة ، أو يقدم ليلة الموهوبة على وقتها ويصلها بليلة الواهة وكذا له التأخير في الصورتين ( أو ) وهبت ( لمن سوى ) ينيق فتجعل الواهة كأن لم تكن ( أو ) وهبت ( له فله التخصيص ) لواحدة بنوبة الواهة ( وقيل يسوى ) ينيق ولا يخصص .

[فصل] في حكم الشقاق بين الزوجين ( ظهرت أمارات نشوزها ) بالفعل كأن يجدها منها إعراساً ، أو القول كأن نكله بخشن من القول ( وعظما ) ندبا ( بلا هجر ) ولا ضرب ( فإن تحقق نشوز ولم يتكرر وعظ وهجر في المضجع ) بكسر الجيم : أى الفراش . وأما في الكلام فلا يجوز فوق ثلاثة أيام لهما ولا لغيرها ( ولا يضرب في الأظهر . قلت : الأظهر يضرب ) أى يجوز له ذلك ( والله أعلم ) وإنما يجوز الضرب إن أفاد في ظنه ، وإلا فلا يجوز ( فإن تكرر ضرب ) ضرباً غير مبرح ، والأولى له العفو ، ويتحقق النشوز بالخروج من المنزل بغير إذن الزوج وبمنعه من الاستمتاع لبشتمه ، بل تأثم به وتستحق التأديب فله تأديبها ( فلو منعها حقاً كقسم وثقة الزمة القاضي توفيته ) إذا طلبته ( فإن أساء خلقه وآذاها ) بضرب أو غيره ( بلا سبب ) ولا يقبل قولها فيه إلا بيينة ( نهاه ) عن ذلك ولا يعززه ( فإن عاد ) وطلبت تعزيره ( عزره ) بما يليق به ( وإن قال كل ) من الزوجين ( إن صاحبه متعدي تعرف القاضي الحال بثقة يجبرهما )

وَمَنْعَ الظَّالِمِ ، فَإِنْ اشْتَدَّ الشَّقَاؤُ بَقِيَ حَكَمًا مِنْ أَهْلِهِ وَحَكَمًا مِنْ أَهْلِهَا ، وَهَذَا وَكِلَاؤُهُمَا ، وَفِي قَوْلِ مُؤَلِّيَانِ مِنَ الْحَاكِمِينَ ، فَتَلَى الْأَوَّلِ يُشْتَرَطُ رِضَاؤُهُمَا فَيُؤَكَّلُ حَكْمَهُ بِطَلَاقٍ وَقَبُولِ عَوَضٍ خُلِعَ ، وَتَوَكَّلُ حَكْمَهُمَا بِبَذْلِ عَوَضٍ وَقَبُولِ طَلَاقٍ بِهِ .

## كتاب الخلع

هُوَ فَرْقَةٌ بَعْوِضٍ يُلْفِظُ طَلَاقًا أَوْ خُلْعًا شَرْطُهُ زَوْجٌ يَصِيحُ طَلَاقَهُ ، فَلَوْ خَالَعٌ عَبْدٌ أَوْ مُحْجُورٌ عَلَيْهِ يَسْتَفْرِ صَحَّ ، وَوَجَبَ دَفْعُ الْعَوَضِ إِلَى مَوْلَاهُ وَوَلَدِهِ ، وَشَرْطُهُ قَائِلُهُ إِطْلَاقُ تَصَرُّفِهِ فِي الْمَالِ ، فَإِنْ اخْتَلَعَتْ أُمَةٌ بِإِذْنِ سَيِّدٍ بِدَيْنٍ أَوْ عَيْنٍ مَالِهِ

بِفَتْحِ أَوَّلِهِ وَضَمِّ ثَالِثِهِ يَكُونُ جَارًا لَهَا ، فَإِنْ لَمْ يَتَسَرَّ أَسْكَنْهُمَا فِي جَنْبِ ثَقَّةٍ يَتَعَرَّفُ حَالَهُمَا ثُمَّ يَنْهَى إِلَيْهِ (و) إِذَا تَبَيَّنَ لَهُ الْحَالُ (مَنْعَ الظَّالِمِ) مِنْهُمَا بَنْهَى أَوْ تَعَزَّرَ (فَإِنْ اشْتَدَّ الشَّقَاؤُ) أَى الْخِلَافُ بَيْنَهُمَا (بِث) الْقَاضِي (حَكَمًا مِنْ أَهْلِهِ وَحَكَمًا مِنْ أَهْلِهَا) فَالْبَيْتُ وَاجِبٌ . وَأَمَّا كَوْنُهُمَا مِنْ أَهْلِهِمَا فَيُسْتَحَبُّ ، فَإِذَا اجْتَمَعَا نَظَرَا فِي أَمْرِهِمَا ، فَيُصَلِّحَانِ أَوْ يُطْلِقَانِ (وَهُمَا وَكِلَانُ لَهَا) أَى عَنْهُمَا (وَفِي قَوْلِ) هُمَا حَاكِمَانِ (مُؤَلِّيَانِ مِنَ الْحَاكِمِينَ) ، فَعَلَى الْأَوَّلِ يُشْتَرَطُ رِضَاؤُهُمَا (بَيْعُ الْحَاكِمِينَ) وَيُشْتَرَطُ فِيهِمَا الْعَدَالَةُ لِأَنَّ الذِّكْرَ (فِي كُلِّ) الزَّوْجِ (حَكْمَهُ بِطَلَاقٍ وَقَبُولِ عَوَضٍ خُلِعَ وَتَوَكَّلُ) الزَّوْجَةُ (حَكْمَهُمَا بِبَذْلِ عَوَضٍ وَقَبُولِ طَلَاقٍ بِهِ) أَى الْعَوَضُ ، وَعَلَى الْقَوْلِ الثَّانِي يُشْتَرَطُ فِي الْحَاكِمِينَ الذِّكْرُ ، وَلَا يُشْتَرَطُ رِضَا الزَّوْجَيْنِ بَيْنَهُمَا ، وَيَحْكُمَانِ بِمَا يَرَانَهُ مَصْلَحَةً مِنَ الْجَمْعِ وَالتَّفْرِيقِ ، وَيَلْزَمُ كِلَا مِنَ الْحَاكِمِينَ أَنْ يَحْتَاطَ .

## كتاب الخلع

بِضَمِّ الْخَاءِ وَسُكُونِ اللَّامِ (هُوَ) لَفْظٌ : أَنْزَعٌ . وَشَرْعًا (فَرْقَةٌ) بَيْنَ الزَّوْجَيْنِ (بَعْوِضٍ) مَقْصُودٌ رَاجِعٌ لِحُجَّةِ الزَّوْجِ (بِلَفْظِ طَلَاقٍ) أَى بِأَيِّ لَفْظٍ مِنْ أَلْفَاظِهِ وَلَوْ كُنْيَاةً (أَوْ خُلْعٍ) كَقَوْلِهِ : خَالَعْتُكَ عَلَى كَذَا فَتَقَبَّلَ . وَأَمَّا إِذَا كَانَ الْعَوَضُ غَيْرَ مَقْصُودٍ فَيَقَعُ الطَّلَاقُ رَجْعِيًّا ، وَكَذَا إِذَا كَانَ رَاجِعًا لِحُجَّةِ الزَّوْجِ ، وَالْخُلْعُ حَكْمُ الطَّلَاقِ مِنْ كَوْنِ الْأَصْلِ فِيهِ السَّكَرَاهَةُ ، وَتَمْلِكُ الْمَرْأَةُ بِهِ نَفْسَهَا فَلَا تَرْجِعُ إِلَّا بِعَقْدٍ جَدِيدٍ وَيُخْلَصُ مِنْ وَقُوعِ الطَّلَاقِ الثَّلَاثُ ، فَلَوْ حَلَفَ بِالثَّلَاثِ أَنْ لَا يَدْخُلَ الدَّارَ ثُمَّ أَرَادَ أَنْ يَدْخُلَهَا نَفَخَ زَوْجَتَهُ وَدَخَلَهَا وَهِيَ مَخْضَلَةٌ أَوْ بَعْدَ مَا عَقَدَ عَلَيْهَا مِنَ الْخُلْعِ لَمْ يَقَعِ الثَّلَاثُ (شَرْطُهُ) أَى الْخُلْعُ (زَوْجٌ يَصِيحُ طَلَاقَهُ) الزَّوْجُ وَكُنْ مِنْ أَرْكَانِهِ الْجَسَدُ الَّتِي هِيَ : مُلْتَزِمٌ لِعَوَضٍ وَبَعْضٌ وَعَوَضٌ وَصِيفَةٌ وَزَوْجٌ ، وَكَوْنُهُ يَصِيحُ طَلَاقَهُ شَرْطٌ فِي الزَّوْجِ . (فَلَوْ خَالَعٌ عَبْدٌ أَوْ مُحْجُورٌ عَلَيْهِ بِسُفْهِ صَحَّ) وَلَوْ بَدُونَ إِذْنٍ وَبَدُونَ مَهْرٍ الْمَثَلُ (وَوَجِبَ دَفْعُ الْعَوَضِ إِلَى مَوْلَاهُ) أَى الْعَدُو (وَوَلَدِهِ) أَى السُّفْهِ (وَشَرْطُ قَائِلِهِ) أَى مُلْتَمِسُ الْخُلْعِ (إِطْلَاقُ تَصَرُّفِهِ فِي الْمَالِ) بِكَوْنِهِ مُكْلَفًا غَيْرَ مُحْجُورٍ عَلَيْهِ سِوَاهُ كَانَ زَوْجَةً أَوْ أجنبيًا (فَإِنْ اخْتَلَعَتْ أُمَةٌ بِإِذْنِ سَيِّدٍ بِدَيْنٍ أَوْ عَيْنٍ مَالِهِ)



بانت ، وللزوج في ذمتها مهرٌ مثل في صورة العين ، وفي قولٍ قيمتها ، وفي صورة الدين للسمى ، وفي قولٍ مهرٌ مثل وإن أذن وعين عينا له أو قدر ديننا فامتنكت تعلق بالعين وبكسبها في الدين ، وإن أطلق الإذن اقتضى مهرٌ للثلث من كسبها ، وإن خالع سفيهة أو قال طلقك على ألف فقبلت طلقت رجعية ، فإن لم تقبل لم تطلق ، ويصح اختلاع المريضة مرض الموت ، ولا يحسب من الثلث إلا زائد على مهرٍ مثل ، ورجعية في الأظهر ، لا بائن ، ويصح عوضه قليلا وكثيرا ديننا وعينا ومنفعة ، ولو خالع بمجهول أو تخير بانت بمهرٍ مثل ، وفي قولٍ يبدل الخمر ، ولها التوكيل ، فلو قال لو كيله : خالنها بمائة لم ينقص منها ، وإن أطلق لم ينقص عن مهرٍ مثل ، فإن نقص فيها لم تطلق ، وفي قولٍ يقع بمهرٍ مثل ، ولو قالت :

أه السيد (بانت) لوقوعه بهوض فاسد (وللزوج في ذمتها مهر مثل في صورة العين ، وفي قول قيمتها) أي بدل العين من مثل أو قيمة (وفي صورة الدين : المسمى) ويقعها به بعد العتق (وفي قول مهر مثل ، وإن أذن) السيد لها في الاختلاع (وعين) لها (عينها) تختلع بها (أو قدر) لها (ديننا فامتنكت تعلق) الزوج (بالعين) في صورتها (وبكسبها في) صورة (الدين) فإن لم تكن مكتسبة تنبع به إذا عتقت (وإن أطلق الإذن) ولم يذكر حينا ولا ديننا (اقتضى مهر مثل من كسبها) فلوزادت عما عينه أو عن مهر المثل في الإطلاق فلزيادة تطالب بها بعد العتق (وإن خالع سفيهة) كما هو الغالب في نساء الزمان (أو قال طلقك على ألف فقبلت طلقت رجعية) ولنا في كسر المال ، وإن أذن لها الولي ، ولو علق الطلاق على الإبراء أو على صحته كأن أبرأته فقال إن صحت براءتك فأنت طالق لم يقع (فإن لم تقبل لم تطلق) لأن الصفة تقتضي القبول فأشبهت الطلاق المعلق على صفة فلا بد من حصولها (ويصح اختلاع المريضة مرض الموت ، ولا يحسب من الثلث إلا زائد على مهر مثل) بخلاف مهر المثل فن رأس المال (و) يصح اختلاع (رجعية في الأظهر) ومقابلها لا يصح لعدم الحاجة إلى الافتداء لمصبرها إلى البينة (لا بائن) بخلع أو غيره فلا يصح خلعها (ويصح عوضه) أي الخلع (قليلا وكثيرا ديننا وعينا ومنفعة ، و) يشترط في العرض شروط الثمن ، فعلى هذا (لو خالع بمجهول أو تخير بانت بمهر مثل ، وفي قول يبدل الخمر) وهو قدرها من العصير ، وإذا كان النجس لا يقصد كالدم فإنه يقع رجعية ، وشكل البينة في المجهول إذا لم يكن فيه تعليق . أما إذا قال إن أبرأتني من صداقتك أو دينك فأنت طالق فأبرأته وهي جاهلة به لم تطلق ، وكذا إذا كان هو جاهلا به ، أو لزم فيه زكاة (ولهما) أي الزوجين (التوكيل) في الخلع (فلو قال) الزوج (لو كيله خالنها بمائة لم ينقص) وكيله (منها) ويجوز له الزيادة عليها (وإن أطلق) الإذن لو كيله (لم ينقص عن مهر مثل ، فإن نقص فيها) نقصا فاحشا (لم تطلق وفي قول يقع) الطلاق (بمهر مثل) ومثل النقصان ما لو خالع بمجهول أو بغير تقدير البلد (ولو قالت :

لَوْ كَيْلَهَا : اخْتَلَعَ بِأَلْفٍ فَاُمْتَلَكَ نَفَذَ ، وَإِنْ زَادَ فَقَالَ اخْتَلَعْتُهَا بِالْفَيْنِ مِنْ مَالِهَا يَوْ كَالِهَا  
بِأَنْتَ ، وَيَلْزَمُهَا مَهْرٌ مِثْلُ ، وَفِي قَوْلِ الْأَكْثَرِ مِنْهُ ، وَمَا سَمَتْ ، وَإِنْ أَضَافَ الْوَكِيلُ  
الْخُلْعَ إِلَى نَفْسِهِ فَخُلِعَ أَجْنِبِي وَالْمَالُ عَلَيْهِ ، وَإِنْ أَطْلَقَ فَلَا ظَهْرَ أَنْ عَلَيْهَا مَاسَمَتْ وَعَلَيْهِ  
الزَّيَادَةُ ، وَيَجُوزُ تَوْكِيلُهُ ذِمِّيًّا وَعَبْدًا وَتَحْجُورًا عَلَيْهِ يَسْفَهُ ، وَلَا يَجُوزُ تَوْكِيلُ  
تَحْجُورٍ عَلَيْهِ فِي قَبْضِ الْعِيُوضِ ، وَالْأَصَحُّ حُجَّةُ تَوْكِيلِهِ امْرَأَةً يَخْلَعُ زَوْجَتَهُ أَوْ مَلَاقِيهَا  
وَلَوْ وَكَلَا رَجُلًا تَوَلَّى طَرَفًا ، وَقِيلَ الطَّرَفَيْنِ .

[ فصل ] الْفَرْقَةُ بِلَفْظِ الْخُلْعِ طَلَاقٌ ، وَفِي قَوْلٍ فَسَخَ لَا يَنْقُصُ عَدَدًا ، فَتَمَلَّى الْأَوَّلُ  
لَفْظُ الْفَسْخِ كِنَايَةً ، وَالْمُقَادَاةُ كَخُلْعٍ فِي الْأَصَحِّ ، وَلَفْظُ الْخُلْعِ صَرِيحٌ ، وَفِي قَوْلٍ كِنَايَةً  
فَعَلَى الْأَوَّلِ تَوْجَرِي يَنْصَرِفُ ذِكْرُ مَالٍ وَجَبَ مَهْرٌ مِثْلُ فِي الْأَصَحِّ ،

لَوْ كَيْلَهَا : اخْتَلَعَ بِأَلْفٍ فَاُمْتَلَكَ نَفَذَ ، وَإِنْ زَادَ فَقَالَ اخْتَلَعْتُهَا بِالْفَيْنِ مِنْ مَالِهَا يَوْ كَالِهَا بِأَنْتَ ، وَيَلْزَمُهَا  
مَهْرٌ مِثْلُ ( وَلَوْ كَانَ زَائِدًا عَلَى مَاسَمَتْ ( وَفِي قَوْلٍ : الْأَكْثَرُ مِنْهُ ) أَيْ مَاسَمَاهُ الْوَكِيلُ ( وَمَاسَمَتْ )  
لِلْوَكِيلِ ، فَلَوْ كَانَ مَهْرُ الْمَثَلِ أَلْفَيْنِ وَأَذِنَتْ لَهُ بِأَلْفٍ وَاسْمُ أَلْفٍ وَخَمْسَمِائَةٍ وَجَبَ أَلْفٌ وَخَمْسَمِائَةٍ عَلَى هَذَا  
الْقَوْلِ وَالْفَائِدَةِ عَلَى الْأَوَّلِ ( وَإِنْ أَضَافَ الْوَكِيلُ الْخُلْعَ إِلَى نَفْسِهِ خُلِعَ أَجْنِبِي وَالْمَالُ عَلَيْهِ ) وَلَا شَيْءَ  
عَلَيْهَا ( وَإِنْ أَطْلَقَ ) بَأَنْ لَمْ يَضْفِهِ إِلَيْهَا وَلَا إِلَيْهِ ( فَلَا ظَهْرَ أَنْ عَلَيْهَا مَاسَمَتْ ، وَعَلَيْهِ الزَّيَادَةُ )  
لَأَنَّهَا لَمْ تَرْضَ بِأَكْثَرِ مَاسَمَتِهِ ( وَيَجُوزُ تَوْكِيلُهُ ) أَيْ الزَّوْجِ ( ذِمِّيًّا ) وَلَوْ فِي خُلْعٍ مِنْ مَسَامَةٍ  
( وَعَبْدًا وَتَحْجُورًا عَلَيْهِ بِسَفَهٍ ) وَإِنْ لَمْ يَأْذِنْ الْوَلِيَّ ، بخلاف وكيل الزوجة لا يجوز أن يكون سفيها  
إِلَّا إِذَا أَضَافَ الْمَالَ إِلَيْهَا ( وَلَا يَجُوزُ ) أَيْ لَا يَصِحُّ ( تَوْكِيلُ مُحْجُورٍ عَلَيْهِ ) بِسَفَهٍ ( فِي قَبْضِ  
الْعِيُوضِ ) لِأَنَّهُ لَيْسَ أَهْلًا لَهُ ( وَالْأَصَحُّ حُجَّةُ تَوْكِيلِهِ ) أَيْ الزَّوْجِ ( امْرَأَةً يَخْلَعُ زَوْجَتَهُ أَوْ مَلَاقِيهَا )  
وَمُقَابَلُهُ لَا يَصِحُّ لِأَنَّهَا لَا تَسْتَقِلُّ بِالطَّلَاقِ ( وَلَوْ وَكَلَا ) أَيْ الزَّوْجَانِ ( رَجُلًا ) فِي الْخُلْعِ ( تَوَلَّى طَرَفًا )  
أَيْ أَيُّهُمَا شَاءَ ، وَالطَّرَفُ الْآخَرُ بِتَوَلَّاهُ غَيْرُهُ ( وَقِيلَ ) يَتَوَلَّى ( الطَّرَفَيْنِ ) لِأَنَّ الْخُلْعَ يَكُونُ فِيهِ  
الْفَرْقَةُ مِنْ أَحَدِ الْجَانِبَيْنِ .

[ فصل ] فِي صِغَةِ الْخُلْعِ ( الْفَرْقَةُ بِلَفْظِ الْخُلْعِ طَلَاقٌ ) يَنْقُصُ الْعَدَدُ كَلَفْظِ الطَّلَاقِ ( وَفِي قَوْلٍ  
فَسَخَ لَا يَنْقُصُ عَدَدًا ) وَيَجُوزُ تَحْدِيدُ النِّكَاحِ بَعْدَ تَكَرُّرِهِ مِنْ غَيْرِ حَصَرٍ إِنْ لَمْ يَنْبُوهُ الطَّلَاقُ ،  
وَالْإِنْ كَانَ طَلَاقًا جُزْأً ( فَعَلَى الْأَوَّلِ ) وَهُوَ أَنَّ الْخُلْعَ طَلَاقٌ ( لَفْظُ الْفَسْخِ كِنَايَةً ) عَنِ الْفَرْقَةِ  
بِعِيُوضٍ فَلَا يَقَعُ الطَّلَاقُ بِهِ مِنْ غَيْرِ نِيَّةٍ ( وَالْمُقَادَاةُ كَخُلْعٍ ) فِي صَرَاحَتِهِ ( فِي الْأَصَحِّ ) وَنُقَابَلُهُ هِيَ  
كِنَايَةُ ( وَلَفْظُ الْخُلْعِ صَرِيحٌ ) فَلَا يَحْتَاجُ مَعْنَايَةَ ( وَفِي قَوْلٍ كِنَايَةً ) بِحُتَاجِ إِلَيْهَا ، وَالْأَصَحُّ أَنَّ  
الْخُلْعَ وَالْمُقَادَاةَ إِنْ ذُكِرَ مَعَهُمَا الْمَالُ فَهُمَا صَرِيحَانِ ، وَإِلَّا فَكِنَايَتَانِ ( فَعَلَى الْأَوَّلِ ) وَهُوَ صَرَاحَةُ  
الْخُلْعِ ( لَوْ جَرَى بِغَيْرِ ذِكْرِ مَالٍ ) مَعَ زَوْجَتِهِ وَنَوَى التَّمَّاسَ قَبُولَهَا وَلَمْ يَنْفِ الْعِيُوضَ وَقَبِلَتْ بِأَنْتَ  
( وَجَبَ مَهْرٌ مِثْلُ فِي الْأَصَحِّ ) إِذَا تَوَلَّى بِهِ الطَّلَاقَ ، وَأَمَّا لَوْ جَرَى مَعَ أَجْنِبِي طَلَقَتْ حُجْمَانًا ، وَلَوْ

وَيَصِحُّ بِكِنَايَاتِ الطَّلَاقِ مَعَ النِّتَةِ وَبِالْعَجْمِيَّةِ ، وَلَوْ قَالَ بَعَثْتُكَ نَفْسَكَ بِكَذَا فَقَالَتْ  
اشْتَرَيْتُ فَكِنَايَةُ خُلْعٍ ، وَإِذَا بَدَأَ بِصِغَةِ مُعَاوَضَةٍ كَطَلَّقْتُكَ أَوْ خَالَعْتُكَ بِكَذَا ،  
وَقُلْنَا : الخُلْعُ طَلَقٌ فَهُوَ مُعَاوَضَةٌ فِيهَا شَوْبُ تَعْلِيْقٍ ، وَلَهُ الرُّجُوعُ قَبْلَ قَبُولِهَا ، وَيُسْتَرْطُ  
قَبُولُهَا بِلَفْظٍ غَيْرِ مُنْفَصِلٍ ، فَلَا اخْتِلَافَ إِجْبَابٍ وَقَبُولٍ كَطَلَّقْتُكَ بِأَلْفٍ فَقَبِلْتَ بِأَلْفَيْنِ وَعَسْكَه  
أَوْ طَلَّقْتُكَ ثَلَاثًا بِأَلْفٍ فَقَبِلْتَ وَاحِدَةً بِثَلَاثِ أَلْفٍ فَلَنُو ، وَلَوْ قَالَ بِأَلْفٍ طَلَّقْتُكَ  
ثَلَاثًا بِأَلْفٍ فَقَبِلْتَ وَاحِدَةً بِأَلْفٍ فَلَا صَحَّ وَقَوْعُ الثَّلَاثِ وَوُجُوبُ أَلْفٍ ، وَإِنْ بَدَأَ  
بِصِغَةِ تَعْلِيْقٍ كَمَتَّى أَوْ مَتَى مَا أُعْطِيْتَنِي فَتَعْلِيْقٌ فَلَا رُجُوعَ لَهُ ، وَلَا يُسْتَرْطُ الْقَبُولُ  
لَفْظًا وَلَا الْإِعْطَاءُ فِي الْمَجْلِسِ ، وَإِنْ قَالَ إِنْ أَوْ إِذَا أُعْطِيْتَنِي فَكَذَلِكَ لَكِنْ يُسْتَرْطُ  
إِعْطَاءُ عَلَى الْفَوْرِ ، وَإِنْ بَدَأَتْ بِطَلَبِ طَلَاقٍ فَأَجَابَ مُعَاوَضَةً فِيهَا شَوْبُ جَمَالَةٍ فَلَهَا  
الرُّجُوعُ قَبْلَ جَوَابِهِ ، وَيُسْتَرْطُ فَوْرٌ لِحَوَايِهِ ، وَلَوْ طَلَبَتْ ثَلَاثًا بِأَلْفٍ فَطَلَّقَ طَلَقَةً بِثَلَاثَةِ  
قَوَاحِدَةٍ بِثَلَاثَةِ ، وَإِذَا خَالَعَ أَوْ طَلَّقَ بِعَوِضٍ فَلَا رَجْعَةَ ، فَإِنْ شَرَطَهَا فَرَجْعِيٌّ وَلَا مَالَ ،

ففي العوض فقال : خالعك بلا عوض وقع رجعيًا (و يصح بكنايات الطلاق مع النية) من الزوجين  
للطلاق (وبالعجمية ، ولو قال) لزوجته (بعثك نفسك بكذا ، فقالت) فورًا (اشتريت) أو  
قبليت (فكناية خلع) وأما إذا لم تقبل على الفور فلا يكون كناية (وإذا بدأ بصيغة معاوضة  
كطلقتك أو خالعك بكذا وقُلْنَا الخلع طلاق فهو معاوضة فيها شوب تعليق) وأما إن قلنا الخلع فسسخ  
فهو معاوضة محضة لا مدخل للتعليق فيها (و) على المعاوضة (له الرجوع قبل قبولها ، ويشترط  
قبولها بلفظ غير منفصل) بكلام أجنب فتقول قبلت أو اختلعت (فلا اختلاف إيجاب وقبول كطلقتك  
بألف فصلت بألفين وعكسه ، أو طلقك ثلاثًا بألف فقبلت واحدة بثلاث ألف فلو) للخالف (ولو قال  
طلقك ثلاثًا بألف فقبلت واحدة بألف ، فالأصح وقوع الثلاث ووجوب ألف ، وإن بدأ بصيغة  
تعليق) في الإثبات (كمتى أو متى ما أعطيتني) كذا فأنت طالق (فتعليق) محض من جانبه  
(فلا رجوع له) قبل الإعطاء (ولا يشترط القبول لفظًا ولا الإعطاء) فورًا (في المجلس) وأما  
إذا كان التعليق بمنى ونحوها في النية كمتى لم تعطني فهو للفور (وإن قال إن أو إذا أعطيتني فكذا ذلك)  
أي فتعليق لا رجوع له فيه (لكن يشترط إعطاء على الفور) في مجلس التواجب (وإن بدأت)  
أي الزوجة (بطلب طلاق فأجاب معاوضة) من جانبها (فيها شوب جمالية فلها الرجوع قبل جوابه  
ويشترط فور لجوابه) تغليبًا للمعاوضة من جانبها ، فإن طلق متراخيًا فلا يستحق عوضًا ، ويقع الطلاق  
رجعيًا (ولو طلبت ثلاثًا بألف فطلقت طلاقة بثلاثة فواحدة) تقع (بثلاثة) تغليبًا لشوب الجمالة ، ولو  
لم يملك عليها إلا واحدة استحق الألف (وإذا خالع أو طلق بعوض فلا رجعة) له عليها (فإن  
شرطها) أي الرجعة كخالعك بدينار على أن لي عليك الرجعة (فرجعي ولا مال) في المسئلتين

وَفِي قَوْلٍ بَأْتٍ بِمَهْرٍ مِثْلٍ ، وَلَوْ قَالَتْ طَلَّقْنِي بِكَذَا وَارْتَدَّتْ فَأَجَابَ إِنْ كَانَ قَبْلَ دُخُولِ أَوْ بَعْدَهُ وَأَصْرَتْ حَتَّى انْقَضَتِ الْعِدَّةُ بَأْتٍ بِالرَّدِّ ، وَلَا مَالٍ ، وَإِنْ أَسَلَتْ فِيهَا طَلَّقَتْ بِالمَالِ ، وَلَا يَصْرُ تَحْلُلُ كَلَامٍ يَسِيرُ بَيْنَ إِجَابٍ وَقَبُولٍ .

[فصل] قَالَ : أَنْتِ طَالِقٌ ، وَعَلَيْكَ أَوْ وَلِيَّكَ كَذَا ، وَلَمْ يَسْبِقْ طَلَبُهَا بِمَالٍ وَتَمَّ رَجْعُهَا قَبْلَتْ أَمْ لَا وَلَا مَالٍ ، فَإِنْ قَالَ أَرَدْتُ مَا يُرَادُ بِطَلَّقْتِ بِكَذَا وَصَدَّقْتَهُ فَكَهْوٌ فِي الْأَصَحِّ ، وَإِنْ سَبَقَ بَأْتٍ بِالْمَذْكُورِ ، وَإِنْ قَالَ : أَنْتِ طَالِقٌ عَلَى أَنْ لِي عَلَيْكَ كَذَا فَلِلْمَذْهَبِ أَنَّهُ كَطَلَّقْتِ بِكَذَا إِذَا قَبِلَتْ بَأْتٍ وَوَجَبَ الْمَالُ ، وَإِنْ قَالَ إِنْ ضَمِنْتَ لِي أَلْفًا فَأَنْتِ طَالِقٌ فَضَمِنْتَ فِي الْفَوْرِ بَأْتٍ وَلَزِمَهَا أَلْفٌ ، وَإِنْ قَالَ مَتَى ضَمِنْتَ فَتَمَّتْ ضَمِنْتَ طَلَّقَتْ ، وَإِنْ ضَمِنْتَ دُونَ أَلْفٍ لَمْ تَطْلُقْ ، وَلَوْ ضَمِنْتَ أَلْفَيْنِ طَلَّقَتْ ، وَلَوْ قَالَ طَلَّقِي نَفْسَكَ إِنْ ضَمِنْتَ لِي أَلْفًا فَقَالَتْ طَلَّقْتُ وَضَمِنْتُ أَوْ عَكْسَهُ بَأْتٍ بِأَلْفٍ ، فَإِنْ اقْتَصَرَتْ عَلَى أَحَدِهِمَا فَلَا ،

(وَفِي قَوْلٍ) يَقَعُ طَلَاقُ (بِأْتٍ بِمَهْرٍ مِثْلٍ) لِفَسَادِ الْعَوْضِ بِاشْتِرَاطِ الرَّجْعَةِ (وَلَوْ قَالَتْ طَلَّقْنِي بِكَذَا وَارْتَدَّتْ) عَقِبَهُ (فَأَجَابَ إِنْ كَانَ) الْإِزْدَادُ (قَبْلَ دُخُولِ أَوْ بَعْدَهُ وَأَصْرَتْ) عَلَى الرَّدِّ (حَتَّى انْقَضَتِ الْعِدَّةُ بَأْتٍ بِالرَّدِّ وَلَا مَالٍ) وَلَا طَلَاقُ (وَإِنْ أَسَلَتْ فِيهَا) أَيْ الْعِدَّةُ (طَلَّقَتْ بِالمَالِ) الْمُسَمَّى ، وَتَحْسَبُ الْعِدَّةُ مِنْ وَقْتِ طَلَاقِ (وَلَا يَصْرُ تَحْلُلُ كَلَامٍ يَسِيرُ بَيْنَ إِجَابٍ وَقَبُولٍ) فِي الْخَلْعِ بِخِلَافِ الْكَثِيرِ إِذَا صَدَرَ مِنَ الْمُخَاطَبِ الْمَطْلُوبِ مِنْهُ الْجَوَابُ أَوْ التَّسْكُمُ عَلَى الْمُعْتَمَدِ .

[فصل] فِي الْأَلْفَاظِ الْمُنْزِمَةِ لِلْعَوْضِ ، إِذَا (قَالَ) لِرُؤُوسِهِ (أَنْتِ طَالِقٌ وَعَلَيْكَ ، أَوْ وَلِيَّكَ عَلَيْكَ كَذَا وَلَمْ يَسْبِقْ طَلَبُهَا) لِلطَّلَاقِ (بِمَالٍ وَقَعَ) الطَّلَاقُ (رَجْعًا قَبْلَتْ أَمْ لَا ، وَلَا مَالٍ) عَلَيْهَا لِلزُّوجِ وَهَذَا إِذَا لَمْ يَشَعْ فِي الْعَرَفِ اسْتِعْمَالُ هَذَا اللَّفْظِ فِي طَلَبِ الْعَوْضِ ، فَإِنْ شَاعَ فَهُوَ كَقَوْلِهِ طَلَّقْتُكَ عَلَى كَذَا (فَإِنْ قَالَ : أَرَدْتُ مَا يُرَادُ بِطَلَّقْتِ بِكَذَا وَصَدَّقْتَهُ) الزَّوْجَةُ (فَكَهْوٌ فِي الْأَصَحِّ) فَتَيْنِ مِنْهُ بِذَلِكَ الْمُسَمَّى إِنْ قَبِلَتْ ، فَإِنْ لَمْ تَقْبَلْ لَمْ يَقَعْ ، وَمُقَابِلُ الْأَصَحِّ الْمَنْعُ (وَإِنْ سَبَقَ) طَلَبُهَا لِلطَّلَاقِ بِمِثْلِ الْمَالِ الَّذِي ذَكَرَهُ (بَأْتٍ بِالْمَذْكُورِ) إِذَا قَصِدَ جَوَابُهَا ، وَأَمَّا إِذَا قَصِدَ ابْتِدَاءُ الطَّلَاقِ وَقَعَ رَجْعًا (وَإِنْ قَالَ : أَنْتِ طَالِقٌ عَلَى أَنْ لِي عَلَيْكَ كَذَا فَلِلْمَذْهَبِ أَنَّهُ كَطَلَّقْتِ بِكَذَا إِذَا قَبِلَتْ) فَوْرًا (بَأْتٍ وَوَجَبَ الْمَالُ) وَقَبْلُ يَقَعُ الطَّلَاقُ رَجْعًا ، وَلَا مَالٍ ، وَلَكِنْ هَذَا الْقَوْلُ لَيْسَ بِوَجْهِ ، فِي الْحَقِيقَةِ لِاخْتِلَافِ (وَإِنْ قَالَ : إِنْ ضَمِنْتَ لِي أَلْفًا فَأَنْتِ طَالِقٌ فَضَمِنْتَ فِي الْفَوْرِ بَأْتٍ وَلَزِمَهَا أَلْفٌ) بِخِلَافِ مَا لَوْ أَعْطَتْهُ أَلْفٌ (وَإِنْ قَالَ مَتَى ضَمِنْتَ) فَلَا يَشْتَرِطُ فَوْرٌ (فَتَمَّتْ طَلَّقَتْ ، وَإِنْ ضَمِنْتَ دُونَ أَلْفٍ لَمْ تَطْلُقْ ، وَلَوْ ضَمِنْتَ أَلْفَيْنِ طَلَّقَتْ) لَوْجُودِ الْمَعْلُوقِ عَلَيْهِ وَيَلْغُو الزَّائِدُ حَتَّى لَوْ قَبَضَهُ كَانَ أَمَانَةً فِي يَدِهِ (وَلَوْ قَالَ : طَلَّقِي نَفْسَكَ إِنْ ضَمِنْتَ لِي أَلْفًا ، فَقَالَتْ طَلَّقْتُ وَضَمِنْتُ أَوْ عَكْسَهُ) أَيْ ضَمِنْتَ وَطَلَّقْتَ (بَأْتٍ بِأَلْفٍ) وَإِنْ تَأَخَّرَ تَسْلِيمُ الْمَالِ عَنِ الْمَجْلَسِ (فَإِنْ اقْتَصَرَتْ عَلَى أَحَدِهِمَا فَلَا)

وَإِذَا عَلَّقَ بِإِعْطَاءِ مَالٍ قَوْضِيَّتُهُ بَيْنَ يَدَيْهِ طُلُقَتْ ، وَالْأَصَحُّ دُخُولُهُ فِي مِلْكِهِ ، وَإِنْ  
قَالَ إِنْ أَقْبَضْتَنِي فَقِيلَ كَالْإِعْطَاءِ ، وَالْأَصَحُّ كَسَائِرِ التَّعَالِيقِ فَلَا يَمْلِكُهُ ، وَلَا يُشْتَرَطُ  
لِلْإِقْبَاضِ مَجْلِسٌ . قُلْتُ : وَيَقَعُ رَجْعِيًّا ، وَيُشْتَرَطُ لِتَحَقُّقِ الصِّفَةِ أَخْذُهُ بِيَدِهِ مِنْهَا ، وَلَوْ  
مُسْكِرَةً ، وَاللَّهُ أَعْلَمُ ، وَلَوْ عَلَّقَ بِإِعْطَاءِ عَبْدٍ وَوصفه بِصِفَةٍ سَلَّمَ فَأَعْطَتْهُ لَا بِالصِّفَةِ لَمْ  
تُطْلَقْ أَوْ بِهَا مَيْبِياً فَلَهُ رَدُّهُ وَمَهْرٌ مِثْلُ ، وَفِي قَوْلٍ قِيمَتُهُ سَلِيماً ، وَلَوْ قَالَ عَبْدًا طُلُقَتْ  
بِمَنْدَرٍ إِلَّا مَنْصُوبًا فِي الْأَصَحِّ ، وَلَهُ مَهْرٌ مِثْلُ ، وَلَوْ مَلَكَ طَلَقَهُ فَقَطْ فَقَالَتْ طَلَّقْتَنِي ثَلَاثًا  
بِأَلْفٍ فَطُلُقَ الطَّلَاقُ فَلَهُ أَلْفٌ ، وَقِيلَ ثَلَاثُهُ ، وَقِيلَ إِنْ عَلِمْتَ الْحَالَ قَالَتْ ، وَإِلَّا  
فَثَلَاثُهُ ، وَلَوْ طَلَبْتَ طَلَقَهُ بِأَلْفٍ فَطُلُقَ بِمِائَةٍ وَقَعَّ بِمِائَةٍ ، وَقِيلَ بِأَلْفٍ ، وَقِيلَ لَا تَقْعُ ،  
وَلَوْ قَالَتْ طَلَّقْتَنِي غَدًا بِأَلْفٍ فَطُلُقَ غَدًا أَوْ قَبْلَهُ بِأَنْتَ بِمَهْرٍ مِثْلُ ، وَقِيلَ فِي قَوْلٍ بِالْمُسْمَى ،

تبيين ولا مال (وإذا علق) الطلاق (باعطاء مال فوضعت بين يديه) فوراً بنية الدفع عن جهة  
التعليق (طلقت) بفتح اللام أفصح من ضمها (والأصح دخوله في ملكه) فهورا وان لم يأخذه  
حيث تمكن من أخذه (وإن قال إن أقبضني) كذا فأنت طالق (ف قيل) حكمه (كالاعطاء)  
في اشتراط الفورية وملك المقبوض (والأصح) أنه (كسائر التعاليق) التي لا معاوضة فيها (فلا  
يملكه) أي المقبوض (ولا يشترط للإقباض مجلس . قلت : ويقع) الطلاق (رجعياً) لأن  
الإقباض لا يقتضي التملك (ويشترط لتحقيق الصفة) وهي الإقباض (أخذه بيده منها) فلا يكون  
وضعه بين يديه ، وهذا الذي ذكره المصنف لا يظهر إلا لو علق على القبض بأن قال : إن قبضت  
منك ، فلذا توقف فيه بعضهم وكذا في قوله (ولو مسكره ، والله أعلم) لأن فعل المسكر لاغ  
فكيف يتحقق به الإقباض ، ولكن سيأتي أنه إذا علق الطلاق على فعل من يملك ولم يقصد  
حناً ولا منعاً أنه يحث بالفعل ناسياً أو جاهلاً أو مكرهاً (ولو علق بإعطاء عبد ووصفه بصفة سلم  
فأعطته) عبداً (لألا بصفة لم تطلق ، أو بها) سلباً طلقت وملكه ، أو (معيباً) مع وقوع الطلاق  
به (ردّه ومهر مثل ، وفي قول قيمته سلباً ، ولو قال) في تعلقه إن أعطيني (عبداً) ولم يصفه  
(طلقت عبداً) أي بكلّ عبد على أي صفة (إلا منصوباً في الأصح) ومقابلته تطلق بالمقصور  
ومثله في الخلاف المكاتب والمرهون (وله) في غير المقصور (مهر مثل) بدله ، لأنه مجهول عند  
التعليق وهو لا يصح عوضاً (ولو ملك طلاقه فقط ، فقالت طلقني ثلاثاً بألف فطلق الطلقة) التي  
يملكها (فله ألف) علمت بالحال أم لا (وقيل) له (ثلث) أي الألف (وقيل إن علمت الحال  
قالت ، وإلا فثلثه ، ولو طلبت طلاقه بألف فطلق) طلاقه (بمائة وقع بمائة ، وقيل بألف ،  
وقيل لا تقع ، ولو قالت طلقني غداً بألف فطلق غداً أو قبله) فسد الخلع بشرط تأخير الطلاق  
و (بانت بمهر مثل) قطعاً (وقيل في قول) من طريقة حاكمية لقولين : بانت (بالمسمى)  
والقول الآخر بمهر المثل ، والمراد بمثل المسمى ، لأن هذا الطريق يرى فساد الخلع

وَأِنْ قَالَ : إِذَا دَخَلْتُ الدَّارَ فَأَنْتِ طَالِقٌ بِأَلْفٍ فَقَبِلْتِ وَدَخَلْتَ طَلَّقْتَ عَلَى الصَّحِيحِ  
بِالْمُسْمَى ، وَفِي وَجْهِهِ أَوْ قَوْلٍ بِمِثْلِهِ ، وَبَصَحُ اخْتِلَاعِ أَجْنَبِيٍّ ، وَإِنْ كَرِهَتْ الزَّوْجَةُ  
وَهُوَ كَاخْتِلَاعِهَا لَفْظًا وَحُكْمًا ، وَلَوْ كَيْلَهَا أَنْ يَخْتَلِعَ لَهُ ، وَلِلْأَجْنَبِيِّ تَوَكُّلُهَا فَتَنْتَجِبُ  
مِنْهُ ، وَلَوْ اخْتَلَعَ رَجُلٌ وَصَرَّحَ بِوَكَاَلَتِهَا كَاذِبًا لَمْ تَطْلُقْ وَأَبُوهَا كَأَجْنَبِيٍّ فَيَخْتَلِعُ بِمَالِهِ ،  
فَإِنْ اخْتَلَعَ بِمَالِهَا وَصَرَّحَ بِوَكَاَلَتِهِ أَوْ وَلَايَتِهِ لَمْ تَطْلُقْ ، أَوْ بِاسْتِقْلَالٍ فَجَلْعٌ بِمَقْصُوبٍ  
[ فصل ] ادَّعَتْ خُلَمَا فَأَنْكَرَهُ صَدُوقٌ يَمِينِيهِ ، وَإِنْ قَالَ طَلَّقْتُكِ بِكَذَا فَقَالَتْ  
بِحَاجَاتٍ بَأَنْتِ وَلَا عِوَضَ ، وَإِنْ اخْتَلَعَا فِي جِنْسٍ عِوَضِهِ ، أَوْ قَدَرِهِ وَلَا بَيِّنَةً بَحَالَفَا وَوَجِبَ  
مَهْرٌ مِثْلُ ، وَلَوْ تَخَالَفَا بِأَلْفٍ وَتَوَيَّأَا تَوَقَّعًا لَزِمَ ، وَقِيلَ مَهْرٌ مِثْلُ ، وَلَوْ

( وإن قال إذا دخلت الدار ) مثلا ( فأنت طالق بألف فقبلت ) فورا ( ودخلت ) بعد قبولها  
( طلقت على الصحيح ) ومقابلته لا تطلق ، لأن المعاوضة لا تقبل التعليق ، وعلى الصحيح يقع الطلاق  
( بالمسمى ) ويجب تسليمه في الحال لا عند وجود التعليق عليه ( وفي وجهه أو قول ) يقع ( مهر مثل ) لأن  
المعاوضة لا تقبل التعليق فيؤثر فساد العوض فيرجع لمهر المثل ( ويصح اختلاع أجنبى ) مطلق  
التصرف ( وإن كرهت الزوجة ) ذلك ( وهو ) أى اختلاع الأجنبى ( كاختلاعها ) أى الزوجة  
( لفظا وحكما ) في جميع مامرته فهو من جانب الزوج ابتداء معاوضة فيها شوب تعليق ، ومن جانب  
الأجنبى ابتداء معاوضة فيها شوب جمالة ، فإذا قال الزوج للأجنبى طلقت امرأتى على ألف في ذمتك  
فقبل ، أو قال الأجنبى للزوج طلقت امرأتك على ألف في ذمتى فأجابته بآنت بالمسمى ، والزوج أن  
يرجع قبل قبول الأجنبى نظرا للمعاوضة ، وللأجنبى أن يرجع قبل إجابة الزوج نظرا لشوب الجمالة  
( ولو كيلها أن يختلع له ) فيكون خلع أجنبى ، والمال عليه ( وللأجنبى توكيلها ) في الاختلاع  
عنه ( فتتخير هي ) بين اختلاعها لنفسها وبين اختلاعها له ( ولو اختلع رجل وصرح بوكالتها  
كاذبا لم تطلق ) لارتباط الطلاق بلزوم المال ( وأبوها كأجنبى فيختلع بماله ، فإن اختلع بماله  
وصرح بوكالة ) كاذبا ( ولو ولاية لم تطلق ) لأنه ليس بوكيل ، ولا ولي في ذلك ( أو ) صرح  
( باستقلال نخلع بمقصوب ) فيقع بآنتا بمهر المثل ، ومحل ما ذكر في غير الصداق ، أما لو قال أبوها  
طلقها وأنت برىء من صداقها ففعل وقع الطلاق رجعيًا ولم يبرأ .

[ فصل ] في الاختلاف في الخلع أو عوضه ( ادَّعَتْ ) الزوجة ( خُلَمَا فَأَنْكَرَهُ ) الزوج ولا  
بيِّنَةٍ ( صدق يمينه ) فإن أقامت بينة فلا بد من رجلين ( وإن قال ) الزوج ( طلقته بكذا ،  
فقال بحجائنا بآنت ، ولا عوض ) له عليها إن حلفت على نفيه ، ولها النفقة والكسوة في العدة ،  
ورثته لو مات في العدة ، ولا يرثها هو ( وإن اختلعا في جنس عوضه ) أدراهم أم دنانير ؟ ( أو قدره )  
سائر قال بألف فقالت بخمسائة ( ولا بينة ) لواحد منهما ( تخالفا ووجب مهر مثل ، ولو تخالفا  
بألف ) من الريالات مثلا وفي البلد نوعان منها ( ونويًا نوعا لزم ) المنوى ( وقيل مهر مثل ، ولو

قَالَ أَرَدْنَا دَنَائِيرَ فَقَالَتْ بَلْ دَرَاهِمٍ أَوْ فُلُوسًا تَحَالَفًا عَلَى الْأَوَّلِ ، وَوَجَبَ مَهْرٌ مِثْلُ  
بِلَا تَحَالَفٍ فِي الثَّانِي ، وَاللَّهُ أَعْلَمُ .

## كتاب الطلاق

يُشْتَرَطُ لِنُفُوذِهِ التَّكْلِيفُ إِلَّا السَّكَرَانُ ، وَيَقَعُ بِصَرِيحِهِ بِلَا بَيِّنَةٍ ، وَبِكُنَايَةٍ بَيِّنَةٍ ،  
فَصَرِيحُهُ الطَّلَاقُ وَكَذَا الْفِرَاقُ وَالسَّرَاحُ عَلَى الشُّهُورِ : كَطَلَقْتُكَ وَأَنْتِ طَالِقٌ وَمُطَلَّقةٌ  
وَيَاطَلِقُ ، لَا أَنْتِ طَالِقٌ وَالطَّلَاقُ فِي الْأَصَحِّ ، وَتَرْجُمَةُ الطَّلَاقِ بِالْمَجْمُوعَةِ صَرِيحٌ  
عَلَى الْمَذْهَبِ ،

قال أردنا دنانير ، فقالت بل دراهم أو فلوسا تحالفا على الأول ( وهو لزوم المنوى ، وقد اختلفا في  
جنس العوض ( ووجب مهر مثل بلا تحالف في الثاني ) وهو من لا يعتبر النية ( والله أعلم ) ولو  
اختلفت نيتاهما بأن أراد كل منهما جنسا وتصادقا على ذلك فلا فرقة لعدم صحة العقد

## كتاب الطلاق

هو لغة : حلّ القيد . وشرعا حلّ عقد النكاح بلفظ الطلاق ونحوه . وأركانها خمسة : مطلق  
وصيغة ومحلّ وولاية وقصد ، وقد بدأ المصنف ببيان شرط المطلق ، فقال ( يشترط لنفوذهِ ) أى  
الطلاق ( التكليف ) فلا يصحّ من صبي ومجنون ونائم ومضى عليه ( إلا السكران ) المتعدّي  
بسكره فيصحّ منه مع أنه غير مكلف ، وشمل ذلك الكافر وإن لم يعتقه حومة شرب الخمر . وأما  
غير المتعدّي كمن أكره على شرب مسكر ، أو لم يعلم أنه مسكر ، أو شرب دواء مجتنبنا لحاجة فلا يقع  
طلاقه . ثم نى المصنف ببيان الصيغة ، وهى الركن الثانى بقوله ( ويقع ) الطلاق ( بصريحه )  
وهو ما لا يحتمل غير الطلاق ( بلانية ) لايقاعه فلا بدّ فيه من لفظ يسمع ، فنية الطلاق من غير تلفظ  
أو بلفظ لا يسمع لاغية ، ولا بدّ أيضا أن يكون اللفظ مقصودا ، فالسأهى ومن سبق لسانه والنائم لا يقع  
عليهم ، ولا بدّ أن يكون غالبا بمعناه ليخرج الأنجمي إذا لقن لفظ الطلاق وتلفظ به من غير معرفة  
لمعناه فلا يقع عليه ، فإذا تلفظ به وهو عالم بمعناه مع قصد اللفظ وقع الطلاق إذا كان اللفظ صريحا ،  
ولو لم يقصد به قلع النكاح بأن كان هازلا ( و ) يقع أيضا ( بكناية ) وهى ما يحتمل الطلاق  
وغيره . لكن ( بنية ) لايقاعه بأن يقصد باللفظ قطع النكاح ( فصريحه الطلاق ) أى ما اشتق  
منه ( وكذا الفراق والسراح ) بفتح السين : أى ما اشتقّ منهما ( على المشهور ) ومقابلهما  
كنياتان ، ومن الصريح الخلع والمفاداة إن ذكر المال ، وأمنلة المشتقّ من الطلاق ( كطلاقك  
وأنت طالق . وه طلاق ) ولو حذف حرف النداء والمبتدا وقال طالق لم يقع ( لأنّ طلاق  
والطلاق ) فليسا بصريحين ( فى الأصحّ ) بل كنيائين ، ومقابلهما صريحان ، وبأى جميع ما ذكر  
فى الفراق والسراح ( وترجمة الطلاق بالمجمية صريح على المذهب ) وقيل إنها كناية كترجمة

وَأُطْلِقْتُكَ وَأَنْتَ مُطْلَقَةٌ كِنْيَاةٌ ، وَلَوْ اشتهرَ لَفُظُ الطَّلَاقِ كَالْحَلَالِ أَوْ حَلَالِ اللَّهِ عَلَى حَرَامٍ فَصَرِيحٌ فِي الْأَصَحِّ . قُلْتُ : الْأَصَحُّ أَنَّهُ كِنْيَاةٌ ، وَاللَّهُ أَعْلَمُ . وَكِنْيَاةُ كَأَنْتَ خِلْيَةٌ بَرِيَّةٌ بَنَةً بَنَةً بِأَنْ اِعْتَدَى اسْتَبْرَئِي رَحِمَكَ لِخَلْقِي بِأَهْلِكَ ، حَبْلِكَ عَلَى قَارِبِكَ ، لَا أَنْدَهُ سَرَبًا ، اِعْزَبِي اِعْزَبِي دَعِيئِي وَدَعِيئِي وَنَحْوَهَا ، وَالْإِعْتَاقُ كِنْيَاةٌ طَلَاقٌ وَعَكْسُهُ ، وَلَيْسَ الطَّلَاقُ كِنْيَاةً ظَهَارًا وَعَكْسُهُ ، وَلَوْ قَالَ أَنْتَ عَلَى حَرَامٍ أَوْ حَرَمُكَ وَنَوَى طَلَاقًا أَوْ ظَهَارًا حَصَلَ ، أَوْ نَوَاهَا ، تَخَيَّرَ وَتَبَتَ مَا اخْتَارَهُ ، وَقِيلَ طَلَاقٌ ، وَقِيلَ ظَهَارٌ ، أَوْ تَحْرِيمٌ عَيْنِيَا لَمْ تَحْرُمْ ، وَعَلَيْهِ كَفَارَةٌ يَمِينٌ ، وَكَذَا إِنْ لَمْ تَكُنْ رِيَّةً فِي الْأَظْهَرِ ، وَالتَّانِي لَفْظٌ ، وَإِنْ قَالَهُ لِأَمْتِهِ وَنَوَى عِتْقًا تَبَتَ ، أَوْ تَحْرِيمٌ عَيْنِيَا أَوْ لِأَيَّةٍ

الفراق والسراح (وأطلقتك وأنت مطلقة) يسكون الطاء (كنية ، ولو اشتهر لفظ للطلاق كالحلال) على حرام (أوحلال الله على حرام) أو أنت على حرام (فصرح في الأصح) عند من اشتهر عندهم (قلت : الأصح أنه كناية ، والله أعلم) ولو قال على الطلاق ، فقال بعضهم هو كناية وآخرون صريح واعتدوه (وكنيائته) أي الطلاق (كأنت خلية) أي منى (برية) همزة و مدونها (بنة) أي مقطوعة الوصلة (بنلة) أي مقطوعة النكاح (بائن) من البين ، وهو الفراق (اعتدى استبرئى رحمتك) لأنى طلقتك (الحق بأهلك حبلك على غاربك) أي خليت سبيلك كما يخلى البعير في الصحراء ويجعل زمامه على مقدم ظهره (لأنده سربك) أي لأهنتم بشأنك لأنك مطلقة ، والندة : الزجر ، والسرب بفتح السين ما برعى من المواشي ، وبكسرها جماعة الظباء (اعزبي) أي تباعدى (اعزبي) أي كوني غريبة بلاروج (دعيني) أي اتركني (ودعيني) من الوداع (ونحوها) أي هذه الألفاظ (والاعتناق) صريحه وكنيائته (كنية طلاق) فإذا قال لزوجته : أعتقتك ونوى الطلاق طلقت (وعكسه) أي الطلاق صريحه وكنيائته كناية عتق (وليس الطلاق كناية ظهار وعكسه) أي الظهار لبس كناية طلاق ، فإذا قال لزوجته أنت طالق ونوى الظهار ، أو أنت على كظهر أجد ونوى الطلاق لم يقع مانواه ، بل ينفذ مضمون لفظه . ثم لو قال أنت على حرام كظهر أجد ، فالمجموع كناية في الطلاق (ولو قال : أنت على حرام أو حرم منك ، ونوى طلاقاً أو ظهاراً حصل) مانواه (أو نواها) أي الطلاق والظهار ولو متعاقبين (تخير وتبنت ما اختاره) منها (وقيل) الواقع (طلاق ، وقيل ظهار ، أو) نوى بذلك (تحریم عينها) أو وطنها (لم تحرم) وكره منه ذلك (وعليه كفارة يمين) أي مثلها ولا تتوقف على الوطء (وكذا) لا تحرم وعليه كفارة (إن لم تكن) له (نية في الأظهر ، والثاني) أي مقابل الأظهر ، هذا القول (لفظ) فلا كفارة فيه (وإن قاله) أي أنت على حرام ونحوه (لأتمته ونوى عتقا ثبت) ولا مجال للطلاق والظهار فيها (أو تحريم عينها) أو نحوه (أو لانية) له



فَكَالزَّوْجَةِ ، وَلَوْ قَالَ . هَذَا الثَّوْبُ أَوْ الطَّعَامُ أَوْ الْعَبْدُ حَرَامٌ عَلَيَّ فَلَعَنُوهُ ، وَشَرَطُ نِيَّةِ  
السَّكْنَانِيَةِ اقْتِرَانُهَا بِكُلِّ الَّلَفْظِ ، وَقِيلَ يَكْفِي بِأَوَّلِهِ ، وَإِشَارَةُ نَاطِقٍ بِطَلَاقٍ لَعَنُوهُ ، وَقِيلَ  
كِنَايَةً ، وَيُعْتَدُ بِإِشَارَةِ أُخْرَسٍ فِي الْعُقُودِ وَالْحُلُولِ ، فَإِنْ فَهِمَ طَلَاقَهُ بِهَا كُلُّ أَحَدٍ  
فَصَرِيحَةٌ ، وَإِنْ اخْتَصَّ بِهِمَا فَطَنُونَ فَكِنَايَةً ، وَلَوْ كَتَبَ نَاطِقٌ طَلَاقًا ، وَلَمْ يَنْوِهِ فَلَعَنُوهُ ،  
وَإِنْ نَوَاهُ فَلَا ظَهْرَ وَقُوعِهِ ، فَإِنْ كَتَبَ إِذَا بَلَغَكَ كِتَابِي فَأَنْتَ طَالِقٌ فَإِنَّمَا تَطْلُقُ  
بِبُلُوغِهِ ، وَإِنْ كَتَبَ إِذَا قَرَأْتَ كِتَابِي وَهِيَ قَارِئَةٌ فَقَرَأَتْهُ طَلَّقَتْ ، وَإِنْ قَرِئَ عَلَيْهَا  
فَلَا فِي الْأَصَحِّ ، وَإِنْ لَمْ تَكُنْ قَارِئَةً فَقَرِئَ عَلَيْهَا طَلَّقَتْ .

[ فصل ] لَهُ تَفْوِيضُ طَلَاقِهَا إِلَيْهَا ، وَهُوَ تَمْلِيكُ فِي الْجَدِيدِ فَيَشْتَرِطُ لَوْ قُوعُهُ  
تَطْلُقُهَا عَلَى الْفَوْرِ ، وَإِنْ قَالَ : طَلَّقِي بِأَلْفٍ فَطَلَّقَتْ بَأَنْتَ وَلَزِمَهَا أَلْفٌ

( فكالزوجة ) فلا تحرم وعليه كفارة ( ولو ) حرم غير الأضباع كائن ( قال هذا الثوب أو الطعام  
أو العبد حرام على فلان ) لا كفارة فيه ، ومثل ذلك لو قال لأخيه أو صديقه أنت على حرام ( وشرط  
نية السكناية اقترانها بكل اللفظ ) فلو قرئت أوله وعزبت قبل آخره لم يقع طلاق ( وقيل يكفي )  
اقترانها ( بأوله ) والذي اعتمدوه أنه يكفي اقترانها ببعض اللفظ أوله أو وسطه أو آخره ( وإشارة  
ناطق بطلاق لعن ) وإن فهمها كل أحد ( وقيل كناية ، ويعتد بإشارة أخرس ) كالبيع  
والنكاح ( والحلول ) كالطلاق والعق ( فان فهم طلاقه بها ) أي الإشارة ( كل أحد ) من  
فطن وغيره ( فصريحة ) لا تحتاج لنية ( وإن اختص بهم ) أي فهم الطلاق من إشارته  
( فطنون ) أي أذكاء ( فكناية ) تحتاج لنية ( ولو كتب ناطق ) على ما ثبت عليه الكتابة  
لا كالأهواء ( طلاقا ) أو نحوه كالإبراء ( ولم ينوه فلان ) وإن نواه فالأظهر وقوعه ( لأن السكناية  
طريق في إفهام المراد ، وقد اقترنت بالنية ، ومقابل الأظهر لا يقع ( فان كتب ) إلى زوجته ( إذا  
بلغك كتابي فأنت طالق ) ونوى الطلاق ( فانما تطلق بياوغه ) مكتوبا ، فان أتمحى قبل وصوله  
لم تطلق ، وكذا لو أتمحى موضع الطلاق فقط . ( وإن كتب إذا قرأت كتابي ) فأنت طالق ( وهي  
قارئة فقرأته ) أو مطالعته وفهمت ما فيه ولو موضع الطلاق ( طلقت ، وإن قرئ عليها فلا ) تطلق  
( في الأصح ) ومقابل تطلق ، لأن القصد اطلاعها ( وإن لم تكن قارئة ) والزواج يعلم ذلك  
( قرئ عليها طلقت ) لأن القراءة في حق الأمي محمولة على الإطلاع . أما إذا لم يعلم الزوج حالها  
فلا تطلق إذا قرئ عليها .

[ فصل ] فِي تَفْوِيضِ الطَّلَاقِ لِلزَّوْجَةِ ( له تفويض طلاقها ) المنجز ( إليها ) أي الزوجة  
البالغة العاقلة ، فلا يصح تعليقه كالأجاء الغد فطلق نفسك ولا التفويض لصغيرة أو مجنونة ( وهو  
تمليك ) للطلاق ( في الجديد ) فيشترط لوقوعه تطلقها على الفور ( لأن التطلاق بجواب للتمليك  
وقوله فور ( وإن قال ) لها ( طلقي ) نفسك ( بألف فطلقت ) فورا ( بانت ولزمها ألف ،

وَفِي قَوْلِ تَوَكُّلٍ ، فَلَا يُشْتَرَطُ قَوْلُهُ فِي الْأَصَحِّ ، وَفِي اشْتِرَاطِ قَبُولِهَا خِلَافُ الْوَكِيلِ ،  
وَعَلَى الْقَوْلَيْنِ لَهُ الرُّجُوعُ قَبْلَ تَطْلِيلِهَا ، وَلَوْ قَالَ : إِذَا جَاءَ رَمَضَانُ فَطَلَّقِي لَنَا عَلَى  
التَّمْلِيكِ ، وَلَوْ قَالَ أَيْبِنِي نَفْسَكَ فَقَالَتْ أَبْنَتْ وَنَوِيًا وَقَعَ وَإِلَّا فَلَا ، وَلَوْ قَالَ طَلَّقِي  
فَقَالَتْ أَبْنَتْ وَنَوْتُ ، أَوْ أَيْبِنِي وَنَوِي فَقَالَتْ طَلَّقْتُ وَقَعَ ، وَلَوْ قَالَ طَلَّقِي وَنَوِي ثَلَاثًا  
فَقَالَتْ طَلَّقْتُ وَنَوْتُهُنَّ ثَلَاثٌ ، وَإِلَّا فَوَاحِدَةٌ فِي الْأَصَحِّ ، وَلَوْ قَالَ ثَلَاثًا فَوَحَّدَتْ  
أَوْ عَكْسَهُ فَوَاحِدَةٌ .

[ فصل ] مَرَّةً بِلِسَانٍ نَائِمٍ طَلَّاقٌ لَنَا ، وَلَوْ سَبَقَ لِسَانُهُ بِطَلَّاقٍ بِلَا قَصْدٍ لَنَا ، وَلَا  
يُصَدِّقُ ظَاهِرًا إِلَّا بِقَرِينَةٍ ، وَلَوْ كَانَ اسْمُهَا طَالِقًا فَقَالَ يَاطَلِقُ وَقَصَدَ النِّدَاءَ لَمْ تُطْلَقْ ،  
وَكَذَا إِنْ أَطْلَقَ فِي الْأَصَحِّ ؛ وَإِنْ كَانَ اسْمُهَا طَارِقًا أَوْ طَالِبًا فَقَالَ يَاطَلِقُ وَقَالَ  
أَرَدْتُ النِّدَاءَ فَالْتَفَّ الْحَرْفُ صَدَقَ ، وَلَوْ خَاطَبَهَا بِطَلَّاقٍ هَازِلًا أَوْ لَاعِبًا ،

وَفِي قَوْلِ ( نَسَبٍ لِلْقَدِيمِ إِنْ التَّفْوِضُ ( تَوَكُّلٌ ) لَا تَمْلِكُ ( فَلَا يُشْتَرَطُ ) بِنَاءٍ عَلَيْهِ ( فُورِي  
الْأَصَحِّ ) وَمُقَابَلُهُ يُشْتَرَطُ لِمَا فِيهِ مِنْ شَائِبَةِ التَّمْلِكِ ( وَ ) عَلَى أَنَّهُ تَوَكُّلٌ ( فِي اشْتِرَاطِ قَبُولِهَا  
خِلَافُ الْوَكِيلِ ) هَلْ يُشْتَرَطُ قَبُولُهُ لَفْظًا أَمْ لَا ، وَصَرَّحَ أَنَّ الرَّاجِحَ أَنَّهُ لَا يُشْتَرَطُ ( وَعَلَى الْقَوْلَيْنِ )  
التَّمْلِكِ وَالتَّوَكُّلِ ( لَهُ الرُّجُوعُ قَبْلَ تَطْلِيلِهَا ) فَإِذَا رَجَعَ ثُمَّ طَلَّقَتْ لَمْ يَقَعْ ( وَلَوْ قَالَ إِذَا جَاءَ رَمَضَانُ  
فَطَلَّقِي ) نَفْسَكَ ( لَنَا عَلَى ) قَوْلِ ( التَّمْلِكِ ) وَجَازَ عَلَى قَوْلِ التَّوَكُّلِ ( وَلَوْ قَالَ ) لَهَا ( أَيْبِنِي  
نَفْسَكَ ، فَقَالَتْ أَبْنَتْ وَنَوِيًا ) أَيْ الزَّوْجَ تَفْوِضَ الطَّلَاقِ إِلَيْهَا ، وَهِيَ تَطْلِقُ نَفْسَهَا بِأَبْنَتْ ( وَقَعَ )  
الطَّلَاقِ ( وَإِلَّا ) بَأَن لَمْ يَنْوِ هُوَ أَوْ هِيَ ( فَلَا ) يَقَعُ ( وَلَوْ قَالَ ) لَهَا ( طَلَّقِي ) نَفْسَكَ ( فَقَالَتْ  
أَبْنَتْ وَنَوْتُ ، أَوْ ) قَالَ ( أَيْبِنِي ) نَفْسَكَ ( وَنَوِي ، فَقَالَتْ طَلَّقْتُ وَقَعَ ) الطَّلَاقِ ، وَلَا يَضُرُّ اخْتِلَافُ  
لَفْظِهِمَا وَلَا جَذْفُ لَفْظِ النَّفْسِ إِذَا نَوَتْهَا ( وَلَوْ قَالَ طَلَّقِي وَنَوِي ثَلَاثًا ، فَقَالَتْ طَلَّقْتُ وَنَوْتُهُنَّ ) وَقَدْ  
عَلِمَتْ نِيَّتَهُ أَوْ وَقَعَ اتِّفَاقًا ( ثَلَاثٌ ، وَإِلَّا فَوَاحِدَةٌ فِي الْأَصَحِّ ) وَمُقَابَلُهُ ثَلَاثٌ جَلَّ عَلَى مَنْوِيهِ ( وَلَوْ  
قَالَ ثَلَاثًا فَوَحَّدَتْ أَوْ عَكْسَهُ ) أَيْ قَالَ طَلَّقِي نَفْسَكَ وَاحِدَةً ، فَقَالَتْ طَلَّقْتُ نَفْسِي ثَلَاثًا ( فَوَاحِدَةٌ )  
تَقَعُ فِي الصَّوْرَتَيْنِ ، وَلَوْ قَالَ لَهَا طَلَّقِي نَفْسَكَ ثَلَاثًا ، فَقَالَتْ بِلَا نِيَّةٍ طَلَّقْتُ وَقَعَ الثَّلَاثُ .

[ فصل ] فِي اشْتِرَاطِ الْقَصْدِ فِي الطَّلَاقِ ( مَرَّةً بِلِسَانٍ نَائِمٍ طَلَّاقٌ لَنَا ) إِذَا بَشَّرَ فِي وَقْعِ  
الطَّلَاقِ التَّكْلِيفِ ( وَلَوْ سَبَقَ لِسَانُهُ بِطَلَّاقٍ بِلَا قَصْدٍ ) لَلْفِظِ الطَّلَاقِ ( لَنَا ) كَالْحَاكِي كَلَامَ غَيْرِهِ  
( وَلَا يُصَدِّقُ ظَاهِرًا ) فِي دَعْوَاهُ سَبَقَ لِسَانُهُ ( إِلَّا بِقَرِينَةٍ ) وَلَوْ ظَنَّتْ صَدَقَهُ فَلَهَا قَبُولُ قَوْلِهِ ، وَكَذَا  
الشُّهُودُ إِذَا ظَنُّوا لَهُمْ أَنَّهُمْ يَمْتَنِعُونَ عَنِ الشَّهَادَةِ ، بَلْ لَيْسَ لَهُمْ أَنْ يَشْهَدُوا بِمُطْلَقِ الطَّلَاقِ ( وَلَوْ كَانَ  
اسْمُهَا طَالِقًا ، فَقَالَ يَاطَلِقُ وَقَصَدَ النِّدَاءَ لَمْ تُطْلَقْ ، وَكَذَا إِنْ أَطْلَقَ ) بَأَن لَمْ يَقْصِدْ شَيْئًا لَمْ تُطْلَقْ  
( فِي الْأَصَحِّ ، وَإِنْ كَانَ اسْمُهَا طَارِقًا أَوْ طَالِبًا ، فَقَالَ يَاطَلِقُ وَقَالَ أَرَدْتُ النِّدَاءَ فَالْتَفَّ الْحَرْفُ صَدَقَ  
لَوْ خَاطَبَهَا بِطَلَّاقٍ هَازِلًا ) الْمَزَلُ قَصْدُ عَدَمِ الْمَعْنَى ( أَوْ لَاعِبًا ) وَاللَّعِبُ لَيْسَ قَصْدُ وَجُودِ الْمَعْنَى وَلَا

أَوْ وَهُوَ بَظَنُّهَا أَجْنَبِيَّةٌ بِأَنْ كَانَتْ فِي ظُلْمَةٍ أَوْ نَكَحَهَا لَهُ وَلَيْتُهُ أَوْ وَكَيْلُهُ وَلَمْ يَعْلَمْ وَقَعَ ،  
وَلَوْ لَفَظَ أَتَجَمَّيْتُ بِهِ بِالْعَرَبِيَّةِ وَلَمْ يَعْرِفْ مَعْنَاهُ لَمْ يَقَعْ ، وَقِيلَ إِنْ نَوَى مَعْنَاهَا  
وَقَعَ ، وَلَا يَقَعُ طَلَاقٌ مُكْرَهٌ ، فَإِنْ ظَهَرَتْ قَرِينَةُ اخْتِيَارٍ بِأَنْ أُكْرِهَ عَلَى ثَلَاثٍ ،  
فَوَحْدَةٍ ، أَوْ صَرِيحٍ أَوْ تَعْلِيْقٍ فَكُنِيَ أَوْ نَجَزَ ، أَوْ عَلَى طَلَقٍ فَسَرَحَ أَوْ بِالْمَكْسُوسِ وَقَعَ ،  
وَشَرَطُ الْإِكْرَاهِ قُدْرَةُ الْمَكْرِهِ عَلَى تَحْقِيقِ مَا هَدَدَ بِهِ بِوَلَايَةٍ أَوْ تَغْلِبٍ ، وَنَجَزُ الْمَكْرِهِ  
عَنْ دَفْعِهِ بِهَرَبٍ وَغَيْرِهِ ، وَظَنُّهُ أَنَّهُ إِنْ امْتَنَعَ حَقَّقَهُ ، وَيَحْصُلُ بِتَخْوِيفٍ بِضَرْبٍ شَدِيدٍ  
أَوْ حَبْسٍ أَوْ إِتْلَافٍ مَالٍ وَنَحْوِهَا ، وَقِيلَ يُشْتَرَطُ قَتْلٌ ، وَقِيلَ قَتْلٌ أَوْ قَطْعٌ أَوْ صَرْبٌ  
تَخْوُفٌ ، وَلَا تُشْتَرَطُ التَّوْبَةُ بِأَنْ يَنْوِيَ غَيْرَهَا ، وَقِيلَ إِنْ تَرَكَهَا بِلا عَذْرِ وَقَعَ ، وَمَنْ  
أَثِمَ بِمَزِيلِ عَقْلِهِ مِنْ شَرَابٍ أَوْ دَوَاءٍ نَفَذَ طَلَاقَهُ وَتَصَرَّفَهُ لَهُ وَعَلَيْهِ قَوْلَا وَفِعْلًا عَلَى  
الْمَذْهَبِ ، وَفِي قَوْلٍ لَا ،

قصد عدمه (أو) خاطبها بطلاق (وهو بظنها أجنبية بأن كانت في ظلمة أو نكحها له وإيه أو  
وكيله ولم يعلم وقع) الطلاق ظاهرا وباطنا في جميع هذه الصور لأنه في الهزل واللعب أتى باللفظ عن  
قصد واختيار وظنه عدم الوقوع لا بوزر ، وفي الباقي أوقع الطلاق في محله (ولولفظ أتجمي به بالعربية  
ولم يعرف معناه لم يقع ، وقيل إن نوى) به (معناها) أي العربية (وقع ، ولا يقع طلاق مكروه) بغير  
حق . وأما لو كان بحق كأن تزوج امرأة وكان قد طلق أختها ولها حق قسم فطلبته فأكرهه على  
طلاق من معه ليوفيهما حقا . فهذا إكراه بحق فيقع (فإن ظهرت) من المكروه (قرينة اختيار بأن  
أكرهه على ثلاث فوحده ، أو صريح أو تعليل فكُنِيَ) ونَوَى (أو نجز أو على) أن يقول (طلقت  
فسرح أو بالعكس) لهذه الصور (وقع) الطلاق في الجميع (وشروط الإكراه قدرة المكروه)  
بكسر الراء (على تحقيق ما هدد به) المكروه بالفتح تهديدا عاجلا ظاهرا (بولاية أو تغلب ، ونجز  
المكروه) بفتح الراء (عن دفعه) أي المكروه بالكسر (بهرب وغيره) كاستغاثته (وظنه أنه  
إن امتنع) من فعل ما أكرهه عليه (حققه) أي فعل ما هدد به ، وأما إذا كان المهدد به ليس  
عاجلا بل قال إن لم تطلقها لأقتلنك فليس بإكراه (ويحصل) الإكراه (بتخويف بضرب  
شديد أو) بحبس (طويل أو) إتلاف مال ونحوها (كأخذ المال ، وبمختلف ذلك باختلاف طبقات  
الناس وأحوالهم ، ومنه قول الوالد لولده : طلق امرأتك وإلا قتلت نفسي ، وكذا عكسه) (وقيل  
يشترط) في الإكراه (قتل ، وقيل) يشترط (قتل أو قطع أو ضرب مخوف) أي يخاف منه الهلاك  
فالتهديد بغير ذلك لا يحصل به إكراه (ولا تشترط) في عدم وقوع الطلاق (التورية بأن ينوي  
غيرها) أي زوجته أو بنوى بالطلاق حلّ الوثاق (وقيل إن تركها بلا عذر وقع) فإن تركها  
لعذر كدهشة لم يقع جزا (ومن أثم مزيل عقله من شراب أو دواء نفذ طلاقه وتصرفه له)  
كالسكاح (وعليه) كالبيع (قولا) كالسلام (وفعلا) كقطع (على المذهب ، وفي قول لا)

وَقِيلَ عَلَيْهِ ، وَلَوْ قَالَ رُبُّكَ أَوْ بَعْضُكَ أَوْ جُزْؤُكَ أَوْ كِبْدُكَ أَوْ شَعْرُكَ أَوْ ظُفْرُكَ طَالِقٌ وَقَعَ ، وَكَذَا دَمُكَ عَلَى الذَّهَبِ ، لَا فَضْلَ كَرِيقٍ وَعَرَقٍ ، وَكَذَا مَنِيٌّ وَلَبَنٌ فِي الْأَصْحَ ، وَلَوْ قَالَ لِمَقْطُوعَةٍ يَمِينٍ يَمِينُكَ طَالِقٌ لَمْ يَقَعْ عَلَى الذَّهَبِ ، وَلَوْ قَالَ أَنَا مِنْكَ طَالِقٌ وَنَوَى تَطْلِيْقَهَا طُلِّقَتْ ، وَإِنْ لَمْ يَنْوِ طَلَاْقًا فَلَا ، وَكَذَا إِنْ لَمْ يَنْوِ إِضَافَتَهُ إِلَيْهَا فِي الْأَصْحَ ، وَلَوْ قَالَ : أَنَا مِنْكَ بِأَنْ أَسْتَرْطَ نِيَّةُ الطَّلَاقِ ، وَفِي الْإِضَافَةِ الْوَجْهَانِ ، وَلَوْ قَالَ : اسْتَبْرَأْتُ رَجِيٍّ مِنْكَ فَلَعَوُ . وَقِيلَ إِنْ نَوَى طَلَاْقَهَا وَقَعَ .

[ فصل ] خِطَابُ الْأُجْنِبِيِّ بِطَلَاقٍ وَتَعْلِيْقُهُ بِنِكَاحٍ وَغَيْرِهِ لَعَوُ ، وَالْأَصْحَ يَصِحُّ تَعْلِيْقُ الْعَبْدِ ثَالِثَةً كَقَوْلِهِ إِنْ عَتَقْتُ أَوْ إِنْ دَخَلْتُ فَأَنْتَ طَالِقٌ ثَلَاثًا فَيَقَعْنَ إِذَا عَتَقَ أَوْ دَخَلَتْ بَعْدَ عِتْقِهِ ، وَيَلْحَقُ رَجْعِيَّةٌ لَا مُخْتَلَعَةٌ ،

بِنَفْذِهِ . مَنْ تَصَرَّفَهُ ( وَقِيلَ ) يَنْفَذُ تَصَرُّفَهُ ( عَلَيْهِ ) كَالطَّلَاقِ وَالْأَقْرَارِ ، وَأَمَّا إِذَا لَمْ يَأْتُمْ فَانْه لَا يَصِحُّ تَصَرُّفُهُ ( وَلَوْ قَالَ ) لَزَوْجَتِهِ ( رَبُّكَ أَوْ بَعْضُكَ أَوْ جُزْؤُكَ أَوْ كِبْدُكَ أَوْ شَعْرُكَ أَوْ ظُفْرُكَ طَالِقٌ وَقَعَ ) الطَّلَاقِ ( وَكَذَا دَمُكَ ) طَالِقٌ يَقَعُ بِهِ الطَّلَاقِ ( عَلَى الْمَذْهَبِ ) وَفِي وَجْهِه لَا يَقَعُ ( لَافْضَلَةُ كَرِيقٍ وَعَرَقٍ ) وَبَوْلٍ ( وَكَذَا مَنِيٌّ وَلَبَنٌ ) لَا يَقَعُ بِهِمَا ( فِي الْأَصْحَ ) وَمُقَابِلُهُ الْوُقُوعُ كَالَّذِي ( وَلَوْ قَالَ لِمَقْطُوعَةٍ يَمِينٍ : يَمِينُكَ طَالِقٌ لَمْ يَقَعْ عَلَى الْمَذْهَبِ ) لَفَقْدَانُ مَا يَسْرِي مِنْهُ الطَّلَاقُ إِلَى الْبَاقِ ، وَقِيلَ إِنْ كَانَ مِنْ بَابِ التَّعْبِيرِ بِالْبَعْضِ عَنِ الْكُلِّ وَقَعَ ( وَلَوْ قَالَ : أَنَا مِنْكَ طَالِقٌ وَنَوَى تَطْلِيْقَهَا طُلِّقَتْ ) لِأَنَّهُ مَجْبُورٌ عَلَيْهِ بِسَبَبِهَا فَيَصِحُّ إِضَافَةُ الطَّلَاقِ إِلَيْهِ لِإِزَالَةِ هَذَا الْحُجْرِ فَانْصَرَفَ لِلطَّلَاقِ بِالنِّيَّةِ ( وَإِنْ لَمْ يَنْوِ طَلَاْقًا فَلَا ) تَطْلُقُ لَعَدَمِ صِرَاحَةِ اللفظ بِإِضَافَتِهِ لغيرِ محله ( وَكَذَا ) لَا تَطْلُقُ ( إِنْ لَمْ يَنْوِ ) مَعَ نِيَّةِ الطَّلَاقِ ( إِضَافَتُهُ إِلَيْهَا فِي الْأَصْحَ ) فَلَا بَدَّ فِي وَقُوعِ الطَّلَاقِ مِنَ الْأَمْرَيْنِ : نِيَّةِ الطَّلَاقِ وَنِيَّةِ إِضَافَتِهِ إِلَيْهَا ، وَمُقَابِلُ الْأَصْحَ تَطْلُقُ وَإِنْ لَمْ يَنْوِ الْإِضَافَةَ ( وَلَوْ قَالَ : أَنَا مِنْكَ بِأَنْ أَسْتَرْطَ نِيَّةُ الطَّلَاقِ وَفِي الْإِضَافَةِ ) إِلَيْهَا ( الْوَجْهَانِ ) أَصَحُّهُمَا الْإِشْتِرَاطُ ( وَلَوْ قَالَ : اسْتَبْرَأْتُ رَجِيٍّ مِنْكَ فَلَعَوُ ) وَإِنْ نَوَى بِهِ الطَّلَاقَ لِأَنَّ السَّكْنَاءَ شَرْطُهَا أَحْتِمَالُ اللفظِ لِلْعَنَى الْمُرَادِ ( وَقِيلَ إِنْ نَوَى طَلَاْقَهَا وَقَعَ ) وَيَكُونُ الْمَعْنَى اسْتَبْرَأْتُ الرَّحِمَ الَّتِي كَانَتْ لِي .

[ فصل ] فِي بَقِيَّةِ شُرُوطِ أَوَّكَانِ النِّكَاحِ ( خِطَابُ الْأُجْنِبِيِّ بِطَلَاقٍ ) كَأَنْتَ طَالِقٌ ( وَتَعْلِيْقُهُ ) أَيُّ الطَّلَاقِ ( بِنِكَاحٍ ) كَأَنْ تَزَوَّجْتَهَا فَهِيَ طَالِقٌ ( وَغَيْرُهُ ) أَيُّ النِّكَاحِ ( لَعَوُ ) فَلَا تَطْلُقُ لِأَنَّ شَرْطَ الطَّلَاقِ الْوِلَايَةُ عَلَى الْمَحَلِّ ( وَالْأَصْحَ يَصِحُّ تَطْلِيْقُ الْعَبْدِ ) طَلَقَهُ ( ثَالِثَةً كَقَوْلِهِ : إِنْ عَتَقْتُ ، أَوْ إِنْ دَخَلْتُ ) الدَّارَ ( فَأَنْتَ طَالِقٌ ثَلَاثًا فَيَقَعْنَ إِذَا عَتَقَ ) الْعَبْدَ ( أَوْ دَخَلْتَ ) زَوْجَتَهُ الدَّارَ ( بَعْدَ عِتْقِهِ ) وَإِنْ لَمْ يَكُنْ مَالِكًا لِلثَّالِثَةِ وَقْتُ التَّعْلِيْقِ ، وَمُقَابِلُ الْأَصْحَ لَا يَصِحُّ التَّعْلِيْقُ كَمَا لَا يَصِحُّ التَّنْجِيزُ فَيَقَعُ عَلَيْهِ طَلَقَتَانِ ( وَيَلْحَقُ ) الطَّلَاقِ ( رَجْعِيَّةٌ لَا مُخْتَلَعَةٌ ) فَلَا يَلْحَقُهَا طَلَاْقٌ ، وَإِنْ كَانَتْ

وَلَوْ عَلَّقَهُ بِدُخُولِ فَبَانتَ ثُمَّ نَكَحَهَا ثُمَّ دَخَلْتَ لَمْ يَقَعْ إِنْ دَخَلْتَ فِي الْيَنُونَةِ ،  
وَكَذَا إِنْ لَمْ تَدْخُلْ فِي الْأُظْهَرِ ، وَفِي ثَلَاثٍ يَقَعْ إِنْ بَانتَ بِدُونِ ثَلَاثٍ ، وَلَوْ طَلَّقَ  
دُونَ ثَلَاثٍ وَرَاجَعَ أَوْ جَدَّدَ وَلَوْ بَعْدَ زَوْجٍ قَادَتْ بِيَقِيَةِ الثَّلَاثِ ، وَإِنْ ثَلَّثَ قَادَتْ  
بِثَلَاثٍ ، وَلِلْعَبْدِ طَلَقَتَانِ قَطْعٌ ، وَلِلْحُرِّ ثَلَاثٌ ، وَيَقَعْ فِي مَرَضٍ مُوتِهِ ، وَيَتَوَارَثَانِ  
فِي عِدَّةٍ رَجْعِيٍّ لَا بَاطِنَ ، وَفِي الْقَدِيمِ تَبْنُهُ .

[ فصل ] قَالَ : طَلَّقْتُكَ أَوْ أَنْتِ طَالِقٌ وَنَوَى عِدَّةً وَقَعَ ، وَكَذَا الْكِنَايَةُ ، وَلَوْ  
قَالَ : أَنْتِ طَالِقٌ وَاحِدَةً وَنَوَى عِدَّةً فَوَاحِدَةً ، وَرَقِيبُ الْمُنَوَّى . قُلْتُ : وَلَوْ قَالَ  
أَنْتِ وَاحِدَةً وَنَوَى عِدَّةً فَلَمُنَوَّى ، وَرَقِيبٌ وَاحِدَةً . وَاللَّهُ أَعْلَمُ ، وَلَوْ أَرَادَ أَنْ يَقُولَ  
أَنْتِ طَالِقٌ ثَلَاثًا فَهَاتَتْ قَبْلَ تَمَامِ طَالِقٍ لَمْ يَقَعْ ، أَوْ بَعْدَهُ قَبْلَ ثَلَاثًا فَثَلَاثٌ ،  
وَرَقِيبٌ وَاحِدَةً ، وَرَقِيبٌ لَأَشَى ،

فِي الْعِدَّةِ ( وَلَوْ عَلَّقَهُ ) أَيْ الطَّلَاقِ ( بِدُخُولِ ) الدَّارِ مِثْلًا ( فَبَانتَ ) بِطَلَاقٍ أَوْ فُسِخَ ( ثُمَّ نَكَحَهَا )  
ثُمَّ دَخَلْتَ لَمْ يَقَعْ ( الطَّلَاقُ الْمَلَقُ ) ( إِنْ ) كَانَتْ ( دَخَلْتَ فِي ) حَالِ ( الْيَنُونَةِ ، وَكَذَا ) لَا يَقَعْ  
( إِنْ لَمْ تَدْخُلْ ) فِي الْيَنُونَةِ بَلْ دَخَلْتَ بَعْدَ تَجْدِيدِ النِّكَاحِ ( فِي الْأُظْهَرِ ) وَمُقَابِلُهُ يَقَعُ لِقِيَامُ النِّكَاحِ  
فِي حَالَتِي التَّعْلِيْقِ وَالدُّخُولِ ( وَفِي ) قَوْلِ ( ثَلَاثٌ يَقَعُ إِنْ بَانتَ بِدُونِ ثَلَاثٍ ) بِجَلْفِهِ بِالثَّلَاثِ ( وَلَوْ  
طَلَّقَ دُونَ ثَلَاثٍ وَرَاجَعَ أَوْ جَدَّدَ ) نِكَاحٌ مِنْ طَلَقِهَا ( وَلَوْ بَعْدَ زَوْجٍ عَادَتْ بِبَقِيَةِ الثَّلَاثِ ) وَلَا  
يَهْمُ الزَّوْجُ مَا بَقِيَ ، بَلْ تَعُودُ بِمَا كَانَ لَهَا مِنَ الطَّلَاقِ ( وَإِنْ ثَلَّثَ ) الطَّلَاقِ وَجَدَّدَ نِكَاحَهَا  
بَعْدَ زَوْجٍ ( عَادَتْ بِثَلَاثٍ ، وَلِلْعَبْدِ طَلَقَتَانِ قَطْعٌ ) وَإِنْ كَانَتْ الزَّوْجَةُ حُرَّةً ( وَلِلْحُرِّ ثَلَاثٌ ) وَإِنْ  
كَانَتْ زَوْجَتَهُ أَمَةً ( وَيَقَعْ ) الطَّلَاقُ بَاطِنًا أَوْ رَجْعِيًّا ( فِي مَرَضٍ مُوتِهِ ) كَمَا يَقَعُ فِي صِحَّتِهِ ( وَيَتَوَارَثَانِ  
فِي عِدَّةٍ رَجْعِيٍّ لَا ) فِي عِدَّةٍ ( بَاطِنٍ ، وَفِي الْقَدِيمِ تَرْنُهُ ) وَبِهِ قَالَتِ الْأُئِمَّةُ الثَّلَاثَةُ ، وَأَمَّا هِيَ  
لَوْ مَاتَتْ لَا يَرْتَبُهَا .

[ فصل ] فِي تَعَدُّهِ الطَّلَاقِ بِنِيَةِ الْعِدَّةِ ( قَالَ : طَلَّقْتُكَ أَوْ أَنْتِ طَالِقٌ ) وَغَيْرِ ذَلِكَ مِنْ أَلْفَاظِ  
الصَّرْحِ ( وَنَوَى عِدَّةً وَقَعَ ) وَيَأْتِي فِيهِ مَامَرَةٌ فِي نِيَةِ الْكِنَايَةِ مِنْ أَنَّهُ لَا يَبْدُو مِنْ مَقَارَنَةِ النِّيَةِ لِجَمِيعِ  
الْأَلْفَاظِ أَوْ نَكْتِي الْمَقَارَنَةَ لِبَعْضِهِ ( وَكَذَا الْكِنَايَةُ ) إِذَا نَوَى فِيهَا عِدَّةً وَقَعَ ( وَلَوْ قَالَ : أَنْتِ طَالِقٌ  
وَاحِدَةً وَنَوَى عِدَّةً فَوَاحِدَةً ) لِأَنَّ اللَّفْظَ أَقْوَى مِنَ النِّيَةِ ( وَقِيلَ ) يَقَعُ ( الْمُنَوَّى ) لَا الْمَلْفُوظُ ،  
وَهُوَ الْمُعْتَمَدُ ( قُلْتُ : وَلَوْ قَالَ أَنْتِ وَاحِدَةً وَنَوَى عِدَّةً فَلَمُنَوَّى ) وَيَكُونُ مَعْنَى وَاحِدَةٍ مُنْفَرَدَةٍ عَنْ  
لِلزَّوْجِ ( وَقِيلَ ) يَقَعُ ( وَاحِدَةً ، وَاللَّهُ أَعْلَمُ ) خَاصِلُ الْأَمْرِ أَنَّ الْمُعْتَمَدَ اعْتِبَارُ الْمُنَوَّى فِي جَمِيعِ  
الْحَالَاتِ ( وَلَوْ أَرَادَ أَنْ يَقُولَ : أَنْتِ طَالِقٌ ثَلَاثًا فَهَاتَتْ ) أَوْ أَسْلَمْتَ ( قَبْلَ تَمَامِ طَالِقٍ لَمْ يَقَعْ ) طَلَاقُ  
( أَوْ بَعْدَهُ قَبْلَ ) شُرُوعِهِ فِي قَوْلِهِ ( ثَلَاثًا فَثَلَاثٌ ) لِأَنَّهُمَا كَانَتَا مُنَوَّيَةً عِنْدَ لَفْظِ طَالِقٍ ( وَقِيلَ وَاحِدَةً )  
وَلَفْظُ قَوْلِهِ ثَلَاثًا ( وَقِيلَ لَأَشَى ) يَقَعُ ، لِأَنَّ السَّكْرَ بآخِرِهِ وَقَدْ مَاتَ قَبْلَ تَمَامِهِ ، وَالْمُعْتَمَدُ أَنَّهُ

وإن قال: أنت طالق أنت طالق أنت طالق وتخلل فصل ثلاث ، وإلا فإن قصد تأكيدها فواحدة أو استثنافا ثلاث ، وكذا إن أطلق في الأظهر ، وإن قصد بالثانية تأكيد الثانية استثنافا أو عكس فثنتان ، أو بالثالثة تأكيد الأولى فثلاث في الأصح ، وإن قال: أنت طالق وطالق وطالق صح قصد تأكيد الثاني بالثالث ، لا الأول بالثاني ، وهذه الصور في موطوءة ، فلو قلن لغيرها فطقة بكل حال ، ولو قال لهذه إن دخلت الدار فأنت طالق وطالق فدخلت فثنتان في الأصح ، ولو قال لموطوءة أنت طالق طقة مع أو معها طقة فثنتان ، وكذا غير موطوءة في الأصح ، ولو قال: طقة قبل طقة أو بعدها طقة فثنتان في موطوءة ، وطققة في غيرها ، ولو قال: طقة بعد طقة أو قبلها طقة فكذا في الأصح ، ولو قال طقة في طقة وأراد مع فطقتان أو الظرف أو الحساب أو أطلق فطقة ، ولو

إن نوى الثلاث بقوله: أنت طالق وقصد أن يحققه باللفظ ثلاث وإلا فواحدة ( وإن قال: أنت طالق أنت طالق أنت طالق وتخلل فصل [ بأن يسكت فوق سكتة التنفس (ثلاث) لكنه إذا قال قصدت التأكيدها فانه يدين ( وإلا ) أي إن لم يتخلل فصل ( فان قصد تأكيد أي تأكيده الأولى بالأخيرتين ( فواحدة ) تقع (أو) قصد ( استثنافا ثلاث ، وكذا إن أطلق ) يقع ثلاث ( في الأظهر ) ومقابلة لا يقع إلا واحدة ( وإن قصد بالثانية تأكيد الأولى ( وبالثالثة استثنافا أو عكس ) بأن قصد بالثانية استثنافا وبالثالثة تأكيد لها ( فثنتان ) يقعان (أو) قصد ( بالثالثة تأكيد الأولى ) وبالثانية الاستثناف ( فثلاث ) يقعن ( في الأصح ) للفصل بين المؤكد والمؤكد ومقابلة يقع ثنتان وبغفر الفصل ( وإن قال: أنت طالق وطالق وطالق صح قصد تأكيد الثاني بالثالث ) لتساويهما في الصيغة ( لا الأول بالثاني ) للتباين بحرف العطف لكن يدين فيما بينه وبين الله تعالى ( وهذه الصور ) السابقة كلها ( في موطوءة ، فلو قلن لغيرها فطقة بكل حال ) لأنها نبيين بالأولى ( ولو قال لهذه ) أي غير المدخول بها ( إن دخلت الدار فأنت طالق وطالق ) بحرف العطف غير المرتب ( فدخلت فثنتان ) يقعان ( في الأصح ) ومقابلة تقع واحدة ، وأما لو عطف بحرف صرحت فتقع واحدة باتفاق ( ولو قال لموطوءة أنت طالق طقة مع ) طقة ( أو معها طقة فثنتان ) يقعان معا وقيل على الترتيب ( وكذا غير موطوءة في الأصح ) بناء على المعية ، ومقابلة تقع واحدة بناء على الترتيب ( ولو قال ) أنت طالق ( طقة قبل طقة أو بعدها طقة فثنتان في موطوءة ، وطققة ) فقط ( في غيرها ) لأنها نبيين بالأولى ( ولو قال ) أنت طالق ( طقة بعد طقة أو قبلها طقة فكذا ) يقع ثنتان في موطوءة ، وواحدة فقط في غيرها ( في الأصح ) ومقابل الأصح لا تقع إلا واحدة لجواز أن يكون المعنى قبلها طقة مملوكة أم ثابتة ، فان قال أردت ذلك صدق بينه ( ولو قال طقة في طقة وأراد ) بني معنى ( مع فطقتان ، أو ) أراد ( الظرف أو الحساب ، أو أطلق فطقة ، ولو

قال : نصف طَلقة في نصف طَلقة فطَلقة بِكُلِّ حالٍ ، وَلَوْ قَالَ طَلقة في طَلقتين وقصد  
معية فثلاث أو ظرفاً قَوَّاحِدَةً ، أو حساباً وعرفته فثنتان ، وإن جهله وقصد  
معناه فطَلقة ، وقيل ثنتان ، وإن لم يتو شياً فطَلقة ، وفي قول ثنتان إن عرف  
حساباً ، وَلَوْ قَالَ : بعض طَلقة فطَلقة ، أو نصف طَلقة فطَلقة إلا أن يريد كُلَّ  
نصف من طَلقة ، والأصح أن قوله نصف طَلقتين طَلقة ، وثلاثة أنصاف طَلقة أو  
نصف طَلقة وثلاث طَلقتين ، وَلَوْ قَالَ نصف وثلاث طَلقتين فطَلقة ، وَلَوْ قَالَ لأربع  
أوقعت عليكن أو بينكن طَلقة أو طَلقتين أو ثلاثاً أو أربعاً وقع على كُلِّ طَلقة ،  
فإن قصد توزيع كُلِّ طَلقة عليهن وقع في ثنتين ثنتان ، وفي ثلاث وأربع  
ثلاث ، فإن قال أردت بينكن بعضهن لم يقبل ظاهراً في الأصح . وَلَوْ طَلَّقَهَا ثَمَّ  
قال : لا أخرى أشركت معها أو أنت كهي فإن نوى طَلقت ، وإلا فلا ، وكذا لو  
قال : آخر ذلك لامرأته .

قال : نصف طَلقة في نصف طَلقة فطَلقة في كل حال ( من إرادة المعية أو الظرف أو الحساب أو الإطلاق  
( ولو قال ) أنت طالق ( طَلقة في طَلقتين وقصد ) بني ( معية فثلاث ، أو ظرفاً قَوَّاحِدَةً أو حساباً  
وعرفه فثنتان ) لأنهما موبجه ( وإن جهله ) أي الحساب ( وقصد معناه ) عند أهله ( فطَلقة )  
لأن ما يلزم لا تصح إرادته ( وقيل ) الواقع في الجهل ( ثنتان ، وإن لم يتو شيئاً فطَلقة ، وفي قول  
ثنتان إن عرف حساباً ) حملاً عليه . ( ولو قال ) أنت طالق ( بعض طَلقة فطَلقة أو نصف طَلقة فطَلقة  
إلا أن يريد كل نصف من طَلقة ) فيقع طَلقتان ( والأصح أن قوله ) أنت طالق ( نصف طَلقتين )  
يقع به ( طَلقة ) لأن ذلك نصفهما ، ومقابل الأصح طَلقتان ، ومحل الخلاف إذا لم يرد كل نصف من  
طَلقة ، وإلا وقعت جزأ ( و ) الأصح أن قوله أنت طالق ( ثلاثة أنصاف طَلقة أو نصف طَلقة وثلاث  
طَلقة ) يقع به ( طَلقتان ) وقيل لا يقع فيهما إلا طَلقة ، إلغاء للزيادة في الأولى ، ونظراً في الثانية إلى  
أن المضافين من أجزاء الطَلقة ( ولو قال ) أنت طالق ( نصف وثلاث طَلقة فطَلقة ) تقع لعدم  
تكرار لفظ طَلقة ، ولم يزد المجموع على ذلك ( ولو قال لأربع : أوقعت عليكن أو بينكن طَلقة أو  
طَلقتين أو ثلاثاً أو أربعاً وقع على كل ) منهن ( طَلقة ، فإن قصد توزيع كل طَلقة عليهن وقع )  
على كل منهن ( في ثنتين ثنتان وفي ثلاث وأربع ثلاث ) عملاً بقصده ( فإن قال أردت بينكن  
بعضهن لم يقبل ظاهراً ) ولكن يدين ( في الأصح ) ومقابل يقبل لاحتمال لفظ بينكن لذلك بخلاف  
عليكن ( ولو طَلَّقَهَا ) أي إحدى زوجاته ( ثم قال لأخرى أشركت معها أو أنت كهي ، فإن  
نوى طَلَّقَهَا المنجز ( طَلقت ، وإلا فلا ) تطلق لاحتمال اللفظ لغبر الطلاق ( وكذا لو قال ) رجل  
( آخر ذلك لامرأته ) كأن قال لامرأته أشركت مع مطلقه فلان ، إن نوى الطلاق طَلقت وإلا فلا .

[ فصل ] يَصِحُّ الِاسْتِثْنَاءُ بِشَرْطِ اتِّصَالِهِ ، وَلَا يَفْضُرُ سَكَنَةُ تَنْهَيْ وَحْيٍ . قُلْتُ : وَيَشْتَرِطُ أَنْ يَنْوِيَ الِاسْتِثْنَاءَ قَبْلَ فَرَاغِ الْيَمِينِ فِي الْأَصَحِّ ، وَاللَّهُ أَعْلَمُ ، وَيَشْتَرِطُ عَدَمَ اسْتِثْنَائِهِ ، وَلَوْ قَالَ : أَنْتِ طَالِقٌ ثَلَاثًا إِلَّا اثْنَتَيْنِ وَوَاحِدَةً فَوَاحِدَةً ، وَقِيلَ ثَلَاثٌ ، أَوْ اثْنَتَيْنِ وَوَاحِدَةً إِلَّا وَاحِدَةً فَثَلَاثٌ ، وَقِيلَ اثْنَتَانِ وَهُوَ مِنْ نَفْيِ اثْبَاتٍ وَعَكْسُهُ ، فَلَوْ قَالَ ثَلَاثًا إِلَّا اثْنَتَيْنِ إِلَّا طَلَقَهُ فَثِنْتَانِ ، أَوْ ثَلَاثًا إِلَّا ثَلَاثًا إِلَّا اثْنَتَيْنِ فَثِنْتَانِ ، وَقِيلَ ثَلَاثٌ ، وَقِيلَ طَلَقَهُ ، أَوْ خَمْسًا إِلَّا ثَلَاثًا فَثِنْتَانِ ، وَقِيلَ ثَلَاثٌ أَوْ ثَلَاثًا إِلَّا نِصْفَ طَلَقَةٍ فَثَلَاثٌ عَلَى الصَّحِيحِ ، وَلَوْ قَالَ : أَنْتِ طَالِقٌ إِنْ شَاءَ اللَّهُ أَوْ إِنْ لَمْ يَشَأِ اللَّهُ وَقَصَدَ التَّغْلِيْقَ لَمْ يَقْعَ ، وَكَذَا يَمْنَعُ انْعِقَادَ تَغْلِيْقٍ ،

[ فصل ] فِي الِاسْتِثْنَاءِ (يَصِحُّ الِاسْتِثْنَاءُ) وَهُوَ : الْاِخْرَاجُ بِأَلَا أَوْ أَحَدَى أَخَوَاتِهَا مَالِوَالَهُ لِدُخْلٍ فِي السَّكَلَامِ السَّابِقِ ، وَمِنْهُ مِنْ حَيْثُ الْحَكْمُ التَّغْلِيْقُ لِأَنَّهُ يَرْفَعُ أَصْلَ الطَّلَاقِ ، وَالْأَوَّلُ يَرْفَعُ عَدَدَهُ ، وَشَرَعَ فِي شُرُوطِ الْأَوَّلِ بِقَوْلِهِ (بَشَرطِ اتِّصَالِهِ) أَيْ لَفْظِ الْمُسْتَنَى بِالْمُسْتَنَى مِنْهُ (وَلَا يَفْضُرُ سَكَنَةُ تَنْهَيْ وَحْيٍ) أَوْ تَذَكُّرُ بِخِلَافِ السَّكَلَامِ الْأَجَنِيِّ وَلَوْ يَسِيرًا (قُلْتُ : وَيَشْتَرِطُ أَنْ يَنْوِيَ الِاسْتِثْنَاءَ) فَلَا يَكُنِي التَّلَفُّظُ مِنْ غَيْرِ نِيَّةٍ ، وَلَا بَدَأَ أَنْ يَنْوِيَ (قَبْلَ فَرَاغِ الْيَمِينِ) أَوَّلَهَا أَوْ آخِرَهَا أَوْ مَا بَيْنَهُمَا (فِي الْأَصَحِّ وَاللَّهُ أَعْلَمُ) وَمُقَابِلُهُ يَكُنِي بَعْدَهُ ، وَيَشْتَرِطُ أَيْضًا اسْمَاعُ نَفْسِهِ بِالِاسْتِثْنَاءِ (وَيَشْتَرِطُ عَدَمَ اسْتِغْرَاقِهِ) الْمُسْتَنَى مِنْهُ ، فَلَوْ قَالَ : أَنْتِ طَالِقٌ ثَلَاثًا إِلَّا ثَلَاثًا لَمْ يَصِحَّ (وَلَوْ قَالَ : أَنْتِ طَالِقٌ ثَلَاثًا إِلَّا اثْنَتَيْنِ وَوَاحِدَةً فَوَاحِدَةً) تَقَعُ وَيَلْفُو مَا حَصَلَ بِهِ الِاسْتِغْرَاقُ وَهُوَ وَاحِدَةٌ (وَقِيلَ) يَقَعُ (ثَلَاثٌ ، أَوْ) أَنْتِ طَالِقٌ (اثْنَتَيْنِ وَوَاحِدَةً إِلَّا وَاحِدَةً فَثَلَاثٌ) تَقَعُ (وَقِيلَ ثِنْتَانِ) فَلَا يَجْمَعُ الْمُسْتَنَى وَلَا الْمُسْتَنَى مِنْهُ عَلَى الصَّحِيحِ ، وَمُقَابِلُهُ الْجَمْعُ فِي كِلَيْهِمَا (وَهُوَ) أَيْ الِاسْتِثْنَاءُ (مِنْ نَفْيِ اثْبَاتٍ وَعَكْسِهِ) أَيْ مِنْ اثْبَاتِ نَفْيٍ (فَلَوْ قَالَ) أَنْتِ طَالِقٌ (ثَلَاثًا إِلَّا اثْنَتَيْنِ إِلَّا طَلَقَهُ فَثِنْتَانِ) لِأَنَّهُ اسْتَنَى مِنْ الْمَثْبُوتِ ، وَهُوَ الثَّلَاثُ اثْنَتَيْنِ لَا يَتِمَّانِ ، وَاسْتَنَى مِنَ الْاِثْنَيْنِ الْمُنْفِيَيْنِ وَاحِدَةً تَقَعُ فَتَضُمُّ إِلَى الْوَاحِدَةِ الْبَاقِيَةَ ، فَيَكُونُ الْوَاقِعُ اثْنَتَيْنِ (أَوْ) قَالَ أَنْتِ طَالِقٌ (ثَلَاثًا إِلَّا ثَلَاثًا إِلَّا اثْنَتَيْنِ فَثِنْتَانِ ، وَقِيلَ ثَلَاثٌ) لِأَنَّ الِاسْتِثْنَاءَ الْأَوَّلَ مُسْتَفْرَقٌ فَيَلْفُو ، وَالثَّانِي مُرْتَبِعٌ عَلَيْهِ فَيَلْفُو (وَقِيلَ طَلَقَهُ) لِأَنَّ الِاسْتِثْنَاءَ ، الثَّانِيَّ صَحِيحٌ يَعُودُ إِلَى أَوَّلِ السَّكَلَامِ (أَوْ) أَنْتِ طَالِقٌ (خَمْسًا إِلَّا ثَلَاثًا فَثِنْتَانِ) يَقَعَانِ بِنَاءِ عَلَى أَنَّ الِاسْتِثْنَاءَ يَعُودُ إِلَى الْمَلْفُوظِ (وَقِيلَ ثَلَاثٌ) بِنَاءِ عَلَى أَنَّ الِاسْتِثْنَاءَ يَعُودُ إِلَى الْمَلْفُوظِ ، وَهُوَ لَا يَمْلِكُ إِلَّا الثَّلَاثَ فَيَلْفُو (أَوْ) أَنْتِ طَالِقٌ (ثَلَاثًا إِلَّا نِصْفَ طَلَقَةٍ فَثَلَاثٌ) تَقَعُ (عَلَى الصَّحِيحِ) وَمُقَابِلُهُ يَقَعُ ثِنْتَانِ ، لِأَنَّهُ يَجْعَلُ اسْتِثْنَاءَ الْبَعْضِ كَالْكُلِّ (وَلَوْ قَالَ : أَنْتِ طَالِقٌ إِنْ شَاءَ اللَّهُ) طَلَاقُكَ (أَوْ إِنْ لَمْ يَشَأِ اللَّهُ) طَلَاقُكَ (وَقَصَدَ التَّغْلِيْقَ) بِالْمَشِيئَةِ فِي الْأَوَّلَى ، وَبَعْدَهُمَا فِي الثَّانِيَةِ قَبْلَ فَرَاغِ الطَّلَاقِ (لَمْ يَقْعَ) الطَّلَاقُ ، لِأَنَّ الْمَشِيئَةَ غَيْرُ مَعْلُومَةٍ وَلَا عَدَمُهَا . أَمَّا إِذَا لَمْ يَقْصِدِ التَّغْلِيْقَ بِأَنْ يَقْصِدَ التَّبَرُّكَ أَوْ طَلَقَ أَوْ قَصَدَهُ بَعْدَ الْفَرَاغِ فَيَقَعُ (وَكَذَا يَمْنَعُ) التَّغْلِيْقَ بِالْمَشِيئَةِ (انْعِقَادَ تَغْلِيْقٍ) كَأَنْتِ



وَعِنَقُ وَيَمِينٍ وَنَذِيرٍ وَكُلٌّ تَصَرُّفٍ ، وَلَوْ قَالَ يَا طَالِقُ إِنْ شَاءَ اللَّهُ وَقَعَ فِي الْأَصَحِّ ،  
أَوْ قَالَ أَنْتَ طَالِقٌ إِلَّا أَنْ شَاءَ اللَّهُ تَعَالَى فَلَا فِي الْأَصَحِّ .

[فصل] شَكٌّ فِي طَلَاقٍ فَكَلَا ، أَوْ فِي عَدَدٍ فَلَا قُلُّ ، وَلَا يَنْحَقُ الْوَرَعُ ، وَلَوْ قَالَ إِنْ  
كَانَ ذَا الطَّائِرِ غُرَابًا فَأَنْتَ طَالِقٌ ، وَقَالَ آخَرُ إِنْ لَمْ يَكُنْهُ فَأَمْرًا بَيْنِي طَالِقٌ وَجَهْلٌ لَمْ  
يُحْكَمْ بِطَلَاقٍ أَجَدٍ ، فَإِنْ قَالَهُمَا رَجُلٌ لِرَؤُوسَتَيْهِ طَلَّقْتُ إِحْدَاهُمَا وَلَزِمَتْهُ الْبَغْتُ  
وَالْبَيَانُ ، وَلَوْ طَلَّقَ إِحْدَاهُمَا بَعَيْنِيهَا ثُمَّ جَهْلَهَا وَقِفَ حَتَّى يَذْكُرَ ، وَلَا يُطَالَبُ بِبَيَانٍ  
إِنْ صَدَّقَتْهُ فِي الْجَهْلِ ، وَلَوْ قَالَ لَهَا وَلِأُجْنَبِيَّةٍ إِحْدَاهُمَا طَالِقٌ وَقَالَ قَصَدْتُ الْأُجْنَبِيَّةَ  
قَبْلَ فِي الْأَصَحِّ ، وَلَوْ قَالَ زَيْنَبُ طَالِقٌ ، وَقَالَ قَصَدْتُ أُجْنَبِيَّةً فَلَا عَلَى الصَّحِيحِ .  
وَلَوْ قَالَ لِرَؤُوسَتَيْهِ إِحْدَاهُمَا طَالِقٌ وَقَصَدَ مُعَيَّنَةً طَلَّقْتُ ، وَإِلَّا فَإِحْدَاهُمَا ، وَيَلْزَمُهُ

طالِق ان دخلت المار ان شاء الله فلا تطلق لودخلت (و) يمنع انعقاد (عق) منعجز أو معلق  
فلا يعتق (و) انعقاد (يمين) كأن قال والله لأفعلن كذا إن شاء الله (و) انعقاد (نذر)  
كله على أن أتصدق بكذا إن شاء الله (و) انعقاد (كل تصرف) كبيع وإقرار وإجارة (ولو  
قال يا طالق إن شاء الله وقع في الأصح) ملقة لصورة الداء المشعر بحصول الطلاق حالته ، والحاصل  
لا يعلق ، ومقابل الأصح لا يقع (أو قال أنت طالق إلا أن يشاء الله تعالى) طلاقك (فلا)  
يقع (في الأصح) لأن استثناء المشيئة يوجب حصر الوقوع في حالة عدم المشيئة ، وقد تقدم أنه  
لا يقع الطلاق المعلق به ، ومقابل الأصح يقع :

[فصل] في الشك في الطلاق ، وهو إما شك في أصله أو في عدده أو في محله (شك) أي  
تردد فيشمل الظن والوهم (في) وقبيع (طلاق) منه أوفى وجود الصفة المعلق عليها (فلا)  
تحكم بوقوعه (أو في عدد) كأن شك هل وقع عليه طلقان أو واحدة (فالأقل) يأخذ به  
(ولا ينحى الورع) بأن يحتاط ويأخذ بالأسوأ (ولو قال إن كان ذا الطائر غراباً فأنت طالق ،  
وقال آخر إن لم يكن فامرأتى طالق وجهل) الحال في الطائر (لم يحكم بطلاق أحد ، فان قالها  
رجل لزوجتيه طلقت إحداهما) لا بعينها (ولزمه البحث) عن الطائر (والبيان) لزوجتيه إن  
أمكن ، فان طار ولم يعلم حاله لم يلزمه بحث ولا بيان (ولو طلق إحداهما بعينها ثم جهلها) بأن  
نسبها (وقف) الأمر من قربان وغيره (حتى يذكر) المملقة (ولا يطالب ببيان) للإدانة  
(ان صدقته) أي الزوجتان (في الجهل) بها (ولو قال لها) أي لزوجتيه (ولأجنبية : إحداكما  
طالق وقال قصدت) بالطلاق (الأجنبية قبل) قوله بيمينه (في الأصح) ومقابله لا يقبل وتطلق  
زوجته (ولو قال : زينب طالق) واسم زوجته زينب (وقال قصدت أجنبية) اسمها ذلك يعرفها  
(فلا) يقبل قوله (على الصحيح) ويدين ، ومقابله يقبل (ولو قال لزوجتيه : إحداكما طالق  
وقصد مسبة) منهما (طلقت ، والا) بأن لم يقصد معينة (فأحداهما) أي لزوجتيه طلقت (ويُلْزَمُ

الْبَيَانُ فِي الْحَالَةِ الْأُولَى ، وَالتَّعْيِينُ فِي الثَّانِيَةِ ، وَتُعْرَلَانِ عَنْهُ إِلَى الْبَيَانِ أَوْ التَّعْيِينِ ، وَعَلَيْهِ الْبِدَارُ بِهِمَا ، وَتَفَقُّهُمَا فِي الْحَالِ ، وَيَقَعُ الطَّلَاقُ بِالْفِظِ ، وَقِيلَ إِنَّ كَمْ يُعَيَّنُ ، فَعِنْدَ التَّعْيِينِ ، وَالْوُطْءُ لَيْسَ بَيَانًا وَلَا تَعْيِينًا ، وَقِيلَ تَعْيِينٌ ، وَلَوْ قَالَ مُشِيرًا إِلَى وَاحِدَةٍ : هَذِهِ الْمُطْلَقَةُ قَبْلَ بَيَانٍ ، أَوْ أَرَدَتْ هَذِهِ وَهَذِهِ أَوْ هَذِهِ بَلْ هَذِهِ حُكْمٌ بِطَلَاقِهَا ، وَلَوْ مَاتَتْ أَوْ إِحْدَاهُمَا قَبْلَ بَيَانٍ وَتَعْيِينٍ بَقِيَتْ مُطَالَبَتُهُ لِبَيَانِ الْإِرْثِ ، وَلَوْ مَاتَ فَلَا ظَهَرَ قَبُولُ بَيَانٍ وَارِثِهِ لَا تَعْيِينِهِ ، وَلَوْ قَالَ : إِنْ كَانَ غُرَابًا فَأَمْرًا تِلْكَ طَلِيقٌ وَإِلَّا فَعَبْدِي حُرٌّ وَجُهِلَ مُنْعَ مِنْهُمَا إِلَى الْبَيَانِ ، فَإِنْ مَاتَ أَلَمْ يُقْبَلْ بَيَانُ الْوَارِثِ عَلَى الْمَذْهَبِ ، بَلْ يُقْرَعُ بَيْنَ الْعَبْدِ وَالرَّأَةِ ، فَإِنْ قَرَعَ عَتَقَ ، أَوْ قَرَعَتْ لَمْ تُطْلَقْ ، وَالْأَصَحُّ أَنَّهُ لَا يَرِقُّ .

البيان ( في الحالة الأولى ) وهي قصد واحدة معينة ( والتعيين ) فورا ( في الثانية ) وهي قصد واحدة مبهمه ( وتُعْرَلَانِ ) أي الزوجتان ( عنه إلى البيان ) في الحالة الأولى ( أو التعيين ) في الحالة الثانية ( وعليه البدار بهما ) أي البيان والتعيين ، فان أخر بلا عذر عصى وذلك في الطلاق البائن ، أما الرجعي فلا يلزمه ماداما في العدة ( و ) عليه أيضا ( تفقهما في الحال ) لحبسهما حبس الزوجات ( ويقع الطلاق ) في المعينة والمبهمه ( بالفظ ) لكن عدة المعينة من اللفظ والمبهمه من التعيين فنوقع الطلاق فيه باللفظ ولا تحسب العدة إلا من التعيين ( وقيل إن لم يعين ) المبهمه المطلقة زمانا ثم عينها ( فعند التعيين ) يقع الطلاق ( والوطء ليس بيانا ) لغير الموطوءة في الحالة الأولى ( ولا تعينا ) في الحالة الثانية ، بل يطالب بالبيان والتعيين بعد الوطء ، فان بين المطلقة بالموطوءة قبل وعليه الحد ان كان الطلاق بائنا والمهر ، وان عين لطلاق الموطوءة قبل وعليه المهر ولا حد عليه ( وقيل ) الوطء ( تعيين ) فلا يمنع من وطء أيتهما شاء ( ولو قال مشيرا إلى واحدة هذه المطلقة في بيان ) لها ( أو ) قال ( أردت هذه وهذه أو هذه بل هذه حكم بطلاقهما ) ظاهرا : أما في الباطن فالمطلقة من نواها ولو أتى في العطف بتم أو الفاء حكم بطلاق الأولى فقط ( ولو ماتتا أو إحداهما قبل بيان وتعيين بقيت مطالبتة ) أي المطلق بالبيان والتعيين ( لبيان الإرث ) فاذا بين أو عين لم يرث من المطلقة ان كان الطلاق بائنا ويرث من الأخرى ( ولو مات ) قبل البيان أو التعيين ( فالأظهر قبول بيان وارثه ، لا ) قبول ( تعيينه ) إذ هو اختيار شهوة فلا يخلف وارثه فيه ( ولو قال ان كان ) الطائر ( غرابا فامرأتى طالق ، والا ) بأن لم يكنه ( فعبدى سر وجهل منع منهما ) أي من الاستمتاع بالزوجة والاستخدام للعبد ( إلى البيان ) لتوقعه ( فان مات لم يقبل بيان الوارث على المذهب بل يقرب بين العبد والمرأة ) فلعلها تخرج على العبد فانها مؤثرة في العتق دون الطلاق ( فان قرع ) العبد بأن خرجت القرعة له ( عتق ) ان كان التعليق في الصبحة أو في مرض الموت ، وخرج من الثلث وورث المرأة ( أو قرعت ) المرأة بأن خرجت القرعة لها ( لم تطلق ، والأصح أنه ) أي العبد ( لا يرق ) إذا خرجت القرعة للمرأة بل يبقى على إبهامه ، ومقابل الأصح يرق .

[فصل] الطلاق: سُنِّيٌّ وَبِدْعِيٌّ، وَيَحْرُمُ الْبِدْعِيُّ، وَهُوَ ضَرْبَانِ: طَلَّاقٌ فِي حَيْضٍ مَمْسُوسَةٍ، وَقِيلَ إِنْ سَأَلْتَهُ لَمْ يَحْرُمْ، وَيَجُوزُ خُلْعُهَا فِيهِ لَا أَجْنَبِيٍّ فِي الْأَصَحِّ، وَلَوْ قَالَ أَنْتِ طَالِقٌ مَعَ آخِرِ حَيْضِكَ فَسُنِّيٌّ فِي الْأَصَحِّ، أَوْ مَعَ آخِرِ طَهْرٍ لَمْ يَطْلُهَا فِيهِ فَبِدْعِيٌّ عَلَى الْمَذْهَبِ، وَطَلَّاقٌ فِي طَهْرٍ وَطَيٍّ فِيهِ مَنْ قَدْ تَحَبَّلَ وَلَمْ يَنْظُرْ تَحَلُّ، فَلَوْ وَطَيَّ حَائِضًا وَطَهَّرَتْ فَطَلَّقَهَا فَبِدْعِيٌّ فِي الْأَصَحِّ، وَيَحِلُّ خُلْعُهَا، وَطَلَّاقٌ مَنْ طَهَرَ تَحَلُّهَا، وَمَنْ طَلَّقَ بِدَعْيَا سُنِّيٍّ لَهُ الرَّجْعَةُ، ثُمَّ إِنْ شَاءَ طَلَّقَ بَعْدَ طَهْرٍ، وَلَوْ قَالَ لِحَائِضٍ أَنْتِ طَالِقٌ لِلْبِدْعَةِ وَقَعَ فِي الْحَالِ أَوْ لِلْسَّنَةِ حِينَ تَطْهَرُ، أَوْ لِمَنْ فِي طَهْرٍ لَمْ تُمَسَّ فِيهِ أَنْتِ طَالِقٌ لِلْسَّنَةِ وَقَعَ فِي الْحَالِ، وَإِنْ مُسَّتْ فِيهِ حِينَ تَطْهَرُ بَعْدَ حَيْضٍ، أَوْ لِلْبِدْعَةِ فَفِي الْحَالِ إِنْ مُسَّتْ فِيهِ، وَإِلَّا حِينَ تَحِيضُ، وَلَوْ قَالَ أَنْتِ طَالِقٌ طَلْقَةً حَسَنَةً أَوْ أَحْسَنَ الطَّلَاقِ أَوْ أَجْمَلَهُ فَكَالْسَّنَةِ، أَوْ طَلْقَةً قَبِيحَةً أَوْ أَقْبَحَ الطَّلَاقِ أَوْ أَفْحَشَهُ فَكَالْبِدْعَةِ،

[فصل] في الطلاق السني والبدعي (الطلاق سُنِّيٌّ وَبِدْعِيٌّ وَيَحْرُمُ الْبِدْعِيُّ، وَهُوَ ضَرْبَانِ طَلَّاقٌ فِي حَيْضٍ مَمْسُوسَةٍ أَوْ مَوْطُوءَةٍ إِلَّا إِذَا كَانَتْ حَامِلًا وَتَحِيضٌ فَلَا يَحْرُمُ طَلَّاقُهَا فِي الْحَيْضِ (وَقِيلَ إِنْ سَأَلْتَهُ لَمْ يَحْرُمْ) لِرِضَاهَا بِتَطْوِيلِ الْعِدَّةِ (وَيَجُوزُ خُلْعُهَا فِيهِ) أَيْ الْحَيْضِ (لَا أَجْنَبِيٍّ) فَلَا يَجُوزُ خُلْعُهَا فِي الْحَيْضِ، وَمِثْلُ الْحَيْضِ النَّفَاسِ (فِي الْأَصَحِّ) وَمُقَابَلُهُ اِحْتِمَالُ لِلْإِمَامِ أَنَّهُ يَجُوزُ خُلْعُ الْأَجْنَبِيِّ (لَوْ قَالَ: أَنْتِ طَالِقٌ مَعَ آخِرِ حَيْضِكَ فَسُنِّيٌّ فِي الْأَصَحِّ) لَا اسْتِعْقَابُهُ الشَّرْعَ فِي الْعِدَّةِ وَمُقَابَلُهُ بَدْعِيٌّ (أَوْ) قَالَ أَنْتِ طَالِقٌ (مَعَ آخِرِ طَهْرٍ) عَلَيْهِ (لَمْ يَطْلُهَا فِيهِ فَبِدْعِيٌّ عَلَى الْمَذْهَبِ) لِأَنَّهُ لَا يَسْتَعْقِبُ الْعِدَّةَ، وَقِيلَ سُنِّيٌّ (و) الضَّرْبُ الثَّانِي لِلْبِدْعِيِّ (طَلَّاقٌ فِي طَهْرٍ وَطَيٍّ فِيهِ مَنْ قَدْ تَحَبَّلَ) لِعَدَمِ صِفَرِهَا وَيَأْسِهَا (وَلَمْ يَنْظُرْ حَلَّ) لِأَنَّهُ قَدْ نَدِمَ لَوْ ظَهَرَ حَلُّهُ (فَلَوْ وَطَيَّ حَائِضًا وَطَهَّرَتْ فَطَلَّقَهَا فَبِدْعِيٌّ فِي الْأَصَحِّ) وَمُقَابَلُهُ لَيْسَ بِبِدْعِيٍّ (و) الْمَوْطُوءَةُ فِي الدَّلْهِرِ (يَحِلُّ خُلْعُهَا، وَ) يَحِلُّ (طَلَّاقٌ مِنْ طَهْرِ حِلِّهَا) وَإِنْ كَانَتْ تَحِيضُ (وَمَنْ طَلَّقَ بِدَعْيَا سُنِّيٍّ لَهُ الرَّجْعَةُ) وَيَكْرَهُ لَهُ تَرْكُهَا، وَيَنْتَهِي زَمَنُ السَّنَةِ بِانْتِهَاءِ زَمَنِ الْبِدْعَةِ، وَبِالرَّجْعَةِ يَسْقُطُ الْاِثْمُ مِنْ أَصْلِهِ (ثُمَّ إِنْ شَاءَ طَلَّقَ بَعْدَ طَهْرٍ، وَلَوْ قَالَ لِحَائِضٍ: أَنْتِ طَالِقٌ لِلْبِدْعَةِ وَقَعَ فِي الْحَالِ، أَوْ لِلْسَّنَةِ حِينَ تَطْهَرُ) مَا لَمْ يَطْلُهَا فِي الْحَيْضِ، وَإِلَّا حِينَ تَطْهَرُ بَعْدَ الْحَيْضِ الْآتِي (أَوْ) قَالَ (لِمَنْ فِي طَهْرٍ لَمْ تُمَسَّ فِيهِ: أَنْتِ طَالِقٌ لِلْسَّنَةِ وَقَعَ فِي الْحَالِ، وَإِنْ مُسَّتْ فِيهِ) بِوَطْءِ مَنْهُ (حِينَ تَطْهَرُ بَعْدَ حَيْضٍ أَوْ) قَالَ لِمَنْ فِي طَهْرٍ أَنْتِ طَالِقٌ (لِلْبِدْعَةِ فِي الْحَالِ) يَقَعُ (إِنْ مُسَّتْ فِيهِ، وَإِلَّا) أَيْ وَإِنْ لَمْ تُمَسَّ، وَهِيَ مَدْخُولُهَا (حِينَ تَحِيضُ) أَيْ تَرَى دَمَ الْحَيْضِ فَإِنْ انْقَطَعَ لِدُونِ يَوْمٍ وَلَيْسَ تَبَيَّنَ أَنَّ طَلَّاقَهَا لَمْ يَقَعْ (لَوْ قَالَ: أَنْتِ طَالِقٌ طَلْقَةً حَسَنَةً أَوْ أَحْسَنَ الطَّلَاقِ أَوْ أَجْمَلَهُ) أَوْ نَحْوَ ذَلِكَ (فَكَالْسَّنَةِ) أَيْ كَقَوْلِهِ: أَنْتِ طَالِقٌ لِلْسَّنَةِ، فَإِنْ كَانَتْ فِي حَيْضٍ لَمْ يَقَعْ، أَوْ فِي طَهْرٍ لَمْ تُمَسَّ فِيهِ وَقَعَ فِي الْحَالِ (أَوْ) قَالَ: أَنْتِ طَالِقٌ (طَلْقَةً قَبِيحَةً أَوْ أَقْبَحَ الطَّلَاقِ أَوْ أَفْحَشَهُ فَكَالْبِدْعَةِ) أَيْ كَقَوْلِهِ: أَنْتِ طَالِقٌ لِلْبِدْعَةِ، فَإِنْ كَانَتْ فِي حَيْضٍ

أَوْ سُنِّيَّةً بَدْعِيَّةً أَوْ حَسَنَةً قَبِيحَةً وَقَعَ فِي الْحَالِ ، وَلَا يَحْزُمُ جَمْعُ الطَّلَاقِ ، وَلَوْ قَالَ أَنْتِ طَالِقٌ ثَلَاثًا أَوْ ثَلَاثًا لِلْسُّنَّةِ ، وَفَسَّرَ بِتَفْرِيقِهَا عَلَى أَقْرَاءَ لَمْ يُقْبَلْ إِلَّا بِمَنْ يَتَقَدُّ تَحْرِيمُ الْجَمْعِ ، وَالْأَصَحُّ أَنَّهُ يُدَيْنُ ، وَيُدَيْنُ مَنْ قَالَ أَنْتِ طَالِقٌ وَقَالَ أَرَدْتُ أَنْ دَخَلْتُ أَوْ إِنْ شَاءَ زَيْدٌ ، وَلَوْ قَالَ نِسَائِي طَوَالِقٌ أَوْ كُلُّ امْرَأَةٍ لِي طَالِقٌ ، وَقَالَ أَرَدْتُ بَعْضَهُنَّ فَالْمَصْحُوحُ أَنَّهُ لَا يَقْبَلُ ظَاهِرًا إِلَّا لِقَرِينَةٍ بِأَنْ خَاصَّتَهُ وَقَالَتْ تَزَوَّجْتُ فَقَالَ كُلُّ امْرَأَةٍ لِي طَالِقٌ وَقَالَ أَرَدْتُ غَيْرَ الْمُخَاصَّةِ ،

[فصل] قَالَ أَنْتِ طَالِقٌ فِي شَهْرِ كَذَا أَوْ فِي غُرَّتِهِ أَوْ أَوَّلِهِ وَقَعَ بِأَوَّلِ جُزْءِ مَنَةِ ، أَوْ فِي نَهَارِهِ أَوْ أَوَّلِ يَوْمٍ مِنْهُ فَيَفْجَرُ أَوَّلَ يَوْمٍ ، أَوْ آخِرِهِ فَيَأْخِرُ جُزْءَ مَنِ الشَّهْرِ ، وَقِيلَ بِأَوَّلِ النِّصْفِ الْآخِرِ ، وَلَوْ قَالَ لَيْلًا إِذَا مَضَى يَوْمٌ فَيَغْرُبُ شَمْسُ غَدِهِ ، أَوْ نَهَارًا فَيَمِثِلُ مِثْلَ وَقْتِهِ مِنْ غَدِهِ ، أَوْ الْيَوْمِ ، فَإِنْ قَالَ نَهَارًا فَيَغْرُبُ شَمْسُهُ وَإِلَّا لَمَّا ، وَرَبِّهِ

أَوْ فِي طَهْرٍ مَسْتَقْبَلِهِ وَقَعَ فِي الْحَالِ ، وَالْآخِرُ تَحْيِضُ ( أَوْ ) قَالَ أَنْتِ طَالِقٌ طَلْقَةً ( سُنِّيَّةً بَدْعِيَّةً أَوْ حَسَنَةً قَبِيحَةً وَقَعَ ) الطَّلَاقُ ( فِي الْحَالِ ) وَيُلْفِظُ ذَكَرَ الصَّفَتَيْنِ ( وَلَا يَحْزُمُ جَمْعُ الطَّلَاقِ ) الثَّلَاثُ ، وَيَقَعْنَ ( وَلَوْ قَالَ ) لَزَوْجَتَهُ ( أَنْتِ طَالِقٌ ثَلَاثًا أَوْ ثَلَاثًا لِلْسُّنَّةِ وَفَسَّرَ ) الثَّلَاثُ ( بِتَفْرِيقِهَا عَلَى أَقْرَاءَ لَمْ يَقْبَلْ ) ظَاهِرًا ( إِلَّا بِمَنْ يَتَقَدُّ تَحْرِيمُ الْجَمْعِ ) لِلثَّلَاثِ دَفْعَةً كَالْمَالِكِيِّ فَيَقْبَلُ ذَلِكَ مِنْهُ ظَاهِرًا ( وَالْأَصَحُّ ) عَلَى عَدَمِ الْقَبُولِ ( أَنَّهُ يُدَيْنُ ) فَمَا نَوَاهُ ، وَمَعْنَى التَّدِينِ أَنَّهَا لَا تَطْلُقُ فِيمَا بَيْنَهُ وَبَيْنَ اللَّهِ إِنْ كَانَ صَادِقًا إِلَّا عَلَى الْوَجْهِ الْمُنَوَّى ، وَإِنْ كُنَّا لَا نَصْدُقُهُ فِي الظَّاهِرِ ( وَيُدَيْنُ ) أَيْضًا ( مَنْ قَالَ ) لَزَوْجَتَهُ ( أَنْتِ طَالِقٌ وَقَالَ أَرَدْتُ أَنْ دَخَلْتُ ) الْعَارِ ( أَوْ إِنْ شَاءَ زَيْدٌ ) طَلَاكَ ( وَلَوْ قَالَ : نِسَائِي طَوَالِقٌ أَوْ كُلُّ امْرَأَةٍ لِي طَالِقٌ وَقَالَ أَرَدْتُ بَعْضَهُنَّ ) بِالْبَيِّنَةِ كَفُلَانَةٍ وَفُلَانَةٍ دُونَ فُلَانَةٍ ( فَالْمَصْحُوحُ أَنَّهُ لَا يَقْبَلُ ) مِنْ ذَلِكَ ( ظَاهِرًا إِلَّا لِقَرِينَةٍ بِأَنْ خَاصَّتَهُ ) زَوْجَتَهُ ( وَقَالَتْ تَزَوَّجْتُ ) عَلَى ( فَقَالَ ) مَنْكَرًا لِمَا لَكَ ( كُلُّ امْرَأَةٍ لِي طَالِقٌ ) أَوْ نِسَائِي طَوَالِقٌ ( وَقَالَ ) أَرَدْتُ غَيْرَ الْمُخَاصَّةِ ( لِي فَيَقْبَلُ ذَلِكَ ، وَمُقَابِلُ الْأَصَحِّ يَقْبَلُ مطلقًا ، وَقِيلَ لَا يَقْبَلُ مطلقًا .

[فصل] فِي تَعْلِيلِ الطَّلَاقِ بِالْأَوْقَاتِ ( قَالَ : أَنْتِ طَالِقٌ فِي شَهْرِ كَذَا أَوْ فِي غُرَّتِهِ أَوْ أَوَّلِهِ وَقَعَ ) الطَّلَاقُ ( بِأَوَّلِ جُزْءِ ) مِنَ اللَّيْلَةِ الْأُولَى ( مِنْهُ ، أَوْ ) أَنْتِ طَالِقٌ ( فِي نَهَارِهِ ) أَيْ شَهْرِ كَذَا ( أَوْ ) أَوَّلَ يَوْمٍ مِنْهُ فَيَفْجَرُ أَوَّلَ يَوْمٍ ( مِنْهُ تَطْلُقُ ) ( أَوْ ) قَالَ : أَنْتِ طَالِقٌ فِي ( آخِرِهِ فَيَأْخِرُ جُزْءَ مِنَ الشَّهْرِ تَطْلُقُ ) ( وَقِيلَ ) تَطْلُقُ ( بِأَوَّلِ النِّصْفِ الْآخِرِ ) مِنْهُ إِذْ كَانَ آخِرُ الشَّهْرِ فَيَقَعُ بِأَوَّلِهِ ( وَلَوْ قَالَ لَيْلًا إِذَا مَضَى يَوْمٌ ) فَأَنْتِ طَالِقٌ ( فَيَغْرُبُ شَمْسُ غَدِهِ ) تَطْلُقُ ( أَوْ ) قَالَ ( نَهَارًا ، فِي مِثْلِ وَقْتِهِ مِنْ غَدِهِ ) تَطْلُقُ ( أَوْ ) قَالَ إِذَا مَضَى ( الْيَوْمِ ) فَأَنْتِ طَالِقٌ ( فَإِنْ قَالَ نَهَارًا فَيَغْرُبُ شَمْسُهُ ) تَطْلُقُ ( وَإِنْ قُلْتُ زَمَنَ الْبَاقِي مِنْهُ ) ( وَإِلَّا ) بِأَنْ قَالَ لَيْلًا ( لَمَّا ) أَيْ لَا يَقَعُ بِهِ شَيْءٌ ( وَبِهِ ) أَيْ بِمَا

يُقَاسُ شَهْرٌ وَسَنَةٌ ، أَوْ أَنْتِ طَالِقٌ أَمْسٍ ، وَقَصْدُ أَنْ يَقَعَ فِي الْحَالِ مُسْتَنَدًا إِلَيْهِ وَقَعَ  
فِي الْحَالِ ، وَقِيلَ لَقَوْمٌ ، أَوْ قَصْدُ أَنَّهُ طَلَّقَ أَمْسٍ ، وَهِيَ الْآنَ مُتَّعَةٌ صَدَقَ يَمِينِهِ ، أَوْ  
قَالَ طَلَّقْتُ فِي نِكَاحٍ آخَرَ ، فَإِنْ عُرِفَ صَدَقَ يَمِينِهِ ، وَإِلَّا فَلَا . وَأَدَوَاتُ التَّعْلِيقِ :  
مَنْ كَمَنْ دَخَلَتْ ، وَإِنْ وَإِذَا ، وَمَتَى ، وَمَتَى مَا وَكَلَّمَا وَأَيُّ كَأَيُّ وَقَتِ دَخَلَتْ ، وَلَا  
يَقْتَضِيَنَّ فُورًا إِنْ عُلِقَ بِإِثْبَاتٍ فِي غَيْرِ خَلْعٍ إِلَّا أَنْتِ طَالِقٌ إِنْ شُئْتَ ، وَلَا تَكْرَارًا إِلَّا  
كَلَّمَا ، وَلَوْ قَالَ إِذَا طَلَّقْتُكَ فَأَنْتِ طَالِقٌ ثُمَّ طَلَّقَ أَوْ عُلِقَ بِصِفَةٍ فَوُجِدَتْ فُطْلَقَتَانِ ، أَوْ كَلَّمَا  
وَقَعَ طَلَاقي فُطْلَقَتْ فَنَلَّاتٌ فِي مَمْسُوسَةٍ وَفِي غَيْرِهَا ، طَلَقَةٌ ، وَلَوْ قَالَ وَتَحْتَهُ أَرْبَعٌ إِنْ طَلَّقْتُ  
وَاحِدَةً فَعَبْدٌ حُرٌّ ، وَإِنْ ثِنْتَيْنِ فَعَبْدَانِ ، وَإِنْ ثَلَاثًا فَنَلَّاتٌ ، وَإِنْ أَرْبَعًا فَأَرْبَعَةٌ فُطْلَقَ

ذَكَرَ (يُقَاسُ شَهْرٌ وَسَنَةٌ) وَالشَّهْرُ وَالسَّنَةُ ، فَاذَا قَالَ لَيْلًا أَوْ نَهَارًا إِذَا مَضَى شَهْرٌ فَأَنْتِ طَالِقٌ طَلَّقْتَ  
بِمَضَى ثَلَاثِينَ يَوْمًا وَمِنْ لَيْلَةِ الْحَادِي وَالثَّلَاثِينَ أَوْ يَوْمَهُ بِقَدْرِ مَا سَبَقَ التَّعْلِيقُ مِنْ لَيْلَتِهِ أَوْ يَوْمِهِ ، وَإِذَا  
قَالَ فِي أَثْنَاءِ شَهْرٍ إِذَا مَضَتْ سَنَةٌ فَأَنْتِ طَالِقٌ طَلَّقْتَ بِمَضَى أَحَدِ عَشْرِ شَهْرًا بِالْأَهْلِ مَعَ إِكْمَالِ الْأَوَّلِ  
مِنْ الثَّلَاثِ عَشْرِ ثَلَاثِينَ يَوْمًا ، وَإِذَا قَالَ إِذَا مَضَى الشَّهْرُ أَوْ قَالَ السَّنَةُ فَأَنْتِ طَالِقٌ طَلَّقْتَ بِمَضَى  
ذَلِكَ الشَّهْرِ أَوْ تِلْكَ السَّنَةِ (أَوْ) قَالَ (أَنْتِ طَالِقٌ أَمْسٍ وَقَصْدُ أَنْ يَقَعَ فِي الْحَالِ مُسْتَنَدًا إِلَيْهِ وَقَعَ  
فِي الْحَالِ) وَلَمَّا قَصِدَ الْإِسْتِنَادُ إِلَى أَمْسٍ (وَقِيلَ لَقَوْمٌ) لَا يَقَعُ بِهِ شَيْءٌ (أَوْ قَصْدُ أَنَّهُ طَلَّقَ أَمْسٍ ،  
وَهِيَ الْآنَ مُعْتَدَةٌ صَدَقَ يَمِينِهِ) فِي ذَلِكَ (أَوْ قَالَ : طَلَّقْتَ فِي نِكَاحٍ آخَرَ) غَيْرِ نِكَاحِي هَذَا (فَإِنْ  
عُرِفَ) نِكَاحٌ سَابِقٌ وَطَلَّاقٌ فِيهِ (صَدَقَ يَمِينِهِ) فِي إِرَادَتِهِ (وَإِلَّا فَلَا) يَصَدَّقُ وَيَقَعُ فِي الْحَالِ  
(وَأَدَوَاتُ التَّعْلِيقِ مَنْ كَمَنْ دَخَلَتْ) مِنْ زَوْجَاتِي الدَّارِ فَهِيَ طَالِقٌ (وَإِنْ وَإِذَا وَمَتَى وَمَتَى مَا وَكَلَّمَا  
وَأَيُّ كَأَيُّ وَقَتِ دَخَلَتْ) الدَّارِ فَأَنْتِ طَالِقٌ (وَلَا يَقْتَضِيَنَّ فُورًا) فِي الْمَعْلُوقِ عَلَيْهِ (إِنْ عُلِقَ  
بِإِثْبَاتٍ) كَالْمَدْخُولِ (فِي غَيْرِ خَلْعٍ) أَمَّا فِيهِ فَيَشْتَرِطُ الْفُورُ فِي بَعْضِهَا كَأَنَّ وَإِذَا فِي الْمَعَاوِضَةِ كَأَنَّ  
ضَمِنْتَ (إِلَّا أَنْتِ طَالِقٌ إِنْ شُئْتَ) فَانْهُ يَقْتَضِي الْفُورَ فِي الْمَشْبُتَةِ (وَلَا) نَقْتَضِي (تَكْرَارًا)  
فِي الْمَعْلُوقِ عَلَيْهِ ، بَلْ إِذَا وَجِدَ مَرَّةً انْجَلَّتِ الْيَمِينُ (إِلَّا كَلَّمَا) فَإِنَّ التَّعْلِيقَ بِهَا يَقْتَضِي التَّكْرَارَ  
(وَلَوْ قَالَ : إِذَا طَلَّقْتُكَ فَأَنْتِ طَالِقٌ ثُمَّ طَلَّقَ أَوْ عُلِقَ بِصِفَةٍ فَوُجِدَتْ فُطْلَقَتَانِ) وَاحِدَةً بِالتَّطْلِيقِ أَوِ التَّعْلِيقِ  
بِصِفَةٍ وَجَدْتَهُ وَآخَرَى بِالتَّعْلِيقِ بِهِ ، فَإِنْ وَكَلَ فِي طَلَّاقِهَا ثُمَّ طَلَّقَ الْوَكِيلَ لَمْ يَقَعْ غَيْرُ طَلَّاقِهِ لِأَنَّهُ لَمْ يَقَعْ  
هُوَ طَلَّاقًا وَإِنْ خَالَعَهَا لَمْ يَقَعِ الثَّانِيَةُ (أَوْ) قَالَ (كَلَّمَا وَقَعَ طَلَّاقٌ) عَلَيْكَ فَأَنْتِ طَالِقٌ (فَطَلَّقَ  
ثَلَاثًا فِي مَمْسُوسَةٍ) أَيْ مَدْخُولٍ بِهَا : وَاحِدَةً بِالتَّجْزِيزِ وَثَنَانًا بِالتَّعْلِيقِ بِكَلَّمَا (وَفِي غَيْرِهَا) أَيْ  
الْمَمْسُوسَةِ (طَلَقَةٌ) بِأَنَّهُ فَلَا يَلْحَقُهَا الْمَعْلُوقُ (وَلَوْ قَالَ) مَنْ لَهُ عَيْدٌ (وَتَحْتَهُ أَرْبَعٌ) إِنْ طَلَّقْتَ  
وَاحِدَةً (مِنْهُمْ) (فَعَبْدٌ) مِنْ عِبِيدِي (حُرٌّ ، وَإِنْ) طَلَّقْتَ (ثَنَتَيْنِ فَعَبْدَانِ) حُرَّانِ (وَإِنْ) طَلَّقْتَ  
(ثَلَاثًا ثَلَاثَةٌ) مِنْهُمْ أَحْرَارٌ (وَإِنْ) طَلَّقْتَ (أَرْبَعًا) مِنْهُمْ (فَأَرْبَعَةٌ) مِنْهُمْ أَحْرَارٌ (فَطَلَّقَ

أربعاً مائة أو مرتباً عتق عشرة ، ولو علق بكلمة خمسة عشر على الصحيح ، ولو علق ينفي فعل فالذهب أنه إن علق بأن كان لم تدخل وقع عند اليأس من الدخول ، أو بغيرها فعند مضي زمن يمكن فيه ذلك الفعل ، ولو قال أنت طالق أن دخلت أو أن لم تدخل يفتح أن وقع في الحال . قلت : إلا في غير نحوى فتعليق في الأصح ، والله أعلم .

[ فصل ] علق بحمل فإن كان حمل ظاهر وقع ، وإلا فإن ولدت لدون سنة أشهر من التعليق بأن وقوعه ، أو لاكثر من أربع سنين أو بينهما ووطئت وأمكن حدونه به فلا ، وإلا فالأصح وقوعه ،

أربعاً مائة أو مرتباً عتق عشرة ) منهم : واحد بطلاق الأولى واثان بطلاق الثانية وثلاثة بطلاق الثالثة وأربعة بطلاق الرابعة ومجموعهم عشرة ( ولو علق بكلمة ) كقوله كلما طلقت واحدة من نسائي فعند من عبيدي حر ، وهكذا ثم طلق النسوة الأربع معا أو مرتباً ( خمسة عشر ) يعقون ( على الصحيح ) لأن فيها عتق واحد بطلاق الأولى وثلاثة بطلاق الثانية وأربعة بطلاق الثالثة وسبعة بطلاق الرابعة ، لأنه يصدق عليه طلاق واحدة وطلاق اثنين غير الأولين وطلاق أربع فالمجموع خمسة عشر ، ومقابل الصحيح ثلاثة وقيل سبعة عشر ، وقيل عشرون ، وقيل ثلاثة عشر ( ولو علق ) الطلاق ( بنفي فعل ، فالذهب أنه إن علق بأن كان لم تدخل ) الدار فأنت طالق ( وقع ) الطلاق ( عند اليأس من الدخول ) للدار بأن يموت أحدهما فيحكم بوقوع الطلاق قبل الموت بزمن لايسع المحالوف عليه ( أو بغيرها ) أي إن كاذباً ( فعند مضي زمن يمكن فيه ذلك الفعل ) المعلق عليه من وقت التعليق ولم يفعل وقع الطلاق ، وقيل لا يقع فيها إلا عند اليأس ، وقيل يقع فيها بمضي زمن يمكن فيه الفعل ( ولو قال : أنت طالق أن دخلت أو أن لم تدخل يفتح أن وقع في الحال ) دخلت أم لا ، لأن أن المفتوحة للتأويل ( قلت : إلا في غير نحوى فتعليق في الأصح والله أعلم ) فلا تطلق حتى ترجع الصفة ، ومقابله تطلق حالا في غير النحوى أيضاً .

[ فصل ] في تعليق الطلاق بالجل والحيض وغيرها ( علق ) الطلاق ( بحمل ) كقوله : إن كنت حاملاً فأنت طالق ( فإن كان بها حمل ظاهر وقع ) الطلاق في الحال ، وظهور الحمل بأن يتصادف عليه أو تقوم به بينة رجلان ( وإلا ) أي وإلا يكن حمل ظاهر فينظر ( فإن ولدت لدون سنة أشهر من ) حين ( التعليق بأن وقوعه ) لوجود الحمل حين التعليق ( أو ) ولدت ( لأكثر من أربع سنين ) من التعليق ( أو بينهما ) أي الستة أشهر والأربع سنين ( ووطئت ) بعد التعليق ( وأمكن حدونه ) أي الحمل ( به ) أي الوطء بأن كان بين الوطء والوضع ستة أشهر فأكثر ( فلا ) يقع الطلاق ( وإلا ) بأن لم توطأ أصلاً أو وطئت ولم يمكن حدوث الحمل من ذلك ( فالأصح ) وقوعه ( أي الطلاق ، فهي خمس صور : صورتان لا يقع فيهما الطلاق وثلاث يقع ، ومقابل الأصح لا يقع

وإن قال إن كنت حاملاً بذكر فطَلقة أو أنثى فطَلقتين فولدتَهُمَا وَقَعَ ثَلَاثٌ ،  
 أو إن كان حَمَلُكَ ذَكَراً فطَلقة أو أنثى فطَلقتين فولدتَهُمَا كَمْ يَقَعُ شَيْءٌ ، أو إن  
 ولدتِ فَأَنْتِ طَالِقٌ فولدتِ اثنتين مُرْتَبَاً طَلَقْتَ بِالْأَوَّلِ ، وانْقَضَتْ عِدَّتُهَا بِالثَّانِي ،  
 وإن قال كُتِبَ وَلَدَتْ فولدتِ ثَلَاثَةً مِنْ سَجَلٍ وَقَعَ بِالْأَوَّلَيْنِ طَلَقَتَانِ وانْقَضَتْ بِالثَّالِثِ ،  
 وَلَا يَقَعُ بِهِ ثَالِثَةٌ عَلَى الصَّحِيحِ ، وَلَوْ قَالَ لِأَرْبَعٍ كُتِبَ وَلَدَتْ وَاحِدَةً فَصَوَّاحِبُهَا  
 طَوَالِقُ فَوَلَدَتْ مَعَ طَلَقَيْنِ ثَلَاثًا ثَلَاثًا أَوْ مُرْتَبَاً طَلَقْتَ الرَّابِعَةَ ثَلَاثًا ، وَكَذَا الْأَوَّلَى  
 إِنْ بَقِيَتْ عِدَّتُهَا ، وَالثَّانِيَةُ طَلَقَةً ، وَالثَّالِثَةُ طَلَقَتَيْنِ وانْقَضَتْ عِدَّتُهُمَا بِوِلَادَتِهِمَا ،  
 وَقِيلَ لَا تَطْلُقُ الْأَوَّلَى ، وَتَطْلُقُ الْبَاقِيَاتُ طَلَقَةً طَلَقَةً ، وَإِنْ وَلَدَتْ ثِنْتَانِ مَعَ ثَمٍّ  
 ثِنْتَانِ مَعَ طَلَقَتِ الْأَوَّلَيَيْنِ ثَلَاثًا ثَلَاثًا ، وَقِيلَ طَلَقَةً ، وَالْآخِرَيَانِ طَلَقَتَيْنِ طَلَقَتَيْنِ ،  
 وَتُصَدَّقُ بِيَمِينِهَا فِي حَيْضِهَا إِذَا عَمِلَتْ بِهِ ، لَا فِي وَلَادَتِهَا فِي الْأَصَحِّ ،

في الصورتين الأخيرتين ( وإن قال : إن كنت حاملاً بذكر فطَلقة ) منصوب على أنه مفعول مطلق  
 لعامل محذوف : أي فَأَنْتِ طَالِقٌ طَلَقَةً ( أو أنثى فطَلقتين فولدتَهُمَا ) معا أو مرتباً ( وقع ثلاث ، أو  
 قال : إن كان حَمَلُكَ ذَكَراً فطَلقة أو أنثى فطَلقتين فولدتَهُمَا لم يقع شيء ) لأن قضية اللفظ كون جميع  
 الحمل ذكراً أو أنثى ولم يوجد ( أو ) قال [ إن ولدتِ فَأَنْتِ طَالِقٌ فولدتِ اثنتين مُرْتَبَاً طَلَقْتَ بِالْأَوَّلِ  
 وانْقَضَتْ عِدَّتُهَا بِالثَّانِي ) إن لحق الزوج ، وأما لو ولدتَهُمَا معا فطَلِقَ وَاحِدَةً ، وَلَا تَنْقُضِي عِدَّتَهَا  
 بل تشرع فيها بعد الوضع ( وإن قال : كُتِبَ وَلَدَتْ ) فَأَنْتِ طَالِقٌ ( فولدتِ ثَلَاثَةً مِنْ سَجَلٍ ) مُرْتَبَاً  
 ( وقع بالأوليين طَلَقَتَانِ ) لأن كلاً تقتضي التكرار ( وانْقَضَتْ ) عِدَّتُهَا ( بِالثَّالِثِ ، وَلَا يَقَعُ بِهِ  
 ثَالِثَةٌ عَلَى الصَّحِيحِ ) إذ به يتم انفصال الحمل الذي تنقضي به العدة فلا يقارنه طلاق ، ومقابل الصحيح  
 تقع به طَلَقَةٌ ثَالِثَةٌ ( وَلَوْ قَالَ لِأَرْبَعٍ : كُتِبَ وَلَدَتْ وَاحِدَةً فَصَوَّاحِبُهَا طَوَالِقُ فَوَلَدَتْ مَعَ طَلَقَيْنِ ثَلَاثًا ثَلَاثًا )  
 وعِدَّتُهُنَّ جَمِيعاً بِالْأَقْرَاءِ أَوْ الْأَشْهُرِ ( أَوْ وَلَدَتْ ) مُرْتَبَاً طَلَقْتَ الرَّابِعَةَ ثَلَاثًا ، وَكَذَا الْأَوَّلَى ) تَطْلُقُ  
 ثَلَاثًا بِوِلَادَةِ كُلِّ مَنْ صَوَّاحِبُهَا الثَّلَاثُ ( إِنْ بَقِيَتْ عِدَّتُهَا ) عِنْدَ وِلَادَةِ الرَّابِعَةِ ، وَلَا تُسْتَأْنَفُ عِدَّةُ  
 لِلطَّلَقِ الثَّانِيَةِ وَالثَّالِثَةِ ، بَلْ تُبْنَى عَلَى مَاضِي ( وَ ) طَلَقْتَ ( الثَّانِيَةَ طَلَقَةً ) بِوِلَادَةِ الْأَوَّلَى ( وَالثَّالِثَةَ  
 طَلَقَتَيْنِ ) بِوِلَادَةِ الْأَوَّلَى وَالثَّانِيَةِ ( وَانْقَضَتْ عِدَّتُهُمَا بِوِلَادَتِهِمَا ) فَلَا يَقَعُ عَلَيْهِمَا طَلَاقٌ بِوِلَادَةِ مَنْ  
 بَعْدَهُمَا ( وَقِيلَ لَا تَطْلُقُ الْأَوَّلَى ) أَصْلًا ( وَتَطْلُقُ الْبَاقِيَاتُ طَلَقَةً طَلَقَةً ) بِوِلَادَةِ الْأَوَّلَى ( وَإِنْ  
 وَلَدَتْ ثِنْتَانِ مَعَ ثَمٍّ ثِنْتَانِ مَعَ طَلَقَتِ الْأَوَّلَيَيْنِ ثَلَاثًا ثَلَاثًا ) طَلَقَتُهُ بِوِلَادَةِ مَنْ مَعَهَا ، وَطَلَقَتَيْنِ بِوِلَادَةِ  
 الْآخَرَيْنِ ( وَقِيلَ ) طَلَقَتْ كُلَّ مِنْهُمَا ( طَلَقَةً ) فَقَطْ ( وَالْآخِرَيَانِ طَلَقَتَيْنِ طَلَقَتَيْنِ ) بِوِلَادَةِ كُلِّ  
 مِنْ الْأَوَّلَيْنِ طَلَقَةً وَتَنْقُضِي عِدَّتَهُمَا بِوِلَادَتِهِمَا ( وَتُصَدَّقُ بِيَمِينِهَا فِي حَيْضِهَا إِذَا عَمِلَتْ ) أَيِ الطَّلَاقِ  
 ( بِهِ ) أَيِ الْحَيْضِ وَكَذِبُهَا ، وَأَمَّا إِذَا صَدَّقَهَا فَلَا تَحْلِفُ ( لَا فِي وَلَادَتِهَا ) إِذَا عَمِلَتْ الطَّلَاقَ بِهَا وَكَذِبُهَا  
 فَالْقَوْلُ قَوْلُهُ ( فِي الْأَصَحِّ ) لَأَمَّا إِمَامَةُ الْبَيْتِ عَلَيْهَا ، وَمَقَابِلُ الْأَصَحِّ تَصَدَّقُ بِيَمِينِهَا فِي الْوِلَادَةِ

ولا تصدق فيه في تعليق غيرها ، ولو قال إن حضناً فأنتما طالقان فزعمتهما وكذبهما صدق بينهما ولم يقع ، وإن كذب واحدة طلقت فقط ، ولو قال إن أو إذا أو متى طلقتك فأنت طالق قبله ثلاثاً فطلقتها وقع المنجز فقط ، وقيل ثلاث ، وقيل لا شيء ، ولو قال : إن ظهرت منك أو آليت أو لاعنت أو فسخت بعيبك فأنت طالق قبله ثلاثاً ثم وجد المعلق به في صحته الخلاف ، ولو قال : إن وطئتك مباهاً فأنت طالق قبله ثم وطئ لم يقع قطعاً ، ولو علقه ، بمشيتها خطاباً اشترطت علي فور ، أو غيبة ، أو بمشيتها أجنبي فلا في الأصح ، ولو قال المعلق بمشيتها شئت كارهاً قبله وقع ، وقيل لا يقع باطنياً ، ولا يقع بمشيتها صبية وصبي ، وقيل يقع بمشيتها ، ولا رجوع له قبل المشية ، ولو قال أنت طالق ثلاثاً إلا أن يشاء زيد طلقة فشاء طلقة لم تطلق ،

(ولا تصدق فيه) أي الحيض (في تعليق) طلاق (غيرها) على حيضها كأن حضت ففسرتك طالق فقالت حضت وكذبها فالقول قوله (ولو قال إن حضناً فأنتما طالقان فزعمتهما وكذبهما صدق بينهما ولم يقع) طلاق واحدة منهما (وإن كذب واحدة طلقت فقط) إن حلفت أنها حاضت ولا تطلق المصدقة إذ لم يثبت حيض ضررها إلا بيمينها ، واليمين لا تؤثر في حق الغير (ولو قال إن أو إذا أو متى طلقتك فأنت طالق قبله ثلاثاً فطلقتها وقع المنجز فقط) ولا يقع معه المعلق لاستلزام وقوعه عدم وقوعه (وقيل) وقع (ثلاث) الطلقة المنجزة وطلقتان من المعلق (وقيل لا شيء) يقع عليه ويفسد عليه باب الطلاق فلا طريق للفارقة إلا الفسخ ، وهذه المسألة يقال لها السريجة نسبة لابن سريج (ولو قال : إن ظهرت منك أو آليت أو لاعنت أو فسخت بعيبك فأنت طالق قبله ثلاثاً ثم وجد المعلق به في صحته) أي المعلق به ، وهو الظاهر وما بعده (الخلاف) فليراجع بصر ، ويلغو التعليق ، وعلى الثالث بلغوا جميعاً ، ولا يتأني الثاني (ولو قال : إن وطئتك وطئاً مباهاً فأنت طالق قبله) واحدة أو أكثر (ثم وطئ لم يقع) طلاق (قطعاً) ولا يأتي الخلاف إذ لم يفسد هنا باب الطلاق بخلاف المسألة السريجة (ولو علقه) أي الطلاق (بمشيتها خطاباً) أي وهو مخاطب لها كقوله إن شئت فأنت طالق (اشترطت) مشيتها (على فور) والمراد بالفور مجلس التواجب (أو) على الطلاق بمشيتها (غيبة) كزوجي طالق إن شاءت (أو) علقه (بمشية أجنبي فلا) بشرط فور (في الأصح) ومقابله بشرط (ولو قال المعلق بمشيتها شئت كارهاً قبله وقع) الطلاق ظاهراً وباطناً (وقيل لا يقع باطنياً ، ولا يقع) الطلاق المعلق (بمشية صبية وصبي) وإن كانا مميزين (وقيل يقع بيمين) وأما غير المميز فلا يقع بمشيتها جزماً ، وكذا المجنون (ولا رجوع له) أي للشخص المعلق طلاقه بمشيتها غيره (قبل المشية) من ذلك الغير (ولو قال : أنت طالق ثلاثاً إلا أن يشاء زيد طلقة فشاء طلقة لم تطلق) شيئاً



وَقِيلَ تَقَعُ طَلْقَةً ، وَلَوْ عُلِّقَ بِفَعْلِهِ فَعَلَّ نَاسِيًا لِلتَّعْلِيْقِ أَوْ مُكْرَهَا لَمْ تُطْلَقْ فِي الْأَظْهَرِ ،  
أَوْ لَا يَقِلُّ غَيْرُهُ مِنْ يَبَالِي بِتَعْلِيْقِهِ وَعِلْمٍ بِهِ فَكَذَلِكَ ، وَإِلَّا فَيَقَعُ قَطْعًا .  
[ فصل ] قَالَ أَنْتِ طَالِقٌ وَأَشَارَ بِأَصْبُعَيْهِ أَوْ ثَلَاثَ لَمْ يَقَعْ عَدَدٌ إِلَّا بِإِذْنِهِ ، فَإِنْ  
قَالَ مَعَ ذَلِكَ هَكَذَا طَلَقْتَ فِي أَصْبُعَيْنِ طَلَقَتَيْنِ وَفِي ثَلَاثٍ ثَلَاثًا ، فَإِنْ بَيَّنَّ أَرَدَتْ  
بِالْإِشَارَةِ الْمَقْبُوضَتَيْنِ صَدَقَ بَيِّنَتُهُ ، وَلَوْ قَالَ عَبْدٌ إِذَا مَاتَ سَيِّدِي فَأَنْتِ طَالِقٌ طَلَقَتَيْنِ ،  
وَقَالَ سَيِّدُهُ إِذَا مِتُّ فَأَنْتِ حُرٌّ فَتَقَيَّ بِهِ فَلَا صَحَّ أَنَّهَا لَا تَحْرُمُ بَلْ لَهُ الرَّجْعَةُ ، وَتَجِدُّ  
قَبْلَ زَوْجٍ ، وَلَوْ نَادَى إِحْدَى زَوْجَتَيْهِ فَأَجَابَتْهُ الْأُخْرَى فَقَالَ أَنْتِ طَالِقٌ وَهُوَ يَظُنُّهَا  
الْمُنَادَاةُ لَمْ تُطْلَقِ الْمُنَادَاةُ وَتُطْلَقُ الْمُجِيبَةُ فِي الْأَصَحِّ ، وَلَوْ عُلِّقَ بِأَكْلِ رُمَانَةٍ

( وقيل تقع طلاقة ، ولو علق ) الطلاق ( بفعله ففعل ) المعلق به ( ناسيا للتعليق ، أو مكرها )  
على الفعل ، أو جاهلا ( لم تطلق في الظاهر ) ومقابلته تطلق ( أو ) علق الطلاق ( بفعل  
غيره ) وقد قصد بذلك منعه أو حثه ، وهو ( ممن يبالى بتعليقه ) أى يشق عليه حثه  
لنحو صداقة أو قرابة أو زوجية ( وعلم ) غيره ( به ) أى بتعليقه ( فكذلك ) لا  
يقع الطلاق في الظاهر إذا فعله ناسيا أو مكرها أو جاهلا ( وإلا ) بأن لم يقصد منعه أو حثه أو لم يكن  
يبالى بتعليقه كالساحطان أو كان يبالى ولم يعلم به ( فيقع ) الطلاق بفعله ( قلعها ) وإن كان ناسيا  
أو مكرها أو جاهلا ، لكن إذا قصد فيمى يبالى اعلامه به ولم يعلم وفعله ناسيا أو جاهلا أو مكرها لم  
تطلق ، وهذا في الأمر المستقبل . أما الأمر الماضى إذا حلف على شيء أنه لم يكن ، والحال أنه  
كائن ، فإن حلف أن الأمر كذلك في ظنه أو أطلق فلا يحث ، وإن قصد أن الأمر كذلك في  
الواقع حث .

[ فصل ] في الإشارة للطلاق بالأصابع ( قال : أنت طالق وأشار بأصبعين أو ثلاث لم يقع عدد  
الإبنية ) له عند قوله طالق ، ولا اعتبار بالإشارة ( فإن قال مع ذلك ) القول لفظ ( هكذا طلقت  
في ) إشارة ( أصبعين طلقتين ، وفي ) إشارة ( ثلاث ثلاثا ) وإن لم ينبو ، ولو قال أنت هكذا  
ولم يقل طالق لم يقع طلاق وإن نوى ( فإن قال : أردت بالإشارة ) بالثلاث ( المقبوضتين صدق  
ببينه ) ولم يقع أكثر من طلقتين ( ولو قال عبد ) لزوجته ( إذا مات سيدى فأنت طالق طلقتين  
وقال له ) سيده إذا مت سرّ فعتق به ( أى بموت السيد ) فالأصح أنها لا تحرم عليه  
الحرمة الكبرى ( بل له الرجعة ) في عدتها ( وتجدد ) النكاح بعد انقضائها ( قبل زوج )  
آخر لتشؤف الشارع إلى العتق لجعله مقدما على وقوع الطلاق وإن علقا معا بالموت ، ومقابل الأصح  
تحريم ( ولو نادى إحدى زوجتيه فأجابته الأخرى ، فقال ) لها ( أنت طالق وهو يظنها المناداة  
لم تطلق المناداة وتطلق المجيبة في الأصح ) لخطابها ، ومقابله لا تطلق لاتتفاء قصدها . وأما لو علم  
أنها غير المناداة ، فإن قصد طلاقها طلقت أو طلاق المناداة طلقت ( ولو علق ) طلاقها ( بأكل رمانة

وَعَلَّقَ بِنِصْفٍ فَأَكَلَتْ رُمَانَةً فَطَلَقَتَانِ وَالْحَلْفُ بِالطَّلَاقِ مَا تَعَلَّقَ بِهِ حَثٌّ أَوْ مَنَعٌ أَوْ تَحْقِيقُ خَبَرٍ ، فَإِذَا قَالَ إِنْ حَلَفْتُ فَأَنْتِ بِطَّلَاقٍ طَالِقٌ ثُمَّ قَالَ إِنْ لَمْ تَخْرُجِي أَوْ إِنْ خَرَجْتِ أَوْ إِنْ لَمْ يَكُنِ الْأَمْرُ كَمَا قُلْتِ فَأَنْتِ طَالِقٌ وَقَعَ الْمَلَقُ بِالْحَلْفِ ، وَيَقَعُ الْآخَرُ إِنْ وَجِدَتْ صِفَتَهُ ، وَلَوْ قَالَ إِذَا طَلَعَتِ الشَّمْسُ أَوْ جَاءَ الْحُجَّاجُ فَأَنْتِ طَالِقٌ لَمْ يَقَعِ الْمَلَقُ بِالْحَلْفِ ، وَلَوْ قِيلَ لَهُ اسْتَخْبَارًا أَطْلَقْتَهَا فَقَالَ نَعَمْ فَأَقْرَارٌ بِهِ فَإِنْ قَالَ أَرَدْتُ مَاضِيًا وَرَاجَعْتُ صَدَقَ يَتِمُّ بِهِ ، وَإِنْ قِيلَ ذَلِكَ التَّمَسَا لَانْشَاءِ فَقَالَ نَعَمْ فَصَرِيحٌ وَقِيلَ كِتَابَةً .

[ فصل ] عَلَّقَ بِأَكْلِ رَغِيفٍ أَوْ رُمَانَةٍ قَبْلِي لِبَابَةٍ أَوْ حَبَةٍ لَمْ يَقَعْ ، وَلَوْ أَكَلَا تَمْرًا وَخَلَطَا نَوَاهُمَا فَقَالَ إِنْ لَمْ تُمَيِّزِي نَوَاكِي فَأَنْتِ طَالِقٌ فَجَعَلَتْ كُلُّ نَوَاةٍ وَحْدَهَا لَمْ يَقَعْ إِلَّا أَنْ يَقْصِدَ تَعْيِينًا ، وَلَوْ كَانَ بَعْضُهَا تَمْرَةً فَتَلَقَّى بَيْنَهُمَا ثُمَّ بَرَمَهَا ثُمَّ بَايَسَا كَمَا فَبَادَرَتْ مَعَ فَرَاغِهِ بِأَكْلِ بَعْضٍ وَرَمَى بَعْضٍ لَمْ يَقَعْ ،

وعلق ( بنصف ) من رمانة ( فأكلت رمانة فطلقتان ، والحلف بالطلاق ) يقال لكل ( ماتعلق به حث ) على فعل ( أو منع ) منه ( أو تحقيق خبر ) ذكره الحالف أو غيره ( فإذا قال إِنْ حَلَفْتُ بِطَّلَاقٍ فَأَنْتِ طَالِقٌ ثُمَّ قَالَ إِنْ لَمْ تَخْرُجِي ) فَأَنْتِ طَالِقٌ ( أو إِنْ خَرَجْتِ ) فَأَنْتِ طَالِقٌ ( أو إِنْ لَمْ يَكُنِ الْأَمْرُ كَمَا قُلْتِ فَأَنْتِ طَالِقٌ وَقَعَ ) الطلاق ( الملق بالحلف ) في هذه الأمثلة ( ويقع الآخر إِنْ وَجِدَتْ صِفَتَهُ ) وهي في العدة ( ولو قال إِذَا طَلَعَتِ الشَّمْسُ أَوْ جَاءَ الْحُجَّاجُ فَأَنْتِ طَالِقٌ لَمْ يَقَعِ الْمَلَقُ بِالْحَلْفِ ) إذ لا حث ولا منع ولا تحقيق خبر ، بل هو محض تعليق إذا وجد المعلق عليه طلقت ( ولو قيل له استخبارًا أطلقتها ) أي زوجتك ( فقال نعم فأقرار به ) أي الطلاق فإن كان كاذبًا فهي زوجته باطنا ( فإن قال أردت ماضيًا وراجعت صدق يمينه ، وإن قيل ) له ( ذلك ) القول المتقدم ( التماسًا لإنشاء ، فقال نعم فصريح ) في الإيقاع حالا ( وقيل ) هو ( كتابة ) يحتاج لنية ، وإن جهل حال السؤال فالظاهر أنه استخبار

[ فصل ] في أنواع من التعليق ( علق ) طلاق زوجته ( بأكل رغيف أو رمانة فتي ) بعد أكليها ( لبابة ) من الرغيف ( أوحبة ) من الرمانة ( لم يقع ) طلاق ( ولو أكلها ) أي الزوجان ( تَمْرًا وَخَلَطَا نَوَاهُمَا ، فقال ) الزوج لها ( إِنْ لَمْ تَمَيِّزِي نَوَاكِي ) عن نوى ما أكلته ( فَأَنْتِ طَالِقٌ ) فجعلت كل نواة وحدها لم يقع طلاق ( إِلَّا أَنْ يَقْصِدَ تَعْيِينًا ) لنواها عن نواه فلا يتخلص بما فعلت ، بل يقع عليه الطلاق ( ولو كان بَعْضُهَا تَمْرَةً فَتَلَقَّى بَيْنَهُمَا ثُمَّ بَايَسَا كَمَا فَبَادَرَتْ مَعَ فَرَاغِهِ ) من التعليق ( بأكل بعض ورمى بعض لم يقع ) طلاق ، والشرط

وَلَوْ أَنَّهُمَا بِسِرْقَةٍ فَقَالَ إِنَّ لَمْ تُصَدِّقْنِي فَأَنْتِ طَالِقٌ فَقَالَتْ سَرَقْتُ مَاسَرَقْتُ لَمْ تُطَلِّقِي ،  
وَلَوْ قَالَ : إِنَّ لَمْ تُخْبِرِي بِنِي بَعْدَ حَبِّ الرِّمَانَةِ قَبْلَ كَسْرِهَا فَالْخُلَاصُ أَنْ تَذْكُرَ عَدَا  
يَعْلَمُ أَنَّهَا لَا تَنْقُصُ عَنْهُ ثُمَّ تَزِيدُ وَاحِدًا وَاحِدًا حَتَّى تَبْلُغَ مَا يَعْلَمُ أَنَّهَا لَا تَزِيدُ عَلَيْهِ ، وَالصُّورَتَانِ  
فِيمَنْ لَمْ يَقْصِدْ تَعْرِيفًا ، وَلَوْ قَالَ لِثَلَاثٍ : مَنْ لَمْ تُخْبِرِي بِنِي بَعْدَ رَكَعَاتِ فَرَائِضِ الْيَوْمِ  
وَاللَّيْلَةِ فَقَالَتْ وَاحِدَةً سَبْعَ عَشْرَةَ ، وَأُخْرَى خَمْسَ عَشْرَةَ : أَيْ يَوْمَ جُمُعَةٍ ، وَثَلَاثَةَ إِحْدَى  
عَشْرَةَ : أَيْ لِمُسَافِرٍ لَمْ يَقْع ، وَلَوْ قَالَ : أَنْتِ طَالِقٌ إِلَى حِينٍ أَوْ زَمَانٍ أَوْ بَعْدَ حِينٍ  
طَلَّقْتَ بِمَضِيِّ لَحْظَةٍ ، وَلَوْ عَلَّقَ بِرُؤْيَا زَيْدٍ أَوْ لَمْسِهِ وَقَذَفَهُ ثَنَاءً وَهَيْئًا ، بِخِلَافِ  
ضَرْبِهِ ، وَلَوْ خَاطَبَتْهُ بِمَكْرُوهٍ كَيَاسَفِيهِ بِأَخْسِسُ فَقَالَ إِنْ كُنْتُ كَذَلِكَ فَأَنْتِ طَالِقٌ  
إِنْ أَرَادَ مَكَا فَاتَّهَا بِإِسْمَاعِيلَ مَانَكْرَهُ طَلَّقَتْ ، وَإِنْ لَمْ يَكُنْ سَفَهُ ، أَوْ التَّعْلِيقُ اعْتَبِرَتْ  
الْصِّفَةُ ، وَكَذَا إِنْ لَمْ يَقْصِدْ فِي الْأَصَحِّ ، وَالسُّفْهُ مُنَافٍ لِطَلَّاقِ التَّصَرُّفِ ،

المبادرة بأحدهما ويبحث بأكل جميعها ( ولو اتهمها بسرقة ، فقال ان لم تصدقيني فأنت طالق ،  
فقال سرت ماسرت لم تطلق ، ولو قال ان لم تخبريني بعدد حب هذه الرمانة قبل كسرها ) فأنت طالق  
( فالخلاص ) من اليمين ( أن تذكر ) له ( عددا يعلم أنها ) أي الرمانة ( لا تنقص عنه ) كناية  
( ثم تزيد واحدا واحدا حتى تبلغ ما يعلم أنها لا تزيد عليه ) فتكون مخبرة بعددها ( والصورتان )  
صورة السرقة وصورة الرمانة ( فيمن لم يقصد تعريفا ) فان قصده لم تخلص من اليمين بما ذكرته  
( ولو قال لثلاث ) من زواجه ( من لم تخبرني ) منكث ( بعد ركعات فرائض اليوم والليلة ،  
فقال واحدة ) منهن ( سبع عشرة ، وأخرى خمس عشرة : أي ) باعتبار ( يوم جمعة ، وثلاثة إحدى  
عشرة : أي لمسافر لم يقع ) على واحدة منهن طلاق ( ولو قال ) لها ( أنت طالق الى حين )  
أي بعد زمان ( أو زمان أو بعد حين طلقت بمضي لحظة ) لأن ذلك يقع على القليل والكثير  
( ولو علّق ) الطلاق ( برؤية زيد أو لمسه وقذفه ثناء ) التعليق ( حيا وميتا ) فيبحث برؤيتها له  
ميتا ومس بشرته وقذفه وهو ميت ، ويكتفي في الرؤية برؤية شيء من بدنه ولو غير وجهه ، ولو كان  
الموتى في ماء صاف وزجاج بخلاف رؤية خياله في المرأة فلا تطلق بها ( بخلاف ضربه ) اذا علّق  
الطلاق به ، كأن ضربت زيدا فأنت طالق فضرته وهو ميت فلا حث ( ولو خاطبته بمكرهه )  
من القول ( كياسفيه بأخسيس ، فقال ) لها ( إن كنت كذاك فأنت طالق ان أراد ) بذلك  
( مكافأته بإسماع ) أي اغاظنها بالطلاق : أي ان كنت كذلك فزعمك فأنت طالق ( طلقت )  
حالا ( وان لم يكن سفه أو ) أراد ( التعليق اعتبر الصفة ، وكذا ) تعتبر الصفة ( ان لم يقصد )  
شيئا ( في الأصح ) بأن أطلق ( والسفه مناف إطلاق التصرف ) فهو صفة لا يكون الشخص معها  
صحيح التصرف كما مر في باب ، ويطلق في العرف على بذيء اللسان المواجه بما يستحي منه

وَالْحَيْسُ قِيلَ مَنْ بَاعَ دِينَهُ بِدُنْيَاهُ ، وَيُسَبَّحُ أَنْ يُقَالَ : هُوَ مَنْ يَتَعَاطَى غَيْرَ لَاتِنِ  
بِهِ مُجْتَلا .

## كتاب الرجعة

شَرَطُ الْمُرْتَجِعِ : أَهْلِيَّةُ : الشَّكَاحُ بِنَفْسِهِ ، وَلَوْ طَلَّقَ فَبُحْنَ فَلَوْلِي الرِّجْعَةُ عَلَى  
الصَّحِيحِ حَيْثُ لَهُ ابْتِدَاءُ الشَّكَاحِ ، وَتَحْصُلُ بِرَاجِعَتِكَ وَرَجْعَتِكَ وَارْتِجَعَتِكَ ،  
وَالْأَصَحُّ أَنَّ الرَّدَّ وَالْإِنْسَاكَ صَرِيحَانِ ، وَأَنَّ التَّزْوِيجَ وَالنَّكَاحَ كِنَايَتَانِ ، وَلَيَقُلُ  
رَدُّنَهَا إِلَى أَوْ إِلَى نِكَاحِي ، وَالْجَدِيدُ أَنَّهُ لَا يَشْتَرُطُ الْإِشْهَادُ فَتَصِحُّ بِكِنَايَةٍ ، وَلَا تَقْبَلُ  
تَعْلِيْقًا ، وَلَا تَحْصُلُ بِفِعْلِ كَوَطْءٍ ، وَتَحْتَصُّ الرِّجْعَةُ بِمَوْطُوءَةٍ طَلَّقَتْ بِهَا عَوْضِي  
لَمْ يُسْتَوْفَ عَدَدُ طَلَّاقِهَا ،

غالب الناس ، فالوجه حل كلام العامي عليه ( والحسب قيل ) معناه أنه ( من باع دينه بدنياه )  
أى من ترك دينه لاشتغاله بدنياه ( ويشبه أن يقال ) فى معنى الحسب عرفا ( هو من يتعاطى  
غير لائق به بخلاف ) باللاتى ، بخلاف من يتعاطاه تواضعا .

## كتاب الرجعة

هى بفتح الزاء أفصح من كسرهما لغة : المرة من الرجوع ، وشرعا : رد المرأة الى النكاح  
من طلاق غير بائن على وجه مخصوص ( شرط المرتجع : أهلية النكاح بنفسه ) بأن يكون بالغا  
عاقلا مختارا غير مرتد ، فلا تصح الرجعة فى الصبا والجنون والاكراه ولا فى حال الردة ، وتصح من  
السكران المتعدى ومن المحرم والسفيه والعبد ولو من غير إذن ( ولو طلق فخرن فلولى الرجعة  
على الصحيح حيث له ابتداء النكاح ) بأن يحتاج المجنون اليه ، ومن لم يجوز التوكيل فى الرجعة  
لم يجوز لولى فى المجنون الرجعة فهما طريقان ( وتحصل ) الرجعة ( براجعتك ورجعتك وارتجعتك )  
وكلها صرائح ، وكذلك ما اشتق من مصادرها كأنت مراجعة ( والأصح ) أن الرد والإمسك  
صريحان فى الرجعة أيضا ، ومقابلهما كنايةتان ( و ) الأصح ( أن التزويج والنكاح كنايةتان )  
ومقابلهما صريحان ( وليقل ) أى المرتجع ( رددنها إلى أو إلى نكاحي ) حتى يكون صريحا  
والجديد أنه لا يشترط الاشهاد كما لا يشترط رضا المرأة ، والقديم يشترط ( فتصح ) الرجعة على  
الجديد ( بكناية ) لأنه مستقل بها كالاتفاق ، ولا تصح على القديم ( ولا تقبل تعليقا ) ولا  
تأقينا كالنكاح ، فلوقال راجعتك إن شئت أو شهرا لم يصح ( ولا تحصل بفعل كوطه ) ومقدمته وإن  
نوى بذلك الرجعة ( وتختص الرجعة بموطوءة ) وأما من طلقت قبل الدخول فلا رجعة لها ( طلقت  
بلاعوض ) بخلاف من فسخ نكاحها بعيب فلا رجعة لها ( لم يستوف عدد طلاقها ) بخلاف من

بَاقِيَةٍ فِي الْعِدَّةِ ، تَحِلُّ لِحُلِّ ، لَا مُرْتَدَّةٌ ، وَإِذَا ادَّعَتْ انْقِضَاءَ عِدَّةِ أَشْهُرٍ وَأَنْكَرَ صَدُقَ  
 بِبَيْعِهِ ، أَوْ وَضَعَ تَحِلُّ لِمُدَّةِ إِمْكَانٍ ، وَهِيَ يَمْنُ تَحِيضٌ لَا آيَةَ فَلَا صَحَّ تَصَدِيقُهَا بِبَيْعٍ  
 وَإِنْ ادَّعَتْ وَلَادَةً تَامَ فَاِمْكَانُهُ سِتَّةَ أَشْهُرٍ وَلِحَظَتَانِ مِنْ وَقْتِ النِّكَاحِ ، أَوْ سَقَطَ  
 مُصَوِّرُ فِئَاثَةٍ وَعِشْرُونَ يَوْمًا وَلِحَظَتَانِ ، أَوْ مَضَعَةٌ بِإِلَاحُورَةٍ فَمَا تُونَ يَوْمًا وَلِحَظَتَانِ ،  
 أَوْ انْقِضَاءُ أَقْرَاءَ ، فَإِنْ كَانَتْ حُرَّةً وَطُلِّقَتْ فِي طَهْرٍ فَأَقْلُ الْإِمْكَانِ اثْنَانِ وَثَلَاثُونَ  
 يَوْمًا وَلِحَظَتَانِ ، أَوْ فِي حَيْضٍ فَسَبْعَةٌ وَأَرْبَعُونَ وَلِحَظَةٌ ، أَوْ أُمَةٌ وَطُلِّقَتْ فِي طَهْرٍ فَسِتَّةٌ  
 عَشَرَ يَوْمًا وَلِحَظَتَانِ ، أَوْ فِي حَيْضٍ فَأَحَدُ وَثَلَاثُونَ وَلِحَظَةٌ ، وَتَصَدَّقُ إِنْ لَمْ تُخَالِفْ  
 هَادَةَ دَائِرَةَ ، وَكَذَا إِنْ خَالَفَتْ

استوفى عدد طلاقها كالطَّلَاقِ ثَلَاثًا (بَاقِيَةٍ فِي الْعِدَّةِ) وَأَمَّا مَنْ انْقَضَتْ عِدَّتُهَا فَلَارْجَعَةَ لَهَا ، وَلَوْ  
 خَالَطَهَا مَخَالِطَةُ الْأَزْوَاجِ بِإِلَاحُورَةٍ ، فَإِنَّ الْعِدَّةَ لَا تَنْقُضِي بِالنِّسْبَةِ لِلْحَقِّ الطَّلَاقِ وَلَا رَجْعَةَ لَهُ عَلَيْهَا  
 بَعْدَ الْأَقْرَاءِ أَوْ الْأَشْهُرِ (تَحِلُّ لِحُلِّ ، لَا مُرْتَدَّةٌ) وَكَذَا لَوَارْتَدَ الزَّوْجُ أَوْ أَسْلَمَتْ وَبَقِيَ هُوَ كَأَقْرَأِ  
 فَلَارْجَعَةَ فِي جَمِيعِ ذَلِكَ (وَإِذَا ادَّعَتْ انْقِضَاءَ عِدَّةِ أَشْهُرٍ) كَأَنَّ تَكُونَ آيَةَ (وَأَنْكَرَ) زَوْجَهَا  
 ذَلِكَ (صَدُقَ بِبَيْعِهِ) لِرَجُوعِ ذَلِكَ إِلَى الْاِخْتِلَافِ فِي وَقْتِ الطَّلَاقِ ، وَالْقَوْلُ قَوْلُهُ فِيهِ (أَوْ) ادَّعَتْ  
 (وَضَعَ حِلَّ لِمُدَّةِ إِمْكَانٍ وَهِيَ يَمْنُ تَحِيضٌ لَا آيَةَ ، فَلَا صَحَّ تَصَدِيقُهَا بِبَيْعٍ) وَمَقَابِلُهُ لَا تَصَدَّقُ إِلَّا بِبَيْعَةٍ  
 وَأَمَّا الْآيَةُ وَكَذَا الصَّغِيرَةُ فَلَا تَصَدَّقُ فِي دَعْوَى الْوَضْعِ . وَبَيْنَ مَدَّةِ الْإِمْكَانِ بِقَوْلِهِ (وَإِنْ ادَّعَتْ وَلَادَةً)  
 وَلَدَ (تَامَ فَاِمْكَانُهُ) أَيْ أَقْلَ مَدَّةٍ تُمْكِنُ فِيهَا وَلَادَتُهُ (سِتَّةَ أَشْهُرٍ وَلِحَظَتَانِ مِنْ وَقْتِ) إِمْكَانِ اجْتِنَاعِ  
 الزَّوْجَيْنِ بَعْدَ (النِّكَاحِ) لِحَظَةٍ لِلْوَطءِ وَلِحَظَةٍ لِلْوَضْعِ (أَوْ) وَلَادَةٍ (مَضَعَةٌ بِإِلَاحُورَةٍ) وَشَهِدَ الْقَوَابِلُ أَنَّهَا  
 يَوْمًا وَلِحَظَتَانِ) مِنْ وَقْتِ امْكَانِ اجْتِنَاعِهَا (أَوْ) وَلَادَةٍ (مَضَعَةٌ بِإِلَاحُورَةٍ) وَشَهِدَ الْقَوَابِلُ أَنَّهَا  
 أَصْلُ آدَمِي (فَتَمَانُونَ يَوْمًا وَلِحَظَتَانِ) وَهَذِهِ أَقْسَمُ الْحِلِّ الَّذِي تَنْقُضِي بِهِ الْعِدَّةَ ، فَإِنْ ادَّعَتْ الْوَضْعَ  
 فِي أَيْ قِسْمٍ أَقْلَ مِمَّا ذَكَرَ فِيهِ لَمْ تَصَدَّقْ (أَوْ) ادَّعَتْ (انْقِضَاءَ أَقْرَاءَ ، فَإِنْ كَانَتْ حُرَّةً وَطُلِّقَتْ  
 فِي طَهْرٍ فَأَقْلُ الْإِمْكَانِ اثْنَانِ وَثَلَاثُونَ يَوْمًا وَلِحَظَتَانِ) بِأَنْ تَطْلُقَ وَقَدْ بَقِيَ مِنْ طَهْرِهَا لِحَظَةٌ وَهِيَ  
 قَرَّةٌ ، ثُمَّ تَحِيضُ يَوْمًا وَلَيْلَةً ثُمَّ تَطْهَرُ خَمْسَةَ عَشَرَ يَوْمًا وَهُوَ قَرَّةٌ ثَانٍ ، ثُمَّ تَحِيضُ ثُمَّ تَطْهَرُ مِثْلَ ذَلِكَ  
 وَهُوَ قَرَّةٌ ثَالِثٌ . ثُمَّ تَطْهَرُ فِي الْيَوْمِ لِحَظَةً ، وَهِيَ لِبَسْتٍ مِنَ الْعِدَّةِ ، بَلْ لَا سِتْيَقَانِ انْقِضَائِهَا فَلَا تَصْلُحُ  
 لِرَجْعَةٍ وَلَا ارْتِ (أَوْ) طُلِّقَتْ (فِي حَيْضٍ فَسَبْعَةٌ وَأَرْبَعُونَ) يَوْمًا (وَلِحَظَةٌ) أَيْ أَقْلُ إِمْكَانِهَا  
 ذَلِكَ بِأَنْ تَطْلُقَ فِي آخِرِ الْحَيْضِ فَتَزِيدُ عَلَى الْأَوَّلَى خَمْسَةَ عَشَرَ يَوْمًا مَدَّةَ الطَّهْرِ (أَوْ) كَانَتْ (أُمَةً)  
 وَطُلِّقَتْ فِي طَهْرٍ ، فَسِتَّةَ عَشَرَ يَوْمًا وَلِحَظَتَانِ) بِأَنْ تَطْلُقَ وَقَدْ بَقِيَ مِنَ الطَّهْرِ لِحَظَةٌ فَهِيَ قَرَّةٌ ، ثُمَّ  
 تَحِيضُ يَوْمًا وَلَيْلَةً وَتَطْهَرُ خَمْسَةَ عَشَرَ يَوْمًا وَهِيَ قَرَّةٌ ثَانٍ ، ثُمَّ تَطْهَرُ فِي الدَّمِ لِحَظَةً (أَوْ) طُلِّقَتْ  
 الْأُمَةُ (فِي حَيْضٍ فَأَحَدُ وَثَلَاثُونَ وَلِحَظَةٌ) بِأَنْ تَطْلُقَ فِي آخِرِ حَيْضِهَا فَتَزِيدُ عَلَى الْأَوَّلَى مَدَّةَ الطَّهْرِ  
 خَمْسَةَ عَشَرَ يَوْمًا (وَتَصَدَّقُ) الْمَرْأَةُ فِي دَعْوَى انْقِضَاءِ عِدَّتِهَا بِأَقْلَ مَدَّةِ الْإِمْكَانِ (إِنْ لَمْ تُخَالِفْ  
 عَادَةَ) لَهَا (دَائِرَةَ) بِأَنْ لَمْ يَكُنْ لَهَا عَادَةٌ أَوَّلًا وَلَسْكَانَهَا غَيْرَ مُسْتَقِيمَةٍ (وَكَذَا إِنْ خَالَفَتْ) عَادَتَهَا

فِي الْأَصَحِّ ، وَلَوْ وَطِئَ رَجْعِيَّتُهُ وَاسْتَأْنَفَتِ الْأَقْرَاءُ مِنْ وَقْتِ الْوُطْءِ ، رَاجِعَ فِيهَا كَانَ بَقِيَّ ، وَيَحْرُمُ الْإِسْتِمْتَاعُ بِهَا ، فَإِنْ وَطِئَ فَلَا حَدَّ ، وَلَا يُعْزَرُ إِلَّا مُعْتَقِدُ تَحْرِيمِهِ ، وَيَجِبُ مَهْرٌ مِثْلُ إِنْ لَمْ يُرَاجِعْ ، وَكَذَا إِنْ رَاجَعَ عَلَى الْمَذْهَبِ ، وَيَصِحُّ إِبْلَاءُ وَظِهَارٌ وَطَّلَاقٌ وَلِعَانٌ وَتَوَارَتَانِ ، وَإِذَا ادَّعَى وَالْعِدَّةُ مُنْقَضَةٌ رَجْعَةً فِيهَا فَأَنْكَرَتْ ، فَإِنْ اتَّفَقَا عَلَى وَقْتِ الْإِنْقِضَاءِ كَيَوْمِ الْجُمُعَةِ ، وَقَالَ رَاجِعْتُ يَوْمَ الْخَمِيسِ فَقَالَتْ بَلِ السَّبْتُ صَدَّقَتْ بِبَيْعِنَا ، أَوْ عَلَى وَقْتِ الرَّجْعَةِ كَيَوْمِ الْجُمُعَةِ وَقَالَتْ انْقَضَتْ الْخَمِيسَ ، وَقَالَ السَّبْتُ صَدَّقَ بِبَيْعِنِي ، وَإِنْ تَنَازَعَا فِي السَّبْتِ بِلَا اتِّفَاقٍ فَلَا أَصَحَّ تَرْجِيحُ سَبْقِ الدَّعْوَى ، فَإِنْ ادَّعَتْ الْإِنْقِضَاءَ ثُمَّ ادَّعَى رَجْعَةً قَبْلَهُ صَدَّقَتْ بِبَيْعِنَا ، أَوْ ادَّعَاهَا قَبْلَ انْقِضَائِهِ فَقَالَتْ بَعْدَهُ صَدَّقَ . قُلْتُ : فَإِنْ ادَّعَاهَا مَعَ صَدَّقَتْ ، وَاللَّهُ أَعْلَمُ ، وَمَتَى ادَّعَاهَا وَالْعِدَّةُ بَاقِيَةٌ صَدَّقَ ، وَمَتَى أَنْكَرَتْهَا وَصَدَّقَتْ ثُمَّ اعْتَرَفَتْ قَبْلَ اعْتِرَافِهَا ،

فَادَّعَتْ مَخَالَفَتَهَا لِمَا دُونَهَا ( فِي الْأَصَحِّ ) لِأَنَّ الْعَادَةَ قَدْ تَغَيَّرَ ، وَمُقَابَلَهُ لَا تَصْدُقُ لِلتَّهْمَةِ ( وَلَوْ وَطِئَ رَجْعِيَّتُهُ ) بِشِبْهِه أَوْ غَيْرِهَا ( وَاسْتَأْنَفَتِ الْأَقْرَاءُ ) أَوِ الْأَشْهُرُ ( مِنْ وَقْتِ ) فَرَاغِهِ مِنْ ( الْوُطْءِ رَاجِعَ فِيهَا كَانَ بَقِيَّ ) مِنْ عِدَّةِ الطَّلَاقِ دُونَ مَا زَادَ عَلَيْهَا لِلْوُطْءِ ، فَإِنْ وَطِئَ بَعْدَ قَرْنِ ثَبَتَتِ الرَّجْعَةُ فِي قَرْنٍ وَاحِدٍ وَهَكَذَا ( وَيَحْرُمُ الْإِسْتِمْتَاعُ بِهَا ) حَتَّى بِالْغُلُوفِ ( فَإِنْ وَطِئَ فَلَا حَدَّ ) وَلَا يُعْزَرُ إِلَّا مُعْتَقِدُ تَحْرِيمِهِ ( بِخِلَافِ مُعْتَقِدِ حِلِّهِ ، وَمِثْلُهُ الْمَرْأَةُ ، وَبَاقِي التَّمَتُّعَاتِ كَالْوُطْءِ ) ( وَيَجِبُ ) بِوُطْءِ الرَّجْعِيَّةِ ( مَهْرٌ مِثْلُ إِنْ لَمْ يُرَاجِعْ ، وَكَذَا إِنْ رَاجَعَ عَلَى الْمَذْهَبِ ) وَالطَّرِيقُ الثَّانِي لَا يَجِبُ كَمَا إِذَا ارْتَدَّتْ بَعْدَ الدُّخُولِ فَوُطِئَتْ وَهِيَ مَرْتَدَّةٌ ثُمَّ أَسْلَمَتْ فَإِنَّهُ لَا يَجِبُ لَهَا مَهْرٌ ( وَيَصِحُّ ) مِنَ الرَّجْعِيَّةِ ( إِبْلَاءُ وَظِهَارٌ وَطَّلَاقٌ وَلِعَانٌ وَتَوَارَتَانِ ) وَنَجِبَ لَهَا النِّفَقَةُ ( وَإِذَا ادَّعَى وَالْعِدَّةُ مُنْقَضَةٌ رَجْعَةً فِيهَا فَأَنْكَرَتْ ) فَإِنْ اتَّفَقَا عَلَى وَقْتِ الْإِنْقِضَاءِ كَيَوْمِ الْجُمُعَةِ وَقَالَ ( هُوَ ) رَاجِعْتُ يَوْمَ الْخَمِيسِ فَقَالَتْ بَلِ السَّبْتُ رَاجِعْتُ فِيهِ ( صَدَّقَتْ بِبَيْعِنَا أَوْ ) اتَّفَقَا ( عَلَى وَقْتِ الرَّجْعَةِ كَيَوْمِ الْجُمُعَةِ وَقَالَتْ انْقَضَتْ الْخَمِيسَ ) وَقَالَ السَّبْتُ صَدَّقَ بِبَيْعِنِي ( أَنَّهَا مَا انْقَضَتْ الْخَمِيسَ ) ( وَإِنْ تَنَازَعَا فِي السَّبْتِ بِلَا اتِّفَاقٍ ) بِأَنِ اقْتَضَرَ الزَّوْجُ عَلَى دَعْوَى أَنَّ الرَّجْعَةَ سَابِقَةٌ ، وَهِيَ عَلَى أَنَّ انْقِضَاءَ الْعِدَّةِ سَابِقٌ ( فَلَا أَصَحَّ تَرْجِيحُ سَبْقِ الدَّعْوَى ) ثُمَّ يَبْنِي السَّبْقَ بِقَوْلِهِ ( فَإِنْ ادَّعَتْ الْإِنْقِضَاءَ ثُمَّ ادَّعَى رَجْعَةً قَبْلَهُ صَدَّقَتْ بِبَيْعِنَا ) أَنَّ عِدَّتَهَا انْقَضَتْ قَبْلَ الرَّجْعَةِ وَسَقَطَتْ دَعْوَى الزَّوْجِ ( أَوْ ادَّعَاهَا ) أَيْ الرَّجْعَةَ ( قَبْلَ انْقِضَاءِ ) لِعِدَّتِهَا ( فَقَالَتْ ) بَلِ رَاجِعْتُ ( بَعْدَهُ ) أَيْ انْقِضَاءَ الْعِدَّةِ ( صَدَّقَ ) بِبَيْعِنِهِ أَنَّهُ رَاجِعُهَا قَبْلَ انْقِضَائِهَا ( قُلْتُ : فَإِنْ ادَّعَاهَا مَعَ صَدَّقَتْ ) بِبَيْعِنَا ( وَاللَّهُ أَعْلَمُ ) فَإِنْ اعْتَرَفَا بِتَرْتِيبِهِمَا وَأَشْكَلَ السَّابِقَ صَدَّقَ الزَّوْجُ بِبَيْعِنِهِ ( وَمَتَى ادَّعَاهَا وَالْعِدَّةُ بَاقِيَةٌ ) بِاتِّفَاقِهِمَا وَأَنْكَرَتْ ( صَدَّقَ ) بِبَيْعِنِهِ لِقُدْرَتِهِ عَلَى انْشَاءِهَا ( وَمَتَى أَنْكَرَتْهَا وَصَدَّقَتْ ثُمَّ اعْتَرَفَتْ ) بِهَا ( قَبْلَ اعْتِرَافِهَا ) لِأَنَّهَا جَعَلَتْ

وَإِذَا طَلَّقَ دُونَ ثَلَاثٍ وَقَالَ وَطِئْتُ قَلْبِي رَجْعَةً وَأَنْكَرْتُ صِدْقَتِي يَمِينٍ ، وَهُوَ مُقَرَّرٌ  
لَهَا بِالْمَرْ ، فَإِنْ قَبَضَتْهُ فَلَا رُجُوعَ لَهُ ، وَإِلَّا فَلَا تَطَالِبَ إِلَّا بِنِصْفِهِ .

## كتاب الإيلاء

هُوَ : حَلْفُ زَوْجٍ يَصِيحُ طَلَاقَهُ لِمَتَمَتِّعٍ مِنْ وَطْئِهَا مُطْلَقًا أَوْ فَوْقَ أَرْبَعَةِ أَشْهُرٍ ،  
وَالْجَدِيدُ أَنَّهُ لَا يَخْتَصُّ بِالْحَلْفِ بِاللَّهِ تَعَالَى وَصِفَاتِهِ ، بَلْ لَوْ عُلِقَ بِهِ طَلَاقًا أَوْ عِتَقًا أَوْ قَالَ  
إِنْ وَطِئْتُكَ فَيَلَّهِ عَلَى صَلَاةٍ أَوْ صَوْمٍ أَوْ حَجٍّ أَوْ عِتْقٍ كَانَ مُوَلِيًا ، وَلَوْ حَلَفَ أَجْنَبِيٌّ  
عَلَيْهِ فَيَمِينٌ مَحْضَةٌ ، فَإِنْ نَكَحَهَا فَلَا إِيْلَاءَ ، وَلَوْ آلَى مِنْ رَتَقَاءَ ، أَوْ قَرَنَاءَ ، أَوْ آلَى  
بِمَجْبُوبٍ لَمْ يَصِحَّ عَلَى الْمَذْهَبِ ، وَلَوْ قَالَ وَاللَّهِ لَا وَطِئْتُكَ أَرْبَعَةَ أَشْهُرٍ ،

حقا ثم اعترفت به ( وإذا طلق دون ثلاث وقال وطئت ) قبل الطلاق ( فلي ) عليها ( رجعة  
وأنكرت ) وطأه ( صدقت يمين ) أنه ماوطئها ( وهو ) بدعواه وطأها ( مقرر لها بالمر )  
وهي لا تدعى إلا لنصفه ( فان ) كانت ( قبضته فلا رجوع له ) عليها بشيء ( والا فلا تطالبه  
إلا بنصف ) فقط عملا بانكارها .

## كتاب الإيلاء

وهو لغة الحلف . وشرعا الحلف على الامتناع من وطء الزوجة مطلقا أو أكثر من أربعة أشهر  
كما قال ( هو حلف زوج ) خرج السيد والأجنبي ( يصح طلاقه ) خرج الصبي والمجنون والمكره  
( ليمتنع من وطئها مطلقا ) أى امتناعا مطلقا غير مقيد بمدة ( أوفوق أربعة أشهر ) وأما الحلف  
على الامتناع أربعة أشهر فأقل فلا يكون إيلاء وإن حرم للإيذاء ، والزيادة تصدق ولو بلحظة  
كأن يقول والله لأطؤك ، أو الله لأطؤك خمسة أشهر ( والجديد أنه ) أى الإيلاء ( لا يختص  
بالحلف بالله تعالى وصفاته ، بل لو علق به ) أى الوطء . ( طلاقا أو عتقا ) كقوله إن وطئتُكَ ففُتِرَتْكَ  
طالِقٌ أَوْ نَعَبْدِي حُرٌّ ( أَوْ قَالَ إِنْ وَطِئْتُكَ فَلَلَّهِ عَلَى صَلَاةٍ أَوْ صَوْمٍ أَوْ حَجٍّ أَوْ عِتْقٍ كَانَ مُوَلِيًا ) بل  
لو كان بغير حلف أصلا كقوله أنت على كظهر أمي سنة كان مولى أيضا لأنه يمتنع من الوطء في  
جميع ذلك خوف ما يترتب عليه ، والقديم أنه يختص بالحلف بالله أو صفة من صفاته ( ولو علف  
أجنبي عليه ) أى على ترك الوطء كقوله لأجنبيية والله لأطؤك ( فيمين محضة ) أى خاصة من  
شائبة الإيلاء ( فان نكحها ) بعد الحلف ( فلا إيلاء ) فلا تضرب له مدة ويلزمه بالوطء كفارة  
يمين ( ولو آلَى مِنْ رَتَقَاءَ أَوْ قَرَنَاءَ أَوْ آلَى بِمَجْبُوبٍ ) أى مقطوع الذم كركله ( لم يصح ) هذا الإيلاء  
( على المذهب ) لامتناع الوطء في نفسه ، والقول الثاني يصح ( ولو قال والله لا وطئتُكَ أربعة أشهر ،

فَإِذَا مَضَتْ قَوْلُ اللَّهِ لَا وَطِئْتِكَ أَرْبَعَةَ أَشْهُرٍ ، وَهَكَذَا مِرَارًا فَلَيْسَ بِمَوْلٍ فِي الْأَصَحِّ ،  
وَلَوْ قَالَ وَاللَّهِ لَا وَطِئْتِكَ خَمْسَةَ أَشْهُرٍ فَإِذَا مَضَتْ قَوْلُ اللَّهِ لَا وَطِئْتِكَ سَنَةً فَإِلَّا أَنْ لِكُلِّ  
حُكْمُهُ ، وَلَوْ قِيدَ بِمُسْتَبْعَدِ الْحُصُولِ فِي الْأَرْبَعَةِ كَنَزُولِ عِيسَى صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ  
قَوْلٍ ، وَإِنْ ظَنَّ حُصُولَهُ قَبْلَهَا فَلَا ، وَكَذَا لَوْ شَكَّ فِي الْأَصَحِّ ، وَلَفْظُهُ صَرِيحٌ وَكِتَابَةٌ ،  
فَمَنْ صَرِيحُهُ تَقْيِيدُ ذِكْرِ بَفَرْجٍ وَوُطْءٍ وَجَمَاعٍ وَافْتِضَاضٍ بِكُرٍ ، وَالْجَدِيدُ أَنْ  
مُلَامَسَةً وَمُبَاضَعَةً وَمُبَاشَرَةً وَإِتْيَانًا وَغَشْيَانًا وَقَرَبَانًا وَنَحْوَهَا كِتَابَاتٌ ، وَلَوْ قَالَ إِنْ  
وَطِئْتِكَ فَعَبْدِي حُرٌّ فَزَالَ مِلْكُهُ عَنْهُ زَالَ الْإِبْلَاءُ ، وَلَوْ قَالَ فَعَبْدِي حُرٌّ عَنْ ظَهَارِي  
وَكَانَ ظَاهِرَ قَوْلٍ ، وَإِلَّا فَلَا ظَهَارَ وَلَا إِبْلَاءَ بَاطِنًا ، وَيُحْكَمُ بِهِمَا ظَاهِرًا ، وَلَوْ قَالَ  
عَنْ ظَهَارِي إِنْ ظَاهَرْتُ فَلَيْسَ بِمَوْلٍ حَتَّى يُظَاهَرَ ،

فَإِذَا مَضَتْ قَوْلُ اللَّهِ لَا وَطِئْتِكَ أَرْبَعَةَ أَشْهُرٍ ، وَهَكَذَا مِرَارًا فَلَيْسَ بِمَوْلٍ فِي الْأَصَحِّ ) وَإِنْ أُمِّمَ بِهِ دُونَ  
إِثْمِ الْإِبْلَاءِ لانتفاء موجهه من المطالبة ، ومقابله هو مول إثمًا (ولو قال : والله لا وطئتكَ خمسة أشهر ،  
فَإِذَا مَضَتْ قَوْلُ اللَّهِ لَا وَطِئْتِكَ سَنَةً فَإِلَّا أَنْ لِكُلِّ ) مِنْهُمَا ( حُكْمُهُ ) فَلَهَا الْمَطْلَبَةُ فِي الشَّهْرِ الْخَامِسِ  
بِمَجِبِ الْإِبْلَاءِ الْأَوَّلِ ، فَإِذَا لَمْ تَطْلُبْ حَتَّى مَضَى الْخَامِسُ ، فَلَيْسَ لَهَا الْمَطْلَبَةُ إِلَّا بَعْدَ مَضَى أَرْبَعَةِ  
أَشْهُرٍ مِنَ الثَّانِي ( وَلَوْ قِيدَ ) الْامْتِنَاعِ مِنَ الْوُطْءِ ( بِمُسْتَبْعَدِ الْحُصُولِ فِي الْأَرْبَعَةِ كَنَزُولِ عِيسَى صَلَّى  
اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ ) كَقَوْلِهِ وَاللَّهُ لَا وَطِئْتِكَ حَتَّى يَنْزِلَ عِيسَى عَلَيْهِ السَّلَامُ ( فَمَوْلٍ وَإِنْ ظَنَّ حُصُولَهُ )  
أَيُّ الْمَقِيدِ بِهِ ( قَبْلَهَا ) أَيْ الْأَرْبَعَةَ أَشْهُرَ ( فَلَا ) يَكُونُ مَوْلِيًا كَقَوْلِهِ فِي وَقْتُ الشَّيْءِ وَاللَّهُ لَا وَطِئْتِكَ  
حَتَّى يَنْزِلَ الْمَطَرُ ( وَكَذَا لَوْ شَكَّ ) فِي حُصُولِ الْمُسْتَبْعَدِ لَا يَكُونُ مَوْلِيًا ، فَلَوْ مَضَتْ الْأَرْبَعَةُ وَلَمْ يَرْجَدْ  
الْمَعْلُوقُ عَلَيْهِ لَا يَكُونُ مَوْلِيًا لِأَنَّهُ لَمْ يَتَحَقَّقْ مِنْهُ قَصْدُ الْمَضَارَةِ أَوَّلًا ( فِي الْأَصَحِّ ) وَمَقَابِلُهُ هُوَ مَوْلٍ  
حَيْثُ تَأَخَّرَ عَنِ الْأَرْبَعَةِ ( وَلَفْظُهُ ) أَيْ صِيغَةُ الدَّالَةِ عَلَيْهِ ( صَرِيحٌ وَكِتَابَةٌ ، فَمَنْ صَرِيحُهُ تَقْيِيدُ  
ذِكْرِ بَفَرْجٍ ) كَقَوْلِهِ وَاللَّهُ لَا أَغْيَبُ ذِكْرِي بِفَرْجِكَ ( وَوُطْءٍ وَجَمَاعٍ ) كَقَوْلِهِ وَاللَّهُ لَا أَطُوكُ أَوْ  
لَأَجَامِعَكَ ( وَافْتِضَاضٍ بِكُرٍ ) كَقَوْلِهِ وَاللَّهُ لَا أَفْتَضُّكَ وَهِيَ بِكُرٍ ، فَكُلُّ ذَلِكَ صَرِيحٌ لَا يَتَعَرَّضُ لِنِیَّةِ  
( وَالْجَدِيدُ أَنْ مِلَامَسَةً وَمُبَاضَعَةً وَمُبَاشَرَةً وَإِتْيَانًا وَغَشْيَانًا وَقَرَبَانًا وَنَحْوَهَا ) كَالسَّ وَالْإِفْضَاءِ ( كِتَابَاتٌ )  
مُسْتَقَرَّةٌ إِلَى نِیَّةِ ( وَلَوْ قَالَ : إِنْ وَطِئْتِكَ فَعَبْدِي حُرٌّ فَزَالَ مِلْكُهُ عَنْهُ ) كَأَنْ مَاتَ أَوْ عَنَتَهُ ( زَالَ  
الْإِبْلَاءُ ، وَلَوْ قَالَ ) إِنْ وَطِئْتِكَ ( فَعَبْدِي حُرٌّ عَنْ ظَهَارِي وَكَانَ ) قَدْ ( ظَاهَرَ ) وَعَادَ قَبْلَ ذَلِكَ  
( فَمَوْلٍ ) لِأَنَّهُ وَإِنْ لَزِمَتْهُ كِفَارَةُ الظَّاهِرِ فَهَتَّى ذَلِكَ الْعَبْدُ بِهِنَا ، وَتَجْعَلُ عَتَقَهُ زِيَادَةً لَتَزِمَهَا بِالْوُطْءِ  
وَهِيَ مُشْتَقَّةٌ ( وَإِلَّا ) بَأَنْ لَمْ يَكُنْ ظَاهِرًا قَبْلَ ذَلِكَ ( فَلَا ظَهَارَ وَلَا إِبْلَاءَ بَاطِنًا ) أَيْ فَمَا بَيْنَهُ وَبَيْنَ  
اللَّهِ ( رَ ) لَكِنْ ( يَحْكَمُ بِهِمَا ظَاهِرًا ) فَإِذَا وَطِئَ عَتَقَ الْعَبْدُ عَنِ الظَّاهِرِ ( وَلَوْ قَالَ ) إِنْ وَطِئْتِكَ  
فَعَبْدِي حُرٌّ ( عَنْ ظَهَارِي إِنْ ظَاهَرْتُ فَلَيْسَ بِمَوْلٍ ) فِي الْحَالِ ، بَلْ ( حَتَّى يُظَاهَرَ ) فَإِذَا ظَاهَرَ



أَوْ إِنْ وَطِئْتَكَ فَضْرَتُكَ طَائِقٌ قَوْلٌ ، فَإِنْ وَطِئَ طَلَّقَتِ الضَّرَّةُ وَزَالَ الْإِيلَاءُ ، وَالْأَظْهَرُ أَنَّهُ لَوْ قَالَ لِأَرْبَعٍ : وَاللَّهِ لَا أَجَامِعُكُمْ فَلَيْسَ بِمَوْلٍ فِي الْحَالِ ، فَإِنْ جَامَعَ ثَلَاثًا قَوْلٍ مِنَ الرَّابِعَةِ ، فَلَوْ مَاتَ بَعْضُهُمْ قَبْلَ وَطْءِ زَالِ الْإِيلَاءِ ، وَلَوْ قَالَ : لَا أَجَامِعُ كُلَّ وَاحِدَةٍ مِنْكُمْ قَوْلٍ مِنْ كُلِّ وَاحِدَةٍ ، وَلَوْ قَالَ : لَا أَجَامِعُكُمْ إِلَى سَنَةٍ إِلَّا مَرَّةً فَلَيْسَ بِمَوْلٍ فِي الْحَالِ فِي الْأَظْهَرِ ، فَإِنْ وَطِئَ وَتَبَيَّ مِنْهَا أَكْثَرُ مِنْ أَرْبَعَةِ أَشْهُرٍ قَوْلٌ .

[فصل] يُمَهِّلُ أَرْبَعَةَ أَشْهُرٍ مِنَ الْإِيلَاءِ بِلَا قَاضٍ ، وَفِي رَجْعِيَّةٍ مِنَ الرَّجْعَةِ ، وَلَوْ ارْتَدَّ أَحَدُهُمَا بَعْدَ دُخُولٍ فِي الْمُدَّةِ انْقَطَعَتْ ، فَإِذَا أَسْلَمَ اسْتَوْفَتْ ، وَمَا يَمْنَعُ الْوَطْءَ وَلَمْ يُحِلَّ بِنِكَاحٍ إِنْ وَجِدَ فِيهِ لَمْ يَمْنَعِ الْمُدَّةَ كَصَوْمٍ وَإِحْرَامٍ وَمَرَضٍ وَجُنُونٍ ، أَوْ فِيهَا وَهُوَ حَسْبُ كَصَغَرٍ وَمَرَضٍ مَنَعَ ، وَإِنْ حَدَثَ فِي الْمُدَّةِ قَطْعُهَا فَإِذَا زَالَ اسْتَوْفَتْ ، وَقِيلَ تُبْنَى ، أَوْ شَرَعِي كَعَكِيضٍ وَصَوْمٍ نَفْلٍ فَلَا ، وَيَمْنَعُ فَرَضٌ فِي

صار مولا (أو) قال (إن وطئتكَ فضررتك طائِق قول) من المخاطبة (فإن وطئ طلقت الضرة وزال الإيلاء) إذ لا يترتب شيء بوطنها ثانيا (والأظهر أنه لو قال لأربع: والله لا أجامعكم فليس بمول في الحال ، فإن جامع ثلاثا قول من الرابعة ، فلو مات بعضهم قبل وطء زل الإيلاء ، ولو قال : لا أجامع كل واحدة منكم قول من كل واحدة) منهم بمفردها ، ولو وطئ واحدة وجبت الكفارة وانحل المين (ولو قال) والله (لا أجامعكم إلى سنة إلا همة فليس بمول في الحال في الأظهر ، فإن وطئ (و) قد (بقي منها) أي السنة (أكثر من أربعة أشهر قول) من حيثئذ ، فإن بقي أربعة أشهر فادونها فليس بمول بل حالف ، ومقابل الأظهر هو مول في الحال .

[فصل] في أحكام الإيلاء (يمهل) المولى (أربعة أشهر) سواء الحرة والرقيق وابتدأوها (من الإيلاء بلا قاض ، و) ابتدأوها (في رجعية) آلى منها (من الرجعة) لامن الإيلاء ، وكذا لو آلى من زوجته ثم طلقها رجعية فإن المدّة تنقطع بالطلاق ، فإذا راجعها حسبت من الرجعة (ولو ارتد) الزوجان أو (أحدهما بعد دخول في المدّة) أي الأشهر الأربعة (انقطعت) فلا يحسب زمن الردة منها (فإذا أسلم) المرتد (استوفت) المدّة لوجوب المولاة فيها (و) كل ما يمنع الوطء ولم يحل بنكاح إن وجد فيه (أي الزوج) لم يمنع المدّة كصوم وإحرام ومرض وجنون) فيحسب زمن كل منها من المدّة . وأما ما يحل بالنكاح كالردة والطلاق الرجعي فلا يحسب زمنه منها (أو) وجد مانع الوطء (فيها) أي الزوجة (وهو حسي كصغر ومرض) يمنع كل منهما الوطء (منع) المدّة فلا يبدأ بها حتى يزول (وإن حدث) مانع الوطء (في المدّة قطعها) كغشوز (فإذا زال) الحادث (استوفت) ولا تبني على مامضى (وقيل تبني) بالبناء للفعول على مامضى (أو) وجد مانع الوطء في الزوجة وهو (شرعي كحيض وصوم نفل فلا) يقطعها (ويمنع) من حسابان المدّة تلبسها بما هو (فرض) من صوم ، ويمنع الاحرام ولو نفلا (في

الْأَصَحُّ ، فَإِنْ وَطِئَ فِي الْمُدَّةِ ، وَإِلَّا فَلَهَا مُطَالَبَتُهُ بِأَنْ ، يَبْرَأَ أَوْ يُطْلَقَ ، وَلَوْ تَرَكَتْ حَقَّهَا فَلَهَا الْمُطَالَبَةُ بَعْدَهُ ، وَتَحْصُلُ الْفَيْئَةُ بِتَغْيِيبِ حَسَفَةٍ يَقْبَلُ ، وَلَا مُطَالَبَةَ إِنْ كَانَ بِهَا مَانِعٌ وَطئه كَحَيْضٍ وَمَرَضٍ ، وَإِنْ كَانَ فِيهِ مَانِعٌ طَبِيعِيٌّ كَمَرَضٍ طَوِيلٍ بِأَنْ يَقُولَ : إِذَا قَدَرْتُ فُتْتُ ، أَوْ شَرَعِيٌّ كَأَحْرَامٍ فَلَا ذَهَبَ أَنَّهُ يُطَالَبُ بِطَلَاقٍ ، فَإِنْ عَصَى بِوَطئه سَقَطَتِ الْمُطَالَبَةُ ، وَإِنْ أَبَى الْفَيْئَةَ وَالطَّلَاقَ فَلَا ظَهْرُ أَنْ الْقَاضِيَ يُطْلَقَ عَلَيْهِ طَلَقَةً ، وَأَنَّهُ لَا يُيْهِلُ فَلَانَةً ، وَأَنَّهُ إِذَا وَطِئَ بَعْدَ مُطَالَبَتِهِ لَزِمَتْهُ كَفَّارَةٌ بِمِثْلِ .

## كتاب الظهار

يَصِحُّ مِنْ كُلِّ

(الْأَصَحُّ) ومقابله لا يمنع (فان وطئ في المدة) انحلت الإيلاء ولا يطالب بشئ (وإلا) بأن لم يطأ فيها (فلها مطالبة بأن يبرأ) برجوعه للوطء (أو يطلق) إن لم يبرأ (ولو تركت حقها) ولم تطالب به (فلها المطالبة بعده) أي الترك ما لم تنته المدة (وتحصل الفئته) وهي الرجوع للوطء (بتغيب حشفة) فقط (يقبل) فلا يكفي تغيب مادونها أو تنبيها بدبر (ولا مطالبة) للزوج بالفئته (إن كان بها) أي الزوجة (مانع وطء) شرعي أو حسي (كحيض ومرض) لا يمكن معه الوطء (وإن كان فيه) أي الزوج (مانع) من الوطء (طبيعي كمرض طويل) أي الزوج بالفئته باللسان أو بالطلاق إن لم يبرأ (بأن يقول: إذا قدرت فئت) أو طلقت (أو) كان في الزوج مانع (شرعي كاحرام) فالذهب أنه يطالب بطلاق (ولا يطالب بالفئته، والطريق الثاني لا يطالب بالطلاق بخصوصه، ولكن يقال له إن فئت عصيت، وإن طلقت ذهبت زوجتك، وإن لم تطلق طلقنا عليك) فان عصى بوطء سقطت المطالبة، وإن أبى الفئته والطلاق، فلا ظهر أن القاضي يطلق عليه طلاقاً فيقول أوقعت على فلانة عن فلان طلاقاً، فان كان قبل الدخول أو لم يكن له عليها غيرها وقعت بائنة وإلا فرجعية، وإذا راجع تطلىق القاضي وقد بقي مدة الإيلاء ضربت مدة أخرى، وإذا تزوجها بعد البيئونة لم يعد الإيلاء، ومقابل الأظهر لا يطلق عليه، بل يحبس (و) الأظهر (أنه لا يمهل) أياماً (ثلاثة) وجوباً بل يجوز إيماله دونها إذا استمهل لعذر كان كان صامماً أو جانحاً، ومقابله يمهل ثلاثة أيام (و) الأظهر (أنه إذا وطئ بعد مطالبته) له بالفئته (لزمه كفارة يمين) إن كانت يمينه بالله تعالى أو صفة من صفاته، ومقابله لا يلزمه لقوله تعالى: فان فاؤا فان الله غفور رحيم .

## كتاب الظهار

هو بكسر الظاء لغة مأخوذ من الظهور، لأن صيغته الأصلية أن يقول الزوج لزوجته: أنت عليّ كظهر أمي. وشرعاً تشبيه الزوج لزوجته بمحرمه وهو حرام (يصح) الظهار (من كل

زَوْجٍ مُكَافٍ وَلَوْ ذِيَّ وَخِصِيٍّ ، وَظَهَارُ سَكَرَانَ كَطَّلَاقِهِ ، وَصَرِيحُهُ أَنْ يَقُولَ  
لِزَوْجَتِهِ : أَنْتِ عَلَىَّ أَوْ مَعِيَ أَوْ عِنْدِي كَظَهَرِ أُمِّي ؛ وَكَذَا أَنْتِ كَظَهَرِ أُمِّي  
صَرِيحٌ عَلَى الصَّحِيحِ ، وَقَوْلُهُ : جِسْمُكَ أَوْ بَدَنُكَ أَوْ نَفْسُكَ كَبَدَنِ أُمِّي أَوْ جِسْمِهَا  
أَوْ جُلَّتِهَا صَرِيحٌ ، وَالْأُظْهَرُ أَنَّ قَوْلَهُ كَيْدِهَا أَوْ بَطْنِهَا أَوْ صَدْرِهَا ظَهَارٌ ، وَكَذَا  
كَعَيْنِهَا إِنْ قَصَدَ ظَهَارًا ، وَإِنْ قَصَدَ كَرَامَةً فَلَا ، وَكَذَا إِنْ أَطْلَقَ فِي الْأَصَحِّ ، وَقَوْلُهُ :  
رَأْسُكَ أَوْ ظَهْرُكَ أَوْ يَدُكَ عَلَىَّ كَظَهَرِ أُمِّي ظَهَارٌ فِي الْأُظْهَرِ ، وَالتَّشْبِيهُ بِالْجَدَّةِ ظَهَارٌ ،  
وَالْمَذْهَبُ طَرْدُهُ فِي كُلِّ تَحْرِمٍ لَمْ يَطْرَأَ تَحْرِيمُهَا ، لِأَوْضَاعِهِ وَزَوْجَتِهِ ابْنٍ ، وَلَوْ شَبَّهَ  
بِأَجْنَبِيَّةٍ وَمُطَلَقَةٍ وَأُخْتِ زَوْجَةٍ وَبَابٍ وَمُلَاعِنَةٍ فَلَعَوُ ، وَيَصِحُّ تَعْلِيْقُهُ كَقَوْلِهِ : إِنْ  
ظَاهَرْتُ مِنْ زَوْجَتِي الْأُخْرَى فَأَنْتِ عَلَىَّ كَظَهَرِ أُمِّي فَظَاهَرَ صَارَ مُظَاهَرًا مِنْهُمَا ، وَلَوْ  
قَالَ : إِنْ ظَاهَرْتُ مِنْ فَلَانَةٍ وَفُلَانَةٍ أَجْنَبِيَّةٍ فَخَاطَبَهَا بِظَهَارٍ لَمْ يَصِرْ مُظَاهَرًا

زوج) فلا تصح مظاهره السيد من أمته (مكاف) فلا يصح من صبي ومجنون ، ولا بد أن  
يكون مختاراً فلا يصح من مكره (ولو) الزوج (ذمي) مراده الكافر ولو حريباً (و) لو هو  
(خصي) ومحبوب وممسوح وعين (وظهار سكران كطلاقه) وتقديم صحة طلاقه فظهاره كذلك  
(وصريحه أن يقول لزوجته) ولو الرجعية (أنت على أو معي أو عندى كظهر أمي) في  
التحريم (وكذا أنت كظهر أمي صريح على الصحيح) ولا يضر حذف الصلة ، ومقابله هو كناية  
لا احتمال أنت على غيري (وقوله) هنا (جسمك أو بدئك أو نفسك كبदन أمي أو جسمها أو  
جلتها صريح) لكن الذي استظهره أنه لا بد في صراحته من ذكر الصلة وإلا كان كناية  
(والأظهر أن قوله) أنت على (كيدها أو بطنها أو صدرها ظهار) ومقابله أنه ليس بظهار (وكذا)  
قوله أنت على (كعينها إن قصد ظهاراً) بأن نوى التحريم. (وإن قصد كرامة فلا) يكون  
ظهاراً (وكذا إن أطلق) لا يكون ظهاراً (في الأصح) ومقابله يحمل على الظهار (وقوله: وأسك  
أو ظهرك أو يدك على كظهر أمي ظهار في الأظهر ، والتشبيه بالجدّة ظهار) لأنها تسمى أما (والمذهب  
طرده) أي التشبيه يقتضي للظهار (في كل محرم) بنسب أو رضاع أو مصاهرة (لم يطرأ تحريمها)  
على المظاهر بأن لم يمر عليها زمن كانت تحل فيه له كبنته ومرضعة أبيه وامرأته التي تزوجها قبل  
وجوده ، والثاني المنع (لارضعة وزوجة ابن) لأنهما كانتا حلالاه في زمن (ولو شبه) زوجته  
(بأجنبية ومطلقة وأخت زوجة وباب) للظهار (وملاعبة) له (فلغو) هذا التشبيه (ويصح  
تعليقه كقوله : إن ظاهرت من زوجتي الأخرى فأنت على كظهر أمي) وهما في عصمتها (فظاهر)  
من الأخرى (صار مظاهراً منهما) عملاً بموجب التنجيز والتعليق (ولو قال : إن ظاهرت من  
فلانة) فأنت على كظهر أمي (وفلانة أجنبية فخاطبها) أي الأجنبية (بظهار لم يصر مظاهراً

مِنْ زَوْجِيهِ إِلَّا أَنْ يُرِيدَ اللفظ ، فَلَوْ نَكَحَهَا وَظَاهَرَ مِنْهَا صَارَ مُظَاهِرًا ، وَلَوْ قَالَ  
مِنْ فُلَانَةٍ الْأُجْنَبِيَّةِ فَكَذَلِكَ ، وَقِيلَ لَا يَصِيرُ مُظَاهِرًا ، وَإِنْ نَكَحَهَا وَظَاهَرَ ، وَلَوْ  
قَالَ : إِنْ ظَاهَرْتُ مِنْهَا وَهِيَ أُجْنَبِيَّةٌ فَلَقَوُ ، وَلَوْ قَالَ أَنْتِ طَالِقٌ كَظَهَرَ أُمِّي وَلَمْ يَنْوِ  
أَوْ نَوَى الطَّلَاقَ أَوْ الظَّهَارَ أَوْ مُهَامَةً أَوْ الظَّهَارَ بِأَنْتِ طَالِقٌ ، وَالطَّلَاقُ بِكَظَهَرَ أُمِّي  
طَلَّقَتْ وَلَا ظَهَارَ ، أَوْ الطَّلَاقُ بِأَنْتِ طَالِقٌ ، وَالظَّهَارُ بِالْبَاقِي طَلَّقَتْ وَحَصَلَ الظَّهَارُ  
إِنْ كَانَ طَلَّاقٌ رَجْعَةً .

[ فصل ] عَلَى الظَّاهِرِ كُفَّارَةٌ إِذَا قَادَ ، وَهُوَ أَنْ يُمْسِكَهَا بَعْدَ ظَهَارِهِ زَمَنَ إِسْكَانِ  
فُرْقَةٍ ، فَلَوْ انْتَصَلَ بِهِ فُرْقَةٌ بِمَوْتٍ أَوْ قَسَخٍ أَوْ طَلَّاقٍ بَائِنٍ أَوْ رَجْعِيٍّ وَلَمْ يُرَاجِعْ  
أَوْ جُنَّ فَلَا عَوْدَ ، وَكَذَا لَوْ مَلَكَهَا أَوْ لَاعْنَهَا فِي الْأَصَحِّ

من زوجته ) لا تنفاه المعلق عليه شرعا ( إلا أن يريد اللفظ ) فيصير مظاهرا من زوجته ( ولو  
نكحها ) أي الأجنبية ( وظاهر منها ) بعد نكاحها ( صار مظاهرا ) من زوجته الأولى ( ولو  
قال ) إن ظاهرت ( من فلانة الأجنبية ) فزوجتي على كظهر أمي ( فكذلك ) أي إن خاطبها  
بظهار قبل نكاحها لم يصير مظاهرا من زوجته إلا أن يريد اللفظ أو بعد نكاحها صار مظاهرا  
( وقيل لا يصير مظاهرا ، وإن نكحها وظاهر ) منها لأنها ليست بأجنبية حين الظهار ( ولو قال : إن  
ظاهرت منها وهي أجنبية ) فأنت على كظهر أمي ( فلقو ) أي لا يكون مظاهرا من زوجته لأنه  
تعليق بمستحيل ( ولو قال : أنت طالق كظهر أمي ولم ينو ) بمجموع كلامه شيئا ( أو نوى ) به  
الطلاق ( فقط ( أو الظهار ) فقط ( أو ) نوى به ( هما معا أو ) نوى ( الظهار بأنت طالق ،  
والطلاق بكظهر أمي طلقت ) في هذه الحالات الجنس ( ولاظهار ) أما وقوع الطلاق فلا ينافيه بصريح  
لفظه ، وأما عدم وقوع الظهار فلا أن قوله كظهر أمي قاصر لانفصاله عن أنت وعدم نيته بلفظه ،  
ولفظ الطلاق لا ينصرف إلى الظهار وعكسه ( أو ) نوى ( الطلاق بأنت طالق ، والظهار بالباقي )  
وهو كظهر أمي . ( طلقت وحصل الظهار إن كان طلاق رجعة ) لأن الرجعية بصح الظهار منها ،  
وقد نواه بكظهر أمي فيقدر له مبتدأ ، وأما إن كان الطلاق بائنا فلاظهار ، ولو قال أنت على حرام  
كظهر أمي ونوى بمجموعه الظهار فظاهر أو الطلاق فطلاق .

[ فصل ] فِي أَحْكَامِ الظَّاهِرِ ( عَلَى المَظَاهِرِ كُفَّارَةٌ إِذَا عَادَ ) فِي ظَهَارِهِ ( وَهُوَ أَنْ يُمْسِكَهَا بَعْدَ  
ظَهَارِهِ زَمَنَ إِسْكَانِ فُرْقَةٍ ، فَلَوْ انْتَصَلَ بِهِ ) أَي الظَّهَارِ ( فُرْقَةً بِمَوْتٍ ) لَهَا أَوْ لِأَحَدِهِمَا ( أَوْ قَسَخٍ )  
لِلنِّكَاحِ ( أَوْ ) فُرْقَةً بِسَبَبِ ( طَلَّاقٍ بَائِنٍ أَوْ رَجْعِيٍّ وَلَمْ يُرَاجِعْ أَوْ جُنَّ ) عَقِبَ ظَهَارِهِ ( فَلَا عَوْدَ )  
وَلَا كُفَّارَةَ فِي جَمِيعِ ذَلِكَ ( وَكَذَا لَوْ ) ظَاهَرَ مِنْ زَوْجَتِهِ الرَّقِيقَةَ ثُمَّ ( مَلَكَهَا أَوْ لَاعْنَهَا ) مُتَصِلًا  
بِالظَّاهِرِ فَإِنَّهُ لَا يَكُونُ عَائِدًا ( فِي الْأَصَحِّ ) وَمُقَابِلُهُ يَكُونُ مَظَاهِرًا فِيهِمَا ، وَعَلَى الْأَصَحِّ إِنَّمَا يَنْتَقِي

بشرط سبق القذف طهاره في الأصح ، ولو راجع أو ارتد ، متصلاً ثم أسلم ، فالذهب  
أنه عائد بالرجعة ، لا بالإسلام ، بل بعده ، ولا تسقط الكفارة بعد العود بفرقة ، ويحرم  
قبل التكفير وطه ، وكذا لمس ونحوه بشهوة في الأظهر . قلت : الأظهر الجواز .  
والله أعلم ، ويصح الظهار المؤقت مؤقتاً ، وفي قول مؤبداً ، وفي قول لغو ، فعلى الأول  
الأصح أن عوده لا يحصل بإمساك بل بوطء في المدة ، ويجب التزج بمغيب الحشفة ،  
ولو قال : لأربع : أنتن على كظهر أمي فظاهر منهن ، فإن أمسكن فأربع كفارات ،  
وفي القديم كفارة ، ولو ظاهر منهن بأربع كلمات متوالية فعائد من الثلاث  
الأول ، ولو كرر في امرأة متصلاً وقصد تأكيدها فظاهر واحد ، أو استثنافاً  
فالأظهر التعدد ،

العود ( بشرط سبق القذف ) والمرافعة للقاضي ( طهاره في الأصح ، ولوراجع ) من طلقها عقب  
طهاره ( أوارتد متصلاً ثم أسلم ، فالذهب أنه عائد بالرجعة ) لأن القصد منها الاستباحة ( لا الإسلام )  
لأن القصد منه الرجوع إلى الدين الحق فلا يكون به عائداً ( بل ) هو عائد ( بعده ) ان مضى  
بعد الإسلام زمن يسع الفرقة ( ولا تسقط الكفارة بعد العود بفرقة ) لمن ظاهر منها بطلاق أو  
غيره ( ويحرم قبل التكفير وطه ، وكذا ) يحرم عليه ( لمس ونحوه ) كالقبلة ( بشهوة في الأظهر  
قلت : الأظهر الجواز ، والله أعلم ) لبقاء الزوجية فهي كالحائض ( ويصح الظهار المؤقت ) كانت  
على كظهر أمي شهراً ، ويصير ظهاراً ( مؤقتاً ) عملاً بالتأقيت ( وفي قول ) يصير ظهاراً ( مؤبداً )  
ويطغو التأقيت ( وفي قول ) المؤقت ( لغو ، فعلى الأول ) وهو صحته مؤقتاً ( الأصح ) بالرفع  
( أن عوده ) فيه ( لا يحصل بامسك ) للزوجة ( بل بوطء في المدة ) فإذا وطئ في المدة سمي عائداً  
ووجبت الكفارة ، ومقابل الأصح العود فيه كالعود في الظهار المطلق ( و ) على الأصح لا يحرم  
ابتداء الوطء بل تحريم استدامته ، و ( يجب التزج بمغيب الحشفة ) لأنه يحرم على العائد المباشرة ،  
وقد حصل العود بابتداء الوطء واستمراره مباشرة وزيادة ، وأما لو لم يطل في المدة حتى انقضت فلا  
شيء عليه وحل له الوطء ، فالظهار المؤقت يخالف المطلق في ثلاثة أمور : كون العود فيه بالوطء في  
المدة ، وكون الوطء الأول حلالاً ، وكون التحريم بعد الوطء الأولى يمتد إلى التكفير أو انقضاء  
المدة لأنه إذا وطئ فيها وجبت عليه الكفارة وحرم عليه الوطء فيها ثانياً ، فإذا انقضت حل له الوطء  
وبقيت الكفارة في ذمته ( ولو قال لأربع : أنتن على كظهر أمي فظاهر منهن ، فإن أمسكن )  
زمناً يسع طلاقهن ( فأربع كفارات ) تجب عليه في الجديد ( وفي القديم كفارة ) واحدة ( ولو  
ظاهر منهن بأربع كلمات متوالية فعائد من الثلاث الأول ) فان فارقهن أو ذارق الرابعة فعليه  
ثلاث كفارات ( ولو كرر ) لفظ الظهار ( في امرأة متصلاً وقصد تأكيدها فظاهر واحد ) فيلزمه  
كفارة واحدة إن أمسكها عقب المرات ( أو ) قصد ( استثنافاً فالأظهر التعدد ) بعدد المستأنف ،

وَأَنَّهُ بِالْمَرَّةِ الثَّانِيَةِ قَائِدٌ فِي الْأَوَّلِ .

## كتاب الكفارة

يُشْتَرَطُ نِيَّتُهَا لَا تَعْيِينُهَا ، وَخِصَالُ كَفَّارَةِ الظَّهَارِ : عِتْقُ رَقَبَةٍ مُؤْمِنَةٍ يَلَا عَيْبَ يُخِلُّ بِالْعَمَلِ وَالْكَسْبِ فَيُجْزَى صَغِيرٌ وَأَقْرَعٌ أَعْرَجٌ يُمَسِّكُهُ تَبَاعُ مَشْيٍ ، وَأَعْوَرٌ وَأَصَمٌّ وَأَخْرَسٌ وَأَخْشَمٌ ، وَفَاقِدُ أَنْفِهِ وَأُذُنَيْهِ وَأَصَابِعِ رِجْلَيْهِ ، لَا زَمَنٌ وَلَا فَاقِدُ رِجْلٍ أَوْ خِنْصَرٍ وَبِنْصَرٍ مِنْ يَدٍ أَوْ أَمْلَسَيْنِ مِنْ غَيْرِهِمَا . قُلْتُ : أَوْ أَمْلَسَ إِيَّاهُمَا ، وَاللَّهُ أَعْلَمُ ، وَلَا هَرَمٌ تَاجِزٌ ، وَمَنْ أَكْثَرُ وَقْتِهِ مَجْنُونٌ وَمَرِيضٌ لَا يُزْجَى ، فَإِنْ بَرَأَ بَانَ الْإِجْزَاءُ فِي الْأَصْحَى ، وَلَا يُجْزَى شِرَاهُ قَرِيبٍ بِنِيَّةِ كَفَّارَةٍ ، وَلَا أُمٌّ وَلَدٍ وَذِي كِهَانَةٍ صَحِيحَةٍ ، وَيُجْزَى مُدَبَّرٌ وَمُعَلَّقٌ بِصِفَةٍ ، فَإِنْ أَرَادَ جَعْلَ الْعِتْقِ الْمُعَلَّقِ كَفَّارَةً لَمْ

ومقابلة لا يتعدد (و) الأظهر (أنه بالمرّة الثانية قائّد في) الظهار (الأوّل) ومقابلة ليس بهائد حتى يفرغ ، وأما لو أطلق فلم ينو تأكيده ولا استثناء ، فالأظهر الاتحاد .

## كتاب الكفارة

أَي جَنْسِهَا لِأَنَّ مَوْصُفَ كَفَّارَةِ الظَّهَارِ (يَشْتَرَطُ نِيَّتُهَا) بِأَنْ يَنْوِيَ الْعِتْقَ أَوْ الصَّوْمَ أَوْ الْإِطْعَامَ عَنِ الْكَفَّارَةِ ، وَلَا يَشْتَرَطُ التَّعَرُّضُ لِلْفَرْضِيَّةِ وَلَا قَرْنُهَا بِالْفِعْلِ ، بَلْ تَكْفِي عِنْدَ عَزْلِ الْمَالِ (لَا تَعْيِينُهَا) بِأَنْ تَقِيدَ بِظَهَارٍ أَوْ غَيْرِهِ (وَخِصَالُ كَفَّارَةِ الظَّهَارِ) ثَلَاثَةٌ : إِحْدَاهَا (عِتْقُ رَقَبَةٍ مُؤْمِنَةٍ) فَلَا يُجْزَى كَافِرٌ (بَلَا عَيْبَ) فِيهَا (يُخِلُّ بِالْعَمَلِ وَالْكَسْبِ) هُوَ مَنْ عَطَفَ الْمُرَادَفَ ، وَاشْتَرَطَ ذَلِكَ لِقِيَامِهِ بِكِفَايَتِهِ وَتَفَرُّغِهِ لِعَمَلِ الْأَحْرَارِ (فَيُجْزَى صَغِيرٌ) وَلَوْ ابْنُ يَوْمٍ (وَأَقْرَعٌ) وَهُوَ مَنْ لَا نَبَاتَ بِرَأْسِهِ (أَعْرَجٌ) هُوَ عَلَى تَقْدِيرِ الْعَاظِفِ (يُمْسِكُهُ تَبَاعُ مَشْيٍ) بِأَنْ يَكُونَ عَرَجُهُ غَيْرَ شَدِيدٍ (وَأَعْوَرٌ) عَوْرًا لَا يَخِلُّ (وَأَصَمٌّ) وَهُوَ فَاقِدُ السَّمْعِ (وَأَخْرَسٌ) يَفْهَمُ الْإِشَارَةَ وَنَفْهَمَ عَنْهُ (وَأَخْشَمٌ) فَاقِدُ الشَّمِّ (وَفَاقِدُ أَنْفِهِ وَأُذُنَيْهِ وَأَصَابِعِ رِجْلَيْهِ) لِأَنَّ ذَلِكَ لَا يَضُرُّ بِالْعَمَلِ بِخِلَافِ أَصَابِعِ يَدَيْهِ (لَا زَمَنٌ) كَأَمْلَسَ الرَّجُلَ مِثْلًا (وَلَا فَاقِدُ رَجُلٍ أَوْ خِنْصَرٍ وَبِنْصَرٍ مِنْ يَدٍ) فَفَقْدُهُمَا مِنْ يَدَيْنِ لَا يَضُرُّ (أَوْ) فَاقِدُ (أَمْلَسَيْنِ مِنْ غَيْرِهِمَا) كَالسَّبَابَةِ وَالْوَسْطَى (قُلْتُ : أَوْ) فَاقِدُ (أَمْلَسَ إِيَّاهُمَا) فَيَضُرُّ (وَاللَّهُ أَعْلَمُ) لِتَعْطِلِ مَنْفَعَتَهَا (وَلَا) يُجْزَى (هَرَمٌ تَاجِزٌ) عَنِ الْعَمَلِ (وَلَا مِنْ أَكْثَرِ وَقْتِهِ مَجْنُونٌ) بِخِلَافِ مَنْ هُوَ فِي أَكْثَرِهَا عَاقِلٌ فَيُجْزَى (وَلَا) (مَرِيضٌ لَا يَرِيحُ) بَرءُ عِلَّتِهِ (فَإِنْ بَرَأَ بَانَ الْإِجْزَاءُ فِي الْأَصْحَى) وَمُقَابِلُهُ لَا ؛ لِاخْتِلَالِ النِّيَّةِ وَقْتُ الْإِعْتِقِ (وَلَا يُجْزَى شِرَاهُ قَرِيبٍ) يَسْتَقِ عَلَيْهِ بِأَنْ كَانَ أَصْلًا أَوْ فَرَعًا (بِنِيَّةِ كَفَّارَةٍ ، وَلَا) عِتْقِ (أُمٍّ وَلَدٍ) لَا (ذِي كِهَانَةٍ صَحِيحَةٍ ، وَبِجْزَى مُدَبَّرٍ وَمُعَلَّقٍ) عِتْقُهُ (بِصِفَةٍ ، فَإِنْ أَرَادَ جَعْلَ الْعِتْقِ الْمُعَلَّقِ) بِهَا (كَفَّارَةً) عِنْدَ حَصُولِهَا (لَمْ

يُجْزَى، وَلَهُ تَعْلِيقُ عِتْقِ الْكَفَّارَةِ بِصِفَةٍ، وَإِعْتَاقُ عَبْدِيهِ عَنْ كَفَّارَتِهِ عَنْ كُلِّ نِصْفٍ  
ذَا وَنِصْفُ ذَا، وَلَوْ أُعْتِقَ مُعْسِرٌ نِصْفَيْنِ عَنْ كَفَّارَةٍ فَلَا صَحَّ الْأَجْزَاءُ إِنْ كَانَ بَاقِيَهُمَا  
حُرًّا، وَلَوْ أُعْتِقَ يَوْضٍ لَمْ يُجْزَ عَنْ كَفَّارَةٍ، وَالْإِعْتَاقُ بِمَالٍ كَطَّلَاقٍ بِهِ، فَلَوْ قَالَ أُعْتِقَ  
أُمُّ وَلَدِكَ عَلَى أَلْفٍ فَأُعْتِقَ نَفْسَهُ وَلِزِمَهُ الْعِيُوضُ، وَكَذَا لَوْ قَالَ: أُعْتِقَ عَبْدُكَ عَلَى كَذَا  
فَأُعْتِقَ فِي الْأَصَحِّ، وَإِنْ قَالَ: أُعْتِقَهُ عَنِّي عَلَى كَذَا فَفَعَلَ عَتَقَ عَنِ الطَّالِبِ وَعَلَيْهِ  
الْعِيُوضُ، وَالْأَصَحُّ أَنَّهُ يَمْلِكُهُ عَقِبَ لَفْظِ الْإِعْتَاقِ ثُمَّ يَمْتَنِقُ عَلَيْهِ، وَمَنْ مَلَكَ عَبْدًا أَوْ  
هَيْئَةً فَاضِلًا عَنْ كِفَايَةِ نَفْسِهِ وَعِيَالِهِ نَفَقَةً وَكُسُورَةً وَسُكْنً وَأَنَاثًا لَا بُدَّ مِنْهُ لَزِمَهُ  
الْعِتْقُ وَلَا يَجِبُ يَتَعُ ضَيْعَةً وَرَأْسَ

(يُجْزَى) كَأَنْ يَقُولَ أَوَّلًا لِعَبْدِهِ إِنْ دَخَلْتَ الدَّارَ فَأَنْتَ حُرٌّ . ثُمَّ يَقُولُ لَهُ ثَانِيًا إِنْ دَخَلْتَهَا فَأَنْتَ حُرٌّ  
عَنْ كَفَّارَتِي فَيَعْتِقُ عِنْدَ دُخُولِهَا بِالضَّفْعِ لَاعَنِ الْكَفَّارَةِ (وَلَهُ تَعْلِيقُ عِتْقِ الْكَفَّارَةِ بِصِفَةٍ) كَقَوْلِهِ  
إِنْ دَخَلْتَ الدَّارَ فَأَنْتَ حُرٌّ عَنْ كَفَّارَتِي، فَإِذَا دَخَلَهَا عَتَقَ عَنْ الْكَفَّارَةِ، إِعْلَاشِطَرْتُ فِي الْمَعْلُوقِ عَتَقَهُ  
أَنْ يَكُونَ وَقْتُ التَّعْلِيقِ بِصِفَةِ الْأَجْزَاءِ، فَإِذَا قَالَ لِمُسْكَبٍ مِثْلًا ذَلِكَ عَتَقَ عِنْدَ الصَّفَةِ لَاعَنِ الْكَفَّارَةِ  
(و) يُجْزَى (إِعْتَاقُ عَبْدِيهِ عَنْ كَفَّارَتِهِ عَنْ كُلِّ) مِنْهُمَا (نِصْفٌ ذَا وَنِصْفٌ ذَا) لِتَخْلِيسِ  
الرَّقَبَتَيْنِ مِنَ الرِّقِّ (وَلَوْ أُعْتِقَ مُعْسِرٌ نِصْفَيْنِ) لَهُ مِنْ عَبْدَيْنِ (عَنْ كَفَّارَةٍ، وَالْأَصَحُّ الْأَجْزَاءُ إِنْ  
كَانَ بَاقِيَهُمَا حُرًّا) لِحَصُولِ الْمَقْصُودِ، وَمُقَابَلَةِ الْمَنْعِ مَطْلَقًا كَأَيِّ الْأَنْصِيبَةِ (وَلَوْ أُعْتِقَ بَعُوضٌ) بِأَخْذِهِ  
(لَمْ يُجْزَ عَنْ كَفَّارَةٍ) سِوَاهُ كَانَ الْعِيُوضُ عَلَى الْعَبْدِ أَوْ أَجْنَبِيٍّ . ثُمَّ اسْتَطَرَدَّ الْمَنْصِفُ حُكْمَ الْإِعْتَاقِ  
عَلَى عِيُوضٍ، فَقَالَ (وَالْإِعْتَاقُ بِمَالٍ كَطَّلَاقٍ بِهِ) فَيَكُونُ مِنَ الْمَالِكِ مَعَاوِضَةً فِيهَا شُوبُ تَعْلِيقٍ  
وَمِنْ الْمُسْتَدْعَى مَعَاوِضَةً فِيهَا شَائِبَةٌ جَعَالَةً كَمَا سَمِعْتُ فِي الْخُلْعِ (فَلَوْ قَالَ) شَخْصٌ لِسَيِّدٍ أُمُّ وَلَدِهِ (أُعْتِقَ  
أُمُّ وَلَدِكَ عَلَى أَلْفٍ) مِثْلًا (فَأُعْتِقَ) فَوْرًا (نَفْسَهُ وَلِزِمَهُ) أَيْ الْمُلْتَمَسُ (الْعِيُوضُ) وَيَكُونُ  
اِفْتِدَاءً مِنَ الْمُسْتَدْعَى، فَارْتَعَقَهَا بَعْدَ طَوْلٍ فَصَلَ وَقَعَ الْعِتْقُ عَنِ الْمَالِكِ وَلا شَيْءَ عَلَى الْمُلْتَمَسِ (وَكَذَا  
لَوْ قَالَ: أُعْتِقَ عَبْدُكَ عَلَى كَذَا) كَأَنْتَ وَلَمْ يَهْلُ عَنْكَ، وَلا عَنِّي (فَأُعْتِقَ) فَوْرًا نَفْسَهُ وَلِزِمَهُ الْعِيُوضُ  
(فِي الْأَصَحِّ) وَيَكُونُ اِفْتِدَاءً، وَمُقَابَلَةً لِأَيَّامِهِ لِامْتِنَانِ قَوْلِ الْمَلِكِ فِي الْعَبْدِ بِخِلَافِ أُمِّ الْوَلَدِ، بَلْ  
لَوْ قَتَلَ فِيهَا لَمْ يَصِحَّ اِفْتِدَاءُهُ وَلَمْ يَلْزِمَهُ شَيْءٌ (وَإِنْ قَالَ: أُعْتِقَهُ عَنِّي عَلَى كَذَا فَفَعَلَ) فَوْرًا (عَتَقَ  
عَنِ الطَّالِبِ) حَتَّى لَوْ كَانَ عَلَيْهِ كَفَّارَةٌ وَنَوَاهَا أَجْزَاءُ (وَعَلَيْهِ الْعِيُوضُ) الْمُسَمَّى إِنْ كَانَ مَالًا وَقِيمَةً  
الْعَبْدِ إِنْ كَانَ غَيْرَ مَالٍ (وَالْأَصَحُّ أَنَّهُ) أَيْ الطَّالِبُ (بِمَالِكِهِ) أَيْ الْمَطْلُوبُ إِعْتَاقَهُ (عَقِبَ لَفْظِ  
الْإِعْتَاقِ) الْوَاقِعُ مِنَ الْمَالِكِ (ثُمَّ يَمْتَنِقُ عَلَيْهِ) بَعْدَ الْمَالِكِ، وَمُقَابَلَةً يَقَعُ الْمَالِكُ وَالْإِعْتَاقُ مَعًا . ثُمَّ  
أَخَذَ الْمَنْصِفُ فِي بَيَانِ مَنْ يَلْزِمُهُ الْعِتْقُ عَنْ الْكَفَّارَةِ، فَقَالَ (وَمَنْ مَلَكَ عَبْدًا أَوْ هَيْئَةً فَاضِلًا عَنْ  
كِفَايَةِ نَفْسِهِ وَعِيَالِهِ نَفَقَةً وَكُسُورَةً وَسُكْنً وَأَنَاثًا لَا بُدَّ مِنْهُ لَزِمَهُ الْعِتْقُ) بِخِلَافِ مَنْ لَمْ يَمْلِكْ مَا ذَكَرَ،  
وَتَقَدَّرَ هَذِهِ الْأُمُورُ بِالْعَمْرِ الْغَالِبِ وَبَعْدَهُ سَنَةٌ بِسَنَةٍ (وَلَا يَجِبُ يَتَعُ ضَيْعَةً) وَهِيَ الْعَقَارُ (وَرَأْسَ

مَالٍ لَا يَفْضُلُ دَخْلُهُمَا عَنْ كِفَايَتِهِ ، وَلَا مَسْكَنٍ وَعَبْدٍ فَيَسْتَبِينَ أَلْفَهُمَا فِي الْأَصَحِّ ، وَلَا شِرَاءٍ يَفْسِنُ ، وَأُظْهِرُ الْأَقْوَالَ اعْتِبَارُ الْبَسَارِ بِوَقْتِ الْأَدَاءِ ، فَإِنْ عَجَزَ عَنْ عِثِّي صَامَ شَهْرَيْنِ مُتَتَابِعَيْنِ بِالْهَلَالِ بِنِيَّةِ كَفَّارَةٍ ، وَلَا يُشْتَرَطُ نِيَّةُ التَّنَائُلِ فِي الْأَصَحِّ فَإِنْ بَدَأَ فِي أَثْنَاءِ شَهْرِ حُسْبِ الشَّهْرِ بَعْدَهُ بِالْهَلَالِ وَأَتَمَّ الْأَوَّلَ مِنَ الثَّلَاثِ ثَلَاثِينَ ، وَيَفُوتُ التَّنَائُلُ بِفَوَاتِ يَوْمٍ بِلَا عُذْرِ وَكَذَا يَمْرُضُ فِي الْجَدِيدِ ، لَا يَحْتَضِرُ لَوْ كَذًا جُنُونٌ عَلَى الْمَذْهَبِ ، فَإِنْ عَجَزَ عَنْ صَوْمِهِ يَهْرَمَ أَوْ مَرَضَ قَالَ الْأَكْثَرُونَ لَا يَرْجِعُ زَوَالُهُ ، أَوْ لَحَقَهُ بِالصَّوْمِ مَشَقَّةٌ شَدِيدَةٌ أَوْ خَافَ زِيَادَةَ مَرَضٍ كَفَرَ بِإِطْعَامِ سِتِّينَ مِسْكِينًا أَوْ قَعِيرًا لَا كَافِرًا ، وَلَا هَاشِمِيًّا وَمُطَلِبِيًّا سِتِّينَ مَدًّا ، مِمَّا يَكُونُ فِطْرَةً .

مال ( لايفضل دخلهما عن كفايته ) لمن تازمه مؤنته لتحصيل عبد بعته ، فان فضل عن ذلك لزمه بيعهما لتحصيل العبد (ولا ) بيع (مسكن وعبد فَيَسْتَبِينَ أَلْفَهُمَا) بأن يجد ثمن المسكن مسكنا يكفيه وعبدا يعتقه ، و ثمن العبد عبدا يخدمه وآخر يعتقه فلا يجب بيعهما حيث ألفهما ( في الأصح ) ومقابله يجب ، وأما لو لم يألفهما فيجب قطعا (ولا ) يجب (شراء بغير) وإن قل بل يصبر حتى يجد من يعتقه ثمن المثل ولا يعدل إلى الصوم (وأظهر الأقوال اعتبار اليسار) الذي يلزم به الاعتاق (بوقت الأداء) ومقابله بوقت الوجوب ، وقيل بأي وقت من وقته الوجوب والأداء (فان عجز عن عتق صام شهرين متتابعين) فلو تكلف الاعتاق أبزأه ، ويعتبر الشهران (بالهلال) ويكون صومهما (بنية كفارة) من الليل لكل يوم (ولا يشترط نية التتابع في الأصح) اكفاء بالتتابع الفعلي ، ومقابله يشترط ( فان بدأ في أثناء شهر حسب الشهر بعده بالهلال وأتم الأول من الثالث ثلاثين ) يوما ( ويفوت التتابع بفوات يوم بلا عذر ) ولو اليوم الأخير كما إذا نسي النية ليلا ( وكذا ) يفوت التتابع ( بمرض ) مسوغ للفطر ( في الجديد ) وفي القديم لا يقطع المرض التتابع ( لا ) يزول التتابع ( بحيص ) ومثله النفاس . وطرق الحيض ، والنفاس إنما يتصور في كفارة قتل لظاهر ، لأن المرأة لا يتصور منها ظهار (وكذا جنون) لا يزول به التتابع ( على المذهب ) وقيل كل مرض يزول به التتابع ( فان عجز عن صوم ) أو ولاء ( بهرم أو مرض . قال الأكثرون ) من الأعصاب يشترط في المرض أنه ( لا يرجي زواله ) وقال الأقولون : لا بد من تقييد المرض بكونه يدوم شهرين ، وأطلق جمع المرض من غير تفرقة بين رجاء زواله وعدمه ( أو ) لم يعجز ولكن ( لحقه بالصوم مشقة شديدة ) تبطل النية ، ومن ذلك شدة الشيق للجماع ، وإن كان لا يجوز ترك صوم رمضان لأجله ( أو خاف ) من الصوم ( زيادة مرض كفر بإطعام ستين مسكينا أو فقيرا ) والمواد تملكهم فلا يكفي التغذية ولا التعشية ( لا ) يكفي تملكه ( كافر ولا هاشميا و ) لا ( مطلبيا ) ولا من تازمه نفقته ، ويصرف لهم ( ستين مدا ) لكل واحد مد ( مما يكون فطرة ) فتخرج من غالب قوت بلد المكفر فلا يجزئ لنحو الدقيق ، وإذا عجز عن جميع الخصال بقيت الكفارة في ذمته



## كتاب اللعان

يَسْبِقُهُ قَذْفٌ ، وَصَرِيحُهُ الزَّانَا كَقَوْلِهِ لِرَجُلٍ أَوْ امْرَأَةٍ : زَنَيْتَ أَوْ زَنَيْتِ أَوْ يَزَانِي أَوْ يَزَانِيَّةٌ ، وَالرَّمْيُ بِإِيلَاجٍ حَشَفَةٍ فِي فَرْجٍ مَعَ وَصْفِهِ بِتَحْرِيمٍ أَوْ دُبُرٍ صَرِيحًا وَزَنَاتٍ فِي الْجَبَلِ كِنْيَاةً ، وَكَذَا زَنَاتٍ قَطَطٍ فِي الْأَصَحِّ ، وَزَنَيْتَ فِي الْجَبَلِ صَرِيحٌ ، فِي الْأَصَحِّ ، وَقَوْلُهُ يَافَاجِرُ يَافَاسِقُ ، وَلَهَا يَاحْيِيَّةٌ ، وَأَنْتِ مُجَبِّينِ الْخُلُوةِ ، وَلَقَرَشِيَّ يَافَاسِقُ ، وَلَزَوَجَتِهِ لَمْ أَجِدْكَ عَذْرَاءَ كِنْيَاةً ، فَإِنْ أَنْكَرَ إِزَادَةَ قَذْفٍ صَدَقَ بِبَيِّنَةٍ ، وَقَوْلُهُ يَا ابْنَ الْحَلَالِ ، وَأَمَّا أَنَا فَلَسْتُ بِزَانٍ ، وَنَحْوُهُ تَعْرِيفُ لَيْسَ بِقَذْفٍ وَإِنْ نَوَاهُ ، وَقَوْلُهُ زَنَيْتَ بِكَ إِقْرَارٌ ،

إلى أن يقدر على شيء منها ، ويحرم عليه الوطء حتى يكفر .

## كتاب اللعان

هو لغة المباحدة ، وشرعا كلمات معلومة جعلت حجة للضطر إلى قذف من لطم فراشه وألحق العار به أو إلى نفي ولد ، لأنه لابد أن يسبق اللعان قذف كما قال ( يسبقه قذف ) أو نفي ولد ، والقذف هو الرمي بالزنا على جهة التعبير ، واللعان قد يكون للنفي الولد فقط كما إذا شهد بزنا المرأة أربع وهي حامل فيلعن الزوج للنفي الولد (وصريحه) أي القذف للرجل أو المرأة ( الزنا كقوله لرجل أو امرأة زنت أو زنيت ) بفتح التاء وكسرهما ( أو يازاني أو يازانية ) على جهة التعبير ، وأما لو شهد عليه بالزنا مع تمام الذم فلا يكون قذفا ، وكذا لو قطع بكذبه كما إذا قال لابنة سنة يازانية ( والرمي بإيلاج حشفة في فرج مع وصفه ) أي الإيلاج ( بتحريم أو ) الرمي بإيلاج حشفة في ( دبر صريحان ) خبر المبتدأ والمعطوف عليه ، ولكن العطف بأو وهي للتقسيم فكان الأولى أفراد الخبر ، ولا يكون الإيلاج في الفرج صريحا إلا مع وصفه بالتحریم بخلافه في الدبر فإنه لا يكون إلا حراما ( وزنات ) بالهمز ( في الجبل نية ) لأنه بمعنى المصمود ( وكذا زنات فقط ) من غير ذكر الجبل ( في الأصح ) ومقابله هو صريح ، لأن الياء قد تبدل همزة ( وزنيت في الجبل صريح في الأصح ) ومقابله هو كناية ، ولو قال يازانية في الجبل كان كناية ( وقوله ) لرجل ( يافاجر يافاسق ، ولها ) أي لامرأة ( ياحيية وأنت تحبين الخلوّة ولقرشي يانبطي ) قوم ليسوا بعرب ينزلون البطائح بين العراقيين سمو نبطا لاستنباطهم الماء : أي نغتهم عليه ( ولزوجته لم أجده عذراء ) أي بكرا ( كناية ) لاحتماله القذف وغيره ( فان أنكر ) في الكناية ( إرادة قذف ) بها ( صدق بيمينه ، وقوله ) لغيره ( يابن الحلال ، وأما أنا فلست بزنان ونحوه ) كما هي ليست زانية وما أحسن اسمك في الجبران ( تعريض ليس بقذف ، وإن فواه ) فلا يجد ولا يعزر ، لأن اللفظ لا يحتمله ، وما يفهم منه فهو من قرائن الأحوال لا من اللفظ ( وقوله ) لامرأة ( زنت بك إقرار

بِزْنًا وَقَذْفٍ ، وَلَوْ قَالَ لَزَوْجَتِهِ بِأَزَانِيَةٍ فَقَالَتْ زَنَيْتُ بِكَ أَوْ أَنْتَ أَزْنَى مِنِّي فَقَازِفٌ  
 وَكَانِيَّةٌ ، فَلَوْ قَالَتْ : زَنَيْتُ وَأَنْتَ أَزْنَى مِنِّي فَقِرَّةٌ وَقَازِفَةٌ ، وَقَوْلُهُ زَنَى فَرَجَكَ أَوْ  
 ذَكَرَكَ قَذْفٌ ، وَالْمَذْهَبُ أَنَّ قَوْلَهُ يَدُوكَ وَعَيْنُكَ ، وَلَوْلَا لَدِهِ لَسْتَ مِنِّي أَوْ لَسْتَ  
 ابْنِي كِنَايَةً ، وَلَوْلَا غَيْرُهُ لَسْتَ ابْنُ فَلَانٍ صَرِيحٌ إِلَّا لِمَنْعِي بِلَعَانٍ ، وَيُحَدِّثُ قَازِفٌ  
 مُحْصَنٌ ، وَيُعْزَرُ غَيْرُهُ ، وَالْمُحْصَنُ مُسَكَّلٌ حُرٌّ مُسْلِمٌ عَفِيفٌ عَنْ وَطْءٍ يُحَدِّثُ بِهِ ، وَتَبْطُلُ  
 الْعِفَّةُ بِوَطْءٍ مُحْرَمٍ مَمْلُوكَةٍ عَلَى الْمَذْهَبِ ، لَزَوْجَتِهِ فِي عِدَّةٍ شُبْهَةٍ وَأَمَةٍ وَلَدِهِ وَمَنْكُوحَتِهِ  
 بِإِلَّا وَلِيٍّ فِي الْأَصَحِّ ، وَلَوْ زَنَى مَقْدُوفٌ سَقَطَ الْحَدُّ ، أَوْ ارْتَدَّ فَلَا ، وَمَنْ زَنَى مَرَّةً ثُمَّ  
 صَلَحَ لَمْ يُعَدَّ مُحْصَنًا ، وَحَدُّ الْقَذْفِ يُورَثُ وَيَسْقُطُ بِعَفْوٍ ، وَالْأَصَحُّ أَنَّهُ يَرْتَدُّ كُلُّ  
 الْوَرَثَةِ ، وَأَنَّهُ لَوْ عَفَا بَعْضُهُمْ

بِزْنًا) على نفسه (وقذف) لمن خاطبها (ولو قال لزوجه بأزانية ، فقالت له) (زنت بك أو  
 أنت أزنى مني ققازف) لها (وكانية) في قذفه فتصدق بيمينها في عدم نية القذف (فلو قالت  
 زنت وأنت أزنى مني فقرة) على نفسها بالزنا (وقاذفة) لزوجه فتحد للقذف والزنا (وقوله  
 زنى فرجك أو ذكرك) بفتح الكاف أو كسرهما (قذف ، والمذهب أن قوله) (زنت) (يدك  
 وعينك ، و) أن قوله (لولده) اللاحق به (لست مني أو لست ابني كناية) في قذف أمه ،  
 فإن قصد القذف كان قاذفا وإلا فلا . وقيل إنه صريح (و) ان قوله (لولده غيره لست ابن فلان  
 صريح) في قذف أم المخاطب ، وقيل إنه كناية (إلا) إذا قال ذلك (لمنعي بلعان) فلا يكون  
 صريحا في قذف أمه مادام لم يستلحقه الملاعن (ويحد قاذف محصن ، ويعزر غيره) وهو قاذف  
 غيره (والمحصن) الذي يحد قاذفه (مكلف) ومنه السكران المتعدي (حر) فالرقيق ليس بمحصن  
 (مسلم) خرج الكافر ، ومنه المرتد (عفيف عن وطء يحد به) بأن لم يوطأ أصلا أو وطئ وطئا  
 لا يحد به كوطء الشريك الأمة المشتركة (وتبطل العفة) التي اشترطناها (بوطء محرم مملوكة) له  
 كأخته وخالته (على المذهب) وقيل لا تبطل العفة به بناء على أنه لا يوجب الحد (لا) تبطل  
 بوطء (زوجته في عدة شبهة وأمة ولده ومنكوحته بلا ولي) أو بلا شهود (في الأصح) ومقابله  
 تبطل بما ذكر ، ولا تبطل العفة أيضا بوطء زوجته أو أمته في حيض أو إحرام أو صوم أو اعتساف  
 (ولو زنى مقذوف) قبل أن يحد قاذفه (سقط الحد) عن قاذفه (أو ارتد) أو سرق أو قتل  
 (فلا) يسقط الحد عن قاذفه (ومن زنى) حال تكليفه (مرة ثم صلح) بأن تاب وحسن  
 حاله (لم يعد محصنا) أبدا فلا يحد قاذفه ، وأما الصبي والمجنون إذا زنيا ثم كلا فلا تسقط حصانتهما  
 (وحد القذف) وتعزيره كل منهما (يورث ويسقط) كل منهما (بعفو) عن جميعه من كل  
 الورثة (والأصح أنه) أي حد القذف ، ومثله التعزير (يرثه) أي جميعه (كل) فود من  
 (الورثة) حتى الزوجين ، ومقابل الأصح يستثنى الزوجين (و) الأصح (أنه لو عفا بعضهم

فَالْبَاقِينَ كُلَّهُ .

[ فصل ] لَهُ قَذْفُ زَوْجَةٍ عِلْمَ زِنَاهَا أَوْ ظَنَّهُ ظَنًّا مُؤَكَّدًا كَشَيْعِ زِنَاهَا بِرَيْدٍ مَعَ قَرِينَةٍ بَأْنِ رَأَاهَا فِي خَلْوَةٍ ، وَلَوْ أَمَتٌ بَوْلَدٍ وَعِلْمُ أَنَّهُ لَيْسَ مِنْهُ لَزِمَهُ نَفْيُهُ ، وَإِلْمَا يَعْلَمُ إِذَا لَمْ يَطْلُ أَوْ وَلَدَتْهُ لِدُونِ سِتَّةِ أَشْهُرٍ مِنَ الْوَطْءِ أَوْ فَوْقَ أَرْبَعِ سِنِينَ ، فَلَوْ وَلَدَتْهُ لِمَا بَيْنَهُمَا وَلَمْ يَسْتَبْرَأْ بِحَيْضَةٍ حَرُمَ النَّفْيُ ، وَإِنْ وَلَدَتْهُ لِفَوْقِ سِتَّةِ أَشْهُرٍ مِنَ الْإِسْتِبْرَاءِ حَلَّ النَّفْيُ فِي الْأَصَحِّ ، وَلَوْ وَطِئَ وَعَزَلَ حَرُمَ عَلَى الصَّحِيحِ ، وَلَوْ عِلْمَ زِنَاهَا وَاحْتِمَلُ كَوْنُ الْوَلَدِ مِنْهُ وَمِنْ الزَّانَا جَرُمَ النَّفْيُ ، وَكَذَا الْقَذْفُ وَاللَّعَانُ عَلَى الصَّحِيحِ .

[ فصل ] اللَّعَانُ قَوْلُهُ أَرْبَعُ مَرَّاتٍ : أَشْهَدُ بِاللَّهِ إِنِّي لَبْنُ الصَّادِقِينَ فِيمَا رَمَيْتُ بِهِ هَذِهِ مِنَ الزَّانَا ، فَإِنْ غَابَتْ سَمَاهَا وَرَفَعَ نَسَبَهَا بِمَا يُمَيِّزُهَا ، وَالْخَامِسَةُ أَنَّ لَعْنَةَ اللَّهِ عَلَيْهِ إِنْ كَانَ مِنَ الْكَاذِبِينَ فِيمَا رَمَاهَا بِهِ مِنَ الزَّانَا ،

فَالْبَاقِينَ ) مِنْهُمْ ( كُلَّهُ ) أَيْ اسْتِغْنَاءُ جَمِيعِهِ ، وَمُقَابَلُهُ بِسُقْطِ جَمِيعِهِ .

[ فصل ] فِي قَذْفِ الزَّوْجِ زَوْجَتِهِ (لَهُ) أَيْ الزَّوْجِ ( قَذْفُ زَوْجَةٍ عِلْمَ زِنَاهَا ) أَيْ تَحْقِيقُهُ بَأْنِ رَأَاهَا تَزْنِي ( أَوْ ظَنَّهُ ظَنًّا مُؤَكَّدًا كَشَيْعِ زِنَاهَا بِرَيْدٍ مَعَ قَرِينَةٍ بَأْنِ رَأَاهَا فِي خَلْوَةٍ ) أَوْ أَخْبَرَهُ مِنْ يَثْقُ بِهِ وَإِنْ لَمْ يَكُنْ عَدْلًا . أَمَّا مَجْرَدُ الاسْتِفَاضَةِ أَوْ الْقَرِينَةِ فَلَا يَجُوزُ الْاعْتِمَادُ عَلَى وَاحِدٍ مِنْهُمَا ( وَلَوْ أَمَتٌ بَوْلَدٍ وَعِلْمُ أَنَّهُ لَيْسَ مِنْهُ لَزِمَهُ نَفْيُهُ ) لِأَنَّهُ اسْتِلْحَاقٌ مِنْ لَيْسَ مِنْهُ حَرَامٌ كَمَا يَحْرُمُ نَفْيُ مَنْ هُوَ مِنْهُ ( وَإِلْمَا يَعْلَمُ ) أَنَّ الْوَلَدَ لَيْسَ مِنْهُ ( إِذَا لَمْ يَطْلُ ) زَوْجَتَهُ أَصْلًا ( أَوْ ) وَطْئَهَا وَلَكِنْ ( وَلَدَتْهُ لِدُونِ سِتَّةِ أَشْهُرٍ مِنَ الْوَطْءِ ، أَوْ ) لِدُونِ سِتَّةِ أَشْهُرٍ مِنْهُ ( فَلَوْ وَلَدَتْهُ لِمَا بَيْنَهُمَا ) أَيْ بَيْنَ سِتَّةِ أَشْهُرٍ مِنَ الْوَطْءِ وَأَرْبَعِ سِنِينَ مِنْهُ ( وَلَمْ يَسْتَبْرَأْ بِحَيْضَةٍ حَرُمَ النَّفْيُ ) لِلْوَلَدِ ، وَلَا عِبْرَةٌ بِرَبِيَّةٍ يَجِدُهَا فِي نَفْسِهِ ( وَإِنْ وَلَدَتْهُ لِفَوْقِ سِتَّةِ أَشْهُرٍ مِنَ الْإِسْتِبْرَاءِ حَلَّ النَّفْيُ فِي الْأَصَحِّ ) وَمُقَابِلُ الْأَصَحِّ إِنْ رَأَى بَعْدَ الْإِسْتِبْرَاءِ قَرِينَةَ الزَّانَا الْمُبِيحَةَ لِلْقَذْفِ أَوْ تَبَيَّنَ وَمَضَى بَعْدَهَا سِتَّةَ أَشْهُرٍ فَأَكْثَرَ وَجِبَ النَّفْيُ ، وَإِلَّا فَلَا يَجُوزُ ، وَهَذَا الْوَجْهُ هُوَ الْمَعْتَمَدُ ، فَالْعِبْرَةُ فِي حِسَابِ الْمُدَّةِ مِنْ رُؤْيَا قَرِينَةِ الزَّانَا لِأَمْنِ الْإِسْتِبْرَاءِ ( وَلَوْ وَطِئَ ) زَوْجَتَهُ ( وَعَزَلَ ) عَنْهَا بَأْنِ نَزَعَ وَقْتُ الْإِنْزَالِ ثُمَّ أَمَتٌ بَوْلَدٍ ( حَرُمَ ) نَفْيُهُ ( عَلَى الصَّحِيحِ ، وَلَوْ عِلْمَ زِنَاهَا وَاحْتِمَلُ ) عَلَى السَّوَاءِ ( كَوْنُ الْوَلَدِ مِنْهُ وَمِنْ الزَّانَا ) بَأْنِ لَمْ يَسْتَبْرَأْ بَعْدَ وَطْئِهِ ( جَرُمَ النَّفْيُ ، وَكَذَا ) يَحْرُمُ ( الْقَذْفُ وَاللَّعَانُ عَلَى الصَّحِيحِ ) وَمُقَابَلُهُ بِجُوزِ انْتِقَامِهَا مِنْهَا

[ فصل ] فِي كَيْفِيَةِ اللَّعَانِ ( اللَّعَانُ قَوْلُهُ ) أَيْ الزَّوْجِ ( أَرْبَعُ مَرَّاتٍ : أَشْهَدُ بِاللَّهِ إِنِّي لَبْنُ الصَّادِقِينَ فِيمَا رَمَيْتُ بِهِ هَذِهِ ) أَيْ زَوْجَتَهُ إِذَا كَانَتْ حَاضِرَةً ( مِنَ الزَّانَا ) وَلَا يَحْتَاجُ مَعَ الْإِشَارَةِ إِلَى تَسْيِمَتِهَا ( فَإِنْ غَابَتْ ) عَنِ الْبَلَدِ أَوْ مَجْلِسِ اللَّعَانِ ( سَمَاهَا وَرَفَعَ نَسَبَهَا بِمَا يُمَيِّزُهَا ) عَنْ غَيْرِهَا ( وَالْخَامِسَةُ ) مِنْ كَلِمَاتِ اللَّعَانِ ( أَنَّ لَعْنَةَ اللَّهِ عَلَيْهِ إِنْ كَانَ مِنَ الْكَاذِبِينَ فِيمَا رَمَاهَا بِهِ مِنَ الزَّانَا )

وَإِنْ كَانَ وَلَدٌ يَنْفِيهِ ذَكَرُهُ فِي الْكَلِمَاتِ فَقَالَ وَإِنَّ الْوَلَدَ الَّذِي وَلَدَتْهُ أَوْ هَذَا الْوَلَدُ  
مِنْ زِنَا لَيْسَ مِنِّي . وَتَقُولُ هِيَ : أَشْهَدُ بِاللَّهِ إِنَّهُ لَمِنَ الْكَاذِبِينَ فِيمَا رَمَانِي بِهِ مِنَ الزِّنَا ،  
وَالْخَامِسَةَ أَنَّ غَضَبَ اللَّهِ عَلَيْهَا إِنْ كَانَ مِنَ الصَّادِقِينَ فِيهِ ، وَلَوْ بَدَلَ لَفُظُ شَهَادَةٍ بِمُتَلَفٍ  
وَنَحْوِهِ أَوْ غَضَبٍ بِلَعْنٍ وَعَكْسُهُ أَوْ ذِكْرًا قَبْلَ تَمَامِ الشَّهَادَاتِ لَمْ يَصِحَّ فِي الْأَصَحِّ ،  
وَيُشْتَرَطُ فِيهِ أَمْرُ الْقَاضِي ، وَيُلْقَنُ كَلِمَاتِهِ ، وَأَنْ يَتَأَخَّرَ لَعَانُهَا عَنْ لِعَانِهِ ، وَيُبْلَغُ  
أُخْرُسُ بِإِشَارَةٍ مُفْهِمَةٍ أَوْ كِتَابَةٍ ، وَيَصِحُّ بِالْعَجَمِيَّةِ ، وَفِيمَنْ عَرَفَ الْعَرَبِيَّةَ وَجْهَهُ ،  
وَيُلْفَظُ بِزَمَانٍ ، وَهُوَ بَعْدَ عَصْرِ جُمُعَةٍ وَمَكَانٍ وَهُوَ أَشْرَفُ بَلَدِهِ ، فَبِمَكَّةَ بَيْنَ الرُّكْنِ  
وَالْقَامِ ، وَالْمَدِينَةِ عِنْدَ الْمَنَبَرِ ، وَبَيْتِ الْمَدِينِ عِنْدَ الصَّخْرَةِ ، وَغَيْرِهَا عِنْدَ مَنْبَرِ الْجَامِعِ ،  
وَحَائِضُ بَابِ الْمَسْجِدِ ، وَذِي فِي بَيْعَةٍ وَكَنِيسَةٍ ، وَكَذَا بَيْتُ نَارِ مَجُوسِيٍّ فِي الْأَصَحِّ ،  
لَا بَيْتَ أَصْنَامٍ وَثَنِي ، وَجَمْعُ أَقْلِهِ أَوْ بَعَثُهُ ، وَالتَّغْلِيظُ سُنَّةٌ لَا فَرَضٌ عَلَى الْمَذْهَبِ ، وَدُسْنُ

فيقول الملاحن على لعنة الله الخ ( وإن كان ) ثم ( ولد ينفيه ) عنه ( ذكره في الكلمات )  
الخمس ( فقال : وإن الولد الذي ولدته ) إن كان غائبا ( أو هذا الولد ) إن كان حاضرا ( من زنا  
ليس مني ، وتقول هي ) بعد تمام لعان الزوج ( أشهد بالله إنه لمن الكاذبين فيما رماني به من  
الزنا ، والخامسة أن غضب الله عليها إن كان من الصادقين فيه ، ولو بدل لفظ شهادة بمحلف ونحوه  
أو غضب بلعن وعكسه أو ذكر ) أي اللعن والغضب ( قبل تمام الشهادات لم يصح في الأصح )  
ومقابلته يصح ، وقيل لا يصح أن يؤتى باللعن بدل الغضب ، ويصح عكسه ( ويشترط فيه ) أي  
اللعان ( أمر القاضي ) به ، ومثله المحكم حيث لا ولد ( و ) أمره بأن ( يلقي كلماته ) فيقول قل  
كذا ( وأن يتأخر لعانها عن لعانه ) ولا تشتط الموالة بينهما ( ويبلغ أحرص بإشارة مفهومة  
أو كتابة ) لأنهما في حقه كالنطق ، فإن لم يكن له واحد منها لم يصح قذفه ولا لعانه ( ويصح )  
اللعان ( بالعجمية ) مع معرفة العربية ( وفيمن عرف العربية وجه ) أنه لا يصح لعانه بغيرها  
( ويلفظ بزمان وهو بعد عصر جمعة ) فإن كان في غير يومها فبعد عصر يومه ( ومكان ، وهو  
أشرف ) مواضع ( بلده فبمكة ) أي فاللعان بها يكون ( بين الركن والمقام ) ويسمى الحطيم ،  
وأشرف مواضعها البيت وما يتبعه من الحجر ، ولكن لما صين عن ذلك جعل في الحطيم ( و ) اللعان  
في ( المدينة ) يكون ( عند المنبر ) مما يلي القبر الشريف ( و ) اللعان في ( بيت المقدس  
عند الصخرة ) في ( غيرها عند منبر الجامع ، و ) تلاعن ( حائض بباب المسجد ، وذي في بيعة  
وكنيسة ، وكذا بيت نار مجوسى في الأصح ) ومقابلته لا يلاعن فيه إذ ليس له حومة ( لايت أصنام  
وثني ) إذ ليس له حرمة ، ودخوله معصية ( و ) يلفظ بحضور ( جمع ) من عدول بلد اللعان وصلحاته  
( أقله أربعة ، والتغليظات سنة لا فرض على المذهب ) وقيل إن التغليظ في المسكن فرض ( ويسن )

لِقَاضِي وَعَظْمَاهَا ، وَيُبَالِغُ عِنْدَ الْخَامِسَةِ ، وَأَنْ يَتَلَاعَنَّا قَائِمَيْنِ ، وَشَرْطُهُ زَوْجٌ يَصِحُّ  
طَلَاقُهُ ، وَلَوْ ارْتَدَّ بَعْدَ وَطْءٍ قَذَفَ وَأَسْلَمَ فِي الْعِدَّةِ لَاعَنَ ، وَلَوْ لَاعَنَ ثُمَّ أَسْلَمَ فِيهَا  
صَحَّ أَوْ أَصَرَ صَادَفَ يَنْوَنَةً ، وَيَتَعَلَّقُ بِلِعَانِهِ فُرْقَةٌ وَحُرْمَةٌ مُؤَبَّدَةٌ ، وَإِنْ أَكْذَبَ  
نَفْسَهُ ، وَسَقُوطُ الْحَدِّ عَنْهُ ، وَوُجُوبُ حَدِّ زَنَاهَا ، وَانْتِفَاءُ نَسَبِ نَفَاهُ بِلِعَانِهِ ، وَإِنَّمَا يَحْتَاجُ  
إِلَى نَفْيٍ مُمَكِّنٍ مِنْهُ ، فَإِنْ تَعَذَّرَ بِأَنْ وَلَدَتْهُ لَيْسَتْهُ أَشْهُرٌ مِنَ الْعَقْدِ أَوْ طَلَّقَ فِي سَجْاسِهِ ،  
أَوْ نَكَحَ وَهُوَ بِالْمَشْرِقِ وَهِيَ بِالْمَغْرِبِ لَمْ يَلْحَقْهُ ، وَلَهُ نَفْيُهُ مَيْتًا ، وَالنَّفْيُ عَلَى الْفَوْرِ فِي الْجَدِيدِ  
وَتُعَذَّرُ لِعَذْرٍ ، وَلَهُ نَفْيٌ سَحْلٍ وَانْتِظَارُ وَضْعِهِ ، وَمَنْ أَخَّرَ وَقَالَ جِهَاتُ الْوِلَادَةِ صَدَقَ  
بَيِّنَتِهِ إِنْ كَانَ ظَانِبًا ، وَكَذَا الْحَاضِرُ فِي مَدَّةٍ يُمَكِّنُ جِهْلَهُ فِيهَا ، وَلَوْ قِيلَ لَهُ : مُتَّهِتٌ  
بَوْلَدِكَ ، أَوْ جَعَلَهُ اللَّهُ لَكَ وَلَدًا صَالِحًا فَقَالَ آمِينَ أَوْ نَعَمْ تَعَذَّرَ نَفْيُهُ ، وَإِنْ قَالَ :

لِلْقَاضِي وَعَظْمَاهَا ، وَيُبَالِغُ ( القاضى فى وعظهما ) ( عند الخامسة ) قبل شروعهما فيها فيقول للزوج  
اتق الله فى قولك على لعنة الله فانها موجبة ، وكذا للمرأة عند ذكر الغضب ( و ) يسق لهما ( أن  
يتلاعنا قائمين ، و ) الملاعن ( شرطه : زوج ) فلا يصح لعان أجنبي ولو سيد أمة ( يصح طلاقه )  
بأن يكون بالغًا عقلاً مختاراً ( ولو ارتد بعد وطء قذف وأسلم فى العدة لاعن ، ولو لاعن ) حال  
الردة ( ثم أسلم فيها ) أى العدة ( صح ) لعانه لتبين وقوعه حال النكاح ، وكفره لا يمنع صحته  
( أَوْ أَصَرَ ) على ردة إلى انتضاء العدة ( صادف بينونة ) لتبين انقطاع الزوجية بالردة ، فإن  
كان هناك ولد ونفاه باللعان صح ، وإلا تبيها فساد ، ولا يندفع بلعانه حصد القذف ( ويتعلق  
بلعانه ) أى الزوج ( فرقة ) وهى فرقة فسخ ، وتحصل ظاهراً وباطناً ( وحرمة مؤبدة ) فلا  
يحل له بعد اللعان نكاحها ولا وطؤها بملك لو كانت أمة واشتراها ( وإن أكذب نفسه ) فلا  
يتمكن من عودها بخلاف النسب ( وسقوط الحد عنه ) أى حد قذف الملاعنة ، وكذا الزانى  
بها إن ذكره فى اللعان ( و ) يتعلق بلعانه أيضاً ( وجوب حد زناها ) إن لم تلاعن ( وانتفاء نسب  
نفاه بلعانه ) أى فيه ( وإِنَّمَا يَحْتَاجُ إِلَى نَفْيٍ ) نسب ولد ( يمكن ) كونه ( منه ، فإن تعذر )  
كون الولد منه ( بأن ولدته لستة أشهر ) فأقل ( من العقد ) لا تنفاه زمن الوطء والوضع ( أو )  
ولدته لأكثر من ذلك ولكن ( طلق فى مجلسه ) أى العقد ( أونكح وهو بالمشرق وهى بالمغرب )  
ولم يمض زمن يمكن فيه اجتماعهما ، فى جميع هذه الصور ( لم يلحقه ) فلا حاجة لنفيه ( وله نفيه )  
أى الولد ( ميتاً ) لأن النسب لا ينقطع بالموت ( والنفى على الفور ) بأن يأتى إلى القاضى ويقول إن  
الولد ليس منى بخلاف اللعان ( فى الجديد ) والقديم : فيه قولان يجوز إلى ثلاثة أيام أو متى شاء ( ويعذر  
لعذره نفى سحل وانتظار وضعه ) لرجاء موته ( ومن آخر ) نفى نسب ولد ( وقال جهلت الولادة  
صدق بيئته إن كان غائباً ) ( وكذا الحاضر فى مدة يمكن جهله فيها ) بخلاف مالا يمكن ، كأن كانا  
فى دار واحدة ومضى زمن بعد الخفاء فيه ( ولو قيل له متعت بولدك أو جعله الله لك ولداً صالحاً  
فقال آمين أو نعم ) من كل ما يتضمن إقراراً ( تعذر نفيه ) ولحقه الولد ( وإن قال ) فى جواب

خَيْرَ الْاَلِه خَيْرًا اَوْ بَارَكَ عَلَيْكَ فَلَا ، وَلَهُ الْاَلْعَانُ مَعَ اِمْكَانِ بَيِّنَةٍ بَزْنَاهَا ، وَلَمَّا لِدَفْعِ  
حَدِّ الزَّانَا .

[ فصل ] لَهُ الْاَلْعَانُ لِنَفْسِي وَلِوَلَدٍ وَإِنْ عَفَتْ عَنِ الْحَدِّ وَزَالَ النِّكَاحُ ، وَلِدَفْعِ  
حَدِّ الْقَذْفِ وَإِنْ زَالَ النِّكَاحُ ، وَلَا وَلَدَ ، وَلِتَعْزِيرِهِ ، لَا تَعْزِيرُ تَأْدِيبٍ لِكُذْبِ كَقَذْفِ  
طِفْلَةٍ لَا تَوَطُّأُ ، وَلَوْ عَفَتْ عَنِ الْحَدِّ أَوْ أَقَامَ بَيِّنَةً بَزْنَاهَا أَوْ صَدَّقَتْهُ وَلَا وَلَدَ أَوْ سَكَتَتْ  
عَنْ طَلَبِ الْحَدِّ أَوْ جُنْتُ بَعْدَ قَذْفِهِ فَلَا لِعَانَ فِي الْأَصَحِّ ، وَلَوْ أَبَانَهَا أَوْ مَاتَتْ ثُمَّ  
قَذَّفَهَا بَزْنًا مُطْلَقًا أَوْ مُضَافًا إِلَى مَا بَعْدَ النِّكَاحِ لِأَعْنِ إِنْ كَانَ وَلَدٌ يَلْحَقُهُ ، فَإِنْ أَضَافَ  
إِلَى مَا قَبْلَ نِكَاحِهِ فَلَا لِعَانَ إِنْ لَمْ يَكُنْ وَلَدٌ ، وَكَذَا إِنْ كَانَ فِي الْأَصَحِّ لَكِنْ لَهُ  
إِنْشَاءُ قَذْفٍ وَيُلَاعِنُ ، وَلَا يَصِحُّ نَفْيُ أَحَدِ تَوَمِينٍ .

ذلك ( جِزَاك الله خَيْرًا ، أَوْ بَارَكَ عَلَيْكَ فَلَا ) يَتَعَذَّرُ نَفْيُهُ ( وَلَهُ ) أَيْ الزَّوْجُ ( الْاَلْعَانُ مَعَ اِمْكَانِ  
بَيِّنَةٍ بَزْنَاهَا ، وَ ) يَجُوزُ ( لَهَا ) الْاَلْعَانُ ( لِدَفْعِ حَدِّ الزَّانَا ) الْمَتَّوَجِّهِ عَلَيْهَا بِلْعَانِهِ .

[ فِصْل ] فِي الْمَقْصُودِ الْأَصْلِيِّ مِنَ الْاَلْعَانِ ، وَهُوَ نَفْيُ النَّسَبِ ( لَهُ ) أَيْ الزَّوْجُ ( الْاَلْعَانُ لِنَفْسِي  
وَلِوَلَدٍ ) وَلَوْ مِنْ وَطءٍ شَبَهَ ( وَإِنْ عَفَتْ عَنِ الْحَدِّ ) أَوْ أَقَامَ بَيِّنَةً بَزْنَاهَا ( وَ ) إِنْ ( زَالَ النِّكَاحُ )  
بِطَّلَانٍ أَوْ غَيْرِهِ ( وَ ) لَهُ الْاَلْعَانُ أَيْضًا ( لِدَفْعِ حَدِّ الْقَذْفِ ) عَنْهُ ( وَإِنْ زَالَ النِّكَاحُ وَلَا وَلَدَ )  
دَفْعًا لِلْحَدِّ وَالْقِسْقِ عَنْهُ فَلَا يَجُوزُ لَهُ التَّرْكُ ( وَ ) لَهُ الْاَلْعَانُ ( لِدَفْعِ ) تَعْزِيرِهِ ( أَيْ تَعْزِيرِ الْقَذْفِ بِأَنْ  
قَذَّفَ زَوْجَتَهُ الْأُمَةَ أَوْ النَّمِيَّةَ ) لَا تَعْزِيرُ تَأْدِيبٍ لِكُذْبِ كَقَذْفِ طِفْلَةٍ لَا تَوَطُّأُ ( أَيْ لَا يُمْكِنُ وَطْؤُهَا  
فَلَا يُلَاعِنُ لِاسْقَاطِهِ ، وَإِنْ بَلَّغَتْ وَطْأَتَهُ ) وَلَوْ عَفَتْ عَنِ الْحَدِّ أَوْ أَقَامَ بَيِّنَةً بَزْنَاهَا أَوْ صَدَّقَتْهُ وَلَا  
وَلَدَ ( يَنْفِيهِ ) ( أَوْ سَكَتَتْ عَنِ الْحَدِّ ، أَوْ جُنْتُ بَعْدَ قَذْفِهِ ) وَلَا وَلَدَ أَيْضًا يَنْفِيهِ ( فَلَا لِعَانَ فِي الْأَصَحِّ )  
لِعَدَمِ الْحَاجَةِ إِلَيْهِ ، وَمُقَابَلَهُ لَهُ الْاَلْعَانُ فِي ذَلِكَ لِفَرْضِ الْفَرْقَةِ ( وَلَوْ أَبَانَهَا أَوْ مَاتَتْ ثُمَّ قَذَّفَهَا بَزْنًا مُطْلَقًا  
أَوْ مُضَافًا إِلَى مَا بَعْدَ النِّكَاحِ لِأَعْنِ إِنْ كَانَ وَلَدٌ يَلْحَقُهُ ) بَرِيدُ نَفْيِهِ ، فَإِنْ لَمْ يَكُنْ وَلَدٌ لَمْ يُلَاعِنِ  
وَيَحْدُ ( فَإِنْ أَضَافَ ) زَنَاهَا ( إِلَى مَا قَبْلَ نِكَاحِهِ ) أَوْ إِلَى مَا بَعْدَ الْبَيْنُونَةِ ( فَلَا لِعَانَ إِنْ لَمْ يَكُنْ  
وَلَدٌ ، وَكَذَا إِنْ كَانَ فِي الْأَصَحِّ ) لِتَقْصِيرِهِ بِذِكْرِ التَّارِيخِ ، وَمُقَابَلَهُ لَهُ الْاَلْعَانُ ( لَكِنْ لَهُ إِنْشَاءُ  
قَذْفٍ ) مُطْلَقٍ أَوْ مُضَافٍ إِلَى حَالَةِ النِّكَاحِ ( وَيُلَاعِنُ ) لِنَفْيِ الْوَلَدِ ، بَلْ يُلْزِمُهُ ذَلِكَ إِنْ عَلِمَ أَنَّهُ  
لَيْسَ مِنْهُ ، وَيَسْقُطُ عَنْهُ بِلْعَانُهُ حَدُّ الْقَذْفِ ( وَلَا يَصِحُّ نَفْيُ أَحَدِ تَوَمِينٍ ) لِأَنَّ اللَّهَ تَعَالَى لَمْ يَجْعَلِ  
الْعَادَةَ بِأَنْ يَجْتَمِعَ فِي الرَّحْمِ وَلَهُانِ مِنْ مَاءِ رَجُلَيْنِ ، فَإِنْ نَفَى أَحَدُهُمَا لِحَقَّاهُ ، وَلَوْ نَفَاهُمَا ثُمَّ اسْتَلْحَقَ  
أَحَدُهُمَا لَحَقَهُ الْآخَرُ .

## كتاب العدد

عِدَّةُ النِّكَاحِ ضَرْبَانِ : الأولُ مُتَعَلِّقٌ بِفُرْقَةٍ حَتَّى يَبْلُغَ أَوْ فُسْخٌ ، وَإِنَّمَا تَجِبُ بَعْدَ  
وَطْءٍ أَوْ اسْتِدْخَالٍ مَنِئًى ، وَإِنْ تَيَقَّنَ بَرَاءَةَ الرَّحِمِ ، لَا بِخِصَاوَةٍ فِي الْجَدِيدِ ، وَعِدَّةُ حُرْقَةٍ  
ذَاتِ أَقْرَاءٍ ثَلَاثَةٌ . وَالْقَرَّةُ : الطَّهْرُ ، فَإِنْ طُلِّقَتْ طَاهِرًا انْقَضَتْ بِالطَّلَعِ فِي حَيْضَةٍ ثَالِثَةٍ ،  
أَوْ حَائِضًا فِي رَابِعَةٍ ، وَفِي قَوْلٍ يُشْتَرَطُ يَوْمٌ وَلَيْلَةٌ بَعْدَ الطَّلَعِ ، وَهَلْ يُحْسَبُ طَهْرٌ مِنْ  
لَمْ تَحِضْ قَرَاءً ؟ قَوْلَانِ ، بِنَاءً عَلَى أَنَّ الْقَرَّةَ انْتِقَالٌ مِنْ طَهْرٍ إِلَى حَيْضٍ ، أَمْ طَهْرٌ يُخْتَوِشُ  
بِدَمِينٍ ، وَالثَّانِي أَظْهَرُ ، وَعِدَّةُ مُسْتَحَاضَةٍ بِأَقْرَائِهَا الْمُرْدُودَةِ إِلَيْهَا ، وَمُنْتَحَبَةٍ بِثَلَاثَةِ  
أَشْهُرٍ فِي الْحَالِ ، وَقِيلَ

## كتاب العدد

جمع عِدَّةٌ ، وَهِيَ فِي الشَّرْعِ اسْمٌ لِمَدَّةٍ تَرَبُّصُ فِيهَا الْمَرْأَةُ لِمَعْرِفَةِ بَرَاءَةِ رَحِمِهَا ، أَوْ لِنَفْجِعِهَا عَلَى زَوْجِهَا  
أَوَّلَتَعْبُدَ (عِدَّةُ النِّكَاحِ ضَرْبَانِ : الأولُ مُتَعَلِّقٌ بِفُرْقَةٍ حَتَّى يَبْلُغَ أَوْ فُسْخٌ) بِعَيْبٍ أَوْ رِضَاعٍ أَوْ لِعَانٍ  
وَحُجْجَ بَعْدَ النِّكَاحِ الْمَرْفُوعِ بِهَا فَلَا عِدَّةَ عَلَيْهَا (وَإِنَّمَا تَجِبُ) الْعِدَّةُ إِذَا حَصَلَتِ الْفُرْقَةُ (بَعْدَ وَطْءٍ)  
فِي نِكَاحٍ صَحِيحٍ أَوْ فَاسِدٍ أَوْ فِي شِبْهِهِ ، وَلَوْ مِنْ صَبِيٍّ تَهْيِئاً لِلْوَلَدِ (أَوْ) بَعْدَ (اسْتِدْخَالٍ مِنْهُ)  
أَيُّ الزَّوْجِ فَلَا يَدْرُكُ أَنْ يَتَوَجَّدَ الْإِزْوَاجُ وَالْإِسْتِدْخَالُ فِي الزَّوْجِيَّةِ (و) تَجِبُ الْعِدَّةُ بِذَلِكَ ، وَ (إِنْ تَيَقَّنَ  
بَرَاءَةَ الرَّحِمِ) كَمَا فِي الصَّغِيرِ (لَا بِخِصَاوَةٍ) فَلَا تَجِبُ بِهَا (فِي الْجَدِيدِ) وَفِي الْقَدِيمِ تَقَامُ مَقَامَ الْوَطْءِ  
(وَعِدَّةُ حُرْقَةٍ ذَاتِ أَقْرَاءٍ) بِأَنَّ كَانَتْ تَحِضُّ (ثَلَاثَةً) مِنَ الْأَقْرَاءِ (وَالْقَرَّةُ) بِالْفَتْحِ وَالضَّمِّ (الطَّهْرُ)  
فَإِنْ طُلِّقَتْ طَاهِرًا (رَبِيعِيٌّ مِنْ زَمَنِ طَهْرِهَا شَيْءٌ) (انْقَضَتْ) عِدَّتُهَا (بِالطَّلَعِ فِي حَيْضَةٍ ثَالِثَةٍ)  
فَإِنْ لَمْ يَبْقَ مِنْ رَمَنِ الطَّهْرِ شَيْءٌ : كَأَنْ عُلِقَ الطَّلَاقُ بِأَخْرِ الطَّهْرِ فَتَنْقَضِ عِدَّتُهَا بِالطَّلَعِ فِي الْحَيْضَةِ  
الرَّابِعَةِ (أَوْ) طُلِّقَتْ (حَائِضًا فِي رَابِعَةٍ) تَنْقَضِي ، وَلَا يُحْسَبُ مَا بَقِيَ مِنَ الْحَيْضِ قَرَاءً (وَفِي  
قَوْلٍ يُشْتَرَطُ يَوْمٌ وَلَيْلَةٌ بَعْدَ الطَّلَعِ) فِي الْحَيْضَةِ الثَّالِثَةِ أَوِ الرَّابِعَةِ لِيَعْلَمَ أَنَّهُ حَيْضٌ (وَهَلْ يُحْسَبُ طَهْرٌ  
مِنْ لَمْ تَحِضْ) أَصْلًا ثُمَّ حَاضَتْ أَثْنَاءَ عِدَّتِهَا (قَرَاءً) أَمْ لَا ؟ (قَوْلَانِ : بِنَاءً عَلَى أَنَّ الْقَرَّةَ انْتِقَالٌ مِنْ  
طَهْرٍ إِلَى حَيْضٍ ، أَمْ) هُوَ (طَهْرٌ يُخْتَوِشُ) بِفَتْحِ الْوَاوِ : أَيُّ مَكْتَنَفٍ (بِدَمِينٍ) أَيُّ دَمِيٍّ حَيْضٍ  
أَوْ حَيْضٍ وَقَاسٍ (وَالثَّانِي) مِنَ الْبِنَاءِ (أَظْهَرَ) فَلَا يُحْسَبُ مَا ذَكَرَ قَرَاءً (وَعِدَّةُ مُسْتَحَاضَةٍ)  
غَيْرِ مُتَحَبِّرَةٍ (بِأَقْرَائِهَا الْمُرْدُودَةِ إِلَيْهَا) مِنَ الْعَادَةِ وَالْتِمِيزِ وَالْأَقْلَ (و) عِدَّةُ (مُنْتَحَبَةٍ) لَمْ تُحْفَظْ  
فَقَدْ دَوَّرَهَا (بِثَلَاثَةِ أَشْهُرٍ فِي الْحَالِ) فَلَنْ يَبْقَ مِنَ الشَّهْرِ الَّذِي طُلِّقَتْ فِيهِ أَكْثَرُ مِنْ خَمْسَةِ عَشَرَ  
يَوْمًا عِدَّةً قَرَاءً وَتَعْتَدُ بَعْدَهُ بِهَلَالَيْنِ ، فَإِنْ بَقِيَ خَمْسَةُ عَشَرَ يَوْمًا فَأَقْلٌ لَمْ تُحْسَبْ تِلْكَ الْبَقِيَّةُ فَتَبْتَدِئُ  
بَعْدَهُ مِنَ الْهَلَالِ ، فَإِنْ حَفِظْتَ الْأَدْوَارَ فَانْهَازَتْ بِثَلَاثَةِ مَنَاهِلٍ (وَقِيلَ) تَعْتَدُ الْمُنْتَحَبَةُ بِمَا ذَكَرَ

بَعْدَ الْيَأْسِ ، وَأُمُّ وَلَدٍ وَمُكَاتَبَةٍ وَمَنْ فِيهَا رِقٌّ يَبْرَأُ مِنْهُ ، وَإِنْ عَتَقَتْ فِي عِدَّةٍ رَجَعَتْ  
 كَمَا كَانَتْ عِدَّةُ حُرَّةٍ فِي الْأَطْهَرِ ، أَوْ بَيْنُونَةٍ فَأَمَّةٌ فِي الْأَطْهَرِ ، وَحُرَّةٌ لَمْ تَحِيضْ أَوْ يَأْسَتْ  
 بِثَلَاثَةِ أَشْهُرٍ ، فَإِنْ طَلَّقَتْ فِي أَثْنَاءِ شَهْرٍ فَبَعْدَهُ هِلَالَانِ ، وَتُكْمَلُ لِلنَّكَاسِرِ ثَلَاثِينَ ، فَإِنْ  
 حَاضَتْ فِيهَا وَجَبَتْ الْأَقْرَاءُ ، وَأَمَّةٌ بِشَهْرٍ وَنِصْفٍ ، وَفِي قَوْلِ شَهْرَانِ ، وَفِي قَوْلِ ثَلَاثَةِ ،  
 وَمَنْ انْقَطَعَ دَمُهَا لَعَلَّةً كَرَضَاعٍ وَمَرَضٍ تَصْبِرُ حَتَّى تَحِيضَ أَوْ يَأْسَ بِثَلَاثَةِ أَشْهُرٍ ، أَوْ لَا  
 لَعَلَّةٍ فَسَكَدَا فِي الْجَدِيدِ ، وَفِي الْقَدِيمِ تَتَرَبَّصُ نِسْعَةَ أَشْهُرٍ ، وَفِي قَوْلِ أَرْبَعِ سِنِينَ ثُمَّ  
 تَعْتَدُ بِأَلَا شَهْرٍ ، فَعَلَى الْجَدِيدِ تَوَحَّضَتْ بَعْدَ الْيَأْسِ فِي الْأَشْهُرِ وَجَبَتْ الْأَقْرَاءُ ،  
 أَوْ بَعْدَهَا فَأَقُولُ : أَظْهَرُهَا إِنْ نُسِكَتْ فَلَا شَيْءَ إِلَّا فَالْأَقْرَاءُ ، وَلِلْمُعْتَبَرِ يَأْسُ عَشِيرَتِهَا ،  
 وَفِي قَوْلٍ : كُلُّ النِّسَاءِ . قُلْتُ : ذَا الْقَوْلُ أَظْهَرُ ، وَاللَّهُ أَعْلَمُ .

[ فصل ] عِدَّةُ الْحَامِلِ بِوَضْعِهِ بِشَرْطِ نِسْبَتِهِ إِلَى ذِي

( بعد اليأس ) وسياق وقت سنة ( و ) عِدَّةُ ( أم ولد ومكاتبة ومن فيها رق ) وهي من ذوات  
 الأقراء ( بقرءين ، وإن عتقت في عِدَّةٍ رجعة كملت عِدَّةُ حُرَّةٍ في الأطهر ) ومقابلته تتم عِدَّةُ أمة  
 ( أو ) عتقت في عِدَّةٍ ( بينونة فأمة في الأطهر ) ومقابلته تتم عِدَّةُ حُرَّةٍ ، ولو عتقت في عِدَّةٍ وفاة  
 فانها تتم عِدَّةُ الاماء ( و ) عِدَّةُ ( حُرَّةٍ لم تحيض ) أصلا ( أو يئست ) من الحيض ( بثلاثة أشهر )  
 بالأهلة ان انطبق الطلاق على أول الشهر كان علقه به ( فان طالت في أثناء شهر فبعده هلالان  
 وتكمل المنكسر ثلاثين ) يوما من الرابع ( فان حاضت فيها ) أي الأشهر ( وجبت الأقراء )  
 فلا يحسب ماضى من الطهر قراء ( و ) عِدَّةُ ( أمة ) وكل من فيها رق ولم تحيض أو يئست ( بشهر  
 ونصف ، وفي قول شهران ، و ) في ( قول ثلاثة ) ولو اتقلت الأمة للحيض فكاتتقال الحرة فيما  
 صرت ( ومن انقطع دمها ) من حُرَّةٍ أو غيرها ( لعلة كرضاع ومرض تصبر حتى تحيض ) فبعده  
 بالأقراء ( أو يئأس ) أي تصل إلى سن اليأس ، وأقصاء اثنتان وستون سنة ( فتعتد بالأشهر أو )  
 انقطع دمها ( لاهلة ، فكذا ) تصبر حتى تحيض أو يئأس ( في الجديد ، وفي القديم تتربص  
 تسعة أشهر ) مدة الحمل غالبا ( وفي قول ) من القديم تتربص ( أربع سنين ) أكثر مدة الحمل ، وفي قول  
 منه ستة أشهر أقل مدة الحمل ( ثم تعد بالأشهر ، فعلى الجديد لو حاضت بعد اليأس في الأشهر وجبت  
 الأقراء ) ويحسب ماضى قراء ( أو بعدها ) أي الأشهر ( فأقول : أظهرها إن نسكت ) بضم  
 أوله ( فلا شيء ) يجب عليها وصح النكاح ( وإلا ) بأن لم تنكح ( فالأقراء ) واجبة في عدتها  
 ومقابل الأطهر فنقل إلى الأقراء مطلقا ، وقيل لانتقل مطلقا ( والمعتبر ) في اليأس ( يأس عشيرتها  
 أي آثارها من الأبوين ) ( وفي قول ) يأس ( كل النساء . قلت : ذَا الْقَوْلُ أَظْهَرُ ، وَاللَّهُ أَعْلَمُ )  
 وأظهر الأقوال أنه اثنتان وستون سنة :

[ فصل ] في العِدَّةِ بِوَضْعِ الْحَمْلِ ( عِدَّةُ الْحَامِلِ بِوَضْعِهِ ) أي الحمل ( بشرط نسبته إلى ذِي



العدة ولو احتمالا كمنفي يلعان وانفصال كله حتى ثاني نوء بين ، ومتى تحلل دون ستة أشهر فتوءمان ، وتنقضي بميت ، لا علقه ، وبمضعة فيها صورة آدمي خفية أخبر بها القوابل ، فإن لم يكن صورة وقلن : هي أصل آدمي انقضت على المذهب ، ولو ظهر في عدة أقراء أو أشهر حمل للزوج اعتدت بوضعه ، ولو ارتابت فيها لم تنكح حتى تزول الرية ، أو بعدها وبعد نكاح استمر إلا أن تلد لدون ستة أشهر من عقده ، أو بعدها قبل نكاح فلتنصر لتزول الرية ، فإن نكحت فالمذهب عدم إبطاله في الحالك ، فإن علم مقتضيه أبطأناه ، ولو أبانها فولدت لأربع سنين يلحقه ، أو لأكثر فلا ، ولو طلق رجعيًا

العدة من زوج أو غيره (ولو احتمالا كمنفي بلعان) أما إذا لم يمكن نسبه إليه كصبي مات وامرأته حامل فلا تنقضي عدتها بوضع الحمل (و) بشرط (انفصال كله) أي الجمل (حتى) انفصال (ثاني نوء بين) ثنية نوء ، وهو كل واحد من ولدين مجتمعين في حمل واحد ، فلا تنقضي العدة بوضع أولهما ، بل له الرجعة بعد وضعه (ومتى تحلل) بين وضعهما (دون ستة أشهر فتوءمان) أي بسميان بذلك ، بخلاف ما إذا انحلت بينهما ستة أشهر فأكثر ، فالثاني حمل آخر (وتنقضي) العدة (بميت) أي بوضعه (لا) بوضع (علقه) وهي : متى يستحيل في الرحم فيصير دماغًا بظا (و) تنقضي (بمضعة) وهي العلقه التي صارت قطعة لحم إما بشرط أن يكون (فيها صورة آدمي خفية أخبر بها القوابل) جمع قابلة ، وهي التي تلتقي المولود عند وضعه (فإن لم يكن) في المضعة (صورة) لا ظاهرة ولا خفية (و) لكن (قلن) هي أصل آدمي انقضت على المذهب (فالشرط أحد أمرين : إما وجود صورة ولو خفية ، أو قول القوابل : أنها أصل آدمي (ولو ظهر في) أثناء (عدة أقراء أو أشهر حمل للزوج اعتدت بوضعه) ولغا ما مضى (ولو ارتابت فيها) أي العدة : أي لم يظهر لها الحمل ، ولكن شككت أنها حامل أم لا بسبب وجود حركة مثلا (لم تنكح) عند تمامها (حتى تزول الرية) فإن نكحت فالنكاح باطل (أو) ارتابت (بعدها) أي العدة (وبعد نكاح) لآخر (استمر) نكاحها (إلا أن تلد لدون ستة أشهر من عقده) فإنه يحكم ببطلانه ، والولد للأول بخلاف ما لو ولدته لستة أشهر فأكثر فالولد للثاني وإن أمكن كونه من الأول (أو) ارتابت (بعدها) أي العدة (قبل نكاح) الآخر (فلتنصر) عن النكاح وجوبا (لتزول الرية ، فإن نكحت) آخر قبل زوالها (فالمذهب عدم إبطاله) أي النكاح (في الحال) فإن علم مقتضيه أي البطلان بأن ولدت لدون ستة أشهر (أبطأناه) وإلا فلا بطله ، وقيل في إبطاله قولان ، ولو راجعها بعد العدة وقد ارتابت في الحمل ، فإن ظهر حمل صححت الرجعة ، وإلا فلا (ولو أبانها فولدت لأربع سنين) فأقل (لحقه) الولد (أو لأكثر) من أربع سنين (فلا) يلحقه (ولو طلق رجعيًا) وقد أتت بولد ففيها ما تقدم في البائن ، وإنها تحللها فيما ذكره بقوله

حُسِبَتِ الْمُدَّةُ مِنَ الطَّلَاقِ . وَفِي قَوْلٍ مِنَ انْصِرَامِ الْعِدَّةِ ، وَلَوْ نَكَحَتْ بَعْدَ الْعِدَّةِ قَوْلَتِ لِدُونِ سِتَّةِ أَشْهُرٍ فَكَأَنَّمَا لَمْ تَنْكِحْ ، وَإِنْ كَانَ لِسِتَّةِ فَاوَلَدُ لِلثَّانِي ، وَلَوْ نَكَحَتْ فِي الْعِدَّةِ فَاسْدًا قَوْلَتِ لِلْإِمْكَانِ مِنَ الْأَوَّلِ لِحَقِّهِ ، وَانْقَضَتْ بِوَسْمِهِ ثُمَّ تَعَتَّدَ لِلثَّانِي ، أَوْ لِلْإِمْكَانِ مِنَ الثَّانِي لِحَقِّهِ ، أَوْ مِنْهُمَا عَرَضَ عَلَى قَائِفٍ ، فَإِنْ أَلْفَقَهُ بِأَحَدِهِمَا فَكَأَنَّكَ لِمَنْ مَنَّهُ فَقَطَّ .

[ فصل ] لَرِسْمًا عِدَّتَا شَخْصٍ مِنْ جِنْسٍ يَأْنِ طَلَّقَ ثُمَّ وَطِئَ فِي عِدَّةِ أَقْرَاهُ أَوْ أَشْهُرٍ جَاهِلًا أَوْ قَائِلًا فِي رَجْعِيَّةٍ تَدْخُلْنَا فَتَبْتَدِئُ عِدَّةَ مِنَ الْوَطْءِ ، وَيَدْخُلُ فِيهَا بَقِيَّةُ عِدَّةِ الطَّلَاقِ ، فَإِنْ كَانَتْ إِحْدَاهُمَا حَمَلًا وَالْأُخْرَى أَقْرَاهُ تَدْخُلْنَا فِي الْأَصَحِّ ، فَتَنْقُضِيَانِ بِوَضْعِهِ ، وَيُرَاجَعُ قَبْلَهُ ، وَقِيلَ إِنْ كَانَ الْحَمْلُ مِنَ الْوَطْءِ فَلَا ،

( حُسِبَتِ الْمُدَّةُ ) الَّتِي هِيَ أَرْبَعُ سِنِينَ ( مِنَ الطَّلَاقِ ، وَفِي قَوْلٍ مِنَ انْصِرَامِ ) أَيْ فَرَاغِ ( الْعِدَّةِ ) وَعَلَى الْقَوْلِ الثَّانِي إِذَا أَنْتَ بَوْلَدَ لَا كَثُرَ مِنْ أَرْبَعِ سِنِينَ مِنَ الطَّلَاقِ ، وَلَكِنَّهُ مِنْ انْقِضَاءِ الْعِدَّةِ أَرْبَعِ سِنِينَ فَأَقَلُّ يَلْحَقُهُ بِحَقِّهِ عَلَى الْأَوَّلِ ، وَحَيْثُ حَكَمَ بِلِغْوِ الْوَلَدِ فَالْمَرْأَةُ مُعْتَدَّةٌ إِلَى الْوَضْعِ حَتَّى يَثْبُتَ لِلزَّوْجِ رَجْعُهَا ، وَعَلَيْهِ لَهَا السَّكْنَى وَالنَّفَقَةُ ( وَلَوْ نَكَحَتْ بَعْدَ الْعِدَّةِ فَوَلَدَتْ لِدُونِ سِتَّةِ أَشْهُرٍ ) مِنَ النِّكَاحِ الثَّانِي ( فَكَأَنَّمَا لَمْ تَنْكِحْ ) وَحَكَمَ الْوَلَدُ أَنَّهُ إِنْ وَضَعَتْهُ لَأَرْبَعِ سِنِينَ مِنْ إِمْكَانِ الْعُلُوقِ مِنَ الْأَوَّلِ لِحَقِّهِ أَوْ لَا كَثُرَ لَمْ يَلْحَقُهُ ، وَحَيْثُ لَحِقَ فَنِكَاحُ الثَّانِي بَاطِلٌ ، وَإِذَا لَمْ يَلْحَقْهُ فَالنِّكَاحُ صَحِيحٌ ( وَإِنْ كَانَ لِسِتَّةِ ) مِنَ الْأَشْهُرِ فَأَكْثَرَ ( فَالْوَلَدُ لِلثَّانِي ) فَيَلْحَقُهُ ( وَلَوْ نَكَحَتْ فِي الْعِدَّةِ فَاسْدًا ) فِي الْوَاقِعِ لَا فِي ظَنِّ الْوَاطِئِ ( فَوَلَدَتْ لِلْإِمْكَانِ مِنَ الْأَوَّلِ ) دُونَ الثَّانِي ( لِحَقِّهِ ) وَانْقَضَتْ بِوَضْعِهِ ثُمَّ تَعَتَّدَ ثَانِيًا ( لِلثَّانِي ) لِأَنَّهُ وَطِئَ وَطْءَ شَبِيهَةٍ ( أَوْ لِلْإِمْكَانِ مِنَ الثَّانِي ) دُونَ الْأَوَّلِ كَانَ أَنْتَ بِهِ لَا كَثُرَ مِنْ أَرْبَعِ سِنِينَ مِنَ الطَّلَاقِ ( لِحَقِّهِ ، أَوْ ) لِلْإِمْكَانِ ( مِنْهُمَا ) عَرَضَ عَلَى قَائِفٍ ( وَهُوَ مُسَلِّمٌ عَدْلٌ مَجْرُبٌ ) ( فَإِنْ أَلْفَقَهُ بِأَحَدِهِمَا فَكَأَنَّكَ لِمَنْ مَنَّهُ فَقَطَّ ) وَإِنْ لَمْ يَلْحَقْهُ بِوَاحِدٍ بَأَنِ اشْتَبَهَ الْحَالُ عَلَيْهِ ، أَوْ لَمْ يَكُنْ قَائِفٌ انْتَظَرِ بُلُوغَهُ وَاتَّسَابَهَ بِنَفْسِهِ .

[ فصل ] فِي تَدْخُلِ عِدَّتِ الْمَرْأَةِ ( لَرِسْمًا عِدَّتَا شَخْصٍ مِنْ جِنْسٍ ) وَاحِدٌ ( بِأَنِ طَلَّقَ ثُمَّ وَطِئَ فِي عِدَّةِ أَقْرَاهُ أَوْ أَشْهُرٍ جَاهِلًا ) فَمَا إِذَا كَانَ الطَّلَاقُ بَائِنًا بِأَنَّهَا الْمُطْلَقَةُ بِأَنِ ظَنُّهَا زَوْجَتَهُ الْأُخْرَى ( أَوْ عَلَانِيًا فِي رَجْعِيَّةٍ ) بِخِلَافِ الْبَائِنِ إِذَا وَطِئَهَا عَلَانًا فَهُوَ زَانٌ لِاحْرَامَةِ لَوْطَتِهِ ( تَدْخُلْنَا ) أَيْ الْعِدَّتَانِ ( فَتَبْتَدِئُ عِدَّةَ مِنَ الْوَطْءِ ، وَيَدْخُلُ فِيهَا بَقِيَّةُ عِدَّةِ الطَّلَاقِ ) وَتَكُونُ تِلْكَ الْبَقِيَّةُ وَاقِعَةً عَنِ الْجِهَتَيْنِ ، فَلَهُ الرَّجْعَةُ فِيهَا لِلرَّجْعِيَّةِ دُونَ مَا بَعْدَهَا ( فَإِنْ ) لَمْ تَكُنِ الْعِدَّتَانِ مِنْ جِنْسٍ بِأَنِ ( كَانَتْ إِحْدَاهُمَا حَمَلًا وَالْأُخْرَى أَقْرَاهُ ) كَأَنَّ طَلْقَهَا وَهِيَ حَامِلٌ ثُمَّ وَطِئَهَا قَبْلَ الْوَضْعِ ( تَدْخُلْنَا فِي الْأَصَحِّ فَتَنْقُضِيَانِ بِوَضْعِهِ ) وَهُوَ وَاقِعٌ عَنِ الْجِهَتَيْنِ ( وَيُرَاجَعُ قَبْلَهُ ) أَيْ الْوَضْعُ سَوَاءٌ كَانَ الْحَمْلُ مِنَ الْوَطْءِ أَمْ لَا ( وَقِيلَ إِنْ كَانَ الْحَمْلُ مِنَ الْوَطْءِ ) بِأَنِ طَلْقَهَا حَامِلًا ثُمَّ وَطِئَهَا فَأَحْبَلَهَا ( فَلَا )

أَوْ لِشَخْصَيْنِ بِأَنْ كَانَتْ فِي عِدَّةِ زَوْجٍ أَوْ شُبْهَةٍ فَوُطِئَتْ بِشُبْهَةٍ أَوْ فَكَّاحٍ فَاسِدٍ  
أَوْ كَانَتْ زَوْجَةً مُعْتَدَةً عَنْ شُبْهَةٍ فَطُلِقَتْ فَلَا تَدْخُلُ، فَإِنْ كَانَ حُلٌّ قَدِّمَتْ عِدَّتُهُ،  
وَالْإِلَّا فَإِنْ سَبَقَ الطَّلَاقُ أَتَمَّتْ عِدَّتُهُ ثُمَّ اسْتَأْنَفَتْ الْآخَرَى، وَلَهُ الرَّجْعَةُ فِي عِدَّتِهِ  
فَإِذَا رَاجَعَ انْقَضَتْ وَشَرَعَتْ فِي عِدَّةِ الشُّبْهَةِ، وَلَا يَسْتَمْتِعُ بِهَا حَتَّى تَقْضِيَهَا، وَإِنْ  
سَبَقَتْ الشُّبْهَةُ قَدِّمَتْ عِدَّةَ الطَّلَاقِ، وَقِيلَ الشُّبْهَةُ.

[فصل] عَاشِرُهَا كَزَوْجٍ بِلَا وَطْءٍ فِي عِدَّةِ أَقْرَاهُ أَوْ أَشْهَرٍ فَأَوْجُهُ: أَصْحَاهَا إِنْ  
كَانَتْ بَائِنًا انْقَضَتْ، وَإِلَّا فَلَا، وَلَا رَجْعَةٌ بَعْدَ الْأَقْرَاءِ وَالْأَشْهَرِ. قُلْتُ: وَيَلْحَقُهَا  
الطَّلَاقُ إِلَى انْقِضَاءِ الْعِدَّةِ، وَلَوْ عَاشِرُهَا أَجْنَبِيٌّ انْقَضَتْ وَاللَّهُ أَعْلَمُ. وَتَوَزَّجَ  
مُعْتَدَةً بِظَنِّ الصَّخَّةِ وَوَطِئَ، انْقَطَعَتْ مِنْ حَيْثُ وَطِئَ، وَفِي

يرجع قبل وضعه بناء على أن عدة الطلاق انقطعت بالوطء، ومقابل الأصح أنهما لا يقتدرا خلاق (أو)  
لزمها عدتان (لشخصين بأن كانت في عدة زوج أو) في عدة وطء (شبهة فوطئت بشبهة) من  
آخر (أو) وطئت في (نكاح فاسد، أو كانت زوجة معتدة عن شبهة فطلقت) بعد وطء الشبهة  
(فلا تدخل، فإن كان حل قدمت عدته) سواء تقدم سببه أم تأخر، فإن كان من المطلق ثم  
وطئت بشبهة انقضت عدة الحل بوضعه ثم تعدد الشبهة بالأقراء بعد نفاسها، وله الرجعة قبل الوضع  
وإن كان الحل من وطء الشبهة أتمت بقية عدة الطلاق أو استأنفتها بعد الوضع، وله رجعتها في تلك  
البقية ولو في النفاس (وإلا) أي وإن لم يكن حل (فإن سبق الطلاق أتمت عدته ثم استأنفت  
الآخرى) وهي عدة وطء الشبهة (وله) أي المطلق (الرجعة في عدته) إن كان الطلاق رجعيًا  
وتجديد النكاح إن كان بائنا (فإذا راجع) أو جدد (انقطعت وشرعت في عدة الشبهة، ولا  
يستمتع بها) الزوج بوطء ولا غيره (حتى تقضيها، وإن سبقت الشبهة) بأن وطئت بشبهة ثم  
طلقت (قدمت عدة الطلاق) في الأصح (وقيل) قدمت عدة (الشبهة) ثم تعدت  
عن الطلاق

[فصل] فِي مَعَاشِرَةِ الْمُطَلَّقِ الْمُعْتَدَةِ (عَاشِرُهَا كَزَوْجٍ) بِحَاوَةِ وَنَوْمٍ وَلَوْ فِي اللَّيْلِ (بِلَا وَطْءٍ  
فِي عِدَّةِ أَقْرَاهُ أَوْ أَشْهَرٍ فَأَوْجُهُ: أَصْحَاهَا إِنْ كَانَتْ بَائِنًا انْقَضَتْ) عِدَّتُهَا بِمَا ذَكَرَ، وَلَا يُؤْثِرُ فِيهَا تِلْكَ  
الْمَعَاشِرَةُ (وَالْإِلَّا) بِأَنْ كَانَتْ رَجْعِيَّةً (فَلَا) تَنْقُضُ عِدَّتَهَا، وَإِنْ طَالَتِ الْمُدَّةُ (وَلَا رَجْعَةٌ بَعْدَ  
الْأَقْرَاءِ وَالْأَشْهَرِ) وَإِنْ لَمْ تَنْقُضْ بِهَا الْعِدَّةَ (قُلْتُ: وَيَلْحَقُهَا الطَّلَاقُ إِلَى انْقِضَاءِ الْعِدَّةِ) وَأَمَّا إِذَا  
وَطِئَهَا، فَإِنْ كَانَتْ بَائِنًا فَلَا يَمْنَعُ الْوُطْءُ انْقِضَاءَ الْعِدَّةِ، وَإِنْ كَانَتْ رَجْعِيَّةً امْتَنَعَ الْمَضِي فِي الْعِدَّةِ  
مَادَامَ يَطْوِيهَا (وَلَوْ عَاشِرُهَا أَجْنَبِيٌّ) بِلَا وَطْءٍ (انْقَضَتْ) عِدَّتُهَا مَعَ مَعَاشِرَتِهِ (وَإِنَّمَا أَعْلَمُ) فَإِنْ  
وَطِئَهَا بِالشُّبْهَةِ فَهُوَ زَانٌ، أَوْ بِهَا فَهُوَ مُوجِبٌ لِلْعِدَّةِ (وَلَوْ نَكَحَ مُعْتَدَةً بِظَنِّ الصَّخَّةِ) لَنَكَحَهَا  
(وَوَطِئَ انْقَطَعَتْ) عِدَّتُهَا (مِنْ حَيْثُ وَطِئَ) بِخِلَافِ مَا إِذَا لَمْ يَطِئْ فَإِنَّ الْعِدَّةَ لَا تَنْقَطِعُ (وَفِي

قَوْلٍ أَوْ وَجْهِ مِنَ الْعَقْدِ ، وَلَوْ رَاجَعَ حَائِلًا ثُمَّ طَلَّقَ اسْتَأْنَفَتْ ، وَفِي الْقَدِيمِ تَبْنِي  
 إِنْ لَمْ يَطْلَأْ ، أَوْ حَائِلًا قَبْلَ الْوَضْعِ . فَلَوْ وَضَعَتْ ثُمَّ طَلَّقَ اسْتَأْنَفَتْ ، وَقِيلَ إِنْ لَمْ  
 يَطْلَأْ بَعْدَ الْوَضْعِ فَلَا عِدَّةَ ، وَلَوْ خَالَعَ مَوْطُوءَةً ثُمَّ نَكَحَهَا ثُمَّ وَطِئَ ، ثُمَّ طَلَّقَ اسْتَأْنَفَتْ  
 وَدَخَلَ فِيهَا الْبَقِيَّةَ .

[فصل] عِدَّةُ حُرَّةٍ حَائِلٍ لَوَفَاةٍ وَإِنْ لَمْ تُوطَأْ أَرْبَعَةُ أَشْهُرٍ وَعَشْرَةُ أَيَّامٍ  
 بِلَيَالِيهَا ، وَأَمَةُ نِصْفُهَا ، وَإِنْ مَاتَ عَنْ رَجْعِيٍّ انْتَقَلَتْ إِلَى وَفَاةٍ ، أَوْ بَأْتَنٍ فَلَا ، وَحَامِلٍ  
 بِوَضْعِهِ بِشَرْطِهِ السَّابِقِ ، فَلَوْ مَاتَ صَبِيٌّ عَنْ حَامِلٍ قَبْلَ الْأَشْهُرِ ، وَكَذَا تَمْسُوحٌ إِذَا  
 لَا يَلْحَقُهُ عَلَى الْمَذْهَبِ ، وَيَلْحَقُ بِجَبُوبَا بَقِيَ أَنْثِيَاءُ فَتَعْتَدُ بِهِ ، وَكَذَا مَسْئُولٌ بَقِيَ  
 ذَكَرُهُ يَهِي عَلَى الْمَذْهَبِ ، وَلَوْ طَلَّقَ إِحْدَى امْرَأَتَيْهِ وَمَاتَ قَبْلَ تَبْيَانِ أَوْ تَعْيِينِ  
 فَإِنْ كَانَ لَمْ يَطْلَأْ اعْتَدْنَا لَوَفَاةٍ ، وَكَذَا إِنْ وَطِئَ ، وَهُمَا ذَوَاتَا

قَوْلٍ أَوْ وَجْهِ مِنَ الْعَقْدِ ، وَلَوْ رَاجَعَ حَائِلًا ثُمَّ طَلَّقَ اسْتَأْنَفَتْ ( عِدَّةُ فِي الْجَدِيدِ ) ( وَفِي الْقَدِيمِ )  
 لَا اسْتَأْنَفَتْ ، بَلْ ( تَبْنِي إِنْ لَمْ يَطْلَأْ ) بَعْدَ الرَّجْعَةِ ( أَوْ ) رَاجَعَ ( حَامِلًا ) ثُمَّ طَلَّقَهَا ( فَبِالْوَضْعِ ) تَنْقُضِي  
 عِدَّتَهَا ، وَطَنَهَا بَعْدَ رَجْعَتِهَا أَمْ لَا ( فَلَوْ وَضَعَتْ ثُمَّ طَلَّقَ اسْتَأْنَفَتْ ، وَقِيلَ إِنْ لَمْ يَطْلَأْ بَعْدَ الْوَضْعِ ) وَكَذَا  
 قَبْلَهُ ( فَلَا عِدَّةَ ) عَلَيْهَا فَتَنِي الْوَطْءُ فِي هَذَا الْوَجْهِ مَشْرُوطٌ بِمَا قَبْلَ الْوَضْعِ وَبَعْدَهُ ، فَلَوْ حَذَفَ قَوْلُهُ بَعْدَ  
 الْوَضْعِ لَوْ فِي بَشَرِطِ هَذَا الْقَوْلِ ( وَلَوْ خَالَعَ مَوْطُوءَةً ثُمَّ نَكَحَهَا ثُمَّ وَطِئَ ثُمَّ طَلَّقَ اسْتَأْنَفَتْ ) عِدَّةُ  
 ( وَدَخَلَ فِيهَا الْبَقِيَّةَ ) مِنْ عِدَّتِهَا السَّابِقَةِ ، فَإِنْ لَمْ يَطْلَأْ وَطَلَّقَ فَانْهَى تَبْنِي عَلَى الْعِدَّةِ ، وَاعْتَرَضَ  
 قَوْلُهُ : وَدَخَلَ فِيهَا الْبَقِيَّةَ بِأَنَّهُ لَمْ يَبْقَ عِدَّةُ بَعْدَ النِّكَاحِ وَالْوَطْءِ حَتَّى تَدْخُلَ فِي غَيْرِهَا .

[فصل] فِي عِدَّةِ الْوَفَاةِ وَالْمَقْعُودِ ( عِدَّةُ حُرَّةٍ حَائِلٍ لَوَفَاةٍ ، وَإِنْ لَمْ تُوطَأْ ) أَوْ كَانَتْ صَغِيرَةً  
 ( أَرْبَعَةُ أَشْهُرٍ وَعَشْرَةُ أَيَّامٍ بِلَيَالِيهَا ) وَتَعْتَبَرُ الْأَشْهُرُ بِالْأَهْلِ وَيَكْمَلُ الْمُنْكَسِرُ بِالْعَدَدِ ، وَلَا يَتَعْتَبَرُ هُنَا  
 الْوَطْءُ ، بِخِلَافِ فِرْقَةِ الْحِلْيَةِ ( وَ ) عِدَّةُ ( أَمَةٍ نِصْفُهَا ) ، وَهُوَ شَهْرَانِ وَخَمْسَةُ أَيَّامٍ ( وَإِنْ مَاتَ عَنْ  
 رَجْعِيٍّ انْتَقَلَتْ إِلَى ) عِدَّةِ ( وَفَاةٍ ، أَوْ ) مَاتَ عَنْ ( بَأْتَنٍ فَلَا ) نَتَقَلُّ لِعِدَّةِ وَفَاةٍ ، وَلَهَا النِّفْقَةُ إِنْ  
 كَانَتْ حَامِلًا ( وَ ) عِدَّةُ وَفَاةٍ عَنْ ( حَامِلٍ بِوَضْعِهِ ) أَيْ الْجُلِّ ( بِشَرْطِهِ السَّابِقِ ) وَهُوَ انْفِصَالُ كُلِّ  
 حَتَّى ثَلَاثِي تَوَهْمَيْنِ ( فَلَوْ مَاتَ صَبِيٌّ ) لَا يُولَدُ لَمَنَّهُ ( عَنْ حَامِلٍ قَبْلَ الْأَشْهُرِ ) فَتَعْتَدُ ، لَا بِالْوَضْعِ ( وَكَذَا  
 تَمْسُوحٌ ) وَهُوَ الْمَقْطُوعُ ذَكَرُهُ وَأَنْثِيَاءُ ( إِذَا لَا يَلْحَقُهُ ) وَلَدٌ ( عَلَى الْمَذْهَبِ ) وَقِيلَ يَلْحَقُهُ  
 ( وَيَلْحَقُ ) الْوَلَدُ ( بِجَبُوبَا ) وَهُوَ الَّذِي قَطَعَ جَمِيعُ ذَكَرِهِ ، وَ ( بَقِيَ أَنْثِيَاءُ فَتَعْتَدُ ) زَوْجَتَهُ  
 لَوَفَاةٍ إِذَا كَانَتْ حَامِلًا ( بِهِ ) أَيْ الْوَضْعِ ( وَكَذَا مَسْئُولٌ ) خَصِينَتُهُ ( وَبَقِيَ ذَكَرُهُ ) يَلْحَقُهُ  
 الْوَلَدُ فَتَنْقُضِي بَوَضْعِهِ عِدَّةَ الْوَفَاةِ ( عَلَى الْمَذْهَبِ ) وَقِيلَ لَا يَلْحَقُهُ ( وَلَوْ طَلَّقَ إِحْدَى امْرَأَتَيْهِ )  
 مَعِينَةً أَوْ مَبْهَمَةً ( وَمَاتَ قَبْلَ بَيَانِ ) لِلْمَعِينَةِ ( أَوْ تَعْيِينِ ) لِلْمَبْهَمَةِ ( فَإِنْ كَانَ ) قَبْلَ مَوْتِهِ ( لَمْ يَطْلَأْ )  
 وَاحِدَةً مِنْهُمَا ( اعْتَدْنَا لَوَفَاةٍ ) بِأَرْبَعَةِ أَشْهُرٍ وَعَشْرٍ ( وَكَذَا إِنْ وَطِئَ ) كَلَامُهُمَا ( وَهُمَا ذَوَاتَا

أَشْهَرُ أَوْ أَقْرَأَ ، وَالطَّلَاقُ رَجْعِيٌّ فَإِنْ كَانَ بَائِنًا اعْتَدَتْ كُلُّ وَاحِدَةٍ بِالْأَكْثَرِ  
 مِنْ عِدَّةٍ وَفَاقَةٍ وَثَلَاثَةٍ مِنْ أَقْرَأِهَا ، وَعِدَّةُ الْوَفَاةِ مِنَ الْمَوْتِ ، وَالْأَقْرَأُ مِنَ الطَّلَاقِ ،  
 وَمَنْ غَابَ وَانْقَطَعَ خَبَرُهُ لَيْسَ لِزَوْجَتِهِ نِكَاحٌ حَتَّى يُتَيَقَّنَ مَوْتُهُ أَوْ طَلَاقُهُ ، وَفِي  
 الْقَدِيمِ تَرْبُصُ أَرْبَعَ سِنِينَ ثُمَّ تَمْتَدُّ لَوْفَاةٍ وَتَنْسَكِحُ ، فَلَوْ حَكَمَ بِالْقَدِيمِ قَاضٍ نَقَضَ  
 عَلَى الْجَدِيدِ فِي الْأَصَحِّ ، وَلَوْ نَكَحَتْ بَعْدَ التَّرْبُصِ وَالْعِدَّةِ فَبَانَ مَيْتًا صَحَّ عَلَى الْجَدِيدِ  
 فِي الْأَصَحِّ ، وَيَجِبُ الْإِحْدَادُ عَلَى مُعْتَدَةِ وَفَاةٍ ، لَارْجِعِيَّةٍ ، وَيُسْتَحَبُّ لِبَاسُ ، وَفِي قَوْلِ  
 يَجِبُ ، وَهُوَ تَرَكُ لِبَسِ مَصْبُوغٍ لَزِينَةٍ وَإِنْ خَشَنَ ، وَقِيلَ يَحِلُّ مَا صَبَغَ غَزْلُهُ ثُمَّ  
 نَسِجَ ، وَيُبَاحُ غَيْرُ مَصْبُوغٍ مِنْ قُطْنٍ وَصُوفٍ وَكُتَّانٍ ، وَكَذَا إِبْرَيْسَمٌ فِي الْأَصَحِّ ،  
 وَمَصْبُوغٌ لَا يَفْصِدُ لَزِينَةً ، وَيَحْرُمُ حَتَّى ذَهَبٍ وَفِضَّةٍ ، وَكَذَا لَوْلُؤٌ فِي الْأَصَحِّ ، وَطِيبٌ  
 فِي بَدَنِ وَثَوْبٍ وَطَعَامٍ وَكَعْلٍ ،

أشهر) في طلاق بائن أو رجعي (أو) هنا ذواتا (أقراء والطلاق رجعي) فتعد كل منهما عدة  
 وفاة احتياطاً (فإن كان) الطلاق في ذواتي الأقراء (بائناً اعتدت كل واحدة) منهما (بالأكثر من  
 عدة وفاة وثلاثة من أقرائها) احتياطاً (وعدة الوفاة من الموت ، والأقراء من الطلاق) فلو مضى  
 قرء أو قرآن قبل الموت اعتدت بالأكثر من عدة وفاة ، ومن قرء أو قرء (ومن غاب) عن  
 زوجته (وانقطع خبره ليس لزوجه نكاح) لغيره (حتى يتيقن موته أو طلاقه) أو تمضي مدة  
 يغلب على الظن أنه لا يعيش فوقها (وفي القديم تربص) أي تنتظر (أربع سنين ثم تعدد وفاة  
 وتنسكح) غيره (فلو حكم بالقديم قاض نقض) حكمه (على الجديد في الأصح) ومقابله  
 لا ينقض (ولو نكحت) زوجة المفقود (بعد التربص والعدة فبان) الزوج (ميتاً صح) (نكاحها  
 على الجديد في الأصح) اعتباراً بما نفس الأمر ، ومقابله لا يصح ، أما إذا بان الزوج  
 حياً بعد أن نكحت فالزوج الأول باق على زوجيته لكن لا يطؤها حتى تعتد من الثاني (ويجب  
 الاحداد على معتدة وفاة لارجعية) فلا يجب عليها الاحداد (ويستحب) الاحداد (لبائن)  
 بجمع أو غيره (وفي قول يجب) الاحداد عليها (وهو) أي الاحداد ، ويقال فيه الحداد (ترك  
 لبس مصبوغ لزيئة) كالأحر والأصفر والأخضر والأزرق الصافيين (وإن خشن) المصبوغ  
 (وقيل يحل ما صبغ غزله ثم نسج ، ويباح غير مصبوغ من قطن وصوف وكتان) وإن كان  
 نفيساً (وكذا) يباح (إبريسم) أي حرير لم يصبغ (في الأصح) ومقابله يحرم (و) يباح  
 (مصبوغ لا يقصد لزيئة) كالأسود وكذا الأخضر والأزرق المشبان (ويحرم حلى ذهب وفضة)  
 ولو صغيراً كالخاتم ، وكذا يحرم الطراز على الثوب إن كبر ، وكذا إن صغر إن ركب على الثوب ،  
 ويحوز لها لبس الحلى لئلا بكرامة لغير حاجة (وكذا) يحرم عليها (لؤلؤ في الأصح) ومقابله  
 احتمال الإمام بعدم الحرمة (و) يحرم عليها (طيب في بدن وثوب و) في (طعام وكحل ، و) يحرم

وَاسْتِحْجَالَ بِإِيمَانٍ إِلَّا جَلَاءَ كَرَمَيْهِ ، وَاسْتِفْذَاجٌ ، وَدُمَامٌ ، وَخِضَابٌ حِنَاءٌ ، وَنَحْوُهُ ،  
وَيَحِيلُ تَجْمِيلُ فِرَاشٍ وَأَثَابٍ ، وَتَنْظِيفٌ بِغَسَلِ نَحْوِ رَأْسٍ وَقَلَمٍ وَإِزَالَةٌ وَسَخٍ . قُلْتُ :  
وَيَحِيلُ امْتِشَاطٌ وَنَحَامٌ إِنْ لَمْ يَكُنْ خُرُوجٌ مُحَرَّمٌ ، وَلَوْ تَرَكَتِ الْإِحْدَادَ عَصَتْ وَانْقَضَتْ  
الْعِدَّةُ : كَمَا لَوْ فَارَقَتِ الْمَسْكَنَ ، وَلَوْ بَلَغَتْهَا الْوَفَاةُ بَعْدَ اللَّدَّةِ كَانَتْ مُنْقَضَةً ، وَلَهَا إِحْدَادٌ  
حَتَّى غَيْرِ زَوْجٍ ثَلَاثَةَ أَيَّامٍ ، وَتَحْرُمُ الزَّيَادَةُ ، وَاللَّهُ أَعْلَمُ .

[ فصل ] نَجِبٌ سُكْنَى لِعَتَّةٍ طَلَّاقٍ وَلَوْ بَائِنٍ ، إِلَّا نَاشِئَةً ، وَلِعَتَّةٍ وَفَاةٍ فِي  
الْأَظْهَرِ ، وَفَسَخٌ عَلَى اللَّذْهَبِ ، وَتُسْكَنُ فِي مَسْكَنِ كَانَتْ فِيهِ عِنْدَ الْفُرْقَةِ ، وَلَيْسَ لِزَوْجٍ  
وغيرِهِ إِخْرَاجُهَا ، وَلَا لَهَا خُرُوجٌ . قُلْتُ : وَلَهَا الْخُرُوجُ فِي عِدَّةٍ وَفَاةٍ ، وَكَذَا بَائِنٌ

عليها ( اكتحال بآئمه ) وهو : حجر ينخذ منه الكحل الأسود ، ويسمى الأصهباني ، وأما  
الاكتحال بالأبيض فيجوز ، وبالأصفر لا يجوز ( إلا ) الاكتحال بآئمه أو صبر ( حاجة كرم )  
فيجوز ليلًا ، وكذا نهارًا إن احتاجته ( و ) يحرم عليها ( اسفداج ) وهو ما يتخذ من رصاص  
يطلق به الوجه ليبيضه ( ودمام ) بضم الدال ، وهو الحرة التي يورث بها الوجه ( وخضاب حناء  
ونحوه ) كزعفران ، ويحرم ذلك فيما يظهر من البدن ، لافبا تحت الثياب ( ويحيل ) لها ( تجميل  
قراش ) وهو ما ترقد أو تقعد عليه ( وأثاب ) وهو أمتعة البيت ( وتنظيف بغسل نحو رأس وقلم )  
لأظفار واستعداد وتنف شعر إبط ( وإزالة وسخ . قلت : ويحيل امتشاط وحام إن لم يكن ) فيه  
( خروج محرم ) وإلا فلا يحيل ( ولو تركت الاحداد عصت ) إن علمت حرمة الترك ( وانقضت  
العدة كما لو فارقت المسكن ) الذي يجب عليها ملازمته فانها تعصى وتنقض عتتها ( ولو بلغت  
الوفاة بعد المدة كانت منقضية ، ولها ) أي المرأة ( إحداد على غير زوج ) من قريب أو ما يحوز  
لفراقه ( ثلاثة أيام ) وتحرم الزيادة ) عليها بقصد الاحداد ( والله أعلم ) وأما الرجل فلا يجوز له  
الاحداد على أحد : لا ثلاثة أيام ولا أقل .

[ فصل ] في سَكْنَى الْعَتَّةِ وَمَلَازِمَتِهَا مَسْكَنَ فِرَاقِهَا ( نَجِبٌ سُكْنَى لِعَتَّةٍ طَلَّاقٍ ، وَلَوْ ) كَانَتْ  
لَطَلَّاقٍ ( بَائِنٍ ) بَجَلْعٍ أَوْ ثَلَاثٍ ، حَامِلًا كَانَتْ أَوْ حَائِلًا ، وَلَفْظُ بَائِنٍ يَجُوزُ فِيهِ الرِّفْعُ خَبْرًا مُبْتَدَأً بِمَحْذُوفٍ  
وَالنَّصْبُ خَبْرًا لِمَكَانٍ الْمَحْذُوفَةِ مَعَ اسْمِهَا ، وَالْجُرْ صِفَةُ طَلَّاقٍ بِمَحْذُوفٍ كَمَا قَدَّرْتُهُ حَيْثُ وَجَدَ بِضَبْطٍ  
الْمَنْصَبُ بِجَوْرٍ ( إِلَّا نَاشِئَةً ) بَأَنَّ طَلَّقْتَ حَالِ لَشُوزِهَا فَلَا سَكْنَى لَهَا ، وَكَذَا لَوْ نَشِئَتْ فِي أَثْنَاءِ  
الْعِدَّةِ ، فَإِنْ عَادَتْ إِلَى الطَّلَاقِ عَادَتْ سَكْنَاهَا ( و ) نَجِبٌ السُّكْنَى ( لِعَتَّةٍ وَفَاةٍ فِي الْأَظْهَرِ ) وَمُقَابَلُهُ  
لَا سَكْنَى لَهَا كَمَا لَا نَفَقَةَ لَهَا ( و ) نَجِبٌ أَيْضًا لِعَتَّةٍ ( فُسَخٌ ) بِعَيْبٍ أَوْ رَدَّةٍ ( عَلَى الْمَذْهَبِ ) وَقِيلَ  
هِيَ كَعَتَّةٍ وَفَاةٍ فِيهَا الْقَوْلَانِ ( و ) إِذَا وَجِبَتْ فَأَيُّمَا ( تَسْكَنُ فِي مَسْكَنِ ) لِلزَّوْجِ ( كَانَتْ فِيهِ عِنْدَ  
الْفُرْقَةِ ) بِمَوْتٍ أَوْ غَيْرِهِ ( وَلَيْسَ لِزَوْجٍ وَغَيْرِهِ إِخْرَاجُهَا ، وَلَا لَهَا خُرُوجٌ ) مِنْهُ ، وَإِنْ رَضِيَ الزَّوْجُ  
إِلَّا لِنَسْرِ كَمَا قَالَ ( قُلْتُ : وَلَهَا الْخُرُوجُ فِي عِدَّةٍ وَفَاةٍ ، وَكَذَا بَائِنٌ ) وَكَذَا كُلٌّ مِنْ لَانْفَقَةِ لَهَا

فِي النَّهَارِ لِشِرَاءِ طَعَامِهِمْ وَهَزْلٍ وَنَحْوِهِ ، وَكَذَا لِيَلَا إِلَى دَارِ جَارَةٍ لِعَزْلِ وَخَدِيثٍ وَنَحْوِهَا بِشَرَطٍ أَنْ تَرْجِعَ وَتَبِيتَ فِي بَيْتِهَا ، وَتَنْتَقِلَ مِنَ الْمَسْكَنِ لِحَوْفٍ مِنْ هَدْمٍ أَوْ غَرَقٍ أَوْ عَلَى نَفْسِهَا ، أَوْ تَأْذَنَ بِالْخَيْرَانِ ، أَوْ هُمْ يَأْذِي شَدِيدًا ، وَاللَّهُ أَعْلَمُ ، وَلَوْ انْتَقَلَتْ إِلَى مَسْكَنِ بِإِذْنِ الزَّوْجِ فَوَجَبَتِ الْعِدَّةُ قَبْلَ وَصُولِهَا إِلَيْهِ اعْتَدَتْ فِيهِ عَلَى النَّصِّ ، أَوْ بِشَرِّ إِذْنٍ قَبْلَ الْأَوَّلِ ، وَكَذَا لَوْ أَذِنَ لَهَا ثُمَّ وَجَبَتْ قَبْلَ الْخُرُوجِ ، وَلَوْ أَذِنَ فِي الْإِنتِقَالِ إِلَى بَلَدٍ فَكَمَسْكَنِ ، أَوْ فِي سَفَرٍ حَجٍّ أَوْ تِجَارَةٍ ثُمَّ وَجَبَتْ فِي الطَّرِيقِ فَلَهَا الرُّجُوعُ وَالْمَضَى ، فَإِنْ مَضَتْ أَقَامَتْ لِقَضَاءِ حَاجَتِهَا ثُمَّ يَجِبُ الرُّجُوعُ لِنَعْتَةِ الْبَقِيَّةِ فِي الْمَسْكَنِ ، وَلَوْ خَرَجَتْ إِلَى غَيْرِ الدَّارِ الْمَأْلُوفَةِ فَطَلَّقَ وَقَالَ مَا أَذِنْتُ فِي الْخُرُوجِ صُدَّقَ بِبَيْتِهِ ، وَلَوْ قَالَتْ : تَمَلَّتْنِي فَقَالَ : بَلْ أَذِنْتُ لِحَاجَةٍ صُدَّقَ عَلَى الْمَذْهَبِ ، وَمَنْزِلُ بَدْوِيَّةٍ وَبَيْنَهُمَا مِنْ شَعَرٍ كَمَنْزِلِ حَضْرِيَّةٍ ، وَإِذَا كَانَ لِلْمَسْكَنِ لَهُ وَيَلِيقُ بِهَا تَعَيَّنَ ،

فَلَهَا الْخُرُوجُ ( فِي النَّهَارِ لِشِرَاءِ طَعَامٍ ، وَ ) بَيْعٍ ( غَزْلٍ وَنَحْوِهِ ، وَكَذَا ) لَهَا الْخُرُوجُ ( لِيَلَا إِلَى دَارِ جَارَةٍ لِعَزْلِ وَخَدِيثٍ وَنَحْوِهَا بِشَرَطٍ أَنْ تَرْجِعَ ) هِيَ مَا جُوزَ بِهِ الْعَادَةُ ( وَتَبِيتَ فِي بَيْتِهَا ، وَتَنْتَقِلُ ) الْمَعْتَدَةُ ( مِنَ الْمَسْكَنِ ) الَّتِي كَانَتْ فِيهِ عِنْدَ الْفِرْقَةِ ( لِحَوْفٍ مِنْ هَدْمٍ أَوْ غَرَقٍ ) عَلَى مَلْهَا أَوْ وَلَدِهَا ( أَوْ ) خَوْفٍ ( عَلَى نَفْسِهَا ) تَلَفًا أَوْ فَاحِشَةً ( أَوْ تَأْذَنَ بِالْخَيْرَانِ ، أَوْ ) تَأْذَى بِهَا ( هُمْ ) أَذَى شَدِيدًا ، وَاللَّهُ أَعْلَمُ ( وَأَمَّا الْأَذَى غَيْرُ الشَّدِيدِ فَلَا تَنْتَقِلُ لَهُ ) وَلَوْ انْتَقَلَتْ إِلَى مَسْكَنِ بِإِذْنِ الزَّوْجِ فَوَجَبَتِ الْعِدَّةُ ( فِي أَثْنَاءِ الطَّرِيقِ ) قَبْلَ وَصُولِهَا إِلَيْهِ اعْتَدَتْ فِيهِ عَلَى النَّصِّ ( وَقِيلَ تَعْتَدُ فِي الْأَوَّلِ ) أَوْ ( كَانَ انْتِقَالُهَا مِنَ الْأَوَّلِ ) ( بِغَيْرِ إِذْنٍ ) مِنَ الزَّوْجِ ( فِي الْأَوَّلِ ) تَعْتَدُ ( وَكَذَا ) تَعْتَدُ فِي الْأَوَّلِ ( لَوْ إِذْنٌ ) لَهَا فِي الْإِنتِقَالِ ( ثُمَّ وَجَبَتْ قَبْلَ الْخُرُوجِ ) مِنْهُ ( وَلَوْ أَذِنَ ) لَهَا ( فِي الْإِنتِقَالِ إِلَى بَلَدٍ فَكَمَسْكَنِ ) فِيمَا ذَكَرَ ( أَوْ ) أَذِنَ لَهَا ( فِي سَفَرٍ حَجٍّ أَوْ تِجَارَةٍ ثُمَّ وَجَبَتْ فِي الطَّرِيقِ فَلَهَا الرُّجُوعُ ) إِلَى الْأَوَّلِ ( وَالْمَضَى ) فِي السَّفَرِ ( فَإِنْ مَضَتْ ) لِقَصْدِهَا ( أَقَامَتْ ) لِقَضَاءِ حَاجَتِهَا ( مِنْ غَيْرِ زِيَادَةٍ ، وَإِنْ زَادَتْ عَلَى مَدَّةِ الْمَسَافِرِينَ ) ثُمَّ يَجِبُ ( عَلَيْهَا ) الرُّجُوعُ لِنَعْتَةِ الْبَقِيَّةِ ( مِنَ الْعِدَّةِ ) فِي الْمَسْكَنِ ( الَّتِي فَارَقَتْهُ ) أَمَّا لَوْ سَافَرَتْ لِنِزْهَةٍ أَوْ زِيَارَةٍ أَوْ سَافَرَتْ بِهَا هُوَ لِحَاجَتِهِ فَلَا تَزِيدُ عَلَى إِقَامَةِ مَدَّةِ الْمَسَافِرِينَ ( وَلَوْ خَرَجَتْ إِلَى غَيْرِ الدَّارِ الْمَأْلُوفَةِ ) لَهَا بِالْمَسْكَنِ ( فَطَلَّقَ وَقَالَ : مَا أَذِنْتُ فِي الْخُرُوجِ ) وَقَالَتْ هِيَ أَذِنْتُ ( صُدَّقَ بِبَيْتِهِ ) فَيَجِبُ عَلَيْهَا الرُّجُوعُ سَالَا وَإِنْ وَاقَعَهَا لَمْ يَجِبْ حَالًا ( وَلَوْ قَالَتْ تَمَلَّتْنِي ) أَيْ أَذِنْتُ لِي فِي الثَّقَلَةِ إِلَى هَذَا الْمَوْضِعِ فَأَعْتَدْتُ فِيهِ ( فَقَالَ : بَلْ أَذِنْتُ لِحَاجَةٍ ) فَارْجِعِي فَأَعْتَدِي فِي الْأَوَّلِ ( صُدَّقَ ) بِبَيْتِهِ ( عَلَى الْمَذْهَبِ ) وَقِيلَ ( صُدَّقَ ) هِيَ بِبَيْنِهَا ( وَمَنْزِلُ بَدْوِيَّةٍ وَبَيْنَهُمَا مِنْ ) نَحْوِ ( شَعَرٍ ) كَصُوفٍ ( كَمَنْزِلِ حَضْرِيَّةٍ ) فِي لَزْمِ مَلَاظَمَتِهِ ، وَلَوْ ارْتَحَلَ إِلَى ارْتَحَلَتْ مَعَهُمْ ( وَإِذَا كَانَ الْمَسْكَنِ لَهُ وَيَلِيقُ بِهَا تَعَيَّنَ ) إِقَامَتُهَا بِهِ

وَلَا يَصِحُّ بَيْعُهُ إِلَّا فِي عِدَّةٍ ذَاتِ أَشْهُرٍ فَكَمْسْتَأْجِرُ ، وَقِيلَ بَاطِلٌ ، أَوْ مُسْتَعَارًا لَزِمَتْهَا فِيهِ ، فَإِنْ رَجَعَ الْمَعِيرُ وَلَمْ يَرْضَ بِأَجْرِهِ نُقِلَتْ ، وَكَذَا مُسْتَأْجِرٌ انْقَضَتْ مَدَّتُهُ ، أَوْ لَهَا اسْتَمْرَتْ وَطَلَبَتْ الْأَجْرَةَ ، فَإِنْ كَانَ مَسْكَنُ النِّكَاحِ نَفِيسًا فَلَهُ النُّقْلُ إِلَى لَا تَقِي بِهَا ، أَوْ خَسِيسًا فَلَهَا الْإِمْتِنَاعُ ، وَلَيْسَ لَهُ مُسَاكَنْتُهَا وَلَا مُدَاخَلَتُهَا ، فَإِنْ كَانَ فِي الدَّارِ مُحْرَمٌ لَهَا مُسَبَّرٌ ذَكَرَهُ ، أَوْ لَهُ أُنْتَى ، أَوْ زَوْجَةٌ أُخْرَى أَوْ أَمَةٌ أَوْ امْرَأَةٌ أَعْجَنِيَّةٌ جَارَةٌ ، وَلَوْ كَانَ فِي الدَّارِ حُجْرَةٌ فَسَكَنْتَهَا أَحَدُهُمَا وَالْأُخْرَى الْآخَرَى فَإِنَّ التَّحَدُّثَ الْمُرَافِقَ كَطَبْخٍ وَمُسْتَرَاحٍ اشْتَرَطَ مُحْرَمٌ ، وَإِلَّا فَلَا ، وَيَنْبَغِي أَنْ يُغْلَقَ مَا بَيْنَهُمَا مِنْ بَابٍ ، وَأَنْ لَا يَكُونَ تَمَرُّ إِحْدَاهُمَا عَلَى الْآخَرَى ، وَسُقِلَ وَعُلِقَ كَدَارٌ وَحُجْرَةٌ .

### بَابُ الْإِسْتِبْرَاءِ

يَجِبُ إِسْبَاطُ بَيِّنَاتٍ : أَحَدُهُمَا مِلْكُ أُمَةٍ بِشِرَاءٍ أَوْ إِرْثٍ أَوْ هِبَةٍ أَوْ سَبْيٍ ،

وَلَيْسَ لِأَحَدٍ إِخْرَاجُهَا مِنْهُ بِغَيْرِ عَذْرِ ( وَلَا يَصِحُّ بَيْعُهُ إِلَّا فِي عِدَّةٍ ذَاتِ أَشْهُرٍ فَكَمْسْتَأْجِرُ ) أَى كَيْفِهِ ، وَصَرَحَ صَحْنَهُ ( وَقِيلَ ) بَيْعُ مَسْكَنِهَا ( بَاطِلٌ ) وَأَمَّا عِدَّةُ الْحُلِّ وَالْأَقْرَاءِ فَلَا يَصِحُّ بَيْعُهُ فِيهَا لِلْجَهْلِ بِالْمَدَّةِ ( أَوْ ) كَانَ ( مُسْتَعَارًا لَزِمَتْهَا فِيهِ ، فَإِنْ رَجَعَ الْمَعِيرُ وَلَمْ يَرْضَ بِأَجْرِهِ ) الْمَنْدَلُ ( نُقِلَتْ ) إِلَى أَقْرَبِ مَا يَوْجَدُ ( وَكَذَا مُسْتَأْجِرٌ انْقَضَتْ مَدَّتُهُ ) وَلَمْ يَرْضَ مَالِكُهُ بِتَجْدِيدِ أَجْرِهِ مِثْلَ تَنْقُلِ مَنْهُ ( أَوْ ) كَانَ الْمَنْزِلُ مِلْكًا ( لَهَا اسْتَمْرَتْ ) فِيهِ ( وَطَلَبَتْ الْأَجْرَةَ ) مِنَ الْمَطْلُوقِ ، وَلَهَا أَنْ تَطْلُبَ الْإِنْتِقَالَ مِنْهُ ( فَإِنْ كَانَ مَسْكَنُ النِّكَاحِ نَفِيسًا فَلَهُ ) أَى الزَّوْجُ ( النُّقْلُ إِلَى لَا تَقِي بِهَا ) قَرِيبٌ مِنَ الْمَسْكَنِ الْأَوَّلِ ( أَوْ ) كَانَ ( خَسِيسًا ) لَا يَلِيقُ بِهَا ( فَلَهَا الْإِمْتِنَاعُ ) مِنْ اسْتِمْرَارِهَا فِيهِ ( وَلَيْسَ لَهُ ) أَى الزَّوْجُ ( مُسَاكَنْتُهَا وَلَا مُدَاخَلَتُهَا ) فِي الدَّارِ الَّتِي تَعْتَدُ فِيهَا ( فَإِنْ كَانَ فِي الدَّارِ مُحْرَمٌ لَهَا ) وَلَوْ بِرِضَاعٍ ( مِمَّنْ ) وَلَوْ غَيْرُ بَالِغٍ ( ذَكَرَ ) لَيْسَ بِقَبِيدٍ ، بَلِ الْأُنْتَى إِذَا كَانَتْ قَعَّةً كَأَخْتِهَا كَذَلِكَ ( أَوْ ) مُحْرَمٌ ( لَهُ أُنْتَى أَوْ زَوْجَةٌ أُخْرَى أَوْ أَمَةٌ أَوْ امْرَأَةٌ أَعْجَنِيَّةٌ جَارَةٌ ) مَا ذَكَرَ لَكِنْ مَعَ السَّكَرَاهَةِ وَيَعْتَبَرُ فِي الزَّوْجَةِ وَالْأَمَةِ أَنْ يَكُونَا تَقْنِينَ ، وَفِي الْمُحْرَمِ أَنْ يَكُونَ بَصِيرًا ( وَلَوْ كَانَ فِي الدَّارِ حُجْرَةٌ ) وَهِيَ كُلُّ بِنَاءٍ مَحْوُطٍ ( فَسَكَنْتَهَا أَحَدُهُمَا ، وَالْآخَرُ الْآخَرَى ، فَإِنَّ التَّحَدُّثَ الْمُرَافِقَ كَطَبْخٍ وَمُسْتَرَاحٍ اشْتَرَطَ مُحْرَمٌ ) حَذَرًا مِنَ الْخَلَاةِ ( وَإِلَّا ) بِأَنْ لَمْ تَتَّحِدْ ( فَلَا ) يَشْتَرُطُ مُحْرَمٌ ( وَيَنْبَغِي ) أَى يَشْتَرُطُ ( أَنْ يُغْلَقَ مَا بَيْنَهُمَا ) أَى الزَّوْجَيْنِ ( مِنْ بَابٍ ، وَأَنْ لَا يَكُونَ تَمَرُّ إِحْدَاهُمَا ) أَى الْحُجْرَتَيْنِ ( عَلَى الْآخَرَى ، وَسُقِلَ وَعُلِقَ كَدَارٌ وَحُجْرَةٌ ) وَالْأَوَّلَى أَنْ يَسْكُنَهَا الْعَاوُ .

### بَابُ الْإِسْتِبْرَاءِ

هُوَ بِالْمَدَّةِ : طَلَبُ الْبَرَاءَةِ . وَشَرْعًا تَرَبُّصُ الْأَمَةِ مَدَّةً بِسَبَبِ مِلْكِ الْيَمِينِ حَدِيثًا أَوْ رَوَالًا لِمَعْرِفَةِ بَرَاءَةِ الرَّحِمِ أَوْ لِلتَّعَدُّ ( يَجِبُ إِسْبَاطُ بَيِّنَاتٍ : أَحَدُهُمَا مِلْكُ أُمَةٍ بِشِرَاءٍ أَوْ إِرْثٍ أَوْ هِبَةٍ أَوْ سَبْيٍ ) أَى بَعْدَ



أَوْ رَدَّ بَيْعٍ أَوْ تَحَالَفٍ أَوْ إِقَالَةٍ ، وَسَوَاءٌ يَكُونُ ، وَمَنْ اسْتَبْرَأَهَا الْبَائِعُ قَبْلَ الْبَيْعِ  
وَمُنْتَقِلَةً مِنْ صَبِيٍّ وَامْرَأَةٍ وَغَيْرُهَا ، وَيَجِبُ فِي مَكَاتِبَةٍ عَجَزَتْ وَكَذَا مُرْتَدَّةً فِي الْأَصْحَ ،  
لَا مَنْ خَلَتْ مِنْ صَوْمٍ وَاعْتِكَافٍ وَإِحْرَامٍ ، وَفِي الْإِحْرَامِ وَجْهٌ ، وَلَوْ اشْتَرَى زَوْجَتَهُ  
اسْتَحَبَّ ، وَقِيلَ يَجِبُ ، وَلَوْ مَلَكَ مُرَوِّجَةً أَوْ مُعْتَدَةً لَمْ يَجِبْ ، فَإِنْ زَالَ وَجَبَ فِي  
الْأَظْهَرِ . الثَّانِي : زَوَالُ فَرَاشٍ عَنْ أَمَةٍ مَوْطُوءَةٍ أَوْ مُسْتَوْلَدَةٍ بِعَتَقٍ أَوْ مَوْتِ السَّيِّدِ ،  
وَلَوْ مَضَتْ مَدَّةُ اسْتِبْرَاءِهَا عَلَى مُسْتَوْلَدَةٍ ثُمَّ أَعْتَقَهَا أَوْ مَاتَ وَجَبَ فِي الْأَصَحِّ . قُلْتُ :  
وَلَوْ اسْتَبْرَأَ أَمَةً مَوْطُوءَةً فَأَعْتَقَهَا لَمْ يَجِبْ وَتَتَزَوَّجُ فِي الْحَالِ إِذَا لَا تُشْبِهُ مَنَكُوحَةً ،  
وَاللَّهُ أَعْلَمُ ، وَيَحْرُمُ تَزْوِيجُ أَمَةٍ مَوْطُوءَةٍ وَمُسْتَوْلَدَةٍ قَبْلَ الْإِسْتِبْرَاءِ لِئَلَّا يَخْتَلِطَ الْمَاءَنُ ،  
وَلَوْ أَعْتَقَ مُسْتَوْلَدَتَهُ فَلَهُ نِكَاحُهَا بِإِلَا اسْتِبْرَاءِ فِي الْأَصَحِّ ،

قسمة عنه (أورد بيب أو تحالف أو إقالة) فلا فرق بين المالك القهري والاختياري (وسواء  
بكر ، ومن استبرأها البائع قبل البيع ومنقلة من صبي وامرأة وغيرها) أي المذكورات من صغيرة  
وآيسة (ويجب) الاستبراء (في مكاتبة عجزت) بنسب أوله ونشيد ثانياً : أي عجزها السيد عند  
عجزها عن النجوم (وكذا) أمة (مرتدة) عادت إلى الإسلام فإنه يجب استبرأؤها (في الأصح)  
ومقابلها ليجب (لأن خلت من صوم واعتكاف وإحرام) بعد حرمانها على السيد فلا يجب  
استبرأؤها (وفي الإحرام وجه) أنه يجب الاستبراء بعد الحل منه كالردة (ولواشترى زوجته  
استحب) له استبرأؤها لتمييز ولد المالك من ولد النكاح (وقيل يجب) الاستبراء لتجدد المالك  
(ولو ملك مملوكة أو معتدة) من زوج أو غيره (لم يجب) استبرأؤها حالا (فإن زالا) أي  
أي الزوجة والمعدة (وجب) الاستبراء (في الأظهر) ومقابلها لا يجب اكتفاء بالمعدة (الثاني  
زوال راس عن أمة موطوءة) يملك يمين (أو مستولدة بعق) منجز (أو موت السيد) عنها  
فيجب عليها الاستبراء لزوال فراشها . وأما من لم توطأ فلا استبراء بعقها ومن وطئت ولم يعقها  
سيدها ومات عنها فإنها تنقل للوارث ، ويجب عليه استبرأؤها (ولومضت مدة استبراء على مستولدة  
ثم أعتقها) سيدها (أو مات) عنها (وجب) عليها الاستبراء (في الأصح) ولا يكفي ماضي  
ومقابلها لا يجب (قلت : ولو استبرأ أمة موطوءة فأعتقها) وأما إذا مات عنها فإنها تنقل للوارث  
فينجب الاستبراء ، نعم يجوز للوارث تزويجها للغير بلا استبراء (لم يجب) عليها استبراء (وتتزوج في  
الحال إذا تشبه منكوحة ، والله أعلم) إذ المنكوحة لو اجمدت قبل أن تطلق ، ثم طلقت لا بد أن تعتد  
لأنه لا يزول فراشها إلا بالطلاق بخلاف الأمة يزول فراشها بالاستبراء حتى لو أمت بولدها بسة أشهر  
لم يلحقه (ويحرم تزويج أمة موطوءة) غير مستولدة (ومستولدة قبل استبراء لئلا يختلط الماءان ،  
ولو أعتق مستولدة فلها نكاحها بلا استبراء في الأصح) ومقابلها : لا ، لأن الاحتاق يقتضي الاستبراء

وَلَوْ أَغْتَقَهَا أَوْ مَاتَ، وَهِيَ مُزَوَّجَةٌ فَلَا اسْتِبْرَاءَ، وَهُوَ يَقْرَأُ، وَهُوَ حَيْضَةٌ كَامِلَةٌ فِي الْجَدِيدِ،  
وَذَاتُ أَشْهُرٍ بِشَهْرٍ، وَفِي قَوْلٍ بِثَلَاثَةِ، وَحَامِلٌ مَسِيَّةٌ أَوْ زَالَ عَنْهَا فِرَاشُ سَيِّدٍ يَوْضَعُهُ،  
وَإِنْ مَلَكَتْ بِشِرَاءٍ فَقَدْ سَبَقَ أَنْ لَا اسْتِبْرَاءَ فِي الْحَالِ. قُلْتُ: يَحْصُلُ الْاسْتِبْرَاءُ  
بِوَضْعِ تَحْمِلِ زَنًا فِي الْأَصَحِّ، وَاللَّهُ أَعْلَمُ، وَلَوْ مَضَى زَمَنُ اسْتِبْرَاءٍ بَعْدَ الْمَلِكِ وَقَبْلَ الْقَبْضِ  
حَسِبَ إِنْ مَلَكَ بَارِثٌ وَكَذَا شِرَاءٍ فِي الْأَصَحِّ، لَا هَيْبَةَ، وَلَوْ اشْتَرَى بِحُوسِيَّةٍ فَخَاضَتْ  
ثُمَّ أَسْلَمَتْ لَمْ يَكْفِ، وَيَحْرُمُ الاسْتِمْتَاعُ بِالْمُسْتَبْرَأَةِ إِلَّا مَسِيَّةً فَيَحِلُّ غَيْرُ وَطْءٍ، وَقِيلَ  
لَا، وَإِذَا قَالَتْ: حِضْتُ صُدِّقْتُ، وَلَوْ مَنَعَتِ السَّيِّدَ فَقَالَ: أَخْبَرْتَنِي بِتَسَامٍ الْاسْتِبْرَاءِ  
صُدِّقَ، وَلَا تَصِيرُ أُمَةٌ فِرَاشًا إِلَّا بِوَطْءٍ، فَإِذَا وَلَدَتْ لِلْإِمْكَانِ مِنْ وَطْئِهِ لِحَقِّهِ، وَلَوْ  
أَقْرَبَ بِوَطْءٍ وَنَفَى الْوَلَدَ وَادَّعَى اسْتِبْرَاءَهُ لَمْ

(ولو أغتقها أو مات) عنها (وهي مزوجة) أو معتدة (فلا استبراء) يجب عليها (وهو) أي  
الاستبراء في ذات الأقراء يحصل (بقراء وهو حيضة كاملة) بعد انتقال الملك إليه (في الجديد)  
فلا يكفي بقية الحيضة التي وجد السبب في أنثائها، وفي تقديم أنه الطهر (وذات أشهر) من صغيرة  
وأيسة يحصل الاستبراء (بشهر، وفي قول) يحصل (بثلاثة) من الأشهر (وحامل مسية) وهي  
التي ملكت بالنسبة لبالشراء (أو) أمة حامل (زال عنها فراش سيد) بعته أو موته يحصل  
استبراؤها (بوضعه) أي الحال (وان ملكت) حامل (بشراء) وهي في نكاح أو عدة  
(فقد سبق أن لا استبراء في الحال) وأنه يجب بعد زوالهما فلا يكون الاستبراء فيها بالوضع، بل  
بعده، أو لا يجب أصلاً (قلت: يحصل الاستبراء بوضع جميل زنا) إن لم يمض قبل  
وضعه حيضة فيمن تحيض أو شهر، والا كفي ذلك (في الأصح، والله أعلم) ومقابلها لا يحصل  
الاستبراء بوضعه كما لا تنقضي العدة به (ولو مضى زمن استبراء بعد الملك وقبل القبض حسب  
زمنه) (إن ملك بارث، وكذا شراء في الأصح) ومقابلها لا يحسب لتقديم استقرار الملك (لا هبة)  
جري الاستبراء بعد عقدها وقبل قبضها فلا يعتد به (ولو اشترى) أمة (بحوسية فخاضت) مثلاً  
(ثم أسلمت) بعد انقضاء ذلك أو في أنثائه (لم يكف) هذا الاستبراء (ويحرم الاستمتاع  
بالمستبرأة) قبل تمام الاستبراء بوطء وغيره (إلا مَسِيَّةً فيحِلُّ) له منها (غير وطاء، وقيل لا)  
يحِلُّ الاستمتاع في المسية أيضاً (وإذا قالت) غلوكة زمن الاستبراء (حضت صدقت، ولو  
منعت السيد فقال أخبرني بتمام الاستبراء صدق) حتى يحلَّ له وطؤها (ولا تصير أمة فراشا)  
لسيدها (إلا بوطء) يعترف به أو يقوم به البيعة، لا بمجرد الملك ولا بخلاوة ولا بوطئها فيما دون الفرج  
فلا يلحقه وإنها، بخلاف الزوجة فإنها تكون فراشا بمجرد الخلوة ويلحقه ولدها وإن لم يعترف  
بالوطء (فإذا ولدت للإمكان من وطئه لحقه) الولد (ولو أقر بوطء ونفى الولد وادعى استبراء لم

بَلَّغَتْهُ عَلَى الْمَذْهَبِ ، فَإِنْ أَنْكَرْتَ الْإِسْتِبْرَاءَ حُلْفَ أَنْ الْوَلَدَ لَيْسَ مِنْهُ ، وَقِيلَ  
يَجِبُ تَعْرِضُهُ لِلْإِسْتِبْرَاءِ ، وَلَوْ ادَّعَتْ اسْتِيلَادًا فَأَنْكَرَ أَصْلَ الْوَطءِ وَهُنَاكَ وَلَدٌ لَمْ  
يُحْلَفْ عَلَى الصَّحِيحِ ، وَلَوْ قَالَ : وَطِئْتُهَا وَعَزَلْتُ لِحَقِّهِ فِي الْأَصَحِّ .

## كتاب الرضاع

إِنَّمَا يَنْبُتُ بِلَبَنِ امْرَأَةٍ حَيْثُ بَلَغَتْ تِسْعَ سِنِينَ ، وَلَوْ حَلَبَتْ فَأَوْجَرَ بَعْدَ مَوْتِهَا  
حَرَّمَ فِي الْأَصَحِّ ، وَلَوْ جُبْنَ أَوْ نَزَعَ مِنْهُ زُبْدٌ حَرَّمَ ، وَلَوْ خُلِطَ بِمَائِعٍ حَرَّمَ إِنْ غَلَبَ ،  
فَإِنْ غَلَبَ وَشَرِبَ الْكُلَّ قِيلَ أَوْ الْبَعْضَ حَرَّمَ فِي الْأَظْهَرِ ، وَيُحَرِّمُ إِيَّاجًا وَكَذَا إِسْعَاطُ  
عَلَى الْمَذْهَبِ ، لِأَحَقْنَةِ فِي الْأَظْهَرِ ، وَشَرْطُهُ : رَضِيعٌ حَتَّى لَمْ يَبْلُغْ سَنَتَيْنِ ، وَخَمْسُ رَضَعَاتٍ  
وَصَبْطُهُنَّ بِالْعُرْفِ ، فَلَوْ قَطَعَ

يلحقه على المذهب ( وفي قول يلحقه ) فإن أنكرت الاستبراء حلف أن الولد ليس منه ( وإن  
لم يتعرض للاستبراء ( وقيل يجب تعريضه للاستبراء ) أيضا ( ولو ادَّعَتْ اسْتِيلَادًا فَأَنْكَرَ أَصْلَ الْوَطءِ  
وهناك ولد لم يحلف ) سيدها ( على الصحيح ) وكان الولد منقيا ، ومقابل الصحيح يحلف أنه ما وطئها  
( ولو قال : وطئت وعزلت لحقه ) الولد ( في الأصح ) ومقابله لا يلحقه كدعوى الاستبراء .

## كتاب الرضاع

هو بفتح الراء ويجوز كسرهما لغة : اسم لمن الثدي ، وشرعا اسم لحصول لبن امرأة أو ما حصل  
منه في معدة طفل أو دماغه ( إجماعا ثبت ) بالنسبة لأحكامه من تحريم النكاح وجواز النظر والخلوة  
وغيرها ( بلبن امرأة حية بلغت تسع سنين ) قرية فلا يثبت بغير اللبن ، ولا بلبن رجل وختنى وبهيمة ،  
ولا بلبن جنية ، ولا بلبن ميتة ، وقيل يحصل الرضاع بلبن الميتة ، ولا بلبن امرأة لم تبلغ السن المذكور  
( ولو حلبت ) لبنها قبل موتها ( فأوجر بعد موتها حرم في الأصح ) يعني أنه ككل الرضعات الخمس  
بما أوجره بعد الموت ( ولو جبن أو نزع منه زبد حرم ، ولو خلط ) اللبن ( بمائع حرم إن غلب )  
على المائع ( فإن غلب ) بأن زالت أوصافه ( وشرب ) الرضيع ( السكّل ، قيل أو البعض حرم  
في الأظهر ) ومقابله لا يحرم ، والأصح أن شرب البعض لا يحرم ، ويشترط كون اللبن قادرا يمكن  
أن يسقى منه خمس دفعات لو انفرد ( ويحرم إيجار ) وهو صب اللبن في الحلق ( وكذا إسعاط )  
وهو صب اللبن في الأنف ليصل الدماغ ( على المذهب ) وقيل فيه قولان ( لاحقنة ) وهو ما يدخل  
في القبل أو الدبر من دواء ( في الأظهر ) ومقابله يحرم ( وشربه ) أي ركنه ( رضيع حتى ) فلا  
لتر لو وصول اللبن إلى جوف الميت ( لم يبلغ سنين ) فإن بلغها لم يحرم ارتضاعه . وابتدأوها من  
ثمام انفصال الرضيع ( وخمس رضعات ) فلا يحرم أقل منها ( وضبطهن بالعرف ، فلو قطع ) الرضيع

إِعْرَاضًا تَعَدَّدَ ، أَوْ لِلْهَوَى وَفَادَى الْحَالِ أَوْ تَحَوَّلَ مِنْ نَدَى إِلَى نَدَى فَلَا ، وَلَوْ حَلَبَ مِنْهَا دَفْعَةً  
وَأَوْجَرَهُ نَحْسًا أَوْ عَكْسَهُ فَرَضَعَهُ ، وَفِي قَوْلِ خَمْسٍ ، وَلَوْ شَكَّ هَلْ خَمْسًا أَمْ أَقْلًا أَوْ  
هَلْ رَضَعَ فِي حَوْلَيْنِ أَمْ بَعْدُ ؟ فَلَا تَحْرِيْمَ ، وَفِي الثَّانِيَةِ قَوْلٌ ، أَوْ وَجْهٌ ، وَتَصِيرُ الْمُرْضِعَةُ  
أُمُّهُ ، وَالَّذِي مِنْهُ اللَّبَنُ أَبَاهُ ، وَتَسْرَى الْحُرْمَةُ إِلَى أَوْلَادِهِ ، وَلَوْ كَانَ لِرَجُلٍ خَمْسٌ مُسْتَوْلَدَاتُ  
أَوْ أَرْبَعٌ نِسْوَةٍ وَأُمٌّ وَلَدٍ فَرَضَعَ طِفْلًا مِنْ كُلِّ رَضْعَةٍ صَارَ ابْنُهُ فِي الْأَصَحِّ فَيَحْرُمُ مِنْ  
عَلَيْهِ لِأَنَّهُنَّ مَوَطَّوَاتُ أَبِيهِ ، وَلَوْ كَانَ بَدَلَ الْمُسْتَوْلَدَاتِ بَنَاتٌ أَوْ أَخَوَاتٌ فَلَا حُرْمَةَ  
فِي الْأَصَحِّ ، وَأَبَاهُ الْمُرْضِعَةِ مِنْ نَسَبٍ أَوْ رَضَاعٍ أَجْدَادُ الرِّضَاعِ ، وَأُمُّهَا جَدَّاتُهُ ،  
وَأَوْلَادُهَا مِنْ نَسَبٍ أَوْ رَضَاعٍ إِخْوَتُهُ وَأَخَوَاتُهُ ، وَإِخْوَتُهَا وَأَخَوَاتُهَا أَخَوَالُهَا وَخَالَاتُهَا ،  
وَأَبُوذَى اللَّبَنِ جَدُّهُ ، وَأَخُوهُ عَمُّهُ وَكَذَا الْبَاقِي ، وَاللَّبَنُ لِمَنْ نَسَبَ إِلَيْهِ وَلَدٌ تَزَكَّى بِهِ بِنِكَاحٍ أَوْ  
وَطْءٍ شَبَهَةٍ لِأَزْنَاهُ ، وَلَوْ نَفَاهُ بِلَعَانٍ انْتَفَى اللَّبَنُ عَنْهُ ، وَلَوْ وَطِئَتْ مَنْكُوحَةً بِشَبَهَةٍ ،

(إِعْرَاضًا) عَنْ النَّدَى (تَعَدَّدَ ، أَوْ) قَطَعَهُ (لِلْهَوَى وَعَادَى فِي الْحَالِ ، أَوْ تَحَوَّلَ مِنْ نَدَى إِلَى نَدَى فَلَا)  
تَتَعَدَّدُ (وَلَوْ حَلَبَ مِنْهَا) لَبَنَ (دَفْعَةً وَأَوْجَرَهُ خَمْسًا) أَيِ فِي خَمْسِ مَرَّاتٍ (أَوْ عَكْسَهُ) بِأَنْ حَلَبَ  
مِنْهَا فِي خَمْسٍ وَأَوْجَرَهُ الرِّضَاعَ دَفْعَةً (فَرَضَعَهُ) وَاحِدَةً (وَفِي قَوْلِ خَمْسٍ ، وَلَوْ شَكَّ هَلْ رَضَعَ خَمْسًا  
أَمْ أَقْلًا ، أَوْ هَلْ رَضَعَ فِي حَوْلَيْنِ أَمْ بَعْدُ) أَيِ بَعْدَ الْحَوْلَيْنِ (فَلَا تَحْرِيْمَ ، وَفِي الثَّانِيَةِ) وَهِيَ الشَّكُّ  
فِي كَوْنِهِ فِي الْحَوْلَيْنِ أَمْ بَعْدَ (قَوْلٍ أَوْ وَجْهٍ) بِالتَّحْرِيمِ (وَتَصِيرُ الْمُرْضِعَةُ أُمُّهُ ، وَالَّذِي مِنْهُ اللَّبَنُ)  
وَهُوَ الرَّجُلُ (أَبَاهُ ، وَتَسْرَى) أَيِ تَنْتَسِرُ (الْحُرْمَةُ) مِنَ الرِّضَاعِ (إِلَى أَوْلَادِهِ) مِنَ النَّسَبِ أَوْ  
الرِّضَاعِ وَلَا تَسْرَى إِلَى آبَائِهِ وَإِخْوَتِهِ (وَلَوْ كَانَ لِرَجُلٍ خَمْسٌ مُسْتَوْلَدَاتُ أَوْ أَرْبَعٌ نِسْوَةٍ وَأُمٌّ وَلَدٍ فَرَضَعَ  
طِفْلًا مِنْ كُلِّ رَضْعَةٍ صَارَ ابْنُهُ فِي الْأَصَحِّ) فَقَدْ وَجَدَتْ الْأَبَوَّةَ وَلَمْ تَوْجِدْ الْأُمِّيَّةَ (فَيَحْرُمُ مِنْهَا)  
أَيِ الطِّفْلِ (لَأَنَّهُنَّ مَوَطَّوَاتُ أَبِيهِ) لَا لَكُونِهِنَّ أُمَمَاتُ لَهُ ، حَتَّى لَوْ كَانَ لَهُنَّ بَنَاتٌ مِنْ غَيْرِ أَبِيهِ  
حَالَنَ لَهُ ، وَمَقَابِلُ الْأَصَحِّ لَا يَصِيرُ ابْنُهُ (وَلَوْ كَانَ بَدَلَ الْمُسْتَوْلَدَاتِ بَنَاتٌ أَوْ أَخَوَاتٌ) فَرَضَعَ طِفْلًا  
مِنْ كُلِّ رَضْعَةٍ (فَلَا حُرْمَةَ فِي الْأَصَحِّ) بَيْنَ الرَّجُلِ وَالطِّفْلِ ، لِأَنَّ الْجُدُودَةَ لِلْأُمِّ وَالظُّوْلَةَ لِلْبَنَانِ  
بِدُونِ الْأُمِّيَّةِ وَمَقَابِلُ الْأَصَحِّ تَبَيَّنَتِ الْحُرْمَةُ (وَأَبَاءُ الْمُرْضِعَةِ مِنْ نَسَبٍ أَوْ رَضَاعٍ أَجْدَادُ الرِّضَاعِ) فَلَوْ كَانَ  
أَتَى حَرَمَ عَلَيْهِمْ نِكَاحُهَا (وَأُمَمَاتُهَا) مِنْ نَسَبٍ أَوْ رَضَاعٍ (بَجَدَّاتِهِ) فَيَحْرُمُ عَلَيْهِ نِكَاحُهُنَّ ، وَيَحِلُّ لَهُ  
النَّظَرُ وَالْحُلُوءُ بِهِنَّ (وَأَوْلَادُهَا مِنْ نَسَبٍ أَوْ رَضَاعٍ إِخْوَتُهُ وَأَخَوَاتُهُ ، وَإِخْوَتُهَا وَأَخَوَاتُهَا) مِنْ نَسَبٍ  
أَوْ رَضَاعٍ (أَخَوَالُهَا وَخَالَاتُهَا ، وَأَبُوذَى) أَيِ صَاحِبِ (اللَّبَنِ جَدُّهُ ، وَأَخُوهُ عَمُّهُ وَكَذَا الْبَاقِي) مِنْ  
أَقْرَبِ صَاحِبِ اللَّبَنِ عَلَى هَذَا الْقِيَاسِ (وَالَّذِي لِمَنْ نَسَبَ إِلَيْهِ وَلَدٌ تَزَكَّى) أَيِ دَرَّ اللَّبَنُ (بِهِ بِنِكَاحٍ  
أَوْ وَطْءٍ شَبَهَةٍ) فَلَا أَبَوَّةَ فِي الرِّضَاعِ لِكَسْبِ الْوَلَدِ ، فَلَوْ دَرَّ لِلرَّأَةِ لَبَنٌ مِنْ غَيْرِ حَبْلِ ثَبَّتَ الْأُمِّيَّةُ لَهَا وَلَمْ  
تَبَيَّنْ الْأَبَوَّةُ (لِأَزْنَاهُ ، وَلَوْ نَفَاهُ) أَيِ الْوَلَدِ (بِلَعَانٍ انْتَفَى اللَّبَنُ عَنْهُ) النَّازِلُ بِهِ (وَلَوْ وَطِئَتْ مَنْكُوحَةً بِشَبَهَةٍ

أَوْ وَطِئَ اثْنَانِ بِشَبْهَةٍ فَوَلَدَتْ فَالْبَيْنُ لِمَنْ لَحِقَهُ الْوَلَدُ بِقَائِفٍ أَوْ غَيْرِهِ ، وَلَا تَنْقَطِعُ نِسْبَةُ  
الْبَيْنِ عَنْ زَوْجٍ مَاتَ أَوْ طَلَّقَ ، وَإِنْ طَالَتْ الْمُدَّةُ أَوْ انْقَطَعَ زَمَانُهُ ، فَإِنْ نَكَحَتْ آخَرَ  
وَوَلَدَتْ مِنْهُ فَالْبَيْنُ بَعْدَ الْوِلَادَةِ لَهُ ، وَقَبْلَهَا لِلْأَوَّلِ إِنْ لَمْ يَدْخُلْ وَقَدْ ظَهَرَ الْبَيْنُ بِحَمْلِ  
الثَّانِي ، وَكَذَا إِنْ دَخَلَ ، وَفِي قَوْلِ الثَّانِي ، وَفِي قَوْلِ لَهَا .

[فصل] تَحْتَهُ صَغِيرَةٌ فَأَرْضَعَتْهَا أُمُّهُ أَوْ أُخْتُهِ أَوْ زَوْجَتُهُ أُخْرَى انْفَسَخَ نِكَاحُهَا ،  
وَالصَّغِيرَةُ نِصْفُ مَهْرِهَا ، وَلَهُ عَلَى الْمُرْضِعَةِ نِصْفُ مَهْرٍ مِثْلٍ ، وَفِي قَوْلِ كُلِّهِ ، وَلَوْ رَضَعَتْ  
مِنْ نَائِمَةٍ فَلَا غَرَمَ وَلَا مَهْرَ لِلْمُرْضِعَةِ ، وَلَوْ كَانَ تَحْتَهُ كَبِيرَةٌ وَصَغِيرَةٌ فَأَرْضَعَتْ أُمُّ  
الْكَبِيرَةِ الصَّغِيرَةَ انْفَسَخَتِ الصَّغِيرَةُ وَكَذَا الْكَبِيرَةُ فِي الْأَظْهَرِ ، وَلَهُ نِكَاحُ مَنْ  
شَاءَ مِنْهَا ، وَحُكْمُ مَهْرِ الصَّغِيرَةِ وَتَقْرِيمِهِ الْمُرْضِعَةَ مَاسْبِقٌ ، وَكَذَا الْكَبِيرَةُ إِنْ لَمْ  
تَكُنْ مَوْطُوءَةً فَإِنْ كَانَتْ مَوْطُوءَةً فَلَهُ عَلَى الْمُرْضِعَةِ مَهْرٌ مِثْلُ فِي الْأَظْهَرِ ، وَلَوْ أَرْضَعَتْ  
بِنْتُ الْكَبِيرَةِ الصَّغِيرَةَ حُرِّمَتْ الْكَبِيرَةُ أَبَدًا ،

أَوْ وَطِئَ اثْنَانِ (امْرَأَةً) بِشَبْهَةٍ فَوَلَدَتْ فَالْبَيْنُ لِمَنْ لَحِقَهُ الْوَلَدُ (بِقَائِفٍ) مِنْهُمَا (إِنْ أُمِكنَ كَوْنُهُ  
مِنْهُمَا) (أَوْ) لِمَنْ لَحِقَهُ الْوَلَدُ بِسَبَبٍ (غَيْرِهِ) كَأَنَّهُ انْحَصَرَ الْإِمَّاكُنُ فِي وَاحِدٍ مِنْهُمَا (وَلَا تَنْقَطِعُ نِسْبَةُ  
الْبَيْنِ عَنْ زَوْجٍ مَاتَ أَوْ طَلَّقَ وَإِنْ طَالَتْ الْمُدَّةُ أَوْ انْقَطَعَ) (الْبَيْنُ) (وَعَادَ) مَا دَامَ يَحْدُثُ مَا يَحَالُ عَلَيْهِ  
نَزُولُ الْبَيْنِ (فَإِنْ نَكَحَتْ آخَرَ وَوَلَدَتْ مِنْهُ ، فَالْبَيْنُ بَعْدَ الْوِلَادَةِ لَهُ) (أَيُّ لِلْآخِرِ) (وَقَبْلَهَا) (أَيُّ  
الْوِلَادَةِ) يَكُونُ (لِلْأَوَّلِ) إِنْ لَمْ يَدْخُلْ وَقَدْ ظَهَرَ الْبَيْنُ لِمَنْ جَلَّ الثَّانِي ، وَكَذَا إِنْ دَخَلَ (وَقَدْ ظَهَرَ  
لِمَنْ جَلَّ الثَّانِي يَكُونُ لِلْأَوَّلِ دُونَ الثَّانِي) (وَفِي قَوْلِ الثَّانِي) (لَأَنَّ الْجُلَّ نَاسِخٌ حَكْمُ مَا قَبْلَهُ) (وَفِي  
قَوْلِ لَهَا) .

[فصل] فِي طَرِيقِ الرِّضَاعِ عَلَى النِّكَاحِ (تَحْتَهُ) زَوْجَةٌ (صَغِيرَةٌ فَأَرْضَعَتْهَا) الْإِرْصَاعُ الْحَرَمُ  
(أُمُّهُ) (أَيُّ الزَّوْجِ) (أَوْ أُخْتُهِ أَوْ زَوْجَتُهُ أُخْرَى) لَهُ (انْفَسَخَ نِكَاحُهَا) مِنَ الصَّغِيرَةِ وَحُرِّمَتْ عَلَيْهِ  
أَبَدًا (وَالصَّغِيرَةُ) عَلَى الزَّوْجِ (نِصْفُ مَهْرِهَا) الْمُسَمَّى (وَلَهُ عَلَى الْمُرْضِعَةِ نِصْفُ مَهْرٍ مِثْلٍ) كَمَا  
يَغْرَمُ هُوَ النَّصْفُ (وَفِي قَوْلِ كُلِّهِ) وَمَحَلُّ غَرَمِهَا إِذَا لَمْ يَأْذُنْ لَهَا الزَّوْجُ وَإِلَّا فَلَا غَرَمَ (وَلَوْ رَضَعَتْ  
مِنْ نَائِمَةٍ فَلَا غَرَمَ وَلَا مَهْرَ لِلْمُرْضِعَةِ ، وَلَوْ كَانَ تَحْتَهُ كَبِيرَةٌ وَصَغِيرَةٌ فَأَرْضَعَتْ أُمُّ الْكَبِيرَةِ الصَّغِيرَةَ  
انْفَسَخَتِ الصَّغِيرَةُ) أَيُّ نِكَاحُهَا لِأَنَّهَا صَارَتْ أُخْتُاً لِلْكَبِيرَةِ (وَكَذَا الْكَبِيرَةُ) يَنْفَسَخُ نِكَاحُهَا  
(فِي الْأَظْهَرِ) وَمَقَابِلُهُ يَخْتَصُّ الْفَسْخُ بِالصَّغِيرَةِ (وَلَهُ نِكَاحُ مَنْ شَاءَ مِنْهُمَا) عَلَى الْإِنْفِرَادِ (وَحُكْمُ  
مَهْرِ الصَّغِيرَةِ وَتَقْرِيمِهِ الْمُرْضِعَةَ) عَلَى (مَا سَبَقَ) فِي إِرْصَاعِ أُمِّ الزَّوْجِ الصَّغِيرَةِ (وَكَذَا الْكَبِيرَةُ  
إِنْ لَمْ تَكُنْ مَوْطُوءَةً) فَلَهَا عَلَيْهِ نِصْفُ الْمُسَمَّى ، وَلَهُ عَلَى أُمِّهَا الْمُرْضِعَةِ نِصْفُ الْمَهْرِ ، وَفِي قَوْلِ كُلِّهِ  
(فَإِنْ كَانَتْ مَوْطُوءَةً فَلَهُ عَلَى الْمُرْضِعَةِ مَهْرٌ مِثْلُ فِي الْأَظْهَرِ) كَمَا يَجِبُ عَلَيْهِ لِنِسْبَتِهَا الْمَهْرَ بِكَمَالِهِ ، وَمَقَابِلُهُ  
لَا يَتِيَّ عَلَيْهَا (وَلَوْ أَرْضَعَتْ بِنْتُ) زَوْجَتِهِ (الْكَبِيرَةِ) زَوْجَتَهُ (الصَّغِيرَةُ حُرِّمَتْ الْكَبِيرَةُ أَبَدًا)

وَكَذَا الصَّغِيرَةِ إِنْ كَانَتْ الْكَبِيرَةُ مَوْطُوءَةً ، وَلَوْ كَانَ تَحْتَهُ صَغِيرَةٌ فَطَلَقَهَا فَأَرْضَعَتْهَا  
امْرَأَةً صَارَتْ أُمُّ امْرَأَتِهِ ، وَلَوْ نَكَحَتْ مُطْلَقَتَهُ صَغِيرًا وَأَرْضَعَتْهُ بِلَبْنِهِ حُرِّمَتْ عَلَى  
الْمُطَلَّقِ وَالصَّغِيرِ أَبَدًا ، وَلَوْ زَوَّجَ أُمُّ وَلَدِهِ عَبْدَهُ الصَّغِيرَ فَأَرْضَعَتْهُ لَبَنَ السَّيِّدِ حُرِّمَتْ  
عَلَيْهِ وَعَلَى السَّيِّدِ ، وَلَوْ أَرْضَعَتْ مَوْطُوءَتُهُ الْأُمَّةُ صَغِيرَةً تَحْتَهُ بِلَبْنِهِ أَوْ لَبَنٍ غَيْرِهِ  
حُرِّمَتْمَا عَلَيْهِ ، وَلَوْ كَانَ تَحْتَهُ صَغِيرَةٌ وَكَبِيرَةٌ فَأَرْضَعَتْهُمَا انْفَسَخَتْ وَحُرِّمَتْ الْكَبِيرَةُ  
أَبَدًا وَكَذَا الصَّغِيرَةُ إِنْ كَانَ الْأَرْضَاعُ بِلَبْنِهِ ، وَإِلَّا فَرَيْبَةً ، وَلَوْ كَانَ تَحْتَهُ كَبِيرَةٌ  
وَتِلْكَ صَغَائِرُ فَأَرْضَعْنَهُنَّ حُرِّمَتْ أَبَدًا ، وَكَذَا الصَّغَائِرُ إِنْ أَرْضَعْنَهُنَّ بِلَبْنِهِ أَوْ لَبَنٍ غَيْرِهِ  
وَهِيَ مَوْطُوءَةٌ ، وَإِلَّا فَإِنْ أَرْضَعْنَهُنَّ مَعَ بَيْحَارِهِنَّ الْخَامِسَةَ انْفَسَخْنَ ، وَلَا يَحْرُمْنَ مَوْبَدًا ،  
أَوْ مَرْبَا لَمْ يَحْرُمْنَ ، وَتَنْفَسَخُ الْأُولَى وَالثَّانِيَةُ ، وَتَنْفَسَخُ الثَّانِيَةُ بِأَرْضَاعِ الثَّالِثَةِ ،  
وَفِي قَوْلٍ لَا يَنْفَسَخُ ، وَيَجْرِي الْقَوْلَانِ فِيمَنْ تَحْتَهُ صَغِيرَتَانِ أَرْضَعَتْهُمَا أَجْنَبِيَّةٌ

حيث صارت جدة لامراته (وكذا الصغيرة) حرمت أبدا (إن كانت الكبيرة موطوءة) لأنها  
صارت ريبيته ، فإن لم تكن الكبيرة موطوءة لم تحرم ، لأن الربيبة شرط تحريرها السخول بأمرها  
(ولو كان تحت) أي في عصمته (صغيرة فطلقها فأرضعها امرأة صارت) هذه المرأة (أم  
امراته) فتحرم عليه أبدا وإن حدثت أمومتها بعد النكاح (ولو نكحت مطلقته صغيرا وأرضعته  
بلبنه حرم على المطلق) حيث صارت زوجة ابنه (والصغير) لأنها أمه وامرأة أبيه (أبدا ،  
ولو زوج) السيد (أم ولده عبده الصغير فأرضعته لبن السيد حرمت عليه) أي العبد أبدا لأنها أمه  
(وعلى السيد) أبدا لأنها صارت زوجة ابنه من الرضاع (ولو أرضعت موطوءته الأمة صغيرة تحت)  
أي السيد (بلبنه أو لبن غيره حرم) أي الموطوءة والصغيرة (عليه) أبدا لأن الأمة صارت  
أم زوجته ، والصغيرة بنت موطوءته وبنته إن رضعت من لبنه (ولو كان تحتها صغيرة وكبيرة فأرضعها)  
أي الكبيرة الصغيرة (انفسختا وحرمت الكبيرة أبدا) لأنها أم زوجته (وكذا الصغيرة إن كان  
الارضاع بلبنه) تحرم عليه أبدا لأنها بنته (وإلا) بأن كان الارضاع بلبن غيره (فريبة) تحرم  
عليه أبدا إن دخل بالكبيرة ، وإلا فلا (ولو كان تحتها كبيرة وتلات صغائر فأرضعن حرم) أي  
الكبيرة (أبدا) لأنها أم زوجة (وكذا الصغائر إن أرضعن بلبنه) لأنهن بناته (أو لبن غيره  
وهي) أي الكبيرة (موطوءة) له لأنهن صرن ربائبه (وإلا) بأن لم يكن اللبن له ولم تكن  
موطوءة له (فإن أرضعن مَعَ بَيْحَارِهِنَّ الْخَامِسَةَ انفسخن) لصيرورتهن أخوات (ولا يحرم  
مؤبدا) فله تجديد نكاح من شاء منهن (أو) أرضعن (مربيا لم يحرم) مؤبدا (وتنفسخ  
الأولى) لاجتماعها مع أمها في نكاح (والثالثة) أي بنفسن نكاحها لاجتماعها مع الثانية وهما  
أختان (وتنفسخ الثانية بارضاع الثالثة) لأنها صارتا أختين معا (وفي قول لا ينفسخ) نكاح  
للتانية بل الثالثة فقط لأن الجمع حصل لهما (ويجوز القولان فِيمَنْ تَحْتَهُ صغيران أرضعنهما أجنبية

مُرْتَبَا أَيْنَفَسَخَانَ أُمِّ الثَّانِيَةِ ؟

[ فصل ] قَالَ : هِنْدُ بِنْتِي أَوْ أُخْتِي بِرَضَاعٍ ، أَوْ قَالَتْ : هُوَ أَخِي حَرَمٌ تَنَا كَحُمَاهُمَا ، وَلَوْ  
قَالَ زَوْجَانِ بَيْنَنَا رَضَاعٌ مُحَرَّمٌ فَرَّقَ بَيْنَهُمَا وَسَقَطَ الْمُسَمَى وَوَجِبَ مَهْرٌ مِثْلُ إِنْ  
وَطِئَ ، وَإِنْ أَدْعَى رَضَاعًا فَأَنْكَرَتْ أَنْفَسَخَ ، وَلَهَا الْمُسَمَى إِنْ وَطِئَ ، وَإِلَّا فَتَنْصِفُهُ ،  
وَإِنْ أَدْعَتْهُ فَأَنْكَرَ صَدَقَ بِيَمِينِهِ إِنْ زُوِّجَتْ بِرَضَاعِهَا ، وَإِلَّا فَلَا صَحَّ تَصْدِيقُهَا وَمَهْرٌ  
مِثْلُ إِنْ وَطِئَ ، وَإِلَّا فَلَا شَيْءَ لَهَا ، وَيُحْلَفُ مُنْكَرُ رَضَاعٍ عَلَى نَفْسِ عَالِمِهِ ، وَمَدْعِيهِ  
عَلَى بَتِّ ، وَيُثْبِتُ بِشَهَادَةِ رَجُلَيْنِ أَوْ رَجُلٍ وَامْرَأَتَيْنِ ، وَيَأْرَبُ نِسْوَةً ، وَالْإِقْرَارُ  
بِهِ شَرْطُهُ رَجُلَانِ ، وَتَقْبُلُ شَهَادَةُ الرُّضِيعَةِ إِنْ لَمْ تَطْلُبْ أَجْرَةً ، وَلَا ذَكَرَتْ فِعْلَهَا ،  
وَكَذَا إِنْ ذَكَرَتْ فَقَالَتْ : أَرْضَعْتُهُ فِي الْأَصَحِّ ، وَالْأَصَحُّ أَنَّهُ لَا يَكْفِي بَيْنَهُمَا رَضَاعٌ  
مُحَرَّمٌ ، بَلْ يَجِبُ ذِكْرُ وَقْتٍ وَعَدِيدٍ ، وَوُصُولُ اللَّبَنِ جَوْفَهُ ، وَيُتَرَفُّ ذَلِكَ بِمُشَاهَدَةِ  
حَلَبٍ وَإِيجَارٍ وَازْدِرَادٍ أَوْ قِرَائِنٍ ،

مُرْتَبَا أَيْنَفَسَخَانَ أُمِّ الثَّانِيَةِ ) يَخْتَصُّ الْإِنْفَسَاخَ بِهَا ، وَالْأَطْهَرُ أَنْفَسَاخُهُمَا .

[ فصل ] فِي الْإِقْرَارِ بِالرَضَاعِ ( قَالَ ) رَجُلٌ ( هِنْدُ بِنْتِي أَوْ أُخْتِي بِرَضَاعٍ ، أَوْ قَالَتْ ) امْرَأَةٌ  
( هُوَ أَخِي حَرَمٌ تَنَا كَحُمَاهُمَا ) عَمَلًا بِإِقْرَارِهِمَا ، وَلَوْ رَجَعَ الْمُقَرَّرُ لَمْ يَقْبَلْ رَجُوعُهُ ( وَلَوْ قَالَ زَوْجَانِ : بَيْنَنَا  
رَضَاعٌ مُحَرَّمٌ فَرَّقَ بَيْنَهُمَا وَسَقَطَ الْمُسَمَى وَوَجِبَ مَهْرٌ مِثْلُ إِنْ وَطِئَ ) وَهِيَ مَعْدُورَةٌ ، وَإِلَّا فَلَا يَجِبُ شَيْءٌ  
( وَإِنْ أَدْعَى ) الزَّوْجُ ( رَضَاعًا فَأَنْكَرَتْ ) الزَّوْجَةُ ( أَنْفَسَخَ ) النِّسَاكِحَ بَيْنَهُمَا ( وَلَهَا الْمُسَمَى إِنْ  
وَطِئَ ، وَإِلَّا ) بَأْنِ لَمْ يَطَأْ ( فَتَنْصِفُهُ وَإِنْ أَدْعَتْهُ ) أَيْ الزَّوْجَةُ ( فَأَنْكَرَ صَدَقَ بِيَمِينِهِ إِنْ زُوِّجَتْ بِرَضَاعِهَا )  
مَنْ عَرَفْتَهُ بَعِينَهُ ، وَإِذَا حَلَفَ اسْتَمَرَّتِ الزَّوْجِيَّةُ ظَاهِرًا ، وَعَلَيْهَا مَنَعُ نَفْسِهَا مِنْهُ مَا لَمْ يَكُنْ إِنْ كَانَتْ  
صَادِقَةً ( وَإِلَّا ) بَأْنِ زُوِّجَتْ بِغَيْرِ رَضَاعِهَا أَوْ أَدْنَتْ وَلَمْ تَعَيِّنِ الزَّوْجَ ( فَلَا صَحَّ تَصْدِيقُهَا ) بِيَمِينِهَا ،  
وَمُقَابَلَةُ صَدَقَ الزَّوْجَ بِيَمِينِهِ ( وَلَهَا ) فِي الْمَسْأَلَتَيْنِ ( مَهْرٌ مِثْلُ إِنْ وَطِئَ ) جَاهِلَةٌ بِالرَضَاعِ ثُمَّ عَلِمَتْ  
( وَإِلَّا ) بَأْنِ لَمْ يَطَأْ ( فَلَا شَيْءَ لَهَا ، وَيُحْلَفُ مُنْكَرُ رَضَاعٍ عَلَى نَفْسِ عَالِمِهِ ، وَمَدْعِيهِ عَلَى بَتِّ ،  
وَيُثْبِتُ ) الرَضَاعَ ( بِشَهَادَةِ رَجُلَيْنِ أَوْ رَجُلٍ وَامْرَأَتَيْنِ وَبَأْرَبِ نِسْوَةٍ ) وَلَا يَثْبِتُ بِدُونِهِنَّ ( وَالْإِقْرَارُ  
بِهِ شَرْطُهُ رَجُلَانِ ) وَلَا يَثْبِتُ بِغَيْرِهِمَا ( وَتَقْبُلُ ) فِي الرَضَاعِ ( شَهَادَةُ الرُّضِيعَةِ إِنْ لَمْ تَطْلُبْ أَجْرَةً  
وَلَا ذَكَرَتْ فِعْلَهَا ) بَلْ ذَكَرَتْ أَنَّ بَيْنَهُمَا رَضَاعًا مُحَرَّمًا ( وَكَذَا إِنْ ذَكَرَتْ ) فَعَلَهَا ( فَقَالَتْ  
أَرْضَعْتُهُ ) فَانْهَاهَا تَقْبُلُ ( فِي الْأَصَحِّ ) بِخِلَافِ مَا إِذَا طَلَبَتْ الْأَجْرَةَ فَانْهَاهَا لَا تَقْبُلُ ( وَالْأَصَحُّ أَنَّهُ لَا يَكْفِي )  
فِي الشَّهَادَةِ بِالرَضَاعِ أَنْ يَقَالَ ( بَيْنَهُمَا رَضَاعٌ مُحَرَّمٌ ، بَلْ يَجِبُ ذِكْرُ وَقْتٍ ) وَقَعَ فِيهِ الرَضَاعُ  
( وَعَدِيدٌ ) بَأْنِ يَقُولُ : خَمْسَ رَضَاعَاتٍ مُتَفَرِّقَاتٍ ( وَ ) كَذَا يَجِبُ ذِكْرُ ( وَصُولِ اللَّبَنِ جَوْفَهُ ،  
وَيُعْرَفُ ذَلِكَ بِمُشَاهَدَةِ حَلَبٍ ) بِغَيْرِ حَائِلٍ ( وَإِيجَارٍ وَازْدِرَادٍ أَوْ قِرَائِنٍ ) دَالَّةٌ عَلَى وَصُولِ اللَّبَنِ

كالتنقاه ندي ومصه وحركة حلقه بتجرع وازدراد بقده عليه بأنها لبون .

## كتاب النفقات

على موسر لزوجه كل يوم مئدا طعام ، وموسر مئدا ، ومتوسط مئدا ونصف ،  
والمد مائة وثلاثة وسبعون درهما وثلاث درهم . قلت : الأصح مائة وأحد وسبعون  
وثلاثة أسباع درهم ، والله أعلم . وميسكين الزكاة ميسر ، ومن فوقه إن كان لو  
كلف مدين رجع مسكينا فتوسط ، وإلا فوسر ، والواجب غالب قوت البلد . قلت :  
فإن اختلف وجب لائق به ، ويعتبر اليسار وغيره طوع الفجر ، والله أعلم ، وعليه  
تمليكها حبا ، وكذا طعنه وخبره في الأصح ، ولو طلب أحدهما بدل الحب لم يجبر  
للمتنع ، فإن اعتاضت

جوفه ( كالتنقاه ندي ومصه وحركة حلقه بتجرع وازدراد بعدعله بأنها ) أى المرضعة ( لبون )  
أى ذات لبن ، فاحتفاف القرائن يفيد اليقين أو الظن القوي ، ولا يكتفى في الشهادة ذكر القرائن ،  
بل يمتددا ويجزم بالشهادة ، ومقابل الأصح يكتفى في الشهادة أن يقول ، يدهما رضاع محرم .

## كتاب النفقات

جمع نفقة من الانفاق ، وهو الاخراج في الخير . وأسباب وجوبها ثلاثة : ملك النكاح ، وملك المين ، و  
قرابة العضية ، وبدأ بالأول فقال ( على موسر لزوجه كل يوم مئدا طعام ، وموسر مئدا ، ومتوسط مئدا  
واصف ، والمد مائة وثلاثة وسبعون درهما وثلاث درهم ) بناء على أن الرطل البغدادي مائة وثلاثون  
درهما ، والمد رطل وثلاث ( قلت : الأصح مائة وأحد وسبعون وثلاثة أسباع درهم ) بناء على أن  
رطل بغداد مائة وثمانية وعشرون درهما وأربعة أسباع درهم ( والله أعلم ، وميسكين الزكاة ) وهو  
من يقدر على مال أو كسب يقع موقعا من كفايته ولا يكفيه ( موسر ) وقدرته على الكسب  
لا تخرجه عن الاعسار في النفقة وإن كانت تخرجه عن استحقاق الزكاة ( ومن فوقه ) أى المسكين  
( إن كان لو كلف مدين رجع مسكينا فتوسط ، وإلا ) بأن لم يرجع ( فوسر ) ويختلف ذلك  
 باختلاف الأحوال من قلة العيال وكثرتهم والرخص والغلاء ( والواجب ) في جنس الطعام ( غالب  
قوت البلد ) من الحنطة وغيرها ( قلت : فإن اختلف ) قوت البلد ( وجب لائق به ) أى الزوج  
( ويعتبر اليسار وغيره ) من ( طارح الفجر ) أى فجر كل يوم فينظر فيما عنده من المال ويوزع على  
مؤنة نمونه في كل يوم من بهية عمره الغالب ، فإن لم يفضل عنه شيء أوفضل دون مئدا ونصف فوسر  
أو بلغها فوسر ، أو مئدا ونصف فتوسط ، ويعتبر الفاضل من كسبه كل يوم كذلك ( والله أعلم ،  
وعليه تمليكها ) الطعام ( حبا ، وكذا ) عليه ( طعنه وخبره في الأصح ) ومقابله لا يلزمه ذلك  
( ولو طلب أحدهما بدل الحب ) من خبره أو قيمة ( لم يجبر المتنع ، فإن اعتاضت ) عما وجب



جَازَ فِي الْأَصَحِّ ، إِلَّا خَبَرًا أَوْ دَقِيقًا عَلَى الذَّهَبِ ، وَلَوْ أَكَلَتْ مَعَهُ عَلَى الْمَادَّةِ سَقَطَتْ  
نَفَقَتُهَا فِي الْأَصَحِّ . قُلْتُ : إِلَّا أَنْ تَكُونَ غَيْرَ رَشِيدَةٍ وَلَمْ يَأْذَنْ وَلِيُّهَا ، وَاللَّهُ أَعْلَمُ ،  
وَيَجِبُ أَدَمُ غَالِبِ الْبَلَدِ كَزَيْتٍ وَتَمْنٍ وَجَبْنٍ وَتَمْرٍ ، وَيَخْتَلِفُ بِالْفُصُولِ ، وَيُقَدَّرُ قَاضٍ  
بِاجْتِهَادِهِ ، وَيُقَاوِئُ بَيْنَ مُوسِرٍ وَغَيْرِهِ ، وَلَحْمٌ يَلِيقُ بِتَسَارِهِ وَإِعْسَارِهِ كَمَا دَرَسَ الْبَلَدِ ،  
وَلَوْ كَانَتْ تَأْكُلُ الْخُبْزَ وَحْدَهُ وَجَبَ الْأَدَمُ ، وَكِسْوَةُ تَكْفِيهَا ، فَيَجِبُ قَبِيضٌ ،  
وَسَرَاوِيلٌ وَخِجَارٌ وَمُكَمَّبٌ ، وَيَزِيدُ فِي الشَّتَاءِ جُبَّةٌ ، وَجَنْسُهَا قُطْنٌ ، فَإِنْ جَرَتْ مَادَّةُ  
الْبَلَدِ لِتَشْلِيلِ بَكْتَانٍ أَوْ حَرِيرٍ وَجَبَ فِي الْأَصَحِّ ، وَيَجِبُ مَا تَقَعْدُ عَلَيْهِ كَزَيْتَةٍ أَوْ لِبْسَةٍ أَوْ  
حَصِيرٍ ، وَكَذَا فِرَاشٌ لِلنَّوْمِ فِي الْأَصَحِّ ، وَخِدَّةٌ وَلِحَافٌ فِي الشَّتَاءِ ، وَآلَةٌ تَنْظِيفٍ  
كَمِشْطٍ ، وَدُهْنٍ ، وَمَا تَغْسِلُ بِهِ الرَّأْسَ ، وَمَرْتَكٌ وَنَحْوُهُ لِدَفْعِ صُنَانٍ ، لَا كُحْلٌ  
وَخِضَابٌ ، وَمَا تَزِينُ

لَهَا تَقْدِيرُ أَوْغِيرِهِ ( جاز في الأصح ) ومقابله لا يجوز ( إلا خبراً أو دقيقاً ) فلا يجوز ( على المذهب )  
لما فيه من الربا ، وقيل يجوز ( ولو أكلت معه كالعادة ) من غير تمليك واعتياض ( سقطت  
نفقتها في الأصح ) ومقابله لا تسقط ( قلت : إلا أن تكون غير رشيدة ولم يأذن وليها ) فلا تسقط  
( والله أعلم ) ويكون الزوج متطوعاً ( ويجب ) للزوجة ( آدم غالب البلد كزيت وتمر ، ويختلف  
بقدر الأدم ) بالفصول ( فيجب لها في كل فصل ما يعتاده الناس من الأدم والفاكهة  
أيضا ) ويقدره قاضٍ باجتهاده ، ويقاوت بين موسر وغيره ، ( و ) يجب لها ( لحم يليق بيساره  
وإعساره كعادة البلد ) ولا يتقدر بوزن ، بل يعتبر تقدير القاضي بحسب عادة البلد ( ولو كانت  
عادتها ( تأكل كل الخبز وحده وجب ) لها ( الأدم ، و ) يجب لها ( كسوة تكفيها ) وتختلف  
 باختلاف البلاد في الحر والبرد ، ولا يختلف عدد الكسوة باختلاف اليسار والعسار ، ولكنهما  
يؤثران في الجودة والرداءة ( فيجب ) لها ( قميص ) وهو ثوب مخيط يستر جميع البدن ( وسراويل )  
وهو ثوب مخيط يستر أسفل البدن ويصون العورة ( وخمار ) وهو ما يغطي الرأس ( ومكعب )  
وهو مداس الرجل ( ويزيد في الشتاء جبة ) لدفع البرد بحسب العادة ، فإن جرت بالوقود وجب ( وجنسها  
قطن ، فإن جرت عادة البلد لمثلها ) أي الزوج لمثلها ، فالمدار على عادة مثلها من مثله ( بكتان )  
بفتح الكاف ويجوز الكسر ( أو حرير وجب في الأصح ) ومقابله لا يلزمه غير القطن ( ويجب  
ما تقعد عليه ) من الفراش ( كزلية ) بكسر الزاي وتشديد اللام : شيء مضرب صغير ( أو لبد  
أو حصير ) على حسب العادة ( وكذا ) يجب لها ( فراش للنوم في الأصح ) ومقابله لا يجب بل تنام  
على ما تقعد عليه نهاراً ( ومخددة ) بكسر الميم ( ولحاف ) بكسر اللام ( في الشتاء ) وكل ذلك بحسب العادة  
( و ) يجب لها ( آلة تنظيف كمشط ودهن ) في تجميل شعرها ( وما تغسل به الرأس ) على حسب العادة  
( ومرتك ) أصله من الرصاص يقطع رائحة الإبط ( ونحوه لدفع صنان ، لا كحل وخصاب وما تزين

به ، ودواء مرضه ، وأجره طيب وحاجم ، ولما طعم أيام المرض وأدمها ، والأصح  
 وجوب أجره حمام بحسب العادة ، ومن ماء غسل جاع ونفاس ، لا خيض واحتلام  
 في الأصح ، ولما آلات أكل وشرب وطبخ وكفد وقصعة وكوز وجرة ونحوها ،  
 ومسكن يلقى بها ، ولا يشترط كونه ملكه ، وعليه لمن لا يلقى بها خدمة  
 نفسها إخراجها بحرارة أو أمة له أو مستأجرة ، أو بالإنفاق على من صحتها من حر أو  
 أمة لخدمته ، وسواء في هذا مؤسر ومعسر وعبد ، فإن أخذها بحرارة أو أمة بأجرة  
 فليس عليه غيرها أو بأتمته أنفق عليها بالملك أو بمن صحتها لزمه فقائها ، وجنس  
 طعامها جنس طعام الزوجة ، وهو مد على معسر وكذا متوسط في الصحيح ، ومؤسر مد  
 وثلاث ولها كسوة تليق بحالها ، وكذا أدم على الصحيح ، لا آلة تنظيف فإن كثر  
 وسخ وتأذت بقمل وجب أن ترفقه ، ومن تخدم نفسها في العادة إن احتاجت إلى خدمة  
 لمرض أو زمانه وجب إخراجها ،

به) من آلات الحلى فلا يجب عليه (و) لا (دواء مرض وأجرة طيب وحاجم ، و) يجب (لها  
 طعام أيام المرض وأدمها) وكل ما يجب لها وهي صبيحة (والأصح وجوب أجرة حمام بحسب العادة)  
 ومقابله لا يجب (و) الأصح وجوب (من ماء غسل جاع ونفاس) ومقابله لا يجب (لا) يجب  
 من ماء (حيض واحتلام في الأصح) ومقابله يجب (و) يجب (لها آلات أكل وشرب وطبخ  
 كفد) بكسر القاف للطبخ (وقصعة) للكل (وكوز وجرة) للشرب (ونحوها) كعرفة  
 (و) يجب لها (مسكن يلقى بها) عادة فيراعى فيه جانبها (ولا يشترط كونه ملكه ، و) يجب  
 (عليه لمن لا يلقى بها خدمة نفسها) بأن كانت ممن تخدم في بيت أبيها (إخراجها بحرارة أو أمة له)  
 أو لها (أو مستأجرة أو بالإنفاق على من صحتها من حر أو أمة لخدمته) ولا تقعين الأثاث بل  
 يجوز إخراجها بمسكن مثلا ، ولا يلزمه أكثر من خادم (وسواء في هذا) أى وجوب الإخراج  
 (مؤسر ومعسر وعبد) كسائر المون (فإن أخذها بحرارة أو أمة بأجرة فليس عليه غيرها) أى  
 الأجرة (أو) أخذها (بأتمته أنفق عليها بالملك ، أو) أخذها (بمن صحتها) حر أو  
 أمة (لزمه فقائها) وفطرتها (وجنس طعامها جنس طعام الزوجة ، وهو مد على معسر ، وكذا  
 متوسط في الصحيح) ومقابله عليه مد وثلاث (ومؤسر مد وثلاث ، ولها كسوة تليق بحالها)  
 ولو على متوسط ومعسر (وكذا) يجب للخادم (أدم) من جنس أدم المخدمة ، ولكن نوعه  
 أقل (على الصحيح) ومقابله لا يجب ، ويكتفى بما فضل عن أدم المخدمة (لا آلة تنظيف)  
 فلا تجب (فإن كثر وسخ وتأذت بقمل وجب أن ترفقه) بأن تعطى ما يزيد ذلك (ومن تخدم  
 نفسها في العادة إن احتاجت إلى خدمة لمرض أو زمانه وجب إخراجها) بما يقوم بحاجتها وإن

وَلَا إِخْدَامَ لِرَقِيقَةٍ ، وَفِي الْجَمِيلَةِ وَجْهٌ ، وَيَجِبُ فِي الْمَسْكَنِ إِمْتَاعٌ ، وَمَا يُسْتَهْلَكُ كَطَعَامُ  
عَمَلِكَ ، وَتَنْصَرَفُ فِيهِ فَلَوْ قُتِرَتْ بِمَا يَصْرُهَا مِنْهَا ، وَمَا دَامَ نَفْعُهُ كَكِسْوَةٍ وَظُرُوفٍ  
طَعَامٍ وَمُسْطَرٍّ عَمَلِكَ ، وَقِيلَ إِمْتَاعٌ ، وَتُعْطَى الْكِسْوَةُ أَوَّلَ شِتَاءٍ وَصَيْفٍ ، فَإِنْ تَلَفَتْ  
فِيهِ بِلَا تَقْصِيرٍ لَمْ يُهْدَلْ إِنْ قُلْنَا عَمَلِكَ ، فَإِنْ مَاتَتْ فِيهِ لَمْ تُرَدَّ ، وَلَوْ لَمْ يَكُنْ  
مُدَّةً قَدِيرًا .

[ فُصِّلَ ] الْجَدِيدُ أَنَّهُ يُجِبُ بِالتَّمَكُّنِ لَا الْقَدْرِ ، فَإِنْ اخْتَلَفَا فِيهِ صُدِّقَ ، فَإِنْ لَمْ  
تُفَرِّضْ عَلَيْهِ مُدَّةً فَلَا نَفَقَةَ فِيهَا ، إِنْ عَرَّضْتَ وَجَبَتْ مِنْ بُلُوغِ الْخَبَرِ ، فَإِنْ غَابَ  
كَتَبَ الْحَاكِمُ لِحَاكِمِهِ بِلَا نَفَقَةٍ لِيُعْلِمَهُ فَيَجِيءَ ، أَوْ يُوَكَّلَ ، فَإِنْ لَمْ يَفْعَلْ وَمَضَى زَمَنُ  
وُصُولِهِ فَرَضَهَا الْقَاضِي ، وَالْمُعْتَبَرُ فِي عَجُونَةٍ وَمِرَاقَةِ عَرَضٍ وَلِيٍّ ، وَتَسْقُطُ بِنَشُوزٍ وَلَوْ  
يَمْتَنِعُ لَسِ بِلَا عَذْرِ ، وَعِبَالَةٍ زَوْجٍ ،

تعدد ( ولا إخدام لرقيقة ) من الأزواج ( وفي الجميلة وجه ) يوجب إخدامها ( ويجب في المسكن )  
وكذا الخدام ( إمتاع ) لا عمالك ( و ) في ( ما يستهلك كطعام عمالك ) ولو بلا صينة ( وتنصرف فيه )  
بما شاءت ( فلو قُتِرَتْ بما يَصْرُهَا ) بأن ضيقت على نفسها ( منها ) زوجها ( وما دام نفعه  
ككسوة وظروف طعام ومسطر ) وآلة تنظيف ( عمالك ) خبر ما ( وقيل إمتاع ) كالسكن  
( وتُعْطَى الكسوة أول شتاء وصيف ) من كل سنة ( فان تلفت فيه بلا تقصير لم تبدل إن قلنا )  
إنها ( عمالك ) لأنه وفاها ما عليه . فان قلنا إمتاع أبدلت ( فان ماتت فيه ) أي الفصل ، أو مات هو  
( لم ترد ) على القول بالعمالك ( ولو لم يكس ) وكذا جميع ما مر غير الاسكان والخدام ( فدين )  
على العمالك .

[ فُصِّلَ ] فِي مَوْجِبِ الْمَوْنِ وَمُسْقَاطَاتِهَا ( الجديد أنها ) أي النفقة وتوابعها ( تجب بالتمكن )  
الثام فتستحقها يوما فيوما ، فلو امتنعت لم تجب ( لا القدر ) فلا تجب به النفقة ( فان اختلفا فيه )  
أي بأن قالت مكنت وأنكر ( صدق ) يمينه ( فان لم تعرض عليه ) زوجته ( مدته فلا نفقة )  
لها ( فيها ، وإن عرضت ) عليه كأن بعث إليه إلى مساعة إليك نفسي فاختر أي وقت آتيك  
فيه ( وجبت من بلوغ الخبر ، فان غاب ) عن بلدها ورفعت الأمر إلى الحاكم ( كتب الحاكم  
لحاكم بلده ليعلمه ) الحال ( فيجيء ) ليقسامها ( أو يوكل ) من يجعلها إليه ، وتجب النفقة  
من التسليم ( فان لم يفعل ومضى زمن وصوله فرضها القاضي ) من حين إمكان وصوله ( والمعتبر في عجنونة  
( ومراقة عرض ولي ) لها ، ولا اعتبار بعرضها لكن لو عرضت المراقبة نفسها على زوجها  
فتسلمها وصار بها إلى منزله وجبت نفقتها ( وتسقط ) نفقة كل يوم ( بنشوز ) أي خروج عن  
طاعة الزوج ولو من غير مكافأة ( ولو ) كان الفشوز ( يمنع لس ) أو غيره ( بلا عذر ) فتسقط  
نفقة اليوم وكسوة الفصل بنحو المنع من اللبس ولو لم يمنع من الوطء ( وعيالة زوج ) أي كبير آتته

أَوْ عَرَضَ يَضُرُّ مَعَهُ الْوَطءُ عُدْرَةً ، وَالْخُرُوجُ مِنْ بَيْتِهِ بِلا إِذْنٍ نُشُوزٌ إِلَّا أَنْ يُشْرِفَ عَلَى انْهِدَامٍ ، وَسَفَرُهَا بِإِذْنِهِ مَعَهُ أَوْ لِحَاجَتِهِ لَا يُسْقِطُ ، وَلِحَاجَتِهَا يُسْقِطُ فِي الْأَظْهَرِ ، وَلَوْ نَشَرَتْ فَنَقَابَ فَأَطَاعَتْ لَمْ تَجِبْ فِي الْأَصَحِّ ، وَطَرِيقُهَا أَنْ يَكْتُبَ الْحَاكِمُ سَكًّا سَبَقَ ، وَلَوْ خَرَجَتْ فِي غَيْبَتِهِ لِزِيَارَةٍ وَنَحْوِهَا لَمْ تَسْقُطْ ، وَالْأَظْهَرُ أَنْ لَا نَفَقَةَ لِصَغِيرَةٍ وَأَنَّهَا تَجِبُ لِكَبِيرَةٍ عَلَى صَغِيرٍ ، وَإِخْرَاجُهَا بِحُجٍّ أَوْ عُمَرَةٍ بِلا إِذْنٍ نُشُوزٌ إِنْ لَمْ يَمْلِكْ تَحْلِيلُهَا ، فَإِنْ مَلَكَ فَلَا حُجٍّ تَخْرُجُ مُسَافِرَةً لِحَاجَتِهَا ، أَوْ بِإِذْنٍ فَنِي الْأَصَحِّ لَهَا نَفَقَةٌ مَا لَمْ تَخْرُجْ ، وَيَمْنَعُهَا صَوْمُ نَفْلِ فَإِنْ أَتَتْ فَنَاشِزَةً فِي الْأَظْهَرِ ، وَالْأَصَحُّ أَنْ قَضَاءُ لَا يَتَضَيِّقُ كَنَفْلِ فَيَمْنَعُهَا ، وَأَنَّهُ لَا مَنَعَ مِنْ تَعْجِيلِ مَكْتُوبَةٍ أَوَّلَ وَقْتٍ ، وَسُنَّ رَأْيَتُهُ ، وَيجِبُ لِرَجْعِيَّةِ الْمَوْنُ إِلَّا مَوْنَةً تَنْظِفُ ، فَلَوْ ظَنَنْتُ حَالِيًّا فَأَنْفَقْتُ فَبَاقَتْ حَالِيًّا أَسْتَرْجِعُ مَا دَفَعْتُ بِلَدِّ عِدَّتِهَا ،

بحيث لا تحملها الزوجة (أو مرض) بها (يضُرُّ معه الوطء عُدْرَةً) في منعها من وطئه فتستحق النفقة (والخروج من بيته بلا إذن) منه ولو لطاعة كحج (نشوز إلا أن يشرف) البيت (على انهدام) فخرجت فليس خروجها بنشوز لعُدْرَتِهَا (وسفرها بإذنه معه أو) وحدها (لحاجته لا يسقط) النفقة (ولحاجتها يسقط في الأظهر) ومقابلته لا تسقط (ولو نشرت فغاب فأطاعته لم تجب) نفقتها (في الأصح) ومقابلته تجب لعودها إلى الطاعة (وطريقها) في عود وجوب النفقة (أن يكتب الحاكم كما سبق ، ولو خرجت في غيبته لزيرة) لأهلها (ونحوها) كعبادة (لم تسقط) نفقتها (والأظهر أن لا نفقة لصغيرة) لا تحتمل الوطء ، ومقابلته تستحقها ، والخلاف حيث عرضت على الزوج أو سلمت له ولو كان صغيرا (و) الأظهر (أنها تجب لكبيرة على صغير) لا يتأتى منه الجماع وقد عرضت نفسها على وليه ، ومقابلته لا تجب (وإحرامها بحج أو عمرة بلا إذن نشوز) من وقت الإحرام (إن لم يملك تحليلها) مما أحرمت به بأن كان ما أحرمت به فرضا على قول (فإن ملك) تحليلها بأن كان ما أحرمت به تطوعا أو فرضا على الأظهر (فسلا) يكون إحرامها نشوزا (حتى تخرج) من بيتها ، فإذا خرجت (مُسَافِرَةً لِحَاجَتِهَا) فإن سافرت وحدها بإذنه سقطت ، أو معه استحققت ، أو بغير إذنه فَنَاشِزَةٌ (أو) أحرمت عما ذكر (بإذن في الأصح) لها نفقة ما لم تخرج (ومقابلته لا تجب (ويعنيها) أي يجوز له منعها من (صوم نفل ، فإن أتت فَنَاشِزَةٌ فِي الْأَظْهَرِ) وصومها حينئذ حرام ، ومقابلته لا تكون (والأصح) أن قضاء لا يتضيق بأن لم يجب فوراً كفطرها بعذر في رمضان والوقت مفسع (كنفل فيمنعها) منه إلى أن يتضيق وله إلزامها الفطر ، ومقابل الأصح ليس كالنفل فلا يمنعها (و) الأصح (أنه لا يمنع من تعجيل مكتوبة أول وقت) ومقابلته له المنع (و) لا يمنع من (سنن راتبة) وله المنع من تطويلها (ويجب لرجعية المون) من نفقة وكسوة وغيرها (إلا مؤنة تنظف) فلا تجب (فلو ظنت) الرجعية. (حاشا فأنفق) عليها (فبانت حائلا) وأقرت بانقضاء العدة (استرجع ما دفع) إليها (بعد عِدَّتِهَا)

وَالْحَائِلُ الْبَائِسُ يَجْلِعُ أَوْ ثَلَاثَ لَانْفَقَةٍ لَهَا وَلَا كِسْوَةَ ، وَتَجِبَانِ لِحَامِلِ لَهَا ، وَفِي قَوْلِ  
لِلْحَمَلِ ، فَتَسَى الْأَوَّلَ لَا تَجِبُ لِحَامِلٍ عَنْ شُبْهَةٍ أَوْ نِكَاحٍ فَاسِدٍ . قُلْتُ : وَلَا نَفَقَةَ  
لِمُعْتَدَةٍ وَفَاقَةٍ وَإِنْ كَانَتْ حَامِلًا وَاللَّهُ أَعْلَمُ ، وَنَفَقَةُ الْعِدَّةِ مُقَدَّرَةٌ كَرَمَنِ السَّكَاحِ ،  
وَقِيلَ تَجِبُ الْكِفَايَةُ ، وَلَا تَجِبُ دَفْعُهَا قَبْلَ ظُهُورِ حَمْلٍ ، فَإِذَا ظَهَرَ وَجِبَ يَوْمًا يَوْمًا ،  
وَقِيلَ حِينَ تَضَعُ ، وَلَا تَسْقُطُ بِمَضِيِّ الزَّمَانِ عَلَى الْمَذْهَبِ .

[ فصل ] أَعْسَرِيهَا فَإِنْ صَبَرَتْ صَارَتْ دَيْنًا عَلَيْهِ ، وَإِلَّا قَلَبَهَا الْفَسْخُ عَلَى الْأَظْهَرِ ،  
وَالْأَصَحُّ أَنْ لَا فُسْخَ بِمَنْعِ مُوسِرٍ حَضَرَ أَوْ غَابَ ، وَلَوْ حَضَرَ وَغَابَ مَالُهُ ، فَإِنْ كَانَ  
بِمَسَافَةِ الْقَصْرِ فَلَهَا الْفُسْخُ وَإِلَّا فَلَا ، وَيُؤْتَرُ بِالْإِحْضَارِ ، وَلَوْ تَبَرَّعَ رَجُلٌ بِهَا كَمْ يَلْزَمُهَا  
الْقَبُولُ ، وَقُدْرَتُهُ عَلَى الْكَسْبِ كَالْمَالِ ، وَإِنَّمَا يُفْسَخُ بِعَجْزِهِ عَنْ نَفَقَةِ مُعْسِرٍ ، وَالْإِعْسَارُ  
بِالْكِسْوَةِ كَهَوِّ النَّفَقَةِ ، وَكَذَا بِالْأَدَمِ ، وَالْمَسْكَنُ فِي الْأَصَحِّ . قُلْتُ : الْأَصَحُّ الْمَنْعُ

والقول قولها في قدر مدتها بيمينها ( والحائل البائن بخلع أو ثلاث لانفقة لها ولا كسوة ، وتجبان  
لحامل ) بائن ، وهذا الواجب ( لها ) بسبب الحمل ( وفي قول للحمل ، فعلى الأول لا يجب لحامل  
عن ) وطء ( شبهة ) فلا يجب على الواطء ولا على الزوج لو كانت منكوجة ( أو نكاح فاسد )  
وعلى الثاني يجب ( قلت : ولا نفقة لمعتدة وفاة وإن كانت حاملا ، والله أعلم ، ونفقة العدة مقدرة  
كرمن النكاح ) من غير زيادة ونقص ( وقيل ) لا تقدر بل ( يجب الكفاية ) فتزيد وتنقص  
بحسب الحاجة ( ولا يجب دفعها قبل ظهور حمل ، فإذا ظهر ) حملها ( وجب ) دفعها ( يوما بيوم ) وقيل  
لا يجب دفعها إلا ( حين تضع ) فتدفع دفعة واحدة ( ولا تسقط بمضى الزمان على المذهب )  
وقيل تسقط إن قلنا ان النفقة للحمل .

[ فصل ] في حكم الاعسار بمؤنة الزوجة ( أعسر بها ) أي نفقة الزوجة المستقبلية ( فان  
صبرت ) وأنفقت على نفسها ( صارت دينا عليه ، وإلا ) بأن لم تصبر ( فلها الفسخ ) بالطريق  
الآتي ( على الأظهر ) ومقابلها ليس لها ، وليس لها الفسخ بالمؤنة الماضية ولا بنفقة الخادم ( والأصح  
أن لا فسخ ) للزوجة ( بمنع موسر حضر أو غاب ) فلا فسخ بالتعذر للنع لتسكنها من تحصيل حقها  
بالحياكم ( ولو حضر وغاب ماله ، فان كان بمسافة القصر فلها الفسخ ، وإلا ) بأن كان دون  
مسافة القصر ( فلا فسخ ) ( ويؤمر بالاحضار ) بسرعة ( ولو تبرع رجل بها ) عن زوج معسر  
لم يلزمها القبول ( بل لها الفسخ ) ( وقدرته على الكسب كالمال ) أي كقدرته على المال ، ولو  
امتنع من الكسب مع قدرته عليه لم تفسخ كالموسر الممتنع ( وإِنَّمَا يُفْسَخُ بِعَجْزِهِ عَنْ نَفَقَةِ مُعْسِرٍ )  
فلو عجز عن نفقة موسر أو متوسط فلا فسخ ( والاعسار بالكسوة كهو بالنفقة ) والاعسار عن بعضها  
الذي لا بد منه كالقميص يثبت الخيار بخلاف ما منه بد كالسراويل والنعل ( وكذا ) الاعسار  
( بالأدم والمسكن ) كهو بالنفقة ( في الأصح ) ومقابلها لا فسخ بذلك ( قلت : الأصح المنع ) أي

في الأدم ، والله أعلم ، وفي إيساره بالمهر أقوال : أظهرها تفسخ قبل وطء بعده ،  
ولا فسخ حتى يثبت عند قاضي إيساره فيفسخه أو يأذن لها فيه ، ثم في قول ينجز  
الفسخ ، والأظهر إمهاله ثلاثة أيام ، ولها الفسخ صبيحة الرابع إلا أن يسلم نفقته ،  
ولو مضى يومان بلا نفقة وأنفق الثالث وعجز الرابع بكت ، وقيل تستأنف ،  
ولها الخروج زمن المهلة لتحصيل النفقة ، وعليها الرجوع ليلاً ، ولو رضيت بإيساره  
أو نكحته عالة بإيساره فلها الفسخ بعده ، ولو رضيت بإيساره بالمهر فلا ،  
ولا فسخ لولي صغيرة ومجنونة بإيسار يهر ونفقة ، ولو أعسر زوج أمة بالنفقة  
فلها الفسخ ، فإن رضيت فلا فسخ للسيد في الأصح ، وله أن يلجئها إليه بأن لا ينق  
عليها ويقول : افسخي أو جوعي .

[ فصل ] بآزمه نفقة الوالد ، وإن علا ، والولد وإن سفل ، وإن اختلف بينهما

منع الفسخ ( في الأدم ، والله أعلم ) بخلاف القوت ( وفي إيساره بالمهر أقوال أظهرها تفسخ قبل  
قبل وطء لبعده ) ومقابلته تفسخ في الحالتين ، وقيل لا تفسخ في الحالتين ( ولا فسخ ) بشي .  
مما ذكر ( حتى يثبت عند قاضي ) أو محكم ( إيساره ) بيينة أو إقراره ( فيفسخه أو يأذن لها  
فيه ) وليس لها الفسخ من غير رفع إلى القاضي ولو مع علمها بالهجر إلا إذا عجزت عن الرفع ،  
فلها الفسخ وينفذ ظاهراً وباطناً ( ثم في قول ينجز الفسخ ) عند الاعسار ( والأظهر إمهاله ثلاثة  
أيام ) وإن لم يطلب ( ولها الفسخ صبيحة الرابع إلا أن يسلم نفقته ) فلا تفسخ لما مضى ( ولو  
مضى يومان بلا نفقة وأنفق الثالث وعجز الرابع بكت ) على اليومين الأولين ( وقيل تستأنف )  
مدة كاملة ( ولها الخروج ) من بينها ( زمن المهلة ) نهاراً ( لتحصيل النفقة ) وليس له منعها  
( وعليها الرجوع ) إلى البيت ( ليلاً ) ولها منه من الاستمتاع بها نهاراً ، ولا تسقط نفقتها ، وكذا  
ليلاً لكن تسقط نفقتها ( ولو رضيت بإيساره أو نكحته عالة بإيساره فلها الفسخ بعده ) أي  
بالرضا في صورتين ( ولو رضيت بإيساره بالمهر فلا ) فسخ لها بعد الرضا ، وكذا لو نكحته عالة  
بإيساره ولم تصرح بالرضا لا تفسخ ، والفسخ بالمهر بعد الرفع إلى القاضي على الفور بلا إمهال ، فلو  
أخرت سقط ( ولا فسخ لولي صغيرة ومجنونة بإيسار يهر ونفقة ) ويصبران ديناً عليه ( ولو أعسر  
زوج أمة بالنفقة فلها الفسخ ) بذلك ، وليس للسيد منعها منه ( فإن رضيت فلا فسخ للسيد  
في الأصح ) ومقابلته له ( وله ) أي السيد ( أن يلجئها إليه ) أي الفسخ ( بأن لا ينق عليها ويقول  
لها ) افسخي أو جوعي ( دفعا للضرر عنه

[ فصل ] في نفقة القريب ( يلزمه ) أي المستحق ( نفقة الوالد وإن علا ) من ذكر  
وأنثى ( والولد وإن سفل ) من ذكر وأنثى ( وإن اختلف بينهما ) فتجب على المسلم نفقة الكافر

بِشْرَطِ يَسَارِ الْمُنْفِقِ بِفَاضِلٍ عَنْ قُوْتِهِ وَقُوْتِ عِيَالِهِ فِي يَوْمِهِ ، وَيُبَاعُ فِيهَا مَا يَبَاعُ فِي  
 الدِّينِ ، وَيُلْزَمُ كَسُوبًا كَسْبُهَا فِي الْأَصَحِّ ، وَلَا تَجِبُ لِمَالِكٍ كِفَايَتُهُ وَلَا لِكُنْسِيهَا ،  
 وَتَجِبُ لِلْفَقِيرِ غَيْرِ مُكْتَسِبٍ إِنْ كَانَ زِمِنًا أَوْ صَغِيرًا أَوْ مَجْنُونًا ، وَإِلَّا فَأَقْوَالُ : أَحْسَنُهَا  
 تَجِبُ ، وَالثَّالِثُ لِأَمْسِلَ ، لِأَفَرَعِ . قُلْتُ : الثَّالِثُ أَظْهَرُ ، وَاللَّهُ أَعْلَمُ ، وَهِيَ الْكِفَايَةُ ،  
 وَتَسْقُطُ بِفَوَاتِهَا ، وَلَا تَصِيرُ دَيْنًا عَلَيْهِ إِلَّا بِفَرْضٍ قَاضٍ أَوْ إِذْنِهِ فِي اقْتِرَاضٍ لَفِيئَةٍ أَوْ  
 مَنْعٍ ، وَعَلَيْهَا إِرْضَاعُ وَلَدِهَا اللَّبَأُ ، ثُمَّ بَعْدَهُ إِنْ لَمْ يُوجَدْ إِلَّا هِيَ أَوْ أَجْنَبِيَّةٌ وَجَبَ  
 إِرْضَاعُهُ ، وَإِنْ وَجَدْنَا لَمْ تُجْبَرِ الْأُمُّ ، فَإِنْ رَغِبَتْ وَهِيَ مَنْكُوحَةٌ أَبِيهِ فَلَهُ مِنْهَا فِي  
 الْأَصَحِّ . قُلْتُ : الْأَصَحُّ لَيْسَ لَهُ مِنْهَا ، وَصَحَّحَهُ الْأَكْثَرُونَ ، وَاللَّهُ أَعْلَمُ ، فَإِنْ اتَّفَقَا وَطَلَبْتَ  
 أَجْرَةً مِثْلَ أُجْيَيْتَ ، أَوْ فَوْقَهَا فَلَا ، وَكَذَا إِنْ

والعكس ( بشرط يسار المنفق ) من والد وولد ( بفاضل عن قوته وقوت عياله في يومه ) وليته  
 التي تليه بكسب أم غيره ، فان لم يفضل فلا شيء ( ويبيع فيها ) أى نفقة القريب ( ما يباع في الدين )  
 من عقار وغيره ( ويلزم كسوبا ) إذا لم يكن له مال ( كسبها في الأصح ) ومقابلته لا يلزمه ( ولا  
 تجب ) النفقة ( لمالك كفايته ولا لمكتسبها ) أى قادر على كسبها ( وتجب للفقير غير مكتسب إن  
 كان زمينا ) وكذا العاجز بمرض أو عجز ( أو صغيرا أو مجنونا ، وإلا ) بأن قدر على الكسب  
 ولم يكتسب ( فأقول : أحسنها تجب ) مطلقا للأصل والفرع ، أو لا تجب مطلقا ( والثالث ) تجب  
 ( لأصل لأفرع . قلت : الثالث أظهر ، والله أعلم ، وهى ) أى نفقة القريب ( الكفاية ) ويعتبر  
 حاله في سنة وزهاده ورغبته ، ويجب إشباعه ، ويجب له الأدم ومؤنة خادم إن احتاجه مع كسوة  
 وسكنى ( وتسقط بفواتها ) بمعنى الزمان وإن تعدى المنفق بالمنع ( ولا تصير دينا عليه إلا بفرض  
 قاض أو إذنه في اقتراض لفيئة أو منع ) وحاصل المعتمد أنها لا تصير دينا إلا إذا اقترض القاضي من  
 شخص مالا ثم أذن لمن اقترض منه أن يعطى للادب مثلا كل يوم كذا أو أن يأذن للادب مثلا  
 أن يقترض مالا ويأذن له بعد القرض أن ينفق على نفسه منه كل يوم كذا ، وأما لو فرض له  
 القاضي في ماله كل يوم كذا فلا تصير دينا بذلك ( وعليها ) أى الأم ( إرضاع ولدها اللبأ ) بالنفسر  
 والهمز : اللبن النازل أول الولادة ، ويرجع في مدته إلى أهل الخبرة ( ثم بعده ) أى بعد إرضاع  
 اللبأ ( إن لم يوجد إلا هى ) أى الأم ( أو أجنبية وجب ) على الموجود منها ( إرضاعه وإن  
 وجدت ) أى الأم والأجنبية ( لم تجبر الأم ، فان رغبت ) في إرضاعه ( وهى منكوحة أبيه  
 فله منها ) مع الكراهة ( فى الأصح . قلت : الأصح ليس له منها ، وصححه الأكثرون ، والله  
 أعلم ) ولو لم تكن منكوحة بان كانت بائنا ، فان لم تطلب أجرة لم ينزع منها ، وإن طلبت فهي  
 مثل المنكوحة لو طلبت ( فان اتفقا ) على أن الأم ترضعه ( وطلبت أجرة مثل أُجْيَيْتَ )  
 وكانت أحق به ( أو ) طلبت الأم ( فوقها ) أى أجرة المثل ( فلا ) تلزمه إجابتها ( وكذا إن

تَبَرَّعَتْ أَجْنَبِيَّةٌ أَوْ رَضِيَتْ بِأَقْلٍ فِي الْأَظْهَرِ ، وَمَنْ اسْتَوَى فَرَعَاهُ أَنْفَقًا ، وَإِلَّا فَلَا صَحَّ  
 أَقْرَبُهُمَا ، فَإِنْ اسْتَوَى فَبِالْإِرْثِ فِي الْأَصَحِّ ، وَالثَّانِي بِالْإِرْثِ ثُمَّ الْقُرْبُ ، وَالْوَارِثَانِ  
 يَسْتَوِيَانِ ، أَمْ يُوزَعُ بِحَسَبِهِ ؟ وَجِهَانِ ، وَمَنْ لَهُ أَبَوَانِ فَعَلَى الْأَبِ ، وَقِيلَ عَلَيْهِمَا  
 لِيَاكُلِ ، أَوْ أَجْدَادُ وَجَدَاتٍ إِنْ أَذَلَّ بَعْضُهُمْ بَعْضًا فَلَا قُرْبُ ، وَإِلَّا فَبِالْقُرْبِ ، وَقِيلَ  
 الْإِرْثُ ، وَقِيلَ بِرِوَايَةِ الْمَالِ ، وَمَنْ لَهُ أَصْلٌ وَفَرَعٌ فَفِي الْأَصَحِّ عَلَى الْفَرَعِ ، وَإِنْ  
 بَعْدَ أَوْ مُتَحَاجُونَ يُقَدَّمُ زَوْجَتُهُ ثُمَّ الْأَقْرَبُ ، وَقِيلَ الْوَارِثُ ، وَقِيلَ الْوَلِيُّ .

[فصل] الحضانة : حفظ من لا يستقل وتربيته ، والإناث أليق بها ، وأولاهن  
 أم ثم أمهات يئذنين بإناث يُقدَّمُ أقربهن ، والجديد يُقدَّمُ بعدهن أم أب ثم أمهاتهما  
 المدليات بإناث ثم أم أبي

تَبَرَّعَتْ أَجْنَبِيَّةٌ أَوْ رَضِيَتْ بِأَقْلٍ ) من أجرة المثل لا يلزمه إجابة الأم ( في الأظهر ) ومقابله نجاب  
 الأم ( ومن استوى فرعاه ) في قرب وارث ، وإن اختلفا في الذكورة والأنوثة ( أنفقا ) هائيه  
 وإن تفاوتوا في اليسار ( وإلا ) بأن اختلفا في القرب ( فالأصح أقربهما ) تجب النفقة عليه وارثا  
 أو غيره كابن ابن وابن بنت فتجب على ابن البنت ( فان استوى ) قريهما كابن ابن وابن  
 بنت ( فبالإرث في الأصح ) فتجب على ابن الابن دون ابن البنت ( والثاني ) وهو مقابل قوله  
 فالأصح أقربهما ( بالإرث ثم القرب ) فيقدم الوارث البعيد على غيره القريب ( والوارثان ) كابن  
 وبنت هل ( يستويان ) في قدر الاتفاق ( أم يوزع ) الاتفاق بينهما ( بحسبه ) أي الإرث  
 ( وجهان ) والمعتمد كونها توزع بحسب الإرث ( ومن له أبوان ) أي أب وأم ( فعلى الأب )  
 نفقته صغيرا كان أو كبيرا ( وقيل عليهما ) النفقة ( لبالغ ) وأما الصغير فعلى الأب ويجعل بينهما  
 أثلاثا بحسب الإرث ( أو ) كان للفرع ( أجداد وجدات أدلى بعضهم ببعض فالأقرب ) منهم تلزمه  
 النفقة ( وإلا ) بأن يبدل ( فبالقرب ، وقيل بالإرث ) كالتخلاف في طرف الفروع ( وقيل بولاية المال )  
 أي الجهة التي نفيدها كإبي الأب وأبي الأم فتختص بإبي الأب ( ومن له أصل وفرع ففي الأصح )  
 تجب النفقة ( على الفرع وإن بعد ) كأب وابن ابن ( أو ) له ( محتاجون ) ولم يسد على  
 كفايتهم ( يقدم ) منهم ( زوجته ثم الأقرب ) فالأقرب فيقدم بعدها ولده الصغير ثم أمه ثم أباه ثم  
 الولد الكبير ثم جده ( وقيل ) يقدم ( الوارث ) على التخلاف السابق في الفروع والأصول ( وقيل  
 الولي ) في الأصول .

[فصل] في الحضانة ، وهي بفتح الحاء ( الحضانة : حفظ من لا يستقل ) بأمور نفسه هما  
 يؤذيه ( وتربيته ) أي تربيته بما يصلحه من طعام وشراب ونحو ذلك ( والإناث أليق بها ) لأنهن  
 أهدي إلى التريسة من الرجال ( وأولاهن ) أي الإناث ( أم ثم أمهات ) لها ( بدلين بأنات  
 يقدم ) منهن ( أقربهن ، والجديد تقدم بعدهن أم أب . ثم أمهاتهن المدليات بأنات ، ثم أم أبي



أَب كَذَلِكَ، ثُمَّ أُمُّ أَبِي جَدِّ كَذَلِكَ، وَالْقَدِيمُ الْأَخَوَاتُ وَالْخَالَاتُ عَلَيْهِنَّ وَتَقْدِمُ أُخْتُ  
 عَلَى خَالَةٍ، وَخَالَةٌ عَلَى بِنْتِ أَخٍ وَأُخْتٍ، وَبِنْتُ أَخٍ وَأُخْتٍ عَلَى عَمَّةٍ، وَأُخْتُ مِنْ  
 أَبَوَيْنِ عَلَى أُخْتٍ مِنْ أَحَدِهِمَا، وَالْأَصْحَى تَقْدِيمُ أُخْتٍ مِنْ أَبِي عَلَى أُخْتٍ مِنْ أُمِّ، وَخَالَةٌ وَعَمَّةٌ  
 لِأَبٍ عَلَيْهِمَا لِأُمِّ، وَتَقْطَعُ كُلُّ جَدَّةٍ لِأَثَرِ دُونَ أُثْنَيْنِ غَيْرِ مَحْرَمٍ كَبِنْتِ خَالَةٍ،  
 وَتَنْتَبِهُنَّ لِكُلِّ ذَكَرٍ مَحْرَمٍ وَارِثٍ عَلَى تَرْتِيبِ الْإِرْثِ، وَكَذَا غَيْرُ مَحْرَمٍ كَابْنِ عَمٍّ  
 عَلَى الصَّحْبِيجِ وَلَا تُسَلِّمُ إِلَيْهِ مُشْتَبَهَةً بَلَّ إِلَى ثِقَةٍ يَحْتَبِئُهَا، فَإِنْ فُقِدَ الْإِرْثُ وَالْمَحْرَمِيَّةُ أَوْ  
 الْإِرْثُ فَلَا فِي الْأَصْحَى، وَإِنْ اجْتَمَعَ ذُكُورٌ وَإِنَاثٌ فَلَا لِمُثْمُ أُمَّيَّاتُهَا ثُمَّ الْأَبُ، وَقِيلَ  
 تَقْدِمُ عَلَيْهِ الْخَالَةُ وَالْأُخْتُ مِنَ الْأُمِّ، وَيُقَدِّمُ الْأَصْلُ عَلَى الْحَاشِيَةِ، فَإِنْ فُقِدَ فَلَا أَصْحَى  
 الْأَقْرَبُ، وَإِلَّا فَلَا أُثْنَيْنِ، وَإِلَّا فَيُقَرَّعُ، وَلَا حَضَانَةَ لِرَقِيقٍ وَبَجْنُونٍ، وَفَاسِقٍ وَكَافِرٍ عَلَى  
 مُسْلِمٍ وَنَاكِحَةٍ غَيْرِ أَبِي الطِّفْلِ إِلَّا عَمَّةً وَابْنَ

أَب كَذَلِكَ) ثم أمهاتها (ثم أم أبي جد كذا، والقديم) يقدم (الأخوات والخالات عليهن) أي  
 المذكورات من أمهات الأب والجد (وتقدم أخت) من أي جهة (على خالة، وخالة على بنت  
 أخ وأخت، وبنت أخ وأخت على عمة). وبنت الأخت على بنت الأخ (و) تقدم (أخت من  
 أبوين، على أخت من أحدهما، والأصح) تقديم أخت من أب على أخت من أم، (و) الأصح  
 تقديم (خالة وعممة لأب عليهما لأم، و) الأصح (سقوط كل جدّة لآثر) كأم أبي الأم (دون  
 أثنى غير محرم) أي الأصح أنه لا تقطع الأثنى غير المحرم (كبنيت خالة) وبنت عمة وبنت الخال  
 والعم، فكل هؤلاء هم الحلق في الحضانة على الأصح، ومقابلته هي كالجدّة الساقطة (وتنبت)  
 الحضانة (لكل ذكر محرم وارث) كالأب والجدّة (على ترتيب الارث، وكذا) لذكر وارث (غير  
 محرم كابن عم على الصحيح) ومقابلته لا تنبت (ولا تسلم إليه مشبهة، بل إلى ثقة يعينها) ولو  
 بأجرة من ماله، فإن كان له بنت جعلت معها (فان قصد) في الذكر (الارث والمحرمية) كابن  
 خال أو عمة (أو الارث) فقط كأبي أم وخال (فلا حضانة (في الأصح) ومقابلته له الحضانة (وان  
 اجتمع ذكور وإناث) وتنازعوا (فالأم ثم أمهاتها ثم الأب، وقيل تقدم عليه الخالة والأخت من  
 الأم، ويقدم الأصل) من ذكر وأثنى (على الحاشية) كالأخ والأخت (فان قصد)  
 الأصل (فالأصح) أنه يقدم (الأقرب) فالأقرب (وإلا) بأن لم يكن فيهم أقرب (فالأثنى)  
 مقدم على الذكر كأخت على أخ (وإلا) بأن لم يكن فيهم أثنى مع الاستواء (فيقرع، ولا  
 حضانة لرقيق) ولو مبعوضا (وبجنون) وإن كان الجنون متقطعا (وفاسق) ونكفي العدالة الظاهرة  
 (وكافر على مسلم) وحينئذ فيحضنه أقاربه المسلمون (وناكحة غير أبي الطفل) لاحضانه لها  
 وإن لم يدخل بها أوردى أن يكون الولد عنده (إلا) من نكحت (عمه) أي الطفل (وابن)

عَمِّهِ وَابْنِ أَخِيهِ فِي الْأَصَحِّ ، وَإِنْ كَانَ رَضِيحًا اشْتَرَطَ أَنْ تُرَضِعَهُ عَلَى الصَّحِيحِ ، فَإِنْ كَمَلَتْ نَاقِصَةً أَوْ طَلَقَتْ مَنْكُوحَةً حَضَنْتْ ، فَإِنْ غَابَتِ الْأُمُّ أَوْ امْتَنَعَتْ فَلْيُعَدَّ عَلَى الصَّحِيحِ ، هَذَا كُلُّهُ فِي غَيْرِ مُمَيِّزٍ ، وَالْمَيِّزُ إِنْ افْتَرَقَ أَبَوَاهُ كَانَ عِنْدَ مَنْ اخْتَارَ مِنْهُمَا ، فَإِنْ كَانَ فِي أَحَدِهِمَا جُنُونٌ أَوْ كُفْرٌ أَوْ رِقٌّ أَوْ فِسْقٌ أَوْ نَكَحَتْ فَالْحَقُّ لِلْآخِرِ ، وَيُخَيَّرُ بَيْنَ أُمِّ وَجَدَةٍ وَكَذَا أَخٍ أَوْ عَمٍّ أَوْ أَبٍ مَعَ أُخْتٍ أَوْ خَالَةٍ فِي الْأَصَحِّ ، فَإِنْ اخْتَارَ أَحَدُهُمَا ثُمَّ الْآخَرُ حُوِّلَ إِلَيْهِ ، فَإِنْ اخْتَارَ الْأَبُ ذَكَرَهُ لَمْ يَمْنَعَهُ زِيَارَةُ أُمِّهِ وَيَمْنَعُ أُنْثَى ، وَلَا يَمْنَعُهَا دُخُولُهَا عَلَيْهِمَا زَائِرَةً ، وَالزِّيَارَةُ مَرَّةً فِي أَيَّامٍ ، فَإِنْ مَرَّضَا فَلَا لَمْ أُولَى بِتَمْرِيضِهِمَا فَإِنْ رَضِيَ بِهِ فِي بَيْتِهِ ، وَإِلَّا فَفِي بَيْتِهَا ، وَإِنْ اخْتَارَهَا ذَكَرَهُ فَعِنْدَهَا لَيْلًا وَعِنْدَ الْأَبِ نَهَارًا ، وَيُؤَدَّبُ وَيُسَلَّمُ لِمَكْتَبٍ أَوْ حِرْقَةٍ ، أَوْ أُنْثَى فَعِنْدَهَا لَيْلًا وَنَهَارًا ، وَيُزَوَّرُهَا الْأَبُ عَلَى الْعَادَةِ ، وَإِنْ اخْتَارَهَا أَفْرَعٌ ، فَإِنْ لَمْ يَخْتَرْ فَلَا لَمْ أُولَى ، وَقِيلَ يُفْرَعُ ، وَلَوْ أَرَادَ أَحَدُهُمَا سَفَرَ حَاجَةً كَانَ الْوَلَدُ الْمَيِّزُ وَغَيْرُهُ مَعَ الْمُقِيمِ حَتَّى يَعُودَ ، أَوْ سَفَرَ ثَقَلَةً فَلَا لَمْ أُولَى ،

عَمِّهِ وَابْنِ أَخِيهِ) فَلَا تَسْقُطُ حَضَانَتُهَا (فِي الْأَصَحِّ ، وَإِنْ كَانَ) الْمُحْضُونُ (رَضِيحًا اشْتَرَطَ) فِي اسْتِحْقَاقِ الْحَضَانَةِ (أَنْ تُرَضِعَهُ عَلَى الصَّحِيحِ) فَإِنْ لَمْ يَكُنْ لَهَا لَبَنٌ أَوْ امْتَنَعَتْ مِنْ إِرْضَاعِهِ فَلَا حَضَانَةَ لَهَا ، وَمَقَابِلُ الصَّحِيحِ لَا يَشْتَرِطُ (فَإِنْ كَمَلَتْ نَاقِصَةً) كَأَنْ أَسَامَتْ أَوْ تَابَتْ (أَوْ طَلَقَتْ مَنْكُوحَةً حَضَنْتْ ، فَإِنْ غَابَتِ الْأُمُّ أَوْ امْتَنَعَتْ) وَلَا تَجِبُ إِلَّا إِذَا لَزِمَهَا نَفَقَةُ الْمُحْضُونِ (فَلْيُعَدَّ عَلَى الصَّحِيحِ) وَمَقَابِلُهُ تَكُونُ لِلسُّلْطَانِ يَعْنِي مَنْ تَصْلَحُ مِنْهُمْ أَوْ مِنْ غَيْرِهِمْ (هَذَا كُلُّهُ فِي غَيْرِ مُمَيِّزٍ ، وَالْمَيِّزُ إِنْ افْتَرَقَ أَبَوَاهُ كَانَ عِنْدَ مَنْ اخْتَارَ مِنْهُمَا ، فَإِنْ كَانَ فِي أَحَدِهِمَا جُنُونٌ أَوْ كُفْرٌ أَوْ رِقٌّ أَوْ فِسْقٌ أَوْ نَكَحَتْ فَالْحَقُّ لِلْآخِرِ) وَلَا تَخْيِيرَ (وَيُخَيَّرُ) الْمَيِّزُ (بَيْنَ أُمِّ وَجَدَةٍ ، وَكَذَا أَخٍ أَوْ عَمٍّ) مَعَ الْأُمِّ (أَوْ أَبٍ) وَمِثْلُهُ بَقِيَّةُ الْعَصْبَةِ وَالْعَمَّةِ (مَعَ أُخْتٍ) لِغَيْرِ أَبٍ (أَوْ خَالَةٍ فِي الْأَصَحِّ) وَمَقَابِلُهُ يَقْدَمُ فِي الْأَوَّلِينَ الْأُمُّ ، وَفِي الْآخَرِينَ الْأَبُ (فَإِنْ اخْتَارَ أَحَدُهُمَا) أَيْ الْأَبُ بَيْنَ أَوْ مِنْ أَحَقِّ سَهْمَا (نَمَّ) اخْتَارَ (الْآخَرَ حُوِّلَ إِلَيْهِ) وَإِنْ لَمْ يَطْلُبْهُ (فَإِنْ اخْتَارَ الْأَبُ ذَكَرَ لَمْ يَمْنَعَهُ زِيَارَةُ أُمِّهِ ، وَيَمْنَعُ أُنْثَى) مِنْ زِيَارَةِ أُمِّهَا لِنُتَاقِ الصِّيَانَةِ (وَلَا يَمْنَعُهَا) أَيْ الْأُمُّ (دُخُولُهَا عَلَيْهِمَا زَائِرَةً ، وَالزِّيَارَةُ مَرَّةً فِي أَيَّامٍ) عَلَى الْعَادَةِ (فَإِنْ مَرَّضَا فَلَا لَمْ أُولَى بِتَمْرِيضِهِمَا) مِنَ الْأَبِ (فَإِنْ رَضِيَ) (وَالْآخَرُ) (فَإِنْ اخْتَارَهَا) أَيْ الْأُمُّ (بِهِ) أَيْ التَّمْرِيضُ (فِي بَيْتِهِ) فَذَاكَ (وَالْآخَرُ) (فَإِنْ اخْتَارَهَا) أَيْ الْأُمُّ (ذَكَرَ فَعِنْدَهَا لَيْلًا ، وَعِنْدَ الْأَبِ نَهَارًا يُؤَدَّبُ وَيُسَلَّمُ لِمَكْتَبٍ أَوْ) ذِي (حِرْقَةٍ ، أَوْ) اخْتَارَهَا (أُنْثَى) فَعِنْدَهَا لَيْلًا وَنَهَارًا ، وَيُزَوَّرُهَا الْأَبُ عَلَى الْعَادَةِ ، وَإِنْ اخْتَارَهَا أَفْرَعٌ) يَنْبَغِي (فَإِنْ لَمْ يَخْتَرْ) وَاحِدًا مِنْهُمَا (فَالْأُمُّ أُولَى ، وَقِيلَ يُفْرَعُ) يَنْبَغِي (وَلَوْ أَرَادَ أَحَدُهُمَا سَفَرَ حَاجَةً) كَسَفَرِ (كَانَ الْوَلَدُ الْمَيِّزُ وَغَيْرُهُ مَعَ الْمُقِيمِ حَتَّى يَعُودَ) الْمَسَافِرِ (أَوْ) أَرَادَ أَحَدُهُمَا (سَفَرَ ثَقَلَةً ، فَلَا لَمْ أُولَى) مَنْ

بِشْرَطِ أَمْنٍ طَرِيقِهِ وَالْبَلَدِ الْمَقْصُودِ ، قِيلَ وَمَسَافَةُ قَصْرِ ، وَتَحَارِمُ الْعَصْبَةِ فِي هَذَا كَالْأَبِ ،  
وَكَذَا ابْنُ دَهْمٍ لَيْدَ كَرِيٍّ وَلَا يُعْطَى أَنْثَى ، فَإِنْ رَافَقَتْهُ بِنْتُهُ سَلَّمَ إِلَيْهَا .  
[فصل] عَلَيْهِ كِفَايَةُ رَقِيقِهِ نَفَقَةً وَكِسُوتَهُ وَإِنْ كَانَ أَعْمَى زَمِنَا وَمُدَبِّرًا  
وَمُسْتَوَلَةً مِنْ غَالِبِ قُوْتِ رَقِيقِ الْبَسَلَةِ وَأَدْمِهِمْ وَكِسْوَتِهِمْ ، وَلَا يَكْفِي سَتْرُ الْعَوْرَةِ ،  
وَيُسْنَى أَنْ يُنَاوَلَهُ بِمَا يَنْتَقِمُ بِهِ مِنْ طَعَامٍ وَأَدَمٍ وَكِدَوَةٍ ، وَتَنْقُطُ بِمَضْيِ الزَّمَانِ ،  
وَيُبَيْعُ الْقَاضِي فِيهَا مَالُهُ فَإِنْ قُتِلَ الْمَالُ أَمْرُهُ يَبِيعُهُ أَوْ إِعْتَاقَهُ ، وَيَجْبِرُ أُمُّهُ عَلَى إِرْضَاعِ  
وَلَدَيْهَا ، وَكَذَا غَيْرُهُ إِنْ فَضَلَ عَنْهُ ، وَفَطَمَهُ قَبْلَ حَوْلَيْنِ إِنْ لَمْ يَضُرَّهُ ، وَإِلَّا ضَاعَ بَعْدُهَا  
إِنْ لَمْ يَضُرَّهَا ، وَلِلْعَرَّةِ حَقٌّ فِي التَّرِيَةِ ، فَلَيْسَ لِأَحَدٍهَا فِطْمُهُ قَبْلَ حَوْلَيْنِ ، وَلَهُمَا إِنْ لَمْ  
يَضُرَّهُ ، وَلِأَحَدٍهَا بَعْدَ حَوْلَيْنِ ، وَلَهُمَا الزِّيَادَةُ ، وَلَا يُكَلِّفُ رَقِيقَهُ إِلَّا عَمَلًا يُطِيقُهُ  
وَيَجُوزُ مُخَارَجَتُهُ بِشَرْطِ رِضَايَا وَهِيَ : خَرَجٌ يُؤَدِّيهِ كُلُّ يَوْمٍ أَوْ أُسْبُوعٍ ،

الأم (بشرط أمن طريقه والبلد المقصود) له (قيل ومسافة القصر) بين البلدين بخلاف مادونها  
فكالغيبين ، والأصح لافرق (ومحارم العصبه) كالجد والمم والأخ (في هذا) أي سفر النقلة  
(كالأب) فهم في ذلك أولى من الأم بالحضانة (وكذا ابن عم لذكره ، ولا يعطى أنثى) حذرا  
من المنازاة بها (فإن رافقته بنته) الثقة ومثلها بقية المحارم (سلم) الولد الأنثى (إليها) أي بنته .  
[فصل] في مؤنة المملوك (عليه كفاية رقيقه نفقة وكسوة ، وإن كان أعمى زمنا ومدبرا  
ومستولاً) لامكاتباً لاستقلاله ، وتجب المؤنة (من غالب قوت رقيق البسلة وأدمهم وكسوتهم)  
ويراعى حال السيد فيجب ما يليق بحاله (ولا يكفي) في الكسوة الاقتصار على (ستر العورة)  
في بلاد غير معتاد فيها ذلك (ويسن أن يناوله) قدرا يسد مسددا (بما ينتقم به من طعام وأدم  
وأكره) ويسن أن يجلسه ليأكل معه (وتسقط بمضي الزمان ، ويبيع القاضي فيها ماله) إن لم  
يمكن تأجيله إن امتنع (فإن فقد المال أمره ببيعه) أو إيجارته في مثل أم الولد (أو إعتاقه)  
فإن لم يفعل باعه القاضي أو أجره (ويجبر أمته على إرضاع ولدها) منه أو من غيره (وكذا)  
يجبرها على إرضاع (غيره) أي غير ولدها (إن فضل عنه) أي ولدها اللبن (و) له سببها  
على (فطمه قبل حولين إن لم يضره ، و) على (إرضاعه بعدهما إن لم يضرها) وليس لها  
استقلال بطعام ولا إرضاع (والحررة حق في الترية ، فليس لأحدٍهما) أي الأبوين الحرين  
(فطمه قبل حولين) من غير رضا الآخر ، فإن تنازعا عمل بالأصح له (ولهما) ذلك (إن لم  
يضره ، ولأحدهما) فطمه (بعد حولين) من غير رضا الآخر (ولهما الزيادة) على الحولين  
(ولا يكلف رقيقه) ومثله غير الآدمي (إلا عملاً يطيقه) بأن لا يحصل به ضرر لا يشمل عادة  
(ويجوز مخارجته بشرط رضاها) فلا بد فيها من الصيغة من الجانبين (وهي) أي المخارجة (خراج)  
معلوم (يؤديه كل يوم أو أسبوع) مما يناسبه ، ولو بالبيع أو الشراء وسائر العقود فله ذلك كالمأذون

وَعَلَيْهِ عَلْفُ دَوَابِّهِ وَسَقِيهَا ، فَإِنْ امْتَنَعَ أَجِيرٌ فِي الْمَأْكُولِ عَلَى بَيْعٍ أَوْ عَلْفٍ أَوْ ذَبْحٍ ،  
وَفِي غَيْرِهِ عَلَى بَيْعٍ أَوْ عَلْفٍ ، وَلَا يَحْلُبُ مَاضِرٌ وَلَدَهَا ، وَمَالًا رُوحَ لَهُ كَفَنَاءٌ وَدَارٍ  
لَا تَحِبُّ عِمَارَتُهَا .

## كتاب الجراح

الْفِعْلُ الْمَزْهَقُ ثَلَاثَةٌ : عَمْدٌ ، وَخَطَأٌ ، وَشِبْهُ عَمْدٍ ، وَلَا قِصَاصَ إِلَّا فِي الْعَمْدِ ،  
وَهُوَ قَصْدُ الْفِعْلِ وَالشَّخْصِ بِمَا يَقْتُلُ غَالِبًا : جَارِحٌ أَوْ مُثْقَلٌ ، فَإِنْ قُتِلَ أَحَدُهُمَا  
عَيَانٌ وَقَعَ عَلَيْهِ قِتَاتٌ ، أَوْ رُمِيَ شَجَرَةً فَأَصَابَهُ فَخَطَأٌ ، وَإِنْ قَصَدَهُمَا بِمَالٍ يَقْتُلُ  
غَالِبًا فَشِبْهُ عَمْدٍ ،

(وعليه علف دوابه) المحترمة ، والعلف بالسكون المصدر ، وبالفتح ماتعلف به كالبرسيم (وسقيها)  
ويقوم مقام ذلك تخليتها إن ألفت تلك (فإن امتنع أجير في المأكل على بيع أو علف أو ذبح  
وفي غيره) أي المأكل (على بيع أو علف) فإن لم يفعل ناب الحاكم عنه (ولا يحلب) من  
لبنها (ماضر ولدها) أي يحرم عليه ذلك ، وإنما يحلب ما يفضل ، بل لو احتاج الولد لغير لبن نذم  
وجب (وما لاروح له كفنة ودار لا تحب عمارتها) بل تندب ، ولكن يجب على الناظر عمارة  
الوقت بمشرطه الواقف ، وعلى الولي عمارة مال موليه ، ويكره ترك سقي الزرع والشجر إلا إذا  
أراد تبخيفه لنحو وقود ، ولا تتركه العمارة بقدر الحاجة وإن زادت على سبعة أذرع . وأما الزيادة  
فخلاف الأولى ، وقيل مكروهة ، والله أعلم .

## كتاب الجراح

هي بكسر الجيم جمع جراحة ، وجرح يجمع على جروح ، وجمعها لاختلاف أنواعها ، والقتل  
العمد أكبر الكبائر بعد الكفر ، وهو يوجب العقوبة في الدنيا من جهة حق الآدمي ، وفي الآخرة  
من جهة حق الله تعالى (الفعل المزهق) أي القاتل للنفس (ثلاثة : عمد ، وخطأ ، وشبه عمد)  
وسبب التمييز بينها (ولا قصاص) في شيء منها (إلا في العمد ، وهو) أي العمد في النفس (قصد  
الفعل) أي بمعناه اللغوي ، فيشمل السحر وشهادة الزور (و) عين (الشخص بما يقتل) أي  
بالآلة تهللك (غالباً) ومن باب أولى إذا كانت تقتل قطعاً وتلك الآلة (جارج أو مثقل) فهما بالرفع  
خبر لمبتدأ محذوف ، أو بالجزم بدل من ما ، فالجارج كالسيف والمثقل كالخجر ، ومنها أيضا القول كشهادة  
الزور (فإن قصد أحدهما) أي الفعل أو الشخص أوهما معا (بأن وقع عليه فأت) مثال  
فقد هما معا (أورمى شجرة فأصابه) مثال قصد الفعل دون الشخص . وأما قصد الشخص دون  
الفعل فتعذر مثاله (نقطاً) فالمعتبر في الخطأ أحد أمرين : أن لا يقصد أصل الفعل ، أو يقصده دون  
الشخص (وإن قصد هما) أي الفعل والشخص (بما لا يقتل غالباً فشبه عمد) ويسمى أيضا

وَمِنْهُ الضَّرْبُ بِسَوْطٍ أَوْ عَصَا ، فَلَوْ غَرَزَ إِبْرَةً بِمَقْتَلٍ قَعْمَدَةٍ وَكَذَا بِغَيْرِهِ إِنْ تَوَرَّمَتْ وَتَأَلَّمَ حَتَّى مَاتَ ، فَإِنْ لَمْ يَظْهَرْ أَثَرُهُ وَمَاتَ فِي الْحَالِ فَشِبْهُ عَمْدٍ ، وَقِيلَ عَمْدٌ ، وَقِيلَ لَأَشْيٌ ، وَلَوْ غَرَزَ فِيهَا لَا يُؤْلَمُ كَجَلْدَةٍ عَقِبَ فَلَا شَيْءَ بِحَالٍ ، وَلَوْ حَبَسَهُ وَمَنَعَهُ الطَّعَامَ وَالشَّرَابَ وَالطَّلَبَ حَتَّى مَاتَ ، فَإِنْ مَضَتْ مُدَّةٌ يَمُوتُ مِثْلُهُ فِيهَا غَالِبًا جُوعًا أَوْ عَطَشًا قَعْمَدَةً ، وَإِلَّا فَإِنْ لَمْ يَكُنْ بِهِ جُوعٌ وَعَطَشٌ سَابِقٌ فَشِبْهُ عَمْدٍ ، وَإِنْ كَانَ بَعْضُ جُوعٍ وَعَطَشٍ وَعَلِمَ الْحَاكِمُ الْحَالَ قَعْمَدَةً ، وَإِلَّا فَلَا فِي الْأَظْهَرِ ، وَيَجِبُ الْقِصَاصُ بِالسَّبَبِ ، فَلَوْ شَهِدَا بِقِصَاصٍ قَتَلَتْ ثُمَّ رَجَعَا وَقَالَا تَعَمَّدْنَا لَزِمَهُمَا الْقِصَاصُ إِلَّا أَنْ يَتَرَفَّفَ الْوَلِيُّ بِعِلْمِهِ بِكَذِبِهِمَا ، وَلَوْ ضَعِيفٌ بِمَسْمُومٍ صَدِيقًا أَوْ مُجْتَنُونَ قَتَلَتْ وَجَبَ الْقِصَاصُ أَوْ بِالْغُلَا عَاقِلًا وَلَمْ يَعْلَمْ حَالَ الطَّعَامِ قَدِيمَةً ،

خطأ عمد (ومنه الضرب بسوط أو عصا) بشرط أن يكونا خفيفين ، وأن لا يراى إلى الضربات ، وأن لا يكون في مقتل ولا المضروب صغيرا أضعيفا ولا في حر ولا في برد ، وأن لا يشتد الألم ويبقى إلى الموت ، وإلا فهو عمد (فلو غرز إبرة بمقتل) وهو الموضع الذي إذا أصيب قتل كعين وأثنين (فعمد) لأنه قصد الفعل والشخص بالة تقتل في هذا الموضع غالبا (وكذا) لو غرز إبرة (بغيره) أى المقتل (إن تورم وتألم حتى مات) والمدار على التألم إلى الموت (فإن لم يظهر أثر) بأن لم يشتد الألم (ومات في الحال فشبّه عمد) كالضرب بالسوط الخفيف (وقيل عمد ، وقيل لأشئ) لاقصاص ولأدوية ، وإذا تأخر الموت فلا ضمان قطعا (ولو غرز) الإبرة (فيما لا يؤلم كجلدة عقب) فمات (فلا شيء بحال) سواء مات في الحال أم بعده (ولو حبسه ومنعه الطعام والشراب والطلب حتى مات) بسبب المنع (فإن مضت مدة يموت مثله غالبا جوعا أو عطشا فعمد) وتختلف المدة باختلاف حال المحبوس قوة وضعفا والزمان حرا وبردا ، ومنع الدفء كمنع الأكل (وإلا) بأن لم تمض المدة المذكورة ومات (فإن لم يكن به جوع وعطش) الواو بمعنى أو (سابق فشبه عمد ، وإن كان) به (بعض جوع وعطش وعلم الحاكيم الحال) وكان مجموع الميتين يقتل (فعمد ، وإلا) بأن لم يعلم (فلا) أى فليس بعمد ، بل شبه عمد (في الأظهر) ومقابله عمد (ويجب القصاص بالسبب) وهو ما يؤثر في الهلاك ولا يحصله كشهادة الزور . وأما ما يؤثر في الهلاك ويحصله فهو المباشرة كحرّ الرقبة . وأما ما لا يؤثر في الهلاك ولا يحصله ، بل يحصل الهلاك عنده بغيره كحفر البئر والامساك للقتل ، فالشرط والسبب والمباشرة فيهما القصاص بخلاف الشرط (فلو شهدا بقصاص) أى بتوجيه (فقتل) المشهود عليه (ثم رجعا وقالا تعمدنا) الكذب (لزمهما القصاص) لانهما تسببا في الهلاك بما يقتل غالبا (إلا أن يتراف الولى بعلمه بكذبهما) فلا قصاص عليهما بل على الولى (ولو ضف بمسموم) يقتل غالبا (صديقا أو مجنوننا) منه (وجب القصاص) وأما التمييز فكالبائع (أو) ضيف به (بالغا عاقلا ولم يعلم) الضيف (حال الطعام قديمة) ولا قصاص لأنه تناوله باختياله

وَفِي قَوْلِ قِصَاصٍ ، وَفِي قَوْلِ لَأَتِيَنَّ ، وَلَوْ دَسَّ سُبَا فِي طَعَامِ شَخْصٍ الْغَالِبُ أَكَلَهُ مِنْهُ  
 نَأْسَكُهُ بِجَاهِلًا فَقَلَى الْأَقْوَالِ ، وَلَوْ تَرَكَ الْمَجْرُوحُ عِلَاجَ جُرْحِ مُهْلِكٍ فَكَانَتْ وَجِبَ  
 الْقِصَاصُ ، وَلَوْ أَلْقَاهُ فِي مَاءٍ لَا يَمُتُّ مُغْرِقًا كَمُنْجِطٍ فَكَانَتْ فِيهِ مُضْطَجِعًا حَتَّى هَلَكَ  
 فَهَدَرَ ، أَوْ مُغْرِقٍ لَا يَخْلُصُ مِنْهُ إِلَّا بِسَبَاحَةٍ ، فَإِنْ لَمْ يُحْسِنْهَا أَوْ كَانَ مَكْتُوفًا أَوْ زَمِنَا  
 فَعَمِدَ ، وَإِنْ مَنَعَ مِنْهَا عَارِضٌ كَرِيحٍ وَمَوْجٍ فَسَبَّهَ عَمِدَ ، وَإِنْ أَسْكَنَتْهُ فَتَرَكَهَا فَلَا  
 دِيَّةَ فِي الْأَظْهَرِ ، أَوْ فِي نَارٍ يُمَكِّنُ الْخَلَاصَ مِنْهَا فَكَانَتْ فِيهَا فِي الدِّيَّةِ الْقَوْلَانِ ،  
 وَلَا قِصَاصَ فِي الصُّورَتَيْنِ ، وَفِي النَّارِ وَجْهٌ ، وَلَوْ أَمْسَكَهُ فَقَتَلَهُ آخَرُ أَوْ حَفَرَ بِئْرًا  
 فَرَدَّاهُ فِيهَا آخَرُ ، أَوْ أَلْقَاهُ مِنْ شَاهِقٍ فَتَلَقَّاهُ آخَرُ فَقَدَّهَ ، فَالْقِصَاصُ عَلَى الْقَاتِلِ  
 وَالْمُرْدَى وَالْقَادَّ فَقَطْ ، وَلَوْ أَلْقَاهُ فِي مَاءٍ مُغْرِقٍ فَالْتَقَمَهُ حَوْتَ وَجِبَ الْقِصَاصُ فِي  
 الْأَظْهَرِ ، أَوْ غَيْرِ مُغْرِقٍ فَلَا ، وَلَوْ أَسْكَرَهُ عَلَى قَتْلِ قَمَلَيْهِ الْقِصَاصُ ، وَكَذَلِكَ عَلَى  
 الْمُسْكِرِ فِي الْأَظْهَرِ فَإِنْ وَجِبَتِ الدِّيَّةُ وَرُزِعَتْ ،

(وفي قول قصاص ، وفي قول لا شيء) من قصاص أو دية . أما إذا علم الضيف حال انطعام فلا  
 شيء على المضيف (ولو دس سباً في طعام شخص الغالب أكله منه فأكله جاهلاً) بالخال فإذ ،  
 (فعلى الأقوال) في المسألة قبلها (ولو ترك المجروح علاج جرح مهلك فمات وجب القصاص)  
 لأنه لا يجب على الجاني عليه معالجة الجناية . أما ما لا يهلك كأن فصدته فلم يعصب المجروح العرق  
 فمات فلا ضمان (ولو ألقاه في ماء لا يمتد مغرقاً كمنجسط فكش فيه مضطجعاً حتى هلك فهدر) لا قصاص  
 ولا دية (أو) ألقاه في ماء (مغرق لا يخلص منه إلا بسباحة فإن لم يحسنها أو كان) مع إحسانها  
 (مكتوفاً أو زمناً) فهلك (فعمد) فيه قصاص (وإن منع منها) أي السباحة (عارض كريح  
 وموج فسبه عمد) يجب دية (وإن أمكنته) السباحة (فتركها فلا دية في الأظهر) ومقابله  
 يجب (أو) ألقاه (في نار يمكن الخلاص منها فكش فيها) حتى مات (في الدية القولان)  
 في الماء ، والأظهر عدم الوجوب (ولا قصاص في الصورتين) وهما الالتقاء في الماء والالتقاء في النار  
 (وفي النار وجه) بوجوب القصاص (ولو أمسكه فقتله آخر أو حفر بئراً فرداه فيها آخر أو ألقاه  
 من شاهق فتلقاه آخر فقده) أي قطعه نصفين (فالقصاص على القاتل والمردى والقاد فقط)  
 دون المسك والخافر والملقى (ولو ألقاه في ماء مغرق فالتقمه حوت) ولو قبل الوصول إلى الماء  
 (وجب القصاص في الأظهر) ومقابله يجب الدية (أو غير مغرق) فالتقمه حوت ولم يعلم به  
 الملقى (فلا) قصاص ووجب دية شبه العمد (ولو أسكره على قتل) لشخص (فعليه)  
 أي المسكر بالسكسر (القصاص ، وكذا على المسكر) بالفتح يجب عليه القصاص (في الأظهر)  
 ومقابله لا قصاص عليه (فإن وجبت الدية) في صورة الإكراه كأن غفا عليها (وزعت) عليها

فَإِنْ كَافَاهُ أَحَدُهُمَا قَطَعَ فَالْقِصَاصُ عَلَيْهِ ، وَلَوْ أَكْرَهَ بَالِغٌ مُرَاهِقًا فَتَلَّى الْبَالِغُ الْقِصَاصُ إِنْ قُلْنَا : عَمْدُ الصَّبِيِّ : عَمْدٌ ، وَهُوَ الْأَظْهَرُ ، وَلَوْ أَكْرَهَ عَلَى رَمَى شَاخِصٍ عِلْمَ الْمَكْرِهِ أَنَّهُ رَجُلٌ وَظَنَهُ الْمَكْرَهُ صَيِّدًا فَلَا صَبْحٌ وَجُوبُ الْقِصَاصِ عَلَى الْمَكْرِهِ ، أَوْ عَلَى رَمَى صَيِّدٍ فَأَصَابَ رَجُلًا فَلَا قِصَاصَ عَلَى أَحَدٍ ، أَوْ عَلَى صُعُودِ شَجَرَةٍ فَرَزَقَ قَاتَ فَشَبَهُ عَمْدٍ ، وَقِيلَ عَمْدٌ ، أَوْ عَلَى قَتْلِ نَفْسِهِ فَلَا قِصَاصَ فِي الْأَظْهَرِ ، وَلَوْ قَالَ : اقْتُلْنِي وَإِلَّا قَتَلْتُكَ فَتَنَلَهُ فَاَلْمَذْهَبُ لَا قِصَاصَ ، وَالْأَظْهَرُ لِأَدِيَةِ ، وَلَوْ قَالَ : اقْتُلْ زَيْدًا أَوْ عَمْرًا فَلَيْسَ بِأَكْرَاهٍ .

[ فصل ] وَجِدَ مِنْ شَخْصَيْنِ مَعَ فِعْلَانِ مَذْفُوعَانِ كَحَرِّ وَقَدِّ ، أَوْ لَا كَقَطْعِ مَضُونَيْنِ فَقَاتِلَانِ وَإِنْ أَنَاهُ رَجُلٌ إِلَى حَرَكَةِ مَذْبُوحٍ : بِأَنْ لَمْ يَبْقَ إِنْصَارُ وَنُطْقُ وَحَرَكَةُ اخْتِيَارٍ ، ثُمَّ جَنَى آخَرَ فَلَا أَوَّلَ قَاتِلٍ ، وَيُعْرَضُ الثَّانِي ، وَإِنْ جَنَى

بالسوية (فان كافاه) أى ساوى المقتول (أحدهما فقط) كأن كان المقتول ذنباً أو عبداً وأحدهما كذلك والآخر حر أو مسلم (فالقصاص عليه) دون الآخر بل عليه نصف الضمان (ولو أكره بالغ مراهقاً فعلى البالغ القصاص إن قلنا عمد الصبي عمد ، وهو الأظهر) وأما إن قلنا عمده خطأ فلا قصاص لأنه شريك عظمي (ولو أكره) مكافئاً (على رمى شاخص علم المكروه) بكسر الراء (أنه رجل وظنه المكروه) بفتحها (صيدهم فالأصح وجوب القصاص على المكروه) بكسر الراء ، ومقابله لا قصاص (أو) أكرهه (على رمى صيد فأصاب رجلاً فلا قصاص على أحد) منهما (أو) أكرهه (على صعود شجرة فزلق فأت فشبّه عمد) فتجب دية على عاقلة المكروه (وقيل عمد) فعليه القصاص إن كانت الشجرة مما يزلق على مثلها (أو) أكرهه (على قتل نفسه) فقتلها (فلا قصاص) عليه (في الأظهر) ومقابله يجب (ولو قال) شخص آخر (اقتلني ، والاقتلتك فقتله ، فالذهب لا قصاص ، والأظهر) على عمده (لأدوية) أيضاً ، وكذلك لو لم يزل والاقتلتك ، ومقابل الأظهر تجب الدية (ولو قال) لشخص (اقتل زيدا أو عمرا) والاقتلتك (فليس بأكراه) حقيقة ، فمن قتله منهما يلزمه القصاص فيه .

[ فصل ] فِي الْجَنَابَةِ مِنْ اثْنَيْنِ (وجد من شخصين مع فعلان مذهبان) للروح (مذفنان) أى مسرعان للقتل (كحز) للرقبة (وقد) للجنة (أولا) أى غير مذفنين (كقطع مضمونين) ومات منهما (فقاتلان) يجب عليهما القصاص . وأما لو كان أحدهما مذفناً دون الآخر كان المذنب هو القاتل (وإن أناه رجل إلى حركة مذبوح بأن لم يبق إِنْصَارُ وَنُطْقُ) هما غير متوأمين مضافين لما بعد الثالث (وحركة اختيار) وهي حالة اليأس التي لا يصح فيها شيء من التصرفات (ثم جنى آخر) عليه (فالأول قاتل ، ويعزب الثاني) طهركه جرمة الميت (وان جنى

الثاني قبل الانتهاء إليها فإن ذفت كحز بعد جرحه فالثاني قاتل ، وعلى الأول قصاص العضو أو مال بحسب الحال ، وإلا فقتلان ، ولو قتل مريضاً في النزاع وعيشه عيش مذبح وجب القصاص .

[ فصل ] قتل مسلماً ظن كفره بدار الحرب لأقصاص ، وكذا لادية في الأظهر ، أو بدار الإسلام وجباً ، وفي القصاص قول ، أو من عهده مؤثماً أو ذمياً أو عبداً أو ظنه قاتل أبيه فإن خلافه فالذهب وجوب القصاص ، ولو ضرب مريضاً جرحاً مريضاً ضرباً يقتل المريض وجب القصاص ، وقيل لا ، ويشترط لجوب القصاص في القتل إسلام أو أمان ، فيهدر الحرب والمرث ، ومن عليه قصاص كغيره ، والزاني المحصن إن قتله ذمى قتل به ، أو مسلم فلا في الأصح ، وفي القاتل بلوغ وعقل ، والاسد هب وجوبه على السكران ، ولو قال : كنت يوم القتل صبياً أو مجنوناً صدق . يمينه إن أمكن الصبا وعهد الجنون ، ولو قال : أنا صبي فلا قصاص ولا يحلف ،

الثاني قبل الانتهاء إليها ، فإن ذفت كحز بعد جرحه ، فالثاني قاتل ، وعلى الأول قصاص العضو أو مال بحسب الحال ( من عمد وغيره ) ( وإلا ) أي وإن لم يذف الثاني أيضاً ومات المجنى عليه بالجنائين ( فقتلان ) بالسراية ( ولو قتل مريضاً في النزاع وعيشه عيش مذبح وجب ) بقتله ( القصاص ) لأنه قد يعيش .

[ فصل ] في أركان القصاص في النفس ( قتل مسلماً ظن كفره بدار الحرب ) أو بصفة المحاربين بدارنا ( لا قصاص ) عليه لعنره ( وكذا لادية في الأظهر ) لأنه استط حومة نفسه ، ومقابلته نجب الدية ( أو ) قتل من ذكر ( بدار الإسلام وجباً ) أي القصاص بالدية على البدل ( وفي القصاص قول ) بعدم وجوبه إذا عهده حريباً ( أو ) قتل ( من عهده مؤثماً أو ذمياً أو عبداً أو ) من ( ظنه قاتل أبيه فإن خلافه فالذهب وجوب القصاص ) وأما من لم يعهده كذلك وظنه فيجب القصاص جزماً ( ولو ضرب مريضاً بجرح يقتل ) مثله ( المريض وجب القصاص ) على الضارب ( وقيل لا ) يجب القصاص ( ويشترط لجوب القصاص في القتل ) أو طرفه ( إسلام أو أمان ) يعقد ذمة أو عهد أو أمان ( فيهدر الحرب والمرث ) ومن عليه قصاص ( فهو معصوم ) كغيره ( فإذا قتله غير المستحق اقتصر منه ) ( والزاني المحصن إن قتله ذمى قتل به ، أو مسلم ) غير زان ( فلا ) يقتل به . ( في الأصح ) ومقابلته يجب القصاص ، والخلاف إذا لم يأمر الإمام بقتله . وأما إذا أمر فلا قصاص قطعاً ( و ) يشترط لجوبه ( في القاتل بلوغ وعقل ) وعصمة أيضاً ، فلا قصاص على صبي ومجنون وسرى ( والذهب وجوبه على السكران ) وفي قول لا وجوب عليه ( ولو قال : كنت يوم القتل صبياً أو مجنوناً صدق يمينه إن أمكن الصبا وعهد الجنون ) قبله ( ولو قال أنا ) الآن ( صبي ) وأمكن ( فلا قصاص ولا يحلف ) أنه



وَلَا قِصَاصٌ عَلَى حَرْبِي ، وَيَجِبُ عَلَى الْمَعْمُومِ وَالْمُرْتَدِّ ، وَمُكَافَأَةُ ، فَلَا يُقْتَلُ مُسْلِمٌ  
بِذِمِّي ، وَيُقْتَلُ ذِمِّي بِهِ وَبِذِمِّي ، وَإِنْ اخْتَلَفَتْ مِلَّتُهُمَا ، فَلَا أُسْلِمَ الْقَاتِلُ لَمْ يَسْقُطِ  
الْقِصَاصُ ، وَلَوْ جَرَحَ ذِمِّي ذِمِّيًّا وَأُسْلِمَ الْجَارِحُ ثُمَّ مَاتَ الْجَرُوحُ فَسَكَدَا فِي الْأَصَحِّ ، وَفِي  
الصُّورَتَيْنِ إِنَّمَا يَقْتَصُّ الْإِمَامُ بِطَلَبِ الْوَارِثِ ، وَالْأَظْهَرُ قَتْلُ مُرْتَدِّ بِذِمِّي ، وَبِذِمِّيَّةٍ ،  
لَا ذِمِّيَّ بِمُرتَدِّهِ ، وَلَا يُقْتَلُ حُرٌّ بِمَنْ فِيهِ رِقٌّ ، وَيُقْتَلُ رِقٌّ وَمُتَدَبِّرٌ وَمُكَاتِبٌ وَأُمٌّ وَلَدٌ  
بَعْضُهُمْ بَعْضٍ ، وَلَوْ قَتَلَ عَبْدٌ عَبْدًا ثُمَّ عَتَقَ الْقَاتِلُ أَوْ عَتَقَ بَيْنَ الْجُرْحِ وَالْمَوْتِ فَسَكَدَ مَوْتُ  
الْإِسْلَامِ ، وَمَنْ بَعْضُهُ حُرٌّ لَوْ قَتَلَ مِثْلَهُ لَا قِصَاصَ ، وَقِيلَ إِنْ لَمْ تَزِدْ حُرِّيَّةَ الْقَاتِلِ  
وَجَبَّ ، وَلَا قِصَاصَ بَيْنَ عَبْدٍ مُسْلِمٍ وَحُرٍّ ذِمِّيٍّ ، وَلَا يُقْتَلُ وَلَدٌ وَإِنْ سَقَلَ وَلَا لَهُ ،  
وَيُقْتَلُ بِوَالِدَيْهِ ، وَلَوْ تَدَاعَا بِمَجْهُولٍ فَقَتَلَهُ أَحَدُهُمَا ، فَإِنْ أُلْحِقَهُ الْقَاتِلُ بِالْآخِرِ اقْتَصَّ ،  
وَلَا فَلَا ، وَلَوْ قَتَلَ أَحَدُ أَخَوَيْنِ الْآبَ وَالْآخَرَ الْأُمَّ مَرَّةً

صحي ( ولا قصاص على حربي ) قتل حال حرابته ( ويجب على المعصوم ) بإسلام أو أمان ( و )  
على ( المرتد ، و ) بشرط أيضا ( مكافأة ) أي مساواة للقتيل بأن لم يفضل به بإسلام أو أمان أو حرية  
أو أصلية ( فلا يقتل مسلم بذمي ) أي بكافر ولو لم تبلغه الدعوة ( ويقتل ذمي به ) أي المسلم  
( وبذمي وإن اختلفت مملكتيهما ) فيقتل يهودي بنصرياني وعكسه ( فلو أسلم ) الكافر ( القاتل )  
كافرا مكافئا له ( لم يسقط القصاص ، ولو جرح ذميًّا وأسلم الجارح ثم مات الجرح فكذا )  
لا يسقط القصاص ( في الأصح ) ومقابله يسقط ( وفي الصورتين ) وهما إسلام القاتل بعد قتله  
أو جرحه ( إنما يقتص له الإمام ) لا وارثه الكافر ، لكن ( بطلب الوارث ) ولا يفوضه إليه  
( والأظهر قتل مرتد بذمي ) سواء عاد للإسلام أم لا ، ومقابله لا يقتل به ( وبمرتد ) لتساويهما  
( لاذمي بمرتد ) فلا يقتل به ، ومقابل الأظهر يقتل ، ويقدم قتل المرتد بالقصاص على قتله بالردة  
( ولا يقتل حُرٌّ بمن فيه رِقٌّ ) وإن قلَّ ( ويقتل قن ومُدَبِّرٌ ومُكَاتِبٌ وأُمٌّ ولدٌ بعضهم ببعض ،  
ولو قتل عبد عبدا ثم عتق القاتل أو عتق بين الجرح والموت فسكحذوث الإسلام ) لذمي قتل  
أو جرح مثله ثم أسلم وهو صدم سقوط القصاص في القتل وفي الجرح على الأصح ( ومن بعضه  
سحرٌ لو قتل مثله لا قصاص ، وقيل إن لم تزد حرية القاتل وجب ) القصاص بأن سار - أو كانت  
أقلَّ ( ولا قصاص بين عبد مسلم وحُرٍّ ذميٍّ ، ولا ) قصاص ( يقتل ولد ) للقاتل ( وإن سفل )  
سواء الأب والأم والجد والجدات ( ولا ) قصاص ( له ) أي الولد على الوالد كإن قتل زوجة نفسه  
وله منها ولد أو زوجة ابنه أو لزمه قود فورث ابنه بعضه فيسقط القصاص في جميع ذلك ( ويقتل ) الولد  
( بوالديه ) بصيغة الجمع : أي بكل واحد منهم ( ولو تداعيا مجعولا فقتله أحدهما ، فإن ألحقه  
القائف بالآخر اقتص ) الآخر من القاتل ( وإلا ) بأن لم يلحقه به ( فلا ) يقتص - وإن ألحقه  
بأجنبي اقتص - إن ادعاه ( ولو قتل أحد أخوين شقيقين الأب والآخ الأم معا ) والترتيب والمعية

فَلْيَكِلَ قِصَاصُ ، وَيُقَدَّمُ بِقُرْعَةٍ ، فَإِنْ اقْتَصَّ بِهَا ، أَوْ مَبَادِرًا فَلَوَارِثِ الْمُقْتَصِّ مِنْهُ قَتْلُ  
 الْمُقْتَصِّ إِنْ لَمْ تُورَثْ قَاتِلًا بِحَقٍّ ، وَكَذَلِكَ إِنْ قَتَلَ مُرْتَبًا وَلَا زَوْجِيَّةً ، وَإِلَّا فَعَلَى الثَّانِي  
 قَطْعًا ، وَيُقْتَلُ الْجَمْعُ بِوَاحِدٍ ، وَلِلْوَلِيِّ الْعَفْوُ عَنْ بَعْضِهِمْ عَلَى حِصَّتِهِ مِنَ الدِّيَةِ بِاعْتِبَارِ الرُّدُوسِ ،  
 وَلَا يُقْتَلُ شَرِيكُ مُخْطِئٍ وَشِبْهِ عَمْدٍ ، وَيُقْتَلُ شَرِيكُ الْأَبِ ، وَعَبْدٌ شَارَكَ حُرًّا فِي عَمْدٍ ،  
 وَذِي شَارَكَ مُسْلِمًا فِي ذِمِّيٍّ ، وَكَذَا شَرِيكُ حَرْبِيٍّ ، وَقَاطِعُ قِصَاصًا أَوْ حَدًّا ، وَشَرِيكُ  
 النَّفْسِ ، وَدَافِعِ الصَّائِلِ فِي الْأَظْهَرِ ، وَلَوْ جَرَحَهُ جُرْحَيْنِ عَمْدًا وَخَطَأً وَمَاتَ بِهِمَا أَوْ جَرَحَ  
 حَرْبِيًّا أَوْ مُرْتَدًّا ثُمَّ أَسْلَمَ وَجَرَحَهُ ثَانِيًا فَمَاتَ لَمْ يُقْتَلْ ، وَلَوْ دَاوَى جُرْحَهُ بِسَمٍّ مَذْقَفٍ  
 فَلَا قِصَاصَ عَلَى جَارِحِهِ ، وَإِنْ لَمْ يَقْتُلْ غَالِيًا فَشِبْهُ عَمْدٍ ، وَإِنْ قَتَلَ غَالِيًا وَعَلِمَ حَالَهُ  
 فَشَرِيكُ

بزَهْوِ الرُّوحِ (فَلْيَكِلَ) مِنْهُمَا (قِصَاصُ) عَلَى أَخِيهِ ، هَذَا يَقْتَصُّ بِأَيِّهِ ، وَهَذَا يَقْتَصُّ بِأَمِهِ  
 (وَيُقَدَّمُ) لِلْقِصَاصِ (بِقُرْعَةٍ ، فَإِنْ اقْتَصَّ بِهَا) أَيْ الْقُرْعَةِ (أَوْ مَبَادِرًا) بِالْقُرْعَةِ (فَلَوَارِثِ  
 الْمُقْتَصِّ مِنْهُ قَتْلُ الْمُقْتَصِّ) بِالْقُرْعَةِ أَوْ الْمَبَادِرَةِ (إِنْ لَمْ تُورَثْ قَاتِلًا بِحَقٍّ) وَهُوَ الْأَصَحُّ ، فَإِنْ قَتَلْنَا  
 بِنُورِثِهِ ، فَإِنْ كَانَ هُنَاكَ مَنْ يَحْبِبُهُ كَأَنْ يَكُونَ لِأَخِ الْمَقْتُولِ ابْنُ فَلَوَارِثِ الْقِصَاصِ ، وَإِلَّا سَقَطَ  
 عَنْهُ (وَكَذَا إِنْ قَتَلَ) أَيْ الْأَخُوَانِ (مُرْتَبًا وَلَا زَوْجِيَّةً) بَيْنَ الْأَبَوَيْنِ فَلْيَكِلَ حَقَّ الْقِصَاصِ  
 عَلَى الْآخَرِ (وَإِلَّا) بِأَنْ كَانَتْ زَوْجِيَّةً (فَعَلَى الثَّانِي) الْقَاتِلِ لِلْأُمِّ فِي الْمَثَالِ الْقِصَاصِ (فَقَطْ)  
 دُونَ الْأَوَّلِ ، لِأَنَّهُ يَنْتَقِلُ إِلَيْهِ حَقُّ الْمَقْتُولِ أَخِيرًا مِنْ قِصَاصِ الْأَوَّلِ (وَيُقْتَلُ الْجَمْعُ بِوَاحِدٍ) إِذَا  
 كَانَ كُلُّ مَنْهُمْ فَعَلَ بِهِ مَا يُوْثِرُ فِي زَهْوِ الرُّوحِ (وَلِلْوَلِيِّ الْعَفْوُ عَنْ بَعْضِهِمْ عَلَى حِصَّتِهِ مِنَ الدِّيَةِ  
 بِاعْتِبَارِ الرُّدُوسِ) إِنْ كَانَ الْقَتْلُ بِالْجَرَاخَةِ ، وَإِنْ كَانَ بِالضَّرْبِ فَبِاعْتِبَارِ الضَّرَبَاتِ (وَلَا يَقْتَلُ  
 شَرِيكُ مُخْطِئٍ وَشِبْهُ عَمْدٍ) وَتَجِبُ الدِّيَةُ فَيَجِبُ عَلَى عَاقِلَةٍ غَيْرِ الْمُتَعَمِّدِ نَصْفَهَا مَخْفُفَةً أَوْ مُثْقَلَةً ، وَعَلَى  
 الْمُتَعَمِّدِ نَصْفَهَا مُثْقَلَةً (وَيُقْتَلُ شَرِيكُ الْأَبِ) الْقَاتِلِ لِابْنِهِ عَمْدًا وَإِنْ اتَّخَذَ الْقِصَاصُ عَنْهُ (و)  
 يَقْتَلُ (عَبْدٌ شَارَكَ حُرًّا فِي) قَتْلِ (عَمْدٍ ، وَ) يَقْتَلُ (ذِمِّيٌّ شَارَكَ مُسْلِمًا فِي) قَتْلِ (ذِمِّيٍّ وَكَذَا)  
 يَقْتَلُ (شَرِيكُ حَرْبِيٍّ) فِي قَتْلِ مُسْلِمٍ (وَ) كَذَلِكَ شَرِيكُ (قَاطِعِ قِصَاصًا أَوْ حَدًّا) كَأَنْ جَرَحَهُ  
 بَعْدَ الْقَطْعِ الْمَذْكُورِ غَيْرَ الْقَاطِعِ وَمَاتَ بِالْقَطْعِ وَالْجَرَحِ (وَ) كَذَلِكَ (شَرِيكُ) جَارِحِ (النَّفْسِ)  
 كَأَنْ جَرَحَ الشَّخْصَ نَفْسَهُ وَجَرَحَهُ غَيْرُهُ فَمَاتَ بِهِمَا (وَ) كَذَلِكَ شَرِيكُ (دَافِعِ الصَّائِلِ فِي الْأَظْهَرِ) كَأَنْ  
 جَرَحَهُ آخَرَ بَعْدَ دَفْعِ الصَّائِلِ فَمَاتَ بِهِمَا (وَلَوْ جَرَحَهُ جُرْحَيْنِ عَمْدًا وَخَطَأً) بَدَلَ مَنْ جَرَحَيْنِ (وَمَاتَ  
 بِهِمَا ، أَوْ جَرَحَ حَرْبِيًّا ، أَوْ مُرْتَدًّا ثُمَّ أَسْلَمَ) الْمَجْرُوحُ (وَجَرَحَهُ) الْجَارِحُ الْأَوَّلُ (ثَانِيًا فَمَاتَ  
 بِهِمَا) أَيْ الْجُرْحَيْنِ (لَمْ يَقْتُلِ) الْجَارِحُ فِي هَذِهِ الصُّورِ (وَلَوْ دَاوَى الْمَجْرُوحُ جَرَحَهُ بِسَمٍّ مَذْقَفٍ)  
 أَيْ قَاتِلِ فِي الْحَالِ (فَلَا قِصَاصَ عَلَى جَارِحِهِ) فِي النَّفْسِ (وَأَنْ لَمْ يَقْتُلِ) السَّمَّ (غَالِيًا فَشِبْهُ  
 عَمْدٍ) فَهَلْ ، فَلَا قِصَاصَ عَلَى جَارِحِهِ (وَأَنْ قَتَلَ غَالِيًا وَعَلِمَ) الْمَجْرُوحُ (حَالَهُ فَشَرِيكُ) أَيْ فَالْجَارِحِ

جَارِحَ نَفْسِهِ ، وَقِيلَ شَرِيكَ مُخْطِئٍ ، وَلَوْ ضَرَبُوهُ بِسِطَاطٍ قَتَلُوهُ ، وَضَرَبَ كُلُّ وَاحِدٍ غَيْرُ قَاتِلٍ فِي الْقِصَاصِ عَلَيْهِمْ أَوْجُهُ : أَصْحَابُهَا يَجِبُ أَنْ تَوَاطَلُّوا ، وَمَنْ قَتَلَ جَمْعًا مَرْتَبًا قَتَلَ بِأَوَّلِهِمْ ، أَوْ مَتَا فَبِالْقُرْعَةِ ، وَالْبَاقِينَ الدِّيَّاتُ . قُلْتُ : فَتَلَوْ قَتَلَهُ غَيْرُ الْأَوَّلِ عَصَى وَوَقَعَ قِصَاصًا ، وَلِلْأَوَّلِ دِيَةٌ ، وَاللَّهُ أَعْلَمُ .

[فصل] جَرَحَ حَرَبِيًّا أَوْ مُرْتَدًّا أَوْ عَبْدًا نَفْسِهِ فَأَسْلَمَ وَعَتَقَ ثُمَّ مَاتَ بِالْجُرْحِ فَلَا ضَمَانَ ، وَقِيلَ تَجِبُ دِيَةٌ ، وَلَوْ رَمَاهَا فَأَسْلَمَ وَعَتَقَ فَلَا قِصَاصَ ، وَلِلْمَذْهَبِ وَجُوبُ دِيَةِ مُسْلِمٍ مُخَفَّفَةٌ عَلَى الْعَاقِلَةِ ، وَلَوْ ارْتَدَّ الْمَجْرُوحُ وَمَاتَ بِالسَّرَايَةِ فَالْنَفْسُ هَدَرٌ ، وَيَجِبُ قِصَاصُ الْجُرْحِ فِي الْأَظْهَرِ يَسْتَوْفِيهِ قَرِيْبُهُ الْمُسْلِمُ ، وَقِيلَ الْإِمَامُ ، فَإِنْ اقْتَضَى الْجُرْحُ مَالًا وَجِبَ أَقْلُ الْأَمْرَيْنِ : مِنْ أَرْشِهِ وَدِيَةِ ، وَقِيلَ أَرْشُهُ ، وَقِيلَ هَدَرٌ ،

شَرِيكَ ( جَارِحَ نَفْسِهِ ) فَعَلِيهِ الْقِصَاصُ فِي الْأَظْهَرِ ( وَقِيلَ شَرِيكَ مُخْطِئٍ ) لِقَصْدِ التَّدَاوِي فَلَا قِصَاصَ عَلَيْهِ وَإِنْ لَمْ يَعْلَمْ الْمَجْرُوحُ حَالِ السَّمِّ فَكُلُّ لَوْ لَمْ يَقْتُلْ غَالِبًا ( وَلَوْ ضَرَبُوهُ بِسِطَاطٍ قَتَلُوهُ وَضَرَبَ كُلُّ وَاحِدٍ ) لَوْ انْفَرَدَ ( غَيْرُ قَاتِلٍ فِي الْقِصَاصِ عَلَيْهِمْ أَوْجُهُ ) . أَحَدُهَا : يَجِبُ عَلَى الْجَمِيعِ . وَالثَّانِي لَا يَجِبُ . وَالثَّالِثُ وَهُوَ ( أَصْحَابُهَا يَجِبُ أَنْ تَوَاطَلُّوا ) أَيْ اتَّفَقُوا ، بِخِلَافِ مَا إِذَا وَقَعَ اتَّفَاقًا فَتَجِبُ الدِّيَةُ بِاعْتِبَارِ عَدَدِ الضَّرَبَاتِ ، وَبِخِلَافِ مَا إِذَا جَرَحُوهُ وَجَرَحَ كُلُّ غَيْرِ قَاتِلٍ فَيَجِبُ الْقِصَاصُ وَلَوْ لَمْ يَنْفَقُوا ( وَمَنْ قَتَلَ جَمْعًا مَرْتَبًا قَتَلَ بِأَوَّلِهِمْ ، أَوْ مَتَا ) كَأَنْ هَدَمَ عَلَيْهِمْ جِدَارًا فَاتُوا فِي وَقْتٍ وَاحِدٍ أَوْ لَمْ يَعْلَمْ ( فَبِالْقُرْعَةِ ) فَمَنْ خَرَجَتْ قُرْعَتُهُ قَتَلَ بِهِ ( وَالْبَاقِينَ الدِّيَّاتُ ) فِي تَرْكِهِ ( قُلْتُ : فَلَوْ قَتَلَهُ غَيْرُ الْأَوَّلِ عَصَى وَوَقَعَ قِصَاصًا ) وَكَذَا لَوْ قَتَلَهُ غَيْرُ مَنْ خَرَجَتْ لَهُ الْقُرْعَةُ ( وَلِلْأَوَّلِ ) أَوْ مَنْ خَرَجَتْ لَهُ الْقُرْعَةُ ( دِيَةٌ ، وَاللَّهُ أَعْلَمُ ) . وَلَوْ قَتَلُوهُ كُلُّهُمْ أَسَاءُوا وَوَقَعَ الْقَتْلُ مُوزَعًا عَلَيْهِمْ وَرَجَعَ كُلُّ بَالِقٍ لَهُ مِنَ الدِّيَةِ .

[فصل] فِي تَغْيِيرِ حَالِ الْمَجْرُوحِ مِنْ وَقْتِ الْجُرْحِ إِلَى الْمَوْتِ ( جَرَحَ حَرَبِيًّا أَوْ مُرْتَدًّا أَوْ عَبْدًا نَفْسَهُ فَأَسْلَمَ ) الْحَرَبِيُّ أَوْ الْمُرْتَدُّ ( وَعَتَقَ ) الْعَبْدُ ( ثُمَّ مَاتَ بِالْجُرْحِ فَلَا ضَمَانَ ) بِمَالٍ وَلَا قِصَاصٍ ، ( وَقِيلَ تَجِبُ دِيَةٌ ) مُخَفَّفَةٌ ( وَلَوْ رَمَاهَا ) أَيْ السَّكَافِرُ وَالْعَبِيدُ ( فَأَسْلَمَ ) السَّكَافِرُ ( وَعَتَقَ ) الْعَبْدُ ثُمَّ أَصَابَهُ السَّهْمُ ( فَلَا قِصَاصَ ، وَالْمَذْهَبُ وَجُوبُ دِيَةِ مُسْلِمٍ ) اعْتِبَارًا بِحَالِ الْأَصَابَةِ ، وَقِيلَ لَا تَجِبُ اعْتِبَارًا بِحَالِ الرَّمْيِ ( مُخَفَّفَةٌ عَلَى الْعَاقِلَةِ ) لِأَنَّهَا دِيَةٌ خَطَأٌ ( وَلَوْ ارْتَدَّ الْمَجْرُوحُ وَمَاتَ بِالسَّرَايَةِ فَالْنَفْسُ هَدَرٌ ) لَا قَوْدَ فِيهَا وَلَا دِيَةَ ( وَيَجِبُ قِصَاصُ الْجُرْحِ ) إِنْ كَانَ مِمَّا يَوْجِبُ الْقِصَاصَ ( فِي الْأَظْهَرِ ) وَمُقَابَلَهُ لَيْسَ فِيهِ قِصَاصٌ ( يَسْتَوْفِيهِ قَرِيْبُهُ الْمُسْلِمُ ) أَيْ وَارثُهُ لَوْلَا الرَّدَّةُ ( وَقِيلَ ) يَسْتَوْفِيهِ ( الْإِمَامُ ) لِأَنَّهُ لَا وَارثَ لَهُ ( فَإِنْ اقْتَضَى الْجُرْحُ مَالًا وَجِبَ أَقْلُ الْأَمْرَيْنِ : مِنْ أَرْشِهِ ) أَيْ الْجُرْحِ ( وَدِيَةِ ) لِلنَّفْسِ ، فَلَوْ قَطَعَ يَدَهُ خَطَأً فَمَاتَ مَرَايَةً وَجِبَ نِصْفُ دِيَةِ ، فَإِنْ قَطَعَ يَدَيْهِ وَرَجُلَيْهِ وَجِبَ دِيَةُ النَّفْسِ ( وَقِيلَ أَرْشُهُ ) بِالْفَا مَا بَلَغَ ، فِي الْمَثَالِ الْأَخِيرِ يَجِبُ دِيَتَانِ ( وَقِيلَ هَدَرٌ ) تَبَعًا لِلنَّفْسِ .

ولو ارتد ثم أسلم فسأت بالسراية فلا قصاص ، وقيل إن قصرت الردة ونجبت  
ونجبت الدية وفي قول نصفها ، ولو جرح مسلماً ذمياً فأسلم أو حرّاً عبداً فعتق ومات  
بالسراية فلا قصاص ، ونجبت دية مسلم ، وهي لسيد العبد ، فإن زادت على قيمته فالزيادة  
لورثته ، ولو قطع يد عبداً فعتق ثم مات بسراية فلا سيد الأقل من الدية الواجبة  
ونصف قيمته ، وفي قول الأقل من الدية وقيمتيه ، ولو قطع يده فعتق فجره آخران  
ومات بسرايتهم فلا قصاص على الأول إن كان حرّاً ، ويجب على الآخرين  
[ فصل ] يشترط لقصاص الطرف والجرح ما شرط للنفس ، ولو وضعوا سيفاً على يده  
وتحاملوا عليه دفعة فأبأنوها قطعوا ، وشجاج الرأس والوجه عشر : حارصة ، وهي ماشق  
الجلد قليلاً ، ودامية تدميه ، وباضعة تقطع اللحم ، ومتلاحة تفوس فيه ، وسحقاق  
تبلغ الجلد التي بين اللحم والعظم ، وموشحة توضح العظم ، وهاشمة تهشمه ،

( ولو ارتد ثم أسلم فسأت بالسراية فلا قصاص ) لتخلل الردة المهددة للنفس ( وقيل إن قصرت  
الردّة ) أى زمتها ( وجب ) القصاص ( ونجبت ) على الأول ( الدية ) بكاملها ( وفي قول نصفها  
ولو جرح مسلماً ذمياً فأسلم ، أو حرّاً عبداً فعتق ومات بالسراية فلا قصاص ) فى الصورتين ( ونجبت  
دية مسلم ) حرّاً ( وهي ) أى دية العتيق ( لسيد العبد ، فإن زادت على قيمته فالزيادة لورثته )  
لأنها وجبت بسبب الحرية ( ولو قطع يد عبداً فعتق ثم مات بسراية فلا سيد الأقل من الدية الواجبة  
ونصف قيمته ) وهو أرش العضو الذى تلف فى ملكه ( وفى قول ) للسيد ( الأقل من الدية  
وقيمتيه ) فيقدر موته حرّاً وموته رقيقاً ، ويجب للسيد أقل العوضين ( ولو قطع ) شخص ( يده )  
أى الرقيق ( فعتق فجره آخران ومات بسرايتهم فلا قصاص على الأول إن كان حرّاً ، ويجب على  
الآخرين ) قصاص الطرف قطعاً ، وقصاص النفس على المذهب .

[ فصل ] فى شروط القصاص فى الأطراف والجراحات ( يشترط لقصاص الطرف ) بفتح الراء :  
أله حده ينتهى إليه كالأذن واليد والرجل ( والجرح ماضى للنفس ) من كون الجاني مكافئاً لمازماً  
للاحكام غير أصل للجنى عليه ، وكون الجنى عليه معصوماً مكافئاً للجاني ( ولو وضعوا سيفاً على  
يده وتحاملوا عليه دفعة فأبأنوها قطعوا ) كأنهم ان تعمدوا ( وشجاج الرأس والوجه ) بكسر الشين  
جمع شجة بفتحها ، وهي الجرح فيها ، وفى غيرهما يسى جرحاً لا غير ( عشر حارصة وهي ماشق  
الجلد قليلاً ، ودامية تدميه ) أى الشق من غير سيلان دم ( وباضعة تقطع اللحم ) بعد الجلد  
( ومتلاحة تفوس فيه ) أى اللحم ( وسحقاق ) بسين مكسورة ( تبلغ الجلد التي بين اللحم  
والعظم وموشحة توضح ) أى تكشف ( العظم ) بحيث يعنى المرود إليه وإن لم يشاهد ، فلو غرول  
إبرة فى رأسه ووصلت للعظم سميت موشحة ( وهاشمة تهشمه ) أى تكسره سواء أوشحته أم لا

وَمُنْقَلَةٌ تَنْقُلُهُ ، وَمَأْمُومَةٌ تَبْلُغُ خَرِيطةَ الدِّمَاغِ ، وَدَامِغَةٌ تَخْرِقُهَا ، وَيَجِبُ الْقِصَاصُ  
فِي الْوَرِيضَةِ فَقَطْ ، وَقِيلَ وَفِيهَا قَبْلُهَا سِوَى الْحَارِصَةِ ، وَلَوْ أَوْضَحَ فِي بَاقِي الْبَدَنِ أَوْ قَطَعَ  
بَعْضَ مَارِنٍ أَوْ أُذُنٍ وَلَمْ يُبَيِّنْ وَجَبَ الْقِصَاصُ فِي الْأَصَحِّ ، وَيَجِبُ فِي الْقَطْعِ مِنْ مَفْصِلٍ  
حَتَّى فِي أَصْلِ يَخْذٍ وَمَنْسَكِبٍ إِنْ أَمْسَكَ بِلاَ إِجَافَةٍ ، وَإِلَّا فَلَا عَلَى الصَّحِيحِ وَيَجِبُ فِي فَوْقِ  
عَيْنٍ وَقَطَعَ أُذُنٍ وَجَفْنٍ وَمَارِنٍ وَشَفَةِ وَلِسَانٍ وَذَكَرٍ وَأُنْثَيَيْنِ ، وَكَذَا أَلْيَانٍ وَشَفْرَانٍ  
فِي الْأَصَحِّ ، وَلَا قِصَاصَ فِي كَسْرِ الْعِظَامِ ، وَلَهُ قَطْعُ أَقْرَبِ مَفْصِلٍ إِلَى مَوْضِعِ الْكَسْرِ ،  
وَحُكُومَةُ الْبَاقِي ، وَلَوْ أَوْضَحَهُ وَهَشَمَ أَوْضَحَ وَأَخَذَ خَمْسَةَ أَبْعَرَةٍ ، وَلَوْ أَوْضَحَ وَنَقَلَ  
أَوْضَحَ ، وَلَهُ عَشْرَةُ أَبْعَرَةٍ ، وَلَوْ قَطَعَهُ مِنَ الْكُوعِ فَلَيْسَ لَهُ التَّقَاطُطُ أَصَابِعِهِ ، فَإِنْ فَصَلَهُ  
عُزْرٌ وَلَا غُرْمٌ ، وَالْأَصَحُّ أَنْ لَهُ قَطْعُ الْكَفِّ بَعْدَهُ ، وَلَوْ كَسَرَ عِضْدَهُ وَأَبَاةَهُ قُطِعَ مِنْ  
الْمَرْفَقِ ، وَلَهُ حُكُومَةُ الْبَاقِي ، فَلَوْ طَلَبَ الْكُوعَ مُكَنَّ

(وَمُنْقَلَةٌ تَنْقُلُهُ) مِنْ مَحَلٍّ لآخر (وَمَأْمُومَةٌ تَبْلُغُ خَرِيطةَ الدِّمَاغِ) وَهِيَ أَمُّ الرَّأْسِ (وَدَامِغَةٌ تَخْرِقُهَا) أَيْ خَرِيطةَ الدِّمَاغِ (وَيَجِبُ الْقِصَاصُ فِي الْمَوْضِعِ فَقَطْ) لَيْسَ يَرْضَى بِهَا (وَقِيلَ : وَفِيهَا قَبْلُهَا سِوَى الْحَارِصَةِ) فَلَا يَجِبُ فِيهَا الْقِصَاصُ (لَوْ أَوْضَحَ فِي بَاقِي الْبَدَنِ) كَالصَّدرِ وَالْعُنُقِ (أَوْ قَطَعَ بَعْضَ مَارِنٍ) وَهُوَ مَا لَانَ مِنَ الْأَنْفِ (أَوْ) قَطَعَ بَعْضَ (أُذُنٍ وَلَمْ يُبَيِّنْ وَجَبَ الْقِصَاصُ فِي الْأَصَحِّ) وَإِذَا أَبَانَهَا بِالْأُولَى ، وَمِثْلُ الْأُذُنِ وَاللِّسَانِ وَالشَّفَةِ وَالْحَشْفَةِ ، وَمُقَابِلُ الْأَصْحِ لَا يَجِبُ (وَيَجِبُ) الْقِصَاصُ (فِي الْقَطْعِ مِنْ مَفْصِلٍ) بِفَتْحٍ مِيمَةٍ وَكَسْرٍ صَادٍ (حَتَّى فِي أَصْلِ يَخْذٍ) وَهُوَ مَا فَوْقَ الْوَرِكِ (وَمَنْسَكِبٍ) وَهُوَ يَجْمَعُ مَا بَيْنَ الْعِضْدِ وَالْكَفِّ (إِنْ أَمْسَكَ) الْقِصَاصُ (بِلاَ إِجَافَةٍ) وَهُوَ جَرَحٌ يَنْفِذُ إِلَى جَوْفٍ (وَإِلَّا) وَإِنْ لَمْ يُمْكِنْ إِلَّا بِهَا (فَلَا) يَجِبُ الْقِصَاصُ (عَلَى الصَّحِيحِ) سِوَاهُ إِجَافَةِ الْجَانِي أَمْ لَا ، لِأَنَّ الْجَوَائِفَ لَا تَنْضَبُ (وَيَجِبُ) الْقِصَاصُ (فِي فَوْقِ عَيْنٍ وَقَطَعَ أُذُنٍ أَوْ جَفْنٍ) وَهُوَ غِطَاءُ الْعَيْنِ مِنْ فَوْقٍ وَمِنْ أَسْفَلٍ (وَمَارِنٍ وَشَفَةِ وَلِسَانٍ وَذَكَرٍ وَأُنْثَيْنِ) وَإِنْ لَمْ يَكُنْ لَهَا مَفَاصِلُ (وَكَذَا أَلْيَانٍ) وَهُمَا اللَّحْمَانِ النَّاتِئَانِ بَيْنَ الظَّهْرِ وَالْفَخْذِ (وَشَفْرَانٍ) بَضْمُ الشَّيْنِ ثَلَاثَةَ شَفَرٍ ، وَهُوَ حَرْفُ الْفَرْجِ الْمُحِيطُ بِهِ ، وَيَجِبُ فِيهِمَا الْقِصَاصُ (فِي الْأَصَحِّ) وَمُقَابِلُهُ الْمَنْعُ (وَلَا قِصَاصَ فِي كَسْرِ الْعِظَامِ ، وَلَهُ) أَيْ لِلْمَجْنُونِ عَلَيْهِ فِي كَسْرِهَا مَعَ الْإِبَانَةِ (قَطْعُ أَقْرَبِ مَفْصِلٍ إِلَى مَوْضِعِ الْكَسْرِ وَحُكُومَةُ الْبَاقِي) فَلَوْ كَسَرَ ذِرَاعَهُ وَأَبَانَهُ اقْتَصَرَ فِي الْكَفِّ وَأَخَذَ الْحُكُومَةَ لِمَا زَادَ (وَلَوْ أَوْضَحَهُ وَهَشَمَ أَوْضَحَ) الْمَجْنُونُ عَلَيْهِ الْجَانِي (وَأَخَذَ خَمْسَةَ أَبْعَرَةٍ) عَنْ أَرْشِ الْمَشْهُمِ (وَلَوْ أَوْضَحَ وَنَقَلَ) الْعِظَامَ (أَوْضَحَ) الْمَجْنُونُ عَلَيْهِ (وَلَهُ عَشْرَةُ أَبْعَرَةٍ) أَرْشُ التَّنْقِيلِ (وَلَوْ قَطَعَهُ مِنَ الْكُوعِ فَلَيْسَ لَهُ التَّقَاطُطُ أَصَابِعِهِ) وَتَرَكَ الْكَفَّ (فَإِنْ فَصَلَهُ عُزْرٌ وَلَا غُرْمٌ ، وَالْأَصَحُّ أَنْ لَهُ قَطْعُ الْكَفِّ بَعْدَهُ) لِأَنَّهُ مُسْتَحَقُّهُ ، وَمُقَابِلُهُ الْمَنْعُ (وَلَوْ كَسَرَ عِضْدَهُ وَأَبَانَهُ قُطِعَ مِنَ الْمَرْفَقِ) لِأَنَّهُ أَقْرَبُ مَفْصِلٍ إِلَى مَحَلِّ الْجَنَائَةِ (وَلَهُ حُكُومَةُ الْبَاقِي) لَتَعَدُّ الْقِصَاصُ فِيهِ (فَلَوْ طَلَبَ الْكُوعَ) لِلْقَطْعِ (مُكَنَّ)

في الأصح ، ولو أَوْضَحَهُ فذهب ضوؤه أَوْضَحَهُ فَإِنْ ذَهَبَ الضَّوْءُ وَإِلَّا أَذْهَبَهُ بِأَخْفِ  
يُمْكِنُ كَتَقْرِيبِ حَدِيدَةٍ مُخْصَاةٍ مِنْ حَدَقَتِهِ ، وَلَوْ لَطْمَةٌ لَطْمَةٌ تَذْهَبُ ضَوْءُهُ غَالِيًا  
فَذَهَبَ لَطْمَةٌ مِثْلَهَا ، فَإِنْ لَمْ يَذْهَبْ أَذْهَبَ ، وَالسَّمْعُ كَالْبَصَرِ يَجِبُ الْقِصَاصُ فِيهِ  
بِالسَّرَايَةِ ، وَكَذَا الْبَطْشُ وَالذُّوقُ وَالشَّمُّ فِي الْأَصَحِّ ، وَلَوْ قَطَعَ أَصْبَعًا قَتْلًا كُلَّ غَيْرِهَا  
فَلَا قِصَاصَ فِي لَنَا كُلِّهِ .

### باب كيفية القصاص ومستوفيه والاختلاف فيه

لَا تَقَطَّعُ بِسَارٍ يَمِينٍ ، وَلَا شَفَةِ سَفْلَى يَمَانِيًا وَعَكْسَهُ ، وَلَا أُنْمَلَةً بِأُخْرَى ، وَلَا زَائِدًا  
بِزَائِدٍ فِي مَحَلٍّ آخَرَ ، وَلَا يَضُرُّ تَفَاوُتُ كِبَرٍ وَطَوِيلٍ وَقُوَّةٍ بَطْشٍ فِي أَصْلٍ ، وَكَذَا زَائِدٌ فِي  
الْأَصَحِّ ، وَيُتَبَرَّرُ قَدْرُ الْمَوْضِعِ طَوِيلًا وَعَرَضًا ، وَلَا يَضُرُّ تَفَاوُتُ غِلْظٍ لَحْمٍ وَجِلْدٍ ، وَلَوْ  
أَوْضَحَ كُلَّ رَأْسِهِ ، وَرَأْسُ الشَّاجِ أَصْفَرُ اسْتَوْضَعْنَاهُ وَلَا نَقَمَهُ مِنَ الْوَجْهِ وَالْقَفَا ، بَلْ  
يُؤْخَذُ قِسْطُ الْبَاقِي مِنْ أَرْضِ الْمَوْضِعِ لَوْ وَزَعَ عَلَى جَمِيعِهَا .

منه ( في الأصح ) لأنه تارك لبعض حقه ، وله حكومة الساعد مع حكومة المقطوع من العضد  
( ولو أَوْضَحَهُ فذهب ضوؤه ) من عيبه ( أَوْضَحَهُ ، فَإِنْ ذَهَبَ الضَّوْءُ ) فذاك ( وإلا أَذْهَبَهُ بِأَخْفِ  
يُمْكِنُ كَتَقْرِيبِ حَدِيدَةٍ مُخْصَاةٍ مِنْ حَدَقَتِهِ ) فَإِنْ لَمْ يُمْكِنُ إِذْهَابُ الضَّوْءِ سَقَطَ الْقِصَاصُ وَوَجِبَتِ الدِّيَّةُ  
( وَلَوْ لَطْمَةٌ تَذْهَبُ ضَوْءُهُ غَالِيًا فَذَهَبَ لَطْمَةٌ مِثْلَهَا ، فَإِنْ لَمْ يَذْهَبْ ) بِاللَّطْمَةِ ( أَذْهَبَ ) بِالطَّرِيقِ  
الْمُقْتَضِ ( وَالسَّمْعُ كَالْبَصَرِ يَجِبُ الْقِصَاصُ فِيهِ بِالسَّرَايَةِ ، وَكَذَا الْبَطْشُ وَالذُّوقُ وَالشَّمُّ ) يَجِبُ  
الْقِصَاصُ فِيهَا بِالسَّرَايَةِ ( فِي الْأَصَحِّ ) وَمُقَابِلُهُ الْمَنْعُ ( وَلَوْ قَطَعَ أَصْبَعًا قَتْلًا كُلَّ غَيْرِهَا فَلَا قِصَاصَ فِي  
الْمَتَى كُلِّ ) وَالذَّاهِبُ بِالسَّرَايَةِ ، بَلْ قَبْلَهُ الدِّيَّةُ أَوَّلُ الْحُكْمَةِ .

### باب كيفية القصاص

بِكسر القاف ، مأخوذ من القص وهو التنبع ( ومستوفيه ، والاختلاف فيه ) بين الخاطئ ومخسسه .  
( لَا تَقَطَّعُ بِسَارٍ ) مِنْ يَدٍ وَرِجْلٍ وَأُذُنٍ وَجَنْفٍ وَمَنْخَرٍ ( يَمِينٍ وَلَا شَفَةِ سَفْلَى يَمَانِيًا وَعَكْسَهُ ) وَلَا جَنْفٍ  
أَعْلَى بَعَكْسِهِ ( وَلَا أُنْمَلَةً ) بِفَتْحِ الْمَمْرَةِ وَضَمِّ الْمِيمِ ( بِأُخْرَى ، وَلَا ) عَضُو ( زَائِدٌ بِزَائِدٍ فِي مَحَلٍّ آخَرَ  
وَلَا يَضُرُّ ) عِنْدَ الْمَسَاوَاةِ فِي الْمَحَلِّ ( تَفَاوُتُ كِبَرٍ وَطَوِيلٍ وَقُوَّةٍ بَطْشٍ فِي أَصْلٍ ، وَكَذَا ) عَضُو ( زَائِدٌ )  
لَا يَضُرُّ فِيهِ التَّفَاوُتُ ( فِي الْأَصَحِّ ) وَمُقَابِلُهُ يَضُرُّ فِي الزَّائِدِ ( وَيُتَبَرَّرُ قَدْرُ الْمَوْضِعِ ) بِالْمَسَاحَةِ ( طَوِيلًا  
وَعَرَضًا ) لَا بِالْجُزْئِيَّةِ ، فَيُقَاسُ مِثْلُهُ مِنْ رَأْسِ الشَّاجِ ، وَيُخَطُّ عَلَيْهِ بِسَوَادٍ مُشَدَّدٍ وَيُوضَعُ بِالْمَوْسَى  
( وَلَا يَضُرُّ تَفَاوُتُ غِلْظٍ لَحْمٍ وَجِلْدٍ ) فِي قِصَاصِهَا ( وَلَوْ أَوْضَحَ كُلَّ رَأْسِهِ وَرَأْسُ الشَّاجِ أَصْفَرُ اسْتَوْضَعْنَاهُ  
وَلَا نَقَمَهُ مِنَ الْوَجْهِ وَالْقَفَا ، بَلْ يُؤْخَذُ قِسْطُ الْبَاقِي مِنْ أَرْضِ الْمَوْضِعِ لَوْ وَزَعَ عَلَى جَمِيعِهَا ) وَطَرِيقُ

وإن كان رأس الشاج أكبر أخذ قدر رأس المشجوج فقط ، والصحيح أن الاختيار في موضعه إلى الجاني ، ولو أوضع ناصية ، وناصيته أصغر ثم من باقي الرأس ، ولو زاد المقتص في موضحة على حقه لزمه قصاص الزيادة ، فإن كان خطأ أو عفا على مال وجب أرش كامل ، وقيل قسط ، ولو أوجه جمع أوضع من كل واحد مثلها ، وقيل قسطه ، ولا تقطع صحيحة بشلاء ، وإن روي الجاني ، فلو قبل لم يقع قصاص بل عليه ديته ، فلو سرى فكله قصاص النفس ، وتقطع الشلاء بالصحيحة إلا أن يقول أهل الخبرة لا ينقطع الدم ويقع بها مستوفيا ، ويقطع سليم بأعسم وأعرج ، ولا أثر لحضرة أظفار وسوادها : والصحيح قطع ذاهبة الأظفار بسليمتها دون عكسه ، والدكر صحة وشلاء كاليد ، والأشلى : منقبض لا ينقبض أو عكسه ، ولا أثر للانتشار وعدمه ، فيقطع فعل بجمي ، وعين ، وأنف صحيح بأخشم ، وأذن سميع بأصم ، لا عين صحيحة بحدقة عمياء ، ولا لسان ناطق

معرفة بالمساحة ( وإن كان رأس الشاج أكبر أخذ منه ) قدر رأس المشجوج فقط ، والصحيح أن الاختيار في موضعه إلى الجاني . أما إذا لم يستوجب رأس المجنى عليه فانه يعتبر ذلك محل ( ولو أوضع ناصية ) من شخص ( وناصيته أصغر ) من ناصية المجنى عليه ( ثم من باقي الرأس ) من أي محل ( ولو زاد المقتص في موضحة على حقه لزمه قصاص الزيادة ، فإن كان ) الزائد ( خطأ أو عفا ، و ) عفا على مال وجب أرش كامل ، وقيل قسط ) الزيادة فقط بعد توزيع الأرش عليها ( ولو أوضحه جمع أوضع من كل واحد ) موضحة ( مثلها ، وقيل قسطه ) منها ، وإذا آل الأمر إلى الدية وجب على كل واحد دية كاملة ( ولا تقطع ) يد أو رجل ( صحيحة بشلاء وإن رضى الجاني ، فلو خالف صاحب الشلاء ، و ) فعل ( القطع ) لم يقع قصاصا ، بل عليه ديته ( وله حكومة يده الشلاء ) فلو سرى ( القطع ) فعليه قصاص النفس ، وتقطع الشلاء ( بالشلاء ) بالصحيحة إلا أن يقول أهل الخبرة ( أي عدلان منهم ) لا ينقطع الدم ) بحسم نار ولا بغيره فلا تقطع ( ويقع بها مستوفيا ) ولا يطلب أرشا للشلى ، فينخذ تقطع ( ويقطع ) عضو ( سليم بأعسم ) وهو تشنج في المرفق ، أو قصر في الساعد أو العضد ( وأعرج ، ولا أثر ) في القصاص ( لحضرة أظفار وسوادها ) فتقطع الصحيحة بالسودة وعكسه ( والصحيح قطع ذاهبة الأظفار ) خافة أو بعد وجودها ( بسليمتها دون عكسه ) لأن الكامل لا يؤخذ بالناقص ( والدكر صحة وشلاء كاليد ) صحة وشلاء فيها صفة ( و ) الذكر ( الأشلى ) منقبض لا ينقبض ، وعكسه ( أي منبسط لا ينقبض فيلزم حالة واحدة ) ولا أثر للانتشار وعدمه فيقطع فعل بجمي وعين ، و ) يقطع أنف صحيح بأخشم ) وهو من فقد شمه ( و ) تقطع ( أذن سميع بأصم ) وهو من لا يسمع ( لا عين صحيحة بحدقة عمياء ) وإن بقي سوادها وبياضها ( ولا لسان ناطق

بِأَخْرَسٍ ، وَفِي قَلْعِ السِّنِّ قِصَاصٌ ، لَا فِي كَسْرِهَا ، وَلَوْ قَلَعَ سِنَّ صَغِيرٍ لَمْ يُغْتَرَفْ  
فَلَا ضِمَانٌ فِي الْحَالِ ، فَإِنْ جَاءَ وَقْتُ نَبَاتِهَا بِأَنْ سَقَطَتِ الْبَوَاقِي وَعُذِّنَ دُونَهَا وَقَالَ  
أَهْلُ الْبَصَرِ : فَسَدَ الْمَنْبِتُ وَجَبَّ الْقِصَاصُ ، وَلَا يُسْتَوْفَى لَهُ فِي صِغَرِهِ ، وَلَوْ قَلَعَ  
سِنَّ مَشْقُورٍ فَتَنَبَّتْ لَمْ يَسْقُطِ الْقِصَاصُ فِي الْأَظْهَرِ ، وَلَوْ قَصَّتْ يَدَهُ أُصْبُعًا فَقَطَعَ  
كَامِلَةً قُطِبَ وَعَلَيْهِ أَرُشٌ أُصْبَعٌ ، وَلَوْ قَطَعَ كَامِلٌ نَاقِصَةً فَإِنْ شَاءَ الْمُقْطُوعُ أَخَذَ دِيَّةَ  
أَصَابِعِهِ الْأَرْبَعِ ، وَإِنْ شَاءَ لَقَطَّهَا ، وَالْأَصْحَحُّ أَنَّ حُكُومَةَ مَنَابِتِهَا تَجِبُ إِنْ لَقَطَّ ،  
لَا إِنْ أَخَذَ دِيَّتَهَا ، وَأَنَّهُ يَجِبُ فِي الْحَالَيْنِ حُكُومَةُ خَمْسِ السَّكْفِ ، وَلَوْ قَطَعَ كَفًّا بِلَا  
أَصَابِعٍ فَلَا تَصَاصٌ إِلَّا أَنْ تَكُونَ كَفَّهُ مِثْلَهَا ، وَلَوْ قَطَعَ فَاقِدُ الْأَصَابِعِ كَامِلَهَا فَقَطَعَ  
كَفَّهُ ، وَأَخَذَ دِيَّةَ الْأَصَابِعِ ، وَلَوْ شَلَّتْ أُصْبُعَاهُ فَقَطَعَ يَدًا كَامِلَةً ، فَإِنْ شَاءَ لَقَطَّ الثَّلَاثَ  
السَّالِمَةَ وَأَخَذَ دِيَّةَ أُصْبُعَيْنِ ، وَإِنْ شَاءَ قَطَعَ يَدَهُ وَقَنَعَ بِهَا .

[ فصل ] قَدْ مَلَفُوفًا وَزَعَمَ مَوْتَهُ صَدَقَ الْوَلِيُّ بِبَيْعِهِ

بِأَخْرَسٍ ( ويجوز عكسه ان رضى النبي عليه ( وفي قلع السن قصاص ) وتؤخذ العليا بالعليا ،  
والسفلى بالسفلى ( لا في كسرها ) إلا إذا أمكن فيها القصاص فيجب ( ولو قلع سن صغير لم يغتر )  
بضم الياء وسكون التاء وفتح النين : أي لم تسقط أسنانه الرافعة ( فلا ضمان في الحال ) بقصاص  
ولا دية ( فان جاء وقت نباتها بأن سقطت البواقي ) من الأسنان ( وعُذِّنَ دُونَهَا ) أي المقطوعة  
( وقال أهل البصر ) أي الخيرة ( فسد المنبت وجب القصاص ) حينئذ ( ولا يستوفى له ) أي  
الصغير ( في صغره ) بل ينظر باوجهه ( ولو قلع ) شخص ( سن مشقور فنبت ) قبل أخذ مثلها  
من الجاني ( لم يسقط القصاص في الأظهر ) لأن عودها نعمة جديدة ( ولو قصت يده أصبعًا فقطع  
كاملة ) أصابعها ( قطع ) به الجاني ( وعليه أرش أصبع ) ولو قطع كامل ناقصة ، فان شاء المقطوع  
أخذ دية أصابعه الأربع ، وإن شاء لقطها ) وليس له قطع اليد الكاملة ( والأصح : أن حكومة  
منابِتِها تجب ان لقطها ، لأن أخذ ديتها ) بل تندرج الحكومة في الدية ( و ) الأصح ( أنه يجب  
في الحالين ) وهما حالة اللقط ، وحالة أخذ الدية ( حكومة خمس السكف ) الباقي ، ومقابلته كل أصبع  
تستحق السكف فلا حكومة ( ولو قطع كفا بلا أصابع فلا قصاص ) عليه ( إلا أن تكون  
كفه ) أي القاطع ( مثلها ) فعليه القصاص ( ولو قطع فاقد الأصابع كاملها قطع ) المستحق  
( كفه ) وأخذ دية الأصابع ، ولو شلت ) بفتح الشين ، ويجوز ضمها ( أصبعًا فقطع يدا كاملة ،  
فان شاء ) المجني عليه ( لقط الثلاث السليمة وأخذ دية أصبعين ) مع ثلاثة أشخاص حكومة  
السكف على الأصح ( وإن شاء قلع يده وقنع بها ) وليس له طلب أرش الأصبعين الشلاوير .

[ فصل ] في اختلاف ولي الدم والجاني ( قد ) أي قتل ، وإن كان أصل القتل الشق طولاً  
( ملفوفاً ) في ثوب ( وزعم موته ) حين القتل وادعى الولي حياته ( صدق الولي بيمينه ) وإن



فِي الْأَظْهَرِ ، وَلَوْ قَطَعَ طَرَفًا وَزَعَمَ قَتْلَهُ فَالْمَذْهَبُ تَصْدِيقُهُ إِنْ أَنْكَرَ أَصْلَ السَّلَامَةِ فِي  
عَضْوِ ظَاهِرٍ ، وَإِلَّا فَلَا ، أَوْ يَدِيهِ وَرِجْلَيْهِ قَتَلَتْ وَزَعَمَ سِرَايَةَ ، وَالْوَلِيُّ إِندِمَالًا مُمَكِّنًا  
أَوْ مَبِينًا فَالْأَصَحُّ تَصْدِيقُ الْوَلِيِّ ، وَكَذَا لَوْ قَطَعَ يَدُهُ وَزَعَمَ مَبِينًا وَالْوَلِيُّ سِرَايَةَ ، وَلَوْ  
أَوْضَحَ مَوْضِعَيْنِ وَرَفَعَ الْحَاجِزَ وَزَعَمَهُ قَبْلَ إِندِمَالِهِ صُدِّقَ إِنْ أَمْسَكَ ، وَإِلَّا حُلْفَ  
الْجَرِيحُ وَتَبَّتْ أَرْضَانِ . قِيلَ : وَثَالِثٌ .

[فصل] الصَّحِيحُ ثَبُوتُهُ لِكُلِّ وَارِثٍ ، وَيُنْتَظَرُ غَائِبُهُمْ وَكَأَلِ صَبِيهِمْ  
وَيُجْبَوْنَ مِنْهُمْ ، وَيُجْبَسُ الْقَاتِلُ وَلَا يُحْلَى بِكَفِيلٍ ، وَلِيَتَّقُوا عَلَى مُسْتَوْفٍ ، وَإِلَّا قَرَعَةً  
يَدْخُلُهَا الْحَاجِزُ وَيَسْتَنْبِئُ ، وَقِيلَ لَا يَدْخُلُ ، وَلَوْ بَدَرَ أَحَدُهُمْ قَتَلَهُ فَالْأَظْهَرُ  
لَا قِصَاصَ ، وَلِلْبَاقِينَ قِسْطُ الدِّيَةِ مِنْ تَرَكَتِهِ ،

كان على هيئة المسكن ( في الأظهر ) ومقابلة يصدق الجاني ( ولو قطع طرفاً وزعم قتل نفسه )  
كشلل ( فالذهب تصديقه ) أى الجاني ( ان أنكر أصل السلامة في عضو ظاهر ) كاليد ( والا )  
بأن اعترف بأصل السلامة أو أنكره في عضو باطن كالفخذ ( فلا ) يصدق الجاني ، بل المجنى عليه  
بيمينه ، وقيل يصدق الجاني مطلقاً ( أو ) قطع ( يديه ورجليه قات ) المجنى عليه ( وزعم )  
الجاني ( سراية ) فتجب دية واحدة ( والولى ) ادعى ( اندمالاً ممكناً ) قبل موته ( أو )  
ادعى ( سبياً ) آخر كقتله لنفسه فتجب ديتان ( فالأصح تصديق الولي ) بيمينه ( وكذا لو  
قطع يده ) ومات ( وزعم ) الجاني ( سبياً ) آخر لولت حتى لا يلزمه الا نصف دية ( و ) زعم  
( الولي سراية ) من قطع الجاني فعلية دية ، فالأصح تصديق الولي بيمينه ( ولو أوضح موضعين  
ورفع الحاجز ) بينهما ( وزعمه ) أى الرفع ( قبل اندماله ) أى الإيضاح حتى يجب أرض واحد  
وزعم الجريح أن الرفع بعد الاندمال حتى يجب أرض ثلاث موضعيات ( صدق ) الجاني ( إن  
أمكن ) عدم الاندمال بأن قصر الزمن ( وإلا ) بأن لم يمكن ( حلف الجريح وتبت له أرضان )  
للموضعين : الأولى ، والثانية ( قيل و ) أرض ( ثالث ) لرفع الحاجز ، ولكن لما كان حلفه لدفع  
النقص عن أرضين كان الأصح أنه لا يوجب أرضاً آخر .

[فصل] في مستحق القصاص ومستوفيه ( الصحيح ثبوته ) أى القصاص ( لكل وارث )  
خاص من ذوى فرض وعصبه ( وينتظر غائبهم ) الى حضوره أو إذنه ( وكأل صبيهم ومجنونهم  
ويجبس القتال ) الى أن يزول المانع ( ولا يحل بكفيل وليتفقوا ) أى مستحقو القصاص ( على  
مستوف ) له منهم أو من غيرهم ( والا ) بأن لم يتفقوا ( قرة ) بينهم واجبة ( يدخلها العاجز )  
عن الاستيفاء ( ويستنيب ) عند خروج القرعة له ( وقيل لا يدخل ) وهو الأصح ( ولو بدر )  
أى أسرع ( أخذهم فقتله ) أى الجاني ( فالأظهر ) أنه ( لا قصاص ) عليه ( والباقي ) من  
المستحقين ( قسط الدية من تركته ) أى الجاني ، ولوارثه على المبادر قسطاً ما زاد على قدر حصته

وَفِي قَوْلِ مِنَ الْمُبَادِرِ ، وَإِنْ بَادَرَ بَعْدَ هَفْوٍ غَيْرِهِ لَزِمَهُ الْقِصَاصُ ، وَقِيلَ لَا إِنْ لَمْ يَعْلَمْ ،  
وَيَحْكُمُ قَاضِي بِهِ ، وَلَا يُسْتَوْفَى قِصَاصٌ إِلَّا بِإِذْنِ الْإِمَامِ ، فَإِنْ اسْتَقْلَّ عَزَرَ ، وَيَأْذَنُ  
لِأَهْلِ فِي نَفْسٍ ، لَا فِي طَرَفٍ فِي الْأَصَحِّ ، فَإِنْ أُذِنَ فِي ضَرْبِ رَقَبَةٍ فَأَصَابَ غَيْرَهَا  
عَمْدًا عَزَرَ وَلَمْ يَعْزُرْ لَهُ ، لَوْ قَالَ : أَخْطَأْتُ وَأَمْسَكَنَ عَزْلَهُ وَلَمْ يَعْزُرْ ، وَأُجِرَةُ الْجَلَادِ عَلَى  
الْجَانِي عَلَى الصَّحِيحِ ، وَيَقْتَصُّ عَلَى الْقَوْرِ ، وَفِي الْحَرَمِ وَالْحَرِّ وَالْبَرْدِ وَالرَّضِ ، وَتُجْبَسُ  
الْحَامِلُ فِي قِصَاصِ النَّفْسِ أَوْ الطَّرَفِ حَتَّى تُرْضِيَهِ اللَّبَاءُ وَتُسْتَفِي بِغَيْرِهَا ، أَوْ فِطَامَ  
حَوْلَيْنِ ، وَالصَّحِيحُ تَصْدِيقُهَا فِي حَمْلِهَا بِغَيْرِ تَخِيلَةٍ ، وَمَنْ قَتَلَ بِمُحَدِّدٍ أَوْ خَنْقٍ أَوْ تَجْوِيعٍ  
وَتَحْوِيهِ اقْتَصَّ بِهِ أَوْ بِسِحْرِ قَدِيسَفٍ ، وَكَذَا خُمْرٌ وَلِوَاطٌ فِي الْأَصَحِّ ، وَلَوْ جَوْعٌ  
كَتَجْوِيهِ فَلَمْ يَمُتْ زَيْدٌ ، وَفِي قَوْلِ السَّيْفِ ،

من الذب ( وفي قول من المبادر ) ومقابل الأظهر عليه القصاص ( وإن بادر بعد هفو غيره )  
من المستحقين ( لزمه القصاص ) علم بعفوه أم لا ( وقيل لا ) قصاص عليه ( إن لم يعلم )  
بعفو غيره ( ويحكم قاض به ) أى بنى القصاص والوابعنى أو فأحدهما كاف ( ولا يستوفى  
قصاص ) فى نفس أو غيرها ( إلا بإذن الامام ) فيه ، والمراد بالامام الأعظم أو نائبه ، وكذا  
القاضى لأنه يستفيد بتوليه إقامة الحدود ( فإن استقل عزز ويأذن ) الامام ( لأهل فى نفس )  
إذا طلب . وأما غير الأهل كالشيخ والمرأة فيأمره أن يستنقب ( لا فى طرف فى الأصح ) لأنه  
لا يؤمن أن يحيف ( فإن أذن فى ضرب رقبة فأصاب غيرها همدا ) بأن اعترف به ( عزز ولم  
يعزله ) ولو قال : أخطأت وأمكن عزله ولم يعز ( إن حلف أنه أخطأ ) ( وأجرة الجلاد ) وهو  
المنصوب لاستيفاء القصاص والحدود ( على الجاني على الصحيح ) إن لم ينصب الامام جلادا  
ويرزقه من مال المصالح ، ومقابل الصحيح هى فى الحدود فى بيت المال ، وفى القصاص على المقتص  
( ويقتص على القور ) أى يجوز له ذلك ( د ) يقتص ( فى الحرم ) سواء التجأ إليه أم لا ( وفى  
الحرم والبرد والمرض ، وتجبس الحامل فى قصاص النفس أو الطرف ) أوحده القذف ( حتى ترضعه )  
( اللبأ ) وهو اللبن أول الولادة ، وينقض النفاس أيضا ( ويستفي ) ولدها ( بنيتها ) من  
امرأة أو بهيمة ( أو فطام حولين ) فيؤخر الحسد إلى انقضائهما ، والمقصود دفع الضرر عنه  
حتى لو احتاج للزيادة زيد ( والصحيح تصديقها فى حملها بغير تخيلة ) أى أمانة ، ومعها لا تحتاج  
لبمين ، وإذا صدقت لزم المستحق الصبر ( ومن قتل بمحدد ) كسيف ، أو بمثل كحجر ( أو  
خنق أو تجويع ونحوه ) كتهريق وتحرير ( اقتص ) منه ( به ) ويجوز للولى العدول إلى  
السيف ( أو ) قتل ( بسحر فبسيف ) يقتل ( وكذا خر ولواط ) قتل الجاني بهما فيقتل بالسيف  
( فى الأصح ) ومقابلته فى الخرب يوجب ما ناعا كالخيل ، وفى اللواط يدس فى دبره خشبة ( ولو جوع  
كتجويعه فلم يموت زيد ) فيه حتى يموت ( وفى قول السيف ) يقتل به ، وهذا هو الأصح

وَمَنْ عَدَلَ إِلَى سَيْفِ فَلَهُ ، وَلَوْ قَطَعَ فَمَسْرَى فَلَوْلَى حَزْرٌ رَقَبَتِيهِ ، وَلَهُ الْقَطْعُ ثُمَّ الْحَزْرُ ،  
وَإِنْ شَاءَ أَنْتَظَرَ السَّرَايَةَ ، وَلَوْ مَاتَ بِجَائِفَةٍ أَوْ كَسَرَ عَضُدَ فَالْحَزْرُ ، وَفِي قَوْلِ كَيْفَلِهِ ، فَإِنْ  
لَمْ يَمُتْ لَمْ تَزِدِ الْجَوَائِفُ فِي الْأَطْهَرِ ، وَلَوْ اقْتَصَصَ مَقْطُوعٌ ثُمَّ مَاتَ سِرَايَةً فَلَوْلِيهِ حَزْرٌ ،  
وَلَهُ عَقْوٌ بِنِصْفِ دِيَّةٍ ، وَلَوْ قُطِعَتْ يَدَاهُ فَاقْتَصَصَ ثُمَّ مَاتَ فَلَوْلِيهِ الْحَزْرُ ، فَإِنْ عَفَا فَلَا شَيْءَ  
لَهُ ، وَلَوْ مَاتَ جَانٍ مِنْ قَطْعِ قِصَاصٍ فَهَكَذَا ، وَإِنْ مَاتَ سِرَايَةً مَعَ أَوْ سَبَقَ الْمَجْنِي عَلَيْهِ  
فَقَدْ اقْتَصَصَ ، وَإِنْ تَأَخَّرَ فَلَهُ نِصْفُ الدِّيَّةِ فِي الْأَصَحِّ ، وَلَوْ قَالَ مُسْتَحَقٌّ يَمِينٍ أَخْرَجَهَا  
تَأَخَّرَ بِسَارِهِ وَقَصَدَ إِبَاحَتَهَا فَهَكَذَا ، وَإِنْ قَالَ : جَعَلْتُهَا عَنِ الْيَمِينِ وَظَنَنْتُ إِجْرَاءَهَا  
فَكَذَّبَهُ فَلَا أَصَحَّ لِأَقْصَاصٍ فِي الْبَسَارِ ، وَتَجِبُ دِيَّةٌ ، وَيَبْقَى قِصَاصُ الْيَمِينِ ، وَكَذَلِكَ  
قَالَ : دَهَشْتُ فظَنَنْتُهَا الْيَمِينِ ، وَقَالَ الْقَاطِعُ : ظَنَنْتُهَا الْيَمِينِ .

[فصل] مُوجِبُ الْعَمْدِ الْقَوْدُ ،

(ومن عدل) عما تجوز فيه المماثلة (إلى سيف فله) رضى الجاني أم لا (ولو قطع) يده  
(فمسرى) القطع للنفس (فلولتى حزر رقبته) ابتداء (وله القطع ثم الحزر) للرقبة حالا (وإن  
شاء انتظر السراية) بعد القطع (ولو مات بجائفة أو كسر عضد) أو نحو ذلك مما لا قصاص  
فيه (فالحزر) فقط للولى (وفي قول) إن للولى أن يفعل (كفعله) وهذا هو الأصح (فإن  
لم يمت) على القول الثانى (لم تزد الجوائف فى الأطهر) بل تحزر رقبته ، ومقابله تزد حتى  
يموت (ولو اقتصص مقطوع) يد مثلا من قاطعه (ثم مات) بعند اقتصاصه (سراية فلوليه  
حزر) لرقبة القاطع (وله عفو بنصف دية ، ولو قطعت يده فاقصص) من الجاني (ثم مات)  
سراية (فلوليه الحزر ، فإن عفا فلا شيء له ، ولو مات جان من قطع قصاص فهدر ، وإن مات)  
أى الجاني والمجنى عليه (سراية معا أو سبق المجنى عليه) أى سبق موته موت الجاني (فقد  
اقتصص) بقطع يد الجاني ، والسراية بالسراية (وإن تأخر) موت المجنى عليه (فله) أى لوليه  
(نصف الدية) فى تركه الجاني (فى الأصح) ومقابله لا شيء له (ولو قال مستحق) قصاص  
(يمين) (الجاني) (أخرجها) أى يمينك (فأخرج يساره) علما بعدم إجرائها (وقصد إباحتها  
فهدر) لا قصاص ولا دية فيها ، سواء علم القاطع أنها اليسار مع ظن الاجزاء أم لا (وإن قال)  
المخرج (جعلتها عن اليمين وظننت اجزاءها فكذبه) القاطع (فالأصح لا قصاص فى اليسار)  
على القاطع (وتجب دية) فيها (ويبقى قصاص اليمين) إلا إذا ظن القاطع اجزاء اليسار أو  
أخذها عوضا فإنه يسقط القصاص وتجب الدية (وكذا لو قال) المخرج (دهشت فظننتها اليمين  
وقال القاطع : ظننتها اليمين) فلا قصاص فيها وتجب ديتها ، ويبقى قصاص اليمين إلا إذا قال القاطع :  
ظننت إباحتها أو دهشت أو علمت أنها لا تجزى فإنه يلزمه قصاص اليسار

[فصل] فى موجب العمد ، وفى العفو (موجب) بفتح الجيم : أى مقتضى (العمد القود)

وَالِدِيَّةُ بَدَلٌ عِنْدَ سُقُوطِهِ ، وَفِي قَوْلِ أَحَدُهُمَا مُبْهَمًا ، وَعَلَى الْقَوْلَيْنِ لِلْوَلِيِّ عَفْوٌ عَلَى الدِّيَّةِ  
بِغَيْرِ رِضَا الْجَانِي ، وَعَلَى الْأَوَّلِ لَوْ أَطْلَقَ الْعَفْوُ فَلِلْمَذْهَبِ لَادِيَّةٌ ، وَلَوْ عَفَا عَنِ الدِّيَّةِ لَفَا ،  
وَلَهُ الْعَفْوُ بَعْدَهُ عَلَيْهَا ، وَلَوْ عَفَا عَلَى غَيْرِ جِنْسِ الدِّيَّةِ ثَبَتَ إِنْ قَبِلَ الْجَانِي ، وَإِلَّا فَلَا ،  
وَلَا يَسْقُطُ الْقَوْدُ فِي الْأَصَحِّ ، وَلَيْسَ لِمَحْجُورٍ فَلَسٍ عَفْوٌ عَنْ مَالٍ إِنْ أَوْجَبْنَا أَحَدَهُمَا ،  
وَإِلَّا فَإِنْ عَفَا عَلَى الدِّيَّةِ ثَبَتَتْ ، وَإِنْ أَطْلَقَ فَكَمَا سَبَقَ ، وَإِنْ عَفَا عَلَى أَنْ لَا مَالَ  
فَالْمَذْهَبُ أَنَّهُ لَا يَجِبُ شَيْءٌ ، وَالْمُبْدَرُ فِي الدِّيَّةِ كَمُفْلِسٍ ، وَقِيلَ كَصَبِيٍّ ، وَلَوْ تَصَالَحَا عَنِ  
الْقَوْدِ عَلَى مَا تَتَى بِغَيْرِ لَفَا إِنْ أَوْجَبْنَا أَحَدَهُمَا ، وَإِلَّا فَلَا أَصَحُّ الصَّحَّةُ ، وَلَوْ قَالَ رَشِيدٌ :  
اقْطَعْنِي فَعَلَّ فَهْدَرٌ ، فَإِنْ سَرَى أَوْ قَالَ اقْتُلْنِي فَهْدَرٌ ، وَفِي قَوْلِي تَجِبُ دِيَّةٌ ، وَلَوْ قُطِعَ  
فَعَفَا عَنْ قَوْدِهِ وَأَرْشِهِ ، فَإِنْ لَمْ يَسِرْ فَلَا شَيْءٌ ، وَإِنْ سَرَى فَلَا قِصَاصَ ، وَأَمَّا أَرْشُ  
الْعَضْوِ فَإِنْ جَرَى لَفْظُ وَصِيَّةٍ كَأَوْصِيْتُ لَهُ بِأَرْشِ هَذِهِ الْجَنَائِيَةِ فَوْصِيَّةٌ لِقَاتِلٍ ، أَوْ لَفْظُ

أى القصاص ( والدية بدل ) عنه ( عند سقوطه ) بعفو أو غيره ( وفي قول ) موجب العمد  
( أحدهما مبهم ) أى القدر المشترك بينهما فى ضمن أى معنى منهما ( وعلى القولين للولى  
عفو على الدية بغير رضا الجاني ، وعلى الأول ) وهو أن موجب العمد القود ( لو أطلق العفو  
فالمذهب لادية ) لأن العفو إسقاط ثابت ، لا إنبات معدوم ، وقيل تجب ( ولو عفا ) الولي ( عن  
الدية لفا ) عفوه ( وله العفو ) عن القصاص ( بعده عليها ) وإن تراخى ( ولو عفا على غير  
جنس الدية ثبت ) وإن كان أكثر من الدية ( إن قبل الجاني ، وإلا ) بأن لم يقبل ( فلا ) يثبت  
( ولا يسقط ) عنه ( القود فى الأصح ) ومقابله يسقط ( وليس لمحجور فلس عفو عن مال إن  
أوجبنا أحدهما ، وإلا ) بأن أوجبنا القود بعينه ( فإن عفا على الدية ثبت ، وإن أطلق ) العفو  
( فكما سبق ) أن المذهب لادية ( وإن عفا على أن لا مال ، فالمذهب أنه لا يجب شىء ) . وقيل  
تجب الدية ( والمبذر ) حكمه بعد الحجر عليه ( فى الدية كمفلس ) فلا تجب الدية فى صورتى  
عفوه ( وقيل ) هو ( كصبي ) فلا يصح عفوه عن المال بحال ( ولو تصالحا عن القود على  
ما تتي بغير لفا إن أوجبنا أحدهما ) لا بعينه ( وإلا ) بأن أوجبنا القود عينا ( فالأصح الصحة ،  
ولو قال رشيد ) لآخر ( اقطعني ففعل فهدر ) لا قصاص ولا دية ( فإن سرى أو قال ) ابتداء  
( اقتلني ) فقتله ( فهدر ، وفى قول تجب دية ) بناء على أنها للوارث ابتداء ( ولو قطع ) عضو  
من شخص يجب فيه القود ( فعفا عن قوده وأرشه ، فإن لم يسر ) بأن برى ( فلا شىء ) من  
قصاص أو أورش ( وإن سرى ) للنفس ( فلا قصاص ) فى نفس ولا طرف ( وأما أورش العضو  
فإن جرى ) من المقطوع ( لفظ وصية كأوصيت له بأرش هذه الجناية فوصية لقاتل ) والأظهر  
صحتها ، فإن خرج من الثلث أو أجاز الوارث سقط ، وإلا فما يتحمله الثلث ( أو ) جرى ( لفظ

إِثْرَهُ أَوْ إِسْقَاطَهُ ، أَوْ عَفْوَهُ سَقَطَ ، وَقِيلَ وَصِيَّةٌ ، وَتَجِبُ الزَّيَادَةُ عَلَيْهِ إِلَى تِمَامِ الدِّيَةِ ،  
وَفِي قَوْلِهِ إِنْ تَعَرَّضَ فِي عَفْوِهِ لِمَا يَحْدُثُ مِنْهَا سَقَطَتْ ، فَلَوْ سَرَى إِلَى عُضْوٍ آخَرَ فَأَنْدَمَلَ  
ضَمِينَ دِيَّةَ السَّرَايَةِ فِي الْأَصْحَحِ ، وَمَنْ لَهُ قِصَاصُ نَفْسٍ بِسَرَايَةٍ طَرَفٍ لَوْ عَفَا عَنْ  
النَّفْسِ فَلَا قَطْعَ لَهُ ، أَوْ عَنِ الطَّرَفِ فَلَهُ حَرْزُ الرِّقْبَةِ فِي الْأَصْحَحِ ، وَلَوْ قَطَعَهُ ثُمَّ عَفَا  
عَنِ النَّفْسِ بَحْثَانًا ، فَإِنْ سَرَى الْقَطْعُ بَانَ بَطْلَانُ الْعَفْوِ ، وَإِلَّا فَيَصِحُّ ، وَلَوْ وَكَّلَ ثُمَّ  
عَفَا فَاقْتَصَّ الْوَكِيلُ جَاهِلًا فَلَا قِصَاصَ عَلَيْهِ ، وَالْأَظْهَرُ وَجُوبُ دِيَّةٍ ، وَأَنَّهَا عَلَيْهِ لِأَعْلَى  
عَاقِلَتِهِ ، وَالْأَصَحُّ أَنَّهُ لَا يَرْجِعُ بِهَا عَلَى الْعَافِي ، وَلَوْ وَجِبَ تِسْكَصُ عَلَيْهَا فَتَسْكَحُهَا عَلَيْهِ  
جَازَ وَسَقَطَ ، فَإِنْ فَارَقَ قَبْلَ الْوُطءِ رَجَعَ يَنْصَفُ الْأَرْضِي ، وَفِي قَوْلِهِ يَنْصَفُ  
مَهْرٌ مِثْلُ .

إِثْرَهُ أَوْ إِسْقَاطَهُ ، أَوْ جَرَى ( عفو ) عن الجنابة ( سقط ) الأرض ناجزا إن خرج من الثلث  
( وقيل وصية ) يسقط بعد الموت إن خرج من الثلث أيضا ، فالخلاف أنه يسقط ناجزا أو بعد  
الموت ( وتجب الزيادة عليه ) أى أرض العضو المعفوق عنه ( إلى تمام الدية ) تعرض في عفو  
لما يحدث أم لا ( وفي قول إن تعرض في عفو لما يحدث منها سقطت ، فلو سرى إلى عضو  
آخر ) كأن قطع أصبعه فعفا عن أرضه فسرى إلى باقى كفه ( فاندمل ) القطع ( ضمن دية  
السراية في الأصح ) ومقابله لا يضمن لتولدها من معفوق عنه ( ومن له قصاص نفس بسراية )  
قطع ( طرف لوعفا ) وليه ( عن النفس فلا قطع له ، أو ) عفا ( عن الطرف فله حَرْزُ الرقبة في  
الأصح ) ومقابله المنع ( ولو قطعه ) الولي ( ثم عفا عن النفس بجانا ، فإن سرى القطع ) إلى  
النفس ( بان بطلان العفو ، والا ) بأن لم يسر ( فيصح ) عفو ( ولو وكل ) الولي غيره ( ثم  
عفا فاقْتَصَّ الوكيل جاهلا ، فلا قصاص عليه والأظهر وجوب دية ) ومقابله لا تجب ( و ) الأظهر  
( أنها عليه ) أى الوكيل ( لأعلى عاقلته ) ومقابله أنها عليهم ( والأصح أنه ) أى الوكيل  
( لا يرجع بها على العافي ) أى الموكل ، ومقابله يرجع ( ولو وجب ) لرجل ( قصاص عليها ) أى  
المراة ( فتسكحها عليه ) بأن جعله صدقا ( جاز ) النكاح والصداق ( وسقط ، فإن فارق قبل الوطء  
رجع بنصف الأرض ) لتلك الجنابة ( وفي قول ) يرجع ( بنصف مهر مثل ) وأما لو أوجبت  
الجنابة مالا كالمهر فالتسكح على الأرض فيصح النكاح دون الصداق للجهل بالدية .

## كتاب الديات

فِي قَتْلِ الْحُرِّ الْمُسْلِمِ مِائَةُ بَعِيرٍ مُثْلَةً فِي الْعَمْدِ : ثَلَاثُونَ حِقَّةً ، وَثَلَاثُونَ جَذَعَةً ،  
وَأَرْبَعُونَ خَلْفَةً : أَيْ حَامِلًا ، وَخُمْسَةَ فِي الْخَطَا : عِشْرُونَ بِنْتُ خَاضٍ ، وَكَذَا بَنَاتُ  
لَبُونٍ وَبَنَاتُ لَبُونٍ وَحِقَاقٍ وَجَذَاعٍ ، فَإِنْ قَتَلَ خَطَاً فِي حَرَمٍ مَكَّةَ أَوْ فِي الْأَشْهُرِ الْحُرُمِ :  
ذِي الْقَعْدَةِ وَذِي الْحِجَّةِ وَالْمَحْرَمِ وَرَجَبٍ ، أَوْ تَحْرِمًا ذَا رَحِمٍ مُثْلَةً ، وَالْخَطَا وَإِنْ  
تَثَلَّثَ قَتَلَ الْعَاقِلَةَ مُؤَجَّلَةً ، وَالْعَمْدُ عَلَى الْجَانِي مُجَلَّةٌ ، وَشِبْهُ الْعَمْدِ مُثْلَةً عَلَى الْعَاقِلَةِ  
مُؤَجَّلَةً ، وَلَا يُقْبَلُ مَعِيبٌ وَمَرِيضٌ إِلَّا بِرِضَا ، وَيُثْبِتُ تَحْمِلُ الْخَلْفَةَ بِأَهْلِ خَيْرَةٍ ،  
وَالْأَصَحُّ إِجْرَاؤُهَا قَبْلَ خَمْسِ سِنِينَ ، وَمَنْ لَزِمَتْهُ وَلَهُ إِبِلٌ فَيَسْأَلُ ، وَقِيلَ مِنْ غَالِبِ إِبِلٍ  
بَلَدِهِ ، وَإِلَّا فَنَالِبٍ ، قَبِيلَةٍ بَدْوِيٍّ ، وَإِلَّا

## كتاب الديات

جَمْعُ دِيَّةٍ ، وَهِيَ الْمَالُ الْوَاجِبُ بِحَيَاةٍ عَلَى الْحُرِّ فِي نَفْسٍ أَوْ فِيهَا دُونَهَا ( فِي قَتْلِ الْحُرِّ )  
الذَّكَرِ ( الْمُسْلِمِ مِائَةُ بَعِيرٍ ) وَهُوَ يُطْلَقُ عَلَى الذَّكَرِ وَالْأُنْثَى ، وَيَشْتَرَطُ أَنْ يَكُونَ الْمَقْتُولُ مُحِقُّونَ  
الْإِسْمَ عَلَى قَاتِلِهِ ، فَلَوْ كَانَ تَارَكَ الصَّلَاةَ كَسَلًا أَوْ زَانِيًا مُحْصَنًا وَقَتْلَهُ مُسْلِمٌ فَلَا دِيَّةَ وَلَا كَفَّارَةَ وَتَكُونُ  
الْمِائَةُ ( مُثْلَةً فِي ) قَتْلِ ( الْعَمْدِ : ثَلَاثُونَ حِقَّةً ، وَثَلَاثُونَ جَذَعَةً ، وَأَرْبَعُونَ خَلْفَةً ) بَفَتْحِ الْخَاءِ  
وَكُسْرِ اللَّامِ ( أَيْ حَامِلًا ) وَتَثَلَّثَ الدِّيَّةُ فِي الْأَطْرَافِ أَيْضًا ( وَخُمْسَةَ فِي الْخَطَا : عِشْرُونَ بِنْتُ  
خَاضٍ ، وَكَذَا بَنَاتُ لَبُونٍ وَبَنَاتُ لَبُونٍ وَحِقَاقٍ وَجَذَاعٍ ) وَهِيَ مُخَفَّفَةٌ مِنْ جِهَةٍ كَوْنِهَا عَلَى الْعَاقِلَةِ  
وَمُؤَجَّلَةٌ وَخُمْسَةَ ( فَإِنْ قَتَلَ خَطَاً فِي حَرَمٍ مَكَّةَ ، أَوْ فِي الْأَشْهُرِ الْحُرُمِ : ذِي الْقَعْدَةِ ) بَفَتْحِ الْقَافِ  
( وَذِي الْحِجَّةِ ) بِكُسْرِ الْخَاءِ ( وَالْمَحْرَمِ ) بِشِدْدَةِ الرَّاءِ الْمُقْتَوَحَةِ ( وَرَجَبٍ ، أَوْ ) قَتَلَ ( بِحَرَمٍ ذَا رَحِمٍ )  
كَالْأُمِّ وَالْأَخْتِ ( مُثْلَةً ) دِيَّةُ الْمَقْتُولِ فِي جَمِيعِ ذَلِكَ ، وَأَمَّا إِذَا كَانَ الْمَحْرَمُ لَيْسَ بِرَحِمٍ كَأُمِّ أَمْرَأَتِهِ  
وَأَخْتِهِ مِنَ الرِّضَاعِ أَوْ كَانَ ذَا رَحِمٍ وَلَمْ يَكُنْ مُحْرَمًا كَابْنِ عَمِّهِ ، فَلَا يَجُوزُ تَثْلِيثُ الدِّيَّةِ ( وَالْخَطَا  
وَإِنْ تَثَلَّثَ ) كَقَتْلِ الْمَحْرَمِ ( فَعَلَى الْعَاقِلَةِ ) دِيَّتُهُ ( مُؤَجَّلَةٌ ، وَالْعَمْدُ ) دِيَّتُهُ ( عَلَى الْجَانِي مُجَلَّةٌ  
وَشِبْهُ الْعَمْدِ ) دِيَّتُهُ ( مُثْلَةً عَلَى الْعَاقِلَةِ مُؤَجَّلَةٌ ) فَهِيَ مُخَفَّفَةٌ مِنْ وَجْهَيْنِ مَغْلُظَةٍ مِنْ وَجْهِ ( وَلَا  
يُقْبَلُ ) فِي إِبِلِ الدِّيَّةِ ( مَعِيبٌ ) بِمَا يَثْبِتُ رَدَّ الْعَيْبِ ( وَمَرِيضٌ ) وَإِنْ كَانَتْ إِبِلُهُ مَرَاضًا ( إِلَّا  
بِرِضَا ) أَيْ الْمُسْتَحَقُّ ( وَيُثْبِتُ تَحْمِلُ الْخَلْفَةَ بِأَهْلِ خَيْرَةٍ ) أَيْ بِعَدْلَيْنِ مِنْهُمْ ( وَالْأَصَحُّ إِجْرَاؤُهَا )  
أَيْ الْخَلْفَةَ ( قَبْلَ خَمْسِ سِنِينَ ) وَإِنْ كَانَ الْغَالِبُ أَنْ النَّاقَةَ لَا تَحْمِلُ قَبْلَهَا [ وَمَنْ لَزِمَتْهُ ) دِيَّةُ  
( وَلَهُ إِبِلٌ فَيَسْأَلُ ) تَوَخُّذٌ ( وَقِيلَ مِنْ غَالِبِ إِبِلٍ بَلَدِهِ ) إِنْ كَانَتْ إِبِلُهُ مِنْ غَيْرِ ذَلِكَ ( وَإِلَّا [ بَأَنْ  
لَمْ يَكُنْ لَهُ إِبِلٌ ( فَغَالِبٌ ) بِالْجُرِّ : أَيْ تَوَخُّذٌ مِنْ غَالِبِ إِبِلٍ ( قَبِيلَةٍ بَدْوِيٍّ ، وَإِلَّا ) بَأَنْ لَمْ يَكُنْ فِي

فَأَقْرَبَ بِلَادٍ ، وَلَا يَنْدِلُ ، إِلَى نَوْعٍ وَرَقِيمَةٍ إِلَّا بِتَرَاضٍ ، وَلَوْ عُدِمَتْ فَالْقَدِيمُ أَلْفُ  
دِينَارٍ أَوْ اثْنَا عَشَرَ أَلْفَ دِرْهَمٍ وَالْجَدِيدُ قِيمَتُهَا بِنَقْدِ بَلَدِهِ ، وَإِنْ وَجِدَ بَعْضُ أَخَذَ ،  
وَرَقِيمَةُ الْبَاقِي ، وَاللَّرَاءُ وَالْخَنَئِي كَنَصْفِ رَجُلٍ نَفْسًا وَجُرْحًا ، وَيَهُودِيٌّ وَنَصْرَانِيٌّ ثُلُثُ  
مُسْلِمٍ ، وَنَجُوسِيٌّ ثُلُثَا عَشْرِ مُسْلِمٍ ، وَكَذَا وَتَنِي لَهُ أَمَانٌ ، وَلِلْمَذْهَبِ أَنْ مَنْ لَمْ يَتَلَفَهُ  
الْإِسْلَامُ إِنْ تَمَسَّكَ بِدِينٍ لَمْ يُبَدَّلْ قَدِيمُهُ دِينَهُ ، وَإِلَّا فَكَمَجُوسِيٍّ .

[ فصل ] فِي مَوْضِعِ الرَّأْسِ أَوْ الْوَجْهِ لِحْرَةِ مُسْلِمٍ خَمْسَةُ أَبْعَرَةٍ ، وَهَاشِمَةٌ مَعَ إِبْضَاحٍ  
عَشْرَةٍ ، وَدُونُهُ خَمْسَةٌ ، وَقِيلَ حُكُومَةٌ ، وَمُنْقَلَةٌ خَمْسَةُ عَشَرَ ، وَمَأْمُومَةٌ ثُلُثُ الدِّيَةِ ،  
وَلَوْ أَوْضَحَ فَمَشَمَ آخَرُ ، وَقَالَ ثَالِثٌ ، وَأَمَّ رَابِعٌ فَصَلَّى كُلٌّ مِنَ الثَّلَاثَةِ خَمْسَةً ، وَالرَّابِعُ  
تَمَامُ الثَّلَاثِ ، وَالشَّجَاجُ قَبْلَ الْمَوْضِعِ إِنْ عُرِفَتْ نِسْبَتُهَا مِنْهَا

البلدة أو القبيلة إبل بصفة الأجزاء ( فأقرب بلاد ) إلى موضع المؤدى فيلزمه نقلها ( ولا يعدل  
إلى نوع ) من غير الواجب ( و ) لا إلى ( قيمة ) عنه ( إلا بتراض ) من المؤدى والمستحق ،  
وتقدم في الصلح أنه لا يجوز الصلح عن إبل الدية بالتراضى للجهالة ، فلعل ما هنا إذا كانت معلومة  
الصفة ( ولو عدمت ) إبل الدية بأن لم توجد أو وجدت بأكثر من ثمن الثقل ( فالقديم )  
الواجب ( ألف دينار ، أو اثنا عشر ألف درهم ) فضة ( والجديد ) الواجب ( قيمتها ) أي  
الابل بالصفة ما بانعت ( بنقد بلده ) الغالب ، والمراد ببلد العدم الذي يجب التحصيل منه ( وإن  
وجد بعض أخذ ، وقيمة الباقي ، والمرأة والخنثى ) الحران دية كل منهما ( كنصف ) دية  
( رجل ) حر ( نفسا وجرحا ، ويهودي ونصراني ثلث مسلم ) نفسا وغيرها ( ومجوسى ) دية  
( ثلثا عشر ) دية ( مسلم ، وكذا وثني له أمان ) كدخوله لنا رسولا ( والمذهب أن من لم يبلغه  
الإسلام أن تمسك بدين لم يبدل قديمه دينه ، وإلا ) بأن تمسك بدين بدل ولم يبلغه ، بل بلغه ، أولم  
تبلغه دعوة بني أصلا ( فكمنجوسى ) دية ، وقيل أن من لم تبلغه الدعوة دية دية مسلم ، ومن  
شك في بلوغه الدعوة ، فينبغي أن يجب فيه أخس السات .

[ فصل ] فِي مَوْضِعِ النَّفْسِ ( فِي مَوْضِعِ الرَّأْسِ ) وَمِنْهَا الْعَظْمُ خَلْفَ الْأُذُنِ ( أَوِ الْوَجْهِ )  
وَمِنْهُ مَا تَحْتَ الْقَبْلِ مِنَ الْحَيِّينِ ( الْحَرَمِ ) ذَكَرُ ( خَمْسَةُ أَبْعَرَةٍ ) وَلِغَيْرِهِ مِنْ أَمْرَةٍ وَنَحْوِهَا نَصْفُ  
عَشْرِيَّتِهِ ( و ) فِي ( هَاشِمَةٍ مَعَ إِبْضَاحٍ عَشْرَةٍ وَدُونَهُ ) أَى الْإِبْضَاحِ ( خَمْسَةٌ ، وَقِيلَ حُكُومَةٌ ، و )  
فِي ( مُنْقَلَةٍ ) مَعَ إِبْضَاحٍ وَهَشَمٍ ( خَمْسَةُ عَشَرَ ، و ) فِي ( مَأْمُومَةٍ ثُلُثُ الدِّيَةِ ، وَلَوْ أَوْضَحَ )  
وَاحِدُ ( فَهَشَمَ آخَرُ ، وَقَالَ ثَالِثٌ ، وَأَمَّ رَابِعٌ ، فَصَلَّى كُلٌّ مِنَ الثَّلَاثَةِ خَمْسَةً ، و ) عَلَى ( الرَّابِعِ تَمَامُ  
الثَّلَاثِ ) وَهُوَ ثَمَانِيَةُ عَشَرَ بَعْدَ ثَلَاثِ ، وَالْمَوْضِعُ يَجِبُ عَلَيْهِ الْقَصَاصُ إِذَا كَانَ عَمْدًا فَلَا يَجِبُ عَلَيْهِ  
الْحَسْمَةُ إِلَّا عِنْدَ الْعَفْوِ أَوْ الْخَطَا ( وَالشَّجَاجُ ) الَّتِي ( قَبْلَ الْمَوْضِعِ ) مِنْ حَارِصَةٍ وَغَيْرِهَا ( إِنْ عُرِفَتْ  
نِسْبَتُهَا مِنْهَا ) أَى الْمَوْضِعِ بِأَنْ كَانَ عَلَى رَأْسِهِ مَوْضِعٌ إِذَا قَبِسَ بِهَا الْبَاضِعَةُ مَثَلًا عَرَفَ أَنَّ الْقَطْعَ

وَجَبَّ قِسْطُ مِنْ أَرْشِهَا ، وَإِلَّا فَحُكُومَةُ كَجُرْحٍ سَائِرِ الْبَدَنِ ، وَفِي جَائِفَةٍ ثَلَاثُ دِيَّةٍ ، وَهِيَ جُرْحٌ يَنْفُذُ إِلَى جَوْفٍ كَبْطَنٍ وَصَدْرٍ وَثُقْرَةٍ نَحْرٍ وَجَبِينَ وَخَامِصَةٍ ، وَلَا يَخْتَلِفُ أَرَشُ مُوَضَّعَةٍ يَكْبِرُهَا ، وَلَوْ أَوْضَحَ مَوْضِعَيْنِ بَيْنَهُمَا لَحِمٌ وَجِلْدٌ قِيلَ أَوْ أَحَدُهُمَا قُرْبُ شِئْنَيْنِ ، وَلَوْ انْقَسَمَتْ مُوَضَّعَتُهُ عَمْدًا وَخَطًّا أَوْ شَمِلَتْ رَأْسًا وَوَجْهًا قُورِ شِئْنَيْنِ ، وَقِيلَ مُوَضَّعَةٌ ، وَلَوْ وَسَّعَ مُوَضَّعَتُهُ فَوَاحِدَةً عَلَى الصَّحِيحِ أَوْ غَيْرَهُ فِئْتَيْنِ ، وَالْجَائِفَةُ كَمُوَضَّعَةٍ فِي التَّعَدُّدِ ، وَلَوْ نَفَذَتْ فِي بَطْنٍ وَخَرَجَتْ مِنْ ظَهْرِ فِجَائِفَتَيْنِ فِي الْأَصْحِ ، وَلَوْ أَوْصَلَ جَوْفُهُ سِنَانًا لَهُ طَرَفَانِ فِئْتَيْنِ ، وَلَا يَسْقُطُ أَرَشُ بِالْتِحَامِ مُوَضَّعَةٍ وَجَائِفَةٍ ، وَالْمَذْهَبُ أَنَّ فِي الْأُذُنَيْنِ دِيَّةً لِحُكُومَةٍ ، وَبَعْضٌ يَقْسِطُهُ ، وَلَوْ أَيْبَسَهُمَا فِدِيَّةً ، وَفِي قَوْلِ حُكُومَةٍ ، وَلَوْ قَطَعَ يَابِسَتَيْنِ لِحُكُومَةٍ ، وَفِي قَوْلِ دِيَّةٍ ، وَفِي كُلِّ عَيْنٍ نِصْفُ دِيَّةٍ ، وَلَوْ عَيْنٌ أَحُولَ وَأَعْمَشَ وَأَعْوَرَ ، وَكَذَا مَنْ بَعَيْنِهِ بَيَاضٌ لَا يَنْقُصُ الضَّوْءَ ، فَإِنْ نَقَصَ قَسِطُ ، فَإِنْ كَمْ يَنْضَبِطُ لِحُكُومَةٍ ، وَفِي كُلِّ جَفْنٍ

ثَلَاثٌ فِي جَمْعِ اللَّحْمِ ( وَجَبَ قِسْطُ مِنْ أَرْشِهَا ) بِالنِّسْبَةِ ( وَالْأُ ) بَأَن لَمْ تَعْرِفِ النِّسْبَةَ ( لِحُكُومَةٍ ) لَا تَبْلُغُ أَرَشَ مُوَضَّعَةٍ ( كَجُرْحٍ سَائِرِ الْبَدَنِ ) فَإِنَّ فِيهِ الْحُكُومَةَ ( وَفِي جَائِفَةٍ ثَلَاثُ دِيَّةٍ ، وَهِيَ جُرْحٌ يَنْفُذُ ) إِلَى جَوْفٍ ( فِيهِ قُوَّةُ تَحِيلِ الْغِذَاءِ أَوِ الدَّوَاءِ ) كَبْطَنٍ وَصَدْرٍ وَثُقْرَةٍ نَحْرٍ وَهِيَ الثُّقْرَةُ الَّتِي فِي آخِرِ الْعُنُقِ ( وَجَبِينَ وَخَامِصَةٍ ) أَيْ دَاخِلَ مَا ذَكَرَ . وَأَمَّا غَيْرُ الْجَوْفِ كَالْأَنْفِ وَالْأُذُنِ فَلَيْسَ فِي جَائِفَتِهِ إِلَّا حُكُومَةٌ ( وَلَا يَخْتَلِفُ أَرَشُ مُوَضَّعَةٍ يَكْبِرُهَا ) وَلَا بِصَغِيرِهَا ( وَلَوْ وَضَحَ مَوْضِعَيْنِ بَيْنَهُمَا لَحْمٌ وَجِلْدٌ ) مَعَ ( قِيلَ أَوْ أَحَدُهُمَا قُورِ شِئْنَيْنِ ، وَلَوْ انْقَسَمَتْ مُوَضَّعَتُهُ عَمْدًا وَخَطًّا أَوْ شَمِلَتْ رَأْسًا وَوَجْهًا قُورِ شِئْنَيْنِ ، وَقِيلَ مُوَضَّعَةٌ ) فَلَا بَعْدَ ذَلِكَ مِنْ أَسْبَابِ التَّعَدُّدِ ( وَلَوْ وَسَّعَ ) الْجَائِفَةَ ( مُوَضَّعَتُهُ فَوَاحِدَةً عَلَى الصَّحِيحِ ) وَمُقَابِلَةً تَعَدَّدُ ( أَوْ ) وَسَّعَ ( غَيْرُهُ ) أَيْ الْجَائِفَةُ الْمُوَضَّعَةُ ( فِئْتَيْنِ ، وَالْجَائِفَةُ كَمُوَضَّعَةٍ فِي التَّعَدُّدِ ) وَالْإِتِّحَادُ ، فَلَوْ أَجَافَهُ فِي مَوْضِعَيْنِ بَيْنَهُمَا لَحْمٌ وَجِلْدٌ جَائِفَتَانِ ، وَلَوْ رَفَعَ الْحَاجِزَ بَيْنَهُمَا جَائِفَةً ، وَكَذَا بَقِيَّةُ الْأَحْكَامِ ( وَلَوْ نَفَذَتْ فِي بَطْنٍ وَخَرَجَتْ مِنْ ظَهْرِ جَائِفَتَيْنِ فِي الْأَصْحِ ) وَمُقَابِلَةً فِي الْخَارِجَةِ حُكُومَةٌ ( وَلَوْ أَوْصَلَ جَوْفُهُ سِنَانًا ) هُوَ طَرَفُ الرَّجَمِ ( لَهُ طَرَفَانِ فِئْتَيْنِ ) إِنْ سَلَّمَ الْحَاجِزَ بَيْنَهُمَا فَإِنْ خَرَجَ مِنْ ظَهْرِهِ فَأَرَبَعَ ( وَلَا يَسْقُطُ أَرَشُ بِالْتِحَامِ مُوَضَّعَةٍ وَجَائِفَةٍ ) لِأَنَّهُ فِي مُقَابِلَةِ الْجُزْءِ الذَّاهِبِ وَالْأَلَمِ ( وَالْمَذْهَبُ أَنَّ فِي الْأُذُنَيْنِ دِيَّةً لِحُكُومَةٍ ) وَالْمَرَادُ دِيَّةٌ مِنْ جَنَى عَلَيْهِ ( وَبَعْضٌ ) مِنَ الْأُذُنَيْنِ ( يَقْسِطُهُ ، وَلَوْ أَيْبَسَهُمَا فِدِيَّةً ، وَفِي قَوْلِ حُكُومَةٍ وَلَوْ قَطَعَ ) أُذُنَيْنِ ( يَابِسَتَيْنِ لِحُكُومَةٍ ، وَفِي قَوْلِ دِيَّةٍ ، وَفِي كُلِّ عَيْنٍ نِصْفُ دِيَّةٍ وَلَوْ عَيْنٌ أَحُولَ ) وَهُوَ مَنْ فِي عَيْنَيْهِ خَلَلٌ دُونَ بَصَرِهِ ( وَأَعْمَشَ ) وَهُوَ مَنْ يَسِيلُ دَمْعُهُ مَعَ ضَعْفٍ فِي بَصَرِهِ ( وَأَعْوَرَ ) أَيْ ذِي عَيْنٍ وَاحِدَةٍ ( وَكَذَا مَنْ بَعَيْنُهُ بَيَاضٌ لَا يَنْقُصُ الضَّوْءَ ) يَجِبُ فِيهَا نِصْفُ دِيَّةٍ ( فَإِنْ نَقَصَ فَقَسِطَ ) مَا نَقَصَ ( فَإِنْ لَمْ يَنْضَبِطْ ) النِّقْصُ ( لِحُكُومَةٍ ) تَجِبُ ( وَفِي كُلِّ جَفْنٍ )



رُبْعُ دِيَّةٍ ، وَلَوْ لِأَعْمَى ، وَمَارِنِ دِيَّةٌ . وَفِي كُلِّ مِّنْ طَرَفَيْهِ وَالْحَاجِزِ ثُلُثٌ . وَقِيلَ فِي الْحَاجِزِ  
 حُكُومَةٌ ، وَفِيهِمَا دِيَّةٌ . وَفِي كُلِّ شَفَةِ نِصْفُ دِيَّةٍ ، وَلِلسَانِ وَلَوْ لِأَلْسَنِ وَأُورَتْ  
 وَالْتَمَعَ وَصِفْلُ دِيَّةٍ ، وَقِيلَ شَرَطُ الطِّفْلِ ظُهُورُ أَثَرِ نَطْقٍ بِتَحْرِيكِهِ لِبِكَاهِ وَمَصٍّ ،  
 وَلَاخْرَسَ حُكُومَةٌ ، وَكُلُّ سِنَّةٍ لِدَكْرٍ حُرٍّ مُسْلِمٍ خَمْسَةُ أَبْعَرَةٍ سَوَاءٌ أَكْثَرَ  
 الظَّاهِرَ مِنْهَا دُونَ السِّنِّ أَوْ قَلَمًا بِهِ ، وَفِي سِنَّةٍ زَائِدَةٍ حُكُومَةٌ ، وَحَرَكَةُ السِّنِّ  
 إِنْ قُلْتُ فَكَصْحِيحَةٍ وَإِنْ بَطَلَتْ الْمَنْفَعَةُ فَحُكُومَةٌ ، أَوْ نَقَصَتْ فَأَلْصَحُ كَصَحِيحَةٍ ،  
 وَلَوْ قَلَعَ سِنَّةٌ مَّصْغِيرٌ لَمْ يُنْقَرِ فَلَمْ تَدَدْ وَبَانَ فَسَادُ الْمَنْبِتِ وَجَبَ الْأَرْضُ ، وَالْأُظْهَرُ  
 أَنَّهُ لَوْ مَلِكٌ قَبْلَ الْبَيَانِ فَلَا شَيْءَ ، وَأَنَّهُ لَوْ قَلَعَ سِنَّةٌ مَّغْشُورٌ فَهَادَتْ لَا يَنْتَقِطُ الْأَرْضُ ، وَلَوْ  
 قُلِعَتِ الْأَسْنَانُ فَبِحَسَابِهِ ، وَفِي قَوْلٍ لَا يَزِيدُ عَلَى دِيَّةٍ إِنْ اتَّحَدَ جَانِ وَجَنَانِيَّةٌ ، وَكُلُّ  
 لَحْيٍ نِصْفُ دِيَّةٍ ، وَلَا يَدْخُلُ أَرْضُ الْأَسْنَانِ فِي دِيَّةِ اللَّحْيَيْنِ فِي الْأَصَحِّ ، وَكُلُّ يَدٍ  
 نِصْفُ دِيَّةٍ إِنْ

وهو غطاء العين ( ربيع دية ، ولو لأعمى ) وبلا هذب ( و ) في قطع ( مارن ) وهو مالان من  
 الأنف ( دية ، وفي كل من طرفيه والحاجز ثلث ، وقيل في الحاجز حكومة ، وفيهما ) أى الطرفين  
 ( دية ، وفي ) قطع ( كل شفة نصف دية ) ففي الشفتين الدية ( و ) في قطع ( لسان ) لناطق  
 سليم الذوق ( ولو ) كان اللسان ( لألكن وأرت ) وألغ وطفل دية ، وقيل شرط ) الدية في قطع  
 لسان ( الطفل ظهور أثر نطق بتحريره ) أى اللسان ( لبكاء ومص ) للشدى ، فإن لم يظهر  
 لحكومة ( و ) في لسان ( لأخرس حكومة ) ولو كان خرسه عارضا ( و ) في قطع ( كل سن  
 فذكر حـ مسلم خمسة أبصرة ) وفي غيره من امرأة وكافر نصف عشر دية ، إنما شرطها أن تكون  
 منقورة غير مقلقة ( سواء كسر الظاهر منها دون السنخ أو قلعهما به ) أى معه ( وفي سن زائدة )  
 وهي الخارجة عن سمت الأسنان الأصلية ( حكومة . وحركة السن ان قلت ) بحيث لا تمنعها من  
 فادية وظيفتها من المضغ ( فكصحيحة ، وإن بطلت المنفعة ) منها لشدة الحركة ( لحكومة )  
 تجب فيها ( أو نقصت فالأصح كصحيحة ) فيجب الأرض ولا أثر لضعفها ( ولو قطع سن صبي لم  
 يشغر ) أى لم تسقط رواتعه ( فلم تعد ) وقت أو أن عودها ( وبأن فساد المنبت وجب ) القصاص  
 أو ( الأرض ، والأظهر أنه لو مات قبل البيان فلا شيء ) على الجاني ( وأنه لو قطع سن منقور فعادت  
 لا يسقط الأرض ، ولو قلعت الأسنان ) كلها ، وهى اثنان وثلاثون فى غالب الفطرة ( فبحسابه )  
 ففيها مائة وستون بعيرا ( وفي قول لا يزيد على دية ان اتحد جان وجنانية ) عليها كأن أسقطها  
 بشرب دواء أو بضربة من غير تحلل اندمال ( و ) فى ( كل لحي نصف دية ) وهو بفتح اللام  
 واحد اللحيين ، وهما العظمان اللذان نبت عليهما الأسنان السفلى وملتقاهما الذقن ( ولا يدخل  
 أرض الأسنان فى دية اللحيين فى الأصح ) ومقابله يدخل ( و ) فى ( كل يد نصف دية ان

قُطِعَ مِنْ كَفٍّ ، فَإِنْ قُطِعَ مِنْ قَوْفِهِ فَحُكْمَةٌ أَيْضًا ، وَفِي كُلِّ أُصْبُعٍ عَشْرَةُ أَبْهَرَةٍ ،  
وَأُمْلَةٌ ثَلَاثُ عَشْرَةٍ ، وَأُمْلَةٌ الْإِبْهَامِ نِصْفُهَا ، وَالرَّجُلَانِ كَالْيَدَيْنِ ، وَفِي حَامَتَيْهَا دِيْنَتَاهَا ،  
وَحَامَتَيْهِ حُكْمَةٌ ، وَفِي قَوْلِي دِيْنَتُهُ ، وَفِي أَنْثَيْنِ دِيْنَةٌ ، وَكَذَا ذَكَرٌ وَلَوْ لِصَغِيرٍ وَشَيْخٍ  
وَعَيْنَيْنِ ، وَحَشَفَةٌ كَذَكَرٍ ، وَبَعْضُهَا بِقِسْطِهِ مِنْهَا ، وَقِيلَ مِنَ الذَّكَرِ ، وَكَذَا حُكْمُ  
بَعْضِ مَارِنٍ وَحَلَمَةٍ ، وَفِي الْأَلْيَيْنِ الدِّيَّةُ ، وَكَذَا شَفْرَاهَا ، وَكَذَا سَلْخُ جُلْدٍ ، إِنْ بَقِيَ حَيَاةُ  
مُسْتَقَرَّةً ، وَحَزَّ غَيْرُ السَّالِخِ رَقَبَتَهُ .

[ فرع ] فِي الْعَقْلِ دِيْنَةٌ ، فَإِنْ زَالَ يَجْرَحُ لَهُ أَرْضٌ أَوْ حُكْمَةٌ وَجِبَا ، وَفِي قَوْلٍ  
يَدْخُلُ الْأَقْلُ فِي الْأَكْثَرِ ، وَلَوْ ادَّعَى زَوَالَهُ فَإِنْ لَمْ يَنْتَظِمْ قَوْلُهُ وَقِيلَ فِي خَلَوَاتِهِ  
فَلَهُ دِيْنَةٌ بِلَا يَمِينٍ ، وَفِي السَّمْعِ دِيْنَةٌ ، وَمَنْ أَذِنَ نِصْفٌ ، وَقِيلَ قِسْطُ النَّقْصِ ،  
وَلَوْ أَرَاكَ أُذُنَيْهِ وَسَمِعَهُ قَدِيتَانِ ، وَلَوْ ادَّعَى زَوَالَهُ وَانْزَعَجَ لِلصَّبَاحِ فِي نَوْمٍ وَغَفْلَةٍ

قطع ) أى اليد ، وذكرها باعتبار أنها عضو ( من ) مفصل ( كف ، فإن قطع من فوقه لحكومة )  
تجب ( أيضا ) مع دية الكف ( وفي كل ) أصبع أصلية من يد أو رجل ( عشرة أبهرة ، و )  
في كل ( أُمْلَةٌ ثَلَاثُ عَشْرَةٍ ، و ) في ( أُمْلَةُ الْإِبْهَامِ نِصْفُهَا ، وَالرَّجُلَانِ كَالْيَدَيْنِ ) في جميع ما ذكر  
فيهما ( وفي حامتيها ) أى الأثني ( دينتها ، و ) في ( حامتيه ) أى الرجل ( حكومة ، وفي قول  
دينته ) أى الرجل كالمرأة ( وفي أنثيين ) من الرجل ( دية ) والمراد بهما البيستان . وأما جلدتهما  
فتسمى الخصيتين ( وكذا ذكر ) سليم ( ولو لصغير وشيخ وعنين وحشفة كذا ذكر ) فيجب في  
قطعها الدية ( وبعضها ) لوقطع يجب ( بقسطه ) أى البعض ( منها ) أى الحشفة فتقسط على  
أبعاضها ( وقيل من الذكر ، وكذا حكم بعض مارن وحلمة ) أى يكون بقسطه من المارن  
والحلمة ، وقيل بقسطه من جميع الأنف والشدى ( وفي الأليين ) وهما موضع القعود ( الدية )  
وفي أحدهما نصفها ( وكذا شفرها ) بضم الشين ، وهما حرفا الفرج فيهما ديتها ( وكذا سَلْخُ  
جلد ) فيه دية المساوخ منه ( ان بقى ) فيه ( حياة مستقرة ) بعد السَلْخِ ( وحز غير السالخ رقبته )  
بعد السَلْخِ فتجب الدية على السالخ ، والقصاص على الحاز ، وإلا فالسَلْخُ قاتل له .

[ فرع ] فِي إِزَالَةِ الْمَنَافِعِ ( فِي الْعَقْلِ ) أى فِي إِزَالَتِهِ ( دِيْنَةٌ ، فَإِنْ زَالَ يَجْرَحُ لَهُ أَرْضٌ )  
مَقْدَرٌ كَالْمَوْضِعِ ( أَوْ حُكْمَةٌ ) كَالْبَاذِعَةِ ( وَجِبَا ) أى الدية والأرض ، أَوْ هِيَ وَالْحُكْمَةُ ( وَفِي  
قَوْلٍ يَدْخُلُ الْأَقْلُ فِي الْأَكْثَرِ ، وَلَوْ ادَّعَى ) بِالْبَاءِ لِلْمَجْهُولِ : أى ادَّعَى وَلِيَهُ ( زَوَالَهُ ) أى  
العقل وأنكر الجاني ( فَإِنْ لَمْ يَنْتَظِمْ قَوْلُهُ وَفَعَلَهُ فِي خَلَوَاتِهِ فَلَهُ دِيْنَةٌ بِلَا يَمِينٍ ) وَلَوْ تَقَطَّعَ جَنُونُهُ حَلْفَ  
زَمَنِ إِفَاقَتِهِ ، وَإِنْ انْتَضَمَ قَوْلُهُ وَفَعَلَهُ حَلْفَ الْجَانِي ( وَفِي السَّمْعِ ) أى إِزَالَتِهِ ( دِيْنَةٌ ، و ) فِي  
إِزَالَتِهِ ( مِنْ أُذُنٍ نِصْفٌ ) مِنَ الدِّيَّةِ ( وَقِيلَ قِسْطُ النَّقْصِ ) مِنْهُ مِنَ الدِّيَّةِ ( وَلَوْ أَرَاكَ أُذُنَيْهِ  
وَسَمِعَهُ قَدِيتَانِ ) فَلَا يَتَدَاخِلَانِ ( وَلَوْ ادَّعَى زَوَالَهُ ) أى السَّمْعِ ( وَانْزَعَجَ لِلصَّبَاحِ فِي نَوْمٍ وَغَفْلَةٍ

مُكَاذِبٌ، وَإِلَّا حَلَفَ وَأَخَذَ دِيَّةً، وَإِنْ نَقَصَ قَسَطُهُ إِنْ عُرِفَ، وَإِلَّا فَحُكُومَةٌ بِاجْتِهَادِ قَاضِيٍّ، وَقِيلَ يُعْتَبَرُ سَمْعُ قَرْنِهِ فِي حُجَّتِهِ، وَيُضْبَطُ التَّفَاوُتُ، وَإِنْ نَقَصَ مِنْ أُذُنٍ سُدَّتْ وَضُبُّهُ مُنْتَهَى سَمَاعِ الْآخَرَى ثُمَّ عُكِّسَ، وَوَجَبَ قِسْطُ التَّفَاوُتِ، وَفِي ضَوْءِ كُلِّ عَيْنٍ نِصْفُ دِيَّةٍ، فَلَوْ فَقَّاهَا لَمْ يَزِدْ، وَإِنْ ادَّعَى زَوَالَهُ سُئِلَ أَهْلُ الْخَبَرَةِ، أَوْ يُمْتَحَنُ بِتَقْرِيبِ عَقْرَبٍ أَوْ حَرِيدَةٍ مِنْ عَيْنِهِ بَغْتَةً، وَنَظَرَ هَلْ يَنْزَعِجُ؟ وَإِنْ نَقَصَ فَكَالَسَمْعِ، وَفِي الشَّمِّ دِيَّةٌ عَلَى الصَّحِيحِ، وَفِي الْكَلَامِ الدِّيَّةُ، وَفِي بَعْضِ الْحُرُوفِ قِسْطُهُ، وَالْمَوْزَعُ عَلَيْهَا ثَمَانِيَةٌ وَعِشْرُونَ حَرْفًا فِي لُغَةِ الْعَرَبِ، وَقِيلَ لَا يَوْزَعُ عَلَى الشَّهِيَّةِ وَالْحَلْقِيَّةِ، وَلَوْ عَجَزَ عَنْ بَعْضِهَا خِلَافَةً أَوْ يَأْفَقَ سَمَاوِيَّةً قَدِيمَةً، وَقِيلَ قِسْطُهُ، أَوْ

فمكاذب) فيحلف الجاني إن سمعه لباقي (وإلا) بأن لم ينزعج (حلف وأخذ دية) ولا بد في حلفه من التعرض لذهاب سمعه من الجناية (وان نقص) سمعه بجناية (فقسطه) أي النقص من الدية (ان عرف) قدر ما ذهب (وإلا) بأن لم يعرف قدره (فحكومة) تجب فيه (باجتهاد قاض) وقيل يعتبر سمع قرنه) بفتح القاف وحكى كسرهما: من له مثل سنه (في حجة) ويضبط التفاوت) بين سمعيهما بأن يجلس قرنه بجانبه، وينادييهما من يرفع صوته من مسافة لا يسمعه واحد منهما ثم يقرب المنادي حتى يسمع القرن فيعرف الموضع، ثم يرفع الصوت ويقرب إلى أن يقول المجني عليه سمعت فيضبط ما بينهما، ويؤخذ بنسبته من الدية (وان نقص من أذن سدت وضبط منتهى سماع الأخرى ثم عكس) بأن تسد الصحيحة ويضبط منتهى سماع الناقصة (ووجب قسط التفاوت) ويؤخذ قسطه من الدية (وفي) اذهب (ضوء كل عين نصف دية، فلو فقَّاهَا لم يزد) على نصف الدية (وان ادَّعَى زواله) أي الضوء وأنكر الجاني (سئل أهل الخبرة) أي عدلان منهم، لأن لهم طريقا إلى معرفته، بخلاف السمع (أو يمتحن) المجني عليه (بتقريب عقرب أو حريضة من عينه بغتة ونظر هل ينزعج) أولا؟ فان انزعج صدق الجاني بيمينه وإلا فالجاني عليه بيمينه (وان نقص) ضوء المجني عليه (فكالسمع) أي حكيمه كنقص السمع (وفي) إزالة (الشَّم) بجناية (دية على الصحيح) ومقابلته فيه حكومة (وفي) إبطال (الكلام) بجناية على اللسان (الدية، وفي) إبطال (بعض الحروف قسطه) إذا بقي له كلام منتظم، وإلا فعليه كمال الدية (والموزع عليها) الدية من الحروف (ثمانية وعشرون حرفا) بإسقاط لا يجعل الألف تشمل الألف اللينة والهمزة (في لغة العرب) وفي غيرها يوزع عليها قلت أو كثرت (وقيل لا يوزع على) الحروف (الشفهية) وهي الباء والفاء والواو والميم (والحلقيّة) وهي الهمزة والهاء والعين والحاء والقين والحاء، لأن الجناية على اللسان، وهذه ليست منه (ولو عجز عن بعضها) أي الحروف (خالقة، أو بأفّة سماوية فدية) كالماء في إبطال كلام كل منهما (وقيل قسط) من الدية بالنسبة لجميع الحروف (أو) عجز

بجناية فالذهب لا تكمل دية ، ولو قطع نصف لسانه فذهب ربع كلامه أو عكس  
فنصف دية ، وفي الصوت دية ، فإن أبطل معه حركة لسان فججز عن التقطيع  
والترديد فديتان ، وقيل دية ، وفي الذوق دية ، ويدرك به حلاوة وجوضة ومراة  
وملوحة وعذوبة ، وتوزع عليهن ، فإن نقص فعسكومة ، وتجب الدية في المضغ ،  
وقوة إمناء بكسر صلب ، وقوة حبلى وذهاب جاع ، وفي إفضاها من الزوج وغيره  
دية وهو رفع ما بين مدخل ذكر وذبر ، وقيل ذكر وبول ، فإن لم يمكن  
الوطء إلا بإفشاء فليس للزوج ، ومن لا يستحق إفضاها فأزال البكارة بغير  
ذكر فأرشها ، أو بذكر لشبهة أو مكرهة فهو مثل ثيبا وأرش البكارة ،  
وقيل مهر بكر ، ومستحقه لأشياء عليه ، وقيل إن أزال بغير ذكر فأرش ،  
وفي البطش :

(بجناية فالذهب لا تكمل دية) في إبطال كلامه (ولو قطع نصف لسانه فذهب ربع كلامه أو  
عكس) بأن قطع ربع لسانه فذهب حروف هي نصف كلامه (فنصف دية) يجب في المستثنين  
(وفي) إبطال (الصوت دية ، فإن أبطل معه حركة لسان فججز عن التقطيع والترديد فديتان ،  
وقيل دية ، وفي) إبطال (الذوق دية) واختلف في محله هل هو في طرف الحلقوم أو في اللسان ؟  
(ويدرك به حلاوة وجوضة ومراة وعذوبة ، وتوزع) الدية (عليهن) فإذا أبطل  
إدراك واحدة منهن وجب فيها خمس الدية (فإن نقص) الإدراك نقصا لا يتقدر (عسكومة ،  
وتجب الدية في) إبطال (المضغ) كأن يجنى على أسنانه بما يحدتها ويمنع مضغها (و) تجب  
الدية في إبطال (قوة إمناء بكسر صلب) أي ظهر (و) تجب الدية في إبطال (قوة حبلى)  
من المرأة أو من الرجل بأن يجنى على صلبه فيصير منه لا ينعقد منه حبلى (و) تجب الدية في  
(ذهاب جاع) من المجنى عليه فيبطل التلذذ بالجماع (و) تجب (في إفضاها) أي المرأة  
بوطء أو غيره (من الزوج وغيره دية) أي دينها (وهو) أي الإفشاء (رفع ما بين مدخل  
ذكر وذبر) فيصير سبيل جماعها وغائطها واحدا (وقيل) رفع ما بين مدخل (ذكر و)  
مخرج (بول) فيصير مسلك بولها وجماعها واحدا (فإن لم يمكن الوطء) للزوجة (إلا  
بإفشاء فليس للزوج) وطؤها (ومن لا يستحق إفضاها) أي البكر (فأزال البكارة بغير  
ذكر فأرشها) أي البكارة يلزمه بتقديرها رقيقة (أو) أزالها (بذكر لشبهة) كأن كان  
النكاح فاسدا (أو مكرهة فهو مثل ثيبا وأرش البكارة) زائدا عليه (وقيل) يلزمه (مهر  
ببكر) ولا أرش . وأما لو أزالها بزنا فإن كانت حرة فمهر ، وإن كانت أمة وجب الأرش  
(وه مستحقه) أي الإفشاء ، وهو الزوج (لأشياء عليه) في إزالة بكارتها بذكر أو غيره  
(وقيل : إن أزال) بكارتها (بغير ذكر فأرش) - يلزمه (وفي) إبطال (البطش) من يدى المجنى

ديةً وكذا المثلَّى ، ونقصيهما : حكومة ، ولو كسر صلبه فذهب مشبه وجاعه أو ومنيه  
فديتان ، وقيل دية .

[ فرع ] أزال أطرافاً ولطائف تقتضي ديات فمات سراً ديةً ، وكذا لو  
خزه الجاني قبل اندماله في الأصح ، فإن خز عمداً والجنابات خطأ أو عكسه فلا تدخل  
في الأصح ، ولو خز غيره تعددت .

[ فصل ] تجب الحكومة فيما لا مقدّر فيه ، وهي جزء نسبتته إلى دية النفس ،  
وقيل إلى عضو الجناية نسبة نقصها من قيمته لو كان رقيقاً بصفاته ، فإن كانت  
بطرف له مقدّر اشترط أن لا تبلغ مقدّره ، فإن بلغت نقص القاضي شيئاً باجتهاده ،  
أو لا تقدير فيه كفخذ ، فإن لا تبلغ دية نفس ، ويقوم بعد اندماله فإن لم يبق  
نقص اعتبر أقرب

عليه ( دية وكذا المثلَّى ) أى ابطاله من الرجلين فيه دية ( و ) في ( نقصهما ) أى الطش والمثلَّى ان  
لم ينضب ( حكومة ، ولو كسر صلبه ) أى المجنى عليه ( فذهب مشبه وجاعه ، أو ) مشه ( ومنيه  
فديتان ، وقيل دية ) لانحداح المحل .

[ فرع ] في اجتماع ديات كثيرة ( أزال ) الجاني ( أطرافاً ) كقطع يدين وأذنين ورجلين  
( ولطائف تقتضي ديات ) كإبطال سماع وبصر وشم ( فمات سراً ) منها ( دية ، وكذا لو  
خزه الجاني ) أى قطع عنقه ( قبل اندماله ) من الجراحة يلزمه دية ( في الأصح ) ومقابلته تجب  
ديات ما تقدمها ( فإن خز عمداً والجنابات خطأ ، أو عكسه ) كأن خزه خطأ والجنابات عمد أو شبه  
عمد ( فلا تدخل في الأصح ) بل يستحق الطرف والنفس ، ومقابلته تسقط الديات فيهما ( ولو  
خز غيره تعددت ) الدية .

[ فصل ] في الجناية التي لا يتقدر أرشها ( تجب الحكومة بما لا مقدّر فيه ) من الدية ( وهي  
جزء ) من الدية ( نسبة إلى دية النفس ، وقيل إلى عضو الجناية نسبة نقصها من قيمته ) أى  
المجنى عليه ( لو كان رقيقاً بصفاته ) التي هو عليها ، فإن كانت قيمته بدون الجناية عشرة وبعد  
جرح يده مثلاً تسعة فالتقص العشر فيجب عشر دية النفس ، وهو عشرة ، وقيل عشر دية  
العضو المجنى عليه ، وهو خمسة ( فإن كانت ) الحكومة ( لطرف ) أى لأجل جراحة طرف  
( له ) أرش ( مقدّر ) كاليد ( اشترط أن لا تبلغ ) الحكومة ( مقلوه ) أى الطرف ( فإن  
بلغته نقص القاضي شيئاً ) منه ( باجتهاده ) ولا يكفي خطأ أقل متمول ( أو ) كانت لطرف  
( لا تقدير فيه كفخذ ، فإن ) أى فالشرط أن ( لا تبلغ ) حكومته ( دية نفس ) ومعلوم أنها  
لا تصل لأعتبار النسبة ، فالمراد أنه لا يضرب بأرشها أرش عضو مقدّر ( ويقوم ) المجنى عليه  
( بعد اندماله ) لا قبله ( فإن لم يبق ) بعد اندماله ( نقص ) لا فيه ولا في القيمة ( اعتبر أقرب

نَقَصَ إِلَى الْإِنْدِمَالِ ، وَقِيلَ يُقَدَّرُهُ قَاضٍ بِاجْتِهَادِهِ ، وَقِيلَ لَا غَرَمَ ، وَالْجَرْحُ الْمَقْدَرُ  
كَمْوَضَةٍ يَنْبَغِيهِ الشَّيْنُ حَوَالِيهِ ، وَمَالًا يُتَقَدَّرُ يُفْرَدُ بِحُكْمِهِ فِي الْأَصَحِّ ، وَفِي نَفْسِ  
الرَّقِيقِ قِيَمَتُهُ ، وَفِي غَيْرِهَا مَا نَقَصَ مِنْ قِيَمَتِهِ إِنْ لَمْ يُتَقَدَّرْ فِي الْحَرْ ، وَإِلَّا فَنَسَبَتُهُ  
مِنْ قِيَمَتِهِ ، وَفِي قَوْلٍ مَا نَقَصَ ، وَلَوْ قَطَعَ ذِكْرُهُ وَأُنْفِيَا فِي الْأَطْهَرِ قِيَمَتَانِ ،  
وَالثَّانِي مَا نَقَصَ ، فَإِنْ لَمْ يَنْقُصْ فَلَا شَيْءَ :

### باب موجبات الدية والعاقلة والكفارة :

صَاحَ عَلَى صَبِيٍّ لَا يُمَيِّزُ عَلَى طَرَفِ سَطْحٍ فَوْقَ بِذَلِكَ فَيَدِيَّةٌ مُغْلَظَةٌ عَلَى  
الْعَاقِلَةِ ، وَفِي قَوْلٍ قِصَاصٌ ، وَلَوْ كَانَ بِأَرْضٍ ، أَوْ صَاحَ عَلَى بَالِغٍ بِطَرَفِ سَطْحٍ  
فَلَا دِيَّةَ فِي الْأَصَحِّ ، وَشَهْرُ سِلَاحٍ كَصِيَّاحٍ ، وَمَرَاهِقُ مُتَقَيِّظٌ كَبَالِغٍ ، وَلَوْ صَاحَ عَلَى  
صَبِيٍّ فَاضْطَرَبَ صَبِيٌّ وَسَقَطَ فَدِيَّةٌ مُخَفَّفَةٌ عَلَى الْعَاقِلَةِ ،

نقص إلى الاندمال ، وقبل يقدره قاض بجهاده ، وقبل لا غرم ) حينئذ ، بل الواجب التعزير  
( والجرح المقدّر ) أرشه ( كموضحة يتبعه الشين حواليه ) ولا يفرد بالحكومة ( وما ) أى  
والجرح الذى ( لا يتقدّر ) أرشه كدامية ( يفرد ) الشين حواليه ( بحكومة فى الأصح )  
، ومقابلته يقع الجرح ( و ) يجب ( فى ) الجناية على ( نفس الرقيق قيمته ) بالغة ما بلغت ،  
وإن زادت على دية الحر ( و ) يجب ( فى ) إتلاف ( غيرها ) أى نفس الرقيق من أطرافه ولطائفه  
( ما نقص من قيمته إن لم يتقدر فى الحر ، وإلا ) بأن قدرت فى الحر ( فنسبته ) أى  
فيجب مثله نسبته من الدية ( من قيمته ) أى الرقيق ( وفى قول ) يجب ( ما نقص ) من  
قيمته ( ولو قطع ذكره وأنشأه فى الأطهر ) يجب ( قيمتان ) كما يجب فى الحرّ ديتان ( و )  
فى ( الثانى ) يجب ( ما نقص ) من قيمته كالبيمة ( فإن لم ينقص ) عنها أوزاد ( فلا شيء )  
يجب بقطعها على هذا القول .

### باب موجبات الدية

أى غير ما مرّ ، وهو بكسر الجيم : أى الأسباب المقتضية لاجتباها ( والعاقلة )  
عطف على موجبات ( والكفارة ) للقتل .

( صاحب على صبي لا يميز ) كأن ( على طرف سطح ) أو شفير نهر ( فوق ) بذلك الصباح ( فوات ) منه ( فدية )  
أى فيه دية ( مغلظة ) بالثلث ( على العاقلة ، وفى قول ) يجب ( قصاص ، ولو كان ) من صاحب عليه  
( بأرض أو صاحب على بالغ بطرف سطح ) فسقط فوات ( فلا دية فى الأصح ) ومقابلته فى كل منهما الدية  
( وشهر سلاح ) أى سله ( كصياح ) فيما ذكر ( ومراهق متيقظ كبالغ ) فلا دية فى الأصح ، والصبي المميز  
كالمرهق ( ولو صاحب على صبيد فاضطرب صبي وسقط ) ومات منه ( فدية مخففة على العاقلة )

وَلَوْ طَلَّبَ سُلْطَانٌ مِّنْ ذِكْرَتِ بِسْوِهِ فَأَجْهَضَتْ ضَمِنَ الْجَنِينِ ، وَلَوْ وَضَعَ صَبِيًّا فِي  
مَسْبَعَةٍ فَأَكَلَهُ سَبْعٌ فَلَا ضَمَانَ ، وَقِيلَ إِنَّ لَمْ يُمْكِنَهُ انْتِقَالُ ضَمِنَ ، وَلَوْ تَبَعَ بِسَيْفِهِ  
هَارِبًا مِنْهُ فَرَمَى نَفْسَهُ بِمَاءٍ أَوْ نَارٍ أَوْ مِنْ سَطْحٍ فَلَا ضَمَانَ ، فَلَوْ وَقَعَ جَاهِلًا لِعَمَى أَوْ  
ظُلْمَةٍ ضَمِنَ ، وَكَذَا لَوْ انْخَسَفَ بِهِ سَقْفٌ فِي هَرَبِهِ فِي الْأَصْحَى ، وَلَوْ سُلِمَ صَبِيٌّ إِلَى  
سَبَاحٍ لِّعَلَّمَهُ فَفَرَّقَ وَجَبَتْ دَيْتُهُ ، وَيَضْمَنُ بِحُفْرِ بئرِ عُدْوَانٍ ، لَأَنَّى مِلْكِهِ وَمَوَاتٍ ،  
وَلَوْ حَفَرَ بِدِهْلِيْزِهِ بئرًا وَدَعَا رَجُلًا فَسَقَطَ فَلَا ظَهَرَ ضَمَانُهُ ، أَوْ مِلْكٌ غَيْرُهُ أَوْ مُشْتَرَكٌ  
بِلَا إِذْنٍ قَضُمُونَ ، أَوْ بِطَرِيقٍ ضَيِّقٍ يَضُرُّ الْمَارَّةَ فَكَذَا ، أَوْ لَا يَضُرُّ وَأُذِنَ الْإِمَامُ فَلَا  
ضَمَانَ ، وَإِلَّا فَإِنْ حَفَرَ لِمَصْلَحَتِهِ فَالضَّمَانُ ، أَوْ لِمَصْلَحَةِ عَامَةٍ فَلَا فِي الْأَظْهَرِ ، وَمَسْجِدٌ  
كَطَرِيقٍ ، وَمَا تَوَلَّدَ مِنْ جَنَاحٍ إِلَى شَارِعٍ قَضُمُونَ ، وَيَحِلُّ إِخْرَاجُ الْيَاذِيبِ إِلَى  
شَارِعٍ ، وَالتَّالِيفُ بِهَا

ولم يضطرب فلا دية ( ولو طلب سلطان من ) ذكرته بسوء فأجهضت ( أى امرأة ) أقت جنينا فزعمانه ( ضمن الجنين ) بالبناء للجبهول : أى وجب ضمانه بغرة على عاقلة السلطان  
( ولو وضع صبيا في مسبعة ) أرض كثيرة السباع ( فأكله سبع فلا ضمان ) عليه ( وقيل ان  
لم يمكنه انتقال ضمن ) بالقيود ( ولو تبع بسيف هاربا منه فرمى نفسه بماء أو نار أو من  
سطح فلا ضمان ) على التابع ( فلو وقع ) الحارب ( جاهلا لعمى أو ظلمة ضمن ) التابع  
( وكذا لو انخسف به ) أى الحارب ( سق في هربه ) ومات بذلك ضمنه التابع ( في الأصح )  
ومقابلته لا يضمن لعدم شعوره بالمهلك ( ولو سلم صبي إلى سباح ليعلمه ففرق وجبت ديته ) على  
عاقلة السباح ، وهى دية شبه عمد ، إذا لم يقصر عمدا ، وأما إذا قصر فيجب القصاص ( ويضمن  
بحفر بئر عدوان ) كحفرها بشارع لمصلحة نفسه بغير إذن الامام فيضمن ما تلف فيها ان كان آدميا  
بالدية على عاقلته ، وان كان مالا فبالغرم من ماله ( لا ) يضمن بحفرها ( في ملكه ) لعدم تعديته  
( و ) لاني ( موات ) فانه كالحفر في ملكه ( ولو حفر بدهلزيه ) بكسر الدال ( بئرًا ودعا رجلا )  
ولم يعلمه بها ( فسقط ) فيها جاهلا ( فالأظهر ضمانه ) بدية شبه العمد ، وأما لو دخل بغير إذن  
فوقع فلا ضمان ، ومقابلته لا يضمنه ( أو ) حفر ( ملك غيره ، أو مشترك بلا إذن ) من شريكه  
( فضمون ، أو ) حفر البئر ( بطريق ضيق يضر المارة فكذا ) يجب ضمان ما تلف بها ( أولا  
يضر ) المارة لسعة الطريق ( وأذن الامام فلا ضمان ) وان حفره لمصلحة نفسه ( وإلا )  
بأن لم يأذن الامام ( فان حفر لمصلحته فالضمان ، أو لمصلحة عامة فلا ) ضمان ( في الأظهر )  
ومقابلته يضمن ( ومسجد كطريق ) في حفر بترفيه ( وما تولد من جناح ) بفتح الجيم ، وهو  
البارز عن سميت الجدار ( إلى شارع فضمون ) أذن فيه الامام أم لا ( ويحل إخراج المياذيب )  
التي لا تضر بالمارة ( إلى شارع ) وان لم يأذن الامام ( والتالف بها ) أو بما سأل من مائها

مضمون في الجديد ، فإن كان بمنه في الجدار فسقط الخارج فكل الضمان ، وإن سقط  
كله فنصفه في الأصح ، وإن بنى جداره مائلا إلى شارع فكجناح ، أو مستويا فقال  
وسقط فلا ضمان ، وقيل إن أمكنه هدمه وإصلاحه ضمن ، ولو سقط بالطريق فسقط به  
شخص أو تلف مال فلا ضمان في الأصح ، ولو طرح قمامات وقشور بطبخ  
بطريق فمضمون على الصحيح ، ولو تعاقب سببا هلاك فعلى الأول : بأن حفر ووضع  
آخر حجرا عدوانا فعثر به ووقع العائر بها فعلى الواضع الضمان ، فإن لم يتعد الواضع  
فالمقول تضمين الحافر ، ولو وضع حجرا وأحزان حجرا فعثر بهما فالضمان أثلاث ،  
وقيل نصفان ، ولو وضع حجرا فعثر به رجل فدخرجه فسقط به آخر ضمانة  
المدحرج ، ولو عثر بقاعد أو نائم أو واقف بالطريق وماتا أو أحدهما فلا ضمان إن  
اتسع الطريق ، وإلا فالذهب إهدار قاعد ونائم ، لا عائر بهما

(مضمون في الجديد) كالجناح ، والقديم لا ضمان فيه (فإن كان بعضه) أي الميزاب (في الجدار  
فسقط الخارج) منه فألف شيئا (فكل الضمان) يجب - (وان سقط) الميزاب (كله) أي  
داخله وخارجه (فنصفه) أي نصف الضمان يجب لتسبب التلف من مضمون ، وهو الخارج  
عن الجدار ، وغير مضمون ، وهو جزء الميزاب الداخل في الجدار (في الأصح) ومقابله يوزع  
على حسب الوزن أو المساحة (وإن بنى جداره مائلا إلى شارع فكجناح) في ضمان ما تلف  
به (أو) بنى جداره (مستويا فقال) إلى شارع أو ملك غيره (وسقط) فأتلف شيئا (فلا  
ضمان ، وقيل إن أمكنه هدمه وإصلاحه ضمن ، ولو سقط) ما بناه مستويا بعد ميله (بالطريق  
فعثر به شخص ، أو تلف مال فلا ضمان) عليه (في الأصح) ومقابله عليه الضمان (ولو طرح  
قمامات) جمع قمامة ، وهي السكناسة (وقشور بطبخ بطريق) فتلف بذلك شيء (فمضمون على  
الصحيح) ومقابله لا ضمان . وأما لو وقعت بنفسها فلا ضمان (ولو تعاقب سببا هلاك) بحيث لو  
انفرد كل منهما كان مهلكا (فعلى الأول) منهما يحال الهلاك ، وذلك (بأن حفر) شخص ثرا  
(ودفع آخر حجرا) على طرفه حال كون الحفر والوضع (عدوانا فعثر) بضم أوله (به) أي  
الحجر (ووقع العائر بها) أي البئر فهلك (فعلى الواضع) للحجر (الضمان) فوضع الحجر سبب  
أول للهلاك ، وحفر البئر سبب ثان ، فجعل الضمان على الأول (فإن لم يتعد الواضع) للحجر كان  
وضعه بملكه (فالمقول تضمين الحافر) لأنه المعتدى والواضع من أهل الضمان ، بخلاف السيل  
إذا زحزح حجرا فليس على الحافر ضمان لأن السيل ليس مهيبا للضمان فبرئ شريكه (ولو وضع حجرا  
وأحزان حجرا فعثر بهما) آخر فئات (فالضمان) عليهم (أثلاث ، وقيل نصفان) على الأول  
نصف ، وعلى الآخرين نصف (ولو وضع) شخص (حجرا فعثر به رجل فدخرجه فعثر به آخر ضمنه  
المدحرج) وهو العائر (ولو عثر بقاعد أو نائم أو واقف بالطريق وماتا أو أحدهما فلا ضمان) على  
أحد منهما (إن اتسع الطريق ، وإلا) بأن ضاق (فالذهب إهدار قاعد ونائم ، لا عائر بهما)



وَضَمَانٌ وَقَافٍ لِأَقَارِبِهِ

[فصل] اصطدام ما بلا قصد فكل عاقلة كل نصف دية مخففة ، وإن قصدا فبعضها مغفلة ، أو أحدهما فلكل حكمه ، والصحيح أن كل كفاريتين ، وإن ماتا مع مرة كوثنيهما فكذلك ، وفي تركة كل نصف قيمة دابة الآخر ، وصبيان أو مجنونان ككاملين ، وقيل إن أركبهما الولي تعلق به الضمان ، ولو أركبهما أجنبي ضمتهما وذا بئيهما ، أو حاملان وأسقطنا فالدية كما سبق ، وعلى كل أربع كفارات على الصحيح ، وعلى عاقلة كل نصف غرقتي جنينيهما ، أو هبدان فهدر أو سفيتان فكذا بئين ، والملاحان كراكيين إن كانتا لهما ، فإن كان فيهما مال أجنبي لزم كلا نصف ضمايه ، وإن كانتا لأجنبي لزم كلا نصف قيمتهما ، ولو أشرقت سفينة على غرق جاز طرح متاعها ، ويجب إرجاء نجاة الركاب ،

فلا يهدر ( وضمان واقف لعاثرة ) ، فلا يضمن .

[فصل] فيما يوجب الشركة في الضمان ( اصطدام بلا قصد ) كأعميين ( فعلى عاقلة كل نصف دية مخففة ، وإن قصدا اصطدام فنصفها مغفلة ) على عاقلة كل منهما لورثة الآخر ( أو ) قصد ( أحدهما ) اصطدام دون الآخر ( فلكل حكمه ) من التخصيف والتغليظ ( والصحيح أن على كل كفارتين ) إحداهما لقتل نفسه ، والأخرى لقتل صاحبه ( وإن ماتا مع مراكبهما فكذلك ) الحكم دية وكفارة ( و ) يزدان ( في تركة كل نصف قيمة دابة الآخر ) أي مراكبه وقد يجيء التقاص في ذلك بخلاف الدية ( وصبيان أو مجنونان ككاملين ) إن كانا هيزين ( وقيل إن أركبهما الولي تعلق به الضمان ) والأصح المنع ( ولو أركبهما أجنبي ضمتهما وذا بئيهما ، أو ) اصطدم امرأتان ( حاملان وأسقطنا فالدية كما سبق ) من وجوب نصفها على عاقلة كل ( وعلى كل من الحاملين ) أربع كفارات على الصحيح ( أن الكفارة تجب على قاتل نفسه ) وعلى عاقلة كل ( منهما ) نصف غرقتي جنينيهما ، ونصف غرقة جنينين الأخرى فالمدافع أن يسلم لكل رقيقا كاملا يختص به ، وله أن يسلم لكل رقيقا مشتركا ( أو ) اصطدم ( هبدان ) وماتا ( فهدر ، أو سفيتان ) وغرقنا ( فكذا بئين ) اصطدمنا وماتا في حكمهما السابق ( والملاحان ) وهما المجرعان لهما ( كراكيين ) في الحكم السابق ( إن كانتا ) أي السفيتان وما فيهما لهما ( في تركة كل منهما نصف قيمة سفينة الآخر بما فيها ، وعلى عاقلة كل نصف دية الآخر ، وفي مال كل كفارتان ) فإن كان فيهما مال أجنبي لزم كلا نصف ضمايه ، وإن كانتا لأجنبي لزم كلا نصف قيمتهما ) وهذا عند تسببهما في الاصطدام ، فإن حصل بقلبة ربح فلا ضمان في الأظهر ( ولو أشرقت سفينة على غرق جاز طرح متاعها ) في البحر لرجاء سلامتها ( ويجب ) طرحه ( لرجاء نجاة الركاب ) المحترم وظن الهلاك ، وكذلك يجب إلقاء الحيوان المحترم لنجاة

فَإِنْ طَرَحَ مَالٌ غَيْرُهُ بِإِذْنِ ضَمِنَهُ ، وَإِلَّا فَلَا ، وَلَوْ قَالَ أَلْقِ مَتَاعَكَ وَعَلَى ضَمَانِهِ ، أَوْ عَلَى أُنَى ضَامِنٍ ضَمِنَ ، وَلَوْ اقْتَصَرَ عَلَى أَلْقِ فَلَا عَلَى الْمَذْهَبِ ، وَإِنَّمَا يَضْمَنُ الْمُتَمَسِّسُ خِلَافَ غَرَقٍ ، وَلَمْ يَخْتَصْ نَفْعُ الْإِلْقَاءِ بِالْمُلْتَقَى ، وَلَوْ قَادَ حَجَرٌ مَنْجَنِيْقٍ فَقَتَلَ أَحَدَ رُمَاتِهِ هُدِرَ قِسْطُهُ ، وَعَلَى عَاقِلَةِ الْبَاقِيْنَ الْبَاقَى ، أَوْ غَيْرَهُمْ وَلَمْ يَقْصِدُوهُ غُطْطًا ، أَوْ قَصَدُوهُ فَعَمِدَ فِي الْأَصَحِّ إِنْ غَلَبَتْ الْأَصَابَةُ .

[فصل] دِيَّةُ الْخَطَاِ وَشِبْهِ الْعَمْدِ تَلْزِمُ الْعَاقِلَةَ ، وَهُمْ عَصَبَتُهُ إِلَّا الْأَصْلَ وَالْفَرْعَ وَقَبِيلَ يَعْقِلُ ابْنُ هُوَ ابْنُ ابْنِ عَمِّهَا ، وَيُقَدَّمُ الْأَقْرَبُ ، فَإِنْ بَقِيَ شَيْءٌ قَبْلَ يَلِيهِ ، وَمُدُلٌّ بِأَبَوَيْنِ ، وَالْقَدِيمُ النَّسَبِيَّةُ ، ثُمَّ مُعْتَقٌ ثُمَّ عَصَبَتُهُ ثُمَّ مُعْتَقُهُ ثُمَّ عَصَبَتُهُ ، وَإِلَّا فَمُعْتَقُ أَبِي الْجَانِيِ ثُمَّ عَصَبَتُهُ ثُمَّ مُعْتَقُ مُعْتَقِ الْأَبِ وَعَصَبَتُهُ وَكَذَا أَبَدًا ،

الْأَدْمِيُّ الْمُحْتَرَمُ (فإن طرح مال غيره بلا إذن) منه (ضمنه ، وإلا) بأن كان باذنه (فلا) ضمان (ولو قال) شخص لآخر (ألق متاعك) في البحر (وعلى ضمانه ، أو على أُنَى ضامن) له فألقاه (ضمنه) ، وإن لم يكن للتمس فيها شيء ولم تحصل السلامة (ولو اقتصر) الملتمس (على) قوله (ألق) متاعك وألقاه (فلا) ضمان (على المذهب) وقيل فيه الضمان (وإنما يضمن ملتمس لخوف غرق) فلو قال له في حالة الأمن : ألق متاعك وعلى ضمانه فألقاه لم يضمن ، وأشار لشرط آخر في الضمان بقوله (ولم يختص نفع الالتقاء بالملقى) وهو مالك المتاع بأن كان معه في السفينة غيره ، وأما إذا اختص النفع به وحده فلا يجب له شيء (ولو عاد حجر منجنيق) بفتح اليم والجيم : آلة لرمي الحجارة (فقتل أحد رماته هدر قسطه) من ديته (وعلى عاقلة الباقيين الباقي) من ديته ، وهو تسعة أعشارها لو كانوا عشرة مثلاً (أو) قتل حجر المنجنيق (غيرهم) أي الرماة (ولم يقصدوه) أي الغير (غُطْطًا ، أو قصدوه فعمد في الأصح) يوجب القصاص أو البية المغلظة في ماله (إن غلبت الإصابة) منهم ، ومقابله شبه عمد .

[فصل] في العاقلة وكيفية تأجيل ما تحمله (دية الخطأ وشبه العمد تلزم العاقلة) لا الجاني (وهم عصبته) أي الجاني الذين يرثونه بالنسب أو الولاء إذا كانوا ذكورا مكلفين (إلا الأصل) من أب وإن علا (والفرع) من ابن وإن سفل (وقيل يعقل ابن هو ابن ابن عمها) أو ابن معتقها (ويقدم) في تحمل الدية (الأقرب) فالأقرب على الأبعد (فإن بقي شيء) لم يبق به الأقرب (فمن يليه) أي الأقرب وهكذا (و) يقدم (مدل بأبوين) على مدل بأب (والقديم النسوية) بينهما (ثم) بعد عصبية النسب (معتق ثم عصبته) من نسب غير أصل وفرع (ثم معتقه) أي معتق المعتق (ثم عصبته) كذلك (والا) بأن لم يوجد معتق ولا عصبته (فمعتق أبي الجاني ثم عصبته ثم معتق معتق الأب وعصبته ، وكذا أبداً) أي معتق الجد

وَعَتِيقَهَا بِعَقْلِهِ تَأَقَّلَتْهَا ، وَمُعْتِقُونَ كَمُعْتِقِي ، وَكُلُّ شَخْصٍ مِنْ عَصَبَةٍ كُلُّ مُعْتِقٍ يَحْمِلُ مَا كَانَ يَحْمِلُهُ ذَلِكَ الْمُعْتِقُ ، وَلَا يَعْقِلُ عَتِيقٌ فِي الْأَظْهَرِ ، فَإِنْ قَدَّرَ الْعَاقِلُ أَوْ لَمْ يَفِ عَقْلَ بَيْتِ الْمَالِ عَنِ الْمُسْلِمِ ، فَإِنْ قَدَّرَ فَكُلُّهُ عَلَى الْبَلَاءِ فِي الْأَظْهَرِ ، وَتَوَجَّلَ عَلَى الْعَاقِلَةِ دِيَّةً نَفْسٍ كَامِلَةً ثَلَاثَ سِنِينَ فِي كُلِّ سَنَةٍ ثَلَاثٌ ، وَذِي سَنَةٍ ، وَقِيلَ ثَلَاثًا ، وَأَمْرًا سَتَيْنِ فِي الْأَوَّلَى ثَلَاثٌ ، وَقِيلَ ثَلَاثًا ، وَتَحْمِلُ الْعَاقِلَةُ الْعَبْدَ فِي الْأَظْهَرِ ، فَبِئْسَ كُلُّ سَنَةٍ قَدَّرَ ثَلَاثَ دِيَّةٍ ، وَقِيلَ فِي ثَلَاثٍ ، وَلَوْ قَتَلَ رَجُلَيْنِ فِي ثَلَاثٍ ، وَقِيلَ سِنِينَ ، وَالْأَطْرَافُ فِي كُلِّ سَنَةٍ قَدَّرَ ثَلَاثَ دِيَّةٍ ، وَقِيلَ كُلُّهَا فِي سَنَةٍ ، وَأَجَلُ النَّفْسِ مِنَ الزُّهْقِ ، وَغَيْرِهَا مِنَ الْجِنَايَةِ ، وَمَنْ مَاتَ فِي بَعْضِ سَنَةٍ سَقَطَ ، وَلَا يَعْقِلُ قَبِيرٌ وَرَقِيقٌ وَصَبِيٌّ وَجُنُونٌ وَمُسْلِمٌ عَنْ كَافِرٍ وَعَكْسُهُ ، وَيَعْقِلُ يَهُودِيٌّ عَنْ نَصْرَانِيٍّ وَعَكْسُهُ فِي الْأَظْهَرِ ، وَعَلَى النَّفْيِ نِصْفُ دِينَارٍ ، وَالتَّوَسُّطِ

وعصيته وهكذا (وعتيقها) أي المرأة إذا قتل (يعقله عاقلتها) ولا يضرب عليها (ومعتقون كمعتقي) واحد فيها عليه كل سنة من نصف دينار أو ربعه (وكل شخص من عصبه كل معتق يحمل ما كان يحمله ذلك المعتق) في حياته من نصف دينار أو ربعه (ولا يعقل عتيق) عن معتقه (في الأظهر) ومقابله يعقل (فإن فقد العاقل أولم يف) ما عليه بالواجب (عقل بيت المال عن المسلم، فإن فقد) أولم ينتظم أمره (فكله) أي الواجب أو الباقي منه (على الخاني في الأظهر) ومقابله لا يتحمل (وتوَجَّلَ على العاقلة دية نفس كاملة) بإسلام وحرية وذكورة (ثلاث سنين في كل سنة ثلاث، و) توَجَّلَ دية (ذمي سنة، وقيل ثلاثا، و) توَجَّلَ دية (امرأة) مسلمة (ستين في) آخر (الأولى ثلاث) من دية نفس كاملة، والباقي آخر السنة الثانية (وقيل) توَجَّلَ ديتها (ثلاثا، وتحمل العاقلة العبد) أي الجنابة عليه من الجبر، لكن بقيته (في الأظهر) ومقابله لا تحمله: بل هي على الخاني (في كل سنة) يؤخذ من قيمته (قدر ثلاث دية) كاملة (وقيل) تؤخذ كلها (في ثلاث، ولو قتل) شخص (رجلين في ثلاث) من السنين (وقيل ست) في كل سنة قدر سدس دية (والأطراف) توَجَّلَ (في كل سنة قدر ثلاث دية) كاملة (وقيل) تؤخذ (كلها في سنة) بالغة ما بلغت (وأجل) دية (النفس من الزهوق، و) أجل دية (غيرها من) ابتداء (الجنابة) وإن كان لا يزال يبذلها إلا بعد الاندمال (ومن مات) من العاقلة (في بعض) أي في أثناء (سنة سقط) ولا يؤخذ من تركته (ولا يعقل فقير) ولو كسوبا (و) لا (رفيق، و) لا (صبي، و) لا (مجنون، و) لا يعقل (مسلم عن كافر وعكسه) أي كافر عن مسلم (و يعقل يهودي عن نصراني وعكسه في الأظهر) ومقابله لا يعقل (وعلى النفي) وهو من يملك فاضلا عما يبق له في الكفاية فشرين ديناراً (نصف دينار، و) على (المتوسط) وهو من يملك فاضلا عما ذكر دون عشرين

رُبْعٌ كُلُّ سَنَةٍ مِنَ الثَّلَاثِ ، وَقِيلَ هُوَ وَاجِبُ الثَّلَاثِ ، وَيُعْتَبَرَانِ آخِرَ الْحَوْلِ ، وَمِنْ أَعْسَرَ فِيهِ سَقَطَ .

[ فصل ] مَالُ جُنَايَةِ الْعَبْدِ يَتَعَلَّقُ بِرَقَبَتِهِ ، وَلِسَيِّدِهِ يَبْعُهُ لَهَا ، وَفِدَاؤُهُ بِالْأَقْلَ مِنْ قِيَمَتِهِ وَأَرْشِهَا ، وَفِي الْقَدِيمِ بِأَرْشِهَا ، وَلَا يَتَعَلَّقُ بِذِمَّتِهِ مَعَ رَقَبَتِهِ فِي الْأَظْهَرِ ، وَلَوْ فَدَاهُ ثُمَّ جَنَى سَلَمَةً لِلْبَيْعِ أَوْ فَدَاهُ ، وَلَوْ جَنَى ثَانِيًا قَبْلَ الْفِدَاءِ بَاعَهُ فِيهِمَا أَوْ فَدَاهُ بِالْأَقْلَ مِنْ قِيَمَتِهِ وَالْأَرْشَيْنِ ، وَفِي الْقَدِيمِ بِالْأَرْشَيْنِ ، وَلَوْ أَعْتَقَهُ أَوْ بَاعَهُ وَصَحَّحْنَاهُمَا أَوْ قَتَلَهُ فَدَاهُ بِالْأَقْلَ ، وَقِيلَ الْقَوْلَانِ ، وَلَوْ هَرَبَ أَوْ مَاتَ بَرِيءٌ سَيِّدُهُ إِلَّا إِذَا طُلِبَ فَنَعْمُهُ ، وَلَوْ اخْتَارَ الْفِدَاءَ فَلَا صَحَّحَ أَنْ لَهُ الرُّجُوعَ وَتَسْلِيمُهُ ، وَيَفْدِي أُمَّ وَلَدِهِ بِالْأَقْلَ ، وَقِيلَ الْقَوْلَانِ ، وَجُنَايَاتُهَا كَوَاحِدَةٍ فِي الْأَظْهَرِ .

[ فصل ] فِي الْجَنَيْنِ غُرَّةٌ إِنْ انفصل ميتًا بِجُنَايَةٍ

دينارا ( ربع ) من دينار ( كل سنة ) من الثلاث ( وقيل هو ) أى ما ذكر من النصف ، أو الربع ( واجب الثلاث ويعتبران ) أى الفنى والنوسط ( آخر الحول ، ومن أعسر فيه ) أى آخر الحول ( سقط ) أى لم يلزمه شيء .

[ فصل ] فِي جُنَايَةِ الرَّقِيقِ ( مَالُ جُنَايَةِ الْعَبْدِ ) الْمَوْجِبَةُ لِلْمَالِ ( يَتَعَلَّقُ بِرَقَبَتِهِ ) فَيُبَاعُ وَيَصْرَفُ نَحْوَهُ إِلَى الْجُنَايَةِ ، وَلَا يَمْلِكُهُ الْمَجْنُونُ عَلَيْهِ بِنَفْسِ الْجُنَايَةِ ( وَلِسَيِّدِهِ يَبْعُهُ لَهَا ) بِإِذْنِ الْمُسْتَحَقِّ ( وَ ) لَهُ ( فِدَاؤُهُ بِالْأَقْلَ مِنْ قِيَمَتِهِ وَأَرْشِهَا ) وَتُعْتَبَرُ الْقِيَمَةُ يَوْمَ الْجُنَايَةِ ( وَفِي الْقَدِيمِ ) يَفْدِيهِ ( بِأَرْشِهَا ) بِأَلْفَا مَا بَلَغَ ( وَلَا يَتَعَلَّقُ ) مَالُ الْجُنَايَةِ ( بِذِمَّتِهِ مَعَ رَقَبَتِهِ ) فَلَا يَطْلُبُ بِمَا بَقِيَ بَعْدَ عِتْقِهِ ( فِي الْأَظْهَرِ ) وَمُقَابَلُهُ يَتَعَلَّقُ فَيَطْلُبُ بِهِ بَعْدَ الْعِتْقِ ( وَلَوْ فَدَاهُ ثُمَّ جَنَى ) بَعْدَ الْفِدَاءِ ( سَلَمَةً لِلْبَيْعِ أَوْ فَدَاهُ ) كَمَا تَقَدَّمَ ( وَلَوْ جَنَى ثَانِيًا قَبْلَ الْفِدَاءِ بَاعَهُ فِيهِمَا ) أَى الْجُنَايَتَيْنِ ( أَوْ فَدَاهُ بِالْأَقْلَ مِنْ قِيَمَتِهِ وَالْأَرْشَيْنِ ) عَلَى الْجَدِيدِ ( وَفِي الْقَدِيمِ بِالْأَرْشَيْنِ ، وَلَوْ أَعْتَقَهُ أَوْ بَاعَهُ ) قَبْلَ اخْتِيَارِ الْفِدَاءِ ( وَصَحَّحْنَاهُمَا ) وَهُوَ الرَّاجِعُ فِي اخْتِيَارِ الْمَوْسَرِ وَالْمَرْجُوحِ فِي الْبَيْعِ ( أَوْ قَتَلَهُ فَدَاهُ ) حَتَّى ( بِالْأَقْلَ ) مِنْ قِيَمَتِهِ وَالْأَرْشِ ( وَقِيلَ ) فِيهِ ( الْقَوْلَانِ ) السَّابِقَانِ ( وَلَوْ هَرَبَ ) الْعَبْدُ الْجَانِي ( أَوْ مَاتَ ) قَبْلَ اخْتِيَارِ السَّيِّدِ الْفِدَاءَ ( بَرِيءٌ سَيِّدُهُ ) مِنْ عَهْدَتِهِ ( إِلَّا إِذَا طُلِبَ ) مِنْهُ ( فَنَعْمُهُ ) فَيَصِيرُ مَخْتَارًا لِفِدَائِهِ ( وَلَوْ اخْتَارَ ) السَّيِّدُ ( الْفِدَاءَ ، فَلَا صَحَّحَ أَنْ لَهُ الرُّجُوعَ ) عَنْهُ ( وَتَسْلِيمُهُ ) لِبَيْعِهِ ، وَمُقَابَلُهُ يَلْزِمُهُ الْفِدَاءُ ( وَيَفْدِي أُمَّ وَلَدِهِ ) الْجَانِيَةُ لَزِمَا لَامْتِنَاعِ بَيْعِهَا ( بِالْأَقْلَ ) مِنْ قِيَمَتِهَا وَالْأَرْشِ ( وَقِيلَ ) فِي جُنَايَةِ أُمِّ وَلَدِهِ ( الْقَوْلَانِ ) السَّابِقَانِ فِي جُنَايَةِ الْقَتْلِ ( وَجُنَايَاتِهَا كَوَاحِدَةٍ فِي الْأَظْهَرِ ) فَيَلْزِمُهُ لِلْكُلِّ فِدَاءٌ وَاحِدٌ ، فَيَفْدِيهَا بِالْأَقْلَ مِنْ قِيَمَتِهَا وَالْأَرْشِ .

[ فصل ] فِي دِيَةِ الْجَنِينِ ( فِي الْجَنِينِ ) الْحَرِّ الْمُسْلِمِ ( غُرَّةٌ إِنْ انفصل ميتًا بِجُنَايَةٍ ) عَلَى

فِي حَيَاتِهَا أَوْ مَوْتِهَا ، وَكَذَا إِنْ ظَهَرَ بِلاَ انفصالٍ فِي الْأَصَحِّ وَإِلَّا فَلَا ، أَوْ حَيًّا وَبَقِيَ زَمَانًا  
بِلَا أَلَمْ يُنْمَ مَاتَ فَلَا ضَمَانَ ، وَإِنْ مَاتَ حِينَ خَرَجَ أَوْ دَامَ أَلَمْهُ وَمَاتَ قَدِيَّةً نَفْسٍ ، وَلَوْ  
أَلْقَتْ جَنِينَيْنِ فَرَّتَانِ ، أَوْ يَدَا فَرْثَةٍ ، وَكَذَا الْحَمِّ قَالَ الْقَوَابِلُ فِيهِ صُورَةٌ خَفِيَّةٌ ، قِيلَ  
أَوْ قُلْنَ لَوْ بَقِيَ لَتُصَوَّرَ ، وَهِيَ عَبْدٌ أَوْ أُمَةٌ ، مُبَيَّنٌّ سَلِيمٌ مِنْ عَيْبٍ مَبِيعٍ ، وَالْأَصَحُّ  
قَبُولُ كَبِيرٍ لَمْ يَهْجُزْ بِهِرَمٍ ، وَيُشْتَرَطُ بُلُوغُهَا نِصْفَ عَشْرِ دِيَّةٍ ، فَإِنْ فَقِدَتْ فَخَمْسَةُ  
أَبْعَرَةٍ ، وَقِيلَ لَا يُشْتَرَطُ ، فَلِلْقَدْرِ قِيَمَتُهَا ، وَهِيَ لَوْرَثَةُ الْجَنِينِ ، وَعَلَى عَاقِلَةِ الْجَانِيِ ،  
وَقِيلَ إِنْ تَعَمَّدَ فَعَلَيْهِ ، وَالْجَنِينُ الْيَهُودِيُّ أَوْ النَّصْرَانِيُّ قِيلَ كَسَلِمٍ ، وَقِيلَ هَدَرَ ، وَالْأَصَحُّ  
غُرَّةٌ كَثَلْتُ غُرَّةً مُسْلِمٍ ، وَالرَّقِيقُ عَشْرُ قِيَمَةِ أُمِّهِ يَوْمَ الْجَنَابَةِ ، وَقِيلَ الْأَجْهَاضُ  
لِسَيِّدِهَا ، فَإِنْ كَانَتْ مَقْطُوعَةً ، وَالْجَنِينُ سَلِيمٌ قَوِّمَتْ سَلِيمَةً فِي الْأَصَحِّ ، وَتَحْمِيلُهُ  
الْعَاقِلَةُ فِي الْأَظْهَرِ .

أُمُّهُ مؤثرة فيه ( في حياتها أو موتها ) متعلق بانفصال ( وكذا إن ظهر ) بعض الجنين ( بلا  
انفصال ) تخرج رأسه نجب فيه غرّة ( في الأصح ) ومقابلته لا بد من تمام الانفصال ( والا )  
أى وإن لم ينفصل ولا يظهر بالجنابة على أمّه ( فلا ) شئ فيه لعدم تحققه ( أو ) انفصل ( حيا  
وبقي زمانا بلا ألم ، ثم مات فلا ضمان ) على الجاني ( وإن مات حين خرج أودام أله ومات فدية  
نفس ) كاملة على الجاني ، ولو لم يبلغ ستة أشهر ( ولو ألفت ) امرأة بجنابة ( جنينين ففرتان )  
وهكذا ثلاثا أو أربعا ( أر ) ألفت ( يدا ففرّة ) إن ماتت عقبها أو ألفت باقية ، وإلا فنصف غرّة  
( وكذا اللحم ) ألقته امرأة بجنابة عليها ( قال القوابل فيه صورة خفية ، قيل أو ) لا صورة ، لكن  
( قلن ) انه ( لو بقي لتصوّر ) أى تخلق ، والمذهب لا غرّة فيه حينئذ ( وهى ) أى الغرّة ( عبد  
أولمة ) من أى نوع ( مبرز ) فلا يلزم قبول غير المميز . وهو من لم يبلغ سبع سنين ( سليم  
من عيب مبيع ، والا صح قبول كبير لم يهجز بهرم ) ومقابلته لا يقبل بعد عشرين سنة ( ويشترط  
بلوغها ) فى القيمة ( نصف عشر دية ) من الأب المسلم ، وهو عشر دية الأم المسلمة ( فإن  
فقدت ) الفرّة ( خمسة أبعة ) بدلا عنها ( وقيل لا يشترط ) بلوغها ما ذكر ، وعلى هذا القول  
( فالقصد قيمتها ) بالغة ما بلغت ( وهى لورثة الجنين ) على حسب ما فرضه الله تعالى ( وعلى عاقلة  
الجاني ) على الجنين ( وقيل إن تعمد ) الجنابة على الجنين ( فعليه ) الفرّة ، والأول يرى أن  
العمد لا يتصور فى الجنابة على الجنين : بل الخطأ أو شبه العمد ( والجنين اليهودى أو النصرانى :  
قيل كسليم ) فى الفرّة ( وقيل هدر ، والأصح ) أنه يجب فيه ( غرّة كثلث غرّة مسلم ) وهو  
بعير وثلثا بعير ( و ) الجنين ( الرقيق ) فيه ( عشر قيمة أمّه يوم الجنابة : وقيل ) يوم  
( الاجهاض ) الجنين ، وتجب ( لسيدتها ) حيث يكون الجنين له ( فإن كانت ) الأم ( مقطوعة )  
أطرافها ( والجنين سليم قومت سليمة فى الأصح ) ومقابلته لا تقدر كذلك ( ونعمله ) أى العشر  
( العاقلة ) كما تقدم لأن العاقلة تحمل العمد ( فى الأظهر ) ولو كان الجنين مقطوع الأم تقدر

[فصل] يَجِبُ بِالْقَتْلِ كَفَّارَةٌ وَإِنْ كَانَ الْقَاتِلُ صَبِيًّا أَوْ مَجْنُونًا وَعَبْدًا وَذِمِّيًّا وَعَامِدًا وَمُخْطِئًا وَمُتَسَبِّحًا يَقْتُلُ مُسْلِمًا وَلَوْ بَدَارَ حَرْبٍ ، وَذِمِّيًّا وَجَنِينًا وَعَبْدًا نَفْسَهُ وَنَفْسَهُ ، وَفِي نَفْسِهِ وَجْهٌ ، لَا امْرَأَةً وَصَبِيَّ حَرْبِيٍّ وَبَاغٍ وَصَائِلٍ وَمُقْتَصٍ مِنْهُ ، وَعَلَى كُلِّ مَنِ الشَّرَّاءُ كَفَّارَةٌ فِي الْأَصَحِّ ، وَهِيَ كَظَاهَارٍ لَكِنْ لَا إِطْعَامَ فِي الْأُظْهَرِ .

## كتاب دعوى الدم والقسامة

يُشْتَرَطُ أَنْ يُفْصَلَ مَا بَدَّعِيهِ مِنْ عَمْدٍ وَخَطَأٍ وَانْفِرَادٍ وَشِرْكَةٍ ، فَإِنْ أَطْلَقَ اسْتَفْصَلَهُ الْقَاضِي ، وَقِيلَ يُعْرَضُ عَنْهُ ، وَأَنْ يُعَيِّنَ الْمُدَّعَى عَلَيْهِ ، فَلَوْ قَالَ قَتَلَهُ أَحَدُهُمْ لَا يُحْلَلُهُمُ الْقَاضِي فِي الْأَصَحِّ ، وَيَجْرِيَانِ فِي دَعْوَى غَضَبٍ وَسَرَقَةٍ وَإِنْلَافٍ ، وَإِنَّمَا تُسَمَّى مِنْ مُكَلَّفٍ ،

الْأَمَّ سَلِيمَةً .

[فصل] في كفارة القتل (يجب بالقتل) عمداً كان أو شبهه أو خطأ (كفارة) ، وإن كان القاتل صبيّاً أو مجنوناً فتجب في مالهما (وعبداً) فيكفر بالصوم (وذمياً) فإن لم يتيسر له العتق لا يكفر بالصوم (وعامداً ومخطئاً ومقتبلاً) كالمكره لغيره ، وإنما تجب الكفارة (بقتل) مسلم ولو بدار حرب وذمّي) ومستأنس (وجنين وعبد نفسه ، ونفسه ، وفي نفسه ، وجه) أنه لا يجب لها الكفارة (لا) تجب الكفارة بقتل (امرأة وصبي حربيين) وإن حرم قتلها (وباغ وصائل ومقتص منه) بقتل (وعلى كل من الشركاء) في القتل (كفارة في الأصح) ومقابله على الجميع كفارة (وهي) أي كفارة القتل (كظهار لكن لا إطعام) فيها (في الأظهر) ومقابله يطعم ستين مسكيناً .

## كتاب دعوى الدم

أَيُّ الْقَتْلِ (وَالْقَسَامَةِ) بفتح القاف : اسم للابتهان التي تقسم على أولياء الدم (يشترط) لسكل دعوى شروط: أحدها (أن يفصل ما بدَّعِيهِ من عمد وخطأ) وشبه عمد (وانفراد) وشركة (وعدد الشركاء في قتل يوجب الدية) (فإن أطلق) المدعى في دعواه كأن قال هذا قتل أبي (استفصله القاضي) ندباً فيقول له : كيف قتله عمداً أو غيره (وقيل يعرض عنه ، و) من شروط الدعوى (أن يعين المدعى عليه ، فلو قال قتله أحدهم) فأسكروا وطلب تحليفهم (لا يحلفهم القاضي في الأصح) للابتهان ، ومقابله يحلفهم ، ولا يختص الوجهان المذكوران بدعوى الدم فلذا قال (ويجريان في دعوى غضب وسرقة وإنلاف) ونحوها ، ومن الشروط ما تضمنه قوله (وإنما تسمع من مكلف) أي بالغ عاقل ، فلا تسمع من صبي ومجنون ، وتصح من سفيه

مُلْتَزِمٌ عَلَى مِثْلِهِ ، وَلَوْ ادَّعَى انْفِرَادَهُ بِالْقَتْلِ ثُمَّ ادَّعَى عَلَى آخَرٍ لَمْ تُسْمَعْ الثَّانِيَّةُ ، أَوْ عَمْدًا وَوَصَفَهُ بِغَيْرِهِ ، لَمْ يَبْطُلْ أَصْلُ الدَّعْوَى فِي الْأَظْهَرِ ، وَتَثْبُتُ الْقَسَامَةُ ، فِي الْقَتْلِ بِمَحَلِّ لَوْثٍ ، وَهُوَ قَرِينَةُ لِيَصْدُقَ الدَّعْيُ بِأَنْ وَجِدَ قَتِيلٌ فِي مَحَلَّةٍ أَوْ قَرْيَةٍ صَغِيرَةٍ لِأَعْدَائِهِ ، أَوْ تَفَرَّقَ عَنْهُ جَمْعٌ ، وَلَوْ تَقَابَلَ صَفَانِ لِقِتَالٍ وَانْكَشَفُوا عَنْ قَتِيلٍ ، فَإِنْ اتَّحَمَ قِتَالٌ فَلَوْثٌ فِي حَقِّ الصَّفِّ الْآخَرِ ، وَإِلَّا فَفِي حَقِّ صَفِّهِ ، وَشَهَادَةُ الْعَدْلِ لَوْثٌ ، وَكَذَا عَيْدٌ أَوْ نِسَاءٌ ، وَقِيلَ يُشْتَرَطُ تَفَرُّقُهُمْ ، وَقَوْلُ فَسَقَةٍ وَصِيَّانٍ وَكَيْفَارٍ لَوْثٌ فِي الْأَصَحِّ ، وَلَوْ ظَهَرَ لَوْثٌ فَقَالَ أَحَدُ ابْنَيْهِ قَتَلَهُ : فَلَنْ وَكَذَبَهُ الْآخَرُ بَطُلَ اللَّوْثُ ، وَفِي قَوْلٍ لَا ، وَقِيلَ لَا يَبْطُلُ بِتَكْذِيبِ فَاسِقٍ ، وَلَوْ قَالَ أَحَدُهُمَا قَتَلَهُ زَيْدٌ وَبَجَّهُولٍ ، وَقَالَ الْآخَرُ عَمَرُو قَتَلَهُ وَبَجَّهُولٌ حَلَفَ كُلُّ عَلَى مَنْ عَيْنُهُ وَلَهُ رُبْعُ الدِّيَةِ ،

(ملتزم) للاحكام ، فلا تسمع من حربي ليس له أمان ، ومن الشروط أن تكون الدعوى (على مثله) أي المدعى من كونه مكلفا ملتزما للاحكام ، فلا تسمع على صبي ومجنون ، فان توجه حق مالي عليهما ادعى على وليهما (ولو ادعى) على شخص (انفراده بالقتل ثم ادعى على آخر لم تسمع الثانية) ولم يمكن من العود الى الأولى إن لم يكن حكم فيها (أو) ادعى (عمدا ووصفه بغيره) من خطأ أو شبه عمد (لم يبطل أصل الدعوى) وهو دعوى القتل (في الأظهر) ومقابله يبطل (وتثبت القسامة في القتل) للنفس ، لا في غيره من جرح أو إتلاف مال (بمحل لوث ، وهو) أي اللوث (قرينة لصدق المدعى) أي تغلب على الظن أنه صادق (بأن) أي كان (وجد قتيل في محلة) منفصلة عن البلد ولم يعرف قاتله ولا بينة بقتله (أو قرية صغيرة لأعدائه) أو أعداء قبيلته ، بل لو لم يخاطبهم غيرهم لم تشتط العدواة (أو) وجد قتيل (تفرق عنه جمع) كأن ازدحوا ثم تفرقوا عنه ، لكن يشترط أن يكونوا محصورين (ولو تقابل صفان اقتال وانكشفوا عن قتيل) من أحدهما (فإن التحم قتال) من بعضهم لبعض (فلو في حق الصف الآخر ، وإلا) بأن لم يتحتم (فلو في حق صفه ، وشهادة العدل) الواحد ولو بغير لفظ الشهادة (لوث) في القتل العمد الموجب للقصاص . وأما في الخطأ وشبه العمد فليست لوثة بل يحلف معه بمينا واحدة ويستحق المال (وكذا عييد أو لساء) أي شهادتهم لوث ، بل قول الواحد منهم لوث (وقيل يشترط تفرقهم ، وقول فسقة وصبيان وكفار لوث في الأصح) ومقابله المنع (ولو ظهر لوث) في قتيل (فقال أحد ابنيه قتله فلان ، وكذبه الآخر بطل اللوث) فلا يحلف المدعى (وفي قول لا) يبطل (وقيل لا يبطل بتكذيب فاسق) والأصح أنه لا فرق . وأما إذا تكذبه بل قال لأعلم فلا يبطل (ولو قال أحدهما : قتله زيد وبجھول) عندي (وقال الآخر : عمر قتلته وبجھول) عندي (حلف كل على من عينه) لأنه لا تكاذب بينهما (وله ربع الدية) لاعترافه

وَلَوْ أَنْكَرَ الْمُدَّعَى عَلَيْهِ الْوَلُوثَ فِي حَقِّهِ فَقَالَ لَمْ أَكُنْ مَعَ الْمُتَفَرِّقِينَ سَهْ صُدُقٌ بِيَمِينِهِ ،  
وَلَوْ ظَهَرَ لَوْثٌ بِأَصْلِ قَتْلِ دُونَ تَعْدٍ وَخَطَأٍ فَلَا قَسَامَةَ فِي الْأَصَحِّ ، وَلَا يُقْسَمُ فِي طَرَفٍ  
وَإِنْلَافٍ مَالٍ إِلَّا فِي عَيْنٍ فِي الْأَظْهَرِ ، وَهِيَ أَنْ يَخْلَفَ الْمُدَّعَى عَلَى قَتْلِ أَدْعَاهُ خَمْسِينَ  
يَمِينًا ، وَلَا يُشْتَرَطُ مَوَالِيهَا عَلَى الْمَذْهَبِ ، وَلَوْ تَخَلَّلَهَا جُنُونٌ أَوْ إِغْمَاءٌ بَنَى ، وَلَوْ  
مَاتَ لَمْ يَنْبَغِ وَارِثُهُ عَلَى الصَّحِيحِ ، وَلَوْ كَانَ لِلْقَتِيلِ وَرَثَةٌ وَرَثَتُ بِحَسَبِ الْإِرْثِ  
وَجَبَرِ الْمُنْكَسِرِ ، وَفِي قَوْلٍ يَخْلَفُ كُلُّ خَمْسِينَ ، وَلَوْ نَكَلَ أَحَدُهُمَا خَلَفَ الْآخَرُ خَمْسِينَ ،  
وَلَوْ غَابَ خَلَفَ الْآخَرُ خَمْسِينَ وَأَخَذَ حَصَّتَهُ ، وَإِلَّا صَبَرَ لِلْغَائِبِ ، وَالْمَذْهَبُ أَنْ يَمِينَ  
الْمُدَّعَى عَلَيْهِ بِلَا لَوْثٍ ، وَالْمَرْدُودَةُ عَلَى الْمُدَّعَى أَوْ عَلَى الْمُدَّعَى عَلَيْهِ مَعَ لَوْثٍ ، وَالْيَمِينَ  
مَعَ شَاهِدٍ خَمْسُونَ ، وَيَجِبُ بِالْقَسَامَةِ فِي قَتْلِ الْخَطَأِ أَوْ شِبْهِ الْعَمْدِ دِيَّةٌ عَلَى الْعَاقِلَةِ ، وَفِي  
الْعَمْدِ عَلَى الْمُقْسَمِ عَلَيْهِ ، وَفِي الْقَدِيمِ قِصَاصٌ ،

بأن عليه نصف الدية وجسته منه النصف ( ولو أنكر المدعى عليه اللوث في حقه ، فقال لم أكن  
مع المتفرقين عنه صدق يمينه ) وعلى المدعى البينة على الأمانة التي يدعيها ( ولو ظهر لوث  
بأصل قتل دون ) تقييده بصفة ( عمد وخطأ فلا قسامة في الأصح ) بل لا بد أن يثبت كونه  
بصفة مخصوصة ، ومقابله تثبت القسامة ويحكم بالأخف وهو الخطأ ( ولا يقسم في طرف وإنلاف  
مال ) بل القول قول المدعى عليه يمينه ( الا في ) قتل ( عبد ) أو أمة مع لوث فيقسم السيد  
( في الأظهر ) ومقابله لا قسامة فيه ( وهي ) أي القسامة ( أن يخلف المدعى على قتل أَدْعَاهُ )  
مع اللوث ( خمسين يمينًا ) فلا يسمى قسامة الا إيمان المدعى ( ولا يشترط موالاتها ) أي  
الأيمان ( على المذهب ) وقيل تشترط ( ولو تخللها جنون أو إغماء بنى ) إذا أفاق ( ولو مات  
لم يبن وارثه على الصحيح ) ومقابله يبنى ( ولو كان للقتيل ورثة وزعت ) الأيمان الخمسون عليهم  
( بحسب الارث ) على قدر سهامهم ( وجبر المنكسر ) ان لم تنقسم بحجة ( وفي قول يخلف  
كل خمسين ، ولو نكل أحدهما ) أي الوارثين ( حلف الآخر خمسين ) وأخذ حصته ( ولو غاب )  
أحدهما أو كان ميبيا مثلا ( حلف الآخر خمسين وأخذ حصته ) في الحال ( والا ) أي وان لم  
يخلف الحاضر خمسين ( صبر للغائب ) حتى يحضر ، وللصبي حتى يبلغ ، ويخلف ما ينحصه ( والمذهب  
أن يمين المدعى عليه ) قتل ( بلا لوث ، و ) اليمين ( المردودة ) منه ( على المدعى ) بأن  
لم يكن لوث ونكل عن اليمين فردت على المدعى ( أو ) اليمين المردودة ( على المدعى عليه )  
بسبب نكول المدعى ( مع لوث واليمين مع شاهد خمسون ) في جميع ذلك ( ويجب بالقسامة في  
قتل الخطأ أو شبه العمد دية على العاقلة ) حنيفة في الأول مغالطة في الثاني ( وفي ) قتل ( العمد )  
دية ( على المقسم ) حالة ( عليه ) ولا قصاص ( وفي القديم قصاص ) حيث يجب لو قامت به



وَلَوْ ادَّعى عَمداً يَلُوْثُ عَلَى ثَلَاثَةِ حَضَرٍ أَحَدُهُمْ أَقْسَمَ عَلَيْهِ خَمْسِينَ وَأَخَذَ ثُلُثَ الدِّيَةِ ، فَإِنْ حَضَرَ آخَرُ أَقْسَمَ عَلَيْهِ خَمْسِينَ ، وَفِي قَوْلِ خَمْسَا وَعَشْرِينَ إِنْ لَمْ يَكُنْ ذَكَرَهُ فِي الْأَيْمَانِ ، وَإِلَّا فَيَنْبَغِي إِلَّا كُتِمَا بِهَا بِنَاءً عَلَى مَعْنَى الْقَسَامَةِ فِي غَيْبَةِ الدَّعى عَلَيْهِ وَهُوَ الْأَصَحُّ ، وَمَنْ اسْتَحَقَّ بِذَلِكَ الدَّمِ أَقْسَمَ وَلَوْ مُكَاتَبٌ لِقَتْلِ عَبْدِهِ ، وَمَنْ ارْتَدَّ فَلَا فُضْلَ تَأْخِيرُ أَقْسَامِهِ لِلْيُسْلُمِ ، فَإِنْ أَقْسَمَ فِي الرَّدَّةِ صَحَّ عَلَى الْمَذْهَبِ ، وَمَنْ لَا وَاِرِثَ لَهُ لَا قَسَامَةَ فِيهِ .

[فصل] إِنْمَا يَثْبُتُ مُوجِبُ الْقِصَاصِ بِإِقْرَارٍ أَوْ عَدْلَيْنِ ، وَلِلْمَالِ بِذَلِكَ أَوْ بِرَجُلٍ وَامْرَأَتَيْنِ أَوْ وَبَيْنَ ، وَلَوْ عَفَا عَنِ الْقِصَاصِ لَيَقْبَلَ لِلْمَالِ رَجُلٌ وَامْرَأَتَانِ لَمْ يُقْبَلْ فِي الْأَصَحِّ ، وَلَوْ شَهِدَ هُوَ وَهَمَا بِهَاشِمَةٍ قَبْلَهَا إِيضاً لَمْ يَجِبْ أَرْشُهَا عَلَى الْمَذْهَبِ وَلِيُصْرَحَ الشَّاهِدُ بِالْمدعى ، فَلَوْ قَالَ ضَرَبَهُ بِسَيْفٍ فَجَرَحَهُ فَاتَ لَمْ يَثْبُتْ حَتَّى يَقُولَ فَاتَ مِنْهُ أَوْ قَتَلَهُ ، وَلَوْ قَالَ ضَرَبَ رَأْسَهُ فَأَذْمَاهُ أَوْ فَاسَالَ دَمَهُ

يُثْبِتُ ( وَلَوْ ادَّعى عَمداً يَلُوْثُ عَلَى ثَلَاثَةِ حَضَرٍ أَحَدُهُمْ ) وَأَنْكَرَ ( أَقْسَمَ عَلَيْهِ خَمْسِينَ ) وَأَخَذَ ثُلُثَ الدِّيَةِ ( مِنْ مَالِهِ ) ( فَإِنْ حَضَرَ آخَرُ أَقْسَمَ عَلَيْهِ خَمْسِينَ ، وَفِي قَوْلِ خَمْسَا وَعَشْرِينَ إِنْ لَمْ يَكُنْ ذَكَرَهُ ) أَى الْعَاقِبِ ( فِي الْأَيْمَانِ ) الَّتِي حَلَفَهَا لِلْحَاضِرِ ( وَإِلَّا ) . بَأَنْ ذَكَرَهُ فِيهَا ( فَيَنْبَغِي إِلَّا كُتِمَا بِهَا بِنَاءً عَلَى مَعْنَى الْقَسَامَةِ فِي غَيْبَةِ الدَّعى عَلَيْهِ ، وَهُوَ الْأَصَحُّ ) وَالثَّلَاثُ إِذَا حَضَرَ كَالثَّانِي ( وَمَنْ اسْتَحَقَّ بِذَلِكَ الدَّمِ أَقْسَمَ ) سِوَاهُ كَانَ مُسْلِمًا أَمْ كَافِرًا ( وَلَوْ ) هُوَ ( مُكَاتَبٌ لِقَتْلِ عَبْدِهِ ) فَيَقْسَمُ هُوَ لِأَسِيدِهِ ( وَمَنْ ارْتَدَّ ) بَعْدَ اسْتِحْقَاقِهِ بِذَلِكَ الدَّمِ ( فَلَا فُضْلَ ) أَى الْأَوَّلَى ( تَأْخِيرُ أَقْسَامِهِ لِلْيُسْلُمِ ، فَإِنْ أَقْسَمَ فِي الرَّدَّةِ صَحَّ عَلَى الْمَذْهَبِ ) وَقِيلَ لَا يَصَحُّ ( وَمَنْ لَا وَاِرِثَ لَهُ ) خَاصَّ ( لَا قَسَامَةَ فِيهِ ) وَإِنْ كَانَ هُنَاكَ لَوْثٌ .

[فصل] فَمَا يَثْبُتُ مُوجِبُ الْقِصَاصِ وَمُوجِبُ الْمَالِ ( إِنْمَا يَثْبُتُ مُوجِبُ ) بِكُسْرِ الْجِيمِ ( الْقِصَاصِ ) مِنْ قَتْلِ أَوْ جَرْحِ ( بِإِقْرَارٍ أَوْ ) شَهَادَةِ ( عَدْلَيْنِ ، وَ ) إِنْمَا يَثْبُتُ مُوجِبُ ( الْمَالِ ) مِنْ قَتْلِ أَوْ جَرْحِ خَطَأً أَوْ شَبَهَ عَمْدٍ ( بِذَلِكَ أَوْ بِرَجُلٍ وَامْرَأَتَيْنِ أَوْ ) بِرَجُلٍ ( وَبَيْنَ ) لَا بِامْرَأَتَيْنِ وَبَيْنَ ( وَلَوْ عَفَا عَنِ الْقِصَاصِ لَيَقْبَلَ لِلْمَالِ رَجُلٌ وَامْرَأَتَانِ لَمْ يُقْبَلْ ) وَلَا يُحْكَمُ لَهُ بِذَلِكَ ( فِي الْأَصَحِّ ) وَمُقَابَلُهُ يَقْبَلُ ( وَلَوْ شَهِدَ هُوَ ) أَى الرَّجُلُ ( وَهَمَا ) أَى الْمُرَأَتَانِ ( بِهَاشِمَةٍ قَبْلَهَا إِيضاً لَمْ يَجِبْ أَرْشُهَا ) عَلَى الْمَذْهَبِ ( لِأَنَّ الْإِيضَاحَ قَبْلَهَا مُوجِبُ الْقِصَاصِ ) وَلَا يَثْبُتُ بِذَلِكَ ، وَفِي قَوْلِ يَجِبُ أَرْشُهَا ( وَلِيُصْرَحَ الشَّاهِدُ بِالْمدعى ) بِهِ ( فَلَوْ قَالَ : ضَرَبَهُ بِسَيْفٍ فَجَرَحَهُ فَاتَ لَمْ يَثْبُتْ ) هَذَا الْقَتْلُ الْمُدَّعى بِهِ ( حَتَّى يَقُولَ فَاتَ مِنْهُ أَوْ قَتَلَهُ ) أَوْ نَحْوَ ذَلِكَ عَمَّا يَثْبُتُ أَنَّ الْمَوْتَ مِنَ الْجَرْحِ ( وَلَوْ قَالَ ) الشَّاهِدُ ( ضَرَبَ ) الْجَانِي ( رَأْسَهُ فَأَذْمَاهُ أَوْ فَاسَالَ دَمَهُ )

ثَبَّتَتْ دَامِيَةً ، وَيَشْتَرَطُ لَوْضُوحَ ضَرْبِهِ فَأَوْضُوحَ عَظْمِ رَأْسِهِ ، وَقِيلَ يَكْفِي فَأَوْضُوحُ  
رَأْسِهِ ، وَيَجِبُ بَيَانُ مَحَلِّهَا وَقَدَرِهَا لِيُمْكِنَ الْقِصَاصُ ، وَيَثْبُتُ الْقَتْلُ بِالسَّحْرِ بِإِثْبَاتِ  
لَا يَبِينُهُ ، وَلَوْ شَهِدَ لَمُورْتُهُ بِمُجْرَحٍ قَبْلَ الْإِنْدِمَالِ لَمْ تُقْبَلْ ، وَبَعْدَهُ يُقْبَلُ ، وَكَذَا  
بِمَالٍ فِي مَرَضٍ مَوْتِهِ فِي الْأَصَحِّ ، وَلَا تُقْبَلُ شَهَادَةُ الْعَاقِلَةِ بِفَسْقِ شُهودٍ قَتَلَ بِحِمْلُونِهِ ،  
وَلَوْ شَهِدَ اثْنَانِ عَلَى اثْنَيْنِ يَقْتُلُهُ فَشَهِدَا عَلَى الْأَوَّلَيْنِ يَقْتُلُهُ فَإِنْ صَدَّقَ الْوَلِيُّ الْأَوَّلَيْنِ حُكِمَ  
بِهِمَا ، أَوِ الْآخَرَيْنِ أَوِ الْجَمِيعِ أَوْ كَذَبَ الْجَمِيعَ بَطَلْنَا ، وَلَوْ أَقَرَّ بَعْضُ الْوَرَثَةِ بِغَضْوِ  
بَعْضٍ سَقَطَ الْقِصَاصُ ، وَلَوْ اخْتَلَفَ شَاهِدَانِ فِي زَمَانٍ أَوْ مَكَانٍ أَوْ آلَةٍ أَوْ هَيْئَةٍ لَعُتْ ،  
وَقِيلَ لَوْثٌ .

ثَبَّتَتْ دَامِيَةً ، وَيَشْتَرَطُ لَوْضُوحَ ( ضَرْبِهِ فَأَوْضُوحَ عَظْمِ رَأْسِهِ ، وَقِيلَ يَكْفِي فَأَوْضُوحُ  
رَأْسِهِ ) مِنْ غَيْرِ تَصْرِيحٍ بِإِضَاحِ الْعَظْمِ ( وَيَجِبُ ) عَلَى الشَّاهِدِ ( بَيَانُ مَحَلِّهَا وَقَدَرِهَا ) بِالْمَسَاحَةِ  
أَوِ الْإِشَارَةِ إِلَيْهَا ( لِيُمْكِنَ ) فِيهَا ( الْقِصَاصُ ) وَبِالسَّبَبَةِ لَوْجُوبِ الدِّيَةِ لِحَاجَتِهَا لِبَيَانِ ( وَيَثْبُتُ  
الْقَتْلُ بِالسَّحْرِ بِإِثْبَاتِهِ ) مِنَ السَّاحِرِ ، فَإِنْ قَالَ قَتَلْتُهُ بِسِحْرِي وَهُوَ يَقْتُلُ غَالِبًا فَعَمْدٌ فَعَلِيهِ الْقَوْدُ ،  
وَإِنْ قَالَ يَقْتُلُ نَادِرًا فَشُبْهَ عَمْدٍ ، وَإِنْ قَالَ أَخْطَأْتُ مِنْ اسْمٍ غَيْرِهِ لَهُ نَفْطًا ، وَتَجِبُ الدِّيَةُ عَلَيْهِ إِلَّا  
أَنْ تَصَدَّقَهُ الْعَاقِلَةُ ( لَا يَبِينُهُ ) فَلَا يَثْبُتُ السَّحَرُ بِهَا ، لِأَنَّ قَصْدَ السَّاحِرِ وَتَأْوِيلَ سِحْرِهِ لَا يُطْلَعُ عَلَيْهِ  
الشَّاهِدُ ( وَلَوْ شَهِدَ لَمُورْتُهُ بِمُجْرَحٍ قَبْلَ الْإِنْدِمَالِ لَمْ تُقْبَلْ ) شَهَادَتُهُ لِلتَّهْمَةِ ( وَ؟ ) أَيْ الْإِنْدِمَالِ  
( يَقْبَلُ ، وَكَذَا ) تُقْبَلُ شَهَادَتُهُ لَوْ شَهِدَ لَمُورْتُهُ ( بِمَالٍ فِي مَرَضٍ مَوْتُهُ فِي الْأَصَحِّ ) وَمُقَابَلُهُ لِاتِّقَابِ  
( وَلَا تُقْبَلُ شَهَادَةُ الْعَاقِلَةِ بِفَسْقِ شُهودٍ قَتَلَ ) صَفَتُهُ أَنَّهُمْ ( بِحِمْلُونِهِ ) لِسُكُونِهِ خَطَا أَوْ شُبْهَ عَمْدٍ .  
وَأَمَّا لَوْ كَانَ الْقَتْلُ عَمْدًا فَتُقْبَلُ شَهَادَتُهُمْ بِفَسْقِ شُهودِهِ ( وَلَوْ شَهِدَ اثْنَانِ عَلَى اثْنَيْنِ بِقَتْلِهِ ) أَيْ  
شَخْصٍ ( فَشَهِدَا ) أَيْ الْمُشْهُودَ عَلَيْهِمَا ( عَلَى الْأَوَّلَيْنِ بِقَتْلِهِ ، فَإِنْ صَدَّقَ الْوَلِيُّ الْأَوَّلَيْنِ حُكِمَ بِهِمَا )  
وَلَا يَنْوَقِفُ حُكْمُ الْقَاضِي عَلَى تَصْدِيقِهِ ، بَلِ الْغَرَضُ أَنْ لَا يَكْذِبَهُمَا ( أَوْ ) صَدَّقَ ( الْآخَرَيْنِ أَوْ  
الْجَمِيعِ أَوْ كَذَبَ الْجَمِيعَ بَطَلْنَا ) أَيْ الشَّاهِدَانِ فِي الْمَسَائِلِ الثَّلَاثِ ( وَلَوْ أَقَرَّ بَعْضُ الْوَرَثَةِ بِغَضْوِ  
بَعْضٍ ) مِنْهُمْ عَنِ الْقِصَاصِ ( سَقَطَ الْقِصَاصُ ) وَبَقِيَ الدِّيَةُ ( وَلَوْ اخْتَلَفَ شَاهِدَانِ فِي زَمَانٍ )  
لِلْقَتْلِ ( أَوْ مَكَانٍ ) لَهُ ( أَوْ آلَةٍ أَوْ هَيْئَةٍ لَعُتْ شَهَادَتُهُمَا ) وَلَا لَوْثُ بَهَا ( وَقِيلَ ) هَذِهِ الشَّهَادَةُ  
( لَوْثٌ ) فَيَقْسَمُ الْوَلِيُّ وَتَثْبُتُ الدِّيَةُ .

## كتاب البغاة

هُمْ مُخَالِفُو الْإِمَامِ بِخُرُوجِ عَلَيْهِ وَتَرْكِ الْإِقْيَادِ ، أَوْ مَنَعَ حَقَّ تَوْجِهِ عَلَيْهِمْ  
بشَرْطِ شَوْكَةِ لَمْ وَتَأْوِيلِ ، وَمُطَاعِ فِيهِمْ ، قِيلَ وَإِمَامٌ مَنصُوبٌ ، وَلَوْ أَظْهَرَ قَوْمٌ  
رَأَى الْخَوَارِجَ كَتَرَكِ الْجَمَاعَاتِ وَتَكْفِيرِ ذِي كِبِيرَةٍ وَلَمْ يُقَاتِلُوا تُرْكُوا ، وَإِلَّا قَطَّاعٌ  
طَرِيقِ ، وَتَقَبَّلُ شَهَادَةُ الْبُكَاءِ وَقَضَاءُ قَاضِيهِمْ فِيمَا يَقْبَلُ قَضَاءُ قَاضِيْنَا إِلَّا أَنْ يُسْتَحْلَ  
دِمَاءَنَا ، وَيُنْفَذَ كِتَابُهُ بِالْحُكْمِ وَيَحْكُمُ بِكِتَابِهِ بِسَمَاعِ الْبَيْتَةِ فِي الْأَصَحِّ ، وَلَوْ أَقَامُوا  
حَدًّا أَوْ أَخَذُوا زَكَاةً وَخَرَجُوا وَجِزِيَةً وَفَرَّقُوا سَهْمَ الْمُرْتَزَقَةِ عَلَى جُنْدِهِمْ صَحَّ ، وَفِي  
الْأَخِيرِ وَجْهٌ ، وَمَا أَتْلَفَهُ بَاغٍ عَلَى عَادِلٍ وَعَكْسُهُ إِنْ لَمْ يَكُنْ فِي قِتَالٍ ضَمِنَ ، وَإِلَّا فَلَا ،  
وَفِي قَوْلِ بَضْمَنِ الْبَاغِي ،

## كتاب البغاة

جمع باغ . والبني : الظلم ومجاوزة الحد ( هم ) مسلمون ( مخالفو الامام ) ولو جازا  
( بخروج عليه ) والخروج على الأئمة وقتالهم حرام وإن كانوا فسقة ظالمين ( وترك الإقياد )  
له ( أو ) خالف الامام بسبب ( منع حق توجع عليهم ) وإن لم يخرجوا عليه ، وإنما يكون  
المخالفون بغاة ، ونعطى لهم الأحكام الآتية من عدم القصاص بالقتل وغيره ( بشرط شوكة لهم )  
بكثرة أو قوة بحسن بحيث يحتاج لردهم إلى الطاعة لكلفة ( و ) بشرط ( تأويل ) وشبهة  
يعتقدون بها جواز الخروج ( و ) بشرط ( مطاع فيهم ) وإن لم يكن إماما ( قيل و ) بشرط  
( إمام منصوب ) فيهم ( ولو أظهر قوم رأى الخوارج : كترك الجماعات وتكفير ذي كبرية ولم  
يقاتلوا ) وهم في قبضتنا ( تركوا ) فلا تتعرض لهم ماداموا لم يخرجوا عن طاعة الامام ( وإلا )  
بأن قاتلوا ( فقطاع طريق ) أي حكمهم كحكمهم في أنهم إن قاتلوا أحدا يكافئهم قتلوا به لا أنهم  
قطاع حقيقة لأنهم لم يقصدوا إخافة الطريق ( وتقبل شهادة البغاة ) لأنهم ليسوا بفسقة لتأويلهم  
( و ) يقبل ( قضاء قاضيهما فيما يقبل ) فيه ( قضاء قاضينا إلا أن يستحل ) القاضي أو الشاهد  
( دماءنا ) وأموالنا من غير تأويل فلا تقبل شهادتهم ولا قضاء قاضيهما ( وينفذ كتابه ) أي  
القاضي ( بالحكم ) فإذا كتب إلى قاضينا بما حكم به جاز له قبوله ( ويحكم بكتابه بسماع البيعة  
في الأصح ) ومقابله لا يحكم به ( ولو ) استولى البغاة على بلد ، و ( أقاموا حدًا أو أخذوا زكاة  
وخارجا وجزية وفروا ساهم المرتزقة على . . . ) هم صح ( ما فعلوه ) ( وفي الأخير ) وهو تفرقة سهم  
المرتزقة ( وجه ) أنه لا يقع الموضع ( وما أتلغه باغ ) من نفس أو مال ( على عادل وعكسه )  
وهو ما أتلغه عادل على باغ ( إن لم يكن في قتال ضمن ) كل مهسما متلفه ( وإلا ) بأن كان  
الانلاف لضرورة القتال ( فلا ) يضمن ( وفي قول يضمن الباغي ) ما أتلغه على العادل

وَالْتَأْوُلُ بِلا شَوْكَةٍ يَضْمَنُ ، وَعَكْسُهُ كِبَاغٌ ، وَلَا يُقَاتِلُ الْبَغَاةَ حَتَّى يَبْعَثَ إِلَيْهِمْ أَمِينًا  
فَطَلْنَا نَاصِحًا يَسْأَلُهُمْ مَا يَنْقُيُونَ ، فَإِنْ ذَكَرُوا مَظْلَمَةً أَوْ شُبْهَةَ أَزَالَهَا ، فَإِنْ أَصْرُوا  
نَصَحَهُمْ ثُمَّ أَذْنَهُمْ بِالْقِتَالِ ، فَإِنْ اسْتَمْتَلُوا اجْتَهَدَ وَقَعَلَ مَارَأَهُ صَوَابًا ، وَلَا يُقَاتِلُ  
مُدْبِرَهُمْ وَلَا مُشْخِزَهُمْ وَأَسِيرَهُمْ وَلَا يُطْلَقُ ، وَإِنْ كَانَ صَدِيدًا وَامْرَأَةً حَتَّى تَنْفَقِيَ الْحَرْبُ  
وَيَتَفَرَّقَ جَمْعُهُمْ إِلَّا أَنْ يُطِيعَ بِاخْتِيَارِهِ ، وَيَرُدُّ سِلَاحَهُمْ وَخَيْلَهُمْ إِلَيْهِمْ إِذَا انْقَضَتْ  
الْحَرْبُ وَأُمِنَتْ غَائِلَتُهُمْ ، وَلَا يُسْتَعْمَلُ فِي قِتَالٍ إِلَّا لِضَرُورَةٍ ، وَلَا يُقَاتَلُونَ بِعَظِيمِ كِنَارٍ  
وَمَنْجَنِيْقٍ ، إِلَّا لِضَرُورَةٍ كَأَنْ قَاتَلُوا بِهِ أَوْ أَحَاطُوا بِنَا ، وَلَا يُسْتَعَانُ عَلَيْهِمْ بِكَافِرٍ ، وَلَا  
بِمَنْ يَرَى قَتْلَهُمْ مُدْبِرِينَ ، وَلَوْ اسْتَعَانُوا عَلَيْنَا بِأَهْلِ حَرْبٍ وَآمَنُوهُمْ لَمْ يَنْفُذْ أَمَانُهُمْ  
عَلَيْنَا ، وَنَفَذَ عَلَيْهِمْ فِي الْأَصَحِّ ، وَلَوْ أَعَانَهُمْ أَهْلُ الذِّمَّةِ عَالِمِينَ بِتَحْرِيمِ قِتَالِنَا انْتَقَصَ  
عَهْدُهُمْ ، أَوْ مُكْرَهِينَ

(و) الباغي (المتاويل بلا شوكة يضمن) النفس والمال ولو حال القتال (وعكسه) وهو من له  
شوكة ولا تاويل له : حكمه (كباغ) في عدم الضمان لضرورة القتال . وأما في الحدود إذا  
أقاموها ، والحقوق إذا قبضوها فلا يعتد بها (ولا يقاتل) الامام (البغاة حتى يبعث اليهم امينا  
فطالنا ناصحا) لهم (يسألهم ما ينقمون) أي يكرهون (فان ذكروا مظلمة) هي ان كانت  
مصدرا فبفتح اللام ، وان كانت اسما لما يظلم به فبكسرها (أو شبهة أزالها ، فان أصروا)  
بعد الازالة (نصحهم ، ثم) ان أصروا (أذنهم) أي أعالهم (بالقتال) وقتالهم واجب إن  
تعرضوا للحريم أو تعطل الجهاد بسببهم ، أو أخذوا من بيت المال ما ليس لهم أو امتنعوا من دفع  
حق عليهم ، أو تعرضوا لخلع الامام المنعقد البيعة ، والا جاز (فان استمهلوا اجتهد وفعل مارأه  
صوابا ، ولا يقاتل مدبرهم ، ولا) يقتل (مشخزهم) من اتخذه الجرح وأضعفه (و) لا  
(أسيرهم ، ولا يطلق) أسيرهم ، بل يحبس (وإن كان صبيا وامرأة حتى تنفض الحرب  
ويتفرق جمعهم ، إلا أن يطيع) الأسير (باختياره) ببيعة الامام والرجوع عن البنى (ويرد)  
وجوبا (سلاحهم وخيلهم اليهم إذا انقضت الحرب وأمنت غائلتهم) أي شرهم (ولا يستعمل)  
شيء من سلاحهم وخيلهم (في قتال) وغيره (إلا لضرورة) كأن لم يجز أهل العدل إلا  
سلاحهم (ولا يقاتلون بعظيم : كنار ومنجنيق) وكل ما يرمي (إلا لضرورة : كأن قاتلوا به  
أو أحاطوا بنا) واضطررنا لزمينهم بذلك (ولا يستعان عليهم بكافر) فيحرم الا لضرورة (ولا  
بمن يرى قتلهم مدبرين) لعداوة أو اعتقاد كذبي (ولو استعانوا علينا بأهل حرب وآسروهم)  
أي عقدوا لهم أمانا (لم ينفذ أمانهم علينا) فلنا غنم أموالهم واسترقاقهم وكل ما يجوز مع الحريين  
(ونفذ عليهم) أمانهم (في الأصح) فلا يجوز لهم أن يعاملوهم معاملة الحريين ، ومقابل الأصح  
لا ينفذ أمانهم (ولو أعانهم أهل الذمة عالمين بتحريم قتالنا انتقض عهدهم) بذلك (أو مكروهين

فَلَا ، وَكَذَلِكَ إِنْ قَالُوا ظَنَّنَا جَوَازَهُ ، أَوْ أَنَّهُمْ يُحِقُّونَ عَلَى الْمَذْهَبِ ، وَيُقَاتِلُونَ كِبْغَةً .  
 [فصل] شَرْطُ الْإِمَامِ : كَوْنُهُ مُسْلِمًا مُكَلَّمًا حُرًّا ذَكَرًا قُرَشِيًّا مُجْتَهِدًا شَجَاعًا ذَا  
 رَأْيٍ وَسَمْعٍ وَبَصِيرَةٍ وَنُطْقٍ ، وَتَنَقُّدُ الْإِمَامَةُ بِالْبَيْعَةِ ، وَالْأَصَحُّ بَيْعَةُ أَهْلِ الْحِلِّ وَالْعَقْدِ مِنَ  
 الْعُلَمَاءِ وَالرُّؤَسَاءِ وَوُجُوهِ النَّاسِ الَّذِينَ يَتَّبِعُهُمْ أَجْمَاعُهُمْ ، وَشَرْطُهُمْ صِفَةُ الشُّهُودِ ،  
 وَبِاسْتِخْلَافِ الْإِمَامِ ، فَلَوْ جَعَلَ الْأَمْرَ شُورَى بَيْنَ جَمْعٍ فَكَاسَتْخِلَافٍ فَيَرْتَضُونَ  
 أَحَدَهُمْ ، وَبِاسْتِثْلَاءِ جَامِعِ الشُّرُوطِ ، وَكَذَلِكَ فَاسِقٌ وَجَاهِلٌ فِي الْأَصَحِّ . قُلْتُ :  
 لَوْ أَدْعَى دَفْعَ زَكَاةٍ إِلَى الْبُغَاةِ صِدْقٍ بَيِّنَةٍ ، أَوْ جُزْئِيَّةٍ فَلَا عَلَى الصَّحِيحِ ، وَكَذَلِكَ  
 خُرَاجٍ فِي الْأَصَحِّ ، وَيُصَدَّقُ فِي حَدِّهِ إِلَّا أَنْ يَثْبُتَ بَيِّنَةٌ ، وَلَا أَثَرُ لَهُ فِي الْبَدَنِ ،  
 وَاللَّهُ أَعْلَمُ .

فَلَا) يَنْتَقِضُ (وَكَذَا إِنْ قَالُوا ظَنَّنَا جَوَازَهُ) لَا يَنْتَقِضُ عَهْدُهُمْ (أَوْ) قَالُوا ظَنَّنَا (أَنَّهُمْ مُحِقُّونَ)  
 لَا يَنْتَقِضُ (عَلَى الْمَذْهَبِ) وَفِي قَوْلِ يَنْتَقِضُ (وَيُقَاتِلُونَ) مِنْ قُلْنَا لَا يَنْتَقِضُ عَهْدُهُمْ (كِبْغَةً)  
 وَلَا يَلْحَقُونَ بِالْبُغَاةِ فِي نَفْسِ الضَّحَامِ ، بَلْ يَضْمَنُونَ مَا يَتْلَفُونَهُ نَفْسًا وَمَالًا وَلَوْ قَصَاصًا .

[فصل] فِي شُرُوطِ الْإِمَامِ الْأَعْظَمِ وَمَا مَعَهُ (شَرْطُ الْإِمَامِ) الْأَعْظَمُ (كَوْنُهُ مُسْلِمًا) فَلَا  
 تَصِحُّ تَوَلِيَّةُ كَافِرٍ (مُكَلَّمًا) فَلَا تَصِحُّ تَوَلِيَّةُ صَبِيٍّ وَجُنُونٍ (حُرًّا) بِخِلَافٍ مِنْ فِيهِ رِقَّةٌ  
 (ذَكَرًا) فَلَا تَصِحُّ تَوَلِيَّةُ امْرَأَةٍ وَخَنَثِيٍّ (قُرَشِيًّا) فَلَا يَصِحُّ تَوَلِيَّةُ غَيْرِ الْقُرَشِيِّ مَعَ تَبَسُّرِهِ ،  
 وَيَشْتَرِطُ أَنْ يَكُونَ عَدْلًا ، فَلَا يَصِحُّ تَوَلِيَّةُ الْفَاسِقِ (مُجْتَهِدًا) فَإِنْ فَقَدَ الْمُجْتَهِدَ ، فَعَدِلَ جَاهِلٌ أَوَّلَى  
 مِنْ عَالِمٍ فَاسِقٍ (شَجَاعًا) لَا جَبَانًا (ذَا رَأْيٍ وَسَمْعٍ وَبَصِيرَةٍ وَنُطْقٍ) وَلَا يَضُرُّ فَقْدَ شِمٍّ وَذَوْقٍ  
 وَيَنْزُولَ بِالْعَمَى وَالصَّمِّ وَالْحَرَسِ ، لَا بِالْفَسَقِ (وَتَنَقُّدُ الْإِمَامَةُ بِالْبَيْعَةِ ، وَالْأَصَحُّ بَيْعَةُ أَهْلِ الْحِلِّ  
 وَالْعَقْدِ مِنَ الْعُلَمَاءِ وَالرُّؤَسَاءِ وَوُجُوهِ النَّاسِ الَّذِينَ يَتَّبِعُهُمْ أَجْمَاعُهُمْ) وَلَا يَشْتَرِطُ عَدَدُ (وَشَرْطُهُمْ  
 صِفَةُ الشُّهُودِ) مِنَ الْعَدَالَةِ وَغَيْرِهَا (و) تَنَقُّدُ الْإِمَامَةُ أَيْضًا (بِاسْتِخْلَافِ الْإِمَامِ) شَخْصًا  
 عَيْنَهُ فِي حَيَاتِهِ لِيَكُونَ خَلِيفَتُهُ بَعْدَ مَوْتِهِ ، وَيَعْبُرُ عَنْهُ بِعَهْدِهِ إِلَيْهِ ، وَيَشْتَرِطُ فِيهِ عَدَمُ الرَّدِّ (فَلَوْ  
 جَعَلَ الْأَمْرَ شُورَى بَيْنَ جَمْعٍ فَكَاسَتْخِلَافٍ فَيَرْتَضُونَ أَحَدَهُمْ) بَعْدَ مَوْتِ الْإِمَامِ (و) تَنَقُّدُ أَيْضًا  
 (بِاسْتِثْلَاءِ) شَخْصٍ (جَامِعٍ لِلشُّرُوطِ) بِقَهْرٍ وَغُلْبَةٍ (وَكَذَلِكَ فَاسِقٌ وَجَاهِلٌ فِي الْأَصَحِّ) وَإِنْ كَانَ  
 غَاصِيًا بِذَلِكَ ، وَسَاءَ الشُّرُوطُ كَذَلِكَ مَاعِدَا الْكَافِرِ (قُلْتُ) فِيمَا لَوْ عَادَ الْبَلَدُ مِنَ الْبُغَاةِ الْبِنَا  
 (لَوْ ادَّعَى) بَعْضُ أَهْلِهِ (دَفْعَ زَكَاةٍ إِلَى الْبُغَاةِ صِدْقٍ بَيِّنَةٍ) نَذْبًا (أَوْ جُزْئِيَّةٍ فَلَا) يَصَدَّقُ  
 (عَلَى الصَّحِيحِ ، وَكَذَلِكَ خُرَاجٌ فِي الْأَصَحِّ ، وَيُصَدَّقُ فِي حَدِّهِ) أَنَّهُ أَقِيمَ عَلَيْهِ (إِلَّا أَنْ يَثْبُتَ)  
 الْخُلَّةُ (بَيِّنَةٌ وَلَا أَثَرُ لَهُ) أَيْ الْخُلَّةُ (فِي الْبَدَنِ) فَلَا يَصَدَّقُ (وَاللَّهُ أَعْلَمُ) وَكَانَ الْأَوَّلَى بِهَذِهِ  
 الزِّيَادَةِ كِتَابُ الْبُغَاةِ قَبْلَ الْكَلَامِ عَلَى أَحْكَامِ الْإِمَامَةِ .

## كتاب الردة

هي : قطع الإسلام بنية أو قول كُفْر أو فعل ، سواء قاله استهزاء أو عنادا أو اعتقادا ، فمن نفى الصانع أو الرُّسل أو كَذَّبَ رَسُولا أو خَلَّلَ مُحَرِّمًا بِالْإِجْمَاعِ كَلَّزْنَا وَعَكَّسَهُ ، أو نَفَى وَجُوبَ مُجْمَعٍ عَلَيْهِ أو عَكَّسَهُ ، أو عَزَمَ عَلَى الْكُفْرِ غَدَاً أو تَرَدَّدَ فِيهِ كَفَرًا ، وَالْفِعْلُ الْمَكْفَرُ مَا تَمَدَّدَ اسْتِهْزَاءً صَرِيحًا بِالْدِّينِ أو جُحُودًا لَهُ كَالْقَاءِ مُصْحَفٍ بِقَاذُورَةٍ وَسُجُودٍ لِصَمٍّ أو شَمْسٍ ، وَلَا تَصِحُّ رَدَّةٌ صَبِيٍّ وَجَنُونٍ وَمُسْكِرٍ ، وَلَوْ ارْتَدَّ فَجُنٌّ لَمْ يُقْتَلْ فِي جُنُونِهِ ، وَالْمَذْهَبُ بِحُجَّةِ رَدَّةِ السَّكَرَانِ وَإِسْلَامِهِ ، وَتَقْبَلُ الشَّهَادَةُ بِالرَّدَّةِ مُطْلَقًا ، وَقِيلَ يَجِبُ التَّفْصِيلُ ، فَقَالِيَ الْأَوَّلُ لَوْ شَهِدُوا بِرَدَّةٍ فَأُنْكَرَ حُكْمُهَا بِالشَّهَادَةِ ،

## كتاب الردة

وهي لغة : المرة من الرجوع ، وشرعا : ما ذكره المصنف بقوله ( هي قطع الاسلام ) ولو بالتردد ، وبمحصل قطعه ( بنية ) كفر ( أو ) بسبب ( قول كفر أو فعل ) مكفر ( سواء ) في القول ( قاله استهزاء أو عنادا أو اعتقادا ) وأما من يريد تبعيد نفسه عن شيء ، فقال : لو جاءني النبي ما فعلته فليس بكفر ، وكذا من سبق لسانه إلى الكفر أو أكره عليه ( فمن نفي ) أي أنكر ( الصانع ) وهو الله تعالى ( أو ) نفي ( الرسل ) كالبراهمة القائلين بأن الله تعالى لم يرسل رسلا ( أو كذب رسولا ) أو نبيا أو استخف به لامن كذب عليه ( أو حال محرما بالاجماع كالزنا ) واللواط ، ولا بد أن يكون تحريره معلوما من الدين بالضرورة بأن يكون متواترا ( وعكسه ) بأن حرّم حلالا بالإجماع ، وكذا من نفي مشروعية معلوم من الدين بالتواتر ، كالزَّوَابِ وَالْعَبِيدِ ( أو عزم على الكفر غدا ) مثلا ( أو تردد فيه ) أو علقه على شيء ( كفر ) في جميع ذلك ( والفعل المكفر ما تعمد ) خرج به ما وقع سهوا ( استهزاء صريحا ) وأما نحو الاكراه أو الخوف فلا ( بالدين أو جحودا له كالتقاء مصحف بقاذورة ) وكذلك كتب العلم الشرعي ، ولو كانت القاذورة ظاهرة كالصفاق ( وسجود لصنم أو شمس ) فكل من ذلك ناشئ عن استهزاء بالدين أو جحود له ( ولا تصح ردة صبي ، و ) لا ( مجنون ، و ) لا ( مسكر ) وقلبه مطمئن ( ولو ارتد فجئن لم يقتل في جنونه ) بل يحرم قتله ( والمذهب بحجة ردة السكران المتعدي ( و ) حجة ( إسلامه ) عن ردة في حال سكره ثم يعرض عليه الاسلام حال الافاقة ( وتقبل الشهادة بالردة مطلقا ) بلا تفصيل ( وقيل يجب التفصيل ، فعلى الأول لو شهدوا بردة فأنكر ( المشهود عليه ) ( حكم بالشهادة ) ولا ينفه انكاره ، بل يأتي بما يصير به مسلما ،

فُلُو قَالَ : كُنْتُ مُكْرَهَا وَاقْتَضَتْهُ قَرِينَةُ كَاسِرٍ كُفَّارٍ صَدَّقَ بِيَمِينِهِ ، وَإِلَّا فَلَا ، وَلَوْ  
قَالَ لَفَطَ لَفَطَ كُفْرًا فَادَّعَى إِسْرَاهَا صَدَّقَ مُطْلَقًا ، وَلَوْ مَاتَ مَعْرُوفٌ بِالْإِسْلَامِ عَنْ ابْنَيْنِ  
مُسْلِمَيْنِ فَقَالَ أَحَدُهُمَا ارْتَدَّ فَمَاتَ كَافِرًا ، فَإِنْ بَيَّنَّ سَبَبَ كُفْرِهِ لَمْ يَرْتَدَّ ، وَنَصِيْبُهُ فِيهِ ،  
وَكَذَا إِنْ أَطْلَقَ فِي الْأَظْهَرِ ، وَتَجِبَ اسْتِغَاةُ الْمُرْتَدِّ وَالْمُرْتَدَّةِ ، وَفِي قَوْلٍ تُسْتَعْبَ  
كَالْكَافِرِ ، وَهِيَ فِي الْحَالِ ، وَفِي قَوْلٍ ثَلَاثَةُ أَيَّامٍ ، فَإِنْ أَصْرًا قِتْلًا ، وَإِنْ أَسْلَمَ صَحَّ  
وَتَرَكَ ، وَقِيلَ لَا يُقْبَلُ إِسْلَامُهُ إِنْ ارْتَدَّ إِلَى كُفْرٍ خَفِيَ كَزَنَادِقَةٍ وَبَاطِنِيَّةٍ ، وَلَوْ أَنَّ الْمُرْتَدَّ  
إِنْ انْعَقَدَ قَبْلُهَا أَوْ بَعْدَهَا ، وَأَخَذَ أَبُوَيْهِ مُسْلِمٌ فَمُسْلِمٌ ، أَوْ مُرْتَدَّانِ فَمُسْلِمٌ ، وَفِي قَوْلٍ  
مُرْتَدَّ ، وَفِي قَوْلٍ كَافِرٌ أَصْلِي . قُلْتُ : الْأَظْهَرُ مُرْتَدُّ ، وَنَقَلَ الْعِرَاقِيُّونَ الْإِتِّفَاقَ عَلَى  
كُفْرِهِ وَاللَّهُ أَعْلَمُ ، وَفِي زَوَالٍ يُلْكَئُهُ عَنْ مَالِهِ بِهَا أَقْوَالٌ : أَظْهَرُهَا إِنْ هَلَكَ مُرْتَدًّا بَانَ  
زَوَالُهَا بِهَا ، وَإِنْ أَسْلَمَ بَانَ أَنَّهُ لَمْ يَزَلْ ، وَعَلَى

وعلى الثاني لا يحكم بها ( فلو قال : كنت مكرها واقتضته قرينة ، كاسر كفار صدق بيمينه )  
وهي مستحبة ( وإلا ) بأن لم تقتضه قرينة ( فلا ) يقبل قوله : ويحكم بينونة زوجاته الغير  
المدخول بهن ، ويطلب بالاسلام ( ولو قال ) أى الشاهدان ( لفظ لفظ كفر فادعى إسرهما  
صدق مطلقا ) بقرينة ودونها لأنه لم يكذب الشهود ، ويندب أن يجحد كلمة الاسلام ( ولو مات  
معروف بالاسلام عن اثنين مسلمين ، فقال أحدهما ) أى الابن ( ارتد فمات كافرا ) وأنكر الآخر  
( فان بين سبب كفره ) كأن قال سجد لنفسي ( لم يرته ونصيبه في ) ليت المال ( وكذا )  
يكون نصيبه في ( ان أطلق ) ولم يبين السبب ( في الأظهر ) ومقابله يصرف إليه ، وقيل  
يستفصل ، فان ذكر ما هو كفر كان فينا ، وان ذكر ما ليس بكفر صرف إليه ، وان لم يذكر شيئا  
وقف الأمر ، وهذا هو المصنف ( وتجب استغابة المرتد والمرتدة ) قبل قتلها ( وفي قول  
تستحب ) استنابته ( كالكافر ، وهي في الحال ) فان تاب وإلا قتل ( وفي قول ) يعمل ( ثلاثة  
أيام ) ويحبس تلك المدة ( فان أصرا قيتلا ) وجوبا : ويقتله الا لم أو نأبته ( وان أسلم ) المرتد  
ذكر كان أو أنثى ( صح ) اسلامه ( وترك ، وقيل لا يقبل ) أى لا يصح ( إسلامه ان ارتد  
إلى كفر خفي كزنادقة ) وهم من لا يفتحل ديننا ( وباطنية ) وهم القائلون بأن القرآن باطنا هو  
المراد منه دون ظاهره ، وهم صنف من الزنادقة ( وولد المرتد ان انعقد قبلها ) أى الردة ( أو  
بعدها وأحد أبويه مسلم فأسلم ، أو ) وأبواه ( مرتدان فأسلم ، وفي قول ) هو ( مرتد )  
ولا يقتل حتى يبلغ ويستتاب ( وفي قول ) هو ( كافر أصلي . قلت : الأظهر ) هو ( مرتد )  
إذا لم يكن في أصول أبويه مسلم فهو مسلم تبعا له ( وفي زوال ملكه ) أى المرتد ( عن ماله بها ) أى الردة  
( أقوال : أظهرها ان هلك مرتدًا بان زواله بها ) أى الردة ( وان أسلم بان أنه لم يزل ، وعلى

الْأَقْوَالِ يَقْضَى مِنْهُ دَيْنٌ لَزِمَهُ قَبْلُهَا ، وَيُنْفَقُ عَلَيْهِ مِنْهُ ، وَالْأَصَحُّ يَلْزِمُهُ غَرْمُ إِنْتَافِئِهِ فِيهَا ، وَنَفَقَةُ زَوْجَاتٍ وَقِفَ نِكَاحُهُنَّ وَقَرِيبَ ، وَإِذَا وَقَفْنَا مِلْكَهُ فَتَصَرُّفُهُ إِنْ اخْتَمَلَ الْوَقْفُ كَمَتَقٍ وَتَدْيِيرٍ وَوَصِيَّةٍ مَوْقُوفٍ ، إِنْ أَسْلَمَ نَفَذَ ، وَإِلَّا فَلَا ، وَيَبِيعُهُ وَهَبَتْهُ وَرَهْنَتْهُ وَكَتَابَتْهُ بَاطِلَةٌ ، وَفِي الْقَدِيمِ مَوْقُوفَةٌ ، وَعَلَى الْأَقْوَالِ يُجْعَلُ مَالُهُ مَعَ عَدْلٍ ، وَأَمْتُهُ عِنْدَ امْرَأَةٍ يَتَقَدَّرُ ، وَيُؤَدَّى مَكَاتِبُهُ النُّجُومُ إِلَى الْقَاضِي .

## كتاب الزنا

إِبْلَاجُ الذَّكَرِ بِفَرْجِ الْمَحْرَمِ لِعَيْنِهِ خَالٍ عَنِ الشَّبَهَةِ مُشْتَبَى يُوجِبُ الْحَدَّ ، وَدُبْرُ ذَكَرِهِ وَأُنْثَى كَتَمَلٍ عَلَى الْمَذْهَبِ ، وَلَا حَدَّ بِمُفَاخَذَةٍ وَوَطْءِ زَوْجَتِهِ وَأَمْتِهِ فِي حَيْضٍ وَصَوْمٍ وَإِحْرَامٍ ، وَكَذَا أَمْتُهُ الْمَرْجُوعَةُ وَالْمُعْتَدَّةُ ، وَكَذَا تَمْلُوكُ كَثِيرِ الْمَحْرَمِ ، وَمُسْكِرُهُ

الْأَقْوَالِ يَقْضَى مِنْهُ دَيْنٌ لَزِمَهُ قَبْلُهَا (بأنلاف أو غيره) (وينفق عليه منه ، والأصح يَلْزِمُهُ غَرْمُ إِنْتَافِئِهِ) (فيها) (أي الرذة) (و) (يَلْزِمُهُ) (نَفَقَةُ زَوْجَاتٍ وَقِفَ نِكَاحُهُنَّ ، وَقَرِيبَ) (ومقابل الأصح لا يَلْزِمُهُ ذَلِكَ ، لِأَنَّهُ لَا مَالَ لَهُ) (وَإِذَا وَقَفْنَا مِلْكَهُ فَتَصَرُّفُهُ) (الواقع في رَدَّتِهِ) (ان) (احتمل الوقف) (أى قبل التعليق) (كَمَتَقٍ وَتَدْيِيرٍ وَوَصِيَّةٍ مَوْقُوفٍ) (لِزُومِهِ) (ان أَسْلَمَ نَفَذَ ، وَإِلَّا) (بأن مات مَرْتَدًّا) (فَلَا) (يَنْفَذُ) (وَيَبِيعُهُ وَهَبَتْهُ وَرَهْنَتْهُ وَكَتَابَتْهُ) (وَنَحَوَاهَا) (عَمَّا لَا يَقْبَلُ الْوَقْفُ) (بَاطِلَةٌ ، وَفِي الْقَدِيمِ مَوْقُوفَةٌ) (بِئَاءٍ عَلَى صَحَّةٍ وَقِفَ الْعُقُودِ) (وعلى الأقوال) (من زوال ملكه أو وقفه أو بقاءه) (يُجْعَلُ مَالُهُ مَعَ عَدْلٍ) (أى عنده) (وأَمْتُهُ عِنْدَ امْرَأَةٍ ثَقَةٍ) (أَوْ مِنْ يَحِلُّ لَهُ الْخُلُوعُ) (بِهَا) (وَيُؤَدَّى مَكَاتِبُهُ النُّجُومُ إِلَى الْقَاضِي) (ويعتق بذلك) .

## كتاب الزنا

هُوَ بِالْقَصْرِ لُغَةُ الْحِجَازِ ، وَبِالْمَدِّ لُغَةُ تِمِيمٍ ، وَحَقِيقَتُهُ الشَّرْعِيَّةُ (إِبْلَاجُ الذَّكَرِ) (أَوْ حَشَفَتُهُ ، وَلَوْ أُشْخِلَتْ أَوْ غَيْرَ مُنْتَشِرٍ) (بِفَرْجٍ) (أى قبل أنْثَى) (مَحْرَمٍ لِعَيْنِهِ خَالٍ عَنِ الشَّبَهَةِ) (الْمُسْقِطَةُ لِلْحَدِّ كَمَا يَأْتِي) (مُشْتَبَى : يُوجِبُ الْحَدَّ) (هُوَ خَبَرُ قَوْلِهِ إِبْلَاجٍ) (وَدُبْرُ ذَكَرٍ وَأُنْثَى كَقَبْلِ) (فِي إِجْبَابِ الْحَدِّ) (عَلَى الْمَذْهَبِ) (وَفِي قَوْلِ أَنَّهُ يَقْتُلُ بِالسِّيفِ ، وَقِيلَ يَعْزُرُ . وَأَمَّا الْمَفْعُولُ بِهِ ، فَانْ كَانَ صَغِيرًا أَوْ مَحْنُونًا فَلَا حَدَّ عَلَيْهِ ، وَإِنْ كَانَ مَكَاثِمًا فَيُجْلَدُ وَيُعْرَبُ بِمَحْضِنَا أَوْ غَيْرِهِ ذَكَرًا أَوْ أُنْثَى) (وَلَا حَدَّ بِمُفَاخَذَةٍ) (بَلْ يَعْزُرُ) (و) (اسْتَنْزَرُ بِمَحْرَمٍ لِعَيْنِهِ عَنْ) (وَطْءِ زَوْجَتِهِ وَأَمْتِهِ فِي حَيْضٍ وَصَوْمٍ وَإِحْرَامٍ) (فَلَا حَدَّ بِهِ ، لِأَنَّهُ التَّحْرِيمُ لِأُمُورٍ عَارِضَةٍ ، وَاحْتِرَازٌ بِخَالٍ عَنِ الشَّبَهَةِ نَحْمًا تَضَمَّنَهُ قَوْلُهُ) (وَكَذَا أَمْتُهُ الْمَرْجُوعَةُ وَالْمُعْتَدَّةُ) (من قُبْرِهِ وَالْمَجْجُوسِيَّةِ) (وَكَذَا بِلَوْ كَتَمَهُ الْمَحْرَمُ) (بِنَسَبٍ أَوْ رِضَاعٍ أَوْ مَصَاهِرَةٍ فَلَا حَدَّ بِوَطْءِ كُلِّ ، لِشَبَهَةِ الْمَلِكِ الْمُسَامَاةِ شَبَهَةِ الْمَحَلِّ) (و) (كَذَا لِاحْتِدَاءِ بَوَاطِهِ) (مَكْرَهُ) (لِشَبَهَةِ الْإِكْرَاهِ الْمُسَامَاةِ شَبَهَةِ الْفَاعِلِ وَسُقُوطِ



في الأظهر ، وكذا كل جهة أباحها عالم كنيكاح بلا شهود على الصحيح ، ولا يوطء ميتة في الأصح ، ولا بهيمة في الأظهر ، ويحد في مستأجرة ومبيعة وتحرم ، وإن كان تزوجها ، وشرطه التكليف إلا السكران ، وعلم تحريره ، وتند المحسن : الرجم ، وهو : مكلف حر ، ولو ذمي غيب حشفته يقبل في نكاح صحيح ، لا فاسد في الأظهر ، والأصح اشتراط التغيب حال عرويته وتكليفه ، وأن الكامل الزاني يناقص محسن ، والبكر الحرة مائة جلدة وتغريب عام إلى مسافة قصر فما فوقها ، وإذا عين الإمام جهة فليس له طلب غيرها في الأصح ، ويقرب غريب من بلد الزنا إلى غير بلده ، فإن قاد إلى بلده منيع في الأصح ، ولا تغرب المرأة وخذها في الأصح ، بل مع زوج أو تحرم ، ولو بأجرة فإن امتنع بأجرة

الحد في الشبهتين ( في الأظهر ) ومقابلة عليه الحد ( وكذا ) لانه في شبهة الطريق ، وهي ( كل جهة أباحها عالم كنيكاح بلا شهود ) القائل به مالك ، أو بلا ولي القائل به أبو حنيفة ، وكذا كل خلاف قوى مدركه ( على الصحيح ) وإن اعتقد تحريره ، وقيل يجب الحد على معتقد التحريم ( ولا ) حد ( بوطء ميتة في الأصح ) ومقابلة بحد ( ولا ) بوطء ( بهيمة في الأظهر ) بل يعزر ومقابلة يقتل محصنا أو غيره ، وقيل بحد حد الزنا ، والصحيح أن البهيمة لا تذبح ( ويحد في مستأجرة ) للزنا ( ومبيعة ) فرجها للوطء ( و ) في وطء ( محرم وإن كان تزوجها ) فالشبهة في كل ذلك لا تسقط الحد لضعف مدركها ( وشرطه ) أي لإيجاب الحد ( التكليف إلا السكران ) فانه بحد وإن كان غير مكلف ( وعلم تحريره ) أي الزنا ، فلا حد على من جهله لقرب العهد ، أو بعده على المسامين ( وحد المحسن ) من رجل أو امرأة ( الرجم ) حتى يموت ( وهو ) أي المحسن ( مكلف حر ولو ) هو ( ذمي غيب ) وهو بهذه الصنات ( حشفته بقبل ) أو وطئت الأثني فيه ( في نكاح صحيح لا فاسد ) فإن الغيب فيه غير محسن ( في الأظهر ) ومقابلة هو محسن ( والأصح ) اشتراط التغيب حال حرته وتكليفه ( فلا يجب الرجم على من وطئ في نكاح صحيح وهو صبي ، أو مجنون ، أو رقيق ( و ) الأصح ( أن الكامل ) من رجل وامرأة ( الزاني ) يناقص ) هو متعلق بالكامل لا بالزاني ، يعني هو كامل وتزوج صغيرة ، أو هي كاملة وتزوجت بصغير فالكمال منهما ( محسن ، والبكر الحرة ) وهو غير المحسن حده ( مائة جلدة ) ولا بد أن تكون متوالية ( وتغريب عام إلى مسافة قصر فما فوقها ) لا مادونها ( وإذا عين الإمام جهة فليس له ) أي المغرب ( طلب غيرها في الأصح ) ومقابلة له طلب ذلك ( ويقرب غريب من بلد الزنا إلى غير بلده ، فإن عاد إلى بلده منع ) منه ( في الأصح ) ومقابلة لا تغرب له ( ولا تغرب المرأة ) الزانية ( وحدها في الأصح ) ومقابلة تغرب ، لأنه سفر واجب ( بل ) تغرب ( مع زوج أو محرم ولو بأجرة ) من مالها ، فإن لم يكن لها مال فعلى بيت المال ( فإن امتنع ) من الخروج ( بأجرة

لَمْ يُجْبَرْ فِي الْأَصَحِّ ، وَالْعَبْدُ خَمْسُونَ ، وَيُغْرَبُ نِصْفَ سَنَةٍ ، وَفِي قَوْلِ سَنَةٍ ،  
وَفِي قَوْلِ لَا يُغْرَبُ ، وَيَثْبُتُ بَيِّنَةٌ ، أَوْ إِقْرَارٌ مَرَّةً ، وَلَوْ أَقْرَأَ ثُمَّ رَجَعَ سَقَطَ ، وَلَوْ قَالَ  
لَا تُحْدُونِي أَوْ هَرَبَ فَلَا فِي الْأَصَحِّ ، وَلَوْ شَهِدَ أَرْبَعَةُ بَرِّهَا وَأَرْبَعُ نِسْوَةٍ أَنَّهَا عَذْرَاهُ  
لَمْ تُحْدَمْ هِيَ وَلَا قَاضِيهَا ، وَلَوْ عَيَّنَ شَاهِدُ زَاوِيَةٍ لَزَنَاهُ وَالْبَاقُونَ غَيْرَهَا لَمْ يَثْبُتْ ،  
وَيَسْتَوْفِيهِ الْإِمَامُ أَوْ نَائِبُهُ مِنْ حُرٍّ وَمُبْعُضٍ ، وَيُسْتَحَبُّ حُضُورُ الْإِمَامِ وَشُهُودُهُ ، وَيُحْدُ  
الرَّقِيقُ سَيِّدُهُ أَوْ الْإِمَامُ ، فَإِنْ تَنَازَعَا فَلَا أَصَحَّ الْإِمَامُ ، وَأَنَّ السَّيِّدَ يُغْرَبُ ، وَأَنَّ الْمَكَاتِبَ  
كَحُرٍّ ، وَأَنَّ الْفَاسِقَ وَالْكَافِرَ وَالْمَكَاتِبَ يُحْدُونَ عِبِيدَهُمْ ، وَأَنَّ السَّيِّدَ يُعْزَرُ وَيَسْمَعُ  
الْبَيِّنَةَ بِالْعُقُوبَةِ . وَالرَّجْمُ بِمَدْرٍ وَحِجَارَةٍ مُعْتَدِلَةٍ ، وَلَا يُحْفَرُ لِلرَّجُلِ ، وَالْأَصَحُّ اسْتِحْبَابُهُ  
لِلرَّأَةِ إِنْ ثَبَتَ بَيِّنَةٌ ، وَلَا يُؤْخَرُ لِمَرْضٍ وَحَرٍّ وَبَرْدٍ مَفْرَطَيْنِ ، وَقِيلَ يُؤْخَرُ إِنْ ثَبَتَ  
بِإِقْرَارٍ وَيُؤْخَرُ الْجِلْدُ لِمَرْضٍ ، فَإِنْ لَمْ يَرْجَعْ بَرُّهُ

لم يجبر ولا يأثم بامتناعه ( في الأصح ) ومقابله يجبر ، وعلى الأول يؤخر تقريرها إلى أن يتيسر  
( و ) حد ( العبد خمسون ) جلدة ، والمراد به كل من فيه رقة ( ويغرب نصف سنة ، وفي  
قول سنة ، وفي قول لا يغرب ) لأن فيه تفويت حق السيد . ( ويثبت ) الزنا ( بينة )  
وهي أربعة شهود ( أو إقرار ) ولو ( سرية ، ولو أقر ثم رجع سقط ) الحد عنه ( ولو قال )  
المقر ( لا تحدونني أو هرب ) من إقامة الحد ( فلا ) يسقط ( في الأصح ) ولكن يكف عنه ،  
ومقابله يسقط ( ولو شهد أربعة ) من الرجال ( بزناها وأربع نسوة أنها عذراء ) أي بكر  
( لم تحدهي ) للشبهة ( ولا قاضفها ) لقيام البينة ( ولو عين شاهد زاوية ) من البيت ( لزناه ،  
( و ) عين ( الباقون ) زاوية ( غيرها لم يثبت ) الحد ، وحد الشهود والقاذف ( و )  
بعد ثبوت الحد ( يستوفيه الإمام أو نائبه من حرٍّ ومبعض ) ولو استوفاه بعض الناس لم يقع  
حدًا ( ويستحب حضور الإمام وشهوده ) أي الزنا ( ويحد الرقيق سيده أو الإمام ، فان تنازعا )  
أي الإمام والسيد ( فالأصح الإمام ) يحده ، ومقابله السيد ، وقيل إن كان جليدا فالسيد ،  
وإلا فالإمام ( و ) الأصح ( أن السيد يغربه ، وأن المكاتب كحرٍّ ) فلا يقيم الحد عليه إلا  
الإمام ( و ) الأصح ( أن ) السيد ( الفاسق والكافر والمكاتب يحدون عبيدهم )  
ومقابله لا ( و ) للأصح ( أن السيد يعزر ) رقيقه في حق الله ، ومقابله لا يعزر إلا الإمام .  
وأما حقوق نفسه وغيره فمتفق على جواز تعزيره فيها ( و ) الأصح أن السيد ( يسمع البينة )  
على رقيقه ( بالعقوبة ) ومقابله لا ( والرجم ) للحصن ( بحد ) أي طين متعجبر ( وبجارية  
معتدلة ) أي ملء الكف ( ولا يحفر للرجل ) سواء ثبت زناه بينة أم بإقرار ( والأصح  
استحبابه ) أي الحفر ( للمرأة إن ثبت ) زناها ( بينة ) لإقرار ( ولا يؤخر ) الرجم ( لمرض  
وحرٍّ وبرد مفرطين . وقيل يؤخر إن ثبت بإقرار ، ويؤخر الجلد للمرض ، فان لم يرج برؤه ) زمانه

جَلْدَ لَا يَسُوْطُ بَلْ بِمَشْكَالٍ عَلَيْهِ مِائَةُ غُصْنٍ ، فَإِنْ كَانَ خَمْسُونَ ضَرْبَ بِهِ مَرَّتَيْنِ ، وَتَمَسَّهُ  
الْأَغْصَانُ أَوْ يَنْكَبِسُ بَعْضُهَا عَلَى بَعْضٍ لِيَنَالَهُ بَعْضُ الْأَلَمِ ، فَإِنْ بَرَأَ أَجْزَأَهُ ، وَلَا جَلْدَ  
فِي حَرٍّ وَتَبَرَّدَ مُفْرَطَيْنِ ، وَإِذَا جَلْدَ الْإِمَامُ فِي مَرَضٍ أَوْ حَرٍّ وَتَبَرَّدَ فَلَا ضَمَانَ عَلَى  
النَّصِّ فَيَقْتَضِي أَنَّ التَّأْخِيرَ مُسْتَحَبٌّ .

## كتاب حد القذف

شَرَطُ حَدِّ الْقَازِفِ : التَّكْلِيفُ إِلَّا السُّكَرَانُ ، وَالْإِخْتِيَارُ ، وَتَعَزُّرُ الْمَيِّزِ ، وَلَا  
يُحْدُثُ بِقَذْفِ الْوَلَدِ وَإِنْ سَقَلَ ، فَالْحُرُّ ثَمَانُونَ ، وَالرَّقِيقُ أَرْبَعُونَ ، وَالْمَقْدُوفُ : الْإِحْصَانُ  
وَسَبْقُ فِي الْأَمَانِ ، وَلَوْ شَهِدَ دُونَ أَرْبَعَةٍ بَرْنًا حُدُّوا فِي الْأَظْهَرِ ، وَكَذَا أَرْبَعُ نِسْوَةٍ  
وَعَبِيدٌ وَكَفَرَةٌ عَلَى الْمَذْهَبِ ، وَلَوْ شَهِدَ وَاحِدٌ عَلَى إِقْرَارِهِ فَلَا ، وَلَوْ تَقَاذَفَا فَلَيْسَ تَقَاصًا ،  
وَلَوْ اسْتَقْلَّ الْقَذُوفُ بِالْإِسْتِيفَاءِ

أو كان هزيلًا (جلد لا بسوط بل بمشكال) وهو الذي يكون فيه البلع (عليه مائة غصن) يضرب به مرة (فإن كان) عليه (خمسون ضرب به مرتين - وتمسه) أي المضروب (الأغصان أو ينكسب بعضها على بعض ليناله بعض الألم ، فإن برأ) بفتح الراء بعد أن ضرب بها ذكر (أجزأه) الضرب ولا يعاد (ولا جلد في حرٍّ وبرد مفرطين) أي شديدين (وإذا جلد الإمام في مرض أو حرٍّ وبرد فلا ضمان على النص) . وأما إذا كان لضوا لا يحتمل السياط فضره فبات ضمنه (فيقتضي) النص (أن التأخير مستحب) لا واجب ، ولكنهم صححوا وجوبه قلنا بالضمن أم لا .

## كتاب حد القذف

وهو لغة : الرمي مطلقا ، واصطلاحا : الرمي بالزنا في معرض التعيير فخرجت الشهادة به فلاحته فيها إلا إذا قصت الشهود (شرط حد القاذف التكليف) فلا حد على صبي ومجنون (إلا السكران) فإنه غير مكلف ، ومع ذلك يحد (والاختيار) فلا حد على مكروه (ويعزُر المميز) القاذف (ولا يحد) الأصل (بقذف الولد وإن سفل) ولكنه يعزُر لحق الله تعالى (فالحرُّ) القاذف حده (ثمانون) جلدة (والرقيق) ولو مبعوضا (أربعون ، د) شرط (المقدوف الإحصان ، وسبق) بيانه (في) كتاب (الأمان) ، ولو شهد دون أربعة بَرْنًا حُدُّوا في الأظهر) ومقابله المنع ، لأنهم جاءوا شاهدين لا هاتكين (وكذا) لو شهد (أربع نساء وعبيد وكفرة) يحدون (على المذهب) ولو شهد أربعة بالزنا ورددت شهادتهم بفسق لم يحدوا (ولو شهد واحد على إقراره) بالزنا (فلا) حد عليه (ولو تقاذفا فليس) بذلك (تقاصا) فلا يسقط حد هذا لحد هذا ، بل لكل منهما أن يحد الآخر (ولو استقلَّ المقذوف بالاستيفاء) للحد من قاذفه

لم يقع للوقع .

## كتاب قطع السرقة

يُشْتَرَطُ لَوْجُوبِهِ فِي الْمَسْرُوقِ أُمُورٌ : كَوْنُهُ رُبْعَ دِينَارٍ خَالِصًا أَوْ قِيَمَتُهُ ، وَلَوْ سَرَقَ رُبْعًا مَبْنِيَّةً لَا يُسَاوِي رُبْعًا مَضْرُوبًا فَلَا قُطْعَ فِي الْأَصَحِّ ، وَلَوْ سَرَقَ دَنَانِيرَ ظَنِّهَا قُلُوسًا لَا تُسَاوِي رُبْعًا قُطِيعَ ، وَكَذَلِكَ ثَوْبٌ رَثٌّ فِي جَيْبِهِ تَمَامُ رُبْعِ جِهْلِهِ فِي الْأَصَحِّ ، وَلَوْ أَخْرَجَ نَصَابًا مِنْ حُرُزٍ مَرَّتَيْنِ فَإِنْ تَخَلَّلَ عِلْمُ الْمَالِكِ وَإِعَادَةُ الْحُرُزِ فَلَا إِخْرَاجَ الثَّانِي سَرِقَةً أُخْرَى ، وَإِلَّا قُطِيعَ فِي الْأَصَحِّ ، وَلَوْ نَقَبَ وَعَاءَ حِنْطَةٍ وَنَحَوَهَا فَأَنْصَبَ نَصَابٌ قُطِيعَ فِي الْأَصَحِّ ، وَلَوْ اشْتَرَكَ فِي إِخْرَاجِ نَصَابَيْنِ قُطِيعًا . وَإِلَّا فَلَا ، وَلَوْ سَرَقَ خَمْرًا وَخَنْزِيرًا وَكَلْبًا وَجِلْدَ مَيْتَةٍ بِلَا دَبْغٍ فَلَا قُطْعَ ، فَإِنْ بَلَغَ لِمَاءَ الْخَمْرِ نَصَابًا قُطِيعَ عَلَى الصَّحِيحِ ،

( لم يقع الموقع ) فترك حتى يبرأ ثم يحد

## كتاب قطع السرقة

هي بفتح السين وكسر الراء ، ويجوز اسكانها مع فتح السين وكسرها : لغة أخذ المال خفية .  
وشعرها أخذه خفية ظاهرا من حوز مثله مع الشروط الآتية ( يشترط لوجوبه ) أى القطع ( فى المسروق أمور : كونه ربع دينار ) فأكثر ( خالصا أو قيمته ) فالعبرة فى التقويم الذهب الخالص حتى لو سرق دراهم قومت به ( ولو سرق ربعا سبيكة ) أى مسبوكة ( لا يساوى ربعا مضروبا فلا قطع فى الأصح ) وإن ساءه غير مضروب ومقابله ينظر إلى الوزن فقط . والمعتمد ينظر إلى الوزن وبلوغ القيمة مضروبا ( ولو سرق دنانير ظنها فلوسا لا يساوى ربعا قطع ) ولا عبء بظنه ( وكذا ثوب رث فى جيبه تمام ربع جهله ) السارق يقطع به ( فى الأصح ) فالجهل بجنس المسروق لا يمنع القطع ، ومقابل الأصح يمنع ( ولو أخرج نصابا من حُرُزٍ مَرَّتَيْنِ ، فإن تخلل علم المالك وإعادة الحُرُزِ ، فالإخراج الثانى سرقة أخرى ) فلا قطع ( والا ) بأن لم يتخلل ولم يعد ( قطع فى الأصح ) ومقابله لا قطع ، وقيل إن اشتهر هتك الحُرُزِ بين المَرَّتَيْنِ لم يقطع ولا قطع ( ولو نقب وعاء حنطة ونحوها ) كوعاء زيت ( فالنصب نصاب ) أى ما يقيم ربع دينار ( قطع فى الأصح ) ومقابله لا قطع ( ولو اشتراكا فى إخراج نصابين ) من حُرُزٍ ( قطع ، والا ) بأن كان الخمر أقل من نصابين ( فلا ) قطع على واحد منهما ( ولو سرق خمرًا وخنزيرًا وكلبًا وجِلْدَ مَيْتَةٍ بِلَا دَبْغٍ فلا قطع ) لأنه يشترط فى المسروق أن يكون محترما ( فإن بلغ إناء الخمر نصابا قطع ) به ( على الصحيح ) ومقابله لا قطع ، لأن ما فيه مستحق الأمانة فكان شبهة فى دفعه

وَلَا قُطِعَ فِي طُبُورٍ وَنَحْوِهِ ، وَقِيلَ إِنْ بَلَغَ مُكْسَرُهُ نِصَابًا قُطِعَ . قُلْتُ : الثَّانِي أَصَحُّ  
وَاللَّهُ أَعْلَمُ ، الثَّانِي كَوْنُهُ مِلْكًا لِفَيْرِهِ ، فَلَوْ مَلَكَه بَارِثٌ وَغَيْرُهُ قَبْلَ إِخْرَاجِهِ مِنْ  
الْحِرْزِ ، أَوْ نَقَصَ فِيهِ عَنِ نِصَابٍ بِأَكْلِ وَغَيْرِهِ لَمْ يُقْطَعْ ، وَكَذَا إِنْ ادَّعَى مِلْكَهُ  
عَلَى النَّصِّ ، وَلَوْ سَرَقًا وَادَّعَاهُ أَحَدُهُمَا لَهُ أَوْ لَمَّا فَكَّذَبَهُ الْآخَرُ لَمْ يُقْطَعْ الْمُدَّعِي ،  
وَقُطِعَ الْآخَرُ فِي الْأَصَحِّ ، وَإِنْ سَرَقَ مِنْ حِرْزٍ شَرِيكِهِ مُشْتَرَكًا فَلَا قُطْعَ فِي الْأُظْهَرِ ،  
وَإِنْ قُلَّ نَصِيبُهُ . الثَّالِثُ عَدَمُ شُبْهَةٍ فِيهِ ، فَلَا قُطْعَ بِسَرَقَةِ مَالٍ أَصْلٍ وَفَرْعٍ وَسَيِّدٍ ،  
وَالْأُظْهَرُ قُطْعُ أَحَدٍ زَوْجَيْنِ بِالْآخَرِ ، وَمَنْ سَرَقَ مَالَ بَيْتِ الْمَالِ إِنْ فُرِزَ لَطَائِفَةٌ لَيْسَ  
هُوَ مِنْهُمْ قُطِعَ ، وَإِلَّا فَلَا أَصَحُّ أَنَّهُ إِنْ كَانَ لَهُ حَقٌّ فِي الْمَسْرُوقِ كَمَالٍ مَصَالِحٍ  
وَكَصَدَقَةٍ وَهُوَ فَقِيرٌ فَلَا ، وَإِلَّا قُطِعَ ، وَالْمَذْهَبُ قُطْعُهُ بِبَابِ مَسْجِدٍ وَجِذْعِهِ لِأَحْصَرِهِ ،  
وَقَنَادِيلَ تُسْرَجُ ، وَالْأَصَحُّ قُطْعُهُ بِمَوْقُوفٍ ، وَأَمَّا وَلَدٌ سَرَقَهَا نَائِمَةً أَوْ مَجْنُونَةً .

( ولا قطع في طنبور ونحوه ) كزمار وصليب ( وقيل ان بلغ مكسره نصابا قطع . قلت : الثاني أصح  
والله أعلم ) وعمله ان لم يقصد بالخراج التغيير ، والا فلا قطع ( الثاني ) من شروط المسروق  
( كونه ملكا لغيره ) أي السارق ، فلو سرق ما اشتراه أو وهب له ولو قبل تسليم الثمن أو بطل  
قبضه لم يقطع ( فلو ملكه بارت وغيره ) كشراء ( قبل إخراجه من الحرز أو نقص ) المسروق  
( فيه ) أي الحرز ( عن نصاب بأكل وغيره ) كاحراق ( لم يقطع ) في جميع ذلك ( وكذا )  
لا يقطع ( ان ادعى ) السارق ( ملكه ) أي المسروق ( على النص ) للشبهة بالنسبة للحد .  
وأما المال فلا يقبل قوله فيه الابينة ( ولو سرقا وادعاه أحدهما له أو لمَّا فَكَّذَبَهُ الْآخَرُ لَمْ يَقْطَعْ  
الْمُدَّعِي ، وقطع الآخر في الأصح ) وأما وصدة أو سكت ولم يكذب فلا يقطع ، ومقابل الأصح لا يقطع  
مطلقا ( وان سرق من حرز شريكه مشتركا فلا قطع في الأظهر وان قلَّ نصيبه ) ومقابله يقطع  
( الثالث ) من شروط المسروق ( عدم شبهة فيه فلا قطع بسرقة مال أصل وفرع ) للسارق ( و )  
مال ( سيد ) للسارق لما في ذلك من شبهة استحقاق النفقة في العبد واتحاد مال كل في الآخرين  
( والأظهر قطع أحد زوجين بالآخر ) أي بسرقة ماله فيما هو محرز عنه ككونه في محل لا يجوز  
له دخوله ( ومن سرق مال بيت المال ان فُرِزَ لَطَائِفَةٌ لَيْسَ هُوَ مِنْهُمْ قُطِعَ ) لعدم الشبهة ( والا )  
أي وان لم يفرز لطائفة ( فلا قطع ، و ) الأصح أنه ان كان له حق في المسروق كمال مصالح  
ولو غنيا ( وكصدقة وهو فقير فلا ) يقطع للشبهة ( والا ) أي وان لم يكن له فيه حق ( قطع  
والمذهب قطع باب مسجد وجذعه ، لأحصره وقناديل تسرج ) فيه ( والأصح قطع بموقوف )  
على غيره ، ومقابله لا يقطع ( و ) الأصح قطع بسرقة ( أم ) وللسرقها ( حالة كونها ) نائمة أو مجنونة ( و  
أما إذا سرقها وهي يقظة عاقلة فلا قطع لعدمها على الامتناع ، ومقابل الأصح لا قطع فيها مطلقا

الرابع كونه محروزا بملاحظة أو حصانة موضعيه ، فإن كان بصحرَاء أو مسجد اشترط  
دوام الحاظ ، وإن كان بحصن كفى بإطاعت المعتاد ، وإصطبل حوز دواب ، لا آنية  
وثياب ، وعروسة دار وصفتها حوز آنية وثياب بذلة ، لأحلى ونقد ، ولو نام بصحرَاء  
أو مسجد على ثوب أو توسد متاقا فحرز ، فلو انقلب فزال عنه فلا ، وثوب ومتاع  
وصفه بقرية بصحرَاء إن لاحظ محرز ، وإلا فلا ، وشرط الملاحظ قدرته على منع  
سارق بقوة أو استغاثته ، ودار منفصلة عن العماره إن كان بها قوى يفظان حوز  
مع فتح الباب وإغلاقه ، وإلا فلا ، ومتصلة حوز مع إغلاقه وحافظ ولو نائم ، ومع  
فتحه ونومه غير حوز ليلا ، وكذا نهارا في الأصح ، وكذا يفظان تغله سارق في  
الأصح ، فإن خلت فلهذهب أنها حوز نهارا زمن أمن وإغلاقه ، فإن فقد شرط فلا ،  
وخيمة بصحرَاء إن لم تشد أطنابها

(الرابع) من شروط المسروق (كونه محروزا) والاحراز يكون إما (بملاحظة) للمسروق  
(أوحصانة) أى مناعة (موضعه) والمحكم في الحوز العرف ، ولاتكفى الحصانة من غير ملاحظة  
(فإن كان) المسروق (بصحرَاء أو مسجد) اشترط دوام الحاظ ، وإن كان بحصن (كيت) كفى  
لحافظ المعتاد في مثله (وإصطبل حوز دوابية) وإن كانت نفيسة (لا آنية وثياب) فليس  
الاصطبل حوزا لها (وعروسة دار) أى صفها (وصفتها حوز آنية) خبيسة (وثياب بذلة)  
أى مهينة. أما النفيسة فحوزها البيوت ونحوها (لاحلى) ونقد) فليست العروسة والعصفه حوزا لهما ،  
(ولو نام بصحرَاء أو مسجد على ثوب أو توسد متاع) أى وضعه تحت رأسه (فمحرز) فيقطع  
سارقه (فلوانقلب) في نومه (فزال عنه فلا) يكون حينئذ محروزا (وثوب ومتاع وضعه)  
أى كلا منهما (بقرية بصحرَاء إن لاحظه) بنظره (محرز ، وإلا) بأن لم يلاحظه (فلا)  
يكون محروزا ، ويشترط مع الملاحظة أن لا يكون في الموضع ازدحام ، وأن يكون الملاحظ بحيث يراه  
السارق لا في مكان خفي (وشرط الملاحظ قدرته على منع السارق بقوة أو استغاثته) فلو كان  
ضعيفا وهو بصحرَاء مثلا لا يمتد حوزا (ودار منفصلة عن العماره إن كان بها) ملاحظ (قوى)  
يفظان حوز) لما فيها (مع فتح الباب وإغلاقه ، وإلا) يكن بها أحد ، أو كان بها ضعيف وهى  
بعيدة عن الدوث أو بها قوى نائم (فلا) تكون حوزا (و) دار (متصلة) بالعمارة  
(حوز مع إغلاقه) أى الباب (و) مع (حافظ ولو) هو (نائم ، ومع فتحه ونومه غير حوز  
ليلا ، وكذا نهارا في الأصح) ومقابلته تكون حوزا اعتمادا على نظر الجيران (وكذا يفظان)  
في دار (تغله سارق) فليست محرز (في الأصح) فلا قطع لتقصيره (فإن خلت) الدار  
المتصلة من حافظ (فلهذهب أنها حوز نهارا زمن أمن وإغلاقه) أى الباب (فإن فقد شرط)  
من الشروط الثلاثة (فلا) تكون الدار حينئذ حوزا (وخيمة بصحرَاء إن لم تشد أطنابها)

وَتَرْخَى أَذْيَالُهَا فِيهِ وَمَا فِيهَا كَمْتَاعٌ بِصَحْرَاءَ ، وَإِلَّا فَحُرْزٌ بِشَرْطِ حَافِظٍ قَوِيٍّ فِيهَا وَلَوْ نَأْتَمُّ ، وَمَاشِيَةٌ بِأُيَّةٍ مُتَّكِلَةٍ مُتَّكِلَةٍ بِالْعِمَارَةِ مُحْرَزَةٌ بِلَا حَافِظٍ ، وَبِرَبِّيَّةٍ يُشْتَرَطُ حَافِظُهَا وَلَوْ نَأْتَمُّ ، وَإِلَّا بِصَحْرَاءَ مُحْرَزَةٌ بِحَافِظٍ يَرَاهَا ، وَمَقْطُورَةٌ يُشْتَرَطُ الثَّفَاتُ قَائِدُهَا إِلَيْهَا كُلِّ سَاعَةٍ بِمَحِثٍ يَرَاهَا ، وَأَنْ لَا يَزِيدَ قَطَارٌ عَلَى تِسْعَةٍ ، وَغَيْرُ مَقْطُورَةٍ لَيْسَتْ مُحْرَزَةٌ فِي الْأَصَحِّ ، وَكَفَنٌ فِي قَبْرِ يَتِيْتٍ مُحْرَزٌ مُحْرَزٌ ، وَكَذَا بِمَقْبَرَةٍ بِطَرَفِ الْعِمَارَةِ فِي الْأَصَحِّ ، لَا بِمَضِيعَةٍ فِي الْأَصَحِّ .

[ فصل ] يُقَطَّعُ مُوجَرُّ الْحُرْزِ وَكَذَا مُعِيرُهُ فِي الْأَصَحِّ ، وَلَوْ غَضِبَ حُرْزًا لَمْ يُقَطَّعْ مَالِكُهُ ، وَكَذَا أَجْنَبِيٌّ فِي الْأَصَحِّ ،

أَيُّ حَبَالِهَا ( وَتَرْخَى ) هَكَذَا هُوَ بِالْبَاءِ ، وَلَعَلَّهُ عَلَى لُغَةٍ مِنْ يَجْزَمُ الْمَعْتَلَّ بِحَسْذِفِ الْحَرَكَةِ وَيَبْقَى حَرْفُ الْأَهْتَالِ ( أَذْيَالُهَا هِيَ ) أَيُّ الْخِيَمَةِ ( وَمَا فِيهَا كَمْتَاعٌ بِصَحْرَاءَ ) فَيُشْتَرَطُ دَوَامُ اللَّحَاطِ ( وَالَا ) بَأَنْ شَدَّتْ أَطْنَابُهَا وَأَرْخِيَتْ أَذْيَالُهَا ( حُرْزٌ بِشَرْطِ حَافِظٍ قَوِيٍّ فِيهَا وَلَوْ ) هُوَ ( نَأْتَمُّ ) فِيهَا أَوْ قَرَّبَهَا ، وَلَا يُشْتَرَطُ اسْبَالُهَا بِهَا فَيُعْتَبَرُ فِي نَفْسِ الْخِيَمَةِ أَسْرَانُ : حَافِظٌ ، وَشَدُّ أَطْنَابِهَا ، وَفِيهَا هَذَا وَارِخَاءُ أَذْيَالِهَا ( وَمَاشِيَةٌ ) مِنْ خَيْلٍ وَغَيْرِهَا ( بِأُيَّةٍ مُتَّكِلَةٍ مُتَّكِلَةٍ بِالْعِمَارَةِ مُحْرَزَةٌ بِلَا حَافِظٍ ، وَبِرَبِّيَّةٍ يُشْتَرَطُ حَافِظُهَا وَلَوْ ) هُوَ ( نَأْتَمُّ ) فَإِنْ كَانَ الْبَابُ مَفْتُوحًا اشْتَرَطُ حَافِظُهَا مُسْقِطُ ( وَإِلَّا بِصَحْرَاءَ مُحْرَزَةٌ بِحَافِظٍ يَرَاهَا ) فَإِنْ نَامَ أَوْ غَفِلَ عَنْهَا فَمَضِيعٌ ، وَإِنْ لَمْ تَحُلْ الصَّحْرَاءُ عَنِ الْمَارِّينَ حَصَلَ الْأَحْزَازُ بِنَظَرِهِمْ ( وَمَقْطُورَةٌ يُشْتَرَطُ ) فِي أَحْزَازِهَا ( الثَّفَاتُ قَائِدُهَا إِلَيْهَا كُلِّ سَاعَةٍ بِمَحِثٍ يَرَاهَا ) جَمِيعُهَا ، فَإِنْ كَانَ لَا يَرَى الْبَعْضَ لِحَاقِلٍ ، فَهَذَا الْبَعْضُ غَيْرُ مُحْرَزٍ ( وَ ) يُشْتَرَطُ ( أَنْ لَا يَزِيدَ قَطَارٌ عَلَى تِسْعَةٍ ) وَالْمَعْتَدُ أَنَّهَا فِي الصَّحْرَاءِ لَا يُتَقَدُّ الْقَطَارُ بِعَدَدٍ ، وَفِي الْعِمْرَانِ مَالِجُوتُ الْعَادَةِ بَأَنْ يَجْعَلَ قَطَارًا وَهُوَ مَا بَيْنَ سَبْعَةٍ إِلَى عَشْرَةٍ ( وَغَيْرُ مَقْطُورَةٍ ) بَأَنْ كَانَتْ تَسَاقُ ( لَيْسَتْ مُحْرَزَةٌ فِي الْأَصَحِّ ) وَمُقَابِلُهُ مُحْرَزَةٌ بِسَاقِهَا الْمُنْتَهَى نَظَرُهُ إِلَيْهَا ( وَكَفَنٌ ) مَشْرُوعٌ ( فِي قَبْرِ بَيْتٍ مُحْرَزٍ ) مَقْبَرَةٍ ( مُحْرَزٌ ) خَبَرَ كَفَنٍ ( وَكَذَا بِمَقْبَرَةٍ بِطَرَفِ الْعِمَارَةِ ) فَإِنَّهُ مُحْرَزٌ ( فِي الْأَصَحِّ ) وَمُقَابِلُهُ إِنْ لَمْ يَكُنْ هُنَاكَ أَحَدٌ فَهُوَ غَيْرُ مُحْرَزٍ . وَأَمَّا إِذَا كَانَ السَّكْفَنُ غَيْرَ مَشْرُوعٍ فَالْقَبْرُ لَيْسَ مُحْرَزًا ( لَا ) كَفَنٌ ( بِمَضِيعَةٍ ) أَيُّ بَقْعَةٍ ضَائِعَةٍ بَعْدَهَا عَنِ الْعِمْرَانِ ، وَلَيْسَ لَهَا حَارِسٌ فَإِنَّهُ غَيْرُ مُحْرَزٍ ( فِي الْأَصَحِّ ) وَمُقَابِلُهُ أَنَّ الْقَبْرَ مُحْرَزٌ لِلْسَّكْفَنِ حَيْثُ كَانَ .

[ فصل ] فِيمَا لَا يَمْنَعُ الْقَطْعُ وَمَا يَمْنَعُهُ ، وَفِيمَا يَكُونُ حُرْزًا لِشَخْصٍ دُونَ آخٍ ( يَقَطَّعُ مُوجَرُّ الْحُرْزِ ) بِسَرَقَتِهِ مِنْهُ مَالُ الْمُسْتَأْجِرِ ( وَكَذَا ) يَقَطَّعُ ( مُعِيرُهُ ) أَيُّ الْحُرْزِ بِسَرَقَةِ مَالِ الْمُسْتَعِيرِ ( فِي الْأَصَحِّ ) وَمُقَابِلُهُ لَا يَقَطَّعُ ، لِأَنَّ الْغَيْرَ الرَّجُوعَ مَتَى شَاءَ ( وَلَوْ غَضِبَ حُرْزًا لَمْ يَقَطَّعْ مَالِكُهُ ) بِسَرَقَةِ مَالِ الْغَاصِبِ فِيهِ ( وَكَذَا أَجْنَبِيٌّ ) لَا يَقَطَّعُ بِسَرَقَتِهِ مِنْهُ ( فِي الْأَصَحِّ ) وَمُقَابِلُهُ يَقَطَّعُ

وَلَوْ غَسَبَ مَالًا وَأَخْرَزَهُ بِحَرْزِهِ فَسَرَقَ الْمَالِكُ مِنْهُ مَالَ الْغَاصِبِ أَوْ أَجْنَبِيَّ الْمَغْصُوبِ  
فَلَا قَطْعَ فِي الْأَصَحِّ ، وَلَا يُقَطَّعُ مَخْتَلِسٌ وَمُنْتَهَبٌ وَجَاهِدٌ وَدَيْمَةٌ ، وَلَوْ نَقَبَ وَعَادَ فِي  
لَيْلَةٍ أُخْرَى فَسَرَقَ قُطِعَ فِي الْأَصَحِّ . قُلْتُ : هَذَا إِذَا لَمْ يَعْلَمْ لِلْمَالِكِ النَّقْبَ ، وَلَمْ  
يُظْهَرْ لِلطَّارِقِينَ ، وَإِلَّا فَلَا يُقَطَّعُ قَطْعًا ، وَاللَّهُ أَعْلَمُ ، وَلَوْ نَقَبَ وَأَخْرَجَ غَيْرُهُ فَلَا قَطْعَ ،  
وَلَوْ تَعَاوَنَا فِي النَّقْبِ وَانْفَرَدَ أَحَدُهُمَا بِالْإِخْرَاجِ أَوْ وَضَعَهُ نَاقِبٌ بِقُرْبِ النَّقْبِ فَأَخْرَجَهُ آخَرُ  
فُقِطِعَ الْمَخْرُجُ ، وَلَوْ وَضَعَهُ بِيَوْسُطِ نَقْبِهِ فَأَخَذَهُ خَارِجٌ وَهُوَ يُسَاوِي نَصَابِينَ لَمْ يُقَطَّعَا  
فِي الْأَظْهَرِ ، وَلَوْ رَمَاهُ إِلَى خَارِجِ حَرْزٍ أَوْ وَضَعَهُ بِمَاءِ جَارٍ أَوْ ظَهَرَ دَابَّةٌ سَائِرَةٌ أَوْ  
عَرَضَهُ لِرَجُلٍ هَابَةٍ فَأَخْرَجَتْهُ قُطِعَ ، أَوْ وَاقِفَةٌ قُشَّتْ بِيَوْضِعِهِ فَلَا فِي الْأَصَحِّ ، وَلَا يُضَنُّ  
حَرْزُ بَيْدٍ ، وَلَا يُقَطَّعُ سَارِقُهُ ، وَلَوْ سَرَقَ صَغِيرًا بِقِلَادَةٍ فَكَذَّاهُ فِي الْأَصَحِّ ، وَلَوْ نَامَ  
عَبْدٌ عَلَى بَعِيرٍ فَقَادَهُ وَأَخْرَجَهُ عَنِ الْقَائِلَةِ قُطِعَ ، أَوْ حُرٌّ فَلَا فِي الْأَصَحِّ ، وَلَوْ نَقَلَ

( ولو غصب مالا وأخْرَزَهُ بِحَرْزِهِ فسرق المالك منه مال الغاصب ، أو ) سرق ( أجنبى ) المال  
( المغصوب فلا قطع ) على واحد منهما ( فى الأصح ) ومقابله يقطع كلاهما ( ولا يقطع مختلس )  
وهو من يعتمد الحرب ( و ) لا ( منتهب ) وهو من يأخذ عيانا ويعتمد القوة ( و ) لا  
( جاهد ودببة ) أى منسكرها ( ولو نقب وعاد فى ليلة أخرى ) قبل إعادة الحرز ( فسرق قطع  
فى الأصح ) ومقابله لا يقطع لأنه سرق بعد انتهاك الحرز ( قلت : هذا إذا لم يعلم المالك النقب ولم يظهر )  
أى يشتهر ( للطارقين ، والا ) بأن علم المالك أو ظهر للطارقين ( فلا يقطع قطعاً ، والله أعلم )  
لانتهاك الحرز ( ولو نقب ) شخص جندار الحرز ( وأخرج غيره ) المال ( فلا قطع ) على  
واحد منهما ( ولو تعاونا فى النقب وانفرد أحدهما بالإخراج ) للمال ( أو وضعه ناقيب بقرب النقب  
فأخرجه آخر ) مع مشاركته له فى النقب ، ويفيد ذلك عطف أو وضعه على قوله : انفرد ( قطع  
المخرج ) فى الصورتين ( ولو وضعه بوسط نقبه فأخذه خارج وهو يساوى نصابين ) فأكثر ( لم  
يقطعا فى الأظهر ) هذا الخلاف لا يجرى إلا فيما إذا تعاونا فى النقب . وأما إذا لم يتعاونا فلا قطع  
بجوما ( ولو رماه ) أى المال ( إلى خارج حوز أو وضعه بماء جار ) فى الحرز تفرج الماء به  
( أو ) وضعه على ( ظهر دابة سائرة ) تفرجت به من الحرز ( أو عرضة لرجل هابة فأخرجته )  
منه ( قطع ) فى هذه الصور كلها ( أو ) وضعه على ظهر دابة ( واقفة قُشَّتْ بوضعه فلا ) قطع  
( فى الأصح ) ومقابله يقطع ( ولا يضمن حرٌّ بيد ولا يقطع سارقه ) ولو صغيراً ( ولو سرق ) حرّاً  
( صغيراً بقلادة فكذا ) لا يقطع ( فى الأصح ) ومقابله يقطع ( ولو نام عبداً على بعير ) فجاء  
سارق ( فقاده وأخرجته عن القافلة ) إلى مضبغة ( قطع ، أو ) نام ( حرٌّ ) ففعل به ذلك  
( فلا ) يقطع ( فى الأصح ) ومقابل الأصح فى الأولى لا يقطع ، وفى الثانية يقطع ( ولو نقل )



مِنْ بَيْتٍ مَغْلَقٍ إِلَى مَحَنٍ دَارِ بَابِهَا مَفْتُوحٌ قُطِعَ ، وَإِلَّا فَلَا ، وَقِيلَ إِنْ كَانَ مُغْلَقَيْنِ قُطِعَ ، وَبَيْتٌ خَانٍ وَمَحَنٌ كَبَيْتٌ وَدَارٍ فِي الْأَصَحِّ .

[ فصل ] لَا يَقْطَعُ صَبِيٌّ وَجَنُونٌ وَمُسْكِرٌ ، وَيُقْطَعُ مُسْلِمٌ وَذِمِّيٌّ بِمَالٍ مُسْلَمٍ وَذِمِّيٌّ وَفِي مَعَاهِدِ أَقْوَالٍ : أَحْسَنُهَا إِنْ شُرِطَ قَطْعُهُ بِسَرِقَةٍ قُطِعَ ، وَإِلَّا فَلَا . قُلْتُ : الْأَظْهَرُ عِنْدَ الْجُمْهُورِ لَا قَطْعَ ، وَاللَّهُ أَعْلَمُ ، وَتَثْبُتُ السَّرِقَةُ بِبَيِّنٍ لِلدَّعَى الرَّدُّودَةِ فِي الْأَصَحِّ ، أَوْ بِإِقْرَارِ السَّارِقِ ، وَالْمَذْهَبُ قَبُولُ رَجُوعِهِ ، وَمَنْ أَقْرَأَ بِعُقُوبَةِ اللَّهِ تَعَالَى فَالصَّحِيحُ أَنْ لِلْقَاضِي أَنْ يُعَرِّضَ لَهُ بِالرَّجُوعِ ، وَلَا يَقُولُ : ارْجِعْ ، وَلَوْ أَقْرَأَ بِلَا دَعْوَى أَنَّهُ سَرَقَ مَالَ زَيْدٍ الْغَائِبِ لَمْ يَقْطَعْ فِي الْحَالِ ، بَلْ يَنْتَظِرُ حُضُورَهُ فِي الْأَصَحِّ ، أَوْ أَنَّهُ أَكْرَهَ أُمَّةً غَائِبَةً عَلَى زِنَاحَةٍ فِي الْحَالِ فِي الْأَصَحِّ ، وَتَثْبُتُ بِشَهَادَةِ رَجُلَيْنِ ، فَلَوْ شَهِدَ رَجُلٌ وَاتْرَأَتَانِ ثَبَّتَ الْمَالُ وَلَا قَطْعَ ، وَيُسْتَرْطُ ذِكْرُ الشَّاهِدِ شُرُوطَ السَّرِقَةِ ، وَلَوْ اخْتَلَفَ

المال ( من بيت مغلق الى محن دار بابها مفتوح قطع ، والا ) بأن كان الأول مفتوحا والثاني مغلقا ، أو كانا مفتوحين أو مغلقين ( فلا ) يقطع ( وقبل ان كانا ) أى باب البيت والدار ( مغلقين قطع ، وبيت وخان ومجنن كبيت ، و ) محن ( دار في الأصح ) فيفترق الحال بين أن يكون باب الخان مفتوحا أو مغلقا ، ومقابل الأصح يجب القطع بكل حال .

[ فقتل ] في شروط السارق وفيما ثبت به السرقة ( لا يقطع صبي وجنون ) لعدم التكليف ( ومكره ) بفتح الراء لرفع القلم ( ويقطع مسلم وذمّي بمال مسلم وذمّي ، وفي ) سرقة ( معاهد أقوال : أحسنها ان شرط قطعه بسرقة قطع ، والأفلا ) يقطع ( قلت : الأظهر عند الجمهور لا قطع ) مطلقا ( والله أعلم ) ، لأنه أشبه الحربى في عدم التزام الأحكام ( وتثبت السرقة بيمين المدعى الردودة في الأصح ) ومقابله لا يقطع بها ، وهو الملتزم . وأما المال فيثبت ( أو بإقرار السارق ) بعد الدعوى عليه ، ومع تفصيل الإقرار كاليمين ( والمذهب قبول رجوعه ) عن الإقرار بالسرقة بالنسبة للقطع . أما بالنسبة للفرق فلا ( ومن أقر بعقوبة لله تعالى ) كالسرقة ( فالصحيح أن للقاضي أن يعرض له بالرجوع ) عما أقر به كأن يقول للسارق لعلك أخذت من غير حوز . ( ولا ) يصرح فلا ( يقول : ارجع ) عنه ( ولو أقر ) شخص ( بلا دعوى أنه سرق مال زيدا الغائب لم يقطع في الحال ، بل ينتظر حضوره ) ومطلسته ( في الأصح ) ومقابله يقطع حالا ( أو ) أقر ( أنه أكره أمة غائبة على زناحة في الحال في الأصح ) ومقابله ينتظر حضوره لاحتمال أن يقر بأنه وقفها عليه ( وتثبت ) السرقة ( بشهادة رجلين ، فلو شهد رجل وامرأتان ) بسرقة ( ثبت المال ولا قطع ) على السارق ، ولا يثبت المال بشهادتهم إلا بعد دعوى ( ويشترط ذكر الشاهد شروط السرقة ) من تعيين السارق بالاشارة ، وبيان المسروق ، والمسروق منه ، وكون السرقة من حوز بتعيينه أو وصفه ، وكون السارق لاشبهة له ( ولو اختلف

شاهدان كقولهم : سرق بكرة والآخر عشي فباطلة ، وعلى السارق رد ماسرق ، فإن تلف ضميته ، وتقطع يمينه ، فإن سرق ثانيا بعد قطعها فرجله اليسرى ، وثالثا يده اليسرى ، ورابعا رجله اليمنى ، وبعد قطعها فرجله اليسرى ، إن برئت يده ( وثالثا يده اليسرى ، ورابعا رجله اليمنى ، وبعد ذلك ) إذا سرق خامسا ( يعزر ) ولا يقتل ( ويغمس محل القطع بزيوت أو دهن مغل ) بضم الميم وفتح اللام اسم مفعول الرابح ( قيل هو ) أى الغمس ( تمة للحد ) فيجب على الإمام فعله ( والأصح أنه حق للمقطوع فؤنته عليه ) كأجوة القاطع ، إلا أن يقيم الإمام من يقيم الحدود ويرزقه من بيت المال ( و ) على الأصح ( للإمام إجماله ) نعم لو أذى ذلك لهلاكه المقطوع لا غنائه مثلا لم يجوز إجماله ( وتقطع اليد من الكوع ، والرجل من مفصل القدم ، ومن سرق مراهرا بلا قطع كفت يمينه ) عن جميع المرات ( وإن قصت أربع أصابع . قلت : وكذا لو ذهبت الخنس في الأصح ، والله أعلم ) ومقابل الأصح يعدل إلى الرجل ( وتقطع يد زائدة أصبا في الأصح ) ومقابله يعدل إلى الرجل ( ولو سرق فسقطت يمينه ) ولو في قصاص ( بأفة سقط القطع ) عنه ، ولا يعدل إلى الرجل ( أو ) سقطت ( يساره فلا ) يسقط قطع الجمين ( على المذهب ) وقيل يسقط ، وحكم الرجل حكم اليد فيما ذكر .

### باب قاطع الطريق

هو من سلب مكلّف له شوكة ، لا يختلسون ،

شاهدان بكوله ) أى أحدهما ( سرق بكرة ، و ) قول ( الآخر ) سرق ( عشي فباطلة ) هذه الشهادة بالنسبة إلى القاطع . وأما المال فإن حلف مع أحدهما أخذ الغرم ( وعلى السارق رد ماسرق ) إن بقي ( فإن تلف ضميته ) ببذله ( وتقطع يمينه ) أى يده اليمنى ( فإن سرق ثانيا بعد قطعها فرجله اليسرى ) إن برئت يده ( وثالثا يده اليسرى ، ورابعا رجله اليمنى ، وبعد ذلك ) إذا سرق خامسا ( يعزر ) ولا يقتل ( ويغمس محل القطع بزيوت أو دهن مغل ) بضم الميم وفتح اللام اسم مفعول الرابح ( قيل هو ) أى الغمس ( تمة للحد ) فيجب على الإمام فعله ( والأصح أنه حق للمقطوع فؤنته عليه ) كأجوة القاطع ، إلا أن يقيم الإمام من يقيم الحدود ويرزقه من بيت المال ( و ) على الأصح ( للإمام إجماله ) نعم لو أذى ذلك لهلاكه المقطوع لا غنائه مثلا لم يجوز إجماله ( وتقطع اليد من الكوع ، والرجل من مفصل القدم ، ومن سرق مراهرا بلا قطع كفت يمينه ) عن جميع المرات ( وإن قصت أربع أصابع . قلت : وكذا لو ذهبت الخنس في الأصح ، والله أعلم ) ومقابل الأصح يعدل إلى الرجل ( وتقطع يد زائدة أصبا في الأصح ) ومقابله يعدل إلى الرجل ( ولو سرق فسقطت يمينه ) ولو في قصاص ( بأفة سقط القطع ) عنه ، ولا يعدل إلى الرجل ( أو ) سقطت ( يساره فلا ) يسقط قطع الجمين ( على المذهب ) وقيل يسقط ، وحكم الرجل حكم اليد فيما ذكر .

### باب قاطع الطريق

قاطع الطريق : هو البروز لأخذ مال أو لقتل أو إرعاب اعتمادا على الشوكة مع البعد عن الغوث ، فلذلك قال المصنف ( هو ) أى قاطع الطريق ( مسلم ) أو مرتدة أو ذمى ( مكلف ) مختار ( له شوكة ) أى قوة يغلب بها غيره ، فالواحد إذا توفرت فيه الشروط قاطع ( لا يختلسون )

يَتَرَضُونَ لِأَخْرِ قَافِلَةٍ يَتَمَدُّونَ الْمَرْبَ ، وَالَّذِينَ يَغْلِبُونَ شِرْذِمَةً يَتَوَسَّيْهِمْ قُطَاعٌ فِي حَقِّهِمْ ، لَا لِقَافِلَةٍ عَظِيمَةٍ ، وَحَيْثُ يَلْحَقُ غَوْتُ لَيْسَ يَقْطَاعُ ، وَقَدْ الْغَوْتُ يَكُونُ لِلْبَعْدِ أَوْ لِيُضْفَ وَقَدْ يَغْلِبُونَ وَالْحَالَةَ هَذِهِ فِي بَلَدٍ فَهُمْ قُطَاعٌ ، وَلَوْ عَلِمَ الْإِمَامُ قَوْمًا يُخَيِّفُونَ الطَّرِيقَ وَلَمْ يَأْخُذُوا مَالًا وَلَا نَفْسًا عَزَّرَهُمْ بِحَبْسٍ وَغَيْرِهِ ، وَإِذَا أَخَذَ الْقَاطِعُ نَصَابَ السَّرِقَةِ قَطَعَ يَدَهُ الْيُمْنَى وَرَجُلَهُ الْيُسْرَى ، فَإِنْ قَادَ فَيُسْرَاهُ وَيُمْنَاهُ ، وَإِنْ قَتَلَ قَتَلَ حَتْمًا ، وَإِنْ قَتَلَ وَأَخَذَ مَالًا قَتَلَ ثُمَّ صُلِبَ ثَلَاثًا ثُمَّ يُنْزَلُ ، وَقِيلَ يَبْقَى حَتَّى يَسِيلَ صَدِيدُهُ ، وَفِي قَوْلٍ يُصْلَبُ قَلِيلًا ثُمَّ يُنْزَلُ فَيُقْتَلُ ، وَمَنْ أَعَانَهُمْ وَكَثُرَ جَمْعُهُمْ عَزَّرَ بِحَبْسٍ وَتَقْرِيبِ وَغَيْرِهِمَا ، وَقِيلَ يَتَمَيَّنُ التَّغْرِيبُ إِلَى حَيْثُ يَرَاهُ ، وَقَتْلُ الْقَاطِعِ يُقْلَبُ فِيهِ مَعْنَى الْقِيَامِ ، وَفِي قَوْلِ الْحَدِّ قَتَلَ الْأَوَّلَ لَا يُقْتَلُ بِوَلَدِهِ وَذِيٍّ ، وَلَوْ مَاتَ فَدِيَّةٌ ، وَلَوْ قَتَلَ جَمْعًا قِيلَ بِوَاحِدٍ ، وَلِلْبَاقِينَ دِيَاتٌ ، وَلَوْ عَفَا وَلِيُّهُ

يَتَرَضُونَ لِأَخْرِ قَافِلَةٍ يَتَمَدُّونَ الْمَرْبَ ( فليسوا قطعاً لعدم الشوكة ) والذين يغلبون شِرْذِمَةً بَقْوَتِهِمْ ( لو قادموهم ) قطع في حقهم ، لاقافلة عظيمة ( لو أخذوا منهم شيئاً ، بل هم محتلسون ) ( وحيث يلحق غوث ليس ) الذين يغلبون ( بقطع ) هل متبهون ( وقد الغوث يكون للبعد ) عن العمار ( أو لضغف ) في أهلها حتى لو دخل جماعة داراً ومنعوا أهلها من الاستغاثة ففهم قطع ( وقد يغلبون ) أي ذرو الشوكة ( والحالة هذه ) أي الضعف ( في بلدة ) لم يخرجوا إلى أطرافها ( فهم قطع ) لوجود الشروط ففهم ( ولو علم الامام قوماً ) أو واحداً ( يخيفون الطريق ولم يأخذوا مالا ) أي نصاباً ( ولا ) قتالاً ( نفساً عززهم بحبس وغيره ) فله العمل بعبده ( وإذا أخذ القاطع ) للطريق ( نصاب السرقه قطع يده اليمنى ورجله اليسرى ) دفعة ( فان عاد فيسراه ويمناه ) تقطعان ( وان قتل ) القاطع عمداً مكافئاً ( قتل حتماً ) إذا قتل لأخذ المال ، ومعنى تحتله أنه لا يسقط بغيره ولا بغيره ( وان قتل وأخذ مالا ) نصاباً ( قتل ثم صلب ) حتماً بعد غسله ونكفنه والصلاة عليه ، ويصلب ( ثلاثاً ) من الأيام ( ثم ينزل ) فان خيف تفسيره قبل الثلاث أنزل ( وقيل يبقى ) مصلوباً ( حتى يسيل صديده ، وفي قول : يصلب ) حياً ( قليلاً ثم ينزل ) فيقتل ، ومن أعانهم ( أي قطع الطريق ) ( وكثر جمعهم ) ولم يزد على ذلك ( عزز بحبس وتغريب وغيرهما ، وقيل يتعين التغريب إلى حيث ) أي مكان ( يراه ) الامام ( وقتل القاطع يغلب فيه معنى القصاص ) لأنه حق آدمي اجتمع مع حق الله فغلب حق الآدمي ، وهذا هو المعتمد ( وفي قول الحد ) وهو حق الله ( فعلى الأول لا يقتل ) والد ( بولده ، و ) لا ( ذمي ) إذا كان هو مساماً ولا بمن لا يكافئه ، وعلى الثاني يقتل ( ولو مات ) القاطع ( فدية ) تؤخذ من تركته على الأول ، ولا شيء على الثاني ( ولو قتل جمعاً ) معا ( قتل بواحد ) بقرعة ( وللباقين ديات ) على الأول ، وعلى الثاني يقتل بهم ( ولو عفا ) عن القصاص ( وليه ) أي

بِمَالٍ وَجَبَ وَسَقَطَ الْقِصَاصُ وَيُقْتَلُ حَدًّا ، وَلَوْ قَتَلَ بِمُتَقِلٍّ أَوْ بِقَطْعِ عَضْوٍ فَعِلَ بِهِ مِثْلَهُ ،  
وَلَوْ جَرَحَ فَأَنْدَمَلَ لَمْ يَتَحْتَمِ قِصَاصٌ فِي الْأَظْهَرِ ، وَتَسْقُطُ عُقُوبَاتُ تَخْصُ الْقَاطِعِ بِتَوْبَتِهِ  
قَبْلَ الْقُدْرَةِ عَلَيْهِ ، لَا بَعْدَهَا عَلَى الْمَذْهَبِ ، وَلَا تَسْقُطُ سَائِرُ الْحُدُودِ بِهَا فِي الْأَظْهَرِ .

[فصل] مَنْ لَزِمَهُ قِصَاصٌ وَقَطَعَ وَحْدَهُ قَذْفٌ وَمَطْلَبُوهُ جُلْدٌ ثُمَّ قُطِعَ ثُمَّ قُتِلَ ،  
وَيُبَادَرُ بِقَتْلِهِ بَعْدَ قَطْعِهِ لَأَقْطَعَهُ بَعْدَ جُلْدِهِ إِنْ غَابَ مُسْتَحِقُّ قَتْلِهِ ، وَكَذَا إِنْ حَضَرَ وَقَالَ  
عَجَلُوا الْقَطْعَ فِي الْأَصَحِّ ، وَإِذَا أُخِرَ مُسْتَحِقُّ النَّفْسِ حَقَّهُ جُلْدٌ فَإِذَا بَرَأَ قُطِعَ ، وَلَوْ أُخِرَ  
مُسْتَحِقُّ طَرَفٍ جُلْدٌ ، وَعَلَى مُسْتَحِقِّ النَّفْسِ الصَّبْرُ حَتَّى يَسْتَوْفِيَ الطَّرَفَ فَإِنْ بَادَرَ فَقَتَلَ  
فَلَمُسْتَحِقُّ الطَّرَفِ دِيَّةٌ ، وَلَوْ أُخِرَ مُسْتَحِقُّ الْجُلْدِ حَقَّهُ فَالْقِيَاسُ صَبْرُ الْأُخْرَيْنِ ، وَلَوْ  
اجْتَمَعَ حُدُودٌ لِلَّهِ تَعَالَى قُدِّمَ الْأَخْفُ فَالْأَخْفُ ، أَوْ عُقُوبَاتُ اللَّهِ تَعَالَى ، وَالْأَدْمِيَيْنِ  
قُدِّمَ حَدُّ قَذْفٍ عَلَى زِنَا ، وَالْأَصَحُّ تَقْدِيمُهُ عَلَى حَدِّ شُرْبٍ ، وَأَنَّ الْقِصَاصَ قَتْلًا وَقَطْعًا

المقتول ( بمال وجب وسقط القصاص ) عنه ( ويقتل حدًا ) وعلى الثاني العفو لغو ( ولو قتل  
بمقتل أو بقطع عضو فعل به مثله ) على الأول ، وعلى الثاني يقتل بالسيف ( ولو جرح ) شخصاً  
( فاندمل ) الجرح ( لم يتحتم قصاص ) في الطرف المجروح ( في الأظهر ) بل يتخير المجروح  
بين القصاص والعفو ، ومقابل الأظهر يتحتم القصاص في الطرف أيضاً ( وتسقط عقوبات تخاص  
القاطع ) من تحتم القتل والصلب ، ومن قطع اليد والرجل ( بتوبته قبل القبرة عليه ) أى الظفر  
به ( لا بعدها ) أى القدره ، فلا تسقط تلك العقوبات عنه ( على المذهب ) راجع للسائلين  
( ولا تسقط سائر الحدود بها ) أى التوبة ( في الأظهر ) ومقابله تسقط كمعقوبات القاطع ، وهذا  
بالنسبة لظاهر الحكم ، وأما فيما بينه وبين الله فيسقط .

[فصل] فِي اجْتِمَاعِ عُقُوبَاتِ ( مَنْ لَزِمَهُ ) لَجَاعَةِ ( قِصَاصٍ وَقَطْعٍ ) لَطَرَفِ آدَمِيٍّ ( وَحَدِّ  
قَذْفٍ وَمَطْلَبُوهُ ) بِذَلِكَ ( جُلْدٍ ) أَوَّلًا لِلْقَذْفِ ( ثُمَّ قَطْعٍ ) لِقِصَاصِ الطَّرَفِ ( ثُمَّ قَتْلٍ ) لِقِصَاصِ  
النَّفْسِ ( وَيُبَادَرُ بِقَتْلِهِ بَعْدَ قَطْعِهِ ) وَجُوبًا ( لَأَقْطَعَهُ بَعْدَ جُلْدِهِ ) ، بَلَى يَبَادَرُ بِهِ ، بَلَى يَمُوتُ حَتَّى  
يَبْرَأَ ( إِنْ غَابَ مُسْتَحِقُّ قَتْلِهِ ، وَكَذَا إِنْ حَضَرَ ، وَقَالَ : عَجَلُوا الْقَطْعَ ) فَأَنَا لَا نَجَاهُ ( فِي الْأَصَحِّ )  
وَمُقَابِلَهُ نَجَاهُ ( وَإِذَا أُخِرَ مُسْتَحِقُّ النَّفْسِ حَقَّهُ ) وَطَلَبَ الْآخَرَانِ ( جُلْدٍ ) لِلْقَذْفِ ( فَإِذَا بَرَأَ  
قُطِعَ ) لِلطَّرَفِ ، وَلَا يُوَالَى بَيْنَهُمَا ( وَلَوْ أُخِرَ مُسْتَحِقُّ طَرَفٍ ) حَقُّهُ ( جُلْدٌ ) لِلْقَذْفِ ( وَ )  
وَجِبَ ( عَلَى مُسْتَحِقِّ النَّفْسِ الصَّبْرُ حَتَّى يَسْتَوْفِيَ الطَّرَفَ ، فَإِنْ بَادَرَ ) مُسْتَحِقُّ النَّفْسِ ( فَقَتَلَ )  
فَلَمُسْتَحِقُّ الطَّرَفِ دِيَّةٌ ( فِي تَرْكَةِ الْمُقْتُولِ ) ( وَلَوْ أُخِرَ مُسْتَحِقُّ الْجُلْدِ حَقَّهُ فَالْقِيَاسُ صَبْرُ الْآخَرَيْنِ )  
حَتَّى يَسْتَوْفِيَ حَقَّهُ ( وَلَوْ اجْتَمَعَ حُدُودٌ لِلَّهِ تَعَالَى ) كَأَنْ شَرِبَ أَوْزَنِي وَسَرَقَ وَارْتَدَّ ( قُدِّمَ الْأَخْفُ  
فَالْأَخْفُ ، أَوْ ) اجْتَمَعَ ( عُقُوبَاتُ اللَّهِ تَعَالَى وَالْأَدْمِيَيْنِ ) كَأَنْ انْضَمَّ لِلذُّكُورَاتِ حَدُّ قَذْفٍ ( قُدِّمَ  
حَدُّ قَذْفٍ عَلَى زِنَا ، وَالْأَصَحُّ تَقْدِيمُهُ ) عَلَى حَدِّ الْقَذْفِ ( عَلَى حَدِّ شُرْبٍ ، وَأَنَّ الْقِصَاصَ قَتْلًا وَقَطْعًا

## كتاب الاشربة

كُلُّ شَرَابٍ أَسْكَرَ كَثِيرُهُ حَرَمٌ قَلِيلُهُ ، وَحَدُّ شَارِبِهِ الْإِصْبِيُّ وَتَجَنُّونَا وَتَحَرِيًّا وَذِمِّيًّا وَمَوْجِرًا ، وَكَذَا مُسْكِرُهُ عَلَى شَرِبِهِ عَلَى الْمَذْهَبِ ، وَمَنْ جَهِلَ كَوْنَهَا حَرَمًا : لَمْ يَحُدَّ ، وَلَوْ قَرُبَ إِسْلَامُهُ فَقَالَ جَهِلْتُ تَحَرِيًّا لَمْ يَحُدَّ ، أَوْ جَهِلْتُ الْحُدَّ حُدَّ ، وَيَحُدُّ بِدُرْدِيٍّ تَحَرٍّ ، لَا يَجُزُّ تَحِينَ دَقِيقُهُ بِهَا ، وَمَتَّعُونَ هِيَ فِيهِ ، وَكَذَا حَقْنَةُ وَسَعُوطٍ فِي الْأَصْحَ ، وَمَنْ غَضَّ بِلَقْمَةٍ أَسَاغَهَا بِخَمْرٍ إِنْ لَمْ يَجِدْ غَيْرَهَا ، وَالْأَصْحَ تَحَرِيًّا لِدَوَاءٍ وَعَطَشٍ ، وَحَدُّ الْحَرِّ أَرْبَعُونَ ، وَدَقِيقُ عَشْرُونَ بِسَوَاطٍ أَوْ أَيْدٍ أَوْ نَعَالٍ أَوْ أَطْرَافِ ثِيَابٍ ، وَقِيلَ يَتَعَيَّنُ سَوَاطٍ ، وَلَوْ رَأَى الْإِمَامُ بُلُوغَهُ ثَمَانِينَ جَازَ فِي الْأَصْحَ ، وَالزِّيَادَةُ تَعْزِيرَاتٌ ، وَقِيلَ حَدٌّ ،

يُقَدَّمُ عَلَى الزَّانَا ) إِذَا كَانَ وَاجِبَ الرَّجْمِ ، فَإِنْ كَانَ الْجُلْدُ قَدَّمَ عَلَى الْقَتْلِ

## كتاب الاشربة

جمع شراب ، بمعنى مشروب ( كل شراب أسكر كثيره حرم ) هو و ( قليله ) وهذا يشمل جميع الأشربة من قبيح الخمر والزبيب وغيرها ( وحد شارب ) وان كان لا يسكر ، والمراد من شارب المتعاطي له ولو جامدا حيث كان أضله مائعا . وأما النبات المخدر كالحشيش والبنج فهو حرام ولكن لاحد فيه ، بل فيه التعزير ، ولا يحد إلا المكلف الملتزم للأحكام المختار العالم بأن ماشر به مسكر ، فذلك قال ( إلا صبيا ومجنونا وموجرا ) أى مصبوبا فى حلقه قهرا ( وكذا مكره على شربه على المذهب ، ومن جهل كونها ) أى الخمر ( حرام لم يحد ) للعذر ولا يلزمه قضاء الصلوات القاتنة ( ولو قرب إسلامه ، فقال جهلت تَحَرِيًّا لَمْ يَحُدَّ ) لأنه قد ينحى عليه ( أو ) قال ( جهلت الحد حد ، ويحد بدردى خمر ) وهو ما فى أسفل الوعاء من التخين ( لا ينجز بغيره دقيقه بها ومجهون هـ ) لا يستهلا كها وعدم ظهور عينها ( وكذا حقنة ) بأن أدخلها دبره ( وسعوط ) بأن أدخلها أنفه ( فى الأصح ) ومقابلته يحد فيها ، وقيل يحد فى السعوط دون الحقنة ( ومن غص ) بفتح الغين : أى شرب ( بلقمة أساغها ) أى أزالها ( بخمر ) وجوبا ( ان لم يجد غيرها ) ولا حد عليه ( والأصح تحريمها لدواء وعطش ) إذ لم يصل حالة الاضطراب إذا لم يجد غيرها يغنى عنها ، ومقابل الأصح جواز التداوى بشرط قدر لا يسكر ، وقول طيب عدل ، والخلاف فى صرف الخمر . أما إذا اختلطت بغيرها واستهلك فيها فيجوز إذا لم يبق غيرها مقامها ( وحد الحر أربعون ، وورق عشرين بسوط أو أيد أو نعال أو أطراف ثياب ) تقتل ثم يضرب بها ( وقيل يتعين سوط ، ولو رأى الإمام بلوغه ) للحر ( ثمانين جاز فى الأصح ) ومقابل لا يجوز الزيادة ( والزيادة تعزيرات ) يجوز تركها ( وقيل حد ) فيكون حد الشرب

وَيُحَدِّثُ بِإِقْرَارِهِ أَوْ شَهَادَةِ رَجُلَيْنِ ، لَا يَرِيحُ خَمْرًا وَسُكْرًا وَقِيَّةً ، وَيَكْفِي فِي إِقْرَارِهِ وَشَهَادَتِهِ شَرْبُ خَمْرًا ، وَقِيلَ يَشْتَرِطُ وَهُوَ عَالِمٌ بِهِ مُخْتَارٌ ، وَلَا يَحَدُّ حَالُ سُكْرِهِ ، وَسَوَاطُ الْحُدُودَيْنِ قَضِيبٌ وَعَصَا وَرَطْبٌ وَيَابِسٌ ، وَيُفَرِّقُهُ عَلَى الْأَعْضَاءِ إِلَّا الْمَقَاتِلَ وَالْوَجْهَ ، قِيلَ وَالرَّأْسَ وَلَا تُشَدُّ يَدُهُ ، وَلَا تُجَرَّدُ ثِيَابُهُ ، وَيُؤَالَى الضَّرْبُ بِحَيْثُ يَحْصُلُ زَجْرٌ وَتَنْكِيلٌ .

[ فصل ] يُعَزَّرُ فِي كُلِّ مَعْصِيَةٍ لَاحِدَةً لَهَا وَلَا كَفَّارَةً ، بِجَبَسٍ أَوْ ضَرْبٍ أَوْ صَنْعٍ أَوْ تَوْبِيخٍ ، وَيَجْتَهِدُ الْإِمَامُ فِي جَنْسِهِ وَقَدْرِهِ ، وَقِيلَ إِنْ تَمَلَّقَ يَأْدِيهِ لَمْ يَكْفِ تَوْبِيخٌ ، فَإِنْ جَلَدَ وَجَبَ أَنْ يَنْقُصَ فِي عَبْدٍ عَنْ عَشْرِينَ جَلْدَةً ، وَحَرٍّ عَنْ أَرْبَعِينَ ، وَقِيلَ عَشْرِينَ ، وَيَسْتَوِي فِي هَذَا جَمِيعُ الْمَعَاصِي فِي الْأَصَحِّ ،

مخصوصا من بين سائر الحدود ، بأن يتحتم بعضه ويتعلق بعضه باجتهاد الامام ( ويحد بأقراره أو شهادة رجلين ) أنه شرب خمرًا ( لا يريح خمر وسكر وقية ، ويكفي في إقراره وشهادة شرب خمرًا ) ولا يحتاج أن يقول : وهو مختار عالم ( وقيل يشترط وهو عالم به مختار ، ولا يحد حال سكره ، وسوط الحدود ) والتعازير ( بين قضيب ) وهو العصن ( وعصا ورطب ويابس ) فيكون معشبد الجرم والرطوبة ( ويفرقه على الأعضاء ) فلا يجمعه في موضع ( إلا المقاتل ) دهي المواضع التي يخشى التلف بضربها ( والوجه ) فلا يضربه ( قيل : والرأس ) فلا يضربه ( ولا تشد يده ) أي المصروب ، بل تترك مطلقة يتقى بها ( ولا تجرد ثيابه ) الخفيفة التي لا تمنع أثر الضرب ( ويؤالى الضرب بحيث يحصل زجر وتنكيل ) فلا يجوز أن يفرق على الأيام والساعات .

[ فصل ] في التعزير ، وهو لغة : التأديب ، وشرعا : تأديب على ذنب لاحد فيه ولا كفارة والتعزير يخالف الحد في أنه يختلف باختلاف الناس ، وتجوز الشفاعة فيه والعفو عنه بل يستحبان والتألف به مضمون ( يعزير في كل معصية لاحد لها ولا كفارة ) واستثنى من منطوقه مسائل كما إذا صدر ممن لا يعرف بالشر معصية صغيرة أول مرة فانه لا يعزير ، ومن مفهومه مسائل : كالظاهر فان عليه الكفارة مع التعزير فيعزير في مثل شهادة الزور والتزوير والسب بغير قذف ، ومقتضيات الزنا ( بجبس أو ضرب أو صفع ) وهو الضرب بجميع الكف ( أو توبيخ ) باللسان ( ويجتهد الامام في جنسه وقدره ) وعليه مراعاة الترتيب والتدرج ، فلا يرقى إلى مرتبة وهو يرى غيرها كافيا ، ولا يفعل التعزير غير الامام ، وأما ما يقع من الزوج لزوجته والولي لمولاه والسيد لعهده فتأديب لا تعزير ( وقيل ان تعلق ) التعزير ( بأدعى لم يكف ) فيه ( توبيخ ) والأصح يكفى ( فان جلد وجب أن ينقص في عبد عن عشرين جلدة ، وفي حر عن أربعين ) فلا يبلغ بالتعزير أقل الحدود للشخص ( وقيل ) يجب أن ينقص في تعزير الحر عن ( عشرين ) جلدة ( ويستوى في هذا ) المذكور ( جميع المعاصي في الأصح ) ومقابلته يعتبر بكل معصية منها

وَلَوْ عَفَا مُسْتَحِقُّ حَدٍّ فَلَا تَعْزِيرَ لِلْإِمَامِ فِي الْأَصَحِّ ، أَوْ تَعْزِيرَ قَلَهُ فِي الْأَصَحِّ ،

## كتاب الصيال وضمان الولاية

لَهُ دَفْعُ كُلِّ صَائِلٍ عَلَى نَفْسٍ أَوْ طَرَفٍ أَوْ بَضْعٍ أَوْ مَالٍ ، فَإِنْ قَتَلَهُ فَلَا ضَمَانَ ، وَلَا يَجِبُ الدَّفْعُ عَنْ مَالٍ ، وَيَجِبُ عَنْ بَضْعٍ ، وَكَذَا نَفْسٍ قَصَدَهَا كَافِرٌ ، أَوْ بِهِمَةٌ ، لَا مُسْلِمٌ فِي الْأَظْهَرِ ، وَالْدَّفْعُ عَنْ غَيْرِهِ كَهُو عَنْ نَفْسِهِ ، وَقِيلَ يَجِبُ قَطْعًا ، وَلَوْ سَقَطَتْ جُرَّةٌ وَلَمْ تَنْدَقِعْ عَنْهُ إِلَّا يَكْتَرِهَا ضَمِنَهَا فِي الْأَصَحِّ ، وَيُدْفَعُ الصَّائِلُ بِالْأَخْفِ ، فَإِنْ أُنْكَرَ بِكَلَامٍ وَاسْتِغَانَةٍ حَرَّمَ الضَّرْبُ أَوْ يَضْرِبُ بِيَدِهِ حَرَّمَ سَوْطٌ ، أَوْ يَسُوْطُ حَرَّمَ عَصًا ، أَوْ يَقْطَعُ عُضْوٌ حَرَّمَ قَتْلٌ ،

بِمَا يَنْاسِبُهَا مِمَّا يَنْبَغِي الْحَدَّ فَتَعْزِيرُ مَقْدَمَاتِ الزَّانِ الَّتِي لَا تَوْجِبُ الْحَدَّ تَنْقُصُ عَنْ حَدِّ الزَّانِ لِأَنَّ حَدَّ الشَّرْبِ مِثْلًا ، وَهَكَذَا ( وَلَوْ عَفَا مُسْتَحِقُّ حَدٍّ ) عَنْهُ كَحَدِّ قَذْفٍ ( فَلَا تَعْزِيرَ لِلْإِمَامِ فِي الْأَصَحِّ ) وَمُقَابِلُهُ لَهُ التَّعْزِيرُ ( أَوْ ) عَفَا مُسْتَحِقُّ ( تَعْزِيرٌ ) عَنْهُ كَسَبَ ( فَهُوَ ) أَيْ الْإِمَامُ التَّعْزِيرُ ( فِي الْأَصَحِّ ) وَمُقَابِلُهُ لَيْسَ لَهُ .

## كتاب الصيال

هُوَ لَفَةٌ : الِاسْتِطَالَةُ وَالْوُتُوبُ . وَشَرْعًا : اسْتِطَالَةُ مَخْصُوصَةٍ ( وَضْمَانُ الْوَلَاةِ . هـ ) أَيْ الشَّيْخِص ( دَفْعُ كُلِّ صَائِلٍ ) مُسْلِمًا كَانَ أَوْ كَافِرًا وَلَوْ صَغِيرًا ( عَلَى نَفْسٍ أَوْ طَرَفٍ أَوْ بَضْعٍ أَوْ مَالٍ ) وَإِنْ قَتَلَ إِذَا كَانَ كُلُّ مَعْصُومًا ، وَلَهُ دَفْعُ مُسْلِمٍ عَنْ ذِي وَوَالِدٍ عَنْ وَلَدِهِ ( فَإِنْ قَتَلَهُ فَلَا ضَمَانَ ) بِقِيَاصٍ وَوَلَدِيَّةٍ وَلَا كِفَارَةٍ ( وَلَا يَجِبُ الدَّفْعُ عَنْ مَالٍ ) لِأَرْوَحٍ فِيهِ ، وَهَذَا بِالنِّسْبَةِ لِغَيْرِ الْإِمَامِ وَتَوَابِهِ ، وَأَمَّا هُمْ فَيَجِبُ عَلَيْهِمُ الدَّفْعُ عَنْ الْأَمْوَالِ ، وَالْمَالِ الَّذِي فِيهِ رُوحٌ يَجِبُ الدَّفْعُ عَنْهُ حَتَّى لَوْ رَأَى شَخْصًا إِنْسَانًا يَتَلَفُ حَيَاتَهُ نَفْسَهُ إِنْ لَافًا مُحَرَّمًا وَجِبَ عَلَيْهِ دَفْعُهُ ( وَيَجِبُ ) الدَّفْعُ ( عَنْ بَضْعٍ ) سِوَاهُ بَضْعِ أَهْلِهِ أَوْ غَيْرِهِ ، وَمِثْلُ الْبَضْعِ مَقْدَمَاتُهُ ( وَكَذَا نَفْسٍ ) لِلشَّخْصِ يَجِبُ الدَّفْعُ عَنْهَا إِذَا ( قَصَدَهَا ) كَافِرٌ ( أَوْ بِهِمَةٌ ) فَلَا يَجُوزُ الْإِسْتِغْلَامُ لَهَا ( لَا ) إِنْ قَصَدَهَا ( مُسْلِمٌ ) وَلَوْ مَجْنُونًا فَلَا يَجِبُ دَفْعُهُ ، بَلْ يَجُوزُ الْإِسْتِغْلَامُ لَهُ ، بَلْ يَسُقُ ( فِي الْأَظْهَرِ ) وَمُقَابِلُهُ يَجِبُ الدَّفْعُ ( وَالْدَّفْعُ عَنْ ) نَفْسٍ وَحَقٍّ ( غَيْرِهِ ) إِذَا كَانَ آدَمِيًّا مُحَرَّمًا ( كَهُو عَنْ نَفْسِهِ ) فَيَجِبُ حَيْثُ يَجِبُ ، وَيَنْتَفِي حَيْثُ يَنْتَفِي ، وَمَحَلُّ الْوُجُوبِ إِذَا أَمِنَ الْهَلَاكُ ( وَقِيلَ يَجِبُ ) الدَّفْعُ عَنْ حَقٍّ غَيْرِهِ ( قَطْعًا ) وَلَا يَضْمَنُ وَمِثْلُ الصَّائِلِ مَنْ ارْتَكَبَ مُحَرَّمًا مِنْ شَرْبِ خَمْرٍ وَغَيْرِهِ ( وَلَوْ سَقَطَتْ جُرَّةٌ ) وَهِيَ الْإِنَاءُ مِنَ الْفَخَّارِ ( وَلَمْ تَنْدَقِعْ عَنْهُ إِلَّا بِكُسْرَاهَا ) فَإِذَا كُسِرَتْ ( ضَمِنَهَا فِي الْأَصَحِّ ) وَإِنْ وَجِبَ الدَّفْعُ ، وَمُقَابِلُهُ لَا يَضْمَنُ ( وَيُدْفَعُ الصَّائِلُ بِالْأَخْفِ ) إِنْ أُمِكنَ ( فَإِنْ أُنْكَرَ بِكَلَامٍ وَاسْتِغَانَةٍ ) بِالنَّاسِ ( حَرَّمَ ) الضَّرْبُ ، أَوْ يَضْرِبُ بِيَدِهِ حَرَّمَ سَوْطٌ ، أَوْ يَسُوْطُ حَرَّمَ عَصًا ، أَوْ يَقْطَعُ عُضْوٌ حَرَّمَ قَتْلٌ ( فَتَى غَدَلُ

فَإِنْ أَمَكَنَ هَرَبَ فَلِلْمَذْهَبِ وَجُوبُهُ ، وَتَحْرِيمُ قِتَالِهِ وَلَوْ عَضَّتْ يَدُهُ خَلَصَهَا  
بِالْأَسْهَلِ مِنْ فَكِّ طَلِيئِهِ وَضَرْبِ شِدْقَيْهِ فَإِنْ عَجَزَ فَسَلَهَا فَتَدَرَّتْ أَسْنَانُهُ فَهَدَرَتْ ، وَمَنْ  
نَظَرَ إِلَى حُرْمِهِ فِي دَارِهِ مِنْ كَوْنِهِ أَوْ ثَقْبِ عَمْدَةٍ أَوْ قَرْمَاهُ بِخَفِيفِ كَحَصَاةٍ فَأَعْمَاهُ ، أَوْ أَصَابَ  
قُرْبَ عَيْنِهِ بِجَرْحَةٍ فَفَاتَ فَهَدَرَتْ ، بِشَرْطِ عَدَمِ تَحْرِمِ زَوْجَتِهِ لِلنَّظَرِ ، قِيلَ وَاسْتِئْذَانِ  
الْحُرْمِ ، قِيلَ وَإِنْ نَظَرَ قَبْلَ رَمِيهِ ، وَلَوْ عَزَّرَ وَلِيٌّ وَقَالَ زَوْجُكَ وَمَعْلَمٌ فَضْمُونٌ ، وَلَوْ حَدَّ  
مُقَدَّرًا فَلَا ضَمَانَ ، وَلَوْ ضُرِبَ شَارِبُ بَيْعَالٍ وَثِيَابٍ فَلَا ضَمَانَ عَلَى الصَّحِيحِ ، وَكَذَا أَرَبُونُ  
سَوَاطِلَ عَلَى الْمَشْهُورِ ، أَوْ أَكْثَرُ وَجَبَ قِسْطُهُ بِالْعَدِيدِ ، وَفِي قَوْلِ نِصْفِ دِيَّةٍ ، وَتَجَرِيَانِ فِي  
قَاذِفٍ جُلْدَ أَحَدًا وَتَمَانِينَ ، وَلِاسْتِئْذَانِ قَطْعِ سِلْعَةٍ إِلَّا خَوْفَهُ لَخَطَرٍ فِي تَرْكِهَا ، أَوْ الْخَطَرُ  
فِي قَطْعِهَا أَكْثَرُ ، وَلِأَبٍ وَجَدَ قَطْعُهَا مِنْ صَبِيٍّ وَتَجَنُّونَ مَعَ الْخَطَرِ إِنْ زَادَ خَطَرُ التَّرَكِّ

إِلَى رُبْعَةٍ مَعَ إِمْكَانِ الْاِكْتِفَاءِ بِمَا دُونَهَا ضَمِنْ (فان أمكن هرب ، فاللهذهب وجوبه وتحريم قتال)  
وقيل لا يجب ، وقيل إن يقين نجاة به وجب ، وإلا فلا (ولو عضت يده خلصها بالأسهل من فكّ لحيمه)  
من غير جرح (وضرب شدقيه) الواو بمعنى أو (فان عجز فسلها فندرت) أى سقطت (أسنانه  
فهدر) لاتضمن فتجب مراعاة الأخف (ومن نظر) بالبناء للجهول (إلى حومه) بضم أوله  
وفتح ثانيه ، والمراد بهن الزوجات والاماء والمحارم (في داره من كوة) أى طاقة (أو ثقب) أى  
خرق (عمدا) قيد في النظر (فرماه بخفيف كحصاة فأعماه أو أصاب قرب عينه فجرحه ففات  
فهدر) لاضمان فيه ، وذلك يشمل المرأة والمراهق عند نظرهما مالا يجوز ، وأما إذا كان النظر  
من باب مفتوح ومثله الشباك الواسع ، أو كان غير عمد أو كان يسمع ، ولا ينظر فلا يجوز الرمي  
وإنما يجوز (بشرط عدم محرم وزوجة للناظر) فان كان له شيء من ذلك لم يجوز رمية (قيل : و)  
بشرط عدم (استتار الحرم) فان كنن مستترات لم يجوز الرمي (قيل : و) بشرط (إنذار قبل رمية)  
والأصح عدم اشتراط ذلك (ولو عزّر وليّ) محجوره (ووال) من رفع إليه (وزوج) زوجته  
(ومعلم) صغيرا يعلمه (فضمون) تعزيرهم ، فان كان بما يقتل غالبا فالقصاص ، وإلا فدية شبه  
العمد على العاقلة (ولوحدّ) الامام حدّا (مقدّرا) بنهي (فلاضمان ، ولو ضرب شارب بئعال  
وثياب) ففات (فلاضمان على الصحيح) ومقابلته يضمن بناء على تعين السوط (وكذا أربعون  
سوطا) لو ضربها ففات لاضمان (على المشهور) وقيل يضمن (أو أكثر) من أربعين ففات  
(وجب قسطه بالعدد) ففي إحدى وأربعين جزء من أحد وأربعين جزءا من الدية (وفي قول نصف  
الدية ، ويجريان في قاذف جلد أحدا وتمانين) ففات (ولستقلّ) وهو الحزّ البالغ العاقل (قطع  
سلعة إلا مخوفة ، لا خطر في تركها أو الخطر في قطعها أكثر) فيمنع عليه القطع في هاتين الصورتين ،  
ويجوز القطع في التي خطر تركها أكثر أو الترك والقطع فيها سيان (ولأب وجهه قطعها) أى  
السلعة (من صبيّ وتجنون مع الخطر إن زاد خطر الترك) على خطر القطع ، وأما إذا استوى



لِلْإِسْلَامِ ، وَلَهُ وَالْإِسْلَامُ قَطْعُهَا بِلَا خَطَرٍ ، وَقَدْ دُخِلَتْ وَجْهَاتُ ، فَلَوْ مَاتَ بِجَائِزٍ مِنْ هَذَا  
فَلَا ضَمَانَ فِي الْأَصَحِّ ، وَلَوْ فَعَلَ سُلْطَانٌ بِصَبِيٍّ مَا مَنَعَ فِدْيَةَ مُغْلَظَةٍ فِي مَالِهِ وَمَا وَجِبَ بِخَطَأِ  
إِمَامٍ فِي حَلَّةٍ أَوْ حُكْمٍ فَعَلَى عَاقِلَتِهِ ، وَفِي قَوْلِهِ فِي بَيْتِ الْمَالِ ، وَلَوْ حَدَّهُ بِشَاهِدَيْنِ فَبَانَا  
عَبْدَيْنِ أَوْ ذِمِّيَيْنِ ، أَوْ مُرَاهِقَيْنِ فَإِنْ قَصَرَ فِي اخْتِبَارِهِمَا فَالضَّمَانُ عَلَيْهِ ، وَإِلَّا فَالْقَوْلَانِ  
فَإِنْ ضَمَّنَا عَاقِلَةً أَوْ بَيْتَ مَالٍ فَلَا رُجُوعَ عَلَى الذَّمِّيِّ وَالْعَبْدَيْنِ فِي الْأَصَحِّ ، وَمَنْ حَتَمَ  
أَوْ فَسَدَ بِإِذْنٍ لَمْ يَضْمَنْ ، وَقَتْلُ جَلَادٍ وَضَرْبُهُ بِأَمْرِ الْإِمَامِ كَمَا بَشَّرَ الْإِمَامُ إِنْ  
جَهَلَ ظُلْمَهُ وَخَطَأَهُ ، وَإِلَّا فَالْقَصَاصُ وَالضَّمَانُ عَلَى الْجَلَادِ إِنْ لَمْ يَكُنْ إِكْرَاهٌ ،  
وَيَجِبُ خِتَانُ الْمَرْأَةِ بِحُزْمَةٍ مِنَ اللَّحْمَةِ بِأَعْلَى الْفَرْجِ ، وَالرَّجُلُ يَقْطَعُ مَا يَطْلِي حَشْفَتَهُ بَعْدَ  
الْبُلُوغِ ، وَيُنْدَبُ تَهْجِيلُهُ فِي سَابِعِهِ ، فَإِنْ ضَعُفَ عَنِ اخْتِمَالِهِ أَخَّرَ ، وَمَنْ خَتَنَهُ فِي سِنِّ  
لَا يَحْتَمِلُهُ لَزِمَهُ قَصَاصٌ إِلَّا وَالِدًا ، فَإِنْ اخْتَمَلَهُ وَخَتَنَهُ وَلِيٌّ فَلَا ضَمَانَ فِي الْأَصَحِّ ،  
وَأُجْرَتُهُ فِي مَالِ الْمُخْتُونِ .

الأمران فلا يجوز هنا (للسلطان ، وله) أي الولي من أب وجد (ولسلطان قطعها بلا خطر)  
أما الأجنبي فليس له (و) يجوز له أيضا (فصد وحجامة ، فلو مات) الصبي أو المجنون (بجائز  
من هذا فلا ضمان في الأصح) ومقابله يضمن (ولو فعل سلطان بصبي ما منع) منه فمات  
(فدية مغلظة في ماله) والأب والجد كالسلطان (وما وجب بخطأ إمام في حد أو حكم فعلى عاقلته  
وفي قول في بيت المال ، ولو حدّه) أي الامام (بشاهدين فبانا عبدين أو ذميين أو مرهقين ، فان  
قصر في اختبارهما فالضمان عليه) فيقتص منه إن تعمد ، وإن وجب مال في ماله (وإلا)  
بأن لم يقصر (فالقولان) في أن الضمان على عاقلته أو بيت المال (فان ضمنا عاقلة أو بيت مال  
فلا رجوع على الذميين والعبدان في الأصح) ومقابله له الرجوع عليهم (ومن حجّم) غيره (أو  
فسده) (بإذن) معتبر (لم يضمن) ما تولد منه (وقتل جلاّد وضربه بأمر الامام كبشارة الامام إن جهل  
ظلمه) أي الامام (وخطأه) فيتعلق الضمان بالامام قودا وغيره (وإلا) بأن علم ظلمه أو خطأه  
(فالقصاص والضمان على الجلاّد) وحده (إن لم يكن إكراه) فان كان فالضمان والقصاص عليهما  
(ويجب ختان المرأة بحزء) أي بقطعه (من اللحمية) الكائنة (بأعلى الفرج) وهي فوق  
ثقبه البول ، ويكفي قطع جزء ، وتقليه أفضل (و) ختان (الرجل بقطع ما يطلو حشفته) فلا يكفي  
قطع بعضها (بعد البلوغ) ظرف ليجب (ويندب تهجيله) أي الختان (في سابعه) أي يوم  
الولادة (فان ضعف عن احتماله) في السابع (آخر) إلى أن يحتمله (ومن ختنه في سن لا يحتمله)  
فمات (لزمه قصاص) إن علم عدم احتماله (إلا والدا) وإن علا فيجب عليه دية مغلظة في  
ماله (فان احتمله وخنّته وليّ) فمات (فلا ضمان في الأصح) ومقابله يضمن لأنه غير واجب  
في الحال (وأجرته) أي الختان (في مال المختون) ذكرنا كان أو أنثى .

[فصل] مَنْ كَانَ مَعَ دَابَّةٍ أَوْ دَوَابٍّ ضَمِنَ إِتْلَافَهَا نَفْسًا وَمَالًا لَيْلًا وَنَهَارًا ، وَلَوْ  
بَاكَتْ أَوْ رَأَتْ بِطَرِيقٍ فَتَلَفَتْ بِهِ نَفْسٌ أَوْ مَالٌ فَلَا ضَمَانَ ، وَيَحْتَرِرُ عَمَّا لَا يُقْتَادُ  
كَرْكُضٍ شَدِيدٍ فِي وَحْلِ فَإِنْ خَالَفَ ضَمِنَ مَا تَوَلَّى مِنْهُ ، وَمَنْ حَمَلَ حَطْبًا عَلَى ظَهْرِهِ  
أَوْ بَهِيمَةً فَخَلَّ بِنَاءٍ فَسَقَطَ ضَمِنَهُ ، وَإِنْ دَخَلَ سَوْقًا فَتَلَفَتْ بِهِ نَفْسٌ أَوْ مَالٌ ضَمِنَ إِنْ  
كَانَ زِحَامًا ، فَإِنْ لَمْ يَكُنْ وَتَمَزَّقَ ثَوْبٌ فَلَا ، إِلَّا ثَوْبٌ أَعْمَى وَمُسْتَدْبِرُ الْبَهِيمَةِ فَيَجِبُ  
تَنْبِيهِهُ ، وَإِنَّمَا يَضْمَنُهُ إِذَا لَمْ يُقَصِّرْ صَاحِبُ الْمَالِ ، فَإِنْ قَصَرَ بَأَنٍ وَضَعَهُ بِطَرِيقٍ أَوْ  
عَرَضَهُ لِلدَّابَّةِ فَلَا ، وَإِنْ كَانَتِ الدَّابَّةُ وَحْدَهَا فَأَتَلَفَتْ زَرْعًا أَوْ غَيْرَهُ نَهَارًا لَمْ يَضْمَنْ  
صَاحِبُهَا ، أَوْ لَيْلًا ضَمِنَ ، إِلَّا أَنْ لَا يَفْرُطَ فِي رِبْطِهَا ، أَوْ حَصَرَ صَاحِبُ الزَّرْعِ وَتَهَاوَنَ فِي  
دَفْعِهَا ، وَكَذَا إِنْ كَانَ الزَّرْعُ فِي حُوطٍ لَهُ بَابٌ تَرَكَهُ مَفْتُوحًا فِي الْأَصْحَى ، وَهَرَّةٌ  
تُتَلَفُ طَيْرًا أَوْ مَلْعَامًا إِنْ عُهِدَ ذَلِكَ مِنْهَا ضَمِنَ مَالِكُهَا فِي الْأَصْحَى لَيْلًا أَوْ نَهَارًا ،  
وَلَا فَلَا فِي الْأَصْحَى .

[فصل] فِي ضَمَانِ مَا تُتَلَفُهُ الْبَهَائِمُ (مَنْ كَانَ مَعَ دَابَّةٍ أَوْ دَوَابٍّ) وَلَوْ مُسْتَعْبِرًا أَوْ غَاصِبًا (ضَمِنَ  
إِتْلَافَهَا نَفْسًا وَمَالًا لَيْلًا وَنَهَارًا) وَلَوْ كَانَ مَعَهَا سَائِقٍ وَقَائِدٌ فَالضَّمَانُ عَلَيْهِمَا (وَلَوْ بَاكَتْ أَوْ رَأَتْ  
بَطَرِيقٍ) وَلَوْ وَاقِفَةً (تَلَفَتْ بِهِ نَفْسٌ أَوْ مَالٌ فَلَا ضَمَانَ ، وَيَحْتَرِرُ) رَاكِبُ الدَّابَّةِ (عَمَّا لَا يُقْتَادُ)  
فَعَلَهُ (كَرْكُضٍ شَدِيدٍ فِي وَحْلِ) فَإِنْ خَالَفَ ضَمِنَ مَا تَوَلَّى مِنْهُ (وَلَا يَضْمَنُ مَا تَوَلَّى مِنَ الْمَعْتَادِ ،  
فَلَوْ رَكِبَهَا كَالْمَعْتَادِ وَطَارَتْ حَصَاةٌ فَأَتَلَفَتْ عَيْنَ إِنْسَانٍ لَمْ يَضْمَنْ) (وَمَنْ حَمَلَ حَطْبًا عَلَى ظَهْرِهِ أَوْ  
بَهِيمَةً فَخَلَّ بِنَاءٍ فَسَقَطَ ضَمِنَهُ ، وَإِنْ دَخَلَ سَوْقًا فَتَلَفَتْ بِهِ نَفْسٌ أَوْ مَالٌ ضَمِنَ إِنْ كَانَ) هُنَاكَ  
(زِحَامًا) فَإِنْ لَمْ يَكُنْ ، وَتَمَزَّقَ (بِهِ) (ثَوْبٌ فَلَا) يَضْمَنُهُ (إِلَّا ثَوْبٌ أَعْمَى وَمُسْتَدْبِرُ الْبَهِيمَةِ فَيَجِبُ  
تَنْبِيهِهِ) (أَيُّ كُلِّ مِنْهُمَا ، فَإِنْ لَمْ يَنْبِهِ ضَمِنَهُ) (وَإِنَّمَا يَضْمَنُهُ) (أَيُّ صَاحِبِ الْبَهِيمَةِ مَا تُتَلَفُهُ) (إِذَا  
لَمْ يَقْصُرْ صَاحِبُ الْمَالِ) فِيهِ (فَإِنْ قَصَرَ بَأَنٍ وَضَعَهُ بِطَرِيقٍ أَوْ عَرَضَهُ لِلدَّابَّةِ فَلَا) يَضْمَنُهُ (وَإِنْ كَانَتِ  
الدَّابَّةُ وَحْدَهَا فَأَتَلَفَتْ زَرْعًا أَوْ غَيْرَهُ نَهَارًا لَمْ يَضْمَنْ صَاحِبُهَا أَوْ لَيْلًا ضَمِنَ) نَعَمْ إِذَا رِبَطَ الدَّابَّةَ  
فِي الطَّرِيقِ عَلَى بَابِهِ أَوْ غَيْرِهِ فَأَتَلَفَتْ شَيْئًا فَيَلْزِمُهُ ضَمَانُهُ وَلَوْ نَهَارًا ، ثُمَّ اسْتَبْتَنَى مِنَ الضَّمَانِ لَيْلًا مَا تَضَمَّنَهُ  
قَوْلُهُ (إِلَّا أَنْ لَا يَفْرُطَ فِي رِبْطِهَا) لَيْلًا نَفَرَجَتْ فَأَتَلَفَتْ زَرْعَ الْغَيْرِ فَلَا ضَمَانَ (أَوْ) فَوَطَّ لَكِنْ  
(حَصَرَ صَاحِبُ الزَّرْعِ وَتَهَاوَنَ فِي دَفْعِهَا) عَنْهُ فَأَتَلَفَتْهُ فَلَا يَضْمَنُ صَاحِبُهَا (وَكَذَا إِنْ كَانَ الزَّرْعُ  
فِي حُوطٍ لَهُ بَابٌ تَرَكَهُ) صَاحِبُهُ (مَفْتُوحًا) فَلَا يَضْمَنُ مَالِكُهَا (فِي الْأَصْحَى) وَمُقَابِلُهُ يَضْمَنُ  
(وَهَرَّةٌ تَتَلَفُ طَيْرًا أَوْ مَلْعَامًا إِنْ عُهِدَ ذَلِكَ مِنْهَا ضَمِنَ مَالِكُهَا) مَا أَتَلَفَتْهُ (فِي الْأَصْحَى) لَيْلًا أَوْ نَهَارًا  
وَمُقَابِلُهُ لَا يَضْمَنُ لِأَنَّهُ لَمْ يَعْهَدْ رِبْطَهَا (وَلَا) بَأَنٍ لَمْ يَعْهَدْ مِنْهَا اتِّلَافَ (فَلَا) يَضْمَنُهُ (فِي الْأَصْحَى)  
وَمُقَابِلُهُ يَضْمَنُ مَا أَتَلَفَتْهُ فِي اللَّيْلِ دُونَ النَّهَارِ ، وَلَوْ صَارَتْ ضَارِيَةً مَفْسُودَةً فَهِيَ يَجُوزُ قَتْلُهَا فِي حَالٍ

## كتاب السير

كان الجهاد في عهد رسول الله ﷺ قرض كفاية ، وقيل عين ، وأما بئنه فلا كفار حالان : أحدهما يكونون ببلادهم فقرض كفاية إذا فعله من فيهم كفاية سقط الحرج عن الباقيين ومن قروض الكفاية القيام بإقامة الحجج وحل المشكلات في الدين ، ويعلم الشرع كتفسير وحديث ، والفروع بحيث يصلح للقضاء ، والأمر بالمعروف والنهي عن المنكر ، وإحياء الكعبة كل سنة بالزيارة ، ودفع ضرر المسلمين ككسوة عار ، وإطعام جائع إذا لم يندفع بزكاة ، وبيت مال ، وتحمل الشهادة ،

سكونها ؟ وجهان : أحدهما لا يجوز ، وجوز القاضي قتلها في حال سكونها إلحاقها بالفواسق الخمس .

## كتاب السير

بكسر السين وفتح الياء جمع سيرة ، وهي الطريقة ، ومراد ذكر الجهاد وأحكامه ، وعبر عنه بذلك لكونه متلقى من سيره وغزواته ﷺ ( كان الجهاد في عهد رسول الله ﷺ ) بعد الهجرة ( فرض كفاية ، وقيل عين ) وأما قبل الهجرة فكان ممنوعاً منه ومأموراً بالصبر على أذاهم ( وأما بعده ) ﷺ ( فلا كفار حالان . أحدهما : يكونون ببلادهم ) غير قاصدين شيئاً من بلاد المسلمين ( فرض كفاية إذا فعله من فيه كفاية ) ولو من غير أهل الفرض كالنساء والمراهقين ( سقط الحرج عن الباقيين ) فإن تركه الكل أئماً إلا المعتندين بعذر من الأعذار الآتية ، وأقل الجهاد مرة في السنة ، ويحصل الفرض بشحن الثغور بمن فيه كفاية وتحصينها . ثم ذكر المصنف جملة من فروض الكفاية ، فقال ( ومن فروض الكفاية القيام بإقامة الحجج ) وهي البراهين القاطعة بوجود الصانع سبحانه وصفاته وإثبات النبوة وماوردت به ( وحل المشكلات في الدين ) وهي الأمور الخفية المدرك ، وكل من دخلت عليه شبهة وجب عليه السعي في إزالتها ( و ) من فروض الكفاية القيام ( بعلم الشرع كتفسير وحديث ) وما يتعلق بهما من العلوم ( و ) القيام بعلم ( الفروع ) الفقهية ( بحيث يصلح للقضاء ) والافتاء ( و ) من فروض الكفايات ( الأمر بالمعروف ) من واجبات الشرع ( والنهي عن المنكر ) من محرماته إذا لم يخف على نفسه أو ماله أو غيره مفسدة أعظم من مفسدة المنكر ، ولم يغلب على ظنه أن المرتكب يزيد فيها هو فيه عنادا ( و ) من فروض الكفايات ( إحياء الكعبة كل سنة بالزيارة ) مرة بأن يأتي بحج وعمرة عدد يحصل بهم الشعار ( و ) من الفروض أيضاً ( دفع ضرر المسلمين ) وغيرهم من المعصومين ( ككسوة عار وإطعام جائع إذا لم يندفع ) ضررهم ( بزكاة وبيت مال ) فيلزم الموسرين القيام بذلك حيث زاد مامعهم على كفاية سنة ( و ) من فروض الكفايات ( تحمل الشهادة ) إن حضر

وَأَدَاؤُهَا ، وَالْحِرْفُ ، وَالصَّنَائِعُ ، وَمَا تَتِمُّ بِهِ الْمَعِيشُ وَجَوَابُ سَلَامٍ عَلَى جَمَاعَةٍ ، وَيَسْنُ  
 ابْتِدَاؤُهُ ، لَا عَلَى قَاضِي حَاجَةٍ وَآكِلٍ ، وَفِي تَحَامٍ ، وَلَا جَوَابَ عَلَيْهِمْ ، وَلَا جِهَادَ عَلَى  
 صَبِيٍّ وَبُحْنُونَ وَامْرَأَةٍ وَمَرِيضٍ وَذِي عَرَجٍ يَتِيٍّ ، وَأَقْطَعٍ ، وَأَسْلٍ ، وَغَبْدٍ وَطَائِفٍ أَهْبَةِ  
 قِتَالٍ ، وَكُلُّ عُدْرٍ مَنَعٍ وَجُوبِ الْحِجِّ مَنَعِ الْجِهَادِ إِلَّا خَوْفَ طَرِيقٍ مِنْ كُفَّارٍ ،  
 وَكَذًّا مِنْ لُصُوصِ الْمُسْلِمِينَ عَلَى الصَّحِيحِ ، وَالَّذِينَ الْحَالُ يُحْرِمُ سَفَرَ جِهَادٍ وَغَيْرِهِ إِلَّا بِإِذْنِ  
 غَيْرِهِ ، وَالْمَوْجِلُ لَا ، وَقِيلَ يَمْنَعُ سَفَرًا خَوْفًا ، وَيَحْرُمُ جِهَادًا إِلَّا بِإِذْنِ أَبِيهِ إِنْ كَانَ  
 مُسْلِمِينَ ، لَا سَفَرُ تَعَلُّمٍ فَرَضَ عَلَيْهِ وَكَذًّا كِفَايَةً فِي الْأَصَحِّ فَإِنْ أَذِنَ أَبُوهُ وَالْغَرِيمُ  
 ثُمَّ رَجَعُوا وَجَبَ الرُّجُوعُ إِنْ لَمْ يَحْضُرِ الصَّفُّ ، فَإِنْ شَرَعَ فِي قِتَالٍ حُرِّمَ الْإِنْصِرَافُ

المتحمل المشهود عليه لأن دعى (وأداؤها) عند القاضى ان تحمل جماعة ، فان تحمل اثنان  
 فى الأموال ، فالأداء فرض عين عليهما (و) من فروض الكفايات أيضا (الحرف والصنائع  
 وما تتم به المعيش) التى بها قوام الدين والدنيا كالبيع والشراء ، فالحرفة أعم لأنها كل ما عالج به  
 الانسان أمر رزقه من صناعة تتوقف على آلة أو غيرها مما به تتم المعيش فحفظ ذلك على ما قبله  
 من عطف المرادف (و) من فروض الكفايات (جواب سلام) من مسلم ولو ضيأ (على  
 جماعة) من المسلمين المكلفين فيجزئ أن يرده أحدهم ، ولا يجوز رده الصبي ولا رده من لم  
 يسمع ، وأما إذا كان المسلم عليه واحدا ، فالرّد فرض عين إلا إن كان المسلم أو المسلم عليه أثنى  
 مشتهة ولا محرمية فلا يجب الرّد ، ويجب أن يكون متصلا (ويسن ابتداءه) أى السلام على  
 كل مسلم حتى على الصبي (لأعلى قاضى حاجة) ومجامع (وآكل ، و) من (في حمام ، ولا جواب)  
 واجب (عليهم) لكن يسن للآكل كل ومن في الحمام ، ويكره لقاضى الحاجة والمجامع (ولا جهاد)  
 واجب (على صبي وبُحْنُونَ وامرأة ومريض وذو عرج يتي) ولو فى رجل واحدة (وأقطع)  
 يدا ومعظم أصابعها أو رجلا (وأسل) يدا أو رجلا (وعبد وعادم أهبة قتال) من نفقة وسلاح  
 (وكل عذر منع وجوب الحج منع) وجوب (الجهاد إلا خوف طريق من كفار) فلا يمنع  
 وجوب الجهاد وإن منع وجوب الحج (وكذا) خوف (من لصوص المسلمين) لا يمنع وجوبه  
 (على الصحيح) ومقابله يمنع لأنه قد يأتى من قتال المسلمين (والدين الحال) على موسم  
 (يحرم سفر جهاد وغيره إلا بإذن غريمه) وهو صاحب الدين (والمؤجل لا) يحرم السفر وإن  
 قرب الأجل (وقيل يمنع سفرا مخوفا) كالجهاد (ويحرم جهاد) بسفر وغيره (إلا بإذن أبيه  
 إن كانا مسلمين ، لا سفر تعلم فرض عين) فانه جائز بغير إذنهما (وكذا) سفر تعلم فرض (كفاية)  
 فيجوز بغير إذنهما (فى الأصح) ومقابله لهما المنع كالجهاد (فإن أذن أبواه والغريم)  
 (ثم رجعوا) بعد خروجه وعلم (وجب الرجوع إن لم يحضر الصف) إلا إذا خاف على نفسه  
 أو ماله أو انكسار الجيش فلا يجب (فإن شرع فى قتال) ثم رجع من ذكر (حرم الانصراف)

فِي الْأَظْهَرِ . الثَّانِي يَدْخُلُونَ بِلَدَةٍ لَنَا فَيَلْزِمُ أَهْلَهَا الدَّفْعُ بِالْمُسْكِنِ ، فَإِنْ أَمَكُنْ تَأَهَّبْ لِقِتَالِ وَجَبَ الْمُسْكِنُ حَتَّى عَلَى قَعِيرٍ وَوَلَدٍ وَمَدِينٍ وَعَبْدٍ بِلَا إِذْنٍ ، وَقِيلَ إِنْ حَصَلَتْ مُقَاوَمَةٌ بِأَخْرَارِ اشْتُرِطَ إِذْنُ سَيِّدِهِ ، وَإِلَّا قَتَلَ قَصِيدٌ دَفَعَ عَنْ نَفْسِهِ بِالْمُسْكِنِ إِنْ عَلِمَ أَنَّهُ إِنْ أُخِذَ قُتِلَ ، وَإِنْ جَوَّزَ الْأَسْرَ فَلَهُ أَنْ يَنْتَقِلَ ، وَمَنْ هُوَ ذُوْنَ مَسَافَةٍ قَصِيرٍ مِنَ الْبَلَدَةِ كَأَهْلِهَا ، وَمَنْ عَلَى الْمَسَافَةِ يَلْزِمُهُمُ الْمَوَاقِفَةُ يَقْدِرُ الْكِفَايَةُ إِنْ لَمْ يَكُنْ أَهْلُهَا وَمَنْ يَلِيهِمْ . قِيلَ وَإِنْ كَفَوْا ، وَلَوْ أَسْرُوا مُسْلِمًا فَلَا صَحَّ وَجُوبُ النُّهُوضِ إِلَيْهِمْ بِخِلَاصِهِ إِنْ تَوَقَّعْنَا

[فصل] يُكْرَهُ غَزْوُ بَغِيرِ إِذْنِ الْأَمَامِ أَوْ نَائِبِهِ ، وَيُسْنَى إِذَا بَعَثَ سَرِيَّةً أَنْ يُؤْمَرَ عَلَيْهِمْ وَيَأْخُذَ الْبَيْعَةَ بِالثَّبَاتِ ، وَلَهُ الْإِسْتِعَانَةُ بِكُفَّارٍ تَوْمَنُ خِيَاتِهِمْ ، وَيَكُونُونَ بِحَيْثُ لَوْ انْضَمَّتْ فِرْقَتَا الْكُفْرِ قَاوَمْنَاهُمْ ، وَبَعِيدٍ بِإِذْنِ السَّادَةِ وَمُرَاهِقِينَ أَقْوِيَاءَ ، وَلَهُ بَذْلُ الْأَهْبَةِ وَالسَّلَاحِ مِنْ بَيْتِ الْمَالِ وَمِنْ مَالِهِ ، وَلَا يَصِحُّ اسْتِجَارُ

فِي الْأَظْهَرِ) ومقابله يجب الانصراف ، وقيل يتخير (الثاني) من حال الكفار (يدخلون بلدة لنا ، فيلزم أهلها الدفع بالمسكن ، فان أمكن تأهب لقتال وجب المسكن حتى على قعير وولد ومدين وحيد) ومثل العبد المرأة ان تاتى منها دفاع (بلا إذن) من الأبوين ورب الدين والسيد والزوج (وقيل إن حصلت مقاومة بأخوار اشترط إذن سيده ، وإلا) بأن لم يمكن أهل البلدة التأهب (فن قصيد) من المكلفين (دفع عن نفسه بالمسكن إن علم أنه إن أخذ قتل ، وإن جاوز الأسر فله أن يستسلم) وأن يدفع ، والمرأة إن علمت امتداد الأيدي إليها بالفاحشة ، فعليها الدفع وإن قتلت (ومن هو دون مسافة قصر من البلدة) التي دخلها الكفار (كأهلها) فيجب عليهم المضى إليهم (ومن على المسافة) للقصر (يلزمهم الموافقة قدر الكفاية إن لم يكف أهلها ومن يليهم) إن وجدوا زادا ومركوبا (قيل وإن كفوا) أي أهل البلد ، ومن يليهم يلزم من على مسافة القصر موافقتهم (ولو أسروا مسلما ، فالأصح وجوب النهوض إليهم) وإن لم يدخلوا دارنا (لخلاصه ان توقعناه) بأن يكونوا قريبين ، ومقابل الأصح المنع .

[فصل] فيما يكره من الغزو ، ومن يجرم قتله من الكفار ، وما يجوز قتالهم به (يكره غزو بغير إذن الامام أو نائبه ، ويسن) للامام أو نائبه (إذا بعث سرية) وهي طائفة من الجيش (أن يؤمر عليهم) أميرا (ويأخذ) عليهم (البينة) وهي الخلف . بالله تعالى (بالثبات) على الجهاد وعدم الفرار (وله الاستعانة بكفار) من أهل الذمة وغيرهم (تؤمن خياتهم) بأن يعرف حسن رأيهم في المسامين (ويكونون بحيث لو انضمت فرقتا الكفر قوا مناهم) فان زادوا بالاجتماع على الضعف لم تجز الاستعانة بهم (وبعيد بإذن السادة ومراهقين أقوياء) في قتال أو غيره كسقي ماء (وله بذل الأهبة والسلاح من بيت المال ومن ماله) فينال ثواب الاعانة (ولا يصح استئجار مسلم

مُسْلِمٍ لِحَيْدٍ ، وَيَصِحُّ اسْتِجَارُ ذِيٍّ لِلْإِمَامِ . قِيلَ وَلَيْسَ بِهِ ، وَيُكْرَهُ لِعَارِ قَتْلُ قَرِيبٍ  
وَيَحْرُمُ أَشَدُّ . قُلْتُ : إِلَّا أَنْ يَسْمَعَهُ يَسُبُّ اللَّهَ أَوْ رَسُولَهُ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ ، وَاللَّهُ أَعْلَمُ ،  
وَيَحْرُمُ قَتْلُ صَبِيٍّ وَمَجْنُونٍ وَامْرَأَةٍ وَخَتْنِي مُشْكِلٍ ، وَيَحِلُّ قَتْلُ رَاهِبٍ وَأَجِيرٍ وَشَيْخٍ  
وَأَعْمَى وَزَمِينٍ لَا قِتَالَ فِيهِمْ وَلَا رَأْيَ فِي الْأَطْهَرِ ، فَيُسْتَرْقُونَ وَتُسَبَّى نِسَاؤُهُمْ  
وَأَمْوَالُهُمْ ، وَيَجُوزُ حِصَارُ الْكُفَّارِ فِي الْبِلَادِ وَالْقِلَاعِ وَإِرْسَالُ الْمَاءِ عَلَيْهِمْ وَرَمِيهِمْ  
بِنَارٍ وَمَنْجَنِيْقٍ وَتَبْيِيهِمْ فِي غَفْلَةٍ ، فَإِنْ كَانَ فِيهِمْ مُسْلِمٌ أَسِيرٌ أَوْ تَاجِرٌ جَازَ ذَلِكَ عَلَى  
الْمَذْهَبِ ، وَلَوْ التَّحَمُّ حَرْبٌ فَتَقَرَّسُوا بِنِسَاءٍ وَصِبْيَانٍ جَازَ رَمِيهِمْ ، وَإِنْ دَفَعُوا بِهِمْ  
عَنْ أَنْفُسِهِمْ وَلَمْ تَدْعُ ضَرُورَةٌ إِلَى رَمِيهِمْ فَلَا ظَهْرَ تَرْكِهِمْ ، وَإِنْ تَرَّسُوا بِمُسْلِمِينَ فَإِنْ  
لَمْ تَدْعُ ضَرُورَةٌ إِلَى رَمِيهِمْ تَرَكْنَاهُمْ ، وَإِلَّا جَازَ رَمِيَهُمْ فِي الْأَصَحِّ ، وَيَحْرُمُ  
الْإِنْصِرَافُ عَنِ الصَّفِّ إِذَا لَمْ يَزِدْ عَدَدُ الْكُفَّارِ عَلَى مِثْلَيْنَا إِلَّا مُتَحَرِّقًا لِقِتَالٍ أَوْ مُتَحَرِّقًا  
إِلَى فِتْنَةٍ يَسْتَنْجِدُ بِهَا ، وَيَجُوزُ إِلَى فِتْنَةٍ بَعِيدَةٍ فِي الْأَصَحِّ ،

مسلم لجهاد ، ويصح استنجار ذمي ( للإمام ، قيل ولا غيره ) من الأحاد ، والمعتمد منع  
الاستنجار لغير الإمام ( ويكره لعار قتل قريب ) له من الكفار ( و ) قتل ( محرم ) له ( أشد )  
سراية ( قلت : إلا أن يسمعه يسب الله ) تعالى ( أو رسوله ﷺ والله أعلم ) فلا يكره قتله  
( ويحرم قتل صبي ومجنون وامرأة وختنى مشكل ) إلا إذا قاتلوا فيجوز قتلهم ( ويحل قتل  
راهب وأجير وشيخ وأعمى وزمن لا قتال فيهم ولا رأي في الأطهر ) ومقابلة المنع كالنساء ، فإن كان  
فيهم رأي أو قتال قتلوا بلا خلاف ، وإذاجاز قتلهم ( فيسرقون ونسبوا نساؤهم و ) تغنم ( أموالهم )  
وإذا منعنا قتلهم رقوا بنفس الأمير كالنساء ( ويجوز حصار الكفار في البلاد والقلاع وإرسال  
الماء عليهم ورميهم بنار ومنجنيق ) وما في معنى ذلك ( و ) يجوز ( تبئتهم في غفلة ) وهو  
الاغارة عليهم ليلا وهم غافلون ( فإن كان فيهم مسلم أسير أو تاجر جاز ذلك ) أي الرمي بما ذكر  
وغيره ( على المذهب ) وقيل إذا لم يضطر لذلك يحرم ( ولو التحم حرب فتقرسوا بنساء وصبيان )  
منهم ( جاز رميهم ) إذا دعت ضرورة لذلك ، وتوق من ذكر ( وإن دفعوا بهم عن أنفسهم  
ولم تدع ضرورة إلى رميهم ، فلا ظهْر تركهم ) ويجوز ، والمعتمد جواز رميهم ( وإن ترسوا بمسلمين )  
ولو واحدا ( ولم تدع ضرورة إلى رميهم تركناهم ) وجوبا ( وإلا ) بأن دعت ضرورة إلى رميهم  
( جاز رميهم في الأصح ) وتوق المسلمين بحسب الامكان ، ومقابل الأصح المنع ( ويحرم الانصراف  
عن الصف إذا لم يزد عدد الكفار على مثلينا بأن كانوا مثلينا أو أقل ) ( إلا متحرقا لقتال ) كأن  
ينقل من مضيق إلى متسع ( أو متحرقا إلى فتنه يستنجد بها ) فانه يجوز انصرافه ( ويجوز إلى  
فتنة بعيدة في الأصح ) حيث كان غزوه إلى الهود للقتال ، ومقابل الأصح لا يجوز إلا إلى فتنة قريبة

وَلَا يُشَارِكُ مُتَحَيِّزٌ إِلَى بَعِيدَةِ الْجَيْشِ فِيمَا غَنِمَ بَعْدَ مُفَارَقَتِهِ ، وَيُشَارِكُ مُتَحَيِّزٌ إِلَى قَرِيبَةٍ فِي الْأَصْحَ ، فَإِنْ زَادَ عَلَى مِثْلَيْنِ جَاَزَ الْإِنْصِرَافُ إِلَّا أَنَّهُ يُحْرَمُ الْإِنْصِرَافُ مِائَةً بَطْلٍ عَنْ مِائَتَيْنِ وَوَاحِدٍ ضَعْفَاءَ فِي الْأَصْحَ ، وَتَجُوزُ الْمُبَارَزَةُ ، فَإِنْ مَلَكَهَا كَافِرٌ اسْتَحَبَّ الْخُرُوجُ إِلَيْهِ ، وَإِنَّمَا تَحْسُنُ يَمْنُ جَرَبَ نَفْسِهِ وَيَاذَنِ الْإِمَامِ ، وَيَجُوزُ إِنْثَافُ بَنَاتِهِمْ وَشَجَرِهِمْ لِحَاجَةِ الْقِتَالِ وَالظَّفَرِ بِهِمْ ، وَكَذَا إِنْ لَمْ يُرْجَ حُصُولُهَا لَنَا ، فَإِنْ رُجِيَ نُدْبُ التُّرْكِ ، وَيَحْرُمُ إِنْثَافُ الْحَيَوَانِ إِلَّا مَا يُقَاتِلُونَا عَلَيْهِ لِدَفْعِهِمْ أَوْ ظَفَرِ بِهِمْ أَوْ غَنَمَتَاهُ وَخِفْنَا رُجُوعَهُ إِلَيْهِمْ وَضَرَرَهُ

[فصل] نِسَاءُ الْكُفَّارِ وَصِبْيَانُهُمْ إِذَا أُسِرُوا رَقُوا ، وَكَذَا الْعَبِيدُ ، وَيَجْتَهِدُ الْإِمَامُ فِي الْأَحْرَارِ الْكَاذِبِينَ ، وَيَفْعَلُ الْأَحْظَ ، لِلْمُسْلِمِينَ مِنْ قَتْلِ وَمَنْ وَفْدَاءً بِأَسْرَى أَوْ مَالٍ وَاسْتِرْقَاقٍ ، فَإِنْ خَفِيَ الْأَحْظُ حَبَسَهُمْ حَتَّى يَظْهَرَ ، وَقِيلَ لَا يَسْتَرْقُ وَثَقِي وَكَذَا عَرَبِيٌّ فِي قَوْلٍ ، وَلَوْ أَسْلَمَ أُسِيرَ عَصَمَ دَمُهُ وَبَقِيَ الْخِيَارُ فِي الْبَاقِي ، وَفِي قَوْلٍ يَتَعَيَّنُ الرِّقُّ ، وَإِسْلَامُ كَافِرٍ قَبْلَ ظَفَرِهِ بِهِ ، يَنْصَبُ

(ولا يشارك متحيز إلى) فئة (بعيدة الجيش فيما غنم بعد مفارقه ، و يشارك متحيز إلى) فئة (قريبة) الجيش فيما غنم بعد مفارقه (في الأصح) والمراد بقربها أن تكون بحيث يدرك غنمها المتحيز عند استغاثته ، ومقابل الأصح لا يشارك (فإن زاد) عدد الكفار (على مثلين) منا (جاز الانصراف إلا أنه يحرم انصراف مائة بطل) من المسلمين (عن مائتين وواحد ضعفاء في الأصح) ومقابله لا يحرم . اعتبارا بالعدد (وتجوز المبارزة) وهي ظهور اثنين من الصنفين للقتال (فإن طلبها كافر استحب الخروج إليه) أي لمبارزته (وانما تحسن) أي تندب المبارزة (يمن جرب نفسه) بأن عرف منها القوة والشجاعة (وباذن الامام) أو أمير الجيش (ويجوز انثاف بناتهم وشجرهم لحاجة القتال والظفر بهم ، وكذا إن لم يرج حصولها لنا ، فإن رجي ندب الترك ، ويحرم انثاف الحيوان) المحترم (إلا ما يقاتلونا عليه) أو خفنا أن يركبوه كالخيل فيجوز انثافه (لدفنهم أو ظفر بهم أو غنمناه وخفنا رجوعه اليهم وضرره) لنا فيجوز انثافه .

[فصل] في حكم ما يؤخذ من أهل الحرب (نساء الكفار) أي النساء الكافرات (وصبيانهم) ومجانينهم (إذا أسروا رقوا) بفتح الراء : أي صاروا أرقاء بنفس السبي (وكذا العبيد) يستمر رقهم بالسبي (ويجتهد الامام في الأحرار الكاملين) إذا أسبروا (ويفعل الأحظ للمسلمين من قتل ومن) بتخيلية سبيلهم (وفداء بأمرى) للمسلمين (أو مال واسترقاق ، فإن خفي الأحظ حبسهم حتى يظهر) الأحظ (وقيل لا يسترق وثق ، وكذا عربي) لا يجوز استرقاقه (في قول) قديم (ولو أسلم أسير عصم دمه) فيحرم قتله (وبقي الخيار في الباقي) من خصال التحجير (وفي قول يتعين الرق) بنفس الاسلام (واسلام كافر قبل ظفر به) وهو أسره (يعصم

دَمَهُ وَمَالَهُ وَصِغَارَ وَلَدِهِ لَأَزْوَجَتِهِ عَلَى الْمَذْهَبِ ، فَإِنْ اسْتَرْقَتْ انْقَطَعَ نِكَاحُهُ فِي الْحَالِ ،  
وَقِيلَ إِنْ كَانَ بَعْدَ الدُّخُولِ بِهَا انْتِظَرَتِ الْعِدَّةُ فَلَعَلَّهَا تَعْتِقُ فِيهَا ، وَيَجُوزُ إِرْقَاقُ زَوْجَتِهِ  
ذِمِّيٍّ ، وَكَذَا عَتِيقُهُ فِي الْأَصَحِّ ، لَا عَتِيقُ مُسْلِمٍ وَزَوْجَتُهُ الْحَرِّيَّةُ عَلَى الْمَذْهَبِ ، وَإِذَا سَبَّ  
زَوْجَانِ أَوْ أَحَدُهُمَا انْفَسَخَ النِّكَاحُ إِنْ كَانَ حَرْبِيًّا قَبْلَ أَوْ رَقِيقِينَ ، وَإِذَا أُرِقَ وَعَلَيْهِ  
دِينَ لَمْ يَسْقُطْ فَيَقْضَى مِنْ مَالِهِ إِنْ غَنِمَ بَعْدَ إِرْقَاقِهِ ، وَلَوْ اقْتَرَضَ حَرْبِيٌّ مِنْ حَرْبِيٍّ  
أَوْ اشْتَرَى مِنْهُ ثُمَّ أَسْلَمَ أَوْ قَبْلَ جَزِيَّةٍ دَامَ الْحَقُّ ، وَلَوْ أَتْلَفَ حَرْبِيٌّ عَلَيْهِ فَأَسْلَمَ فَلَا  
ضَمَانَ فِي الْأَصَحِّ ، وَالْمَالُ الْمَأْخُودُ مِنْ أَهْلِ الْحَرْبِ قَهْرًا غَنِيمَةٌ ، وَكَذَا مَا أَخَذَهُ  
وَاحِدٌ أَوْ جَمْعٌ مِنْ دَارِ الْحَرْبِ بِسَرَقَةٍ ، أَوْ وَجَدَ كَهَيْئَةِ اللَّقْطَةِ عَلَى الْأَصَحِّ ، فَإِنْ  
أُمِكنَ كَوْنُهُ مُسْلِمًا وَجَبَ تَعْرِيفُهُ ، وَلِلْعَامِينَ التَّبَسُّطُ فِي الْقَتْلِ بِأَخْذِ الْقَوْتِ وَمَا  
يَصْلُحُ بِهِ وَلَحْمٍ وَشَحْمٍ وَكُلِّ طَعَامٍ يُنَادَى أَكْلُهُ عُمُومًا ، وَعَلَفُ الدَّوَابِّ تَبْنًا وَشَعِيرًا  
وَنَحْوَهُمَا ، وَذَبْحُ مَا كَوَّلَ لِلْعُمَمِ ، وَالصَّحِيجُ جَوَازُ الْفَاكِهَةِ ،

دمه وماله وصغار ولده) عن السبي، والجدت كذلك، ولو كان الأب حيا، و(لا) يعصم إسلام  
الزوج (زوجته) عن الاسترقاق (على المذهب) وفي قول لا تسترق (فان استرق انقطع نكاحه  
في الحال) قبل الدخول أو بعده (وقيل إن كان) اسرقها (بعد الدخول بها انتظرت العدة  
فلعلها تعتق فيها) والأصح عدم الفرق (ويجوز إرقاق زوجة ذمي) إذا كانت حربية ووقعت  
في الأسر (وكذا عتيقه) الحربي يجوز إرقاقه (في الأصح) ومقابلته المنع (لاعتيق مسلم) فلا  
يسرق (وزوجته الحربية) فلا تسترق إذا سببت (على المذهب) وقيل تسترق كزوجة الحربي  
إذا أسلم (وإذا سبي زوجان أو أحدهما انفسخ النكاح إن كانا حربين وقيل أو رقيقين) فينفسخ  
النكاح، ولكن الأصح لا يفسخ (وإذا أرق) حربي (وعليه دين لم يسقط) إذا كان لغير  
حربي (فيقضى من ماله إن ضمن بعد إرقاقه) وأما ما غنم قبل إرقاقه فلا يقضى وإن لم يكن له مال  
بقي الدين في ذمته (ولو اقترض حربي من حربي أو اشترى منه) شيئا (ثم أسلم أو قبل جزيئة)  
وكذا إذا أسلم أحدهما أو قبل الجزيئة (دام الحق، ولو أتلف حربي عليه) أي على حربي  
آخر شيئا (فأسلم) أو أسلم المثل أو قبل الجزيئة (فلا ضمان في الأصح) ومقابلته بضمن (والمال  
المأخوذ من أهل الحرب قهرا غنيمة، وكذا ما أخذ واحد أو جمع من دار الحرب بسرقه) ولم  
يدخل بآمان (أو وجد كهية اللقطة) فأخذه شخص فهو غنيمة (على الأصح) ومقابلته هو  
لمن أخذه خاصة (فإن أمكن كونه) أي الملتقط (لمسلم وجب تعريفه) فإن عرفه ولم يعرفه أحد  
كان غنيمة (وللعامين التبسط في الغنيمة بأخذ القوت وما يصلح به) القوت كسمن وزيت (ولحم  
وشحم وكل طعام ينادى أكله مجموما) أي على العموم (و) لحم (علف الدواب تبنا وشعيرا  
ونحوهما، و) لحم (ذبح) حيوان (ما كول للعجم، والصحيح جواز الفاكهة) رطبها ولا يسها



وَأَنَّهُ لَا تَجِبُ قِيَمَةُ الْمَذْبُوحِ ، وَأَنَّهُ لَا يَخْتَصُّ الْجَوَازُ بِمُخْتَلَجٍ إِلَى طَعَامٍ وَعَلَفٍ ، وَأَنَّهُ لَا يَجُوزُ ذَلِكَ لِمَنْ لَحِقَ الْجَيْشَ بَعْدَ الْحَرْبِ وَالْحِيَازَةِ ، وَأَنَّ مَنْ رَجَعَ إِلَى دَارِ الْإِسْلَامِ وَمَعَهُ بَقِيَّةٌ لَزِمَتْهُ رَدُّهَا إِلَى الْمُغَنَمِ ، وَمَوْضِعُ التَّبَسُّطِ دَارُهُمْ ، وَكَذَا مَا لَمْ يَصِلْ عُمَرَانُ الْإِسْلَامَ فِي الْأَصَحِّ ، وَلِفَانِمِ رَشِيدٍ وَلَوْ مَحْجُورًا عَلَيْهِ بِفُلْسِ الْأَعْرَاضِ عَنِ الْغَنِيمَةِ قَبْلَ الْقِسْمَةِ ، وَالْأَصَحُّ جَوَازُهُ بَعْدَ فَرَزِ الْخُسِّ وَجَوَازُهُ لِحَبِيبِهِمْ ، وَبُطْلَانُهُ مِنْ ذِي الْقُرْبَى وَسَالِبٍ ، وَلِلْمُعْرِضِ كَمَنْ لَمْ يَحْضُرْ ، وَمَنْ مَاتَ فَحَقُّهُ لِوَارِثِهِ ، وَلَا تَمْلِكُ إِلَّا بِهَيْئَةٍ ، وَلَهُمُ التَّمْلِكُ ، وَقِيلَ يَمْلِكُونَ ، وَقِيلَ إِنَّ سَلَمَةَ إِلَى الْقِسْمَةِ بَأَنَ مِلْكِهِمْ ، وَإِلَّا فَلَا ، وَيَمْلِكُ الْعَقَارُ بِالْإِسْتِيلَاءِ كَالْمَنْقُولِ ، وَلَوْ كَانَ فِيهَا كَلْبٌ أَوْ كِلَابٌ تَنْفَعُ وَارَادَهُ بَعْضُهُمْ وَلَمْ يُنَازَعْ أُعْطِيَهُ ، وَإِلَّا قُسِمَتْ إِنْ أُمِكنَ ، وَإِلَّا أَقْرِعَ ، وَالصَّحِيحُ أَنَّ سَوَادَ الْعِرَاقِ فَتِيحٌ

(وأنه لا تجب قيمة المذبح ، وأنه لا يختص الجواز بمختلج إلى طعام وعلف) بل يجوز وإن لم يحتج (وأنه لا يجوز ذلك) أي التبسط المذكور (لمن لحق الجيش بعد الحرب والحيازة) وكذا بعد الحرب وقبل الحيازة (وأن من رجع إلى دار الإسلام ومعه بقية) مما تبسطه (لزمه ردها إلى المغنم ، وموضع التبسط دارهم) أي أهل الحرب (وكذا ما لم يصل عمران الإسلام في الأصح) ومقابله قصره على دار الحرب (ولفانم رشيد) حال إعراضه (ولو محجورا عليه بفلس الأعراض عن الغنيمة قبل قسمة) بأن يقول : أسقطت حتى من الغنيمة ، وبه يسقط حقه منها (والأصح جوازه بعد فرز الخس) وقبل قسمة الأخماس الأربعة ، ومقابله منعه (و) الأصح (جوازه لجمعهم) أي الفانين حيث كانوا كلمين ويصرف حقهم مصرف الخس ، ومقابل الأصح المنع (و) الأصح (بطلانه) أي الأعراض (من ذي القرى ، وسالب) أي مستحق سلب ، ومقابله محته منهما كالفانين (والمعرض كمن لم يحضر) فيقسم نصيبه بين المرتزقة (ومن مات) ولم يعرض (حقه لوارثه ، ولا تملك) الغنيمة (إلا بقسمة) يرضون بها (ولهم) بين الحيازة والقسمة (التملك) قبل القسمة (وقيل يملكون) الغنيمة قبلها بالاستيلاء ملكا ضعيفا (وقيل إن سلمت إلى القسمة بأن ملكهم) بالاستيلاء (والا) بأن تلفت أو أسروا (فلا) ملك لهم فملكهم على الصحيح للغنيمة له طريقان : إما القسمة مع الرضا . وإما ملكهم بأن يقول كل منهم اختارت ملك نصبي (و يملك العقار بالاستيلاء) على أحد الأوجه (كالمنقول) فإنه يملك على القول المرجوح به . وأما على الراجح فلا يملك إلا بالقسمة أو اختيار التملك (ولو كان فيها) أي الغنيمة (كأب أو كلاب تنفع) لمثل مراساة (وأراد به بعضهم ولم ينزع أعطيه ، وإلا) بأن توزع (قسمت إن أمكن ، وإلا) بأن لم يمكن (أقرع) بينهم فيها (والصحيح أن سواد العراق من إضافة اسم الجنس إلى بعضه ، لأن السواد أكبر من العراق بخمسة وثلاثين فرسخا) فتحي

عَنْوَةً وَقَسَمَ ثُمَّ بَذَلُوهُ وَوَقَفَ عَلَى الْمُسْلِمِينَ ، وَخَرَّاجُهُ أَجْرُهُ تُوْدَى كُلُّ سَنَةٍ لِمَصَالِحِ  
لِلْمُسْلِمِينَ ، وَهُوَ مِنْ عِبَادَانِ إِلَى حَدِيثَةِ الْمَوْصِلِ طُولًا ، وَمِنْ الْقَادِسِيَّةِ إِلَى حُلَوَانَ عَرْضًا .  
قُلْتُ : الصَّحِيحُ أَنَّ الْبَصْرَةَ وَإِنْ كَانَتْ دَاخِلَةً فِي حَدِّ السَّوَادِ فَلَيْسَ لَهَا حُكْمُهُ إِلَّا  
فِي مَوْضِعٍ غَرَبِيٍّ دَجَلَتِهَا وَمَوْضِعٍ شَرْقِيٍّ ، وَأَنَّ مَا فِي السَّوَادِ مِنَ الدُّوَرِ وَالْمَسَاكِينِ يَجُوزُ  
بَيْنَهُ وَاللَّهُ أَعْلَمُ ، وَفُتِحَتْ مَكَّةُ صَلْحًا ، فَدُورُهَا وَأَرْضُهَا لِلْحَيَاءِ مِلْكٌ يُبَاعُ .

[ فصل ] يَصِحُّ مِنْ كُلِّ مُسْلِمٍ مُكَلَّفٍ مُخْتَارِ أَمَانٍ جَرَبِيٍّ وَعَدَدٍ مُحْصُورٍ قَطْعًا ، وَلَا  
يَصِحُّ أَمَانٌ أُسِيرَ لِمَنْ هُوَ مَعَهُمْ فِي الْأَصَحِّ ، وَيَصِحُّ بِكُلِّ لَفْظٍ يُفِيدُ مَقْصُودَهُ ، وَيَكْتَابُهُ  
وَرِسَالَةً ، وَيُشْتَرَطُ عِلْمُ الْكَافِرِ بِالْأَمَانِ ، فَإِنْ رَدَّهُ بَطَلَ ، وَكَذَا إِنْ لَمْ يَقْبَلْ فِي الْأَصَحِّ ،  
وَتَكْنِي إِشَارَةً مُفْهِمَةً لِلْقَبُولِ ، وَيَجِبُ أَنْ لَا تَزِيدَ مَدَّتُهُ عَلَى أَرْبَعَةِ أَشْهُرٍ ، وَفِي قَوْلٍ يَجُوزُ  
مَا لَمْ تَبْلُغْ سَنَةً ، وَلَا يَجُوزُ أَمَانٌ يَضُرُّ الْمُسْلِمِينَ كَجَعَسُوسَ ،

عَنْوَةً ( أَى قَهْرًا ) ( وقسم ثم بذلوه ) أى الفاعلون : أى أعطوه للإمام ( ووقف على المسلمين )  
وقفه عمر رضى الله عنه وأجره لأهله إجارة مؤبدة بالخراج المضروب عليه ( وخرأجه ) المضروب  
عليه ( أجرة تؤدى كل سنة لمصالح المسلمين ) وليس لأهله بيعه وورثته وهبته ولهم إجارته مدة  
معاومة ( وهو ) أى سواد العراق ( من عبادان ) بالوحدة المشددة مكان قرب البصرة ( إلى  
حديثه الموصل ) بفتح الحاء والميم ( طولًا ، ومن القادسية إلى حلوان عرضًا . قلت : الصحيح  
أن البصرة وإن كانت داخلة في حد السواد ، فليس لها حكمه إلا في موضع غربي دجلتها وموضع  
شرقيها ، وأن ما في السواد من الدور والمساكن يجوز بيعه ، والله أعلم ) ومقابل الصحيح المنع  
( وفتحت مكة صلحًا ) لعنوة ( فدورها وأرضها للحياة ملك تباع ) ويكره بيعها وإجارها ، وفتحت  
مصر صلحًا ، وقيل عنوة ، وفتحت مدن الشام صلحًا وأرضها عنوة .

[ فصل ] فى الأمان ، وهو ترك القتل والقتال مع الكفار ( يصح من كل مسلم مكلف مختار  
أمان حربى ) واحد ( وعدد محصور ) كأهل قرية ( فقط ) فلا يصح أمان كافر ولا غير مكلف  
ولا مكروه ولا أمان غير محصور ( ولا يصح أمان أسير لمن هو معهم ) ولا لغيرهم ( فى الأصح )  
ومقابلته يصح ( و يصح ) الأمان ( بكل لفظ يفيد مقصوده ) كأجرتك وأمتك ( وبكتابة )  
ولابد من النية معها ( ورسالة ) ولو مع كافر ( ويشترط علم الكافر بالأمان ) فإن لم يعلم فلا أمان  
له ( فإن ) علم الكافر بالأمان ، و ( رده بطل ، وكذا ) يبطل ( إن لم يقبل فى الأصح ) ومقابلته  
يكفى السكوت ( وتكنى إشارة مفهومة للقبول ، ويجب أن لا تزيد مدته على أربعة أشهر ) فإن  
زاد عليها بطل فى الزائد ولا يبطل فى الباقي ( وفى قول : يجوز ) أكثر منها ( ما لم تبلغ ) مدته  
( سنة ، ولا يجوز أمان يضر المسلمين كجاسوس ) فشرط الأمان انتفاء الضرر لا ظهور المصلحة

وَلَيْسَ لِلْإِمَامِ نَبَذُ الْأَمَانِ إِنْ لَمْ يَخَفْ خِيَانَةً ، وَلَا يَدْخُلُ فِي الْأَمَانِ مَالُهُ وَأَهْلُهُ  
بِدَارِ الْحَرْبِ ، وَكَذَا مَامَعُهُ مِنْهُمَا فِي الْأَصَحِّ إِلَّا بِشَرْطٍ ، وَالْمُسْلِمُ بِدَارِ الْحَرْبِ  
إِنْ أَسْكَنَهُ إِيَّاهُ دِينَهُ اسْتَحَبَّ لَهُ الْهِجْرَةُ ، وَإِلَّا وَجِبَتْ إِنْ أَطَاقَهَا ، وَلَوْ قَدَّرَ أَسِيرُهُ  
عَلَى مَرَمٍ قَرِيبَةٍ ، وَلَوْ أَطْلَقُوهُ بِلاَ شَرْطٍ فَلَهُ اغْتِيَابُهُمْ ، أَوْ عَلَى أَنْفُسِهِمْ فِي أَمَانِهِ مَحْرُومٌ ، فَإِنْ  
تَبِعَهُ قَوْمٌ فَلْيَدْفَعُهُمْ وَلَوْ بِقَتْلِهِمْ ، أَوْ شَرَطُوا أَنْ لَا يَخْرُجَ مِنْ دَارِهِمْ لَمْ يَجُزِ الْوَفَاءُ ، وَلَوْ  
كَانَتْ الْإِمَامُ عَلِيًّا يَدُلُّ عَلَى قَلْعَةٍ وَلَهُ مِنْهَا جَارِيَةٌ جَازٍ ، فَإِنْ فَتَحَتْ بِدَلَالَتِهِ أُعْطِيَهَا ، أَوْ يَسِيرُهَا  
فَكَانَ فِي الْأَصَحِّ ، فَإِنْ لَمْ تَفْتَحْ فَلَا شَيْءَ لَهُ ، وَقِيلَ إِنْ لَمْ يُعَلَّقِ الْجَمْلُ بِالْفَتْحِ فَلَهُ أَجْرَةٌ  
مِثْلُ ، فَإِنْ لَمْ يَكُنْ فِيهَا جَارِيَةٌ أَوْ مَاتَتْ قَبْلَ الْعَقْدِ فَلَا شَيْءَ ، أَوْ بَعْدَ الظَّفَرِ قَبْلَ التَّسْلِيمِ  
وَجِبَ بَدَلٌ ، أَوْ قَبْلَ ظَفَرٍ فَلَا فِي الْأَظْهَرِ ، وَإِنْ أَسْلَمَتْ فَلِلْمَذْهَبِ وَجُوبُ بَدَلٍ ، وَهُوَ أَجْرَةٌ  
مِثْلُ ، وَقِيلَ قِيمَتُهَا .

(وليس للإمام نبذ الأمان إن لم يخف خيانة) فان خافها نبذه (ولا يدخل في الأمان) لحرر  
(ماله وأهله) من زوجته وولده الصغير (بدار الحرب) فيجوز اغتنامهم (وكذا مامعه منهما)  
أى من أهله وماله غير المحتاج إليه مدة اقامته في دار الاسلام (في الأصح الاشرط) اذا عقد الأمان  
غير الامام ، وأما اذا عقده الامام فيدخل مامعه من غير شرط (والمسلم) المقيم (بدار الحرب ان  
أمكنه اظهار دينه) ولم يخف فتنة (استحب له الهجرة) إلى دار الاسلام مالم يرج ظهور الاسلام  
هناك ، فان رجاءه فالأفضل أن يقيم (وإلا) أى إن لم يمكنه اظهار دينه أو يخاف فتنة (وجبت)  
عليه الهجرة ولو اصرأه بالاحرم (إن أطاقها) بأن يخف تلف نفس (ولو قدر أسير على حرب  
لزمه) وإن أمكنه اظهار دينه (ولو أطلقوه بلا شرط فله اغتيالهم) قتلا وسبيا وأخذ مال (أو)  
أطلقوه (على أنهم في أمانه حرم) عليه اغتيالهم (فان تبعه قوم) منهم (فليدفعهم ولو قتلهم)  
كالصائل (ولو شرطوا أن لا يخرج من دارهم) ولم يمكنه اظهار دينه (لم يجوز الوفاء) بل يجب  
عليه الخروج إن أمكنه (ولو عقد الامام عليا) أى كافر اشديدا (بدل على قلعة) تفتح عنوة  
(وله منها جارية) معينة أو مبهمة (جاز) وأما لو عقد ماسما فلا يصح (فان فتحت بدلالته  
أعطيا) وإن لم يوجد سواها (أو بغيرها) أى بدلالته (فلا) شىء له (في الأصح) ومقابله  
يستحقها (فان لم تفتح فلا شىء له ، وقيل إن لم يعلق الجمل بالفتح فله أجره مثل ، فان لم يكن فيها  
جارية أو) كانت ولكن (ماتت قبل العقد فلا شىء) له (أو) ماتت (بعد الظفر قبل التسليم  
وجب بدل) عنها (أو) ماتت (قبل ظفر فلا) بدل لها (في الأظهر) ومقابله يجب (وإن  
أسلمت) بعد العقد (فالمذهب وجوب بدل) وأما لو أسلمت قبل العقد فلا شىء له (وهو) أى  
البدل (أجرة مثل ، وقيل قيمتها) أى الجارية ، وهو الأصح .

## كتاب الجزية

صورة عقدها : أقر كتم بدار الإسلام أو أذنت في إقامتكم بها على أن تبدلوا  
جزية وتنفقوا لحكم الإسلام ، والأصح اشتراط ذكر قدرها ، لا كفت الألسان عن الله  
تعالى ورسوله صلى الله عليه وسلم ودينه ، ولا يصح العقد مؤقتا على المذهب ،  
ويشترط لفظ قبول ، ولو وجد كافر بدارنا فقال دخلت لسماع كلام الله تعالى ، أو  
رسولا ، أو يا مان مسلم صدق وفي دعوى الأمان ونجته ، ويشترط لعقدها الإمان  
أو كائنه ، وعليه الإجابة إذا طلبوا ، إلا جاسوسا نخافه ، ولا نعتقد إلا لليهود والنصارى  
والمجوس وأولاد من تهود أو تنصر قبل النسخ أو شككنا في وثقه وكذا زاعم  
المسك بصحف إبراهيم وزبور داود صلى الله عليه وسلم ، ومن أحد أبويه كتابي  
والآخر وثني على المذهب ، ولا جزية على امرأة وختي ومن فيه رقة وصبي ومجنون ،  
فإن تقطع جنونه قليلا كساعة من شهر لزمته ، أو كثيرا كيوم ويوم فالأصح  
تلفق الإفاقة ،

### ( كتاب ) عقد ( الجزية ) للكفار

وهي تطلق على العقد ، وعلى المال الملتزم به ( صورة عقدها ) أن يقول الامام أو نائبه ( أقر كتم  
بدار الاسلام أو أذنت في إقامتكم بها على أن تبدلوا ) أي تعطوا ( جزية وتنفقوا لحكم الاسلام )  
من حقوق الآدميين في المعاملات والتلفات وما يعتقدون تحريمه ( والأصح اشتراط ذكر قدرها )  
أي الجزية ، ومقابلها لا يشترط ، ويحمل على الأقل ( لا كف الألسان عن الله تعالى ورسوله صلى الله عليه وسلم )  
ودينه ( فلا يشترط ذكره ) ولا يصح العقد مؤقتا على المذهب ، ويشترط لفظ قبول ( كقبلت  
أو رضيت ) ولو وجد كافر بدارنا ، فقال دخلت لسماع كلام الله ، أو دخلت ( رسولا ، أو بأمان  
مسلم صدق ) فلا يتعرض له ( وفي دعوى الأمان وجه ) أنه لا يصدق فيه ( ويشترط لعقدها  
الامام أو نائبه ) فلا يصح عقدها من غيرهما ( وعليه الإجابة إذا طلبوا ) عقدها ( إلا ) إذا  
طلب عقدها من يخاف منه كأن يكون ( جاسوسا نخافه ) فلا نجيبه ( ولا نعتقد إلا لليهود والنصارى  
والمجوس وأولاد من تهود أو تنصر قبل النسخ ) لدينه ولو بعد التبديل ( أو شككنا في وثقه )  
أي اليهود أو التنصر فلم نعرف أذخوا قبل النسخ أو بعده ( وكذا زاعم المسك بصحف إبراهيم  
وزبور داود صلى الله عليه وسلم ) وكذا صحف شيت وتسمى كتابا ( ومن أحد أبويه كتابي  
والآخر وثني على المذهب ) وقيل لا يعقله ( ولا جزية على امرأة وختي ومن فيه رقة وصبي ومجنون  
فإن تقطع جنونه قليلا كساعة من شهر لزمته أو كثيرا كيوم ويوم ، فالأصح تلفق الإفاقة ) أي

فَإِذَا بَلَغَتْ سَنَةً وَجَبَتْ ، وَلَوْ بَلَغَ ابْنُ ذِيئِي وَلَمْ يَنْذُلْ جِزْيَةَ الْحَقِّ بِمَائَتِهِ ، وَإِنْ بَدَّلَهَا  
عَقْدَ لَهُ ، وَقِيلَ عَلَيْهِ كَجِزْيَةِ أَبِيهِ ، وَالْمَذْهَبُ وَجُوبُهَا عَلَى زَمَنِ وَشَيْخِ هَرَمٍ وَأَعْمَى  
وَرَاهِبٍ وَأَبِيهِرٍ وَفَقِيرٍ تَجَزَّ عَنْ كَسْبٍ ، فَإِذَا تَمَّتْ سَنَةٌ وَهُوَ مُعْسِرٌ فَقِي ذِمَّتِهِ حَتَّى يُوسِرَ ،  
وَيُتَمَنَعُ كُلُّ كَافِرٍ مِنَ اسْتِيطَانِ الْحِجَازِ ، وَهُوَ مَكَّةُ وَالْمَدِينَةُ وَالْيَمَامَةُ وَفُرَاهَا ، وَقِيلَ لَهُ  
الْإِقَامَةُ فِي طَرَفِ الْمُنْتَدَةِ ، وَلَوْ دَخَلَ بِغَيْرِ إِذْنِ الْإِمَامِ أَخْرَجَهُ وَعَزَّرَهُ إِنْ عِلِمَ أَنَّهُ  
مَنْعُوعٌ ، فَإِنْ اسْتَأْذَنَ أَذِنَ إِنْ كَانَ مَصْلَحَةُ الْمُسْلِمِينَ كَرَسَالَةٍ وَتَحْلٍ مَا يَحْتَاجُ إِلَيْهِ ،  
فَإِنْ كَانَ لِتِجَارَةٍ لَيْسَ فِيهَا كَبِيرٌ حَاجَةً لَمْ يَأْذَنْ إِلَّا بِشَرْطِ أَخْذِ شَيْءٍ مِنْهَا ، وَلَا يُقِيمُ  
إِلَّا ثَلَاثَةَ أَيَّامٍ ، وَيُتَمَنَعُ دُخُولُ حَرَمِ مَكَّةَ ، فَإِنْ كَانَ رَسُولًا خَرَجَ إِلَيْهِ الْإِمَامُ أَوْ  
نَائِبٌ يَسْمَعُهُ ، وَإِنْ مَرَضَ فِيهِ ثَقُلَ ، وَإِنْ خِيفَ مَوْتُهُ ، فَإِنْ مَاتَ لَمْ يَدْفَنْ فِيهِ ،  
فَإِنْ دُفِنَ نُفِيسَ وَأُخْرِجَ ، وَإِنْ مَرَضَ فِي غَيْرِهِ مِنَ الْحِجَازِ وَهَظُمَتِ الْمَشَقَّةُ فِي ثَقُلِهِ تَرَكَ ،  
وَلَا ثَقُلَ ، فَإِنْ مَاتَ وَتَعَذَّرَ ثَقُلُهُ دُفِنَ هُنَاكَ .

رُمِهَا (فَإِذَا بَلَغَتْ) أَرْمَنَةُ الْإِقَامَةِ (سَنَةً وَجَبَتْ) جِزْيَةً ، وَمُقَابِلُ الْأَصَحِّ لَأَشَى عَلَيْهِ (وَلَوْ بَلَغَ  
ابْنُ ذِيئِي وَلَمْ يَنْذُلْ) أَيْ يَعْطِ (جِزْيَةً) بَعْدَ طَلَبِنَا مِنْهُ (الْحَقُّ) عِلْمُ أَمَانَتِهِ ، وَإِنْ بَدَّلَهَا عَقْدَ لَهُ (وَلَا  
يَكْفِي عَقْدَ أَبِي) وَقِيلَ عَلَيْهِ كَجِزْيَةِ أَبِيهِ (وَلَا يَحْتَاجُ إِلَى عَقْدِ) (وَالْمَذْهَبُ وَجُوبُهَا عَلَى زَمَنِ وَشَيْخِ  
هَرَمٍ وَأَعْمَى وَرَاهِبٍ وَأَبِيهِرٍ وَفَقِيرٍ تَجَزَّ عَنْ كَسْبٍ) وَقِيلَ فِي غَيْرِ الْفَقِيرِ لَا جِزْيَةَ عَلَيْهِمْ (فَإِذَا تَمَّتْ  
سَنَةٌ وَهُوَ مُعْسِرٌ فَقِي ذِمَّتِهِ حَتَّى يُوسِرَ) وَهَكَذَا حَكَمَ السَّنَةَ الثَّانِيَةَ (وَيُتَمَنَعُ كُلُّ كَافِرٍ مِنَ اسْتِيطَانِ  
الْحِجَازِ) سِوَاهُ كَانَ بِجِزْيَةِ أَمَلَا ، وَالْمُرَادُ مِنَ الْاسْتِيطَانِ الْإِقَامَةُ (وَهُوَ) أَيْ الْحِجَازُ (مَكَّةُ وَالْمَدِينَةُ  
وَالْيَمَامَةُ) وَهِيَ مَدِينَةٌ عَلَى أَرْبَعِ مَرَاكِلٍ مِنْ مَكَّةَ جِهَةَ الْيَمَنِ (وَفُرَاهَا ، وَقِيلَ لَهُ) أَيْ السَّكَافِرُ  
(الْإِقَامَةُ فِي طَرَفِ) أَيْ الْحِجَازِ (الْمُنْتَدَةِ) بَيْنَ هَذِهِ الْبِلَادِ الَّتِي لَمْ تَجْرِ الْعَادَةُ بِالْإِقَامَةِ فِيهَا (وَلَوْ  
دَخَلَ) أَيْ الْحِجَازَ كَافِرٌ (بِغَيْرِ إِذْنِ الْإِمَامِ أَخْرَجَهُ وَعَزَّرَهُ إِنْ عِلِمَ أَنَّهُ مَنْعُوعٌ) مِنْهُ (فَإِنْ اسْتَأْذَنَ)  
كَافِرُ الْإِمَامِ فِي دُخُولِ الْحِجَازِ (أَذْنَلَهُ إِنْ كَانَ مَصْلَحَةُ الْمُسْلِمِينَ كَرَسَالَةٍ) يُؤَدِّيَهَا (وَحَلَّ مَا يَحْتَاجُ  
إِلَيْهِ) مِنْ طَعَامٍ ، وَمَتَاعٍ (فَإِنْ كَانَ) دُخُولُهُ (لِتِجَارَةٍ لَيْسَ فِيهَا كَبِيرٌ حَاجَةً لَمْ يَأْذَنْ) لَهُ الْإِمَامُ  
(إِلَّا بِشَرْطِ أَخْذِ شَيْءٍ مِنْهَا) وَقَدَرُ الْمَشْرُوطِ رَاجِعٌ لِرَأْيِ الْإِمَامِ (و) إِذَا أَذِنَ فِي الدُّخُولِ (لَا يُقِيمُ  
إِلَّا ثَلَاثَةَ أَيَّامٍ) فَأَقْلَ (وَيُتَمَنَعُ) السَّكَافِرُ (بِدُخُولِ حَرَمِ مَكَّةَ) وَلَوْ لِمَصْلَحَةٍ (فَإِنْ كَانَ رَسُولًا  
خَرَجَ إِلَيْهِ الْإِمَامُ أَوْ نَائِبٌ يَسْمَعُهُ) وَلَا فَرْقَ فِي مَنَعِ دُخُولِهِ بَيْنَ حَالِ الْضَّرُورَةِ وَغَيْرِهَا (فَإِنْ  
مَرَضَ فِيهِ) أَيْ حَرَمِ مَكَّةَ (ثَقُلَ ، وَإِنْ خِيفَ مَوْتُهُ) مِنَ الثَّقَلِ (فَإِنْ مَاتَ) فِيهِ (لَمْ يَدْفَنْ  
فِيهِ ، فَإِنْ دُفِنَ نُفِيسَ وَأُخْرِجَ) مِنْهُ إِلَى الْحُلِّ (وَإِنْ مَرَضَ فِي غَيْرِهِ) أَيْ غَيْرِ حَرَمِ مَكَّةَ (مِنْ  
الْحِجَازِ وَهَظُمَتِ الْمَشَقَّةُ فِي ثَقُلِهِ تَرَكَ ، وَإِلَّا) بِأَنَّهُ لَمْ تَهْظُمِ الْمَشَقَّةُ فِيهِ (ثَقُلَ ، فَإِنْ مَاتَ وَتَعَذَّرَ ثَقُلُهُ)  
إِلَى الْحُلِّ (دُفِنَ هُنَاكَ) فَإِنْ لَمْ يَتَعَذَّرْ لَمْ يَدْفَنْ ، فَإِنْ دُفِنَ تَرَكَ

[ فصل ] أقل الجزية دينار لكل سنة ، ويستحب للإمام بما كسبه حتى يأخذ من متوسط دينارين وغني أربعة ، ولغو عقدت بأكثر ثم علموا جواز دينار لزمهم ما التزموه ، فإن أبوا فلا صح أنهم ناقضون ، ولو أسلم ذمي أو مات بعد سنين أخذت جزيتهم من تركته مقدمة على الوصايا ، ويسوي بينهما وبين دين آدمي على المذهب ، أو في خلال سنة قسط ، وفي قول لاشيء ، وتؤخذ بإهانة فيجلس الأخذ ويقوم الذمي ويطأ رأسه ويخني ظهره ويضعها في الميزان ، ويقبض الأخذ لحيته ، ويضرب لجزية ، وكله مستحب ، وقيل واجب ، فعلى الأول له أن يكيل مسلم بالأداء وحواله عليه وأن يضمها قلت : هذه الهينة باطلة ودعوى استحبابها أشد خطأ ، والله أعلم ، ويستحب للإمام إذا أمكنه أن يشرط عليهم إذا صولحوا في بلدهم ضيافة من يمر بهم من المسلمين زائداً على أقل جزية ، وقيل يجوز منها ، وتجعل على غني ومتوسط ، لا فقير في الأصح ، ويذكر عدد الضيفان رجالاً وفرنساً ، وجنس الطعام ،

[ فصل ] في مقدار مال الجزية ( أقل الجزية دينار لكل سنة ) عن كل واحد ( ويستحب للإمام بما كسبه ) أي مشاححة الكافر حتى يزيد على دينار ويفاوت بينهم ( حتى يأخذ من متوسط دينارين ، و ) من ( غني ، أربعة ) فإذا انعقد العقد فلا يجوز أخذ شيء زائد على ما عقد ( ولو عقدت بأكثر . ثم علموا جواز دينار لزمهم ما التزموه ، فإن أبوا ) بطل الزيادة ( فالأصح أنهم ناقضون ) للعهد فيبلغون المأمن ، ومقابل الأصح ليسوا بناقضين ويقع منهم بالدينار ( ولو أسلم ذمي ، أو مات بعد سنين أخذت جزيتهم من تركته مقدمة على الوصايا ) وسائر الديون ( ويسوي بينهما ، وبين دين آدمي على المذهب ) أو أسلم ( أو مات ) ( في خلال سنة قسط ) لما مضى ( وفي قول لاشيء ) لما مضى ( وتؤخذ ) الجزية ( بإهانة فيجلس الأخذ ، ويقوم الذمي ويطأ رأسه ويخني ظهره ويضعها في الميزان ، ويقبض الأخذ لحيته ويضرب لهزمته ) كسر اللام والزاي وهما جميع اللحم بين الماشخ والأذن ( وكله مستحب ، وقيل واجب ، فعلى الأول ) وهو الاستحباب ( له ) أي الذمي ( توكيل مسلم بالأداء ، و ) له ( حواله ) بها ( عليه ، و ) للمسلم ( أن يضمها ) بخلاف ذلك على القول بالوجوب ( قلت : هذه الهينة باطلة ودعوى استحبابها أشد خطأ والله أعلم ) فتؤخذ كسائر الديون برفق ، ويحرم فعل ذلك ( ويستحب للإمام إذا أمكنه أن يشرط عليهم إذا صولحوا في بلدهم ضيافة من يمر بهم من المسلمين ) ولو أغنياء ، وأما إذا صولحوا في بلاد فلا يشرط عليهم ذلك ، ويكون ما ذكر ( زائداً على أقل جزية ، وقيل يجوز ) أن تحسب الضيافة ( منها ) فلا بد أن يكون الضيف من أهل النية ( وتجعل ) الضيافة ( على غني ومتوسط ، لا ) على ( فقير في الأصح ) ومقابلته عليه أيضاً ( ويذكر عدد الضيفان رجالاً وفرنساً ، وجنس الطعام

وَالْأَدَمَ وَقَدَرُهَا ، وَلِكُلِّ وَاحِدٍ كَذَا ، وَعَلَفَ الدَّوَابَّ ، وَمَنْزَلَ الضَّيْفَانَ مِنْ كَنِيسَةٍ  
وَفَاضِلٍ مَسْكَنٍ وَمَقَامَهُمْ ، وَلَا يُجَاوِزُ ثَلَاثَةَ أَيَّامٍ ، وَلَوْ قَالَ قَوْمٌ : تُؤَدِّي الْجِزْيَةَ بِاسْمِ  
صَدَقَةٍ لِأَجْزِيَّتِهِ فَلِلْإِمَامِ إِجَابَتُهُمْ إِذَا رَأَى ، وَيُضَعْفُ عَلَيْهِمُ الزَّكَاةُ فَمِنْ خَمْسَةِ أَعْرَاقِ  
شَتَائِنَ ، وَخَمْسَةِ وَعِشْرِينَ بِنْتًا نَحَاضٍ ، وَعِشْرِينَ دِينَارًا دِينَارًا ، وَمِائَتِي دِرْهَمٍ عَشْرَةَ  
وُخْمُسُ الْعَشَرَاتِ ، وَلَوْ وَجِبَ بِنْتًا نَحَاضٍ مَعَ جُبْرَانٍ لَمْ يُضَعَفِ الْجُبْرَانُ فِي الْأَصَحِّ ،  
وَلَوْ كَانَ بَعْضُ نَصَابٍ لَمْ يَجِبَ قِسْطُهُ فِي الْأَطْهَرِ ، ثُمَّ لِلْمَأْخُودِ جِزْيَةٌ ، فَلَا يُوْخَذُ مِنْ مَالٍ  
مِنْ لَاجِزِيَّةٍ عَلَيْهِ .

[ فصل ] يَلْزَمُنَا الْكَفُّ عَنْهُمْ وَضَمَانُ مَا تَلَفْتُهُ عَلَيْهِمْ نَفْسًا وَمَالًا وَدَفْعُ أَهْلِ الْحَرْبِ  
عَنْهُمْ ، وَقِيلَ إِنْ انْفَرَدُوا بِبَلَدٍ لَمْ يَلْزَمُنَا الدَّفْعُ ، وَتَمَنُّهُمْ إِحْدَاثَ كَنِيسَةٍ فِي بَلَدٍ  
أَحْدَثْنَاهُ أَوْ أَسْلَمَ أَهْلُهُ عَلَيْهِ ، وَمَا فَتِيحَ عَنُوةٍ لَا يَحْدِثُونَهَا فِيهِ ، وَلَا يَقْرَءُونَ عَلَى كَنِيسَةٍ  
كَانَتْ فِيهِ فِي الْأَصَحِّ ، أَوْ

وَالْأَدَمَ وَقَدَرُهَا ، وَلِكُلِّ وَاحِدٍ ( كَذَا ) مِنْ الضَّيْفَانِ ( كَذَا ) مِنْ الْخُبْزِ وَالسَّمَنِ أَوْ الزَّيْتِ عَلَى حَسَبِ  
طَعَامِهِمْ ، وَلَوْ حَذَفَ الْوَاوُ مِنْ قَوْلِهِ : وَلِكُلِّ لَكَانَ أَحْسَنَ ( وَ ) يَذْكُرُ ( عِلْفَ الدَّوَابِّ ، وَمَنْزَلَ  
الضَّيْفَانِ مِنْ كَنِيسَةٍ ، وَفَاضِلٍ مَسْكَنٍ ، وَ ) يَذْكُرُ ( مَقَامَهُمْ ) بضم الميم : أَيْ قَدْرَ إِقَامَةِ الضَّيْفَانِ  
فِي الْحَوْلِ ( وَلَا يُجَاوِزُ ) الضَّيْفِ ( ثَلَاثَةَ أَيَّامٍ ، وَلَوْ قَالَ قَوْمٌ ) عَنْ تَعَقُّدِ لَهْمِ الْجِزْيَةِ ( تُؤَدِّي  
الْجِزْيَةَ بِاسْمِ الصَّدَقَةِ ، لَا ) بِاسْمِ ( جِزْيَةِ فَلَا إِمَامَ إِجَابَتُهُمْ إِذَا رَأَى ) ذَلِكَ وَتَجِبُ إِجَابَتُهُمْ إِذَا كَانَتْ  
فِيهِ الْمَصْلَحَةُ ( وَيُضَعْفُ عَلَيْهِمُ الزَّكَاةُ فَمِنْ خَمْسَةِ أَعْرَاقِ شَتَائِنَ ) وَبِمِنْ عَشْرَةِ أَرْبَعَةٍ ، وَهَكَذَا  
( وَ ) مِنْ ( خَمْسَةِ وَعِشْرِينَ بِنْتًا نَحَاضٍ ، وَ ) مِنْ ( عِشْرِينَ دِينَارًا دِينَارًا ، وَ ) مِنْ ( مِائَتِي  
دِرْهَمٍ عَشْرَةَ ) مِنْ الدَّرَاهِمِ ( وَخَمْسُ الْعَشَرَاتِ ) فَمَا سَقَى بِلَا مَوْنَةٍ ، وَالْعَشْرُ فَمَا سَقَى بِهَا ( وَلَوْ  
وَجِبَ بِنْتًا نَحَاضٍ مَعَ جُبْرَانٍ لَمْ يُضَعَفِ الْجُبْرَانُ فِي الْأَصَحِّ ) وَمُقَابِلُهُ يَضَعُفُ أَبْنَا ( وَلَوْ كَانَ )  
مَاعِنَدُ الْكَافِرِ ( بَعْضُ نَصَابٍ لَمْ يَجِبَ قِسْطُهُ فِي الْأَطْهَرِ ) كَشَاةٍ مِنْ عِشْرِينَ ، وَمُقَابِلُهُ يَجِبُ قِسْطُهُ  
( ثُمَّ الْمَأْخُودُ جِزْيَةٌ ) فَيَصْرِفُ مَصْرُفَ النَّيِّ ( فَلَا يُوْخَذُ مِنْ مَالٍ مِنْ لَاجِزِيَّةٍ عَلَيْهِ ) كَمَسْبِيٍّ  
وَمَجْنُونٍ وَامْرَأَةٍ بِخِلَافِ الْفَقِيرِ .

[ فصل ] فِي أَحْكَامِ الْجِزْيَةِ الزَّائِدَةِ عَلَى مَاصِرَ ( يَلْزَمُنَا الْكَفُّ عَنْهُمْ ) نَفْسًا وَمَالًا ، وَالْكَفُّ  
عَنْ خُورِهِمْ وَسَائِرِ مَا يَقْرَءُونَ عَلَيْهِ ( وَ ) يَلْزَمُنَا ( ضَمَانُ مَا تَلَفْتُهُ عَلَيْهِمْ نَفْسًا وَمَالًا ، وَدَفْعُ أَهْلِ  
الْحَرْبِ عَنْهُمْ ، وَقِيلَ إِنْ انْفَرَدُوا بِبَلَدٍ لَمْ يَلْزَمُنَا الدَّفْعُ ) عَنْهُمْ ، فَإِنْ لَمْ نَدْفَعْ عَنْهُمْ فَلَا جِزْيَةَ لِمَدَّةٍ عَدَمِ  
الدَّفْعِ ( وَتَمَنُّهُمْ ) وَجُوبًا ( أَحْدَاثَ كَنِيسَةٍ فِي بَلَدٍ أَحْدَثْنَاهُ ) كَالْقَاهِرَةِ ، فَإِنْ بَنَوْا ذَلِكَ هَدِمَ  
( أَوْ أَسْلَمَ أَهْلُهُ عَلَيْهِ ) كَالدِّينَةِ ، وَلَوْ وَجِدْتَ كِنَائِسَ فِيهَا ذَكَرَ ، وَجْهًا أَصْلَهَا بِقَيْتِ ( وَمَا فَتِيحَ  
عَنُوةٍ لَا يَحْدِثُونَهَا فِيهِ ، وَلَا يَقْرَءُونَ عَلَى كَنِيسَةٍ كَانَتْ فِيهِ فِي الْأَصَحِّ ) وَمُقَابِلُهُ يَقْرَءُونَ ( أَوْ ) فَتِيحَ

صُلْحًا بِشَرْطِ الْأَرْضِ لَنَا ، وَشَرْطِ إِسْكَانِهِمْ ، وَإِبْقَاءِ الْكِنَانِيسِ جَازًا ، وَإِنْ أُطْلِقَ  
فَالْأَصْحَ الْمَنْعُ أَوْ لَهُمْ قُرَّرَتْ ، وَلَهُمُ الْإِحْدَاثُ فِي الْأَصْحَ ، وَيُحْتَمُونَ وَجُوبًا ، وَقِيلَ  
نَدْبًا مِنْ رَفْعِ بِنَاءٍ عَلَى بِنَاءٍ جَارٍ مُشْبِهٍ ، وَالْأَصْحَ الْمَنْعُ مِنَ الْمَسَاوَةِ ، وَأَنَّهُمْ لَوْ كَانُوا  
بِمَحَلَّةٍ مُنْفَصِلَةٍ لَمْ يُنْعَمُوا ، وَيُحْتَمُ الذِّمِّيُّ رُكُوبَ خَيْلٍ لَا حَجِيرٍ ، وَبِقَالِ نَفْسَةٍ ، وَبِرُكُوبِ  
بِرْكَافٍ وَرُكَابٍ خَشَبٍ لِأَحَدِيْدٍ ، وَلَا سَرَجٍ ، وَيُلْجَأُ إِلَى أَضْيَقِ الطَّرِيقِ ، وَلَا  
يُوقَرُونَ ، وَلَا يُصَدَّرُونَ فِي مَجْلِسٍ ، وَيُؤْمَرُ بِالْقِيَارِ وَالزُّنَارِ فَوْقَ الثِّيَابِ ، وَإِذَا دَخَلَ  
حَامًا فِيهِ مُسْلِمُونَ أَوْ تَجَرَّدَ عَنْ ثِيَابِهِ جَعَلَ فِي عُنُقِهِ خَاتَمَ حَدِيدٍ أَوْ رِصَاصٍ وَنَحْوَهُ ،  
وَيُحْتَمُ مِنْ إِسْمَاعِيَةِ الْمُسْلِمِينَ شَرْكَاءَ ، وَقَوْلُهُمْ فِي عَزِيرٍ وَالْمَسِيحِ ، وَمِنْ إظهارِ تَحْرِيرِ  
وَحُزْنٍ وَنَاقُوسٍ وَعَيْدٍ ، وَلَوْ شُرِطَتْ هَذِهِ الْأُمُورُ فَخَالَفُوا لَمْ يَنْتَقِضِ الْعَهْدُ ، وَلَوْ  
قَاتَلُوا أَوْ امْتَنَعُوا مِنَ الْجُزْيَةِ أَوْ مِنْ إِجْرَاءِ حُكْمِ الْإِسْلَامِ انْتَقَضَ ، وَلَوْ زَيَّ دُئِيٌّ  
مُسْلِمًا أَوْ أَصَابَهَا بِنِكَاحٍ ، أَوْ دَلَّ أَهْلَ الْحَرْبِ عَلَى عَوْرَةِ الْمُسْلِمِينَ ، أَوْ فَتَنَ مُسْلِمًا  
عَنْ دِينِهِ ، أَوْ طَعَنَ فِي الْإِسْلَامِ أَوْ الْقُرْآنِ ، أَوْ ذَكَرَ رَسُولَ

( صلحا بشرط الأرض لنا وشرط اسكانهم ) فيها ( وإبقاء الكنائس جاز ، وإن أطلق ) الصلح  
( فالأصح المنع ، أو ) فتح صلحا بشرط أن الأرض ( لهم قررت ) كنائسهم ( ولهم الأحداث  
في الأصح ) ومقابلته المنع ، لأن البلد تحت حكم الاسلام ( ويحتمون وجوبا ، وقيل ندبا من رفع  
بناء على بناء جار مسلم ) إذا كان مما يعتاده في السكنى لأقرباء ، والمراد بالجار أهل محله  
( والأصح المنع من المساواة ) أيضا ( و ) الأصح ( أنهم لو كانوا بمحلة منفصلة ) عن المسلمين  
( لم يمنعوا ) من رفع البناء ( ويمنع الذمّي رُكُوبَ خَيْلٍ لَاجِيرٍ ، وَبِقَالِ نَفْسَةٍ ، وَبِرْكَافٍ )  
بكسر الهمزة : أى برذعة ( وركاب خشب ، لأحديد ) ونحوه ( ولا سرج ، وبلجأ إلى أضيق  
الطريق ولا يوقرون ولا يصدرن في مجلس ) فيه مسلم ( ويؤمر ) بالقيار والذمية المكلفان  
( بالقيار ) بكسر المجهمة وهو أن يحيط على موضع لا يعتاد الحياطة عليه ما يخالف لونه لون ثوبه  
ويلبسه ( و ) يؤمر بشدة ( الزنار ) بضم المجهمة : خيط غليظ يشد في الوسط ( فوق الثياب ،  
وإذا دخل حاما فيه مسلمون أو تجرد عن ثيابه ) بين مسلمين ( جعل في عنقه خاتم حديد أو  
رصاص ونحوه ) كالنحاس ( ويمنع من إسماعية المسلمين ) قولا ( شركاء ، وقولهم في عزير  
والمسيح ، ومن إظهار تخر وخنزير وناقوس وعيد ، ولو شرطت هذه الأمور ) من أحداث كنيسة  
فما يصد : أى شرط نفها ( فخالفوا لم ينتقض العهد ) بذلك ( ولو قاتلونا ) بغير شبهة ( أو  
امتنعوا من ) أداء ( الجزية أو من اجراء حكم الاسلام ) عليهم ( انتقض ) عهدهم ( ولو زنى  
دُمِيٌّ بمسلمة ) مع علمه بإسلامها ( أو أصابها بنكاح ) أى باسم نكاح ( أو دلّ أهل الحرب  
على عورة لمسلمين ، أو فتن مسلما عن دينه ، أو طعن في الاسلام أو القرآن ، أو ذكر رسول



الله صلى الله عليه وسلم يسوء فالأصح أنه إن شرط انتفاض العهد بها انتقض ، وإلا فلا ، ومن انتقض عهده يقتل جاز دفعه ، وقتاله ، أو بغيره لم يجب إبلاغه مأمته في الأظهر ، بل يختار الإمام فيه قتلا وريقا ومنا وفداء ، فإن أسلم قبل الاختيار امتنع الرق ، وإذا بطل أمان رجال لم يبطل أمان نسائهم والصبيان في الأصح ، وإذا اختار ذمى نبذ العهد واللحوق بدار الحرب ببلغ المأمن .

### باب الهدنة

عقدها لكفار إقليم يختص بالإمام أو نائبه فيها ، ولبلدة يجوز لو إلى الإقليم أيضا ، وإنما تعقد لمصلحة كضعفنا بقلعة عدو وأهبة أو رجاء إسلامهم أو بذل جزية ، فإن لم يكن جازت أربعة أشهر لاسنة ، وكذا دونها في الأظهر ، ولضعف يجوز عشر سنين فقط ، ومتى زاد على الجائز فقولاً تفريق الصفقة ، وإطلاق العقد يفسده وكذا شرط على الصحيح بأن شرط منع فك أسرا ، أو ترك مائنا لهم ، أو لتعقد لهم

الله صلى الله عليه وسلم يسوء فالأصح أنه إن شرط عليهم ( انتفاض العهد بها انتقض ، وإلا فلا ) ينتقض ، ومقابل الأصح ينتقض مطلقا ، وقيل لا ينتقض مطلقا ( ومن انتقض عهده يقتل جاز دفعه ) بغيره ( و ) جاز ( قتاله ، أو ) انتقض ( بغيره ) أى القتال ( لم يجب إبلاغه مأمته في الأظهر ، بل يختار الإمام فيه قتلا ) وأسرا ( وريقا ، ومنا ، وفداء ) ومقابل الأظهر يجب إبلاغه المأمن ( فإن أسلم قبل الاختيار امتنع الرق ) والفداء ( وإذا بطل أمان رجال لم يبطل أمان نسائهم ، والصبيان في الأصح ) فلا يجوز سبيهم ، ومقابله يبطل ( وإذا اختار ذمى نبذ العهد ، وللحقوق بدار الحرب ببلغ المأمن ) السابق .

### باب الهدنة

وهي لغة المصالحة ، وشرعا مصالحة أهل الحرب على ترك القتال مدة معينة ( عقدها لكفار إقليم يختص بالإمام أو نائبه فيها ) فلا يجوز عقدها من الآحاد ( و ) عقدها ( لبلدة ) أى كفارها ( يجوز لو إلى الإقليم أيضا ) كما يجوز للإمام ونائبه ( وإنما تعقد لمصلحة كضعفنا بقلعة عدو وأهبة أو رجاء إسلامهم أو بذل جزية ) من غير ضعف بنا فهو عطف على كضعفنا ( فإن لم يكن ) ضعف ( جازت ) ولو بلا عوض ( أربعة أشهر لاسنة ، وكذا دونها ) فوق أربعة أشهر ( في الأظهر ) ومقابله يجوز ( ولضعف يجوز عشر سنين ) لها دونها ( فقط ) فيمنع أكثر منها ( ومتى زاد على الجائز فقولاً تفريق الصفقة ) أظهرهما يبطل في الزائد ( وإطلاق العقد ) عن ذكر المدة ( يفسده ، وكذا شرط فاسد على الصحيح بأن شرط منع فك أسرا أو ترك مائنا لهم أو لتعقد لهم )

ذمة بدون دينار ، أو يدفع مكال إليهم ، وتصح الهدنة على أن ينقضها الإمام متى شاء ، ومتى نعت وجب الكف عنهم حتى تنقضي أو ينقضوها بتصريح أو قتالنا ، أو مكاتبة أهل الحرب بعورة لنا ، أو قتل مسلم ، وإذا انقضت جازت الإغارة عليهم وبياتهم ، ولو نقض بعضهم ولم ينكر الباؤون يقول ولا فعل انتقض فيهم أيضا ، وإن أنكروا باعترالهم أو إعلام الإمام ببقائهم على العهد فلا ، ولو خاف خيانتهم فله نبد عهديهم إليهم ويبلغهم المأمن ، ولا يبنذ عقد الذمة بهم ، ولا يجوز شرط رد مسلبة تأتينا منهم ، فإن شرط فسد الشرط وكذا العقد في الأصح ، وإن شرط رد من جاء مسلما أو لم يذكر رد فجاءت امرأة لم يجب دفع مهر إلى زوجها في الأظهر ، ولا يرده صبي ومجنون ، وكذا عبد وحر لا عسيرة له على المذهب ، ويرد من له عسيرة طلبته إليها لا إلى غيرها إلا أن يقدر المطلب على قهر الطالب والحرب منه ، ومتى الرد أن يحل يئنه وبين طالبيه ولا يجبر على الرجوع ، ولا يلزمه الرجوع ،

ذمة بدون دينار أو يدفع مال إليهم ) ولم تدع ضرورة إليه فان دعت ضرورة كان خفا استفسالهم لنا جاز بل وجب ، ولا يملكون ما يدفع إليهم (وتصح الهدنة على أن ينقضها الإمام متى شاء ومتى نعت وجب الكف عنهم) وفاء بالعهد (حتى تنقضي) مدتها (أو ينقضوها بتصريح) منهم (أو قتالنا) حيث لا شبهة لهم (أو مكاتبة أهل الحرب بعورة لنا أو قتل مسلم ، وإذا انقضت جازت الإغارة عليهم وبياتهم) في بلادهم ، فلو كانوا بدارنا بلغوا المأمن (ولو نقض بعضهم) العهد (ولم ينكر الباؤون يقول ولا فعل) بأن ساكنوهم وسكنوا (انتقض فيهم أيضا ، وإن أنكروا باعترالهم) عنهم (أو إعلام الإمام ببقائهم على العهد فلا) ينتقض عهديهم (ولو خاف) الإمام (خيانتهم) بظهور أماره (فله نبد عهديهم إليهم) ومن غير خوف لا يجوز (ويبلغهم) بعد النبد (المأمن ، ولا يبنذ عقد الذمة بهم) أي بمجرد خلاف الهدنة (ولا يجوز) في عقد الهدنة (شرط رد مسلبة تأتينا منهم ، فإن شرط) رد المرأة (فسد الشرط) قطعا (وكذا العقد في الأصح) ومقابلته لا يفسد كالنكاح لا يفسد بالشروط الفاسدة فلقوة اختلاف عبر هنا بالأصح ، وإن شمل ذلك قوله فيما تقدم : وكذا شرط فاسد على الصحيح ، لكنه مفروض في غير هذه الصورة ، فلذلك عبر فيه بالصحيح (وإن شرط) في عقد الهدنة (رد من جاء مسلما أو لم يذكر ردًا لجاءت امرأة) مسامة (لم يجب دفع مهر إلى زوجها) بسبب ارتفاع النكاح بإسلامها (في الأظهر) ومقابلته يجب (ولا يرده صبي ومجنون ، وكذا عبد وحر لا عسيرة له على المذهب) وقيل رد أن (ويرد من له عسيرة طلبته إليها) ولو بيعت رسول منها (لا) يجوز رده (إلى غيرها إلا أن يقدر المطلب على قهر الطالب والحرب منه ، ومعنى الرد أن يحل بينه وبين طالبيه ، ولا يجبر على الرجوع) إلى طالبيه (ولا يلزمه الرجوع)

وَلَهُ قَتْلُ الطَّالِبِ ، وَلَنَا التَّعْرِيضُ لَهُ بِهِ لَا التَّصَرُّعُ بِهِ ، وَلَوْ شَرَطَ أَنْ يَرُدُّوا مَنْ جَاءَهُمْ مُرْتَدًّا مِنَّا لَزِمَهُمُ الْوَفَاءُ فَإِنْ أَبَوْا فَقَدْ تَقَضَّوْا ، وَالْأَظْهَرُ جَوَازُ شَرْطِهِ أَنْ لَا يَرُدُّوا .

## كتاب الصيد والذبائح

ذِكَاةُ الْحَيَوَانِ الْمَأْكُولِ بِذَبْحِهِ فِي سَلْقٍ أَوْ لَبَّةٍ إِنْ قَدَّرَ عَلَيْهِ ، وَإِلَّا فَبِعَقْرِ مُرْهِقٍ حَيْثُ كَانَ ، وَشَرَطُ ذَابِحٍ وَصَائِدٍ حِلُّهُ مِنَّا كَحَتِّهِ ، وَتَحِلُّ ذِكَاةُ أَمَةٍ كِتَابِيَّةٍ ، وَلَوْ شَارَكَ مَجُوسِيٌّ مُسْلِمًا فِي ذَبْحٍ أَوْ اصْطِيَادٍ حَرَّمٌ ، وَلَوْ أَرْسَلَ كَلْبَيْنِ أَوْ سَهْمَيْنِ فَإِنْ سَبَقَ آلَةُ الْمُسْلِمِ قَتَلَتْ أَوْ أَنْهَاهُ إِلَى حَرَكَةٍ مَذْبُوحٍ حَلٍّ ، وَلَوْ انْعَكَسَ أَوْ جَرَّاهُ مَعًا أَوْ جُهِلَ أَوْ مُرْتَبَا وَلَمْ يَذْفُقْ أَحَدُهُمَا حَرَّمٌ ، وَيَحِلُّ ذَبْحُ صَبِيٍّ مُمَيِّزٍ ، وَكَذَا غَيْرِ مُمَيِّزٍ وَمَجْنُونٍ وَسُكَرَانَ فِي الْأَظْهَرِ ، وَتُسْكِرُهُ ذِكَاةُ أَعْمَى ، وَيَحْرُمُ صَيْدُهُ بِرُمِيٍّ وَكَلْبٍ فِي الْأَصَحِّ ، وَتَحِلُّ مَيْتَةُ السَّمَكِ وَالْجَرَادِ ، وَلَوْ صَادَهُمَا مَجُوسِيٌّ ، وَكَذَا الدُّودُ الْمُتَوَلِّدُ مِنْ طَعَامٍ كَحَلٍّ ،

إِلَيْهِ ( وَلَهُ قَتْلُ الطَّالِبِ ، وَلَنَا التَّعْرِيضُ لَهُ بِهِ لَا التَّصَرُّعُ بِهِ ، وَلَوْ شَرَطَ عَلَيْهِمْ فِي الْمَسَدَةِ ) ( أَنْ يَرُدُّوا مَنْ جَاءَهُمْ مُرْتَدًّا مِنَّا لَزِمَهُمُ الْوَفَاءُ ، فَإِنْ أَبَوْا فَقَدْ تَقَضَّوْا ، وَالْأَظْهَرُ جَوَازُ شَرْطِهِ أَنْ لَا يَرُدُّوا ) وَلَوْ كَانَ الْمُرْتَدُّ امْرَأَةً فَلَا يَلْزِمُهُمْ رَدُّهَا ، وَلَسَكَنَ يَغْرُمُونَ مَهْرَ الْمُرْتَدَّةِ .

## كتاب الصيد

هُوَ مُصَدَّرٌ ، وَيُطْلَقُ عَلَى الْمَصِيدِ ( وَالذَّبَائِحُ ) جَمْعُ ذَبِيحَةٍ بِمَعْنَى مَذْبُوحَةٍ ( ذِكَاةُ الْحَيَوَانِ الْمَأْكُولِ ) الْبَقِيَّةُ لِحُلِّ أَكْلِهِ ( بِذَبْحِهِ فِي حَلْقٍ ) وَهُوَ أَعْلَى الْعُنُقِ ( أَوْ لَبَّةٍ ) وَهِيَ أَسْفَلُ الْعُنُقِ ( إِنْ قَدَّرَ عَلَيْهِ ، وَإِلَّا ) بِأَنْ لَمْ يَقْدَرْ عَلَيْهِ ( فَبِعَقْرِ مِنْهُ ) ( لَارُوحٍ ) ( حَيْثُ ) ( أَى فِي أَى مَوْضِعٍ ) ( كَانَ ) الْعَقَرُ ( وَشَرَطُ ذَابِحٍ ) وَعَاقِرُ ( وَصَائِدٍ ) لَغَيْرِ سَمَكٍ وَجَرَادٍ ( حَلٍّ ) مِنْ كَحَتِّهِ ( بِكَوْنِهِ ) مُسْلِمًا أَوْ كِتَابِيًّا ، وَأَمَّا سَائِرُ الْكُفَّارِ فَلَا تَحِلُّ ذَبِيحَتُهُمْ ( وَتَحِلُّ ذِكَاةُ أَمَةٍ كِتَابِيَّةٍ ) ( وَإِنْ حَرَّمَ ) مِنْهَا كَحَتُّهَا ( وَلَوْ شَارَكَ مَجُوسِيٌّ ) أَوْ غَيْرُهُ مِنْ لَاتَحِلُّ ذَبِيحَتُهُ ( مُسْلِمًا فِي ذَبْحٍ أَوْ اصْطِيَادٍ حَرَّمٌ ، وَلَوْ أَرْسَلَ كَلْبَيْنِ أَوْ سَهْمَيْنِ ، فَإِنْ سَبَقَ آلَةُ الْمُسْلِمِ ) ( فَقَتَلَتْ ) الْصَيْدَ ( أَوْ أَنْهَاهُ إِلَى حَرَكَةٍ مَذْبُوحٍ حَلٍّ ) وَلَا يَقْدَحُ مَا وَجَدَ مِنَ الْمَجُوسِيِّ بَعْدَ ذَلِكَ ( وَلَوْ انْعَكَسَ ) بِأَنْ سَبَقَ آلَةُ الْمَجُوسِيِّ فَأَنْهَاهُ إِلَى حَرَكَةٍ مَذْبُوحٍ ( أَوْ جَرَّاهُ مَعًا ) وَحَصَلَ الْمَلَاحُكُ بِهِمَا ( أَوْ جُهِلَ ) ذَلِكَ ( أَوْ مُرْتَبَا وَلَمْ يَذْفُقْ ) أَى لَمْ يَقْتُلْ سَرِيعًا ( أَحَدُهُمَا حَرَّمٌ ) الْصَيْدُ فِي جَمِيعِ ذَلِكَ ( وَيَحِلُّ ذَبْحُ صَبِيٍّ مُمَيِّزٍ ، وَكَذَا غَيْرِ مُمَيِّزٍ وَمَجْنُونٍ وَسُكَرَانَ فِي الْأَظْهَرِ ) وَمُقَابِلُهُ لَا يَحِلُّ ( وَتُسْكِرُهُ ذِكَاةُ أَعْمَى ، وَيَحْرُمُ صَيْدُهُ بِرُمِيٍّ وَكَلْبٍ فِي الْأَصَحِّ ) وَأَمَّا صَيْدُ الصَّبِيِّ وَمَنْ مَعَهُ فَيَحِلُّ ، وَمُقَابِلُ الْأَصَحِّ يَحِلُّ صَيْدُ الْأَعْمَى ( وَتَحِلُّ مَيْتَةُ السَّمَكِ وَالْجَرَادِ وَلَوْ صَادَهُمَا مَجُوسِيٌّ ) فَتَحِلُّ ( وَكَذَا الدُّودُ الْمُتَوَلِّدُ مِنْ طَعَامٍ نَكَالٍ )

وَفَاكِهَةٍ إِذَا أُسْكِلَ مَتَهُ فِي الْأَصَحِّ ، وَلَا يَقْطَعُ بَعْضُ سَمَكَةٍ حَيَّةٍ ، فَإِنْ فَعَلَ أَوْ بَلَغَ  
 سَمَكَةً حَيَّةً حَلَّ فِي الْأَصَحِّ ، وَإِذَا رَمَى صَيْدًا مَتَوَحِّشًا ، أَوْ بَعِيرًا نَدَّ ، أَوْ شَاةً شَرَدَتْ  
 بِسَهْمٍ ، أَوْ أَرْسَلَ عَلَيْهِ جَارِحَةً فَأَصَابَتْ شَيْئًا مِنْ بَدَنِهِ وَمَاتَ فِي الْحَالِ حَلَّ ،  
 وَلَوْ تَرَدَّى بِعَيْرٍ وَنَحْوُهُ فِي بَثْرٍ وَلَمْ يُمَكِّنْ قَطْعُ حُلُقُومِهِ فَكُنَاذٌ . قُلْتُ : الْأَصَحُّ  
 لَا يَحِلُّ بِإِرْسَالِ الْكَلْبِ ، وَصَحَّحَهُ الرُّوْيَانِيُّ وَالشَّاشِيُّ ، وَاللَّهُ أَعْلَمُ ، وَمَنْ تَيَسَّرَ لِحُقُوفِهِ  
 يَمْدُو أَوْ اسْتِعَانَةً بِمَنْ يَسْتَقْبِلُهُ فَقَدُورٌ عَلَيْهِ ، وَيَكْفِي فِي النَّادِ وَالْمُتَرَدِّي جُرْحٌ يُفْضِي  
 إِلَى الزُّهْقِ ، وَقِيلَ : يُشْتَرِطُ مُدَقَّفٌ ، وَإِذَا أُرْسِلَ سَهْمًا أَوْ كَلْبًا أَوْ طَائِرًا عَلَى صَيْدٍ  
 فَأَصَابَهُ وَمَاتَ فَإِنْ لَمْ يَدْرِكْ فِيهِ حَيَاةً مُسْتَقَرَّةً ، أَوْ أَدْرَكَهَا وَتَعَذَّرَ ذَبْحُهُ بِلاَ تَقْصِيرٍ  
 بِأَنْ سَلَّ السَّكِينُ فَاتَ قَبْلَ إِمْكَانٍ أَوْ ائْتَمَعَ بِقُوَّتِهِ وَمَاتَ قَبْلَ الْقُدْرَةِ حَلَّ ، وَإِنْ  
 مَاتَ لِتَقْصِيرِهِ بِأَنْ لَا يَكُونَ مَعَهُ سَكِينٌ أَوْ غَضِبَتْ أَوْ نَشِبَتْ فِي الْغَمْرِ حَرَمٌ ، وَلَوْ  
 رَمَاهُ فَقَدَّهُ نِصْفَيْنِ خَلَا ، وَلَوْ أَبَانَ مِنْهُ عُضْوًا بِجُرْحٍ مُدَقَّفٍ حَلَّ الْعُضْوُ وَالْبَدَنُ ، أَوْ  
 يَفْصِرُ مُدَقَّفٌ ثُمَّ ذَبَحَهُ أَوْ

وفاكهة إذا أكل معه ( ميتا يحل ) ( في الأصح ) بخلاف أكله منفردا ، ومقابله يحل مطلقا ،  
 وقيل يحرم مطلقا ( ولا يقطع بعض سمكة حية ) أى يكره ذلك ( فان فعل أو بلغ سمكة حية  
 حل ) ما ذكر ( في الأصح ) ومقابله لا يحل المقطوع ولا المبلوع ( وإذا رمى صيدا متوحشا أو  
 بعيرا ند ) أى ذهب شاردا ( أو شاة شردت بسهم أو أرسل عليه جارحة فأصاب شيئا من بدنه  
 ومات في الحال حل ) وأما لو أدركه وفيه حياة مستقرة وأمكنه ذبحه ولم يذبحه فلا يحل ( ولو  
 تردى ) أى سقط ( بعير ونحوه في بثر ولم يمكن قطع حلقومه فكناذ ) أى شاردا في حله بالرمي  
 وإرسال البكلب في وجهه ( قلت : الأصح لا يحل بإرسال الكلب ، وصححه الروياني والشاشي ،  
 والله أعلم ، ومتى تيسر لحوقه ) أى الناد ( بعدد أو استعانة بمن يستقبله فقدر عليه ) لا يحل إلا  
 بالذبح ( ويكفي في الناد والمتردى جرح يفضي إلى الزهوق ) أى الموت ( وقيل يشترط ) في الرمي  
 جرح ( مدقّف ) أما إرسال الكلب فلا يشترط فيه ( وإذا أرسل سهما أو كلبا أو طائرا على صيد  
 فأصابه ومات ) بعد ذلك ( فان لم يدرك فيه حياة مستقرة أو أدركها وتعذر ذبحه بلا تقصير ) من  
 الصائد ( بأن ) أى كأن ( سلّ السكين فبات قبل إمكان ) لنذبحه ( أو ائتمتع بقوته ومات قبل  
 القدر حل ) في الجميع كما لو مات ولم يدرك حياته ( وإن مات لتقصيره ) أى الصائد ( بأن  
 لا يكون معه سكين أو غضبت ) منه ( أو نشبت ) بفتح النون وكسر الشين : أى تعلقت ( في  
 الغمد ) بكسر الغين ، وهو الجراب ( حرم ) الصيد ( ولورماه ) فقدّه نصفين خلا ، ولو أبان منه  
 عضوا بجرح مدقّف ) أى مسرع للقتل فبات ( حل العضو والبدن أو بغير مدقّف ثم ذبحه أو

جَرَحَهُ جُرْحًا آخَرَ مُدْفَقًا حَرُمَ الْعُضْوُ وَحَلَّ الْبَاقِي ، فَإِنْ لَمْ يَتِمَّ كُنْ مِنْ ذَبْحِهِ وَمَاتَ بِالْجُرْحِ حَلَّ الْجَمِيعُ ، وَقِيلَ يَحْرُمُ الْعُضْوُ ، وَذَكَاةُ كُلِّ حَيَوَانٍ قَدَرٌ عَلَيْهِ يَقْطَعُ كُلُّ الْخَلْقُومِ ، وَهُوَ مَخْرَجُ النَّفْسِ وَالْمَرَى ، وَهُوَ يَجْرَى الطَّعَامُ ، وَيُسْتَحَبُّ قَطْعُ الْوَدَجَيْنِ وَهُمَا عِرْقَانِ فِي صَفْحَتَيِ الْعُنُقِ ، وَلَوْ ذَبَحَهُ مِنْ قَفَاهُ عَصَى ، فَإِنْ أَسْرَعَ فَقَطَعَ الْخَلْقُومَ وَالْمَرَى ، وَبِهِ حَيَاةٌ مُسْتَقَرَّةٌ حَلَّ ، وَإِلَّا فَلَا ، وَكَذَا إِدْخَالُ سِكِّينَ بِأُذُنٍ ثَعْلَبٍ ، وَيُسَنُّ نَحْرُ إِبِلٍ وَذَبْحُ بَقَرٍ وَغَنَمٍ ، وَيَجُوزُ عَكْسُهُ ، وَأَنْ يَكُونَ الْبَعِيرُ قَائِمًا مَعْقُولًا الرَّكْبَةُ وَالْبَقَرَةُ وَالشَّاةُ مُضْجَعَةً لِحَنِيهَا الْأَيْسَرِ ، وَيُتْرَكُ رِجْلُهَا الْيُمْنَى ، وَتُشَدُّ بَاقِي الْقَوَائِمِ ، وَأَنْ يُحْدِثَ شَفْرَتَهُ ، وَيُوجَّهَ لِلْقِبْلَةِ ذَبِيحَتُهُ ، وَأَنْ يَقُولَ : بِسْمِ اللَّهِ ، وَيُصَلِّيَ عَلَى النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ ، وَلَا يَقُلْ : بِاسْمِ اللَّهِ ، وَاسْمُ مُحَمَّدٍ .

[ فصل ] يَحِلُّ ذَبْحُ مَقْدُورٍ عَلَيْهِ وَجَرَحُ غَيْرِهِ .

جرحه جرحاً آخر مذكفاً فات ( حرم العضو وحل الباقي ، فان لم يتمكن من ذبحه ومات بالجرح ) الأول ( حل الجميع ، وقيل يحرم العضو ، وذكاة كل حيوان قدر عليه ) وفيه حياة مستقرة وقت ابتداء ذبحه ( يقطع كل الخلقوم ، وهو مخرج النفس ، و ) كل ( المرى ، وهو مجرى الطعام ) والشراب وتحت الخلقوم ، فلا يحل من أيئت رأسه تغير القطع كبندقة أو بقي شيء من حلقومه أو مريضه بغير قطع ( ويستحب قطع الودجين ، وهما عرقان في صفحتي العنق ) محيطان بالخلقوم ، ولا يسن قطع ما وراء ذلك ( ولو ذبحه من قفاه عصى ) لتعذيبه ( فان أسرع فقطع الخلقوم والمرى ، وبه حياة مستقرة حل ، وإلا ) بأن انتهى إلى حركة مذبوح ( فلا ) يحل ، ولا يشترط العلم بوجود الحياة المستقرة بل يكفي الظن بوجودها عند الذبح مالم يتقدم ما يحال عليه الهلاك غير المرض والجوع ، وأما فلا يمنعان الحل ( وكذا إدخال سكين بأذن ثعلب ) فانه حرام للتعذيب ، ثم إن أسرع بقطع الخلقوم والمرى ، وبه حياة مستقرة حل ، وإلا فلا ( ويسن نحر إبل ) في اللبة ، وهي أسفل العنق ( وذبح بقر وغنم ) بقطع الخلقوم والمرى الكائنين أعلى العنق ( ويجوز عكسه ) بأن تذبح الإبل ، وينحر نحو البقر ( و ) يسن ( أن يكون البعير قائماً معقولة الركبة ) اليسرى ( والبقرة والشاة مضجعة لحنيتها الأيسر ويترك رجلها اليمنى ) بلا شد ( وتشد باقي القوائم ، و ) يسن ( أن يحدث الذابح شفرته ) بفتح الشين السكين العظيمة ، ويكره أن يحدثها بالهيمه نظر إليه ( و ) يسن أن ( يوجهه للقبلة ذبيحته ) أى مذبحها ( وأن يقول ) عند الذبح ( بسم الله ) وكذا عند إرسال السهم أو الكاب للصيد ، فلو تركها لم تحرم ( و ) أن ( يصلي على النبي صلى الله عليه وسلم ) عند ذلك ( ولا يقل باسم الله واسم محمد ) أى يحرم ذلك ، ولا يحل المذبوح للحق ولا للسلطان . ثم إن قصد في الأول الذبح لله بقصد دفع شرهم ، وفي الثاني الاستبشار بقدمه حل .

[ فصل ] في آلة الذبح ( يحل ذبح مقذور عليه ) بقطع حلقومه ومريضه ( وجرح غيره )

بِكُلِّ مُحَدِّدٍ يَجْرَحُ كَعْدِيدٍ وَنَحَاسٍ وَذَهَبٍ وَخَسْبٍ وَقَصَبٍ وَحَجَرٍ وَزُجَاجٍ إِلَّا ظِفْرًا  
وَسِنًا وَسَاثِرَ الْعِظَامِ ، فَلَوْ قَتَلَ بِمُثْقَلٍ أَوْ يَقْلٍ مُحَدِّدٍ كَبْنْدَقَةٍ وَسَوَطٍ وَسَهْمٍ بِلَا  
نَصْلٍ وَلَا حَسَدٍ أَوْ سَهْمٍ وَبُنْدَقَةٍ أَوْ جَرَحَهُ نَصْلٌ وَأَثَرَ فِيهِ عُرْضُ السَّهْمِ فِي مَرُورِهِ  
وَمَاتَ بِهِمَا ، أَوْ انْخَنَقَ بِأُحْبُولَةٍ ، أَوْ أَصَابَهُ سَهْمٌ فَوَقَعَ بِأَرْضٍ أَوْ جَبَلٍ ثُمَّ سَقَطَ مِنْهُ  
حَرَمٌ ، وَلَوْ أَصَابَهُ سَهْمٌ بِالْهَوَاءِ فَسَقَطَ بِأَرْضٍ وَمَاتَ حَلٌّ ، وَيَحِلُّ الْأَصْطِيَادُ بِجَوَارِحِ  
السَّبَاعِ وَالطَّيْرِ كَكَلْبٍ وَفَهْدٍ وَبَازٍ وَشَاهِينَ بِشَرْطِ كَوْنِهَا مُعْلَمَةً بِأَنْ تَنْزَجِرَ جَارِحَتُهُ  
السَّبَاعِ بِزَجْرِ صَاحِبِهَا وَتَسْتَرْسِلَ بِإِرْسَالِهِ ، وَيُمَيِّزُ الصَّيْدَ وَلَا يَأْكُلُ مِنْهُ ، وَيَشْتَرِطُ  
تَرْكُ الْأَكْلِ فِي جَارِحَةِ الطَّيْرِ فِي الْأَظْهَرِ ، وَيَشْتَرِطُ تَكَرُّرُ هَذِهِ الْأُمُورِ بِحَيْثُ يَطْنُ  
تَأْدِبَ الْجَارِحَةِ ، وَلَوْ ظَهَرَ كَوْنُهُ مُعْلَمًا ثُمَّ أَكَلَ مِنْ لَحْمِ صَيْدٍ لَمْ يَحِلَّ ذَلِكَ الصَّيْدُ  
فِي الْأَظْهَرِ ، فَيَشْتَرِطُ تَعْلِيمُ جَدِيدٍ ، وَلَا أَثَرَ لِلْعَقِي الدَّمِ ، وَمَعْضُ الْكَلْبِ مِنَ الصَّيْدِ  
نَجَسٌ ، وَالْأَصْحَحُ أَنَّهُ لَا يُعْفَى عَنْهُ ، وَأَنَّهُ يَكْفِي غَسْلُهُ بِمَاءٍ وَتُرَابٍ ، وَلَا يَجِبُ أَنْ يُقَوَّرَ  
وَيُطْرَحَ ، وَلَوْ تَحَامَلَتِ الْجَارِحَةُ عَلَى صَيْدٍ فَقَتَلَتْهُ يَنْفَكُهَا حَلٌّ فِي الْأَظْهَرِ ،

أَيُّ الْمَقْدُورِ عَلَيْهِ فِي أَيِّ مَوْضِعٍ (بِكُلِّ مُحَدِّدٍ) أَيُّ لَهُ حَدٌّ (بِجَرَحٍ) أَيُّ يَقْطَعُ (الْحَدِيدَ وَنَحَاسَ  
وَذَهَبَ وَخَسْبَ وَقَصَبَ وَحَجَرٍ وَزُجَاجٍ إِلَّا ظِفْرًا وَسَنَاوِسَاتِرَ) أَيُّ بَاقِي (الْعِظَامِ) مُتَصِلًا أَوْ مُفْصَلًا  
(فَلَوْ قَتَلَ بِمُثْقَلٍ) أَيُّ شَيْءٍ ثَقِيلٍ (أَوْ يَقْلٍ مُحَدِّدٍ) فَالْأَوَّلُ (كَبْنْدَقَةٍ وَسَوَطٍ وَسَهْمٍ بِلَا نَصْلٍ وَلَا  
حَدٍّ) وَالثَّانِي، كَسَهْمٍ بِنَصْلٍ قَتَلَهُ بِثِقَلِهِ (أَوْ) قَتَلَ بِنَحْوِ (سَهْمٍ وَبُنْدَقَةٍ) أَيُّ أَثَرًا فِيهِ مَعًا (أَوْ جَرَحَهُ  
نَصْلٌ وَأَثَرَ فِيهِ عُرْضُ السَّهْمِ فِي مَرُورِهِ وَمَاتَ بِهِمَا أَوْ انْخَنَقَ بِأُحْبُولَةٍ أَوْ أَصَابَهُ سَهْمٌ) جَرَحَهُ (فَوَقَعَ  
بِأَرْضٍ) عَالِيَةً (أَوْ جَبَلٍ ثُمَّ سَقَطَ مِنْهُ) وَفِيهِ حَيَاةٌ مُسْتَقَرَّةٌ وَمَاتَ (حَرَمٌ) فِي جَمِيعِ ذَلِكَ ،  
لَأَنَّ مَوْتَهُ إِمَّا بِالثَّقَلِ أَوْ بِالِاشْتِرَاكِ . أَمَّا إِذَا أَنْهَاهُ السَّهْمُ إِلَى حَرَكَةٍ مُذْبُوحٍ ثُمَّ وَقَعَ وَمَاتَ فَانْهَاجَ  
(لَوْ أَصَابَهُ سَهْمٌ بِالْهَوَاءِ فَسَقَطَ بِأَرْضٍ وَمَاتَ حَلٌّ) لِأَنَّ وَقُوعَهُ بِالْأَرْضِ ضَرُورِيٌّ فَعَفَا عَنْهُ فَلَا يَحْتَاجُ  
مِمَّا اشْتَرَكَ فِيهِ سَبَبَانِ (وَيَحِلُّ الْأَصْطِيَادُ بِجَوَارِحِ السَّبَاعِ وَالطَّيْرِ) فِي أَيِّ مَوْضِعٍ كَانَ جَرَحُهَا  
(كَكَلْبٍ وَفَهْدٍ وَبَازٍ وَشَاهِينَ بِشَرْطِ كَوْنِهَا مُعْلَمَةً بِأَنْ تَنْزَجِرَ) أَيُّ تَقَفَ (جَارِحَةُ السَّبَاعِ بِزَجْرِ  
صَاحِبِهَا وَتَسْتَرْسِلُ) أَيُّ تَهَيَّجَ (بِإِرْسَالِهِ) وَيُمَيِّزُ الصَّيْدَ وَلَا يَأْكُلُ مِنْهُ (أَيُّ مِنْ لَحْمِهِ أَوْ نَحْوِهِ  
(وَيَشْتَرِطُ تَرْكُ الْأَكْلِ فِي جَارِحَةِ الطَّيْرِ فِي الْأَظْهَرِ) وَمُقَابَلُهُ لَا يَشْتَرِطُ (وَيَشْتَرِطُ تَكَرُّرُ هَذِهِ الْأُمُورِ  
بِحَيْثُ يَطْنُ تَأْدِبَ الْجَارِحَةِ ، وَلَوْ ظَهَرَ كَوْنُهُ مُعْلَمًا ثُمَّ أَكَلَ مِنْ لَحْمِ صَيْدٍ لَمْ يَحِلَّ ذَلِكَ الصَّيْدُ فِي الْأَظْهَرِ)  
وَمُقَابَلُهُ يَحِلُّ (فَيَشْتَرِطُ تَعْلِيمُ جَدِيدٍ ، وَلَا أَثَرَ لِلْعَقِي الدَّمِ ، وَمَعْضُ الْكَلْبِ مِنَ الصَّيْدِ نَجَسٌ ، وَالْأَصْحَحُ  
أَنَّهُ لَا يُعْفَى عَنْهُ) وَمُقَابَلُهُ يُعْفَى (وَأَنَّهُ يَكْفِي غَسْلُهُ بِمَاءٍ وَتُرَابٍ ، وَلَا يَجِبُ أَنْ يُقَوَّرَ وَيُطْرَحَ) وَمُقَابَلُهُ  
يَجِبُ (لَوْ تَحَامَلَتِ الْجَارِحَةُ عَلَى صَيْدٍ فَقَتَلَتْهُ بِثِقَلِهَا) وَلَمْ تَجْرَحْهُ (حَلٌّ فِي الْأَظْهَرِ) وَمُقَابَلُهُ يَحْرَمُ

وَلَوْ كَانَ يَدُهُ سَيِّئًا فَسَقَطَ وَانْجَرَحَ بِهِ صَيْدٌ أَوْ اخْتَكَّتْ بِهِ شَاةٌ وَهُوَ فِي يَدِهِ فَانْقَطَعَ  
حُلُقُومُهَا وَمَرَبُّهَا أَوْ اسْتَرْسَلَ كَلْبٌ بِنَفْسِهِ فَقَتَلَ لَمْ يَحِلَّ ، وَكَذَا لَوْ اسْتَرْسَلَ كَلْبٌ  
فَأَغْرَاهُ صَاحِبُهُ فَزَادَ عَدُوَّهُ لَمْ يَحِلَّ فِي الْأَصَحِّ ، وَلَوْ أَصَابَهُ سَهْمٌ بِإِعَانَةِ رِيحٍ حَلَّ ، وَلَوْ  
أُرْسِلَ سَهْمًا لِاخْتِبَارِ قُوَّتِهِ أَوْ إِلَى غَرَضٍ فَأَعْتَرَضَهُ صَيْدٌ فَقَتَلَهُ حُرْمٌ فِي الْأَصَحِّ ، وَلَوْ  
رَمَى صَيْدًا ظَنَّهُ حَجَرًا أَوْ بِيرُوتَ طَبَاءٍ فَأَصَابَ وَاحِدَةً حَلَّتْ ، وَإِنْ قَصَدَ وَاحِدَةً  
فَأَصَابَ غَيْرَهَا حَلَّتْ فِي الْأَصَحِّ ، وَلَوْ غَابَ عَنْهُ الْكَلْبُ وَالصَّيْدُ ثُمَّ وَجَدَهُ مَيْتًا حُرْمٌ ،  
وَإِنْ جَرَحَهُ وَغَابَ ثُمَّ وَجَدَهُ مَيْتًا حُرْمٌ فِي الْأَظْهَرِ .

[فصل] يَمْلِكُ الصَّيْدَ بِضَبْطِهِ يَدُهُ ، وَيَجْرَحُ مَذْقَفٍ ، وَبِإِزْمَانٍ وَكَسْرِ  
جَنَاحٍ ، وَيُوقِعُهُ فِي شَبَكَةٍ نَصَبَهَا ، وَبِالْجَانَةِ إِلَى مَضِيقٍ لَا يُفْلِتُ مِنْهُ ، وَلَوْ وَقَعَ صَيْدٌ  
فِي مِلْكِهِ وَصَارَ مَقْدُورًا عَلَيْهِ بِتَوَحُّلٍ وَغَيْرِهِ لَمْ يَمْلِكْهُ فِي الْأَصَحِّ ، وَمَتَى مَلَكَهُ لَمْ يَزَلْ  
مِلْكُهُ بِإِنْفِلَاتِهِ ، وَكَذَا إِنْ سَأَلَ الْمَالِكُ لَهُ فِي الْأَصَحِّ ، وَلَوْ تَحَوَّلَ حَمَامُهُ إِلَى بُرْجٍ غَيْرِهِ لَزِمَهُ

وأما لومات فزعا منها أو بشدة العدو فلا يحل ( ولو كان بيده سيكين فسقط وانجرح به صيد أو  
احتكت به شاة وهو في يده فانقطع حلقومها ومربها أو استرسل كلب بنفسه فقتل لم يحل ) لعدم  
القصد والاسترسال ( وكذا لو استرسل كلب فأغراه صاحبه فزاد عدوه لم يحل في الأصح )  
ولو أصابه ( أى الصيد ) سهم بإعانة ريح حل ، ولو أرسل سهمًا لاختبار قوته أو إلى غرض فاعترضه  
صيد فقتله ( ذلك السهم ) ( حرم في الأصح ) ومقابله لا يحرم ( ولو رمى صيدا ظنه حجرا أو )  
رمى ( سرب طباء ) أى قطيعا ( فأصاب واحدة حلت ، وإن قصد واحدة من السرب فأصاب  
غيرها حلت في الأصح ) لوجود القصد ، ومقابله لا يحل ( ولو غاب عنه الكلب ) الذى أرسله  
( والصيد ) قبل أن يجرحه الكلب ( ثم وجدته ) أى الصيد ( ميتا حرم ) لاحتمال موته بسبب  
آخر ( وإن جرحه وغاب ثم وجدته ميتا حرم في الأظهر ) ومقابله يحل .

[فصل] فيما يملك به الصيد ( يملك الصيد بضبطه بيده ) حتى لو أخذه لينظر إليه ملكه  
( و ) يملكه أيضا ( بجرح مذقف ) أى مسرع للهلاك ( وبإزمان وكسر جناح ) بحيث يعجز  
عن الطيران والعدو ( و ) يوقعه في شبكة نصبا ( للصيد فيملكه ، وإن لم يضع يده عليه ) ( وبالجانة  
إلى مضيق ) كقفص ( لا يفلت منه ) فإن قدر على التفلت لم يملكه ( ولو وقع صيد في ملكه  
وصار مقدورا عليه بتوحد وغيره لم يملكه ) لكن يصبر أحق به من غيره ( في الأصح ) ومقابله  
يملكه ( ومتى ملكه ) أى الصيد ( لم يزل ملكه ) عنه ( بإنفلاته ) فن أخذه لزمه رده  
( وكذا ) لا يزول ملكه ( بإرسال المالك له في الأصح ) فليس لغيره أن يصيده ، ومقابل الأصح  
يزول ، وقيل إن قصد بإرساله التقرب إلى الله زال ملكه ، وإلا فلا ، وعلى الأصح لا يجوز إرساله  
لهذا المعنى ولغيره ( ولو تحول حمامه إلى برج غيره ) وفيه حمام له ( لزمه ) أى ذلك الغير

رَدَّهُ ، فَإِنْ اِخْتَلَطَ وَعَسَرَ التَّمْيِيزُ لَمْ يَصِحَّ بَيْعُ أَحَدِهِمَا ، وَهَبَتْهُ شَيْئًا مِنْهُ لِثَالِثٍ ، وَيَجُوزُ لِصَاحِبِهِ فِي الْأَصَحِّ ، فَإِنْ بَاعَهُمَا وَالْمَدَدُ مَعْلُومٌ وَالْقِيَمَةُ سَوَاءٌ صَحَّ ، وَإِلَّا فَلَا ، وَلَوْ جَرَحَ الصَّيْدَ اثْنَانِ مُتَعَاقِبَانِ ، فَإِنْ ذُقَّتِ الثَّانِي أَوْ أَرْزَمَ دُونَ الْأَوَّلِ فَهُوَ لِلثَّانِي ، وَإِنْ ذُقَّتِ الْأَوَّلُ فَلَهُ ، وَإِنْ أَرْزَمَ فَلَهُ ، ثُمَّ إِنْ ذُقَّتِ الثَّانِي بَقِطْعِ حُلُقُومٍ وَمَرَى فَهُوَ حَلَالٌ ، وَعَلَيْهِ لِلأَوَّلِ مَا نَقَصَ بِالذَّبْحِ ، وَإِنْ ذُقَّتْ لَا يَقْطَعُهَا أَوْ لَمْ يَذُقْ وَمَاتَ بِالْجُرْحَيْنِ فَحَرَامٌ ، وَيُضْمَنُ الثَّانِي لِلأَوَّلِ ، وَإِنْ جَرَحَا مَعًا وَذُقَّ أَوْ أَرْزَمَا فَلَهُمَا ، وَإِنْ ذُقَّتْ أَحَدُهُمَا أَوْ أَرْزَمَ دُونَ الْآخَرِ فَلَهُ ، وَإِنْ ذُقَّتْ وَاحِدٌ وَأَرْزَمَ آخَرٌ وَجْهٌ السَّابِقُ حَرْمٌ عَلَى الْمَذْهَبِ .

## كتاب الاضحية

هِيَ سُنَّةٌ : لَا تَجِبُ إِلَّا بِالْإِتِمَامِ ،

( رَدَّهُ ) أَنْ تَبْزُغَ عَنْ حَامِهِ ( فَإِنْ اِخْتَلَطَ ) حَمَامُ الْبَرْجَيْنِ ( وَعَسَرَ التَّمْيِيزُ لَمْ يَصِحَّ بَيْعُ أَحَدِهِمَا وَهَبَتْهُ شَيْئًا مِنْهُ لِثَالِثٍ وَيَجُوزُ لِصَاحِبِهِ ) وَتَقْتَرِفُ الْجَهَالََةَ ( فِي الْأَصَحِّ ) وَمُقَابِلُهُ لَا تَقْتَرِفُ ( فَإِنْ بَاعَهُمَا ) أَيْ الْجَمَاعَيْنِ لِثَالِثٍ ( وَالْعَدَدُ مَعْلُومٌ وَالْقِيَمَةُ سَوَاءٌ صَحَّ ، وَإِلَّا ) بِأَنْ جَهِلَ الْعَدَدُ أَوْ عَمَّ وَلَمْ تَسْتَوْ الْقِيَمَةُ ( فَلَا ) يَصِحُّ لِلْبَيْعِ ، وَلَوْ اِخْتَلَطَ حَمَامٌ بِمَلُوكٍ بِحَمَامٍ مَبَاحٍ غَيْرِ مَحْصُورٍ لَمْ يَحْرَمْ عَلَى أَحَدٍ الْأَصْطِلَادُ ( وَلَوْ جَرَحَ الصَّيْدَ اثْنَانِ مُتَعَاقِبَانِ ، فَإِنْ ذُقَّتِ الثَّانِي أَوْ أَرْزَمَ دُونَ الْأَوَّلِ فَهُوَ لِلثَّانِي ، وَإِنْ ذُقَّتِ الْأَوَّلُ فَلَهُ ) الصَّيْدُ ( أَوْ أَرْزَمَ ) الْأَوَّلُ ( فَلَهُ ) الصَّيْدُ أَيْضًا ( ثُمَّ إِنْ ذُقَّتِ الثَّانِي بَقِطْعِ حُلُقُومٍ وَمَرَى فَهُوَ حَلَالٌ ، وَعَلَيْهِ لِلأَوَّلِ ) أَرَشَ ، وَهُوَ ( مَا نَقَصَ بِالذَّبْحِ ) وَهُوَ مَا بَيْنَ قِيَمَتِهِ زَمَنًا وَمَذْبُوحًا ( وَإِنْ ذُقَّتْ لَا يَقْطَعُهَا أَوْ لَمْ يَذُقْ وَمَاتَ بِالْجُرْحَيْنِ فَحَرَامٌ ، وَيُضْمَنُ الثَّانِي لِلأَوَّلِ ) فَيُضْمَنُ جَمِيعَ قِيَمَتِهِ زَمَنًا ( وَإِنْ جَرَحَا مَعًا وَذُقَّ أَوْ أَرْزَمَا فَلَهُمَا ، وَإِنْ جَرَحَا مَعًا ، وَ( ذُقَّتْ أَحَدُهُمَا أَوْ أَرْزَمَ دُونَ الْآخَرِ فَلَهُ ) أَيْ الْمَذْفُوفُ أَوْ الْمَزْمَنُ ( وَإِنْ ذُقَّتْ وَاحِدٌ وَأَرْزَمَ آخَرٌ وَجْهٌ السَّابِقُ ) مِنْهُمَا ( حَرْمٌ ) الصَّيْدُ ( عَلَى الْمَذْهَبِ ) وَفِي قَوْلٍ لَا يَحْرَمُ ، وَالْعَبْرَةُ فِي التَّرْتِيبِ وَالْمَعْيَةِ بِالْإِصَابَةِ .

## كتاب الاضحية

يُضْمَنُ الْهَدْيَةُ وَكُسْرُهَا وَتَشْدِيدُ الْيَاءِ وَتَخْفِيفُهَا ، وَجَمْعُهَا أَضَاحٌ ، وَيُقَالُ ضَحِيَّةٌ بِالْفَتْحِ وَالْكَسْرِ ، وَجَمْعُهَا : ضَحَايَا ، وَهِيَ مَا يَذْبَحُ مِنَ النَّمِ تَقَرُّبًا إِلَى اللَّهِ تَعَالَى مِنْ يَوْمِ الْعِيدِ إِلَى آخِرِ النَّشْرِيقِ ( هِيَ ) أَيْ التَّضَحُّيَّةُ ( سُنَّةٌ ) مُؤَكَّدَةٌ ( لَا تَجِبُ إِلَّا بِالْإِتِمَامِ ) بِالنَّسْرِ وَمَا أُخْفِيَ بِهِ : كَقَطْعَتِهَا



وَيَسُنُّ لِمُرِيدِهَا أَنْ لَا يُزِيلَ شَعْرَهُ وَلَا ظِفْرَهُ فِي عَشْرِ ذِي الْحِجَّةِ حَتَّى يَضَعِي ، وَأَنْ يَذْبَحَهَا  
بِنَفْسِهِ ، وَإِلَّا فَلْيَشْهَدْهَا ، وَلَا تَصِيحُ إِلَّا مِنْ إِبِلٍ وَبَقَرٍ وَغَنَمٍ ، وَشَرَطُ إِبِلٍ أَنْ يَطْعَنَ فِي  
السَّنَةِ السَّادِسَةِ ، وَبَقَرٍ وَمَعَزٍ فِي الثَّالِثَةِ ، وَضَأْنٍ فِي الثَّانِيَةِ ، وَيَجُوزُ ذِكْرُ وَأَنْثَى ،  
وَخَصِيٍّ ، وَالْبَعِيرُ وَالْبَقَرَةُ عَنْ سَبْعَةٍ ، وَالشَّاةُ عَنْ وَاحِدٍ ، وَأَفْضَلُهَا بَعِيرٌ ثُمَّ بَقَرَةٌ ثُمَّ ضَأْنٌ  
ثُمَّ مَعَزٌ ، وَسَبْعُ شِيَاهٍ أَفْضَلُ مِنْ بَعِيرٍ ، وَشَاةٌ أَفْضَلُ مِنْ مُشَارَكَةٍ فِي بَعِيرٍ ، وَشَرَطُهَا  
سَلَامَةٌ مِنْ عَيْبٍ يَنْقُصُ لَحْمًا فَلَا تُجْزَى عَجْفَاءٌ ، وَبُحْنُونَةٌ ، وَمَقْطُوعَةٌ بَعْضُ أُذُنٍ ، وَذَاتُ  
عَرَجٍ وَعَوَرٍ وَمَرَضٍ وَجَرَبٍ يَتْنٍ ، وَلَا يَضُرُّ يَسِيرُهَا وَلَا قَعْدُ قَرْنٍ وَكَذَا شَقُّ  
أُذُنٍ وَخَرْقُهَا وَقَبْهَا فِي الْأَصَحِّ . قُلْتُ : الصَّحِيحُ الْمَنْصُوصُ يَضُرُّ يَسِيرَ الْجَرَبِ وَاللَّهُ أَعْلَمُ ،  
وَيَدْخُلُ وَقْتُهَا إِذَا ارْتَفَعَتِ الشَّمْسُ كَرُمُحٍ يَوْمَ النَّحْرِ ثُمَّ مُضَى قَدَرِ رَكْعَتَيْنِ وَخُطْبَتَيْنِ  
خَفِيفَتَيْنِ وَيَنْتَفِي حَتَّى تَقْرُبَ آخِرَ النَّشْرِ .

أضحية ، أو هذه أضحية ( ويسن لمريدها أن لا يزال شعره ولا ظفره في عشر ذي الحجة حتى  
يضحي ) بل يكره له ذلك حتى في يوم الجمعة ، ولمريد الاحرام ( و ) يسن ( أن يذبحها  
بنفسه ) إن أحسن الذبح ( وإلا ) بأن لم يذبح بنفسه ( فليشهدها ، ولا تصح )  
الأضحية ( إلا من إبل وبقرة وغنم ، وشروط إبل أن يطعن في السنة السادسة ، وبقرة ومعز في الثالثة ،  
وضأن في الثانية ) ولو أذبح الضأن قبيل تمام السنة : أي سقطت أسنانه أجزأ ( ويجوز ذكر  
وأنتى ) أي التضحية بكل منهما ( وخصي ، و ) يجوز ( البعير والبقرة هي سبعة ) سواء اتفقوا  
في نوع القرابة أم اختلفوا ( والشاة عن واحد ) فإن ذبحها عنه وعن أهله أو عنه وأشرك غيره في  
نواحيها جاز ( وأفضلها ) أي أنواع الأضحية ( بعير ثم بقرة ثم ضأن ثم معز ) وبعد المعز المشاركة  
( وسبع شياه أفضل من بعير ، وشاة أفضل من مشاركة في بعير ، وشروطها ) أي الأضحية المجزئة  
( سلامة من عيب ينقص لحماً ) أو غيره مما يؤكل ، فقطوع الأذن أو الألية لا يجوز ( فلا تجزى  
عجفاء ) وهي ذاهبة المخ من شدة الهزال ( و ) لا ( بحنونة ) وهي التي تدور في المرعى ولا ترمى  
( و ) لا ( مقطوعة بعض أذن ) وإن كان يسيراً ، وكذلك المخلوقة بلا أذن ( و ) لا ( ذات  
عرج وعور ومرض وجرب بين ) راجع للأربع ( ولا يضر يسيرها ) أي الأربع ( ولا ) يضر  
( قعد قرن ) خلقة أو كسر ما لم يعيب اللحم ( وكذا ) لا يضر ( شق أذن وخرقها وقبها ) بشرط  
أن لا يسقط من الأذن شيء ( في الأصح ) ومقابله يضر ( قلت : الصحيح المنصوص يضر يسير  
الجر ، والله أعلم ) لأنه يفسد اللحم ، ومقابله لا يضر ( ويدخل وقتها ) أي التضحية ( إذا  
ارتفعت الشمس كرم يوم النحر ، ثم مضى قدر ركعتين وخطبتين خفيفتين ) فإن ذبح قبل ذلك  
لم تقع أضحية ( ويبقى ) وقت التضحية ( حتى تقرب ) الشمس ( آخر ) أيام ( النشريق ) وهي

قلت : ارتفاع الشمس فضيلة ، والشرط طلوعها ، ثم مضى قدر الو كفتين والخطبتين ،  
والله أعلم ، ومن نذر معينة فقال لله على أن أضحى بهذبه لزمه ذبحها في هذا الوقت ،  
فإن تلفت قبله فلا شيء عليه ، وإن أتلفها لزمه أن يشتري بقيمتها مثلاً ويذبحها  
فيه ، وإن نذر في ذمته ثم عين لزمه ذبحه فيه ، فإن تلفت قبله بقي الأصل  
عليه في الأصح ، وتشرط النية عند الذبح إن لم يسبق تعيين ، وكذا إن قال : جعلها  
أضحية في الأصح ، وإن وكل بالذبح نوى عند إعطاء الوكيل أو ذبحه ، وله  
الأكل من أضحية تطوع ، وإطعام الأغنياء ، لا تملكهم ، وبأكل ثلثها ، وفي  
قول نضفاً ، والأصح وجوب التصديق ببعضها ، والأفضل بأكملها إلا لقماً يتبرك  
بأكملها ، ويتصدق بجلدها أو ينتفع به ،

ثلاثة بعد العاشر ( قلت : ارتفاع الشمس فضيلة ) في التضحية ( والشرط طلوعها ثم مضى قدر  
الركعتين والخطبتين ، والله أعلم ) ونازع بعضهم في أن الارتفاع فضيلة محتجاً بأن تجهيل النحر  
مطلوب ( ومن نذر معينة ) وكذا غير المعينة كأن قال لله على أن أضحى شاة ، وأما المعينة فينبأ  
المصنف بقوله ( فقال لله على أن أضحى بهذه ) الشاة مثلاً ( لزمه ذبحها في هذا الوقت ) السابق  
لتكون أداء ، فلو أخرها عن هذا الوقت لزمه ذبحها بعده وتكون قضاء ، وأما لو نوى ولم يلفظ  
فلا تكون مندورة ( فإن تلفت ) المندورة المعينة ( قبله ) أي الوقت ( فلا شيء عليه ، وإن أتلفها )  
الناذر ( لزمه أن يشتري بقيمتها مثلاً ) فيلزمه الأكل من قيمتها يوم الاتلاف ومن قيمة مثلاً  
يوم النحر ، فإن زادت قيمتها على مثلاً اشترى بالزائد مثلاً إن وفي ، وإلا دونها ( ويذبحها فيه )  
أي وقت التضحية ( وإن نذر في ذمته ) ما يضحى به ( لزمه ذبحه ) أي ما عينه ( فيه ) أي  
الوقت ( فإن تلفت ) أي المعينة ( قبله ) أي الوقت ( بقي الأصل عليه في الأصح ) ومقابله  
لا يجب الإبدال ( وتشرط النية ) للتضحية ( عند الذبح إن لم يسبق تعيين ) لكن المعتمد جواز  
تقديم النية في غير المعينة بعد تعيينها ودخول وقت التضحية على الذبح ( وكذا إن ) عين كأن  
( قال جعلتها أضحية ) يلزمه الية عند ذبحها ( في الأصح ) ومقابله يكفي تعيينها ، والأصح أنه  
يجوز تقديم النية في المعينة ( وإن وكل بالذبح نوى عند إعطاء الوكيل ) ما يضحى به ( أو ) عند  
( ذبحه وله الأكل من أضحية تطوع ) فحى بها عن نفسه . وأما من فحى عن غيره كبيت فليس  
له ولا للأغنياء الأكل منها ، وكذا الواجبة ليس له الأكل منها ( و ) له ( إطعام الأغنياء ) المساكين  
( لا تملكهم ) منها شيئاً فلا يجوز ، بل يرسل إليهم على سبيل الهدية ولا يتصرفون فيه بالبيع وغيره  
( وبأكل ثلثها ، وفي قول نضفاً ) أي يسق أن لا يزيد في الأكل على ذلك ( والأصح وجوب  
التصدق ببعضها ) ولو جزء يسيراً من لحمها إنما يشترط أن يكون نضفاً ( والأفضل ) التصديق  
( بأكملها إلا لقماً يتبرك بأكملها ، ويتصدق بجلدها أو ينتفع به ) أما الواجبة فيتصدق به ، والقرن

وَوَلَدَ الْوَاجِبَةَ يَذْبَحُ ، وَلَهُ أَكْلُ كُلِّهِ وَشَرْبُ فَاضِلِ لَبَنِهَا ، وَلَا تَضْحِيَةٌ لِرَقِيقٍ ، فَإِنْ  
لَزِنَ سَيِّدُهُ وَقَعَتْ لَهُ ، وَلَا يُضْحَى مُكَاتَبٌ بِلَا إِذْنٍ ، وَلَا تَضْحِيَةٌ عَنِ الْغَيْرِ بِغَيْرِ  
إِذْنِهِ ، وَلَا عَنْ مَيِّتٍ إِنْ لَمْ يُوصَ بِهَا .

[ فصل ] يُسَنُّ أَنْ يَقَعَّ عَنْ غُلَامٍ بِشَاتَيْنِ ، وَجَارِيَةٍ بِشَاةٍ ، وَسِنِّهَا وَسَلَامَتُهَا ،  
وَالْأَكْلُ وَالتَّصَدَّقُ كَالْأَضْحِيَةِ ، وَيُسَنُّ طَبْخُهَا ، وَلَا يُكْسَرُ عَظْمٌ ، وَأَنْ تُذْبَحَ يَوْمَ  
سَابِعٍ وَلَا ذَنْبٍ ، وَيُسْتَقَرَّ فِيهِ ، وَيُحْلَقُ رَأْسُهُ بَعْدَ ذَبْحِهَا ، وَيَتَصَدَّقُ بِزَنْتِهِ ذَهَبًا أَوْ  
نُفَّةً ، وَيُؤْذَنُ فِي أُذُنِهِ حِينَ يُوَلَّدُ ، وَيُحْتَنَكُ بِتَمْرٍ .

مثل الجمل ( وولد الواجبة يذبح ) كأنه ( وله أكل كله ) وقيل يجب التصديق ببعضه ( و ) له  
( شرب فاضل لبنها ) عن ولدها مع الكراهة ، ولا يجوز بيعه ( ولا تضحية لرقيق ، فإن أذن )  
له ( سيده وقعت له ) أى للسيد ( ولا يضحي مكاتب بلا إذن ) من سيده ( ولا تضحية عن  
الغير ) أى ( بغير إذنه ) نعم لو ضحي واحد من أهل البيت حصلت بها سنة الكفاية لهم وإن  
لم يصدر منهم إذن ( ولا ) تضحية ( عن ميت إن لم يوص بها ) فإن أوصى بها جاز ، وإذا ضحي  
عن الغير وجب التصديق بالجميع ، وقيل تصح التضحية عن الميت وإن لم يوص بها .

[ فصل ] فى العقيقة ، وهى لفنة اسم للشعر الذى على المولود حين ولادته ، وشرعا ما يذبح  
عند خلق شعره ، ويدخل وقتها بانفصال جميع الولد ( يسن أن يعق عن غلام بشاتين وجارية  
بشاة ) ويتأذى أصل السنة بشاة عن الغلام ( وسنها وسلامتها ) من العيب ( والأكل ) منها  
( والتصدق ) والاهتداء منها وتعيينها إذا عيقت وامتناع بيعها ( كالأضحية ) المسنونة ( ويسن  
طبخها ) وتطبخ بمحلو وان كانت مندورة ، وإذا أهدى للفقير منها شيء ملكه ( ولا يكسر ) منها  
( عظم ) أى يسن ذلك ( و ) يسن ( أن تذبح يوم سابع ولادته ) أى المولود ، وبحسب يوم  
ولادته من السبعة ( ويسمى فيه ) أى السابع ، ولا بأس بتسميته قبله ، ولكن السنة تسميته  
يوم الولادة أو يوم السابع ( ويحلق رأسه ) كلها ، ويكون ذلك ( بعد ذبحها ) يوم السابع  
( ويتصدق بزنته ) أى الشعر ( ذهبا أو فضة ) والذهب أفضل ، ويسن لمن لم يفعل بشعره  
ذلك أن يفعله هو بعد البلوغ ( و ) يسن ( أن يؤذن فى أذنه ) اليمنى ويقام فى اليسرى ( حين  
يولد ، و ) أن ( يحنك بتمر ) فيمضغ ويدلك به حنكه ، ويفتح فاه حتى ينزل إلى جوفه  
فنه ثمر .

## كتاب الاطعمة

حَيَوَانُ الْبَحْرِ السَّمَكُ مِنْهُ حَلَالٌ كَيْفَ مَاتَ، وَكَذَا فَيْزُهُ فِي الْأَصْحَحِ، وَقِيلَ لَا، وَقِيلَ إِنَّ أَكْلَ مِثْلِهِ فِي الْبَرِّ حَلَالٌ، وَإِلَّا فَلَا: كَكَلْبٍ وَجَمَارٍ وَمَا يَعِيشُ فِي بَرٍّ وَبَحْرٍ: كَصَفْدَعٍ وَسَرْطَانٍ وَحَيْسَةٍ حَرَامٌ، وَحَيَوَانُ الْبَرِّ يَحِلُّ مِنْهُ الْأَنْعَامُ وَالْخَيْلُ، وَبَقَرٌ وَحِشٌ وَجَمَارُهُ، وَطَبْيٌ وَصَبْعٌ وَضَبٌّ وَأَرْنبٌ وَثَلَبٌ وَبُرْبُوعٌ وَفَنَكٌ وَتَشْمُورٌ، وَيَحْرُمُ بَقْلٌ وَجَمَارٌ أَهْلِيٌّ، وَكُلُّ ذِي نَابٍ مِنَ السَّبَاعِ وَخَلْبٌ مِنَ الطَّيْرِ: كَأَسَدٍ وَنَمْرٍ وَذَنْبٌ وَدُبٌّ وَفِيلٌ وَقِرْدٌ وَبَازٌ وَشَاهِينٌ وَصَقْرٌ وَنَسْرٌ وَعُقَابٌ وَكَذَا ابْنُ آوَى وَهَرَقٌ وَحِشٌ فِي الْأَصْحَحِ،

## كتاب الاطعمة

أى بيان ما يحل أكله وشربه منها وما يحرم (حيوان البحر) وهو ما لا يعيش الا في الماء وعيشه خارجه كبش المذبوح (السماك منه حلال كيف مات) راسيا كان أو طافيا (وكذا غيره) أى السمك مما ليس على صورته، كتخزين الماء حلال (في الأصح، وقيل لا) يحل (وقيل ان أكل مثله في البر) كالبقرة (حل) أكله ميتا (وإلا) بأن لم يؤكل مثله في البر (فلا) يحل (ككلب وجمار) ومالا نظيره يحل أيضا على هذا الوجه (وما يعيش في بر) وبحر كصفدع وسرطان وحية وترسة وتمساح (حرام) قال الماوردي: حيوان البحر أقسام: مباح، ومخطور، ومختلف فيه، فالصفدع وذوات السموم حرام، والسمك حلال وما يعيش في البر والبحر، فان كان يستقر في البر وصمماه في البحر كطيور الماء حل، وبالعكس كالسلحفاة يحرم، وان استقر فيهما، وصمماه فيهما ينظر أغلب أحواله، فان استوت فوجهان. وقال للمصنف في مجموعه: الصحيح المعتمد: أن جميع ما في البحر تحل ميتته إلا الصفدع، ويحمل ما ذكره الأصحاب من السلحفاة والحية والنسناش على غير ما في البحر اهـ (وحيوان البر يحل منه الأنعام) وهى الابل والبقر والغنم (والخيل وبقرة وحش وجماره) أى الوحش: وطبى وضع وضب وأرنب وثعلب وبربوع) وهو حيوان يشبه الفأر، قصير البدين، طويل الرجلين، يطرف ذنبه شعرات (وفنك) بفتح الفاء والنون: حيوان يؤخذ من جلده الفرو (وسمور) بفتح السين وضم الميم المشددة، حيوان يشبه السنور) ويحرم بقل وجمار أهلي (وان توحش وكل ذى ناب من السباع) وهو ما يعدو على الحيوان بنابه (وكل ذى (مخلب) أى ظفر، ومن الطير) كأسد ونمر وذئب وفيل وقرد (وكل ذلك من ذى الناب (و) ذو المخلب، نحو (باز وشاهين وصقر ونسر) بفتح النون، وعطف الصقر على ما قبله من عطف العام على الخاص (وعقاب) نوع من الحداة (وكذا ابن آوى) بمدة الهمزة (وهرة وحش في الأصح،

وَيَحْرُمُ مَا تَدْبَقُ قَتْلُهُ كَحَيَّةٍ وَعَقْرَبٍ وَغُرَابٍ أَبْقَعَ وَحِدَاةٍ وَقَارِيَةٍ وَكُلِّ سَبْعٍ  
ضَارٍ ، وَكَذَا وَنَحْمَةٍ وَبَغَاةٍ ، وَالْأَصْحَى جِلُّ غُرَابٍ زَرْعٍ ، وَتَحْرِيمٌ بَيْنًا وَطَاوُسٍ ،  
وَتَحْلٌ نَعَامَةٌ وَكَرْكٌ وَبَطٌّ وَإِوزٌ وَدَجَاجٌ وَحَمَامٌ وَهُوَ كُكُلٌ مَاعِبٌ وَهَدَرٌ وَمَا عَلَى  
شَكْلِ عَصْفُورٍ وَإِنْ اخْتَلَفَ لَوْنُهُ وَنَوْعُهُ : كَعَنْدَلِيلٍ وَصَعُوقَةٍ وَزُرْزُورٍ ، لَا خُطَافٌ ،  
وَنَمْلٌ وَنَحْلٌ وَذَبَابٌ وَحَشَرَاتٌ كَحَنْفَسَاءٍ وَدُودٍ ، وَكَذَا مَا تَوْلَدُ مِنْ مَأْكُولٍ وَغَيْرِهِ ،  
وَمَا لَا نَصَّ فِيهِ إِنْ اسْتَطَابَهُ أَهْلُ يَسَارٍ وَطِبَاعٍ سَلِيمَةٍ مِنَ الْعَرَبِ فِي حَالِ رِفَاهِيَةٍ  
حَلٍّ ، وَإِنْ اسْتَخْبَثُوهُ فَلَا ، وَإِنْ جُهِلَ اسْمُ حَيَوَانٍ سُئِلُوا وَعَمِلَ بِتَسْمِيَّتِهِمْ ، وَإِنْ لَمْ يَكُنْ  
لَهُ اسْمٌ عِنْدَهُمْ اعْتَبِرَ بِالشَّبهِ بِهِ ، وَإِذَا ظَهَرَ تَغْيِيرُ نَحْمٍ جَلَالَةٍ حَرِّمَ أَكْلُهُ ، وَقِيلَ  
يُسْكِرُهُ . قُلْتُ : الْأَصْحَى يُسْكِرُهُ ، وَاللَّهُ أَعْلَمُ ، فَإِنْ عُلِفَتْ طَاهِرًا فَطَلَبَ

وَيَحْرُمُ ( أكل ) ما تَدْبَقُ قَتْلُهُ : كَحَيَّةٍ وَعَقْرَبٍ وَغُرَابٍ أَبْقَعَ ( وهو ما فيه سواد وبياض ، وسبأى  
السلام على غيره ) ( وحداة وفارة وكل سبع ضار ) أى عاد . وأما السبع غير الضار كالضبع والكلب  
فلا يحرم . ( وكذا رخصة ) وهى طائر يشبه النسر ، وبغاة ، وهى طائر أبيض أصفر من الحداة ( والأصح  
حل غراب زرع ) وهو أسود صغير حجر المنقار والرجلين . وأما ما عداه من الأغربة فحرام ( و  
الأصح ) تحريم بيغا ( وهو المعروف بالذرة ) وطاوس ، وتحمل نعامة وكركي ( وهو طائر كبير  
معروف ) ( وبطو إوز ) بكسر أوله وفتح ثانيه ( ودجاج وحام ، وهو كل ماعب ) أى شرب  
الحام من غير تنفس ( وهدر ) أى رجع الصوت ( وما على شكل عصفور وإن اختلف لونه  
ونوعه كعندليب ) وهو الهزار ( صعوة ) صغار العصفير ( وزر زور ) بضم الزاى من أنواع  
العصفير ( لا ) يحل ( خطاف ) وهو ما يقال له عصفور الجنة ، وكذا الخفاش ، وهو الوطواط  
( ونمل ونحل وذباب وحشرات كحنفساء ودود ) وهو أنواع كثيرة . ( وكذا ما تولد من مأكول  
وغيره ) كمتولد بين كلب وشاة إذا تحققنا ذلك ، وكالبغل ( وما لا نص فيهِ إن استطابه أهل  
يسار ) أى ثروة وخصب ( وطباع سليمة من العرب فى حال رفاهة حل ) ( وأما المحتاجون  
وأجلاف البوادي الذين يأكلون كل مذهب من غير تمييز وأهل الضرورة فلا عبرة باستطابهم ،  
والمتعبون إخبار عدلين ، ويرجع فى كل زمان الى العرب الموجودين فيه ) ( وإن استخبتوه فلا )  
يحل ، وإن اختلفوا اتبع الأكثر ، فإن استوا فقرئش ( وإن جهل اسم حيوان سئلوا وعمل  
بتسميتهم ) مما هو حلال أو حرام ( وإن لم يكن له اسم عندهم اعتبر بالأشبه به ) من الحيوان  
فى الصورة أو الطبع أو الطعم فى اللحم ، فإن استوى الشبهان أو فقد ما يشبهه حل ( وإذا ظهر  
تغير لحم جلالة ) من الحيوان المأكول ، وهى التى تأكل النجاسات ، والتغير بالرائحة أو الطعم  
أو اللون ( حرم ) أسكاه ( وقيل يكره . قلت : الأصح يكره ، والله أعلم ) ويتعدى الحكم إلى  
سائر أجزائها ولو انفصلت : كالشعر والبيض ( فإن علفت ) علفا ( طاهرا ) أو متنجسا ( فطلب )

خَلَّ ، وَلَوْ تَنَجَّسَ طَاهِرٌ كَخَلِّ وَدُبُسٍ ذَائِبٍ حَرَمٌ ، وَمَا كُسِبَ بِمُخَامَرَةٍ نَجَسٍ كَجَبَانَةٍ  
وَكُنْسٍ مَكْرُوهٍ ، وَيُسْنُ أَنْ لَا يَأْكُلَهُ وَيُطْعِمَهُ رَقِيقَهُ وَنَاحِيَهُ ، وَبِحُلِّ جَنِينٍ وَجَدَ  
مَيْتًا فِي بَطْنٍ مَذَكَّاهٍ ، وَمَنْ خَافَ عَلَى نَفْسِهِ مَوْتًا أَوْ مَرَضًا خَوْفًا وَوَجَدَ مُحَرَّمًا  
لِرِمَّةٍ أَوْ كَلْبٍ ، وَقِيلَ يَحْجُورُ ، فَإِنْ تَوَقَّعَ حَلَالًا قَرِيبًا لَمْ يَحْجُزْ غَيْرُ سَدِّ الرَّمْقِ ، وَإِلَّا قَبِيَ  
قَوْلُ يَشْبَعُ ، وَالْأَظْهَرُ سَدُّ الرَّمْقِ إِلَّا أَنْ يَخَافَ تَلَفًا إِنْ اقْتَصَرَ ، وَلَهُ أَكْلُ آدَمِيِّ مَيْتٍ ،  
وَقَتْلُ مُرْتَدٍّ وَحَرَبِيٍّ ، لِأَذَىٍّ وَمُسْتَأْمَنٍ وَصَبِيٍّ حَرَبِيٍّ . قُلْتُ : الْأَصَحُّ حِلُّ قَتْلِ الصَّبِيِّ  
وَاللَّرَأَةِ الْحَرَبِيِّينِ لِلْأَكْلِ ، وَاللَّهُ أَعْلَمُ ، وَلَوْ وَجَدَ طَعَامٌ غَائِبًا أَكَلَ وَغَرِمَ ، أَوْ  
حَاضِرًا مُضْطَرًّا لَمْ يَلْزَمْهُ بَذْلُهُ إِنْ لَمْ يَفْضُلْ عَنْهُ ، فَإِنْ آثَرَ مُسْلِمًا جَازَ ، أَوْ غَيْرَ  
مُضْطَرًّا لَزِمَتْهُ إِطْعَامُ مُضْطَرٍّ مُسْلِمٍ أَوْ ذِمِّيٍّ ،

لِجَهْلِ بَرِّهَا وَالتَّغْيِيرِ ( حَلَّ ) عَلَى الْقَوْلِ بِالنَّجَاسَةِ وَالتَّحْرِيمِ ، وَزَالَتِ الْكَرَاهَةُ عَلَى الْقَوْلِ الْمُعْتَمَدِ  
( وَلَوْ تَنَجَّسَ طَاهِرٌ : تَحَلَّلَ وَدُبُسٌ ذَائِبٌ حَرَمٌ ) تَنَاوَلَهُ ( وَمَا كُسِبَ بِمُخَامَرَةٍ نَجَسٍ : كَحِجَابَةٍ  
وَكُنْسٍ ) لِنَجَسٍ ( مَكْرُوهٍ ) تَنَاوَلَهُ لِلْعَرَّةِ ( وَيُسْنُ أَنْ لَا يَأْكُلَهُ وَيُطْعِمَهُ رَقِيقَهُ ) وَلَا يَكْرَهُ  
لِلرَّقِيقِ أَكْلَهُ ( وَ ) يَعْلَفُ بِهِ ( نَاحِيَهُ ) وَهُوَ الْبَيْرُ يَسْقَى عَلَيْهِ الْمَاءَ ، وَمِثْلُ النَّاضِحِ سَائِرِ  
الْمَوَابِ ، وَمِثْلُ الْأَكْلِ غَيْرِهِ مِنْ سَائِرِ الْاِتِّقَاعَاتِ حَتَّى التَّصَدَّقَ بِهِ ( وَبِحُلِّ جَنِينٍ وَجَدَ مَيْتًا )  
أَوْ عَيْشَهُ عَيْشَ مَذْبُوحٍ ( فِي بَطْنٍ مَذَكَّاهٍ ) بِذَبْحٍ أَوْ إِسْالِ سَهْمٍ أَوْ كَلْبٍ . أَمَّا إِذَا خَرَجَ وَبِهِ حَيَاةٌ  
مُسْتَقَرَّةٌ فَلَا بَدَّ فِي حَلِّهِ مِنْ ذَبْحِهِ ( وَمَنْ خَافَ عَلَى نَفْسِهِ ) مِنْ عَدَمِ الْأَكْلِ ( مَوْتًا أَوْ مَرَضًا  
خَوْفًا ) أَوْ زِيَادَتِهِ وَلَمْ يَجِدْ حَلَالًا يَأْكُلُهُ ( وَوَجَدَ مُحَرَّمًا ) كَبَيْتَةٍ ( لَزِمَ أَكْلَهُ . وَقِيلَ ) لَا يَلْزَمُ  
بَلْ ( بِحُجُورٍ ) تَرَكَهُ وَأَكْلَهُ ، وَهَذَا كَلَهُ فِي غَيْرِ الْعَاصِي بِسَفَرِهِ ، وَأَمَّا هُوَ فَلَا يَجُوزُ لَهُ الْأَكْلُ إِلَّا  
إِذَا نَابَ ( فَإِنْ تَوَقَّعَ ) الْمُضْطَرَّ ( حَلَالًا قَرِيبًا لَمْ يَحْجُزْ غَيْرُ سَدِّ الرَّمْقِ ) أَيْ سَدِّ الْخُلَلِ الْحَاصِلِ  
بِتَرْكِ الْأَكْلِ ، وَذَلِكَ يَتَأَقَّى بِتَعَاطِي الْبَسِيرِ لَا بِالشَّبَعِ ( وَالْأَ ) بَأَنَّ لَمْ يَتَوَقَّعْ حَلَالًا قَرِيبًا ( فِي قَوْلِ  
يَشْبَعُ ) أَيْ يَأْكُلُ مَا يَكْسِرُ بِهِ سُورَةَ الْجُوعِ حَتَّى لَا يَطْلُقَ عَلَيْهِ اسْمُ الْجَائِعِ ( وَالْأَظْهَرُ سَدُّ الرَّمْقِ  
إِلَّا أَنْ يَخَافَ تَلَفًا إِنْ اقْتَصَرَ ) عَلَى سَدِّ الرَّمْقِ فَتَلَزَمُهُ الزِّيَادَةُ حَتَّى يَنْجِي نَفْسَهُ مِنَ الْهَلَاكِ ( وَلَهُ )  
أَيْ لِلْمُضْطَرِّ ( أَكْلُ آدَمِيِّ مَيْتٍ ) إِذَا لَمْ يَجِدْ مَيْتَةً غَيْرَهُ ( وَ ) لَهُ ( قَتْلُ مُرْتَدٍّ ) وَأَكْلُهُ ( وَ )  
لَهُ قَتْلُ ( حَرَبِيٍّ ) بِالْعِزِّ ( لِأَذَىٍّ وَمُسْتَأْمَنٍ وَصَبِيٍّ حَرَبِيٍّ ) وَحَرَبِيَّةٍ ( قُلْتُ : الْأَصَحُّ حَلُّ قَتْلِ  
الصَّبِيِّ وَالْمَرْأَةِ الْحَرَبِيِّينِ لِلْأَكْلِ ، وَاللَّهُ أَعْلَمُ ) مَا لَمْ تَسْتَوْصِلْ عَلَيْهِمْ وَإِلَّا صَارُوا أَرْقَاءَ مَعْصُومِينَ ( وَلَوْ  
وَجَدَ طَعَامًا غَائِبًا ) وَلَمْ يَجِدْ غَيْرَهُ ( أَكَلَ ) مِنْهُ ( وَغَرِمَ أَوْ ) وَجَدَ طَعَامًا ( حَاضِرًا مُضْطَرًّا )  
إِلَيْهِ ( لَمْ يَلْزَمْهُ بَذْلُهُ إِنْ لَمْ يَفْضُلْ عَنْهُ ) بَلْ هُوَ أَحَقُّ بِهِ بِمَا يَسُدُّ رَمَقَهُ ( فَإِنْ آثَرَ ) عَلَى نَفْسِهِ  
( مُسْلِمًا ) مَعْصُومًا ( جَازَ ) وَلَا يَجُوزُ أَنْ يُوَثِّرَ بِهِ كَافِرًا وَلَا بِهِيمَةً وَلَا مُسْلِمًا غَيْرَ مَعْصُومٍ ( أَوْ )  
وَجَدَ طَعَامًا حَاضِرًا ( غَيْرَ مُضْطَرٍّ ) لَزِمَتْهُ إِطْعَامُ مُضْطَرٍّ مُسْلِمٍ أَوْ ذِمِّيٍّ ( وَلَوْ كَانَ يَحْتَاجُ إِلَيْهِ بَعْدَ ،

فَإِنْ أَمْتَنَعَ فَلَهُ قَهْرُهُ ، وَإِنْ قَتَلَهُ ، وَإِنَّمَا يَلْزِمُهُ بِعَوْضٍ نَاجِزٍ إِنْ حَضَرَ ، وَإِلَّا فَبِنَسِيئَةٍ ، فَلَوْ أَطْعَمَهُ وَلَمْ يَذْكُرْ عَوْضًا فَلَا أَصَحَّ لِعَوْضٍ ، وَلَوْ وَجَدَ مُضْطَرَّ مَيْتَةً وَطَعَامَ غَيْرِهِ ، أَوْ مُحْرَمٍ مَيْتَةً وَصِيدًا فَلِلْمَذْهَبِ أَكْلُهَا ، وَالْأَصَحُّ تَحْرِيمُ قَطْعِ بَعْضِهِ لِأَكْلِهِ . قُلْتُ . الْأَصَحُّ جَوَازُهُ ، وَشَرْطُهُ فَقَدْ لَبِثَتْ وَنَحَوَهَا ، وَأَنْ يَكُونَ الْخَوْفُ فِي قَطْعِهِ أَقْلًا ، وَيَحْرُمُ قَطْعُهُ لَغَيْرِهِ وَمِنْ مَعْصُومٍ ، وَاللَّهُ أَعْلَمُ .

## كتاب المسابقة والمناضلة

هُمَا سُنَّةٌ : وَيَحِلُّ أَخْذُ عَوْضٍ عَلَيْهِمَا ، وَتَصِحُّ الْمُنَاضَلَةُ عَلَى سِيَاهِمَا ، وَكَذَا مَزَارِيقُ وَرِمَاحٍ وَرَنْمِي بِأَحْجَارٍ وَمَنْجَنِيْقٍ ، وَكُلٌّ نَافِعٌ فِي الْحَرْبِ عَلَى الْمَذْهَبِ ، لَا عَلَى كُرَّةِ صَوْلَتَانٍ ، وَبُنْدُقٍ وَسِيَّاحَةٍ وَشِطْرَنْجٍ وَخَاتَمٍ ،

وَيَجِبُ عَلَى الْمُضْطَرِّ أَنْ يَسْتَأْذِنَ صَاحِبَ الطَّعَامِ (فَإِنْ أَمْتَنَعَ فَلَهُ قَهْرُهُ) عَلَى أَخْذِهِ (وَإِنْ قَتَلَهُ) أَلَا إِنْ كَانَ الْمُضْطَرُّ ذِمِّيًّا وَالْمُتَمَتِّعُ مُسْلِمًا (وَإِنَّمَا يَلْزِمُهُ) أَى الْمَالِكِ (بِعَوْضٍ نَاجِزٍ إِنْ حَضَرَ وَالْأَصَحُّ) بِأَنْ لَمْ يَحْضُرِ الْعَوْضُ (فَبِنَسِيئَةٍ) وَلَا يَلْزِمُهُ أَنْ يَشْتَرِيَهُ بِأَكْثَرِ مِنْ ثَمَنِ مِثْلِهِ (فَلَوْ أَطْعَمَهُ وَلَمْ يَذْكُرْ عَوْضًا ، فَلَا أَصَحَّ لِعَوْضٍ) وَمُقَابَلُهُ عَلَيْهِ الْعَوْضُ (وَلَوْ وَجَدَ مُضْطَرَّ مَيْتَةً وَطَعَامَ غَيْرِهِ) الْغَائِبُ (أَوْ مُحْرَمٍ مَيْتَةً وَصِيدًا فَلِلْمَذْهَبِ) يَجِبُ (أَكْلُهَا) أَى الْمَيْتَةِ ، وَقِيلَ يَأْكُلُ الطَّعَامَ وَالصَّيْدَ ، وَقِيلَ يَتَخَيَّرُ ، وَإِذَا كَانَ صَاحِبُ الطَّعَامِ حَاضِرًا وَأَمْتَنَعَ فَانَّهُ يَجِبُ أَكْلُ الْمَيْتَةِ أَيْضًا ، أَوْ إِلَّا بِأَكْثَرِ مِنْ ثَمَنِ الْمِثْلِ جَازًا كُلَّ الْمَيْتَةِ وَجَازَ الشَّرَاءِ (وَالْأَصَحُّ) تَحْرِيمُ قَطْعِ بَعْضِهِ لِأَكْلِهِ . قُلْتُ : الْأَصَحُّ جَوَازُهُ وَشَرْطُهُ (أَى الْجَوَازُ) فَقَدْ لَبِثَتْ وَنَحَوَهَا ، وَأَنْ يَكُونَ الْخَوْفُ فِي قَطْعِهِ أَقْلًا (مِنْ الْخَوْفِ فِي تَرْكِ الْأَكْلِ) (وَيَحْرُمُ) عَلَى الشَّخْصِ (قَطْعُهُ) أَى بَعْضَهُ (لِغَيْرِهِ) مِنَ الْمُضْطَرِّينَ (و) يَحْرُمُ عَلَى الْمُضْطَرِّ أَيْضًا أَنْ يَقْطَعَ لِنَفْسِهِ قِطْعَةً (مِنْ) حَيَوَانٍ (مَعْصُومٍ ، وَاللَّهُ أَعْلَمُ)

## كتاب المسابقة والمناضلة

المسابقة من السبق بمعنى التقدم ، وهى تكون على الخيل ونحوها ، والمناضلة المراماة بالسهم ونحوها (هما) للرجال المسلمين غير ذوى الأعذار (سنة) والمناضلة أكد (ويحلى) أخذ عوض عليهما) بالوجه الآتى (وتصح المناضلة على سهام) وهى النبل والنشاب (وكذا مزاريق) جمع مزارق ، وهو رمح صغير (ورماح) من عطف العام (ورمى بأحجار ومنجنيق) أى الرمى به ، وهو من عطف الخاص (وكل نافع فى الحرب) كالدافع والبنادق (على المذهب) وقيل بعدم الصحة فى جميع ذلك (لا) تصح المناضلة (على كرة صولجان) بفتح الصاد واللام وهو عصا معوجة الطرف (وبندق) وهو ما يرمى به إلى الحفرة (وسباحة وشطرنج وخاتم

ووقوف على رجل ، ومعرفة ما في يده ، وتصيح المسابقة على خيل ، وكذا قيل وبطل  
 وجار في الأظهر ، لاظهر وصراع في الأصح ، والأظهر أن عقدهما ، لازم لا ماز  
 فليس لأحدهما فسخه ، ولا ترك العمل قبل الشروع ولا بعده ، ولا زيادة ونقص فيه ، ولا  
 في مال ، وشرط المسابقة علم الموقف والغاية ، وتساوياً فيهما ، وتعيين الفرسين وتعيينان  
 وإمكان سبق كل واحد ، والعلم بالمالي المشروط ، ويجوز شرط المال من غيرهما بأن  
 يقول الإمام أو أحد الرعية : من سبق منكما فله في بيت المال كذا أو فله على كذا ،  
 ومن أحدهما فيقول إن سبقتني فلك على كذا أو سبقتك فلا شيء عليك ، فإن شرط  
 أن من سبق منهما فله على الآخر كذا لم يصح إلا بمحلل فرسه كفه ، لفرسهما ،  
 فإن سبقهما أخذ المالين ، وإن سبقه وجاء معاً فلا شيء لأحد ، وإن جاء مع أحدهما  
 فقال هذا لنفسه ، ومال المتأخر للمحلل وللذي معه ، وقيل للمحلل فقط ، وإن

وقوف على رجل ومعرفة ما في يده ) من شفع ووزر ، وكذا أنواع اللعب ، فلا يصح العقد عليها  
 بعوض وإلا فباج ( وتصيح المسابقة ) بعوض وغيره ( على خيل ) وكذا إبل ( وكذا قيل  
 وبطل وجار في الأظهر ) ومقابله لا تجوز إلا على الخيل والابل ( لاظهر وصراع ) بكسر الصاد  
 لا تجوز بعوض ( في الأصح ) ومقابله تجوز ( والأظهر أن عقدهما ) أي المسابقة والمناضلة  
 ( لازم ) لمن التزم العوض ( لا جائز فليس لأحدهما ) إذا التزم المال ( فسخه ، ولا ترك العمل  
 قبل الشروع ) فيه ( ولا بعده ولا زيادة و ) لا ( نقص فيه ) أي العمل ( ولا في مال ) ملتزم  
 ( وشرط المسابقة علم الموقف ) الذي يتقدنان منه ( والغاية ) التي يجريان إليها ( وتساوياً فيهما  
 فيهما ) فلو شرط تقدم موقف أحدهما ، أو تقدم غايته لم يجوز ( وتعيين الفرسين ) مثلاً ، وكذا  
 الراميان ( وتعيينان ) بالتعيين ، فلا يجوز إبدال واحد منهما ( وإمكان سبق كل واحد )  
 منهما ، فلو كان أحدهما ضعيفاً يقطع بتخلفه أو فارها يقطع بسبقه لم يجوز ، وإن أمكن نادراً ( والعلم  
 بالمال المشروط ) فلا يصح العقد بغير مال أو بمال مجهول ( ويجوز شرط المال من غيرهما ) أي  
 المتسابقين ( بأن يقول الإمام أو أحد الرعية : من سبق منكما فله في بيت المال كذا ) مثال  
 لقول الإمام ( أو فله على كذا ) مثال قول أحد الرعية ( و ) يجوز شرط المال ( من أحدهما )  
 فقط ( فيقول إن سبقتني فلك على كذا ، أو سبقتك فلا شيء عليك ، فإن شرط ) في العقد  
 ( أن من سبق منهما فله على الآخر كذا لم يصح إلا بمحلل ) أي شخص آخر يكون سببا لحل  
 العقد وإخراجه عن صورة القنار المحرم ( فرسه كفه لفرسهما ) يفهم أن سبق ، ولا يفهم أن  
 سبق ( فإن سبقهما أخذ المالين ، وإن سبقه وجاء معاً ، فلا شيء لأحد ، وإن جاء ) المحلل  
 ( مع أحدهما فمال هذا لنفسه ، ومال المتأخر للمحلل وللذي معه ، وقيل ) هو ( للمحلل فقط . وإن



جاء أحدهما ثم الحلل ثم الآخر فقال الآخر للأول في الأصح ، وإن تسابق ثلاثة فصاعداً ،  
وشرط للثاني مثل الأول فسد ودونه يجوز في الأصح ، وسبق إبل بكتف ، وخيل  
بعتق ، وقيل بالقوائم فيهما ، ويشترط للمناضلة بيان أن الرمي مبادرة وهي  
أن يبدّر أحدهما بإصابة العدد المشروط ، أو محاطة ، وهي أن تقابل إصابتهما ،  
ويطرح المشترك فن زاد بعدد كذا فناضل ، وبيان عدد نوب الرمي ، والإصابة ،  
ومسافة الرمي ، وقدر الغرض طولا وعرضا إلا أن يعقد بوضع فيه غرض معلوم  
فيحمل المطلق عليه ، وليبيننا صفة الرمي من قرع ، وهو إصابة الشئ بلا خدش ،  
أو خزق وهو أن يثقبه ولا يثبت فيه ، أو خسق ، وهو أن يثبت فيه ، أو مرق ،  
وهو أن ينفذ ، فإن أطلقا اقتضى القرع ، ويجوز عوض المناضلة

جاء أحدهما ، ثم الحل ، ثم الآخر ، فقال الآخر للأول في الأصح ( ومقابلة له وللحل ) ( وإن  
تسابق ثلاثة فصاعداً ) وبذل المال غيرهم ، أوهم ( وشرط للثاني مثل الأول فسد ) العقد ،  
واسكن المعتمد الصحة ( و ) إن شرط للثاني ( دونه ) أي الأول ( يجوز ) بل يستحب ( في  
الأصح ) ومقابلة لأصح ( وسبق إبل ) ونحوها كقيلة ( بكتف ) وهو السكاهل ( و ) سبق  
( خيل بعنق ) ففي سبق أحدهما الآخر بشئ من ذلك عند الغاية ، فهو السابق ( وقيل بالقوائم  
فيهما ) أي الإبل والخيل ( ويشترط للمناضلة ) أي صحتها ( بيان أن الرمي مبادرة وهي أن يبدّر )  
أي يسبق ( أحدهما ) أي المتناضلين ( بإصابة العدد المشروط ) مع استوائهما في العدد تكمة  
من عشرين ، فن أصابها ولو في أول العشرين لا يحتاج إلى إتمامها . ثم ينظر للثاني إن لم يصبها ،  
فالأول هو الناضل ( أو ) بيان أن الرمي ( محاطة ) بتشديد الطاء ( وهي أن تقابل إصابتهما )  
من عدد معلوم ( ويطرح المشترك ، فن زاد بعدد كذا ) تكمس ( فناضل ) للآخر ، والمعتمد  
أنه لا يشترط التعرض لهما في العقد ، والاطلاق يحمل على المبادرة ( و ) يشترط أيضا ( بيان عدد  
نوب الرمي ) من كون أحدهما يرمى سهما ، ثم الآخر مثله ، أو خمسة ، ثم الآخر كذلك أو جميع  
العدد ، ثم الآخر كذلك ، والمعتمد أن بيان هذا مستحب لاشترط ، ويحمل الإطلاق على أن  
يرميا سهما سهما ( و ) بيان عدد ( الإصابة ) تكمة من عشرين ، ولكن لو قال نرى عشرة فن  
أصاب أكثر فهو الناضل صح ( و ) بيان ( مسافة الرمي ) وهي ما بين موقف الرامي والغرض ،  
وهذا إذا لم تكن عادة غالبية ، والأجل عليها ( و ) بيان ( قدر الغرض طولا وعرضا ) إلا أن يعقد  
بوضع فيه غرض معلوم فيحمل المطلق عليه ( والغرض ما يرمى إليه والهدف ما يرفع ويوضع عليه  
الغرض ) وليبيننا صفة الرمي من قرع وهو إصابة الشئ بلا خدش ، والشئ في الأصل الجلد البالي والمراد  
منه هنا الغرض ( أو خزق ، وهو أن يثقبه ولا يثبت فيه ، أو خسق وهو أن يثبت فيه ، أو مرق وهو أن  
ينفذ ) ويخرج من الجانب الآخر ( فإن أطلقا ) العقد كني ، و ( اقتضى القرع ، ويجوز عوض المناضلة

مِنْ حَيْثُ يَجُوزُ. عَوْضُ الْمُسَابَقَةِ وَبَشْرُطُهُ ، وَلَا يُشْتَرَطُ تَعْيِينُ قَوْسٍ وَسَهْمٍ ، فَهِنْ عَيْنٍ  
لَعَا ، وَجَازَ إِبْدَالُهُ بِمِثْلِهِ ، فَإِنْ شَرِطَ مَنَعَ إِبْدَالُهُ فَسَدَ الْعَقْدُ ، وَالْأَظْهَرُ اشْتِرَاطُ بَيَانِ  
الْبَادِي بِالرَّمْيِ ، وَلَوْ حَضَرَ جَمْعٌ لِلْمُتَنَاضِلِينَ فَانْتَصَبَ زَعِيمَانِ يَخْتَارَانِ أَهْجَابًا جَازَ ، وَلَا  
يَجُوزُ شَرِطُ تَعْيِينِهِمَا بِقُرْعَةٍ ، فَإِنْ اخْتَارَ غَرِيبًا ظَنَّهُ رَامِيًا فَبَانَ خِلَافُهُ بَطَلَ الْعَقْدُ فِيهِ ،  
وَسَقَطَ مِنَ الْحِزْبِ الْآخَرِ وَاحِدٌ ، وَفِي بَطْلَانِ الْبَاقِي قَوْلَا الصَّفَقَةِ ، فَإِنْ تَحَقَّنَا فَلَهُمْ جَمِيعَا  
الْخِيَارِ ، فَإِنْ أَجَازَا وَتَنَازَعَا فَيَمْنُ يَسْقُطُ بَدَلُهُ فَسَدَ الْعَقْدُ ، وَإِذَا نَصَلَ حِزْبٌ قِسْمَ الْمَالِ  
بِحَسَبِ الْإِصَابَةِ ، وَقِيلَ بِالسُّوِيَةِ ، وَيُشْتَرَطُ فِي الْإِصَابَةِ الْمَشْرُوطَةُ أَنْ تَحْصُلَ بِالنَّصْلِ ،  
فَلَوْ تَلَفَ وَتَرَّ أَوْ قَوْسٌ أَوْ عَرَضٌ شَيْءٌ انْصَدَمَ بِهِ السَّهْمُ وَأَصَابَ حُسْبَ لَهُ ، وَإِلَّا لَمْ  
يُحْسَبْ عَلَيْهِ ، وَلَوْ ثَقُلَتِ الرِّيحُ الْغَرَضُ فَأَصَابَ مَوْضِعَهُ حُسْبَ لَهُ وَإِلَّا فَلَا يُحْسَبُ  
عَلَيْهِ ، وَلَوْ شَرِطَ خَسَقٌ فَتَقَبَّ وَثَبَتْ ثُمَّ سَقَطَ ، أَوْ لَقِيَ صَلَابَةً فَسَقَطَ حُسْبَ لَهُ .

من حيث ) أى الجهة التى ( يجوز ) منها ( عوض المسابقة ) فيعوجه الامام أو أحد الرعية  
( وبشرطه ) إذا أخرجه معا ، فلا يصح الا بعتل ( ولا يشترط تعيين قوس وسهم ، فان عين  
شئ منهما ) لعا وجاز إبداله بمثله ) من ذلك النوع ( فان شرط منع إبداله فسد العقد ، والأظهر  
اشتراط بيان البادى بالرمي ) من المتناضلين ( ولو حضر جمع للمناضلة فانتصب زعيمان ) أى  
رئيسان ( يختاران ) قبل العقد ( أهجابا ) بالتراضى ، بأن يختار زعيم واحدا ، ثم الآخر فى  
مقابله واحد ، وهكذا ( جاز ، ولا يجوز شرط تعيينهما ) أى الأهجاب ( بقرعة ) ولا أن  
يختار واحد جميع الحزب أولا ( فان اختار ) زعيم ( غريبا ظنه راميا فبان خيلافه بطل العقد  
فيه وسقط من الحزب الآخر واحد ) بإزاره ( وفى بطلان الباقي ) من الغرضين ( قولاً ) تفريق  
( الصفقة ) أظهرهما تفرق ( فان صححنا ) العقد ، وهو الأصح ( فلم جميعا الخيار ) بين  
الفسخ والاجازة ( فان أجازوا وتنازعوا قيمن يسقط بدله فسد العقد ) ثم الحزبان كالشخصين  
فى اشتراط استوائهما فى العدد ، وفى عدد الرمي الاصابة وغير ذلك ( وإذا نضل حزب ) أى غلب  
( قسم المال بحسب الاصابة ) فمن لا إصابة له لا شئ له ( وقيل ) يقسم المال ( بالسوية )  
بينهم على عدد رموسهم ، وهذا هو المعتمد ( ويشترط فى الاصابة المشروطة أن تحصل بالنصل )  
لا بعرض السهم : أى جانبه ، ولا يفوقه بضم الغاء : أى محل الوتر ( قالو تلف وتر ) بانقطاعه  
( أو قوس ) بانكساره حال الرمي ( أو عرض شئ ) كسيوان ( انصدم به السهم وأصاب )  
فى المسائل الثلاث الغرض ( حسب له ، وإلا ) بأن لم يصب ( لم يحسب عليه ) فيعيد الرمي  
( ولو ثقلت الريح الغرض فأصاب موضعه حسب له ) إذا كان الشرط القرع ( وإلا ) بأن لم  
يصب موضعه ( فلا يحسب عليه ، ولو شرط خسق فتقب وثبت ثم سقط أو لقي صلابة فسقط ) ولو  
بلا تقب ( حسب له ) فلا خدشه ولم يتقبه أو تقبه ولم يثب فليس بخاسق .

## كتاب الايمان

لَا تَتَعَبِدُ إِلَّا بِذَاتِ اللَّهِ تَعَالَى أَوْ صِنْفَةٍ لَهُ كَقَوْلِهِ : وَاللَّهُ ، وَرَبِّ الْعَالَمِينَ ، وَالْحَيُّ الَّذِي لَا يَمُوتُ ، وَمَنْ نَفْسِي بِيَدِهِ ، وَكُلَّ اسْمٍ تُخْتَصُّ بِهِ سُبْحَانَهُ وَتَعَالَى ، وَلَا يُقْبَلُ قَوْلُهُ : لَمْ أَرِدْ بِهِ الْيَمِينَ ، وَمَا انْصَرَفَ إِلَيْهِ سُبْحَانَهُ عِنْدَ الْإِطْلَاقِ كَالرَّجِيمِ ، وَالْخَالِقِ ، وَالرَّازِقِ ، وَالرَّبُّ تَتَعَبَّدُ بِهِ الْيَمِينَ إِلَّا أَنْ يُرِيدَ غَيْرَهُ ، وَمَا اسْتَعْمَلَ فِيهِ وَفِي غَيْرِهِ سِوَاهُ : كَالشَّيْءِ وَالْمَوْجُودِ وَالْعَالَمِ وَالْحَيُّ أَيْسَ يَمِينٍ إِلَّا بِذِيَّةٍ ، وَالصِّفَةُ : كَوَعْظَمَةِ اللَّهِ وَعِزَّتِهِ وَكِبَرِيَّاتِهِ وَكَلَامِهِ وَعِلْمِهِ وَقُدْرَتِهِ وَمَشِيتَتِهِ يَمِينٍ ، إِلَّا أَنْ يَنْوِي بِالْعِلْمِ الْمَعْلُومَ ، وَبِالْقُدْرَةِ الْمَقْدُورَ ، وَلَوْ قَالَ وَحَقَّ اللَّهُ فَيَمِينٍ إِلَّا أَنْ يُرِيدَ الْعِبَادَاتِ ، وَحُرُوفِ الْقَسَمِ بَاءَ وَوَاوُ وَتَاءَ : كِبَاءِ اللَّهِ وَوَاللَّهِ وَتَاللَّهِ ، وَتَخْتَصُّ التَّاءُ بِاللَّهِ تَعَالَى ، وَلَوْ قَالَ : اللَّهُ

## كتاب الايمان

بفتح الميمزة جمع يمين ، وهى الحلف . وفى الاصطلاح : تحقيق أمر غير ثابت محتمل ماضيا كان أو مستقبلا ، فخرج لغو اليمين ، لأنه لا تحقيق فيه ، وبالمحتمل الأمر الثابت ، كقوله : والله لأموتنَّ ، فليس كل ذلك يمين (لا تنعقد) اليمين (إلا بذات الله تعالى أو صفة له) من صفاته خرج ذات غيره : كالنبي والولي . قال الشافعي أخشى أن يكون معصية ، والحلف بالذات (كقوله : والله ورب العالمين) أى مالك المخلوقات (والحي الذى لا يموت ، ومن نفسى بيده) أى بقدرته (وكل اسم يختص به سبحانه وتعالى) غير ما ذكر كآله (ولا يقبل قوله) فى هذا القسم (لم أرد به اليمين) فلا ينصرف بالاطلاق إلا إلى اليمين . وأما إذا نوى غير اليمين فيقبل ظاهرا وهو غير ماهنا ، لأنه بإرادته انصرف . وأما الذى فى كلامه فهو عدم الإرادة وعند عدمها ينصرف لليمين . وأما إذا قال فى هذا القسم لم أرد به الله تعالى فلا يقبل منه ظاهرا ولا باطنا (وما انصرف إليه سبحانه عند الاطلاق) وبصرف إلى غيره مقيدا (كالرجيم والخالق والرازق والرب تنعقد به اليمين) سواء قصده تعالى أم أطلق (إلا أن يريد غيره) فيقبل ولا يكون يمينا (وما استعمل فيه وفى غيره سواء كالشئ والموجود والعالم والحي) والسميع والبصير (ليس يمين إلا بنية) فان نواه تعالى فهو يمين ، وإن أطلق أونوى غيره فليس يمين (والصفة) الذاتية (كوعظمة الله وعزته وكبريائه وكلامه وعلمه وقدرته ومشيئته يمين) إن أضافها إلى الاسم الظاهر (إلا أن ينوى بالعلم المعلوم وبالقدرة المقدور) فلا يكون يمينا ، وكذا بقية الصفات لو أراد بها آثارها (ولو قال) الخائف (وحق الله فيمين) ولو عند الاطلاق ، وحق الله هو القرآن وأستحقاق الالهية (إلا أن يريد) بالحق (العبادات) فلا يكون يمينا (وحروف القسم باء وواو وتاء كباء الله والله وتالله ، وتختص التاء بالله تعالى) ولكن لو قال : تالرجن أو الرجيم انعقدت يمينه ، فان أراد غير اليمين قبل منه (ولو قال : الله

وَرَفَعَ أَوْ نَصَبَ أَوْ جَرَّ فَلَيْسَ يَتِمُّ إِلَّا بَيِّنَةً ، وَلَوْ قَالَ أَقْسَمْتُ أَوْ أَقْسِمُ ، أَوْ حَلَفْتُ  
 أَوْ أَخْلَفْتُ بِاللَّهِ لَا أَفْعَلَنَّ قَيِّمِينَ إِنْ نَوَاهَا أَوْ أَطْلَقَ ، وَإِنْ قَالَ قَصَدْتُ خَيْرًا مَاضِيًا أَوْ  
 مُسْتَقْبَلًا صَدَقَ بَاطِنًا وَكَذَّابًا ظَاهِرًا عَلَى الْمَذْهَبِ ، وَلَوْ قَالَ لِيُغَيِّرَهُ أَقْسِمُ عَلَيْكَ بِاللَّهِ أَوْ  
 أَسْأَلُكَ بِاللَّهِ لَتَفْعَلَنَّ وَأَرَادَ يَمِينَ نَفْسِهِ قَيِّمِينَ ، وَإِلَّا فَلَا ، وَلَوْ قَالَ إِنْ فَعَلْتُ كَذَا فَأَنَا يَهُودِيٌّ  
 أَوْ بَرِّي مِنَ الْإِسْلَامِ فَلَيْسَ يَتِمُّ بَيِّنِينَ ، وَمَنْ سَبَقَ لِسَانُهُ إِلَى لَفْظِهَا بِلَا قَصْدٍ لَمْ تَنْفَعِدْ ،  
 وَتَصِيحُّ عَلَى مَاضٍ وَمُسْتَقْبَلٍ ، وَهِيَ مَكْرُوهَةٌ إِلَّا فِي طَاعَةٍ ، فَإِنْ حَلَفَ عَلَى تَرْكِ وَاجِبٍ  
 أَوْ فِعْلِ حَرَامٍ عَصَى وَلِزِمَهُ الْحِنْثُ وَكَفَّارَةٌ ، أَوْ تَرْكِ مَنْدُوبٍ ، أَوْ فِعْلِ مَكْرُوهٍ سُنٍّ  
 حِنْثُهُ وَعَلَيْهِ كَفَّارَةٌ ، أَوْ تَرْكِ مُبَاحٍ أَوْ فِعْلِهِ فَلَا فَضْلَ تَرْكِ الْحِنْثِ ، وَقِيلَ الْحِنْثُ ،  
 وَلَهُ تَقْدِيمُ كَفَّارَةٍ بِغَيْرِ صَوْمٍ عَلَى حِنْثٍ جَائِزٍ . قِيلَ : وَحَرَامٍ .

ورفع أو نصب أو جرّ) أو سكن (فليس جمين إلا بنية) وأما إذا جاء بحرف القسم فتعقد سواء  
 نوى اليمين أم أطلق ، وسواء حرّ أم رفع أم نصب ، لأن اللحن لا يمنع الانعقاد ، ولو حذف الألف  
 من لفظ الله فاعتمد المصنف أنها ليست يمينًا وإن نواه ، واعتمد الغزالي والامام أنها يمين عند  
 النية [ ولو قال : أقسمت أو أقسم ، أو حلفت أو أخلف بالله لأفعلن ] كذا ( فيمين إن نواه ، أو  
 أطلق ) وإن سكنت عن لفظ الجلالة لا تكون يمينًا ( وإن قال قصدت خيرا ماضيا ) أى الاخبار  
 عن يمين سابقة ( أو مستقبلا صدق باطنا وكذا ظاهرا على المذهب ) وفي قول لا ( ولو قال لغيره :  
 أقسم عليك بالله ، أو أسألك بالله لتفعلن ) كذا ( وأراد يمين نفسه فيمين ) ويسن للخطاب  
 إبراره ( وإلا ) بأن أطلق أو أراد التشفع ( فلا ) يكون يمينًا ( ولو قال : إن فعلت كذا فأنا يهوديٌّ أو  
 برى من الإسلام فليس يمين ) ولا كفارة عليه في الحنث به ، والحلف بذلك معصية ، والتلفظ به  
 حرام إذا قصد بذلك تعييد نفسه . وأما إذا قصد الرضا بالتهود ونحوه إذا فعل ذلك الفعل كفر في  
 في الحال ( و ) يشترط في اليمين قصد الحلف حينئذ ( من سبق لسانه إلى لفظها بلا قصد )  
 لمعناها ( لم تنعقد ) يمينه ( وتصح على ماض ) كوالله ما فعلت كذا ، أو فعلته ، ثم إن قصد  
 الكذب فهي اليمين القموس ، وهي من الكبائر ، وتعلق بها الكفارة ( و ) على ( مستقبل .  
 وهي ) أى اليمين ( مكروهة إلا في طاعة ) من فعل واجب أو مندوب وترك حرام أو مكروه ،  
 وكذا لو احتاج إليها لتوكيد كلام أو تعظيم أمر ( فإن حلف على ترك واجب ) كترك الصبح  
 ( أو فعل حرام ) كالسرقة ( عصى ) في الصورتين ( ولزمه الحنث وكفارة ، أو ) حلف على  
 ( ترك مندوب أو فعل مكروه سنّ حنثه وعليه الكفارة ، أو ) على ( ترك مباح ) معين ( أو فعله )  
 كدخول دار ( فالأفضل ترك الحنث ) بل يسن ( وقيل ) الأفضل له ( الحنث ، وله ) أى الحالف  
 ( تقديم كفارة بغير صوم ) من عتق أو اطعم أو كبوة ( على حنث جائز ) وأجب أو مندوب  
 أو مباح ، ولكن الأولى أن لا يكفر حتى يحنث ( قيل : و ) له تقديمها على حنث ( حرام )

قُلْتُ : هَذَا أَصَحُّ ، وَاللَّهُ أَعْلَمُ ، وَكَفَّارَةُ ظَهَارٍ عَلَى الْعَوْدِ ، وَقَتْلٍ عَلَى الْمَوْتِ ، وَمَنْدُورٍ مَالِي .  
 [ فصل ] يَتَخَيَّرُ فِي كَفَّارَةِ الْيَمِينِ بَيْنَ عِتْقِ كَالظَّهَارِ ، وَإِطْعَامِ عَشْرَةِ مَسَاكِينَ  
 بِكُلِّ مَسْكِينٍ مَدْحَبَةٍ مِنْ غَالِبِ قُوَّةِ بَلَدِهِ ، وَكِسْوَتِهِمْ بِمَا يُسَمَّى كِسْوَةً  
 كَقَبِيصٍ أَوْ عِمَامَةٍ أَوْ إِزَارٍ لَأَخْفِ وَقَفَّازِينَ وَمِنْطَقَةٍ ، وَلَا يُشْتَرَطُ صَلَاحِيَّتُهُ لِلدَّفْعِ  
 إِلَيْهِ فَيَجُوزُ سَرَاوِيلُ صَغِيرٍ لِكَبِيرٍ لَا يَصْلُحُ لَهُ ، وَقُطْنٌ وَكَتَانٌ وَحَرِيرٌ لِامْرَأَةٍ ،  
 وَرَجُلٍ وَلَيْسَ لَمْ تَذْهَبْ قُوَّتُهُ ، فَإِنْ عَجَزَ عَنِ الثَّلَاثَةِ لَزِمَهُ صَوْمُ ثَلَاثَةِ أَيَّامٍ ، وَلَا يَجِبُ  
 تَتَابُعُهَا فِي الْأَظْهَرِ ، وَإِنْ غَابَ مَالُهُ انْتَظَرَهُ وَلَمْ يَصُمْ ، وَلَا يُكْفَرُ عَبْدٌ بِمَالٍ إِلَّا إِذَا  
 مَلَكَهُ سَيِّدُهُ طَعَامًا أَوْ كِسْوَةً ، وَقُلْنَا يَمْلِكُ ، بَلْ يُكْفَرُ بِصَوْمٍ ، وَإِنْ ضَرَّهُ وَكَانَ حَلْفَ  
 وَحْنٍ بِإِذْنِ سَيِّدِهِ صَامٌ بِلَا إِذْنٍ ، أَوْ وَجِدًا بِلَا إِذْنٍ لَمْ يَصُمْ إِلَّا بِإِذْنٍ ، وَإِنْ أَدِنَ

كالخنث بترك واجب أو فعل حرام ( قلت : هذا أصح ، والله أعلم . و ) له تقديم ( كفارة ظهار )  
 بغير صوم ( على العود ) في الظهار ، وصوّروا التقديم على العود بما إذا ظاهر من رجعية ثم كفر  
 ثم راجعها ( و ) له تقديم كفارة ( قتل على الموت ) منه بعند حصول الجرح ( و ) له تقديم  
 ( مندور مالى ) على المعلق عليه كأن قال : ان شفى الله مريضى فلتة على أن أعتق رقبة ، أو  
 أتصدق بكذا ، فيجوز تقديمه على الشفاء . وأما المندور البدنى كالصوم فلا يجوز تقديمه على  
 المشروط .

[ فصل ] في صفة الكفارة ( يتخير في كفارة اليمين بين عتق ) لرقبة مؤمنة بلا عيب يخلو  
 بعمل أو كسب ( كالظهار ، و ) بين ( اطعام عشرة مساكين لكل مسكين مدحبة من غالب قوت  
 بلده ) أى المكفر ( و ) بين ( كسوتهم بما يسمى كسوة ) مما يعتاد لبسه ( كقبصيص أو عمامة  
 أو إزار ) أو رداء أو منديل . قال في الروضة : والمراد به المعروف الذى يحمل فى اليد ( لأخف  
 وقفازين ومنطقة ) بكسر الميم ( ولا يشترط صلاحيته ) أى ما ذكر ( للدفع اليه فيجوز  
 سراويل صغير لكبير لا يصلح له ، و ) يجوز ( قطن وكتان وحريير لامرأة ورجل ، وليس ) أى  
 ملبوس ( لم تذهب قوته ) فان ذهبت بحيث صار سحيقا أو تخرق لم يجز ، ولا يجزئ نجس العين  
 بخلاف المتنجس ، ولا يجزئ اطعام خمسة وكسوة خمسة ( فان عجز عن ) كل واحد من ( الثلاثة )  
 بأن جاز له الأخذ من سهم الفقراء والمساكين من الزكاة والكفارات ( لزمه صوم ثلاثة أيام ،  
 ولا يجب تتابعها ) أى الثلاثة ( فى الأظهر ) ومقابلها يجب ( وان غاب ماله انتظره ولم يصم ولا يكفر  
 عبد بمال إلا إذا ملكه سيده ) . أو غيره ( طعاما أو كسوة ) وأذن له فى التكفير ( وقُلْنَا يَمْلِكُ )  
 بالتملك على رأى صاحب فانه يكفر بذلك ، وإذا ملكه رقبة ليعتقها عن كفارته لم تقع ، ولو  
 قلنا يملك بالتملك ( بل يكفر ) العبد ( بصوم ، وان ضره ، وكان حلف وحنث باذن سيده ) فى  
 كل منهما ( صام بلا إذن ، أو وجدا ) أى الحلف والحنث ( بلا إذن لم يصم إلا باذن ، وان أذن

في أحدهما فالأصح اعتبار الحلف ، ومن بعضه حرّ وله مال يكفر بطعام أو كسوة لا يعتق .

[ فصل ] حلف لا يسكنها أو لا يقيم فيها فليخرج في الحال ، فإن مكث بلا عذر حنث ، وإن بعث متاعه ، وإن اشتغل بأسباب الخروج : كجمع متاع وإخراج أهل وليس ثوب لم يحنث ، ولو حلف لا يسكنها في هذه الدار فخرج أحدُهما في الحال لم يحنث ، وكذا لو بُني بينهما جدار ولكل جانب مدخل في الأصح ، ولو حلف لا يدخلها وهو فيها أو لا يخرج وهو خارج فلا حنث بهذا ، أو لا يتزوج أو لا يتطهر أو لا يلبس أو لا يركب أو لا يقوم أو لا يقعد فاستدام هذه الأحوال حنث . قلت : تحنيثه باستدامة التزوج ، والتطهر غلط لذهول ، واستدامة طيب ليست تطيباً في الأصح ، وكذا وطء وصوم

في أحدهما فالأصح اعتبار اذن السيد له في ( الحلف ) فإذا حلف باذنه وحنث بغير اذنه صام بلا اذن ، ومقابل الأصح الاعتبار باذنه في الحنث ، وهذا هو الأصح وإن ضعفه المصنف . وأما إذا لم يضمره العموم فله أن يصوم بلا اذن ، والأمة ليس لهما الصوم إلا باذن سواء ضرها أم لم يضرها ( ومن بعضه حرّ وله مال يكفر بطعام أو كسوة ) ولا يكفر بالصوم ( لا هتق ) لأنه ليس من أهله .

[ فصل ] في الحلف على السكنى والمساكنة والسخول وغيرها مما يأتي .

( حلف لا يسكنها ) أي الدار المعينة ( أو لا يقيم فيها ) وهو فيها ( فليخرج في الحال ) ببدنه بنية التحول ، وإن بقي أهله ومتاعه فيها ( فإن مكث بلا عذر حنث ) وإن قل . وأما إن كان هناك عذر حسي كغلق الباب عليه ، أو شرعي كأن ضاقي وقت الصلاة بحيث لو خرج قبل صلاتها فانت لم يحنث ويحنث بالتأخير ( وإن بعث متاعه ، وإن اشتغل بأسباب الخروج كجمع متاع وإخراج أهل ، وليس ثوب لم يحنث ) بمكثه لذلك على ما جرى به العرف ( ولو حلف لا يسكنه في هذه الدار فخرج أحدهما منها ) في الحال لم يحنث ( ولو خرج المحلوف على عدم مساكنته لصلاة أو نحوها ومكث الحالف حنث ) وكذا ( لا يحنث ) لو بُني بينهما جدار ولكل جانب ( من الدار ) ( مدخل في الأصح ) ومقابله يحنث ، ولو أرنخ بينهما ستر حنث إلا أن يكونا من أهل الخيام ( ولو حلف لا يدخلها وهو فيها أو لا يخرج ، وهو خارج فلا حنث بهذا ) المذكور من دخول أو خروج ( أو ) حلف ( لا يتزوج ) وهو متزوج ( أو لا يتطهر ) وهو متطهر ( أو لا يلبس ) وهو لا يلبس ( أو لا يركب أو لا يقوم أو لا يقعد ) وهو متلبس بذلك ( فاستدام هذه الأحوال حنث ) في جميعها ( قلت : تحنيثه باستدامة التزوج والتطهر غلط ) من صاحب المحرر ( لذهول ) أي نسيان منه ، فإن التزوج والتطهر لا يمتدان ، بل الممتد آثارهما ، وأما اللبس وما بعده فيمتد فيحنث باستدامتهما ( واستدامة طيب ليست تطيباً في الأصح ) فلا يحنث باستدامته ( وكذا وطء وصوم

وَصَلَاةٌ ، وَاللَّهُ أَعْلَمُ ، وَمَنْ حَلَفَ لَا يَدْخُلُ دَارًا حَيْثُ يَدْخُولُ وَهَلْ يَدْخُلُ دَاخِلَ الْبَابِ ،  
أَوْ يَنْتَ بَيْنَ بَابَيْنِ لَا يَدْخُلُ طَائِقَ قُدَّامِ الْبَابِ ، وَلَا يَصْعُودُ سَطْحَ غَيْرِ مُحَوِّطٍ وَكَذَا مُحَوِّطٍ فِي  
الْأَصْحَحِّ ، وَلَوْ أَدْخَلَ يَدَهُ أَوْ رَأْسَهُ أَوْ رِجْلَهُ لَمْ يَحْتَسِبْ ، فَإِنْ وَضَعَ رِجْلَيْهِ فِيهَا مُعْتَمِدًا  
عَلَيْهِمَا حَيْثُ ، وَلَوْ انْهَدَمَتْ فَدَخَلَ وَقَدْ بَقِيَ أَسَاسُ الْحِيطَانِ حَيْثُ ، وَإِنْ صَارَتْ  
فَضَاءً أَوْ جُعِلَتْ مَسْجِدًا أَوْ سَمَاءً أَوْ بُسْتَانًا فَلَا ، وَلَوْ حَلَفَ لَا يَدْخُلُ دَارَ زَيْدٍ حَيْثُ يَدْخُولُ  
مَا يَسْكُنُهَا يَمْلِكُ ، لَا بِإِعَارَةٍ وَإِجَارَةٍ وَغَضَبٍ ، إِلَّا أَنْ يُرِيدَ مَسْكَنَهُ ، وَيَحْتَسِبُ بِمَا يَمْلِكُهُ  
وَلَا يَسْكُنُهُ إِلَّا أَنْ يُرِيدَ مَسْكَنَهُ ، وَلَوْ حَلَفَ لَا يَدْخُلُ دَارَ زَيْدٍ أَوْ لَا يَكَلِّمُ عَبْدَهُ  
أَوْ زَوْجَتَهُ فَبَاعَهَا أَوْ طَلَّقَهَا فَدَخَلَ وَكَلَّمَ لَمْ يَحْتَسِبْ إِلَّا أَنْ يَقُولَ دَارَهُ هَذِهِ أَوْ  
زَوْجَتَهُ هَذِهِ أَوْ عَبْدَهُ هَذَا فَيَحْتَسِبُ إِلَّا أَنْ يُرِيدَ مَا دَامَ مِلْكُهُ ، وَلَوْ حَلَفَ  
لَا يَدْخُلُهَا مِنْ ذَا الْبَابِ فَتَزْعَ وَنُصِبَ فِي مَوْضِعٍ آخَرَ مِنْهَا لَمْ يَحْتَسِبْ بِالثَّانِي ،  
وَيَحْتَسِبُ بِالْأَوَّلِ فِي الْأَصْحَحِّ ، أَوْ لَا يَدْخُلُ

وصلاة) بأن يحلف في الصلاة ناسيا فلا يحسب باستدامتها ( والله أعلم ، ومن حلف لا يدخل دارا  
حسب بدخول دهلز داخل الباب أو بين بابين لا يحسب ( بدخول طاق قددام الباب ) وهو المعقود خارج  
الباب لبعض بيوت الأكار ( ولا ) يحسب ( بصعود سطح غير محوط ) وصل إليه من خارج  
( وكذا ) سطح ( محوط ) لا يحسب بصعوده ( في الأصح ) ومقابلته يحسب ( ولو أدخل يده أو رأسه  
أو رجله ) فيها ( لم يحسب ، فان وضع رجله فيها معتمدا عليهما حنث ) وأما لو لم يعتمد  
عليهما كما لو مد رجله فيها وهو خارجها فلا حنث ( ولو انهدمت فدخل ، وقد بقي أساس الحيطان  
حنث ) حيث بقي منها ما تسمى معه دارا . أما إذا صارت ساحة فلا حنث بدخولها ( وإن صارت )  
تلك الدار المحلوف على دخولها ( فضاء ) أي ساحة لآبناء فيها ( أو جعلت مسجدا أو حماما أو  
بستانا فلا ) يحسب بدخولها ( ولو حلف لا يدخل دار زيد حنث بدخول ما يسكنها بملك لا بإعارة  
وإجارة وغضب ) ووقف عليه ( إلا أن يريد ) بداره ( مسكنه ) فيحسب بالمعار وغيره ( ويحسب  
بما يملكه ولا يسكنه ) إذا كان يملك جميعه ( إلا أن يريد مسكنه ) فلا يحسب بما لا يسكنه  
( ولو حلف لا يدخل دار زيد ، أو لا يكلم عبده أو زوجته فباعهما ) أي الدار والعبد أو بعضهما  
( أو طلقها ) ولو رجعا مع انقضاء العدة ( فدخل ) الدار ( وكلم ) العبد والزوجة ( لم يحسب  
إلا أن يقول : داره هذه أو زوجته هذه أو عبده هذا فيحسب إلا أن يريد مادام ملكه ) عليه فلا  
يحسب مع الإشارة ( ولو حلف لا يدخلها من ذَا الباب فتزع ) من محله ( ونصب في موضع آخر  
منها ) أي الدار ( لم يحسب بالثاني ) أي بالدخول من المنفذ الثاني ( ويحسب بالأول في الأصح )  
حالا على المنفذ ، ومقابلته عكسه ، ولو قال لأدخلها من بابها حنث بأي باب ( أو ) حلف ( لا يدخل

بَيْتًا حَيْثُ بِكُلِّ بَيْتٍ مِنْ طِينٍ أَوْ حَجَرٍ أَوْ آجُرٍ أَوْ خَشَبٍ أَوْ خَيْمَةٍ وَلَا يَحْتَسِبُ  
بِمَسْجِدٍ وَتَحَامٍ وَكَنِيسَةٍ وَغَارٍ جَبَلٍ ، أَوْ لَا يَدْخُلُ عَلَى زَيْدٍ فَدَخَلَ بَيْتًا فِيهِ زَيْدٌ  
وَعَبْدُهُ حَيْثُ ، وَفِي قَوْلٍ إِنْ نَوَى الدُّخُولَ عَلَى غَيْرِهِ دُونَهُ لَا يَحْتَسِبُ ، فَلَوْ جَبَلَ  
حُضُورَهُ فَخِلَافٌ حَيْثُ النَّاسِي . قُلْتُ : وَلَوْ حَلَفَ لَا يُسَلِّمُ عَلَيْهِ فَسَلَّمَ عَلَى قَوْمٍ هُوَ  
فِيهِمْ وَاسْتَسْنَاهُ كَمْ يَحْتَسِبُ ، وَإِنْ أَطْلَقَ حَيْثُ فِي الْأَظْهَرِ ، وَاللَّهُ أَعْلَمُ .

[ فصل ] حَلَفَ لَا يَأْكُلُ الرُّؤُوسَ وَلَا يَبْتَغِي لَهَا حَيْثُ يَرُؤُوسَ ثُبَاغٍ وَحَدَهَا ، لَا طَيْرٍ  
وَحَوْتَ وَصَيْدٍ إِلَّا يَبْتَغِي ثُبَاغٍ فِيهِ مُفْرَدَةٌ ، وَالْبَيْضُ يُحْمَلُ عَلَى مُزَابِلٍ بَائِضَةٍ فِي الْحَيَاةِ  
كَدَسَجَاجٍ وَنَعَامٍ وَتَحَامٍ لَا سَمَكٍ وَجَرَادٍ ، وَاللَّحْمُ عَلَى نَعَمٍ وَخَيْلٍ وَوَحْشٍ وَطَيْرٍ لَا سَمَكٍ  
وَشَحْمٍ بَطْنٍ ، وَكَذَا كَرَشٍ وَكَبْدٍ وَطِحَالٍ وَقَلْبٍ فِي الْأَصْحِ ، وَالْأَصْحُ تَنَاوُلُهُ لَحْمُ  
رَأْسٍ وَلِسَانٍ وَشَحْمٍ ظَهْرٍ وَجَنْبٍ ، وَأَنْ

بَيْتًا حَيْثُ بِكُلِّ بَيْتٍ مِنْ طِينٍ أَوْ حَجَرٍ أَوْ آجُرٍ أَوْ خَشَبٍ أَوْ خَيْمَةٍ ) كَانَ الْحَالِفُ حَضَرًا أَوْ بَدْوً ،  
إِنَّمَا لَا يَدَّ فِي الْحَيْمَةِ مِنْ أَنْ تَتَّخِذَ مَسْكَنًا لِمَا يَتَّخِذُهَا الْمَسَافِرُ لِدَفْعِ الْأَذَى ( وَلَا يَحْتَسِبُ بِمَسْجِدٍ وَتَحَامٍ  
وَكَنِيسَةٍ وَغَارٍ جَبَلٍ ) لِأَنَّهَا فِي الْعَرَفِ لَا تَسْمَى بَيْتًا ، وَلَوْ اتَّخَذَ الْغَارُ بَيْتًا ، أَوْ جَعَلَ فِي الْكَنِيسَةِ بَيْتًا  
حَيْثُ يَدْخُلُهُ ( أَوْ ) حَلَفَ ( لَا يَدْخُلُ عَلَى زَيْدٍ فَدَخَلَ بَيْتًا فِيهِ زَيْدٌ وَغَيْرُهُ حَيْثُ ) مُطْلَقًا  
( وَفِي قَوْلٍ : إِنْ نَوَى الدُّخُولَ عَلَى غَيْرِهِ دُونَهُ لَا يَحْتَسِبُ ، فَلَوْ جَبَلَ حُضُورَهُ ) فِي الْبَيْتِ ( خِلَافٌ  
حَيْثُ النَّاسِي ) وَلِجَاهِ الْمَلِكِ يَجْرِي فِيهِ ، وَالْأَصْحُ عَدَمُ الْحَنْثِ ( قُلْتُ : وَلَوْ حَلَفَ لَا يُسَلِّمُ عَلَيْهِ فَسَلَّمَ عَلَى  
قَوْمٍ هُوَ فِيهِمْ وَاسْتَسْنَاهُ ) لَفُظًا أَوْ نِيَّةً [ لَمْ يَحْتَسِبُ ، وَإِنْ أَطْلَقَ حَيْثُ فِي الْأَظْهَرِ ، وَاللَّهُ أَعْلَمُ ]  
وَمُقَابَلَهُ لَا يَحْتَسِبُ .

[ فصل ] فِي الْحَلْفِ عَلَى أَكْلِ أَوْ شَرْبِ ( حَلَفَ لَا يَأْكُلُ الرُّؤُوسَ وَلَا يَبْتَغِي لَهَا حَيْثُ يَرُؤُوسَ ثُبَاغٍ  
وَحَدَهَا لَا ) بَرُؤُوسٍ ( طَيْرٍ وَحَوْتَ وَصَيْدٍ إِلَّا يَبْتَغِي ثُبَاغٍ فِيهِ مُفْرَدَةٌ ) فَيَحْتَسِبُ بِأَكْلِهَا فِيهِ سَوَاءٌ  
كَانَ الْحَالِفُ مِنْ تِلْكَ الْبَلَدَةِ أَمْ لَا ( وَالْبَيْضُ يُحْمَلُ ) فَيَمْنُ حَلَفَ لَا يَأْكُلُ بَيْضًا ( عَلَى ) بَيْضِ  
( مُزَابِلٍ ) أَيْ مُفَارِقِ ( بَائِضَةٍ فِي الْحَيَاةِ ) أَيْ مَا شَأْنُهُ ذَلِكَ حَتَّى يَخْرُجَ مِنَ السَّجَاةِ بَعْدَ مَوْتِهَا  
بَيْضُ مُتَصَلِّبٍ حَيْثُ بِهِ ( كَدَسَجَاجٍ وَنَعَامٍ وَجَنَابَةِ لَا ) بَيْضِ ( سَمَكٍ وَجَرَادٍ ) فَلَا يَحْتَسِبُ الْحَالِفُ  
عَلَى أَكْلِ الْبَيْضِ بِهِمَا ( وَ ) يُحْمَلُ ( اللَّحْمُ ) فَيَمْنُ حَلَفَ لَا يَأْكُلُهُ ( عَلَى ) لَحْمِ ( نَمٍ وَخَيْلٍ  
وَوَحْشٍ وَطَيْرٍ ) مَا كَوَّلِينَ فَيَحْتَسِبُ بِالْأَكْلِ مِنْ مَذَكَاهَا ، لَأَمِنْ الْمَيْتَةِ ( لَا ) عَلَى لَحْمِ ( سَمَكٍ )  
وَجَرَادٍ ( وَ ) لَا ( شَحْمِ بَطْنٍ ) وَعَيْنِ ( وَكَذَا كَرَشٍ وَكَبْدٍ وَطِحَالٍ وَقَلْبٍ فِي الْأَصْحِ ) فَلَا  
يَحْتَسِبُ بِالْأَكْلِ مِنْهَا الْحَالِفُ عَلَى أَكْلِ اللَّحْمِ ، وَمُقَابِلُ الْأَصْحِ يَحْتَسِبُ ( وَالْأَصْحُ تَنَاوُلُهُ ) أَيْ اللَّحْمِ  
( لَحْمُ رَأْسٍ وَلِسَانٍ ) وَمُقَابَلُهُ لَا يَتَنَاوَلُ ( وَ ) يَتَنَاوَلُ اللَّحْمَ ( شَحْمِ ظَهْرٍ وَجَنْبٍ وَ ) الْأَصْحُ ( أَنْ



شَعْمَ الظَّهْرِ لَا يَتَنَاوَلُهُ الشَّعْمُ ، وَأَنَّ الْأَلْيَةَ وَالسَّنَامَ لَيْسَا شَعْمًا وَلَا لَحْمًا ، وَالْأَلْيَةُ لَأَنَّهُ تَنَاوَلُ سَنَامًا وَلَا يَتَنَاوَلُهَا ، وَالسَّنَامُ يَتَنَاوَلُهَا ، وَشَعْمَ ظَهْرٍ وَبَطْنٍ وَكُلِّ دُهْنٍ ، وَلَحْمُ الْبَقْرِ يَتَنَاوَلُ جَامُوسًا ، وَلَوْ قَالَ مُشِيرًا إِلَى حِنْطَةٍ لَا آكُلُ هَذِهِ حَنْثَ بِأَكْلِهَا عَلَى هَيْئَتِهَا وَبَطْنِهَا وَخُبْزِهَا ، وَلَوْ قَالَ لَا آكُلُ هَذِهِ الْحِنْطَةَ حَنْثَ بِهَا مَطْبُوخَةً وَنَيْئَةً وَمَقْلِيَةً لَا يَطْعِنُهَا وَسَوِيْقَهَا وَحِنْطِهَا وَخُبْزِهَا ، وَلَا يَتَنَاوَلُ رُطْبَ تَمْرًا وَلَا بُسْرًا ، وَلَا عِنَبَ زَيْبِيًّا وَكَذَا الْعُكُوسُ ، وَلَوْ قَالَ لَا آكُلُ هَذَا الرُّطْبَ فَتَتَمَرَّ فَأَكَلُهُ ، أَوْ لَا أَكُلُ كَلِمَ الْعَصِي فَكَلِمَةُ شَيْخًا فَلَا حَنْثَ فِي الْأَصَحِّ ، وَالْخُبْزُ يَتَنَاوَلُ كُلَّ خُبْزٍ كَحِنْطَةٍ وَشَعِيرٍ وَأُرْزٍ وَبَاقِلًا وَذُرَّةً وَحَصٍّ ، فَلَوْ تَرَدَّدَ فَأَكَلَهُ حَنْثَ ، وَلَوْ حَلَفَ لَا يَأْكُلُ سَوِيْقًا فَسَفَهُ أَوْ تَنَاوَلَهُ بِأَصْبَعٍ حَنْثَ ، وَإِنْ جَعَلَهُ فِي مَاءٍ فَشَرِبَهُ فَلَا ، أَوْ لَا يَشْرِبُهُ فَبِالْعَكْسِ ، أَوْ لَا يَأْكُلُ لَبَنًا أَوْ مَائِنًا آخَرَ فَأَكَلَهُ بِخُبْزٍ حَنْثَ ، أَوْ شَرِبَهُ فَلَا ، أَوْ لَا يَشْرِبُهُ فَبِالْعَكْسِ ، أَوْ لَا يَأْكُلُ سَمْنًا فَأَكَلَهُ بِخُبْزٍ جَامِدًا أَوْ ذَائِبًا حَنْثَ ، وَإِنْ شَرِبَ ذَائِبًا فَلَا ، وَإِنْ أَكَلَهُ فِي عَصِيدَةٍ حَنْثَ ،

شَعْمَ الظَّهْرِ) فيمن حلف لا يأكل شعما (لا يتناولوه الشعم) ومقابله يتناولوه (و) (أن الألية والسنام ليسا شعما ولا لحما، والألية لا تتناول سناما، و) السنام (لا يتناولها، والدسم يتناولها، و) يتناول (شعْمَ ظَهْرٍ وَبَطْنٍ وَكُلِّ دُهْنٍ) يؤكل لادهن خروج وميته (ولحم البقر يتناول جاموسا) فيحنت بأكله من حلف لا يأكل لحم بقر (ولو قال) في حلفه (مشيرا إلى حنطة لا آكل هذه حنث بأكلها على هيئتها، وبطحنها وخبزها) جميعها، فإن بقي منها شيء لم يحنت (ولو قال لا آكل هذه الحنطة حنث بها مطبوخة ونيسة ومقلية لا بطحنها وسويقها وحجينا وخبزها، ولا يتناول رطب) حلف على أكله (تمرا ولا بسرا، ولا) يتناول (عنب زيبيا وكذا العكوس) لهذه المذكورات، فلا يحنت بأكل العنب من حلف لا يأكل الزبيب (ولو قال لا آكل هذا الرطب فتتمر فأكله، أو لا أكلم ذا الصبي فكلمه شيئا فلا حنث في الأصح) ومقابله يحنت، ومراده بالشيخ البالغ (والخبز يتناول كل خبز: كحنطة وشعير وأرز وباقلا) وهي الفول (وذرة وحص) وسائر المتخذ من الحبوب (فلو تَرَدَّدَ فأكله حنث، ولو حلف لا يأكل سويقا فسفه أو تناوله بأصبع) مبالغة مثلا (حنث، وإن جعله) أي السويق (في ماء فشربه فلا) يحنت (أو) حلف (لا يشربه) أي السويق (فبالعكس) فيحنت بالشرب لا بالسف (أو) حلف (لا يأكل لبنا أو مائنا آخر) كالزيت، (فأكله بخبز حنث، أو شربه فلا) يحنت (أو) حلف (لا يشربه فبالعكس) فلا يحنت بأكله بالخبز ويحنت بالشرب (أو) حلف (لا يأكل سمنًا فأكله بخبز جامدا أو ذائبا حنث، وإن شرب) (ذائبا فلا) يحنت (وإن أكله في عصيدة حنث

إِنْ كَانَتْ عَيْنُهُ ظَاهِرَةً ، وَيَدْخُلُ فِي فَا كِهَةٍ رُطْبٌ وَعِنَبٌ وَرُمَانٌ وَأُتْرُجٌ  
وَرُطْبٌ وَيَابِسٌ . قُلْتُ : وَلَيُمُونٌ وَنَبَقٌ وَكَذَا بَطِيخٌ وَلَبًا فُسْتَقِي وَبُنْدُقٌ وَغَيْرُهُمَا فِي  
الْأَصْحَ ، لَاقِثَاءٌ وَخِيَارٌ وَبَازِجَانٌ وَجَزَرٌ ، وَلَا يَدْخُلُ فِي الثَّمَارِ يَابِسٌ ، وَاللَّهُ أَعْلَمُ ، وَلَوْ  
أُطْلِقَ بَطِيخٌ وَتَمْرٌ وَجُوزٌ لَمْ يَدْخُلْ هِنْدِيٌّ ، وَالطَّعَامُ يَتَنَاوَلُ قَوْتًا وَفَا كِهَةً وَأَدْمًا وَحَلَوًى ،  
وَلَوْ قَالَ لَا آكُلُ مِنْ هَذِهِ الْبَقَرَةِ تَنَاوَلُ لَحْمَهَا دُونَ وَلَدٍ وَلَبَنٍ ، أَوْ مِنْ هَذِهِ الشَّجَرَةِ  
فَنَمْرٌ دُونَ وَرَقٍ وَطَرَفٍ غُصْنٍ .

[فصل] حَلَفَ لَا يَأْكُلُ هَذِهِ الثَّمَرَةَ فَاخْتَلَطَتْ بِتَمْرٍ فَأَكَلَهُ إِلَّا تَمْرَةً لَمْ  
يَحْتِثْ ، أَوْ لَيَأْكُلَهَا فَاخْتَلَطَتْ لَمْ يَبْرَ إِلَّا بِالْجَمِيعِ ، أَوْ لَيَأْكُلَنَّ هَذِهِ الرَّمَانَةَ  
فَأَيُّهَا يَبْرُ بِجَمِيعِ حَبِّهَا ، أَوْ لَا يَلْبَسُ هَذِينَ لَمْ يَحْتِثْ بِأَحَدِيهَا ، فَإِنْ لَبَسَهَا مَعَ أَوْ  
مُرْتَبَا حَنْثٌ ، أَوْ لَا أَلْبَسُ هَذَا وَلَا هَذَا حَنْثٌ بِأَحَدِيهَا ، أَوْ لَيَأْكُلَنَّ ذَا الطَّعَامِ غَدًا  
فَقَاتَ قَبْلَهُ

ان كانت عينه ظاهرة) بحيث يرى جرمه ، وان كانت عينه مبستلكة فلا (وبدخل في فاكهة)  
حلف لا يأكلها (رطب وعنب ورمان وأترج ورطب ويابس) كتمر وزبيب (قلت : و)  
يدخل فيها أيضا (ليمون ونبق ، وكذا بطيخ ولب فستق وبندق وغيرها) من اللبوب (في  
الأصح) ومقابله لاتعد فاكهة (لاقثاء وخيار وبازيجان وجزر) إذ هي من الخضروات لا الفاكهة  
(ولا يدخل في) حلفه على عدم الأكل من (الثمار) بمثلثة (يابس ، والله أعلم ، ولو أطلق بطيخ  
وتمر وجوز لم يدخل هندي) والبطيخ الهندي : هو الأخضر ، واستبعد عدم دخوله في مصر  
والشام ، إذ إطلاق البطيخ عليه أكثر من إطلاقه على الأصفر (والطعام) إذا حلف لا يأكله  
(يتناول قوتا وفاكهة وأدما وحلوى) ولا يتناول الدواء ، ومن الأدم الفجل والبصل والثمار  
والمالح والحل (ولو قال) الخالف (لا آكل من هذه البقرة تناول لحما) فيحنت به (دون  
ولد) لها (ولبن) منها (أو) لا آكل (من هذه الشجرة فتمر) منها يحنت به (دون ورق  
وطرف غصن) منها .

[فصل] في مسائل منشورة (حلف لا يأكل هذه التمرة) المعينة (فاختلطت بتمر فأكله  
إلا تمرة لم يحنت) والورد أن يكفر (أو) حلف (ليأكلها) أي التمرة المعينة (فاختلطت)  
بتمر (لم يبر إلا بالجميع ، أو) حلف (ليأكلن هذه الرمانة فأنما يبر بجميع حبها أو) حلف (لا  
يلبس هذين) التوئين (لم يحنت بأحدهما ، فان لبسهما معا أو مرتبا) بأن لبس واحدا ثم قلعه ثم  
لبس الآخر (حنت ، أو) قال في حلفه (لا يلبس هذا ولا هذا حنت بأحدهما) حتى لو حنت  
في أحدهما بقيت اليمين منعقدة على فعل الآخر (أو) حلف (ليأكلن ذا الطعام غدا فقات قبله

فَلَا شَيْءَ عَلَيْهِ ، وَإِنْ مَاتَ أَوْ تَلَفَ الطَّعَامُ فِي الْغَدِ بَعْدَ تَحْكُمِهِ مِنْ أَكْلِهِ حَيْثُ ،  
وَقَبْلَهُ قَوْلَانِ كَسُكْرَمَ ، وَإِنْ أَتْلَفَهُ بِأَكْلٍ أَوْ غَيْرِهِ قَبْلَ الْغَدِ حَيْثُ ، وَإِنْ تَلَفَ  
أَوْ أَتْلَفَهُ أَجْنَبِيٌّ فَكُسْكْرَمَ أَوْ لَأَقْضِيْنَ حَقَّكَ عِنْدَ رَأْسِ الْمَلَاحِلِ فَلْيَقْضِ عِنْدَ  
غُرُوبِ الشَّمْسِ آخِرَ الشَّهْرِ ، فَإِنْ قَدَّمَ أَوْ مَضَى بَعْدَ الْغُرُوبِ ، قَدَّرُ إِسْكَارَهُ حَيْثُ ،  
وَإِنْ شَرَعَ فِي الْكَيْلِ حِينَئِذٍ وَلَمْ يَفْرُغْ لِسَكْرَتِهِ إِلَّا بَعْدَ مَدَّةٍ لَمْ يَحْثُ ، أَوْ  
لَا يَتَكَلَّمُ فَسَبَّحْ أَوْ قَرَأْ قُرْآنًا فَلَا حَيْثُ ، أَوْ لَا يُكَلِّهُ فَسَلِّمْ عَلَيْهِ حَيْثُ ، وَإِنْ  
كَاتَبَهُ أَوْ رَاسَلَهُ أَوْ أَشَارَ إِلَيْهِ بِيَدٍ أَوْ غَيْرِهَا فَلَا فِي الْجَدِيدِ ، وَلَوْ قَرَأَ آيَةً أَفْهَمَهُ  
بِهَا مَقْصُودَهُ وَقَصَدَ قِرَاءَةً لَمْ يَحْثُ ، وَإِلَّا حَيْثُ ، أَوْ لَا مَالَ لَهُ حَيْثُ بِكُلِّ نَوْعٍ  
وَإِنْ قَلَّ حَتَّى تَوْبٍ بَدَنَهُ ، وَمُدْبِرٍ وَمُعَلَّقٍ عِتْقَهُ بِصِفَةٍ ، وَمَا وَصَى بِهِ وَدَيْنَ حَالٍ ، وَكَذَا  
مُؤْجَلٍ فِي الْأَصَحِّ ، لَا مَكَاتِبَ فِي الْأَصَحِّ ، أَوْ لِيَضْرِبَنَّهُ فَالْيَرِّ بِمَا يُسَمَّى ضَرْبًا ، وَلَا  
يُشْتَرَطُ إِبْلَامٌ إِلَّا أَنْ يَقُولَ ضَرْبًا شَدِيدًا ، وَلَيْسَ وَضَعُ سَوَاطِ عَلَيْهِ ، وَعَضُّ ،  
وَحَنْقٌ ، وَتَنْفُ شَعْرٌ

فَلَا شَيْءَ عَلَيْهِ ، وَإِنْ مَاتَ أَوْ تَلَفَ الطَّعَامُ فِي الْغَدِ بَعْدَ تَحْكُمِهِ مِنْ أَكْلِهِ حَيْثُ ، (و) إِنْ تَلَفَ  
(قَبْلَهُ) أَيْ التَّحْكُمُ ، فِي حَيْثُ (قَوْلَانِ كَسُكْرَمَ) أَيْ إِذَا حَلَفَ بِاخْتِيَارِهِ ثُمَّ أَكْرَهَ عَلَى الْحَنْثِ  
فَأُظْهِرَ الْقَوْلَيْنِ عَدَمُ الْحَنْثِ (وَإِنْ أَتْلَفَهُ بِأَكْلٍ أَوْ غَيْرِهِ قَبْلَ الْغَدِ) عَلَمًا مَخْتَارًا (حَيْثُ) بَعْدَ  
مَجِيءِ الْغَدِ بِمَضَى زَمَنِ لِمَكَانِ الْأَكْلِ (وَإِنْ تَلَفَ) الطَّعَامُ بِنَفْسِهِ (أَوْ أَتْلَفَهُ أَجْنَبِيٌّ فَكُسْكْرَمَ)  
وَقَدْ مَرَّ أَنْ الْأُظْهِرَ عَدَمُ الْحَنْثِ (أَوْ) قَالَ فِي حَلْفِهِ (لَأَقْضِيْنَ) حَقَّكَ عِنْدَ رَأْسِ الْمَلَاحِلِ فَلْيَقْضِ  
عِنْدَ غُرُوبِ الشَّمْسِ آخِرَ الشَّهْرِ) وَيَعْرِفُ بِالْعُسْدِ أَوْ بِرُؤْيَةِ الْمَلَاحِلِ وَالْمُقَارَنَةِ يَكْتَفِي فِيهَا بِالْعَرَفِ  
(إِنْ قَدَّمَ) الْقَضَاءَ عَلَى الْغُرُوبِ (أَوْ مَضَى بَعْدَ الْغُرُوبِ قَدَّرُ) إِمَّا كَانَهُ حَيْثُ (وَإِنْ شَرَعَ فِي الْكَيْلِ)  
مَثَلًا (حِينَئِذٍ) أَيْ عِنْدَ غُرُوبِ الشَّمْسِ (وَلَمْ يَفْرُغْ) مِنْ تَوْفِيَةِ الْحَقِّ (لِسَكْرَتِهِ) إِلَّا بَعْدَ مَدَّةٍ  
لَمْ يَحْثُ (فَالشَّرُوعُ فِي مَقْدَمَةِ الْقَضَاءِ كَأَنَّهُ قَضَاءُ) (أَوْ) حَلْفُ (لَا يَتَكَلَّمُ فَسَبَّحْ أَوْ قَرَأْ) قُرْآنًا  
فَلَا حَيْثُ ، أَوْ لَا يَكَلِّهُ فَسَلِّمْ عَلَيْهِ (حَيْثُ) ، وَإِنْ كَاتَبَهُ أَوْ رَاسَلَهُ أَوْ أَشَارَ إِلَيْهِ بِيَدٍ  
أَوْ غَيْرِهَا فَلَا حَيْثُ (فِي الْجَدِيدِ) وَفِي الْقَدِيمِ يَحْثُ لِأَنَّ ذَلِكَ كَلَامٌ بِحَاجِزٍ (وَإِنْ قَرَأَ آيَةً أَفْهَمَهُ  
بِهَا مَقْصُودَهُ وَقَصَدَ قِرَاءَةً) فَقَطُّ أَوْ مَعَ إِفْهَامِهِ (لَمْ يَحْثُ وَإِلَّا) بِأَنْ قَصَدَ إِفْهَامَهُ فَقَطُّ ، أَوْ أَطْلَقَ  
(حَيْثُ) (أَوْ) حَلْفُ أَنَّهُ (لَا مَالَ لَهُ حَيْثُ بِكُلِّ نَوْعٍ) (وَإِنْ قَلَّ) مِنْ أَعْيَانِ الْأَمْوَالِ الْمُتَمَوَّلَةِ ، لِأَمْنِ  
الْمَنَافِعِ وَلَا الْأَعْيَانِ غَيْرِ الْمُتَمَوَّلَةِ (حَتَّى تَوْبٍ بَدَنَهُ وَمُدْبِرٍ وَمُعَلَّقٍ عِتْقَهُ بِصِفَةٍ وَمَا وَصَى بِهِ) الْحَالِفِ  
وَدَيْنَ حَالٍ ، وَكَذَا (دَيْنٌ) (مُؤْجَلٌ) يَحْثُ بِهِ (فِي الْأَصَحِّ ، لَا مَكَاتِبَ فِي الْأَصَحِّ) (أَوْ) حَلْفُ  
(لِيَضْرِبَنَّهُ فَالْيَرِّ) فِيهِ (بِمَا يُسَمَّى ضَرْبًا ، وَلَا يُشْتَرَطُ) فِيهِ (إِبْلَامٌ إِلَّا أَنْ يَقُولَ ضَرْبًا  
شَدِيدًا) فَيُشْتَرَطُ الْإِبْلَامُ (وَلَيْسَ وَضَعُ سَوَاطِ عَلَيْهِ وَعَضُّ وَحَنْقٌ) بِكُسْرِ النُّونِ (وَتَنْفُ شَعْرٌ

ضَرْبًا ، قِيلَ وَلَا لَطْمٌ وَوَكْرٌ ، أَوْ لِيَضْرِبَنَّهُ مِائَةً سَوْطٍ أَوْ خَشَبَةٍ فَشَدَّ مِائَةً وَضَرْبَةً  
بِهَا ضَرْبَةً ، أَوْ بِعِشْكَالٍ عَلَيْهِ مِائَةُ شَعْرَاحٍ بَرٍّ إِنْ عَلِمَ إصَابَةَ النُّكْلِ ، أَوْ تَرَكَمَ  
بَعْضٌ عَلَى بَعْضٍ فَوَصَلَهُ أَلَمُ النُّكْلِ . قُلْتُ : وَلَوْ شَكَ فِي إصَابَةِ الْجَسِيْعِ بَرٍّ عَلَى النَّصِّ  
وَاللَّهُ أَعْلَمُ ، أَوْ لِيَضْرِبَنَّهُ مِائَةً مَرَّةً لَمْ يَبْرَ يَهَذَا ، أَوْ لَا أَفَارِقُكَ حَتَّى أَشْتَوِيَ فَهَرَبَ  
وَلَمْ يُمْكِنَهُ اتِّبَاعُهُ لَمْ يَحْتِثْ . قُلْتُ : الصَّحِيْحُ لَا يَحْتِثُ إِذَا أُمِكنَهُ اتِّبَاعُهُ ، وَاللَّهُ  
أَعْلَمُ ، وَإِنْ فَارَقَهُ أَوْ وَقَفَ حَتَّى ذَهَبَ وَكَانَا مَاشِيَيْنِ أَوْ أَبْرَاهُ أَوْ احْتَالَ عَلَى غَرِيمٍ ثُمَّ  
فَارَقَهُ أَوْ أَفْلَسَ فَفَارَقَهُ لِيُوسِرَ حَيْثُ ، وَإِنْ اسْتَوِيَ وَفَارَقَهُ فَوَجَدَهُ نَاقِصًا ، إِنْ كَانَ  
مِنْ جِنْسٍ حَقِّهِ لَكِنِّهِ أَرَدَأُ لَمْ يَحْتِثْ ، وَإِلَّا حَيْثُ عَلِمَ ، وَفِي غَيْرِهِ الْقَوْلَانِ ، أَوْ  
لَا رَأَى مُنْكَرًا إِلَّا رَفَعَهُ إِلَى الْقَاضِي فَرَأَى وَتَمَكَّنَ فَلَمْ يَرْفَعْ حَتَّى مَاتَ حَيْثُ ، وَيُحْمَلُ  
عَلَى قَاضِي الْبَلَدِ ، فَإِنْ عُزِلَ فَالْبَرُّ بِالرَّفْعِ إِلَى الثَّانِي ، أَوْ إِلَّا رَفَعَهُ إِلَى قَاضٍ بَرٍّ بِكُلِّ  
قَاضٍ ، أَوْ إِلَى الْقَاضِي فَلَانَ فَرَأَهُ ثُمَّ عُزِلَ ، فَإِنْ نَوَى

ضرباً . قيل ولا لطم ووكز) أى دفع ، وأصله الضرب باليد مطبقة فلا يحصل بهما البر ، والأصح  
يحصل (أو) حلف (ليضربه مائة سوط أو خشبة فشدة مائة) من السياط أو الخشبات  
(وضربه بها ضربة أو) ضربه (بعشكال) بكسر العين : أى عرجون (عليه مائة شعراخ  
برّ أن علم إصابته النكل ، أو تراكم بعض على بعض فوصله ألم النكل) ولو بانكباس بعضها على  
بعض ولم تمس البدن (قلت : ولو شك في إصابة الجميع) ولو مع رجحان في عدم الإصابة (برّ  
على النص ، والله أعلم ، أو ليضربه مائة مرة لم يبرّ بهذا) المذكور من العشكال أو المائة  
المشدودة (أو) حلف (لأفارقك حتى أستوفى) حتى منك (فهرب ولم يمكنه اتباعه لم يحتث)  
بخلاف ما إذا أمكنه (قلت : الصحيح لا يحتث إذا أمكنه اتباعه ، والله أعلم ، وإن فارق) الخالف  
مختاراً (أو وقف حتى ذهب) غريمه (وكانا ماشيين أو أبراه) الخالف (أو احتال على غريم)  
للغريم (ثم فارق أو أفلس) غريمه (ففارقه ليوسر حيث) في المسائل الخمس (وإن استوفى  
وفارقه فوجده) أى ما استوفاه (ناقصاً ، إن كان من جنس حقه لكنه أَرَدَأُ لم يحتث ، وإلا)  
بأن لم يكن من جنس حقه (حتث عالم) بحال المال (وفي غيره) أى العالم ، وهو الجاهل  
(القولان) في حث الجاهل والنامي ، أظهرهما لا يحتث (أو) حلف (لأرى منكراً إلا رفعه إلى  
القاضي فرأى وتمكن فلم يرفع حتى مات) الخالف (حتث) ولا يشترط في الرفع الذهاب إليه ،  
بل يكفي أن يكتب إليه بذلك أو يرسل رسولا فيخبره (ويحمل على قاضي البلد) عند الإطلاق  
(فإن عزل) قاضي البلد (فالبرّ) يحصل (بالرفع إلى الثاني) إنما لابد أن يكون المنكر في  
محل ولايته (أو) حلف لأرى منكراً (الارفعه إلى قاضٍ بَرٍّ بكل قاضٍ) في ذلك البلد ، وفي  
غيره (أو) إلارفعه (إلى القاضي فلان فراه) أى المنكر (ثم عزل) القاضي (فإن نوى

مَادَامَ قَاضِيَا حَنْثَ إِنْ أَمَكْنَهُ رَفَعَهُ فَرَكَهُ ، وَإِلَّا فَكُمُكْرَهُ ، وَإِنْ لَمْ يَنْوِ بَرِّ رَفَعَهُ  
إِلَيْهِ بَعْدَ عَزْلِهِ .

[فصل] حَلَفَ لَا يَبِيعُ أَوْ لَا يَشْتَرِي فَقَعَدَ لِنَفْسِهِ أَوْ لِغَيْرِهِ حَنْثَ ، وَلَا يَحْنُثُ  
بِعَقْدٍ وَكِيلِهِ لَهُ ، أَوْ لَا يُزَوِّجُ أَوْ لَا يُطَلِّقُ أَوْ لَا يَعْتِقُ أَوْ لَا يَضْرِبُ فَوَكَّلَ مَنْ قَعَلَهُ  
لَا يَحْنُثُ إِلَّا أَنْ يُرِيدَ أَنْ لَا يَفْعَلَ هُوَ وَلَا غَيْرُهُ ، أَوْ لَا يَنْكِحُ حَنْثَ بِعَقْدٍ وَكِيلِهِ لَهُ  
لَا يَقْبُولُهُ هُوَ لِغَيْرِهِ ، أَوْ لَا يَبِيعُ مَالَ زَيْدٍ فَبَاعَهُ بِإِذْنِهِ حَنْثَ ، وَإِلَّا فَلَا ، أَوْ لَا لَا يَهَبُ  
لَهُ فَأَوْجَبَ لَهُ فَلَمْ يَقْبَلْ لَمْ يَحْنُثْ ، وَكَذَا إِنْ قَبِلَ وَلَمْ يَقْبِضْ فِي الْأَصَحِّ ، وَيَحْنُثُ  
بِعُمْرَى وَرَقْبَى ، وَصَدَقَةٍ لِإِعَارَةٍ ، وَوَصِيَّةٍ وَوَقْفٍ ، أَوْ لَا يَتَصَدَّقُ لَمْ يَحْنُثْ بِهِتَهُ  
فِي الْأَصَحِّ ، أَوْ لَا يَأْكُلُ طَعَامًا اشْتَرَاهُ زَيْدٌ لَمْ يَحْنُثْ بِمَا اشْتَرَاهُ مَعَ غَيْرِهِ ، وَكَذَا لَوْ  
قَالَ مِنْ طَعَامٍ اشْتَرَاهُ زَيْدٌ فِي الْأَصَحِّ ، وَيَحْنُثُ بِمَا اشْتَرَاهُ سَلَمًا ، وَلَوْ اخْتَلَطَ مَا اشْتَرَاهُ  
بِمَشْتَرَى غَيْرِهِ لَمْ يَحْنُثْ حَتَّى يَتَيَقَّنَ أَكْلَهُ مِنْ مَالِهِ ، أَوْ لَا يَدْخُلُ دَارًا اشْتَرَاهَا  
زَيْدٌ لَمْ يَحْنُثْ بِدَارٍ أَخَذَهَا بِشَفْعَةٍ .

مَادَامَ قَاضِيَا حَنْثَ إِنْ أَمَكْنَهُ رَفَعَهُ ( اليه ) فَرَكَهُ ، ( وإلا ) بَأَنْ لَمْ يَمَكْنَهُ رَفَعَهُ لِمَرَضٍ وَنَحْوِهِ  
( فِكْمُكْرَهُ ) وَالْأَظْهَرُ عَدَمُ الْحَنْثِ ( وَإِنْ لَمْ يَنْوِ بَرِّ بِالرَّفْعِ إِلَيْهِ بَعْدَ عَزْلِهِ ) إِنْ نَوَى عَيْنَهُ أَوْ أَطْلَقَ .  
[فصل] فِي الْحَلْفِ عَلَى أَنْ لَا يَفْعَلَ ( حَلَفَ ) أَنَّهُ ( لَا يَبِيعُ أَوْ لَا يَشْتَرِي فَقَعَدَ لِنَفْسِهِ أَوْ غَيْرِهِ )  
بِوَلَايَةِ أَوْ وَكَّالَةٍ ( حَنْثَ ) إِعْمًا الْحَلْفَ عَلَى الْعُقُودِ لَا يَنْزِلُ إِلَّا عَلَى الصَّحِيحِ دُونَ الْفَاسِدِ ( وَلَا يَحْنُثُ  
بِعَقْدٍ وَكِيلِهِ لَهُ ، أَوْ ) حَلَفَ ( لَا يُزَوِّجُ أَوْ لَا يُطَلِّقُ أَوْ لَا يَعْتِقُ أَوْ لَا يَضْرِبُ ، فَوَكَّلَ مَنْ قَعَلَهُ لَا يَحْنُثُ )  
وَإِنْ فَعَلَهُ الْوَكِيلُ بِحَضْرَتِهِ وَأَمْرِهِ ( إِلَّا أَنْ يُرِيدَ أَنْ لَا يَفْعَلَ هُوَ وَلَا غَيْرُهُ ) فَيَحْنُثُ . بِفَعْلٍ وَكِيلِهِ  
( أَوْ ) حَلَفَ ( لَا يَنْكِحُ حَنْثَ بِعَقْدٍ وَكِيلِهِ لَهُ لَا يَقْبُولُهُ هُوَ ) أَيْ الْخَالِفَ ( لِغَيْرِهِ ، أَوْ ) حَلَفَ ( لَا يَبِيعُ  
مَالَ زَيْدٍ فَبَاعَهُ بِإِذْنِهِ حَنْثَ ، وَإِلَّا ) بَأَنْ بَاعَهُ بِغَيْرِ إِذْنِهِ ( فَلَا ) يَحْنُثُ ( أَوْ ) حَلَفَ ( لَا يَهَبُ لَهُ )  
أَيْ لَزَيْدٍ مِثْلًا ( فَأَوْجَبَ لَهُ ) الْهَبَةُ ( فَلَمْ يَقْبَلْ لَمْ يَحْنُثْ ، وَكَذَا إِنْ قَبِلَ ، وَلَمْ يَقْبِضْ ) لَمْ يَحْنُثْ  
( فِي الْأَصَحِّ ، وَيَحْنُثُ ) مَنْ حَلَفَ لَا يَهَبُ ( بِعُمْرَى وَرَقْبَى وَصَدَقَةٍ لِإِعَارَةٍ وَوَصِيَّةٍ وَوَقْفٍ أَوْ ) حَلَفَ  
( لَا يَتَصَدَّقُ لَمْ يَحْنُثْ بِهِتَهُ فِي الْأَصَحِّ ) وَمُقَابِلَهُ يَحْنُثُ ( أَوْ ) حَلَفَ ( لَا يَأْكُلُ طَعَامًا اشْتَرَاهُ زَيْدٌ  
لَمْ يَحْنُثْ بِمَا اشْتَرَاهُ مَعَ غَيْرِهِ ) شَرَكَةً ( وَكَذَا لَوْ قَالَ مِنْ طَعَامٍ اشْتَرَاهُ زَيْدٌ ) لَمْ يَحْنُثْ بِمَا اشْتَرَاهُ مَعَ  
غَيْرِهِ ( فِي الْأَصَحِّ ) وَمُقَابِلَهُ يَحْنُثُ ، لِأَنْ غَرَضَ الْخَالِفِ الْإِمْتِنَاعُ عَمَّا نَبَتْ لَزَيْدٍ مِنْهُ شَرَاءً ( وَيَحْنُثُ  
بِمَا اشْتَرَاهُ ) زَيْدٌ ( سَلَمًا ، وَلَوْ اخْتَلَطَ مَا اشْتَرَاهُ ) زَيْدٌ ( بِمَشْتَرَى غَيْرِهِ لَمْ يَحْنُثْ ) بِأَكْلِهِ مِنْ  
الْمِخْتَلَطِ ( حَتَّى يَتَيَقَّنَ أَكْلَهُ مِنْ مَالِهِ ) بَأَنْ يَأْكُلَ قَدْرًا صَالِحًا كَالْكُفِّ وَالْكُفَيْنِ ( أَوْ ) حَلَفَ  
( لَا يَدْخُلُ دَارًا اشْتَرَاهَا زَيْدٌ لَمْ يَحْنُثْ بِدَارٍ أَخَذَهَا بِشَفْعَةٍ ) لِفَقْدِ الْأَسْمِ الْمَعْلُوقِ عَلَيْهِ .

## كتاب النذر

وَهُوَ ضَرْبَانِ : نَذْرُ لِحَاجٍ : كَانِ كَلِمَتُهُ فَعَلَهُ عَلَى عَيْتِي أَوْ صَوْمٍ ، وَفِيهِ كَفَّارَةُ يَمِينٍ ،  
وَفِي قَوْلٍ مَا التَّزَمَ ، وَفِي قَوْلٍ أُيْهِمَا شَاءَ . قُلْتُ : الثَّالِثُ أَظْهَرُ وَرَجَعَهُ الْعِرَاقِيُّونَ ،  
وَاللَّهُ أَعْلَمُ ، وَلَوْ قَالَ إِنْ دَخَلْتُ فَقَسَى كَفَّارَةُ يَمِينٍ أَوْ نَذْرُ لَزِمَتْهُ كَفَّارَةُ بِالدُّخُولِ ،  
وَنَذْرُ تَبَرُّرٍ بِأَنْ يَلْتَزِمَ قُرْبَةً إِنْ حَدَّثَتْ نِعْمَةً أَوْ ذَهَبَتْ نِعْمَةٌ كَانَ شَيْءٌ مَرِيضٍ  
فَعَلَهُ عَلَى أَوْ قَسَى كَذَا فَيَلْزِمُهُ ذَلِكَ إِذَا حَصَلَ لِلْعَلَقِ عَلَيْهِ ، وَإِنْ لَمْ يُعَلِّقْهُ بِشَيْءٍ  
كَسَلَهُ عَلَى صَوْمٍ لَزِمَهُ فِي الْأَظْهَرِ ، وَلَا يَصِحُّ نَذْرُ مَعْصِيَةٍ ، وَلَا وَاجِبٍ ، وَلَوْ نَذَرَ  
فِعْلَ مُبَاحٍ أَوْ تَرْكِهِ لَمْ يَلْزِمْهُ لَكِنْ إِنْ خَالَفَ لَزِمَهُ كَفَّارَةُ يَمِينٍ عَلَى الْمُرْجِعِ ،  
وَلَوْ نَذَرَ صَوْمَ أَيَّامٍ نَدَبَ تَعَجُّلُهَا ، فَإِنْ قِيدَ بِتَفْرِيقٍ أَوْ مَوَالَاةٍ وَجَبَ ، وَإِلَّا جَازَ ،  
أَوْ سَنَةً مُعَيَّنَةً صَامَهَا وَأَفْطَرَ الْعِيدَ وَالتَّشْرِيقَ وَصَامَ رَمَضَانَ عَنْهُ وَلَا قَضَاءَ ،

## كتاب النذر

هو لغة الوعد بخير أو شر . وشرعا التزام قرينة لم تعين (وهو ضربان : نذر لحاج) وهو  
التمادي في الصوم (كان كلمته فله على عتي أو صوم ، وفيه) عند وجود العلق عليه (كفارة  
يمين ، وفي قول) يجب على الناذر (ما التزم ، وفي قول أيهما شاء) فيختار واحدا منهما (قلت :  
الثالث أظهر ، ورجعه العراقيون ، والله أعلم) ومن نذر اللجاج أيضا ما لو قال ان دخلت الدار فله  
على أن آكل كذا ، وفي هذا كفارة يمين لا غير (ولو قال ان دخلت الدار (فعلى كفارة  
يمين أو) كفارة (نذر لزمته كفارة بالدخول) وهي كفارة يمين . وأما لو قال فله على نذر  
فيستخير بين قرينة وكفارة يمين (و) الضرب الثاني (نذر تبرر بأن يلتزم قرينة ان حدثت نعمة أو ذهبت  
نعمة كان شئ مريض فله على أوفى كذا فيلزمه ذلك إذا حصل العلق عليه) من القرب ، وهذا  
النذر يقال له نذر المجازاة (وان لم يعلقه) الناذر (بشيء كلمته على صوم لزمه) ما التزمه (في الأظهر)  
ومقابلها لا يلزمه (ولا يصح نذر معصية) فلا تجب كفارة ان حث (ولا) يصح نذر (واجب) عيني .  
أما الكفائي فيصح نذره (ولو نذر فعل مباح أو تركه) كان لا يأكل الحلوى (لم يلزمه) الفعل  
ولا الترك (لكن ان خالف لزمه كفارة يمين على المرجع) في المذهب ، لكن الأصح أنه  
لا كفارة فيه ، وكذا المكروه لا ينعقد نذره (ولو نذر صوم أيام ندب تعجيلها ، فان قيد بتفريق  
أوموالاة وجب ، وإلا) بأن لم يقيد (جاز) التفريق والموالاة (أو) نذر صوم (سنة معينة  
صامها وأفطر العيد والتشريق وصام رمضان) منها (عنه) أي رمضان (ولا قضاء) عليه

وَأِنْ أَفْطَرْتَ بِحَيْضٍ وَنَفَاسٍ وَجَبَ الْقَصَاءُ فِي الْأَظْهَرِ . قُلْتُ : الْأَظْهَرُ لَا يَجِبُ ،  
وَرَبِّهِ قَطَعَ الْجُمْهُورُ ، وَاللَّهُ أَعْلَمُ ، وَإِنْ أَفْطَرَ يَوْمًا بِلاَ عَذْرِ وَجَبَ قضاؤه وَلَا يَجِبُ اسْتِثْنَاؤُ  
سَنَةٍ ، فَإِنْ شَرَطَ التَّتَابُعَ وَجَبَ فِي الْأَصَحِّ ، أَوْ غَيْرَ مُعَيَّنَةٍ وَشَرَطَ التَّتَابُعَ وَجَبَ ، وَلَا  
يَقْطَعُهُ صَوْمُ رَمَضَانَ عَنْ فَرْضِهِ وَأَفْطَرَ الْعِيدَ وَالتَّشْرِيقَ وَيَقْضِيهَا تَبَاعًا مُتَّصِلَةً بِآخِرِ  
السَّنَةِ ، وَلَا يَقْطَعُهُ حَيْضٌ ، وَفِي قَضَائِهِ الْقَوْلَانِ ، وَإِنْ لَمْ يَشْرُطْهُ لَمْ يَجِبْ ، أَوْ يَوْمَ  
الْإِثْنَيْنِ أَوَّلًا لَمْ يَقْضِ أَثْنَيْنِ رَمَضَانَ ، وَكَذَا الْعِيدَ وَالتَّشْرِيقَ فِي الْأَظْهَرِ ، فَلَوْ لَزِمَهُ  
صَوْمُ شَهْرَيْنِ تَبَاعًا لِكِفَارَةِ صَامَتَيْنِ ، وَيَقْضِي أَثْنَيْنِهَا ، وَفِي قَوْلٍ لَا يَقْضِي إِنْ  
سَبَقَتْ الْكِفَارَةُ النَّذْرَ . قُلْتُ : ذَا الْقَوْلُ أَظْهَرُ ، وَاللَّهُ أَعْلَمُ ، وَتَقْضَى زَمَنَ حَيْضٍ وَنَفَاسٍ  
فِي الْأَظْهَرِ ، أَوْ يَوْمًا بَعَيْنِهِ لَمْ يَصُمْ قَبْلَهُ ، أَوْ يَوْمًا مِنْ أُسْبُوعٍ ثُمَّ نَسِيَهُ صَامَ آخِرَهُ  
وَهُوَ الْجُمُعَةُ ، فَإِنْ لَمْ يَكُنْ هُوَ وَقَعَ قِضَاءٌ ، وَمَنْ شَرَعَ فِي صَوْمٍ نَفَلَ فَنَذَرَ إِتِمَامَهُ لَزِمَهُ  
حَتَّى الصَّحِيحِ ، وَإِنْ نَذَرَ بَعْضَ يَوْمٍ لَمْ يَنْهَقِدْ ، وَقِيلَ يَلْزَمُهُ يَوْمٌ ،

للنذر (وان أفطرت) المرأة الناذرة للسنة المعينة فيها (بحيض ونفاس وجب القضاء) لأيامها  
(في الأظهر . قلت : الأظهر لا يجب) قضاء أيامها (وبه قطع الجمهور ، والله أعلم) والاعتماد كالحيض  
(وان أفطر) الناذرة للسنة (يوما بلا عذر) أتم و (وجب قضاؤه ولا يجب استثناء سنة) (وان  
أفطر بعذر السفر والمرض لم يأثم وجب القضاء) (فان شرط) في السنة (التتابع) كلفة على  
صومها متتابعاً (وجب) استثنائها بفطر يوم بلا عذر (في الأصح ، أو) نذر صوم سنة (غير  
معينة وشرط) فيها (التتابع وجب ولا يقطع صوم رمضان عن فرضه وأفطر العيد والتشريق  
ويقضيها) أي رمضان والعيد والتشريق (تباعاً متصلاً بآخر السنة ولا يقطع حيض) وكذا  
النفاس (وفي قضاؤه) أي الحيض ومثله النفاس (القولان) السابقان في السنة المعينة أظهرهما  
لا يجب (وان لم بشرطه) أي التتابع (لم يجب ، أو) نذر صوم (يوم الاثنين أبداً لم يقضى أثنائي  
رمضان) الواقعة فيه (وكذا العيد والتشريق) ان اتفق وقوع شيء منها يوم الاثنين لا يقضى  
(في الأظهر ، فلو لزمه صوم شهرين تباعاً لكفارة صامتهما ويقضى أثنائهما ، وفي قول لا يقضى ان  
سبقت الكفارة النذر . قلت : ذا القول أظهر ، والله أعلم ، وتقضى) المرأة (زمن حيض ونفاس)  
واقع في الأثنائي (في الأظهر) ومقابله لا تقضى ، وهو المعتمد (أو) نذر (يوما بعينه لم يهضم  
قبله) عنه ، فان فعل لم يصح (أو) نذر (يوما من أسبوع ، ثم نسيه صام آخره) أي الأسبوع  
(وهو الجمعة ، فان لم يكن هو) أي اليوم الذي عينه الجمعة (وقع) الجمعة عنه (قضاء) وان  
كان هو فقد وفي بما التزم (ومن شرع في صوم نفل) ومثل الصوم غيره من العبادات (فنذر  
إتمامه لزمه على الصحيح) ومقابله لا يلزمه (وان نذر بعض يوم لم ينهقد ، وقيل يلزمه يوم

أَوْ يَوْمَ قُدُومِ زَيْدٍ فَلَا ظَهْرَ انْعِقَادِهِ ، فَإِنْ قَدِمَ لَيْلًا أَوْ يَوْمَ عِيدٍ أَوْ فِي رَمَضَانَ فَلَا شَيْءَ عَلَيْهِ أَوْ نَهَارًا وَهُوَ مُفْطِرٌ أَوْ صَائِمٌ قَضَاءً أَوْ نَذْرًا وَجِبَ يَوْمٌ آخَرُ عَنْ هَذَا ، أَوْ وَهُوَ صَائِمٌ نَفْلًا فَكَذَلِكَ ، وَقِيلَ يَجِبُ تَتْمِيمُهُ وَيَكْفِيهِ ، وَلَوْ قَالَ إِنْ قَدِمَ زَيْدٌ فَلَيْلَةً فَلَيْلَةً عَلَى صَوْمِ الْيَوْمِ التَّالِي لِيَوْمِ قُدُومِهِ ، وَإِنْ قَدِمَ عَمَرُو فَلَيْلَةً عَلَى صَوْمِ أَوَّلِ خَيْسٍ بَعْدَهُ قَدِمًا فِي الْأَرْبَعَاءِ وَجِبَ صَوْمُ الْخَيْسِ عَنْ أَوَّلِ النَّذْرَيْنِ وَيَقْضَى الْآخَرُ .

[ فصل ] نَذَرُ لِلشَّيْءِ إِلَى بَيْتِ اللَّهِ أَوْ إِيَّانَهُ فَلِلْمَذْهَبِ وَجُوبُ إِيَّانِهِ بِحُجٍّ أَوْ عُمْرَةٍ ، فَإِنْ نَذَرَ الْإِيَّانَ لَمْ يَلْزَمَهُ مَشْيٌ ، وَإِنْ نَذَرَ الْمَشْيَ أَوْ أَنْ يَحُجَّ أَوْ يَقْتَرِمَ مَاشِيًا فَلَا ظَهْرَ وَجُوبِ الْمَشْيِ ، فَإِنْ كَانَ قَالَ أَحُجُّ مَاشِيًا فَمِنْ حَيْثُ يُحْرِمُ ، وَإِنْ قَالَ أَمْشِي إِلَى بَيْتِ اللَّهِ تَعَالَى فَمِنْ دَوْرَةِ أَهْلِهِ فِي الْأَصْحَى ، وَإِذَا أَوْجَبْنَا الْمَشْيَ فَرَكِبَ لِعَذْرِ أَجْزَأَهُ وَعَلَيْهِ دَمٌ فِي الْأَظْهَرِ ، أَوْ يَلَا عَذْرَ أَجْزَأَهُ عَلَى الْمَشْهُورِ وَعَلَيْهِ دَمٌ ، وَمَنْ نَذَرَ حَجًّا أَوْ عُمْرَةً لَزِمَهُ قِتْلُهُ بِنَفْسِهِ ، فَإِنْ كَانَ مَعْضُوبًا اسْتَنْابَ ، وَتُنْدَبُ تَعْجِيلُهُ فِي أَوَّلِ الْإِمْكَانِ ، فَإِنْ تِمَكَّنَ فَأَخَّرَ فَاتَّ حُجٌّ مِنْ مَالِهِ

(أَوْ) نَذَرُ أَنْ يَصُومَ (يَوْمَ قُدُومِ زَيْدٍ فَلَا ظَهْرَ انْعِقَادِهِ ، فَإِنْ قَدِمَ لَيْلًا أَوْ يَوْمَ عِيدٍ أَوْ فِي رَمَضَانَ فَلَا شَيْءَ عَلَيْهِ ، أَوْ) قَدِمَ (نَهَارًا ، وَهُوَ مُفْطِرٌ أَوْ صَائِمٌ قَضَاءً أَوْ نَذْرًا وَجِبَ يَوْمٌ آخَرُ) قَضَاءً (عَنْ هَذَا) الْيَوْمِ الْمُنْذَرِ (أَوْ) قَدِمَ (وَهُوَ صَائِمٌ نَفْلًا فَكَذَلِكَ) يَجِبُ صَوْمُ يَوْمٍ آخَرَ (وَقِيلَ يَجِبُ تَتْمِيمُهُ) بِقَصْدِ كَوْنِهِ عَنِ النَّذْرِ (وَيَكْفِيهِ) عَنْ نَذَرِهِ (وَلَوْ قَالَ إِنْ قَدِمَ زَيْدٌ فَلَيْلَةً فَلَيْلَةً عَلَى صَوْمِ الْيَوْمِ التَّالِي لِيَوْمِ قُدُومِهِ ، وَإِنْ قَدِمَ عَمَرُو فَلَيْلَةً عَلَى صَوْمِ أَوَّلِ خَيْسٍ بَعْدَهُ) أَيْ بَعْدَ قُدُومِهِ (فَقَدِمًا فِي الْأَرْبَعَاءِ وَجِبَ صَوْمُ الْخَيْسِ عَنْ أَوَّلِ النَّذْرَيْنِ وَيَقْضَى الْآخَرُ) فَلَوْ صَامَهُ عَنِ النَّذْرِ التَّالِي صَحَّ وَأَتَمَّ ، ثُمَّ يَقْضَى يَوْمًا آخَرَ عَنِ النَّذْرِ الْآخَرِ .

[ فصل ] فِي نَذْرِ حُجٍّ أَوْ عُمْرَةٍ (نَذَرَ الْمَشْيَ إِلَى بَيْتِ اللَّهِ) تَعَالَى (أَوْ إِيَّانَهُ) أَيْ إِلَى الْبَيْتِ (فَالْمَذْهَبُ وَجُوبُ إِيَّانِهِ بِحُجٍّ أَوْ عُمْرَةٍ) وَفِي قَوْلِ لَا يَجِبُ (فَإِنْ نَذَرَ الْإِيَّانَ لَمْ يَلْزَمَهُ مَشْيٌ ، وَإِنْ نَذَرَ الْمَشْيَ أَوْ أَنْ يَحُجَّ أَوْ يَقْتَرِمَ مَاشِيًا فَلَا ظَهْرَ وَجُوبِ الْمَشْيِ) إِذَا كَانَ قَادِرًا عَلَيْهِ حَالِ النَّذْرِ ، وَالْأَفْلَاحُ يَلْزَمُهُ ، وَمُقَابِلُ الْأَظْهَرِ لَا يَجِبُ عَلَى الْقَادِرِ أَيْضًا (فَإِنْ كَانَ قَالَ) فِي نَذَرِهِ (أَحُجُّ مَاشِيًا فَمِنْ حَيْثُ يُحْرِمُ) يَلْزَمُهُ ، سِوَاهُ أَحْرَمَ مِنَ الْمِيقَاتِ أَوْ قَبْلَهُ (وَإِنْ قَالَ أَمْشِي إِلَى بَيْتِ اللَّهِ تَعَالَى ، فَمِنْ دَوْرَةِ أَهْلِهِ) بِمَشْيٍ (فِي الْأَصْحَى) وَمُقَابِلُهُ مِنْ حَيْثُ يُحْرِمُ (وَإِذَا أَوْجَبْنَا الْمَشْيَ فَرَكِبَ لِعَذْرِ أَجْزَأَهُ) بِمَشْقَةِ ظَاهِرَةِ (أَجْزَأَهُ ، وَعَلَيْهِ دَمٌ فِي الْأَظْهَرِ) وَمُقَابِلُهُ لَادِمٍ (أَوْ) رَكِبَ (بَلَا عَذْرَ أَجْزَأَهُ) الْحُجَّ رَاكِبًا (عَلَى الْمَشْهُورِ) مَعَ هَصِيَانِهِ (وَعَلَيْهِ دَمٌ) عَلَى الْمَشْهُورِ أَيْضًا (وَمَنْ نَذَرَ حَجًّا أَوْ عُمْرَةً لَزِمَهُ فَعَلُهُ بِنَفْسِهِ ، فَإِنْ كَانَ مَعْضُوبًا) وَهُوَ الْعَاجِزُ عَنِ الْحُجِّ بِنَفْسِهِ (اسْتَنْابَ) وَتُنْدَبُ تَعْجِيلُهُ فِي أَوَّلِ (سَنَى) الْإِمْكَانِ ، فَإِنْ تِمَكَّنَ فَأَخَّرَ فَاتَّ حُجٌّ مِنْ مَالِهِ) أَمَا إِذَا



وَأَنْ نَذَرَ الْحَجَّ عَامَهُ وَأَمْسَكَهُ لِرِمَّةٍ ، فَإِنْ مَنَعَهُ مَرَضٌ وَجَبَ الْقَضَاءُ ، أَوْ عَدُوٌّ فَلَا فِي الْأَظْهَرِ ، أَوْ صَلَاةٌ أَوْ صَوْمًا فِي وَقْتٍ فَمَنَعَهُ مَرَضٌ أَوْ عَدُوٌّ وَجَبَ الْقَضَاءُ ، أَوْ هَذِيحًا لِرِمَّةٍ تَحْمِلُهُ إِلَى مَكَّةَ وَالتَّصَدُّقُ بِهِ عَلَى مَنْ يَبُهَا ، أَوْ التَّصَدُّقُ عَلَى أَهْلِ بَلَدٍ مُعَيَّنٍ لِرِمَّةٍ ، أَوْ صَوْمًا فِي بَلَدٍ لَمْ يَتَّعِينَ ، وَكَذَا صَلَاةٌ إِلَّا الْمَسْجِدَ الْحَرَامَ ، وَفِي قَوْلٍ وَمَسْجِدَ الْمَدِينَةِ وَالْأَقْصَى . قُلْتُ : الْأَظْهَرُ تَعْيِينُهُمَا كَالْمَسْجِدِ الْحَرَامِ ، وَاللَّهُ أَعْلَمُ ، أَوْ صَوْمًا مُطْلَقًا فَيَوْمٌ ، أَوْ أَيَّامًا فَثَلَاثَةٌ ، أَوْ صَدَقَةٌ فَيَمَّا كَانَ ، أَوْ صَلَاةٌ فَرَكْعَتَانِ ، وَفِي قَوْلٍ رَكْعَةٌ ، قَسَمَ عَلَى الْأَوَّلِ يَجِبُ الْقِيَامُ فِيهِمَا مَعَ الْقُدْرَةِ ، وَعَلَى الثَّانِي لَا ، أَوْ عِثْقًا قَسَمَ عَلَى الْأَوَّلِ رَقَبَةً كَفَّارَةً ، وَعَلَى الثَّانِي رَقَبَةً . قُلْتُ : الثَّانِي هُنَا أَظْهَرُ ، وَاللَّهُ أَعْلَمُ ، أَوْ عِثْقًا كَافِرَةً مَعِيْبَةً أَجْزَأُهَا كَامِلَةٌ ، فَإِنْ عِيْنٌ نَاقِصَةٌ تَعَيَّنَتْ ، أَوْ صَلَاةٌ قَائِمًا لَمْ يَجْزُ

مَاتَ قَبْلَ أَنْ يَتِمَّ فَلَا شَيْءَ عَلَيْهِ (وَأَنْ نَذَرَ الْحَجَّ عَامَهُ وَأَمْسَكَهُ) فَفَعَلَهُ فِيهِ (لِرِمَّةٍ) فَإِنْ أَخْرَجَهُ عَلَيْهِ الْقَضَاءُ فِي الْعَامِ الثَّانِي ، وَهَذَا كُلُّهُ فِيمَنْ حَجَّ حِجَّةَ الْإِسْلَامِ ، فَإِنْ لَمْ يَكُنْ حَجَّ فَإِنَّهُ يَلْزِمُهُ لِلنَّذْرِ حَجٌّ آخَرٌ ، وَيَقْدَمُ حِجَّةُ الْإِسْلَامِ (فَإِنْ مَنَعَهُ مَرَضٌ) بَعْدَ الْأَحْرَامِ (وَجَبَ الْقَضَاءُ) فَإِنْ كَانَ مَرِيضًا وَقَدْ خَرَجَ النَّاسُ ، فَلَا قَضَاءَ عَلَيْهِ (أَوْ) مَنَعَهُ (عَدُوٌّ فَلَا) قَضَاءَ عَلَيْهِ (فِي الْأَظْهَرِ) وَمُقَابَلُهُ يَجِبُ (أَوْ) نَذَرَ (صَلَاةٌ أَوْ صَوْمًا فِي وَقْتٍ) مُعَيَّنٍ (فَمَنَعَهُ مَرَضٌ أَوْ عَدُوٌّ وَجَبَ الْقَضَاءُ أَوْ) نَذَرَ (هَذِيحًا) أَيْ أَنْ يَهْدِيَ شَيْئًا إِلَى الْحَرَمِ (لِرِمَّةٍ تَحْمِلُهُ إِلَى مَكَّةَ وَالتَّصَدُّقُ بِهِ عَلَى مَنْ يَبُهَا) أَوْ بِالْحَرَمِ مِنَ الْفُقَرَاءِ وَالْمَسَاكِينِ فَيَمْتَنِعُ بِيَعِهِ وَالتَّصَدُّقُ بِخَمْنِهِ ، وَإِنْ كَانَ الْحَيَوَانُ لَا يَجْزِي أَفْجَحِيَّةُ لِرِمَّةٍ التَّصَدُّقُ بِهِ حَيًّا ، وَإِنْ كَانَ مِمَّا يَجْزِي لِرِمَّةٍ ذَبْحُهُ أَيَّامَ النَّحْرِ وَتَفَرُّقُهُ لِحَةٍ (أَوْ) نَذَرَ (التَّصَدُّقُ) بِشَيْءٍ (عَلَى أَهْلِ بَلَدٍ مُعَيَّنٍ لِرِمَّةٍ) التَّصَدُّقُ بِهِ عَلَى الْمَسَاكِينِ مِنْ أَهْلِهِ (أَوْ) نَذَرَ (صَوْمًا فِي بَلَدٍ) مُعَيَّنٍ (لَمْ يَتَّعِينَ) الصَّوْمُ فِيهِ ، بَلْ لَهُ الصَّوْمُ فِي غَيْرِهِ (وَكَذَا صَلَاةٌ) لَوْ نَذَرَهَا فِي بَلَدٍ لَمْ يَتَّعِينَ (إِلَّا الْمَسْجِدَ الْحَرَامَ) الْمُرَادُ بِهِ جَمِيعُ الْحَرَمِ ، فَإِنَّهُ إِذَا نَذَرَ الصَّلَاةَ فِيهِ تَعَيَّنَ (وَفِي قَوْلٍ : وَمَسْجِدَ الْمَدِينَةِ وَالْأَقْصَى) فَيَتَعَيَّنَانِ لِلصَّلَاةِ (قُلْتُ : الْأَظْهَرُ تَعْيِينُهُمَا كَالْمَسْجِدِ الْحَرَامِ ، وَاللَّهُ أَعْلَمُ ، أَوْ) نَذَرَ (صَوْمًا مُطْلَقًا فَيَوْمٌ) يَحْمِلُ عَلَيْهِ (أَوْ) نَذَرَ (أَيَّامًا فَثَلَاثَةٌ ، أَوْ) نَذَرَ (صَدَقَةً فَيَمَّا) أَيْ بِأَيِّ شَيْءٍ (كَانَ) مِمَّا يَتَوَلَّى (أَوْ) نَذَرَ (صَلَاةً فَرَكْعَتَانِ) نَكَفَى عَنْ نَذَرِهِ (وَفِي قَوْلٍ) نَكَفَى (رَكْعَةً) وَاحِدَةً (فَعَلَى الْأَوَّلِ يَجِبُ الْقِيَامُ فِيهِمَا مَعَ الْقُدْرَةِ ، وَعَلَى الثَّانِي لَا) يَجِبُ (أَوْ) نَذَرَ (عِثْقًا فَعَلَى الْأَوَّلِ) أَنَّهُ يَسْلُكُ بِالنَّذْرِ مَسْلَكَ وَاجِبِ الشَّرْعِ يَلْزِمُهُ (رَقَبَةً كَفَّارَةً) وَهِيَ الْمُؤْمَنَةُ السَّلِيمَةُ مِنْ غَيْبٍ يَخْلُ بِالْعَمَلِ وَالْكَسْبِ (وَعَلَى الثَّانِي) وَهُوَ أَنَّهُ يَسْلُكُ بِالنَّذْرِ مَسْلَكَ جَائِزٍ الشَّرْعِ (رَقَبَةً) وَلَوْ مَعِيْبَةً (قُلْتُ : الثَّانِي هُنَا أَظْهَرُ ، وَاللَّهُ أَعْلَمُ ، أَوْ) نَذَرَ (عِثْقًا كَافِرَةً مَعِيْبَةً أَجْزَأُهَا كَامِلَةٌ ، فَإِنْ عِيْنٌ نَاقِصَةٌ) وَكَأَنَّ قَالَنَّهُ عَلَى أَنَّ أَعْتَقَ هَذِهِ الرَّقَبَةَ الْكَافِرَةَ (تَعَيَّنَتْ) فَلَا يَجْزِيهِ غَيْرُهَا (أَوْ) نَذَرَ (صَلَاةً) حَالَةً كَوْنَهُ (قَائِمًا لَمْ يَجْزُ)

قَاعِدًا ، بِخِلَافِ عَكْسِهِ ، أَوْ طُولِ قِرَاءَةِ الصَّلَاةِ ، أَوْ سُورَةِ مُعَيَّنَةٍ ، أَوْ الْجَمَاعَةِ لِزِمَةٍ ،  
وَالصَّحِيحُ انْتِقَادُ النَّذْرِ بِكُلِّ قُرْبَةٍ لَا يَجِبُ ابْتِدَاءُ كَيْفَادَةٍ ، وَتَشْيِيعُ جَنَازَةٍ ،  
وَالسَّلَامُ .

## كتاب القضاء

هُوَ فَرَضٌ كِفَايَةٌ ، فَإِنْ تَمَيَّنَ لَزِمَهُ طَلَبُهُ ، وَإِلَّا فَإِنْ كَانَ غَيْرُهُ أَصْلَحَ وَكَانَ  
يَتَوَلَّاهُ فَلِلْمَفْضُولِ الْقَبُولُ ، وَقِيلَ لَا ، وَيُكْرَهُ طَلَبُهُ ، وَقِيلَ يَحْرُمُ ، وَإِنْ كَانَ مِنْهُ  
قَلَّةُ الْقَبُولِ ، وَيُنْدَبُ الطَّلَبُ إِنْ كَانَ خَافِلًا يَرْجُو بِهِ نَشْرَ الْعِلْمِ أَوْ مُخْتِاجًا إِلَى الرِّزْقِ ،  
وَإِلَّا فَلَا وَتَى تَرَكُهُ . قُلْتُ : وَيُكْرَهُ عَلَى الصَّحِيحِ ، وَاللَّهُ أَعْلَمُ ، وَالْإِعْتِبَارُ فِي التَّعْيِينِ

فعلما (قاعدا) مع القدرة (بخلاف عكسه) وهو نذر الصلاة قاعدا فيجوز قائما (أو) نذر  
(طول قراءة الصلاة) فرضا كانت أو نقلا (أو) نذر (سورة معينة أو) نذر (الجماعة)  
ولو في نقل تسق فيه الجماعة (لزمه) ما نذر في جميع هذه المسائل ، فلو خالف الوصف فعليه  
الائتيان به ثانيا مع الوصف (والصحيح انتقاد النذر بكل قرينة لا يجب) أي لا يجب بنفسها  
بالشرع ، بخلاف القرب التي يجب بنفسها كالصلاة والصوم ، فلا خلاف في انتقاد نذرها ، وأما التي  
لا يجب بنفسها (ابتداء كفاية) لمريض (وتشييع جنازة والسلام) على الغير وتشيت  
العاطس فيصح نذرها على الصحيح ، ومقابلها لا يصح لأنها ليست على أوضاع العبادات ، وإنما هي  
أعمال مستحسنة .

## كتاب القضاء

أَيُّ الْحُكْمِ بَيْنَ النَّاسِ ، وَهُوَ الزَّامُ عَنْ لَهُ الْإِذَازَامُ فِي الْوَقَائِعِ الْخَاصَةِ بِحُكْمِ الشَّرْعِ ، فَخَرَجَ بِالْإِذَازَامِ  
الْإِفْتَاءُ ، وَبِالْخَاصَةِ الْعَامَةُ ، وَمَنْ ثُمَّ كَانَ الْحُكْمُ بِثَبُوتِ الْهَلَالِ بِجَرْدِ ثَبُوتِ (هُوَ) أَيْ قَبُولِ تَوَلِيَّةِ  
الْقَضَاءِ (فَرْضُ كِفَايَةٍ) فِي حَقِّ الصَّالِحِينَ لَهُ (فَإِنْ تَعَيَّنَ) لِلْقَضَاءِ وَاحِدٌ (لَزِمَهُ طَلَبُهُ) إِذَا  
ظَنَّ الْجَابَةَ ، وَالْإِمَامُ إِجْبَارُهُ (وَالَا) بَأَنْ لَمْ يَتَعَيَّنْ وَاحِدٌ لَوْجُودِ غَيْرِهِ مَعَهُ (فَإِنْ كَانَ غَيْرُهُ  
أَصْلَحَ) مِنْهُ (وَكَانَ) الْأَصْلَحُ (يَتَوَلَّاهُ) أَيْ يَرْضَى بِتَوَلِيَّتِهِ (فَلِلْمَفْضُولِ الْقَبُولُ) لِلتَّوَلِيَّةِ  
(وَقِيلَ لَا) يَجُوزُ لَهُ التَّوَلِيَّةُ (و) عَلَى الْأَوَّلِ (يُكْرَهُ طَلَبُهُ) وَقِيلَ يَحْرُمُ ، وَإِنْ كَانَ (غَيْرُهُ) مِثْلَهُ  
فَلَهُ الْقَبُولُ (وَلَا يُلْزَمُهُ) وَيُنْدَبُ الطَّلَبُ (لِلْقَضَاءِ) (أَنْ كَانَ خَافِلًا) أَيْ غَيْرَ مَشْهُورٍ (يَرْجُو  
بِهِ) أَيْ الْقَضَاءُ (نَشْرَ الْعِلْمِ أَوْ مُخْتِاجًا إِلَى الرِّزْقِ ، وَالَا) بَأَنْ لَمْ يَكُنْ خَافِلًا وَلَا مُخْتِاجًا (فَالْأَوَّلُ)  
لَهُ (تَرْكُهُ) . قُلْتُ : وَيُكْرَهُ لَهُ حِفْظُ الطَّلَبِ (عَلَى الصَّحِيحِ ، وَاللَّهُ أَعْلَمُ) وَيَحْرُمُ الطَّلَبُ إِذَا قُصِدَ  
اِتِّقَامًا أَوْ مِبَاهَاةً وَاسْتِعْلَاءً ، وَلَا يَجُوزُ بِذَلِكَ الْمَالُ فِي طَلَبِهِ إِلَّا إِذَا تَعَيَّنَ أَوْسَقُ (وَالْإِعْتِبَارُ فِي التَّعْيِينِ)

وَعَدَمِهِ بِالنَّاحِيَةِ ، وَشَرْطُ الْقَاضِي مُسْلِمٌ مُكَلَّفٌ حُرٌّ ذَكَرَهُ عَدَلٌ سَمِيعٌ بَصِيرٌ نَاطِقٌ  
كَافٍ مُجْتَهِدٌ ، وَهُوَ أَنْ يَعْرِفَ مِنَ الْكِتَابِ وَالسُّنَنِ مَا يَتَعَلَّقُ بِالْأَحْكَامِ ، وَتَخَاصُّهُ  
وَعَامَّتُهُ ، وَجَمَلُهُ وَمُبِينُهُ ، وَنَاسِخُهُ وَمَنْسُوخُهُ ، وَمُتَوَاتِرُ السُّنَنِ وَغَيْرُهُ ، وَالْمُتَّصِلُ  
وَالْمُرْسَلُ ، وَحَالُ الرُّوَاةِ قُوَّةٌ وَضَعْفًا ، وَلِسَانُ الْعَرَبِ لُغَةً وَنَحْوًا ، وَأَقْوَالُ الْعُلَمَاءِ مِنْ  
الصَّحَابَةِ فَمَنْ بَعْدَهُمْ إجماعًا واختلافًا ، وَالْقِيَاسُ بِأَنْوَاعِهِ ، فَإِنْ تَعَذَّرَ جَمْعُ هَذِهِ الشَّرُوطِ  
فَوَلَّى سُلْطَانٌ لَهُ شَوْكَةٌ فَاسِقًا أَوْ مُقْلَدًا نَفَذَ قَضَاؤُهُ لِلضَّرُورَةِ ، وَيُنْدَبُ لِلْإِمَامِ إِذَا  
وَلَّى قَاضِيًا أَنْ يَأْذُنَ لَهُ فِي الْإِسْتِخْلَافِ ، فَإِنْ نَهَاهُ لَمْ يَسْتَخْلَفْ ، فَإِنْ أَطْلَقَ اسْتَخْلَفَ  
فِيمَا لَا يَقْدِرُ عَلَيْهِ لِغَيْرِهِ فِي الْأَصَحِّ ، وَشَرْطُ الْمُسْتَخْلَفِ كَالْقَاضِي ، إِلَّا أَنْ يُسْتَخْلَفَ  
فِي أَمْرِ خَاصٍّ : كَسَمَاعِ بَيْتَةٍ فَيَسْكُنِي عِلْمُهُ بِمَا يَتَعَلَّقُ بِهِ ، وَيَحْكُمُ بِاجْتِهَادِهِ أَوْ بِاجْتِهَادِ  
مُقْلَدِهِ إِنْ كَانَ مُقْلَدًا ، وَلَا يَجُوزُ أَنْ يَشْرُطَ عَلَيْهِ خِلَافُهُ ،

للقضاء (وعدمه بالناحية) فلا يلزمه في غيرها (وشروط القاضي مسلم) أي اسلام ، وكذا الباقي  
(مكلف حر ذكر عدل) فلا يولي كافر ولا صبي ومجنون ولا رقيق ولا امرأة ولا فاسق (سميع)  
ولو بصياح ، فلا يولي أصم (بصير) ولو بالقرب ، فلا يولي أعمى (ناطق) فلا يولي أخرس  
(كاف) للقيام بأمور القضاء ، فلا يولي مغفل ومحتل نظر (مجتهد) فلا يولي الجاهل ولا المقلد  
(وهو) أي المجتهد (أن يعرف من الكتاب والسنة ما يتعلق بالأحكام) ولا يشترط حفظ آياتها  
ولا أحاديثها عن ظهر قلب (و) يعرف (خاصة وعامة) أي خاص ما يتعلق بالأحكام وعامة ،  
والعام لفظ يستغرق الصالح له من غير حصر ، والخاص بخلافه (وبجمله) وهو ما لم تتضمن دلالته  
(ومبينه) وهو المتضح (وناسخه ومنسوخه ومتواتر السنة وغيره) أي الآحاد (والم متصل)  
وهو ما لم يسقط أحد من رواة سنده (والم رسل) ماسقط فيه الصحابي ، وأريد به هنا غير المتصل  
فيشمل الموقوف والمعضل والمنقطع (وحال الرواة قوة وضعفاً) يعرف (لسان العرب لغة ونحوها  
وأقوال العلماء من الصحابة فمن بعدهم إجماعاً واختلافاً) ليبعد عن خرق الإجماع (و)  
يعرف (القياس بأنواعه) الأولى والمساوى والأدون ، وهذا كله في المجتهد المطلق ، وأما المقلد فليس  
عليه غير معرفة قواعد امامه (فإن تعذر جمع هذه الشروط) في رجل (فولي سلطان له شوكة  
فاسقاً أو مقلداً) أو امرأة أو صبيادون كافر (نفذ قضاؤه للضرورة ، ويندب للإمام إذا ولي قاضياً أن  
يأذن له في الاستخلاف ، فإن نهاه لم يستخلف) ويقتصر على ما يمكنه (وان أطلق) الامام الولاية  
ولم ينه ولم يأذن (استخلف فيما لا يقدر عليه لا غيره في الأصح) ومقابلته استخلف فيهما (وشروط  
المستخلف كالقاضي) في شروطه (الا أن يستخلف في أمر خاص كسماع بيعة فيكفي علمه بما يتعلق  
به) من شرائط البيعة ، ولا يشترط فيه الاجتهاد (ويحكم) الخليفة (باجتهاده أو باجتهاد مقلده)  
بفتح اللام (ان كان مقلداً ، ولا يجوز) للقاضي (أن يشترط عليه) أي المستخلف (خلافه)

وَلَوْ حَكَمَ خَصْمَانِ رَجُلًا فِي غَيْرِ حَدِّ اللَّهِ تَعَالَى جَازَ مُطْلَقًا بِشَرْطِ أَهْلِيَةِ الْقَضَاءِ ، وَفِي  
قَوْلِهِ لَا يَجُوزُ . وَقِيلَ بِشَرْطِ عَدَمِ قَاضٍ بِالْبَلَدِ . وَقِيلَ بِمُخْتَصِّ بِمَالٍ دُونَ قِصَاصٍ  
وَنِكَاحٍ وَنَحْوِهِمَا ، وَلَا يَنْفُذُ حُكْمُهُ إِلَّا عَلَى رَاضٍ بِهِ فَلَا يَكُنِي رِضًا قَاتِلٍ فِي ضَرْبِ  
دِيَّةٍ عَلَى عَاقِلَتِهِ ، وَإِنْ رَجَعَ أَحَدُهُمَا قَبْلَ الْحُكْمِ امْتَنَعَ الْحُكْمُ ، وَلَا يَشْتَرِطُ  
الرِّضَا بَعْدَ الْحُكْمِ فِي الْأَظْهَرِ ، وَلَوْ نَصَبَ قَاضِيَيْنِ فِي بَلَدٍ وَخَصَّ كُلًّا بِمَكَانٍ أَوْ زَمَانٍ  
أَوْ نَوْعٍ جَازَ ، وَكَذَا إِنْ لَمْ يَخُصَّ فِي الْأَصَحِّ ، إِلَّا أَنْ يَشْرِطَ اجْتِمَاعُهُمَا عَلَى الْحُكْمِ .

[ فصل ] جُنَّ قَاضٍ أَوْ أُعْجِيَ عَلَيْهِ أَوْ عَمِيَ أَوْ ذَهَبَتْ أَهْلِيَّةُ اجْتِهَادِهِ وَضَبَطَهُ  
بِنَفْلَةٍ أَوْ نِسْيَانٍ لَمْ يَنْفُذْ حُكْمُهُ ، وَكَذَا لَوْ فُسِقَ فِي الْأَصَحِّ ، فَإِنْ زَالَتْ هَذِهِ الْأَحْوَالُ  
لَمْ تَعُدْ وَلَا يَتَّبَعُ فِي الْأَصَحِّ . وَلِلْإِمَامِ عَزَلُ قَاضٍ ظَهَرَ مِنْهُ خَلَلٌ أَوْ لَمْ يَظْهَرْ ،  
وَهُنَاكَ أَفْضَلُ مِنْهُ أَوْ مِثْلُهُ وَفِي عَزَلِهِ بِهِ مَصْلَحَةٌ كَتَسْكِينِ فِتْنَةٍ ، وَإِلَّا

أَيُّ الْحُكْمِ لِاجْتِهَادِهِ ، أَوْ اجْتِهَادِ مَقْلَدِهِ ( وَلَوْ حَكَمَ ) بِتَشْدِيدِ الْكَافِ ( خَصْمَانِ رَجُلًا ) غَيْرِ قَاضٍ  
( فِي غَيْرِ حَدِّ اللَّهِ تَعَالَى جَازَ مُطْلَقًا ) وَلَوْ مَعَ وَجُودِ قَاضٍ ( بِشَرْطِ أَهْلِيَةِ الْقَضَاءِ ) . وَأَمَّا إِذَا كَانَ  
غَيْرُ أَهْلٍ لَهُ فَلَا يَنْفُذُ حُكْمُهُ إِلَّا فِي عَقْدِ النِّكَاحِ ، فَانْهَاجَ بِجُوزِ تَحْكِيمٍ مِنْ لَيْسَ أَهْلًا لِلْقَضَاءِ ( وَفِي قَوْلِ  
لَا يَجُوزُ ) مُطْلَقًا ( وَقِيلَ ) بِجُوزِ ( بِشَرْطِ عَدَمِ قَاضٍ فِي الْبَلَدِ ) وَلَوْ قَاضٍ ضَرُورَةً إِلَّا أَنْ كَانَ يَأْخُذُ  
مَالًا لَهُ وَقَعَ فِي جُوزِ التَّحْكِيمِ وَلَوْ لغيرِ مَجْتَهِدٍ وَلَوْ مَعَ وَجُودِ الْقَاضِيِ الْمَجْتَهِدِ ، وَهَذَا هُوَ الْمَعْتَمَدُ ( وَقِيلَ  
يَخْتَصُّ ) جَوَازَ التَّحْكِيمِ ( بِمَالٍ دُونَ قِصَاصٍ وَنِكَاحٍ وَنَحْوِهِمَا ) كَالْعَانِ ( وَلَا يَنْفُذُ حُكْمُهُ )  
أَيُّ الْحُكْمِ ( إِلَّا عَلَى رَاضٍ بِهِ ، فَلَا يَكُنِي رِضًا قَاتِلٍ ) بِحُكْمِهِ ( فِي ضَرْبِ دِيَّةٍ عَلَى عَاقِلَتِهِ ) بَلْ  
لَا بَدَّ مِنْ رِضَا عَاقِلَتِهِ ( وَإِنْ رَجَعَ أَحَدُهُمَا قَبْلَ الْحُكْمِ امْتَنَعَ الْحُكْمُ ، وَلَا يَشْتَرِطُ الرِّضَا بَعْدَ الْحُكْمِ  
فِي الْأَظْهَرِ ) وَمُقَابَلُهُ يَشْتَرِطُ ( وَلَوْ نَصَبَ ) الْإِمَامُ ( قَاضِيَيْنِ فِي بَلَدٍ وَخَصَّ كُلًّا بِمَكَانٍ أَوْ زَمَانٍ أَوْ  
نَوْعٍ ) كَأَنْ جَعَلَ أَحَدَهُمَا يَحْكُمُ فِي الْأَمْوَالِ وَالْآخَرِ يَحْكُمُ فِي الدِّمَاءِ وَالْفُرُوجِ ( جَازَ ، وَكَذَا إِنْ لَمْ  
يَخُصَّ ) [ بَلْ عَمَّ فَيَجُوزُ ( فِي الْأَصَحِّ ) وَمُقَابَلُهُ لَا يَجُوزُ ( إِلَّا أَنْ يَشْرِطَ اجْتِمَاعُهُمَا عَلَى الْحُكْمِ )  
فَلَا يَجُوزُ : أَمَّا إِذَا أُطْلِقَ فَيَجُوزُ .

[ فصل ] فَمَا يَعْزُضُ الْقَاضِيُ مِمَّا يَقْتَضِي عَزْلَهُ ( جُنَّ قَاضٍ ) وَلَوْ مُتَقَطَعًا ( أَوْ أُعْجِيَ عَلَيْهِ ،  
أَوْ عَمِيَ ، أَوْ ذَهَبَتْ أَهْلِيَّةُ اجْتِهَادِهِ وَضَبَطَهُ بِنَفْلَةٍ أَوْ نِسْيَانٍ لَمْ يَنْفُذْ حُكْمُهُ ، وَكَذَا لَوْ فُسِقَ ) لَمْ يَنْفُذْ  
حُكْمُهُ وَبِنَعَزَلِ ( فِي الْأَصَحِّ ) وَمَحَلُّ ذَلِكَ فِي غَيْرِ قَاضِيِ الضَّرُورَةِ الْمَوْلَى مِنْ ذِي شَوْكَةٍ . أَمَّا  
هُوَ إِذَا زَادَ هِسْقَهُ فَلَا يَنْعَزَلُ ( فَإِنْ زَالَتْ هَذِهِ الْأَحْوَالُ ) مِنْ جُنُونٍ وَمَا بَعْدَهُ ( لَمْ تَعُدْ وَلَا يَتَّبَعُ فِي  
الْأَصَحِّ ، وَلِلْإِمَامِ عَزَلُ قَاضٍ ظَهَرَ مِنْهُ خَلَلٌ ) لَا يَقْتَضِيُ إِعْزَالَهُ كَكَثْرَةِ الشَّكَاوَى مِنْهُ ( أَوْ لَمْ يَظْهَرْ ،  
( وَلَكِنْ ) هُنَاكَ ) مَنْ هُوَ ( أَفْضَلُ مِنْهُ أَوْ مِثْلُهُ وَفِي عَزْلِهِ بِهِ مَصْلَحَةٌ كَتَسْكِينِ فِتْنَةٍ ، وَإِلَّا )

فَلَا ، لَكِنْ يَنْفُذُ الْعَزْلُ فِي الْأَصَحِّ ، وَالْمَذْهَبُ أَنَّهُ لَا يَنْعَزِلُ قَبْلَ بُلُوغِهِ خَبَرِ عَزْلِهِ ،  
وَإِذَا كَتَبَ الْإِمَامُ إِلَيْهِ إِذَا قَرَأَتْ كِتَابِي فَأَنْتَ مَعَزُولٌ فَقَرَأَهُ الْعَزْلُ ، وَكَذَا إِنْ  
قَرِئَ عَلَيْهِ فِي الْأَصَحِّ ، وَيَنْعَزِلُ بِمَوْتِهِ وَانْعَزَالِهِ مَنْ أُذِنَ لَهُ فِي شُغْلٍ مُعَيَّنٍ كَبَيْعِ  
مَالٍ مَيِّتٍ ، وَالْأَصَحُّ انْعَزَالُ نَائِبِهِ الْمُطْلَقِ إِنْ لَمْ يُوْذَنْ لَهُ فِي اسْتِخْلَافٍ ، أَوْ قِيلَ لَهُ  
اسْتَخْلَفَ عَنْ نَفْسِكَ أَوْ أَطْلَقَ ، فَإِنْ قَالَ اسْتَخْلَفَ عَنِّي فَلَا ، وَلَا يَنْعَزِلُ قَاضٍ بِمَوْتِ  
الْإِمَامِ وَلَا نَاطِرُ يَتِيمٍ وَوَقْفٍ بِمَوْتِ قَاضٍ ، وَلَا يُقْبَلُ قَوْلُهُ بَعْدَ انْعَزَالِهِ : حَكَمْتُ  
بِكَذَا ، فَإِنْ شَهِدَ مَعَ آخَرٍ بِحُكْمِهِ لَمْ يُقْبَلْ عَلَى الصَّحِيحِ ، أَوْ بِحُكْمِ حَاكِمٍ جَائِزٍ  
الْحُكْمَ قُبِلَتْ فِي الْأَصَحِّ ، وَيُقْبَلُ قَوْلُهُ قَبْلَ عَزْلِهِ : حَكَمْتُ بِكَذَا ، فَإِنْ كَانَ فِي غَيْرِ  
مَحَلٍّ وَلَا يَتِيهِ فَكَمَعَزُولٍ ، وَلَوْ ادَّعَى شَخْصٌ عَلَى مَعَزُولٍ أَنَّهُ أَخَذَ مَالَهُ بِرِشْوَةٍ أَوْ  
شَهَادَةِ عَبْدَيْنِ مِثْلًا أَحْضَرَ وَفُصِّلَتْ خُصُومَتُهُمَا ، وَإِنْ قَالَ حَكَمَ بَعِيدَيْنِ وَلَمْ يَذْكُرْ مَا لَا  
أَحْضَرَ . وَقِيلَ : لَا حَتَّى يُقِيمَ بَيِّنَةً بِدَعْوَاهُ ، فَإِنْ أَحْضَرَ وَأَنْكَرَ صُدِّقَ بِلَا يَمِينٍ فِي  
الْأَصَحِّ . قُلْتُ : الْأَصَحُّ بَيِّنِينَ ، وَاللَّهُ أَعْلَمُ ، وَلَوْ ادَّعَى عَلَى قَاضٍ

بأن لم يكن في عزله مصلحة (فلا) يجوز عزله ، و ( لكن ينفذ العزل في الأصح ) ومقابله لا ينفذ  
( والمذهب أنه ) أي القاضي ( لا ينعزل قبل بلوغه خبر عزله ) وفي قول أنه ينعزل ، وبلوغ  
الخبر يكفي فيه عدل واحد والاستفاضة ( وإذا كتب الإمام إليه : إذا قرأت كتابي فأنت معزول  
فقرأه انعزل ، وكذا ان قرئ عليه في الأصح ) ومقابله لا ينعزل ( وينعزل بموته وانعزاله ) نائبه  
المقيد ، وهو ( من أذن له في شغل معين كبيع مال ميت ، والأصح انعزال نائبه المطلق ) بما ذكر  
( ان لم يؤذن له في استخلاف ، أو قيل له : استخلف عن نفسك ، أو أطلق ) له الاستخلاف  
( فان قال : استخلف عني فلا ) ينعزل الخليفة بما ذكر ( ولا ينعزل قاض بموت الإمام ) وانعزاله  
( ولا ) ينعزل ( ناظر يتيم ، و ) ناظر ( وقف بموت قاض ) وانعزاله ( ولا يقبل قوله ) أي القاضي  
( بعد انعزاله : حكمت بكذا ) لفلان إلا ببينة ( فان شهد مع آخر بحكمه لم يقبل على الصحيح )  
ومقابله يقبل كالمرضعة إذا شهدت بأنها أرضعت ولم تطلب بأجرة ( أو ) شهد ( بحكم حاكم جائز )  
الحكم ( ولم يصفه إلى نفسه ) قبلت ( شهادته ) في الأصح ، و يقبل قوله قبل عزله حكمت  
بكذا ( ولو قاضي ضرورة انما مع بيان المشتد ) ( فان كان ) أي القاضي ( في غير محل ولايته  
فكمعزول ) فلا ينفذ حكمه ، والمراد بمحل ولايته بلد قضائه ، لا محل حكمه ( ولو ادعى شخص  
على معزول أنه أخذ ماله برشوة أو شهادة عبدین مثلا أحضر وفصلت خصومتها ، وإن قال حكم  
على ( بعبدین ولم يذكر مالا أحضر ) المعزول ليحجبه ( وقيل : لا ) يحضيه ( حتى يقيم بينة بدعواه ،  
فإن أحضر وأنكر صدق بلا يمين في الأصح . قلت : الأصح يمين ، والله أعلم ، ولو ادعى على قاضي

جور في حكم لم يسمع ذلك، ويشترط بيّنة، وإن لم تتعلق بحكميه حكم بينهما خليفته أو غيره.

[فصل] ليكتب الإمام لمن يوليّه ويشهد بالكتاب شاهدين بخرجان معه إلى البلد يُخبران بالحال، وتكفي الاستفاضة في الأصح لأبجد كتاب على المذهب، ويبحث القاضي عن حال علماء البلد وعدوله، ويدخل يوم الاثنين، وينزل وسط البلد، وينظر أولاً في أهل الحبس، فمن قال حبست بحق أدامة، أو ظلمت فعلي خصمه حجة، فإن كان غائباً كتب إليه ليحضر، ثم في الأوصياء، فمن ادعى وصاية سأل عنها وعن حاله وتصرفه، فمن وجدته فاسقاً أخذ المال منه، أو مضعيفاً عضده بمعين، ويتخذ مزكياً وكاتباً، ويشترط كونه مسلماً عدلاً عارفاً بكتابة محاضر وسجلات، ويستحب فقهه، وفور عقله، وجودة خطه، ومترجماً،

جور في حكم لم يسمع ذلك، ويشترط بيّنة) به فلا يحلف فيه واحد منهما (وإن لم تتعلق تلك الدسوى (بحكمه) بل بخاصة نفسه (حكم بينهما خليفته أو) قاض (غيره) ان كانت لا تملّ بمنصبه، وإلا فلا تسمع إلا بيّنة.

[فصل] في آداب القضاء (ليكتب الإمام لمن يوليّه) القضاء ببلد ما فوضه إليه في كتاب (ويشهد) ندبا (بالكتاب شاهدين بخرجان معه إلى البلد) الذي تولاه (بخرجان) أهل البلد (بالحال) من التولية وغيرها ولو بغير لفظ الشهادة (وتكفي الاستفاضة) بالتولية عن اخبارهما (في الأصح) ومقابله يقول التولية عقد ولا تثبت العقود بالاستفاضة (لا مجرد كتاب) بها بلا اشهاد أو استفاضة (على المذهب) وقيل يكفي (ويبحث القاضي عن حال علماء البلد وعدوله) قبل دخوله، فإن لم يقبض حين يدخل (ويدخل يوم الاثنين) فإن تعسر فالتجسس وإلا فالسبب (وينزل وسط البلد) إذا لم يكن موضع ينزل فيه (وينظر أولاً في أهل الحبس) بعد مادمت المصلحة إلى وجوب تقديمه كالنظر في الجائعين الذين تحت نظره وحيوانات التركاب (فمن قال حبست بحق أدامة) فيه (أو) قال حبست (ظالماً فعلي خصمه حجة) فإن لم يقمها صدق المحبوس جمينه (فإن كان) خصمه (غائباً كتب إليه ليحضر) والمراد من حضوره إقامة الحجة بحبسه، فإن لم يفعل أطلق (ثم) بعد النظر في أهل الحبس ينظر (في الأوصياء) على الأطفال والمجانين والسفهاء (فمن ادعى وصاية سأل عنها) من جهة ثبوتها (و) سأل (عن حاله) بالنسبة إلى الأمانة (وتصرفه) فيها (فمن وجدته) عدلاً أقره، أو (فاسقاً أخذ المال منه) وجوباً (أو) وجدته (ضعيفاً) عن القيام بها (عضده بمعين) ويتخذ مزكياً وكاتباً، ويشترط كونه أي الكاتب (مسلماً عدلاً) في الشهادة (عارفاً بكتابة محاضر) وهي التي فيها ذكر ما جرى من غير حكم (وسجلات) وهي التي فيها ذكر الأحكام (ويستحب) في الكاتب (فقهه) زائد على ما لا بد منه (وفور عقله، وجودة خطه، و) يتخذ (مترجماً)

وشرطه عدالة، وحرية، وعدد، والأصح جواز أعمى، واشترط عدد في إسماع قاض به صمم، ويتخذ ديرة للتأديب، وسجنا لأداء حق ولتعزير، ويستحب كون مجلسه قسما بارزا منصونا من أذى حر وبرد لائقا بالوقت والقضاء لا مسجدا، ويكره أن يقضى في حال غضب وجوع وشبع مغرطين، وكل حال يسوء خلقه فيه، ويندب أن يشارو الفقهاء، وأن لا يشتري ويبيع بنفسه، ولا يسكن له وكيل معروف، فإن أهدى إليه من له خصومة أو لم يهد قبل ولا يتوخرم قبولها، وإن كان يهدى ولا خصومة جاز بتقدير المادة، والأولى أن يثيب عليها، ولا ينفذ حكمه لنفسه ورقيقه وشريكه في المشترك، وكذا أصله وفرعه على الصحيح، ويحكم له ولو لا الإتمام أو قاض آخر، وكذا نائيه على الصحيح، وإذا أقر اللدعي عليه أو نكل فحلف المدعي وسأل القاضي أن يشهد على إقراره عنده أو يمينه

يفسر للقاضي لغة المتخصصين (وشرطه) أي المترجم (عدالة وحرية وعدد) ولفظ شهادة كالشاهد (والأصح جواز) ترجمة (أعمى، و) (الأصح) اشتراط عدد في إسماع قاض به صمم (أي قل سمع، ولا بد في المسمع من لفظ الشهادة إذا كان ينقل للقاضي كلام الخصم) ويتخذ ديرة بكسر الدال (للتأديب، وسجنا لأداء حق ولتعزير، ويستحب كون مجلسه قسما بارزا) أي ظاهرا (منصونا من أذى حر وبرد لائقا بالوقت والقضاء) كأن يكون دارا (لامسجدا) فيكره اتخاذ مجلسا للحكم (ويكره أن يقضى في حال غضب وجوع وشبع مغرطين، وكل حال يسوء خلقه فيه) كالمرض وشدة الحزن ومداومة الأخشين (ويندب) له عند تعارض الأدلة في حكم (أن يشارو الفقهاء) وهم الذين يقبل قولهم في الافتاء (و) يندب (أن لا يشتري ويبيع بنفسه) ومثل ذلك باقي المعاملات من إجارة وغيرها (و) أن (لا يكون له وكيل معروف، فإن أهدى إليه من له خصومة) في الحال (أولم) يكن له خصومة لكنه لم يهد (له) قبل ولايته (القضاء حرم) عليه (قبولها) ولا يملكها لو قبلها، ويردّها على مالكها، فإن تعذر وضعها في بيت المال (وإن كان يهدى) قبل ولايته (ولا خصومة له جاز) قبولها (إن كانت بقدر العادة) في صفة الهدية وقديرها (والأولى أن يثيب عليها) أو يردها، والضيافة والهبة كالمهدية (ولا ينفذ حكمه لنفسه) نعم يجوز له تعزير من أساء الأدب بين يديه فيما يتعلق بأحكامه (و) لا (لرقيقه، و) لا (شريكه في) المال (المشترك) بينهما (وكذا أصله وفرعه) لا ينفذ حكمه لكل منهم (على الصحيح) ومقابلته ينفذ حكمه لهم بالينة (ويحكم له) أي القاضي (ولو لا) المذكورين إن كان لهم خصومة (الامام أو قاض آخر) مستقل (وكذا نائيه) يحكم (على الصحيح، وإذا أقر المدعي عليه أو نكل) عن اليمين بعد عرضها عليه (خلف المدعي) اليمين المدروسة (وسأل القاضي أن يشهد على إقراره عنده) في صورة الإقرار (أو) على (يمينه)

أَوْ الْحُكْمَ بِمَا ثَبَتَ وَالْإِشْهَادَ بِدَلِيلِهِ ، أَوْ أَنْ يَكْتُبَ لَهُ مُحَضَّرًا بِمَا جَرَى مِنْ غَيْرِ  
حُكْمٍ أَوْ سِجِلًا بِمَا حَكَمَ اسْتَجِبَ إِبَابَتُهُ ، وَقِيلَ نَجِبٌ ، وَيُسْتَعَبُّ نُسْخَتَانِ : إِحْدَاهُمَا  
لَهُ ، وَالْأُخْرَى تُحْفَظُ فِي دِيْوَانِ الْحُكْمِ ، وَإِذَا حَكَمَ بِاجْتِهَادِهِ ثُمَّ بَانَ خِلَافَ نَصِّ الْكِتَابِ  
أَوْ السُّنَّةِ أَوْ الْإِجْمَاعِ أَوْ قِيَاسٍ جَلِيٍّ نَقَضَهُ هُوَ وَغَيْرُهُ ، لَاحِظِي ، وَالْقَضَاءُ يَنْفُذُ ظَاهِرًا لَا بَاطِنًا  
وَلَا يَقْضِي بِخِلَافِ عَلَيْهِ إِلَّا بِإِجْمَاعٍ ، وَالْأَظْهَرُ أَنَّهُ يَقْضِي بِإِلَافِهِ إِلَّا فِي حُدُودِ اللَّهِ تَعَالَى ،  
وَلَوْ رَأَى وَرَقَةً فِيهَا حُكْمُهُ أَوْ شَهَادَتُهُ أَوْ شَهِدَ شَاهِدَانِ أَنَّكَ حَكَمْتَ أَوْ شَهِدْتَ بِهَذَا  
لَمْ يَعْمَلْ بِهِ وَلَمْ يَشْهَدْ حَتَّى يَنْذَرَ كَرًّا ، وَفِيهِمَا وَجْهٌ فِي وَرَقَةٍ مَصُونَةٍ عِنْدَهُمَا ، وَلَهُ الْحَلْفُ  
عَلَى اسْتِحْقَاقِ حَقٍّ أَوْ أَدَائِهِ اعْتِمَادًا عَلَى خَطِّ مُوَرِّثِهِ إِذَا وَثِقَ بِخَطِّهِ وَأَمَّا كَتَبُهُ ، وَالصَّحِيجُ  
جَوَازُ رِوَايَةِ الْحَدِيثِ بِخَطِّهِ مُحْفُوظٌ عِنْدَهُ .

فِي صُورَةِ النُّكُولِ ( أَوْ ) سَأَلَ ( الْحُكْمَ بِمَا ثَبَتَ ) عِنْدَهُ ( وَالْإِشْهَادَ بِهِ ) لَزِمَهُ ( إِبَابَتُهُ ،  
وَلَا يَلْزِمُهُ الْحُكْمُ قَبْلَ أَنْ يَسْأَلَ الْمُدْعَى ، وَصِغَةُ الْحُكْمِ الْمَلْزَمُ أَنْ يَقُولَ : حَكَمْتُ عَلَى فُلَانٍ فُلَانًا بِكَذَا  
لَا ثَبَتَ عِنْدِي مِثْلًا ( أَوْ ) سَأَلَ الْمُدْعَى الْقَاضِي ( أَنْ يَكْتُبَ لَهُ مُحَضَّرًا بِمَا جَرَى مِنْ غَيْرِ حُكْمٍ ، أَوْ )  
أَنْ يَكْتُبَ لَهُ ( سِجِلًا بِمَا حَكَمَ ) بِهِ ( اسْتَجِبَ إِبَابَتُهُ ، وَقِيلَ نَجِبٌ ) كَالْإِشْهَادِ ( وَيُسْتَعَبُّ )  
لِلْقَاضِي ( نُسْخَتَانِ ) بِمَا وَقَعَ بَيْنَ الْخَصْمَيْنِ ( إِحْدَاهُمَا لَهُ ) أَيُ صَاحِبِ الْحَقِّ ( وَالْأُخْرَى تُحْفَظُ  
فِي دِيْوَانِ الْحُكْمِ ، وَإِذَا حَكَمَ ) قَاضٍ ( بِاجْتِهَادِهِ ثُمَّ بَانَ ) حُكْمُهُ ( خِلَافَ نَصِّ الْكِتَابِ أَوْ السُّنَّةِ  
أَوْ الْإِجْمَاعِ أَوْ قِيَاسٍ جَلِيٍّ ) وَهُوَ مَا قَطَعَ فِيهِ بَنِي تَأْثِيرًا لِفَارِقِ بَيْنِ الْأَصْلِ وَالْفَرْعِ أَوْ يَبْعَدُهُ أَوْ حَكَمَ فِيهِ  
بِالْمَسَاوَاةِ ( نَقَضَهُ هُوَ وَغَيْرُهُ ) وَكَذَا إِنْ كَانَ الْقَاضِي مُقْلِدًا وَحَكَمَ بِغَيْرِ الْمُعْتَمَدِ فِي مَذْهَبِهِ ( لَا )  
إِنْ بَانَ خِلَافَ قِيَاسٍ ( خَفِيٍّ ) وَهُوَ مَا لَا يَبْعَدُ فِيهِ احْتِمَالُ الْمَفَارِقَةِ ( وَالْقَضَاءُ يَنْفُذُ ظَاهِرًا ) فِيهَا  
الْأَمْرُ فِيهِ بِخِلَافِ ظَاهِرِهِ ( لَا بَاطِنًا ) فَلَا يَحِلُّ حَرَامًا وَلَا نِكَاحًا وَلَا يَحْرَمُ حَلَالًا ( وَلَا يَقْضِي )  
الْقَاضِي ( بِخِلَافِ عِلْمِهِ بِالْإِجْمَاعِ ) أَيُ لَا يَقْضِي بِمَا يَعْلَمُ خِلَافَهُ حَتَّى لَوْ قَضَى بِشَهَادَةِ شَاهِدَيْنِ لَا يَعْلَمُ  
صَدَقَهُمَا وَلَا كَذَبَهُمَا نَفَذَ قَضَاؤُهُ ( وَالْأَظْهَرُ أَنَّهُ يَقْضِي بِعِلْمِهِ ) فِي الْمَالِ وَغَيْرِهِ ، وَمُقَابِلُهُ الْمَنْعُ ،  
وَالْمُرَادُ بِالْعِلْمِ مَا يَشْمَلُ غَلْبَةَ الظَّاهِرِ الَّتِي تَجُوزُ لِلشَّاهِدِ الشَّهَادَةُ ( إِلَّا فِي حُدُودِ اللَّهِ تَعَالَى ) كَالزُّنَا  
وَالسَّرِقَةِ وَالشَّرْبِ فَلَا يَقْضِي بِعِلْمِهِ فِيهَا ( وَلَوْ رَأَى وَرَقَةً فِيهَا حُكْمُهُ أَوْ شَهَادَتُهُ أَوْ شَهِدَ شَاهِدَانِ أَنَّكَ  
حَكَمْتَ أَوْ شَهِدْتَ ) عَلَى فُلَانٍ ( بِهَذَا لَمْ يَعْمَلِ ) الْقَاضِي ( بِهِ ) أَيُ بِمَضْمُونِ مَا ذَكَرَ ( وَلَمْ يَشْهَدْ )  
الشَّاهِدُ ( حَتَّى يَنْذَرَ ) كُلُّ مَنْهُمَا أَنَّهُ حَكَمَ أَوْ شَهِدَ بِهِ عَلَى التَّفْصِيلِ ( وَفِيهِمَا ) أَيُ الْعَمَلُ وَالشَّهَادَةُ  
( وَجْهٌ فِي وَرَقَةٍ مَصُونَةٍ عِنْدَهُمَا ) أَيُ الْقَاضِي وَالشَّاهِدُ أَنَّهُ يَجُوزُ الْاعْتِمَادُ عَلَيْهِ إِذَا وَثِقَ بِخَطِّهِ ( وَلَهُ )  
أَيُ الشَّخْصِ ( الْحَلْفُ عَلَى اسْتِحْقَاقِ حَقٍّ ) لَهُ عَلَى غَيْرِهِ ( أَوْ ) عَلَى ( أَدَائِهِ ) لَغَيْرِهِ ( اعْتِمَادًا  
عَلَى خَطِّ مُوَرِّثِهِ إِذَا وَثِقَ بِخَطِّهِ وَأَمَّا كَتَبُهُ ) وَيجوزُ لَهُ الْحَلْفُ عَلَى ذَلِكَ ، وَمِثْلُ مُوَرِّثِهِ شَرِيكَهُ وَخَبَارُ  
عَدْلٍ ( وَالصَّحِيجُ : جَوَازُ رِوَايَةِ الْحَدِيثِ بِخَطِّهِ مُحْفُوظٌ عِنْدَهُ ) وَإِنْ لَمْ يَنْذَرَ كَرًّا ، وَمُقَابِلُ الصَّحِيجِ  
الْمَنْعُ كَالشَّهَادَةِ .



[فصل] لَيْسُو بَيْنَ الْمُحْصَيْنِ فِي دُخُولِ عَلَيْهِ، وَقِيَامِ لَهْمَا، وَاسْتِمَاعِ، وَطَلَاقِهِ وَجَبِهِ، وَجَوَابِ سَلَامٍ وَتَجَلُّسِ، وَالْأَصْحَ رَفْعُ مُسْلِمٍ عَلَى ذِمَّتِي فِيهِ، وَإِذَا جَلَسَا فَلَهُ أَنْ يَسْكُتَ، وَأَنْ يَقُولَ لَيْسَ كَلِمَةُ الْمُدَّعَى، فَإِذَا ادَّعَى طَالِبُ خَصْمَتِهِ بِالْجَوَابِ فَإِنْ أَقَرَّ فَلَدَّكَ، وَإِنْ أَنْكَرَ فَلَهُ أَنْ يَقُولَ لِلْمُدَّعَى أَلَيْكَ بَيِّنَةٌ؟ وَأَنْ يَسْكُتَ، فَإِنْ قَالَ لِي بَيِّنَةٌ وَأُرِيدُ تَحْلِيلَهُ فَلَهُ ذَلِكَ، أَوْ لَا بَيِّنَةَ لِي ثُمَّ أَخْضَرَهَا قِيلَتْ فِي الْأَصْحَ، وَإِذَا زِدَحَمَ خُصُومٌ قُدِّمَ الْأَسْبَقُ، فَإِنْ جُهِلَ أَوْ جَاهُوا مِمَّا أَقْرَعَ، وَيُقَدَّمُ مُسَافِرُونَ مُسْتَوْفَزُونَ وَنِسْوَةٌ، وَإِنْ تَأَخَّرُوا مَا كَمْ يَكْتَرُوا، وَلَا يُقَدَّمُ سَابِقٌ وَقَارِعٌ إِلَّا بِدَعْوَى، وَيَحْرُمُ اتِّخَاذُ شُهَدَاءٍ مُعَيَّنِينَ، لَا يَقْبَلُ غَيْرُهُمْ، وَإِذَا شَهِدَ شُهُودٌ فَعَرَفَ عَدَالَةَ أَوْ رَفِئَتْ عَمَلٌ رِغَابِهِ، وَإِلَّا وَجَبَ الْأَسْتِزْكَاءُ بِأَنْ يَكْتُبَ مَا يَتَمَيَّزُ بِهِ الشَّاهِدُ وَالْمَشْهُودُ لَهُ وَعَلَيْهِ

[فصل] في التسوية بين الخصمين وما يتبعها (ليسو) القاضى وجوبا (بين الخصمين في دخول عليه) فلا يدخل أحدهما قبل الآخر (و) في (قيام لهما) أو تركه (واستماع) لكلامهما (وطلاقة وجه) لهما (و) في (جواب سلام) منهما، فان سلم أحدهما انتظر الآخر، أو قال له سلم ليحييهما معا (و) في (مجلس) لهما، فلا يخص أحدهما بشئ من أنواع الاكرام وان اختلفا بفضيلة وغيرها (والأصح رفع مسلم على ذمته فيه) أى المجلس وجوبا وقيل استحبابا، ومقابل الأصح لا يرفع (وإذا جلسا فله أن يسكت وأن يقول: ليسكلم المدعى) منسكما (فاذا ادعى طالب خصمه بالجواب) وان لم يسأله المدعى (فان أقر فذاك) ظاهر في ثبوته، وللمدعى بعد الاقرار أن يطلب من القاضى الحكم عليه (وان أنكر) الدعوى (فله) أى القاضى (أن يقول للمدعى: ألك بينة) أى حجة (و) للقاضى (أن يسكت) فلا يستفهم من المدعى إلا ان كان جاهلا فيجب إعلامه (فان قال: لى بينة وأريد تحليفه فله ذلك، أو) قال (لابنية لى ثم أخضرها قبلت في الأصح) ومقابله لا تقبل إلا أن يذكر لكلامه تأويلا (وإذا ازدحم خصوم) في مجلس القاضى (قدّم الأسبق) إلى مجلس الحكم (فان جهل) الأسبق (أو جاءوا معا أقرع) بينهم وقدم من خرجت قرعته (ويقدم) ندبا (مسافرون مستوفزون) أى متهيشون للسفر على مقيمين (ونسوة) على رجال (وإن تأخروا) أى المسافرون والنسوة (مالم يكثرأوا) فان كثروا فالتقديم بالسبق أو القرعة (ولا يقدم سابق وقارع) أى من خرجت له القرعة (إلا بدعوى) واحدة (ويحرم) على القاضى (اتخاذ شهود معينين لا يقبل غيرهم) فان عين شهودا وقبل غيرهم لم يحرم ولم يكره (وإذا شهد) عند القاضى (شهود فعرف) فيهم (عدالة أو فسقا عمل بعلمه) فيهم (والا) بان لم يعرف عدالة ولا فسقا (وجب الاستزكاء) أى طلب التزكية، وهى البحث عن حال الشهود، ولو اعترف المدعى عليه بعد التهم (بأن يكتب ما يميز به الشاهد والمشهد له، و) المشهد (عليه) من اسم وكنية واسم أبيه واسم جدته وحليته وحرفته

وَكَذَا قَدَرَ الدِّينَ عَلَى الصَّحِيحِ ، وَبَيَّنَّتْ بِهِ مَرْكَبًا ثُمَّ يُشَافَهُ لِلزَّكِيِّ بِمَا عِنْدَهُ ،  
وَقِيلَ تَكْفِي كِتَابَتُهُ ، وَشَرْطُهُ كَشَاهِدٌ مَعَ مَعْرِفَةِ الْجَرْحِ وَالتَّعْدِيلِ ، وَخُبْرَةُ  
بَاطِنٍ مَنْ يُعَدُّ لَهُ لِيُصْحَبَهُ أَوْ جَوَارٍ أَوْ مُعَامَلَةٍ ، وَالْأَصَحُّ اشْتِرَاطُ لَفْظِ شَهَادَتِهِ ، وَأَنَّهُ  
يَكْفِي : هُوَ عَدْلٌ ، وَقِيلَ يَزِيدُ عَلَى وَلِيٍّ ، وَيَجِبُ ذِكْرُ سَبَبِ الْجَرْحِ ، وَيَقْتَضِي  
فِيهِ الْمَعَانِيَّةَ أَوْ الْإِسْتِفَاضَةَ ، وَيُقَدَّمُ عَلَى التَّعْدِيلِ ، فَإِنْ قَالَ الْمُدَّعِي : عَرَفْتُ سَبَبَ  
الْجَرْحِ وَتَأَبَّ مِنْهُ وَأَصْلَحَ قُدِّمَ ، وَالْأَصَحُّ أَنَّهُ لَا يَكْفِي فِي التَّعْدِيلِ قَوْلُ الْمُدَّعَى عَلَيْهِ :  
هُوَ عَدْلٌ ، وَقَدْ غَلِطَ .

### باب القضاء على الغائب

هُوَ جَائِزٌ إِنْ كَانَ عَلَيْهِ بَيِّنَةٌ وَلَدَّعَى الْمُدَّعَى جُحُودَهُ ، فَإِنْ قَالَ : هُوَ مُقَرَّرٌ لَمْ تُسْمَعْ

( وكذا قدر الدين على الصحيح ) ومقابله لا يكتبه ، لأن العدالة لا تختلف بقلة أو كثرة ( ويبعث  
به ) أي بما كتبه ( مَرْكَبًا ) أي صاحب مسألة ، وذلك أن للقاضي أصحاب مسائل وهم الرسل  
الذين يرسلهم إلى أناس يعتمدهم في التزكية ثبتت عدالتهم عنده وصدقهم ويسمون بالزكيين ،  
وربما سمي أصحاب المسائل بالزكيين ( ثم يشافهه ) أي القاضي ( الزكي ) المبعوث إليه لأصحاب  
المسألة ( بما عنده ) من حال الشهود من جرح أو تعديل ، ولا يقتصر الزكي على الكتابة مع  
أصحاب المسائل ( وقيل تكفي كتابته ) أي الزكي للقاضي مع أصحاب الرسائل ، والمراد من الزكي  
اثنان فأكثر ( وشروطه ) أي الزكي ( كشاهد مع معرفة الجرح والتعديل وخبرة باطن من يعدله  
لصحة أو جوار أو معاملة ) ولا يعتبر في خبرة الباطن التقادم في معرفتهما . وأما من يجرح فلا  
يشترط فيه الخبرة الباطنة ، بل لابد أن يفسر الجرح ( والأصح اشتراط لفظ شهادة ) من الزكي  
( وأنه يكفي ) مع لفظ الشهادة قوله ( هو عدل . وقيل يزيد ) على ذلك قوله ( على ولي ، ويجب  
ذكر سبب الجرح ) صريحاً كقوله هو زان ولا بعدة فأذا ، وإن انفرد ( ويعتمد ) الجراح ( فيه )  
أي الجرح ( المعانيعة ) كأن رآه يزني ( أو الاستفاضة ) بين الناس بما يجرحه به أو شهادة عدلين  
( ويقدم ) الجرح ( على التعديل ، فإن قال المعدل : عرفت سبب الجرح وتأب منه وأصلح قدّم )  
قوله على قول الجراح ( والأصح أنه لا يكفي في التعديل قول المدعى عليه : هو عدل وقد غلط )  
على في شهادته ، ومقابله يكتب في الحكم عليه بقوله ذلك .

### باب القضاء على الغائب

( هو جائز إن كان عليه ) أي الغائب ( بينة ) أي حجة فتشمل الشاهد واليمين ( وادعى  
المدعى جحوده ) أي الحق المدعى به ، ولا يكلف البينة بالجحود ( فإن قال : هو مقر لم تسع

بَيِّنَتُهُ ، وَإِنْ أَطْلَقَ فَلَا صَاحِبَ أَنَّهَا تُسْمَعُ ، وَأَنَّهُ لَا يَلْزِمُ الْقَاضِيَ نَصْبُ مُسَخَّرٍ يُنْكَرُ عَلَى الْغَائِبِ ، وَيَجِبُ أَنْ يُحْلَفَ بَعْدَ الْبَيِّنَةِ إِنَّ الْحَقَّ ثَابِتٌ فِي ذِمَّتِهِ ، وَقِيلَ يُسْتَعْبَ وَيَجْرِي بَأْنٍ فِي دَعْوَى عَلَى صَبِيٍّ أَوْ مَجْنُونٍ ، وَلَوْ ادَّعَى وَكَيْلٌ عَلَى غَائِبٍ فَلَا تَحْلِيفَ ، وَلَوْ حَضَرَ الْمُدَّعَى عَلَيْهِ وَقَالَ لَوْ كَيْلٌ الْمُدَّعَى : أُبْرَأَنِي مَوْكَكَ أَمْرًا بِالتَّسْلِيمِ ، وَإِذَا ثَبَتَ مَالٌ عَلَى غَائِبٍ ، وَلَهُ مَالٌ قَضَاهُ الْحَاكِمُ مِثْلَهُ ، وَإِلَّا فَإِنْ سَأَلَ الْمُدَّعَى لِإِنْهَاءِ الْحَالِ إِلَى قَاضِي بَلَدِ الْغَائِبِ أَجَابَهُ فَيُنْهَى سَمَاعَ بَيِّنَتِهِ لِيَعْلَمَ بِهَا ثُمَّ يَسْتَوْفَى لِلْمَالِ ، أَوْ حُكْمًا لِيَسْتَوْفَى ، وَإِلَّا فَإِنْ أَنْ يَشْهَدَ عَدْلَيْنِ بِذَلِكَ ، وَيُسْتَعْبَ كِتَابٌ بِهِ يَذْكُرُ فِيهِ مَا يَتَّبِعُ بِهِ الْمَحْكُومُ عَلَيْهِ ، وَيُخْتَمُهُ ، وَيَشْهَدَانِ عَلَيْهِ أَنْ أَنْكَرَ ، فَإِنْ قَالَ : لَسْتُ الْمُسَمَّى فِي الْكِتَابِ صَدَقَ بِبَيِّنَتِهِ ، وَعَلَى الْمُدَّعَى بَيِّنَتُهُ بِأَنَّ هَذَا الْمَكْتُوبَ اسْمُهُ وَنَسَبُهُ ، فَإِنْ أَقَامَهَا فَقَالَ :

بَيِّنَتُهُ ( وَلَفَتْ دَعْوَاهُ ( وَإِنْ أَطْلَقَ ) الْمُدَّعَى فَلَمْ يَتَعَرَّضْ لِمَحْوُودِهِ وَلَا لِإِقْرَارِهِ ( فَلَا صَاحِبَ أَنَّهَا تُسْمَعُ ) ( وَالْأَصَحُّ ( أَنَّهُ لَا يَلْزِمُ الْقَاضِيَ نَصْبُ مُسَخَّرٍ ( بِفَتْحِ الْخَاءِ الْمَشْدُودَةِ ) ( يُنْكَرُ عَلَى الْغَائِبِ ) عِنْدَ الدَّعْوَى عَلَيْهِ فَالْقَاضِيَ مَخِيرٌ فِي نَصْبِهِ وَعَدَمِهِ ( وَيَجِبُ أَنْ يَحْلَفَ ) أَيْ الْمُدَّعَى ( بَعْدَ الْبَيِّنَةِ أَنْ الْحَقَّ ) الَّذِي لِيَ عَلَى الْغَائِبِ ( ثَابِتٌ فِي ذِمَّتِهِ ) إِلَى الْآنَ وَأَنَّهُ يَجِبُ تَسْلِيمُهُ إِلَى ( وَقِيلَ ) ( يُسْتَعْبَ ) ( بِتَحْلِيفِهِ ) ( وَبِجَرَّيَانِ ) هَذَانِ الْوَجْهَانِ ( فِي دَعْوَى عَلَى صَبِيٍّ وَمَجْنُونٍ ) أَوْ مَيِّتٍ بِلَا وَارِثٍ ، وَالْأَصَحُّ الْوَجُوبُ ، فَالدَّعْوَى عَلَى الْعَبِيِّ وَالْمَجْنُونِ عِنْدَ غَيْبَةِ وَلَيْهِمَا كَالدَّعْوَى عَلَى الْغَائِبِ فَصَحَّ بِشَرْطِهَا . وَأَمَّا عِنْدَ حُضُورِهِ فَلَا نَصَحَ ( وَلَوْ ادَّعَى وَكَيْلٌ ) عَنْ غَائِبٍ بِحَقِّ ( عَلَى غَائِبٍ ) عَنْ الْبَلَدِ ( فَلَا تَحْلِيفَ ) عَلَى الْوَكِيلِ بَلْ يَعْطَى الْمَالُ الْمُدَّعَى بِهِ ( وَلَوْ حَضَرَ الْمُدَّعَى عَلَيْهِ ) وَقَالَ لَوْ كَيْلٌ الْمُدَّعَى أُبْرَأَنِي مَوْكَكَ أَمْرًا بِالتَّسْلِيمِ ( لِلْوَكِيلِ ، وَيُمْكِنُ ثُبُوتُ الْإِبْرَاءِ بَعْدَ ذَلِكَ إِنْ كَانَ لَهُ حِجَّةٌ ( وَإِذَا ثَبَتَ مَالٌ عَلَى غَائِبٍ ) وَحُكْمٌ بِهِ عَلَيْهِ ( وَلَهُ مَالٌ ) حَاضِرٌ ( قَضَاهُ الْحَاكِمُ مِنْهُ ، وَإِلَّا ) بِأَنْ لَمْ يَكُنْ لِلْغَائِبِ مَالٌ حَاضِرٌ ( فَإِنْ سَأَلَ الْمُدَّعَى لِإِنْهَاءِ الْحَالِ ) مِنْ سَمَاعِ بَيِّنَةٍ أَوْ لِإِنْهَاءِ حُكْمٍ ( إِلَى قَاضِي بَلَدِ الْغَائِبِ أَجَابَهُ ) لِذَلِكَ ( فَيُنْهَى ) إِلَيْهِ ( سَمَاعَ بَيِّنَةٍ لِيَعْلَمَ بِهَا ثُمَّ يَسْتَوْفَى الْمَالُ ، أَوْ حُكْمًا ) إِنْ حُكْمٌ ( لِيَسْتَوْفَى الْمَالُ . وَإِلَّا فَإِنْ أَنْ يَشْهَدَ عَدْلَيْنِ بِذَلِكَ ) أَيْ بِسَمَاعِ الْبَيِّنَةِ خَاصَّةً ، أَوْ بِالْحُكْمِ يُؤَدِّيَانِهِ عِنْدَ الْقَاضِي الْآخَرِ ( وَيُسْتَعْبَ ) مَعَ الْأَشْهَادِ ( كِتَابٌ بِهِ ) وَلَا يَجِبُ ( يَذْكُرُ فِيهِ مَا يَتَّبِعُ بِهِ الْمَحْكُومُ عَلَيْهِ ) وَالْمَحْكُومُ لَهُ مِنْ اسْمِ كُلِّ وَكْنِيَّتِهِ وَقَبِيلَتِهِ وَحُلِيِّهِ ( وَيُخْتَمُهُ ) أَيْ الْكِتَابُ نَدْبًا ( وَيَشْهَدَانِ ) عِنْدَ الْقَاضِي الْمَكْتُوبَ إِلَيْهِ ( عَلَيْهِ ) أَيْ عَلَى مَا صَدَرَ مِنَ الْقَاضِي الْكَاتِبِ ( إِنْ أَنْكَرَ ) الْخَصْمَ الْحَقَّ ( فَإِنْ قَالَ : لَسْتُ الْمُسَمَّى فِي الْكِتَابِ صَدَقَ بِبَيِّنَتِهِ ) وَعَلَى الْمُدَّعَى بَيِّنَتُهُ بِأَنَّ هَذَا الْمَكْتُوبَ اسْمُهُ وَنَسَبُهُ ، فَإِنْ أَقَامَهَا ) أَيْ أَقَامَ الْمُدَّعَى الْبَيِّنَةَ ( فَقَالَ ) الْغَائِبُ

لَسْتُ الْمُحْكُومَ عَلَيْهِ لَزِمَهُ الْحُكْمُ إِنْ لَمْ يَكُنْ هُنَاكَ مُشَارِكٌ لَهُ فِي الْأَسْمِ وَالصِّفَاتِ ،  
وَإِنْ كَانَ أَحْضَرَ ، فَإِنْ اعْتَرَفَ بِالْحَقِّ طُولِبَ وَتُرِكَ الْأَوَّلُ ، وَإِلَّا بَعَثَ إِلَى الْكَاتِبِ  
لِيَطْلُبَ مِنَ الشُّهُودِ زِيَادَةَ صِفَةٍ تُمَيِّزُهُ وَيَكْتُبُهَا ثَانِيًا ، وَلَوْ حَضَرَ قَاضِي بَلَدِ الْغَائِبِ يَبْلَدُ  
الْحَاكِمِ فَشَافَهُ بِحُكْمِهِ فِي إِمضائه إِذَا عَادَ إِلَى وَلَايَتِهِ خِلَافَ الْقَضَاءِ بِعَلَمِهِ ، وَلَوْ  
نَادَاهُ فِي طَرَفٍ وَلَا يَتِيهَا أَمضاهُ ، وَإِنْ اقْتَصَرَ عَلَى سَمَاعِ بَيِّنَةٍ كَتَبَ سَمِعْتُ بَيِّنَةً عَلَى  
فُلَانٍ ، وَيُسَمِّيهِ الْقَاضِي إِنْ لَمْ يَمْلِكْهَا ، وَإِلَّا فَلَا صَحَّ جَوَازُ تَرْكِ التَّسْمِيَةِ ، وَالْكِتَابُ  
بِالْحُكْمِ يَمْضِي مَعَ قُرْبِ الْمَسَافَةِ ، وَيَسْمَعُ الْبَيِّنَةُ لَا يُقْبَلُ عَلَى الصَّحِيحِ إِلَّا فِي مَسَافَةِ قَبُولِ  
شَهَادَةٍ عَلَى شَهَادَةٍ .

[ فصل ] ادَّعى عينا غائبة عن البلد يؤمن اشتباها كعقار وعبد وفرس معروفات  
سمع بيئته وحكم بها وكتب إلى قاضي بلد المال ليسلمه للمدعي ويعتمد في العقار  
حدوده ، أو لا يؤمن فالأظهر سماع البيئته ، ويبلغ المدعي في الوصف ويذكر القيمة ، وأنه

(لست المحكوم عليه لزمه الحكم) بما قامت به البيئته (إن لم يكن هناك مشارك له في الاسم والصفات ،  
وان كان) هناك مشارك له فيما ذكر (أحضره ، فان اعترف بالحق طولب) به ( وترك الأول ،  
والا ) بأن لم يعترف المشارك له ( بعث ) القاضي المكتوب إليه ( إلى الكاتب ليطلب من  
الشهود زيادة صفة تميزه ويكتبها ثانيا ) وينهيها لبلد الغائب ( ولو حضر قاضي بلد الغائب يبلد  
الحاكم ) للمدعي ( فشافه بحكمه ) على الغائب ( ففي إمضائه إذا عاد إلى ولايته خلاف القضاء  
بعلمه ) وقد مر ، ولو اجتمعا في غير بلدهما وأخبره بحكمه فليس له امضاه . ( ولو ناداه ) وهما  
( في طرفي ولايتهما أمضاه ، وان اقتصر على سماع بيئته ) بلا حكم ( كتب : سمعت بيئته على  
فلان ) ابن فلان ويصفه بما يميزه ( ويسميا القاضي إن لم يملكها ، والا ) بأن غد لها ( فالأصح  
جواز ترك التسمية ) ويأخذ القاضي المكتوب اليه بتعديل القاضي الكاتب ( والكاتب  
بالحكم يَمْضِي مَعَ قُرْبِ الْمَسَافَةِ ) وبعدها ( ويسماع البيئته ) فقط ( لا يقبل على الصحيح إلا في  
مسافة قبول شهادة على شهادة ) وهي مافوق مسافة العدوى .

[ فصل ] في الدعوى بعين غائبة ( ادَّعى عينا غائبة عن البلد يؤمن اشتباها ) بغيرها  
( كعقار وعبد وفرس معروفات سمع ) القاضي ( بيئته وحكم بها وكتب إلى قاضي بلد المال ليسلمه )  
أي المدعي به ( للمدعي ، ويعتمد في العقار ) الذي لم يشتر ( حدوده ) الأربعة إذا لم يعلم بأقل  
منها ، ويجب ذكر البقعة والسكة وهل هو في أولها أو غيره ( أو ) كان المدعي به عينا غائبة  
( لا يؤمن ) اشتباها ( فالأظهر سماع البيئته ) على صفاتها ( ويبلغ المدعي في الوصف ) قدر  
ما يمكنه ( ويذكر القيمة ) في المتقوم وجوبا ، ويندب في المثلى ذكر القيمة ( و ) الأظهر ( أنه )

لَا يَحْكُمُ بِهَا بَلْ يَكْتُبُ إِلَى قَاضِي بِلَدِ الْمَالِ بِمَا شَهِدَتْ بِهِ فَيَأْخُذُهُ وَيَبْعَثُهُ إِلَى  
الْكَاتِبِ لِيَشْهَدُوا عَلَى عَيْنِهِ ، وَالْأَظْهَرُ أَنَّهُ يُسَلَّمُهُ إِلَى الْمُدَّعِي بِكَفِيلٍ يَبْتَدِرُهُ فَإِنْ شَهِدُوا  
بِعَيْنِهِ كَتَبَ بَيْرَاءَةَ الْكَفِيلِ ، وَإِلَّا فَعَلَى الْمُدَّعِي مَوْنَةُ الرَّدِّ ، أَوْ غَائِبَةً عَنِ الْمَجْلِسِ  
لَا الْبَلَاءَ أَمِيرَ بِإِحْضَارٍ مَا يُمْكِنُ إِحْضَارُهُ لِيَشْهَدُوا بِعَيْنِهِ ، وَلَا تُسْمَعُ شَهَادَةُ بَصِيغَةٍ ،  
وَإِذَا وَجِبَ إِحْضَارُ قَتَالٍ لَيْسَ بِيَدِي عَيْنٍ بِهِ لِيُؤَدِّ الصِّفَّةَ صُدِّقَ بِبَيِّنَةٍ ، ثُمَّ لِلْمُدَّعِي دَعْوَى  
الْقِيَمَةِ ، فَإِنْ نَكَلَ فَخَلَفَ الْمُدَّعِي أَوْ أَقَامَ بَيِّنَةً كُتِفَ الْإِحْضَارَ وَحُبِسَ عَلَيْهِ وَلَا يُطْلَقُ  
إِلَّا بِإِحْضَارٍ أَوْ دَعْوَى تَلْفٍ ، وَلَوْ شَكَّ الْمُدَّعِي هَلْ تَلَفَتِ الْعَيْنُ فَيَدَّعِي قِيَمَةً أَمْ لَا  
فَيَدَّعِيهَا فَقَالَ غَضَبَ مِنِّي كَذَا ، فَإِنْ بَقِيَ لَزِمَهُ رَدُّهُ ، وَإِلَّا فَقِيَمَتُهُ سُمِعَتْ دَعْوَاهُ ، وَقِيلَ  
لَا بَلَّ يَدَّعِيهَا وَيُخْلَفُهُ ثُمَّ يَدَّعِي الْقِيَمَةَ ، وَيَجْزِيَانِ فِيمَنْ دَفَعَ ثَوْبًا لِذَلَالٍ لِيَبْعِيَهُ فَيَجْعَدَهُ  
وَشَكَّ هَلْ بَاعَهُ فَيَطْلُبُ الثَّمَنَ ، أَمْ أَتْلَفَهُ فَقِيَمَتُهُ ، أَمْ هُوَ بَاقِرٌ فَيَطْلُبُهُ

إذا سمع بينة الصفة ( لا يحكم بها بل يكتب إلى قاضي بلد المال بما شهدت به فيأخذه ) القاضي  
المكتوب إليه ( ويبعثه إلى ) القاضي ( الكاتب ليشهدوا على عينه ) ليحصل اليقين ( والأظهر  
أنه ) أي القاضي المكتوب إليه ( يسلمه إلى المدعي ) بعد أن يحلفه أن المال هو الذي شهد  
به شهوده ويعطيه له ( بكفيل يبدنه ) حتى إذا لم تعينه البينة طوب برونه ( فان شهدوا بعينه )  
حكم به للمدعي ، و ( كتب ) إلى قاضي بلد المال ( ببراءة الكفيل ، وإلا ) بأن لم يشهدوا على عينه  
( فعلى المدعي مونة الرد ) للمدعي به ( أو ) كان المدعي به عينا ( غائبة عن المجلس لا )  
عن ( البلد أمر بإحضار ما يمكن ) أي سهل ( إحضاره ليشهدوا بعينه ) أما ما لا يمكن إحضاره  
كالعقار فيجحد المدعي وقيم البينة بتلك الحدود ، فان قال الشهود نعرفه العقار ولا نعرف الحدود  
بعث القاضي من يسمع البينة على عينه أو يحضر بنفسه ( ولا تسمع شهادة بصفة ) لعين غائبة  
عن المجلس ( وإذا وجب إحضار ) الشيء المدعي به ( فقال ) المدعي عليه ( ليس بيدي عين  
بهذه الصفة صدق بيمينه ، ثم ) بعد حلفه يجوز ( للمدعي دعوى القيمة ، فان نكل ) المدعي عليه  
عن اليمين ( خلف المدعي أو أقام ) المدعي ( بينة كلف ) المدعي عليه ( الإحضار ) للمدعي  
به ( وحبس عليه . ولا يطلق إلا بإحضار ) المدعي به ( أو دعوى تلف ) له فيصدق بيمينه ( ولو شك  
المدعي هل تلفت العين فيدعي قيمة أم لا فيدعيها ) أي العين ( فقال ) في دعواه ( غضب مني )  
فلان ( كذا ، فان بقي لزمه رده ، والا فقيمته سمعت دعواه ، وقيل لا بل يدعيها ويحلفه ثم يدعي  
القيمة ، ويجزيان ) أي الوجهان ( فيمن دفع ثوبا لذلالي لبيعته فجحدته وشك هل ياعه ) الدلال  
( فيطلب الثمن ، أم أتلفه فقيمته ) يطلبها ( أم هو باق فيطلبه ) منه ، فعلى الأصح يدعي على  
الدلال رد الثوب أو ثمنه ان باعه ، أو قيمته ان أتلفه ويحلف الخصم يمينا واحسدة أنه لا يابزه تسليم  
الثوب ولا ثمنه ولا قيمته ، وهي مقابلة يدعي العين في دعوى ، والثمن في أخرى ، والقيمة في أخرى

وَحَيْثُ أَوْجِبْنَا الْإِحْضَارَ فَثَبَّتَ لِلدَّعَى اسْتَقْرَارُ مُؤَنَّتِهِ عَلَى الدَّعَى عَلَيْهِ ، وَإِلَّا فَهِيَ  
وَمُؤَنَّةُ الرَّدِّ عَلَى الدَّعَى .

[ فصل ] الغائب الذي تُسَمَّعُ الْبَيِّنَةُ وَيَحْكُمُ عَلَيْهِ مِنْ بِمَسَافَةِ بَعِيدَةٍ ، وَهِيَ الَّتِي  
لَا يَرْجِعُ مِنْهَا مُبَكَّرٌ إِلَى مَوْضِعِهِ لَيْلًا ، وَقِيلَ مَسَافَةُ قَصْرٍ ، وَمَنْ بِقَرْبِيَّةٍ كَحَاضِرٍ فَلَا  
تُسَمَّعُ بَيِّنَتُهُ ، وَيَحْكُمُ بِغَيْرِ حُضُورِهِ إِلَّا لِتَوَارِيهِ أَوْ تَعَزُّزِهِ ، وَالْأَظْهَرُ جَوَازُ الْقَضَاءِ  
عَلَى غَائِبٍ فِي قِصَاصٍ وَحَدِّ قَذْفٍ ، وَمَنْعَةٍ فِي حَدِّ لَهْ تَعَالَى ، وَلَوْ سَمِعَ بَيِّنَةٌ عَلَى غَائِبٍ  
فَقَدَّمَ قَبْلَ الْحُكْمِ لَمْ يَسْتَعِدَّهَا ، بَلْ يُخْبِرُهُ وَيَمَكِّنُهُ مِنْ جَرَحٍ ، وَلَوْ عَزَلَ بَعْدَ سَمْعِ  
بَيِّنَةٍ ثُمَّ وُلَّى . وَجِبَتْ الْأَسْتِعَادَةُ ، وَإِذَا اسْتَعْدَى عَلَى حَاضِرٍ بِالْبَلَدِ أَخْضَرَهُ بِدَفْعِ خَتَمِ  
طَلَبٍ رَطْبٍ أَوْ غَيْرِهِ أَوْ بِمُرْتَبٍ لِذَلِكَ ، فَإِنْ امْتَنَعَ بِأَعْذَرٍ أَخْضَرَهُ بِأَعْوَانِ  
السُّلْطَانِ وَعَزَّزَهُ ، أَوْ غَائِبٍ فِي غَيْرِ وَلَا يَتَّبِعُ فَلَيْسَ لَهُ إِحْضَارُهُ ، أَوْ فِيهَا

ويختلفه ثلاثة أيمان ( وحيث أوجبنا الإحضار ) للدَّعَى به ( ثَبَّتَ لِلدَّعَى اسْتَقْرَارُ مُؤَنَّتِهِ ) أي  
الاحضار ( عَلَى الدَّعَى عَلَيْهِ ، وَالْأَ ) بَأَنْ لَمْ يَثْبُتَ لِلدَّعَى ( فَهِيَ ) أي مُؤَنَّةُ الْإِحْضَارِ ( وَمُؤَنَّةُ  
الرَّدِّ عَلَى الدَّعَى ) وَلَا أَجْرَةَ عَلَيْهِ لِمُدَّةِ الْحَيَاةِ ، بخلاف الغائبة عن البلد .

[ فصل ] في بيان من يحكم عليه في غيبته ( الغائب الذي تسمع البينة ) عليه ( ويحكم  
عليه : مَنْ ) هو ( بِمَسَافَةِ بَعِيدَةٍ ، وَهِيَ الَّتِي لَا يَرْجِعُ مِنْهَا مُبَكَّرٌ إِلَى مَوْضِعِهِ ) الذي بكر منه ( لَيْلًا )  
أَي لَا يَرْجِعُ إِلَيْهَا لَيْلًا الْمُبَكَّرُ مِنْ مَوْضِعِهِ إِلَى مَحَلِّ الْحَاكِمِ ( وَقِيلَ ) هِيَ ( مَسَافَةُ قَصْرٍ ، وَمَنْ بِقَرْبِيَّةٍ )  
حُكْمُهُ ( كَحَاضِرٍ ) فِي الْبَلَدِ ( فَلَا تَسْمَعُ بَيِّنَتُهُ ) عَلَيْهِ ( وَ ) لَا ( يَحْكُمُ ) عَلَيْهِ ( بِغَيْرِ حُضُورِهِ  
إِلَّا لِتَوَارِيهِ أَوْ تَعَزُّزِهِ ) وَعِزُّ الْقَاضِي عَنْ إِحْضَارِهِ فَتَسْمَعُ الْبَيِّنَةُ عَلَيْهِ وَيَحْكُمُ عَلَيْهِ بِغَيْرِ حُضُورِهِ  
( وَالْأَظْهَرُ جَوَازُ الْقَضَاءِ عَلَى غَائِبٍ فِي قِصَاصٍ وَحَدِّ قَذْفٍ ، وَمَنْعَةٍ فِي حَدِّ لَهْ تَعَالَى ) أَوْ تَعَزُّزٍ  
( وَلَوْ سَمِعَ بَيِّنَةٌ عَلَى غَائِبٍ فَقَدَّمَ قَبْلَ الْحُكْمِ لَمْ يَسْتَعِدَّهَا بَلْ يُخْبِرُهُ ) بِالْحَالِ ( وَيَمَكِّنُهُ مِنْ جَرَحٍ )  
فِيهَا وَمَا يَنْبَغُ شَهَادَتِهَا عَلَيْهِ ( وَلَوْ عَزَلَ بَعْدَ سَمْعِ بَيِّنَةٍ ثُمَّ وُلَّى وَجِبَتْ الْأَسْتِعَادَةُ وَإِذَا اسْتَعْدَى ) أَي  
طَلَبَ مِنْهُ أَنْ يَزِيلَ الْعُدْوَانَ وَالظُّلْمَ ( عَلَى ) خَصْمِ ( حَاضِرٍ بِالْبَلَدِ ) أَي طَلَبَ مِنَ الْقَاضِي إِحْضَارَهُ  
لِسَمَاعِ الدَّعْوَى عَلَيْهِ ( أَحْضَرَهُ ) وَجُوبًا وَيُلْزِمُهُ الْحُضُورَ وَلَوْ مِنْ ذَوِي الْوُجَاهَاتِ بِنَفْسِهِ أَوْ بِوَكِيلِهِ  
أَمَّا إِذَا دَعَاهُ الْخَصْمُ إِلَى حَاكِمٍ مِنْ غَيْرِ رَفْعٍ فَلَا يُلْزِمُهُ وَيَحْضَرُهُ الْقَاضِي ( بِدَفْعِ خَتَمٍ ) أَي خَتَمِ  
( طَلَبٍ رَطْبٍ أَوْ غَيْرِهِ ) وَكَانَ ذَلِكَ عَادَةً قَضَاءِ السُّلْفِ ، ثُمَّ اسْتَبْدِلَ بِالْكِتَابَةِ فِي الْوَرَقِ وَهُوَ أَوْلَى  
( أَوْ ) أَحْضَرَهُ أَنْ لَمْ يَحْضَرْ بِذَلِكَ ( بِمُرْتَبٍ لِذَلِكَ ) مِنَ الْأَعْوَانِ ( فَإِنْ امْتَنَعَ بِأَعْذَرٍ ) مِنْ  
الْحُضُورِ ( أَحْضَرَهُ بِأَعْوَانِ السُّلْطَانِ ) وَعَلَيْهِ مُؤَنَّتُهُمْ ( وَعَزَّزَهُ ) بِمَا يَرَاهُ ، وَلَهُ الْعَفْوُ عَنْ تَعَزُّزِهِ  
( أَوْ ) اسْتَعْدَى عَلَى ( غَائِبٍ فِي غَيْرِ وَلَا يَتَّبِعُ فَلَيْسَ لَهُ إِحْضَارُهُ ، أَوْ ) عَلَى غَائِبٍ ( فِيهَا ) أَي مَحَلِّ

وَلَهُ هُنَاكَ نَائِبٌ لَمْ يُحْضِرْهُ بَلْ يَسْمَعُ بَيِّنَةً وَيَكْتُبُ إِلَيْهِ ، أَوْ لَا نَائِبَ فَلَا صَاحَّ يُحْضِرُهُ مِنْ مَسَافَةِ الْعَدْوَى فَقَطْ ، وَهِيَ الَّتِي يَرْجِعُ مِنْهَا مُبَكَّرٌ لَيْلًا ، وَأَنَّ الْمَخْدَرَةَ لَا تُحْضَرُ ، وَهِيَ مَنْ لَا يَكْتَرُ خُرُوجَهَا لِحَاجَاتٍ .

### باب القسمة

قَدْ يَتَقَسَّمُ الشَّرَكَاءُ أَوْ مَنصُوبُهُمْ أَوْ مَنصُوبُ الْإِمَامِ ، وَشَرَطُ مَنصُوبِهِ : ذِكْرُهُ خُرُوجًا عَدْلًا ، يَعْلَمُ الْمِسَاحَةَ وَالْحِسَابَ ، فَإِنْ كَانَ فِيهَا تَقْوِيمٌ وَجِبَ قَاسِمَانِ ، وَالْأَفْقَاسِيمُ ، وَفِي قَوْلِهِ اثْنَانِ ، وَلِلْإِمَامِ جَعْلُ الْقَاسِمِ حَاكِمًا فِي التَّقْوِيمِ فَيَعْمَلُ فِيهِ بِعَدْلَيْنِ ، وَيَقْسِمُ ، وَيَجْعَلُ الْإِمَامُ رِزْقَ مَنصُوبِهِ مِنْ بَيْتِ الْمَالِ ، فَإِنْ لَمْ يَكُنْ فَأَجْرُهُ عَلَى الشَّرَكَاءِ ، فَإِنْ اسْتَأْجَرُوهُ وَسَمِيَ كُلُّ قَدْرٍ لَزِمَهُ ، وَإِلَّا فَأَلْجَرَةُ مُوزَعَةٌ عَلَى الْحِصَصِ ، وَفِي قَوْلِهِ عَلَى الرُّؤُوسِ ثُمَّ مَا عَظُمَ الضَّرَرُ فِي قِسْمَتِهِ كَجَوْهَرَةٍ وَثُوبٍ نَفِيسَيْنِ ،

ولايته (وله هناك نائب لم يحضره) القاض (بل يسمع بينة) عليه (ويكتب) بسماها (اليه أولانائب) له هناك (فالأصح يحضره من مسافة العدو فقط، وهي التي يرجع منها مبكر) إلى موضعه (ليلا، و) (الأصح (أن المخدرة) الحاضرة (لا تحضر) أي لا تكلف الحضور للعدوى عليها (وهي) أي المخدرة (من لا يكثر خروجها لحاجات) تكبر وقطن بأن لم تخرج أصلا أو تخرج قليلا لعزاء أو زيارة، فالمخدرة إن طلبت لعدوى: إما أن توكل أو يبعث القاضي إليها نائبه فتجيب من وراء الستر .

### باب القسمة

وهي تميز بعض الأنصاء من بعض (قد يقسم الشركاء) المشترك بأنفسهم (أو منصوبهم) أي وكيلهم (أو منصوب الإمام، وشروط منصوبه) أي الإمام (ذكر حراً عدل) تقبل شهادته (يعلم المساحة) أي ذرع الأرض (و) من شأنه أن يعلم (الحساب) ولا يشترط فيه معرفة التقويم (فإن كان فيها) أي القسمة (تقويم) أي تقدير للقيمة (وجب قاسمان) لاشتراط العدد في المقوم (والافقاسم) واحد (وفي قول اثنين، وللإمام جعل القاسم حاكماً في التقويم) بأن يفوض له سماع البينة فيه وأن يحكم به (فيعمل فيه بعدلين ويقسم) بنفسه (ويجعل الإمام رزق منصوبه من بيت المال) من سهم المصالح (فإن لم يكن) في بيت المال شيء (فأجرتة على الشركاء) أن طلبها ولو واحد منهم (فإن استأجروه وسعى كل قدر لزمه، والا) بأن سموا أجرة مطلقة (فالأجرة موزعة على الحصص، وفي قول على الرؤوس) وتجب الأجرة في مال الصبي وإن لم يكن له في القسمة غبطة (ثم ما عظم الضرر في قسمة كجوهرة وسيف وثوب نفيسين

وَرَوَى حَفْةً إِنْ طَلَبَ الشَّرَكَاهُ كُلَّهُمْ قِسْمَتَهُ لَمْ يُجِبْهُمْ الْقَاضِي ، وَلَا يَمْنَعُهُمْ إِنْ قَسَمُوا بِأَنْفُسِهِمْ إِنْ لَمْ تَبْطُلْ مَنَفَعَتُهُ كَسَيْفٍ يُكْسَرُ وَمَا يَبْطُلُ نَفْعُهُ الْمَقْصُودُ كَحَقَامٍ وَطَاحُونَةٍ صَغِيرَيْنِ لَا يُجَابُ طَالِبُ قِسْمَتِهِ فِي الْأَصَحِّ ، فَإِنْ أَمَكَنَ جَعْلُهُ حَامِلَيْنِ أُجِيبَ ، وَلَوْ كَانَ لَهُ عَشْرُ دَارٍ لَا يَصْلُحُ لِلسُّكْنَى ، وَالْبَاقِي لِأَخَرٍ فَلْأَصَحُّ إِجْبَارُ صَاحِبِ الْعَشْرِ بِطَلَبِ صَاحِبِهِ دُونَ عَكْسِهِ ، وَمَا لَا يَعْلَمُ ضَرَرُهُ قِسْمَتُهُ أَنْوَاعٌ : أَحَدُهَا بِالْأَجْزَاءِ كَثَلِيٍّ وَدَارٍ مُتَفَقَةٍ الْأَبْنِيَّةِ ، وَأَرْضٍ مُشْتَبِهَةِ الْأَجْزَاءِ فَيُجْبَرُ الْمُنْتَمِعُ فَعْدَلُ السَّهَامِ كَيْلًا أَوْ وَزَنًا أَوْ ذَرَعًا بِعَدَدِ الْأَنْصِبَاءِ إِنْ اسْتَوَتْ ، وَيَكْتَبُ فِي كُلِّ رُقْعَةٍ اسْمُ شَرِيكِ أَوْ جُزْءٍ مُتَمَيِّزًا بِحَدِّ أَوْجِهَةٍ وَتَدْرُجُ فِي بَنَادِقٍ مُسْتَوِيَةٍ ثُمَّ يُخْرَجُ مَنْ لَمْ يَحْضُرْهَا رُقْعَةً عَلَى الْجُزْءِ الْأَوَّلِ إِنْ كَتَبَ الْأَسْمَاءَ فَيُعْطَى مَنْ خَرَجَ اسْمُهُ ، أَوْ عَلَى اسْمِ زَيْدٍ إِنْ كَتَبَ الْأَجْزَاءَ ، فَإِنْ اخْتَلَفَتِ الْأَنْصِبَاءُ كَنِصْفٍ وَثُلْثٍ وَصُدُسٍ جُزْئَاتِ الْأَرْضِ عَلَى أَقَلِّ السَّهَامِ وَقُسِّمَتْ سَكًّا سَبَقَ ، وَيَحْتَزِرُ عَنْ تَفْرِيقِ حِصَّةٍ وَاحِدَةٍ . الثَّانِي بِالْتَعْدِيلِ

وزوجي خف ان طلب الشركاه كلهم قسمته لم يجبهم القاضي) ويمنعهم منها ان بطلت منفعة بالكلية ( ولا يمنعهم ان قسموا بأنفسهم ان لم تبطل منفعة ) بالكلية ( كسيف يكسر ) ولا يجبههم إلى ذلك ( وما يبطل نفعه المقصود ) منه ( حكاهم وطاحونة صغيرين ) طلب البعض قسمته وامتنع البعض ( لا يجاب طالب قسمته في الأصح ، فان أمكن جعله حاملين أجيب ) طالب قسمته وأجبر المنتفع ( ولو كان له عشر دار لا يصلح للسكنى ، والباقي لآخر ، فالأصح إجبار صاحب العشر بطلب صاحبه دون عكسه ) وهو عديم إجبار صاحب الباقي بطلب صاحب العشر ( وما لا يعلم ضرره قسمته أنواع ) ثلاثة : أجزاء ، ورد ، وتعديل ( أحدها بالأجزاء كثنائي ) من حب وغيره ( ودار متفقة الأبنية وأرض مشبهة الأجزاء فيجبر المنتفع ) عليها ولو في شركة وقف ( فتعدل السهام كيلا ) في المكيال ( أو وزنا ) في الموزون ( أو ذرعا ) في المذروع ( بعدد الانصباء ) إن استوت ، ويكتب في كل رقعة اسم شريك أو جزءا يميزا بحد أو جهة وتدرج في بنادق مستوية ) وزنا وشكلا من ظنين أو شمع ( ثم يخرج من لم يحضرها ) أي الرقاع حين السكتاية والادراج ( رقعة على الجزء الأول إن كتب الأسماء ) في الرقاع كزيد وعمرو ( فيعطى من خرج اسمه ) في الرقعة هذا الجزء وهكذا الباقي ( أو ) يخرج من لم يحضرها ( على اسم زيد ان كتب الأجزاء ) أي أسماء الأجزاء في الرقاع ( فان اختلفت الأنصباء ) بين الشركاء ( كنصف وثلث وسدس جزئت الأرض على أقل السهام وقسمت كما سبق ) لكن الأولى أن لا يكتب إلا الاسماء دون الأجزاء ( ويحتز ) إذا كتب الأجزاء ( عن تفريق حصة واحد ) بأن لا يبدأ بصاحب السدس بل بصاحب النصف ، ثم يخرج رقعة باسم أحد الآخرين ( الثاني ) من الأنواع : القسمة ( بالتعديل )



كأرض تختلف قيمة أجزائها بحسب قوة إنبات وقرب ماء ، ويحسب المبيع عليها في الأظهر ، ولو استوت قيمة دارين أو حانوتين فطلب جعل كل واحد فلا إجبار ، أو عبيد أو ثياب من نوع أجبر ، أو نوعين فلا . الثالث بالرد بأن يكون في أحد الجانبين بئر أو شجر لا يمكن قسمته فيرد من يأخذه قسط قيمته ، ولا إجبار فيه ، وهو بيع ، وكذا التعديل على المذهب وقسمته الأجزاء إفراراً في الأظهر ، ويشتراط في الرد الرضا بعد خروج القرعة ، ولو تراضيا بقسمة مالا إجبار فيه اشتراط الرضا بعد القرعة في الأصح ، كقولهما رضينا بهذه القسمة ، أو بما أخرجته القرعة ، ولو ثبت بينة غلط أو حيف في قسمته إجبار نقضت ، فإن لم تكن بينة وادعاه واحد فله تحليف شريكه ، ولو ادعاه في قسمته تراض وقولنا هي بيع فلا يصح أنه لا أثر للغلط ، فلا فائدة لهذه الدعوى . قلت : وإن

بأن تعدل السهام بالقيمة ( كأرض تختلف قيمة أجزائها بحسب قوة إنبات وقرب ماء ) فإذا كانت لاثنتين نصفين وقيمة ثلثها كقيمة ثلثها جعل السدس سهماً والثلثان سهماً وأقرع بكتابة الجزين أو الاسمين كما تقدم ( ويحبر الممتنع عليها في الأظهر ) وأجرة القاسم بحسب المأخوذ ( ولو استوت قيمة دارين أو حانوتين ) لاثنتين ( فطلب جعل كل ) منهما ( لواحد فلا إجبار ) ولا قسمة ، فإن تراضيا فهي بيع ( أو ) استوت قيمة ( عبيد أو ثياب من نوع أجبر ) الممتنع ( أو نوعين ) كعبد تركي وهندي ( فلا ) إجبار ( الثالث ) من الأنواع : القسمة ( بالرد بأن يكون في أحد الجانبين ) من الأرض ( بئر أو شجر لا يمكن قسمته ) وليس في الجانب الآخر ما يعادله ( فيرد من يأخذه قسط قيمته ولا إجبار فيه ، وهو بيع ) فنثبت فيه أحكامه من شفعة وغيرها ( وكذا التعديل ) بيع ( على المذهب ) وقيل فيها الخلاف في قسمة الأجزاء ( وقسمة الأجزاء إفراراً في الأظهر ) ومقابلته بيع ، ومعنى كونها إفراراً : أنها تبين أن ما خرج لكل من الشريكين مثلاً هو الذي ملكه ( ويشتراط في ) قسمة ( الرد الرضا بعد خروج القرعة ) كما اشتراط في ابتدائها ( ولو تراضيا بقسمة مالا إجبار فيه ) مما هو محل للإجبار الذي هو قسمة التعديل والأجزاء ( اشتراط الرضا بعد القرعة في الأصح كقولهما : رضينا بهذه القسمة أو بما أخرجته القرعة ) فهذا في غير قسمة الرد التي سبق ذكرها ، فلا تكرار في كلامه ولا مخالفة لما في المحرر حيث جعل ذلك في التي يجبر عليها ( ولو ثبت بينة ) أو حجة غيرها ( غلط أو حيف في قسمة إجبار نقضت ) تلك القسمة ( فإن لم تكن بينة وادعاه ) أي الغلط أو الحيف ( واحد ) من الشريكين ( فله تحليف شريكه ) فإن حلف بصفحة على الصحة ، وإن نكل حلف هو ونقضت القسمة ( ولو ادعاه ) أي الغلط أو الحيف ( في قسمة تراض ) بأن نصبا قاسماً ورضيا بعد القسمة ( وقولنا هي ) أي قسمة التراضي ( ويصح فالأصح أنه لا أثر للغلط فلا فائدة لهذه الدعوى ) وإن تحقق الغبن ( قلت : وإن

قُلْنَا إِنْ رَازُ نَقِصَتْ إِنْ ثَبَّتْ ، وَإِلَّا فَيُخْلَفُ شَرِيكُهُ ، وَاللَّهُ أَعْلَمُ ، وَلَوْ اسْتَحَقَّ بَعْضُ  
الْمَقْسُومِ شَائِعًا بَطَلَتْ فِيهِ ، وَفِي الْبَاقِي خِلَافٌ تَفْرِيقُ الصَّفَقَةِ ، أَوْ مِنَ النَّصِيبَيْنِ مُعَيَّنٌ  
سِوَاهُ بَقِيَّتْ ، وَإِلَّا بَطَلَتْ ، وَاللَّهُ أَعْلَمُ .

## كتاب الشهادات

شَرَطُ الشَّاهِدِ : مُسْلِمٌ حُرٌّ مُكَلَّفٌ عَدْلٌ ذُو رُوءٍ غَيْرُ مُتَّهِمٍ ، وَشَرَطُ الْعَدَالَةِ  
اجْتِنَابُ الْكِبَارِ ، وَالْإِصْرَارُ عَلَى صَغِيرَةٍ ، وَيَحْرُمُ اللَّعِبُ بِالْزُّدِ عَلَى الصَّحِيحِ ، وَيُكْرَهُ  
يَشْطَرْنَجٌ ، فَإِنْ شَرِطَ فِيهِ مَالٌ مِنَ الْجَانِبَيْنِ فِقْمَارٌ ، وَيَبَاحُ الْحَدَاهُ وَسَمَاعُهُ ، وَيُكْرَهُ  
الْفَنَاءُ بِلا آلَةٍ ، وَسَمَاعُهُ ، وَيَحْرُمُ اسْتِعْمَالُ آلَةٍ مِنْ شِعَارِ الشَّرْبَةِ ،

قلنا إفران نقصت إن ثبت (الغلط) وإلا فيخلف شريكه ، والله أعلم ، ولو استحق بعض المقسوم  
شائعا (كأربع) (بطلت) تلك القسمة (فيه) أي البعض المستحق (وفي الباقي خلاف  
تفريق الصفقة) والأظهر الصحة (أو) استحق (من النصيبين معين) حالة كونه (سواء بقيت)  
القسمة في الباقي (والا) بأن كان المعين من أحد النصيبين أكثر (بطلت) تلك القسمة (والله  
أعلم) وأراد بطلانها ظاهرا ، والا فبالاستحقاق بأن أن لا قسمة .

## كتاب الشهادات

جمع شهادة ، وهي خبر قاطع ، والشاهد حامل الشهادة ومؤديها (شرط الشاهد : معلم) فلا  
تقبل شهادة الكافر ولو على مثله (حر) فلا تقبل ممن فيه رق (مكلف) فلا تقبل من مجنون  
وصبي (عادل) فلا تقبل من فاسق (ذو روء) وسيأتي تفسيرها (غير منهم) فلا تقبل  
شهادة المتهم لعداوة أو والدية أو ميلودية (وشروط العدالة : اجتناب الكبار) أي كل منها (و)  
اجتناب (الإصرار على صغيرة) والكبيرة المراد منها الفعلية ، لا الاعتدالية ، وهي البدع ، فإن  
الراجع قبول شهادة أهلها مالم نكفهم ، وهي كل جريمة تؤذن بقاء أكثرات مرتكبها كالقتل  
وأكل الربا وتأخير الصلاة عن أوقاتها بلا عذر والإصرار على الصغيرة قيل هو من الكبار ،  
وقيل ليس بكبيرة (ويحرم اللعب بالزرد على الصحيح) ومقابلته يكره ، والزرد هو الذي يقال له في عرفنا  
طاولة (ويكره بشطرنج ، فإن شرط فيه) أي اللعب بالشطرنج (مال من الجانبين فقمار) فيحرم وترد به  
الشهادة ، فإن كان من جانب فحرام ، ولكن لا ترد به الشهادة (ويباح الحداه) وهو ما يقاب خلف  
الابل من رجز وغيره (و) يباح (سماعه) واستماعه (ويكره الفناء) وهو رفع الصوت بالشعر وغيره  
(بلا آلة) من الملاهي ولومن أنثى وأمسد مالم تخف فتنة (و) يكره (سماعه) أي استماعه ، وأما مع  
الآلة فحرام ، ويسن تحسين الصوت بالقرادة ولو بالألحان مالم يفرط في المد والاشباع أو يسقط شيئا  
من الحروف أو الحركات وإلا فسق به القارئ وأنتم المستمع (ويحرم استعمال آلة من شعار الشربة

كَطَنْبُورٍ وَعُودٍ وَصَنْجٍ وَمِزْمَارٍ عِرَاقِيٍّ وَاسْتِيَاغَهَا ، لَا يَرَاعُ فِي الْأَصَحِّ . قُلْتُ : الْأَصَحُّ  
تَحْرِيْمُهُ ، وَاللَّهُ أَعْلَمُ ، وَيَجُوزُ دَفُّ لِعَرَسٍ وَخِتَانٍ ، وَكَذَا غَيْرُهُمَا فِي الْأَصَحِّ وَإِنْ كَانَ  
فِيهِ جَلَّالٌ ، وَيَحْرُمُ ضَرْبُ الْكُوبَةِ ، وَهِيَ طَبْلٌ طَوِيلٌ ضَيْقُ الْوَسْطِ ،  
لَا الرِّقْصُ إِلَّا أَنْ يَكُونَ فِيهِ تَكْسَرُ كَفْعِلِ الْمُخْتَبِ ، وَيُبَاحُ قَوْلُ شِعْرِ وَإِنْشَادُهُ إِلَّا أَنْ  
يَهْجُوَ أَوْ يُفَحِّشَ ، أَوْ يُعَرِّضَ بِأَمْرٍ مُعَيَّنَةٍ ، وَالْمُرُوءَةُ : تَخْلُقُ بِخُلُقٍ أَمْثَالِهِ فِي زَمَانِهِ  
وَمَكَانِهِ ، فَلَا كُلُّ فِي سُوقٍ ، وَلِلنِّسَاءِ مَكْشُوفُ الرَّأْسِ ، وَقَبْلَةُ زَوْجَةٍ أَوْ أُمَةٍ بِحَضْرَةِ  
النَّاسِ ، وَإِنْ كَثُرَ حِكَايَاتُ مُضْحِكَةٍ ، وَلَبْسُ فَقِيهِ قِبَاءً ، وَقَلَنْسُوءَةٌ حَيْثُ لَا يُؤْتَدُّ ، وَلَمْ يَكُنْ  
عَلَى لَبْسِ الشَّطْرَنْجِ أَوْ غِنَاءٍ أَوْ سَمَاعٍ ، وَإِدَامَةُ رَقْصٍ يُسْقَطُهَا ، الْأَمْرُ فِيهِ يَخْتَلِفُ  
بِالْأَشْخَاصِ وَالْأَحْوَالِ وَالْأَمَاكِنِ ، وَجِرْفَةٌ دَنِيَّةٌ كَهَجَامَةٍ وَنَفْسٍ وَدَبِغٍ يَمْنُ لَا تَلِيْقُ  
بِهِ تُسْقَطُهَا ، فَإِنْ اعْتَادَهَا وَكَانَتْ حِرْفَةً أَبِيهِ ،

كَطَنْبُورٍ وَعُودٍ وَصَنْجٍ وَمِزْمَارٍ عِرَاقِيٍّ ( مَا يَضْرِبُ بِهِ مَعَ الْأَوْتَارِ ( وَ ) يَحْرُمُ ( اسْتِغَاغَهَا ، لَا ) اسْتِعْمَالُ  
( بَرَاغِ ) وَهُوَ الشَّبَابَةُ ( فِي الْأَصَحِّ . قُلْتُ : الْأَصَحُّ تَحْرِيْمُهُ ، وَاللَّهُ أَعْلَمُ ، وَيَجُوزُ دَفُّ لِعَرَسٍ وَخِتَانٍ  
وَكَذَا غَيْرُهُمَا فِي الْأَصَحِّ ، وَإِنْ كَانَ فِيهِ ) أَى الدَّفِّ ( جَلَّالٌ ) وَهِيَ الْخَلْقُ الَّتِي تَجْعَلُ دَاخِلَ  
الدَّفِّ وَالِدَوَائِرِ ( وَيَحْرُمُ ضَرْبُ الْكُوبَةِ ، وَهِيَ طَبْلٌ طَوِيلٌ ضَيْقُ الْوَسْطِ ) وَاسِعُ الطَّرْفَيْنِ  
( لَا الرِّقْصُ ) فَلَا يَحْرُمُ بَلْ يَبَاحُ ( إِلَّا أَنْ يَكُونَ فِيهِ تَكْسَرُ كَفْعِلِ الْمُخْتَبِ ) وَهُوَ مَنْ يَتَخَلَّقُ  
بِأَخْلَاقِ النِّسَاءِ فَيَحْرُمُ ( وَيُبَاحُ قَوْلُ شِعْرِ ) أَى انْشَاؤُهُ ( وَإِنْشَادُهُ إِلَّا أَنْ يَهْجُوَ ) نَمِيعًا مَسْلَمًا  
أَوْ كَافِرًا مَعْصُومًا ( أَوْ يُفَحِّشَ ) بَضْمُ أَوَّلِهِ بِأَنْ يَجَاوِزَ الْحَدَّ فِي الْمَدْحِ ( أَوْ يُعَرِّضَ بِأَمْرٍ مُعَيَّنَةٍ )  
بِأَنْ يَذْكُرَ صِفَاتَهَا مِنْ طُولٍ وَقَصَرٍ وَصِدْقٍ فَيَحْرُمُ كُلُّ ذَلِكَ وَتُرَدُّ بِهِ الشَّهَادَةُ . وَأَمَّا ذِكْرُ صِفَاتِ  
اِسْرَاءَ غَيْرِ مُعَيَّنَةٍ فَجَائِزٌ ( وَالْمُرُوءَةُ : تَخْلُقُ بِخُلُقٍ أَمْثَالِهِ ) مِنْ أَبْنَاءِ عَصَرِهِ مِنْ يَرَاهِي مَنَاجِيزَ الشَّرْعِ  
وَأَدَابِهِ ( فِي زَمَانِهِ وَمَكَانِهِ ، فَلَا كُلُّ فِي سُوقٍ ) لَغَيْرِ سُوقٍ وَلَغَيْرِ مَنْ لَمْ يَغْلِبْهُ جُوعٌ ( وَالنِّسَاءُ ) فِي  
السُّوقِ ( تَكْشُوفُ الرَّأْسِ ) أَوِ الْبَدَنِ عَنْ لَابِلِيْقٍ بِهِ ( وَقَبْلَةُ زَوْجَةٍ أَوْ أُمَةٍ ) لَهُ ( بِحَضْرَةِ النَّاسِ )  
وَلَوْ وَاحِدًا مِنْ يَسْتَحْيَا مِنْهُ فِي ذَلِكَ ( وَكَثَارُ حِكَايَاتٍ مُضْحِكَةٍ ) بَيْنَهُمْ ( وَلَبْسُ فَقِيهِ قِبَاءً )  
وَهُوَ الْمَفْتُوحُ مِنْ أَمَامِهِ وَخَلْفَهُ ( وَقَلَنْسُوءَةٌ ) مَا يَلْبَسُ عَلَى الرَّأْسِ ( حَيْثُ ) أَى فِي بَلَدٍ ( لَا يُعْتَادُ )  
لِلْفَقِيهِ لِبَسُهُمَا ( وَكَتَابُ عَلَى لَعِبِ الشَّطْرَنْجِ ) بِحَيْثُ يَشْغَلُهُ عَنْ مَهْمَاتِهِ ( أَوْ ) عَلَى ( غِنَاءٍ أَوْ  
سَمَاعٍ ، وَادَامَةُ ) أَى اكْتَارُ ( رَقْصٍ يُسْقَطُهَا ) أَى الْمُرُوءَةُ فِي جَمِيعِ هَذِهِ الصُّوَرِ فَهُوَ خَيْرٌ عَنْ قَوْلِهِ  
فَلَا كُلُّ وَمَاعُطَفٌ عَلَيْهِ ( وَالْأَمْرُ فِيهِ ) أَى مُسْقَطُ الْمُرُوءَةِ ( يَخْتَلِفُ بِالْأَشْخَاصِ وَالْأَحْوَالِ  
وَالْأَمَاكِنِ ) فَقَدْ يَسْتَقْبَحُ الْأَمْرُ مِنْ شَخْصٍ دُونَ آخَرَ ، وَفِي زَمَانٍ وَمَكَانٍ دُونَ آخَرَ ( وَجِرْفَةٌ  
دَنِيَّةٌ ) مُبَاحَةٌ ( كَهَجَامَةٍ وَنَفْسٍ وَدَبِغٍ عَنْ لَا تَلِيْقُ بِهِ ) هَذِهِ الْحِرْفَةُ ( تُسْقَطُهَا ) أَى الْمُرُوءَةُ  
( فَإِنْ اعْتَادَهَا ) بِأَنْ تَلْبَسَ بِهَا مَدَّةً يَحْكُمُ الْعَرَفُ بِأَنَّهَا صَارَتْ حِرْفَةً لَهُ ( وَكَانَتْ حِرْفَةً أَبِيهِ )

فَلَا فِي الْأَصَحِّ ، وَالتَّهْمَةُ أَنْ يَجُورَ إِلَيْهِ نَفْعًا أَوْ يَدْفَعَ عَنْهُ ضَرَرًا فَتَرُدَّ شَهَادَتُهُ لِعَبْدِهِ وَمُكَاتِبِهِ  
وَعَرِيمٍ لَهُ مَيِّتٌ أَوْ عَلَيْهِ حَجَرٌ فَلَسَ ، وَبِمَا هُوَ وَكِيلٌ فِيهِ ، وَبِرَاءَةٍ مِنْ ضَمَنِهِ ،  
وَبِجَرَاةٍ مُؤَدَّتهِ ، وَلَوْ شَهِدَ لِمُورَثٍ لَهُ مَرِيضٍ أَوْ جَرِيحٍ بِمَالٍ قَبْلَ الْأَنْدِمَالِ قِيلَتْ  
فِي الْأَصَحِّ ، وَتَرُدُّ شَهَادَةُ عَاقِلَةٍ بِفُسْقِ شُهودٍ قَتَلِ ، وَغَرَمَاءُ مُفْلِسٍ بِفُسْقِ شُهودٍ دِينٍ آخَرَ ،  
وَلَوْ شَهِدَا لِأَتْنَيْنِ بِوَصِيَّةٍ فَشَهِدَا لِلشَّاهِدَيْنِ بِوَصِيَّةٍ مِنْ تِلْكَ التَّرَكَةِ قِيلَتْ الشَّهَادَتَانِ  
فِي الْأَصَحِّ ، وَلَا تُقْبَلُ لِأَصْلٍ وَلَا فَرْعٍ وَتُقْبَلُ عَلَيْهِمَا ، وَكَذَا عَلَى أَيِّهِمَا بَطْلَانِي ضُرَّةٌ أُمُّهَا  
أَوْ قَدْفِيهَا فِي الْأَظْهَرِ ، وَإِذَا شَهِدَ الْفَرْعُ وَأُجْنِبِي قِيلَتْ لِلْأُجْنِبِي فِي الْأَظْهَرِ . قُلْتُ : وَتُقْبَلُ  
لِكُلِّ مِنَ الزَّوْجَيْنِ وَالْأَخِ وَصَدِيقٍ ، وَاللَّهُ أَعْلَمُ ، وَلَا تُقْبَلُ مِنْ عَدُوٍّ ، وَهُوَ مَنْ يُبْغِضُهُ  
بِحَيْثُ يَتَمَنَّى زَوَالَ نِعْمَتِهِ ، وَيَحْزَنُ بِسُرُورِهِ ، وَيَفْرَحُ بِمُصِيبَتِهِ ، وَتُقْبَلُ لَهُ ، وَكَذَا عَلَيْهِ  
فِي عَدَاوَةِ دِينٍ كَكَافِرٍ وَمُبْتَدِعٍ ، وَتُقْبَلُ شَهَادَةُ مُبْتَدِعٍ لَأَنْكَفَرُهُ ، لَأَمْغُلَ لَا يُضْبَطُ

وَيَنْبَغِي أَنْ لَا يُتَقَبَّدَ بِصِفَةِ آيَاتِهِ (فلا) بِمِثْلِهَا (في الأصح . والتهمة) المشروط في الشاهد عديمها  
(أن يجور إليه) بشهادته (نفعاً أو يدفع عنه) بها (ضرراً فترد شهادته لِعَبْدِهِ وَمُكَاتِبِهِ وَغَرِيمٍ  
لَهُ مَيِّتٌ ، أَوْ عَلَيْهِ حَجَرٌ فَلَسَ ، وَبِمَا هُوَ وَكِيلٌ فِيهِ) ولو بدون جعل وكذلك الوديع والمترهن (و)  
ترد شهادته (برأاة من ضمته) بأداء أو إبراء (و) ترد شهادته وارث (بجراحة مورثه)  
قبل اندمالي (ولو شهد لمورث له مريض أو جريح بمال قبل الاندمال قبلت) شهادته (في الأصح)  
ومقابلته لا تقبل كالجراحة وبعد الاندمال تقبل قطعاً (وترد شهادة عاقلة بفسق شهود قتل) يحملون  
دينه من خطأ وشبه عمد ، بخلاف شهود عمد (و) ترد شهادة (غرماء مفلس بفسق شهودين  
آخر) ظهر عليه (ولو شهدا لأثنين بوصية) من تركه (فشهدا) أي الاثنان (للشاهدين  
بوصية من تلك التركة قبلت الشهادتان في الأصح) ومقابلته المنع (ولا تقبل لأصل) للشاهد  
وإن علا (ولا فرع) له وإن سفل (وتقبل عليهما) أي الأصل والفرع (وكذا) تقبل  
الشهادة (على أيهما بطلاق ضرة أمهما أو قدفها في الأظهر) ومقابلته المنع ، لأنها تجزئ نفعاً إلى  
الأم (وإذا شهد لفرع وأجنبتي قبلت للأجنبتي في الأظهر . قلت : وتقبل لكل من الزوجين)  
للآخر (ولأخ وصديق ، والله أعلم ، ولا تقبل من عدو) على عدوة عداوة دينية ظاهرة  
(وهو) أي العدو (من يبغضه بحيث يتمنى زوال نعمته ، ويحزن بسروره ، ويفرح بمصيبته)  
البغض لا يكون إلا بالقلب والعداوة بالفعل ، وهو أقوى فلا تفسر العداوة بالبغض ، بل يحكم  
فيها المعروف ، فمن عده عدواً لا تقبل شهادته (وتقبل) الشهادة (له) أي للعدو (وكذا)  
تقبل (عليه) أي العدو (في عداوة دين ككافر) شهد عليه مسلم (ومبتدع) شهد  
عليه سني (وتقبل شهادة مبتدع لأنكفره) يبدعه ، ولكن من سب الصحابة من  
الرافضة ، وإن كنا لأنكفره ترد شهادته لفسقه (لا) تقبل شهادة (مغفل لا يضبط) أصلاً

وَلَا مُبَادِرٍ ، وَتُقْبَلُ شَهَادَةُ الْحِسْبَةِ فِي حُقُوقِ اللَّهِ تَعَالَى ، وَفِيهَا لَهُ فِيهِ حَقٌّ مُؤَكَّدٌ  
كَطَلَاقٍ وَعِثْقٍ وَعَفْوٍ عَنْ قِصَاصٍ ، وَبَقَاءٍ عِدَّةٍ وَانْقِضَائِهَا ، وَحَدِّ لَه ، وَكَذَا النَّسَبُ  
عَلَى الصَّحِيحِ ، وَمَتَى حَكَمَ بِشَاهِدَيْنِ فَبَانَا كَافِرَيْنِ أَوْ عَبْدَيْنِ أَوْ صَبِيَّيْنِ نَقَضَهُ هُوَ  
وغيرُهُ ، وَكَذَا فَاسِقَانِ فِي الْأَظْهَرِ ، وَلَوْ شَهِدَ كَافِرٌ أَوْ عَبْدٌ أَوْ صَبِيٌّ ثُمَّ أَعَادَهَا بَعْدَ كَمَالِهِ  
قُبِلَتْ شَهَادَتُهُ ، أَوْ فَاسِقٌ تَابَ فَلَا ، وَتُقْبَلُ شَهَادَتُهُ فِي غَيْرِهَا بِشَرْطِ اخْتِيَارِهِ بَعْدَ التَّوْبَةِ مُدَّةً  
يُظَنُّ بِهَا صِدْقُ تَوْبَتِهِ ، وَقَدْ رُفِعَ الْأَكْثَرُونَ بِسَنَةِ ، وَيُشْتَرَطُ فِي تَوْبَةِ مَعْصِيَةِ قَوْلِيَةِ الْقَوْلِ  
فَيَقُولُ الْقَاضِيُ : قَدْ فِي بَاطِلٍ وَأَنَا نَادِمٌ عَلَيْهِ وَلَا أَعُودُ إِلَيْهِ ، وَكَذَا شَهَادَةُ الزُّورِ . قُلْتُ :  
وغيرُ الْقَوْلِيَةِ يُشْتَرَطُ إِفْلَاحٌ ، وَنَدَمٌ ، وَعَزْمٌ أَنْ لَا يَعُودَ ، وَرَدُّ ظُلَامَةِ آدَمِيِّ إِنْ  
تَعَلَّقَتْ بِهِ ،

أَوْ غَالِبًا ، وَلَا يَقْبَلُ ( وَلَا ) شَهَادَةُ ( مُبَادِرٍ ) بِشَهَادَتِهِ قَبْلَ الدَّعْوَى . وَكَذَا بَعْدَهَا قَبْلَ أَنْ  
يُسْتَشْهَدَ ( وَتُقْبَلُ شَهَادَةُ الْحِسْبَةِ ) سِوَا سَبْقِهَا دَعْوَى أَمْ لَا ، فِي غَيْبَةِ الْمَشْهُودِ عَلَيْهِ أَمْ حُضُورِهِ  
فَهِيَ مُسْتَثْنَاةٌ مِنْ بَطْلَانِ شَهَادَةِ الْمُبَادِرِ ، لَكِنْ لَا تُقْبَلُ إِلَّا ( فِي حُقُوقِ اللَّهِ تَعَالَى ) الْمَتَحَصَّةِ  
كَالصَّلَاةِ وَالزَّكَاةِ كَأَنْ يَشْهَدَ بِتَرْكِهَا ( وَفِيهَا ) أَيْ اللَّهُ تَعَالَى ( حَقٌّ مُؤَكَّدٌ ) وَهُوَ مَا لَا يَتَأَثَّرُ  
بِرِضَا الْآدَمِيِّ ( كَطَلَاقٍ ) بَائِنٍ أَوْ رَجْعِيٍّ ( وَعِثْقٍ ) مُنَجِّزٍ أَوْ مُعْلَقٍ ( وَعَفْوٍ عَنْ قِصَاصٍ ) فِي نَفْسِ  
أَوْ طَرَفٍ ( وَبَقَاءٍ عِدَّةٍ وَانْقِضَائِهَا ) وَيُلْحَقُ بِذَلِكَ تَحْرِيمُ الرِّضَاعِ وَالْمَصَاهِرَةِ ( وَحَدِّ لَه ) تَعَالَى كَحَدِّ  
الزَّنا بَأَنْ يَشْهَدَ بِمُوجِبِ ذَلِكَ ( وَكَذَا النَّسَبُ عَلَى الصَّحِيحِ ) وَأَمَّا تَسْمَعُ شَهَادَةَ الْحِسْبَةِ عِنْدَ  
الْحَاجَةِ . وَكَيْفِيَّتُهَا أَنْ تَأْتِيَ الشُّهُودُ عِنْدَ الْقَاضِيِ فَيَقُولُوا : نَحْنُ نَشْهَدُ عَلَى فُلَانٍ مِثْلًا أَنَّهُ طَلَّقَ زَوْجَتَهُ  
وَهُوَ يَعاشرُهَا فَأَحْضَرَهُ حَتَّى نَشْهَدَ عَلَيْهِ ( وَمَتَى حَكَمَ بِشَاهِدَيْنِ فَبَانَا كَافِرَيْنِ ، أَوْ عَبْدَيْنِ ، أَوْ  
صَبِيَّيْنِ ) عِنْدَ الشَّهَادَةِ ( نَقَضَهُ هُوَ وَغَيْرُهُ ، وَكَذَا فَاسِقَانِ فِي الْأَظْهَرِ ) فَسَقَاظَاهُمَا غَيْرُ مُجْتَمِعٍ  
فِيهِ ، بِخِلَافِ الْمُجْتَمِعِ فِيهِ كَشَرْبِ النِّبِيدِ ( وَلَوْ شَهِدَ كَافِرٌ أَوْ عَبْدٌ أَوْ صَبِيٌّ ثُمَّ أَعَادَهَا بَعْدَ كَمَالِهِ قُبِلَتْ )  
شَهَادَتُهُ ( أَوْ فَاسِقٌ تَابَ ) بَعْدَهَا وَأَعَادَهَا ( فَلَا ) تُقْبَلُ ( وَتُقْبَلُ شَهَادَتُهُ فِي غَيْرِهَا ) أَيْ الشَّهَادَةُ  
الَّتِي شَهِدَ بِهَا وَهُوَ فَاسِقٌ ( بِشَرْطِ اخْتِيَارِهِ بَعْدَ التَّوْبَةِ مُدَّةً يَظُنُّ بِهَا صِدْقُ تَوْبَتِهِ ، وَقَدْ رُفِعَ الْأَكْثَرُونَ  
بِسَنَةِ ) تَقْرِيبًا ، وَمِثْلُ الْفَسْقِ خَارِمُ الْمَرْوَةِ ( وَيُشْتَرَطُ فِي تَوْبَةِ مَعْصِيَةِ قَوْلِيَةِ الْقَوْلِ فِيَقُولُ الْقَاضِيُ :  
قَوْلِي بَاطِلٌ ، وَأَنَا نَادِمٌ عَلَيْهِ ) وَ ( لَا أَعُودُ إِلَيْهِ ) وَلَا يَكْفِي أَنْ يَقُولَ كَذَبْتُ وَيَقُولُ ذَلِكَ بَيْنَ يَدَيِ  
الْقَاضِيِ [ وَكَذَا شَهَادَةُ الزُّورِ ] يَقُولُ الشَّاهِدُ فِيهَا وَزَانَ مَاصِرًا ( قُلْتُ : وَغَيْرُ الْقَوْلِيَةِ ) كَالشَّرْبِ  
لِلخَمْرِ ( بِشَرْطِ ) فِي التَّوْبَةِ مِنْهَا ( إِفْلَاحٍ ) عَنْهَا ( وَنَدَمٍ ) عَلَيْهَا ( وَعَزْمٌ أَنْ لَا يَعُودَ ) لَهَا  
( وَرَدُّ ظُلَامَةِ آدَمِيِّ ) مِنْ مَالٍ وَقِصَاصٍ وَحَدِّ قَذْفٍ حَيْثُ أَمَكُنْ فَتَصَحَّحَ عِنْدَ تَعْيِيرِ الرَّدِّ ( إِنْ  
تَعَلَّقَتْ بِهِ ) أَيْ الْآدَمِيُّ سِوَا تَمَحُّضٍ حَقًّا لَهُ أَوْ لَمْ تَمَحُّضْ وَفِيهَا حَقٌّ قَدْ كَانَتْ كَاةً ، وَالثَّلَاثَةُ الْأَوَّلُ  
أَرْكَانُ لِلتَّوْبَةِ قَوْلِيَةٍ كَانَتْ أَوْ فِعْلِيَةٍ ، وَتَجِبُ التَّوْبَةُ مِنَ الْمَعْصِيَةِ وَلَوْ صَغِيرَةٍ ، وَتَصَحَّحُ مِنْ ذَنْبٍ دُونَ

والله أعلم .

[فصل] لا يُحْكَمُ بِشَاهِدٍ إِلَّا فِي هَلَالٍ رَمَضَانَ فِي الْأَظْهَرِ ، وَيُشْتَرَطُ لِلزَّانَا أَرْبَعَةُ رِجَالٍ ، وَلِلزَّانِيَةِ ائْتِنَانِ فِي الْأَظْهَرِ ، وَفِي قَوْلٍ أَرْبَعَةٌ ، وَيَسَالِي وَعَقْدُ مَالِي كَبَيْعٍ وَإِقَالَةٍ وَحَوَالَةٍ وَضَمَانٍ وَحَقِّ مَالِي كَخِيَارٍ وَأَجَلٍ : رَجُلَانِ أَوْ رَجُلٌ وَامْرَأَتَانِ ، وَلَيْسَ ذَلِكَ مِنْ عُقُوبَةِ اللَّهِ تَعَالَى أَوْ لِادِّمَى ، وَمَا يُطْلَعُ عَلَيْهِ رِجَالٌ غَالِبًا كَنِكَاحٍ وَطَلَاقٍ وَرَجْعَةٍ وَإِسْلَامٍ وَرِدَّةٍ وَجَرْحٍ وَتَعْدِيلٍ وَمَوْتٍ وَإِعْسَارٍ وَوَكَالَةٍ وَوَصَايَةٍ وَشَهَادَةٍ عَلَى شَهَادَةِ رَجُلَانِ ، وَمَا يَخْتَصُّ بِمَعْرِفَةِ النِّسَاءِ أَوْ لِإِبْرَاهِ رَجُلٌ غَالِبًا كَبِكَارَةٍ وَوِلَادَةٍ وَحَيْضٍ وَرَضَاعٍ وَعُيُوبٍ نَحْتِ الثِّيَابِ يَثْبُتُ بِمَا سَبَقَ ، وَبِأَرْبَعٍ نِسْوَةٍ ، وَمَا لَا يَثْبُتُ بِرَجُلٍ وَامْرَأَتَيْنِ لَا يَثْبُتُ بِرَجُلٍ وَتَمِيمٍ ، وَمَا ثَبَّتَ بِهِمْ ثَبَّتَ بِرَجُلٍ وَتَمِيمٍ إِلَّا عُيُوبَ النِّسَاءِ وَنَحْوَهَا ، وَلَا يَثْبُتُ شَيْءٌ بِامْرَأَتَيْنِ وَتَمِيمٍ ، وَلَوْ نَحَا بِحَلْفِ الْمُدَّعِي بَعْدَ شَهَادَةِ شَاهِدٍ وَتَعْدِيلِهِ ، وَيَذْكُرُ فِي حَلْفِهِ صِدْقَ الشَّاهِدِ ، فَإِنْ تَرَكَ الْحَلْفَ وَطَلَبَ تَمِيمَ خَصْمِهِ فَلَهُ ذَلِكَ ،

ذَنْبٍ (وَاللَّهُ أَعْلَمُ) وَسُقُوطُ الذَّنْبِ بِالتَّوْبَةِ مَطْنُونَ لِمَقْطُوعٍ بِهِ .

[فصل] في بيان ما يعتبر فيه شهادة الرجال وتعدد الشهود وما لا يعتبر ( لا يحكم بشاهد واحد ) ( إلا في هلال رمضان في الأظهر ) ويشترط للزنا أربعة رجال ( ولا بد أن يقولوا : رأيناك أدخل حشفته في فرجها ، واللواط وإتيان البهيمة كالزنا ) (و) يشترط (للاقرار به ائتان في الأظهر ، وفي قول أربعة ، و) يشترط (للمال وعقد مالى كبيع وإقالة وحوالة وضمان وحق مالى كخيار وأجل : رجلان ، أو رجل وامرأتان) ولو مع وجود الرجلين ، والشركة والقراض يشترط فيهما رجلان (وليس بذلك) أى ما ذكر من الزنا ، وما المقصود منه المال (من عقوبة لله تعالى) كالردة والقتل (أو لادى) كقتل قصاص (وما يطلع عليه رجال غالباً) من غير العقوبات كنيكاح وطلاق ورجعة وإسلام وردة وجرح وتعديل وموت وإعسار ووكالة وصاية وشهادة على شهادة : رجلان) والوكالة والوصاية المقصد منهما الولاية لا المال (وما يختص بمعرفة النساء ، أو لإبراه رجال غالباً كبكارة وولادة وحيض ورضاع وصيوب) للنساء (نحت الثياب يثبت بما سبق) أى برجلين ورجل وامرأتين (وبأربع نسوة) مفردات (وما لا يثبت برجل وامرأتين لا يثبت برجل وتَمِيمٍ ، وما ثبت بهن) أى برجل وامرأتين (ثبت برجل وتَمِيمٍ إلا عيوب النساء ونحوها) بالنسب عطفًا على عيوب كرضاع (ولا يثبت شيء بامرأتين وتَمِيمٍ ، وإنما يحلف المدعى بعد شهادة شاهده وتعديله ، ويذكر في حلفه صدق الشاهد) فيقول والله شاهدى صادق فيما شهد به وأنا مستحق لكذا (فإن ترك) المدعى (الحلف وطلب تَمِيمٍ خصمه فله ذلك) فإن حلف سقطت

فَإِنْ نَكَلَ فَلَهُ أَنْ يَحْلِفَ يَمِينَ الرَّدِّ فِي الْأَظْهَرِ ، وَلَوْ كَانَ يَبْدِيهِ أَمَةٌ وَلَوْلَاهَا فَقَالَ رَجُلٌ :  
هَذِهِ مُسْتَوْلَاتِي عَلَّقْتُ بِهَذَا فِي مِلْكِي وَحَلَفْتُ مَعَ شَاهِدٍ ثَبَتَ الْاِسْتِيلَادُ ، لَا نَسَبُ  
الْوَلَدِ وَحُرِّيَّتُهُ فِي الْأَظْهَرِ ، وَلَوْ كَانَ يَبْدِيهِ غُلَامٌ فَقَالَ رَجُلٌ : كَانَ لِي وَأَعْتَقْتُهُ وَحَلَفْتُ  
مَعَ شَاهِدٍ فَلَمَّا ذَهَبَ انْتِزَاعُهُ وَمَصِيرُهُ حُرًّا ، وَلَوْ اِدَّعَتْ وَرَثَةٌ مَالًا لِوَرَثَتِهِمْ وَأَقَامُوا  
شَاهِدًا وَحَلَفْتُ مَعَهُ بَعْضُهُمْ أَخَذَ نَصِيْبَهُ ، وَلَا يُشَارِكُ فِيهِ ، وَيَبْطُلُ حَقٌّ مَنْ كَلَّمَ يَحْلِفُ  
بِنُكُولِهِ إِنْ حَضَرَ وَهُوَ كَامِلٌ ، فَإِنْ كَانَ غَائِبًا أَوْ صَبِيًّا أَوْ مَجْنُونًا فَلَمَّا ذَهَبَ أَنَّهُ لَا يَقْبِضُ  
نَصِيْبَهُ ، فَإِذَا زَالَ غُدْرُهُ حَلَفْتُ وَأَخَذَ بِغَيْرِ إِعَادَةِ شَهَادَةٍ ، وَلَا تَجُوزُ شَهَادَةُ قَلَى فِيْلِ  
كَزْرَتَا وَغَضَبٍ وَإِتْلَافٍ وَوِلَادَةٍ إِلَّا بِالْإِبْصَارِ ، وَتُقْبَلُ مِنْ أُمِّمٍ ، وَالْأَقْوَالُ كَمَقْدَرِ  
يُسْتَرْطُ تَمَمُهَا وَإِبْصَارُ قَائِلِهَا ، وَلَا يَقْبَلُ أَعْمَى إِلَّا أَنْ يُقَرَّ فِي أُذُنِهِ فَيَتَعَلَّقَ بِهِ حَتَّى  
يَشْهَدَ حِينَ قَاضٍ بِهِ عَلَى الصَّحِيحِ ، وَلَوْ سَجَلَهَا بِصِيرٍ ثُمَّ عَمِيَ شَهِدَ إِنْ كَانَ الْمَشْهُودُ لَهُ  
وَعَلَيْهِ مَعْرُوفٌ

الدعوى ، وليس له أن يحلف بعد ذلك ، وله أن يقيم البيعة ( فان نكل ) المدعى عليه عن  
اليمين ( فله ) أى المدعى ( أن يحلف يمين الرد في الأظهر ) وهذه اليمين يقضى بها في جميع  
الحقوق ( ولو كان يبدى أمة ولولها فقال رجل : هذه مستولاتي علقت بهذا في ملكي وحلف مع  
شاهد ثبت الاستيلاد ) فتزج عن هي في يده وتسلم إليه ، لأنها في حكم الأموال ، وبثبت الاستيلاد  
بإقراره ( لانسب الولد وحريته ) فلا يثبتان بالشاهد واليمين ( في الأظهر ) ومقابله يثبتان تبعاً  
( ولو كان يبدى غلام ) يسترقه ( فقال رجل : كان لى وأعنته ) وأنت تسترقه ظالماً ( وحلف مع  
شاهد فالذهب انتزاعه ) من يده ( ومصيره حراً ) بإقراره ( ولو ادعت ورثة ) لميت ( مالا  
لمورثهم وأقاموا شاهداً وحلف مع بعضهم أخذ ) الحالف ( نصيبه ولا يشارك فيه ) ممن لم يحلف  
واليمين تكون على الجميع ، لا على حصته فقط ( ويبطل حق من لم يحلف بنكوله ان حضر وهو  
كامل ) حتى لو مات بعد نكوله لم يكن لوارثه أن يحلف مع ذلك الشاهد ( فان كان غائباً أو صبيّاً  
أو مجنوناً فالذهب لا يقبض نصيبه ) بل يوقف الحكم إلى كماله أو بحضوره كما قال ( فاذا زال  
هذبه ) بأن حضر أو نكل ( حلف وأخذ ) حصته ( بغير إعادة شهادة ) واستئناف دعوى ( ولا  
تجوز شهادة على فعل كزنا وغضب وإتلاف وولادة ) وكون اليد على مال ( إلا بالإبصار ) له مع  
فاعله ( وتقبل ) في الفعل ( من أمم ، والأقوال كعقد ) وفسخ وطلاق ( يشترط ) في الشهادة  
حيا ( سماعها وإبصار قائلها ) حال تلفظها بها ، حتى لو لطق بها من وراء حجاب وهو يتحققه لم  
يكف ( ولا يقبل أعمى ) فيما يتعلق بالبصر ، بخلاف ما يكتفى فيه السماع ( إلا أن يقر ) شخص  
( في أذنه ) بنحو طلاق ( فيتعلق ) الأعمى ( به حتى يشهد ) عليه ( عند قاض به ) فيقبل  
( على الصحيح ، ولو سجلها ) أى الشهادة ( بصير ثم عمى شهد ان كان المشهود له وعليه معروف

الاسم والنسب ، ومن سمع قول شخص أو رأى فعله ، فإن عرف عينه واسمه ونسبه شهد عليه في حضوره إشارة ، وعند غيبته وموته باسمه ونسبه ، فإن جهلها لم يشهد عند موته وغيبته ، ولا يصح تحمل شهادة على متقبة اعتادا على صوتها ، فإن عرفها بعينها أو باسم ونسب جاز ، ويشهد عند الأداء بما يعلم ، ولا يجوز التحمل عليها بتعريف عدل أو عدلين على الأشهر ، والعمل على خلافه ، ولو قامت بينة على غيبته بحق فطلب المدعي التسجيل سجل القاضي بالحلية لا بالاسم والنسب مالم يثبت ، وله الشهادة بالتسامع على نسب من أب أو قبيلة ، وكذا أم في الأصح ، وموت على المذهب ، لا عتق وولاء ووقف ونكاح وملك في الأصح . قلت : الأصح عند المحققين والأكثرين في الجميع الجواز ، والله أعلم ، وشرط التسامع سماعه من جمع يؤمن قواطعهم على الكذب ، وقيل يكفي من عدلين ، ولا يجوز الشهادة

الاسم والنسب ) فيقول أشهد أن فلان ابن فلان أقر فلان ابن فلان بكذا ( ومن سمع قول شخص أو رأى فعله ، فإن عرف عينه واسمه ونسبه شهد عليه في حضوره إشارة ) لا باسمه ونسبه ( وعند غيبته وموته باسمه ونسبه ، فإن جهلها لم يشهد عند موته وغيبته ) والمراد بالنسب اسم أبيه وجده ، ويكفي عنه لقب يختص به ( ولا يصح تحمل شهادة على متقبة اعتادا على صوتها ) أي لا يصح التحمل للشهادة عليها ليؤدبها اعتادا على معرفة صوتها ( فإن عرفها بعينها أو باسم ونسب جاز ) التحمل عليها متقبة ( ويشهد عند الأداء بما يعلم ) مما ذكر فيشهد في العلم بعينها عند حضورها ، وفي العلم بالاسم والنسب عند غيبتها ( ولا يجوز التحمل عليها بتعريف عدل أو عدلين ) أنها فلانة بنت فلان ، بل لابد من جماعة ( على الأشهر ) وقيل يجوز بتعريف عدل ، وقيل بعدلين ( والعمل ) أي عمل الشهود ( على خلافه ) أي الأشهر ، ولا عبرة بعملهم ( ولو قامت بينة على غيبته بحق فطلب المدعي التسجيل ) بذلك ( سجل القاضي بالحلية ) فيكتب : حضر رجل ذكر أنه فلان بن فلان ومن حليته كذا وكذا ويذكر من أوصافه الظاهرة ما يعينه ( لا بالاسم والنسب مالم يثبت ) بينة أو يعلمه ولا يكفي فيها قول المدعي ، ولا إقرار من قامت عليه البينة ( وله الشهادة بالتسامع على نسب من أب ) فيشهد أن هذا ابن فلان ( أو قبيلة ) فيشهد أنه من قبيلة كذا ( وكذا أم ) يثبت النسب فيها بالتسامع ( في الأصح ، و ) كذا ( موت ) يثبت بالتسامع ( على المذهب ) وقيل لا يثبت بذلك ( لا عتق وولاء ووقف ونكاح ، وملك في الأصح . قلت : الأصح عند المحققين والأكثرين في الجميع الجواز ، والله أعلم ) والمراد بالوقف أصله لا الشروط ، ولا يكفي الشاهد بذلك أن يقول : سمعت الناس يقولون كذا ، بل يقول أشهد بكذا ( وشرط التسامع سماعه ) أي المشهود به ( من جمع يؤمن قواطعهم على الكذب ، وقيل يكفي ) سماعه ( من عدلين ، ولا يجوز الشهادة



عَلَى مَالِكٍ بِمَجْرَدِ يَدٍ ، وَلَا يَدٍ ، وَتَصَرَّفَ فِي مَدَّةٍ قَصِيرَةٍ ، وَتَجَوَّزَ فِي طَوِيلَةٍ فِي الْأَصَحِّ ، وَشَرْطُهُ تَصَرُّفُ مُلَّاكٍ مِنْ سُكْنَى وَهَدْمٍ وَبِنَاءٍ وَتَبِيعٍ وَرَهْنٍ ، وَتَبْنَى شَهَادَةُ الْأَعْسَارِ عَلَى قَرَّائِنَ وَتَحَائِلَ الضَّرِّ وَالْإِضَاقَةِ .

[ فِصْل ] تَحْمِلُ الشَّهَادَةُ فَرَضَ كِفَايَةٍ فِي النِّكَاحِ ، وَكَذَا الْإِقْرَارِ ، وَالتَّصَرُّفِ لِلْمَالِ ، وَكِتَابَةِ الصِّكِّ فِي الْأَصَحِّ ، وَإِذَا لَمْ يَكُنْ فِي الْقَضِيَّةِ إِلَّا اثْنَانِ لَزِمَهُمَا الْأَدَاءُ ، فَلَوْ أَدَّى وَاحِدٌ وَامْتَنَعَ الْآخَرُ وَقَالَ : اخْلِفْ مَعَهُ عَصَى ، وَإِنْ كَانَ شُهُودٌ ، فَلَا أَدَاءَ فَرَضَ كِفَايَةٍ ، فَلَوْ طَلَبَ مِنْ اثْنَيْنِ لَزِمَهُمَا فِي الْأَصَحِّ ، وَإِنْ لَمْ يَكُنْ إِلَّا وَاحِدٌ لَزِمَهُ إِنْ كَانَ رَفِيًّا يَنْبُتُ بِشَاهِدَيْ يَمِينٍ ، وَإِلَّا فَلَا ، وَقِيلَ لَا يَلْزَمُ الْأَدَاءُ إِلَّا مَنْ تَحْمَلُ قَصْدًا لَا اتِّفَاقًا ، وَلَوْ جُوبِ الْأَدَاءُ شُرُوطٌ : أَنْ يَدْعَى مِنْ مَسَافَةِ الْعَدَوَى ، وَقِيلَ دُونَ مَسَافَةِ الْقَصْرِ ، وَأَنْ يَكُونَ عَدْلًا فَإِنْ دُعِيَ دُو فُسُقٍ جُمِعَ عَلَيْهِ ، وَقِيلَ أَوْ مُخْتَلَفٍ فِيهِ لَمْ يَجِبْ ،

على ذلك بمجرد يد ولا بيد وتصرف في مدة قصيرة ، وتجوز في ) مدة (طويلة في الأصح ، وشروطه في عقار ( تصرف ملاك من سكنى وهدم وبناء وبيع ورهن ) ولا يشترط اجتماع هذه الأمور ، بل واحد منها كاف إذا تكرر (وتبنى شهادة الأعسار على قرائن وتحائل ) أى مظان ( الضر ) بالضم بمعنى سوء الحال ( و ) تحائل ( الإضافة ) أى ذهاب الأموال والفقر ، إذ لا يتوصل في الأعسار إلى اليقين ، فاكتمى بذلك ، ولا يثبت دين باستفاضة .

[ فِصْل ] فِي تَحْمِلِ الشَّهَادَةِ وَأَدَائِهَا وَكِتَابَةِ الصِّكِّ ( تَحْمِلُ الشَّهَادَةُ فَرَضَ كِفَايَةٍ فِي النِّكَاحِ ) فَلَوْ امْتَنَعَ الْكُلُّ أَمَّا ( وَكَذَا الْإِقْرَارُ وَالتَّصَرُّفُ الْمَالِي ) وَغَيْرُهُ كَطَلَاقِ ( وَكِتَابَةِ الصِّكِّ ) أَى الْكِتَابِ كُلِّهَا مِنْهَا فَرَضَ كِفَايَةٍ ( فِي الْأَصَحِّ ) وَمَحَلُّ كَوْنِ التَّحْمِلِ فَرَضَ كِفَايَةٍ إِذَا كَانَ الْمُتَحْمِلُونَ كَثِيرِينَ ( وَإِذَا لَمْ يَكُنْ فِي الْقَضِيَّةِ إِلَّا اثْنَانِ ) كَأَنْ لَمْ يَتَحْمَلْ سِوَاهُمَا ( لَزِمَهُمَا الْأَدَاءُ ) إِنْ دَعِيَ ( فَلَوْ أَدَّى وَاحِدٌ وَامْتَنَعَ الْآخَرُ ، وَقَالَ ) لِلدَّعَى ( اخْلِفْ مَعَهُ عَصَى ) وَإِنْ كَانَ الْقَاضِي يَرَى الْجُحْمَ بِشَاهِدَيْ يَمِينٍ ( وَإِنْ كَانَ ) فِي الْقَضِيَّةِ ( شُهُودٌ فَلَا أَدَاءَ فَرَضَ كِفَايَةٍ ، فَلَوْ طَلَبَ ) الْمَدْعَى الشَّهَادَةَ ( مِنْ اثْنَيْنِ ) بِأَعْيَانِهِمَا ( لَزِمَهُمَا فِي الْأَصَحِّ - وَإِنْ لَمْ يَكُنْ إِلَّا وَاحِدٌ لَزِمَهُ إِنْ كَانَ رَفِيًّا يَنْبُتُ بِشَاهِدَيْ يَمِينٍ ) وَالْقَاضِي يَرَى ذَلِكَ ( وَإِلَّا ) بَأَنْ لَمْ يَثْبُتِ الْحَقُّ بِهِ ، أَوْ الْقَاضِي لَا يَرَى ذَلِكَ ( فَلَا ) يَلْزَمُهُ ( وَقِيلَ لَا يَلْزَمُ الْأَدَاءُ إِلَّا مَنْ تَحْمَلُ قَصْدًا لَا اتِّفَاقًا ) وَمَحَلُّ الْخِلَافِ فِيهِ لَا تَقْبَلُ فِيهِ شَهَادَةُ الْحَسْبَةِ ، أَمَّا هِيَ فَيَلْزَمُهُ الْأَدَاءُ ، وَلَوْ تَحْمَلَهَا اتِّفَاقًا ( وَلَوْ جُوبِ الْأَدَاءُ شُرُوطٌ : أَنْ يَدْعَى ) الشَّاهِدُ ( مِنْ مَسَافَةِ الْعَدَوَى ) وَهِيَ الَّتِي يَتِمَكَّنُ الْمُبَكِّرُ إِلَيْهَا أَنْ يَرْجِعَ إِلَى أَهْلِهِ فِي يَوْمِهِ ( وَقِيلَ دُونَ مَسَافَةِ الْقَصْرِ ) وَهَذَا زَائِدٌ عَنِ الْأَوَّلِ ، فَلَوْ دُعِيَ مِنْ مَسَافَةِ الْقَصْرِ لَمْ يَجِبْ ( وَأَنْ يَكُونَ ) الْمَدْعُو ( عَدْلًا ، فَإِنْ دُعِيَ دُو فُسُقٍ جُمِعَ عَلَيْهِ ، وَقِيلَ أَوْ مُخْتَلَفٍ فِيهِ لَمْ يَجِبْ ) عَلَيْهِ الْأَدَاءُ ، وَالْأَصَحُّ

وَأَنْ لَا يَكُونَ مَعْدُورًا بِمَرَضٍ وَنَحْوِهِ ، فَإِنْ كَانَ أَشْهَدَ عَلَى شَهِيدِهِ أَوْ بَعَثَ الْقَاضِي مَنْ يَسْمَعُهَا .

[ فصل ] تُقْبَلُ الشَّاهِدَةُ عَلَى الشَّهَادَةِ فِي غَيْرِ عَقُوبَةٍ ، وَفِي عَقُوبَةٍ لِأَدْعَى عَلَى الْمَذْهَبِ ، وَتَحْتَمِلُهَا بِأَنْ يَسْتَرْعِيَهُ فَيَقُولُ : أَنَا شَهِيدٌ بِكَذَا ، وَأَشْهَدُكَ أَوْ أَشْهَدُ عَلَى شَهِيدِي ، أَوْ يَسْمَعُهُ يَشْهَدُ عِنْدَ قَاضٍ ، أَوْ يَقُولُ : أَشْهَدُ أَنَّ فُلَانًا عَلَى فُلَانٍ أَلْفَايْنِ مِئِينَ مِشِيرٍ أَوْ غَيْرِهِ ، وَفِي هَذَا وَجْهٌ ، وَلَا يَكُنِّي سَمَاعُ قَوْلِهِ فُلَانًا عَلَى فُلَانٍ كَذًا ، أَوْ أَشْهَدُ بِكَذَا ، أَوْ عِنْدِي شَهَادَةٌ بِكَذَا ، وَلِيَبَيِّنَ الْفَرْعُ عِنْدَ الْأَدَاوَةِ التَّحْمِيلَ ، فَإِنْ لَمْ يَبَيِّنْ وَوُثِّقَ الْقَاضِي بِعَلْمِهِ فَلَا بَأْسَ ، وَلَا يَصِحُّ التَّحْمِيلُ عَلَى شَهَادَةِ مَرْدُودِ الشَّهَادَةِ ، وَلَا تَحْمِيلُ النِّسْوَةِ ، فَإِنْ مَاتَ الْأَصْلُ أَوْ غَابَ أَوْ مَرَضَ لَمْ يَمْنَعْ شَهَادَةُ الْفَرْعِ ، وَإِنْ حَدَّثَ رِدَّةً أَوْ فُسُقًا أَوْ عَدَاوَةً مَنَعَتْ ، وَجُنُونُهُ كَمَوْتِهِ عَلَى الصَّحِيحِ ،

فِي الثَّانِي الْوُجُوبُ ( و ) مِنْ الشَّرُوطِ ( أَنْ لَا يَكُونَ مَعْدُورًا بِمَرَضٍ وَنَحْوِهِ ) كَتَعْطِيلِ أَسْبَابِ مَعَاشِهِ ( فَإِنْ كَانَ ) مَعْدُورًا ( أَشْهَدَ عَلَى شَهَادَتِهِ ) غَيْرِهِ ( أَوْ بَعَثَ الْقَاضِي مَنْ يَسْمَعُهَا ) مِنْهُ ، وَلَيْسَ لِلشَّاهِدِ أَخْذُ رِزْقٍ لِتَحْمِيلِ الشَّهَادَةِ ، وَلَهُ اخْذُ أَجْرَةٍ مِنَ الْمَشْهُودِ لَهُ عَلَى التَّحْمِيلِ أَنَّهُ دَعَى لَهُ ، وَلَيْسَ لَهُ اخْذُ أَجْرَةٍ عَلَى الْأَدَاءِ .

[ فصل ] فِي جَوَازِ تَحْمِيلِ الشَّهَادَةِ عَلَى الشَّهَادَةِ ( تَقْبَلُ الشَّهَادَةُ عَلَى الشَّهَادَةِ فِي غَيْرِ عَقُوبَةٍ ) اللَّهُ تَعَالَى كَالْأَقَارِيرِ وَالْعُقُودِ ( و ) تَقْبَلُ ( فِي عَقُوبَةٍ لِأَدْعَى عَلَى الْمَذْهَبِ ) أَمَّا الْعُقُوبَةُ لِلَّهِ كَالزَّنَا ، فَلَا تَقْبَلُ فِيهَا الشَّهَادَةُ عَلَى الشَّهَادَةِ ( وَتَحْمِلُهَا ) أَيِ الشَّهَادَةِ لَهُ أَسْبَابُ ( بِأَنْ يَسْتَرْعِيَهُ ) الْأَصْلُ وَيَلْتَمِسُ مِنْهُ رِعَايَةَ الشَّهَادَةِ وَحَقْقَهَا ( فَيَقُولُ : أَنَا شَهِيدٌ بِكَذَا وَأَشْهَدُكَ ) عَلَى شَهَادَتِي ( أَوْ أَشْهَدُ عَلَى شَهَادَتِي ) فَخِيَ اسْتَرْعَاهُ كَذَلِكَ جَازِلُهُ ، وَلِكُلِّ مَنْ سَمِعَ مِنْهُ أَنْ يَشْهَدَ عَلَى شَهَادَتِهِ ، وَمِنْ الْأَسْبَابِ أَيْضًا مَا ذَكَرَهُ بِقَوْلِهِ ( أَوْ يَسْمَعُهُ يَشْهَدُ عِنْدَ قَاضٍ ) أَنَّ فُلَانًا عَلَى فُلَانٍ كَذًا ، فَلَهُ أَنْ يَشْهَدَ عَلَى شَهَادَتِهِ ( أَوْ ) بِأَنْ يَسْمَعَهُ ( يَقُولُ : أَشْهَدُ أَنَّ فُلَانًا عَلَى فُلَانٍ أَلْفَايْنِ مِئِينَ مِشِيرٍ أَوْ غَيْرِهِ ) كَقَرَضٍ ، فَإِذَا بَيَّنَّ السَّبَبَ جَازِلُ مَنْ سَمِعَهُ أَنْ يَشْهَدَ عَلَى شَهَادَتِهِ ( وَفِي هَذَا وَجْهٌ ) أَنَّهُ لَا يَكُنِّي ( وَلَا يَكُنِّي سَمَاعُ قَوْلِهِ ) أَيِ الْأَصْلِ ( لِفُلَانٍ عَلَى فُلَانٍ كَذًا أَوْ أَشْهَدُ بِكَذَا أَوْ عِنْدِي شَهَادَةٌ بِكَذَا ، وَلِيَبَيِّنَ ) الشَّاهِدُ ( الْفَرْعُ عِنْدَ الْأَدَاءِ ) لِلشَّهَادَةِ ( جِهَةَ التَّحْمِيلِ ) مِنْ اسْتِرْعَاءٍ أَوْ سَمَاعِهِ الشَّهَادَةَ عِنْدَ قَاضٍ ، أَوْ بَيَانَ سَبَبِ الْمَشْهُودِ بِهِ كَكُونِهِ مِمَّنْ مِيعَ ( فَإِنْ لَمْ يَبَيِّنْ ) جِهَةَ التَّحْمِيلِ ( وَوُثِّقَ الْقَاضِي بِعَلْمِهِ ، فَلَا بَأْسَ ) وَلَكِنْ يَنْدُبُ أَنْ يَسْأَلَهُ ( وَلَا يَصِحُّ التَّحْمِيلُ عَلَى شَهَادَةِ مَرْدُودِ الشَّهَادَةِ ) بِفُسُقٍ ، أَوْ غَيْرِهِ ( وَلَا تَحْمِلُ النِّسْوَةُ ) وَإِنْ كَانَتْ الْأَصُولُ نِسَاءً ( فَإِنْ مَاتَ الْأَصْلُ أَوْ غَابَ أَوْ مَرَضَ لَمْ يَمْنَعْ ) ذَلِكَ ( شَهَادَةُ الْفَرْعِ ) أَيِ أَدَاءِهَا ( وَإِنْ حَدَّثَ ) بِالْأَصْلِ ( رِدَّةً أَوْ فُسُقًا أَوْ عَدَاوَةً مَنَعَتْ ) أَدَاءَهَا مِنَ الْفَرْعِ ( وَجُنُونُهُ كَمَوْتُهُ عَلَى الصَّحِيحِ ) فَلَا يَمْنَعُ الْأَدَاءُ ،

وَلَوْ تَحَمَّلَ فَرَعٌ فَاسِقٌ أَوْ عَبْدٌ أَوْ صَبِيٌّ فَأَذَى وَهُوَ كَامِلٌ قُبِلَتْ ، وَيَكْفِي شَهَادَةُ اثْنَيْنِ عَلَى الشَّاهِدَيْنِ ، وَفِي قَوْلٍ يُشْتَرَطُ لِكُلِّ رَجُلٍ أَوْ امْرَأَةٍ اثْنَانِ ، وَشَرَطُ قَبُولِهَا تَعْدُرُ أَوْ تَعْسُرُ الْأَصِيلُ بِمَوْتٍ أَوْ عَمَى ، أَوْ مَرَضٍ يَشُقُّ حُضُورَهُ ، أَوْ غَيْبَةٍ لِمَسَافَةِ عَدُوٍّ ، وَقِيلَ قَصْرٌ ، وَأَنْ يُسَمَّى الْأَصُولُ ، وَلَا يُشْتَرَطُ أَنْ يَزَكِّيَهُمُ الْفُرُوعُ ، فَإِنْ زَكَّوْهُمْ قُبِلَ ، وَلَوْ شَهِدُوا عَلَى شَهَادَةِ عَدْلَيْنِ أَوْ عَدُولٍ وَلَمْ يُسَمِّوْهُمْ لَمْ يَجْزِ .

[ فصل ] رَجَعُوا عَنِ الشَّهَادَةِ قَبْلَ الْحُكْمِ امْتَنَعَ ، أَوْ بَعْدَهُ وَقَبْلَ اسْتِيفَاءِ مَالِهِ امْتَنَعَ ، أَوْ عُقُوبَةٍ فَلَا ، أَوْ بَعْدَهُ لَمْ يَنْقُضْ ، فَإِنْ كَانَ لِلْمُسْتَوْفَى قِصَاصًا أَوْ قَتْلَ رِدَّةٍ أَوْ رَجْمَ زِنَا أَوْ جَلْدَهُ وَمَاتَ وَقَالُوا تَعَمَّدْنَا فَعَلَيْهِمْ قِصَاصٌ أَوْ دِيَّةٌ مُعْلَظَةٌ ، وَعَلَى الْقَاضِي قِصَاصُ مَنْ قَالَ تَعَمَّدْتُ ، وَإِنْ رَجَعَ هُوَ وَهُمْ قَتَلِ الْجَمِيعَ قِصَاصُ مَنْ قَالَ تَعَمَّدْنَا ، فَإِنْ قَالَوا أَخْطَأْنَا فَعَلَيْهِمْ نِصْفُ دِيَّةٍ وَعَلَيْهِمْ نِصْفٌ ، وَلَوْ رَجَعَ مُرَكَّبٌ فَلَا صَحَّ أَنْهُ يَضْمَنُ ، أَوْ وَلِيٌّ

وقبل يمنع كالفسق ( ولو تحمل فرع فاسق أو عبد أو صبي فأذى ، وهو كامل قبلت ) شهادته ( ويكفي شهادة اثنين على الشاهدين ) الأصليين ( وفي قول يشترط لكل رجل أو امرأة اثنان ، وشروط قبولها تعذر أو تعسر الأصل بموت أو عمى أو مرض يشق حضوره ) معه مشقة ظاهرة ( أو غيبة لمسافة عدوى ، وقيل ) لمسافة ( قصر ) ولا بد من تقدير مضاف حذف من كلامه : أي فوق مسافة عدوى ، فإن الفرع لا يشهد إلا إذا كان الأصل غائبا فوق مسافة العدوى . وأما إذا كان الأصل في مسافة العدوى فيلزمه الحضور ( و ) يشترط ( أن يسمى الأصول ) وإن كانوا عدولا ( ولا يشترط أن يزكّيهم الفروع ) ولأن يتعرضوا لصدقهم ( فإن زكّوهم ) وهم أهل للتعديل ( قبل ) تعديلهم ( ولو شهدوا على شهادة عدلين أو عدول ولم يسموهم لم يجز ) أي لم يكف ، وإن جاز تعديل الفروع للأصول ، لأن ذلك عند تعيينهم .

[ فصل ] في رجوع الشهود عن شهادتهم ( رجعوا عن الشهادة قبل الحكم امتنع ) الحكم بشهادتهم ( أو ) رجعوا ( بعده وقبل استيفاء مال المستوفى ) المال ( أو ) رجعوا بعد الحكم وقبل استيفاء ( عقوبة ) في شهادة بها ( فلا ) تستوفى تلك العقوبة ( أو ) رجعوا ( بعده ) أي استيفاء المحكوم به ( لم ينقض ) الحكم ( فإن كان المستوفى قصاصا أو قتل ردة أو رجم زنا أو جلده ومات المجاود ) وقالوا تعمدنا ) شهادة الزور ( فعليهم قصاص ) في القتل ( أو دية معاذلة ) في ماله موزعة على عدد رؤوسهم ( وعلى القاضي قصاص ) إذا رجع عن حكمه ( إن قال تعمدت ) الحكم بشهادة الزور ( وإن رجع هو وهم فعلى الجميع قصاص إن قالوا تعمدنا فإن قالوا أخطأنا فعليه ) أي القاضي ( نصف دية ، وعليهم ) أي الشهود ( نصف ) منها ( ولو رجع ( منك ) عن تعديل الشهود ( فالأصح أنه يضمن ) بالقصاص أولاديه ( أو ) رجع ( ولي )

وَحْدَهُ فَعَلِيهِ قِصَاصٌ أَوْ دِيَّةٌ أَوْ مَعَ الشُّهُودِ فَكَذَلِكَ ، وَقِيلَ هُوَ وَهُمْ شُرَكَاءُ ، وَلَوْ  
 شَهِدَا بِطَلَاقٍ بَاطِنٍ أَوْ رِضَاعٍ أَوْ لِعَانٍ وَفَرَّقَ الْقَاضِي فَرَجًا دَامَ الْفِرَاقُ وَعَلَيْهِمْ مَهْرٌ  
 مِثْلُ ، وَفِي قَوْلٍ يَصْنَعُهُ إِنْ كَانَ قَبْلَ وَطئه ، وَلَوْ شَهِدَا بِطَلَاقٍ وَفَرَّقَ فَرَجًا فَقَامَتِ  
 بَيِّنَةٌ أَنَّهُ كَانَ بَيْنَهُمَا رِضَاعٌ فَلَا غُرْمَ ، وَلَوْ رَجَعَ شُهُودٌ مَالٍ غَرِمُوا فِي الْأَطْهَرِ ، وَبَنَى  
 رَجَعُوا كُلُّهُمْ وَزَعَّ عَلَيْهِمُ الْغُرْمَ ، أَوْ بَعْضُهُمْ وَبَنَى يَصَابُ فَلَا غُرْمَ ، وَقِيلَ يَغْرُمُ قِسْطُهُ ،  
 وَإِنْ قَصَصَ النَّصَابُ وَلَمْ يَزِدْ الشُّهُودُ عَلَيْهِ قِسْطًا ، وَإِنْ زَادَ قَسِطًا مِنَ النَّصَابِ . وَقِيلَ  
 مِنَ الْعَدَدِ ، وَإِنْ شَهِدَ رَجُلٌ وَامْرَأَتَانِ فَعَلِيهِ نِصْفٌ وَهُمَا نِصْفٌ أَوْ وَأَرْبَعٌ فِي رِضَاعٍ  
 فَعَلِيهِ ثُلُثٌ وَهُنَّ ثُلُثَانِ ، فَإِنْ رَجَعَ هُوَ أَوْ ثِنْتَانِ فَلَا غُرْمَ فِي الْأَصَحِّ ، وَإِنْ شَهِدَ هُوَ  
 وَأَرْبَعٌ بِمَالٍ فَقِيلَ كَرِضَاعٍ ، وَالْأَصَحُّ هُوَ نِصْفٌ وَهُنَّ نِصْفٌ ، سَوَاءٌ رَجَعَ مَعَهُ أَوْ  
 وَحْدَهُنَّ ، وَإِنْ رَجَعَ ثِنْتَانِ فَلَا أَصَحَّ لِأَغْرَمَ ، وَأَنْ شُهِدَ إِحْصَانٌ أَوْ صِغَةٌ مَعَ شُهُودٍ تَعْلِيْقُ

لِلدَّمِ (وَحْدَهُ فَعَلِيهِ قِصَاصٌ أَوْ دِيَّةٌ) بِكُلِّمَا (أَوْ) رَجَعَ (مَعَ الشُّهُودِ ، فَكَذَلِكَ) بِحَبِّ الْقِصَاصِ  
 أَوْ الدِّيَةِ عَلَى الْوَلِيِّ وَحْدَهُ ، وَهُمْ مَعَهُ كَالْمَسْكُوعِ الْقَاتِلِ (وَقِيلَ هُوَ ، وَهُمْ شُرَكَاءُ) عَلَيْهِمُ الْقَوَدُ  
 أَوْ الدِّيَةُ ، عَلَيْهِ نِصْفُهَا ، وَعَلَيْهِمُ النِّصْفُ (وَلَوْ شَهِدَا بِطَلَاقٍ بَاطِنٍ أَوْ رِضَاعٍ أَوْ لِعَانٍ ، وَفَرَّقَ الْقَاضِي  
 فَرَجًا) عَنْ شَهَادَتِهِمَا (دَامَ الْفِرَاقُ ، وَعَلَيْهِمْ مَهْرٌ مِثْلُ) وَلَوْ قَبْلَ وَطئه (حَقُّ قَوْلٍ نِصْفٍ) إِنْ  
 كَانَ الْحَكْمُ (قَبْلَ وَطئه ، وَلَوْ شَهِدَا بِطَلَاقٍ) بَاطِنٍ (وَفَرَّقَ) بَيْنَهُمَا بِشَهَادَتِهِمَا (فَرَجًا)  
 عَنْ الشَّهَادَةِ (فَقَامَتِ بَيِّنَةٌ أَنَّهُ كَانَ بَيْنَهُمَا رِضَاعٌ) عَزَمَ (فَلَا غُرْمَ) عَلَيْهِمَا (وَلَوْ رَجَعَ شُهُودٌ  
 مَالٍ) بَعْدَ الْحَكْمِ بِهِ وَدَفَعَهُ (غَرِمُوا) بَدَلَهُ (فِي الْأَطْهَرِ) وَإِنْ قَالُوا أَخْبَأْنَا (وَبَنَى رَجَعُوا  
 كُلُّهُمْ وَزَعَّ عَلَيْهِمُ الْغُرْمَ) بِالسُّوْبَةِ (أَوْ) رَجَعَ (بَعْضُهُمْ وَبَنَى) مِنْهُمْ (نِصَابٌ ، فَلَا غُرْمَ)  
 عَلَى مَنْ رَجَعَ (وَقِيلَ يَغْرُمُ قِسْطُهُ) مِنَ النَّصَابِ (وَإِنْ قَصَصَ النَّصَابُ) بَعْدَ وَجُوعِ الْبَعْضِ  
 (وَلَمْ يَزِدْ الشُّهُودُ عَلَيْهِ) أَيْ النَّصَابُ (فَقِسْطٌ) يُلْزَمُ الرَّاجِعُ ، فَإِذَا شَهِدَ اثْنَانِ فِي الْمَالِ ثُمَّ رَجَعَ  
 وَاحِدٌ ، فَعَلِيهِ النِّصْفُ (وَإِنْ زَادَ) عَدَدَ الشُّهُودِ عَلَى النَّصَابِ كَمَا إِذَا رَجَعَ مِنَ الثَّلَاثَةِ فِي الْمَالِ  
 اثْنَانِ (فَقِسْطٌ مِنَ النَّصَابِ) فَيُجِبُّ عَلَى الْاِثْنَيْنِ النِّصْفَ (وَقِيلَ مِنَ الْعَدَدِ) فَيُجِبُّ عَلَى  
 الْاِثْنَيْنِ الثَّلَاثَانَ (وَإِنْ شَهِدَ رَجُلٌ وَامْرَأَتَانِ فَعَلِيهِ نِصْفٌ وَهُمَا نِصْفٌ ، أَوْ) شَهِدَ رَجُلٌ (وَأَرْبَعٌ)  
 مِنْ نِسَاءٍ (فِي رِضَاعٍ) وَنَحْوَهُ مِمَّا يَثْبُتُ بِمَحْضِ الْأُنَاثِ (فَعَلِيهِ ثُلُثٌ ، وَهُنَّ ثُلُثَانِ ، فَإِنْ رَجَعَ  
 هُوَ أَوْ ثِنْتَانِ) فَقَبْطُ (فَلَا غُرْمَ) عَلَى مَنْ رَجَعَ (فِي الْأَصَحِّ) لِبَقَاءِ الْحُجَّةِ (وَإِنْ شَهِدَ هُوَ  
 وَأَرْبَعٌ) مِنَ النِّسَاءِ (بِمَالٍ) وَرَجَعُوا (فَقِيلَ كَرِضَاعٍ) فَعَلِيهِ ثُلُثُ الْغُرْمِ ، وَعَلَيْهِنَّ ثُلَاثُ  
 (وَالْأَصَحُّ هُوَ نِصْفٌ ، وَهُنَّ نِصْفٌ سَوَاءٌ رَجَعْنَ مَعَهُ أَوْ وَحْدَهُنَّ ، وَإِنْ رَجَعَ ثِنْتَانِ) مِنْهُنَّ  
 (فَالْأَصَحُّ لِأَغْرَمَ) عَلَيْهَا لِبَقَاءِ الْحُجَّةِ (وَالْأَصَحُّ) أَنْ شُهِدَ إِحْصَانٌ (إِذَا رَجَعُوا بَعْدَ  
 رَجْعِ الْقَاضِي الزَّانِي) (أَوْ) شُهُودٍ (صِغَةٍ) عُلِقَ عَلَيْهَا الطَّلَاقُ مُوجُودِينَ (مَعَ شُهُودٍ تَعْلِيْقُ

مَلَّاقٍ أَوْ عَتَقٍ لَا يُفَرِّمُونَ شَيْئًا .

## كتاب الدعوى والبيانات

تَشْتَرِطُ الدَّعْوَى عِنْدَ قَاضٍ وَ عُقُوبَةً كَقِصَاصٍ وَقَذْفٍ ، وَإِنْ اسْتَحَقَّ عَيْنًا فَلَهُ أَخْذُهَا  
إِنْ لَمْ يَخَفْ فِتْنَةً ، وَإِلَّا وَجِبَ الرِّفْعُ إِلَى قَاضٍ ، أَوْ دَيْنًا عَلَى غَيْرِ مُمْتَنِعٍ مِنَ الْأَدَاءِ طَالِبُهُ  
يَهُ ، وَلَا يَحِلُّ أَخْذُ شَيْءٍ لَهُ ، أَوْ عَلَى مُسْكِرٍ وَلَا يَبْتَنِي أَخْذَ جَنْسٍ حَقِّهِ مِنْ مَالِهِ وَكَذَا غَيْرَ  
جَنْسِهِ إِنْ قَدَّهَ عَلَى الْمَذْهَبِ ، أَوْ عَلَى مُقَرَّرٍ مُمْتَنِعٍ ، أَوْ مُسْكِرٍ وَلَهُ يَبْتَنِي فَكَذَلِكَ .  
وَقِيلَ يَجِبُ الرِّفْعُ إِلَى قَاضٍ ، وَإِذَا جَازَ الْأَخْذُ فَلَهُ كَسْرُ بَابٍ وَتَقْبُ جِدَارٍ لَا يَصِلُ  
لِلْمَالِ إِلَّا بِهِ ثُمَّ لَمَّا خُوِذَ مِنْ جَنْسٍ يَتَمَلَّكُهُ ، وَمِنْ غَيْرِهِ يَبِيعُهُ ، وَقِيلَ يَجِبُ رَفْعُهُ إِلَى  
قَاضٍ يَبِيعُهُ ، وَلَمَّا خُوِذَ مَضْمُونٌ عَلَيْهِ فِي الْأَصَحِّ فَيَضْمَنُهُ إِنْ تَلَفَ ،

طلاق أو عتق ) إذا رجعوا بعد نفوذ الطلاق والعتق ( لا يفرمون شيئا ) أى شهود الاحصان  
والصفة ، والمضمان يتعلق بشهود الزنا والتعليق .

## كتاب الدعوى

هي لغة : المطلب والتمنى ، وألفها للتأنيث وتجمع على دعاوى بفتح الواو وكسرهما ، وشرعا : اخبار  
عن وجوب حق على غيره عند حاكم ( والبيانات ) جمع بينة ، وهم الشهود ، وهم مختلفون ،  
لذلك جمعهم ( تشتترط الدعوى عند قاض في عقوبة كقصاص ، و ) حد ( قذف ) فلا يستقبل  
صانعها باستيفائها ، ومثل القاضي المحكم وغيره من أمير أو سيد ، ومثل العقوبة غيرها من الحقوق  
غير عين ودين كالنكاح والرجعة ، ومثل الدعوى شهادة الحسبة فيما تسمع فيه ، فهي كافية عن  
الدعوى ( وإن استحق عيناً ) تحت يد عادية ( فله أخذها ) بل رفع إلى القاضي ( إن لم يخف  
فتنة ) أما لو كانت العين في يد أمين ، فلا يجوز أخذها بغير استئذان ( وإلا ) بأن خاف فتنة  
( وجب الرفع إلى قاض ) أو نحوه ، فلا يستقل بالأخذ ( أو ) استحق ( دينا على غير ممتنع  
من الأداء طالبه به ، ولا يحل أخذ شيء له ) أى المدين ( أو ) استحق دينا ( على منكر ،  
ولا بينة ) له به ( أخذ ) جوازا ( جنس حقه من ماله ) استقلالا ( وكذا غير جنسه إن  
فقدته ) أى جلس حقه ( على المذهب ) وقيل لا ( أو ) استحق دينا ( على مقر ممتنع أو منكر  
وله ) عليه ( بينة فكذلك ) يأخذ حقه استقلالا كما تقدم ( وقيل يجب الرفع ) فيهما ( إلى  
قاض ، وإذا جاز الأخذ ) من غير رفع لقاض ( فله كسر باب وتقب جدار لا يصل المال إلا به )  
ولا يضمن ما فوته ( ثم المأخوذ من جنسه ) أى الحق ( يملكه ) بدلا عن حقه إذا كان بغير  
صفته ، وإذا كان بها ملكه بمجرد الأخذ ( ومن غيره ) أى جلس حقه ( يبيعه ) بنفسه  
مستقلا ( وقيل يجب رفعه إلى قاض يبيعه ، والمأخوذ مضمون عليه في الأصح فيضمنه إن تلف

قبل تملكه وبيعه ، ولا يأخذ فوق حقه إن أمكنه الإقتصار ، وله أخذ مال غريم غريمه ، والأظهر أن المدعى من يخالف قوله الظاهر ، والمدعى عليه من يوافق ، فإذا أسلم زوجان قبل وطه فقال أسلمنا معا فالنكاح باق ، وقالت مرتبا فهو مدع ، ومتى ادعى نقدا اشترط بيان جنس ونوع وقدر وصحة ونكسر إن اختلفت بهما قيمة ، أو عينا تنضبط كحيوان وصفها بصفة السلم . وقيل يجب معها ذكر القيمة ، فإن تلفت وهي متقومة وجب ذكر القيمة ، أو نكاحا لم يكف الإطلاق على الأصح ، بل يقول نكحناها بولي مرشدي ، وشاهدي عدل ورضاها إن كان يشترط ، فإن كانت أمة فالأصح وجوب ذكر العجز عن طول وخوف عنت ، أو عقدا ماليا كبيع وهبة كفى الإطلاق في الأصح ، ومن قامت عليه بيته ليس له تحليف للمدعى ، فإن ادعى أداء ،

قبل تملكه وبيعه ( بالأكثر من قيمته من حين أخذه إلى تلفه ) ولا يأخذ فوق حقه إن أمكنه الإقتصار ( على حقه ، فإن أخذه ضمن ( وله أخذ مال غريم غريمه ) إذا كان غريم الغريم جاحدا أو ممتعا ، ولا بد أن يعلم الآخذ غريم الغريم والغريم ( والأظهر أن المدعى اصطلاحاً ) من يخالف قوله الظاهر ) وهو براءة الذمة ( والمدعى عليه من يوافق ) أى يوافق قوله الظاهر ( فإذا أسلم زوجان قبل وطه ، فقال ( الزوج ( أسلمنا معا فالنكاح ) بيننا ( باق ، وقالت ) الزوجة أسلمنا ( مرتبا ) فلا نكاح بيننا ( فهو ) أى الزوج ( مدع ) لأن وقوع الاسلامين معا خلاف الظاهر ، وهي مدعى عليها ، ولكن لما كان الأصل بقاء العصمة كان القول قوله ، فيحلف وتستمر العصمة ( ومتى ادعى ) دينا ( نقدا ) أو غيره مثليا أو متقوما ( اشترط ) لصحة الدعوى ( بيان جنس ) له كذهب أو فضة ( ونوع ) نكاح أو مفشوش ( وقدر ) كانه ( وصحة ونكسر إن اختلفت بهما قيمة ) فلا يكفي الإطلاق . أما إذا لم تختلف بهما القيمة كما في زماننا ، فلا يحتاج إلى بيانهما ( أو ) ادعى ( عينا تنضبط ) بالصفة ( كحيوان ) أو حبوب ( وصفها بصفة السلم ) وإن لم يذكر القيمة ( وقيل يجب معها ) أى صفة السلم ( ذكر القيمة ) لتلك العين ، وإن لم تنضبط العين بالصفات كجوهر . وجب ذكر القيمة ( فإن تلفت ، وهي متقومة وجب ذكر القيمة ) ولا يذكر شيئا من الصفات ، وإن كانت مثلية لم يجب ذكر القيمة وتنضبط بالصفات ( أو ) ادعى ( نكاحا لم يكف الإطلاق ) فيه ( على الأصح ، بل يقول : نكحناها بولي مرشد ) أى صالح للولاية ( وشاهدي عدل ورضاها إن كان يشترط ) بأن كانت غير مجبرة ، ( فإن كانت ) المرأة المدعى نكاحها ( أمة ، فالأصح وجوب ذكر العجز عن طول ) أى مهر ينكح به حرة ( و ) وجوب ذكر ( خوق عنت ) أى زنا ( أو ) ادعى ( عقدا ماليا كبيع وهبة كفى الإطلاق في الأصح ) فلا يحتاج في الدعوى به لغير ذكر الصفة ( ومن قامت عليه بيته ليس له تحليف للمدعى ) على استحقاقه ما ادعاه ( فإن ادعى ) المدعى عليه ( أداء ) الحق

أَوْ إِبْرَاءٍ أَوْ شِرَاءٍ عَيْنٍ أَوْ هِبَتًا وَإِقْبَاضَهَا حَلْفُهُ عَلَى نَفْسِهِ ، وَكَذَا لَوَادَعَى عِلْمُهُ بِفُسْقِ شَاهِدِهِ أَوْ كَذِبِهِ فِي الْأَصَحِّ ، وَإِذَا اسْتَمْتَلَّ لِبِأَتَى بِدَافِعٍ أَهْلٍ ثَلَاثَةَ أَيَّامٍ ، وَلَوْ ادَّعَى رِقًّا بِإِلْفٍ فَقَالَ : أَنَا خَرٌّ فَالْقَوْلُ قَوْلُهُ ، أَوْ رِقًّا صَغِيرٍ لَيْسَ فِي يَدِهِ لَمْ يَقْبَلْ إِلَّا بِبَيِّنَةٍ ، أَوْ فِي يَدِهِ حُكْمٌ لَهُ بِهِ إِنْ لَمْ يَعْرِفْ اسْتِنَادَهَا إِلَى التَّقَاطُطِ ، فَلَوْ أَنْكَرَ الصَّغِيرُ وَهُوَ مُمَيَّزٌ فَإِنْكَارُهُ لَعَوٌّ . وَقِيلَ كَبَالِغٍ ، وَلَا تُسْمَعُ دَعْوَى دَيْنٍ مُؤَجَّلٍ فِي الْأَصَحِّ .

[فصل] أَصْرَ الْمُدَّعَى عَلَيْهِ عَلَى السُّكُوتِ عَنْ جَوَابِ الدَّعْوَى جُعِلَ كَمُنْكَرٍ نَاقِلٍ ، فَإِنْ ادَّعَى عَشْرَةَ فَقَالَ لَا تَلْزَمُنِي الْعَشْرَةُ لَمْ يَكْفِ حَتَّى يَقُولَ وَلَا يَفْضُهَا ، وَكَذَا يَخْلِفُ ، فَإِنْ حَلَفَ عَلَى نَفْيِ الْعَشْرَةِ وَاقْتَصَرَ عَلَيْهِ فَنَاقِلٌ فَيَخْلِفُ الْمُدَّعَى عَلَى اسْتِحْقَاقِ دُونَ الْعَشْرَةِ بِجُزْءٍ وَيَأْخُذُهُ ، وَإِذَا ادَّعَى مَالًا مُضَافًا إِلَى سَبَبٍ كَأَقْرَضْتُكَ كَذَا كَفَاهُ فِي الْجَوَابِ لَا تَسْتَحِقُّ عَلَى شَيْئًا ، أَوْ شَفَعَهُ كَفَاهُ لَا تَسْتَحِقُّ عَلَى

المدعى به (أو إبراء) منه (أو شراء عين) من مدعيها (أو هبتها وإقباضها) منه سواء ادعى ذلك حالة الدعوى عليه أو بعدها أو بعد الحكم عليه (حلفه) أي حلف خصمه ، وهو المدعى (على نفسه) أي نفي ما ادَّعاه (وكذا لو ادعى) المدعى عليه (علمه) أي المدعى (بفسق شاهده أو كذبه) فله تحليفه (في الأصح ، وإذا استمهل) من أقيمت عليه بيته ، وهو المدعى عليه (لبأتي بدافع) من نحو أداء (أهل ثلاثة أيام) ، لا بد أن يكون . إما عارفاً أو بعين جهة كإبراء (ولو ادعى رِقًّا بإلف ، فقال أنا خَرٌّ ، فالقول قوله) بيمينه ، وإن تداولته الأيدي (أو) ادعى (رِقًّا صغير ليس في يده لم يقبل إلا ببينة ، أو في يده حكم له به إن لم يعرف استنادها إلى التقاط) ولا يحكم إلا بعد حلفه ، فإن استندت إلى التقاط لم يقبل إلا بحجة (فلو أنكر الصغير ، وهو مميز فأنكاره) الرق (لعو ، وقيل) إنكاره (كبالغ) فله بحكم رقه إلا ببينة (ولا تسمع دعوى دين مؤجل) وإن كان به بينة (في الأصح) إذ شرط الدعوى الإلزام ، وهو فائت في المؤجل .

[فصل] فيما يتعلق بجواب المدعى عليه (أصر المدعى عليه على السكوت عن جواب الدعوى) لغير دهشة (جعل) حكمه (كنسكراً كل) عن اليمين فترد اليمين على المدعى بعد أن يقول له القاضي أجب وإلا جعلتك ناكلاً (فان ادعى) عليه (عشرة ، فقال لا تَلْزَمُنِي الْعَشْرَةُ لَمْ يَكْفِ حَتَّى يَقُولَ وَلَا يَفْضُهَا ، وكذا يخلف ، فإن حلف على نفي العشرة ، واقتصر عليه فناكل) عها دون العشرة (فيحلف المدعى على استحقاق دون العشرة بجزء) وإن قل (ويأخذه) أي مادون العشرة وإن لم يجتهد دعوى (وإذا ادعى مالا مضافاً إلى سبب كأقرضتك كذا كفاه في الجواب لاستحقاق على شيئاً ، أو) ادعى (شفعة كفاه) في الجواب (لا تستحق على

شَيْئًا ، أَوْ لَا تَسْتَحِقُّ تَسْلِيمَ الشَّقِصِ ، وَيَحْلِفُ عَلَى حَسْبِ جَوَابِهِ هَذَا ، فَإِنْ أَجَابَ بِنَعْيِ  
السَّبَبِ لِلَّذِي كُورَ حَافٍ بِمَلِيهِ ، وَقِيلَ لَهُ الْحَلْفُ بِالنَّعْيِ الْمَطْلُوعِ ، وَلَوْ كَانَ يَبْدُو مَرَهُونًا  
أَوْ مُكْرَمًا وَادَّعَاهُ مَالِكُهُ كَفَاهُ لَا يَلْزَمُنِي تَسْلِيمُهُ ، فَلَوْ اعْتَرَفَ بِالْمَالِكِ وَادَّعَى الرَّهْنَ  
وَالْإِجَارَةَ فَالصَّحِيحُ أَنَّهُ لَا يُقْبَلُ إِلَّا بِبَيِّنَةٍ ، فَإِنْ عَجَزَ عَنْهَا وَخَافَ أَوْ لَا إِنْ اعْتَرَفَ بِالْمَالِكِ  
جَعَدَهُ الرَّهْنَ وَالْإِجَارَةَ فَحِيلَتُهُ أَنْ يَقُولَ : إِنْ ادَّعَيْتَ مُلْكًا مُطْلَقًا فَلَا يَلْزَمُنِي تَسْلِيمُهُ ،  
وَإِنْ ادَّعَيْتَ مَرَهُونًا فَادِّكْرُهُ لِأَجِيبَ ، وَإِذَا ادَّعَى عَلَيْهِ عَيْنًا فَقَالَ : لَيْسَ هِيَ لِي ، أَوْ  
هِيَ لِرَجُلٍ لَا أَعْرِفُهُ ، أَوْ هِيَ لِابْنِي الطُّفْلِ ، أَوْ وَقَفَ عَلَى الْفُقَرَاءِ ، أَوْ مَسْجِدٍ كَذَا ، فَلَا صَحَّ  
أَنَّهُ لَا تَنْصَرِفُ الْخُصُومَةُ وَلَا تُنْزَعُ مِنْهُ بَلْ يُحْلَفُ لِلدَّعَى إِنَّهُ لَا يَلْزَمُهُ التَّسْلِيمُ إِنْ لَمْ  
تَكُنْ بَيِّنَةٌ ، وَإِنْ أَقْرَبَهُ لِعَيْنٍ حَاضِرٍ يُمْكِنُ مُخَاصَمَتُهُ وَتَحْلِيفُهُ سُئِلَ ، فَإِنْ صَدَّقَهُ  
صَارَتْ الْخُصُومَةُ مَعَهُ ، وَإِنْ كَذَّبَهُ تَرَكَ فِي يَدِ الْمُقَرِّ ، وَقِيلَ يُسَلَّمُ إِلَى يَدِ الدَّعَى ،  
وَقِيلَ يَحْفَظُهُ الْحَاكِمُ لِيُظْهِرَ مَالِكًا ، وَإِنْ أَقْرَبَهُ لِعَيْنٍ فَلَا صَحَّ انْصِرَافُ الْخُصُومَةِ  
عَنْهُ ، وَيُوقَفُ الْأَمْرُ

شَيْئًا أَوْ لَا تَسْتَحِقُّ تَسْلِيمَ الشَّقِصِ ( ولا يشترط التعرض لنفي السبب من قرض وشفعة ( ويحلف )  
المدعى عليه ( على حسب جوابه هذا ، فان أجاب بنفي السبب المذكور ) كقوله ما أقرضتني ( حلف )  
عليه ، وقيل له الحلف بالنفي المطلق ( وإذا أجاب بالإطلاق له الحلف على نفي السبب ( ولو كان  
بيده مرهون أو مكرم وادَّعاه مالكه كفاه : لا يلزمني تسليمه ) ولا يجب التعرض للملك ( فلو  
اعترف بالملك وادَّعَى الرهن والإجارة ، فالصحيح أنه لا يقبل ) منه ذلك ( إلا ببينة ، فان عجز  
عنها وخاف أولًا ) أنه ( ان اعترف بالملك جعده الرهن والإجارة ، فحيلته أن يقول ) في الجواب  
( ان ادَّعيت ملكًا مطلقًا ، فلا يلزمني تسليم ) لما ادَّعيت ( وان ادَّعيت مرهونًا فادِّكْرهُ  
لأجيب ) وقوله أولًا متعلق باعتراف لا بخلاف ( وإذا ادَّعَى عليه عينا ) عقارا أو منقولا ( فقال  
ليس هي لي أو هي لرجل لا أعرفه أو هي لابني الطفل أو وقف على الفقراء أو مسجد كذا ) وكان  
المدعى عليه هو الناظر ( فالأصح أنه لا تنصرف الخصومة ) عنه ( ولا تنزع ) العين ( منه ، بل  
يحلفه المدعى أنه لا يلزمه التسليم ان لم تكن ببينة ) ومقابل الأصح تنصرف ويتنزع الحاكم العين  
من يده إلى أن يظهر مالكيها ، وبمساوم أن المدعى له تحليف المدعى عليه ، وان كانت عنده  
بينة ( وان أقْرَبَهُ لِعَيْنٍ حَاضِرٍ ) بالبلد ( يمكن مُخَاصَمَتُهُ وَتَحْلِيفُهُ سئل ) عن ذلك ( فان صدَّقه  
صارَت الْخُصُومَةُ مَعَهُ ، وان كَذَّبَهُ تَرَكَ فِي يَدِ الْمُقَرِّ ، وقيل يسلم إلى يد المدعى وقيل يحفظه  
الحاكم لظهور مالك ) له ( وان أقْرَبَهُ لِعَيْنٍ ) عن البلد ( فالأصح انصراف الخصومة عنه )  
بالنسبة لعين المدعى به . وأما بالنسبة للتحليف فلا تنصرف ، بل له تحليفه ( ويوقف الأمر )



حَتَّى يَقْدَمَ الْغَائِبُ ، فَإِنْ كَانَ لِلْمُدَّعَى بَيِّنَةٌ قَضَى بِهَا ، وَهُوَ قَضَاءٌ عَلَى غَائِبٍ ، فَيَخْلِفُ مَعَهَا ، وَقِيلَ عَلَى حَاضِرٍ ، وَمَا قَبْلَ إِقْرَارِ عَبْدٍ بِهِ كَعُقُوبَةٍ فَالدَّعْوَى عَلَيْهِ ، وَعَلَيْهِ الْجَوَابُ ، وَمَا لَكَارِشَ فَعَلَى السَّيِّدِ .

[ فصل ] تَغْلِظُ يَمِينُ مُدَّعٍ وَمُدَّعَى عَلَيْهِ فِيمَا لَيْسَ بِمَالٍ ، وَلَا يُقْضَدُ بِهِ مَالٌ ، وَفِي مَالٍ يَبْلُغُ نِصَابَ زَكَاةٍ ، وَسَبَقَ بَيَانُ التَّغْلِظِ فِي الْأَمَانِ ، وَيَخْلِفُ عَلَى الْبَتِّ فِي فَعْلِهِ ، وَكَذَا فِعْلٍ غَيْرِهِ إِنْ كَانَ اثْبَاتًا ، وَإِنْ كَانَ نَفْيًا فَعَمَلًا . نَفَى الْعِلْمُ ، وَلَوْ ادَّعَى دَيْنًا لَمُورِيهِ فَقَالَ أَبْرَأَنِي خَلَفْتُ عَلَى نَفْيِ الْعِلْمِ بِالْبَرَاءَةِ ، وَلَوْ قَالَ جَنَى عَبْدُكَ عَلَىَّ بِمَا يُوجِبُ كَذَا فَلَا صَحَّ حَلْفُهُ عَلَى الْبَتِّ . قُلْتُ : وَلَوْ قَالَ جَنَتْ بِهَيْمَتِكَ خَلَفْتُ عَلَى الْبَتِّ قَطْعًا ، وَاللَّهُ أَعْلَمُ ، وَيَجُوزُ الْبَتُّ بِظَنٍّ مُؤَكَّدٍ يَعْتَمِدُ خَطَأُ أَوْ خَطَأُ أُيْبِهِ ، وَتُتَقَبَّرُ رِيئُهُ الْقَاضِي الْمُسْتَخْلِفُ ، فَأَوْ وَرَى

حيث لا بينة ( حتى يقدم الغائب ، فان كان للدعي بينة قضى ) له ( بها ) وسلمت له العين ( وهو قضاء على غائب فيحلف ) المدعى ( معها ) أي البينة ( وقيل ) بل هو قضاء ( على حاضر ) إذ الخصومة معه فلا يحلف معها ، وإن لم يكن للدعي بينة فله تحليف المدعى عليه أنه لا يلزمه تسليمه إليه ( وما قبل إقرار عبده كعقوبة ) لآدمي ( فالدعوى ) بذلك ( عليه ، وعليه الجواب ) وأما العقوبة لله ، فلا تسمع الدعوى عليه بها ( ومالا ) يقبل إقراره به ( كآرش فعلى السيد ) الدعوى به ، وعليه جوابها .

[ فصل ] في كيفية الحلف والتغليظ فيه ( تغلظ ) ندبا ( يمين مدع ومدعى عليه فيما ليس بمال ولا يقصد به مال ) كزكاح وطلاق ولعان ورضاع ( وفي مال يبلغ نصاب زكاة ) لا فيما دونه ( وسبق بيان التغليظ ) بالزمان والمكان وحضور جمع ( في اللعان ، ويحلف ) الشخص ( على البت ) أي القطع والجزم ( في فعله ) اثباتا أو نفيا فيقول : والله لقد بعث بكذا مثلا أو ما اشتريت كذا ( وكذا فعل غيره ) يحلف فيه على البت ( ان كان اثباتا ) كبيع ونمصب ( وان كان نفيا ) مطلقا ( فعلى نفي العلم ) يحلف فيقول : والله ما علمت انه فعل كذا ( ولو ادعى دينا لمورثه فقال ) المدعى عليه ( أبرأني ) مورثك منه وأنت تعلم ( حلف ) المدعى ( على نفي العلم بالبراءة ) مما ادَّعاه ( ولو قال ) في الدعوى على سيد عبده ( جنى عبدك علىَّ بما يوجب كذا ) وأنكر ( فالأصح حلفه ) أي السيد ( على البت ) ومقابل الأصح يحلف على نفي العلم ( قلت : ولو قال جنت بهيمنتك ) على زرعى مثلا ( حلف على البت قطعا ، والله أعلم ) إذ لازمة لها ( ويجوز البت بظن مؤكد يعتمد ) فيه الخالف ( خطئه أو خطأ أبيه ) إذا وثق بخطئه وأمانته ولا يجوز الحلف على خطئه إلا إذا تذكر ( وتعتبر ) في الخلف ( نية القاضي المستخلف ) للخصم ، ومراده بالقاضي من له ولاية التحليف فيمثل الامام الأعظم والمحكم ( فلو ورى ) الخالف في

أَوْ تَأْوَلْ خِلَافَهَا أَوْ اسْتَنْتَى بِحَيْثُ لَا يَسْمَعُ الْقَاضِي لَمْ يَدْفَعْ إِيَّاهُ الْيَمِينَ الْفَاجِرَةَ ،  
وَمَنْ تَوَجَّهَتْ عَلَيْهِ يَمِينٌ لَوْ أَقَرَّ بِمَطْلُوبِهَا لَزِمَهُ فَأَنْكَرَ حُلْفَ ، وَلَا يُخْلَفُ قَاضٍ  
عَلَى تَرْكِهِ الظُّلْمَ فِي حُكْمِهِ وَلَا شَهِدَ أَنَّهُ لَمْ يَكْذِبْ ، وَلَوْ قَالَ مُدْعَى عَلَيْهِ : أَنَا صَبِي لَمْ  
يُخْلَفْ وَوَقَفَ حَتَّى يَنْبَغَ ، وَالْيَمِينَ يُفِيدُ قَطْعَ الْخُصُومَةِ فِي الْحَالِ لِابْرَاءَةِ ، فَلَوْ خَلَفَهُ  
ثُمَّ أَقَامَ بَيِّنَةً حَكَمَ بِهَا ، وَلَوْ قَالَ الْمُدْعَى عَلَيْهِ : قَدْ خَلَفَنِي مَرَّةً فَلْيُخْلَفْ أَنَّهُ لَمْ  
يُخْلَفْنِي مُكِّنَ فِي الْأَصَحِّ ، وَإِذَا تَكَلَّلَ حَلْفَ الْمُدْعَى وَقَضَى لَهُ وَلَا يَقْضَى لَهُ  
بِنُكُولِهِ ، وَالنُّكُولُ أَنْ يَقُولَ أَنَا نَاكِيلٌ أَوْ يَقُولَ لَهُ الْقَاضِي اخْلِفْ فَيَقُولَ لَا اخْلِفْ ،  
فَإِنْ سَكَتَ حَكَمَ الْقَاضِي بِنُكُولِهِ ، وَقَوْلُهُ لِلْمُدْعَى اخْلِفْ حُكْمٌ بِنُكُولِهِ ، وَالْيَمِينُ  
الْمُرْدُودَةُ فِي قَوْلِ كَبِيئَةٍ ، وَفِي الْأَظْهَرِ كَقَرَارِ الْمُدْعَى عَلَيْهِ ، فَلَوْ أَقَامَ الْمُدْعَى عَلَيْهِ  
بَعْدَهَا بَيِّنَةً بِأَدَاءٍ أَوْ إِبْرَاءٍ لَمْ تُسْمَعْ ، فَإِنْ لَمْ يَخْلَفِ الْمُدْعَى وَلَمْ يَتَمَلَّ بِشَيْءٍ سَقَطَ

بَيْنُهُ بَأْنِ قَصْدِ خِلَافِ ظَاهِرِ اللَّفْظِ (أَوْ تَأْوَلْ) بَأْنِ اعْتِقَادِ (خِلَافَهَا) أَيْ نِيَةِ الْقَاضِي كَأَنْ كَانَ  
حَلْفِيَا يَرَى شَفْعَةَ الْجَوَارِ ، وَالْحَالِفُ شَافِعِيَا لِابْرَاءِهَا خَلْفَ أَنْ لَا يَسْتَحِقُّهَا عَلَيْهِ (أَوْ اسْتَنْتَى) عَقِبَ  
بَعِيْتِهِ (بَحَيْثُ لَا يَسْمَعُ الْقَاضِي لَمْ يَدْفَعْ) مَا ذَكَرَ (إِيَّاهُ الْيَمِينَ الْفَاجِرَةَ) لَكِنْ بِشَرَطِ أَنْ تَكُونَ  
الْيَمِينُ مَشْرُوعَةً لَا بِالطَّلَاقِ ، وَأَنْ لَا يَكُونَ ظَالِمًا يَرِيدُ بِالْيَمِينِ الْاسْتِيْلَاءَ عَلَى الْمَالِ ظَالِمًا وَإِلَّا نَفَعَتْهُ  
التَّوْبَةُ (وَمَنْ تَوَجَّهَتْ عَلَيْهِ يَمِينٌ) هَكَذَا فِي النُّسخِ ، وَصَوَابُهُ دَعْوَى (لَوْ أَقَرَّ بِمَطْلُوبِهَا لَزِمَهُ)  
ذَلِكَ الْمَطْلُوبُ (فَأَنْكَرَ حُلْفَ) بَضْمُ أَوَّلِهِ (وَلَا يَخْلَفُ قَاضٍ عَلَى تَرْكِ الظُّلْمِ فِي حُكْمِهِ وَلَا شَهِدَ أَنَّهُ لَمْ يَكْذِبْ)  
فِي شَهَادَتِهِ (وَلَوْ قَالَ مُدْعَى عَلَيْهِ أَنَا صَبِي) وَاحْتِمَلُ ذَلِكَ (لَمْ يَخْلَفْ وَوَقَفَ) أَمْرُهُ (حَتَّى  
يَنْبَغَ) فَيَدْعَى عَلَيْهِ (وَالْيَمِينُ) غَيْرُ الْمُرْدُودَةِ (تَفِيدُ قَطْعَ الْخُصُومَةِ فِي الْحَالِ ، لِابْرَاءَةِ) لِنِزْمَةِ الْمُدْعَى  
عَلَيْهِ (فَلَوْ خَلَفَهُ) أَيْ حَلْفَ الْمُدْعَى عَلَيْهِ (ثُمَّ أَقَامَ) الْمُدْعَى (بَيِّنَةً) بِدَعَاةٍ (حَكَمَ  
بِهَا) وَإِنْ نَفَعَهَا الْمُدْعَى حِينَ الْحَلْفِ (وَلَوْ قَالَ الْمُدْعَى عَلَيْهِ قَدْ خَلَفَنِي) الْمُدْعَى (مَرَّةً) عَلَى مَا  
أَدْعَاهُ (فَلْيُخْلَفْ أَنَّهُ لَمْ يَخْلَفْنِي) قَبْلَ ذَلِكَ (مُكِّنَ فِي الْأَصَحِّ) وَمُقَابَلُهُ لَا يُمْكِنُ (وَإِذَا نَكَلَ)  
الْمُدْعَى عَلَيْهِ فِي الْيَمِينِ (حَلْفَ الْمُدْعَى وَقَضَى لَهُ) بِدَعَاةٍ (وَلَا يَقْضَى لَهُ) أَيْ الْمُدْعَى (بِنُكُولِهِ)  
أَيْ الْمُدْعَى عَلَيْهِ ، بَلْ لَا يَدُ مِنْ الْيَمِينِ الْمُرْدُودَةِ (وَالنُّكُولُ أَنْ يَقُولَ) الْمُدْعَى عَلَيْهِ (أَنَا نَاكِيلٌ ،  
أَوْ يَقُولَ لَهُ الْقَاضِي : اخْلِفْ فَيَقُولَ لَا اخْلِفْ) فَبَرَدَ الْيَمِينُ عَلَى الْمُدْعَى وَإِنْ لَمْ يَحْكَمْ بِالنُّكُولِ (فَإِنْ  
سَكَتَ) بَعْدَ عَرْضِ الْيَمِينِ عَلَيْهِ (حَكَمَ الْقَاضِي بِنُكُولِهِ ، وَقَوْلُهُ) أَيْ الْقَاضِي (لِلْمُدْعَى اخْلِفْ  
حَكَمَ بِنُكُولِهِ) أَيْ الْمُدْعَى عَلَيْهِ فِي سَكْوَتِهِ (وَالْيَمِينُ الْمُرْدُودَةُ) وَهِيَ بَيْنَ الْمُدْعَى بِعَدِّ نُكُولِ  
الْمُدْعَى عَلَيْهِ بِرَدِّهَا هُوَ أَوْ الْقَاضِي (فِي قَوْلِ كَبِيئَةٍ) يَقِيمُهَا الْمُدْعَى (وَفِي الْأَظْهَرِ كَقَرَارِ) الْمُدْعَى  
عَلَيْهِ ، فَلَوْ أَقَامَ الْمُدْعَى عَلَيْهِ بَيِّنَةً بِأَدَاءٍ أَوْ إِبْرَاءٍ لَمْ تُسْمَعْ (عَلَى الثَّانِي لِنُكْذِبِهِ لَهَا بِقَوْلِهِ  
وَتُسْمَعُ عَلَى الْأَوَّلِ) (فَإِنْ لَمْ يَخْلَفِ الْمُدْعَى وَلَمْ يَتَمَلَّ بِشَيْءٍ) أَيْ لَمْ يَبْدَعْ عِلَّةً وَلَا طَلَبَ مَعْلَةٍ (سَقَطَ)

حَقُّهُ مِنَ الْيَمِينِ ، وَلَيْسَ لَهُ مُطَالَبَةٌ خَصْمِهِ ، وَإِنْ تَعَلَّلَ بِإِقَامَةِ بَيِّنَةٍ أَوْ مُرَاجَعَةِ حِسَابِ  
أَمَلٍ ثَلَاثَةَ أَيَّامٍ . وَقِيلَ أَبَدًا ، وَإِنْ اسْتَمْتَلَ الْمُدَّعَى عَلَيْهِ حِينَ اسْتَحْلَفَ لِيَنْظُرَ  
حِسَابَهُ لَمْ يَمْهَلْ . وَقِيلَ ثَلَاثَةٌ ، وَلَوْ اسْتَمْتَلَ فِي ابْتِدَاءِ الْجَوَابِ أَمَلًا إِلَى آخِرِ الْمَجْلِسِ  
وَمَنْ طُوبِلَ بِزَكَاةٍ فَادَّعَى دَفْعَهَا إِلَى سَاعٍ آخَرَ أَوْ ادَّعَى غُلَطَ خَارِصٍ وَالزَّمَنَاءُ الْيَمِينِ  
فَنَكَرَ وَتَعَذَّرَ رَدُّ الْيَمِينِ فَلَا صَحَّ أَنْهَا تُؤْخَذُ مِنْهُ ، وَلَوْ ادَّعَى وَلِيُّ صَاحِبِ دَيْنَا لَهُ  
فَأَنكَرَ وَنَكَرَ لَمْ يُحْلَفِ الْوَلِيُّ : وَقِيلَ يُحْلَفُ : وَقِيلَ إِنْ ادَّعَى مُبَاشَرَةً سَبِيهِ حَلَفَ  
[ فصل ] ادَّعَا عَيْنًا فِي يَدِ ثَالِثٍ وَأَقَامَ كُلُّ مِنْهُمَا بَيِّنَةً سَقَطَتَا ، وَفِي قَوْلٍ تُسْتَعْمَلَانِ ،  
فَفِي قَوْلٍ تُسَمُّ ، وَقَوْلٍ يُقَرَّعُ ، وَقَوْلٍ تُؤَقَّفُ حَتَّى يَبِينَ أَوْ يَصْطَلِحَا ، وَلَوْ كَانَتْ  
فِي يَدَيْهِمَا وَأَقَامَا بَيِّنَتَيْنِ بَقِيَتْ كَمَا كَانَتْ ، وَلَوْ كَانَتْ يَدِيهِمَا فَأَقَامَ غَيْرُهُمَا بَيِّنَةً  
وَهُوَ بَيِّنَةٌ قَدَّمَ صَاحِبُ الْيَدِ ، وَلَا تُسْمَعُ

حقه من اليمين ( المردودة ) ( وليس له مطالبة خصمه ) إلا أن يقيم بينة ( وإن تعلل بإقامة بينة  
أو مراجعة حساب أمهل ثلاثة أيام ) فإن لم يحلف بعدها سقط حقه ( وقيل ) يمهل ( أبداً ، وإن  
استمهل المدعى عليه حين استحلف لينظر حسابه لم يمهل ) إلا برضا المدعى ( وقيل ) يمهل  
( ثلاثة ) ولو استمهل ليقم بينة على دافع كبار أهل ثلاثة ( ولو استمهل ) أى طلب المدعى  
عليه الامهال ( في ابتداء الجواب أمهل إلى آخر المجلس ) إن شاء القاضي ( ومن طوبل بزكاة )  
وكذا كل حق يجب لله تعالى ( فادعى دفعها إلى ساعٍ آخر ، أو ادعى غلط خارص والزمناء  
اليمين ) على الوجه المرجوح ( فنكل وتعذر رد اليمين ) بأن لم ينحصر المستحقون في البلد  
( فالأصح أنها تؤخذ منه ) وليس هذا حكماً بالنكول ، بل عملاً بمقتضى ملك النصاب . وأما إذا  
قلنا بالراجع أن اليمين مستحبة فاته لا يطالب بشيء ، وإذا انحصر المستحقون ومنعنا قلنا لم يتعذر  
رد اليمين ( ولو ادعى ولي صبي دينا له ) أى الصبي ( فأنكر ) المدعى عليه ( ونكل ) عن  
الحلف ( لم يحلف الولي ) فيوقف الأمر إلى البلوغ ( وقيل يحلف ) مطلقاً ( وقيل إن ادعى  
مباشرة سببه ) أى ادعى قبوته بسبب بأشبهه هو كبيع ( حلف ) وإلا فلا .

[ فصل ] في تعارض البينتين من شخصين ( ادَّعَا عَيْنًا فِي يَدِ ثَالِثٍ ) وهو منكر ( وأقام  
كل منهما بينة سقطتا ) ويحلف ذواليد لكل منهما عينا ( وفي قول تستعملان ) فتتزع من هو  
في يده ، وعلى هذا ( ففي قول تقسم ) بينهما فيكون لكل نصفها ( و ) في ( قول يقرع )  
بينهما ، فن خرجت له القرعة أخذها ( و ) في ( قول توقف ) العين بينهما ( حتى يبين ) الأمر  
فيها ( أو يصلحا ) على شيء ( ولو كانت ) العين ( في يدهما وأقاما بينتين بقيت ) في يدهما  
( كما كانت ) أولاً على قول التناقص ، وتجعل بينهما على قول القسمة ( ولو كانت ) العين  
( بيده ) أى أحدهما ( فأقام غيره بها بينة وهو بينة قدم صاحب اليد ) أى بينته ( ولا تسمع

بَيِّنَتُهُ إِلَّا بَدَّ بَيِّنَتُهُ لِلدَّعَى ، وَلَوْ أُرِيلَتْ يَدُهُ بَيِّنَتُهُ ثُمَّ أَقَامَ بَيِّنَتُهُ بِمِلْكِهِ  
مُسْتَنِدًا إِلَى مَا قَبْلَ إِزَالَةِ يَدِهِ وَاعْتَدَرَ بَيِّنَتُهُ شُهُودَهُ سَمِعَتْ وَقَدَّمَتْ ، وَقِيلَ لَا ، وَلَوْ قَالَ  
الْخَارِجُ : هُوَ يَمْلِكُ اشْتَرَيْتُهُ مِنْكَ ، فَقَالَ بَلْ يَمْلِكُ وَأَقَامَا بَيِّنَتَيْنِ قُدِّمَ الْخَارِجُ ،  
وَمَنْ أَقَرَّ لِفَيْسِرِهِ بِشَيْءٍ ثُمَّ ادَّعَاهُ لَمْ تُسْمَعْ إِلَّا أَنْ يَذْكُرَ انْتِقَالَ ، وَمَنْ أَخَذَ مِنْهُ  
مَالٌ بَيِّنَتُهُ ثُمَّ ادَّعَاهُ لَمْ يُشْتَرَطْ ذِكْرُ الْإِنْتِقَالِ فِي الْأَصَحِّ ، وَلِلْمَذْهَبِ أَنْ زِيَادَةَ عَدَدِ  
شُهُودِ أَحَدِهِمَا لَا تُرَجِّحُ ، وَكَذَا لَوْ كَانَ لِأَحَدِهِمَا رَجُلَانِ وَالْآخَرُ رَجُلًا وَامْرَأَتَانِ ،  
فَلَنْ كَانَ لِلْآخَرِ شَاهِدٌ وَبَيِّنٌ رُجِّحَ الشَّاهِدَانِ فِي الْأُظْهَرِ ، وَلَوْ شَهِدَتْ لِأَحَدِهِمَا بِلَاكٌ  
مِنْ سَنَةٍ ، وَالْآخَرُ مِنْ أَكْثَرِ ، فَلَا أُظْهَرُ تَرْجِيحُ الْأَكْثَرِ ، وَلِصَاحِبِهَا الْأَجْرَةُ  
وَالزِّيَادَةُ الْحَادِثَةُ مِنْ يَوْمٍ مَثَلٍ ، وَلَوْ أَطْلَقَتْ بَيِّنَتُهُ ، وَأَرَاغَتْ أُخْرَى فَلِلْمَذْهَبِ أَنَّهَا مِثْلُهَا ،  
وَأَنَّهُ لَوْ كَانَ لِصَاحِبِ مُتَأَخَّرَةِ التَّارِيخِ يَدٌ قُدِّمَتْ ، وَأَنَّهَا لَوْ شَهِدَتْ بِمِلْكِهِ أَمْسٍ وَلَمْ  
تَتَرَضَّ لِلْحَالِ لَمْ تُسْمَعْ حَتَّى يَقُولُوا وَلَمْ يَزَلْ يَمْلِكُهُ أَوْ لَا نَعْلَمُ مِنْ بِلَالَةٍ ،

بَيِّنَتُهُ (أَي ذِي الْيَدِ ، وَهُوَ الْدَاخِلُ (إِلَّا أَسَدَ بَيِّنَةِ الْمَدْعَى) وَهُوَ الْخَارِجُ (لَوْ أُرِيلَتْ يَدُهُ)  
أَي الْبَاطِلُ (بَيِّنَتُهُ) أَقَامَهَا الْخَارِجُ وَحَكَمَ لَهُ بِهَا (ثُمَّ أَقَامَ) الْدَاخِلُ (بَيِّنَتُهُ بِمِلْكِهِ) لِلْعَيْنِ حَالَهُ  
كُونَ الْمَلِكِ (مُسْتَنِدًا إِلَى مَا قَبْلَ إِزَالَةِ يَدِهِ) مَعَ اسْتِدَامَتِهِ إِلَى وَقْتِ الدَّعْوَى (وَاعْتَدَرَ بَيِّنَتُهُ  
شُهُودَهُ سَمِعَتْ) بَيِّنَتُهُ (وَقَدَّمَتْ) عَلَى بَيِّنَةِ الْخَارِجِ (وَقِيلَ لَا) تَسْمَعُ فَلَا يَقْبُضُ الْقَضَاءُ  
(وَلَوْ قَالَ الْخَارِجُ : هُوَ يَمْلِكُ اشْتَرَيْتُهُ مِنْكَ فَقَالَ) الْدَاخِلُ (بَلْ يَمْلِكُ وَأَقَامَا بَيِّنَتَيْنِ) بِمَا  
قَالَ (قُدِّمَ الْخَارِجُ) أَي بَيِّنَتُهُ لَزِيَادَةِ هَامِهَا (وَمَنْ أَقَرَّ لِفَيْسِرِهِ بِشَيْءٍ ثُمَّ ادَّعَاهُ لَمْ تَسْمَعْ) دَعْوَاهُ  
(إِلَّا أَنْ يَذْكُرَ انْتِقَالَ) مِنَ الْمَقْرَرِّ لَهُ (وَمَنْ أَخَذَ مِنْهُ مَالٌ بَيِّنَتُهُ ثُمَّ ادَّعَاهُ لَمْ يُشْتَرَطْ) فِي دَعْوَاهُ  
(ذِكْرُ الْإِنْتِقَالِ) مِنَ الْمَدْعَى عَلَيْهِ إِلَيْهِ (فِي الْأَصَحِّ) وَمُقَابَلُهُ بِشَرَطِ (وَالْمَذْهَبُ أَنْ زِيَادَةَ عَدَدِ  
شُهُودِ أَحَدِهِمَا لَا تُرَجِّحُ) بَيِّنَتُهُ ، وَفِي قَوْلِ تَرْجِيحِ (وَكَذَا لَوْ كَانَ لِأَحَدِهِمَا رَجُلَانِ وَالْآخَرُ رَجُلًا  
وَامْرَأَتَانِ) لَا يَرْجَحُ الرَّجُلَانِ ، وَفِي قَوْلِ يَرْجَحَانِ (فَإِنْ كَانَ لِلْآخَرِ شَاهِدٌ وَبَيِّنٌ رَجَحَ  
الشَّاهِدَانِ فِي الْأُظْهَرِ) وَمُقَابَلُهُ بِتَعَادُلَانِ (وَلَوْ شَهِدَتْ) بَيِّنَتُهُ (لأَحَدِهِمَا بِمَلِكٍ مِنْ سَنَةٍ) إِلَى الْآنِ  
(و) بَيِّنَتُهُ (لِلْآخَرِ) بِمَلِكٍ (مِنْ أَكْثَرِ) مِنْ سَنَةٍ إِلَى الْآنِ (فَلَا أُظْهَرُ تَرْجِيحُ الْأَكْثَرِ)  
إِذَا كَانَتِ الْعَيْنُ فِي يَدِهِمَا أَوْ يَدُ ثَالِثٍ ، فَإِنْ كَانَتْ فِي يَدِ مُتَقَدِّمَةِ التَّارِيخِ فَلَا خِلَافَ فِي تَقْدِيمِهَا  
(و) إِذَا تَرْجَحَتْ بَيِّنَتُهُ الْأَكْثَرُ يَكُونُ (لِصَاحِبِهَا الْأَجْرَةُ وَالزِّيَادَةُ الْحَادِثَةُ مِنْ يَوْمٍ مَثَلٍ) أَي يَوْمِ  
مِلْكِهِ بِالشَّهَادَةِ (وَلَوْ أَطْلَقَتْ بَيِّنَتُهُ وَأَرَاغَتْ أُخْرَى فَلِلْمَذْهَبِ أَنَّهَا سَوَاءٌ) وَقِيلَ تَقْدِيمُ الْمُؤَرَّخَةِ  
(و) الْمَذْهَبِ (أَنَّهُ لَوْ كَانَ لِصَاحِبِ مُتَأَخَّرَةِ التَّارِيخِ يَدٌ قُدِّمَتْ) عَلَى صَاحِبِ مُتَقَدِّمَةِ التَّارِيخِ . وَقِيلَ  
يَرْجَحُ السَّهْوُ . وَقِيلَ يَسَاقُطَانِ (و) الْمَذْهَبُ (أَنَّهَا لَوْ شَهِدَتْ بِمِلْكِهِ أَمْسٍ وَلَمْ تَتَرَضَّ لِلْحَالِ لَمْ  
تَسْمَعْ) تِلْكَ الشَّهَادَةُ (حَتَّى يَقُولُوا : وَلَمْ يَزَلْ يَمْلِكُهُ ، أَوْ) يَقُولُوا (وَلَا نَعْلَمُ مِنْ بِلَالَةٍ) أَي الْمَلِكِ

وَنَجُوزُ الشَّهَادَةُ بِمِلْكِهِ الْآنَ اسْتِصْحَابًا لِمَا سَبَقَ مِنْ إِرْثٍ وَشِرَاءٍ وَغَيْرِهِمَا ، وَلَوْ شَهِدَتْ  
بِإِقْرَارِهِ أَمْسٍ بِالْمَلِكِ لَهُ اسْتِدْيَمٌ ، وَلَوْ أَقَامَهَا بِمِلْكِ ذَابَّةٍ أَوْ شَجَرَةٍ لَمْ يَسْتَحِقَّ ثَمَرَةً  
مَوْجُودَةً ، وَلَا وَلَدًا مُنْفَصِلًا ، وَيَسْتَحِقُّ حِمْلًا فِي الْأُصْحَى ، وَلَوْ اشْتَرَى شَيْئًا فَأَخَذَ مِنْهُ  
بِحُجَّةٍ مُطْلَقَةٍ رَجَعَ عَلَى بَائِعِهِ بِالثَّمَنِ ، وَقِيلَ لَا إِلَّا إِذَا ادَّعَى فِي مِلْكٍ سَابِقٍ عَلَى الشَّرَاءِ ،  
وَلَوْ ادَّعَى مِلْكًا مُطْلَقًا فَشَهِدُوا لَهُ مَعَ سَبْتِهِ لَمْ يَضُرَّ ، وَإِنْ ذَكَرَ سَبَبًا ، وَهُمْ سَبَبًا  
آخَرَ ضَرَّ .

[ فصل ] قَالَ آجِرُكَ هَذَا الْبَيْتَ بِعَشْرَةٍ ، فَقَالَ بَلْ جَمِيعَ الدَّارِ بِالْعَشْرَةِ وَأَقَامَا  
يَبْتَنِينَ تَعَارَضَتَا ، وَفِي قَوْلٍ تَقْدُمُ بَيِّنَةُ الْمُسْتَأْجِرِ ، وَلَوْ ادَّعَى شَيْئًا فِي يَدِ ثَالِثٍ وَأَقَامَ  
كُلٌّ مِنْهُمَا بَيِّنَةً أَنَّهُ اشْتَرَاهُ وَوَزَنَ لَهُ ثَمَنَهُ فَإِنْ اخْتَلَفَ تَارِيخُ حُكْمٍ لِلْأَسْبَقِ ، وَإِلَّا  
تَعَارَضَتَا ، وَلَوْ قَالَ كُلٌّ مِنْهُمَا بِعُتُكُوكُكَ بِكَذَا وَأَقَامَا هُمَا ،

( ونجوز الشهادة بملكه الآن استصحابا لما سبق من إرث وشراء وغيرهما ) ولكن يشترط أن  
لا يصرحا بالاستصحاب في شهادتهما ( ولو شهدت ) بينة ( باقراة ) أى المدعى عليه ( أمس )  
بملك له ( أى المدعى ) استديم ) حكم الاقرار وان لم تصرح بالملك في الحال ، كما لو قال الخصم  
كانت العين المدعاة ملكك أمس فنؤاخذ به باقراة ( ولو أقامها بملك دابة أو شجرة لم يستحق ثمرة  
موجودة ولا ولدا منفصلا ) عند الشهادة بل ييقان للمدعى عليه ، ولابد أن تكون الثمرة عما  
لا يدخل في البيع ( ويستحق حبل ) موجودا عند الشهادة ( في الأضحى ) تبعا للام ( ولو اشترى  
شيئا فأخذ منه بحجة مطلقة ) أى غير مؤرخة ( رجع ) المشتري ( على بائعه بالثمن ، وقيل لا )  
يرجع ( إلا إذا ادعى ) بضم الهمزة ( ملك سابق على الشراء ) لاحتمال انتقال الملك من المشتري  
إلى المدعى ( ولو ادعى ملكا مطلقا ) لم يبين سببه من أنه عن ميراث مثلا أو شراء ( فشهدوا  
له ) به ( مع ) بيان ( سببه لم يضر ) ما زادوه ولم تبطل شهادتهم بذلك ( ولن ذكر ) المدعى  
( سببا ، وهم ) أى الشهود ( سببا آخر ضرر ) فترد شهادتهم ، وقيل لا يضر .

[ فصل ] فِي اخْتِلَافِ الْمُتَدَاعِيَيْنِ ( قال : آجِرُكَ هَذَا الْبَيْتَ ) مِنْ هَذِهِ الدَّارِ شَهْرَ كَذَا  
( بعشرة فقال ) الآخر ( بل ) آجِرُنِي ( جميع الدار بالعشرة وأقاما ) بما قالاه ( يبتنين تعارضا )  
فيسقطان ( وفي قول تقدم بينة المستأجر ) لما في بينته من زيادة غير البيت ( ولو ادعى شيئا في  
يد ثالث وأقام كل منهما بينة أنه اشتراه ووزن له ثمنه ، فإن اختلف تاريخ ) كأن شهدت إحدى  
البيتين أنه اشتراه في رجب والأخرى في شعبان ( حكم للأسبق ) تاريخا ويطلب الآخر بالثمن  
( وإلا ) بأن اتحد تاريخهما ، أو أطلقا ، أو إحداهما ( تعارضا ) فيسقطان ويحلف لكل أنه  
مأبوعه ويلزمه الثمن ( ولو قال كل منهما ) لثالث ( بعثكه ) أى الثوب مثلا ( بكذا وأقاماهما )

فَإِنْ اتَّحَدَ تَارِيخُهُمَا تَعَارَضَتَا ، وَإِنْ اُخْتَلَفَ لَرِيْمَةُ الثَّمَنَانِ ، وَكَذَا إِنْ أُطْلِقَتْ أَوْ إِحْدَاهُمَا فِي الْأَصَحِّ ، وَلَوْ مَاتَ عَنِ ابْنَيْنِ مُسْلِمٍ وَنَصْرَانِيٍّ فَقَالَ كُلُّهُمَا : مَاتَ عَلَى دِينِي ، فَإِنْ عُرِفَ أَنَّهُ كَانَ نَصْرَانِيًّا صَدَّقَ النَّصْرَانِيُّ ، فَإِنْ أَقَامَا بَيِّنَتَيْنِ مُطْلَقَتَيْنِ قُدِّمَ الْمُسْلِمُ ، وَإِنْ قَبِدَتْ أَنْ آخِرَ كَلَامِهِ إِسْلَامٌ وَعَكَسَتْهُ الْأُخْرَى تَعَارَضَتَا ، وَإِنْ لَمْ يُعْرَفْ دِينُهُ وَأَقَامَ كُلُّ بَيِّنَةٍ أَنَّهُ مَاتَ عَلَى دِينِهِ تَعَارَضَتَا ، وَلَوْ مَاتَ نَصْرَانِيٌّ عَنِ ابْنَيْنِ مُسْلِمٍ وَنَصْرَانِيٍّ فَقَالَ الْمُسْلِمُ أَسْلَمْتُ بَعْدَ مَوْتِهِ فَالْمِيرَاثُ بَيْنُنَا ، فَقَالَ النَّصْرَانِيُّ : بَلْ قَبْلَهُ صَدَّقَ الْمُسْلِمُ يَتَّبِعُهُ ، وَإِنْ أَقَامَاهُمَا قُدِّمَ النَّصْرَانِيُّ ، فَلَوْ اتَّفَقَا عَلَى إِسْلَامِ الْإِبْنِ فِي رَمَضَانَ ، وَقَالَ لِلْمُسْلِمِ مَاتَ الْأَبُ فِي شَعْبَانَ ، وَقَالَ النَّصْرَانِيُّ فِي شَوَّالٍ صَدَّقَ النَّصْرَانِيُّ ، وَقُدِّمَ بَيِّنَةُ الْمُسْلِمِ عَلَى يَتَّبِعُهُ ، وَلَوْ مَاتَ عَنِ أَبَوَيْنِ كَافِرَيْنِ وَابْنَيْنِ مُسْلِمَيْنِ فَقَالَ كُلُّهُمَا : مَاتَ عَلَى دِينِنَا صَدَّقَ الْأَبَوَانِ بِالْيَمِينِ ، وَفِي قَوْلٍ يُوقَفُ حَتَّى يَتَّبِعَنَّ أَوْ يَصْطَلِحُوا ، وَلَوْ شَهِدَتْ أَنَّهُ أَعْتَقَ فِي مَرَضٍ مَوْتَهُ سَالِمًا ، وَأُخْرَى غَارِمًا ، وَكُلُّ وَاحِدٍ ثَلَاثَ مَالٍ ، فَإِنْ اُخْتَلَفَ تَارِيخُ قَدَمِ الْأَسْبَقِ ، وَإِنْ اتَّحَدَ أَفْرَعُ ، وَإِنْ أُطْلِقَتْ قِيلَ يُفْرَعُ ، وَفِي قَوْلٍ يَتَّبِعُ مِنْ كُلِّ نِصْفِهِ . قُلْتُ : الْمَذْهَبُ يَتَّبِعُ مِنْ

وطالباه بالثمن (فإن اتحد تاريخهما تعارضا) وسقطتا (وان اختلف) تاريخهما (لزمه الثمنان وكذا ان اطلقتا أو إحداهما) وأرخت الأخرى (في الأصح ، ولومات عن ابنين مسلم ونصراني فقال كل منهما مات على ديني) فأرثه (فإن عرف أنه كان نصرانيا صدق النصراني) يمينه (فإن أقاما بينتين مطلقتين قدم المسلم) أي بينته لأن معناه زيادة علم بانتقاله (وان قبذت) بينة الاسلام (أن آخر كلامه اسلام وعكست الأخرى) بأن قالت ان آخر كلامه النصرانية (تعارضا) فسقطان ويصدق النصراني يمينه (وان لم يعرف دينه وأقام كل بينة أنه مات على دينه تعارضا) فسقطان ويحلف كل منهما للأخر يميناً ويجعل المال بينهما (ولو مات نصراني عن ابنين : مسلم ونصراني فقال المسلم : أسلمت بعد موته فال ميراث بيننا فقال النصراني : بل قبله صدق المسلم يمينه ، وإن أقاماهما قدم النصراني) أي قدمت بينته (فلو اتفقا على اسلام الابن في رمضان وقال المسلم : مات الأب في شعبان) فال ميراث بيننا (وقال النصراني في شوال) ولا بينة (صدق النصراني) يمينه ، لأن الأصل بقاء الحياة (وتقدم بينة المسلم على بينته) أي النصراني ، لأنها ناقله من الحياة إلى الموت فمعناه زيادة علم (ولومات عن أبوين كافرين وابنين مسلمين فقال كل مات على ديننا صدق الأبوان باليمين ، وفي قول يوقف حتى يتبين أو يصلحوا) على شيء (ولو شهدت) بينة على شخص (أنه أعتق في مرض موته سالماً ، وأخرى غارماً ، وكل واحد منهما) ثلث ماله ، فإن اختلف تاريخ (للبنتين) (قدم الأسبق) منهما تاريخاً (وان اتحد) تاريخهما (أفرع ، وإن اطلقتا قيل يفرع) بينهما (وفي قول يعقب من كل نصفه . قلت : المذهب يعقب من

كُلِّ نِصْفُهُ ، وَاللَّهُ أَعْلَمُ . وَلَوْ شَهِدَ أَجْنَبِيَانِ أَنَّهُ أَوْصَى بِعِثْقِ سَالِمٍ وَهُوَ ثُلُثُهُ ،  
وَوَارِثَانِ حَازِرَانِ أَنَّهُ رَجَعَ عَنْ ذَلِكَ وَوَصَّى بِعِثْقِ غَانِمٍ ، وَهُوَ ثُلُثُهُ ثَمَّتَ لِغَانِمٍ ،  
فَإِنْ كَانَ الْوَارِثَانِ فَاسِقَيْنِ لَمْ يَنْبُتِ الرُّجُوعُ فَبِعِثْقِ سَالِمٍ ، وَمِنْ غَانِمٍ ثُلُثُ مَالِهِ  
بَعْدَ سَالِمٍ .

[ فصل ] شَرَطُ الْقَائِفِ : مُسْلِمٌ عَدْلٌ مُجْرَبٌ ، وَالْأَصَحُّ اشْتِرَاطُ حُرِّ ذَكَرٍ ، لَا عَدِيدٍ ،  
وَلَا كَوْنُهُ مَدْلُجِيًّا ، فَإِذَا تَدَاعَى مَجْهُولًا عَرَضَ عَلَيْهِ ، وَكَذَا لَوْ اشْتَرَكَ فِي وَطْئِهِ فَوَلَدَتْ  
وَلَدًا مُمَكِّنًا مِنْهُمَا وَتَنَازَعَاهُ بَأَنَ وَطْئِ امْرَأَةٍ بِشِبْهَةٍ أَوْ مُشْتَرَكَةٍ لَهَا ، أَوْ وَطْئِ زَوْجَتِهِ  
وَطَلَّقَ فَوَطْئَهَا آخَرَ بِشِبْهَةٍ أَوْ نِكَاحٍ فَاسِدٍ ، أَوْ أَمَتَهُ فَبَاعَهَا فَوَطْئَهَا لِلْمُسْتَبْرَى وَلَمْ  
يَسْتَبْرِئْ وَاحِدًا مِنْهُمَا ، وَكَذَا لَوْ وَطْئَ مُنْكَوحَةً فِي الْأَصَحِّ ، فَإِذَا وَلَدَتْ لِمَا بَيْنَ  
سِتَّةِ أَشْهُرٍ وَأَرْبَعِ سِنِينَ مِنْ وَطْئِهَا وَأَدْعَاهُ عَرَضَ

كل نصفه ، والله أعلم ، ولو شهد أجنيان أنه أوصى بعثق سالم ، وهو ثلثه ، و ( شهد ) وارثنان  
حازران ( للتركة ) أنه رجع عن ذلك ووصى بعثق غانم ، وهو ثلثه ثبت ( بشهادتهما العتق  
( لغانم ) وأما لو كان غانم دون الثلث فلا تقبل شهادة الوارثين في القدر الذي لم يعين له بدلا  
( فان كان الوارثنان فاسقين لم يثبت الرجوع ) عن الوصية لسالم ( فبعثق سالم ، و ) يعثق ( من  
غانم ) قدر ما يحتمله ( ثلث ماله بعد سالم ) وكان سالما هلك من التركة مؤاخذاة للورثة باقرارهم .  
[ فصل ] في شروط القائف وبيان الحاقه بالنسب بغيره ( شرط القائف ) هو لغة متنبع  
الآثار ، وشرعا من يلحق النسب بغيره عند الاشتباه بما خصه الله به من علم ذلك ، ولقبول قوله شروط :  
منها أنه ( مسلم ) فلا يقبل قول كافر ( عدل ) فلا يقبل فاسق ( مجرب ) في معرفة النسب بأن يعرض عليه  
ولد في نسوة ليس فيهن أمه ، ثم في نسوة آخر كذلك ، ثم في نسوة آخر كذلك ، ثم في صنف رابع  
فيهن أمه ، و يصيب في الكل ويلحق الأب وسائر العصبة بالأم ( والأصح اشتراط ذكر لاعدد )  
فيكني قول الواحد ( ولا كونه مدلجيا ) أي من بني مدلج وهم قبيلة من العرب ، بل يجوز أن  
يكون من سائر العرب والحجيم ( فاذا تداعيا مجعولا ) صغيرا ( عرض عليه ) أي القائف ( وكذا  
لو اشتركا في وطء ) لامرأة ( فولدت ولدا تمكنا منهما وتنازعا ) أي ادعاه كل منهما ( بأن وطئا  
امرأة بشبهة ) ظلما كل منهما امرأته ( أو ) وطئ شريكا أمة ( مشتركة لهما ، أو ) وطئ  
( زوجته وطلق فوطئها آخر بشبهة ، أو ) في ( نسكاج فاسد ) كأن نسكجها في العدة جاهلا بها  
( أو ) وطئ ( أمة فباعها فوطئها المشتري ، ولم يستبرئ واحد منهما ) فانه يعرض على القائف  
( وكذا لو وطئ ) بشبهة ( منكوحة ) لغيره وولدت ولدا تمكنا منه ومن زوجها يعرض على  
القائف ( في الأصح ) ومقابل يلحق بالزوج ( فاذا ولدت ) الموطوءة ولدا في المسائل المذكورة  
( لما بين ستة أشهر وأربع سنين من وطئها وادعاه ) أو ادعاه واحد وسكت الآخر ( عرض

عَلَيْهِ ، فَإِنْ تَخَلَّلَ بَيْنَ وَطَائِهِمَا حَيْضَةٌ فَلِثَانِي إِلَّا أَنْ يَكُونَ الْأَوَّلُ زَوْجًا فِي نِكَاحٍ صَحِيحٍ ، وَسَوَاءٌ فِيهِمَا اتِّفَاقٌ أَسْلَامًا وَحُرِّيَّةً أَمْ لَا .

## كتاب العتق

إِنَّمَا يَصِحُّ مِنْ مُطْلَقِ التَّصَرُّفِ ، وَيَصِحُّ تَمْلِيْقُهُ وَإِضَافَتُهُ إِلَى جُزْءٍ فَيَعْتِقُ كَلَّهُ ، وَصَرِيحُهُ تَحْرِيرُ وَإِعْتَاقٌ ، وَكَذَا فَكٌ رَقَبَةٍ فِي الْأَصَحِّ ، وَلَا يَحْتَاجُ إِلَى نِيَّةٍ ، وَيَحْتَاجُ إِلَيْهَا كِنَايَتُهُ ، وَهِيَ لَا مِلْكَ لِي عَلَيْكَ ، لَا سُلْطَانَ ، لَا سَبِيلَ ، لَا خِدْمَةَ ، أَنْتَ سَائِبَةٌ ، أَنْتَ مَوْلَايَ ، وَكَذَا كُلُّ صَرِيحٍ أَوْ كِفَايَةٍ لِلطَّلَاقِ ، وَقَوْلُهُ لِعَبْدٍ : أَنْتَ حُرٌّ ، وَلِأَمَةٍ : أَنْتَ حُرٌّ صَرِيحٌ ، وَلَوْ قَالَ عَيْتُكَ إِلَيْكَ أَوْ خَيْرْتُكَ وَنَوَيْ تَفْوِيضَ الْعِتْقِ إِلَيْهِ فَأَعْتَقَ نَفْسَهُ فِي الْمَجْلِسِ عَتَقَ ،

عليه ، فإن تَخَلَّلَ بَيْنَ وَطَائِهِمَا حَيْضَةٌ ، فَلِثَانِي ( من المولدين الولد ) ( إلا أن يكون الأول ) منهما ( زوجًا في نكاح صحيح ) والثاني واطئًا بشبهة ، أو في نكاح فاسد ، فلا ينقطع تعلق الأول ، بل يعرض على القائف ( وسواء فيهما ) أي المتنازعين ( اتفاقًا اسلامًا وحرية أم لا ) كسلم وذمى وحر وعبد ، فلواذعاه مسلم وذمى ، وأقام الذمى بيعة تبعه نسبا ودينا ، أو لحقه بالحاق القائف ، أو بنفسه تبعه نسبا لادينا ، أو اذعاه حر وعبد ، وألحقه القائف بالبعد لحقه في النسب ، وكان حرا .

## كتاب العتق

بمعنى الاعتاق ، وهو لغة : الخلوص والاستقلال ، وشرعا إزالة الرق عن الأدمى ( إنما يصح من ) مالك ( مطلق التصرف ) أهل للتبرع والولاء مختار ، فلا يصح من غير مالك بلا إذن ، ولا من صبي ومجنون ومحجور عليه ، ولا من مبيع ومكاتب ، ولا من مكره ، ويصح من سكران وكافر ( ويصح تعليقه ) بصفة ، ولا يصح الرجوع عن التعليق بالقول ، ويصح بالفعل كالبيع ( و ) تصح ( إضافته إلى جزء ) معين كبده ، أو شائع كربعه ( فيعتق كله ، وصريحه تحرير وإعتاق ، وكذا فك رقبة في الأصح ) أي ما تصرف منها كانت محرر أو معتق أو فكك رقبة . وأما المصادر فكنايات ، ومقابل الأصح أن الأخير كناية ( ولا يحتاج ) الصريح ( إلى نية ) لإيقامه ( ويحتاج إليها ) أي النية ( كنياته ، وهي ) أي الكناية ( لملك لي عليك ، لاسلطان ) لي عليك ( لا سبيل ) لي عليك ( لا خدمة ) لي عليك ( أنت سائبة أنت مولاى ) ونحو ذلك من كل لفظ يتضمن زوال الملك أو ينفي عن الفرقة ( وكذا كل صريح أو كناية للطلاق ) إلا أنا منك طالق أو بآئن إذا نوى به العتق لم يعتق ( وقوله لعبد ) له ( أنت حر ، ولأمة ) له ( أنت حر صريح ) ولا يضر الخطأ في التأنيث والتذكير ( ولو قال ) لرفيقه ( عتقتك اليك أو خبرتك ) في إعتاقك ( ونوى تفويض العتق إليه فأعتق نفسه في المجلس عتق ) ولا يحتاج للنية في التفويض



أَوْ أَعْتَقْتُكَ عَلَى أَلْفٍ ، أَوْ أَنْتَ حُرٌّ عَلَى أَلْفٍ فَقَبِلْ ، أَوْ قَالَ لَهُ الْعَبْدُ أَعْتَقْنِي عَلَى أَلْفٍ  
فَأَحَابَهُ عَتَقَ فِي الْحَالِ ، وَلَزِمَهُ الْأَلْفُ ، وَلَوْ قَالَ بِعْتُكَ نَفْسَكَ بِأَلْفٍ فَقَالَ اشْتَرَيْتُ  
فَالْمَذْهَبُ يَبْعُهُ الْبَيْعَ وَيَعْتِقُ فِي الْحَالِ وَعَلَيْهِ الْأَلْفُ ، وَالْوَلَاءُ لِسَيِّدِهِ ، وَلَوْ قَالَ لِحَامِلٍ  
أَعْتَقْتُكَ أَوْ أَعْتَقْتُكَ دُونَ خَلِّكَ عَتَقًا ، وَلَوْ أَعْتَقَهُ عَتَقَ دُونَهَا ، وَلَوْ كَانَتْ لِرَجُلٍ وَالْحَمْلُ  
لَاخِرَ لَمْ يَبْعُ أَحَدُهُمَا بِعَتَقِ الْآخَرِ ، وَإِذَا كَانَ بَيْنَهُمَا عَبْدٌ فَأَعْتَقَ أَحَدُهُمَا كُلَّهُ  
أَوْ نَصِيبَهُ عَتَقَ نَصِيبَهُ ، فَإِنْ كَانَ مُعْسِرًا بَقِيَ الْبَاقِي لِشَرِيكِهِ ، وَإِلَّا سَرَى إِلَيْهِ ، أَوْ  
إِلَى مَا يُسَرِّيهِ ، وَعَلَيْهِ قِيمَةُ ذَلِكَ يَوْمَ الْإِعْتِقِ ، وَتَقَعُ السَّرَايَةُ بِنَفْسِ الْإِعْتِقِ ،  
وَفِي قَوْلٍ بِأَدَاءِ الْقِيمَةِ ، وَقَوْلٍ إِنْ دَفَعَهَا بَانَ أَنَّهَا بِالْإِعْتِقِ ، وَاسْتِيلَادُ أَحَدِ الشَّرِيكَيْنِ  
لِلْمُوسَرِّ يَسْرِي ، وَعَلَيْهِ قِيمَةُ نَصِيبِ شَرِيكِهِ وَحِصَّتُهُ مِنْ مَهْرٍ مِثْلٍ ، وَتَجْرِي الْأَقْوَالُ فِي  
وَقْتِ حُصُولِ السَّرَايَةِ ، فَعَلَى الْأَوَّلِ وَالثَّالِثِ لَا تَجِبُ قِيمَةُ حِصَّتِهِ مِنَ الْوَلَدِ ، وَلَا يُسْرِي  
تَذْيِيرُهُ ، وَلَا

بالصرح ، فقوله وبوي راجع لخبرتك ، ولأنه من الفورية ، فلو أجاب بعد مدة ، وهو في المجلس  
كان لغوا (أو) قال لعنده (أعتقتك على ألف) في دمتك (أو أنت حر على ألف فقبل)  
في الحال (أو قال له العبد أعتقني على ألف فأحابه) في الحال (عتق) وكذا لو قال أعتقتك  
على كذا إلى شهر فقبل عتق (في الحال ولزمه الألف) وهي في الأخيرة مؤجلة (ولو قال بعنتك نفسك  
بألف) في دمتك (فقال اشتريت ، فالذهب صفة البيع ، ويعتق في الحال ، وعليه الألف) وهو  
عقد عتاقة ، لا بيع فلا خبار فيه (والولاء لسيدته ، ولو قال لحامل) أي لأُمته الحامل بمواك له  
(أعتقتك أو أعتقتك دون خلك عتقا) أي عتقت وتبعها جملها في العتق (ولو أعتقه) أي الجمل  
(عتق دونها) ولا يصح عتق الجمل إلا إذا نفخ فيه الروح (ولو كانت لرجل) والجمل لاخر لم يعتق  
أحدهما بعق الآخر) وإن كان المعتق موسرا (وإذا كان بينهما عبد فأعتق أحدهما كله أو نصيبه  
عتق نصيبه ، فإن كان معسرا بقي الباقي لشريكه) ولا يسرى (وإلا) بأن لم يكن معسرا  
(سرى إليه) أي إلى نصيب شريكه (أو إلى ما يسره) من نصيب شريكه (وعليه قيمة  
ذلك) القدر الذي يسره (يوم الاعتاق وتقع السراية بنفس الاعتاق) فتنتقل الحصصة إلى  
ملك المعتق ، ثم تقع السراية (وفي قول) قديم (بأداء القيمة) (و) في (قول : إن دفعها بان  
أنها) أي السراية (بالاعتاق ، واستيلاد أحد الشريكين الموسر) الأمة المشتركة بينهما (يسرى) إلى  
نصيب شريكه كالمعتق . وأما المعسر فلا يسرى استيلاده (وعليه قيمة نصيب شريكه ، و) عليه أيضا  
(حصته من مهر مثل) وأرض البكارة لو كانت تكرا (وتجري الأقوال) الساقطة (في وقت حصول السراية)  
والعلوق هنا كالأعتاق (فعلى الأول) وهو أنها تحصل بنفس العلوق (والثالث) وهو التبين (لا تجب  
قيمة حصته) أي الشريك (من الولد) لأننا جعلنا أمه أم ولد في الحال ، فيكون العلوق في  
ملكه . أما على الثاني فتجب (ولا يسرى تذيير) فلو دبر أحد الشريكين نصيبه لم يسر (ولا

يَمْنَعُ السَّرَايَةَ دَيْنٌ مُسْتَفْرَقٌ فِي الْأَظْهَرِ ، وَلَوْ قَالَ لِشَرِيكِهِ الْمُوَسَّرِ : أَعْتَقْتُ نَصِيبَكَ  
فَمَتْلَبُكَ قِيَمَةُ نَصِيبِي فَأَنْسَكَرَ صَدَقَ بِيَمِينِهِ فَلَا يَعْتَقُ نَصِيبَهُ ، وَيَعْتَقُ نَصِيبُ الْمَدْعَى  
بِإِقْرَارِهِ إِنْ قُلْنَا يَسْرَى بِالْإِعْتِقَاقِ ، وَلَا يَسْرَى إِلَى نَصِيبِ الْمُنْكَرِ ، وَلَوْ قَالَ  
لِشَرِيكِهِ : إِنْ أَعْتَقْتُ نَصِيبَكَ فَنَصِيبِي حُرٌّ بَعْدَ نَصِيبِكَ فَأَعْتَقَ الشَّرِيكَهُ وَهُوَ مُوَسَّرٌ يَسْرَى  
إِلَى نَصِيبِ الْأَوَّلِ إِنْ قُلْنَا السَّرَايَةَ بِالْإِعْتِقَاقِ ، وَعَلَيْهِ قِيَمَتُهُ ، وَلَوْ قَالَ فَنَصِيبِي حُرٌّ قَبْلَهُ ،  
فَأَعْتَقَ الشَّرِيكَهُ ، فَإِنْ كَانَ الْمَلْقُ مُعْسِرًا عَتَقَ نَصِيبُ كُلِّ هُنَّ ، وَالْوَلَاءُ لَهَا ، وَكَذَا  
إِنْ كَانَ مُوَسَّرًا وَأَبْطَلْنَا الدَّوْرَ ، وَإِلَّا فَلَا يَعْتَقُ شَيْءٌ ، وَلَوْ كَانَ عَبْدٌ لِرَجُلٍ نَصْفُهُ ،  
وَلَا آخَرَ ثُلُثُهُ ، وَلَا آخَرَ سُدُسُهُ فَأَعْتَقَ الْآخِرَانِ نَصِيبَيْهِمَا مَعًا ، فَالْقِيَمَةُ عَلَيْهِمَا نِصْفَانِ  
عَلَى الْمَذْهَبِ ، وَشَرَطُ السَّرَايَةِ إِعْتِقَاقُهُ بِاخْتِيَارِهِ ، فَلَوْ وَرِثَ بَعْضُ وَلَدِهِ لَمْ يَسْرَ ،  
وَالْمَرِيضُ مُعْسِرٌ إِلَّا فِي ثُلُثِ مَالِهِ ، وَلِلْيَتِّ مُعْسِرٌ ، فَلَوْ أَوْصَى بِعِتْقِ نَصِيبِهِ لَمْ يَسْرَ .

يمنع السراية دين مستغرق في الأظهر ، ولو قال لشريكه الموسر أعقتك نصيبك فمطلبك قيمة نصبي ،  
فأنسكرك صدق بيمينه ، فلا يعتق نصيبه ( أي المنكر ) ويعتق نصيب المدعى بإقراره ان قلنا  
يسرى بالإعتاق مؤاخذه له بإقراره ( ولا يسرى إلى نصيب المنكر ) لأنه لم ينشئ عتقا ، ولا  
يعتق على القولين الآخرين ( ولو قال لشريكه ان أعقتك نصيبك فنصبي حر بعد نصيبك فأعتق  
الشريك ) نصيبه ( وهو موسر يسرى إلى نصيب ) الشريك ( الأول ان قلنا السراية بالإعتاق  
وعليه قيمته ) أي قيمة نصيب المعلق . وأما إذا كان المعلق معسرا فيعتق نصيبه فقط ، ويعتق  
على المعلق نصيبه ( ولو قال ) لشريكه ان أعقتك نصيبك ( فنصبي حر قبله ) أي قبل متناك  
( فأعتق الشريك ) نصيبه ( فان كان المعلق معسرا عتق نصيب كل عنه ، والولاء لهما ، وكذا  
ان كان ) المعلق ( موسرا وأبطلنا الدور ) وهو الأصح ، فيعتق نصيب كل منهما ولا شيء لأحدهما  
على الآخر ( والا ) بأن صححنا الدور ( فلا يعتق شيء ) لأنه لو عتق نصيب المنجز لعتق قبله  
نصيب المعلق ، وسرى عليه بناء على ترتب السراية على العتق ، ولو سرى لبطل عتق المنجز فأدعى  
عتقه إلى عدم عتقه ، وهو دور لفظي مرجعه إلى اللفظ ( ولو كان عبد لرجل نصفه ، وآخِر ثلثه ،  
وآخر سدسه ، فأعتق الآخِرَانِ ) بكسر الخاء ( نصيبيهما معا ) كأن تلفظا بالعتق في آن واحد  
( فالقيمة ) للنصف ( عليهما نصفان ) على عدد رؤوسهما ( على المذهب ) وفي قول القيمة  
عليهما على قدر ملكهما ( وشروط السراية اعتاقه باختياره ) أي أن يكون السبب في الاعتاق  
بالاختيار ( فلو ورث بعض ولده لم يسر ) عليه عتقه ، لأنه لا صنع منه ( والمرضى معسر إلا في  
ثلث ماله ) فإذا كان له شركة في عبد وأعتق نصيبه منه ولم يسع الثلث الباقي لم يسر ( وليت  
معسر ، فلو أوصى بعتق نصيبه ) من عبد فأعتق بعد موته ( لم يسر ) وان خرج كله من الثلث  
لا ينتقل المال إلى الوارث .

[فصل] إِذَا مَلَكَ أَهْلُ تَبَرُّعٍ أَصْلَهُ أَوْ فَرَعَهُ عَتَقَ ، وَلَا يَشْتَرِي لِطِفْلٍ قَرِيبَهُ ، وَلَوْ وَهَبَ لَهُ أَوْ وَصَّى لَهُ فَإِنْ كَانَ كَاسِبًا فَعَلَى الْوَلِيِّ قَبُولُهُ ، وَيَنْتَقِي وَيُنْتَقِي مِنْ كَسْبِهِ ، وَإِلَّا فَإِنْ كَانَ الصَّبِيُّ مُعْسِرًا وَجَبَ الْقَبُولُ ، وَنَفَقَتُهُ فِي بَيْتِ الْمَالِ ، أَوْ مُوسِرًا حَرُمَ ، وَلَوْ مَلَكَ فِي مَرَضٍ مَوْتِهِ قَرِيبَهُ بِلَا عِيُوضٍ عَتَقَ مِنْ ثُلَاثِهِ ، وَقِيلَ مِنْ رَأْسِ الْمَالِ أَوْ بِعِيُوضٍ بِلَا مُحَابَاةٍ فَمِنْ ثُلَاثِهِ ، وَلَا يَرِثُ فَإِنْ كَانَ عَلَيْهِ دَيْنٌ فَقِيلَ لَا يَصِحُّ الشِّرَاءُ ، وَالْأَصَحُّ مَحْتَهُ ، وَلَا يَنْتَقِي بَلْ يُبَاعُ لِلدَّيْنِ ، أَوْ بِمُحَابَاةٍ فَقَدَرُهَا كَهَيْئَةٍ ، وَالْبَاقِي مِنَ الثَّلَاثِ ، وَلَوْ وَهَبَ لِعَبْدٍ بَعْضَ قَرِيبٍ سَيِّدُهُ فَقَبِلَ وَقُلْنَا يَسْتَقِلُّ بِهِ عَتَقَ وَسَرَى ، وَعَلَى سَيِّدِهِ قِيَمَةُ بَاقِيهِ .

[فصل] أَعْتَقَ فِي مَرَضٍ مَوْتِهِ عَبْدًا لَا يَمْلِكُ

[فصل] فِي الْعَتَقِ بِالْبَعْضِيَّةِ ( إِذَا مَلَكَ أَهْلُ تَبَرُّعٍ ) الْمُرَادُ بِهِ الْخُرَّةُ السَّكَّامِلُ ، نَفَرَجَ بِهِ الْمَسْكَاةَ وَالْبَعْضُ ( أَصْلُهُ أَوْ فَرَعُهُ ) الثَّابِتُ النَّسَبُ ( عَتَقَ ) عَلَيْهِ . وَأَمَّا غَيْرُ الْأَصُولِ وَالْفُرُوعِ فَلَا يَعْتَقُ ، وَلَوْ الْأَخُوَّةُ وَالْأَعْمَامُ ( وَلَا يَشْتَرِي ) الْوَلِيُّ ( لِطِفْلٍ ) أَوْ مَجْنُونٍ أَوْ سَفِيهِ ( قَرِيبِهِ ) الَّذِي يَعْتَقُ عَلَيْهِ ( وَلَوْ وَهَبَ لَهُ أَوْ وَصَّى لَهُ ) بِهِ ( فَإِنْ كَانَ كَاسِبًا ) بِمَا يَفِي بِمَوْتِهِ ( فَعَلَى الْوَلِيِّ ) قَبُولُهُ وَيَنْتَقِي ، وَيَنْتَقِي عَلَيْهِ ( مِنْ كَسْبِهِ ، وَالْأُ ) بَأَنْ لَمْ يَكُنِ الْقَرِيبُ كَاسِبًا ( فَإِنْ كَانَ الصَّبِيُّ ) مُعْسِرًا وَجَبَ عَلَى وَلِيِّهِ ( الْقَبُولُ وَنَفَقَتُهُ فِي بَيْتِ الْمَالِ ، أَوْ ) كَانَ الصَّبِيُّ وَنَحْوَهُ ( مُوسِرًا حَرُمَ ) عَلَى وَلِيِّهِ الْقَبُولُ ( وَلَوْ مَلَكَ ) شَخْصٌ ( فِي مَرَضٍ مَوْتِهِ قَرِيبَهُ ) الَّذِي يَعْتَقُ عَلَيْهِ ( بِلَا عِيُوضٍ ) كَأَنْ وَهَبَ لَهُ ( عَتَقَ ) عَلَيْهِ ( مِنْ ثُلَاثِهِ ، وَقِيلَ مِنْ رَأْسِ الْمَالِ ) يَعْتَقُ جَمِيعَهُ ، وَإِنْ لَمْ يَمْلِكْ غَيْرَهُ . وَهَذَا هُوَ الْأَصَحُّ ( أَوْ ) مِلْكُهُ ( بِعِيُوضٍ بِلَا مُحَابَاةٍ ) بَلْ يَشْتَرِي مِثْلَهُ ( فَمِنْ ثُلَاثِهِ ) فَلَا يَعْتَقُ مِنْهُ إِلَّا مَا يَخْرُجُ مِنَ الثَّلَاثِ ( وَلَا يَرِثُ ) الْقَرِيبُ الَّذِي عَتَقَ مِنَ الثَّلَاثِ الْمَرِيضُ الَّذِي مَلَكَهُ لِأَنَّ عَتَقَهُ مِنَ الثَّلَاثِ وَصِيَّةٌ ، وَلَا يَجْمَعُ بَيْنَهُمَا بَيْنَ الْإِرْثِ ( فَإِنْ كَانَ عَلَيْهِ دَيْنٌ ) مُسْتَقْرَقٌ ( فَقِيلَ ) لَا يَصِحُّ الشِّرَاءُ ، وَالْأَصَحُّ مَحْتَهُ ، وَلَا يَعْتَقُ ، بَلْ يُبَاعُ لِلدَّيْنِ ( وَإِذَا كَانَ الدَّيْنُ غَيْرَ مُسْتَقْرَقٍ ، فَانْه ) يَعْتَقُ مِنْهُ مَا بَقِيَ بَعْدَ وَفَاءِ الدَّيْنِ مِنَ الثَّلَاثِ ( أَوْ ) مِلْكُهُ ( بِمُحَابَاةٍ ) كَأَنْ اشْتَرَاهُ بِخَمْسِينَ ، وَهُوَ بِسَاوِي مَائَةِ ( فَقَدَرُهَا ) وَهُوَ الْخَمْسُونَ ( كَهَيْئَةٍ ) فَيَأْتِي فِيهَا الْخِلَافُ الْمُتَقَدِّمُ ( وَالْبَاقِي ) بَعْدَ قَدَرِهَا ( مِنَ الثَّلَاثِ ) جُزْأً ( وَلَوْ وَهَبَ لِعَبْدٍ بَعْضَ قَرِيبٍ سَيِّدِهِ ) الَّذِي يَعْتَقُ عَلَيْهِ ( فَقَبِلَ ) وَقُلْنَا يَسْتَقِلُّ الْعَبْدُ ( بِهِ ) أَيْ الْقَبُولُ ، وَهُوَ الْأَصَحُّ ( عَتَقَ ) بَعْضُ الْقَرِيبِ ( وَسَرَى ) الْعَتَقُ إِلَى بَاقِيهِ ( وَعَلَى سَيِّدِهِ قِيَمَةُ بَاقِيهِ ) الَّذِي سَرَى إِلَيْهِ الْعَتَقُ ، وَالْمُعْتَمَدُ أَنَّهُ لَا يَسْرَى ، لِأَنَّهُ دَخَلَ فِي مِلْكِهِ قَهْرًا .

[فصل] فِي الْإِعْتَاقِ فِي مَرَضِ الْمَوْتِ ، وَبَيَانِ الْقِرْعَةِ ( أَعْتَقَ فِي مَرَضٍ مَوْتِهِ عَبْدًا لَا يَمْلِكُ )

غِيْرُهُ عَتَقَ ثُلَاثُهُ ، فَإِنْ كَانَ عَلَيْهِ دَيْنٌ مُسْتَقْرَقٌ لَمْ يَفْتَقِ شَيْءٌ مِنْهُ ، وَلَوْ أَعْتَقَ  
ثَلَاثَةَ لَأَيْمَلَكَ غَيْرُهُمْ ، وَفِيْمَتُهُمْ سَوَاءٌ عَتَقَ أَحَدَهُمْ بِقِرْعَةٍ ، وَكَذَا لَوْ قَالَ أَعْتَقْتُ  
ثُلَاثَكُمْ ، أَوْ ثُلَاثَكُمْ حُرًّا ، وَلَوْ قَالَ أَعْتَقْتُ ثُلَاثَ كُلِّ عَبْدٍ أَفْرِغَ ، وَفِيْلَ يَفْتَقِ  
مِنْ كُلِّ ثُلَاثِهِ ، وَالْقِرْعَةُ أَنْ يُوْخَذَ ثَلَاثُ رِقَاعٍ مُتَسَاوِيَةٍ يُكْتَبُ فِي ثَلَاثِيْنَ رِقٍّ  
وَفِي وَاحِدَةٍ عَتَقٌ ، وَتَنْدَرَجُ فِي بِنَادِقٍ سَكَا سَبَقَ وَتُخْرَجُ وَاحِدَةً بِاسْمِ أَحَدِهِمْ ، فَإِنْ  
خَرَجَ الْعَتَقُ عَتَقَ وَرَقٍّ الْآخَرَانِ ، أَوْ الرِّقُّ رِقٍّ وَأُخْرِجَتْ أُخْرَى بِاسْمِ آخَرَ ،  
وَيَجُوزُ أَنْ يَكْتُبَ أَسْمَاءَهُمْ ثُمَّ تُخْرَجُ رُقْعَةٌ عَلَى الْحُرِّيَّةِ ، فَمَنْ خَرَجَ اسْمُهُ عَتَقَ وَرَقًّا ،  
وَإِنْ كَانُوا ثَلَاثَةَ قِيَمَةٍ وَاحِدَةٍ مَائَةٍ ، وَآخَرَ مَائَتَانِ وَآخَرَ ثَلَاثِمِائَةٍ أَفْرِغَ بِسَمِيِّ رِقٍّ  
وَسَمِهِ عَتَقَ ، فَإِنْ خَرَجَ الْعَتَقُ لِذِي الْمَائَتَيْنِ عَتَقَ وَرَقًّا ، أَوِ الثَّلَاثِ عَتَقَ ثُلَاثَهُ ،  
أَوْ لِلْأَوَّلِ عَتَقَ ثُمَّ يُفْرَغُ بَيْنَ الْآخَرَيْنِ بِسَمِهِ رِقٍّ وَسَمِهِ عَتَقَ ، فَمَنْ خَرَجَ ثَمَمَ مِنْهُ  
الثَّلَاثُ ، وَإِنْ كَانُوا فَوْقَ ثَلَاثَةٍ وَأَمْسَكَنَ تَوَزَّعَهُمْ بِالْعَدَدِ وَالْقِيَمَةِ كَسِتَهُ قِيَمَتُهُمْ سَوَاءً  
جَعَلُوا اثْنَيْنِ اثْنَيْنِ ، أَوْ بِالْقِيَمَةِ دُونَ الْعَدَدِ كَسِتَهُ قِيَمَةُ

غِيْرُهُ ) عند موته ( عتق ثلثه ) ورق ثلثاه ( فان كان عليه دين مستغرق لم يعق شئ منه ، ولو  
أعتق ثلاثة لايملك غيرهم ) دفعة واحدة ( وقيمتهم سواء عتق أحدهم بقرة ، وكذا لو قال  
أعتقت ثلثكم أو ) قال ( ثلثكم حر ) فيعتق واحد منهم بقرة ( ولو قال : أعتقت ثلث كل عبد  
أفزع ) ويعتق واحد بقرة ( وقيل يعتق من كل ثلثه ) ولا أقراع ( والقرعة أن يؤخذ ثلاث  
رقاع متساوية يكتب في ثلثين رق ، وفي واحدة عتق وتندرج في بنادق ) من نحو شمع ( كما  
سبق ) في باب القسمة ( وتخرج واحدة باسم أحدهم ، فان خرج العتق عتق ورق الآخران ، أو الرق  
رق وأخرجت أخرى باسم آخر ) فان خرج له العتق عتق ، ورق الثالث ، وان خرج له الرق رق وعتق  
الثالث ( ويجوز أن يكتب أسماءهم ) في الرقاع ( ثم تخرج رقعة على الحرية فمن خرج اسمه  
عتق ، ورقا ) أي الباقيان ( وان ) اختلفت قيمتهم كأن ( كانوا ثلاثة قيمة واحد مائة وآخر مائتان  
وآخر ثلثمائة أفزع ) بينهم ( يسهمي رق وسهم عتق ) بأن يكتب في رقتين رق ، وفي أخرى  
عتق ( فان خرج العتق لذي المائتين عتق ورقا ) أي الباقيان ( أو للثالث عتق ثلثاه ) ورق باقيه  
والآخران ( أو للأول عتق ، ثم يفرغ بين الآخرين يسهم رق وسهم عتق ، فمن خرج ) العتق  
على اسمه ( تم منه الثلث ) فان كان ذا المائتين عتق نصفه ، أو ذا الثلاثمائة عتق ثلثه ( وان  
كانوا فوق ثلاث وأمكن توزيعهم بالعدد والقيمة ) في جميع الأجزاء الثلاث ( كسنة قيمتهم سواء  
جعلوا اثنين اثنين ) وفعل بهم كما سبق ( أو ) أمكن توزيعهم ( بالقيمة دون العدد كسنة قيمة

أحدهم مائة ، وقيمة اثنين مائة ، وثلاثة مائة جعل الأول جزءا ، والاثنان جزءا ،  
والثلاثة جزءا ، وإن تعدد بالقيمة كأربعة قيمتهم سواء ، ففي قول يجزون ثلاثة  
أجزاء : واحد وواحد واثنان ، فإن خرج العتق لواحد عتق ثم أفرع لتتبع الثلث ،  
أو للاثنين رق الآخران ثم أفرع بينهما فيعتق من خرج له العتق وثالث الآخر ،  
وفي قول يكتب اسم كل عبد في رقعة فيعتق من خرج أولا وثالث الثاني . قلت :  
أظهرهما الأول ، والله أعلم ، والقولان في استحباب ، وقيل لإيجاب ، وإذا اعتقنا  
بعضهم بقرعة فظهر مال وخرج كلهم من الثلث عتقوا ، ولهم كسبهم من يوم  
الإعتاق ، ولا يرجع الوارث بما أنفق عليهم ، وإن خرج بمظهر عبد آخر أفرع ،  
ومن عتق بقرعة حكيم بعينه من يوم الإعتاق ، وتعتبر قيمته حينئذ ، وله كسبه من  
يومئذ غير محسوب من الثلث ، ومن بقى رقيقا قوم يوم الموت وحسب من الثلثين هو  
وكسبه الباقي قبل الموت ، لا الحادث بعده ، فلو أعتق ثلاثة لأملك غيرهم قيمة كل  
مائة ، وكسب أحدهم مائة أفرع ، فإن خرج العتق

أحدهم مائة وقيمة اثنين مائة ، وقيمة ( ثلاثة مائة جعل الأول جزءا ، والاثنان جزءا ، والثلاثة  
جزءا ) وأفرع بينهم كما مر ، وفي هذا المثال لو خرجت القرعة على الاثنين فقد وافق ثلث العدد  
ثلث القيمة ، فقله دون العدد : أي ولو في بعض الأجزاء كما أن المثال قبله في جميع الأجزاء  
( وإن تعدد ) توزيعهم ( بالقيمة كأربعة قيمتهم سواء ، ففي قول يجزون ثلاثة أجزاء ، واحد )  
جزء ( وواحد ) جزء ( واثنان ) جزء ( فإن خرج العتق لواحد عتق ) كله ( ثم أفرع لتتبع  
الثلث ) بين الثلاثة أثلاثا ، فمن خرجت له عتق ثلثه ( أو ) خرج ( للاثنين رق الآخران ،  
ثم أفرع بينهما ) أي اللذين خرجت لهما رقعة العتق ( فيعتق من خرج له العتق ، وثالث الآخر ،  
وفي قول يكتب اسم كل عبد في رقعة فيعتق من خرج أولا ، وثالث الثاني ) وهو القاري ،  
ثانيا ( قلت : أظهرهما الأول ) وهما يجزون ثلاثة أجزاء ( والله أعلم ، والقولان في استحباب ،  
وهو المعتمد ) وقيل ( في إيجاب ، وإذا اعتقنا بعضهم بقرعة فظهر ) بعدها ( مال ) آخر  
لبيت ( وخرج كلهم من الثلث عتقوا ، ولهم كسبهم من يوم الإعتاق ) وتجري عليهم أحكام  
الأحرار من حين الإعتاق ( ولا يرجع الوارث بما أنفق عليهم ، وإن خرج بمظهر عبد آخر  
يسعه الثلث ) ( أفرع ) بينه ، وبين الباقي ، فمن خرجت له القرعة ، فهو مع الأول ( ومن عتق  
بقرعة حكم بعينه من يوم الإعتاق وتعتبر قيمته حينئذ ) لامن يوم القرعة ( وله كسبه من يومئذ  
غير محسوب من الثلث ، ومن بقى رقيقا قوم يوم الموت وحسب من الثلثين هو وكسبه الباقي قبل  
الموت لا الحادث بعده ) أي الموت ، لأنه حدث على ملك الوارث ( فلو أعتق ) في مرض موته  
( ثلاثة لأملك غيرهم قيمة كل مائة وكسب أحدهم ) قبل موت العتق مائة أفرع ، فإن خرج النذر

لِلْكَاسِبِ عَتَقَ وَلَهُ الْمِائَةُ ، وَإِنْ خَرَجَ لِفَيْرِهِ عَتَقَ ثُمَّ أَقْرَعَ ، فَإِنْ خَرَجَتْ  
لِفَيْرِهِ عَتَقَ ثَلَاثَةً ، وَإِنْ خَرَجَتْ لَهُ عَتَقَ رُبْعَهُ ، وَتَبِعَهُ رُبْعُ كَسْبِهِ

### فصل في الولاء

مَنْ عَتَقَ عَلَيْهِ رَقِيقٌ بِإِعْتَاقٍ أَوْ كِتَابَةٍ وَتَدْيِيرٍ وَاسْتِيلَادٍ وَقَرَابَةٍ وَسِرَابَةٍ فَوَلَاؤُهُ  
لَهُ ، ثُمَّ لِعَصْبَتِهِ ، وَلَا تَرِبُ امْرَأَةٌ بِوَلَاءِ إِلَّا مِنْ عَتِيقَتِهَا وَأَوْلَادِهِ وَعَتَقَائِهِ ، فَإِنْ عَتَقَ عَلَيْهَا  
أَبُوهَا ثُمَّ أَعْتَقَ عَبْدًا فَمَاتَ بَعْدَ مَوْتِ الْأَبِ بِأَوَارِثِ فَالَهُ لِلْبِنْتِ ، وَالْوَلَاءُ لِأَعْلَى الْعَصَبَاتِ ،  
وَمَنْ مَسَّهُ رِقٌّ فَلَا وَلَاءَ عَلَيْهِ إِلَّا لِمُعْتِقِهِ وَعَصْبَتِهِ ، وَلَوْ نَكَحَ عَبْدٌ مُعْتَقَةً فَأَتَتْ بِوَلَدٍ  
فَوَلَاؤُهُ لِمَوْلَى الْأُمِّ ، فَإِنْ أَعْتَقَ الْأَبُ ابْنَجَرَ إِلَى مَوَالِيهِ ، وَلَوْ مَاتَ الْأَبُ رَقِيقًا وَعَتَقَ  
الْجَدُّ ابْنَجَرَ إِلَى مَوَالِيهِ ، فَإِنْ أَعْتَقَ الْجَدُّ وَالْأَبُ رَقِيقًا ابْنَجَرَ ، فَإِنْ أَعْتَقَ الْأَبُ بَعْدَهُ  
ابْنَجَرَ إِلَى مَوَالِيهِ ، وَقِيلَ يَبْقَى لِمَوْلَى الْأُمِّ حَتَّى يَمُوتَ الْأَبُ فَيَنْجَرُ إِلَى مَوَالِي

لِلْكَاسِبِ عَتَقَ ، وَلَهُ الْمِائَةُ ) التي اكتسبها ( وان خرج ) العتق ( لفيره ) أى الكاسب  
( عتق ، ثم أقرع ، فان خرجت لفيره عتق ثلثه ، وان خرجت له عتق ربعه وتبعه ربع كسبه )  
ويكون للوارث الباقي منه ، ومن كسبه مع العبد الآخر ، وذلك مائتان وخمسون ضعف ماعتق ،  
لأنه يجب أن يبقى للورثة ضعف ماعتق .

[ فصل : في الولاء ] هو لغة القرابة ، وشرعا عصبوبة سببها زوال الملك عن الرقيق بالحرية  
( من عتق عليه رقيق بإعتاق أو كتابة ) بأداء نجوم ( وتديير واستيلاد وقرابة ) كأن ملك أباه  
أوابنه ، فعتق عليه ( وسرابة ) كما إذا أعتق أحد الشريكين نصيبه فسرى ( فولأوه له ) حتى  
لو أعتقه على أنه لا ولاء له عليه لم يبطل ولاؤه ( ثم لعصبته ) المتعصبين بأنفسهم ( ولا تثر  
امراة بولاء إلا من عتيقها وأولاده وعتقائه ) وان بعدوا ( فان عتق عليها أبوها ) كأن اشترته  
( ثم أعتق ) الأب ( عبدا فمات بعد موت الأب بلا وارث ) من النسب للأب والعبد ( فماله )  
أى العتيق ( للبنت ) لالكونها بنت المعتق ، بل لأنها معتقة المعتق ( والولاء لأعلى العصبات )  
فلومات المعتق عن ابنين مثلا فمات أحدهما وخلف ابنا ، فالولاء لعمه دونه ( ومن مسه رق )  
فعتق ( فلا ولاء عليه إلا لمعتقه وعصبته ) ولا ولاء عليه لمعتق أحد من أصوله ( ولو نكح عبد  
معتقة فأنت بولد فولأوه لمولى الأم ، فان أعتق الأب ابْنَجَرَ ) الولاء من موالى الأم ( إلى مواليه )  
أى الأب ، ومعنى الانجزار أن ينقطع عن موالى الأم من وقت عتق الأب ( ولومات الأب رقيقا  
وعتق الجد ابْنَجَرَ ) الولاء من موالى الأم ( إلى مواليه ) أى الجد ( فان أعتق الجد والأب رقيقا  
ابْنَجَرَ ) الولاء من موالى الأم إلى موالى الجد ( فان أعتق الأب بعده ) أى الجد ( ابْنَجَرَ ) من  
موالى الجد ( إلى مواليه ) أى الأب ( وهيل يبقى لمولى الأم حتى يموت الأب ، فينجز إلى موالى

الجدّ ، وَلَوْ مَلَكَ هَذَا الْوَلَدُ أَبَاهُ جَرًّا وَلَا إِخْوَتَهُ إِلَيْهِ ، وَكَذًا وَلَا ، فَسَيِّئٌ فِي الْأَصَحِّ .  
قُلْتُ : الْأَصَحُّ لِلنَّصُوصِ لَا يَجْرُهُ ، وَاللَّهُ أَعْلَمُ .

## كتاب التديير

صريحه : أَنْتَ حُرٌّ بَعْدَ مَوْتِي ، أَوْ إِذَا مِتُّ أَوْ مَتَّى مِتَّ فَأَنْتَ حُرٌّ ، أَوْ أَعْتَقْتَكْ بَعْدَ مَوْتِي وَكَذَا دَبْرَتُكَ أَوْ أَنْتَ مَدْبَرٌ عَلَى الْمَذْهَبِ ، وَيَصِحُّ بِكِنَايَةِ عِتْقٍ مَعَ نِيَّةٍ كَخَلَيْتُ سَبِيلَكَ بَعْدَ مَوْتِي ، وَيَجُوزُ مُقَيِّدًا كَأَنْ مِتَّ فِي ذَا الشَّهْرِ أَوْ الْمَرَضِ فَأَنْتَ حُرٌّ ، وَمُعْلَقًا كَأَنْ دَخَلْتَ فَأَنْتَ حُرٌّ بَعْدَ مَوْتِي ، فَإِنْ وَجَدْتَ الصِّفَةَ وَمَاتَ عِتْقٌ وَإِلَّا فَلَا ، وَيُسْتَرْطُ الدُّخُولُ قَبْلَ مَوْتِ السَّيِّدِ ، فَإِنْ قَالَ إِنْ مِتُّ ثُمَّ دَخَلْتَ فَأَنْتَ حُرٌّ اشْتَرَطَ الدُّخُولُ بَعْدَ الْمَوْتِ ، وَهُوَ عَلَى التَّرَاخِي ، وَلَيْسَ لِلْوَارِثِ بَيْنَهُ قَبْلَ الدُّخُولِ ، وَلَوْ قَالَ إِذَا مِتُّ وَمَضَى شَهْرٌ فَأَنْتَ حُرٌّ فَلِلْوَارِثِ اسْتِخْدَامُهُ فِي الشَّهْرِ لَا يَنْفَعُهُ ، وَلَوْ قَالَ إِنْ شِئْتُ فَأَنْتَ مَدْبَرٌ أَوْ أَنْتَ حُرٌّ بَعْدَ مَوْتِي إِنْ شِئْتُ اشْتَرَطْتَ الْمَشِيئَةَ مُتَّصِلَةً ،

الجدّ ( والمراد به أبو الأب ) ولو ملك هذا الولد ( الذي ثبت عليه الولاء لمولى أمه ) ( أباه ) فعتق عليه ( جرّ ولاء أخوته ) من موالى أمهم ( إليه ) حيث هو معتق الأب . فثبت له الولاء عليه وعلى أولاده ( وكذا ولاء نفسه ) يجره من موالى أمه إليه ( في الأصح ) فيصير كغيره لا ولاء عليه ( قلت : الأصح المنصوص لا يجره ، والله أعلم ) بل يستمر لهم الولاء عليه .

## كتاب التديير

مولفة النظر في عواقب الأمور ، وشرعان تعليق عتق بالموت الذي هو دبر الحياة ، وهو تعليق بصفة مخصوصة ( صريحه : أَنْتَ حُرٌّ بَعْدَ مَوْتِي أَوْ إِذَا مَاتَ أَوْ مَتَّى مِتُّ فَأَنْتَ حُرٌّ أَوْ أَعْتَقْتَكْ بَعْدَ مَوْتِي وَكَذَا دَبْرَتُكَ أَوْ أَنْتَ مَدْبَرٌ عَلَى الْمَذْهَبِ ) ونحو ذلك من كل لفظ لا يحتمل غيره ( ويصح بكناية عتق مع نية كَخَلَيْتُ سَبِيلَكَ بَعْدَ مَوْتِي ) ناويا العتق ( ويجوز مقيدا ) بشرط ( كأن مِتَّ فِي ذَا الشَّهْرِ أَوْ ذَا الْمَرَضِ فَأَنْتَ حُرٌّ ) فإن مات على الصفة المذكورة عتق ، وإلا فلا ( ويجوز ) ( معلقا ) على شرط في الحياة ( كأن دخلت ) الدار ( فَأَنْتَ حُرٌّ بَعْدَ مَوْتِي ، فَإِنْ وَجَدْتَ الصِّفَةَ وَمَاتَ عِتْقٌ ، وَإِلَّا فَلَا ، وَيُسْتَرْطُ الدُّخُولُ قَبْلَ مَوْتِ السَّيِّدِ ، فَإِنْ قَالَ : إِنْ مِتُّ ، ثُمَّ دَخَلْتَ فَأَنْتَ حُرٌّ اشْتَرَطَ الدُّخُولُ بَعْدَ الْمَوْتِ ) وهذا تعليق عتق بصفة لا تديير ( وهو ) أي الدخول بعد الموت ( على الترخي ) ولكن ان عرض عليه الوارث الدخول فأبى جاز له بيعه ( وليس للوارث بيعه قبل الدخول ) وعرضه عليه ( ولو قال إِذَا مَاتَ وَمَضَى شَهْرٌ فَأَنْتَ حُرٌّ ، فَلِلْوَارِثِ اسْتِخْدَامُهُ ) واجارته ( في الشهر لا يبيعه ، ولو قال ) لعبد ( ان شِئْتُ فَأَنْتَ مَدْبَرٌ أَوْ أَنْتَ حُرٌّ بَعْدَ مَوْتِي إِنْ شِئْتُ اشْتَرَطْتَ الْمَشِيئَةَ ) في صورتين ( متصلة )

وَإِنْ قَالَ مَتَى شِئْتُ فَلَا تَرَاحِي ، وَلَوْ قَالَ لِمَبْدِيهَا إِذَا مِتْنَا فَأَنْتَ حُرٌّ لَمْ يَنْتَقِ حَتَّى  
يَمُوتَا ، فَإِنْ مَاتَ أَحَدُهُمَا فَلَيْسَ لِوَارِثِهِ بَيْعٌ نَصِيْبِهِ ، وَلَا يَصِحُّ تَدْيِيرُ مَجْنُونٍ وَصَبِيٍّ  
لَا يُمَيِّزُ ، وَكَذَا لِمُمَيِّزٍ فِي الْأَظْهَرِ ، وَبَصَحُّ مِنْ سَفِيهِ وَكَافِرٍ أَصْلِيٍّ ، وَتَدْيِيرُ الْمُرْتَدِّ يُبْنَى  
عَلَى أَقْوَالٍ مُلْكِيَةٍ ، وَلَوْ دَبَّرَ ثُمَّ ارْتَدَّ لَمْ يَبْطُلْ عَلَى الْمَذْهَبِ ، وَلَوْ ارْتَدَّ الْمُدَبِّرُ لَمْ  
يَبْطُلْ ، وَلِحُرْبِيٍّ يَحُلُّ مُدَبِّرُهُ إِلَى دَارِهِمْ ، وَأَوْ كَانَ لِكَافِرٍ عَبْدٌ مُسْلِمٌ فَدَبَّرَهُ نَقَضَ  
وَبَيْعَ عَلَيْهِ ، وَلَوْ دَبَّرَ كَافِرٌ كَافِرًا فَأَسْلَمَ وَلَمْ يَرْجِعِ السَّيِّدُ فِي التَّدْيِيرِ زُرْعَ مِنْ  
يَدِ سَيِّدِهِ ، وَصَرَفَ كَسْبُهُ إِلَيْهِ ، وَفِي قَوْلٍ يُبَاعُ ، وَلَهُ بَيْعٌ لِلدَّبَّرِ . وَالتَّدْيِيرُ  
تَعْلِيْقُ عِتْقٍ بِصِفَةٍ ، وَفِي قَوْلٍ وَصِيَّةٌ ، فَلَوْ بَاعَهُ ثُمَّ مَلَكَهُ لَمْ يَقْدِرِ التَّدْيِيرُ عَلَى  
الْمَذْهَبِ ، وَلَوْ رَجَعَ عَنْهُ بِقَوْلٍ كَأَبْطَلْتُهُ فَسَخْتُهُ نَقَضَتْهُ رَجَعَتْ فِيهِ صَحٌّ إِنْ قُلْنَا  
وَصِيَّةٌ وَإِلَّا فَلَا ، وَلَوْ عُلِّقَ مُدَبِّرٌ بِصِفَةٍ صَحَّ وَعَتَقَ بِالْأَسْبَقِ مِنَ الْمَوْتِ وَالصَّفَةِ ، وَلَهُ  
وَلَدُهُ مُدَبِّرٌ ، وَلَا يَكُونُ رُجُوعًا ، فَإِنْ أَوْلَدَهَا بَطَلَ تَدْيِيرُهُ ، وَلَا يَصِحُّ

اتصالا لفظيا بأن توجد في الأولى عقب اللفظ، وفي الثانية عقب الموت ( وإن قال : متى شئت  
فلانراخي ، ولو قال ) أى الشريكان ( لبعدهما إذا متنا فأنت حرّ لم يمتق حتى يموتا ، فإن مات  
أحدهما ، فليس لوارثه بيع نصيبه ) وله التصرف فيه بما لا يزيل الملك كاستخدام ( ولا يصح  
تدبير مجنون وصبي لا يعيز ، وكذا مميز في الأظهر ) ومقابله يصح ( ويصح من سفيه ) ولو  
محجورا عليه ( و ) يصح أيضا من ( كافر أصلي ، وتدبير المرتد يبنى على أقوال ملركة ) فعلى  
الأظهر موقوف ( ولو دبر ، ثم ارتد لم يبطل ) تدبيره ( على المذهب ) وقيل يبطل ، وقيل يبنى  
على أقوال ملركة ( ولو ارتد المدبر لم يبطل ) تدبيره ( ولحربي محل مدبره ) الكافر الأصلي من  
دارنا ( إلى دارهم ) ولو لم يرخص المدبر بالرجوع ( ولو كان لكافر عند مسلم ) كأن ملكه بارت  
( فدبره نقض ) أى بطل تدبيره ( وبيع عليه ) ولا يكتفى بالتدبير عن إزالة اليد ، ولكن لومات  
السيد حكم بالعتيق ( ولو دبر كافر كافرا فأسلم ولم يرجع السيد في التدبير ) بالقول بناء على صحة  
الرجوع به ( زرع من يد سيده وصرف كسبه ) أى العبد ( إليه ) أى السيد بعد نقضه ( وفي  
قول يباع ) وينقض التدبير ( وله ) أى السيد ( بيع المدبر ) وهو كل تصرف يزيل الملك  
( والتدبير تعليق عتق بصفة ، وفي قول وصية ) للعبد بعته ( فلو باعه ، ثم ملكه لم يعد التدبير  
على المذهب ، ولو رجع عنه بقول كأبطلته ) أو ( فسخته ) أو ( نقضته ) أو ( رجعت فيه  
صح إن قلنا ) ان التدبير ( وصية ، وإلا ) بأن قلنا انه تعليق عتق بصفة ( فلا ) يصح الرجوع  
بالقول كسائر التعليقات ( ولو علق مدبر ) أى علق عتقه ( بصفة ) كأن قال له سيده بعد  
تدبيره إن دخلت الدار فأنت حرّ ( صح وعتق بالأسبق من الموت والصفة ، وله ) أى السيد  
( وطه مدبرة ، ولا يكون ) الوطه ( رجوعا ) عن التدبير ( فإن أولدها بطل تدبيره ، ولا يصح



تَدِيرُ أُمُّ وَلَدٍ ، وَيَصِحُّ تَدِيرُ مَكَاتِبَ وَكِتَابَةَ مُدَبِّرٍ .

[ فصل ] وَلَدَتْ مُدَبِّرَةً مِنْ نِكَاحٍ أَوْ زِنَا لَا يَثْبُتُ لِلْوَلَدِ حُكْمُ التَّدِيرِ فِي الْأَظْهَرِ ، وَلَوْ دَبَّرَ حَامِلًا ثَبَتَ لَهُ حُكْمُ التَّدِيرِ عَلَى الْمَذْهَبِ ، فَإِنْ مَاتَتْ أَوْ رَجَعَ فِي تَدِيرِهَا دَامَ تَدِيرُهُ ، وَقِيلَ إِنْ رَجَعَ وَهُوَ مُتَّصِلٌ فَلَا ، وَلَوْ دَبَّرَ حَمَلًا صَحَّ ، فَإِنْ مَاتَ عَتَقَ دُونَ الْأُمِّ ، وَإِنْ بَاعَهَا صَحَّ وَكَانَ رُجُوعًا عَنْهُ ، وَلَوْ وَلَدَتْ الْمُعَلَّقُ عِتْقَهَا لَمْ يَفْتَقِ الْوَلَدُ ، وَفِي قَوْلِ إِنْ عَتَقَتْ بِالصَّفَةِ عَتَقَ ، وَلَا يَلْبِغُ مُدَبِّرًا وَلَدُهُ ، وَجَنَابَتُهُ كَجَنَابَةِ قَتْلِهِ ، وَيَفْتَقِ بِالْمَوْتِ مِنَ الثَّلَاثِ كُلُّهُ أَوْ بَعْضُهُ بَعْدَ الدِّينِ ، وَلَوْ عَلَقَ عِتْقًا عَلَى صِفَةٍ تَخْتَصُّ بِالْمَرَضِ كَانَ دَخَلَتْ فِي مَرَضِ مَوْتِي فَأَنْتَ حُرٌّ عَتَقَ مِنْ الثَّلَاثِ ، وَإِنْ احْتَمَلَتِ الصِّحَّةَ فَوُجِدَتْ فِي الْمَرَضِ فَمِنْ رَأْسِ الْمَالِ فِي الْأَظْهَرِ ، وَلَوْ ادَّعَى عَبْدُهُ التَّدِيرَ فَأَنْكَرَهُ فَلَيْسَ بِرُجُوعٍ بَلْ يُحْلَفُ ، وَلَوْ وَجِدَ مَعَ مُدَبِّرٍ مَالٌ فَقَالَ : كَسَبْتُهُ بَعْدَ مَوْتِ السَّيِّدِ ، وَقَالَ الْوَارِثُ قَبْلَهُ صَدَقَ الْمُدَبِّرُ بِبَيْعِهِ ،

تدِير أم ولد ويصح تدير مكاتب ( ويعتق بالأسبق من أداء النجوم والموت ) ( و ) تصح ( كتابه مدبر ) ويعتق بالأسبق .

[ فصل ] فِي حُكْمِ الْمُدَبِّرَةِ ( وَلَدَتْ مُدَبِّرَةً ) وَلَدًا ( مِنْ نِكَاحٍ أَوْ زِنَا لَا يَثْبُتُ لِلْوَلَدِ حُكْمُ التَّدِيرِ فِي الْأَظْهَرِ ) فَلَا يَسْرِي الْعَقْدُ لِلْوَلَدِ إِذَا انفصل قبل الموت . وَأَمَّا بَعْدَهُ فَيَسْرِي ( وَلَوْ دَبَّرَ حَامِلًا ثَبَتَ لَهُ حُكْمُ التَّدِيرِ عَلَى الْمَذْهَبِ ) تَبَعًا لِأُمِّهِ ( فَإِنْ مَاتَتْ أَوْ رَجَعَ فِي تَدِيرِهَا ) بِالْقَوْلِ ( دَامَ تَدِيرُهُ ) أَيْ الْجِل ( وَقِيلَ إِنْ رَجَعَ ، وَهُوَ ) أَيْ الْجِل ( مُتَّصِلٌ ) بِهَا ( فَلَا ) يَدُومُ تَدِيرُهُ ، ( وَلَوْ دَبَّرَ حَمَلًا ) بِمُفْرَدِهِ دُونَ الْأُمِّ ( صَحَّ ، فَإِنْ مَاتَ ) السَّيِّدُ ( عَتَقَ ) الْجِل ( دُونَ الْأُمِّ ، وَإِنْ بَاعَهَا صَحَّ ) الْبَيْعِ ( وَكَانَ رُجُوعًا عَنْهُ ) أَيْ عَنْ تَدِيرِ الْجِل ( وَلَوْ وَلَدَتْ الْمُعَلَّقُ عِتْقَهَا ) بِصِفَةِ وَلَدِهَا وَانْفَصَلَ قَبْلَ وَجُودِ الصِّفَةِ ( لَمْ يَفْتَقِ الْوَلَدُ ) بِعِتْقِهَا ( وَفِي قَوْلِ إِنْ عَتَقَتْ بِالصَّفَةِ عَتَقَ ) الْوَلَدُ وَلَوْ كَانَتْ حَامِلًا عِنْدَ وَجُودِ الصِّفَةِ عَتَقَ ( وَلَا يَلْبِغُ مُدَبِّرًا وَلَدُهُ ، وَجَنَابَتُهُ ) أَيْ الْمُدَبِّرِ ( كَجَنَابَةِ قَتْلِهِ ) فَإِنْ قَتَلَ بِجَنَابَةٍ أَوْ بَيْعَ فِيهَا بَطُلَ التَّدِيرُ ( وَيَعْتَقُ ) الْمُدَبِّرُ ( بِالْمَوْتِ ) لِسَيِّدِهِ ( مِنَ الثَّلَاثِ كُلِّهِ أَوْ بَعْضُهُ بَعْدَ الدِّينِ ) وَإِنْ وَقَعَ التَّدِيرُ فِي الصِّحَةِ ( وَلَوْ عَلَقَ عِتْقًا عَلَى صِفَةٍ تَخْتَصُّ بِالْمَرَضِ ) أَيْ مَرَضِ الْمَوْتِ ( كَانَ دَخَلَتْ ) الدَّارُ ( فِي مَرَضِ مَوْتِي فَأَنْتَ حُرٌّ ) ثُمَّ وَجِدَتْ الصِّفَةُ ( عَتَقَ مِنَ الثَّلَاثِ ) عِنْدَ وَجُودِ الصِّفَةِ ( وَإِنْ احْتَمَلَتِ ) الصِّفَةُ ( الصِّحَّةَ ) وَالْمَرَضَ ( فَوُجِدَتْ فِي الْمَرَضِ ، فَمِنْ رَأْسِ الْمَالِ ) يَكُونُ الْعَتَقُ ( فِي الْأَظْهَرِ ) إِذَا وَجِدَتْ الصِّفَةُ بِغَيْرِ اخْتِيَارِهِ ، فَإِنْ وَجِدَتْ بِاخْتِيَارِهِ ، فَمِنْ الثَّلَاثِ بِلَا خِلَافٍ ( وَلَوْ ادَّعَى عَبْدُهُ التَّدِيرَ فَأَنْكَرَهُ ) السَّيِّدُ ( فَلَيْسَ ) بِرُجُوعٍ ( عَنْ التَّدِيرِ ) بَلْ يُحْلَفُ ( السَّيِّدُ أَنَّهُ مُدَبِّرُهُ ) ( وَلَوْ وَجِدَ ) بَعْدَ مَوْتِ السَّيِّدِ ( مَعَ مُدَبِّرٍ مَالٌ فَقَالَ ) الْمُدَبِّرُ ( كَسَبْتُهُ بَعْدَ مَوْتِ السَّيِّدِ ، وَقَالَ الْوَارِثُ قَبْلَهُ صَدَقَ الْمُدَبِّرُ بِبَيْعِهِ ،

وَأَمَّا يَبْتَنِينَ قَدَمَتْ يَبْتَنِي.

## كتاب الكتابة

هِيَ مُسْتَحَبَّةٌ إِنْ طَلَبَهَا رَقِيقٌ أَمِينٌ قَوِيٌّ عَلَى كَسْبٍ ، قِيلَ أَوْ غَيْرُ قَوِيٍّ ، وَلَا تُكْرَهُ بِحَالٍ ، وَصِيغَتُهَا كَاتِبَتُكَ عَلَى كَذَا مُنْجَمًا إِذَا أَدْبَتَهُ فَأَنْتَ حُرٌّ ، وَيُبَيِّنُ عَدَدَ النُّجُومِ وَقِسْطَ كُلِّ نَجْمٍ ، وَلَوْ تَرَكَ لَفْظَ التَّعْلِيقِ وَنَوَاهُ جَازَ ، وَلَا يَكْفِي لَفْظُ كِتَابَةِ بِلَا تَعْلِيقٍ ، وَلَا نِيَّةٍ عَلَى الْمَذْهَبِ ، وَيَقُولُ الْمَكَاتِبُ قَبْلْتُ ، وَشَرَطُهَا تَكْلِيفٌ وَإِطْلَاقٌ ، وَكِتَابَةُ الْمَرِيضِ مِنَ الثَّلَاثِ ، فَإِنْ كَانَ لَهُ مِثْلُهُ صَحَّتْ كِتَابَتُهُ كُلُّهَا ، فَإِنْ لَمْ يَمْلِكْ غَيْرَهُ وَأَدَّى فِي حَيَاتِهِ مِائَتَيْنِ ، وَقِيمَتُهُ مِائَةُ عَتَقٍ ، وَإِنْ أَدَّى مِائَةَ عَتَقٍ ثَلَاثًا ، وَلَوْ كَاتِبٌ مُرْتَدٌّ بَنَى عَلَى أَقْوَالِ مِلْكِهِ ، فَإِنْ وَقَفْنَاهُ بَطَلَتْ عَلَى الْجَدِيدِ ،

وَأَمَّا أَيُّ الْمَدْبُورِ وَالْوَارِثِ ( يَبْتَنِينَ قَدَمَتْ يَبْتَنِي ) أَيُّ الْمَدْبُورِ .

## كتاب الكتابة

هِيَ بِكسر الكاف . لغة الضم والجمع ، وشرعا عقد عتق بعوض مقسط على وقتين فأكثر بلفظ الكتابة ( هِيَ مُسْتَحَبَّةٌ إِنْ طَلَبَهَا رَقِيقٌ أَمِينٌ ) لَا يُضَيِّعُ مَا يَحْصِلُهُ فِي غَيْرِ مَحَلِّهِ ( قَوِيٌّ عَلَى كَسْبٍ ) يَتَأْتِي مِنْهُ تَحْصِيلُ النُّجُومِ ( قِيلَ أَوْ ) طَلَبَهَا ( غَيْرُ قَوِيٍّ ) لِأَنَّهُ قَدْ يَعَانُ بِالصَّدَقَاتِ ( وَلَا تُكْرَهُ ) الْكِتَابَةُ ( بِحَالٍ ) وَإِنْ اتَّقَى الْوَصْفَانِ . بَلْ هِيَ مَبَاحَةٌ ( وَصِيغَتُهَا ) مِنْ جَانِبِ السَّيِّدِ ( كَاتِبَتُكَ عَلَى كَذَا ) كَأَلْفِ ( مُنْجَمًا ) وَالنَّجْمُ الْوَقْتُ الْمَضْرُوبُ ، وَلَا بَدَّ مِنْ ذِكْرِ نَجْمَيْنِ ، وَيُطْلَقُ النَّجْمُ عَلَى الْمَالِ الْمُؤَدَّى فِي الْوَقْتُ ( إِذَا أَدْبَتَهُ فَأَنْتَ حُرٌّ ، وَيُبَيِّنُ عَدَدَ النُّجُومِ وَقِسْطَ كُلِّ نَجْمٍ ، وَلَوْ تَرَكَ لَفْظَ التَّعْلِيقِ ) وَهُوَ قَوْلُهُ : إِذَا أَدْبَتَهُ فَأَنْتَ حُرٌّ ( وَنَوَاهُ جَازٌ ) إِذَا كَاتِبٌ الْكِتَابَةَ صَحِيحَةً . أَمَّا الْفَاسِدَةُ فَلَا بَدَّ فِيهَا مِنَ التَّصْرِيحِ بِذَلِكَ ( وَلَا يَكْفِي لَفْظُ كِتَابَةِ بِلَا تَعْلِيقٍ وَلَا نِيَّةٍ عَلَى الْمَذْهَبِ ) وَقِيلَ يَكْفِي ( وَيَقُولُ الْمَكَاتِبُ ) فَوْرًا ( قَبْلْتُ ) فَلَا تَصِحُّ بِدُونِهِ ( وَشَرَطُهَا ) أَيُّ السَّيِّدِ وَالْعَبْدِ ( تَكْلِيفٌ ) فَلَا يَصِحُّ تَكَاتِبُ الصَّبِيِّ وَالْمَجْنُونِ ، وَلَا يَكَاتِبَانِ ( وَإِطْلَاقٌ ) فِي التَّصَرُّفِ ، فَلَا تَصِحُّ مِنْ مَحْجُورٍ عَلَيْهِ بِسُفْهِ أَوْ فُلْسٍ ، وَشَرَطُ أَنْ يَكُونَ غَيْرَ مُكَرَّهٍ ( وَكِتَابَةُ الْمَرِيضِ مِنَ الثَّلَاثِ ) لِأَمِنْ رَأْسِ الْمَالِ ، وَإِنْ كَاتِبُهُ بِأَكْثَرِ مِنْ قِيمَتِهِ ( فَإِنْ كَانَ لَهُ مِثْلُهُ ) أَيُّ الْعَبْدِ ( صَحَّتْ كِتَابَتُهُ كُلُّهَا ، فَإِنْ لَمْ يَمْلِكْ غَيْرَهُ وَأَدَّى ) الْمَكَاتِبِ ( فِي حَيَاتِهِ ) أَيُّ السَّيِّدِ ( مِائَتَيْنِ ) وَكَانَ كَاتِبُهُ عَلَيْهِمَا ( وَقِيمَتُهُ مِائَةُ عَتَقٍ ) كُلُّهُ ( وَإِنْ أَدَّى مِائَةَ ) وَكَانَ كَاتِبُهُ عَلَيْهَا ( عَتَقَ ثَلَاثًا ) لِأَنَّهُ أَخَذَ مِائَةَ وَقِيمَتِهِ مِائَةَ فَتَرَكَهُ مِائَتَانِ فَيَنْفِذُ تَبَرُّعَهُ فِي الثَّلَاثِ ، وَهُوَ ثَلَاثُ الْمِائَةِ ( وَلَوْ كَاتِبٌ مُرْتَدٌّ ) رَقِيقُهُ ( بَنَى عَلَى أَقْوَالِ مِلْكِهِ ، فَإِنْ وَقَفْنَاهُ ) وَهُوَ الْأَظْهَرُ ( بَطَلَتْ عَلَى الْجَدِيدِ ) فَلَا

وَلَا تَصِيحُ كِتَابَهُ مَرَهُونَ ، وَمُكْرَى ، وَشَرَطُ الْعَوَضِ كَوْنُهُ دَيْنًا مُؤَجَّلًا ، وَلَوْ مُنْفَعَةً ،  
وَمُنْجَمًا بِنَجْمَيْنِ فَأَكْثَرُ ، وَقِيلَ إِنْ مَلَكَ بَعْضُهُ وَبَاقِيهِ حُرٌّ لَمْ يَشْتَرَطْ أَجَلٌ وَتَنْجِيمٌ ،  
وَلَوْ كَاتَبَ عَلَى خِدْمَةِ شَهْرِ وَدِينَارٍ عِنْدَ انْقِضَائِهِ مَحَّتْ أَوْ عَلَى أَنْ يَبِيعَهُ كَذَا فَسَدَتْ ،  
وَلَوْ قَالَ كَاتَبْتُكَ وَبِعْتُكَ هَذَا الثَّوْبَ بِأَلْفٍ وَنَجْمٍ الْأَلْفَ وَعَلَى الْحُرِّيَّةِ بِأَدَائِهِ  
فَالْمَذْهَبُ فِي هَذِهِ الْكِتَابَةِ دُونَ الْبَيْعِ ، وَلَوْ كَاتَبَ عَبْدًا عَلَى عَوَضٍ مُنْجَمٍ وَعَلَى حِفْظِهِمْ  
بِأَدَائِهِ فَالْنَّصُّ مَحْتَمَلٌ ، وَيُوزَعُ عَلَى قِيَمَتِهِمْ يَوْمَ الْكِتَابَةِ فَمَنْ أَدَّى حِصَّتَهُ عَتَقَ ، وَمَنْ عَجَزَ  
رَقِيَ ، وَتَصِيحُ كِتَابَةِ بَعْضٍ مِنْ بَاقِيهِ حُرٌّ فَلَوْ كَاتَبَ كُلُّهُ صَحَّ فِي الرَّقِ فِي الْأَظْهَرِ ،  
وَلَوْ كَاتَبَ بَعْضُ رَقِيقٍ فَسَدَتْ إِنْ كَانَ بَاقِيهِ لِنَعِيرِهِ وَلَمْ يَأْذَنْ ، وَكَذَا إِنْ أَذِنَ  
أَوْ كَانَ لَهُ عَلَى الْمَذْهَبِ ، وَلَوْ كَاتَبَهُ مَعَ أَوْ وَهَكَذَا صَحَّ إِنْ اتَّفَقَتِ النُّجُومُ

يعتق بأداء النجوم ، وعلى القديم لا يبطل ، ولو ارتد بعد الكتابة لا يبطل ( ولا تصح كتابة  
مرهون ومكرى ، وشرط العوض كونه ديناً ) فلا تصح على عين ( مؤجلاً ) فلا تصح بال الحال  
( ولو ) كان العوض ( منفعة ) كبناء دارين في ذمته ( ومنجماً ) أى مؤقتاً ( بنجمين ) أى  
وقتين ، ولو قصيرين في مال كثير ( فأكثر ، وقيل إن ملك ) السيد ( بعضه وبقية حراً لم يشترط  
أجل وتنجيم ) في كتابته ( ولو كاتب على خدمة شهر ) من الآن ( ودينار عند انقضائه )  
أى الشهر ( محت ) أى الكتابة ، لأن المنفعة مستحقة في الحال والمدة لتقريرها وتوفيتها ،  
والدينار لا يستحق إلا بعد المدة فتعددت النجوم ( أو ) كاتبه ( على أن يبيعه كذا فسدت )  
الكتابة ، لأنه شرط عقد في عقد ( ولو قال : كاتبتك وبعتك هذا الثوب بألف ونجم الألف )  
بنجمين مثلاً ( وعلى الحرية بأدائه ) وقبل العبد ( فالْمَذْهَبُ فِي هَذِهِ الْكِتَابَةِ دُونَ الْبَيْعِ ) وفى  
قول تبطل الكتابة أيضاً ، وهما قولان يفرق بينهما الصفة ، والطريق الثانى قول بالصحة فيهما وقول  
بالبطالان ، وعلى صحة الكتابة يوزع الألف على قيمتي العبد والثوب ، فما خص العبد يؤديه فى  
النجمين ( ولو كاتب عبداً على عوض منجّم وعلى عتقهم بأدائه فالنص محتمل وبوزع ) المسمى  
( على قيمتهم يوم الكتابة ) فإن كانت قيمة أحدهم مائة ، والآخر مائتين ، والآخر ثلثمائة فعلى  
الأول سدس المسمى . وعلى الثانى ثلثه ، وعلى الثالث نصفه ( فمن أدّى حصته عتق ومن عجز رقى ،  
وتصح كتابة بعض من باقية حراً ، فلو كاتب كله ) أى جميع العبد الذى بعضه حراً ( صحّ فى  
الرق فى الأظهر ) وبطل فى الآخر ، ويعتق إذا أدّى قسط الرقيق ( ولو كاتب بعض رقيق فسدت  
إن كان باقية لغيره ولم يأذن ) فى كتابته ( وكذا إن أذن ) الغير له فيها ( أو كان ) ذلك  
البعض ( له على المذهب ) المنصوص ، والطريق الثانى القطع بالبطالان ، وهو الراجح إذا كان  
الباقى للسيد ( ولو كاتبه معاً أو وكلاً ) من كاتبه ( صحّ إن اتفقت النجوم ) جنساً وصفة للمال

وَجُعِلَ الْمَالُ عَلَى نِسْبَةِ مُلْكَيْهِمَا ، فَلَوْ عَجَزَ فَعَجَزَهُ أَحَدُهُمَا وَأَرَادَ الْآخَرُ إِبْقَاءَهُ  
فَكَابِتْدَاءَ عَقْدِهِ ، وَقِيلَ يَجُوزُ ، وَلَوْ أَبْرَأَ مِنْ نَصِيْبِهِ أَوْ أَعْتَقَهُ عَتَقَ نَصِيْبَهُ ، وَقَوْمٌ  
الْبَاقِي إِنْ كَانَ مُوسِرًا .

[ فصل ] يَلْزَمُ السَّيِّدُ أَنْ يَحْطَّ عَنْهُ جُزْءٌ مِنَ الْمَالِ ، أَوْ يُدْفَعَهُ إِلَيْهِ ، وَالْحَطُّ أَوَّلَى ،  
وَفِي النُّجْمِ الْأَخِيرِ الْيَقِيْنُ ، وَالْأَصَحُّ أَنَّهُ يَكْفِي مَا يَبْقَى عَلَى الْإِسْمِ وَلَا يَخْتَلِفُ بِحَسَبِ  
الْمَالِ ، وَأَنْ وَقْتُ وَجُوبِهِ قَبْلَ الْعِتْقِ ، وَيُسْتَحَبُّ الرُّبْعُ ، وَإِلَّا فَالسَّبْعُ ، وَيَحْرُمُ  
وَطْءُ مَكَاتِبَتِهِ ، وَلَا حَدٌّ فِيهِ ، وَيَجِبُ مَهْرٌ ، وَالْوَلَدُ حُرٌّ ، وَلَا تَجِبُ قِيَمَتُهُ عَلَى  
الْمَذْهَبِ ، وَصَارَتْ مُسْتَوْلَدَةٌ مُكَاتَبَةٌ ، فَإِنْ عَجَزَتْ عَتَقَتْ بِمَوْتِهِ ، وَوَلَدُهَا مِنْ نِكَاحٍ  
أَوْ زِنَا مُكَاتَبٌ فِي الْأَظْهَرِ يَتَّبِعُهَا رِقًا وَعِتْقًا ، وَلَيْسَ عَلَيْهِ شَيْءٌ ، وَالْحَقُّ فِيهِ  
لِلسَّيِّدِ ، وَفِي قَوْلٍ لَهَا ، فَلَوْ قُتِلَ

وعهدا وأجلا للزمن ( وجعل المال على نسبة ملكيهما ) فان اخسل شرط من ذلك لم تصح  
( فلو عجز ) العبد ( ففجزه أحدهما ) وفسخ الكتابة ( وأراد الآخر إبقائه ) أى المكاتب فيها  
( فكابتداء عقد ) فلا يجوز بغير إذن الآخر ولا باذنه على الأظهر ( رقبيل يجوز ) بالاذن قطعا  
( ولو أبرأ ) أحد المكاتبين مع العبد ( من نصيبه ) من النجوم ( أو أعتقه ) أى نصيبه  
( عتق نصيبه وقوم ) عليه ( الباقي ) منه وسرى العتق عليه ( ان كان موسرا ) والعبد عجز وعاد  
إلى الرق ، ويكون الولاء له حينئذ ، وأما ان أدى العبد نصب الشريك من النجوم فيعتق  
ويكون الولاء لهما ، وان كان المبرى موسرا فلا تقويم ولا سراية .

[ فصل ] فيما يلزم السيد بعد الكتابة وما يسق له وما يحرم عليه ( يلزم السيد أن يحط عنه )  
أى المكاتب ( جزءا من المال أو يدفعه إليه ) بعد أخذ النجوم ( والحط أولى ، وفي النجم  
الأخير اليقيني ) لأنه أقرب إلى العتق ( والأصح أنه يكفي ما يقع عليه الاسم ولا يختلف بحسب المال )  
المكاتب عليه قلة وكثرة ففى أدى أو حط السيد عن المكاتب ، ولو فلسا سقط الوجوب ، وان كانه  
على ألف ، ومقابل الأصح لا يكفي . بل يختلف ( و ) الأصح ( أن وقت وجوبه قبل العتق )  
ومقابل به ( ويستحب الربع ، والا فالسبع ، ويحرم ) على السيد ( وطء مكاتبته ) كتابة صحيحة  
( ولا حد فيه ) ولكن يعزر عند علمه بالتحريم ( ويجب ) بوطئها ( مهر ، والولد حر ) نسب  
( ولا تجب قيمته ) أى الولد ( على المذهب ) وفى قول لها قيمته ( وصلت ) بعد وضعها  
( مستولدة مكاتب ) فيكون لعنقها سببان ، فان أدت النجوم عتقت عن الكتابة ( فان عجزت  
عتقت بموته ) أى السيد ( وولدها ) الحادث بعد الكتابة ( من نكاح أو زنا مكاتب فى الأظهر  
ينبهارقا وعتقا وليس عليه شيء ) للسيد ، ومقابل الأظهر هو ملك للسيد يتصرف فيه ( والحق  
فيه ) أى الولد ( للسيد ، وفى قول ) الحق فيه ( لها ) أى المكاتبه ( فلو قتل ) الولد

فَقَسَمَتْهُ لِنَدَى الْحَقِّ ، وَلِلذَّهَبِ أَنْ أَرْضَ جَنَابَتِهِ عَلَيْهِ ، وَكَسَبَهُ وَمَهَرَهُ يُنْفِقُ مِنْهَا عَلَيْهِ ،  
وَمَا فَضَلَ وَوَقَفَ ، فَإِنْ عَتَقَ فَلَهُ ، وَإِلَّا فَلِلسَّيِّدِ ، وَلَا يَمْنُقُ شَيْءًا مِنَ الْمَكَاتِبِ حَتَّى  
يُؤَدِّيَ الْجَمِيعَ ، وَلَوْ أَنِّي بِمَالٍ فَقَالَ السَّيِّدُ هَذَا حَرَامٌ وَلَا بَيِّنَةٌ حَلَفَ الْمَكَاتِبُ أَنَّهُ  
حَلَالٌ ، وَيُقَالُ لِلْسَّيِّدِ تَأْخُذُهُ أَوْ تُبْرِئُهُ عَنْهُ ، فَإِنْ أَبَى قَبَضَهُ الْقَاضِي ، فَإِنْ نَكَلَ  
لِلْمَكَاتِبِ حَلَفَ السَّيِّدُ ، وَلَوْ خَرَجَ الْمُؤَدَّى مُسْتَحَقًّا رَجَعَ السَّيِّدُ بِبَدَلِهِ ، فَإِنْ كَانَ فِي  
النَّجْمِ الْأَخِيرِ بَأَنَّ الْعِتْقَ لَمْ يَقَعْ ، وَإِنْ كَانَ قَالَ عِنْدُ أَخْذِهِ أَنْتَ حُرٌّ ، وَإِنْ خَرَجَ  
مُعِيًّا فَلَهُ رَدُّهُ وَأَخْذُ بَدَلِهِ ، وَلَا يَتَزَوَّجُ إِلَّا بِإِذْنِ سَيِّدِهِ ، وَلَا يَنْتَسِرِي بِإِذْنِهِ  
عَلَى الذَّهَبِ ، وَلَهُ شِرَاهُ الْجَوَارِي لِلتَّجَارَةِ فَإِنْ وَطَّهَا فَلَا حَدَّ ، وَالْوَلَدُ نَسِيبٌ ، فَإِنْ  
وَلَدَتْهُ فِي الْكِتَابَةِ أَوْ بَعْدَ عِتْقِهِ لِذَوْنِ سِتَّةِ أَشْهُرٍ تَبِعَهُ رَقًا وَعِتْقًا ، وَلَا تَصِيرُ  
مُسْتَوْلَاةً فِي الْأَظْهَرِ ، وَإِنْ وَلَدَتْهُ بَعْدَ الْعِتْقِ لِفَوْقِ سِتَّةِ أَشْهُرٍ وَكَانَ يَطْوُهَا فَهِيَ  
حُرٌّ وَهِيَ أُمُّ وَلَدٍ ،

(فقيمتها لندي الحق) منهما (والمذهب أن أرض جنابته عليه) أي وله المكاتب (وكسبه ومهره  
ينفق منها عليه) أي يمونه السيد منها (وما فضل) عن ذلك (وقف) فان عتق فله ، والا فليسيد  
وهذا كله على قول أن الحق للسيد ، وإن قلنا الحق لها فيكون ما ذكر لها (ولا يعنق شيء  
من المكاتب حتى يؤدى) للسيد (الجميع) من النجوم (ولو آتى) المكاتب (بمال فقال)  
له (السيد هذا حرام ولا بينة) له بذلك (حلف المكاتب أنه حلال ، ويقال للسيد) حينئذ  
(تأخذه أو تبرئه عنه) أي عن قدره (فان أبى قبضه القاضي ، فان نكل المكاتب) عن  
الحلف (حلف السيد) أنه ليس له ملكه (ولو خرج) أي ظهر كون (المؤدى) من النجوم  
(مستحقا رجوع السيد ببذله) وهو مستحقه (فان كان في النجم الأخير بأن أن العتق لم يقع ،  
وان كان قال عند أخذه) للمكاتب (أنت حر) فانه لا يحكم بعنقه إذا قصد الإخبار عن حاله ،  
وأما إذا قصد الإنشاء فانه يبرأ المكاتب ويعتق (وان خرج) المؤدى (معيبا) ولم يرض به  
السيد (فله رده وأخذ بدله) وإذا رده بأن أن لاعتق (ولا يزوج) المكاتب (الا بإذن سيده  
ولا ينتسرى بأذنه على المذهب) . وقيل له التسرى بأذنه (وله) أي المكاتب (شراء الجوارى  
لتجارة ، فان وطئها) أي جاريته (فلا حد) عليه ولا مهر (والولد) الحاصل من وطئها  
(نسيب) أي لاحق به (فان ولدته في الكتابة) قبل عتق أبيه (أو بعد عتقه) لكن  
(لذون ستة أشهر) من الوطء بعد العتق (تبعه) الولد (رقا وعتقا) وهو في الصورة الأولى مملوك  
لأبيه ، فان لم يعتق أبوه رق (ولا تصير) أمه (مستولاة) للمكاتب (في الأظهر ، وان ولدته  
بعد العتق لفوق ستة أشهر) من العتق ، وكذا لستة أشهر (وكان يطؤها فهو حر وهي أم ولد)

وَأَوْ عَجَلَ النُّجُومَ لَمْ يُجْبَرِ السَّيِّدُ عَلَى الْقَبُولِ إِنْ كَانَ لَهُ فِي الْإِمْتِنَاعِ غَرَضٌ كَمَا نَهَى  
حِفْظُهُ أَوْ خَوْفٌ عَلَيْهِ ، وَإِلَّا فَيَجْبَرُ فَإِنْ أَبَى قَبَضَهُ الْقَاضِي ، وَلَوْ عَجَلَ بَعْضُهَا لِجَبْرَتِهِ  
مِنَ الْبَاقِي فَأَبْرَأَ لَمْ يَقْبَحْ الدَّفْعُ وَلَا الْإِبْرَاءُ ، وَلَا يَصِحُّ بَيْعُ النُّجُومِ ، وَلَا الْإِعْتِيَاظُ  
عَنْهَا ، فَلَوْ بَاعَ وَأَدَّى إِلَى الْمُشْتَرَى لَمْ يَعْتَقْ فِي الْأَظْهَرِ ، وَيُطَالِبُ السَّيِّدُ الْمَكَاتِبَ ،  
وَالْمَكَاتِبُ الْمُشْتَرَى بِمَا أَخَذَ مِنْهُ ، وَلَا يَصِحُّ بَيْعُ رَقَبَتِهِ فِي الْجَدِيدِ ، فَلَوْ بَاعَ فَأَدَّى إِلَى  
لِلْمُشْتَرَى فِي عَقْدِهِ الْقَوْلَانِ ، وَهَبَتْهُ كَيْتَبُهُ ، وَلَيْسَ لَهُ بَيْعُ مَا فِي يَدِ مُكَاتِبِهِ وَإِعْتَاقُ عَبْدِهِ  
وَتَرْوِيجُ أَمَتِهِ ، وَلَوْ قَالَ لَهُ رَجُلٌ أَعْتَقْتُ مُكَاتِبَكَ عَلَى كَذَا فَفَعَلَ عَتَقَ وَلَزِمَهُ  
مَا التَزَمَ .

[ فصل ] الْكِتَابَةُ لَازِمَةٌ مِنْ جِهَةِ السَّيِّدِ لَيْسَ لَهُ فسخُهَا إِلَّا أَنْ يَعْجَزَ عَنِ  
الْأَدَاءِ ، وَجَائِزَةٌ لِلْمَكَاتِبِ ، فَلَهُ تَرْكُ الْأَدَاءِ ، وَإِنْ كَانَ مَعَهُ وَفَاءٌ ، فَإِذَا عَجَزَ فَسَخُ  
فَلِلسَّيِّدِ الصَّبْرُ وَالْفَسْخُ ،

فان ولبته لدون ستة أشهر من الوطء لم تصر أم ولد (ولو عجل) المكاتب (النجوم) قبل محلها  
(لم يجبر السيد على القبول ان كان له في الامتناع) من قبضها (غرض) صحيح (كثونة حفظه)  
أى المال الذى هو نجوم الكتابة (أو خوف عليه) من أمر يرجى زواله عند الحلول (وإلا)  
يكن له في الامتناع غرض (فيجبر) على قبضه (فان أبى قبضه القاضى) وعق المكاتب  
(ولو عجل بعضها) أى النجوم (ليبرته من الباقي فأبرأ) مع الأخذ (لم يصح الدفع ولا الإبراء)  
وأما إذا عجل بغير شرط فأبرأه وأخذ المجل فانه يضح ، ومثل دين الكتابة جميع الديون (ولا يصح  
بيع النجوم ولا الاعتياض) أى الاستبدال (عنها) كأن تكون دنائير فيأخذ بدلها دراهم  
(فلو باع) السيد النجوم (وأدى) المكاتب النجوم (إلى المشتري لم يعتق في الأظهر ويطلب  
السيد المكاتب ، والمكاتب المشتري بما أخذ منه ، ولا يصح بيع رقبته) أى المكاتب كتابة صحيحة  
(في الجديد) وفي القديم يصح كالعق بصفة (فلو باع) السيد رقبة المكاتب (فأدى)  
المكاتب النجوم (إلى المشتري ففي عتقه القولان) فيما إذا باع نجومه (وهبته كبيعته) فيما ذكر  
(وليس له) أى للسيد (بيع ما في يد مكاتبه و) لا (إعتاق عبده و) لا (ترويح أمته ،  
ولو قال له) أى السيد (رجل أعتق مكاتبك على كذا) كسائة (ففعل عتق ولزمه ما التزم)  
وأما إذا قال : أعتقه على كذا ففعل وقع العتق عن السيد ، ولا يستحق المال .

[ فصل ] فى لزوم الكتابة وجوازها (الكتابة لازمة من جهة السيد ليس له فسخها) هو  
كالتفسير لازمها (الا أن يجز) المكاتب (عن الأداء) أو يمنع عنه مع القدرة (وجائز  
للمكاتب فله ترك الأداء ، وان كان معه وفاء ، فإذا عجز نفسه فللسيد الصبر) عليه (و) له (الفسخ)

بِنَفْسِهِ ، وَإِنْ شَاءَ بِالْحَاكِمِ ، وَلِلْمُكَاتِبِ الْفَسْخُ فِي الْأَصَحِّ ، وَلَوْ اسْتَمْتَلِ الْمُكَاتِبُ  
عِنْدَ حُلُولِ النِّجْمِ اسْتَحْبَبَ إِمْتَالَهُ ، فَإِنْ أَمْتَلَّ ثُمَّ أَرَادَ الْفَسْخَ فَلَهُ ، وَإِنْ كَانَ مَعَهُ  
عُرُوضُ أَمْتَلَهُ لِيَتَبَيَّنَ ، فَإِنْ عَرَضَ كَسَادُ فَلَهُ أَنْ لَا يَزِيدَ فِي الْمُهْلَةِ عَلَى ثَلَاثَةِ أَيَّامٍ ،  
وَإِنْ كَانَ مَالُهُ غَائِبًا أَمْتَلَهُ إِلَى الْإِحْضَارِ إِنْ كَانَ دُونَ مَرَّحَلَتَيْنِ ، وَإِلَّا فَلَا ،  
وَلَوْ حُلَّ النِّجْمُ وَهُوَ غَائِبٌ فَلِلسَّيِّدِ الْفَسْخُ ، فَلَوْ كَانَ لَهُ مَالٌ حَاضِرٌ فَلَيْسَ لِلْقَاضِي الْأَدَاءُ  
مِنْهُ ، وَلَا تَنْفِيسُ بِمَجْنُونِ الْمُكَاتِبِ ، وَيُؤَدَّى الْقَاضِي إِنْ وَجَدَ لَهُ مَالًا ، وَلَا  
بِمَجْنُونِ السَّيِّدِ ، وَيُدْفَعُ إِلَى وَلِيِّهِ ، وَلَا يَفْتَقُ بِالْإِذْنِ إِلَيْهِ ، وَلَوْ قَتَلَ سَيِّدُهُ  
فَلَوَارِثَهُ قِصَاصًا ، فَإِنْ عَفَا عَلَى دِيَّةٍ أَوْ قَتَلَ خَطَأً أَخَذَهَا بِمَا مَعَهُ ، فَإِنْ لَمْ يَكُنْ فَلَهُ  
تَجْجِيزُهُ فِي الْأَصَحِّ ، أَوْ قَطْعَ طَرَفِهِ فَاقْتِصَاصُهُ وَالِدِيَّةُ كَمَا سَبَقَ ، وَلَوْ قَتَلَ أَجْنَبِيًّا أَوْ  
قَطَعَهُ فَقَعِيَ عَلَى مَالٍ أَوْ كَانَ خَطَأً أَخَذَ بِمَا مَعَهُ وَبِمَا سَيَكْسِبُهُ الْأَقْلَ مِنْ قِيَمَتِهِ  
وَالْأَرْضِ ، فَإِنْ لَمْ يَكُنْ مَعَهُ شَيْءٌ وَسَأَلَ الْمُسْتَحَقَّ تَجْجِيزَهُ عَجْزُهُ الْقَاضِي ،

لِلكِتَابَةِ (بِنَفْسِهِ ، وَإِنْ شَاءَ بِالْحَاكِمِ وَلِلْمُكَاتِبِ الْفَسْخُ) لَهَا (فِي الْأَصَحِّ) وَإِنْ كَانَ مَعَهُ وَفَاءُ  
(وَلَوْ اسْتَمْتَلِ الْمُكَاتِبُ) سَيِّدُهُ (عِنْدَ حُلُولِ النِّجْمِ اسْتَحْبَبَ) لَهُ (إِمْتَالُهُ ، فَإِنْ أَمْتَلَّ) السَّيِّدُ  
مُكَاتِبَهُ (ثُمَّ أَرَادَ الْفَسْخَ) لِسَبَبٍ بِمَا مَرَّ (فَلَهُ) ذَلِكَ (وَإِنْ كَانَ مَعَهُ) أَى الْمُكَاتِبِ (عُرُوضُ)  
وَاسْتَمْتَلِ السَّيِّدُ لِيَبَيَّنَ (أَمْتَالَهُ) وَجُوبًا (لِيَبَيَّنَ) ، فَإِنْ عَرَضَ كَسَادُ فَلَهُ أَنْ لَا يَزِيدَ فِي الْمُهْلَةِ عَلَى  
ثَلَاثَةِ أَيَّامٍ ، وَإِنْ كَانَ مَالُهُ غَائِبًا (وَاسْتَمْتَلِ لِاحْضَارِهِ) (أَمْتَالَهُ) وَجُوبًا (إِلَى الْإِحْضَارِ إِنْ كَانَ  
دُونَ مَرَّحَلَتَيْنِ ، وَإِلَّا) بَأَنَّ كَانَ عَلَى مَرَّحَلَتَيْنِ فَأَكْثَرَ (فَلَا) يَجِبُ الْإِمْتَالُ (وَلَوْ حُلَّ النِّجْمُ  
وَهُوَ) أَى الْمُكَاتِبِ (غَائِبٌ فَلِلسَّيِّدِ الْفَسْخُ) لِلكِتَابَةِ بِنَفْسِهِ أَوْ بِالْحَاكِمِ (فَلَوْ كَانَ لَهُ مَالٌ حَاضِرٌ  
فَلَيْسَ لِلْقَاضِي الْأَدَاءُ) لِلنِّجْمِ (مِنْهُ) بَلْ يَكُنِ السَّيِّدُ مِنَ الْفَسْخِ (وَلَا تَنْفِيسُ) الْكِتَابَةِ  
(بِمَجْنُونِ الْمُكَاتِبِ) كِتَابَةٌ صَحِيحَةٌ (وَيُؤَدَّى الْقَاضِي إِنْ وَجَدَ لَهُ مَالًا) إِذَا رَأَى لَهُ مَصْلَحَةً فِي  
الْحَرَبَةِ (وَلَا) تَنْفِيسُ (بِمَجْنُونِ السَّيِّدِ وَيُدْفَعُ) الْمُكَاتِبِ (إِلَى وَلِيِّهِ ، وَلَا يَفْتَقُ بِالْإِذْنِ إِلَيْهِ)  
أَى السَّيِّدِ الْمَجْنُونِ (وَلَوْ قَتَلَ) الْمُكَاتِبِ (سَيِّدَهُ) فَلَوَارِثَتُهُ قِصَاصًا ، فَإِنْ عَفَا عَلَى دِيَّةٍ أَوْ قَتَلَ  
الْمُكَاتِبُ سَيِّدَهُ (خَطَأً أَخَذَهَا بِمَا مَعَهُ ، فَإِنْ لَمْ يَكُنْ) فِي يَدِهِ مَالٌ (فَلَهُ) أَى وَارِثُ السَّيِّدِ  
(تَجْجِيزُهُ فِي الْأَصَحِّ) وَمُقَابَلُهُ لَا يَجْزِيهِ ، لِأَنَّهُ لَا فَايِدَةَ فِيهِ (أَوْ قَطْعَ) الْمُكَاتِبِ (طَرَفِهِ) أَى  
السَّيِّدِ (فَاقْتِصَاصُهُ وَالِدِيَّةُ) لِلطَّرَفِ (كَمَا سَبَقَ) فِي قَتْلِهِ لِسَيِّدِهِ (وَلَوْ قَتَلَ) الْمُكَاتِبِ (أَجْنَبِيًّا  
أَوْ قَطَعَهُ فَقَعِيَ عَلَى مَالٍ أَوْ كَانَ) الْقَتْلُ (خَطَأً) أَوْ شَبَهَ عَمْدٍ (أَخَذَ) الْمُسْتَحَقَّ (بِمَا مَعَهُ) الْآنَ  
(وَبِمَا سَيَكْسِبُهُ الْأَقْلَ مِنْ قِيَمَتِهِ وَالْأَرْضِ) بِخِلَافِ جَنَائِثِهِ عَلَى سَيِّدِهِ ، فَانْه يَأْخُذُ الْوَارِثَ ذِيَتَهُ  
بِالْفَةِ مَا بَلَفَتْ (فَإِنْ لَمْ يَكُنْ مَعَهُ شَيْءٌ وَسَأَلَ الْمُسْتَحَقَّ) لِلْأَرْضِ الْقَاضِي (تَجْجِيزَهُ عَجْزُهُ الْقَاضِي

وَبِيعَ بِقَدْرِ الْأَرْضِ ، فَإِنْ بَقِيَ مِنْهُ شَيْءٌ بَقِيَ فِيهِ الْكِتَابَةُ ، وَلِلْسَيِّدِ فِدَاؤُهُ وَإِبْقَاؤُهُ  
مُكَاتَبًا ، وَلَوْ أَعْتَقَهُ بَعْدَ الْجَنَائَةِ أَوْ أَبْرَأَهُ عَتَقَ وَلِزِمَهُ الْفِدَاءُ ، وَلَوْ قُتِلَ الْمُكَاتَبُ بَطَلَتْ  
وَمَاتَ رَقِيقًا ، وَلِلْسَيِّدِ قِصَاصٌ عَلَى قَاتِلِهِ الْمَكَافِي ، وَإِلَّا فَالْقِيَمَةُ ، وَيَسْتَقِلُّ بِكُلِّ  
تَصَرُّفٍ لَا تَبَرُّعَ فِيهِ وَلَا خَطَرَ ، وَإِلَّا فَلَا ، وَيَصِحُّ بِإِذْنِ سَيِّدِهِ فِي الْأَظْهَرِ ، وَلَوْ  
اشْتَرَى مَنْ يَعْتَقُ عَلَى سَيِّدِهِ صَحَّ ، فَإِنْ عَجَزَ وَصَارَ لِسَيِّدِهِ عَتَقَ ، أَوْ عَلَيْهِ لَمْ يَصِحَّ  
بِلَا إِذْنٍ ، وَبِإِذْنٍ فِيهِ الْقَوْلَانِ ، فَإِنْ صَحَّ مُكَاتَبٌ عَلَيْهِ ، وَلَا يَصِحُّ إِعْتَاقُهُ  
وَكِتَابَتُهُ بِإِذْنٍ عَلَى الْمَذْهَبِ .

[ فصل ] الْكِتَابَةُ الْفَاسِدَةُ لِشَرْطٍ أَوْ عَوْضٍ ، أَوْ أَجَلٍ فَاسِدٍ كَالصَّحِيحَةِ فِي  
اسْتِقْلَالِهِ بِالْكَسْبِ ، وَأَخْذُ أَرْضِ الْجَنَائَةِ عَلَيْهِ وَمَهْرُ شُبْهَةٍ ، وَفِي أَنَّهُ يَفْتَقُ بِالْأَدَاءِ  
وَيَتَّبَعُهُ كَسْبُهُ ، وَكَالتَّعْلِيقِ فِي أَنَّهُ لَا يَفْتَقُ بِإِبْرَاءِ ، وَتَبْطُلُ بِمَوْتِ سَيِّدِهِ ،

( وبيع ) منه ( بقدر الأرض ) فقط ولا يبيع قبل التحجير ( فان بقي منه شيء بقيت فيه الكتابة )  
فان أدنى حصته من النجوم عتق ، ولا يسرى ( وللسيد فداؤه ) بالأقل ( وإبقاؤه مكاتبه ، ولو  
أعتقه ) السيد ( بعد الجناية أو أبرأه ) من النجوم ( في ولزمه الفداء ) بالأقل من قيمته  
والأرض ، بخلاف ما لو عتق بأداء النجوم فلا يلزمه الفداء ( ولو قتل المكاتب بطلت ) كتابته  
( ومات رقيقا ، وللسيده قصاص على قاتله المكافى ، وإلا ) بأن لم يكن مكافئا ( فالقيمة ) هي الواجبة  
( ويستقل ) المكاتب ( بكل تصرف لا تبرع فيه ) كصدقة ( ولا خطر ) أى خوف كقرض  
( والا ) بأن كان فيه تبرع أو خطر ( فلا ) يستقل به ( ويصح ) ما منعناه منه ( بإذن سيده  
في الأظهر ) ومقابله المنع مطلقا ( ولو اشترى من يعتق على سيده صح ، فان عجز ) المكاتب  
( وصار ) الذى اشتراه ( لسيده عتق ) عليه ( أو ) اشترى المكاتب من يعتق ( عليه لم يصح  
بلا إذن ) من سيده ( وبإذن فيه القولان ) في تبرعه بالأذن ، أظهرهما الصحة ( فان صح  
شراء المكاتب من يعتق عليه ( فمكاتب عليه ) فبرقه ويعتق بعنقه ( ولا يصح ) اعتاقه  
عن نفسه ( و ) لا ( كتابته ) لرقبه ( بإذن على المذهب ) لأنه ليس من أهل الولاء ، وقيل يصح .  
[ فصل ] فيما تشارك فيه الكتابة الفاسدة الصحيحة وفيما تخالفها فيه ( الكتابة الفاسدة  
لشرط ) فاسد كشرط أن يبيعه كذا ( أو عوض ) كأن يكاتبه على خمر ( أو أجل فاسد ) كأن  
يكاتبه على نجم واحد ( كالصحيحة في استقلاله بالكسب ) لأنه يعتق فيها بالأداء كالصحيحة  
( وأخذ أرض الجناية عليه ومهر شبهة ) في الأمة المكاتبه ( وفي أنه يعتق بالأداء ) لسيده عند المحل  
( و ) في أنه ( يتبعه ) إذا عتق ( كسبه ) الحاصل بعد التعليق ( و ) الكتابة الفاسدة ( كالتعليق  
في أنه ) أى المكاتب ( لا يعتق بإبراء ) عن النجوم ( و ) في أن الكتابة ( تبطل بموت سيده ) قبل



وَتَصِحُّ الْوَصِيَّةُ بِرَقَبَتِهِ ، وَلَا يُصَرَفُ إِلَيْهِ مِنْ سَهْمِ الْكَاتِبِينَ ، وَتَحَالَفُهُمَا فِي أَنَّ لِلسَّيِّدِ  
فَسْخَهَا ، وَأَنَّهُ لَا يَمْلِكُ مَا يَأْخُذُهُ ، بَلْ يَرْجِعُ الْمُسْكَاتِبُ بِهِ إِنْ كَانَ مُتَقَوِّمًا ، وَهُوَ  
عَلَيْهِ بِقِيَمَتِهِ يَوْمَ الْعِتْقِ ، فَإِنْ تَجَانَسَا فَأَقْوَالُ التَّقَاصِّ ، وَيَرْجِعُ صَاحِبُ الْفَضْلِ بِهِ .  
قُلْتُ : أَصَحُّ أَقْوَالِ التَّقَاصِّ سَقُوطُ أَحَدِ الدَّيْنَيْنِ بِالْآخَرِ بِلا رَضَى ، وَالثَّانِي بِرِضَاهُمَا ،  
وَالثَّالِثُ بِرِضَا أَحَدِهِمَا ، وَالرَّابِعُ لَا يَسْقُطُ ، وَاللَّهُ أَعْلَمُ ، فَإِنْ فَسَخَهَا السَّيِّدُ فَلَيْسَ بِهِدْ ،  
فَلَوْ أَدَّى الْمَالُ فَقَالَ السَّيِّدُ : كُنْتُ فَسَخْتُ فَأَنْكَرَهُ صِدْقُ الْعَبْدِ يَمِينِهِ ، وَالْأَصَحُّ  
بُطْلَانُ الْفَاسِدَةِ بِجُنُونِ السَّيِّدِ وَإِغْمَائِهِ وَالْحَجْرُ عَلَيْهِ ، لَا يَجُنُونُ الْعَبْدُ ، وَلَوْ ادَّعَى كِتَابَةً  
فَأَنْكَرَهُ سَيِّدُهُ أَوْ وَارِثُهُ صَدَقًا ، وَيَحْلِفُ الْوَارِثُ عَلَى نَفْيِ الْعِلْمِ ، وَلَوْ اخْتَلَفَا فِي قَدْرِ  
النَّجُومِ أَوْ صِفَتِهَا تَحَالَفًا ، ثُمَّ إِنْ لَمْ يَكُنْ قَبْضٌ مَا يَدَّعِيهِ لَمْ تَنْفَسَخِ الْكِتَابَةُ فِي الْأَصَحِّ ،  
بَلْ إِنْ لَمْ يَتَّفَقَا فَسَخَ الْقَاضِي ، وَإِنْ كَانَ قَبْضُهُ وَقَالَ الْمُسْكَاتِبُ : بَعْضُ الْمَقْبُوضِ وَدِيعةٌ

الأداء ( و ) في أنه ( تصح الوصية برقبته ) بخلاف الصحيحة في جميع ذلك ( و ) في أنه ( لا يصرف  
إليه من سهم المكاتبين ، و ) الفاسدة ( تحالفهما ) أى التعليق والكتابة الصحيحة ( في أن للسيد  
فسخها ) بالفعل كالبيع ، وبالقول كأبطالها ( و ) في ( أنه ) أى السيد ( لا يملك ما يأخذه )  
من المكاتب ( بل يرجع المكاتب به ) ان بقى ، وببدله ( ان ) تلف ، و ( كان متقوما ) أى  
له قيمة . وأما مالا قيمة له كالنحر ، فلا يرجع فيه ( وهو ) أى السيد يرجع ( عليه ) أى المكاتب  
( بقيمته يوم العتق ، فان تجانسا ) بأن كان مادفعه المكاتب من جنس ما يجب للسيد ( فأقوال  
التقاص ) الآية . ( ويرجع صاحب الفضل به ) أى بالفاضل ( قلت : أصح أقوال التقاص سقوط  
أحد الدينين بالآخر بلا رضا . والثاني ) من الأقوال سقوطه ( برضاها . والثالث ) سقوطه  
( برضا أحدهما والرابع : لا يسقط ) وان رضا ( والله أعلم ) ولكن المذهب أن المثليات غير  
التقدين كالحبوب لا يقع التقاص فيها ( فان فسخها ) أى الكتابة الفاسدة ( السيد ، فليشهد )  
بالفسخ ( فلو أدنى ) المكاتب ( المال . فقال السيد : كنت فسخت ) الكتابة قبل أن يؤدي  
( فأنكره ) أى أنكر العبد الفسخ ( صدق العبد يمينه ) وعلى السيد البينة ( والأصح بطلان )  
الكتابة ( الفاسدة بجنون السيد وإغْمَائِهِ وَالْحَجْرُ عَلَيْهِ ، لا ) تبطل ( بجنون العبد ) وإغْمَائِهِ ،  
ومقابل الصحيح بطلانها بجنونهما وإغْمَائِهِمَا ، وقيل لا تبطل فيهما ( ولو ادعى ) العبد ( كتابة  
فأنكره سيده أو وارثه صدقا ) باليمين ( ويحلف الوارث على نفي العلم ) والسيد على البت ( ولو  
اختلفا ) أى السيد والمكاتب ( في قدر النجوم أو صفتها ) ولا بيينة ( تحالفا ، ثم ان لم يكن  
قبض ما يدعيه لم تنفسخ الكتابة في الأصح ، بل إن لم يتفقا ) على شئ ( فسح القاضي )  
الكتابة ، أو المتبايعان ، أو أحدهما ، ومقابل الأصح ينفسخ بالتحالف ( وان كان قبضه ) أى  
ما إلهه بتمامه ( وقال المكاتب بعض المقبوض ) وهو الزائد على ما اعترف به ( وديعة ) لى

عَتَقَ وَرَجَعَ هُوَ بِمَا أَدَّى ، وَالسَّيِّدُ بِقِيَمَتِهِ ، وَقَدْ بَيَّنَّا صَانِ ، وَلَوْ قَالَ : كَاتِبْتُكَ  
وَأَنَا مَجْنُونٌ أَوْ مَحْجُورٌ عَلَى فَأَنْكَرَ الْعَبْدُ صُدُقَ السَّيِّدِ إِنْ عُرِفَ سَبْقُ مَا ادَّعَاهُ ، وَإِلَّا  
فَالْعَبْدُ ، وَلَوْ قَالَ السَّيِّدُ : وَضَعْتُ عَنْكَ الذَّجَمَ الْأَوَّلَ أَوْ قَالَ الْبَعْضَ ، فَقَالَ بَلَى الْآخِرَ  
أَوِ الْكُلَّ صُدُقَ السَّيِّدِ ، وَلَوْ مَاتَ عَنِ ابْنَيْنِ وَعَبْدٍ فَقَالَ كَاتِبَتْنِي أَبُو سُبْحَانَ ، فَإِنْ أَنْكَرَا  
صَدَقَا ، وَإِنْ صَدَقَا فَكَاتِبٌ ، فَإِنْ أَعْتَقَ أَحَدُهُمَا نَصِيبَهُ فَلَا صَحَّ لَا يَفْتَقُ ، بَلَى يُوقَفُ ،  
فَإِنْ أَدَّى نَصِيبَ الْآخِرِ عَتَقَ كُلَّهُ ، وَوَلَاؤُهُ لِلْأَبِ ، وَإِنْ عَجَزَ قَوْمٌ عَلَى الْمُعْتَقِ إِنْ كَانَ  
مُوسِرًا ، وَإِلَّا فَنَصِيبُهُ حُرٌّ ، وَالْبَاقِي مِنْهُ قِنْ لِلْآخِرِ . قُلْتُ : بَلَى الْأَظْهَرُ الْعِتْقُ ، وَاللَّهُ  
أَعْلَمُ ، وَإِنْ صَدَقَ أَحَدُهُمَا فَنَصِيبُهُ مُكَاتِبٌ ، وَنَصِيبُ الْمَكْذِبِ قِنْ ، فَإِنْ أَعْتَقَهُ الْمُسَدِّقُ  
فَالْمَذْهَبُ أَنَّهُ يَقُومُ عَلَيْهِ إِنْ كَانَ مُوسِرًا .

## كتاب أمهات الاولاد

عندك ( عتق ورجع هو ) أى المكاتب ( بما أدَّى ) جميعه ( و ) رجع ( السيد بقيمته ،  
وقد يتقاصان ) إذا تلف المؤدى ، ووجدت شروط التقاص ( ولو قال ) السيد ( كاتبك ، وأنا  
مجنون أو محجور على فأنكر العبد صدق السيد ) يمينه ( ان عرف سبق ما ادعاه ، وإلا )  
بأن لم يعرف سبقه ( فالعبد ) المصدق يمينه ( ولو قال السيد ) كنت ( وضعت عنك النجم  
الأول ، أو قال ) وضعت ( البعض ) من النجوم ( فقال ) المكاتب ( بل ) النجم ( الآخر  
أو الكل صدق السيد ) يمينه ( ولو مات ) شخص ( عن ابنين وعبد ، فقال ) العبد ( كاتبني  
أبوكم ، فان أنكرنا صدقا ) يمينهما ( وان صدقاه فكاتب ، فان أعتق أحدهما نصيبه ) منه  
( فالأصح لا يعتق ) نصيبه ( بل يوقف ) العتق فيه ( فان أدَّى ) المكاتب ( نصيب ) الابن  
( الآخر عتق كله ، وولاؤه للأب ، وان عجز ) المكاتب ( قوم على المعتق ان كان موسرا ) وقت  
التعجز وعتق كله وولاؤه له ( والا ) بأن كان معسرا ( فنصيبه ) الذى أعتقه ( حر ، والباقي منه  
قِنْ لِلْآخِرِ . قُلْتُ . بل الأظهر العتق ) فى نصيبه فى الحال ولا سراية ، ثم ان عتق نصيب الآخر  
فالولاء للأب ، وان عجز فججزه الآخر عاد نصيبه قنا ( والله أعلم ، وان صدقه أحدهما ) أى  
الابنين ( فنصيبه مكاتب ، ونصيب المكذب قِنْ ، فان أعتقه المصدق ، فالله أعلم أنه ) يسرى  
العتق عليه و ( يقوم عليه ان كان موسرا ) وأما لو أبرأه من نصيبه من النجوم ، فانه لا يسرى ،  
وفى قول لاسراية ، فلا يقوم ، والله أعلم .

## كتاب أمهات الاولاد

الأمهات جمع أم ، واختلف النحاة فى أن الهاء فى أمهات زائدة أو أصلية فذهب سيبويه أنها  
زائدة ، لأن مفردة أم ، وإذا قلنا بالزيادة فهل زيدت فى المفرد وتبعه الجمع ، أم زيدت فى الجمع ابتداء

إِذَا أَحْبَلَ أُمَّتُهُ فَوَلَدَتْ حَيًّا أَوْ مَيِّتًا أَوْ مَا تَحِبُّ فِيهِ غُرَّةٌ عَقَّتْ بِمَوْتِ السَّيِّدِ ،  
أَوْ أُمَّةٌ غَيْرُهُ بِسُكَّاحٍ فَالْوَلَدُ رَقِيقٌ ، وَلَا تَصِيرُ أُمٌّ وَلَدٍ إِذَا مَلَكَهَا ، أَوْ بِشَبْهَةٍ فَالْوَلَدُ  
حُرٌّ ، وَلَا تَصِيرُ أُمٌّ وَلَدٍ إِذَا مَلَكَهَا فِي الْأَظْهَرِ ، وَلَهُ وَمِلْهُ أُمُّ الْوَلَدِ وَاسْتِغْدَامُهَا وَإِجَارَتُهَا  
وَأَرْشُ جَنَائِيهِ عَلَيْهَا ، وَكَذَا تَزْوِيجُهَا بِغَيْرِ إِذْنِهَا فِي الْأَصَحِّ ، وَيَعْرُومُ بَيْنَهَا وَرَهْنُهَا وَهَبَتُهَا ،  
وَلَوْ وَلَدَتْ مِنْ زَوْجٍ أَوْ زِنَا فَالْوَلَدُ لِلْسَّيِّدِ يَتَّقِي بِمَوْتِهِ كَهَيِّ ، وَأَوْلَادُهَا قَبْلَ الْإِسْتِيلَادِ  
مِنْ زِنَا أَوْ زَوْجٍ لَا يَتَّقُونَ بِمَوْتِ السَّيِّدِ ، وَلَهُ يَبْعُهُمْ ، وَعَيْتُقُ لِلْمُسْتَوْلَةِ مِنْ رَأْسِ  
الْمَالِ ، وَاللَّهُ أَعْلَمُ .

وهو الأصح ( إذا أحبل ) رجل حر ( أُمته ) ولو مجنوناً أو مكرهاً أو سفياً ( فولدت حياً أو  
ميتاً ، أو ما تحب فيه غرة ) كقصعة ظهر فيها صورة آدمي ، ولو لأهل خبرة ( عقت بموت السيد )  
وخرج بالحر المملوك ، فلا تعتق مستولته بموته ( أو ) أحبل ( أمة غيره ) زناً أو ( نسكاح  
فالولد رقيق ، ولا تصير أم ولد ) لمن أحبلها ( إذا مملكتها ، أو ) أحبل أمة غيره ( بشبهة ) منه  
كأن ظنها أُمته أو زوجته الحرة ( فالولد حر ) وعليه قيمته لسيدها ( ولا تصير أم ولد ) لمن  
وطئها بشبهة ( إذا مملكتها في الأظهر ) ومقابله تصير ، لأنها عقلت بحر ( وله ) أي السيد ( وطء  
أم الولد ) إذا لم يكن مانع من الحل غير أمومة الولد ، فلو كانت محرمة على المحبل بنسب أو رضاع  
وأحبلها ، فانها تصير أم ولد ، ويحرم عليه وطؤها ( و ) له ( استغدامها وإجارتها وأرش جنائيه  
عليها ) وعلى ولدها التابع لها ( وكذا ) له ( تزويجها بغير إذنها في الأصح ) ومقابله لا يصح  
إلا بأذنها ( ويحرم ) ويبطل ( بيعها ورهنها وهبتها ) وتجوز كتابتها ( ولولدت من زوج أو  
زناً فالولد للسيد يعتق بموته كهي ) ولا يتوقف عتق الولد على عتقها ، فلو مات قبل السيد بقي  
الاستيلاد فيه فيعتق بموت السيد وأولاد أولادها الأنثى تبع لأمهاتهم بخلاف الذكور ( وأولادها  
قبل الاستيلاد من زنا أو زوج لا يعتقون بموت السيد ، وله بيعهم ) والتصرف فيهم ( وعتق  
المستولمة ) وكذا أولادها الحادئون بعد الاستيلاد ( من رأس المال ) مقدماً على الديون والوصايا  
ولو أحبلها أو أعققها في مرض الموت ، وإذا عجز السيد عن نفقة أم ولده أجبر على تخليتها  
شككتسب ، ولا يجبر على عتقها أو تزويجها ، فإن عجزت عن الكسب فنفقته في بيت المال ( والله أعلم ) .  
وهذا آخر ما ينسره الله من حل هذا الكتاب بغاية ما يمكن من الإيجاز وإظهار الباب ، جعله  
الله خالصاً لوجهه ، المكريم ، ويسر النفع به في سائر الأقاليم ، وليس لي فيه إلا اقتطافه من رياض  
ما كتب عليه ، والفتاوى بأسهل عبارة تبين مراده وتفصح عن كنهه ماله به . نسأله تعالى أن يسر  
زلاتنا ، ويتجاوز عن سيئاتنا ، ويجعل إلينا رضوانه إياباً ، ويحقق فيه رجاءنا ، بفضلته وإحسانه  
وكبر امتنانه ، وصلى الله وسلم على سيدنا محمد وعلى آله وصحبه أجمعين .  
وكان الفروع منه في ثلاث وعشرين مضت من شهر ربيع الثاني من سنة ١٣٣٧ هجرية  
على صاحبها أفضل الصلاة وأتم التحية .

# فهرس

## السرايع الوهاج

شرح العلامة الشيخ محمد الزهرى الغمراوى : على متن المنهاج : للامام النووى

صفحة	صفحة
٧١ فصل : فى شروط الاقتداء	٢ خطبة الكتاب
٧٤ فصل : فى شرط القدوة	٧ كتاب الطهارة
٧٥ فصل : فى بقية شروط القدوة	١١ باب أسباب الخلد
٧٧ فصل : فى قطع القدوة الخ	١٥ باب الوضوء
٧٩ باب كيفية صلاة المسافر الخ	١٩ باب مسح الخف
٨٠ فصل : فى شروط التقصر	٢٠ باب الغسل
٨٢ فصل : فى الجمع بين الصلاتين	٢٢ باب النجاسة وإزالتها
٨٣ باب صلاة الجمعة	٢٤ باب التيمم
٨٨ فصل : فى الأغسال المسنونة	٢٧ فصل : فى بيان أركان التيمم وكيفية
٩٠ فصل : فى بيان ما ندرك به الجمعة الخ	٣٠ باب الحيض وما يذكى معه من النفاس
٩٢ باب صلاة الخوف	والاستحاضة
٩٤ فصل : فيما يجوز لبسه وما لا يجوز	٣١ فصل : إشارات المرأة لسن الحيض أقله الخ
٩٥ باب صلاة العيدين	٣٣ كتاب الصلاة
٩٦ فصل : فى التكبير المرسل والمقيد	٣٤ فصل : فى شروط وجوب الصلاة
٩٨ باب صلاة الخسوفين	٣٧ فصل : فى الأذان والإقامة
٩٩ باب صلاة الاستسقاء	٣٩ فصل : استقبال القبلة شرط فى الصلاة
١٠١ باب فى حكم ترك الصلاة المفروضة	٤١ باب صفة الصلاة
١٠٢ كتاب الجنائز	٥٢ باب فى شروط الصلاة وموانعها
١٠٥ فصل : فى تكفين الميت وحمله	٥٥ فصل : فى مبطلات الصلاة
١٠٦ فصل : فى الصلاة على الميت	٥٨ باب فى مقتضى سجود السهو وحكمه وحمله
١٠٩ فرع : فى بيان الأولى بالصلاة عليه	٦١ باب فى سجود التلاوة والشكر
١١١ فصل : فى دفن الميت	٦٣ باب فى صلاة النفل
١١٦ كتاب الزكاة	٦٦ كتاب صلاة الجماعة
باب زكاة الحيوان	٦٨ فصل : فى صفات الأئمة

## مصحف

- ١١٨ فصل : في اتحاد نوع الماشية  
 ١٢١ باب زكاة النبات  
 ١٢٤ باب زكاة التقديرات  
 ١٢٥ باب زكاة المعدن والركاز والتجارة  
 ١٢٧ فصل في زكاة التجارة  
 ١٢٩ باب زكاة الفطر  
 ١٣١ باب من تلزمه الزكاة وما تجب فيه  
 ١٣٣ فصل : في أداء زكاة المال  
 ١٣٤ فصل : في تحجيل الزكاة  
 ١٣٩ كتاب الصيام  
 ١٣٧ فصل : في أركان الصوم  
 ١٣٩ فصل : في ركن الصوم الثاني الخ  
 ١٤١ فصل : في شروط الصوم  
 ١٤٢ فصل : في شروط وجوب صوم رمضان  
 ١٤٤ فصل : في فدية الصوم الواجب  
 ١٤٥ فصل : في موجب كفارة الصوم  
 ١٤٦ باب صوم التطوع  
 ١٤٧ كتاب الاعتكاف  
 ١٤٩ فصل : في حكم الاعتكاف المنذور  
 ١٥١ كتاب الحج  
 ١٥٤ باب المواقيت  
 ١٥٦ باب الاحرام  
 فصل : فيما يطلب للحج  
 ١٥٨ باب دخول مكة وما يتعلق به  
 فصل : فيما يطلب في الطواف  
 ١٦١ فصل : فيما يجتم به الطواف وبيان السعي  
 فصل : في الوقوف بعرفة  
 ١٦٣ فصل : في المبيت بمزدلفة  
 ١٦٥ فصل : في المبيت بمنى  
 ١٦٦ فصل : في بيان أركان الحج والعمرة

## مصحف

- ١٦٨ باب محرمات الاحرام  
 ١٧١ باب الاحصار والقوات  
 ١٧٢ كتاب البيع  
 ١٧٦ باب الربا  
 ١٧٩ باب في البيوع المنهي عنها  
 ١٨١ فصل : فيما نهى عنه من البيوع الخ  
 ١٨٣ فصل : في تفريق الصفقة وتمتعها  
 ١٨٤ باب الخيار  
 ١٨٥ فصل : في خيار الشرط  
 ١٨٦ فصل : في خيار النقيصة  
 ١٨٩ فرع : اشترى عسدين معينين صفقة ردهما الخ  
 ١٩٠ فصل : في التفريز الفعلي  
 ١٩١ باب في حكم المبيع قبل قبضه وبعده  
 ١٩٣ فرع : لاشترى قبض المبيع استقبالا الخ  
 فرع : قال البائع لأسلم المبيع حتى أقبض ثمنه وقال المشتري في الثمن مثله  
 ١٩٤ باب التولية والاشراك والمراجعة  
 ١٩٦ باب في بيان بيع الأصول والثمار وغيرها  
 ١٩٨ فرع : باع شجرة رطبة دخل عروقها وورقها  
 ١٩٩ فصل : في بيان بيع الثمر والزرع  
 ٢٠٢ باب اختلاف المتبايعين  
 ٢٠٣ باب في معاملة الرقيق  
 ٢٠٥ كتاب السلم  
 ٢٠٦ فصل : في بقية الشروط  
 ٢٠٨ فرع : يصح السلم في الحيوان الخ  
 ٢٠٩ فصل : في أداء غير المسلم فيه عنه الخ  
 ٢١٠ د : في القرض  
 ٢١٢ كتاب الرهن

صفحة	صفحة
٢٦٤ فصل : في بيان أن عقد العارية من العقود الجائزة	٢١٤ فصل : في شروط المرهون به
٢٦٦ كتاب الغصب	٢١٧ » : فيما يترتب على لزوم الرهن
٢٦٨ فصل : في بيان ما يضمن به المصوب	٢١٩ » : في الجناية من المرهون
٢٧٠ » : في اختلاف المالك والغاصب	٢٢٠ » : في الاختلاف في الرهن
٢٧٢ » : فيما يطراً على المصوب من زيادة وغيرها	٢٢٢ كتاب التفليس
٢٧٤ كتاب الشفعة	٢٢٤ فصل : فيما يفعل في مال المحجور عليه بالفلس
٢٧٦ فصل : فيما يؤخذ به الشقص	٢٢٦ » : في الرجوع على المفلس في المعاملة معه
٢٧٩ كتاب القراض	٢٢٩ باب الحجر
٢٨١ فصل : في أحكام القراض	٢٣٢ فصل : فيمن يلي السبي وكيفية تصرفه في ماله
٢٨٣ » : في بيان أن القراض جائز من الطرفين	٢٣٣ باب الصلح
٢٨٤ كتاب المساقاة	٢٣٥ فصل : في التزام على الحقوق المشتركة
٢٨٥ فصل : فيما يشترط في عقد المساقاة	٢٣٨ باب الحوالة
٢٨٧ كتاب الاجارة	٢٤٠ باب الضمان
٢٨٩ فصل : في بيان شروط المنفعة	٢٤١ فصل : في كفالة البدن
٢٩١ » : في الاستئجار للقرب	٢٤٢ » : في بيان الصيغة
٢٩٢ » : فيما يجب على مكروى دار أو دابة	٢٤٤ كتاب الشركة
٢٩٣ » : في الزمن الذي تقلد به الاجارة	٢٤٦ كتاب الوكالة
٢٩٥ » : فيما تنفسخ به الاجارة	٢٤٩ فصل : فيما يجب على الوكيل في الوكالة المطلقة والمقيدة بالبيع
٢٩٧ كتاب إحياء الموات	٢٥٠ فصل : فيما يجب على الوكيل في الوكالة المقيدة بأجل
٢٩٩ فصل : في بيان أحكام المنافع المشتركة	٢٥٢ فصل : في أن الوكالة عقد جائز
٣٠٠ » : في أحكام الأعيان المستفاد من الأرض	٢٥٤ كتاب الاقرار
٣٠٢ كتاب الوقف	٢٥٦ فصل : في الصيغة
٣٠٥ فصل : في أحكام الوقف اللفظية	» : في بقية شروط أركان الاقرار
» : في أحكام الوقف المعنوية	٢٥٨ » : في بيان أنواع من الاقرار
٣٠٧ كتاب الهبة	٢٦١ » : في الاقرار بالنسب
٣١٠ كتاب اللقطة	٢٦٣ كتاب العارية
٣١١ فصل : في بيان حكم الملتقط	

## صفحة

## صفحة

٣١٣ فصل : فيما تملك به اللقطة

٣١٤ كتاب القبط

٣١٥ فصل : في الحكم بإسلام الرقيق وكفوه

٣١٦ فصل : فيما يتعاق برق القبط وحريته

٣١٨ كتاب الجمالة

٣١٩ كتاب الفرائض

٣٢١ فصل : في الفروض وذويها

٣٢٢ فصل : في الحجب

٣٢٣ د : في بيان إرث الأولاد أفراداً واجتماعاً

٣٢٤ د : في بيان إرث الأب والجد والأم

في حالة

٣٢٥ فصل : في ميراث الحوائى

٣٢٧ د : في الارث بالولاء

د : في ميراث الجدة مع الأخوة

٣٢٩ د : في موانع الارث وما يتبعها

٣٣١ د : في أصول المسائل وما يعول منها

٣٣٣ فرع : في تصحيح المسائل

٣٣٤ د : في المناسخات

٣٣٥ كتاب الوصايا

٣٣٨ فصل : في الوصية بزائد على الثلث

٣٣٩ د : في بيان المرض المخوف وما يلحق به

٣٤٠ د : في أحكام الوصية

٣٤٣ د : في أحكام الوصية المعنوية

٣٤٤ د : في الرجوع عن الوصية

٣٤٥ د : في الوصاية

٣٤٦ كتاب الوديعة

٣٥١ كتاب قسم النفي والغنية

٣٥٢ فصل : في الغنية

٣٥٥ كتاب قسم الصدقات

٣٥٦ فصل : في مقتضى صرف الزكاة وصفة

من يأخذ منها

٣٥٧ فصل : في حكم استيعاب الأصناف

٣٥٨ فصل : في صدقة التطوع

٣٥٩ كتاب النكاح

٣٦١ فصل : في الخطبة

٣٦٢ فصل : في أركان النكاح

٣٦٤ فصل : في عقد النكاح

٣٦٦ فصل : في موانع ولاية النكاح

٣٦٩ فصل : في الكفاءة

٣٧٠ فصل : في تزويج المحجور عليه

٣٧٢ باب ما يحرم من النكاح

٣٧٥ فصل : فيما يمنع النكاح من الرق

٣٧٦ فصل : في نكاح من نحل ومن لا نحل

من الكافرات

٣٧٨ باب نكاح المشرک

٣٧٩ فصل : في حكم زوجات الكافر بعد

إسلامه

٣٨١ فصل : في حكم مؤن الزوجة إذا أسلمت

مع زوجها أو ارتدت

باب الخیار والاعفاف ونكاح العبد

٣٨٤ فصل : في الاعفاف ومن يجب له

٣٨٦ فصل : في نكاح الرقيق

٣٨٧ كتاب العداق

٣٨٩ فصل : في العداق الفاسد

٣٩١ فصل : في التفويض

٣٩٢ فصل : في ضابط مهر المثل

٣٩٣ فصل : فيما يسقط المهر وما يشطره

٣٩٥ فصل : في أحكام المنة

فصل : في التحالف عند التنازع في المهر

٣٩٦ فصل : في الولية

## مصحفة

## مصحفة

- ٣٩٨ كتاب القسم والنشوز  
 ٤٠٠ فصل : في حكم الشقاق بين الزوجين  
 ٤٠١ كتاب الخلع  
 ٤٠٣ فصل : في صيغة الخلع  
 ٤٠٥ فصل : في الألفاظ الملزمة للمعرض  
 ٤٠٧ فصل : في الاختلاف في الخلع أو عوضه  
 ٤٠٨ كتاب الطلاق  
 ٤١٠ فصل : في تفويض الطلاق للزوجة  
 ٤١١ » : في اشتراط القصد في الطلاق  
 ٤١٣ » : في بقية شروط أركان النكاح  
 ٤١٤ » : في تعدد الطلاق بنية العدد  
 ٤١٧ » : في الاستثناء  
 ٤١٨ » : في الشك في الطلاق الخ  
 ٤٢٠ » : في الطلاق السني والدعي  
 ٤٢١ » : في تعليق الطلاق بالأوقات  
 ٤٢٣ » : في تعليق الطلاق بالحل والحيض  
 وغيرهما  
 ٤٢٦ فصل : في الإشارة للطلاق بالأصابع  
 ٤٢٧ فصل : في أنواع من التعليق  
 ٤٢٩ كتاب الرجعة  
 ٤٣٢ كتاب الإيلاء  
 ٤٣٤ فصل : في أحكام الإيلاء  
 ٤٣٥ كتاب الظهار  
 ٤٣٧ فصل : في أحكام الظهار  
 ٤٣٩ كتاب الكفارة  
 ٤٤٢ كتاب اللعان  
 ٤٤٤ فصل : في قذف الزوج وزوجته  
 فصل : في كيفية اللعان  
 ٤٤٧ فصل : في المقصود الأصلي من اللعان  
 ٤٤٨ كتاب العدد

- ٤٤٩ فصل : في العدة بوضع الحمل  
 ٤٥٠ فصل : في تداخل عدتي المرأة  
 ٤٥٢ فصل : في معاشرة المطلق المعتدة  
 ٤٥٣ فصل : في عدة الوفاة والمفقود  
 ٤٥٥ فصل : في سكنى المعتدة وملازمتها  
 مسكن فراقها  
 ٤٥٧ باب الاستبراء  
 ٤٦٠ كتاب الرضاع  
 ٤٦٢ فصل : في طريران الرضاع على النكاح  
 ٤٦٤ فصل : في الاقرار بالرضاع  
 ٤٦٥ كتاب النفقات  
 ٤٦٨ فصل : في موجب المؤن ومسقطاتها  
 ٤٧٠ فصل : في حكم الاعسار بمؤنة الزوجة  
 ٤٧١ فصل : في نفقة القريب  
 ٤٧٣ فصل : في الحضنة  
 ٤٧٦ فصل : في مؤنة المملوك  
 ٤٧٧ كتاب الجراح  
 ٤٨٠ فصل : في الجنابة من اثنين  
 ٤٨١ » : في أركان القصاص في النفس  
 ٤٨٤ فصل : في تغير حال المجرع من وقت  
 الجرح إلى الموت  
 ٤٨٥ فصل : في شروط القصاص في الأطراف  
 والجراحات  
 ٤٨٧ باب كيفية القصاص ومستوفيه  
 والاختلاف فيه  
 ٤٨٩ فصل : في اختلاف ولي الدم والجاني  
 ٤٩٠ » : في مستحق القصاص ومستوفيه  
 ٤٩٢ » : في موجب العمد وفي العفو  
 ٤٩٥ كتاب الديات  
 ٤٩٦ فصل : في موجب ماهدون النفس  
 ٤٩٩ فرع : في إزالة المنافع



صفحة	صفحة
٥٤٧ فصل : في الأمان	٥٠٢ فرع : في اجتماع ديات كبيرة
٥٤٩ كتاب عقد الجزية للكفار	فصل : في الجنابة التي لا يتقدر أرشها
٥٥١ فصل : في مقدار مال الجزية	٥٠٣ باب موجبات الدية والعاقلة والكفارة
٥٥٢ » : في أحكام الجزية الزائدة على ماسر	٥٠٦ فصل : فيما يوجب الشركة في الضمان
٥٥٤ باب الهدنة	٥٠٧ فصل : في العاقلة وكيفية تأجيل ما تحمله
٥٥٦ كتاب الصيد والذبائح	٥٠٩ » : في جنابة الرقيق
٥٥٨ فصل : في آلة الذبح	» : في دية الجنين
٥٦٠ » : فيما يملك به الصيد	٥١١ » : في كفارة القتل
٥٦١ كتاب الأنحية	كتاب دعوى الدم والقسامة
٥٦٤ فصل : في العقبة	٥١٤ فصل : فيما يثبت موجب القصاص
٥٦٥ كتاب الأطعمة	وموجب المال
٥٦٨ كتاب المسابقة والمنافسة	٥١٦ كتاب البغاة
٥٧٢ كتاب الإيمان	٥١٨ فصل : في شروط الامام الأعظم ومأمعه
٥٧٤ فصل : في صفة الكفارة	٥١٩ كتاب الردة
٥٧٥ » : في الحلف على السكنى والمساكنة	٥٢١ كتاب الزنا
وغيرها	٥٢٤ كتاب حد القذف
٥٧٧ فصل : في الحلف على أكل أو شرب	٥٢٥ كتاب قطع السرقة
٥٧٩ » : في مسائل متورة	٥٢٨ فصل : فيما لا يمنع القطع وما يمنع وفيما
٥٨٢ » : في الحلف على أن لا يفعل كذا	يكون حرزا لشخص دون آخر
٥٨٣ كتاب النذر	٥٣٠ فصل : في شروط السارق وفيما ثبت به
٥٨٥ فصل : في نذر حج أو عمرة	السرقة
٥٨٧ كتاب القضاء	٥٣١ باب قاطع الطريق
٥٨٩ فصل فيما يعرض للقاضي مما يقتضي عزله	٥٣٣ فصل : في اجتماع عقوبات
٥٩١ فصل : في آداب القضاء	٥٣٤ كتاب الأثرية
٥٩٤ فصل : في التسوية بين الخصمين وما يتبعها	٥٣٥ فصل : في التعزير
٥٩٥ باب القضاء على الغائب	٥٣٦ كتاب الصيال وضمان الولاة
٥٩٧ فصل : في الدعوى بعين غائبة	٥٣٩ فصل : في ضمان ما تلفه البهائم
٥٩٩ فصل : في بيان من يحكم عليه في غيبته	٥٤٠ كتاب السبر
٦٠٠ باب القسمة	٥٤٢ فصل : فيما يكره من الفزواخ
٦٠٣ كتاب الشهادات	٥٤٤ » : في حكم ما يؤخذ من أهل الحرب

صفحة	صفحة
٦٢٨ فصل : في العتق بالعضية	٦٠٧ فصل : في بيان ما يعتبر فيه شهادة الرحال
٦٣١ فصل : في الاعتاق في مرض الموت	وتعدد الشهود وما لا يعتبر
٦٣٢ كتاب التدير	٦١٠ فصل : في تحمل الشهادة وأدائها وكتابة
٦٣٤ فصل : في حكم المدبرة	الصك
٦٣٥ كتاب الكتابة	٦١١ فصل : في جواز تحمل الشهادة على الشهادة
٦٣٧ فصل : فيما يلزم السيد بعد الكتابة	٦١٢ فصل : في رجوع الشهود عن شهادتهم
وما يسن له وما يحرم عليه	٦١٤ كتاب الدعوى والبيات
٦٣٩ فصل : في لزوم الكتابة وجوازها	٦١٦ فصل : فيما يتعلق بحجوب المدعى عليه
٦٤١ فصل : فيما نشارك فيه الكتابة الفاسدة	٦١٨ فصل : في كيفية الحلف والتخليط فيه
الصحيحة الخ	٦٢٠ فصل : في تعارض اليمينين من شخصين
٦٤٣ كتاب أمهات الأولاد	٦٢٢ فصل : في اختلاف المتداعين
	٦٢٤ فصل : في شروط القائف الخ
	٦٢٥ كتاب العتق















